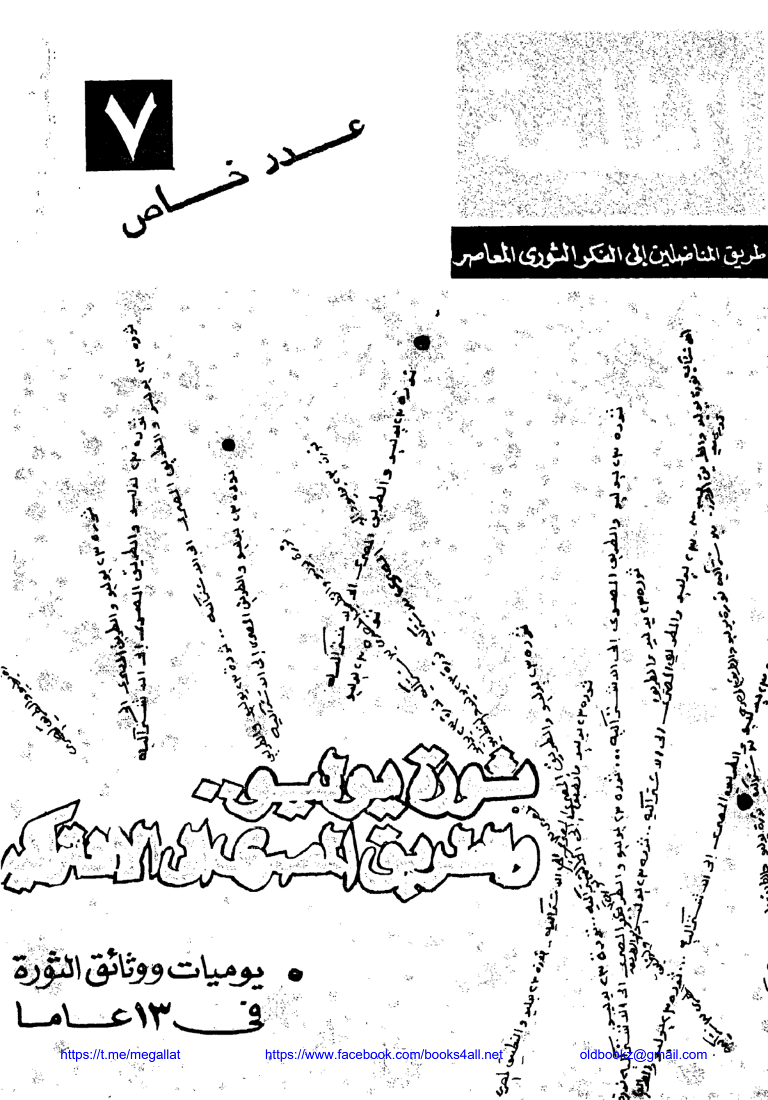



7
عدد خاص
طريق المناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر
يوميات ووثائق الثورة
في ١٣ عاما

أليس هذا ما تدعونا إليه..



فى عام ١٩٥٧ على أثر انتصار القومية العربية فى معركة بورسعيد الخالدة ظهر إلى الوجود مشروع استعمارى صهيونى يدعو إلى إنشاء « وكالة تنمية موارد الشرق الأوسط » وقال أصحاب المشروع فى تقديمه « **إن القومية العربية شر لا ينبغى مهادنته** » ووضعوا الشروط الآتية لتنفيذ مشروعهم :

أولا : أن توافق البلاد العربية على استيعاب اللاجئين من عرب فلسطين وبعبارة أخرى **القضاء على الكيان الفلسطينى**

ثانيا : أن توافق البلاد العربية على عضوية إسرائيل فى وكالة التنمية المقترحة وبعبارة أخرى **اعتراف العرب بإسرائيل**

أمثل هذا يدعو الحبيب بورقيبة ؟! ...

.. القضاء على القومية العربية ؟ ..

.. القضاء على الكيان الفلسطينى ؟ ..

.. التسليم لإسرائيل ؟ ....

.... العار والضياع ؟! ....

أسرة البترول



طريق المناضلين الى
الفكر الثورى المعاصر

مجلة شهرية
تصدر أول كل شهر

رئيس التحرير :
لطفى الخولى

مستشارو التحرير :
د. ابراهيم سعد الدين
أمين عز الدين
د. جمال العطيفى
د. رشدى سعيد
د. عبد الرازق حسن
د. عبد الملك عوده
د. محمد الخفيف

سكرتارية التحرير :
ميشيل كامل
عبد المنعم القصاص



عـدد خاص



العدد السابع ــ يوليو ١٩٦٥

عنوان المراسلات :
« الطليعة »
مبنى مؤسسة الاهرام ١٤ شارع مظلوم
القاهرة تليفون : ٤٦٤٦٤ — ٤٤١٤٤

الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى ، ج.ع.م. ودول اتحـاد البريد العـربى ودول الدار البيضاء ١٢٠ قرشا

ان « الطليعة » ميدان مفتوح لكل رأى حر ، وفى اعتقادها أن تفاعل الاراء الحرة على اختلافها هو وحده الذى يستطيع أن يبلور ويستخلص وحدة فكرية أصيلة .

من هذا المفهوم تفتح « الطليعة » صفحاتها لكل رأى لديه كلمة يقولها ــ مؤمنة بشعار الحـرية المجيد الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر « قد أختلف معك فى الرأى ولـكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عن رأيك » .

هذا العدد

تخصص ((الطليعة)) هذا العدد لالقاء الضوء — بنظرة علمية وتحليل موضوعى وجهد جماعى — على حركة العمل الثورى لشعبنا منذ تفجرت ((ثورة يوليو ١٩٥٢)) باهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى تمارس اليوم بعد اختيارها الحاسم للاشتراكية العلمية منهاجا للتطور ، طريقها المصرى العربى المتميز لبناء الاشتراكية فى واقعها .

ان الثورة كل واحد لايتجزأ . ولهذا فان هذا العدد الخاص من الطليعة يحاول أن يقدم ، بدراساته وابحاثه ووثائقه ، صورة شاملة للثورة بمراحلها المتتابعة وقضاياها المتعددة .

وتتركز خطوط هذه الصورة على أبعاد الواقع المصرى أساسا ، وذلك دون تفصيل للابعاد العربية الإفريقية والعالمية للثورة نظرا لضيق المجال .
وفى عدد قادم تعرض الطليعة فى دراسة شاملة أخرى لهذه الأبعاد العربية والافريقية والعالمية لثورة يوليو .



حول أسلوب ثورة يوليو

لا يمكن موضوعيا الحديث عن « **ثورة يوليو** » دون الحديث عن دور **الجيش المصرى وطليعته** التى استطاعت بعملها الثورى الدءوب أن تفصل الجهاز المسلح — جذريا — عن النظام الاستعمارى الشبه اقطاعى الشبه رأسمالى ، وتحوله — فكريا وحركيا — من طاقة ضاربة لصالح القوى الرجعية الحاكمة فى ١٩٥٢ ، الى طاقة ضاربة لصالح القوى الشعبية .

والحديث عن دور الجيش يتركز أساسا فى نقطتين :

ويمكننا أن نصوغ النقطة الاولى فى سؤال على الشكل التالى : **هل كان هناك « بديل تاريخى » للجيش فى القيام بالثورة ؟** .

من الثابت تاريخيا أن مصر فى عام ١٩٥٢ كانت حبلى بالثورة ضد الاحتلال والتبعية الاستعمارية ونظام الحكم الرجعى الاستغلالى . وقد تجلى ذلك بوضوح فى مظاهر متعددة وعميقة . فمن هبات الفلاحين فى « بهوت » و « كفور نجم » ، الى الاضرابات الشعبية والعمالية الواسعة النطاق ، الى حركات المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال . بيد أن هذا المد الثورى الشعبى ظل مجرد مناخ وحالة مواتيان للثورة ، ولكن يفتقدان الى التنظيم والقيادة الثورية القادرة على الحركة والعمل الشامل .

ولم يكن هناك حزب من الاحزاب القائمة — وقتذاك — بحكم طبيعة العناصر الاقطاعية والراسمالية المسيطرة على قيادته ، أو بحكم التيارات والافكار والاتجاهات الاصلاحية والمترددة ، قادرة على تنظيم القوى الشعبية وقيادتها فى عمل ثورى شامل .

كذلك لم تكن ظروف مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تسمح بتكوين تنظيم ثورى جماهيرى ، على غرار التنظيمات التى قادت الثورات الجذرية فى البلاد الاخرى . فمن ناحية كانت قوى الفلاحين والعمال والمثقفين ضعيفة ومشتتة ومنقسمة على نفسها أمام التجمع المسيطر والحاكم للقوى الرجعية

المستغلة. ومن ناحية أخرى فقد ظلت مصر بحكم موقعها الاستراتيجي في منطقتي الشرقين الاوسط والادنى ، ورغم استقلالها الشكلي ، تقع تحت القبضة الفعلية للقوى الاستعمارية العالمية ، فضلا عن وجود قوة احتلال بريطانية تضم ٨٠ الف جندي في منطقة قنال السويس ، قادرة على التدخل العسكرى السريع لواد اية محاولة لتعبئة المد الشعبي في تنظيم سياسي جماهيري ثوري .

ومن ناحية ثالثة فان الطبيعة الجغرافية لمصر التي تخلو من الجبال والمرتفعات، بحيث يمكن ان يتحصن فيها تنظيم ثوري بقوات مسلحة ،كما حدث في التجارب الثورية في البلاد المختلفة ، قد أسهمت أيضا في عدم امكانية بناء مثل هذا التنظيم بين احضان الجماهير الشعبية .

وهكذا كان لامفر أمام القيادة الثورية ليوليو ١٩٥٢ الواعية بظروف مجتمعها، من أن تبحث عن أسلوب ووعاء وتنظيم للثورة تختلف عن الاساليب والاوعية والتنظيمات التقليدية للثورات وتتكيف في نفس الوقت مع الواقع المصري . واستطاعت هذه القيادة بخبرتها وبحكم مواقعها العملية ان تتحصن بالجيش كجهاز منظم ومسلح ، وكتجمع شعبي يعكس في مجموعه الغالب ارادة ومصالح القوى الشعبية ، وتفجر منه وبه ، الثورة .

ومن هنا لم يكن هناك موضوعيا ، موقع آخر أو تنظيم آخر للثورة بديل عن الجيش وطليعته التنظيمية .

أما النقطة الثانية فتتبلور في قدرة القيادة الثورية على اعطاء مضمون تقدمي، سياسي واجتماعي ، لشكل تقليدي معروف تاريخيا بعدم تقدميته ، وهو «شكل الانقلاب العسكري » .

فثورة يوليو ، هي أول حركة ثورية تحررية واشتراكية ، في التاريخ الانساني تبدأ في شكل انقلاب عسكري ، ولكنها تتجاوز حدوده وأهدافه التقليدية ، وتتخطى بوعي مزالق واغراءات الدكتاتورية العسكرية والمساومة مع الاستعمار والقوى الاقطاعية والرأسمالية . وتلتحم التحاما عضويا بالجماهير الشعبية وتجسد — فكريا وعمليا — ارادتها في التحرر السياسي والاقتصادي الكاملين وفي بناء المجتمع الاشتراكي والديمقراطي .

ويكفي في هذا الصدد أن تقارن بين نوعية واعمال ونتائج حركة الجيش المصري في يوليو ١٩٥٢ ، وبين نوعية واعمال ونتائج جميع الانقلابات العسكرية السابقة واللاحقة في سوريا والسودان وفيتنام الجنوبية وبلاد امريكا اللاتينية .

ولم يقف دور جيشنا عند حدود تفجير الثورة الشاملة في مجتمعنا والالتحام مع الجماهير الشعبية في تحالف قوى الشعب العاملة وحمايته الباسلة للوطن وللمكاسب الاشتراكية والتأمين المستمر لخط التطور الاشتراكي فحسب ، وانما هو ينطلق الى خارج الحدود الاقليمية ليشارك الحركات الثورية العربية والافريقية في الجزائر واليمن والكونجو وغيرها ، وعيا وادراكا ، بوحدة الثورة العربية والافريقية ضد الاستعمار والصهيونية والاستغلال .

أن هذه الطبيعة الوطنية والثورية التي اتسم بها جيشنا العظيم في حركته قد ميزته بهذا الدور الفريد والمشرف في تاريخ الثورات في العالم .

وحين تطلق الجماهير اليوم من مواقع نضالها ، على قواتنا المسلحة ، اسم « جيش الشعب » فليس هذا مجرد شعار لفظي ، وانما هو ترجمة واقعية لتزات الجيش وطليعته في ثورة يوليو ، وفي معركة السويس ، وفي مشاركته الانتاجية للجهود العاملة والبناءة في السد العالي وتعمير الصحراء وعدد كبير من مشروعات التنمية ، وفي معاركه الباسلة على جبال وسهول اليمن جنبا الى جنب مع شعب وجيش الثورة اليمنية ، وفي وقفته القوية الرادعة ضد العدوان الصهيوني .

واليوم ونحن نستقبل مع يوليو ١٩٦٥ ، العام الرابع عشر من ثورتنا نوجه من قلب تحالف قوانا الشعبية العاملة تحية الاعزاز والفخر والثقة الى جيشنا . . جيش الشعب ، جيش الثورة العربية التقدمية ، جيش المجتمع الذي يبني الاشتراكية .

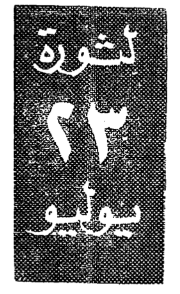
« لطفي الخولي »

يومان تاريخيان في حياة الثورة



نتناول هنا بالعرض والتحليل أحداث وعلاقات القوى التاريخية في كل من المجالات المحلية والعربية والدولية ، ليومين متميزين في حياة الثورة . وذلك بهـدف القاء الضوء على الظـروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للواقع الذى انفجرت فيه الثورة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من ناحية ، ولحركتها التحررية القومية التى بلغت ذروتها يوم تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ من ناحية أخرى .

الخريطة السياسية والاجتماعية



طارق البشري

تبين في منتصف عام ١٩٤٩ ان حكم السعديين لا يمكن أن يستمر . وان سخط الجماهير ينبىء بالخطر وانه لابد من تغيير صورة الحكم القائم اذا اريد للنظام ان يطول اجله . كان الملك حاكما مطلقا مباشرا ، يعرف الناس عن مفاسده السياسية والخلقية الكثير . وكانت الحكومة اداة للقمع والارهاب لم تعرف مصر لها مثيلا من قبل ، وهي رمز لكل ما يعانيه الشعب من ظلم اجتماعي . ولم يكن الدستور محترما ولا الحريات مكفولة . وكانت هزيمة فلسطين حكما بالادانة على النظام ، وعلامة على سقوط هيبة الدولة وتفككها .

وكانت ثورة الشعب الصيني على أبواب النصر الحاسم . وحركات التحرر الوطنية في العالم تشتد صلابة ، والمعسكر الشيوعي في ثلث العالم تتزايد قوته . وبدأ الاستعمار العالمي « والعالم الحر » بزعامة امريكا يرسم خططا بعيدة المدى للهيمنة على آسيا وافريقيا ، بانشاء سلسلة من القواعد العسكرية يقضي بها على حركات التحرر ، ويخوض منها هجومه في حرب عالمية ثالثة ضد المعسكر الشيوعي فانشأ حلف الاطلنطي في غرب اوروبا ، ورسم لانشاء حلفين آخرين في شرق آسيا والشرق الاوسط ، وكان لابد من تهيئة الأوضاع للحلف الاخير في مصر .

وكانت الراسمالية الكبيرة المحلية ، تطلب خطة جديدة للحكم تمتص سخط الجماهير الذي يتهددها ، غير حكم الارهاب السعدي ، ولم يكن غير الوفد — وقتذاك — قادرا بما له من شعبية — على حماية نظام يشارف السقوط .

هكذا أخرجت وزارة السعديين ، وجيء (**بحسين سري**) الى الحكم في وزارة ائتلافية اشترك فيها الوفد والسعديون والاحرار الدستوريون والحزب الوطني لتشرف على اجراء انتخابات جديدة . ولحسين سري علاقات عائلية بالملك ، وعلاقات تاريخية بالانجليز ، وكان على صلة باحمد عبود الراسمالي الكبير ذوي الروابط القوية بالانجليز وبفؤاد سراج الدين الذي ولي سكرتارية الوفد وقد زكته هذه العلاقات للقيام بالمهمة . وكانت خطة الملك ان تجرى الوزارة الانتخابات ، على أن لا تسفر عن اغلبية مطلقة للوفد فيتحقق امله القديم من تكوين وزارة ائتلافية دائمة يشترك فيها الوفد

ويضمن الائتلاف بقاء سلطة الملك الفعلية عليها ، ويضمن اشتراك الوفد فيها بملايينه له وسكوت الشعب عنه . ورحبت احزاب الاقلية بهذه السياسة ما دامت تكفل بقاءهم في الحكم اذ يصبح أكثر استقرارا . ومـا دامت ستصفى الخلاف الاساسى بينها وبين قيادة الوفد ، والذى ينحصر تقريبا في حرص هذه القيادة على احتكار السلطة من دونها .

ادرك الوفد ان الموقف السياسى الضخ مايكون لان يصل للحكم وحده واصر على ان تترك الانتخابات حرة ، والا توزع الدوائر بين الاحزاب . وبعد ان اشرف على تقسيم معظم الدوائر الانتخابية من خلال الوزارة الائتلافية، استقالت الوزارة ،وشكل حسين سرى وزارة مستقلة اجرت الانتخـابات في **٣ يناير عام ١٩٥٠** . وكانت النتيجة انتصـارا للوفد لم يكن يتوقعه بهذا المدى . اذ حصل على **٢٢٨** مقعدا من **٣١٩** مقعدا في مجلس النواب . وحصل السعديون على **٢٨** مقعـدا ، والاحـرار الدستوريون على **٢٦** مقعدا ، والحزب الوطنى على **٦** مقاعد ،والحزب الاشتراكى علىمقعد واحد والمستقلون على **٣٠** مقعدا .

لم تكن رغبةالانجليز وكبار الملاك والراسماليين هى مصدر نجاح الوفد . كان غاية دوزهم ان تتم الانتخابات حرة ، وكانت ارادة الجماهير هى من اتى بالوفد ومنحه هذه الاغلبية الكاسحة ، وكانت ثقة الجماهير بالوفد هذه المرة لا تصدر عن ايمان مطلق به ، فالوفد هو من وقع معاهدة عام ١٩٣٦، وهو من كشف عن سوء حكمه عام ١٩٤٢ ممـا صرف عنه الكثيرون ، وهو من تبلور في داخـل قيادته جناح يمينى من كبار ملاك الاراضى ورجال المال استطاع أن يهيمن على الحـزب في غمـرة الاضطهاد السعدى للوفد والشعب، وهو من ادرك جيل الاربعينات مدىتخلفه كتنظيم سياسى بالنسبة للحركة الوطنية الثورية ، ومدى محافظة قيـادته بالنسبة للمشاكل الاجتماعية التى يطلب الشعب حلا جذريا لها .

ولقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة تأزم العلاقات الطبقية في المجتمع ، وفترة انتشار الافكار الاشتراكية بين الشباب وفىصفوف الشعب ، وظهرت فيها تيارات وتنظيمات سياسيه جديدة تضـع للمشـكلة الوطنيـة حلـولا ثوريـة ، وتنشر الـوعى بـين الشـعب بمشـاكله الاجتماعيـة . وكانت التيارات اليسارية ، وتيار الاخوان المسلمين وبقية التيارات اليمينية تقدم لمشاكل المجتمع حلولا متعارضة ، ولكنها تتفق في انها تتخطى حدود النظام السياسى القائم في مصر منذ عام ١٩٢٣ والذى كان حـزب الوفد بصورته التقليدية جزءا فيه وركيزة شعبية له على انهذه التيارات الشعبية، يسارية ويمينية، لم تكن تستطيع عام ١٩٥٠ أن تصل الى الحكم . كانت الحركة الشيوعية حديثةالنشأة محدودة الاثر ظهرت بعد الحرب الثانية .وكان حزب مصر الفتاة يولد من جديد ، ولم يغير نظرته الاجتماعيـة الا بالبرنامج الذى وضعه عشـية الانتخابات عـام ١٩٤٩ . وكان الاخوان المسلمون يعانون الضعف بعد اغتيال مرشدهم العام .وجميع هذه التنظيمات كانت خارجة من فترة الارهاب السعدى ضعيفة جريحة ، فلم يكن بد من أن تلتقى جميعا على تأييد حزب الوفد ، وهو مع كل سلبياته ، لا يزال القوة السياسية الوحيدة التى يمكن ان تصل الى الحكم ، والتى يكفل حكمها جوا ديمقراطيا نسبيا يستطيع فيه كل تيار ان ينمو وان يدعم مراكزهالشعبية . واما بالنسبة للجماهير التى صرفها عن الوفدسوء حكمه عام ١٩٤٢ فقد استرد الوفد بعض نفوذه عليها خلال فترة حكم السعديين ، ولكنها اختارته ــ في الواقع ــ بغضا في الملك والسعديين لا حبا في حكمه . وقد انعكس ذلك في ظاهرة السـلبية التى اتسمت بها اقسام منها اثناء الانتخابات : فلم يمارس الحق الانتخابىالا ٢٫٨ مليون شخصمن جملة الاصوات البالغة ٤٫٣ مليون ، وكانت لجان انتخابات القاهرة والاسكندرية حيث يكثرالمتعلمون اقل اللجان الانتخابية استعمالا للاصوات .

عودة الرجل المريض

تلاقت القوى السياسية كلها حول انتخـاب الوفد ، ولكنه كان بالنسبة لها جميعا ، **((الرجل المريض))** حرص كل منها على بقائه ، حتى تتـاح له فرصة الحلول محله . وشكلت الوزارة في ١٢ يناير عام ١٩٥٠ ، ولكنها لم تكن كلا منسجما . كانت الغلبة فيها للجناح اليمينى ورائده فؤادسراج الدين . وكان فيها منشباب الوفد القديم من لايزال حاملا بعض تقاليد الوفد في الاستقلال والدستور . ودخلت الوزارة عناصر جديدة ، لم تكن من الوفد اصلا ولا كانت عناصر سياسية ، ولكن روعى في اختيارها ما رآه الوفد فيها من كفاية علمية وفكرية يواجه بها مطلب الجماهير في التجديد والاصـلاح الاجتماعى . فكانت الوزارة تحمل بذور التفكك من أول يوم ، بين اتجاهين في قيادة الحزب ، وبين عناصر جديدة لم تلتحم بالوفد من قبل ، وقد وصل الامر ببعضهم مثل **زكى عبد المتعال** ، الى ان يتعاون مع رجال القصر ، وبواحد منهم ــ **((أحمد حسين))** ــ الى ان تكون صلته باحدى الصحف المعادية للوفد اوثق من صلته بالحزب والحكومة معا ، وكان في تولى هذه العناصر مناصب الوزارة ،

ما احفظ الكثيرين من اعضاء الوفد والهيئة الوفدية، الذين كانوا يظنون ان دورهم قد حان لكي يصبحوا وزراء . وساعد ذلك كله في تفكك قيادة الحزب .

اتت الجماهير بالوفد الى الحكم . وطرحت عليه مشاكلها : استبداد الملك واستفحال نفوذه ،الازمة الاجتماعية والاقتصادية، الفساد الذى استشرى ، المطالب الوطنية والجلاء غير المشروط ، الحريات السياسية ، والقضاء على آثار الارهاب . وكانت هذه المشاكل هى نتاج مرحلة تاريخية كاملة - المرحلة التى بدأت بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ودستور عام ١٩٢٣ . وكان انتخاب الوفد آخر اختبار له فى القدرة على حل هذه المشاكل .

على ان الجناح اليمينى فى الحكومة كان صاحب النفوذ الاكبر عليها . وكان ينظر الى الوفد لا كحزب جماهيرى ، ولكن باعتباره منظمة سياسية لكبار ملاك الاراضى ورجال المال ، فرأى ان ابعاد الوفد عن الحكم سنين طويلة ، يؤدى الى اضعافه . وان الشعب ان كان ياتى به الى الحكم ، فهو لا يستطيع حمايته من الاقالة ان غضب عليه الملك .. والواقع ان الشعب لم يكن يستطيع ان يحمى الوفد من الملك ، لا بسبب عدم قدرته ، ولكن لان الوفد كقيادة كان يقف دائما دون وصول المد الشعبى الى ما يهدد اسس النظام السياسى القائم، كان يقف به دائما دون الثورة . ولم يكن حزب الوفد ليرضى أن تصل حركة الجماهير الى هذا المدى .. لذلك رسمت الوزارة سياستها على ان تدخل فى حلف مع الملك تتجنب به الاقالة ، وتضمن الاستمرار فى الحكم الى الابد ، على اساس التسليم بسلطات الملك الفعلية، والاكتفاء بمشاركته الحكم . وبررت الحكومة الوفدية هذه السياسة المتخاذلة . أما الجماهير الساخطة بأنها تؤلف قلب الملك حتى لا يطيح بها قبل ان تلغى معاهدة عام ١٩٣٦ .

ولم تلجأ الوزارة الى الحد من سلطات الملك ، التى كسبها على خلاف الدستور فى فترة حكم احزاب الاقليات المعادية للشعب ، والتى كانت من قبل مصدر الخلاف الاساسى بين حكومات الوفد والقصر واذا أصر الملك على أن يظل مسيطرا على الجيش بواسطة « محمد حيدر » الذى كان وزير الحربية فى وزارة السعديين فقد وافقت الوزارة على انشاء منصب القائد العام للقوات المسلحة يكون له الاشراف الكامل على الجيش ، وعين فيه محمد حيدر ، ولم يعد لوزير الحربية الوفدى سلطان يذكر عليه .. كما بقى للملك سلطانه الفعلى فى تعيين رجال السلك السياسى والبوليس وكبار رجال الدولة ، يسيطر بواسطتهم على أجهزة الدولة والادارة ، ويمسك عن طريقهم بخيوط السياسة الداخلية والخارجية .. وبزيادة نفوذ الملك ، زاد

نفوذ رجال حاشيته . فكان « كريم ثابت » - مستشاره الصحفى - مستشارا للاذاعة يسيطر عليها ويحولها الى منبر يترنم بفضائل « الفاروق » ويرشو الصحافة الصفراء لتدبج المقالات عن أمجاد الملك واصلاحاته . واصبح حثالة رجال الحاشية « كمحمد حسن » خادم الملك الخاص ، « ومحمد فهمى حسين » سائق عربته، ملجأ الكبراء وسبيلهم الى الترقى والنفوذ . وعرفت الشركات الكبيرة الاحتكارية طريقها الى القصر ، فعين كريم ثابت عضوا بشركة قناة السويس . والياس اندراوس - من رجال الملك - فى عدد من الشركات . واهدت شركة سعيدة للطيران الملك ١٨ الف سهم، امر الوزارة بعدها باعانة الشركة بنصف مليون جنيه . واصبحت مخصصات الملك بالميزانية تقارب عشرة ملايين جنيه ، أى حوالى ٥٪ من الميزانية العامة للدولة . كل ذلك والوزارة تخفض له جناحها ، وتبتدع سننا « دستورية » جديدة من استشارته فى مشاكل الدولة والامتثال «لتوجيهاته السامية » .

ولم تكن الوزارة قادرة على تجاهل مطالب الجماهير الاقتصادية والاجتماعية . فزعمت فى دعاياتها الانتخابية ان لها برنامجا للاصلاح الاجتماعى ، وصرح « سراج الدين » بان بمجلس النواب ٢٢٨ نائبا اشتراكيا . ونزلت للشعب بمشروعى مجانية التعليم والضمان الاجتماعى ، وزادت اعانة غلاء المعيشة للموظفين ، ووعدت بالعمل على هبوط الاسعار والحد من الغلاء .

ولكن الوضع الاجتماعى المتازم ، لم يكن تكفيه مثل هذه الاجراءات الاصلاحية المحدودة . وكان لارتباطات الوزارة الطبقية الوثيقة بكبار ملاك الارض ورجال المال ، ما ادى بسياستها الى تفاقم الازمة ،كان حوالى ٤ر٠٪ من ملاك الاراضى يملكون ٢ر٣٤٪ من المساحة المزروعة ، فى مقابل ٧٢٪ منهم يملكون ١ر١٣٪ وفى مقابل حوالى ١١ مليون مواطن معدم بالريف . وكانت زمامات قرى بأسرها مملوكة لفرد او اسرة واحدة . والملك الاقطاعى الاكبر ، ورث عن أبيه نحو ١٥ الف فدان زادها الى ٤٨ الف فدان ، وسيطر على نحو ٤٥ الف فدان من اراضى الاوقاف ، اغتصب الكثير منها من وزارة الاوقاف (وقف اسماعيل ، الوادى ، قوله ، المنتزه ، حفيظه الاليفة) . وكشفت الصحف بعد الثورة ان ٢٧ مالكا من اسرة محمد على يمتلكون حوالى ١٤٣ الف فدان خلاف اراضى الاوقاف . وكان نظام الاستغلال الزراعى الشائع ، هو ايجار الارض للفلاحين ، وارتفع ايجار الفدان الواحد حتى زاد احيانا عن حقيقة الدخل الصافى للارض بنسبة الثلث ، وذكرت الصحف ان ايجار الفدان

يبلغ احيانا ٧٠ جنيها . وانتشر نظام المشاركة يحصل به المالك على القدر الاكبر من المحصول كما انتشر نظام الايجار العينى مع ارتفاع اسعار القطن والحاصلات ، يؤجر الفدان بمحصول القطن كله وبعض الحاصلات الاخرى . وكان ارتفاع الايجار على هذا النحو ، فى الوقت الذى قل فيه متوسط الدخل السنوى للفرد من ١٠ جنيهات عام ١٩٣٩ الى ٩٫٤ جنيه عام ١٩٥٢ نتيجة عدم تمشى الزيادة الانتاجية مع زيادة السكان . واتسم كبار الملاك بالتغيب عن أراضيهم . يصرفون ريعها لا فى اصلاحها وتحسين الزراعة ، ولكن فى التهافت على شراء مواد الترف والسياحة فى الخارج . ولجأوا الى من يستاجر الارض صفقة واحدة ، ويؤجرها من الباطن الى الفلاحين ، فيتحمل هؤلاء اعباء الاستغلال المزدوج من المالك والوسيط . ولم تحاول الحكومة ان تضع حدا لايجار الارض ينقذ الفلاح من الاستغلال ، ويخفض نفقات الانتاج ، ويسهم فى تخفيف حدة الغلاء ، بل مارست تأجير اراضيها الى الوسطاء من أصحاب النفوذ باسعار بخسة فى مزادات صورية ، ويعيد هؤلاء تأجيرها للفلاحين بأقصى ايجار ممكن .

وفى فترة الحرب وبعدها زاد تركز الصناعة . فأصبح هناك ٦٨ منشأة يعمل بكل منها اكثر من ٥٠٠ عامل تنتج نصف الانتاج الصناعى . ونقص عدد المصانع الصغيرة التى يقل قيمة انتاجها السنوى عن ٥٠٠ جنيه من ١٤٫٨٥٠ مصنعا عام ١٩٤٧ الى ٧٣٦٠ مصنعا عام ١٩٥٠ ، وذلك بسبب المزاحمة الاحتكارية . وزادت التفاليس التجارية من ٣٠ حالة عام ٤٧ — ١٩٤٨ الى ١٠٩ حالة عام ٥٠ — ١٩٥١ ، ومن ٩٤ حالة فى التسعة الاشهر الاولى عام ١٩٥١ الى ١٤٤ حالة عن نفس المدة عام ٥٢ . وكان لذلك تأثير كبير فى زيادة عدد المتعطلين من العمال .

وفى الوقت الذى كانت الحكومة فيه تعد الشعب بالعمل على خفض نفقات المعيشة والحد من الغلاء كانت شركة السكر تبيع السكر بضعف السعر العالمى ، وتتعمد عدم التوسع فى الانتاج محافظة على أسعارها ، ونقص انتاجها من ٢٣٣ الف طن عام ١٩٣٩ الى ٢٠٦ الف عام ١٩٥٣ . كما ضاعفت شركة الاسمنت الاحتكارية الطابع أسعارها ، وهبطت بانتاجها من ١٫١٣ مليون طن عام ٥١ الى ٠٫٩٤ مليون عام ١٩٥٢ . ورفعت الحكومة اسعار البترول خدمة للشركات الاجنبية ، كما زادت أجور المواصلات ، وأوشكت ان تزيد سعر رغيف الخبز لولا خوفها من سخط الجماهير . وكانت تمنح الاعانات للشركات الاحتكارية الطابع .

وكانت سياسة الحكومة الضريبية تخدم مصالح كبار ملاك الارض ورجال المال على حساب الشعب .

فلم ترتفع ضريبة الراضى عن ضعف ما كانت عليه قبل الحرب . فى الوقت الذى ارتفع فيه الايجار الى أربعة أمثال وثمن القطن الى خمسة أمثال ما كان قبل الحرب . وفى الوقت الذى زادت فيه الضرائب الجمركية ، ومعظمها على الدخان والمنسوجات والحبوب ، الى خمسة أمثال ماكانت قبل الحرب وكانت تمثل ٦٠ ٪ من دخل الحكومة . وكانت الضرائب تخفف اعتسافا عن ذوى النفوذ من ملاك الاراضى وكبار الماليين .

فشلت سياسة الحكومة الاصلاحية التى اسمتها احيانا « اشتراكية » وامتص الغلاء اعانة الغلاء التى منحت للموظفين والذى تحايلت الشركات لكى لا تمنحها للعاملين بها . ولم يطبق الضمان الاجتماعى الا فى مناطق محدودة واصبح مجالا للتلاعب والمحسوبيات . ثم كان فيما أدعته الحكومة من توزيع ارض الدولة ، مجالا لامتلاك ذوى النفوذ الارض من دون الفلاحين .

وكان لهذا الوضع الطبعى البالغ التازم ، ولسلطان الملك وحاشيته المتزايد ، ولسيطرة الاقطاع والاحتكار على حكومة الوفد ، وثقة الحكومة باستتباب مركزها ثقة الاغبياء ، كان من نتيجة ذلك ، ان اندفع الملك والاغنياء وذوو النفوذ فى استلاب الثروات وتركيمها واستغلال السلطات للاثراء على حساب الشعب . واستشرى الفساد ، وعمت الرشوة والمحسوبية ، وسفه انفاق الحكومة فى اصلاح القصور الملكية واقامة التماثيل فى الوقت الذى صرفت فيه النظر عن مشروع كهربة خزان اسوان . ووزعت المناصب والاموال على الاصهار والمقربين . وافتقد الاحساس بالمسئولية العامة . وزاد الشره على المغانم المادية من اموال ومنافع . وشاع سفر الملك والوزراء والاغنياء للاصطياف بالخارج ، يبعثرون الاموال ويستوردون السلع الترفيهية . بلغ مجموع ما استورد منها فى سنتين ونصف ٣١٫٥ مليون جنيه ، فى الوقت الذى كان راسمال واحتياطيات بنك مصر وجميع شركاته لايزيد عن ٢٥٫٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ . وتفاقم حمق الملك وفسقه ، وعرف الناس تردده على النوادى الليلية وقضاء الليل بطوله على موائد القمار ، ورشوة أصحاب الحاجات له بالانهزام امامه فى اللعب ، وتهتكه وبذخه فى الرحلات الى الخارج . وصاح شيخ الازهر لما لم تجب الحكومة مطالب الازهريين « تقتير هنا واسراف هناك » ففصل من منصبه . كل ذلك وجريدة صوت الامة ، الوقت ، تقول ان سياسة الحكومة هى فى توفير الوقت ، تقول ان سياسة الحكومة هى فى توفير مياه الشرب فى الريف وانشاء القرى الصحية ولكن المشكلة « ان توفير المال هو الذى يقف عقبة كأداء » ! . ووزير الاقتصاد يقترح حل مشكلة الاسكان بزيادة اجور المساكن الحالية .

وكانت **قضية القطن** دليلا مكملا على تواطؤ الحكومة مع كبار المصدرين ضد الشعب . اذ زادت اسعار القطن بعد نشوب الحرب الكورية فى يونية عام ١٩٥٠ وتدخلت الحكومة فى سوق العقود سنتين متواليتين متحيزة لصالح اثنين من كبار بيوت القطن (فرغلى وعلى امين يحيى) . فلما بدأ الطلب على القطن يهبط ، عملت على ابقاء السعر مرتفعا بصورة اصطناعية مما ادى الى بوار محصول عام ١٩٠١ — ١٩٥٢ تقريبا . واغلق الكثير من المصانع الصغيرة وتعطل الكثير من العمال .

الاسلحة الفاسدة .. مفاوضات المارشال سليم

ثم كانت قضية الاسلحة الفاسدة . لقد أعلنت حكومة السعديين فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ ان بعض فرق الجيش ستدخل فلسطين لتأديب عصابات الصهاينة الذين أعلنوا قيام دولة اسرائيل فى هذا اليوم . تم ذلك رغم أن رئيس الحكومة كان قد صرح لمجلس النواب من قبل ان الجيش لن يدخل فلسطين لانه غير مستعد ، وان الاعتماد سيكون على المتطوعين . ولكن تأزم الاوضاع الداخلية والفوران الشعبى ضد الملك والحكومة ، وموجة الاضرابات التى عمت بين العمال ووصلت الى جهاز الدولة نفسه فاضرب البوليس ، ورغبة من الحكومة فى أن تغسل هزيمتها فى عرض قضية مصر على مجلس الامن عام ١٩٤٧ ، كل ذلك دفع الملك الى دخول الحرب طمعا فى كسب بعض الشعبية ، ولكى تفرض الحكومة على البلاد حكم الحديد والصمت وتقضى على الحركات الشعبية .

واندفع الجنود بحماس الى فلسطين ، واعلنت الاحكام العرفية فى مصر . وسقط الشهداء هناك بالمئات ، فى حين اكتظت السجون بمصر بالاحرار وادار الملك المعركة من قصره ، وحكم مصر حكما مباشرا . وكان وزير حربيته وهو فى نفس الوقت مدير مصلحة السجون ، يشرف على القتال فى المعركة ، ويسوق المسجونين للعمل فى مزارع الملك .

واحتاج الجيش الى السلاح ، وفتحت الخزانة أبوابها . ونشط رجال الملك يعقدون صفقات السلاح الفاسد ، يشترى بافحش الاسعار ، ويرسل الى الجنود لينفجر فى ايديهم ، ولتندفع القنابل فى صدورهم . واعلنت الهدنة ، وعاد الجيش موقنا ان المعركة فى مصر لا فى فلسطين .

وفى مايو عام ١٩٥٠ قدم ((**مصطفى مرعى**)) استجوابا لمجلس الشيوخ حول صفقات الاسلحة المريبة التى ورد ذكرها فى تقرير ديوان المحاسبة والتى استقال رئيس الديوان وقتها لما طولب بحذفها . وتولى سراج الدين الرد على الاستجواب ، مدافعا عما تم فى عهد السعديين ضد المصالح الوطنية العليا . ثم اصدرت الحكومة مراسيم اخرجت بموجبها عددا كبيرا من أعضاء مجلس الشيوخ منهم صاحب الاستجواب . وعرف الناس ان الحكومة تقف مع الملك عليهم .

ثم بدات **روزاليوسف** فى ٦ يونية عام ١٩٥٠ حملتها حين اتصل بها عدد من شباب الضباط وامدوها بالمستندات وصور العقود التى كانت توقع بين تجار السلاح وبين بعض زوجات الضباط الكبار المتصلين بالملك . واشارت روزاليوسف بطريق غير مباشر الى اتهام الملك ، وتوالت الحملات الصحفية وهاج الراى العام . فاضطرت الحكومة الى تكليف النيابة بالتحقيق ، وسار التحقيق شوطا ، تزجيه الحملة الصحفية ، وتدفعه يقظة الراى العام ، ويمده شباب الضباط فى الخفاء بالمستندات والوقائع حتى واجه الملك نفسه رأسا .. أنهم **احمد بدر** ياوره ، وانهم **بوللى وجهلان وحلمى حسين** من افراد حاشيته ، واستقال القائد العام ، ووجد الملك ان التحقيق يدق أبواب قصره بالادانة ، فضغط على الحكومة والنيابة حتى حفظت التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية . واعيد القائد العام . حفظ التحقيق بالنسبة لهؤلاء ، ولم يحفظه الشعب ولا الجيش ، واستمرت ناره تلهب الصدور ، وظلت اصداؤه فى الصحافة الحرة حتى أطيح بحكم الملك .

واستقر يقين الجنود ان جلادهم فى فلسطين كان هو فاتح أبواب السجون للاحرار فى مصر ، وان تجار السلاح هم تجار الغلاء والفقر فى مصر وتجار الارهاب ، وان مأساتهم جزء من مأساة شعب كامل . وتم الانشقاق بين الجيش والملك . ولم تعد الجماهير ترى فى الجيش فصيلة معزولة عنها أعدت لحماية الملك منها ، ورأى فى محنة الجيش جزءا من محنته .

وواجهت الوزارة فى الحكم المسألة الوطنية ، ومطلب الشعب العتيد فى جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل . وكانت الجماهير من خلال الكفاح الوطنى بعد الحرب الثانية ، قد تحدد موقفها فى العمل على اجلاء قوات الاحتلال ، وفى رفض ابقاء القواعد العسكرية ، وفى الوقوف ضد أى محاولة لادخال مصر فى الاحلاف العسكرية ، الثنائية او الجماعية ، مع بريطانيا او امريكا ، وكانت بخبرتها السياسية قد زادت ايمانا بعدم جدوى المفاوضات كاسلوب لتحقيق الاهداف الوطنية . وان الحل

الوحيد في الغاء معاهدة ١٩٣٦ واعلان الكفاح المسلح .

وكانت امريكا وبريطانيا ، بعد انتصار ثورة الصين في اكتوبر عام ١٩٤٩ ، وبعد هبوب حركات التحرر في العديد من بلاد آسيا وافريقيا ، قد دخلتا فيدور الاعداد السريع للحرب .وتحددت سياستهما في ان يستغلا الحرب الباردة المشتعلة في ربط البلاد الصغيرةباحلاف تخضعلسيطرتهما ، وضرب الحركات الوطنية بها ، والاعداد للهجوم على البلاد الشيوعية عامة والاتحاد السوفييتي خاصة . وكانت أمريكا تهدف بهذه السياسة ايضا الىابتلاع المستعمرات الانجليزية والفرنسية والحلول محلها بعد أن تاكدت لها السيادة على العالم الراسمالى . ومصر — **قاعدة الشرق الاوسط** — والشرق الاوسط منبع البترول العربى وقاعدة الهجوم على المراكز الصناعية وحقول البترول بالاتحاد السوفييتي . لذلك حرصت الدولتان على ابقاء مصر تحت السيطرة الغربية . وضرب الحركة الوطنية بها . وحرصت بريطانيا من ناحيتها ان تبقى نفوذها وسيطرتها على الشرق الاوسط ، ومصر خاصة ، في مواجهة المنافسة الامريكية . ولم يكن يضمن لبريطانيا مصالحها هذه ، غير ابقاء قواتها في مصر عن طريق معاهدة ثنائية ، بعد أن فشلت في جعل الجامعة العربية وعاء تحمل فيه العرب جميعا ، وبعد ان اضطرتها السياسة الامريكية الى انهاء الانتداب على فلسطين ، وانتهاء أملها في جعلها قاعدة حربية لها . وكانت بريطانيا قد رحبت بعودة الوفد الىالحكم لتستطيع به عقد المعاهدة ، كما ان حكومة الوفد كانت قدوعدت عند وصولها الحكم بانهاء معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنها علقت ذلك علىفشل المباحثات مع بريطانيا ،ففتحت بذلك البابللتفاوض مع الانجليز .وبدأت المباحثات مع**(المارشال سليم)** رئيس اركان حرب الامبراطورية عندما وصل الى مصر في يونية عام ١٩٥٠ .

وكان موقف الانجليز في المباحثات ، ان الصدام بين الاتحاد السوفيتي والغرب حتمى ،وان الشرق الاوسط هدف اساسى في الحرب ، وان مصر مفتاح الشرق الاوسط ، من ملكها ملكه ، وان الجلاء يعنى الفراغ . وان على مصر ان تقبل وجود جيوش أجنبية بارضها . وقيادة اجنبية لجيشها ، كما تقبل ذلك دول الغرب نفسها .

وكان موقف المفاوض المصرى يعكس طبيعة الوفد ، قيادة وحكومة ، في هذه المرحلة فالحزب — في قاعدته — لا يزال جماهيريا ، لا يستطيع ان يتجاهل مطلب الجماهير بالنسبة للمسألة الوطنية خاصة ، التى نشأ منها الوفد ونما والتى كانت الميدان التقليدى لالتقائه بالجماهير ، والتى تحدد بها تراثه التاريخى لدى الشعب ، والتى أمدت قيادته بعناصر لها طابعها الوطنى ، ان لم يكن لها موقفمعارض بالنسبةلسياسة الحكومةالاجتماعية؛ فلا شك أن لها دورها في تكوين سياسته الوطنية. بالاستناد الى قوتها الذاتية ، والى التجمع الوطنى الشعبى في قواعد الحزب ، الى تراث الحزب التاريخى . ولكن الرجعية هى التى كانت تسيطر على قيادة الوفد وقتذاك ، وهى لم تر في التعاون مع الانجليز ضررا عليها ،بل انخوفها من الشعب على مصالحها الاقتصادية ،يجعل وجود الاستعمار مصدر أمن لها . فهى تحاول ان تضمنبالتحالف الامن من غضب الشعب ، وتحاول ان تكسب بالشعب من الاستعمار نوعا من الاستقلالالنسبى يفيدها في مساومتها السياسية والاقتصادية معه ، وتحاول ان تفهم الاستعمار انها مروضة الجماهير له ، وان تفهم الشعب ان اهدافها الذاتية في الاستقلال النسبى هى عين أهدافه الوطنية .

علىأن ما ضاقت به شقةالخلاف بينالاتجاهين، ان العناصر الوطنية في الحكومة ، كانت تنتمى بفكرها واسلوبها في العمل الى جيل القادةالمصريين في فترة ما بين الحربين،يؤمنون بالمساومة وانصاف الحلول ، ويخشون الثورة الشعبية التى لن تطيح بالمستعمر فقط ، ولكن بأساليب الاستغلال الاجتماعى كلها . ويقدرون الموقف السياسى ، لا على أساس حيوية الارتباط والتضامن مع حركات التحرر الكاسحة في العالم أجمع،ولكن على أساس ميزان القوى الدولى لفترة ما بين الحربين ، ويحاولون حل المسألة الوطنية بمعزل عن مصالح الشعوب المكافحة الاخرى ، بل وعلى حسابها ان اقتضى الامر . ويسلمون بالفروض التى يبرر بها الاستعمار وجوده ، وهى الخطر الشيوعى على المنطقة العربية وتهديد الاتحاد السوفيتى لها .

واستمرت المفاوضات ، وتلخصت وجهة نظر المفاوض المصرى ، في استحالة اقناع الشعب ببقاء القوات الاجنبية على أرضه ، تحت أى اسم وبأية صفة . ومن ثم فيجب الا يكون بمصر احتلال وقت السلم . وانه ((**يجب أن يبحث عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويضمن المصالح المشتركة**)) وانه يمكن الاستعاضة وقت السلم عن قاعدة القنال بقاعدة اخرى في فلسطين وغزة تكفل للمستعمر الوصول الى مصر في أسبوع واحد . وان هذا سيرفع الروح المعنوية للجيش ويجعله يتفانى في خدمة السلام المشترك (مع الاستعمار !) . وقال النحاس ((**انى لا أستطيع اقناع الشعب المصرى الا بهذه الطريقة**)) . وبهذا سلمت الحكومة للمستعمر بالكثير .

وانحصرت نقطة الخلاف بين الجانبين،في وجود القوات البريطانية في مصر وقت السلم . وتشبث

كل جانب بموقفه . وبدأ الانجليز يناورون لكسب الوقت . فتتعثر المباحثات ، وتستأنف من جديد ، ويتكرر الضغط على الحكومة،وتتعدد الاقتراحات، وكل اقتراح يلزم لاعداده وتقديمه ، ولبحثه والرد عليه ، وقت طويل . وهكذا مر أكثر من عام ، وتربصت الجماهير بحكومتها ، ثم ضجت وبدات تتحرك .

ولكن حركة الجماهير في هذه الفترة ، لم تكن من أجل المسألة الوطنية وحدها . لقد كان للمسألة الوطنية مكان الصدارة من حركة سنة ١٩٤٦ . ثم ظهرت الى جانبها المشكلة الاجتماعية ، مشكلة انخفاض مستوى المعيشة والغلاء ، والبطالة ، وارتفاع ايجار الاراضي الزراعية ، وانخفاض الاجور ، وهي ذاتها مشكلة سوء توزيع الثروة ، ووجود الطبقات الرجعية المتخمة بالمال،وسيطرتها على الحكومة .

ولقد اضطرت الحكومة بعد تردد خمسة أشهر الى الغاء الاحكام العرفية في مايو سنة ١٩٥٠ . وحدث ما كانت تتوجس منه الخوف . بدأت الصحافة الشعبية تنطلق ، والاحزاب السياسية تنهض ، والجماهير تتنادى لتتجمع.وطفت المشاكل الاجتماعية والسياسية ، مشاكل مرحلة تاريخية كاملة ، طفت كلها على السطح . وارتفع صوت الشعب يطلب العمل والقوت والحرية . وبدأ الهجوم على الغلاء وسوء توزيع الارض،والاسراف، والفساد ، واستبداد الملك .

ظهرت صحف جديدة متحررة تمثل تيارات سياسية شعبية ووطنية ، وركزت الهجوم على الملك ، وكشفت الاسلحة الفاسدة ، وفضحت الاوضاع الاجتماعية الظالمة ، وهاجمت البوليس السياسي أداة الرجعية ومصدر الارهاب ، وكتبت التحقيقات عن سوء أحوال العمال والفلاحين ، وأتت بأخبار تحركاتهم ، وطالبت بانشاء اتحادات لهم . ووزعت المنشورات في كل مكان .

حركة الجماهير الشعبية في كل المواقع

وقع خلال سنة ١٩٥٠ ــ ٤٩ اضرابا عماليا ، زادت سنة ١٩٥١ . عمال البيبسي كولا ، الشركة المتحدة للغزل والنسيج ، شل ، شبرا الخيمة ، العنابر والترسانة والسكة الحديد،المطبعة الاميرية . واضرب سائقو وعمال السيارات وقررت ٤٢ نقابة تمثل جميع عمال النقل المشترك التضامن معهم . وقرر اتحاد جميع نقابات عمال الحكومة الاضراب ، ومنعت الحكومة اجتماع عمال النسيج الميكانيكي ٢٦٠٠٠ عامل.واضرب خريجو المدارس الصناعية بالسكة الحديد ، واضرب المعلمون والكونستبلات . والاطباء أضربوا ١٥ يوما في كل مستشفيات الحكومة .

وكانت **حركات الفلاحين** في يونيه سنة ١٩٥١ . في **كفور نجم** حيث يمتلك الامير محمد على سبعة آلاف فدان ، لم تجد شكوى الفلاحين من ارتفاع الايجار . فبدأت حوادث حرق المحاصيل وماكينات الري والسواقي . ورد البوليس بحملة ارهاب اقتحمت فيها بيوت الفلاحين ونهبت ، واعتقل خمسة سيموا العذاب في السجن . ثم دبر مقتل زعيمهم « **عناني أحمد عواد** » الذي كان على رأس الفلاحين ضد التفتيش ، والذي أودع من قبل معتقل الطور . تجمع عليه وهو خارج من السجن ثمانية أشخاص وقتلوه ضربا . وفي **بهوت** اقتحم رجال عائلة البدراوي بيوت الفلاحين يسرقون متاعهم سدادا للايجار . وضربوا من أوكلهم الفلاحون في التعبير عن مشاكلهم ، فتجمع أهل القرية حول قصر البدراوي،فلما قتل المالك أحدهم ، ثار ثائرهم وظلوا يحصبون القصر بالحجارة ، وأشعلوا النار في أجران القمح ، وألقوا الحجارة على « **سيد البدراوي** » كبير العائلة لما سارع من عاصمته « **دوين** » لتهدئة الحال . ثم حاصر القرية ٥٠٠ جندي ضربوا الفلاحين وأرسلوا ٥٠ منهم الى السجن . وفي قرية « **أبو الغيط** » طرد ٥٠٠ مستأجر من أرض كانوا يستأجرونها من الاوقاف لصالح صهر وزير التموين ، ونشبت معركة بينهم وبين البوليس قتل فيها ١٢ فلاحا . وفي « **ميت فضالة** » أضرب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا ان المطلوب منهم سداده أكثر من المحصول ذاته ، وقبض على ٩ منهم عذبوا بالسجن ومنع عنهم الطعام والماء ، فتجمع الفلاحون في القرية ، فأطلق عليهم أحد الضباط النار ، فهجموا على التفتيش ، واحتل البلدة ٧٠٠ جندي واعتقل الكثيرون .

ولم يكن لحكومة تخضع للملك وتسيطر عليها مصالح كبار ملاك الارض ورجال المال، ان تسكت على ذلك ، والصحافة الشعبية تزيد النار اشتعالا ، والتنظيمات السياسية الوطنية تتصل بالجماهير فعملت الحكومة على اصدار تشريعات مقيدة للحرية .قانون الجمعيات .قانون المشبوهين السياسيين . حظر نشر أنباء القصر ، حظر نشر انباء الجيش . وكانت الصحافة تواجه كل هذه المحاولات بحملات شديدة تهاجم فيها الحكومة ، وتعبيء الجماهير ضد العدوان على حريتها . وتعددت حالات مصادرة الصحف ، روزاليوسف ، الاشتراكية ، الكاتب ، الملايين ، والغيت صحيفة مصر الفتاة ، وزحمت قضايا الصحف المحاكم ، فوجه الى الصحفيين تهم القذف في رجال الحكم

والعرب في الذات الملكية . حوكم عام ١٩٥١ ، ٢٠ صحفيا ، والقى القبض على بعضهم ونتيجة ضغط الجماهير والفوران الشعبى وقفت بعض المحاكم ومجلس الدولة ضد اجراءات الحكومة في المصادرة فأعدت الحكومة ، بضغط الملك ، ورغم معارضة بعض الوزراء ، مشروعا للحد من سلطة مجلس الدولة ، ووقفت الصحف والتنظيمات الشعبية والوطنية ضد المشروع ، وثار الرأى العام ثورة عارمة .

وفى صيف عام ١٩٥١ ، اشتد الهجوم على الملك ومباذله ، فأمرت الحكومة ان تسكت الصحف المعارضة ، واعدت تشريعات تقيد حرية الصحافة بشكل دائم ، ولكن الحكومة لم تستطع أن تتقدم بها الى البرلمان ، فقد عارضها بعض الوزراء ، ممن كانوا لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية القديمة بالنسبة للمسألة الوطنية والحريات ، وجزموا باستحالة قبول الرأى العام لها . وازاء ضغط الملك ، سيق احد النواب الوفديين **((اسطفان باسيلى))** ليتقدم بها الى البرلمان . وهاج الرأى العام ، وانبعثت اعنف صور المقاومة للتشريعات ، من الكثير من الشباب الوفدى وبعض صحف الوفد الذين وجدوا الحكومة تنكر لتراث الوفد القديم. قاوموها في عنف ، وتحالفوا عليها مع الصحف والاحزاب المعارضة وهاجت الصحافة الشعبية والوطنية ،وتعاهدت على نشر اسم كل نائب يوافق على التشريعات في القائمة السوداء ، واضربت الصحف عن الظهور يوم ٥ اغسطس استجابة لقرار النقابة ، ودعت جميع الهيئات والنقابات للمشاركة في الاضراب . وقرر عمال الصحف التضامن مع الصحافة وعدم توزيع اى صحيفة تتجاهل قرار الاضراب ، واغلقت المحال التجارية بعض الوقت او طول يوم الاضراب ، وتوقف عمال النقل عن العمل ١٥ دقيقة ، واضرب عمال المطابع . وانهالت برقيات الاحتجاج . وقررت الهيئة الوفدية رفض التشريعات ، وشجع بعض الوزراء النواب على وجوب رفضها ، فلما وضح للحكومة استحالة اصدارها ، سحب النائب مشروعه . وكسب الشعب جولته .. وخرجت الحكومة من المعركة مهزومة مفضوحة . وزاد ضغط الجماهير عليها تطالبها بالغاء القوانين القائمة المقيدة للحرية ، حرية الاجتماع والتعبير . وتقدم عزيز فهمى **وابراهيم شكرى** بمجلس النواب بمشروعين لذلك .

وكانت الحركة الجماهيرية تزداد تعاظما بالنسبة للمطالب الوطنية كذلك ولاسيما بعد ان ادرك الشعب عبث محاولات الحكومة اجلاء المستعمر بالمفاوضة وكانت الصحف والجماهير تقف بالمرصاد لكل بادرة تهاون او تنازل من جانب الحكومة ، ولكل محاولة لفرض الاحلاف على الشعب . وقد عملت الحركة الشعبية والتقدمية على ربط الصحف الوطنية والكتاب والاحرار بالكفاح الشعبى ليتخذ الجميع موقفا موحدا في معركة التحرير وضد الاستعمار وكتابه وصحفه في مصر . وعقد مؤتمر في ١٤ ابريل عام ١٩٥١ بنادى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ليضع ميثاقا وطنيا يلتزم الزعماء بالموافقة عليه ، ولتأليف لجنة الميثاق التي تهدف الى خلق جبهة تكون قيادة وطنية للنضال في المرحلة الحالية . واجتمع عدد كبير من الشباب والكتاب والاحرار ،واذيع الميثاق الذي يعلن الكفاح ضد اى معاهدة او تحالف او دفاع مشترك مع الاستعمار الانجلوامريكى .وتدعيم الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين ، والكفاح ضد الاعتداء على الحريات العامة كحرية الصحافة والرأى والاجتماع ، وضد البوليس السياسي . واعلن المؤتمر النضال من أجل قطع المفاوضات فورا ونصرة قضية السلام وتطهير البلاد من الجاسوسية والغاء البوليس السياسى والغاء الاحكام الصادرة في القضايا السياسية ، وحق تكوين الجمعيات والهيئات والاحزاب ، والغاء جميع التشريعات الاستثنائية التي تحد من الحرية واعادة الصحف الملغاة .

وفى يولية طلب الحزب الاشتراكى الى الاحزاب والتنظيمات الشعبية والوطنية الاشتراك في الاحتفال بذكرى ضرب الاسكندرية في ١١ يولية عام ١٨٨٢ ، ودعا للاضراب العام والتظاهر وعقد الاجتماعات . ورفضت الحكومة الترخيص بالاحتفال . ولكن قامت المظاهرات في ذات اليوم تجوب الشوارع . اشترك فيها عمال العنابر والورش الحكومية وشبرا الخيمة وعدد من المصانع واشترك الطلبة والشباب . وتصدى لهم البوليس واعمل فيهم الضرب واعتقل الكثيرون . وفى ٢٦ اغسطس (ذكرى توقيع معاهدة عام ١٩٣٦) انتشرت المظاهرات في كل مكان . بدأت من بولاق اذ تجمع ١٥ الف عامل من الورش الاميرية والمطابع والسكك الحديدية وابو زعبل والشباب والطلاب ، وطافوا شوارع القاهرة يحملون لافتات تنادى بالثورة وتهتف بسقوط الاستعمار وبالكفاح المسلح، وتعددت المظاهرات والتجمعات عند ضريح سعد، وميدان الاسماعيلية وغيره . ووزعت المنشورات تحض على الثورة والغاء المعاهدة . واستمر التظاهر حتى المساء ، واصطدم بهم البوليس فأصيب ١٥ جنديا و ٥ من الاهالى واعتقل ٩ .

وفى المساء ، نظم الحزب الاشتراكي اجتماعا اشترك فيه الحزب الوطنى وحركة انصار السلام والاخوان المسلمون وحزب الفلاح والتنظيمات الشيوعية . واذاع المجتمعون بيانا

يطالب بالغاء المعاهدة واستنكار التفكير فى عقد معاهدة جديدة مع انجلترا او امريكا وتحريم التعامل مع الانجليز عسكريين ومدنيين ومنع وصول المواد الى معسكراتهم .

وقد استلفتت احداث هذا اليوم الانتباه الشديد، وباركت الصحافة الشعبية والوطنية ما دل عليه من يقظة وحماسة وبداية للجهاد . ووصفته بانه طلائع المقاومة الشعبية ، بما صاحت به الجموع من دعوة للثورة ولالغاء المعاهدة والكفاح المسلح . كان هذا اليوم بدء الكفاح الشعبى . فى الصباح ظهرت قوة الحركة الشعبية ومبلغ عمقها . وفى المساء كان اجتماع التنظيمات السياسية .

أزمة الاحزاب أمام المد الثورى الشعبى

كان من أهم مظاهر الاجتماع غيبة الوفديين عنه، وعلق الكاتب الثورى « **سلامة موسى** » على ذلك بقوله « **هذا هو ما يبعث فى نفس الوطنيين عامة والوفديين خاصة الحزن العميق والتشاؤم البعيد . ذلك ان غياب الوفديين عن هذه المواقف الوطنية التاريخية هو برهان على أن النداءات الشعبية قد أفلتت منهم الى غيرهم ...** » وقد وضحت ذات الظاهرة فى مؤتمر الميثاق فى ابريل عام ١٩٥١ ، اذ استقبل الحاضرون مندوب الطلبة الوفديين لما أراد الكلام ، بالصياح وبالهتاف بسقوط البوليس السياسى . وكان الوفد من قبل عند الجماهير : قرين الوطنية وصنو الجهاد ، ولكنه الانيمر بازمة خطيرة ، دلت الحوادث من بعد على أنها كانت ازمة الموت .

لقد أدت سياسة حكومة الوفد ، وسيطرة المصالح الرجعية على قيادته ، وتنكرها لدعوة الحزب التقليدية فى الاستقلال والحرية ، ادى ذلك الى اضعافه وتفككه . وانطوت الوزارة وقيادة الحزب على اتجاهات مختلفة، وانكشفت الصراعات السياسية والشخصية بين أعضائها ، وسجلت الصحف تصريحاتهم المتعارضة ، وهجوم بعضهم على بعض . ولم تعد صحف الوفد تعبر عن سياسة واحدة ، انما خضع كل منها لنفوذ بعض العناصر، وضرب كل منها على نغم وغمز كل منها غيره .

وفى الوقت الذى خضعت فيه القيادة للرجعية ، وصارت نهبا للخلافات ، كان الصراع الطبقى يتفجر فى المجتمع ، والفكر الثورى والاشتراكى يجذب الكثيرين ، ويتضح على قواعد الوفد وعيا وثورية ، ويؤزم العلاقة بين القيادة والقاعدة داخل الحزب وادى انفصال الحكومة عن الشعب، الى انفصال قيادة الوفد عن قاعدته ، وصارت العلاقة بينهما اشبه بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وانعكس الصراع الطبقى والسياسى داخل الحزب فمزقه . وعمت الخلافات فى الهيئة الوفدية واللجان الاقليمية وبين الشباب الوفدى . ووقف الوفديون ضد حكومتهم فى الكثير من المعارك السياسية وكان بعضهم من اشد الثائرين على تقييد حرية الصحافة، واجتمعت الهيئة البرلمانية الوفدية فى اغسطس عام ١٩٥١ وعارضت رغبة الحكومة فى زيادة سعر الرغيف ، وتقييد الصحافة ، وركزت الهجوم على الوزراء الذين يعملون دون الرجوع اليها . وبدأ الكثير من الوفديين يلحظون أن صلتهم بالاحزاب والتنظيمات الشعبية والوطنية الجديدة اوثق من صلتهم بقيادة حزبهم . وانكشف غطاء الوفد وانحل وثاقه التنظيمى ، فظهرت الخلافات امام الناس جميعا .

وكان الوفد قديما حزب الحرية والاستقلال ، جمع قواعده ، وجمع الشعب حوله على هذين المطلبين . ولم يكن له برنامج اجتماعى محدد ، ولم يثقف اعضاءه ومؤيديه الا بهذين المطلبين . وكان يضم كتلا لا تنتمى الى طبقة اجتماعية واحدة . وكان حريا بالجماهير الوفدية المخلصة لعقيدة حزبها بعد ، اذ ظهر لها عدم جدارة القيادة القائمة بتحقيق هذين المطلبين ، ان تكافح من أجل تغييرها، وان تكافح التقاليد التنظيمية التى تعوقها من فرض ارادتها فى اختيار قيادة الحزب . وقد يكون هذا عملا ايجابيا محدد الهدف يمكن لاغلبهم ان يجتمع عليه فى سهولة وسرعة . ولكن الذى حدث انهم فقدوا ثقتهم بقيادة الحزب فى وقت طرحت فيه المشكلة الاجتماعية على الشعب كله ، وتأزمت فيه العلاقات الطبقية ، وشاع بين الجماهير ان مطلبى الوفد التقليديين ليس فيهما وحدهما حل مشاكل المجتمع ، ونشطت التنظيمات السياسية الشعبية والوطنية الجديدة ، تطرح على الجماهير الحلول لمشاكلها الاجتماعية . ولم تكن الكتل العريضة من الوفديين مستطيعة بحكم اختلاف اوضاعها الطبقية ان تجتمع على برنامج اجتماعى واحد . ولم تكن غالبيتها مستطيعة فى مدى قصير — مدى المعركة الدائرة — ان تنشق اقساما يلتف كل منها حول البرامج الاجتماعية المعبرة عن مصالحه ، وذلك بسبب تخلف الوعى الاجتماعى وتفاوته بين جماهير الحزب .

بذلك لم تستطع جماهير الحزب المختلفة ، ان تجتمع فى عمل واحد لتغيير القيادة ، أو الاتجاه الرجعى فيها . ولم تنشق عن الحزب ، فى هذه المرحلة ، احزاب اخرى ، ولا تبلورت فيه اجنحة سياسية محددة ذات برامج ومناهج عمل واضحة،

ولم يعد الامر اتخاذ المواقف السليمة فى بعض المعارك السياسية ، ولم يعد السخط العام على القيادة ، والتفكير فى اصلاح الحزب، واقتراح بعض اسس الاصلاح، وكان بعضها يحمل بذوراتجاهات يمكن ان تتبلور فى اجنحة او فى مجموعات تلتحم بواحد من الاحزاب والتنظيمات السياسية الجديدة .. ولكن لم يكن النضج قد بلغ باى منها هذه الدرجة . واتسم الطابع الغالب للوفد بالبلبلة والتمزق .

وقد حاول بعض شباب الحزب تلمس اسباب الضعف فى كيانه التنظيمى . ونشر **رفيق الطرزى** مقالات بالجمهور المصرى طالب فيها بان يعاد تشكيل الحزب بما يحفظ كيانه الشعبى ، وبالا يكون سكرتير الوفد وزيرا وان يتفرغ لعمله الحزبى وللاتصال باللجان . وان تتكون اللجان من الشباب المتعلمين لتدرس كل منها احوال اقليمها الزراعية والصناعية ووسائل اصلاحها ، وطالب لفيف من الشباب بالغاء البوليس السياسى وبان يوضع للحزب برنامج اشتراكى علمى وعملى . ومع ما يدل عليه ذلك من رغبة فى الاصلاح وتحديد موقف واضح بالنسبة للمشاكل الاجتماعية ، فلم يكن قد وصل اى من هؤلاء الى هذا التحديد بعد .

وتجمع عناصر من شباب الوفد المخلصين لتقاليد الحزب القديمة ، الاستقلال والحرية . وكانوا عمليا طلائع المعارضة الوفدية ضد الحكومة بالنسبة لموقفها من الحريات ، على صفحات بعض صحف الحزب نفسها وفى اجتماعات الهيئة الوفدية ومجلس النواب . وشنوا على محاولات تقييد الصحافة حملات واسعة . وطالبوا الغاء القيود القائمة فعلا على الحريات . ولكن مواقفهم السياسية كانت تتركز ، فى هذه القضية وقضية الاستقلال اساسا . كانوا صادقى الايمان بتراث الوفد بالنسبة لمطلبيه التقليديين ويهاجمون كل محاولة للتنكر لهما فى قوة وشهامة . ولكنهم كانوا اسرى هذا التراث ، لم يستطيعوا ان يضعوا اجابة ما للمشاكل الاجتماعية المطروحة ، ولا ان يربطوا بين قضية الحريات ، التى منحوها جهدهم وكان لهم فيها تاثير واضح داخل الوفد، وبين المصالح الطبقية الاقتصادية المعادية لها،ولم يتركز هجومهم على طبقة معينة ، فلم ترتفع بهم المعركة فى هذه الاثناء الى مستواها السياسى اللائق، وفق مقاييس هذه الفترة التى تأزمت فيها الاوضاع الطبقية وظهرت فيها تيارات جديدة توعى الشعب باعدائه الطبقيين . واذا كان بعضهم يهاجم الاسراف والارتجال وعدم تنفيذ مشروعات الاصلاح فى التصنيع وتعمير الاراضى ، فلم يستطع ان يكشف عما وراء ذلك من مصالح او عقبات طبقية يجب ان يوجه الشعب ضدها . وكان الواحد منهم عندما يستشهد بأحد بيانات حافظ عفيفى فى المشاكل الاقتصادية ،لايلحظ مصالح الرجل الطبقية المعادية لشعب ، وانما يسميه « قطبنا الاقتصادى واحد كبار الخبراء فى المال والزراعة والاقتصاد » . وبرغم انهم كانوا يلتقون مع الهيئات الشعبية الوطنية فى معارك الحرية والاستقلال ، فلم يكن لهم نشاط ايجابى معها .وكانوا يتكونون من عناصر المثقفين ذوى الفكر الليبرالى ، ولم تكن لهم صلات وثيقة بالجماهير ، فاقتصر دورهم على الاثارة ، واقتصر نفوذهم داخل الحزب على الضغط على السياسة المعادية للحريات والمتهاونة مع الاستعمار

وكان هناك اتجاه داخل الحزب ، آمنت عناصره بالاشتراكية ، ودابت على نشر الوعى الاشتراكى داخل الحزب وبين قواعده .

ولقد استظل قسم كبير من الجماهير بقيادة الوفد سنين طويلة ، يكافح من خلاله ، ويرتضى قيادته ، ويترادف الوفد فى تصوره بمطالبه الوطنية وآماله فى المستقبل ثم كان من نفوذ الرجعية فى قيادة الحزب ،وتخاذل مواقف الحزب بالنسبة للاستقلال والحرية وفى سياسة الحكومة الاخيرة ، وكان من ارتفاع وعى الجماهير بعد الحرب العالمية الثانية وعدم اكتفائها بهدفى الوفد القديمين ، كان من شأن ذلك أن اندفع قسم كبير من الوفد الى خارجه، اجتماعى وسياسي يزداد نضوجا ، وبثورية نامية ، ولكن فى بلبلة واحساس بالضياع نتجا عن الشعور بفقدان القيادة ، وفقدان الاحساس بوجود تنظيم سياسى يوليه ولاءه غير المتحفظ .

كانت كتلة كبيرة من الجماهير ، نما وعيها السياسى تطالب بالغاء المعاهدة ، وتلبى نداء الكفاح المسلح وتقف ضد محاولات الزج بمصر فى أحد الاحلاف العسكرية وتقاوم سياسة الملك والرجعية فى تقييد الحريات ، وتتعاطف مع الحركات الشعبية الوطنية ، وتطرح سؤال الاصلاح الاجتماعى ، وتطالب بتحديد ملكية الارض وتأميم الاحتكارات الاجنبية . ولكن لم يكن قد اتضح لها مطالبها الاجتماعية على نحو محدد . وكانت لا تزال معلقة الابصار بالوفد ، لا ترى بعد قيادته قيادة اخرى ، ولم تقتنع بان ايا من الاحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة ، هو قائد الكفاح الشعبى . لذلك وبرغم ثوريتها ـــ فقد اتسم موقفها بالبلبلة والتشاؤم ، والشعور باليتم السياسى .

وقد استطاعت جريدة الجمهور المصرى التى انتشر توزيعها فى هذه الفترة ، ان تدرك ما يعانيه هذا القسم من الجماهير من ازمة ، وان تعبر عنها وتستغلها ،لا بما يساعد هذه الجماهير على تخطيها ولكن بما يعكس ازمتها فقط ، فاخذت تنعى الوفد

الذى كان قلعة الدستور وكانت رسالته رسالة الثورة، وهو الان يئد الدستور ويقف ضد الثورة ، وانه اذا لم يصبح الوفد وفدا فقدت الامة قيادتها . « ان الثورة المصرية قد انتهت الى رماد .. وان نهضتنا قد دفنت فى هذا الرماد . ايها الشعب انك اليوم يتيم ، وعلى اليتيم ان يشق طريقه الوعر بلا معين وبلا مجير » . « لم تعد الإبصار تقع على رجل يمكن الركون اليه » ، « اننا نفتقد الرجاء فى أى زعيم ، على كل مصرى ان يتحرك ، لابد من صحوة ، ثم فورة ، ثم ثورة تحطم الاغلال »، « ان فساد الوفد معناه فساد الحكم وانهيار الوفد معناه انهيار النظام الديمقراطى فى مصر » . « ان الشعب يفتقد قيادة توجيهية فدائية حازمة » . والراى العام هو الزعيم وصاحب الكلمة حتى « ينبت فى ارض المعركة زعيم جديد يحقق وحده البلاد بقوة ايمانه وصلابة ارادته وانكاره لذاته وعنئذ يتحقق النصر» . وعبرت الجريدة بذلك عن صرخة احتجاج هذه الكتلة من الجماهير ورفضها لما فى المجتمع من مفاسد ، دون ان يتضح لها طريق العمل : انها تعرف ما يجب ان يزول ولكنها لا تعرف ما يجب ان يوجد ، فافتقدت الاحساس بامكانيات الحاضر . وتجاذبتها صور الماضى الذى ظلت خبيئة فيه مهما يقع سخطها عليه ، طرحت الوفد كحزب ، ولكنها استمسكت به كعقيدة على نحو غامض . ثم تجاذبتها صور مستقبل غير محدد المعالم . اذ تتحول الصحارى الى وديان ، عندما يظهر الطابور الاول « فمتى يظهر فى مصر اذن الطابور الاول .. طابور الرجال » . ؟ فلقد « استسلمت الزعامة » ، وثقة الجماهير تبخرت فى القادة والاحزاب « ولم يعد الشعب يجد قائده » الا فى القصور والصالونات »

لقد حلت حكومة السعديين جماعة الاخوان المسلمين فى آخر عام ١٩٤٨ ، فلما قتل احدهم النقراشى ، اغتيل مرشد الجماعة حسن البنا فى ١٢ فبراير عام ١٩٤٩ . وشنت الحكومة على الجماعة هجوما مركزا شديدا ، واعتقلت الكثيرين . ثم أتت حكومة الوفد فافرج عن المعتقلين من الاخوان وبدأت تظهر جرائدهم ، ولكن بقى قرار حل الجماعة ساريا ، وبقيت غير معلنة حتى مايو عام ١٩٥١ . فبدأت علنية من جديد . ولا شك ان موت مرشدها العام قد أضعفها كثيرا . اذ كانت بحكم طبيعة نظامها تعتمد على قوته ونفوذه على اتباعه ، وما يتمتع به من طاعة عمياء . وظهر بعد موته التنافس بين رجال الاخوان حول الزعامة ، مما اثار اهتمام الملك ، فعمل على ان يكون الهضيبى المرشد الجديد ورضيته الجماعة مصالحة للملك ، وخروجا عن مأزق التنافس بين القادة الاخرين وذلك برغم انه لم يكن عضو بمكتب الارشاد ، وانه لم يكن له شعبية بين الاخوان . ولم يعلن تعيين الهضيبى الا عندما اعيد للجماعة علنيتها ، واستقال من القضاء

وللمرشد الجماعة سلطان ونفوذ كبير فيها . وهو صاحب الكلمة الرسمية لا يلتزم الاخوان بغيرها . وقد كان حسن البنا يرى ان «للمرشد ان يأخذ برأى مكتب الارشاد ويجوز له ان يخالفه» . لان الشورى ليست ملزمة . وكان قبول قيادة الجماعة زعامة لها هذه السلطات عليهم ، باشارة الملك الذى اتهم فى اغتيال زعيمهم السابق ، امرا يثير الشك فى حقيقة نوايا القيادة من الدعوة والجماعة . والمهم بالنسبة لكل ذلك ، ان جماعة الاخوان كانت تضم قسما من الجماهير والشباب ، كان يكون له ثقله السياسى الكبير ، لو وجه الى الطريق الصحيح ، للاسهام فى حل المشاكل السياسية والاجتماعية التى تواجه الشعب فى هذه الفترة .

لقد جمعت الاخوان اعضاءها خلال الثلاثينات والاربعينات ، من الجماهير التى عظم سخطها على الاوضاع الاجتماعية والسياسية ، وفقدت ثقتها بالوفد وفقدت ثقتها بالنظام الحزبى برمته . وقواعد الاخوان من الشباب والكتل الشعبية التى اضنتها الاوضاع السيئة ، واستبد بها القلق والحيرة ، فجذبتها الجماعة بشعاراتها البراقة ، واستغلال مشاعر الحنين الى الماضى ، واستغلال ما قام فى ذهن الكثيرين من تلازم بين اصول المجتمعات الحديثة ، وبين ما جابهوه من استعمار وسيطرة اجنبية مستغلة على الاقتصاد ، وبين ما طرا على وسائل المعيشة من تغيير اصطدم باخلاقياتهم ومألوف سلوكهم .

واختزنت الجماعة ثورية الالاف من أبناء الشعب امتصت طاقاتهم فى هذه المرحلة، ووجهتهم الى غير متوجه . وكان لتنظيم الجماعة البعيد عن الديمقراطية ولسلطات المرشد العام عليها ، ولنوع التربية السياسية التى كان يدرب بها المرشد السابق المحيطين به عليها ، كان لذلك ما نجح فى عزل كتلة شعبية عريضة ، مختزنة بداخل الجماعة ، عن المشاركة فى قضايا الشعب وقضاياها .

وقد اتسمت تعاليم الجماعة بطابع التميع وعدم التحدد ، واللجوء الى العبارات الطنانة غير ذات المحتوى ، والهروب من اتخاذ المواقف العملية الواضحة وتحديد الاهداف . كان الشيخ حسن البنا يقول « اوصى الذين يتعرضون للعمل العام ويرون انفسهم عرضة للاحتكاك بالحكومات ، الا يحرصوا على الكتابة ، فذلك اروح لانفسهم وللناس ، وابعد عن فساد التعليل وسوء التأويل » . وكتب احد أصدقاء الاخوان المؤمنين بحركتهم السياسية ، اثناء معركة القنال ، يستحثهم على ايضاح موقفهم «وان رأى الاخوان يجب ان يكون واضحا فى مناهج وبرامج محددة ، لا تحيل احالة غامضة الى رأى الاسلام فى كل حقل من حقول الحياة يمكن ان تصور

تصويرا مغرضا مشوها اذا تركت بغير تحديد واضح » . واثار السؤال « ما هو رأى الاسلام الذى يراه الاخوان » . فرد عليه الهضيبى « ان الاخوان لن يتكلموا الا اذا شاءوا ، ويحبون ان يؤدوا واجبهم فى صمت » .

وكان الشيخ حسن البنا يرى أن الشورى فى الاسلام ليست ملزمة . وكتبت « **صحيفة الدعوة** » عن موقف الاخوان من الانتخابات التى ترددالحديث عنها فى مارس عام ١٩٥٢ ، ان الاخوان ليسوا بحاجة لدخولها ،لان القوة لاتنقصهم وان «الاحزاب ترتمى تحت اقدام الاخوان تطلب عونهم » .. « لن يجلس تحت قبة البرلمان الا من استطاع ان يحجز المقعد من شباك تذاكر الاخوان » . ويظهر هذا الموقف ان قيادة الاخوان ، لا ترى دخول الانتخابات لما يحتمه الوجود فى البرلمان من اتخاذ المواقف العملية المحددة حول قضايا الجماهير ، مما يحرصون على عدم التورط فيه .

وصرح « **الهضيبى** » بالنسبة للمسألة الوطنية ان « أى اتفاق على الاشتراك فى أى نظام دفاعى او اقليمى يجب الا يكون شرطا للمسألتين (الجلاء واستفتاء السودان) او مرتبطا بهما » . وذلك فى الوقت الذى أجمعت فيه الجماهير على رفض الاحلاف رفضا جازما . وكان مما يتسع له هذا التصريح غير الجازم ، ان يصدر بيان بالجلاء ، ثم تتلوه مفاوضة حول الاحلاف ، مما رفضه الشعب المصرى عام ١٩٤٦ ، ومما حاولته حكومة الهلالى والملك بعد ذلك .

وفى الوقت الذى هاجمت فيه جميع الصحف الملك ، وعم السخط عليه وعلى فساده ، وعندما كان يتآمر على الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية، قابله الهضيبى مرات ، ولم تعرف أسباب المقابلة .

ولم يكن للجماعة برنامج اجتماعى ، ودارت تصريحات الهضيبى حول المشاكل الاجتماعية بانه «يعنينا انتكون الثرواتمكسوبةمنحلالمصروفه فى حلال » . وبانه يرى ان يكون ايجار الارض للفلاحين نظير حصة فى المحصول ، لا مقابل مبالغ ثابتة ، وذلك فى الوقت الذى عمت فيه شكوى الفلاحين من هذا النظام . ويؤكد دائما علىوجوب « قفل حانات الخمور ، وصالات الرقص والفجور» مما كان يعنى سياسيا وقتها صرف الجماهير عن مشاكل كفاحهم ، وتركيزها فى مثل هذه المطالب الهامشية .

وفى الوقت الذى عمتفيه الشكوى مناستغلال الاحتكارات ورؤوس الاموال الاجنبية لمصر ، كانت جريدة الدعوة تنشر مقالا كبيرا يصف فيه مراسلها « مايبذله سعادة يوسف ماتوسيان بك صاحب (مصانع ماتوسيان) فى سبيلهم (العمال) ليرفع مستواهم الصحى والاجتماعى ليكونوا مواطنين صالحين » . وتقترح الجريدة انشاء مشروع للمقاولات الكبرى والتوريدات ، للالات والثلاجات وغيرها ليقف ضدالاستعمار الاقتصادىالذىيكتل الانجليز جيوشهم فى مصر من أجله .

وفى الوقت الذى كان فيه اتحاد قوى الشعب ، وتكوين الجبهة ضد الاستعمار ، الزم ما يكون ، وبرغم ما بذله الحزب الاشتراكى لتكوين جبهة مع الاخوان ، كان **الهضيبى** يقول « الاخوان مستقلون فى ابداء آرائهم - ولم يكونوا جبهة مع أحد » .

كان هذا موقف القيادة الرسمية للاخوان فى جميع القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة ، وقد نجحت الى حد كبير أن تمتص ثورية القواعد الشعبية ، وأن تعزلها عن مد الثورة الوشيك . ولقد كان يكون لحماس جماهير الاخوان،ما يجعلهم حربا على الاستعمار والفساد لو تحركوا ، وقد كان لبعض منهم ضغط على القيادة وأثرا فيها ظهر فى **مجلة الدعوة** كاتجاه يرفض الاحلافوالمفاوضة، وظهر الى حد ما فى كفاح القنال ، ولكن طبيعة التنظيم وموقف القيادة الرسمية وتصريحاتها بأن الجماعة لا تلتزم بغير الموقف الرسمى ، كل ذلك أبقى الجماعة فى عمومها بعيدة عما تتطلبه موجبات الكفاح الشعبى فى هذا الوقت.وهدم قسما خطيرا من الكتلة الشعبية السياسية .

وقد كان هناك **عناصر من المثقفين الاسلاميين** — **خارج جماعةالاخوان** — تؤكدعلىموقفالاسلام الصحيح من قضايا الشعب ، وكفالة حق الجماهير فى الخبز ، وتهاجم الاقطاع ، وترى أن جبهة الرأسمالية فى مصر لا يمكن أن تعمل من أجل الاستقلال . وتنبه الملايين من أبناء الشعب الى أرضهم المسلوبة « واننا فى وطننا محرومين من الوطن » وتنادى بالجهاد وحمل السلاح ضد المستعمر والغاءالبوليسالسياسى، وتضع لكفاح الشعب غانيتين جليلتين « التحرر المطلق من كل استعمار أجنبى ، والعدالة الاجتماعية المطلقة من كل استغلال » . وكان كتاب خالد محمد خالد « من هنا .. نبدأ » ضد الظلم الاجتماعى ، أطلق فيه صرخة الثورة على لسان ابى ذر الغفارى » « عجبت لمن لا يجد القوت فى بيته ، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه » .

مصر الفتاة

وكانت نشأة حزب مصر الفتاة هى رد الفعل

الثانى — بعد الاخوان المسلمين — لفقدان قسم متزايد من الجماهير ثقته بالوفد خلال الثلاثينات . ولكنه رد فعل اتخذ طابعا تعصبيا عنيفا . وقد نما الحزب نتيجة استعارته ظواهر التنظيمات الفاشية الاوروبية ، من انشاء الفرق العسكرية ؛ واحياء النعرات المتعصبة فى نفوس من أحسوا فى تهاون الوفد ، اذلالا لكبريائهم القومى،واطلاق الشعارات التى خطفت ابصار الشباب المثالى المتحمس . ثم كان ضعف الحزب فى فترة الحرب لما فرض عليه من قيود.ثم بعد الحرب وهزيمة الفاشية،انطلقت حركات التحرير فى العالم ، وتحققت الاشتراكية فى بلدان عديدة،وبدأ الفكر الاشتراكى ينتشر فى مصر، وتخلفت مصر الفتاة عن الموكب الشعبى، ووضعت على هامش الحركة الوطنية الجديدة . وكان فى هزيمة الفاشية الاوروبية عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، افلاس للاساس الفكرى الذى يقوم عليه الحزب . ثم كان من تعاونه مع الاخوان المسلمين فى ذلك العام ، ومن علاقاته « بجبهة مصر » التى انشأها على ماهر لتكتيل الرجعية ، ووقوفه ضد اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى قادت الكفاح الجماهيرى ضد معاهدات الدفاع المشترك ، كان من ذلك ما نفر الجماهير منه ، وألقى ظلال الشك عليه .

وبقى الحزب سنوات يعيد النظر فى موقفه واتجاهاته . وفى عام ١٩٤٨ اضطر الى تغيير برنامجهالسياسى بعد عجزه عناستقطابأى تأييد جماهيرى . فهو لا يزال يرفع شعار « الله . الوطن . الملك » ، والملك « نعظمه ونلتف حول عرشه » ويحرص على الدستور القائم الذى « تعتبر الملكية الدستورية حجر الزاوية فيه » وهو من ناحية المطالب الاجتماعية ، يقتصر على مطالب اصلاحية لا تعالج جذور المشاكل الاجتماعية . من نحو تعليم الفلاح وصيانة كرامته واسكانه بيتا صحيا ، ويطالب بوضع حد اعلى للملكية ! ولكنه لا يؤكد على هذا الطلب ، ولا يبين حد الملكية الواجب الوصول اليه ، ولا ما اذا كان يعنى الاستيلاء على الارض الزائدة بما يعنى تصفية الملكيات الكبيرة ام يقتصر على عدم زيادة الملكية مستقبلا كما كان يطالب بعض الاصلاحيين امثال مريت غالى ومحمد خطاب . ويضع مطالب أقرب الى المزايدات السياسية منها الى ما يعكس أسس المشاكل الاجتماعية ، من نحو تحديد أجر العامل الصناعى والزراعى بخمسين قرشا يوميا .

وسرعان ما أدرك الحزبأن هذا البرنامجايضا، أعجز من أن يجذب اليه الجماهير ؛ وكانت قد انصرفت عنه ، وتجاوزته بوعيها وثوريتها . ولم يعد « لمصر الفتاة » حزب اليأس خلال الثلاثينات ، صدى لديها ، بعد أن ازدادت الاوضاع الطبقية تأزما ، وازداد انتشار الفكر الاشتراكى محاولا أن يصوغ خطا جديدا للثورة المصرية ، وازدادت الجماهير صلابة وثقة فى امكانيات تحقيق اهدافها الاجتماعية الثورية ، ولم يعد الترنم العاطفى « بمصر مركز العالم وزعيمة الشرق » و « الفلاح تاج مصر وقوتها » و « العامل أمل مصر وعدتها » ما نستعيض به عن مطالب القضاء على الاستعمار والاقطاع والاحتكار .

عشية الانتخابات

وبعد عام واحد ، القى الحزب ورقته الرابحة ، فأطلق على نفسه اسم « الحزب الاشتراكى » واصدر برنامجا طالب فيه بتحديد الملكية بخمسين فدانا ، وبأن « يحل الانتاج الجماعى محل الانتاج الفردى » . وانطلق يثير الجماهير ويعبئها من حوله ، واستطاع بهذين المطلبين أن يتمدد على سطح المجتمع بسرعة فائقة.وارتفع توزيع جريدته فى المدن والقرى .

وهذا التحول المفاجىء فى برنامجه وشعاراته بعد أكثر من خمسة عشر عاما على تكوينه ، وفى ظل قيادته التقليدية ، ورفعه شعارات ذات طابع اشتراكى، لا يمكنان يعزى الى تغيير طارىء فى تكوينه وطبيعته وايديولوجيته . بل الى اتضاح فشل السياسة التياتبعها،وعقمها ، ورغبة منه فى ركوب المد الثورى عن طريق المضاربة بشعارات جماهيرية رنانة قادرة على اجتذاب الناس وتجميعهم . والدليل على ذلك هو أنه بعد أن نجح فى تجميع قاعدة جماهيرية لها وزنها راحت تطالب بالتحرك والعمل الثورى فاذا بالحزب يوجهها محوالى اللافتات المكتوبة باللغات الاجنبية وحرق الكتب الغربية ومقاطعة الافلام والبضائع الاجنبية .. الخ .

ولم يكن الحزب وجريدته هما مصدر الاثارة ، بل شاركتهما فيها صحف كثيرة بعضها رجعى ، وبعضها حاول أن يركب الموج ويبيع السلعة الرائجة . وكان الخطر الاول أن يندلع اللهب قبل أن يتكون التنظيم القادر على قيادة الثورة . وكان الخطر الثانى ، أن برنامج الحزب ، وان لم يكن فيه ما يمس مصالح الكثير من فئات الرأسمالية ، فقد كان يثير الجماهير الشعبية،والفلاحين خاصة اثارة تفزع الرأسمالية .

والحاصل ، ان كان الكادر الاساسي للحزب ، قد تربى في « مصر الفتاة » تحت شعارات « مصر فوق الجميع » . « الامبراطورية العظيمة » . واقبل عليه طلبة وموظفون وتجار وبعض الاغنياء . وكان معظمهم بفكره المتخلف، ووضعه الاجتماعي، وأسلوب عمله السياسي بعيدا عن الفكر الاشتراكي وأساليب الكفاح من أجله .

وكان تغيير برنامج الحزب خلال عام واحد بما يضمنه مطلبي تحديد الملكية والانتاج الجماعي ، يعني قفزة خطيرة بالنسبة لقسم كبير من أعضائه ، فلم يستطعوا ان يستوعبوا الاعماق الفكرية والسياسية لهذا التغيير ، ورأى في هذين المطلبين مجرد ورقة سياسية رابحة ، أوحى بها الحس السياسي لا الاستجابة العميقة لمطالب الجماهير .

وقد نتج من ذلك ان البرنامج لم يكشف عن نظرة اجتماعية شاملة، تستوعب نواحي الحياة المختلفة، في اطار واحد ، وتكون قاعدة للتفكير والعمل السياسي ورسم آفاق تطوره . وتأتي الخطورة من أن تحديد الملكية والتأميم كانا أكثر عمقا مما تحتمله الاوضاع الطبقية والفكرية للكثير من أعضاء الحزب .

وكان الحزب يهاجم الرأسمالية ، ويهاجم الاستعمار باعتباره صورة لها ، ولكنها تذكر « نجت انجلترا وغرب أوروبا وأمريكا من الثورات الاجتماعية لانها أقدمت على اصلاحات دستورية واجتماعية واشتراكية اقتلعت جذور الثورة من أساسها .. هذا النموذج هو الذي نهدف اليه » وهي تحمل على « عصابة الرأسماليين » ولا تعني الا كبار رجال المال المتعاونين مع الاستعمار ، عبود وفرغلي وأمين يحيى . وتهاجم الرجعية ، ولكنها تمتدح علي ماهر قطب الرجعية لروحه الاصلاحية ، وتشير الى الهجوم على الملك ولكنها تؤكد « أن الحزب الاشتراكي اتخذ برنامجا له تدعيم الملكية الدستورية » .

وفي الوقت الذي كان الحزب يتوسع وينتشر ، لم يهتم كثيرا بتكوين كوادره الجديدة والقديمة بفكر واحد ، ولا بضبط الروابط التنظيمية بداخله على نحو يمكنه مستقبلا من القيام بالثورة . وكان للاختلاف الفكري بين اعضائه اثره في ضعف الروابط التنظيمية بداخله . كما أنه من العسير تصور امكانية تصفية الاقطاع والاحتكارات ، ضمن النظام الملكي « وبتدعيم الملكية الدستورية » ومن خلال « نشر العلم والاخلاق وتربية الشعب تربية اجتماعية ... » في هذا الوقت . ولئن كان هذا الاسلوب في العمل قد أتاح له فرصة العلانية ، فقد كانت الى حد كبير على حساب بنائه الداخلي . وقد طالب بتنظيم صفوف العمال عن طريق الاتحادات ، ولكنه لم يستطع . واثار الفلاحين وطالب باتحاد عام لهم ، ولكنه لم يعمل جديا على هذا الاتحاد ، ولا أن ينشيء قواعد ثورية له في الريف . وبعد الغاء المعاهدة ، انشأ كتائب التحرير للكفاح وتنظيم المقاطعة ، ولكنها لم تكن على درجة من التنظيم والاتصال بالجماهير تمكنها من ذلك .

ونتج من غموض تفكير الحزب ، انه مع الحاحه في تكوين «جبهة شعبية» تضم جماعة الاخوان المسلمين ، ومع محاولاته العقيمة للاتفاق مع قيادتها ، ومع امتناعه عن نقد موقف هذه القيادة المعادي للكفاح ومن الغاء المعاهدة ، كان يكيل بالهجوم على تراث حزبهم ومهاجمة سعد زغلول الوفد . ولم يبذل جهدا ملحوظا في محاولة جذب قواعده أو معاناة مشكلتهم ــ مشكلة الايمان التقليدي بحزبهم وفقدان الثقة بقيادته وتخطي أهدافه التقليدية . ولم يسهم ايجابيا في محاولة بناءة تحفظ للقواعد الشعبية في الوفد ثوريتها وتنتشلها من الضياع . بل عمق انعزالهم عنه بالهجوم على تراث حزبهم ومهاجمة سعد زغلول كما لم يسهم في محاولة توعية قواعد الاخوان بموقف قيادتها غير الوطني من معركة الكفاح . وقد ادى ذلك الى أنه برغم مطالبته بتكوين الجبهة الشعبية، ساهم في تعميق انقسام الحركة الشعبية، واضعاف امكانيات تحقيق الجبهة . ثم كان خطؤه الكبير عندما طالب باسقاط حكومة الوفد برمتها في يناير عام ١٩٥٢ عندما كانت تتآمر عليها الرجعية ، وعندما لم يكن هو ولا غيره من القوة الوطنية قادرا على الحلول محلها .

وركز الحزب دعايته في الفساد داخل الحكم ، ولم يكن الفساد الا مظهرا للازمة الطبقية القائمة، وهو مظهر أسخط الجماهير ، ورفع ثوريتها ، واستثار دوافع السخط المختلفة لديها ، كل حسب مثيراته ، من جهة وضعه الطبقي، ووعيه السياسي، ومثله الاخلاقية، وقد كان يتعين تخطي حدود الاثارة الى تثقيف الجماهير بالوعي الاجتماعي الكامل ، لتقف على حذر من أية محاولة لواد الثورة عن طريق اجراء تطهير شكلي يفرغ سخط الجماهير ويتم في حدود الاطار الاجتماعي والسياسي القائم، وهذا ما حاولته حكومة الهلالي بالفعل . بل كان هذا هو ما تعد له الصحف الرجعية خلال عامي ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ ، تحاول ان تحصر المشكلة الاجتماعية في مشكلة الفساد ، بما يحرف الجماهير عن ادراك حقائق الازمة الاجتماعية الناتجة عن وجود الاستعمار والاقطاع والاحتكار .

لقد أنتشر الحزب اكثر مما توغل بين الجماهير، وكان انفعالا اكثر مما كان قائدا ، واتسم بالجيشان الثورى اكثر من الوعى الثورى. ولقد اسهم فى تبديد تدسية النظام الملكى والاقطاعى ، الا انه ، أمام مؤامرات الرجعية على الحركة الشعبية وحكومة الوفد ، وامام عرقلة هذه الحكومة للكفاح الشعبى، وطالب باسقاط الحكومة واعلن فى بيان له فى ١٤ يناير عام ١٩٥٢ ان احمد حسين « ليس ممن يؤمنون بالعنف او يرحبون بالفتن (وانه) قرر ان ينسحب مؤقتا فى احدى قرى الريف النائية اظهارا لسخطه واستنكاره على سياسة الحكومة من ناحية ، وتحميلها وحدها مسئولية ما سوف يقع ... »

الحركة الشيوعية

وبدأت الحركة الشيوعية نشاطها فى مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وتكونت عام ١٩٤٥ عدة تنظيمات محدودة منها منظمة طليعة العمال . وفى مايو عام ١٩٤٧ تكونت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى . واثناء حرب فلسطين اعتقل الكثير من الشيوعيين والوفديين والاخوان . وارسلوا الى معتقلات الهاكستب . واستطاع الشيوعيون هناك ضم صفوفهم ، وان يجذبوا اليهم عددا من المعتقلين الاخرين ، انضموا اليهم ، او تاثروا بفكرهم . وساهم ذلك فى زيادة نفوذهم فى قواعد الاحزاب الاخرى ، ومهد للعمل المشترك بينهم خلال فترة حكم الوفد .

ومع حكم الوفد افرج عن المعتقلين السياسيين ، وبدأ نشاط الحركة الشيوعية يزداد . وتكون الحزب الشيوعى فى اواخر عام ١٩٤٩ . وكان هو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، التنظيمين الكبيرين نسبيا داخل الحركة وقتها . ولكن بقى نشاط الشيوعيين سريا ، وبقى تعقب الحكومة لهم بالاعتقال ومصادرة الصحف وضبطها . وبلغ عدد المحكوم عليهم خلال سنتى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ حسب ما ذكرت الصحف ١٠٥ أشخاص .

وكانت الحركة الشيوعية تنادى مع الحركة الوطنية بالغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وبالكفاح المسلح ضد الاستعمار . وحاربت فكرة الدفاع المشترك . وكانت الدلالة الجديدة للحركة الوطنية أنها معركة ضد الاستعمار السياسى والاقتصادى وضد طبقات محلية معينة ، هى الاقطاع والاحتكار ، ولمصلحة طبقات اجتماعية أخرى هى العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية. ورات الحركة الشيوعية أن الطبقة العاملة لا بد أن تقود الكفاح الوطنى ، ولكن الشيوعيين اختلفوا حول الموقف من الرأسمالية الوطنية ، رأى قسم أنها من قوى الثورة الوطنية ، ورأى قسم آخر أنها مع حماية مصالحها يجب عزلها عن قوى الشعب نظرا لطبيعتها المتهاونة .

وقد تزايد نفوذ الحركة فى هذه الفترة نسبيا . فاتصلت بالحركة النقابية ، اذ انتشرت اضرابات العمال وقتها. واستطاعت الحركة الشيوعية أن تسيطر على ثلاث من نقابات العمال ، وشرعت فى تكوين اتحاد للعمال يضم ١٠٤ نقابة، ٦٥٠٠٠ عامل، قدر ان يكون اول مؤتمر له فى اليوم الذى احترقت فيه القاهرة ، فلم تنجح المحاولة كما ازداد نفوذهم نسبيا بين الطلبة ، وعلى الاخص عام ١٩٥١ اذ نشطوا فى المظاهرات وعقد الاجتماعات بينهم . وكانت لهم صحف سرية مثل « الكفاح » ، « راية الشعب » واتسم نشاطهم الدعائى بالتركيز على توعية الجماهير بالقضايا السياسية والاجتماعية.

على أن الحركة الشيوعية لم تستطع ان تلتحم بجماهير الشعب العريضة ، وان تجذبهم للاشتراك وراءها فى المعارك ، ولا ان تنشىء روابط قوية بها معهم ، وغلب على كوادرها انهم مثقفون وطلبة ومهنيون ، ولم يكن فى قيادتها نسبة كبيرة من العمال، ولم تستطع ان تحرك جماهير الفلاحين بشكل ايجابى ، وكانت ظروف نشاطها السرى لا تسمح لها بأن تصل دعايتها للفلاحين . وقد نتج عن هذا الانعزال ان بقيت الحركة مجزأة لم تتحد فى تنظيم واحد تحت قيادة واحدة . ونتج عن التجزؤ والانعزال ، انها وان نجحت فى اشاعة بعض الافكار الاشتراكية ، والوعى الاجتماعى بين الجماهير ، لم تنجح فى قيادة حركتهم وقيادة الكفاح الشعبى .

الضباط الاحرار

وترجع نشأة حركة الضباط الاحرار الى بداية الاربعينات . ضمت مجموعة صغيرة من شباب ضباط الجيش ، كانوا من جيل الانتفاضة الشعبية التى عرفتها مصر عام ١٩٣٥ ، وكانوا من اول جيل لابناء الشعب يدخل الجيش فى عهد الوزارة الوفدية عام ١٩٣٦ . ثم كانوا من جيل الشباب الوطنى الذى اعياه البحث فى الثلاثينات عن روح الثورة اللاهبه التى عرفتها مصر عام ١٩١٩ ، والذى اسخطهم تهاون الوفد مع الانجليز عام ١٩٣٦ ، وتغلغل كبار الملاك فى قيادته . ففقدوا ثقتهم بالوفد ، وظلوا يبحثون عن وسيلة اخرى للوقوف ضد الاستعمار ، وضد الفساد الذى اخذ ينضح على الحياة السياسية فى مصر . وفى الجيش اجتمع لهم فوق السخط على الاوضاع السياسية ، السخط على قيادة الجيش المتعاونة مع المحتل الاجنبى .

ولم يجدوا فى التنظيمات السياسية القائمة وقتها من يمنحوه ثقتهم كقيادة للكفاح الوطنى . ونفروا من حزب « مصر الفتاة » بعد أن رأوه يثير من الضجيج اكثر مما يقوم بالعمل .

ثم كان فى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، ما زاد مشاعر العداء نحو بريطانيا فى الجيش وماكان يعنيه من الاذلال القومى رضيه الملك والوفد معا ، وقدم بعض الضباط استقالاتهم بعده وكتب جمال عبد الناصر يعلق عليه « لو ان (الاستعمار) أحس أن بعض المصريين ينوون التضحية بدمائهم ويقابلون القوة بالقوة لانسحب كأى امرأة من العاهرات ».

أما فى الجيش فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح والاحساس فيه . فبعد ان كنت ترى الضباط لا يتكلمون الا عن الفساد واللهو . اصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس فى سبيل الكرامة ... والواقع ان هذه الحركة وان هذه الطعنة ردت الروح الى بعض الاجساد ، وعرفتهم أن هناك كرامة يجب ان يستعدوا للدفاع عنها .

وبدأت الحركة توسع دائرة عملها داخل الجيش ، وتنتقى العناصر المخلصة والساخطة على اوضاع السياسة والجيش معا ، تضمها الى صفوفها .

كما بدأت تحتك بالتيارات السياسية فى المجتمع . وكان نفوذ جماعة الاخوان المسلمين وقتها ينمو وينتشر ، وقد اعجب بعض شباب الضباط بما تمتاز به الجماعة من انضباط وروح محاربة . ولكنهم نفروا من الجماعة بعد ما رأوا من تآمر قيادتها مع صدقى ضد الحركة الوطنية ومن أجل ربط مصر بالدفاع المشترك مع بريطانيا عام ١٩٤٦ .

ونجحوا فى صد محاولات الجماعة فرض هيمنتها عليهم . ولما جنح الاخوان الى الارهاب بعد ذلك « رأينا فى مصر الى اى ضلال اجرامى قادت هذه النزعة الاخوان المسلمين » . كما ظهر بعد الحرب ان الانجليز لا ينوون الجلاء ، وان الامريكيين يحاولون بسط نفوذهم على مصر ، وان الملك يناور لكسب ود هؤلاء .

واستمر نشاط الحركة ، ينشر الدعاية المعادية للاستعمار بين الضباط . وتعمل فى حذر من عيون البوليس السياسى . ولم يكن لاى خلية منهم ان تعرف الاخريات ، **ولا كان الكثير منهم يعرفون أن جمال عبد الناصر هو منظم الحركة وقائدها** وبرغم السخط المتفجر داخل الحركة على الاوضاع السياسية ، نجحت قيادتها فى ان تحول بينها وبين أن تصبح منظمة ارهابية . ونجحت فى أن تقف ضد فريق ارهابى تكون داخل الجيش وقتها ، وفى ان تعزل تأثيره على الضباط . وقد انضم هذا الفريق (يتزعمه مصطفى صدقى) بعد ذلك الى الجهاز السرى التابع للملك ، ليصبح حرسا حديديا له . وعرف كثير من الضباط خبر وجود منظمة بينهم تعد للثورة ضد الاحتلال والمتعاونين معه .

ثم كانت أحداث فلسطين . قررت لجنة الضباط الاحرار فى سبتمبر عام ١٩٤٧ مساندة حركة المقاومة العربية هناك ، ثم ارسلت بعض أعضائها متطوعين وانضم بعضهم فى دمشق الى جيش الانقاذ العربى بقيادة فوزى القاوقجى . وذكر عبد **الناصر** انه « لو فرض القتال فى فلسطين فإن ذلك لن يكون حربا فى ارض غريبة بل واجبا مقدسا للدفاع عن النفس » . ثم ارسل الجيش الى هناك فى مايو عام ١٩٤٨ ، وكان به من رجال الحركة كثيرون . ولمسوا من خلال المعارك مدى استهانة الحكومة فى الاعداد للحرب قبل ارسال الجيش ،

نقص التموين ، سوء تنظيم الخدمات ، تخبط القيادة ، ثم الاوامر الخاطئة التى كانت تأتى للجيش من القاهرة بالتحرك ، دون تفهم لظروف القتال والمعارك ، ومما كان يصيب الجنود بخسائر واضرار خطيرة .

وكانت تجربة حرب فلسطين تجربة صدام خطيرة بالنسبة للحركة ، وللجيش كله ، لم يكن العدو اسرائيل وحدها ، كان الاستعمار والرجعية من ورائها ، تركوهما فى مصر ووجدوهما هناك .

وان الانشقاق بين الجيش والملك ، الذى كانت نواته قبول ابناء الطبقات الشعبية بين صفوفه، ابتداء من عام ١٩٣٦، والذى بدأ بحادث ٤ فبراير وما كشفه من رضوخ الملك للانجليز ، قد اكملته حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ولم يعد الجيش ذلك **« الشبح الذى يؤرق به الطاغية احلام الشعب ، وقد آن لهذا الشبح أن يتحول الى الطاغية فيبدد أحلامه »** . وكان هذا بدء تفكك الدولة .

وقد كان لما تمتعت به مصر من حريات سياسية نسبية ، بعد سقوط حكم السعديين ومجىء حكومة الوفد ، اثره فى حماية الحركة من أن تجنح للاغتيالات بعد كارثة فلسطين . فأعادت تنظيم صفوفها ، وشكلت هيئتها التأسيسية ، واصدرت منشورات **« صوت الضباط الاحرار »** ، بدا اولها فى ديسمبر عام ١٩٤٩ تنادى بتحرير الوطن وتنظيم الجيش وتهاجم الحكومة والعهد كله وتتكلم عن الاسلحة الفاسدة . وكانت على اتصال ببعض الصحف الوطنية وخططت لاثارة قضية الاسلحة الفاسدة ، بمد الصحف بالعديد من البيانات والحقائق .

وفى هذه الفترة ، لم تكن الحركة على اتصال عضوى باى من التنظيمات السياسية القائمة ، وحاربت سعى الاخوان للسيطرة عليها ، ولكنها كانت متصلة بكافة التيارات السياسية الدائرة فى المجتمع ، ولا شك انكان لحركة الجماهير الشعبية صداها بين أعضائها . وقد انعكست التيارات السياسية الموجودة فى المجتمع ، فى صفوف الحركة ، دون ن تنجذب لواحد منها بعينه . وبرغم الاختلافات السياسية التى وجدت بين اعضائها فى ذلك الوقت ، فقد مكنها عدم انتمائهم لاى من التنظيمات الموجودة ، من أن تحفظ استقلالها التنظيمى والتفافها حول قيادة واحدة ، . وجمع بين أعضائها العمل من أجل الهدف الوطنى العام ضد الاستعمار والفساد ، وضد النظام السياسى القائم وعلى راسه الملك ، وتمسكت القيادة بشعار الاتحاد ، تستعين به على ضبط التنظيم، وتحس أن فقدانه كان عيب الحركة الشعبية وقتها. وكانت سمة التنظيم فى هذا الوقت ، الخلافات السياسية بين اعضائه ، مع الاتفاق على الهدف الوطنى العام وانضباط التنظيم تحت شعار الاتحاد . ونمو الوعي والنضج السياسى من خلال الاصطدام بالواقع ، وعدم وجود انماط فكرية محددة ، تعوق استيعاب الدلالة الحقيقية لخبرة الواقع ، ويقظة ووعى القيادة .

وقديكون من المفيد أن نلقى نظرة عامة عاجلة ،على الكيانات التنظيمية السياسية التى كانت تعمل بين الجماهير ، للتعرف على ما اذا كان ثمة أسباب موضوعية او تاريخية قد انتجت هذا الضعف لقد وضح ما اتسم به الوفد من تمزق وما شاع بين صفوفه من بلبلة وكان للحركات الوطنية الجديدة نواحى ضعفها فلم تكن قادرة على قيادة الكفاح الشعبى برغم الفوران الحاصل ، واذا كانت جماعة الاخوان المسلمين بتآمر قيادتها مع الرجعية ، قد نجحت فى أن تقسم الكتلة الشعبية السياسية ، وان تحتجز جزءا من الجماهير بعيدا عن المعركة ، فإن مرد ذلك من بعض وجوهه الى ضعف القيادات الشعبية الاخرى التى عجزت فى هذه الفترة عن امتصاص قواعد الجماعة وهى فى الغالب قواعد من جماهير الشعب ، ثورية بطبيعة وضعها الاجتماعى وانتمائها للطبقات الشعبية . لقد كان للضعف التنظيمى للوفد وللحركة الوطنية والتقدمية عموما اسبابه الذاتية ، ولكن كان له أسبابه الذاتية ، ولكن كان له أسباب تتعلق بظروف هذه الفترة — فترة المخاض الثورى — وبالاثار التى تراكمت تاريخيا نتيجة اسلوب الاستعمار البريطانى فى حكم مصر ، ونتيجة ما اتسمت به الحركة الوطنية بعد ثورة عام ١٩١٩ .

لقد احتل الانجليز مصر ، لا لاهميتها الاقتصادية كسوق لبضائعهم ومزرعة للقطن فحسب ، بل لموقعها الاستراتيجى على طريق الشرق والهند ، ولقد احتلوها بعد ثورة شعبية تحرك فيها الفلاحون والجيش والمثقفون ضدها وضد الخديو، وبعد تطور حضارى بداته مصر من اول القرن التاسع عشر ، اخرجها نسبيا من ظلمات القرون الوسطى ، ومكن لمثقفيها وطبقاتها الحاكمة خبرة فنية فى الادارة والسياسة . فلم يستطع الانجليز بعد الاحتلال ان يحكموها مباشرة، ولا ان يمسوا الاطار السياسى القائم وقتها ، نتيجة للظروف السابقة وبسبب ما تتمتع به الدول الكبرى فيها من امتيازات واعتمدوا فى الحكم ، على كبار الملاك المصريين ، وعلى فئة من المثقفين تعاونت معهم . وعملوا على

ربط هؤلاء بهم . فلما قامت ثورة ١٩١٩ كحركة وطنية جماهيرية تقودها الرأسمالية الوطنية الوليدة كانت أهمية مصر الاستراتيجية تسمح للاستعمار ان يمنح الرأسمالية المحلية بعض التنازلات السياسية وبالنسبة للسوق الداخلى ، مقابل وقف الحركة الشعبية ومطلب الاستقلال التام الذى يخرج مصر من ايديهم . وساعدهم على ذلك ارتباط كبار الملاك ، وفئة من المثقفين يشغلون مناصب الدولة العليا بهم ومكنها هذان العاملان ان تعترف باستقلال مصر السياسى ، وان يكون للراسمالية المحلية نصيب فى الحكم والسوق ، وتبقى مصالح الاستعمار والاقطاع فى جوهرها مصونة . فكانت مصر اول بلد محتل ينال استقلاله السياسى الشكلى ، وكانت أول بلد يعرف « الاستعمار الجديد » . ورضيت الرأسمالية المحلية . بهذا الوضع خوفا من الحركة الشعبية النامية ، وبعد أن عملت على تصفية هذه الحركة فى الفترة من عام ١٩١٩ الى ١٩٢٣ .

ونتج عن هذا التوازن نظام اتخذ شكله السياسى **بدستور عام ١٩٢٣** . وان الوفد الذى كان يقود الحركة الوطنية رضى هذا الوضع السياسى ، ورضى الدستور ورضى الكفاح المشروع والعمل من داخل هذا الاطار ، وانتج ذلك مع الوقت نوعا من الارتباط بين الاقطاع والفئة النامية من الرأسمالية المحلية عن طريق تبادل الاستثمار فى المجالين . ونتج عن ذلك ان اقتصرت اهداف الحركة الوطنية بقيادة الوفد على « الاستقلال والدستور » فلم يخص بالجماهير صراعا سياسيا الا من وراء هذين المطلبين ولم يطرح على الجماهير شعارات تتعلق بمشاكلهم الاجتماعية ضد الاقطاع والرأسمالية الاجنبية . ولا شك ان مطلبى الاستقلال والدستور ، ووصول الوفد الى الحكم ، كان ينطوى على آثار اجتماعية ثورية ، ويفتح الباب لمرحلة تاريخية جديدة ، ويفيد الرأسمالية الوطنية والتطور الداخلى فى عمومه . ولكن هذا التغيير الاجتماعى العميق ، لم يكن يتم من خلال اهداف اجتماعية تطرح على الجماهير وتوعى بها وتحتشد حولها . وتركزت تقاليد الكفاح الوطنى فى هذه المرحلة فى انه كفاح ضد المحتل الاجنبى ، وانه كفاح ضد الخونة ، وكان مطلب الدستور لدى الوفد والجماهير وسيلة لتحقيق الاستقلال بالاسلوب السلمى ، لان بتطبيق الدستور يكفل وصول الوفد الى الحكم ممايخدم قضية الاستقلال . ولم يشع الوفد بين الجماهير تقاليد الكفاح الاجتماعى ضد الاقطاعيين المصريين المرتبطين بالاستعمار ، وكانوا فى نظر الوفد (او بعضهم ممن يعمل بالسياسة) عملاء للمحتل لا اعداء اجتماعيين .

وبقى الوفد خلال فترة ما بين الحربين — رغم معارضته الملك والانجليز — ركيزة النظام السياسى القائم ، يمتص من ثورية الجماهير ما يمتد خارج حدود هذا النظام . ووقف ضد نشأة الاحزاب الثورية ، وضد تكوين حركة نقابية مستقلة للطبقة العاملة . ولم يظهر بداخله جناح يسارى ذو وزن يرفع شعارات اجتماعية . وكان صراع الملك والاستعمار ضده ، مما يحفظ لشعاريه جدتهما فى نظر الجماهير ، فبقيت مرتبطة به . واتبع الوفد أسلوب الكفاح الذى يتفق مع طبيعته ، أسلوب الكفاح «المشروع» فى المعارك الانتخابية والمظاهرات فقط . والمعركة الانتخابية لا تتجاوز شهرا كل سنين ، تتحرك الجماهير فيها بالصحف والخطب والمواكب . والمظاهرات تقتصر على المدن دون الريف ، جنودها الطلبة والعمال . وهما التجمعين التلقائيين الشعبيين فى المعاهد والمصانع . وتحريك الجماهير فى المظاهرات لا يقتضى صلات عضوية وثيقة بالحزب ، انما يستغل سخطها واحتجاجها فى الاعداد للتظاهر مع بعض التنظيم ، ثم تتكون المظاهرات بنفسها تقريبا . تقاومها السلطة فيزيد اشتعالها ، حتى تخضع الرجعية وينتصر الوفد . ولم يكن من شأن هذا الاسلوب ان يقتضى من التنظيم روابط وثيقة ، تربطه بالجماهير فى عمل سياسى واقتصادى يومى ، ولم يكن للوفد نشاط هام بين الفلاحين الاخلال المعركة الانتخابية . كانت له لجان بالاقاليم ، ولكن بالمدن لا فى القرى . وكان يعتمد فى القرى على أصحاب النفوذ من رجال السلطة او الثراء او العصبيات ، ولم يكسب الفلاحون عادات العمل التنظيمى السياسي او الاقتصادى اليومى خلال هذه الفترة . ولم يكن الوفد يهتم بانشاء النقابات والاتحادات للفلاحين والعمال ، ولم يعترف للعمال بحق التكوين النقابى الا عام ١٩٤٢ ، ولا اهتم بتوثيق صلته بالجماهير عن طريق الخدمات الاجتماعية مثلا كانشاء المدارس والمستوصفات .

وقد نتج عن ظروف الكفاح الوطنى بقيادة الوفد داخل حدود النظام السياسى القائم ، ان لم تعرف الحركة الوطنية والسياسية أساليب الكفاح السرى ، وافتقدت خبرات هذا النوع من الكفاح . والتنظيمات

السياسية التى نشأت ، من عام ١٩٢٣ الى مابعد الحرب العالمية الثانية ، نشأت ونمت علنية ، ولم تفرض السرية على جماعة الاخوان مثلا الا بعد نموها وانتشارها عام ١٩٤٨ ، وقد أضعفتها السرية كثيرا . ولم يكن الجهاز السرى بالاخوان تنظيما سياسيا ، بل كان مجرد جهاز سرى مسلح لا يتعلق بالنشاط الجماهيرى للاخوان . وساعد على افتقاد هذه الخبرة ، الطبيعة الجغرافية لمصر التى تزيد الامر صعوبة . ولم ينجح الا تنظيم الضباط الاحرار عن طريق العمل السرى ، وقد كفل له هذا النجاح أنه لم يكن تنظيما مطالبا قبل الثورة بالعمل المباشر بين الجماهير .

وقد ادى ذلك كله ، الى أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ان تأزمت الاوضاع الطبقية بشكل حاد ، وبدأ تكوين التنظيمات السياسية التى تضع حلولا إجتماعية لمشاكل الجماهير ، انتشر الوعى بهذه الحلول بين الجماهير ، لانها تعبر عن مصالحهم ولكن لم يستطع قسم هام من الجماهير ان تتبين بسرعة برنامجا اجتماعيا محددا يعملون على أساسه . وكان وضع قواعد الوفد ، ووضع الجماهير الملتفة حوله ، ابلغ مثال على ذلك . كما أن طرح هذه الحلول قد تم عن طريق تنظيمات جديدة وقيادات جديدة لم تكن قد اختبرت تاريخيا لدى الجماهير فى الكفاح بعد وليس سهلا على قسم هام من الجماهير ان تنتمى لتنظيم معين ايمانا ببرنامجه وحده ، وان للرصيد الكفاحى الذى يتكون تاريخيا لقيادة ما ، أهميته فى منح الثقة بها .

ولذلك اتسمت هذه الفترة ، انه مع الايمان العام بالحلول الثورية للقضية الوطنية والكفاح ، وتحديد الملكية والتأميم (اعادة توزيع الثروة ومع الاتفاق العام على وجوب تصفية الاقطاع والاحتكار ، لم يكن قسم كبير ارتضى برنامجا محددا بعينه للعمل ، ولم يكن قد استقر فى تشكيلات حزبية بعد . وكانت الحياة السياسية فى مصر لا تزال تشكل نفسها من جهة التنظيمات ومن جهة الجماهير . وساعد على بطء هذه العملية ، ضعف مستوى الخبرة السياسية فى المجتمع ، فى التنظيم والعمل الجماهيرى بغير الاسلوب الوفدى . وذلك فى وقت لم يكن العمل من اجل اهداف ثورية مما يحتمله هذا الاسلوب الوفدى . فادى الامر الى التمييع او الانعزال ، من الناحية التنظيمية . وترتب على ذلك ان موجة السخط والثورية لدى الشعب ، كانت اعنف من ان تسيطر عليها التنظيمات القائمة ، وان عمل هذه التنظيمات اثار من الوعى والسخط والثورية ما لم تستطع ان تقوده .

صيف عام ١٩٥١ وخريف ١٩٥٢

استبد القلق بحكومة الوفد ، مع ارتفاع الموجة الشعبية فى صيف عام ١٩٥١ ، وتراكم المشاكل السياسية والاجتماعية ، وبعد أن تبين للجماهير فشل الحكومة فى حل المشاكل الجوهرية . وكانت الوزارة تعانى ازمة داخلية بسبب الاختلافات بين الوزراء وداخل الحزب . وبدات تشعر أن بقاءها مهدد ، وان الملك يتآمر عليها ويمهد لطردها ، بعد أن فشلت فى كبح جماح الحركة الشعبية وتقييد حرية الصحافة . وتأزم الموقف نتيجة أخفاق المفاوضات مع الانجليز ، وهبوب الحركة الشعبية تطالبها بالغاء المعاهدة وبالكفاح المسلح . وحاولت الضغط على بريطانيا لتعديل موقفها من قضية الجلاء ، فصرحت بعزمها على الغاء المعاهدة واشيع لديها ان الملك يزمع اقالتها قبل الغاء المعاهدة ليحرمها هذا الشرف . فلما ظهر للحكومة تسويف الانجليز وعدم خضوعهم لتهديدها وكانت التزمت أمام الجماهير الثائرة بذلك ، ومع الضغط من الاحزاب ومن داخل الوفد والوزارة ، ورغبة فى أن تسبق احتمال اقالة الملك لها ، قررت فى ٨ اكتوبر أمام مجلس النواب الغاء المعاهدة واعلنت ملك مصر « ملك مصر والسودان » .

وحرصت بريطانيا انها متمسكة بمعاهدة ١٩٣٦ ، وارادت الولايات المتحدة أن تستغل الموقف لمصلحتها ، فوجه وزير خارجيتها اللوم الى الحكومة لانها لا تحترم الاتفاقات الدولية ثم قدم مع بريطانيا وفرنسا وتركيا مشروعا بانشاء حلف البحر الابيض تشترك فيه الدول الاربع ، ويكون لقواتها المشتركة حماية قناة السويس والبقاء فى مصر فى حالة السلم . ولم تستطع الحكومة ان تستبدل احتلالا دوليا باحتلال بريطانى ، فرفضت المشروع فى ١٤ اكتوبر

وتلقفت الجماهير قرار الغاء المعاهدة . وبدات المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية ومدن القنال ، تجوب الشوارع تهتف لوادى النيل وسقوط انجلترا وامريكا والاحلاف ، وتطلب السلاح ومقاطعة البضائع البريطانية . وعقدت الاجتماعات والمؤتمرات فى المدارس والجامعات والميادين تخرج بعدها المظاهرات العنيفة . وتطلب دعم الغاء

المعاهدة بالكفاح المسلح . وطالبت الهيئات الشعبية الوطنية دعم الجبهة الشعبية باطلاق الحريات والافراج عن المسجونين السياسيين ، والدخول فى مفاوضات مع دول شرق اوروبا لشراء الاسلحة . والغاء قانون منع حمل السلاح ، وان يشترك الجيش فى طرد المستعمر ، مع مقاطعة الانجليز بحظر التعامل الاقتصادى والتجارى معهم حتى الجلاء ، وقطع المياه العذبة والتموين والمواصلات عن معسكراتهم ، ومطالبة الشعب بمقاطعة بضائعهم .

ونشرت الصحف بيانا باسم الجبهة الشعبية اعلن « ان الطريق الوحيد لتحرير بلادنا هو توحيد صفوف الشعب وتضامن احزاب وهيئات الاحرار والوطنيين والديمقراطيين وجميع الهيئات الشعبية فى جبهة شعبية وحول برنامج شعبى » . وانعقد مؤتمر للشباب من مختلف الاحزاب ناقش الاجراءات الواجب اتخاذها ضد القوات البريطانية (لم يحضره احد من اعضاء الحكومة ولا من زعماء الوفد ولا السعديين ولا الدستوريين) وطالب المؤتمر بقطع العلاقات مع بريطانيا وسحب الارصدة المصرية من المصارف البريطانية وقطع المؤن عن المعسكرات . واجتمعت فى الاسكندرية لجنة من ممثلى الهيئات والاحزاب لتنظيم الكفاح وعقد الاجتماعات الشعبية العامة .

وكان أول من استجاب لشعار مقاطعة الانجليز عمال منطقة القناة والمعسكرات البريطانية ، توالت مؤتمراتهم السرية فى « فايد » و «القرين» وقرروا تأييد الغاء المعاهده ، وانهم على اهبة الاستعداد لترك العمل . وامتنع عمال السكة الحديد عن نقل جنود الاحتلال ومهامهم ، ورفضوا تزويد قطارات الجنود بالماء والوقود . وامتنع عمال الشحن والتفريغ فى موانىء القنال عن تفريغ البواخر البريطانية . ثم انسحب عمال المعسكرات وورشها ومصانعها من العمل فيها ، بلغ عددهم ٦٠ الف عامل . وخسر الانجليز فى اسبوع واحد نتيجة لذلك مليونين من الجنيهات .

وبدا تنظيم كتائب التحرير ، دعت اليها التنظيمات الشعبية والوطنية كل قادر على حمل السلاح ، وفتحت مكاتب التطوع فى القاهرة ومنطقة القنال . ونشطت الكتائب فى التدريب على القتال وحرب العصابات . ونشرت الصحف الشعبية والوطنية دعوة للمواطنين للتبرع للكتائب ، ونشرت قوائم المكتتبين . ثم بدأت تنشر اسماء كبار الاغنياء تستحثهم بالضغط على التبرع . وتطوع بعض الضباط مع الكتائب يدربونها فى الخفاء ويمدونها بالسلاح . واقبل عليها الكثير من شباب التنظيمات والعمال والطلبة . ثم ابتدا نشاط الكتائب فى القتال فى اواخر اكتوبر . كان عملها التسلل الى المعسكرات ، والاستيلاء على الاسلحة ومواد الذخيرة واشعال النار ، وقطع خطوط التموين ونسف القطارات والمنشآت ومستودعات البترول، ومهاجمة القوافل واطلاق النار عليها ، ومجابهة المعارك التى فرضها الانجليز على سكان منطقة القنال .

وقد كان موقف الانجليز اول الامر صعبا . فان منطقة القنال تكسب ميزتها كقاعدة عسكرية من موقعها بين بورسعيد والسويس والدلتا ، وما يكفله ذلك من توافر الماء العذب ومواد الغذاء والايدى العاملة ، والمقاطعة تعنى وقف هذه الامدادات فتفقد القاعده كل أهميتها ، وتكبد الانجليز نفقات هائلة ، اذا صمموا على الاحتفاظ بها ، لتوفير هذه الامدادات ، وحماية تحركاتهم عبر المنطقة ، ولم يكن يمكن وقف أعمال الكتائب الا بالتحرك اليها بالزقازيق والتل الكبير خارج المنطقة المتفق عليها فى معاهدة عام ١٩٣٦ ، ولم يكن ذلك سهلا لما سينتج عنه من رد فعل عنيف لدى الشعب المصرى ، يزيد المقاومة اشتعالا وقد يلجىء الحكومة الى اتخاذ اجراءات حازمة معهم .

وكان الانجليز مطمئنين لوقوف الملك والرجعية معهم ، ولان الحكومة ، اذا يستقطب الموقف ، لن تبقى فى الحكم ، والى ان الحركة الشعبية لا تزال ضعيفة لم تلتحم بعد فى قوة واحدة ، والكتائب لاتزال فى اولى مراحلها ، والزمن فى صالح الحركة الشعبية على حسابهم . فلجاوا الى تأمين مراكزهم العسكرية فى المنطقة ، مع العمل على زيادة سرعة ايقاع الحوادث ، والوصول بالوضع السياسى الى حافة الهاوية ، ليضمنوا التحام الرجعية بهم ، قبل ان تتحد قوى الشعب . وقام البريطانيون بسلسلة من الاجراءات الاستفزازية فى مدن القنال . ففى ١٦ اكتوبر اطلقت النار على المظاهرات بالاسماعيلية واحتلت المدينة ، وهاجمت سياراتهم المظاهرات ببورسعيد ، واحتلت مكاتب الجمارك والحجر الصحى بالمدنيين واستولى على مرافقهما . وفى اليوم التالى احتل كبرى الفردان لعزل القوات المصرية بسيناء وغزة عن مصر . ثم احتل جمرك السويس ، واعتبرت منطقة القنال منطقة بريطانية وعزلها الانجليز عن بقية البلاد ، واقاموا مراكز

التفتيش فى التل الكبير وأبو حماد لمنع نشاط الفدائيين . وفى ١٧ ، ١٨ نوفمبر اطلقوا النار على رجال بلوك النظام فى ثكناتهم بالاسماعيلية وقامت معركة بين الجانبين ، وفى ٣ ديسمبر اطلقوا النار على سيارات نقل جنود البوليس بالسويس واصطدم الجانبان فىمعركة اشترك فيها الفدائيون ، وتجدد القتال فى اليوم التالى . ثم ضربت محافظة الاسماعيلية بالقنابل فى١٧ ديسمبر وفى اليوم التالى دمروا **حى كفر احمد عبده** بالسويس تدميرا كاملا بعد ان اخلاه سكانه . وقتل وجرح من الجانبين فى كل من هذه المعارك الكثير .

وكان المد الشعبى يطرد نموه مع هذه التحركات وعظم السخط على موقف الحكومة المتخاذل ، اذ تتراخى فى مساعدة الكتائب واباحة حمل السلاح وقطع العلاقات مع بريطانيا وعظم السخط على كبار التجار والموردين الذين لا يزالون يتعاونون مع الانجليز ، وعلى كبار الملاك وتجار القطن الذين لا يستجيبون لشعار منع بيع القطن لبريطانيا . وبدأت الانظار تتجه الى أعداء حركة التحرير فى القاهرة . وانطلقت المظاهرات تطلب السلاح وتشيع جثث الشهداء ، وتزداد عددا وانتشارا كل يوم . وكانت المظاهرة الكبرى فى **١٤ نوفمبر ١٩٥١** . دعت لها الهيئات ، واعد لها ممثلو الأحزاب ، ونشطت الكتائب فى تنظيمها تحت شعار « الصمت ، الحداد ، النظام » .

وفى هذا اليوم عمت المظاهرات كل مدن مصر بلا استثناء . وفى القاهرة ، قدر للمظاهرة ان تبدأ فى الحادية عشرة ، فتجمعت الجماهير من قبل الثامنة ، وتوافد عمال القنال خلال اليوم السابق وقدر لها أن تتجمع فى ميدان التحرير ، فامتلأت الشوارع والميادين ، ولم يعرف لها اول من آخر . قدرت وزارة الداخلية عدد المتظاهرين (خلاف المتفرجين على الارصفة) بمليون نسمة من سكان القاهرة . واستحال تعداد الطوائف المشتركة فيها واريد للمظاهرة أن تكون صامتة ، فلم يرتفع صوت واحد ، ولم تسجل اقسام البوليس طوال اليوم حادثا واحدا .وتساقطت المنشورات الثورية على الجماهير ، وارتفعت اللافتات (حوالى ١٠,٠٠٠ لافتة)تعبر عن مطالب الشعب «اطردوا المستعمر بالسلاح » « نريد السلاح » « يسقط الدفاع المشترك » « الوساطة الامريكية خدعة » ، « عمال القنال فداء للوطن » « الإفراج عن المسجونين السياسيين » « نؤيد ايران » . ورأى الناس الهلال والصليب يتعانقان .وفى اليوم التالى وصفها **سلامة موسى** بقوله « ان أحسن ما فى الانسان هو الارتعاشة ، ارتعاش الحماسة ، وارتعاش الغلواء فى الاحساس » .

وتأزم موقف الحكومة ، واستفزازات الانجليز فى القنال ، تدين سمتها امام الجماهير ، والشعب يطالبها بالسلاح وبالمقاطعة ، والمظاهرات لا تهدأ . وافزعت كتائب التحرير الرجعية ، رأت فيها نواة سلطة سياسية ثورية جديدة ، تتكون فى الشوارع نشأت اصلا للتدريب على القتال . ثم ارتفع شعار مقاطعة الانجليز ، فبدأت تنظم المقاطعة ، ثم بدأت تشرف على تنظيم المظاهرات وقيادتها ، وان تكون « عاملا من عوامل النظام والامن » . ولم تكن الحكومة تستطيع وقف حركة الشعب ، الا ان تتحرك معه قليلا ، فسحبت السفير المصرى بلندن، ووعدت باباحة حمل السلاح ، وتحريم التعاون مع الانجليز ، ولكنها قررت منع المظاهرات ، واغلقت الجامعات والمدارس مرارا . وصودرت الصحف واصطدم البوليس بالسلاح مع المتظاهرين . ثم اذاع فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد واقوى وزير فى حكومته ، عقب المظاهرة الكبرى ، قرار الحكومة بضم كتائب التحرير اليها،ومنع جميع التبرعات لها .

وبمقاومة الحكومة اندفاع الحركة الشعبية ، تبين ضعف هذه الحركة ، اذ لم تستطع ان تتخطى المقاومة سريعا . وان تستفيد من ضعف الحكومة وتفككها . كانت جبهة الشعب لم تنظم بعد ، الوفديون موزعون بين حكومتهم وثوريتهم، والقوى الثورية يزداد هجومها على الحكومة وسراج الدين وتحاول — دون جدوى — تنظيم الجبهة ، ولكن لم تلتحم الصفوف بعد ، ولم تعمق صلاتها العضوية بالجماهير والفلاحين خاصة بعد ،وذلك بما يناسب الفوران الشعبى الشديد ، والازمة الثورية القائمة

ثم كانموقف الاخوان المسلمين .لقد قرر شباب من الجماعة بعد الغاء المعاهدة ، مطالبة الحكومة بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية معبريطانيا وتحريم التعاون معها واعتبار المفاوضة جريمة . ثم مالبثوا انكونوا بعض كتائب التحرير،واستشهد منهم فى معركة القنال من خرجت الجماهير فى القاهرة تشيع جنازتهم . ولكن الموقف الرسمى للجماعة كان ضد الكفاح ، قابل الهضيبى الملك فى اواخر نوفمبر دون سبب معروف ؛ واعلن ان ليس للاخوان كتائب على الاطلاق ، ثم أعلن انه « لايزال بين ما فرضه الله عليهم من الكفاح وبين الواقع أمد بعيد — والامور الى أوقاتها »،واعلن موافقته على أشراف الحكومة على الكتائب ، اى على

تصفيتها . وبقى هذا موقف الجماعة ، والقيادة يدافع بعضها عن المرشد العام لانله «فضل السبق فى الجهاد» ،ويصمت الاخرون . ولما هاجمت مجلة الدعوة اتجاه العودة الى المفاوضات وتعيين الملك حافظ عفيفى رئيسا لديوانه ، نشرت الجماعة بيانا رسميا « بأن المجلة لا تنطق بلسان الجماعة ولا تعبر الا عن رأى صاحبها ولا تقيد الاخوان » . وصرح رئيس شعبة الاخوان بالسويس . ارض المعركة — وبعد أن دمر الانجليز كفر عبده وقتلوا الكثيرين ، » بانه ليس للاخوان اى نشاط فى حركة المقاومة » .

وقد انعكس الضعف التنظيمى للحركة الشعبية على كتاب التحرير .وبرغم ماصنعته ضد الانجليز لم تكن ذات قيادة موحدة بعد ، وعملت كل منها منعزلة عن الاخريات،مما اضعفها وعرض الفدائيين للاخطار ،كما كانت اكثر اعمالها منعزلة عن الشعب والفلاحين خاصة ، وعانت من نقص الغذاء والسلاح ، ومن الجهل بطبيعة المنطقة التى تعمل فيها ومسالكها .

فكانت المعركة سباقا بين الرجعية وجبهة الشعب .وعملت الاخيرة على تلافى عوامل الضعف فيها ، فاجتمعت الكتائب وقررت — بمبادرة القيادات الشعبية الواعية فيها — العمل على تحويل المعركة الى معركة فلاحين أساسا ، والاعتماد على الفلاحين المسلحين، وانشاء تنظيمات سياسية فى القرى المعرضة لضربات الانجليز ، والسعى لخلق قيادة موحدة للمنطقة مع اصدار مجلةسياسية عسكرية تربط مختلف اوجه النشاط. ثم جاءت معركة القرين ، اذ خرجت القرية كلها ضد دبابات الانجليز ونصب الفلاحون المدافع الرشاشة فوق النخيل واطلقوا نارا اضطرت فيها الدبابات للانسحاب . وفى القاهرة بدا تكوين لجان شعبية ووطنية فى معظم الاحياء، وعقدت المؤتمرات الواسعة ، وكلما اشتدت معركة القنال،زاد نشاط الجماهير لتنظيم صفوفها وسارت المظاهرات الشعبية .تهتف بسقوط الملك ويتردد فيها الهتاف بحياة الجمهورية .

وكانت **انتخابات نادى الضباط** . تجمع ضباط الجيش ضد انتخاب مرشح الملك حسين سرى عامر رئيسا للنادى . واجمعوا على انتخاب قائمة الاسماء التى طرحها عليهم الضباط الاحرار،فالغى الملك اجتماع الجمعية العمومية ، فتحدى الضباط قرار الملك بالالغاء فى١٨ ديسمبر، وتلقى المجتمعون برقيات التأييد من زملائهم بالاسكندرية وغيرها . وفى ٣ يناير اجتمعوا ثانية وتحدوا رغبة الملك،تمثيل سلاح الحدود الذى يراسه حسين سرى عامر فى الانتخابات وانتخب مرشحو الضباط الاحرار ولمست الحركة ما تتمتع به من تأييد داخل الجيش وعرفت الجماهير الشعبية أن الجيش قد افلت من قبضة الملك والطبقات الحاكمة .

واجمعت الشعوب العربية على تأييد كفاح مصر وانكفاحها مرتبط بكفاحهم ضد محاولة فرض الاحلاف العسكرية عليهم . هتفت المظاهرات فى سوريا بحياة مصر وسقوط حلف الدفاع عن الشرق الاوسط ووزعت منشورات « لبيك مصر » ، وقامت المظاهرات بالسودان ، ونشطت حركة التطوع لانشاء كتائب اردنية تشارك مصر معركتها وقامت المظاهرات بلبنان . وايد البرلمان والاحزاب الوطنية العراقية كفاح مصر ، وعطلت الحكومة البرلمان شهرا . ثم كان تأييد شعوب العالم اجمع والبلدان الاشتراكية والتنظيمات العالمية والديمقراطية .

وادرك الملك والانجليز أن الكارثة آتية ، ولن تمنعها الا كارثة اخرى .

فى ٢٥ يناير كانت مذبحة الاسماعيلية .

وفى ٢٦ يناير كان حريق القاهرة .

وكانت ثورة يوليو

كان حريق القاهرة ، محاولة من الرجعية للانتكاس بالحركة الثورية وتحطيمها ، فى الصباح كانت حركة الجماهير الواعية عنيفة مصممة ، تطلب السلاح ،وبعد الظهر كانت مؤامرة الرجعية تحرق المدينة . وفى المساء أعلنت الاحكام العرفية وتعطلت الدراسة بالمعاهد ، ومنع التجول من السادسة مساء الى السادسة صباحا ، واعتقل ٣٠٠ من الفدائيين والاحرار ، واسكتت الصحف الوطنية والشعبية ،واغلقت دارالحزب الاشتراكى

على أن الحريق لم يكن نهاية الحركة الشعبية ، كان مجرد انتكاسة فى طريقها الى التحرر ، وقد جربت مثلها من قبل . انما كانت الدلالة الحقيقية للحادث ، انهيار النظام الذى أريد بالحريق حمايته

فبرغم الاعتقالات والظلام ، لم يكن يمكن تصفية القوى السياسية والحركة الشعبية . ولم يكن هناك شك فى أن هذا الحادث سيزيدها بالضرورة وعيا ونضجا ، لتتربص فرص النهوض من جديد . وقد كان هتاف صباح يوم الحريق «بسقوط الملك» حكما شعبيا على النظام بالموت ولم يبق الا التنفيذ.

وتمثل انهيار النظام فى انهيار اعمدته ، وفى انه اضحى يأكل نفسه ، كان النظام من قبل ، فى فترات السخط الشعبى ، يفتح الطريق لعودة الوفد الى الحكم ،فيدعم بشعبية الوفدمركزه المزعزع، ويوكل للوفد امتصاص ثورية الجماهير الكافحة . ولكن الملك الان يطرد الوفد من الحكم ، فيفقد النظام السند الجماهيرى الوحيد لاستمراره .

وقد كانت حكومة الوفد ، هى من اعلن الاحكام العرفية ، فى وقت كانت الحريات الشعبية فيه ركيزة الكفاح ضد الاستعمار ، وهى من اعتقل ٣٠٠ من المواطنين ، وفرضت حظر التجول ومنعت التجمهر ، ثم ايد الحزب حكومة على ماهر ، حكومة التهدئة والتمييع ، وذهب قادة الوفد الى القصر يعلنون الولاء ، فساهموا فى تضليل الجماهير ، واخفاء المؤامرة . وكان ذلك تسليما كاملا لجبهة الاستعمار والرجعية ، انتكست به قيادة الوفد على كل مقوماتها الشعبية ، وعلى كل تراث حزبها العتيد فى العمل من اجل الاستقلال والحرية ، ودفعت بعيوبها السياسية وسلبيات حزبها الى اقصاها . فسقط الوفد فى هذا اليوم كمؤسسة جماهيرية ، لم يبق منه الا رسم داو تساقط مع الايام . وكان سقوط الوفد ، سقوطا لنظام بدا يحكم الوفد عام ١٩٢٤ ، وانتهى بحكمه ايضا ، وكان قاعدته الجماهيرية ، ومصدر الحيوية فيه. وكان الجيش قد افلت — نتيجة تنظيم الضباط الاحرار — من الملك ، من الولاء للنظام ، واصبح مع الحركة الشعبية حربا عليه . تردد قائدالجيش فى انزاله لحفظ النظام يوم الحريق ، خوفا من انضمامه للجماهير . ورأى الضباط الاحرار فى الحريق ما يوجب عليهم الاسراع بحركتهم . وكان البوليس قد انضم للجماهير فىمظاهرات ذات اليوم

حزب الوفد ، والجيش ، والبوليس ، كانوا مقومات النظام القائم وقد سقط الاول ، وافلت الاخيران . والحركة الشعبية تتربص للنهوض من جديد ، ولكنها لم تكن من التنظيم بحيث تستطيع الحلول فورا محل الوفد ، المريض الذى مات . فكان ٢٦ يناير آخر ايام النظام القائم ، ولكنه لم يكن اول ايام النظام الجديد .

واستمرت محاولات عقيمة من الرجعية ، الملك والاستعمار ، للسيطرة على الموقف ، كان هدفهم تصفية الحركة الشعبية ، والعودة لحكم الاستبداد المطلق ، وربط مصر باحد الاحلاف التابعة للغرب. ورؤى ان الوسيلة ، كما اعد لها من قبل ، استمرار الحملة الرجعية على الوفد والتشهير به وباخطائه ليسيقوا الحركة الشعبية فى ملء فراغه ،وليحرفوا انتباه الجماهير الى قضية الفساد ، ثم يجرى تطهير شكلى يتم فى حدود السلطة القائمة ، ويروج له بضجة صحفية كبيرة ، يظهر بها النظام انه قادر على تجديد نفسه . وفى هذه الاثناء تحطم الحركة الشعبية ، ويدعم حكم الاستبداد ، وتربط مصرباحد الاحلاف العسكرية ، حلف البحر المتوسط ، والكتلة الاسلامية . واعد للقيام بهذه المهمة ، على ماهر ، ونجيب الهلالى . وقد بدا نشاط على ماهر بعد الغاء المعاهدة ، اذ صرح بموافقته على الغائها ، وان باب التسوية لم يوصد نهائيا ، ونشط فى تكوين هيئة سياسية تكتل قوى الرجعية واحزابها وكثرت مقابلاته لحافظ عفيفى وابراهيم عبدالهادى وحسين هيكل وغيرهم . وكان نجيب الهلالى عضوا بالوفد ، رفض دخول الوزارة عام ١٩٥٠، بحجة عزوفه عن السياسة ، فجنب نفسه كل ما الصق بها من اخطاء . وكان — خلال عام ٥١ — على اتصال مستمر بالقصر والانجليز والامريكيين. ثم اراد ان يركب موجة السخط على حكومة الوفد، فهاجمها فى تصريح علنى فى عام ١٩٥١ وطالب بالتطهير ، ففصله الوفد . وقد رؤى ان ذلك جميعه يؤهله لان يكون الوجه الجديد المطلوب « لفترة ما بعد الوفد » ، وقد يساعده ذلك فى تكوين حزب يرث به الوفد ويكون دعامة للحكم الرجعى .

وبعد الحريق ، جىء بعلى ماهر ، يراس حكومة التهدئة ، ويتلقى صدمة الانقلاب الاولى . فهادن الوفد ، واعلن ان سياسته ستكون استمرارا لسياسة « سلفه العظيم » مصطفى النحاس ، وكسب تأييد الوفد فى البرلمان . وخفض أسعار بعض السلع التموينية. ووعد بانهسيبدا المفاوضات مع الانجليز ليتحقق الجلاء . وتحت هذا الستار سحب الفدائيون من القتال ، واعتقل الكثير من الاحرار ، واستؤنفت اعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية ، وعاد التموين الى معسكراتهم، وتوقف التفكير فى اصدار قانون منع التعامل معهم، او اباحة حمل السلاح .

على أن سياسة التهدئة ، اقتضت من الحكومة الاستمرار فى ملاينة الوفد ، وعدم الهجوم عليه ، ولا حل مجلس النواب . ولم يرض هذا الملك .

كما اقتضت ابقاء الضوء مسلطا على المشكلة الوطنية ، والدخول فورا فى المفاوضات ، ووعد الجماهير باستئناف الكفاح ان فشلت ، وهذا لم يرض الاستعمار . وكانت الرجعية قد ظنت ان الوزارة خلال الشهر الذى حكمت فيه ، قد اعادت الهدوء والاستقرار لها ، فدبر للوزارة ما جعلها تستقيل فى ذات اليوم المحدد لاستئناف المباحثات مع السفير البريطانى فى اول مارس .

ثم اتت وزارة الهلالى ، رافعة الشعار المطلوب « التطهير قبل التحرير » ، واهالت على القضية الوطنية التراب ، والفت عدة لجان تتولى التحقيق فى الجرائم الادارية ، وشنت حملتها على الوفد حكومة وحزبا ، واستمرت فى اعتقال الاحرار ، وحددت اقامة بعض رجال الوفد ومنهم سراج الدين (اعتقلوا بذات القرار الذى اصدروه وبدأوا بتنفيذه) واجلت البرلمان شهرا ، ثم حلته ، وحددت يوم ١٨ مايو لاجراء انتخابات جديدة ، ثم اجلت الميعاد حتى يعدل قانون الانتخابات . وابقى حظر التجول لا لضرورة الابقاء الجنود فى الشوارع واشاعة الاحساس بالخوف والرهبة لدى الجماهير . وبدأت مع الانجليز والامريكيين مباحثات تهدف تصفية الحركة الوطنية ، على أساس اصدار اعلان بريطانى بالجلاء ، وحلف استعمارى يتفق عليه .

ويعتمد ، فيما يعتمد لفرضه على الشعب ، على قوة الاخوان المسلمين .

وكانت جماعة الاخوان قد ايدت على ماهر عند توليه الحكم بعد مؤامرة تصفية حركة الكفاح وذكرت مجلة الدعوة « أما وزارة رفعة على ماهر باشا فقد لقيت منا كل تشجيع بينما كانت تعتزمه من المطالبة بحقوق البلاد » . ثم ايدت الهلالى لان « وزارته من رجال غير حزبيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر .. واتصفوا بالجراة والاقدام »

وقابل الهضيبى الهلالى ولم يعرف لذلك سبب الا انهما تناقشا فى تعديل قانون الانتخاب وانه طلب تعديل اوقات حظر التجول لتمكين الراغبين فى صلاة الفجر بالمساجد ان يذهبوا ، ثم نشطت الجماعة فى الدعوة « للكتلة الاسلامية » ، «الحلف الاسلامى » ، ضد اعدائنا « الالحادية الشرقية » و « الاباحية الغربية » . وفى التدريب العسكرى ،

رجال المرشد العام بالاقاليم لكسب التاييد، ورفعوا شعارات « **ربانية لا وطنية** » ، «**الايمان بالله ابقى واغنى من الايمان بالارض**» ، «**القضية قضية الربانية والصليبية**» وهى شعارات ترفع عمدا فى وجه الحركة الوطنية ، وتحاول ان تقيم تعارضا مفتعلا بين الايمان والوطنية ، وتوطىء لعقد الاحلاف العسكرية .

ولكن شعار «**التطهير قبل التحرير**» الذى رفعته الرجعية ، وقوى الاستبداد ، لم يكن يمكن الا ان يمتد لرافعيه ، باعتبارهم راس الفساد ومصدره ، فبدأت التحقيقات تمس بعض رجال حاشية الملك ، مما أسرع به وبهم الى اخراج الهلالى ، واسرع بذلك رشوة دفعها احمد عبود للملك لطرد الوزارة،

ثم اتت وزارة حسين سرى فى ٢ يولية ، اتى بها خدم القصور،فكانت بلا هدف وبلا سياسة محددة. ولكنها خلال الثمانية عشر يوما التى قضتها فى الحكم ، جابهت الحركة الثورية ضد النظام ، ممثلة فى ازمة الجيش .

ولقد كانت انتخابات نادى الضباط اعلانا لحرب بين الجيش والملك ، قادتها حركة الضباط الاحرار، وبدأت سافرة فى وقت الكفاح المسلح فى القنال وهتاف المظاهرات فى القاهرة بسقوط الملك ، بسقوط النظام .. وقابل وقتها احد الضباط الاحرار سراج الدين مطالبا ان تضع حكومة الوفد حدا لتصرفات الملك الطائشة ، او تعزله عن الحكم، وبان الجيش يقف مع الوفد فى المعركة ضد الانجليز وضد الملك .ولكنه لم يتلق جوابا شافيا . وبعد الحريق وزع الضباط الاحرار منشورا يهيب بالجيش الا يكون آلة لاجبار الشعب فى قبول نظام لا يريده، وان الجيش لن يقف ضد المظاهرات الشعبية ، وفى ١٠ فبراير قررت اللجنة التنفيذية للضباط الاحرار القيام بحركتهم فى شهر مارس ، واتصلوا بقائد سلاح المدفعية ، رشاد مهنى، ولكنه بعد الاتفاق راوغ وسافر الى العريش ، فالغى الموعد . واستمرت المنشورات تطالب بمحاكمة رجل الملك حسين سرى عامر عن جرائمه فى الاسلحه الفاسدة ثم امر الملك حل مجلس ادارة نادى الضباط بدون استشارة رئيس الوزارة . وازداد السخط داخل الجيش ، وتأزم الموقف ، فاستقالت الحكومة فى ٢٠ يوليو .

وازاء السخط المتفجر ، وازاء ما وضح من ان الملك يعمل على تصفية الحركة سريعا . وقفت قيادة الحركة بوعيها وثوريتها ضد الجنوح الى الاغتيال السياسى ، واستطاعت ان تقود التنظيم والجيش الى الهدف السياسى العام ، قلب نظام الحكم ، وحدد موعد سريع للقيام بالحركة .

وفى الساعة الحادية عشر من ليلة ٢٢ يوليو تحركت قوات الجيش ..

وكانت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .



موقع ٢٦ يوليو ١٩٥٦ من التاريخ

خيرى عزيز

في مساء السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم « الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » وأصبحت ((**القناة ملكا لمصر**)) ، بعد أن كانت ((**مصر ملكا للقناة**)) . فهل هناك ترجمة تاريخية واقعية ، لهذا التحول المتغير ، كيفا ، على طريق سيادة الشعب المصرى الوطنية ؟ . هل كانت مصر حقيقة قبل تأميم القناة وقبل ثورة يوليو عامة، « ملكا لقناة السويس » ؟ .

ان الواقع التاريخى يؤكد ذلك كل التأكيد . فمن أجل طريق السويس البرى ، ومن أجل قناة السويس البحرية فيما بعد ، ولمدة تزيد على ثلاثة قرون كاملة ، وضع المستعمرون الاوربيون الغربيون ، الهولنديون والانجليز والفرنسيون ، ثم المستعمرون الالمان فى عهد الامبراطور وليم الثانى، ثم الايطاليون الفاشيون والالمان النازيون وفى نهاية المطاف الامبرياليون الإمريكيون ، وضعوا خططهم للسيطرة على مصر ، ليس فى المحل الاول من اجل قيمتها الذاتية كمصدر للمواد الخام وسوق للسلع المصنعة — وان كان ذلك عاملا له أهميته الفائقة فى التطلع الاستعمارى الغربى — وانما بالدرجة الاولى من أجل قيمتها العامة بالنسبة للخريطة الاستراتيجية الدولية ومستقبل الصراع الاستعمارى . من أجل ملكيتها لمركز القناة على نحو محدد ، بسبب انها : « مفتاح الشرق » ، و « باب الشرق » ، و « الجسر نحو آسيا » .

طريق السويس والصراع الاستعمارى

تلك كانت المرحلة التى عرفت تاريخيا باسم « السويس مأساة مصر » والتى بدأت فى الثلث الاخير من القرن السادس عشر فمنذ استطاعت اسبانيا ان تستولى على البرتغال عام ١٥٨٤ ، وان تفرض احتكارها البحرى لطريق رأس الرجاء الصالح الذى تحولت اليه التجارة العالمية منذ اكتشافه عام ١٥٩٨ ،حتى اتجهت أنظار المستعمرين الانجليز والفرنسيين والهولنديين الى مصر للسيطرة على الطريق البرى الى الشرق عبر برزخ السويس. فلما انكسرت شوكة الاسبان وتخطى أسطولهم

الضخم الارمادا ، قلت اهمية الاتجاه الى مصر مرة اخرى وتركزت المنافسة الحامية بين أقوى دولتين بحريتين حينذاك ، هولندة وانجلترا ، فى الحلول محل الاسبان والسيطرة على طريق راس الرجاء الصالح البحرى .

وبينما اتجهت هولندة وانجلترا اتجاها بحريا نحو طريق راس الرجاء الصالح ، اتجهت فرنسا اتجاها بريا لاحياء الطريق البرى عبر برزخ السويس . فرنسا لم تكن لديها القوة البحرية التى لهولندة او لانجلترا ، ولم تكن تستطيع بحال ان تقف فى وجه اى من القوتين البحريتين القويتين ، فاتجهت الى الطريق البرى وقوى اهتمامها به حتى أصبح احياؤه من قواعد الدبلوماسية الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر وفى عهد خلفائه .ونعتقد أن هذا الاهتمام هو الذى فتح باب « المسألة المصرية » الدولية . واليه يرجع المنبع الاصلى للحملة الفرنسية على مصر فيما بعد .

فى عام ١٦٧٦ اقترح الفيلسوف الالمانى «ليبنتز» على ملك فرنسا ، ارسال حملة على مصر لضمان السيطرة الفرنسية فى اوربا من جهة ، ثم السيطرة على تجارة الشرق من جهة اخرى . واستطاع سفراء فرنسا فى الاستانة جوليراج وجيراردان بين عامى ١٦٨٣ ، ١٦٨٦ انتهاز فرصة انتصار البولنديين والنمسويين على الاتراك ، فنالوا من الباب العالى عدة اوامر توجب على السلطات المصرية احترام الامتيازات التى سبق ان نالها الفرنسيون فى القرن الماضى وتخفيض الضرائب المحصلة على البضائع الفرنسيه المنقولة من السويس الى المتوسط الى ٣٪ وقد استفادت فرنسا من هذه الاجراءات وبلغ عدد سفنها التى وصلت الى الاسكندرية عام ١٧٢٥ ، ١١٥ سفينة .

واذا كان الهولنديون لم يستطيعوا ان يوقفوا النشاط الانجليزى الناجح أو أن يصمدوا امامه ،فلقد تركز الصراع منذ القرن السابع عشر ولمدة ثلاثة قرون كاملة بين انجلترا وفرنسا ،من اجل السيطرة على مصر . فرنسا كانت ترغب فى ان تحرم انجلترا من مزايا سيطرة الاخيرة على الطريق الوحيد الموصل الى الشرق حينذاك ، الطريق حول افريقيا ، وكانت ترغب ايضا فى الوصول الى الهند للقضاء على نفوذ بريطانيا الاقتصادى والسياسى هناك . وانجلترا كانت ترغب بدورها فى السيطرة على الطريق الموصل باسرع ما يمكن الى الهند « جوهرة الامبراطورية البريطانية وترغب كذلك فى الحصول على اسواق استعمارية جديدة فى الشرق

وبدأ السباق حول « **مصر من اجل السويس** » بحصول الرأسماليين الفرنسيين على امتياز اقامة الشركة الفرنسية للشرق الادنى التى تحمل التجارة عبر مصر . وبدات فرنسا فى دراسة سلسلة من المشروعات دراسة جدية تمهيدا لحفر قناة السويس بل وبدات تتطلع الى غزو الاراضى المصرية فعلا . اما انجلترا فلم تنجح فى هذه المرحلة فى التسرب الى مصر، ولكن البورجوازية الانجليزية كانت تعزز مراكزها فى المتوسط وفى البحر الاحمر وهى مراكز تقوم بدور نقط الارتكاز حول مصر وقناة السويس المستقبلة . وفى عام ١٧٠٤ استولت انجلترا على جبل طارق وكفلت بذلك السيطرة على المدخل الغربى للمتوسط وبالتالى السيطرة على مدخل نحو مصر . اما فيما يتعلق بالسيطرة على الداخل من ناحية الشرق ، فقد كفلت لنفسها ذلك بغزو سلسلة من المراكز الرئيسية فى البحر الاحمر

وتزايدت حده الصراع بين انجلترا وفرنسا فى اواخر القرن الثامن عشر واوائل التاسع عشر . صراع لا هوادة فيه من اجل السيطرة على مصر من اجل طريق السويس البرى ونجح «وارن هيستنجز » حاكم عام البنغال فى عقد معاهدة تجارية لصلحة التجارة الانجليزية وهى المعروفة باسم معاهدة « هيستنجز — ابو الذهب » عام ١٧٧٥ خفضت بمقتضاها الضرائب المحصلة على البضائع الانجليزية الاتية من الهند وتعهد ابو الذهب بك فيها عن نفسه وعن خلفائه بالمحافظة على المتاجر الانجليزية حين نقلها من الطور او السويس الى القاهرة .

وردت فرنسا بان ارسل « شوازيل جوفييه » السفير الفرنسى بالقسطنطينية ، ارسل فى عام ١٧٨٤ الضابط الفرنسى « تريجييه » الى مصر لكى يصل الى اتفاق مع مراد بك فى مصلحة التجارة الفرنسية . وبفضل الاستعانة بجهود التاجر الفرنسى فى مصر « شارل مجاللون » ، نجح تريجييه فى يناير عام ١٧٨٥ فى عقد ثلاث معاهدات لمصلحة التجارة الفرنسية . « تريجييه — مراد بك » ، « تريجييه — يوسف كساب » ، (ملتزم الجمارك العام) ، « تريجييه — الحاج ناصر شديد » (احد شيوخ العربان) ، حصل بها الفرنسيون على امتيازات مماثلة لتلك التى تضمنتها المعاهدة الانجليزية السابقة .

ولم يستكن النشاط الانجليزى او يهدا بحال وكان على الانجليز ان يواجهوا ذلك التقدم فى النفوذ الفرنسى فى مصر . ونجح فعلا جورج بولدوين التاجر الانجليزى والذى كلف بالاشراف على مصالح شركتى الليفانت والهند الشرقية التجارية ، الانجليزيتين ، نجح فى عام ١٧٩٤ فى عقد معاهدة مع المماليك على غرار معاهدة « تريجيية — مراد بك » . الا ان الحكومة الانجليزية لم ترحب كثيرا بالمعاهدة بسبب المغارم التى كان يفرضها امراء المماليك والقلاقل وانعدام الأمن .

وارسل الفرنسيون فى نفس العام بعثة برياسة «ديبوا تانفيل» لوقف مشروعات الانجليز خصوصا بعد نجاح « بولدوين » فى عقد معاهدته ، الا ان تانفيل فشل فى مهمته ولم يظفر من مراد وابراهيم بأى ضمانات للتجارة الفرنسية عبر السويس . وفى نفس الوقت أخذ شارل مجاللون الذى عينته « حكومة المؤتمر الوطنى » الفرنسية قنصلا عاما لها فى مصر ، اخذ يرسل بشكواه من المغارم التى أصيب بهاالتجار الفرنسيون والاوربيون بمصر وتعرض مخازنهم للنهب . وبدأ يدعو فى رسائله الى « لجنة العلاقات الخارجية بباريس » والى « لجنة الخلاص » من بعد الى ضرورة الاستيلاء على مصر باعتباره خيرضمان لصيانة مصالح فرنسا التجارية فضلا عن تحقيقه لاهدافها السياسية العامة .

فلما آلت السلطة فى فرنسا الى **نابليون بونابرت** الذى كان يرى « ان علينا انسيطر على مصر وان نحفر قناة السويس ، لكى ننزل بالانجليز هزيمة حقيقية » ، بدأت فى عام ١٧٩٨ الحملة الفرنسية على الشرق لتحقيق السيطرة على مصر . وكان احتلال الفرنسيين لمصر أول تحقيق كلاسيكى للصيغة التى تقول « مصر ملك للقناة » . لكن مشروعات نابليون انتهت بالفشل الذريع نتيجة للهزيمة التى أنزلها الاسطول الانجليزى بالاسطول الفرنسى عام ١٧٩٩ ونتيجة لنضال الشعب المصرى فى سبيل حريته واستغلت انجلترا هذا الفشل فى تدعيم مراكزها فى المتوسط وقامت بمحاولة لغزو مصر .

وفى عام ١٨٠٠ غزت انجلترا جزيرة مالطة التى وصفها وزير الخارجية البريطانية بانها « **مفتاح مصر** » ، وبعد سبع سنوات نزلت حملة بريطانية بقيادة فريزر فى رشيد ولكن الشعب المصرى قاوم الغزاة وقضى على المشروع الانجليزى العدوانى .

وانقضى زمن طويل دون ان يستطيع الاستعماريون الفرنسيون والانجليز تحقيق مشروعاتهم لفرض سيطرتهم على برزخ السويس . وفى عام ١٨٥١ نجحت انجلترا فى أن تحصل من عباس الاول على امتياز اقامة خط سكة حديد بين القاهرة والسويس واعتبر الاستعماريون الانجليز ذلك النجاح خطوة كبيرة الى الامام نحو حصولهم فى المستقبل على امتياز لحفر قناة السويس ونحو امكان فرض سيطرتهم على الاراضى المصرية .

حفر القناة والصراع البريطانى الفرنسى

الا أن **فرديناند دلسبس** سبقهم عام ١٨٥٤ ونجح فى أن يحصل من والى مصر سعيد باشا على امتياز حفر قناة السويس . ولم تنجح جهود انجلترا لمنع حفر القناة وفى أواخر عام ١٨٦٥ كان الجزء الاكبر من العمل فى قناة السويس قد انتهى . وقد جرت أعمال انشاء القناة فى ظروف بالغة القسوة راح ضحيتها ١٢٠ الف مصرى . وعندما وجدت انجلترا نفسها امام حقيقة نجاح « العملية الشيطانية الفرنسية » ، اضطرت الى تعديل موقفها تجاه قناة السويس . واتجهت جميع الجهود الى ان تصبح القناة — مهما كان الثمن — تحت سيطرة الحكومة البريطانية . واتجهت الجهود اساسا نحو استغلال الحالة المالية الصعبة التى اصبحت فيها مصر ، بسبب أعمال انشاء القناة . وسارعت البنوك الانجليزية بتقديم القروض الى الحكومة المصرية بشروط هى شروط النهب والسلب . وبدات انجلترا تتحدث علنا عن « عطفها » على شركة قناة السويس . وبدأت تنفذ خطتها الماكرة التى رسمتها للاستيلاء على القناة ، وخطت الخطوة الاولى فى تلك الخطة عام ١٨٧٥ باشترائها للاسهم التى تملكها الحكومة المصرية التى كانت سائرة فى طريق الافلاس — وكانت عملية شراء انجلترا لاسهم الحكومة المصرية عملا من اعمال القرصنة الحقة . وفى عام ١٨٧٦ اعلنت الحكومة المصرية — بمساعدة انجلترا — افلاسها . وقبلت اشراف البلاد الاجنبية على مصر ، واقيمت فى البلاد لجنة رقابة مؤلفة من « وزراء أجانب » واصبحت مصر محكومة بواسطة هؤلاء الوزراء الاجانب وكانها « اقليم من الاقاليم التى غزتها انجلترا فى الهند » واثار الموقف الصعب الذى نشأ فى بلادنا بسبب « التدابير القاسية التى اتخذها الاجانب سخطا عاما فى البلاد ، وما لبث هذا السخط ان تحول الى نضال وطنى واسع ضد الخديوى والرقابة الاجنبية

وقررت انجلترا أن قيام النضال التحررى فى مصر هو اللحظة المناسبة لكى تحقق مشاريعها الاستعمارية فى مصر وفى القناة ، فتدخلت عسكريا واحتلت البلاد فى صيف عام ١٨٨٢ بحجة اقرار الامن . وما أن تم الاحتلال ، حتى أصبحت قناة السويس تحت سيطرة الانجليز الكاملة . وقد ظل الاحتلال ٧٤ سنة وضاع استقلال مصر من اجل القناة وحلت مرحلة « الخديوى يملك وانجلترا تحكم » .

على أن المنازعات الاستعمارية حول قناة السويس لم تكف عند ذلك الحد ، اذ احتدمت خلال الحرب العالمية الاولى عندما اغرت فكرة السيطرة على القناة الاستعماريين الالمان . اذ كانت المانيا توجه هجمات الجيش التركى على قناة السويس خلال تلك الحرب . ولذا انتهزت انجلترا فرصة الحرب واعلنت حمايتها على مصر عام ١٩١٤ لتوطيد مركزها فى قناة السويس .

وفى فترة سنوات عام ١٩٣٠ جاء دور ايطاليا الفاشستية بالنسبة لقناة السويس ، وتصادمت مصالح انجلترا وايطاليا فى القناة تصادما عنيفا وقامت ايطاليا الفاشستية فى سبيل طرد الانجليز من منطقة القناة بعمليات حربية واسعة فى المواقع الامامية المؤدية الى مصر . واستغل الاحتكاريون الانجليز خطر العدوان الايطالى الفاشستى وفرضوا على البلاد معاهدة ١٩٣٦ المذلة ودعموا مركزهم فى قناة السويس .

وخلال الحرب العالمية الثانية جاء دور النازيين الالمان ، اذ كانت قناة السويس خلال هذه الحرب هدفاً من اهدافهم التى كانوا يرمون من ورائها الى تعزيز نفوذهم فى منطقة القناة ويربطون بين الاستيلاء عليها وبين خططهم العدوانية بعيدة المدى . الا انهم فشلوا كما هو معروف وهزموا سواء فى شمال افريقيا او عالميا .

وخلقت التغييرات الكبيرة التى حدثت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مرحلة هامة فى تاريخ مصر وقناة السويس . واصبح المنافس الجديد لانجلترا فى القناة هو الولايات المتحدة الامريكية التى وجهت جهودها نحو اعادة تقسيم الاسواق ومناطق النفوذ فى العالم . وقد حاولت الولايات المتحدة — رغبة منها فى السيطرة على قناة السويس — ان تخرج الانجليز من منطقة القناة كلما بدا لها ان الظروف تسمح بذلك ، ولكنها كانت تؤيد انجلترا كلما ظهر خطر عودة المنطقة الى ايدى مالكها الحقيقى مصر . وعندما طالبت مصر فى مجلس الامن عام ١٩٤٧ بانهاء السيطرة الاجنبية على قناة السويس ، أيدت الولايات المتحدة البريطانيين ضدها . وعندما حاول شعبنا عام ١٩٥١ ان يحقق استقلاله الوطنى كاملا أيد الامريكيون انجلترا تاييدا كاملا ، وفى عام ١٩٥١ ، اقترحت الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا مشروع انشاء ما أسمتاه «**قيادة الشرق الاوسط**» ، وذلك رغبة من الدولتين فى ابقاء قناة السويس تحت السيطرة الغربية . واتفق الامريكيون مع بريطانيا فى العمل على تحقيق الاهداف الاستعمارية .

واتضح هذا الجانب من السياسة الامريكية فى فترة توقيع الاتفاقية الانجليزية — المصرية عام ١٩٥٤ . وكتبت النيويورك تايمز تقول تعليقا على ضغط الولايات المتحدة على انجلترا « ان جلاء حامية السويس ، هو حالة اخرى من الحالات التى يخرج فيها انجليز . . ليدخل الامريكيون» . واستمر الامريكيون يسعون لتحقيق هدفهم واقترحوا على مصر كل انواع المساعدات الاقتصادية والعسكرية وذلك فى اليوم الثانى مباشرة لتوقيع اتفاقية عام ١٩٥٤ بين الانجليز والمصريين . ولكن جميع التدبيرات الاستعمارية الخاصة بقناة السويس فشلت . وظهر ذلك اول ما ظهر عندما رفض جمال عبد الناصر باسم مصر فى حزم الاشتراك فى حلف بغداد الاستعمارى . واتخذت بلادنا موقف الحياد الايجابى وكسرت احتكار السلاح الغربى وعقدت صفقة الاسلحة التشيكية وزادت بذلك قدرة قواتنا المسلحة الوطنية لتحقيق اهدافنا القومية العامة فى الحرية وكفالة الاستقلال التام .

تأميم القناة

وما أن حل عام ١٩٥٦ حتى كان المد الوطنى المصرى المعادى للاستعمار قد بلغ اشده واذا كان العلم المصرى الاخضر قد رفرف فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٦ على المبنى الاصفر الذى ظل عدة سنوات مقرا للقيادة البرية والبحرية لقوات الاحتلال البريطانية . الا ان شركة قناة السويس كانت لا تزال هناك ، تستولى على جميع ايرادات القنال لصلحة مجموعة من الراسماليين والاحتكاريين الغربيين . كانت « دولة داخل الدولة » و « مملكة انجليزية صغيرة فى قناة السويس » تمتلك حوالى نصف مدينة بورسعيد وثلثى مدينة الاسماعيلية ، ومدينتين كاملتين هما بورفؤاد وبورتوفيق ، وتقوم باعمال البلدية فى هذه المدن وتشرف على البلديات المصرية فى المنطقة وتملك شبكة مياه ومجارى وتحصل ثمن الاستهلاك من الاهالى تماما كأى حكومة وتملك بالاضافة الى ذلك طريقين بريين ، الاسماعيلية — السويس ، والاسماعيلية — بورسعيد . لذا كان الرد العملى الذى وجهه عبد الناصر للغرب عقب رفضه تمويل مشروع السد العالى ، هو أن أصدر فى مساء ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ قانونا نصت المادة الاولى منه على : « تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وتنتقل الى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على ادارتها » . وفى نفس المساء كان العلم المصرى يرفرف على مبنى شركة قناة السويس .

الاهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للتأميم

ان أهمية ٢٦ يوليو ١٩٥٦ التاريخية بالنسبة لمصر ترجع الى أنهاء عمليات الإثراء الفاحش التى كان يقوم بها الاحتكاريون الاجانب على حساب مصر ، وارساء قواعد امكانيات جديدة للبلاد فى سبيل تحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى الكاملين . لقد زود تأميم شركة قناة السويس بلادنا بمصدر دخل كبير استخدمته فى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية الضخمة متحررة من التبعية المالية للدول الغربية ، وتحقق حلمنا فى بناء

مشروع السد العالي العظيم الذي تمت المرحلة الأولى منه في مايو عام ١٩٦٤ . لقد كان ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ هو نقطة الانطلاق الرئيسية في عملية اعادة بناء اقتصادنا الوطني وعملية التصنيع الضخمة ، ودون تلك الخطوة الجبارة وما ترتب عليها ، ما كان يمكن ان يكون التفكير في تطبيق الاشتراكية في بلادنا امرا واقعيا . لقد حول عبد الناصر — كقيادة واعية — قناة السويس من سلاح للاستعباد الاستعماري موجه ضد الامة المصرية الى سلاح للتحرر الوطني ولخدمة البناء الاشتراكي . وكان ذلك الاجراء منه في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تعبيرا عن مدى جراته الثورية الفائقة التي اتفقت بحق مع جلال ماضي الشعب المصري التاريخي العريق .

على ان ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لم يكن مكسبا لبلادنا اقتصاديا وسياسيا فحسب ، ذلك انه اخضع مركز السويس البالغ الاهمية لمصالح استراتيجية وطنية وشعبية ، بل لقد حول القناة في نفس الوقت من خدمة الاستراتيجية الاستعمارية العدوانية ضد بلادنا وشعوب الشرق ، الى خدمة المصالح العسكرية الاستراتيجية مصرية عربية وطنية تحررية تخدم السلم والتقدم . لقد لعبت القناة — في يد الشركة الاجنبية — في تاريخ نضالنا الوطني دور قاعدة من قواعد العدو ، فبالرغم من وجود اتفاق دولي بحيادها وعدم السماح لاية دولة باتخاذها مكانا لاعمال حربية فقد سيطرت عليها القوات الانجليزية خلال ثورتنا العرابية عام ١٨٨٢ واحتلت سفنها الحربية كل شبر فيها ، واخذت السفينتين « **أوريون** » و « **كاوليفور** » تصبان نيرانهما على القوات المصرية في منطقة نفيشة قرب الاسماعيلية . وكان من أسباب هزيمة « **الثورة العرابية** » ان الثوار رفضوا الاستفادة من مزية القيام بهجوم من ناحية قناة السويس وهو ما استفاد منه الاستعماريون . وفي عام ١٩٥١ بينما كان المحتلون الانجليز يشنون حربا غير معلنة ضد الشعب المصري . رفضت شركة قناة السويس ان تمنع مرشديها عن ارشاد السفن التي تحمل القوات البريطانية الى مصر ، ووصفت ذلك الطلب بأنه طلب « **مبالغ فيه** » فكانت بذلك بمثابة الحليف الحقيقي للمحتلين . لقد استخدمت قناتنا لخدمة الاغراض البريطانية العدوانية حتى في الحالات التي لم تشترك فيها بريطانيا رسميا في نزاع مسلح أما اليوم فتقف القوات المصرية المسلحة على ضفتي القناة ، حارسة لاعمال الشعب المصري واعمال الشعوب العربية السلمية . واصبحت « القناة ملك لمصر » اداة لخدمة السلام في العالم والتعاون التجاري الدولي .

التأميم والوحدة العربية

ان ٢٦ يوليو المصري لا يمثل قيمة النضال الوطني التحرري في مصر فحسب ، بل كان حافزا لانطلاقة شعبية عظيمة ضد الاستعمار في المنطقة العربية بأسرها . وفي ايام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، اغسطس ١٩٥٦ شملت حركات التظاهر والاضراب الشامل ٨٠ مليون عربي من مراكش الى بغداد مؤيدة مصر ومستنكرة المؤامرات الاستعمارية ضدها . وتكونت اللجان الشعبية لمناصرة مصر في ارجاء البلاد العربية ، وايدت الحكومات العربية جميعا مصر في موقفها . ولما تباطأ نوري السعيد في العراق في اعلان موقفه ، ضغطت عليه القوى الوطنية والشعبية لنصرة مصر . وتحت الضغط اعلن نوري السعيد تأييده ، كما احرج الملك فيصل واعلن تأييده لمصر .

وبلغ من اثر ٢٦ يوليو المصري في العراق ان حكومة نوري السعيد نفسها ، لم تستطع يوما ما طوال فترة حكمها الاخيرة ان تكتسب من التأييد الشعبي — اذا جاز لنا أن نستخدم بالنسبة لها هذا التعبير — القدر الذي اكتسبته من تأييدها لقرار جمال عبد الناصر . غير ان التيار الوطني الجارف في العراق اشتد اشتدادا هدد معه بنسف حكم عملاء حلف بغداد هناك ، فوجهت الرشاشات ضد المظاهرات الوطنية العراقية المؤيدة لمصر . وجرت في المعتقلات العراقية ابشع عمليات تعذيب الوطنيين العراقيين وما سموا « بالناصريين » . الا أن كل ذلك لم يوقف زحف الشعب العراقي ، وتحقق العمل الوطني المشترك بين جميع الوطنيين . وفي ٢ ديسمبر عام ١٩٥٦ وزعت في بغداد آلاف المنشورات تطالب باقصاء نوري السعيد عن الحكم وانتهاج سياسة تحررية عربية . وكان ذلك النشاط الحيوي بداية الضربة الثورية التي وجهها الشعب العراقي في ١٤ تموز (يوليو) . وبالنسبة لحلف بغداد ، افقده التأميم قاعدة السويس البريطانية التي كانت تخدم اغراضه العدوانية في الحصيلة النهائية ، وفشلت محاولات الاستعماريين لضم ليبيا اليه ، كما تعرض الحلف في هذه الفترة لاول انقسام جدي في صفوفه بموقف شعبي العراق وايران العاطف على مصر والذي كان يتضاد مع مصالح بريطانيا ولا يوائم سياسة الدولتين الاخريتين في الحلف — وفي المغرب العربي اشتد النضال الوطني التحرري ، واشتبكت العناصر الوطنية في الجيش الليبي اشتباكا مسلحا مع القوات الفرنسية في ولاية فزان . وبلغ ما استولى عليه الثوار في الجزائر حوالي ٤٠٪ من الارض الجزائرية واعترف لاكوست بأن قواته البالغ عددها نصف مليون جندي تدضعفت بسبب سحب بعضها لمواجهة الطوارىء في أزمة قناة السويس .

لقد توجت تلك الفترة المزدهرة بالنشاط الوطني الديموقراطي ، بتجمع الملايين في اغلب بلاد الشرق العربي تحت شعار الجبهة الوطنية ضد الاستعمار .

فتشكل فى سوريا « التجمع النيابى القومى » ، وفى العراق « المؤتمر الوطنى العراقى » ، وفى الاردن « الجبهة الوطنية الاردنية » وفى لبنان « المؤتمر الوطنى للاحزاب اللبنانية » . وكتلت هذه الجبهات جميع القوى الوطنية والديموقراطية المعادية للاستعمار فى تيار وطنى موحد أخذ يزعزع ويستأصل النفوذ الامبريالى من جذوره فى المنطقة بأسرها . ولقد كان طريق ٢٦ يوليو المصرى ، طريق الجبهات الوطنية العربية ، هو نفسه طريق التحقيق الفعلى للوحدة العربية . ففى ٦ اغسطس عام ١٩٥٦ اعلن صبرى العسلى رئيس وزراء سوريا تحت ضغط الشعب السورى أن بلاده تعتبر نفسها طرفا فى النزاع القائم حول تأميم قناة السويس ، واكد ان ما يصيب مصر يصيب سوريا بعد أن قرر البلدان اقامة اتحاد فيدرالى بينهما . وفى الاردن طالبت الجبهة الوطنية بالغاء المعاهدة البريطانية الاردنية وجميع الاتفاقات الاستعمارية واجلاء الجيوش البريطانية وتصفية قواعدها العسكرية وقبول المساعدة العربية والاعتراف بالصين الشعبية . وفى ٢٦ اكتوبر قرر مجلس النواب الاردنى ردا على اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا استنكارا لذلك ، كما أعلن فى الاردن عن تكوين قيادة موحدة مع مصر وسوريا للحماية العربية ضد أى هجوم استعمارى ويتولى اللواء عبدالحكيم عامر قيادة الجيوش العربية الثلاثة عند نشوب المعركة . **وهكذا كان ٢٦ يوليو المصرى بداية المنطلق لوضع شعار الوحدة العربية موضع التطبيق العملى لاول مرة فى تاريخ العرب الحديث بعد زوال الامبراطورية العثمانية .**

على أن آثاره لم تقف عند حدود الدفع السياسى الثورى فى المنطقة العربية بأسرها ، وانما تعداه كذلك الى مجال التحرير الاقتصادى العربى . لقد كان ٢٦ يوليو المصرى علامة بارزة فى طريق التكتل الاقتصادى العربى وحافزا قويا للتعجيل بتحقيق هذا التكتل . ففى ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٦ درس مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الوضع الاقتصادى الناشىء عن ازمة قناة السويس فى دورته الاستثنائية التى عقدها فى بيروت وكان القرار رقم «٢» الذى اتخذه هو « **مطالبة الحكومات العربية بالتوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية وتنفيذها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لصد محاولة الغرب استرجاع السيطرة على البلاد العربية واستغلالها عن طريق اثارة أزمة قناة السويس** » . ودعى فى القرار رقم «٤» « الهيئات الاقتصادية العربية لاعادة النظر فى موقف رءوس الاموال وشركات الامتياز الاجنبية اذا تعرض قطر من هذه الاقطار للخطر » . وفى سوريا طالبت الحركة الشعبية فى ٥ اغسطس باغلاق بنك سوريا ولبنان وهو مؤسسة فرنسية . وطالب السعوديون بمطالب جديدة لرفع ايجار قاعدة الظهران فتوقفت المباحثات بينهم وبين مندوبى الولايات المتحدة . فى نفس الوقت الذى عقدوا فيه اتفاقا مع مصر لبيع المنتجات المصرية التى تحتاج اليها السعودية بالدولار لتوفير العملة الصعبة للحكومة المصرية التى كانت تحتاج اليها.

واعلن محمد صبرا وزير الاشغال اللبنانى ان الحكومة اللبنانية جادة فى تأميم شركة مرفأ بيروت وهى الشركة الفرنسية ، التى تدير هذا المرفأ من ٦٩ عاما . وفرضت الحكومة اللبنانية ضريبة على جميع الشركات الاجنبية بلا استثناء فقدمت السفارات الامريكية والبريطانية والفرنسية مذكرات احتجاج رفضتها حكومة لبنان تجاوبا مع الضغط الشعبى .

وعندما حاولت شركة التابلاين التخلص من دفع الضريبة طالب وزير المالية فى البرلمان بمعاملة هذه الشركة المستثمرة « **على طريقة عبد الناصر** » . وارسلت لجنة البترول الشعبية بلبنان ، برقية الى الرئيس عبدالله اليافى تطلب فيها مصادرة معمل تكرير البترول بطرابلس التابع لشركة بترول العراق .

الاثار الاقتصادية والسياسة الدولية للتأميم

ان اجراء واحدا من كل الاجراءات التى اتخذها جميع القادة الثوريين فى كل حركة التحرير العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يتسم بمثل عنف الضربة وتركزها واتساع مدى تأثيرها ، والذى اتسم به قرار ٢٦ يوليو المصرى . فذلك التأثير المتباين الاتجاهات لم يقف قط عند حدود المنطقة العربية ، ففى **اليابان** اشتد الاقبال على شراء أسهم شركات الملاحة ولاسيما الشركات التى تملك ناقلات للبترول، على امل أن تغلق قناة السويس مؤقتا فترتفع اجور النقل عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفى **سيلان** طالبت اللجنة الوطنية التى تؤيد حكومة الرئيس سولومون باندرانيكة بتأميم الاراضى والشركات التى يملكها المستعمرون . وفى **الهند** ابدت شركات التأمين الهندية استعدادها للتأمين على تجارة مصر الخارجية اذا امتنعت الشركات الانجليزية او الفرنسية عن القيام بذلك . وفى **المكسيك** طالب « لومباردو توليدو » الزعيم العمالى اليسارى دول امريكا اللاتينية بالحذو حذو مصر والتحرر من السيطرة الامريكية . أما **اندونيسيا** فكانت اول بلد انطلقت فيها صيحة التحرر الاقتصادى اسوة بمصر ولم تمض أيام على تأميم القناة حتى الغت الحكومة الاندونيسية جميع الديون التى عليها قبل هولندة وتقدر بنحو ٤٠٨ ملايين جنيه استرلينى واخذت اسعار المواد الاولية ترتفع فى سوق نيويورك منذ ٢٦ يوليو اذ ان امتناع أوربا عن شراء القطن المصرى كان معناه ارتفاع أسعار **القطن الامريكى** . واصدر جنرال ايزنهاور اوامره ببحث

امكانيات بناء أسطول ضخم من ناقلات البترول لمواجهة اى طوارىء تنشأ عن الازمة فى السويس.
وفى **بريطانيا** هبط سعر الجنيه الانجليزى ووجهت أزمة القناة ضربة قوية الى النقد البريطانى اذ هبط احتياطى الذهب فى الكتلة الاسترلينية بمقدار ١٢٩ مليون دولار فى اغسطس عام ١٩٥٦. واضطرت انجلترا لبيع شركة بترول ترينيداد لمواجهة ذلك الهبوط وفى **فرنسا** دعا « بيير بوجاد » زعيم حركة بوجاد القومية اليمينية الى تأميم شركات البترول الامريكية والبريطانية فى فرنسا. وواجهت صناعة القطن الفرنسية مشكلة خطيرة لان معظم مصانع القطن الفرنسية كانت قد اعدت لانتاج منسوجات من الاقطان المصرية.

وفى **مالطة** أمر **دوم مينتوف** رئيس وزراء مالطة « الاشتراكى النزعة » بوقف اذاعة راديو مالطة الذى تشرف عليه بريطانيا بسبب النزاع الذى شب بينه وبين الحاكم العام البريطانى للجزيرة حول السياسة المتبعة فى أزمة القناة — وفى اسبانيا طالبت جريدة « اريبا » الاسبانية شبه الرسمية بضرورة حل مشكلة جبل طارق واستعادته من الانجليز. كما خشيت الدوائر الحاكمة **التركية** اذا حاولت بريطانيا استخدام القوة فى السويس، ان تطالب روسيا باحتلال المضايق التركية. وفى **ايطاليا** اعلنت بعض الهيئات استعدادها لحمل السلاح دفاعا عن مصر. وفى **اليونان** اعلن عدد من ضباط الجيش اليونانى المتقاعدين استعدادهم لتكوين فرقة يونانية لمساندة جمهوريتنا.

ومن اندونيسيا حتى مراكش تضامنت كتلة الدول المحايدة معا فى تأييدها لمصر، وكان تأميم القناة امتحانا للتضامن الاسيوى الافريقى اكد فعاليته الحيوية فى النضال ضد الاستعمار. كما كان تأييد ومساندة المعسكر الاشتراكى وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى لبلادنا تأكيدا عظيما للحقيقة التى تقوم على وحدة نضال قوى التحرر الوطنى والاشتراكية والشعوب المحبة للحرية والسلام ضد القوى الاستعمارية فى العالم.

ولقد كان ٢٦ يوليو المصرى امتحانا للامم المتحدة كما قال الرئيس عبد الناصر لكنها افلتت من مصير عصبة الامم. وكان كذلك مجهرا لكشف اخلاص الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الاوربية لمبادئها حيث اتضح تماما زيف الادعاءات الاشتراكية للحزب الاشتراكى الفرنسى خادم مصالح الاستعماريين والماليين الفرنسيين. لقد اكد نجاح ٢٦ يوليو المصرى رجحان كفة الشعوب على الاستعمار وهنا يكمن مغزاه الجوهرى فاندفعت حركة التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية دفعات عظيمة الى الامام. ويجدر هنا ان نشير الى ما صرح به ايدن أخيرا فى ديسمبر ١٩٦٤ من « ان المخاوف التى جعلته يبدأ عملية السويس فى عام ١٩٥٦ كانت على أساس » وقال « ان تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس قد تبعه عمليات مماثلة من جانب فيدل كاسترو فى كوبا والرئيس سوكارنو فى اندونيسيا وكذلك « مجابهة » اندونيسيا لماليزيا ثم ارسال القوات المصرية الى اليمن ».

أما بالنسبة للغرب، فكان من اثر ازمة قناة السويس ان بذلت محاولات لتعزيز وحدته وتقوية الجبهة الغربية فى الامم المتحدة، بيد ان هذه المحاولات لم تجد فتيلا — فالبريطانيون لم يعجلوا بقبول فكرة « الجماعة الاوروبية » فى الوقت الذى صرح فيه « كونراد اديناور » الالمانى الغربى فى عدة مناسبات بأنه ينبغى لبلاده ان تنسحب من حلبة السياسة الدولية اذا لم تتحقق الوحدة الغربية. وليس هناك فى الحقيقة ما هو أبلغ فى تصوير وضع الغرب بعد تأميم قناة السويس مما ذكرته صحيفة « **الديلى اكسبريس** » البريطانية فى تعليقها على الذكرى الرابعة لتأميم قناة السويس: « **ان حركة تأميم القناة التى قام بها جمال عبد الناصر منذ أربع سنوات قد زعزعت النفوذ الغربى فى العالم، لأنه بتحديه للدول الغربية شجع الدول الصغيرة الاخرى على القيام بحركات مماثلة. لقد ذهب حلفاؤنا فى العراق وأصبحت مصالحنا البترولية مهددة هناك وقامت ثورات فى دول افريقية كثيرة واستولى كاسترو على مصانع الغرب فى كوبا. انها هزائم .. ولسوف تتبعها هزائم اخرى** ».

اما بالنسبة لبريطانيا داخليا فقد ادى تأميم قناة السويس وموقف المحافظين منه الى تمكن « هيو جيتسكيل » من كسب تأييد الجميع فى حزب العمال، وذلك بحملته على حكومة المحافظين للطريقة التى عالجت بها أزمة القناة. ونجح بسبب ذلك فى سد الثغرة بين اليساريين واليمينيين وتوحيد صفوف الحزب فى المؤتمر السنوى الخامس والخمسون. كذلك عزز المؤتمر مركز اليساريين وزاد من نفوذهم فى صفوف الحزب لا بانتخاب انورين بيفان اميناً لصندوق الحزب بدلا من منافسه اليمينى جورج براون، وانما كذلك بانتخاب انصاره للمقاعد السبعة المحتفظ بها لمرشحى فروع الحزب فى اللجنة التنفيذية والتى كان تطوال العشرة اعوام الاخيرة فى يد اليمين داخل حزب العمال. وبلغ من ازدياد نفوذ اليسار داخل حزب العمال عقب تأميم قناة السويس، ان انورين بيفان كان يطمع فى تلك الفترة فى رياسة حزب العمال وتولى وزارة الخارجية ايضا. ولقد كان تأميم قناة السويس كذلك هو الاجراء الذى تحطمت عليه نظرية « التضامن بين الحزبين » فى بريطانيا اذ كان مبدأ مقررا فيها من عام ١٩٥٤ انه مهما اختلف الحزبان فى الشئون الداخلية للبلاد، فانهما ينبغى ان يتخذا سياسة موحدة فى الشئون الخارجية وشئون المستعمرات. فلما قامت الخلافات بينهما حول اعادة تسليح المانيا

ومسألة قبرص ، تعرض هذا التضامن للخطر . وعندما اصدر حزب العمال قرارا بلوم حكومة المحافظين على موقفها من مسألة السويس تحطم « التضامن بين الحزبين » واعتبر المحافظون ذلك القرار « خيانة للوطن » . كما ترتب على موقف الولايات المتحدة من مسألة السويس بسبب النطاق الذى ضربه دالاس على السياسة البريطانية ، ان تزايد شعور اعضاء حزب المحافظين بالعداء للولايات المتحدة فهاجموها بعنف أشد من هجوم العمال وبيفان عليها وهم الذين انتقدوا من قبل من المحافظين بسبب ذلك مما دعم ايضا اتجاه الجناح الايسر فى حزب العمال . كذلك ادى موقف بريطانيا من التأميم والذى انتهى بالعدوان على مصر **الى تحلل روابط الكومنولث** فبينما ايدت استراليا . ونيوزيلندة موقف بريطانيا ، اعلنت الهند وباكستان وسيلان تأييدها لمصر ، فى حين فشلت كندا وجنوب افريقيا فى تأييد بريطانيا بسبب دوافع اخرى . وجدير بالذكر ان اغلبية حكومات الكومنولث رفضت تأييد بريطانيا فى الجمعية العامة للامم المتحدة . وبسبب فشله فى الموقف من تأميم قناة السويس، تدم انتونى ايدن رئيس الوزارة البريطانية استقالته فى ١١ يناير عام ١٩٥٧ من عضوية مجلس العموم ، ويرفضه ان يصبح عضوا باللوردات قطع كل صلة له بالسياسة العامة تماما .

وهكذا يعتبر تأميم قناة السويس اعظم هزيمة منيت بها بريطانيا فى الشرق الاوسط فى الثلاثين سنة الاخيرة . وكما صرح « **فنربروكواى** » ابرز زعماء الجناح الايسر فى حزب العمال فقد « ادت سياسة المحافظين فى السويس الى ان تفقد بريطانيا مكانتها والى ان تصل الى مرحلة لم تصل اليها منذ حرب البوير فى أوائل هذا القرن » . وهكذا تحولت الى دولة من دول الدرجة الثانية .

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، علينا الا ننسى اثر أزمة السويس بالنسبة لظهور سياسة « الحدود الجديدة » واصرار جون كيندى على اتباعها حتى قبل اغتياله بقليل حين رفض الموافقة على طلب الكونجرس بقطع « المساعدات » عن مصر . وما ينبغى ذكره بالنسبة لاسرائيل ، هو المشروع الذى لم يقدر قط له الظهور ، ذلك ان هوربليشا وزير الحربية البريطانية السابق والصهيونى المعروف ، اعلن انه سيطلب الى حكومته حفر قناة جديدة تصل بين الشرق والغرب عبر اسرائيل لتحل محل السويس ولكن تلك الخرافة ولدت ميتة .

اما فى داخل فرنسا ، فبينما وحدت ازمة قناة السويس جميع الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية والشيوعية الاوروبية معا فى السعى لتسوية الازمة تسوية سلمية . كان الحزب الاشتراكى الفرنسى هو الحزب الوحيد الذى رفض هذه الوحدة واستسلم كلية للرجعيين وقضى على نفسه بالضعف والعجز . هذا بينما شدد الثوار الوطنيون الجزائريون فى نفس الوقت هجماتهم الثورية ضد فرنسا فى الجزائر .

عملية ايران والتأميم المصرى

لقد انتهت « عملية ايران » . وسقط مصدق . واعدم حسين فاطمى . وعمل هوفر والسفير الامريكى لوى هندرسون على حل المسألة . وكان حلا عجيبا . لقد اعترف بالتأميم واصبحت المرافق جميعها « ملكا لايران » وترفرف عليها « الراية الايرانية » . وبعد ، لا شىء اكثر من هذا . لقد عهد الى هيئة تجمع « **الكارتل** » العالمى للبترول بالقيام بكل العمليات التى كان من حق الزيت الانجلو ايرانية ان تقوم بها وفقا للامتيازات . لا اختلاف فى الواقع وان كان اختلاف فى الشكل لقد سقطت الفريسة الايرانية فى يدهم ووزعت الاسلاب والغنائم والاوسمة . وعين هوفر الصغير ذى مهد لهذه التسوية نائبا لوزير خارجية الولايات المتحدة ، ومنح لوى هندرسون الذى كان اثناء ما حدث فى ايران من مآس سفيرا للولايات المتحدة — منح اكبر وسام للخدمة الممتازة فى وزارة الخارجية الامريكية كذلك .

اما فى مصر فلم يكن الوضع كذلك . لم يسقط عبد الناصر بل تدعم حكمه كقيادة ثورية عربية افريقية وعالمية ولم يتمكن منا «زاهدى» أو «كاشانى» . لم تكن هناك اوسمة او اسلاب وغنائم . بل دموع وانهيارات وهزائم . وسقط كريستيان بينو فى انتخابات ١٩٥٨ ، وطوى النسيان السياسى « جى موليه » . اما انتونى ايدن فلم تكن تنتظره سوى دموع الهزيمة ، وكان اعتزاله للسياسة تاما . وضاع بالضربة المصرية الواحدة فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ الزعيم الذى ظل حزب المحافظين يرعاه لمدة ٣٠ عاما ليتولى زعامته بعد ونستون تشرشل .

لقد استعاد الشعب المصرى فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ ملكيته الوطنية لقناة السويس واستخدم دخلها فعلا لخدمة انشاءاته السلمية وبنائه الاشتراكى . ولقد طويت فى ٢٤ ابريل عام ١٩٥٧ الصفحة الاخيرة من « عملية مصر » هذه حين قدم وزير خارجيتها الى الامين العام للامم المتحدة ؛ بيانا تضمن معنى انتصارها ، انتصار القانون والعدالة وابلغه .

« ان قناة السويس اصبحت الان مفتوحة للملاحة المعتادة . وبهذا تصبح مرة ثانية حلقة للاتصال بين شعوب العالم فى خدمة قضية السلام ، قضية التقدم الانسانى والرفاهية » .



الاشتراكية - فكرا وتطبيقا - فى الواقع المصرى

تتصدى الدراسات هنا لمناقشة قضية التحول الاشتراكى فى المجتمع المصرى من ناحية الفكر والتطبيق العملى على السواء . وذلك من خلال حركة العمل الثورى للتحرير القومى والتنمية الاقتصادية . وكيف تبلور التفاعل بين الاشتراكية العلمية والواقع المصرى بظروفه الخاصة وتراثه الروحى ، عن طريق مصرى متميز فى التطبيق الاشتراكى .

خطوات التحول الاشتراكى في التجربة المصرية

د. عبد الرازق حسن

لم يبدأ التحول الاشتراكي بمصر كما يظن الكثيرون فيوليو سنة ١٩٦١، وانما قبل ذلك بخمس سنوات حينما أممت الثورة قناة السويس.

وكان هذا التحول حتمياً فرضه علينا واقع الحياة، كما حتمته ظروف التطور . فمنذ فرض علينا الطريق الرأسمالى فى أوائل القرن الماضى، مقتفين خطوات الدول الاخرى ، ونحن نواجه مشاكل وتناقضات أخذت تتراكم بشكل محسوس منذ ازمة الثلاثينات فى هذا القرن ، حتى أصبح من الواضح بعد الحرب العالمية الثانية أنه لا بد من تغيير فى شكل الحكم وعلاقات الانتاج اذا اريد لتلك المشاكل أن تحل حلاً جذريا . ولم تؤد محاولات الكبت الا الى تاكيد ضرورة هذا التغيير .

كان المصدر التقليدى للتنمية الذى لجأ اليه نظام الحكم فى أوائل القرن الماضى هو التكوين الرأسمالى عن طريق ابتزاز القوى العاملة ، وتركيز فائض الانتاج الاجتماعى فى يد الطبقة الحاكمة المسيطرة على مصادر الدخل العام . غير أن عدم كفاية هذا المصدر ، ومحاولة السيطرة على المناطق المجاورة أدى الى الاصطدام بالرأسماليات الغربية القوية التى كانت تعيش فى العالم باحثة عن موارد الاستغلال ، وكانت نتيجة هذا الاصطدام ان تحولت مصر الى بلد تابع ، واغرقها الغرب بالقروض المشروطة لتنمى من مواردها ما يخدم الصناعة الغربية . وبالرغم من نمو الراسمالية المصرية بعد ذلك الا أن هذا النمو كان محدود النطاق وكان يسير فى الطريق الذى رسمته له رأسماليات الغرب الاحتكارية . ولم يكن من السهل على الراسمالية المصرية ان تتخلص من تاثير تلك الراسماليات القوية لانها لم تكن تملك من المقومات ما يفرض وجودها المستقل ، كما أن الظروف التى كانت تعمل فيها حددت اسلوبها فى العمل .

كانت الزراعة هى المصدر الاساسى للدخل عند قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكانت الصناعة القائمة لاتخرج عما يرتبط منها بالاستهلاك ارتباطا مباشرا . وكان السكان يتزايدون بشكل خطير ، والانتاج ينمو ببطء زائد . ومما زاد المشكلة حدة أن مصادر الثروة كانت مركزة فى يد فئة قليلة من المجتمع ، وكان لذلك اثره فى سوء توزيع الدخل ، وقيام حالة مستمرة من التوتر فيه.

ومن هذا عملت الثورة منذ قيامها على تخفيف حدة التناقضات ، والبحث عن حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تحيق بالبلاد فحددت الملكية الزراعية ، ومنحت كل وسائل التشجيع لرأس المال حتى يستثمر فى مجالات التنمية ، ولم تبخل بالكثير من التيسيرات لرأس المال الاجنبى نفسه . غير أن الحل لم يكن عند الرأسمالية الفردية مهما كانت الخطة الموضوعة لها ، ومهما يكن التشجيع فانها باعتبارها رأسمالية تابعة لاتحبذ الدخول فى مغامرات واقتصر نشاطها على الاستثمار فى العقارات المبنية ، وفى الصناعات الاستهلاكية ، وكان عبء الاستثمار فى الصناعات الانتاجية مركزا على الدولة، وحتى رأس المال الاجنبى لم يكترث بكل وسائل التشجيع لان مجالاته فى الاستغلال والابتزاز لم تكن فى البلاد التى تختط لنفسها سبلا متحررة، وانما هناك فى البلاد المتخلفة التى تحكمها انظمة رجعية.

لم يرتح الاستعمار بالطبع للثورة وبرامجها ، ولم يرض عن السياسة المتحررة التى اتخذت نفسها بها ، وكان يشعر أن نجاحها فى هذه المنطقة الحساسة من العالم قد تسبب له بعض المتاعب، لما يمكن أن يؤدي اليه من استجابة وحركات مماثلة فى المنطقة . فاستخدم مختلف وسائل الضغط ، فرفض مد مصر بالسلاح حتى تكون ضعيفة ، واستخدم «اسرائيل» فى تهديد الحدود أكثر من مرة (توالت الاعتداءات من فبراير سنة ١٩٥٥ حتى أكتوبر سنة ١٩٥٥)، وفرض شروطا لتمويل السد العالى لاتعنى فى النهاية غير الرفض فاتجهت مصر الى تقوية تعاونها مع الدول الافريقية والاسيوية ومجموعة الدول الاشتراكية. ولتمويل مشروعات التنمية لجأت الى اصدار بعض التشريعات للحصول على قروض داخلية بلغت ٣٠٠ مليون جنيه فى المدة من أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى مارس سنة ١٩٥٦ . ولم تجد بدا فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ من اصدار تشريع لتنظيم عمليات الهدم والبناء .

كان التناقض بين الثورة والاستعمار من ناحية ، وبينها والرأسمالية المحلية من ناحية أخرى واضحا تمام الوضوح . ولم يكن هناك مفر من احداث تغيير يمكن للمجتمع من استغلال طاقاته المادية والبشرية . وكان هذا التغيير يكمن فى تغيير علاقات القوى ، أو العلاقات المادية فى المجتمع ، وقد تم ذلك على مراحل مختلفة ،وكانت نقطة البداية تأميم قناة السويس .

من تأميم القناة الى الخطة العامة للتنمية

فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ اعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس ، تلك القناة التى راح ضحيتها — تاريخيا — حوالى ١٢٠,٠٠٠ من المواطنين ، واستنفدت فيها الكثير من مواردالبلاد وكانت السبب المباشر فى احتلال مصر . وكانت ادارتها الاجنبية بمثابة حكومة غير شرعية فى البلاد .

وتوفر قناة السويس جزءا كبيرا من الوقت والنفقات فى عمليات النقل من الشرق الى الغرب وبالتالى تسهم بقسط طيب فى زيادة الدخل القومى للبلاد التى تخدمها . أما مصر فقد كان نصيبها منها لايتعدى ٧٪ من اجمالى الربح (تبعا لاتفاقية سنة ١٩٤٩) . وقد بلغ هذا النصيب فى سنة ١٩٥٥ حوالى ٧٥٠,٠٠٠ جنيه أما الايراد الكلى للقناة فقد وصل فى تلك السنة حوالى ٣٢,٢ مليون جنيه ، ولم يكن يعمل بالقناة من المصريين الا عددا محدودا . وكانت الفكرة من تأميم قناة السويس ، فضلا عن استرداد مصر لها، استخدام حصيلتها فى تمويل السد العالى .

وتقرر ان يعوض المساهمون واصحاب حصص التأسيس فى الشركة على أساس القيمة السوقية لحقوقهم (اسعار سوق الاوراق المالية فى مصر ولندن وباريس فى التاريخ السابق للتاميم) . وقد بلغت قيمة التعويض ٢٨,٣ مليون جنيه اتفق على سدادها بعد ذلك على اقساط تم دفعها فى سنة ١٩٦٤ .

وقد ادى تاميم قناة السويس الى صدام مباشر مع الاستعمار ، ومحاولة غزو فاشلة ، وتجميد لأرصدتنا فى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وحصار اقتصادى علينا . وكان لهذه الصدمات اثرها فى صحوتنا ، وادراكا لحقيقة أوضاعنا ، وأوضاع العالم حولنا . وبدانا ندرس امكانات التصنيع السريع بقدر اكبر من الجدية ، ولمسنا اهمية السيطرة القومية على مصادر المال والتجارة ، وضرورة قيام جهاز

للتخطيط ، ووجود قطاع عام يعتمد عليه في تنفيذ مشروعات التنمية . ولم تمض أسابيع ثلاثة على انسحاب المعتدين من بور سعيد حتى صدرت قرارات تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، وانشاء مجلس أعلى للتخطيط القومي ولجنة للتخطيط ، وكذلك انشاء المؤسسة الاقتصادية .

وكان الهدف من قوانين التمصير ، ابعاد رأس المال الاجنبي من المراكز المالية الحساسة (البنوك وشركات التأمين)حيث تتركز المدخرات وعن أماكن توجيه التجارة الخارجية . وقد قضت قوانين التمصير بضرورة اتخاذ البنوك وشركات التأمين شكل الشركات المساهمة المصرية ، وأن يتملك المصريون جميع أسهمها ، ويشغلون وحدهم المناصب الادارية فيها ، أما بالنسبة للوكالات التجارية فقد نص القانون على عدم جواز القيد في السجل الخاص بذلك الا للمصريين أو الشركات المصرية التي يتملكها المصريون بالكامل . ولم يكن التمصير اجراء انتقاميا كما قد يتبادر الى الذهن لاول وهلة ، ولكن حتمته الظروف التي تكشفت في الفترة بين تأميم القناة والاعتداء ، فقد لوحظ بعد التأميم أن البنوك الاجنبية تلكأ في تمويل محصول القطن ، ولجأت الى عدم تجديد القروض التي تمنح للمصريين ، وحينما وضعت الحراسة على البنوك الانجليزية والفرنسية لوحظ أنها كانت تميز الاجانب في معاملاتها ، ولم تهتم بالحصول على ضمانات كافية منهم عند قيامهم بالاقتراض ، والاهم من هذا أنه لم يكن هناك رأس مال أجنبي يعتد به مستثمر في هذه البنوك ، بل كانت تعتمد في نشاطها على أموال المصريين المودعة لديها ، ولم يكن موقف شركات التأمين يختلف كثيرا عن ذلك . أما الوكالات التجارية فكانت تستغل في التأثير في مسار تجارتنا الخارجية ، وكانت تربطنا ببلاد محددة مما كان يضعف من مرونة معاملاتنا مع الخارج ، وفضلا عن ذلك فقد تحول عدد منها لتسهيل تهريب الاموال الى الخارج . **وقد تبين عند تقويم عدد كبير من المشروعات المصرة أن رؤوس أموالها مستغرقة في الديون ، وأنها كانت توزع أرباحا صورية .**

وقد أعطيت المشروعات التي خضعت لقانون التمصير مهلة قدرها خمس سنوات لاتمام التمصير غير أنه بالنسبة لما كان منها مملوكا لرعايا المعتدين فقد صفتها الحراسة وباعتها الى المشروعات المصرية المماثلة ، فاشترى **بنك القاهرة** مثلا بنك الخصم الباريسي وبنك الكريدي ليونيه ، واشترى **بنك الجمهورية** البنك العثماني وبنك ايونيان ، واشترى **بنك التضامن المالي** بنك الرهونات ، وأنشيء **بنك الاسكندرية** الذي اشترى بنك باركليز ، كذلك انشيء بنك الاتحاد التجاري الذي اشترى البنك الشرقي . وفي قطاع التأمين تأسست **شركة المتحدة واشترت مجموعة** شركات الاونيون ، وأنشأ **بنك الجمهورية** شركة تأمين حولت اليها أعمال شركات البردنشيال ، ولا باترنيل والجنرال دي باري ، وحولت مجموعة الفينكس الى **شركة الادخار** ، والى **شركة الشرق** مجموعة الناشونال ، والى **شركة القاهرة** شركة بيرل ، والى **شركة التأمينات المصرية** شركة لوربين . وحتى لاتتحكم الشركات الاجنبية في عملية اعادة التأمين انشئت **شركة اعادة التأمين** لتقوم بهذه الخدمة مختلف الهيئات التأمينية في العالم ، بعضها لم يكن معروفا لنا في مجال التأمين . وصفت الحراسة فروع وتوكيلات شركات التأمين البريطانية والفرنسية والاسترالية التي لم تكن تزاول عمليات التأمين على الحياة ، وليس لها استثمارات في مصر .

وكان انشاء **المؤسسة الاقتصادية** خطوة هامة في التحول الاشتراكي في مراحله الاولى لانها اصبحت بعد الاعتداء نقطة ارتكاز وانطلاق **القطاع العام** . وقد سبق انشاء المؤسسة الاقتصادية قيام بعض المشروعات بمساهمة الدولة ، وبعض هذه المشروعات يرجع الى سنوات قبل الثورة ، فقد ساهمت الدولة بنصف رأس مال بنك التسليف الزراعي في سنة ١٩٣١ ، وانشأت البنك العقاري الزراعي المصري (الائتمان العقاري) سنة ١٩٣٣ ، كما ساهمت بمقدار ٥١ ٪ من البنك الصناعي سنة ١٩٤٨ ، وقامت بتدعيم بنك مصر سنة ١٩٤١ حينما تدهور مركزه المالي . واشتركت حكومة الثورة في تأسيس بنك الجمهورية بنسبة ٢٥ ٪ من رأس ماله في فبراير سنة ١٩٥٦ وساهمت في زيادة رأس مال بنك القاهرة في يناير ٥٧ بما يجعل نصيبها ٤ر٤٥ ٪ ، كما قام مجلس الانتاج القومي » وموارده من الدولة « والبنك الصناعي بما كان يحصل عليه من قروض بضمان الدولة ، بالاشتراك في تأسيس العديد من المشروعات كالحديد والصلب والكيماويات والاسمنت الخ .

غير أن اشتراك الدولة في المشروعات قبل الثورة لم يكن يهدف لاكثر من خدمة رأس المال الخاص ، أما بعد الثورة فقد كان الهدف هو تشجيع عملية التنمية ودفعها بشكل أو آخر . وقد لوحظ أن اشراف الدولة على المشروعات التي كانت تشترك في رأس مالها لم يكن بالدرجة المرجوة ، لتشتت جهات الاشراف ، وعدم وضوح المضمون الاشتراكي للقطاع العام ، ولسيطرة

الفكر الرأسمالي على الادارة التنفيذية بدرجة كبيرة ، لهذا انشئت المؤسسة الاقتصادية لتضم أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة ، ولتقوم بانشاء وتأسيس المشروعات التي تخدم التنمية في جميع مجالاتها ، وتنوب عن الحكومة في الاشراف على المؤسسات العامة .

وكان الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية يتركز بالتالي في توجيه الانتاج عن طريق دورها في رأس مال المشروعات ، واشرافها عليها ، وعن طريق التأثير في المشروعات الخاصة باستخدام وسائل السوق التقليدية . وكان نظام المؤسسة الاقتصادية يقضي بأن يكون لها ممثلون في مجالس ادارات الشركات التي يكون لها نصيب في رأس مالها ، وأن يكون تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة أو العضو المنتدب أو المدير العام في الشركات التي تمتلك المؤسسة ٢٥ ٪ على الاقل من رأس مالها بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة ترشحهم الشركة بعد اخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة، وفي هذه الشركات يكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق « الفيتو » أو اعادة النظر في كل قرار يصدر من مجلس الادارة أو الجمعية العمومية .

وقد بدأت المؤسسة بحوالي ٢٢٫٤ مليون جنيه تمثل استثمارات الحكومة وأجهزتها المختلفة في الشركات ثم اشترت من الحراسة على أموال الاعداء قدرا طيبا من نصيبهم في الشركات (قدر في السنة الاولى بحوالي ٢٤٫٤ مليون جنيه) . وأسهمت في انشاء بعض الشركات واشترت بعض الاسهم في مجموعة أخرى (بلغ قيمتها في السنة الاولى حوالي ١٠ ملايين من الجنيهات) وتزايدت استثمارات المؤسسة بالتدريج حتى قدرت في نهاية ديسمبر سنة ١٩٥٩ بحوالي ٦٥ مليون جنيه موزعة على ٩٠ شركة في مختلف انواع النشاط الاقتصادي (٧٩٫٢٪ من الاستثمار في شركات صناعة وتعدينية ، ١١٫٨ ٪ في بنوك وشركات تأمين ، ٨٫٧ ٪ في شركات تجارية ٠٫٣٪ في شركات زراعية) .

ولم يكن المفهوم الاشتراكي واضحا لكثير من ممثلي المؤسسة الاقتصادية في الشركات ، فبعضهم كان يهتم بالحصول على ميزات خاصة للشركات التي يعمل فيها ، أو يركز اهتمامه بتحقيقها للربح مبادئ الى توجيه المؤسسة نظر أولئك الممثلين لتقليل الموزع من الارباح ، وتعزيز امكانيات التمويل الذاتي ، والحد من النفقات غير الانتاجية ، وفعلا لوحظ أن الموزع من الارباح الاجمالية للشركات التي ساهمت فيها المؤسسة الاقتصادية انخفض من ٢٦٫٢٪ في سنة ١٩٥٧ الى ٢٣٫٧٪ في سنة ١٩٥٨ ، ولو أن هذه النسبة زادت في السنة التالية الى ٢٥٫٢ ٪ .

وكان من الواضح أن الهدف من المؤسسة الاقتصادية هو اقامة قطاع عام موجه يمكنه أن يلعب دورا يتناسب مع المطالب الاقتصادية والاجتماعية العامة ، فيذكر مدير المؤسسة (محمد صدقي سليمان وزير السد العالي حاليا) في محاضرة له في مارس سنة ١٩٦٠ أن مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات تقتضي قدرا كبيرا من الاستثمارات في مختلف المجالات ، لن يتمكن النشاط الخاص من تنفيذها ، ولهذا وضعت المؤسسة لها برنامجا للسنوات ٦٠ – ٦٤ يشمل ٨٣ مشروعا ، وتقدر تكاليفها بحوالي ٢١٠ ملايين من الجنيهات .

ذكرنا أن الاعتداء الثلاثي كان حافزا للحكومة للتصنيع السريع ، وتقدمت **وزارة الصناعة** بمشروع قدر لتنفيذه في خمس سنوات حوالي ٢٥٠ مليون جنيه ، ونظرا لنقص الامكانيات المحلية فقد كان الاتجاه في تغطية العجز عن طريق عقد قروض مع الخارج (قدرت الاحتياجات بالعملة الاجنبية بحوالي ٤٠٪ من المشروع) ولم تكن هناك صعوبة في ذلك هذه المرة ، لانه بمجرد أن قدم الاتحاد السوفيتي قرضا للحكومة في يناير سنة ١٩٥٨ (قدره ٦١ مليون جنيه) حتى تدفقت العروض عليها لمنح قروض وتسهيلات ائتمانية من الشرق والغرب (بلغت القروض الاجنبية المعقودة في مدى ثمانية أشهر ١٢٤٫٤ مليون جنيه) . ويبدو أن برنامج التصنيع ، ويسر الحصول على العملة الاجنبية أدت الى تهافت أصحاب الاستثمار الفردي لاغتنام الفرصة ، سيما وأن الحكومة وضعت قواعد لتنظيم الصناعة وتشجيعها ، يضمن من خلالها المستثمر تنسيق الانتاج ، والحد من المنافسة ، وتشجيع الدولة له ، فوجدنا رغبة جامحة في تكوين الشركات الفردية . **وهنا برزت المشكلة التي خشي أن يؤدي اليها هذا التهافت وما يعنيه من زيادة حدة التناقض في المجتمع، لان ترك الحرية للاستثمار الخاص تحت هذه الظروف لم يكن ليؤدي الا الى زيادة قوة الرأسمالية المحلية ، واختلال التوازن العام.** وانقسمت الاراء بين من يحبذون أن تتولى الدولة وحدها تنفيذ المشروعات التي تعتمد على القروض الخارجية، وبين من يتمسكون بالمفاهيم القديمة ويرون ضرورة بعد الدولة من القيام بغير مشروعات الخدمات العامة ، وبين من يرون الاخذ بحل وسط وهو أن تتم اقامة المشروعات برأس مال مختلط ، وقد أثرت هذه التيارات في مسار الاستثمار ، وتأسست مثلا شركات كثيرة برأس مال فردي خالص ، واتجهت الهيئة العامة

لتنفيذ مشروع السنوات الخمس لاقامة مجموعة من المشروعات كان من الواضح أنها ستكون من نصيب القطاع العام . ولم يحسم الموقف نهائيا الا عندما خطت الثورة خطوتها الحاسمة في يوليو سنة ١٩٦١ بتأميم قطاع كبير من المشروعات القائمة.

والجدير بالملاحظة أن تباين التيارات في شكل ملكية المشروعات ظهر أيضا حينما طالب الكثيرون وقت الاعتداء بتصفية رأس مال المعتدين ، وقد قسمت العملية بين المؤسسة الاقتصادية كما رأينا ، وبين الشركات المصرية القائمة . واذا كان القطاع العام في شكل المؤسسة الاقتصادية قد خرج بنصيب كبير من هذه الاستثمارات عززت مركزه ، الا أن الرأسمالية المحلية حاولت تعزيز مراكزها أيضا بما اشترته من أنصبة الاعداء ، هذا فضلا عما أوتى اليه تصفية رأس المال الانجليزى والفرنسى الى زيادة قوتها النسبية .

ذكرنا أن الحكومة اتجهت بعد الاعتداء الى انشاء جهاز لوضع خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تمشيا مع دستور سنة ١٩٥٦ الذى نص فى مادته السابعة على أن «ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ، ورفع مستوى المعيشة» وضمانا لعدم بعثرة المدخرات فى مشروعات قد تتضارب فى اتجاهاتها أو أهدافها . وقد تم وضع الخطة فعلا فى سنة ١٩٥٩ وقبل أن يبدأ التنفيذ اتضحت ضرورة اتخاذ خطوات لضمان نجاحها فقامت فى فبراير سنة ١٩٦٠ باتخاذ اجراء مالى هام هو تأميم بنك مصر (بلغت قيمة أسهمه عند التأميم ١١٫٤ مليون جنيه) والبنك الاهلى المصرى (كانت قيمة أسهمه ٨٫٩ مليون جنيه) . واعقبت هذه الخطوة باخراج الصحافة من سوق الاستغلال الفردى ، واتبعتها فى مايو سنة ١٩٦٠ الى الاتحاد القومى حتى تكون أداة عاملة لصالح الشعب وحده . ثم قامت الحكومة بتأميم مخازن الادوية ، وانشاء مؤسسة عامة لتجارة الادوية، واسقطت الالتزامات والتراخيص الممنوحة لمؤسسات النقل وخطوط أتوبيس مدينة القاهرة فى منتصف العام (سبق أن أنهت الحكومة امتياز شركة مياه القاهرة فى سنة ١٩٥٧ ، وبلغت التعويضات المدفوعة وقتذاك ــ ٥٢٢٫٠٠٠ جنيه، ولم تجدد امتياز ترام الاسكندرية) .

ويمكن أن ندرك اهمية تأميم بنك مصر والبنك الاهلى المصرى اذا عرفنا أثر كل من البنكين فى الكيان الاقتصادى العام ، فبنك مصر كان أكبر بنك فى الجهاز المصرفى المصرى ، وكانت أصوله تبلغ حوالى ثلث أصول البنوك التجارية مجتمعة ، وقدرت ودائعه عند التأميم بحوالى ٤٠٪ من مجموع ودائعها ، وكان بالاضافة الى ذلك يشرف على حوالى ٢٧ شركة فى نواحى الانتاج المختلفة فى الصناعة والتجارة والتأمين والسياحة ، وقدرت قيمة محفظة أوراقه المالية بحوالى ٢٤ مليون جنيه . أما البنك الاهلى المصرى فقد كان بمثابة البنك المركزى منذ سنة ١٩٥١ ، ومنحته الدولة فى سنة ١٩٥٧ سلطة ضخمة للاشراف والرقابة على الجهاز المصرفى ، ويهيمن على أمور النقد والائتمان، فلم يكن من الطبيعى أن تنجح أى خطة عامة الا اذا كان هذا البنك فى يد الدولة . (بالرغم من الاهمية الخاصة للبنك المركزى نجد أنه تبين عند التأميم أن الاجانب كانوا يتملكون حوالى ٢٠٪ من أسهمه ، ويتملك الافراد من المصريين حوالى ١٩٪ وكان الاجانب يمثلون مختلف الجنسيات كاليونانيين ، والفرنسيين والايطاليين والبلجيكيين وكااليوناتيون يحوزون وحدهم ٥٢٪ من ملكية الاجانب .

وبعد هذه الخطوات التمهيدية ، أصبح الجو مهيئا الى حد كبير للبدء بتنفيذ خطة مضاعفة الدخل فى عشر سنوات .

من الخطة الى الميثاق

وضعت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية موضع التنفيذ فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، وكان الهدف منها بكل وضوح مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، وتوزيع الدخل بالعدالة بين المواطنين . وقدرت الاستثمارات المطلوبة فى السنوات الخمس الاول من الخطة بحوالى ١٦٩٧ مليون جنيه بمتوسط سنوى قدره حوالى ٣٤٠ مليون جنيه .

وقد اتضح منذ السنة الاولى للخطة أنها تنفذ من خلال تناقضات كثيرة ، وأن تأميم بنك مصر والبنك الاهلى قد خفف من حدة هذا التناقض غير أنه لم يلغه ، فقد اعتمدت الخطة جزئيا على القطاع الخاص ، ومعنى ذلك اعتبار الدوافع الفردية عوامل محركة يمكن الاطمئنان اليها فى تنفيذ الخطة، وهو أمر لا يمكن الاطمئنان اليه ، ومن ناحية أخرى وضعت الخطة فى ظروف تفاوت فى المجتمع قائم بين طبقتى الملاك والعاملين . وكان من الواضح أنه لو سارت الظروف وفقا للخطة فان نصيب الاجور فى الدخل العام ستنخفض نسبتها من ٤٤٫٤٪ سنة ٥٩ـــ٦٠ الى ٤٢٫٣٪ فى سنة ٦٤ــ٦٥، وأن

الموقف اذا كان سيتحسن جزئيا فى سنة ٦٩ـ٧٠ الا أن نصيب الاجور سيستمر أدنى من مستواه فى سنة الاساس اذ سيكون أقل من ٤٤٫١ ٪ ، وهو ليس المستوى التى ترجوه الثورة . وكان هناك رأس مال أجنبى يقوم بالاستثمار فى نواح كثاة من الاقتصاد القومى ولم يكن هناك ما يؤكد أنه سيلتزم بتنفيذ الخطة أو على الاقل لن يثير العقبات أمامها .

كان الامر اذن يقتضى الدراسة عن كثب ، ولم تمض ستة أشهر حتى اصطدمنا بالاستعمار البلجيكى وأعماله فى الكنغو ، وكان البلجيكيون يتحكمون فى قطاع هام من مشروعاتنا ، فى البنوك والاسكان والفنادق والمرافق العامة ، فقامت الحكومة بتأميم الاستثمارات البلجيكية «قدرت قيمة أسهم البنك البلجيكى وشركة مصر الجديدة بحوالى ٤٫٥ مليون جنيه» فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ وأصبح من الواضح أنه لاأمل فى ترك الحرية لرأس المال الاجنبى ليفد على البلاد للاستثمار ، بل أضحى من الواجب مراقبته حتى لايسبب للبلاد مشاكل . **وبالتالى صدر قرار جمهورى يحسم استثمار رأس المال الاجنبى الا بقرار جمهورى .**

وقبل أن ينتهى العام الاول للخطة كان على الحكومة أن تتنبه لسوق القطن ، الذى كان الاجانب والمضاربون المصريون يلعبون به ، وكان ما يسوده يؤثر ليس فى الطريقة التى يتم بها توزيع الدخل من القطن فحسب، وانما فيما يصل الينا عن طريقه من عملات أجنبية ، فحتمت فى القانون الصادر فى ٢٢ يونيو أن تأخذ منشئات تصدير الاقطان شكل شركات المساهمة العربية ، ولا يقل رأس مال الشركة عن ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وأن تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لاتقل من ٣٥ ٪ وقد عدل الحد الادنى بعد ذلك فى يوليو ليصبح ٥٠ ٪ .

غير أن هذه الاجراءات لم تكن كافية . ولم يكن من الطبيعى ، أو من المتصور ، أن يترك مستقبل الشعب تحت رحمة قلة من الملاك تدفعهم فى تصرفاتهم عوامل فردية ، ولا يربطهم بالمجتمع الا ما يحقق لهم من ربح وسيطرة . فتوالت تشريعات التأميم التى ثبتت اقدامنا فى طريق العمل الاشتراكى حيث تتحقق الكفاية ، ويسود العدل ، ويضمن المجتمع أن يرسم فيه خططه ومستقبله بالطريقة التى يريد .

وبدأت سلسلة التشريعات فى ٩ يوليو سنة ١٩٦١ بقصر القيام بأعمال الوكالة التجارية على المؤسسات التى لاتقل حصة الحكومة فيها عن ٢٥ ٪ من رأس المال . وفى نفس الوقت نقلت ملكية شركة بواخر البوستة الخديوية الى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات ، كما أممت شركات كبس القطن الاربعة . وفى ٢٠ يوليو من نفس العام أممت ٨٠ شركة تتضمن جميع البنوك، وشركات التأمين، والتجارة الخارجية بالاضافة الى مجموعة ضخمة من الشركات الصناعية الهامة وتجارة الاخشاب ، والنقل ، والفنادق ، والمياه والاراضى العقارية ، ومن الشركات المؤممة على سبيل المثال مصانع النحاس والدلتا للصلب ، والاهلية للصناعات المعدنية ، وأبو زعبل وكفر الزيات للاسمدة ، وجباسات البلاح ، وملاحات البحر الابيض ، وأسمنت بورتلاند حلوان وبورتلاند طرة ، وباسيلى للأخشاب ، وشبرد ، وكوم امبو .

وفى نفس الوقت صدر تشريعان بالتأميم الجزئى :

الاول تضمن مساهمة الحكومة بمقدار ٥٠ ٪ من رأس مال ٨٣ شركة تضم مجموعة من شركات المقاولات والتجارة والصناعة .

والثانى يحدد بمقتضاه الحد الاعلى لملكية الفرد فى ١٤٥ شركة بما لايزيد عن ١٠٫٠٠٠ جنيه ، وتضم شركات صناعية وصباغة وكيماويات وبترول وسكر ، وشركات تجارية .

ومن المجموعة الاولى آبار الزيوت الانجليزية المصرية ، وحلاجى الاقطان والتصدير واقطان كفر الزيات واستخراج وتجارة الفوسفات، والبطاطين والبستانى للسجاير ، وشيكوريل . ومن المجموعة الثانية مصر للحرير الصناعى ، والغزل الاهلية بالاسكندرية ، وصباغى البيضا ، والمطاحن ، والسكر والتقطير ، ومصانع الزيوت والصابون ، والبلاستيك الاهلية ، والملاحظ ان مجموعة من الشركات الخاضعة لذلك القانون كانت ملكيتها فى يد أسر محددة ، كما أن بعض الراسماليين كانوا يركزون استثماراتهم فيها . وقد أدت ضخامة هذه الخطوة الى انشاء مؤسستين الى جوار المؤسسة الاقتصادية هما « النصر » و « مصر » ، غير أن الرأى استقر فى نهاية العام على تقسيم الشركات الى مجموعة من المؤسسات الفرعية حتى يمكنها أن تديرها وتشرف عليها بكفاية تامة ، **وتقدر رؤوس الاموال المتاثرة بقوانين التاميم خلال سنة ١٩٦١ بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه .**

ولم تشأ الثورة أن تترك قطاع المقاولات يستغل ظروف التنمية ، فقصرت أعمال مقاولات الحكومة والقطاع العام على الشركات التى تسهم فيها الدولة أو مؤسساتها بنسبة لاتقل من ٥٠ ٪

من رأس مالها ، اذا كانت قيمة هذه العمليات تزيد عن ٣٠٫٠٠٠ جنيه(رفعت بعد ذلك الى ١٠٠٫٠٠٠ جنيه) . وفى نفس الوقت أجازت للمقاولين الذين لم يخضعوا لقانون ما من قوانين التأميم حق الانضمام الى القطاع العام . وكانت فرصة لشركات المقاولات الكبيرة التى لم تكن تملك رأس مال يعتد به وتعتمد فى عملياتها على ما تحصل عليه من تسهيلات ائتمانية من البنوك ، وأنضم بهذا الشكل ٢٠ شركة ومنشأة للمقاولات للقطاع العام ، وتبعتها مجموعة أخرى وساهمت الدولة فيها بنصف رأس المال .

لم يكن الامر مجرد تأميم لتحصل الدولة على عائد رأس المال لاستخدامه فى مشروعات التنمية لانه كان يمكن أن تلجأ فى هذا الى فرض الضرائب سواء على الدخل أو الثروة . ولكن كان الهدف أحداث تغيير أساسى فى علاقات الانتاج ، حتى تزول التناقضات فى المجتمع ، ويرتقى معدل التنمية ويوزع فائض الانتاج الاجتماعى بشكل عادل . لهذا ارتبطت قوانين التأميم بخلخلة لمراكز الطبقات المستغلة فى الريف ، وبالقضاء على عوامل التفاوت والفرقة فى المجتمع فعدل الحد الاعلى للملكية الزراعية فأصبح ١٠٠ فدان للفرد (مما لايترك للمالك دخلا يزيد على ٥٠٠٠ جنيه بأى حال) . وعدل قانون الضريبة على العقارات المبنية بفرض ضريبة تتدرج من ١٠٪ اذا كان أيجار الحجرة لا يزيد عن ٣ جنيهات شهريا ، الى ٤٠٪ اذا زاد أيجار الحجرة على ١٠ جنيهات . كما حدد ما يمكن أن يتقاضاه المديرون وكبار الموظفين فى الشركات أو الجمعيات بما لايزيد عن ٥٠٠٠ جنيه فى السنة . وعدلت أسعار وفئات الضريبة العامة على الدخل برفع أسعار الضرائب للفئات من ٤٠٠٠ جنيه فأكثر وجعلها تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٩٠ ٪ . وأصبح السعر الاعلى يسرى على ما يزيد عن ١٠٫٠٠٠ جنيه بعد أن كان أعلى سعر يطبق على ما يزيد عن ٣٠٫٠٠٠ جنيه . وبالاضافة الى ذلك كله حرم القانون شغل الشخص لاكثر من وظيفة ، سواء فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الاخرى . وفى نفس الوقت حتم القانون ضرورة اشتراك مستخدمى وعمال شركات القطاع العام فى مجالس ادارة الشركة بعضوين زيدوا بعد ذلك الى أربعة من تسعة وهو عدد أعضاء المجلس ، وهى خطوة لها قيمتها فى طريقة نظام التسيير الذاتى . وخصص للعاملين ٢٥٪ من الارباح القابلة للتوزيع منها ١٠٪ تدفع نقدا ، والباقى يحول لعمليات الخدمات الاجتماعية .

وقد احدثت هذه القوانين ردود فعل كثيرة فى البلاد ، واحست الرجعية أن مراكزها قد تزعزعت فقامت بانقلاب فى الاقليم السورى وفصلته عن مصر ، وأنتكست بالاتجاه الاشتراكى هناك (ولو أن الظروف فرضت فى يناير سنة ٦٥ تأميم عدد كبير من المشروعات الصناعية) ، ولم تكن الفرصة مواتية لها فى مصر لان الحكومة فرضت الحراسة على أموال العناصر الفعالة فيها فشلت قدرتها على التآمر ، وقد شملت الحراسة الاقطاعيين الذين خضعوا لقانون الاصلاح الزراعى الاول ، وكبار رجال الاحزاب السابقين ، وكبار الرأسماليين . كما وضع تحت الحراسة تجار المخدرات والمتلاعبين فى النقد ، والذين يشتركون فى أعمال التهريب وحددت دخول مناسبة للموضوعين تحت الحراسة الذين بلغ عددهم فى ديسمبر سنة ١٩٦١ حوالى ١٠٠٠ فرد .

لم تتوقف حركة التأميم ، ففى يناير سنة ٦٢ انشئت مؤسسة عامة للمخابز والمطاحن والمضارب وأسهمت الحكومة بنسبة ٥٠٪ من رأس مال ٧٧ مخبزا ، ٩٨ مطحنا ، ٧٧ مضربا للارز لحماية الشعب فى الحصول على الخبز والارز دون عبث ، كما نظمت بعد ذلك طريقة حساب أيجارات المبانى (٥٪ من قيمة الارض والمبنى + ٣٪ من قيمة المبنى) ، ووضع حد أدنى للاجور .

وأعلن الميثاق فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ موضحا فلسفة المجتمع ، وراسما اطار العمل فيه . وقد حلل الميثاق ظروف المجتمع ، وبين حتمية الاخذ بأسلوب العمل الاشتراكى العلمى ، وقد أشار الميثاق الى أن مجتمع الثورة الجديد يقوم على أساس تحالف لجميع قوى الشعب العامل وهم العمال والفلاحون والمثقفون والجند والرأسماليون الوطنيون ، وعلى مبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات .

ويقوم الانتاج فى المجتمع تبعا للميثاق على قطاعين **عام** (مسيطر وموجه) ، **وخاص** (يسير وفقا للخطة العامة دون استغلال) . تمشيا مع المبدأ الذى أشار اليه وهو «أن سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج ، لاتستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولاتمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ..» .

وقد حدد الميثاق نطاق عمل كل من القطاعين فنجده يشير مثلا الى **انه مجال الصناعة** «يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى أطار الملكية العامة للشعب .. كما يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما على الاحتكار» .

وفى **مجال التجارة** يجب أن تكون التجارة

الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب « فتكون تجارة الواردات من اختصاص القطاع العام » ، أما تجارة الصادرات فالغالبية فيها للقطاع العام (بنسبة ٧٥٪) وتنخفض النسبة في حالة التجارة الداخلية الى الربع فقط .

وفي مجال المصارف والتأمين يجب أن تكون كلها في اطار الملكية العامة «صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها » .

أما في المجال العقاري فقوانين الاصلاح الزراعي كفيلة بمنع الاستغلال فيها على أن يكون الحد الاعلى للملكية ١٠٠ فدان للاسرة عند نهاية السنة العاشرة للخطة أي في سنة ١٩٧٠ . كما تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية ، وتخفيض الايجارات بكل المسائل التي تبعدها عن مجال الاستغلال .

من الميثاق الى الدستور وتصفية الرأسمالية

تصور البعض عند اعلان الميثاق انه خاتمة العمل للتحول الاشتراكي ، ولذلك كانت اجراءات التأميم وفرض الحراسات على بعض المشروعات والاشخاص التي تمت بعد الميثاق موضوع جدل كبير . ومن يرجع الى الميثاق يجده يمثل في واقع الامر طريق العمل في اطار الاشتراكية العلمية ، والاشتراكية العلمية ليست مثالية ، بمعنى انها ليست نصوصا محدودة وضعت لحالة افتراضية أو تصورية ، وانما فلسفة موضوعية تقوم اساسا على المجتمع ، واعتباره الاساسي الذي يرتكز عليه التطور والتقدم وأن العمل في اطاره هو أساس القيمة ، وأن أي وضع اقتصادي أو اجتماعي انما هو نتيجة تفاعل عناصر مختلفة ، وأن أي تغيير في وضع ما من الاوضاع لايتم تلقائيا وانما عن طريق تغيير كمي أو كيفي في العناصر المكونة لهذا الوضع أو في علاقات هذه العناصر ببعضها . فتشريعات التأميم التي صدرت في المرحلة من يوليو ٥٦ حتى يونيو ٦١ تمثل مرحلة معينة في التطور استوجبتها الظروف والاوضاع في تلك الفترة . أما اجراءات التأميم من يوليو ٦١ حتى الميثاق فكانت تعبر عن مرحلة انتقال الى الاشتراكية وما تقتضيه تلك المرحلة من سيطرة الشعب على مراكز الانتاج الاساسية ، وكانت هناك جيوب رأسمالية لها شأنها لم يكن من الطبيعي تركها والا سببت مشاكل للتطور الاشتراكي . وفضلا عن ذلك فان التعويض الذي فرضته قوانين التأميم كان يقتضي اعادة نظر كما أن حراسات الطوارىء التي وضعت على مجموعة من كبار الرأسماليين والسياسيين القدامى كانت تقتضي وضع حل لها .

واذا رجعنا الى الميثاق نفسه نجده يحدد دور قطاعي الانتاج (العام والخاص) بشكل نسبي ، غير أنه لم يشر فيه الى أن هذه النسبية في الانتاج أو في رأس المال العام أو في رأس المال المستثمر هذا فضلا عن أنه لم يكن قد تم حصر ما بقي في يد القطاع الخاص ، وما آل للقطاع العام في مختلف مجالات الانتاج .

ويشير الميثاق صراحة الى «أن الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية في العالم الغربي والمستوردة من جانب قوى الاستعمار .

واذا رجعنا الى الميثاق نجده يحدد عناصر التحالف الوطني في الكيان الاشتراكي ، وبعض هذه العناصر قد يسهل توصيفه ، وبعضها يحتاج الى دقة خاصة لتعريفه . وقد تعرضت لجنة المئة لمؤتمر القوى الشعبية الذي انعقد في مايو ١٩٦٢ لتحديد من يعتبر فلاحا ، غير ان هذا التحديد لم يكن موضوع موافقة اجماعية ، كما أن الرأسمالية الوطنية أو الرأسمالية غير المستغلة لم يتصد لتحديدها أحد بشكل جدي ، ويمكن أن يتساءل الفرد منا هل نحددها على أساس ما نملك ، أو نرجع التحديد الى اهدافها التي يمكن أن نلمسها من خلال ما يتم في المجتمع الاشتراكي من عمل ، وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك فئات في المجتمع ليست ضمن تحالف قوى الشعب العامل ويتطلب الامر وضعها في مكانها أو امتصاصها في واحد أو آخر من عناصر التحالف .

ونظرية تجميد الاشتراكية عن طريق التلاعب ببعض نصوص الميثاق ، تشبه الى حد كبير الحاح الجانب اليميني في الاحزاب الاشتراكية الغربية بالسير بالتأميم ببطء وعدم التقدم خطوة الا بعد الاطمئنان لنجاح الخطوة السابقة ، وكانت نتيجة هذه النظرية «التحفظية» ان انحرفت اشتراكيات الغرب ، وتحولت الى مجرد سياسات اصلاحية . وفضلا عن ذلك فان فاعلية العمل الاشتراكي تأتي من تقوية القطاع العام وتثبيته ، واذا لم يبدأ كبيرا فمن السهل التأثير فيه وافساده والقضاء عليه . ولدينا امثلة كثيرة عن مشروعات كانت تملكها الدولة قبل الثورة كالسكك الحديدية ، وكانت تتدخل مشترية لمحصول البلاد الاساسي وهو القطن ، وكانت تساهم في بعض البنوك ، غير أنها في كل ذلك لم تكن تعمل لتقوية الاشتراكية وانما لتعين النظام الاقطاعي — الرأسمالي القائم وقتذاك .

فالعمل الاشتراكي اذن ليس له حدود ، وانما

تفرضه الظروف ، ظروف المجتمع وما يحيط به ، وظروف التقدم ، وآمال المستقبل ، وليس للتوازن الطبيعي أي أعتبار في خطة العمل الاشتراكي لان المفروض أن المجتمع الاشتراكي مجتمع تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ولا يكون لاى فرد من نصيب في عملية الانتاج الا بقدر ما يقدمه للمجتمع ، هذا طبعا مع ملاحظة ضمان حد أدنى من المعاش للجميع صغارهم وكبارهم .

من هذا يمكن ان ندرك طبيعة الاجراءات الثورية المستمدة من الميثاق وليس هناك اجراء مستغرب طالما أن العمل الوطني هو الاساس في اطار الاشتراكية .

ويمكن اعتبار المرحلة الثالثة للميثاق حتى الان وبالدقة حتى انتهاء الخطة العامة للتنمية في مرحلتها الاولى (آخر يونيو ١٩٦٥) مرحلة تعزيز الاشتراكية وهي المرحلة التي ستسلمنا الى مرحلة الانطلاق لاخراج المجتمع الى آفاق التقدم والعمل الفعال لبناء الوحدة العربية، والمنافسة في المجال الدولي : وقد تم في هذه المرحلة الكثير من الاعمال التي لا تقل في اهميتها واثرها في تطور المجتمع عن اجراءات يوليو سنة ١٩٦١ الثورية .

وقد أممت في هذه المرحلة جميع المصالح ، ومنشئات تصدير القطن ، واشتركت الحكومة في راسمال مجموعة من شركات المقاولات ثم عادت فأممتها جميعا كما أممت بالكامل اغلب الشركات التي كان تأميمها جزئيا سنة ١٩٦١ وكذلك بعض الشركات التموينية والنقل والملاحة النهرية ، والنقل الداخلي ، والادوية . وحتى يمكن ادراك بعض الاعتبارات الكامنة في هذه السلسلة الطويلة من التأميمات نجد انه من دراسة الملكية منشئات كبس وتصدير القطن أن الاجانب كانوا يملكون ٤٢٫٣٪ من راس مال شركات كبس القطن، ٢١٫٤٪ من راس مال المنشئات القائمة على تصديره ، ويملكون ٢٨٪ من مجموع منشئات الكبس والتصدير ، وكانت هذه الملكية مركزة في يد قلة من الملاك والمشروعات . ومما يدعو الى الملاحظة أن القدر الاكبر من ملكية الاجانب كانت من نصيب اليونانيين الذين كانوا يتحكمون أيضا في تجارة القطن في الداخل ، وكان نصيبهم في المكابس والتصدير حوالي ٤٫٤٠٪ من رؤوس الاموال الاجنبية ، يليهم الانجليز، والأمريكيين والفرنسيين .

واشارت المذكرة التفسيرية لقانون تأميم شركات المقاولات الى أنه « كان من المنتظر بعد أن تأكد المركز الجوهري لهذه الشركات والمنشآت في القطاع العام ، وارتباطه الوثيق بتنفيذ المشروعات العامة فضلا عن المزايا التي تتمتع بها ، بأن تبادر جميعها الى القيام بواجبها مستهدفة اعتبارات الصالح العام ، وما أورده الميثاق عن مهمة الراسمالية الوطنية غير المستغلة الا أن بعضها تنكب الطريق السوي تأثرا بمصالح الشركاء اصحاب جزء من رأس المال ـ فتذهب الى المغالاة غير المعقولة في الاسعار ، والى اتخاذ مواقف سلبية حيال بعض المناقصات بلغت حد التكتل في بعض الاحيان، وكان لهذه التصرفات المشوبة أثرها السيء على تقديرات الخطة لبعض المشروعات من الناحية المالية والزمنية» ... ويجب ألا يؤخذ من ذلك أن التأميم كان بمثابة عقوبة على القطاع الخاص أو كره للاستثمار الاجنبي ولكن الادق أنه كان الوسيلة لحل بعض المتناقضات التي نشأت عند التطبيق الاشتراكي والتي كان يخشى لو تركت أن تحد من السرعة المطلوبة لتطور المجتمع .

وقد ارتبطت عملية التأميم في هذه المرحلة بعملية تجميع الوحدات الانتاجية في وحدات اقل لتقليل تكاليف الادارة وللاستفادة من الامكانيات الفنية المحدودة وللقضاء على عوامل التبديد التي يستشري امرها مع تضخم عدد المشروعات المتشابهة في وحدات صغيرة فنجد أن المضارب والمطاحن والمخابز المؤممة قد ادمجت في ١٩ فقط ، وادمجت شركات المقاولات في ٣٥ شركة وأصبحت البنوك التجارية خمسة وشركات التأميم ٤ وشركات الاقطان ٦ ، وشركات النقل ٩ . وتقلص عدد شركات الغزل والنسيج بادماج الوحدات الصغيرة أو التي تواجه بنقص في الكفاية أو تحقق خسائر متوالية ، في وحدات أكبر وأقوى وهكذا .

ووضعت حدود لبعض نواحي النشاط الفردي في هذه المرحلة ، فحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية (لم يكن نصيب الاجانب بذي بال ، اذ لم يزد عند تطبيق القانون على ١٠٧٫٨٣٠ فدان) والغيت تصاريح البحث والتنقيب عن المعادن الممنوحة للقطاع الخاص ، وأممت أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه وهما شركتي النصر لابار الزيوت(سابقا شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية) وشركة شل ، كما انهيت أعمال شركات التأمين ، وتوكيلات التأمين الاجنبية التي كانت قائمة (كانت استثمارات شركات التأمين الاجنبية سنة ١٩٥٢ حوالي ١٣٫٤ مليون جنيه بنسبة ٥١٫٦٪ من الاستثمارات الكلية في قطاع التأمين ، وانخفضت عند التصفية الى ٤٫٨ مليون جنيه بنسبة ٧٫٧٪ من مجموع استثمارات التأمين) .

وقد استتبع الاهتمام بالعمال والتأمين عليهم

ضد العجز والشيخوخة ، وكذلك العناية بصحتهم، الاستيلاء على مجموعة من المستشفيات الخاصة التى الحقت بالمؤسسات العلاجية التى تقرر انشاؤها بالتدريج فى مختلف المحافظات،كما فرض تأمين صحى للعمال ، لا يتحملون الا جزءا منه .

واقتضى التوازن الاقتصادى والاجتماعى ضرورة اعادة النظر فى مبدأ التعويض الذى نصت عليه قوانين التأميم ، وكان التعويض بسندات على الدولة بفائدة قدرها ٥٪ فى حالة تأميم بنوك مصر والاهلى والبلجيكى ، ٤٪ فى حالات التأمين الاخرى. ونصت على أن السندات المصدرة مدتها تتراوح بين ١٢ سنة ، ١٥ سنة فيما عدا حالة الصحف التى طالت المدة فيها الى ٢٠ سنة. وكانت سندات تعويض الاصلاح الزراعى الاول نسبتها ٣٪ ومدتها ٣٠ سنة (خفضت فى سنة ١٩٥٨ الفائدة الى ٥ر١٪ وزيدت المدة الى ٤٠ سنة) . أما سندات تعويض الاصلاح الزراعى الثانى فكانت ٤٪ ومدتها ٤٠ سنة . وكان قد سمح لمن أممت أسهمهم بقوانين ٦١ ، ١٩٦٣ باسترداد قيمتها نقدا وفى حدود ١٠٠٠ جنيه وبشرط الا تزيد قيمة تلك الاسهم على ٥٠٠٠ جنيه .

ومعنى الاخذ بمبدأ التعويض بالكامل اقرار الوضع الذى كان قائما فى المجتمع بما كان يتضمنه من استغلال بطرق مشروعة أو غير مشروعة . وظهر فى بعض الحالات أن التأميم قد تم على أساس أسعار البورصة اى بأسعار سوق الاوراق المالية عند التأميم ، وكانت البورصة عبارة عن العوبة فى يد كبار الراسماليين ، والاسعار فيها لا تمثل حقيقة قيمة الاوراق المتداولة فيها ، وكانت تتجه فى الغالب الى الارتفاع كنتيجة لعوامل المضاربة التى كانت تسود السوق . وقد تكشف هذا الامر بوضوح عند تقويم رأس مال بعض الشركات المؤممة لضمها للمؤسسات النوعية كما تكشف عند ادارة القطاع العام للمشروعات المؤممة اذ ظهر أن بعضها كان يدار بخسارة ، ويعتمد فى نشاطه على التسهيلات الائتمانية التى كان يحصل عليها من البنوك ، وفى كثير من الاحوال كانت تتم هذه التسهيلات على المكشوف(بدون ضمان عيني) . وكان بعض تلك المشروعات يقوم بتوزيع أرباح هى فى الواقع اقتطاع من رأس المال للايهام بقوة مركز الشركة ، ومعنى ذلك كله أن تعويض ملاك الاسهم دون نظر الى حجم الملكية معناه تقوية مركز فئة ضخمة كان لا مفر من انكشافه لو لم يتم التأميم ، وقد واجهت هذه المشكلة بعض البلاد الغربية كانجلترا مثلا ، التى عمدت الى تأميم المناجم ، والسكك الحديدية،ومصادر القوة المحركة،وكانت كلها تجتاز أزمات شديدة ، وكانت تمثل عبئا على الرأسمالية ، وأدى تأميمها الى زيادة قوة الرأسمالية ولم تنتفع الحركة الاشتراكية منها بشىء ، ولم تؤد الى أى توازن اجتماعى وانما الى زيادة الخلخلة الاجتماعية فيها .

وكان الامر بالنسبة لنا ليس رفع الاعباء التى تحول بين الراسمالية والعمل ، ولكن اعادة التوازن للمجتمع ، والحد من اثر الرأسمالية فى توجيه التطور .

وبالنسبة للارض كان من الواضح أن تعويض من خضعوا للاصلاح الزراعى يثير الكثير من التساؤل بعد أن عرفنا الطريقة التى استحوذ بها الاقطاع على الارض ، والتى كانت ترجع الى استغلال جهاز الدولة ، أو وضع اليد على الارض فى غفلة من الناس أو بطردهم منها ، أو كمكافأة لهم على السير فى ركاب الاستعمار ضد المصالح القومية . وكان معنى التعويض اقرار للطرق غير المشروعة التى استحوذ فيها كبار الملاك والاقطاعيين على الارض،بل وتقوية مركزهم المالى وتجنيبهم مشقة المشاكل التى كانت تجتاح الزراعة من وقت الى آخر . وقد لمسنا قبلا أن بعض الاقطاعيين تحول من الارض الى الاستثمار فى المبانى مما أدى الى اختلال الاستثمار من ناحية ، ونقل مشاكل الاستغلال الى المدن (كان الاستثمار فى المبانى يتراوح بين ٤٠ و ٤٥ مليون جنيه فى العام فى المدة من ٥٣ الى ٥٦ ، وهو يزيد عن ثلاثة أمثال متوسط ما كان يستثمر فى الصناعة فى تلك السنوات) .

وكانت هناك مسألة أخرى تحتاج الى علاج،أو تحتاج الى دراسة جدية ، فنتيجة لان قوانين التأميم نصت على تداول السندات المؤممة فى البورصة ، فمعنى ذلك أن كبار الملاك لسندات التعويض كان يمكنهم ان يغرقوا السوق بتلك السندات ، بعرض قدر كبير منها للبيع مما يؤدى الى تدهور الاسعار ، وهذا التدهور يؤثر تأثيرا كبيرا فى صغار حاملى السندات ، وحتى لو احتفظ كبار الرأسماليين بالاوراق تحت يدهم فكان معنى ذلك منحهم قوة شرائية ضخمة يمكن أن تؤثر فى السوق بشكل يخل به ، هذا بالاضافة الى أن السندات كانت قابلة للتداول فى مدى لم يكن من السهل سدادها فيه دون احداث هزة فى الكيان الاقتصادى كله لا داعى لها .

ويمكن ان ندرك العبء الذى كان سيتحمله المجتمع من التأميم وقوانين الاصلاح الزراعى اذا عرفنا أن قيمة المشروعات التى تأثرت بها تقدر بحوالى ٧٠٠ مليون جنيه ، وبعد خصم الضريبة على فوائد السندات فان ما يصل الى يد حاملى السندات يبلغ حوالى ٢١ مليون جنيه سنويا ، يحصلون عليه من انتاج المجتمع دون أى جهد يبذلونه ، وانما مكافأة على الاستغلال والانتهازية.

كان لا مفر اذن من اعادة النظر فى التعـويض فصدر قرار جمهورى بجعل الحد الاعلى للتعويض ١٥٠٠٠ جنيه نتيجة للتأميم الكلى أو الجزئى ، أو الاستيلاء على الصحف ، ويؤدى التعـويض بسندات على الدولة بفائدة ٤ ٪ ، ومدتها ١٥ سنة، ويجوز سدادها بعد ١٠ سنوات . أما من خضعوا لقوانين الاصلاح الزراعى فلم يعوضوا بشيء،على أساس أن ما ترك لهم فيه الكفاية ، ويمكن أن يغل دخلا يقرب من الحد الاعلى المقدر للدخل من العمل فى أى مجال من مجالات الدولة أو القطاع العام . وانبنى تقدير ال ١٥٠٠٠ جنيه على أساس انه أكبر قدر يمكن أن يوفره الانسان ذو الدخل العالى من عمله طول حياته .

أما من وضعوا تحت الحراسة فقد جعل الحد الاعلى لتعويضهم ٣٠٠٠٠ جنيه ، على أساس انه قد أخذ منهم جميع ممتلكاتهم ، وفى حالة ترك بعض هذه الممتلكات لهم كبيت السكن او السيارة او المشروع الصناعى أو التجارى فتخصم قيمة ما يترك من الحد الاعلى ويدفع التعويض بسندات على الدولة بنفس الاوضاع السابقة .

وبحسبة بسيطة يمكن أن نلاحظ ضعف أثر التعويض ، لان الفائدة المحصلة من السندات بعد خصم الضرائب ستتراوح فى حدودها العليا بين ٤٥٠ جنيه ، ٩٠٠ جنيه فى السنة. أما من استفادوا بالتيسير (من لم تزد ملكية أسهمهم المؤممة عن ٥٠٠٠ جنيه)فقد بلغوا فى منتصف مايو سنة ١٩٦٥ حوالى ٦٢٩٠٠ شخص ، وبلغت قيمة التيسيرات الممنوحة لهم(بحد أقصى قدره ١٠٠٠ جنيه للواحد) حوالى ١٣٫٥ مليون جنيه . أما من صرفت لهم سندات بلغوا حتى التاريخ السابق ٥٧٠٠ شخص وقيمة السندات التى صرفت لهم ١٧ مليون جنيه وذلك من مجموع القيمة المستحقة تطبيقا للقانون وهى ٢٨ مليون جنيه .

بالرغم من أثر تشريعات التأميم واجراءات الحراسة ، فلم يكن هم الحكومة تصفية الطبقة الرأسمالية ، بل اهتمت بتذويبها فى المجتمع ، فنجدها من ناحية تأخذ بمبدأ تقرير معاش لمدى الحياة لمن يتنازل عن حقه فى التعويض ممن وضعوا تحت الحراسة ، وسمحت بالتمتع بالمعاش لورثتهم فى حدود ، كما اهتمت بتهيئة فرص العمل لمن اراد منهم أن يكون عضوا عاملا فى المجتمع الجديد. ومن ناحية أخرى حينما لمست الحكومة أن تأميم بعض وحدات النقل والكراكات الصغيرة لا يفيد الاقتصاد القومى فى شيء أعادتها لاصحابها .

وبعد أن أزيل الكثير من الصعاب الاجتماعية والاقتصادية ، كان من الطبيعى أن يتم وضع الاطار الديمقراطى السليم الذى أشار اليه الميثاق ، فشكلت اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى الذى يعتبر الطليعة الواعية للاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطنى ، واستكمالا لمراحل البناء الديمقراطى صدر قانون مجلس الامة فى نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، كما صدر الاعلان الدستورى فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ . وقد حدد الاعلان الدستورى شكل التنظيم والعلاقات التى تربط المجتمع بأنه الاشتراكية الديمقراطية ، وأكد سيادة الشعب الذى هو جزء من الامة العربية، وأشار الى أن تحقيق الاهداف العامة تتم عن طريق تعبئة الموارد ، والسير وفقا لخطة عامة فى الاطار الاشتراكى .

ليس معنى ذلك كله كما قلنا أن باب التغيير قد اوصد ، ولكنه مفتوح طالما أن هناك ما يدعو اليه ، ولو أن الواضح أن مجال التغيير قد تحدد لانه لم يبق الكثير من مجالات الاستغلال وعوامل الانتهازية فى البلاد ، وعن طريق القيادة الجماعية ، والرقابة الشعبية الواعية سيقضى على كل انحراف ، ويعمل جهاز الدولة لكشف كل عبث بالقيم الاشتراكية ، ولن نستغرب وضع الحراسة على ما يكشف أمرهم فى حلقات التهريب والتجسس .

واذا كنا قد اعتبرنا أننا اجتزنا مرحلة التحول الاشتراكى ، فليس معنى ذلك أن العلاقات الرأسمالية قد زالت تماما من المجتمع ، فالملكية الفردية ما زالت هى السمة البارزة فى الارض وفى الصناعات الصغيرة وبعض المتوسطة. والكثير من نواحى الخدمات ، وقد اشار الميثاق الى أن هذه المجالات بعيدة عن الاستغلال ، وتراقبها الدولة بعناية حتى لا تنحرف ، كما أن جذب الوحدات الصغيرة فى شكل تعاونى يقضى على روح الفردية التى تسود فيها ويزيد من فاعليتها فى خدمة الاقتصاد القومى . أضف الى ذلك أن العبرة هى فى فاعلية القطاع العام ، وهو فى هذه المرحلة القطاع القائد الموجه ، أما القطاع الخاص فهو القطاع التابع الذى يسير فى الخط المرسوم له فى الخطة .

ان ما تم حتى الان كثير ، ويحتاج الى تنظيم وتنسيق كبير ، وعلينا أن نعمل لنواجه التحديات الجديدة ، فمضاعفة الدخل كل عشر سنوات يحتاج الى بناء صرح عال للصناعة الثقيلة لتوفير الموارد الكافية لبنائها . وهذا الامر يتطلب تضحيات كبيرة ، كما يحتاج الى العمل بجد لازالة الاختلافات التى قد تكون قائمة بين عوامل الانتاج المختلفة ، أو التى قد لا تمكنها من العمل بحرية وكفاية تامة ، كما يجب أن نراقب فى نفس الوقت الحركات الرجعية والاستعمارية حولنا والتى تحاول أن تعوقنا عن تعزيز مراكزنا وعن تقوية الحصون التى كسبها الشعب لبناء صرح اشتراكية الكفاية والعدل .



مسيرة "يوليو ١٩٦١" الاشتراكية



د. وليم سليمان



القطاع العام هو محور المناقشات اليوم في مختلف المجالات . فالصحافة تخصص للحديث عنه الصفحات العديدة . ومجلس الامة يقدم تقارير لجان استقصاء الحقائق التي تألفت فيه لدراسة نشاط القطاع العام . والمناضل جمال عبد الناصر يتناوله في حديثه الاخير مع الهيئة البرلمانية . « الاشتراكية هي تغيير العلاقات الاجتماعية ... وتغيير العلاقات الاجتماعية معناه انهاء استغلال الانسان للانسان . وهذا معناه تملك الشعب لوسائل الانتاج او كما قال الميثاق سيطرة الشعب علي وسائل الانتاج . وهذا معناه القطاع العام » .

لهذا يتعرض القطاع العام للنقد العنيف ، لان وجوده يتنافى مع مصالح قوى مختلفة : القوى الرجعية الموجودة في بلدنا، ثم الموجودة من حولنا ـ ثم ايضا القوى الراسمالية العالمية ـ انها تعتقد أن نجاح هذه التجربة لابد أن تكون لها آثار حولنا. فتبدأ حملات على القطاع العام . يجب اننا كقوى اشتراكية أن نكون على بينة من خطوط اعدائنا . هكذا يحذر جمال عبد الناصر ـ بمعنى انه من

الضرورى أن نفهم أن أعداءنا سيحاولون أن يثبتوا بكل وسيلة من الوسائل أن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج عملية لا يمكن أن تنجح ، وأن الذى ينجح هو العمل الفردى كما كان موجودا قبل التأميم .

ان هذه القوى الرجعية وقد فشلت فى تعطيل مسار ثورتنا ، بترديد المفاهيم الفردية الرأسمالية قبل قيام الثورة ، تحاول من جديد أن تردد نفس الافكار . وعلى سبيل المثال وفى مواجهة التأثيرات التى كانت تحدثها حركة تأميم البترول التى قام بها الدكتور مصدق فى ايران . أدلى « **حضرة صاحب السمو الملكى الامير محمد على** » فى يونيو سنة ١٩٥٠ بحديث عرض فيه لبعض المسائل التى كانت تشغل الاوساط السياسية فى البلاد وقتذاك . قال : « قبل ان أبدأ هذا الحديث أحب أن يفهم من يقرأه أن الدافع الوحيد اليه أنما هو الغيرة الشديدة على صالح بلادنا ورفاهيتها وطمأنينتها . اذ ليس لى بحمد الله مطمع شخصى أو غاية ذاتية ... » وبعد هذه المقدمة الضرورية استطرد : « هناك مسألة لها خطورتها ، هى ما شرعت فيه حكوماتنا من الامعان فى تأميم الشركات ، والذى أظنه أننا أردنا بهذه السياسة ان نحاكى بعض الحكومات الاشتراكية . وعندى أن نتيجة ما تم تأميمه من مرافقنا العامة لم تكن مرضية . بل كثيرا ما ضج الناس بالشكوى بعد تأميمها وقل أن يجدوا لشكواهم سميعا ... ذلك الى مظاهر البيروقراطية التى نعرفها فى كثير من أصحاب المناصب وكثير من أبنائنا الموظفين .. وهذه احدى معايب أداتنا الحكومية قبل مشروعات التأميم ، فكيف تكون الحال بعده ! » .

وواصل « ولى العهد » حديثه : « ثم ان سياسة التأميم تزيد أعباء الميزانية بما تستوجبه تلك السياسة من زيادة عدد الموظفين الحكوميين تضخما فوق تضخم ... أما اذا بقيت الشركات فى أيدي المساهمين فيها والمشرفين عليها من الفنيين ، كان قانون الشركات القائم كفيلا بتحويل شبابنا من التوجه الى وظائف الحكومة الى العمل الحر فى تلك الشركات » .

وهنا مربط الفرس : أن تبقى الشركات فى أيدى المساهمين فيها ، ولذلك فان تلك المقدمة التى ساقها الرجل الثانى فى الاسرة الملكية — ركيزة تحالف الاقطاع والرأسمالية وحاميتهما ، لا تجدى فى اخفاء المصالح الاقتصادية الضخمة التى وراء حديثه .

واذا كان الامير محمد على وعائلته قد اختفوا من بلادنا — فان المساهمين فى الشركات الرأسمالية — أجنبية كانت أو محلية فى كل المنطقة ، لابد أن يواصلوا ترديد الحديث نفسه — فاذا استطاعوا أن يجعلونا نردد مثل هذا الكلام نكون قد وقعنا فى مصيدة الرجعية ...

ومن هنا ضرورة المحافظة على القطاع العام . انه جوهر الاشتراكية ، فحين أراد الرئيس عبد الناصر أن يضع تعريفا بسيطا واضحا للاشتراكية أثناء مباحثات الوحدة قال : « الاشتراكية هى سيطرة الشعب على وسائل الانتاج » .

ولقد خصص الميثاق بابه السابع للكلام عن « الانتاج والمجتمع » . وفى السطور الاولى لهذا الباب نقرأ : « ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس . ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ... »

وفى حديث عن « حتمية الحل الاشتراكى » ، أوضح الميثاق أن عجز رأس المال الخاص المستغل عن زيادة قاعدة الثروة والوطنية وتوزيع فائض العمل الوطنى على أساس العدل » هذا العجز « يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق اهدافها — وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » .

وفى تفصيل العلاقات التى تنشأ بمناسبة الانتاج يقول الميثاق ان الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج عموما يجب أن تكون فى نطاق الملكية العامة للشعب . ثم يفصل الامر بالنسبة لمختلف قطاعات الانتاج : الصناعة والمال فى المجال العقارى والارض .

ويعرف الميثاق التأميم بأنه « انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب » .

هذه هى المفاهيم الرئيسية التى صدرت بناء عليها قوانين التحول الاشتراكى ابتداء من عام ١٩٦١ . ولابد لفهم ابعاد هذه القوانين وآثارها الخطيرة من الارتباط دائما بالمعانى التى تنطوى عليها هذه الكلمات التى بذرها الميثاق فى حياة مجتمعنا ، الانتاج ، وسائل او أدوات الانتاج ، ملكية الشعب العامة لوسائل الانتاج أو سيطرته عليها .

ان نقطة البداية لفهم عملية الانتاج هى أنها ذات طبيعة اجتماعية . فالانسان الفرد لا يستطيع

وحده أن يواجه الطبيعة وأن يخضـع مواردها لتفي باحتياجاته . بل لابد أن يشترك في هـذا « الجهاد مع الطبيعة » أشخاص آخرون ممن يحيون في المجتمع ».

ولكن هذه الجماعة من البشر لا تستطيع أن تستخلص احتياجاتها من الطبيعة بدون استخدام أدوات الانتاج ، مزودة بتراث الخبرة والعلم . واذن فلابد لاتمام عملية الانتاج من توافر هـذين العنصرين: العمل وأدوات الانتاج. وكلا العنصرين لازم . **ان أدوات الانتاج بدون العمل تظل صماء مجدبة** . هذه حقيقة موضوعية لا يمكن لارادة انسان أو لفكره أو لسلطانه أن يغير فيها . وكلما ازداد تقسيم العمل تأكدت الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج . فالصانع محتاج الى الزراعة والفلاح يستخدم الادوات التى تقدمها له الصناعة. والتاجر يدور نشاطه كله حول ما ينتجه المصنع والحقل .

ولقد حدث في تاريخ الانسان أن أدوات الانتاج فقدت طابعها الاجتماعي — أي أنها لم تعد تعمل لصالح المجتمع ككل ، بل سيطرت عليها المصالح الخاصة بأقلية هي التى ملكت هذه الوسائل ، واستغلتها من أجل تحقيق مصالحها الفردية دون اعتداد بالمصلحة العامة . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى صار لمالك وسائل الانتاج سلطان حاسم ازاء قوة الانتاج الاخرى أي العمل، فالعامل لا يملك وسيلة يحصل بها على احتياجاته الا عمله ، وهذا العمل لا يمكنه أن ينتج الا عن طريق أدوات الانتاج . اذن فالعامل مضطر أن يدخل في علاقة معينة مع مالك هذه الاخيرة . هذه العلاقة أصبح تحديد مضمونها يرجع لارادة رب العمل وحده أي صاحب الآلة أو مالك الارض.

وصاغ القانون هذه المرحلة من تاريخ الانسانية في مبدأين رئيسيين: الملكية الخاصة (الاستغلالية)، وسلطان الارادة الفردية . ثم فصل المشرع هذين المبدأين في قواعد عامة تنطبق على جميع أفراد المجتمع وأصبح لكل واحد حق متكافيء في أن يملك ما يشاء ، وأن يتصرف فيه بارادته كما يشاء . وواضح أن العامل وهو لا يملك الا عمله كان مضطرا لان يبيعه بارادته الحرة قانونا — مقابل الشروط التى يضعها رب العمل الذى له بدوره ارادة حرة ذات سلطان مكافيء لما أعطاه القانون لارادة العامل . والنتيجة الطبيعية هي أن التعامل في المجتمع أصبح يتم بين طبقتين: المالكون لوسائل الانتاج ، والذين لا يملكون الا عملهم . فكان الاستغلال، اذا أمكن للطبقة المالكة أن تتحكم في عملية الانتاج طبقا لمصالحها هي دون نظر لمصالح باقي طبقات المجتمع . ومن هنا الصراع بين الطبقات.

هكذا كان الوضع في مصر عندما قامت الثورة. يقول عبد الناصر: « كان من الواضح منذ أول يوم للثورة أن الاهداف التى أعلناها لا يمكن أن تتحقق الا اذا تحرر المجتمع كله من الاستغلال بكل أشكاله والى الابد ... المجتمع الذى كنا نعيش فيه كان مجتمعا ينقسم الى طبقتين: طبقة السادة .. الحكام ، وطبقة العمال .. الفلاحين .. الاجراء . الطبقة التى كان الواحد فيها يجب أن يعمل ليأكل ... ان ما يحدد القوة والضعف هو العلاقة بالثروة .. ورأس المال هو الذى يصنع القوة ، على حين أن العمل وهو أشرف نشاط انسانى — يمثل الضعف » .

ولقد تكفلت قوانين التحول الاشتراكي بتصحيح علاقات الانتاج لتتفق مع طبيعتـه الاجتماعيـة الاصيلة . فلم يعد العمـل وحـده هو القـوة الاجتماعية الوحيدة في عملية الانتاج، بل أصبحت أدوات الانتاج أيضا تحت سيطرة الشعب كله ، والجزء الاكبر منها مملوك له ملكية عامة .

ثورتان في وقت واحد

يقول الميثاق « ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعي في مصر — وصولا ثوريا الى التقدم — لم يكن افتراضا قائمـا على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير . كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثانى من القرن العشرين » .

في هذه العبارات يضع الميثاق الدرس الذى توصلت اليه التجربة الثورية المصرية . هـذه التجربة التى يمكن القول عنها انها كانت الفرصة الاخيرة التى منحها التاريخ للنظام الراسمالي كي يثبت صدقه وجدواه وامكانية تطويعه لاستكمال التحرر الوطنى في البلاد المتطلعة الى التقدم ...

ولكن رأس المال — العالمي والمحلي — أثبت أن التناقض بين مصالحه وآمال الشعوب النامية جذرى . وقدمت ثورة مصر الدليل الحاسم على هذه الحقيقة .

فعلى الصعيد العالمي — رفضت الدول الرأسمالية أن تساهم في انجاز المشروع المحورى للتقدم الثورى في مصر — فكان سحب عرض تمويل السد العالي . ثم تقدم رأس المال العالمي يحاول استرجاع مراكزه بالعدوان المسلح .

وعلى الصعيد المحلي ـ أثبتت نكسة الانفصال أن رأس المال الداخلي في عداوته للعدالة الاجتماعية الحقيقية لا يقل ضراوة عن رأس المال الاجنبي .

بل ان مواقفه من الثورة الاجتماعية هي امتداد لموقف رأس المال الاجنبي .

ان المعركة ضد الاستعمار هي قبل كل شيء معركة ضد الرأسمالية . وكل ضربة وطنية توجه للاستعمار ـ لو كانت مخلصة جادة تسير طريقها الى منتهاه ـ فانها لابد مع التطور الاجتماعي المستمر أن تصل الى أركان النظام الرأسمالي وتقوضها بنفس القدر الذي تهز به البنيان الاستعماري. قد تتأخر ظهور المواجهة الاجتماعية للاستغلال الرأسمالي . ولكنها لابد أن تأتي كحتمية تاريخية. ولقد كان كلام جمال عبدالناصر غداة مؤامرة الانفصال عام ١٩٦١ : « **لابد أن نقاتل الاستعمار في قصور الرجعية ـ وأن نقاتل الرجعية في أحضان الاستعمار** » .

لذلك لم يكن الحل الاشتراكي ـ افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، بل ان الواقع نفسه اثبت أن هذا الحل حتمي .

ولا يمكن فهم القوانين الثورية التي بدأت تصدر في يوليو ١٩٦١ دون أن نجعل نقطة البداية في دراستها تلك الفكرة الجوهرية التي تقوم أساسا لها ، ونعني بذلك ملكية الشعب لوسائل الانتاج أو سيطرته عليها . جاء في **بيان وزير الدولة في ١٩ يوليو ١٩٦١** ان خطة التنمية « تحاول جاهدة أن تمنح كل مواطن حقا في ملكية الثروة الوطنية الى جانب حقه في عائداتها ، من ذلك مثلا أن اتجاه الخطة الى توسيع القطاع العام لم يكن فقط باعتبار أن هذا القطاع مقدمة الاندفاع للانتاج، وانما كان هناك أيضا اعتبار طبيعة القطاع العام وملكية الامة له . فالقطاع العام من هذه الناحية هو تحقيق الملكية بالنسبة للملايين الذين حرمتهم الظروف من أن يتملكوا والذين عاشوا في وطنهم بلا حق وبلا أمل » .

وفي بيان وزير شئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١ نقرأ أن « القطاع العام بجانب دوره الانتاجي، هو ميزان ثابت من موازين العدل سواء من ناحية مشاركة الامة في ملكية وسائل الانتاج أو مشاركة الامة في عائدات هذا الانتاج . فالقطاع العام هو ملكية الشعب ، ملكية الامة ـ بل انه من هذا المعنى ومن هذا المعدن تم صك كلمة « التأميم » . فالتأميم هو ملكية الامة، ذلك هو المعنى الحرفي للكلمة وهو المعنى الواقعي لها .. » .

وهكذا نضجت الظروف لكي نصل الى مفهوم واضح شامل لوسائل الانتاج عامة وضرورة أن تكون ملكيتها للشعب كله ، للأمة بكاملها .

لقد اسقطت تنظيمات وسائل الانتاج التي وضعت أساسها قوانين يوليو ١٩٦١ الطريق الرأسمالي النظرة كاطار قانوني يصاغ فيه نظام والاجتماعي في بلادنا. واستبعدت الملكية الخاصة بصورتها التقليدية التي يعرفها القانون المدني الرأسمالي كأساس للنظام الاقتصادي والسياسي وسائل الانتاج . وأصبحت القاعدة الرئيسية في النظام الجديد هي الملكية أو السيطرة الشعبية. والامر ليس مجرد شعارات حماسية وأقوال مطاطة . بل هو حقائق موضوعية لها آثارها العملية المحددة . ونستطيع أن نتعرف على ذلك كله حين نواجه نوع الملكية الجديد كما يلي :

- ماهي الاموال التي يرد عليها حق السيطرة أو الملكية ، اى محل الحق ؟ .
- من هو مالك تلك الاموال أو المسيطر عليها؟ .
- ما هى الاثار التي تترتب على حق ملكية الشعب لوسائل الانتاج أو سيطرته عليها ؟ .

نواة القطاع العام :

لم يكن تكوين القطاع العام في بلادنا عملية سهلة . ان تاريخه يمثل بحق تاريخ النضال الوطني لاستكمال الاستقلال الحقيقي لبلادنا ـ من السيطرة الاجنبية ومن الاستغلال الداخلي .

ففي سنة ١٩٥٦ صدر القانون ٢٨٥ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس . فكانت بذلك نواة القطاع العام الذي بدأ النضال الوطني لجماهير الشعب يصنعه .

وفي سنة ١٩٥٧ ، تبين أن تدخل الدولة المتواصل في النشاط الاقتصادي قد اثمر عددا من المشروعات الحيوية في مختلف نواحي الاقتصاد الوطني . كما أن الحكومة لاحظت أن مساهمتها في الشركات اخذت في التزايد دون أن تضمها رابطة . واصبح من الضروري جمع هذه المساهمات أو الجزء الاكبر منها تحت اشراف مؤسسة عامة هي المؤسسة الاقتصادية . فصدر بذلك القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ينص في المادة الثانية منه على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من (أ) انصبة الحكومة في رءوس اموال الشركات المساهمة (ب) رءوس أموال المؤسسات العامة التي يكون

من أغراضها مباشرة النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو العقاري والتي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية » .

وفي ذمة هذه المؤسسة تجمع الجزء الاكبر من اموال الاعداء بعد هزيمة العدوان لان النضال الوطني كما يقول الميثاق حتى في ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار ، أضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية في مصر ، وهي الاموال التي سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الاجنبية . وفي العهود التي استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الاجانب » .

وقد شهدت سنة ١٩٦٠ نموا كبيرا للقطاع العام ، فبمقتضى القانون ٣٩ لسنة ١٩٦٠ اعتبر **بنك مصر مؤسسة عامة** وانتقلت ملكيته الى الدولة . وطبقا للقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ إعتبر البنك الاهلي المصري مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة أيضا . وفي مايو من نفس العام صدر القانون ١٥٥ باسقاط كافة الالتزامات والتراخيص الخاصة بادارة واستغلال خطوط الاوتوبيس بمدينة القاهرة وبأن تؤول الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة مرافق النقل العام للركاب بالسيارات التي كانت تباشرها الشركات الخاصة ، وكذا تؤول الى المؤسسة كافة موجودات مرافق النقل العام المذكورة . وفي يوليه سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢١٢ بأن تتولى الهيئة العليا للادوية دون غيرها استيراد الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية وأن تستولي وزارة التموين — عن طريق مؤسسة عامة لتجارة وتوزيع الادوية — على الادوية الموجودة لدى المستوردين لتتولى المؤسسة توزيعها . وفي ديسمبر ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ باعتبار البنك البلجيكي والدولي بمصر مؤسسة عامة وانتقال ملكيته الى الدولة .

ومع مطلع عام ١٩٦١ أنشئت مؤسستان — مؤسسة « **مصر** » بالقرار الجمهوري ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ ويتكون رأس مالها أساسا من أنصبة بنك مصر في رءوس أموال الشركات المساهمة ورأس مال بنك مصر . والمؤسسة الثانية هي مؤسسة « **نصر** » بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ ويتكون رأس مالها أساسا من رءوس أموال الشركات التي أسستها الهيئة العامة لتنفيذ السنوات الخمس للصناعة .

وفي ١١ يوليو ١٩٦١ صدرت ثلاثة قوانين أولها رقم ١٠٧ يحظر مزاولة الوكالة التجارية الا على الشركات الحكومية او الشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي لا تقل حصة القطاع العام في رأسمالها عن ٢٥٪ ، والثاني ١٠٩ بنقل ملكية شركة بواخر البوستة الخديوية الى القطاع العام والثالث ١١٠ بأن تنقل الى ملكية الدولة منشآت كبس القطن .

هذه صورة سريعة عامة لتاريخ القطاع العام خلال الخمس السنوات السابقة على ٢٠ يوليو ١٩٦١ . والملاحظ أن التأميم لم تكن له سياسة عامة مرسومة مقدما ، بل ان التجربة وممارسة النضال الوطني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية ، ذلك النضال الذي كان يتخذ من التأميم أسلحة في الحرب ضد مراكز الاعداء — هو الذي من خلاله ظهرت الضرورة الى جعل التأميم شاملا لمختلف وسائل الانتاج ، ليمكن مواصلة السير بخطة التنمية الى أهدافها .

ففي **يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١** صدرت ثلاثة قوانين كانت بحق أعظم اقتحام قام به الشعب لكل مراكز الاستغلال الطبقي . وتكشف المذكرة الايضاحية لاهم هذه القوانين — **رقم ١١٧** — عن الاسباب التي كانت وراء هذه الخطوة الحاسمة في تاريخنا . تقول : « لقد تطلب السير بخطة التنمية الاقتصادية نحو الاهداف الموضوعة لها ان يوجد قطاع عام في الدولة ، يوحد جهوده الى جانب القطاع الخاص لابلاغها الغايات المقصودة منها . فقد بلغت تلك الخطة الانمائية من العمق والشمول ما يتطلب حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها . ولم يكن السبيل الى ذلك ميسرا دائما اذا ترك عبؤها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص . ذلك ان هذا القطاع قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تمليها المصالح الخاصة الموجهة لتيارات سيره وفي ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية . ولذلك كان توسيع قاعدة القطاع العام ضرورة قومية اذا أريد توجيه الاقتصاد القومي توجيها مؤثرا فعالا ومفيدا لخطة التنمية بما يكفل المضي بها قدما » .

وهكذا صدر القانون بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليمي الجمهورية وكذا الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق للقانون وتؤول ملكيتها الى الدولة . ويندرج في هذا الجدول شركات التجارة والصناعة والنقل والمرافق والفنادق .

وصدر القانون رقم ١١٨ بتقرير مساهمة الحكومة في الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق له بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

أما القانون الثالث رقم ١١٩ — فقد قضى بأن

لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠٫٠٠٠ جنيه وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة مقابل سندات عليها .

ولقد كانت هذه القوانين الثلاثة هى الوعاء التشريعى الذى كان المشرع يعدل فى نطاقه هيكل الاقتصاد الوطنى . وكانت القوانين تصدر تباعا تضيف شركات جديدة الى جداول هذه القوانين ، أو تنقل بعض الشركات من جدول قانون الى جدول قانون آخر - وعلى الخصوص الى جدول القانون ١١٧ .

وتكشف المذكرة الايضاحية لواحدمن أهم قوانين النقل - **القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤** - عن الدوافع وراء هذه التعديلات . فهى تقول ان القوانين الاشتراكية الصادرة فى يوليو ١٩٦١ سارت على قاعدة من التدرج الملائم لاهدافها ، وقد بنى هذا التدرج على أساس أهمية النشاط الاقتصادى الذى تباشره كل من هذه المنشآت ومدى أثره على زيادة الانتاج . وجاء نشاط اعمال المقاولات من بين ما شملته أحكام القانون رقم ١١٨ حيث اكتفى المشرع وقتذاك بتقرير مساهمة الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ فى رأس مال بعض هذه الشركات . هادفا من هذه المشاركة فى رأس المال الى تمكين الحكومة من توجيه نشاط تلك الشركات والمنشآت الى تنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية . ثم صدرت قوانين أخرى باجازة ضم شركات جديدة الى جدول ذلك القانون .

وتستطرد المذكرة : « وكان المنتظر بعد أن تأكد المركز الجوهرى لهذه الشركات والمنشآت فى القطاع العام وارتباطه الوثيق بتنفيذ المشروعات العامة ، فضلا عن المزايا التى تتمتع بها أن تبادر جميعها الى القيام بواجبها مستهدفة اعتبارات الصالح العام وما أورده الميثاق عن مهمة الراسمالية الوطنية غير المستغلة . الا أن بعضها تنكب الطريق السوى تأثرا بمصالح الشركاء - أصحاب جزء من رأس المال - فذهب الى المغالاة غير المعقولة فى الاسعار والى اتخاذ مواقف سلبية حيال بعض المناقصات بلغت حد التكتل فى بعض الاحيان . وكان لهذه التصرفات المشوبة أثرها السيء على تقديرات الخطة لبعض المشروعات من الناحيتين المالية والزمنية - الامر الذى اقتضى اصدار القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ بتخويل وزير الاسكان والمرافق سلطة تكليف بعض الشركات بتنفيذ المشروعات ، ووضع هذا القانون قواعد خاصة للمحاسبة وفرض عقوبات صارمة على المخالفين . ولما كان يستفاد مما تقدم أن دور شركات ومنشآت المقاولات فى بناء الاقتصاد القومى قد بلغ حدا كبيرا من الاهمية ، وانها صارت أداة هامة من أدوات الانتاج ، فقد أصبح الامر يقتضى تأميم هذه الشركات والمنشآت حتى يتحقق الاشراف الكامل عليها للدولة » .

وهنا لابد من الاشارة الى اهم عمليات النقل التى حدثت بعد يوليو ١٩٦١ . **ففى أغسطس ١٩٦٣** صدرت عدة قوانين بتعديل الجداول المرفقة بالقوانين الثلاثة الرئيسية المشار اليها . ومن اهم هذه القوانين القانون **رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣** الذى تضمن تأميم العدد الاكبر من شركات الغزل والنسيج وشركات الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية ومواد البناء والحراريات . كما صدر القانون **٧٣ لسنة ١٩٦٣** بانهاء تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم وعقود استغلال الجبس والرمال البيضاء الممنوحة لافراد أو شركات القطاع الخاص وبتأميم الاصول المستخدمة فى استغلالها وأيلولة ملكيتها للدولة . وفى **نوفمبر ١٩٦٣ صدرت** عدة قوانين بتأميم شركات النقل البحرى والتبريد والملابس وشركات ومنشآت النقل والطرق .

وفى **مارس ١٩٦٤** تمت عملية أخرى ، وبمقتضاها أممت شركات التجارة التى كانت فى جدولى القانونين ١١٨ و ١١٩ - تأميما كاملا . كما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى جدول القانون ١١٧ . وقد سبقت الاشارة الى هذا الاجراء . وصدر القانون رقم ١٣٧ بتأميم شركات شل والنصر .

وفى **نفس الشهر** صدر القانون ١٣٤ بأن يكون **التعويض الاجمالى** المستحق طبقا للقوانين ١١٧ و١١٨ و ١١٩ للشخص الواحد عن جميع ما يمتلكه من أسهم ورءوس أموال فى جميع الشركات ، **١٥ ألف جنيه** ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها اقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع .

وتبقى « **الارض** » احدى وسائل الانتاج التى ما تزال تعتبر بالنسبة لمصر الوسيلة الاولى سواء من ناحية الدخل القومى أو عدد العاملين فيها .

والتطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة كما يقول الميثاق لا يؤمن بتأميم الارض بوجه الاطلاق ، وانما يسمح بالملكية الفردية للارض فى حدود لا تسمح بالاقطاع - مع دعم هذه الملكية باستمرار بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها . ولقد كانت الضربة الاولى التى وجهتها الثورة

لتحالف الاقطاع ورأس المال هى الاصلاح الزراعى الذى صدر به القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وبمقتضاه صار الحد الاقصى للملكية الاراضى الزراعية مائتى فدان. ويجوز للافراد والشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها . وتوزع الارض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم ما يقل عن خمسة أفدنة ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعا لجودة الارض . واستثنى القانون من ذلك **الحدائق** فنص على توزيعها على خريجي المعاهد الزراعية بحيث لا تزيد القطعة الموزعة عن عشرين فدانا .

وواضح أن القانون يهدف الى توسيع قاعدة الملكية الزراعية ، وتحويل المعدمين الى ملاك يشاركون فى ثروة بلادهم . كما تضمن القانون أحكاما لحماية الاطرف الضعيفة فى العلاقات الزراعية وهم طائفة المستأجرين فنص على الحد الاقصى الذى لا يجوز ان تزيد الاجرة عنه ، ووضع الحد الادنى لاجر العامل الزراعى . وهذه الاحكام جميعها تطبيق لمبدا العدل .

على أن القانون كان له هدف آخر يتصل بمبدأ الكفاية . فقد ربطت المذكرة الايضاحية لهذا القانون بين الاصلاح الزراعى وبين التنمية الاقتصادية للبلاد ، وذلك عن طريق تشجيع أصحاب الاموال على توجيه مدخراتهم الى التصنيع بدلا من استثمارها فى الاراضى الزراعية .

وتقول المذكرة الايضاحية لقانون الاصلاح الزراعى : « ان من أهم اهداف مشروع الاصلاح الزراعى المعروض توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الاراضى ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة وذلك لان من تتبقى فى أيديهم مدخرات لابد وأن يبحثوا عن مجال جديد لإستثمارها وزيادة الاستثمار ترفع من أجور العمال عامة وتزيد من مقدرتهم على الانفاق وتخلق طلبا جديدا على المنتجات المصرية مما يشجع من جديد على زيادة الاستثمار — وهكذا حتى تستكمل البلاد نماءها الاقتصادى ويصل المواطنون الى مستوى من المعيشة يليق ببلاد اعتزمت أن تستغل كل ممكناتها الاقتصادية » .

وهكذا ارتبط الاصلاح الزراعى بخطة التنمية ، وستظل المبادىء التى تحكم هذه الخطة فى مختلف مراحلها وتطوراتها هى التى تحكم النظام الذى يسير فيه الاصلاح الزراعى فى مراحله التالية .

فلقد رأينا أن الطريق الرأسمالى للتنمية الاقتصادية ظهر قصوره . وبدأت نواة القطاع العام فى سنة ١٩٥٦ ونمت هذه البذرة بعد العدوان . ووضح ان تدخل الدولة يجب أن يمتد وأن يشمل مختلف المجالات . ولم يخرج القطاع الزراعى عن هذه الحتمية التى فرضها الواقع الذى عاشته الثورة المصرية والمعارك التى واجهتها وانتصرت فيها .

وكان نص المادة الثانية من القانون ١٧٨ يقضى بانه استثناء من حكم المادة الاولى التى تضع الحد الاقصى للملكية الزراعية :

● يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان من الاراضى التى تستصلحها لبيعها وذلك على الوجه المبين فى القوانين واللوائح .

● ويجوز للافراد ان يمتلكوا اكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستثمارها . ولا يسرى على هذه الاراضى حكم المادة الاولى الا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت الاستصلاح . هذا مع عدم الاخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة .

بمعنى أن المشرع كان يعهد الى النشاط الخاص سواء فى شكل شركات أو افراد بمهمة تحقيق التنمية الاقتصادية فى قطاع الزراعة ، مؤملا ان يقوم الافراد بتوجيه مدخراتهم نحو استصلاح الاراضى . وكانت المادة ٣٠ من القانون ، زيادة فى الرعاية ، تعفى من الضريبة الاضافية المفروضة على الاراضى الزائدة عن الحد الاقصى ولم يستول عليها الاطيان البور التى يملكها الافراد والاطيان التى تمتلكها الشركات أو الجمعيات بقصد استصلاحها لبيعها .

ولكن التجربة والممارسة ، أكدت كما قلنا من قبل ان هذا الطريق لا يحقق الآمال المعقودة عليه فى هذا المجال كما فى غيره من نواحى التنمية . واخذ النضال الوطنى يصنع القطاع العام ليحمل عبء تحقيق الكفاية بزيادة الانتاج . وصدرت — فى نطاق الاصلاح الزراعى ، وبعد هزيمة العدوان — القوانين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ، و ١٢١ لسنة ١٩٥٨ ، و ٣٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن تستولى الحكومة نظير التعويض المنصوص عليه فى قانون الاصلاح على ما جاوز مائتى فدان من الاراضى البور المملوكة للافراد يوم العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، مع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة فى الملكية لسبب الميراث او الوصية . وقالت المذكرة الايضاحية

للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ أن هذا الحكم قد وضع توخيا للسرعة فى استصلاح الاراضى البور وتحقيق أهداف الاصلاح الزراعى .

ونتيجة لذلك ، فاننا نجد ان القوانين التالية المعدلة لقانون الاصلاح الزراعى الاول – تخلو من اى ذكر للتنمية . بل ركزت هذه القوانين احكامها على **هدف العدل** ، لان النضال الوطنى اكتشف للكفاية طريقها الناجع .

لقد كانت المذكرة الايضاحية لقانون الاصلاح الزراعى تضيف الى هدفه الاول المتعلق بالتنمية الاقتصادية هدفا اجتماعيا آخر ، فتقول : « ان توزيع الثروة فى الريف المصرى توزيع يتنافى مع معايير العدالة أيا كانت ، فهناك مزارع واسعة يملكها عدد قليل من الاثرياء على حين ان ملايين من الملاك لا يملكون غير قطع صغيرة من الارض » ثم تورد المذكرة احصائية عن توزيع الارض الزراعية ثم تقول : « وقد كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مساوىء اجتماعية انتهت آثارها فى البلاد المتمدينة بانتهاء عهود الاقطاع على حين بقيت فى بلادنا حتى وقتنا هذا .. وقد حان الوقت اخيرا لتنفيذ الاصلاح الزراعى فى مصر كأساس لاعادة بنيان المجتمع المصرى على اسس جديدة توفر لكل فرد من جمهرة الشعب حياة تسودها الحرية والكرامة وتقرب البون الشاسع بين الملاك والفوارق العميقة بين الطبقات » .

وهكذا كثرت قوانين توزيع الاراضى – سواء عن طريق اخضاع أراضى الاوقاف والاراضى المصادرة لقانون الاصلاح الزراعى وتوزيعها على صغار الزراع (القوانين ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١١٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٢) أو عن طريق الهبوط بالحد الاقصى لما يجوز تملكه . اذ أصدر المشرع القانون رقم ٢٤ **لسنة ١٩٥٨** بجعل الحد الاقصى لملكية العائلة ثلاثمائة فدان اذا آلت الارض الى أفرادها بطريق التعاقد وجعل هذا الحد أيضا قيدا على مقدار الاراضى الممكن الانتفاع بها بطريق التملك أو غيره . كما ان المشرع واصل سياسته بالتخفيف عن الملاك الجدد اذ خفض سعر الفائدة الى ١ ١/٢ ٪ ومد أجل الاستهلاك الى اربعين سنة (القانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٨) .

ومع صدور قوانين التحول الاشتراكى هبط الحد الاقصى للملكية الزراعية الى **مائة فدان** ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور كما هبط المشرع الحد الاقصى لما يجوز استغلاله بغير طريق التملك الى **خمسين فدانا** (القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١) وقد ذكر الميثاق أن روح القانون تفرض أن يكون **حد الملكية شاملا للاسرة كلها** لا للفرد فحسب . وهذا يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانية الاتية اى الى **سنة ١٩٧٠** .

ونحن لانقرا فى المذكرة الايضاحية التى أوضحت اهداف القانون ذكرا للتنمية الاقتصادية كما كان الحال فى القانون الاول . بل تظهر فيها الاهداف الاشتراكية وتقريب الفوارق بين الطبقات . ثم خفض **القانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١** ما لم يؤد من ثمن الارض الموزعة او التى توزع الى النصف . وخفضت فى **سنة ١٩٦٤** الى الربع بالقانون **رقم ١٣٨** . وقبل ذلك كان المشرع قد أصدر القانون **١٠٤ لسنة ١٩٦٤** الذى جعل الاراضى المستولى عليها تؤول الى الدولة بدون مقابل .

وهكذا نجد قانون الاصلاح الزراعى الذى كان يهدف الى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى عملية التنمية ، يركز فى مراحله التالية على هدف العدل ملقيا على شركات القطاع العام تحقيق هدف الكفاية فى استصلاح الاراضى الزراعية . ويطبق المشرع سياسته هذه فى نطاق الحدائق . فلقد كان القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يقضى كما رأينا بتوزيع الحدائق على خريجى المدارس الزراعية بحيث لا تزيد القطعة الموزعة على عشرين فدانا الا أن المشرع عدل عن هذا الاتجاه وصدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ يقضى بأن تتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ادارة الاراضى المستولى عليها المخصصة للحدائق واستغلالها . ونص على ان يسرى هذا الحكم على اراضى الحدائق التى تسلم بناء على قانون الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتوزيعها كما يسرى على ما ترى الدولة اسناد ادارته واستغلاله والتصرف فيه الى هذه الهيئة من اراضى الحدائق الداخلة فى ملكيتها وعلى ما تنتجه الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من الحدائق .

اى ان هذه الحدائق تعتبر مملوكة للشعب ، وتدار عن طريق القطاع العام ولصالح الشعب فى مجموعه .

ولابد من الاشارة هنا الى المناقشة العامة والواسعة التى ثارت بشأن الارض التى يجرى استصلاحها على مياه السد العالى وهل تبقى فى الملكية الاشتراكية العامة لوسائل الانتاج أو يجرى توزيعها على الفلاحين . وستكون هذه القضية الحيوية احدى النقط الرئيسية فى جدول اعمال المؤتمر القومى الاول للاتحاد الاشتراكى الذى سيعقد قبل نهاية هذا العام (**انظر عرضا**

لهذه المناقشة في الطليعة ، العدد الرابع (تقارير الشهر) ص (١١٢) .

وتبقى ملاحظة ــ ان ثروة الشعب التي صارت لهبتطبيق النظام الاشتراكي ليستقاصرة على ما استرده من أيدي الرأسماليين السابقين. ان الانجازات الاشتراكية لاتقاس بمقدار ماتنتزعه لترده الى أصحاب المصلحة المشروعة فيه . لو أن النظام الاشتراكي اقتصر على ذلك ، لكان في حقيقة الامر ــ مهما كان في عمله من عدالة ومشروعية ــ مستندا الى ما سبق للنظام المنهار أن حققه. الاشتراكية لو اقتصرت على ذلك تصبح من ناحية انشاء وسائل الانتاج ، عالة على النظم السابقة .

قيمة الاشتراكية بما تحققه من انجازات تعلو كما وكيفا عما حققه النظام السابق . وفي مصر لم يكن من الممكن ان تبنى الرأسمالية المحلية مصانع يزيد عددها عن ثمانمائة . بل وكان من المستحيل أن تقوم هذه الرأسمالية بوضع خطة لبناء الصناعة الثقيلة في البلاد ، واستصلاح مئات الالوف من أرض الصحراء .

كل هذا أصبح مملوكا للشعب ، أو يسيطر عليه سيطرة كاملة ويوجهه لمصلحته .

ومن الطبيعي أن يكون لهذه الاموال نظام قانوني ، تخضع له ، ويحميها . ولا يمكن أن يكون هذا النظام ما تضمنه القانون المدني بشأن الاموال العامة . فهذه طبقا للمادة ٨٧ تعتبر كذلك اذا كانت مملوكة للدولة أو للاشخاص الأعتبارية العامة ، وتكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم . هذه الاموال في فقه القانون المدني ــ هي الطرق والشوارع والقناطر والسكك الحديدية وخطوط التلغرافات والحصون والقلاع والاسوار والشواطىء والموانى والارصفة والبحيرات والانهار والترع والجوامع والعقارات الاميرية والترسانات والمراكب الحربية والآثار .

وواضح أن هذه الاموال لا يمكن أن تكون في طبيعتها وفي تعدادها مطابقة لوسائل الانتاج . ومن ناحية أخرى ــ فان **القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة** ينص على أن تعتبر أموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في قرار انشائها (م ١٩) . وغني عن البيان أن من بين أموال المؤسسة توجد وسائل الانتاج. فهل معنى اعتبار هذه من أملاك الدولة الخاصة أن لا تسري عليها الحماية التي نص عليها القانون المدني من أن الاموال العامة لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وحتى بفرض سريان هذه الحماية عليها فهل تكون هذه الحماية كافية لكي تؤدي تلك الاموال وظيفتها في خدمة الاقتصاد الوطني ؟

ينص الدستور على ان ملكية الدولة أي ملكية الشعب هي القطاع العام القوي والقادر الذي يقود التقدم في جميع المجالات . وعلى المواطنين حماية ودعم ملكية الشعب باعتبارها أساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب العامل وقوة الوطن (م ١٣ و ١٤) .

ليس من شك أنه قد أصبح من المتعين تفصيل هذه المبادىء الدستورية في نصوص قانونية تندرج في القانون المدني والقانون الجنائي وغيرهما من القوانين ــ كل بحسب طبيعته .

المالك الجديد :

أما المالك لجميع هذه الاموال فهو الشعب ــ دخلت بالقانون ذمته المالية واصبحت تكون ثروته . ولكن من هم الذين من مجموعهم يتكون الشعب المالك أو المسيطر .

لقد رأينا أن تملك عدد قليل من الافراد لوسائل الانتاج يجعل في أيدي المالكين من النفوذ والسلطان ما ييسر لهم امكانية استغلال باقي الطبقات . وهذا وضع أخذت الثورة تحاول تصفيته منذ صدور قانون الاصلاح الزراعي ، الا أن الضربات الحاسمة لم توجه اليه الا ابتداء من يوليو ١٩٦١ . ثم وضح الطريق تماما بعد أن كشف التحالف الرجعي عن حقيقته سافرا في الانفصال الرجعي الاستعماري لسوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

تطور مفهوم « **الشعب** » مع تطور الثورة . وحين ظهرت النواة الاولى للقطاع العام كان ثمة عاملان يتحكمان في نشاطه واهدافه . فمن ناحية كان هناك التحالف الشعبي القائم وتشد ، تتجمع فيه كل فئات الشعب بصرف النظر عن أوضاعها الطبقية لمواجهة الاستعمار . ومن ناحية أخرى لم يكن من الممكن أن البلاد التي قامت فيها الثورة المزدوجة وواجهت عمليا كيف تخلى رأس المال عن المساهمة في المشروعات الحيوية وطبقت التأميم بالنسبة لاعظم الشركات على أرضها لم يكن من الممكن لهذه البلاد أن تكون تصفية ممتلكات الاعداء في اطار رأسمالي تقليدي .

ذلك انه عقب الانتصار على العدوان ــ بدأ التفكير في كيفية التصرف في أموال الاعداء ، وقد

كان الحل الذى وضع يعبر عن المرحلة التى كانت البلاد تجتازها وتتئذ. فهو لم يكن مماثلا للتمصير « الشكلى » الذى أخذت بلادنا تطبقه بعد ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣، اذ بدأت التشريعات تلزم الشركات بأن يكون من بين أعضاء مجالس اداراتها وحملة أسهمها وموظفيها وعمالها نسبة معينة من المصريين . كانت الرأسمالية المحلية الكبيرة تخطو تدريجيا لتحويل نتائج الثورة الوطنية الى أرباح لها . **لكن التمصير الذى حدث بعد عدوان ١٩٥٦ كان من نوع آخر تماما** ــ لم يكن لصالح المساهمين فى الشركات المصرية الموجودة او التى تتكون ولكن كان لصالح التحالف الشعبى فى مجموعه . وهكذا انشئت **المؤسسة الاقتصادية بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٥٧** ، وسارت جنبا الى جنب مع **الاتحاد القومى** ــ التنظيم السياسى الشعبى وقتذاك ــ تحكم نشاطهما واهدافهما نفس المبادىء والاهداف .

كان منطق المرحلة يقضى بأن جميع القوى الوطنية التى ساهمت فى دحر الاعداء ينبغى أن تواصل عمل البناء فى الدولة المنتصرة . والواقع كان يثبت أن كل فئات الشعب اتحدت فى صد العدوان الثلاثى ، ومن هنا كانت ضرورة اتحادها فى تنظيم سياسى تتعاون من خلاله لتثبيت الاستقلال السياسى وبناء الصناعة الوطنية القوية . الا ان الاطار الاقتصادى الذى تم فيه هذا التحالف كان يترك حرية كبيرة نسبيا لنشاط رأس المال الفردى الكبير، ويجعل الحياة الاقتصادية فى مجموعها تسير فى نطاق قوانين الاقتصاد الرأسمالى. أما القطاع العام ــ عن طريق المؤسسة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات التى أنشئت فيما بعد ــ فكانت مهمته **التوجيه** دون أن يحل محل رأس المال الفردى أو أن يقوم بدوره الا حين يجد هذا الاخير متخلفا . بل لقد نص قانون المؤسسة الاقتصادية على أنه يجوز لها أن تنشىء شركات مساهمة بمفردها ــ ثم تختار الوقت المناسب لتداول الاسهم . وتقول المذكرة الايضاحية للقانون أن المؤسسة « قد ترى عدم تداول الاسهم الا بعد أن تحقق الشركة قدرا من النجاح فى أعمالها حتى تضمن اقبال رءوس الاموال الخاصة عليها » .

ومن الطبيعى أن الرأسمالية المصرية وهى الطرف الاقوى والاكثر خبرة فى هذا التحالف السياسى الاقتصادى استطاعت أن تخرج بالنصيب الاوفى والربح الاكبر من زيادة الانتاج الكبيرة التى تحققت فى ظل توجيه المؤسسة الاقتصادية .

وجاء الانفصال ليؤكد أن للرأسمالية وجها واحدا ــ سواء كانت أجنبية أم محلية . **وبدأ مفهوم جديد للتحالف الشعبى يظهر ليحل محل المفهوم القديم** . وفى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ قال المناضل جمال عبد الناصر : « لقد كانت وسيلتنا الى التنظيم الشعبى هى تكوين الاتحاد القومى ليكون اطارا من حول صراع الطبقات . وكان خطؤنا اننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومى أمام قوى الرجعية . وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية التى تسللت الى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته الى واجهة تنظيمية لاتحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .. » .

وهكذا أصبح من المحتم أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ؛ وأن ينفسح المجال بعد ذلك للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ــ هذه القوى تكون فى مجموعها الشعب المالك لوسائل الانتاج او المسيطر عليها . وواضح من اسم هذا التحالف الجديد انه بين قوى « عاملة » أى ان كلا من فئاته التى ترتضى الدخول فيه تقرر مقدما انها قوة عاملة . . **فالعمل يمثل الوظيفة الاولى لها فى الحياة ، وبالتالى فانه المصدر الاول ــ ان لم يكن الوحيد والدائم ــ لما تكسبه من دخل** . يقول عبد الناصر: « ان العمل هو الطريق الوحيد لشرف المواطن وكرامته . وبدون عمل لا مكان للفرد فى المجتمع » . بل ان الميثاق والدستور فى تأكيدهما لهذه الحقيقة قد ضمنا للقوى المكونة للاغلبية فى هذا التحالف وهى التى طال استغلالها ويمثل العمل ثروتها الوحيدة ــ **وهى قوى العمال والفلاحين** ــ نصف المقاعد على الاقل فى التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى . وبهذا يكون للتحالف الجديد طبيعة ثورية تهدف الى المساندة والحماية السياسيتين للنظام الثورى بتغييراته الاقتصادية الجذرية وبالحلول فى مراكز القوة والنفوذ محل الملاك والرأسماليين الكبار . ولان ملكية وسائل الانتاج لم يعد يترتب عليها تقسيم المجتمع الى طبقات ــ فانه لم يعد ثمة مقتض لقيام أحزاب سياسية يتبنى كل منها مصالح طبقة معينة . بل تجسد تحالف قوى الشعب العاملة فى منظمة جماهيرية شاملة هى **الاتحاد الاشتراكى وجهازه الطليعى السياسى** الذى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات . والصراع فى هذا الاطار يجرى بين هذه القوى العاملة المتحالفة فى مواجهة الطبيعة وظروف الانتاج . أصبحت مضاعفة الدخل القومى هى الهدف الذى ينبغى من أجل الوصول اليه التغلب على كل العقبات . هنا يتحقق عمليا ذلك الوصف الرائع الذى أطلقه

الميثاق على العمل، اذ سماه : « النضال الوطني» .
« ان النضال الوطني لجماهير الشعب هو الذي صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الاجنبية وتأميمها واعادتها الى مكانها الطبيعي والشرعي وهو الملكية العامة للشعب كله» .. و« ان مقدرة الشعب المصرى يجب ان توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه ص٢٤ هنا الهدف الذى ينبغي وضعه دائما أمام النضال الوطني . بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التي يطيق الجهد الوطني تحملها » .

وبهذا لم تعد عملية الانتاج ذات طبيعة اقتصادية وحسب ، ولكنها فى المحل الاول نشاط سياسي . ذلك « ان من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسي فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية » وبسقوط التحالف الرجعي واسترداد أصحاب المصالح الحقيقية والمشروعة لثروة بلادهم صارت فى يدهم القوة الاقتصادية والسياسية . ان جماهير العاملين وهم يديرون الآن التي يمتلكونها ويزرعون حقولهم التي يسيطرون على انتاجها انما يديرون فى نفس الوقت ويسيطرون على سياسة البلاد .
هذه حقيقة تنبع من حق الملكية العامة الشعبية لوسائل الانتاج والسيطرة عليها . ولابد ان تعمقها تحالف قوى الشعب العامل ويدرك ابعادها ويتحمل مسئولياتها ويجعل صياغتها واقعا حيا عمليا » .

كيف يتم ذلك كله ؟ هنا نصل الى الاثار التى تترتب على حق ملكية الشعب لوسائل الانتاج او سيطرته عليها . فهذا الحق ليس مجرد نداء حماسي ، بل انه حقيقة موضوعية لها آثارها العملية المحددة . فكون قوى العاملين هى المالكة أو المسيطرة على هذه الوسائل يترتب عليه أن تكون لها ازاءها صفة الاصيل » .

- **الذى يضع خطة تشغيلها**
- **ويتولى بنفسه ادارتها**
- **ويراقب عملها**
- **ويحصل على دخلها**

وسنستعرض كل واحد من هذه الاثار تباعا من خلال التنظيم الوضعي القائم حاليا فى بلادنا لهذه الوسائل .

وضع خطة التنمية

ان اول اثر يمنحه حق الملكية لصاحبه ، هو أن يكون لهذا الاخير السلطة الكاملة فى تحديد كيفية استعمال حقه أو استغلاله أو التصرف فيه . هذه هى صياغة القانون المدنى لمضمون حق الملكية الفردى . أما بالنسبة لوسائل الانتاج فان كيفية استعمال الحق هنا توضحها خطة التنمية .
وعلى الفور تأتى النتيجة الطبيعية ـ ان الشعب الذى يسيطر على وسائل الانتاج هو الذى يضع الخطة التى تسير عليها . ولقد دخلت حياتنا هذه التعبيرات مع تقدم ثورتنا الاجتماعية : **التخطيط ، الخطة القومية ، خطة التنمية الاقتصادية ـ** وقد وجد ذلك كله ابعاده فى الميثاق الوطني .
فبعد قيام الثورة باسابيع ، انشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج الوطني . وفى سنة ١٩٥٣ انشىء المجلس الدائم للخدمات العامة . وكان اختصاص المجلس الاول هو بحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى فى النواحي الزراعية والصناعية والتجارية . ويختص المجلس الثانى بشئون التعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية والخدمات العامة فى الدولة على وجه عام .
وفى ٩ مارس ١٩٥٥ أسند التخطيط الى هيئة انشئت بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ وسميت لجنة التخطيط القومى وتتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعي فى الدولة تنفذ فى أمد محدود . على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية وتوجه نحو الوصول اليها جميع الجهود القومية من حكومية وغير حكومية وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة . وتحدد الاهداف الرئيسية للخطة القومية والمدة اللازمة للوصول اليها على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وامكانية التنفيذ والنجاح وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج بما يتفق والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقاليد القومية .
ثم عدلت الاجهزة التى تقوم بعملية التخطيط القومى . فطبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى **١٣ يناير ١٩٥٧** يتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان (ا) مجلس أعلى للتخطيط القومى برياسة رئيس الجمهورية (ب) ولجنة للتخطيط القومى برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط . ويختص المجلس الاعلى بتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة واقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة وتختص لجنة التخطيط باعداد الخطة وبيان مراحلها وأجزائها السنوية مع متابعة العمل دوريا . ثم ادمج مجلسا الانتاج والخدمات فى لجنة التخطيط القومى بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٠ . كما انشئت فى هذه اللجنة لجان مشتركة من موظفى التخطيط والوزارات والمصالح ... لتقديم جميع البيانات والتقارير التى يتطلبها اعداد الخطة أو متابعة

تنفيذها (القرار الجمهورى ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠) وانشىء بكل وزارةمكتب للتخطيط . وتقوم هذه المكاتب بمعاونة جهاز التخطيط القومي في الحصول على البيانات المطلوبة ودراستها بخص الجهة الادارية من برامج ومشروعات . ومعاونة جهاز التخطيط في اعداد تقارير المتابعة . والي جوار هذه المكاتب انشئت بالوزارات مكاتب اتصال يكون لجهاز التخطيط حق الاتصال المباشر بها للحصول على البيانات والدراسات اللازمة (القرار الجمهورى ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩) .

وفى يوليو ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٣٢ في شأن التخطيط القومي والمتابعة . ونص في المادة الاولى منه على ان « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعي فيهـا مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » وطبقا للمادة الثانية « توضع خطة عامة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعي بالجمهورية العربية المتحدة تتضمن اهدافا رئيسية تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة وتنفذ هذه الخطة على مراحل مدة كل منها خمس سنوات » . وجاء في المادة الثالثة « تعتبر الخطة أساسا للنشاط الاقتصادى والاجتماعي في الدولة ويدعى المواطنون افرادا وهيئات الى المشاركة بالرأي في اعدادها وتحديد اهدافها كما يدعون الى العمل على تنفيذها وتحقيق الاغراض المرجوة منها وذلك بناء على رغبتهم في ارساء قواعد المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني وفي حدود الاحكام القانونية النافذة . وتتخذ الاجراءات الكفيلة بالافادة من آراء المواطنين وملاحظاتهم ومقترحاتهم في اعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها » .

ثم تضمنت المادة السابعة نصا يقضى بأن « يعرض مشروع اطار الخطة العامة للسنوات الخمس متضمنةالاهداف الاقتصاديةوالاجتماعية للدولة على المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة لاقراره . وتصدر الخطة بعد موافقة مجلس الامة بقرار من رئيس الجمهورية مشتملا على أهدافها العامة من زيادة في الانتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والاستثمار » ونظمت المادة ١١ العلاقة بين القطاعين العام والخاص اثناء تنفيذ الخطة فقضت بأن « يراعى في اعداد الخطة وتنفيذها التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاجتماعي الخاص تحقيقا للاهداف الاجتماعية ورفاهية الشعب . على أن تكون مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الخطة اختياريا دون الزام وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام القانونية النافذة» وقضت المادةالسادسة من القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بأن « على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ... (٩) اصدار القرارات والتنظيمات واعداد الدراسات والتوصيات التي تؤدى الى تشجيع قيام القطاع الخاص المقابل لنشاط الوزارة او المصلحة أو المؤسسة العامة بما هو مقدر له في الخطة سواء في الانتاج أو الاستهلاك او الاستثمار اوالعمالة أو الاستيراد أوالتصدير» .

وفى أغسطس ١٩٦٠ صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٢٧ باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠-١٩٦٥ . ونظم القرار الجمهورى ١٣٢٨ اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط . ثم صدر القرار ١٣٢٩ في شأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها . وقد أعاد تنظيم اجهزة التخطيط في مختلف الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة. وصدرت القرارات الجمهورية رقم ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للتخطيط القومى وبتحديد اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى .

كان من اللازم أن تكون لدينا فكرة واضحةعن التاريخ التشريعي للتخطيط منذ قيام الثورة - كي نستطيع أن نتبين بعد صدور قوانين التحول الاشتراكي والميثاق والدستور الطريق الواجب اتباعه في هذا النطاق كي تتحقق واقعيا وبالنسبة لجماهير قوى الشعب العاملة الممارسة الفعلية للسيطرة على وسائل الانتاج وما يترتب على ذلك من ضرورة أن تكون الخطة التى تعمل هذه الوسائل طبقا لها قد صدرت بموافقة الشعب بل بمشاركته فيها .

والملاحظة الاولي على هذه التنظيمات جميعا أنها جعلت الخطةعملا يتم في نطاق الاجهزةالادارية بالوزارات والمصالح والمؤسسات العامة . وفي مقابل الاهتمام الدقيق بتفصيلات العمل داخل هذه الاجهزة كما يبين من القوانين والقراراتالتى عرضنا لها فيما سبق - تركت مشاركة المواطنين في وضع الخطة والاهتمام بها دون تنظيم محدد واضح. وكل ما تضمنه القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ في هذا الصدد هو ضرورة عرض أهداف الخطة على المؤتمر العام للاتحاد القومي . وليس من شك في أن هذه النصوص تحتاج الى تعديل يجعلها متفقة مع التطور الذى حدث في بلادنا منذ يوليو ١٩٦١ ، ومع تكوين الاتحاد الاشتراكى العربى .

ان ملكية الشعب لوسائل الانتاج أو سيطرته عليها تتمثل واقعيا في مشاركة قوى الشعب عن طريق الاتحاد الاشتراكى في وضع خطة التنمية.

فالاتحاد الاشتراكى العربى « هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء الميثاق . وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها » . واذا كان القانون ينص على ان المؤتمر العام للتنظيم الشعبى هو الذى يناقش الخطة ، فان طبيعة عمل هذا المؤتمر وكذا منطق تنظيم الاتحادالاشتراكي يتطلبان أن يتحرك التنظيم الشعبى كوحدة متكاملة ابتداء من القاعدة وفى كل المستويات التالية للمشاركة فى هذه العملية الكبيرة ومن المسلم به انه لكى تكون الخطة واقعية ويسهل مراقبة تنفيذها فانها يجب ان تنبع أولا من الوحدات الدنيا حسب امكانياتها وقدرتها على التنفيذ . وعلى ذلك فان ربط الخطةالقومية بالتخطيط على المستويات الدنيا من المبادىء الرئيسية فى التخطيط الاشتراكى . ولكى يكون التخطيط سليما يجب ان تعد البرامج المفصلة عن كل مشروع ويجب ان تشترك الوحدات الانتاجية فى اعداد الخطة الى جانب الوزارات وجهاز التخطيط .

وهنا يظهر دور اللجان الشعبية الجماهيرية المتعددةفى مختلف الوحدات المحلية ومراكز الانتاج فهى تعلم بحكم شعبيتها احتياجات البيئةوترتيبها من حيث أولويات التنفيذ والامكانيات المتاحة للتنمية . بحيث يكون بحث المؤتمر العام اساسه البيانات والآراء والمناقشات التى تمت فى كل الوحدات الاساسية ولجانها ومؤتمراتها . وعلى ذلك لم يعد يكفى لتنظيم هذا العمل الشعبى نص عام مثل المادة الثالثة من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ التى اوردناها فيما سبق ، والتى تدعو المواطنين «افرادا وهيئات» الى المشاركة بالراى. بل ان هؤلاء المواطنين اصبح لهم تنظيم عام يضمهم ولا يمكن النظر اليهم بعد ذلك على انهم مجرد « افراد وهيئات » وحسب . **ومن ناحية أخرى اصبح من اللازم أن تصدر القرارات التى تفصل كيفية مشاركة الاتحاد الاشتراكى فى مناقشة الخطة على غرار ما تضمنته القوانين والقرارات الخاصة بالجهاز الادارى المكلف بوضع الخطة داخل الوزارات والمصالح والمؤسسات .**

وبهذا يكون تشريع التخطيط متفقا معمبادىء الميثاق الذى يقضى بأن «العمل الوطنى علىأساس الخطة لابد أن يكون محددا امام أجهزة الانتاجعلى جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة امامه حتى يستطيع ان يعرف ــ فى أى وقت من الاوقات ــ مكانه فى العمل الوطنى ... ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة» ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها هو ــ فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف ــ هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

المطلوب اذن هو تطوير تشريع التخطيط ليرتفع الى مستوى الميثاق فيحقق فعلا ان الشعب مسيطر علىوسائل الانتاج فى المجتمع أو مالك لها.

أما الملاحظة **الثانية** فخاصة بالعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى تنفيذ خطة التنمية . فالقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ قد صدر قبل قوانين يوليو ١٩٦١ وقبل الميثاق والدستور . ومن هنا فان نصوصه لا تمثل التطور العظيم الذى تحقق فى مجتمعنا .

ان المادة (١١) من هذا القانون والمادةالسادسة من القرار الجمهورى ١٣٢٩ سنة ١٩٦١ لا تمثلان الان حقيقة العلاقة بين القطاعين . فالقول بان مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ الخطة هى قبل كل شىء اختيارية ودون أى الزام ، وان الامر يحتاج الى اصدار القرارات والتنظيمات والتوصيات لتشجيع منشآت القطاع الخاص المقابلة لنشاط الدولة لتقوم بما هو مقدر لها فى الخطة الى آخر ما جاء فى هذين النصين ــ هذا كله لا يتوافق مع ما ينص عليه الميثاق من ان القطاع الخاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . وانه كالقطاع العام تشمله رقابة الشعب . « ان رأس المال الفردى فىدوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام وأن هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب وانها قادرة علىمصادرة نشاطه اذا ما حاول ان يستغل او ينحرف » وطبقا لهذه المبادىء التى جاءت فى الميثاق صدر الدستور وتضمنت نصوصه نفس المبادىء . كما انه جعل الملكية الخاصة مصونة على أساس أن القانون ينظم اداء وظيفتها الاجتماعية ــ وليس من شكفى أن أول مقتضيات هذه الوظيفة هو المشاركة بكل اخلاص وجهد فى تنفيذ خطة التنمية. الامر الذى يستدعى ضرورة صدور التنظيم القانونى لاداء هذه الوظيفة عمليا.

ادارة وسائل الانتاج

والاثر الثانى لملكية الشعب لوسائل الانتاج وسيطرته عليها هو **اشتراك المالكين فى ادارة**

وسائل الانتاج . والصورة التى تأخذها هذه الادارة الشعبية تختلف فى الادوات المملوكة ملكية عامة عنها فى الادوات المملوكة ملكية خاصة تحت سيطرة الشعب وهوما يحدث فى الارض الزراعية بالذات .

اما بالنسبة للقطاع المملوك للشعب ، فالاصل فيه طبقا لقانون الشركات ـ ونظرا لان اغلب منشآت هذا القطاع تأخذ شكل شركة مساهمة ، أن تكون ادارة الشركة موزعة بين مجلس الادارة والجمعية العمومية .

ولقد صدر القانون رقم ١١٤ فى ١٩ يوليو ١٩٦١ يقضى بأن مجلس ادارة اى شركة يجب ان لايزيد على سبعة اعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على ان يكون احدهما عن الموظفين والاخر عن العمال . ثم صدر القانون ١٤١ فى اكتوبر ١٩٦٣ يزيد من مشاركة العمال فى ادارة وسائل الانتاج فنص على أن يشكل مجلس ادارة الشركة من تسعة اعضاء على الاكثر يكون من بينهم اربعة اعضاء ممن يعملون فيها يتم انتخابهم بالاقتراع السرى وتكون مدة عضويتهم سنتين تبدآن من أول يوليه . كما تطلب القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ بأن يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل كل شهر . وطبقا للقرار الجمهورى ٢٢٤٨ لسنة ١٩٦٣ يتعين انشاء لجنة او اكثر لشئون الافراد فى كل شركة من ثلاثة اعضاء يكون من بينهم واحد أو أكثر من اعضاء مجلس الادارة المنتخبين .

هذا عن مجلس الادارة . **أما الجمعية العمومية** فان القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ، نص على أن يتكون راس مال المؤسسة من انصبة الدولة فى رءوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت . ونتيجة لذلك نصت المادة (٢٥) على أن يكون لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين او جماعة الشركاء المنصوص عليها فى القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة للشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة .

وبذلك يكون القانون قد نظم مستويات اخرى تشارك فى ادارة الشركة وحدد اختصاصاتها » .

والقاعدة طبقا للقانون ٦٠ المشار اليه أن قرارات مجلس ادارة الشركة نافذة بمجرد صدورها الا فى حالات معينة نصت عليها المادة ١٤ من هذا القانون ـ وطبقا لها « يبلغ رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية التعاونية قرارات مجلس الادارة الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة . ولا تكون هذه القرارات نافذة فى المسائل الآتية الا بعد اعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة : ● اللوائح ● الميزانية التقديرية ● الميزانية العمومية والحساب الختامى ● برامج الانتاج واهدافه ● برامج التسويق والتصدير ● برامج الاستثمار والتمويل . وغير ذلك مما تقضى التشريعات باعتماده من مجلس ادارة المؤسسة » .

ومن ناحية **ثالثة** ـ فان قرارات مجلس ادارة المؤسسة لا تكون نافذة الا باعتماد الوزير المختص الذى عليه ان يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه (م ١١) .

هذا التنظيم الوضعى المطبق حاليا يمثل دون شك مرحلة متقدمة على الوضع الذى كان ساريا قبل صدور قوانين يوليو ١٩٦١ . الا أن المناضل جمال عبد الناصر فى لقاءاته الشعبية والبرلمانية يضع نقطة البداية لتقييم النظام القائم . وبذلك يرسم الطريق الذى يؤكد ملكية الشعب لوسائل الانتاج فى صورة عملية .

أما عن الوضع السابق لقوانين التحول الاشتراكى فقد رأينا ان المؤسسات العامة القائمة وقتئذ وبالذات المؤسسة الاقتصادية كانت تمارس توجيه الاقتصاد الوطنى الى ما يحقق زيادة الانتاج . ولكن المبدا فى كل هذا النشاط أن تدخل الدولة فى الاقتصاد الوطنى كان يجرى فى اطار التنظيم القانونى التقليدى للشركات المساهمة ، بحيث تكون للدولة او احدى مؤسساتها حقوق حملة الاسهم التى يحددها قانون الشركات . فعلاقة المؤسسة بالشركات التى تساهم فيها لم يتعد حقوق المساهم العادى . وعلى هذا نصت المادة السابعة من قانون المؤسسة الاقتصادية اذ قالت : « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى يكون لها

نصيب فى راس مالها . ويحدد عدد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها فى راس المال ... ويكون لممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة ما لسائر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق » . وكل ما لهم فيما عدا ذلك « ان يقدموا الى كل من مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة شئون الشركة » فاذا كانت الحصة فى راس مال احدى الشركات تزيد على ٢٥ ٪ « كان لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق طلب اعادة النظر فى كل قرار يصدره مجلس الادارة او الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه به والا اعتبر القرار نافذا . اما اذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس الادارة او الجمعية العمومية على حسب الاحوال بأغلبية ثلثى الاصوات على الاقل » .

ولعل نظام اختيار اعضاء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة خير تطبيق لمبدا المساواة بين جميع المساهمين ـ الدولة والقطاع الخاص . بل ان ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى الجمعيات العمومية لهذه الشركات ظلوا من يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ انشاء المؤسسة الى يوليو ١٩٦٠ لا يشتركون فى انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون راس المال الخاص (م ١٠) ولم تتحقق المساواة الا بصدور القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى الذى نصت المادة العاشرة منه على أن يكون لممثلى المؤسسة فى الجمعية العمومية للشركة ما لسائر المساهمين من سلطات وحقوق .

ومعنى ذلك كله انه لم يكن للقطاع العام رأى ملزم للشركات التابعة له وخاصة فى الموضوعات التى تتعلق بالاقتصاد القومى عامة . بل تركه هذا كله فى يد فريق من المساهمين الذين يكونون اغلبية فى مجلس الادارة والذين يوجهون سياسة الشركة وفق مصالحهم الخاصة للحصول على اكبر عائد ممكن دون النظر الى مصالح الدولة الاقتصادية .

تقول ان التنظيم الحالى يمثل مرحلة أكثر تقدما على الوضع الذى كان ساريا قبل قوانين يوليو ١٩٦١ . ولكن الحقيقة أن التقدم فى أسلوب الادارة داخل الشركات ما زال محصورا الى حد كبير فى اطار النصوص الموضوعة دون أن يصل الممارسة العملية . طبعا مع مراعاة تغير التشكيل وكون جميع الاعضاء فى مجالس الادارة والجمعيات العمومية لا يمثل واحد منهم القطاع الخاص .

ونحن نجد فى حرص المناضل عبد الناصر على ان يذكر الشعب وممثليه مرة بعد أخرى بالاساس الرئيسى الذى يقوم عليه النظام الاشتراكى ـ خير نقطة بداية لتحقيق التقدم عمليا .

فطبقا لما قاله جمال عبد الناصر أكثر من مرة، **يعتبر مجلس الامة هو الجمعية العمومية للشركات المملوكة للشعب** . وبهذه الصفة تكون له سلطة مراجعة ميزانياتها . وقد اشار الرئيس على المجلس بان يستعين بمحاسبين للقيام بهذه المهمة. بل ان عبد الناصر فى خطابه بالمجلس عند بدء دورته الثانية فى نوفمبر ١٩٦٤ اقترح أن تقوم من المجلس **لجان لتقصى الحقائق** فى مختلف شركات القطاع العام وتقدم عن ما تراه تقاريرها . والمبدا الذى عنه يصدر تفكير الرئيس هو ما قاله من اننا فى نظامنا الاشتراكى وفى كل العمل الذى نعمله الضمان الوحيد هو التطور الديمقراطى . ونحن نطلب المزيد من الديمقراطية . وهذا هو المبدا الذى تضمنه الميثاق : « ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليما الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية » .

فكيف يترجم هذا المبدا عمليا ويطبق فى مراكز الانتاج جميعها ؟ .

نقطة البداية هى ملكية الشعب لوسائل الانتاج. وممثلو الشعب فى المجلس النيابى يكونون الجمعية العمومية لهذه الشركة الكبيرة التى تتسع يوما بعد يوم ولهم بهذه الصفة حق مراجعة نشاط مال الشعب المملوك له .

ونلاحظ هنا ان حق المراجعة ممنوح للمجلس الذى يتكون نصفه على الاقل من العمال والفلاحين، اى ان الجمعية العمومية لشركات القطاع العام يتكون نصفها من العمال والفلاحين .

ونفس المبدا نجده مطبقا فى اولى حلقات ادارة وسائل الانتاج المملوكة للشعب ونعنى بذلك مجلس

الادارة طبقا لما جاءت به قوانين التحول الاشتراكى كما سبق القول. تبقى الحلقة المتوسطة ونعنى بها المؤسسات العامة. ان جميع اعضاء مجلس ادارة كل منها معينون وليس منهم ممثلون للعمال . وهذا تخلف عن مبادىء الميثاق لابد من تداركه مع الوقت وكلما ازدادت التجربة الاشتراكية فى بلادنا تأصيلا بحيث تصبح « الطبقات العاملة فى موقع القيادة سواء فى التنظيم الشعبى أو فى وحدات الانتاج » .

على ان هناك ناحية لابد من الاشارة اليها ، تلك هى الصورة التى تحددها القوانين الحالية للعلاقة بين المؤسسات والشركات . ونحن لانجد خيرا من فكرة الرئيس التى اشرنا اليها لتفسير هذه القوانين وتطبيقها تطبيقا سليما .

فلقد رأينا ان تدخل المؤسسات فى أعمال شركاتها مقصور بحكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على بعض النواحى العامة دون أن يتعدى ذلك الى الأعمال التنفيذية المتعلقة بالانتاج نفسه . الا أن الشركات ظلت تطالب بتعديل القانون وحظر التدخل فى شئونها من جانب المؤسسات الا فى المسائل العامة . والحقيقة أن الشركات ظلت رغم صدور القانون ٦٠ تطبق القواعد التى كانت سارية قبل صدوره اذ جرت على ارسال جميع قرارات مجالس ادارتها للمؤسسة لاعتمادها قبل التنفيذ. وليس فقط للحصول على عدم اعتراض من المؤسسة كما كان الامر ايام المؤسسة الاقتصادية. بحيث أصبح الوضع فى أذهان القائمين على الشركات وكما يقول رئيس الوزراء - هو ان الشركة والمؤسسة والوزارة هى سلسلة ادارية متكاملة تمثل الشركة فيها الحلقة الاولى . والمفروض طبقا للقانون القائم ان الشركة وحدة انتاجية مستقلة ، تنتهى عند مجلس ادارتها مسئولية التنفيذ فى داخلها .

وهذا الفهم الخاطىء للقانون مصدره غموض فكرة ملكية الشعب لوسائل الانتاج ، بحيث ان العاملين فى الشركات وكذا مجالس الادارة لا يشعرون باصالتهم تجاه أدوات الانتاج التى يملكونها مع الشعب كله . ولذلك فانهم - وقد بهتت هذه الفكرة لديهم - يتخلون عن كل استقلال فى ادارة اعمالهم . ولا يشعر مجلس الادارة فى الشركة انه يمثل فى المحل الاول قطاعا من المالكين الفعليين للنشاط الذى تقوم به الشركة وأن القرارات التى تصدر عنه تستمد قيمتها وقوتها من طبيعتها الديمقراطية .

والحقيقة انه ليس يكفى أن تلقى المسئولية عن كل قصور فى تطبيق المفاهيم الاشتراكية على القوانين القائمة . فنحن نواجه هنا مثلا نموذجا لقانون يقوم على أساس اشتراكى . ولكن عدم الالتفات الى أصوله ومضمونه أدى الى أن يستمر العمل طبقا للنظم التى وضعت قبل صدوره .



التطبيق العملى للاشتراكية في الواقع المصرى



د . فــؤاد مرسى

مصر التى بالامس كانت شبه مستعمرة بريطانية،تشق اليوم طريقها قدما نحو الاشتراكية — وقبل بريطانيا العظمى — وطريقها هـذا أملتـه الحياة ذاتها ، ولم تأت به الكتب فهو طريق يلخص حقائق العصر فىعالم مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث استطاعت أغلب حركات التحرر الوطنى أن تواصل اندفاعها الثورى ، ومضت الشعوب التى استردت حريتها تحاول بعد كسب الاستقلال أن تبنى حياتها من جديد على أرضهـا التى خربهـا الاستعمار والتخلص الطويل الامد . ومن خلال التجربة والخطأ ، سرعان ما اندفعت رأسا صوب الاشتراكية .

تلك الظاهرة التى حسمت مجـرى الثورة العالمية ، آذنت بهـا ثورة ٢٣ يوليو باصالتها القومية ، حتى غدت التجربة المصرية نموذجـا رائدا للاشتراكية فى عصرنا ، يضيف جديدا الى كنز المعرفة النظرية بالثورة الاشتراكية .

تعدد الطرق الى الاشتراكية

هناك اذن طريق مصرى الى الاشتراكية،طريق أملته الحياة فى عصرنا ، ولم لايكون لنا طريقنا القومى ، ولم لاتتعدد طرق الانتقال الى الاشتراكية؟ ان الاشتراكية بوصفها النظام الاجتماعى للقضاء على استغلال الانسان لاخيه الانسان يظل جوهرها واحدا على الدوام . لكن الاشتراكية ليست وصفة جاهزة لجميع الشعوب . كما انها ليست تقنينا لعقائد لا تقبل التغيير عندما تتغير ظروف الحياة. وانما الاشتراكية فى البلد المعين ثمرة لنضال شعبه

المعين. ولذلك لا يمكن ان يكون طريق هذا الشعب اليها سوى طريقه الخاص. أعنى طريقه القومى .

ومن المعروف أن الظروف الطبيعية والجغرافية قد احدثت بلا نزاع سمات خاصة للشعوب. ولقد لعبت دورا هاما فى مصيرها . ومنذ نشأة الراسمالية وتكون الاسواق القومية المتعددة انتصر مبدأ القوميات تجسيدا للخصائص الذاتية لكل أمة ، ومع ذلك فسرعان ما حاولت الراسمالية ذاتها تدمير مبدأ القوميات وفرض سيطرتها الاستعمارية على العالم بالضم والغزو والنهب والحروب . وعندئذ تهيأت الظروف من جديد لتأكيد الخصائص القومية للطريق الى الاشتراكية فاقتصاد البلاد الرأسمالية لم يكن ليتطور بطريقة متكافئة بل بطريقة مضطربة ، متشنجة ، تسودها النزاعات الطاحنة . ومن ثم غدت جبهة الراسمالية العالمية فى ظل الاستعمار مهيأة لان تفتح فيها الثغرات بسهولة وبالدقة فى البلدان المهيأة اجتماعيا للثورة . هنالك اصبح انتصار الاشتراكية أمرا ممكنا فى البلد الواحد ، فى أى بلد على حدة ، وبالتالى تأكد عن ذى قبل مبدأ الطريق القومى لكل بلد الى الاشتراكية . يعزز هذا أن الاشتراكية على خلاف كل النظم الاجتماعية السابقة، هى ثمرة ـ الجهود الواعية للشعب العامل كله ، للاغلبية الساحقة من أبناء البلد ـ وليست نظام اقلية متطفلة من المستغلين سواء كانت دخيلة عليه أم مغتربة بارادتها عنه .

هنا تكمن أصالة القادة الثوريين فى قدرتهم على اكتشاف أصالة شعبهم ، ومن ثم فى قدرتهم على اكتشاف طريقهم القومى الى الاشتراكية ، ان القادة الثوريين يدركون أن المهمة الرئيسية أمامهم هى البحث الدقيق عن كل ما هو قومى فى الطريق المحدد الذى يسلكه كل شعب على حدة فى تحقيق ثورته ، على ضوء تقاليده النضالية وتراثه الفكرى ومزاجه القومى . ومن هنا لابد أن تتعدد طرق الانتقال الى الاشتراكية ، وأن تتنوع أشكالها وصورها، وبهذا القدر ذاته تغتنى فكرة الاشتراكية .

القضية الوطنية طريق الاشتراكية

وطريقنا الى الاشتراكية هو طريق ٢٣ يوليه فقد أثبت قادة تنظيم الضباط الاحرار صدق حاستهم الثورية عندما بدأوا رحلتهم الى الاشتراكية من خلال الثورة الوطنية ضد الاستعمار والاقطاع ، بل يمكن القول بان طريقنا الى الاشتراكية قد مر بحرب فلسطين حيث كان الجنود من ابناء الفلاحين والعمال يتساءلون عن الهدف من ذبحهم هناك بالاسلحة الفاسدة ، وكان الضباط الاحرار يستوعبون أبعاد العمل الوطنى .

فهناك فى حرب فلسطين :

ـ تحقق الوعى بتحالف الرجعية الداخلية وبخاصة الاقطاعيين وعلى رأسهم الملك مع الاستعمار الاجنبى ، العدو الرئيسى لبلادنا .

ـ وتحقق الوعى بحقيقة النضال العربى ووحدة الثورة العربية فى الوطن العربى كله ضد الاستعمار والصهيونية واسرائيل .

ـ كما تحقق الوعى بحتمية الثورة فى مصر انطلاقا وسندا لحركة التحرير الكبرى لكل شعوب الشرق المستعبد .

هناك أيضا فى حرب فلسطين تحقق الوعى بارادة العمل الوطنى، تحقق الوعى بامكانية تحويل الجيش من جهاز رجعى الى جهاز ثورى يفتح الطريق أمام حركة الجماهير وكانت هذه الامكانية وحدها تشكل تحولا جذريا فى الموقف كله . فقد اجهزت المغامرة الرجعية فى فلسطين على تماسك الدولة الفاسدة فغدت فى حالة تحلل . كانت الطبقات الحاكمة قد بلغت نهاية التدهور ، ودب الصراع بين الاقطاعيين وكبار الراسماليين وافتضحت الاحزاب الرجعية ، وتعرت مؤسسات الديمقراطية الزائفة، وانكشف حزب الوفد المتهاون، صارت الرجعية عاجزة تماما عن المقاومة. ومن ثم تحرك الاستعماريون بحثا عن مخرج . وكانت الجماهير الثورية التى تتطلع لقيادة جديدة غير منظمة بالمرة أو كانت تنظيماتها السياسية ضعيفة. هنالك كان الجيش هو الثورة المنظمة القادرة على مباغتة العدو تمهيدا للاحاطة به .

وفى أيدى قادة وطنيين من أبناء الطبقات الشعبية ، من الريف والمدن استطاع الجيش أن ينجز انتصار ليلة ٢٣ يوليه وان يلقى التأييد التلقائى من الشعب كله وأن يتحول بالفعل الى جهاز من أجهزة الدولة الوطنية : اداة جبارة للتغيير الثورى تحسم من اعلى قضية السلطة فى الدولة وصار وجود الجيش بجنوده وضباطه الى جانب استمرار الثورة ضمانا لقدرتها على الحسم السريع وتأثيا لطريقها السلمى .

وانتصرت الثورة الوطنية انتصارها الحاسم بعد تأميم قناة السويس فى الحرب الوطنية رداعلى العدوان الثلاثى ، وتحولت مصر من بلد محتل الى

بلد مستقل حقا ، انتزع استقلاله بالحرب المسلحة لكن هذه الحرب كانت بدورها نقطة تحول فى طريق النضال الثورى :«»

ولم تكشف الحرب فقط عن غروب عصر الامبراطوريات الاستعمارية بل كشفت أيضا عن شروق شمس الشعب المصرى العربى . لقدثبت أن قوى الشعب العامل هى الثورة الحقيقية التى يمكن أن تعتمد عليها الثورة . وتطلع الشعب العامل ليشارك فى ثمار النصر ، وهنا تبدت هذه الحقيقة التاريخية . وهى أن النضال فى سبيل التحرر السياسى جزء لايتجزأ من النضال فىسبيل التحرر الاجتماعى . لقد كان لابد من ثورة اجتماعية

ان النصر ضد الاستعمار لم يكن نهايته المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى — هكذا يعلن الميثاق :«»

تلاحم الثورة الوطنية بالثورة الاجتماعية

فى أول نوفمبر ١٩٥٧ا صدر النظام الاساسى للاتحاد القومى ولاول مرة فى تاريخنا يعلن التنظيم السياسى الحاكم أنه يهدف (لاقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى) . هكذا اصبح الامل الكبير هدفا للمرحلة المقبلة ، لكن بقى السؤال :

وكيف أصبحت الاشتراكية هدف الثورة الوطنية ؟

لقد واجه القادة الوطنيون — بعد كسب الاستقلال السياسى — مهام التعمير واعادة البناء على أرض خربها النهب الاستعمارى وتحجرت وراء قرون طويلة من التخلف،لهذا كان لا بد من بناء اقتصاد وطنى . كان لابد من التنمية الاقتصادية التى جوهرها التصنيع أى أن الثورة الوطنية بعد كسب الاستقلال السياسى دخلت معركة التحرر الاقتصادى ، وهى معركة أشد ضراوة اذ بدونها ينهار الاستقلال ذاته . من هنا تبدا الثورة السياسية تتلاحم مع الثورة الاجتماعية .«

لقد كانت مواصلة السير بالثورة الوطنية تعنى حتمية اجراء تغييرات اجتماعية وبدا للجميع أن الاستقلال السياسى هو الخطوة الضرورية للتطور الاقتصادى :«» ولكن هذا التطور الاقتصادى غدا بدوره المضمون الحقيقى للمعركة الوطنية كلها . فقد كان هذا التطوير يقتضى :

— تصفية علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية المتخلفة فى ظل اقتصاد المستعمرات وكان هذا يتطلب القضاء الكامل على مراكز الاستعمار والاقطاع والاحتكار بالتأميم والاصلاح الزراعى .

— تحرير القوى المنتجة عن طريق التحول الى الصناعة وبخاصة الصناعة الثقيلة ، لان التصنيع يطلق انتاجية العمل ويستوعب البطالة المزمنة ويواجه الزيادة المطردة فى السكان . ومن ثم يحدث الثورة المطلوبة فى القوى المنتجة ويخلق سوقا متسعة للمنتجات ويساعد على توحيد السوق القومى .

— رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية وتنظيم انتاج الحرفيين وصغار المنتجين ويمكن الطبقات الشعبية من المشاركة فى ثمار الاستقلال والتغلب على مخاطر الفقر والجوع والتخلف لتساهم بدور عظيم فى صنع الحياة فى مصر المستقلة

هكذا طرح الامر على قادة الثورة : اتخاذ تلك الاجراءات واستمرار الثورة ، او التردد فى اتخاذها والتوقف بالثورة ولم يكن الاختيار سهلا ولكنه كان فى صالح استمرار الثورة . ففى نوفمبر ١٩٥٦ فرضت الحراسة على المشروعات الاستعمارية التابعة للاعداء وتحولت بالتمصير الى تأميم . وفى يناير ١٩٥٧ رفض قادة الثورة بيع هذه المشروعات الى الراسمالية المحلية الكبيرة ، وكونوا المؤسسة الاقتصادية نواة للقطاع العام .

كان قرار تأميم المشروعات الاستعمارية يوفر حدا أدنى من الاستثمارات فى أيدى الدولة وكان قرار تكوين المؤسسة الاقتصادية يحدد طريق التنمية المقبلة — طريق الدولة وليس طريق الراسمالية .

طريق الرأسمالية مسدود

وكان هذا القرار الاخير اخطر كثيرا من القرار الاول . ففى نظر القادة الوطنيين لم يعد طريق الراسمالية يشكل بالنسبة لبلادنا طريق المستقبل وهكذا تفتحت المعركة الوطنية عن آفاق ثورية لاحدود لها .

فمنذ زمن بعيد يربط شعبنا بفطنته الثورية بين الاستعمار والراسمالية ، فالاستعمار الانجليزى فى مصر ليس سوى الراسمالية الاحتكارية فى

بريطانيا . ومن ثم تعمقت فى بلادنا خلال المعركة الوطنية جذور العداء للنظام الراسمالى، واشتدت الرغبة لدى أوسع الفئات الاجتماعية فى تجنب طريق النمو الرأسمالى ، وأخذت جميع قوى التقدم تعارض فى ان تصبح بلادنا مسرحا للتنمية الرأسمالية سواء من حيث القيام من جديد بالتراكم البدائى عن طريق سلب ونهب الطبقات الشعبية او من حيث التحول المحتمل الى الاحتكار واستعباد الطبقة العاملة واستعمار الشعوب والجرى فى سباق الحروب .

لكن المسألة لم تكن مجرد رفض الشعب للراسمالية ، بل كانت فى المقام الاول عجز الرأسمالية ذاتها عن القيام بالتنمية المطلوبة فى بلادنا . لقد كان طريق الرأسمالية مسدودا فى بلادنا . وهذا هو المهم .

فالرأسمالية كنظام عالمى للتنمية قد استنفدت أغراضها ولم تعد نظاما متقدما، ان المهمة التاريخية للرأسمالية تكمن فى ميزتين عظيمتين هما زيادة القوى المنتجة واضفاء طابع اجتماعى على العمل البشرى . بيد أن تحقيق هاتين الميزتين قد كلف البشرية غاليا من الاستغلال الذى لا يعرف الرحمة والازمات والمجاعات والبطالة والتضخم والحروب العالمية والاستعمار المخزى للشعوب المتخلفة ومن ثم توالت منذ بداية القرن محاولات الشعوب للانعتاق من نظام الراسمالية العالمى بالثورات الاشتراكية وبحركات التحرر الوطنى ، وبالتالى ازدادت الازمة العامة التى توجد فيها الراسمالية العالمية . لقد غدت عاجزة عن استخدام القوى المنتجة المتاحة لها استخداما كاملا ، وغدت مشروعاتها عاجزة أيضا عن تشغيل طاقاتها الانتاجية كاملة . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أهتزت أمريكا عاصمة الرأسمالية العالمية بانفجار اربع أزمات متوالية .

هذه الراسمالية التى تتدهور عالميا لاتصلح مثلا أعلى فى البلاد التى أستقلت وترغب فى بناء حياتها من جديد ، فالراسمالية العالمية تتطور فى عصرنا تحت وطأة تناقضاتها الداخلية . وأيضا تحت وطأة النمو المطرد للنظام الاشتراكى فى العالم، فالاشتراكية كنظام أجتماعى متقدم قد استطاعت بالفعل ان تحقق ميزات الرأسمالية وأكثر من غير آلامها ومخاطرها لقد أحدثت زيادة مذهلة فى القوى المنتجة ورفعت انتاجية العمل البشرى، وحلت التناقض المدمر بين الطابع الاجتماعى للعمل والطابع الفردى للملكية لصلحة المجتمع . وها هى الارقام يقدمها أوسكار لانج (١) :

— ففيما بين ١٨٢٠ — ١٨٦٠ بلغ معدل النمو الصناعى ٣٪ أو أكثر فى انجلترا ثم هبط الى ٢٪ منذ ١٨٨٠ .

— وفى الفترة من ١٨٨٠ حتى ١٩١٤ كانت معدلات النمو كما يلى بالتقريب : بريطانيا ٢ ٪ فرنسا ٣٪ المانيا ٥ ٪ أمريكا ٥٪ السويد ٦٪ روسيا ٦٪

— أما معدلات النمو التى بلغتها البلدان الاشتراكية فتتراوح حاليا من ٧ ٪ الى ١٠ ٪

فى هذه الظروف غدت التنمية الراسمالية مستحيلة فى البلدان المستقلة حديثا ، لقد قسمت الرأسمالية العالم الى مجموعتين : بلاد نامية صناعيا وبلاد متخلفة اقتصاديا ، عليها أن تضاعف معدل تنميتها الاقتصادية مرات ومرات من أجل اللحاق بالدول الصناعية . ان متوسط الدخل القومى للفرد فى شيلى هو دولار واحد يوميا ، وهو المستوى الذى كان عليه فى أمريكا منذ قرن من الزمان . فلوسارت شيلى حاليا بمعدل التنمية الذى سارت به أمريكا وهو معدل غال جدا ، فكم من الوقت تحتاج للوصول الى المستوى الامريكى الحالى ؟

الرأسمالية الكبيرة المحلية تجرب التنمية

ولنا فى مصر تجربتنا وهى عظيمة الدلالة ، ففى ١٩٥٢ كانت الاستثمارات الجديدة تعادل ٢ مليون جنيه . وفى ١٩٦٢ بلغت ١١٠ ملايين من الجنيهات — أى تضاعفت ٥٥ مرة فماذا فعلت الراسمالية من أجل تحقيق هذه التنمية ؟ ماذا قدمت الرأسمالية العالمية ؟ الامتناع ثم الرفض ثم الحرب سياسيا وعسكريا واقتصاديا وماذا قدمت الرأسمالية الكبيرة من اجل التنمية الاقتصادية وهى المعركة الوطنية الحقيقية ؟

لاشىء سوى انها حبست مواردها عن التنمية تخضع الثورة أو تستولى عليها وهذا هو التاريخ

فى العام الاول حاولت الثورة أجتذاب رأس المال الاجنبى واعفاء المشروعات الجديدة من الضريبة لسبع سنوات . فماذا كانت الاستجابة ؟ انخفض رأس مال الشركات المساهمة التى تكونت فى بحر ١٩٥٣ ليبلغ ١,٩ مليون جنيه مقابل ٢ مليون جنيه فى ١٩٥٢ ، أما المدخرات فقد أرتفعت الى ٦٤ مليون جنيه مقابل ٥٨ مليونا ، وزادت

الودائع فى البنوك الى ٢٣٣ مليون جنيه مقابل ٢١٧ مليونا ، ثم لايكتفون . ، يوعزون أن تجرى الدولة التجارب من أجل رأس المال الكبير . فيدعو **اتحاد الصناعات فى تقريره السنوى عن ٥٣ — ٥٤** : «قد يكون دخول الدولة ميدان الاستثمار مستحبا فى الحالات التى يميل النشاط الخاص فيها الى الانزواء : مثل حالتنا الحاضرة » . ولكن التقرير مستدرك ولكنه لايمكن أن يصير العلاج الناجح لمثل ظروفنا الاقتصادية . وإذن على الدولة أن تقوم بالتجارب ثم تنسحب .

وتتدخل الدولة بقرارات ١٩٥٤ ، فتتخلص من بعض كبار الراسماليين فى مجالس الاداره من رجال الاستعمار والاقطاع . وتخضع شركة السكر تحت ادارة حكومية وتتبعها شركة الملح والصودا وتنشىء شركة أسمنت جديدة وتطور الشركة التعاونية للبترول وتشجع على انشاء شركة مصر للتجارة الخارجية . وكل هذا تدخل متواضع ومع ذلك تنوء به ميزانية مثقلة بتركة العهد القديم ، واضطرت الدولة لاصدار قانونيين فى١٩٥٥ لتخويل وزير المالية سلطة اصدار أذون خزانة وسندات فى حدود ٤٠٠ مليون جنيه لتمويل الانتاج . وتم فى السنة ذاتها انشاء مؤسستى التأمين والادخار للعمال وتحولتا فيما بعد الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وفى ١٩٥٦ انشئت صناديق التأمين والمعاشات بوصفها قنوات لفرض نوع من الادخار على كل من الموظف والهيئة التى توظفه .

فماذا كانت الاستجابة ؟

الاصرار على رفض تمويل التنمية والسعى لاحباط جهود الدولة من أجل التصنيع . البنك الاهلى فى ١٩٥٣ يقول : «بدلا من الدعوة الى التصنيع لايجاد عمل للفائض من الايدى الزراعية يجدربنا أن نتناول المسألة من جانبها الاخر بمعنى أنه يجب البدء بتنمية الزراعة التماسا لتوسيع نطاق سوق المنتجات الصناعية ليصبح التوسع الصناعى ممكنا» ويعود فى ١٩٥٥ ليقول «هناك بضعة دروس اهمها أن التصنيع عملية طويلة ومعقدة ويحتاج اتمامها الى أجيال طويلة » .

وفى ١٩٥٦ تبلغ المقاومة اقصاها . فالبنوك التجارية ترفع احتياطيها القانونى من ١٧٪ الى ٢٢٫٥٪ وترفع شركات التأمين نسبة النقدية فتبلغ ١٢٫٥٪ من أرصدتها بينما تحتفظ بنسبة ١٥٪ فى صورة أسهم — والنسبتان ضعف النسبة الواجبة وهكذا تواصل الراسمالية الكبيرة حبس أموالها فى داخلها . تمارس التمويل الذاتى بمهارة ويعترف البنك الاهلى بأن مصادر التمويل الذاتية ورؤوس الاموال الجديدة تمثل ٧٢ ٪ من مجموع مصادر رؤوس الاموال خلال عامى ٥٤ ، ٥٥ ، وعندما أعلن خلال عام ١٩٥٦ عن تكوين عشر شركات مساهمة صناعية مجموع رأسمالها ٢٫٢٢ مليون جنيه كانت الحكومة قد اشتركت فى أربع منها فقط بمبلغ ١٢٫٢ مليون جنيه وفيما بين أول يناير ١٩٥٤ الى العدوان الثلاثى فى خريف ١٩٥٦ لم يتجاوز راس مال شركات المساهمة الصناعية التى تأسست مبلغ ٣٧٫٧ مليون جنيه ، ساهمت الحكومة فيها بحوالى ١٧٫٣ مليون جنيه والبنك الصناعى بمبلغ ٢٫٣ مليون جنيه أى مايزيد على نصفها جميعا .

وهكذا صراع عنيف سرعان ما يتأجج نارا بالنصر فى بورسعيد ، عندما يتخذ المناضل جمال عبد الناصر قراره بتأميم المشروعات الاستعمارية وتكوين المؤسسة الاقتصادية **هنالك كان ظهور القطاع العام نقطة تحول فى معركة التنمية الاقتصادية .**

القطاع العام محور معركة التنمية

لقد تكون القطاع العام من خلال المعركة الوطنية المسلحة ضد الاستعمار ولذلك قام منذ اللحظة الاولى على اساس الصراع الوطنى وعلى انقاض المشروعات الاستعمارية وانما بقيت عندئذ مصالح استعمارية هامة بلجيكية وايطالية وسويسرية ، ومشروعات بأيدى عناصر أجنبية او متمصرة مرتبطة تاريخيا بالاستعمار . بعضهم باع مصالحه لراسماليين مصريين بثمن بخس لكنه مضمون ، وهنا تم تراكم بدائى كبير فى القطاع الخاص وأحدث ذلك اثرا ملحوظا فى الراسمالية المحلية . وأدى تمصير وكالات الاستيراد الى نشأة فئة رأسمالية ، أثرت كثيرا ، وجرى تهريب هائل للثروات .

وبعد شهر واحد من تكوين المؤسسة الاقتصادية نشرت بعض الصحف اقتراحا غريبا :

« ان القطاع الخاص يشارك الامة بما لايقل عن ٩٥ ٪ من الدخل القومى كله .. وسوف يكون النشاط الحكومى فى التنمية مكملا للنشاط فى القطاع الخاص وليس منافسا له . وسيركز النشاط الحكومى فى الانواع التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لانه لايألفها أو غير مستعد لتحمل المخاطرة فيها .. ومن الممكن انتباع

هذه المشروعات بعد ان يثبت نجاحها الى القطاع الخاص . وسوف يكون للمؤسسة الاقتصادية دور هام فى هذه العملية،هذا اذن ما كانت تصوره الرأسمالية . حاولت انتحول دون تأميم المشروعات الاستعمارية ، ومن ثم دون قيام القطاع العام . فلما عجزت انقضت الدوائر الاحتكاريةوالرأسمالية الكبيرة على القطاع العام تنهشه وتحاول تصفيته باسم القيام بالتجارب لحساب القطاع الخاص . أنقضت هذه الدوائر وعلى رأسها العناصر المسيطرة على بنك مصر والبنك الاهلي وعبود وفرغلي ويحيى على مكاسب التأميم فى طويق تصفية القطاع العام وشراء المؤسسات المؤممة وقصر قطاع الدولة على المشروعات الفاشلة وهكذا يعلن اتحاد عام الغرف التجارية فى ١٩٥٧ أن «المشروعات الضخمة لم يكن من السهل تركها للنشاط الفردى لارتفاع درجة المخاطرة وطول المدةاللازمة لحصول المشروع فيها علىعائد مجز» .

وكانت الدعوة تلقى مساندة من جميع الاوساط الاستعمارية واتجه قادة القطاع الخاص يسعون لسحب الاموال من القطاع العام بشتى الطرق ، ولاسيما عن طريق عقود الاستيراد والتوريد والمقاولات التى ربحت وحدها من قطاع الدولة ٣٠ مليون جنيه فى عام واحد . ويستطيب بنكمصر طعم هذه الارباح ، فيهدد فى نهاية ١٩٥٦ قائلا «اذا عمدت الحكومة الى احتكار التجارة الخارجية فقد ينشأ خطر توجيه القوة الانتاجية الى طريق تعوزه الاساليب الاقتصادية » .

واذن كان يجب ان تستمر الاساليب الاقتصادية كى تعتصر الدولة حتى الابتزاز وعندما تأخذ الدولة فى اعداد الخطة الخمسية الاولى يعلن البنك الاهلى فى ١٩٥٧ . «ان خطة السنوات الخمس .. لاتعدو ان تكون خطة بغير موارد ؟؟ ولكن ماذا تفعل الدولة واكتتابات الافراد والبنوك جميعا فى رؤوس أموال الشركات الجديدة لسنة ١٩٥٨ لم تتجاوز ١ر٤ مليون جنيه فقط بنسبة ١٣ ٪ من مجموع الاستثمارات ؟ ان الضغط مستمر لوقف التصنيع .

وينصح بنك مصر بمخرج ، ويصدر قانون تحديد الارباح فى يناير ١٩٥٩ ليلزم الشركات بشراء سندات الدولة ويحدد الارباح الموزعة سنويا ، ومن ثم يحاول تعبئة احتياطيات الشركات لاغراض التنمية . لكن الرأسمالية الكبيرة ترد عليه باعلان الحرب فى البورصة .

والنتيجة هى ان رأس المال الخاص المستقلقد أثبت بألف دليل عجزه عن القيام بالتنمية .. لم تكن هذه حقيقة نظرية بل خبرة الحياة ذاتها وانطلق بكل شراهته يجمع الارباح لنفسه . وهكذا ظهر التناقض جليا بين حاجة البلاد للتنمية الاقتصادية السريعة ومن أنهماك الرأسمالية الكبيرة فى عملية جنى الارباح . واتضح أن الرأسمالية الكبيرة انما تريد ان تحول الثورة الى أرباح لها . لقد عاشت عندئذ عصرها الذهبى :

اولا — تخلصت الرأسمالية الكبيرة بعد كسب الاستقلال من مزاحمة الاحتكارات الاستعمارية وانفردت وهى فى القمة بالسوق القومى .

ثانيا — أطلق الاصلاح الزراعى سراح الفلاحين وأتاح جيشا اكبر للعمل ، وسمح للرأسمالية بغزو الريف ونمت معها الرأسمالية الريفية .

ثالثا — فرضت الرأسمالية الكبيرة حصارا محكما حول القطاع العام ، وتمكنت من استنزاف جزء كبير من أمواله .

رابعا — حولت التجارة الخارجية الى بالوعة تبتلع ثروات البلاد ، وتعمل بالتهريب والمضاربة على العملة حتى اضطرت الدولة فى ١٩٦٢ الى تثبيت علاوة النقد الخارجى بنسبة ٢٥٪ نوعا من تخفيض العملة .

وعلى الرغم من ذلك كله عجزت الرأسمالية الكبيرة عن تنمية اقتصادنا : لماذا ؟

أولا — لقد آثرت استثمار أموالها فى المجالات المضمونة الاكثر ربحا والسريعة العائد التى تتطلب رأس مال محدود : فى العمليات المصرفية ، والمقاولات ،والمبانى ،والنقل والصناعةالاستهلاكية

ثانيا — لم تكن المشكلة قلة المدخرات الرأسمالية فحسب وأنما صعوبة تعبئة هذه المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مشروعات التنمية أن احتياطيات الشركات والمخصصات والارباح المتجمدة كانت تحول الى أصول اضافية . وهناك مدخرات اجبارية تتمثل فيما تقتطعه الشركات من ادخار للموظفين كانت مشتتة فى صناديق خاصة أو مقيده ضمن أصول الشركات .

ثالثا — اصبحت التنمية عن طريق الرأسمالية الفردية غير ممكنة نتيجة لتطور فنون الانتاج والصناعة خاصة ، وحين بدأ التفكير فى ١٩٥٣ فى مشروع الحديد والصلب مثلا ، كانت المشروعات المقترحة من جانب رأس المال الخاص قاصرة من حيث رأس المال المعروض أو الكميات او الانواع

التى يراد انتاجها وهكذا قامت مشاكل لايستطيع راس المال المحلى أن يواجهها الا اذا ارتبط بالراسمالية العالمية . وبالفعل حاولت الراسمالية المحلية توطيد علاقاتها بالاحتكارات الاستعمارية التى رأحت تتنازل عن بعض مواقعها مختارة لزميلتها المحلية . هنالك تجدد خطر العودة الى التبعية الاستعمارية وبخاصة فى صورة الاستعمار الجديد .

رابعا — مثل هذه التنمية لو تمت على أيدى الراسمالية الكبيرة لكان معناها وضع قضية التصنيع فى صدام مع مصالح العمال والفلاحين ، وزيادة حدة التناقضات داخل الريف الذى استنزفه الاقطاع من قبل ، واستخدام الارباح المكدسة فى الداخل فى أغراض تصدير رأس المال ، وتوسيع قاعدة الاستغلال الرأسمالى فى الداخل والخارج.

لكل هذا عجزت الراسمالية الكبيرة عن القيام بالتنمية الاقتصادية والمشاركة فى معركة تحرير اقتصادنا من السيطرة الاستعمارية . وعندما انفصلت تماما عن حركة قوى الثورة بما فيها الراسمالية الوطنية واصبحت عقبة فى سبيل استمرار الثورة ذاتها .

لقد بلغت التنمية عندئذ نقطة الحرج . فقد كانت تتعرض لمقاومة جميع قوى الثورة المضادة — الاستعمار القديم الذى أحجم عن التمويل والاستعمار الجديد المتسلل وتخريبه كما حدث فى مشروع الحديد والصلب ، والاحتكارات الباقية الزاحفة على القطاع العام من أجل تصفيته والاقطاعيين الواقفين فى وجه تنمية القوى المنتجة فى الريف والمدينة كما كانت تتعرض لخطر التناقضات التى تلقاها من القطاع الخاص وبين التعويل على وسائل التمويل ذات الطابع التضخمى .

الحل الاشتراكى حتمية الواقع

من هنا كان الحل الاشتراكى عندنا حتمية تاريخية فرضها الواقع أولا وقبل كل شيء . كان لابد من أعادة بناء أقتصادنا الوطنى فى مواجهة التحدى الاستعمارى بينما الراسمالية الكبيرة عاجزة عن القيام بهذه التنمية بل هى تخربها . واصبح على الدولة أن تتصدى من أعلى لعملية البناء .

وتبلورت المعركة من جديد حول القطاع العام . لقد حاولت الراسمالية الكبيرة بمساندة الدوائر الاستعمارية تصفيته .

وجاء الرد حاسما بالتأميم . كانت البداية فى فبراير ١٩٦٠ حين أمم البنك الاهلى وبنك مصر . وتلتهما بعض شركات النقل (ابو رجيلة ، كافورى مرجان) وجميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى وبعض بيوت تصدير القطن (سلفاجو وسرسق ومخلوف) وفى ديسمبر ١٩٦٠ أممت مجموعة البنك البلجيكى والدولى : شركة مصر الجديدة ، شركة ترام القاهرة وشركة رولان للمقاولات . كما امم تصدير الارز وبعض المحاصيل الغذائية الرئيسية كالبصل والفول . وفى بداية يوليه ١٩٦١ أعدت تأميمات هامة : شركة البوستة الخديوية ، مكابس القطن الخاصة بيحيى وفرغلى وعبود ، شركات الهارب على يحيى ، وسيطرت الدولة على التصدير والاستيراد .

وتوجت المعركة باجراءات يوليه ١٩٦١ التاريخية . هنالك حسمت القضية التى طرحتها الثورة عقب النصر فى بورسعيد ، قضية اى الطريقين تختار بلادنا : طريق التطور الراسمالى ام طريق التطور الاشتراكى وباجراءات يولية امن القادة الثوريون وعلى راسهم المناضل عبد الناصر طريق التطور الاشتراكى .لقد بدات حقا تلك الثورة الاجتماعية التى طال تطلع الشعب اليها .

وفى يوليه ١٩٦١ بدات الاجراءات لتاميم الراسمالية الكبيرة ، وتمت اجراءات انهاء السيطرة الاستعمارية على اقتصادنا ، ووضع اصلاح زراعى جذرى واصل عملية تصفية الاقطاع ،ولاول مرة وضع حد لسيطرة الراسمالية الكبيرة الريفية ودخل العمال اعضاء فى مجالس ادارة الشركات، ولهم نصيب من ارباحها . وفى أعقاب انفصال سوريا فرضت الحراسة لاول مرة على اموال وممتلكات عدد من الرجعيين والاجانب والمتمصريين المعادين للثورة .

هكذا اتسع نطاق التأميم ليشمل قطاعات اقتصادية كاملة فى مقدمتها البنوك والتامين وامتد لاول مرة الى راس المال المحلى فقضى على الاحتكارات الداخلية واصحاب الراسمالية الكبيرة فى الصميم وصادر ملكية مازاد عن ١٥ الف جنيه للفرد فى الشركات المؤممة بالكامل واقر التأميم كوسيلة ضرورية لتطوير قطاع الدولة وتمويل التنمية . وبعد أن كان القطاع العام فى خطر اصبح هو القوة الاقتصادية الاولى ، واتيح له ان يستفيد من مبادىء التخطيط الاقتصادى . واقيم قطاع تعاونى فى الريف . وبعد أن كان النصيب الاكبر من أعباء التنمية يقع على طبقات الشعب ، تحملت الراسمالية الكبيرة أعباء مواصلة التنمية ، وتدعمت مواقع الفلاحين والعمال .

وأخذ التأميم يتسعمن واقع التجربة ذاتها . فتأميم البنوك وبيوت تصدير القطن يفضي الى تأميم تجارة القطن الداخلية وتأميم محالجه ومكابسه .

وكل هذا لا يلبث أن يسمح بالتسويق التعاوني للقطن ، ويتحول تجار الداخل نهائيا الى موظفين في بنك التسليف .

والواقع أنه ابتداء من فبراير ١٩٦٣ أممت تجارة القطن في الداخل وجميع المكابس والمحالج ومعها كافة مضارب الارز وتم الاستيلاء على معظم شركات الثلج وكثير من المخابز والعمارات التي فرضت عليها الحراسة من قبل . وفي أغسطس ١٩٦٣ جرى التأميم الكامل لنحو ١٣٤ شركة نسيج ودخان واغذية ومشروبات وحلوى وورق وعدد آخر من شركات النقل البحرى والنهرى .

وأقيم قطاع عام في تجارة التجزئة في وحدات تعاونية واصبح القطاع العام يسيطر على أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تمثل نحو ٨٠ ٪ من الاستثمارات الصناعية والتجارية وفي مارس ١٩٦٤ تم تأميم شركة شل واعفى الفلاحون من ثلاثة ارباع اقساط الارض ، والغى التعويض لكبار الملاك وتمت مصادرة الاموال تحت الحراسة فيما عدا ٣٠ الف جنيه .

هكذا انطلقت الثورة الأجتماعية تغذى نفسها بخطوتين حاسمتين :

الاولى : تصفية مراكز الاستعمار القديم وجميع المراكز الاحتكارية ومراكز التشابك مع الاستعمار ومراكز رأس المال الخادم للاستعمار . ولقد أجرى التأميم والمصادرة نوعا من التراكم البدائي لمصلحة الشعب ، حمل الاستعمار والاحتكار ثم الاقطاع بعض أعباء التنمية . ولم تبق الا بعض مراكز قليلة الخطر ومواقع اقطاعية ذات نفوذ .

الثانية : توجيه الضربات القاصمة لمراكز الرأسمالية الكبيرة في الصناعة والتجارة حتى لقد أصابت أجزاء من الرأسمالية المتوسطة . فالتأميم الكامل لبيوت تصدير القطن وتأميم المحالج والمكابس ومضارب الارز والمخابز ومصانع الثلج وانشاء الطرق يصيب بلاشك اجزاء من الرأسمالية الوطنية لكنه لازم لتأمين عملية التنمية .

وهكذا ، وفي وجه مقاومة عابثة ، كانت النتيجة الايجابية هي التوسع المستمر في القطاع العام .

وانتصرت ضرورات السير بالثورة .

القطاع العام قاعدة التحول الاشتراكي

من خلال معركة التنمية والتحرر الاقتصادى غدت الملكية العامة وسيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج أساسا واقعيا تقوم عليه عملية التنمية المستقلة والتصنيع الحديث وتحسين مستوى المعيشة . ولم يكن ذلك صدفة .

فقد كان ظهور القطاع العام الى الوجود من خلال النصر على العدوان الاستعمارى نقطة تحول في طريق الثورة كلها ، على الرغم من الحصار الرأسمالي حوله . ثم دارت المعركة رهيبة لتصفيته ولكنه انتصر واستقر نهائيا . ومن خلال التجربة الثورية ذاتها أصبح قاعدة التحول الاشتراكي كله :

● فقد كان القطاع العام عنصر نضال ضد الاستعمار من اجل تصفية السيطرة الاستعمارية على اقتصادنا ووقف استنزاف الاحتكارات الاجنبية لثروتنا الوطنية وبناء أقتصاد متحرر يسعى للتصنيع الحديث . ولهذا دخلت الدوائر الاستعمارية معارك عديدة من أجل تصفيته أو استيعابه ، وقامت بالتعاون مع الرأسمالية الكبيرة بالترويج لطريق التطور الرأسمالي .

● وهو يعتبر عنصر نضال ضد الحرية المطلقة لرأس المال الخاص المستغل يسد أمامه مجالات التركز والنمو الاحتكارى . فهو يعتبر المبادرة الحرة للرأسماليين ويحظر عليهم فروعا كاملة من الانتاج والمبادلة ، كما يحصر ملكية بعض الرأسماليين في حدود ١٥ الف جنيه وان لم يضع حدا أعلى لكل الملكية الرأسمالية .

ومن ثم يعتبر القطاع العام عنصر تسهيل لعملية الانتقال من اقتصاد المستعمرات الى طريق التطور الاشتراكي . وبالاستناد الى سلطة قوى الشعب العامل يتطور القطاع العام في أتجاه خلق وتطوير علاقات الانتاج الاشتراكية . أنه بقيامه على أساس الملكية العامة وسيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج ، وتحكمه في جميع القمم العليا لاقتصادنا ، واشتماله على القياد الاقتصادى الراقي والخبرة الفنية الاكفأ ، واستخدامه لمبادىء التخطيط العلمي واعتماده على الجهود الخلاقة للشعب العامل من الفنيين والعمال يمثل ما هو ارقى ، يمثل المستقبل . فهو يبدأ من التأميم في معركة وطنية مستهدفا تطوير الصناعة ودعم الاستقلال ، فلا يلبث ان يخوض معركة طبقية ضد الاستغلال الرأسمالي . ومن ثم يلعب في أقتصادنا

دور القيادة ، وجهته هى الاشتراكية ، ومهمته هى بناء القاعدة المادية للاشتراكية من الصناعة الحديثة وبخاصة الصناعة الثقيلة . ولذلك فهو أساسى لتطوير البلاد بطريقة اشتراكية .

من أجل هذا كانت المعركة حول القطاع العام عقب النصر هى المضمون الحقيقى للثورة الوطنية فى أستمرارها . وليس النصر الذى تحقق للقطاع العام بأقل من النصر الذى تحقق فى بورسعيد . ففى معركة القطاع العام ، بدأ أنتقال القوى الثورية من المواقع الوطنية الى المواقع الاشتراكية

سيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج

بالتاميم والتخطيط والتعاون وفرض حد اقصى لملكية الارض ، سيطر الشعب على جميع وسائل الانتاج . ومن ثم غدا البنيان الاقتصادى لبلادنا ينطوى على ثلاثة قطاعات اساسية : قطاع عام وقطاع تعاونى وقطاع خاص ، تحكم كلا منها قوانين اقتصادية متميزة .

فالقطاع العام يقوم على الملكية العامة ، نواته المشروعات الاستعمارية التى امست ثم الاحتكارات المحلية ومشروعات الراسمالية الكبيرة التى وقفت فى طريق التنمية ، ومن ثم يسيطر الشعب عن طريق الملكية العامة على كل مصادر التمويل فى البنوك والتامين وكل قطاع الصناعة الثقيلة والمتوسطة والتعدينية والاستهلاكية ، ويبقى الصناعة الخفيفة بعيدا عن الاحتكار ويملك قطاع الكهرباء بامكانياته الضخمة نتيجة لبناء السد العالى ، وكذلك المواصلات والنقل والتجارة الخارجية، وقطاعا اسكانيا وقطاعا للتجارة الداخلية ، وبصفة عامة يسيطر القطاع العام على الصناعة والتجارة . وعن طريق التخطيط العلمى الذى يتحول الى تخطيط شامل يلعب بالطبع الدور القيادى فى خطة التنمية ويقف على رأس بجهاز الانتاج من أجل انجاز أهداف الخطة ورفع مستوى المعيشة ومقاومة الاستغلال شبه الاستعمارى فى التجارة الدولية، مثلما يقف فى وجه الرأسمالية المستغلة فى الداخل ، قاعدة للتحول الاشتراكى .

فى عام ١٩٥٧ كانت المؤسسة الاقتصادية تملك استثمارات تبلغ ٤٥ مليون جنيه . وفى عام ١٩٦٠ بلغت استثماراتها ٧١ر مليونا . وفى عام ١٩٦١ استولت الدولة على مشروعات راسمالها ١٨٤، التى أممت بالكامل . وفى نهاية عام ١٩٦٣ اصبح القطاع العام يسيطر على ٦٨ ٪ من مجموع الانتاج الصناعى وحده براسمال يبلغ ٣٦٨ر٦ مليون جنيه .

وبفضل الدور التاريخى للقطاع العام ، اصبح التصنيع امرا واقعيا، وامكن وضع الخطة الخمسية الاولى ، وتم السعى لرفع نصيب الصناعة من ١١ ٪ الى ٢٢ ٪ من الدخل القومى . ومع ان نتائج الخطة فى السنوات الثلاث الاولى لم تحقق كل الاهداف المرجوة الا ان معدل التنمية قد ارتفع من ٤ ٪ الى ٦ ٪ وارتفعت نسبة المدخرات من ٦ر١٠ ٪ من الدخل القومى الى ١٣ ٪ و ١٤ ٪ وزادت فرص العمل بمقدار ٤٠ ٪ عما كانت قبل البدء فى الخطة .

اما القطاع التعاونى فيوجد اساسا فى الزراعة حيث تسود الملكية الخاصة للارض ، وحيث يجرى البحث لانشاء قطاع عام خصوصا فى الاراضى التى سوف تستصلح بفضل مياه السد العالى . ويستند القطاع التعاونى الى نظام الاصلاح الزراعى ، بتحديد الحد الاعلى للملكية وتوزيع الارض على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين وتنظيم الملاك الجدد فى الجمعيات التعاونية وممارسة التجمع الزراعى فى حوالى ١٢٠٠ قرية على اساس تكتيك الانتاج الحديث وبدء التسويق التعاونى لاهم المحاصيل .

هذا القطاع التعاونى يقوم على الملكية الخاصة للملاك الجدد . لكنها ليست ملكية مستغلة لان التنظيم التعاونى يشملها فهى ليست ملكية عامة للدولة ولا يجب ان تكون نواة الملكية تعاونية سبيلها تطوير اساليب الزراعة التعاونية لتجمع بين مزايا الانتاج الكبير وتوزيع الملكية على الفلاحين، وعندئذ تكون مع خلق قطاع عام فى الزراعة اساسا لتطوير الزراعة بطريقة اشتراكية هى وحدها الكفيلة بزيادة الثروة الزراعية . ويكفى ان نعلم انه بفضل التغييرات الثورية التى حدثت فى الريف خلال السنوات العشر الاولى من الثورة زاد الانتاج الزراعى بنسبة ٥٠ ٪ بينما لم تزد مساحة الاراضى الجديدة سوى ٦ر٦ ٪ .

اما القطاع الخاص فيقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج : الارض وراس المال وهى ملكية متفاوتة الى حد كبير . وبداخلها ما نطلق عليه «الراسمالية الوطنية» يوجد راسماليون كبار وبخاصة كبار الملاك وراسمالية الريف . كما توجد راسمالية متوسطة وصغيرة وعلى الرغم من الاهمية التى مازال يمثلها الانتاج المتوسط الكبير وهو انتاج راسمالى ، الا ان الانتاج الصغير هو الذى يشكل الشطر الاعظم من مشروعات القطاع الخاص .

واذا تركنا التجارة الداخلية حيث تنتشر الحوانيت والمتاجر الصغيرة ، فان المؤسسة الصغيرة هى السائدة فى الصناعة . ولقد اشار البنك الاهلى فى ١٩٥٧ الى انهـا تمثـل ٧٩٪ من حيث عدد المؤسسات وانها تنال ١٢ ٪ من القيمةالمضافة وتشير اخر الاحصائيات الى ان صغار ملاك الريف (خمسة افدنة فاقل) يمثلون ٩٦٫٧ ٪ منمجموع الملاك ، ويملكون ٦٠٫٧ ٪ من مجموع المساحة .

ان الصراع يجرى داخل القطاع الخاص ، بين الانتاج الراسمالى والانتاج الصغير وبالفعل فان سيادة الانتاج السلعى الصغير والانتاج الحرفى هى المشكلة الحقيقية فى القطاع الخاص . وهى مشكلة لايمكن ان تجد لها حلا سوى فى التعاون .

فى القطاع الخاص تسود قوانين السوق وبخاصة قانون القيمة . وتتسلل الى كل من القطاع العام القطاع التعاونى . ومن ثم تثور التناقضات فيما بينها جميعا وبخاصة بين القطاع العام والقطـاع الخاص بشقيه الراسمالى والحـرفى . والسمة الاساسية التى تحكم هذا التناقض هى اعتمـاد القطاع الخاص على القطاع العام فى جميع مصادر حياته ، والعبرة فى النهاية هى نظام الملكية الارقى الذى يكفل زيادة الثروة القومية وتوزيعها افضـل على العاملين ، ولاشك ان تجربتنا قد اثبتت تفوق نظام الملكية العامة الذى يفضل حتى نظام الادارة الذاتية الذى يمكن ان يخفى احيانا نوعا من ملكية الجماعات بدلا من ملكية المجتمع .

قضايا التحول الاشتراكى

قضية الاشتراكية هى دائما خلق مزيد من الثروة المادية ضمانا لتوزيع افضل على العاملين ، مثل هذه الثروة تحققها ملكية المجتمع لوسائل الانتاج الرئيسية .

ونحن اذ نتحول من مرحلة الثورة الوطنية الى مرحلة الثورة الاجتماعية ، لم نبلغ بعد تلك الغاية وانما نشق طريق التطور الاشتراكى وهو اقصر الطرق الى الاشتراكية . ان مصر تشق طريقها الخاص الى الاشتراكية . ان مصر تشق طريقها هذا الانتقال . وبصراحة يجب التسليم بانه ليس من السهل التقدم فى طريق التطور الاشتراكى . ان اقصر الطرق ليس دائما اسهلها . وعمليـة الانتقال الى الاشتراكية عملية عسيرة ، انها ولادة مجتمع جديد من خلال اخطر ثورة اجتماعية ومن يتوقع ثورة اجتماعية (نقية) ، فلن يطول به الاجل حتى يراها .

ومشكلة المشاكل تكمن فى هذه الظاهرة الفريدة وهى ان المجتمعات المتخلفة تسعى الى الاشتراكية قبل المجتمعات الراسمالية . وحين نبنى الاشتراكية فى بلد متخلف كمصر ، فيجب ان نتوقع المرور بمرحلة انتقالية بل عدة مراحل انتقالية جوهرها تصفية بقايا التخلف الاستعمارى الاقطاعى من أجل البناء وصناعة حديثة قوامها الصناعة الثقيلة وكهربة البلاد وتطوير الزراعة بطريقة تعـاونية وتحقيق زيادة مطردة فى انتاجية العمل البشرى ، بعبارة اخرى لابد من تصفية اقتصاد المستعمرات وبناء القاعدة المادية الاشتراكية .

واذن فلا يمكن بناء الاشتراكية دفعة واحدة ، وانما من خلال مراحل انتقالية مهمتها مواصلـة وتطوير التنمية الاقتصادية بثبات ، وعندئذ فلن يكون طريقنا الى الاشتراكية من خلال تجنـب الراسمالية كلية — فبلادنا قطعت شوطا فى الطريق الراسمالى — وانما بالحد من النمو الراسمالى .

ان تحول الثورة الوطنية الى ثورة اجتماعية ، وشق طريق التطور الاشتراكى وتامين سيطـرة الشعب على جميع وسائل الانتاج ، واستنـاد التحول الاشتراكى الى القطاع العام ، وتعـدد المراحل الانتقالية الى الاشتراكية ،وبالتالى الطابع السلمى لعملية الانتقال الى الاشتراكية ، تلك هى اهم معالم الطريق المصرى الى الاشتراكية . وهنا يمكن ان يتفاوت طريقنا عن طريق غيرنا مـن الشعوب . ومثل هذا التفاوت ينعكس بصفـة خاصة على مظاهر ثلاثة هى سرعة التحول الاجتماعى وشكل الديمقراطية وشكل الدولة .

سرعة التحول الاشتراكى

ان امكانية انتقال مصر الى الاشتراكية تتوقف بالدرجة الاولى على السرعة التى يتم بها سحق قوى الاستغلال . ومعنى هذا ان الثورة الوطنية وقد تحولت الى ثورة اجتماعية ، قد انتقلت من مرحلة الصراع الوطنى الذى وحد قوى الامة بما فيها ممثلو راس المال الخاص المستغل وقسم من الملاك الاقطاعيين ضد الاستعمار الى مرحلـة الصراع الاجتماعى بين قوى الشعب العامل وبين الراسمالية المستغلة تلك التى تحاول استمرار

الفروق بين الطبقات وتمييز طبقة على اخرى . وبينما يكون جوهر الصراع الوطنى هو اقصاء المستعمر الاجنبى واعادة توزيع الثروة المنهوبة بين سائر قوى الامة ، يكون جوهر الصراع الطبقى اعادة تنظيم المجتمع على اساس العمل والملكية غير المستغلة . ومعنى هذا ان استمرار الثورة وتحولها الى ثورة اجتماعية قد ادى الى انعزال فئات مطردة عن مجرى الثورة وضمور قاعدتها الاجتماعية المستغلةمناقطاعيةورأسمالية وتفتح قاعدتها الاجتماعية الشعبية من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ثوريين ورأسمالية وطنية .

واشتراك الرأسمالية الوطنية فى عمليةالانتقال الى الاشتراكية امر عظيم الدلالة . فقد ثبت ان الرأسمالية الوطنية فى مصر تملك ثورات ثورية لم تستنفدهالقد نجحالاستعمار حقا خلال ثلاثة أرباع القرن فى ان يعمقفىبلادنامعالم التطورغيرالمتكافىء فاستطاعأن يعطل مننمو الرأسماليةالمحلية بصفة عامة . لكنه على العكس قد تمكن من خلق قشرة اجتماعية عليا من الاحتكاريين وكبار الرأسماليين ممن خدموا مشروعاته . وعندما وجهت الثورة ضرباتها للاستعمار ثم للرأسمالية الكبيرة من يوليو ١٩٦١ تكشف الضعفالشديد للرأسمالية الوطنية وامكن بالتالى ان تتدرج فى التيار الثورى الذى يفتح لابنائها فرص الملكية غير المستغلة والمراكز العليا بفضل العمل البناء . وهكذا يمكن أن يعاد تثقيفها بروح الاشتراكية ويحالبينهاوبين انتتحول الى طبقة عليا تساند بقاياالاقطاع والرأسمالية الكبيرة وليست تلك بالمهمة اليسيرة .

ان المرحلة الانتقالية الراهنة تسبغ طابعها الانتقالى على كل ظواهر الحياة فى المجتمع . ومن ثم يصبح المجتمع مليئا بالتناقضات،بحيث تتعايش التناقضات الاجتماعية وهى فى سبيل الحسم . مرحلة تتميز بعلاقات اجتماعية انتقالية فى الريف والمدينة وفى القطاع العام والقطاع التعاونى وفى القطاع الخاص ، يوجد القديم والجديد جنبا الى جنب ، وتوجد الظاهرة الذابلة وتجانبها الظاهرة النامية من غير أن يكون الصراع بينهما قد حسم .

ولكن العبرة هى بما هو جوهرى . العبرة بالظاهرة فى تطورها ، فى مآلها ، العبرة هنا بما ينمو وان يكن وليدا لابما يذبل وان يكن طاغيا .

ان التحولات الثورية فى الوضعالطبقى للفلاحين والعمال والحقوق الاجتماعية والسياسية التى تقررت لهم ، وبخاصة اشتراك العمال فى مجالس الادارة وابعاد اعيان الريف عن ادارة الجمعيات التعاونية واقرار التامينات الاجتماعية والتامينضد البطالة والتعليم المجانى وفتح باب الترقى امام الجنود وتمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ فى المجالس النيابية ، هى علاقات المجتمع الجديد النامى فى احشاء المجتمع القديم الذابل الى الابد .

ان التصنيع الحديث مع تخطيط الزراعة كفيلان بتنمية الطبقة العاملة وظهور طبقة من الفلاحين التعاونيين . وهما معا مع العمال الزراعيين صناع حياتنا ينتجون ثروتنا المادية ويكفلون تطويرها على اساس اشتراكى .

شكل الديمقراطية

منذ اللحظةالاولىللثورةرفض قادتهاالديمقراطية البورجوازية الزائفةومؤسساتها الشكلية ،ومضوا فى محاولةمضنيةبحثا عن صياغةجديدةللديمقراطية حتى تحولت الثورة اجتماعيا وبدت معالم الطريق الى الديمقراطية الصحيحة . انها ديمقراطيةقوى الشعب العامل ، تلك القوى التى تقبل التحول الاجتماعى . ومن الواضح ان هذه القوى ليست هى الطبقة العاملة وحدهاوليست هى العمال والفلاحين وحدهم بل انضم معهم المثقفينالثوريين والرأسمالية الوطنية والجنود ومع ذلك فهذه الديمقراطية تؤكد داخل التحالف الواسع القوى الشعب العامل على الوحدة الحقيقية بينالعمال والفلاحين بوصفها ركيزة الديمقراطية المصرية .

ان التحول الى الاشتراكيةمستحيل بدونالحركة الواعية للملايين الذين ينتجون الثروة المادية ويضاعفونها ويطورون من الكفاءة الانتاجية لعملهم وعلى سبيل المثال فان الديمقراطية هى اساس تطوير القطاع العام . ان اشتراك العمال فىادارة المشروعات وطرح مشاكل الانتاج على الشعب ورقابته الجماهير المنظمة على الخطة قبل وضعها وبعد تنفيذها ضمانات لازدهار القطاع العام وتحطيم محاولات تخريبه أو تجميده وتحويله الى قطاع احتكارى كما حدث فى تركيا ولهذا فان الديمقراطية الاشتراكية يجب ان ترفض بحزماى قدر من الاستهانة بحقيقة ان الديمقراطية اتماتبدا من الانتاج ، وان الديمقراطية هى ديمقراطية المنتجين وانالعمل السياسى هو روح عملية البناء الاشتراكى .

ان الديمقراطية الاشتراكية تعنى البحث عن الاشكال والمؤسساتالجديدة التى تؤدى الى توسع لم يسبق له مثيل فى ممارسة الديمقراطية

بواسطة الشعب والمطلوب هناهواطلاق وتوسيع الحريات للشعب العامل وحريات لايمكن الانتكاس عليها ، وحريات تكفل حركة جماهيرية تتخطم عليها قوى الثورة المضادة . ومن هنا كان تكوين الاتحاد الاشتراكى . والغاء حالة الطوارىء ، والافراج عن المسجونين السياسيين ، ووضع الدستور المؤقت ، وحرمان الرجعيين من الحقوق السياسية وانعقاد مجلس الامة المنتخب طبقا لمبدأ نصف المقاعد للعمال والفلاحين ، وتجديد نقابات العمال بانتخابات لم تتدخل فيها الادارة ، ومضاعفة تمثيل العمال والموظفين فى مجالس ادارة الشركات وتكوين النقابة العامة لعمال الزراعة تحولا ثوريا ديمقراطيا يكفل تطوير علاقات اجتماعية جديدة ويضمن للشعب العامل نصيبا مباشرا فى تسيير البلاد ».

ان تجربتنا فى الديمقراطية قد شقت كما نرى طريقا مصريا ، ليس هو طريق الديمقراطية السوفيتية ، وليس هو طريق الديمقراطية البورجوازية . انه طريق يراعى خصائص ثورتنا التى بدأ بالنضال ضد الاستعمار ، من خلال تحالف وطنى واسع ، لكنها تعترف بالمكانة الخاصة للعمال والفلاحين .

ولهذا نتوقف قليلا عند مظهرين من مظاهر هذه الديمقراطية هما اساس تطويرها الى ديمقراطية اشتراكية :

أولا — تخصيص نصف مقاعد مجلس الأمة والمجالس الشعبية للعمال والفلاحين — وتخصيص اربعة مقاعد من تسعة للعمال الموظفين فى مجالس ادارة الشركات وتخصيص اغلبية عضوية الجمعيات التعاونية لفقراء الفلاحين . ان مبدأ تخصيص هذه المقاعد للعمال والفلاحين هو اخطر مبدأ ديمقراطى اقرته التجربة المصرية . انه التعبير السياسى عن اجراءات يولية ١٩٦١ . ان هاتين الطبقتين اللتين استبعدتا تماما من نطاق الديمقراطية الاقطاعية البورجوازية الزائفة ، تتصدى الثورة لتضمن لهما (نصابا) تمثيليا ، حدا ادنى من التمثيل ، تنتفى الديمقراطية بدونه . عن طريقه يمارس الفلاحون والعمال اشكالا من الديمقراطية فى الانتاج ويشاركون فى ادارة الاقتصاد والدولة على السواء . حقا لقد اقر مبدأ ثورى عظيم ».

ثانيا — ازدواج التنظيم السياسى بحيث تعبأ جميع قوى الشعب العامل فى تنظيم جماهيرى واسع هو الاتحاد الاشتراكى : تحالف بين قوى اجتماعية يكون بمثابة نوع من الوحدة الوطنية بين الطبقات والفئات الاجتماعية التى واصلت الثورة الوطنية وقبلت اهداف البناء الاشتراكى . وبجانب التنظيم الجماهيرى يقوم تنظيم طليعى منبثق من التنظيم الام او يكون بمثابة حزب اشتراكى يناضل لبناء الاشتراكية على اساس منهج الاشتراكية العلمية فى تطبيقه المصرى وهو تنظيم يضع فى اعتباره حقيقة اساسية هى ان الثورة الاجتماعية تتجاوز اليوم اطار حركة الطبقة العاملة وان فئات اجتماعية عديدة واجنحة كاملة من الحركة الوطنية تسعى من اجل الاشتراكية ». ومن هنا يكون عليه ان يكتل كل القوى الاشتراكية فى الوقت الذى يكون عليه أن يربى أجيالا لا تحصى من الاشتراكيين الجدد . وهو تنظيم طليعى ، أى تنظيم للقادة الذين تنجبهم حركة الجماهير والداعين اشتراكيا ومن ثم يلعب دور القائد المنظم للشعب ، والمهندس لبناء المجتمع الجديد والاشتراكية العلمية بيده هى الاسمنت الذى يربط ارادة واعمال الملايين ».

لاتختلط مهامه بمهام النقابات بوصفها منظمات لتربية العمال ومعاهد للادارة وفهم الاقتصاد ومدرسة للاشتراكية . كما لايمكن ان يتحول الى لجنة فكرية عليا تنشر الوعى الاشتراكى وتعجز عن ان تكون قوة سياسية تقود عملية التغيير الاشتراكى فى كل ركن من اركان المجتمع والحياة . وفى الوقت ذاته لايمكن ان ينعزل بالعمل السياسى عن الجماهير. ان النصر فى معركة التغيير الاجتماعى لايمكن ان تحرزه الطليعة وحدها . بعبارة اخرى لايمكن ان يقع التغيير لقوة الدعاية الفكرية والاثارة الجماهيرية وانما يجب ان تقتنع الجماهير من واقع تجربتها بضرورة وامكانية التغيير . يجب ان تكون للجماهير تجربتها السياسية الخاصة ».

ان بناء الرجال اصعب من بناء المصانع ، فالرجال هم الذين يبنون المصانع لكن بناء الاشتراكيين اصعب واصعب . فهم بناء الحياة الاشتراكية ، وبناء التنظيم الطليعى هو نقطة البدء فى عملية البناء كلها .

شكل الدولة

انتقال سلطة الدولة من طبقة الى طبقة هو: العلامة الاولى والجدية والاساسية للثورة وفى ٢٣ يولية ١٩٥٢ بدات عملية اسقاط حلف الخيانة المشكل من الاستعمار والرجعية الاقطاعية . وانما بدات أيضا محاولات الرأسمالية الكبيرة للاستيلاء على الحكم . وبعد كسب الاستقلال كانت محاولات الرأسمالية الكبيرة لاتختلف فى الواقع عن محاولات

الحلف المخلوع ومع ذلك ظلت سلطة الدولة بايدى الطبقات الوطنية وفى مقدمتها الراسمالية الوطنية . ومن ثم كان جهاز الدولة مسرحا للصراع الطبقى العنيف عندما تحول القادة الوطنيون وهم فى مراكز السلطة من مواقع الثورة الوطنية الى مواقع الثورة الاجتماعية ، وفى غيبة التنظيم السياسى الذى يقود عملية الانتقال . وفى اثناء عملية البحث عن صيغة ديمقراطية سليمة ، كان لامفر من الاعتماد على جهاز الدولة ذاته فى احداث التغييرات الاجتماعية لكن جهاز الدولة القديم لم يدمر ، وجهاز الدولة الجديد لم يولد بعد . لذلك جرى الصراع الطبقى داخل جهاز الدولة ذاته ، بحيث انعزلت عنه باطراء جميع العناصر والفئات التى كفت عن مواصلة الثورة . وهكذا اجرت عملية فرز اجتماعى بعيدا عن السلطة . وانما بقى جهاز الدولة لايعبر عن تحالف قوى الشعب العامل صاحب السلطة الجديدة ، حتى يتاكد وجود الدولة فى خدمة التحول الاجتماعى .

ان الدستور يجعل مصر العربية دولة اشتراكية ديمقراطية ، دولة الشعب العامل وفى المرحلة الحالية تحرص تجربتنا الثورية على بقاء الدولة كما تحرص على اهمية دورها الثورى . ومنذ زمن سحيق الدولة فى مصر تؤدى وظيفة اقتصادية هى توفير الاشغال العامة وتامين الاستخدام المشترك لمياه النيل فى الزراعة بواسطة الرى الصناعى عن طريق الترع والقنوات والمنشئات العامة . ان هذه المهمة قد اقتضت منذ اقدم العصور تعاون المصريين وتدخل السلطة المركزية فكيف نتصور اليوم انجاز التحول الاجتماعى بل وبناء الاشتراكية بدون الدولة ؟ فمن المعروف ان علاقات الإنتاج الاشتراكية لاتظهر داخل الراسمالية وان كل ما يظهر هو الظروف المادية السابقة والممهدة للاشتراكية . وعندئذ لابد من استخدام الدولة لخلق وتطوير العلاقات الاشتراكية . واى تفكير فى الغاء دور الدولة او التقليل من اهميته يجب ان يرفض بوصفه فكرا فوضويا .

ودولة الشعب العامل هى دولة من نوع جديد تعبر اساسا عن مصالح المنتجين من الفلاحين والعمال ، وتصبح اكثر فاكثر اداة انتاج لا اداة قهر . انها مرحلة انتقالية تهيىء الدخول فى الاشتراكية على اسس الغاء استغلال الانسانية وارساء قواعد مادية واجتماعية ضرورية لتنمية القوى المنتجة وتحرير نشاط العمل الخلاق ومضاعفة كفاءته الانتاجية . ولذلك نتوقع ان يلعب الفلاحون والعمال دورا متزايدا منها لتامين الانتصار النهائى لقضية الاشتراكية . ان حرية العمل السياسى للشعب العامل هى نقطة البدء فى اقامة هذه الدولة لاستخلاص السلطة نهائيا من يد الرجعية ثم الاستفادة من السلطة لتغيير العلاقات الانتاجية ومن ثم فهى دولة يقودها التنظيم الطليعى الذى يعتبر اداة سلطة الشعب العامل .

لكل هذا لابد من تطوير السلطة فى الدولة على اساس الديمقراطية وتوسيع الحكم المحلى وترسيخ اقدامه ، انعطافا اكبر نحو العمال والفلاحين . فمثل هذا التطوير يكون ضمانا للانتقال السلمى الى الاشتراكية . ووقاية من خطر الثورة المضادة ان تحول القادة وهم فى مواقع السلطة الى الثورة الاجتماعية قد شل مقاومة عناصر الثورة المضادة فعلا ووضع جهاز الدولة فى نهاية الامر فى خدمة قضية التحول الاشتراكى . ومع ذلك فان للانتقال السلمى صعوباته الجمة ومتناقضاته المريرة التى ساهمت بلاشك فى تاخير قيام دولة الشعب العامل التى تعبر عن ديمقراطية الشعب العامل .

وكما قال المناضل عبد الناصر فى حديثه التاريخى بمناسبة افتتاح الدورة الثانية لمجلس الامة ، فان بناء الاشتراكية لايكفى فيه هدم النظام الرجعى ولامجرد تاميم المصانع ، بل يتطلب نضالا لاهوادة فيه من اجل تاكيد سيطرة الشعب وملكيته لوسائل الانتاج وتنمية القوى المنتجة وزيادة الثروة القومية وتعزيز الوعى السياسى وتنظيم قوى الشعب العامل ونقل السلطة عن طريق العمل السياسى الى تحالف قوى الشعب العامل ، لتمكينه من احداث الثغرات الاجتماعية ، وحركة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية المنظمة سياسيا من اجل شل قوى الرجعية وسحقها ومواصلة النضال الحازم ضد قوى الاستعمار القديم والجديد وضد الصهيونية واسرائيل . وعندئذ ، ينمو دور القوى العاملة ، ويزيد وزنها الاجتماعى وتحتل بفضل نضالها المتفانى من اجل قضية الاشتراكية مركز القيادة فى عملية البناء الاشتراكى .

انتصار المثل العليا للاشتراكية

هكذا انتصر الحل الاشتراكى فى بلادنا ، واعلن الميثاق الاشتراكية العلمية منهجا للتقدم فكيف تحقق هذا التحول العظيم على ارضنا الطيبة ؟ ليس هناك معجزات ، بل قوانين لتطور الحياة .

من يتجاهلها تعاقبه الحياة ، ومن يكتشفها يحقق المعجزة . وفى بلادنا تحققت المعجزة على ايدى قيادة وطنية اصيلة فى ثوريتها بل هى طليعة ثورية

أدركت المضمون الاجتماعى للثورة الوطنية . أصاخت السمع للواقع المصرى ، واستشفت روح الشعب ، وأرهفت الحس لحقائق العصر . وفى ذلك كله حافظت على ثوريتها . لم تستوعبها الثورة ، بل استوعبت هى الثورة . ومنحتها بالنضال المستمر أبعاد تجدد طاقات اندفاعها الثورى عند كل منعطف فى الطريق . ولولا هذا ما نجحت الثورة ولا القيادة الثورية . ويمكننا أن نجمل هذه الابعاد فيما يلى :

اعادة اكتشاف الشعب

فالحلول الاشتراكية حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها أيضا الامال العريضة لشعبنا . ولم يكن نضال الشعب طويلا من أجل التخلص من السيطرة الاستعمارية هو غاية آماله . وانما كان يعتبر الاستقلال خطوة البداية نحو آماله العريضة فى بناء مجتمع اشتراكى يلغى استغلال الانسان . وحين انجب الشعب من صلبه قادة ثوريين عديدين ظلت القضية الوطنية شغلهم الرئيسى . ومع ذلك تمكن قادة ٢٣ يولية من مواصلة سيرتهم الثورية ليتبينوا استحالة تحقيق آمال الشعب من خلال الطريق الرأسمالى المحفوف بالالام للشعب العامل . هنالك حسمت القضية باجراءات يولية ١٩٦١ وما بعدها . ومنذ ذلك التاريخ والقادة الثوريون ينقلون مركز النقل داخل حلف قوى الشعب من الرأسمالية الى الطبقات الشعبية .

غير أن استجابة القادة الثوريين للامال العريضة لشعبنا كانت تعنى فى الوقت ذاته نجاحهم فى ترسم خطى تقاليده النضالية وتراثه الثقافى واكتشاف تكوينه النفسانى العريق . واستطاع القادة الوطنيون بالفعل أن يستشفوا روح الشعب ويبعثوا خصائصه القومية . وادركوا منذ وقت مبكر الحقيقة التاريخية لتنفيذ الوحدة العربية . ومن خلال التجربة المتصلة للنضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية ، تبنوا الجهود الوطنية للشعوب العربية من أجل احراز الاستقلال وتوطيد المواقع الوطنية بعد النصر ؛ ومن هنا اتخذت قضية القومية العربية مضمونا تقدميا من عدة نواح:

★ فهى ذات مضمون وطنى يخدم قضية نضال الشعوب ضد الاستعمار .

★ وهى ذات مضمون اجتماعى يقوم على وحدة الهدف بين الشعوب العربية ، وحدة قوى الشعب العامل التى لا يتسع فيها المكان لقوى الاقطاع ورأس المال المستغل المعادى للجماهير . ان الشعوب العربية كما يحدد عبدالناصر تريد وحدتها لا وحدة الاستعماريين والرجعيين .

★ وهى ذات مضمون انسانى عالمى حيث ترفض القومية العربية نظام الراسمالية فى قهر القوميات والشعوب الاخرى وحيث تقف مع كل الامم والشعوب المقهورة ، ومع كافة حركات التقدم الاجتماعى ، شركاء فى عالم الغد حيث لا استغلال ولا استعمار ولا تخلف .

ومن ثم تقف قضية الوحدة العربية امتدادا للقضية الوطنية فى مرحلة الثورة الاجتماعية . وتلك عملية تاريخية من كافة جوانبها ، تلقى على عاتق الثورة المصرية مسئوليات جديدة إزاء الشعوب العربية .

وفى الوقت ذاته تجرى حركة بعث لتراثنا الثقافى . وهى عملية ضرورية وان تكن عسيرة كل العسر . فكل محاولة لبناء ثقافة جديدة أو أخلاقيات اشتراكية يجب أن تبدأ من احترام العمل من الملكية الاشتراكية التى ترفض استغلال الانسان من العلم المرتبط بالانتاج من الشعب الذى يعيد صنع الحياة ، من القيم الانسانية . من التغلب على مخلفات الرأسمالية — وكل مخلفات الماضى أمور عنيدة . لكنها يجب أيضا أن تضع فى اعتبارها احياء التراث العربى واحترام القيم الدينية والاسلامية الثورية التى تشكل عنصر نضال ضد المستعمر الاجنبى ومن أجل التقدم الاجتماعى .

حقائق مصر

ولقد اكتشف القادة الوطنيون حقائق العصر، فقد تغيرت طبيعة العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين . وكان تغيرها حاسما لمصلحة الشعوب المستعمرة .

لقد بدأ عصر انهيار النظام الاستعمارى فى أعقاب الحرب العالمية الاولى غير أنه بهزيمة الفاشية بعد الحرب العالمية الثانية تحولت الاشتراكية الى نظام عالمى ونشطت حركات التحرر الوطنى وانهارت المواقع الاستعمارية فى بلدان كثيرة موقعا اثر موقع . وقد اصطحب هذا التحول باشتداد

أزمة الرأسمالية العالمية فى عقر دارها من غير أن تفلح فى اغراق أزمتها وشعوب العالم فى حرب عالمية ثالثة . هكذا حلت معركة فاصلة» فى مجرى الثورة العالمية . فالاجهاز على الاستعمار اصبح هدفا مشتركا للشعوب المستعمرة فى المستعمرات للطبقات العاملة فى البلدان الاستعمارية . ومن ثم تسرع حاليا عملية الاجهاز النهائى على الاستعمار . وتلعب الاشتراكية دورا حاسما فى توجيه الضربة الحاسمة للاستعمار سواء لقوة المعسكر الاشتراكى الذى يساند حركات التحرر أو لقوة الفكر الاشتراكى ذاته الذى تتسلح به الشعوب التى تحررت وتواصل نضالها البطولى ضد الاستعمار فى كل مكان بلا هوادة .

وفى هذا العصر تحولت طبيعة الثورات الوطنية للاغلبية العظمى من سكان العالم ولم تعد تتوقف عند التحرر الوطنى الذى تستهدفه فى بداية الامر وانما تتجه فورا ضد الراسمالية والاستعمار . ولم تعد هذه الشعوب احتياطيا للثورة ـ الاشتراكية بل قوة رئيسية فيها . لقد تشابكت الثورات لتصب اليوم فى مجرى انسانى ثورى واحد يقوض الراسمالية ويحطمها . انها حركة تاريخية شاملة ومن ثم فان جبهة الجماهير التى تتبناها تصبح شاملة أيضا . وتترى النتائج الثورية أعظم بكثير مما نتوقع :

اولا ـ اتساع التحالف العظيم لقوى الثورة العالمية المعادية للاستعمار والتخلف ، هذه الثورة التى تقف فيها حركة التحرير الوطنى الهائلة التى تجتاح اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية جنبا الى جنب مع قوى المعسكر الشرقى التى استطاعت ان تحقق انجازات سياسية واقتصادية وعلمية جبارة . ان هذا التحالف قد اتاح انطلاقا عظيما لحركات التحرر الوطنى وانتصارا حاسما لسياسة التعايش السلمى والحياد الايجابى وعدم الانحياز وبروز الشخصية الدولية للبلدان المستقلة حديثا وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا ـ اتساع الاساس الاجتماعى للثورة الاشتراكية فى البلدان المستقلة حديثا . حيث توجد طبقة عاملة ضعيفة او لاتوجد على الاطلاق وحيث تقصر قوى الانتاج المخلفة عن الامال العريضة للشعوب . هنا تلعب القوى الاشتراكية دورا مكملا يعوض القصور النسبى فى حركة الطبقات العاملة . ومن ثم تتصدى فئات اجتماعية اخرى لتحقيق الاصلاحات الاجتماعية واجراء التطوير الاقتصادى . وتكون هى الطليعة . ان كثيرا من القادة الوطنيين الذين لم يخرجوا من صميم الطبقة العاملة قد فقدوا الامل فى قدرة الراسمالية على أداء المهام الوطنية الملحة المطروقة أمام شعوبهم . ومن ثم يتطلعون الى طريق الاشتراكية

لم يعد من الضرورى ان تقود الطبقة العاملة عملية التحول الى الاشتراكية ، وغدا باستطاعة اقسام واسعة من الحركة الوطنية ان تنضم للاشتراكية . ومن ثم يجب ان يعاد النظر فى اشكال التنظيم الطليعى الذى تقود التحول الى الاشتراكية، واصبحت التحولات الاجتماعية تجرى على مراحل انتقالية ، فيها تسبق ضرورات التغيير الاقتصادى والاجتماعى عملية التغيير الفكرى .

كل هذه الامكانيات التى اتاحها العصر قد اكتشفها القادة الثوريون خلال المعركة الوطنية الضارية ضد الاستعمار ، عندما اكتشفوا أن الاستقلال السياسى لا يمكن تدعيمه بغير الاستقلال الاقتصادى وبغير جهود التطوير المتفانية .

ومن واقع جهود الاستعمار القديم والجديد لتخريب التنمية الاقتصادية التى هى قاعدة التحولات الاجتماعية ، تحددت اهداف الخطة الخمسية الثانية على اساس بناء الصناعات الثقيلة بعيدا عن سيطرة ونفوذ الاستعمار وبالتعاون الوثيق مع البلاد الصديقة .

طليعة ثورية

كشف اغلب قادة ثورة ٢٣ يولية عن طول النفس الثورى . لقد ربطوا انفسهم بقضية التحرر الوطنى . وبعد كسب الاستقلال السياسى مضوا لبناء الاستقلال الاقتصادى . ومن ثم وجدوا من المحتوم عليهم مواصلة السير بالثورة فى مواجهة كافة التحديات الاستعمارية والرجعية ـ فى ١٩٥٦ وفى ١٩٦٠ وفى ١٩٦١ وفى ١٩٦٣ وفى ١٩٦٤ ـ وان يعزلوا باطراد جميع الفئات والعناصر التى كفت عن الثورية واصبحت تقف فى وجه مواصلة السير بالثورة .

وهكذا تاكدت اصالتهم الثورية كمثقفين ثوريين غير مرتبطين براس المال الاجنبى أو المحلى ، أهم

صفاتهم حاسة الواقفية والارتباط بالشعب ، مما اتاح لهم وهم فى قمة السلطة ان يتحولوا بوعى من المواقع الوطنية الى المواقع الاشتراكية .

وهم فى هذا طليعة ثورية ، يمثلون قيادة متقدمة من الحركة الوطنية هم المثقفون الثوريون . انهم وهم ينحدرون من اصول الفلاحين والطبقات الوسطى الصغيرة فى المدن قد تمكنوا فى ظروف ضعف الطبقة العاملة تنظيميا ، أن يصبحوا المعدمين عن مصالح الشعب كله وان يقفوا بحزم ضد الاستعمار والاقطاع والراسمالية الكبيرة . وشرعوا ينقلون مركز الثقل فى القوى الثورية الى الشعب الفلاح والعامل ..

ان الشرط الاساسى للثورة الشعبية ان تكون ليس فقط من صنع الشعب ولكن ان تكون ايضا من اجل الشعب . ولقد بدات نقطة التحول العظيم عندما رفض المناضل عبد الناصر تسليم المؤسسات الاستعمارية عقب العدوان الى الراسمالية الكبيرة المحلية ، واحبط الحلول الوسط التى كانت تهدف الى تجميد الثورة لمصلحة الطبقات صاحبة الامتيازات الاجتماعية . هنا كان انحياز ابن الشعب واضحا للشعب . وتصدى عبد الناصر بشخصه وافكاره ومبادراته ليضطلع بلا منازع بدور القائد والمعلم . ولهذا تلتقى حوله باخلاص جميع القوى الاشتراكية على اختلاف منابعها .

ولم تكن مهمة التحول الى الفكر الاشتراكى عملية سهلة على الاطلاق بل كانت فى الواقع عملية نضالية . كانت صراعا طبقيا مريرا . وفى يمينه تنظيم سياسى مستعد وبدون نظرية جاهزة للعمل ، اكتست هذه العملية بسمات خاصة .

اولا — لم يكن التفكير فى التغيير الاشتراكى مجرد رد فعل للراسمالية بل نتيجة للوعى الاجتماعى فى الحركة الوطنية ذاتها . لقد تم التحول الفكرى من خلال اعتبارات المعركة الوطنية والتنمية الاقتصادية ، ومن هنا اسبقية الاجراءات الاقتصادية على الوعى الاجتماعى ، اسبقية حركة الواقع على حركة الفكر . من هنا لم يكن اختيار الاشتراكية انتقاء فكريا بل حتمية تاريخية .

ثانيا — لم يكن البدء بالنظرية وانما بالعمل ، ولكن من خلال النضال العملى ومن صميم الممارسة والتجربة والوطنية وعن طريق منهج التجربة والخطأ اخذ الوعى يتكامل وتحددت الابعاد النظرية للثورة لقد لعبت التجربة والخطأ دورا خطيرا فى تطوير المبادىء . وعندما حدد الميثاق ابعاد العمل الثورى بادر المناضل عبد الناصر ليحذر من خطر حبس الثورة داخل الميثاق . ان التجربة التى نقلت معظم وسائل الانتاج الى ايدى الدولة ، وجعلت الطبقات العاملة فى موضع القيادة تسترشد الان بمنهج لايخيب هو منهج الاشتراكية العلمية . وجعل المنهج العلمى محل المنهج التجريبى ، بحيث استطاع المناضل عبد الناصر ان يعلن بوضوح انه (لم تعد جزئيات المشاكل امامنا معارك متفرقة اصبحت الكلمات مرتبطة متماسكة تكاد ان تكون فى متناول ايدينا قوانين للحركة الاجتماعية والسياسية) .

ثالثا — جرى التحول الى الفكر الإشتراكى والقادة الثوريين فى السلطة . ومن ثم كانت اسبقية حركة الدولة على حركة الجماهير . ومن هنا سهولة التحول وصعوبته الجمة غير العادية لقد انعكس هذا الوضع ليس فقط على طريقة تشكيل الفكر ، وانما على معالم الديمقراطية والتنظيم السياسى وعلى جهاز الدولة ذاته ومع ان الميزة واضحة فى تامين امكانية الانتقال السلمى غير ان المخاطر تكتنفه من كل جانب . ويكفى ان جهاز الدولة متخلف عن مجاراة القيادة الثورية التى تقف على راسه . ومازال الترويج يجرى لدعوى ان الدولة تعمل فى خدمة الجميع ككل دون النظر الى مصلحة فئة على حساب فئة اخرى . وهى دعوى لحياد الدولة رفضها القادة الثوريون مرارا . وفى ظروف الانتقال السلمى تتعايش الطبقات الثورية مع الطبقات المخلوعة . ولكن لايمكن ان يقبل تعايشا بين الاشتراكية والراسمالية ان الاشتراكية لاتبنى الا بجهود الشعب الواعى طبقيا فى مواجهة قوى الثورة المضادة — ولاتكفى لبنائها بطولة المئات حتى الالوف من الفدائيين وبالاحرى لاتكفى فيها القرارات العليا مهما تكن واضحة .

من هنا تبدو الاهمية الحاسمة للتنظيم السياسى الطليعى بوصفه الحلقة الاساسية فى الموقف كله من اجل تطوير الديمقراطية والدولة والانتاج والتصدى لدوائر الرجعية وراس المال البارعة فى محاولة ابتزاز الثورة .

ذلك هو طريقنا المصرى العربى الى الاشتراكية معقد حامل بالسمات الخاصة ، يؤكد على الدوام ان لكل بلد طريقه الخاص الى الاشتراكية .

الدولة والتنظيم السياسى



تعالج أبحاث هذا القسم مفهوم ودور الدولة فى المجتمع المصرى والعلاقات بينها وبين التنظيمات السياسية قبل وبعد ٢٣ يوليو . وكيف تطورت فكرة وطبيعة كل من الدولة والتنظيم السياسى خلال مراحل الثورة بأبعادها التحررية والاشتراكية . كما تناقش أسس العلاقات التى يجرى انشاؤها بين الدولة والتنظيم السياسى فى الوقت الراهن .

مفهوم ودور الدولة خلال مراحل الثورة

د . جمال العطيفى

لا يمكن تفهم دور الدولة ومهامها بعد ثورة ٢٣ يوليو الا من خلال دراسة المجتمع المصرى قبل الثورة ، وما طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من تغيير بلغ مرحلة التحول الحاسم نحو الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ .

فالمجتمع المصرى قبل ١٩٥٢ كان مجتمعا طبقيا تماما . وكانت الدولة تبعا لذلك فى قبضة الطبقة المستغلة ، من كبار الملاك والرأسماليين ، التى كانت تسيطر على سلطاتها ، المتمثلة فى : ملك كانت «ذاته مصونة لاتمس» وفى قوة بوليسية وعسكرية تستخدمها الدولة أداة للقمع ، وفى جهاز حكومى يقوم أساسا على خدمة مصالح الطبقة المستغلة ، وفى واجهة ديموقراطية زائفة تخفى وراءها مصالح كبار الملاك والرأسماليين الذين كان يتكون منهم البرلمان ، وفى قضاء يصدر أحكامه باسم الملك ويطبق قانونا يعبر عن رغبات أولئك الذين كانوا يملكون القوة الاقتصادية وحمى مصالحهم الاحتكارية .

وبانتقال السلطة الى الطليعة الثورية فى ٢٣ يوليو ، طرأت على المجتمع عدة تغييرات ، مع بقائه على وضعه الطبقى ومع احتفاظه بالخصائص الاساسية للنظام الرأسمالى . ثم زادت هذه التغييرات عمقا فى الفترة منذ عام ١٩٥٧ حتى بدأ التحول الى الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ ، وبدأت مرحلة تذويب الفوارق بين الطبقات . وقد انعكس تغير العلاقات الاجتماعية وتطورها خلال هذه السنوات على مهمة الدولة ودورها .

الدولة الحارسة

فبعد أن كانت مهمة الدولة حراسة المصالح الطبقية لكبار الملاك والرأسماليين ، وبعد أن كان اقتصاد السوق الحر الذى يسمح بنمو الاحتكارات وسحق الطبقة العاملة هو الذى يسود نظم الدولة — ولدت دولة «**تحالف قوى الشعب العاملة** » ، «**المنتجة**» «**والمخططة** » .

حقيقة ان الدولة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت تتدخل أحيانا فى العلاقات الاجتماعية . ولكن هذا الدور العرضى لم يكن أكثر من مهادنة اقتضتها ظروف نمو الوعى الجماهيرى واقتضتها تطورات النظام الرأسمالى ذاته واتخاذه طابعا احتكاريا . وهو تدخل كان يرمى الى الابقاء على جوهر سلطة الطبقة المستغلة التى كانت تملك كل شىء . فحينما كانت الدولة تتدخل بحجة حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الاجنبية ، كانت ثمرة هذه الحماية لاتعود الى الشعب العامل بل تعود الى أصحاب الصناعات انفسهم ، طالما أنهم هم المالكون لوسائل الانتاج . وحينما كانت الدولة تتدخل لفض منازعات العمل كان دورها هو تأمين مواقع أصحاب الاعمال وتحصينها ضد مطالب الطبقة العاملة ومحاولة لتمييع كفاحها .

ولم يكن من الممكن بعد ثورة ٢٣ يوليو أن تغير الدولة أهدافها دفعة واحدة ، دون أن يسبق ذلك مرحلة تجميع القوى الوطنية وتعبئتها ضد الاستعمار الذى كان لايزال رابضا على ضفاف القناة ، وقبل أن تدعم الاساس المادى للاشتراكية وتهىء الجو الصالح الذى يمكن الدولة بعد ذلك من السيطرة على العلاقات الاقتصادية . فكانت أمام **« دولة الثورة »** مهام القضاء على النظام الملكى والغاء الاحزاب السياسية البرجوازية وطرد المستعمر واقامة جيش وطنى وتقليم مخالب الراسمالية المتحالفة مع الاستعمار والقضاء على سيطرتها على نظام الحكم . فثورة ٢٣ يوليو ، لم تكن مجرد حركة عسكرية أو انقلاب ، بل كانت فاتحة للتغيير الثورى الذى فتحت له الباب تحت راية المبادىء الستة المعروفة — الا ان أهداف الثورة البعيدة لم تنعكس كلها على مهمة الدولة فى هذه المرحلة .

الدولة « الحكم » الاصلاحية الوطنية

واذا حللنا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ — تبين لنا أن الدولة سارت فى **اتجاهين** بديا فى ذلك الحين وكأنهما يسيران جنبا الى جنب فى تعايش سلمى .

● فالى جانب الاصلاح الزراعى وتحرير الفلاح من الاقطاع وتعديل قوانين الشركات بما يسمح بفرض رقابة الدولة عليها وتعديل قوانين الضرائب بما يسمح بالحد من الدخول الكبيرة ، ثم نزوع الدولة الى التخطيط والهيمنة على النشاط الاقتصادى وعلاقات العمل ، المتمثل فى أنشاء مجلس الانتاج ومجلس الخدمات والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وصدور القوانين التى تحمى العمال .

● وسارت الدولة فى نفس الوقت فى اتجاه آخر نحو تشجيع رؤوس الاموال المصرية والاجنبية على الاستثمار .

فقانون الاصلاح الزراعى الذى يعد البذرة الاولى فى تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى وتغيير مهمة الدولة ، والذى كان يهدف الى القضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية ورفع مستوى معيشة الفلاح وتخليصه من سيطرة كبار الملاك ، كانت له اهداف أخرى — عبرت عنها مذكرته الايضاحية — بأنها تشجيع رؤوس الاموال التى كانت مستغلة فى الملكية الزراعية على الاستثمار فى ميادين الصناعة والتعدين والتجارة واستصلاح الاراضى . وقانون أستثمار المال الاجنبى عام ١٩٥٣ صدر بناء على ما رآه المجلس الدائم لتنمية الانتاج وتنبثق من عدم الاعتماد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل مشروعاته والعمل على تشجيع رأس المال على الاستثمار وتشجيع الادخار الاهلى المكتنز على الانجذاب الى المشروعات التى يسهم فيها رأس المال الاجنبى والخبرة الاجنبية .

وقد أوضح الرئيس عبد الناصر فى ذلك الحين طبيعة الدولة فى هذه المرحلة . فذكر أنه يمكن تسمية هذه الدولة بأنها دولة العمال والفلاحين ، كما أنها دولة الموظفين والمثقفين ، وهى دولة أرباب الاعمال وأصحاب الاموال أيضا مشيرا الى أن « الثورة اذا كانت قد خدمت الفلاحين بالاصلاح الزراعى ، فقد خدمت أيضا رأس المال المصرى الذى كان محبوسا فى الارض ، ففتحت بذلك آفاقا جديدة لأرباب الاعمال بهذه المشروعات الكبرى فى ميادين الصناعة وتصنيع الزراعة ، فضمنت لبعض هذه المشروعات الكبرى نسبة من الارباح وساهمت بمالها فى بعضها الاخر ومنحت تسهيلات كثيرة لرؤوس الاموال التى تريد أن تفتح فى الصناعة ميادين جديدة » **(من خطاب الرئيس فى عيد الثورة الثانى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤)** .

وقد قامت الدولة فى ذلك الحين بتحويل شركة السكر الى شركة **« اقتصاد مختلط »** ساهمت فيها بنسبة ٥١٪ من رأسمالها مستبقية الباقى لرأس المال الخاص ، كما أنها اسست بنك الجمهورية وساهمت فى رأسماله بحصة قدرها

٢٥٪ ، بينما اكتتب رأس المال الخاص بالباقى ». وان كان قد تقرر فى نظام هذا البنك ان يكون للعمال ممثلين فى مجلس ادارته ، فقد كان ذلك باعتبارهم مالكين لحصة فى رأس المال. كذلك ضمنت الحكومة حصة من الارباح للمساهمين فى شركة مصر للفنادق وفى شركة الحديد والصلب . وكلها كانت اتجاهات لتشجيع رأس المال الوطنى على الاستثمار .

والواقع أن هذا الاتجاه كان هو الاتجاه السليم وقتئذ فى دولة كان اقتصادها متخلفا ويحبو نحو النمو وفى حاجة الى تجميع قوى الشعب لطرد المستعمر وتأمين الثورة ذاتها . وهو نفس الاتجاه الذى سلكته من قبل جميع الدول النامية فى تطورها نحو الاشتراكية ».

ويمكن القول بأنه قد بدأت فى هذه المرحلة اهتمامات شديدة بخلق صناعة قوية واتجاه نحو تخطيط الاقتصاد القومى . ولكن الدولة ظلت حتى أواخر عام ١٩٥٦ محتفظة بسمات **((الدولة الاصلاحية))** التى تقوم بدور **((الحكم)) بين طبقات** المجتمع .

وقد انعكس هذا الدور على أول تنظيم سياسى قامت به الثورة وهو **هيئة التحرير** التى انحصرت أهدافها فى أجلاء القوات الاجنبية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والتى كانت تمثل تجمعا وطنيا شمل جميع العناصر .

وقد اعلنت الثورة بعد ذلك **تأميم قناة السويس** مؤكدة ملامح **((الدولة الوطنية))** المتحررة من السيطرة الاجنبية. وقد كانت حرب السويس وما أدت اليه من فرض الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بداية للمرحلة الثانية ، مرحلة **((اقتصاد الدولة))** وهى المرحلة التى سبقت التحول الاشتراكى وهيأت له ».

دولة التوجيه الاقتصادى

كان عام ١٩٥٧ بداية لتوسيع مهام الدولة وازدياد نشاطها الاقتصادى وهى مرحلة **التمصير ((وتوسيع قاعدة القطاع العام))** ».

ففى ١٤ يناير صدر قانون **المؤسسة الاقتصادية** وفى ١٥ يناير تقرر تمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية . وقد سهلت أجراءات الحراسة تصفية المؤسسات الانجليزية والفرنسية وايلولتها الى الدولة حيث تولت المؤسسة الاقتصادية الاشراف عليها ، الى جانب الشركات الجديدة التى خولتها الدولة الحق فى تأسيسها بمفردها او المساهمة فيها مع راس المال الخاص فى صورة شركات اقتصاد مختلط ».

وفى ذلك الحين لم تكن النظرية الثورية قد اكتملت ، كما ان كفة التيار الاشتراكى فى ميزان القوى الاقتصادية المتصارعة ، لم تكن قد رجحت وهذا ما يفسر ما رددته المذكرة الايضاحية لقانون المؤسسة الاقتصادية من أن المؤسسة ستختار الوقت المناسب لتداول الاسهم فى الشركات التى انشاتها واتها «قد ترى عدم تداولها الا بعد أن تحقق الشركة قدرا من النجاح فى عملها حتى تضمن اقبال رؤوس الاموال الخاصة عليها » ».

ومع ذلك فقد سارت المؤسسة الاقتصادية بنجاح وبخطوات ثابتة نحو توطيد دعائم القطاع العام . وسارت الهيئة العامة للسنوات الخمس التى تحولت بعد ذلك الى مؤسسة نصر ، فى نفس الاتجاه نحو خلق قطاع عام قوى فى الصناعة مع استمرار الاستعانة فى بعض مشروعاتها برأس المال الخاص .

وقد كان تأميم البنك الاهلى ، وبنك مصر فى ١١ فبراير ١٩٦٠ خطوة جديدة نحو تدعيم سيطرة الدولة على الاقتصاد . وان كانت الدولة قد عللت هذا الاجراء بأنه أجراء خاص بالبنكين لظروف خاصة بهما ، لان البنك الاهلى أصبح البنك المركزى للدولة منذ عام ١٩٥٧ ولان بنك مصر كان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة التى كان يملك معظم أسهمها ، وكان لذلك اشبه بمؤسسة قابضة HOLDING ذات طابع احتكارى . ومن ثم كان على الدولة أن تتولى السيطرة عليه وتوجيهه فى صالح الاقتصاد القومى وتحقيق خطة التنمية — الا أن هذا الاجراء قد مكن الدولة فى الواقع من تدعيم قاعدة القطاع العام ، كما أن التطورات المتلاحقة التى تلت ذلك الاجراء قد دلت على نقطة تحول فى ميزان القوى الاقتصادية المتصارعة ».

ففى ٢٤ مايو من نفس السنة صدر قانون تنظيم الصحافة وبمقتضاه آلت دور الصحف الكبرى الى الاتحاد القومى لتصبح الصحافة مملوكة للشعب ».

فلم يكن من المتصور أن يبدأ التحول الاشتراكي مع بقاء الصحافة وهى القوة الموجهة للرأى العام المؤثرة فيه ، خاضعة لسيطرة رأس المال ، الذى تتعارض مصلحته مع التحول الاشتراكى . وفى نفس اليوم تقرر اسقاط التزام شركات نقل الركاب بالقاهرة وتولت مؤسسة النقل العام مسئولية مرفق النقل . وبعدها تقرر الاستيلاء على مخازن الادوية وقصر استيراد الدواء على الهيئة العليا للادوية . كما فرضت ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه اعضاء مجالس الادارة فى الشركات المساهمة وزيدت معدلات الضرائب الاخرى .

وقد كان دور الدولة فى هذه المرحلة ترجمة لما نص عليه دستور ١٩٥٨ ، الذى أعلن بعد تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا من تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، مع كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام ، والنشاط الاقتصادى الخاص ، ومن أن التضامن الاجتماعى هو أساس المجتمع .

وانعكس دور الدولة على التنظيم السياسى الذى تميزت به هذه المرحلة (**وهو الاتحاد القومى**) الذى كان يهدف الى حث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والذى كان يمثل مجموع مواطنى الجمهوريه العربية المتحدة لتحقيق وحدة الشعب العربى وهدفه نحو اقامة مجتمع اشتراكى تعاونى . والذى كان يحكمه منطق امكان المصالحة الوطنية مع ملاك الاراضى والراسماليين ، وبالتالى تقرر قبولهم فى الاتحاد القومى . ولكن التجربة العملية اثبتت على حد تعبير الرئيس عبد الناصر فى ١٦ اكتوبر ١٩٦١ عقب مؤامرة الانفصال ، ان الرجعية التى تسللت الى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعليته الثورية وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية لاتحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

وعلى هذا فاننا اذا أردنا تقييم الدور الذى أرادته الثورة للدولة قبل يوليو ١٩٦١ ، لتبين لنا أنه فى خلال السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ برزت وظيفة الدولة الاقتصادية وبدأ النشاط الاقتصادى يتحول من رأس المال الخاص الى نطاق الملكية العامة . وبذلك كانت هذه الفترة مقدمة لازمة لاقامة علاقات الانتاج الاشتراكية وتهيئة الظروف التى تؤدى الى التحول الاشتراكى للمجتمع وحمل الدولة لاعبائه .

دولة التحول الاشتراكى

كانت قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية وما تبعها من اجراءات تصفية القوى الرجعية ، ايذانا ببداية التحول الاشتراكى الذى انعكس على مهام الدولة الحالية .

فالدولة — **وفق ماقرره الميثاق ودستور مارس ١٩٦٤ الذى صدر تنفيذا له** — دولة ديموقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، وهذا التحالف هو اساس الاتحاد الاشتراكى السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة . والاساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر اى شكل من اشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الجديد بدعامتيه الكفاية والعدل . والملكية على اشكال ثلاث: ملكية الدولة أى الشعب وملكية تعاونية ، وملكية خاصة تشترك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة ، ومن خلال توجيه ورقابة القطاع العام الذى يحد جذريا من الطابع الاستغلالى .

وقد انعكست هذه النظرة على التنظيم السياسى الجديد وهو **الاتحاد الاشتراكى** ، الذى اصبح يمثل قوى الشعب العاملة وحدها من العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والراسمالية الوطنية . ومن ثم فان الدولة قد اصبحت فى خدمة هذا التحالف .

لقد سلم الميثاق بقيام الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات ، ولكنه دعا الى حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية ، وذلك بتذويب الفوارق بين الطبقات . فعلى الدولة تقع مهام خطيرة فى مرحلة التحول . وهى ليست فقط مهام تدعيم القاعدة الاقتصادية التى تمكن من تحقيق خطة التنمية واذابة الفوارق بين الطبقات ، بل انها تتناول ايضا تدعيم السلطة الشعبية القادرة على قيادة تحالف قوى الشعب العاملة . فاذا كان الميثاق قد كفل للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، فان القيمة الحقيقية لهذا الدور الذى اراده الميثاق للعمال والفلاحين يتوقف فى النهاية على صلابتهم ووعيهم ومساندتهم الانتاجية لخطة التنمية التى تعود ثمرتها اليهم . وبذلك تنتقل سلطة الدولة الحقيقية الى التحالف الشعبى لضمان قوة العمال والفلاحين طليعة هذا التحالف وذلك تبعا لتطور

قوى الانتاج وزيادة الوعى الاشتراكى فى المجتمع. وسلطة الدولة عندئذ لا تمثل دكتاتورية طبقة ولكنها تمثل مصالح طبقات يجرى تذويب الفوارق بينها، حيث يصبح العمل أساس جميع العلاقات الاقتصادية وحيث تصبح الملكية المشروعة هى الملكية القائمة على العمل والتى لا تستغل جهد الآخرين، وحيث تنتفى أية علاقة تبعية فى المجتمع.

نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية

تبينا أنه بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ازدادت سلطة الدولة اتساعا وتركيزا. فقد حملت الدولة وحدها — دون أى حزب سياسى — عبء التحول الثورى من مجتمع بورجوازى متخلف الى مجتمع اشتراكى متطور. وفى السنوات الاولى من الثورة تركزت سلطة الدولة فى مجلس قيادة الثورة، الذى كان يمارس السيادة العليا. فالتخلف المادى فى مستوى قوى الانتاج وفى المستوى الاجتماعى، والتخلف الفكرى الذى كان سائدا قد أفضى الى عجز الجماهير — تنظيميا — عن أن تمارس مهامها الثورية. ولذلك لم يكن هناك بد من أن تتركز السلطة فى الطليعة الثورية مستعينة بقوة الدولة وأجهزتها، محاولة فى نفس الوقت تعبئة الجماهير وتنظيمها واعدادها لتحمل مسئولية التحول العظيم.

ومن ثم فان تركيز السلطة كان أمرا لازما فى هذه المرحلة لحماية الثورة والمكاسب التى حققتها ولدفع عجلة الانتاج والبناء الاقتصادى. ولكن الدولة التى ألفتها الجماهير كسلطة اكراه وقمع لتحقيق سيطرة الطبقة الحاكمة قد غيرت من أهدافها فأصبحت تمارس هذه السلطة لصالح جموع الشعب ضد أعدائها. ولذلك لم يكن غريبا أن يرتفع شعار الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب.

وهو ما يفسر الاجراءات الثورية التى اتخذتها الدولة بتقريرها حرمان المنتمين بحكم مصالحهم الطبقية الى المعسكر المعادى للشعب من ممارسة حقوقهم السياسية وما اتخذت من اجراءات لفرض الحراسة على أموالهم.

ولكن زيادة سلطة الدولة وتركيزها، كان يمكن أن يفضى الى انحراف مجرى الثورة الشعبية. ذلك أن تركيز السلطة فى أيدى أفراد قلائل يحتلون مراكز قيادية فى الثورة كان يمكن أن يؤدى الى سلبية الجماهير، وقد اطمأنت الى أن هناك من يفكر ويخطط لها، كما أنه قد يؤدى الى خلق بيروقراطية ضارة تتسرب الى أجهزة الدولة التى يمكن أن تتحول الى أجهزة فوق المجتمع منعزلة عنه.

ومن هنا كان المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، واعلان ميثاق العمل الوطنى، وانشاء الاتحاد الاشتراكى، وانتخاب مجلس الامة، بداية للعمل على نقل سلطة الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية.

ويمكن القول بأن نقل سلطة الدولة قد بدأ فى اتجاهين:

● **ففى مراكز الانتاج:** حيث كانت الدولة تتولى مسئولية الانتاج بعد خلق قطاع عام أصبح يمثل القاعدة العريضة لتنمية الاقتصاد، وأصبح يحمل العبء الاكبر فى تنفيذ الخطة اقترن صدور القوانين الاشتراكية التى أممت الجانب الاكبر من النشاط المالى والصناعى، باجراء له دلالته هو اشراك العاملين بهذه المشروعات المؤممة فى ادارتها وفى أرباحها. بل امتد هذا الاشتراك الى جميع الشركات حتى تلك التى كانت لاتزال مملوكة لرأس المال الخاص. وقد عمدت الدولة الى تدعيم سلطة العمال المنتخبين بزيادة عددهم من اثنين الى أربعة يمثلون مجموع القوى العاملة فى الشركة والى تأمينهم ضد أى اجراء تعسفى قد تقوم به الادارة الممثلة لسلطة الدولة.

● **وفى مراكز السلطة السياسية:** بدأت الدولة تنقل تدريجيا سلطتها المركزية الى سلطات شعبية محلية.

ولم يكن نقل سلطة الدولة ميسورا فى بلد ألف تركيز السلطة منذ مئات السنين، ولم يتطور فيه نظام الحكم المحلى.

وقد بدأ نقل السلطة على مرحلتين: المرحلة الاولى، مرحلة الادارة المحلية — والمرحلة الثانية مرحلة الحكم المحلى الشعبى.

فالمرحلة **الأولى** سبقت صدور القوانين الاشتراكية، اذ صدر أول قانون للادارة المحلية عام ١٩٦٠. وقد اقتضى التحول الجديد تعديل بعض أحكامه مع الابقاء على جوهر النظام الذى يقوم على نقل سلطة الدولة المركزية تدريجيا الى الادارة المحلية، ولكن مع استمرار تبعية هذه الادارة المحلية وخضوعها لوصاية السلطة المركزية. فالمحافظ يعين بقرار من رئيس الجمهورية وهو ممثل السلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه وقد زودته الدولة بسلطات واسعة. وان كان يقوم الى جانبه مجلس محافظة يضم بعض العناصر المنتخبة، الا أن ميزانية هذا المجلس تعرض على

اللجنة الوزارية للادارة المحلية لفحصها وادخال ما تراه من تعديلات عليها ».

اما المرحلة **الثانية** فهى مرحلة الحكم المحلى الشعبى : وهى المرحلة التى يمكن أن تبدأ بصدور قانون المجالس الشعبية الذى أعلن عن اعداده وطرحه للمناقشة العامة .. وهذه المرحلة هى التى يمكن أن تمثل مرحلة التحول الحقيقى فى نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية ، تنفيذا لما نص عليه الميثاق من تأكيد سلطة المجالس الشعبية فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، ضمانا لان يظل الشعب قائد العمل الوطنى وضمانا لحماية قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية أو التنفيذية ».

واذا كان المشروع الذى أعد بشأن المجالس الشعبية قد اقتصر فى الوقت الحاضر على مجالس المحافظات ريثما يتم الاعداد لانشاء المجالس الشعبية على المستويات الاخرى،فان نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية يجب ان يتم فى كل مدينة وقرية ، وأن يتطور نظام الادارة المحلية لتصبح هذه الادارة طليقة من وصاية السلطة المركزية خاضعة لرقابة المجالس الشعبية وحدها .

والواقع أن نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية يجب أن يبدأ من القرية،حيث يمكن للشعب أن يمارس سلطته بطريقة بسيطة تتفق مع طبيعة المشاكل المحدودة فى القرية وحتى يمكن لجمهور القرية أن يشترك فى تعرف مشكلاتها والعمل على حلها بنفسه . وحتى يمكن القضاء على سلطات الاجهزة الادارية التى لازالت مرتبطة بمصالح أصحاب النفوذ فى الريف ، والتى يمكن أن تنعكس آثار تصرفاتها على ايمان الجماهير بالاجراءات الثورية التى قامت بها الدولة . فلا يمكن أن نتوقع نجاحا للجمعيات التعاونية الزراعية او لنقابات العمال الزراعيين ، اذا لم يساندها مجلس شعبى منتخب من أهل القرية تنتقل اليه سلطة الدولة .

وتفريعا على هذا الاصل بدأت الدعوة الى نقل سلطة الدولة فى مؤسسات الخدمات الى العناصر الشعبية ، ويمكن أن تبدأ الدعوة الى نقل سلطة الدولة القضائية الى محاكم شعبية .

وحينما تنتقل أجهزة الدولة الى الادارة الشعبية يزول أى تناقض جوهرى بين الشعب والدولة .

الدولة والتخطيط

واذا كانت الدولة تتجه الى نقل سلطتها تدريجيا الى المجالس الشعبية ، الا انه قد بقى للدولة دور هام فى التخطيط .

فالدولة الاشتراكية التى تتحمل مسئولية توفير حاجات كل فرد وفق مايقدمه من عمل والتى تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق عدالة التوزيع ، لايمكن أن تؤدى مهمتها الا فى اطار خطة شاملة منظمة . وهى مهام تختلف عن مهام الدولة فى المجتمع الرأسمالى الذى يعتمد على اقتصاد السوق الحرة حيث يسعى الرأسماليون الى زيادة أرباحهم دون اهتمام بأى الحاجات الاجتماعية أولى بالاشباع ، بل أن اقتصاد السوق يتجه تلقائيا الى تلبية حاجات المستهلكين القادرين .

اما التخطيط فى الدولة الاشتراكية فانه العمود الفقرى الذى يربط الانتاج بالخدمات .. ولذلك عنى الميثاق فى أكثر من موضع بالاشارة الى ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب ، وانه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكائنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان لتوزيع الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة .

لقد بدأت اهتمامات الثورة بوضع تخطيط للتنمية الاقتصادية منذ أيامها الاولى حيث انشأت لجانا للتخطيط والتنمية والخدمات . ولكن هذه اللجان كانت تتميز بطابع فنى بحت ، كما أنها كانت تفتقر الى مقومات التخطيط الاشتراكى بمعناه الصحيح. ذلك أن علاقات الانتاج قبل يوليو ١٩٦١ ظلت تحمل طابع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وان كانت الفترة السابقة على ١٩٦١ قد تميزت بتدخل الدولة بالرقابة على الصناعة حينما صدر قانون تنظيم الصناعة فى أبريل ١٩٥٨ ، فجعل اقامة المنشآت الصناعية وتكبير حجمها أو تغيير غرضها بترخيص من وزير الصناعة يراعى فيه حاجات البلاد الاقتصادية وامكانيات الاستهلاك المحلى والتصدير ، وفى اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة — الا ان هذا التنظيم كان أقرب الى تحقيق برنامج اقتصادى لا خطة شاملة

لانه لم يمس علاقات الانتاج ذاتها ولم يغير من نظام تملك وسائل الانتاج .

ولذلك فانه حينما تقرر مضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات،وبدا فى تنفيذ الخطة الخمسية الاولى من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ كان لزاما لتحقيق اهداف هذه الخطة،ان يتحقق للشعب سيطرة على وسائل الانتاج . وبصدور قوانين يوليو الاشتراكية يمكن القول بأن مرحلة التخطيط الاشتراكى قد بدات فعلا لتحقيق النمو السريع الذى يخضع لاحتياجات المجتمع الحقيقية .

وليس التخطيط كما قد يتبادر الى الذهن ، قاصرا على النواحى الاقتصادية . بل ان الخطة عمل شامل يهدف الى رفع مستوى المعيشة واشباع الحاجات الاجتماعية المتزايدة . فهو يتناول النواحى الاقتصادية كما يتناول النواحى السياسية والاجتماعية ، ويهمنا ونحن نتعرض لدور الدولة فى التخطيط أن نشير الى ان الخطة ليست مهمة وزارة التخطيط والاجهزة الفنية التى تعاونها فحسب — بل ان نجاح الخطة يعتمد اساسا على مشاركة الشعب فى وضعها وعلى مدى وعيه وفهمه لهذه الخطة وايمانه بسلامتها .

فالخطة وان كانت تستدعى أعمالا فنية لاختيار أفضل الاساليب لتحقيقها ، الا أنها عمل سياسى ، وهى لذلك يجب أن تكون عملا شعبيا . فهى مرتبطة بتحقيق الهدف الايديولوجى الذى رسمه الميثاق . ومن ثم يجب أن تنشا صله وثيقه بين جهاز الدولة السياسى الذى يقوم باعداد الخطة ورسم برامجها وبين القاعدة الشعبية التى وضعت الخطة لصالحها والتى يتوقف على مدى استعدادها وايمانها وكفايتها ، نجاح تنفيذ الخطة .

وقد كان الحذر من ان تتحول الخطة الى مجرد عمل فنى مكتبى هوما دعا الاتحاد الاشتراكى الى ان يتصدى لبحث الخطة قبل ان تبحثها سلطات الدولة الرسمية ، وما دعا مجلس الامة الى تشكيل لجنة دائمة للخطة . ولا شك أننا فى حاجة الى المزيد لدعم مشاركة الشعب فى بناء الخطة . ولا يمكن ان يتحقق ذلك بصورة جدية الا اذا أزلنا جميع العقبات التى تعوق المامه بها . فيجب العمل على القضاء على الامية نهائيا،ويجب العمل على موالاه توعية الجماهير بأهداف الخطة وتفهيم جموع العاملين فى مراكز الانتاج ، دورهم فيها .

الثورة وتطوير جهاز الدولة

ورثت ثورة ٢٣ يوليو جهاز الدولة التقليدى ، فلم تعمد الى تحطيمه واقامه جهاز اخر بدله . ذلك ان هذا الجهاز — بما يضمه من موظفين — لم يكن فى مجموعه معاديا للثورة . ولم يبد منه خطر جوهرى يمكن ان يعوق الثوره الوطنية عن بلوغ اهدافها . وفى نفس الوقت فان هذا الجهاز لم يكن منبثقا من الثورة ولم يكن اداة صالحة لكى تصل عن طريقه الى تحقيق اهدافها . لذلك عمدت الثورة الى تطوير هذا الجهاز مع الابقاء عليه فى مجموعه . وقد اتخذ ذلك التطوير او الاصلاح صورا مختلفة :

● فقد انشأت الثورة لجانا لتطهير الاداة الحكوميه . كما انشات لجانا لتحقيق حالات الكسب غير المشروع . ولجان الدوله الى فصل بعض الموظفين ، بغير الطريق التاديبى . وقد كانت الدولة حريصة فى ذلك على ان توفر الضمانات للموظفين ، فجعلت العنصر القضائى هو الغالب فى لجان التطهير . كما جعلت الاختصاص بالحكم فى قضايا الكسب غير المشروع لمحكمة الاستئناف التى كان يجوز لها ان توقع عقوبة الفصل فضلا عن الحكم برد المبالغ التى تمثل الكسب غير المشروع . كما ان الثورة كانت حريصة على أن تكفل للقضاء استقلاله فناطت تطهير القضاء بلجان مشكلة من رجال القضاء انفسهم .

كذلك انشات الثورة محاكم الغدر وخصتها بالنظر فى أمر اى موظف او وزير او برلمانى يكون قد تعاون على افساد الحكم او الحياة السياسية او استغلال النفوذ او التاثير فى القضاء او التدخل فى اعمال الوظائف العامة من غير اصحاب الاختصاص وشكلت هذه المحاكم من عنصر قضائى ومن عنصر عسكرى ، وكفلت حق الدفاع أمامها .

وقد اضطرت الثورة بعد ذلك الى ان تلجا الى تشكيل محاكم خاصة مثل محكمة الثورة ومحكمة الشعب او الى تشكيل المحاكم العسكرية من ضباط ، وهى فى هذا قدرت ان الاجراءات القضائية المعتادة امام المحاكم العادية قد لاتتفق مع طبيعة هذه المحاكمات الثورية ذات الطابع السياسى وحرصت على الا تتدخل لدى القضاء العادى فى نظر مثل هذه القضايا وان تتولى هى مسئوليتها . غير ان هذا الاتجاه الى الاستعانة بالضباط فى المحاكم العسكرية التى تنظر فى جرائم المدنيين انتهى بتشكيل محاكم امن الدولة من قضاة مدنيين ، باستثناء

بعض الظروف التى دعت الى تشكيل هذه المحاكم من عسكريين .

ويمكن القول بان هذه المرحلة قد انتهت باعلان الميثاق وصدور الدستور وانتخاب مجلس الامة .
كذلك اخرجت الثورة من نطاق سلطة الرقابة القضائية بعض القطاعات الهامة فى جهاز الدولة ، وذلك حتى ينفسح لها المجال — وفقا لتقديراتها السياسية — الى تطوير هذا الجهاز . فالقرارات الصادرة من الحكومة بشأن اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وضباط القوات المسلحة وطلاب الكلية الحربية بل وأحوال التخطى فى ترقية الموظفين من الدرجة الثانية الى ما يعلوها ، كلها تخرج عن رقابة القضاء . كما أجاز القانون احالة أى موظف الى الاستيداع لاسباب خطيرة تتعلق بالصالح العام ولا يقبل الطعن فى قراراتها بالالغاء أمام القضاء .

● ونظرا لان جهاز الدولة التقليدى كان يرسف فى اغلال كثير من اللوائح والقيود المالية والاداريه المعقدة ، فقد اضطرت الدولة الى تحرير بعض المرافق الهامة من هذه القيود ، مثل ماتقرر بالنسبة لهيئة قناة السويس من اعفائها من اتباع الاجراءات واللوائح الجمركية فيما تستورده من المهمات والالات اللازمة ومن التراخيص الخاصة بها ، وبعدم تقيدها بالنظم والاوضاع الحكومية . ومثل هيئة السد العالى التى اعفيت انظمتها وحساباتها وشئون موظفيها وادارة اموالها من الخضوع للقوانين واللوائح والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ومن الرقابة التى تخضع لها ميزانية الدولة واعطائها سلطة التعاقد على اجراء الاعمال ومشترى المهمات بالطريقة التى تقررها . وهو ماعللته الحكومة بانه لتيسير قيامها بمهمتها الجسيمة دون ان يعوقها الروتين العادى بقيوده . ومثل ذلك ماتقرر اخيرا من انشاء لجنة دائمة لمرفق مجارى مدينتى القاهرة والجيزة للقضاء على تفاقم مشكلة المجارى . وقد خولت هذه اللجنة حق اقتراح اى استثناءات من القرارات واللوائح والقيود المالية التى تراها ضرورية لانجاز عملها .

● قامت الدولة بتحويل بعض المصالح الحكومية الى مؤسسات او هيئات عامة وبنقل اختصاص بعض هذه المصالح الى اجهزة جديدة تنشئها وتطمئن الى كفاية القائمين عليها . وقد ادى ذلك فى بعض الاحيان الى تعدد الجهات التى تقوم بمباشرة الاختصاص نفسه . كما اضطرت فى بعض الظروف الاستثنائية الى الاستعانة باجهزة امن غير الاجهزة المختصة القائمة ، مثل ماتقرر اخيرا من الاستعانة بالشرطة العسكرية فى ضبط بعض الجرائم الهامة ذات الطابع الاقتصادى ومثل الاستعانة بالقوات العسكرية فى تيسير مرفق عام مثل مرفق النقل .

● انشأت الدولة أجهزة جديدة للرقابة على الجهاز الحكومى ثم مدت اختصاص هذه الاجهزة الى القطاع العام ، وهى الرقابة التى قررها قانون النيابة الادارية والتى تتبع رياسة الحكومة نظرا لاهميتها .

وقد كانت هذه الاجراءات كافية لمواجهة نشاط الدولة الذى كان يتم فى اطار وطنى عام . الا ان بداية التحول الاشتراكى منذ عام ١٩٦١ اصبحت تدعو الى ان يلحق جهاز الدولة التقليدى ، تغيير جذرى سواء فيما يتعلق بمن يهيمنون عليه ومدى ايمانهم باهداف الدولة الاشتراكية ووعيهم لها ، او فيما يتعلق بالقوانين والنظم التى تحكم هذا الجهاز والتى قد تكون معوقة لحركته نحو الاندفاع الثورى .

بل ان تغييرا جوهريا يجب ان يتناول العقلية البيروقراطية المستعلية التى لازالت تحكم علاقة جهاز الدولة بالمواطنين . ذلك ان جهاز الدولة التقليدى وماتولدعنه من رواسب بيروقراطية قد تربى على مناخ السلطة والنفوذ بغير اهتمام بحقوق المحكومين . كما ان هذا الجهاز التقليدى لم يالف القيادة الجماعية . بل انه تعود على التصرفات الفردية الهرمية التى تتسكع فى مكاتب الاداريين والتى لم تتعود المحاسبة الرئيس الادارى . وليس طريق الخلاص من هذه الرواسب ، هو التخويف او تشديد العقوبات الجنائيه بقدرماهو التمكين للرقابة الشعبية والعمل على اصلاح هذا الجهاز فى خلاياه الصغيرة فى القرى وهو مايبرز اهمية تدعيم الحكم المحلى الشعبى .

فالدولة التى كانت قبل ثورة ٢٣ يوليو تخدم الطبقة المالكة اصبح عليها أن تخدم القوى العاملة . والدولة لم تعد سلطة سياسية فقط بل اصبحت سلطة اجتماعية انتاجية . ومن ثم فان اى خلل فى جهازها يعوق تحقيق الاهداف التى ترمى اليها ، ويضعف ثقة المواطنين بهذه الاهداف .

المجالس الشعبية أداة الثورة المتجددة

فؤاد الدهان

صدر قانون الادارة المحلية الحالى فى عام ١٩٦٠ واضعا اسس اللامركزية الادارية لخدمة وتطوير المصالح المحلية ، أى ان هذه الاسس وضعت قبل قوانين يوليه الاشتراكية عام ١٩٦١ وما تلاها من اجراءات ثورية متلاحقة حققت تغييرات جذرية فى مجتمعنا.

وفى مايو ١٩٦٢ اصدر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الميثاق الوطنى لتحديد الاطار الذى تتحرك فيه الثورة المصرية نحو المستقبل .وقد تتضمن الباب الخامس منه « عن الديمقراطية السليمة » فقرة عن المجالس الشعبية المنتخبة تقول :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتاكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية لان هذا هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب، ثم هو الكفيل بان يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من ان تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية او التنفيذية بفعل الاهمال او الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب ان ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجا الى ايدى السلطات الشعبية . فانها اقدر على الاحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها

والاهمية التى اعطاها الميثاق لهذه المجالس اهمية بالغة . فلقد ربط ربطا مباشرا بينها وبين مسالتين حاسمتين بالنسبة لتطورنا وهما :

- حماية قوة الاندفاع الثورى اى ضمان الثورة المستمرة .
- تحديد دور اجهزة الدولة وارتباطها بالشعب وسلطاته .

لماذا تعتبر ثورتنا مستمرة ؟

الحقيقة الموضوعية التى تميز حالتنا الاجتماعية التى نعيشها الان من ثورتنا عملية الانتقال من

الراسمالية الى الاشتراكية . وليست هذه الحقيقة شعارا نابعا عن النيات الحسنة او لاغراض الدعاية . ولكنها تستند الى واقع مادى جديد تغلغلت جذوره فى مختلف مجالاتنا الاقتصادية والاجتماعية وكان ثمرة سلسلة من الانتصارات حققتها الثورة فى المعارك التى خاضتها ، وكان كل انتصار فى معركة من هذه المعارك ينقل الثورة الى مرحلة اعلى ويضع اساسا ماديا لتحقيق خطوة جديدة فى طريق التقدم الثورى .

عندما نجحت الثورة فى معركتها الثورية الاولى فى القضاء على النظام الملكى وتحرير الارض والفلاحين من القيود الاقطاعية حطمت الحلقة الاساسية فى سلسلة المشاكل المتشابكة التى ميزت التركة التى ورثتها الثورة ، تلك الحلقة التى فتحت الطريق امام انطلاقة جديدة فى طريق التحرر . فبالقضاء على الاسس الاقتصادية والسياسية لسيطرة الاقطاع انهارت فى نفس الوقت دعامة اساسية للاستعمار وللاحتكار الراسمالى ايضا فى الحدود التى كانت تعطى للسراى ولكبار ملاك الارض نفوذا فى المنشات الراسمالية . فلقد اثبت التاريخ قبل الثورة ان الاستعمار ليحتفظ بمراكزه العسكرية والاقتصادية والسياسية الا استنادا الى تحالف الاقطاع والراسمالية الكبيرة حماية لمصالحهم .

ثم انتصرت الثورة فى معركتها ضد الاستعمار بعد أن امنت نفسها من خيانة كبار الملاك ، حتى اضطرت القوات البريطانية الى الجلاء عام ١٩٥٦ . وما ان اتجهت الثورة بعد تحقيق الجلاء الى العمل من اجل التنمية والقضاء على مظاهر تخلفنا ووضعت **مشروع بناء السد العالى** كأساس لخطتها فى هذا السبيل حتى اظهر الاستعمار طبيعته الحقيقية فاثبت ان السيطرة العسكرية ماهى الا مظهر من مظاهر السيطرة الاستعمارية ، وان سيطرته الاقتصادية هى الاساس الحقيقى الذى يقوم عليه كما اثبت انه لايتورع عن القيام باحط المؤامرات من اجل الدفاع عن كيانه . ففى مواجهة الشروط التى حاول البنك الدولى ان يفرضها على مصر بايعاز من الاستعمار اندفعت الثورة خطوة جبارة الى الامام باعلان **تاميم الشركة العالمية لقناة السويس** التى كانت خاضعة فى ملكيتها وادارتها خضوعا كاملا للاحتكار الاستعمارى . وبهذا التاميم اصبح من الممكن استثمار عشرات الملايين من الجنيهات من العملات الاجنبية التى تغلها القناة سنويا فى مشاريع التنمية الاقتصادية ، وفى نفس الوقت اصبحت هذه المنشاة العالمية الضخمة النموذج الاول فى اقتصادنا الوطنى لملكية الدولة وادارتها للمشروعات على اسس جديدة تخرج عن نطاق الادارة العامة التقليدية .

ولم تستسلم الثورة او تتهاون فى مواجهة مؤامرة عدوان القوات البريطانية والفرنسية ومنورائها قوات اسرائيل فى نوفمبر ١٩٥٦ ، فانتصر الشعب المصرى وانهزم العدوان وطردت جميع القوات الاجنبية من مصر للمرة الثانية خلال عام واحد .

وقد اثبتت تجربة السويس للقيادة الثورية ان تحقيق الاستقلال الوطنى الكامل وضمان حمايته لايتاتى الا بالقدر الذى تنجح فيه الثورة فى التخلص من جميع مجالات النفوذ الاجنبى فى اقتصادنا الوطنى . وتبلورت المواجهة الثورية لهذه الحقيقة فى **اجراءات التمصير** ، وفى اخضاع جميع المصالح الفرنسية والانجليزية والاسترالية وكل مصلحة خائنة لاهدافنا الوطنية لاشراف الحراسات العامة وقد حققت هذه الحراسات نجاحا مزدوجا : فادارت المنشات الانتاجية فى اتجاه تصفية الصالح الاجنبى فيها ، كما قدمت نموذجا جديدا لادارة عامة لادوات الانتاج .

وهكذا تجابهنا الصفة المستمرة لثورتنا فى كل معركة خاضتها . فالموقف الذى تتخذه فى مواجهة كل مشكلة هو **موقف ثورى** يرمى الى تعميق الاستقلال الوطنى ، والضربة التى توجهها الى اعدائها فى كل مرحلة هى ضربة حاسمة لاتعرف معنى المساومة أو المهادنة .

حتمية الحل الاشتراكى :

عندما تنتصر الثورة فى معركة من معاركها الحاسمة تجد نفسها فى مفترق بين **طريقين : اما** ان تكتفى بما حققته وتقف عنده لكى تتمكن بعض قوى الثورة من الاستئثار بالمكاسب على حساب مجموع القوى الاخرى ، وتتحول بالتالى الى قوة رجعية محافظة بعد ان اطمانت الى مكاسبها الخاصة **واما** ان تتجرد قيادة الثورة من كل مصلحة انانية وترفض الخضوع لسيطرة اى طبقة تكون مصالحها قد ارتبطت بشكل من اشكال الاستغلال تباشره ضد طبقات الشعب العاملة .

ولقد انتهت ثورة الشعب المصرى فى ١٩١٩ الى السير فى الطريق الاول .. فلقد تخلت قياداتها عن المواقف الثورية بمجرد ان نجحت فى تحقيق انتصار جزئى ، وقبل ان تصل الثورة الى مداها وتحقق كامل اهدافها . ووقفت هذه القيادات مواقف معادية للثورة حتى نجحت فى تصفيتها تماما بموجب معاهدة ١٩٣٦ .

فلقد تولت هذه القيادات احزاب تعبر عن مصالح طبقية محددة لملاك الاراضى والرأسمالية واستنادا الى هذه المصالح اكتفت هذه الاحزاب باعتراف الاستعمار باستقلال مصر اعترافا صوريا

اذ رات ان هذا المكسب سيعطى الطبقات المستغلة بعض الحرية فى استغلال رؤوس اموالهم مما سيعود عليهم بالربح ، ولامانع من ان تقاسمهم المصالح الاستعمارية والراسمالية الاجنبية جميع مكاسبهم وان تحتفظ بمظاهر نفوذها الاقتصادى والعسكرى . وفى ظل هذا الوضع كانت كل من المصالح الطبقية الاستغلالية فى الداخل والمصالح الاستعمارية فى الخارج تمثل دعامة وحماية للاخرى وفى داخل هذه الحدود — حدود التنكر لاهداف الثورة والتسليم للاستعمار — تحقق ماتحقق من التطور الاقتصادى الضيق حتى قيام ثورة ١٩٥٢ وبالتالى لم يكن للتطور الراسمالى فى مصر اى تاثير على المراكز الاقتصادية والاجتماعية التى كان يحتلها الاقطاع فى الريف ، بالرغم من التناقض الذى يجعل الاقطاع عائقا للنمو الراسمالى . وهكذا انتهت ثورة ١٩١٩ الى حكم تحالف الاقطاع وراس المال فى ظل سيادة الاستعمار . ورضيت الراسمالية المصرية الكبيرة بهذا الطريق المسدود حماية لمصالحها الطبقية المتناقضة مع مصالح الجماهير الشعبية .

وفى عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ وصلت الثورة الى مفترق الطريقين : **طريق** الثورة المتجددة المستمرة او **طريق** تصفية الثورة . فبعد ان حققت الثورة انتصاراتها الوطنية فى معاركها ضد الاستعمار اصبح التحدى الذى يواجهها هو الدخول فى معركة جديدة ضد **التخلف الاقتصادى** . وفى هذه السنة وضعت **خطة للتنمية** تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . وقد كان من راى الخبراء الاقتصاديين وقتئذ — كما اوضح الرئيس جمال عبد الناصر فى بيانه امام مجلس الامة فى ١٢ — ١١ — ١٩٦٤ — استحالة تحقيق هذا الهدف فى مثل هذه الفترة ، ولكن ارادة القيادة الثورية صممت على ضرورة تحقيق مضاعفة الدخل فى عشر سنوات لا اكثر ، وذلك حتى يمكن ان يزيد معدل التنمية عن معدل الزيادة فى عدد السكان . وهذا الموقف يمثل فى حقيقته استمرار عملية المجابهة الثورية للمشاكل . فالنظرة الى التنمية هنا انها ليست مجرد بناء مصانع من اجل تحقيق الارباح لملاكها ، ولكنها اساسا وسيلة لرفع المستوى المعيشى للجماهير .

وكان السؤال الذى فرض نفسه فى ذلك الوقت : **هل يمكن ان يتحقق هذا الهدف فى ظل سيطرة الراسمالية المستغلة على الاقتصاد الوطنى ؟ هل يسمح الاعتماد على رؤوس الاموال الفردية من الوصول بمعدلات التنمية الى هذا الحد ؟**

لو ان الثورة فى ذلك الوقت كانت قد اختارت طريق النمو الراسمالى لكانت وقعت فى نفس النكسة التى تعرضت لها ثورة ١٩١٩ ، اذ ان ذلك كان لابد ان يؤدى الى اثراء الراسمالية المحلية على حساب افقار جماهير الشعب العاملة كما ان التنمية المعتمدة على رؤوس الاموال الخاصة كانت ستؤدى بالضرورة الى فتح الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية لتغزو من جديد اقتصادنا الوطنى مما يهدد الانتصارات الوطنية التى حققها الشعب بدمائه وتضحياته . هذا فضلا عن قدرتها الذاتية فى الاساس .

لقد اختارت قيادة الثورة بحزم وقوة عدم الخضوع باى وجه لمصالح ونفوذ الراسمالية والا تتحول الى اداة لتحقيق مصالح طبقية ضيقة على حساب مصالح الجماهير العاملة . وهكذا اثبتت ارتباطها العميق بالتربة الشعبية وحرصها على المصالح البعيدة المدى للاغلبية الساحقة للشعب وانتهت استنادا الى اخلاصها الثورى الى الوعى بان هذه المصالح مرتبطة اساسا بالقضاء على جميع اشكال الاستغلال وببناء الاقتصاد الوطنى بما يكفل رفع المستوى المعيشى للكتل الشعبية العاملة .

وهكذا اتخذت قيادة الثورة قرارها التاريخى بان تنقل الثورة الى مرحلة جديدة اكثر عمقا وشمولا من اى مرحلة سابقة ، وهى مرحلة الانتقال بالمجتمع المصرى من النظام الراسمالى الى النظام الاشتراكى ، وذلك بعد ان ثبتلها ان الاشتراكية هى الحل الحتمى الذى يمكن من مواجهة مشكلات التركة الاستعمارية لصالح الجماهير الشعبية .

وقد عبر **الميثاق** عن هذه الحقيقة بقوله : « ان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من اجل التطوير ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية لم يغب عن باله ان الراسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة ان تحول نتائج الثورة الى ارباح لها ، لانها بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية تستطيع ان تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية . »

خصائص الوضع الثورى الجديد

كل ثورة تعبر عن مصالح محددة ، وترتبط بها قوى اجتماعية معينة . ولابد للثورة من ان تعتمد فى انجازاتها على هذه القوى حتى تتمكن من القضاء على معارضة اعدائها . والثورة اثناء الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية تمثل مصالح قوى الشعب العاملة التى تسعى الى التخلص من استغلال الانسان للانسان .

وتتجه ضربات الثورة فى هذه المرحلة ضد الطبقات

الرجعية التى تقوم على استنزاف عمل الاخرين وتتمثل هذه الطبقات فى مجتمعنا فى بقايا الاقطاع والراسمالية الكبيرة .

وقدلعبت الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والراسمالية الصغيرة دورا ايجابيا فى حماية الثورة منذقيامها وتحقيق انتصاراتها والتاثير فى مبادئها وتوجيهها حتى وصلت بها الى حالة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية . فلقد كان مصدر قوة الدفع الثورى لدى هذه الجماهير هو احساسها باستبداد الطبقات الرجعية فى مصائرها وعدم رضائها بان تصبح وقودا لتغذية مصالح طبقية انانية تسعى لان تجنى لنفسها كل ثمرات ماتحققه من انتصارات . وقد اشتركت هذه الجماهير فى كافة المعارك الثورية سعيا وراء تحقيق مطالبها الاساسية ومن اجل انهاء الظروف

الاجتماعية التى تسمح بافقارها ، ووعيا منها بان انهيار نفوذ الاستعمار واذنابه من ممثلى الطبقات الرجعية سيفتح الباب امامها لانطلاقه فى المستقبل تسمح لها بتحقيق حياة جديدة . ولقد اختارت القيادة الثورية المخلصة ان تربط نفسها بمصالح هذه الجماهير وبالاتجاه الحتمى للتاريخ نحو الاشتراكية من اجل انهاء التناقض الذى يقسم المجتمع الى مصالح متضادة متنافرة .

لذلك فقد كان لابد بعد ان قطعت ثورتنا شوطا فى اتجاه وضع اسس البناء الاشتراكى من ان تنظم قوى الشعب العاملة التى ارتبطت مصالحها بالاشتراكية فى تحالف جديد تستند عليه الثورة فى تحقيق اهدافها ، وان يستلم هذا التحالف اعباء قيادة الثورة وتوجيهها فى طريقها الجديد ، وان يسيطر على مختلف اجهزة الدولة وسلطاتها وان يقضى على كل نفوذ عليها من الطبقات الرجعية ذات المصالح المعادية للثورة .

لذلك فقد نص **الميثاق** على ضرورة تكوين مجالس شعبية منتخبة تتاكد سلطتها فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية ، كما نص **قانون الاتحاد الاشتراكى العربى** ضمن الاهداف الواردة فى مقدمته على نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجا .

اذن فالطابع الاساسى المميز الثورة فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية هو انتقال سلطات الدولة باضطراد الى المجالس الشعبية . اى بعبارة اخرى تحويل الدولة نفسها الى جهاز شعبى مخصص لخدمة مصالح قوى الشعب العاملة .

ما المقصود بالمجالس الشعبية ؟

المجالس الشعبية هى مجالس منتخبة من جماهير الشعب ، وتمثل مصالحه وتباشر اختصاصا من اختصاصات سلطة الدولة .

فلكى يكتسب المجلس صفة الشعبية لايكفى فيه ان يكون منتخبا بل لابد اساسا من ان يكون ممثلا ومعبرا عن مصالح القوى الشعبية فى المضى بالثورة فى طريق بناء الاشتراكية . ولا تتوفر صفة الشعبية للمجلس من تلقاء نفسها او بحكم ارادة اعضائها او تنفيذا لارادة القيادة السياسية للدولة فحسب ولكن لابد وان تتوفر فى طريقة تكوين المجالس وفى الاطار العام للمجتمع مجموعة من الضمانات التى تؤدى بالضرورة الى ان تصبح المجالس شعبية ، وسنورد فيما بعد هذه الضمانات كما تحددت فى مجتمعنا ، والمفروض فيها ان تضمن تكوينها من ممثلى قوى الشعب العاملة بحيث تاتى على راسها قوى الفلاحين والعمال التى لاتعرقل سيرها نحو الاشتراكية اية إرتباطات بمصالح طبقية معادية للثورة .

وتؤدى هذه المجالس دورا حاسما فى تطور الثورة نحو الاشتراكية يمكن تلخيصه فيما يلى :

- تصفية نفوذ الطبقات الرجعية بحيث تعجز عن تسخير اجهزة الدولة لتحقيق مصالحها . فمجتمعنا السائر فى طريق الاشتراكية ورث من عهوده السابقة تخلفا اقتصاديا نسبيا ، استقرت فيه علاقات مادية وافكار نتجت تاريخيا عن سيادة وسيطرة الطبقات الرجعية قبل الثورة ، والتى لايمكن ان تنتهى بمجرد تاميم عدد كبير من المنشآت ولكن يلزم لانقضائها تدريجا بناء قواعد انتاجية متقدمة للاقتصاد الاشتراكى . لذلك تعمل المجالس الشعبية فى مرحلة الانتقال على عدم تحول العلاقات والافكار الرجعية الى قوى سياسية ذات نفوذ على اجهزة الدولة .

- ضمان تحقيق معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية يسمح بسباق الزمن وتعويض التخلف الذى ورثه المجتمع فى اقصر وقت ممكن .

- ضمان عدم تحول التطور السريع فى الاقتصاد الى مكاسب لفئا تمحددة من القوى العاملة بفضل المراكز التى تشغلها فى العجلة الاقتصادية مما قد يحول دون وصول مكاسب التنمية الى مجموع قوى الشعب العاملة .

- ضمان توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وزيادة فاعليتها ووصولها الى الجماهير العاملة فى كل مكان من الريف والمدن .

- تحرير النشاط الخلاق للقوى العاملة فى كل مكان بحيث يتحول النشاط الانتاجى مع مرور الوقت الى مجهودات واعية مرتبطة بتحقيق الهدف العام للمجتمع .

- ضمان تكوين القيادات التى تتولى مسئوليات التنفيذ والبناء فى مختلف القطاعات من خير العناصر

النابعة من صفوف قوى الشعب العاملة والتى تثبت صلاحيتها فى معارك البناء التى تخوضها هذه القوى من أجل تحقيق الاهداف المرسومة .

تغيير طبيعة الدولة

اذا كانت الثورة فى انتقالهـا من الرأسمالية الى الاشتراكية تعتمد على قوى الشعب العاملة لتمثيلها لمصالحها ، فانه لابد وأن تتغير طبيعة الدولة فى هـذه المرحلة الثورية ، بحيث تتحول الى اداة فى يد تحالف هذه القوى . والمجالس الشعبية بما يحوط بها من ضمانات فى البنـاء الاجتماعى وفى طريقة تكوينها هى التى تكفل لهذا التحالف فرض سيطرته على مختلف اجهزة الدولة .

لقد كانت الدولة من قبل هيئة مركزية دورها ضمان سيطرة الاقطاع وراس المال على الحكم ، وفى داخل المجتمع بحماية أشكال الاستغلال التى تفرضها هذه الطبقات على الجمـاهير العاملة . وكانت الدولة النابعة عن حكم الطبقات الرجعية تبدو منفصلة عن المجتمع تعلو فوقه وتنظر اليه كما لو كان بمقوماته وتناقضاته مسلمات أبدية لايجوز المساس بها . فقد كانت مجرد اطار يحيط بالمجتمع من بعيد ليحميه مما قد يهدده بايجاد اى تغيير جوهرى فيه . وكانت الاحزاب المتصارعة فيما بينها للوصول الى الحكم تمثل مصالح الطبقات المسيطرة على أدوات الانتاج وتضع نفسها بالتـالى فى موقف الخضوع والاستسلام التام لسيادة الدولة ولتمثيلها الطبقى المعادى لمصالح الشعب العامل ، وتعتبرها قوة ذات سيادة قائمة بذاتها وخارجة عن المجتمع .

وهذا الانفصال أو السلبية المتبادلة بين الدولة وبين القوى السياسية التى كانت تتبادل الحكم كان يقوم على الاساس الاقتصادى للمجتمع وهو الملكية الفردية المستغلة لاموال الانتاج . فليس من أختصاص الدولة ، ولا من حقها أن تمس هذه الملكية الفردية المتحكمة فى مصائر الجماهير ، وعلى الجماهير أن تخضع لما تعانيه من استغلال وحرمان باعتباره من الامور الطبيعية التى لاتقبل التغيير وكانت السلبية الاقتصادية للدولة تعبر عن نفسها فى ثبات المبادىء الادارية التى تعطى الدولة جوهرها المنفصل عن حياة المجتمع وتطوره حتى لقد بقى كثير من اللوائح التى وضعت لها منذ عهد الاحتلال بل وقبله دون تغيير .

وقد ارتبط انفصال الدولة عن المجتمع بمظهر زائف للديمقراطية هو البرلمانية الرأسمالية التى سادت منذ دستور ١٩٢٣ حتى ثورة ١٩٥٢ . فقد كانت هذه البرلمانية مجرد سلطة من سلطات الدولة خاضعة لكل ما يحكم الدولة بصفة عامة من مبادىء وقيود وعدم شعبية . وبخضوعها للاطار العام للمجتمع لم تكن البرلمانية الا تمثيلا لصالح الطبقات الرجعية المسيطرة ضد مصالح الشعب العامل ، وكان دورها هو حماية النظام الاجتماعى القائم على الاستغلال . أما الانتخاب العام المباشر فقد عجز عن اضفاء أى صفة شعبية للبرلمانات ولم يؤثر فى مدى تمثيلها للمصالح الرجعيـة فى المجتمع . فقد كان من الصعب على الشخص أن يرشح نفسه الا اذا كان من أفراد الطبقات الرجعية أو نجح على الاقل فى الحصول على تأييد هيئة من الهيئات الرجعية الساعية الى الحكم فى ظل الظروف العامة للمجتمع . كما أن حرية التصويت كانت أسطورة خيالية بالنسبة لجماهير الشعب الخاضعة لدوافع القلق وأبشع أنواع الاستغلال والتحكم . وبالتالى كانت حرية الانتخابات خدعة بارعة ترمى الى تخدير الجماهير وصرف أنظارها عن اهدافها الحقيقية وتبديد طاقاتهـا الكفاحية فى صراعات حزبية . وقد نجحت هذه الخدعة فى تأكيد خضوع البرلمانية للمصالح الرجعية وان كانت قد فشلت فى منع الجماهير من خوض المعـارك البطولية ضد الاستعمار وضد جهاز الدولة المتعفن الممثل لمصالح التحالف الرجعى المعادى للشعب .

وفى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية لابد وأن ينتهى تدريجـا انفصـال الدولة عن المجتمع . والاساس المادى لهذا التغيير هو اتساع نطاق العلاقات الجديدة القائمة على سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج . واتجاه الدولة نحو الارتباط بالمجتمع وبمختلف مجالات نشاطه الانتاجى والثقافى هذا الارتباط القائم على تحقيق مصالح قوى الشعب العاملة ، يغير من طبيعة جهاز الدولة ، ويستلزم بالضرورة قيام أجهزة جديدة تعبر عن سيادة الدولة واهدافها الجديدة . ولايتحقق هذا الا اذا ضمنت الاشكال الجـديدة تحقيق سيادة قوى الشعب العاملة وممثليها المخلصين على مختلف أجهزة الدولة وعلى مصـير الثورة وأجهزتهـا القيادية مما يكفل طبع الثورة بطابع الشـمول والاستمرار .

تحقيق السيادة الشعبية على الدولة

ان تحقيق سيادة القوى الشعبية على أجهزة الدولة ليس مجرد شرط لتحقيق الثورة الاشتراكية ولكنها فى ذاتها عملية ثورية مستمرة تسير جنبا الى جنب مع كل انتصار يتحقق فى معركة البناء الاشتراكى . ففى كل خطوة ناجحة الى الامام نحو تأكيد سـيادة الشعب المـثل فى المجالس الشعبية تمهيد للطريق أمام مزيد من الانتصارات

الاشتراكية كما ان كل تقدم يحققه الشعب فى معركة البناء الاشتراكى يتضمن تدعيما وتعميقا لسيادة المجالس الشعبية .

ان سيادة الشعب عن طريق مجالسه ضمان لعدم تعثر الثورة امام مصالح طبقية معادية لها ، كما ان خضوع الدولة المسيطرة على اموال الانتاج لهذه السيادة سيكفل لتحالف القوى العاملة السيطرة على وسائل الانتاج،مما يؤدى الى صبغ الملكية العامة لهذه الادوات بالصبغة الشعبية . فالدولة حين تتملك وسائل الانتاج بهدف تحقيق الاشتراكية لا تفعل ذلك لصالح طبقة معينة فى المجتمع والا اصبحت ملكيتها راسمالية ، ولكنها تتملكها لحساب مجموع القوى العاملة وتحقيقا لصالحها . وهذه الحقيقة الاقتصادية توجب ان يصبح لها تعبير سياسى يبلور تنظيميا سيادة الشعب على وسائل الانتاج ويحقق مشاركتها الايجابية الفعالة فى الاشراف عليها وادارتها ودفعها فى طريق النمو والتطور مما يوسع باضطراد من نطاق القاعدة الاشتراكية فى المجتمع .

وايجاد الاشكال الناجحة التى تكفل تحقيق سيطرة قوى الشعب العاملة على كل من اجهزة الدولة ووسائل الانتاج هو الذى يحدد مدى نجاحنا فى تحقيق الديمقراطية الاشتراكية ، وفى التغيير ثوريا من طبيعة الدولة . ووضع حد لانفصالها عن المجتمع .

وان مجرد زيادة المهام التى تتولاها الدولة نتيجة للقوانين الاشتراكية لن يمكن فى حد ذاته من تحقيق التحول الاشتراكى ، ان لم ترتبط هذه الزيادة الهائلة فى مهام الدولة بتغيير الاسس الادارية التى تقوم عليها الدولة . فبدون هذا التغيير الثورى فى بنائها التنظيمى ستحتفظ الدولة اثناء مباشرتها لمهامها الجديدة بوضعها المتعالى المتوارث الذى يؤدى الى عزل الشعب العامل عنها ووقوفه منها موقفا سلبيا .

ومن ناحية اخرى فان اجهزة الدولة مهما اوتيت من كفاءة لن تتمكن اذا انعزلت تنظيماتها عن القوى العاملة من استيعاب ما عليها استيعابه من مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ولن يسمح هذا الوضع بالاتساع المضطرد لملكية الشعب لادوات الانتاج ، فالاتساع الهائل فى دور الدولة فى مرحلتنا الثورية الجديدة لايتصور ان يقوم به جهاز بيروقراطى مركزى ورثته ثورتنا عن عهود كانت المهمة الرئيسية للدولة فيها حفظ الامن وتحقيق بعض الخدمات فى أضيق الحدود للاقلية من افراد الطبقات المحظوظة .

اما اذا ارتبطت اجهزة الدولة بقوى الشعب العاملة فى كل مجال من مجالات نشاط الدولة فستتحطم الحدود القائمة امام قدرة الدولة والتى تحد من كفاءتها ، ويفتح الباب بغير حدود امام قدرة انطلاق المجتمع فى طريق الاشتراكية .

وكما ان سيطرة المصالح الاقطاعية والراسمالية على الدولة كانت تتحقق فى الماضى عن طريق ضمان عزلة الدولة وسلبيتها فى مواجهة المجتمع حتى يبقى الاستغلال بمناى عن الخطر فانه على العكس يجب ان تتحقق سيطرة تحالف قوى الشعب العاملة على الدولة عن طريق ضمان مشاركتها الايجابية واشرافها بواسطة ممثليها على كافة اختصاصات الدولة واوجه نشاطها .

لقد كان انعزال الدولة فى الماضى يقوم على خدعة قانونية مؤداها ان الدولة تمثل الامة فى مجموعها بهدف تغطية المصالح الاستغلالية السائدة اما الان فان اندماج الدولة فى حياة المجتمع وتاثيرها فى كافة مجالاته وقطاعاته يجب أن يقوم على حقيقة قانونية مؤداها ان الدولة ملك لتحالف قوى الشعب العاملة واداة لتحقيق مصالحها ببناء الاشتراكية .

وقيام المجالس الشعبية المنبثقة عن القوى العاملة للشعب وازدياد اختصاصاتها تدريجا فى مباشرة سلطات الدولة وفقا لما اشار به الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى هو الذى سيحول الدولة الى جهاز يتفق مع اعباء مرحلة البناء الاشتراكى . وقد قال جمال عبد الناصر فى خطابه امام مجلس الامة فى ١٢ – ١١ – ١٩٦٤ : أن «السلاح الرئيسى الذى نستطيع ان نقضى به على البيروقراطية وعلى الانحراف هو تطوير الديمقراطية الاشتراكية والتوسع فى الديمقراطية الاشتراكية ، التى يجب ان تكون هى الاطار السياسى للعلاقات الاجتماعية التى تنشا وتتطور على اساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج والديمقراطية الاشتراكية معناها مشاركة الجماهير فى القضايا السياسية وتعتمد اساسا على اللامركزية والادارة الذاتية ، وهى تاكيد سيادة الشعب العامل ووضع السلطة كلها فى يده .

الضمانات الاساسية للمجالس الشعبية

والمجالس الشعبية التى يقع عليها عبء تحقيق اهداف المرحلة الحالية للثورة عن طريق سيادتها على اجهزة الدولة التنفيذية من نوعين :

الاول : مجلس الامة الذى قام على اساس الدستور المؤقت الجديد وبدأ اول انعقاد له فى مارس ١٩٦٤ .

الثانى : المجالس الشعبية المحلية التى اشار الى ضرورة تشكيلها كل من الميثاق الوطنى وقانون

الاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد وضع لهـا مشروع قانون سيطرح على النقاش العام فى التنظيمات الجماهيرية للاتحاد الاشتراكى قبل وضعه فى صيغته النهائية .

ولقد بدات تتبلور فى مجتمعنا مجموعة من الضمانات التى تهدف الى حماية الصفة الشعبية لهذه المجالس وتعزيز دورها فى الرقابة والاشراف على سلطات الدولة التنفيذية . وتتلخص هذه الضمانات فيما يلى :

- الواقع الاجتماعى الجديد ثمرة انتصارات الثورة فى مراحلها السابقة .
- النظرة الشاملة لتطور مجتمعنا التى عبر عنها ميثاق العمل الوطنى .
- ضمان نصف المقاعد للعمال والفلاحين فى جميع المجالس المنتخبة .
- قيام الاتحاد الاشتراكى العربى واشتراط عضويته بالنسبة لجميع أعضاء المجالس المنتخبة
- قيام الجهاز السياسى داخل اطار الاتحاد الاشتراكى وتركيز الجهود نحو تدعيمه لتولى مسئولياته القيادية بين الجماهير العاملة .

وجميع هذه الضمانات مترابطة ومتفاعلة فيما بينها وتدعيم كل منها يؤثر تأثيرا مباشرا فى زيادة فاعليتها جميعا،وهى تؤدى فى مجموعها الى تحقيق وحماية التطوير الثورى لجهاز الدولة فى ظل قيام المجالس الشعبية بأعبائها .

الميثاق والواقع الاجتماعى الجديد

لقد استقر فى مجتمعنا مبدأ الحتمية التاريخية للحل الاشتراكى وأصبح هذا المبدا يستند الى انجازات هائلة تحققت بعد الانتصار الكامل فى معركتنا ضد الاستعمار نتيجة للقوانين الاشتراكية المتتالية منذ يوليه ١٩٦١ ، ونتيجة للنتائج الضخمة التى حققتها الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، مما أوجد نواة قوية للتطور الاشتراكى سواء من حيث القاعدة المادية للانتاج أم من حيث نوع العلاقات الانتاجية التى تقوم عليها . وقد عبر الميثاق عن هذه الحقيقة بقوله «ان العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع — حتى بمقاييس الثورات العالمية — تجربة ثورية جديدة»

وقد أثرت هذه الانجازات تأثيرا ثوريا فى الاوضاع الطبقية القائمة ، اذ تم القضاء على الاسس الاقتصادية للاقطاع ورأس المال الكبير ، وتطورت الطبقة العاملة تطورا كبيرا من حيث العدد والنفوذ،وكان تطورها مستقلا عن أى تطور راسمالى ، كما سمح القضاء على الملكية الاقطاعية بتوزيع الارض على عدد كبير من صغار الفلاحين الذين ظلوا دهورا طويلة يفلحون الارض وهم محرومين من حق ملكيتها .

وفى ظل هذه الظروف فى يونيه ١٩٦٢ صدر الميثاق الوطنى عن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية متضمنا الارتباط بتحليل علمى عميق للواقع المصرى وباستمرار الثورة من اجل بناء الاشتراكية على اسس علمية .

ان انبثاق المجالس الشعبية من هذا الواقع الجديد يكفل لها أن تتحرك داخل اطار اجتماعى متحرر من نفوذ الرجعية.وكما ان المصدر الرئيسى للديمقراطية الزائفة قبل الثورة كان يكمن فى المجتمع الطبقى الاستغلالى ، فكذلك تضفى العلاقات الاقتصادية المتحررة من النفوذ الرجعى طابعا شعبيا متحررا على ديمقراطيتنا الجديدة . وقد قال الميثاق فى هذا الشأن «انه من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية»

ولكن حتى فى داخل هذا الواقع الجديد مازال للقوى الرجعية تأثير ونفوذ ، اذ تسعى بالخداع الى التسرب بأفكارها ومصالحها المعادية للشعب الى صميم تنظيماتنا الشعبية . وقد حذر جمال عبد الناصر من هذا الخطر أمام مجلس الامة بقوله «أن القضاء على الاقطاع وعلى الراسمالية لاينفى ان الاقطاعيين والراسماليين والرجعيين موجودون ومنتظرون اى غلطة لانتهازها . والحل لهذا أن كل القوى الاشتراكية تتجمع لتتصدى بكل قوة لمحاولات الرجعية التى تنتهز كل فرصة واى خطأ للهاجمة الاشتراكية . واجبنا ان نناضل بكل قوة كى تخلص المجتمع بصورة تدريجية من المخلفات الموروثة من المجتمع الطبقى الذى ساد فيه الاقطاع والراسمالية ، وان سلاحنا الرئيسى فى هذا هو النضال من اجل تطوير الديمقراطية الاشتراكية . »

نصف المقاعد للعمال والفلاحين

على المجالس الشعبية أن تصبح صورة صادقة للتحالف المكون من قوى الشعب العاملة ومركز الثقل فى هذا التحالف للعمال والفلاحين .

فمن ناحية التمثيل العددى يكونون الاغلبية الساحقة من عدد السكان ، ومن حيث المصلحة فهم اشد الفئات ارتباطا بالاشتراكية .

ولذلك فان ما نص عليه الميثاق والدستور من ضمان نصف مقاعد المجالس الشعبية على الاقل للعمال والفلاحين هو ضمان لتأكيد الصفة الشعبية لهذه المجالس . فطبقتا العمال والفلاحين — بتعريفهما الدقيق من حيث التكوين الاقتصادى والتاريخى — تتميزان بعدم الارتباط بأى مصلحة ذات طابع استغلالى مما يجعلهما بالضرورة على راس التحالف الشعبى فى معركة بناء الاشتراكية

والطبقة هى تلك المجموعة من الناس التى تشغل فى مواجهة قوى الانتاج وعلاقاته مركزا متشابها تنبع عنه مصالح متشابهة . وبالتالى فانه يلزم عند تحديد كل من العامل والفلاح أن يتم ذلك على اساس العنصر الاقتصادى المحدد لطبيعة المصالح الطبقية التى تجمع بين كل من الطبقتين ، حتى يتأكد أن يشغل نصف المقاعد المخصصة لهما ممثلين حقيقيين لهما مرتبطين بمصالحهما .

ولقد تم تحديد كل من العامل والفلاح فى انتخابات مجلس الامة على الوجه الآتى : العامل هو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية بالاضافة الى الحرفيين الذين يعملون بأنفسهم ولايستخدمون الغير . والفلاح هو من لايزيد ما يحوزه هو وأسرته — الزوج والزوجة والاولاد القصر — من الارض الزراعية ملكا وايجارا على خمسة وعشرين فدانا .

فهل يتفق هذا التحديد مع الواقع الاقتصادى لكل من طبقة العمال والفلاحين ؟

بالنسبة للعمال يخرج من التحديد رؤساء مجالس ادارات الشركات والمؤسسات واعضاؤها غير المنتخبين ومديروها . وليس فى هذا أى خطأ لان واقعنا الاقتصادى والاجتماعى والفكرى يعزل حاليا بين هذه الفئات وبين الطبقة العاملة من حيث التكوين والمصالح . الا ان التحديد من ناحية أخرى يضم من العمال والحرفيين من يمتلكون أراض أو عقارات تغل لهم ايرادا غير مكتسب بقوة عملهم ، وهؤلاء بلا شك يرتبطون كأفراد بمصالح غير نابعة من التعريف الاقتصادى للطبقة العاملة ، وقد يمكنهم أن يشغلوا المقاعد المخصصة لها مع كونهم فى الحقيقة من الرأسماليين الوطنيين . لذلك فمن الممكن اضافة شرط آخر عند تحديد العامل وهو أن يكون ايراد عمله هو المصدر المعيشى الوحيد له ولافراد اسرته .

والمسألة تزداد صعوبة عند تحديد المقصود بالفلاحين تحديدا واقعيا بحيث يشمل حقا مجموعة من الناس المرتبطين بمصالح متشابهة . وهذه المسألة هامة نظرا ، لانه قد يخص الفلاحين فى نسبة الخمسين فى المائة عدد من المقاعد يزيد عما يخص العمال ، لان العدد الاكبر من الدوائر الانتخابية يقع فى الريف .

هل تعتبر الخمسة والعشرون فدانا من الناحية الاقتصادية هى الحد الفاصل حقا الذى يجمع داخله مجموعة من الناس ذات المصالح المتشابهة؟ اننا نرى أن هذا الحد يشمل داخله قسما كبيرا من الراسمالية المتوسطة فى الريف . واذا كانت الرأسمالية الوطنية قد اعتبرت كلها فى المدينة — كبيرها وصغيرها — من ضمن الفئات الاخرى ، فما الحكمة من ادخال جانب هام من الرأسمالية الوطنية فى الريف ضمن نسبة الخمسين فى المائة؟ ويجب الا ننسى هنا أن الرأسمالية الوطنية هى قوة داخلة ضمن تحالف القوى العاملة وأن المسألة تتعلق فقط بالتحديد المخصص للعمال والفلاحين .

من المسلم به اقتصاديا بالنسبة لريفنا أن الفلاح لايعتمد على عمله هو وأسرته فقط الا اذا قلت حيازته عن خمسة افدنة فى المتوسط . اما اذا زاد عن ذلك فهو يستخدم بالضرورة عمل الغير ويصبح بالتالى من الراسمالية الوطنية المتدرجة من حيث الحجم والتى لايمكن أن تكون مع العمال مجموعة واحدة ذات مصالح متفقة تماما . ولما كان الهدف من تخصيص النصف على الأقل للعمال والفلاحين هو أن يشغل اغلبية المقاعد ممثلون للفئات ذات المصالح المتشابهة والاكثر ارتباطا بالاشتراكية ضمانا للطابع الشعبى فى المجالس ، فانه يتعين اتباع دقة اكبر عند تحديد الفلاحين الذين ينضمون الى العمال فى شغل نسبة المقاعد المخصصة لهم .

ومما يضاعف من أهمية التحديد الدقيق للفلاح ان واقعنا الريفى مازال يسمح لبعض اعيان الريف واسرهم من التحايل على القيود المفروضة عن طريق التصرف الصورى للاقارب او التابعين حتى يمكنهم التسرب الى المجالس كممثلين للفلاحين وهم بعيدون عنهم اقتصاديا واجتماعيا وفكريا .

وفى ظل التطور الثورى الذى طرا على الواقع الريفى من حيث زيادة نفوذ وفاعلية الجمعيات التعاونية لصغار المزارعين وفى ظل الاتجاه نحو تكوين وتدعيم نقابات العمال الزراعيين والدور المتزايد لتنظيمات الاتحاد الاشتراكى فى الريف ، فانه تتحقق أوضاع جديدة

تسمح باعادة النظر فى تعريف الفلاح بما يتفق مع الواقع الريفى .

التنظيم السياسى والمجالس الشعبية

أوضح الميثاق أن تحالف القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل لتحالف الاقطاع مع رأس المال وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية . والاتحاد الاشتراكى العربى هو الوعاء الذى يضم جميع القوى المكونة لتحالف الشعب ، وهو الذى يحولها الى كتائب منظمة قادرة على الحركة فى اتجاه تحقيق اهداف الثورة المستمرة من أجل الاشتراكية ، وان لم تختف التناقضات الطبقية داخل التحالف ولكن تغلب عليها المصالح المشتركة مع الاتجاه نحو تذويب هذه التناقضات مع كل تقدم نحو الاشتراكية .

وحتى يكون الاتحاد الاشتراكى ممثلا ومنظما حقا لقوى الشعب العاملة فهو منظم على اساس ديمقراطى بحيث تتكون جميع قياداته بالانتخاب ،

كما قد روعى فى تنظيمات الاتحاد — مثله مثل المجالس الشعبية — أن تخصص ٥٠٪ على الاقل من المقاعد للعمال والفلاحين .

أن الدولة فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية يجب أن تتحول الى اداة مملوكة لتحالف قوى الشعب العاملة.والاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الجماهيرى لهذا التحالف ، فكيف يمكن أن تتحقق سلطة وسيطرة الاتحاد الاشتراكى على مختلف أجهزة الدولة ؟ الاتحاد الاشتراكى باعتباره تنظيم سياسى للقوى العاملة تعتبر تنظيماته قيادات سياسية لها وهى لاتباشر بصفتها تلك اى اختصاص من اختصاصات جهاز الدولة . **ولايمكن لهذه التنظيمات أن تفرض سيطرتها بقوة القانون وبصفة مباشرة اذ سيؤدى هذا الى أن تصبح زعامة تنظيمات الاتحاد فرض قانونى غير منبثق عن ثقة الجماهير مما يؤدى الى عزل القيادات عن الجماهير الشعبية ، وهذا الانعزال هو أخطر ما يمكن أن تصاب به قضية الاشتراكية والديمقراطية ويهدد التكوين والتمثيل الشعبى للاتحاد نفسه .**

أن المجالس الشعبية المنتخبة هى أدوات السيادة الشعبية لانها نابعة عن الشعب مباشرة وتباشر بعض سلطات الدولة . أما الاتحاد الاشتراكى فيقوم بدور القائد والمنظم السياسى للجماهير وهو بالتالى جزء لايتجزأ من الشعب العامل فى كل مجال من مجالات نشاطه.والمجالس الشعبية من هذه الناحية ليست الا مجالا من ضمن هذه المجالات التى تسعى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى الى ممارسة دورها القيادى والتوجيهى فيها ، مثلها مثل غيرها من المجالات التى توجد فيها جماهير عاملة سواء أكانت أجهزة للدولة أم وسائل انتاج أم احياء سكنية هادفة الى تحريكها فى اتجاه تحقيق الاشتراكية .

ونظرا لان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى لجميع القوى العاملة فانه يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجالس الشعبية أن يكون عضوا عاملا فى الاتحاد الاشتراكى وهذا الشرط يمثل ضمانا لتأكيد الصفة الشعبية للمجالس من ناحيتين :

● أن ممثلى الرجعية المعروفين معزولون اصلا من بين صفوف الاتحاد الاشتراكى وبالتالى يستحيل عليهم ايضا الوصول الى عضوية المجالس الشعبية . وقد ظلت الرجعية أجيالا طويلة تتخذ من الدولة سلاحا لحماية مصالحها وبالتالى يصبح عزلها تأمينا ضروريا للثورة الاجتماعية وأزالة للاثقال التى تحد من حرية الحركة فى أتجاه الاشتراكية . ومن أقوال عبد الناصر فى هذا الشأن «أن الاقطاعى الذى اخذت منه مئات الافدنة لايمكن أن يقبل الاشتراكية حتى لو حلف على المصحف أنه اشتراكى»

● أن مباشرة الاتحاد الاشتراكى لمسئولياته السياسية وتحوله الى قوة أيجابية منظمة فى قيادة الجماهير سيجعل كل عضو من أعضاء المجالس الشعبية حريصا فى أعماله على مراعاة مبادىء الاتحاد وقراراته . ولاشك أن أهم ما يلتزم به الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى هو تحقيق الاشتراكية ، وأن قيام تنظيمات الاتحاد باتخاذ مواقف مدروسة من مختلف المشاكل والاحتياجات التى تقابل الجماهير من شأنه أن يوفر لعضو المجلس الشعبى مصدرا هاما لوعيه ومواقفه النضالية . كما أن أرتباط العضو بتنظيمات الاتحاد سيجعله مسئولا أمام جماهير منظمة وتجتمع دوريا لاداء مسئولياتها ، مما يختلف أختلافا جوهريا عن مسئولية العضو المنتخب امام جماهير مفككة لا رابط بينها .

وأن تكوين الكادر السياسى القيادى للاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيمه ثوريا هو الشرط الاساسى الذى يمكن أن يحقق الحيوية فى تنظيمات الاتحاد ويربط بينها وبين مختلف أجهزة الدولة ووسائل الانتاج ويضمن بالتالى أن تقوم المجالس

الشعبية بمهامها الثورية ، وأن تتكون من أعضاء واعين ثوريا ، وحريصون على مصالح الشعب كما يضمن أيضا تحريك الطاقات الايجابية لدى الجماهير بما يكفل جعل المجالس الشعبية أدوات ممثلة بحق وبعمق لتحالف قوى الشعب العاملة .

مجلس الامة أعلى المجالس الشعبية

تم تشكيل المجلس فى ظل الضمانات الجديدة لحماية الثورة . واختصاصه مراقبة وتوجيه الحكومة المركزية وتعديل القوانين واصدارها بما يتفق مع مستلزمات مرحلة الانتقال الى الاشتراكية . وستعرض خطة التنمية الخمسية على المجلس لاقرارها ، وبعدها ستصبح مناقشة الميزانيات السنوية ومحاسبة الحكومة على انجازاتها مرتبطة بمقاييس موضوعية حددتها الخطة ، مما يوجد ارتباطا متبادلا بين الحكومة والمجلس حول أهداف محددة لفترة محددة ، وهذا الارتباط هو مظهر جوهرى لخضوع أجهزة الدولة لمصالح القوى الشعبية خلال مرحلة زمنية محددة .

وقد قدم جمال عبد الناصر فى خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الثانية لمجلس الامة توجيهات من شأنها أن تعمق الطابع الشعبى والدور التقدمى للمجلس .

فقد أشار الرئيس الى واجب المجلس بالتعاون مع الحكومة فى تغيير كثير من القوانين واللوائح التى ترجع الى عهود تحكم الاقطاع ورأس المال والتى لاتتفق مع المرحلة الثورية التى نمر بها ، وأنه يجب أن تمس الثورة التشريع كما مست جميع المجالات الاخرى .

وقد أشار الرئيس أيضا الى أن عمل المجلس لايجب أن يقتصر على الاسئلة لان هذا معناه أن يصبح غرض المجلس هو اللوم وغرض الحكومة هو المناورة ، وأن المجلس كممثل لتحالف قوى الشعب العاملة يجب أن يتحول الى اداة ايجابية فى تحديد الاخطاء ورسم الحلول فى نفس الوقت على أن يقوم بذلك من واقع التجربة الحية ، وعليه أن يكون اللجان للانتقال الى مجالات العمل وتحديد صعوباته وبهذا تصل السلطة الشعبية الى أن تصبح فوق السلطة التنفيذية .

وقد عرضت الحكومة على المجلس ميزانيات الشركات التابعة لمؤسسات القطاع العام ، باعتبار أنها مملوكة للشعب فى مجموعه الذى يمثله المجلس ، وعلى المجلس فى هذا الشأن أن يراجع الانجازات التى حققتها ومدى اتفاقها مع الاهداف المرسومة .

وأننا اذا تقيدنا بالمبادىء الدستورية التقليدية القائمة على نظرية الفصل بين السلطات لبدت هذه الاساليب الجديدة فى عمل المجلس غير مفهومة . ولكن فى ظل واقعنا الجديد الذى يعطى لمجلس الامة صفته الشعبية فانه يصبح الاختصاص الاساسى للمجلس هو حماية الثورة ودفعها فى طريق الاشتراكية دون أن يسمح للمبادىء التقليدية أن تعرقل عمله فى هذا السبيل

دور المجالس الشعبية المحلية

المجالس الشعبية المحلية من الاشكال الرئيسية لتطبيق وتطوير الديمقراطية الاشتراكية ولاشك أن اشكال التنظيم الادارى لابد وأن تتطور مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونوع المرحلة التى تمر بها الثورة .

والمجالس الشعبية تنظيم جديد لم يعرفه تاريخنا ولم يكن من الممكن ان ينشأ فى ظل الاوضاع التى كانت سائدة قبل الثورة والتى لم تكن تسمح الا بقيام حكم مركزى متسلط لحماية التحكم الطبقى المستغل مع واجهة ديمقراطية مزيفة لاتمس المصالح الرجعية السائدة .

وقد رسم الاستعمار الخطوط الرئيسية للتنظيم الادارى فى مصر منذ العام الاول للاحتلال ، فصدر قانون مجالس المديريات فى عام ١٨٨٣ وحرص على أن ينفى عنها صفتها كهيئات لامركزية مستقلة وجعلها فروعا للادارة المركزية وأجهزة لحماية المصالح الطبقية الرجعية والاستعمارية . وحتى بعد قيام دستور ١٩٢٣ فقد ظلت المبادىء الواردة فيه حول اللامركزية الادارية معطلة غير نافذة لان سياسة الدولة وعلى رأسها السراى كانت تقوم على تقوية السلطة المركزية على حساب مصالح الجماهير الشعبية .

والمجالس الشعبية المحلية هى الاداة المباشرة لقوى الشعب العاملة لتحقيق سيادتها على أجهزة الدولة التنفيذية فى الاقاليم . وقد قال جمال عبد الناصر فى خطابه عند افتتاح الدورة الثانية لمجلس الامة : « ان ضمان استمرار النظام الاشتراكى أن تتأكد سلطة الشعب السياسية فوق الحكومة وفوق أى فرد . فالمسألة ليست مجرد تحقيق الحرية الاجتماعية ثم لايكون لها التعبير السياسى عن سلطتها ، معنى ذلك أن الحرية الاجتماعية ستكون باستمرار تحت رحمة الظروف أو تحت رحمة الحاكم . »

وستتكون المجالس الشعبية المحلية وفقا لتنظيمات الادارة المحلية ، وستقتصر مهمتها فى المرحلة الاولى من انشائها على أعمال الرقابة

والتوجيه بالنسبة لمجالات النشاط التى تتولاها هيئات الحكم المحلى. فكما أن مجلس الامة يراقب أعمال الحكومة المركزية فستقوم المجالس الشعبية فى الاقاليم بنفس المهمة بالنسبة لمجالس المحافظات والمدن والقرى .

فالمجالس المحلية تخضع اصلا ــ طبقا لقانون الادارة المحلية ــ لرقابة الادارة المركزية وسلطاتها كما تخضع لرقابة الادارة اللامركزية اذ ان المحافظ له سلطة التصديق على بعض قرارات المجالس ، كما ان لمجلس المحافظة نوع من الاشراف على مجالس المدن والقرى . ولكن هذه الرقابة بشقيها رقابة تنفيذية بعيدة عن الاشراف الشعبى المباشر .

واجهزة الحكم المحلى هى الصق اجهزة الدولة بالجماهير وبمصالحها اليومية المباشرة ، كما أن مسئوليات الحكم المحلى تتسع بسرعة مع كل تطور فى اتجاه الإشتراكية . لذلك فمن الضرورى أن تقوم رقابة شعبية على أجهزة الدولة المحلية تكفل :

● حماية الادارة المحلية من تأثير ونفوذ رواسب العلاقات الاقطاعية والراسمالية .

● مراقبة الاعمال التى يقوم بها القطاع العام فى حدود الاقليم

● ضمان تطبيق القوانين الاشتراكية وتفسيرها بروح المصالح التقدمية لتحالف القوى العاملة .

● أن تراعى الادارة المحلية روح العدالة الاشتراكية فى كل ما يتعلق بالتوزيع والخدمات بحيث لاتستأثر فئات دون فئات بخيرات الانجازات الاشتراكية .

● التعرف على مشاكل الجماهير والتعبير عنها وايجاد الحلول لها بما يتفق مع الاتجاه العام للمجتمع نحو الاشتراكية .

● المساهمة فى وضع الخطة العامة للتنمية ومناقشتها على ضوء الواقع الذى تلمسه مما يجعل الخطة معبرة عن احتياجات الشعب وامكانياته الحقيقية .

● متابعة اجهزة الدولة المحلية فى جميع اعمالها وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ مهام الخطة .

● الوقوف فى وجه كل انحراف وفضحه بمجرد ظهور بوادره قبل ان يستفحل امره ويزيد خطره . وفى بيان عبد الناصر امام مجلس الامة ان «منع الانحراف ليس فى أجهزة الرقابة فقط ولكن فى أن نجعل للقوى الشعبية سلطات فوق السلطة التنفيذية ، لان السلطة الشعبية اذا اصبحت فى وضعها الطبيعى فوق السلطة التنفيذية تستطيع ان تقضى على المخلفات القديمة التى كانت موجودة فى المجتمع وان تقضى على الانحراف وتبنى قيما جديدة

ان بناء الاشتراكية لا بد،حتى يكلل بالنجاح،من أن يسير فى اتجاهين كل منهما يدعم الاخر : فمن ناحية تطوير الاقتصاد بهدف بناء قواعد قوية للانتاج والخدمات تؤدى الى تحقيق مستوى مرتفع للكفاية والعدل . ومن ناحية اخرى تطوير الديمقراطية الاشتراكية القائمة على سيادة السلطات الشعبية بهدف حماية المكاسب الاشتراكية بواسطة اصحاب المصلحة فى التغيير الاشتراكى .

ومع كل تقدم نحققه فى كلا الاتجاهين سيتيسر بنا الى تحقيق الهدف الذى رسمه الميثاق ونص عليه قانون الاتحاد الاشتراكى وهو أن « الحكم المحلى يجب ان ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجا الى ايدى السلطات الشعبية ، لانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها » .





التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢



حسين شعلان

وجود الاحزاب – او انتفاؤها – ظاهرة لا تخلق من العدم او الفراغ . ولكنها مظهر من مظاهر البناء العلوى – السياسى والثقافى – للمجتمع ، وانعكاس لواقع اجتماعى محدد . ويعتبر الحزب – كتنظيم سياسى – ارقى وانضج تعبير تنظيمى لفئة اجتماعية ما ، لها مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتبلورة . من هنا فان ظاهرة تعدد الاحزاب فى مجتمع ما ، ترتبط اشد الارتباط بظاهرة انقسام هذا المجتمع – تاريخيا – الى طبقات اجتماعية متباينة .

ففى المجتمع المتعدد الطبقات المتصارعة ، تشكل كل طبقة حزبها – او تنظيمها – السياسى المعبر عنها والمدافع عن مصالحها . حيث تتخذ هذه الاحزاب أشكالا متعددة من النضج التنظيمى تبعا للنمو الاقتصادى والنضوج الفكرى والاجتماعى للطبقة المعبرة عنها . وتحدد هذه الاحزاب اهدافها فى المجتمع **كطليعة سياسية** لطبقاتها ، كما ترسم طرق واساليب تحقيق هذه الاهداف .

نماذج ثلاث

ويقدم العالم المعاصر لنا – حتى الان – ثلاث نماذج للتجارب الاجتماعية واحزابها السياسية .

ففى **المجتمعات الراسمالية** تنتشر ظاهرة تعدد الاحزاب كانعكاس لواقع الانقسام الطبقى وصراعه فى هذه المجتمعات . ويتحدد مدى نفوذ كل حزب فى الحركة السياسية لهذه المجتمعات ، تبعا لامكانياته الاقتصادية . لذا نجد أن الاحزاب التى تعبر عن الطبقات المسيطرة اقتصاديا على وسائل

الانتاج ، هي الاحزاب التي تتمتع — تبعا لتمثيلها في السلطة السياسية لهذه المجتمعات — بالحرية الحقيقية في الحركة والتعبير . بينما تعاني الاحزاب المعبرة عن الطبقات الشعبية من ضعف الامكانيات وافتقاد الحريات مما يعرقل حركتها السياسية .

وفي **المجتمعات الشيوعية** ، تنتشر ظاهرة الاخذ بنظام : انفراد — او قيادة — الحزب الشيوعي للحركة السياسية المستندة الى دكتاتورية البروليتاريا ، وذلك على أساس نظرية هذه المجتمعات القائلة بتصفية « الطبقات الراسمالية والرجعية» ، ومن ثم عدم وجود مبرر بقاء أحزابها المتعددة .

وقدمت **ثورات التحرر الوطني المعاصرة** نموذجا ثالثا للتنظيم السياسي الواحد . ومنذ البداية لابد من ان نتنبه الى الاختلاف **الجذري** بين التنظيم الواحد في بعض البلاد الراسمالية العالية النمو ، وبين التنظيم الواحد في بلد متحرر يسعى الى الانتقال من الرأسمالية لبيني الاشتراكية . ويكمن الفرق — اساسا — في الطبيعة المختلفة — جذريا — بين **النظام الاجتماعي** القائم في كل منهما وطبيعة **السلطة السياسية** .

ففي ثورات التحرر الوطني المعاصرة تتولى قيادتها ، قيادة وطنية اكتسبت ثوريتها من ظروفها الموضوعية والذاتية وتتفاعل مع التطورات العالمية نحو التقدم والاشتراكية . وتقيم هذه القيادات حزبها او تنظيمها السياسي الواحد فوق ارضية سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف الى القضاء على الفوارق الطبقية .

مصر .. ليلة ٢٣ يوليو (١)

بلغت حدة المتناقضات في المجتمع المصري في اوائل عام ١٩٥٢ ، حدا لم تعد فيه القوى الاجتماعية القديمة واحزابها السياسية ، قادرة على احداث اي تغيير في جوهر او شكل نظام الحكم يقنع الجماهير الشعبية على الاستمرار في تقبل الاوضاع القائمة في ذلك الوقت .

وكان تغيير الوزارات المتعاقبة — بعد حريق القاهرة — وفشلها في السيطرة على الموقف ، بمثابة اعلان **الافلاس السياسي** للاحزاب القائمة واستنفاد كل طاقاتها وامكانياتها في العمل السياسي . ومن ثم وجدت الارضية الموضوعية الكفيلة باحداث **انفصال سياسي بين الجماهير وبين هذه الاحزاب وقياداتها** .

لكن ذلك لا يلغي وجود بعض التنظيمات الوطنية الصغيرة التي لم تكن على درجة من القوة — الذاتية والجماهيرية — التي تؤهلها لان تتصدى لمتطلبات الواقع في احداث تغيير **كيفي** في المجتمع .

وهكذا وجدت الجماهير الشعبية المتطلعة الى الثورة ، ولم يوجد الحزب السياسي القادر على قيادة الجماهير والقيام بالثورة .

من هنا تبدو الاهمية **التاريخية** للدور الذي قامت به العناصر الوطنية في الجيش — كضرورة موضوعية — لمعالجة الموقف والتصدي لمسئوليات الثورة الوطنية . فبينما عجزت الاحزاب الرجعية — وهذا طبيعي — والتنظيمات الوطنية الصغيرة — لقصورها الذاتي — عن قيادة **الجماهير الشعبية** والقيام بالثورة ، نجح **«الضباط الاحرار»** في قيادة « **القوات المسلحة** » (ابناء الشعب في الجيش) وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتجاوبت معها بعمق الجماهير الشعبية .

ثورة يوليو .. وراءها تنظيم

ويبرز هنا سؤال هام : **هل كان من الممكن أن تنجح ثورة ٢٣ يوليو بدون تنظيم ؟ أي بدون تنظيم « الضباط الاحرار » ؟**

لقد علمنا التاريخ ان وراء كل ثورة تنظيم اعد لها ونفذها ، يضم العناصر الواعية والمؤمنة بضرورة **تغيير** النظام القائم ، وبأهداف هذا التنظيم وبرنامجه العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ففي **الجزائر** مثلا : كانت **«الجبهة التحرير»** هي التنظيم السياسي الذي قاد المعركة الوطنية المعادية للاستعمار الفرنسي . وفي الصين (كمثل آخر) : قاد الحزب الشيوعي الصيني الجبهة الوطنية للثورة الوطنية ضد الاستعمار الياباني ، ثم الثورة الاشتراكية ضد شانج كاي تشيك . ولم يكن لهاتين الثورتين ان ينتصرا دون وجود تنظيماتها السياسية التي قادت الجماهير وعبأتها من أجل انجاز الثورة .

وتبرز — بعد انتصار اي ثورة ووصولها الى

---

١ — راجع « مجموعة الوثائق التاريخية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية في مصر » في الاعداد رقم ٢ ، ٣ ، ٤ من الطليعة .

السلطة ــ أهمية **حمايتها وتأمينها** فى مواجهة اعدائها ومن أجل استكمال المهام التى قامت من أجلها . مما يؤكد أهمية وجود التنظيم أو الحزب السياسى الذى يقوم بهذا الدور .

فهل كان من الممكن أن يصبح تنظيم «الضباط الاحرار» ــ بعد أن قام بالثورة من داخل الجيش ــ هو التنظيم أو الحزب السياسى الجماهيرى الذى ينتقل بحركته فى العمل داخل الجيش للعمل وسط الجماهير ؟

تتحدد الاجابة على هذا السؤال ، تبعا لفهم طبيعة الظروف التى نشأ فيها تنظيم «الضباط الاحرار» وتكوينه العضوى . فقد نشأ تنظيم الضباط الاحرار فى **ظروف سرية** بالضرورة فرضتها عليه ظروف العمل فى ظل نظام **ملكى** يستند الى الاستعمار، ويسيطر فيه الاقطاع وكبار الراسماليين . لم يكن أمامه ــ نتيجة لاهدافه من اسقاط هذا النظام ــ سوى مجال العمل السرى بعيدا عن أجهزة الدولة الساهرة على حماية النظام الملكى وقتها واستخدام كل وسائل البطش والارهاب . ذلك بالاضافة لأحكام الجيش العسكرية الحازمة التى تطلبت من تنظيم الضباط الاحرار مزيدا من السرية والحذر . مما يفرض فى النهاية شكلا من أشكال التنظيم شبه المغلق . ومن ثم فان ارتباطات تنظيم «الضباط الاحرار» بالجماهير «المدنية» ــ بشكل واسع ــ كانت متعذرة بالضرورة الموضوعية .

محاولات فى طريق التجربة

وهنا تبرز احدى السمات المميزة للثورة المصرية، اذ تقوم القيادة الثورية ببناء تنظيمها السياسى ــ لا من خلال الكفاح اليومى السابق على وصولها الى السلطة حيث يتكشف لها العناصر الانتهازية من العناصر المخلصة ــ بل تقوم ببناء هذا التنظيم وهى فى قمة السلطة مما يعرضه لتسرب العناصر الانتهازية حيث لا خوف من أى اضطهاد أو قهر .

لكن ضرورة وجود الحزب أو التنظيم الجماهيرى للثورة ، مشكلة تتطلب حلا . ولم يكن أمامها فى ذلك الوقت سوى الاختيار بين : **الاستناد الى الاحزاب القديمة والتى كانت تسيطر ــ بمستويات مختلفة** على قطاعات محدودة من الجماهير ، أو حزب منها **على الاقل ؟ أو القيام بتأسيس تنظيم سياسى جديد يقود الجماهير وينظمها ؟**

لقد فشلت محاولة اعادة تنظيم الاحزاب ، اذ لم يكن من الطبيعى أن تستجيب الاحزاب القديمة ــ بحكم طبيعتها ومصالحها ــ لنداء سلطة وطنية، تستشعر منها الاحزاب خطرا على وجودها ومصالحها .

لقد كان الموقف من **قانون الاصلاح الزراعى** ، هو المحك الحقيقى لموقف كل حزب من الثورة . ولقد حددت الاحزاب ــ والاخوان المسلمون ــ موقفها من الثورة بعدائها لقانون الاصلاح الزراعى الذى كان يعنى **أول ضربة اقتصادية** لمصالح الاقطاع وكبار ملاك الارض . وبعد قانون الاصلاح خرجت هذه الاحزاب من نطاق موقف **العداء السلبى** للثورة ، الى نطاق **العداء الايجابى** باحداث اعمال التخريب التى بلغت قمتها ــ فيما بعد ــ فى صورة النشاط الارهابى لجماعة الاخوان المسلمين . وكان قانون حل الاحزاب هو الضربة السياسية الموجهة ضد الاقطاع وكبار الملاك ، والتى استكمل بها الضربة الاقتصادية لقانون الاصلاح الزراعى .

الثورة وهيئة التحرير

واجهت الثورة اذن ــ بعد حل الاحزاب القديمة وضرب التنظيمات الاخرى ــ ضرورة خلق التنظيم السياسى البديل الذى يستوعب نشاط الجماهير السياسى ويوجهه .

وهنا خرجت فكرة « **هيئة التحرير** » الى حيز التنفيذ الفعلى . واذا كنا نقيم اليوم ــ وبعد مرور ١٢ عاما ــ تجربة «هيئة التحرير» ، فان ذلك يتم فى اطار ادراك أن جدية العمل الوطنى اليوم وارتقائه الى مستوى مسئولياته ، تقاس بمقدار تفهمه المخلص لتجاربه الماضية ــ ايجابيتها وسلبيتها ــ بهدف توفير اكثر الظروف الملائمة لتدفقه واستمراره على اسس علمية سليمة .

ولعل أهم النتائج الايجابية لتجربة «هيئة التحرير» ، أنها أكدت فى حركتها التعبير عن خروج الثورة من نطاق العمل فى الجيش الى حدود العمل وسط الجماهير الشعبية بآفاقه الواسعة .

وتقييم تجربة «هيئة التحرير» وحركتها السياسية ، ومدى نجاحها او قصورها فى انجاز المهام التى قدر لها ان تحققها ، عملية لا تنفصل مطلقا عن الظروف الموضوعية المحيطة بها .

● تكونت هيئة التحرير تحت شعار «الاتحاد النظام . العمل» وفى ظل **برنامج وطنى عام** لم يكن مضمونه الاجتماعى محددا وواضحا مما يؤدى الى اختلاف وجهات النظر عند وضعه موضع التطبيق . وخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار شعار هيئة التحرير الذى كان **يقول** « كلنا اعضاء فى هيئة التحرير » .

● ادت الاجراءات السياسية التى وجهت ــ كضرورة ــ الى الاحزاب ، واعمال قوانين الطوارىء ــ رغم دورها الايجابى فى حماية الثورة فى الداخل ــ

الى ايجاد بعض مظاهر السلبية — على مستوى النشاط السياسي — لدى بعض القطاعات من الجماهير ، نتيجة لعدم الوضوح السياسي والفكرى الكاف فى هذه الفترة .

لقد حكمت هذه المتناقضات حركة هيئة التحرير، وباندحار العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وانتصار الشعب ، كشفت تجربة الحرب المسلحة ضد الاستعمار عن **الضرورة الملحة** لوجود تنظيم سياسي قادر على تنظيم الجماهير وتعبئتها لحماية الثورة التى بدأت معاركها المباشرة والضارية مع الاستعمار تشتد يوما بعد يوم .

الثورة والاتحاد القومى

لقد واجهت الثورة فى ١٩٥٧ — بعد حل القضية الوطنية بتحقيق الاستقلال السياسى الكامل لمصر لاول مرة — ضرورة الاختيار بين طريقين : **تجميد** الثورة عند حدودها الوطنية. وبين **الاستمرار** فيها من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية بآفاقها البعيدة. ولقد كانت اجراءات يوليو ١٩٦١ هى النتاج الطبيعى والشرعى لتطورات سابقة كما على هذا التغيير الكيفى ، حيث بدات هذه التغيرات الكمية باجراءات تمصير الشركات الاجنبية فى مصر عام ١٩٥٧ وخلق المؤسسة الاقتصادية .

وفى خلال هذه المرحلة التى امتدت من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦١ ، كونت الثورة **«الاتحاد القومى»** كتنظيم سياسى يقود — على المستوى الجماهيرى — اعباء هذه التغييرات .

ولكن تجربة الاتحاد القومى انتهت — اثر انقلاب الرجعية المسلحة على الوحدة فى سوريا — بالنتيجة التى أعلنها المناضل عبد الناصر فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ فى قوله «ان الرجعية التى تسللت الى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية » .

لقد كان **الشكل التنظيمى** للاتحاد القومى **وتركيبه** العضوى — من بعض الوجوه — انعكاسا **للوحدة الوطنية** التى اتسعت أثناء العدوان الثلاثى لتضم مؤقتا — بعض الفئات الاجتماعية التى تقف بثوريتها عند حدود طرد الاستعمار من «الوطن» تحقيقا لمصالحها الاقتصادية التى تقتضى — موضوعيا — انفرادها هى بالسيطرة على الاقتصاد الوطنى ، دون مشاركة رؤوس الاموال الاجنبية . فتشكل الاتحاد القومى باعتبار أن «كل المواطنين أعضاء فى الاتحاد القومى» ، وذلك على **أساس فكرية التعاون بين كل طبقات المجتمع** بغض النظر عن موقفها من قضايا التطور الاجتماعى . ومن جهة أخرى كانت هذه الفكرية تضع فكرة **«التعاون بين الطبقات»** بدلا من فكرة **«الصراع الطبقى»** .

والواقع ان «كل المواطنين أعضاء» تتناقض مع ماجاء فى برنامج الاتحاد القومى الذى يقول «بالعمل من أجل القضاء على **الاقطاع والاستغلال وان توجه الملكية الفردية وطبقتها الاجتماعية لمصلحة المجتمع ..»** اذ تعنى الفقرة الاخيرة ان عددا من المواطنين ينفصلون — تبعا لمصالحهم — عن طريق تحقيق هذه الاهداف .

لقد كانت هذه الفكرية — وحتى اعلان الميثاق — أعمق تعبير عن حقيقة بارزة تتميز بها الثورة المصرية الا وهى **أسبقية الاجراءات الاقتصادية والسياسية الفعلية على الاطار الفكرى القائم عند اتخاذ هذه الاجراءات .**

وعلى أساس ان «كل الوطنين أعضاء» تسللت عناصر من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين الى بعض المراكز القيادية فى الاتحاد القومى ، استطاعت — بعد ضرب مصالحها فى يوليو ١٩٦١ — ان توجه ضربة الانفصال من سوريا ضد تجربة الوحدة . لقد قادت التناقضات التى حكمت تشكيل الاتحاد القومى الى تعريض الثورة لمخاطر محققة ، لولا ثورية السلطة التى يقودها المناضل عبد الناصر وماتتميز به من سرعة الحركة ، لانتهت بالثورة الى أخطار تفوق جريمة الانفصال .

لقد أكدت أحداث سبتمبر ١٩٦١ — للمرة الثالثة ضرورة الوصول الى خلق التنظيم السياسى الثورى القادر على حماية اجراءات الثورة وقيادة الجماهير .

الثورة والاتحاد الاشتراكى

ان اتساع النظرة السياسية الى الاوضاع المشابهة فى البلاد الاسيوية والافريقية ، تقود الى القول بان الثورات الوطنية المعاصرة تبدأ — تبعا لواقعها الخاص — بفكرية وطنية تجريبية . وتتخذ من المواقف والاجراءات الاقتصادية ماتتجاوز به حدود هذه الفكرية . ثم تنتهى — انطلاقا من واقعها الجديد — الى التقنين النظرى لهذه الاجراءات والمواقف وطريق تقدمها .

بهذا الفهم جاء **«ميثاق العمل الوطنى »** فى **مايو ١٩٦٢** ليحدد الاسس الفكرية الواضحة التى يقوم عليها العمل الثورى وآفاق تقدمه ، وليرسم طرق وأساليب تحقيق الاهداف التى حددها . يقول الميثاق «ان الحرية الاجتماعية هى الطريق الى الاشتراكية .» وان «الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الامال العريضة للجماهير .»

وهكذا يهيىء الميثاق «المناخ الفكرى» الملائم لخلق الامكانيات الحقيقية لنجاح تجربة **«الاتحاد الاشتراكى»** وتحقيق دوره السياسى وسط الجماهير فى مرحلة «الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية». **لاول مرة** اذن يحل التناقض بين فكرية تنظيمات الثورة السياسية، وبين دورها المحدد لها أن تلعبه فى هذه المرحلة من تطور الثورة.

ولا تستمد تجربة الاتحاد الاشتراكى امكانيات نجاحها من المناخ الفكرى ـــ فقط ـــ الذى يهيؤه الميثاق اطارا لحركتها، وانما تستمده ايضا مـــن **طبيعة القوى الاجتماعية** التى يحدد بها الميثـــاق «قوى الشعب»، وهى «تحالف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية». اذ يستبعد الميثاق الفئات الاجتماعية التى انفصلت ـــ بمصالحها وامتيازاتها ـــ عن معسكر الشعب أثناء تطور الثورة وهى كبار ملاك الارض وكبار الرأسماليين وكـــل العناصر المعادية للقطاع العام وتطوره وتدعيمه.

ورغم وجود الظروف الكفيلة بنجاح التجربة، الا أن فتح الباب واسعا لعضوية الاتحاد الاشتراكى تمثل ـــ فى اعتقادنا ـــ خطرا نلمسه بوضـــوح فى قصور عدد غير يسير من لجان الاتحاد الاشتراكى عن دورها. وتلك نتيجة طبيعية لتسرب بعـــض العناصر ـــ التى لاتتمشى مصالحها اليوم مع بنـــاء الاشتراكية ـــ الى بعض أجهزة الاتحاد الاشتراكى مستغلة فتح الابواب أمامها. ولهذا فاننا نرى **بأهمية اعادة النظر فى عضوية الاتحاد الاشتراكى الذى يجب أن تكون عضويته شرفا تكتسبه ـــ فقـــط ـــ العناصر الايجابية والنشطة من ابناء تحالف قوى الشعب العاملة.**

الطليعة الاشتراكية

لقد انتهت الاحزاب الرجعية القديمة بانتهـــاء «الارضية الموضوعية» لوجودها أو استعـــادة تشكيلها. لكن ذلك لايعنى انتهاء حركة العناصر الرجعية اليوم. ان الفئات التى أممت ملكياتها وأضيرت مصالحها من الاجراءات الثورية، تخـــرج اليوم لتمارس نشاطها العدائى للثورة فى محـــاولة لعرقلة تطورها عن طريق «التخريب» و «حرب الاشاعات». وهذا ما دفع المناضل جمال عبد الناصر لان يقول فى الاجتماع الموسع للهيئـــة البرلمانية الذى انعقد فى شهر مايو الماضى «النهاردة فيه حزبين فى البلد. حزب اشتراكى. وحـــزب رجعى. الحزب الرجعى موجود وحايفضل موجود بدون اعلان وبدون ترخيص. الرجعيين عارفين بعض واتلموا على بعض ومنظمين كويس. هـــم حاسين بالتحدى وحاسين بخطورة المرحلة. وحاسين ان هذه المرحلة هى مرحلة تطهير الرجعية».

وعلى أثر الغـــاء حالة الطـــوارىء فى ١٩٦٤، والافراج عن جميع المعتقلين والمسجونين وشمولهم بالعفو العام، قامت التنظيمات الشيوعية فى مصر بدراسة الواقع المصرى وتطوره الاشتراكى وتحديد طبيعة الظروف التى تمر بها البلاد. وأعلنت هذه التنظيمات فى مارس ـــ ابريل ١٩٦٥ قرارا اجماعيا «بانهاء الشكل المستقل» لها، و «بانهاء الالتزام الحزبى والعضوية» لجميع أعضائها، و «التقدم ـــ كأفراد ـــ لطلب عضوية الاتحـــاد الاشتراكى باعتباره «التنظيم السياسى الثورى الوحيد لتحالف قوى الشعب العاملة تحت قيادة الرئيس جمـــال عبد الناصر».

لقد أثبتت التجـــربة ضرورة تكوين «التنظيم الطليعى» داخل الاتحاد الاشتراكى كما أكد الميثاق وأكد عبد الناصر أكثر من مرة «.. يجب ان ننظم **القوى الاشتراكية الثورية** فى كادر سياسى أو فى تنظيم سياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى وبهـــذا نستطيع فعلا أن احنا نقيم بنيان للتنظيم السياسى ودى عملية سائرين فيها دلوقتى.»

ان حقيقة أن الثورة لم تواجه ـــ من قبـــل ـــ تحديات مكشوفة حقيقية وعنيفة من جانب الاحزاب الرجعية القديمة، لعبت دورها فى عدم بذل الجهود الكافية لخلق التنظيم السياسى القادر على مواجهة هذا التحدى الرجعى. واعتمد بشكل أساسى على قدرة وكفاءة السلطة الثورية القائدة وسرعة حركتها. لكن تزايد مظاهر تحديات الرجعية ومحاولتها اليوم عرقلة تطور الثورة، يفرض ـــ كحقيقة ـــ ضرورة الاسراع ببذل الجهود والامكانيات ـــ كل الجهود وكل الامكانيات ـــ لاستكمال بناء هذا التنظيم الذى يكتسب طبيعته وصلاحياته من طبيعة المرحـــلة الثورية الحالية وآفاق تطورها. وتفرض طبيعة هذه المرحلة أن يكون هذا التنظيم **اشتراكيا** يؤمن كتنظيم وككادر بالاشتراكية وقوانينها العلمية فكرا وتطبيقا، **وثوريا** ينهج الاسلوب الثورى فى ايجاد الحلول **الجذرية** لمشاكل التطبيق الاشتراكى وينبذ الاسلوب الاصلاحى فى العمل. **وطليعيا** يتلمس اتجاهات الجماهير ولا ينتظر حتى تتضخم مشاكلها فيبدأ فى دراستها وايجاد الحلول العلمية والواقعية لهذه المشاكل. **وجماهيريا** يلتحم بالجماهير ولاينعزل عنها يتعلم منها ويعمل على توعيتها. **وقائدا** يؤهله وعيه ونظرته السياسية الشاملة لان يـــكون فى مقدمة الجماهير يقنعها بشرعية قيادته وتوجيهه لها، لا أن يكون ذيلا للجماهير.

ان بناء التنظيم الاشتراكى القائد، هو اليـــوم الحلقة الرئيسية لتوفير الضمانات لنجاح العمـــل الوطنى وتدفقه واستمراره. كما ان تحقيق «وحدة كل القوى الاشتراكية» وكفالة «الديمقراطيـــة الاشتراكية»، ذلك كله طريق حماية الثورة. طريق حماية وتأمين التطبيق الاشتراكى فى مصر».



الدولة .. والتنظيم السياسى في التجربة المصرية

لطفى الخولى

لعل من أهم القضايا النظرية والتطبيقية فى مجال الفكر والبناء الاشتراكى، والتى ما برحت تثير العديد من المناقشات والتجارب ، **قضية علاقة الدولة بالتنظيم السياسى** .

والمبدأ النظرى المتفق عليه فى هذا الشأن ، والذى تجرى فى اطاره المناقشات وتسترشد به التجارب ، هو « **سيادة التنظيم السياسى على الدولة بجميع اجهزتها** » .

والتجربة الثورية المصرية المعاصرة ، تستند فى الاساس الى هذا المبدأ .

يقرر **الميثاق الوطنى** الذى ارتضته قوى الشعب العاملة فى مؤتمرها الوطنى عام ١٩٦٢ ، دليلا للعمل الثورى على طريق الاشتراكية : « **أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه**

القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى (التنظيم السياسى الجماهيرى) ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .. » .

ثم يمضى الى تجسيد بعض النتائج الرئيسية لهذا المبدا فيقول : « **ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى . كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها** » .

ومن ناحية أخرى يحرص **القانون الاساسى** للاتحاد الاشتراكى العربى (الكيان الجماهيرى للتنظيم السياسى) على الالتزام بهذا المبدا فينص على « **أن الاتحاد الاشتراكى العربى ، وهوالسلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الامة ، وهو سلطة الدولة العليا ، ومعه المجالس النقابية والشعبية ، بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى** » .

امابالنسبة **للجهاز السياسى** للاتحادالاشتراكى (وهو الكيان الطليعى للتنظيم السياسى) فنظرا لانه ما يزال تحت التكوين والتأسيس ،ولم تصدر القوانين واللوائح الخاصة به بعد ، فليس امامنا ــ بالتالى ــ من « نصوص » له تتعلق بمبدا سيادة التنظيم السياسى على الدولة . بيد أنه يمكننا أن نقف منذ الآن على حتمية التزامه بهذا المبدأ من خلال التحديد الذى أورده « الميثاق » لدور هذا الجهاز السياسى بقوله : « **انه يجند العناصر الصالحة للقيادة ، وينظم جهودها ، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات** » .

على ان مبدأ « **سيادة التنظيم السياسى على الدولة** » ، بالرغم من بساطته ووضوحه ، يصطدم عند نزوله الى « الواقع الحى » فى التطبيق العملى ، بعدد من الصعوبات والمشاكل ، التى يتصارع الجدل حول طرق مواجهتها وعلاجها ، وتتنوع بالتالى التجارب وتتعدد . خاصة وان هذه الصعوبات والمشاكل تختلف فى طبائعها ومكوناتها من مجتمع الى مجتمع تبعا لاختلاف الظروف الخاصة لكل منها ودرجة تطوره المادى والمعنوى ، وكذلك من عصر الى عصر آخر .

الدولة والعنف الاجتماعى

ولعل اسلم طريق لمناقشة هذه القضية هو أن نبدا أولا بتحديد المفهوم الاشتراكى للدولة .

وبصفة عامة يمكننا القول أن « **الدولة** » تعنى مجموعة المؤسسات والاجهزة التى تمارس « **السلطة** » فى مجتمع ما بالنسبة لجميع أبناء هذا المجتمع ونشاطهم وعلاقاتهم على مختلف المستويات وفى جميع المجالات ، ولكنها ليست حيادية اجتماعيا ، بمعنى أنها فى ممارستها للسلطة تمثل مصالح وارادة طبقة معينة أو فئات اجتماعية محددة ضد مصالح طبقات وفئات أخرى .

ولم يعرف التاريخ الانسانى « **الدولة** » ، الا عندما شرعت المجتمعات الانسانية تنتقل ــ نتيجة تطور قوى الانتاج وعلاقاته ــ من حالة المشاعة البدائية الى حالة الانقسام الطبقى منذ المجتمع العبودى .. ذلك المجتمع الذى عرف لاول مرة انقسام المجتمع الى طبقتين اجتماعيتين متميزتين : طبقة السادة ملاك العبيد المستاثرين بكل الحقوق ، وطبقة العبيد المعدمى الحقوق والمسخرين لخدمة السادة . فهنا كان لابد من ايجاد « **نظام** » يضع فى أيدى طبقة السادة « **سلطة اجبار** » طبقة العبيد « **بالقوة** » على العمل والاستمرار فيه وفقا لمصالح السادة ، وبهذا تولدت « **الدولة** » تاريخيا لتكون جهازا يستخدم العنف بصورةمنتظمة ومستمرةلاخضاع جماهير المستغلين لصالح طبقة الاستغلاليين .

وتطورت الدولة «**كجهاز خاص لاستخدام العنف اجتماعيا** » وتطورت أساليبها،مع تطور المجتمعات الانسانية نفسها وانتقالها من مراحل العبودية الى مراحل الاقطاع فالرأسمالية .

فالدولة فى **مجتمع الاقطاع** هى جهاز السلطة والحكم الذى يسيطرعليه الاقطاعيون ويسخرونه لخدمة مصالحهم ضد الجماهير الشعبية من أرقاء الارض .

والدولة فى **المجتمع الرأسمالى** هى أيضا جهاز السلطة والحكم فى أيدى الرأسماليين من أصحاب البنوك والمصانع والمتاجر الكبرى يستخدمونه بكل أدواته من بوليس وجيش ومحاكم ومصالح حكومية ووزارات وبرلمان وسجون الخ ..

وانتقال « **الدولة** » من أيدى طبقة الى طبقة جديدة ، لا يحدث بصورة تلقائية . وانما يأتى نتيجة ثورة اجتماعية تصفي خلالها امتيازات الطبقة القديمة لصالح الطبقة الجديدة وسيادتها فى المجتمع اقتصاديا وسياسيا .

وجوهر السلطة فى « الدولة » يتوقف على مدى امكانياتها وقدراتها فى استخدام العنف الاجتماعي . وقد تطورت مع الزمن ومستحدثات العلم أساليب وادوات « **العنف الاجتماعى** » الذى تملكه الدولة . فمن « العصا » فى يد دولة المجتمع العبودى ، الى « وسائل التعذيب البدائية ومحاكم التفتيش » فى دولة المجتمع الاقطاعى ، الى البوليس والجيش والقضاء والسجون والبرلمان الذى يشرع القوانين لصالح الرأسماليين فى دولة المجتمع الرأسمالى .

ويمكن القول أن « الدولة » كجهاز اجتماعى للقسر والعنف قد بلغت تاريخيا ـ أقصى مراحل تطورها فى المجتمع الرأسمالى . فاستطاعت أن تغلف سلطانها بأردية « **مشروعة** » عن طريق الدساتير وحقوق الانتخاب والترشيح والتقسيم « الوهمى القانونى » لسلطتها الى ثلاث تشريعية (البرلمان) وتنفيذية (الحكومة) وقضائية (المحاكم) . فالاولى تصدر القانون ، والثانية تنفذه ، والثالثة تطبقه ، بيد أن القانون فى النهاية ودائما أبدا تصنعه، بحكم علاقات القوى فى المجتمع، الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، لصالحها اولا وأخيرا ، متخفية دائما تحت ستار « المصلحة الاجتماعية العامة » . وهى فى حقيقتها «مصلحة الفئة القليلة من المستغلين» ذلك لان المصلحة العامة الحقيقية ، تكمن فى الطرف المقابل الذى يضم القوى الشعبية المقهورة والمستغلة .

ولما كانت الدولة الرأسمالية فى ممارستها للسلطة والعنف الاجتماعى ، تحتاج بالضرورة الى « بشر » يتولون مناصب الدولة ابتداء من عسكرى الداورية فى الشارع ، الى رئيس الدولة ـ ملكا أو رئيس جمهورية ـ فى قصره . فان الدولة تؤول تبعا الى ذلك الى « مجموعة من الحاكمين » . منفصلين ومتميزين على جماهير المحكومين . ولما كان من غير الممكن عمليا أن يقوم جميع أفراد الطبقة الرأسمالية بممارسة الحكم عن طريق جهاز الدولة ، فان هذه الطبقة تفرز « للدولة » فريقا خاصا من ابنائها لا عمل له غير « **احتراف الحكم** » واستخدام سلطة الدولة ضد الجماهير الشعبية، وقيادة «**موظفى الدولة**» من مختلف الفئات والدرجات فى العمل اليومى لحماية الملكيات الاستغلالية للرأسماليين ، وفى اجبار القوى الشعبية العاملة ـ بالعنف المادى والمعنوى ـ للخضوع لارادة الرأسماليين .

عالم « الميرى » .. وعالم « الاهالى » .

ومن هنا تحرص الطبقة الرأسمالية على أن تصوغ جهاز الدولة ، بشريا وفكريا وعادات وتقاليدا ، صياغة رأسمالية وتطبعه بطابعها ، وتفصله بالامتيازات المادية والمعنوية، عن المجتمع.

ولهذا تعرف المجتمعات الرأسمالية دائما ، **كما عرفنا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢** ، طوائف خاصة من الناس مثل « المستوزرين» ، و«المستوظفين » الذين يحترفون الحكم ويستخدمون العنف الاجتماعى لصالح الطبقة الرأسمالية . يكونون فيما بينهم ما يسمى « **بعالم الميرى** » ، تمييزا له عن «**عالم الاهالى**» من الناس العاديين المحكومين. وقد سجل المثل المصرى الشعبى هذه الظاهرة بقوله : « اذا فاتك الميرى تمرغ فى ترابه ! » .

ولايغير من جوهر الدولة الرأسمالية وطبيعتها ودورها، كجهاز منظم للقسر والعنف واداة لحماية سيادة الطبقة الرأسمالية على الطبقات الشعبية الاخرى ، ما اذا كانت **ملكية أو جمهورية ، ارستقراطية دكتاتورية أو ديمقراطية** ، فهذه كلها لا تعدو أن تكون مجرد « **أشكال خارجية** » للدولة الرأسمالية ، تمليها الظروف الخاصة بكل مجتمع ، لا تؤثر فى « **جوهرها الداخلي** » كسلطة قسر طبقية .

ولقد عرفت كل هذه الاشكال الخارجية « للدولة » فى العصر العبودى من التاريخ الانسانى فى بلاد اليونان والرومان ، منذ عشرات القرون، حيث كان المجتمع منقسما الى طبقتين مالكى العبيد والعبيد ، وكانت الدولة دائما فى أيدى مالكى العبيد وحدهم سواء اتخذت « **شكل الملكية** » تعبيرا عن سلطة فرد هو أقوى الافراد بين مالكي العبيد ، أو « **شكل جمهوري** » تعبيرا عن سلطة منتخبة من بين مالكي العبيد فحسب.. وسواء أكانت « **أورستقراطية** » تنتمى الى الفريق القوى من مالكى العبيد ، أم «**ديمقراطية**» تنتمى الى « **كل** » مالكى العبيد ، بالانتخاب العام فيما بينهم . ولم تغير كل هذه الاشكال الخارجية

التى تعاقبت على دولة المجتمع العبودى ، من طبيعة جوهرها كجهاز يستخدم العنف الاجتماعى المنظم لصالح الطبقة السائدة ضد الطبقة المستغلة المقهورة .

وفى عصرنا الحالى - فى **القرن العشرين** ، لا يغير الشكل الخارجى « للدولة الرأسمالية » من طبيعة جوهرها كجهاز للعنف الاجتماعى فى يد الطبقة الرأسمالية ضد الطبقات الشعبية والعاملة ، سواء أكانت ((**ملكية**)) كما فى بريطانيا ، أو ((**جمهورية برلمانية**)) كما فى ايطاليا ، أو ((**جمهورية رئاسية**)) كما فى الولايات المتحدة الامريكية ، أو ((**نازية دكتاتورية**)) كما كانت فى المانيا قبيل الحرب العالمية الثانية .

اللعبة الديمقراطية

والمحور الاساسى لجوهر الدولة الرأسمالية يدور حول حمايتها للملكية الخاصة الرأسمالية واضفاء المشروعية القانونية على استغلالها . وذلك بغض النظر عن طريقة الحصول على هذه الملكية. ومن هنا ينبع مفهومها للحرية .. فجميع المواطنين احرار - قانونا - فى أن يمتلكوا ما يشاءون من وسائل الانتاج وان يقوموا فى ظل حماية الدولة باستغلال هذه الوسائل . ولكن - عملا - فان امكانية امتلاك وسائل الانتاج لا تتاح الا لنفر قليل جدا من المجتمع ، يكونون فيما بينهم الطبقة الرأسمالية المالكة والسائدة لبقية الطبقات . ومن هنا فان الدولة الرأسمالية فى حقيقتها بأجهزتها المختلفة من بوليس وجيش وبرلمان وسجون وقضاء الخ .. تمارس دكتاتورية الطبقة الرأسمالية ضد القوى الشعبية ، ولا يتمتع بوجهها الديمقراطى الا الرأسماليين فحسب .

فاذا ما ثارت القوى الشعبية والعاملة ضد الطبقة الرأسمالية ، واستطاعت هذه القوى أن تستولى على السلطة فانها تعمل على تحويل الدولة الرأسمالية الى دولة اشتراكية بمعنى أن « جهاز العنف الاجتماعى » ينتقل الى أيدى القوى الشعبية والعاملة ، فتستخدمه لصالحها ضد الطبقة الرأسمالية المنهارة . ويتغير جذريا بالتالى المحور الاساسى لجوهر الدولة ، فيصبح الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وحمايتها (مثل القطاع العام) بدلا من الملكية الفردية الاستغلالية .

ولكن كيف يجرى هذا التحويل لجوهر وطبيعة الدولة ، وما هى الوسيلة الاساسية لهذا التحويل ؟ .

هنا يبرز دور التنظيم السياسى ، وعلاقته بالدولة .

والواقع أن قضية التنظيم السياسى وعلاقته بالدولة ، لا تثور فحسب بالنسبة ((**للدولة الاشتراكية**)) ، وانما هى تثور ايضا - **ولكن بنوعية مختلفة** - بالنسبة ((**للدولة الرأسمالية**)).

ولعل فى الوقوف على النوعية المختلفة لدور وعلاقة التنظيم السياسى بالدولة فى كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، بصورة عامة، يفيدنا فى ايضاح الخلفية الفكرية لمناقشة هذه القضية فى واقعنا الثورى المعاصر .

فى الغالب الاعم يعرف المجتمع الرأسمالى ودولته ، التنظيم السياسى فى شكل احزاب سياسية متصارعة حول تولى الحكم .

والحزب هو التنظيم الذى يعبر - سياسيا - عن مصالح طبقة معينة او فئة اجتماعية محددة منها . واذا كان المجتمع الرأسمالى هو فى النهاية مجتمع طبقى ، وكانت ((**اللعبة الديمقراطية**)) فيه - وفقا لتقاليده الاصيلة - تستند الى مبدأ حرية التعبير السياسى للمواطنين وبالتالى حرية تكوين الاحزاب المجسدة تنظيميا لهذه الحرية ، فانه يمكن تصور وجود حزب ، على الاقل ، ممثلا لمصالح كل طبقة من طبقات المجتمع . وهذه الاحزاب تتصارع فيما بينها على أصوات الناخبين من أجل الوصول الى الحكم . بيد أنه بحكم السيادة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الرأسمالية ، فان الصراع الدائر بين الاحزاب يصبح غير متكافىء بالنسبة للاحزاب الممثلة لمصالح الطبقات الشعبية ، التى تتعرض للاحقات مستمرة من جانب أجهزة الدولة الرأسمالية تصل فى بعض الاحيان الى اتهامها بعدم المشروعية وبمعاداتها للمصلحة القومية العامة وتنتهى بحلها واعتبارها منظمات خارجة على القانون . أو على الاقل حصر نفوذها فى أطار ضيق وغير ذى فاعلية . ومن هنا تتفرد بالميدان السياسى أساسا حزب الطبقة الرأسمالية .

غير أنه اذا كانت الطبقة الرأسمالية تتوحد مصلحتها أساسا فى استمرار الملكية الفردية المستغلة لوسائل الانتاج ، الا أن ذلك لا يمنع - وخاصة فى عالمنا المعقد المعاصر - من وجود فئات جزئية داخل الطبقة الرأسمالية تتميز كل منها بمصالح خاصة مناقضة لمصالح الاخرى ، فهناك

مثلا فئة الرأسماليين الكبار الذين وصلوا الى الدرجة الاحتكارية فتتناقض مصالحهم الذاتية، مع مصالح الرأسماليين المتوسطين والصغار الذين يخشون على ملكياتهم المحدودة نسبيا لوسائل الانتاج من ان يبتلعها الاحتكاريون . كذلك تنشأ داخل الطبقة الرأسمالية تيارات سياسية تتصارع فيما بينها حول أفضل الطرق والاساليب اللازمة لضمان استمرار السيادة الراسمالية على المجتمع. فهناك مثلا من يطالب بالقمع العنيف المباشر ، وهناك من يرى القمع المقنع بالدستور ، وهناك من يدعو الى بعض الاصلاحات الاجتماعية لتخدير الطبقات الشعبية حتى ليصل الى رفع شعارات اشتراكية ، وهناك من يعارض مثل هذه الاصلاحات وهكذا .. ومن هنا ينشأ فى اطار المصلحة العامة للطبقة الرأسمالية عدة أحزاب تمثل كل منها فئة أو تيارا معينا فيها . وتدور « لعبة الصراع الديمقراطى » بينها من أجل الوصول الى الحكم .. الى الدولة .

ففى **أمريكا** مثلا يدور الصراع السياسى أساسا بين حزبين كبيرين هما الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى .. وكلا الحزبين يمثلان جوهريا مصالح الطبقة الراسمالية . وان كان الحزب الديمقراطى أكثر تحررا من الحزب الجمهورى فى بعض الأمور كقضية الحقوق المدنية للزنوج .

وفى **بريطانيا** ينشب الصراع اليوم بين حزبين رئيسيين هما حزب المحافظين وحزب العمال وحزب ثالث صغير هو حزب الاحرار . وكلها أحزاب تنتمى فى الحقيقة الى فئات مختلفة من الطبقة الرأسمالية الانجليزية .

وفى **مصر** ، قبل ثورة يوليو ، كان الصراع السياسى حول الحكم يدور أساسا بين حزب الوفد من ناحية ــ وكان أقوى الاحزاب جماهيريا رغم قيادته البرجوازية ــ وبين حزب الاحرار الدستوريين الممثل لمصالح كبار ملاك الاراضى وحزب السعديين الممثل لمصالح الراسماليين فضلا عن احزاب وتنظيمات سياسية أخرى وهذه كلها احزاب تنتمى الى مختلف الفئات العليا والدنيا من طبقتى كبار ملاك الارض والراسماليين المصريين .

فى مثل هذه المجتمعات الرأسمالية ، تظل « الدولة » باستمرار ــ كجهاز راسمالى يستخدم العنف الاجتماعى ضد الطبقات الشعبية للمحافظة على سيادة الطبقة الراسمالية ، هى هى ، دون أى تغيير جوهرى مهما كان « الحزب » الذى يلى الحكم . بمعنى أن علاقة الحزب بالدولة هنا تكون علاقة التابع بالمتبوع .. علاقة الفرع بالاصل . ولهذا فان الحزب بمجرد ان يثب الى السلطة « يذوب » فى جهاز الدولة ، ويتحول فى واقع الامر الى « **مؤسسة سياسية دعائية** » للدولة فى سياستها العامة طالما بقى محتلا لمقاعد الحكم ، فى حين تتحول الاحزاب الاخرى الى « **مؤسسات سياسية معارضة** » للحزب الحاكم لا للدولة كجهاز دائم للعنف الاجتماعى . فاذا ما حدث وهدد الخطر كيان الدولة تحالفت على الفور الاحزاب الحاكمة والمعارضة للدفاع عنه .

ونتائج الممارسة العملية الواقعية فى المجتمعات الرأسمالية تؤكد لنا هذه الحقيقة .

فالناس فى جميع انحاء العالم اليوم يتساءلون مثلا عن « الفروق » التى لاحظوها ــ كلاما ــ خلال حملة انتخابات الرئاسة الامريكية الاخيرة بين «**جونسون**» مرشح الحزب الديمقراطى ، و « **جولد ووتر** » مرشح الحزب الجمهورى ، فقد كان الاول يعارض بشدة اتجاهات الثانى لتوريط امريكا فى تدخلات عسكرية وفى توسيع نطاق الحرب فى فيتنام الخ .. ان هذه الفروق الكلامية تلاشت اليوم أمام العمليات العسكرية العدوانية المتسعة النطاق التى اقدم عليها جونسون فى فيتنام وفى الدومنيكان بأمريكا اللاتينية . **لماذا** ؟ لان الذى بيده الكلمة النهائية والحاسمة فى السياسة ليس هذا الحزب أو ذاك كما قد يبدو من السطح وانما الطبقة الرأسمالية بمصالحها ككل عن طريق دولتها كجهاز خاص بها .

وفى **بريطانيا** نفس الوضع ، نجد أن السياسة البريطانية ــ فى الداخل والخارج ــ لا يصيبها أى تغيير جوهرى وتظل باستمرار فى **دائرة** النظام الرأسمالى الاحتكارى والاستعمارى داخليا وخارجيا سواء ولى الحكم حزب المحافظين أو حزب العمال الذى يرفع شعارات اشتراكية ويصل الى تأميم صناعة الصلب بتعويضات سخية ومريحة لاصحابها ، وسرعان ما يلغى التأميم بعد أن استنفد أغراضه فى انقاذ أصحابه من الافلاس نتيجة المنافسة الدولية الشديدة ، ثم يتعثر طلب التأميم من جديد اليوم وتثقله شروط وتضحيات ضخمة تتحملها فى النهاية الطبقات الشعبية .

وسواء كان حزب العمال او حزب المحافظين فى الحكم فان « الدولة البريطانية » تظل تتحدث وتعمل بالقوة على المحافظة على ممتلكاتها ومستعمراتها فى العالم . فالحزب الذى يلى الحكم فى بريطانيا « **يذوب** » فى الدولة جهاز القسر والعنف الذى تسيطر الطبقة الراسمالية وتوجهه فى النهاية لتدعيم سيادتها وتحقيق مصالحها .

وفى مصر قبل ثورة يوليو ، نجد حزب الوفد — فى المعارضة — يهاجم التشريعات المقيدة لحريات الشعب وللصحافة التى تصدر خلال تولى السعديين والاحرار الدستوريين الحكم . ولكن الوفد نفسه ما أن يلى الحكم حتى « يذوب » فى الدولة الرأسمالية ويقدم على اصدار نفس التشريعات التى كان يعارضها من قبل . بل وعندما يتعرض « النظام الرأسمالى » ككل للخطر بسبب التحرك الشعبى العظيم خلال عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ حتى يسرع الى اعلان الاحكام العرفية مؤيدا فى ذلك من كل الاحزاب السياسية البرجوازية التى كانت معارضة لحكمه .

القضية فى المجتمع الاشتراكى

وهكذا نصل الى تحديد حقيقة طبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيم السياسى فى المجتمع الرأسمالى. فالتنظيم السياسى (الحزب) هنا أداة سياسية للدولة، كجهاز للعنف الاجتماعى الموجه ضد الطبقات الشعبية . وهو **يذوب** تماما فيها وينفذ ارادتها اذا ولى الحكم ، وهو يقوم بمعارضة الاحزاب الاخرى التى تلى الحكم ولكن فى نطاق الالتزام بالحدود التى تقررها الدولة الرأسمالية.

ومن هنا فان التنظيم السياسى الثورى الاشتراكى المعادى للرأسمالية لا يمكن أن يتحرك الا خارج الحدود الموضوعة من قبل الدولة الرأسمالية . وذلك من أجل تحطيمها واقامة دولة جديدة تعبر عن مصالح القوى الشعبية العاملة التى يمثل التنظيم السياسى الثورى طليعتها .

وفى الثورات الاشتراكية التقليدية نلاحظ أن التنظيم السياسى الاشتراكى قد تكون سريا فى أحشاء المجتمع الرأسمالى وراح يكون كادره من المناضلين ويعبئهم للثورة بحيث اذا ما نجحت الثورة واستطاعت أن تستولى على السلطة عمد الى تحطيم جهاز الدولة الرأسمالية واعادة صياغتها فكريا وبشريا وتقاليدا صياغة اشتراكية وهو يتمكن من ذلك بفضل الكادر السياسى الذى كونه وأعده خلال أيام النضال .

وتصبح الدولة الاشتراكية الجديدة ذات طبيعة ومهام ووضع مختلف جذريا عن الدولة الرأسمالية. فهى تصبح أساسا معبرة عن مصالح وارادة القوى الشعبية العاملة صاحبة المصلحة فى القضاء على النظام الرأسمالى وبناء النظام الاشتراكى . ولما كان التنظيم السياسى هو الطليعة النضالية المدربة لهذه القوى ورأسها المفكر فان « الدولة الجديدة » تصبح **« الاداة التنفيذية »** لارادة وتوجيه هذا التنظيم . بمعنى أن كل من التنظيم السياسى (الحزب) والدولة يتبادلان — فى الوضع الجديد — مركزيهما اللذين كانا يحتلانهما فى العلاقة القائمة بينهما خلال المجتمع الرأسمالى . فلا يذوب التنظيم السياسى فى الدولة ، وانما يغدو القوة الاساسية المخططة والموجهة والمراقبة للدولة كجهاز تنفيذى ادارى . وبهذا ينتقل مركز السلطة الحقيقية والفعلية الى التنظيم السياسى .

غير أنه لما كان بناء النظام الاشتراكى لا يتم فى يوم وليلة ، وانما يستلزم ذلك وقتا غير يسير ، فضلا عن أن القوى الرجعية الرأسمالية لا تصفى نهائيا — سواء كبشر أو قوى مادية أو علاقات شخصية أو قيم وعادات — بمجرد نجاح الثورة واستيلائها على السلطة وانما تظل لفترة طويلة نسبيا حية تتحرك بطريق مباشر أو غير مباشر يصل الى درجة الثورة المضادة المسلحة أو التخريبية ، فانه يظل للدولة الاشتراكية الجديدة طابعها **« كجهاز للعنف الاجتماعى »** ، ولكنه هنا موجه ضد بقايا واعمال القوى الرجعية والرأسمالية لصالح القوى الشعبية العاملة. ولا تتخلص الدولة الجديدة من هذا الطابع الا بعد التأمين الكلى والنهائى للنظام الاشتراكى وتصفية كل القوى المضادة .

واذا كان هذا هو الخط النظرى العام بالنسبة للدولة والتنظيم السياسى عند الانتقال الثورى بالمجتمع من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى ، فان التطبيق العملى لهذا الخط لا يقع بمثل هذه البساطة . وانما تواجهه عقبات وصعوبات متعددة ومتنوعة من مجتمع الى آخر وخاصة فى مرحلة الانتقال ، الصعبة والمعقدة بطبيعتها ، من الرأسمالية الى الاشتراكية .

فغالبا ما تواجه الثورة الاشتراكية بظاهرة ندرة الكادر السياسى الفنى لديها الصالح لتولى مهام الادارة فى الدولة الجديدة وتغطية كل المراكز الحساسة فيها . ومن ثم تضطر الى الابقاء على كادر الدولة القديمة فى الدولة الجديدة، رغم عدم ولائه الكلى أو الجزئى لقضية البناء الاشتراكى. كما تواجه بتراث ثقيل من الانحرافات البيروقراطية والمكتبية واللوائح والعادات والقيم فى جميع أجهزة الدولة التى تقيد من حركتها المطلوبة ثوريا فى الوضع الجديد . وفضلا عن ذلك تصطدم بمقاومة مباشرة وغير مباشرة فى تحويل الدولة الى أداة ادارية تنفيذية خاضعة لاشراف وتوجيه ورقابة

التنظيم السياسى من ناحية كما تصطدم من ناحية أخرى بنزعات تنمو داخل التنظيم السياسى لتجعل منه اداة ادارية لا قوة سياسية، تتضارب فى العمل والاختصاص مع الدولة الخ ..

ومن هنا توصلت التجربة الاشتراكية الى التفريق فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بين الدولة كقوة سياسية وهى الحكومة، وبين الدولة كجهاز ادارى . وذلك على أساس ان يركز التنظيم السياسى أولا وقبل كل شىء على ضمان رقابته واشرافه المباشرين والدقيقين على « الحكومة » باعتبارها تكون « السلطة » المنبثقة عنه والمسيطره على قمة القيادة فى الدولة، مع اعداد خطة طويلة المدى لاعادة صياغة الدولة كجهاز ادارى فى خدمة الاشتراكية .

القضية فى مصر

والآن ما هو وضع القضية فى تجربتنا المصرية الثورية المعاصرة ؟ بمعنى كيف نقيم علاقة ديناميكية حية بين الدولة الجديدة وتنظيمنا السياسى الثورى بشقيه الجماهيرى (الاتحاد الاشتراكى) والطليعى (الجهاز السياسى) وذلك على أساس مبدأ سيادة التنظيم السياسى على الدولة، الذى قرره الميثاق ؟ .

ان الاطار العام الذى يجرى فيه صياغة العلاقة بين الدولة الجديدة والتنظيم السياسى فى مصر، هو اطار مرحلة التحويل المادى والمعنوى المجتمع من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى .

والقاعدة الاجتماعية لهذا التحويل تتكون من خمس قوى اجتماعية هى الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية، تتآلف فى تحالف شعبى، يمثل الفلاحون والعمال فيه مركز الثقل الاساسى، ويسترشد هذا التحالف فى حركته بميثاق وطنى يتخذ من الاشتراكية العلمية منهاجا للتطبيق الاشتراكى المتكيف مع واقع المجتمع المصرى وظروفه .

ومن هنا فالتنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى) يجب أن يعبر فى تكوينه وحركته الفكرية والعملية عن مصالح وارادة هذا التحالف الشعبى ومركز ثقله .

والدولة الجديدة بالتالى يجب أن تكون دولة هذا التحالف الشعبى . بمعنى أنها « كجهاز للعنف الاجتماعى » تصبح فى أيدى قوى التحالف الشعبى ضد بقايا الرجعية والرأسمالية فى المجتمع، وكأداة تنفيذية تلتزم فى أعمالها بارادة وتوجيه هذا التحالف عن طريق تنظيمه السياسى .

وتتميز التجربة المصرية الثورية عن غيرها من التجارب السابقة فى العالم فى أن التنظيم السياسى الثورى الاشتراكى يجرى بناؤه بعد الضربة الثورية للنظام الرأسمالى وقمة الدولة القديمة، وفى كنف قيادة ثورية تتولى بالفعل سلطة الدولة العليا من ناحية، وجهاز للدولة ما يزال فى مجموعه وعاداته وتقاليده، « برجوازيا » من ناحية أخرى .

فالواقع أن الظروف السياسية والاجتماعية والجغرافية قد أملت « تكنيكا » جديدا على تاريخ الثورات بالنسبة لثورة يوليو المصرية .

فالاستقراء التاريخى يكشف عن أنه لم تتوفر أية امكانية لبناء تنظيم سياسى ثورى قادر على الحركة الفعالة، على النطاق الجماهيرى فى مصر، سواء بصفة علنية أو سرية . وذلك لعدة أسباب، أهمها : ضعف وتشتت طبقات العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين أمام الرأسمالية والاحتكارية الاستعمارية نتيجة التخلف الاقتصادى .. ووجود قوات الاحتلال البريطانى التى بلغت فى عام ١٩٥٢ : ٨٠ ألف جندى فى المراكز الاستراتيجية من البلاد، وتسطح الارض المصرية جغرافيا وخلوها من جبال أو مرتفعات تسمح باتخاذها نقط ارتكاز ووثوب لتنظيم سياسى ثورى كما حدث مثلا فى يوغوسلافيا أو الصين أو الجزائر الخ ..

ومن هنا عمدت القيادة الثورية الى « **تكنيك جديد** »، وهو تخمير الثورة وتفجيرها من داخل الدولة نفسها . واختارت « **الجيش** » بالذات مركزا لعملها .. وذلك وعيا منها بدوره السياسى والاجتماعى فى البلاد المتخلفة، وباعتبار كونه يمثل **أقوى** أجهزة العنف والقمع، وأقدرها على الحركة، من بقية الاجهزة التى كانت تملكها الدولة القديمة ونظامها . ومن هنا قامت القيادة بتكوين تنظيمها الثورى (**الضباط الاحرار**) داخل جهاز الجيش، وفى نواة محدودة ومركزة وسرية، استطاعت فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تقود الجيش فى ثورة محكمة وناجحة، فاجأت الدولة وكل القوى السياسية والاجتماعية . وتهاوت قمة الدولة القديمة وسلطتها السياسية الممثلة فى القصر الملكى والحكومة، خلال ثلاثة أيام، وسيطرت القيادة الثورية وكادرها التنظيمى على قمة الدولة وسلطتها السياسية، وان بقى

جهاز الدولة فى مجموعه وفروعه الادارية المتشعبة كما هو دون تغيير يذكر .

واستخدمت القيادة الثورية وزنها وسلطاتها العليا فى ممارسة العمل الثورى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق القرارات الإدارية الثورية من ناحية ، والاتصال المباشر بجماهير الشعب فى مؤتمرات علنية مستمرة من ناحية أخرى دون المرور على تنظيم سياسى شعبى . وكانت ظروف المعارك ضد الاستعمار والرجعية تستدعى مثل هذا التركيز الذى يساعد على سرعة الحركة .

حتى اذا ما تحقق للبلاد الاستقلال الكامل سياسيا واقتصاديا ، واختيار الاشتراكية طريقا للتطور اثر سيطرة الشعب على أهم وغالبية وسائل الانتاج فى يوليو ١٩٦١ ، أصبح لزاما أن يكون ، ديمقراطيا وثوريا ، وبالمفهوم الاشتراكى التنظيم السياسى الجماهيرى والطليعى القادر على ممارسة مسئوليات البناء الاشتراكى ، وتوجيه ورقابة الدولة كجهاز تنفيذى .

ورغم أن بناء التنظيم السياسى الثورى من « مواقع الحكم » ، بعد سيطرة القيادة الثورية على قمة الدولة « يسهل » من العملية ، اذ يرفع من الطريق الصعاب والعقبات التقليدية فى حالة بناء التنظيم فى قلب المجتمع القديم قبل الاستيلاء على السلطة ، فلا يتعرض التنظيم مثلا للاضطهاد والملاحقة العنيفة من جانب اجهزة الدولة « للكادر » مما قد يودى بحياة البعض النشيط والحيوى منه ، الا أن هذه الصعاب والعقبات من ناحية أخرى ، كانت مفيدة لعملية بناء التنظيم السياسى الثورى فائدة قصوى من حيث أنها كانت « **امتحانا سياسيا واقعيا** » لصلابة الكادر ، **ومصفاة طبيعية ودقيقة** » لعزل العناصر الانتهازية والانهزامية والسلبية عن التنظيم .

وهذه المصفاة الطبيعية وذلك الامتحان السياسى الواقعى ، يفتقدهما التنظيم السياسى فى حالة بنائه من مواقع الحكم مما يتطلب البحث عن معايير أخرى لامتحان الكادر وغربلته نوعيا . الامر الذى « **يطيل** » عملية بناء التنظيم من ناحية ، ولا يشحنه بعناصر القوة الكافية واللازمة لزيادة وزنه وفاعليته أمام جهاز الدولة الراسخ بكوادره ونظمه منذ زمن طويل من ناحية أخرى .

مشاكل التجربة

وليست هذه هى المشكلة الوحيدة التى تواجه ممارسة مبدأ سيادة التنظيم السياسى على الدولة فى الواقع . فهناك مشاكل أخرى نجمل أهمها فى الملاحظات التالية :

● ان الدولة فى مصر ، تختلف — تاريخا ونفوذا وتعقيدا — عن « الدولة » فى أى من البلاد الحديثة النمو فى عصرنا . ذلك أن مصر قد عرفت الدولة باستمرار كقوة **مركزية** — سياسية وادارية — حاكمة طوال تاريخها القديم والحديث بلا انقطاع . فلقد أدى اعتماد البلاد الاساسى على « **نهر النيل** » وتنظيم عملية الاستفادة من مياهه فى الزراعة على مدار السنة الى نشوء الدولة بقبضة مركزية قوية ، منذ العصر العبودى فى أيام الفراعنة . ومعنى هذا أن للدولة فى مصر تراث تاريخى طويل وعميق الجذور فى حياتنا عمره أكثر من **خمسة آلاف سنة** . ومن هنا ظلت وما زالت «الدولة» محور الحركة والنشاط والنفوذ فى المجتمع المصرى ، ترجح كفتها باستمرار كفة اية مؤسسات سياسية أو اجتماعية أخرى .

● منذ اكتسبت « الدولة المصرية » طابعها العصرى البدائى فى عهد محمد على بالنصف الاول من القرن التاسع عشر ، ثم خلال الاحتلال البريطانى والسيطرة الاستعمارية منذ عام ١٨٨٢ ، تمكنت من انشاء وتنظيم أجهزة قسر وعنف قوية يقوم على تشغيلها طائفة محترفة من « الموظفين » الذين تكونوا وتربوا فى أحضان الطبقات المستغلة السائدة ، فشكلوا بذلك فئة برجوازية بيروقراطية ذات طقوس خاصة فى حياتها وعملها ، ومعادية فى خطها العام لمصالح الجماهير .

● نتج عن هذا كله علاقة عداء كامنة ومتبادلة بين جهاز الدولة وبين الجماهير الشعبية ، تاريخيا .

● انه على الرغم من كون حجم القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية اليوم يضم « الكم الساحق » من الشعب ، الا أن البعض من هذه القوى ما يزال غير ناضج — فكرا ووعيا — بالدرجة الكافية لعملية تحويل العلاقات الاجتماعية — شكلا ومضمونا — من اطارها الرأسمالى الى اطارها الاشتراكى . فضلا عن أن الاختيار التاريخى للاشتراكية ما يزال قريب العهد نسبيا فى مجتمعنا . هذا فى حين ان القوى المعادية للاشتراكية ، رغم حجمها الصغير ، فانها تتمتع بنضوج فكرى نتيجة تشابهها فى الماضى للثقافة والعلم . يمكنها من الحركة والتشويه والتخريب واطلاق الضباب ، وغالبا ما تستخدم أجهزة الدولة التى تعشش بها فى ذلك . وتدفعها الى مقاومة كل توجيه أو رقابة من تنظيم سياسى تحت ستار المحافظة على « سلطة وهيبة الدولة » . وذلك بأمل أن تظل هذه القوى فى مراكزها فوق

الشعب العامل سياسيا واجتماعيا .

● ان الثورة عندما استولت على السلطة فى المجتمع ، اضطرت ـ بحكم الظروف ـ الى أن تبعث الى جهاز الدولة بأهم وأفضل كوادرها البشرية . ونتج عن ذلك أن اكتسبت الدولة بهم وزنا جديدافوق وزنها القديم أزاء بقيةالمؤسسات فى المجتمع . وراحت هذه الكوادر ـ بحكم طبيعة العمل فى الدولة ـ تتعامل مع الجماهير بالاسلوب الادارى البحت ، بدلا من الاسلوب الثورى المبنى على الاقناع السياسى والتعبئة الجماهيرية . وراح بعضهم بالتالى ينظر الى موقف الجماهير النقدى من بعض أجهزة الدولة على أنه « تحد غير مقبول لسلطة الدولة » ، وذلك بدلا من فهمه على أساس انه وجه منوجوه الصراع الاجتماعى من أجل تطويع هذه الاجهزة لمصالح الجماهير الجديدة على الطريقالاشتراكى، يجب أن يحل لحساب هذه المصالح فى ضوء أعتبارات التخطيط الشامل الموضوع .

وهكذا تواجه التجربة المصرية فى سبيل صياغة العلاقة بين الدولة والتنظيم السياسى على اساس المبدأ الاشتراكى مجموعتين متميزتين ومتفاعلتين فى نفس الوقت من المشاكل :

أولهما : خاص بالدولة كجهازموروث ومستقر منذزمن موغلفى التاريخ اتسم بالمركزيةالشديدة، والانحراف البيروقراطى ، والتعالى على الجماهير الشعبية ، ومقاومة كل محاولة للسيطرة عليه وتوجيهه شعبيا ، فضلا عن الوزن الذىاكتسبه خلال معارك الاستقلال الوطنى واستخدامالقيادة الثورية له فى هذا المجال وفى مجال رفع أيدى كبار الرأسماليين عن وسائل الانتاج الذى تكون منها القطاع العام .

وثانيهما : خاص بظروف تكوين التنظيم السياسى بعد استيلاء القيادة الثورية علىالسلطة فى قمة الدولة ، مع عدم وجود تراث وخبرات قومية كافية فى بناء تنظيمات ثورية جماهيرية . فضلا عن جدة الاختيار الاشتراكى واستسهال الاساليب الادارية فى عمليات تكوين التنظيم نفسه .

اتجاهات الحلول

ومن هنا فان العمل الثورى لصياغة العلاقة بين الدولة والتنظيم فى التجربة المصرية لا مفر من أن يجرى فى نفس الوقت فى حقلى الدولة والتنظيم معا .

فبالنسبة **للدولة** كان لابد للتجربة المصرية الثورية من أن تعالج وضع « الدولة التقليدى » بتغير جذرى يستهدف :

● مقابلة المركزية القوية القبضة للدولة من العاصمة ، باللامركزية الديمقراطية التى تتيح ممارسة نوع من الحكم الذاتى للاقاليم . ومن هنا شرعفى تنفيذ قانون الحكم المحلى للمحافظات منذعام ١٩٦٠ حيث نقل اليهكثير مناختصاصات الدولة المركزية السابقة وخاصة فى ميدان الخدمات .

● مقابلة الانحراف البيروقراطى الموروث والمستحدث على السواء ، وخاصة بعد التوسع الهائل والجذرى فى القطاع العام المسيطر على معظم وسائل الانتاج فى المجتمع ، بتفكيك أجهزة الوزارات المركزية من جانب الى مؤسسات مستقلة استقلالا ذاتيا فى نشاطها ، واشراك العاملين المنتجين أصحاب المصلحة فى البناء الاشتراكى من جانب آخر فى ادارة أجهزة هذه المؤسسات .

وقد بلغ عدد المثلين المنتخبين عن العاملين المنتخبين اليوم ـ وفقا لاخر قانون فى مجالس ادارة الشركات ٤ أعضاء مقابل ٤ أعضاء معينين كفنيين من قبل الدولة بالاضافة الى رئيس مجلس الادارة .

● مقابلة المقاومة التقليدية من جانب أجهزة الدولة وعناصرها المتعالية للرقابة الشعبية ، بالعمل على نقل سلطات الدولة الادارية تدريجيا الى مجالس شعبية منتخبة على مستوى الجمهورية كلها وذلك بغرض ردم الفجوة التقليدية التى كانت تفصل بين الدولة والشعب والحاكمين والمحكومين فى النظام الراسمالى . واتاحة أرحب الفرص الفعلية لكى تكتسب قوى الشعب العاملة المهارات والخبرات الخاصة بالحكم والادارة والتى كانت وقفا فيما مضى ـ بحكم احتكار الثقافة والعلم والممارسة ـ على أبناء الطبقة الراسمالية المستغلة وحدهم . هذا فضلا عما ينتج عن ذلك من ترجيح وزن القوى الشعبية على وزن الدولة التقليدى .

وقد أعد بالفعل مشروع قانون المجالس الشعبية بضمان ٥٠ ٪ على الاقل من المقاعد للفلاحين والعمال طبقا للميثاق . وهو الآن مطروح للمناقشة الجماهيرية العامة . بيد أن تنفيذه الفعلى وضمان نجاح هذا التنفيذ يتوقف

بالضرورة على استكمال بناء التنظيم السياسي الثوري الجماهيري والطليعي وتمتعه ذاتيابفاعلية قادرة علىالحركة والتوجيه والرقابةالسياسية.

أما بالنسبة **للتنظيم السياسي**، فنقطة البدء الجوهرية تتبلور في ضرورة الحرص على « **عدم ذوبانه في الدولة** » . وينبع خطر الذوبان واقعيا من اتجاهين في نفس الوقت :

● اتجاه من جانب الدولة ذات النفوذ التقليدي الموروث ، والتي تسير بحكم طبيعتها الداخلية كجهاز متميز الى المحافظة على هذا النفوذ وتنميته وتوسيع دائرته باستمرار وفرضه على المجتمع كقوة فوقية مقدسة ، ولهذا فمن الطبيعي والمتوقع ان تقاوم كل محاولة من جانب التنظيم السياسي لممارسة سلطاته السياسية عليها . وتتخذ هذه المقاومة في العادة أشكالا وصيغا متعددة ، من بينها التدخل المباشر وغير المباشر في حياة التنظيم سواء باعارته الاساليب والمعايير والخبرة الادارية في بناءكيانه واختيار أعضائه وتقييم نشاطهم الجماهيري الخ .. وسواء في امتصاص خبرة مناضلية واغراؤهم بالمناصب ذات الامتيازات في أجهزة الدولة .

● والاتجاه الثاني ينبع من التنظيم السياسي ذاته . فهو قد يجد نفسه وحيدا متفردا بالميدان في المجتمع دون منافس سياسي ، وبالتالي لا يبذل الجهد المطلوب منه لينال قوته وسلطته في المجتمع عن طريق العمل السياسي بالتوعية والتجنيد وتعبئة الجماهير واقناعها المستنير بخطه ، وانما يشرع في التحول الى « جهاز سلطة اداري » على الجماهير ، مشاركا في ذلك جهاز الدولة التقليدي ، وشيئا فشيئا يتحول الى ذيل له غارقا في الشئون الادارية وأمور التوظيف والعلاوات والتنقلات . وذلك بدلا من أن يظل قيادة سياسية موجهة ومنعكسة على الدولة في الخط العام .

وأكثر من ذلك قد يغريه اعتبار أن الدولة هي دولته وأداته ، وبالتالي فمن حقه انيستعين بأجهزتها المدربة في ممارسة نشاطه بين الجماهير بدلا من أن يخلق هو من داخله وبامكانياته ومفاهيمه السياسية أجهزة خاصة به مدربة تدريبا سياسيا . ان استسهال اللجوء — تحت حجج نقص الامكانيات الحالية أو ضيق الوقت — الى أجهزة الدولة الادارية للقيام بالعمل السياسي للتنظيم ، ظاهرة سلبية واضحة في واقعنا ، علينا أن نبادر بالتصدي لها ومعالجتها . ذلك أن استمرار هذا الاسلوب من شأنه أن يحول التنظيم الى مجرد لافتة على آلة جامدة غير قادرة على الحركة الذاتية بمنطقها السياسي ، ويصادر بالتالي بناء الكيان العضوي الحي والمتكامل للتنظيم بعناصره وكوادره النضالية المدربة .

ويمكن أن نضرب أمثلة لهذه الظاهرة في لجوء الاتحاد الاشتراكي الى انتداب موظفين منأجهزة الدولة للقيام بجميع الاعمال الادارية والتنظيمية بمختلف مكاتبه وأماناته . وكذلك فيقيامه بتكليف العمد والمشايخ ومأموري المراكز بتجنيدالجماهير الريفية من الفلاحين سواء لتكوين الجمعيات التعاونية أو نقابات العمال الزراعيين . وكذلك في تكليف أجهزة الدولة المختلفة في توزيع « الاشتراكي » نشرته التنظيمية الداخلية على الوحدات الاساسية والجماهيرية . وذلك بدلا من التصدي لهذه الاعمال بمجموعة من أعضائه ، مهما كان في البداية من صعوبات وعقبات ونقص الخبرة — فانه بهذا التصدي ، ومن خلال هذه الصعوبات والعقبات نفسها يكسب ويربي كوادر خبيرة ومدربة على العمل السياسي مع الزمن تستطيع أن تسير اجهزته الخاصة مما يدعم وزنه ويمنحه فعاليته السياسية القيادية .

والنقطة الثانية الهامة في الموضوع أنه من الملاحظ في جميع البلاد التقدمية الحديثة النمو، نشوء كتل ضغط متصارعة داخل جهاز الدولة نتيجة التركيب الاجتماعي غير المنسجم بحكم الاوضاع الموروثة والتي لم تقف بعد داخلها من ناحية ، ولعدم استكمال بناء الوحدة الفكرية والعملية للتنظيم السياسي القائد والموجه من ناحية اخرى بحيث يستطيع ان يفرض بقوة نفوذه الوحدة والانسجام الموضوعي عن طريق العمل على تغيير التركيب الاجتماعي للدولةبحيث تعبر عن قوى الشعب العاملة من فنيين واداريين الخ .

ولما كان التنظيم السياسي في نفس الوقتيبنى من مواقع الحكم وبالتالي فان كتل الضغط المتصارعة تتدخل في عملية البناء ، فتعكس بالضرورة داخل التنظيم منذ البداية صراعاتها الكتلية وتخلق داخله قطاعات واتجاهاتمنفصلة بعضها عن بعض ومتعارضة ، كل منها تؤيد وتساند كتلتها داخل جهاز الدولة مما يشكل خطرا على وحدة الفكر والعملفي التنظيموبالتالي قدرته علىممارسة سلطاته السياسية التوجيهية والحسابية على أجهزة الدولة . كما يخلق ذلك المناخ الملائم للقوى الرجعية والانتهازية لممارسة لعبتها في استخدام التنظيم السياسي ضد الدولة ، والدولة ضد التنظيم السياسي .

ومن هنا كان ضروريا وملحا أن نفرق بين القيادةالثورية التاريخية التيتتولى سلطة الدولة العليا ، وبين عناصر القيادات الادارية والفنية للدولة . فاذا كانت الضروره الموضوعية تحتم وحدة القيادة الثورية للدولة والتنظيم السياسى ضمانا لوحدة القيادة السياسية ــ فكريا وتنظيميا وسلطة ، فان نفس الضرورة الموضوعية تحتم أن لا تتدخل القيادات الادارية والفنية للدولة فى عملية بناء التنظيم وتحتل مراكز قيادية فيه ، والا فكيف يستطيع أن يحاسبها بعد ذلك. وكيف يمكن أن يميز ــ واقعيا ــ بين التنظيم ، كقوة وسلطة سياسية،وبين الدولة كأداة تنفيذية لهذه القوة والسلطة . واذا كانت الظروف تستلزم الاستعانة ببعض هذه القيادات فى بناء التنظيم فانه من الضرورى ان تترك مواقعها فىجهاز الدولة وتتفرغ للعمل السياسىفى التنظيم، حتى لا تتميع حدود التمييز الواجب بينالدولة والتنظيم .

جسر العلاقة

بيد أن التمييز بين الدولة والتنظيم السياسى وعدم ذوبان أحدهما فى الاخر ، لا يعنى الفصل بينهما ، فهذا غير ممكن ، اذ هما مؤسستان تنبثقان من مجتمع واحد يبنى الاشتراكية وعمل كل منهما مكمل للاخر . وانما يعنى فى الاساس تحديد دور كل منهما بوضوح وحسم وتنظيم العلاقة بينهما بما يخدم قضية بناء المجتمع الاشتراكى ، وفقا لمبدأ سيادة التنظيم السياسى على الدولة .

والجسر الواقعى والحقيقى للعلاقة يتكون من وحدة القيادة الثورية للتنظيم السياسى بشقيه الجماهيرى والطليعى ، وللدولة كقوة سياسية .

بمعنى أن هذه القوة انعكاس مباشر لسلطة التنظيم السياسية .

وهو يتكون ايضا من أعضاء التنظيم ،وخاصة الطليعى ، الذين يتولون مراكز فى الدولة ويباشرون اعمالهم تحت رقابة التنظيم ، وبهدف تعميق خطه السياسى والتوعية به داخل اجهزة الدولة .

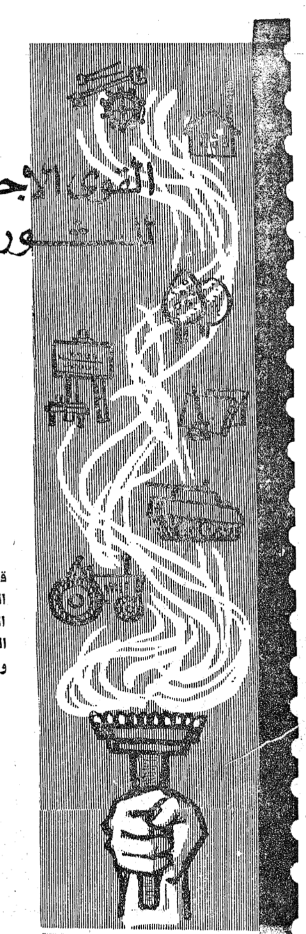
وهو يتكون ثالثا من خلال انشاء لجنةمشتركة تابعة لقيادة التنظيم ، ومن بعض كوادره المتفرغة ومن القيادات الفنية والادارية للدولة وذلك للمراقبة والمتابعة المنظمة المستمرة لنشاطاجهزة الدولة ، ونقل توجيهات التنظيم السياسى اليها دون التورط فى تدخلات ادارية لعملها التنفيذى اليومى .

وذلك كله بجانب الرقابة السياسية العامة للتنظيم على اجهزة وعناصر الدولة . فى حين تراقب قيادات الدولة الفنية والادارية نفسها أجهزتها وعناصرها فنيا واداريا. بمعنى انموظف الدولة يقيم ويحاسب « سياسيا » فحسب بمعرفة التنظيم ، اما تقييمه ومحاسبته منناحية كفاءاته الفنية فهى من اختصاص الاجهزة الرئاسية فى الدولة وحدها .

وبعد .. فان العمل الثورى على تأكيد سلطة القوى الشعبية المنتجة باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية كما بشير الميثاق ، واستكمال بناء التنظيم السياسى الجماهيرى والطليعى بحيث تتوفر له قوته الذاتية الديناميكية الشعبية السياسية القيادية ، من شأنه أن يحول قضية **« سيادة التنظيم السياسى على الدولة »** من مجرد مبدأ نظرى فى فكرنا الاشتراكى الى حقيقة حية يومية فى واقعنا .



القوى الاجتماعية للثورة ..



تعرض الدراسات هنا لتحديد طبيعة وأبعاد كل قوة اجتماعية ، من القوى التى تكون فى مجموعها القاعدة العريضة للثورة . وكذلك مفهوم وطريق التحالف والصراعات السليمة فيما بينها على النحو الذى حـــدده الميثاق الوطنى ، فضـــلا عن واقع ومستقبل كل منها فى مسار الثورة التاريخى .



مفهوم وطريق تحالف قوى الشعب العاملة فى الميثاق

ميشيل كامل

أن المفهوم الثورى لتحالف قوى الشعب العاملة ، الذى امكن بلوغه فكريا فى الميثاق الوطنى وتطبيقا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، نستطيع تبينه بصورة واضحة وعميقة اذا ضعنا الاتحاد الاشتراكى على خلفية تاريخية تحد معالمه .

التحرك الشعبى فى مواجهة تحالف الاستعمار والرجعية

طوال قرون من النضال الوطنى ضد الاستعمار ظلت جماهير شعبنا تتطلع الى قيادة وطنية قادرة على التحرك ضد قوى الاستغلال الاجنبى ، وكلما ظهرت قيادة جديدة ، بادرت القوى الشعبية الى الالتفاف حولها ومساندتها ، وتجنيد ابنائها دفاعا عنها ، الا أنها كانت تواجه بتهادن القيادات المتخاذلة من كبار ملاك الارض والراسماليين ، مقابل امتيازات يحصلون عليها ، فينقلبون عونا للاستعمار ضد قوى الشعب العاملة .

وكانت انتكاسة ثورة ١٩١٩ درسا قاسيا ، اذ ان القيادات التى فقدت طاقاتها الثورية «اسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، واشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم (١) » .

(١) الميثاق الوطنى ـ الفصل الرابع

وفى وقت مبكر بعد ثورة ١٩١٩ بدات تتبلور تلقائيا فكرة ضرورة اعتماد القوى الشعبية على نفسها ، بما صاحبها من احساس انبثق عن الاحتياجات الموضوعية لمتابعة النضال الثورى لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بما تتضمنه من جوانب اجتماعية واقتصادية . وعملت بعض العناصر من مثقفين وعمال على بناء تنظيم مستقل يعبر عن مصالح الجماهير الشعبية لقيادة نضالها وربط الثورة السياسية بالثورة الاجتماعية ، الا ان حكومة الوفد الاولى سنة ١٩٢٤ قامت بالقضاء على هذه الحركة فى مهدها

وتتابعت المحاولات من جانب الشعب لعزل القيادات الرجعية التى اغفلت تماما الجوانب الاجتماعية للثورة المصرية،وتهادنت مع الاستعمار، وتكفل الوعى الشعبى بخنق الاجنة الشوهاء لكبار ملاك الارض والراسماليين مثل الحزب الديمقراطى المصرى والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين والاتحاد والشعب والهيئة السعدية ، وجبهة مصر وحزب الكتلة وحزب العمال .

ولم يألوا الشعب جهدا فى سبيل بناء تنظيمه الخاص المستقل عن القيادات الرجعية ، فما ان تراخت قبضة الاستعمار بعض الشيء على اثر الحرب العالمية الثانية ، حتى قام بتشكيل « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٥ ، التى دعت الى الجلاء العسكرى والسياسى والاقتصادى عن طريق الكفاح الشعبى المسلح . هذا بالاضافة الى محاولات متتابعة لتكوين تنظيمات وطنية واشتراكية سرية ، وكانت هذه « **التنظيمات السياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة او سلبية بسبب تحفظ الطبقة الحاكمة عليها : من ناحية ، ومن ناحية اخرى لان هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية عاطفية ..** » (١) ، كما انها لم تنجح فى خلق نقط ارتكاز جماهيرية لها ، خاصة فى الريف ، بين الفلاحين ، عماد الثورة الوطنية الديمقراطية ، الا انها لعبت دورا رئيسيا فى نشر الفكر الاشتراكى بين المثقفين الثوريين ، مما كان له اثر فعال فى تهيئة المناخ الصالح لانتقال الثورة من مواقع وطنية الى مواقع اشتراكية .

ونتيجة للهزائم التى منيت بها قوى الشعب العاملة فى محاولاتها — ورغم دابها على الكفاح — من اجل خلق تنظيمها السياسى المستقل عن تحالف الاقطاع وراس المال ، فقد فرض على التيار الشعبى ان يسلك مجرى آخر فى كفاحه الوطنى التحررى ، وذلك عن طريق مزاولة الضغط على الاحزاب السياسية القائمة ، لارغامها على اتخاذ مواقف اكثر ثورية فى مواجهة القوى الاستعمارية وانتزاع بعض الحقوق السياسية والمكاسب الاقتصادية منها . وقد نجحت القوى الشعبية فى ارغام الاحزاب على توحيد صفوفها فى جبهة وطنية مكونة من الوفد والاحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطنى وجماعات من المستقلين ، سرعان ما خانت ، وعقدت معاهدة ١٩٣٦ التى اعطت الاحتلال الصبغة الشرعية ، وكانت بمثابة « صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ » . (٢)

وكان الوفد اكثر الاحزاب جماهيرية ، وقد ارتضت الجماهير قيادته ، لا عن اختيار حر ، بل باعتباره اخف القوى الرجعية وطأة واقلها ضررا، ولان وضعه الخاص ، كان يفرض عليه الالتجاء الى الطبقات الشعبية كاحتياطى رئيسى يستند اليه عند اللزوم للوثوب الى السلطة . وقد بلغ الوعى الشعبى مستوى مرتفعا ، حتى ان قطاعا اساسيا من القوى المؤيدة للوفد ،كانت تدرك تردده وتهادنه وطبيعة تكوين قيادته من عناصر اقطاعية وراسمالية معادية ، الا انها لا تجد عنه بديلا ، وتؤيده رغم ذلك عن وعى بهذا التناقض .ولا ادل على ذلك من ان الوفد — خارج الحكم — كان يحظى دوما بتأييد شعبى كبير ، باعتباره واجهة للتعبير عن السخط والمعارضة والاحتجاج على النظام القائم ، فاذا جاء الى السلطة فقد التأييد تدريجيا ، وعندما يطرد من الحكم لا يتحرك الشعب لنصرته .

وكانت الانتفاضات الشعبية تنطلق تلقائيا من اعماق الجماهير دون قيادة او توجيه من الاحزاب القائمة ، التى كانت تسارع الى ركوب المد الثورى لتهدئته ثم كبته ، وحركات سنوات ١٩٣٥ و١٩٤٦، و ١٩٥١ نماذج حية على هذا الواقع ،الا ان الحركة الاخيرة تفجرت فى ثورة عارمة وتمرد وعيها الثورى الاصيل على منطق دعاة التهادن والاصلاح ، وفرضت بايجابيتها الخط الثورى ، سياسة الكفاح المسلح ضد الاستعمار ومطلب اسقاط سلطة الاقطاع وراس المال الكبير ، فوضعت قيادة الوفد فى موقف حرج ، فلم تتمكن من ركوب المد الثورى او ملاحقته ، اذ اكتسحها فى طريقه ليلقى بها فى وضع ذيلى تابع لها .. واصيب الاستعمار والرجعية بالفزع وهما يشهدان انطلاق القوى الثورية من عقالها ،وعقم الاساليب الحزبية التقليدية فى مواجهتها ،ومن هنا لجأ كل منهما الى حريق

(١) مشروع التنظيم الشعبى ٢ يوليو ١٩٦٢.
(٢) الميثاق الوطنى الفصل الثالث

القاهرة ، ليفرضا حكم الحديد والنار ، الا ان ثورة يوليو ١٩٥٢ اطاحت بهما قبل ان يستردا انفاسهما .

فشل جبهة الاحزاب وخطأ جمع المصالح المتصادمة

وحاولت القيادة الثورية الجديدة تطبيق الهدف السادس من اهداف الثوره ، وهو « اقامة حياة ديمقراطيه سليمه» ،من خلال التنظيمات السياسية القائمة وقت الثوره ،واتجهت الى الاعداد لانتخابات عامة لمجلس نيابى يمثل السلطة الشعبية ، على اساس تطهير الاحزاب لصفوفها من « العناصر المفسدة للديمقراطية » ، خاصة الوفد باعتباره اكثر الاحزاب جماهيرية ، الا ان هذه الاحزاب الاصلاحية المعادية لاى تحرك ثورى ، تلكأت وتآمرت ثم رفضت قانون الاصلاح الزراعى الاول مما اضطر الثورة الى ايقاف الانتخابات والغاء الاحزاب .

وقد كشف الرئيس عبد الناصر عن موقف الوفد فى جلسة اللجنة التحضيريه لمؤتمر القوى الوطنية ، فقال : ((وتمت اتصالات مع الوفد . اجتمعت مع **فؤاد سراج الدين اربع مرات من اجل بحث هذا الموضوع ، وطوال هذه الاجتماعات كانت هناك محاوله من جانبنا لاقناعهم ، ومحاولات من جانبهم لاقناعنا . ورفضوا تحديد الملكية التى طلبناها ، ورفضوا ان يعودوا الى الحكم على اساس تحديد الملكيه ، ولكننا كنا مصممين على تحديد الملكية)) .**

فى ١٦ يناير عام ١٩٥٣ . اصدر القائد العام للقوات المسلحه اعلانا دستوريا بحل الاحزاب . وفى ٢٣ يناير اعلن عن تاسيس ((**هيئة التحرير**)) كتنظيم سياسى لجميع القوى حول اهداف الثورة الوطنية ، على اساس ان ((**الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الامة وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها فى سبيل الوطن الواحد))** كما جاء فى « فلسفة الثورة » . وكانت علاقات القوى ما زالت لمصلحة الاقطاع وراس المال ، لذلك نجح اعضاء الاحزاب المنحلة ومحترفو السياسة والنفعيون وممثلو المصالح الرجعية فى الأستحواذ على معظم المراكز القيادية ، عاملين على تسخيرها فى خدمة مصالحهم وتجميد فعاليتها كتنظيم شعبى جماهيرى .

وكانت جماعة الاخوان المسلمين هى الهيئة الوحيدة التى استثنيت من قانون حل الاحزاب ، الا انه « لما علم المرشد العام بتكوين هيئة التحرير تقابل مع جمال عبد الناصر فى مبنى القيادة بكوبرى القبة وقال له انه لا لزوم لانشاء هيئة التحرير ما دام الاخوان قائمين فرد عليه جمال عبد الناصر ان فى البلاد من لا يرغب فى الانضمام للاخوان ، وان مجال الاصلاح متسع للهيئتين ، فقال المرشد اننى لا اؤيد هذه الهيئة . وبدات منذ ذلك اليوم فى محاربة هيئة التحرير واصدار اوامره باثارة الشغب واختلاق المناسبات لايجاد جو من الخصومة بين ابناء الوطن الواحد » (١) وقد ثبت اتصال قياده الهيئة بالانجليز ، وعملت على قلب نظام الحكم بالقوة المسلحة ، فقرر مجلس الثورة حلها .

وما لم تنجح هيئة التحرير فى تحقيقه على الوجه الاكمل ، بسبب تسرب العناصر المعادية الى صفوفها ، نجح فى خلقه تلقائيا رد الفعل الشعبى العنيف ضد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . فقد هبت جماهير الشعب كلها وراء قيادة عبد الناصر فى وحده صلبة متماسكة وتحالف وثيق لصد العدوان . وتكشفت الطاقات الجبارة لقوى الشعب العاملة اذا تحركت واتحدت ، حتى وضحت ضرورة تطوير التنظيم السياسى الشعبى ، لمواجهة الحصار الاقتصادى والضغط السياسى واحتياجات بناء الاقتصاد القومى ، فانشىء **الاتحاد القومى** ليخلف هيئة التحرير .

الا ان التنظيم الجديد اقيم على نفس الاسس التى ادت الى فشل هيئة التحرير ، الا وهى تجميع كل القوى الاجتماعية دون تفرقة بين ابناء الامة الواحدة ، فى ظل سياده منطق امكانية المصالحة الوطنية مع كبار ملاك الارض والراسماليين ، لذلك سارعت الراسمالية المصرية الى الاستفادة من الموقف خاصة على اثر اتمام اجراءات تمصير المؤسسات والشركات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية ووضع الحراسة على ممتلكات الاعداء . فقد رات الفرصة سانحة لترث هذه الثروات ، واعدت قوائم اكتتابها فى الشركات المصرة ، بهدف تحويل الاجراءات الثورية الى مكاسب تعود بالنفع عليها وحدها . وكان تحالف الاقطاع وراس المال يدرك اهمية العمل من داخل التنظيم السياسى للثورة ، وزاول ضغطه من هذه المواقع ، الا ان الثورة رفضت الاستجابة لمطالبه وقررت نقل ملكية هذه المؤسسات الى القطاع العام .

وفى عام ١٩٥٩ عندما صدر قانون تحديد ارباح الاسهم ، برزت لاول مرة قوة الراسمالية المنظمة ، فراحت تضغط على الحكومة بكل الوسائل الصريحة والخفية للتراجع عن قرارها . وفى مجلس الامة بدات تتبلور تيارات منظمة معادية تعمل على

(١) من قرار حل جماعة الاخوان المسلمين الصادر فى ١٤/ ١/ ١٩٥٤

عرقلة اى اجراء ثورى ».

وهكذا ، فان الافكار الاشتراكية التى بدات تشق طريقها العملى الى مجتمعنا منذ عام ١٩٥٧، والارتباط الوثيق بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية ، ادى الى تجمع قوى الثورة المضادة ، ممثلة فى تحالف راس المال مع الاقطاع ،مستخدما مواقعه الممتازة فى الاقتصاد والفكر وجهاز الدولة والتنظيم السياسى ، ليضرب قوى الشعب العاملة وقيادتها الثورية ويستعيد مراكزه ونفوذه .

وازدادت التناقضات عمقا داخل الاتحاد القومى بصدور **قرارات يوليو ١٩٦١** ، فاخذت القوى الرجعيةتهاجم القراراتوتشكك فيجدواها، وتذيع الشائعات والاراجيف حول دوافعها واثرها على الاقتصاد .وتمكنت القوى الرجعية فىالاتحاد القومى بسوريا بتحالفها مع القوى الاستعمارية من ان تضرب الوحدة السورية المصرية بمؤامرة الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ .

وخلاصة هذه الخلفية التاريخية تؤدى بنا الى الحقائق التالية :

● **« لقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل ،وكان محتما انتكون الاشكالالسياسيه بما فيها الاحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف . » (١)**

● كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية تعبر عن مصالح قوى الشعب العاملة وتعادى الطبقات الحاكمة وتعمل على خلق حركة سياسية مستقلة عن تاثيرها ، لكن **« فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة او سلبية » (٢)**

● فشلت الاحزاب السياسية الممثلة لتحالف الاقطاع وراس المال فى كسب ثقة قوى الشعب العاملة ، وليس ادل على هذا من انهيار هذه التنظيمات الحزبية بسرعة مذهلة ، وفقدانها لكل قواعدها ،وكل سند سياسى جماهيرى لها ،بمجرد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وقد اشار الرئيس عبد الناصر الى هذه الحقيقة فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية خلال مايو ١٩٦٥ اذ قال **« انكسر النظام القديم بسهولة أمام ارادة شعبيةكاسحة، وما كانش فيه مقاومة للنظام القديم ترغمالثوريين على تنظيم قواهم الشعبية »**

● ومن هنا كان تشكيل جبهة « وطنية » من الاحزاب التقليدية أمر غير ذى موضوع . وهكذا نشأت فكرة تحالف القوى ، او « وحدة جميع عناصر الامة » .

● ان **« قوى الثورة فى مواجهتها لحتميةالتغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت ان تحدد دليلا للعمل الثورى تلتقى عليه الجهود » (٣)**

● **« انه نتيجة لما سبق من غياب دليل للعمل الثورى ، ومن حطا جمع المصالح المتصادمة فى وحدة وطنية موهومة ، ضاع عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبيه (٤)** . وساد منطق المصالحه الوطنية بمفهومها الواسع ، وبين قوى اجتماعية بينها تناقضات عدائية . وقد ساعد على الوقوع فى هذا الخطأ ، طبيعه المرحلة الانتقالية التىكانت تجتازها البلاد فى الحقبة الاولى من الثورة ، وامكانية اجتذاب قطاعات كبيرة من الراسمالية نفسها داخل التحالف الوطنى لقوى الشعب . ولذلك فان التناقض العدائى لم يبرز بصورة تهدد بالخطر ،الا بعد ان وضح وتأكد الارتباط بينالثورة السياسية والثورة الاجتماعية . وهكذا فان الافتقار الى دليل للعمل الثورى بجانب المفهوم الواسع للوحدة الوطنية ، ضيع المقاييس العلمية السليمة للحكم على مواقف ومواقع الاشخاص والفئات الاجتماعية المختلفة ،مما هياًالقوى معادية التسرب الى التنظيمات الشعبية .

وقد انتقد المناضل جمال عبد الناصر هذا المفهوم خلال تقييمه تجربة الاتحاد القومى فقال **« ان الفكر الثورى فى تلك الفترة ، وهو يتطلعالى الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفى مواجهة الظروف المحيطة به وقع فى الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التى كان لابد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية ، يمكنها ان تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة . ولقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم ، حدث فى داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية الطبيعية ، والقوى المضادة للثورةبالطبيعة مااصابها بالشلل واقعدها عن الحركة ، بل وكاد ينحرف بها فىبعض الاحيان عن الاتجاه الثورى الاصيل » (٥) .**

---

(١) الميثاق الوطنى الفصل الخامس
(٢) مشروع التنظيم الشعبى ٢ يوليو ١٩٦٢
(٣) مشروع التنظيم الشعبى ٢ يوليو ١٩٦٢
(٤) مشروع التنظيم الشعبى ٢ يونيو ١٩٦٢
(٥) مشروع التنظيم الشعبى ٢ يونيو ١٩٦٢

كما جاء فى مناقشاته خلال المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ . « انا اعتقد ان الاتحاد القومى كان به عيب واحد ، هو اننا تركنا الفرصة للرجعية لتتسلل اليه وتسيطر على المناصب الرئيسية ، ونحن فى هذا كنا حسنى النية، لاننا عندما كنا نريد ان نحل الصراع الطبقى بالوسائل السلمية ونقيم نوعا من التعايش السلمى بين الطبقات فى اطار الوحدة الوطنية ، سمحنا لكل الناس ، حتى الرجعية بالدخول فى الاتحاد القومى »

الاطار الفكرى والشكل التنظيمى

وفى ٤ نوفمبر ١٩٦١ القى الرئيس عبد الناصر بيانا سياسيا اعلن فيه ان الوقت قد حان لوجود نظرية متكاملة تبنور الارادة الثورية الاصيلة فى الشعب ، على ضوء التجربة والممارسة ، وتحدد اهداف الامه وأمالها بوضوح وجلاء . وانتخب المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى قام بمناقشة ثم اقرار الميثاق ، الذى قدم الرئيس عبد الناصر مشروعه ، فسد بذلك فراغا فكريا وحدد اطار الحركة فى مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية .

الميثاق اذن ، هو دليل العمل الثورى لتحالف قوى الشعب العاملة ، وبرنامج جبهه عريضة من قوى اجتماعيه متباينه تلتقى مصالحها حول تحقيق اهدافه . كما ان الاتحاد الاشتراكى العربى يشكل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع منظماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين وراسمالية وطنيه . وقد اولى المؤتمر اهميه خاصة لمناقشة مسالتين مرتبطتين تماما — كوجهى العمله — الاوهما : اهداف المرحلة الاستراتيجية القريبه المدى — والتى حدد الميثاق نهايتها بعام ١٩٧٠ — ثم تحديد قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى تحقيق برنامج التحالف، والقوى المعادية التى يجب عزلها وتجميد نشاطها.

ومن خلال التجربه الحيه والمنهج العلمى توصلت الثوره الى صياغة مفهوم جديد متكامل لتحالف قوى الشعب العاملة ، بلور الميثاق اسسه السياسية والتنظيمية فيما يلى :

● « ان تحالف الرجعيه وراس المال المستغل يجب ان يسقط » و « أن الرجعية **تتصادم** فى مصالحها مع مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ، ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لايمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية اولا وقبل كل شىء من جميع اسلحتها » و « ان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضى وانما لابد على القوى الوطنية ان تصرعها وان نحقق عليها انتصارا حاسما »(٢)

كما اوضح الرئيس عبد الناصر فى جلسات المؤتمر الوطنى طبيعة التطور فى مفهوم التحالف بقوله « قبل ذلك قلنا الاتحاد عموما ، اما الان فاننا نضفى عليه الصفات التى لابد ان تنطبق عليه ، فاصبح الاشتراكى ، اى ان الرجعيين لا يدخلون الاتحاد الاشتراكى .. هكذا بوضوح » .

ومن اهم الضمانات التى يكفلها القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ، استبعاد من استقر الراى فى اللجنة التحضيرية ومؤتمر قوى الشعب على تنحيتهم عن العمل السياسى ، اخذا بمبدأ « الديمقراطية ، كل الديمقراطية للشعب ، ولا ديمقراطيه لاعداء الشعب » وذلك حتى لا تنشأ داخل هذا التجمع الثورى تناقضات عدائيه تؤدى الى ان يحمل داخله عناصر تفتيته او يهىء للقوى المعادية فرصة الهيمنة على المراكز القيادية .

● « لابد ان يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة ، وهى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية .. وان هذا التحالف هو القادر على احلال الديمقراطيه السليمه محل الديمقراطيه الرجعيه » و « تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع وراس المال المستغل » . وان « ازالة التصادم لا يزيل التناقضات بين بقية طبقات الشعب ، وانما يفتح المجال لامكانيه حلها سلميا » ، « فالصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما يبغى حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية .. » (١)

والميثاق ، بالمنهج العلمى الذى توخاه فى تحديد العلاقات الاجتماعيه ، يفرق بين نوعين من التناقضات .

فهناك التناقض العدائى الذى لا تحسمه الا السلطة ، بجانب الصراعات والتناقضات غير العدائية التى يمكن حلها سلميا فى اطار الوحدة الوطنية . فمن الوهم ان نتصور ان المصالح المشتركة التى تجمع قوى الشعب العاملة ،وتلتقى حول اهداف الميثاق ، تمنع او تلغى الخلافات فى الراى والتناقض فى المصالح بين القوى الاجتماعية المتحالفة داخل الاتحاد الاشتراكى

(١) الميثاق الوطنى الفصل الخامس
(٢) الميثاق الوطنى الفصل الخامس .

فالميثاق ينادى باعادة **توزيع فائض العمل الوطنى على اساس من العدل** . ويختلف مفهوم العدل بين العامل والراسمالى الوطنى ، باختلاف وتناقض مصالحهما . فقد يرى الراسمالى ان العدل يعنى **التوزيع على اساس العمل والملكية معا** ، اما العامل فينحو الى اعتبار **الجهد البشرى وحده هو مقياس عدالة التوزيع**. والميثاق باعتباره برنامج تحالف عريض يقر التفسيرين ، على ان يعمل القطاع الخاص فى اطار الخطة الشاملة ،وفى حدود القانون ، الذى يحدد فرص التراكم الراسمالى .

ورغم تناقض المصالح وتصارع الاراء داخل اطار الاتحاد الاشتراكى ، فهناك حد ادنى من المسائل ونقط الالتقاء التى تتفق حولها قوى الشعب العاملة ،يعبر عنها برنامج هذا التحالف الديمقراطى الاختيارى ،ولا يجب ان نسمح بنمو هذه التناقضات عن الحدود التى يكفلها هذا البرنامج ، حتى يمكن لهذه القوى المتحالفة ان تتولى مجتمعة مسئولية البناء السياسى والاقتصادى والثقافى لمرحلة الانطلاق .

مستويات من الثورية

والمنهج العلمى لا يضع جميع الطبقات ذات المصلحة فى تحقيق اهداف مشتركة ، واجتياز مرحلة استراتيجية بعينها ، على نفس المستوى من الثورية والفاعلية الاجتماعية ، فمنها **طبقات رئيسية واخرى** غير رئيسية او ثانوية ، طبقا للمكان الذى تشغله فى الانتاج . فالطبقات الرئيسية هى تلك التى لا يمكن لاسلوب الانتاج الغالب اجتماعيا ان يوجد دونها ، احداها تملك ادوات الانتاج الاساسية والاخرى تمثل القطاع الذى يقع عليه العبء الرئيسى للاستغلال الاجتماعى . والعلاقة بين هذه الطبقات تظل دائما عدائية متصادمة اذ تمزقها التناقضات والمصالح المتعارضة . وفى مصر ، كانت الراسمالية (راس المال المالى والصناعى والزراعى والتجارى) بحكم ملكيتها لادوات الانتاج الرئيسية وسيطرتها على السوق وسلطة الحكم ، طبقة رئيسية . وفى مواجهتها تقف طبقة العمال الصناعيين والزراعيين القوى المنتجة الرئيسية والتى يقع عليها العبء الاساسى من الاستغلال الراسمالى .

وهناك قوى طبقية اخرى ، تلعب دورا هاما فى الانتاج ، الا انها هامشية او غير اساسية مثل المثقفين والراسمالية الوطنية ،التى تطحنها عملية تمركز الانتاج فى ظل النظام الراسمالى ، لتدفع افراد منها الى مصاف القوة الرئيسية السائدة ، وتفقد غالبيتها ملكياتها ومراكزها لتنحدر الى صفوف بائعى قوة عملهم فى سوق العمل .

وفى اطار هذه النظرة العلمية والمفهوم الثورى فان الميثاق لم يضع جميع قوى الشعب العاملة على نفس المستوى من الاهمية،لا لانحيازه لطبقة او طبقات دون الاخرى ، بل ادراكا وتقديرا منه لخطورة الدور الذى تلعبه بعضها فى مرحلة البناء الاشتراكى ، واتفاق مصالحها مع الاهداف القريبة والبعيدة لعملية التحول،مما يجعلها الدرع الواقى والحصن الحصين لحماية الثورة .فالميثاق **«يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها » فهى « .. صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما انها الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان »** . و **« لانهم اصحاب المصلحة الحقيقية الاصيلة فى الثورة ،وبالخمسين فى المائة المحددة لهم يكون فى استطاعتهم حماية المكاسب التى حققناها ،وبذلك نحمى الثورة،ونبنى بلادنا بناء سليما ، على اسس ثابتة ودعائم قوية من الحرية والعدل والاشتراكية »** كما جاء فى خطاب الرئيس احتفالا بتحويل مجرى النيل بأسوان فى مايو ١٩٦٤ .

والواقع ان هناك قوى طبقية اخرى ، الى جانب العمال الصناعيين والزراعيين تتفق مصالحها تماما مع الثروة الاشتراكية ،هم ملاك ومستاجرى الاراضى الزراعية الذين لا تزيد حيازاتهم عن خمسة افدنة ، لان ملكياتهم فى هذه الحدود ملكية غير مستغلة ، فأصحابها يفلحون الارض بأنفسهم ولا يستخدمون العمل الاجير ، كما ان ملكياتهم كانت مهددة بالنهب من جانب كبار الملاك فى ظل الاوضاع الراسمالية ، فقد هبط معدل الملكية بينهم من ١ر٨ فدان للفرد الى فدان واحد ثم ٨٧ر و ٨ر. من الفدان فى الاعوام ١٩١٤ و ١٩١٩ و ١٩٣٠ و ١٩٥٢ على التوالى . كما ان ١ر٩٤٪ من ملاك الارض لا تزيد حيازتهم عن خمسة افدنة، واكثر من ٨٠ ٪ من سكان الريف لا يملكون ارضا وبذلك يمثلون الاغلبية الساحقة من الشعب العامل .

وعلى اساس هذا التقييم العلمى لوضع هاتين الطبقتين يجب اعادة النظر فى تعريف لجنة المائة للعامل والفلاح ، لكى نضمن بصورة قاطعة الا يتسرب الى صفوف « اصحاب المصلحة الحقيقية الاصيلة فى الثورة » فئات اخرى ، هى على استعداد للمشاركة فى عملية التحول الاشتراكى داخل اطار التحالف ،الا انها ليست اشد العناصر ثورية وتمسكا بالاشتراكية ودفاعا عنها ، وحتى لا ينقلب المفهوم الثورى الذى تتوخاه الميثاق للتحالف **من حول العمال والفلاحين** ، تعبيرا عن احتياجات مرحلة التحول الاشتراكى ، الى تحالف حول الراسمالية وانصارها الفكريين .

ان الخطر الرئيسى الذى يعرقل،ويهدد انجازاتنا

الثورية فى مرحلة التحول ، يتركز فى اتاحة الفرصة للتراكم والنمو الراسمالى من جديد للراسمالية الصغيرة والمتوسطة . كذلك يكمن الخطر فى البيروقراطية التى تعمل على توسيع حقوقها وامتيازاتها على حساب جماهير الشعب العاملة ومصلحة الانتاج . ومن هنا تبدو اهمية الحرص واليقظة ضد تسرب هذه الفئات الى النسبة المخصصة للعمال والفلاحين . فالتطلعات الراسمالية تظل متحكمة فى هذه الفئات لفترة طويلة نتيجة سيادة الفكر والقيم الراسمالية ، حتى بين صغار الملاك ، ولذلك يجب ان يكون مركز الثقل فى التحالف ، اولا لأولئك العاملين الذين لا يملكون ، ثم للملاك غير المستغلين .

وكلما قطعت الثورة مزيدا من الخطوات فى طريق التحول الإشتراكى يبرز الى المقدمة الدور القيادى للقوى العاملة فى معركة البناء الاشتراكى ، وهو ما اشار اليه الرئيس عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الامة فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، اذ قال « ان الطبقة العاملة كانت مستغلة وكانت قليلة العدد قبل الثورة . وقد خف ذلك بصورة متزايدة نتيجة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى البلاد . وهذه الطبقة تمثل فى النظام الاشتراكى المركز القيادى » .

الوضع المميز للمثقفين

وفى ظروفنا الخاصة ، يحتل المثقفون مواقع ممتازة فى تحالف قوى الشعب العاملة ، ويتعدى وزنهم الواقعى داخل الاتحاد الاشتراكى نسبتهم العددية وقدراتهم الثورية ، مما يرجع الى اسباب عديدة اهمها :

- احتلالهم للمراكز الاساسية فى مجالات الإدارة والانتاج ، مما هيأ لهم القفز الى المراكز القيادية فى الوحدات الاساسية للاتحاد الإشتراكى خاصة فى مرحلة سيادة الوسائل والاجراءات الادارية على العمل والنشاط السياسى .
- تعريف لجنة المائة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الذى سمح للمثقفين باحتلال قطاع كبير من النسبة المخصصة للعمال والفلاحين .
- نص القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى بأن « ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم امينا وامينا مساعدا » ، مما يقصر مجال الانتخاب على الاعضاء العشرين ، فيجعل للمركز الوظيفى وزنا خاصا يفوق اعتبارات الكفاية والوعى السياسى ، ومن هنا تبرز اهمية ان يتم انتخاب الامين والامين المساعد من مجموع الناخبين .
- تخلف النشاط السياسى والوعى الاشتراكى يبرز دور « المتعلمين » وشاغلى المراكز الاجتماعية المتفوقة على حساب القوى العاملة الرئيسية .

والمثقفون يكونون جزءا هاما من قوى الشعب العاملة ، الا انه لا يمكن « تصنيفهم » طبقيا مع العمال او الفلاحين ، كما لا يمكن اعتبارهم طبقة مستقلة ، لانهم لا يمثلون مركزا موحدا فى علاقتهم بالانتاج ، ورغم ان بعضهم يلعب دورا رئيسيا فى حياة المجتمع ، فالفنيين والعلماء والمهندسين يسهمون فى بناء الاقتصاد القومى ، والكتاب والصحفيين والفنانين يشاركون فى الخلق الثقافى الفنى ، والمعلمين والاطباء يعملون على توفير الخدمات التعليمية والصحية والمحامين والاقتصاديين والمحاسبين يلعبون دورا هاما فى ادارة الانتاج والخدمات .

وفى ظل سيطرة تحالف الاقطاع وراس المال ، كان عدد قليل من المثقفين ينتمون الى الطبقات السائدة اجتماعيا ، او يحصلون على ارباح مجزية فى خدمتهم ، بينما الجزء الاكبر ينتمى الى الطبقة المتوسطة . ورغم تطلعاتهم الراسمالية وطموحهم الفردى ، الا ان تزايد عددهم فى ظل قانون العرض والطلب ، وبطء حركة التطور ، جعلهم يفقدون طموحهم ، ويرون الطريق مسدودا امامهم ، فينجذبون الى الفكر الاشتراكى ، باعتباره الضمان الوحيد للحياة الكريمة المتحررة من البطالة ، ولكنهم بسبب تفرعهم عن الطبقة الوسطى بما هو معهود فيها من تردد وتذبذب ، ينحون الى الاخذ بمفاهيم مثالية للاشتراكية ، تختلط فيها القيم والمقاييس الراسمالية بالاشتراكية ، مما يضفى عليهم طابعا اصلاحيا اكثر منه ثوريا . ومن هنا تبدو أهمية حصر نفوذ وعدد العناصر الممثلة لهذه الاتجاهات فى تحالف قوى الشعب العاملة ، ونقصد « المتعلمين » أو « ذوى المؤهلات » أى المثقفين بحكم المهنة او الوظيفة أو المستوى التعليمى ، وهم غير المثقفين الثوريين الاشتراكيين ، سواء كانوا عمالا أو فلاحين أو مثقفين .

وهكذا ندرك اهمية تحديد علمى سليم للعامل والفلاح ، وجعل مركز الامين والأمين المساعد يتم شغلهما على أساس الانتخاب من القاعدة ، لا الاختيار فى نطاق اللجنة الاساسية ، ثم تنشيط العمل السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى ليصبح الاعتماد على النشاط السياسى لا الإدارى ، ويسمح بأن تطفو الى السطح أكفأ واخلص العناصر للاشتراكية بغض النظر عن انتمائها لفئة دون أخرى .

ان الخطأ الذى وقع فيه الفكر الثورى فى المرحلة الاولى من الثورة فيما يتعلق بمفهوم تحالف قوى الشعب ، وما ادى اليه من عوامل الصدام بين القوى الثورية للجماهير الشعبية وقوى الثورة المضادة ، قد تجنبه الميثاق الوطنى بصياغته لبرنامج للتحالف ، وتحديده للقوى الاجتماعية التى

يمكن أن تقوم بينها الوحدة الوطنية وتحل الصراع فيما بينها سلميا ، وتدفع بامكانيات التقدم ثوريا، فى مرحلة الانطلاق من الرأسمالية الى الاشتراكية.

لكن ، هل أدت تلك الضمانات النظرية والتنظيمية الى انبثاق التنظيم السياسي بالصورة التى توخاها الميثاق والقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربى ؟ .

ان كل الشواهد تشير الى انه لم يبلغ مستوى متطلبات الموقف الذى ننشده جميعا . ولا تكاد تمر مناسبة واحدة فى مناقشة مغلقة او مفتوحة دون ان يستخدمها الرئيس عبد الناصر لتنبيه الاذهان الى تخلف الاتحاد الاشتراكي عن اداء دوره السياسي كتحالف لقوى الشعب العاملة . ففى مناقشة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسي بالامانة العامة للاتحاد الاشتراكي (١) يذكر صراحة أن هذا التنظيم ليس له وجود حقيقى فعال . وفى افتتاح مجلس الامة يوضح انه « لم يقف ويستكمل قوامه كى يكون فعلا عاملا مؤثرا .. ولم يكن فيه نشاط .. » وفى حديثه أمام الهيئة البرلمانية يوم ١٩٦٥/٣/١٣ يقول « مانقدرش نبص للاتحاد الاشتراكى النهاردة ، ونقول هو ده الاتحاد الاشتراكي اللى احنا نتصوره .. الإتحاد الاشتراكى لسه ستدب فى اوصاله الحياة وسيقوى»

لكن ما الطريق الى جعله ينبض بالحياة الفعالة الخالقة ؟ . وكيف تسرى هذه الحياة الفعالة الى كل أجهزة التنظيم السياسى ؟ .

ان المناضل عبد الناصر ، لا يكتفى باقرار واقع الاتحاد الاشتراكى ، والكشف عن الجوانب السلبية فى نشاطه ، بل انه يشخص الداء ويصف الدواء ، وفى الوقت نفسه، يطرح المشكلة جماهيريا لتساهم القوى العاملة فى تقديم الاقتراحات والحلول .

وابرز المخاطر التى تحيق بتنظيمنا السياسي مصدرها تسلل بعض العناصر الرجعية الى اجهزة الاتحاد الاشتراكى . يقول جمال عبد الناصر فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى ١٦ مايو ١٩٦٥ : «فيه حزب رجعى موجود وحايفضل موجود بدون اعلان وبدون ترخيص وعارفين بعض واتلموا على بعض ومنظمين قوى أحسن من الاتحاد الاشتراكى » و « المشكلة هى ان العناصر المضادة قد تكون موجودة داخل الاتحاد الاشتراكى وهى عناصر حركية» وان «لهم القدرة على لم شعثهم فى سرعة لكى ينقضوا على مكاسب الشعب » .

وعقلية المطالب الاقتصادية الضيقة التى تسود الان كافة نواحى حياتنا ، بما فيها الاتحاد الاشتراكى هى احدى الركائز الاساسية التى تستند اليها القوى المضادة للثورة . فشكل الاتحاد الاشتراكى الذى أملته ظروفنا الموضوعية ، باعتباره تحالف قوى ثورية وليس جبهة احزاب، والتنظيم الفئوى لبعض الامانات الفرعية ترتب عليه فى غيبة الجهاز السياسي القائد ، الانحراف فى تحركاته التلقائية المنقطعة الى النشاط الاقتصادى ، وهى الظاهرة التى طغت على اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد الاشتراكى .فقد انحصرت المناقشات والاقتراحات فى المطالب الفئوية الضيقة التى تتناقض مع النظرة السياسية الشاملة ، والاحساس الواعى بالمسئولية تجاه المجتمع ، والربط بين الحقوق والواجبات فى اطار ما يمكن تحقيقه من مكاسب شعبية ، مع مراعاة ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لموالاة التقدم ، وبناء القاعدة الاقتصادية لمستقبل تطورنا وقوتنا العسكرية لحماية ظهرنا من العدوان الاستعمارى والصهيونى . وسيادة هذا الانحراف يخلق وضعا شاذا وخطيرا للغاية ، ترجمه الرئيس عبد الناصر فى نموذج حى لما يحدث من محاولة لارضاء القاعدة الشعبية لحساب الافراد « حايقولوا له ماتبنتش مدرسة ليه ؟ مش كده أمش معقول حايقول لهم ان الفلوس مابتكفيش والميزانية مابتكفيش وان الخدمات لازم تكون بالدور وكذا .. او يقول لهم نزود الضرائب علشان نبنى لكم مدرسة .. الوضع الحقيقة وضع غريب طبعا لكن بيتقال ان ما احنا طلبنا من الحكومة والحكومة ماعملتش ، اتقال يعنى فى حالات كثيرة هذا الكلام» وبذلك تضع هذه العناصر — عن وعى احيانا وعن افتقار للوعى احيانا أخرى — القوى الشعبية فى جانب والحكومة الثورية فى جانب آخر ، وتخلق حالة من التناقض المفتعل بينهما .

وهكذا يؤدى سيادة الانحراف الاقتصادى الى المغالاة فى المطالب المهنية والفئوية ، دون مراعاة لما يمكن تحقيقه منها ، بسبب ضيق افق النشاط الاقتصادى . والافتقار الى النظرة السياسية الشاملة ، مما يتسبب فى انتشار البلبلة والتذمر . ويترتب عليه « **أن القوى الرجعية اللى هى بتمثل الحزب الرجعى الموجود فى البلد .. هذه القوى الرجعية ستستطيع أن تستقطب جزءا من الشعب العامل ، جزء من العمال ، جزء من الفلاحين .. جزء من الناس اللى مصالحهم الحقيقية مع الاشتراكية** » . وهنا موطن القصور الذى تدركه قوانا الثورية وقيادتها بعمق الان .

ان مهمة البناء الاشتراكى ليست مجرد مهمة اقتصادية ، بل تمتزج فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية برباط لاينفصم .

---

(١) راجع نص المناقشة المنشور بالعدد الثالث من « الطليعة » — مارس ١٩٦٥ .

وهى بالدرجة الاولى عملية سياسية وهو الجانب الذى تفتقر اليه فى التنظيم السياسى ، الى درجة كبيرة . وقد نتج عن انطلاق الثورة بشكل علوى فى صورة اجراءات ثورية وتحمل الدولة واجهزتها عبء التحول الثورى ، ان انتقل اسلوب العمل الحكومى الى التنظيم السياسى بعد انشائه ، خاصة وقد تكون التنظيم « من مواقع الحكم » الذى « يخلق مشاكل قد تتمثل فى نواحى انتهازية » .

وقد نجح الكثيرون ممن يتولون سلطات ادارية او تنفيذية فى جهاز الدولة والمؤسسات فى فرض انفسهم امناء للوحدات القيادية ، لاعتقادهم بأن مصلحتهم ومستقبلهم الوظيفى مرتبط باحتلال هذه المراكز . كما ان بعض قيادات الاتحاد الاشتراكى بدلا من ان تجهد نفسها فى اكتشاف العناصر الصالحة للقيادة من بين الجماهير العاملة لجأت الى الاستعانة بمرؤوسيها من الموظفين فانتدبتهم للعمل بالتنظيم السياسى ، بما سمح للروح المكتبية البيروقراطية التى تكتنف سلوكهم الوظيفى بالتسرب الى اسلوب العمل فى الاتحاد الاشتراكى .

ان القيادة السياسية لا تعتمد على اصدار القرارات — مهما كانت ثوريتها — بل على الممارسة العملية للنشاط السياسى ، لا تفرض من اعلى ، بل تنبثق من بين الجماهير من خلال العمل النضالى اليومى ، وتكتسب عن طريق اقتناع قوى الشعب العاملة بكفاية واخلاص الكادر الثورى ، وقدراته على التعبير عن مصالحها ، وترجمة تطلعاتها المشروعة الى برامج عملية وحلول حية مقنعة.

ان توجيه المناضل جمال عبد الناصر بان «مرحلة الوسائل الادارية الثورية انتهت ، ولابد ان نعتمد على الوعى الكامل للشعب العامل ، ولابد ان نعتمد على العمل السياسى لا العمل الادارى » ، يقتضى تغيرا جذريا فى اسلوب العمل ، ومن ثم فى بعض عناصر القائمين به اذا لم تغير من اسلوب عملها بالاعتماد على العمل السياسى لا الادارى .

« فالطريق الوحيد اللى احنا نقدر نواجه بيه تحديات الرجعية والاستعمار ، الطريق الوحيد اللى نقدر نبنى بيه هدفنا فى التحول من الراسمالية الى الاشتراكية هو العمل السياسى مش العمل الحكومى »

« بدون العمل السياسى وبدون الوعى السياسى وبدون وعى الشعب العامل ، وتحالف قوى الشعب العاملة ، سنجد نفسنا فى متناقضات ، هى اصلا متناقضات بين الاشتراكية والرجعية ، وجزء كبير من الشعب العامل منحاز الى جانب الرجعية فى هذه المتناقضات » (١)

هناك اذن عوامل سلبية مختلفة ، تعرقل حركة تحالف قوى الشعب العاملة وتحاول ان تجمد نشاطه ، وتتمثل فى تسرب بعض العناصر الرجعية الى صفوفه ، والنفوذ النسبى «للحزب الرجعى» وتفكك القوى الاشتراكية ، والانحراف الاقتصادى ، وتحكم اساليب العمل الادارى وتسرب البيروقراطية فى بعض اجهزته ، والافتقار الى الكادر الاشتراكى وارهاق بعضه بالعمل واثقاله بالمسئوليات ، فى نفس الوقت الذى يبقى البعض الاخر فى معزل عن النشاط السياسى ، وتخلف التوعية الاشتراكية عن مواكبة التغيرات المادية الثورية .

بيد انه لا تعنى الاشارة الى هذه النواحى السلبية انه لا توجد جوانب ايجابية بناءة ، انما اردنا ان نضع اصبعنا على موطن الداء ونستكشف اسباب الفشل ونستقصى المسببات ، لنصل منها الى انجع علاج لتخلف الاتحاد الاشتراكى كتجسيد سياسى تنظيمى لتحالف قوى الشعب العاملة عن اداء مهامه الثورية فى قيادة معركة البناء الاشتراكى.

والواقع ان العلاج الفعال لهذه الاوضاع يكمن فى الارتكاز على قواعد ثلاث :

اولا التوسع فى عقد مؤتمرات للوحدات الاساسيه . وينص قانون الاتحاد الاشتراكى على ان « ينعقد (المؤتمر) دوريا مرة كل اربعة شهور، او فى دورات غير عادية بناء على طلب لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الاساسية او ثلث عدد اعضاء المؤتمر » . الا انه فى سبيل تهيئة المناخ الصالح للنشاط السياسى يجب ان تكلف الوحدات الاساسيه بعقد المؤتمرات مرة كل شهر على الاقل، طوال الفتره القادمة وحتى انعقاد المؤتمر القومى العام ، وعلى ان توضع جداول اعمال محددة لكل مؤتمر ، ويمكن أن نبدأ بالمهام الخمس التى حددها الرئيس عبد الناصر فى خطاب ترشيحه لرئاسة الجمهورية ، والاحاديث الاخيرة التى ادلى بها فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية ولمناقشة خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى فى الامانة العامة ، وبذلك نتجنب السقوط فى وهدة الانحراف الاقتصادى . كما يجب محاسبة لجان الاتحاد الاشتراكى على انتظام عقد هذه المؤتمرات ومراقبة تنفيذها للالتزام بعقد اجتماعين للجنة على الاقل كل شهر ، ونزول القيادات الى اللجان العشرينية والمؤتمرات لحضور اجتماعاتها وطلب محاضر الجلسات واستطلاع نشاط هذه الوحدات . هذا الى جانب عقد الندوات للتوعية الاشتراكية على اوسع نطاق . فالمؤتمرات والندوات هى انجع اساليب التحرك الديمقراطى للجماهير واكثرها فاعلية فى تجديد حيوية الثورة وتدريب قوى الشعب العاملة على الارتفاع بمستوى المناقشات والحوار ، ومولد الافكار الثورية واكتشاف الاتجاهات الموضوعية الخلاقة ، والخامات الصالحة للقيادة .

(١) الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى ١٦ مايو ١٩٦٥

لقد اوضح الميثاق « ان الطريق الى الحرية قد اصبح مفتوحا من غير خطر ولا عائق ، وان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلةلاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو ١٩٦١ ، لا تشكل خطرا على امن النضال الوطنى ، بل انها صمام الامن له » وانها تخلق القوة الشعبية القادرةعلى الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله ، « كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها الى الامام وتحقق فيده من التفكير الجماعى القادر على حد نزعات الحكم الفردى ، ومن ثم هى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى ».

هذا الحوار الواسع ، هو الضمان لحل التناقضات سلميا ،وتعميق الفهم المشترك ،وخلق الوحدة الفكرية حول القضايا الرئيسية ، بينقوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى المحافظة على الوضع الثورى الراهن ، ودفعه الى الامام ، وتخليصه من الاخطاء والعيوب وحمايته من الانحراف وتجنيبه الاخطار ، بكشف التيارات الرجعية ، والعناصر النشطة من « الحزب الرجعى » وعزلها سياسيا وتنظيميا .

ان تصارع الاراء داخل تحالف قوى الشعب العاملة ظاهرة صحية ، ومظهر للحيوية ، كما ان الصراع الفكرى فى الاطار الديمقراطى لا يؤثر فى وحده التنظيم الذى يأخذ بنظام الديمقراطية المركزية ، اى المناقشة الحرةمع الانضباط والنظام الحاسم ، باطلاق حرية الراى والنقد ، حتى اذا استقر راى الاغلبية على اتجاه او قرار ، التزم به الجميع ، بما فيهم الاقلية التى كانت تعارضه

وللاسف ، فما زالت بعض العناصر القيادية تتجنب العمل الجماهيرى ، وتعتبر اى بادرة من النشاط او مبادرة الى العمل من جانب القوى الشعبية ، نوعا من الانحراف ، او التعدى على اختصاصاتها .

ومن الاقتراحات الجديرة بالمناقشة ، ان تقوم امانة الدعوة والفكر بتكليف كادر اشتراكى بالانتقال الى مراكز الجمهورية المختلفة كمندوبين لها ، لحضور المؤتمرات التى تعقد فى نطاق المركز، وتوجيه المناقشات ، واكتشاف العناصر الصالحة فكريا ونضاليا للقيادة ، على اساس التفرغ لهذا العمل .

وهناك شكوى تتردد بكثرة ، حول الفقر المزمن الذى تعانى منه المكتبة العربية فيما يتعلق بالدراسات الاشتراكية . والواقع ان المرء يكاد يعجز عن العثور على اى دراسات من هذا القبيل فيما عدا بعض التراجم ، والبحوث الضحلة التى تثير البلبلة اكثر من الوضوح ، مما يقتضىاشراف ورقابة ادق من جانب قيادة الاتحاد الاشتراكى على حركة النشر ، ووضع خطة عاجلة لتلافىهذا النقص ، وتبسيط الفكر فى مجال الدعوة ، ليتناسب مع كل قطاعات قوى الشعب العاملة .

ثانيا « والاتحاد الاشتراكى هو كل الجماهير.. وبعد ذلك فان عملنا الثانى هو الجهاز السياسى اى الحزب السياسى الاشتراكى المبنى علىتجميع القوى الاشتراكية،وهو ما تقوم بعمله اليوم وتركز عليه كهدف ، والا فانه سيكون لدينا جنود بدون قيادات او قيادات بدون جنود » (١)

ان تكوين الجهاز السياسى القائد هى الحلقة الرئيسية التى لو امسكنا بهـا لامكننا ان نحقق بنجاح اهداف مرحلة التحول ، وان نرفع نشاط تحالف قوى الشعب العاملة الى مستوى العمل السياسى ومسئولية البناء الاشتراكى .

واولى خطوات تكوين الجهاز السياسى تنحصر فى شعار « وحدة القوى الاشتراكية » الذىطرحه المناضل عبد الناصر ، وهو الشعار الذى لميتحقق حتى الان بصورة فعالة ، رغم ان الظروف كلها ممهدة له من جانب القوى الاشتراكية التى استجابت للنداء ، واتخذت من الاجراءات ما يكفل تحقيقه . حقا ، لا يمكن تجاهل الخطوات الايجابية من جانب جميع القوى الاشتراكية التى تتجه الى خلق انسب الظروف لانجاز مهمة توحيدها ، الا ان الضغط والتآمر الاستعمارى الذى انتقل الى مرحلة عدوانية سافرة ، بجانب تحركات الحزب الرجعى بهدف الانقضاض علىالثورة يفرض علينا وضع هذا الشعار موضع التنفيذ الفورى ، دون تباطؤ . فالقوى الاشتراكية التى تلتزم المنهج العلمى ــ منهج اشتراكيتنا ــ قليلة العدد ،مفككة مبعثرة ، بعضها مثقل بالعمل فى مجالات عديدة وبمسئوليات متشعبة ، والبعض الاخر لم تهيأ له اى فرص للنشاط السياسى ؛ فهم عبارة عنطاقات مضيعة ، فى وقت نحن احوج ما نكون الى كل « سعر » من الطاقة الاشتراكية . لذلك يجب ان توضع سياسة واضحة محددة للاستعانة بكل القوىالاشتراكية وتوزيعها بمقتضى خطةمدروسة طبقا لاهمية مجالات العمل ، كما يجدر بنا تطبيق مبدأ التفرغ السياسى ودراسة فكرة تطبيق نظام المسئولين السياسيين ــ اعضاء الحزب

(١) راجع مناقشات الامانة العامة حول خطة العمل الجديد للتنظيم السياسى ــ الطليعة العدد الثالث

الاشتراكى ــ المنبثين فى جميع مجالات النشاط الانتاجى والثقافى والفكرى .

ومن أبرز مهامنا الثورية من أجل بناء الجهاز السياسى . العمل على تزويده بعدد متزايد من الكادرات الثورية . وتقدم قوى الشعب العاملة من بين ابنائها عددا كبيرا من الخامات الصالحة للعمل الثورى القادرة على شغل المراكز القيادية وليست المشكلة هى الافتقار الى هذه العناصر ، وانما اكتشافها واختيارها بناءا على مقاييس ومعايير موضوعية سليمة ، وتدريبها وتوعيتها ورعايتها وتطوير ملكاتها . كما ان سياسة عقد المؤتمرات الشعبية وتوسيع الحياة الديمقراطية، وحفز النشاط الجماهيرى ، وتوزيع الكادر الاشتراكى على اسس مدروسة ، سوف يتيح فرص التوصل الى عناصر صلبة واعية مخلصة ، تغذى الجهاز السياسى القيادى بقوى لا تنضب .

ان قوى الشعب العاملة بحكم انتمائها الى طبقات مختلفة ، تعكس اتجاهات فكرية متباينة ، اما الجهاز السياسى القيادى ، فهو تجسيد لوحدة الفكر والارادة ، والوحدة الفكرية لا تعنى الحجر على حرية الراى ، بل ترتكز على منهج علمى تلتقى على مسالكه وفى اطار قوانينه الموضوعية القوى الاشتراكية . والاتحاد الاشتراكى العربى هو اتحاد قوى اجتماعية حول برنامج تلتزم به هو الميثاق الوطنى بأهدافه المحددة والموعد المحدد لانجازها وغايته عام ١٩٧٠ . اما الجهاز السياسى فرغم التزامه بالميثاق ، الا انه قادر على الاستمرار فى قيادة حركة التطور كلما انجزت اهداف مرحلة ونشأت احتياجات جديدة ، بما تفرضه من اهداف جديدة .

وفى اطار هذا المفهوم يوجه الرئيس عبدالناصر انظارنا الى انه « **اذا كنا عاوزين الثورة تستمر، اذن لابد ان يكون هناك تنظيم سياسى قوى قادر على الاستمرار فى المبادىء والامال اللى احنا قررناها واعلناها بالنسبة للميثاق ، ثم يكون قادر ايضا على النظر فى الميثاق** » (١) . ومن هنا تبدو اهمية ان يكون الكادر القيادى مسلحا بالقوانين العلمية للاشتراكية .

ثالثا تكاد الاراء تجمع على ان احد الاسباب الرئيسية لما يعانيه الاتحاد الاشتراكى من بعض الاتجاهات السلبية تعود الى ضخامة بنيانه ، والملايين الغفيرة المكونة له ، مما يعوق حركته ويشل فاعليته.

والواقع ان القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى يفرق بين نوعين من العضوية : **العضو العامل والعضو المنتسب** . وكانت القاعدة الاولى عند فتح باب تقديم طلبات العضوية فى اول يناير ١٩٦٢، هى التحديد فى الاختيار حتى يبدأ الاتحاد الاشتراكى نشاطه بعدد محدد من الاعضاء تقد احسن اختيارهم على ان يتجه بعد ذلك الى التوسع التدريجى فى قبول العضوية العاملة ، وبذلك يضمن الفعالية والايجابية فى التنظيم . الا ان هذه القاعدة لم تطبق حتى نجد انه من بين ٤٫٨٧١٫٥٩٢ عضوا لا يوجد عضو منتسب واحد ، فجميعهم اعضاء عاملين ، اذ لم يتقرر العمل بنظام الاعضاء المنتسبين واختيار الاعضاء العاملين من بينهم الا اعتبارا من اول مايو ١٩٦٤ بعد ان فتح باب تقديم الطلبات مرة اخرى .

لقد حدد القانون الاساسى واجبات العضو العامل بالمحافظة على وحدة الاتحاد الاشتراكى وتماسكه وبذل قصارى جهده فى تنفيذ ما يقرره ، وان يدرس قرارات منظمات الاتحاد باستمرار ، ويتولى شرحها لغيره ، ويقبل قرار الاغلبية حتى لو كان مخالفا لرايه ، ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان ، وان يعمل دائما على رفع مستواه الفكرى والعقائدى ، ويتعمق فى فهم مبادىء الميثاق الوطنى، ويتولى شرحه للغير ، ويضحى دائما بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكى ومصلحة الشعب ، وان يمارس النقد والنقد الذاتى ، والا يطلب لنفسه او لغيره امتيازات او استثناءات ، وان يقوم بالتوعية والتثقيف الاشتراكى .. الخ من واجبات لو روعيت حقا لما حصل على حق العضوية العاملة اكثر من عدد محدود .

ولسنا نعيب على الواجبات دقتها وشمولها ، بل نقترح اعادة النظر فى العضوية العاملة ، حتى يقتصر شرف الانتماء اليها على اولئك الذين يلتزمون بالواجبات المقررة ، وعلى ان تكون هناك فترة ترشيح يختبر فيها العضو . هذا بالاضافة الى ضرورة تطبيق الاجراءات النظامية فى حالة الانحراف او الخطأ او الاضرار بوحدة الاتحاد الاشتراكى ، بما فى ذلك حق اسقاط العضوية . ولا شك انه سيترتب على الالتزام بقواعد القانون الاساسى اضفاء نوع من الجدية على نشاط الاتحاد الاشتراكى ، ويدفع الاعضاء الى التنافس ويحفز جهودهم لاثبات جدارتهم للانتماء الى العضوية العاملة ثم عضوية الجهاز السياسى القائد ، كما انه معيار لكشف العناصر المعادية والرجعية داخل صفوف تحالف قوى الشعب العاملة .

(١) الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى ١٦ مايو ١٩٦٥.



ثورة يوليو.. والفلاحون



مصطفى طيبه

للفلاحين

فى جميع الثورات دور اساسى بغض النظر عن تفاوت هذا الدور من مجتمع لاخر ، أو اختلاف الفئات التى تتشكل منها هذه القوى الاجتماعية من مرحلة الى اخرى.

والواقع أن الفلاحين خلافا لكافة القوى الاجتماعية الاخرى ، كانوا دائما محور نقاش لا ينتهى بين المفكرين حول طبيعتهم ، ومكوناتهم ، وحدود دورهم فى الثورات المختلفة. بل أن هذا الجدل يطرح نفسه اليوم وبصورة ملحة عندما يثور سؤال : **من هو الفلاح** ؟ ومرد ذلك ان الفلاحين أكثر القوى الاجتماعية تداخلا مع جميع طبقات المجتمع . **فالعمال الزراعيون** وهم أدنى فئات الفلاحين يقتربون من الطبقة العاملة اكثر من انتمائهم الى الفلاحين . **واغنياء الفلاحين** وهم أعلى فئات هذه القوى الاجتماعية يقتربون من كبار الملاك اكثر من قربهم الى فقراء الفلاحين .

من هنا تأتى صعوبة تعريف الفلاحين وتحديد فئاتهم ، على عكس باقى القوى الاجتماعية الاخرى

ولنفس هذا السبب تختلف دائما حجم الفئات المشتركة فى اى ثورة هامة ، وفقا لنوع هذه الثورة ودرجة تأثيرها فى مشكلة الملكية وطبيعتها .

ففى الثورات البورجوازية القديمة ، أمكن للبورجوازية فى المدينة أن تحشد حولها اوسع قطاعاتهم ، بسبب تحديد هدفها ضد السيطرة الاقطاعية فى الريف ، والتى كانت تحصر ملكية الارض بصورة أساسية فى أيدى سادة هذا النظام.

وعندما بدات التناقضات الاجتماعية تنخر أعمدة النظام الرأسمالى فى أوروبا وامريكا وروسيا القديمة ، ضاق حجم هذه الفئات، واصبحت الثورة الاشتراكية هى العلاج الوحيد لهذه التناقضات .

وفى داخل الثورات التحريرية المعاصرة ، تبرز هذه المشكلة نفسها عندما تبدأ هذه الثورات انعطافها التاريخى نحو الاشتراكية . ففى **المرحلة الاولى** للثورات الوطنية ، عندما تكون المشكلة الوطنية التحررية هى محور الحركة الثورية فى المجتمع ، تتواكب اوسع فئات الفلاحين فى صفوف الثورة ، بل وتؤازر فئاتهم العليا ضرب كبار ملاك الارض بأمل احلال سيطرتهم على مقدرات الريف محل السيطرة الاقطاعية .

ولكن الوضع يختلف عندما تطرق هذه الثورات أبواب الاشتراكية . هنا يصبح نضال هذه الفئات الموالية لكبار الملاك من أجل **((تجميد))** الثورة هو محور حركتهم ، بل وتسعى بعناد لكسب الفلاحين الى جانبها فى هذا النضال الرجعى . ويقودها ذلك بالضرورة — عاجلا او آجلا — الى الاصطدام بالثورة فى خطها الصاعد ، وينتهى حتما بانتقالها الى مواقع الاعداء . من هنا تصبح قضية الثورة المستمرة لا تنحصر عند حدود اعتبار الفلاحين احدى قواها الاساسية ، **وانما تصبح القضية الملحة تحديد من هم الفلاحون الثوريون فى هذه المرحلة بالتحديد .**

والواقع أن هذه النقطة بالذات تحتاج الى وعى متطور بمفهوم قوى الثورة واعدائها فى كل مرحلة ، لا الى تخطيط ثابت ، جامد ومنعزل عن حركة الثورة وحركة الحياة. والذى يعنينا هنا هو تحديد ان تعبير « الفلاحين » انما نقصد به هذه الاقسام الواسعة التى تتفق مصالحها مع مرحلة التحول الاشتراكى وتسانده بحسم ضد أعدائه . هذا من جانب ، ومن الجانب الاخر ، ان مشكلة الفلاحين تحتاج دائما الى تحديد لابعادها فى كل مرحلة ، وتحتاج اكثر من ذلك الى وعى مستمر لطبيعة المهام التى تواجهها الثورة فى صعودها . وبالتالى معرفة القوى التى تقف معها ، والتى تقف ضدها ، والتى تجرى حائرة بين القطبين .

الفلاحون قبل الثورة

ما يميز تاريخ الملكية فى مصر منذ عهودها القديمة حتى ثورة ٢٣ يوليو ، وعلى خلاف تاريخ الملكية الزراعية فى أوروبا ، هو الترابط والعمل المشترك بين الفلاحين . كان الفلاحون يبذلون جهدهم بالتعاون لزراعة الارض وحصد انتاجها حتى يمكنهم أن يؤدوا الالتزامات المطلوبة منهم متضامنين .

يقول « **الجبرتى** » عن عهد « **محمد على** » : « كان الجلادون من اعوان الحكومة اذا لم يجدوا الرجال المطلوبين لدفع الضريبة، عمدوا الى الاطفال والنسوة يصبون العذاب عليهن وينهبون كل ما يصادفونه من مال او خزين ، وما اكثر ما كانوا ينزعون الاقراط من آذان النساء ،وينزعون معها قطعا من آذانهن تقطر بالدم وتضج بالالم» .

وسن محمد على قانونا يقضى بعقوبة الاعدام للفلاح الذى يغادر قريته او الذى يأويه ... « اذا تحقق أن احدا من الناس لم يرسل من عنده من الفلاحين فى ظرف شهر . ويقبل من يأتيه منهم من الان فصاعدا ، فمن بعد التحقيق يجازى بصلبه واعدامه » .

ولعل أبلغ ما يمكن ان يقال عن حالة الفلاحين فى عهد عائلة محمد على ، هو ما قاله مراسل جريدة التايمس فى رسالة له من القاهرة عام ١٨٧٨ : « ان الحقيقة المرة التى لا يكاد يصدقها العقل ، هى أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان من بيوتهم واهلك دوابهم وحطم ديارهم هم انفسهم الذين كانوا يحاكمون ويعذبون لعدم سداد الضرائب المتأخرة عليهم » .

ويستطرد المراسل قائلا « ان الضرائب الثقيلة المتنوعة التى بلغت ثلاثة وثلاثين نوعا ، القت بالفلاحين البؤساء فى أحضان المرابين الاجانب » .

والقت بجزء من الارض فى ايدى الاجانب ايضا حتى تحول عدد ضخم من الفلاحين الملاك الى اجراء ... والخلاصة ان مصر قد صارت اشبه بضيعة كبيرة يديرها الدائنون الاجانب . والدائن عامة يهتم بانماء موارد الضيعة المدينة حتى يسدد منها دينه . ولكن الدائنين فى مصر لم يكونوا يفكرون الا فى اغتصاب الاموال » .

وحتى **اللائحة السعيدية** التى قيل عنها انها كفلت حق الملكية للارض فهى لم تكفله الا لكبار الملاك من العائلة الخديوية ، ومن تتعاون معهم من المحتلين الاجانب . أما الفلاحون فقد كان كل ما لهم لا يعدو ان يكون اثرا لم يصل الى حد التملك .

لقد تضافرت عوامل التطور العالمى ،مع التاريخ الخاص للملكية فى مصر لتجعل من المستحيل حل قضية الارض على أيدى البورجوازية المصرية . فانه اذا كان العلاج الوحيد لقضية الارض فى اوروبا وامريكا وروسيا القديمة ، هو الاشتراكية ، بعد أن بدأت التناقضات الاجتماعية تنخر اعمدة النظام الرأسمالى ،فانه مع انتصار اول ثورة اشتراكية ؛ كفت البورجوازية وبصفة خاصة فى المستعمرات عن أن يكون هدفها تمليك الارض للفلاحين المعدمين او الفقراء . من هنا فتاريخ البورجوازية المصرية بالنسبة لقضية الارض لم يكن فى أحسن الاحوال سوى محاولات لتحسين حال الفلاحين داخل الإطار الاستغلالى البشع .

لم يكن مشروع ((**عمر لطفى**)) ١٩٠٩ الذى وئد فى مهده، سوى محاولة لتحسين وضع الفلاحين بعمل نقابات زراعية مهمتها شراء حاجات الزراع وبيع حاصلاتهم ، وعمل صناديق للتسليف الزراعى تقرض المزارعين ما يحتاجون اليه من مال .وانشاء جمعية لتنشيط حركة التعاون . وكذلك مشروع عام ١٩١٤ الذى وئد هو الاخر على الرغم من انه كان اكثر تخلفا من سابقه وما تلاه من مشروعات اصلاحية جزئية .«

ولقد كان موقف البورجوازية المصرية من حوادث ((**بهوت**)) عام ١٩٥٠ هو التعبير الكامل عن هذه الحقيقة .فالفلاحون الذين رفضوا زيادة الايجارات، زج بأغلبهم الى السجون ونكل بهم اشد تنكيل . وراح ((**عواد**)) الشهيد ضحية مؤامرة دنيئة أخرى فى ((**كفور نجم**)) دبرها الاقطاعيون ونفذتها حكومة البورجوازية . وحين قال الفلاحون ((**الارض** ارضنا ولنا فيها اكثر مما لصاحب السمو ولى **العهد**)) فقد كانوا يعبرون ابلغ تعبير عما آلت اليه احزاب البورجوازية المصرية . وكانوا يعلنون عن الثورة التى تدق الابواب .

ان الفلاح المصرى لم يحصل على حق الملكية بشكل حقيقى الا بصدور **قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر عام ١٩٥٢** . ومن واقع الاحصائيات نتبين أن أرض مصر ظلت فى معظمها للعائلة المالكة وكبار الملاك المصريين والاجانب :

● فى سنة **١٨٨٧** بلغت ملكية الاجانب ما مساحته ٢٢٥ر١٨١ فدانا . وبعد عشر سنوات أى فى سنة **١٨٩٧** اصبحت ملكيتهم ٠٠٠ر٥٥٠ فدان . وكانت هذه الملكيات موزعة على ملكيات تزيد كل منها عن ٥٠ فدانا . وبالنسبة لمجموع ملكية الاراضى التى تزيد كان الاجانب يملكون ٢٣٪ من مجموع مساحة الارض المملوكة لكبار الملاك .

● وفى عام **١٩٠١** وصلت ملكية الاجانب للارض التى تزيد عن ٥٠ فدانا ٦ر٤٢٪ من مجموع الاراضى فى محافظة القنال ، ٤ر٣٢٪ من مجموع الاراضى فى محافظة البحيرة .«

● وفى عام **١٩٥٢** كانت مساحة الارض المنزرعة كلها ٥ر٦٦٢ر٩٩٢ر٥ فدانا . وكان مجموع ملاكها ٢ر٧١٦ر٢٦١ر٢ مالكا على الوجه التالى :

— ١٦٧ر٤٢٩ر١ مالكا يملك كل منهم فى المتوسط نصف فدان ومجموع ما يملكون ٥٥١ر٤١٣ فدانا
— ١٢٣ر٥٢٢ مالكا يملك كل منهم فى المتوسط فدان واحد ومجموع ما يملكون ٦٩٥ر٣٥٦ فدانا
— ٦١٢ر٣٢٧ مالكا يملك كل منهم فى المتوسط ١ — ٢ فدان ومجموع ما يملكون ٨١٦ر٤٤٩ فدانا
— ٢٩٣ر١٥٣ مالكا يملك كل منهم فى المتوسط ٢ — ٣ فدان ومجموع ما يملكون ٨١٥ر٣٥٤ فدانا
— ٣٦٦ر٨١ مالكا يملك كل منهم فى المتوسط ٣ — ٤ فدان ومجموع مايملكون ٠١٧ر٢٤٧ فدان
— ٨٥٩ر٥٦ مالكا يملك كل منهم فى المتوسط ٤ — ٥ فدان ومجموع مايملكون ٠١٧ر٢٤٧ فدان

ومعنى ذلك :

● ان ٢٨٠ مالكا كانوا يملكون ٤٠٠ر٥٨٧ فدان ومجموع ملكياتهم ٧٪ من الارض المنزرعة .

● وان ٩٥١ر٣٠٨ر٢ يملك كل منهم اكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ٠٦٢ر٢٣٠ر١ فدان أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪ من الارض .

● وان ٦٠٠ر١٩٩ر٢ مالكا لا يملك كل منهم اكثر من خمسة أفدنة ، ومجموع ملكياتهم ١٠١ر٢٧٦ر٢ . أى أن ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من الارض .

وبالنسبة للملكية الكبيرة كانت كالاتى :

● ٦١ مالكا كان يملك كل منهم اكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢١٨ر٢٧٧ فدانا
● ٢٨ مالكا كان يملك كل منهم اكثر من ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٤٥٤ر٩٧ فدانا
● ٩٩ مالكا كان يملك كل منهم اكثر من ١٠٠٠ — ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢١٦ر١٢٢ فدانا
● ٩٢ مالكا كان يملك كل منهم اكثر من ٨٠٠ — ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٤٨٣ر٨٦ فدانا

ومعنى ذلك :

● ان ٢٨٠ مالكا كانوا يملكون ٤٠٠ر٥٨٣ فدان . أى أن واحد على عشرة آلاف من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الارض .

وبالنسبة للملكيات التى تزيد عن ٢٠٠ فدان نجد أن :

● ٢٢١٥ مالكا يملكون ٤٩٣ر٢١٨ر١ فدانا .« أى أن ٨ على ٠٠٠ر١٠ من الملاك كانوا يملكون ١٩٪ من الارض .«

الارض للفلاح جوهر قضية الثورة

كان صدور قانون الاصلاح الزراعى بعد ما لا يزيد عن شهرين من قيام الثورة ، هو الرد العملى على الجدل الذى ثار طويلا بين اوساط الثوريين حول أضعف نقطة فى جبهة أعداء الثورة . فمع أن الاشتراكية كانت قد أصبحت هى الحل الوحيد منذ السنوات الاولى للقرن التاسع عشر ، فقد ظل مفهوم ان قضية الارض بورجوازية فى الاساس ، هو ما كان يحكم نظره عدد كبير من الثوريين . حتى بعد صدور القانون ، وظهور مقاومة أحزاب البورجوازية المصرية له — وخاصة حزب الوفد ، ظل هذا المفهوم هو السائد .

ومع أن قانون الأصلاح الزراعى الاول ، لم يكن هو الحل الاشتراكى الكامل ، فهو ايضا لم يكن حلا بورجوازيا .

لقد كان يعبر عن امتزاج المهام الوطنية بالمهام الاشتراكية للثورة . فلقد كان العامل الاساسى فى تحديد موقف كافة القوى الاجتماعية من « حق الملكية الاستغلالية المقدس » . وكلما قضى منطق الثورة النيل من هذا الحق ، كلما اتسعت الجبهة المعادية للثورة من المدافعين عن هذا الحق الاستغلالى . ولقد دلت تجربة ثورتنا على أن الاشتراكية هى الحل الوحيد لقضية الارض .

فبموجب قوانين الاصلاح الزراعى ، بلغت مساحة الارض المستولى عليها :

فى عام ١٩٥٢		٤٥٠٣٠٥ فدان
وفى عام ١٩٥٧		١١٠٤٥١ فدان
وفى عام ١٩٦١		٢١٤١٣٢ فدان
وفى عام ١٩٦٢		٢٨٣٣٦ فدان
وفى عام ١٩٦٣	(فترة اولى)	٦١٩١٠ فدان
وفى عام ١٩٦٣	(فترة ثانية)	٢٥٨٠٧ فدان
وفى عام ١٩٦٤		٤٣٥١٦ فدان

وبلغت مساحات الارض الموزعة :

حتى عام ١٩٦١	٣٢٦٫٧٣٢ فدانا
حتى آخر ١٩٦٢	٤٣٢٫٨٨٢ فدانا
حتى آخر ١٩٦٣	٥٣٣٫٠٥٤ فدانا
حتى آخر ١٩٦٤	٦٤٦٫٧٧٥ فدانا

وتبلغ مساحة الارض الموزعة بالتمليك حتى نهاية عام ١٩٦٤ « ٦٤٦٧٧٥ فدانا ينتفع بها ٢٦٣ الف أسرة قوامها ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فرد » .

هذا الى جانب مساحة اراضى الدولة الواقعة داخل الزمام والتى تبلغ ١٠١٫٤٩٨٥ فدانا . ومساحة اراضى طرح النهر والتى تبلغ ٥٨٥٩٠ فدانا .

يقول الميثاق فى مناقشته لقضية الارض والفلاح فى مصر :

● « الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة الزراعة لا يؤمن بتأميم الارض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وانما هو يؤمن — استنادا الى الدراسة والتجربة — بالملكية الفردية فى الارض فى حدود لا تسمح بالاقطاع »

« الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الارض الى الملكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للارض باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الاجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها » .

● وكما انخفض الحد الاعلى للملكية بقانون الاصلاح الزراعى سنة ٦١ الى مائة فدان بدلا من مائتى فدان فان « روح هذا القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للاسرة كلها » .

وبتأكيد جمال عبد الناصر للاشتراكية ، بأنها القضاء على الاستغلال أصبحت الملكية لا يحددها غير المنطق الثورى . وبهذا المنطق الثورى تستطيع الثورة خلال مجراها ان تحدد فئات الفلاحين وتجيب باستمرار عن سؤال من هو الفلاح ؟ .

وبقدر ما تتمكن الثورة من تحقيق ذلك ، بقدر ما تخطو فى اتجاه الحل الاشتراكى للمشكلة الزراعية . ان ملكية الفلاح لارضه لا تصبح عملا ثوريا ما لم يكن له أغراضه السياسية والاجتماعية

فالتحرر الاقتصادى للفلاح يقود الى تحرره السياسى والاجتماعى . والتحديد الثورى للملكية هو الذى ينبع من مهام الثورة السياسية والاجتماعية

من هنا فقد كان تخفيض الحد الاعلى للملكية ، مصاحبا للتحول الاشتراكى للثورة . وتأمين هذا التحول السياسى والاجتماعى فرض بالضرورة النص الإلزامى على أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، انذلك بتعبير الميثاق هو «ضمان اكيد لقوة الدفع الثورى ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصيلة » .

ان الفارق الجوهرى بين ديموقراطية ثورة ٢٣ يوليو ، وبين ديموقراطية البورجوازية الزائفة

تلخصها جملة فى قصة لاحد رقيق ارض الاقطاعى « الامير عمر طوسون » « كانت الاصوات المطلوبة لنجاح مرشــح الاقطاعى توزع على أربعــة من الفلاحين يساقون تحت التهديد الى لجنة الانتخابات ويدلى الاربعة بعدة الوف من الاصوات » .

النهوض بالريف بعد تمليك الارض للفلاح

غير أن قضية الثورة لا تقف عند حدود تمليك الارض للفلاحين المعدمين والفقراء بما لذلك من دلالات سياسية واجتماعية ، والا فقدت معناها الثورى وانتهت الى أن تكون مجرد عمل اصلاحى « الثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهـر والاستغلال » .

الارض للفــلاح ، للنهوض بالريف اجتــماعيا وسياسيا ولتقريب الفوارق بين المدينة والريف والعمل على الوصول به الى المستوى الحضارى للمدينة . من هنا فالصلة بين التعاون والملـكية الفردية للارض ، وبين التعاون والتنمية الانتاجية للزراعة صلة لا تنفصم . يقول الميثاق : « انمـا الافاق التعاونية فى الزراعــة تمتـد على جبهة واسعة . انها تبدأ من عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى اثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتساير عملية التحويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الاكبر من ناتج عمله . وتصل به الى الحـد الذى يمكنه من استعمال احدث الالات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ، ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل » .. « ان تعاونيات الفلاحين ،فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديموقراطية ، قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين ، وعلى استكشاف حلولها » .

وبالرجوع الى الاحصائيات نلاحظ انه مع كل تقدم تحرزه الثورة ، تتدعم الصلة بين ملكية الارض والتعاون وبينه وبين التنمية الانتاجية للزراعة . فعدد الجمعيات التعاونية الزراعية عام ١٩٦٤ زاد الى ضعف ما كان عليه عام ١٩٥٢ . وزاد عـــدد المنتفعين من هذه الجمعيات الى ثلاثة أضعاف عددهم عام ١٩٥٢ . فقــد كان عـــدد الجمعيات التعاونية عام ١٩٥٢ نحو ٢٫٢٠٣ جمعية تضم حوالى ٥٠٠ الف مزارع . وبلغ عددها عام ١٩٦٤ نحو ٤١١٢ جمعية تعاونيــة زراعية تضم نحــو ١٫٢٥٠٫٠٠٠ مزارع من الملاك والمستأجرين معا .

وفى مجال التمويل كانت سلفيات بنك التسليف الزراعى فى عام ١٩٣٢ ، لاتزيد عن مبلغ ٢٫٢مليون جنيه ، كانت فى معظمها لكبار ملاك الارض . ولم يزد نصيب الجمعيات التعاونية فيها حينذاك عن ٢٫٥٪ ، بينما ارتفع الرقم فى سنة ١٩٦٣ الى نحو ٦٩ مليون جنيه ، منها نحو ٦٠ مليون جنيه للجمعيات التعاونية . عدا ٦٥ مليون جنيه تمثل سلعا تموينية ، واعفيت كل هذه السلف من الفوائد . ان الائتمان الزراعى يخدم اليوم نحو ٩٥ الف حائز وتبلغ نسبة صغار الملاك منهم نحو ٨٠٪ وتبلغ المساحة التى يخدمهــا الائتمــان الزراعى والتعــاونى نحــو ٤٫٦٠٠٫٠٠٠ فدانا . كما زاد عدد بنوك القــرية من ١٦ الى ١٠٠ بنك .

وفى مجال التجميــع الزراعى ، بدأت الثــورة محاولاتها الاولى عام ١٩٥٦ .

وفى عام ١٩٥٨ لجأت الثورة الى تنظيم الدورة الزراعية بتجميع الاستغلالات الزراعية .

وفى عام ١٩٦٠ بدأ تجميع الحيازات الصغيرة فى مساحات زراعية كبيرة حتى يمكن استغلالها اقتصاديا دون المساس بالملكية الفردية . وقد نفذ المشروع فى ١٠٣ قــرية عام ١٩٦١ ، زادت الى ١٫٢٠٠ قرية عام ١٩٦٢ ، والى ٣١٫٢٥ قرية عــام ١٩٥٦ زادت الى ١٫٢٠٠ قرية عام ١٩٦٢ ، والى ٣٫١٫٢٥ قرية عام ١٩٦٣ ، ثم الى ٤٠٫٠٠٠ قرية عام ١٩٥٦ .

هكذا كان تمليك الارض للفلاحين بهدف النهوض بالريف فى اتجاه حل مشــكلة الارض باعتبارها مشكلة الثورة . لقد ظلت نظرة الثورة وما زالت الى الفلاحين باعتبار انهم قوة رئيسية فى الثورة تمثل الغالبية الساحقة من السكان . وتحررهم الاقتصادى لا يتوقف فقط على تمليكهم للارض وانما على تمكينهم من أن يصبحوا قوة اقتصادية تلعب دورا أســاسيا فى خطة التنميــة . ثم على تمــكينهم من ممارســة حقهم الطبيعى فى القيادة والرقابة والحــكم فى كافة التنظيمــات الشعبية والسياسية .

غير أن كفاءة الارض وزيادة كفايتها الانتاجية بما لا يتعارض مع ملكية الفلاحين لها ، اكبر من أن تحل بقوانين وقرارات تجد من يقاومها فى الريف من القوى الرجعية ، وتحول دون تحقيقها على الوجه الاكمل بقايا التخلف فى الريف . من هنــا فضرورة المساندة الجماهيرية الواسعة قد اصبحت فى المرحلة الحالية على أعلى درجة من الاهمية .

نحو تنشيط الحركة الثورية فى الريف

لقد وضعت الثــورة القوانين والتشريعــات

الثورية التى تكفل حل المشكلة الزراعية ، وهى لاتضن بأى عمل يحل المشكلة الزراعية حلا جذريا لقد عادت قضية الثورة اليوم هى قضية مشاركة الفلاحين الثورية فى الريف . فعلى الرغم من ان أولى أعمال الثورة كانت لصالح الفلاحين ومن أجل النهوض بالريف ، الا ان الوضع الثورى اليوم فى تطوره انتهى الى أن يكون الريف أضعف نقطة فيه. وليس من سبيل الى تطبيق القرارات والاجراءات الثورية الخاصة بالريف الا بالاستناد الى جماهير الفلاحين ذاتها . الا بحركة ثورية فلاحية فى الريف والسبيل الى ذلك تدركه الثورة ، وحدد المناضل جمال عبد الناصر فى خطاباته ومناقشاته التنظيمية أبعاده بعمق ووعى كامل . انه يضع فى القمة ، التنظيم السياسى باعتباره الاصل .

ولكن كيف يحقق الاتحاد الاشتراكى فاعليته فى الريف ؟ .

يستطيع الاتحاد الاشتراكى فى الريف أن يحقق فاعليته الضرورية لقيادة الحركة الثورية فى الريف من خلال الصراع فى عدد من الاتجاهات . فهو يحققها **أولا** من خلال النضال ضدالعناصر الرجعية التى يتجه نشاطها فى مرحلة التحول الاشتراكى لتحل محل كبار ملاك الارض الاقطاعيين . وهو يحققها **ثانيا** من خلال ارتباطه الوثيق بالجمعيات التعاونية فى الريف كي تكون بحق منظمات ديموقراطية للفلاحين . وهو يحققها **ثالثا** من خلال ارتباطه الوثيق بالحركة النقابية للعمال الزراعيين، ونقل خبرة الحركة النقابية لعمال الصناعة اليها . وهو يحققها **رابعا** من خلال صراعه ضد القيم والافكار والعادات الاقطاعية التى ما تزال سائدة فى عقول الفلاحين . وهو يحققها **خامسا** من خلال صراعه ضد المفهومات الاقتصادية المتخلفة والغير عصرية التى تسوده . وهو يحققها **سادسا** من خلال صراعه ضد الانحراف البيروقراطى للاجهزة الادارية التى تنتشر فى ارجائها عناصر معادية للتحول الاشتراكى ، او عقول ما زالت تعيش فى الماضى ولا تدرك ابعاد وعمق التحول الاشتراكى .

هذه الصراعات هى حلقات فى سلسلة واحدة يمسك بطرفها الاول قيادة ثورية للسلطة والدولة والتنظيم السياسى ، ومهمتها أن تمسك جماهير الفلاحين بطرفها الثانى . لقد عرف الفلاحون النضال السياسى قبل أن يعرفوا النضال النقابى والتعاونى ويشكل ذلك ظرفا مواتيا على التنظيم السياسى أن يحسن الاستفادة به .

ويتأتى ذلك باتخاذ عدد من الخطوات اهمها :

● اعداد كادر سياسى فلاحى على درجة كبيرة من الوعى الاشتراكى ، وعلى درجة كبيرة من فهم قضية الفلاحين باعتبارها قضية الثورة كلها . كادر ينتشر داخل الحركة النقابية للعمال الزراعيين والحركة التعاونية للفلاحين ، وداخل كافة الاجهزة التنفيذية ، وفى داخل كل مجالات الخدمات . وذلك من أجل العمل على توعية الفلاحين . وتستهدف فى التحليل الاخير المشاركة الايجابية فى الثورة باعتبار أنها ثورتهم فى الاساس .

● تنظيم عقد مؤتمرات سياسية لجماهير الفلاحين ، تناقش اسباب تخلف الريف على الرغم من القرارات الثورية التى صدرت لصالحهم ولم تطبق التطبيق الثورى . وترتفع بمطالبهم ومشكلاتهم الى المستوى السياسى، وعلى اعتبار انها مشكلات عارضة ومؤقتة .

● الارتفاع بمستوى العمل النقابى والتعاونى فى الريف ، بالجمع بين قيادة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم النقابى أو التعاونى . فالعمل النقابى والتعاونى لا يقوم فى مواجهة سلطة معادية ، وانما يقوم بالتفاعل معها . فان كانت النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية فى مرحلة التحول الاشتراكى تنظيمات اقتصادية مهمتها الاساسية تنظيم الانتاج وزيادته . وهى تسعى لحل مشكلات جماهيرها من اجل هذه المهمة بالتحديد ، ووجود عناصر قيادية تجمع بين قيادة الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات النقابية يساعد على تحقيق ذلك .

تنشيط الحركة النقابية لعمال الزراعة

ولقد نص قانون الاصلاح الزراعى على حق عمال الزراعة فى أن يكونوا نقاباتهم . ولاول مرة يكسب العمال الزراعيون هذا الحق . فقانون النقابات الذى صدر عام ١٩٤٢ نص صراحة على عدم تمتع عمال الزراعة بهذا الحق . ولكن بعد مضى ما يزيد عن الاثنى عشر عاما على صدور هذا القانون ، فان حركة نقابات العمال الزراعيين مازالت لا تجد لها أثرا ملحوظا . ان التنظيم النقابى فى الريف ما زال متخلفا . وتخلف الحركة النقابية فى الريف ، مع ضعف فاعلية التنظيم السياسى بل وسيطرة اغنياء الفلاحين على قياداته ، فى مرحلة التحول الاشتراكى ، أمر له دلالته الخطيرة . فان كان دور الحركة النقابية فى المدينة فى المرحلة الحالية قد صار يشكل اساسا المساهمة الطليعية فى معركة الانتاج ، بعد أن تخطى العمال مرحلة المطالب الاقتصادية الجوهرية ، فان دور الحركة النقابية والتعاونية فى الريف لم يزل بعد ، هو نشر

الوعي بمصالح العمال الزراعيين والفلاحين الطبقية .

على ان مجرد قيام النقابة العامة للعمال الزراعيين فى ابريل عام ١٩٦٤ يشكل خطوة هامة . ولو أحسن الاستفادة من الشكل الديموقراطي الذى كونت به النقابة ، فان ذلك يساعد على دفعها فى اتجاه تحقيق مهامها . ويتوقف ذلك على مدى الجماهيرية التى تكتسبها . الشكل الديموقراطي الذى تمبه تشكيل النقابة العامة للعمال الزراعيين يمكن الاستفادة منه الى اقصى الحدود ، اذا ما ظلت اللجان النقابية قائمة بصفة دائمة ، تمارس فاعلياتها مع مجلس الادارة ، وترفع له مطالب العمال الزراعيين . وتستطيع هذه اللجان النقابية ان تقوم بدور المقاولين ومورد الانفار بقيامها هى بتشغيل العمال الزراعيين .

ويمكن ان يحقق التنظيم السياسي دوره فى توجيه الحركة النقابية لعمال الزراعة ، بوجود عناصر قيادية من العمال الزراعيين تجمع بين عملها فى النقابة وفى التنظيم السياسى . ويحتاج ذلك الى اختيار وتثقيف قيادات وعناصر طليعية من العمال الزراعيين . وتلك مهمة أساسية من الضرورى ان يضعها القائمون على أمر المعاهد الاشتراكية فى المرتبة الاولى . **وتبرز قضية محو الامية بين العمال الزراعيين بوصفها قضية سياسية فى الدرجة الاولى** . وربط الحركة النقابية لعمال الزراعة بالحركة التعاونية فى الريف ، وبتنظيم الانتاج الزراعى ، والتسويق التعاونى . والى ربطه بالمدينة باستهدائه بالتجارب الفنية للنقابيين من عمال الصناعة ، وتمثيل نقابتهم العامة فى الاتحاد العام للنقابات . وما يكفل تحقيق ذلك ، سواء داخل الريف ، أو بين الريف والمدينة ، الوجود الايجابى للتنظيم السياسى .

تنشيط الحركة التعاونية

ان الهدف الاساسى للحركة التعاونية فى الريف هو التعرف على مشاكل الفلاحين ووضع حلول لها . والديموقراطية هى وسيلتها لتنشيط الفلاحين بشكل اساسى ، وتحريك الجهود الانسانية فى الريف للنهوض به ومواجهة مشاكله . وفى اتجاه تحقيق هذا الهدف يقوم التعاون الزراعى بثلاث مهام أساسية : الاولى وهى مهمة انتاجية ينهض بها التعاون عن طريق تجميع الملكيات الصغيرة فى وحدات انتاجية كبيرة . يمكنها من استخدام أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ، ويمكنها من الحصول على الخدمات الزراعية . والثانية وهى المهمة الائتمانية ينهض بها التعاون الزراعى بتمويل المزارعين بالسلف والقروض النقدية والعينية والتسهيلات الائتمانية المختلفة . والثالثة وهى مهمة تسويقية ينهض بها التعاون الزراعى بتسويق جميع محاصيل المزارع تسويقا مجزيا يعود عليه بدخل اكبر من الدخل الذى يمكن ان يحققه اذا ما قام بمفرده بتسويق محصوله تسويقا حرا .

ومع ان الجمعيات التعاونية الزراعية قد حققت بعض النجاح على النحو الذى ذكرناه من قبل . الا ان الدور الاجتماعى والسياسى الذى رسمه الميثاق لم يمارس بعد . ومرد ذلك فى اعتقادنا هو ان قيادات الجمعيات التعاونية لم تصبح بعد صالحة للقيام بهذا الدور ، هذا من جانب ومن الجانب الاخر علاقة هذه الجمعيات بالاتحاد الاشتراكى ، فاذا سلمنا بحقيقة سيادة المفهومات الاقتصادية الضيقة فى قيادات الجمعيات التعاونية والاتحاد الاشتراكى ، وبحقيقة نفوذ اغنياء الفلاحين فى هذه القيادات فان نقطة البدء كيما تنهض الجمعيات التعاونية بدورها هو تشكيل قياداتها القادرة على فهم وتنفيذ خط ودور التعاون . وهو تحديد علاقتها بالاتحاد الاشتراكى بوصفه التنظيم السياسى اداة الثورة لتحقيق أهدافها .

واذا كان قانون الاتحاد الاشتراكى قد نص ـ الزاميا ـ على تمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن ٥٠ ٪ . فلقد دلت التجربة على ان هذا القانون يفقد فى بعض الاحيان روحه الثورية نتيجة تعريف لجنة المائة للفلاح . لقد ادى هذا التعريف الى سيطرة من لا مصلحة لهم فى التعاون على قيادات الجمعيات التعاونية وقيادات الاتحاد الاشتراكى معا . وعلى هذا يصبح اعادة النظر فى تعريف الفلاح ضرورة لا تحتمل التأجيل . فعليه يسنوى التشكيل المعبر عن مصالح الفلاحين فى قيادات الجمعيات التعاونية وقيادات الاتحاد الاشتراكى . ومن الطبيعى اذا ماجاءت هذه القيادات معبرة عن مصالح الفلاحين ان تكون العلاقة بين الجمعية التعاونية ولجنة الاتحاد الاشتراكى . هى علاقة قوامها العمل على تنفيذ الخط العام للثورة والمعبر عن مصالح الفلاحين .

والوضع فى الريف القائم على اساس الازدياد المستمر فى عدد الملاك الذين يملكون اقل من خمسة افدنة ، يفرض ان يكون للحائزين على خمسة افدنة فاقل الغالبية الساحقة فى قيادات الجمعيات التعاونية . **وتحقيق ذلك يفرض تعريف الفلاح بانه الذى يملك خمسة أفدنة فاقل** . والا فان لجان الاتحاد الاشتراكى بموجب التعريف الحالي تتحول الى عقبة فى طريق تنشيط الحركة التعاونية .

ان خوف بعض الفلاحين من التجميع الزراعى ، ومن التسويق التعاونى له ما يبرره نفسيا . ولا

سبيلا لازالة هذا الخوف الا بأن يكون هو نفسه الذى يقوم بذلك ، وبمساعدة واشراف التنظيم السياسى المتفاعل مع الثورة وخطها السياسى . والعامل الجوهرى لتنشيط الحركة التعاونية هو مشاركة الفلاحين مشاركة فعالةوحقيقية ،وليست القضية هى قضية وعى الفلاحين بقدر ما هى سيادة النظرة الادارية والاقتصادية البحتة .وبقدر ما تتخلص الجمعيات التعاونية من هذه النظرةغير الواعية ، بقدر ما يعى الفلاحون مصالحهم فى الحركة التعاونية واهدافها .

تنظيم الانتاج الزراعى

ومع أن التجميع الزراعى بدأت تجاربه الاولى فى قرية نواج عام ١٩٥٦ ، الا أن الحاجة اليه لزيادة الانتاج الزراعى اشتدت مع انتقال الثورة الى مرحلتها الاشتراكية . فقد قفز تنفيذ التجميع الزراعى فى ما لا يزيد عن ثلاثة اعوام الى اربعين مرة فى عدد القرى . فقد كان عدد القرى التى نفذ فيها المشروع ١٠٣ قرية عام ١٩٦١ قفز الى ٤٠٠٠ قرية عام ١٩٦٤ . والتجميع الزراعى الى جانب انه يحقق زيادة الانتاج ، فهو يدفع بالحركة الثورية للفلاحين من خلال صراعهم ضد العناصر الرجعية، وضد بقايا التخلف والاقطاع . **وتنظيم الانتاج الزراعى وهدفه اكبر قدر من الانتاج ، هو الحل الاشتراكى الذى تقدمه الثورة اليوم للمشكلة الزراعية** . على ان الانتاج الزراعى ، له مشكلاته الخاصة المختلفة جوهريا عن مشكلات الانتاج الصناعى . وتأتى هذه المشكلات من طبيعة حل المشكلة الزراعية، فضرورات الثورة الوطنيةتقضى بتجزئة الارض وتمليكها ، وتقضى ضرورات الثورة الاشتراكية زيادة الانتاج بشكل اساسى .

وشكل ذلك عقبة حقيقية فى معركة الانتاج باعتبارها المعركة الاساسية فى المرحلة الحالية .

وعلى هذا كان التجميع الزراعى هو الحل الجذرى. واذا صح ان التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية فحسب ، وانما هى عملية سياسية ، فى الدرجة الاولى ، فان التنمية الزراعية وقوامها التجميع الزراعى تحتاج الى جهود تزيد عشرات المرات عن الجهود التى تبذل للتنمية الصناعية . ويحتاج ذلك الى القيادات الواعية التى تقود الريف اقتصاديا ، واجتماعيا وسياسيا . ان زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الدخل القومى من الزراعة ، وزيادة دخل الفلاح ، وفى كلمة ، بناء الريف الاشتراكى يتوقف اليوم على نشر الوعى التعاونى كمعركة سياسية . ان جوهر حل المشكلة الزراعية اليوم هو القضاء على التخلف التكنيكى باستخدام آخر منجزات العلم فى الميدان الزراعى . وهذا أمر يقف فى طريقه تفتيت الارض — من ناحية الانتاج — الى ملكيات صغيرة ، مفردة ، ومستقلة . وادراك الفلاحين لحقيقة أن تفتيت الارض يعرقل نمو القوى الانتاجية ، وينخفض بمستوى المعيشة فى القرية ، أمر يحتاج الى جهود كبيرة ومضنية . والوضع فى الريف — على الرغم من عناية الثورة الخاصة به — ما يزال يشكل نقطة ضعف . وطريق التغلب عليها هو التنفيذ العملى لما قرره الميثاق من : « ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فى الريف تغييرا ثوريا وحاسما ،والمستندة على التنظيمات التعاونية القادرة على تحريك الجهد الانسانى فى الريف لمواجهة مشكلاته ، وعلى نقابات العمال الزراعيين والهادفة بالوصول بالقرية الى المستوى الحضارى للمدينة » .

والوصول بالقرية الى المستوى الحضارى للمدينة هو حجم وسائل الانتاج المستخدمة فى الانتاج الزراعى بالفعل . والملكية الاشتراكية للارض تكفل استخدامها اجتماعيا بطريقة سليمة تحقق نمو القوة الاقتصادية فى الزراعة والريف . وبقدر ما تتهيأ الظروف لانتقال الحيازات الفردية الى حيازات تعاونية وحيازات مجمعة ، بقدر مايتم التحويل التدريجى للحيازات الزراعية الخاصة ، ودخولها فى تنظيم تعاونى شامل ، يخضع للتخطيط القومى العام . ولا يفتح الباب أمامها للاستغلال. ويتوقف هذا كله اليوم على اعداد الاتحاد الاشتراكى للقيام بهذا الدور .

الارض لمن يفلحها لم يعد شعارا يناضل الفلاحون من أجله ، وانما أصبح حقيقة يجرى تحقيقها . والريف الاشتراكى لم يعد حلما يراود الفلاحين ، وانما هو واقع يجرى تشكيله اليوم بالدراسة والتجربة .

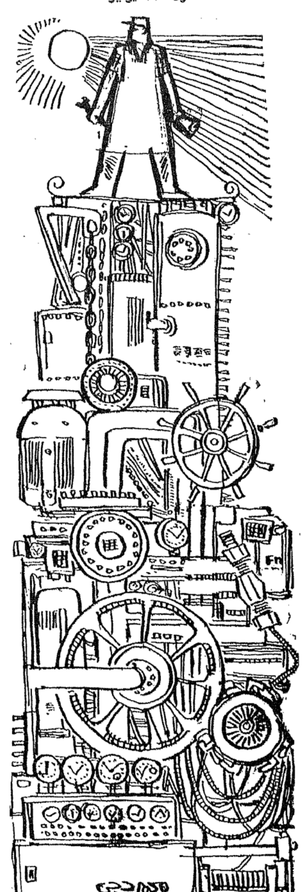
يقول جمال عبد الناصر :

« ولكن بدون العمل السياسى ، وبدون الوعى السياسى ، وبدون وعى الشعب العامل وتحالف قوى الشعب العاملة ،سنجد انفسنا فى متناقضات هى أصلا متناقضات بين الاشتراكية والرجعية . وجزء كبير من الشعب العامل منحاز الى جانب الرجعية فى هذه المتناقضات » .

والحل ... ؟

يجيب :

« لابد أن نحل المتناقضات اللى بتقابلنا بالعمل السياسى ، مش بالحكومة ، يعنى بالعمل السياسى يبقى بالتنظيم السياسى . يعنى بالاتحاد الاشتراكى » .



ثورة يوليو والعمال

أمين عز الدين

أنسمت

المحاولات التي بذلت — الى الان — للكتابة فى موضوع « ثورة يوليو ١٩٥٢ والعمال » بالاتجاه نحو معالجة الموضوع من خلال العرض التاريخى الرتيب لتقدم تشريعات العمل ، وما أضافه هذا التقدم من مكاسب جديدة للعمال فى كل مرحلة من مراحل الثورة . ومع أهمية هذا المنهج أحيانا فانه — بالضرورة — يجمد الموضوع فى قوالب قانونية لا تتفق وطبيعة التفاعل الكامن فى علاقة الثورة بالطبقة العاملة ، والالتقاء التاريخى العميق بين الطليعة الثورية وجماهير العمال المصريين منذ ١٩٥٢ الى وقتنا الحاضر .

وانصافا لهذه الظاهرة التاريخية الهامة ، كان لابد ان تبذل محاولة جديدة لدراسة الموضوع من خلال عملية التفاعل الحى بين الثورة والعمال ، وأن يكون عرض تشريع العمل — خلال الثلاثة عشر سنة الماضية — أحد جوانب هذا التفاعل أو الشكل القانونى الذى يجسده .

المواجهة السريعة للموقف

لقد كان اعلان ثورة ١٩٥٢ صبيحة ٢٣ يوليو مفاجأة مذهلة لكافة القوى فى مصر ، ومن ضمنها الطبقة العاملة ، بقدر ما كانت صدمة عنيفة لاعداء الشعب فى الداخل والخارج . ولم يكن احساس الشعب المصرى بالمفاجأة مرجعه فقدان أمله فى قدرة ابنائه على الثورة ، وانما كان نتيجة منطقية للسرية التامة التى التزمتها الطليعة الثورية سنوات طويلة فى تنظيم صفوفها ورسم خططها ثم توجيه ضربتها المذهلة صباح ذلك اليوم .

ولكن وقع المفاجأة لم يطل أمده ، اذ لم تلبث الايام المبكرة للثورة أن كشفت عن حقيقة اتجاهاتها، وأكدت تصميمها على حل قضايا الشعب المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لقد كانت ثورة فى جانب الشعب وليست فى جانب اعدائه . وهى لهذا ثورة يمكن أن تركن اليها جماهير الشعب لحل مشاكلها ورفع الظلم عن كاهلها . وقد انتشر هذا الشعور انتشارا سريعا لدى كافة الفئات العمالية ، فأخذوا يتقدمون — فرادا وجماعات — بملايين الشكاوى الى قيادة الثورة ، وهم على يقين من أن طليعة ٢٣ يوليو قادرة على بحث هذه الشكاوى بروح العدل والانصاف ، وقادرة على فرض الحل العاجل الذى يتوقعونه . واصبحت « **الشكوى للقيادة** » فى اذهان العمال هى السبيل الفعال للحصول على الحقوق الضائعة ورفع المظالم المتراكمة .

وفى تقديرنا أن دراسة هذه « **الشكاوى** » وتحليلها جدير بأن يكشف عن طبيعة المشاكل اليومية والمباشرة التى كانت تثقل كاهل شعبنا وتثير متاعبه قبيل اعلان الثورة ، وهى مشاكل لم يكن يستطيع أن يجد لها حلا شافيا أو مرضيا الى هذا الحين .

لقد كان للعمال نصيب كبير — ان لم يكن النصيب الاوفى — من هذه الشكاوى . وكانت المبادرة الجادة والعاجلة التى يبديها رجال « القيادة » فى تسوية ما يتلقونه منها ، عاملا فعالا فى زيادة سيلها اليومى . وأصبح من المقبول — بداهة — لدى جماهير العمال أن « القيادة » هى الاداة المثلى لحل شكواهم أو اجابة مطالبهم . وان « **مصلحة العمل** » أو غيرها من أجهزة الدولة — وقتذاك — أصبحت ادوات عاجزة تماما عن التصدى لهذه المهمة .

ولا ريب ان الجهود المضنية التى بذلتها الطليعة الثورية فى الشهور الاولى لتسوية شكاوى العمال وبحث مطالبهم — الفردية والجماعية — كانت تعبيرا تلقائيا وصادقا عن تصميم الثورة على التصدى لمشاكل الشعب وتسويتها بقدر ما تعمل وتطبق . لقد كانت المهمة عسيرة حقا ويزيد من صعوبتها أن الطليعة الثورية لم يكن يمكنها — فى ظروف هذه الفترة المبكرة — ان تقدم حلولا جذرية لكل مشاكل العمال ، أو أن تلوح بعصى سحرية فتحقق كافة المطالب العمالية المتراكمة منذ سنوات طويلة قبل الثورة .

ولو تساءلت « الطليعة الثورية » فى هذه الايام عما كان يريده العمال حقا، أو ما هى المطالب المباشرة للطبقة العاملة المصرية ، لما حصلت على **قائمة موحدة او متفق عليها لهذه المطالب** . بل لقد كان من العسير وضع تقدير واقعى عن هذه المطالب وحقيقتها ، فهناك — على سبيل المثال — مشكلة البطالة ، وعلاوات الغلاء والتعقيدات التى تميز تنفيذها ، وهناك مشكلة تعطيل تشريعات العمل ووقف فاعليتها ، ومأساة الحرية النقابية والقيود المفروضة على ممارستها أو الحرمان الكامل منها، ثم هناك الوصاية الادارية الرجعية والبوليسية على النشاط النقابى لحساب الرأسمال المستغل ، وتراكم شكاوى العمال ومطالبهم أمام لجان التوفيق والتحكيم العاجزة ، وهناك الغيبة التامة لكل انواع التأمينات الاجتماعية كانت هذه **بعض** المشاكل التى يعانيها العمال ، وهى فى مجموعها تركة جسيمة وتراث مرير .

ولم تكن « شكاوى » العمال الى قيادة الثورة ، الا نتاج جزئى لاحد هذه المشاكل أو بعضها . ولعله مما كان يزيد صعوبات هذه المرحلة ويجعل مهمة الطليعة الثورية مهمة ثقيلة حقا ، انه لم يكن هناك اتحاد عام للعمال يمكنه أن يقدم الى الطليعة الثورية صورة متكاملة — أو موحدة — عن مطالب الطبقة العاملة وأمانيها الاساسية . ولم يكن فى مقدور النقابات العمالية القائمة حينذاك — وهى منظمات محلية مفتتة — أن تقوم بهذه المهمة ، لانها كانت ولا شك ضيقة فى نظرتها وبالتالى فى تصوير مطالبها .

ولم يكن يفيد الطليعة الثورية كثيرا أن تتلمس

المعرفة الكاملة بمطالب الطبقة العاملة من المصادر الحزبية القديمة ، أو الجماعات اليسارية ، أو العناصر البيروقراطية في أجهزة الحكومة والشركات ولعله مما كان يزيد الامر صعوبة ايضا انه لم يكن في مصر دراسة علمية — نظرية أو ميدانية — يعتد بها عن مشاكل العمل والعمال او عن المطالب الاساسية للطبقة العاملة . وما كان متاحا من بيانات صحيحة عن الاجور أو ساعات العمل او مشاكل العلاقات الصناعية كانت تعتبر من الاسرار الدفينة في أضابير ادارات شئون العمال بالشركات الاجنبية والوطنية او في سجلات اتحاد الصناعات المصرية والغرف التجارية .

وحتى لو فرضنا جدلا أن دراسة واقع احوال العمل ومشاكله كان ممكنا بطريقة او أخرى ، فان حل هذه المشاكل لم يكن في طاقة الوسائل المتاحة للطليعة الثورية في هذه الفترة . فالحلول الجذرية لمشاكل العمل لا تتم باجراءات التشريع او الادارة ، وهي الاجراءات المتاحة للثورة في أيامها الاولى ، وانما تتطلب تخطيطا شاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تحقق الاستخدام الكامل للعمال ، واقامة علاقات صناعية سوية على أسس من الديمقراطية السليمة . ومن الواضح أن ذلك لم يكن ممكنا في ١٩٥٢ او ١٩٥٣ والمعركة محتدمة ضد الاقطاع والاستعمار .

وقد عبر قائد الطليعة الثورية عن هذا الموقف تعبيرا صادقا في خطاب (١) لهبمنطقة شبرا الخيمة العمالية حيث قال : « **نحن لا نعطي وعودا لاننا لا نخدعكم ... واليوم لا يمكن رفع المستوى بأي حال من الاحوال ، فلاجل ان نرفع مستوى العمال يجب أن نعطيهم نقودا .. ومن أجل هذا يجب أن نزيد الانتاج عن طريق اقامة المصانع . وأي كلام آخر سوى هذا انما هو خداع لكم . والطريق الوحيد الذي نستطيع به رفع مستوى العامل ، هو البناء والعمل** » .

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات ، قررت الطليعة الثورية اجراء تعديل شامل للتشريعات العمالية الاساسية المنظمة لعقد العمل الفردي ، والنقابات العمالية والتوفيق والتحكيم في منازعات العمل . وقد تم ذلك بالفعل ولم يمض على عمر الثورة غير خمسة شهور فقط (٢) .

وكان صدور هذه القوانين الجديدة يعني في الواقع أن الطليعة الثورية لم تتوان عن تحقيق الممكن — كل الممكن — لمواجهة مطالب الجماهير العاملة رغم صعوبات الموقف وحداثة التجربة . ولا شك أن هذه القوانين قد حققت — بمعايير المرحلة — المطالب الاساسية للطبقة العاملة ، والتي كان من اهمها توسيع نطاق الحريات النقابية والغاء الوصاية الادارية على النقابات ، والتصريح بقيام اتحاد عام للعمال ، وزيادة كفاءة أجهزة التوفيق والتحكيم ، وزيادة مستوى الامتيازات والخدمات القانونية للعمال .

والواقع ان هذه الخطوة الجريئة كانت تحديا شديدا للرأسمالية المستغلة التي كانت لا تزال متربعة داخل قلاعها القوية . وكان لابد أن نتوقع منها ان تتحرك بمناوراتها واتصالاتها وأجهزتها القديمة لشل فاعلية هذه القوانين الجديدة ، أو الدوران حولها في التطبيق ، وقد ظهرت هذه المناورات بوضوح في اوائل عام ١٩٥٣ واتخذت مظهرين أساسيين :

أولا : الغلق الجزئي أو التوفير الجماعي للعمال

بحجة انكماش الاسواق وتكدس المنتجات

وتركزت هذه الحركة في صناعة الغزل والنسيج وبعض الخدمات .

ثانيا : الفصل التعسفي للعناصر العمالية والنقابية النشيطة ، وخاصة العناصر التي أظهرت حماسا للثورة واجراءاتها .

وكان الهدف الاساسي من وراء هذه المناورات احراج الطليعة الثورية والايقاع بينها وبين جماهير العمال والنقابيين .

وواجهت الطليعة الثورية هذا الموقف باليقظة والحزم ، ووضعت نظاما للغلق الكلي والجزئي يتضمن قواعد دقيقة لتطبيق العمل الجزئي صيانة للاستخدام وتلافيا لتوفير العمال في كل الاحوال . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى صدر التعديل المشهور **للمادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردي**

(١) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في احتفال هيئة التحرير بشبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣.

(٢) صدرت القوانين الجديدة في ٨ ديسمبر ١٩٥٢.

ـ وهو التعديل الذى عرف حينذاك باسم ٣٩ مكرر ـ والذى مكن القضاء من وقف تنفيذ قرارات الفصل التعسفى،والتعويض عنه أو اعادة العامل المفصول الى عمله بحكم القانون خصوصا اذا كان قد فصل لنشاطه النقابى .

مرحلة الكفاح ضد الاستعمار

ولم يكن مجال العلاقات الصناعيـة والمطالب الاقتصادية هو المجال الوحيد الذى التقت فيه ثورة ١٩٥٢ بالطبقة العاملة . فقد اتاحت معركة الثورة ضد الاستعمار فرصة موازية للقاء أقوى واشـد بين الطليعة الثورية وجماهير العمال .

لقد وجد العمال أن الطليعة الثورية تتكلم بلغة جادة وجديدة عن الاستعمار وقوات الاحتلال ، كما وجدوا تصميما على التصدى للعدو الجاثم على صدر البلاد ، واجلائه عن اراضيها مهما كانت التضحيات . فقائد الثورة يقول (١) :

« ان الشعوب التى تساوم المستعمرعلى حريتها توقع فىنفس الوقت وثيقة عبوديتها، لذلك فان أول أهدافنا هو الجلاء بدون قيـد أو شرط ... يجب ان يحمل الاحتلال عصاه على كاهله ويرحل ، أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن وجوده » .

وفى تقديرنا ان التقاء القيادة الثورية والعمال عند هذا الهدف كان امرا حتميا . فالطبقة العاملة المصرية ـ فى النـظام القـديم ـ كانت من أكثر الطبقات التى طحنها الاستعمار ، والتى تعرضت منذ نشوئها لكافة صور الاستغلال فى شركـات الاحتكار الاجنبى ، وفى فرقة العمل المصرية التى جمعت قسرا لخدمة القوات البريطانية فى الحرب العالمية الاولى ،وفى مؤسسات الرأسمالية المصرية المتعاونة مع الاستعمار . وكم شاركت الطبقة العاملة المصرية فى المعارك التى خاضها شعبنا ضد الاستعمار ومناورات عملائه ، وكانت تحمل العبء الاكبر من التضحيات .

بهـذا الرصيد التـاريخى ، كان لابد ان يلتقى العمال مع طليعة ثورة ١٩٥٢ فى المعركة من أجل التحرر الوطنى بكل أبعاده . وتجسد هذا اللقـاء خلال السنوات المبكرة من الثورة وحتى الانتصار الكبير للثورة الوطنية ، فى كثـير من الاحـداث التاريخية الهامة ، لعل أهمها :

- الاقبال الكبير من العمال للانخراط فى «هيئة التحرير » باعتبارها المنظمة الجماهيرية التى يقع على عاتقها جانب كبير منمسئوليات العملالوطنى والتوعية بابعاد المعركة الوطنية .

ولم يحد من هذا الاقبال ما كان يبثه أعداءالثورة من بقايا النظام القديم ، من الدعايات ضد هيئـة التحرير ، كما لم يؤثر فى حماس العمال داخل الهيئـة ما كانت تردده الجمـاعات السياسية والمستغلة للدين من شكوك حول فاعلية الهيئـة واهدافها .

- كان العمال فى مقدمة الجمـاهير الشعبية التى تصدت للثورة المضادة فى مارس ١٩٥٤ ، ولا شك أن الاضراب العام الذى تم تنظيمه خلال أحداث مارس ، وشارك فيه عمال النقل والسكك الحديدية وغيرهم من عمال الصناعات والخدمات، كان من العوامل الحاسمة فى مواجهـة الثـورة المضادة وتصفيتها .

- اشترك عمال « قاعدة الاحتلال » المصريين اشتراكا فعالا فى المعركة المسلحة ضد الاحتلال البريطانى ، وهى المعركة التى سارت فى خط مواز للمفاوضات وكانتعاملا حاسما فىانجاحها.

ولم يعد سرا اليـوم أن العمـال المصريين فى القاعدة لعبوا دورا هاما فى الحرب النفسية التى نظمتها قيادة المعركة فى منطقة القنال ، وفى عمليات سلب معدات القاعدة ، وجمع المعلومات الهـامة عن القيادات البريطانية وقواتها هناك .. الخ . ذلك من العمليات الناجحة فى المعركة .

- المشاركة النشيطة فىمعركة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ من خلال التطوع لحمل السلاح للدفاع عن التراب الوطنى ، والاتصـالات الواسـعة بالحركات العمالية الدولية للظفر بتاييدها ضـد العدوان ، والمساهمة العملية فى المقاومة السرية داخل بورسعيد المحتلة .

ولقد كانت هذه المعركة ـ بحق ـ قمة شاهقة

---

(١) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى احتفـالهيئة التحرير بشنبين الكوم فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣

للالتقاء التاريخى ، بل والالتحام التام ، بين الطليعة الثورية والطبقة العاملة المصرية ، أرسيت من خلالها دعائم ثابتة للحركة المشتركة والالتزام بين ثورة ١٩٥٢ وجماهير العمال .

الدبلوماسية الشعبية

لقد كانت هذه الاحداث التاريخية — فى مجموعها — لبنات قوية فى بناء الالتحام المصرى بين ثورة ١٩٥٢ وجماهير العمال ، حتى اصبحت الحركة العمالية بحق جناحا جماهيريا من اجنحة الثورة على الصعيد القومى وفى المجال الدولى .

واصبح نشاط عمالنا فى المجال العربى وفى العلاقات العمالية الدولية منذ ١٩٥٧ يشكل ما يمكن ان نسميه « **بالدبلوماسية الشعبية** » للثورة المصرية المجيدة .

فمع الانعطاف العربى فى السياسة الثورية .

وهو الانعطاف الذى حتمته الروابط القومية للشعب العربى ، وابرزته المعركة الضارية ضد الاستعمار ومشاريعه فى المنطقة العربية ، مع هذا الانعطاف التاريخى تشكل **((اتحاد العمال العرب))** فى دمشق واتخذ مقره فى القاهرة ليكون فى كنف الحركة النقابية المصرية والطليعة الثورية التى اصبحت فى الوقت ذاته طليعة للنضال العربى .

وفى تقديرنا ان انشاء هذا « الاتحاد » كان فتحا جديدا فى حياة العمال المصريين الذين ظلوا بمعزل عن اخوانهم من العمال العرب سنوات طويلة بفعل الحدود المصطنعة التى اقامها الاستعمار فى المنطقة العربية ، وبفعل السياسات الرجعية والعميلة التى كانت ترى ان اللقاء العمالى العربى يشكل خطرا عليها لا يستهان به .

ولا شك ان فاعلية هذا « الاتحاد » فى المعركة القومية قد ظهرت جلية واضحة من خلال المعارك التى خاضها الشعب العربى ضد الاستعمار ، ومن اجل الوحدة ، مثل معركة العدوان الثلاثى ومن خلال اللجنة الدولية لتأييد الثورة الجزائرية وغيرها .

ولما توجت الحركة القومية بتحقيق الوحدة التاريخية بين سوريا ومصر وظهرت الى الوجود « الجمهورية العربية المتحدة » عام ١٩٥٨ ، كان العمال المصريين فى طليعة الطبقات التى رحبت بالوليد الجديد ، وسعى الاتحاد المصرى للعمال الى تجسيد الوحدة على الصعيد الداخلى من خلال اللقاءات الهامة التى نظمها مع الاتحاد العام للعمال السوريين . ولم تلبث هذه اللقاءات ان اسفرت عن نتائج هامة كان ابرزها صدور قانون العمل الموحد وقانون التأمينات الاجتماعية عام ١٩٥٩ ، التى اعتبرتهما الطليعة الثورية اداة لتدعيم الوحدة ووسيلة لالغاء التفاوت القديم بين احوال العمل وشروطه فى البلدين وهو التفاوت الذى طالما عمل الاستعمار على تعميقه وتثبيت آثاره .

وفى المجال الدولى ، واكبت الحركة العمالية المصرية مسيرة الثورة على طريق الحياد الايجابى والتعايش السلمى وتدعيم الصداقة بين الشعوب والدول ذات النظم المختلفة ، وتقوية جبهة السلام العالمى .

وعلى خط مواز لسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، التزمت الحركة العمالية المصرية بهذه السياسة فى العلاقات العمالية الدولية ، وحددت علاقاتها ومواقفها فى المجال العالمى على الاسس الاتية :

- تأييد حركات التحرر الوطنى فى البلدان الافريقية والاسيوية وبلدان امريكا اللاتينية ، والتصدى للعدوان الاستعمارى والتسلل الصهيونى فى هذه البلدان عامة وفى حركاتها العمالية والنقابية بوجه خاص .

- التزام الحياد الايجابى وعدم الانحياز ازاء الاتحادات النقابية الدولية التى انقسمت — عالميا — نتيجة للحرب الباردة والصراع الدولى بين الشرق والغرب .

ولكن هذا الالتزام لم يكن يجمد علاقات الحركة النقابية المصرية بهذه الاتحادات ، كما لم يكن يعوق انشاء علاقات ودية معها ومحاولة الظفر بتأييدها لقضايا التحرر الوطنى والسلام .

- توثيق العلاقات الودية والتنظيمية بالحركة النقابية الافريقية ، ومحاولة انشاء اتحاد عام للعمال الافارقة كأداة لتحرير الانسان الافريقى ومواجهة مناورات الاستعمار الجديد والصهيونية العالمية فى هذه القارة .

---

(١) تشكل الاتحاد فى مارس ١٩٥٦ .

● العملُ النشيطُ داخل المنظمات الدولية المتخصصة والامم المتحدة من اجل اقرار السلام العالمي والعدالة .

ولا شك ان النقابية المصرية اصبحت تلعب دورا هاما وفعالاداخل هيئةالعمل الدوليةوخاصة فى مؤتمرها السنوى .

العمال والثورة الاشتراكية

ان مرحلة الثورة الوطنية التيامتدت من١٩٥٢ حتى ١٩٦١ حققت فى الواقع ــ وكما راينا ــ قدرا كبيرا من الالتحام والتوحد بين الطليعة الثورية وجماهير العمال حول عدد من الاحداث والقضايا الاساسية .

ففى **مجال العلاقات الصناعية** انتقلت علاقات الطليعة الثورية والعمال من مستوى بحث الشكاوى وتحقيق ما سمحت به الظروف ، الى مستوى قانون العمل الموحد والتأمينات الاجتماعية الشاملة . وفى **المجال الوطنى والقومى** ، انتقلت الطليعة الثورية ــ ترافقها جماهير العمال ــ من مرحلة تحقيق الاستقلال وتثبيته الى مرحلة الانطلاق القومى على طريق الوحدة الذى توج باقامة الجمهورية العربية المتحدة ، قاعدة النضال العربى وقلعته . وفى **المجال العالمى** ، فتحت الطليعه الثورية امام الحركه العمالية المصرية نوافذ رحبة للمشاركة الفعالة والتأثير النشيط فى العلاقات العمالية الدولية ، وجعلت منها جناحا « للدبلوماسية الشعبية » من اجل التحرر الوطنى لبلدان العالم الثالث ، وتدعيم الحياد الايجابى والسلام .

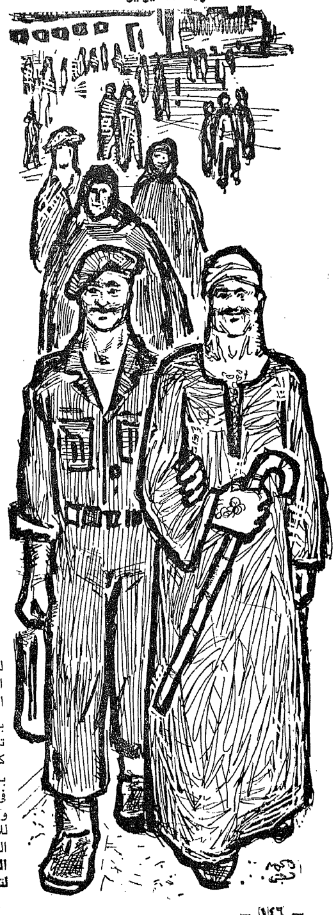
ولكن منالحقائق التاريخية الهامة ،ان الطليعة الثورية فى مصرلم تتوقفعند انجازالثورة الوطنية، بل اندفعت فى الاتجاه الحتمى للتاريخ نحو اقامة مجتمع اشتراكى فى اسسه وفى علاقاته .

والثورة الاشتراكية تعنى ــ ضمن الكثير من معانيها ــ تغييرمواقع القوىالاجتماعية فىالمجتمع او تغيير الخريطة الاجتماعية انصح هذاالتعبير . فالثورة الاشتراكية فى مصر اسقطت تحالف الاقطاع والراسمالية المستغلة ، ليحل محله تحالف عريض من قوىالشعب العاملة منفلاحين وعمال وجنود وراسمالية وطنية (غير مستغلة). وعلى الرغم من ان هذا التحالف الجديد قد ضم قوى الشعب العاملة فى المفهوم المصرى لهذه القوى وهو المفهوم الذى لا يضع احداها موضع الامتياز او الغلبة ، فان العمال والفلاحين قد ظفروا بضمانات هامة منشأنها انتنشط دورهما فى مسئوليات التطبيق الاشتراكى وفى العمل الوطنى . ولعل اهم هذه الضمانات ، ما قرره مؤتمر القوى الشعبية من ان يتم تمثيل الفلاحين والعمال بخمسين فى المائة على الاقل فى كافة التنظيمات الشعبية والسياسية ، ومن ضمنها مجلس الامة .

وكان معنى ذلك ــ بالنسبة للعمال ــ اسناد مسئوليات قيادية جديدة اليهم لم تكن متاحة لهم من قبل ، وانتقال القيادات العمالية من المجال الضيق للعمل النقابى الى المجالات الرحبة للعمل السياسى والجماهيرى . ولا شك ان هذا التحول فى مواقع الطبقة العاملة بفضل الثورة الاجتماعية اقتضى العناية بجهود التوعية العقائدية والفكرية، وجعل التدريب القيادى امرا ضروريا من اجل ممارسة العمال لمسئولياتهم الجديدة بكفاءةعالية. وفى اعتقادى ان المؤسسة الثقافية العمالية التى ولدت فى احضان التحول الاشتراكى مطالبة باداء واجبها التاريخى فى هذا المجال ، وبذل جهد اكبر فى تنفيذ واجباتها .

واذا كانت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج احدى ركائز المجتمع الاشتراكى ، فان التطبيق العربى قد جسد ذلك فى القطاع العام الذى شمل النشاط الاقتصادى اما شمولا كاملا فى بعض اجزائه اوشمولا جزئيا فىالمرحله الحالية .وبقيام القطاع العام الاشتراكى ، كان لابد من نشوء ادارة اشتراكية واعية تتيح قدرا من المشاركة للمنتجين . ولهذا نظم تمثيل العمال المصريين فى مجالس ادارة الوحدات الانتاجية ، كما خصص لهم جانب من الارباح السنوية لمؤسساتهم .

ان هذا التحول الثورى فى العلاقات الاجتماعية قد تطلب ــ بالضرورة ــ تحولا موازيا له فى التنظيمات العمالية والنقابية ، تحولا فى بنائها وفى حركتها وفى اساليبها وفى سلوك قياداتها . وفى تقديرنا ان اتمام هذا التحول سيكون رهنا بمدى نصيب هذه التنظيمات من الثورية ، وبمدى تسلح قياداتها بهداية الفكر الاشتراكى العربى والتوحد الكامل مع الطليعة الثورية .



ثورة يوليو والجنود

د. اسماعيل صبرى عبد الله

تم العمل الحاسم فى تغيير السلطة ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ على يد الجيش،وكان هذا الاسلوب وقتئذ ولعدة سنوات تالية موضوعا لتباين فى الفهم واختلاف فى التفسير . فقد أخذت الامور فى ظاهرها طابع الانقلاب العسكرى بمعنى استخدام وحدات الجيش فى الاستيلاء على السلطة بشكل مفاجىء وبدون مشاركة من الجماهير،وكان تراث الفكر الثورى العالمى ، بل والفكر الليبرالى كذلك قد أشاع نظرة الشك فى كل عمل سياسى تقوم به القوات المسلحة على اعتبار أنه لا بد أن يخدم فى النهاية مصالح رجعية . حقا كان هناك فارق واضح بين ماحدث عندنا وبين الصورة التقليدية للانقلاب العسكرى كما شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية مثلا خلال قرن من الزمان : **لم تكن قيادة الجيش الرسمية هى التى استولت على الحكم لتحافظ على مجتمع يتحلل من الانهيار ، وانما قيادة**

جديدة من الضباط الشبان لها برنامج سياسى برز فيه منذ البداية طرد الملك وتحديد الملكية الزراعية

وقد اثبتت الايام نجاح القيادة الثورية لحركة الضباط الاحرار فى تحديد مجرى الثورة، والاستجابة المستمرة لتطورات مقتضياتها الموضوعية، واتضحت الى جانب الاهداف الوطنية اهداف اجتماعية تبلورت حول شعار بناء الاشتراكية فى بلادنا. ولكن لا بد لتأصيل ما يصلنا اليه من محاولة السعى لتوفير أعلى درجة من الفهم الموضوعى لتجربتنا الثورية. وينبغى أن تستهل عملية التوضيح الفكرى بمحاولة فهم « **نقطة البدء فى الثورة** » .. فهم العملية الثورية الحاسمة الاولى التى فتحت الطريق أمام كل التغييرات اللاحقة. **أن الثورة علم**. وكل علم هو مجموعة من القوانين الموضوعية التى تفسر الظواهر التى يدرسها لاعن طريق صبها فى قوالب معدة سلفا، وانما عن طريق ادراك طبيعة القوى الاجتماعية التى شاركت فى أحداثها. لابد اذن من أن نفهم كيف تمت الثورة فى بلادنا بأسلوب لم يكن مألوفا قبلها وأن تحدد الظروف التى جعلت هذا النجاح ممكنا.

وفى تقديرنا أن مثل هذا الفهم ينبغى قبل كل شىء أن نهتم بتحليل طبيعة دور الجيوش فى البلدان الخاضعة للاستعمار أو التى كانت خاضعة له، وأن نفهم حقيقة تنظيم الضباط الاحرار، وأن ندرك المكان الذى حدده الميثاق للقوات المسلحة .. للجنود.

الجيش والثورة الوطنية

كان المفهوم السائد فى الفكر الثورى العالمى الى ماقبل بضعة سنوات عن دور القوات المسلحة فى الثورة مستوحى من تجربة الجيوش فى الدول الاستعمارية. وفى تلك الدول كانت الجيوش دائما أداة القهر الطبقى وموئل أشد فئات الرجعية شراسة، وأعدى أعداء التقدم الاجتماعى. ولهذا لم يكن الثوريون ينتظرون منها الا الشر والقهر. ولايرون فى قيام الجيش بالعمل السياسى الانذير نكسة ومقدمة لمصادرة الحريات الديمقراطية، وفرض أعنف أشكال الديكتاتورية. ولم تكن تلك الصورة السوداء من وحى عاطفة « العداء للعسكرية » بل أن هذا العداء كان نتيجة لها، لان معالمها تحددت من خلال التجربة المريرة للطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى أوروبا.

وأول ما يلفت النظر فى الجيوش الاستعمارية هو **تكوينها الطبقى** فضباطها يشكلون طائفة متميزة تتوارث حمل السلاح جيلا بعد جيل، تكاد تكون مقفلة لاتستوعب عناصر جديدة الا استثناء ونواة هذه الطائفة فى العادة ضباط ينتمون الى أسر من **« النبلاء »**، من بقايا الاقطاع الاوروبى، تسير منذ عدة قرون على أن يذهب أبنها الاكبر الى الجيش ومعظم هؤلاء « النبلاء العسكريون » لا يؤمنون حتى بالديموقراطية البورجوازية ويعادون النظم البرلمانية، ولكنهم يضعون أنفسهم فى خدمة الاحتكارات لانها تمثل فى نظرهم عنصر القوة والنظام القادر على قمع « الدهماء »، ولان معظم أسرهم قد أرتبطت خلال القرن الماضى بالاوضاع الرأسمالية واندمجت الى حد كبير فى الطبقة الرأسمالية الكبيرة. ومجالس ادارة المؤسسات الاحتكارية الكبرى تضم عادة عددا كبيرا من أبناء هذه الاسر، كما أنها تتسع لاستيعاب الضباط المتقاعدين. ومن المعروف **أن الجيش الالمانى** كان يعتمد بصفة خاصة على الضباط **« اليونكر »** من البارونات الاقطاعيين البروسيين، ومازال حتى الان عدد من ضباطه تتحلى أسماؤهم بكلمة **« فون »** التى تنسبهم الى أرض معينة كان لاجدادهم عليها سلطان أقطاعى. بل أن **فرنسا** نفسها وهى أعرق الديمقراطيات البورجوازية يحفل جيشها بالقادة الذى يحملون المرادف الفرنسى لكلمة **« فون »** وهو **« دى »** ديجول، دى لاتر، دى هوتكلوك، بوابيه دى لاتور .. الى دى كاستر قائد قاعدة ديان بيان فو الشهيرة الذى يفخر بأنه جنرال ابن جنرال حتى بداية القرن السابع عشر .. الى فيجان الذى كان أبنا غير شرعى لملك بلجيكا .. الخ. وهذه الفئة من الضباط هى التى أرست عبر قرون التقاليد العسكرية للجيوش الاستعمارية ونجحت بصفة عامة فى أن تستوعب كل العناصر التى تصل بكفاياتها العسكرية الى مراكز القيادة وأن تصبغ عليها أيديولوجيتها الرجعية حتى لو كانت تلك العناصر من أصل شعبى. ولعل المثل الصارخ على ذلك هو **جوان**، مارشال فرنسا، الذى ولد فى أسرة متواضعة جدا والذى يقف اليوم الى يمين ديجول. أما الجنود فى الجيوش الاستعمارية فغالبيتهم من الفلاحين، وقد نجح الرأسماليون فى البلاد التى صفت الاقطاع على يد البورجوازية مثل فرنسا، فى أن تغرس مبدأ الملكية الاستغلالية فى صفوف الفلاحين وأن تتخذ من تمسكهم بها وسيلة لتعبئتهم ضد الطبقة العاملة التى تطالب بالاشتراكية وأن تجعل منهم بصفة عامة سندا للقوى المحافظة مستغلة التخلف الثقافى السائد فى الريف. وهكذا تمكن نابليون الثالث من الاعتماد على أصوات الناخبين فى الريف للوصول الى السلطة وتصفية ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا وضرب الحركة الاشتراكية التى لعبت دورا هاما فيها. ويعمل الضباط عادة فى تلك الجيوش على غرس روح الطاعة العمياء ـ التى تضرب بها الامثال فى الجيش الالمانى بالذات ـ وازدراء الحركات

الشعبية واستنكار العمل السياسي والاعجاب بالقادة الرجعيين والشوفينية المتطرفة والاستمتاع بالبطش بشعوب المستعمرات .

وتؤكد التجربة العملية في **البطش بالحركات الشعبية** هذه الاتجاهات الايديولوجية . واذا كان دور الجيش الالمانى معروفا في هذا الصدد فان دور الجيش الفرنسى لايقل عنه شيئا . فجيش فرنسا الحديث ولد على يد نابليون . وقد عهدت البورجوازية لنابليون بجيشها ثم بمصيرها كله وهو شاب في العشرينات من عمره يوم أن نصب مدافعه على مدخل كنيسة سان روك في قلب باريس وأطلق نيرانها على الشعب الذى كان يتظاهر ضد «حكومة الادارة» التى كانت قد اطاحت «**بروبسبير**» أعظم الثورين الذين أنجبتهم الثورة الفرنسية الكبرى . وأستمر من يومها استخدام الجيش ضد كل حركة شعبية حتى عام ١٨٧٢، حين حطم الجيش ثورة شعب باريس التى كانت قد نجحت في اقامة أول حكومة شعبية في العالم « **كوميونة باريس** » واستباح الاحياء الشعبية معملا فيها القتل والاغتصاب والحريق . والجيش هو الذى قام بانقلاب مايو سنة ١٩٥٨ الذى أوصل ديجول الى السلطة . ولكن لما حرص الجنرال العجوز على ارساء سلطته على أصوات الناخبين وأخذ يعد للتسليم بالامر الواقع في الجزائر دبر الجنرالات انقلابا ضده في الجزائر سنة ١٩٦١ . فلما اختفوا اتخذوا من منظمة الجيش السرى الارهابية وسيلة للتآمر على حياته . وليس ابشع دلالة على التدهور الذى يمكن أن تسوق اليه العقلية السائدة بين ضباط الجيوش الاستعمارية من منظر الكولونيل المهندس « **باستيان شيرى** » وهو ينظم محاولة اغتيال ديجول بنفس الطريقة التى تعمل بها عصابات الاجرام في شيكاغو الولايات المتحدة .

واخيرا ، كان تاريخ الجيوش الاستعمارية نسيجا متصلا من **أعمال الغزو والعدوان ونهب المستعمرات** . وزرعت فيها روح القومية الشوفينية المتطرفة التى تجعل العسكرين يرون من الطبيعى ومن الواجب أن تكون بلدهم اقوى البلاد وان يهزم جيشهم كل الجيوش ، وأن تفرض حكومتهم ارادتها على غيرها من الحكومات . فالجيش أداة الحكومة لتحقيق سياسة التفوق القومى ، والعسكريون في فرنسا يحلمون دائما امبراطورية نابليون وسيطرته على أوروبا كلها وزملاؤهم على الضفة الاخرى من الراين يرفعون شعار « المانيا فوق الجميع » وعلى الضفة الاخرى من بحر المانش « الامبراطورية التى لاتغرب عنها الشمس » وحتى في روسيا القيصرية المتخلفة كان العسكريون يؤمنون بضرورة أن ترث « روسيا المقدسة » امبراطورية بيزنطة .. ولعل ارقى مثل فكرى في هذا الصدد هو كتاب **فون كلاوسفيتز** عن «**الحرب**» الذى يعتبر من أحسن ما كتب في هذا الموضوع والذى يرسم الاستراتيجية والتكنيك على أنها في خدمة السياسة التى ترسمها الحكومة ، أيا كانت هذه السياسة موضحا في عبارة غدت مشهورة أن «الحرب ليست الا استمرارا للسياسة بوسائل عنيفة» وهكذا كانت الامجاد العسكرية «التى

ماكسيميليان روبسبير

ولد في مدينة آراس بشمال فرنسا سنة ١٧٥٨ لاب محام وام من اسرة تملك مصنعا للبيرة . درس القانون واشتغل بالمحاماة وتشبع بفلسفة روسو . كان في سن الحادية والثلاثين عضوا بالجمعية التأسيسية التى كان تكوينها بداية الثورة الفرنسية الكبرى . وقد تزعم في داخلها الجناح اليسارى (٣٠ عضوا فقط) . وفي خارجها عمل بين الجماهير في باريس من خلال « جمعية اصدقاء الدستور » التى انشأها والتى اشتهرت باسم « نادى اليعاقبة » . قاد ثورة شعب باريس في اغسطس ١٧٩٢ من اجل عزل الملك ومحاكمته . انتخب نائبا عن باريس في « المؤتمر الوطنى » الذى اعلن الجمهورية ، وحكم على الملك بالاعدام وكان من قادة جناحه اليسارى المعروف باسم « الجبل »

وحين احدقت جيوش الملكية الاوروبية بالثورة شكل المؤتمر « لجنة السلامة الوطنية » ـ وكان روبسبير من ابرز اعضائها ـ التى نجحت في تصفية اعضاء الثورة في الداخل وفي هزيمة الجيوش النازية مستندة الى حماسة الجماهير الشعبية وشعورها الوطنى . ولكن ظروف الحرب وما صحبتها من غلاء ادت الى اثراء التجار والمضاربين وتدهور ظروف نفسية الجماهير فانتشرت بين شعب باريس اتجاهات ترمى الى الاستمرار بالثورة في اتجاه تحقيق المساواة الفعلية بين المواطنين من طريق تحديد الملكية بطشت الحكومة في مذبحة جرينال الشهيرة بقادة هذه الاتجاهات ففقد روبسبير تاييد الثورة الشعبية التى رفعته الى السلطة وعندئذ تآمرت ضده البورجوازية واعدمته في يوليو ١٧٩٤ بعد ان خلصها من خطر الاقطاع والغزو ومن خطر الحركات الشعبية . وعمل مؤرخوها على تشويه سيرته ووصف حكمه بعهد الارهاب وهو الرجل الذى اشتهر بالصدق والامانة والعفة والفضيلة حتى اطلق عليه الشعب لقب « من لا يمكن افساده » . وهو الذى استقال في شبابه من منصب القضاء حتى لا ينطق حكما بالاعدام

تقدس في الجيوش هي ذكريات الفتح والغزو . وتأكد هذا المعنى على حساب شعوب المستعمرات فكل جيش يزهى بالامبراطورية التى أقامها بحد السيف والاسطورة العسكرية التى تتردد بين الكتائب نسيج من أقاصيص بطش المتحضرين الاوربيين بالبرابرة والمتوحشين في آسيا وأفريقيا في سبيل نشر الحضارة «الغربية المسيحية» كما يقولون . وأمريكا وهى حديثة العهد « بالمجد العسكرى» تحاول أن تغذى أسطورته بأعمالها البوليسية فى أمريكا الجنوبية وتجربتها الاستعمارية ضد أسبانيا ثم بعدوانها في كوريا وفيتنام .

والان أين وضع الجيوش في البلدان الخاضعة للاستعمار من هذه الصورة ؟

أن الدراسة الموضوعية تثبت أن هناك أختلافا عميقا بين وضع الجيوش في الدول الاستعمارية ووضعها في البلاد الخاضعة للاستعمار .

فمن ناحية التكوين الطبقي نجد أن الضباط هنا من أبناء البورجوازية المتوسطة بل والصغيرة يحملون آمال تلك الطبقات الوطنية وأفكارها . فالاقطاع في تهالكه يفقد كل معنى للوطنية . وهو يزدرى كل ما هو وطنى بقدر ما يعجب بكل ما هو أستعمارى . والاقطاعيون يقلدون الاستعماريين في حياتهم ومأكلهم ومشربهم بل وفي لغتهم ويترفعون عن أبناء جلدتهم . فاذا فكر بعض أبنائهم في حمل السلاح كمهنة فانهم يستكبرون عادة أن يكون ذلك اطار جيش بلدهم المتخلف المحدود السلاح المستهان بقدره ويفضلون الالتحاق بالجيوش الاستعمارية ذاتها (كالضباط المراكشيين والفيتناميين في الجيش الفرنسى) أو بالفرق الملحقة بها (كجيش الشرق التابع لفرنسا والفيلق العربى وجيش الهند اللذين كانا تابعين لبريطانيا) . ولا يبقى لجيش البلاد من مورد « للكادر العسكرى » الا نفس الطبقات التى تقدم للدولة كادرها الادارى المتوسط والعالى أحيانا أى البورجوازية المتوسطة والصغيرة . أما الجنود فهم من أبناء الفلاحين معادون للاقطاع ، ثوريون ، يتطلعون لليوم الذى تهب فيه ريح الثورة فتقصف بالنظام الاقطاعى الفاسد الخاضع للاستعمار الذى يمتهن كرامتهم كمنتجين وكجنود وكبشر .

وبمثل هذا التكوين الطبقي يتعذر استخدام **الجيش كأداة بطش بالحركات الشعبية** ، لانه مهما يكن من أمر الانضباط العسكرى فانه ليس من اليسير أن يقاتل الناس ضد آمالهم وتطلعاتهم المشروعة وأن يقتلوا أخوتهم الذين يناضلون من أجلها . ولهذا فالاستعمار لايأمن جانب الجيوش المحلية عندما يشتد أوار المعركة الوطنية، والاقطاع بفضل الاعتماد على الرماح الاجنبية . بل كثيرا ما يحدث أن ينضم الجيش الى الشعب أو تنضم بعض وحداته على الاقل .

كذلك ليس لبلد مستعمر أن تكون له فتوح ومستعمرات . وليس لجيشه تلك « الامجاد » الزائفة التى تتغنى بها الجيوش الاستعمارية . ان جيوش المستعمرات لم تتمرس بأعمال الغزو والفتوح والعدوان . **وبالتالى لم تترعرع فيها «ايدلوجية» العدوان وأحتقار الشعوب الاخرى .**

لكل هذا كانت الجيوش في البلاد الخاضعة للاستعمار تحفل بالروح الوطنية . روح تستمدها من تكوينها الطبقي وتستمدها كذلك من وضعها العسكرى ذاته . فأى أمر اشد أيلاما للجندى من أن تكون أرض الوطن منتهكة بجيش أحتلال ، وأن يكون جيشه محدود السلاح ، وأن يفرض عليه المحتل قادة من عنده ؟ أن الجيش في بلد خاضع للاستعمار يلمس كل يوم وبدرجة عالية آثار هذه التبعية ولابد أن تتأجج في جنباته دعوة التخلص منها . أن أمجد ذكريات الجيش المصرى الحديث قبل الثورة هى الدور الذى لعبه تحت **«قيادة عرابى»** وزملائه الابطال . وأن أعز أمانيه كانت الثأر **ليوم التل الكبير** بعمل ثورى حاسم ضد الاستعمار وضد الاقطاع الذى استقدم حراب الانجليز ليسند بها عرشا اهتزت قوائمه .

ولا تشذ عن هذا الوضع من بين البلدان التى أصابها الاستعمار بسيطرته الا بعض بلدان أمريكا اللاتينية التى نقلت اليها بعض الاسر الاسبانية المهاجرة عادة تخصص الابن الاكبر للعمل في الجيش . وساعد حصول هذه البلدان على أستقلالها السياسى في وقت مبكر منذ أكثر من قرن وربع — على أستقرار هذه العادة بحيث ارتبط الكادر العسكرى العالى بطبقة كبار الملاك أوثق أرتباط . ومع ذلك لم تعدم هذه الجيوش ضباطا ثوريين حقا .

وعلى ضوء هذا الفهم لطبيعة وضع الجيوش في البلدان الخاضعة للاستعمار يمكن أن نستخلص حقيقة بالغة الاهمية : **في البلدان الخاضعة لسيطرة الاستعمار والاقطاع يكون الضباط والجنود جزءا لا يتجزأ من قوى الثورة الوطنية ، وذلك بالرغم من أن الجيش كجهاز من أجهزة الدولة يستخدم لحماية مصالح الطبقة الحاكمة .**

ومن هذه الوحدة المحلية بين وطنية الضباط والجنود ونقيضها وهو الدور الرجعى الذى يفرضه

الاستعمار والاقطاع على الجيش تتحدد الظروف التى يمكن ان يلعب فيه الجيش دورا حاسما فى انتصار الثورة . ويمكن ان نلخص هذه الظروف بدورها فى امرين :

● **نضوج الظروف الموضوعية للثورة** ، اى تفاقم التناقضات داخل المجتمع الاقطاعى المتحلل بشكل يصيبه بالتفسخ ويفتح الطريق أمام حركات معادية حتى داخل الاجهزة التى يفترض فيها الدفاع عنه

● **وجود تنظيم سياسى يربط العسكريين باهداف الثورة** ، لان الجيش لا يقوم بدور العامل الثورى الحاسم تحت امرة قيادته الرسمية وفى اطار عسكرى خالص . وانما لا بد له من قيادة جديدة تحركه فى اتجاه خدمة أهداف الشعب الوطنية .

تنظيم الضباط الاحتياط

حقا ان التاريخ ليس غنيا بامثلة للثورات التى لعبت فيها الجيوش دورا أساسيا . فالغالب ان حركات الجيوش كانت اما ان تخفق فى مواجهة الاستعمار وتدخله المسلح (كثورة عرابى) واما ان تحتويها الرجعية بعد انتصارها (كحركة كمال اتاتورك فى تركيا) واما ان تحصر نفسها فى دائرة عسكرية خالصة فتفتح الباب على مصراعيه امام سلسلة من الانقلابات العسكرية تنتهى عادة بتصفية دور الجيش كله (كما حدث فى عدد من بلدان امريكا اللاتينية وغيرها) .

ونجاح ثورة ٢٣ يوليو فى بلادنا يرجع الى ثلاثة أسباب رئيسية : **نضوج الظروف الموضوعية للثورة — دور تنظيم الضباط الاحرار — الدور الشخصى لجمال عبد الناصر بعد الاستيلاء على السلطة .**

ولن نطيل الحديث فى نضوج ظروف الثورة فى مصر . فالمد الثورى الشعبى بلغ ذروته فى الكفاح المسلح ضد الانجليز فى منطقة القناة عام ١٩٥١ . وبرز من خلال هذا النضال الوطنى دور الملك والاقطاع فى خيانة الاهداف الوطنية والتعاون مع الاستعمار كذلك اتضح تماما كيف تخلت قيادة حزب الوفد نهائيا عن أهداف الشعب فاتجهت الى الملك لا هم لها الا استرضاءه وخضعت نهائيا لنفوذ الاقطاع والاحتكار (سراج الدين وعبود) وحاولت ان تفرض حلفا رباعيا على البلاد ، فلما اضطرت الى الغاء المعاهدة لم تتخذ اى اجراء جدى لتنظيم النضال الشعبى ، وبينما كان الوطنيون يلقون حتفهم برصاص الانجليز كان عدد من وزراء الوفد يتبادلون الولائم مع السفير البريطانى . وهكذا بلغ سخط الشعب ذروته عندما تآمر الملك واعوانه على حريق القاهرة وحين اتخذت حكومة الوفد هذا الحريق ذريعة لفرض الاحكام العرفية واعتقال العناصر الوطنية . وكانت الاحزاب والهيئات الشعبية والثورية عاجزة عن قيادة الحركة الشعبية بسبب تفرق صفوفها وضعف قدرتها التنظيمية وانعزالها عن جماهير الفلاحين . كان الشعب الثائر يتطلع لقيادة تنجز العمل الحاسم فى كل ثورة : تغيير السلطة — وتقدم الضباط الاحرار ليؤدوا هذا الدور التاريخى الذى سيظل الى الابد اكليل غار على هاماتهم .

واول ماينبغى ان تؤكده بشأن الضباط الاحرار هو أنهم كانوا **تنظيما سياسيا** وليس مجرد حركة عسكرية . فهم لم تكن تشغلهم فى المقام الاول مطالب اقتصادية للضباط : كرفع المرتبات أو اتاحة فرص اكبر للترقى .. الخ . بل ان ماكان يشغلهم من أمر القوات المسلحة هو قضايا عاما تهم فى الواقع كل الوطنيين ويجمعها شعار (بناء جيش وطنى قوى) وهم لم يترددوا غداة انتصار الثورة فى البدء بتطهير الجيش نفسه من الضباط غير الاكفاء أو غير حسن السمعة . وفى هذا المجال يتضح انهم حتى لم يكونوا حركة لصغار الضباط ضد كبارهم فالتطهير شمل عددا من الضباط الشبان ، واذا كانت نسبة الرتب الكبيرة فيه هى الراجحة فذلك راجع للتكوين التاريخى للضباط كما سنرى . واهتمامهم بتعزيز الجيش لم يقتصر على تسليحه أو تحسين مستوى الضباط ولكنه اتجه بشكل اساسى نحو تحسين مستوى الجنود بحيث يكون لهم بحق كرامة الجندى . ومما يدعم هذا الفهم ان الضباط الاحرار لم يكونوا معبرين عن تجمع ضباط الجيش كتنظيم طائفى أو نقابى لهم . وانما كانت صفة « الاحرار » معيار تمييز بين العناصر الوطنية المناضلة وغيرها كذلك لم يكن الضباط الاحرار تنظيما لفريق من العسكريين ضد فريق اخر ، لم يكن الامر معركة «جنرالات» ضد بعضهم البعض ، ولا وحدات ضد بعضها البعض ، وانما كان التنظيم يضم ضباطا من كافة الاسلحة وكافة الوحدات مختارين على اساس سياسى . وعلى العكس **كانت القضايا الوطنية العامة هى الشغل الشاغل** للضباط الاحرار تشكل الاطار العام لحركتهم وتندرج فى داخلها القضايا المتعلقة بالجيش . وكانت المبادىء الستة الشهيرة تجسيدا لهذا المفهوم السياسى وتعبيرا عن خط سياسى عام . وكانت منشورات الضباط الاحرار تعالج قضايا الساعة التى تشغل بال كل الوطنيين . واكثر من ذلك ، تعمد الضباط الاحرار الا ينعزلوا عن حركة الشعب فى الحدود التى يسمح بها امان التنظيم . فالى جانب ماجروا من اتصالات

بمختلف التنظيمات والهيئات السياسية كانت منشوراتهم توزع خارج الجيش ، أى تصل الى الجماهير لتربطها بأهدافهم . وهكذا يتضح أن قيادة الضباط الاحرار — من قبل الثورة — تحرص على الصلة بالجماهير ولا تريد حركة عسكرية خالصة .

ولكن كيف كانت تتحدد **ايديولوجية الضباط الاحرار** ؟ الواقع ان وطنية حركة الضباط الاحرار تقترن بطابع الشباب الغالب عليها . ولم يكن هذا راجعا الى ان الشباب بطبعه اكثر ثورية واشد نضالا . ولكن هذا الجيل من الضباط الذين تخرجوا فى اواخر الثلاثينيات وفى الاربعينيات كانوا يحملون فى قلوبهم وعقولهم طابع النضال الوطنى فى هذه المرحلة . فاولئك الذين اقبلوا على الجيش عقب معاهدة سنة ١٩٣٦ وماتضمنته من سحب الضباط الانجليز من الجيش وتحسين تسليحه وزيادة عدده دخلوا الجيش فى اللحظة التى خرج فيها الضباط الانجليز . اقبلوا على الجيش فى ظروف لمع فيها بريق أملق ان يصبح جيشا وطنيا جديرا بهذا الاسم الامرة فيه للمصريين وان يغادر المحتل البلاد ولو بعد حين ، وان يستقر على العرش ملك شاب ولد ابان ثورة ١٩١٩ لم يتلوث بعد بادران الحكم القائم بل ذاعت حوله الروايات عن وطنيته وحبه لمصر وكفى انه كان اول ملك يتكلم لغة البلاد فى غير كلفة

كان هؤلاء الشبان لايبغون مجرد وظيفة وانما يحدوهم هدف وطنى كبير . ولحق بهم جيل الاربعينيات مشبعا بروح الانتصار العالمى على الفاشية وانفجار الحركة الوطنية فى المستعمرات وتطلع الشعوب نحو الاشتراكية ، يحمل فى جنباته انعكاسات المد الثورى الجارف فى البلاد . وهنا يكمن الفرق بين الضباط الاحرار والاجيال القديمة من الضباط التى عاشت حياتها كلها فى ظروف الاحتلال والقهر والسيطرة الاجنبية على الجيش . لقد عاش الضباط الاحرار حياة الوطن فى مرحلة حاسمة من نضاله والامل يحرقهم . عاشوا ليلة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ التى شهدت — بغض النظر عن كل علاقة لما حدث فى مصر بالحرب العالمية — الملك الذى كان انصاره يريدون منه عونا للمقاومة ينصاع لارادة الانجليز ويخضع لتهديدهم ، وحزب الاغلبية الذى كان يريد نفسه مستودعا للوطنية يقبل ان يصل الى الحكم فى ظل الدبابات البريطانية بدل ان يسعى اليه على راس الجموع الشعبية . عاشوا الاشهر المجيدة من ١٩٤٦ وانتفاضة الطلبة والعمال الرائعة ورفض الجماهير للقيادات التقليدية وتطلعها الى قيادة اكثر ثورية واعظم جسارة واشد طموحا . وعاشوا ماساة ١٩٤٨ واغتصاب الاستعمار والصهيونية لفلسطين بمعاونة الرجعية العربية الخائنة . كانوا يحاربون بكل ماوسعهم من بسالة

ومن خلفهم ملك يتجر بالاسلحة الفاسدة وحكومة تقتلهم بعجزها واهمالها وفسادها وخضوعها للاستعمار . عاشوا ١٩٥١ و١٩٥٢ يساهمون خفية فى الكفاح المسلح ونيرون يحرق عاصمة البلاد والفساد يضرب فى ارجاء الحكم المنهار .

ومن خلال هذا كله تكونت ايديولوجية الضباط الاحرار فى معالمها الاساسية : العداء للاستعمار الاعتزاز بالوطنية ، العداء للاقطاع وسيطرة راس المال على الحكم ، اهمية الجيش الوطنى القوى ، أهمية الحكم الوطنى الصالح الذى لا تشوبه تلك الفضائح التى لطخت الحياة الحزبية والتجربة البرلمانية منذ حصلت البلاد على استقلالها الاسمى

وكانت تلك معالم رئيسية كما قلنا ، وجدت تعبيرها فى المبادىء الستة الشهيرة . وكانت تلك المبادىء تلقى ولاشك اوسع تاييد بين القوى الوطنية ، كانت بمثابة نقاط برنامجية يمكن ان تتجمع حوله كل القوى الوطنية من أقصى يمينها الى اقصى يسارها وبغض

مصطفى كمال أتاتورك

ولد فى سالونيك فى ١٨٨١ . لمع اثناء الدراسة العسكرية ولكنه اعتقل يوم تخرجه ونفى الى دمشق حيث كون جماعة سرية باسم « وطنى » ثم ارتبط بجماعة الاتحاد والترقى » التى قامت بانقلاب عسكرى فى ١٩٠٨ وارغمت السلطان على اعادة الحياة الدستورية .

عقب هزيمة الجيوش العثمانية فى الحرب العالمية الاولى لم يقنع الحلفاء بتقسيم اراضيها بينهم بل قرروا ان تحتل كل من اليونان وبريطانيا وفرنسا اجزاء من اراضى تركيا نفسها وقبل السلطان هذه الشروط فى معاهدة سيفر . جمع مصطفى كمال النواب الوطنيين فى انقرة واعلن مقاومة المعاهدة . وقاد بنفسه الحرب حتى طرد القوات الاجنبية جميعا . وقد ساعدته حكومة السوفيت فى نضاله . فبعد عقد معاهدة صلح جديدة فى لوزان الغى السلطنة ثم الخلافة واعلن الجمهورية واخذ يعيد تنظيم تركيا كدولة حديثة وانشأ قطاعا عاما لتنمية الاقتصاد التركى . ولكن الطبقة الحاكمة الجديدة اختارت طريق الرأسمالية وبطشت بالحركة الشعبية وارادت ان تجعل من تركيا دولة راسمالية اوروبية

وفى سنة ١٩٩٤ منحه البرلمان لقب اتاتورك — اى ابو الاتراك — وقد ظل رئيسا للجمهورية حتى مات سنة ١٩٣٨

النظر عن الاتجاهات الفكرية التى تميز بينها من حيث تحليل الثورة او تحديد مداها او بيان وسائلها

وكان تنظيم الضباط الاحرار صورة دقيقةللحركة الوطنيةفى البلاد : اجماع على المبادىء الستة وخلافات او على الاقل عدم تحديد ، فيما عداها .

والواقع ان تنظيم الضباط الاحرار ، كتنظيم سياسى عمل فى **ظروف فى غايةالدقة** . فالضباط فى ذلك الوقت محظور عليهم الاشتغال بالسياسة . والسلطات كانت لابد ان تبطش اشد البطش اذا اكتشفت مثل هذا التنظيم او جزءا منه . والكل كان يعرفمدى الارهابالذى تتعرضلهالمنظماتالثورية والشعبية .. وبديهى ان امتداد التنظيم الى صفوف الجيش كان لابدان يثير الذعرويستنزل اعنف اشكال الارهاب . ومن ثم كان لابد ان يعمل التنظيم **فى ظروف سرية كاملة وامان مطلق** . ومن المعروف ان مثل هذه الظروف تجعل من المستحيل عمليا عقد مؤتمرات ، او اجراءانتخابات ،او تكوين مدارس للكادر ، او فتح مناقشات فكرية واسعة او .. الى اخر كل تلك الوسائل التى تستخدمها التنظيماتالسياسةلتوحيدفكرهاالسياسى وتعميقه وبلورته . وكان طبيعيا ان ينمو التنظيم حول المبادىء الستة الرئيسية ، وان يترك ماعدا ذلك جانبا باعتباره من التفاصيل .

وهذه السرية المطلقة كانت تفترضروحانضباط عالية ولاشك ان روح الانضباط العسكرىساعدت على توفير الانضباط التنظيمى المطلوب على اعلى درجة . وربما كان هذا هو الدافع الرئيسى لدى الضباط الاحرار على قصر تنظيمهم على العسكريين وحدهم ، فلم ينشأ لهم «جناح مدنى» يربطهمبقوى ثورية خارج الجيش . ومن ناحية اخرى لم يكن للضباط الاحرار كتنظيم سرى عسكرى القدرةعلى قيادة النضال اليومى للجماهير .. حقا انهم وزعوا بعض منشوراتهم خارج الجيش ولكن لم يكن متصورا ان ينزلوابانفسهمالىالشارعوانيتحركوا على راس الجماهير . وزاد من هذا الوضع تعقيدا عدم وجود تنظيمثورى قوىيعبىء الجماهير ويعمل جنبا الى جنب مع حركةالضباط الاحرار ويتفاعل معها . فالحزب الوطنى الذى كان قائما ايامعرابى — مع انه حزب بورجوازى ذو ثورية محدودة — ساعد حركة عرابى مساعدة كبرى على الاقل فى الفترة الاولى . اما فى ١٩٥٢ فقد كانت الاحزاب التقليدية جميعا قد تخلت عن الثورة واهدافها نهائيا وتمرغتفىوحلخدمة الاقطاعوالتعاونمعالاستعمار ولم يكن بين المنظمات الشعبية والثورية الحزب الجماهيرىالقوىالذى يمكنالاعتماد عليهاوالتعاون معه .

وهكذا كان على الضباط الاحرار ان يتحملوا وحدهم عبء العمل الثورى الحاسم ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقد تحملوه بنجاح . ولكن نجاحهم ذاته طرحامام القيادة الثورية كل مشكلات الثورة : تلك التى كانت مؤجلة داخلتنظيم الضباط الاحرارنفسه وتلك التى تولدت بعد الاستيلاء على السلطة .

الجيش وحماية منجزات الثورة

تم الاستيلاء على السلطة اذن تحت قيادةتنظيم سياسى له شعاراتسياسية محددة ، ولميكن الامر ليلة ٢٣ يوليو مجرد انقلاب عسكرى حتى ولو اتخذ شكل انقلاب عسكرى . ومع ذلك كان هناك خطر مؤكد ان يطغى الشكل على المضمون ، وان يقتصر الامر على استيلاء الجيش على الحكم وان يفتح امام قواتنا المسلحة باب المغامرات العسكرية والانقلابات

المتكررة . ولكن حمدا لضباطنا ، وحمدا للقيادية الثورية لعبد الناصر التى نجحت فى ان تجعلالثورة رغم كل الصعوبات تاخذ مجراها التاريخى والتى سعت للالتقاء باوسع الجماهير الشعبية تمهيدا للاعتماد عليها فى العمل الثورى .

ولعل **ابرز** علامات هذا الاتجاه هو **سعىالقيادة الثورية الدءوب من اجل تكوين تنظيم سياسى جماهيرى** . فمنذ العام الاول للثورة انشئت **هيئة التحرير** ،ثمتلاها **الاتحادالقومى فالاتحادالاشتراكى** ولم تكن تلك بالمهمة السهلة . فكما اوضح لطفى الخولى فى مقال سابق فى «الطليعة» الاصل ان الحزب يتكون للنضال من اجل الوصول للسلطة واستخدامها كاداة لتحقيق برنامجه ، وماتفرضه عضويةالحزب من تضحية فى سبيل هذا الهدف هو معيار جديته . اما انشاء حزب بعد الاستيلاء على السلطة فيفتقد مثل هذا المعيار ، وسرعان مايتهافت النفعيون والانتهازيون علىالمشاركة فى الحزبالحاكم مستبعدينمنه اكثر العناصر المخلصة والمناضلة . ولكن حرص القيادة الثورية على وجود هذا التنظيم جعلها توالى العمل مرة بعد الاخرى تتلمس الاخطاء وتسعى لتجنبها حتى اكتمل لدينا الان مفهوم التنظيم السياسى بشقية الجماهيرى (الاتحاد الاشتراكى) والطليعى (التنظيمالسياسى) وتحددت الاهداف والمعالم الطبيعية .

وكانت السمة البارزة **الثانية** فى نفس الاتجاه هى **حرص القيادة الثورية على عدم الخلط بين العمل العسكرى فى الجيش والعمل السياسى فى جهاز الدولة المدنى** . لقد استعانت القيادة بعدد كبير من ضباط الجيش فى العمل السياسى : فى الوزارة والمناصب الهامة ، فى القطاع العام ، فى

التنظيم الجماهيرى ، في مجلس الامة .. الخ . ولكنها كانت في الواقع تستعين بالكادر السياسى المتمثل في الضباط الاحرار . لم يكن الامر في جوهره الاعتماد على الضباط لمجرد كونهم ضباطا ، وانما الاعتماد على الضباط الاحرار بصفتهم الكادر السياسى الذى قامت الثورة على اكتافه . وقد انخدع الكثيرون فى هذه الظاهرة . وتحدث عدد من الكتاب عن الطابع العسكرى للدولة في عهدها الجديد . وذهب البعض الى حد الزعم بان هناك «مجتمعا عسكريا» فى مصر . وكان هذا خطأ بعيدا . فمنذ مارس ١٩٥٤ تم الفصل بشكل واضح بين الكادر العسكرى والكادر السياسى . لم يعد من الممكن الجمع بين العمل في الجيش والعمل خارجه . وامتنع على الضباط السابقين العاملين ككادر سياسى او فنى ارتداء الزى العسكرى او استعمال الرتب العسكرية واخذوا يندمجون في الحياة المدنية بحيث لم يبق من تجربتهم في الجيش الا مايحمله كل سياسى من اثار تكوينه فى سن الشباب ان كان قد بدأ حياته مهندسا او طبيبا او محاميا .. الخ .

ولقد تمت بلورة **الاتجاه الفكرى السائد** للكادر السياسى المسئول من خلال صراعات عدة وتحديات مختلفة ، على ضوء تجربة النجاح والخطأ وعلى هدى من مقتضيات تطور الثورة ذاتها . واستبعدت منه العناصر التى وقفت عقبة فى سبيل التقدم او عجزت عن مجاراته . واغتنى الكادر باستمرار بعناصر جديدة بعضها من اصل عسكرى وبعضها له تكوين مدنى . واختير مسئولون من القيادات النقابية والنسائية وجعل جمال عبد الناصر من تقديم المزيد من القيادات الجديدة احدى النقاط الخمس التى تضمنها خطابه الانتخابى امام مجلس الامة فى مارس ١٩٦٥ .

ولكن هذا التطور لم يكن يعنى بحال تحول الجيش الى «جيش محترف» لاعلاقة له بالثورة واهدافها . **بل لقد تطلعت القيادة الثورية الى ربط القوات المسلحة بالشعب وبالثورة** . ووجد هذا الاتجاه **تعبيره الكامل فى الميثاق** حين نص على أن «الجنود والضباط» جزء من قوى الشعب العاملة التى يمثلها الاتحاد الاشتراكى . ولقد مارست وحدات الجيش حقها بمناسبة ترشيح جمال عبد الناصر لرياسة الجمهورية . فعقدت مؤتمراتها وصوتت على ترشيحه وارسلت رايها الى قيادة الاتحاد الاشتراكى . ولاشك ان توفير الاشكال الملائمة لممارسة الضباط والجنود لحقوقهم كاعضاء فى الاتحاد الاشتراكى لابد ان يحقق الترابط العضوى بين الشعب وجيشه .

ولم تقتنع القوات المسلحة بدورها الثورى فى ٢٣ يوليو ، ولابدورها فى الدفاع عن البلاد اثناء العدوان الثلاثى ولكنها مارست على ارض اليمن عملا ثوريا ندر ان نجد له سابقة فقدمت اثمن التضحيات لنصرة الشعب الشقيق . وحين احدقت بجمهورية الجزائر اخطار العدوان كان ضباطنا وجنودنا على التو فى ارضها يقفون بجوار جيشها الوطنى الشعبى وقواتنا المسلحة تستعد دائما لردع العدوان الاسرائيلى على اى بلد عربى . وهكذا تتكون امجاد جيشنا — كاى جيش شعبى — من سلسلة من الاعمال الثورية تتم لصالح الشعوب ومن اجل قضية الثورة والتقدم بعكس «امجاد» الجيوش الاستعمارية التى تتكون من اعمال العدوان والغزو والنهب .

ولابد من التنويه بالقرار الذى اصدره جمال عبد الناصر بالغاء المصروفات الدراسية فى كل الكليات والمعاهد العسكرية لتمكين المزيد من ابناء الشعب — من ابناء الفلاحين والعمال — من دخول هذه الكليات . ويؤكد نفس الاتجاه المدارس المتعددة التى انشاتها القوات المسلحة لتعليم الجنود والارتقاء بمستوى ضباط الصف واكسابهم الخبرات الفنية وفتح سبيل الترقى امامهم بالجد والتحصيل .

واخيرا ثمة تجارب هامة لمشاركة القوات المسلحة فى المعارك الانتاجية التى يخوضها الشعب . ولقد لعبت المصانع الحربية دورا هاما فى حركة التصنيع وفى تكوين جيل كامل من الفنيين قبل اتساع القطاع العام . واليوم تشارك القوات المسلحة فى عمليات استصلاح الاراضى وبناء السد العالى وهكذا لا ينعزل الجنود وهم تحت السلاح عن قضايا الشعب ويتاكد لدى الضباط ان الحرب الثورية فى عصرنا الحديث لاتخاض فقط فى ميادين القتال .

ان القيادة الثورية تحرص على ان يظل الضباط والجنود فى كل لحظة جزءا لايتجزأ من قوى الثورة مرتبطين بالشعب واهدافه مستعدين للدفاع عن تجزاته الثورية . ولعل خير مايخص هذه النظرة قول المشير عبد الحكيم عامر قبل عام «ان القوات المسلحة العربية تنظر الى الشعب باعتباره سيدها ومعلمها» .



ثورة يوليو والمثقفون

محمد عباس سيد احمد

لحركة الثقافة ارتباطها البديهى بحـــركة الثورة ، وتمايزها عنها فى آن واحد . ولا مناص فى الاصل من أن تختلف دائرة المثقفين ــ عموما ــ عن دائرة رجال الثورة المتصدين لانجازها ، وان كان من مصـــير الثورة أن تفضى خلال تطورها الى تلاقى الدائرتين ، وتطابقهما فى نهاية المطاف .

من هو المثقف ؟ المثقف هو الذى يعلو بوعيه وسلـــوكه فوق مستـــوى الاستغـــراق فى المشاكل المباشرة التى تفرضها الحياة اليومية . هو الذى يتخطى هذا التشكل والتكيف بالواقع المباشر المحيط ، لكى يتصل من خلال قدر من التجـــريد والتعميم ، بمشـــاكل تعكس وجـــدان عصره ، او مجتمعه ، أو تراثه القومى .. هو الذى يرتقى من خلال التشبع المنتج بمشـــاغل اهله وهمـــومه وتطلعاته ، من الخصوصيات الى العموميات ، وان يعبر عنها تعبيرا يجد اصداء وآثارا ممتدة .

ونشوء المثقف ممكن بفضل الطابع **الاجتماعى** لحياة الانسان وقدرته من خلال **الاتصال والاطلاع** على التجاوب والتفاعل مع المشاكل المشتركة التى تشغل فئات اجتماعية عريضة ، تتجاوز نطاق الافراد الذين هو على صلة مادية مباشرة بهم . وينبثـــق المثقف بشكل ايسر من الفئات الاجتماعية التـــى لا تمارس عملا يتصل مباشرة بعمليات الانتاج ، حيث يتوافر قدر من التفرغ يسمح بالانصراف الى التامل والانشغال بقضايا الفكر وهموم العصر .

ووجود المثقف **ضرورى** ، اذ فيه تتكثف وتتبلور الشحنات المتفجرة والتيارات العظمى التى تخترق المجتمعات وتتلاطم داخلها . هو مجسد **الوجدان الجماعى** ، القادر على تلمس ملامحه واستجماع خيوطه ، وعلى ابتكار الصياغات الكفيلة بامتداده الى اعرض الجماهير .

ولايتحدد المثقف بمواصفات جامعة مانعة . فمثل

هذه المحاولات تنم عن مفهوم رجعى ، تستهدف قصر المثقفين على انماط محددة استقرت اجتماعيا فجمدت ، ونبذت ما فى الحياة من سبل التعبير عنها تزداد تنوعا مع تلاحق الاحداث وتبدل التركيبات الاجتماعية .

وليس المثقف بالضرورة عالما ، ولا العالم بالضرورة مثقفا . فدنيا **العلم** تتميز عن دنيا الثقافة . ولا يشترط فى المثقف ان يعبر عن ثقافته بالطرق العلمية ، ولا ان يهتدى بمنهج علمى . وقد يتفوق عالم فى مجال تخصصه ، بدون ان تتسم نظرته الى باقى نواحى الحياة بالوان الثقافة وتهذيباتها . والمثقف هو المتحرر — بحكم تعريفه — من عبودية الحرفة او المهنة ، حتى اذا **ارتقت** هذه المهنة الى مهنة العالم .

وليس المثقف وقفا على **طبقة اجتماعية** محددة ، بل يمكن ان ينبثق من اى طبقة . ورغم انتشار المثقفين داخل كل طبقة بدرجات متفاوتة ، تتوقف على اعتبارات عديدة ، منها مقدار تفرغ افرادها وفرصهم فى التحصيل ، الخ .. الا ان المثقفين لايمكن ان يستغرقوا الطبقة فى مجملها . وهم يشكلون داخلها دائما **طليعة واعية** قادرة على ادراك صميم مشاغلها وتطلعاتها ، والتعبير عنها **بالوسائل** الكفيلة باستثارة انتباه جماهيرها الاكثر تخلفا ، وتحريك اعماقها . ومن هذه الزاوية ، يرتبط المثقف بطبقته ارتباطا اصيلا .

ولكن بحكم انشغال المثقفين جميعا — على تنوع انماطهم — بقضايا تتعلق **بالخلق الفكرى** بصورة او باخرى ، واتقانهم طرق التعامل بمثل هذه القضايا ونتيجة لاستقلالهم النسبى عن عمليات **الانتاج** المباشرة فتجمعهم جميعا **رابطة محددة** ، ويتشكل لهم كيان متميز فى مواجهة التجمعات والتجاوبات الاجتماعية الاخرى . **ومن هذه الزاوية ، تتحدد معالم دائرة تجمعهم على اختلاف الطبقات التى ينبثقون منها ، وعلى تباين الاتجاهات الفكرية التى يتبنونها .**

ان انصراف المثقفين الغالب الى قضايا الفكر ، مع استقلاليتهم النسبية عن عمليات الانتاج ، هو الذى يفسر **الامراض المزمنة** التى تميز المثقفين على اختلاف ميولهم : اتسامهم **بالشرود والتردد وعدم الثبات والاستقرار** ، وسهولة انتقالهم من موقع فكرى الى موقع اخر ، وبالتالى سهولة انتقالهم من فكر يمثل طبقة الى فكر يمثل طبقة اخرى ، اى سهولة انجذابهم لفكرية هذه الطبقة او تلك ، حسب مقدار قوتها المادية وفاعليتها الاجتماعية .

ومع ذلك ، تتسع دائرة المثقفين لكى تشمل التقدمى والمحافظ ، بل والرجعى فكريا وطبقيا . اى لتشمل الثورى واللاثورى . وتواجد المثقف الثورى بجانب المثقف اللاثورى داخل دائرة المثقفين ضرورى ، طالما عبر هذا وذلك عن واقع اجتماعى قائم ، طالما وجدت طبقات رجعية بجانب الطبقات التقدمية فى المجتمع .

من هنا ، كان من المحتم أن تتمايز دائرة المثقفين عن دائرة الثوار ، فى بداية اى عملية ثورية .

● **ومن هو الثورى ؟** الثورى هو الذى يتصدى لعمليات التغيير الجذرى للمجتمع ، استجابة للضرورات الموضوعية التى تحكم حركة المجتمعات . هو الذى يجسد **ارادة التغيير** ، المختزنة بشكل كامن فى اعماق الفئات الاجتماعية المقهورة او المضطهدة او المستغلة ، وبمباشرته هذه الارادة ، يطلقها من عقالها .

ونشاط **الثورى** لا يقتصر على مجرد تفجير هبات تلقائية ، او انتفاضات عارضة ، وفى هذا يتميز عن الفرد **المتمرد** . كما ان نشاطه لا ينعزل عن التطلعات المشروعة تاريخيا لفئات اجتماعية عريضة ، وعن رغباتها الدفينة فى انجاز تغيرات اجتماعية عميقة ، وفى هذا يتميز عن **العدمى والفوضوى** .

ومركز الثقل فى سلوك الثورى هو ممارسة عمليات التغيير الاجتماعى ، هو **التطبيق** ، حتى ان لم تكن هذه العمليات قد استكمل تاصيلها الفكرى ولم تكن قد ارسيت على اسس نظرية راسخة . وفى هذا يختلف **الثورى** عن **المثقف** الذى ينجذب بوجه خاص الى **التامل الفكرى** ، ويلتفت الى **الاتساق النظرى** ، وينشغل **بالتعبير الوجدانى** عن الواقع الاجتماعى ، اكثر منه **الفاعلية العملية** فى انجاز تغييرات اجتماعية ، والتصدى فى التطبيق لعمليات التغيير .

صحيح ان الافكار قوة لاتقهر اذا ما ارتبطت بحركة الجماهير ، واحتضنتها لكى تحولها الى واقع حى . ولكن تأتى فاعلية المثقف فى التغيير **بشكل غير مباشر** عن طريق النشاط العملى الذى يتولاه غيره .

وصحيح أيضا ان نشاط الثورى لايخلو من ركائز فكرية ، والا لم يكن من الممكن ان ينطبع هذا النشاط بطابع الاستمرار العنيد ، والاصرار على الهدف ولكن ليست **هموم** الاتساق وفقا لمخطط فكرى مسبق هى التى تعجزه ، اذا ما اصطدم بواقع يفرض عليه ازاحة هذا المخطط من اجل اخر ، اكثر فاعلية فى التغلب على الصعاب . ان بوصلته هى العمل ، ومواجهة تحديات العمل بالعمل .

ان عمل الثورى لا يخلو من فكر يحكمه ، وفكر

المثقف لا يخلو من عمل يفضي اليه .. ولكن زاوية الرؤية تختلف ، ومركز الثقل متباين، وفي هذا أيضا تمايز دائرة المثقفين عن دائرة رجال الثورة .

ان التمايز الاول بين الدائرتين يمتد **أفقيا** على اتساع خريطة المجتمع طبقيا . اما التمايز الثاني بينهما ، فهو يمتد **عمقا** في مقدار الايجابية الحركية، والفاعلية الاجتماعية المباشرة .

● **ولكن من المتصور أن تلتقى الدائرتان عند قلة تجمع بين العمق الثقافي المزود بالتأصيل النظرى ، والسلوك الثورى القائم على أولوية العمل والتطبيق.** قلة توحد زاويتى الرؤية ، ومركزى الثقل ، قلة تتخلى التباين بين التأصيل والتطبيق . مثل هذه القلة تعرف **بالمثقفين الثوريين** .

ولايمكن للمثقفين الثوريين الا ان يشكلوا في الاصل قلة ، مع افتراض احسن الظروف . اذ طالما يحتدم الصراع الطبقى ، وتقف الطبقات المتصارعة وجها لوجه موقف العمالقة المتحفزة ، لايمكن للمثقفين الا ان ينجذبوا لهذا القطب او ذاك ، ولا تسنح الظروف للثوريين في غالبيتهم العظمى ان ينصرفوا عن مهام العمل الثورى المباشر الى التاصيلات المهذبة التى تنقلهم الى عوالم الثقافة الرفيعة .

ولكن مع ممارسة العملية الثورية، وتعاظم أبعادها من شأن هذه القلة أن تنضج عمقا، وأن تنمو اتساعا. اذ تفضى العملية الثورية بالتدريج الى تصفية مراكز القوى الطبقية الرجعية والمحافظة ، وبتصفية هذه القوى تصفى المواقع الفكرية للمعبرين عنها في مجال الثقافة. **وتتجه دائرة المثقفين الى الاقتصار على المثقفين الثوريين ذوى النظرة التقدمية وحدهم** دون ممثلى الفكر المعاكس ، لاختفاء الارضية الاجتماعية الموضوعية التى تنبتهم، وبسبب السهولة النسبية التى ينتقل بها المثقفون من فكرية هذه الطبقة الى تلك ، حسب مقدار قوتها المادية وفاعليتها الاجتماعية .

وبتلاحق الاحداث الثورية ، وبتعاظم ضغطها الموجب تعبئة كل الجهود ، ينجذب المثقفون الى العمل الايجابى ، والاسهام المباشر في التغيير الاجتماعى ، والنزول مباشرة الى حلبة النضال الثورى . ولايجدون مناصا من الاسترشاد بالمنهج العلمى للوفاء بدورهم في مواجهة التحديات . وينتقل مركز الثقل في نشاطهم من **التامل السلبى** الى **التحرك الفعال** .

وبتاكد معالم العملية الثورية من خلال ممارستها تكتسب فئات متعاظمة من الثوريين فرص اكتمال نظرتهم، وتعميق نظرية الثورة في حركتها . وتتوافر الظروف الموضوعية لاستكمال التاصيل النظرى العام المرتكز الى نوعية التجربة الخاصة ، بما تنطوى عليه من دروس مستمدة من التطبيق .

وهكذا تكتمل العناصر من هذا الجانب وذلك كى تتطابق الدائرتان امتدادا على اتساع المجتمع كله، وعمقا بتلاقى قطب التاصيل الفكرى مع قطب الممارسة والتطبيق الثورى . ان القلة الرائدة من المثقفين الثوريين تتحول الى **القاعدة العامة** . واذا كان لرواسب فكر الماضى بسماته ، اثارها التى تمتد مستقبلا رغم التحولات العميقة في المجتمع، افضى ذلك الى امساك عدد من المثقفين عن ان ينجذبوا الى فكر الثورة . واذا كان للاعباء العملية للنشاط الثورى متطلباتها في انصراف عدد من الثوريين عن التعمق في التاصيلات الفكرية ، الا ان هذه الظاهرة وتلك لاتشكلان الا الاستثناء . ومآلهما في الامد العام الى الزوال مع تبدد الفروق بين اهل الفكر واهل العمل ، واستكمال الانسان الثورى ابعاده في مجتمع الاشتراكية والحرية والرفاهية .

● هذا هو القانون العام . ولكن هذا القانون العام في خصوصية كل تجربة نوعية يتحقق من خلال مسار متميز ، ينبع من ظروف الحركة الثورية وطبيعتها والملابسات المحيطة بها . وهناك من العوامل مايزيد المسار تعقيدا في بعض الاحوال ، تبرز بوجه خاص في لحظات التحولات الاجتماعية العظمى ، كما هو الشان في عصرنا الراهن .

لحظات التحولات العظمى

وانعكاساتها على تداخل الدائرتين

ان (الحالة الثورية) — تلك البيئة التى تنبت **الثوار** ، وتنعكس بأصداء عميقة لتنفذ الى وجدان **المثقفين** — لا تخضع في حركتها لقوانين الميكانيكا الصارمة ، وانما تمتاز بحيوية متحركة ، يصعب احتواؤها في نسق مسبق . أنها لاتنبثق من تضارب المصالح وتصادم الطبقات في الداخل فحسب ، ولا من مقاومة تدخل غاصب من الخارج فقط ، وانما تنشأ في ترابط عضوى مع تفجرها في اى مكان ، وترد بانفعالات تتباين في مقدار حدتها او خفوتها حسب تداخل متشابك من العوامل المعقده التى لايمكن التنبؤ بكل احتمالات تلاحقها مقدما . ان الاساسيات تبقى الاساسيات في الجوهر . ولكن بؤرة التفجر الثورى تنتقل من بقعة جغرافية الى أخرى ، ومن موقع اجتماعى الى آخر ، حسب مواطن تركز المتناقضات وتراكمها ، وتنسج خلال الممارسة انماطا من التحرك الاجتماعى ، تفوق في

ابداعها وتنوعها كل ما يمكن حصره أو تصوره .

واذا صحت هذه الحقائق بوجه عام ، فهي تكتسب دلالةخاصة في لحظات التحولاتالاجتماعية العظمى ، لحظات التحول الكيفي في انطلاقات الحركة الثورية ، حيث يختل العديد من المعايير التقليدية ، وتتفتح امكانيات ثورية لم تكن مرصودة أو متصورة من قبل .

وقد عشنا خلال العقد الاخير لحظة من هذه اللحظات . ان الشواهد على هذه الحقيقة عديدة .. حسبنا ان نذكر على سبيل المثال :

● انهيار النظامالاستعماريفيصورتهالتقليدية، ونيل الغالبية العظمى من الشعوب المستعمرة والتابعة استقلالها السياسي وسيادتها القومية .

● ارتداد الجمود في الحركة الاشتراكية في العالم ، وانزواء «وحدانيتها» المخلة ، باحتوائها كل ما تنطوى عليه اتجاهات الثورات المعاصرة من تنوع وابداع ، وتفتحها لاشكال غير مألوفة تقليديا ابتدعتها الحياة .

● تفاقم التناقضات داخل البنيان الاستعماري حتى اصبح من المتعذر على الدول الاستعمارية ان تواجه مشاكل عالم اليوم بمخطط موحد .

● « الثورة التكنولوجية » بما تنطوى عليه من اكتشافات علمية خارقة ، تسنح للانسان فرصة استثمار الطبيعة استثمارا يكفل الرفاهية للبشرية جمعاء ، وتهدد في الوقت ذاته — اذا ما وجهت في اتجاه الابادة والتدبير — بافناء البشرية جمعاء .

ان كل هذه الشواهد تشير الى حقيقة جوهرية من حقائق عصرنا ، وهي ان قوى الاستغلال والراسمالية والاستعمار لم تعد القوى المتفوقة عالميا ، القادرة في التحليل الاخير على التحكم في مصائر البشرية ، ولا هي القوى الاكثر تعبيرا عن متطلبات العصر ، والاكثر استجابة لمقتضياته .. بل تتجه الاشتراكية لكي تحتل محلها في مركز التفوق ، باعتبارها التنظيم الاجتماعي الاكثر ملاءمةللتعبير عنمتطلباتالعصر، وباعتبارها قد بلغت بالفعل من القوة المادية (كقوة بناءة وكقوة ضاربة معا)) ، ومن القوة المعنوية لدى جميع الشعوب ، ما يمكنها من حسم مجريات التطور الاجتماعي المعاصر .

ان السمة المميزة لعصرنا هي استبدال قطب محل قطب في تحـديد ملامح العالم ، وتوجيه مقدرات البشر — وما من شك ان مثل هذا التحول الجذرى من شانه ان يطبع ببصماته القوية كل أوجه نشاط الحياة المعاصرة ، وان ينعكس بعمق على **دائرة الثوار ودائرة المثقفين** في كل موقع من مواقع الحركة الثورية ، وعلى اتساع العالم أجمع مدخلا بالحتم عنصر **تعقيد** في العلاقة بين الدائرتين .

فبتعقد «الحالة الثورية» ، وبتعدد مواطن الانفجار ، وبتنوع مظاهر الثورة ، يمكن أن تنطلق الشرارة من مواقع غير مألوفة ، لتمتد منها الى المواقع الاخرى ، مدخلة في مسار الثورة عوامل تعقيد وتحوير على صورها التقليدية ، ومطلقة قوىاجتماعية لم تكن فيالحسبان — ان **دائرةالثوار** تتسع وتتنوع ، وروادها الطليعيون لا ينبثقون بالضرورة من صفوف القوى الاجتماعية المرسوم لها تقليديا اطلاق الطليعة .

ولما كان من مكونات المثقفين أن يروا العالم الخارجي من خلال الابنية الذهنية المتسقة التي يتصورون بها هذا العالم ، ويتوقعون منها حركته يتجه العديد منهم الى عدم التجاوب مع مايشذ على هذه الابنية ، ولايخضع لاحكامها . وفي لحظات التحولات الاجتماعية العظمى ، يوضع الكثير من هذه الابنية التي كانت تتفق مع واقع العالم السابق على هذه التحولات ، موضع الاختبار والامتحان ، وتبرز الظروف التي تستدعى اعادة النظر فيها . ولكن الاقدام على مثل هذه الخطوة يفترض بدوره التسليم **بوقوع** لحظة تحولات عظمى،وليس هناك ما يبرر اقراره طالما لم تكتمل بعد الشواهد المادية التي **تقطع** بحدوثها .

ولذلك فمنذ اللحظة التي تبدا فيها ارهاصات ظواهر جديدة،ناجمة عن تحولات اجتماعية عميقة، حتى اللحظة التي تثمر فيها هذه الظواهر وتستقر في عالم الواقع كحقائق مقطوعبها ،من شأنالتباين الذى يميز رجل الفكر عن رجل العمل والثورة أن يزداد عمقا واتساعا وتتباعد دائرة المثقفين عن دائرة الثوار . وهذهالحقيقة لا تقتصر علىالمثقفين المحافظين والرجعيين ، المناوئين بطبيعتهم لحركة الثورة ولانطلاقاتها ، وانما تنسحب كذلك في احوال عديدة على المثقفين **التقدميين** ، هؤلاء الذين كان من المفروض — منطقيا وتاريخيا ان يحتلوا اماكنهم الى جانب حركة الثورة ، وبجوار مناضليها .

وبديهى أن مثل هذا الموقف ينعكس بدوره على سلوك رجال الثورة ودائرة الثوار .فهؤلاء يحكمهم في المقام الاول الاجراءات العملية الكفيلة بتأمين طريق الثورة ، وصون مواقعها في وجه تحديات

القوى المناوئة . ومن شأن هذه الضرورة تعقيد العلاقة بين الدائرتين ، وزيادة الهوة عمقا .

وتبرز هذه الحقائق بوجه خاص فى التجارب الطليعية التى ترتاد الافاق الجديدة المتفتحة امام الثورات المعاصرة ، والتى تنطلق فى هذه الدروب قبل اكتمال العناصر التى تبرر فكريا ، وبالمنطق الثورى المألوف ارتيادها .

لقد كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ ثورة نموذجية من هذه الزاوية . لقد تحدت فى ممارستها العملية كثيرا من «المسلمات» التى كانت تبدو مستقرة فى منطق العمل الثورى . ولم تكن صدفة «أزمة المثقفين» التى اعترتها لسنوات طويلة . ولكن مع اكتمال معالم طريقها ، وبتحول مسارها من التجريب الى التكامل النظرى ، تفتحت الامكانيات الموضوعية لتخطى هذه الازمة ، وبقدر تعدد علامات الاستفهام التى اثارتها خطواتها الاولى ، بنفس القدر ، تتجمع اليوم الخيوط لادراك التجربة فى مسارها الاجمالى ، ولتبديد الغيوم من أجل التلاحم والوحدة .

دائرتا الثورة والثقافة .. قبل الثورة

لكل انطلاق فى الحركة الثورية ابعاده وحدوده وأيا كانت الطاقة المختزنة فى الاندفاع الاول للعملية الثورية ، تفضى الممارسة الثورية الى استقرار المجتمع عند نمط اجتماعى محدد ، يعكس محتوى اجتماعيا معينا ، وتتوازن عنده القوى المتصارعة لفترة محددة .. حتى يختل هذا التوازن بفعل التناقضات الكامنة فى الوضع الجديد . فتنطلق الحركة الثورية لمدى أبعد ، وترتفع الى مستوى أرقى .. ولاتتوقف هذه العملية على تأثير القوى المتصارعة داخليا فحسب ، بل ينعكس على حركتها ويؤثر فى قدراتها المتبادلة ، البيئة العالمية التى تحيط بهذا التصارع .

وكان للتركيب الاجتماعى الذى استقر فى مصر فى **أعقاب ثورة ١٩١٩** ملامح عامة ميزته — ارتبطت هذه الملامح بطبيعة الطبقات الاجتماعية التى نضجت فى مقاومة الاحتلال ، فتصدت لقيادة الثورة . كما ارتبطت بالسمات المميزة للبيئة العالمية التى احاطت بتلك التحولات . فقد اكتسب هذا التركيب الاجتماعى كيانه الرسمى والشكلى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ ، واستكمل توازنه الاجتماعى ومحتواه الحقيقى بمعاهدة ١٩٣٦ . وكان يعبر هذا النظام فى جوهره عن **استقلال صورى** يغلف علاقة ثنائية تربطنا ببريطانيا ، قوامها **التبعية الحقيقية** للدولة المحتلة، أيا كانت المنجزات التى حققتبفضل مزاياالاستقلال الصورى بالقياس الى التبعية الكاملة . وكان مثل هذا التركيب الاجتماعى ، المستوحى من النظم «الملكية الدستورية» القائمة فى الغرب بمؤسساتها وتنظيمها الحزبى ، يترجم فى واقع الامر **أهداف** ، وأيضا **حدود** ، الانبعاث القومى الذى اطلقته ثورة ١٩١٩ ، تحت قيادة طبقات تتطلع الى قسط أوفر من الحرية فى ترسم خطى القوة التى تقهرها — الا وهى الاستعمار — من أجل اجتياز ظلمات العلاقات الاقطاعية الى اضواء المدنية الحديثة . بعبارة أخرى ، بحثت هذه الطبقات فى **الرأسمالية** عن سلاح تشهره فى وجه **الاستعمار** ، ناتج الرأسمالية الطبيعى وصورتها الارقى ! **تلك هى المفارقة الجوهرية التى حكمت أزمة كل من دائرة الثوار ودائرة المثقفين فى البلدان التابعة فى ذلك العصر .. عصر مازال يحتفظ فيه الاستعمار بقبضته الاساسية على مصائر البشرية . ولم تكن الاشتراكية قد بزغت الى الوجود بعد ، الا لكى تجاهد من أجل استمرارهذا الوجود ، فى وجه جحافل متحفزة تحاصرها ، وتتربص للانقضاض عليها ، لسحقها بلا رحمة أو هوادة .**

لم تكن **الثورة القومية** فى مجراها الرئيسى تستهدف فى مثل هذه الظروف مناهضة أسس السيطرة الاستعمارية ، ولا ازالة جذورها المتمثلة فى استمرار الاستغلال الراسمالى . وانما كانت تقتصر على ازاحة الاستغلال الاستعمارى ، بهدف اطلاق العنان للراسمالية المحلية ، لتستثمر هى الموارد القومية ، وتنطلق هى فى استغلال جهد العاملين .. من هنا ، كان امرا طبيعيا الا تسفر الثورة وقتذاك الا عن **استقلال صورى** ، يبطن فى واقع الامر البقاء داخل نطاق الرأسمالية ، وبالتالى داخل نطاق علاقات **التبعية الحقيقية** لمواطن الضغط والقوة فى النظام الراسمالى ، وبالذات قوة المستعمر الجاثم على اراضينا .

● **داخل هذا الطار ، تحددت معالم دائرة الثورة والثوار** .. كان التغيير الاجتماعى المنشود لاينفذ الى الاساسيات ، لان ارادة التغيير لم تكن ترتكز الى طبقات تستهدف السير بالثورة الى مداها . وانما كانت تحكمها فكرة مناهضة نمط من الراسمالية بهدف اطلاق نمط آخر منها . ولذلك كان مآل الثورة الى « التلاقى » الذى تجسد فى معاهدة ١٩٣٦ ، أيا كانت التنويعات فى السبل التى اتبعت لبلوغ هذا الهدف .. **كان من شأن دائرة الثوار التى تولدت من ثورة ١٩١٩ أن تختزل**

مساحة ، وان تنكمش عمقا . . وكان من شأنها ان تفسح المجال لدائرة ثانية ، تنهض فى مواجهتها ، ربما تعثرت كثيرا ، ولكن كان مصيرها فى الامد العام أن تزداد عمقا واتساعا مع اختزال الدائرة الاولى . . وبالفعل ، فقد اتجهت هذه الدائرة الثانية لبلوغ مرماها وجهات متباينة ، وقد جربت فى بعض الأحوال دروبا مجدبة ، ولكنها كانت تستهدف النفاذ الى الاساسيات . وادركت ضرورة التحول الجذرى للهيكل الاجتماعى ، بالاستناد الى القوى والقيم المنغرسة بعمق فى الجماهير ، التى تواصل تراثها المشرق ، وتقاليدها النضالية لتكتشف من واقع تربة الوطن طريقها الاصيل الى الاشتراكية . ولكن لكى تكتمل معالمها وحتى تتضح الرؤية ، كان لابد من تغييرات جذرية فى التوازن الداخلى ، وفى البيئة العالمية . . ولذلك لم يثمر هذا النمط من الثوار الا بتخطى طفرة ١٩٥٢ .

لقد كان **الوفد** هو النتاج الطبيعى ، والتعبير الدقيق عن ابعاد ، وايضا عن حدود ، الانطلاقة الثورية التى تمخضت عن ثورة ١٩١٩ . كان يحتل موقع المحور فى دائرة الثوار الذين انبثقوا من اندلاع نيران الثورة وقتئذ . وكان رصيد الوفد السياسى مرهونا بامتدادات لهيب الثورة ، ونوعية تجربتها ، النابعة من التوازنات الطبقية الداخلية والبيئة العالمية المحيطة ، القائمة فى ذلك الحين . وكان كيان الوفد اصيل الارتباط بالنظام الاجتماعى الذى أسفرت عنه الثورة ، كمستجمع للطاقات الثورية التى تختزنها الجماهير فى ظل هذا النظام وكموجة لحركتها داخل اطاره ، وفى حدوده . وكما لم يكن من الممكن تصور هذا النظام بدون الوفد ، كذلك لم يكن يتصور وجود الوفد بدون هذا النظام

وقد احتل الوفد موقع المهيمن على دائرة الثورة فى وجه مدرسة أخرى ، تجسدت فى **الحزب الوطنى** كان قطبها يستقر فى **الماضى** ، وكانت امتدادا ذابلا لقيم ثورية ازدهرت فى ظل أحلك أيام التبعية الشاملة بالمقاييس الفكرية للقوى المستنيرة التى ناهضت الاستكانة والرضوخ وقتذاك . وقد فرض الوفد احتلاله لهذا الموقع بمناهضته ايضا مدرسة الثوار المنتسبة **الى المستقبل** ، اى بمناهضته مدارس **الاشتراكيين** على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم . ولم تكن هذه المدارس الاشتراكية قد ارتقت بعد الى مستوى النضوج ، لانها لم تكن ترتكز وقتئذ على قوى طبقية متبلورة سياسيا قابلة لان تتبنى بعمق اتجاهاتها . . ولم تكن سلسلة الاستقطاعات المتتابعة التى انسلخت من الوفد لتشكل ضده **أحزاب الاقلية** الا تعبيرا — فى عالم الحزبية — عن ارتداد الموجة الثورية ، وتجمع قوى الرجعية ، واستنفاد النظام تدريجيا أهليته التاريخية ، وصلاحيته الاجتماعية . وقد بلغت عملية الارتداد قمة من قممها بانزواء مقاومة الوفد واحتلاله موقع الصدارة فى توقيع معاهدة ١٩٣٦ فقد كانت لحظة اقرار مشروعية ارتباط النظام ببريطانيا — عن طريق المعاهدة — هى فى الوقت ذاته لحظة ادانة النظام تاريخيا ، واقرار بضرورة تخطيه ثوريا . وفى غياب تأثير الفكر الاشتراكى انصرف جزء من الطاقات الثورية الى تلمس طريق للفكاك من نير التبعية المشرعة قانونا ، بالتطلع الى قوى الفاشية الصاعدة فى اوروبا ، بحثا عن حليف فى مناهضة بريطانيا ، بوصفها المحتل المباشر المحسوس . ولما وقفت الفاشية على مسرح السياسة الدولية موقفا مغرقا فى الرجعية الى يمين الاستعمار البريطانى ، وجسدت الدوائر الاستعمارية الاكثر تعصبا وعدوانية ، لم يكن بغريب ان شجعت العناصر الاكثر وعيا فى أحزاب الاقلية هذا الاتجاه وأمطته لتعزيز مساعيها فى استبدال السيد البريطانى بسيد أكثر كفاءة فى كبت قوى الثورة الباحثة عن طريق . وبلغ هذا التعثر فى حركة الثورة ذروته عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، وتلاحق هزائم بريطانيا فى كل الجبهات . . تلك هى العوامل التى حكمت ملابسات ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتدخل بريطانيا بالقوة المسلحة لفرض الوفد فى الحكم (١) .

ولكن هذه الاختبارات الأليمة والمهينة فى تراص جميع التشكيلات السياسية «الرسمية» صفا واحدا مع المحتل ، قد بلورت الوعى الثورى بضرورة احداث تغييرات جذرية . وقد كشفت الحرب العالمية الثانية — بدحرها قوى الفاشية ، وبتعاظم وزن الاشتراكية عالميا ، وباصابتها هيبة الاستعمار البريطانى بضربات متلاحقة — كشفت عن امكانيات متعددة لتخطى علاقة الثنائية ، والتطلع ثوريا الى مرام جسورة . . كان الكيان الاجتماعى كله فى مهب الرياح ، بعد فقدانه ضروريته التاريخية من جراء التغيرات التى طرأت على التوازنات الاجتماعية والطبقية ، داخليا وعالميا . . ولم يبق أمام قوى الثورة الا أن تمارس عملية هدمه . . وفى ظل **حتمية** تغييرات جذرية ، اندفعت قوى متباينة لتوجيه الطاقات الثورية المتدفقة فى اتجاهات مختلفة : حاولت **أحزاب الاقلية** بقمعها وارهابها

١ — انظر حركة التاريخ المصرى بين ليلة ٤ فبراير وليلة ٢٣ يوليو « الطليعة » — العدد الثالث .

أن تعطل حركة التاريخ .. وجدد **الوفد** شبابه باطلاق «جناح يسارى» يحاول استيعاب الموجة الثورية العارمة ، ولايجد مناصا من مجـاراة تفجراتها المتعاظمة ، وقياداته «التقليدية» غارقة فى فضائح رائحتها تزكم الانوف .. ومن داخل **الحزب الوطنى** الذى انزلقت قيـادته الى مواقع أحزاب الاقلية ، انبثق اتجاه معارض ينادى هو الآخر بضرورة التغيير .. وانطلقت حركة **الاخوان المسلمين** ، رافعة شعـارات دينيـة لتستوعب الجماهير المؤمنة وترشدها حسب سياسات مريبة التقت فى أكثر من مناسبة مع أبرز أقطاب الرجعية وخلعت **التشكيلات الفاشية** قمصانهـا الخضراء لكى ترتدى أثواب الاشتراكية فى دعايات صاخبة كما برزت تنظيمات شيوعية محدودة . ولكن ، أيا **كان مقدار تعبير هذه الاتجاهات المتضاربة والمتنافرة تعبيرا أصيلا عن الموجة الثورية المنطلقة من أعماق الجماهير فى تنوع صورها ، وأيا كان مقدار مقاومتها لهذه الموجة بمحاولة استيعابها داخل نطاق النظام الاجتماعى القائم ، فقد تخلفت جميعا ، لاسباب مختلفة وبدرجات متفـاوتة فى ادراكها للابعـاد الحقيقية للعملية الثورية ، وللامكانيات المتفتحة أمامها بفضل التحولات العميقة التى أخذت تعترى الحركة الثورية العالمية** . وكان هذا التخلف يعود فى بعض الاحوال الى ارتباطات عضوية بالنظام القائم ، وفى أحوال أخرى الى مفهومات متخلفة ، حالت دون اطلاق العمـل الثـورى ورفعه الى المستوى المطلوب .. هنا ، تبرز دائرة الثقافة كعنصر مؤثر فى مجريات دائرة الثورة ..

● ماذا كانت مـكونات دائرة المثقفين فى ظل النظام الاجتماعى القائم قبل الثورة ؟

كانت دائرة المثقفين محـدودة ــ **اتسـاعا** ــ بحرص قوى الاستعمار والرجعية على حـصـر حركة الثقافة فى فئة من «الصفوة الممتازة» ذات المواقع الطبقية الرجعية ، تشكل سندا داخليـا للاستعمـار والطبقات المتواطئة معـه ، وتبث مفاهيمه ، وتفرضها كفكر سائد اجتماعيا . الا أن هذه المحاولات كانت تصطدم حتما بالثقافة الموروثة المستمدة من حركة الفكر السابقة على الاحتلال ، ذات الجذور العميقة فى تراثنا القومى والدينى . فكان يسعى الاستعمار الى تجريدها من محتواها الثوري ، والحاقها فى مؤثراتها العملية الى الثقافة التى يتولى هو نشرها . وكانت هذه المحاولات تصطدم أيضا بالثقافة النابعة من ممارسة العملية الثورية فى اخراج مصر من تبعيتها الكاملة فى ظل الانتداب الى تحقيق الاستقلال ــ حتى ولو كان صوريا . فبانتقال السلطة الى دولة يباشر أعمالها مواطنون مصريون ، كان لابد من نشر قدر مـن التعليم وبالتالى كان لامفر من انتشار قدر مـن الثقافة .

وقد امتزجت هذه المعطيات بحركة الجماهير الثورية ، وبالمؤسسات الاجتماعية التى تشكلت فى مصر أثر الاستقلال ، لتطلق حركة ثقافية أصيلة الارتباط بالشعب فى لونه ومزاجه ، فى مواجهـة «الثقافات المستوردة »التى بقيت وقفا على أبناء الارستقراطية المتطلعـة الى أن تقلع تمـاما عن ارتباطاتها بتراب الوطن ، لكى تندمج كليـة فى وجدان المحتل .

وكانت دائرة المثقفين محدودة ــ عمقا ــ بعناصر **التخلف الاجتماعى** المميزة للمجتمعات التابعة التى يسعى الاستعمار ــ بالحاح ــ الى الحيلولة دون تنمية قدراتها الابداعية ، وكبت مواهبها الفنية والادبية ، حتى لو كانت أصيلة الحضارة كما هو الحال فى مصر . أن الاستعمار لايسمح بتطويـر الصناعية الا بالقدر الذى يفيد مصالحه مباشرة ، وبالتالى يحول دون تنمية المهارات والخبرات ، واكتساب القيم الثقافية اللازمة للتطور الصناعى العصرى . واذا استدعت الامور تكوين فنيين فى مجالات محددة فى العلم الحديث ، يحرص علـى تكوينهم فى جامعاته ومؤسساته العلمية ، ليشكلهم بعقلية استعمارية ، حتى يقفوا بقوة ضد تنميـة العلم المرتبط عضويا بالمشاكل النوعية الخاصة بالمجتمعات المتخلفة . هكذا احتفظت الثقافـة المصرية ــ رغم اصـالتها ــ بألوان التخلف والسطحية ، النابعة من فقدان حيوية ينابيعهـا الموروثة ، بدون اكتساب ينابيع أخرى مستمدة من ملامح تفتح وازدهار الفكر العالمى المعاصر .

وكانت دائرة المثقفين محدودة ــ **نوعا** ــ بانبهار الفئة المثقفة بمدينة الغرب ، وبتطلعات الطبقات السائدة اجتماعيا الى ترسم خطى عالم الاستعمار ــ أن تطلعاتها لبلوغ مجتمع هو فى واقع الامر سبب تخلفها وتبعيتها ، كان قيدا فكريا فوق القيد المادى فى التحرر والانطلاق ، وربط المثقفين بمـكونات الوضع الاجتماعى القائم ، رغم الازمة المزمنة التى كانوا يعانونها . وكان الحصار المضروب حـول الفكر الاشتراكى والثقافة الاشتراكية ، ليس نتاج جهد الاستعمار فحسب ، بل أسهمت الطبقـات السائدة بقسط وفير فى هذا الجهد ، بسبب تطلعاتها الرأسمالية ، وتوقيا لى نظرها من عواقب الاشتراكية الوخيمة !

ولكن الاختلال الذى أصاب التوازن الاجتماعى فى مصر ، بخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قد فاقم من أزمة المثقفين ، وأثار الحيرة والترقب

فى صفوفهم.لقد أخذوا يتطلعون الى آفاق جديدة . بينما حاول البعض أن يبحث عن عوامل البعث الاجتماعى بالالتفات خلفا ، واحياء القيم الموروثة المهدرة وبالذات القيم الدينية الاسلامية .. وبينما حاول البعض الاخر ان يجدد شباب الاحزاب التقليدية ، بمحاولة كشف وعزل عناصر الافساد فيها .. تطلع البعض الاخر ــ مسايرة للتطور . وترقبا للمستقبل ــ الى اختراق الحواجز التقليدية التى حالت دون انتشار الفكر الاشتراكى ، وراحوا يستكشفون ملامحه بعد أن اثبت فى التطبيق قدرة رائعة على الصمود بشرف فى وجه أخطر غــزو عرفه التاريخ ..

وهكذا صارت تقلبات وتفجرات دائرة الثقافة فى اتجاه يوازى تلك التى طرأت على دائرة الثورة . ولكن أيا كان عمق الانفعال فى البحث عن دروب للفكر جديدة ، فقد تشتت فى اتجاهات متبــاعدة متنافرة ، تعبر جميعــا عن رفض ما هو قائم بلا اتفاق على ما ينبغى أن يكون . من هنــا ، كان الانفعال فى دائرة الثقافة تعبيرا عن **ردفعل** للمجتمع القائم،لا تعبيرا عن **فعل** من أجل مجتمع جديد .. كان أكثر ارتباطا ــ فى نفيه للقيم الاجتماعيــة المتفسخة ــ بالنمط الاجتماعى ، منتج هذه القيم الفاسدة ، منه استقرارا على تقبل قيم اجتماعية جديدة ، مرتبطة بنمط اجتماعى التقت الكلمة على السعى من أجل تحقيقه ..

وبانطلاق شرارة الثورة من موقع غير مألوف وغير متوقع،لم يكن بغريب أن يقف المثقفون حيارى بلا حماس بين على التجاوب .. وقفوا اساسا موقف الترقب والانتظار .. وبمخالفة الثورة فى طريق سيرها كافة التأصيلات المسبقة ، زادت الهوة عمقا .. كان محور دائرة الثقافة مستقرا فى الماضى ، وكان عبد تصورات وانماط تخطتهــا الحياة .. وكان محور دائرة الثورة يبحث عــن موقعه فى المستقبل ، ويستكشف بسلاح التجربة والخطأ ، طريقه فى عالم يتحول ، وتختل فيه كل الموازين المستقرة وكل المعايير التقليديــــة ، ويتحسس معالم مجتمع الغد من خلال تفتحه بتدفق وحرارة .. كان لا بد أن تتباعد الدائرتان ، بمــا يترتب على التباعد من ردود افعال .. وكان لا بد من جهد ومن وعى لاعادة الوئام ، وتخطــى العقبات ..

الثورة ... و « أزمة المثقفين »

كما كانت ثورة ١٩١٩ ثورة مبــكرة ورائدة ، على امتداد الثورات الوطنية التى اندلعت فى مستهل عصر تواجد النظامين الراسمالى والاشــتراكى عالميا ــ مع احتفاظ الراسمالية بمركز القــوة المتفوقة عالميا ، والقادرة على محاصرة الاشتراكية ــ كذلك ، كانت ثورة ١٩٥٢ ثورة مبكرة ورائدة فى مرحلة اختلال التوازن بين النظامين ، وانتقــال مركز التفوق من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وأكتساب الاشتراكية قدرتها على محــاضرة الرأسمالية على أتساع العالم اجمع .

لقد انطلقت ثورة ١٩٥٢ فى لحظة تاريخيــة فريدة .. لم يستنفد الفكر فيها بعد استكشاف كل الطاقات الثورية التى اضحت تنطوى عليهــا البيئة العالمية الجديدة .. انطلقت ، وآثار **الجمود العقائدى** ما زالت عالقة بفكر جزء هام من قوى الثورة فى الداخل وفى العالم .. ولذلك انطلقت فى وجه تحديات مختلفة ، لم يأت جميعها من القوى المعادية بطبيعتها للثورة ، والمناهضة لارادة التغيير وانما أصطدمت بقوى تنتسب الى معسكر الثورة ، فى الداخل والخارج على السواء .. هنا ، التباين بين **المثقف** الذى يتأمل أولا ، ثم يتحرك ثانيا ، وبين **الثورى** الذى يتحرك حسب مقتضيات الممارسة ثم يؤصل حركته ثانيا ، يبلغ الذروة .. **والواقع أن فى تلك الظروف بالتحديد ، يشكل التأصيــل النظرى المستمد من مفهومات أستقرت تقليديا ، وأصبحت بالية فى الظروف الجديدة ، عنصرا معيقا للانطلاق الثورى ــ وما من شك أن منهج التجربة والخطأ ــ فى غياب تأصيل نظرى جديد ، يسجل التطورات العميقة التى طرأت على ملامح العالم ــ أقرب الى الواقعية فى تلمس أبعاد التحرك الثورى ، وادراك الامكانيات المتفتحة أمامه.** وما من شك أن مثل هذه الظروف تستدعى **رجال ثورة** قادرين على مقابلة التحديات باستعــداد حاسم لردها بلا تردد ، وبدون التقيد بأنماط فكرية بالية لا توائم مقتضيات الحياة،لكى يستطيعوا ان يقتحموا دروب الثورة المبتكرة الجديدة ، ولكى تتوفر لهم امكانية احراز النصر على الرغم من كل العقبات .

لقد انبثقت الطليعة الثورية من صفوف الجيش. وكان الجيش كتنظيم عسكرى قومى فى ظــل الاحتلال والاستقلال الصورى ، ركنا مهملا مهدرا مجردا من مكونات الكرامة ، تجرد قادة الدولــة وقتذاك ، المستقلين صوريا واتباع الاستعمار فعلا من كرامتهم . ومن هنا ، كان أقرب الى تفريخ مناخ تحكمه عوامل التذمر والتمرد على الأوضــاع القائمة ، منه الى قوة قادرة على تولى دوره الرسمى كحارس يحميها . كان أكثر شفــافية لعــكس التطلعات الوطنية والطبقية للقوى الاجتماعيــة المكونة له ، منه قدرة على كبت هذه التطلعات ــ

انضباطا ــ ليلتزم بمتطلبات السياسة الرسمية للدولة ، القائمة فى الجوهر على الرضوخ باذلال لارادة المحتل . وفى لحظات الاختبار الحاسمة كان لابد من ان تنكشف حقيقة الأوضاع السائدة داخل صفوفه .. برزت هذه الحقيقة أثناء الحرب العالمية الثانية .. ولكن بانفجار **حرب فلسطين** التى ارادتها الرجعية الحاكمة ، لاحربا مقدسة ضد مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، ولكن وسيلة **لصرف** الانظار عن تجمع عناصر الثورة فى الداخل ، وتبرير ضربها ومحاصرتها وتشتيتها ، انتقلت **بؤرة الحيوية الثورية** الى صفوف **الجيش** الذى تجرع المأساة حتى الثمالة . وقد اختبر فى أرض فلسطين ، وفى أرض القتال ، مدى وهن النظام كله،ولمس بتجاربه المرة الفساد المستشرى فى المستويات القيادية .. وكان فى أرض القتال قد اختبر نضاليته .. وايضا قدرته على توجيه **الضربة القاضية** .

وقد استقبل المثقفون طرد الملك بحماس بالغ ، لانهم كانوا جميعا ملتقين حول ضرورة نفى ما هو قائم . ولكن عندما تصدت الطليعة الثورية لمباشرة اعباء السلطة الناجمة عن ازاحة السلطة القديمة تحرك المثقفون فى اتجاهات متباينة ، لانهم لم يكونوا ملتقين حول الذى ينبغى ان يحل محله . **وقد انفجرت الازمة حول طبيعة السلطة التى ينبغى اقامتها محل السلطة المخلوعة**. هل تستقر فى أيدى الطليعة التى ابعدت الملك وانجزت الثورة ؟ ام تعود الى الوفد ؟ او الى الاحزاب القديمة«مطهرة» من العناصر الفاسدة ؟ بعبارة اخرى ، هل نحن بصدد **ثورة** ، أم مجرد **عملية اصلاحية** ، تصحيحا للاوضاع ، داخل الاطر التقليدية ؟

لقد اثبت المثقفون فى غالبيتهم الساحقة ؛ وعلى تباين اتجاهاتهم ، انحيازهم الفكرى الى مكونات النمط الاجتماعى السابق ، وولائهم له باعتباره يصلح **كاساس** للتطوير ، على ان يعدل جزئيا باجراءات مثل استبعاد الملك ، وتطهير الاحزاب واجراء اصلاح زراعى يمس كبار الاقطاعيات المهددة للكيان الاجتماعى كله ، الخ .. ولكن بدون امتداد التغيير الى صميم المؤسسات الاجتماعية القائمة ، والقوى المهيمنة على تحريكها . ومن هنا كان المنطق السائد فى دائرة المثقفين ينطوى على **نفى للعملية الثورية** ، وعلى عدم الاعتراف **بالشروعية الثورية** للسلطة الجديدة ، وعلى تقبلها كمجرد **امتداد** للقديم مع ادخال التعديلات التى تكفل له استمرار الصلاحية . **لقد تغلبت عناصر الترابط داخل دائرة المثقفين ــ فى مواجهة دائرة الثوار ــ على عناصر التناقض والتنافر بين اتجاهاتها المختلفة** .
واتخذ التناقض والتنافر بين الدائرتين صورته الفجة فيما قيل عن تناقض بين «الضباط» و«المدنيين»، مع العلم ان لا **كل** المثقفين ولا **كل** الضباط الذين تولوا ابعاد الملك ، قد انحازوا الى جانب **الاغلبية** داخل دائرتهم . وقد بلغ التناقض بين الدائرتين ذروته فى أيام مارس ١٩٥٤ .

ان جوهر الصراع على السلطة كان فى واقع الامر تعبيرا عن شك المثقفين ــ على أختلاف اتجاهاتهم ــ فى صلاحية الثوار الذين انبثقوا فى الجيش ، فى تولى مهام قيادة الثورة ، وأنجاز التحول الاجتماعى الكفيل بعلاج مواطن الداء المجمع عليها ، ثم امتداد التحولات فى الاتجاه الذى كان ينشده كل فريق . من هنا ، مظاهر التملق التى لجأ اليها البعض ، بهدف امتصاص السلطة «من الداخل»،بجانب محاولات المعاداة السافرة بهدف احباطها «من الخارج» . وكان امرا بديهيا أن يفضى هذا الموقف الى اتخاذ الطليعة الثورية الاجراءات الكفيلة بتأمين سلطتها ضد القوى المعاكسة .

وقد تركزت الاهتمامات والجهود حول طبيعة السلطة الجديرة بتولى العملية الثورية ، بدلا من انصرافها الى الاسهام فى ممارسة العملية الثورية. والانزلاق الى مثل هذه الارضية،من شأنه ان يدير الامور فى حلقة مفرغة ، وان يفرض التعامل بين الاطراف المتنازعة بلغة القوة لا بلغة المحاجة والمنطق، ومن شأنه ان يفرز أزمات جانبية متتابعة مثل الازمة التى انفجرت بين من اطلق عليهم اسم «اهل الثقة» ومن أطلق عليهم اسم «اهل الخبرة» .ففى مثل هذه الظروف ، من هو الاجدر بتولى مواقع المسئولية؟

والواقع انه لم يكن هناك سبيل للخروج من المأزق الا باقدام السلطة الثورية فعلا على اجراءات تثبت جدارتها بالموقع الذى تحتله ؛ وتسحب الارض من تحت اقدام القوى المعاكسة ــ رغم تجمعها فى مواجهتها ــ بدلا من التوغل فى متاهات صراع لامخرج منه . كان لابد من اخذ المبادأة فى نقل بؤرة التصارع من **الذات الى الموضوع** ، من السجال العقيم حول اهلية السلطة الى الممارسة التى تثبت هذه الاهلية والتى تطالب الجميع بالاشتراك فى تحمل المسئولية . كان لابد من نقل المعركة من **ارضية المثقفين الى ارضية الثوار** ، من ارضية التأمل الى ارضية التحرك والعمل . **وبالفعل ، فبقدر الانطلاق فى العمل الثورى ، بنفس القدر ،سحبت الارض من تحت اقدام المثقفين المتحفظين أو المناوئين ، وأجبروا على الالتفاف حول منجزات الثورة ومنجزيها ، وبنفس القدر ، أمكن التمييز بين من كان منفضا من حولها لاسباب أصيلة أو لاسباب عارضة ، لموقف من الثورة أو**

لموقف من الثوار ، أمكن تكسير وحدة دائرة المثقفين فى مواجهة دائرة الثوار ، وانجذاب كل القوى الثورية للالتفاف حول قيادة الثورة بثـــوارها ومثقفيها . وكان لتلاحق الانجازات الوطنية التى بلغت قمما تاريخية فى ١٩٥٦ — ١٩٥٧ تأثيرها الحاسم فى الموقف وبذلك ، لم تثبت **الطليعة** قدرتها على ان **تستولى على السلطة فحسب** ، بل اثبتت اهليتها بأن تكسب هـــذه السلطة كل **مـكـونات السلطة الثورية** ، التى ترسى فى وجه مقـــومات الهيكل الاجتماعى السابق ، بمؤسساته وقياداته التقليدية ، مقومات هيكل اجتماعى جديد ، اثبت مقدرته على تخليص أرض الوطن من الاحتلال ، وتحقيق الاستقلال الحق،بل ومواجهةالاستعمار فى اخطر تحدواختبار،والانتصارعليه انتصارا حاسما. وباثبات الطليعة فى اشرف معركة أنها جعلت من السلطة فى ايديها اداة لغاية ، هزمت كل القوى التى ارادت من الاداة نفسها غاية .

وباندفاع الثورة فى هذا المسار ، وبانتقـــال المبادأة من السجال حول دروب الثورة ومسالكها الى الممارسة الثورية التى تقتحم الدروب ، وتفتح المسالك ، تشكلت الارضية الموضوعية الـكفيلة بتخطى «أزمة المثقفين» ، وبحل التعثر الذى فصل دائرة المثقفين عن دائرة الثوار . فقد برز **مقياس موضوعى** تلتقى حوله الكلمة ويصلح كأســـاس للمحاسبة . هذا المقياس هو **منجزات الثورة** . ففى مواجهتها ، كان لا بد ان يعاد تراص المواقف وترتيب القوى . وتبددت المعالم التى تجمع دائرة المثقفين فى مواجهة دائرة الثوار ، لتمايز داخـــل دائرة المثقفين ، الاتجاهات الناصرة للانطـــلاق الثورى فى مواجهة تلك التى تناوئه . وبقدر تعاظم الانطلاق ، وبقدر تنوع مظاهره ، وبقدر تطـــور طبيعته،اختلفت الاتجاهات الناصرة وتلك المناوئة. وبقدر تصفية الاسس المادية للقوى الاجتماعيـــة المعادية وبقدر افتضاح امرها فى المعارك الكبرى التى تخوضها الثورة ، بنفس القدر ، انحصرت الركائز المادية للاتجاهات المناوئة.وارتدت ارضيتها امام ارضية الاتجاهات الناصرة . وكان لهذه العملية المعقدة فى تطورها ، معالمها البارزة ، وتعرجاتها وانحناءاتها مع تطور مضمون الثورة الحتمى من اهدافها الوطنية التحررية الى اهدافها الاشتراكية.

فطالما كانت المعالم البارزة للثورة هى انجازها **لمهامها الوطنية** ، وممارسة الضرورة التاريخية فى نيل الاستقلال الحق ، وتحقيق السيادة القومية ، تفتحت الامكانيات الموضوعية لتراص جبهة عريضة من القوى الملتفة حول هذه الاهداف ، والمناصرة لهذا الاتجاه . وانزوت التشكيلات المقابلة للسلطة الثورية ، رواسب أو **ابتدادات التشكيلات القديمة** التى مازالت تتطلع الى فرض كيانها الرسمـــى بصورة أو بأخرى . ولكن بخوض الثورة المعارك الاجتماعية الناجمة بالضرورة عن نيل الاستقلال الكامل وصونه فى وجه الاستعمار ، وبالذات معارك **التنمية الاقتصـــادية** التى فرضت نفسهـــا فرضا لاقامة المنجزات الوطنية للاستقلال السياسى على دعائم راسخة من الاستقلال الاقتصادى ، لم يكن هناك مناص من ضرب مواطن الاســـتغلال ذات الروابط العضوية براس المال الاستعمارى . وفى اعادة تنظيم الاقتصاد القومى بهدف تعبئة كافـــة موارد الاستثمار بصورة مخططة فى أطار قطاع عام ينطلق بأعلى المعدلات . وشقت بذلك الثورة طريقا نحو **الاشتراكية** . وكان من شـــأن هـــذا التحول الاجتماعى احداث قدر من الاضطراب فى صفوف المثقفين ، حتى الوطنيين منهم الذيـــن التفوا بقوة حول قيادة الثورة ، عندما بلغت معركة التحرير لحظاتها الحاسمة أثناء العدوان . وبرز **اتجاه مناوىء الى اليمين**يقاوم التحول مضمونا ، ويناهض الاشتراكية حقيقة ، ويواصل التقاليد الفكرية التى أرسيت فى ظل الاستقلال الصورى المنبهرة بالراسمالية وبمدنية الغرب والمتطلعة الى حذو طريق مماثل فى الانبعاث القومى . كما برز **اتجاه مناوىء الى اليسار** ، يناهض ملامح التحول شكلا ، ويتصوره حسب انماط معينة تخطتهـــا الحياة مع التحولات العظمى التى طرأت علـــى معالم المجتمع المعاصر ،والامكانيات الثورية المتفتحة أمامه.**وكان حسم هذه الخلافات يتوقف مرة أخرى على انجاز السلطة الثورية فعلا التحولات المنشودة**. فبقدر تكامل ملامح المنجزات الثورية فى اتجـــاه الاشتراكية ، تبددت الاعتراضات الشكلية وأفسح المجال لتقبل هذه الملامح كأساس للتحول الاشتراكى. وبقدر انجاز التحول فعـــلا ، اهتزت الارضيـــة الاجتماعية للقوى المناوئة ، وتراكمت الاحداث التى تؤكد حتمية الحل الاشتراكى ، وذبلت الحجج التى تحاول دحض هذا المنطق وافساح المجال لتوافد المثقفين افواجا الى ارض الاشـــتراكية وتبنيهـــا كاساس للانبعاث القومى ، وانتقلت المعركة الى ميدان الاشتراكية نفسه ، تتقـــابل الاتجـــاهات المتباينة وتتصارع حول تفسير الاشتراكية وتحديد سماتها المميزة فى عصر ازدهارها فى التنوع عالميا.

طريق التقاء الدائرتين وتلاحمهما

أن تداخل الدائرتين لتتلاحما عملية لاتتم فى الفراغ ، وبمقتضى حتمية التحول الاجتماعى وحدها وانما يتحقق وفقا لشروط معينة ، وفى اتجاهات محددة تجسد السمات المميزة لعصرنا ، عنـــصر

ازدهار الاشتراكية وانتصارها فى العالم الجديد .. ولا تتحرك العملية بمقتضى ضرورة ميكانيكية ، وانما تقسم بمحتوى اجتماعى وبحيوية مترامية الاطراف .

وكما برزت الثقافة — رغم التعثرات — كأداة فى خدمة الثورة ، تقف الثورة كاداة فى صنع الثقافة . وبانطلاق الثورة نحو آفاق تتجدد أبدا ، تثرى الثقافة نوعا وعمقا واتساعا ..

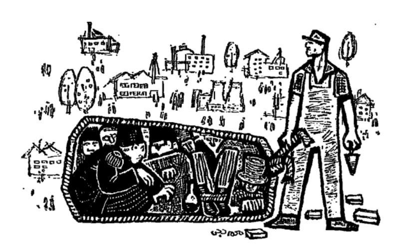
تغتنى الثقافة نوعا بتخطى ((العقدة)) المبددة لحيويتها ولازدهارها فى ظل الاستقلال الصورى المغلف لتبعية حقيقية . وذلك بتعلقها بمقاييس الرأسمالية ونواميسها كمثل أعلى تحتذيه ، وكنموذج ترنو اليه . والرأسمالية فى أرقى صورها الاستعمار هى مصدر عقمها وبلادتها وتدهورها . أن التحرر الفكرى من التقيد بطريق الرأسمالية المجدب يفسح المجال للتفتح على العالم المعاصر فى تنوعه ، ولاحياء الثقافة الموروثة بقيمها الاصيلة التى أهدرها الاستعمار وجردها من محتواها . وبالفعل ، فبتحدد معالم ثورتنا ، وبانطلاقها الاعظم ، أمتدت ثقافتنا القومية عربيا وانسانيا ، وعالميا ، واشتراكيا . وتدخلت مع التيارات الاصيلة التى تموج عالمنا المعاصر ، وتخطت الفرمانات التى تدين فكرا ، أو تنبذ فكرا لمجرد الاختلاف ، وبدون سجال أو حوار .

وتغتنى الثقافة عمقا بتقبل التنوع كاساس للاثراء والوحدة وبالتفتح على التجارب الانسانية جمعاء ، وبالامتزاج بحركة الثورة المعاصرة فى مختلف أتجاهاتها وتباين مظاهرها . وقد تحررت ثقافتنا من قيود النمط الاوحد الذى كان يفرضه الاستعمار ليحتفظ بقبضته على الافكار ، وليحول دون تنمية الفكر وانطلاقه . وقد صقلت فى معارك بناء مجتمعنا ، وتحولنا الصناعى المرتكز الى تطوير العلم وتنمية المهارات ، ومزج التكنيك مزجا مبتكرا وعضويا بمتطلبات التطوير الصناعى فى بلد متخلف بجانب المعارك الكبرى ضد قوى الهدم والحرب والاستعمار .

وتغتنى الثقافة أتساعا مع التحول الاشتراكى بامتدادها الى فئات أجتماعية أوسع باطراد ، وبامتزاجها بصميم الشعب ومواهبه الدفينة التى طال كبتها . وبذلك أنطلقت مصادر الابداع ، وتنوعت منابع الخلق .

أن مستقبلا مشرقا ينتظر ثقافتنا الاشتراكية المزوجة بتربة الوطن وتراثه القومى الاصيل فى مرحلة أنطلاقتنا الثوريةالعظمى ، المطلة علىعصر ترتد فيه عناصر الهدم والاستغلال ، ليتفتح الانسان ثوريا وانسانيا ، على ابعاد لا تحدها حدود .





ثورة يوليو.. والرأسمالية

عادل غنيم

لكي نفهم تطور الصراع بين ثورة ٢٣ يوليو والراسمالية المصرية واتجاهاته ، لابد لنا من دراسة ظروف تكوين الراسمالية المصرية، وتحليل تركيبها الاقتصادى والاجتماعى وتحديد دورها ى الانتاج ومدى مساهمتها فى تطوير قواه وخاصة فى مجال بناء الصناعةالوطنيةالتى تعتبر بحق القاعدة المادية للاستقلال :

بذور التطور الرأسمالى

لقد كان لتحول التجارة العابرة عن البحر الابيض الى طريق راس الرجاء الصالح فى اواخر القرن الخامس عشر آثار بعيدة المدى على احتمالات التطور الراسمالى فى مصر .. فافلس التجار وعم الكساد وانعزلت البلاد عن المجرى العام للتطور العالمى ، فى الاقتصاد والسياسة والعلوم . وعاشت مصر **ثلاثة قرون من العزلة** تحت ظلام **الحكم العثمانى** واستبداد **المماليك** .

وقضى نظام الالتزام والضرائب الباهظة على امكانيات التراكم الراسمالى . ومزقت الفتن والمؤامرات وحدة البلاد الاقتصادية والسياسية، وتدهورت الزراعة والتجارة والحرف . وكادت حركةالحياة انتتوقف، ولهذا لمتتاثر مصرطوالتلك الفترة وحتى مطلع القرن التاسع بنتائجالثورات العلمية والفكرية والصناعية التى غيرت مجرى الحياة الاوربية حيث اخذت تتداعى النظم الاقطاعية تحت ضربات الثورات الديمقراطية البرجوازية .

لقد شهد القرن السابع عشر والثامن عشر انتصار الثورات البرجوازية فى اوربا ،وانتشار

القيم والافكار الليبرالية ، ونشأة النظم البرلمانية . وانطلقت قوى التطور الراسمالى من عقالها وتكونت واتسعت السوق الراسمالى العالمى ، ونشأت وتشكلت مع هذا كله الراسمالية الصناعية الاوروبية ».

وفى مصر تأخر التطور الراسمالى ثلاثة قرون كاملة عن اوربا .

وشهدت البلاد فى **النصف الاول من القرن التاسع عشر** بعض التطورات الهامة نتيجة للاصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعليمية . واخذ الاقتصاد المصرى — فى **عهد محمد على** — يتحول من اقتصاد بدائى مغلق الى اقتصاد مرتبط بالسوق العالمى ، نتيجة لادخال **زراعة القطن** وغيره من الحاصلات النقدية ، ونمت التجارة الخارجية ، ولم تعد مصر تعيش فى عزلة عن العالم الخارجى .

غير ان فترة حكم محمد على **(١٨٠٥ — ١٨٤٩)** لم تطلق احتمالات التطور الراسمالى ، بل عطلتها فقد كان النظام الاقتصادى قائما على **اقطاعية الدولة** State feudalism ، اذ كانت الارض والمصانع والتجارة **احتكارا « للباشا »** . وكان الهدف من التصنيع هو اقامة صناعة حربية قوية تخدم سياسة محمد على التوسعية . ومع انهيار تلك التجربة تأخرت من جديد فرص التطور الراسمالى فى مصر .

وتعتبر فترة حكم اسماعيل **(١٨٦٣ — ١٨٧٩)** نقطة التحول الحاسمة فى عملية الانتقال التاريخية من الاقطاع الى الراسمالية . وقد اتفقت تلك الفترة مع مرحلة التوسع الشامل والنشيط للراسمالية العالمية ، وبداية تحولها الى الاحتكار والامبريالية . واخذت مصر تتحول بسرعة الى مزرعة للقطن ملحقة **بلانكشاير** لتعويض صناعة النسيج البريطانية عن وارداتها من القطن الامريكى التى هبطت بسبب حرب التوحيد الامريكية .
وبلغت عملية غزو رءوس الاموال الاجنبية للاقتصاد المصرى ذروتها ، فارتفعت ارقام الدين العام وحده من **٣ مليون جنيه** فى اواخر عهد سعيد الى **٩٠ مليون جنيه** فى اواخر عهد اسماعيل . وركزت الاحتكارات الاستعمارية نشاطها المالى فى اقراض الحكومة **وانشاء قناة السويس** وفى مشروعات المرافق العامة (السكك الحديدية والكهرباء والغاز والمياه) ».

كما تعرضت البلاد فى تلك الفترة لغارات المغامرين والافاقين الاجانب (١) فظهرت بمصر فى منتصف القرن الماضى ، عدد من البنوك الاجنبية الخاصة ، منها على سبيل المثال : « ديلور وباستريه — وابنهايم وشركاه — ودريفيو وجالو ولافيسون وشركاه — ولاندو وشركاه » ، فضلا عن البيوت المالية التى يملكها افاقون دوليون امثال « سباتية وبرافية وفارلى .. وغيرهم » الذين اطلق عليهم احد الصحفيين المعاصرين لقب « الوحوش الجدد »

وما ان نضب معين الارباح من عمليات الاقراض الحكومى حتى قرر اصحاب البنوك الخاصه تصفية اعمالهم فى مصر . وفجأة اختفى اسم **ابنهايم** ، وعاد **دريفيو** الى بلاده ، واندثرت تلك الفئة التى لعبت دورا خطيرا فى نهب واستنزاف الاقتصاد المصرى ونهب مالية البلاد .

وخلال الفترة ذاتها ظهر عدد من المولين اليهود واليونانيين والمتمصرين . وكان المولون اليهود ينتمون بالقرابة الى كبار الماليين اليهود فى اوربا امثال **روتشيلد وابنهايم وكاهن وجافنز** الذين كانوا يمنحونهم التسهيلات الائتمانية الواسعة . وكان نشاط هؤلاء المستوطنين يتركز فى اول الامر فى اعمال السمسرة والوساطة بين البيوت المالية الاجنبية والخديوى لعقد القروض وتمويل العمليات التجارية الحكومية . ومن اشهر هؤلاء « البنكيرة » عائلات **قطاوى ومنشه وسوارس وسرسق** . وقد جمعت تلك الفئة ثروات طائلة استخدمتها فى انشاء بيوت مالية خاصة بها ، وتطورت اعمالها تطورا ملحوظا على اثر افلاس الخزانة العامة ، واخذت تتحول الى النشاط العقارى اى فى اقراض كبار الملاك وفى استصلاح الاراضى وتقسيمها وبيعها بالتقسيط . **وساهمت عن هذا الطريق فى خلق طبقة كبار الملاك** . ونشطت كذلك فى تمويل حركة الصادرات ، وفى تأسيس الشركات الكبرى وادارتها .

وكانت تلك الفئة ترتبط ارتباطا وثيقا بالبنوك والاحتكارات الاستعمارية . فكان بنك **قطاوى** على صلة وثيقة **بابنهايم** ، وكان **بنك سوارس** مرتبط **ببنك باريس والاراضى الواطئة وبنك كاهن بباريس** . وكان **الاخوان سوارس** على راس النقابة المالية

(١) نزح الى مصر فى الفترة ١٨٥٧ — ١٨٦١ ما بين خمسين ومائة الف اجنبى . وفى سنة ١٩٠٧ بلغ عدد الاجانب ١٥٠٠٠٠ اجنبى — مصر المعاصرة بحوث العيد الخمسينى د. الجريتلى تطور القطاع المصرى فى مصر ص ٢٠٥

« **الكونسورتيوم** » التى اشرفت على تاسيس **البنك العقارى المصرى** بالاشتراك مع **بنك الكريدى ليونيه وبنك الشركة العامة والمولين العالميين بيرليبه وسوبران** ، كما اشتركت فى تاسيس **شركة كوم امبو والشيخ فضل وسكك حديد قنا واسوان مع مجموعة من الماليين الالمان .**

وساهمت عائلة **هرارى** فى تاسيس **البنك الاهلى المصرى** بالاشتراك مع **سلفاجو وسير انست كاسل كما ساهمت فى شركة السكر وشركه المياه .**

وبعد تأسيس البنوك المساهمة الكبرى ، تحول عدد من المولين واصحاب البنوك اليونانيين الى تأسيس الشركات المساهمة . فاشترك سلفاجو فى تأسيس البنك الاهلى وشركة مياه اسكندرية وسكك حديد الرمل وشركة الغزل والنسيج المصرية وشركة الملح والصودا وشركة التامين الاهلية .

وفى اوائل القرن العشرين حاول **بعض المصريين الاغنياء** دخول ميدان الاعمال المصرفية ، منهم **سنوت حنا** وعائلة **ويصا** بأسيوط **والديب وحنفى** بالاسكندرية . غير ان رواد البرجوازية المصرية الاوائل لم يستطيعوا الصمود لمنافسة المتمصرين والبنوك الاجنبية . **وكانت هذه علامة اكيدة على ضعف البرجوازية المصرية التى كانت لا تزال فى مرحلة التكوين الاولى .**

الكارتل

شكل من اشكال الاتفاقات التى تتم بين الشركات الكبرى بقصد تصفية المنافسة بينها دون ان يصل الاتفاق الى حد اندماج هذه الشركات فى بعضها البعض . وللكارتل اشكال متحددة بحسب موضوع الاتفاق ، من ابرزها كارتل الشراء (الاتفاق على سعر موحد لشراء المواد الاولية) وكارتل تقسيم الاسواق بين الشركات وكارتل البيع المشترك الذى تنشىء به الشركات هيئة تتولى بيع منتجاتها جميعا

ويمكننا ان نستخلص من هذا العرض السريع لنشأة الراسمالية فى مصر بعض الحقائق الهامة . .

● ان الراسمالية لم تنشأ فى بلادنا نتيجة لمنطق التطور الداخلى للمجتمع المصرى ، وانما نتيجة لتحول الراسمالية عالميا الى مرحلة الاحتكار والاستعمار وغزو راس المال الاجنبى للاقتصاد المصرى ، اى نتيجة للاستعمار .

● ان البرجوازية التى تكونت فى اواخر القرن الماضى كان قوامها المغامرين من الاجانب واليهود والمتمصرين . وقد نشأت مرتبطة بالاحتكارات المالية الاجنبية ، وكانت اداة الاستعمار فى استغلال الشعب المصرى واستنزاف ثروة البلاد .

● ان الاستعمار من ناحية ونشأة تلك الفئة الطفيلية المرتبطة من ناحية اخرى قد اخر تكوين البرجوازية المصرية .

تشريح الرأسمالية المصرية

تعتبر فترة الحرب العالمية الاولى (١٩١٤/ ١٩١٨) البداية الحقيقية لنشأة ونمو الراسمالية المصرية الحديثة . فقد تجمعت فى ايدى طبقة كبار ملاك الاراضى اموالا طائلة نتيجة للارتفاع الهائل فى اسعار القطن المصرى ، التى قفزت من ٣٨ **دولارا** سنة ١٩١٦ الى ٩٠ **دولارا** سنة ١٩١٩ . وتحولت اقسام من طبقة كبار الملاك الى الاعمال المالية والتجارية . وخرج من صفوفها الرواد الاول للراسمالية المصرية . ففى سنة ١٩٢٠ اسس « **طلعت حرب باشا** » بنك مصر الذى تصدى بعد ذلك لمحاولة تصنيع البلاد ، ودفع عجلة التطور الراسمالى فيها . ومما هو جدير بالملاحظة **أن الرأسمالية المصرية لم تنشا من صفوف التجار كما حدث فى اوربا وانما من صفوف كبار ملاك الاراضى وهذا يفسر معارضتها الشديدة للاصلاح الزراعى وعداءها الاصيل للديموقراطية .**

واذ حللنا البرجوازية المصرية سنة ١٩٥٢ — قبيل الثورة — لوجدناها تتميز بالسمات الاتية :

● **اتحادها العضوى مع طبقة كبار الملاك الاقطاعيين :** فمن ناحية تحول كبار الماليين والتجار المصريين الى مصاف كبار ملاك الاراضى الاقطاعيين ، فقد كانوا يستثمرون جانبا هاما من ارباحهم فى

شراء الاطيان الزراعية . ومن ناحية اخرى ساهم عدد من كبار الملاك فيتأسيس الشركات المساهمة وفي ادارتها . وتحليل عضـوية مجالس ادارات الشركات المساهمة في مصر سنة ١٩٥٢ وقوائم تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الاولى فياواخر عام ١٩٥٢ بالاستيلاء على اكبر الملكيات الزراعيـة ليكشف بوضوح مدى التداخل والترابط العضوى بين البرجوازية المصرية وطبقة كبار الملاك .

فمثلا كان **(شريف صبرى باشا)** خال الملـك السابق وهو من كبار الاقطاعيين يراس مجلس ادارة شركة الاسمدة . والصناعات الكيماوية ، وشركة النيل للتأمين ، وكان بالاضافة الى ذلك عضوا في مجلس ادارة البنك الاهلى وشركة قناة السويس وشركة مياه القاهرة وشركة اسـمنت بورتلاند وشركة التقطير المصرية وشركةاسكندريه لتجارة الاخشـاب .

وكان « **النبيل السابق سليمان داود** » نائبـا لرئيس مجلس ادارة شركة مصر للطيران ورئيس مجلس ادارة شركة الفيـوم الزراعيـه وشركه كوهينكا ، والتعبئة الاقتصادية ، وموفيس القومية للنسيج وشركة اسمنت بورتلاند (اسـكندرية) وعضو مجلس ادارة شركة مصر للفنادق .

و « **عبد الحميد سراج الدين** » كان عضوا في مجلس ادارة بنك القاهرة ، وشركة كفر الزيات للاراضيوشركة اتوبيس الشمال والتبريدوالتخزين المتحدة والعضو المنتدب لشركة مصر لصـناعة ودباغة الجلود وشركة الشرق للنقـل الميكانيكى وشركة سيكو .

و « **عبد العزيز البدراوى** » كان عضوا لمجلس ادارة بنك القاهرة . و « **سيد محمـد بدراوى عاشور** » عضو مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج . و « **عبد الحميد الشواربى** » عضـو مجلس ادارة بنك القاهرة وشركة مصر للطيران وهم جميعا من كبار المساهمين في تلك الشركات .

ومن ناحية اخرى كان كبار الماليين المصريين يملكون اطيانا زراعية شاسعة . فقد تضـمنت قوائم الاسـتيلاء الاولى اسـماء العـديد من كبار الراسماليين المصريين مثـل **حافظ عفيفى والمليونير احمد عبود وسيد اللوزى وحسنشات**، ومن الراسماليين المتمصرين واليهود نجد اسماء عائلات **صـدناوى وكافورى وعدس ويعقـوب بباوى ونايف عمـاد وعبـد اللطيف ابو رجيله وكاتسفليس** .

● **التداخل العضوى بين الراسمالية المصرية والاحتكارات الراسماليه الاستعمارية** : وقد نمت الراسمالية المصرية نموا ملحوظا وراء اسـوار الحماية الجمركيه العاليهالتى تقررتسنة ١٩٣٠، وتوسعت توسـعا كبيرا خلال الحرب العالميـة الثانية وفي اعقابها نتيجةلهبوط الوارداتالاجنبية. وارتفع نصيب راس المال المصرى في اسهمالبنوك والشركات المساهمة من ٩ ٪ سنة ١٩٣٣ الى ٣٩ ٪ سنة ١٩٤٨ . غير ان هذا التوسع تم في اطار السيطرة الاسـتعمارية على الاقتصـاد المصرى ، وعلى اساس من الوحدة والصراع بين الراسمالية المصرية والراسـمالية الاجنبيـة . فالراسـمالية المصرية التى **خانت** ثورة ١٩١٩ ، **وتهاونت** مع الاستعمار ، **وسلمت له نهائيا سنة** ١٩٣٦ هى نفسها التى قبلت التحالف والتعاونمع الاستعمار على الصعيد الاقتصادى . وتمتعملية التداخل العضوى بين راس المال المصرى وراس المال الاجنبى وبين طبقـة الراسـمالية المصرية وطبقة الراسماليين الاستعماريين . **والمثـال الصارخ لتلك الظاهرة هو تفريط « بنك مصر » في مصريته وتخليه عن الشعار الذى انشىء من اجل تحقيقه وهو بناء صناعة مصريةبأموال مصرية . فأبرم « بنك مصر » اتفاقا مع الاحتكار البريطانى الشهير برادفورد دايرز(١)انشئت بموجبه شركتين متكاملتين هما شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع وشركة صباغى البيضا . وحصـل البنـك على ١٢,٥٠٠ سهم من مجموع اسهم شركة صباغى البيضا وعددها ٦٢,٠٠٠ سهم . بينما حصلت شركة صباغى براد فورد على ٥١ ٪ من الاسهم. ومن ناحية اخرى تملك صباغى البيضا ١٧,٥٠٠ سهم من اسهم شركة مصر للغزل والنسيجالرفيع وكان يمثل راس المال البريطانى في مجلسادارتها ج ويليام بيرد .**

وتكونت شركة مصر للتأمين وهى من شركات بنك مصر بمساعدة مؤسسة يورنج البريطانيـة سنة ١٩٣٤ ، التى كانت تملك سنه ١٩٥٢ ٢٩٪ من راسمالها . وكان يمثل المساهمين البريطانيين في مجلس ادارتهـا هـ . بورنج وج ريتشـارد وستانلى ادامز

وتاسست شركة مصر للملاحة بالاشتراك مع كوكس وكينجز . وكان راس المال البريطانىيمتلك

(١) د. الجريتلى ـ مصر المعاصرة ١٩٤٧ ص ٥٠٧

جانبا هاما من اسهم شركة مصر للطيران . وساهمت احدى شركات الحرير الامريكية في شركة مصر للحرير الصناعي ، وكان يمثل راس المال الاجنبي في مجلس ادارتها هنرى فون كوهورن و ك . كروشو . كما فتحت مجموعة بنك مصر ابواب مجالس ادارات شركاتها للعملاء المباشرين للاستعمار . فكان حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي السابق يراس مجلس ادارة بنك مصر سنة ١٩٥٢ وكان الياس اندراوس المستشار الاقتصادي للملك عضوا في مجلس ادارة بنك مصر وشركة مصر للحرير الصناعي ومصر للغزل والنسيج الرفيع وكان عبود عضوا في مجلس ادارة البنك .

وهناك ايضا مجموعة شركات عبود حيث التعاون الوثيق بين الراسماليه المصرية الكبير، وراس المال الاستعماري ، وكبار الملاك الاقطاعيين (١) . فكان مجلس ادارة الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية الذى يراسه احمد عبود يضم البارون لويس دى بينورست عضو مجلس ادارة شركة قناة السويس وهو ايضا عضو مجلس ادارة شركة ايموبيليا التى يملك عبود معظم اسهمها ، وفي شركة البوسنه الخديوية نجد الجنرال السير س سبيلكس . وفي شركة التقطير المصرية البرت ليسنز وفي شركة فنادق الوجه القبلي د. ك. هيسلوبو ل. ليفرير وكان حسين سرى باشا عضوا في مجلس ادارة شركة السكر وشركة التقطير المصرية وشركة الاسمدة والصناعات الكيماوية .

ومن جهة اخرى كان كبار الماليين المصريين يجلسون في مقاعد مجالس ادارات الشركات والبنوك الاستعمارية وهذه بعض النماذج .

● فمجلس ادارة شركة قناة السويس كبرى الشركات الاستعمارية كان يضم احمد عبود وشريف صبرى وواصف بطرس غالي الى جانب شارلز روكس وسير هاريسون هوجنز وسير اليكسندر كادوجان ، والبارون لويس دى بينوا

● وفي مجلس ادارة شركة انجلواجبشان اويل فيلدز اهم احتكارات البترول في مصر نجد اسماء حسين سرى رجل عبود وحسن مختار رسمى عضو شركات بنك مصر الى جانب دافيدسون وبريدجهام منممثلي احتكارات البترول البريطانية

● وكان مجلس ادارة البنك الاهلي المصرى يضم علي الشمسي وشريف صبرى ومحمد فرغلي يوسف ذو الفقار وطاهر اللوزى الى جانب م. سينو وكراوفورد ممثلي راس المال الانجليزى الفرنسي الذى كان يمتلك ٦٠٪ من اسهم البنك .

● وفي البنك العقارى المصرى اكبر البنوك العقارية في مصر كان يجلس ثلاثة من رؤساء الوزارات المصرية السابقين سنة ١٩٥١ هم علي ماهر باشا وحسين سرى باشا ونجيب الهلالي باشا .

وكان راس المال الفرنسي يملك ٦٠ ٪ من سهم البنك العقارى المصرى الذى كان يداين كبار الملاك العقاريين وبلغت الاطيان المرهونة للبنك حوالي مليون فدان . ومن هنا كان نفوذه السياسي في اوساط كبار الملاك والباشاوات السياسيين . وكان البنك العقارى على صلة وثيقة بالبنك الاهلي المصرى فكان رئيس مجلس ادارته عضوا دائما بالبنك الاهلي .

يضاف الى ذلك كله ان الراسمالية المصرية الصناعيه كانت تعتمد على الاحتكارات المالية والصناعية الاجنبية ، سواء في مجال توريد الالات والمعدات الصناعية ، وفي مجال التمويل والخبرة الفنية .

● **الاتجاه السريع نحو التكوينات الاحتكارية :**
لقد كان التركز والاتجاه السريع نحو التكوينات الاحتكاريه هو احد السمات الرئيسية المميزة للراسمالية المصريه . غير ان تركيبها الاحتكارى لم يكن نتيجة لمنطق التطور الراسمالي الداخلي وانما هو بالدرجة الاولى وليد الطابع الاحتكارى لراس المال الاستعمارى المسيطر على الاقتصاد المصرى في مجموعه ، والذى يدخل في علاقات عضوية ويتشابك بصورة متزايدة مع راس المال المصرى .

ومن ناحية اخرى فرضت الثورة التكنولوجية على التطور الراسمالي في مصر ان يحقق درجة عالية من التراكم والتمركز الراسمالي نظرا لضخامة الاستثمارات التى تتطلبها اقامة الوحدات الالية الحديثة فانشاء وحدة لصناعة السماد او الصلب او حتى النسيج اصبح يحتاج الى بضعة

(١) الدليل السنوى للشركات المساهمة سنة ١٩٥٢

ملايين من الجنيهات .

كما ان ضيق السوق الوطنى نتيجة لانخفاض مستوى معيشة الشعب مع صعوبة المنافسة لم يكن ليسمح باقامة اكثر من مشروع او مشروعين فى الصناعة الواحدة . ومن هنا كان « الاحتكار المصرى » هو الابن الشرعى للاستعمار والتخلف وثمرة لقانون التطور غير المتكافىء الذى يحكم الراسمالية فى مرحلة الاستعمار . وفى ظروف السوق الضيقة كان يسهل ابرام الاتفاقات الاحتكارية بين المشروعات الكبرى .

وكذلك لعبت الحماية الجمركية واسوارها العالية التى اقيمت سنة ١٩٣٠ ، والحرب العالمية الثانية دورا هاما فى تكوين الاحتكارات وفى تدعيم وتوسيع مواقعها .

اتحاد الصناعات

وهو ارقى تنظيمات الراسمالية الاحتكارية ، تأسس سنة ١٩٢٢ ، ولعب دورا خطيرا فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى الحديث فكان حربا على الحركة الوطنية والديمقراطية كما تصدى لمقاومة الحركة العمالية والنقابية ووقف ضد التشريعات العمالية والاصلاحات الاجتماعية

وكان حافظ عفيفى على راس اتحاد الصناعات سنة ١٩٥٢ وكان مجلس ادارته يضم حسن نشأت وعلى امين يحيى وليونوس جاتش ، وكان احمد عبود وسابا حبشى والسيد اللوزى وعبد الرحمن حمادة ومحمد فرغلى وهنرى رباط اعضاء فى اتحاد الصناعات الذى يضم ٤٧ عضوا يمثلون الاحتكارات الراسمالية الاجنبية والمصرية .

● مظاهر التركز فى الصناعة المصرية : ويوضح الجدول التالى مدى التركز الذى بلغته الصناعة الراسمالية فى مصر (١).

المشروعات الصناعية التى تستخدم	نسبتها المئوية الى مجموعة المشروعات التى تستخدم اكثر	النسبة المئوية للعمال المستخدمين	نصيبها من القيمة المضافة
من ١٠ — ٤٩ عاملا	٧٩٪	١٩٪	١٧٪
من ٥٠ — ٤٩٩ عاملا	١٩٪	٣٢٪	٣٢٪
٥٠٠ فاكثر	٢ ٪	٤٩٪	٥١٪

ومعنى هذا ان ٢ ٪ من مجموع المشروعات الصناعية كان يستخدم ٤٩ ٪ من قوة العمل فى الصناعة ، ويستحوذ على ٥١٪ من اجمالى القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى .

وقد تزايد نصيب المشروعات الصناعية الكبيرة من اجمالى القيمة المضافة فى الصناعة خلال السنوات السابقة على التأميم . فقد كانت ٥٧٪ سنة ١٩٥٢ وارتفعت الى ٦٣ ٪ سنة ١٩٥٦ واصبحت ٦٧ ٪ سنة ١٩٥٩ .

وتصور هذه البيانات مدى قوة الراسمالية الصناعية الكبيرة ووزنها فى الانتاج الصناعى ومدى ضعف الراسمالية المتوسطة **(الراسمالية الوطنية)** التى كانت تشكل ٧٩ ٪ من مجموع المشروعات. فى حين ان نصيبها لا يتجاوز ١٩ ٪ من القيمة المضافة .

وفى القطاع المصرفى كانت البنوك التجارية الاربعة الكبرى تسيطر على ٧٥ ٪ من مجموع الودائع .

● **الاحتكارات تسيطر على الصناعة المصرية:**
لقد كانت جميع صور التنظيم الاحتكارى المعروفة فى العالم الاستعمارى ممثلة فى الصناعة المصرية ابتداء من ابسط اشكالها وهو **الكارتل** (اتفاقات تحديد الاسعار وحصص الانتاج وتقسيم الاسواق) حتى ارقى اشكال التنظيم الاحتكارى وهو الشركات

الحاصلات النقدية

هى المحصولات التى ينتجها الفلاح لا بقصد استهلاكها وانما بقصد بيعها فى السوق والحصول منها على دخل نقدى يمكنه من شراء ما يلزمه من سلع . فالذرة والبرسيم مثلا عندنا ليست محاصيل نقدية فى الاساس لان الفلاح يزرعها فى العادة لاستهلاكه واستهلاك ماشيته . وبالعكس القطن وقصب السكر فانها محاصيل نقدية

والبنوك القابضة حيث يندمج راس المال المصرفى وراس المال الصناعى فى مجموعات احتكارية كبرى يجرى فى اطارها التكامل الراسى والافقى بين المشروعات ، وتسيطر على فروع باكملها فى الصناعة . ويجلس على راس تلك المجموعات المالية ويوجه سياستها حفنة من كبار الماليين (الاستعماريين) والمصريين المتمصرين الذين كانوا يملكون زمام الاقتصاد والسياسة .

وكان الكارتل اكثر التشكيلات الاحتكارية شيوعا فى الصناعة المصرية . وفى سنة ١٩٣١ انشئت هيئة مبيعات الاسمنت كونتوار دى سيمنت وفى سنة ١٩٣٤ انشأت شركتى الغزل والنسج الرئيسيتين مكتب مبيعات الغزل المصرى كونتوار لبيع الغزل المصرى .

ولعل اهم المجموعات المالية المصرية فى تاريخ الراسمالية المصرية هى مجموعة بنك مصر ومجموعة عبود ومجموعة رباط (الدلتا)

مجموعة بنك مصر

وهى كبرى المجموعات المالية المصرية . وتضم ٢٣ شركة تعمل فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى فى الغزل والنسيج والتأمين والطيران وصيد الاسماك ودباغة الجلود والكتان والطباعة والسينما والملاحة، ويسيطر بنك مصر **وراس ماله الاسمى ٢ مليون جنيه** على مجموعة شركاته التى يبلغ راس مالها الاسمى **٢٠ مليون جنيه** . وذلك عن طريق مساهمته فى راس مالها وتمويلها لنشاطها ، ويقوم البنك برسم سياستها ويعين ممثليه فى مجالس اداراتها . وبلغت استثماراته فى تلك الشركات ٨,٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ .

ويعد بنك مصر احد البنوك التجارية الاربعة الكبرى التى كانت تسيطر على ٧٠ ٪ من مجموع الودائع . ويقدر نصيبه وحده بـ ٣٥ ٪ وقدرت اصوله عند التأميم سنة ١٩٦٠ بـ ٣٨ مليون جنيه ، بينما تسيطر شركاته على ٦٠ ٪ من انتاج النسيج و ٢٠ ٪ من الانتاج الصناعى كله .

وقد تركز نشاط مجموعة بنك مصر واستثماراتها فى الصناعة الخفيفة وخاصة صناعة الغزل والنسيج التى تشكل الجانب الاكبر من نشاطها. ولم يخرج بنك فى سياسته الاقتصادية عن الاطار التقليدى الذى وضعه الاستعمار للصناعة المصرية، وذلك انه لم يقتحم ميدان الصناعات الثقيلة التى تعد بحق القاعدة المادية للاستقلال الاقتصادى . وظلت مجموعة بنك مصر تعتمد — على الاحتكارات الراسمالية الاجنبية فى توريد ما تحتاج اليه مصانعها من آلات ومعدات وخامات .

وقد حقق بنك مصر ارباحا احتكارية خيالية . فبلغت الارباح التى حققها فى خمس سنوات (١٩٤٧ — ١٩٥١) اربعة ملايين جنيه اى اربعة اضعاف راس ماله فى تلك الفترة .

وقد اشرنا من قبل الى الصلات الوثيقة التى تربط البنك وشركاته بطبقة كبار الملاك وبالشركات الاحتكارية الاجنبية .

مجموعة عبود

وتضم هذه المجموعة سبعة شركات يبلغ راس مالها الاسمى حوالى **١٠ ملايين من الجنيهات** وتقدر اصولها بـ **٢٧,٥ مليون جنيه** ، يملك عبود معظم اسهمها ويراس مجالس اداراتها ويرسم سياستها، وهى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة الاسمدة والصناعات الكيماوية وشركة وادى كوم امبو وشركة **التقطير المصرية** وشركة ايموبيليا المصرية وشركة فنادق الوجه القبلى وشركة البوستة الخديوية ومعظمها احتكارات كاملة .

وكانت مجموعة عبود على صلة وثيقة ببنك التصدير والاستيراد الامريكى ، وبدوائر المال الامريكية . وكذلك كان يساهم فى تلك الشركات ويجلس فى مجالس اداراتها عدد من كبار الملاك الاقطاعيين وعدد من السياسيين المحترفين فضلا عن ممثلى الاحتكارات الاجنبية .

ففى مجلس ادارة شركة الاسمدة والصناعات الكيماوية نجد حسن بدراوى عاشور وهو من كبار الملاك ، وحسين سرى باشا احد رؤساء الوزارات السابقين .

وفى شركة السكر نجد حسين سرى باشا ايضا والبارون دى بينوا عضو مجلس ادارة شركة قناة السويس وهو ايضا عضو مجلس ادارة شركة ايموبيليا المصرية و P. Fournier ورينيه قطاوى ورينيه هرارى من الماليين اليهود .

وفى شركة التقطير المصرية : حسين سرى باشا

كذلك ، والبرت سابلسنز .

وفى شركة فنادق الوجه القبلى : D.K.Hislop, L. Iefrese وقد اشترى البنك الاهلى معظم اسهمها .

مجموعة الدلتا (رباط) :

وتشمل شركة الدلتا لمصانع الصلب وراس مالها ٨٢٥٠٠٠ جنيه وتقدر أصولها بـ ١٫٣٧٩٫٢٢٩ جنيه (١٩٥٤) وكانت تعد أكبر منتج للحديد والصلب وحديد التسليح قبل انشاء الثورة لشركة الحديد والصلب وبلغت أرباحها الصافية قبل التأميم (١٩٦٠) ٣٢٣٫٠٤٦ أى حوالى ٣٥ ٪ من راس مالها الاسمى .

وشركة الدلتا التجارية (ايديال) وتملك أكبر مصانع لانتاج الاثاث المعدنى والثلاجات الكهربائية وراس مالها ٨٩١٫٠٠٠ وتقدر أصولها بـ ٢٫٤ مليون جنيه وبلغت أرباحها قبل التأميم (١٩٦٠) ٢١٨٫٤١٠ أى بواقع ٢٥ ٪ من راس المال الاسمى .

وشركة الدلتا الهندسية وراس مالها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وهى متخصصة فى استيراد السيارات والالات الزراعية والكهربائية وهى مرتبطة لذلك بالشركات الصناعية الاجنبية التى تتعامل معها .

وتسيطر على تلك المجموعة عائلة رباط التى تملك معظم اسهمها .

● **تركز الملكية والادارة فى قطاع الشركات المساهمة** : وقد اقترن الطابع الاحتكارى للراسمالية المصرية بالتركز الشديد فى ملكية وسائل الانتاج وفى ادارتها . ويتضح من دراسة أعدها بنك اسكندرية (١) أن عدد المساهمين الذين يملكون ١٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ويكونون ١٫٩ ٪ من مجموع المساهمين يملكون ٦١٫٧ ٪ من قيمة الاسهم ، بينما لا يتعدى ما يملكه ٤٩٫٧ ٪ من مجموع المساهمين ١٫٢ ٪ من اجمالى قيمة الاسهم .

أما من تركز الادارة والسلطة الاحتكارية فى أيدى حفنة من كبار الماليين فالامثلة كثيرة . ففى سنة ١٩٥٢ كان **عبد المقصود أحمد** رئيسا وعضوا منتدبا لبنك مصر ويراس مجالس ادارات ثمانية من شركاته . وكان **على أمين يحيى** وهو من كبار مصدرى الاقطان رئيسا لمجلس ادارة شركة اسكندرية للملاحة وشركة اسكندرية لكبس القطن والعضو المنتدب لشركة اسكندرية للتأمين ، ونائب رئيس الشركة المصرية للملح والصودا ، ورئيس مجلس ادارة الشركة العقارية والصناعية ، وعضو مجلس ادارة بنك مصر ومصر للغزل الاهلية ، ومصر لصناعة النسيج ومصر للتجارة ومصر للملاحة البحرية ، فضلا عن أنه كان عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس اتحاد مصدرى الاقطان ورئيس لجنة بورصة مينا البصل ورئيس غرفة الملاحة الدولية .

● **علاقة الرأسمالية بالنظام الملكى وأجهزة الحكم** : كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة على صلات وثيقة بالنظام الملكى ، وبأجهزة السلطة والحكم . فكانت البنوك والشركات الكبرى تحرص على تعيين الوزراء وكبار موظفى الدولة وأعضاء البرلمان ورجال السراى فى مجالس اداراتها . وكانت حركة الانتقال والتبادل مستمرة من مجالس ادارات البنوك والشركات الى وظائف الدولة العليا وبالعكس .

فقد كان حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى سنة ١٩٥٢ وكان هو السلطة الحقيقية فى البلاد . وفى الوقت نفسه كان رئيسا لاتحاد الصناعات ورئيسا لمجلس ادارة بنك مصر .

وشريف صبرى خال الملك السابق كان على صلة وثيقة بمجموعة عبود فكان رئيسا لشركة الاسمدة والصناعات الكيماوية وشركة التقطير المصرية فضلا عن عضويته فى عدد من الشركات الاستعمارية كشركة قناة السويس والبنك الاهلى وشركة مياه القاهرة واسمنت بورتلاند ، وشركة اسكندرية لتجارة الاخشاب والنيل للتأمين .

وكان الياس اندراوس المستشار الاقتصادى للملك السابق ، رئيسا لمجلس ادارة شركة البيضا وعضو مجلس ادارة مصر للغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار) ومصر للغزل والنسيج (المحلة) ومصر للحرير الصناعى ، ومصر للملاحة البحرية وبيع المصنوعات المصرية (من شركات مجموعة بنك مصر) وشركة سيكو وكان أيضا مندوب الحكومة فى شركة قناة السويس .

وحسين سرى باشا الذى تولى رياسة الوزارة

---

١ — د . حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى ص ٤٠٧ ، ونشرة بنك اسكندرية نوفمبر ١٩٦١ .

عدة مرات كان عضوا فى مجالس ادارات شركات عبود ، وكان أيضا عضوا فى مجلس ادارة البنك العقارى المصرى وشركة الكرنك للسياحة وأسمنت بورتلاند وشركة أنجلو اجبشيان أويل فيلدز .

وعلى ماهر باشا من رؤساء الوزارات السابقين كان عضوا فى مجلس ادارة بنك مصر والبنك العقارى المصرى وكان وكيلا ومديرا للدوائر الزراعية لعدد من أفراد أسرة محمد على .

واحمد نجيب الهلالى باشا من رؤساء الوزارات السابقين كان عضوا فى مجلس ادارة البنك العقارى المصرى .

ومحمد محمود خليل الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ ، كان فى نفس الوقت عضوا فى مجلس ادارة بنك مصر وشركة السكر ومصر للغزل والنسيج والبنك العقارى المصرى والبوندد للتخزين وشركة غزل ونسج الصوف المصرية وملاحات بورسعيد .

وسابا حبشى الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة وعضو الشيوخ السابق كان رئيسا لمجلس ادارة البنك الاهلى والبنك الايطالى المصرى والمحلات الصناعية للحرير والقطن (فرنسوا تاجر) وعضو مجلس ادارة شركة مصر للحرير الصناعى وسينا للمناجم وشركة أتوبيس الشمال وشركة اسكندرية لتجارة الاخشاب وشركة الفنادق المصرية .

وحسن نشأت الذى كان سفيرا لمصر فى لندن كان عضوا فى مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيسا لمجلس ادارة الورق الاهلية والبلاستيك الاهلية وشركة مندرة للالبان ومستشار بنك باركليز .

وعبد الرازق أبو الخير الذى كان وكيلا مساعدا لوزارة المالية ورئيسا للجمارك المصرية كان عضوا فى مجلس ادارة البنك البلجيكى الدولى بمصر ورئيسا لمجلس ادارة شركة مصر المستقلة للبترول واسكندرية للصناعة وعضو مجلس ادارة اجيكو والمنسوجات المصرية .

ومن خلال هذه الصلات العديدة والمتشعبة كان رأس المال الكبير يفرض سيطرته على أجهزة الحكم .

● **الطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية** : قلنا أن الرأسمالية المصرية نشأت احتكارية منذ البداية . وكان القانون الاساسى الذى يحكم حركة الانتاج الرأسمالى هو تحقيق أقصى ربح احتكارى عن طريق سيطرة الاحتكارات على السوق ، لا عن طريق تطوير قوى الانتاج . ومن هنا كان **طابعها الطفيلى** فبلغت الارباح التى حققتها الشركات المساهمة قبل التأميم **٤٤ر٢ مليون جنيه (سنة ١٩٥٩/٥٨)** بنسبة ٣٥٪ من رأس المال الاسمى .

ومن أبرز مظاهر تحلل الرأسمالية المصرية ، انفصال الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج عن ادارتها الفعلية . فلم يكن للرأسماليين فى الشركات الكبرى أى دور فى ادارة وتنظيم الانتاج الذى أصبح يتولاه الفنيون . وتحول كبار الرأسماليين الى طبقة طفيلية لاترتبط بالانتاج وتعيش على **«ريع»** الاسهم والسندات وترتبط ببورصة الاوراق المالية .

فمثلا كان عبود يضارب على أسهم شركاته ، ويجنى من وراء ذلك أرباحا طائلة على حساب افقار صغار المدخرين .

ويتمثل الطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية أيضا فى تبديدها الفظيع للثروة القومية واهمالها للتصنيع واتجاهها المحموم الى الاستثمار العقارى فى شراء الاطيان الزراعية واقامة الفيلات والعمارات الفاخرة . فبلغت الاستثمارات فى المبانى سنة ١٩٥٥ ما قيمته **٤٧ر٣ مليون جنيه** أى **٨ر٧٥٪** من مجموع الاستثمار الخاص . فى حين لم يتجاوز الاستثمار فى الصناعة **٧ ملايين من الجنيهات** (١) . وقد أزعجت هذه الظاهرة اتحاد الصناعات نفسه فاشار فى تقريره السنوى :

« الى اشتداد الاقبال على حركة البناء وارتفاع أرقامه بالنسبة لمجموع الاستثمارات والمضى فى ذلك الى أوضاع غير اقتصادية اذا نظرنا لها من الناحية القومية — كهدم الابنية متوسطة العمر أو الجديدة فى بعض الحالات لاقامتها من جديد » .

● **افلاس طريق التطور الرأسمالى** : وكذلك أفلست الرأسمالية كأسلوب للانتاج وكطريق

---

١ — الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ٥٦/٥٥ ص ٨ وما بعدها .

لتطوير الاقتصاد القومي وتحويله من اقتصاد زراعي متخلف،وتابع للاقتصاد الرأسمالي العالمي، الى اقتصاد صناعي زراعي متقدم ومستقل .

ففي **مجال الصناعة** كانت الرأسمالية المصرية عاجزة موضوعيا عن بناء الصناعة الثقيلة،القاعدة المادية للاستغلال الاقتصادي.وذلك لعدة أسباب اهمها ارتباطها بالاحتكارات الاستعمارية المعادية لطبيعتها لتصنيع البلاد . كما أن انشاء الصناعات الثقيلة يتطلب استثمارات هائلة ويتعرض لمخاطر ضخمة لا يحتملها راس المال الخاص . ومن هنا كان تركز الاستثمار الرأسمالي في القطاعات التي توطدت بالفعل في اقتصادنا ، والتي تدر عائدا سريعا ومرتفعا بغير مخاطرة ، كصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية . فقد بلغت نسبة راس المال المدفوع في مجموعة شركات الغزل والنسيج وحلج وكبس القطن ٥٥ر٩٪ من مجموع راس المال المدفوع سنة ١٩٥٣ . بينما لم يتجاوز نصيب الصناعات الكيماوية والبترولية ١٩ر٤٪ والهندسية والكهربائية٨ر٧٪والتعدين٥ر٨٪(١).

واذا حللنا رءوس أموال الشركات الصناعية التي تأسست في الفترة ٥٤ ــ ١٩٥٨ فاننا نجد أن القطاع العام (المؤسسة الاقتصادية والهيئات الحكومية) هو الذي يلعب الدور الرئيسي في تمويلها كما يتضح من الجدول الاتي :

مجموعة الشركات	عددها	القطاع العام	شركات وبنوك وافراد	المجموع الكلي
كيماوية وبترولية	١١	٧ر٤٠٠ر٠٠٠	٣ر٩٨٥ر٠٠٠	١١ر٣٨٥ر٠٠٠
معدنية	١٦	٣ر٥٨٣ر١١٨	١ر٤١٣ر٦٨٢	٤ر٩٩٦ر٨٠٠
الغزل والنسيج	١٦		٣ر٣٢٩ر٦٥٠	٣ر٣٢٩ر٦٥٠
مواد غذائية ودخان	١٦	٣٩٥ر٠٠٠	١ر٩٨٠ر٠٠٠	٢ر٣٧٥ر٠٠٠
مقاولات وبناء	١٢	٥٥٠ر٠٠٠	١ر٨١٠ر٠٠٠	٢ر٣٦٠ر٠٠٠
هندسية وكهربائية	١٠		٦٠٥ر٦٠٠	٦٠٥ر٦٠٠
مجموع الشركات الصناعية	٨١	١١ر٩٢٨ر١١٨	١٣ر١٢٣ر٩٣٢	٢٥ر٠٥٢ر٠٥٠ ٥٢٪

ويدل هذا الجدول أيضا على أن القطاع العام قدم ٥٢٪ من اجمالي الاستثمارات الصناعية الجديدة ــ بعد الثورة ــ في قطاع الشركات المساهمة .

وفي **مجال الانتاج الزراعي** : لم يحقق المشروع الخاص أي توسع يذكر سواء في التوسع الافقي بزيادة المساحة المحصولية ، أو في التوسع الراسي بزيادة انتاجية الفدان . واتسم الانتاج الزراعي عموما بالركود خلال الخمسين سنة السابقة على الثورة .

فقد كان معدل الزيادة السنوية في الانتاج الزراعي في الفترة (١٩٤٨ ــ ١٩٥٨) ١ر٨٪ سنويا في حين أن معدل الزيادة السنوية في عدد السكان تقدر بـ ٣٪ .

وكان معدل الزيادة السنوية في المساحة المحصولية في المدة (١٩٠٧ ــ ١٩٥٧) حوالي ٢/٣٪ أما بالنسبة للانتاجيةالزراعية فكان معدلها السنوي ١ر٨٪ .

هذا بينما تتحمل الدولة العبء الرئيسي للاستثمارات الاساسية في الزراعة ومشروعات الري والصرف ، بينما كان نصيب الاستثمار الخاص ضئيلا للغاية .

ولعل أبرز مظاهر افلاس الطريق الرأسمالي .. طريق « المشروع الاستغلالي الخاص » في ميدان التنمية الاقتصادية هو انخفاض وتدهور معدل تكوين راس المال الثابت بواسطةالمشروع الخاص. فقد هبط متوسط تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص من ١١٣ مليون جنيه في السنوات ٤٩ر٥١ الى ٧٦ مليون جنيه في السنوات ٥٣/٥٦. بينما ارتفع نصيب القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت من ١٧٪ في السنوات الاربعة السابقة على الثورة الى ٣٥٪ فيالسنوات الاربعةالتالية للثورة. وقد سلم اتحاد الصناعات نفسه بتلك الظاهرة وفسرها في تقريره السنوي (٥٥/٥٦) بقوله : « وظاهرة نمو استثمارات الدولة تعد امتدادا لما حدث في العام الماضي وهي تنم عن رغبة الدولة في تنشيط الانتاج . وهي قد تدل أيضا على تردد راس المال الخاص وتفضيله الاستثمار العقاري .. » (١) .

١ ــ الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات ٥٥/٥٦ ص ٨ . واحصاءات الدخل القومي سنة ١٩٥٣ ص ٥ ــ نشرة البنك الصناعي ٥٨/٥٩ العدد الاول ص ١٢٣ جدول رقم (٣) .

الثورة الرأسمالية

لقد تطور موقف الثورة من الرأسمالية من خلال نضالها من أجل حل المهمة الاقتصادية الرئيسية للثورة الوطنية وهى مهمة البناء الاقتصادى أى انشاء قاعدة قوية للصناعة الوطنية التى تعتبر بحق الدعامة الاولى للاستقلال والتطور.

وقد عنيت الثورة منذ السنوات الاولى لقيامها بقضية تصنيع البلاد باعتبارها الدعامة الحقيقية للاستقلال . وقدمت الدولة كل ما يمكن تقديمه لتشجيع القطاع الخاص ولجذب المدخرات الوطنية للاستثمار فى الصناعة ، فمنعت استيراد السلع الاجنبية المنافسة للصناعة الوطنية ، وخفضت الرسوم الجمركية على الالات والمواد الخام اللازمة للصناعة ، ومنعت استيراد الكماليات ، وشجعت التصدير ، واعفت الشركات المساهمة الجديدة من الضرائب على الارباح التجارية لمدة سبع سنوات، كما أعفت الشركات القائمة من الضرائب على اصدارات أسهم زيادة راس المال لمدة خمس سنوات ، وخفضت الضريبة على الارباح غير الموزعة بنسبة ٥٠٪ للتشجيع على اعادة استثمارها.

● وفى سنة ١٩٥٢ أنشأت الثورة المجلس الدائم للانتاج القومى لوضع برنامج للتنمية الاقتصادية ولدراسة وتنفيذ مشروعاتها مباشرة أو بالتعاون مع القطاع الخاص وفى نفس السنة تكونت الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق برياسة مجلس الوزراء.

● وفى سنة ١٩٥٣ أنشىء المجلس الدائم للخدمات العامة ليرسم سياسة الخدمات وليقوم بالتنسيق بين نشاط الوزارات والهيئات العاملة فى هذا الميدان .

● وفى سنة ١٩٥٥ بدأت سلسلة التشريعات التى خفضت ايجار المساكن (قوانين ٥٥ و ٥٨ و ٦١ و ٦٥) بنسب تصل الى ٣٥٪ وذلك للحد من الاندفاع الجنونى للاستثمار فى البناء الخاص . وفى سنة ١٩٥٦ صدر قانون يشترط الحصول على ترخيص للمبانى التى تزيد قيمتها عن ٥٠٠ جنيه.

● وفى سنة ١٩٥٦ انشئت وزارة الصناعة التى وضعت برنامجا للتصنيع لخمس سنوات(٥٧/٦١) وكانت تقوم تلك الخطة على أن تقدم الدولة ٦١٪ من التمويل اللازم للاستثمارات وأن تتصدى لبناء الصناعات الثقيلة ، مع ترك المجال للقطاع الخاص فى الصناعات الخفيفة ذات الربح المرتفع . وكان نجاح تلك الخطة رهن بالقدرة على اجتذاب رأس المال الخاص الى الصناعة فضلا عن ضرورة تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص . وفى سنة ١٩٥٨، صدر أول قانون للتنظيم الصناعى الذى أعطى وزارة الصناعة سلطة التدخل لتحديد نوع الاستثمارات الصناعية .

● وفى سنة ١٩٥٧ أنشأت الثورة لجنة التخطيط القومى لاعداد خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفذ فى أمد محدود وتتضمن أهدافا رئيسية تعبىء لتحقيقها جميع الجهود فى القطاعين العام والخاص .

غير أن دور الدولة فى الاقتصاد ووزنها فى الانتاج الاجتماعى كان محدودا فى السنوات الاولى للثورة، فقد كان توزيع الدخل بين القطاعين العام والخاص سنة ١٩٥٣، يجرى على النحو التالى (١) :

القطاع الخاص (الراسمالى)	٨٤٪
قطاع الدولة التقليدى (الخدمات)	١٤٪
الاستثمارات الحكومية الاساسية (السكة الحديد — البريد — الكهرباء والغاز — معمل البترول الحكومى — بلدية القاهرة	٢ ٪
المجموع	١٠٠٪

وكانت قوة العمل التى تشتغل فى القطاع الحكومى لا تتجاوز ٧٪ من مجموع قوة العمل . ولهذا لم يتعد تدخل الدولة حدود التخطيط الجزئى الضيق فى اطار الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ،

(١) الكتاب السنوى للمؤسسة الاقتصادية ٥٨/٥٩ ص ٣٤ .

وفى ظروف ما قبل الاستقلال فقد كانت الاحتكارات الرأسمالية الاستعمارية لا تزال تسيطر على المواقع الاستراتيجية فى الاقتصاد القومى وخاصة مصادر التمويل (البنوك وشركات التأمين) .

غير أن هذه الصورة تغيرت تماما على أثر اندحار العدوان الاستعمارى على مصر سنة ١٩٥٦ . وتحت ضربات الثورة الوطنية بقيادتها الثورية المتمثلة فى المناضل جمال عبد الناصر انهارت وتحطمت نهائيا الاحتكارات الاستعمارية الانجليزية والفرنسية ، وظفرت البلاد باستقلالها السياسى والاقتصادى . وكانت المؤسسة الاقتصادية التى انشئت سنة ١٩٥٧ أحد ثمار النصر فى المعركة المسلحة ضد الاستعمار ، ومنها تكونت النواة الاولى للقطاع العام .ولقد لقى انشاء المؤسسة الاقتصادية مقاومة مستميتة من البرجوازية الكبيرة التى أرادت أن ترث الاستعمار وتستولى لنفسها على جميع مكاسب الثورة الوطنية .

وقد أشار عبدالناصر الى هذه المحاولات بقوله : « لما أعلنا تمصير الشركات البريطانية والفرنسية على طول اتلموا على بعض وجه القيسونى وجابب كشف متقدم من الرأسماليين وكل واحد منهم عايز يخطف له شركتين تلاتة من الشركات المصرة وأنا فى هذا اليوم قلت له ان جميع هذه الشركات بتروح للقطاع العام وان احنا لن نستطيع باى حال من الاحوال ان احنا نخلى الرأسماليين يزيدوا من تحكمهم بأن يخدوا أيضا ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا .. » .

وكان رد الثورة على الرأسمالية المستغلة هو انشاء المؤسسة الاقتصادية التى تعرضت منذ أيامها الاولى لضغط الدوائر الرأسمالية القوية التى أرادتها أداة لتنمية القطاع الرأسمالى وتوسيعه وذلك بقصر مهمتها على تأسيس الشركات التى تحتاج الى تمويل كبير وتتعرض لمخاطر ضخمة ولا تدر ربحا عاجلا ، على أن تطرح أسهمها للبيع بعد أن تدعم فيشتريها الرأسماليون . وقد أحبطت الثورة هذا المسعى الخبيث ، وأعطيت المؤسسة سلطات قوية وواسعة على رأس المال الخاص الذى يملك جانبا هاما من رأس مال شركاتها والذى كان شريكا فيها لرأس المال الاجنبى قبل التمصير) فنص قانون المؤسسة على أن يكون لها ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى تساهم فيها وذلك بنسبة حصتها فى رأس المال على أن يكون لها ممثل واحد على الاقل فى مجالس ادارات الشركات التى لا يقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأسمالها،وأن يكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق نقض قرارات مجلس الادارة او الجمعية العمومية فى الشركات التى تساهم فيها المؤسسة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، كما يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والمدير العام فى تلك الشركات .

وقد حدثت نتيجة لهذه التطورات العميقة تغيرا أساسيا سواء فى وظائف الدولة أو فى علاقة الدولة بالاقتصاد ، وعلى وجه التحديد فى علاقاتها بالرأسمالية . فلم يعد نشاط الدولة قاصرا على الخدمات **(الامن والدفاع والقضاء والصحة والتعليم)** بل أصبحت تملك جانبا هاما من وسائل الانتاج والتمويل . وأخذت تتدخل بصورة متزايدة فى العلاقات الاقتصادية ، وأصبحت تسيطر على قسم هام من الفائض الاقتصادى . وبهذا أصبح للدولة قاعدتها الاقتصادية المستقلة عن الرأسمالية . وأخذ يتغير ميزان القوى الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص ، فارتفعت استثمارات المؤسسة الاقتصادية من ٢٢٣٨٦٠٨٨ر٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ الى ٦٧٢٢٤٧١٤ر٦٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ثم الى ٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ .

وبلغ نصيب المؤسسة الاقتصادية ١٨٫٥٪ من مجموع رؤوس اموال الشركات المساهمة التى تأسست فى الفترة ١٩٥٨/٥٤ .واتسعت استثمارات القطاع العام (المؤسسة والهيئات الحكومية) فأصبحت تشكل ٤٥٫٤٪ من هذا المجموع (١) .

ومع هذه التغيرات الهيكلية نمت تناقضات جديدة أخذت تزداد عمقا واحتداما بين القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الرأسمالية) . وفى مواجهة نمو وتوسع القطاع العام عمدت الرأسمالية الى محاولة هدمه وتخريبه عن طريق استنزافه من الداخل بعد ان فشلت فى التصدى له لتصفيته من الخارج معتمدة فى المعركة على المواقع الاستراتيجية التى تحتلها فى قلب الاقتصاد القومى .

● **ففى مجال التمويل** كان البنك الاهلى وهو بنك الدولة المركزى المسيطر على حركة الائتمان

(١) نشرة البنك الصناعى المحلية المجلد الثالث العدد الثانى جدول (٤ ــ ١) .

ملكا خاصا لراس المال الذى يملك ايضا بنك مصر ومعظم البنوك التجارية وشركات التأمين الكبرى.

● وفى **مجال التجارة الخارجية** كان القطاع الخاص الراسمالى يسيطر علىحركة الصادرات والواردات ويقوم بعمليات التصدير والاستيراد لحساب القطاع العام ويجنى من وراء ذلك الربح الخيالى ويهرب عن طريقها رؤوس الاموال الى الخارج.

● **كما كان قطاع المقاولات والانشاءات** مصدرا رئيسيا لاستنزاف القطاع العام لحساب القطاع الخاص . ويكفى لكى ندرك مدى هذا الاستنزاف ان نعلم ان استثمارات التشييد والانشاءات كانت ٧٠٥ ملايين فى السنة الاولى للخطة اى ٤١ر٥ ٪ من مجموع الاستثمارات .

ومن ناحية اخرى رفعت الراسمالية الالتزام بأهداف الخطة الاقتصادية القومية ولم يكن لها فيها غير نصيبمحدود كمابذلت وسعهالتخريبها. ويدل الجدول التالى على نصيب القطاع الخاص من استثمارات الخطة :

النشاط	٦٠/٦١ القطاع العام	٦٠/٦١ القطاع الخاص	٦١/٦٢ القطاع العام	٦١/٦٢ القطاع الخاص
الزراعة	٣٠ر٦	٤ر٥	٢٧ر٤	٤ر٤
الرى والصرف	١٦ر١	١ر٠	٢١ر١	١ر٢
السد العالى	١٠ر٣	—	١٠ر٣	—
الصناعة	٥٨ر٢	١٨ر٥	٨٥ر٨	١٤ر٢
الكهرباء	٧ر٢	١ر٧	١٣ر٠	—
النقل والمواصلات والتخزين	٥٤ر٩	٨ر٠	٦٩ر٠	٢ر٢
قناة السويس	١٤ر٩	—	١١ر٢	—
البناء والتشييد	١٣ر٩	٢١ر٢	١٧ر٠	٢٥ر١
المرافق العامة	١٢ر٨	١ر	١٣ر٩	—
الخدمات	٢٠ر٢	١ر٠	٢٤ر٧	١٤ر٨
الجملة	٢٣٩ر٢	٥٦ر١	٢٩٣ر٢	٦١ر٧

ومعنى هذا ان نصيب القطاع العام من استثمارات الخطة لسنة ٦٠/٦١ كان ٨٢ ٪ فى حين لم يتجاوز الاستثمار الخاص ١٨ ٪ من مجموع الاستثمارات .

وما ان ظفرت البلاد باستقلالها السياسى والاقتصادى **الكاملين عام ١٩٥٧** ، وما ان حلت المهام الوطنية فى جوهرها حتى اخذت اقسام متزايدة منالبرجوازية المصرية لتتحول منمعسكر الثورة الى معسكر اعداء الثورة . واخذت تنمو التناقضات الطبقية والسياسية بين القوىالثورية التى تضم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وتلك الاقسام من البرجوازية التى لها مصلحة فى استمرار الثورة من ناحية وقوى الثورة المضادة وقوامها تحالف الاقطاع والرأسمالية الكبيرة من ناحية أخرى .

ولعل ابرزتظاهرعمق التناقضات الاجتماعية تركز الثروة المذهل الذى كان يحكم المجتمع المصرى قبل التحول العظيم ، فقد كشفت « الحراسة » التى فرضتها الثورة سنة ١٩٦١ على كبار الملاك والراسماليين عن مدى هذا التركز . فقد بلغ مجموع الذمم المالية الصافية للاشخاص الذين خضعوا للحراسةبعد كلقوانين الاصلاحالزراعى وبعد قرارات التأميم كلها **٩٠ مليون جنيه** ، وان عدد الذين تزيد ذمتهم الماليةالصافية **عن ٥٠٫٠٠٠ جنيه** هو اكثر من نصف الذين خضعوا للحراسة جميعهم وعددهم اقل من الف شخص .

ومن ناحية اخرى اخذت قوى الثورة المضادة تتسلل الى الاتحاد القومى والى مجلس الامة واجهزة السلطة حتى تتمكن من تجميد الثورة وتصفيتها .

وقد كشف المناضل جمال عبد الناصر محاولات الرجعية فى خطابه التاريخىامام اللجنةالتحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عندما قال :

« انا كنت اشعر بان احنا ممكن الدفع الثورى غير قائم ، الثورة بداتتعثر الراسمالية المستغلة بدات تنفذ وبدات تتهرب وتتسلل الى الصف .

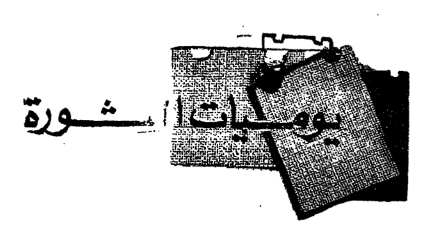
الراسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجمد الثورة او تلم الثورة الوطنية لحسابها الخاص وكنا فى نفس الوقت نجد ان الرجعية هنا تتسلل وتبدا تاخذ مراكز على درجة كبيرة من الخطورة .. »

وهو ايضا يقول :

« اذن سنة ١٩٦٠ كان من الواضح ان الثورة اللى قامت سنة ١٩٥٢ علىان تكونثورة سياسية وعلى ان تكون ثورة اجتماعية خلصت دورها فى الناحية السياسية ولم تستطع ان تندفع فىالناحية الاجتماعية ... ولكن لا يمكن باىحال منالاحوال ان نمنع الدفع الثورى لوضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ .. »

لهذا بات تفجير الثورة الاجتماعية وتحطم تحالف الاقطاع والراسمالية ضرورة ثورية ملحة فكانت تأميمات سنة ١٩٦٠ وقوانين يوليو ١٩٦١ واغسطس١٩٦٣ومارس ١٩٦٤ التى فتحت طريق التحول الاشتراكى لبلادنا .

لقد كان الحل الاشتراكى — كما يقرر الميثاق بوضوح علمى — حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الامال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .»



ترصد « الطليعة » فى هذه اليوميات أهم أحداث الثلاثة عشر عاما من حياة الثورة ، التى تبدأ فى هذا الشهر سنتها الرابعة عشر •

وقد حرصنا على ان نقدم فى ملحق خاص بهذه اليوميات، وثائق النصوص الكاملة لاهم البيانات التاريخية المتعلقة بأحداث أيام التحول الكبرى فى تاريخ الثورة •



٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٣

٢٣ يوليو

● اعلان قيام الثورة . اذاعة اول بيان لقائد حركة الجيش فى الساعة السابعة والثلث صباحا ، وتلاه بيانين آخران . تجاوب فورى وواسع النطاق من الجماهير الشعبية.

راجع نصوص البيانات الثلاثة بملحق اليوميات تحت رقم - ١ -

٢٤ يوليو

● شكل مجلس قيادة الثورة وزارة وقتية جديدة برئاسة على ماهر (باشا) الذى احتفظ فى نفس الوقت بكل من وزارات الداخلية والخارجية والحربية . وتضم كل من :

د. ابراهيم شوقى (باشا) وزيرا للصحة .

د. ابراهيم عبد الوهاب (بك) وزيرا للتجارة والصناعة والتموين .

سعد اللبان وزيرا للمعارف العمومية

محمد على رشدى (بك) وزيرا للمالية والاقتصاد .

ألفونس جريس (بك) وزيرا للزراعة .

د. محمد زهير جرانه (بك) وزيرا للشئون الاجتماعية .

محمد كامل نبيه (باشا) وزيرا للاشغال العمومية .

فؤاد شيرين (باشا) وزير الاوقاف .

عبد العزيز عبد الله سالم (بك) وزيرا للشئون البلدية والقروية .

٢٥ يوليو

● صدور بيان من أعضاء هيئة تدريس جامعة الاسكندرية بتأييد الثورة (أول بيان يصدر عن هيئة رسمية فى اجهزة الدولة)

٢٦ يوليو

● طرد الملك فاروق الاول من مصر ، بعد توقيعه على وثيقة التنازل عن العرش ، لابنه وولى عهده الامير احمد فؤاد الذى نودى به ملكا على مصر . فاروق يغادر مصر نهائيا من الاسكندرية فى الساعة السادسة مساء تصحبه الملكة السابقة ناريمان الى منفاه فى ايطاليا .

راجع نصوص اعلان طرد الملك ووثيقة التنازل عن العرش والمناداة باحمد فؤاد ملكا ، بملحق اليوميات تحت رقم - ٢ -

● مجلس الوزراء يتولى سلطات الملك الدستورية .

٣٠ يوليو

● الغاء الالقاب والرتب .

● تعيين القائمقام محمد رشاد مهنا وزيرا للمواصلات .

أول أغسطس

● الافراج عن المتهمين والمعتقلين في حوادث حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢)

● الغاء القسم المخصوص بوزارة الداخلية وفروعه بالاقاليم وكذلك أقسام البوليس السياسي بالمحافظات .

٢ أغسطس

● صدور عفو شامل عن جميع المحكوم عليهم في جرائم العيب في الذات الملكية .

● تأليف مجلس مؤقت للوصاية على العرش من كل من :
الأمير محمد عبد المنعم .
القائمقام محمد رشاد مهنا .
بهي الدين بركات .

٤ أغسطس

● صدور قانون خاص بتطهير الاداة الحكومية ، والكسب غير المشروع .

● انشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المدنية .

٧ سبتمبر

● شكل مجلس قيادة الثورة وزارة جديدة ، بدلا من وزارة علي ماهر . تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزارة الجديدة محتفظا في نفس الوقت بوزارة الحربية والبحرية وسلطات القائد العام للقوات المسلحة . وضمت الوزارة كل من :

سليمان حافظ نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .

د. عبد الجليل ابراهيم العمري وزيرا للمالية والاقتصاد .

عبد العزيز عبد الله سالم وزيرا للزراعة .

مراد فهمي وزيرا للاشغال العمومية .

د. نور الدين طراف وزيرا للعدل .

اسماعيل محمود القباني وزيرا للمعارف العمومية .

د. حسين ابوزيد وزيرا للمواصلات

د. احمد محمد فراج طايع وزيرا للخارجية .

عبدالعزيز علي وزيرا للشئون البلدية والقروية .

الشيخ احمد حسن الباقوري وزيرا للاوقاف .

د. محمد فؤاد جلال وزيرا للشئون الاجتماعية .

د. محمد صبري منصور وزيرا للتجارة والصناعة .

فريد أنطون وزيرا للتموين .

فتحي رضوان وزيرا للدولة .

● القى القبض على كل من : عبد العزيز البدراوي — سعد حليمة — عبد الله صادق — ادجار جلاد — عبد الحميد سراج الدين — حافظ عفيفي — امام الشيمي — ابراهيم عبدالهادي — صلاح الدين مرتجي — مصطفى فهمي — يوسف رشاد — محمد حسن باسماعيل الميجي — عثمان محرم — سعد الدين السنباطي — احمد طلعت — مصطفى صادق — محمود غزالي — ممدوح رياض حسن يوسف — علي الزير — احمد عبد الغفار — احمد نجيب الهلالي — عباس حليم — احمد يوسف حبيب — عبد الوهاب حسني — محمد بيومي البرقي — الهامي حسين — محمود طلعت — احمد مرتضى المراغي — فؤاد اباظه — محمود سليمان غنام — يس سراج الدين — وحيد شوقي — كمال رياض — السيد سالم — علي الرجال — علي الخشخاني — محمود البديني — احمد النقيب — عبد الحميد الوكيل — خليل الجزار — كمال عبد الرازق — حافظ شيحا .. وجميعهم من رجال السياسة والحكم في عهد ماقبل الثورة وذلك لاسباب تتعلق بالأمن .

٩ سبتمبر

● صدر قانون الاصلاح الزراعي الاول (رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢)ونص على أنه :

— لايجوز لاى شخص ان يمتلك من الاراضي الزراعية اكثر من ٢٠٠ فدان . كما لايجوز ان تزيد جملة مايمتلكه شخص هو وزوجته وأولاده القصر عن ٣٠٠ فدان .

— توزع الاراضي المستولى عليها في كل قرية على المعدمين وصغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لاتقل عن فدانين ولا تزيد عن ٥ أفدنة تبعا لجودة الارض وعدد افراد الاسرة .

● أصدرت هيئة الوصاية المؤقتة مرسوما بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الاحزاب السياسية . وطالب المرسوم اى حزب جديد او قديم بتقديم اخطار ببرنامجه وأعدائه ومصادر تمويله الى وزارة الداخلية .

١٢ سبتمبر

● قام عدلي لملوم (من كبار ملاك الاراضي الذين انطبق عليه قانون الاصلاح الزراعي) بمحاولة مسلحة لمقاومة تنفيذ القانون واعتدى على ضباط البوليس وجنوده . شكل مجلس عسكرى لمحاكمته في المنيا وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة .

● تم حل الأوقاف على غير جهات البر .

٢٧ سبتمبر

● أصدر حزب الوفد المصري قرارا بعدم تقديم اخطار باعادة تكوينه طبقا لقانون تنظيم الاحزاب .

٢ اكتوبر

● مجلس الدولة يقرر منع سحب اموال حزب الوفد المودعة ببنك مصر

٣ اكتوبر

● صدور مرسوم بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي .

٤ اكتوبر

● مصطفى النحاس يتنحى عن رئاسة حزب الوفد . والحزب يقدم اخطارا باعادة تكوينه طبقا لقانون تنظيم الاحزاب .

● بدء المباحثات الرسمية بصدد قضية السودان .

٨ اكتوبر

● تقدمت جماعة الاخوان المسلمين اخطارا باعادة تكوينها .

١٦ اكتوبر

● صدور عفو شامل عن جميع المسجونين السياسيين الذين اتهموا بارتكاب جرائم سياسية قبل الثورة .

٢٧ اكتوبر

● الحزب الوطني الجديد يقدم الاخطار الخاص بتكوينه برئاسة فتحي رضوان .

٩ نوفمبر

● صدر مرسوم بانشاء وزارة الارشاد القومي .

٩ ديسمبر

● اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣

● قام مجلس قيادة الثورة باجراء تعديل في الوزارة على النحو التالي :
اللواء محمد نجيب رئيسا للوزراء ووزيرا للحربية والبحرية

سليمان حافظ نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية

عبد الجليل العمري وزيرا للمالية

محمود فوزي وزيرا للخارجية

د. نور الدين طراف وزيرا للصحة

حلمي بهجت بدوي وزيرا للتجارة والصناعة

حسين أبو زيد وزيرا للمواصلات
احمد حسن الباقورى وزيرا للاوقاف
اسماعيل القبانى وزيرا للمعارف،
وليم سليمان حنا وزيرا للشئون البلدية
عباس عمار وزيرا للشئون الاجتماعية
احمد حسنى وزيرا للعدل والقصر
عبد الرازق صدقى وزيرا للزراعة
محمد فؤاد جلال وزيرا للارشاد القومى
فتحى رضوان وزير دولة
صبرى منصور وزيرا للتموين
مراد فهمى وزيرا للاشغال .

٢٢ ديسمبر

● صدر مرسوم بانشاء « محاكم الغدر » وذلك لمحاكمة من استخدم نفوذه الرسمى للاثراء غير المشروع فى عهود ماقبل الثورة ».

١٢ يناير ١٩٥٣

● اذيع مرسوم بقانون بوضع دستور جديد للدولة .
● تأليف لجنة لوضع الدستور من ٥٠ شخصا ».

١٦ يناير

● حل الاحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها . واعلان فترة انتقال لمدة ٣ سنوات لاقامة حكم ديمقراطى سليم ».

١٧ يناير

● شكلت محكمة خاصة من بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة حاكمت عددا من رجال الاحزاب السابقين الذين حاولوا القيام بمؤامرة ضد سلامة الدولة وأمنها . وحكمت عليهم بالسجن .

٢٣ يناير

● اعلان تأسيس هيئة التحرير ».

٣٠ يناير

● أعلن جمال عبد الناصر :
— الجلاء الكامل شرط لتحسين العلاقات مع بريطانيا
— سياسة بريطانيا فى الاعوام السبعة الاخيرة اثارت ريبة فى نفوس المصريين .

١٠ فبراير

● اعلن دستور فترة الانتقال ويتكون من :

اولا : مبادىء عامة خاصة بحقوق وواجبات المواطنين (٧ مواد)
ثانيا : السيادة العليا لمجلس القيادة ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية الى جانب السلطة التنفيذية (٤ مواد)

١١ فبراير

● الحكم على (اللواء) حسين سرى عامر بالاشغال الشاقة المؤبدة وطرده من الجيش وتجريده من رتبه

١٢ فبراير

● توقيع الاتفاق المصرى البريطانى بشأن السودان ، والذى يضمن للشعب السودانى حق تقرير مصيره .
● وضع حجر الاساس لبناء مصنعين للذخيرة .

١٩ فبراير

● اعلن وزير الارشاد القومى ان مصر تتاجر مع اية دولة مادام ذلك يحقق مصلحة البلاد ».

٢٣ فبراير

● اعلن جمال عبد الناصر فى مؤتمر شعبى بشبين الكوم ضرورة انهاء الاستعمار ورفع شعاره على الاستعمار ان يحمل عصاه على كاهله ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن بقائه .

٢٥ فبراير

● أعلن جمال عبد الناصر فى حديث صحفى :
— لن نحقق حياة كريمة الا بالقضاء على الفروق الشاسعة بين الطبقات .
— لقد عزمنا على تطهير منزلنا وتقوية مجتمعنا وبلوغ أهدافنا .
— ينبغى على الامم الصديقة الا تستخف برغبة الشعوب العربية فى الوحدة .

٧ مارس

● القبض على اعضاء شبكة للتجسس لحساب اسرائيل فى غزة .

٣٠ مارس

● صدر قانون تنظيم استثمار رأس المال الاجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية ».

١٥ ابريل

● بدء تنفيذ مشروع مديرية التحرير .

١٧ ابريل

● بدء المباحثات الرسمية بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء .

٢٤ ابريل

● اجتمع فى القاهرة الامير فيصل بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم ، لبحث الشئون العربية

٦ مايو

● اعلن جمال عبد الناصر وقف المباحثات المصرية البريطانية من جانب مصر .

٢١ مايو

● بريطانيا تسحب سفيرها من مصر ».

١٧ يونيو

● صدرت معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية

١٨ يونيو

● مجلس قيادة الثورة يقرر تعيين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء .
وصلاح سالم وزيرا للارشاد القومى
وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية والبحرية .
● قبول استقالة سليمان حافظ ، مراد فهمى ، حسين أبو زيد ، فؤاد جلال ، صبرى منصور .
● الغاء النظام الملكى وانهاء حكم أسرة محمد على .
● اعلان الجمهورية واصبح الاسم الرسمى للدولة « جمهورية مصر ».
● الغاء الالقاب الامارة .

راجع نص الاعلان الدستورى بملحق اليوميات تحت رقم -٣-

٤ يوليو

● بدأ ارسال محطة اذاعة صوت العرب من القاهرة ».

السنة الثانية ٢٣ يوليو ١٩٥٣ - ٢٢ يوليو ١٩٥٤

١٦ اغسطس

● قرر مجلس قيادة الثورة ان يقوم « البكباشى » جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة بأعمال رئيس مجلس قيادة الثورة اثناء غياب الرئيس اللواء محمد نجيب خارج القطر ، وان يقوم كذلك بأعمال رئيس الجمهورية ،

١٢ سبتمبر

● صدور قرار مجلس قيادة الثورة بانشاء محكمة الثورة من :
قائد جناح عبد اللطيف البغدادى رئيسا
بكباشى انور السادات عضوا
قائد الاسراب حسن ابراهيم عضوا
وذلك لمحاكمة كل من عمل أو يعمل ضد الوطن .

٢٦ سبتمبر

● بدات محاكمة « ابراهيم عبد الهادى » رئيس حزب السعديين المنحل امام محكمة الثورة وحكم عليه بالاعدام ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وامواله عما ورثه شرعيا .

● ثم اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتخفيف العقوبة الى السجن المؤبد .

٤ اكتوبر

● محاكمة سعد الدين السنباطى وحكم له بالبراءة من الادعاء الخاص بالخيانة .

● محاكمة اسماعيل المليجى وحكم له بالبراءة .

٥ اكتوبر

● محاكمة ابراهيم فرج (من الوزراء الوفديين السابقين) وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة وعدل الحكم الى السجن ١٥ عاما .

٦ اكتوبر

● عين قائد الجناح جمال سالم وزيرا للمواصلات

● عين البكباشى زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية

١٠ اكتوبر

● محاكمة محمود صبرى على (كنج صبرى) من الخونة المتعاونين مع قوات الاحتلال والحكم عليه بالاعدام شنقا .

١٢ اكتوبر

● محاكمة كريم ثابت (من حاشية الملك السابق) بتهمة الخيانة الوطنية. وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة .

١٨ اكتوبر

● محاكمة محمود سليمان غنام (من الوزراء الوفديين السابقين) وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ .

٢٢ اكتوبر

● محاكمة الدكتور احمد محمد النقيب (من رجال الحاشية الملكية) والحكم عليه بالسجن ١٥ عاما .

٢٧ اكتوبر

● محاكمة زكى محمود شحاته بتهمة الاتصال بجهات اجنبية وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة .

● محاكمة محمد حلمى حسين (من رجال الحاشية الملكية) بتهمة استغلال النفوذ وحكم عليه بتجريده من رتبته العسكرية (اميرالاى) ، والنياشين ومصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وامواله واموال زوجته واولاده عما كان لديهم قبل اول يناير ١٩٤٤

اول نوفمبر

● اندلعت ثورة الجزائر وساندتها مصر منذ اللحظة الاولى .

● محاكمة محمد كامل القاويش (من رجال القضاء السابقين) وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ وتجريده من شرف المواطن .

٣ نوفمبر

● محاكمة شارل بولس يوسف لاتصاله بجهات اجنبية وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما .

٤ نوفمبر

● محاكمة القائمقام عبد الغفار عثمان والحكم بتجريده من رتبته العسكرية والنياشين وبالسجن ١٥ عاما

٨ نوفمبر

● صدور قرار بمصادرة جميع اموال وممتلكات اسرة محمد على

● صدور قرار برد اموال الزعيم احمد عرابى لورثته .

٢٩ نوفمبر

● صدور قرار بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية فى مصر .

٦ ديسمبر

● مجلس الثورة يقرر معاشات لافراد اسرة محمد على .

٧ ديسمبر

● صدور جريدة الجمهورية اليومية

اول يناير ١٩٥٤

● جمال عبد الناصر يلقى خطابا فى طنطا يقول فيه « ان الاستعمار لن يخرج بالكلام ولكن بالقوة »

٣ يناير

● قبول استقالة اسماعيل القبانى وزير المعارف . وتعيين عباس عمار محله

٤ يناير

● عقد مؤتمر لرؤساء اركان حرب الجيوش العربية بمقر اللجنة العسكرية الدائمة بالقاهرة .

● طرد السفير التركى من مصر لحملاته العدائية ضد الثورة المصرية

١٠ يناير

● اعلان السياسة الخارجية فى اجتماع رؤساء الوزراء العرب بالقاهرة

على أساس تحرير البلاد العربية من كل نفوذ اجنبي .

١٤ يناير

● قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها امر المجلس الخاص بحل الاحزاب السياسية .

● مجلس الدفاع المشترك للدول العربية يختتم اعماله ببيان يؤكد فيه ان القوات المسلحة للبلاد العربية تعمل على تأمين الدول العربية وسلامتها .

١٧ يناير

● ضبط متفجرات واسلحة وقنابل واجهزة لاسلكية لجماعة الاخوان المسلمين والكشف عن مخبأ سري للاسلحة والذخائر .

٢٧ يناير

● هيئة الاصلاح الزراعي تحصل على ١٩٤٢٢ فدانا وفقا للقانون تمهيدا لتوزيعها على الفلاحين .

٣١ يناير

● تقديم ٤٤ متهما بالشيوعية الى المحكمة العسكرية .

٨ فبراير

● مناورة بريطانية فى مجلس الامن لاتخاذ قرار يلزم مصر بالسماح لاسرائيل بالمرور من قناة السويس . ومقابلة ذلك بالرفض الحاسم من حكومة الثورة .

٩ فبراير

● البدء فى تنفيذ مشروع مصنع الحديد والصلب

١١ فبراير

● تم توقيع عقد الاتفاق بين مجلس الانتاج القومى وبين شركة ديماج الالمانية على اقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب بتكاليف مبدئية تقدرها ١٥ مليون جنيه .

١٧ فبراير

● صدر قرار بأن تكون الاحكام القضائية صادرة باسم الامة

٢٤ فبراير

● اعلن مجلس قيادة الثورة :
– قبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها .
– جمال عبد الناصر يتولى رئاسة مجلس الوزراء .
– مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر يتولى كافة السلطات الى ان تحقق الثورة اهم اهدافها وهو اجلاء المستعمر عن ارض الوطن .
– منصب رئيس الجمهورية يظل شاغرا الى ان تعود الحياة النيابية السليمة الى البلاد .

٢٥ فبراير

● اجراء تعديل وزارى :
١ – جمال سالم نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمواصلات
٢ – عبد الجليل العمرى نائبا لرئيس الوزراء
٣ – على الجريتلى وزيرا للمالية
٤ – احمد حسنى وزيرا للعدل وشئون رئاسة الجمهورية

٢٦ فبراير

● نقابات العمال تصدر بيانا بتأييد مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر بصفته القائد الفعلى للثورة .

٢٧ فبراير

● عودة محمد نجيب لرئاسة الجمهورية . بعد اعلان تصالحه واتفاقه مع مجلس قيادة الثورة .

٢ مارس

● ايدن يعلن عن رغبة الحكومة البريطانية فى استئناف المباحثات مع مصر .

● القبض على ١١٨ شخصا لقيامهم بتدبير مؤامرة للاضرار بمصلحة البلاد وطبع وتوزيع منشورات للتضليل .

من بين المقبوض عليهم ٤٥ من جماعة الاخوان المسلمين المنحلة و ٢٠ من الحزب الاشتراكى المنحل . و ٥ من حزب الوفد المنحل و ٤٢ اخرين .

٨ مارس

● مجلس قيادة الثورة يقرر اعادة الاوضاع الى ماكانت عليه . وتعيين محمد نجيب رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء .

٩ مارس

● عبد الناصر يعلن « طوينا الخلاف وتناسينا اسبابه من اجل مصر »

٢١ مارس

● رفضت مصر المشروع النيوزيلندى المعروض على مجلس الامن والخاص بمطالبة مصر بوقف تفتيش السفن التى تعبر قناة السويس واحالة مشكلة خليج العقبة الى لجنة الهدنة لبحثها .

٢٢ مارس

● جمال عبد الناصر يعلن ان الشعب المصرى مستعد لمواجهة الانجليز فى القناة .

٢٤ مارس

● عبد الناصر يرد على ايدن بأن المفاوضات لن تستأنف الا على اساس التسليم بحقوق مصر كاملة .

٢٥ مارس

● الافراج عن حسن الهضيبى والمعتقلين من جماعة الاخوان واعادة تكوين الجماعة وتسليمها ممتلكاتها .

● قرر مجلس قيادة الثورة :
١ – السماح بقيام الاحزاب .
٢ – المجلس لايؤلف حزبا .
٣ – لاحرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .
٤ – تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا وتكون لها السيادة وسلطة البرلمان كاملة وتكون انتخاباتها حرة .
٥ – حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ باعتبار ان الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الامة .
٦ – تنتخب الجمعية التأسيسية رئيسا للجمهورية بمجرد انعقادها .

● المظاهرات الشعبية تطوف العاصمة والمدن فى مختلف انحاء البلاد تطلب بقاء مجلس قيادة الثورة والاحتجاج على القرارات التى صدرت

٢٧ مارس

١ – اعتصم قادة العمال بدار اتحاد نقابات عمال النقل المشترك واضربوا عن الطعام مطالبين بتحقيق :
١ – الا يسمح بقيام الاحزاب وعودتها الى تخريب الحياة السياسية
٢ – استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر .
٣ – قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والنظمات بجانب مجلس قيادة الثورة تعد بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يصدرها المجلس .
٤ – عدم الدخول فى معارك انتخابية ووقوف المواطنين جميعا جبهة واحدة حتى يتم جلاء المستعمر .
٥ – اقرار مشروعية حق الاضراب

● اعتصام ضباط الجيش فى ثكناتهم الى ان تلقى قرارات مجلس الثورة .

● الملك سعود يتوسط بين مجلس قيادة الثورة وبين اللواء محمد نجيب

٢٨ مارس

● اصدر ممثلو ضباط الجيش في اجتماعهم العام القرارات التالية :
١ ـ الثقة التامة بمجلس قيادة الثورة .
٢ ـ استمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته حتى تتحقق اهداف الثورة المحددة .
٣ ـ وجوب تكتل الجميع لتحقيق هذه الاهداف .
٤ ـ تصدر قرارات مجلس قيادة الثورة بأغلبية الاصوات .
٥ ـ ان القرارات التى اصدرها المجلس يوم ٢٥ مارس تتعارض حاليا مع ماقامت الثورة من اجله ويجب ان تلغى فورا .

٢٩ مارس

● اعلن مجلس قيادة الثورة استجابته للشعب .

● ارجاء تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الإنتقال .

● تأليف مجلس وطنى استشارى يمثل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة وتحدد اختصاصاته بقانون .

● العمال يقررون انهاء الاضراب والإعتصام ، والعودة الى الاعمال اليومية .

٥ ابريل

● قرر مجلس قيادة الثورة :
١ ـ منح سلطات للمسئولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .
٢ ـ تطهير الصحافة بابعاد العناصر الفاسدة من محيطها لتتمكن من اداء رسالتها .

٦ ابريل

● تقرر تخصيص مبلغ ١٤٫٥مليون جنيه لتنفيذ مشروعات اجتماعية وصحية للشعب .

١٣ ابريل

● توزيع ١٣٣٦ فدانا على الفلاحين في الفاروقية (كفر الشيخ)

١٤ ابريل

● قرر مجلس قيادة الثورة حرمان وزراء الوفد والدستوريين والسعديين من الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة لمدة عشر سنوات .

١٥ ابريل

● قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين وتأليف لجنة مؤقتة تحل محل النقابة حتى يصدر قانونها الجديد . كما تقرر اعادة النظر في قانون نقابة الصحفيين .

١٧ ابريل

● قبول تخلى اللواء محمد نجيب عن رياسة مجلس الوزراء .

● تشكيل وزارة جديدة برئاسة البكباشي جمال عبد الناصر حسين وعضوية كل من :
قائد الجناح جمال سالم ـ وزيرا للمواصلات .
د. نور الدين طراف ـ وزيرا للصحة العمومية .
احمد حسنى ـ وزيرا للعدل .
الشيخ احمد حسن الباقورى ـ وزيرا للاوقاف .
فتحى رضوان ـ وزير دولة
د. محمود فوزى ـ وزيرا للخارجية
د. عبد الرزاق صدقي ـ وزيرا للزراعة .
قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ـ وزيرا للشئون البلدية والقروية .
صاغ صلاح الدين مصطفى سالم ـ وزيرا للارشاد القومي ووزير دولة لشئون السودان .
احمد عبده الشرباصى ـ وزيرا للاشغال العمومية .
بكباشى زكريا محيى الدين ـ وزيرا للداخلية .
كمال الدين حسين ـ وزيرا للشئون الإجتماعية .
حسين الشافعي ـ وزيرا للحربية
حسن ابراهيم ـ وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية .
محمد عوض محمد ـ وزيرا للمعارف العمومية .
د. حسن مرعى ـ وزيرا للتجارة والصناعة .
جندى عبد الملك ـ وزيرا للتموين
د. عبد الحميد الشريف ـ وزيرا للمالية والاقتصاد .
ونواب للوزراء هم :
عبد الفتاح حسن ـ نائبا لوزير الدولة لشئون السودان .
عبد المنعم القيسونى ـ نائبا لوزير المالية والاقتصاد .
محمد ابو نصير ـ نائبا لوزير التجارة والصناعة .

٢٠ ابريل

● توزيع ٢٧٩٤ فدانا في منطقة البحيرة على الفلاحين .

٢٩ ابريل

● اصدر مجلس قيادة الثورة بيانا بالتحفظ بواسطة القيادة العامة للقوات المسلحة على عدد من الضباط بعد أن تبين أنهم يعملون على اثارة الفتنة في القوات المسلحة . والتحقيق مع بعض المدنيين بعد أن تبين انهم يعملون على اثارة الفتنة والشغب .

٢ مايو

● جمال عبد الناصر يقوم بتوزيع ٤٠٩٥ فدانا في المحلة الكبرى .

١١ مايو

● قام فوستر دالاس وزير خارجية امريكا بزيارة مصر، وقد صرح بأنه يؤيد الجلاء عن مصر تدريجيا مع تنظيم الاشراف الفنى على قاعدة القناة .

١٤ مايو

● البدء في انشاء كورنيش النيل وتجميل مدخل القاهرة واعتماد ٢٣٠ الف جنيه لتجديد سكة حديد حلوان

١٨ مايو

● اقرار بعض المشروعات الانتاجية بمبلغ ٤٥ مليون جنيه وتكوين شركة لانتاج السماد برأسمال قدره ٢٢ مليون جنيه .

٣٠ مايو

● قررت نيابة أمن الدولة احالة ٢٦ متهما بالشيوعية الى المحكمة العسكرية العليا بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم والترويج لغير مبادىء الدستور . وتنظيم جمعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات .

١٧ يونيو

● الموافقة على اتفاقية الجنسية العربية الموحدة .

٢٠ يونيو

● انشاء اول اذاعة اقليمية بمدينة الإسكندرية .

١١ يوليو

● استئناف مفاوضات الجلاء بين الجانب المصرى برئاسة جمال عبد الناصر وبين الجانب البريطاني برئاسة انتونى ناتنج .

السنة الثالثة ٢٣ يوليو ١٩٥٤ - ٢٢ يوليو ١٩٥٥

٢٤ يوليو

● جمال عبد الناصر يعلن :
- الانتخابات ستجرى فى يناير ١٩٥٦ .
- اننا نقاوم أية سيطرة علينا سواء اكانت بريطانية أم شيوعية أم غيرهما .
- موقف الحكومة من جماعة الاخوان المسلمين على أساس انها جماعة لها اهداف اجتماعية مادامت مبتعدة عن المسائل السياسية .

٢٧ يوليو

● التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية الجلاء واصدار بلاغ مشترك بذلك .

٢٩ يوليو

● جمال عبد الناصر يعلن ان اتفاقية الجلاء ليس فيها تحالف عسكرى ولا دفاع مشترك ولكنها لاتعدو ان تكون مجرد مرحلة من مراحل البناء

٣٠ يوليو

● تشكيل ٤ لجان لتنظيم انسحاب القوات البريطانية من مصر .

٧ اغسطس

● اعلان انشاء المؤتمر الاسلامى بالقاهرة .

١٩ اغسطس

● توزيع ١٢٠٠ فدانا على الفلاحين فى أسيوط وسوهاج وقنا .

٢٧ اغسطس

● وقوع اشتباك مسلح بين جماعة الاخوان المسلمين وبين رجال البوليس

٣١ اغسطس

● جمال عبد الناصر يعلن « ان الدول العربية لايمكن أن تشترك مع الدول الغربية الكبرى فى أى مشروع للدفاع عن الشرق الاوسط ، لان شعوب هذه الدول ترى ان المنظمة ليست سوى استعمار مقنع » .

● قررت نيابة أمن الدولة احالة ١٦ متهما الى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم .

أول سبتمبر

● صدر الحكم فى قضية الشيوعية (الكبرى) . معاقبة ١٢ بالاشغال الشاقة . و ٦ بالسجن . والحكم لثلاثة بالبراءة . والغاء العقوبة الصادرة ضد ثلاثة .

٦ سبتمبر

● توزيع ٣٠ الف فدان على الفلاحين فى البحيرة تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى .

٧ سبتمبر

● صدور قرار بتخفيض المصروفات الجامعية بنسبة ٣٠٪ والتوسع فى منح المجانية للممتازين من الطلبة والطالبات

١٠ سبتمبر

● حدث اشتباك بين فريق من الاخوان المسلمين مع فريق من الحرس الوطنى .

١٢ سبتمبر

● أعلن حسن الهضيبى المرشد العام للاخوان المسلمين فى منشورات وزعت فى دمشق عداءه الصريح لحكومة الثورة وهدد بالعمل على تقويض اتفاقية الجلاء التى أبرمتها حكومة الثورة مع بريطانيا .

٢٣ سبتمبر

● قرر مجلس قيادة الثورة حرمان المذكورين من شرف المواطن واسقاط الجنسية المصرية عنهم لاشتراكهم مع بعض القوى الاجنبية فى النشاط ضد الثورة .

١ ـ محمود أبو الفتح
٢ ـ عبد الحكيم عابدين
٣ ـ السعيد رمضان
٤ ـ سعد الوليلى
٥ ـ محمد نجيب جويفل
٦ ـ كامل اسماعيل الشريف

٢٨ سبتمبر

● تم تعيين أول قائد مصرى لقاعدة قناة السويس

١٥ اكتوبر

● اعلان تكوين ٨٦ جمعية تعاونية للاصلاح الزراعى .

١٩ اكتوبر

● توقيع اتفاقية الجلاء وانهاء الاحتلال البريطانى ، وتنص الاتفاقية على :
- جلاء القوات البريطانية جلاء تاما من الاراضى المصرية خلال فترة ٢٠ شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق.
- انقضاء معاهدة ١٩٣٦ .
- انتقال ملكية جميع المطارات والمنشئات الى الدولة المصرية .
- قناة السويس البحرية جزء لايتجزا من مصر
- يظل الاتفاق نافذ المفعول لمدة ٧ سنوات بعد توقيعه .

٢٠ اكتوبر

● أعلن عبد الناصر فى احتفال توقيع الاتفاقية « ان الثورة لن تنتهى الا اذا وفرت لكل عاطل عملا ولكل جاهل علما ولكل جائع غذاء . انها ليست ثورة اشخاص ولكنها ثورة مبادىء » .

٢٦ اكتوبر

● فى تمام الساعة ٧٫٥٥ مساء الثلاثاء ٢٦ أكتوبر حاول عضو من جماعة الاخوان المسلمين يدعى محمود عبد اللطيف اغتيال جمال عبدالناصر وهو يخطب فى ميدان المنشية بالاسكندرية . وذلك بأن أطلق عليه ثمانى رصاصات ولم يصب عبدالناصر، واصيب بعض المحيطين به .

٢٧ اكتوبر

● احرقت جماهير الشعب دار المركز العام للاخوان المسلمين بحى الحلمية بالقاهرة .

٢٩ اكتوبر

● اعلن صلاح سالم عن اكتشاف مؤامرة للاخوان المسلمين في الجيش لتكوين شعب سرية بين الضباط ومحاولة الاخوان تأليب السودان على مصر لمحاربة الثورة .

● عبد الناصر يخطب في ربع مليون عامل بميدان الجمهورية ويقول « انني حينما قلت بعد توقيع الاتفاقية ان الجهاد الاصغر قد انتهى وبدأ الجهاد الاكبر كنت أعني أنكم أنتم ياشعب مصر ستدافعون عن حريتكم وعن كرامتكم وعن عزتكم » .

اول نوفمبر

● صدر امر مجلس قيادة الثورة بتشكيل محكمة خاصة باسم محكمة الشعب من :

قائد جناح جمال مصطفى سالم رئيسا
قائمقام انور السودات عضوا
بكباشي حسين الشافعي عضوا

وتختص بالنظر في الافعال التي تعتبر خيانة للوطن او ضد سلامته في الداخل والخارج . وكذلك الافعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم او ضد الاسس التي قامت عليها الثورة ، ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الامر . كما تختص هذه المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيا كان نوعها .

٩ نوفمبر

● بدأت محكمة الشعب جلساتها لمحاكمة المتهمين من أعضاء الاخوان المسلمين .

١٤ نوفمبر

● قرر مجلس قيادة الثورة :
اعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التي كان قد كلفه القيام بها .
أن يظل منصب رئيس الجمهورية شاغرا حتى يجرى انتخاب من يملأه من قبل الشعب في استفتاء عام .

١٧ نوفمبر

● قرر مجلس قيادةالثورة تخويل مجلس الوزراءسلطات رئيس الجمهورية

٢٨ نوفمبر

● تم اعتماد مبلغ ٢٥ مليون جنيه للمشروعات الانتاجية الجديدة وطرح ٣ قروض للاكتتاب الشعبي العام .

٣٠ ديسمبر

● الحكم في قضية الشيوعية على ٤٤ شخصا :
ـ ٢ اشغال شاقة .
ـ ٣٤ بالسجن .
ـ ٨ براءة .

● انشاء مراكز للتدريب المهني .
● انشاء ٢٠٠ وحدة مجمعة ريفية

١٥ يناير ١٩٥٥

● اعلن جمال عبد الناصر ان انتهاء فترة الانتقال في عام ١٩٥٦ ليس معناه ان الثورة تصفي اعمالها او انها تتخلى عن أهدافها ومبادئها . فلن تجلو الثورة بجلاء الانجليز ولكنها باقية لاقامة عدالة اجتماعية حقيقية.

٢٢ يناير

● اجتماع رؤساء الدول العربية بالقاهرة لبحث السياسة التي أعلنتها القاهرة بمعارضة الاحلاف العسكرية

٢٩ يناير

● نوري السعيد رئيس وزراء العراق يصر على عقد حلف عسكري بين العراق وتركيا ، وآخر مع باكستان وايران ، وثالث مع بريطانيا والولايات المتحدة . ومصر تعارض الدخول في جميع هذه الاحلاف لانها تمحو فكرة الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي .

٢ فبراير

● جمال عبد الناصر يعلن أن مصر ستعمل من أجل العرب ومن أجل قوتهم وقوميتهم وانها ترفض سياسة ربط العرب بأي دولة أجنبية .

٥ فبراير

● محاكمة ٢١ شخصا بتهمة الشيوعية .

١٥ فبراير

● اجتماع نهرو بعبد الناصر لاول مرة في القاهرة وصدور بيان مشترك جاء فيه :
وجوب حل المشاكل الدولية من طريق المفاوضات السلمية .
الاحلاف العسكرية لاتكفل السلام في اي دولة .
وجوب تقييد استعمال الأسلحة ذات التدمير الواسع النطاق .
وجوب استخدام الذرة في الاغراض السلمية .
ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لشعبي الهند ومصر .
تأييد الجهود التي تبذل لتحرير الشعوب .

١٨ فبراير

● انتهاء المرحلة الاولى للجلاء ورحيل ٢١ الف جندي بريطاني من منطقة القناة وبدء تنفيذ المرحلة الثانية للجلاء .

٣ مارس

● عبد الناصر ينذر اسرائيل بأن جيش مصر سيرد على اي عدوان اسرائيلي بشدة وحزم .

٢٢ مارس

● رفع جمال عبد الناصر العلم المصري فوق معسكر « الشلوفة » بمنطقة القناة لاول مرة بعد ٧٣ عاما من كفاح الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني .

٢٤ مارس

● عبد الناصر يعلن ان التحرر الكامل هو اساس الثورة ، وان مصر مصممة على تنظيم الدفاع عن نفسها وعن العرب بجهاز ينبثق من ارادتها وارادة الشعوب العربية .

٢٨ مارس

● اعلن جمال عبد الناصر اننا في تنظيمنا الدفاع ضد اي خطر خارجي يجب الا ننسى الاخطار التي تنجم من اقامة سيطرة اجنبية بشكل او بآخر قد ينجم منها التعقيد الكامل بالنسبة للسياسة الخارجية وبالنسبة للسياسة الداخلية وهو تقييد يتناقض تناقضا كاملا مع سياسة التحرر الكامل الذي قامت عليه أهداف الثورة .

٣١ مارس

● أعلن جمال عبد الناصر ان الدفاع عن الشرق الاوسط يجب أن ينبثق من المنطقة وأن مصر ترفض الارتباط بحلف للدفاع عن منطقة الشرق الاوسط . وقد تعتبر الشيوعية خطرا ولكن الاستعمار اشد خطرا .

● عبد الناصر يقول اننا نمر الآن بفترة حاسمة من تاريخنا ونعتبر ان هذه الفترة اذا لم نوجه التوجيه السليم فلن نستطيع تحقيق هدف الثورة الخاص بالوصول الى مجتمع اشتراكي يرتفع فيه مستوى المعيشة ويقوى فيه الوطن اقتصاديا وانتاجيا .

● عبد الناصر يقول اننا لم نصل الى نتيجة لشراء اسلحة من الغرب لاننا رفضنا أن تملى علينا شروط .

٢٤ ابريل

● عقد مؤتمر «باندونج» باندونيسيا اشتركت فيه مصر بوفد يرأسه جمال عبد الناصر مع ٢٩ دولة اسيوية

والافريقية واصدر المؤتمر القرارات الآتية :

١ — التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي بين بلدان الكتلة الاسيوية والافريقية لتحقيق رفاهية الشعوب .

٢ — الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة للشعوب النامية .

٣ — استنكار استعمار الشعوب ونبذ سياسة القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية .

٤ — المناداة بالسلام والتعاون العالمي في نطاق الامم المتحدة .

٥ — الاعتراف بحق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم .

٦ — وجوب نزع السلاح كضرورة حتمية لصيانة السلام .

● نادى جمال عبد الناصر في مؤتمر باندونج بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

٢ مايو

● عقب مؤتمر باندونج أعلن عبد الناصر أن مصر لن تخضع لسيطرة الاستعمار وأعوانه . وان مصر قد تحررت واستقلت وانها اذا تكلمت فانما تتكلم وهي تشعر بأنها مستقلة تمام الاستقلال .

٤ مايو

● صدر أول بيان بشأن تمويل مشروع السد العالي وذلك باصدار سندات واذون على الخزانة المصرية .

١١ مايو

● تم وضع مشروع قانون للتأمين والادخار ورفع مستوى العمال وتأمين مستقبلهم .

١٩ مايو

● اعلن جمال عبد الناصر أن فترة الانتقال تنتهي في يناير ١٩٥٦ باقامة حياة نيابية ديمقراطية وان يكون التمثيل البرلماني على أساس الطوائف والهيئات بغير أحزاب .

٧ يونيو

● صدر قانون بتمصير الشركات المساهمة واخضاع رؤوس أموالها للتنظيم القومي بما يحقق المصلحة العامة .

١٩ يونيو

● انتهاء المرحلة الثانية من جلاء القوات البريطانية من منطقة القناة وتسليم مصر ١٥ منشأة . والبدء في تنفيذ المرحلة الثالثة من مراحل الجلاء

٣ يوليو

● عبد الناصر يوزع ٥٦٥٨٠ فدانا على ٤٥ الف فلاح بالصعيد . ويؤكد أننا قد تحررنا ولن يعود الاقطاع ولا الاحزاب مرة اخرى .

١١ يوليو

● نهرو يزور مصر ويجتمع بعبد الناصر ويصدر بيان مشترك يدعو الدول الكبرى الى اقرار أسس السلام واستنكار عقد حلف تركيا — العراق .

١٣ يوليو

● عبد الناصر يعلن بدء الثورة الاجتماعية للقضاء على الظلم الاجتماعي بعد أن قضت الثورة السياسية على الاستبداد السياسي والاستعمار البريطاني .

١٨ يوليو

● عبد الناصر يضع حجر الاساس لمصانع معونة الشتاء بمديرية التحرير .

١٩ يوليو

● سوكارنو يزور مصر ويجتمع بعبد الناصر .

● ألقى سوكارنو خطابا اشاد فيه بأهداف ثورة ٢٣ يوليو

السنة الرابعة ٢٣ يوليو ١٩٥٥ — ٢٢ يوليو ١٩٥٦

٢٨ اغسطس

● اعتدت القوات الاسرائيلية في هجوم مفاجيء على خمسة مواقع مصرية بقطاع غزة ، وردتها القوات المصرية على اعقابها .

٢١ سبتمبر

● صدر قانون الغاء القضاء الشرعي والملي . واحالة الدعاوى المنظورة امام المحاكم الشرعية والملية الى المحاكم الوطنية ، توحيدا لجهات القضاء لاول مرة في مصر .

٢٧ سبتمبر

● مصر تقبل عرضا سوفييتيا بتسليحها وتعقد صفقة اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا .

● عبد الناصر يشرح كيف عقدت مصر صفقة من الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ويقول « ان الثورة واجهت معركة احتكار السلاح من الدول الغربية الكبرى . وانها عاملة على تحطيمه . ويعلن مقاومة مصر لاسطورة توازن القوى في الشرق الاوسط التي يروج لها الاستعمار .

٢ نوفمبر

● في ذكرى وعد بلفور قامت قوة اسرائيلية مؤلفة من ٢٠٠٠ جندي بهجوم على موقع «الصبحة» المصري وقامت القوات المصرية بهجوم مضاد فاستردت الموقع وقتل في المعركة ٢٠٠ جندي اسرائيلي .

١٠ نوفمبر

● اعلن عبد الناصر ان مصر عقدت صفقات الاسلحة التشيكية والروسية حينما ادركت حقيقة نوايا اسرائيل العدوانية وحتى لا تتكرر مأساة فلسطين

١١ نوفمبر

● انذر عبد الناصر الدول الغربية بأن اسرائيل اذا تلقت اسلحة من الغرب فان الدول العربية وعلى رأسها مصر ستدخل في سباق حقيقي للتسلح في الشرق الاوسط وان باستطاعة مصر الحصول على المزيد من السلاح من الكتلة الشرقية .

١٧ ديسمبر

● اعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا

انها قد عرضتا مساعدات مالية على مصر لتيسير البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى ».

٢٨ ديسمبر

● زار « تيتو » مصر لأول مرة واجتمع بعبد الناصر وصدر بيان مشترك اعلن تمسكها بسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ودعوتهما الى التعايش السلمى .

١٠ يناير ١٩٥٦

● جمال عبد الناصر يرحب باسم مصر بانضمام السودان الى جامعة الدول العربية . مصر تطلب عقد دورة استثنائية لمجلس الجامعة العربية لقبول السودان عضوا ».

١٦ يناير

● اعلن جمال عبد الناصر باسم قيادة الثورة « دستور الشعب » . وتنقسم نصوصه الى ستة ابواب :

الباب الاول : الدولة المصرية .

الباب الثانى : المقومات الاساسية للمجتمع المصرى .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة .

الباب الرابع : السلطات .

الباب الخامس : الاحكام العامة .

الباب السادس : الاحكام الانتقالية

٢٨ يناير

● اجتمع جمال عبد الناصر بيوجين بلاك مدير البنك الدولى للانشاء والتعمير لاستئناف مباحثات مشروع السد العالى التى بدأت فى واشنطن .

١٠ فبراير

● عقدت مصر مع الاتحاد السوفيتى اتفاقا لانشاء معمل ذرى .

٣ مارس

● صدر قانون الانتخاب وحدد سن الناخب بـ ١٨ سنة ، بعد أن كان ٢١ عاما . ومنح المرأة المصرية لاول مرة حق الانتخاب . وكذلك افراد القوات المسلحة .

١٢ مارس

● وقع جمال عبد الناصر وزعماء العرب بيانا مشتركا اعلنوا فيه رفض الاحلاف الاجنبية والتمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وتأييد الاردن ومساندته ضد أى عدوان اسرائيلى ومطالبة فرنسا الاعتراف باستقلال الشعب العربى فى شمال افريقيا ».

٢٥ مارس

● رفع العلم المصرى فوق اكبر معسكر لقوات الاحتلال فى الاسماعيلية

١٥ ابريل

● اعلن جمال عبد الناصر ان مصر تخلصت نهائيا من القوات الاجنبية البرية والجوية والبحرية وان آخر هذه القوات الاجنبية قد رحلت عن ارض الوطن . وان هناك — رغما عن ذلك — مؤامرة بريطانية جديدة ضد العرب.

٢٠ أبريل

● وقع جمال عبد الناصر فى جدة ميثاقا عسكريا مع المملكة السعودية واليمن يهدف الى تنمية الروابط الثقافية والعسكرية والفنية بين الدول الثلاث

١٦ مايو

● اعترفت مصر بجمهورية الصين الشعبية . فكانت بذلك اول دول عربية وافريقية فى هذا المجال .

١٩ مايو

● اعلن جمال عبد الناصر ان سياسة مصر تقوم على مسالمة من يسالمنا ومعاداة من يعادينا .

٢٣ مايو

● أعلن دالاس وزير خارجية امريكا ان بلاده آسفة لاعتراف مصر بالصين الشعبية ».

١٠ يونيو

● صدر قرار يقضى بالغاء جميع المواد فى قانون العقوبات التى تجعل رئيس الدولة ليصبح من حق كل مواطن أو صحيفة ان تنقده .

١١ يونيو

● صدر قانون مجلس الامة الذى قسم البلاد الى ٣٥٠ دائرة انتخابية.

١٧ يونيو

● الاتحاد السوفيتى يعرض قرضا لمصر لتمويل مشروع السد العالى .

● اعترف البنك الدولى للانشاء والتعمير بسلامة سياسة مصر الاقتصادية وتوسعها فى المشروعات الانتاجية

١٨ يونيو

● تم جلاء القوات البريطانية عن مصر (فيما عدا القاعدة) بمنطقة القنال

٢٣ يونيو

● اجرى الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية . نال جمال عبد الناصر ٩٩٫٨٤ ٪ من الاصوات وكانت نسبة مؤيدى الدستور ٩٩٫٨ ٪ من عدد الاصوات ».

٢٩ يونيو

● اعلن الرئيس جمال عبد الناصر تشكيل الوزارة الجديدة وتولى رئاسة الوزراء — كما ينص الدستور — الى جانب رئاسة الجمهورية . وعضوية كل من :

عبد اللطيف محمود البغدادى وزيرا للشئون البلدية والقروية ووزير دولة للتخطيط .

زكريا عبد المجيد محيى الدين وزيرا للداخلية

حسين محمود الشافعى وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل .

عبد الحكيم عامر وزيرا للحربية

كمال الدين حسين وزيرا للتربية والتعليم

د. محمود فوزى وزيرا للخارجية

نور الدين طراف وزيرا للصحة .

احمد حسنى وزيرا للعدل .

احمد حسن الباقورى وزيرا للاوقاف

كمال رمزى استينو وزيرا للتموين

د. عزيز صدقى وزيرا للصناعة .

د. مصطفى خليل كامل وزيرا للمواصلات

سيد مرعى وزير دولة للاصلاح الزراعى

عبدالفتاح حسن نائبا لوزير الخارجية

٤ يوليو

● قرر مجلس النواب السورى اقامة اتحاد فيدرالى مع مصر ورحبت مصر بهذا القرار .

١٠ يوليو

● صدر قانون بانشاء صندوق للتأمين والمعاشات لجميع العاملين بالهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

١٢ يوليو

● الرئيس عبد الناصر يزور يوغوسلافيا رسميا لاول مرة .

● عقد فى نهاية الزيارة ، مؤتمر بريونى بين الرؤساء جمال عبدالناصر وتيتو ونهرو وصدر بيان مشترك يؤيد قرارات مؤتمر باندونج .

٢٠ يوليو

● سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا العروض التى سبق ان تقدمتا بها للمساهمة فى تمويل السد العالى .



٢٣ يوليو ١٩٥٦ - ٢٢ يوليو ١٩٥٧

٢٤ يوليو

● اعلن الرئيس عبد الناصر استقلال سياسة مصر الاقتصادية واتجاه البلاد الى التصنيع .

٢٦ يوليو

● اعلن الرئيس عبد الناصر فى خطاب بالاسكندرية تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

راجع نص قرار رئيس الجمهورية بتأميم قناة السويس بملحق اليوميات تحت رقم - ٤ -

٢٧ يوليو

● رفضت مصر تسلم الاحتجاج الذى قدمته بريطانيا معارضة قرار تأميم شركة قناة السويس .

٢٨ يوليو

● اعلان التعبئة العامة فى مصر «لحماية المكاسب التى حققتها الثورة»

● بريطانيا وفرنسا تهددان باحتلال مصر .

● عبد الناصر ينذر دول الاستعمار بأن مصر ستقابل القوة بالقوة والعدوان بالعدوان .

٢٩ يوليو

● اعلنت بريطانيا وفرنسا تجميد الارصدة والاموال المصرية ، وتجميد ممتلكات شركة قناة السويس فى كل من الدولتين .

٣٠ يوليو

● الاتحاد السوفييتى وعدد كبير من دول العالم ، تؤيد مصر فى موقفها وحقها فى التأميم .

● اعلنت وزارة المالية الامريكية انها وضعت تحت الرقابة المؤقتة جميع الاموال التى لحساب الحكومة المصرية من الولايات المتحدة وكذلك اموال شركة القناة المؤممة .

٣١ يوليو

● صدرت الاوامر الى الجيش البريطانى بالاستعداد . كما صدرت الاوامر الى الاسطول البريطانى بان يكون قريبا من قناة السويس .

اول اغسطس

● كرر الاتحاد السوفييتى تقديم عرضه لتمويل مشروع السد العالى .

● تعهدت بريطانيا وفرنسا بانهما لن يستخدما القوة ضد مصر .

● اعلن ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الامريكية ضرورة معالجة «ازمة القناة بدقة بالغة »

● اعلن فى لندن ان دول الغرب الثلاث (بريطانيا وفرنسا وامريكا) قبلت فكرة دعوة مصر لعقد مؤتمر دولى لبحث المشكلة ، يحضره الاتحاد السوفييتى .

● انذر الرئيس عبد الناصر دول الغرب واعلن « اننا نعرف كيف ندافع عن وطننا وكيف نرد الغاصبين »

٢ اغسطس

● اصدرت بريطانيا اوامرها الى رعاياها فى مصر بمغادرة الاراضى المصرية .

٣ اغسطس

● فتح باب التطوع لتكوين «الكتائب الشعبية » فى مصر .

٤ اغسطس

● فرنسا تطلب من رعاياها مغادرة مصر .

٨ اغسطس

● بريطانيا وفرنسا تحرضان المرشدين البحريين الاجانب على الاضراب لكى تتعطل الملاحة فى قناة السويس .

٩ اغسطس

● اصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بانشاء «جيش التحرير الوطنى» من الحرس الوطنى وكتائب التحرير والشباب والمتطوعين من سن ١٨ الى ٥٠ سنة .

١٢ اغسطس

● رفضت مصر الدعوة الى حضور مؤتمر لندن لبحث « المشكلة التى نجمت عن تاميم القناة والنظر فى امر تدويلها » .

١٦ اغسطس

● سفر على صبرى الى لندن « بصفة مراقب » لسير مباحثات مؤتمر لندن

١٨ اغسطس

● رفضت مصر فكرة « تدويل القناة » التى نادى بها مؤتمر لندن واعلنت « ان التدويل محاولة لفرض السيطرة الاستعمارية العالمية على الشعب العربى »

٢٥ اغسطس

● تشكلت لجنة خماسية منبثقة من مؤتمر لندن سميت «لجنة منزيس» نسبة الى منزيس رئيس وزراء استراليا للتفاوض مع مصر .

٢٧ اغسطس

● القاء القبض على افراد شبكة للجاسوسية البريطانية من مصر .

٥ سبتمبر

● حشدت بريطانيا وفرنسا قوات كبيرة فى قبرص .

٦ سبتمبر

● اعلنت مصر رفضها لمقترحات لجنة منزيس الخماسية بشأن تدويل قناة السويس . وكانت قد حضرت الى القاهرة وعقدت اجتماعا مع الرئيس جمال عبد الناصر .

٨ سبتمبر

● سحبت بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الغربية مرشديها من قناة السويس بقصد تعطيل الملاحة .

١٥ سبتمبر

● اعلنت مصر فشل مؤامرة سحب المرشدين وانتظام الملاحة فى القناة .

١٧ سبتمبر

● مصر تطلب عقد مجلس الامن للنظرفى التهديدات البريطانية الفرنسية باستخدام القوة .

٢٠ سبتمبر

● عقدت بريطانيا مؤتمرا ثانيا فى لندن. واقترح دالاس وزير خارجية امريكا تشكيل «جمعية المنتفعين بالقناة» وذلك بان ترسل هذه الجمعية سفن اختيار مزودة بالمرشدين وتطلب المرور فى القناة دون دفع اية رسوم الى هيئة القناة المصرية .

٢٢ سبتمبر

● فشل مشروع جمعية المنتفعين بسبب رفض كثير من الدول فكرته من ناحية ، واصرار مصر على مقاومته من ناحية اخرى .

٢٤ سبتمبر

● اجتمع الرئيس عبد الناصر بالملك سعود وشكرى القوتلى فى الرياض واعلنوا الاجماع على تأييد حق مصر فى سياستها .

٢٨ سبتمبر

● قررت شركات الملاحة العالمية عدم مقاطعة قناة السويس كطلب بريطانيا وفرنسا .

٦ اكتوبر

● صدر العدد الاول من جريدة المساء اليومية وتولى خالد محيى الدين رئاسة تحريرها .

٧ اكتوبر

● اعلنت مصر فى مجلس الامن تصميمها على المحافظة على سيادتها الكاملة على القناة .

٢٧ اكتوبر

● تلقت مصر رسالة من « داج هامرشلد » السكرتير العام للامم المتحدة يقترح فيها عقد اجتماع يوم ٢٩ اكتوبر فى جنيف .

٢٨ اكتوبر

● اعلنت اسرائيل تعبئة قواتها العسكرية .

● امرت امريكا رعاياها فى الشرق الاوسط بمغادرة المنطقة .

٢٩ اكتوبر

● هاجم الجيش الاسرائيلى منطقة الكونتيلا جنوبى صحراء سيناء على الحدود المصرية

● دخلت القوات الاسرائيلية الاراضى المصرية عن طريق «القسيمة» « وراس النقب » و « الكونتيلا »

● اعلنت بريطانيا انها لن تستغل القتال الدائر بين مصر واسرائيل للتدخل .

٣٠ اكتوبر

● وجهت بريطانيا وفرنسا انذارا الى مصر تطلبان فيه «انسحاب القوات المصرية الى مسافة ١٠ اميال من قناة السويس » وان تقبل مصر احتلال اراضيها بواسطة القوات البريطانية والفرنسية . وهددت الدولتان بالتدخل بالقوة بالقدر الذى ترياه ضروريا لضمان تحقيق مطالبهما اذا لم تستجب مصر للانذار .

٣١ اكتوبر

● بدات القوات البريطانية والفرنسية تهاجم مصر .

● اعلنت مصر رفض الانذار البريطانى الفرنسى . وقطعت علاقاتها مع انجلترا وفرنسا .

● قدم داج همرشلد السكرتير العام للامم المتحدة استقالته احتجاجا على العدوان ضد مصر .

اول نوفمبر

● اعلن الرئيس عبد الناصر ان مصر ستقاتل حتى النصر .

● طلبت مصر من داج همرشلد سحب استقالته من منصبه من اجل السلام .

٢ نوفمبر

● تعطلت الملاحة فى قناة السويس بعد اغراق سفينة اسمنت مصرية فيها.

● القوات المصرية تدمر ثلث السلاح الجوى الاسرائيلى .

● تم انسحاب الجيش المصرى من سيناء حتى لايقع فى المصيدة الثلاثية الموضوعة من قبل القوات الاستعمارية وتوحيدا لجبهة القتال والمقاومة .

● اسقطت الدفعية المصرية ١٤ طائرة بريطانية وفرنسية .

● خطب جمال عبد الناصر بالازهر واعلن «ان مصر كانت دائما مقبرة للغزاة وان الشعب المصرى سيحارب من بلد الى بلد ومن بيت الى بيت » ورفع الشعار التاريخى الذى تجاوبت معه بعمق جماهير الشعب « سنقاتل سنقاتل .. لن نسلم »

٣ نوفمبر

● فشلت بريطانيا وفرنسا فى انزال قواتهما فى السويس .

● اسقطت الدفعية المصرية ٢٨ طائرة بريطانية وفرنسية .

● اغراق قطعتين من الاسطول البريطانى .

● قدم انتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى استقالته احتجاجا على العدوان .

● نسف العمال العرب انابيب البترول فى سوريا وليبيا والبحرين والسعودية ، لمنع البترول عن الدول الغربية وتضامنا مع شعب مصر فى مواجهة العدوان .

٤ نوفمبر

● بورسعيد تقاوم الغزو البريطانى الفرنسى ببسالة تذهل العالم .

● توزيع السلاح على جميع افراد الشعب .

٥ نوفمبر

● وجهت مصر نداء الى جميع شعوب دول العالم بطلب عونها المادى والادبى ضد العدوان .

● انذر الاتحاد السوفييتى بضرب بريطانيا وفرنسا بالصواريخ اذا لم يتوقف العدوان .

٦ نوفمبر

● مصر تقطع علاقاتها باستراليا .

● اصدر مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بوقف اطلاق النار .

٧ نوفمبر

● وافقت الامم المتحدة على ارسال قوات طوارىء دولية حتى يتم انسحاب الانجليز والفرنسيين .

● استمرار العدوان رغم قرار وقف اطلاق النار فى بورسعيد .

٩ نوفمبر

● اعلن الرئيس عبد الناصر فى الجامع الازهر « ان الاستعماريين فرضوا علينا القتال ولكنهم لن يفرضوا علينا الاستسلام » .

أول ديسمبر

● تم توزيع ١١٨٠٠ فدانا على الفلاحين .

٤ ديسمبر

● بدء انسحاب القوات الانجليزية والفرنسية من بور سعيد .

٢٣ ديسمبر

● تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد

● اهالى بورسعيد يحطمون تمثال دى لسبس ●

٢٦ ديسمبر

● بدات اسرائيل تنسحب من سيناء ●

أول يناير ١٩٥٧

● الغت مصر اتفاقية الجلاء المعقودة مع بريطانيا فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ . واعتبرتها منتهية منذ ٣١ اكتوبر ١٩٥٦

٣ يناير

● وقعت مصر بالاحرف الاولى على اتفاق مع الامم المتحدة لتطهير القناة مما اصابها نتيجة حوادث العدوان .

٥ يناير

● تقدم ايزنهاور مشروعا الى الكونجرس الامريكى بين فيه سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط واعلن فى المشروع ان هناك فراغا فى المنطقة وطلب تخويله السلطات لاستخدام القوة لمنع « سيطرة الشيوعية الدولية على المنطقة »

٧ يناير

● جمدت الولايات المتحدة الاموال المصرية الموجودة بها تضامنا مع بريطانيا وفرنسا .

٩ يناير

● استقال انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا وقرر اعتزال السياسة. وجاءت الاستقالة بسبب «فشله فى السياسة الخارجية ونتيجة للاضرار التى لحقت بالاقتصاد البريطانى من جراء العدوان على مصر »

١٣ يناير

● صدر قانون بانشاء « المؤسسة الاقتصادية » ● نواة القطاع العام فى مصر ●

● صدر قانون بانشاء المجلس الاعلى للتخطيط القومى ويضم هذا المجلس مجلس الانتاج ومجلس الخدمات .

١٤ يناير

● انسحبت القوات الاسرائيلية من العريش وتسلمتها القوات المصرية ●

١٥ يناير

● صدر قانون بتمصير الشركات والبنوك الانجليزية والفرنسية فى مصر.

١٩ يناير

● اثير فى الامم المتحدة تلكؤ اسرائيل فى الانسحاب ووافقت ٧٤ دولة من المنظمة الدولية على وجوب انسحاب اسرائيل فورا ●

٢٤ يناير

● حذر الرئيس عبد الناصر الغرب من اثارة اضطرابات جديدة اذا حاول استخدام قوات الامم المتحدة لتدويل غزة والعقبة ●

٨ فبراير

● طالبت الكتلة الافريقية الاسيوية بفرض عقوبات على اسرائيل . بسبب تأخرها فى تنفيذ قرار الامم المتحدة بالانسحاب من غزة .

١٢ فبراير

● اعتبرت بريطانيا معاهدة ١٩٥٤ مع مصر منتهية .

٢٠ فبراير

● اعلنت مصر ان اسرائيل ارتكبت ١١١٢ عدوانا على الاراضى المصرية خلال السنوات الثمانى الماضية .وكان آخرها العدوان الثلاثى على مصر الذى اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل .

٦ مارس

● تم انسحاب القوات الاسرائيلية من غزة وشرم الشيخ .

١١ مارس

● تولت مصر ادارة قطاع غزة وعينت حاكما مصريا عاما للقطاع ●

١٨ مارس

● وزعت قوات الطوارىء الدولية على خطوط الهدنة ●

١٩ مارس

● اعلنت مصر لدول العالم بوجوب دفع رسوم المرور بالقناة مقدما الى مصر ●

٩ ابريل

● تم تطهير القناة واستؤنفت الملاحة تحت ادارة الهيئة المصرية ●

١٩ ابريل

● قررت الولايات المتحدة دفع رسوم مرور سفنها فى القناة الى مصر مقدما مع تقديم احتجاجها ●

٢١ ابريل

● قررت ايطاليا وتبعتها كثير من الدول دفع رسوم العبور لمصر ●

١٨ مايو

● صدر قرار جمهورى بدعوة الناخبين الى اجراء الانتخابات العامة وفتح باب الترشيح لمجلس الامة ●

٢٢ مايو

● بدات مباحثات بين مصر وبريطانيا فى روما بشأن التعويضات عن خسائر العدوان والافراج عن ارصدة مصر المجمدة

٢٨ مايو

● صدر قرار بتشكيل الاتحاد القومى تنظيما سياسيا لقوى الشعب المصرى

٣١ مايو

● تقرر اعتماد ٢٥٠ مليون جنيه لبرنامج السنوات الخمس للتصنيع ●

١٠ يونيو

● طلبت مصر من الاردن سحب سفيرها . كما سحبت مصر ممثلها من القيادة الاردنية المشتركة

١٩ يونيو

● تعاقدت مصر على شراء غواصات من الاتحاد السوفيتى ●

١٠ يوليو

● تباحث نهرو مع الرئيس عبد الناصر فى القاهرة لتخفيف حدة التوتر الدولى وخفض التسليح وتحريم الاسلحة الذرية .

١٩ يوليو

● صدر قانون بتمصير بورصات الاوراق المالية .

● صدر قانون بتحويل البنك الاهلى المصرى الى بنك مركزى .

٢٢ يوليو

● افتتاح اجتماعات مجلس الامة

السنة السادسة ٢٣ يوليو ١٩٥٧ - ٢٢ يوليو ١٩٥٨

٢٩ اغسطس

● محاكمة ١٨ شخصا بتهمة الانضمام الى الحزب الشيوعى المصرى

١٤ سبتمبر

● وضعت مصر وسوريا خطة مشتركة لمواجهة أى عدوان استعمارى يقع على الشعب السورى .

١٣ اكتوبر

● نزلت قوات مصرية فى سوريا للاشتراك مع القوات السورية فى رد اى عدوان استعمارى يقع على سوريا ، طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين البلدين .

اول نوفمبر

● تم وضع التنظيمات النهائية للاتحاد القومى .

٣ نوفمبر

● انشاء هيئة الفتوة .

● صدر قرار جمهورى بالغاء مؤسسة مديرية التحرير وضمها الى هيئة اصلاح الاراضى البور

٢٥ نوفمبر

● اعلن عن نجاح مباحثات المشير عبدالحكيم عامر التى أجراها فى زيارته للاتحاد السوفيتى ، بشأن مد مصر بالمصانع .

٥ ديسمبر

● ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا فى مؤتمر التعاونيين اعلن فيه عن بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى

٢٣ ديسمبر

● كشف الرئيس عبد الناصر فى خطابه فى الاحتفال بعيد النصر في بورسعيد ، عن محاولة مخابرات الدول الغربية احداث فتنة بين القوات المسلحة وتسليم الطيار عصام خليل ١٦٢ الف جنيه سلمها الطيار الى الرئيس .

أول يناير ١٩٥٨

● أعلن اول مؤتمر لشعوب التضامن الاسيوى الافريقى فى القاهرة توصياته بوجوب دعم التعايش السلمى وتأييد استقلال الشعوب وتأييد قرارات مؤتمر باندونج وحل المشاكل الدولية فى نطاق الامم المتحدة ونبذ سياسة الحرب والاستعمار والاحلاف .

٦ يناير

● وزير الدفاع البريطانى يصل الى مصر ويطلب من الحكومة المصرية العمل على اعادة العلاقات بين مصر وبريطانيا .

١٢ يناير

● سوكارنو يزور مصر ويتباحث مع الرئيس عبد الناصر فى توسيع امكانيات التعاون بين البلدين .

١٧ يناير

● بعث شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية برسالة الى الرئيس عبد الناصر يطلب فيها « باسم الشعب السورى » الاسراع فى تنفيذ « الاتحاد بين الشعبين من مصر وسوريا » .

٢٠ يناير

● اشتركت مصر فى مفاوضات مع البنك الدولى للانشاء والتعمير بشأن تعويض حملة اسهم شركة قناة السويس

٢١ يناير

● جرت مفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لتنفيذ برنامج العون الاقتصادى بين البلدين ومساهمة الاتحاد السوفيتى فى مشروعات التصنيع .

٢٤ يناير

● مجلس الوزراء السورى يوافق على جميع الخطوات التى اتخذت لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا .

٢٨ يناير

● بدأ تشكيل اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الاقاليم .

٢٩ يناير

● وافق مجلس الامة المصرى بالاجماع على اتحاد مصر وسوريا .

● وافق مجلس الامة السورى بالاجماع على قيام الاتحاد .

٣٠ يناير

تقرر تخفيض ايجار المساكن بنسبة ٢٠ ٪ .

اول فبراير

● اعلن فى القاهرة عن قيام الجمهورية العربية المتحدة نتيجة وحدة سوريا ومصر .

٢ فبراير

● اعلن شكرى الوطلى ترشيح الرئيس عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة .

٥ فبراير

● اقر كل من المجلس النيابى السورى ومجلس الامة المصرى رسميا بيان الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة

راجع نص بيان الوحدة بملحق اليوميات تحت رقم - ٦ -

٧ فبراير

● صدر قرار بدعوة المواطنين المقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخاب للاجتماع لابداء الراى فى الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا وعلى شخص الرئيس يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ .

١٠ فبراير

● قدمت المانيا الديمقراطية قرضا صناعيا على شكل الآت ومصانع قيمتها ٢٠ مليون دولار »

١٤ فبراير

● تقرر وقف الاستيراد بالعملات الاجنبية بصفة نهائية على ان يكون الجنيه المصرى وحده هو أساس التعامل فى عمليات الاستيراد .

١٩ فبراير

● بدأت المباحثات فى روما بين مصر ومندوبى حملة اسهم شركة قناة السويس السابقة بشأن التعويضات .

٢١ فبراير

● تم الاستفتاء على الوحدة وشخص الرئيس ، ووافق ٩٩٫٩٦ ٪ من مجموع الناخبين على قيام الجمهورية العربية المتحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لها .

٢٤ فبراير

● زار الرئيس جمال عبد الناصر الإقليم السورى لأول مرة وألقى عدة خطب فى بعض المدن السورية واستقبل استقبالا شعبيا وصفته وكالات الانباء بأنه « لم يسبق له مثيل فى تاريخ سوريا » »

٥ مارس

● اعلن دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت من ٧٣ مادة مقسمة الى ٥ ابواب »

٦ مارس

● اعلن الرئيس عبد الناصر تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة . وقد احتفظ - كما ينص الدستور المؤقت - بمنصب رئيس الوزراء بوصفه رئيسا للجمهورية . وتضم الوزارة كل من :

عبد اللطيف البغدادى نائبا لرئيس الجمهورية

عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للحربية

اكرم الحورانى نائبا لرئيس الجمهورية

صبرى العسلى نائبا لرئيس الجمهورية

زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية

عبد الحميد السراج وزيرا للداخلية بسوريا

حسين الشافعى وزيرا للتخطيط ووزيرا للشئون الاجتماعية بمصر .

حسن جبارة وزيرا للتخطيط بسوريا

مصطفى حمدون وزيرا للشئون الاجتماعية بسوريا .

كمال الدين حسين وزيرا للتربية والتعليم .

نور الدين طراف وزيرا للصحة فى مصر .

شوكت القنوانى وزيرا للصحة فى سوريا .

احمد حسنى وزيرا العدل فى مصر .

عبد الوهاب حومد وزيرا للعدل فى سوريا .

فتحى رضوان وزيرا للارشاد القومى

د . محمود فوزى وزيرا للخارجية

صلاح الدين البيطار وزيرا للدولة

أحمد حسن الباقورى وزيرا للاوقاف

احمد عبده الشرباصى وزيرا للاشغال فى مصر .

نور الدين كحالة وزيرا للاشغال فى سوريا .

محمد ابونصير وزيرا للشئون البلدية والقروية فى مصر .

احمد عبد الكريم وزيرا للشئون البلدية والقروية فى سوريا .

عبد المنعم القيسونى وزيرا للاقتصاد والتجارة فى مصر .

خليل الكلاس وزيرا للاقتصاد والتجارة فى سوريا .

كمال رمزى استينو وزيرا للتموين فى مصر .

سيد مرعى وزيرا للزراعة فى مصر

احمد الحاج يونس وزيرا للزراعة فى سوريا .

فاخر الكيالى وزيرا الخزانة فى سوريا

حسن عباس زكى وزيرا للخزانة فى مصر .

على صبرى وزيرا للدولة لشئون رئاسة الجمهورية .

عزيز صدقى وزيرا للصناعة .

مصطفى خليل وزيرا للمواصلات فى مصر

أمين النافورى وزيرا للمواصلات فى سوريا .

فتحى رزق نائبا لوزير الحربية .

٨ مارس

● اعلن قيام اتحاد فيدرالى بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة اليمنية وانشاء مجلس اعلى لاتحاد الدول العربية المتحدة »

١٢ مارس

● صدر قرار بحل الاحزاب السياسية فى الاقليم السورى »

٢ ابريل

● صدر قرار بأن يكون علم الجمهورية العربية المتحدة مكونا من ٣ الوان الاحمر والابيض والاسود وتتوسطه نجمتان باللون الاخضر

١٠ ابريل

● وقع اتفاق ثقافى بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى

١٢ ابريل

● عقدت الجمهورية العربية المتحدة صفقة كبيرة لشراء طائرات نفاثة ١٠٤ لدعم القوات المسلحة »

١٥ ابريل

● تقدمت الجمهورية العربية المتحدة ، الى « مؤتمر اكرا » الذى عقد تحت شعار «افريقيا للافريقيين» بثمانية اقتراحات تنحصر فى وجوب تدعيم السلام والمطالبة بتطبيق مبادىء مؤتمر باندونج وقرارات مؤتمر القاهرة لتضامن الشعوب الافريقية والاسيوية

١٩ ابريل

● اكتشف حقل ضخم للبترول على عمق ٢٨٦٥ قدما فى منطقة رأس بكر»

٢٣ ابريل

● اعلن الرئيس عبد الناصر ان الجمهورية المتحدة تؤيد وقف التجارب الذرية تدعيما للتعايش السلمى »

٢٧ ابريل

● قرر مجلس جامعة الدول العربية تخصيص ميزانية سنوية ثابتة لمعونة الشعب الجزائرى وتأييد حركات التحرير فى الوطن العربى

٢٨ ابريل

● الرئيس عبد الناصر يزور الاتحاد السوفيتى لاول مرة .

٢٩ ابريل

● تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية التعويضات الخاصة باسهم شركة قناة السويس المؤممة ، بين الجمهورية العربية المتحدة وبين ممثلى حملة الاسهم والبنك الدولى للانشاء والتعمير »

٣٠ ابريل

● افرجت الولايات المتحدة عن اموال الجمهورية المتحدة المجمدلديها

٢ مايو

● تم بنـاء أول فرن ذرى فـوق مساحة ٢٠٠٠ متر مربعبمدينةانشاص

٧ مايو

● وافقت المانيـا الغربيـة على المساهمة بمبلغ ٥٥ مليـون مارك فى تكاليف مشروع السنوات الخمس .

١٧ مايو

● شبت الثورة فىلبنان ضدالقوى الاستعمارية والموالية لهـا وحـاصر الاسطول السـادس الامريكى شواطىء لبنان بناء على طلب من شمعونرئيس جمهورية لبنان وقتذاك

٢٣ مايو

● انشئت هيئة عامةلدعم الصناعة مهمتها العمـل على تحسين مستوى الانتاج وتسهيل التسـويق وتمـويل المنشآت الصناعية .

٢٥ مايو

● بدا تأجير ٣٠٠٠٠ مسكن شعبى للمواطنين .

أول يونيو

● تقدمت تسع شركات عالميـة بعطاءاتها لمشروع تحسينقناةالسويس وتوسيعها .

٦ يونيو

● صدر قانون بتخفيض ايجارات المساكن ٢٠ ٪ على جميع المبانىالتى انشئت بعد ٨ سبتمبر ١٩٥٨ . على ان يسرى اعتبارا من اول يوليو١٩٥٨

١٤ يونيو

● صدر قرار جمهورى بتنفيذاسس اتفاقية التعويضات المترتبة على تأميم شركة قناة السويس المعقودة فى ٢٩ ابريل ١٩٥٨ .

١٥ يونيو

● وصـل كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا الى القاهرة ، وتباحث مع الرئيس عبد الناصر . وصدر بيان مشترك يعلن تمسك البلدين بمبادىء مؤتمرى باندونج واكرا .

٢٠ يونيو

● هدد وزير الدفاع الامريكىبضرب الجمهورية العربية المتحـدة بالقنابل الذرية اذا اضطرت القوات الامريكية الى استخدام القوة للتدخل فى لبنان .

٢١ يونيو

● أعلن الرئيس عبد الناصر ان العرب لن يسكتوا على التهديدالامريكى . وان أمريكا تتهم الجمهـورية المتحـدة بالتدخل فى لبنـان لتبرير تدخلها الاستعمارى فى المنطقة .

١٤ يوليو

● قام الجيش العـراقى بثورة اطاحت بالنظام الملكى واعلنت قيام الجمهورية العراقية . كما اعلنت الثورة انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمى مع الاردن والاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة .

١٥ يوليو

● القوات الامريكية تنزل فى لبنان
● القـوات البريطانيـة تنزل فى الاردن .

١٦ يوليو

● انذر الرئيس عبد الناصر بان اى اعتداء على الجمهورية العراقية يعتبر اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

١٨ يوليو

● قام الرئيس عبد الناصر بزيارة الاتحاد السوفيتى . زيارة مفاجئة اثر انتهاء رحلته الى يوغوسلافيا .

١٩ يوليو

● عبد السلام عارف عضو مجلس قيادةالثورة العراقية ووفد منالوزراء العراقيين يجتمعون بالرئيسعبدالناصر فى دمشق

٢٢ يوليو

● اعلن الرئيس عبد الناصر فى دمشق أن مباحثاته مـع الزعمـاء السوفيت اثناء زيارته لموسكو تركزت حول وجوب تأييد العمـل على وقف العدوان على الوطن العربى .

السنة السابعة ٢٣ يوليو ١٩٥٨ - ٢٢ يوليـو ١٩٥٩

٢٧ يوليو

● افتتح الرئيس عبد النـاصر مصنع والصلب بحلوان والقى خطابا شرح فيه السياسة الخارجية بأنهـا سياسة مستقلة تنبذ الاحلاف والمواثيق

١١ اغسطس

● صدر قانون بوجوب استخدام اللغة العربية فى اللافتات والبيانات والعلامات والسلع التجارية .

١٢ اغسطس

● وقعت فى جنيف اتفاقية اقتصادية بين الجمهورية المتحدة وبين فرنسـا تدفع فرنسا بموجبها ٢٠ مليون جنيه تعويضا عن خسائر العدوان الثلاثى .
● تقرر رفع الحراسة على الممتلكات الفرنسية .

● وصـلت بعثة فرنسـية الى القاهرة للبحث فى اعادة العـلاقات الثقافية بين البلدين .

١٣ اغسطس

● أعلن ايزنهاور مشروعه الثنائى الذى يقضى بوضع قوةدولية فى منطقة الشرق الاوسط بصفة دائمـة تسمى « قوة السلام » .

٢١ أغسطس

● وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع القرار العربي لحل الوقف التازم فى لبنان والمنطقة العربية نتيجة تدخل القوات البريطانية والامريكية .

٢٦ أغسطس

● رفعت فرنسا القيود التى فرضتها على اموال الجمهورية العربية المتحدة بها بعد تأميم شركة قناة السويس .

٢ سبتمبر

● القى الرئيس عبدالناصر خطابا فى حفل افتتاح مجلس اتحاد الدول العربية أشاد فيه بالانتصارات التى أحرزتها القومية العربية فى المجال الدولى .

٤ سبتمبر

● افتتح الرئيس عبدالناصر مصانع الذخيرة الثقيلة وأعلن أن المصانع الحربية قضت على احتكار السلاح .

٨ سبتمبر

● تم الاتفاق على شراء مصنع للغزل الرفيع من جمهورية المانيا الديمقراطية قوته ١٠٠ الف مغزل .

٢٠ سبتمبر

● صدر قانون بتمليك الاراضى الصحراوية للمواطنين بعد استصلاحها

٧ اكتوبر

● اعلن تشكيل وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر ، على النحو التالى :

عبد اللطيف البغدادى ـ نائبا لرئيس الجمهورية
عبد الحكيم عامر ـ نائبا لرئيس الجمهورية
أكرم الحورانى ـ نائبا لرئيس الجمهورية

الوزارة المركزية

عبد اللطيف البغدادى ـ وزيرا للتخطيط
عبد الحكيم عامر ـ وزيرا للحربية
أكرم الحورانى ـ وزيرا للعدل
زكريا محيى الدين ـ وزيرا للداخلية
كمال الدين حسين ـ وزيرا للتربية والتعليم
حسين الشافعى ـ وزيرا للشئون الاجتماعية
محمود فوزى ـ وزيرا للخارجية
عبد المنعم القيسونى ـ وزيرا للاقتصاد
سيد مرعى ـ وزيرا للزراعة والاصلاح الزراعى
حسن جبارة ـ وزيرا للخزانة
صلاح الدين البيطار ـ وزيرا للارشاد القومى
أمين النافورى ـ وزيرا للمواصلات
بشير العظمه ـ وزيرا للصحة
احمد حسن الباقورى ـ وزيرا للاوقاف
أحمد عبد الكريم ـ وزيرا للبلدية والقروية
أحمد عبده الشرباصى ـ وزيرا للاشغال
عزيز صدقى ـ وزيرا للصناعة
كمال رمزى استينو ـ وزيرا للتموين
على صبرى ـ وزير دولة لرئاسة الجمهورية
كمال رفعت ـ وزير دولة لرئاسة الجمهورية
فاخر الكيالى ـ وزير دولة لرئاسة الجمهورية

المجلسان التنفيذيان

من الاقليم المصرى

نورالدين طراف ـ رئيسا للمجلس التنفيذى فى الاقليم المصرى
احمد حسنى ـ وزيرا للعدل
عباس رضوان ـ وزيرا للداخلية
احمد نجيب هاشم ـ وزيرا للتربية والتعليم
توفيق عبدالفتاح ـ وزيرا للشئون الاجتماعية
حسن عباس زكى ـ وزيرا للاقتصاد
احمد الحروقى ـ وزيرا للزراعة
حسن بغدادى ـ وزيرا للاصلاح الزراعى
حسن صلاح الدين ـ وزيرا للخزانة
ثروت عكاشة ـ وزيرا للارشاد القومى
مصطفى خليل ـ وزيرا للمواصلات
محمد محمود نصار ـ وزيرا للصحة
محمد أبو نصير ـ وزيرا للبلدية والقروية
موسى عرفة ـ وزيرا للاشغال
فتحى رزق ـ وزيرا للصناعة

فى الاقليم السورى

نور الدين كحالة ـ نائبا لوزير التخطيط المركزى .
نهاد القاسمى ـ وزيرا للعدل
عبد الحميد السراج ـ وزيرا للداخلية
أمجد الطرابلسى ـ وزيرا للتربية والتعليم
عبد الغنى قنوت ـ وزيرا للشئون الاجتماعية
خليل الكلاس ـ وزيرا للاقتصاد
أحمد الحاج يونس ـ وزيرا للزراعة
مصطفى حمدون ـ وزيرا للاصلاح الزراعى
عبدالوهاب حومد ـ وزيرا للخزانة
رياض المالكى ـ وزيرا للارشاد القومى
محمد العالم ـ وزيرا للمواصلات
شوكت القنواتى ـ وزيرا للصحة
طعمة العودة الله ـ وزيرا للبلدية والقروية
نور الدين كحالة ـ وزيرا للاشغال
وجيه السمان ـ وزيرا للصناعة

نواب لوزير الخارجية

١ ـ حسين ذو الفقار صبرى
٢ـ فريد زين الدين

١١ اكتوبر

● هاجم مندوب الرئيس التونسى بورقيبة الجمهورية العربية المتحدة فى مجلس الجامعة العربية ، وذلك فى نفس الجلسة التى كانت تحتفل فيها الدول الاعضاء بعضوية تونس فى الجامعة .

١٢ اكتوبر

● أعلن المشير عبد الحكيم عامر فى تشيكوسلوفاكيا أن الاستعمار يحارب القومية العربية ويفرق بين البلاد العربية للسيطرة عليها .

٢٠ اكتوبر

● أعلنت اليابان رسميا استعدادها للمساهمة فى بناء السد العالى .

٢١ اكتوبر

● صدر قانون تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة ووضع تخطيط جديد للسياسة التعليمية يتفق مع السياسة العامة للدولة .

٢٩ اكتوبر

● صدر قرار جمهورى بانشاء لجنة عليا للسد العالى برئاسة المشير عبد الحكيم عامر .

١٥ نوفمبر

● تقرر صرف فائض أرباح الفلاحين في مناطق الاصلاح الزراعي وبيع أراضي المساكن الملكة لهم بالتقسيط .

١٧ نوفمبر

● حدث انقلاب عسكري في السودان . وتولى الفريق ابراهيم عبود تشكيل مجلس اعلى للقيادة العسكرية يتولى سلطات الحكم في السودان كما الغى الدستور وحل البرلمان والاحزاب السياسية .

٢٧ نوفمبر

● القى الرئيس عبدالناصر خطابا في المؤتمر التعاوني بالقاهرة شرح فيه معنى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وتحدث عن سياسة الدس التي يستخدمها الاستعمار للتفرقة بين الجمهورية العربية والدول الاخرى .

٢٩ نوفمبر

● حكومة السودان ترحب ببناء السد العالي .

٦ ديسمبر

● انعقد في القاهرة مؤتمر الغرف التجارية العربية اشترك فيه مندوبو ١٢ دولة عربية للدراسة انشاء السوق العربية المشتركة .

١٠ ديسمبر

● صدر قانون التأمين والتعويض عن اصابات العمل . وقد نص على منح العامل معاشا قدره ٦٠٪ من أجره اذا أصيب بعجز كامل . ومعاش ٥٠٪ لاسرة العامل المتوفى أو ورثته .

١٣ ديسمبر

● مؤتمر الغرف التجارية العربية يقرر انشاء مجلس للوحدة الاقتصادية العربية واشناء السوق العربية المشتركة .

١٥ ديسمبر

● تم توقيع اتفاقية تجارية ودفع في حدود ٣٠ مليون جنيه بين الجمهورية العربية والصين الشعبية .

١٦ ديسمبر

● اشترت الجمهورية العربية المتحدة من اليابان ٦ قطع بحرية من ناقلات البترول .

١٨ ديسمبر

● الاحتفال بعيد العلم لأول مرة في مصر .

١٩ ديسمبر

● تقرر البدء في تنفيذ مشروع السد العالي . وتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لتمويل السد العالي .

٢٣ ديسمبر

● الاحتفال بعيد النصر على العدوان الثلاثي .

● الرئيس عبدالناصر يلقي خطابا في بورسعيد يقول فيه « اننا نريد تحويل أفراد الشعب الى ملاك في دولة تعاونية ولن نقبل تحكم راس المال والاقطاع » . وقد هاجم الرئيس في خطابه الشيوعيين العرب واتهمهم بمعارضة الوحدة العربية .

٣١ ديسمبر

● طالبت الجمهورية العربية المتحدة بتعويضات عن حرب السويس قدرها ٣٦ مليون جنيه من بريطانيا ، والافراج عن كل الارصدة المجمدة منذ تأميم شركة قناة السويس البالغ قدرها ٩٠ مليون جنيه .

اول يناير ١٩٥٩

● تم اعتقال عدد كبير من الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة

● بدات المباحثات بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا بشأن الافراج عن الارصدة المجمدة والتعويضات من خسائر حرب السويس .

● وصل الى القاهرة يوجين بلاك مدير البنك الدولي .

٢ يناير

● نشرت هيئة العمل الدولية تقريرها السنوي جاء فيه « ان صادرات الجمهورية العربية المتحدة زادت . وان الدخل الحقيقي للعمال في الجمهورية المتحدة قد ارتفع ٢٠٪ سنة ١٩٥٧ عما كان عليه في ١٩٥٢ » .

٥ يناير

● وصل الى القاهرة أوتوجروتفول رئيس وزراء المانيا الديمقراطية واجتمع بالرئيس عبد الناصر .

٦ يناير

● وصل الى القاهرة امنتوري فانفاني رئيس وزراء ايطاليا واجتمع بالرئيس عبد الناصر .

٧ يناير

● وصل الى القاهرة داج همرشولد واجتمع بالرئيس عبد الناصر .

٨ يناير

● اجتازت ست طائرات اسرائيلية الحدود الشرقية للاقليم المصري فوق منطقة « القسيمة » وقد اسقطت الطائرات العربية النفاثة طائرتين اسرائيليتين .

١١ يناير

● صدر قرار جمهوري بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية الى هيئة الدفاع المدني الدولية .

١٢ يناير

● تعديل قانون الشركات ويقضي بتخصيص ٥٪ من الارباح الصافية للشركة لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربح لايقل عن ٥٪ من راسمالها على المساهمين . كما يقضي التعديل بالا يزيد مايصرف للمساهمين من أرباح الشركة في سنة ما عن المبالغ التي وزعت فعلا عام ١٩٥٨ مضافا اليها ١٠٪ على الاكثر من قيمة هذه التوزيعات .

١٤ يناير

● ادانت هيئة الرقابة الدولية اسرائيل في حادث اعتداء طائراتها على المجال الجوي للجمهورية العربية يوم ٨ يناير .

١٦ يناير

● تم التوقيع بالاحرف الاولى على الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا بشأن الافراج عن الارصدة المصرية المجمدة ورفع الحراسة على الممتلكات البريطانية .

٢٠ يناير

● ابدت بريطانيا رغبتها في عودة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية المتحدة .

٢٨ يناير

● كشف الرئيس عبد الناصر عن وجود دعايات ومؤامرات تحاول خلق سوء تفاهم بين العراق والجمهورية العربية المتحدة .

٣٠ يناير

● وصل الى القاهرة الالاف من

شباب آسيا وافريقيا لحضور مؤتمر الشباب الاسيوى الافريقى • ...

أول فبراير

● صدر القرار الجمهورى بشأن اتفاقية القرض السوفيتى لتمويل المرحلة الاولى من السد العالى •

٢٠ فبراير

● زار تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا ، الجمهورية العربية وصدر بيان مشترك يؤكد تصميم الدولتين على مواصلة بذل الجهود فى سبيل تدعيم السلام وتحقيق التعاون الدولى الشامل المبنى على المساواة والاحترام التام لاستقلال الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للاخرين والاعتراف بحق الدول جميعا فى تقرير مصيرها حسب مقتضيات ظروفها •

٢٨ فبراير

● أعلن بدء العمل فى أول مدينة ذرية عربية •

أول مارس

● تم توقيع الاتفاق المالى بين بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة

١٢ مارس

● الرئيس عبدالناصر يلقى خطابا يتحدث فيهعن الموقف فىالعراق ويعلن فيه أن عبد الكريم قاسم قد خان عروبته واتبع أساليب نورى السعيد وفاضل الجمالى •

٢٥ مارس

● تم اجتماع بين الرئيس عبد الناصر والرئيس اللبنانى فؤادشهاب على الحدود بين الاقليم السورى ولبنان • وأعلنا الرئيسان تأكيدضرورة تدعيم التضامن العربى والحرص على توثيق روابط الاخوة وتنمية التعاون التبادل بين الجمهورية العربيةالمتحدة ولبنان •

٢٧ مارس

● تم اعتقال عدد آخر من الشيوعيين فى الجمهورية العربية المتحدة •

١٧ أبريل

● صدر قرار بالغاء أوراق النقد من فئة ١٠٠ جنيه و٥٠ جنيه •

٢٦ ابريل

● أعلن أنميزانية التعليم ارتفعت

الى ٤٢ مليون جنيه •

١٩ مايو

● ظهور اول سيارة من انتاج الصناعة المصرية « رمسيس »

٣ يونيو

● الرئيس عبد الناصر يؤكد على نقطتين أساسيتين فى رسم الخطة :
١ – مضاعفة الدخل القومى فى اقل من عشرين سنة •

٢ – وجوب تحديد اتجاه اجتماعى للخطة يحقق العدالة فى توزيعنتائجها

٨ يونيو

● صدر قرار بفتح باب الترشيح لعضوية لجان الاتحاد القومى •

٢٧ يونيو

● اتفاق الوفدين المصرى والسوفيتى على التصميمات النهائية للسد العالى •

٩ يوليو

● بدأ الاتحاد القومىيزاول نشاطه بعد أن تمت انتخابات القاعدةالشعبية

السنة الثامنة ٢٣ يوليو ١٩٥٩ – ٢٢ يوليو ١٩٦٠

٢٣ يوليو

● اعلن المشير عبد الحكيم عامر أن الجمهورية العربيةتملك اكبر أسطول بحرى فى البحرين المتوسط والاحمر •

٢٤ يوليو

● الرئيس عبد الناصر يرسى حجر الأساس لمؤسسة التأمينات الاجتماعية•

٢٥ يوليو

● الرئيس عبد الناصر يتحدث عن دور رأس المال الخاص فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ويعلن ان الحكومة على اتم استعداد للتعاون مع رأس المال الخاص وان توفر له المستقبل بكل وسيلة مادام يحقق الخدمة العامة للمجتمع •

٢٦ يوليو

● مصر تنذر اسرائيل بانها لن تمر من قناة السويس •

١٠ اغسطس

● اعلن المشير عبد الحكيم عامر ان « جيشنا يعد للدفاع عن اى بلد عربى » •

١٥ أغسطس

● بدأت محاكمة ٦٢ شخصا فىقضية الشيوعية امام محكمة عسكرية عليا فى الاسكندرية ، برياسة الفريق هلال عبد الله هلال •

٢٠ أغسطس

● الرئيس عبد الناصر يطالب بوقف التبذير والاسراف فى جميع مرافقالدولة والمشروعات الجديدة •

٧ سبتمبر

● عقد فى القاهرة مؤتمر للاحتجاج على تفجير فرنسا قنبلتها الذرية فى صحراء الجزائر •

٧ اكتوبر

● بدأت المباحثات فى القاهرة بين الجانبين السودانى والمصرى حول مياه النيل والتجارة والشئون المالية •

٧ نوفمبر

● الرئيس عبدالناصر يهاجم سياسة عبدالكريم قاسم الغير قومية فىالعراق•
● الرئيس عبد الناصر يشرح خطة التنمية والبرنامج الكامل الذى وضعها والخطوات فى سبيل حياة ديمقراطية سليمة •

٨ نوفمبر

● الاحتفال بتوقيع الاتفاق مع السودان بشأن مياه النيل .

● السودان يوافق على انشاء السد العالى والجمهورية العربية توافق على انشاء خزان الروصيرص.

١٠ نوفمبر

● بدأت محادثات عبد الناصر — سيهانوك (كمبوديا) للعمل على تقوية الروابط بين دول الحياد .

١٦ نوفمبر

● صدرت اللائحة التى تنظم اختصاصات المجالس الشعبية للاتحاد القومى وتنظم أعمالها .

١٩ نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر يعلن ان احتكار العلم هو الشكل الجديد للاستعمار .

اول ديسمبر

● اذيع بيان اتفاق حكومتى القاهرة ولندن على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية بدرجة قائم بالاعمال .

٢ ديسمبر

● بحث مشروعات اسرائيل لاغتصاب مياه نهر الاردن والاجراءات العربية المضادة .

٢٢ ديسمبر

● تم توقيع قرض البنك الدولى لتمويل مشروع توسيع قناة السويس، قيمة القرض ٥٦ر٥ مليون دولار .

٧ يناير ١٩٦٠

● محمد الخامس ملك المغرب يزور القاهرة .

٩ يناير

● الرئيس عبد الناصر والملك محمد الخامس يعطيان اشارة البدء فى بناء السد العالى .

١٢ يناير

● بدء توليد الكهرباء من خزان اسوان .

١٨ يناير

● الرئيس عبد الناصر ونيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى يتبادلان الرسائل حول اتفاق الاتحاد السوفيتى على تمويل المرحلة الثانية للسد العالى .

٢٤ يناير

● بدأ ايرهارد نائب رئيس وزراء المانيا الغربية ، زيارته للقاهرة .

٣١ يناير

● هبوط فتيات مصريات بالمظلات لاول مرة .

٥ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يصدر قرارا بالعفو الشامل عن جميع المصريين الذين صدر فى حقهم أحكام عقابية من كل من محكمة الثورة ومحكمة الغدر .

١٠ فبراير

● صدر قرار جمهورى بتأميم كل من بنك مصر والبنك الاهلى .

١٨ مارس

● اجراء تعديل فى الوزارة ينص على تعيين كل من :

حسنى الصواف — وزيرا للاقتصاد بالاقليم السورى .

اكرم ديرى — وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية بالاقليم السورى .

جادو عز الدين — وزير دولة لرياسة الجمهورية .

احمد حنيدى — وزيرا للاصلاح الزراعى بالاقليم السورى .

يوسف مزاحم — وزيرا للاوقاف بالاقليم السورى .

جمال الصوفى — وزيرا للتموين بالاقليم السورى .

ثابت العريس — وزيرا للثقافة والارشاد القومى بالاقليم السورى .

٢٥ مارس

● صدر قانون الادارة المحلية . (الحكم المحلى للمحافظات) .

٢٨ مارس

● الرئيس عبد الناصر يبدأ زيارته الرسمية لباكستان والهند .

٢٩ مارس

● صدر قرار بالغاء رخص الراديو .

٢٢ ابريل

● الرئيس سوكارنو يبدأ مباحثات رسمية مع الرئيس عبد الناصر فى القاهرة .

٣٠ ابريل

● بدأت مقاطعة السفن الامريكية فى ٢١ ميناء عربيا بعد ازمة مقاطعة الباخرة كليوباترا فى الموانى الامريكية .

٢ مايو

● قبول استقالة امين الناقورى وزير المواصلات المركزى واحمد عبد الكريم وزير الشئون البلدية والقروية المركزى .

٦ مايو

● انتهت مقاطعة الباخرة كليوباترا فى ميناء نيويورك .

٧ مايو

● الرئيس جمال عبد الناصر يعلن فى المنصورة ان تسليح امريكا لاسرائيل مؤامرة هدفها القضاء على القومية العربية .

١٣ مايو

● اعلن عن تكوين المؤتمر العام للاتحاد القومى .

١٦ مايو

● الرئيس عبد الناصر يبدأ مباحثات رسمية جديدة مع نهرو رئيس وزراء الهند فى القاهرة .

٢٣ مايو

● صدر قانون تنظيم الصحافة الذى يقضى بان تؤول ملكيتها للاتحاد القومى، بعد ان كانت ملكا لافراد او لشركات راسمالية ، وتوزيع نصف الارباح السنوية على عمال ومحررى دور الصحف .

٥ يونيو

● الرئيس عبد الناصر يبدأ زيارته الرسمية الى اليونان ويوغوسلافيا .

٢٣ يونيو

● الرئيس عبد الناصر يعلن فى الاسكندرية تأييده للمقترحات السوفيتية بشأن نزع السلاح الكامل الشامل تحت رقابة دولية فعالة .

٢ يوليو

● بلغ عدد اعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومى : ١٨١٠ عضوا منتخبا من الاقليم المصرى ، و ٥٠٤ عضوا

منتخبا من الاقليم السورى بالاضافة الى ٦٥٧ معينين من الاقليمين .

● وصل حجم الميزانية الى ٧٠٠ مليون جنيه .

٣ يوليو

● تخفيض الضرائب على الفئات ذات الدخل المحدود .

٩ يوليو

● افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومى .

١٠ يوليو

● اعلن ان خطة السنوات الخمس تتطلب ١٦٩٧ مليون جنيه كاستثمارات جديدة .

١٤ يوليو

● المؤتمر العام للاتحاد القومى يحدد القواعد العامة التى يجرى على أساسها تشكيل مجلس الامة . وينص على ان الوزراء لا يدخلون المجلس كأعضاء وعلى كل وزير منهم ان يقدم استقالته اذا سحب المجلس منه الثقة . كما تقرر ان يتكون مجلس الامة الجديد من ٦٠٠ عضوا ٤٠٠ من الاقليم المصرى و ٢٠٠ من الاقليم السورى . والى ان يتم تشكيل المجلس الجديد تقرر ان يكون جميع اعضاء مجلس الامة المصرى السابق ممن فازوا فى انتخابات القاعدة الشعبية للاتحاد القومى ، اعضاء فى المجلس المؤقت على ان تطبق نفس القاعدة على اعضاء مجلس النواب السورى السابق عند اعلان الوحدة .

١٥ يوليو

● الرئيس عبدالناصر يعلن فى رسالة لنكروما رئيس جمهورية غانا انطائرات الجمهورية العربية المتحدة تحت تصرف حكومة غانا لنقل قوات غانا الى الكونجو .

● الرئيس يعلن فى رسالة الى داج همرشولد السكرتير العام للامم المتحدة عن استعداد الجمهورية لكل ما يطلب منها لمساعدة شعب الكونجو .

١٦ يوليو

● الجمهورية العربية المتحدة تعلن عن استعدادها تقديم المساعدات للكونجو .

● المؤتمر العام للاتحاد القومى يصدر قراراته النهائية التى بلغت ٢٧٥ قرارا فى الشئون الداخلية والعربية والدولية .

١٧ يوليو

● صدر قرار بالاستيلاء على جميع مخازن الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية لدى المستوردين ووكلاء الشركات . كما تقرر انشاء مؤسسة عامة تابعة للدولة تتولى استيراد الادوية والاشراف على توزيعها .

١٨ يوليو

● صدر قرار جمهورى بالتشكيل الكامل لاعضاء مجلس الامة الوحدوى .

١٩ يوليو

● صدرت القوانين الخاصة بوضع الخطة الخمسية موضع التنفيذ .

٢١ يوليو

● بدأ الارسال التليفزيونى لاول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة .

٢٢ يوليو

● اجتماع مجلس الامة الوحدوى وانتخب أنور السادات رئيسا لمجلس الامة .

السنة التاسعة ٢٣ يوليو ١٩٦٠ - ٢٢ يوليو ١٩٦١

٢٣ يوليو

● ظهور الطائرة العربية «القاهرة» المصنوعة بمصر لاول مرة .

● راؤول كاسترو وزير الدفاع فى حكومة كوبا الثورية يشارك فى احتفالات الثورة بالقاهرة .

٢٤ يوليو

● افتتاح الاستاد الرياضى الجديد بمدينة نصر .

٢٦ يوليو

● قرارا بسحب سفير الجمهورية العربية فى طهران واغلاق السفارة العربية فى ايران بعد اعتراف طهران باسرائيل .

٧ اغسطس

● القاهرة تعلن رسميا استعدادها لمعاونة الكونجو عسكريا .

٨ اغسطس

● اتصالات بين الرئيس عبدالناصر ونكروما رئيس جمهورية غانا وسيكوتورى رئيس جمهورية غينيا ، لمواجهة التطورات الخطيرة فى ازمة الكونجو ، نتيجة التدخل الاستعمارى فى شئونه .

١١ اغسطس

● الرئيس عبد الناصر يرسل برقية الى مويس تشومبى بعد اعلان انفصال اقليم كاتنجا عن الكونجو ، يقول له فيها « ان تفتت الكونجو لن يفيد سوى الاستعمار الطامع فى ثرواته » .

١٢ اغسطس

● همرشولد يطلب كتيبة عربية لتشترك فى قوات الامم المتحدة فى الكونجو . والقاهرة توافق على طلب همرشولد .

١٤ اغسطس

● طارت من القاهرة الكتيبة العربية التى طلبتها الامم المتحدة ، الى الكونجو .

٢٧ اغسطس

● تم توقيع الاتفاق بين الجمهورية العربية والاتحاد السوفيتى لتمويل المرحلة الثانية من السد العالى .

١١ سبتمبر

● تقرر ان يرأس الرئيس عبد الناصر وفد الجمهورية العربية المتحدة فى دورة الجمعية العامة .

● تم تعيين كمال الدين حسين وزيرا للادارة المحلية لاول مرة كما تم تعيين ٢١ محافظا .

١٢ سبتمبر

● القاهرة تقرر سحب كتيبة المظلات العربية من الكونجو « لان قيادة قوات الامم المتحدة خرجت من المهمة الموكولة اليها تنفيذها » . وانحيازها ضد القوى الوطنية والسلطة الشرعية التي تمثلها حكومة باتريس لومومبا .

٢٠ سبتمبر

● تم اجراء تعديل في الوزارة كما يلي :

نور الدين كحالة – نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا مركزيا للتخطيط .

كمال الدين حسين – رئيسا للمجلس التنفيذي ووزيرا للحكم المحلي بالاقليم الجنوبي ووزيرا مركزيا للتعليم .

نور الدين طراف – وزيرا مركزيا للصحة .

عبدالحميد السراج – رئيسا للمجلس للثقافة والارشاد القومي ووزيرا للثقافة بالاقليم الشمالي .

فاخر الكيالي – وزيرا مركزيا للعدل.

طعمة العودة الله – وزيرا مركزيا للشئون البلدية والقروية ووزيرا للشئون البلدية والقروية بالاقليم الشمالي .

محمد العالم – وزيرا مركزيا للمواصلات ووزيرا للمواصلات بالاقليم الشمالي .

جادو عز الدين – وزيرا مركزيا للثقافة والارشاد القومي ووزيرا للثقافة بالاقليم الشمالي .

عبد القادر حاتم – وزيرا للدولة .

٢٤ سبتمبر

● الرئيس عبد الناصر يجتمع بتيتو وخروشوف ونكروما بعد وصوله الى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة .

٢٥ سبتمبر

● الرئيس عبدالناصر يجتمع بكاسترو بجي هارلم بنيويورك .

٢٦ سبتمبر

● الرئيس عبد الناصر يجتمع بايزنهاور ونهرو والحسن وتيتو في نيويورك .

٢٧ سبتمبر

● الرئيس عبد الناصر يلقي خطابا في الجمعية العامة للامم المتحدة يوجه فيه نداء الى ايزنهاور وخروشوف ويدعوهما للاجتماع فورا من اجل السلام .

ويطالب بضم الصين الشعبية للامم المتحدة . وبازالة القواعد العسكرية والقضاء على الاسلحة النووية وخفض ميزانيات التسلح .

٢٨ سبتمبر

● الرئيس عبد الناصر يستقبل هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطاني بنيويورك لاول مرة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا .

٢٩ سبتمبر

● عقد في نيويورك مؤتمر لاقطاب الحياد الخمسة عبد الناصر – تيتو – نهرو – سوكارنو – نكروما .

١٢ اكتوبر

● الرئيس عبد الناصر يقدم تقريرا لمجلس الامة عن نتائج زيارته للامم المتحدة .

٣٠ اكتوبر

● تم اسقاط طائرة اسرائيلية كانت تقوم بمحاولة للتجسس على خط دفاع قوات الجمهورية المتحدة في سيناء .

اول نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر يعلن في يوم الاحتفال بثورة الجزائر في القاهرة ان مساندة الجمهورية العربية لشعب الجزائر لا تقف عند حد .

٥ نوفمبر

● بدات زيارة ايوب خان رئيس جمهورية باكستان للقاهرة .

١٥ نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر يبدأ زيارته للسودان .

اول ديسمبر

● صدر قرار جمهوري بتأميم البنك البلجيكي في الجمهورية العربية المتحدة وشركة الكهرباء المصرية ومرفق الترام.

٣ ديسمبر

● مندوب الجمهورية العربية في الامم المتحدة يحمل همرشولد مسئولية حياة لومومبا بعد ان تم القبض عليه من جانب القوى الاستعمارية والعميلة في الكونجو .

● الدكتور مراد غالب سفير الجمهورية العربية في الكونجو يغادر ليوبولدفيل مع جميع افراد السفارة الى القاهرة .

٤ ديسمبر

● الرئيس عبد الناصر يبعث برسائل عن ازمة الكونجو الى كل من نهرو رئيس وزراء الهند ونكروما رئيس جمهورية غانا وتسيكوتوري رئيس جمهورية غينيا وهيلاسلاسي امبراطور الحبشة ومحمد الخامس ملك المغرب وسوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا .

٦ ديسمبر

● بدات عودة كتيبة المظلات العربية في الكونجو .

٨ ديسمبر

● الرئيس عبد الناصر يبعث برسائل خاصة الى عدد من زعماء الدول الافريقية والاسيوية شارحا اسباب سحب القوات العربية من الكونجو.

● الجمهورية العربية تصدر بيانا تفصيليا عن موقفها من ازمة الكونجو وتبعث به الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

٩ ديسمبر

● القاهرة ترفض المساهمة في نفقات القوات الدولية في الكونجو وتطلب تحميل بلجيكا جميع النفقات .

● عودة المشير عامر من رحلته الى موسكو .

١٤ ديسمبر

● الجمهورية العربية المتحدة تعلن انها ستسلح جيش الصومال الوطني.

١٧ ديسمبر

● مظاهرة شعبية ضخمة في القاهرة لاستنكار المجازر الرهيبة التي ارتكبها الفرنسيون في الجزائر .

١٩ ديسمبر

● صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس عبد الناصر مع ادوارد كارديلي نائب رئيس جمهورية يوغوسلافيا . ويعلن البيان تصميم البلدين على استخدام طاقاتهما من اجل الحيلولة دون عودة السيطرة الاستعمارية في الكونجو ومن اجل وقف اراقة الدماء في الجزائر وضرورة اعتراف فرنسا باستقلالها .

٣ يناير ١٩٦١

● الرئيس عبد الناصر يصل الى الدار البيضاء لحضور مؤتمر اقطاب دول الدار البيضاء ويستقبل استقبالا شعبيا ضخما .

٦ يناير

● الرئيس عبد الناصر يطالب بحلول عملية لمشكلة الكونجو لا مجرد قرارات حماسية وذلك من اجل تمكين الشعب الكونجولي من ممارسة سيادته .

● مؤتمر دار البيضاء يعتبر اسرائيل

قاعدة عدوانية استعمارية ضد الشعوب الافريقية .

● الرئيس عبد الناصر يعلن ان الصحراء الكبرى لم تعد فاصلا بين دول افريقيا ■

١٥ يناير

● الموافقة على تبادل السفراء مع بريطانيا بعد ان وافقت لندن على طلبات الجمهورية المتحدة الخاصة بفتح قنصليات فى هونج كونج وسنغافورة وليفربول ومانشستر .

١٧ يناير

● حكومة الكونجو (كازافوبو) تتهم الجمهورية العربية بارسال طائرة تحمل مساعدات لانصار لومومبا . والقاهرة تذيع بيانا رسميا تؤكد فيه ان الطائرة حصلت على اذن من الامم المتحدة.

٢٠ يناير

● تقرر ان توضع تحت الحراسة كل شركة او مؤسسة خاصة تثبت عليها تهمة الرشوة فى الجمهورية العربية المتحدة ■

٢٢ يناير

● القاهرة تطلب من همرشولد اتخاذ ترتيبات عودة باقى قواتها من الكونجو فورا .

٢٣ يناير

● الرئيس جمال عبد الناصر يدعو مجلس الامة لوضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة ■

٦ فبراير

● مجلس الامة يقرر تكوين لجنة لوضع الدستور من ٩٠ عضوا يمثلون جميع المهن والاتجاهات ■

١٣ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يعلن ان جريمة اغتيال لومومبا سوف تؤرق الضمير الانسانى كله ■

١٤ فبراير

● الجمهورية المتحدة تعترف بانطوان جيزنجا رئيسا لوزراء الكونجو بعد اغتيال لومومبا ■

١٥ فبراير

● القاهرة تخرج فى جنازة شعبية من اجل لومومبا .

● ابناء لومومبا يحضرون مؤتمرا شعبيا فى القاهرة ■

١٦ فبراير

● زوجة لومومبا تطير الى القاهرة لتقيم بها مع اولادها ■

١٧ فبراير

● القاهرة تعتبر ان امريكا مسئولة قبل غيرها عن جريمة اغتيال لومومبا.

١٨ فبراير

● القبض على مساعد المستشار الصحفى بالسفارة الامريكية فى القاهرة وهو يوزع منشورات تهاجم الدول التى تؤيد لومومبا ■ اجراء التحقيق معه . وابعاده ■

٢١ فبراير

● وافق مجلس الامن على مشروع قرار قدمته الجمهورية المتحدة وليبريا وسيلان بشأن استخدام القوة فى الكونجو لوقف الحرب الاهلية التى تثيرها القوى الاستعمارية والعميلة ■

٢٥ فبراير

● قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبروكسل ■

١٣ مارس

● القاهرة تقرر دعوة مجلس الامن الى اجتماع طارىء لبحث مؤامرة تصفية استقلال الكونجو .

● الرئيس عبد الناصر يعلن تأييد الجمهورية العربية المتحدة لاية تسوية لمشكلة الجزائر تقبلها الثورة الجزائرية

٢٤ مارس

● افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية فى القاهرة .

● الرئيس عبد الناصر يقول لوفود المؤتمر ان المعركة ضد الاستعمار مستمرة ■ ويحدد ان خطان وقع فيهما النضال الافريقى : ١ ـ وهم استسلام الاستعمار . ٢ ـ تفرق كلمة افريقيا. وقد طالب الرئيس بازالة القواعد العسكرية الاجنبية واستعادة الاراضى والمناجم الافريقية .

١١ ابريل

● بلغت ميزانية الدولة (الاقليم المصرى) ٧٧٤ مليون جنيه ■

١٣ ابريل

افتتاح مشروع الصوت والضوء السياحى الثقافى للأهرام وابى الهول بالجيزة ■

١٧ ابريل

● تيتو يزور الجمهورية العربية المتحدة ■

١٨ ابريل

● بعث الرئيس عبد الناصر رسالة الى فيدل كاسترو يعلن فيها تأييد الجمهورية العربية المتحدة لكوبا ضد العدوان الامريكى وان ما يتعرض له شعب كوبا يعد جريمة ضد السلام العالمى وضد الضمير الحر للانسانية .

٢٢ ابريل

● البيان المشترك بين عبد الناصر وتيتو يعلن استنكار العدوان على كوبا ومنع استخدام القوة فى حل المنازعات العالمية ■

٤ مايو

● الرئيس عبد الناصر وتيتو يبعثان برسالة الى رؤساء الدول غير المنحازة يطالبان فيها بعقد اجتماع لرؤساء هذه الدول .

٦ مايو

● الدخل الزراعى يبلغ ٤١٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ بزيادة قدرها ١٦٢ مليون جنيه عن عام ١٩٥٢ . (الاقليم المصرى) .

● تم استصلاح ١٠٤٦١٠ فدانا من الاراضى البور سنة ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ . (الاقليم المصرى) ■

٨ مايو

● سيكوتورى يجتمع بالرئيس عبد الناصر فى القاهرة .

١٥ مايو

● الرئيس عبد الناصر يقول لجريدة التايمز البريطانية « ابعدوا الحرب الباردة عن افريقيا »

● القاهرة تتلقى رسائل من عدد من رؤساء الدول الموافقة على حضور مؤتمر عدم الانحياز .

١٦ مايو

● الرئيس عبد الناصر يبحث فى القاهرة مع سيكوتورى وسوكارنو اجتماع رؤساء دول عدم الانحياز ■

٣٠ مايو

● الجمهورية العربية المتحدة تقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا . بسبب سياستها العنصرية ضد الافريقيين ■

٣ يونيو

● الاسقف مكاريوس فى القاهرة . الرئيس عبد الناصر يقول لمكاريوس ان انتصار الحرية فى قبرص تأمين للحرية فى الجمهورية المتحدة .

٥ يونيو

● افتتاح الاجتماع التمهيدى لمؤتمر الدول غير المنحازة فى القاهرة .

● وضع خمسة شروط للدول التى تريد الاشتراك فى المؤتمر :

١ — ان تكون سياستها مستقلة مبنية على التعايش السلمى وعــــدم الإنحياز . او يكون اتجاهها ودياً ازاء هذه السياسة . ٢ — ان تكون مؤيدة لحركات التحرر الوطنى . ٣ — ان تكون غير مشتركة فى اى حلف عسكرى جماعى يجعلها طرفا فى الصدام بين الدول الكبرى . ٤ — ان تكون غير مشتركة فى اى تحالف ثنائى مع دولة كبرى . ٥ — الا تكون قد سمحت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية فى أراضيها .

١٢ يونيو

● موديبو كيتا (مالى) فى القاهرة لاجراء محادثات مع الرئيس عبد الناصر .

● الرئيس ناصر والرئيس كيتــــا يستنكران فشل الامم المتحدة فى الكونجو ويقرران إن اسرائيل رأس جسر للاستعمار فى افريقيا والشرق الاوسط .

● الجمهورية المتحدة تمد مالى بقرض قدره ٦ ملايين جنيه يسدد على ٧ سنوات .

٢٢ يونيو

● وافق مجلس الامة على مشروع القانون الخاص بتنظيم الازهر وتطويره كجامعة عصرية تهتم بالعلوم الحديثة بالاضافة الى علوم الشريعة والفقــــه الاسلامى .

٢٧ يونيو

● القاهرة تعلن ان حل ازمة الكويت — العراق التى اثيرت بسبب مطالبة عبد الكريم قاسم رئيس حكومة العراق بضم الكويت يجب ان يعتمد على مبادىء النضال العربى وعلى اساس « اننا نؤيد منطق الوحدة ولا نؤيد منطق الضم » .

٢٨ يونيو

● توقيع اتفاقية اقتصادية جديدة بين القاهرة وبون .

٤ يوليــو

● صدر قرار بان يقتصر الاستيراد من الخارج على الشركات الحكوميــة والمصانع .

٥ يوليــو

● الجمهورية العربية المتحدة تعلن فى مجلس الامن المطالبة بجلاء القوات البريطانية فورا عن الكويت جلاء تاما .

● القاهرة توافق على انضمــام الكويت الى الامم المتحدة

٧ يوليــو

● القاهرة تشترى صواريخ لابحاث الفضاء .

٩ يوليــو

● احمدو بيللو رئيس وزراء نيجيريا الشمالية يجرى مباحثات مع الرئيس عبد الناصر فى القاهرة .

١٠ يوليــو

● الرئيس عبد الناصر يؤكد لوفد حكومة الجــزائر المؤقتـــة استمرار المساعدات للجزائر حتى تتحقق اهدافها .

● نقل ملكية شركة بواخر البوستة الخديوية الى الدولة ، وضم كل شركات الملاحة الى هيئة حكومية .

● نقل ملكية ٤ شركات لكبس القطن وانشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تضم هذه الشركات .

● تعديل قانون المناقصات والمزايدات لمسايرة نظام الاستيراد الجديد .

● قصر اعمال الوكالات التجــارية على الشركات الحكومية والمؤسسات العامة التى تساهم الحكومة بأكثر من ٢٥٪ من رأس مالها .

١٢ يوليو

● القاهرة توافق فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية على ارســال قوات عربية الى الكويت من دول ليست لهــا جبهات مشتركة مع اسرائيل .

١٩ يوليــو

● بدء صدور قرارات يوليو الاشتراكية (فى اقليمى الجمهورية) — القرارات تنص على :

تخصيص ٢٥٪ من ارباح المؤسسات والمشروعات والشركات لعمالها .

ان يكون للعمال ممثلون فى مجالس الادارات .

الحد الاقصى للمرتبات فى الشركات والمؤسسات ٥ آلاف جنيه سنويا .

ضريبة الدخل تصل الى ٩٠٪ اذا زاد من ١٠ آلاف جنيه .

راجع نص المذكرة الايضاحية

لقوانين يوليــو بملحق اليوميات

تحت رقم — ٧ —

٢٠ يوليو

● استمرار صدور قرارات يوليو الاشتراكية — القرارات تعلن — فى الاقليم المصرى .

— تأميم جميع البنوك وشركات التأمين و ١٤٩ شركة اخرى .

— تملك القطاع العام لما قيمته ٥٠٪ من ٩١ شركة .

— ١٥٩ شركة تحدد الملكية الفردية الخاصة فى ١٥٩ شركة اخرى بما لايزيد عن ١٠ آلاف جنيه (قيمة سوقية) .

— اسقاط الالتزام عن مرفق ترام القـــاهرة وشركة ليبــون للكهـــرباء بالاسكندرية .

وتعلن فى الاقليم السورى : تأميم عدة شركات اهمها الشركة الخماسية وذلك بعد تأميم جميع المصــارف والبنــوك السورية .

٢١ يوليو

● صدر قانون بمنع شغل الشخص اكثر من وظيفة واحدة فى وقت واحد .

٢٢ يوليو

● الرئيس عبد الناصر يتحدث الى الجماهير فى احتفال اعياد الثورة فيقول: « ان الاشتراكية طريق لا نهاية له لأنها تطوير مستمر للمجتمع يساير احتياجاته » .

● اعلان تخفيض ساعات العمل الى ٧ ساعات بدلا من ٨ ساعات .

● اعلان ان بنك التسليف الزراعى سيقدم القروض للفلاحين دون فائدة .

٥ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بالأزهر (٢ نوفمبر ١٩٥٦)

٢٣ يوليو

● طائرات الميج ١٩ المصرية تظهر لاول مرة فى سماء القاهرة .

● ظهور الطائرة العربية النفاثة « القاهرة » . فى الاستعراض . لاول مرة .

٢٥ يوليو

● صدر قرار جمهورى ينص على :

١ — الحد الاقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان للفرد بدلا من ٢٠٠ فدان فى الاقليم المصرى .

٢ — تخفيض اقساط الدين وفوائده على المنتفعين بالاصلاح الزراعى الى النصف .

٣ — ضريبة تصاعدية على ايراد العمارات السكنية .

٤ — الغاء ضريبة الدفاع على الايراد العام .

٢٦ يوليو

● وزير الاصلاح الزراعى فى الاقليم المصرى يعلن ان كل من يملك ٥٠ فدانا فاكثر لايحق له ان يستأجر اراضى زراعية اخرى .

٢٨ يوليو

● بدأ تطبيق نظام السبع ساعات عمل فى المصانع .

● النظام الجديد لساعات العمل يؤدى الى تشغيل ١٥ الف عامل جديد خلال عام .

٢٩ يوليو

● بدأ المفاعل الذرى العربى فى العمل بعد نجاح تجربته فى انشاص .

● القاهرة تقدم امدادات عسكرية لتونس لصد العدوان الفرنسى على بنزرت .

● القاهرة تطالب مجلس الامن بجلاء فرنسا عن الاراضى التونسية .

● تعيين ٨٨٠٠ عامل جديد فى ٢٣٣ مؤسسة حددت ساعات العمل فيها بسبع ساعات .

اول اغسطس

● الجمهورية العربية المتحدة تقدم مساعدات قيمتها ٢٠ الف جنيه لاسر ضحايا العدوان الفرنسى على تونس .

٤ اغسطس

● تقرر تقديم معاشات للعمال فى نهاية مدة الخدمة بدلا من المكافآت .

● الحكومة تتنازل عن نصيبها فى معاشات الموظفين لصالح أسرهم .

١٢ اغسطس

● الدولة تدفع ١٠٠٠ جنيه نقدا من قيمة السندات المستحقة لكل من لا تتجاوز اسهمه المؤممة طبقا للقوانين الاشتراكية ٥٠٠٠ جنيه .

● قصر عضوية مجالس ادارات الشركات على شركة واحدة .

● تم الاتفاق على احلال القوات العربية محل القوات البريطانية فى الكويت .

١٦ اغسطس

● تم تأليف حكومة جديدة برياسة جمال عبد الناصر . تضمنت تعيين ٧ نواب لرئيس الجمهورية هم :

عبد اللطيف البغدادى — نائبا لرئيس الجمهورية لشئون التخطيط .

المشير عبد الحكيم عامر — نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للحربية .

نور الدين حكالة — نائبا لرئيس الجمهورية لشئون الانتاج .

زكريا محيى الدين — نائبا لرئيس الجمهورية لشئون المؤسسات الانتاجية .

حسين الشافعى — نائبا لرئيس الجمهورية لشئون المؤسسات العامة للخدمات .

كمال الدين حسين — نائبا لرئيس الجمهورية لشئون الادارة المحلية .

عبد الحميد السراج — نائبا لرئيس الجمهورية للشئون الداخلية .

وتضم الوزارة كلا من :

نور الدين طراف — وزيرا للصحة .

احمد حسنى — وزيرا للدولة .

عبد الوهاب حومد — وزير دولة للتخطيط .

محمود فوزى — وزيرا للخارجية .

احمد عبده الشرباصى — وزيرا للاشغال .

عبد المنعم القيسونى — وزيرا للاقتصاد والخزانة .

فاخر الكيالى — وزيرا للدولة .

كمال رمزى استينو — وزيرا للتموين .

عزيز صدقى — وزيرا للصناعة .

مصطفى خليل — وزيرا للمواصلات .

سيد مرعى — وزيرا للزراعة والاصلاح الزراعى .

على صبرى — وزيرا لشئون رياسة الجمهورية

احمد الحاج يونس — وزيرا للدولة للزراعة واصلاح الاراضى .

حسن عباس زكى — وزيرا للاقتصاد والخزانة .

شوكت القنواتى — وزيرا للصحة .

امجد الطرابلسى — وزيرا للتعليم العالى .

كمال الدين رفعت — وزيرا للعمل وللدولة .

طعمة العودة الله — وزيرا للاسكان والمرافق .

نهاد القاسم — وزيرا للعدل .

ثروت عكاشة — وزيرا للثقافة والارشاد القومى .

عباس رضوان — وزيرا للداخلية .

احمد جنيدى — وزيرا للاصلاح الزراعى .

اكرم ديرى — وزيرا للاقتصاد والخزانة .

احمد المحروقى — وزير دولة للاصلاح الزراعى .

جادو عز الدين — وزيرا للادارة المحلية

جمال صوفى — وزيرا للتموين .

موسى عرفة — وزيرا للسد العالى .

احمد عبد الله طعيمة — وزيرا للاوقاف .

عبد القادر حاتم — وزيرا للدولة .

ثابت العريس — وزيرا للشئون الاجتماعية .

يوسف مزاحم — وزيرا للاوقاف .

صلاح الدين هدايت — وزيرا للبحث العلمى .

عبدالمحسن ابوالنور — وزير للادارة المحلية .

السيد يوسف — وزيرا للتربية والتعليم .

فريد زين الدين — وزيرا للدولة .

احمد فرج — وزير دولة للتخطيط .

نواب الوزراء :

حسين ذو الفقار صبرى — نائبا لوزير الخارجية .

محمد على حافظ — نائبا لوزير التربية والتعليم .

عبد الوهاب البشرى — نائبا لوزير الحربية .

● تم افتتاح برج القاهرة .

اول سبتمبر

● الرئيس عبد الناصر يطرح امام مؤتمر اقطاب عدم الانحياز ببلجراد الاقتراحات التالية :

١ — وضع خطة واضحة لـدعم المفاوضات بين الكتلتين .

٢ — تمكين الامم المتحدة من اداء رسالتها .

٣ — اتاحة فـرص التقدم امام الشعوب التى لم تستكمل نموها الاقتصادى والاجتماعى .

٤ — ان تواصل دول عدم الانحياز جهودها من اجل السلام .

٥ — العمل على ضرورة تصفية الاستعمار .

٦ — العمل على تحريك كل القوى المستعدة للخير .

٤ سبتمبر

● مؤتمر بلجراد يوافق على اقتراح الرئيس عبد الناصر بأن يحمل ٤ من اقطاب المؤتمر رسالتين الى كل من خروشوف وكيندى .

١٢ سبتمبر

● تقرر تأجيل سداد قروض الزراع على القطن وتقسيطها على سنتين او ثلاث سنوات

● قرار بمنح سلفيات فورية للزراع .

٢١ سبتمبر

● الحكومة تدفع ٢ر٥ مليون جنيه اعانة للزراع بسبب الخسائر الناجمة عن دودة القطن

● انشاء صندوق تأمين تضع فيه الحكومة مليون جنيه لتأمين مستقبل الفلاحين ضد الخسائر .

● القاهرة وعشر دول تضع مشروعا لتعيين خلف مؤقت لهمرشولد بعد مصرعه فى حادثة سقوط طائرته فى روديسيا

٢٣ سبتمبر

● الرئيس عبد الناصر يبعث برسالة الى رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة يقول فيها ان انفصال كاتنجا كان السبب فى اغتيال لومومبا وهو الذى صنع الظروف المؤسفة التى اودت بحياة همرشولد .

٢٥ سبتمبر

● الجمهورية العربية توقع اتفاقا مع ايطاليا يقضى بتقديم تسهيلات ائتمانية للجمهورية العربية . واعلن ان التسهيلات الائتمانية مع ايطاليا ستوجه كلها لتنفيذ مشروعات صناعية بترولية .

٢٨ سبتمبر

● وحدة عسكرية من معسكر «قطنة» تقوم بتمرد عسكرى انفصالى رجعى فى دمشق وتحتل الاذاعة والقيادة العامة

● الرئيس جمال عبد الناصر يعلن انه لن يقبل مساومة ولن يقبل حلا وسطا لحركة العصيان

٢٩ سبتمبر

● الرئيس جمال عبد الناصر يعلن « ان الوحدة ارادة شعبية ولن احولها من جانبى الى عملية عسكرية » .

● الرئيس يطالب الامة « ترتفع على جراحها الى مستوى الموقف » .

٣٠ سبتمبر

● مظاهرات فى دمشق وحمص وحلب وحماه لتأييد استمرار الوحدة ضد الانقلاب العسكرى الانفصالى وتهتف بحياة الاشتراكية وناصر وبسقوط الانفصال والرجعية والشركة الخماسية

اول اكتوبر

● تعطيل جميع المدارس والجامعات فى سوريا الى اجل غير مسمى .

● قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وكل من الاردن وتركيا .

٢ اكتوبر

● الرئيس جمال عبد الناصر يخطب فى شباب الجامعة ويقول : « خدعتنا الرجعية .. واخذنا الغرور واعتقدنا ان الكفاح انتهى . وعلينا ان نحول النكسة الى اندفاعة الى الامام » .

٣ اكتوبر

● الغاء الانفصال قرارات تأميم الشركات الكبرى فى سوريا طبقا لقوانين يوليو ١٩٦١ واعادتها الى اصحابها السابقين .

٤ اكتوبر

● الرئيس جمال عبد الناصر يذيع بيانا على الشعب يقول فيه :

« اننى اطلب الى ج القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة وبالوحدة العربية ان تترك الان الوحدة الوطنية داخل الوطن السورى يجب ان تحتل المكانة الاولى فقوة سوريا قوة للامة العربية . والوحدة الوطنية دعامة للوحدة العربية وتمهيد حقيقى لاسبابها » .

● الرئيس يعلن انه ارسل الى وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة بأن لايقف فى وجه طلب قبول سوريا عضوا فى الامم المتحدة . وطلب الى وزارة الخارجية ان لا تقف حائلا دون عضوية سوريا فى الجامعة العربية .

٧ اكتوبر

● الوزراء السوريون فى القاهرة يقدمون استقالاتهم الى الرئيس عبد الناصر وهم :

نور الدين كحالة — فاخر الكيالى — عبد الوهاب حومد — نهاد القاسم — احمد الحاج يونس — شوكت القنواتى — طعمة العودة الله — احمد حنيدى — امجد الطرابلسى — يوسف مزاحم — اكرم ديرى — جادو عز الدين — ثابت العريس — فريد زين الدين

١٠ اكتوبر

● الجمهورية العربية المتحدة تعلن انها لاتقف فى وجه اعتراف اى حكومة عربية بسوريا . وتقول ان ذلك هو الطريق الوحيد لاجتماع العربية وتأليف لجنة للتحقيق فى حملة الاتهامات الانفصالية ضد القاهرة

١١ اكتوبر

● القاهرة ترفض الاستجابة الى نداء الوحدة (المزيف) الذى « يتلاعب به الانفصاليون فى سوريا »

● الجمهورية العربية المتحدة تسحب قواتها من الكويت

١٧ اكتوبر

● الرئيس جمال عبد الناصر يعلن فى بيان له الى الشعب والامة العربية « ان معركتنا مع الرجعية اليوم تشبه معركتنا مع الاستعمار عام ١٩٥٦ » ويقدم نقدا ذاتيا علنيا لاول مرة فى تاريخ الوطن العربى ويحدد مهمات الثورة المقبلة

● الرئيس يشرح لامير الكويت فى رسالة له ، اسباب سحب قوات الجمهورية العربية المتحدة ، فيقول « اننى حريص كل الحرص على الايهتز الايمان بالعروبة لدى الشعب العربى فى مصر بعد كل ما احس به هذا الشعب من طعنات فى الظهر »

● تأليف وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر . وتعيين ٥ نواب لرئيس الجمهورية . الوزارة الجديدة تضم كل من :

عبد اللطيف البغدادى نائبا لرئيس الجمهورية للانتاج ووزيرا للخزانة والتخطيط .

المشير عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للحربية

زكريا محيى الدين نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للداخلية

حسين الشافعى نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للاوقاف والشئون الاجتماعية .

كمال الدين حسين نائبا لرئيس الجمهورية للخدمات ووزيرا للادارة المحلية والاسكان والمرافق
محمود فوزى وزيرا للخارجية
احمد عبده الشرباصى وزيرا للاشغال
عبدا. القيسونى وزيرا للاقتصاد
كمال رمزى استينو وزيرا للتموين
عزيز صدقى وزيرا للصناعة
مصطفى خليل وزيرا للمواصلات
على صبرى وزيرا لشئون رياسة الجمهورية
كمال الدين رفعت وزيرا للعمل
ثروت عكاشة وزيرا للثقافة والارشاد القومى
عباس رضوان وزيرا للدولة
موسى عرفة وزيرا للسد العالى .
عبد القادر حاتم وزيرا للدولة
عبدالمحسن ابوالنور وزيرا للاصلاح الزراعى والاراضى
احمد فرج وزيرا للدولة للتخطيط
السيد يوسف وزيرا للتربية والتعليم
صلاح هدايت وزيرا للبحث العلمى
عبد العزيز السيد وزيرا للتعليم العالى
فتحى الشرقاوى وزيرا العدل
محمد نجيب حشاد وزيرا للزراعة
محمد النبوى المهندس وزيرا للصحة
نواب الوزراء :
حسين ذو الفقار صبرى نائبا لوزير الخارجية
محمد على حافظ نائبا لوزير التربية والتعليم
عبد الوهاب البشرى نائبا لوزير الحربية «

٢٠ اكتوبر

● الرئيس عبد الناصر يحدد ثلاث اتجاهات للعمل الوطنى :
١ ـ اعتبار المصالحة مع الرجعية مرحلة انتهت .
٢ ـ الاتجاه الى خلق التنظيم الشعبى .
٣ ـ اعادة تنظيم جهاز الدولة وتخليصه من كل العوائق .

٢١ اكتوبر

● اعتقال ٣٧ من كبار الملاك والراسماليين ووضع الحراسة على اموال ١٦٧ من الراسماليين ، فى مصر

اول نوفمبر

● قرار جمهورى بتخفيض ٢٠ ٪ من ايجارات المساكن التى بنيت منذ عام ١٩٥٨ « واعفاء المساكن اقل من ٣ جنيه للغرفة من جميع الضرائب العقارية والتصاعدية على المبانى واعفاء المساكن من ٣ الى ٥ جنيه للغرفة من الضريبة التصاعدية على المبانى وحدها «

٤ نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر بصحيفة سياسيا عن تنظيم العمل الشعبى ويتضمن ٣ خطوات :
١ ـ لجنة تحضيرية تتولى الاعداد لمؤتمر وطنى للقوى الشعبية .
٢ ـ مؤتمر القوى الشعبية يناقش تقريرا من الرئيس لتكون نتيجة المناقشة ميثاقا وطنيا
٣ ـ الميثاق الوطنى هو اساس الانتخابات العامة التى ستجرى فى الجمهورية .

٧ نوفمبر

● صدر قرار جمهورى بانهاء مهمة مجلس الامة .
● صدر قرار جمهورى بابقاء مواد الدستور الوحدة المؤقت لسنة ١٩٥٨ بأحكامها وقوتها حتى يتم وضع دستور جديد دائم .

١٣ نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر يتسلم برقية من محامى « الزعيم الجزائرى » احمد بن بيللا ليتدخل من اجل انقاذ حياة بن بيللا ورفاقه فى سجنه بعد الاضراب عن الطعام والقاهرة تتابع الموقف باهتمام وتطالب الامم المتحدة ورؤساء الدول بالتدخل الفورى السريع لدى الحكومة الفرنسية .

١٧ نوفمبر

● تيتو يجتمع بالرئيس عبدالناصر فى القاهرة لدراسة تطورات الموقف الدولى منذ انتهاء مؤتمر بلجراد .

١٨ نوفمبر

● صدر قرار جمهورى بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية من ٢٥٠ عضوا .

١٩ نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر يجتمع بنهرو وتيتو .
● صدر بيان ثلاثى فى القاهرة ونيودلهى وبلجراد يعلن ان بذل كل جهد من اجل السلام هو الهدف الحيوى للسياسة الخارجية للدول الثلاث

٢٥ نوفمبر

● افتتاح الجلسة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .
● الرئيس يعلن فى الجلسة عن ضرورة عزل اعداء الشعب وتوفير الحرية والديمقراطية كاملة للشعب

٢٨ نوفمبر

● الرئيس عبد الناصر يعلن «انه لايمكن ان يتولى الاقطاعيون والراسماليون قيادة تحرير الشعب من الاستغلال فى مرحلة الثورة الاجتماعية»

٥ ديسمبر

● اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، تؤلف لجنة فرعية من ٢١ عضوا لبحث مفهوم القوى الشعبية ونسبة تمثيلها فى المؤتمر الوطنى .

١٤ ديسمبر

● اللجنة الفرعية للجنة التحضيرية تقرر عزل كل من اشترك فى افساد الحياة السياسية وجميع افراد الاسرة المالكة السابقة واصهارها

١٦ ديسمبر

● صدر قرار جمهورى بانشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة برياسة رئيس الجمهورية وعضوية نواب الرئيس والوزراء

١٨ ديسمبر

● اللجنة الفرعية للجنة التحضيرية توصى بأن يكون عدد اعضاء المؤتمر ١٥٠٠ عضوا يمثلون القطاعات الشعبية الثمانية : ٢٥ ٪ للفلاحين ، ٢٢ ٪ للعمال ، ١٥ ٪ للنقابات المهنية، ١٠ ٪ لهيئة التدريس، ١٠ ٪ لموظفى الحكومة، ٨ ٪ للراسمالية الوطنية ، ٥ ٪ للقطاع انسائى ، ٥ ٪ للطلبة .

٢٠ ديسمبر

● اللجنة التحضيرية توافق على ان يكون اعضاء المؤتمر الوطنى ١٥٠٠ عضوا

٢٣ ديسمبر

● الرئيس يعلن فى عيد النصر عن العدوان الثلاثى اضافة ٣ فرق عسكرية جديدة الى القوات المسلحة .
● صدر قرار بالغاء تملك الاجانب للاراضى الزراعية فى مصر

٢٤ ديسمبر

● اونو رئيس بورما يزور الجمهورية العربية ويجرى محادثات مع الرئيس عبد الناصر .
● تم حصر ١٤١ر١٥١ فدانا كان يمتلكها الاجانب لتوزيعها على الفلاحين

٢٦ ديسمبر

● القاهرة تعلن من جانبها انهاء الاتحاد الفيدرالى مع المملكة اليمنية .

٣٠ ديسمبر

● منع دخول وخروج البنكنوت المصرى ابتداء من اول ينـاير ١٩٦٢ منعا للتهريب والتلاعب بأسعاره فى الخارج ■

٩ يناير ١٩٦٢

● القاهرة تطلب من السلطات السعودية ان تراجع موقفها من عرقلة طريق الحجاج المصريين قبل بدء موسم الحج ■

١٦ يناير

● صدر قانون العزل السياسى ويقضى بتطبيقه على الذين افسدوا الحياة السياسية والذين تضمنتهم قوائم الحراسات والذين جرى اعتقالهم فى وقت من الاوقات بعد الثورة ٥ استثناء ١٢٥٧ شخصا من العزل السياسى من بين الذين انطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى

قانون العزل يقضى بوقف مباشرة الحقوق السياسية والانتخابية للمعزولين لمدة عشر سنوات ■

١٧ يناير

● صدر قانون تشكيل المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لدراسة مشروع الميثاق الذى يقدمه المناضل عبدالناصر والتصديق عليه ■

٢٧ يناير

● صدر قرار جمهورى بدعوة الناخبين ليدلوا بأصواتهم فى انتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ابتداء من يوم ٥ فبراير حتى ٢٤ فبراير

٢٩ يناير

● جاجارين السوفيتى اول رائد للفضاء فى التاريخ يزور القاهرة

٣١ يناير

● انشاء مؤسسة عامة للمخابز والمطاحن ومضارب الارز ■

● تأميم ٥٠ ٪ من ٧٧ مخبزا و٩٨ مطحنا ، و٧٧ مضربا للارز .

● قرار جمهورى بتعيين ٢٧١٩ من ابناء غزة فى وظائف مختلفة بالحكومة

٨ فبراير

● الملك سعود والملك حسين يطلبان اجتماعا للجامعة العربية لاتشترك فيه القاهرة حتى يتقرر نقل مقر الجامعة من القاهرة ■

٢١ فبراير

● قرار جمهورى بتحديد ايجارات المبانى الجديدة على اساس ٥ ٪ من قيمة الارض والبناء كصافى فائدة لاستثمار العقار مضافا اليها ٣ ٪ من قيمة البناء ■

١٢ فبراير

● افتتاح مؤتمر الكتاب الافريقيين والاسيويين فى القاهرة ■

● الرئيس يقول فى رسالة للمؤتمر « ارجو ان يضىء مؤتمركم مشعلا جديدا من مشاعل الخير والمحبة والسلام فى العـالم »

١٣ فبراير

● نيكيتا خروشوف رئيس الوزراء السوفيتى يبعث برسالة الى الرئيس عبد الناصر يقترح فيها عقد اجتماع للجنة نزع السلاح على مستوى رؤساء الدول

١٤ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يرد على رسالة خروشوف مبديا استعداده للسفر الى جنيف اذا كان ذلك خدمة للسلام ■

● الرئيس عبد الناصر يجتمع بمبعوث كيندى رئيس الولايات المتحدة فى القاهرة ■

١٧ فبراير

● اكتشاف شبكات تجسس تعمل لمصلحة اسرائيل فى الجمهورية العربية المتحدة

١٨ فبراير

● وفاة صلاح سالم ، احد قادة ثورة يوليو ١٩٥٢

● الرئيس عبد الناصر وتيتو يواصلان محادثاتهما حول مؤتمر نزع السلاح .

٢٢ فبراير

● القاهرة تحتفل بعيد الوحدة السورية المصرية .

● الرئيس عبدالناصر يعلن للجماهير العربية شعار وحدة الهدف قبل وحدة الصف .

٢٤ فبراير

● تم انتخاب جميع اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

● اكتشاف شبكة تجسس اسرائيلية جديدة فى غزة

٣ مارس

● الدولة تتحمل ٤٠ مليون جنيه فى ميزانية التموين لخفض تكاليف المعيشة ■

٩ مارس

● اصدار نظام دستورى مؤقت للشعب الفلسطينى فى غزة الى حين قيام دولة فلسطين

١١ مارس

● خفض مدة التجنيد الاجبارى لحملة المؤهلات العالية بأثر رجعى من اول سبتمبر ١٩٦١ يقضى بثمانية اشهر لخريجى معاهد التربية الرياضية للمعلمين وسنة لخريجى الجامعات والمعاهد العليا وسنة ونصف لحملة الثانوية العامة

١٩ مارس

● الرئيس عبد الناصر يبعث برسالة تهنئة الى احمد بن بيلا ورفاقه بمناسبة توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار بين فرنسا والجزائر

٢١ مارس

● الجمهورية العربية المتحدة توجه نداء الى الدول الذرية للامتناع فورا عن اجراء مزيد من التجارب النووية

٢٧ مارس

● صدر قرار جمهورى بدعوة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية للانعقاد فى ٥ مايو لمناقشة مشروع الميثاق الوطنى

٣١ مارس

● احمد بن بيلا وحسين آية احمد ومحمد خيضر ورابح بيطاط فى القاهرة لاول مرة بعد الافراج عنهم

اول ابريل

● القاهرة تعلن رسميا مساندتها لسوريا ضد اى خطر خارجى بعد الانقلاب الجديد الذى وقع فى ٢٨ مارس

٣ ابريل

● الرئيس عبد الناصر يوجه الى سوريا «نداء سلام» ويطلب فيه تجنيب شعبها ما يتهدده من اخطار .

● القاهرة تعلن عن انها رفضت عقد صفقة مع حكومة فرنسا لاغلاق الاذاعة السرية التى توجهها ضد الشعب المصرى .

٢٦ ابريل

● القاهرة تتفق مع الرأى العالمى احتجاجا على سلسلة التجارب الذرية الامريكية ■

٢٧ ابريل

● صدر قرار جمهوري يقضي بتوزيع الارباح على العمال والموظفين طبقا لقوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية .

اول مايو

● القاهرة تحتفل لاول مرة بعيد العمال العالمي .

١٠ مايو

● تقرر صرف مكافأة سنوية لجميع موظفي الحكومة وعمالها ، بما يوازي أجر ١٢ يوما .

١٣ مايو

● عبد الحميد السراج نائب رئيس الجمهورية خلال عهد الوحدة يهرب من سجن المزة في ٦ مايو ويقابل الرئيس عبد الناصر في القاهرة .

١٥ مايو

● صدر قرار جمهوري يقضي بتعيين أنور السادات وكمال الدين حسين امينان

٢١ مايو

● المناضل جمال عبد الناصر يقدم الى المؤتمر الوطني مشروع الميثاق الوطني »

٢٢ مايو

● بدأت اجتماعات المؤتمر الوطني لدراسة مشروع الميثاق .

٢٧ مايو

● اعلن جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني انه لا يقبل فكرة رياسة الجمهورية مدى الحياة التي اقترحها بعض الاعضاء .

٢٨ مايو

● جمال عبد الناصر يتقدم بنقد ذاتي لسير العمل في المؤتمر الوطني .

٢٩ مايو

● صدر قرار جمهوري بتطبيق الحد الادنى للاجور (٢٥ قرشا يوميا) في القطاع الخاص للصناعة »

١٠ يونيو

● اعلن ان مشروع الميزانية الجديدة يزيد على ١٠٠٠ مليون جنيه »

١٥ يونيو

● الرئيس عبد الناصر يفتتح مؤتمر دول الدار البيضاء في القاهرة »

٣٠ يونيو

● اقر المؤتمر الوطني مشروع الميثاق الذي قدمه المناضل جمال عبد الناصر في ٢١ مايو .

٢ يوليو

● الرئيس عبد الناصر يوجه نداء الى قادة الجزائر ناشدهم فيه المحافظة على وحدة الصف الوطني لصيانة كفاح الشعب الجزائري ومكاسب ثورته .

٢٢ يوليو

● اطلق الصاروخان العربيان « القاهر » و « الظافر » »

السنة الحادية عشرة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ - ٢٢ يوليو ١٩٦٣

٢٨ سبتمبر

● اذيع الاعلان الدستوري الجديد الذي ينظم سلطات الدولة العليا ويقضي بانشاء مجلس للرياسة ومجلس تنفيذي الى جانب رئيس الجمهورية .

● أعلن تشكيل مجلس الرياسة والمجلس التنفيذي على النحو الآتي :

مجلس الرياسة :

جمال عبد الناصر - رئيس الجمهورية - رئيسا للمجلس .
عبد اللطيف البغدادي - نائب رئيس الجمهورية - عضوا .
عبد الحكيم عامر - نائب رئيس الجمهورية - عضوا .
زكريا محيي الدين - نائب رئيس الجمهورية - عضوا .
حسين الشافعي - نائب رئيس الجمهورية - عضوا .
كمال الدين حسين - نائب رئيس الجمهورية - عضوا .
أنور السادات - عضوا
حسن ابراهيم - عضوا »
علي صبري - رئيس المجلس التنفيذي - عضوا »
احمد عبده الشرباصي - عضوا »
نور الدين طراف - عضوا .
كمال رفعت - عضوا »

المجلس التنفيذي .

علي صبري - رئيسا للمجلس التنفيذي .
محمود فوزي - وزيرا للخارجية .
عبد القادر حاتم - وزيرا للثقافة والاعلام .
عبد المنعم القيسوني - وزيرا للخزانة والتخطيط .
عزيز صدقي - وزيرا للصناعة .
عباس رضوان - وزيرا للحكم المحلي .
كمال رمزي استينو - وزيرا للتموين .
مصطفى خليل - وزيرا للمواصلات .
نجيب حشاد - وزيرا للزراعة .
النبوي المهندس - وزيرا للصحة .
عبد المحسن ابو النور - وزيرا للاصلاح الزراعي
السيد يوسف - وزيرا للتربية والتعليم »
عبد العزيز السيد - وزيرا للتعليم العالي »
صلاح هدايت - وزيرا للبحث العلمي .
فتحي الشرقاوي - وزيرا للعدل »
حسن زكي - وزيرا للاشغال »
عبد الوهاب البشري - وزيرا للحربية .
عبد العظيم فهمي - وزيرا للداخلية »
أحمد زندو - وزيرا للاقتصاد .
محمد البهي - وزيرا للاوقاف »
صدقي سليمان - وزيرا للسد العالي .
أحمد محرم - وزيرا للاسكان .
أنور سلامة (اول عامل يتولى منصبا وزاريا في تاريخ مصر) وزيرا للعمل »
الدكتورة حكمت أبو زيد (أول سيدة تتولى منصبا وزاريا في تاريخ مصر) وزيرة للشئون الاجتماعية .
محمد طلعت خيري - وزيرا للشباب »

نواب الوزراء

حسين ذو الفقار صبري - نائبا لوزير الخارجية »

محمد على حافظ = نائبا لوزير التربية والتعليم .
لبيب شقير — نائبا لوزير التخطيط .
ابراهيم نجيب ابراهيم — نائبا لوزير الاسكان .

٣٠ سبتمبر

● القاهرة تعترف بحكومة الثورة فى اليمن . ومساندتها ماديا وعسكريا ومعنويا .

٦ اكتوبر

● القاهرة تستقبل ثلاثة من الطيارين السعوديين الذين رفضوا ضرب ثورة اليمن ، وفروا بطائراتهم الى الجمهورية العربية المتحدة .

١٣ اكتوبر

● وصل طياران سعوديان آخران بطائرتيهما الى القاهرة رفضا الاشتراك فى ضرب ثورة اليمن .

٧ نوفمبر

● اعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة السعودية .

١٢ نوفمبر

● القاهرة تستقبل قائد الطيران الاردنى سهل حمزة الذى لجأ الى القاهرة ورفض ضرب ثورة اليمن .

١٣ نوفمبر

● القاهرة تستقبل طيارين اردنيين بطائرتيهما المقاتلتين رفضا الاشتراك فى ضرب ثورة اليمن .

٢٥ نوفمبر

● البنك الاهلى يعلن ان الدخل القومى عام ١٩٦٠/١٩٦١ بلغ ١٥٥٦ مليون جنيه مقابل ١٢٨٢ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ . وان قيمة الانتاج الصناعى بلغت ٧١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ مقابل ٦٥٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠ .

٨ ديسمبر

● صدر القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى جماهيرى لقوى الشعب العاملة (الفلاحون والعمال المثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية) فى مرحلة التحول الاشتراكى .

١٠ ديسمبر

● على صبرى يرأس وفد الجمهورية العربية فى مؤتمر كولومبو بسيلان لتسوية النزاع بين الهند والصين .

٢ يناير ١٩٦٣

● وقعت الجمهورية العربية المتحدة مع الجزائر اتفاقية صناعية تقضى باقامة مصنع نسيج بالجزائر تبلغ تكاليفه ٨ مليون جنيه . كما تقضى بايفاد خبراء لتشغيل ٨٠٠ مصنع معطل بسبب الهجرة التخريبية التى قام بها المعمرون الفرنسيون .

٣ يناير

● قررت القاهرة تقديم قرض قدره ١٠ مليون جنيه لتنفيذ برامج برحلة بناء الدولة الجزائرية الجديدة .

٩ يناير

● اعطى الرئيس عبدالناصر اشارة البدء فى بناء جسم السد العالى وسط مجرى النيل .

● الرئيس عبد الناصر يعلن المضى فى تأييد ثورة اليمن بكل قوة ودون حدود باعتبارها ثورة الوطن العربى كله ضد الاستعمار والرجعية .

٤ مايو

● الرئيس عبد الناصر يبدأ زيارته الاولى للجزائر واقامة مباحثات مع الرئيس احمد بن بيللا .

٨ فبراير

● القاهرة تعترف بحكومة الثورة فى العراق ، اثر الانقلاب الذى وقع فى نفس اليوم وادى الى سقوط حكومة عبدالكريم قاسم ومصرعه .

٨ مارس

● القاهرة تعترف بحكومة الثورة فى سوريا ، اثر الانقلاب العسكرى الذى تم ضد حكومة خالد العظم .

١٤ مارس

● بدأت المحادثات فى القاهرة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا لاقامة الوحدة بين الدول الثلاثة . بناء على طلب كل من الحكومتين الجديدتين فى العراق وسوريا .

١٨ مارس

● افتتح مطار القاهرة الجديد . وبلغت تكاليف انشائه ٦ مليون جنيه .

١٣ ابريل

● بدأت عودة بعض القوات العربية المسلحة من اليمن .

● فتح باب الترشيح لانتخاب اللجان الاساسية والجماهيرية للاتحاد الاشتراكى .

١٧ ابريل

● تم توقيع مشروع اتفاق الوحدة بين الجمهورية المتحدة والعراق وسوريا .

٢٣ ابريل

● اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى توافق على قبول اعضاء عاملين ومنتسبين فى الاتحاد الاشتراكى ، وعلى قبول العمد والمستبعدين سياسيا اعضاء منتسبين ، وعلى قبول الصحفيين واساتذة الجامعات والمدارس اعضاء عاملين .

١٢ مايو

● تمت انتخابات لجان الاتحاد الاشتراكى .

● الرئيس عبد الناصر يقوم بزيارة جديدة ليوغوسلافيا .

١٩ مايو

● تأميم جميع المطاحن ومضارب الارز القرار يشمل ١٦٧ مطحنا و٧٨ مضربا .

١٨ مايو

● الرئيس احمد بن بيللا رئيس جمهورية الجزائر يبدأ زيارته للقاهرة لاول مرة بعد انتخابه .

٢٢ مايو

● الرئيسان عبد الناصر وبن بيللا يغادران القاهرة الى اثيوبيا لحضور مؤتمر اديس ابابا للقمة الافريقى .

٢٦ مايو

● اعلان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

● مؤتمر اديس ابابا يوافق على اقتراح الرئيس عبد الناصر بعقد اجتماع للاقطاب الافريقيين مرة كل سنة .

٣٠ مايو

● القاهرة تستقبل الرئيس عبدالله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية لاول مرة بعد قيام ثورة اليمن .

١٦ يونيو

● تأميم (١٤) من شركات الادوية . وخفض اسعار الادوية بنسبة ٢٥٪ . كما تم سحب تراخيص ٤٠ مصنعا ومعملا للادوية .

١٨ يونيو

● ادماج ١٦ شركة للنقل فى ٧ شركات .

● تأميم ٨ شركات للمقاولات والنقل والملاحة .

٥ يوليو

● الرئيس عبد الناصر يدلي بتصريح لايرك رولو مراسل صحيفة لوموند فيه بانه سيتم الافراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين قريبا.

١٥ يوليو

● اطلقت الجمهورية العربية المتحدة اول صواريخها الموجهة للدفاع الجوى.

٢٢ يوليو

● اعلن الرئيس عبدالناصر انسحاب مصر من اتفاقية الوحدة مع حزب البعث. وقال « لقد غدر حزب البعث بميثاق الوحدة بعد ثلاثة ايام من توقيعه ».

السنة الثانية عشرة ٢٣ يوليو ١٩٦٣ - ٢٢ يوليو ١٩٦٤

٣١ يوليو

● القاهرة تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة البرتغال تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة الافريقى ، بسبب حربها الاستعمارية فى افريقيا .

٨ اغسطس

● وافقت الجمهورية المتحدة على اتفاقية حظر التجارب النووية التى عقدت فى موسكو بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا فى ٥ اغسطس وتقضى بتحريم التجارب النووية فى الجو والفضاء الخارجى وتحت الماء .

● صدر قرار جمهورى بتأميم ٢٢٨ شركة للغزل والنسج والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية ومواد البناء والحراريات والتعدين . كما يقضى بتأميم ٤٣ شركة للنقل البرى والبحرى كما يقضى بانهاء عقود استغلال المناجم والمحاجر التى كانت تقوم بها بعض الشركات الاجنبية والمحلية التابعة للقطاع الخاص .

٢ اكتوبر

● القاهرة تعترف بحكومة الثورة لجمهورية انجولا فى المنفى .

١٠ اكتوبر

● الرئيس عبد الناصر يستقبل السيدة سريمافو باندرانيكه رئيسة وزراء سيلان ، فى القاهرة وبدات محادثات رسمية بينهما .

١٦ اكتوبر

● صدرت خمس قرارات جمهورية تنص على زيادة اعضاء مجالس الادارات بالشركات الى تسعة اعضاء يكون من بينهم اربعة منتخبين من جميع العاملين بالشركة .

٣ نوفمبر

● الامبراطور هيلاسلاسى يبدا زيارته للقاهرة للمرة الثانية واقامة محادثات رسمية مع الرئيس عبدالناصر.

٩ نوفمبر

● تم توقيع العقد الخاص بانقاذ معبدى ابى سمبل بين القاهرة وهيئة اليونسكو بسبب بناء السد .

١٠ نوفمبر

● تم ارسال قوات من جيش الجمهورية العربية الى الجزائر بناء على طلب حكومة الجزائر لمواجهة خطر العدوان المغربى على الحدود الجزائرية.

١٦ نوفمبر

● صدر قرار جمهورى بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الامة وتقسيم الجمهورية الى ١٧٥ دائرة ينتخب عن كل دائرة عضوان احدهما من العمال والفلاحين .

١٤ ديسمبر

● شواين لاى رئيس وزراء الصين يبدأ زيارته الرسمية للقاهرة واقامة مباحثات رسمية مع الرئيس عبدالناصر.

٢٣ ديسمبر

● الرئيس عبد الناصر يوجه دعوة عاجلة الى رؤساء وملوك الدول العربية لعقد اجتماع قمة بالقاهرة فى نطاق الجامعة العربية لمواجهة الخطر الاسرائيلى بتحويل مجرى نهر الاردن .

٤ يناير ١٩٦٤

● قدم « عبد المنعم النجار » سفير الجمهورية العربية فى فرنسا اوراق اعتماده الى الرئيس ديجول كاول سفير من القاهرة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وباريس عام ١٩٥٦ .

٨ يناير

● اعلن ان الجمهورية العربية المتحدة نجحت فى انتاج الوقود الذرى من الخامات الموجوده محليا .

١٣ يناير

● عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذى دعى اليه الرئيس جمال عبد الناصر . وقد حضره كل ملوك ورؤساء الدول العربية .

٣١ يناير

● اعلن ان قوات الجمهورية العربية المتحدة التى سافرت الى الجزائر تلبية لطلب حكومتها ، فى طريق عودتها الى القاهرة بعد ان هدأ الموقف على الحدود المغربية الجزائرية .

● تسلم الاردن من الجمهورية العربية المتحدة الطائرتين اللتين لجأتا الى القاهرة فى شهر نوفمبر ١٩٦٢ .

٢ فبراير

● صدر قرار ينظم عملية بيع شقق العمارات لسكانها . كما اعلن عن تكوين جمعيات تعاونية من سكان العمارات لشرائها بعد موافقة الملاك . واعلن ان الدولة تشجع انشاء جمعيات تعاونية للاسكان وانها ستمنحها التيسيرات والقروض اللازمة للبناء .

٣ فبراير

● صدر قرار جمهورى بتعيين حسن صبرى الخولى ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربى التى تضم ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء العرب .

٤ فبراير

● اعلنت المملكة السعودية رسميا عن ترحيبها بعودة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة .

● اعلنت الجمهورية العربية

المتحدة ترحيبها بعقد مؤتمر القمة الافريقي في القاهرة في ١٧ يوليو من عام ١٩٦٤ .

٥ فبراير

● اعلن ان نسبة الفلاحين والعمال في لجان الاتحاد الاشتراكي على مختلف المستويات قد بلغت ٧١٪ وبلغت نسبتهم في مراكز الابناء والامناء المساعدين للجان الوحدات الاساسية ٥٣٪ .

٩ فبراير

● اعلنت وزارة التخطيط ان في مقدمة اهداف الخطة الخمسية الثانية الارتفاع بالدخل القومي في نهاية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ الى ٢٥٧٠ مليون جنيه .

١٠ فبراير

● تم توقيع بروتوكول زيادة الاعفاءات والتخفيضات والرسوم على السلع المتبادلة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق .

● اعلنت وزارة التخطيط ان الاستهلاك قد زاد في السنوات الثلاث الماضية بما قيمته ٢١٢ مليون جنيه .

١١ فبراير

● صدر القانون الجديد للعاملين في الدولة على ان يطبق من اول يوليو القادم . ويقضي القانون بالتوحيد بين جميع العاملين من موظفين وعمال في درجات واحدة رغم اعانة الغلاء للمرتب الاصلي .

١٢ فبراير

● وجه الرئيس عبد الناصر نداء سلام الى هيلاسلاسي امبراطور الحبشة وآدم عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال لوقف القتال فورا بين اثيوبيا والصومال الذي نشب بسبب مشاكل الحدود . وطلب الرئيس نقل الخلاف الى اطار منظمة الوحدة الافريقية لحله سلميا .

● صدر قانون بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل اول اكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش .

● نفذ قرار تمليك الاراضي البور لعمال التراحيل الذين استصلحوها في محافظة الشرقية .

١٤ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يعلن في خروشوف رئيس الوزراء السوفيتي يعلن له تأييد الجمهورية العربية المتحدة لاقتراح خروشوف بشأن الامتناع عن استخدام القوة لحل مشاكل الحدود والمنازعات الاقليمية ، الذى تضمن رسالة خروشوف الى الرئيس عبدالناصر في اول يناير .

١٧ فبراير

● اودعت الجمهورية العربية المتحدة حصتها بالكامل في الالتزامات المالية المتعلقة بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي .

١٨ فبراير

● بدأ تقديم طلبات الترشيح لانتخابات مجلس الامة .

٢٢ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يعلن في احتفالات عيد الوحدة :

- ان الحرب مع اسرائيل حتمية طالما بقي العدوان على العرب .
- ضرورة تصفية القواعد البريطانية في الشرق الاوسط وخاصة في ليبيا وقبرص .
- ان الجمهورية العربية المتحدة تتبع اسلوبين في العمل القومي الثوري: ١ - ان تكون الدولة النموذج في التطبيق الاشتراكي . ٢ - ان تساند كل حركة ثورية تثبت اصالتها على الواقع الوطني .
- ستبقى قوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن الى ان يتم انشاء جيش يمني قوي .

٢٧ فبراير

● صدر قرار جمهوري يقضي بان تتوفر ٨ شروط في عضو مجلس الامة .

- ان يكون قد مضى عليه كعضو عامل في الاتحاد الاشتراكي مدة سنة على الاقل .
- الا تكون املاكه وامواله قد فرضت عليها الحراسة .
- الا يكون قد حددت ملكيته الزراعية او طبقت في شأنهم القوانين الاشتراكية بما يزيد على مبلغ عشرة آلاف جنيه .

٢٨ فبراير

● اصدر الرؤساء عبدالناصر وتيتو وباندرانيكة ، بيانا يدعون فيه لعقد المؤتمر الثاني لاقطاب الدول غير المنحازة .

● صدر بيان في القاهرة والرباط يعلن عودة العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية وتبادل السفراء بين البلدين .

٢٩ فبراير

● وقع في بغداد ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للعلوم والتربية الثقافية .

اول مارس

● اعلن ان عدد المرشحين لمجلس الامة بلغ ١٧٤٩ شخصا .

● بدأت محادثات في الرياض بين الامير فيصل والمشير عبد الحكيم عامر وانور السادات لتنقية العلاقات العربية وتسوية الخلافات بين اليمن والسعودية .

٣ مارس

● صدر بيان مشترك عن محادثات الرياض يعلن الاتفاق على عودة العلاقات الطبيعية بين القاهرة والرياض وتأييد حرية شعب اليمن .

● اذيع ان ١٦٩٨ مرشحا قد قبلت اوراق ترشيحهم لانتخابات مجلس الامة بعد ان انطبقت عليهم شروط الترشيح .

٤ مارس

● تم الاتفاق على ان تحصل الجمهورية العربية على ٣٠ مليون جنيه من حصيلة فائض الحاصلات الزراعية الامريكية طبقا للاتفاق المعقود بين البلدين على ان تسدد خلال ٤٠ عاما بالعملات المحلية بفائدة ٢/٤٪ .

٥ مارس

● اعلن دافيد بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل انه حاول ثلاث مرات الاجتماع بالرئيس عبد الناصر ولكن الرئيس ناصر رفض في كل مرة . كما اعلن ان ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة السابق قد توسط في احدى هذه المحاولات لعقد الاجتماع ولكنه لم يوفق .

٧ مارس

● أذيع رسميا نجاح تجربة طيران اول طائرة مقاتلة نفاثة صممت وصنعت في الجمهورية العربية المتحدة وان سرعتها تفوق سرعة الصوت مرتين .

● صدر قرار جمهوري بتأميم ١١ شركة للتجارة الخارجية وبذلك اصبحت التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للدولة .

٩ مارس

● صدر قرار جمهوري بتأميم ١١٩ شركة للمقاولات .

١٤ مارس

● تم الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين حكومة الكويت على توظيف ٣٥ مليون جنيه في الجمهورية المتحدة .

٢١ مارس

● اعلنت نتائج الانتخابات لمجلس الامة . فاز فيها ١١٢ فلاحا و ٧٣ عاملا و ١٦٢ من الفئات الاخرى .

● صدر قرار جمهورى برفع الحراسة عن الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارىء .

● صدر قرار جمهورى ينظم عملية تعويض الخاضعين لقوانين التأميم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ . بما لا يتجاوز ١٥ الف جنيه كحد اقصى .

● صدر قرار جمهورى باعفاء ٢٥٪ من الارباح الصافية لاصحاب المهن غير التجارية من الضريبة . القرار يسرى على الفنانين .

● صدر قانون التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات .

● صدر قرار جمهورى بالتأمين ضد البطالة .

● صدر قرار جمهورى بتنظيم النقابات ويقضى بحل روابط العاملين فى الحكومة وضمها لى النقابات .

● صدر قانون المؤسسة الصحية العمالية .

٢٢ مارس

● صدر قرار بانهاء الحراسة على أموال الرعايا البلجيكيين فى الجمهورية المتحدة .

● صدر قرار بقانون يقضى بأن تؤول الى الدولة بدون مقابل ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها ، طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى .

٢٣ مارس

● صدر الدستور المؤقت الجديد (١٦٩ مادة) . وينص على العمل به حتى يتم مجلس الامة مهمته بوضع الدستور الدائم .

● صدر قرار جمهورى بان يكون المشير عبد الحكيم عامر هو النائب الاول لرئيس الجمهورية . وبمقتضى الدستور الجديد يحل النائب الاول لرئيس الجمهورية تلقائيا محل الرئيس اذا واجه أى طارىء لمدة ستين يوما حتى يختار مجلس الامة رئيسا جديدا يطرح اسمه للاستفتاء العام على الشعب ليتولى الرياسة .

● صدر قرار جمهورى بانهاء العمل بقوانين حالة الطوارىء فى الجمهورية العربية المتحدة والافراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين .

٢٤ مارس

● صدر قرار جمهورى بتشكيل الوزارة الجديدة برياسة على صبرى وعضوية كل من :

الشئون العلمية :

كمال رفعت — نائبا لرئيس الوزراء .

عبد العزيز السيد — وزيرا للتعليم العالى .

د . احمد رياض تركى — وزيرا للبحث العلمى .

الادارة المحلية والخدمات :

عباس رضوان — نائبا لرئيس الوزراء .

السيد يوسف — وزيرا للتربية والتعليم .

د . النبوى المهندس — وزيرا للصحة .

حكمت أبو زيد — وزيرة الشئون الاجتماعية .

محمد ابو نصير — نائبا لوزارة الاسكان .

محمد على حافظ — نائبا لوزارة التربية والتعليم .

الاعلام والثقافة والارشاد :

د . عبد القادر حاتم — نائبا لرئيس الوزراء .

الشئون الخارجية :

د . محمود فوزى — نائبا لرئيس الوزراء .

محمود رياض — وزيرا للخارجية .

د . حسين خلاف — وزيرا للعلاقات الثقافية والفنية الخارجية .

العدل والعمل والشباب :

د . نور الدين طراف — نائبا لرئيس الوزراء .

بدوى حمودة — وزيرا للعدل .

طلعت خيرى — وزيرا للشباب .

انور سلامة — وزيرا للعمل .

شئون الاوقاف والازهر :

احمد عبده الشرباصى — نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاوقاف .

الشئون المالية والاقتصادية :

د . عبد المنعم القيسونى — نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية .

د . نزيه ضيف — وزيرا للخزانة .

التموين والتجارة الداخلية :

د . كمال رمزى استينو — نائبا لرئيس الوزراء .

الصناعة والثروة المعدنية :

د . عزيز صدقى — نائبا لرئيس الوزراء ويتولى فى نفس الوقت وزارتى البترول والصناعات الخفيفة .

سمير حلمى — وزيرا للصناعات الثقيلة .

د . عزت سلامة وزيرا للكهرباء .

شئون المواصلات :

د . مصطفى خليل — نائبا لرئيس الوزراء .

محمود عبد السلام — وزيرا للنقل .

د . محمود رياض — وزيرا للاتصالات السلكية واللاسلكية .

د . عبد الملك سعد — نائب وزير لوزارة المواصلات السلكية واللاسلكية .

الزراعة والرى :

عبد المحسن أبو النور — نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى .

د. شفيق الخشن — وزيرا للزراعة .

حسن زكى — وزيرا للرى .

الوزارات الاخرى :

عبد الوهاب البشرى — وزيرا للحربية .

صدقى سليمان — وزيرا للسد العالى .

عبد العظيم فهمى — وزيرا للداخلية .

د . محمد لبيب شقير — وزير دولة لشئون التخطيط .

● صدر قرار جمهورى بتأميم شركة شل للبترول وشركة النصر لابار الزيوت .

● اصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بتعيين عشرة اعضاء فى مجلس الامة ، طبقا للدستور المؤقت . وبذلك اصبح مجلس الامة مكونا من ٣٥٠ عضوا منتخبا ، عشرة اعضاء معينين .

● صدر قرار بقانون بتنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة (٧ مواد) ، ويقضى ان يكون نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة مسئولا امام رئيس الجمهورية عن القوات المسلحة من الناحيتين الادارية والعسكرية . وينص على فصل ميزانية الجيش عن ميزانية القوات المسلحة . كما يقضى بانشاء قيادة للقوات البرية بالقوات المسلحة . وينص كذلك على ان تنقل الاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة التى كانت تمارسها وزارة الحربية الى القيادة العليا للقوات المسلحة .

٢٦ مارس

● القى الرئيس عبد الناصر بيانا فى افتتاح مجلس الامة .

● انتخب انور السادات رئيسا لمجلس الامة وانتخب سيد مرعى وسيد على شعير (عامل) وكيلين للمجلس .

٢٧ مارس

أعلن قانون بتخفيض ثلاثة ارباع ثمن الارض التى وزعت بالاصلاح الزراعى على الفلاحين والاعفاء من جميع الفوائد .

● اعلن القانون الخاص بمنح المؤسسات الصحفية شخصية اعتبارية تسمح لها باستقلال كامل فى جميع التصرفات . ويمنحها امتيازات المؤسسات العامة فى ان تستورد مباشرة ما تكون فى حاجة اليه .

● اعلن قانون تعديل تشكيل المجالس المحلية ويقضى باسقاط عضوية المنتخبين بالمجالس المحلية من غير اعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى .

٣ أبريل

● وافق صندوق النقد الدولى على تقديم قرض قيمته ٥٠ مليون جنيه للجمهورية العربية المتحدة يستخدم فى تمويل العملات الاجنبية اللازمة لمشروعات التنمية .

٦ ابريل

● على صبرى رئيس الوزراء يقدم بيانا ببرنامج الوزارة الى مجلس الامة يتضمن اربع نقاط اساسية :

١ – اتمام مرحلة التحول الاشتراكى .

٢ – تأكيد الحقوق الاساسية للانسان فى المجتمع .

٣ – العمل على اساس خطة شاملة تضع تفاصيل بناء التنمية ومضاعفة الدخل ودفع عجلة الانتاج .

٤ – تحقيق الحرية السياسية المدعمة بالحرية الانتاجية . واقامة الحياة الديمقراطية السليمة .

● على صبرى يعلن فى مجلس الامة انه قد تم الافراج عن جميع المعتقلين بعد الغاء حالة الطوارىء .

٨ ابريل

● المخابرات العربية تكتشف شبكة تجسس تعمل لحساب اسرائيل .

١٨ ابريل

● صدر قرار جمهورى بضم المستشفيات المملوكة للجمعيات الخيرية الى مؤسسة العلاج التى انشأتها الدولة .

● صدر قرار وزارى بحل الجمعيات الماسونية فى الجمهورية العربية المتحدة .

● بلغت ميزانية الدولة ١١٢٨ مليون جنيه .

٢٢ ابريل

● اعلن الرئيس عبد الناصر ان الجمهورية العربية المتحدة ستواجه اسرائيل اذا حاولت شن عدوان ضد المشروعات العربيه لتحويل نهر الاردن .

٢٣ ابريل

● الرئيس عبد الناصر يزور الجمهورية اليمنية لأول مرة ويعلن أمام القوات المصرية التى تساهم مع شعب وجيش اليمن فى الدفاع عن الثورة .

– لن نسمح للاستعمار ان يبقى فى اى جزء من الوطن العربى .

– على انجلترا ان ترحل عن عدن وتخرج من المنطقة كلها .

٢٥ ابريل

● الرئيس يجتمع بشيوخ القبائل ورجال الدين فى اليمن .

● وزارة الخارجية تبلغ يوثانت الأمين العام للامم المتحدة عن تأييد الجمهورية العربية المتحدة لقضية تحرر عدن والجنوب المحتل وتكشف عن محاولات بريطانيا لتنفيذ سياستها الاستعمارية وعدائها لثورة اليمن .

٢٦ ابريل

● الرئيس عبد الناصر يتهم حكومة سوريا بنقض قرارات مؤتمر القمة العربى .

٢٨ ابريل

● صدر بيان مشترك بين الجمهورية المتحدة والجمهورية اليمنية يعلن مساندة الجمهورية المتحدة بشكل كامل لشعب اليمن . كما يعلن ان امل الوحدة الذى نادى به شعب اليمن وحكومته ، هو قضية ترى القاهرة ان بحثه لا يمكن ان يتم الا بعد عودة القوات المصرية الى وطنها بالنصر الكامل .

● تم الاتفاق على انشاء مجلس اعلى مشترك بين القاهرة وصنعاء لتنسيق السياسة المشتركة بين البلدين .

٦ مايو

● خروشوف رئيس الوزراء السوفيتى يبدأ رحلته لاول مرة الى القاهرة فى زيارة رسمية وجهها اليه الرئيس عبد الناصر .

٩ مايو

● الرئيس عبد الناصر يعلن فى حفل تكريم خروشوف بعد وصوله الى القاهرة ، « لقد قامت بين الشعبين العربى والسوفيتى انبل العلاقات كانت بدايتها زمالة فى طريق الكفاح للقضاء على الاستعمار » .

● خروشوف يقول « ان الشعب السوفيتى يقدر الانتصارات الثورية للجمهورية المتحدة ويراها مرحلة هامة فى النضال التحررى الذى تخوضه شعوب افريقيا . وان الشعب السوفيتى يتابع باهتمام نجاح الجمهورية المتحدة فى بناء الحياة الجديدة » .

١٤ مايو

● الرئيس عبد الناصر وخروشوف يفتتحان الاحتفال بتحويل مجرى النيل وانتهاء المرحلة الاولى فى بناء السد العالى .

● خروشوف يعلن ان مجلس السوفييت الاعلى قد قرر منح كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر لقب بطل الاتحاد السوفيتى ووسام لينين وميدالية النجم الذهبى ، اعترافا بدورهما القيادى فى النضال ضد الاستعمار .

٢٤ مايو

● صدر البيان المشترك عن محادثات عبد الناصر – خروشوف . جاء فى البيان :

– ان الاتحاد السوفيتى يقدم قرضا للجمهورية المتحدة مقداره ٢٥٢ مليون روبل (١٠٠ مليون جنيه استرلينى) .

– ان يهدى الاتحاد السوفيتى الجمهورية المتحدة ١٠ آلاف فدان يعدها الاتحاد السوفيتى ويزودها بأحدث الآلات . هدية لمصر .

– تأكيد اهمية الاتصال الشخصى بين قادة البلدين .

– التأييد التام للقضايا العربية والافريقية .

– التمسك بسياسة التعايش السلمى .

– الدعوة الى تدعيم الامم المتحدة .

– تأييد قضايا الشعوب فى حقها فى تقرير مصيرها والدفاع عن سيادتها .

٢٦ مايو

● اعلن عن توقيع اتفاق سياسى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ينص على :

– تشكيل مجلس رياسة مشترك من رئيسى الجمهورية وعدد من الاعضاء .

– يتولى المجلس تخطيط سياسة البلدين وتنسيقها فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى ميدان الاعلام .

– يعاون المجلس ٦ منظمات من بينها قيادة عسكرية مشتركة تتولى تسليح قوات البلدين وتدريبها وقيادة جيوشها وقت الحرب .

٢٧ مايو

● وفاة نهرو رئيس وزراء الهند .. الرئيس عبد الناصر يقول فى رسالته الى رئيس جمهورية الهند « ان حياة نهرو ستبقى الى ازمان واجيال شعلة تضىء الطريق للهند ولآسيا وللانسانية » .

اول يونيو

● كبير العلماء الالمان العاملين فى الجمهورية المتحدة يعلن ان مصر تعمل فى ميادين اطلاق الاقمار الصناعية وسفن الفضاء ، للاغراض السلمية .

٢٨ يونيو

● صدر قرار جمهورى بتعيين امين حلمى كامل وزيرا للصناعات الخفيفة .

● صدر قرار جمهورى بتعيين شعراوى جمعه وعلى السيد على وكمال الدين الحناوى اعضاء متفرغين لتمثيل

الجمهورية العربية المتحدة فى مجلس الرياسة المشترك مع العراق .

٤ يوليو

● السلطان احمد عبد الله الفضلى رئيس المجلس الاعلى لمحميات الجنوب العربى يصل الى القاهرة ويجتمع بالرئيس عبد الناصر بعد انشقاقه على مؤتمر لندن وكشفه للمؤامرات الاستعمارية البريطانية فى المنطقة .

١٣ يوليو

● بدات جلسات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة .

١٧ يوليو

● بدأ انعقاد مؤتمر القمة الافريقى فى القاهرة .

٢١ يوليو

● مؤتمر القمة الافريقى يصدر قراراته (٢٣ قرارا) تتناول تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ومساعدة حركات التحرر ودعم الوحدة الافريقية .

● مؤتمر القمة الافريقى يصدر قرارا بتوجيه الشكر الى الرئيس عبد الناصر على الجهود التى بذلها من أجل انجاح المؤتمر .

السنة الثالثة عشرة ٢٣ يوليو ١٩٦٤ - ٢٢ يوليو ١٩٦٥

٢٣ يوليو

● رؤساء الدول الافريقية يشاركون فى احتفالات الثورة . ويشيدون بدور الثورة المصرية الايجابى فى حركة التحرر الافريقية .

٢٤ يوليو

● وقع انفجار فى الباخرة المصرية « نجمة الاسكندرية » اثناء رسوها فى ميناء « عنابة » بالجزائر .

١٠ اغسطس

● الجمهورية العربية المتحدة تعلن استنكارها للعدوان التركى على شعب قبرص . وتعتبر العدوان تهديدا للسلام فى المنطقة .

١١ اغسطس

● الرئيس عبد الناصر يعلن فى رده على رسالة الاسقف مكاريوس ان الجمهورية المتحدة مستعدة لتقديم كافة المساعدات الى شعب قبرص من أجل المحافظة على حرية الجزيرة ووحدة شعبها وصيانة حقوقه فى المساواة بين الطائفتين الاتراك واليونانيين .

١٥ اغسطس

● تم فى موسكو الاتفاق على توريد المعدات والآلات اللازمة لاعمال المرحلة الثانية طبقا للتعديلات التى ادخلت على برامج العمل لاختصار سنة كاملة من فترة تنفيذ المرحلة الثانية .

١٨ اغسطس

● الجمهورية العربية المتحدة تدعو جميع الدول العربية للانضمام الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والانضمام الى السوق العربية المشتركة .

٢٨ اغسطس

● الرئيس عبد الناصر يستقبل الاسقف مكاريوس بالقاهرة بتبادل الرأى حول الموقف فى قبرص .

اول سبتمبر

● تم تشكيل مجلس الرياسة المشترك للجمهورية العربية المتحدة والعراق .

٥ سبتمبر

● بدأ مؤتمر القمة العربى الثانى اجتماعاته فى الاسكندرية .

١١ سبتمبر

● صدرت قرارات مؤتمر القمة التى تقضى بالامر ببدء العمل الفورى فى مشروعات تحويل نهر الاردن والتأهب لحمايتها بالقوات المسلحة . (القرارات سرية وقد تركزت حول ٢١ موضوعا) .

١٤ سبتمبر

● صدر بيان رسمى عن محادثات الرئيس عبدالناصر والامير فيصل وقد اعلن البيان عن تصميم الجمهورية العربية المتحدة والسعودية على منع اية اشتباكات مسلحة فى اليمن . وعلى ان تقوم الدولتان بالاتصالات اللازمة والتوسط لدى الاطراف المعنية لتهيئة جو من التفاهم للوصول الى حل الخلافات القائمة بالطرق السلمية .

٢٢ سبتمبر

● على صبرى يوقع فى موسكو اتفاقا مع الاتحاد السوفيتى يقضى بأن يساهم الاتحاد السوفيتى فى استصلاح ٢٠٠ الف فدان فى الجمهورية المتحدة . كما يساهم الاتحاد السوفيتى بما قيمته ١٢٠ مليون جنيه استرلينى فى مشروعات الصناعة فى الخطة الثانية للتنمية .

٢٤ سبتمبر

● اكتشفت فى القاهرة اكثر من محاولة اسرائيلية ارهابية ضد العلماء الالمان الذين يعملون فى الجمهورية العربية المتحدة .

● صدر قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى بان يتولى خالد محيى الدين اختصاصات رئيس مجلس ادارة اخبار اليوم ويتولى احمد فؤاد رياسة مجلس ادارة روز اليوسف .

اول اكتوبر

● بدا اليوم تطبيق نظام التأمين الصحى بالاسكندرية لاول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة على سبيل التجربة تمهيدا لتعميمه بعد ذلك فى جميع انحاء الجمهورية .

٥ اكتوبر

انعقد الاجتماع الاول للمؤتمر الثانى لرؤساء دول عدم الانحياز بالقاهرة . وقد اشتركت فى المؤتمر ٤٨ دولة . كما اشتركت ١٠ دول كمراقبين .

● الرئيس يقدم فى خطابه فى افتتاح المؤتمر مشروعا باعلان « بيان عن تحقيق السلام بالتعاون الدولى » .

● وصل تشومبى فجأة الى القاهرة فى محاولة لحضور المؤتمر .

● المؤتمر يتخذ قرارا بعدم حضور تشومبى الى المؤتمر .

● الجمهورية المتحدة تحدد اقامة تشومبى فى قصر العروبة .

● اغلاق سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى ليوبولدفيل مؤقتا .

٦ اكتوبر

● سلطات ليوبولدفيل تفرض حصارا على سفارة الجمهورية العربية وسفارة الجزائر بها ».

٩ اكتوبر

● وصل مويس تشومبي الى باريس بعد ان غادر القاهرة ».

١٤ اكتوبر

● عقد اجتماع مجلس الرياسة المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية برياسة الرئيسين جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف ».

١٦ اكتوبر

● اعلن اتفاق انشاء القيادة السياسية الموحدة بين الجمهورية المتحدة والعراق، وتنص على انشاء قيادة سياسية موحدة تتكون من رئيسى الجمهورية و ٦ اعضاء من كل من البلدين وهى اعلى سلطة سياسية فى البلدين . انشاء سلطة عليا تشرف على السياسة الخارجية والقوات المسلحة والدفاع والتخطيط الاقتصادى والثقافة والتعليم والامن القومى ».

٢٢ اكتوبر

● بعث الرئيس عبد الناصر باول رسالة الى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى الجديد بعد اعفاء خروشوف من منصبه فى ١٤ اكتوبر .

● قادة الاتحاد السوفيتى يبعثون رسالة الى الرئيس عبد الناصر يؤكدون فيها ان سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الجمهورية العربية لن تتغير ويؤكدون الرغبة فى تطوير وتدعيم العلاقات الودية بين الشعبين العربى والسوفيتى . كما اكدوا فى رسالتهم تقدير الاتحاد السوفيتى للدور الطليعى الذى تقوم به الجمهورية العربية فى حركة الثورة الوطنية ».

اول نوفمبر

● اجتمع الرئيس عبد الناصر بكينيث كواندا رئيس جمهورية زامبيا الذى يقوم بأول رحلة خارج بلاده بعد استقلالها بثمانية ايام .

١٧ نوفمبر

● مجلس الامة يبعث برقية الى المجلس الوطنى السورى وبرقية اخرى الى كل برلمانات الدول الاعضاء فى الامم المتحدة يعلن فيها استنكاره للعدوان الاسرائيلى على سوريا ووقوف شعب الجمهورية المتحدة بجانب الشعب السورى .

١٨ نوفمبر

● مجلس الامة يقر اتفاقيات مجلس الرياسة المشترك والقيادة السياسية الموحدة بين الجمهورية العربية والعراق، كما يقر الاتفاقية المعقودة مع اليمن بشأن تشكيل مجلس اعلى للتنسيق السياسى بين البلدين ».

٢١ نوفمبر

● رئيس جمهورية كوريا الشمالية يزور الجمهورية العربية المتحدة ويبدأ مباحثاته مع الرئيس عبد الناصر ».

٢٢ نوفمبر

● تقرر تشكيل امانة عامة للاتحاد الاشتراكى العربى ».

٢٦ نوفمبر

● قامت مظاهرة من الافريقيين المقيمين فى القاهرة ، بحرق مكتبة السفارة الامريكية بالقاهرة ، احتجاجا على عدوان القوات الامريكية على الكونجو من جديد، بالاشتراك مع القوات البلجيكية ».

٥ ديسمبر

● انهى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب مؤتمره للانتاج والتنمية الذى عقده بمدينة بورسعيد بالاشتراك مع الاتحاد المصرى العام للعمال . واعلن انضمام كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربى للشغل ، لعضوية اتحاد نقابات العمال العربى ».

١٩ ديسمبر

● شيلبين نائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتى يزور الجمهورية العربية المتحدة ويقابل الرئيس عبد الناصر ».

٢٠ ديسمبر

● اعلن تشكيل القيادة السياسية الموحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية تنفيذا للاتفاق الذى عقد فى ١٦ اكتوبر . القيادة السياسية الموحدة يرأسها الرئيس عبد الناصر وعبد السلام عارف وتضم ٢٥ عضوا من نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء ووزراء البلدين ».

٢٣ ديسمبر

● الرئيس يقول فى الاحتفال بعيد النصر فى بورسعيد :

— « امريكا تعطينا ما قيمته ٥٠ مليون جنيه من القمح واللحوم والفراخ . ولسنا مستعدين ان نبيع حريتنا نظير اى مبلغ أو نخضع لاى ضغط » .

— « ارسلنا السلاح الى شعب الكونجو وسنرسل له المزيد لاننا لا نعترف بتشومبى عميل الاستعمار » .

— «لابد ان يشارك الشعب فى ادارة الخدمات كما يشارك فى ادارة الانتاج » ».

٢٧ ديسمبر

● شيلبين نائب رئيس الوزراء السوفيتى يعلن فى مجلس الامة :

— الصداقة السوفيتية العربية الان اقوى من اى وقت مضى ».

— الاتحاد السوفيتى سينفذ جميع التزاماته للجمهورية العربية المتحدة .

● انور السادات رئيس مجلس الامة يقول «اننا نقدر للاتحاد السوفيتى معوناته الكبيرة والشريفة التى تقدم من اجل التحرير والتطور » ».

اول يناير ١٩٦٥

● صدر العدد الاول من « الطليعة » طريق المناضلين الى الفكر الثورى المعاصر، المجلة الفكرية السياسية التى تعكس مناقشات التنظيم السياسى فى مصر ولقضايا البناء الاشتراكى ».

٣ يناير

● تقرر تخفيض اشتراكات تأمين اصابات العمل من ٢٪ الى ١٪ ».

٤ يناير

● صدرت عدة قرارات بضمان الحكومة للحد الادنى لاسعار السندات الحكومية».

٦ يناير

● سر الختم خليفة رئيس وزراء السودان بعد سقوط الحكم العسكرى اثر ثورة ٢١ اكتوبر من نفس العام يزور الجمهورية العربية المتحدة ويقابل الرئيس عبد الناصر ».

٩ يناير

● الرئيس عبد الناصر يطلب الى مجلس الامة البدء فى اجراءات اختيار رئيس الجمهورية لفترة الرياسة الجديدة.

● بدأت فى القاهرة اجتماعات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية .

● قدرت استثمارات الخطة الثانية للصناعة والكهرباء والتعليم بمبلغ ١٤٤٣ مليون جنيه .

● عقدت الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى اول اجتماع لها ».

١٠ يناير

● تم الاتفاق على اعادة التجارة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان وبدء التبادل فى حدود ٣ ملايين جنيه .

● المظاهرات الشعبية تجتاح الجمهورية العربية تطلب ترشيح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بفترة الرياسة الجديدة وتستمر حتى اعلان انتخابه .

١١ يناير

● اعلن ان الجمهورية العربية

المتحدة تنتج نوعين من الطائرات النفاثة: المقاتلات والقاذفات .

١٢ يناير

● صدرت قرارات رؤساء الحكومات العربية مؤكدة العمل على تنفيذ الخطط العربية فورا وتأييد منظمة تحرير فلسطين ومجابهة اى دولة اجنبية تسعى لاقامة علاقات جديدة مع اسرائيل .

١٣ يناير

● أعلن الفريق امين الحافظ رئيس حكومة سوريا ان الرئيس عبد الناصر قد توسط بين سوريا والعراق . وان العلاقات بينهما قد تحسنت نتيجةلهذه الوساطة .

٢٠ يناير

● مجلس الامة يصدر وثيقة اعلان ترشيح جمال عبد الناصر لرياسة الجمهورية .

● الرئيس عبد الناصر يقبل ترشيح مجلس الامة له رئيسا للجمهورية لفترة الرياسة القادمة والتى تمتد لست سنوات ويحدد خمسة اسس لقبوله الترشيح .

راجع نص خطاب الرئيس بملحق اليوميات تحترقم
- ٨ -

٢١ يناير

● افتتح المسرح العمالى بالقاهرة اول عرض له على مسرح دار الاوبرا بمسرحية الصفقة لتوفيق الحكيم .

٢٣ يناير

● تكونت فى الامم المتحدة مجموعة من الدول من بينها الجمهورية المتحدة اطلق عليها اسم «لجنة الـ ١٦» لوضع مشروع لانقاذ الامم المتحدة من ازمتها المالية .

٢٦ يناير

● مجلس النواب الامريكى يقرر وقف بيع القمح للجمهورية العربية المتحدة .

٢٧ يناير

● الحكومة الامريكية تعلن عدم موافقتها على قرار مجلس النواب بمنع بيع القمح للجمهورية المتحدة .

● الرئيس عبد الناصر يجتمع فى القاهرة بكريستوف جيبنى رئيسحكومة الثورة فى الكونجو .

● صدر بيان مشترك عن النقابة العامة لعمال الزراعة فى الجمهورية المتحدة واتحاد مزارعي السودان . وتضمن البيان ضرورة قيام اتحـاد للمزارعين العرب واتحاد للمزارعين الافريقيين .

٢٩ يناير

● قررت الجمهورية العربية المتحدة تقديم قرض الى جمهورية داهومى فى شكل سلع وخدمات لانشاء شبكة طرق وفندق .

٣٠ يناير

● المشير عبد الحكيم عامر وانور السادات رئيس مجلس الامة يزوران اليمن ويعقدان عدة اجتماعات فىصنعاء مع المسئولين اليمنيين والضباط المصريين فى اليمن .

● قررت الجمهورية العربية المتحدة وقف اعمال السفارةالعربية فىليوبولدفيل وسـحب اعضائهـا ردا على سحب الدبلوماسيين الكونجوليين من القاهرة.

٣١ يناير

● المشير عبد الحكيم عامر يوجه من صنعاء انذارا الى اعداء جمهورية اليمن .

● وقع بالاحرف الاولى على ٣ اتفاقيات بين الجمهورية المتحدة والمانيا الشرقية لتوريد معدات المانية لاقامة بعض المشروعات الصناعية فى الجمهورية المتحدة بما قيمته ١٧ مليون جنيـه استرلينى . وكذلك تقـديم تسهيلات ائتمانية للجمهورية العربية بمبلغ ١١ مليون جنيه . واتفاق خاص بتنمية التعاون الفنى والعلمى بين البلدين .

اول فبراير

● صدر قرار جمهورى بدعـوة الناخبين للاستفتاء على رئيس الجمهورية يوم ١٥ مارس .

● تم الاتفاق مع السودان على اجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية تصل الى ١٠٠ ٪ .

٢ فبراير

● تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى على العمل من اجل ان يتم بناء السد العالى نهائيا فى عام ١٩٦٨ بدلا من ١٩٦٩ . واتمام محطة توليد الكهرباء عام ١٩٦٩ بدلا من ١٩٧٠ .

٣ فبراير

● تقرر رفع مرتبات الذين يتقاضون اقل من ٧ جنيهات شهريا ويستفيد من القرار ٥٢ الف عامل بالدولة .

٦ فبراير

● صدر العدد الاول من «الاشتراكى» نشرة المناضلين من اجل مجتمع الكفاية والعدل ، وهى المجلة التنظيمية الداخلية للاتحـاد الاشتراكى العربى (نصف شهرية) .

٧ فبراير

● القاهرة تعلن انها سوف تقطع علاقاتها مع بون اذا استمر ارسـال هدايا الاسلحة من المانيـا الغربيـة لاسرائيل .

١٠ فبراير

● المانيا الغربية تصدر قرارا بوقف صفقات السلاح مع اسرائيل .

١١ فبراير

● اعلنت وزارة الخارجية البريطانية ان مساندة حكومة القاهرة لثوار الجنوب العربى يجعلمن الصعب تحسين العلاقات بين الجمهورية المتحدة وبريطانيا .

١٥ فبراير

● وافق مجلس الامة على مشروع قانون يقضى بتخفيض ايجارات المبانى بنسبة ٢٠ ٪ للمبانى التى تم انشاؤها من اول يناير ١٩٤٤ وحتى يناير ١٩٦١ . وتخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ للمبانى التى اقيمت بعد ذلك .

● بدأت المباحثات بالقاهرة بين الاتحاد الاشتراكى العربى ووفد الحزب الشيوعى الايطالى .

١٦ فبراير

● بورقيبة رئيس جمهورية تونس يزور الجمهورية العربية المتحدة .

١٨ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يشرح تفاصيل الازمة مع المانيا الغربية امام الجماهير فى اسوان ويصف المانيا الغربيـة بالاستعمار الجديد .

● بورقيبة يعلن ان المعركة فى تونس والجمهورية العربية معركة واحدة .

٢١ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يعلن انه لا يمكن ان نقبـل اعتـذار المانيـا الغـربية عن هـدية الاسـلحة لاسرائيل بانها اجابت طلب امريكا . وتساءل الرئيس هل المانيا الغربية دولة مستقلة ام لا ؟

● الرئيس يعلن ان العام الحالى اهم سنوات النضال العربى .

٢٢ فبراير

● انبع البيان الرسمى عن محادثات الرئيس عبدالناصر ومحيورقيبة البيان يعلن ان تزويد اسرائيل بالاسلحة تشجيع للعدوان على العرب وتهديد خطير لكيان الدول العربية كلها . كما اعلن البيان تأييده لمنظمة تحرير فلسطين ومساعدتها على استرداد حقوق شعب فلسطين

٢٤ فبراير

● وصل والتر اولبريخت رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية فى زيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة

● بون تدرس قطع علاقاتها الاقتصادية مع القاهرة ردا على الزيارة

● المشير عبد الحكيم عامر يعلن فى مجلس الامة ان خسائر الارواح فى عمليات اليمن بلغت ١٠٥ شهيدا من الضباط و١٥٠٢ شهيدا من الجنود ، وان تكاليف الحرب قد بلغت ٣ مليون جنيه استرلينى فى سنتين و١٥ مليون جنيه كل سنة من النقد المصرى

٢٥ فبراير

● الرئيس عبد الناصر يجتمع بالهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى ويعلن ان الميثاق هو الحكم فى اجراءات التأمين وان الاتحاد الاشتراكى يضع خطا مبدئيا واحدا امام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق ، كما اعلن الرئيس ان المرحلة القادمة لايمكن ان تكون استمرارا للمرحلة السابقة وانما يجب ان تكون استمرارا للمرحلة السابقة وانما يجب ان تكون تجديدا للثورة فى مجال الخدمة العامة ■

٢٦ فبراير

● اعن ان الدخل القومى زاد ١١٦١ مليون جنيه فى السنة الرابعة للخطة الخمسية الاولى

٢٧ فبراير

● اعلن عن اكتشاف حقل للبترول (المرجان) تحت مياه خليج السويس يقدر انتاجه السنوى بعشرة ملايين طن

اول مارس

● بدا ارسال محطة اذاعة صوت فلسطين من القاهرة

● صدر بيان مشترك عن مباحثات الرئيس عبد الناصر واولبريخت . اعلن البيان عن توقيع اتفاق طويل الاجل للتجارة والدفع بين البلدين كما اعرب عن تأييد حقوق العرب فى فلسطين وتأكيد قرارات مؤتمر عدم الانحياز بشأن الدول المقسمة ووسائل توحيدها

كما اعلن البيان عن استنكاره للخطط العدوانية التى خلقت اسرائيل ■

● طرحت « الطليعة » بتصريح خاص من الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى النقاش حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى ■

٣ مارس

● ارنست جيفارا وزير الصناعة الكوبى يزور الجمهورية المتحدة ■

٤ مارس

● القى القبض على شبكة ارهابية تابعة لاسرائيل كانت تدبر الحوادث ضد العلماء الالمان فى الجمهورية العربية المتحدة ومعظم اعضاء الشبكة من الالمان الغربيين ■

٩ مارس

● الرئيس عبد الناصر يتحدث عن المهام التى تنتظرها البلاد فى السنوات القادمة وهى : بناء الصناعات الثقيلة ومواجهة الخطر الاسرائيلى والعمل من اجل الوحدة العربية ■

١٠ مارس

● الرئيس عبد الناصر يعلن ان الدول العربية اتخذت اربع قرارات للرد على المانيا الغربية اذا اعترفت باسرائيل . تقضى القرارات :

- سحب السفراء العرب من بون فورا ■
- انذار بقطع العلاقات الدبلوماسية
- التضامن مع الجمهورية المتحدة
- انذار بجميع مؤيدى اسرائيل ■

١١ مارس

● القى بورقيبة فى بيروت تصريحات عن سياسة « المراحل » لحل قضية فلسطين وامكانية التعايش السلمى مع اسرائيل ■

● الملك الحسن يزور القاهرة ويجتمع بالرئيس عبد الناصر ■

١٤ مارس

● الجمهورية العربية المتحدة توافق مع تسع دول عربية على قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، على قطع العلاقات مع المانيا الغربية اذا اعترفت باسرائيل .

● اعلنت حدتو « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » حل تنظيمها الشيوعى ■

١٥ مارس

● تم انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية للفترة القادمة

بنسبة ٩٩٫٩ ٪ من مجموع اصوات الناخبين ■

١٦ مارس

● الرئيس عبد الناصر يعلن بعد اعادة انتخابه :

- اريدكم جميعا معى ■
- اننى اطلب اليكم الا تكون نتيجة الاستفتاء تفويضا مطلقا لى لاننى احتاج اليكم معى فى كل يوم ■
- احتاج فكركم - جميعا وبغير استثناء - مع فكرى وضمائركم مع ضميرى وايديكم مع يدى

١٨ مارس

● مات فاروق احمد فؤاد ملك مصر السابق ، فى روما ■

٢٤ مارس

● شواين لاى يبعث برسالة الى الرئيس عبد الناصر يعلن فيها تأييد الصين الشعبية للموقف الذى اتخذته الجمهورية العربية المتحدة من المانيا الغربية ■

٢٥ مارس

● الرئيس عبدالناصر يؤدى اليمين الدستورية امام مجلس الامة عن مدة رياسة الجمهورية التى تبدا يوم ٢٧ مارس ولمدة ٦ سنوات ■

٣٠ مارس

● افتتاح الندوة العالمية لقضية فلسطين فى القاهرة ■

اول ابريل

● اشتركت الجمهورية العربية المتحدة مع ١٦ دولة من دول عدم الانحياز فى توجيه نداء السلام الى الدول الخمس الكبرى لاجراء مفاوضات مباشرة غير مشروطة لتسوية مشكلة فيتنام تسوية سلمية ووقف كل تدخل اجنبى فى فيتنام ■

٤ ابريل

● بدات الاجتماعات فى القاهرة بين وفد الاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية المتحدة ووفد الاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العراقية ، ووفد حزب جبهة التحرير الجزائرية ■

١٥ ابريل

● زكريا محيى الدين يراس وفد الجمهورية العربية المتحدة فى الاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر باندونج ، ويجتمع بشاسترى فى نيودلهى ،

١٧ ابريل

● على صبرى يفتتح تمز القادة الاداريين ويعلن ان مرحلة التحول القادمة تحتاج الى قيادات ثورية (•)

٢٠ ابريل

● بدا مجلس الامة فى ممارسة سلطة « تقصى الحقائق » (•)

٢٤ ابريل

● اتخذ « الحزب الشيوعى المصرى » قرارا بحل نفسه ، والغاء التزام اعضائه بالعضوية الحزبية وتقدمهم كافراد لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى

٢٦ ابريل

● تيتو يزور الجمهورية العربية المتحدة ويجتمع بالرئيس عبد الناصر .

٢٨ ابريل

● الرئيس عبد الناصر يرفض مقابلة مبعوث بورقيبة بسبب موقف الرئيس التونسى المعادى لقضية تحرير الشعب الفلسطينى ومطالبته بالتعايش السلمى مع اسرائيل (•)

٢٩ ابريل

● قرر ممثلو الملوك والرؤساء العرب رفض مقترحات بورقيبة بشأن قضية فلسطين (•)

٣٠ ابريل

● صدر بيان مشترك عن محادثات عبد الناصر ـ تيتو ، يعلن تأييد مطالب شعب فلسطين العربى لاسترداد حقوقه الشرعية كاملة وتأييد كفاح شعب اليمن ويندد بالسياسة العدوانية الاستعمارية ضد شعب الجنوب العربى المحتل . ويرى البيان ان مشكلة فيتنام تعد تهديدا للسلام العالمى ويطالب بوقف الهجمات الجوية ضد شعب فيتنام الشمالية .

اول مايو

● الرئيس عبد الناصر يعلن فى عيد العمال ان قضية فلسطين ليست قضية مزايدات او مساومات ، وقد وصف الرئيس موقف بورقيبة من قضية فلسطين على انه لايخدم سوى الاستعمار واسرائيل . وقد اعلن الرئيس ان العمل الوطنى يتم اليوم تحت حكم قوانين ولوائح وضعت فى عهد تحالف راس المال والاقطاع ولذلك يجب تغيير هذه القوانين واللوائح واعلن الرئيس ان المرحلة القادمة ليست مرحلة مطالب اقتصادية جديدة وانما هى مرحلة عمل لتكوين قاعدة الانطلاق (•)

٤ مايو

● شارل خلو يزور الجمهورية العربية المتحدة ويجرى محادثات مع الرئيس عبد الناصر حول تأكيد موقف البلدين ازاء العدوان الصهيونى على فلسطين والتزامهما بسياسة عدم الانحياز (•)

٦ مايو

● الجمهورية العربية المتحدة تدعو مجلس الامن للتدخل لازالة القاعدة البريطانية من الجنوب العربى وانهاء الحكم البريطانى فى المنطقة (•)

٩ مايو

● افتتح معهد الدراسات الاشتراكية بالقاهرة التابع للامانة العامة للاتحاد الاشتراكى (•)

١٢ مايو

● نص مشروع قرار ربط الميزانية لعام ١٩٦٥/١٩٦٦ على ان :

ـ ميزانية الخدمات ٥٩٤٫٦ مليون جنيه

ـ ميزانية الاعمال ١٢٢٢٫٢ مليون جنيه (•)

ـ صافى الانفاق العيام ١٢٠١٫٩ مليون جنيه

١٣ مايو

● الجمهورية العربية المتحدة تقرر قطع علاقاتها السياسية مع المانيا الغربية بعد ان قررت بون اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل (•)

١٥ مايو

● القاهرة تؤجل الاعتراف بحكومة المانيا الشرقية (•)

١٦ مايو

● اجتمعت الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى بحضور الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد تناول الاجتماع التركيز على اهمية التنظيم السياسى والانتاج فى المرحلة القادمة والشئون الاقتصادية

٢٠ مايو

● اعلان « دستور العمل فى مرحلة الانطلاق » يقول بأن عمال الجمهورية العربية المتحدة « قد وطدوا العزم فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ شعبنا ضد قوى الصهيونية والاستعمار الدولى وعملائه ، على ان يكونوا جنود الصف الاول فى معركة الانتاج التى يقودها عبد الناصر » (•)

٢١ مايو

● فقدت القوى الاشتراكية فى مصر والوطن العربى واحدا من رواد الفكر الثورى العربى ، الدكتور محمد مندور

● شرع «الاهرام» فى نشر الوثائق السرية لخطط العدوان والتدخل البريطانية المنفردة وبالاشتراك مع امريكا فى كل من ليبيا ولبنان والكويت، مصحوبة بتعليقات من محمد حسنين هيكل فى مقاله الاسبوعى «بصراحة»

٢٥ مايو

● صدر بيان القيادة السياسية الموحدة للعراق والجمهورية العربية المتحدة يعلن :

ـ استنكار تصريحات بورقيبة وموقفه

ـ التمسك بقرارات مؤتمر القمة العربى (•)

ـ ضرورة تدعيم النظام الجمهورى فى اليمن (•)

ـ ضرورة توحيد جميع القوى الوطنية داخل الاتحاد الاشتراكى (•)

٢٧ مايو

● مجلس رؤساء الحكومات العربية يرفض بالاجماع موقف بورقيبة من قضية فلسطين ويعتبره خروجا على الاجماع العربى (•)

٣٠ مايو

● اصدر مجلس رؤساء الحكومات العربية قرارات تدعو الى :

ـ دعم وحدة العمل العربى لتحرير فلسطين (•)

ـ تأييد منظمة التحرير الفلسطينى .

ـ التمسك بقرارات مؤتمر القمة العربيين .

ـ كفالة المزيد من اسباب الفعالية للقيادة العربية الموحدة والمشروع العربى الموحد لاستثمار مياه نهر الاردن وصد الاعمال العدوانية الاسرائيلية على الاراضى العربية .

٣١ مايو

● الرئيس عبد الناصر يحضر المؤتمر الوطنى الثانى لمنظمة تحرير فلسطين ويقول فيه :

ـ ليس بالجامعة العربية ولا بمؤتمرات القمة وقراراتها تتحرر فلسطين : هذه كلها عوامل مساعدة

ـ العمل العربى الثورى هو وحده طريق تحرير فلسطين .

ـ تحرير فلسطين لن يتم الا بمعركة . ولكننا نحن الذين نحدد زمانها ومكانها ولا نقبل ان يحددها لنا العدو .

ـ الاستعمار فى كل خططه يستهدف قاعدة العمل الثورى العربى فى مصر

٨ يونيو

● اصدر المؤتمر السنوى لقادة الشباب بالاتحاد الاشتراكى العربى توصياته التى من بينها « الاسراع

بتشكيل التنظيم السياسى للشباب فى الجمهورية العربية المتحدة » .

٩ يونيو

● الرئيس عبد الناصر يجتمع بشاسترى رئيس وزراء الهند ، وتدور المباحثات حول مؤتمر رؤساء حكومات الدول الاسيوية والافريقية الذى سيعقد فى الجزائر .

١٠ يونيو

● احمد توفيق المدنى ــ مبعوث الرئيس بن بيللا ــ يجتمع بالرئيس عبدالناصر لاجراء مباحثات حول تصفية الجو العربى وحل مشكلة اليمن .

● حسين الشافعى عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ونائب رئيس الجمهورية يعلن ان الثورة لايمكن ان تنفصل عن العمال والفلاحين لانهم مصدر قوتها .

١٢ يونيو

● تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء الملايو يزور القاهرة ويجتمع بالرئيس عبد الناصر حيث قد تم الاتفاق على عدم اثارة الخلافات الثنائية فى المؤتمر الاسيوى الافريقى فى الجزائر .

● بدأت المباحثات بين الاتحاد الاشتراكى ووفد جبهة تحرير فيتنام الجنوبية .

١٣ يونيو

● اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى تبحث موضوع الادخار . اللجنة تقرر ان تكون ساعات العمل ٧ ساعات فقط كما تقرر مكافأة سنوية للعاملين فى الحكومة قدرها ١٥ يوما

● تقرر اعفاء ٧٩ قرية فى ١٥ محافظة من ضريبة العوائد على العقارات بأثر رجعى اعتبارا من يناير ١٩٦٥ .

١٤ يونيو

● عبد المحسن ابو النور يعلن فى مجلس الامة انه تقرر تمليك ٦ آلاف فدان من اراضى الدولة فى مخاوطة موسى للعمال الزراعيين .

١٥ يونيو

● قرر مجلس الوزراء تطبيق نظام اللامركزية الكامل بالنسبة لكليات الجامعات ومعاهدها .

● محمد ايوب خان رئيس جمهورية باكستان يزور الجمهورية العربية المتحدة ويجتمع بالرئيس عبدالناصر . وقد تناولت المحادثات بينهما الاعداد للمؤتمر الاسيوى الافريقى فى الجزائر

١٦ يونيو

● توفى الفريق عزيز المصرى احد رواد الحركة الوطنية المصرية العربية عن ٨٧ عاما .

● تقرر اجراء تعديلات فى شروط القبول بكلية الشرطة تقضى برفع الحد الاعلى لسن القبول الى ٢٢ سنة واعفاء ابناء الكونستبلات والصولات بالشرطة والقوات المسلحة من شرط المجموع اسوة بأبناء الضباط

● الحكومة تخصص ٢٠ مليون جنيه من النقد الاجنبى الحر خلال الشهور الثلاثة القادمة لتغطية التعاقدات على القمح الذى تحتاجه البلاد لتغطية احتياجات الاستهلاك . وقد طلب الرئيس ان يكون تخطيط توفير القمح قائما على افتراض ان الولايات المتحدة لن تجدد الاتفاقية .

١٩ يونيو

● تلقى الرئيس عبد الناصر رسالة سلمها وزير خارجية الجزائر لسفير الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك بعد الانقلاب الذى قام به الكولونيل هوارى بومدين ضد الرئيس بن بيللا فى نفس اليوم .

● بدأ مجلس الامة مناقشة الميزانية الجديدة للدولة .

● قرر مجلس محافظة اسوان توزيع الاراضى المستصلحة على اهالى النوبة ابتداء من اول يوليو .

● شواين لاى يزور الجمهورية العربية المتحدة ويجرى محادثات مع الرئيس عبد الناصر حول مؤتمر القمة الاسيوى الافريقى الثانى بالجزائر .

٢٠ يونيو

● وصل المشير عبد الحكيم عامر الى الجزائر فى مهمة عاجلة بعد الانقلاب واجتمع بهوارى بومدين واعضاء مجلس الثورة الجزائرى الجديد وعاد فى اليوم التالى .

● الرئيس عبد الناصر يعلن فى حفل تكريم شواين لاى « اننا نثق فى ثورة المليون شهيد » ثقة بغير حدود » واضاف « ان المؤتمر الاسيوى الافريقى لا بد أن ينجح » .

● قررت امانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى « فى مؤتمر بنى سويف » استبعاد العضو الذى يملك ارضا هو او زوجته او ابناؤه القصر من اللجان النقابية للعمال الزراعيين .

٢٢ يونيو

● اعلنت الجمهورية العربية المتحدة أن القاهرة حريصة فى الدرجة الاولى على استمرار ثورة الجزائر فى اتجاهها العربى التقدمى . وانها دون اى تدخل فى شئون الجزائر الداخلية ترى أن سلامة بن بيلا هى مطلب على المستوى القومى الواسع ، نضاليا وانسانيا .

● وصل الى القاهرة فى مهمة خاصة وعاجلة عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر لامور تتعلق بالاحداث هناك وبالمؤتمر الاسيوى الافريقى الذى حدد لانعقاده يوم ٢٩ يونيو وقابل الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس شوان لاى . وغادر بوتفليقه القاهرة فى صباح اليوم التالى .

٢٣ يونيو

● غادر محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة القاهرة الى الجزائر لحضور اجتماع وزراء خارجية المؤتمر الاسيوى الافريقى .

● بلغت الميزانية الجديدة لجامعة القاهرة ٦ ملايين و١٢٨ الف جنيه

● محمود يونس رئيس مجلس ادارة هيئة قناة السويس يعلن فى أوسلو ان القناة ستعمق الى ٥٠ قدما خلال ٥ سنوات على الاكثر .

٢٤ يونيو

● أعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان ليندون جونسون قد أمر بارسال كميات القمح والمواد الغذائية المتبقية من الصفقة السابقة التى اوقفتها الحكومة الامريكية من قبل على اثر خطاب الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤ الذى هاجم فيه الضغط الامريكى على الدول العربية . وتبلغ قيمة المتبقى من الصفقة ٣٧ مليون دولار .

٢٥ يونيو

● الرئيس جمال عبد الناصر يقابل سوكارنو وشاسترى فى القاهرة لاجراء المباحثات حول تطور الاحداث بالنسبة لمؤتمر الجزائر خاصة والتضامن الاسيوى الافريقى عامة .

● عبرت القاهرة عن تقديرها لموقف الاتحاد السوفيتى فى تلبية طلبها بتوريد الثمانية الف طن من القمح دون بحث لاى شروط مسبقة .

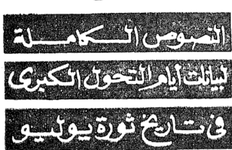
٢٦ يونيو

● اوصت الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى تأجيل الانتخابات فى الاتحاد الاشتراكى ، الى شهر مارس او ابريل من العام القادم .

٢٨ يونيو

● عاد الوفد العربى من الجزائر بعد ان قررت اللجنة التحضيرية تأجيل المؤتمر الاسيوى الافريقى الى نوفمبر





وثائق يوميات الثورة

٤

١ بيانات الثورة الثلاثة فى اليوم الأول (٢٣ يوليو)

• البيان الاول

الى المصريين والاجانب

اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .

واما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى امره اما جاهل ، او خائن ، او فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا وتولى امرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم ، وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولابد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

اما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب .

وانى أؤكد للشعب المصرى ان الجيش اليوم كله اصبح يعمل لصالح الوطن ، فى ظل الدستور ، مجردا من اية غاية . وانتهز هذه الفرصة فاطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة بان يلجأ لاعمال التخريب او العنف ، لان هذا ليس فى صالح مصر ، وان اى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس .

« وانى اطمئن اخواننا الاجانب على مصالحهم وارواحهم واموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق » .

« قائد حركة الجيش »

• البيان الثانى

الى ضباط القوات المسلحة

« تعلمون جميعا الفترة العصيبة التى اجتازتها بلادنا ، ورأيتم اصبع الخيانة تتلاعب بمصالح البلاد فى كل فرع من فروعها وتجرأت حتى تدخلت فى داخل

الجيش وتغلغلت فيه ، وهى تظن ان الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين .
واننا فى هذا اليوم التاريخى ، نطهر انفسنا من الخونة والمستضعفين ، ونبدأ عهدا جديدا فى تاريخ جيشنا ، وبالتالى فى تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر .
ولا أظن ان فى الجيش من يتخلف عن موكب النهضة والرجولة والتضحية التى هى واجب كل ضابط منا والسلام » .
« قائد حركة الجيش »

● البيان الثالث

« باسم القوات المسلحة اتقدم بتحيتى الى جميع الذين توجوا بهدوئهم وثباتهم العمل الذى قمنا به لمصلحة الوطن دون اراقة دماء . لقد طفت بشوارع القاهرة صباح اليوم ، وسرنى كل السرور ان وجدت الامن يسود كافة ارجائها والهدوء يملأ قلوب كل سكانها ، والتعاون لانجاح مهمة القوات المسلحة يربط الجميع من رجال الامن والمدنيين . واخواننا الاجانب والعسكريين ، برباط قوى متين.
ورجائى الى مواطنى الا يستمعوا الى الاشاعات المغرضة ، فالحالة هادئة فى كل مكان .
حقق الله لمصر ما تصبو اليه من آمال وجعل النصر حليفها » .
« قائد حركة الجيش »

٢ بيانات الثورة الثلاثة في اليوم الرابع (٢٦ يوليو)

● بيان الثورة بطرد الملك

من القائد العام للقوات المسلحة

« بنى وطنى
اتماما للعمل الذى قام به جيشكم الباسل فى سبيل قضيتكم ، قمت فى الساعة التاسعة من صباح اليوم « السبت ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ — الموافق ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ » بمقابلة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ، وسلمته عريضة موجهة الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول تحمل مطلبين على لسان الشعب . « الاول ان يتنازل جلالته عن العرش لسمو ولى عهده قبل ظهر أمس، والثانى ان يغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة من مساء أمس .
وقد تفضل جلالته مرافق على المطلبين وتم التنفيذ فى المواعيد المحددة دون حدوث ما يعكر الصفو .
وان نجاحنا الى الان فى قضية البلاد يعود اولا واخيرا الى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا واخلادكم الى الهدوء والسكينة .
وانى اعلم ان الفرح قد يفيض عن صدركم لهذا النبأ ، غير اننى اتوسل اليكم ان تستمروا فى التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى امان.
ولى كبير الامل فى انكم ستلبون ندائى فى سبيل الوطن ، وفقنا الله لما فيه خيركم ورفاهيتكم والسلام » .

● وثيقة تنازل فاروق عن العرش

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان لما كنا نتطلب الخير دائما لامتنا ونبتغى سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة اكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولا على ارادة الشعب .
قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الامير احمد فؤاد واصدرنا أمرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

« فاروق »

صدر بقصر راس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢

● احمد فؤاد الثانى .. ملكا

الى الامة المصرية الكريمة فى الوقت الذى نزل فيه الملك فاروق عن العرش لولى عهده وغادر الديار المصرية ينادى مجلس الوزراء بحضرة صاحب الجلالة الملك احمد فؤاد الثانى ملكا لمصر والسودان . ويدعو الله ان تنعم البلاد فى عهده بما تصبو اليه من رقى ومجد وسعادة .
بولكلى (الاسكندرية) فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

٣ إعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم
لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار واعوانه فقد بادرت فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لانه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند اليه الاستعمار .
ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ الغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى اجمعت الامة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وان تاريخ اسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حق هذا الشعب وكان من اولى هذه الخيانات اغراق اسماعيل فى ملذاته واغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سببا تعلقت به الدول الاستعمار للنفوذ الى ارض هذا الوادى الامين ، ثم جاء توفيق فاتم هذه الصورة من الخيانة الساخرة فى سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال ارض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش الذى استنجد باعداء البلاد على اهلها . وبذا اصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل النفع فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة . فاستغل كل منهما باسم الاخر هذا الشعب واصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف اقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة ، فأثرى وفجر وطغى وتجبر وكفر فخط بنفسه نهايته ومصيره ، فآن للبلاد ان تتحرر من كل اثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الاوضاع فنعلن اليوم باسم الشعب :

اولا . الغاء النظام الملكى وحكم اسرة محمد على مع الغاء الالقاب من افراد هذه الاسرة .

ثانيا : اعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء « اركان الحرب » محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت

ثالثا . يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الاخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد .

فيجب علينا ان نثق فى الله وفى انفسنا وان نحس بالعزة التى اختص الله بها عباده المؤمنين ، والله المستعان والله ولى التوفيق

القاهرة فى ٧ من شوال سنة ١٣٧٢ ـ ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

٤ قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية ..

مادة ١ : تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية ـ وينتقل الى الدولة جميع ما لها من اموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات القائمة حاليا على ادارتها .

ويعوض المساهمون وحملة حصص التاسيس عما يملكون من اسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الاوراق المالية بباريس . ويتم دفع هذا التعويض بعد استلام الدولة لجميع املاك وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ : تتولى ادارة مرفق المرور فى قناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ـ يصدر بتشكيل هذه الهيئة قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها فى سبيل ادارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والاوضاع الحكومية .

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة ، يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها حاليا فى المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية فى اول يوليو وتنتهى فى اخر يونيو من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامى كل عام بقرار من رئيس الجمهورية .

تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى اخر يونيو عام ١٩٥٧ ، ويجوز للهيئة ان تندب من بين اعضائها واحدا او اكثر لتنفيذ قراراتها او للقيام بما تعهد به اليه من اعمال . كما يجوز لها ان تؤلف من بين اعضائها واحدا او اكثر لتنفيذ قراراتها او للقيام بما تعهد به اليه من اعمال . كما يجوز لها ان تؤلف من بين اعضائها او من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات . يمثل الهيئة رئيسها امام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملته مع الغير .

مادة ٣ : تجمد اموال الشركة المؤممة وحقوقها فى مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الاموال بأى وجه من الوجوه ... او صرف اى مبالغ او تادية اية مطالبات او مستحقات عليها الا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٤ . تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين ، وعليهم الاستمرار فى اداء اعمالهم ولا يجوز لاى منهم ترك عمله او التخلى عنه بأى وجه من الوجوه او لاى سبب من الاسباب الا باذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٥ : كل مخالفة لاحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة توازى ثلاثة امثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لاحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من اى حق فى المكافاة او المعاش او التعويض .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

فى هذه الايام التى نكافح فيها من اجل حريتنا .. حرية شعب مصر ، ومن اجل شرف الوطن .. احب ان اقول لكم ان مصر كانت دائما مقبرة للغزاة وان جميع الامبراطوريات التى قامت على مر الزمن انتهت وتلاشت حينما اعتدت على مصر . ولكن مصر باقية متماسكة متحدة متكاتفة . انتهى الغزاة وانتهت الامبراطوريات وبقيت مصر وبقى شعب مصر .

واليوم أيها الاخوة ونحن نقاتل عدوان الظلم والاستعمار الذى يريد ان ينتهك حريتنا وانسانيتنا وكرامتنا .. ونحن نقاوم هذا العدوان ، اطلب من الله ان يلهمنا الصبر والثقة والعزم والتصميم على القتال ويقوى قلوبنا جميعا ونفوسنا حتى ندافع عن وطننا .

ولقد اعلنت باسمكم بالامس اننا سنقاتل ولن نسلم ولن نعيش عيشة ذليلة مهما اختلوا فى غيهم، ومهما استمروا فى خطتهم العدوانية . وان الموقف اليوم احسن مما كان منذ يومين . لقد كانت المؤامرات أن يستدرج جيش مصر الى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر دون جيشها حتى يستطيعوا ان يفعلوا ما يريدون .

وفى يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر هجمت اسرائيل واعلنت انها تغزو الاراضى المصرية واعلنت بريطانيا ـ الشريفة (!) ـ التى تتبع اساليب الشرف ، انها لن تستغل الاشتباك بين مصر واسرائيل لمصالحها أو لتنفيذ نواياها .

واتجهت قواتنا المسلحة الى سيناء لترد جيش اسرائيل ، وتكيل له الصاع صاعين . وفى خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الخسائر الفادحة بجيش اسرائيل ولم تستطع اسرائيل أن تطنطن فى هذين اليومين ، كما كانت تطنطن فى الايام السابقة ولقد قاتل كل فرد من افراد قواتكم المسلحة فى سيناء قتالا مريرا بعزم وتصميم .

هذا هو الموقف يوم الثلاثاء قواتنا المسلحة كلها تواجه اسرائيل . وفى هذا اليوم قدمت بريطانيا انذارا لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للاراضى المصرية . وانهما سينفذون ذلك بالقوة اذا لم تقبل مصر هذا الانذار خلال ١٢ ساعة .

وهذا لا تقبله العزة ولا الشرف ولا الكرامة . فاهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعا احتلال فرنسا وبريطانيا جزءا من اراضينا . فشرف الوطن كتلة واحدة ، وكل لا يتجزأ . ورفضنا الانذار رفضا باتاحاسما وتنبهنا الى المؤامرة التى دبرتها بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، على ان تقوم اسرائيل بالهجوم فى سيناء فتتصدى لها قواتنا المسلحة ، فيخلو الجو لبريطانيا وفرنسا ، فينفردان بالمواطنين فى داخل البلاد .

وفى يومى ٣٠ ، ٣١ قامت قواتنا الجوية بالسيطرة على ارض المعارك فى سيناء ، ومنطقة القتال واسقطنا ١٨ طائرة اسرائيلية ، أى ما يعادل ١/٣ السلاح الجوى الاسرائيلى ، وكان أفراد القوات الجوية المصرية يعملون ليل نهار باستمرار . ولم نخسر فى هذه المعارك سوى طائرتين واستشهد طياران فى هذا القتال ولكن الله وفقنا .

وبعد الغارة الاولى البريطانية الفرنسية التى حدثت يوم الاربعاء صرنا نحارب فى جبهتين . جبهة اليهود على الحدود ، وجبهة الاستعمار الفرنسى الانجليزى فى القتال . وكان لابد لنا من أن نتخذ قرارا سريعا حاسما لاحباط خطة العدو . وكان الغرض من وجود القوات المسلحة المصرية فى سيناء هو ان تصل القوات البريطانية الفرنسية الى القنال ، فكان لابد من اتخاذ القرار الخطير وهو توحيد جبهتنا فاصدرت الاوامر الى القائد العام للقوات المسلحة بسحب جميع القوات المسلحة المصرية من سيناء الى غرب قناة السويس ، حتى تكون بجانب الشعب لملاقاة قوات الاستعمار .

وقد تم انسحاب قواتنا المسلحة من منطقة سيناء ، وتركت قوات انتحارية . ورجعت جميع قواتنا الى القنال والدلتا . ونحن فى انتظار الانجليز والفرنسيين فى الدلتا . ويجب أن تعرفوا جميعا أن قواتنا ليست معزولة وبذلك احبطت المؤامرة الماكرة التى قامت بها بريطانيا وفرنسا بالاتفاق مع اسرائيل لعزل القوات المسلحة المصرية عن الشعب .

وكانت الخطة هى ضرب المدن المصرية بالطائرات وتدمير الجيش فى سيناء . ولكننا كشفنا الخطة . وحشدت قواتنا المسلحة لصدها وقد وصلت قواتنا الرئيسية الى القنال تاركة القوات الانتحارية فى شبه جزيرة سيناء .

واحب أن اقول لكم ان الجيش سليم وسينضم الى الشعب ، والجيش الان قرب القنال وقد وحدنا جبهاتنا كلها فى جبهة واحدة هى قناة السويس .

لقد سررت حينما رأيت امس واليوم كتائب التحرير والحرس الوطنى والمتطوعين يتدفقون الى مكاتب الحرس الوطنى . وستحارب كتائب التحرير والحرس الوطنى جنبا الى جنب مع الجيش من قرية الى قرية .

لقد كافحت الشعوب فى الحروب العظمى وانتصرت . فنحن اليوم نقرر مستقبل وطننا . والموقف اليوم والحمد لله احسن مما كان . سنقاتل فى كل مكان ولن نسلم . وسيكون شعار كل فرد منا فى القوات المسلحة والشعب « سنقاتل ولن نسلم » .

نحن اليوم مستعدون للقتال ، وانا فى حرب فلسطين كمثل من الامثلة كنت موجودا فى « الفالوجا » لمدة خمسة أشهر . وكانت الغارات متوالية وكان الهجوم مستمرا ولم اكن فى الخنادق وانما كنت فى الخلاء . ومع ذلك لم امت لان العمر واحد ولا يستطيع احد ان يعرف ذلك سوى الله . وانا فى القاهرة ساقاتل معكم ضد اى غزو . وسنقاتل الى اخر نقطة دم . لن نسلم ابدا ، وسنبنى بلدنا وتاريخا ومستقبلا ..

هذا شعار كل مصرى واذا كانت بريطانيا تعتبر نفسها دولة عظمى وتعتبر فرنسا نفسها دولة عظمى أيضا فسنعتمد على الله وعلى أنفسنا وسنجاهد ونكافح ونقاتل وننتصر باذن الله .

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله .

٦ وثيقة الوحدة وقيام الجمهورية العربية المتحدة

١ ـ الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية .

٢ ـ الحريات مكفولة فى حدود القانون .

٣ ـ الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم .

٤ ـ يتولى السلطة التشريعية : مجلس يسمى مجلس الامة يحدد اعضاؤه ، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الامة المصرى .

٥ ـ يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ ـ الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

٧ ـ انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغائها لايكون الا بقانون ولا يعفى احد من ادائها فى غير الاحوال المبينة فى القانون .

٨ ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٩ ـ كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها. ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها .

١٠ ـ تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : سوريا ومصر .

١١ ـ يشكل في كل اقليم مجلس تنفيذي ، يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .

١٢ ـ تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ ـ تبقى احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاخرى وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول ، في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .

١٤ ـ تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معمولا بها في كل من سوريا ومصر ، الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ ـ يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ ـ تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ ـ يجرى الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة ٢١ فبراير .

٧ المذكرة الإيضاحية لقوانين يوليو ١٩٦١

« لقد آن للثورة وهي تقف اليوم على ابواب سنتها العاشرة ـ ان تضع صورة واضحة المعالم والقسمات للمجتمع الجديد في الجمهورية العربية المتحدة .

والثورة لم تكن ، ولا يمكن ان تكون تغييرا في شكل الحكم ، فانها على هذا النحو تصبح انقلابا للحصول على السلطة دون ان تتجاوز ذلك الحد لتصبح معنى اجتماعيا بعيد الاثر عميق الجذور .

انما الثورة في اصلها واساسها تغيير حقيقي في المجتمع ، ينتقل به من اوضاعه التي كانت بسببها الثورة ويصل بها الى ما يحقق آمال مجموع الشعب ، ويمكنه من حقه الاصيل في حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته .

وليست الحرية مجرد شعار وانما يجب ان يكون للحرية بالنسبة لكل مواطن معنى حقيقي . فالحرية تتمثل اولا في تكافؤ الفرص بين المواطنين يجعل لكل منهم ضمانا في الصحة والعلم والعمل والتامين الاجتماعي .

والحرية تتمثل ثانيا في حق المواطن في ان يمارس نشاطه الحر ، بعيدا عن اى استغلال يتحكم في ملكاته او يحرمه ثمار عمله .

والحرية تتمثل ثالثا في الوصول الى تذويب الفوارق بين الطبقات لتتلاشى الحواجز المصطنعة المفروضة على ابناء الشعب وليصبح مكان كل منهم في المجتمع متكافئا مع قدرته على الاسهام في الخدمة العامة لرفاهية هذا المجتمع

من هذا التصوير لمعنى الحرية في اسسها الاجتماعية ، يمكن ان تتأكد الحرية السياسية وان يتحقق للشعب ان يرسم طريقه الحر من غير ما ضغط او اكراه ومن غير ماذل او حاجة

ولضمان الحرية على هذه الصورة للمواطن ، فان هناك اساسان لابد من توفيرهما وهما الكفاية والعدل

والكفاية تقتضي توجيه كل طاقات الامة الى الانتاج في جميع نواحيه

كما ان العدل يقتضي ان يعود اثر الانتاج على المواطنين جميعا لا تستأثر به فئة على حساب حرمان غالبية الشعب على انه من المحتم ان تحدث هذه الانطلاقة الكبرى نحو الكفاية والعدل على هدى من عقائدنا الوطنية التي تؤمن بالله والتي تضع الفرد موضع العزة والتي تعتبر ان ملكاته الخلاقة هي قبس من فيض الخالق الاعظم

ومعنى ذلك ان تستهدى العقيدة في مباشرتها لعملها بتحقيق توازن يعطى للمجتمع كل ما للمجتمع من حقوق ويحتفظ للفرد بكيانه المتحرر وبكرامته الانسانية

والوصول الى الكفاية بمعنى توجيه كل طاقة الامة الي الانتاج في نواحي الزراعة والصناعة والخدمات يقتضي ما يلي :

اولا ـ تطوير الزراعة على اساس من الملكية الفردية للارض في نطاق الحد القانوني للملكية على ان يكون التعاون هو القوة الدافعة المنشطة لعملية التطوير هذا الى جانب استخدام كل الوسائل الحديثة المؤدية الى زيادة انتاجية الارض

ثانيا ـ يقتضي تطوير الصناعة وجود قطاع عام يملكه الشعب بمجموعه ، وتعود فائدته على الشعب بمجموعه وتكون مهمة هذا القطاع ان يقوم بالدور القيادي الطليعي في فتح الافاق الجديدة في الصناعة وفي تدعيم امكانيات التوسع على اساس من الصالح الوطني دون استغلال

وبهذه الافاق الجديدة المفتوحة ، وبهذا التوسع المستمر ، فان القطاع العام يؤدى دوره في زيادة الانتاج ، ويزيد عليه من ناحية تحقيق الاهداف الاجتماعية ما يوفر فرص العمل امام مئات الالوف من طالبيه واصحاب الحق الشرعي فيه

ثالثا ـ ان الاهتمام المتزايد بالخدمات في جميع مجالاتها وفي كل مسئولياتها سوف يستكمل صورة المجتمع الذي ترفرف عليه الرفاهية لضمان الحقوق الطبيعية للمواطنين ، كما انه يساهم في زيادة فاعليتهم في تحمل مسئولياتهم في بناء المجتمع الجديد

ولقد وضعت الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات او اقل واستمرار مضاعفتها واعتبار ذلك اول الاهداف الوطنية ، لمواجهة زيادة الانتاج بتطوير الصناعة والزراعة والخدمات

وكانت للخطة بجانب الاهداف الانتاجية اهداف اجتماعية في نفس الوقت تسعى الي زيادة الانتاج ، بقدر ما تسعى الى توفير العدل ، وتحاول جاهدة ان تمنح كل مواطن حقا في ملكية الثروة الوطنية الى جانب حقه في عائداتها

من ذلك ـ مثلا ـ ان اتجاه الخطة

الى توسيع القطاع العام لم يكن فقط باعتبار ان هذا القطاع مقدمة الاندفاع للانتاج وانما كان هناك ايضا اعتبار طبيعة القطاع العام وملكية الامة له ، فالقطاع العام من هذه الناحية هو تحقيق للملكية بالنسبة للملايين الذين حرمتهم الظروف ان يتملكوا والذين عاشوا في وطنهم بلا حق وبلا امل

وكذلك ـ مثلا ـ فان الاتجاه الى ملكية الارض الجديدة التي سوف تضيفها الخطة بكل مشروعاتها المختلفة والسد العالي وسد الفرات في مقدمتها استبعدت تماما ان تباع الارض الجديدة للقادرين على شرائها وانما كان القرار هو ان تكون ملكية الارض للذين يستحقونها بحكم حرمانهم الطويل ، وكانت ملكية الارض بالنسبة لهم خلال قرون متواصلة من الظلم املا بعيد المنال

على انه اذا كان من الواجب من ناحية اخرى بذل كل جهد ممكن لازالة كل التناقضات الاجتماعية الناتجة عن وجود مصالح متضاربة للطبقات وذلك حتى ينتفي الى غير رجعة كل وهم في مساومة ، ولكي تضرب من غير تردد ، كل محاولة للدوران حول المكاسب الشعبية للمواطن الحر وسلبها مرة اخرى

والواقع ان السعي لازالة التناقضات كان يتعدى معنى العدل في آثاره ، فان التناقضات التي تتمثل في تعارض المصالح بين الطبقات هي تهديد للسلامة الوطنية فان المجتمع يجب ان يربطه الحب والتعاون ولا يمكن ان يكون خوف الذين يملكون كل شيء وحقد الذين لا يملكون اى شيء هو الجو المشحون بالقلق الذى يسود الوطن ويشتت طاقته من هنا فان ازالة التناقضات تمنح كل فرد فرصة طليقة تتحرك فيها مواهبه ليعطي للوطن كل ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل والقا انه ليس هناك واجز او حدود طبقية تسد الطريق امامه

من اجل هذا كله فلقد وقع الرئيس جمال عبد الناصر القوانين المرفقة بهذه المذكرة لتنفذ على الفور في الجمهورية العربية المتحدة باقليميها المصرى والسورى

اولا ـ قانون بان يكون لعمال كل شركة او مؤسسة حق في ارباحها يبلغ ٢٥ ٪ من هذه الارباح يوزع منها عليهم مباشرة ما يساوى ١٠ ٪ ويخصص ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان بالاتفاق بين ادارة الشركة او المؤسسة ونقابة العمال كما توجه الـ ١٠ ٪ الباقية لاداء خدمات اجتماعية مركزية لهم

وبهذا القانون يصبح للعامل بجانب اجره حقه العادل في نتيجة عمله وفي توجيهه ، وتصبح القوة العاملة في الوطن دعامة رئيسية من دعائم التطوير وتاخذ مكانها كقوة طليعية تتقدم معركة البناء الوطني

على ان العامل بالطبع هو كل من يتقاضى اجرا عن عمله سواء كان في سلك الموظفين على اختلاف درجاتهم او كان في سلك العمال بالوصف المتعارف عليه

ثانيا ـ قانون بان يكون للعمال في كل شركة او مؤسسة عضوان في مجلس ادارتها يجرى انتخابهما بالاقتراع السرى العام ويكون احدهما ممثلا للعمال والثاني ممثلا للموظفين

هذا ولا يزيد عدد اعضاء مجلس الادارة عن سبعة اعضاء

ثالثا ـ قانون بان لا تزيد المرتبات في اى شركة او مؤسسة عامة عن ...٥ جنيه اى ٥٠ الف ليرة سورية في السنة شاملة لجميع العلاوات والبدلات

هذا عدا قانون وقعه رئيس الجمهورية ليطبق في الاقليم المصرى وحده وهو يقضي بان تصل ضريبة الدخل في تصاعدها على الشرائح العليا الى ٩٠ ٪ بعد ان يصل الدخل الى عشرة الاف جنيه في السنة

٨ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بشأن قبول ترشيحه لرياسة الجمهورية للفترة الدستورية (١٩٦٥-١٩٧١) أمام مجلس الأمة في ٢٠ يناير ١٩٦٥

لقد اثرت ان اجيء الى مجلسكم الموقر لكي اقدم اليكم الشكر والعرفان على ما ابديتم من مشاعر طيبة ، وما اوليتم من ثقة غالية . .

ان الرسالة التي حملها الى منكم ، زميلي واخي رئيس هذا المجلس الموقر قد هزتني من الاعماق ، وكذلك فعلت كل المحاولات التي ارادت بها جماهير شعبنا العظيم ان تضع امام مجلسكم الموقر وجهة نظرها منذ اللحظة التي وجهت فيها اليكم خطابي بتاريخ التاسع من هذا الشهر .. طالبا البدء باتخاذ اجراءات الترشيح لمعركة رياسة الجمهورية الجديدة .

واذا كانت لى الآن ان اجيب على رسالتكم ، وعلى ما وصل الى من مظاهر ارادة جماهير شعبنا العظيم ، فاني اكرر ما قلته امام مجلسكم في جلسته الاولى ، حين كان لي شرف افتتاح اعماله وهو « انه ليس لي مطلب الا ان تتاح لي الفرصة للخدمة العامة ، في اى موقع يرى الشعب القائد ان اقف فيه » .

واذا ابدى الشعب رأيه كاملا وواضحا يوم الانتخابات ، بانه يريدني ان اخدم في موقع رياسة الجمهورية للسنوات الست القادمة فانني اطيعه مؤمنا انه وحده آمري .

على انني ظننت ان واجب الامانة يقتضيني ان اجيء في هذه اللحظة الهامة من تاريخنا لاضع امامكم بعض فكرى .

لقد كان يخطر لي احيانا انه قد آن الوقت لكي اتنحى عن مكان المسئولية التنفيذية .. لكي اتفرغ في المرحلة القادمة لمهمة استكمال بناء التنظيم السياسي لقوى الشعب العاملة المتحالفة في الاتحاد الاشتراكي باعتبار ان ذلك ضمان الاستمرار الدائم للثورة وقوتها الدافعة ابدا .

ومن ناحية اخرى ، فلقد كان شعورى دائما ضد الاعتماد على الفرد وضد توهم احتياج النضال الشعبي الى شخص بالذات مهما كرمته امته ـ وكنت اصدر في ذلك عن يقين لا يتزحزح بان الشعب وحده هو الباقي والخالد ... وانه قادر

في كل مراحل نضاله ان يخرج من صفوفه من يخدم امانيه ويحقق احلامه .

كذلك فلقد كنت اتصور انني شاركت مع جيلي كله في اداء بعض الواجب الذي القته علينا جميعا مرحلة تاريخية خطيرة في حياة شعبنا المصري وامتنا العربية ، وكنت اظن ان مهمتنا الآن هي ان نسلم الشعلة المقدسة الى جيل آخر يواصل التقدم اكثر شبابا ونشاطا واندفاعا .

كان ذلك كله يخطر لي احيانا ، ولكنكم ترون الان غيره ، ولعل كثيرا من الحق معكم ـ فان جيلنا لم يفرغ بعد من اداء مسئوليته كاملة والمهمة التي القاها عليه تاريخ امتنا لاتزال لها بقية. واذا كانت الجماهير يوم الانتخابات سوف تبدي رايها فيما ترونه الان ، فانه يتحتم علينا هذه اللحظة وبغير تاخير ان نحدد الواجب الذي ينتظرنا ، اذا جاءت الاشارة من شعبنا الحر بانه يقر ماترون.

ايها المواطنون اعضاء مجلس الامة : ان امامنا الآن عدة مهام ، هي وحدها مبرر البقاء في تحمل المسئولية وبدون عهدنا معا عليها ، فاننا نخطىء في تقييم دون الخدمة العامة ونحولها الى مجرد مناصب والقاب لها مهابة مظهرية .. لكنها في جوهرها فارغة في المضمون الحقيقي لمعنى الخدمة العامة ، خصوصا في مجتمع قرر باختياره وفي مواجهة تحديات صعبة ان الثورة هي طريقة تعويض لما فاته ولحاقا بما يتعين عليه ان يبلغه .

واقول لكم صراحة ـ وارجو ان تقبلوها مني بالصدر الرحب والنية الصافية ـ انه اذا كان الامر منصبا ولقبا فلست لها .

واما اذا كان الامر خدمة حقيقية فاني كجندي من جنود هذه الامة على استعداد ان اضم يدي الى كل يد مؤمنة قوية نشارك معا في تشكيل ملامح الغد الجديد ، وننتظر في صبر الواثقين بالله حتى تشرق الشمس عليه . ولست اريد ان اطيل عليكم في هذا الموقف . لكنني ارى انه من الضروري ان نحدد الآن عهدنا الذي نلتقي عليه .

اولا : ـ ان المهام الاساسية التي يجب ان نضعها نصب عيوننا في المرحلة القادمة ، هي ان نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية .

ولسنا نستطيع القول بان جيلنا قد ادى واجبه ، الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ، ان نطمئن الى استمرار التقدم ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بانه سيتحول مهما كانت روعته الى ثورة لمعت ثم انطفأت .. الى بداية تقدمت ثم توقفت .

ان الامل الحقيقي هو في استمرار النضال . ويتاكد الاستمرار حين يكون هناك في كل وقت جيل جديد على اتم استعداد للقيادة ولحمل الامانة ولمواصلة التقدم بها ، اكثر وعيا ، من جيل سبق ، اكثر صلابة من جيل سبق ، اكثر طموحا من جيل سبق . وينبغي ان ندرك ان التمهيد لهذا الجيل واجبا واننا نستطيع بالتعالي والجمود ان نصده ونعطله . وبالتالي نعرقل تقدمه وتقدم امتنا ان علينا بالصبر نستكشفه دون من عليه ولا وصاية وعلينا بالفهم ان نقدم له تجاربنا دون ان نقمع حقه في تجربته الذاتية وعلينا في رضى ان نفسح الطريق له دون انانية تتصور غرورا انها قادرة على شد وثاق المستقبل باغلال الحاضر ـ وعلينا ان نتيح بفكرة الحر ان يستكشف عصره دون ان يفرض عليه قصرا ان ينظر الى عالمه بعيون الماضي .

واذا تاخر وصول هذا الجيل الجديد الى موقع القيادة او اذا وصل هذا الجيل باقل من الاستعداد المطلوب للمهمة الكبرى فسوف تكون هذه مسئولية جيلنا الذي يسجل على نفسه انه عرف كيف يبدا ولم يعرف كيف ينتهي .

واذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الاول للمرحلة القادمة ، فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لي ان اساهم بنصيبي في تحقيقه ، خصوصا وانني ارى راى العين ان الجيل الذي نضج تحت نيران المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية يخطو الآن في قرب مواقع قيادة النضال ولسوف يكون تقدم هذا الجيل الى مكانه الطبيعي والشرعي تحقيقا لاكبر اماني لقد كان شرفا لي ان احمل العلم لكني امامكم اؤكد بان الشرف الاكبر لي يكون يوم اسلم العلم الى طلائع جيلنا الجديد .

ثانيا : ـ ان علينا ان نروض النفس على ان هناك تضحيات اخرى مازالت في انتظارنا مادام هذا الجيل قد اختار ان يحمل رسالته التاريخية وان يرضى عليها كجيل انتقال بالثورة مما كان الى ما ينبغي ان يكون .

ان الجزء الثاني من الخطة الاولى لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات وهو الجزء الذي ستبدأ سنواته الخمس هذا العام اكثر صعوبة واغلى كلفة من الجزء الذي قمنا بتحقيقه فعلا ان خطة السنوات الخمس التي تم تنفيذها كانت مقدمة ضرورية لخطة السنوات الخمس التي سيبدأ تنفيذها بعد شهور لقد اتممنا في السنوات الخمس الماضية بناء المرحلة الاولى من السد العالي التي كانت مجرد تمهيد للمرحلة القادمة مرحلة الزراعة الفعلية لقرابة المليوني فدان ومرحلة الكهربة الكاملة لكل الجمهورية العربية المتحدة .

ولقد اتممنا فيما نفذ من برامج الصناعة ما يمكن ان نعتبره يحقق قفزة عظيمة الى الامام لكن هذه القفزة العظيمة الى الامام لايمكن تدعيمها الا بمرحلة الصناعات الثقيلة وهي هدف خطة السنوات الخمس القادمة ان الصناعة الحقيقية هي الصناعة التي تستطيع ان تبني الآلات للمصانع الجديدة وتلك هي الصناعة الثقيلة في الخطة القادمة خطط لان يصل انتاجنا السنوي من الصلب الى اكثر من مليوني طن .

وليس ذلك بالسهل ولا هو باليسير . والامال لا تتحقق جزافا ، لكن الامال تشتريها التضحيات وبمقدار ما يتسع الامل يرتفع الثمن وتلك احدى المسلمات البدهية .

ومعنى ذلك ان نقرر في حزم بضرورة ربط الاستهلاك حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير .. ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من اجل تحقيق الامل .

وليس هناك غير ذلك من طريق الا ان نكف عن التنمية ونرتضي التخلف ، ونعترف بان امالنا نوع من احلام اليقظة لاتستطيع همتنا بلوغها ، وتقصر استسلاما واستكانة ـ عن تحويلها الى حقائق واقعة .

واذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الثاني للمرحلة القادمة فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لي ان اساهم بنصيبي في تنفيذ الخطة الطموحة لمضاعفة الدخل القومي في ١٠ سنوات .. لكي تبلغ غايتها باكبر قدر من النجاح تؤكد ايماننا بقدرة العمل الوطني .. وتغني هذا العمل بخبرة لاتقدر بثمن ، تمكنه اكثر واكثر من ثقة بالنفس تقوى على كل طموح وتمسك بالكفاءة اعنة كل نجاح .

ثالثا : ـ يتعين علينا في المرحلة القادمة ان نمكن لقيم المجتمع الاشتراكي من ان تستقر في الارض وترسخ وتصل بجذورها الى اعماق حياتنا .. حتى يستطيع ما نزرعه الآن ان يصمد للرياح بغير انحراف او عوج .

ومن واجبنا جميعا ان نقف في حسم لايعرف التردد ، وحزم يرفض انصاف الحلول .. وراء ما نتطلع اليه من القيم

ونريده ان يستقر فى حياتنا الجديدة وان ينمو .

● ليس هناك طريق مسدود امام الثورة وهى مصلحة كل الشعب ، هى ارادة كل الشعب وحمايتها هى القانون الاول لهذا المجتمع .

● ان الممارسة الديموقراطية هى الوسيلة لاستكشاف كل طريق وبالتالى فان سلامة الممارسة الديموقراطية هى نفسها سلامة ، الثورة .

● ان العمل الثورى يحتاج الى الثوريين ، والسبق اليه هو حق القادرين عليه حيث كانوا ... بغير ادعاء من احد فى فضل يتوهمه اويوهم الآخرين به .

● ان مقياس الاخلاص الثورى ،هو الاداء المسئول للواجب ــ وليس هو التظاهر بالسلطة .

● ان الانسان الثورى رقيب اصلى على نفسه فى حدود قيم المجتمع واهداف عمله ، ونجاحه الكبير هو حريته فى اطلاق ملكاته الخلاقة خدمة لعمله .. دون خوف ياخذ بعض جهده التفاتا الى الوراء بدلا من الاتجاه بجماع نفسه الى الامام .

● ان العمل الثورى ليس له ان يخشى الخطأ ، ان الخطأ والصواب معا جناحا التجربة .. وانما الذى يخشاه العمل الثورى ــ وينبغى ان يخشاه هو الانحراف وان العمل الثورى يتحتم عليه ان يؤكد طهارته وعليه ان يمحو محوا كل بقعة يمكن ان تشوب صفحته وان تشوه جلالها فوق كونها بتورا قادرة على العدوى .

● ان وسائل العمل الثورى جزء لايتجزأ من غاياته وبنفس القياس فان سلوك كل انسان خارج نطاق مسئوليته ليس منفصلا عن هذه المسئولية ــ كلاهما يصدر من نفس الشخصية بغير انفصام او ازدواج .

واذا كنت على صواب فى تشخيص هذا الهدف الثالث للمرحلة القادمة فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لى ان اساهم بنصيبى فى التمكين لقيم المجتمع الاشتراكى واخلاقياته .. خصوصا وان ميثاق العمل الوطنى سوف يكون موضع دراسة جديدة فى مؤتمر وطنى يعقد بمشيئة الله سنة ١٩٧٠ طبقا لنص الميثاق نفسه .

رابعا : ــ اننا جزء لايتجزأ من امة عربية واحدة ،تاريخها واحد ونضالها واحد ومصيرها واحد ، واذا كنا قد وصلنا بالكفاح الى حيث يكون فى مقدورنا ان نعطى وان نساند فانه من الضرورى ان نعرف واجبنا ونقبل باعبائه .

ان سلامة الامة العربية الواحدة لا تتجزأ ، والعدوان على اى جزء منها هو عدوان على الكل ، واذا كان غيرنا يتعرض لظروف لاتمكنه من الاسهام فى الكفاح المشترك الا بقدر محدود ، فلنذكر باستمرار ان الجميع يقاتلون بما فى ايديهم ، لتكون لهم القدرة غير المحدودة على الاسهام فى معركة المصير المشترك ، واذا كان ساق ايدينا من وسائل الكفاح امضى وافعل ، فذلك شرف لنا بقدر ما هو امانة .

ان الاستعمار لن يحمل عصاه على كاهله ويرحل من كل الارض العربية بالاقناع والمنطق ــ كذلك فان اسرائيل لن تنزاح من مكانها فى وسط الامة العربية رضا وسلاما .

واذا كان الجزء الاكبر من المسئولية فى هذه المرحلة علينا .

فان قوى الطليعة العربية تتزايد كل يوم .. وسوف تتكامل طاقاتها باستمرار النضال اليومى للجماهير على كل أرض عربية . واذا كنا نقول ان الحرية العربية لا تتجزأ ، فان التقدم العربى لايمكن بناؤه على التجزئة .

ان الوحدة ليست نداء يردد اصداء الماضى ، وانما الوحدة العربية اصلا واساسا هى نداء بالتجمع ... انطلاقا الى بناء المستقبل وتوفير رخائه .

واذا كنت على صواب فى تشخيص هذا الهدف الرابع للمرحلة القادمة .. فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لى ان أساهم بنصيبى فى تحقيق سيادة الحرية والوحدة على الارض العربية ، خصوصا فى فترة بدأت الثورة الاجتماعية فيها تدق ابواب كل وطن عربى ،وترتبط ارتباطا لاينفصم بدعوة الحرية السياسية والوحدة القومية . كذلك فى فترة راح الخطر الصهيونى فيها يحاول بضراوة وشراسة أن يستميت على الارض التى احتلها بالعدوان والتآمر .

خامسا : ــ ان الامة العربية ليست منطوية عن دنياها ، وانما هى فى القلب تماما فى هذه الدنيا ــ ولقد كانت لها منذ فجر التاريخ رسالة حرية وحضارة جاهدت فى سبيلها لكى تنشر الامل والنور وتحمل الويتهما الى اقاصى الارض ، واذا كانت الظروف قد صدت بالنكسة هذا الدور الانسانى الكبير ، فان امتنا العربية قد تمكنت من الارتفاع فوق الظروف ، وعادت لتحمل رسالتها من جديد ، حرية وحضارة وتضيف اليهما دعوة السلام ، وعيا بالحقائق الجديدة التى ابرزتها ثورة العالم الحديث وفى مقدمتها استحالة الحرب العالمية بسبب الخطر النووى .

واذا كان الشعب المصرى فى هذه المرحلة يحمل النصيب الأوفى من هذه المسئولية العربية العالمية ، اصالة عن نفسه وتعبيرا عن امته ، فليس ذلك فى واقع الامر مجرد تطوع وتبرع من اجل المبادىء وحدها ... وانما هو الى جانب المبادىء ضرورة امن فى عالم ضاعت فيه المسافات واختفى أثرها .

ان هذا الوطن بالذات ــ على سبيل المثال ــ تعرض لغارات العدوان الثلاثى من قواعد تبعد عنه الآف الاميـال .

واذا كنا اليوم ــ فى مثال آخر ــ نشغل انفسنا بما يجرى فى الكونجو فليس ذلك عطفا على كفاح شعبه الباسل وحده وانما ادراكا لحقيقة جغرافية تقول بان حدود الكونجو ملاصقة لحدود السودان وأحقيقة نضالية اخرى هى أن الكونجو المستقل فى قلب القارة الافريقية سوف يرفض أن تتحول ارضه الى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلها واخضاعها للارهاب الاستعمارى .

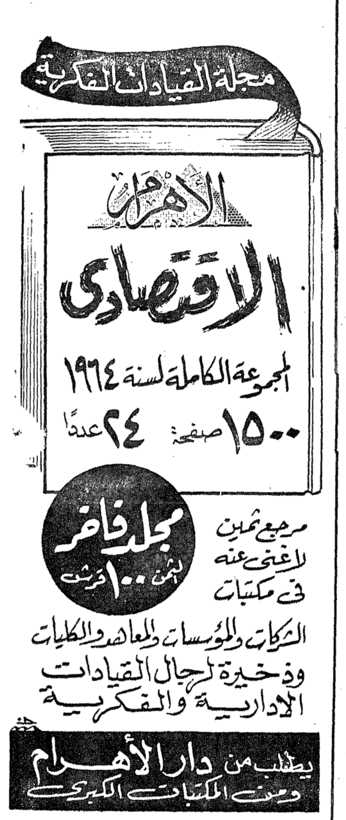
واذا كنت على صواب فى تشخيص هذا الهدف الخامس للمرحلة القادمة فلسوف يكون موضع فخر واعتزازلى ان اساهم بنصيبى فى هذه الفترة التى بدات بالفعل تشهد بداية الانهيار الكامل لكل الانظمة القائمة على الاستعمار وعلى شن الحروب .

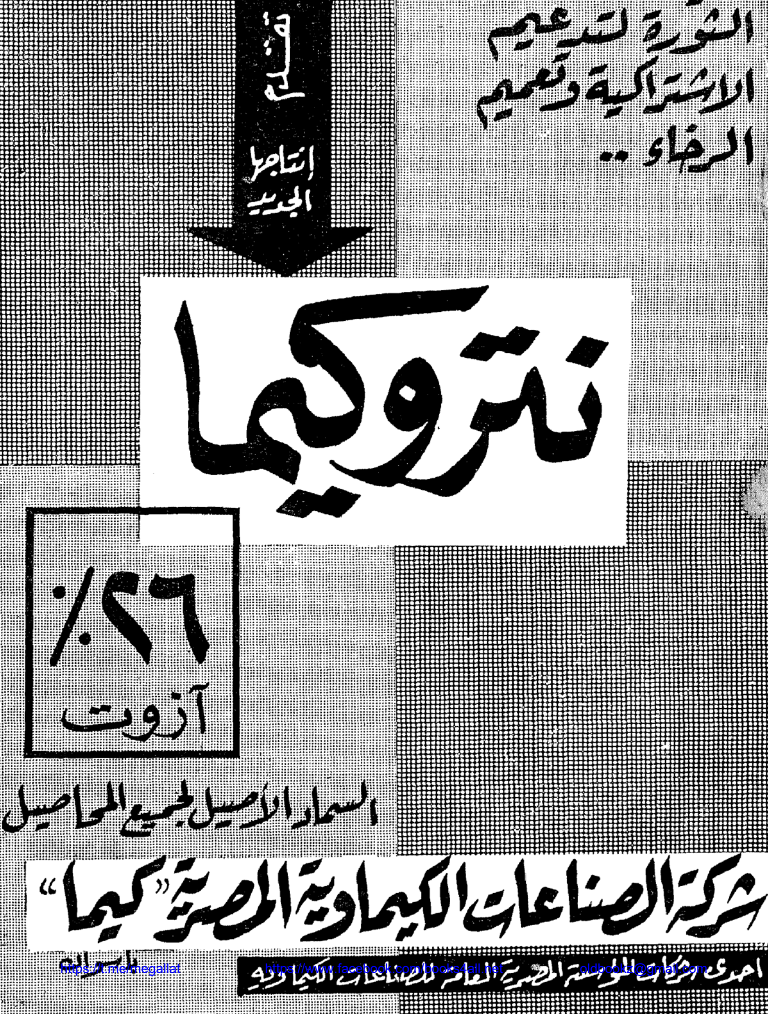
ايها الاخوة أعضاء مجلس الامة .

لقد قصدت ان اعد بعض مهام العمل الوطنى فى المرحلة القادمة ... تدعيما لمرحلة سابقة ، وتقدما بعدها ليكون منها العهد .

واذا كان ذلك هو العهد فانى اعتبره شرفا لى ان اقبل ترشيحكم ، وان اقف بعده أمام الشعب فى انتظار امره راجيا من الله عونه ورضاه حتى يتحقق العهد .

والسلام عليكم رحمة الله .


مجلة القيادات الفكرية
الأهرام
الاقتصادي
المجموعة الكاملة لسنة ١٩٦٤
١٥٠٠ صفحة
٢٤ عددا
مجلد فاخر
بثمن ١٠٠ قرش
مرجع ثمين
لا غنى عنه
في مكتبات
الشركات والمؤسسات والمعاهد والكليات
وذخيرة لرجال القيادات
الادارية والفكرية
يطلب من دار الأهرام
ومن المكتبات الكبرى


طليعة مشروعات الثورة لتدعيم الاشتراكية وتعميم الرخاء ...
تقدم
إنتاجها الجديد
نتروكيما
٢٦٪
آزوت
السماد الأصيل لجميع المحاصيل
شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"
بأسوان
إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية

الثمن ١٠ قروش

مطابع مؤسسة الاهرام

الطليعة

طريق المناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر

٨

أغسطس ١٩٦٥





الظلم..

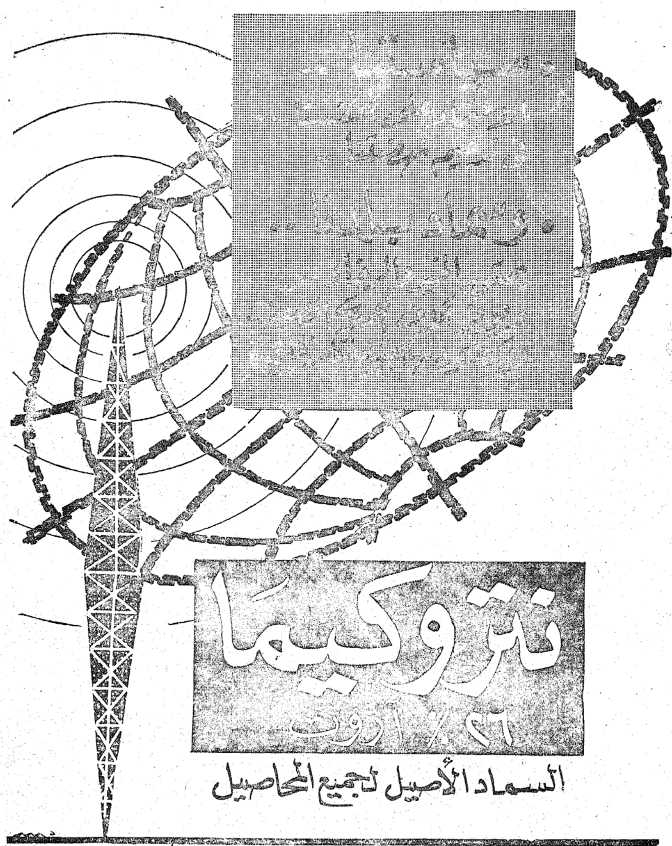
كانت الوسيلة المثلى أمام الاحتكارات البترولية لتحقيق أغراضها في العالم العربي أن تفكك وحدته ، وتضعف مقاومته ، حتى تتسلل الى البترول - المصدر الرئيسي لثروته - فتخفض أسعاره دون مبرر ، مطمئنة الى أنها لم تجد من أقطاره جبهة متماسكة توقفها عند حدودها .

وتنفيذا لهذا المخطط الماكر ، كان لابد من تدبير نكبة فلسطين ، وإقامة كيان صهيوني ، يمتص الطاقة العربية ويكون بمثابة خميرة للخلاف بين الحكومات العربية كلما جنحت الى الوئام ، ولما خرج العرب من حرب فلسطين مفككين بفعل الخديعة والغدر ، بادرت الاحتكارات البترولية الى خفض أسعار البترول العربي مرتين متواليتين في نوفمبر ١٩٤٨ وفبراير ١٩٤٩ بينما لم يحدث في العالم ما يبرر هذا التخفيض الجائر .

وفور وضوح التقارب العربي عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ارتفعت أسعار البترول العربي في يوليو من العام التالي ، ثم أخذت الأسعار بعد ذلك تتحرك ارتفاعا .. وانخفاضا مع تقارب أو تباعد الصف العربي ..

ومن هنا طالب مؤتمر البترول العربي الخامس بإقامة منظمة عربية للبترول في نطاق جامعة الدول العربية .. تنسق السياسة البترولية بين البلاد العربية ، وتساهم بإيجابية في توجيه صناعة البترول العالمية ، وتعمل بكل جهودها لكسر القيود التي تفرضها الاحتكارات البترولية على صناعة البترول في كل مراحلها .

مؤسسة البترول


نتروكيما
٢٦٪ أزوت
السماد الأصيل لجميع المحاصيل



طريق المناضلين الى
الفكر الثورى المعاصر

مجلة شهرية
تصدر أول كل شهر

الفهـــرس

العدد الثامن ـ أغسطس ١٩٦٥

ان ((الطليعة)) ميدان مفتوح لكل رأى حر ، وفى اعتقادها أن تفاعل الاراء الحرة على اختلافها هو وحده الذى يستطيع أن يبلور ويستخلص وحدة فكرية أصيلة .

من هذا المفهوم تفتح ((الطليعة)) صفحاتها لكل رأى لديه كلمة يقولها ـ مؤمنة بشعار الحرية المجيد الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر ((قد أختلف معك فى الرأى ولـكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عن رأيك)) .

عنوان المراسلات :

((الطليعة))

مبنى مؤسسة الاهرام ١٤ شارع مظلوم القاهرة تليفون : ٦٢٦٤٦٤ ـ ٤٤١٢٤

الاشتراكات :

لسنة بالبريد العادى : ج.ع.م. ودول اتحـاد البريد العـربى ودول الدار البيضاء ١٢٠ قرشا



عام "التنظيم السياسى"

تتبلور

فى واقعنا المعاصر ، حقيقة موضوعية من المفيد ان نعى ابعادها ونحللها بعمق ، وهى أن الشعب الذى يستقبل فى يوليو ١٩٦٥ العام الرابع عشر من ثورته التحررية والاشتراكية ، ((غير)) الشعب بمفهوم عام ١٩٥٢ الذى تفجرت فيه الثورة . وفى ((غير)) هذه يتجسد مضمون الثورة الحقيقى . . كيف ؟

ليس المقصود هنا هو تلك التغييرات الكمية التى وقعت فى تعداد المواطنين ، ولا ان اناسا ذهبوا ، واناسا غيرهم جاءوا . وانما المقصود هو التغييرات الكيفية .. هو اكتشاف الشعب لقدراته وامكانياته وقياداته الاصيلة وتجميعها وتوظيفها فى عمل ثورى منظم .. هوتطهير الشعب لنفسه وجموعه من الطفيليين .. هو سيطرته القادرة الواعية على قانون صراع الطبقات وتوجيهه لصالح قواه العاملة المنتجة للحياة .

فلو تساءلنا مثلا كيف كان الشعب فى مفهوم ١٩٥٢ ، لقدم لنا التاريخ صورة لكبار ملاك الاراضى وكبار الراسماليين يحف بهم عن بعد ومن خلال قيود منظورة وغير منظورة جماهير الفلاحين والعمال والمثقفين الوطنيين وصغار ومتوسطى التجار واصحاب الورش . ورغم ان حجم كبار ملاك الاراضى والراسماليين كان محدوداً للغاية ، لا يتجاوز ٥ر٠ ٪ من مجموع الشعب ، الا انه بحكم احتكار افراده لملكيه وسائل الانتاج من ارض ومصانع وبنوك وشركات تأمين وتجارة الخ .. واستيلائه على اكثر من ٥٠ ٪ من الدخل القومى سنويا ، كان يغطى بقبضته الاقتصادية والسياسية والفكرية مساحة المجتمع كله .

ومن خلال هذه القبضة كانت تنبثق وتتفرع وتدور كل اجهزة السلطة والحكم والبرلمان والاحزاب والصحف والقوانين الخ .. لتعمل — متخفية تحت اسم المجموع — فى خدمة مصالح هاتين الفئتين المتمازتين التى تكونت منهما الطبقة الراسمالية المصرية . ومن هذه الطبقة وحدها تجسدت القاعدة الاجتماعية للنظام والحكم والسلطة والفكريات السائدة .

وهكذا كان « الشعب » فى واقع الامر — عام ١٩٥٢ — يضمر ضمورا شديدا فى مفهوم السلطة بحيث يقتصر — عمليا — على طبقة الاستغلاليين من كبار ملاك الاراضى والراسماليين . بل اننا نلاحظان ((**لغة تلك السلطة**)) كانت تنفر نفورا شديدا من استخدام كلمة ((**الشعب**)) ، لارتباطها بالجماهير الكادحة من الفلاحين والعمال المكافحة من اجل حياة متحررة وانسانية ، اى لارتباطها بالصراع الوطنى والطبقى معا . وكانت تفضل استخدام كلمة ((**الامة**)) حيث يمكن من خلالها العزف على نغمة زائفة « لوحدة وطنية » تغطى وتميع الفروق البشعة بين الطبقة الطفيلية المتازة والطبقات الشعبية العاملة .. بين مالك الارض الكبير والفلاح المعدم .. بين الراسمالى صاحب المصنع والعامل الاجير .. بين مالك الصحيفة والمحرر .. اليس الكل فى النهاية — مهما كان وضعه الاجتماعى — ابناء امة واحدة ومصالح واحدة (!) وبالتالى فان ازدياد ثراء كبار الملاك والراسماليين وازدياد فقر الطبقات الشعبية العاملة يشكلان وجهين متلازمين لمصلحة الامة الواحدة . ومن اجل هذه المصلحة بالذات نظمت الفئة الطفيلية المتازة احزابها وتنظيماتها السياسية وربت مفكريها ومثقفيها واطلقت جهاز دعاياتها وصحفها . فاذا ((**الامة**)) فى النهاية هى اولا واخيرا ذلك النفر من كبار الملاك والراسماليين فحسب ، ((**اصحاب المصالح الحقيقية**)) .. كما عبر ذلك احد كبار مشرعيهم ومثقفيهم « عبد العزيز فهمى » . وما عداهم ((**رعاع**)) على حد تعبير « اسماعيل صدقى » احد قادة الراسمالية ، او ((**دهماء**)) كما كان يقول «محمد محمود» ابرز زعماء كبار ملاك الاراضى فى التاريخ المصرى الحديث .

ومع السنوات الاولى لثورة يوليو ، وخلال اصطدامها المباشر على ارضها مع القوى الاستعمارية ، وجهت ضربة قاتلة الى كبار ملاك الاراضى بقانون الاصلاح الزراعى ، فى نفس الوقت الذى نشرت فيه مظلة الامان والوقاية على الطبقة العاملة باصدار قانون منع الفصل التعسفى ، وعزلت راس المال عن السيطرة على جهاز الحكم السياسى الجديد فى المجتمع .

وبهذا احدثت ثورة يوليو بقيادة المناضل جمال عبد الناصر ، تغييرات كيفية تقدمية هامة فى الشعب اعادت من توازن قواه . فقد شرعت فى تصفية طبقة كبار الملاك وتحطيم قيود الفلاحين فى الريف واطلاق طاقاتهم لتحتل المساحة التى كانت تسيطر عليها طبقة الملاك ، وامنت كيان الطبقة العاملة فى وجه الراسمالية المستغلة . وتغيرت «المواقع التقليدية» فى الصورة حيث اخذت الطبقات الشعبية تزحف وتنتشر بحجم اكبر فى حين راح حجم الطفيليين ينكمش .

واستخدمت ((**لغة ثورة يوليو**)) كلمة ((**الشعب**)) تعبيرا عن الجماهير العاملة المنتجة التى التحمت بجيشها . وتفجر من خلال هذه العملية تيار فكرى وثقافى متقدم يعبر عن التغييرات الجديدة فى وجه التيار الفكرى والثقافى التقليدى .

كما تغير واتسع مفهوم كلمة ((**الامة**)) بانتقاله خلال تفاعل ثورة يوليو مع جماهير الوطن العربى فى نضالها ضد الاستعمار ليجسد ارادة الشعوب العربية ومصالحها

فى وحدة اراضيها واستقلالها وفى ممارسة عمل موحد ضد القوى الاستعمارية وعوامل التجزئة ، على اساس وحدة الارض واللغة والناس والمصالح الاقتصادية والتكوين النفسى والروحي والنضالى المشترك .

ومع ضربات تأميم قناة السويس وتمصير الاحتكارات والمصالح الاجنبية فى مصر اثر الانتصار على العدوان الثلاثى ، ثم مع قوانين يوليو ١٩٦١ المجيدة التى حسمت تاريخيا قضية اختيارنا للاشتراكية منهاجا وطريقا للحياة ، وما تبعها من قوانين واجراءات ثورية اخرى فى اعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .. وقع التغيير الجذرى الشامل فى مفهوم « الشعب » ومكوناته الطبقية .

وابعد من الصورة تماما طبقة كبار الملاك والراسماليين . وامتلأت المساحة كلها بالحجم الطبيعى لقوى الشعب العاملة التى حددها ميثاق العمل الثورى فى الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والراسمالية الوطنية . واحتلت قوى الفلاحين والعمال بالذات نصف مساحة الصورة ونصف الوزن السياسى والاجتماعى على الاقل ، وذلك موازنة مع دورها وطاقاتها المنتجة فى المجتمع الجديد .

وهكذا تحدد مفهوم « الشعب » تحديدا اجتماعيا واضحا بهذه القوى الخمس. ومن هذا التحديد انبثقت اجهزة الحكم والسلطة والتنظيم السياسى بشقيه الجماهيرى (الاتحاد الاشتراكى) والطليعى (الجهاز السياسى) .

ان ابناء وبنات هذه القوى الاجتماعية الخمس التى يتكون منها «شعب ١٩٦٥» هم وحدهم ، قواعد وبناة المجتمع الذى يتحول من الراسمالية الى الاشتراكية خلال المرحلة التى حددها الميثاق حتى عام ١٩٧٠ . ان وحدتهم فى الفكر والعمل هى الاساس . ان تعبئتهم ثوريا على اعلى درجة من التنظيم والوعى هى المهمة الجوهرية والعاجلة اليوم . ان وضوح رؤيتهم للفروق بين الاشتراكي وغير الاشتراكى ، بين المتطور والجامد ، بين المنتج وغير المنتج ، بين الاصيل والانتهازى ، بين العامل والبيروقراطى ، بين الانانى الفردى والجماعى الروح والاسلوب ، بين النقد الموضوعى المستنير والهدم والتخريب ، بين الصديق والعدو .. على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية .. هو محور مسئولية كل المناضلين والمناضلات اليوم . خاصة وان المناخ السائد فى مجتمعنا اليوم هو مناخ الديمقراطية الاشتراكية الفسيح العميق . وحيث المعركة الرئيسية هى معركة الانتاج وبناء المجتمع الاشتراكى بعلاقاته الاجتماعية الجديدة المتطهرة من الاستغلال . وفى الوقت الذى تتجسد فيه القوى الرجعية القديمة والجديدة فى مناطق معينة من الوطن العربى تحاول بكل الطرق ، ابتداء من العدوان المسلح الى التآمر ، الى رفع شعارات اشتراكية زائفة للتضليل ، الى الدعوة الى مغامرات طائشة وضعت مخططاتها بمعرفة اقلام المخابرات الاستعمارية لتكون مصيدة للقوى الثورية .. ان تبذر الشكوك والريب وتقيم السدود لتحول دون تفاعل ثورة الشعب العربى فى مصر بقيادته الثورية التاريخية ، وبين جماهير الشعوب العربية فى نضالها من اجل الحرية والاشتراكية والوحدة .

وفى الوقت الذى ما زالت فيه قاعدة العدوان الاسرائيلى العنصرية الاستعمارية تتحرك جنبا الى جنب مع قواعد العدوان الاستعمارية الاخرى فى

الوطن العـربى وافريقيا ، والمؤامرات والحصار الاقتصادى والحرب النفسية ضد اول واكبر قلعة من قلاع التحـرر الوطنى والاشتراكية فى منطقتى الشرق الاوسـط والادنى وافريقيـا ، قامت ورسخت جذورها وسـاندت وايدت كل الثورات التقدمية من حولها طوال ثلاث عشرة عاما .

وليس من شك فى اننا بدانا تكوين هذا التنظيم الواعى لقوى الشعب العاملة ببناء الاتحاد الاشتراكى وجهازه السياسى . وقد اسفرت التجربة العملية منذ عام ١٩٦٢ حتى الان ، عن نتائج ايجابية للقدرة الثـورية والمبادرة السياسـية الواعيـة لاجهـزة التنظيم فى عديد من المواقع والمواقف .. فى عمليات التنمية والانتاج وبناء السـد العالى والادخار القومى وحماية القطاع العـام وتدعيمه وكشف بعض الجيوب المختفية لـكبار الملاك والراسماليين فى الريف والمدن وفى حملات التوعية الواسعة النطاق ، وفى كشف وتعرية الرجعية العربية القديمة منها والجديدة ، وفى الصمود البطولى للمؤامرات وحروب الحصار الاقتصادى والشائعات والتخريب الاستعمارية .

ولكن ايضا كشفت التجربة عن بعض النواحى السلبية ، ومنها تسلل الاسلوب المكتبى والغـرف المغلقـة الى اجهزة التنظيم ، وعدم التجاوب السريع الفعال بالدرجة المطلوبة بين القواعد والقيادات وعدم التنسيق الموحد وبناء الاتصـال التنظيمى الدقيق والـتكامل بـين جميع وحدات التنظيم ومستوياته الدنيا والعليا ، واستمرار تسرب بعض العناصر الطفيلية والمعادية الى داخل التنظيم .

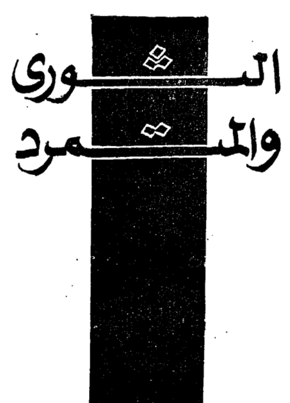
حقيقة لا يوجد تنظيم ثورى فى العالم لا يشكو من كل او بعض هذه النواحى السلبية ، كما انه لن تخلـو مرحلة من المراحل من سـلبياتها . ولكن من المهم دائما ان نكشف بوضوح عن هذه السلبيات وان نتقصى اسـبابها موضـوعيا ونعالجها اولا بأول .

ومن هنا فان الطليعة تقترح اليوم ان يكون العام الرابع عشر من ثورتنـا هو « عام التنظيم » .. عام نركز فيه على استكمال بنائه وفاعليته وتوحيـد كل القـوى الاشـتراكية من خلاله .. عام تطهير التنظيـم من العنـاصر الطفيلية والمعادية ، بناء على معيار موضوعى هو حصيلة مواقفهـا السياسـية والفكرية والاجتماعية منذ التحـول الاشـتراكى الحاسـم عم ١٩٦١ .. عام تمـكين التنظيم ــ فكريا وعمليا ــ من ان يسود ويوجه كل اجهزة المجتمع والسلطة .

اننا نقترح فى هذا الصـدد ان تدعو « الامانة العامة » بكل ماتتمتع به من ثقل ووزن تنظيمى جميع الوحدات ان تبحث وتناقش تجربة العمـل التنظيمى خلال الفترة الماضية ، وان ترصد بدقة ووضوح نقدها وملاحظاتها وما هناك من جوانب ايجابية ومن جوانب سلبية وما تراه من اساليب للعـلاج بحيث تتجمع وتصب حصـيلة هذا كلـه فى الامانة العـامة والامانات الفرعية خلال شهرين ، تعقد الامانات على اثره **مؤتمرا تنظيميا متفرغا** لمدة اسبوع او اسبوعين تعد له لجنـة تحضيرية . ويكون من حق كل عضو فى التنظيـم علاوة على آراء ومقتـرحات وحدته ، ان يقدم اليها ايضاما يراه منفردا ومن خلال تجربته من آراء ومقترحات . وتنسج اللجنة التحضيرية من هذا كله تقريرا موضوعيا شاملا للموقف التنظيمى بجميع ابعاده يكون محور اعمال مؤتمر الامانات مجتمعة .

ونحن على ثقة من ان هذا « **العمل التنظيمى** » ـ باحتضان الامانة العامـة له ، سـوف يزيد ويقـوى من بنـاء التنظيم ووحدته الفـكرية والحـركية وبالتالى يشحذ سـلاح شعبنا وقيادته الثورية التاريخيـة فى وجه التحـديات الجديدة .

« لطفى الخولى »



الثورى والمتمرد

د. مراد وهبه

ما الثورة ؟ وما التمرد ؟

بالمنهج العلمى نجيب

ونسال بماذا يلزمنا هذا المنهج ؟

الجواب : يلزمنا بوضع الظاهرة ، اية ظاهرة ، فى مجال محدد .

والثورة ظاهرة .. فاى مجال نضعها فيه ؟

المجالات على انواع : منها المجال **النفسى** ، والمجال **الاجتماعى**

والثورة ، فى المجال النفسى ، ماذا تكون ؟

جواب بعض علماء النفس يحصرها فى عقدة **النقص** . ثورة العمال والفلاحين ، على سبيل **المثال** ، فى راى هذا البعض ، مردوده الى شعور **بالنقص** . فالاحساس العميق بالنقص عندالعمال والفلاحين هو الذى يدفعهم الى الثورة . فكان الثورة مجرد رد فعل . غير ان تاريخ الثورات يثبت **عكس** ذلك . اذ ان الثورةتقيم شيئا ما . فهى اذن **فعل** وليست مجرد **رد فعل** .

ثم ان كل ثورة لهـا ايديولوجية . والشعور بالنقص ليس يكفى فى انشاء ايديولوجية ، اذ لابد من وجود عنصر الثقافة . ومن ثم فالثورة بحكم طبيعتها مرتبطة ارتباطا عضويا بالمثقفين واهل الفكر .

اذن وضع الثورة فى المجال النفسى لايفسرها يبقى وضعها فى المجال **الاجتماعى**

ونسال : ماالمجتمع ؟

قد يقال انه جملة من الافراد ينضاف فيها الواحد الى الاخر . غير ان هذه الجملة قد تزيد وقد تنقص ويبقى المجتمع بعد ذلك ورغم ذلك .

اذن هو ليس جملة من الافراد .

فماذا يكون ؟

يكون ، على سبيل المماثلة ، كائنا عضويا .

لماذا ؟

لان الكائن العضوى ليس جملة من الاعضاء ، أو بعبارة ادق ، هو اكبر من مجموع اعضائه . اى ان الكل ، هنا ، لايساوى مجموع اجزائه ، وبالتالى فان هذاالكل لابد ان يكون ديناميكياوليس استاتيكيا ، والكل الدينامىكى متطور بالضرورة .

والتطـور لا يتم الا بالصراع بين الاضـداد ، والاضداد فى المجتمع ليست الا طبقات اجتماعية هذه الطبقات فى حالة صراع . والطبقة التى تغلب هى الطبقةالتى تحكم ،والحكم نظاماجتماعى والنظام الاجتماعى متطور .

والتطور اما ان يكون تغييرا جذريا ، واما ان يكون تغييرا جزئيا .

والتغيير الجذرى ماذا يفيد ؟

يفيد فى تغيير النظام من حيث انه ينطوى على علاقات معينة . ومن هذه الزاوية ، ومنها وحدها

نقول ان التغيير الجذرى ثورة .

والثورة ، بهذا المعنى ، تنسحب على كل مجال من المجالات الانسانية ، تنسحب على العلم والادب والفن كما تنسحب على المجتمع .

الثورية فى العلم نذكر منها على سبيل المثال ثورية **اينشتين** . فقد احدث هذا العالم تغييرا جذريا فى النظام الفزيائى . فعند **نيوتن** ابعاد المكان ثلاثة . اما عند اينشتين فالابعاد اربعة ، ثلاثة منها مكانية وواحد زمنى . وهى جميعا فى حالة اندماج ... ترتب على ذلك ان نشأت علاقات جديدة ادخل فيها العالم (بكسر اللام) نفسه كملاحظ فتشابكت ذاتية العالم مع موضوعية الظواهر ، وبعد ان كانت القوانين مطلقة اصبحت نسبية .

والثورية فى الفن نذكر منها على سبيل المثال كذلك **التكعيبية** عند كل من **بيكاسو وبراك** ، وهى تدور على رفض المنظور التقليدى الذى يذهب الى افتراض ثبات العين الرائية وثبات الشيء المرئى . وحقيقة الامر ، فى نظر التكعيبية ، ان المصور والشيء موضوع التصوير فى تداخل وفى حركة .

اما الثورية فى المجتمع ، وهى الاهم عندنا فى هذا المقال ، فنحن نلمسها على مر العصور . ومنعا للاستطراد التاريخى نكتفى بذكر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والثورة الروسية عام ١٩١٧ .

الثورة الفرنسية غيرت العلاقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة . فبعد أن كانت هذه العلاقة مغلفة بقشرة دينية او لاهوتية اصبحت علاقة مدنية او طبيعية . ولم يعد للحاكم اى حق الهى فى ان يكون حاكما . ولم يعد لابنائه او احفاده حقوقا الهية ، اذ هم متساوون مع الناس جميعا مساواة «طبيعية» ومن ثم كان لابد من تغيير النظام الاقطاعى فى فرنسا الى نظام راسمالى يستند الى فكرة المساواة ومستلزماتها : حرية واخاء .

والثورة الروسية اخذت من الثورة الفرنسية المفهوم « الطبيعى » او «المدنى» فى تاسيس نظام اجتماعى جديد من اجل قيادة طبقة واحدة هى طبقة البروليتاريا ، وبالتالى لم يعد ثمة مجال للحديث عن اية « علاقة » بين طبقة واخرى .

والثورى ، فى هاتين الثورتين وفى غيرهما من الثورات ، **من يكون ؟**

هو من يريد تغييرا جذريا للنظام القائم ، اى من يريد ان يتجاوز الوضع الراهن . وارادة المجاوزة ملازمة لارادة التغيير الجذرى .

وارادة الثورى من اين تاتيه ؟

من ذاته ؟ ابدا .. لان الوضع الراهن ليس من صنعه ، وانما من صنع طبقة اجتماعية اوجملة طبقات . وعلى ذلك فان تجاوز الوضع الراهن لابد ان يتم بطبقة اجتماعية صاعدة او تكون فى الطريق الى الصعود .

ارادة الثورى اذن من ارادة الطبقة الصاعدة ولهذا فان الثورى ، بحكم طبيعة ارادته ، يعلو على ذاته ، ويتجاوزها الى الاخرين . ومن هنا تتحقق الهوية التى تجمع بينه وبين الثوريين .

اما ارادة التغيير وحسب ، فانها تقف بالانسان عند حد **التمرد** .

ذلك ان المتمرد هو الذى يريد تغييرا جزئيا مع المحافظة على الوضع الراهن . والتغيير الجزئى عنده ، ليس له من غاية الا تحقيق مشروعاته . وتمرده على الوسط ليس الا مجرد احتجاج يمتنع معه تجاوز هذا الوسط . ذلك أن احتجاج المتمرد على حد قول **البير كامى** « لايدخل فى مذهب ، ولا يعرف عقيدة ، ولايتذرع بمبدأ ، ولايحكمه ترابط منطقى » **ولذلك فان مجرد التفاتة من الوسط الى المتمرد تكفى لوقف تمرده .**

اما الثورى فان التفاتة الوسط اليه لاتجدى ولا تفيد ، لان عنده ارادة التغيير الجذرى للوسط الراهن . ومن هنا نستطيع ان نفهم لماذا تكون الثورة « **حتمية** » .

والحتمية تفيد ان للثورة « قانونا » يحكمها .

وماذا يعنى القانون على الاطلاق ؟

يعنى الكشف عن علاقة بين طرفين او اكثر .

وماذا يعنى قانون الثورة على التخصيص ؟

يعنى الكشف عن علاقات قائمة فى نظام مع ارادة تغيير هذا النظام الذى تشير اليه هذه العلاقات .

وارادة التغيير تفترض وعيا بالمطلوب تغييره . والوعى فهم . والفهم عملية فلسفية . ولهذا فان الثورى فيلسوف بالضرورة . ولكن عكس هذه القضية ليس بالصحيح دائما . فليس كل فيلسوف ثورى .

وفى كل عصر نستطيع ان نميز بين فيلسوف ثورى ، وفيلسوف غير ثورى .

فلسفة **الاول** ملازمة للتقدم الاجتماعى . اذن هى فلسفة فعل .

وفلسفة **الثانى** مانعة للتقدم الاجتماعى . اذن

هي فلسفة رد فعل .

وماذا يعني الفعل ورد الفعل ؟

ان الفعل الثوري يعني تجاوز الوسط . وبلغة الزمان نقول انه يعني تجاوز اللحظة الراهنة اي « الان » الى المستقبل .

اذن الفيلسوف الثوري « **مستقبلي** » .

اما رد الفعل فيعني رفض تجاوز الوسط ، اي رفض تجاوز « الان » اذن الفيلسوف المحافظ « **آني** » .

والنتيجة المنطقية ان **الفلسفة الثورية** تحدد مالم يتحدد بعد ، **والفلسفة المحافظة** تحصيل حاصل لانها تحدد ماهو محدد .

والذي لم يتحدد بعد لم يتقيد بعد . ولهذا فان الثورة تلازمها الحرية . ولكن الحرية ليست فعلا بلا قيد — اذ هي من غير قيد فوضى — وانما هي فعل **قابل** لان يتقيد . وهذه القابلية امكانية في الوجود وليست وجودا بالفعل . ولهذا فالحرية فعل مقيد بما هو ممكن . ويقابلها المحافظة او العبودية وهي فعل مقيد بما هو كائن .

ويترتب على ذلك ان الحرية موضوعة في المستقبل وليست في الحاضر ، موضوعة في الممكن وليست في الواقع . وهذا معنى عبارة المناضل جمال عبد الناصر « **ان الثورة هي تحقيق الامل** »

ونسال : كيف نحدد ماهو ممكن ؟

الجواب : نحدده من الشقاق الديالكتيكي بين الثوري والوسط الراهن . ولا مخرج من هذا الشقاق الا بتجاوز هذا الوسط ، هذا الكائن . ولهذا فان الثورة لاتتكرر ، ولايمكن ان تكون ترديدا ببغاويا لثورات مضت ، والا كان معنى ذلك ان المستقبل ماض آت ، والماضي مستقبل فات . ومن ثمة تتوقف الحركة . وواقع التاريخ الثوري يدلل على اصالة الثورات . فكل ثورة متمايزة من الاخرى . وهذا التمايز يتخذ صورا متباينة « للفعل العام » بسبب اختلاف مراحل التطور الاجتماعي ، وبسبب خصوصية التجربة الثورية .

ونسال : اليس لهذه الثورات من نهاية ؟

الجواب : ان «تصور» الثورة «للممكن» مطلق ولكن هذا التصور يصبح « نسبيا » عندما يتحول الى وجود واقعي . والثورة تدوم بدوام التداخل بين ماهو مطلق وماهو نسبي .

ويبقى بعد ذلك سؤالان :

السؤال الاول : كيف يتحقق هذا التداخل ؟

الجواب : ان «التصور» الذي يدفع الى العمل هو بالضرورة امر . والامر من حيث هو امر مطلق بالضرورة ، اي انه يتجاوز حدود الزمان والمكان غير ان الممارسة العملية لهذا الامر المطلق هي التي تغلفه باطار زمكاني (اي زماني ومكاني) ، ومن ثم فان هذا الامر يتحول من امر مطلق **الى** امر مشروط ، اي نسبي . وهذا الامر النسبي بدوره يحدث تعديلا في الامر المطلق . وبذلك يتحقق التداخل بين ماهو مطلق وماهو نسبي . وقد فطنت الثورات المعاصرة الى هذه الحقيقة . فانت تقرا على سبيل المثال في كتاب « **تجربة الثورة في غينيا** » بقلم الرئيس الغيني الثوري **احمدسيكوتوري** « ان حزب غينيا الديموقراطي يرفض ان يكيف الشعب طبقا لعقيدة . فالحزب يرى على الضد من ذلك ان الممارسة العملية لاية عقيدة يجب ان تسير طبقا لصالح الشعب في الحاضر والمستقبل » .

السؤال الثاني : كيف يدوم هذا التداخل ؟

الجواب : بعدم الوقوف عند حد المطلق او السكون عند حد النسبي . ذلك ان الوقوف عند حد المطلق يؤدي الى تحجر التطور الاجتماعي وتجمده عند نقطة معينة لايستطيع ان يتجاوزها . وفي هذا افساد لطبيعة الثورة . والسكون عند حد النسبي يفضي الى فقدان الثورة لاتجاهها . فالنسبي يتحدد اتجاهه بمعونة المطلق .

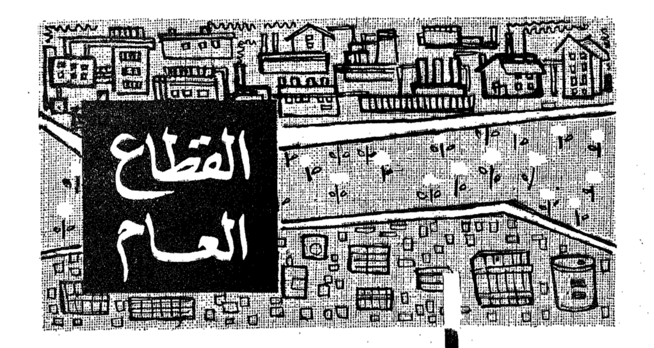
خذ مثالا لذلك : فكرة **الوحدة العربية** ، هذه الفكرة مطلقة لانها ترقى الى مستوى العقيدة والايمان . فانت تقرا في **الميثاق** هذه العبارة ان الوحدة العربية هي حقيقة الوجود العربي ذاته . غير ان الممارسة العملية لهذه الفكرة احدثت تغييرا في مفهومها . يقول **الميثاق** :

« ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الامة العربية ليكون من لقائهم جبهة للتضامن بين الحكومات »

« ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ورفعت به خطوة الى مرحلة اصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة » .

« ان وحدة الهدف لابد ان تكون شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية »

وهذا الديالكتيك بين المطلق والنسبي في مجال الثورة هو الذي يحقق ديمومتها . اما الغاء الديالكتيك فمن شانه ان يسلب الديمومة من الثورة ويحيلها اما الى قوة متحجرة تتخذ شكل حكومة اوتوقراطية تقوم على التنكر للثوريين ، واما الى كتلة هلامية لاشكل لها ولا لون يتحرك فيها مجموعة من المتمردين .



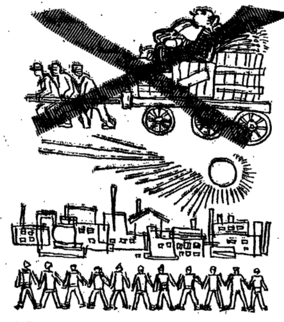
القطاع العام هو الدعامة الرئيسية للنظام الاشتراكي ، وأداته في تحقيق الانطلاق الثوري لقوى الانتاج ، في ظل تخطيط شامل ، ولمصلحة قوى الشعب العاملة . ومن هنا فهو يحظى بالقدر الاكبر من الاهتمام العميق على مختلف المستويات .

وهناك ارتباط وثيق بين النظرة الى القطاع العام والموقف السياسي للانسان ، فاعداء الاشتراكية لا يجاهرون بعدائهم لها ، بل يصبون هجومهم على القطاع العام باعتباره نواة الاشتراكية وقاعدتها الراسخة .

ولا يعني الايمان بالقطاع العام ، ان نتغاضى عن بعض النواقص والجوانب السلبية لنشاطه ، بل علينا ان نكشف عنها بروح بناءة ، ونطرحها للمناقشة لاستخلاص خير الحلول للتغلب عليها . فهناك فرق بوعي بين النقد البناء الهادف الى حماية وتدعيم القطاع العام وبين عمليات الهدم والتشكيك بما تتضمنه من اتجاهات معادية للاشتراكية .

وفي اطار هذه النظرة ، تقدم الطليعة ، اليوم دراستها الرئيسية عن ((القطاع العام)) ، فتناقش مفهومه بين الرأسمالية والاشتراكية ونشأته وتاريخه وتطوره ووضعه الحالي ، الى جانب استقراض موضوعي صريح لمشاكله من الداخل .

القطاع العام .. فى النظام الرأسمالى
والقطاع العام .. فى النظام الاشتراكى



د. خليل حسن خليل

لقد أحدثت الافكار الاشتراكية أثرا بعيدا فى تشكيل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الانسانى ، أيا كانت الفلسفة التى يستند اليها ذلك المجتمع ، وأيا كانت مرحلة التقدم الحضارى التى يجتازها . فالمعروف أن النظام الاشتراكى يقوم — بطرق مختلفة — فى اكثر من ثلث العالم الآن ، فاذا أضفنا الى ذلك الدول الاشتراكية التى اصبح يطلق عليها العالم الثالث، لوجدنا ان النسبة ترتفع الى اكثر من النصف . واذا ما أخذنا فى اعتبارنا القوى الاشتراكية داخل الدول الرأسمالية ، والقوى التقدمية فى البلاد التى بدأت عملية التحرر فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، لوجدنا أن الفكرة الاشتراكية بدأت تصل الى أذهان المجموعة الكبرى من بنى الانسان والى وجداناتهم ، وانها ترحف فى ثقة وثبات لتقضى على صور القهر والاستغلال التى عاناها الجنس

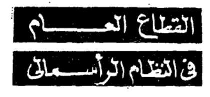
البشرى منذ عصور سحيقة فى التاريخ ، ولتفتح له صفحة مشرقة من الحرية والرخاء والتقدم

ولقد كان للفكرة الاشتراكية اثر آخر كبير على المجتمعات التى تأخذ بالنظام الرأسمالى . فتحت ضغط هذه الفكرة ، والتفاف جزء هام من القوى المثقفة والعاملة حولها ، وتحت وطأة المتاعب والازمات التى تنتاب النظام الرأسمالى بين الفينة والفينة ، اخذت هذه البلاد تستعين بجرعات من الاصلاح (يرجع بعضها الى التعاليم الاشتراكية) لتكون مسكنا لهذه المتاعب أو مهدئا لتلك الازمات ، ولتكون كذلك عونا على تحويل انظار الجماهير العاملة عن عملية التغيير الحقيقية التى يجب ان تتم فى المجتمع الرأسمالى ، وتحوله الى مجتمع اشتراكى يقوم على الانتاج العلمى ، ويقضى على استغلال الانسان للانسان .

ومن هذه المسكنات استجابة الراسماليين لضغط المطالب العمالية ببعض التحسين فى الاجور ، وفرض الضرائب على الاغنياء ، والقيام ببعض الخدمات الاجتماعية ، ثم تطور الامر الى اشراك العمال – صوريا – مع الراسماليين فى ادارة بعض المشروعات واعطائهم نسبة من الارباح ، وفى مرحلة من مراحل ضغط الفكرة الاشتراكية ، وتهديدها للنظام الراسمالى ، أخذت بعض الدول الراسمالية فى تأميم بعض المشروعات العامة سواء كانت مشروعات خدمات ، أو مشروعات انتاجية أو استهلاكية ، كالكهرباء والفحم والمياه والمواصلات وغيرها ..

ومن هنا نشأ فى هذه الدول الرأسمالية **((قطاع عام))** ، الامر الذى ادى الى شىء من الخلط فى بعض الاذهان بين القطاع العام فى **النظامين الرأسمالى والاشتراكى** ، وقد اسهم بعطن كتاب الغرب ودعاة الراسمالية فى عملية الخلط هذه ، وذلك لتمييع الفكرة الاشتراكية ، وابعاد القوى الشعبية عن هدفها النهائى وهو اقامة مجتمع اشتراكى كامل سليم .

ومن هنا كانت اهمية ابراز **الفرق** بين القطاع العام فى كل من النظامين ، والفلسفة التى يقوم عليها كل منهما ، ودوره فى الاقتصاد القومى . وسوف نبدأ تحليلنا بالنظام الراسمالى ، ثم نتناول بالعرض القطاع العام فى النظام الاشتراكى ، ونختتم حديثنا بعرض لدور القطاع العام فى الاقتصاد المصرى الاشتراكى .



القطاع العام في النظام الرأسمالى

من المعروف ان الغلاة من انصار المذهب «الحر» أو الفردى كانوا لا يرضون بأى تدخل من الدولة فى الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية ، الا فى المجالات التى تعتبر متصلة بوجود الدولة ذاتها ، كتنظيم الامن سواء أكان داخليا فى شكل بوليس ، أو كان متصلا بالدفاع فى شكل جيش ، وكذلك فيما يتعلق بالعدالة ، وهى عملية تتصل بأمن المواطنين كذلك وقد يكون من الطريف فى هذا الصدد ان نذكر ان المذهب «الفردى» هذا وصل فى الولايات المتحدة الامريكية الى اقصى تطبيقاته ، فحتى المعدات والاسلحة اللازمة لجهاز الامن والجيش ، تصنع فى مصانع مملوكة ملكية خاصة للراسماليين الامريكيين ، وتحقق لهم ارباحا طائلة من صناعة الحرب ، وهو أمر قد لايكون له مثيل فى الوقت الحاضر فى أى بلد من البلاد الرأسمالية الاخرى فى العالم كله .

ثم تطور تدخل الدولة فى النظام الرأسمالى الى مجالات أخرى ، هى مجالات الخدمات الاجتماعية ، فتحت ضغط كتابات المصلحين والاشتراكيين ، ونضال الجماهير فى تلك البلاد ، امتد نشاط الدولة الى بعض الخدمات التى تهم السكان ، كالخدمات التعليمية والصحية . ثم اشتد ضغط الجماهير مرة اخرى فانتقل تدخل الدولة الى مجال جديد ، هو مجال المرافق العامة الاخرى التى تمد السكان بخدمات اساسية ، كمرافق المياه والكهرباء والمواصلات وغيرها (١) . فقد كانت هذه الخدمات يعطى احتكارها امتيازا للشركات الراسمالية ، التى كانت تحقق ارباحا كبيرة منها على حساب الجماهير ، مهما كانت الشروط التى تضعها الحكومات فى عقود الامتياز . وقد استجابت معظم الحكومات الراسمالية لضغط الجماهير ، فأممت هذه المشروعات وادارتها ، أو عهدت بها الى شخص او شركة رأسمالية ، وتدخلت فى خفض سعر الخدمة ، وتحسين شروط تقديمها للجمهور الى غير ذلك . وقد كانت هذه المشروعات هى النواة الاولى لظهور القطاع العام فى المجتمعات الرأسمالية .

(١) من المعروف ان هذه المشروعات مملوكة ملكية خاصة للشركات الراسمالية فى الولايات المتحدة .

أزمة الرأسمالية وأفكار « كينز »

من المعروف ان النظام الرأسمالى تنتابه بين آونة وأخرى فترات رخاء تعقبها فترات ركود أو انخفاض قد يصل الى اغوار عميقة ، يتردى معها الاقتصاد الرأسمالى فى هوة أزمة عنيفة تتعطل معها القوى البشرية العاملة ، وتقفل فيها المصانع ، فتتعطل كذلك الموارد الاقتصادية المادية من رأس مال ومواد أولية وأرض زراعية وغيرها . وسبب ذلك ان الاقتصاد الرأسمالى ، وهو يقوم على الملكية الفردية للمشروعات أو لوسائل الانتاج ، يسعى الرأسمالى فيه الى تحقيق اقصى قدر من الارباح ، وذلك ببيع اكبر كمية من الانتاج وقد أدى استخدام الالات وتطورها فى العملية الانتاجية الى تسهيل انتاج كميات كبيرة تغرق الاسواق ، فيزيد المعروض منها عن الطلب ، ومن ثم تتكدس البضائع دون تصريف، الامر الذى يجعل الرأسماليين أو أصحاب المشروعات لا يقومون بالانتاج فى الفترة التالية ، ومن ثم لا يوظفون العمال أو رؤوس الاموال وغيرها فى انتاج جديد فيحدث كساد يصيب القوى البشرية والمادية بالبطالة ويعرض الاقتصاد القومى لضياع كبير فى موارده جميعا .

يضاف الى ذلك ان الاجور التى تعطى للعمال صغيرة لا تتناسب مع زيادة انتاجيتهم ، الامر الذى يعتبر طابعا للرأسمالية ، فالرأسمالى ينخفض بأجر العامل لكى يكفل لنفسه اكبر قدر من الارباح ويترتب على ذلك ان القوة الشرائية فى يد العمال تكون صغيرة فينخفض الطلب على السلع ، ويساعد ذلك فى حدة الازمة .

ولقد اوشكت الازمة ان تعصف بالنظام الرأسمالى كله فى الثلاثينيات . وما زالت ازمات الركود تصيب الدول الرأسمالية الى اليوم ، فنحن نسمع عن الملايين المتعطلة وفترات الانخفاض فى النشاط الاقتصادى التى يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالى بين وقت وآخر .

ولقد ساعد على هذا الوضع ان الاقتصاد الرأسمالى لا يقوم على التخطيط العلمى ، فكل منظم أو صاحب مشروع ، يصدر قراراته الخاصة بالانتاج وبالعرض حسب تقديراته الشخصية دون جهاز تخطيطى يربط بين هذه الالاف أو الملايين من القرارات ، فيصبح الانتاج قائما على التخمين الشخصى وعدم اليقين .

ولقد تصدى لعلاج الازمة ائمة الاقتصاد الرأسمالى وعلى رأسهم «اللورد كينز» الاقتصادى الانجليزى المشهور ، الذى اثار زوبعة كبيرة فى الصحافة المصرية فى العام الماضى (١٩٦٤) ، حيث وصفه بعض الكتاب عندنا بأنه اشتراكى . والواقع أن « كينز » من اكبر كتاب الرأسمالية ، بل ان كتاباته قد اسهمت فى ايجاد علاج وقتى لازمة الرأسمالية. والخلط الذى يحدث فى اذهان بعض الناس هنا ، هو أن «كينز» قد استعار بعض الافكار الاشتراكية وأراد أن يطعم بها الاقتصاد الرأسمالى ، أو يرتق بها الثوب الرأسمالى المهلهل الذى مزقته الازمة . على أن هذه الجرعات التى استعارها « كينز » من الافكار الاشتراكية قد اخذت على يده لونا اصلاحيا ، يمكن القول معه ان «كينز» كان اقتصاديا رأسماليا اراد ان ينقذ النظام الرأسمالى من الازمة فنصح ببعض الافكار الاصلاحية لكى يعالج الركود العضوى فى النظام .

ولسنا بصدد التعرض لافكار كينز، وانما نعرض مايتصل منها بموضوعنا عرضا مبسطا وهو قيام الدولة فى النظام الرأسمالى ببعض المشروعات العامة ، فقد اهتم كينز اهتماما خاصا بالطلب المؤثر أو الفعال ، وعنده ان سبب الازمات أو انخفاض النشاط الاقتصادى هو قصور الطلب عن امتصاص السلع المعروضة فى الاسواق ، ومن ثم تتوقف المشروعات عن الانتاج وانتشار البطالة . ولكى تعالج الحكومة هذه المشكلة فانه يجب عليها ان تقوم ببعض المشروعات العامة ، حتى ولو كانت غير مربحة (١) . وحجته فى ذلك ان المشروعات الجديدة سوف تشغل عددا من العمال ، وتعطيهم اجورا ، فتخلق فى يدهم قوة شرائية تحدث طلبا فعالا على السلع الاستهلاكية ، الامر الذى يدفع المشروعات الخاصة الى الانتاج لمقابلة الطلب، هذا الى جانب ان الطلب الفعال يزداد من ناحية اخرى، هى طلب المشروعات على المواد الاولية والسلع والالات والخدمات اللازمة لعملياتها الانتاجية . وبهذا يشترك هذا النوع من الطلب الفعال فى انعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة والركود .. وسوف لا نتعرض لمدى فعالية هذه الوسائل لانقاذ الرأسمالية من ازمتها الخانقة ، ونكتفى بالقول بأن هذه علاجات جزئية ومؤقتة لا تعالج النظام مما فيه من عيوب عضوية ناجمة عن الملكية الاستغلالية الخاصة لوسائل الانتاج ، وما تسببه هذه الملكية من تناقض فى علاقات الانتاج وعدم اتساق بين قوى الانتاج فيه، ذلك الامر الذى يتسبب من ملكية القلة الرأسمالية لوسائل الانتاج، وحرمان الكثرة العاملة ، وهى القوى المنتجة الحقيقية

(١) يذهب « كينز » الى ان الحكومة يمكن ان تزيد من التشغيل ومن الطلب الفعال حتى بتكليف العمال بحفر حفر توضع بها اوراق البنكنوت ، ثم يردمسون عليها ، ثم ينقبون عن اوراق البنكنوت مرة أخرى لاستخراجها ، فهذا يعطى العمال اجرا ينفقونه فى شراء السلع ، الامر الذى يشجع المشروعات على الانتاج وعلاج البطالة .

من هذه الملكية ، فلا تملك الا العمل الذى تبيعه للرأسماليين ، الذين يحددون ثمنه بالقدر الذى يكفل لهم اقصى قدرمن الربح .

وعلى ذلك ليس غريبا ان نرى هذا التناقض بين القوى العاملة والرأسمالية يحتدم أواره فى الدول الرأسمالية ، فنرى ظاهرتين عضويتين لصيقتين بالنظام الرأسمالى :

الظاهرة الاولى ، هى ذلك الصراع بين الطبقات الذى يتجلى فى اضراب الملايين من العمال والموظفين فى جميع الدول الرأسمالية ، وفى كل القطاعات الاقتصادية والادارية .

والظاهرة الثانية ، ذلك الانخفاض الذى يلازم النظام الرأسمالى نظرا لطبيعة الانتاج فيه ، والذى يترتب عليه بطالة كبيرة بين العمال ، وكساد شامل يعطل الموارد الاقتصادية من رأسمال ومواد وارض ، ويعوق توظيفها توظيفا منتجا وكفئا ، الامر الذى يسبب ضياعا كبيرا فى موارد تلك الاقتصاديات كان يمكن أن تسهم فى رفاهيتها . فاذا عولج الركود علاجا جزئيا ، او موضعيا ، طبقا لنصائح «كينز» فاننا نجد الاقتصاد الرأسمالى يتخبط فى تضخم مدمر ، يرفع الاسعار ويثير كثيرا من التذمر .

هذه هى بعض الاسس لنشوء القطاع العام فى الدول الرأسمالية ، وقد يكون المشروع ضروريا لتحقيق الاهداف السابقة أو بعضها ، والى جانب ذلك فان الحكومات الرأسمالية قد تقوم ببعض المشروعات التى لاتعتبر مغرية للمشروع الخاص ، ومن أمثلة المشروعات التى تجمع بين هذه الاغراض جميعا مشروع وادى التينيسى فى الولايات المتحدة وهو مشروع المقصود به اصلاح وتعمير وادى التينيسى من الناحية الزراعية والعمرانية ، فشقت الانهار والجسور والخزانات لتوليد القوى الكهربية واستصلحت الاراضى ، واقيمت بعض الصناعات الوثيقة الصلة بالانتاج الزراعى هناك ، وقد قامت الحكومة بهذا المشروع لتحقيق الاغراض السالفة الذكر ، ولعلاج الفقر فى تلك المنطقة .

وقد يقوم جزء من القطاع العام لاسباب وطنية ومثال ذلك فى فرنسا مصادرة اموال الرعايا الفرنسيين الذين تعاونوا مع المحتلين الالمان فى الحرب العالمية الثانية ، واشهر مثل على ذلك تأميم مصانع « **رينو** » للسيارات ، ولا ريب ان القطاع العام فى فرنسا يعتبر كبيرا نسبيا ، وقد تكون من الناحية التاريخية للاسباب سالفة الذكر . هذا بالاضافة الى ان اثر الافكار الاشتراكية فى فرنسا اضطر الحكومات المختلفة الى توسيع القطاع العام استجابة للمنظمات العمالية والجماهيرية المختلفة ، وقد حدث تأميم عدد من الصناعات الرئيسية فى قطاعات الفحم والغاز والكهرباء ، وكذلك اممت بعض البنوك الهامة وشركات النقل والتأمين .

على ان اثر الافكار الاشتراكية فى عمليات تاميم بعض المشروعات اخذت طابعا معينا فى انجلترا ، حيث ارتبط هذا التأميم بفلسفة حزب العمال ، وهذا ماقد يحتاج منا لنوع من التحليل .

الافكار الاشتراكية والتأميم

قد تكون **انجلترا** هى البلد الرأسمالى الوحيد ، الذى أخذ التأميم فيه طابعا ايديولوجيا منظما . فالمعروف ان **حكومة العمال** هى التى قامت بتأميم بعض الصناعات أو النشاطات الاقتصادية الهامة حينما تولت الحكم فى انجلترا ، والمعروف كذلك ان فكرة التأميم تستند الى مبادىء حزب العمال الذى ينادى باشتراكية سمى المنادون بها « بالاشتراكيين الديمقراطيين » أو اذا اردنا ان نعطى ترجمة صادقة لاتباع هذه المدرسة ، يمكن أن نطلق عليهم **«الديمقراطيين الاجتماعيين»** طبقا للترجمة اللغوية الدقيقة للعبارة ، هذه الترجمة التى يمكن ان تكون تعبيرا صحيحا لما تطورت اليه هذه المدرسة والتى اصبحت مدرسة اصلاحية اكثر منها مدرسة ثورية . والحق ان هذه المدرسة والاحزاب التى تبنت أفكارها كانت فى اول نشأتها مدرسة اشتراكية حقيقية تستند على أسس علمية من حيث ملكية الدولة أو الشعب لوسائل الانتاج ملكية جماعية ، ولم يكن يفرقها عن المدرسة الماركسية ، الا فى الوسائل التى يمكن بها الوصول الى الاشتراكية ، فالمعروف تاريخيا أن ماركس قد نادى باستخدام العنف للقضاء على الرأسمالية وان تتولى البروليتاريا السلطة ، وتباشر لونا من الديكتاتورية للقضاء على اعداء الاشتراكية ، الا أن مدرسة الاشتراكيين الديمقراطيين كانت ترى ان وصول الطبقة العاملة الى الحكم ، واقامة النظام الاشتراكى يمكن ان يتم ، بل لا بد ان يتم ، عن طريق الديمقراطية والبرلمان والانتخاب الشعبى المباشر .

حزب العمال البريطانى

الا أن التطور الذى آلت اليه هذه المدرسة لا يبشر بخير كثير ، وسوف لا نتتبع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، أو الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية بعبارة ادق فى كل بلاد اوروبا ، فى فرنسا ، وايطاليا ، والمانيا ، وبلجيكا ، والسويد والنرويج وغيرها ... بل سنعطى صورة سريعة لحزب العمال البريطانى ، وتطور فلسفته لنرى ماهو قربه أو بعده عن الفكرة الاشتراكية ، وهذه الفكرة تنطبق دون خطأ كبير على بقية تلك الاحزاب وسياساتها .

من المعروف ان حزب العمال البريطانى يتكون من خليط يضم مجموعات ثلاث : نقابات العمال ، والتعاونيون، والمثقفون الانجليز، وهؤلاء الاخيرون كانت نواتهم تلك الجماعة التى اطلقت على نفسها **((الجمعية الفابية))** وقد انضم الى الحزب تحت المجموعتين الاخيرتين مزيج من البرجوازية المتوسطة والصغيرة والمهنيين وغيرهم. وقد ترتب على هذا الخليط ان وحدت جماعات فى الحزب، اطلق عليها الجناح **((اليمينى))** ، ثم الجناح **((اليسارى))** ، ثم الجناح **((الوسط))** . واصبحت سياسة الحزب ومبادئه تتأرجح بين اليمين واليسار ، فنجد الحزب حينما ولى الحكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يمضى فى سياسة التأميم شوطا غير يسير . فقد اممت حكومة العمال صناعة الفحم والغاز والكهرباء والنقل ، وذلك الى جانب مؤسسات عامة أخرى تكون القطاع العام فى انجلترا ، كهيئة الاذاعة ، ومؤسسة ميناء لندن ، ومؤسسة تنمية المستعمرات . ومن المعروف أن حكومة العمال اصدرت قرارا بتأميم صناعة الصلب ، وهو قرار الغته حكومة المحافظين حينما تولت الحكم ، ويجدر بنا أن نشير الى أن حكومة العمال الحالية تحاول ان تعيد تأميم الصلب من جديد .

على أن حزب العمال ، وقد تسلل الى قيادته فريق من البورجوازيين الصغار ، انقلب الى حزب اصلاحى ينادى بتدخل الدولة للقيام باعمال اجتماعية واقتصادية لا تختلف كثيرا عما ينادى به دعاة الاصلاح من المفكرين الرأسماليين . وقد بلغ هذا الاتجاه **((اليمينى))** ذروته فى عهد **((جيتسكل))** الذى تولى رئاسة حزب العمال ، والذى قرر ان سياسة التأميم وملكية الشعب لوسائل الانتاج ملكية جماعية او عامة ليست بذات اهمية كبيرة ، وأنه يكفى أن تشترك الحكومة فى المشروعات بجزء فى رأس المال وفى الادارة ، اى ان المجتمع الاشتراكى الديمقراطى فى نظره يقوم على شركات «الاقتصاد المختلط» التى ينادى بها دعاة الرأسمالية ، والتى توجد فى كثير من هذه الدول .

وقد اسهم الاستعمار فى تمييع « الفكرة الاشتراكية » بين العمال الانجليز . فالمعروف ان الاستغلال الاقتصادى الذى فرضه الاستعمار البريطانى على المستعمرات ، وما ترتب عليه من الحصول على المواد الاولية بثمن بخس ، واستغلال عمال المستعمرات ، وتشغيلهم بأجور رخيصة قد اسهم فى تقوية الصناعة الانجليزية ، التى وجدت كذلك فى تلك الاسواق مجالا لتحقيق اقصى قدر من الارباح لرجال الصناعة الانجليز . وقد بلغت الارباح من الضخامة ان يخصص منها جزء يذهب للعمال الانجليز فى شكل أجور مرتفعة ، الامر الذى جعلهم يدافعون عن الاستغلال الاستعمارى ، فقد أصبحوا شركاء فى الغنيمة ، ومن هنا تميعت الفكرة الاشتراكية لديهم ، وأسلموا قيادهم لقيادات نقابية ، لا تقل «بورجوازية» عن الفئات الاخرى وأصبح معظم النقابيين الانجليز يميلون الى الفلسفة الاصلاحية « اليمينية » ، وانحرفوا عن التغيير الثورى الاصيل الذى يقودهم الى الاشتراكية .

التأميم الرأسمالى

والواقع ان التأميم الذى تم فى بريطانيا لبعض المرافق العامة الاساسية لم يكن ليحدث تغييرا اصيلا فى العلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية فى المجتمع الانجليزى ، بل انه لوحظ أن معظم المشروعات المؤممة ، كانت تعمل بخسارة ، وكانت تواجهها متاعب جمة . فكان التأميم والتعويضات الكبيرة المبالغ فيها التى اعطيت لاصحابها ، انما تعتبر معاونة للرأسماليين اصحاب هذه المشروعات. وقد ترتب كذلك على هذا التأميم ان تحملت ميزانية الدولة أعباء كبيرة ، فقد كان عليها ان تمنح اعانات لهذه المشروعات : مشروعات الفحم والكهرباء والنقل وغيرها ، حتى تستطيع ان تقدم المنتجات والخدمات الى الجمهور والى الصناعات بثمن منخفض . فكأن المشروعات المؤممة الانجليزية وهى تقدم نقلا رخيصا وفحما وكهرباء رخيصة للمشروعات الصناعية ، انما تعاون فى تقوية الرأسمالية البريطانية ، فتحمل ميزانية الدولة بأعباء تكفل للرأسماليين الانجليز انخفاضا فى نفقاتهم ومن ثم ارباحا أكبر .

رأسمالية الدولة

ويمكن ان نخلص من التحليل السابق الى ان القطاع العام فى الدول الرأسمالية ، سواء أكان كبيرا ، كما هو حاله فى انجلترا وفرنسا ، او صغيرا كالولايات المتحدة ، يقوم لاغراض معينة المقصود بها خدمة النظام الرأسمالى . فقد يكون الغرض منه الاستجابة لضغط الجماهير العاملة وقيام الحكومات الرأسمالية ببعض المشروعات الاجتماعية التى تقدم خدمات للجمهور ، وحمايتهم من الاحتكارات الرأسمالية فيها ، كمشروعات النقل والماء والكهرباء وغيرها. وقد يكون الغرض منه « ترقيع » النظام الرأسمالى ، وايجاد علاج وقتى لما يكتنفه من أزمات وما يترتب عليه من بطالة بين ملايين العمال وتعطل الموارد الاقتصادية واما لخدمة احزاب تتأرجح بين الرأسمالية والاشتراكية، كالاحزاب «الاشتراكية الديموقراطية»

فى غرب اوروبا ،ينتهى بها الحال الى تأميم بعض المرافق العامة، التى تعمل على تقوية الرأسماليين بتقديم خدمات رخيصة لهم.

وبهذا يمكن القول ان القطاع العام فى الدول الرأسمالية ،يمكن اعتباره على احسن الفروض ممثلا لفكرة «رأسمالية الدولة» اى تملك الدولة لبعض المشروعات التى ترى انها مفيدة لتدعيم النظام الاقتصادي والاجتماعى القائم . ويظل الثقل فى النشاط الاقتصادى للمشروعات المملوكة ملكية خاصة، ولا يحدث هذا التملك للقطاع العام اى تغيير حقيقى للنظام الاجتماعى ،ولا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية لاولئك الذين يعملون فى ذلك النظام .

القطاع العام والتنمية الاقتصادية

لقد حدثت ثورة اقتصادية بعد الحرب العالمية الاخيرة ،يمكن تسميتها **«بثورة التنمية الاقتصادية»** فقد استيقظت شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، على مستويات الفقر والتخلف الذى فرضها عليها الاستعمار ، والقوى الرجعية المحلية التى شاركت الاستعمار عملية استغلال تلك الشعوب. واخذت هذه الشعوب فى رسم برامج أو خطط للتنمية لعلاج التخلف ورفع مستوى معيشة السكان المادية والثقافية.

وكان القطاع العام من المسائل الرئيسية فى هذه البرامج ،فهناك مشروعات اساسية لازمة للتنمية الاقتصادية ،لا يستطيع راس المال الخاص ان يقوم بها، كمشروعات الطرق والمواصلات ، ومشروعات الرى الكبرى والقوى الكهربائية ، والسدود وغيرها .فكان لا بد للدولة ان تقوم بها فى هذه البلاد لتسهيل مهمة التنمية .كذلك هناك بعض الوان النشاط الاقتصادى لا تغل فائدة أو ربحا فى الزمن القصير ،الامر الذى يجعل راس المال الخاص يقلع عنها ،كمشروعات الحديد والصلب مثلا، لذلك نجد الحكومة تقوم بها لتشجيع التنمية وهكذا.

وقد قامت فى الدول المختلفة مؤسسات عامة لاغراض التنمية الاقتصادية يمكن تقسيمها الى نوعين :

النوع الاول : مؤسسات التنمية المتعددة الاغراض وهى المؤسسات التى تقوم بانشاء المشروعات العامة المنوعة من حيث نشاطها الاقتصادى . فقد تكون جمعا بين التنمية الزراعية والصناعية مثلا، او تقوم بمشروعات صناعية مختلفة النوع، وهى كذلك التى تقوم بتمويل تلك المشروعات ، وتوجهها وتخطط لها .

النوع الثانى : مؤسسات متخصصة فى لون معين من الوان النشاط الاقتصادى ، فتتخصص مثلا فى تنمية صناعة معينة ،كالحديد والصلب ،او النسيج او المواد الكيميائية، وقد يكون التخصص هنا منصبا على التمويل فحسب ،فتمول المؤسسة صناعة معينة وهكذا.

والذى نود ان نبرزه فى هذا الصدد هو ان وجود قطاع عام كبيرا او صغيرا فى الدول النامية لايعنى ان هذه الاقتصاديات اصبحت اشتراكية،او انها فى طريق التحول الى الاشتراكية ،فالملكية العامة لوسائل الانتاج ،ولو انها اساس هام من اسس الاشتراكية ، الا انها يجب ان تكون اساسا لعملية تغيير شاملة تتناول علاقات الانتاج والتوزيع ، والسلطة السياسية كما سنرى عند الحديث عن القطاع العام فى النظام الاشتراكى.

مكونات القطاع العام فى النظام الرأسمالى

يتكون القطاع العام فى النظام الراسمالى مما يسميه الاقتصاديون **المشروعات العامة** ، وهذه الاخيرة يمكن تقسيمها الى مشروعات عامة **غير مباشرة** ومشروعات **عامة مباشرة**.

والمشروعات العامة غير المباشرة يوجد منها أنواع مختلفة اهمها: مشروع الامتياز، وهو مشروع عام تمنح الدولة امتياز القيام به الى شركة خاصة او فرد ،يتولى ادارة نشاطه لمدة معينة، وتحدد الدولة له شروط الاستغلال ، وسعر الخدمة او السلعة المنتجة، وشروط تشغيل العمال وغير ذلك، كى تضمن تحقيق المصلحة العامة. وهناك نوع آخر يسمى **شركات الاقتصاد المختلط** ، وراسمالها موزع بين الجمهور والحكومة ، وتسهم الحكومة كذلك فى الادارة ،وقد قيل ان هذا النظام يجمع بين الحكومة التى تمثل المصلحة العامة وبين الافراد او الهيئات الخاصة التى تدير المشروع بعيدا عن الروتين الحكومى.

اما المشروعات العامة المباشرة . فهناك ايضا نوعان رئيسيان :

الاول، هو الاستغلال المباشر ، وهو المشروع الذى تديره الدولة مباشرة كأية مصلحة حكومية كادارة الكهرباء والغاز فى مصر مثلا.

والنوع الثانى، هو المؤسسة العامة ،وهى التى تعتبر مملوكة ملكية تامة للدولة، ومدارة بواسطتها ولكنها تتميز باستقلال قانونى ،وبشخصية معنوية، وتدار بطريقة «تجارية» تماثل ادارة النشاط الخاص وبذلك تتخلص من طريقة الادارة الحكومية، ولوائحها التى تعتبر معطلة للنشاط الاقتصادى.

القطاع العام في النظام الاشتراكي

يحتل القطاع العام في النظام الاشتراكي مكانة خاصة، فهو القطاع الاشتراكي الذي يمثل ملكية الشعب او الدولة لوسائل الانتاج وسيطرته عليها هذا المبدأ الذي يعتبر عصب النظام الاشتراكي . فالمعروف أن ملكية الشعب لوسائل الانتاج ملكية عامة وسيطرته عليها هي الخصيصة الرئيسية التي تميز النظام الاشتراكي عن النظام الراسمالي، بل قد تعتبر في الواقع الدعامة الاولى التي تستند عليها بقية الدعامات او الخصائص التي تميز الاشتراكية .

فملكية الشعب للقطاع العام، الذي يحسن ان يطلق عليه **القطاع الاشتراكي** ، يجعل التخطيط الشامل وهو المبدأ الثاني الذي يقوم عليه الاقتصاد الاشتراكي، امرا ممكنا يحقق الاهداف التي يستهدفها التخطيط العلمي . فحينما يتملك الشعب المصانع والمزارع الكبرى وغيرها من المشروعات، فانه يستطيع ان يخطط انتاج هذه المشروعات تخطيطا دقيقا ويحرك موارده الاقتصادية تحريكا مباشرا ويخصصها للاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية التي يريد ان يخصصها لها في يسر، وبطرق مباشرة الامر الذي لا يستطيع ان يقوم به عندما تكون وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة ، حيث يتصرف صاحب المشروع طبقا لما يريده وعلى ذلك فالتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي الذي يوجد فيه قطاع خاص مثلا، يلجأ الى طرق غير مباشرة لتخطيط هذا القطاع وتوجيهه ، وهي طرق ليست لها الفاعلية التامة التي تتوافر لو كانت وسائل الانتاج في يد الشعب او الدولة .

وهناك مبدأ اشتراكي معروف ، وهو ان توزيع الناتج القومي يتم اساسا على حسب العمل الذي يبذله الانسان في العملية الانتاجية ، وعلى قدر كمية العمل المبذول ونوعيته يأخذ الانسان اجرا او نصيبا من الدخل القومي نظير ذلك العمل . وبذلك فالدخل من الملكية الخاصة يعتبر ذا مكانة ثانوية بالنسبة للعمل في المجتمع الاشتراكي ، بل يجب ان تقل اهميته الى الحد الادنى الممكن . وعلى ذلك فالعمل في القطاع العام او الاشتراكي ، هو معيار توزيع الدخل في البلد الاشتراكي ، وبهذا نجد مبدءا آخر من مبادىء النظام الاشتراكي ، وهو التوزيع طبقا للعمل على صلة وثيقة بالملكية العامة لوسائل الانتاج التي يمثلها القطاع العام او القطاع الاشتراكي .

والقطاع العام كذلك يمثل اساسا آخر من اسس النظام الاشتراكي وهو ان السلطة السياسية ، والاقتصادية يجب ان تكون للجماهير العاملة ، ذلك ان هذه الجماهير هي التي تمثل حقيقة فكرة الملكية العامة او الاجتماعية ، وهي لذلك يجب ان تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية ، كي تحرس الملكية الاشتراكية والنظام الاشتراكي ، فهي صلب ذلك النظام .

وعلى ذلك لا يمكن التعرض للقطاع العام في النظام الاشتراكي على انه قطاع يمكن ان يقارن بنظيره في النظام الرأسمالي ، ولكن يجب التعرض له على ان النظام الاشتراكي يتجسد فيه . ولا يمكن ان نتصور نظاما اشتراكيا دون ان تكون الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج هي التي تعطي وسائل الانتاج جميعا ، او الجزء الاكبر والاهم منها على الاقل ، وان الذي يمثل هذا الدور هو القطاع العام او القطاع الاشتراكي . بل ان القطاع العام هو الاشتراكية ، وما الملكية الخاصة لجزء صغير من وسائل الانتاج في شكل ملكيات صغيرة في الزراعة او في شكل ملكيات صغيرة في ميدان الصناعة والخدمات ، ما هي الا اجزاء صغيرة مكملة للقطاع العام ، وتختلف الاقتصاديات الاشتراكية في حجمها طبقا للمرحلة التاريخية التي تمر بها ، او طبقا للظروف الموضوعية التي تجعل اقتصادا ما يبقى عليها لاغراض اجتماعية أو لاغراض متعلقة بالانتاج ، كما هي الحال في الاقتصاد المصري .

تنظيم القطاع العام في الاقتصاد الاشتراكي

هذه الاهمية الكبرى للقطاع العام في الاقتصاديات الاشتراكية تجعل الوحدات التي يتكون منها هذا القطاع لبنات اساسية في البنيان الاشتراكي كله ، وتعتبر جزءا لا يتجزأ من كيانه . وتجعل كذلك تنظيم القطاع العام ووحداته موضوعا اساسيا ، لابد للدولة من القيام به حتى تحقق كل وحدة ذلك الجزء من الخطة القومية الذي يوكل اليها ، لتنفيذه وتحقيقه .

والوحدة الرئيسية في القطاع العام في الاقتصاد الاشتراكي هي **المشروع العام** ، وهي وحدة مستقلة استقلالا قانونيا ، ولها شخصية معنوية ، وتنتج نوعا معينا او انواعا مختلفة من السلع او الخدمات . والقاعدة ان يتخصص المشروع في انتاج سلعة معينة ، او مجموعة متقاربة من السلع .

واحيانا تضم المشروعات التى تنتج منتجات متماثلة او متكاملة الى مؤسسات نوعية لكي تشرف المؤسسة عليها، وتديرها وتخطط انتاجها، وتراقب اداءها، وتنفيذها لاهداف الخطة القومية.

ويمكن تقسيم المؤسسات العامة فى الدول الاشتراكية بصفة عامة الى نوعين :

النوع الاول وهو ان المؤسسة العامة تعتبر وحدة مديرة فقط للمشروعات التى تخضع لاشرافها . فهى تتولى شئون تلك المشروعات دون ان تقوم هى بالانتاج ، ويقتصر دورها كما سبق القول على التخطيط والتوجيه والاشراف والرقابة والتمويل، وهذا النوع هو الموجود فى الجمهورية العربية المتحدة .

وهناك **نوع آخر** من المؤسسات يوجد فى بعض الدول الاشتراكية الى جانب النوع الاول، هو وجود مشروع كبير منتج لنوع معين من المنتجات والى جانبه توجد عدة مشروعات صغيرة تعمل فى نفس النوع من الانتاج . وفى هذه الحالة يكون المشروع الكبير والمشروعات الصغرى بمثابة مؤسسة او يعتبر « مشروعا مركبا » ويتولى المشروع الكبير هنا الاشراف والتوجيه والتخطيط والرقابة بالنسبة لهذا النوع من النشاط الاقتصادى سواء كان من انتاجه هو او من انتاج المشروعات الصغيرة.

وتتبع المؤسسات والمشروعات العامة الى وزارة انتاجية معينة تتولى توجيه الانتاج فى فرع من فروع الاقتصاد القومى، كما هى الحال فى مصر وفى بقية البلاد الاشتراكية .

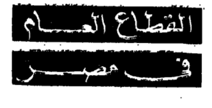
ادارة القطاع العام

تهتم الدول الاشتراكية بادارة المشروعات العامة اهتماما بالغا، حيث تتوقف على هذه الادارة الى حد كبير كفاية المشروعات العامة الانتاجية، ومن ثم كفاية الاقتصاد القومى ككل . على ان ادارة القطاع العام او القطاع الاشتراكى كما سبق ان اسميناه، ليست متماثلة فى جميع التجارب الاشتراكية بسبب تنوع الطرق.

ففى **الاتحاد السوفيتى** مثلا، وهو النموذج الذى ينطبق تقريبا على كافة الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا عدا يوغوسلافيا، نجد ان المشروع يتولى ادارته مدير واحد يعتبر مسئولا عنه وعن ادائه الاقتصادى مسئولية تامة. على ان هناك لجنة تجتمع شهريا لمعاونة المدير العام فى ادارة المشروع ولتخطيط انتاجه وتسويقه الى غير ذلك ، وتتكون تلك اللجنة من المدير العام ومن المديرين الفنيين للادارات المختلفة بالمشروع. ووجهة السوفييت فى هذا هى ان الادارة تتطلب مسئولية معينة يجب ان تقع على عاتق شخص واحد وذلك ليكون مسئولا عن عمل المشروع وتحقيقه لنصيبه فى الخطة . اما الفكرة الديموقراطية القائلة بان يتولى العمال ادارة المشروع، كما هى الحال فى يوغوسلافيا ، فقد تكون عائقة لعمل المشروع وانتاجيته، فقد تأتى الانتخابات بمجلس ادارة من العمال لا تتوافر له الكفاية الفنية الامر الذى يضر بالمشروع، ويعوقه عن تنفيذ نصيبه من الخطة القومية . واما المظهر الديموقراطى فى الانتاج فيمثله الحزب الذى يمثل القوى العاملة ومصالحها ويعتبر حارسا للاشتراكية.

ولم يأخذ **اليوغوسلاف** بهذا النظام، بل أخذوا بالادارة الجماعية او الذاتية لوسائل الانتاج ، فالعمال فى كل مشروع ينتخبون جميع اعضاء مجلس الادارة انتخابا مباشرا ، وتأخذ هذه الفكرة الديموقراطية مظهرا تطبيقيا كاملا فى يوغوسلافيا.

ونحن نعرف ان الثورة الاشتراكية فى مصر، قد اخذت بديموقراطية الادارة ، حيث ينتخب العمال نصف اعضاء مجلس الادارة تقريبا ، وبذلك تكفل ديمقراطية الادارة للمنتجين الحقيقيين ، ثم يعين فى مجالس الادارة فريق آخر من الفنيين ، وذلك لكى يضمن تواجد الجانب الفنى فى الادارة. ولا ينفي وجود مجلس الادارة من المسئولية الشخصية لرئيس مجلس ادارة المشروع او مديره العام عن الكفاية الانتاجية للمشروع وعن تنفيذ نصيبه من الخطة القومية.



ليس من مهمتنا فى هذه المقالة أن نتعرض بالتفصيل لنشأة القطاع العام المصرى ، ومكوناته قبل الثورة ثم لنتابعه بدقة فى مراحل تطوره المختلفة الى ان تبدت ملامحه الاشتراكية بعد القرارات الاشتراكية التى صدرت فى يوليو ١٩٦١ ثم التأميمات التى تبعتها فى السنوات التالية. ويكفى القول بأن القطاع العام فى مصر كان يخضع قبل الثورة للمبادىء العامة التى تطبع مثل هذا النوع من القطاع فى المجتمعات الراسمالية، والتى سبق أن عرضنا لها.

والذي نود ان نسلط الاضواء عليه في هذا الصدد هو ان **الميثاق الوطني** قد افرد للقطاع العام ولحتمية الحل الاشتراكي أجزاء هامة فيه. ولما كانت النسبة التي لا نفتأ نرددها في هذا المقال، هي ان القطاع العام يتجسد فيه النظام الاشتراكي بأسره في اية تجربة اشتراكية في العالم، فان القطاع العام المصري الذي يقود التجربة الاشتراكية في مصر، ويقوم بدور رائد للتجارب الاشتراكية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، يتمشى مع هذا المبدأ الاشتراكي العام. وهذا يدعونا الى ان نتعرض سراعا الى نسب الملكية العامة التي نص عليها الميثاق الوطني او التي تتألق ومضات منها في الاتجاه الاشتراكي الاصيل الذي يتبدى في خطب المناضل جمال عبدالناصر التي تعتبر من المراجع الاساسية للتطبيق العربي للاشتراكية.

فالمعروف ان القطاع الاشتراكي في مصر ، أي القطاع الذي يتملك الشعب فيه وسائل الانتاج ملكية عامة او اجتماعية، يضم نحو ٨٥٪ من الصناعة ،وقطاع التجارة الخارجية كله تقريبا عدا جزء ضئيل تركه الميثاق للمصدرين من الاشخاص والشركات الخاصة، وكذلك يشمل القطاع المالي كله، سواء كان بنوكا «تجارية» ام متخصصة ، ام كان مؤسسات للادخار والتأمينات بمختلف انواعها ،ومن المعروف كذلك ان القطاع العام يشمل ٢٥٪ من التجارة الداخلية ، ويترك ٧٥٪ للقطاع الخاص .معظمها من تجار التجزئة الصغار. ويسيطر القطاع الاشتراكي كذلك على قطاع التعدين والنقل والقوى الكهربية وغيرها من الخدمات الاساسية ،وبهذا يصبح القطاع العام مالكا ومسيطرا على الحياة الاقتصادية في القطاع الصناعي والمالي والتجارة الدولية والخدمات الاساسية وعلى جزء هام من قطاع التجارة الداخلية، ويصبح قائدا لعملية التقدم والتنمية الاقتصادية كما يقول الميثاق .

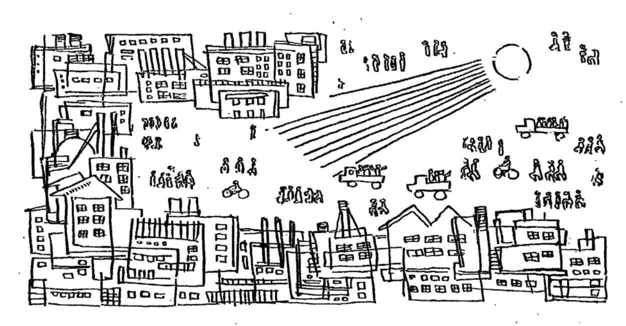
على ان المتعرضين لتحليل القطاع العام في مصر يقررون كقضية مسلمة ،ان القطاع الزراعي في النظام الاشتراكي المصري مملوك ملكية خاصة. والواقع ان تحليلا دقيقا لمفردات القطاع الزراعي المصري يعطي لنا صورة مختلفة تماما عن الصورة الواضحة في كثير من الاذهان. واني اعتقد وهذه وجهة نظري الخاصة ــ ان ذلك الجزء من القطاع الزراعي الذي نظمه قانون الاصلاح الزراعي الاول الذي اصدرته ثورة يوليو ١٩٥٢ في ايامها الاولى وكذلك قانون الاصلاح الزراعي الثاني الذي صدر عام ١٩٦١ ،والذي وزعت طبقا لهما الاراضي على الفلاحين الذين يفلحون الارض ، وتتساقط حبات عرقهم على ترابها ، والذي تراوح نصيب الاسرة طبقا لهما من فدانين الى خمسة أفدنة ، اقول ان هذا القطاع اشتراكي بكل ماتحمله الكلمة من معان علميـــة .

فالمعروف ان الدولـــة ، او الهيئـــة العـــامة للاصلاح الزراعي تشرف على هذا القطاع وتنظمه وتخطط انتاجه تخطيطا علميا شاملا. والمعروف كذلك ان تجارب التجميع الزراعي ،والتي بدأت في كفر الشيخ وبني سويف ،والتي اثبتت نجاحا واضحا ما هي الا تنظيم علمي للمزرعة، يوسع من مساحتها فيجعل حجمها اقتصاديا يحقق اكبر قدر من الكفاية الانتاجية، ويسمح باستخدام احدث الوسائل العلمية والميكانيكية لفلاحة الارض .والجمعيات التعاونية في هــذه البقاع تأخذ طابعا تعاونيا خاصا يجعل المنتفعين بالاصـــلاح الزراعي يتعاونون بطريق او بآخر لزيادة انتاجية الارض . فاذا اضفنا الى ذلك ان الاسر التي تملك هذه الاراضي ،انما تزرعها بنفسها دون استخدام عمل مؤجر ، لوجدنا انه ينتفي في هــذا القطـــاع اي لــون من الــوان الاســتغلال حتى اذا اخــذنا الاســـتغلال بمعناه الذي يقوم على فائض القيمة الذي ينتزعه الرأسمالي من العامل ،فليس يوجد هنا عمل اجير .

والجزء الثاني من الملكية العامة في الزراعة ، هو تلك الشركات والمؤسسات العامة التي تقوم بدور بطولي في تعمير الصحراء ،واصلاح الاراضي في شمال الدلتا ،وفي الوادي الجديد، وغيرها من مناطق الاصلاح . ان هذه مجالات عامة واسعة توضع فيها استثمارات كبيرة ، وموارد اقتصادية هامة، وقوى بشرية كبيرة كذلك.

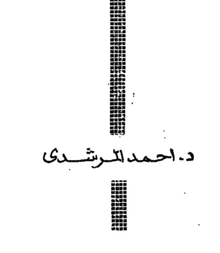
والجزء الثالث ،والذي ما زال الجدل دائرا حوله، هو هذه الارض التي ستقترب من مليونين من الافدنة ، والتي سترويها مياه السد العالي، تفتح اعيننا كذلك على احتمال وجود جزء كبير من الملكية العامة في القطاع الزراعي ،ولو انني لا اريد ان ادلي برايي في هذه المشكلة في هذه العجالة فهي جديرة بمقالات اخرى خاصة بها، ولكني وددت ان اترك شعاعا اشتراكيا يحاول ان يتلمس طريقه الى المستقبل .

وخلاصة القول ان القطاع العام في التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة، هو عصب التجربة، وهو الذي يقودها نحو معدل عال من التنمية الاقتصادية أو مضاعفة الدخل القومي، وهو الذي تحاول الثورة الاشتراكية في مصر ، بقيادتها الرائدة وبقواها الشعبية العاملة، ان توفر لنجاحا اكبر من النجاح الذي حققته، بتوفير الكفايات الفنية والتربية الاشتراكية للعاملين فيه، والقضاء على المعوقات التي تعوق طريقه لتحقيق امل جديد من آمال الشعب في مزيد من الاشتراكية، والغاء استغلال الانسان للانسان .



الوضع الراهن للقطاع العام في مصر

ثورات وحروب واصطدامات متصلة على مر الزمن، ووعى شعبى يتفتح وينضج وعقائديات تتضح وتتبلور تركت كلها علاماتها على الدور الذى يجب أن يقوم به القطاع العام فى المجتمع الذى يخدمه . لقد انقضى الزمن الذى كان الفرد العادى فى المجتمع ينظر الى القطاع العام على أنه قاض يرهب أو بوليس يسجن أو محصل ضرائب يفقره . لقد طور النضال الشعبى باتجاهاته الاشتراكية هذا المفهوم وعدل فيه وغيره ، ووضع القطاع العام فى وضعه الصحيح كتنظيم للانتاج والخدمات يعمل لخدمة الشعب فقط ولصالحه .



د. احمد المرشدى

القطاع العام

هو كل ما يمتلكه الشعب ملكية جماعية ويموله وتقوم الحكومة — وكيلة عن الشعب ومفوضة منه — بأدارته وتوجيهه والاشراف عليه لصالح الشعب وتحقيقا لاهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اما منفردة أو بالاشتراك مع ممثلين منتخبين للعاملين المنتجين .

والقطاع العام بهذا المفهوم يتسع لتكون

المستويات القيادية السياسية العليا ومجلس الامة والادارات والمصالح والوزارات والمجالس البلدية والمحافظات والمستشفيات والمدارس والمعاهد والجامعات والمرافق العامة ودور الشرطة وثكنات الجيش والقوات المسلحة والمكاتب والسفارات في خارج الوطن والهيئات العامة والمؤسسات النوعية العامة والمصانع الانتاجية التوزيعية وشركات وهيئات النقل والمواصلات وكل التنظيمات والوحدات الانتاجية الخدمية والسلعية الاخرى التي يشملها القطاع العام .

تنظيم القطاع العام

الاجهزة الادارية والانتاجية الخدمية والسلعية للقطاع العام يمكن تقسيمها — بالاضافة الى أجهزة الرقابة والمحاسبة المتمثلة في الرقابة الادارية والنيابة الادارية والجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب الامن — الى مستويين متكاملين ومتداخلين هما :

أولا : أجهزة توجيه وتخطيط مركزية ومحلية تتمثل في الحكومة (١) والوزارات والمؤسسات والمحافظات وهي التي تقوم باعداد الخطة القومية الشاملة لتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتراقب وتتابع تنفيذ الخطة .

ثانيا : التنظيمات والوحدات الانتاجية التي يتم ويتحقق فيها الانتاج السلعي والخدمي وكذلك التنظيمات والوحدات التوزيعية التي تنقل ذلك الانتاج الى المستهلكين طبقا لتلك الخطة القومية الموضوعة والتي اشتركت تلك التنظيمات في وضعها أيضا .

والقطاع العام — وإن كان هناك بعض امثلة على تواجد بعض تداخلات فيما بين تبعية بعض التنظيمات الانتاجية الا انه يتبع — في تنظيمه بمستوييه التخطيطي والتنفيذي — تقسيمات القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية بصفة رئيسية .

فالتنظيمات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع العام هي الزراعة والري ، الصناعة والثروة المعدنية ، النقل والمواصلات ، التخزين والتجارة الداخلية ، الانشطة الاقتصادية والمالية الادارة المحلية والخدمات ، الثقافة والارشاد القومي ، الشئون العلمية ، الشئون الخارجية ، العدل والعمل والشباب والاوقاف وشئون الازهر .

ويتكون القطاع الاقتصادي من عدد من الوزارات وعدد من الهيئات العامة والمؤسسات العامة يندرج تحتها عدد من الشركات او الوحدات الانتاجية . ويشرف على الشركة مجلس ادارة يوجه أعمالها ، وعلى مجموعة الشركات المتجانسة والتي يضمها نشاط اقتصادي واحد مؤسسة نوعية عامة ، ويشرف على مجموعة من المؤسسات المتجانسة وزير بالاضافة الى اشرافه على وزارته ويشرف على القطاع كله نائب رئيس وزراء .

فقطاع الزراعة والري مثلا يشتمل على ثلاث وزارات هي الزراعة ، والاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي ، والري . ويشتمل كذلك على عشر هيئات عامة ومؤسسات نوعية هي المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، الهيئة العامة للانتاج الزراعي ، المؤسسة العامة للدواجن ، المؤسسة العامة للحوم ، المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، صندوق الاصلاح الزراعي ، الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ، المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحاري ، المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي ، المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضي . وتشرف هذه الاخيرة على هيئة مديرية التحرير وهيئة التنمية والتعمير بمحافظتي البحيرة والفيوم .

ويتبع المؤسسة النوعية او الهيئة العامة شركات : هي شركة اكثار الدواجن وشركة انتاج دجاج اللحم وشركة الطيور المائية وهي تتبع المؤسسة العامة للدواجن .

ويمثل هذا التنظيم القطاعي فان سلعة واحدة لها مكانتها الاساسية في الاقتصاد القومي يتتبعها في جميع مراحلها وزارات ومؤسسات متعددة : **فالقطن** وهو المنتج السلعي الاول في مصر تتناوله الوزارات والمؤسسات والشركات من قبل أن يزرع — باستنباط سلالات جديدة محسنة — حتى

(١) الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة (الدستور مادة ١٣٠) وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ، ونوابه رئيس الوزراء والوزراء ويدير رئيس الوزراء اعمال الحكومة ، ويرأس مجلس الوزراء (الدستور مادة ١٣١) .

يصدر الى الخارج أو يصنـع محليا ويسـوق فى الداخل والخارج .. اجهزة للقطـن فى وزارة الـزراعة ، مصلحـة للقطـن فى وزارة الاقتصاد . المؤسسة المصرية العامة للقطـن والمؤسسة العـامة للجنة القطن التابعين لوزير الاقتصاد ، كما ويحتل القطن ايضا المركز الاول والرئيسى فى كل عمليات المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج التى تتبع وزير الصناعة . وكل هذه التنظيمات التى تعمل فى سلعة القطن وحدها والتى تختلف تبعيتها مع ضرورة التنسيق المستمر والتكامل والدائم فى كل عملياتها حتى أن المـرء ليتساءل لماذا لاتنشأ وزارة للقطن تضم كل تلك الاجهزة ، كما انشئت وزارة سلعية أخرى هـى وزارة القوى الكهربائية .

وكذلك يلاحظ ان بعض مسميات تنظيمات القطاع العام الاشتراكى مازالت تحمل سفات ما قبـل الاشتراكية ، فالوحدات الانتاجية كلها فى قطاع الاعمال العام مازالت تسمى بشركة بدلا مـن تسميتها بمصنع او بمتجر .

مجالات عمل القطاع العام

ومن ذلك يتبين ان مجالات عمل القطاع العام تملا وتغلف كل أو معظم الانشطة الاقتصاديـة والاجتماعية . **وينفرد القطاع العام ببعض الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فيقوم وحده بالاتى :**

- بكل عمليات استصلاح الاراضى الزراعيـة وتعميرها .
- باقامة كل الصنـاعات الثقيلة والمتوسطة والتعدين .
- بكل انتاج وتوليد الطاقة والوقود والكهرباء
- بكل نشاط النقل البحرى والجوى والسكة الحديد والنقل بالاوتوبيس .
- بكل نشاط المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد .
- بكل العمليات المصرفية والتأمين .
- بكل عمليات الاستيراد .
- بكل الخدمات الاعلامية .
- بكل المرافق العامة .

وكذلك يقوم القطاع العام ، مشتركا فى ذلك مع القطاع الخاص :

- بتصدير ثلاث أرباع منتجاتنا الى الخـارج
- بمعظم الخدمات التعليمية والصحية .
- بدور موجه فى التجارة الداخلية .
- بدور متزايد فى الاسكان .

هذه هى بعض مجالات العمل الرئيسية والتى يقوم القطاع العام فيها مباشره بالتنفيذ .

كذلك تؤثر القوانين والقرارات التى يصدرها القطاع العام فى أتجاهات عمل القطاع الخاص . وهذه القرارات تعمل على منع القطاع الخاص من الدخول فى بعض انواع الانشطة الاقتصادية التى لايستهدف المجتمع اقامتها فى الوقت الحاضر وذلك توفيرا للموارد المحلية من استغلالها فى انتاجات ترفيه . وكذلك تؤدى تلك القوانين والقـرارات الى ترغيب القطاع الخاص فى الاستثمار فى تلك الانشطة التى يستهدف المجتمع اقامتها كما تحددها الخطة الشاملة .

والقرارات التسـعيرية التى يصـدرها القطاع العام تحدد أسعار السلع فى مراحل توزيعهـا المختلفة من المصنع حتى المستهلك النهائى لها .

كما وتؤثر القوانين التوجيهية التى يصدرهـا القطاع العام فى اعادة تشكيل الحياة المصريـة الجديدة على الاسس الاشتراكية التى حددهـا ميثاق العمل الوطنى .

فقوانين الايجارات الزراعية والايجـارات السكنية تعيد تنظيم وتحديد العلاقة بين الملكيـة العقارية الخاصة وكيفية استغلالها والانتفاع بها. والقوانين الضريبية التصاعدية تعمل على تقليل الفوارق الدخولية بين ذوى فئات الدخول المختلفة. وقوانين العمل والعاملين والتوظف والتعليـم المجانى والتأمينات وغيرها كلها تعمل متكاملة فى أعطاء الطاقة المصرية قوى دفع لتطوير وتنميـة المجتمع .

تطور القطـاع العـام

وقد سار القطاع العام فى مصر شوطا طويلا حتى صار الى ما صار عليه فى الوقت الحاضر .

وللمقابلة التاريخية فاننا نجد :

● ان اجمالى الايرادات او الموارد المالية وما يقابلها من مصروفات أو استخدامات مالية لم تزد عن ٩ملايين من الجنيهات لاى منها فى عام ١٨٨٢ .

● بينما يبلغ صافى الاستخدامات المالية للقطاع العـام فى مشروع ميزانية ٦٥ — ١٩٦٦ حوالى ١٢٠٥ مليون جنيـه (والاجمـالى التـكرارى لاستخدامات القطاع العام هو ١٨٦٠ مليون جنيه) لميزانيتي الخدمات والاعمال كما تظهرها الارقـام التالية :

الاستخدامات المالية (بالمليون جنيه)

	عام ١٨٨٢	عـام ٦٥/١٩٦٦ صـافى الاستخدامات	تكرارى الاستخدامات
ميزانية الخدمات	٢ر٩	٦٠٨ر٩	٦٠٨ر٩
ميزانية الاعمـال	٧ر٠	٥٥٥ر٩	١٢١٠ر٥
جملـــة	٦ر٤	١١٦٤ر٨	١٨١٩ر٤
فوائد واقسـاط الدين العـام	٤ر٤	٤٠ر٥	٤٠ر٥
اجمـالى عام	٩ر٠	١٢٠٥ر٣	١٨٥٩ر٩

وللمقابلة التاريخية أيضا نجد ان :

● ٧ وزارات هى الخارجية ، المالية ، الحربية والبحرية ، المعارف العمومية ، الداخلية ، الحقانية ، والاشغال العمومية .

و ٨ هيئات هى السكة الحديد ، سكة حديـد حلوان ، ميناء الاسكندرية ، البوسطة الخديوية ، التلغراف ، البريد ، الملح ، الجمارك .

كانت هذه هى التنظيمات الاساسية للقطاع العام فى مصر عام ١٨٨٢ .

● أما فى عام ١٩٦٥ فان القطاع العام يمتـد ليشتمل على :

٣١ وزارة .

٢٥ محافظة ومئات من المجالس البلدية .

٣٠ هيئة عامة وجهاز مركزى .

٥٢ مؤسسة نوعية عامة .

٣٥٠ شركة انتاج سلعى وخدمى .

٥ جامعات و ٣٨ معهدا عاليا ، ٧٦٧٧ مدرسة ٢٠٠٩ مستشفى وآلاف غيرها من الوحـدات الخدمية تخدم فى كل بقعة من أرض مصر .

اشتراكية القطاع العام

شهد يوليو عام ١٩٦١ التحول الأشتراكـى الحاسم فى الجمهورية العربية المتحدة بصـدور قوانين التاميم والقوانين الاشتراكية والتـى بمقتضاها انتقلت ركائز الطاقات الانتاجيـة فى المجتمع الى الملكية الجماعية للشعب ، الى القطاع العام ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الشعب وبحق مالكا لمقدراته الانتاجية . ويظهر هذا التحـول الاشتراكى بمقارنة ميزانية القطاع العام فيما بين عامى ٥٩ — ١٩٦٠ و ٦٥ — ١٩٦٦ .

صافى الاستخدامات المالية (بالمليون جنيه)

	عام ٥٩/١٩٦٠	عام ٦٥/١٩٦٦	الزيادة المئوية
ميدانية الخدمات	٣٢٤ر٧	٦٠٨ر٩	٨٧ر٥ ٪
ميزالية الاعمال	٢٣١ر٤	٥٥٥ر٩	١٤٠ر٢ ٪
جملـــة	٥٥٦ر١	١١٦٤ر٨	١٥٩ر٥ ٪
فوائد واقسـاط الدين العـام	١٢ر٠	٤٠ر٥	
اجمـالى عام	٥٦٨ر١	١٢٠٥ر٣	

ولايجب الظن بأن اتساع القطاع العام وازدياد نشاطه ، وخاصة فى قطاع الاعمال كان نتيجـة لقرارات التأميم وحدها . بل ان الاستثمـارات الاضافية التى نفذها القطاع العام فى سنـوات الخطة الخمسية الاولى كان لها اكبر الاثر فى ازدياد حجم ونشاط قطاع الاعمال العام فى عام ٦٥ — ١٩٦٦ .

القطاع العام يقود معركة التنمية الاقتصادية

يقود القطاع العام معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على رفع مستوى معيشـة الجموع . ومعركة التنمية الاقتصـادية تتبلور فى العمل على زيادة القاعدة الانتاجية فى المجتمع عن

طريق الاستثمار وتركيب طاقات أنتاجية اضافيـــة فيه .

ففى خلال أربعة أعوام فقط فيما بين ٦٠ـ٦١ حتى ٦٣ ـ ١٩٦٤ حقق المجتمع المصرى تنفيـذ استثمارات أجمالية تبلغ قيمتها حوالى ١١٤٨ مليونا من الجنيهات ، بمتوسط سنوى قدره ٢٨٧ مليون جنيه ، تحمل القطـاع العام وحده تنفيـذ ٩١٪ منها وبما قيمته ١٠٤٠ مليونا من الجنيهات خلال الاربع سنوات أى بمتوسط سنوى قدره ٢٦٠ مليون جنيه ، بينما قام القطاع الخاص فى نفس الفترة بانفاق اجمالى استثمارات قدرها ١٠٨ ملايين من الجنيهات بمتوسط سنوى قدره ٢٧ مليون جنيه .

والارقام التالية توضح اجمالى قيمة الاستثمارات المنفـذة خـلال الاربع السنوات ونصيب كل من القطاعين العام والخاص سنويا فيها :

السنة	اجمالى الاستثمارات (بالمليون جنيه)	ما نفذه القطاع العام بالمليون جنيه	ما نفذه القطاع العام نسبة مئوية من اجمالى الاستثمارات	ما نفذه القطاع الخاص بالمليون جنيه	ما نفذه القطاع الخاص نسبة مئوية من اجمالى الاستثمارات
٦٠/١٩٦١	٢٢٥ر٦	٢٢١ر٢	٨٨ ٪	٣٦ر٠	١٢ ٪
٦١/١٩٦٢	٢٥١ر١	٢٦٨ر٢	٨٨ ٪	٢٩ر٩	١٢ ٪
٦٢/١٩٦٣	٢٩٩ر٦	١٠٤٠ر٤	٩٠ ٪	٢١ر	١٠ ٪
٦٣/١٩٦٤	٣٧٢ر٤	١٩٩ر٦	٩٤ ٪	٢١ر٠	٦ ٪
الاجمالى	١١٤٨ر٧	٣٥١ر٤	٩١ ٪	١٠٨ر٣	٩ ٪

ومن ذلك يتبين أن القطاع العام يقوم بتنفيـذ أستثمـارات متـزايدة سـنويا وبنسب متزايدة سنويا أيضا من أجمالى قيمة الاستثمارات التـى تتحقق فى المجتمع . أما القطاع الخـاص ومعظم استثماراته أن لم تكن كلها فى الاسكان والزراعة والنقل فانه وان ظهر تماسكا استثماريا فى السنوات الثلاث الاول الا أن دوره قد انخفض فى السنـة الرابعة وسوف ينخفض أيضا فى السنوات المقبلة بما يغيـر من وضع القطاع العام من قائد يقود معركة التنمية الى أنه وحده الذى يخوض معركة التنمية وعليه ان يتحمل عبؤها .

القطاع العام والدخل القومى

ان الارقام والاحصاءات والدراسات المنشورة لاتعطى نفسها للتحليل الاقتصادى المنشود ، فتقديرات الدخل القومى المتولد فى مصر لاتنفصل فى مكوناتها بين ما يولده القطاع العام وبين ما يولده القطاع الخاص فى سلسلة زمنية يمكن معها تقييم القطاع العام او دور القطاع الخاص قوميا وسنويا .

ولذلك فاننا سوف نأخذ بعض مؤشرات أخرى تبين اهمية الدور الذى يقوم به القطاع العام فى مصر فى السنوات الثلاث الاخيرة .

والارقام فى الجدول الاتى تبين تطور تقديرات الدخل القومى واجمالى الاجور وما يدفعه كل من القطاعين العام والخاص منها كما تحقق منها خلال سنتى ٦٢ ـ ١٩٦٣ و ٦٣ ـ ١٩٦٤ وكما هو مستهدف منهـا خـلال عام ٦٤ ـ ١٩٦٥ بالقيم الثابتة وبالنسبة لسنة ٥٩ ـ ١٩٦٠ .

ومن تلك الارقام يتبين أن اجمالى الاجور يزداد سنويا بحوالى ١ ٪ من تقدير الدخل القومى ، الا أن مايدفعه القطاع العام من أجور يزداد سـنويا بحـوالى ٣ ٪ من اجمـالى الاجـور المدفوعة ، بينما ينخفض ما يدفعه القطاع الخاص سنويا بنفس تلك النسبة المئوية .

ليس ذلك فحسب بل أن ما دفعه القطاع العام فى ٦٣ ـ ١٩٦٤ من أجور قد زاد بحوالى ٥٥ر٦ مليون جنيه عن نظيره فى ٦٢ ـ ١٩٦٣ ، بينما لم تزد الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص بين تلك السنتين عن ١٢ر٨ مليون جنيه ، وبذلك فان الزيادة الاجمالية فى الاجور وقدرها ٦٨ر٤ مليون مـن الجنيهات تسبب القطاع العام فى ٨١٪ مـن زيادتها ، ويكرر القطاع العام نفسه فيما تستهدف من زيادات أجرية فى سنة ٦٤ ـ ١٩٦٥ عما كانت عليه فى سنة ٦٣ ـ ١٩٦٤ : فمن زيادة اجريـة مستهدفة قدرها ٩١ مليون جنيه يسهم القطـاع العام فيها بحوالى ٧٣ر٦ مليون جنيه أى بنسبة قدرها ٨١٪ أيضا بينما لايؤثر القطاع الخاص فى الزيادات الاجرية الا بحوالى ١٩٪ فقط من المستهدف :

من ذلك يتبين مرة اخرى أن الزيادة فى الاجور سنة بعد أخرى يحققها القطاع العام وليس القطاع الخاص ، ويمكن القول ايضا أن الزيـــادات الاجرية ونصيب القطاع العام فى توليدها يعكس ايضا اتجاهات الزيادة فى الدخل القومى ونصيب القطاع العام فى تحقيق تلك الزيادة :

ـ زيادة دخل سنة ٦٣ ـ ١٩٦٤ عن ٦٢ ـ ١٩٦٣ ١١٢ر٣ مليون جنيه

ـ زيادة اجور القطاع العام فى نفس الفترة ٥٥ر٦ مليون جنيه

السنة	الدخل القومى بالمليون جنيه	اجمالى الاجور		مايدفعه القطاع العام		مايدفعه القطاع الخاص (1)	
		بالمليون جنيه	نسبة مئوية من الدخل القومى	بالمليون جنيه	نسبة مئوية من اجمالى الاجور	بالمليون جنيه	نسبة مئوية من اجمالى الاجور
١٩٦٣/٦٢	١٤٠٤ر٢	٧٠١ر٩	٥٠٪	٣٦٠	٥١٪	٣٤١ر٩	٤٩٪
١٩٦٤/٦٣	١٥١٦ر٥	٧٧٠ر٣	٥١٪	٤١٥ر٦	٥٤٪	٣٥٤ر٧	٤٦٪
١٩٦٥/٦٤	١٦٥٦ر٨	٨٦١ر٣	٥٢٪	٤٨٩ر٢	٥٧٪	٣٧٢ر١	٤٣٪

ــ نسبة زيادة اجور القطاع العام الى زيادة الدخل القومى ٥٠٪ .

والارقام المناظرة للزيادات المستهدفة فى عام ٦٤ ــ ١٩٦٥ عما كانت عليه فى عام ٦٣ ــ ١٩٦٤ هى ١٤٠ر٣ مليون جنيه والدخل ٧٣ر٦ مليون جنيه للاجور وبنسبة قدرها ٥٢٪ على التوالى .

القطاع العام هنا ليبقى

لايختلف أثنان فى العالم الان على ضرورة تواجد القطاع العام فى اى وفى كل مجتمع معاصر مهما أختلفت العقائديات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية السائدة فى ذلك المجتمع . وينحصر الخلاف ــ فيما ينحصر ــ على دور القطاع العام وفى مدى شموله أو درجة تحكمه وتوجيهه لاقتصاديات ذلك المجتمع .

ويرتكز القائلون والمنادون بانكماش نشاط القطاع العام ــ ومعظمهم من الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا واقتصاديا ــ ويترك القطاع الخاص يعمل طليقا فى أطار من القوانين والسياسات والتوجيهات غير المباشرة ، يرتكز هؤلاء فى دفاعهم عن صالح القطاع الخاص على عاملى الحافز الفردى والمبادرة الفردية .

ونفس هؤلاء القائلون والمنادون عندما يواجهون بمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية يرون ضرورة تدخل القطاع العام وبقوة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع لتطويره وتنميته ، ضرورة تدخل القطاع العام بسبب عاملى المبادرة الجماعية والقدرة الجماعية الضخمة ، أما عاملى الحافز الفردى والمبادرة الفردية فهى تتواجد أيضا فى ظل قطاع عام قوى وقادر .

وفى مصر قبل الثورة ، ظل القطاع الخاص حرا طليقا يعمل فى أطار القوانين والتوجيهات غير المباشرة مرة ويسخر القطاع العام لصالح بعض عائلات وبعض أفراد القطاع الخاص مرات . وفى مصر بعد الثورة ولسنوات تسع وقبل التحول الاشتراكى العظيم ظل القطاع الخاص حرا، طليقا يعمل فى حدود القوانين والتوجيهات العامة .. وماذا كانت النتيجة بعد كل تلك السنوات الطوال التسع ، لم يظهر المجتمع المصرى تقدما اقتصاديا أو اجتماعيا يذكر يساير زيادة السكان بل أنتهى به الامر الى تركز القوة الصاحبة للثروة فى حوزة بعض عائلات وافراد ألف . . من ملايين من السكان وأنشطة اقتصادية تقليدية لاتتعدى الملكية العقارية وبعض مصانع وصناعات متناثرة حددتها المعرفة الفردية الضيقة .

وفى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشحونة ــ ابدا ــ بالتحديات القومية لايمكن للحافز الفردى أو المبادرة الفردية ان ينتصر قوميا فيها ، والسلاح الوحيد لتلك المعركة القومية هو المبادرة الجماعية والقدرة الجماعية وسلاحنا فى معركة التطوير والتنمية هو القطاع العام .

---

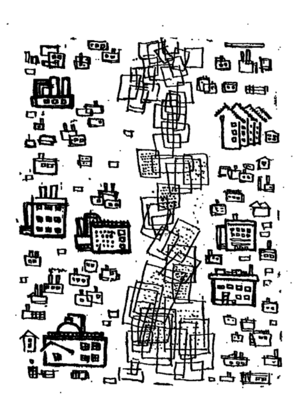
(١) قد يعجب البعض بسبب ارتفاع قيمة ما يدفعه القطاع الخاص فى اجور والتى بلغت حوالى ٣٤٢ر٣٥٥ر٣٧٢ مليونا من الجنيهات خلال سنوات ٦٢/١٩٦٣ و ٦٣/١٩٦٤ و ٦٤/١٩٦٥ على الترتيب ولكن هذا العجب يزول اذا ما علمنا ان قطاع الزراعة ومعظم الانتاج الزراعى والدخل المتولد عنه يتملكه القطاع الخاص وان غالبية التجارة الداخلية وكل الخدمات الشخصية ايضا فى نطاق الملكية الخاصة .

حول تنظيم وإدارة القطاع العام

د. ابراهيم سعد الدين

إن تأميم المنشآت الصناعية والمالية والتجارية القائمة ليس سوى الخطوة الاولى فى انشاء واقامة البناء الاشتراكى . فاتمام التحول الاشتراكى ونجاح الاشتراكية يتطلبان العمل على انشاء صناعة نامية ومتطورة ترفع من انتاجية العاملين وتمكن من رفع مستوى معيشة الجماهير وتحقيق الرفاهية وتساعد على تذويب الفوارق بين الطبقات . ولا يمكن تحقيق مثل هذا النمو الا اذا استطاع الشعب وقد نفض عن كاهله نير الراسمالية ان يدير القطاع العام بدرجة مرتفعة من الكفاية ، ومن هنا فان ادارة المشروعات الاقتصادية وتنظيم العلاقات بينها هو موضع اهتمام جميع البلاد الاشتراكية .

ويختلف شكل تنظيم القطاع العام من مجتمع الى آخر . ويرجع الاختلاف فى كثير من الاحيان الى اختلاف الظروف التاريخية التى نشأ فيها القطاع العام فى كل دولة وحجمه ومدى التطور التكنيكى، وذلك الى جانب فلسفة الدولة فى الادارة والحكم



ومن الملاحظ أن الاختلاف فى تنظيم القطاع العام يتعلق بالدرجة الاولى بالنواحى الهامة التالية :

● العلاقة بين الوحدات الانتاجية من جانب والوحدات الاشرافية من جانب ومدى التبعية او الاستقلال الذى تتمتع به الوحدات الانتاجية فى مواجهة الوحدات او الاجهزة الاشرافية .

● مدى الاعتماد على السوق باعتباره منظما للعلاقة بين الوحدات الانتاجية ذاتها .

● الطريقة التى تتم بها ادارة الوحدات الانتاجية . والى أى حد تعتبر هذه الادارة مسئولية محترفين متخصصين فى الادارة تعينهم الوحدات أو المنظمات الاشرافية ، ومدى مشاركة العاملين فى المشروع فى ادارة المشروع أو اختيار الادارة .

● نوع الحوافز التى تستخدم لحث العاملين على رفع الانتاج وزيادة الانتاجية وتخفيض التكاليف فى الوحدات الانتاجية .

وسنتناول هذه النواحى بشىء من التفصيل فيما يلى مع بيان الكيفية التى ينظم ويراعى بها القطاع العام فى الجمهورية العربية المتحدة .

العلاقة بين الوحدات الانتاجية والاجهزة الاشرافية

تختلف العلاقة بين الوحدات الانتاجية والاجهزة الاشرافية بين دولة واخرى ، وتتدرج من **التبعية المباشرة** لوزارات نوعية أو منظمات حكومية اقليمية يكون كل منها مسئول عن النشاط الاقتصادى فى فرع من فروع النشاط ، أو فى منطقة معينة ، وتكون الوحدات الانتاجية فى هذه الحالة مسئولة عن تنفيذ الخطط التفصيلية المحددة بواسطة الوزارات أو المنظمات الاقليمية ، وذلك فى حدود التكاليف المحددة ... **الى الاستقلال الكامل** للوحدات الانتاجية التى تعمل فى حدود تخطيط عريض للاقتصاد القومى دون ان تلتزم امام اية اجهزة اشرافية بتنفيذ خطة معينة خاصة بالوحدة الانتاجية ذاتها .

ومن الامثلة على النوع الاول من العلاقات تنظيم القطاع العام فى **الاتحاد السوفييتى** وفى عدد من الدول شرق أوروبا حتى فترة قريبة . فالوحدات الانتاجية فى هذه البلاد تقسم اماتقسيما نوعيا تبعا لانواع النشاط او اقليميا . وقد كان التقسيم الاساسى للصناعات فى الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٥٧ على اساس نوعى اى على أساس من نوع النشاط وقد تغير التنظيم عقب ١٩٥٧ فقسمت الصناعات على اساس اقليمى وكونت مجالس اقتصادية اقليمية ورغم ذلك التغيير فلم يزل النظام السوفيتى ينبنى اساسا على أن الدور الاساسى للوحدة الانتاجية هو تنفيذ مخطط تفصيلى يوضع بالاشتراك بين الوحدة الانتاجية ذاتها وبين الجهة الاشرافية ، وتلتزم الوحدة الانتاجية بتنفيذه مقابل امدادها بالمواد والتسهيلات اللازمة من أجل اتمام ذلك التنفيذ .

وعلى العكس من التنظيم السوفيتى والتنظيم فى عدد من بلاد اوروبا الشرقية الاخرى نجد تنظيم القطاع العام فى **يوغسلافيا** . فالوحدات الانتاجية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال وهى تعمل فى حدود تخطيط عام عريض للاقتصاد القومى . ولكن الوحدات الانتاجية لاتلتزم امام اية اجهزة اشرافية بتحقيق خطة تفصيلية معينة ، ويتم التنسيق بين الوحدات الانتاجية فى فرع النشاط الواحد بواسطة غرف المنتجين أو جمعياتهم ، ولكن قرار مثل هذه الغرف أو الجمعيات ليس له صفة الالزام بالنسبة للوحدات الانتاجية فيحق للادارة فى أى مشروع أن تتصرف فى حدود ماتراه دون التزام برأى الجمعية ولايعنى هذا بطبيعة الحال أن حرية هذه الوحدات الانتاجية مطلقة . فهى تعمل فى اطار من القوانين التى تحددها الدولة والتى تهتم ضمن ما تهتم به بتحديد الكيفية التى يتم بها توزيع العائد النهائى للمشروع ، وما يجب أن يحول الى خزائن الدولة من أرباح ، ومايمكن أن يحتفظ به المشروع من الارباح — كما تتدخل الدولة كذلك لتحديد الحد الاعلى للاسعار

أما بالنسبة **للجمهورية العربية المتحدة** فقد قسم القطاع العام الى فروع مختلفة للنشاط الاقتصادى يشرف على كل فرع من هذه الفروع مؤسسة عامة او هيئة عامة ، يتبعها عدد من الوحدات الانتاجية تتخذ كل منها شكل الشركة العامة او الشركة المساهمة وتتمتع كل من الشركات العامة او الشركات المساهمة باستقلال مالى وادارى ولكنها تعمل فى اطار من تخطيط لفرع النشاط الذى تتولاه المؤسسة .

وقد تطورت العلاقة بين الشركات والمؤسسات فى الجمهورية العربية فى خلال الفترة التى مرت منذ تنظيم القطاع العام فى عام ١٩٥٧ . فعند بدء تنظيم القطاع العام كانت وحدات هذا القطاع تمثل نسبة صغيرة من مجموع الوحدات التى تزاول النشاط

الاقتصادية — كان من الطبيعي أن يكون هدفها في الرأسمالية التى كانت سائدة حتى تلك الفترة ، كما أن بعض مساهمات الحكومة في هذه الفترة لم تكن تمثل الا نسبة محدودة من رأسمال بعض الشركات وكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يستهدف العمل الاشرافي للمؤسسة التى تقوم نيابة عن الحكومة بادارة استثماراتها — أى المؤسسة الاقتصادية — كان من الطبيعي أن يكون هدفها في مثل هذه الظروف هو التأكد من حسن استثمار الاموال العامة في الاساس ، وذلك بهدف التأكد من تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة . وكان من الطبيعي كذلك أن تترك للشركات التابعة للمؤسسة الحرية الكاملة في الحركة في اطار من العلاقات الرأسمالية التى كانت قائمة . على أن يكون للمؤسسة حق الاعتراض المقيد بالنسبة للقرارات التى ترى أنها لا تتمشى مع الصالح العام — كما أن لها أن تعين أعضاء في مجلس الادارة بنسبة استثماراتها . كما يكون لها الحق في تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة اذا ما بلغت نسبة مساهمة المؤسسة في الشركة ٢٥٪ من رأسمالها .

وقد استمر العمل بهذه القواعد نفسها في خلال الفتره الاولى لنمو القطاع العام فطبق نفس القانون تقريبا على معظم المؤسسات العامة التى انشئت في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٧ ، ١٩٦١ . وكانت في أغلبها مؤسسات عامة للتنمية يشمل نشاطها فروع متعددة من فروع النشاط الصناعى والتجارى والمالى — كما أن اغلب المؤسسات القائمة انذاك لم تكن تسيطر على فرع نشاط معين سيطرة كاملة — بل أن الشركات والوحدات التى كانت تتولى نشاطا اقتصاديا معينا كانت تتبع أكثر من مؤسسة عامة ، كما كان بعضها ضمن القطاع الخاص ولا تخضع لاى اشراف من اجهزة المؤسسات .

ولقد ترتب على قوانين يوليو الاشتراكية تغير كبير في علاقة الدولة بالوحدات الانتاجية — فعلى عكس الاوضاع السابقة على صدور هذه القوانين حيث كانت وحدات القطاع العام وحدات متناثرة تعمل في اطار من العلاقات الرأسمالية ، فان قوانين يوليو عام ١٩٦١ قد حققت سيطرة الدولة على الجهاز الانتاجى في مجموعه . ومن ثم فقد أصبحت الدولة مواجهة بضرورة تنظيم القطاع العام بصورة تسمح لها بادارة هذا النشاط الانتاجى وتحقيق خطة التنمية القومية الشاملة .

على أن ضرورات السيطرة السريعة على الوحدات الجديدة التى ضمت الى القطاع العام أدى الى ضم هذه الوحدات الى مؤسسات التنمية التى كانت قائمة عندئذ ، واعطيت هذه المؤسسات حق الاشراف على الوحدات الجديدة وذلك في حدود القوانين المنظمة لعلاقة المؤسسة بشركاتها والتى كانت قائمة آنذاك ، مع اباحة حق الدولة في هذه الظروف الاستثنائية في أن تعين مفوضين لادارة هذه الوحدات التى ضمت الى القطاع العام الى حين تعيين مجالس ادارة جديدة لها .

وقد جابهت الدولة ضرورة اعادة تنظيم القطاع العام بأن اتجهت الى انشاء مؤسسات نوعية تتولى كل مؤسسة منها الاشراف على فرع من فروع النشاط الصناعى او التجارى أو المالى أو غيرها . وأخضع لاشراف المؤسسة كافة الشركات التى تمارس النشاط النوعى المعين الذى تتولاه ، كما أنشىء مجلس اعلى للمؤسسات العامة ليتولى تنسيق العمل فيما بينها وأخضعت المؤسسات العامة لاشراف الوزراء كل في حدود اختصاصه ، وبحيث يتولى الوزير المختص مسئولية التنظيم والرقابة والاشراف على المؤسسات العامة في نطاق اشرافه .

على أن العلاقة بين المؤسسات العامة النوعية وبين الشركات التابعة لها ظلت تخضع لمدة لنفس اسس العلاقات التى كانت تحكم العلاقات بين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في خلال الفترة بين اعوام ١٩٥٧ — ١٩٦١ . ورغم أن المؤسسات قد أصبحت في النظام الجديد مسئولة عن تحقيق اهداف الانتاج والخطة السنوية في مجال النشاط الذى تشرف عليه وذلك في حدود الزمن المحدد ووفق التكاليف المقررة ، فقد بقيت العلاقة بين المؤسسة والشركة تعتمد اساسا على حق الاعتراض المقيد الذى تملكه المؤسسة . وقد أبرز سير العمل في القطاع العام ضرورة تعديل القانون بحيث تعطى المؤسسات سلطة أوضح فيما يتعلق بتحديد أهداف العمل في الشركات التى تخضع لاشرافها — فصدر القانون رقم ٦٠ لعام ١٩٦٣ محددا العلاقة بين المؤسسات العامة والشركات وحتم القانون ضرورة موافقة مجلس ادارة المؤسسة على عدد المسائل وهى تشمل اللوائح العامة للشركات والميزانية التقديرية لها والميزانية العمومية والحساب الختامى وبرامج الانتاج والتسويق والتصدير والاستثمار والتمويل وذلك الى جانب بعض الموضوعات المتعلقة بالاستخدام والمكافآت في الشركات .

وباستثناء المسائل التى حدد القانون ضرورة الحصول على موافقة مجلس ادارة المؤسسة عليها

فان العلاقة بين المؤسسات والشركات لم تزل يحكمها مسألتين اساسيتين :

الاولى : هي حق المؤسسة في اقتراح تشكيل مجلس ادارة الشركة .

الثاني : هو حق رئيس مجلس الادارة في الاعتراض على قرارات مجلس ادارة الشركة في الحدود التى نص عليها القانون .

من الاستعراض السريع السابق تتضح السمات الاساسية التى تنظم العلاقة بين الوحدات الانتاجية والاجهزة الإشرافية في القطاع العام في مصر والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

● تتخذ الوحدات الانتاجية في مصر شكل الشركات العامة او المساهمة التى يتمتع كل منها باستقلال مالى وادارى وذلك في حدود القوانين .

● تخضع الوحدات الانتاجية لاشراف ورقابة المؤسسات العامة التى تشرف كل منها على فرع من فروع النشاط الاقتصادى ، تتولى التنسيق بين وحداته الانتاجية المختلفة وتعمل على التأكد من تحقيقها لاهدافها .

● تتم رقابة واشراف المؤسسات عن طريق حقها في اقتراح تعيين مجالس ادارات الشركات وحقها في اقرار عدد من المسائل التى حددها القانون وحقها في الاعتراض على قرارات مجالس ادارات الشركات التابعة لها .

● ويمنح القانون المؤسسات على وجه خاص حق الموافقة على برامج العمل في الشركات التابعة لها في خلال فترة تاريخية معينة وحق الرقابة على مدى تنفيذ الشركات لهذه البرامج .

على أن العمل قد جرى على أن تعبر هذه البرامج عن اهداف تستهدفها الشركات دون الالتزام بأهداف تفصيلية للعمل تحدد نوع السلع والمنتجات وتكاليفها وغير ذلك .

● وتتكون مجالس ادارات المؤسسات في أغلب الاحيان من رؤساء مجالس ادارات اهم الشركات التى تخضع لاشراف ورقابة المؤسسة — مما يمكن للتنسيق بين الوحدات الانتاجية المختلفة ويؤدى الى المشاركة الفعلية للوحدات الانتاجية في تحديد أهداف النشاط .

ويتضح من هذا التحليل أن تنظيم القطاع العام في الجمهورية العربية المتحدة يتيح للوحدات الانتاجية درجة اكبر من الاستقلال وذلك بالنسبة لما يتاح للوحدات المشابهة في النظام السوفيتى مثلا ، ولكنها لاتحظى بنفس درجة حرية الحركة التى تتمتع بها الوحدات الانتاجية في النظام اليوغسلافى او غيره من النظم المشابهة ، ويذهب البعض في كثير من الاحيان الى ان التخطيط الشامل يعنى بالضرورة التحديد الدقيق والتفصيلى لكل ما يجب أن تقوم الوحدة الانتاجية بانتاجه ومصادر المواد التى تحصل عليها وكيفية تصريفها لمنتجاتها . وعلى العكس من ذلك يذهب آخرون في كثير من الاحيان الى ان تحقيق الكفاية والقضاء على البيروقراطية يتطلب اقل درجة من تدخل الاجهزة الاشرافية واتاحة درجة كبيرة من حرية الحركة لهذه الوحدات ، على أنه من الواضح انه قد يستحيل اصدار احكام عامة مطلقة بالنسبة لمثل هذه الامور ، ذلك لان سلامة اى تنظيم أنما يرتبط بالهدف منه وبالظروف الموضوعيه التى يجابهها المجتمع وبالمشاكل التى يعمل على التغلب عليها ومرحلة التطور التى بلغها ، وعلى سبيل المثال يمكننا ان نلاحظ أن النظام السوفيتى فعلا قد يصلح حيث تكون التعاملات الداخلية اى التعاملات بين الوحدات الانتاجية في نفس المجتمع تمثل الجزء الاكبر من المعاملات وحيث يقل الى درجة كبيرة الاعتماد على المصادر الخارجية وحيث لايشكل السوق العالمى مجالا هاما لتصريف المنتجات — أما حيث يزداد الاعتماد على السوق العالمى كمصدر للمواد او كسوق لتصريف المنتجات فان التحديد الدقيق للمنتجات ومصادر الوارد اللازمة قد يقيد الوحدات الانتاجيه الى درجه تمنعها من الحصول على خير الفرص للبيع او للشراء ومن ناحية اخرى فان المشاكل التى تصادف المجتمع في فتره البدء بالتنميه وما تتطلبه من تعبئة للجهود الاقتصادية وتوجيه أكبر قدر ممكن من مدخرات المجتمع من اجل اعاده الاستثمار لزياده الطاقة الانتاجية تجعل قدرا من التدخل بواسطة الهيئات الاشرافية وتحقيق قدر من التنسيق بين الوحدات الانتاجيه والتزام الوحدات بالاهداف الموضوعة ضروريا من اجل تحقيق اهداف المجتمع .

ولايعنى ما سبق بطبيعة الحال اننا نعتقد ان التنظيم الحالى للقطاع العام في مصر هو تنظيم امثل فلا يوجد في الواقع ما يمكن ان يسمى بالتنظيم الأمثل بل أن التنظيم يتعرض دائما للتغير والتبديل طبقا لما تسفر عنه التجربة من ضرورات وطبقا للتطور والتغيير الذى يحدث في هيكل الصناعة والنشاط الصناعى . على انه يجدر بنا أن نلاحظ ان التجربة فى جميع البلاد الاشتراكية تشير الى ضرورة السماح بدرجة اكبر من الحريات للوحدات الانتاجية لكى

تعمل فى أطار من تخطيط عام شامل يوجه نشاطها ولايقيدها .

دور السوق والعلاقة بين الوحدات الانتاجية .

يلعب السوق دورا أساسيا فى النظام الراسمالى فالسوق والسعر هو الموجه الاساسى للنشاط الاقتصادى فى هذا النظام ، فنشاط الوحدات الانتاجية يحدده ما تتوقع الحصول عليه من أرباح كنتيجة لبيع منتجاتها فى الاسواق بالسعر الذى يمكنها الحصول عليه . ويحدد كل من السوق والسعر الحجم المناسب لانتاج كل سلعة ويوجه كل من البائع والمشترى ، ويؤدى ارتفاع الاسعار المتوقعة من بيع بعض المنتجات الى زيادة الاقبال على العرض والطلب على بعض المنتجات . وهكذا يتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق السوق وكنتيجة لتغيرات الاسعار . ومما يميز التنظيم الراسمالى أعتماده أساسا على تقلبات السوق والاسعار لاحداث التوازن بين العرض والطلب بعد أتمام الانتاج من مزايا ومن اسراف فى نفس الوقت . أما التنظيم الاشتراكى للمجتمع فيتضمن تخطيطا للنشاط الاقتصادى فى المجتمع على أساس علمى يضمن الوصول الى الاهداف التى يحددها المجتمع بأقصى كفاية ممكنة ، مع تحقيق التوازن الضرورى بين أنواع النشاط الاقتصادى المختلفة وربط نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة بالاهداف الكلية التى يسعى المجتمع الى تحقيقها .

على ان التخطيط القومى الشامل لا ينفى وجود السوق نفيا كليا — بل ان التخطيط السليم يتطلب التعرف على القوانين الموضوعية التى تحكم حركة الاسواق والاسعار لاستخدامها فى أحداث التوازن المطلوب بين انواع النشاط الاقتصادى . فالمعرفة بمثل هذه القوانين يتيح الحد من الاثار التى تترتب على الحركة العفوية للسوق وتوجيه هذه الحركة بوسائل اقتصادية لما فيه صالح المجتمع . على أن التخطيط الاقتصادى لايعتمد فقط على استخدام القوانين الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادى توجيها غير مباشر عن طريق استخدام الحوافز الاقتصادية . ذلك لان مثل هذا التوجيه غير المباشر يتطلب فى كثير من الاحيان مرور فترة طويلة من الوقت قبل أن يؤتى ثمرته المطلوبة ، ومن ثم فان تخطيط النشاط الاقتصادى وتنظيمه يتضمنان فى نفس الوقت استخدام قدر من الاجراءات الادارية وقدر من الحوافز الاقتصادية بهدف تحقيق الاهداف المطلوبة .

على ان المجتمعات الاشتراكية المختلفة تتباين من ناحية مدى أعتمادها على الاجراءات الادارية أو على استخدام القوانين والحوافز الاقتصادية فى تحقيق أهداف التخطيط . فحيث نشوء ظاهرة المركزية وتحديد الحرية المتاحة للوحدات الانتاجية بحيث لاتستطيع تغيير الاهداف المحددة بواسطة البرامج المركزية ، أو التى تقرها السلطات المركزية دون الرجوع الى هذه السلطات ، فان السوق والسعر يلعب دورا ثانويا فى توجيه النشاط الاقتصادى . فعلى الرغم من ان الاسعار تؤثر ولا شك فى تصرفات المستهلكين النهائيين للسلع ، فان تصرفات الوحدات الانتاجية المختلفة وتحديد نوع السلع المنتجة تحدده الخطة التفصيلية للوحدة ، ولا تتاثر بتقلبات السوق والاسعار حيث يغلب فى مثل هذه الظروف تثبيت الاسعار التى تحصل عليها الوحدات الانتاجية من بيع أنواع منتجاتها المختلفة بواسطة السلطات المركزية ولمدد طويلة وتعتمد السلطات المركزية للتخطيط فى هذه الحالة على استخدام جداول اقتصادية للموازنة السلعية لتتاكد من تحقيق التوازن الاقتصادى بين فروع النشاط المختلفة . بل يذهب الامر فى بعض الاحوال الى تحديد المصادر التى يمكن أن تحصل الوحدة الانتاجية منها على الموارد اللازمة لها ولمن يتم تسليم منتجاتها فى النهاية . بمعنى انه حيث تتمتع الوحدات الانتاجية بدرجة كبيرة من الحرية فان هذه الحرية تنعكس كذلك فى زيادة الدور الذى يلعبه السوق والسعر فى توجيه النشاط الاقتصادى لهذه الوحدات ، فيتم تحديد مصادر المواد اللازمة والاسواق التى يمكن ان يتم فيها تصريف المنتجات النهائية وحجم الانتاج من كل نوع من أنواع السلع المختلفة التى تنتجها الوحدة على ضوء من الاسعار السائدة وأتجاهات الاسواق وتتدخل الدولة فى توجيه الانتاج عن طريق تأثيرها فى الاسواق والاسعار . وبمعنى اكثر فان الاجهزة المركزية تؤثر فى تصرفات الوحدات الانتاجية بطريق غير مباشر عن طريق معرفتها بالقوانين الاقتصادية التى تحكم الاسواق والاسعار وامكان استخدامها لهذه القوانين بما يؤدى الى تحقيق أهداف المجتمع .

ويلعب السوق دورا أساسيا فى توجيه النشاط الاقتصادى فى جمهوريتنا . فالتحديد العام لاهداف الوحدات الانتاجية فى القطاع العام ، لايمنع هذه الوحدات من أن تحدد أنتاجها من الانواع المختلفة من المنتجات طبقا لما تحدده عوامل العرض والطلب وتكاليف الانتاج ، بل ان الاهداف العامة لهذه

العام بحيث يتحقق لهذا الجهاز اعلى قدر من التناسق الداخلى .

ثانيا : من حيث خطأ محاولة تطبيق نمط واحد فى التنظيم . فيتعين الحرص عند اعادة التنظيم البعد عن فكرة الكشف مقدما عن شكل امثل للتنظيم يفرض على جميع قطاعات الانتاج . فلكل صناعة ظروفها الخاصة ، كما ان للنشاط التجارى او المالى اوضاعا مميزة . والعيوب القائمة فى التوزيع النوعى على المؤسسات لاترجع الى فكرة النوعية فى ذاتها وانما ترجع الى محاولة تطبيق هذا الشكل على كافة القطاعات دون مراعاة الظروف الخاصة بكل منها . وترتب على هذا المنهج تكاثر المؤسسات دون مبرر وانشاء بعضها فى مجالات كان ينهض بالنشاط فيها شركة واحدة ، كما ادى من ناحية اخرى الى انشاء شركة تقوم باعمال كانت تقوم بها المؤسسات قبل هذا التنظيم ، ومن ناحية ثالثة ظهرت حالات لشركات متكاملة الانتاج وثيقة الارتباط ببعضها البعض ويتبع كل منها مؤسسة نوعية مختلفة . واخيرا غدت المؤسسات بهذه الطريقة مستوى اداريا عاما يزيد من خطر الانحراف البيروقراطى وعدم تحديد وضبط المسئوليات .

ثالثا : من حيث ان الوحدة الانتاجية هى الاساس فان كل تنظيم بهدف الترشيد يجب ان يبدا من قاعدة القطاع العام اى من وحداته الانتاجية . فمهمة القطاع العام بخلاف اجهزة الحكومة هو الانتاج وبالتالى يجب ان يقوم بنيانه كله على الوحدات التى تشتغل فعلا بالانتاج ايا كان اسمها ويجب ان يتوافر لكل منها الاستقلال المالى والادارى الذى يجعلها تتحمل بالفعل مسئولية الانتاج المكلفة به . ويجب ان يقوم تنظيمها بشكل يحقق لكل منها اعلى قدر من التكامل الافقى والراسى ويضمن لها بقدر الامكان الحجم الذى يوفر لها ادارة كفؤة وكمية انتاج مناسبة . ومن الخطأ ان يكون الحل واحدا فى جميع الاحوال ، فهناك قطاعات تعمل فيها وحدة انتاجية واحدة ولاداعى لتعددها او لوجود مؤسسة نوعية لها (مثل الملاحة البحرية) وهناك مجموعات من الوحدات الانتاجية المتكاملة الوثيقة الصلة ببعضها ولابد من تجميعها بغض النظر عن نوعيتها (مثل مجموعة الصناعات المرتبطة بالصلب فى حلوان والتى يمكن كلها ان توحد وتخضع لاشراف وزير الصناعات الثقيلة) وهناك اخيرا مجالات انتاج ستظل فيها وحدات الانتاج متعددة ومن ثم يكون وجود المؤسسة النوعية فيها معقولا .

رابعا . انه يترتب على التسليم للوحدات الانتاجية بالاستقلال المالى والادارى ان يكون لكل منها حرية التصرف فى حدود التزامها بالبرنامج الموضوع فى الخطة وان تتحدد لها التزاماتها سلفا ولاتكون سياستها الانتاجية خاضعة لاوامر ادارية تصدر اليها فى اى وقت من جهات الاشراف كما يترتب على ذلك ايضا ضرورة تحديد العلاقات بين الوحدات الانتاجية وبينها وبين عملائها سواء اكانوا جهات حكومية او افراد — على اسس تعاقدية تتضمن الجزاءات المناسبة عند عدم التنفيذ . ولا شك ان التشريع المصرى بحاجة الى تنظيم جديد لهذه العقود حيث ان الجزاءات التى يعرفها النظام القانونى الحالى تفترض الملكيـة الخاصة (نزع الملكية . اشهار الافلاس) ونحن بحاجة الى جزاءات لا تمس الملكية الخاصة .

خامسا : حول المنافسة . من المعروف ان مجالات واسعة من الاقتصاد القومى لاتعرف المنافسة بالمعنى الحقيقى لانه لايوجد فى كل منها الا شركة واحدة او شركتان او ثلاثة . ولايمكن فى هذا الصدد افتعال منافسة عن طريق تعدد الوحدات الانتاجية على حساب الكفاءة فى الانتاج . ويجب على العكس اجراء الترشيد اللازم بالاهتداء عند تقييم النشاط بمستويات التكلفة ومعدلات الاداء السائدة فى الخارج .

وهناك مجالات اخرى قد يتضح ان المنافسة فيها تؤدى الى الاضرار بمصالح الاقتصاد القومى (مثل التجارة الخارجية) وهنا لامفر من التخلى عن المنافسة مع البحث المستمر عن وسائل المقارنة التى تسمح بالحكم على معدلات الاداء واسعار التكلفة .

وحيث توجد المنافسة بالفعل يجب ان توجه بحيث يستفيد منها الاقتصاد القومى والمستهلك وذلك بان يكون موضوعها هو تخفيض التكاليف وتخفيض اسعار البيع للمستهلك والارتفاع بدرجة الجودة والا تعتمد على حرب الاعلان او ادعاء مزايا وهمية

ويجب فى المستقبل تشجيع تنافس مختلف الوحدات الانتاجية فى تحقيق الاهداف التى تحددها الخطة .

سادسا : فيما يتعلق بجهات الاشراف . تقوم المؤسسات النوعية حاليا بدور الاشراف على الوحدات الانتاجية . ومن المهم فى هذا الصدد ابراز مايلى :

— يجب ان يكون جوهر دور جهات الاشراف هو تدعيم الوحدات الانتاجية ومعاونتها على تنفيذ الخطة والنهوض بالانتاج . وان تلعب هذا الدور عن طريق التخطيط والتوجيه اولا ثم الرقابة اللاحقة ثانيا . ويجب الا يتحدد دورها فى التدخل اليومى فى حياة وحدات الانتاج والرقابة على كل اعمالها كما يجب الا تتداخل ادارة المؤسسة مع ادارة الشركة بحيث يتعذر تحديد مسئولية كل منها

— يجب اعادة النظر فى وضع المؤسسات

علىضوء الاعتبارات التالية : الحد من تكاثر المؤسسات ـ عدم ضرورة وجود مؤسساتنوعية حيث توجد وزارة نوعية ـ العمل على تقليل عدد المؤسسات التابعة لكل وزارة غير نوعية ـ عدم التقيد بالنوعية تقيدا مطلقا ـ عدم اعتبار المؤسسة مستوى اداريا ضروريا فى جميع الاحوال وامكان اتباع بعض الوحدات الانتاجية الضخمة مباشرة للوزير المختص .

سابعا : حول اجهزة الرقابة : من الملاحظ انه يوجد الى جانب المؤسسات عديد من الاجهزة التى تمارس اشكالا من الرقابة على نشاط الوحدات الانتاجية وتطالبها ببيانات متعددة متكررة احيانا بحيث اصبحت عملية تقديم البيانات تشغل جزءا كبيرا من وقت المسئولين عن الوحدات وتشغل عددا كبيرا من الموظفين على مدار السنة ، كما غدا مستوى دقة البيانات نفسها كثيرا مايدعو الى التحفظ بسبب كثرة طلبها . لهذا فلا بد من اعادة النظر فى هذه الاجهزة على ضوء الاسس الاتية :

ـ تركيز اعمال الرقابة فى عدد محدود جدا من الاجهزة .

ـ تركيز عملية جمع البيانات ذات الاستخدامات المتعددة مثل العمالة والانتاج .. الخ فى جهاز واحد يمكن ان تستقى منه الاجهزة الاخرى ماتريد من معلومات .

ـ تحقيق اكبر قدر ممكن من التوحيد فى استمارات جمع البيانات بحيث يمكن ان يخدم البيان الواحد عدة جهات .

ـ تحديد مواعيد ثابتة لجمع البيانات فى فترة محددة من السنة (عقد الانتهاء من اعداد الميزانيات مثلا ..) .

القسم الخامس

الادارة فى القطاع العام

لطفى الخولى : البند الخامس والاخير فى جدول الاعمال هو اسلوب الادارة داخل القطاع العام . ما هو مفهوم الادارة الاشتراكية وكيف تختلف عن الادارة الرأسمالية ، وما هى معايير التفرقة والى أى حد نجحنا فى تطوير الادارة بما يخدم أهدافنا ، وما هى الميزات الرئيسية التى يجب أن يتصف بها المدير الاشتراكى وذلك فى ضوء التجارب العملية للقطاع العام .

د . فؤاد شريف : هل هناك شىء اسمه ادارة اشتراكية وشىء آخر أسمه ادارة رأسمالية ؟ بالنسبة لهذه الثنائية يوجد فى الواقع ثلاث افتراضات :

الافتراض الاول ، انه لا يوجد فرق بين النوعين ولا يوجد بينهما فيصل واضح ودقيق . وقد عبر «برتراند رأسل» عن هذا عندما سئل عن أوجه الشبه بين النظام الرأسمالى والنظام الشيوعى فقال ان وجه الشبه الوحيد أن كليهما يعتمد على منظمات كبيرة تتطلب مستوى عال من الادارة ، وتتطلب نفس المهارات الادارية والقيادات الادارية .

الافتراض الثانى ، يذهب الى عكس ذلك ويقول ان أسلوب الادارة الاشتراكية يختلف جوهريا فى منطقة وتكنيكه وطرقه عن الادارة الرأسمالية .

الافتراض الثالث ، يتوسط بينهما ، يقول انه قد توجد وجوه شبه بين الاسلوبين . فمثلا العملية الادارية واحدة فى المشروع الرأسمالى أو المشروع الاشتراكى . فمن يدير يضع خطة للعمل وينظمه ويوجهه ويراقب تنفيذه . ومراقبة الجودة بطريقة علمية لاتختلف كثيرا فى الاسلوبين وكذلك مراقبة التكاليف ، الا أن هناك وجوه أختلاف فى مراحل التطبيق الاشتراكى يجب أن تتأكد .

وأنا شخصيا ارجح هذا الافتراض الاخير . فوجوه الاختلاف تشمل اختلاف الاهداف ، واختلاف نمط السلوك الادارى ودرجة شعور الادارة بالمسئولية الاجتماعية والتزامها بأهداف المجتمع . والادارة فى المشروع الاشتراكى تطالب بعدد من المهارات الاضافية غير المهارات الادارية بالمعنى الفنى ، تطالب بمهارة شبه سياسية فى قيادة الجماعات العاملة وفى توعيتها .. التأثير على سلوكها . واخيرا هناك اختلاف

جوهرى بين أخلاقيات الادارة فى النظامين .لذلك أجد فائدة فى الاخذ بالثنائية . وعندما نتأمل اسلوب الادارة الاشتراكية فان تأملنا يكون اشبه بالاستكشاف .

حقا لدينا فى خبرة الدول الاشتراكية حصيلة كبيرة تساعدنا فى هذا الاستكشاف ، الا ان أسلوب الادارة فى اى مجتمع يتشكل بالبيئة المحلية جانب منه يصح أن يكون قابلا للانتقال مثل التكنيك الادارى ، الا ان جانبا هاما منه لابد وان يرتبط بالظروف المحلية .

واذا رجعنا الى خبرتنا فى السنين الثلاث من تطبيقنا للاشتراكيه نجد اننا لم نبلور بعد بشكل محدد ما نتصوره عن اسلوب الاداره الاشتراكية. وانما نجد امامنا حصيلة محدوده من الخبرة الناتجة عن التطبيق العملى فى بلادنا ، وحصيله اكبر من الخبرة التى ولدها التطبيق الاشتراكى فى دول سبقتنا ، فضلا عن حصيله الخبره الدوليــة بالنسبة للتكنيك الادارى بوجه عام .

فما الذى يميز اسلوب الادارة الاشتراكية ؟ العنصر الاول فى هــذا الشأن هو الاهــداف فالإداره الاشتراكيه تواجه بمركب من الاهدافلا بهدف بسيط واحد ، هو تحقيق الربح . واهداف الادارة الاشتراكية تختلف من نشاط الى آخر بل وحسب الخطة . وعموما الادارة فى بلادنا مطالبة بان تزيد الانتاج ، وتزيد العمالة ، وتزيد الانتاجية وتخفض الاسعار ، وان تنمى الصادرات ، وان تنمى استخدامات المواد محليه تعويضا عن واردات أجنبية ، وان ترفع الاجور ، وان تزيد الخدمات الاجتماعية للعمال ، وفى نفس الوقت أن تحقق قدرا كافيا من الارباح تعين المجتمع على زيـــادة الاستثمارات .

فالمشكلة الاولى التى واجهت اداراتنا عنـد انتقالنا من نظام الاعمال الراسمالى الى نظام اعمال اشتراكى انها جوبهت لاول مرة بمركب من الاهداف التى بدا عدد كبير منها متناقضا ومتعارضا .فمثلا من المفاهيم المستقرة فى ذهن الراسمالى ان هناك تناقضا جوهريا بين هدف رفع الاجور وبين هدف زيادة الارباح . لذلك فان «فردريك تيلور» وخبراء الادارة العلمية اوضحوا ان هذا التناقض حقيقى وقائم اذا ظلت الكفاية الانتاجية على حالها ، وان وظيفة الادارة ان تجعل من الممكن زيادة الاجور وتخفيض الاسعار وزيادة الارباح فى نفس الوقت اذا نجحت فى رفع الكفاية الانتاجية رفعا جوهريا. وبالقياس الى هذا الراى المستمد من خبرة الدول الراسمالية يصبح الحل الوحيد لهذا التعــارض الظاهرى بين الاهداف ، مرتبطا بقدرة الادارةعلى أستخدام الاسلوب العلمى . وهذا يدلنا على أول ميزة يجب ان تتصف بها الادارة الاشتراكية وهى ان تكون ادارة علمية بقدر اكبر مـــن الادارة الراسمالية لانها تواجه بمعادلات صعبة لايمكـن حلها الا بالاسلوب العلمى . لذلك فان منطـق الادارة العلمية أكثر التصاقا وارتباطا بالتطبيـق الاشتراكى من النظام الراسمالى .

والناحية الثانية التى توضح الفـــرق بين الاسلوبين هى نمط سـلوك المديرين فى كل من النظامين . ففى المشروع الراسمالى كما اتضحمن مناقشاتنا السابقة بالنسبة للتركة الموروثة فان الادارة لاتوجه عناية معينة ومركزة على عمليـة تخفيض التكاليف وتحسين الكفاية الا اذا تبينت أن موقف الارباح غير مرضى . اما اذا كانتظروف الحماية او موقفها الاحتكارى فى السوق يسمحلها بتحقيق ارباح كافية فما الذى يدفعها الى عمـل تحسينات جوهرية فى مجال الكفاية الانتاجية ؟كان لديها ميل واضح الى اتباع سياسة الاسعـــار العالية اى اعلى سعر يحتمله الســـوق دون ان يكون له تأثير ضار على الارباح ، والى اتبـاع سياسة الاجور المنخفضة لزيادة الارباح مـع مراعاة أن يتوفر باستمرار عدد من العمال العاطلين حتى يوحى للعمال بأنه من السهل احلالهم بغيرهم وكانت الادارة تتلاعب فى عقود العمل بما يخدم عدم ايجاد قوة عمل مستقرة ، وكانت بالتالى لا تهتم بتطوير القوى البشرية وتدريبها بما يـرفع مهاراتها وطاقاتها الانتاجية . فطالما ان حالـــة الارباح مرضية فيمكن التجاوز كلية عـــن اى اعتبارات آخرى ، حتى ولو كان هذا على حساب نمو السوق . أى لو خير مشروع راسمالى بين نمط من السياسة الادارية يحقق له رقما معينا من الارباح عن طريق التضحية بمعدل الربح عـــن الوحدة وبيع كمية اكبر ، وبين نمط آخر يحققله نفس الربح عن طريق هامش أكبر من الربح عن الوحدة وبيع كمية أقل لفضل النمط الثانى .وهذا السلوك لايؤدىالى دفع معدلالتنمية الاقتصادية.

والانتقال الى اسلوب الادارة الاشتراكيةمعناه بالضرورة اتباع اسلوب جديد من السلوك الادارى يضمن دفع عجلة التنمية بمعدل اكبر . وبالتالى فبالاضافة الى الخاصيةالاولى للادارة الاشتراكية ــ وهى ضرورة اتباع الاساليب العلمية ــ فان الخاصية الثانية لها هى التزامها بدفع عجلـــة التنمية ، ونمط السلوك الادارى الاشتراكى يقيم ويحكم عليه من هذه الزاوية . ويرتبط بذلك شعور اكبر بالمسئوليات الاجتماعية . حقا نسمع اليوم فى المجتمعات الرأسمالية ان الادارة المتطورة يجب ان تراعى العلاقات العامة بالبيئة المحيطة بهاوذلك بدرجة اكبر مما كانت عليه من قبل ، الا أن الذى أعنيه يختلف عن مفهوم الادارة الرأسمالية للعلاقات العامة الذى يقوم على ايهام الجمهور بصـــورة

معينة عن الشركة ، قد تكون صحيحة ، وقدتكون خاطئة .

فالادارة الاشتراكية ملتزمة فى مواجهة الهيئة الاجتماعية بنفس قوة الالتزام — ان لم تكن اكبر — التى كانت تربط الادارة الراسمالية بأصحاب راس المال الممثلين فى الجمعيات العمومية . اى بعبارة اخرى ان الجمعية العمومية للمدير الاشتراكى هى المجتمع كوحدة . وهذا يفرض عليه قدرات اكبر لان الادارة ابسط فى حالة مشروع متحرر من الرقابة الاجتماعية ويستهدف فقط تحقيق اكبر ربح ممكن . أما الادارة الاشتراكية فبحكم التزامها بأولويات الاهداف الاجتماعية فانها تصبح بالضرورة اصعب ، ويصبح المدير الاشتراكى مطالبا بمهارات اضافية تزيد على المهارات الفنية العادية التى يقتصر عليها المدير الراسمالى الناجح فعليه ان ينفعل بأهداف المجتمع ويكيف سلوكه على اساسها وان يساهم فى تطوير المجتمع وفى اقامة علاقات فعالة مع العاملين بالشركة ، وان يصبح قيادة سياسية لهم وقدوة صالحة لهم بما يكفل التأثير على سلوكهم بحيث يطابق هذا السلوك أهداف الخطة .

ويوصلنا هذا الى سؤال جوهرى وهو هل وصلنا الى هذا النموذج للمدير الاشتراكى ؟ اننا فى الواقع لازلنا نستكشف صيغة الادارة الاشتراكية الملائمة لمجتمعنا . ويمكننا ان نحدد عدة نماذج على سبيل القياس . فمثلا نموذج المدير الذى يدير بحكم انه يملك ، ففى الواقع بحكم التطبيق الاشتراكى قد رفضنا هذا النموذج . حقا قد توجد ميزة فى المدير المالك نهدف الى وجودها فى المدير الاشتراكى ، وهى درجة حرصه على الوحدة الانتاجية بحكم أنها ملكه . فنحن نرفض أن يتطور نمط سلوك المدير الاشتراكى الى استخدام الملكية العامة كما لو كانت ملكيته الخاصة مع اساءة استخدامها كما لو كانت ملكا للغير فيجمع أسوأ ما فى النظامين . على العكس عليه أن يحرص عليها كما لو كانت ملكه ولا يسىء اليها كما لو كانت ملكا للغير .

والمدير الاشتراكى مطالب ايضا بصفات المدير المحترف التى تمثل قمة التطور فى الادارة الناجحة فى النظام الراسمالى . وبهذا يمكنه تحقيق اكبر نجاح فى استخدام وتطوير الاساليب العلمية للادارة الى ابعد مما نجحت فى ذلك المجتمعات الراسمالية . نطالبه بخصائص المدير التكنوقراطى الذى يوفق بين المطالب الفنية للوظيفة وبين نظام اللوائح والتعليمات .. نطالبه ببعض مزايا البيروقراطى الصالح من حيث ولائه للسلطة السياسية وحرصه على تنفيذ اللوائح ولكن لا نطالبه بعيوب البيروقراطى التقليدية التى تتمثل فى الجمود وعدم التصرف الخلاق المبتكر وانتظار التعليمات فاذا لم يجد فيها حلا للمشكلة يمتنع عن التصرف . اى أن النموذج الذى نضعه للمدير الاشتراكى يجمع بين ملامح المدير المالك من حيث حرصه على المشروع ، وملامح المدير المحترف الموجود فى المجتمعات الراسمالية مع تخلصه من عيوب كل من هذه النماذج .

وأؤكد اننا لم نصل بعد الى هذا المدير المثالى ولكن حصل تغيير بعد التطبيق الاشتراكى فى القيادات الادارية التى أصبحت أغلبها قيادات محترفة أختيرت على أساس الجدارة . وحصل تغيير فى أن الجيل الجديد من المديرين ارتبط بالاشتراكية وقد نطالبهم بقدر اكبر من الارتباط فتصورهم أنهم بمجرد تطبيقهم للقرارات الاشتراكية يصبحون مديرين اشتراكيين . قد يكون هذا المقياس صحيحا فى السنة الاولى بعد التأميم اما الان فان المدير الاشتراكى يجب أن يمثل شيئا اكبر من هذا ، يجب أن يمثل درجة ارتباط اكبر بالمجتمع على النحو الذى حددناه .

لطفى الخـولى : كيف ؟

د . فؤاد شريف : يمكن ان نحدد أمثلة تبرز هذا التطور . قبل التطبيق الاشتراكى كانت معظم الشركات تقاوم سياسة تخفيض الاسعار بهدف تخفيض نفقات المعيشة . بعد التطبيق الاشتراكى قل الاعتراض على تخفيض الاسعار وبدأت الادارات تكتشف أنه من الممكن تخفيض الاسعار دون التأثير فى الارباح عن طريق زيادة المبيعات . اى تخدم الهدف الاجتماعى مع المحافظة فى نفس الوقت على أرباح الشركة .

مثل آخر بالنسبة للاجور . فى أول مراحل التطبيق الاشتراكى ظهر خوف من ان يؤدى ارتفاعها الى رفع تكلفة العمل للوحدة . وقد لمست شخصيا فى كثير من الحالات ان الادارات الان توجه جهدا اكبر الى تطوير الانتاجية ، فزاد متوسط انتاج العامل فى كل ساعة عمل لدرجة أن تكلفة العمل للوحدة أن لم تكن قد قلت فعلى الاقل لم تزد عما كانت عليه قبل التطبيق الاشتراكى .

د . عبد الرازق حسن : أرجو الدكتور فؤاد اعطاءنا أمثلة واقعية . لانه واضح من الاحصاءات التى نشرتها مصلحة الاحصاء ان التكاليف زادت وان انتاجية العامل نقصت وهذه المسالة من العناصر الرئيسية فى المناقشة حول زيادة الاسعار وزيادة القوة الشرائية مع عدم زيادة الانتاج بنفس القدر . وقد نشأت زيادة الانتاج فى بعض الحالات

نتيجة ضم بعض الوحدات او زيادة فى حجم راس المال المستثمر ، ولكنها لم تزد نتيجة تغيير فى اسلوب الانتاج . وقد لاحظت ان الدكتور فؤاد ذكر اولا أن الاسلوب لم يتغير فى كثير وانتهى بنا الى انه تغير لذلك ارجو منه اعطاءنا امثلة اكثر وضوحا .

د . فؤاد شريف : عند تطبيق القرارات الاشتراكيه حصل رفع - بحكم القانون - للحد الادنى لاجور العمال ، وظهر ميل متزايد الى تخفيض اسعار المنتجات النهائيه . وفى الوقت نفسه حرصت الدولة على المحافظه على ارقام ارباح شركاتها . فكاننا واجهنا الاداره فى بداية التطبيق الاشتراكى بعدد من المعادلات الصعبة . فهى قد طولبت بان تزيد الانتاج والعمالة والاجور وفى نفس الوقت طولبت بان تخفض الاسعار وتحافظ على الارباح . وكان هذا بمثابة صدمة لاسلوب الاداره الذى كان قائما . اذ لايمكن تحقيق هذه الاهداف معا ما لم يقع تطوير جوهرى فى اسلوب الاداره . فالى اى حد تم هذا التغيير فى شركات القطاع العام ؟ لايمكن القول بانه حصل تغيير فى اسلوب الادارة فى الاتجاه نحو استخدام الطريقه العلمية لحل هذه التناقضات فى كل شركات القطاع العام بنفس الدرجة . هناك حالات من النجاح وحالات من الفشل وبينهما درجات متفاوتة . وهذا بحكم قصر المدة ولا يمكن ان يتم تغيير شامل فى اسلوب الادارة خلال فترة ثلاث أو اربع سنوات فقط من التطبيق الاشتراكى ، خاصة اذا ادخلنا فى اعتبارنا الصعاب العديدة التى اقترنت بها .

فبالنسبة للتكاليف مثلا فمن المؤكد انه حصل اتجاه صعودى بالنسبة لها . فلنفرض ان اسعار المواد المستوردة زادت نتيجة لظروف النقد ، ومستوى الاجور والاعباء غير المباشرة زادت نتيجة للقرارات الاشتراكية . فان هذا فى ذاته ليس مشكلة . ولكن المشكلة ان انتاجية المواد لاتزيد بنفس القدر وان هذا لايقترن بتحسين فى الكفاية الانتاجية بحيث يلغى اثر الزيادة فى التكاليف .. بحيث تبقى تكلفة الوحدة المنتجة على حالها اوتقل . وفى الحالات التى حصل فيها استجابة معينة للزيادة فى التكاليف ادت الى تخفيض التكلفة للوحدة او حفظها على حالها فانه لابد وان يكون قد تحقق تطور لاسلوب الادارة فى الاتجاه الاشتراكى وبالقدر الكافى بالنسبة للمدة التى حصل فيها . أما فى الحالات التى لم يتم فيها هذا التطوير فانه يكون فيها تخلف فى تطوير اسلوب الادارة . فمثلا تحت ضغط زيادة التكاليف بعد التطوير الاشتراكى اقتنعت ادارة شركة الحديد والصلب بضرورة تحسين نظام الرقابة على التكاليف الموجود فيها ، ولولا هذا النوع من الضغط لما كانت قد اهتمت بهذا .

عمر سيف الدين : ردا على الدكتور عبد الرازق ، اذا كان هناك قصور فى الانتاج بالرغم من كل التفات الدولة الى العمال فان هذا راجع الى قصور التوعية بالنسبة الى العاملين فى الشركات . فهم لا يشعرون بان عليهم بعد ان اعطتهم الدولة كل هذه الحقوق ان يؤدوا ما عليهم من واجبات . وقد لاحظنا عند تثبيت العمال المؤقتين وتحويلهم الى عمال دائمين ان مديريهم المباشرين يشتكون من نقص انتاجهم عن ذى قبل . وتستلزم المسالة وقتا طويلا حتى يمكن اقناعهم وايجاد الحوافز لهم فى العمل غير الاجور طبعا ، لانهم جميعا يحصلون على نفس الاجر تقريبا . وبالرغم من أن المفروض فى وحدات الاتحاد الاشتراكى ان توعى العمال بواجباتهم الا ان إعضاءها كثيرا ما يتجهون الى البحث عما يرضى العمال ولا يفهمونهم بأن علينا ان ننتج اكثر ما يمكن باقل تكاليف ممكنة كرد على ما أعطته لنا الدولة من حقوق .

د. زكريا جاد : استطرادا لما ذكره الاخ عمر فقد حدد الميثاق ان وسائل الانتاج قد ملكت للشعب . ولكن هذه الحقيقة لم تدخل وجدان الاشخاص فى مستوى القاعدة الى الحد الذى يجعلهم يقفون امام الماكينة مع الاحساس بأنها ملك لهم . فلا بد من زيادة حملات التوعية حتى نصل الى اقناع كل عامل بان المصنع ملكه . والشعارات التى ترددها الجرائد لاتكفى ولابد من التوعية المستمرة فى جميع المستويات حتى تقتنع القاعدة بوجه خاص بانها مسئولة عن الالة وعن صيانتها وعن كفايتها والا فلن نصل الى المعدلات المطلوبة فى الانتاج .

د. اسماعيل صبرى : سأتعرض فى كلامى الى ثلاث مسائل . الادارة فى المجتمع الاشتراكى ثم مشكلة الحوافز ثم مشكلة الربح .

بالنسبة لموضوع الادارة اوافق على اجزاء كثيرة من كلام الدكتور فؤاد شريف والخص وجهة نظرى فى اربع نقاط :

اولا : ان الادارة مسئولة فى النظام الاشتراكى ايضا امام المالك ، ولكن المالك هنا هو الشعب فى مجموعه وليس الراسمالى . لذلك فعلى المدير ان يتمثل اهداف الشعب فى المرحلة الثورية التى يمر بها ويهتدى بها فى كل عملية من عمليات الادارة .

ثانيا : ان على المدير ان يدرك ان المشروع الذى يديره جزء من كل ، وان قانون الغابة الذى يحكم النظام الرأسمالى والقائم على البقاء للاصلح قد أنتهى وحل محله أحساس بانجميع المشروعات عليها أن تتعاون من اجل زيادة الانتاج

ثالثا : ان ادارة المشروع العام هو عمليةقيادة يجب أن تطبق عليه قواعد القيادة الجماعيـــة ويشترك فيها كل المسئولين فى الشركة . وهذا مهم أيضا من زاوية تدريب أجيال متعددة مـــن المديرين .

رابعا : أن من أهداف الاسلوب الاشتراكى فى الادارة هو حل التناقض بين العمل اليدوى من ناحية والعمل الفنى والادارى من ناحية أخرى . وقد تعرض بعض الزملاء الى أن نظرة العمال للادارة خاطئة وتتضمن أستمرارا لنظرتهم الـــى اصحاب رؤوس الاموال . وهذا صحيح ولكـــن يكمله من الناحية الاخرى ضرورة التطور فى نظرة الادارة للعمال وما يتطلبه ذلك من أعتبار الادارة قيادة لهم ، ولها دور طليعيازاءهم . واذا كان العمال لايشعرون بأن الالة ملكهم فان جزءا من المسئولية فى هذا يرجع الى المديرين أنفسهم الذين يمكنهم أكتساب ثقة العمال وتعاونهم معهم .وهذا يحتاج بالاضافة الى كفاءة المديرين من الناحيـــة الفنية الى وعى سياسى لديهم ، خاصة وان كثيرا منهم جاءوا الى مراكزهم القيادية استنادا الى كفاءاتهم الفنية وليس الى وعيهم السياسى .وانه كما يقوم معهد الادارة بتنظيم دراسات فنية لهم فانه يتعين توعيتهم أيضا بأسس مجتمعنا الجديد وأهدافه .

ويرتبطبمسالة الادارة وتنظيمها مشكلةالحوافز ومن رأيى أن نظام الاجور أبتداء من العامل الى رئيس مجلس الادارة يجب ان يرتبط بالانتاجبحيث تنعكس كل زيادة فيه الى زيادة الاجور والعكس صحيح ، وهذا لايتعارض مع ضمانات الحد الادنى فلا يمكن أن يستوى من يعمل مع من لايعمل ، ومن يجهد نفسه مع من يقوم بعملية بيروقراطية .فهذا غريب عن الاشتراكية . وسياسة الاجور التى تهمل هذه النقطة تضر بالقطاع العام . وأرى أنه الى جانب المكافأة المادية لابد فى نفس الوقت من توفير الحوافز الادبية وزيادة الوعى السياسى .

والحوافز الادبية مهملة الى حد كبير . فمنالمهم أن من عمل بجد وحقق نتائج مذهلة يجد تقديرا كأن يحصل على وسام ويطلق عليه لقب بطل عمل وان يعمل له أحتفال ، أو أن يقيد أسمه فى لوحة شرف أو يحصل على تقدير من الاتحاد الاشتراكى أو يرسل الى حلقات تدريب خاصة تؤهله لتحسين وضعه الاجتماعى .. هذه العوامل الادبيـــة فى تقديرى مهمة جدا بحيث تختفى صورة الشخص الذى يعمل دون تقدير ليجد من لايعمل من زملائه يتقدم عليه لاسباب غير مقبولة . وهذه الحوافز يجب أن تنطبق على رئيس مجلس الادارة كماتنطبق على العامل .

الى جانب الحافز الادبى ، يوجد أيضا الحافز السياسى الذى يتمثل فى ادراك كل فرد مسئولياته فى مواجهة الشعب .

أما بالنسبة لمشكلة الربح فى النظام الاشتراكى فلابد أن تختلف عن وضعها فى النظام الراسمالى حيث يكون المعيار الاساسى والوحيد لنجـــاح المشروع هو الربح . أما فى النظام الاشتراكى فالربح يفقد هذا المدلول لانه باعتباره يمثل الفرق بين التكلفة وثمن البيع ، يخضع لتدخل الدولة فى حالات عديدة سواء عند تحديد ثمن عناصر التكلفة أو عند تحديد ثمن البيع او عند تحديد هامشالربح نفسه . بالاضافة الى هذا فان الربح لايحتوى على كل الدلالات الاجتماعية المطلوبة من المشروع الاشتراكى .

ولكن هذا لاينفى من ناحية أخرى أهمية تحقيق عائد من الانتاج، اذ المفروض ان يســاهم كل مشروع فى تحقيق هذا الفائض حتى يمكن التوسع فى الانتاج الا فى حالات استثنائية تحددها الدولة وتقدم فيها الانتاج بسعر التكلفة اواقل مثل الخبز وكذلك لايعنى كلامى عدم أهمية الاعتبـــارات المتعلقة بانتاجية المشروع بمعنى زيادة أيراداتهعن تكاليفه فكل مشروع يجب ان يكون ناجحـا فى اقتصادياته ، وهذا هو الاصل الا فى حـــالات استثنائية يمكن فيها اقامة صناعة لاتحقق قيمـــة مضافة نظرا لاعتبارات أخرى .

احمد زكى : لاشك من وجود فرق بين الادارة الاشتراكية والادارة الراسمالية من حيث اهداف كل منهما ، وبالتالى فلابد وان التنظيم فى كلمنهما يختلف ولا بد وأن يستتبع هذا خلق أجهزة فى النظام الاشتراكى غير موجودة فى النظـــام الرأسمالى . والادارة الاشتراكية قيادة والمديـــر الاشتراكى يترجم سياسة الدولة فى الوحدة التى يعمل فيها . وهذا يلقى عليه مسئوليات لا يتحملها المدير الراسمالى . فعندنا مثلا تلعب وحـدات الاتحاد الاشتراكى دورا فى الوحدة الانتاجية كما أن دور النقابات فى الادارة الاشتراكية يختلـــف أختلافا تاما عن دورها فى الادارة الرأسمالية .

د . نجيب اسكندر : سأتـــكلم أيضا عن الفرق بين المدير الاشتراكى والمدير الرأسمالى ، ثمأضيف الى ذلك الفرق بين العامل فى المجتمع الرأسمالى

والعامل في المجتمع الاشتراكي . لاشك ان مسئوليات المدير الاشتراكي اضخم . ان خصائص اى مدير تنقسم الى ثلاثة انواع من المهارات : المهارات التكنيكية ، ثم موقفه من العلاقات الانسانية داخل المنشأة اى بينه وبين العاملين ، ثم مدى قدرته على الادراك العام الشامل . وهناك اختلاف بين ما يجب أن يدركه كل من المدير الاشتراكي والرأسمالي على المستوى الشامل . المدير الرأسمالي لايهمه اكثر من ان يسوق اكثر ما يمكن طالما يؤدى هذا الى مزيد من الربح بغض النظر عن امكانيات التنمية ، بعكس المدير الاشتراكي الذى بالاضافة الى ضرورة فهمه لاحتياجات السوق فله مسئولية ضخمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية عموما ، وكيف يواجه احتياجات السوق ليس فقط من حيث زيادة الانتاج والانتاجية وانما من حيث امكانيات الادخار وزيادة الاستثمار ، وليس فقط على نطاق منشآته ولكن من وجهة نظر الاستثمار بصفة عامة . فقد يهتم بالاساليب العلمية وبوسائل التسويق من اعلان واغراء المستهلكين ولكن بشرط الا تؤثر مواقفه تأثيرا سلبيا فى الاقتصاد بصفة عامة .

واذا كان المدير الرأسمالي حرا لان الاقتصاد كله حر حتى ولو اضطر احيانا الى دفع ثمن حريته فيما يلحقه من خسارة ، فمن المهم أن نحدد من الناحية الاخرى الحريات المتاحة للمدير الاشتراكي لتمكنه من أداء رسالته نحو المنشأة التى يمثلها والمجتمع ككل . اذا كنا نطالبه بأن يحترم الالتزامات الهائلة الملقاة على عاتقه من الاهداف القومية وأهداف الخطة فينبغى فى نفس الوقت أن تتوفر له الحرية التى تمكنه من أن يلعب دورا أيجابيا وفعالا فى رسم الخطة حتى لايكون مكبلا بأهداف لا يفهمها .واذا كنا نطلب منه أن يكون مبدعا وخلاقا فان هذا يجب أن يتناسب مع الحريات المتاحة له ، وهذه النقطة فى غاية الاهمية .خاصة وان المدير فى مرحلة التحول الاشتراكي يواجه باتجاهات ومشاكل وصراعات هى ارث من الاوضاع السابقة ويجب ان يواجهها بقوة خلاقة لاتكفى القرارات والقوانين فى رسم خطوطها .

فؤاد الدهان : ان الحديث ينصب على المقارنة بين الاعباء التى تقابل كل من المدير الاشتراكي والرأسمالي وعلى ان مهمة المدير الاشتراكي أصعب واعباءه اثقل لتعدد الاهداف التى يجابه بها فى نطاق كل من المنشأة والمجتمع . ولكن فى رأيى ان المقارنة بين الاعباء لاتكفى لتحديد نوع سلوك المدير الاشتراكي وكيف يختلف عن المدير الرأسمالي . فقد يمكن القول من الناحية الاخرى أن التنظيم الاشتراكي للمجتمع من شأنه أن يخفف كثيرا من الاعباء التى تجابه المدير الرأسمالي . فالخطة المرسومة وتحديدها المعدلات الاستثمار ومجالاته وتنظيم السوق وتخصيص أجهزة مخصصة له والتكامل الاقتصادى بين المشروعات فى ظل الخطة كل ذلك يحرر المدير الاشتراكي من المخاطر الهائلة التى تجابه المدير فى ظل العلاقات الرأسمالية . والسوق أمام الرأسمالي عنصر مجهول لايخضع لارادته ولا يأمن تطوراته المفاجئة ، وقد يفشل المشروع الرأسمالي بالرغم من توافر جميع المقومات المادية لنجاحه لمجرد عدم صحة التقديرات الفردية للمدير بالنسبة لتطور حالة السوق . والفوضى التى يتم فيها الانتاج الرأسمالي تدفع المدير الى الدخول فى نوعين من الصراعات عليه أن ينتصر فيهما حتى يحقق أهدافه الذاتية . صراع ضد بقية الرأسماليين فى المجتمع وصراع آخر ضد الطبقة العاملة لضمان أخضاعها لمصالحه الخاصة . وكل من التناقضين يتحرر منهما المدير الاشتراكي تماما . وان ما يقال عن زيادة أعباء وأهداف المدير الاشتراكي فى مواجهة المجتمع ليس فى الواقع الا مظهر تحرره من الصراعات التى تقابل الرأسمالي ضد الاحتمالات المجهولة للمجتمع والسوق وضد بقية الرأسماليين وضد الطبقة العاملة . فالاعباء الاجتماعية للمشروع الاشتراكي التى تستلزم مراعاة الخطة واهداف المجتمع والتعاون مع بقية المنشآت ومراعاة مكاسب الطبقة العاملة فى تنظيم العمل والتأمينات الصحية والاجتماعية كلها وان كانت أعباء جديدة وغريبة على العلاقات الرأسمالية الا أنها الضمانات التى تحمى المدير الاشتراكي من التخبط فى تيارات مجهولة العواقب .

لذلك فالملاحظ فى ظل العلاقات الرأسمالية ان نجاح المشروع ينسب فى الدرجة الاولى الى الادارة التى تخفى اهميتها عناصر العمل الاخرى فى المشروع ، وتتفق هذه الاهمية المبالغ فيها مع نظام الملكية الفردية للمشروعات . أما الادارة الاشتراكية فيتركز اهتمامها – بعد تأمينها من مخاطر العناصر المجهولة والصراعات الاجتماعية – على قيادة الانتاج داخل المنشأة دون تشتيت لمجهوداتها فى اتجاهات أخرى .

والمدير الاشتراكي فى هذا النطاق قائد فى عمل جماعى منظم ومخطط وموزعة مسئولياته . ومن هذه الناحية فالصفات التى يجب ان تتوافر فيه تختلف تماما عن صفات المدير الرأسمالي . وأهم عنصر يختلف فيه هو تخلصه من الذاتية والفردية والانعزالية واتجاهه باستمرار الى اشراك العاملين بصفة عامة بمشاركة أيجابية فى أيجاد الحلول للمشاكل . والتنظيمات الاجتماعية داخل المنشأة دورها أن تنظم هذه المشاركة الأيجابية بما يعطى المدير الاشتراكي سندا قويا لايعرفه الرأسمالي .

والصعوبات التى تنشأ فى هذا المجال ليس مصدرها ان الادارة الاشتراكية تجابه باعباء اضافية ولكن مصدرها الحقيقى هو الرواسب التى أنتقلت الينا من العلاقات الراسمالية والتى لازالت تعرقل من عوامل الثقة المتبادلة والتعاون الخلاق بين الادارة من ناحية والعمال من ناحية اخرى . وكلما نجحنا فى تطوير اشكال المشاركة الجماعية لمجموع العاملين ساهمنا فى وضع الاسس الجديدة للادارة الاشتراكية وللحوافز النابعة عنها .

د. نجيب اسكندر : اتعرض لموضوع العامل فى المجتمع الاشتراكى الى اى حد تغيرت شخصية العامل كنتيجة للقرارات الاشتراكية والتنظيمات الجديدة ؟ هل بدا العمال يتبنون قيما جديدة واتجاهات جديدة اثرت فى الانتاج وفى العلاقات التى تنبع عنه ؟

كثير من المديرين يقررون ان العمال بداوا بالفعل ولكنهم لم يوفوا بالمسئوليات المرتبطة بالمكاسب التى حصلوا عليها ، والظاهرة التى يشكو منها معظم المديرين أن العمال لم يتحولوا بعد من النظرة السلبية الى الوحدة الانتاجية الى النظرة الايجابية ، ولا بد لنا من اتباع الاسلوب العلمى لدراسة هذه الظاهرة . لقد أوضح الدكتور اسماعيل صبرى انه يتعين اعتبار الاجر حافزا . ويؤكد هذا من الناحية العملية ان اى انسان لايعمل الا لكى يحقق هدفا جديدا . فالحركة الى الامام هى التى تعبىء الجهود ، وبمجرد تحقيق الهدف فاما ان يوجد هدف جديد او يقف عن الحركة . وعندما يتحدد المرتب بصفة ثابتة فانه لايصبح حافزا ، لان الحافز هو الذى يدفعنى الى بذل المجهود للوصول الى ما اسعى لتحقيقه . واى تنظيم للحياة لايؤدى الغرض منه الا اذا وضع بصورة دينامية وليس بصورة ثابتة . والمقصود بالحوافز ان نتمكن من تعبئة جهود العاملين بدرجة متزايدة ومطردة . ولابد من التفرقة بين مجرد الحصول على الكسب وبين الحافز . فقديترتب على المكاسب الاحساس برفع الظلم ، وهذا الاحساس خطوة نحو تعبئة الجهود ، ولكنه ليس فى ذاته السبيل الى رفع الانتاج الا اذا وضع النظام المناسب لخلق الحوافز المستمرة التى تدفع الفرد الى العمل .

ولاسبيل لرفع الانتاج الا اذ وجد الشخص ان أمامه مجالا للتقدم ، فما هى المجالات التى اتحناها لتقدم العامل وما الذى يامل فى الحصول عليه نتيجة لمضاعفة مجهوده ؟ فى المجتمع الراسمالى العامل اليدوى يعلم انه سيظل عاملا يدويا ، وأنه لن يتمكن من الانتقال من طبقة الى طبقة او حتى من فئة الى فئة داخل نفس الطبقة . اما فى المجتمع الاشتراكى فاننا نرفع شعار رفع المستوى وفتح الافاق امام الجميع للوصول الى المستويات الاعلى .

ولا يجوز لنا بالتالى أن ننتقد موقف العامل الا اذا بينا أولا أننا فتحنا امام العامل الافاق التى تجعله يشعر بأنه عن طريق مجهوده المضاعف يمكنه ليس فقط من زياده دخله ولكن ايضا من الانتقال من مرحلة هو غير راض عنها الى مرحلة اعلى . واذا لم نحقق هذا ستظل المشكلة قائمة . . مشكلة ان العامل يأخذ ولايعمل بقدر ما يأخذ .

يوصلنا هذا الى البحث فى دور العامل داخل مجلس الادارة ، واهم من هذا اتجاه العامل فى عملية الانتخاب لمجلس الادارة . فالملاحظ انه عندما أنتخب العامل ، تم ذلك على اساس ان اتجاهه هو اتجاه الممثل النقابى للعمال . لم يصل تصوره كما نريد الى انه اشترك فى المسئولية على أساس ان الملكية أصبحت عامة وان اشتراكه فى الادارة رمز لاشتراكه فى الملكية . ونتيجة للضغوط المستمرة والصراع بين مختلف فئات العمال ، فالعامل داخل المجلس يمثل النقابة فى كثير من الاحيان . والظاهرة الثانية التى تستحق الدراسة أنه بعد ان سوى القانون بين « العامل » و « الموظف » فى عملية الانتخاب فان الذى حدث بخلاف التوقعات أن العامل لم ينتخب زميله وفى معظم الاحيان انتخب اشخاصا لاينتمون الى الفئة التى ينتمى اليها بحكم الماضى . فى بعض الاحيان — وربما أبالغ فى التعبير — أنتخب العامل طبيبا . فمامعنى هذا ؟ الفروض التى ترد الى الذهن انه أنتخب الطبيب لانه يتساهل معه فى الاجازة التى يطلبها وفى الادوية . اذن النقطة الهامة فى عملية الانتخاب أنها لم تتوحد مع الهدف الاشتراكى فى المجتمع ، لم ينظر العامل أنه عن طريق الانتخاب يحقق هدفا اشتراكيا ، والدور الذى قام به يمثل دور الشخص الشاعر بالاستغلال والباحث عن مصدر القوة بغض النظر عن اهداف المنشأة . ومعنى هذا أن هذه المشكلة من المشاكل التى يجب على المدير الاشتراكى أن يواجهها قبل ان تستفحل . ومما سيساعد العامل على أن يتمشى مع الاهداف الاشتراكية بالاضافة الى رؤيته للافاق التى يمكنه الوصول اليها بمضاعفة المجهود ، هو أن يفهم دوره فى العمل ودوره فى المجتمع . واذا لم يحس العامل بدوره فى الوحدة الصغيرة وعلاقته بالنسبة للمجتمع وهدف التنمية ككل ، فمن غير المعقول ان نتوقع منه العمل من أجل تحقيق اهداف قومية . من الممكن أن نكلم العمال عن الاهداف الوطنية ولكن هذا لايكفى فى مجال التوعية . لان الوعى بالاهداف القومية منعزلة عن دورها فى الحياة لا يكفى . فيجب أن يفهم العامل الصلة المباشرة بين العمل الصغير الذى يقوم به وبين أهداف المجتمع بما يجعل الجانبين فى ذهنه مترابطين . ولغموض

هذه الناحية نجد مشكلات كثيرة مثل مشكلة عدم وضوح الهدف فى عمليات الانتخاب ، ليس فقط بمجلس الادارة ولكن للاتحاد الاشتراكى والنقابة وغيرها ايضا .

د. زكريا جـاد : بالنسبة لمشكلة الافراد الذين يدخلون مجالس الادارة على اساس تملق الجماهير فى الوحدات الانتاجية فان السؤال الاساسى الذى يرتبط بها : هل يوجد افرادانتهازيون أولا يوجد ؟ يجب أن نجابه هذا السؤال بصراحة ووضوح . هل هناك تيار مضاد داخل الوحدات ومن أين يأتى هذا التيار ؟ وارى اننا اذا لم نضع فى اعتبارنا وجود الانتهازيين داخل وحدات الانتاج فاننا نكون فى منتهى التفاؤل . وظاهرة وجود الانتهازيين طبيعيةخاصة وأنالوصول الىالقيادات تتمشى مع ما فى الطبيعة البشرية من حب الظهور والوصول وغيرها . فكيف نستطيع ان نمنعالاثر الضار للانتهازيين بالنسبة لبقية العاملين ؟لاشك أن التوعية المستمرة النشيطة لابد وان تلعب دورا كبيرا لتطهير مجالاتنا الانتاجية من الاثر الضارة للانتهازية .

ابراهيم الجبال : لابد من مواجهة موضوع الانتخابات مواجهة صريحة . فقد رأينا فى التجربتين الماضيتين لانتخابات مجلس الادارة ان هناك وظائف معينة تسهل لهامراكزها والميزات التى تمارسها من الوصول الى النجاح فى الانتخابات . بالاضافة الى هذا فان حالة الضبط والربط تواجه بفترات من الميوعة والانحلال أثناء الانتخابات ، كما لاتسير العملية الانتاجية أثناءها فى المستوى المحدد فى الميزانية التقديرية . اذا أردنا أن نقيم هذه التجربة فيجب أن نحدد أولا ما المقصود منها أساسا وما هو دور ممثلى العمال سواء فى مجلس الادارة او فى اللجنة النقابية أو فى لجنة الاتحاد الاشتراكى ؟

لقد حدد الميثاق دوراللجنة النقابية بانها تقوم بالتوعية الثقافية ورفع مستوى الكفايةالانتاجية. وجميعنا يعمل فى شركات فهل حدث مرة أنتقدمت نقابة الى ادارة شركة باقتراح محدد يهدف الى رفع الكفاية الانتاجية ؟ أعتقد أنه لم يحدث . وانا عندى أقتراح محدد بالنسبة لهذه العملية وهو أن تنظم اللجان النقابية عند مستوى المؤسسة ولا تنزل الى مستوى الوحدة الانتاجية . لانه على مستوى المؤسسة يمكن أن تجد النقابة الواعية الامكانيات اللازمة لعمل مراكز تدريب لرفع المستوى الفنى للعاملين فى الشركات . اما الشركة بمفردها فلا يمكنها ذلك . ولم نجد شركة عملت بمفردها مركز تدريب الا فى الحلة ، والمحلةلايمكن اعتبارها شركة واحدة ولكنها فى الحقيقة شركات متعددة فى كيان واحد .

وبالنسبة لعملية أنتخاب ممثلى العاملين فى مجلس الادارة نجد ان المستوى فى الانتخابات الثانيه كانت احسن من المستوى فى الانتخابات الاولى . وهذا يدعونا الى أن نجعل من عملية حق العامل فى ترشيح نفسه حافزا الى زياده الانتاج فلا نعطى حق الترشيح الا لمن كان فى مستوى علمى معين . وقد اتجهت وزاره العمل اخيرا هذا الاتجاه فجعلت من مؤسسة الثقافة العمالية معهدا لمرشحى العمال فى مجلس الادارة ، ويمكن أن تصبح شهادة هذا المعهد شرطا اساسيا للترشيح وارى أنه يجب أن يشترك رؤساء مجالس الاداره والمعاهد الفنية الاخرى مثل معهد الادارة العليا فى تحديد البرامج التى توضع للمعهد التابعللثقافة العمالية . واتجاه وزارة العمل فى هذا الشأن من شأنه أن يقضى على كثير من المشاكل الناشئه عن مستوى المرشحين . ورايى أيضا أنه بجانب المستوى العلمى يجب وضع شروط اخرى ، مثل اشتراط ان يكون المرشح قد قضى فترة معينة فى الشركة كافية لتوضيح خبراته ، واشتراط انتكون تقارير النشاط عنه مرضية وسجل الجزاءاتعنده نظيف . وهذه كلها حوافز ادبية غير مباشرة .

وبالنسبة للجنة الاتحاد الاشتراكى فواجبها الاساسى هو التوعية السياسية ، وفى معظم الاحوال يكون من العسير عليها القيام بهذا الواجب لان المصانع تعمل ٣ ورديات ومنالصعب على أغلبية العمال حضور الندوات . ولاشك انه من اللازم مراجعة هذه العملية على ضوء الواقع العملى حتى يمكن الوصول الى أنجاح التجربة ١٠٠٪ وايجاد الوسائل التى تؤدى الى انجاحها.

د. فؤاد شريف : ان نقطة البداية فى تطوير الادارة الاشتراكية أيا كانت أبعاد هذا التطوير ومجالاته هى نوع القيادات . فمثلا الملاحظة التى يكررها بعض المديرين والتى جاءت فى كلام الدكتور نجيب أسكندر عن عدم استجابة العمال للقوانين الاشتراكية بالقدر الكافى ، وبصرف النظر عن واقعية هذه الملاحظة أرى بالنسبة لها ان سلوك العاملين مع الزمن لابد وان يتكيف اساسا وفقا لسلوك الادارة نحو العاملين . والتوعية باعتبارها جهد كلامى ستتحمل أكثر مما تحتمل من نتائج . والتوعية الحقيقية داخل الوحدة الانتاجية تتم عن طريق اثر القدوة التىيخلقها نوعالسلوك داخلها.

واذا قيل ان التطبيق الاشتراكى بعد صدور لائحة العاملينقد جمد الحوافز وانها لمتعد بالمرونة

التى تخدم الانتاج فانى اتساءل : هل هذا يرجع الى عيوب أصيلة فى اللائحة أو الى نوع الاستجابه لها ؟ هل كانت استجابة الادارة خلاقة ومثمرة بحيث تفسرها تفسيرا يناسب أحتياجات الوحدة؟ وهل استنفدت أمكانيات البحث عن التفسيرات الجديدة ؟ فى بعض الشركات مثلا كانت الاستجابة الاولى لنظام التقارير السنوية أنها ستضعف من الحوافز ، وبعد هذا بدأت بعض الشركات فى اتباع هذا النظام بأسلوب من التقييم يوجد ضغطا على كل واحد فى أن يعطى عمله ما يستحق . فبالرغم من وجود عيوب فى نظام الحوافز القائم الا أن جانبا هاما منها، مصدره ان استجابتنا للنظام كانت سيئة .

وعندما نقول ان تمثيل العمال فى مجالس الادارة أوجد صعوبات ولم يخدم اهداف التعاون الفعال التى يجب أن تسود فربما أن المشكلة نشأت من النظرة التى يدخل بها ممثلو العمال فى المجلس . فاذا كانت النظرة تستند الى ان الادارة قد انهزمت ولم تعد صاحبة سلطان فكأنهم سيدخلون الى معركة . أما اذا دخل العامل بهدف تمثيل فئة من الفئات التى ساعدته واستنادا الى الوعود التى بذلها فسيتأثر سلوكه بهذه النظرة . ولا بد وان نتوقع فى المراحل الاولى من التطبيق ان دخول العمال فى المجالس سيتأثر باعتبارات لاتخدم نجاح التجربة بالكامل . ولكن المهم ما هو موقف المديرين من هذه التجربة ؟ فى تصورى أن عليهم أن يقفوا موقف المعلم والمدرب ، اذ أن هذه هى مسئولية المدير الاشتراكى . ومن مقتضيات هذا الموقف ان يتحمل السلوك النابع عن نظرة خاطئة مع العمل على تطويرها بالصبر وبالاستعانة بالقدوة الحسنة حتى يتغير السلوك . ولاشك أن تمثيل العاملين فى المجالس قد طور نظام الاتصال بين الادارة والعاملين وقلل من أحتمالات العزلة، ويعتبر اجراء مضادا للبيروقراطية ، ولاشك أن تمثيل وجهة نظر العاملين فى كل قرار يتخذ مفيد ولا يمكن لاى نظام آخر للاتصال أن يعكس وجهة نظر العاملين بنفس الفاعلية . وأنا اتفق مع الاستاذ فؤاد الدهان فى نقطة أثارها بالرغم من أن بعض الاخوان أعترضوا عليها وهو أنه توجد ميول بيروقراطية تتولد داخل الوحدات الانتاجية وقد أختلف معه فى تفسيرها وأرى انها تتولد ليس لان المدير الاشتراكى الذى آلت اليه مسئولية القيادة بيروقراطى بطبيعته ، ولكن لان الظروف التى يعمل فيها تولد بالضرورة هذا السلوك .

فمن المؤكد أن اى نظام لمديرين يعملون وفق نظام التعليمات التفصيلية ، ونحاسبه على كل قرار يتخذه فى حدود مدى مخالفته للتعليمات بصرف النظر عن النتيجة لابد وان يولد هذا السلوك البيروقراطى . والذى يحدث أننا نجابه المواقف الخاطئة وأنماط سلوك المديرين التى ليست فى المستوى المطلوب بمزيد من الرقابة ومزيد من التشديد ومزيد من التعليمات ومزيد من اللوائح حتى نمنع أنحرافات قلة . فيترتب على ذلك نتائج غير مستهدفة ، وهى زيادة الميول البيروقراطية لدى أغلب العاملين وأنى أحذر من هذا الاتجاه .

د . عبد الرازق حسن : أرجو من الدكتور فؤاد شريف ان يعطينا صورة أكثر وضوحا عن تجربة أنتخاب العاملين فى مجلس الادارة . هل هى فى أساسها سليمة أو غير سليمة ؟ نحاول أن نعدد اخطاءها ثم نبررها كما لو كنا قد قبلناها كقضية مسلم بها . واذا كانت المسألة مسلما بها فلماذا لاتطبق فى باقى القطاعات مثل المؤسسات والهيئات العامة والوزارات حتى يكون الوضع متماثلا ؟ وانا أفهم أن عضوية مجلس الادارة يجب أن يتولاها من يستطيع الافادة فى العمليات الفنية المتصلة بالانتاج . ففى الصناعة يصح أن العامل هو الذى يباشر العملية الانتاجية ولكن اذا أخذنا عمليات أخرى مثل شركات التأمين والبنوك فما هى العملية الانتاجية التى يمكن أن يفيد فيها بعض العاملين ؟

د . فــؤاد شريف : اتفق مع الدكتور عبد الرازق بالنسبة لوجود مفارقة جوهرية ،وهى أننا طبقنا نظام مشاركة العاملين فى الادارة فى وحدات الانتاج ولم ينسحب تطبيقه على وحدات أخرى لاتختلف عنها كثيرا من الناحية التنظيمية، لان جميع هذه الوحدات قائمة على علاقة سلطة . ولكن جرى العرف التنظيمى على التمييز بين المنظمات القائمة على علاقة سلطة رئاسية رسمية وهذه لم يؤخذ فيها بأسلوب الانتخاب فى اختيار الرئاسات وبين المنظمات التى تكون القيادة فيها غير قائمة على السلطة الرئاسية ولكن على تمثيل تطلعات وأهداف أعضاء المنظمة أى تمثيل رغبة المجموع وتفكير المجموع . فليست المهارات الفنية وحدها هى التى تدفع شخصا الى ترشيح نفسه رئيسا للنقابة أو أى جماعة أنتخابية أخرى ،بعكس القوات المسلحة مثلا وهى وحدات تنظيمية قائمة على قاعدة السلطة الرئاسية الرسمية .

عبد الرازق حسن : أختلف مع الدكتور فؤاد لانه يعكس القضية . ففى النواحى الرئاسية يكون الانتخاب هو الاساس . مثل انتخاب رئيس الجمهورية والمجالس التشريعية . نفس الفكرة تؤخذ فى بعض البلاد بالنسبة للقضاء فتجعل جانبا منه محلفين . والمنتخبون فى هذه الحالات لايرشحون باعتبارهم تكنوقراطيين اى رجال

فنيين ، فما المانع من تعميم هذه العملية ؟ ما هو الفرق بين اداره الاستيراد والشركة العامة للاستيراد بحيث يكون فى أحداها ممثلا للعاملين دون الاخرى ، وما هو الفرق بين أحد البنوك والبنك المركزى او جزء من وزارة الاقتصاد ؟

فؤاد شريف : القيادات البيروقراطية لاتنتخب لان مصدر سلطتها هى السلطة الرئاسية الرسمية ، فهى لاتمثل المجموعة ولكن ترأسها . ومن ناحية المبدأ لااعتراض على أسلوب الانتخاب فى الوحدات التى تستند الى السلطة الرئاسية بشرط الا يتعارض مع مبدأ وحدة الادارة ووحدة مسئوليتها .

وباستعراض التجربة السوفيتية نجد أنهم بدأوا بنظام الادارة الثنائية ، فوضعوا بجوار المدير الفنى ممثلا للحزب عنده وعى سياسى . ثم فى مرحلة اخرى اتبعوا نظام ادارة ثلاثية تتكون من المدير الفنى ومن ممثل الحزب ومن ممثل النقابة ، واخيرا انتهوا الى مبدأ وحدة الادارة عن طريق مدير واحد مسئول .

والمسألة تتلخص فى أنه توجد منظمات تمارس نوعا من المسئوليات والاختصاصات تتطلب لنجاحها تمثيل العاملين . فمثلا بالنسبة لبرامج تحسين الكفاية الانتاجية او تقليل حوادث العمل فى شركة ، مثل هذه العمليات كلما اشركنا فيها العاملين كلما حصلنا على نتائج أحسن ولكن بشرط الا يكون معنى اشراك العاملين تمييع النظام والمسئولية . والمهم هو ايجاد الصيغة الملائمة من الناحية التنظيمية للتوفيق بين مشاركة العاملين مع المحافظة على مبدأ وحدة السلطة الادارية التنفيذية . وقد جاءت الصعوبة من اشراك العاملين فى مجلس الادارة من أننا نعتبر المعينين فقط هم المسئولين عن نجاح الشركة أو فشلها ، فى حين أن السلطة تتقاسم بينهم وبين المنتخبين . ويزيد من هذا النقص أن المنتخبين لايتم اعدادهم مهنيا وثقافيا أعدادا كافيا للاشتراك بطريقة فعالة فى أعمال مجالس الادارة . والذى يحدث أن المنتخبين لايشاركون الا فى المسائل التى لهم دراية بها مثل مشاكل التعيينات والعلاوات ، أما المسائل الفنية مثل الميزانيات والتسويق وغيرها فانهم يقفون منها موقفا سلبيا .

ولاشك أن من المهم عمل تقييم علمى للتجربة دون الارتباط بنقطة البداية فقد يصح أن نكتشف صيغة تنظيمية أفضل لنظام مشاركة العمال فى الادارة بما يوفق بين التمثيل الانتخابى لتعبئة مشاركتهم وتنمية وعيهم ومدى رقابتهم على الادارة وتوحدهم مع الشركة وأهدافها وبين المحافظة على مبدأ وحدة السلطة والمسئولية .

ويزيد من أهمية هذه الدراسة أن تشكيلاتنا قد أقترنت بنوع من الخلط بين أختصاصات الوحدات الاساسية للأتحاد الاشتراكى واللجان النقابية وممثلى العاملين فى المجالس مما أدى الى اثارة جدل طويل لتحديد هذه المسئوليات . وعلينا أن نتساءل : هل فعلا وحداتنا الانتاجية تستطيع أن تتحمل ٣ أنواع من التشكيلات العمالية ، وهل هذا النظام متكامل أم يؤدى الى الصراع بينها فى بعض الحالات ؟ وأنا أعتقد أن هذا النظام يسبب من الصراع أكثر من التكامل .

واعتقد أن التجربة فى حاجة الى اعادة النظر فيها بالكامل . وربما يمكننا تطبيق نظام مشاركة العمال فى الادارة فى شكل جمعية منتخبة من العاملين تحاسب الادارة سنويا مثل الجمعية العمومية . وكذلك انا أعتقد أن الكلام الرائع الذى تضمنه الميثاق عن تطوير وظيفة النقابة واعادة تشكيل علاقتها بالادارة مازال فى حاجة الى أن يترجم الى واقع من العمل .

احمد زكى : رأيى شخصيا ان اشتراك العمال فى مجالس الادارة سليم ومنطقى . واذا كان القطاع العام ملك للعاملين فلا اقل من أن يشتركوا فى الادارة . ولكنى أوافق فى نفس الوقت على ضرورة تحديد الصفات التى يجب أن تتوافر فى المرشح حتى يتمكن من القيام بمسئولياته . وأرى أن ممثل العاملين فى المجلس له مسئوليات المجلس وليس ممثلا للعاملين ، مثله فى ذلك مثل اعضاء المجالس الذين كانوا ينتخبون من الجمعيات العمومية للمساهمين فهم يمثلون أصحاب رأس المال ، ولكن لهم جميع أختصاصات الادارة وعليهم كل مسئولياتها . اما اليوم فقد أصبح رأس المال مملوكا للشعب ، وبالتالى فان ممثلى العمال هم ممثلو الشعب فى مجلس الادارة . وفيما يختص بلجان الاتحاد فلو أنها التزمت بمهمتها السياسية ولم تتدخل فى أعمال النقابات والمجالس لما حصل أى انحراف . وكذلك فان كثيرا من اللجان النقابية قد اتبعت دورها التقليدى القديم ولم تهتم بوظيفتها الجديدة التى نص عليها الميثاق فالعيب فى رأيى ليس فى التنظيم ولكن فى التطبيق ويجب أن نأخذ هذا فى أعتبارنا عند تقييم التجربة .

ابو بكر نور الدين : بالنسبة لما قيل عن ان المنتخبين يمثلون الشعب فرأيى أنهم يمثلون العاملين فى الشركة ، ولا يمثلون الشعب اكثر مما يمثله المعينون أنفسهم . لذلك فانى أرى أيضا أن نظام توزيع الارباح فيه خطأ اذ يفهم منه ان العاملين

فى الشركة هم المالكون لها فى حين اننا نعلم ان الملكية للشعب فى مجموعه . لهذا فمن الظلم الا تستفيد من الارباح الشركات التى تقضى ظروفها الانتاجية بعدم السعى الى الربح مثل وحدات الخدمات . فى حين انهم يتملكون ايضا وسائل الانتاج التى توزع ارباحا . وارجو ان يعاد النظر فى سياسة توزيع الارباح بما يقضى على هذا التناقض .

د . فؤاد شريف : لو أن دخول العمال فى مجلس الادارة قد بنى على اساس انهم اصحاب الشركة لكان هذا ادعى الى اختيار صيغة تقترب من التجربة اليوغوسلافية يعنى تمثيل العمال ليس فى مجلس الادارة ولكن فى الجمعية العمومية ، او يشتركوا فى اختيار الادارة باعتبارهم اعضاء فى الجمعية العمومية . ولكنى اعتقد أن تجربتنا نظرت الى مشاركة العاملين ليس باعتبارها نابعة عن مبدا تمليك وسائل الانتاج فى الوحدات الانتاجية لهم مباشرة ، وانما على أساس تمليكها للشعب فى مجموعه .

لطفى الخولى : بعد ان انتهينا من مناقشة البند الخامس والاخير من جدول الاعمال فانى ارجو من الدكتور فؤاد شريف على ضوء هذه المناقشات ان يعرض لنا لما يجب أن تكون عليه الاتجاهات المستقبلة لتنمية الادارة الاشتراكية فى القطاع العام من وجهة نظره وكمسئول عن معهد الادارة العليا .

د . فؤاد شريف : نقطة البداية فى هذا الشأن هى القيادة نفسها المدير نفسه وهذا لا يمنع ان الانظمة والبيئة التى يعمل فيها فى حاجة الى تطوير ايضا . وفى أطار مبسط أرى ان اتجاهات التطوير بالنسبة للادارة الاشتراكية فى القطاع العام تتلخص فى الاتى :

أولا : بالنسبة لطريقة اختيار القيادات يحتاج الى مزيد من الترشيح . فأسلوب الاختيار غير واضح الاساس الذى يستند اليه . ونحن فى حاجة الى مزيد من الجهد فى التدريب المستمر لهذه القيادات وعلى نطاق واسع بما يوصل المدير الاشتراكى الى قمة المستوى التكنيكى حتى بالقياس الى المجتمعات الراسمالية ، وبما يخدم احساسه الشامل بالمسئولية الاجتماعية وبدوره فى عملية التغيير . واعتقد أن امامنا جهدا كبيرا لخلق نمط السلوك لدى المديرين الذين يخدمون تماما أهداف التنمية الاشتراكية .

وثانيا : أرى اننا مازلنا فى حاجة كذلك الى مقاييس فعالة لتقييم أداء القيادات الادارية ومحاسبتها محاسبة حقيقية . فتركيزنا فى تقييم الاداء على المفهوم التقليدى بأن نراجع الشركات بأسلوب ديوان المحاسبة السابق ونقتصر على النظر السطحى فى هل تطبق الشركة اللائحة او تخالفها ، كل ذلك لايجعلنا نتعمق تقييم النتائج الحقيقية ومدى مساهمة الشركة فى تحقيق النتائج التى تتطلبها الخطة . مازلنا فى حاجة الى اكتشاف مؤشرات النجاح الحقيقية للادارة حتى بما هو أوسع من التقييم الكمى لتنفيذ مستلزمات الخطة فالخطة تحدد ارقام الانتاج والاستثمار ولكن تقييم أداء الادارة فى حالة معينة يدخل فيه عدد أكبر من أبعاد القياس .

وثالثا : لازلنا فى حاجة الى تطوير نظام الحوافز خاصة وان استجابتنا للنظام القائم لازال قاصرا وطريقة استخدامنا له غير سليمة .

وارى أيضا إنه أمام تكاثر المستويات المختلفة فلابد من ظهور أتجاه نحو تحديد الاستقلال الادارى للقيادات المسئولة مباشرة فى الوحدات الانتاجية. هذا الاستقلال الادارى هو الجو الضرورى لاظهار الطاقات الخلاقة وباعطاء الفرصة للادارات لكى تنمو وتتطور . وليس معنى الاستقلال الادارى ضعف الرقابة على النتائج التى تحققها الوحدات، بل بالعكس فانى أرى أن المراقبة التفصيلية على قرار قرار ، وأجراء أجراء ، يوما بيوم ، مما يضعف الرقابة على النتائج النهائية . فتوفير الاستقلال الادارى أمر ضرورى لتنمية القيادات الادارية وأطلاق طاقاتهم ومحاسبتهم على الاداء النهائى محاسبة ذ الة .

وفى النهاية أرى أن البيئة التى تعمل فيها الوحدات مازالت بحاجة الى مزيد من التطوير فى الاتجاه نحو الاعتراف بالدور والمسئولية الاساسية الملقاة على القيادات الادارية فى هذه المرحلة ومعاملتها بحوافز جديدة مثل التى اشار اليها الدكتور اسماعيل صبرى . اننا ولاشك نطالب القيادات الادارية فى هذه المرحلة بدور مهم فلابد بالتالى من ايجاد الظروف التى تسمح باكتشاف من اصبحوا أبطالا وارتفعوا بمستوياتهم الى أعلى. وان لدينا خير مثل لهذا الاتجاه بما ات مناه فى السد العالى والمشروعات التى حققت حالات نجاح فعلا .





نظرية القيمة عند ابن خلدون

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

ينتج العمل الانسانى بشكل منتظم وبقصد التبادل سلعا لها قيمة . والسؤال الذى دارت حوله نظريات رجال الاقتصاد السياسى من القرن الثامن عشر حتى اليوم: ما الذى يحدد قيمة السلعة؟ هل هى منفعتها .. قيمتها الاستعمالية ـ أم السوق بقوانين العرض والطلب ؟ .. الخ ام العمل ؟.

وانقسم رجال الاقتصاد حول هذا السؤال الى فريقين رئيسيين : **فريق** ذهب الى جعل السوق والمنفعة هى التى تحدد قيمة السلعة **والفريق الاخير** قال بان العمل الانسانى هو خالق القيمة.

وقد عبرت عن الفريق الاخير مدرسة الاقتصاد الاشتراكي وهى المدرسة التى اولت هذا الموضوع دراسة علمية دقيقة وتوصلت الى صياغات ونتائج هامة لنظرياتها فى القرن التاسع عشر . وقبلهم بقرون صاغ العلامة العبقرى الموسوعى ابن خلدون نظريته عن القيمة ، وقبل ان نقدم صياغة بن خلدون ـ نلخص بايجاز ـ صياغة رجال الاقتصاد السياسى الاشتراكيين واجابتهم على هذا السؤال : ما الذى يحدد قيمة السلعة ؟

فعندهم :

● ان اى انتاج من عمل الانسان يتضمن منفعة، وهذه المنفعة هى مايسمى بقيمة المنتج الاستعمالية وترتبط هذه القيمة بشكل المنتج وبالمواد التى صنع منها ، اى بالاختصار بصفاته المادية . ولمنتجات العمل الانسانى المختلفة قيم استعمالية متباينة ، اى انها تتميز عن بعضها البعض بصفاتها المختلفة.

والانسان الذى ينتج شيئا لاستهلاكه الشخصى ينتج فقط « منتجا » لا « سلعة » . فالمنتج كى يصبح سلعة يجب ان يشبع حاجة اجتماعية ، اى يجب وان يشبع طلبا عليها من جانب اعضاء المجتمع . ان صفة الشيء المنتج تتغير اذا ما اصبح محلا لمبادلته بعوض ، لمبادلته بشيء آخر من انتاج عمل انسانى آخر وذلك رغم ان طبيعته المادية لم يطرا عليها اى تغيير . وعندئذ يصبح المنتج سلعة يدخل فى عملية بيع وشراء . وان من ينتج سلعة ما لا يفكر فى الاحتفاظ بها ، بل يسعى الى مبادلتها ، ولا تهمه عندئذ قيمتها الاستعمالية ومنفعتها بالنسبة له ، ان الذى يهمه حينئذ هو الطرف الاخر الذى سيحصل على المنتج .

● والذى يحدد قيمة هذا المنتج عند مبادلته ليس هو منفعته ـــ قيمته الاستعمالية ـــ فلو كان ذلك، لكان الخبز اغلى من الماس. والهواء ـــ وهو من الطيبات التىتقدمها الطبيعةـــ قيمةاستعمالية كبيرة ولكن ليس له قيمة تبادلية على الاطلاق .

والقول بأن الحاجة هى التى تحتددّ القيمة التبادلية قول غير سليم فحاجتنا الى « **الملح** » مثلا اشد بكثير من حاجتنا الى « **الذهب** » .

والقول بأن العرض والطلب يحدد القيمة مرفوض ايضا على الرغم من ان النظرة الاولىقد توهمنا بذلك ، فازدياد الطلب على سلعة ما يرفع ثمنها ، وزيادة عرضها يخفض منثمنها فىالسوق، ولكن الدراسة العميقة تعطينا نتيجة مغايرة . ومثال ذلك . الملح والسدر وهما سلعتان يحكم ثمنهما العرض والطلب ، فانه فى حالة تساوى الطلب عليهما مع عرضهما فان قيمة كيلو السكر تستمر اعلى من قيمة كيلو الملح . حقا ان كمية العرض والطلب تؤثر علىاثمان السلع فىالسوق، ولكنها لا تحدد قيمة السلعة . ان الثمن هوالتعبير عن القيمة بالنقود .

ورجال الاقتصاد السياسى الاشتراكى ،ينتهون بذلك الى نتيجة هامة . وهى ان ما يخلق القيمة هو العمل الانسانى . وقيمة « منتج » ما معد للتبادل هو بلورة للعمل الانسانى الذى يبذله الانسان فى انتاجه .

والواقع ان انكار رجال الاقتصاد السياسى الراسماليين لهذه النتيجة ، وخلطهم بين القيمة والثمن يؤدى الى تفسير خاطىء لاكثر حقائق الحياة الاقتصادية والى التغطية على جوهر الاستغلال الراسمالى . ان الخلاف حول نظرية القيمة هو خلاف جذرى بين مفكرى الراسمالية ومفكرى الاشتراكية .

والحق ان نظرية القيمة ، على اساس ان العمل الانسانى هو خالقها ، ومن ثم هو المنتج لكل ثروة تمثل جوهر الفكر الاقتصادى الاشتراكى وركيزة كل نظرياته .

وابن خلدون ـــ هذا الرائد الكبير فىعلم التاريخ والاجتماع ـــ رائد كبير كذلك فى الاقتصادالسياسى ويمكننا بعرضنا لصياغته لفكرة كون العمل الانسانى خالق للقيمة أن نعتبره من مصادر الفكر الاشتراكى الهامة والرئيسية فى عالمنا . وبذلك نكشف عن الصلات الوثيقة بين تراثنا العربى العلمى ومبادىء وقوانين الاشتراكية العلمية .

فى الفصل الخامس من الكتاب الاول ناقش ابن خلدون فى مقدمته المشهورة قيمة الاعمال تحت فصل بعنوان « **فى حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وان الكسب هو قيمة الاعمال** * »

فهو يعبر عن فكرة التبادل اولا بقوله : « ويد الانسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف وايدى البشر منتشرة فهى مشتركة فى ذلك وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الاخر الا بعوض ».

وعبارة ابن خلدون « **وايدى البشر منتشرة فهى مشتركة فى ذلك** » تعبر عن قول رجال الاقتصاد السياسى الاشتراكيين اليوم بأن الانسان الوحيد المنفصل عن المجتمع ليس هو الانسان الحقيقى ، فالانسان أولا وقبل كل شيء مخلوق اجتماعى ،ولا غنى للانسان عن التساند والتعاون الاجتماعى لتحقيق انتاج يشبع به رغباته .

وعبارته « **وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الاخر الا بعوض** » تعبر عن الفكرة العلمية عن التبادل ، فالمنتج الذى ينتج منتجا ليس لاستهلاكه الشخصى انما يبادله فى السوق بعوض .

وابن خلدون عندما يقسم الطيبات المشبعة لحاجات البشر يعطى نفس التقسيم الذىقدمه من بعده رجال الاقتصاد الاشتراكى عندما قسموا الطيبات الى طيبات طبيعية ، وطيبات بدخول العمل البشرى عليها اصبحت سلعة واصبح لها قيمة .

يقول ابن خلدون عن الرزق : « وقد يحصل له ذلك بغير سعى كالمطر المصلح للزراعة وامثاله ، الا انها انما تكون معينة ولابد من سعيه معها كما يأتى فتكون له تلك المكاسب معاشا ان كانت بمقدار الضرورة والحاجة ورياشا ومتمولا ان زادت على ذلك » .

ويقول : « وان لم ينتفع به فى شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة الى المالك رزقا والمتملك منه حينئذ بسعى العبد وقدرته يسمى كسبا . وهذا مثل التراث فانه يسمى بالنسبة الى الهالك كسبا ولا يسمى رزقا اذا لم يحصل به منتفع وبالنسبة الى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقا ـــ هذا حقيقة ـــ مسمى الرزق عند اهل السنة » .

---

* مقدمة ابن خلدون ـــ طبعة مطبعة حسين افندىشريف١٣٢٧ هـ ـــ ١٩٠٣ م ـــ القاهرة ص ـــ ٤٢٥ ـــ ٤٢٦ ـــ ٤٢٧ ـــ ٤٢٨ ـــ ٤٣٥ ـــ ٤٣٦ .

وأى شىء « منتج » عند ابن خلدون مسبب لربح عمل انسانى ، يقول : « ان الكسب انمايكون بالسعى فى الاقتناء والقصد الى التحصيل فلابد فى الرزق من سعى وعمل ولو فى تناوله وابتغائه من وجوهه قال تعالى (فابتغوا عند الله الرزق) ».

ويقول : « فلابد من الاعمال الانسانية فى كل مكسوب ومتمول لانه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر ، وان كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الانسانى كما تراه والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع » .

العمل خالق القيمة

والنتيجة التى يصل اليها ابن خلدون عن كون العمل خالق للقيمة ـ يصل اليها مباشرة وبوضوح.

يقول . « واذا تقرر هذا كله فاعلم ان ما يفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات ان كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية اذ ليس هناك الا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية وقد يكون مع الصنائع فى بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل الا ان العمل فيهما اكثر ، فقيمته اكثر . وان كان من غير الصنائع فلابد فى قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذى حصلت به اذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة فى الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت او صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما فى اسعار الاقوات بين الناس فان اعتبار الاعمال والنفقات فيها ملاحظ فى اسعار الحبوب كما قدمنا ، لكنه خفى فى الاقطار التى علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة فلا يشعر به الا القليل من اهل الفلح فقد تبين ان المفادات والمكتسبات كلها او اكثرها انما هى قيم الاعمال الانسانية » ..

العمل الانسانى مصدر كل ثروة

وهكذا يقرر ابن خلدون فى جلاء وصفاء ذهنى ان العمل المنتج وحده هو مصدر الثروة ـ ومصدر كل حضارة وعمران ـ يقول : « واعلم انه اذا فقدت الاعمال او قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب الا ترى الى الامصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها او يفقد لقلة الاعمال الانسانية وكذلك الامصار التى يكون عمرانها اكثر يكون اهلها اوسع احوالا واشد رفاهية كما قدمنا من قبل . ومن هذا الباب تقول العامة فى البلاد اذا تناقص عمرانها فقد ذهب رزقها ، حتى ان الانهار والعيون ينقطع جريها فى القفر كما ان فور العيون انما يكون بالانباط والامتراء الذى هو بالعمل الانسانى كالحال فى ضروع الانعام فما لم يكن انباط ولا امتراء نضبت وغارت بالجملة كما يجف الضرع اذا ترك امتراؤه ، ونظرة فى البلاد التى تعهد فيها العيون لايام عمرانها ثم يأتى عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن والله يقدر الليل والنهار ».

الجاه مفيد للمال

وفى فصل بعنوان « الجاه مفيد للمال » تعرض ابن خلدون كذلك الى بعض المسائل المتعلقة بان زيادة الثروة لدى الافراد تكون بزيادة القيمة ـ وان ذلك يكون بتمتع الافراد بجاه او سلطان ، ويكون كذلك نتيجة حصولهم على قيم اعمال وقعت لهم دون عوض ـ اى ان اى زيادة فى القيمة عند ابن خلدون مصدرها عمل زائد بلا مقابل .

يقول ابن خلدون : «وذلك اننا نجد صاحب المال

فور العيون : خروج الماء منها	**ارفادهم** : ارزاقهم . والرفد هو العطاء .	**المصر** . القطر
الانباط . استخراج الشىء	**الاعتمال** : استخدام الغير لحسابه	**الباقلا** . نوع من الحبوب
الامتراء : الاستعمال	**يتأثل الغنى** : نمت ثروته	**الادم** : مايستمرأ به الخبز او الطعام (ادام)
تغور : تضمحل	**متمولا** : فائضا	**الماعون** : الاناء
الحاجى : الكثير	**القنية** : القيمة	**المستامون لها** : الطالبون لها
الاعواض : جمع عوض اى مقابل	**الفلح** : الزراعة	**الطراء** : الدفاع من البلاد

والحظوة فى جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقد الجاه والسبب فى ذلك ان صاحب الجاه مخدوم بالاعمال يتقرب بها اليه فى سبيل التزلف والحاجة الى جاهه ، فالناس معينون له باعمالهم فى جميع حاجاته من ضرورى او حاجى او كمالى فتحصل قيم تلك الاعمال كلها منكسبه وجميع ما من شأنه ان تبذلفيه الاعواض عنالعمل يستعمل فيه الناس من غير عوض فتتوافر قيمتلك الاعمال عليه فهو بين قيم للاعمال يكتسبها وقيم اخرى بدعوة الضرورة الى اخراجها فتتوافر عليه والاعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لاقرب وقت ويزداد مع الايام يسارا وثروة .ولهذا المعنى كانت الامارة أحد أسباب المعاش كما قدمناه . وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلايكون يساره الا بمقدارما له وعلىنسبة سعيه .وهؤلاء هم اكثر التجار ولهذا تجد اهل الجاه منهم يكونون ايسر بكثير . ومما يشهد لذلك اننا نجد كثيرامن الفقهاء واهل الدين والعبادة اذا اشتهر حسن الظن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله فى ارفادهم، فأخلص الناس فى اعانتهم على اموال دنياهم والاعتمال فى مصالحهم أسرعت اليهم الثروة واصبحوا مياسير من غير مال مقتنى الا ما يحصل لهم من قيم الاعمال التى وقعت المعونة بها من الناس . راينا من ذلك اعدادا فى الامصار والمدن وفى البدو يسعى لهم الناس فى الفلح والتجر وكل قاعد بمنزله لا يبرح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثل الغنى من غير سعى ويعجب من لا يفطن لهذا السر فى حال ثروته واسباب غناه ويساره والله سبحانه وتعالى يرزق من يشاء بغير حساب ».

المعادن النفيسة كمعادل للقيمة

يقول الاشتراكيون اليوم عندما يتمبادلة سلعة بسلعة فى السوق المزدحم بالسلع ، لا يتم ذلك مباشرة بل يتم عن طريق وجود معادل عام . وفى الاشكال البسيطة كانت تنتزع سلعة من مجموع السلع لتقوم بدور المعادل ، حيث يعبر بها عن العمل اللازم اجتماعيا لانتاج مجموع السلع الاخرى . ولقد قامت سلع مختلفة بدور المعادل العام خلال التاريخ الانسانى ، كالمواشى . ولكن المعادن النفيسة والذهب خاصة حلت محل هذه السلع شيئا فشيئا . ويرجع رجال الاقتصاد ذلك الى الصفات الطبيعية المميزة لها .فالذهب يحتوى على قدر كبير من القيمة وفى حجم صغير وحيز محدود وهو لا يتغير الا ببطء شديد ومن الممكن تقسيمه وتجزئته واعادة تشكيله . ولهذه المعادن النفيسة قيمة حقيقية . فالحصول عليها يتطلب قدرا محددا معينا من العمل اللازم اجتماعيا ، وكلما تغير هذا تغيرت قيمتها .

ولقد صاغ ابن خلدون هذه الافكار بقوله : «ثم ان الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لاهل العالم فى الغالب وان اقتنى سواهما فى بعض الاحيان فانما هولقصد تحصيلهما بمايقع فى غيرهما من حوالة الاسواق التى هما عنها بمعزل ، فهما اصل المكاسب والقنية والذخيرة ».

وبتعمقنا فى تعبيره .. بما يقع فى غيرهما من حوالة الاسواق .. نجد انه يقصد النقود الورقية والائتمانية والكتابية .

العرض والطلب والاثمان

وفى الفصل الرابع من الكتاب الاول تحتعنوان **«فصل فى اسعار المدن»** * نجد ابنخلدون لا يقول بأن الثمن هو القيمة ولا يخلط بين الثمن والقيمة كما يخلط رجال الاقتصاد الراسمالى وانما نجده يقدم صياغات رائدة عن نظرية العرض والطلب.

يقول ابن خلدون : « اعلم ان الاسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنها الضرورىوهى الاقوات منالحنطة وما فى معناها كالباقلا والبصل والثوم واشباهها ، ومنها الحاجى والكمالى مثل الادم والفواكه والملابس والماعون والمراكبوسائر المصانع والمبانى فاذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت اسعار الضرورى من القوت وما فىمعناه وغلتاسعار الكمالى منالادم والفواكه ومايتبعها واذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الامر بالعكس ».

حقا انه كلما ازداد الطلب على سلعة ماارتفع ثمنها ، وقصر ابن خلدون قوله على ارتفاع الاثمان بالنسبة للكمالى — هو انه يرى ان « المصر »كلما كثر « ساكنه » ازداد عمرانه فازداد انتاج الضرورى كانتاج الخبز مثلا .. وازداد الانتاج الزراعى بالنسبة للضرورى على حساب ما حدده هو بالكمالى كالادم والفواكه .

* الصفحات : ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤٠٨ من المقدمة الطبعة نفسها .

وتجده يحدد في عبارة اخرى انه كلما ازداد الطلب على سلعة ما ارتفع ثمنها فيقول : « ثمان المصر اذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم اهل الاغراض ويبذل اهل الرفه والترف اثمانها باسراف في الغلاء لحاجتهم اليها اكثر من غيرهم فيقع الغلاء كما تراه » .

واذا ازداد العرض رخصت الاثمان ــ فاسعار الاقوات عنده ترخص في الغالب في الامصار عندما تفضل الاقوات : « الا ما يصيبها في بعض السنين من الافات السماوية ولولا احتكار الناس لها لما يتوقع من تلك الافات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران ..... »

ويرجع ابن خلدون اسباب ارتفاع اثمان المنتجات الصناعيه الى اسباب ثلاثة : « الاول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه . والثاني اعتزاز اهل الاعمال لخدمتهم وامتهان انفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة اقواتها . والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم الى امتهان غيرهم والى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون في ذلك لاهل الاعمال اكثر من قيمة اعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعتز العمال والصناع واهل الحرف وتغلو اعمالهم وتكثر نفقات اهل المصر في ذلك » .

وهو بذلك قد وصل الى نتيجة هامة وصل اليها رجال الاقتصاد الاشتراكيين فيما بعد . وهي انه كلما ازدادت كمية العمل اللازمة لانتاج سلعة ما ، كلما وجب ان يرتفع الثمن .

ونتيجة اخرى وصل اليها ايضا عن طريق دراسته لسوق العمل واثر ذلك على اجور العمال والصناع فلننظر ببصيرة عميقة الى عبارته « ... فيعتز العمال والصناع واهل الحرف وتغلو اعمالهم وتكثر نفقات اهل المصر في ذلك . »

و « الندرة » تؤثر على عرض السلعة وثمنها عند ابن خلدون ــ فيقول : « واما الامصار الصغيرة والقليلة الساكن فاقواتهم قليلة لقلة العمل فيها وما يتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه في ايديهم ويحتكرونه فيعز وجوده لديهم ويغلو ثمنه على مستامه واما مرافقهم فلا تدعو اليها ايضا حاجة بقلة الساكن وضعف الاموال فلا تنفق لديهم سوق فيختص بالارخص في سعره » .

وكلما تقدم النظام الاجتماعي وتعقدت تركيباته وازدادت تنظيمات الدولة تعقيدا وكثرت خدماتها وفرضت الضرائب والالتزامات المالية على الناس كلما اثر ذلك على اسعار الاقوات . . وهو يعتبرها عنصرا من العناصر التي تكون الاثمان ، يقول ابن خلدون : « وقد يدخل ايضا في قيمة الاقوات قيمة ما يعرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الاسواق وابواب الحفر والجباة في منافع وصولها عن البيوعات لما يمسهم ، وبذلك كانت الاسعار في الامصار اغلى من الاسعار في البادية اذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم او معدومة وكثرتها في الامصار لاسيما في آخر الدولة » .

ودرس ابن خلدون كذلك في الفصل الذي عقده عن اسعار المدن كيف ان زيادة التكلفة في انتاج المحاصيل الزراعية تؤدي الى ارتفاع اسعار الاقوات . . يقول « وقد تدخل ايضا في قيمة الاقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في اسعارها كما وقع بالاندلس لهذا العهد . وذلك انهم لما الجاهم النصارى الى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكده النبات وملكوا عليهم الارض الزاكيه والبلد الطيب فاحتاجوا الى علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج باعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الاندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى الى هذا المعمور بالاسلام مع سواحلها لاجل ذلك . ويحسب الناس اذا سمعوا بغلاء الاسعار في قطرهم انها لقلة الاقوات والحبوب في ارضهم وليس كذلك فهم اكثر اهل المعمور فلحا فيما علمناه واقومهم عليه وقل ان يخلو منهم سلطان او سوقة عن فدان او مزرعة او فلح الا قليل من اهل الصناعات والمهن او الطراء على الوطن من الغزاة المجاهدين وهذا يختصهم السلطان في عطائهم بالعولة وهي اقواتهم وعلوفاتهم من الزرع . وانما السبب في غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب ارضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة في الفلح مع كثرته وعمومه فصار ذلك سببا لرخص الاقوات ببلدهم والله مقدر الليل والنهار وهو الواحد القهار لا رب سواه » . .

نخلص من هذه الدراسة ــ الى القول بأن العبقري ابن خلدون ، الذي ترجم الى معظم لغات العالم ، كان رائدا من الرواد الذين شاركوا ــ عالميا ــ بفكرهم في صياغة قانون نظرية القيمة عند الاشتراكيين باعتبار العمل الانساني هو خالق القيمة . واذا كان لم يقدم الصياغة الكاملة لهذا القانون فقد وضع اساسه . والحق انه بدراسة عميقة وشاملة لابن خلدون وغيره من اصحاب التراث العلمي العربي يمكننا ان نعتبر اعمالهم مصدرا اساسيا وهاما من مصادر الفكر الاشتراكي .

الاستثمار البشري

أندريه بياتييه

الاستاذ اندريه بياتيه من كبار الاقتصاديين الفرنسيين المعاصرين الذين يهتمون اهتماماخاصا بالقضايا التى يثيرها قصور الاقتصاد السياسى التقليدى عن تفسير المشكلات التى تواجهها الرأسمالية المعاصرة . وهو فى هذا البحث يعالج ـ على أساس من التحليل الاقتصادى ـ مشكلة ما يسمى الاستثمارات الاجتماعية مبينا أن هذه الاستثمارات تخدم النمو الاقتصادى وانه يمكن اجراء حساب على قدر من الدقة لمقارنة تكاليفها بنتائجها ، وهو بهذا يحاول تقديم الاساس النظرى لتبرير هذه الاستثمارات فى اطاراقتصادرأسمالى يحرك الاستثمارات فيه عامل الربح وحده .

وقد عرضت « الطليعة » هذا البحث على الدكتور حسين خلاف عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى ووزير العلاقات الثقافية الخارجية فقدم تعليقا وافيا عليه من واقع تجربته كعالم اقتصادى ووجهة نظره كمفكر اشتراكى .

ذات يوم كان على أن القى محاضرة فى المدرسة الجديدة « للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى » . وأول ما خطر لى هو أن اتخذ موضوعا لها بكل بساطة اسم هذه المدرسة أو ، بعبارة ادق ، أن اتناول الكلمات الثلاث التى تكون هذا الاسم : « **تنظيم ـ اقتصادى ـ اجتماعى** » . لاننا لو فكرنا فى الامر جيدا ، الا نجد أن موضوع **الاستثمار البشرى** فى التنمية الاقتصادية ، هو دعوة الى تعمق كل كلمة من تلك الكلمات الثلاث؟ . ان تلك الكلمات تشكل « **محاولة** » لعرض يتجانس الى حد كبير ـ لحساب عقلى مطبق ليس فقط على ادارة الاموال (وهو ما يمكن اعتباره تعريفا قديما للاقتصاد السياسى) وانما مطبق كذلك على كل مظاهر « حضارة » معينة . ونحن لا نخرج بهذا بداهة عن مجال العمل

الجزئى ، لان النزعة العقلانية ليست وحدها حاجة الانسان الوحيدة ، ولان هناك عددا من التطلعات الاخرى تنافس هذا الاهتمام بالعقلانية .

لكن يوجد ، فيما اعتقد ، بحث أولى ، اتجاه مبدئى للبحث هو فى نظرنا بالضرورة التعبير فى صورة مبسطة واحدة عن أكبر عدد ممكن من اهتمامات الناس . فمثلا لم تنشأ المدرسة الجديدة للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى الا لتجيب عن احتياج العالم الحديث ، الا وهو ربط عامل التنظيم بالتفسير الاقتصادى .

وقد حاول رجال الاقتصاد أن يتجاهلوا هذا العامل امدا طويلا ، ومع ذلك فقد اصبح التنظيم، تحت ضغط الاحداث ، عاملا حاسما فى التقدم الاقتصادى . وهذه الاحداث نفسها هى التى ارغمت الاقتصاديين على اضافة كلمة **((اجتماعى))** لانهم ادركوا — كما حدث فى مجالات اخرى — ان التنظيم يضبط الامور ليس فى الاقتصاد وحده ولكن كذلك فى ميادين اخرى . وعندئذ ادرجوا تلك الميادين تحت عنوان : ((**اجتماعى**)) ، وربما كان ذلك راجعا الى أن صفة اجتماعى هى صفة عامة ومبهمة تكفى لتغطية عدد كبير من ((الاشياء)) . ورغم هذا المدخل الى الموضوع لا زالت النظرة الشاملة للموضوع مفتقدة . وهذا هو السبب فى أن اصطلاحى ((**اقتصادى**)) و ((**اجتماعى**)) لا زالا حتى اليوم اصطلاحين متقابلين وليسا معنيين ممتزجين .

هل يمكننا تمييز الاقتصادى عن الاجتماعى ؟

ولنلتفت الان الى التمييز بين الاقتصادى والاجتماعى . ولنحاول ان نرى ما اذا كان الوقت لم يحن بعد للبحث عن صياغة جديدة لعلم مشترك يحتويهما .

والواقع ان التمييز بين « الاقتصادى » و « الاجتماعى » قد اختلف من عصر لآخر . كما أنه قد تنوع ، فيما اعتقد ، من بلد لاخرى ، وذلك بحسب مراحل التطور . ويرجع ذلك الى عدم اليقين الذى يحيط بتصور اصطلاح ((**اجتماعى**)) . وعدم اليقين هذا يتعارض مع التأكيد القاطع الذى نصادفه فى كثير من البلاد ، حول ضرورة وجود قطاع اقتصادى محدد القسمات يخضع لاشكال الحساب الدقيقة .

وترجع صعوبة التحليل فى المجال الاجتماعى الى أسباب عديدة، بعضها يرتبط بصعوبة الملاحظة باعتبار أن المجال **الاجتماعى** يحتوى على عناصر كثيرة قلما تخضع للتصنيف الكمى . فنحن نتحدث عن الاستهلاك المتوسط وعن متوسط استهلاك الفرد ، ولكن هذا لا يدخل تماما فى اطار البحث « الاجتماعى » .

وثمة صعوبات أخرى ترجع الى عوامل سيكلوجية ، أو حتى الى حالة النظم الاجتماعية . ففى القسم الذى يعالج المجال الاجتماعى من الكتب المدرسية تدرس المشاكل المتعلقة بالنقابات، والمشاكل الخاصة بمدة العمل أو اوقات الفراغ، وكلها عناصر ذات طبيعة تنظيمية ادارية تعقد بدورها تحليلنا .

ثم هناك صعوبات تنجم عن بعض التطلعات للمساواة لا فى توزيع الدخل القومى وحده ، بل فى بعض اساليب الحياة أيضا . وبديهى أننا نبتعد ، هنا أيضا ، عن الاشياء المحددة ، طالما أن أساليب الحياة هذه لا تقاس باستهلاك السلع والاموال وحدها ، وانما تقاس كذلك ببعض الطقوس ، وببعض طرق تصور الحياة وممارسة العلاقات بالناس وبالاشياء .

واخيرا نجد فى مؤخرة الصورة — كما يقول ((**سوفى**)) — ان المجتمعات مثل العجائز المتصابيات اللائى لا يردن أن ينظرن الى أنفسهن فى المرآة ، لان كل تجمع يحتوى على منطقة ظل كاملة ، على جانب يدعو للرثاء اجتهد فى اخفائه . وهذا الجانب هو ما يغطى على استحياء بمعطف **المجال الاجتماعى** . وفى هذا المجال الاجتماعى على التحديد ، سوف نعثر على كل ما يتعلق بمساعدة من حطمهم نظام العمل الذى سلكته جماعاتنا البشرية .

واذا كان المجال الاجتماعى يشتمل على هذا كله ، فمن الواضح انه يقف فى مواجهة اغلب تحليلاتنا الاقتصادية . كذلك من الواضح اننا لم نعثر على امكانية معالجته فى شكل مجموعة من المعادلات . وهذه نقطة سوف تجعل من العسير تماما مواجهة المجال الاقتصادى بالمجال الاجتماعى .

ومع ذلك ، هل هو أمر واضح الى هذا الحد؟. ذلك أن تلك الصعوبة تجد طريقها الى الحل فيما أعتقد ، بنوعين من الحلول ينطبق كل منهما على سلسلتين من سلاسل التطور : أولهما يرجع الى تطور التكنيك الاقتصادى نفسه ، أما **الثانى** فيرجع الى تطور حاجات مجتمعنا للاستثمار .

الاقتصادى يصب فى الاجتماعى

ولنواجه أولا أنواع التكنيك الاقتصادى .

والواقع أن الاقتصاد بعد أن كان ماثلا فى سلسلة من الصور المبسطة على قدر أو آخر من التجريد تتعلق بالاسواق او بأنواع التوازن الممكن تحقيقه بين السلع وبين الاثمان، اتسع، أعنى الاقتصاد وأصبح يشتمل على ما كان يمكن تسميته من سنوات : التحسين المكلف للبيئة .

بل لقد تجاوزنا هذا التعريف ، لاننا نشهد اليوم مغازلة ((**الاقتصاد**)) للعلوم المجاورة له ، مثل التحليل الاحصائى وبحوث العمليات . (اليست أى اجراءات اقتصادية فى حقيقة الامر اجراءات الهدف منها توجيهنا فى اختيارنا وتمكيننا من اتخاذ قرارات) .

ولهذا السبب يستطيع الاقتصاد على وجه التحديد أن يتماثل مع تكنيك الاعداد للاختيار واتخاذ القرارات هذا ، وذلك فى كل المجالات التى يقوم فيها الحساب العقلى بتحريك عناصر من حياة الجماعة ، سواء كانت هذه العناصر ملموسة أو غير ملموسة ، لانه منذ وقت طويل لم يعد الاستدلال مقصورا على الاموال المادية وحدها .

وهذا مايعززه تطور الافكار والاعمال الحكومية نفسها . فلم تظهر **الخطة** بجانب ميزانية الدولة فحسب ، بل ظهر أيضا فى نفس هذه **الخطة** كتلتان من الاستثمارات فى غاية الاختلاف . ولو القينا نظرة على مطبوعات نهاية عام ١٩٦٢ التى تدور حول ((**الخطة الرابعة** (فى فرنسا) سوف نلحظ أن كتلة الاستثمارات الاقتصادية لا تبدو ابدا اهم من كتلة الاستثمارات المسماة بالاستثمارات الاجتماعية .

اذن ما الذى تحتويه هذه الكتلة الهائلة التى تضم مليارات الفرنكات والتى يطلق عليها اسم : « استثمارات اجتماعية » ؟ .

فى الخطة الفرنسية ، هو نوع من السوق الغريبة . فهذا الخليط يضم المترو السريع فى المنطقة الباريسية، ممزوجا بتوسيع المستشفيات، ومحلى بمجموعة كاملة من النفقات الاخرى المتعلقة بالجامعات والكليات التكنيكية ومراكز الاسعاف.

من الواضح الان أنه قد اصبح علينا اليوم أن نشيع بعض النظام فى هذا المجال الاجتماعى بمعناه الواسع .

لكن المجال الاجتماعى هو مجال اقتصادى يجهل نفسه .

لقد بذلت محاولات لمعارضة هذه الاستثمارات **الاجتماعية** بالاستثمارات **الاقتصادية** ، وكانت هذه المحاولات تزعم أن الاخيرة تنتمى الى **كتلة** **الاستثمارات ذات الغلة** (أى الاستخدامات المغلة لرأس المال) . وهو ما يعنى اذن (وما لم يقله أحد وانما يفهم ضمنا) ان **الاستثمارات الاجتماعية** هى جزء من الاستخدامات غير المغلة لرأس المال. وهى نظرة تبدو لى سخيفة وخالية من التفكير ، نظرة تصدم . لاننا عندئذ لانكون بصدد استثمارات اصلا وانما بصدد مجرد تبديد لراس المال . وعلى هذا من المناسب أن نبحث للاستثمار الاجتماعى عن معيار آخر غير **معيار الغلة** .

ومن جهة أخرى أراد البعض أن يروا فى الاستثمار الاجتماعى استثمارا لا يتم فى القطاع الانتاجى . ولكن كيف يمكن حقا أن نحدد القطاع الانتاجى ؟

والواقع أن سلسلة بأكملها من الاستثمارات الاجتماعية ، مثل نفقات البناء السفلى المتعلقة بالمترو الجوى الذى تحدثت عنه منذ لحظة وبالمترو السريع الذى يخدم الضواحى البعيدة تتحقق كلها فى ذلك القطاع الانتاجى الاساسى الذى هو قطاع النقل ، وهو جزء لا يتجزأ من الانتاج بمعناه الواسع . كذلك البناء السفلى للموانى والمطارات والسكك الحديدية عموما . وكذلك الطرق وكل ما يسمح بربط وحدات الانتاج ببعضها البعض، الا يمثل كل ذلك كتلة استثمارات اجتماعية تتداخل تداخلا وثيقا مع ذلك القطاع المسمى بالقطاع الانتاجى ؟.

وحقيقة الامر أن الفارق بين الاستثمار الاقتصادى والاستثمار الاجتماعى لا يكمن فى أن الاستثمار الاجتماعى ذا غلة أو غير مغل ، أو أنه ينتمى الى القطاع الانتاجى أو لا ينتمى اليه .. وانما يكمن فى حقيقة ظاهرة هى أن المنتجات والخدمات التى سوف يسمح هذا الاستثمار الاجتماعى بازدهارها ((**تستهلك**)) ، بطريقة تختلف عن أستهلاك السلع والخدمات الاخرى . فيطلق اصطلاح استثمارات مغلة او استثمارات **القطاع الانتاجى** بالمعنى الضيق على كل الاستثمارات التى سوف تعطى **منتجات وخدمات قابلة لان تباع**، اذن على استثمارات ومنتجات يمكننا أن نجرى عليها عمليات محاسبية دقيقة للغاية تنصب على النتيجة ومقارنتها بالتكاليف . وعلى نقيض ذلك، يطلق اسم استثمارات اجتماعية على كل الاستثمارات التى لن تباع منتجاتها وخدماتها ، أذن على كل الاستثمارات التى سوف نلاقى صعوبة بالغة ، فى اطار عاداتنا الفكرية الحالية ، عند عمل جدول بنتائجها مقارنة بتكاليفها .

واعتقد اننا عندما نصبح على وعى بهذه التفرقة بين الاستثمار الاقتصادى والاستثمار الاجتماعى سينتهى بنا الامر جميعا ، بطبيعة الحال ، الى أن نتساءل عما اذا كان فى وسعنا أن

توفق بين الاقتصادي والاجتماعي . الا يعني الامر ، في الحقيقة ، اننا أمام مجالين اقتصاديين ، يصدق على احدهما حساب اقتصاد الوحدات على مستوى المشروع الواحد ، بينما ينبغي بالنسبة للاخر اجراء حساب اقتصادي جمعي (موازنة التكاليف بالنتائج) على مستوى آخر غير مستوى الوحدة الانتاجية وربما على هدى أسس محاسبية أخرى؟ . ما زلت لا ادرى شيئا يذكر عن ذلك ، ولكن الاعمال المحاسبيه التي تجرى حاليا في عدة بلاد ربما قالت لنا ماتريده بعد فترة من الزمن .

كل ذلك يبين اننا بصدد نوع واحد من الاستثمارات (أعني الاستثمارات الحقيقية) ، موزع بين مجموعتين من الاجهزة الانتاجية : **جهاز** انتاجي ينقسم الى وحدات نسميها هنا مشروعات،وتسمى في مكان اخر باسماءاخرى — ولكن التسمية لا تغير من الامرشيئا — وانماالمهم هو أن منتجاتها يشتريها المستهلكون كلما احتاجوا اليها ، **اما الجهاز الاخر** فهو قطاع هائل تتم فيه الاستثمارات ، لكن الحاجة لمنتجاتها ولخدماتها هي حاجة موزعة ، جماعية وعملية الدفع فيها منفصلة من استعمال منتجاتها او خدماتها .

الاستثمارات الاجتماعية وتوزيع الثروات

ولو وافقنا على هذا التمييز ، سوف نرى ان جانبا هائلا من استثماراتنا الاجتماعية **يكرس لما هو انساني** ، وذلك في عدة صور . . من أكثرها وضوحا بالطبع **الصحة والتربية والتعليم** . وفي كل ميزانياتنا الاجتماعية وفي كل « **خططنا** » ، وفي العالم كله ، تشكل التربية والصحة جانبا غالبا .

نحن امام مظهر من مظاهر الاستثمار البشرى التي نريد مواجهتها . وفي عرضنا له ، سوف نبتعد عن **النظرة الرومانتيكيه** للانسان التي كنا نجدها منذ سنوات وانني **ادعو اليوم الى تحليل اقتصادى حقيقى لدور الانسان وتكوينه في اطار العمليات الاقتصادية** ، فلم تعد المسألة تتعلق بهذا الاقتصاد الانساني ، الاقتصاد على مستوى الانسان او غير ذلك من الصفات التي كان البعض يتغنى بها الى ماقبل بضع سنوات . حقا انه لمن الامور المؤثرة جدا ان نتحدث عن الجانب الانساني وعن الانسان في الحياة الاقتصادية . لكن الاهم ، فيما اعتقد ، هو ان تدخل الانسان من جديد في الحياة الاقتصادية كطرف ذى مصلحة وكمستفيد أخير يريد أن يعرف أى نصيب يعود اليه من الاموال والخدمات المتاحة وبأى أسلوب تقدمه له الجماعة التي ينتمي اليها .

واعتقد ان في وسعنا تحقيق ذلك لو استبعدنا احدى البدايات المألوفة عند الاقتصاديين . فنقطة البداية عند الاقتصاديين بالمعنى الكلاسيكي للكلمة هو اعتبار الانسان احد المعطيات واقتصارهم عند دراسة الانتاج على فحص ظروف استخدامه وعند دراسة الاستهلاك على بحث ظروف اشباعه لحاجاته . بعبارة اخرى ان كل الاقتصاد لازال يدور حول القطب الانتاجي . والاهتمام ينصب على « الدخل » (١) أى « الدخل — العمل » الى هذا القطب الانتاجي ومقابل هذا «الدخل» « خرج » في شكل منتجات تنزل الى الانسان ويقبع دون ذلك في مكان ما مغلف بضباب الجهل .

واذا ما اتممنا حساب ما قدمه العمل ورأينا لماذا يتوافر هذا العمل بشكل مرض او غير مرض ويؤجر اجرا حسنا او سيئا ولماذا توجد بطالة او لاتوجد — نكون على حسب العرض الكلاسيكي — قد وصفنا الانسان باعتباره موردا للجهاز الاقتصادى . وعندما نعرف انواع السلع التي صرفت للاستهلاك وكيف تم توزيعها على حسب المستويات من المستهلكين الاغنياء وذوى الدخل المتوسط والفقراء نعتقد اننا اكملنا العمل ، بعد تحليته بدراسات « جميلة » عن ميزانيات الاستهلاك .

مساهمة الانسان في العمليات الاقتصادية

وعلينا — فيما وراء هذه الواجهة الاقتصادية بدخلها من العمل وخرجها من المنتجات — ان نعيد بناء **اقتصاد صاعد** ، الاقتصاد الصاعد للانسان منظورا اليه باعتباره القطب المقابل في عرضنا الاقتصادى والذى يتميز بخرج من العمل ودخل من الطاقة وعدد اخر من الاشياء التي تسمح للانسان ليس فقط بالحياة وانما بتقديم القوة الضرورية المطلوبة منه للمساهمة في الانتاج .

(١) يستخدم الكاتب اصطلاحى (intran) و (eyhan) اللذين اقترحهما الاستاذ G. fain كترجمة فرنسية لاصطلاحى الاستاذ Heontief المشهورين (input) و (output) .ونقترح أن نستخدم بالعربية كلمتى دخل وخرج . و « الدخل » input بهذا المعنى هو كمية من الخدمات او السلع تدخل في عملية انتاج معينة ، «والخرج» output هو كمية من الخدمات او السلع تتحقق من عملية الانتاج المذكورة — المترجم .

والحق أن ما يجب ادراكه ومــا يجب اعــادة تركيزه حول الانسان ، هو اذن **النصف الاخر من العمليات الاقتصادية** . وعندئذ نجد مجموعة كاملة من الموازين والجداول المحاسبية يتعين علينا ان نصوغها .

بعبارة أخرى ، أن المسألة تعنى قياس عمليــة الدخول فى الانسان وكذلك عملية الخروج منــه ، وذلك فى شكل طاقة متلقاة وقوة عمل مبذولة .

ويجب اثراء هذهالاتجاهات الجديدة بابحاث جديدة واساليب جديدة . واعتقد أن هذا لن يتم الا بعد ان نحاول الاحاطة بما يمكن ان يكون ذلك القطب البشرى فى مواجهة القطب المنتج الذى تحدثنا عنه قبل قليل .

وأول مدخل اقترحه للموضوع تحليل مجهودات الاقتصادى الجمعى ،أى المجهودات التى تبذل على اعلى مستوى فى مجتمعاتنا بقصــد تحسين تلك المجتمعات .

واعرف جيدا أن البعض سيطلق على هنا صفة الهمجى ، وانه سيقال ان هذه المقترحات لابد وان تثير الحنق ، وان كل ما اقوله عن رد الانســان الى مستوى احدى قطع جدول المحاسبة هو نيل من كرامته ومن حريته .

ورغم هذا ، اعترف بأننى لا أؤمن بمثل هــذه المزاعم ، لاننى على اقتناع بان الصيغ الممكن ان تصوغها والتى لن تكون ابدا الا صيغا جريئة هى من الامور اللازمة للانسان كى يصل الى أقصى درجات الاشباع من الوســط الاجتماعى الذى يعيش فيه ..

وليفكر اكثر المعادين لرأينا فى هذا المظهر من مظاهر المشكلة ، ان الاطباء يعرفون الاجســام البشرية تماما ،لكنمن الواضح انناالانعرف ماتكلفه سياسة للصحة العامة . وعلم النفس يــكتشف السلوك ويعرض امامنا انواع القلق ويعدد عرض عقدها ، لكننا لا نعرف ثمن ولا كيفية عالم نعيش فيه ونحن نشعر بالراحة النفسية . كيف نبنى ذلك ؟ .

ان التربية تعرف كيف تعد جنديا ، وتعرف كيف تعد مهندسا وكيف تعد خبيرا فى المحاسبة ، لــكن ما من أحد قد حدد لنا حتى الان عــدد الشبان الذين يجب وضعهم فى كل فئة وما هى التــكاليف التى يجب أن ندفعها فى اعدادهم وتكوينهم واى عدد يلزم « صنعه » منهم حتى يتحقق العدد الامثل الذى يوفق بين مصالح الشبان انفسهم ومصالح الجماعة بأكملها .

اننا نتطلع الى عدالة افضل ،غير اننا لانستطيع أن نحدد كميلزمنا من قضاة اضافيين ومن محــاكم ومن رجال قانون . بل نحن لا نعرف الجهة التى نقيم فيها محكمة مثلما نعرف الجهة التى نقيم فيها مصنعا للصلب .

اننا نرغب فى مزيد من الامن ، سواء فى مجــال الطرق او فى مجال علاقاتنا مع أعدائنا فى الخارج ، ومع ذلك نحن لا نعرف ما اذا كان يجب ان نكرس ضعف او الف ضعــف او عشرة آلاف ضعــف الاعتمادات الحالية لتحسين الطرق ولشق الطرق الواسعة أو للدفاع ، والشىء الذى لا نجيده اطلاقا هو الحكم الفاصل بين ميزانية عسكرية وميزانية مدنية .

ها هى ذى مجالات من اللازم ان يقتحمها ذات يوم حساب اكثر عقلانية ويمكننا ان نصل الى ذلك عن طريق احتياجات الانسان كفــرد واحتياجات الانسان كجماعة ، أى ابتداء من تحليل النمــط الفردى والنمط الاجتماعى فى وقت واحد .

ولقد نشرت صحيفة **لوموند** فى عدد **١٨ ينــاير** مقالا بعنوان: **« الطب والمجتمع »** ، وهو مقال يحمل لنا شكوى الطبيب . ان الطبيب يسأل : **« هــل عالجت الناس معالجة كافية ؟** . وهو يسأل ذلك بعد أن يكون قد تتبع عن كثب كل مرضاه ، وبعــد ان يكون قد فحص المعدة والــكلى والجلد والدم والمفاصل ..! وهذا الطبيب يطرح سلسلة بأكملها من الحالات ، ومنها حالات لا يمكن حلها الا على مستوى خطة ، وكدت اقول على مستوى شــبه اقتصادى ، لــكن الافضل ان نقول على مستوى **اقتصادى جديد »** بمــا أن هــذا هــو المستوى **الاجتماعى** الذى اود لو جعلنا منه اقتصادا جديدا

ومن الحالات التى عددها الطبيب حالة الام الشابة التى تعمل فى مكتب ولا تستطيع ان ترعى اطفالها وحالة الوالدين المرهقين ، وحالة الصغار المختلى العقل الذين لا نعرف ما الذى نفعله بهم فى الجهاز الاقتصادى وحالة التلميذ الذى لا يتكيف للظروف بالدراسة والذى ينبغى انيسترده المجتمع يوما ما .

وينتهى المقال على هذا النحو :

« ان مجتمعنــا يعمل بطريق المفــارقة التى لا تدهش سوى السذج على القضاء على الدكتور الصغير الذى يصبح فى وقت واحد قسا ومرقعا للثياب وعالما وتاجر تذاكر طبيةوسكرتيرا للمجلس البلدى ، وفى الوقت ذاته يحكم هذا المجتمع على طبيب الاسرة بالزوال نهائيا ، فهذا الممارس العام الذى كانت له نظرة شاملة للامور ، لم يعد له وجود » .

وعندئذ لا ندرى شيئا ، بل ان الطبيب نفســه يجد الامور قد افلتت منــه ، واعتقــد ان هــذا الاضطراب سيستمر طالــما أن هناك عددا من القواعد (ولن أقول منذ الان انها قواعد اقتصادية،

بل هى قواعد صاغها الاقتصاديون) لا تسمح باعادة تجميع وتحليل كل ونشاط الناس بالعالم والطبيب وسكرتير الرئيس البلدى التى يضطر شخص واحد لزوارتها .

بعد ذلك يبدو لنا اننا نستطيع من الان فصاعدا ان نغامر قليلا فى طرق ميدانين على الاقل : التربية والصحة .

ومنذ ثلاثة او أربعة اعوام على اقصى تقدير كتبت عدة دراسات ، اغلبها فى الولايات المتحدة ، وبعضها فى اوروبا وبعضها فى روسيا السوفيتية تسمح بتقدير افضل لما تمثله عملية اعداد الناس وتكوينهم .

وسنأخذ مثـلا من مشاكل الصحة التى بدأت تثير اهتمام مجموعات دراسة مختلطة تضم الاطباء واخصائى الشئون الصحية والاقتصاديين الشبان .

ثم فيما يتعلق بالتربية ، كما هى الحال بالنسبة للصحة ، ما هو الهدف ؟ .

واضح ان الهدف هنا هو أن نرى اذا كانت توجد علاقة ارتباط بين الاستثمارات المزمعة فى الموارد البشرية وفى الموارد المادية وان نرى كيف يساهم تكوين الرأسمال البشرى فى النمو الاقتصادى بقدر مايساهم تكوين رأس المال المادى

التربية كمثل للاستثمار البشرى

وثمة منهج لدراسة علاقة الترابط هذه يبدو صالحا ، وهو يقوم على اعتبار الانسان بمثابة مستودع ، كوعاء ، وكوعاء قادر على أن «يخزن» عددا من عناصر رأس المال ، وهذا **((الانسان الوعاء))** هذا الانسان الذى هو صندوق يخزن التربية ، سيصبح شيئا من الاشياء التى يمكن ان نديرها بسهولة كافية فى حدود مفاهيمنا المحاسبية .

اذن فالانسان يمثل « **مخزن** » سنوات تربية ، وهى سنوات تربية تتراوح بين عدة مستويات : ابتدائى وثانوى وعالى . وفى النموذج الذى تقدمه « تينبرجن » ، نجده يبسط هذه المستويات ويضع لها مخططا يشتمل على اربع فئات كبرى .

ـــ الانسان الذى له رأس مال تربوى قدره ٦ سنوات من التعليم الابتدائى .

ـــ الانسان الذى له ٦ سنوات ابتدائى و ٦ سنوات ثانوى .

ـــ الانسان الذى له ١٢ سنة ابتدائى وثانوى + ٣ أو ٦ سنوات تعليم عال .

وفى بعض البلاد امكن الى حد ما تنقية هذا التداخل على أساس المستويات ، لكن من المؤكد ان ما يهمنا هنا ان نرى ، على اية حال ما يحتويه هذا المتاع ، فالصورة المستخدمة فى اغلب الاحوال عن « المتاع التربوى » تنطبق تماما على ما نعنيه ، وهذا المتاع التربوى يمكن قياسه بطريقة دقيقة بالنسبة لكل فرد .

وبعد تحديد هذا المتاع ، يكون من المهم ـــ من جانب ـــ أن نعرف ما تكلفه المجتمع فى اعداده وان نتصور ـــ من جانب آخر ـــ او نقيس ما يجلبه لهذا المجتمع .

وفيما يتعلق بالتكاليف جرت فى السنوات الاخيرة عدة دراسات ، وقد أمكن الوصول الى تقديرات غريبة جدا . وامامى جداول روسية وامريكية ، وسأحاول أن ارفقها بتفاصيل اخرى لعرضى للمشكلة .

ولقد أصبح من الممكن حساب هذه التكاليف بعدة طرق . ولن أدخل هنا فى التفاصيل وكل ما اريده هو ان اتناول احدث الدراسات الامريكية ، واعنى بها دراسة الاستاذين **بول جليك وميلر** وهى دراسة تعطينا تقديرا للتكاليف الكلية بواقع كل طالب يقوم بدراسة طويلة (والدراسة الطويلة هى التى تكمل حلقة التعليم العالى كاملا) فنعرف انها ٩٠٠٠ دولار محسوبة على أساس انها تكاليف مباشرة هى نفقات الجامعة يضاف اليها نفقات فترة التدريب ثم النفقات غير المباشرة . (والنفقات غير المباشرة هى مجموعة المبالغ التى كان يمكن ان يكسبها الطالب لو عمل فى مكان آخر وهى تقدر بمتوسط ١٢٠٠ دولار) .

ويبدأ المؤلفان دراستهما بطرح سؤال يهم الحكومات الا وهو ماذا كان يمكن ان يكون مصير مبلغ ٩٠٠٠ دولار لو أن حكومة الولايات المتحدة استخدمته بطرق اخرى .

ومن المفيد ان نعرف ان استثمار مبلغ ٩٠٠٠ دولار فى الجامعة هو خير طريقة لاختيار مكان الاستثمار ، فعمل الشخص الذى حصل على هذه السنوات من التعليم يحقق ناتجا من الخدمات (محسوبا على أساس أجر هذا الشخص خلال حياته العاملة) قدره **١٠٠ر٠٠٠ دولار (أن ١٠٠ر٠٠٠** بالنسبة للحياة العاملة للشخص الذى تربى فى جامعة هو الدخل الاضافى الذى سيكتسبه نفس الشخص خلال عمله) .

ولو كان المبلغ **٩٠٠٠ دولار** هذا قد استثمر فى مشروع آخر ، صناعى او ادارى ، فمن المؤكد انه فى ظروف الاستثمار الحالية لن تزيد النتيجة من **٢٤ر٠٠٠ دولار** فى نفس مدة الحياة العاملة التى تقدر بـ ٧٤ سنة .

ومن المحتمل انه لو استمر الاستثمار على اساس اكثر الحسابات تفاؤلا ، فان ما ستجده الحكومة الامريكية في نهاية المطاف هو مبلغ ٤٥٠٠٠ دولار .

نحن اذن امام دفاع ممتاز ، امام نقطة بدء هامة في دراسة عائد التربية .

التربية و « عوامل النمو التي لم تفسر »

كذلك يبدو لى ان من المفيد ان نلقى نظرة على مظهر آخر من مظاهر المشكلة ، الا وهو المظهر الذى يسميه رجال الاقتصاد بعوامل النمو التى لم تفسر .

ان عددا من علماء الولايات المتحدة وعلى راسهم **تينسون** بالاضافة الى العالم النرويجى **أوكروشت** قد ادركوا أننا اذا حاولنا ان نعزو نتائج النمو الاقتصادى الى التقدم في راس المال والى التقدم في التنظيم ، فسيبقى جزء من هذا النمو بلا تفسير . ومن ثم ثار البحث حول لماذا لا تفسر الحسابات الكلاسيكية القدرة بالانتاجية كل شيء .

أما الجداول الاخيرة التى يمكن ان نكتفى بنتائجها العامة ، فهى الاتية :

في كل من **النرويج** والولايات المتحدة كانت النتائج متشابهة تقريبا . ففى فترة ٥٥ سنة (من ١٩٠٠ الى ١٩٥٥) انتهى القياس الى انه اذا كان رأس المال ينمو بنسبة ١ ٪ فان نسبة نمو الانتاج هى ٢ر ٪، وعلى العكس ، اذا كانت قوة العمل تنمو بنسبة ١ ٪ فان نسبة نمو الانتاج تكون ٧ر ٪ . واذا كان هناك ، علاوة على ذلك ، تقدم في التنظيم وفى اعداد الناس وتكوينهم وفى مستواهم الفنى (أى التكنيكى) اصبحت نسبة التقدم ١ر٨ ٪ .

وقد أدى هذا بعدد من المؤلفين الى القول بأن معدل عائد الثقافة او فاعليتها مرتفع للغاية ، فهو يتراوح بين ١٠ ٪ و ٤ ٪ : منها ما بين ١٠ ٪ و ١٢ ٪ في التعليم العالى و١٢ ٪ في التعليم الثانوى وما بين ٣٥ ٪ و٤٠ ٪ في التعليم الابتدائى

اذن نحن امام معدلات تحسب على احصائيات نرويجية وامريكية . وهذه النتائج هامة ، بل هى نتائج تسمح بأن ندخل في عدد من الدراسات التى تدور حول القوة الفعالة للاقتصاديات القومية .

وحتى الان ، اجريت دراسات هائلة في هذا المجال ، فمثلا امكن مقارنة القوة الانتاجية الروسية بالقوة الانتاجية الامريكية . ولقد قدر ذلك على اساس اطنان الصلب ، وبمليارات الدولارات من الدخل . واليوم من المفيد ان نجرى هذه الدراسات متخذين الراسمال البشرى كأساس للتقدير .

والواقع ان الدراسات التى تجرى بهذا الاسلوب يمكن ان تكون دراسات ديناميكية او دراسات حول «المختزن» من الرأسمال البشرى في لحظة معينة . وقد يبدو للوهلة الاولى ان دراسة المختزن من الراسمال البشرى ترينا أنه في امريكا اعلى منه بشكل قاطع في روسيا (الا ان المقارنة صعبة بسبب عدم وثوقنا من مستوى التعادل بين القوة الشرائية للدولار والقوة الشرائية للروبل) لكن لو اردنا ان ندرس التطور فانه يبدو لنا ان نمو الراس مال البشرى الروسى اسرع بكثير جدا .

ولنذكر بضعة ارقام :

بحسب احصاء البروفيسور **دويت** ، كان الرأسمال البشرى في روسيا عام **١٨٩٦** يمثل **٣٧ مليار روبل** (على حسب اسعار ١٩٥٥ رغم محاولة استبعاد تقلبات قيمة النقود) ، وفى عام ١٩٦٠ اصبح هذا الرأسمال الروسى **١١٠٠ مليار روبل**

وفى الولايات المتحدة عام **١٩٠٠** كان «مختزن» الرأسمال البشرى يقدر بـ **١١٤ مليار دولار** ، فاذا به اليوم يصبح **٩٠٠ مليار دولار** تقريبا .

اذن لقد ارتفع معدل النمو ارتفاعا كبيرا في روسيا في مدة تتجاوز نصف القرن بقليل (أى ٣٠ ضعف لو كان حسابى دقيقا) بينما كان النمو في الولايات المتحدة يقدر بما بين **٨ و ٩** اضعاف فقط . وهكذا نرى اختلاف السرعة ، لكنى اعتقد ان الروس لم يتخطوا مستوى تأخرهم في هذا المجال حتى الان .

امامنا اذن عناصر يمكن ان تكون لها دلالة كبيرة بالنسبة لعديد من الاعمال . ورغم ذلك لا ينبغى ان نحدد الانسان بالتربية . فمن الامور الساذجة ان نحصر الانسان في صندوق المعرفة هذا ، والواجب هو ان نحاول اعادة بناء الانسان بطريقة أكمل بعض الشيء .

سأقول بضع كلمات عن الصحة . ان الصحة هى مجال يمكننا فيه ان نلتقى بعمليات حسابية وباعمال مماثلة جدا ، ولا يقتصر ذلك على عدد الحيوات البشرية وحدها ، بل ينصب ايضا على صفة الحياة الانسانية التى يمكن انقاذها . ولاتدور العملية حول طول الحياة فقط . وانما تدور ايضا حول طول زمن العمل في مدة سنة بأكملها (اذا كان العمال مرضى مثلا ، واذا انتشر وباء الانفلونزا مثلا ، فان الدخل القومى يقل)

اذن المشكلة هى ان نعرف بأى مقياس يمكن ان تسمح الصحة بتصحيح عرضنا لشكل العمل لصالح التطوير الاقتصادى .

ولقد عمل حساب في الولايات المتحدة ظهر منه انه قد ضاع في العام الماضى **٣٧١ مليون** يوم عمل على أثر المرض وعدم الاستقرار في العمل الناتج عن

الحالة الصحية (ولنلحظ اننى اضرب دائما مثلا من امريكا نظرا لتقدم هذه الاعمال الاحصائية فى الولايات المتحدة) وكان ذلك فى القطاع الانتاجى بمعناه الضيق ، لدرجة اننا لو اردنا ان ندخل فى اعتبارنا المشتغلين بالاعمال الادارية وبالتجارة ومن يعملون فى بيوتهم لامكننا ان نقول ان ما ضاع من مجموع ساعات العمل فى العام نفسه ليس ٢٫٢٤٪ بل هى نسبة تتراوح بين ٤٫٥٪ و ٥ ٪ من زمن العمل فى اقتصاد مثل الاقتصاد الامريكى .

كم اذن الاهــــداف الممكن ان نتوخاها فى سياسة كمكافحة المرض : **الى اى حد يمكننا ان نخفض هذه النسبة ؟** واذا تغيرت هذه النسبة، يمكن ان نرى على الفور نتائجها المواتية (او غير المواتية) على الناتج القومى .

بل سوف اذهب الى ابعد من ذلك بالتقدير الذى حسبته الاستاذة الامريكية السيدة **سلما شكين** وهى من اكبر اخصــــائيى الســـكان وفى تقـــدير هذه الاخصــــــائية ان بين كل ٤٤٫٥ مليـــون مشـــتغل فى القطــاع الانتــاجى الامريكى يوجد عدد معين مدين باستمرار وجوده فيه لتقدم الطب . ثم اوضحت انه اذا كانت الظروف السكانية التى كانت سائدة فى ١٩٤٠ قد استمرت حتى الان لقل عدد الســكان العاملين بمقـــدار ٨٦٤٫٠٠٠ شخص ، امــا اذا كانت الظــروف السكانية لعام ١٩٢٠ هى التى اســتمرت ، لقلت قوة الســـكان الامريكيين بمقـــدار ٣٦٠٠٫٠٠٠ شخص . واخيرا اذا كانت الظروف السكانية اليوم هى نفسها التى كانت سائدة فى مستهل القرن العشرين لانتزع ٩ مليون شخص من الســكان الفعالين الامريكيين .

وبتحويل هؤلاء البشر وبالتالى سنوات العمل هذه الى احصائية حيث من الممكن تحويل حساب توقع طول الحياة الى سنوات عمل وبالتالى الى تقديرات دخل قومى يمكننا ان نحسب اثر النفقات الصحية التى يجرى انفاقها منذ عدة سنوات على الكيان الاقتصادى الحالى .

فلو بقى معدل الوفيات الامريكى لعام ١٩٤٠ على ما هو عليه لكان الدخل القومى الامريكى اقل مما هو عليه الان بمقدار ١٤٠٠ مليون دولار، ولو كان معدل الوفيات فى عام ١٩٠٠ سائدا حتى اليوم لانتقص من الدخل القومى الامريكى الحــالى ما قيمته ٦١ مليار دولار .

اننا نصل الان الى عدة نقط يمكننا ان نقيم عليها ميزانا معينا ، وهو ميزان اجمالى . ونحن نعرف ان عمليات الميزان النوعية قد أجريت من قبل ومن الممكن اذن ان نقارن بين تكاليف مكافحة البعوض فى البلاد المتطورة حديثا بالنتائج المترتبة على القضاء على الملاريا . وان سلسلة باكملها من عمليات وضع موازين من هذا النمط قد اجريت بالفعل وهى تسمح اذن للانسان بان يختار بين مختلف انواع السياسة .

وفى هذه الاحوال ، يصبح من المزاح ان نقول اننا لا نعرف كيف نختار بين معهد للسرطان وبين اطلاق فريق من الاخصائيين قادر على ان يبحث عن افضــــل سيروم ، او عن افضــــل مصـــل ضد الزكام الحاد . ولكل هدف من هذه الاهداف يوجد مع ذلك حساب اقتصادى لابد ان يجرى ، وهو قادر على ان يكشف لنا بلغة النتائج الاقتصادية عن المشروع الذى يجب ان نختاره (فرغم خطورة السرطان ربما كان مشروع مقاومة الزكام الحـــاد هو اكثر المشروعات فى عائده — وعندئذ يمكن ان يكون مشروع السرطان موضوع الاســـتثمار التالى)

التوفيق بين الاقتصادى والاجتماعى = سياسة حياة « رفاهيته » .

اذن يمـــكننا ان نحـــاول بتحليـــلات من هذا النـــوع — تشـــكل بداية لجدول محاسبى قائم على اقتصاد جمعى — الوصول الى اعادة توحيد الاقتصادى والاجتماعى .

وفى ختام هذه الدراسة اريد ان ابرز ان مشكلتنا، فى حقيقة الامر هى — كما هو الحال دائما فى الاقتصاد — ان نحقق التخصيص الامثل للوسائل المتاحة ، لان ما يلزمنا ، سواء فى المجال الاقتصادى او فى المجال الاجتماعى ، هو العمل دائما على تحسين التكاليف ومحاولة مضاهاة هذه التكاليف بنتيجة يمكن تقديرها بطريقة او بعدة طرق (وربما وجدت سلسلة من النتائج غير المؤكدة لكنها تسمح لنا بادراك مشكلتنا فى نهاية الامر) .

والحق ان مايلزمنا هو ان نعرف عدد الاستثمارات الاجتماعية وعدد الاستثمارات الانســـانيه الذى يجب ان يكون فى حوزتنا وان نكشف عن التوازن بين كل شكل من اشكال هذا الاستثمار البشرى .

هل يجب انشاء رياض اطفال ام جامعات ؟

هل يجب انشاء مدارس او مستشفيات ؟ .

هل يجب انشاء مستشفيات او ملاجىء ؟ .

نحن امام عديد من انواع الاختيار اعتقد انهـــا ستتضح تماما فى القريب العاجل .

اذن من الممكن ان يـــكون مفهـــوم الراسمال البشرى هذا مثريا الى اقصى حد (اذا كنا نريد ان نعمل به بحق ونترجمه الى لغة الاقتصـــاد كلما

أمكن ذلك) . وعلاوة على ذلك . فهو مفهوم يتخذ مكانه فيما وراء الايديولوجيات .

ومثل هذا المفهوم يذهب الى ما وراء الماركسية، وما وراء الراسمالية . وهو بفضل التقدم الذى حققته هذه الدراسات يمكننا أن نلمح اشكال مجتمع جديد يجد فيه كل الافراد أنفسهم فى يسر ويعيشون بطريقة مريحة الغاية .

تعليق الدكتور حسين خلاف

يثير الاستاذ بياتييه فى مقاله المنشور هنا بعض نقاط سبق له تناولها ، ولو جزئيا ، فى كتابات أخرى له ، لعل آخرها بحثه فى « التنمية والثقافة » ، المنشور فى مجلة « التوسع فى البحث العلمى L'expansion de la recherche scientifique) عدد ديسمبر ١٩٦٤) .

يبدا الكاتب بالاشارة الى التفرقة التقليدية بين الاستثمارات الاقتصادية، ومثالها ما ينفق فى اقامه المصانع، والاستثمارات الاجتماعية، كنفقات انشاء المستشفيات أو المدارس ، ويقول ان من الخطأ ان نجرى التفرقة بين هذين النوعين من الاستثمارات ،كما يفعل الكثيرون ،على اساس ان اولهما ياتى بعائد معين ،او انه استثمار منتج عكس الثانى. وفى رايه ان الاستثمارات الاجتماعية كالاستثمارات الاقتصادية، تاتى هى الاخرى بعائد معين ، وهى مثلها لصيقة بالانتاج ،ويتضح من ذلك مدى التشابه بينها جميعا ،حتى ليحق لنا ان نتساءل أسنا فى حقيقة الامر أمام استثمارات جميعها ذات طبيعه اقتصادية واحدة، وان الخلاف بينها ينحصر فى اسس وطرق قياس العائد من كل منها، بحيث يتدرج تحت مايسمى بالاستثمارات الاقتصادية بالمعنى الضيق، كل استثمار يعد ناتجه ،من سلع او خدمات كى يباع فى الاسواق بثمن محدد، فيسهل بسبب ذلك اجراء حساب دقيق لقيمة ناتجه هذا مقارنا بتكلفته، وذلك عكس ناتج الاستثمارات الاجتماعية، حيث لا يعد للبيع فى السوق، لذلك يصعب مقارنة قيمته بتكلفته ولو على حساب الثانية.

وليس من شك ان البعض يبالغ فى التفرقة بين الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، بل ان هناك من ينادى بالاستكثار من الاولى. ومن جهة اخرى ،فلا شك ايضا ان لمعظم الاستثمارات ان لم يكن كلها ،جوانب اقتصادية واخرى اجتماعية فى نفس الوقت. لكن ليس مؤدى ذلك فى اعتقادنا اعتبارها جميعا استثمارات اقتصادية او اجتماعية. اذ ان للتفرقة بين هذين النوعين سندا من الواقع فنحن نحس ان لبعض الاستثمارات كاقامة المصانع صبغة اقتصادية غالبة، وذلك عكس غيرها كالتعليم او الثقافة العامة ، فهو يندرج اساسا فى باب الاستثمارات الاجتماعية .

كذلك صحيح ما يقال عادة من وجوب الموازنة فى الخطة بين كل من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ولكن ليس معنى هذه الموازنة ان ننفق على كل من هذين النوعين من الاستثمارات نفس القدر من المال او الجهد البشرى ، او ان نخص احدهما بالعناية ونهمل الاخر ،بل الواجب ان نهتم بهما جميعا وذلك بالنظر الى ظروف المجتمع الذى نخطط له والى اهداف الخطة التى نضعها ومواردها المتوقعة وان ناخذ بعين الاعتبار ان كثيرا من الاستثمارات الاجتماعية على ضرورتها، قد لا تحقق عائدا الا بعد زمن طويل، وعلى نحو غير مباشر .

ومهما يكن من امر فان الاستاذ بياتييه ،يخلص الى ان جزءا هاما من الاستثمارات الاجتماعية يوجه نحو الانسان، اى انه يستثمر فى البشر نفسه ، وهو لذلك يسمى بالاستثمار البشرى ،واهم تطبيقاته ما يخصص فى الخطط والميزانيات من مبالغ طائلة فى سبيل التعليم والصحة العامة ويحق لنا ان نتساءل عن هذه الاستثمارات البشرية: **ماهى تكاليفها وما هو الناتج منها، وان نقارن بين هذين الامرين جميعا، اى ان من الواجب المقارنة مثلا بين ما ينفق فى سبيل تعليم شخص ما، وما نحصل عليه من وراء تعليمه هذا** .ومثل هذه المقارنات، اذا ما تحققت لها الدقة الكافية، تفيد من الناحية العمليه ،اذ انها تسمح بتحديد أولويات المشروعات الاجتماعية ،وان توجه الموارد المحددة الوجهة التى

تحقق اكبر ناتج بالمقارنة بتكلفتها، وبذلك لاتضيع هذه الموارد بددا ،بل يتم استخدامها في احسن صورة ويوضح الاستاذ بياتييه اتجاه الدارسين والحسابيين في امريكا وروسيا الى هذا النوع من الابحاث في السنوات الاخيرة ،خاصة في مجال التعليم ثم ميدان الصحة ،وهو يلخص بعض النتائج التي انتهت اليها ابحاثهم وحساباتهم هذه. ويبين كيف انها تدل في بلد كأمريكا ،على تفوق كبير ناتج من الاستثمار في التعليم على الاستثمار في الصناعة او الادارة كما يذكر ان تلك الدراسات تحدد مدى الخسارة المادية التي تحيق ببلد معين مثلا نتيجة انتشار وباء او مرض ما فيه، مما ينال من المستوى الصحي لسكانه .

ونحن نجد صدى في بلادنا لهذا الاتجاه الذي اشار اليه الاستاذ بياتييه على هذا النحو فقد اوضح الدكتور حامد عمار، في كتابه عن اقتصاديات التعليم (مركز تنمية المجتمع في العالم العربي سنة ١٩٦٤ والذي قدمت « الطليعة » تلخيصا وافيا له في عددها الصادر في يونيو سنة ١٩٦٥) جوانب مقارنة لهذا الموضوع الهام ، وقدم عنه دراسة تحليلية جادة .

والواقع فان التنبيه الى اهمية الاستثمار البشري ليس جديدا تماما، فقد سبق للاقتصادي الفرنسي **(بودان)** ان اشار الى ذلك ،منذ القرن السادس عشر، حيث قال ان الانسان وحده هو الذي يعتبر ثروة حقا

« Il n'est richesse que l'homme » .

كما حاول **(وليم بتى)** قياس قيمة رأس المال البشري واشار الى ارتفاع عائده ، وطالب الاقتصاديون في مختلف العصور، ولاعتبارات مختلفة بتخصيص مبالغ كبيرة من الاموال العامة للتعليم ومن هؤلاء **آدم سمث، ومالتس، وماك كيلوج ، وجان ستيوارت ميل ، ومارشال وبيجو وغيرهم .** وان كان من الواجب القول ان الاقتصاديين التقليديين كانوا يقصرون عنايتهم اساسا على المسائل الاقتصادية دون الاجتماعية .

كذلك اشار **كارل ماركس** الى العائد المرتفع الذي ينجم عن الاستثمار في التعليم. وقال ان من شأن زيادة الانتاجية الذي يصاحب التدريب رفع مستوى المعيشة في البلاد الاشتراكية .

بل ان تحليل كارل ماركس لفكرة فائض القيمة يقوم ولو جزئيا، في اعتقادنا على تصوره للاستثمار البشري الذي يجريه الراسمالي عند استئجاره العمال، حيث تتلخص هذه النظرية ،كما هو معروف في ان رب العمل يعطي العامل اجرا يكفي لمعاشه ولضمان وجود خلف له من بعده، وان الراسمالي يبيع ناتج مجهود العامل بما يزيد على ما نقده اياه من اجر، ويحتجز فائض القيمة لنفسه ،وهذا الفائض هو اساس تراكم رؤوس الاموال في ظل الراسمالية فكارل ماركس ينظر اذن هنا الى امرين: **الاول** ما ينقده الراسمالي العامل من اجر ، اي ما ينفقه الراسمالي للحصول على جهد العامل وللابقاء على حياته وحياة اولاده، اما **الثاني** ،فهو النفع الذي يحصل عليه الراسمالي من وراء ذلك، والراسمالي ينظر في ذلك الى الامر من زاويته الخاصة، لا من زاوية المجتمع ، وهاتان الزاويتان مختلفتان . لكن ما يهمنا هنا هو ان هذا التحليل يقوم اساسا على المقارنة بين ما ينفق على العامل وماينتج منه فهو اذن، من بعض الوجوه ،مقارنة بين مستخدم ومنتج اي انه نظرة الى مايستثمر في سبيل الحصول على الجهد البشري ،وما ينتج عن ذلك الاستثمار.

ويعترض البعض على فكرة الاستثمار البشري هذه ،قائلين ان التعليم والصحة وما شابههما انما هي حقوق للمواطن. وهي بذلك تمثل قيما معنوية تحتل من الانسان موضعا اسمى من الامور المادية التي يهتم به الاقتصاديون عادة، ويخضعونها لاساليبهم في الدرس والتحليل .

ويذكرنا هذا القول بما كان يحتج به احيانا من عدم جواز اعتبار اجر العامل ثمنا كغيره من اثمان الخدمات او السلع واخضاعه بسبب ذلك لقانون العرض والطلب، فالعمل لصيق بالانسان، لذلك فهو ارفع منزلة من الامور المادية التي تخضع لقانون العرض والطلب .

وليس من شك ان هذا القول صحيح من الناحية الاجتماعية المطلقة ، لكن من الصحيح ايضا ان الراسمالية تعتبر العمل سلعة ، وان الاجر ، في ظل الراسمالية ، يخضع للعوامل والظروف العامة والخاصة التي تؤثر في عرضه وطلبه .

والامر نفسه بالنسبة للاستثمار البشري ، فاعتبار التعليم والصحة والثقافة حقوقا للمواطن لا يمنع في الاصل ،وبتحفظات سنشير الى اهمها حالا ، باعتبارها من قبيل الاستثمار ، واخضاعها لاصول من التحليل الاقتصادي شبيهة بما تخضع له في هذا الشأن الاستثمارات الاقتصادية بالمعنى الضيق .

ويقول البعض ،تعليقا على ذلك ،ان الاقتصادي لا يماري اطلاقا في ان للتعليم مثلا قيمة معنوية كبيرة ، لكن ليس ذلك ان تنفق الخزانة العامة اموالها كلها بسبب ذلك ، على التعليم وحده ، من دون المرافق العامة الاخرى . بل من المسلم ان مواردنا المحدودة يجب ان توزع توزيعا حسنا على ابواب الاستخدامات المختلفة . وذلك بالاعتماد على

المقارنة بين ما يتكلفه كل منهما ، وما ينتج منه بسبب ذلك .

فالاتجاه الحديث الذى ينبه اليه الاستاذ بياتييه اى الاتجاه الى الاهتمام بالدراسات الخاصة بالاستثمارات البشرية ،هو اتجاه حميد اذن، واذا ما ازدادت الدراسات الخاصة به تعمقا وتفصيلا فلا بد ان تنتج عنها فوائد جمة ،لعل من اهمها ما اشرنا اليه حالا من انها تساعد فى توزيع الموارد المالية المتاحة فى كل بلد على الاستخدامات المطلوبة فيه، بحيث يأتى ذلك التوزيع بأحسن ثمرة ممكنة، واذا كان ذلك امرا يهم الدول جميعا، فهو اكثر اهمية من بعض الوجوه على الاقل، بالنسبة للبلاد الساعية الى النمو ،وذلك لقلة مواردها المتاحة وكثرة الاوجه التى تحتاج فيها الى الانفاق والتمويل. كذلك ،ومن بعض الوجوه ايضا يسمح مقارنة الاستثمارات البشرية فى اكثر من دولة ،بتحديد مدى تقدم احداها على الاخرى فى هذا المجال ، وبذلك ينظر فى قياس تفوق بلد على آخر، لا الى الاستثمارات المادية وحسب، بل الى الاستثمارات البشرية ايضا .وتطبيقا لذلك ،فمن المعروف ان لبلادنا فى هذا المجال ميزة نسبية على كثير غيرها من البلاد الساعية الى النمو ، وذلك بسبب ارتفاع مستوى التعليم العام والفنى وكذا مستوى الثقافة والصحة نسبيا عندنا عنه فى تلك البلاد ، ولا شك ان علينا ان ننمى هذه الاستثمارات فى بلادنا، كما وكيفا، كلما امكن ذلك ،وذلك دون ان نغفل بالطبع عن العناية فى نفس الوقت بالاستثمارات المادية فى الزراعة والصناعة والمواصلات وغيرها.

ومن يدرى ،فقد تعين حسابات الاستثمارات البشرية هذه، يوما ما ،فى وضع تخطيط دقيق لتحديد النسل الذى نتكلم عنه جميعا دون ان نضع له ضوابط محددة ، فاننا لم نتبين حتى الان اسس ما نعتقده الحد الامثل للسكان فى بلادنا فى وقت معين ، وليس شك ان هذا الامر ليس من السهولة بمكان، ولكن ربما اصبح هذا التحديد ميسورا فى المستقبل وذلك بالنظر الى حسابات الاستثمارات البشرية بغرض وضعها على اسس مقنعة ،اذ تدل تلك الحسابات فى هذه الحالة على ما يتكلفه المجتمع فى سبيل بناء «الانسان» وما يجنيه من نفع اقتصادى من وراء ذلك ،ويستطيع المجتمع ان يستعين بالمقارنة بين تلك النفقة وهذا الناتج فى وضع خطته لتنظيم الاسرة او تحديد النسل ، وبالطبع فليس من الضرورى ان يكون هذا المعيار هو الوحيد او الاساسى دائما فى هذا المجال .

على ان من الواجب ان نورد هنا الملاحظات السريعة الاتية :

● لم يوضح الباحثون فى الاستثمارات البشرية المقصود عندهم بهذا النوع من الاستثمارات . وان كان المفهوم ضمنا انه ما ينفق فى سبيل تمكين الانسان من بذل جهده فى العمل طوال حياته العاملة، مقارنا بقيمة هذا الجهد ،فالمشاهد ان الدارسين لهذا الموضوع يكتفون بهذه الاشارة الضمنية ، وتعداد اهم العناصر التى يعتبرونها من قبيل الاستثمارات فى البشر، وفى مقدمتها التعليم والصحة

وفى هذا الخصوص ،تحسن الاشارة الى انه ليس ثمة تطابق بين هذه الاستثمارات البشرية وما يعرف عندنا مثلا بميزانية الخدمات، فانه ان اشتملت هذه الميزانية على كثير من النفقات التى تعتبر استثمارات بشرية ، فليس ثمة اطلاقا ترادف بين هذين التعبيرين.

● ان الاستثمارات البشرية ،على خلاف غيرها من اوجه الاستثمار ،مهمة بذاتها، وذلك بسبب تعلقها بالانسان ،لذلك فانها قد تتم حتى اذا كان نفقتها اقل من غيرها ، او كان عائدها الاقتصادى قليلا، فمثلا قد نحارب مرضا ما حربا عوانا، رغم عدم تأثيره تأثيرا متناسبا على الاقتصاد القومى، وانما ذلك لان الصحة العامة هدف يراد لذاته،ولكن حتى فى هذه الحالة، فان من المفيد للاسباب الكثيرة التى سبق ذكرها ان نقارن على وجه دقيق قدر الامكان ، بين التكاليف المادية التى نتحملها لمحاربة هذا المرض ،والنتيجة المادية التى نحصل عليها من وراء ذلك .

● ان المهم فى الاستثمار البشرى ليس الكم وحسب بل الكيف ايضا ،وهو ما لم نلحظ اهتماما خاصا به حتى الان عند الباحثين فى امر هذه الاستثمارات .فمثلا ليس المهم فقط النظر الى كم انفق فى سبيل التعليم بمختلف مراحله، وكم عدد الخريجين ،واى كسب مادى حصلوا عليه، واى نفع حصلت عليه الجماعة ، نتيجة هذا التعليم ؟ بل المهم ايضا هو نوع هذا التعليم الذى تلقوه ومدى فاعليته وصلاحيته من النواحى المختلفة. ويبدو قياس هذا الكيف امرا متعذرا ،لكن من الواجب التنبيه اليه على الدوام.

● كذلك فانا نميل الى الاعتقاد بأن ثمة نوعا من الاستثمارات يصعب القول ما اذا كان اقتصاديا او اجتماعيا، وذلك لما له من مميزات خاصة، ونعنى به استثمارات البحث العلمى، ومن المعلوم ان هذه الاستثمارات تعاظمت اهميتها فى الدول المتقدمة خلال الازمنة الحديثة ، وانها ستكون ، الى حد بعيد، عاملا حاسما من عوامل تفوق بعض البلاد على البعض الاخر . لذلك يجب فى اعتقادنا ان يبذل لهذه الاستثمارات اهتمام خاص من جانب الباحثين والدارسين وذلك على الاقل فى البلاد التى تقدمت فيها تلك الابحاث تقدما هائلا.



صورة الإنتاج والعمالة خلال السنوات الأربع من الخطة الخمسية الأولى

من ابرز اهداف ثورة ٢٣ يوليوسنة ١٩٥٢ تحقيق الاشتراكية ، بما تتميز به من كفاية وعدل ، وما تقتضيه من زيادة فى ..دلات الانتاج ، ومنح فرص للعمل والكسب لجميع المواطنين ، وبشكل عام خلق توازن للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وقد وضعت الخطةالعامة فى سنة ١٩٦٠ بهدف مضاعفة الدخل فى سنة ١٩٧٠ . وقد ظهر حتى الان الارقام المتحققة للخطة فى سنتها الرابعة ٦٣/٦٤

وتشير ارقام **الانتاج جدول رقم (١)** الى زيادته بحوالى ٢٩ ٪ فى خلال المدة من ٥٩/٦٠ الى ٦٣/٦٤ ، بمعدل قدره ٢ر٧ ٪ فى السنة ، وهو معدل كبير بالنسبة للبلاد النامية . والملاحظ ان نسبة الزيادة فى الانتاج فى القطاعات السلعية تفوق نسبة الزيادة فى قطاعات الخدمات ، وهو امر يحتاج منا الى اهتمام كبير لان معناه ارتفاع اسعار السلع ، وزيادة تكلفة الخدمات ، ولعل القطاع الاساسى الذى يحد من زيادة السلع بالدرجة المرجوة هو الزراعة للظروف الخاصة بها ، فلم تزد نسبة الزيادة فى الانتاج الزراعى خلال المدة على ٨ر١١ ٪ فى الوقت الذى زاد فيه الانتاج الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ . ويفسر هذا شدة اهتمام العمل الثورى بالصناعة :

وقد لاتصور قيمة الانتاج حقيقة التغير الاقتصادي ، ومن الافضل فى مثل هذه الاحوال دراسة القيمة المضافة او ماتضيفه القطاعات للعملية الانتاجية . وهذه الارقام تبين ان الزيادة الشكلية بلغت فى السنوات الاربع ٢ر٢٨ ٪ وكانت الزيادة فى القطاعات السلعية ٥ر٣٠ ٪

اما عن العمالة فيتضح من الاحصاء **جدول رقم (٢)** ان عدد العاملين قد زاد خلال السنوات الاربع الاولى للخطة بحوالى ١٨ ٪ . وكانت نسبة الزيادة فى القطاعات السلعية اعلى منها فى قطاعات الخدمات نتيجة لاهتمام الدولة بتشغيل العاملين فى القطاعات الاولى .

والجدير بالملاحظة ان نصيب العامل فى القيمة المضافة يصل الى ١٢٥ جنيها فى الزراعة ، ويرتفع الى حوالى ٤٨١ جنيها فى الصناعة ، ويرجع السبب الاكبر الى الالية فى الصناعة ، وزيادة كفاية العمال فيها . اما فى قطاعات الخدمت فلا يتعدى نصيب العامل ٣١٣ جنيها .

والمتتبع لانتاجية العامل بشكل عام يجد انها فى تزايد ، ولو انها قلت فى السنتين الاولين للخطة فى القطاعات السلعية بسبب الظروف الصعبة الخاصة بالقطن وما اصابه فى هاتين السنتين .

وتزداد رفاهة المجتمع كلما زادت انتاجية المجتمع او العاملين فيه ، وكلما زادت الانتاجية زاد القدر الذى يمكن تخصيصه للاجور ، وما يمكن استخدامه فى عمليات التنمية . ويتبين من الارقام ان انتاجية العامل فى القطاعات السلعية زادت بنسبة ١٠ ٪ وان كانت الانتاجية العامة لم تزد الا بحوالى ٦ر٨ ٪ .

ويبين **جدول رقم (٣)** مسالة هامة وهى ان التطبيق الاشتراكى لم يقصر على اصحاب الاعمال الذين يقومون بالعمل بأنفسهم . فقد زاد المزارعون فى ارض يملكونها فى سنة ٦٣/٦٤ بنسبة ١ر٨ ٪ عما كانوا عليه فى سنة ٥٩/٦٠ اما فى الصناعة فقد زاد الملاك العاملون بنسبة ٤ر٣ ٪ مقابل ٤ر٥ ٪ فى قطاع التشييد، وتبلغ نسبة الملاك الزراعيين فى الملاك العاملين ٧٦ ٪ . كما توجد نسبة طيبة فى قطاع الخدمات وهو القطاع التالى للزراعة الذى لم يتاثر بالتاميم الا جزئيا ونسبة اصحاب الاعمال العاملين فيه ٧ر١٩ ٪ .

هذا وقد بلغت نسبة المشتغلين ٣ر٢٤ ٪ من مجموع السكان فى سنة ٦٣/١٩٦٤ مقابل ٤ر٢٣ ٪ فى سنة ٥٩/٦٠ . وبالرغم من هذا التحسن الواضح الا ان النسبة مازالت منخفضة مما يلقى عبئا على المشتغلين لاعالة اسرهم والخروج من هذا الوضع يمكن ان يتم بزيادة الكفاية الانتاجية او تنظيم الاسرة ، فبالوسيلة الاولى يزيد نصيب الفرد فى الانتاج ، وبالطريقة الثانية يقل العبء عن العامل لنقص عدد من يعولهم .

د . عبد الرازق حسن

جدول رقم ٢

الانتاج المحقق فى الخطة والمستهدف فى نهايتها بالأسعار الثابتة

(مليون جنيه)

القطــاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤ (مستهدف)
الزراعة	٥٨١,٦	٥٨٢,٧	٦٥٤,٨	٦٢٢,٩	٦٥٠,٨	٧٣٦,٠
الصناعة	١٠٨٦,٧	١١٥٢,٣	١١٩٨,٨	١٣١٩,٥	١٤٠٧,٨	١٧٧٨,٩
التشييد *	١٠٢,١	١٠٠,٥	١٤١,٧	١٦٥,٩	٢٠٦,٣	١٢٢,٠
الكهرباء	١٨,٤	٢٢,٠	٢٨,٤	٣١,٦	٣٣,٤	٣٥,١
اجمالى القطاعات السلعية	١٧٨٨,٨	١٨٥٧,٥	١٩٣٣,١	٢١٤٠,٣	٢٢٩٨,٣	٢٦٧٢,٠
النقل والمواصلات والتخزين	١٣٥,٥	١٤٦,٥	١٦٠,٢	١٧٢,٠	١٩١,٠	١٦٤,٠
المبانى السكنية	٧٦,٠	٧٧,٥	٧٩,٤	٨١,١	٨٢,٣	٨٨,٠
المرافق العامة	١١,١	١١,٣	١٢,١	١٢,٨	١٣,٢	١٤,٠
المال والتجارة	١٦٥,٣	١٩٦,٠	١٩٢,٥	٢٠٢,١	٢٠٢,٣	٢٠٨,٠
الخدمات الأخرى	٣٧١,٢	٣٩٦,٧	٣٩٩,٨	٤٧٠,٨	٥٠٤,٩	٤٥٥,٠
اجمالى قطاع الخدمات	٧٥٩,١	٨٢٨,٠	٨٤٤,١	٦٣٩,٦	٩٩٣,٧	٩٢٩,٠
الاجمالى العام	٢٥٤٧,٩	٢٦٨٥,٥	٢٧٧٧,٢	٣٠٧٩,٩	٣٢٩٢,٠	٣٦٠١,٠

* التشييد بالأسعار الجارية

جدول رقم ٣

عدد المشتغلين فى مختلف القطاعات

(بالألف)

القطاع	١٩٦٠/٥٩ أصحاب أعمال	١٩٦٠/٥٩ مستخدمون	١٩٦٠/٥٩ جملة المشتغلين	١٩٦٤/٦٣ أصحاب أعمال	١٩٦٤/٦٣ مستخدمون	١٩٦٤/٦٣ جملة المشتغلين
الزراعة	٢١١٥,٠	١١٣٠,٠	٣٢٤٥,٠	٢٢٨٦,٠	١٣٨٧,٠	٣٦٧٢,٠
الصناعة	٩١,٤	٥١٠,٤	٦٠١,٨	٩٤,٠	٦٩٥,٢	٧٨٩,٧
التشييد	٢٨,٠	١٥٧,٠	١٨٥,٠	٢٩,٥	٣٠٤,٧	٣٣٤,٢
الكهرباء	—	١١,٩	١١,٩	—	١٧,٩	١٧,٩
جملة القطاعات السلعية	٢٢٣٤,٤	١٨٠٩,٣	٤٠٤٣,٧	٢٤١٠,٠	٢٤٠٤,٨	٤٨١٤,٨
جملة قطاعات الخدمات	٥٧١,١	١٣٩١,٢	١٩٦٢,٣	٥٩٣,٥	١٦٧٦,٧	٢٢٧٠,٢
الاجمالى العام	٢٨٠٥,٥	٣٢٠٠,٥	٦٠٠٦,٠	٣٠٠٣,٥	٤٠٨١,٥	٧٠٨٥,٠

جدول رقم ٤

العمالة المتحققة فى الخطة

(بالألف)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣
زراعة	٣٢٤٥	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٣٢	٣٦٧٣
صناعة وكهرباء	٦١٤	٦٣٩	٦٩٤	٧٤٣	٨٠٨
تشييد	١٨٥	١٦٦	٢٦٣	٣١٦	٣٣٤
مجموع القطاعات السلعية	٤٠٤٤	٤٤٠٥	٤٥٥٧	٤٦٩١	٤٨١٥
قطاعات الخدمات	١٩٦٢	٢١٠٧	٢١٠٠	٢١٧٧	٢٢٧٠
المجموع الكلى	٦٠٠٦	٦٥١٢	٦٦٥٧	٦٨٦٨	٧٠٨٥

القيمة المضافة

(مليون جنيه)

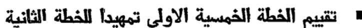
القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣
القطاعات السلعية	٧١٨	٧٤٥	٧٧٣	٨٥٨	٩٣٧
قطاعات الخدمات	٥٦٧	٦١٩	٦٣٨	٦٧٤	٧١١
مجموع القطاعات	١٢٨٥	١٣٦٤	١٤١١	١٥٣٢	١٦٤٨

انتاجية العامل

(بالجنيه)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣
القطاعات السلعية	١٧٧	١٦٩	١٧٠	١٨٣	١٩٥
قطاعات الخدمات	٢٨٩	٢٩٤	٣٠٤	٣١٠	٣١٣
مجموع القطاعات	٢١٤	٢٠٩	٢١٢	٢٢٣	٢٣٣





- تقييم الخطة الخمسية الاولى تمهيدا للخطة الثانية
- مؤتمر أفروآسيوى صغير فى القاهرة
- دون كيشوت بدون نوايا طيبة
- تايلور يستقيل ولودج يعود مرة أخرى

الاتحاد الاشتراكى

طريق الثورة المصرية

يجمع كثير من المراقبين على ان الرئيس جمال عبد الناصر ، قد وضع بخطابه فى مساء ٢٢ يوليو فى التجمع الجماهيرى الذى دعا اليه الاتحاد الاشتراكى بمناسبة العيد الثالث عشر للثورة النقط فوق الحروف بالنسبة لعدد من القضايا والمشاكل التى تهم العالم العربى والتى اصبحت ضرورة حسمها امرا ملحا .

فى مقدمة هذه المشاكل وابرزها الوضعين العسكرى والسياسى الخاصين بالثورة اليمنية . فيما يتعلق بالوضع العسكرى اوجز الرئيس الحالة فى الجبهة والحلول التى ارتآها لحسم الصراع فى تلك المنطقة : على اساس ان الجمهورية العربية المتحدة لايمكن ان تسكت عن قواعد العدوان التى تجهز منها القوات المعادية للجمهورية اليمنية والموجودة داخل اراضى العربية السعودية والتى تستخدم كمراكز للهجوم المتواصل على القوات المصرية والجمهورية اليمنية وانه « بعد ان كبحنا جماح نفسنا هذه المدة الطويلة قد تتطور الامور بيننا وبين السعودية الى صدام ، لان احنا لابد ان نصفى قواعد العدوان اللى بتتجه منها القوات المعادية لجمهورية اليمن . فاحنا بنمد ايدنا للسلام ، وعندنا خطة ان احنا ننسحب فى ٦ شهور او اقل من ٦ شهور من اليمن اذا استطعنا ان نحقق السلام ، وتبقى علاقتنا مع السعودية علاقة قوية ، علاقة الاخوة وعلاقة الاشقاء » .

اما فيما يتعلق بالوضع السياسى داخل الجمهورية اليمنية ، فقد تحدث الرئيس عن الخلاف ومدى خطورته على مستقبل الجمهورية والثورة اليمنية بين الجمهوريين « الجمهوريين بيختلفوا مع بعض والنهاردة عشان اليمن الجمهورى بقدر يقف على رجليه ويقوى مع مساعداتنا ، مساعدتنا وحدها لاتكفى لانهم بيعتمدوا على مساعدتنا ، ولكن انا قلت لهم لما شفتهم فى الاسكندرية يجب ان يساعدوا انفسهم اولا . وعشان يساعدوا نفسهم اولا ، يجب ان تكون هناك وحدة وطنية فى اليمن تمكن الشعب اليمنى والجمهورية اليمنية من انها تقف على رجليها والا اذا ما حصلتش الوحدة الوطنية واذا مكنوش الجمهوريين مقدرين للمسئولية تقدير كامل ، فقد لايمكن لهذه الجمهورية ان تكون ثابتة او راسخة الاركان ، دى ظاهرة ايضا من الظواهر الموجودة ، لكن ثورة اليمن . نحن نساند ثورة اليمن ونحن نساند جمهورية اليمن » .

هذا وقد اوضح الرئيس فى حديثه بعض التطورات الاخيرة فى العالم العربى وخصوصا فى الجزائر والعراق ، فكشف من ان القضية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، هى فى الاصل والاساس قضية مبادىء وان كل محاولات تصوير احداث العالم العربى على انها من صنع الجمهورية العربية

المتحدة او من صنائع اعوانها انما هو خلط مقصود يريد تشويه حقائق التطور الطبيعي فى البلدان العربية .

على أن من أهم التساؤلات التى ابداها الرئيس عبدالناصر فى خطابه تلك المتعلقة بالاسباب التى تجعل الاخطارالمحدقة بالعالم العربى غير مرئية بوضوح شامل فى بقية انحاء هـذا العالم وقد حدد لذلك أسبابا ثلاثة هى :

- اختلاف مراحل التطور بين بلدان العالم العـربي .
- تداخل المعركة السياسية والاجتماعية .
- ضراوة الحرب التى يشنها الاستعمار على القومية العربية .

ومن اهم النقاط التى أثارها الرئيس هى كشفه النقاب عن حقيقة الموقف العملى لحزب البعثيين فى سوريا من قضايا التحرر العربى سـواء فى فلسطين او اليمن . حقيقة الثرثرة الفارغة الجوفاء التى استمروا عليها دون ان يقدموا اسهاما نضاليا حقيقيا واحدا لخدمة قضايا التحرر العربي : « كل اللى عملوه تلغراف واحد بعتوه لليمن وقالوا ان احنا مستعدين لكل مساعدةمادية ومعنوية، طب دفعتوا ايه بعد كده ؟ دفعتوا لـيرة ؟ لا ، شتموا على الورق ، كلام ، جعجعة ، مساعدة مادية مفيش .... احنا اللى بعتنا قواتنا واللى اولادنا راحوا هناك واستشهدوا هناك ، واحنا اللى صرفنا اموالنا هناك ، النهاردة البعثيين اللى ما عملوش ، اللى ما صرفوش ولا ليرة ، وما بعتوش ولا عسكرى ، بيهاجمونا علشان رحنا نحرر ثورة اليمن وتساعد ثورة اليمن » .

وقدم الرئيس فى تحليله لموقف البعثيين تفسيرا نظريا يتعلق باسلوب التأميم بين الاشتراكية والفاشية ، اوضح فيه انه : لا يمكن ان يقوم حكم اشتراكى لمجرد تأميم عدد من الشركات قل او كبر ، ذلك ان بنيتو موسولينى مؤسس النظام الفاشستى فى ايطاليا قد امم بعض الشركات والصناعات الكبرى فى بلاده ليصب تأميمه فى النهاية فى صالح اكثر فئات الاقلية المالية رجعية وتعصبا . وان حكم البعثيين الذى تراجع اخيرا فى تأميمه لـ ٤٩شركة انما هو حكم عسكرى فاشستى لصالح أقلية سورية وليس حكما شعبيا ديموقراطيا بأيةحال من الاحوال . ان الاشتراكية كما حددها فى خطابه هى كفاية وعدل واسلوب عمل اشتراكى أيضا .

على ان الخطاب لم يقتصر فى نظر المراقبين السياسيين سواء فى العالم العربى او الخارج ، على تقديم حلول لمشاكل الحاضر الثورى فحسب اذ أوضح الرئيس ان هناك تغييرات قادمة واسعة وعميقة تستهدف من الناحية العملية الوفاء بكل الاسس التى وضعها فى قبوله للترشيح لرئاسة الجمهورية امام مجلس الامة وامام الشعب ، وتتمثل فى :

- تحويل كل السلطة الى المؤسسات الشعبية .
- توسيع قاعدة التقدم الاقتصادى بالصناعات الثقيلة.
- تشجيع الملكات الخلاقة فى الانسان وتحريك حوافز هذه الملكات باعتبار ان الاشتراكية ليست تجميدا لابداع الفرد ولا ادخاله فى قالب ، وانما هى اطلاق حرية سيطرة الشعب وليست سيطرة البيروقراطية مهما قيل عن تمثيل الجهاز التنفيذى الشعبى .
- التمهيد لجيل جديد يقود الثورة ، جيل لم يعش ذل الاحتلال ولا طغيان القصر ولا سيطرة الطبقة .
- السيطرة على الاسعار مع الوضع فى الحسبان ، ارتباط ذلك بمدى الاستهلاك .

هذا وقد حدد الرئيس عبد الناصر موقف الجمهورية العربية المتحدة من مشكلة الضغط الامريكى ، واذاع لاول مرة كيف حاولت الولايات المتحدة الامريكية الضغط على الجمهورية المتحدة لتحقيق امن اسرائيل وذلك من خلال ثلاثة مطالب بها وهى :

- التعهد أمام الولايات المتحدة بعدم انتاج اسلحة ذرية والتعهد امامها بحق التفتيش داخل الجمهورية للتحقق من عدم انتاج اى سلاح ذرى .
- التعهد امام الولايات المتحدة بعدم الاستمرار فى انتاج الصواريخ على ان تحاول اسرائيل بلوغ حد مماثل لما انتجته الجمهورية المتحدة ، كما يكون للولايات المتحدة حق التفتيش ايضا .
- تجميد التوسع فى الجيش المصرى عند حده الحالى حتى لا يختل توازن القوى فى الشرق الاوسط .

واوضح الرئيس انه اذا كانت الولايات المتحدةقد اتخذت قرارا بوقف صفقات القمح بسبب عدم الاستجابة لتحديداتها فان ذلك لا يمكن ان يؤثر على سيرنا فى طريقنا الوطنى المستقل : « فالضغوط علينا سواء كانت ضغوطا سياسية او ضغوطا اقتصادية لم تؤثر علينا هتخلينا نسير فى طريقنا » .

كذلك اوضح الرئيس ان الصداقة بيننا وبين امريكا لايمكن ان تتحقق بالضغط اوبنشاط ادارةالمخابرات المركزية الامريكية .

ويجمع المراقبون من ناحية اخرى ، على ان خطاب المشير عبد الحكيم عامر الذى القاه صبيحة يوم ٢٣يوليو، قبل بداية العرض العسكرى الكبير للقوات المسلحة ، قد القى الضوء على الاهمية والفعالية الواقعية التى اصبح يتمتع به السلاح المصرى فى التأثير على اوضاع وقضايا الشرق الاوسط وفى خدمة حركة التحرر الوطنى بالمنطقة : « ان قوة السلاح المصرى وفاعليته ومجال تأثيره الواسع ، هى الآن جميعها مسلمة من المسلمات البديهية فى الشرق الاوسط فوق جميع الخلافات وفوق كل التناقضات » كما اشار الى المعنى الذى اصبحت تمثله القوات المسلحة للجمهورية المتحدة بالنسبة لمصر ومستقبل النضال العربى التحررى وبالنسبة لصيانة الآمال العربية التحررية : « ان قوة السلاح المصرى هى درع الامان بالنسبة لكل امل عربى وهى اداة الردع الحاسم ضد اى تربص باهداف العمل العربى والامانى المشروعة للجماهير العربية . وانه لما يشرف القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة انها واجهت كل امتحان وضعته الظروف امام امتها العربية بروح من الايمان والوحدة كفلت النصر امام جميع التحديات وحققته برغم جميع المصاعب مهما كان نوعها ومهما اختلف مصدرها » .

كما اوضح ايضا وبشكل محدد خط الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للعمل العسكرى العربى الموحد : « ان قواتنا المسلحة لن تدخر اى جهد فى تعاونها مع الجيوش العربية جميعها بغير قيود او تحفظات . ولقد

وضمت كل خبرأتها تجردا واخلاصا حيثما تخدم المعركة الواحدة بغير اعتبار لظروف التحول السياسى والاجتماعى التى تحدث ولابد ان تحدث فى العالم العربى بعض اسباب الفرقة والخلاف » .

وفيما يتعلق بتقييمه للدور الذى قامت به القوات المسلحة المصرية فى اليمن لم يقتصر على مجرد تبيان اهمية وفاعلية العمل العسكرى للقوات المسلحة للجمهورية المتحدة فى الدفاع عن الجمهورية اليمنية ، وانما اوضح ايضا طبيعة الدور الحضارى الانشائى والسلمى الذى قامت به القوات المسلحة فى مضمار التقدم الاجتماعى اليمنى :

« ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة لم تقصر دورها فى اليمن على مجرد الاشتراك فى الدفاع عنه ، وانما كان لها دورهاالاجتماعى جنبا الىجنب معالدور العسكرى. وفى مجالات الصحة والتعليم والتطورالاقتصادى والاجتماعى ونشر الوعى ، فان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قامت بدور الرواد ... بدور حملة مشاعل النور تمهيدا للنهضة وفتحا للآفاق والتقدم » .

كذلك اوضح المشير عبد الحكيم عامر فى خطابه طبيعة العدو الذى جابهته القوات المصرية فى اليمن : « العدو لم يكن مجرد جماعات من المتسللين جرى شراؤهم او جرى تضليلهم وانما كان العدو اقوى من ذلك واكثر شراسة . لقد كانت هناكبقايا الامامةالطائفية تؤيدهاقوى رجعية معززة بامكانيات طائلة ، وكان هناك الاستعمار البريطانى من عدن ومن الجنوب المحتل ، وكان هناك تخطيط كامل من جانب الحلف المركزى اشرفت عليه ووجهته ومولته بعض دول الحلف التى تتظاهر يوما باخفاء مقاصدها ونواياها ، ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، واجهت هذا التحالف واحبطت مقاصده وهزمت كل اطرافه ، ورغم المحاولات المتكررة لهذه القوى الرجعية والاستعماريةلاحراز اى نصر عسكرى ولو كان بسيطا على قواتنا باليمن ، فانه قد فشلت جميع هذه المحاولات ، بل لم يحدث ان سقط موقع واحد لقواتنا منذ بدء حرب اليمن مهما كان صغيرا فى يد العدو » .

على ان من اهم ما سجله خطاب المشير عبد الحكيمعامر واهتم به المراقبون السياسيون والعسكريون بالنسبة للعمليات العسكرية فى الجبهة اليمنية على وجه اخص هو « ان قوات الجمهورية العربية المتحدة قد بدأت اخلاء الاجزاء المتطرفة من الارض اليمنية بعد ان قامت بتطهيرها وتتجمع الآن فى مناطق رئيسية تاركة مهمة حماية المناطق المتطرفة للقبائل اليمنية والحكومة اليمنية ... معنى ذلك بوضوح ان قوى الدفاع اليمنى الذاتى تزداد مع كل يوم مقدرة على تحمل واجباتها» كما اوضح كذلك اننا «استطعنا ان نتغلب على الطريقة التقليدية لحرب العصابات التى كانت تتبع ضد قواتنا فى بعض هذه المناطق » واعلن قرب ختام خطابه « اننا لن لتردد فى اتخاذ اية خطوات تكفل سلامة قواتنا المسلحة باليمن ومواجهة اىمصدر للعدوان».

تقييم الخطة الخمسية الاولى تمهيـــدا للخطـة الثانيـــة

عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكىاجتماعا يوم ١٨ يوليو الماضى . وكان من اهم الموضوعات التى طرحت للمناقشة نتائج اجتماعات لجنة الخطة واللجان الوزارية الاخرى،والخطة الخمسية الاولى وأهدافها فى السنة الخامسة وما تحقق من انتاج فى نهاية هذه السنة .

وكانت الهيئةالبرلمانية للاتحاد الاشتراكى قد عقدتاجتماعا استغرق اربع ساعات واستعرض فيه على صبرى رئيس الوزراء والدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء تجربة الخطة الخمسية الماضية والخبرة المستقاة منها فى وضع الخطة الخمسية الثانية .

وهذا الاجتماع كان استكمالا للاجتماع التاريخى بالهيئةالذى حضره الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٦ مايو ٦٥ وتحدث فيه من بين ما تحدث عن التنمية والتحديات التى واجهتها فى الماضى وسنواجهها فى المستقبل .

وأبرز رئيس الوزراء النقاط التالية : فمن ناحية الخطة الخمسية الاول التى بدا حديثه بتقييم لها باعتبار انها كانت اول محاولة للتخطيط فى مستوى الجمهورية فى جميع القطاعات كما انها وضعت للتنفيذ فى وقت لم يكن متوافرا فيه لدينا الفنيون الذين يمكن أن نعتبرهم فى مستوى الكمال الذى نرجوه .

هذا فوق التحديات الداخلية والخارجية التى واجهناها ومازلنا نواجهها .

● للاحظ بعد انتهاء الخطة الاولى ان التوازن ما بين قطاع الخدمات وقطاع الانتاج مختل من الناحية الرقمية او من الناحية الاقتصادية البحتة ولكن على حد تعبير رئيس الوزراء ليس مختلا من الناحيةالانسانية اذ كنا نواجه بضرورة زيادة الخدمات بعد الحرمان الطويل للجماهير منها .

ويتلخص الاختلال فى ان الانتاج فى القطاع السلعى يعنى القطاع الصناعى والزراعى والتشييد والكهرباء قد حقق ٧٠٪ فقط مما كان مستهدفا فى الخطة من البداية ، بينما حقق فى قطاع الخدمات ٢٣١٪ مما كان موضوعا لها فى عام ١٩٥٩ اما الخطة فى مجموعها فقد حققت ٩٥٪ من اهدافها تقريبا

● ويرجع التخلف فى انتاج القطاع الانتاجى الى اسباب من بينها بعض القصور فى قطاعات الانتاج وخاصة فى الانتاج الزراعى . والقطاع الزراعى صعب جدا فى تخطيطه وهى مشكلة فى كل البلاد التى تأخذ بالتخطيط علاوة على الآفات الطبيعية مثل دودة القطن التى فتكت بالمحصول عام ١٩٦١ .

● وبمنطق الارقام فقد كان الدخل القومى فى عام ١٩٥٢ ٨٠٦ مليون جنيه وفى عام ١٩٦٠ كان ١٢٨٥ مليون وفى نهاية عام ٦٤ أصبح ١٦٤٧ مليون .

ولخص رئيس الوزراء الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية :

● لابد من التركيز على قطاع الزراعة بحيث ترتفع منانتاجية

السلع الزراعية وهذا لايحتاج الى مجهود الفنيين فقط بل مجهود المالكين للارض ايضا . وستبدأ بتوسيع تطبيق التنظيم الزراعي المطبق حاليا بنجاح في محافظتي بني سويف وكفر الشيخ . ويمكن مع بعض التحسينات الفنية ان يزيد الدخل الزراعي ٢٠٪ في العام اي حوالي ٢٠٠ مليون جنيه .

● يجب التركيز على الصناعات الثقيلة بمعنى اقامة المصانع التي تصنع وسائل الانتاج . وذلك يجعل اعتمادنا في الاستيراد على السلع الانتاجية بدلا من السلع الاستهلاكية كما كان الشأن في الخطة الاولى . وهي بطبيعتها مشاريع ضخمة وسيراعى عند اقامتها اربعة اعتبارات :

١ ـ اعتبار تكامل المشروعات وارتباطها والربط بينها ربطا افقيا بمعنى ان يصبح كل مشروع متكاملا بقطاعاته فالمصنع او المنجم مثلا يضم في مشروع واحد مع الطرق الموصلة له وآلات الاستخراج ووسائل النقل واماكن التسويق والاسكان .

٢ ـ اننا لن نحدد أهدافنا على أساس مبلغ الاستثمار بل سنحدد اهدافا عينية . مثلا نقول أن هدفنا تعليم مليون طالب في التعليم الاعدادي ، ومثل آخر أن نضع هدفا لانتاج مليون طن من مصنع الحديد والصلب وهكذا .

فقد ثبت بالتجربة في الخطة الاولى أن الاعتماد في تحديد معدلات الانتاج على المبالغ الكبيرة التي تستثمر لايحقق الاهداف المرجوة اذ يحدث احيانا ان يعجز المبلغ المقرر استثماره عن تحقيقها لارتفاع أسعار التكلفة أو ارتفاع الاسعار العالمية .

ومن ثم فان الارقام الاستثمارية تكون مضللة أحيانا . ومن شأن تحديد اهداف عينية أن يجعلنا نستميت في تحقيقها ولو بتكاليف اقل .

٣ ـ سنتلافى النقص الماضي وهو عدم وجود هدف واضح محدد فيما يختص بالاستهلاك السلعي . اذ لم تكن هناك دراسة سليمة لاحتياجاتنا السلعية سلعة بسلعة ولذلك حدثت ارتباكات غريبة . فقد ارتفع مثلا قيمة الشاي المستورد ٥٠٪ في الشهور الثلاثة الماضية عن نفس الفترة في العام الماضي ! .

٤ ـ ويرتبط بدراسة مسألة الاستهلاك مشاكل الادخار . بمعنى أن نحدد امكانياتنا للاستثمار بعد سنة بحيث لا يحدث عجز في الاستثمار لان اى عجز في أرقام الاستثمار سينعكس بالتالي على الانتاج وعلى الدخل القومي .

وفلسفة الادخار بديل للفلسفة التقليدية في فرض الضرائب كضريبة السجاير التي كانت تتكرر كل عام لمواجهة احتياجات الاستثمار المختلفة .

ولخص رئيس الوزراء فلسفة الادخار الجديدة في ثلاث نقاط :

● اولا انها تعود على المدخرين بفائدة مباشرة .

● أنها تقلل من الاستهلاك أو تؤدي ماتؤدي اليه الضريبة أو الرسوم ولكن بأكثر عدالة لان العبء الذي يتحمله الشخص يتناسب مباشرة مع دخله .

● انها تعطينا فرصة اعطاء خطة التنمية الجديدة ، خطة ادخارية منتظمة نعرف منها مقدار المدخرات التي لدينا

ومن المقدر ان تكون المبالغ المستثمرة في الخطة الجديدة ٣٩٠٠ مليون جنيه أي أكثر من ضعف الخطة الاولى .

وحذر رئيس الوزراء من التواكل على انتصاراتنا ومنجزاتنا الكبرى ، اذ لم يعد ملائما أن نقول اننا نجحنا في بناء السد العالي ونكتفي بذلك بل لازم نفكر في المستقبل .. هل نعتبر نجاحنا فيما حققناه درسا وعبرة لنا يشجعنا على مزيد من النجاح . والذي عملناه وصلنا فيه للهدف نعتبره عبرة ونزيد من مجهودنا ونزيد من تعبنا في سبيل خلق الظروف التي يمكن للمجتمع المقبل ان يجد نفسه في وضع أساسي ينطلق بسرعة أكبر وأكبر ...

مؤتمرات الفلاحين ومشـــاكل الريف

طوال شهر كامل شهدت البلاد سلسلة من مؤتمرات الفلاحين التي نظمتها امانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي العربي . وقد سبق هذه المؤتمرات لقاءات أخرى نظمتها المحافظات ونوقش فيها عدد من القضايا الهامة التي ترتبط بدرجة كبيرة بمشاكل الارض والانتاج الزراعي .

والذين حضروا هذه المؤتمرات يدركون على الفور أهميتها وخطورتها فقد كانت تضم بالاضافة الى امين الفلاحين وبعض اعضاء الامانة العامة، امين الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة واعضاء مجلس الامة ولجان العشرين بالقرى .

ولقد كان من الطبيعي في مؤتمرات كهذه تقع في احضان قطاع ضخم يقف على رأس القوى الثورية في البلاد ويمثل اكثر من ١٧ مليونا مواطنا ان تناقش قضايا مثل دور الفلاح في مرحلة الانطلاق نحو البناء الاشتراكي ،والتعاون الزراعي بقوانينه الحالية ومشروعاته الجديدة. وكذلك مشكلة عمال الزراعة والتراحيل وتنظيماتهم ومدى فاعليتها والنقص فيها .وفي مقدمة ذلك كله مشكلة الانتاج الزراعي وزيادته ،واستخدام الوسائل العلمية في الزراعة وامكانية ذلك ومتطلباته من الناحية العملية.

وكان من الطبيعي ان يحتل **التعاون** جانبا كبيرا من اهتمام من حضروا هذه المؤتمرات ،فالتعاون الانتاجي القائم على الملكية الفردية ما زال هو السمة الاساسية للانتاج الزراعي عندنا.

وفي كل المؤتمرات التي عقدت نوقشت مشاكل التعاون من عدة زوايا ،كما اتخذت قرارات في هذا الصدد .

ففي مؤتمرات أسيوط وقويسنا اتخذت قرارات تطالب بتحويل الجمعيات التعاونية الزراعية الى مؤسسات جماهيرية.

وفي مؤتمر المحمودية والدلنجات طالب المجتمعون بتوزيع مشروع قانون التعاون الجديد لدراسته.

والمعروف ان مشروع قانون التعاون الجديد استهدف تحويل الجمعيات التعاونية الزراعية الى وحدات متكاملة مع توسيع قاعدة المستفيدين من مزايا التعاون .

كما نص مشروع القانون الجديد ان يكون انتخاب اعضاء مجلس ادارة الجمعيات بالطريق السوي تدعيما لمبدأ الديمقراطية في الادارة، ولكن الموضوع الذي اثير من حوله المناقشات في المؤتمرات هو كيفية تشكيل مجلس الادارة .. فبينما ايد البعض مشروع القانون الذي يجعل اربعة اخماس مجلس الادارة ممن يملكون خمسة افدنة فاقل ،عارض البعض ـ ومعظمهم من اغنياء الفلاحين ـ وطالبوا بتغيير القانون حتى لا تكون الجمعيات قاصرة على الفلاح الصغير .

كذلك اتخذت بعض المؤتمرات ـ مثل اسيوط ـ قرارا بتوحيد جهة الاشراف على التعاون الزراعي بدلا من تعددها وتوزعها بين وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، والادارة المحلية وذلك بتشكيل مجلس اعلى للتعاون .

وبالرغم من ان مشكلة عمال التراحيل لم تثر الا في محافظات معينة الا انه قد تم عدد من القرارات الهامة في هذه المشكلة وكلها تتعلق بدفع الطاقات الثورية لهذه الفئة .

ففى المنصورة اتخذ قرار بالاهتمام باللجان النقابية لعمال التراحيل وتنقيتها من العناصر الطفيلية كمقاولى الانفار .

كما طالب مؤتمر بيا والواسطى باعداد دراسات تدريبية لعمال الزراعة، وتحميل اللجان النقابية مسئوليات جديدة فى الانتاج الزراعى مثل توريد العناصر البشرية.

وفى قويسنا طالب المؤتمر بتحقيق الرعاية الاجتماعية للعمال الزراعيين عن طريق التامين ضد العجز والشيخوخة.

ويرى المراقبون ان اتجاه المؤتمرات فى تلك المشكلة كان سليما ، اذ ان مشكلة عمال التراحيل لن تحل بشكل جذرى ما لم تدعم اللجان النقابية وتهيأ لها الفرصة كاملة لتلعب دورها فى تنظيم تلك الفئة ذات المصلحة الاساسية فى الثورة الاشتراكية.

وفى كل المؤتمرات التى عقدت اتخذ قرار بضرورة زيادة الانتاج الزراعى ،على اساس ان مهمة تطوير الزراعة عمليا والتى طرحها المناضل عبد الناصر احد الاهداف الرئيسية للمرحلة الحالية.

ولكن المهتمين بمشاكل الانتاج الزراعى يلاحظون ان هذا الموضوع لم يدرس بالدرجة الكافية. وبالتالى جاءت القرارات فى اغلبها عامة دون البحث فى انجع الوسائل واكثرها فاعلية لزيادة الانتاج الزراعى وتطوره .

الا ان هناك بعض المؤتمرات قد اهتمت بهذه الناحية، ففى البدرشين والعياط واسيوط والاسماعيلية اتخذت قرارات واضحة بضرورة التوسع فى استخدام الوسائل العلمية فى الزراعة وتعميم مشروعات الميكنة الزراعية .

كما اتخذ مؤتمر المنيا قرارا هاما عكس فهما ناضجا لضرورات زيادة الانتاج الزراعى وارتباط ذلك بالتوسع فى الصناعة .

وفى مؤتمرات بنى سويف وكفر الشيخ قدم كشف حساب لسياسة التجميع الزراعى المطبقة فى المحافظتين .

ويرى المهتمون بمشاكل الثورة الزراعية فى مصر ان نجاح تجربة التجميع وخاصة وقد حققت زيادة فى الانتاج قدرها ٢٠٪ ، تؤكد بعض الحقائق التى من الممكن الانطلاق من عندها لتطوير ثورتنا الزراعية ،مثل الروح الجماعية لدى الفلاح المصرى ، ونظرته الى الارض كمصدر للرزق وليست مجرد الملكية كفكرة مجردة .

كما ناقشت المؤتمرات كذلك عددا من القضايا الهامة والمتعلقة بالارض والفلاح مثل تطبيق التأمينات على المحصولات الزراعية ضد التلف والحريق والتأمين على الماشية ..واقامة صناعات ريفية.. وايضا دور الفلاح السياسى .

ويلاحظ المراقبون ان العمل السياسى فى القرية المصرية ما زال متخلفا نسبيا بالنسبة للانجازات الاقتصادية والاجتماعية وان نقطة البدء يجب ان تكون بالاهتمام بالتنظيمات السياسية والانتاجية الموجودة فى القرية مثل الجمعية التعاونية ومجلس القرية واللجنة النقابية لعمال التراحيل والاتحاد الاشتراكى .

ولذا فدراسة جادة لاحوال هذه المنظمات الاربع واطلاق طاقاتها مع تنسيق العمل بينها كفيل بتحويل القرية المصرية الى خلية انتاج ثورية .

ولذلك يرى المراقبون ان انضج قرار اتخذ فى هذا الصدد هو ما تمخض عنه مؤتمر بيا والواسطى اذ طالب بضرورة الربط بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس القرية واللجنة النقابية وبين الجمعية التعاونية فى القرية .

ويجمع المراقبون على اهمية هذه اللقاءات وضرورة التوسع فيها وان كانوا يلاحظون ان هذه المؤتمرات قد اتخذت شكل الاستعراض المتعجل فانعدم تقديم الابحاث فيها كما انه لم يسبقها ندوات لتبلور المشاكل والاقتراحات .

كما ابدى بعض المعلقين رأيهم من ان لجان العشرين فى القرى والتى اقتصر حضور المؤتمرات عليها لا تضم حاليا احسن العناصر واكثرها ايجابية فى القرية .

ويفضل هؤلاء ان يكون اللقاء مفتوحا مع الفلاح فى مؤتمرات عامة . فهذه اللقاءات المفتوحة هى الفرصة العملية الوحيدة لاختيار العناصر الصالحة والقادرة على ان تلعب دورا دافعا فى الثورة الزراعية .

●

■ الجمهورية العربية المتحدة

مؤتمر قمة أفرواسيوى صغير فى القاهرة

كانت القاهرة قبل وبعد تأجيل المؤتمر الافريقى الثانى الذى كان مقررا عقده فى ٢٩ يونيو بالجزائر،مسرحا لكثير من اللقاءات التى تمت على اعلى مستوى بين بعض القيادات الاسيوية والافريقية البارزة .

وقبل أحداث الجزائر وما استتبعته من تأجيل المؤتمر اسهم الرئيس عبد الناصر سلسلة من اللقاءات مع بعض زعماء الدول الاسيوية والافريقية وذلك كجزء من بذل الجهود المشتركة لانجاح المؤتمر والاتفاق على عدم اثارة المنازعات الثنائية والمشاكل الفرعية ، للتركيز على القضايا العامة ، التى تلتقى حولها ارادة الشعوب .. فاجتمع الرئيس بشاستري رئيس وزراء الهند وأيوب خان رئيس الباكستان وشواين لاى رئيس وزراء الصين الشعبية

الا أن أحداث الجزائر المفاجئة قد غيرت كثيرا من الموقف وخاصة فيما يتعلق بالمؤتمر الاسيوى الافريقى ، ووضح على الفور من خطابات الرئيس ان القاهرة تحرص كل الحرص على أن يعقد المؤتمر فى زمانه ومكانه المحددين باعتباره املا لشعوب آسيا وافريقيا خاصة فى المرحلة الاخيرة التى تتسم بانتعاش القوى الاستعمارية والعودة الى سياسة التدخل العدوانى لتجميد والانتكاس بالمكاسب التى حققتها الشعوب

ولذلك ركزت القاهرة جهودها على ان يظل الطريق للمؤتمر مفتوحا لا تقف امامه عوائق او عراقيل ، حتى لو ادى الامر تأجيله بعض الوقت .

وكان هذا هو الخط الاساسى فى كل المحادثات التى أجراها الرئيس عبد الناصر بعد ذلك مع الزعماء الاسيويين فاجتمع مرة ثانية بشاستري فى طريق عودته من مؤتمر الكومنولث فى لندن .. ثم عقد بعد ذلك مؤتمرا بمنشية البكرى ضم الرئيس عبد الناصر وسوكارنو وشواين لاى وأيوب خان ..

وقد أثار هذا المؤتمر اهتمام المراقبين السياسيين نظرا لانه يضم قيادات بارزة للدول الاسيوية والافريقية ، وللظروف التى احاطت بعقده ، واعتبره بعض المعلقين السياسيين « مؤتمرا آسيويا افريقيا صغيرا » .

وفى هذا المؤتمر ناقش الرؤساء الوضع الدولى وتطوراته ؛ وقدم أيوبخان تقييما عن مؤتمر الكومنولث والمشاكل التى اثيرت فيه ، والنتائج التى تمخضت عنها .

كما قدم محمود رياض – الذى كان قد عاد من الجزائر قبلها بيوم – تقريرا مفصلا عن الظروف التى احاطت بتأجيل المؤتمر والذى كان مقررا عقده أصلا يوم ٢٩ يونيو . واستعرض الرؤساء فى اجتماعاتهم الموقف فى آسيا وافريقيا والتأكيد من جديد على ضرورة التضامن الاسيوى والافريقى والموافقة على تأجيل عقد المؤتمر الاسيوى الافريقى ليوم ٥ نوفمبر من هذا العام .

وبالرغم من اضطرار الرئيس الباكستانى أيوب خان للسفر ؛ الا ان المؤتمر واصل اجتماعاته بعدذلك بحضور السيد ذو الفقار على بوتو وزير خارجية الباكستان ممثلا شخصيا للرئيس الباكستانى كما حضره بالاضافة الى الرؤساء وزراء خارجية الدول المشتركة .

وطرح أمام المؤتمر ثلاث مشاكل رئيسية :

● التضامن الاسيوى والافريقى فى مواجهة قوى الاستعمار والامبريالية .

● المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية فى دول آسيا وافريقيا

● استعراض الخطوات التى يمكن اتخاذها لعقد المؤتمر الافريقى الاسيوى فى موعده وليحقق اكبر قدر من النجاح .

وصدر بعد ذلك بيان باسم الرؤساء الاربعة ، اعلن فيه عزمهم على مضاعفة الجهود من اجل انجاح المؤتمر الاسيوى الافريقى وتصميمهم على عقده فى مكانه المحدد بالجزائر فى ٥ نوفمبر وجاء فى البيان : « ان القادة الاربعة يعبرون عن اعتقادهم بأن تأجيل المؤتمر لا يشكل نقدا فى خطى التضامن الافريقى الاسيوى بل يؤكدون من جديد تصميمهم على عقد المؤتمر فى الخامس من نوفمبر القادم بالجزائر تحقيقا للمبادىء التى ارسيت فى مؤتمر باندونج وتطوير ابعد مدى وحيوية اقوى فاعلية لمواجهة التحديات الجديدة والظروف التى طرأت من سنة ١٩٥٥ وكذلك لدعم النضال ضد السيطرة الاجنبية والاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة .

وقد استقبلت الاوساط السياسية فى آسيا وافريقيا هذا البيان بارتياح شديد واعتبرته ردا عمليا على محاولات الهمس التى كانت ترددها الاوساط الاستعمارية حول انهيار المؤتمر الاسيوى الافريقى كما صرح الدكتور سوباندريو وزير خارجية اندونيسيا « ان أهمية مؤتمر القاهرة تعود الى الروح الجديدة التى خلقها هذا اللقاء الهام ؛ فانها ليست وقفا على الدول الاربع ، وانما ستتسع وتمتد لتضم جميع الدول الاسيوية والافريقية .. »

ميزانية ٦٥ – ٦٦ ميزانية تنمية

قدم الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ميزانية الدولة لمجلس الامة بعرض عام عن خطوطها العريضة ، وتلاه الدكتور نزيه ضيف وزير الخزانة بالبيان المالى للميزانية .

ويتضح من البيان المقدم انه بالرغم من ضغط المصروفات الغير الضرورية الا ان الانفاق العام فى ميزانية العام الجديد زادت عما كانت عليه فى العام الماضى فبلغ مجموع الانفاق المقدر خلال العام ١٢٠٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢١، مليون جنيه . ويتضمن هذا الانفاق العام : الانفاق الجارى فى ميزانيتى الخدمات والاعمال وقد بلغ المقدر له ٨٦٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨ مليون جنيه عن ميزانية ٦٤ – ٦٥ ، كما يشمل الانفاق الاستثمارى وقدر له ٣٤٥ مليون جنيه بنقص قدره ٩٧ مليون جنيه وكانت النسبة الكبرى فى الانخفاض فى استثمارات الخدمات .

وقدر الانفاق الجارى فى ميزانية الخدمات بحوالى ٦١٠ ملايين من الجنيهات ، يقابله فى جانب الايرادات حوالى ٦٢٦ مليون جنيه منها ١١٨ مليون جنيه فائض ايرادات قطاع الاعمال .

ومعنى ذلك أن قطاع الخدمات ينفق عليه ١٠٢ ملايين من الجنيهات اكثر مما يحصل من ضرائب ورسوم وغيرها من ايرادات الدولة فاذا أضيف الى ذلك الانفاق الاستثمارى فى هذا القطاع، يكون عجز القطاع ١٤٢ مليون جنيه . مما يجعل بعض رجال الاقتصاد يحبذون رفع الضرائب والرسوم أو خفض نفقة الخدمات ، لان فائض ايرادات قطاع الاعمال يجب ان يوجه اساسا لتغطية الانفاق الاستثمارى فى ذلك القطاع، وقد قدر فى الميزانية بحوالى ٣٠٦ ملايين من الجنيهات . وقدر اجمالى العجز فى نفقات الميزانية بشكل عام بحوالى ٢١٥ مليون جنيه، وامكن تدبير ١٨٥ مليون جنيه منه عن طريق فائض هيئتى التأمينات والمعاشات ، واحتياطيات المؤسسات ، والمدخرات من اجهزة الادخار المختلفة . اما الباقى وقدره حوالى ٣٠ مليون جنيه فقد كانت مقابلته موضع مناقشة فى مجلس الامة وتقرر ان تتم مقابلته من طريق ادخار ما يعادل نصف يوم لجميع العاملين فى الدولة ، وخفض بدلات التمثيل بنسبة ٢٥٪ .

وقدرت ايرادات ميزانية الخدمات بحوالى ٦٢٦ مليون جنيه، او حوالى ثلث الدخل القومى المنتظر فى تلك السنة ، وهى نسبة لا تعتبر عالية .

وتمثل الاجور والمرتبات والمصروفات العمومية (عدا القوات المسلحة) ٤٩٪ من مصروفات ميزانية الخدمات ، ولا تزيد النسبة على ١٧٪ بالنسبة لميزانية الاعمال . وقد روعى عدم ادراج اعتمادات جديدة لتحسين المستوى الوظيفى فى ميزانية الخدمات اكتفاء بالتعزيزات المختلفة التى تمت فى السنة المالية ٦٤ – ٦٥ . كما روعى ضغط المصروفات العمومية قدر الطاقة فالغى بند شراء سيارات الركوب ، وخفض المقدر لبند السيارات عن الميزانية السابقة بمقدار ٥٪ كما خفضت مصروفات الصيانة ، وبدلات السفر ، وتكاليف المبانى والاثاث بنسب ٢٥٪ ، ١٥٪ ، ١٠٪ على الترتيب .

وقد توزع الانفاق على الخدمات كالاتى : دفاع وأمن وعدالة ومصروفات تنظيمية ١٨٥ مليون جنيه ، خدمات تعليمية وصحية وابحاث ١٨٣ مليون جنيه ، خدمات سياحية وثقافية وترويحية واجتماعية وريفية ١١١ مليون جنيه ، وخصص للتموين والتخزين

٦٠ر مليون جنيه ، والخدمات المالية والتجارية ٤٥٧ مليون جنيه وتتضمن الخدمات التموينية ٦ر٢٤ مليون جنيه لخفض تكاليف المعيشة .

ويقدر الانفاق على القطاعات الانتاجية فى الميزانية وهى الزراعة والرى والصرف والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والاسكان ٨١٥ مليون جنيه ، خصص للاستثمار منها ٢٩٢مليون جنيه بنسبة ٨ر٣٥٪ وقد توزعت المصروفات الاستثمارية كالاتى : ٧ر٥٥ مليون جنية للزراعة والرى والصرف ، ٧ر١٣٤ مليون جنيه للصناعة والكهرباء ، ٣ر٤٢ مليون جنيه للسدالعالى ٦ر٤٠ مليون جنيه للنقل والمواصلات وقناة السويس ، ٩ر١٨ مليون جنيه للاسكان والمرافق .

والميزانية بشكل عام تمثل ميزانية تنمية ، وبالرغم من ضغط لبعض المصروفات الا أنه لايمكن اعتبارها ميزانية تقشف كما يحاول البعض أن يصورها .

●

■ الجزائر

جزائر ما بعد ١٩ يونيو

قام مجلس الثورة الجزائرى ، الذى يمثل قمة السلطة والسيادة فى الجزائر ، باتخاذ عدة اجراءات لاعادة تنظيم الحكم واجهزة الدولة والحزب . وكان مجلس الثورة قد تشكل بعيد الحركة التى قام بها الجيش الشعبى الوطنى فى ١٩ يونيو ١٩٦٥ وادت الى عزل الرئيس **احمد بن بيلا** ، واعتقاله .

واهم مايلاحظه المراقبون على الاجراءات التى اتخذها مجلس الثورة . رغم اغلبيته العسكرية ــ هو غلبة الطابع السياسى فيها على الطابع العسكرى . فالوزارة الجديدة التى تشكلت عقب الحركة برياسة **هوارى بومدين** رئيس مجلس الثورة تتكون من وجوه سياسية اساسا .

كذلك عمد مجلس الثورة الى الاتصال باعضاء المجلس الوطنى (البرلمان) بهدف الحصول على تاييدهم وقد حصل بالفعل على تاييد ١١٠ عضوا من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ١٣٦ عضوا ولم تتخذ اية اجراءات انتقامية مضادة ضد الستة وعشرين عضوا الذين امتنعوا من التاييد .

كذلك لوحظ ان مجلس الثورة لم يواجه مظاهرات الطلبة والنساء التى قامت فى العاصمة ووهران وبعض المدن الجزائرية الاخرى باجراءات قمع ارهابية . وفضلا من تلك اتضح ان عدد المعتقلين عقب الحركة لم يكن كبيرا على النحو الذى اذاعته وكالات الانباء فى حينه .

وقد ابدى المراقبون دهشتهم عند اعلان تشكيل الوزارة من ظاهرتين اساسيتين :

اولهما : اشتراك عنصر سياسى يسارى هو **عبد العزيز زردانى** وزيرا للعمل . وكانت الانباء التى تواترت فى الايام الاولى من الحركة قد اكدت اعتقاله مع مجموعة الشباب اليساريين فى حزب جبهة التحرير مثل **حسين زهوان ومحمد حربى وهاشم رضا وعبد المجيد بن ناصر** وغيرهم ..

وثانيهما : عدم اشتراك عنصر سياسى هام من عناصر حركة الجيش فى الوزارة وهو **شريف بلقاسم** الذى كان يشغل فى وزارة بن بللا منصب وزير التربية والتعليم .

واتضح فيما بعد ان عدم اشتراك شريف بلقاسم كان سببه هو تكليفه مع مجموعة من اعضاء مجلس الثورة واعضاء المكتب السياسى واللجنة المركزية للحزب بتكوين لجنة تنفيذية لاعادة تنظيم حزب جبهة التحرير .

اما بالنسبة لاشتراك عبد العزيز زردانى فى الوزارة فيبدو انه جاء نتيجة الرغبة فى تمثيل جميع الاتجاهات السياسية فى الجزائر فى الحكم ــ دون استثناء فى المرحلة الحالية سعيا وراء ما اطلق عليه بيان مجلس الثورة الوحدة الوطنية . ويدل على ذلك اشتراك ممثلين للقوى السياسية المختلفة . [illegible] فيما عدا اليمين التقليدى الذى يمثله فرحات عباس ، سواء فى مجلس الثورة أو فى الوزارة . فبجانب زردانى يوجد **بيطاط وصوت العرب ومحمد ولد الحاج وسى حسن وسى العربى وعبد ا[illegible] بلعيد** وعلى يحيى والابراهيمى وزير التربية والشئون الدينية .

وكان الاساس الذى تم عليه تجميع هذه الاتجاهات هو اولا اعلان الالتزام بمبادىء وخطوط ميثاق الجزائر الذى انبثق من المؤتمر الوطنى الاول لحزب جبهة التحرير الذى انعقد فى ابريل ١٩٦٤ واسفر عن انتخاب احمد بن بيلا امينا عاما للحزب وهوارى بومدين عضوا بالمكتب السياسى له . وعدم التفرقة ثانيا بين مناضلين مدنيين ومناضلين عسكريين .

وقد تكشفت من خلال التصريحات التى ادلى بها هوارى بومدين سواء بصفته رئيسا لمجلس الثورة او رئيسا للوزراء ، ان الحكم الجديد فى الجزائر يسير على نفس السياسة الداخلية والعربية والخارجية التى كانت قائمة فى عهد بن بيلا . بمعنى الاشتراكية والحزب الواحد [illegible] ، والـ[illegible] الوطن العربى وقضاياه ايجابيا باعتبار الجزائر جزء من الوطن العربى .. عربيا ، وتاييد ومساندة جميع حركات التحرر الافريقى ضد الاستعمار القديم والجديد افريقيا ، وسياسة عدم الانحياز والدفاع عن السلام .. خارجيا .

ومن هنا يثير المراقبون سؤالا : لماذا اذن كانت حركة ١٩ يونيو طالما انه ليس هناك خلاف فى الخطوط الرئيسية للسياسة الداخلية والعربية والعالمية ؟



هوارى بومدين

يبدو ان مفتاح الاجابة الوحيد الممكن تلمسه الان هو ان الخلاف لايكمن فى السياسة نفسها فهوارى بومدين بالذات ومعظم قادة الحركة عامة قد ساهموا مع بن بللا فى تخطيطها ووضعها وانما يكمن الخلاف فى «اسلوب الحكم وطريقته» . ويبدو ذلك من التاكيدات المستمرة التى راحت بيانات الحركة وتصريحات قادتها تعلنها عما وصفته «بفردية الحكم والسلطة» فى عهد بن بيلا . وقد لاحظ المراقبون ان بومدين قد حرص وهو يقدم الوزارة الجديد: للصحفيين على التاكيد باختلاف منهج واسلوب عمل وزارته عن منهج واسلوب عمل الوزارة السابقة . فقد وصف منهجه بانه جماعى وجلسات مجلس الوزراء بانها جلسات عمل مخطط و ،ضبط وان قراراته ستكون وليدة المناقشة والبحث الجماعيين .

وهكذا يتضح ان الاتهام الوحيد المتبلور الذى توجهه حركة ١٩ يونيو الى الرئيس السابق بن بللا هو تغليبه للا لوب الفردى فى الحكم . وقد ايد ذلك ماكتب فى الصحف الجزائرية عن تشبيه عزل بن بيلا بعزل خروشوف فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٤ وتلاشى الاتهام بالخيانة تماما ، والذى كان وليد المواطف المتاججة فى مثل ظروف حركات الاستيلاء على الحكم فى ايامها الاولى .

وقد لقى مصير بن بيلا اهتماما عالميا واسع النطاق وخاصة فى الوطن العربى والافريقى ، بسبب تاريخه الوطنى وارتباط اسمه بالثورة الجزائرية منذ اليوم الاول وبعد ذلك بكيانها المستقل الثورى منذ انتصار الثورة . وحرص هذا الاهتمام العالمى الذى شاركت فيه الجمهورية العربية المتحدة على التفرقة بين الاهتمام الانسانى والنضالى بمصير بن بيلا وبين الشئون الداخلية وتغييرات الحكم التى هى من صميم ارادة الشعب الجزائرى وحده .

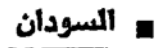
وتوالت التاكيدات الرسمية من الحكومة الجزائرية الجديدة على ضمان حياة بن بيلا وانه يعامل فى معتقله معاملة كريمة .

ويرى المراقبون انه اذا كان من الصعب اسقاط العوامل والعلاقات الشخصية دفعة واحدة الا ان العلاقات الموضوعية للشعوب والثورات والدول قادرة على السيطرة على المسائل الشخصية فيما بعد خاصة وان الامور تجرى فى اطار سلمى وفى التجاه الثورى معا .

●

■ السودان

عاصفة على الخرطوم



محافظ المديريات الاستوائية فى جنوب السودان أن قوات الامن قد قطعت شوطا كبيرا فى اقرار الامن والسلام هناك ، وان الحكومة ستقوم بنزع سلاح المتمردين فى اقرب وقت ، الا انه لم يمض يومان حتى صرحت وزارة الاعلام السودانية ان المتمردين الانفصاليين شنوا هجوما على مقر الجيش فى جوبا ادى الى مقتل ١٢٦ شخصا وأعلنت الوزارة فى نفس الوقت القبض على ثلاثة من البريطانيين فى الجنوب بتهمة التجسس .

وفى اليوم التالى اعلن وزير الداخلية ان الحكومة قد تأكدت ان هناك اصابع اجنبية وراء حركة «الخوارج» فى الجنوب ، وانهم مسلحون تسليحا جيداً وحديثا، وان الحكومة من اجل ذلك



● **محمد محجوب**

فى سبيلها الى اعادة النظر فى سياستها ازاء الاجانب المقيمين فى الجنوب .

وقرر الوزير اغلاق جريدة «فينجيلات» اليومية التى يصدرها **حزب جبهة الجنوب** باللغة الانجليزية فى الخرطوم لتحميلها الحكومة السودانية مسئولية ما يحدث فى الجنوب .

ولم تكتف الحكومة السودانية بفرض حظر التجول فى جوبا ثم كل محافظات الجنوب، بل اعلنت عن اجراءات امن مشددة فى الخرطوم بعد اعلان اذاعة راديو ام درمان بان السلطات قد اكتشفت مؤامرة دبرها بعض ابناء الجنوب لاثارة القلاقل والشغب داخل العاصمة. وفى نفس الوقت بعثت الحكومة بلجنة من الوزراء الى الجنوب لدراسة الموقف ، واجرى رئيس الحكومة السيد **محمد احمد محجوب** مشاورات مع زعماء الاحزاب السودانية لمواجهة الموقف فى الجنوب .

وازمة الجنوب التى تفجرت هذا الشهر . . بدأت منذ استقالة الوزيرين الجنوبيين اللذين يمثلان حزب **سانو** فى الحكومة السودانية احتجاجا على تعيين **بوث ديفو** سكرتير حزب الاحرار الجنوبى وزيرا للثروة الحيوانية. وكان **وليام دينج** سكرتير حزب سانو قد عرض على رئيس الحكومة السودانية حل الازمة بتعيين «**جوشوا مالوال**» عضو اللجنة التنفيذية بالحزب عضوا عن الجنوب فى مجلس السيادة ولكن الحكومة رفضت، ومازال منصب الوزيرين الجنوبيين شاغرا .

ومن نيروبى اذاع **اوليفر باتالى البينو** تشكيل حزب جديد فى الجنوب اسمه « **ازانيا** » يدعو لاستقلال الجنوب عن السودان فى دولة اسمها ازانيا .

واذا كانت مشكلة جنوب السودان هى اهم مشكلة عاش فيها السودان فى الشهر الماضى ، فان هناك عاصفة سياسية اخرى هبت على العاصمة المثلثة. والسبب ان محكمة الخرطوم العليا قد قررت الافراج عن اعضاء المجلس الاعلى السودانى و**احمد خير** وزير خارجية السودان الاسبق ومدير الامن العام **احمد بابكر**.

وثارت ضجة كبيرة لم تثرها احزاب المعارضة فقط المثلة فى جبهة التجمع الاشتراكى بل الحزب الوطنى الاتحادى نفسه المشترك فى الحكومة. فقد انقسم الحزب وطالب فريق منه باعادة اعتقال المفرج عنهم ومحاكمتهم بعد وضع تشريع بذلك والغاء المادة التى تعفيهم من المحاكمة من الدستور ». كما تقدم الحزب الشيوعى السودانى بمشروع للجمعية التأسيسية بمحاكمتهم اما حزب الامة فقد اعلنت قيادته انها لا ترى محاكمة اعضاء المجلس وان كانت قد تركت الحرية لاعضاء الحزب للتصويت كما يرون .

وحول مقر الجمعية التأسيسية اثناء نظر المشكلة كانت المظاهرات العاصفة تطالب بمحاكمة مدبرى انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ . وانتهت الجمعية الى رفض محاكمة اعضاء المجلس باغلبية ٨٨ صوتا ضد ٦٦ »

وهذه هى المعركة الثانية التى تكسبها الحكومة فى الجمعية التأسيسية وكانت المعركة الاولى كسب تعديل الدستور لتعيين السيد اسماعيل الازهرى رئيسا دائما لمجلس السيادة السودانى . وقد اجلت اجتماعات الجمعية بناء على طلب الحكومة لموعد يحدد فيما بعد وقال المراقبون السياسيون ان السبب هو الرغبة فى تهدئة الخواطر وحالة التحفز التى ظهرت بوضوح بين نواب الحزب الوطنى الاتحادى .

وما زال الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى رهن المحاكمة فى الخرطوم بتهمة تدبير المظاهرات اثناء المعركة الانتخابية ، فى الوقت الذى قررت الحكومة اعادة السماح بالصدور لاربع مجلات كانت تؤيد الحكم العسكرى السابق ، وكانت حكومة سر الختم خليفة قد اغلقتها من قبل .

●

■ سوريا

دون كيشوت .. بدون نوايا طيبة

أثارت المعركة التى افتعلها حزب البعث فى سوريا بشأن الموقف من اسرائيل بعض الجدل فى الدوائر العربية والعالمية . وبينما اعلن الدكتور منيف الرزاز السكرتير العام لحزب البعثيين ما معناه أن « سوريا حزب البعث » هى اكثر الحكومات العربية ثورية تجاه اسرائيل ومن اجل تحرير فلسطين ، اكد موقف الحكومة السورية البعثية الاخير عكس هذه التصريحات على خط مستقيم .

وكانت حكومة البعثيين تصرح دائما ان قضية تحرير فلسطين هى قضيتها الاولى ، وتحويل روافد نهر الاردن جزء من هذه القضية . الا ان راديو دمشق اذاع بيانا حول المشكلة اظهر فيه حكومة سوريا وكأنها قد دفعت الى المشاركة فى تحويل الروافد دفعا . قال راديو دمشق فى اسلوب خطابى « اولئك الذين دفعونا الى القيام باعمال تحويل الروافد ، وطلبوا منا انفاق كميات هائلة من النقود لهذا الهدف اولئك الذين وعدونا بالمعونة العسكرية فى حالة عدوان من العدو علينا ، هم اولئك الذين يتخلون اليوم عن كل هذه الخطط ».

ورغم انه من الثابت رسميا ان حكومة سوريا تلقت معونة مالية ضخمة — فى الاعتماد المخصص بعد مؤتمر القمة — لشراء اسلحة حديثة ، ورغم استعداد الجمهورية العربية المتحدة لحماية سوريا من اى عدوان اسرائيلى ينتزع شبرا من الاراضى العربية ، الا ان حديث الراديو السورى يثبت ان حكومة البعثيين قد كفت وقفت منها بالمشاركة فى تحويل روافد نهر الاردن ، ودفعت دفعا للمساهمة فى المشروعات العربية ضد التوسع الاسرائيلى ، وذلك فى الوقت الذى تتهم فيه كل الحكومات العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة بالتخلى عن قضية فلسطين وتحويل الروافد »

وقد عقدت بعض الصحف العربية القومية فى لبنان مقارنة بين موقف حكومة بورقيبة وموقف حكومة البعث ، أو ما سمى بموقفى المناقصة والمزايدة فى قضية تحرير فلسطين . ولكن لم تشذ صحيفة واحدة فى التأكيد بأن موقف الحبيب بورقيبة — رغم خيانته — أكثر صراحة ووضوحا الى جانب القوى الاستعمارية والصهيونية . أما موقف البعثيين فهو محاولة ملتوية للظهور بمظهر الثورى الذى لا يطيق أن يرى اسرائيل قائمة لمدة أسبوع واحد آخر ، ويتخذ فى نفس الوقت مواقفا عملية تدعم من بقاء اسرائيل لاطول فترة ممكنة ، وتؤدى الى بلبلة الجماهير العربية واستنزاف طاقاتها الثورية ، وتبديد الآثار الطيبة للجهد المبذول فى مؤتمرات القمة . لقد عادت حكومة البعثيين من جديد لتحمل لقب « دون كيشوت » الذى اخذ على عاتقه تحرير الناس من الظلم والاستعباد بفرس اعجف وحربة صدئة . والفارق الوحيد بين الشخصية الروائية وبين حقيقة البعث ان « دون كيشوت » الاصلى كان من ذوى النوايا الطيبة !

وقد علق الرئيس عبد الناصر على موقف حكام سوريا فى حديثه لمحطة تليفزيون واذاعة كولومبيا فى ١٣ يوليو الماضى بقوله : « لقد قال السوريون انهم غير قادرين على الدفاع وأنهم يريدون حربا الان مع اسرائيل من جانب العرب جميعا . ولذلك قلت : « اذا لم تكونوا مستعدين للدفاع .. واذا لم تكونوا غير قادرين على الدفاع فكيف تتكلمون عن الهجوم الان .. فلنؤجل اذن التحويل حتى تصبحوا مستعدين للدفاع » .

●

■ اسرائيل

هل تفسح أزمة الاحزاب الطريق للجيش ؟

قدم دافيد بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل السابق وستة من اعضاء الكنيست الاسرائيلى فى منتصف يوليو الماضى ، طلبا بتسجيلهم كأعضاء مستقلين باسم « قائمة العمال الاسرائيليين » وذلك بعد أن اتخذت اللجنة المركزية لحزب الماباى قرارا بطردهم من الحزب لتقدمهم بقائمة منفصلة عنه فى ترشيحات الانتخابات العامة القادمة . ولقد عد المراقبون ذلك بمثابة اعلان رسمى للانقسام فى داخل حزب الماباى الحاكم وظهور « حزب الماباى المستقل » بزعامة دافيد بن جوريون .

وترقم ان شيمون بيريز نائب وزير الدفاع السابق وهو من مؤيدى بن جوريون ، قد أعرب عن اعتقاده بأمكان اتحاد حزب المباى من جديد بعد الانتخابات ، الا أن عديدا من المراقبين للاوضاع الاسرائيلية يشكون فى تلك الامكانية .

ذلك ان التناقض بين خطى كل من دافيد بن جوريون وليفى اشكول رئيس الوزراء الحالى بالنسبة لخطة «الدفاع من دولة اسرائيل وضمان سلامتها» لم يعد من قبيل الخلافات المتعلقة بنقطة تكتيكية تفصيلية وانما اضحى خلافا واضحا على مسألة تتسم بأهمية استراتيجية . فبن جوريون وأنصاره من العسكريين امثال شيمون بيريز نائب وزير الدفاع السابق وموسى ديان وزير الزراعة السابق ويوسف الموجى وزير الاسكان فى وزارة ليفى اشكول الحالية ، يرون ان العمل العسكرى وحده هو الكفيل بتحقيق الحماية لاسرائيل كما يرون ضرورة قيام الجيش الاسرائيلى بضرب عمليات التحويل العربية والتصدى للجيوش العربية بحيث يفرض ويؤكد من جديد الوجود الاسرائيلى فى المنطقة ، مما يفرض ضرورة قيام حكومة «قوية» لاتعتمد كجميع الحكومات السابقة على الائتلاف وتستطيع القيام باعباء هذه «الحرب الوقائية» . كما انهم يرون من ناحية أخرى عدم الاعتماد الكلى على السياسة الامريكية بسبب احتمال التغير فى ظروف المنطقة العربية والظروف الدولية بما لايتفق واهداف ومصالح اسرائيل . لذلك نجدهم يطالبون من أجل تحقيق كل ذلك بأعادة النظر فى نظم الانتخابات الحالية التى تأتى بوزارات ائتلافية . والاخذ بنظام الترشيح حسب المناطق الجغرافية فرديا وبلاقائمة للاتيان بحكومة قوية للمباى المنفرد باغلبية مطلقة .

اما ليفى أشكول فنجد انه بوصول افريل هاريمان مبعوث الرئيس الامريكى جونسون الى اسرائيل ، قد فضل العدول من خطة الحرب الوقائية وقبل التعهدات التى عرضها هاريمان بضمان الولايات المتحدة لحدود اسرائيل وتعهدها بأن تعمل على ألا يتعدى تحويل الدول العربية ، ما كان مقررا لها حسب مشروع جونسون القديم الذى سبق ان قبلته اسرائيل ، فى مقابل عدم القيام بهذا العدوان الذى يعرض جميع المصالح الامريكية فى المنطقة للخطر . لذا فان اشكول لايستهدف بالتالى اقامة حكومة طوارىء ذات قوة غير عادية ، وانما هو يعمل على حل مشكلة التمزق السياسى الحزبى الى ١٨ حزبا ، بتجميع الاحزاب العمالية فى حزب واحد . على انه اذا كان ليفى اشكول قد عمل فورا على وضع سياسته هذه فى التطبيق ، بالتحالف مع حزب احدوت — هاعفودا الضعيف ، وهو من أحزاب الوسط ، على يسار المباى ويمين المبام ، وله ٨ مقاعد فى الكنيست ، فقد كانت النتيجة المباشرة لهذا التحالف هى التصدع التام داخل حزب المباى نفسه .

كما أن التناقض بين بن جوريون وأشكول حول دور المنظمة الصهيونية العالمية وحول قضية لافون ، يجعل الخلاف بينهما أمرا لا مناص من استمراره وازدياد عمقه مستقبلا فى نظر معظم المراقبين مما سيؤثر على خط سير الاحداث فى اسرائيل فى الفترة القادمة . ففى حين يرى بن جوريون ضرورة حل المنظمة الصهيونية العالمية او على الاقل نقلها من نيويورك الى تل ابيب باعتبار ان مهمتها انتهت بانشاء اسرائيل ، نجد ان ليفى أشكول يعقد تحالفا جديدا بين الحكومة الاسرائيلية والمنظمة الصهيونية ايده فيه حزب المباى وكل الاحزاب الاخرى ، على اساس انه ليس هناك مبرر فى المرحلة الحالية لمهاجمة المنظمة الصهيونية حتى برغم فشلها فى جذب مهاجرين جددا . اما بالنسبة لقضية لافون ، فبينما يريد بن جوريون تحميل لافون وزير الدفاع عام ١٩٥٤ مسئولية أحداث الفضيحة التى قيل أنها تتعلق بسحق شبكة تجسس اسرائيلية فى الجمهورية العربية المتحدة بدعوى أنها ستعصف بأمن اسرائيل ، يميل ليفى أشكول بوجهة نظره المضادة الى تبرئة لافون ، الامر الذى يترك علامات من الشك حول قادة الجيش الاسرائيلى وهو ما يعتقد بن جوريون انه فى غير الصالح العام لدولة اسرائيل التى يقوم وجودها كله على أساس هذا الجيش بعكس أى دولة فى ظروف طبيعية .

هذا ولقد اشارت صحيفة «الجارديان» البريطانية الى ان حالة الانقسام والتفتت السياسى ، لم تقتصر فحسب على حزب المباى الحاكم وهو اكبر الاحزاب الاسرائيلية ، وانما تعدتها الى الاحزاب السياسية الاخرى فى اسرائيل التى اصبحت «فى حالة تحلل هى الاخرى منذ الانتخابات الماضية» . فحزب الاحرار وله فى الكنيست ١٧ مقعدا — وهو نفسه ائتلاف من الصهيونيين العموميين والحزب التقدمى الذى كان يطالب بالغاء الاحكام العسكرية فى المناطق العربية واعادة بعض اللاجئين العرب — قد شكل تحالفا مع حزب « حيروت » الارهابى الذى تكون من المنظمة الارهابية « ارجون تزفاى ليومى لايزرايل » (المنظمة العسكرية الوطنية لاسرائيل) والذى يطالب بحدود اسرائيل من النيل الى الفرات وله فى الكنيست ١٧ مقعدا هو الاخر . هذا التحالف بين الاحرار وحيروت لا « يهضمه » كثيرون من اعضاء حزب الاحرار «الاكثر تقدما» ولهذا قرروا أن يخوضوا المعركة الانتخابية مستقلين عن حزبهم .

ويرى المراقبون أجمالا للوضع القائم هناك ، ان حالة التفتت والانقسام الموجودة بداخل الاحزاب والتجمعات السياسية الاسرائيلية سوف تضع ليفى أشكول امام اختيار احد حلين : ان يمضى فى طريقه لاجراء الانتخابات العامة القادمة فى نوفمبر ، وعليه فى هذه الناحية أن يخوض امتحانا ليس بالسهل فى مواجهة بن جوريون شخصيا على المستوى الشعبى العام ، ومن المحتمل أن ينجح فى تلك المواجهة بصعوبة بشكل يمكنه من تأليف وزارة ائتلافية جديدة بدون أى تأييد من بن جوريون ، لكنها معركة بالغة الحدة على أى حال . او ان تنجح المعارضة فى تشكيل الحكومة لاول مرة بدون حزب المباى . اذ ينتظر ان ينال حزب بن جوريون المنشق ١٠ مقاعد فيهبط عدد مقاعد المباى بذلك من ٤٢ الى ٣٢ مقعدا مما يؤدى الى تفوق تحالف الاحرار — حيروت الحاصل حاليا على ٣٤ مقعدا ويمكنه من تأليف حكومة ائتلافية بانضمام الاحزاب المعارضة الاخرى اليه . والطريق الثانى أمام اشكول هو تأجيله للانتخابات ، الا انه سوف يثير عليه أحزاب المعارضة مما يعرضه لعملية طرح الثقة بحكومته فى وقت ينقسم فيه حزبه ، كما أن هذا التأجيل يمكن ان يكون فرصة يستفيد



• ليفى اشكول

منها بن جوريون لتدعيم قواة ضده . وهكذا يقف اشكول أمام أحد اختيارين صعبين :

الا أن هناك حلا وحيدا للازمة يبرز فى نظر بعض المراقبين وهو أن يتحرك الجيش للمرة الثانية فى تاريخ اسرائيل ليحسم الموقف بأن يحدث تجمع للقواد يقررون فيه من يريدونه على راس الحكومة التى لا تملك الا اجابة مطالبهم ، وهو ما حدث من قبل فى عام ١٩٥٥ باعادة بن جوريون الى الحكم . وهناك احتمال ان يتقدم الجيش سيمون بيريز نائب وزير الدفاع السابق أو موسى ديان الذى انعزل بمزرعته منتظرا ان يختاره الجيش بعد أن رفض الانضمام لقائمة بن جوريون للانتخابات ، وتمرد فى نفس الوقت ومنذ البداية على حكم ليفى اشكول واستقل من وزارته.هذا اذا لم يختر الجيش اسما جديدا من بين صفوفه.

بيد أنه اذا كان المراقبون فى اسرائيل يعتقدون بان ليفى اشكول سيفوز فى الانتخابات القادمة بشكل يمكنه من تأليف وزارة ائتلافية جديدة بدون أى تأييد من بن جوريون ، فأن عددا من المراقبين فى الخارج يميلون — فى حالة عدم تحرك الجيش الاسرائيلى بانقلاب — الى الاعتقاد بان اطمئنان الولايات المتحدة الامريكية لسياسة ليفى اشكول التى اقرت «تقطتهم» يمكن ان يدفعها لمحاولة ضمان النجاح لاشكول باية وسيلة سواء فى مواجهة مجموعة دافيد بن جوريون العسكرية ومشاريعها الخطرة من ناحية ، أو فى مواجهة التطرف المغامر لتحالف حيروت — الاحرار الذى لا يمكن ضمان نتائجه من ناحية أخرى.

على أن الأمر المؤكد الذى يجمع عليه عديد من المراقبين ، هو أنه مالم يتدخل الجيش الاسرائيلى تدخلا مباشرا لفرض حكومة جديدة ، وأيا جاءت الحكومة القادمة سواء من ليفى اشكول أو من تجمع حيروت — الأحرار ، فانها لن تكون سوى حكومة ائتلاف ضعيفة تعكس بصورة مباشرة حالة التمزق السياسى والافتقار الى نظرة سياسية موحدة يمكن ان تجمع حولها اغلبية مطلقة ذات وزن واضح داخل البرلمان الاسرائيلى .

●

■ **فيتنام**

تايلور يستقيل ولودج يعود مرة اخرى

فجأة

استقال مكسويل تايلور سفير الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية ، وقال السفير فى استقالته انها لاسباب شخصية . وكانت الصحف الامريكية قد وصفت مكسويل تايلور عند تعيينه فى ذلك المنصب منذ فترة ليست طويلة أنه « الرجل القوى » الذى سيحسم الموقف ازاء عصابات الارهابيين من المتسللين من فيتنام الشمالية الى ارض شعب فيتنام الجنوبية الآمن المسالم .

وأحدثت الاستقالة ضجة كبيرة بين المراقبين السياسيين فى العالم ، وفى أمريكا قبل اى مكان آخر .

قال كينث زابلوسكى النائب الديمقراطى ورئيس اللجنة الفرعية لجنوب شرق آسيا فى الكونجرس الامريكى « لقد أصبت بصدمة واضطراب عميق عندما قرات النبأ فى الصحف » ..

وصرح جروس العضو الجمهورى فى لجنة العلاقات الخارجية أن عودة كابوت لودج الى فيتنام شىء لا يصدق بسبب فشله فى تحقيق أى مهمة سابقة تتعلق بفيتنام .

ومن ناحية أخرى صرح السناتور واين جورس المعارض العنيد للحرب الفيتنامية تعليقا على النبأ أنه من الانباء الطيبة ، وأن الموقف السياسى والعسكرى فى فيتنام قد تدهور فى الفترة التى عمل فيها مكسويل تايلور سفيرا للولايات المتحدة فى فيتنام ووصف نبأ تعيين هنرى كابوت لودج بأنه نبأ سىء لانه صاحب الخطة الاولى للحرب غير المشروعة التى تخوضها امريكا فى فيتنام الجنوبية . وكرر مطالبته بسحب القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية متهما جونسون أنه يدفع بالعالم الى كارثة حرب عالمية ثالثة .

ولكن اتجاها ثالثا مما يسمونه بالاتجاه «المعتدل» الذى يمثله وليام فولبرايت رئيس اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكى صرح بأن استقالة تايلور قد يترتب عليها التاكيد على الجانب السياسى للمشكلة الفيتنامية .

وقد شهد هذا الشهر نشاطا واسعا وعميقا فى فيتنام ذا شقين : سياسى وعسكرى .

وقد بدأ النشاط السياسى بدعوة جونسون الامم المتحدة بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٠ عاما على انشائها بالتدخل لتسوية المشكلة الفيتنامية .

ومعروف طبعا ان الامم المتحدة عاجزة عن الحركة بسبب الخلاف الامريكى السوفيتى على تمويل نفقات قوات الامم المتحدة فى الكونجو .

كذلك فشلت بعثة الكومنولث التى تقرر فى الاجتماع الاخير ارسالها برئاسة ويلسون رئيس الوزراء البريطانى ، اذ رفضت كل من الصين وفيتنام الشمالية والاتحاد السوفيتى استقبالها . واستعاض ويلسون من ذلك بارسال وزير من حكومته الى هانوى رجع أيضا بخفى حنين .

واعلن فجأة منذ أسبوعين ، عن وصول افريل هاريمان سفير الولايات المتحدة الى موسكو . وظل السفير أربعة أيام قبل أن تحدد له مقابلة مع كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى ، ثم عقد اجتماعين فى مدى أسبوعين دام أولهما ثلاث ساعات صرح بعده أفريل هاريمان ان مشكلة فيتنام مشكلة يحلها الشعب فى الجنوب والشمال . وأعلنت مصادر وزارة الخارجية الامريكية ان موقف أمريكا والاتحاد السوفيتى لم يتغير بعد هذه المحادثات التى وصفت بأنها على درجة عالية من «السرية والاهمية» .

ويقول المراقبون أن كوسيجين بدا فى محادثة مع هاريمان حادا وهذا يعكس موقف الاتحاد السوفيتى المتشدد من المشكلة ازاء الولايات المتحدة الذى بدا فى مقاطعة المسئولين السوفيت لحفل السفارة الأمريكية الاخير فى موسكو .

ونشرت الصحف البريطانية أن هاريمان قدم الى كوسيجين مشروعا أمريكيا جديدا لحل المشكلة الفيتنامية ويقضى المشروع

ما أسماه بالعدوان الشيوعى على فيتنام فان خطر الحرب العالمية سيظل قائما .

واذا كان النشاط السياسى حول المشكلة الفيتنامية قد برز فى الشهر الماضى بشكل ملحوظ ، فان النشاط العسكرى كان أكثر بروزا خلال شهر يوليو حيث ازدادت هجمات جبهة التحرير الوطنية لتحرير فيتنام بشكل لم يسبق له مثيل . فقد ضربت قاعدة واتانج الامريكية للمرة الثانية ودمرت ٢٨ طائرة مرة واحدة .

ودخلت القوات الامريكية والاسترالية لاول مرة فى معركة مكشوفة مع قوات جبهة التحرير انتهت بانسحاب القوات الامريكية والاسترالية .

ولاول مرة اضطرت الولايات المتحدة استخدام قاذفات القنابل الثقيلة من طراز « ب ـ ٥٢ » لضرب قوات حركة التحرير الفيتنامية ، وتطير تلك الطائرات من قاعدة جوام على بعد ألفى ميل من فيتنام .

وفى مرة حاصرت القوات الجنوبية والامريكية ثمانية آلاف جندى من جبهة التحرير ، وبعد ذلك صرح مسئول أمريكى اننا لم نعثر لهم على اى أثر كأنما الارض انشقت وابتلعتهم .

وتوالى الخسائر الامريكية حتى ان جونسون صرح بأن الحالة تزداد سوءا فى فيتنام وأن ٣٠٠ جندى أمريكى قتلوا منذ تولى هو الرئاسة بينما أبيد ١٥٠٠ من جيش سايجون فى الخمسة عشر يوما الاخيرة فقط .

وفى نفس الوقت أعلن دين راسك وزير خارجية أمريكا بأن قواعد الصواريخ التى كان قد عرف بأن الاتحاد السوفيتى قدمها للدفاع عن هانوى قد تم انشاؤها . وتردد الحديث بين العسكريين الامريكيين عن ضرب هانوى بدعوى أنها « ليست مكانا مقدسا » وارتفع رقم القوات الامريكية من ٦٠ الفا الى ٧٥ الفا . ويطالب العسكريون بزيادة القوات الى ربع مليون ، خاصة بعد ان اعلنت بعض المصادر مغادرة اول دفعة من المتطوعين من فيتنام الديمقراطية هانوى فى طريقهم لمعاونة قوات جبهة التحرير .

وحذرت الصين الشعبية بعد ان حلقت أربعة طائرات أمريكية فوق « هاينان » الصينية ان اى غارة أخرى بعد ذلك لن تفلت من العقاب ، وأن الجيش الصينى على أهبة الحرب .

اما فى سايجون ، فالتوتر يسود الكاثوليك هذه المرة لا البوذيين بعد أن قتلت قوات الامن الكولونيل « فام نجوك تاو » مدير الانقلابات فى فيتنام الجنوبية كما يسمونه .. وهو كاثوليكى ذو نفوذ بين الكاثوليك .

ومن فيتنام الديمقراطية أذيع أنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء الكامل للقوات الامريكية من فيتنام الجنوبية .



● مكسويل تايلور

بتشكيل حكومة وطنية من جميع الطوائف السياسية فى فيتنام الجنوبية ومن بينها حركة التحرر الفيتنامية التى تقود الثورة ، وضمان الحياد الدولى لفيتنام .

ودعا ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الاتحاد السوفيتى لمعارضته فى عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة فيتنام .

وعلى المستوى الشعبى دار نشاط سياسى كبير .. ففى هلسنكى .. عقدت عدة جلسات لمجلس السلام العالمى .. خصيصا من أجل مشكلة الحرب فى فيتنام وهاجم رئيس الوفد الامريكى فى المجلس سياسة « الدوائر الاحتكارية العدوانية فى بلاده » .

وازدادت حركة المظاهرات وندوات الجامعات فى الولايات المتحدة للهجوم على سياسة الحكومة الامريكية العدوانية .

وسافر من بلتيمور ثلاثة من السيدات الامريكيات العضوات فى جمعية مناهضة العدوان الامريكى فى فيتنام الى جاكارتا للاجتماع بست سيدات أندونيسيات وست من فيتنام الديمقراطية وست من جبهة التحرير الوطنية فى فيتنام الجنوبية لبحث افضل الطرق لوقف الحرب وتسوية المشكلة .

وقد أبدى الرئيس جونسون تبرمه الشديد من الانتقادات التى توجه لسياسة حكومته ، فأعرب فى خطاب غاضب له عن ضيقه ممن ينتقدون سياسته ، وقال ان شرف أمريكا القومى فى خطر وهدد بأنه من المحتمل اتخاذ قرارات جديدة وخطيرة فى فيتنام .. لانه يتوقع أياما مظلمة لامريكا هناك .

وأسرع نيكسون المرشح الجمهورى الاسبق فى انتخابات الرئاسة بتأييد جونسون وطالب بمضاعفة الغارات الجوية والبحرية على فيتنام واتهم نقاد سياسة أمريكا بالكذب ، وزعم انه مالم يتوقف

■ **اليونان**

هل يملك الملك أم يحكم ؟

لايتوقع غالبية المراقبين ان يواصل حزب باباندريو (اتحاد الوسط) المعركة ضد الملك للدرجة التى تصبح فيها معركة ضد الملكية نفسها. والسبب ليس مستمدا من اسم الحزب بقدر ما هو مستمد من مواقفه السياسية بشكل عام .

فمنذ ان احرز حزب اتحاد الوسط اغلبية تسمح له بتاليف الوزارة وهو يجامل الملك فى اكثر من موقف. وقد بدا تنازله عندما عين مسيو جاروفالياس وزيرا للدفاع رغم ما يعرفه الجميع وعلى رأسهم باباندريو من ان جاروفالياس موضع الثقة التامة للملك وصديقه الشخصى وعينه الساهرة داخل الحكومة. وقد عرف جاروفالياس دائما بانه احد العناصر «المحافظة» التى تقف الى اقصى اليمين رغم تمتعه بعضوية حزب باباندريو .

وعندما اكتشفت «حكومة باباندريو» ان اسرار وزارة الدفاع تصل الي صحف المعارضة اليمينية ادركت على الفور ان هناك عملية مدبرة من القصر ورجله جاروفالياس لاسقاط الحكومة .

وعندما واجهت الحكومة الموقف بضرورة تطهير الجيش من الضباط اليمينيين وذوى الميول الفاشية رفض وزير الدفاع،بايعاز من الملك ،ووقعت الازمة المعروفة التى ادت الى استقالة او اقالة الحكومة كلها .وفى مقابل خطة الحكومة لتطهير الجيش من العناصر اليمينية المتطرفة، اشاعت صحف القصر والمعارضة اليمينية ان باباندريو يتستر على تنظيمات ذات ميول يسارية فى صفوف الجيش، وان ابن باباندرو (البروفسور اندرياس باباندريو الوزير بالحكومة) ضالع فى المؤامرة .



● باباندريو

ورغم ان المظاهرات الغاضبة لمئات الالاف من اليونانيين تؤيد باباندريو فى موقفه الدستورى والديموقراطى من الملك ، الا انه من المشكوك فيه ان يصل حزب باباندريو الى ابعد من «مواقف الوسط» بين اليمين واليسار ،وترضى اليمين فى النتائج النهائية .

وقد سبق ان عرض اليساريون، ممثلين فى (الحزب اليسارى الموحد) تكوين جبهة مع حزب اتحاد الوسط ،ولكن الحزب الاخير رفض بشدة .

غير ان حزب باباندريو فى النهاية لا يتمتع برضاء القصر والدوائر الامريكية رضاء تاما فى نفس الوقت، وهو يميل دائما الى اتخاذ مواقف معتدلة فى سياساته الداخلية والخارجية ، وفى اطار التحالفات الرسمية لليونان مع حلف الاطلنطى ودوائر الغرب .

ومن هنا يرجح كثير من المراقبين ان تنتهى الازمة الحالية بانتخابات نيابية جديدة يفوز فيها حزب باباندريو على اساس طرح المشكلة التقليدية فى النظم الملكية على جمهور الناخبين وهى: هل يملك الملك فحسب ام يحكم ايضا ؟!

●

■ **بريطانيا**

أزمة الاستعمار العجوز

أظهرت البيانات الرسمية عن التجارة الخارجية لبريطانيا فى شهر يوليو سنة ١٩٦٥ ان وارداتها فى ذلك الشهر قد بلغت ٤٧١ مليون جنيه فى حين لم تزد صادراتها عن ٣٨٩مليون جنيه،اى ان العجز الشهرى قد بلغ ٨٢ مليون جنيه . وبالرغم من ان هذا العجز اقل من ذلك الذى سجله شهر مايو بحوالي ١٨ مليونا الا ان دوائر « السيتى » (حى الاعمال) تنظر للوضع الاقتصادى بتشاؤم متزايد مرجعه استمرار العجز من شهر الى شهر رغم الاجراءات التى اتخذتها حكومة العمال فى نوفمبر الماضى . وسرعان ما ينعكس هذا التشاؤم على البورصة وعلى سرعة المرفق نتبدأ من جديد المضاربة على الاسترلينى بالهبوط . ويطير المستر كالاجان وزير المالية الى واشنطون يستجدي العون ان لم يكن من الدولار (الذى يواجه بدوره الكثير من المصاعب) فعلى الاقل من نفوذ امريكا السياسى والاقتصادى . وبينما يحاول المستر ولسون ان يتخذ مظهر من يلعب دورا مستقلا فى ازمة فيتنام ليسترضى اعضاء الكومنولث الاسيويين والافريقيين ، يضطر وزير ماليته الى الالتزام بالتحالف «الانجلو سكسونى» كمايسميه ديجول اكثر واكثر

ويرى المراقبون انه ليس غريبا ان تتعثر جهود الحكومة البريطانية فى تحسين الاوضاع الاقتصادية . فازمة الاقتصاد البريطانى ازمة عميقة الجذور لانها ازمة شيخوخة وحين يتكلم من الاستعمار البريطانى فنقول انه «الاستعمار العجوز» فهذا ليس من قبيل الصور الادبية ولا مجرد اشارة الى مراثة الامبراطورية البريطانية ، ولكنه تعبير يجد اساسه فى حالة الاقتصاد البريطانى الفعلية . لقد كانت بريطانيا اسبق دول

العالم الى التصنيع فثبتت صناعتها فى وقت مبكر . وظلت لفترة طويلة بمثابة «مصنع للعالم كله» تكاد تنفرد بتوريد عدد كبير من المنتجات المصنوعة الى جميع بلاد العالم، ودعت وقتها الى حرية التجارة فى أوسع الحدود ، لان معنى الغاء الحواجز الجمركية هو عجز أى صناعة محلية عن منافسة المنتجات البريطانية ، معناه أن يبقى العالم ريفا لبريطانيا » ولهذا ناضلت لندن من أجل حرية التجارة حتى بحد السلاح . وحين نشأت الصناعة رغم ذلك فى عدد آخر من البلدان ، تحصنت بريطانيا فى حدود امبراطوريتها الشاسعة واقامت نظام التعريفة التفضيلية بين كل الكومنولث الذى يجعل المنتجات الصناعية البريطانية تدفع فى كل دول الكومنولث تعريفة أقل من منتجات الدول الاخرى . وظلت بريطانيا رؤوس أموالها الفائضة فى الامبراطورية وخارجها فاستمرت حتى الحرب العالمية الاولى تصدر المنتجات الصناعية وتستورد المواد الخام ، والمواد الغذائية بأكثر مما تصدر ، وكان عائد استثماراتها فى الخارج يغطي الفرق بين ثمن صادراتها وثمن وارداتها ، بعبارة أخرى **كان عائد الاستثمارات البريطانية فى الخارج يمكن بريطانيا من أن تحصل على سلع قيمتها أكبر من السلع التى تصدرها .**

ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها من احداث تغيرت الصورة الى حد بعيد . **لقد استدانت بريطانيا وفتحت أرضها للاستعمار الامريكي وغدت تدفع عائد استثمار بعد أن كانت أكبر محصل لعوائد الاستثمار الاجنبي فى العالم ومن ناحية** أخرى افقدتها **حركة التحرر الوطنى** اسواقا كانت مقفلة عليها او تكاد مثل السوق المصرية والهندية . وأطاحت **الثورات الاشتراكية** بمصالحها فى أوروبا الشرقية والصين . وحتى الدول التى مازالت داخل الكومنولث ــ أساسا بفضل مرونة لندن السياسية ــ اخذت تبنى **صناعات محلية** فيقل اعتمادها على بريطانيا ن هين زاد ارتباط بعضها اقتصاديا بالولايات المتحدة مثل كندا واستراليا وجنوب أفريقيا .

لكل ذلك كان على بريطانيا ان تغير سياستها التجارية تغييرا شاملا . لم يعد بوسعها أن تعيش باستمرار فى حالة عجز فى الميزان التجاري يغطيه عائد الاستثمارات البريطانية فى الخارج **بل لقد أصبح لزاما عليها أن تصفي عجز الميزان التجاري بالزيادة المستمرة فى التصدير** ، أصبح عليها ان تزيد صادراتها بشكل اساسي في وقت انكمشت فيه اسواقها التقليدية . وفى السنوات التى تلت الحرب حاولت الحكومة البريطانية تحقيق تصفية العجز التجارى بضغط الواردات عن طريق تغيير الاستهلاك الداخلي والاستمرار فى استخدام التوزيع بالبطاقات حتي سنة ١٩٥٠ ولكن تقييد الاستهلاك الداخلى على هذا النحو يؤثر فى النهاية فى حجم الطلب العام وبالتالي يؤثر فى مستوى الارباح ويضعف الحافز على الاستثمار لدى الراسماليين فيهبط معدل نمو الاقتصاد البريطاني . ومن ثم كان من الضرورى ازاحة هذه القيود والاعتماد اساسا على زيادة حجم الصادرات **ولكن الصناعة البريطانية تدفع اليوم ثمن سبقها التاريخي . لقد كانت أقدم الصناعات ، ولهذا فهى اليوم اقلها انتاجية .** انها لاتستطيع أن تصمد امام الصناعة اليابانية التى لايزيد عمرها فى أسوأ الاحوال عن خمسين سنة . ولا فى وجه الصناعة الالمانية التي اعادت رؤوس الاموال الامريكية بناءها بعد الحرب العالمية الثانية على احدث كلمة الفن الانتاجى .

ان مناجم الفحم البريطانية التي استغلت على اوسع نطاق منذ قرنين على اثر ثورة التجار تقدم اليوم أغلى فحم فى العالم وصناعة الغزل والنسيج فى لانكشير التى كانت منتجاتها تنتشر فى كل جوانب المعمورة تضطر اليوم الى تصفية عدد كبير من مصانعها لضعف انتاجيتها وقدم معداتها .. الخ .

حقا لقد بذلت بريطانيا جهودا ضخمة لتجديد صناعتها بحيث تصبح قادرة على المنافسة فى الاسواق الدولية » ونجحت بالتالى فى تخفيض العجز فى ميزانها التجارى من ٦٦٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٣ الى ٤٣٠ مليون سنة ١٩٥٨ . ولكن الكساد الذى عاناه الاقتصاد الغربى كله فى العام المذكور كان بداية ارتفاع جديد فى العجز حتى بلغ ذروته سنة ١٩٦٠ حين كان ٨٤٥ مليونا ثم عاد الى الانخفاض من جديد وها هو ذا يرتفع مرة أخرى .

وغداة الازمة العنيفة التي عاناها الاسترليني في الخريف الماضي (١) اتخذت حكومة ولسون مجموعة من الاجراءات الهامة بعضها عاجل والبعض الاخر طويل الاجل .

وكان من أهم الإجراءات العاجلة :

- فرض رسم اضافى على الواردات قدره ١٥٪ من قيمتها . وقد أثار هذا الاجراء ثائرة دول « منطقة التجارة الحرة الاوربية» فاضطرت الحكومة فى أبريل الماضي الى تخفيض الرسم الى ١٠٪
- ضغط الانفاق الحكومي ، وبالذات فى مجال انتاج الطائرات الحربية والاسلحة الصاروخية . وقد ترتب على هذا الضغط ان عدلت بريطانيا من انتاجها بمفردها وقررت الاشتراك فيه مع فرنسا .
- أعفاء الصادرات من بعض الضرائب غير المباشرة ، اي منحها أعانة تصدير مقنعة .

اما اهم الاجراءات طويلة المدى فكانت :

- الاهتمام بتنمية المناطق المتخلفة فى بريطانيا مع تحقيق سهولة انتقال العمال من منطقة الي أخرى حتى لايؤدي التوسع الصناعي الي رفع الاجور
- انشاء وزارة للشئون الاقتصادية تعنى بلوغ خاص بتحقيق التوسع فى صناعات التصدير
- أنشاء وزارة للتكنولوجيا للعمل على تطوير الصناعة البريطانية فنيا .

وقد أدت الاجراءات العاجلة الي تخفيض العجز فى الميزان التجاري فى الشهور الاولى ، وبالتالى تخفيف الضغط على الاسترليني . **ولكن تقليل الواردات مع الاستمرار فى التوسع الصناعي فى الداخل كان لابد ان يؤدي الي ارتفاع الاسعار والاجور .** وبالرغم من اتفاقية «الجنتلمان» التي عقدتها الحكومة مع رجال الاعمال والاتحاد العام للعمال لتثبيت الاجور والاسعار ، اخذت الاسعار فى الارتفاع مما دفع عددا من النقابات الهامة مثل نقابة عمال المناجم الى اعلان عدم ارتباطها بهذه الاتفاقية والمطالبة بزيادة الاجور لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة . والواقع ان رغبة الحكومة ــ من ناحية اخري ــ فى موازنة الميزانية دون زيادة فى الضرائب المباشرة حتى لاتحد من الاستثمار حملتها على زيادة عدد من الضرائب غير المباشرة التى ساهمت بذلك فى ارتفاع نفقات المعيشة .

وتقول الايكونوميست ان الحكومة منقسمة فيما يتعلق بمواجهة الاوضاع الراهنة بين انصار التريث قليلا حتى تؤتى الاجراءات التى اتخذت كل مفعولها وانصار اجراءات جديدة . هذا فى حين يتجدد الحديث عن احتمال تخفيض قيمة الاسترليني فتضطر الجارديان الى النبيه وتأكيد ان مثل هذا التخفيض يبدو فى نظر ولسون عملية انتحارية .

---

(١) انظر « الطليعة » العدد الاول ــ التقارير الشهرية .

■ حلف الاطلنطى

سوق الموت المشتركة

ما زال الاقتراح الذى تقدم به ماكنمارا وزير الدفاع الامريكى ، فى ختام اجتماع مجلس حلف الاطلنطى ، بانشاء سوق مشتركة السلاح بين الدول الاعضاء ، مثار التعليق والجدل فى الصحف الغربية .

ويرى بعض المعلقين السياسيين أن الاقتراح جاء على أثر عجز مجلس الحلف فى اجتماعه الاخير عن تحقيق اى نتائج فى اتجاه تدعيم الحلف ، ورغبة فى جذب تأييد الدوائر الاحتكارية فى الدول الاوروبية للسياسة الامريكية التى تلقى معارضة وعداء متزايدا .

والواقع أن صناعة الاسلحة فى الدول الاستعمارية من اهم الصناعات الراسمالية التى يحقق الاحتكاريون من ورائها ارباحا ضخمة . بل ان تطور التسليح الحديث وما ادى اليه من تقدم تكنيكى جعل صناعة الاسلحة تنشط بدورها عددا اخر من الصناعات الأساسية كصناعة الصلب والمعادن غير الحديدية والصناعة الاليكترونية .. واندفاع الحكومات فى سباق التسلح ورغبتها فى التفوق فيه تجعلها — وهى اهم عميل لصانع الاسلحة — تتساهل فى شروط التعاقد بحيث تصبح صناعة الاسلحة بعيدة عن تقلبات السوق وتحقق ارباحا عالية ومأمونة ولقد استغلت صناعة الاسلحة فى امريكا جو الحرب الباردة وسياسة الاحلاف والقواعد العسكرية وبرامج المعونة العسكرية على أوسع نطاق . فهى من ناحية تتمتع بحماية خاصة تضمن لها تمويل كل مشتريات القوات المسلحة الامريكية فى الداخل والخارج فقانون « شراء المنتجات الامريكية » يلزم حكومة واشنطون بالا تشترى من الخارج اى سلعة لها مثيل فى امريكا ، الا اذا كان ثمن السلعة المستوردة بما فيه نفقات الشحن يقل ٥٠٪ من ثمن نظيرتها الامريكية . ومن ناحية اخرى استفادت الصناعة الامريكية من فترة ضعف الصناعة الاوروبية نتيجة لتحديها اثناء الحرب فتولت تصدير الاسلحة اللازمة لحلفاء امريكا . وليس ثمة احصائية شاملة لحركة صادرات السلاح من الولايات المتحدة ، ولكن يمكن ان ناخذ فكرة جزئية عنها اذا عرفنا ان الصادرات الامريكية «التى تم وفقا لبرامج المعونة العسكرية» كانت تتراوح طوال الخمسينات بين ١٥ و ٢٠٪ من اجمالى الصادرات الامريكية .

وكان من الطبيعى أن تعمل الصناعة الاوروبية بعد اعادة بناء منشآتها التى دمرتها الحرب ، على منازعة الولايات المتحدة هذا الاحتكار . ولكن التطور التكنيكى للاسلحة ولاسيما فيما يتعلق بالطيران والصواريخ — وحتى اذا تركنا جانبا الاسلحة النووية — جعل استثمارات هذه الصناعة تبلغ ارقاما خيالية فتصميم نموذج جديد لطائرة نفاثة مقاتلة وتنفيذه يتكلف فى المتوسط حوالى عشرون مليون جنيه استرلينى تنفق جميعها قبل انتاج الطائرة انتاجا جاريا . والصناعة فى هذا المجال تعتمد على السبق الفنى والاختراع ، ولهذا فانها تستلزم تكاليف باهظة فى ميدان البحث تقدر بحوالى ٢٥٪ من الاستثمارات فى مجال الصناعة الاليكترونية مثلا . ولهذا لم يكن فى وسع كل الدول الصناعية ان تدخل السباق . وعمدت دول مثل ايطاليا ، بل والمانيا الغربية ذاتها ، الى الاكتفاء بشراء حق تصنيع النماذج الجديدة من أمريكا أو بريطانيا وتصنيعها محليا .

ولكن كل من بريطانيا وفرنسا صمم على دخول هذه المعركة وتنجحت صناعة الطيران فيهما فى الوصول الى انتاج مقاتلات نفاثة تنافس الانتاج الامريكى بل وتفضله احيانا . كما أن بعض الدول مثل السويد التى تهتم بنوع خاص بالاسلحة الدفاعية نجحت فى انتاج بعض الاسلحة الممتازة . وهكذا بدأت حركة تجارة واسعة نسبيا فى الاسلحة بعيدا عن امريكا . فكل من السويد وسويسرا تشترى من بريطانيا الصواريخ المضادة للطائرات ، كما تشترى سويسرا واستراليا المقاتلات الفرنسية ميستير وميراج . وتشترى فرنسا من السويد معدات تصويب القنابل . بل لقد نجحت بعض الصناعات الاوروبية فى التفوق على مثيلتها فى الولايات المتحدة . وهكذا اضطرت واشنطون الى ان تشترى من فرنسا الصواريخ المضادة للدبابات كما اشترت من بريطانيا تصميم بعض المحركات النفاثة وكذلك حق انتاج قاذفة القنابل البريطانية « كانبرا » .

ورغم هذه النتائج ، لم تكن الامور ميسرة دائما للصناعة الاوروبية . وليس أدل على ذلك من ان الشركتين البريطانيتين اللتين تنتجان الطائرات «هوكر سيدلى» و « شركة الطيران البريطانية» قد قدرتا الاندماج . كما ان ظروف بريطانيا الاقتصادية قد دعت حكومة العمال الى العدول عن برامج انتاج بعض الاسلحة الجديدة . وتتظهرت فى هذا الاطار فكرة التعاون بين عدة دول اوروبية فى انتاج تلك الاسلحة . وكانت سابقة التعاون البريطانى الفرنسى فى انتاج الطائرة المدنية «الكونكورد» قد قطعت شوطا بعيدا ولهذا قدرت حكومتا لندن وباريس انتاج بعض الاسلحة منها ودعوة بون للاشتراك معهما .

وهكذا لاح أمام الامريكيين خطر تجمع صناعة الاسلحة الاوروبية فى نطاق يتجاوز اطار السوق الاوروبية المشتركة ويضم بريطانيا وما يمثله هذا التجمع من تهديد لاسواق السلاح الامريكى فى الخارج فضلا عن تدعيمه موضوعيا لسياسة ديجول الرامية لتحقيق استقلال أوروبا فى مواجهة الولايات المتحدة وفى هذه الظروف تقدم ماكنمارا باقتراحه الخاص بحرية تجارة الاسلحة بين الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى . ولابد لكى يصبح هذا الاقتراح حقيقة واقعة من ان يعفى الكونجرس الحكومة من قانون شراء المنتجات الامريكية فيما يتعلق بالاسلحة حتى يصبح فى وسع حكومة واشنطون أن تشترى من الخارج الاسلحة التى يقل ثمنها عن مثيلتها فى امريكا لابنسبة ٥٠٪ وانما باى نسبة ، أو التى تتفوق عنها نوعيا .

والملاحظ ان فرنسا بالذات لم ترحب كثيرا باقتراح ماكنمارا اما لان باريس لاتثق فى جدية واحتمال موافقة الكونجرس عليه واما لانها تفضل ان تستمر فى سياسة تدعيم الانتاج الاوروبى للسلاح .

وعلى اية حال فالسلاح فى يد الراسماليين سلعة كسائر السلع تدر على منتجيها الربح بشرط ضمان تصريفها . ولاينال من هذا الوضع ان تكون الاسلحة مصدرا للحرب والدمار ، فالموت نفسه يمكن ان يحقق الربح . ولهذا لاينبغى ان ندهش حين تعلن واشنطون استعدادها لبيع السلاح لاسرائيل ولبعض الدول العربية فى نفس الوقت . لانه بالاضافة الى العوامل السياسية التى تتمثل فى ان هذا الموقف هو فى الواقع تبرير لتسليح اسرائيل وانتصار للرجعية العربية ضد الثورة اليمنية توجد عوامل اقتصادية هامة تتمثل فى ان تلك الدول العربية يمكن ان تحصل على نفس الاسلحة من فرنسا (كما فعل لبنان) أو من بريطانيا فتضيع أرباح التصدير على تجار الاسلحة الامريكيين .

■ **سينما**

طفرة كبيرة فى الفيلم التسجيلى المصرى

منذ وقت قريب ، صـــدر قرار من شركة الاستديوهات التابعة لمؤسســة السينما بالقاهرة بتكوين لجنة فنية لتخطيط انتاج الافلام التسجيلية ولمتابعة الخطة . وقد صدر هذا القرار بعد انتقال ادارة الافلام التسجيلية من شركة الانتاج العربى الى شركة الاستديوهات ، وبعد اعتماد مبلغ نصف مليون جنيه لانتاج الفيلم التسجيلى فى الخمس السنوات القادمة .

وقد تشكلت اللجنة بحيث تضم المفكر الاشتراكى ، والناقد والموسيقى ، والفنان التشكيلى والمخرج والمصور السينمائى، وبذلك تتكامل العناصر الاساسية التى تضمن أرساء أنتاج الفيلم التسجيلى على أساس سليم . ووقع الاختيار على المفكرين والفنانين : محمود أمين العالم وأحمد كامل مرسى وسليمان جميل وجمال السجينى وصبحى شفيق وحسن الطمسانى وصلاح التهامى ويرأس اللجنة سعد نديم مدير ادارة الافلام التسجيلية والقصيرة .

وخلال الشهر الماضى فقط ، اجتمعت اللجنة خمس مرات، واستطاعت ان تخطط أنتاج الافلام التسجيلية على أساس وضع خطتين : أحدهما خطة قصيرة الامد ، والاخرى بعيدة الامد .

وتجيب الخطة القصيرة الامد على احتياجات مجتمعنا فى المرحلة الحالية ، مرحلة الدخول فى عهد **الصناعة الثقيلة ومواجهة التحديات** . ومن هنا وافق أعضاء اللجنة بالاجماع على أن تكرس ادارة الافلام التسجيلية العام الاول من أنتاجها لاظهار هذه التحولات على شاشة السينما ، وفى الوقت نفسه تعمل الادارة على أخراج أفلام تجيب على عديد من الاسئلة الحائرة فى وجدان الجماهير الان ، كمشكلة **فلسطين وحرب اليمن** وكيف تعد كل معركة من هذه المعارك **جزءا من خطة حماية الكيان العربى ومناهضة الاستعمار وقطع الطريق على كل خططه التى يدبرها للتسلل الى الشرق الاوسط وأفريقيا .**

وقد طالب أعضاء اللجنة **بعدم تضحية الفن العالى من أجل المضمون الاجتماعى** والسياسى، بمعنى ان معالجة هذه الموضوعات لا بد وأن تخرج من دائرة الدعاية التقريرية الجافة ، الفجة ، الى مستوى النظرة الواعية ، الانسانية التى يلقيها فنان على واقع جديد يتسع حوله ويتطور ويتشابك فى علاقاته مع الواقع المعاصر كله . ولتحقيق هذا الهدف ، أى وحدة المضمون العالى مع الشكل العالى ، تكونت أربعة وحدات أنتاجية ، فى كل منها مخرج ممتاز ومصور ومدير أنتاج وسائر العناصر الضرورية لانتاج **الافلام القصيرة**، ومهمة كل وحدة هى تنفيذ جزء من الخطة واختيار الفريق الفنى لكل فيلم من بين أعضائها ومن بين من ترشحهم .

كذلك قررت اللجنة اصدار شكل سينمائى جديد معروف فى دول العالم المتطورة هو ما يعرف **بالمجلة السينمائية** ، وهى تختلف من الجريدة السينمائية فى انها تقوم بعرض حى لمظاهر الحياة والفكر والفن والحضارة وهى تتطور وتتفاعل شهرا بعد شهر . وسوف تصدر المجلة شهرية ، وتوزع على دور العرض فى شتى أنحاء العالم العربى ، وفى أفريقيا ، وفى سفارات الجمهورية العربية المتحدة فى شتى أنحاء العالم .

وبالاضافة الى ذلك ، رحب **عز الدين فؤاد** ، مدير شركة الاستديوهات ، بشتى الاتجاهات الجديدة فى التعبير السينمائى التى طالبت اللجنة باحتضانها ، ولهذا قرر أنشاء وحدة لانتاج **الافلام التجريبية .**

وقد لقيت هذه القرارات رد فعل حماسى فى وسط السينمائيين الجادين ، لانها تدل على أن **نقطة الانطلاق الحقيقية** نحو الفيلم الذى يستمد مادته من الواقع ويتطور أبتداء من تجريب لغة السينما الجديدة عليه قد أصبحت حقيقة ملموسة ، فالفيلم التسجيلى والفيلم التجريبى هما القاعدة الاساسية التى تبنى عليها محاولة التجديد فى السينما .

●

■ **السوق الاوربية المشتركة**

الوحدة الاوربية أم الفرنسية ؟

لا يعرف أحد بالدقة مصير وحدة أوربا الغربية بعد الموقف الاخير **للجنرال ديجول** من السوق الاوربية المشتركة . وقد كان مستقبل ومصير المجموعة الاوربية محل تساؤل من جميع صحف الغرب والشرق :

هل ستخرج من الحرب الصريحة مع الجنرال ديجول دون خسائر ؟ وما هو الشكل الجديد لها اذا استطاعت البقاء ؟

ومن السهل ان نتصور ـ كما قالت **الايكونوميست البريطانية** ان تتحطم المجموعة الاوربية تحت ضربات ديجول العنيفة ، من ان نتصور بقاءها كقوة كبرى فى العالم الغربى .

وكانت الفكرة الغالبة المسيطرة على غالبية المراقبين بعد «الفيتو» الفرنسى لعرقلة انضمام بريطانيا للسوق عام ١٩٦٣، انه ايا كان ما يفعله ديجول فان «الجنرالات يأتون ويذهبون» اما المؤسسات والنظم فتعيش الى الابد. ولكن فكرة اخرى بدأت تسود اليوم، وهى اقل تفاؤلا واكثر واقعية اذ تعترف بأنه من الممكن ان يقضى على المؤسسات والنظم فى النهاية وكل الدلائل ـ كما تؤكد صحف الغرب ـ تشير الى رغبة الجنرال ديجول الواضحة فى «اغتيال» هذه المؤسسات.

وخطة ديجول فى رأى المعلقين ذات اتجاه محدد، وهو ازاحة القيود الوحيدة الفعالة على القومية الفرنسية أو السيادة الوطنية. ووسيلته لذلك اقناع المزارعين الفرنسيين بأن الاجانب (من حلفائه الاوربيين) يرفضون ان يدفعوا لهم ما يستحقونه من اثمان لحاصلاتهم .

اما موقف الاعضاء الخمسة الاخرين للسوق فهو واحد من اثنين :

● اما ان يعلنوا ضرورة انقاذ السوق بأى ثمن، وعندئذ يفرض الجنرال ديجول كل شروطه.

● او ان يعلنوا الحرب بدورهم، وعندئذ يقدم ديجول نفسه للناخبين الفرنسيين كبطل الدفاع عن وحدة وسيادة فرنسا.

والمرجح حتى الان أن يعبر ديجول عن وجهة نظره بشأن عقد اتفاقية لتمويل الحاصلات الزراعية، بمعزل عن ميزانية الدول المشتركة او سلطات البرلمان الاوربى. ومن المحتمل ان يتمكن الخمسة الاخرون من تبرير تراجعهم على اساس أنه من الأوفق ان تعيش وتحارب مرة اخرى!

ولكن الاحتمال الذى يزعج انصار الوحدة الاوربية هو ان تتضاءل السوق الاوربية الى مجرد اتحاد جمركى دون أى مطامع سياسية .

ويتأكد مثل هذا الاحتمال لديهم بسبب ما يعرفونه عن احساس ديجول بأن استقلال فرنسا عن المجموعة الاوربية يعنى تحريرها من «الرعاية» الامريكية ، ونهاية تقسيم اوربا ـ فى الحرب الباردة ـ الى شرق وغرب متعاديين .

واذا تحقق هذا الهدف فستصبح علاقات باريس بموسكو افضل من علاقات بون بهاء وسيصبح الشرق حليفا ـ بشكل من الاشكال ـ لفرنسا ضد المانيا الغربية، وربما أزداد التقارب ايضا بين فرنسا وبريطانيا. وسيصبح ديجول فى النهاية بطلا لعملية تاريخية لم يستطع احد حتى الان أن يحلم بتحقيقها.





● الرقابة على المؤسسات العامة .
تأليف د . عبد السلام بدوى

● القصة الداخلية لحرب العصابات فى فيتنام .
تأليف ولفريد .ج. بيرشت

الرقابة على المؤسسات العامة

● تأليف : د. عبدالسلام بدوى

فى هذا الوقت الذى تشغل فيه قضايا القطاع العام المحل الاول من اهتمام كل المعنيين بنجاح البناء الاشتراكى فى بلادنا ، تعتنى المكتبة العربية بمؤلف قيم يعالج قضية من اهم تلك القضايا الا وهى قضية الرقابة على القطاع العام . ولهذا ليس غريبا ان تمتد يد القارىء فى شوق الى كتاب الدكتور عبد السلام بدوى « الرقابة على المؤسسات العامة ـ دراسة تحليلية لوسائل حقيق الرقابة على القطاع العام ووحداته الانتاجية » . ولنبادر الى القول بأن الكتاب لن يكذب شوق القارىء ، بل سيقدم له مادة دسمة

فالمؤلف يواجه مشكلة الرقابة على وحدات القطاع العام مواجهة علمية تقوم على الدراسة المقارنة التى تغفل الفروق بين النظم الاقتصادية والاجتماعية كما تقوم على التحليل العلمى والتكتيكى لاعمال الرقابة . ولهذا قسم المؤلف الكتاب الى ثلاثة اجزاء : ماهية المؤسسة العامة ومكانها فى النظام الاقتصادى ، والرقابة على المؤسسات العامة ووسائل تحقيق تلك الرقابة فى الجمهورية العربية المتحدة .

فى الجزء الاول يبرز المؤلف حقيقة وجود القطاع العام فى كل بلاد العالم حتى أشدها تمسكا بالمشروع الخاص بالاقتصاد الرأسمالى وهى الولايات المتحدة . ولكنه يبادر الى ابراز الفارق الجذرى بين القطاع العام فى نظام رأسمالى والقطاع العام فى نظام اشتراكى فيقول :

« وفى النظام الرأسمالى يكون تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى محدودا . ويتم بتهيئة البيئة الصالحة نحو القطاع الخاص .

« أما فى النظام الاشتراكى فان الدولة تعتمد اعتمادا كليا على القطاع العام فى تحقيق هذه التنمية ، ومن ثم تمتلك وسائل الانتاج وادواته وتخضع النظام الاقتصادى الى تخطيط شامل.»

وبعد هذا التوضيح المبدئى يستعرض الكاتب أنواع المشروعات العامة فى البلاد الرأسمالية محاولا تصنيفها على حسب درجة الملكية والادارة الى مشروعات عامة كاملة ، ومشروعات عامة غير كاملة ، مثل شركات الاقتصاد المختلط) ويخلص من ذلك الى أن فكرة المؤسسة العامة قد ظهرت من

اجل سد النقص والثغرات فى نظام المشروعات العامة ».

وعندئذ يبحث تعريف المؤسسة العامة وتحديد العناصر المميزة لها ثم تصنيف المؤسسات العامة الى مؤسسات متعددة الاغراض واخرى متخصصة . وبعد هذا العرض العام ينتقل المؤلف الى دراسة تطبيقية لوضع المؤسسات العامة فى بعض البلدان الرأسمالية (الولايات المتحدة — انجلترا — فرنسا — الهند — تركيا) ثم فى كل من الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا لتجربتين اشتراكيتين تختلف اساليبهما التنظيمية .

وبعد هذه الجولة الوصفية يخصص المؤلف الجزء الثانى لدراسة تحليلية للرقابة على المؤسسات العامة ، ويبدؤه بتحديد « ماهية الرقابة » وهنا يستعرض المؤلف التعاريف المختلفة لمفهوم الرقابة وينتهى الى تعريف خاص للرقابة يستهدى به فى الدراسة . ويلى ذلك دراسة تفصيلية وتكتيكية لعمليات « الرقابة على أوجه النشاط » وعمليات الرقابة على النتائج النهائية ، وهى دراسة مستفيضة ومدعمة بالامثلة الرقمية والرسوم البيانية . حتى اذا ما انتهى المؤلف من تحديد وسائل الرقابة انتقل الى دراسة الهيئات التى تقوم بها فى النظم الرأسمالية من ناحية وفى النظم الاشتراكية من ناحية أخرى .

وهنا نجد ايضا نفس العناية بشمول الدراسة وتنوعها وبيان كافة التفاصيل المتعلقة بالموضوع كما نجد الدقة النظرية التى تحمل المؤلف على توضيح ضآلة الدور العامل والمستهلك فى الرقابة على المؤسسات العامة فى الدول الرأسمالية ، فى الوقت الذى يبرز فيه ما يسميه المؤلف « رقابة الاجهزة الاجتماعية » فى الدول الاشتراكية وأهم اشكالها رقابة النقابات ورقابة الحزب . وابراز هذا الجانب الجماهيرى فى الرقابة على القطاع العام وتحليل الاشكال المختلفة لممارستها فى التجارب الاشتراكية المختلفة يلقى الضوء على احدى السمات الاساسية للقطاع العام فى ظل الاشتراكية . وقد اوضح الكاتب الفرق بين هذه الرقابة « والرقابة التشريعية » التى يمارسها البرلمان فى البلدان الرأسمالية كما قارنها بمحاولة « التمثيل الثلاثى » التى طبقت فى فرنسا فى المشروعات التى أممت غداة الحرب العالمية الثانية والتى بمقتضاها يتشكل مجلس ادارة المشروع المؤمم من ممثلين لكل من الحكومة ، والمستهلكين ، والعاملين ».

واخيرا يخصص المؤلف الجزء الثالث من كتابه لموضوع « الرقابة على المؤسسات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة » . والواقع أن هذا الجزء ممتع حقا . فهو فضلا من أهميته من الزاوية العلمية الا أنه يمس قضايا الساعة مسا مباشرا . والمؤلف يعالجه بطريقة حية تستولى على كل انتباه القارىء . ففى الفصل الاول منه يشرح المؤلف تطور القطاع العام عندنا . ورغم حرصه على ايجاز هذا العرض حتى لايخرج عن موضوعه الاصلى فان عبارته الواضحة وربطه لهذا التطور بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد يضفى على هذا الفصل أهمية خاصة . وقد قسم المؤلف تاريخ القطاع العام عندنا الى مراحل ثلاث : قبل الثورة — من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ — ومنذ ١٩٦١ . وقد تختلف معه فى اعتباره الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ مرحلة واحدة . ولكن التقسيم له أسسه الموضوعية التى لا جدال فيها ».

وينتقل المؤلف بعد هذا العرض التاريخى الى بحث بعض « صور من مشكلات المؤسسات العامة » ، اى الى معالجة القضايا الراهنة للقطاع العام . وهى معالجة تنم عن معرفة دقيقة بتلك القضايا وبمدى التعقيدات والتناقضات التى تحد من انطلاق القطاع العام . وهو يضيف تلك القضايا الى مشكلات تتعلق بالتشريع المنشىء للمؤسسة العامة واخرى ناتجة من علاقة المؤسسة العامة بالاجهزة المركزية . او بعبارة اخرى مشكلات القطاع العام الداخلية ومشكلاته الخارجية . وفى المجموعة الاولى يعرض المؤلف تباعا لاوجه النقص فى التشريع الذى يحكم وجود ونشاط المؤسسات العامة — وينقد التفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة لعدم دقة فكرة المرفق العام القائمة عليها التفرقة ضاربا مثلا بالنقل الذى هو مرفق عام وخدمة انتاجية فى نفس الوقت — تباين طبيعة الوحدات التى تشرف عليها المؤسسة العامة ما بين وحدات انتاجية نامية لها رأسا وشركات عامة ، وشركات مختلطة وجمعيات تعاونية او حتى مؤسسات .. والمؤلف يطالب هنا بتوحيد النمط التنظيمى للوحدات الانتاجية النامية للمؤسسة حتى يمكن تحديد اسس متماثلة للادارة) — الازدواج والتداخل بين عمل المؤسسات المختلفة وبعضها البعض او بينها وبين هيئات عامة ،او مصالح حكومية وبعد أن يعدد أمثلة قد غدت شهيرة فى هذا الصدد يضع مبدءا عاما لاعادة تنظيم النشاط الانتاجى للدولة ».

« وعلى ذلك يقتضى الامر دراسة مهام المؤسسات العامة الحالية والمصالح الحكومية والهيئات العامة التى تقوم بنشاط مماثل وتوحيد جهودها فى جهاز واحد وذلك منعا للازدواج والتعدد وزيادة اعباء الدولة وصيانة للصالح العام » .

ثم يعرض المؤلف الى مشكلة التسلسل الادارى بين الوزير والمؤسسة والشركة موضحا تداخل الاختصاصات وعدم وضوح السلطات وعدم تحديد مواعيد لممارستها الامر الذى تبرز خطورته بنجاح خاص فيما يتعلق بسلطة الوزير فى الغاء قرارات مجلس ادارة المؤسسة وسلطة المؤسسة فى الغاء قرارات مجلس ادارة الشركة ، هذا الوضع الذى تترتب عليه أن سادت عادة الاستئذان السابق لاتخاذ اى قرار خشية الغائه بعد اتخاذه — هذا الاستئذان الذى ينتهى عمليا الى تركيز السلطات فى اعلى مستوى . ويختم المؤلف هذا الجانب من الدراسة بالمطالبة فى اعادة النظر فى قانون الشركات الذى «أصبح لايتفق والنظام الاشتراكى » واصدار قانون جديد للمؤسسات العامة ينظم طريقة ادارة القطاع العام ، وفى المجموعة الثانية من مشكلات القطاع العام الراهنة يدرس المؤلف تباعا علاقة القطاع العام بكل من جهاز التخطيط ، والجهاز المصرفى ، واجهزة التجارة الخارجية ثم يولى عناية خاصة لمشكلة تعدد اجهزة الرقابة المركزية بشكل يؤدى الى استنزاف جزء كبير من وقت المسئولين عن الانتاج فى تقديم بيانات متماثلة كما يؤدى الى ضعف مستوى الرقابة فى نهاية الامر حيث تصبح البيانات المقدمة شكلية لا تعبر كثيرا عن الواقع . ويذكرنا المؤلف بعدد من أجهزة الرقابة القائمة قانونا او فعلا : الادارة العامة لحسابات الحكومة والحساب الختامى بوزارة الخزانة — الجهاز المركزى للمحاسبات — ادارة الحسابات بكل مؤسسة — المجلس الاعلى للمؤسسات — الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ..... الخ .

وأخيرا وعلى ضوء هذه الدراسة يقدم المؤلف خطة كاملة لاعادة تنظيم الرقابة على القطاع العام يقوم على تحليل عمليات الرقابة وتصنيفها وتبسيط الاجهزة القائمة فيها . وهو فى هذا الشأن يميز بين ما يمكن ان نسميه « الرقابة الذاتية » أى الرقابة التى تمارسها الاجهزة القائمة بالتنفيذ نفسها وبين الرقابة المركزية التى تمارسها أجهزة تابعة للدولة رأسا . واذا قلبنا الترتيب الذى يعرض به المؤلف أشكال الرقابة واجهزتها وبدأنا العرض من أسفل من الوحدة الانتاجية ذاتها نجد أنه يقترح الاستغناء من شكل مجلس الادارة الحالى بما يتضمنه من أعضاء من خارج المشروع او أعضاء متفرغين باعتباره بقية من شكل الشركة المساهمة التى كانت سائدة فى القطاع الخاص الاستعاضة عنه بمجلس مديرين يرأسه مسئول واحد هو المدير العام ويضم عددا من مديرى الاقسام والفنيين ولجنة منتخبة من العاملين بالشركة « مهمتها خلق روح المنافسة بين العمال لزيادة الانتاج » دون تدخل من الادارة اليومية . وهو يوضح انه « بذلك يمكن الجمع بين مبدا ابقاء الادارة فى يد مدير واحد مسئول والرقابة من جانب المنتجين المباشرين واشراكهم فى كثير من الموضوعات التى تهمهم مباشرة ،كالمساهمة فى وضع خطة الانتاج والاسكان والمكافآت التشجيعية » . ومثل هذا التنظيم ينتشر فى التجارب الاشتراكية فى الخارج وينادى به

بعض الاقتصاديين الاشتراكيين في بلادنا ، ولكننا نختلف معهم في الراى ونرى أن تجربة مجلس الادارة المكون من العاملين في الشركة بعضهم بالتعيين والبعض الاخر بالانتخاب تجربة يمكن ان تؤدى الى نتائج رائعة لو لقيت العناية السياسية وتوافرت لها ظروف النجاح . اما **المؤسسة** فيحدد المؤلف مهمتها — ونحن نوافق تماما على هذا التحديد — **بالتنسيق بين تلك الوحدات ومتابعة نتائجها ومعاونتها في تذليل الصعاب التى قد تقابلها** . وبالمثل نتفق معه تماما حين يقول ان **الوزير المختص**: **« تعرض عليه نتائج اجمالية دون أن يتدخل في التنفيذ بحيث تقتصر مهمته على التنسيق فيما بين المؤسسات ومتابعة نتائجها وتذليل ما يقابله من صعاب باعتباره جهة اشراف وحلقة اتصال بين المؤسسة والاجهزة المركزية »** . وكنا نود لو تعرض المؤلف في هذا المقام لمشكلة تشغل كثيرا من رجال القطاع العام وهى هل المؤسسة مستوى ضرورى في جميع الاحوال وحتى عند وجود وزارة نوعية او عند انحصار النشاط الانتاجى على وحدة انتاجية واحدة او وحدتين ؟ ! .

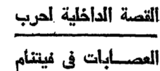
اما الرقابة الخارجية او المركزية فيرى المؤلف جمعها بين ثلاثة اجهزة : **جهاز التخطيط** ويشمل نشاطه وضع الخطة ومتابعة تنفيذ المؤسسات لها ، **والجهاز المصرفى** وهو خير من يقوم بالرقابة المالية على حركة الاستثمار والانفاق الجارى في حدود الخطط والميزانيات التقديرية ، **والجهاز المركزى للرقابة** ويضم الجهاز المركزى للمحاسبات (على أن تعهد اليه بكل اعمال الرقابة المستندية) **والجهاز المركزى للتنظيم والادارة**، ولا شك ان هذا هو الاتجاه السليم في تنظيم الرقابة . فالرقابة الاقتصادية يقوم بها جهاز التخطيط ، والرقابة المالية يقوم بها الجهاز المصرفى . وربما كان من الافضل الابقاء على استقلال الجهاز المركزى للمحاسبات بعد ان يشمل نشاطه كافة اشكال الرقابة المستندية ، وان تشمل رقابة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كل مشكلات العمل والعمال .

وبعد ، لعل هذا العرض السريع والوجيز ان يكون قد أعطى القارىء فكرة تقريب عما يحتويه كتاب الدكتور عبد السلام بدوى من دراسة قيمة ومن مادة غنية تجعل قراءته فرضا على كل من يعنى بمستقبل قطاعنا العام ، حجر الزاوية في بنائنا الاشتراكى . ولابد ان نحيى قبل كل شىء الجهد الضخم الذى تعين على المؤلف ان يبذله لكى يقدم للقارىء دراسة على هذا المستوى من الشمول . ولكن اكثر الامور استرعاء للانتباه هو الوضوح الفكرى الذى يتميز به المؤلف في أهم القضايا التى يثيرها وجود القطاع العام في كل من القطاع الرأسمالى والنظام الاشتراكى . وليس هذا الوضوح بالأمر الهين ، اذا ما أخذنا في الاعتبار ما تحفل به الكتب الجامعية بل وبعض المراجع العلمية من خلط — متعمد احيانا — وطمس للفروق الجوهرية. والكاتب — مع احترامه الدقيق للامانة العلمية والتقاليد الجامعية — كاتب اشتراكى ، لا يخفى التزامه . ولذلك فهو يعالج مشكلة الرقابة من زاوية ضرورة وجود القطاع العام واهمية نجاحه ، ولا يجعل لحظة واحدة من المشكلات المعقدة التى تثيرها تلك الرقابة مبررا للتنكر للقطاع العام او للتمجيد غير المباشر لفوضى الانتاج الرأسمالى .

حقا انه يمكن ان يختلف المرء مع الدكتور عبد السلام بدوى في هذه الجزئية أو تلك كما يمكن ان يأخذ عليه انه لم يصل بالجهد الى غايته في تأصيل بعض المفهومات وبالذات تلك المتعلقة بتصنيف عمليات الرقابة ومعايير التصنيف الموضوعية. ولكن من سمات العمل العلمى الناجح انه يثير الخلاف ويفتح مجالات جديدة للبحث ، لان الحقيقة العلمية هى في نهاية الامر ثمرة الجهد الجماعى لمئات الباحثين .

واخيرا ، ان كتاب « الرقابة على المؤسسات العامة » كان في الاصل رسالة دكتوراه حصل بها المؤلف على درجة الدكتوراه في ادارة الاعمال . وان كل من اشتغل بالعمل الاكاديمى وعرف مشاقه التى ينوء بها المتفرغ وهو يعد في مستهل شبابه لا يملك نفسه من أن ينفعل أمام عمل الدكتور عبد السلام بدوى فمن ناحية لابد أن تسجل لديه هذا الاحترام العميق للعلم الذى يحمله الى السعى اليه وطلبه لوجه العلم وحده وليس ابتغاء لمنصب او جريا وراء تحصين دخل فهو في اكبر المناصب ولن يغنيه لقب « الدكتور » في عالم الماديات شيئا ومن ناحية أخرى لا بد أن نتذكر ما يعنيه اعداد رسالة دكتوراه من جهد ووقت بالنسبة لرجل مثقل بالمسئوليات تشغل اعباء منصبه الجزء الاعظم من يومه . وحين يصبح طلب العلم جهدا فوق جهد وحبا خالصا دون قصد يبلغ المرء مقاما بعيدا بين أهل العلم . وذلك ما فعله الدكتور عبد السلام بدوى .

●



● **تأليف ولفريد . ج . بيرشت**

في هذه الفترة التى يشتد فيها العدوان الامريكى في فيتنام الجنوبية وتضطر الولايات المتحدة الى توسيع رقعة الحرب ونقلها من حرب « خاصة » الى حرب « محدودة » تشترك فيها الجيوش الامريكية بدرجة متزايدة . والتى اصبحت تهدد بأن تتحول الى حرب كورية جديدة تشترك فيها كل من الكتلتين الغربية والشرقية اشتراكا فعالا .

يلقى كتاب **« ولفريد.ج بيرشت »** الجديد **« القصة الداخلية لحرب العصابات »** الذى نشرته **« دار الناشرين العالميين بنيويورك »** ضوءا واضحا على الكيفية التى استطاع بهما الشعب الفيتنامى أن يهزم أسلوب الحرب الخاصة الذى وضعته الاستراتيجية الامريكية لاستخدامه في البلاد المتحررة حديثا وكانت فيتنام الجنوبية هى مجال تجربته الاولى

و**« ولفريد.ج بيرشت »** هو كاتب استرالى ومراسل صحفى يتميز بأسلوب روائى شيق يجعلك تحس بأنك جزء من الاحداث التى يصفها . ولقد قضى اكثر من عشرين عاما مراسلا صحفيا في اوروبا وآسيا ، وكان مراسلا صحفيا اثناء الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفييتى ، حيث شاهد كيف أوقف الشعب السوفييتى الزحف النازى وكيف رده على أعقابه. وبعد الحرب العالمية الثانية عاش مراسلا صحفيا في آسيا وجنوب شرق اسيا ، وكان مراسلا اثناء حرب كوريا ، واخيرا ابان حرب فيتنام الشمالية. وحاليا في فيتنام الجنوبية التى تمثلها الولايات المتحدة .

والكتاب عبارة عن بيانات عن رحلاته في تلك المنطقة المحررة

التى يشرف عليها جيش التحرير ، وتبلغ تقريبا (١) ٤/٥ مساحة فيتنام الجنوبية فى الفترة ما بين الثلاثة الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٦٣ والثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩٦٤.

وهو يتناول وصفا تفصيليا لرحلة الكاتب داخل فيتنام فتشعر عند قراءته بانك تقوم بنفس الرحلة الخطيرة تتسلق الهضاب او تمشى فى وديان ضيقة مخترقا الغابات او تمر خلال الممرات الضيقة تحت الارض أو فوق الكبارى المصنوعة بأيدى الجنود المعلقة منها او تلك التى لا تعدو أن تكون جزع شجرة واحدة فقط أو ساق غاب ضخم. وتجد صعوبة فى الحصول على الطعام حيث لاتستطيع ان تصطاد شيئا حتى لايسمع العدو صوت الرصاص او حفيف السنار .

فالتداخل كامل بين أرض الاعداء والارض المحررة .

الحرب الخاصة

ويوضح «بيرشت» السبب الرئيسى لزيارة فيتنام فى اهتمامه بالتعرف على طبيعة الحرب الفيتنامية ، فيذكر أنه أراد أن يتعرف على الكيفية التى تطبق حاليا بها تلك النظرة التى تسمى **«بالحرب الخاصة»** التى ابتدعها **«جنرال ماكسويل تايلور (٢)»** الـذى كان المستشـار الحربى للـرئيس الراحـل **« كينـدى »** ثم أصبح أخيرا سفيرا للولايات المتحدة فى فيتنام ليجرب تطبيق نظريته . و **« نظرية تايلور»** امتداد لنظرية **«فوستر دالاس»** التى تقول دع الاسيويين يحاربون الاسيويين فالحرب الخاصة تعنى عدم اشراك جيش الولايات المتحـدة اشتراكا مباشرا فى الحرب . والاعتماد على قوى عميلة لتكون وقودا للمعركة وتمدها الولايات المتحدة بالسلاح والمستشارين .

ورغم أن هذه التجربة قد بدىء فى تطبيقها فى فيتنام فان الولايات المتحدة أنتوت أن تمارس هذه الحرب فى أى مكان توجد فيه حركات ثورية تهدد ما يزعمون بأنه المصالح الامريكية .

وقد اكتشف الفيتناميون احدى الوثائق الهامة من الاستراتيجية الامريكية الخاصة بهذا النوع من الحروب اثر استيلائهم علـى قاعدة تموين عند **«هيب هوا»** التى تقع على بعد حوالى ٢٠ ميلا غرب **« سايجون »** . وقد تم هذا الاستيلاء عقب وصول الكاتب مباشرة الى فيتنام الجنوبية . وكان من بين الوثائق التى استولى عليها وثيقة بقلم **«بول ديكر»** رئيس الجيش الامريكى وقتذاك يشرح فيها أيدولوجية (الحرب الخاصة) . وتبعا لرأى ديكر فان انهيار النظام الاستعمارى القديم قد بعث الى الحياة العديد من الدول المستقلة الجديدة الضعيفة اقتصاديا وسياسيا، بحيث أصبحت فريسة سهلة لما أسماه «بالتخريب الشيوعى» ومن هنا كان لابد لجيش الولايات المتحدة من أن ينظم صفوفـه ويكون على استعداد للتدخل فى أى مكان فى العالم لوقف العدوان الشيوعى . ونتيجة لهذا قسم البنتاجون العالم الى أربعة اقسام استراتيجية تشن الولايات المتحدة فيها الحرب. وعين لكل قسم جهاز كامل من رؤساء الجيش وقوات خاصة «للحرب الخاصة» وذلك للتدخل فى أى وقت .

ولم يعلن «ديكر» من اسماء هذه الاربعة اقسام غير جنوب شرق آسيا .

ولكن اشار الى مدارس للتمرين عند «فورت براج» ، شمال كارولينا عند اوكيناوا ، وعند منطقة قناة بناما حيث يتمرن الضباط الذين يستطيعون الكلام باللغة الفرنسية او الاسبان مع زملائهم الذين يتكلمون الانجليزية . ولقد اشار «ديكر» الى ما أطلق عليه اسم «الحركات الهدامة» فى امريكا اللاتينية

وهكذا لايكون هناك مجال للشك فى أن هذه البقعة مـن العالم تعتبر منطقة خاصة ثانية ، فى الاستراتيجية الامريكية . وذلك فضلا عن العمليات التى تقوم بها الولايات المتحـدة فى الكونجو مع المبشرين والبيض والمرتزقة ضد الاهالى . وتمرين الضباط ذوى المعرفة باللغة الفرنسية سيبين بوضوح أن أفريقيا تعتبر منطقة خاصة ثالثة . أما المنطقة الرابعة فيغلب أن تكون أوربا .

والحرب الخاصة ــ فى مفهوم بريشت ــ هى اسـلوب للاستعمار الامريكى الحديث ، تماما كما كانت الحملات العسكرية هى اسلوب الاستعمار التقليدى. فالاستعمار الجديد يقدم وجها مغايرا لاسلوب الاستعمار القديم . فهو يحكم من بعيد مـن خلال سينجمان رى فى كوريا الجنوبية ونيجودين دييم فى فيتنام الجنوبية وتشومبى فى الكونجو ليوبولدفيل .. ولكن عندما يخفق احدهم سرعان ماتتحرك الالة الحربية مدعوة بالطبع بواسطة احد هؤلاء العملاء .

أما الاستعمار القديم فيعتمد أساسا على الجيش الاستعمارى وما يمكن تدريبه من جيوش فى المستعمرات وبعض الجنـود المرتزقة مثل الفرقة الاجنبية . ولكن فى الحرب الخاصـة فان الامريكيين يوردون العتاد والدولارات والطيارات والطيارين والضباط مثل المستشارين والقواد اللازمين للعمليات الاستراتيجية

متى بدأت حرب فيتنام ؟

ولكن كيف بدأت هذه الحرب الخاصة فى فيتنام ؟ .

يحاول «بيرشت» الاجابة من هذا السؤال ، فيسأل العديد من قوات جبهة التحرير ليتعرف على الاجابة ، فتأتيه اجابات مبهمة عن معارك قام بها الوطنيون الذين لم يكونوا يملكون اية اسلحة وذلك بغرض اساسى هو الاستيلاء على اسلحة من قوات الحكومة . وقد قامت المعارك فى جهات متفرقة وبأساليب بدائية فاستخدمت بندقية واحدة وعددا من الدمى فى احـد المعارك الاولى للاستيلاء على معسكر باكمله وانتزاع أسلحته . وقد تمت هذه المعارك فى أماكن متفرقة وبواسطة قوات محلية اضطرت لذلك لمواجهة أساليب الضغط والارهاب التى شنها «نجوين ديم» .

فالحرب فى فيتنام الجنوبية ـ على حد تعبير بيرشت ــ لايوجد لها نقطة بداية لا من حيث الوقت ولا من حيث المكان لانها لم تبدأ قط ... لم تبدأ قط لانها لم تنته قط . كل ماحدث انه بمدان

---

(١) حاليا اربع اخماس فيتنام الجنوبية

(٢) استقال ماكسويل تايلور من منصبه كسفير لامريكا فى فيتنام الجنوبية فى اوائل يوليو الماضى ، وقد حل محله السفير السابق « كابوت لودج » ويربط المعلقون استقالة تايلور وبين فشل نظرياته العسكرية فى حرب الفيتنام .

انسحب ١٤٠،٠٠٠ من قوات نييت منه الى الشمال، استمرت الحرب من جانب واحد ضد شعب اعزل .

فجزء كبير من الالة الحربية التى انشئت لخدمة الفرنسيين باموال ودولارات الامريكان اطلقت على مدى واسع فى فيتنام الجنوبية لمحو كل المقاومة السياسية التى لم يستطع الفرنسيون القضاء عليها وذلك للحيلولة منذ البداية على اية تحركات محتملة للسياسة الارهابية التى كان لا بد وأن ينتهجها «نجوين ديم» هذه هى الاجابة التى استطاع أن يحصل عليها «بيرشت» فى النهاية نتيجة لجهوده المتعددة لتقصي اخبار بداية الحرب الفيتنامية.

السمات الخاصة لحرب فيتنام

من أهم ماتتصف به الحرب الفيتنامية هو التداخل الكامل بين القوى المتحاربة .... فكما يقول الكاتب : فى كل مرة كنت احس ان الامر ملتبسا على .. «هل انا فى ارض العدو ام فى ارض محررة ، ان المعيشة مع العدو على بقعة ارض واحدة هى لتجسسة من النتائج الحرب الخاصة ، ففى قرية من القرى مثلا التى يعرف العدو تماما انها ملك الجبهة التحرير يجىء العدو بفرقة كاملة للتفتيش والارهاب وهو يعرف انه لايستطيع ان يفعل شيئا الا التهديد بالكلام بل ويعلم ان الذين يهددهم يستطيعون أن يكسبوا قواته الى جانبهم او حتى يزيلوا قاعدته الحربية تماما . ولكن العدو الذى يدعى السيطرة على كل فيتنام يضطر لمحاولة الظهور بمظهر المسيطر ، وكثيرا ماتترك قوات جبهة التحرير له بعض المناطق لاسباب سياسية او حربية» .. وهكذا يصف الكاتب الموقف حول «سايجون» وفى «الدلتا نهر الميكونج» التى يذكر الرئيس «نجوين هوثو» رئيس جبهة التحرير الفيتنامية انها مقسمة لاسباب حربية واهداف ادارية الى منطقتين : المنطقة الاولى بها ٣٦٨ قرية حرر منها حتى نهاية سنة ١٩٦٤، ٣٦ قرية تماما. وهذه القرى الكبير تتبعها ٣٢٠٠ قرية صغيرة يوجد فيها ٢٥٠٠ قرية فى يد جبهة التحرير . ويعيش فى القرى المحررة نحو ٢،٠٠٠،٠٠٠ نسمة من المجموع الكلى لسكان المنطقة البالغ عددهم ٣،١٠٠،٠٠٠ نسمة . وبينما تستطيع قوات جبهة التحرير جمع الضرائب والمتطوعين من القرى المحررة ، لايستطيع العدو المساس بالشعب المحرر بل انه يجد صعوبات متزايدة فى محاولة جمع ضرائب أو تجنيد السكان فى السبعمائة قرية الموجودة تحت قبضته . ونفس الموقف يتكرر فى المنطقة الثانية التى تتكون من ١٠ قرية منها مائة قرية حررت بالكامل وواحد وتسعون قرية تحت قيادة سايجون والباقى يخضع لقوات جبهة التحرير ليلا على الاقل . ومثل هذه الحقيقة ممكنة فقط فى ظروف الحرب الخاصة التى تقع فى ظل حكومة (وطنية) ففى اثناء احد المعارك كان الاهالى فى بعض القرى المحررة يذهبون الى رئيس القرية المحلى الذى تعينه الحكومة يشكون اليه أن قريتهم كانت محلا لهجوم قوات حكومتهم عليهم ويطالبون بتعويض عما حطمته الطائرات من منازل أو حيوانات وغيرها من الاضرار .

فادعاء حكومة سايجون بانها حكومة وطنية يفتح المجال كما يقول رئيس الجبهة الوطنية « نجوين هوثو » لامكانيات لاحدود لها للتنظيم الحربى مع المقاومة السياسية والتى تتضمن المظاهرات الشاملة لوقف النشاط الحربى للعدو ، او تجمع الاهالى باكملهم ومع نسائهم واطفالهم بل وحيواناتهم وطيورهم فى المدن لطلب الحماية من رئيس المنطقة الذى يطالب بايجاد اماكن لحمايتهم ونومهم وطعام لهم ولاولادهم معطلين فى كثير من الاحيان عمليات الهجوم التى يحاول العدو القيام بها .

وقد حاولت حكومة سايجون نتيجة لمشورة الامريكان فصل قوات جبهة التحرير عن مجموع الشعب ببناء «القرى المحصنة» التى تجمع فيها السكان ولا تسمح لهم بالخروج للعمل الا باذن خاص وفى مناطق محدودة . ولكن تجميع الاهالى فى هذه المعسكرات كان فى حد ذاته سببا لاشتداد المعركة ، وانضمام فرق من الفلاحين الساخطين الى جبهة التحرير. وكما تذكر قوات جبهة التحرير فانه بينما يبنى العدو الحصون العالية ليشرف على المنطقة فان قوات جبهة التحرير تبقى مراكز الدفاع اقرب ما يمكن للارض والباقى تحت الارض . لان شعب فيتنام الذى يدافع عن بيوته لايحتاج ان يرى العدو الا اذا كان فى سبيله للقدوم الى القرية للقيام باعمال عدوانية . فالحرب هى حرب الشعب وقد استفاد الشعب من تجارب «الجنرال جياب» (١) وخنادقه التى نجحت نجاحا باهرا فى «ديان بيان فو» وكذلك الانفاق التى استعملتها العصابات الصينية فى مقاطعة «هوبين» اثناء الحرب اليابانية كما طورت جبهة التحرير اسلوب الدفاع بواسطة السراديب وطرق مواصلات تحت الارض كتلك التى كانت تستخدمها القوات الصينية والكورية حول خط ٣٨ فى كوريا .

كيف تكونت الجبهة ؟

الرد على سؤال كيف تكونت الجبهة بجواب قصير ، يمكن القول — على حد تعبير بيرشت — أن «دالاس» و «ديم» هما اللذان دفعا بكل القوى المختلفة لاحضان بعضهم البعض وذلك بحثا عن طريقة للحياة والبقاء . ففى وقت قصير نجح ديم فى ابعاد كل الاديان الرئيسية وكل القوى الاجتماعية والسياسية والوطنية فى البلد. وبالموافقة الكلية من الولايات المتحدة لكل حركة يقوم بها فانه خرق كل القوانين . وباعتباره كاثوليكى فى بلد اغلبيته من البوذيين صمم على تولية كل من كان من ابناء دينه فقط فى المراكز الهامة وذلك حتى مستوى المناطق والمحافظات . وكما هو معروف فان القوة تعتمد على الطبقة ولكن «ديم» اقامها على جزء من الطبقة اى على ملاك الاراضى الذين فروا من فيتنام الشمالية ومستغلى ارضه شخصيا فى وسط فيتنام بجانب ماتبعه من نظم الحكام القدماء .

وهكذا دفع بكل الاحزاب حتى الغير تقدميه منها الى ان تختفى تحت الارض بل وحتى قبائل الاقليات التى كان الفرنسيون يحاولون جاهدين ان يتزلفوا اليهم لانه يحتلون اماكن استراتيجية هامة ، فان ديم أساء معاملتهم وشردهم وكان يلقبهم بالمتوحشين

وهكذا فان معظم القوى الداخلية دفعت الى احضان المعارضة . وهناك خطأ قاتل آخر ارتكبته حكومة سايجون وهو استعادة اغتصاب الارض التى وزعت على الفلاحين عقب الحرب الفيتنامية الاولى . فبعد تمتع الفلاح بحيازة قطعة من الارض اخذها منه ديم ، ولم تملك عليها حتى الملاك وانما ملاك جدد من مناطق اخرى هم من اتباعه ومن يدينون له بالولاء

كل هذا ويصفقون الامريكان له فى كل خطوة يخطوها . وعلى الرغم من أن الجبهة تكونت فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فانها كانت موجودة بالفعل قبل هذا بكثير . فهى كفكرة نشأت

---

(١) الجنرال « جياب » هو قائد حرب التحرير فى فيتنام خلال حرب الهند الصينية ضد الاستعمار الفرنسى والتى انتهت بالنصر فى معركة ديان بيان فو الشهيرة عام ١٩٤٥ ، ويعد « جياب » من ابرع قواد حرب العصابات فى التاريخ المعاصر بشهادة المراقبين الغربيين ، ويشغل الآن منصب وزير دفاع حكومة فيتنام الشمالية .

منذ سنة ١٩٥٤ ولكن كهيئة حقيقية كجبهة تحرير فعلية نشأت سنة ١٩٦٠ ».

وعقب تولية «دييم» للحكم اخذ يسيء معاملة كل الطوائف الدينية والاقليات والفلاحين . ووقع الضيم بشدة على الفلاحين وكان هؤلاء هم اكثر الفئات صلابة وحركة فى المقاومة . واذا كانت مساحة الارض التى وزعت اليهم خلال المقاومة الاولى قد بلغت ٥٠٠,٠٠٠ هكتارا فان نجوين دييم استعادها ولم يترك لهم سوى ١٥ ٪ منها . كما قضى على الاحزاب الصغيرة والفئات والاقليات وضجت الجماهير العادية بالسخط وقدم الناس شكواهم المرة تلو الاخرى . وبعد أن اخفقت المحاولات الفردية بداوا فى المقاومة الجماعية وذهب المندوبون من القرية الى المسئولين ولكن كلما كثرت الشكوى كلما اشتد العقاب والارهاب . وجاءت اللحظة التى لم تب. فيها العناصر الحرة الخير فى البقاء بالبيوت . وفروا الى الغابة لايجاد طرق أخرى من المقاومة . وهناك فى الغابة تكون حلف من الحرفيين العمال ، التجار الصغار ، المدرسون وغيرهم من المثقفين بجانب الفلاحين . وهكذا ظهرت جبهة التحرير الى الوجود ..

وقد سرد الكاتب حادثة ذكرها له أحد أبطال جبهة التحرير فى ترزيافيل تتعلق بانضمامه للجبهة.. يقول « فى صبيحة يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٦٠ الساعة الثالثة صباحا كانت القوارب تقترب من سوق البلد محملة كالمعتاد ليس فقط بالخنازير والدجاج والماعز بل بالناس من جميع أطراف المنطقة . وكان مكتب «خو» وهو مأمور المنطقة يطل على السوق . وكان «خو» شخصا سيئا قاسيا للغاية ، فما أن رأى التجمع حتى أصابه الذعر . واخذ فى جمع كل رجال البوليس بهراواتهم ، وأمروا الناس بالتفرق . فرفضوا وكانوا حوالى ٤ آلاف شخص وتماسكوا بالايدى بعضهم ببعض عندما حاول البوليس القبض عليهم . وطلبوا امدادهم بـ ٢٠٠ عسكرى من الجيش لمساعدة البوليس واخذوا فى القبض على الناس . ومشى الجميع تجاه السجن مع المقبوض عليهم ثم اخذوا يضربون على ابوابه حتى نجحوا فى اخراج من قبض عليهم مع من سبق القبض عليه من قبل ، وأمر الجنود بالضرب فى المليان ولم يستطيعوا الضرب لان التجمع كان كثيفا ولكنهم اخذوا يطعنون الصفوف الاولى فى الارجل بالسونكى . وكانت طعنات بعضهم شديدة ولكن الاهالى استمروا فى السير والدماء تقطر من ارجلهم . وأمر المأمور الجنود بالضرب فطلب الجنود أنفسهم من الاهالى أن يخفضوا رؤوسهم حتى لايصيبهم اذى .

وضربوا فى الهواء . وجاءت لحظة من الصمت لفترة واخذ التجار الصينيون واصحاب المطاعم يقدمون لهم الشاى والطعام تضامنا . واستمروا هم فى المناداة بطلباتهم لرؤية « خو » واخيرا ظهر عندما استمر الجنود فى رفضهم ضرب الاهالى . وكان فى غضب شديد ولكن لم يستطع الا ان يلبي طلب الجماهير فى ان يعدهم بتقديم التماس الى الحكومة . وكان شكهم كثيرا فى أنه سوف يوفى بوعده . بيد أن هذه الحادثة كانت ذات اثر فعال على نفسية الجماهير ورفعت من معنوياتهم . حقيقة كان هناك بعض الجرحى ولكن تم تحرير الكثير من الوطنيين من السجون وأصابوا بالاذلال «خو» وأحدثوا حالة من التظاهر كان لها اثر فعال فيما بعد على نفسيات جميع أهالى المحافظة ، كما كان لها تأثير كبير ايضا على الجنود ، اذ تخلف الكثير منهم وانضموا الى الاهالى ورجعوا معهم الى منازلهم . وهكذا تعلمنا كيف أحدث التجمع فى منطقة صغيرة كل هذه الاثار الايجابية .. فماذا يكون الاثر لو تم التجمع على نطاق الوطن ككل .. وهكذا كانت البداية فى حرب حربية وسياسية معا » .

كيف ستنتهي الحرب ؟

الى متى سوف تستمر هذه الحرب وكيف ستنتهى ؟ ولقد ناقش الكاتب هذا السؤال مع عدد كبير من المسئولين فى الجبهة فكانت الردود لاتختلف . فكان رد « نجوين هوثو » رئيس الجبهة «نحن قادرون على الحرب لمدة طويلة» . ورد بيين اليو رئيس الاقليات بأن أكد على نفس النقطة وقال «ان لم يستطع جيلنا انهاء المهمة ، فسوف يستطيع أولادنا وأحفادنا ذلك » .

من الواضح ان خطط الجبهة مبنية على استمرار الحرب لمدد طويلة من السنين ولكن أعضاء الجبهة على ثقة من انهم سوف يكسبونها فى النهاية ، وأن التغيير الذى يحدث على الخريطة من زيادة الدوائر « المحررة » وانكماش الدوائر « المحتلة » لتؤكد هذه الثقة . ويؤكد المؤلف ان كل شيء رآه وسمعه خلال زيارته تؤكد ايضا هذه الثقة . وتقرر الجبهة انها تحكم ثلثى المساحة واكثر من نصف السكان (حاليا ٤/٥ المساحة) . وهى حكومة فى كل شيء ماعدا الاسم فقط . فلها لجان للشئون الحربية ، وللشئون الخارجية ، وللصحة العامة والثقافة والتعليم ، البريد والمواصلات البرقية ، الشئون الاقتصادية . فلجنة الشئون الخارجية لها سفراء فى الخارج فى القاهرة ، الجزائر ، هافانا ، جاكرتا ، برلين ، براج ، موسكو بكين ، وأن عدم زيادة المكاتب فى الخارج يرجع الى نقص فى الكادر . ومن الواضح ان تغيير اللجنة المركزية للجبهة الى حكومة مؤقتة هى مسألة وقت وهى الان موضع دراسة .

احتمالات مناقشة السلام

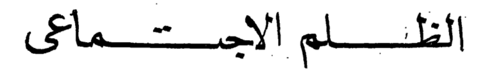
أن أختناق الولايات المتحدة فى الحرب الخاصة يجعلها تفكر فى طريقة لانهاء هذه الحرب . وأن المؤتمرات على مستوى عال فى النصف الاول من سنة ١٩٦٤ لدليل على انه ليس سهلا على الولايات المتحدة ان تفكر فى كيفية الخروج من هذه الحرب وأن الاصوات العالية التى تصدر فى الولايات المتحدة لعدم تحويل فيتنام الجنوبية الى كوريا ثانية لدليل على أنهم لايريدون تحويل الحرب الخاصة الى حرب محدودة او الى حرب عالمية ومن المسائل التى ناقشها الكاتب مع زعماء الجبهة الى اى مدى تكون الجبهة على استعداد لجعل مسألة انسحاب الولايات المتحدة عملية سهلة عليها ، وبدون اراقة ماء وجهها ؟ وكذلك الى حد يشعرون ان الحرب قد تقع بقيام نوع من الانقلاب الذى على الرغم من عدم كونه انقلابا يساريا مرسوما بواسطة الجبهة فانه من الممكن ان يؤدى الى وجود نظام ممكن التفاوض معه ؟ ثم ما هى اسس المفاوضات ؟ ما هو الدور الذى يلعبه مؤتمر عالمي نحو ايجاد حل ؟ ولقد ذكر « نجوين هوثو » رئيس جبهة التحرير الفيتنامية انهم مستعدون لمفاوضة كل الاحزاب والمجموعات والطوائف والاحرار بغض النظر الى ميولهم السياسية او نشاطهم السابق حتى يصلوا الى حل سلمى أساسه استقلال الوطن والديمقراطية والحياد . ولكن لابد ان تكون المفاوضات بين الفيتناميين انفسهم فقط دون اى تدخل اجنبي مع انسحاب جميع القوات الامريكية بكل عتادها وأسلحتها من فيتنام الجنوبية . ويقول بيرشت ان الجبهة ليست ضد المؤتمرات الدولية ولكنها ترى أن دورها يجب أن يقتصر على تقديم الاقتراحات وتسجيل الاتفاقات التى تحدث بين الاحزاب الفيتنامية المعنية . وأن تضمن تنفيذ هذه الاتفاقات .



« اليوغوسلاف » يردون على « جيفارا »

تلقت « الطليعة » من « رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف » المقال الذى كتبه « ب . فوكوفيتش » ونشرته مجلة « بوربا » ، ردا على الاراء التى أدلى بها الزعيم الكوبى « أرنستو جيفارا » خلال الحوار الذى دار بينه وبين أسرة الطليعة ، ونشرته بالعدد الرابع (ابريل ١٩٦٥) وكان « جيفارا » قد تعرض بالتحليل والنقد لبعض أوجه التطبيق الاشتراكى المعاصر فيما يتعلق بقانون القيمة وخاصة فى التجربة اليوغوسلافية .

وتنشر « الطليعة » اليوم نص المقال اليوغوسلافى :



نشرت « الطليعة » المجلة الشهرية المصرية ، فى مدد ابريل الماضى ، حديثا طويلا مع ارنستو جيفارا وزير الصناعة الكوبى . ونص الحديث جدير بالاهتمام بسبب افاضته ، واكثر من هذا ، بسبب ما تضمنه من محاولة لوضع تحديدات نظرية ولو انها مضطربة .

ولقد سعى « جيفارا » فى ذلك الحديث ، الى اكتشاف وتقرير نوع ما من القوانين الاشتراكية الجديدة فى صورة مسلمات ، هى فى الحقيقة بعيدة عن الاشتراكية العلمية بل وتتعارض معها .

وبلا مبالاة شديدة اجرى « جيفارا » تقييما جديدا لعديد من الاحداث ، وان كان لم ينجح فى تقديم المبررات المنطقية او الحجج لتدعيم آرائه .

والاكثر من ذلك فان حديثه ينقصه الشعور الكافى بالمسئولية الذى يتطلبه المنصب الذى يشغله . فنحن نراه يتلاعب - باهمال - بمقولات ووجهات نظر لا يصح اللعب بها . فقد طرح بنفسه بعض الاسئلة وحاول ان يجد اجابات لها كان من المفروض ان تكون واضحة له منذ فترة طويلة .

ومن هذه الاسئلة : « ما هى الصفات التى يجب ان

لتوافر في الشيوعي؟ هل يجب ان يكون ملحدا أم مؤمنا؟ ».
وبعد ان طرح هذا السؤال مباشرة ، مضى يبدي جهلا فاضحا بالاقتصاد وقوانينه باعلان فكرته عن ان قاطع القصب يجب ان يكسب اكثر من عامل صناعي على درجة عالية من المهارة. مبررا ذلك بالمجهود العضلي الذي يبذله الاول . ووجهة النظر القائلة ان انتاجه العمل غير مهمة (١) .

والاسس النظرية للنظام الذي ينادي بها « جيفارا » يمكن ان تتلخص في العبارتين التاليتين كما يضع هو القضية: « ان الانسان لايعمل ليكسب قوت حياته ، او على الاقل ، ليس من اجل هذا فحسب، بل بسبب ان العمل هو التزامه الاجتماعي » . وايضا « ان العمل مسألة مختلفة ومستقلة معا عن انتاجية العمل مادامت الانتاجية تعتمد بداءة على وسائل الانتاج ».

والاضطراب البادي في مثل هذا النوع من التنظير من جانب « ارنستو جيفارا » ، كان يمكن ان يكون مسألة شخصية خاصة به هو لو لم يكن في استطراداته في نظرياته الغير علمية قد وجد انه من الضروري مهاجمة الطريق . اليوغوسلافي في البناء الاشتراكي ، فقد وصف نفسه بالمعاوض العنيد لقانون « القمة » . ودعا الى الغائه من الاشتراكية (كما لو كان عمل القوانين الاقتصادية الوضوعية يعتمد على رغبات احد الناس) . وتوصل جيفارا الى نتيجة فجة لا تستقيم مع اي منطق وهي : « حيث يسود قانون القيمة فان ذلك يقود الاقتصاد الى الراسمالية » . وفي كلمات اخرى فانه يوجد في يوغوسلافيا خطر اتجاهها نحو الرأسمالية .

وبعد ذلك يمضي « جيفارا » بطريقة مباشرة بعد ان ادلى بخصوص حول تسع مستويات للتطور في البلاد الاشتراكية. وبعد ان قال ان دول شرق اوروبا قد وصلت الى المستوى الرابع فالخامس فالسادس (وهذا يذكرنا « بالقفزات الاربع» « والاعلام الثلاثة » .. الخ) (٢)، ذكر انه ابتأس لان يوغوسلافيا كانت الاولى في الاعتراف بقانون القيمة بمرتبتها

ــ كما يقول ــ بولندا وتشيكوسلوفاكيا . ثم بعد ذلك جاءت تجربة « ليبرمان » (٣) في الاتحاد السوفييتي هي الاخرى .

وفي اجابة له على سؤال مباشر عما يعتقده بشأن التجارب اليوغسلافية قال جيفارا : «نحن ضد اليوغوسلاف تماما، وبشأن هذه المسألة نحن ضد استخدام عبارات طنانة . فنحن لا نتحدث عن المراجعة لكننا لا نحب ايضا أن نتكلم عن الجمود ونحن لانتهم اليوغوسلاف بالعمالة للامبريالية ، ولكننا نعارضهم في مسائل اساسية » .

اما عن حكاية « عملاء الامبريالية » ، فان جيفارا يشعر انه سعيد الحظ اذ لم ينزل الى مستوى اولئك الناس الذين يحتلون مركز الصدارة في مجال تلك الاتهامات . اما بشأن القضايا الاخرى ضد اليوغوسلاف فانه يرى ان الكثير يمكن ان يقال فعلا .

والحقيقة الواضحة في ان « جيفارا » يحارب قواعد اساسية في قوانين الاقتصاد وينتقدها ، لا في يوغوسلافيا فحسب بل في بولندا وتشيكوسلوفاكيا بشأن « العودة الى قانون القيمة » ، وايضا « اتباع تلك المدرسة الجديدة في الاتحاد السوفييتي » .

ان مثل تلك الموقف من القواعد الاساسية للقوانين الاقتصادية . يجب فعلا ان يثير قلقه ويدفعه ــ رغما عن الاسئلة الكثيرة ــ ان يتساءل : اين يقف هو ؟ واين بدأ يغرق ؟ وفي اي نوع من المياه ؟

والحقيقة ان جيفارا ليس متبرما بسبب التجارب الاشتراكية الايجابية في بلاد اخرى . ولكنه متبرم من الاتجاهات التقدمية في بلده هو . يقول جيفارا « لقد رأينا من قبل في بلادنا اتجاها واضحا بين العمال ليصبحوا مديرين لمصانعهم وليشعروا بفوائد جزء من الدخل ، أو ارباح المصانع التي يعملون فيها .. وقد رأينا ان هذه الرغبة نوع من الظلم الاجتماعي » . هكذا قال جيفارا في حديثه .

وبهذا كشف عن السبب الرئيسي لكراهيته للتجارب الاشتراكية في يوغوسلافيا وبعض البلاد الاشتراكية الاخرى .

---

(١) ننشر هنا النص الحرفي لكلمة جيفارا بالحوار في هذا الصدد بالعدد الرابع :
« ان العمال الذين يعملون في البترول او الالكترونيات يتقاضون اجورا مرتفعة بدون أن يبذلوا جهدا ضخما ــ وهي أجور لا تتناسب مع الاجور التي يتقاضاها مثلا العمال الذين يعملون في زراعة قصب السكر . وهؤلاء على عكس العمال الاول يبذلون جهدا عظيما . ومن هنا تبينا ان الدخل لا يجب ان يكافأ به جزء من المجتمع . بل ينبغي أن يوزع بشكل سليم يتناسب مع الجهد المبذول ، على نطاق المجتمع ككل . فوسائل الانتاج ليست ملك العمال الذين يستخدمونها ، وانما هي ملك المجتمع في مجموعه . « ثم يضيف » ولكن القضية تثور في حالة الشخص الذي يعمل بجهد أكبر . فهل ينبغي ان ياكل مثل هذا الشخص اكثر ؟ لا بد ان يوجد هناك حد اقصى .. يتحدد هذا الحد الاقصى حسب مؤهلات الانسان وكفاءته وحسب درجة تقدم الالات ». الطليعة العدد الرابع ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) النص الحرفي لكلام جيفارا « لقد انتهج الاتحاد السوفييتي السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) لمدة من الزمن ولو ان لينين ظل على قيد الحياة لكانت هذه السياسة قد عدلت في زمانها لكن لينين مات ، كما ان المشاكل التي تثيرها مثل هذه السياسة الاقتصادية يختلف اثرها عندما ننتقل من درجة صفر الى درجة واحد من التطور ، او من درجة ٨ الى درجة ٩ . فالامر اوضح واكثر خطورة في الحالة الثانية . فبلاد اوروبا الشرقية كانت عند نقطة ٤ او ٥ او ٦ ــ وقد بدأت يوغوسلافيا بهذا الطريق وتبعتها بولندا ثم تشيكوسلوفاكيا . ثم جاءت تجارب ليبرمان في الاتحاد السوفييتي التي تكلمتم عنها في مجلتكم « الطليعة » .

(٣) نشرت الطليعة في عددها الثالث ص ٩٦ مقال «ليبرمان» حول الخطة والربح والعلاوات .

فهو ببساطة يخشى « الظلم الاجتماعي » الذي هو الحافز الطبيعي لدى العمال الكوبيين لإدارة مؤسساتهم وللمشاركة في توزيع العائد المحقق .

ومثل هذه الافكار اذا رأيناها في وضوح ، هي نظريات محافظة في الحقيقة . وانه من المؤسف على وجه الخصوص، ان جيفارا قد وجد من الضروري وهو يعلن من ارائه ، ان يتحدث عن يوغوسلافيا وتجاربها في البناء الاشتراكي بطريقة لا تتفق - على الاقل - مع رغبة البلدين في تطوير العلاقات الطيبة بينهما لابعد مدى ، تلك العلاقات التي لا تتفق مع مصالحهما المشتركة فحسب ، بل مع مصالح السلام والاشتراكية في العالم .

ب. فوكوفيتش



الثورة .. والالتزام الثوري

يكتبه هذا العدد
محمد رشيد السامرائي
كركوك - العراق

يعيش شعبنا العربي اليوم ، بوجوده واحساسه ، متفاعلا مع العالم الثوري الاشتراكي . وكان نتاج هذا التفاعل ، ان نضجت ثورات عربية اشتراكية في اجزاء من الوطن العربي . ولا تزال ثورات اخرى في طريقها الى النضوج والانتصار كالثورة في عدن وعمان وفلسطين . ولسوف تنتصر هذه الثورات وتلتحم مع الثورات العربية التقدمية ، من اجل تحقيق اهداف القومية العربية في بناء مجتمع اشتراكي موحد .

والثورة بمفهومها العلمي ، لايمكن ان تقوم دون ان يسبقها نظرية ايديولوجية ثورية . والايديولوجية هي التكوين الديناميكي الذي يشمل المبررات الفعلية والمنطقية لآفاق تطور مجتمعنا العربي . ومثقفو الشعب في كل امة هم الذين يضعون الايديولوجية المحركة والفعالة للثورة . وهم الذين يقررون نوعية الاساليب والطرق التي يستخدمونها في الثورة الشعبية بعد ان يقرروا الاستراتيجية ويرسمونها محددين تكتيكاتها التي تحققها انطلاقا من النظرية الثورية اذ لايمكن ان تقوم ثورة شعبية بدون نظرية ثورية سابقة لها .

والالتزام الثوري نقطة انطلاق الطليعة في تحريك الجماهير وهو يعني ايضا المشاركة الوجدانية بين القيادة الثورية والجماهير الشعبية . وفلسفة الالتزام لتنتهج منهجا متواصلا ومستمرا دون توقف او انقطاع ، لان « التماس » الفكري بين القيادة الثورية والقاعدة وهو اساس فلسفة الالتزام .

والثورة في نفس الوقت هدم للماضي وبناء للحاضر وتجدد وانطلاق نحو المستقبل . والى جانب ذلك التزام بعقيدة وهدف . فقد وعت الطليعة العربية القائدة ذاتها ، وادركت عمق المسئولية التاريخية فالتزمت باهداف الجماهير العربية الكادحة في بناء مجتمع عربي حر واشتراكي موحد . وهي اليوم تهدم الواقع الفاسد في اجزاء من الوطن العربي لتبني اسسا جديدة لواقع جديد ومجتمع جديد تذوب فيه كل الفوارق الطبقية ، بناء ثوريا انقلابيا (يقصد جذريا) في كل نواحي الحياة وابعادها ، مستندة في ذلك الى الشعب الكادح . فكم من ثورة تحولت الى ثورة آتية (أي لم تستطع ان تستمر فتوقفت) . وكم من زحف ثوري (المد الثوري) تبدد . والسبب في ذلك هو انعزال الطليعة القائدة عن جماهيرها . فالانعزال عن الجماهير يترك ثغرة ينفذ منها اعداء الثورة مما يستوجب التلاحم الثوري بين قيادة الثورة والجماهير . وبذلك تكون الثورة قد حمت نفسها من اعدائها وانطلقت في مسيرتها الثورية لتحقيق اهدافها .

حول قضية .. لجنة قليب ابيار بالاتحاد الاشتراكى

نشرت الطليعة فى العدد السادس رأيا للمواطن خالد محمد خليل فى لجنة الاتحاد الاشتراكى بقليب ابيار مركز كفر الزيات . وقد تلقت الطليعة ردا على هذا الرأى من المواطن حسنين احمد خليل امين اللجنة ، عقبه بعدد من التلغرافات من بعض مواطنى قليب ابيار تستنكر فيهاماجاء فى راى خالد محمد خليل الذى ارسل بدوره ردا على الرد.

وتلاحظ الطليعة انّ كلا الردين مصحوب بكثير من توقيعات مواطنى المنطقة من اعضاء الاتحاد الاشتراكى مؤيدة لطرف ومستنكرة للطرف الآخر ، كما تذكر الطليعة ان رد امين اللجنة قد صحبه صورة لمذكرة من المواطن عبد الرحمن حشاد امين لجنة مركز كفر الزيات يزكى فيها لجنة قليب ابيار لانها - بتعبيره - « تؤدى رسالتها على الوجه المرضى » ثم يضيف « انها تبدى تجاوبا مع اهداف الاتحاد الاشتراكى وما تتطلبه مبادىء الثورة الرشيدة » .

واذ تنشر الطليعة كلا الردين : فانها تؤكد من جديد ان كل ماينشر « من مناقشات مفتوحة » على مسئولية الكاتب وحقه فى ابداء وجهة نظره بحرية . وتعتقد الطليعةان الحكم الاخير على نشاط لجان الاتحاد الاشتراكى ،واى نقد بوجه لها ، هو - فى النهاية - ملك لجماهير المجال الذى تعمل فيه لجنة الاتحاد الاشتراكى . وقد استبعدت الطليعة من النشر كل ما رأت انه يمثل تجريحا شخصيا والذى تضمنه كلا الردين .

رد امين لجنة قليب أبيار

« .. ان حديث المواطن خالد محمد خليل من انالوحدة لا تقوم بأى نشاط ، غير صحيح . والدليل على ذلك انه لم يوضح الاسباب التى بنى عليها تلك النتيجة . اما قوله بأن اللجنة لم تعقد سوى ست جلسات فهذا يناقض الواقع حيث ان اللجنة لها جلسات مجددة دورية محدد لها الاثنين الاول والثالث من كل شهر بموجب محاضر منتظمة وتخطر المستويات الاعلى بها اولا باول . اما بخصوص وجود مستنقعات فى البلد فقد سارعت وحدة الاتحاد الاشتراكى بتكوين لجنة لحصر الاضرار والتلفيات الناتجة من الامطار وقد قامت اللجنة باداء مهمتها وقدمت تقريرا للمستويات الاعلى والمسئولين التنفيذيين . وقامت اللجنة بجهودها من تعبيد الطريق الموصل من القرية الىالمركز (٧ كم) بواسطة الجرارات وخلافه ، اما ما ورد بشأن انبعض السكك العامة يجور عليها بعض الاهالى لضمها لاملاكهم الخاصة فلجنة الاتحاد الاشتراكى لا تملك ازاء مثل تلك الاعمال سوى ان تقوم بالتوعية العامة بين المواطنين . كما ان هناك لجنة تسمى لجنة التعديات الادارية مختصة بمتابعةتلك الاعمال. اما ما ورد بخصوص ان امين اللجنة يقيم بالقاهرة كذلك احد الاعضاء وهو محام ، فبالنسبة لامين اللجنة فسكنه فى ذات البلدة ومصالحه كلها بها ، غاية الامر ان له ابناء بالمدارس بالقاهرة واتخذ لهم سكنا ويتردد عليهم لمباشرة شئونهم .

كذلك بالنسبة للمحامى فهو اضامن ابناءالقرية وحيازته الزراعية بها ، كما يباشر جزءا من قضاياه فى المركز التابع له القرية .

ونورد فيما يلى بعض ما قامت به اللجنة ❶ قامت بتطهير جميع الترع والمساقى بالبلد بالاشتراك معالجمعية التعاونية . ❷ قامت بمراقبة توزيع المواد التموينية وقد تم ذلك بعدالة ارتاح اليها جميع الاهالى . ❸ تقوم اللجنة بمراقبة عدالة توزيع كميات التموين الحر المخصص للقرية ومحاربة السوق السوداء . ❹ تقوم اللجنة بالتوعية فى كل مناسبة من المناسبات العامة . ❺ اشترك اعضاء اللجنة مع الجمعية التعاونية فى مقاومة دودة ورق القطن وسائر الآفات ونشر الوعى الزراعى وفقا لتعليمات مديرية الزراعة اولا باول ❻ فصلت اللجنة فى كل ما تقدم اليها من شكاوى انتهت الكثير منها بالتوفيق بينالمتنازعين بنسبة بلغت ٩٥٪ كما ان بعضالاحكام الصادرة منالقضاء كاحكام نفقة وخلافه وفقت اللجنة الى تسوية تلك المنازعات ونفذت هذه الاحكام بالطريق الودى .

اما القول بأن انتخابات اللجنة قامت علىاسس مصلحية ونزعات عائلية ، فهذا قول مردود عليه ، فان لجان العشرين انما قامت عن طريق الانتخابات الحرةالمباشرة منالقاعدةوفقا لقانون الاتحاد الاشتراكى . واكثر من هذا فان جميع العائلات بالبلدة ممثلة فى هذهاللجنة ونسبةالعمال والفلاحين فيها اكثر من نصف الاعضاء . اما ما ورد من ان الفئة المسيطرة على لجنة العشرين - فى رأيه - رجعية وهى من الفئة المندثرة والتى تحاول ان تتسلق المراكز القيادية ، فاعضاء اللجنة بالقرية هم جميعا من ابنائها وقبلتعضويتهم بناء على تحريات جهة الاختصاص التى يهمها انتقاء اصفى العناصر واطهرها ، فلا احد من اعضاء اللجنة ممن طبق عليه قرار من قرارات العزل او شملته القرارات الاشتراكية . وليس من بين اعضاء اللجنة اقطاعى واحد ولا احتكارى وأنما اكثرهم من العمال والفلاحين وثلثهم من المثقفين والرأسمالية الوطنية .

ماهو الهدفمن القولبأن امين اللجنة هوفىنفس الوقت رئيس الجمعيةالتعاونية الزراعية بالبلدة ؟ هل هذا يتنافىمع القانون؟ وهل يوصف المواطن الذى يحوز ثقة المواطنين بالرجعية ..

حسنين احمد خليل

امين لجنة الاتحاد الاشتراكى

تعليق على رد أمين لجنة الاتحاد الاشتراكى بوحدة قليب أبيار

كتب المواطن خالد محمد خليل يعلق على ردامين اللجنة:

... لقد ذكرت فى مقالى السابق بعض المشاكل العامة الموجودة بالقرية والتىلم تتعرض لها اللجنة بالحل . والقول بأن اعضاء لجنة العشرين من ابناء القرية نفسها لا ينفىصفة السلبية عنهم . أما الحديث عن قيام لجنة العشرين بتكوين لجان لحصر الاضرار .. الخ فانى اذكر ان الاتحاد الاشتراكى - بشكل عام - قام بتأليف هذه اللجان بناء على تكليف صادر من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ولم يكن - مطلقا - مبادرة من لجنة العشرين فى قليب ابيار . والحديث عن « الجائرين على الاملاك العامة » يجعلنى اكرر ما قلته من قبل ان بعض الجائرين من لجنة العشرين نفسها ومن اللجنة المختصة بالطرق فى لجنة العشرين ولذلك فلا يخفى انقيامهم بعمل ايجابى فى هذا الشأن سيلحق الضرر بمصالحهم المادية. وردا على محاولة نفى ان امين الوحدة والعضو المحامى يقيمان بشكل دائم فى القاهرة ، مردود عليه بأن سيارة امين الوحدة - مثلا - « ملاكى - جيزة » مما يدل على اقامته الدائمة هناك . أما المحامىفيكفى انه لم ينكر انه يقيم فى القاهرة بشكل دائم .

وبالنسبة للانتخابات فلدى - ومستعد لتقديمها - اوراق منذ انتخابات مايو ١٩٦٣ كان يوزعها كاتب الجمعية التعاونية (التى يرأسها امين اللجنة) على الفلاحين بها قائمة الاسماء المعينة لالزام الفلاحين بانتخابها وفرضها عليهم .

اما الحديث عما اسماه أمين اللجنة « بعدالة التوزيع » « ومحاربة السوق السوداء »فلن اقول حكما مكتفيا بكلام ومعاناة اهالى القرية من « عدالة التوزيع هذه » .

خالد محمد خليل

آداب القاهرة

كيف ردت الوحدة علىالسؤال الحائر ؟

نشرت الطليعة فى العدد السادس المواطن عبد السلام محمد يوسف كلمة بعنوان:ماذا اعمل يقول فيها انه يود لو خدم وطنه قدر ما يستطيع وقد حاول ان ينشط من خلالوحدة الاتحاد الاشتراكى بالمنصورة (موطنه) ولكنه لم يجد توجيها منها او حماسا . وقد ارسل المواطن المتولى عطيه الفضالى امين الوحدة ردا على كلمةعبدالسلاممحمديوسف ، يقول فيه:

.. لقد حضر المواطن المذكور لدار الوحدة وابدى رغبته فى المشاركة فى اى نشاط . ورغم انه ليس عضوا عاملا بالوحدة - كما زعم هو - الا ان الوحدة رحبت به وعرضت عليه ان يدرس موضوع الادخار وكيفية تطبيقه بين طلبةالمدارسالثانوية وما فى مستواها ووعدناه بتقديم كل مايلزمه من بيانات عنهذا المشروع وتردد بعد ذلك اكثرمن مرة على الوحدة واخبرنا بانه مستمرفى عمل البحث . ثم تقدم فى احدى مرات تردده وقدم شكوى لسيدة تتظلم فيها من عدم صرف معاش زوجها المتوفى وقد احالتالوحدةالشكوى الى الجهات المختصة فىنفساليوم وهكذا فالوحدة يقظة وساهرة وبابها مفتوح ليل نهار لجميع المواطنين سواء كانوا عاملين او غير عاملين لتلقى رغباتهم ومشاكلهم والعمل على حلها . بالاضافة الى حملات التوعية المستمرة بواسطة لجنة الفكر الاشتراكى بالوحدة .

الطليعة : يبقى السؤال - فى راينا - كما هو . والوضع الصحيح للسؤال : كيف ترقى لجنة الاتحاد الاشتراكى - بنشاطهاوتوجيهها - الىمستوى العمل السياسى وتحرك الجماهير فى **المستوى السياسى** لانه اساس المطالب الضيقة والشخصية .

المثقفون .. والريف

بعد ان ابدىالمواطن **خلف جاب الله** (عاملزراعى)بترا حيل الدقهلية ، اعجابه « بالطليعة » ، يذكر ملاحظاته فيقول :

رغم ان الطليعة ناقشت قضية الطبقة العاملة الا اننى لم اجد من يتكلم **عن العمال الزراعيين** (٣ مليون عامل) . فهل لايوجد للعمال الزراعيين تاريخ او نشاط نقابى او أمكان المساهمة فى البناء الاشتراكى ؟ أم انه لا يوجد المثقفون الذين درسوا حركة العمال الزراعيين والتجارب الجديدة التى انغمسوا فيها بكل كيانهم وقدراتهم ؟ . ان متابعتى الطليعة تجعلنى اقول ان المثقفين الثوريين لا يبدون - حتى الان - الاهتمام الكافى بحياة الريف السياسيةوالاقتصاديةوالاجتماعية **وبالاخص تجربة التنظيم السياسى ونقابات العمال الزراعيين.**

ارجو ان تسارعوا بسد هذا النقص الخطير . فسكان الريف اكثر من ١٥ مليونا . فلماذا لاتعطوهم انتم سكانالمدن المزيد من الاهتمام لكل ما يدور على ارضهم من احداث وتغيرات عديدة . حيث انهم يمثلون قطاعا هاما فى تحالفقوى الشعب العاملة .

الطليعة : ناقش العدد الاول والخامس والسابع من الطليعة ، بعض قضايا ومشاكل الريف المصرى لكن ذلك لا يلغى اتفاق الطليعة مع وجهة نظرك التى تقول بان قضية الفلاحين والريف بشكل عام لم تلق - بعد - الاهتمام اللازم من المثقفين . ولسوف تجد فى اعداد قادمة من الطليعة بعض المقالات التى تناقش هذه القضية .وكم ترحب الطليعة بالكتابات التى يمكن ان يرسلها المواطنون اصحاب المشكلة انفسهم .

ملاحظات .. عن الريف

كتب المواطن قدرى عبد الله مهندس بالطاقة الذرية ، رسالة الى الطليعة حول علاقة اجهزة الدولة بالفلاحين ، فيقول :

.. سبب الثقة المفقودة بين الفلاح وبعض اجهزة الدولة هو انحراف بعض العاملين فى هذه الاجهزة ، مما يبقى صورة

المواطن المستقل ماثلة في مخيلة مواطن القرية . كما ان وجود بعض الافراد والعناصر التي تربط نفسها — بشكل او بآخر — بجهاز الدولة ، ثم لا يعملون على تغيير الريف القديم ، لان تغييره لا يتفق مع مصالحهم ، يسيء الى جهاز الدولة كثيرا . والانتخابات في القرية لا تؤدي الغرض منها ، اذ تتحول الى عملية تقسيم لعدد الاعضاء على العائلات المختلفة كل عائلة حسب مكانتها في القرية .

ولمعالجة هذه المشاكل اقترح : اولا : ان تكون الرقابة على الموظفين العاملين بأجهزة الخدمات في الريف شديدة حتى تمنع اى انحراف فيتأكد المواطن في القرية ان الدولة في خدمته ثانيا : لا بد من اجراء تغيير جذري في حياة الريف وفي العمل بقطاع الزراعة ، بشكل يضمن التوسع في الانتاج الزراعي ويقلل من نفوذ الاسر الكبيرة في الريف . وذلك — في رأيي — يجعل العمل في قطاع الزراعة يسير بنفس النظام الذي يسير به في قطاع الصناعة .

●

حول التنظيم السياسي .. مرة أخرى

وكتب المواطن **طاهر حسين ابو العوض** بسكرتارية مجلس محافظة دمياط معلقا على مقال لطفي الخولي عن التنظيم السياسي :

... وبعد ان اشار المقال الى ان عضو التنظيم السياسي لا يجب ان يطلب اى امتيازات لنفسه ، فانى اريد ان اسأل **هل هذا يعني انه لا يوجد ما يؤمن الكادر السياسي ضد اى تحرشات من اى قوة ؟** ولتوضيح السؤال اعرض وجهة النظر الاتية :

انني ارى ان الاجهزة الادارية الحالية يمكن تقسيمها — من حيث ايديولوجية العاملين فيها — الى ثلاث فئات : **الاولى: البيروقراطية القديمة** التي تعيش بكل امراض وانحرافات بيروقراطية ما قبل الثورة ، والتي تتعارض ايديولوجيتها — على الاقل — مع ايديولوجية المجتمع الاشتراكي في التطبيق وتشغل بعض عناصر هذه الفئة — للاسف — بعض مراكز قيادية ومتوسطة تنفيذية . **والثانية** : حديثة العهد بالعمل الادارى وهي تحمل معها كل الطاقات الثورية للعمل في ظل ايديولوجية ثورية ، ولكن خبرتها محدودة مما يعرضها للخطأ في بعض الاحيان ، وللاسف فهذه الفئة لا زالت في المستويات الدنيا في الاجهزة الادارية ، وتقع تحت ضغط وسيطرة الفئة الاولى **والثالثة** : لا تدرى اين هي . وتسيرها الاحداث دون ان يكون لها عقيدة فهي تابعة تقبل التغيير اذا ثبت لها — بالتجربة — انه في صالحها . واذا ثبت لها ايضا انه لا يؤدى مصالحها مع الفئة الاولى ; فهم مع الكفة الراجحة في اى مناسبة . وهذه الفئة منتشرة في الاجهزة الادارية والتنفيذية وتعتمد عليها الفئة الاولى .

فالبيروقراطية القديمة هي الاكثر وزنا وتأثيرا في الاجهزة الحالية فلو توفر لدينا المقياس الصحيح لاختيار اعضاء التنظيم السياسي ، وتعرض العضو فيه — اثناء عمله — لضغوط من بعض رؤسائه الذين قد يتصادف ان يكونوا من الفئة الاولى، فما هي الضمانات التي تساعده على الانطلاق الايجابي في نشاطه وعمله دون تأثر بالحرص على لقمة العيش او الاستقرار .. ؟

●

نماذج للسلوك غير الاشتراكي

وفي محاولة لتحديد السلوك « غير الاشتراكي » بالامثلة ، كتب المواطن د. **لمعي عشم الله** امين لجنة القبة الصحية ، يقول :

« ان كل محاولة للهجوم على القطاع العام تسلوك غير اشتراكي . فمحاربة الجمعيات الاستهلاكية مثلا او التشنيع عليها ، موقف لا يتفق مع ضرورة حماية ملكية الشعب للقطاع العام وحراسته ضد الانتهازيين والمغرضين من امثال بعض التجار الذين يستغلون الجمعيات — بطرق مختلفة — لخلق ازمات تموينية . كما ان موظف الشركة الذي يتباكى على الزمن الماضي حيث كان الاجانب يديرون الشركة ، مثل هذا الموظف منحرف لا يؤمن بالتأميم ولا يخدم ملكية الشعب . ولا يعني هذا انني اطالبه بالسكوت على ما يمكن ان يراه من اخطاء في التطبيق . ولكنني اطالبه بأن يعمل على ايجاد الحلول لها . **والصيدلي** الذي يتباكى على الادوية الاجنبية لا يخدم قضية تدعيم صناعتنا الوطنية ، بل يشكك فيها وفي مقدرتنا على انتاج احتياجاتنا .

وفي المجال الاجتماعي فان التمسك بالعصبيات واثارة الطبقية والطائفية والعنصرية سلوك غير اشتراكي . وفي الريف المصري لابد من محاربة الطبقية وتذويب الفوارق بين طبقة العمد واصحاب الارض وبين الفلاحين . فرغم قوانين الاصلاح الزراعي الا ان القرية المصرية لم يحدث فيها التغيير الاجتماعي المنشود . فمازال العمدة والعائلات الكبيرة تسيطر على القرية ولا تسمح للفلاح بمناقشتها .

وفي مجال العمل الادارى فان التفرقة في معاملة المواطنين سلوك غير اشتراكي. فالموظف الذي يراعي شخصا ما لقرابته للمدير ، ويماطل في تنفيذ طلب مواطن آخر ، لا يعمل لصالح المجتمع وبالتالي لا يخدم قضية بناء الاشتراكية . ومروج **الاشاعات** شخص منحرف يهدم ولا يبني ، انتهازي يرمى الى هدف خبيث لا يتفق ومصالح شعبنا ، ومن هنا يجب محاربته .

●

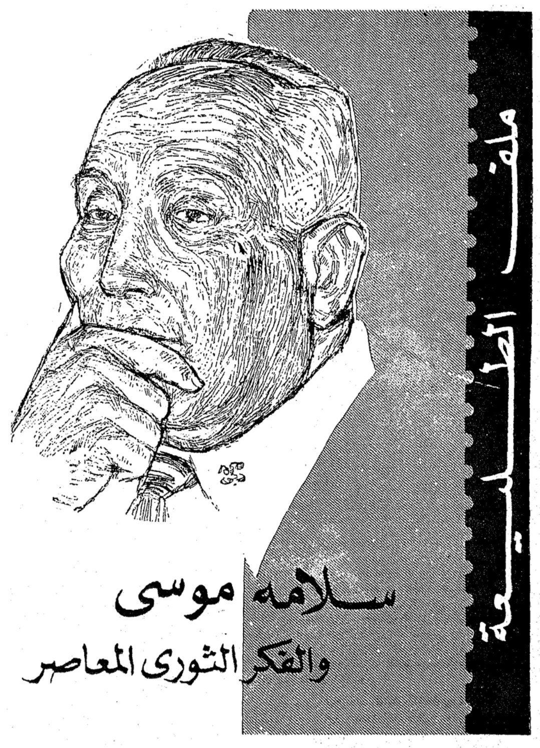
حول مشروع الادخار

ارسل المواطن **يوسف بدر ابو هندية** من طنطا ، خطابا يتحدث فيه عن اهمية مشروع الادخار فيقول :

وراء فكرة مشروع الادخار — في رايي — عدد من الاسباب السياسية والاقتصادية . فعلى المستوى السياسي تواجه بلادنا ضغوطا استعمارية متعددة في وقت تقوم فيه ببناء خطة التنمية. فعليه لابد ان نواجه شعبنا هذه الضغوط اثباتا لوعيه بالتحديات التي تجابهه من القوى الاحتكارية العالمية وضرورة التغلب عليها . وعلى المستوى الاقتصادي فهناك مزيد من العوامل التي تدعو الى ضرورة الاهتمام بنجاح مشروع الادخار لقد نتج عن تنفيذ القوانين الاشتراكية ، ان زاد الميل الى الاستهلاك زيادة تهدد بكل ما يوضع من خطط التنمية ومشروعات مضاعفة الدخل القومي .

ومن ناحية اخرى فان حصيلة هذا المشروع سنويا تقدر بـ ١٥ مليون جنيه (وهو تقدير مبدئي) سوف توجه بكاملها للاستثمار فتكون الحصيلة في مدى الخمس السنوات الاولى مثلا ناتجا قدره ١٠٥ ملايين من الجنيهات — مع عدم افتراض عدم زيادة العمالة في هذه الفترة . كما ان هذا المبلغ نفسه سوف يسحب — بطريق غير مباشر — من السوق وبذلك تقل الى حد ما المبالغ الضخمة التي كان يندفع بها الاستهلاك الى الزيادة الرهيبة .

وعلى **المستوى القومي** فان الهدف من زيادة المدخرات الوطنية ، هو تحقيق نوع من التعادلية في تطبيق المعادلة الصعبة التي نادى بها الميثاق الوطني . ولذلك يجب ان تنشط وتتحرك وحدات الاتحاد الاشتراكي ، وليكن مشروع الادخار من الاهداف القومية التي تمثل حافزا لعمل الاتحاد الاشتراكي بين الجماهير »



سلامه موسى والفكر الثورى المعاصر

مع اليوم الرابع من هذا الشهر (أغسطس) تحل الذكرى السابعة لوفاة سلامه موسى ، ففى ٤ اغسطس ١٩٥٨ ، سكن عن الحركة والاخصاب عقل علمى متفتح من أنضج عقول أمتنا ، وخمدت الانفاس فى وجدان ثورى ... اعطى كل حياته للحرية والانسان والاشتراكية .

وسلامه موسى ، فى تاريخنا، يمثل احدى حلقات السلسلة العظيمة من مثقفينا الثوريين الرواد، الذين التزموا ـ كل فى عصره ـ مسئولية التنوير العقلى والوجدانى للجماهير الشعبية بحقوقها فى حياة انسانية متطورة ، وزرعوا ومارسوا ـ بكثير من التضحيات الباسلة ـ قيم النضال من أجل اكتشاف المجهول ، واضاءة الظلمات ، وتحطيم قيود الاستبداد ، وسيادة الانسان على أرضه وعالمه ومصيره .

واذا كان سلامه موسى يمثل بالنسبة لنا اليوم امتدادا متطورا لاعمال وحياة الرواد فى تاريخنا من امثال الشيخ حسن العطار ، ورفاعه الطهطاوى، وجمال الدين الافغانى ، ومحمد عبده ، وعبدالله النديم، وشبلى شميل، ومحمود عزمى ،ونيقولا الحداد، والشيخ صفوان،والعقاد فى بداية حياته، ومحمد مندور وغيرهم. فهو ايضا قوة بارزة ومؤثرة فى مجموع الطاقات الفكرية الثورية الحية التى مهدت لثورة يوليو التحررية الاشتراكية وما تزال ــ شيوخا وشبابا ــ تواصل الابداع والتنوير العلمى الثورى بلا كلل ، وتتصدى من خلال بنائنا للمجتمع الاشتراكى بطريقنا المتميز ، للقيم والافكار الرجعية والاستغلالية المترسبة من عهود النظم الاقطاعية والرأسمالية .

وهذا « الملف » الذى تقدمه الطليعة اليوم ــ تأريخا وتقييما ــ لدور سلامه موسى البناء فى فكرنا الثورى المعاصر ، ليس مجرد تحية لذكرى مثقف ثورى عظيم فحسب، وانما هو فى الوقت نفسه تحية لكل من ساهموا وما يزالوا يسهمون فى تغذية هذا الفكر الثورى. فهو كل واحد لا يتجزأ ، وهو يمتد باشراقاته الى مالا نهاية. ومن هنا فان الدراسات التى يضمها هذا الملف ، وان كانت تمثل ــ ظاهريا ــ نظرة الى وراء ، فهى فى حقيقتها نظرة الى الواقع الحى والمستقبل المنشود .

القسم الاول

سلامه موسى .. مفكرا

سلامه موسى

ظاهرة لها دلالتها فى تاريخ فكرنا الثورى . فقد بدأ يلعب دوره كمفكر وكمناضل فى مرحلة كنا احوج ماتكون فيها لنخرج من اسوار الاقطاعيات ، بافكارنا الروتينية الضيقة ، ومن التبعية للاستعمار ، ولكننا لم تكن نجد ــ الاناادرا ــ سلاحنا الايديولوجى الذى نتسلح به فى معاركنا . فاغلب المفكرين عندنا كانوا نقلة ، او ادباء يدورون حول حقائق جزئية ، بينما مرحلة تحولنا التاريخى كانت تحتاج لنظرة شاملة للانسان وللعالم . ولقد كان غريبا حقا أن نجد أكثر بلاد العالم تنجب فلاسفة يبحثون فى أصول الحياة وعلة الكون وقوانين الحركة والفكر ولا نجد عندنا هذا الطراز من المفكرين .

وترجع اهمية سلامه موسى الى انه المفكر الذى حاول ان يعطينا هذه النظرة الشاملة . لقد وقف وسط التيارات الفكرية المتصارعة فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، واستطاع ان يستخلص منها نظاما فكريا موسوعيا وربما لم يتكامل منهجه ، الا انه وضع ايدينا على المشاكل الرئيسية فى الفكر المعاصر وجعلنا ننظر الى ظواهر الطبيعة والمجتمع والنفس والسياسة بنظرة علمية موضوعية .

الرومانسية الثورية

ولم تكن الظروف التى ولد فيها سلامه موسى تسمح له بأن يكون ذلك النمط من الفلاسفة الذين عرفتهم اوربا ،

فهو مفكر موسوعى أكثر منه فيلسوف . ويرجع ذلك الى نشأته فى بيئة متخلفة ، لازال فيها الناس يفسرون ظواهر الحياة بنفس التفسيرات الغيبية التى ورثناها من الفراعنة والكلدانيين وعن بدع الفاطميين الغريبة عن الإسلام .

وفى كتابه « تربية سلامة موسى » ، يروى لنا هذه الواقعة :

« ... كنت قاعدا فى الريف الى قناة صغيرة فى ظل شجرة والى جنبى فلاح قد بلغ الثمانين وكنت اتامل بركات الضفادع وهى تسبح . فسألت الشيخ عنها فاتضح لى انه لايعرف انها ضفادع صغيرة . ثم تشعب الحديث الى النبات، فقال : « ان لكل نبتة من هذه الاعشاب التى تنمو على شطوط القنوات ملكا يحرسها » ولما نهضت اخذت افكر فى هذه الرواسب الثقافية التى انحدرت الينا من الفراعنة والكلدانيين والبابليين ، وجعلتنا نعيش فى غيبيات تحملنا على النظر المخطىء لحقائق هذا العالم وتباعد بيننا وبين النظر العلمى الموضوعى ، وقلت فى نفسى : هذا الرجل غيبى يؤمن بان العالم حافل بالارواح التى تحرس الناس والحيوان والنبات » .

وهى واقعة لها دلالتها ، فهى تعكس منهج التفكير العام فى بيئاتنا ، حيث يعيش الناس وليس لديهم من احساس بواقعهم سوى أن الاشياء تتراكم فى المكان : فهذه الحياة التى يعيشونها هى نفس الحياة التى عاشها اجدادهم ، وهى نفسها التى سوف يحياها احفادهم . كل شىء تكرار لنسخة واحدة من النظم الاجتماعية . وواضح أن فكرا كهذا لايتولد الا فى بيئة مقفلة على ذاتها ، تعيش على نظام الزراعة الوحيدة النوع ، كالقطن ، ولا ترتبط بالعالم ، نتيجة للعزلة التى يفرضها الاستعمار حولها ، ولنتيجة للامية والتخلف

الذى يعيش فيها السواد الأعظم من الشعب • ومن نتائج هذه العزلة وهذا التخلف ان ينشأ هذا الوجدان الذى يفسر الواقع بأنه عبارة عن **تكرار** ، ولا يجد مبررا لبقاء الإنسان سوى العمل للحياة الاخرى • وتنشأ عن ذلك أخلاقيات تجعل معاييرها الاساسية هى العمل على توطيد **تقاليد السلف** وحملها من جيل الى جيل ، لان فى هذه التقاليد يوجد ميراث بأكمله من « الحكم والمواعظ » التى ترضى ملائكتنا الحارسة •

وفى مناخ كهذا نشأ سلامه موسى • الا أن الواقع المصرى كان قد اجتاز مع ثورة عرابى أهم عملية فى تاريخه الحديث، فالثورة قد فتحت وعينا على ضرورة الكفاح وعلى اهمية غرس الحياة الديموقراطية فى بلادنا • فبدأنا ندرس أفكار فلاسفة الثورة الفرنسية ، امثال **دولباخ وروسو ومونتسكيو** وهى دراسة أدت الى ظهور تيارين متميزين لعبا دورا كبيرا فى حياتنا الفكرية المعاصرة ، أولهما تيار **الرومانسية الثورية** الذى نشأ نتيجة لكتابات **فرح انطون** على صفحات مجلته **الجامعة** • فقد ترجم **فرح انطون** رواية **الثورة الفرنسية لالكسندر دوماس** ، وكان ذلك العمل كافيا لاحداث انتفاضة لها شأنها فى وجدان الجيل الجديد الذى تفتح وعيه مع **نكسة عرابى** وهزيمة الدعوة الديموقراطية الاولى وفشل مجلس شورى القوانين • فالحديث عن الثورة الفرنسية جعل للثورة المصرية امتدادات طويلة فى وجدان ذلك **الجيل** الجديد • وبالاضافة الى ذلك ، بدأ فرح انطون يترجم كتاب « **ايميل** » **لجان جاك روسو** • واهم آثار ترجمة **روسو** انها تحدث تغييرا جوهريا فى مفهوم « **العالم تكرار** » الذى ظل سمة تفكيرنا فى عصور الاقطاع • فروسو ينادى بفتح كل الابواب أمام طاقات الفرد ، وبالرجوع الى التلقائية والى الوجدان ، ولا شك ان دعوة كهذه كانت كافية تماما لزلزلة ذلك الجدار السميك الذى خلقته مجلات مثل « البيان » ، وقبلها « المؤيد » ، حول الوجدان المصرى • لقد استطاعت الجامعة أن تواصل العمل الفكرى التقييمى الذى كان قد بدأ على يد رفاعه **رافع الطهطاوى** وذلك بأن وضعت جسرا له خطورته بين الوجدان المصرى الذى ظل خلف أسوار الاقطاعيات وبين الوجدان الاوربى الذى كان ينتقل من الثورة البرجوازية الى الثورة الاشتراكية

من الاميبا الى القرد الى الانسان

ووسط ذلك كله ، ظهر فجأة أول تيار فكرى يسمح لنا بأن ندرك أن هذا العالم قابلا لان يعرف : انه التيار العلمى الذى تبلور على صفحات مجلة **المقتطف** فى أواخر القرن الماضى وفى مطلع قرننا العشرين ووجد فى **يعقوب صروف** (منشىء المقتطف) وفى **شبلى شميل** خير ممثليه •

والمقتطف هو أول من أدخل **الفكر المادى** فى مصر • وبفضله أمكننا ان نعرف ، لاول مرة فى تاريخنا الحديث ، نظريات **بوخنر ولامارك وداروين** وغيرهم من اصحاب النظريات التى تفسر الحياة ابتداء من عملية التفاعل الكيمائى الاولى ، أى من الجرثومة ، وترى أن جميع انواع الاحياء نتاجا لتطور **الاميبا** • ففى البدء ، حدثت عملية تعطن فى المادة تولدت عنها جراثيم ، هى الخلية الاولى ، وهى أول مظهر للحياة ، ولقد استمرت الاميبا فى الانقسام على نفسها وفى التكاثر ، أولا فى الماء ، ومن الجهد الذى تبذله لكى تستمر حية كان لابد وأن تتضاعف قوتها ، ولذا بدأت الاميبا تتخذ شكلا مركبا ، انها خليتان ، ثم اربعة ، ثم مجموعة من الخلايا تكون نسيجا، ثم حيوانا عضويا ، حتى اذا ماتوافرت شروط الحركة لبعضها ، أمكن الخروج من الماء الى الارض اليابسة (وهذا مايفسر لماذا تكون الضفدعة فى مرحلتها الجنينية حيوانا طفيليا يعيش فى الماء ، ثم لماذا تكون حيوانا بريا مائيا فى وقت واحد) وبعد ذلك بدأت الانواع الحيوانية تظهر ، ثم تتأصل ، وكلما صمد نوع فى تكيفه مع البيئة ، كلما ارتقى ، فكأن هناك صراعا بين الرغبة فى البقاء الكامنة فى الحيوان وبين عوامل البيئة التى تريد له الفناء ، وهذا الصراع قد نشأ عنه ارتقاء النوع ، وهى عملية ظلت مستمرة خلال ملايين السنين ، وادت الى استقلال بعض الانواع فى الحركة ، كالقرد مثلا الذى استطاع أن يرتكز على قدميه فى أحيان كثيرة ، ثم انتهت هذه العملية بظهور الانسان •

وعندما يصبح أصل الحياة قابلا للمعرفة ، وعندما يكون العنصر الاول فى المعرفة حقيقة مادية يمكن اختبارها ، مما لاشك فيه ان كافة المفاهيم التى تفسر لنا العالم من خلال قوانين غيبية او تلك التى تجعل هدف الحياة هو العمل لليوم الاخر سوف تتحطم كلها مفسحة الطريق لفكر يبحث عن موضوعه فى قلب الواقع نفسه •

غير أن جماعة **المقتطف** لم تتجاوز حدود نقل النظرية وتبسيطها ،وكان **فؤاد صروف وشبلى شميل** يسميان نظرية التطور هذه بنظرية **« النشوء والارتقاء »** وهى تسمية تعكس منهجهما فى التفكير ، اذ غاية ما يستطيعه الباحث — فى نظرهما — هو معرفة كيف نشأ النوع البشرى وكيف أدى به التطور الى الارتقاء فى سلم الحيوان حتى بلغ مستوى الانسان •

الانتقائية

اما تجاوز هذه المرحلة الوصفية فلم يحدث الا عندما بدأ **سلامه موسى** يعيد النظر فى التطور بمنهج اكثر تكاملا • ففى عام **١٩٠٧** ، رحل سلامه الى باريس ومنها الى لندن كى يعيش وسط العلماء الذين بهرته أفكارهم وهو يقرأ ملخصات لها فى المقتطف • وهناك وجد نفسه فى مفترق طرق عديدة : فالى جانب نظرية **التطور** ، كانت هناك فلسفة نيتشه ثم فلسفة **شوبنهاور** ، كما كان المناخ الفكرى الاوربى قد تشبع بالتيارات **الاشتراكية** • وما كان فى وسع شاب مصرى ، يخرج من ظلام العصور الوسطى فى بلادنا الى اضواء الفكر الاوربى أن يحدد لنفسه موقفا من أى نظرية من تلك النظريات المتناقضة ، وما كان فى وسعه أن يتعصب لاى منها ضد الاخرى • فلم يكن لديه تاريخ فكرى يسمح له بأن يستقر عند تيار بعينه ، وهذا مادفع سلامه موسى ان يتخذ موقفه الفكرى الذى عرف به طوال حياته ، الا وهو : **الانتقاء** • فمن كل المعارف والعلوم التى يكتشفها ، يستخرج الحقائق التى تساعده على تكوين نظرة متسلسلة متكاملة للواقع وللانسان وللعالم ، بصرف النظر عن مصادرها • ولهذا السبب نجد سلامه موسى يقبل فى وقت واحد أفكار نيتشه الميتافيزيقية المفرطة فى فرديتها وافكار ماركس المادية الموضوعية ذات التفسير الاشتراكى للتاريخ ، ولقد قبلهما فى وقت واحد لانه وجد فيهما مايساعده على اعادة بناء العالم فى ذهنه • فقد كانت نقطة البدء عنده هى نظرية التطور التى جعلته يرى كل شىء قد تطور ابتداء من الخلية الواحدة • كيف استمرت اذن عملية التطور فى الحياة الانسانية ؟ • كل ما استطاع ان يقوله داروين انما كان ينصب بالدرجة الاولى على المرحلة الحيوانية ، اما المرحلة الاجتماعية أى تلك التى تبدأ بتحديد الفواصل بين النوع الانسانى

وبين سائر الانواع ، والتى تبدأ بمرحلة ماقبل التاريخ ، حيث كان الانسان لايزال فى مستوى قريب من القرد ، لايعرف الزراعة ولا بيتا له ولا وطن ، هذه المرحلة الاجتماعية ، انها هى الاخرى ، فى حاجة الى أن تبحث . فالملاحظ أن تاريخنا يسير على نحو تطورى : فمن مجتمع بدائى ينتقل الانسان الى مجتمع متحضر ، ومن عصر ينقسم فيه الناس الى سادة وعبيد ، تنتقل الحياة الانسانية الى عصر يتحرر فيه العبيد ، ومن طرق انتاج تعتمد على الحرفة اليدوية (كالنول مثلا) هاهو المجتمع الانسانى ينتج مايريده بواسطة الات ضخمة ، الا يوجد تفسير لمراحل التطور الاجتماعى هذه ؟ .

والواقع أن « سلامه موسى » لم يتعمق الماركسية فى مرحلة تكوينه الاولى عندما كان فى أوربا نحو ١٩٠٨ ، لانه عندما عاد الى مصر ، كان لايزال يجهل عصب الفكر الماركسى ، أعنى : الديالكتيك (الجدل) . فهو لم يستخدم المنهج الديالكتيكى فى تفسير ظواهر الحياة فى الطبيعة وفى المجتمع ، وانما كان ينظر الى العالم من خلال فكرة النشوء والارتقاء ، كما تلقاها من جماعة المقتطف .. غير أنه أخذ يقويها بما استبقاه من قراءات لنيتشه . فعند نيتشه ، كان الصراع الذى أدى الى صمود انواع حيوانية خلال عملية الانتخاب الطبيعى هو قانون الحياة الثابت . فكل من يجتاز هذا الصراع تقوى لديه ارادة الحياة ، وفى هذه الحالة ، لاتصبح دفعة الحياة كامنة فى غريزة البقاء وانما يصبح قانون الحياة هو ارادة القوة .

وفى عام ١٩٠٩ ، عندما عاد سلامه موسى الى وطنه ، كان منهجه الانتقائى قد تبلور فى أول كتاب له : « **مقدمة السبرمان** » وفيه نجد الحياة الانسانية تفسر بأنها فى تطور دائم ، بدأ من الاميبا وانتهى الى الانسان ، تماما كما فعل **داروين** ، الا أن سلامه موسى يزاوج بينه وبين **هربرت سبنسر** ، فيطبق قوانين التطور البيولوجية على الحياة الاجتماعية ، ويجد أن تنازع البقاء هو محرك التاريخ ، وينتهى الى هذا الرأى : « **ان الحياة فى بوتقة لم تتجمد قط ، وان البوتقة لاتزال تصهر وتخرج عناصرها ومركباتها** » .

ومع ذلك ، ففى هذا الكتاب الاول نجد فلسفة سلامه موسى فى خطوطها العريضة ، كما نجد منهجه المادى التطورى ، فهو يقسم تطور الحياة الى ثلاثة مراحل : ١ — فى المرحلة الاولى كان على الانواع الحيوانية أن تصارع عوامل الفناء وترتقى حتى ينجح أصلحها فى الوصول الى مستوى الانسان ، انها **المرحلة البيولوجية** ! — وفى المرحلة الثانية كان على النوع الانسانى أن يدخل فى علاقات اجتماعية ، نتيجة لاحتياج كل انسان أن يتبادل مع الاخر منتجاته ، ولما كانت هذه العلاقات تقوم على الضرورة ، حيث لم تصل بعد المجتمعات الانسانية الى وفرة الانتاج التى تسمح لكل فرد أن يحصل على مايحتاج اليه ، فقد بقى البشر فى نزاع على القليل الذى ينتجونه ، ومن ثم كان لابد أن يحدث صراع بين من يملكون ومن لايملكون . وهذه هى **المرحلة الاجتماعية** وفيها يضطر الانسان الى التضحية بتطلعاته الانسانية الخالصة فى سبيل الضروريات . فالانسان الذى يريد أن يكرس نفسه للفكر أو للابداع الفنى أو للاختراع العلمى غالبا مايضيع أغلب وقته فى البحث عن وسائل معيشته . ٣ — ومع ذلك فهناك مرحلة ثالثة يتجه اليها الانسان ، هى مرحلة التحرر من الضروريات ، حيث يعيش بملكاته الانسانية الخالصة ، كالعقل والنشاط الوجدانى واللعب والسياحة .

وواضح أن عملية استقراء الواقع من خلال هذا المنهج الانتقائى قد انتهت بسلامه موسى الى أن يعتبر التطور الانسانى يسير من تلقاء نفسه نحو الانسانى المتفوق ، أو السوبرمان ، لكن ها هو فى عام ١٩١٣ يصحح مفهومه للتطور ، ولاول مرة فى تاريخ فكرنا المصرى ، يعطينا نظرة الى المستقبل

الاشتراكية

ماهى هذه النظرة الى المستقبل ؟ . انها : **الاشتراكية**

نعم ، فى عام ١٩١٣ أصدر سلامه موسى كتابا من **الاشتراكية** . ولم يكن دوره هنا مجرد دور الناقل الذى يفتنه مذهب بعينه فيظل يدعو اليه ويبسطه . فرغم كل أوجه النقص — على حد نظرتنا اليوم — فى هذا الكتاب ، من سذاجة فى تحليل حركة التاريخ ، ومن نظرة وحيدة الجانب للعلاقة بين الراسمالية والقوى العاملة ، ومن تسلط النزعات الطوباوية (الخيالية) ، رغم هذا كله ، فقد كان سلامه موسى فى كتابه الاشتراكية يبحث عن طريق مصر للاشتراكية ولا يفرض على واقعنا ظروفا لم تتحقق فيه .

ويبدأ سلامة موسى كتاب « **الاشتراكية** » بلمحة تاريخية يستعرض فيها كيف تطورت فكرة الاشتراكية ، ويتوقف عند ثلاثة مفكرين ، هم : **روبرت اوين وبرودون وماركس** . وبعد ذلك يحلل مفاسد النظام السياسى الذى كان موجودا فى مصر فى ذلك الوقت ، وفى النهاية يقترح الحلول المؤدية الى التحول الاشتراكى .

ويسجل هذا الكتاب تحولا له دلالته فى فكر سلامه موسى ، فبعد أن كان يفسر التطور الاجتماعى بالحتميات البيولوجية (كما أخذها عن سبنسر والتى تحتم فناء بعض الانواع وبقاء البعض الاخر فى تنازع البقاء) انتقل الى عنصر آخر يفسر به حركة المجتمع : انه **الوعى الانسانى** أو ماكان يسميه وقتذاك **بالاستنباط** .

وفى تفسيره لتطور المجتمع مهتديا بعنصر الوعى ، كان يلمح التاريخ كسلسلة من مراحل متوالية ، كل رحلة تجىء بالثورة على السابقة ، وتنتهى بشكل جديد للحياة ، فهو يرى مثلا أن الفكر الحديث القائم على التحليل والاستنباط لم يتحقق الا بعد حركة الاصلاح الدينى فى أوربا . لقد كانت دعوة **لوثر** موجهة الى أن يعتمد الانسان على ملكاته هو (لا على القدر والغيب) فى تفسير الحياة ، ولذا يقول سلامه موسى :

« **لقد فكت بواسطتها (أى بواسطة دعوة لوثر) العقول من قيود التقاليد وبدأت تثبت فى العقل الآرى تلك الاغراس التى زرعها البيزنطيون ، فنمت بفروعها وغارت بجذورها حتى لم يات القرن التاسع عشر الا واصبح الصانع يخترع فى مصنعه والزارع يستنبط النظريات على مكتبه ، والناس كل يوم يتطلعون للجديد فى كل شىء : فى الحكومة وفى الدين والمصنع والمزرعة والعيلة والمجتمع** » .

وهنا أيضا سوف نلمح انتقائية سلامه موسى ، فهو يجمع عناصر الموضوع ولا ينتهى الى التركيب بينها مستخلصا نظاما فكريا واحدا تتحدد خلاله العلاقة بين العناصر المتفرقة . فرغم اصراره على **عنصر الوعى** ، وما يقرره من أن « **حظ الاستنباط فى الصانع كان أكثر من غيرها** » ، يعود فيركز على **العامل الاقتصادى** ، ليقول : « ان راس المال هو عبارة عما سرقه صاحب المعمل من أجور عماله ، فبدلا من أن يدفع

لهم عشرة قروش دفع لهم ثمانية مثلا ، وهذا الفرق صار يضيفه الى ماعنده واصبح من كبار الاغنياء » . الا انه لايلمح العلاقة بين عنصر الوعى والعامل الاقتصادى ، ومن هنا جاء تفسيره لعملية التراكم البدائى لرأس المال غير متكامل نوعا ما .

وأيا كان الامر ، فلم ينظر سلامه موسى الى الاشتراكية كحل بين عديد من الحلول التى يمكننا ان نختار بينها لتصحيح أوضاعنا الاجتماعية . كلا ، فاصراره على تفسير العملية التاريخية التى صاحبت نمو الرأسمالية وادراكه للظروف التى حتمت تحول الحرفى الذى يملك اداة انتاجه الى عامل يبيع قوته لصاحب المصنع كلها تقربه من الاشتراكية العلمية ، وتجعل الحل الاشتراكى حلا حتميا .

فهو يفسر عملية تركيز رأس المال على النحو الاتى :

« ومن هنا نشأت طبقة من الناس قليلة العدد واسعة الثراء تمتلك الالات وتستغلها بواسطة عمال كانوا قبل اختراع هذه الالات مستقلين ، كل يملك دكانه ويعرف صنعته ويبيع بنفسه مصنوعاته . أما بعد اختراع الالات فان هؤلاء الصناع المالكين لم يستطيعوا مزاحمتها واصبحوا لذلك عمالا ماجورين يزاحمون بعضهم بعضا حتى هبطت أجورهم الى الحد الادنى »

الطريق المصرى الى الاشتراكية

ثم لايكتفى سلامه موسى بتحليل أوضاع العمال ، من بطالة وفاقة ، نتيجة لاستمرار عملية التركيز فحسب ، وانما يترك « العموميات » ويتجه الى الواقع المصرى ، ويحاول النفاذ الى الاثار التى نجمت من عملية التحول الى الراسمالية عندنا .

غير أن سلامه موسى لايصل بعد الى تحديد العلاقة الجدلية بين الرأسمال وبين القوى العاملة . وما كان فى وسعه أن يصل الى ذلك ، لسبب بسيط ، هو ان الراسمالية عندنا كانت لاتزال فى مرحلة جنينية ، فقد كانت السيطرة للاقطاع وفئات قليلة من الراسماليين الذين يعيشون على تجارة القطن ، ولم تكن المشكلة عندنا هى ايجاد حل اشتراكى تحتمه بنية مجتمع يقوم فيه الانتاج على اقلية مالكة لوسائل الانتاج واغلبية كادحة . لقد كنا شبه مستعمرة ، قضيتنا الاساسية هى التحرر من الاستعمار ، والخروج من نظام اقتصادى اساسه الزراعة الوحيدة النوع ، متمثلة فى القطن ، وهو النظام الذى فرضه علينا مخطط استعمارى يقوم على أن يجعل مصر مزرعة تقدم المواد الاولية لمركز الاحتكار الصناعى فى انجلترا وعلى تحويل المزارعين الى اند عاملة لحساب الاستعمار . انه اذن وضع يختلف كلية عما كانت عليه أوربا . غير أن سلامه موسى خلط ـ وقتذاك ـ **بين الثروة بمعناها العام ، وبين الرأسمال بشروطه الخاصة التى** تحتم وجود علاقة بينه وبين الطبقة العاملة كى ينمو ويتراكم ويصل الى التركيز . ومن هنا حسب سلامه موسى ان ما يملكه الاقطاعى مثلا هو نفس مايملكه الراسمالى ، ولذا اختلطت عليه الامور فى تحليله لنظامنا الاجتماعى ، فقسم الطبقات عندنا بطريقة اقرب الى التسطيح ، دون أى نفاذ الى طبيعة التناقضات بين الفئات المختلفة لطبقة واحدة مثلا . لم ير العلاقة بين الاقطاع وبين البرجوازية ، ولم يدخل فى حسابه أن ماهو تقدمى فى ذلك الوقت هو أن تنشأ برجوازية وطنية

تعمل على انتزاع السوق من أيدى المستعمر وتحرر التجارة وتتجه الى انشاء الصناعات القومية . كل ماراه سلامه موسى هو هذا الوضع :

« اننا انقسمنا الى فئتين : فئة غنية تكتظ معدتها بالمأكولات الدسمة واخرى فقيرة نرمق العيش ترميقا » .

ورغم ذلك ، فقد سجل سلامه موسى فى كتابه الاشتراكية ملاحظتين نادرتين لم يكن يفطن اليهما مفكر مصرى قبله :

اولهما : العلاقة بين الحروب والاستعمار ، فهو يؤكد أن الحروب « لاتنشب الا لاجل المال » .

وثانيهما : « ليس الاستعمار الا احدى نتائج نظامنا الحالى » .

فاذا ماسألناه عن الحل الذى ارتاه للخروج من مفاسد النظام الفاسد ، فانه يضع برنامجا يتلخص فى هذه الخطوط العريضة :

١ ـ الغاء الملكية الفردية المستقلة .

٢ ـ يجوز للفرد أن يمتلك ادواته طالما لا يستغلها بواسطة عمال .

٣ ـ اعطاء كل واحد بحسب قدرته وعمله .

بل ويصل به التطرف الى ان يطالب بالغاء نظام الارث لانه ـ فى رأيه ـ ضد تكافؤ الفرص .

ولكى يتحقق ذلك ، لابد من العمل على نقل الافكار الاشتراكية الى الناس ، وتجنيدهم للنضال من اجلها ! ولهذا السبب كانت الميزة الاساسية لفكر سلامة موسى هو ارتباطه بالممارسة ، ومن هنا دعوته الى انشاء حزب اشتراكى ، ثم كفاحه فى صفوفه عندما تأسس فى ١٩٢٠) .

ولقد راى ان اوضاع مصر تسمح بالانتقال التدريجى الى الاشتراكية ، وذلك بتوسيع القاعدة الشعبية ، وبتغلغل العناصر الاشتراكية فى البرلمان تدريجيا ، وفى الوقت ذاته تجرى حركة اصلاح مصاحبة لتلك العملية ، كمجانية التعليم وتوسيع حركة النشر .

وهذا هو الشىء الفريد فى تفكير سلامه موسى . فهو دائما « يهضم » الافكار التى يهتدى اليها خلال سياحاته الذهنية مع مفكرى أوربا ، ثم عندما يتاملها ويفكر ، لايستعيد هذه الافكار كما هى ، بل يقارن بينها وبين واقعنا ، ثم يتجه الى تطبيقها وتطويعها لظروفنا . ومن هنا اصراره على الطريق البرلمانى فى الانتقال الى الاشتراكية (وهى فكرة لم يكتشفها المعسكر الاشتراكى نفسه الا بعد الحرب العالمية الثانية) .

ويكفى ان نستشهد بهذه الفقرة لنعرف كيف كان سلامة موسى يفكر فى مطلع قرننا العشرين : « **ولسائل : كيف تكون الاشتراكية فى بلد كمصر ؟**

تكون بتربية الجمهور على الحكم النيابى الديموقراطى أولا ثم نشر المبادىء الاشتراكية وادخال بعضها بالتدريج فى

جسم الحكومة حتى تتشرب بها الامة وتصبح غريزة فيها فتتوجه فكرة الاصلاح الى وجهات اشتراكية ثانيا » .

ثم لايكتفى بهذه الخطة العامة ، وانما يفصل نظام الحكم النيابى الديموقراطى ، فيراه عملية تسير فى ثلاث مستويات ، فى مستوى مجلس القرية ، وفى مستوى مجلس المديرية ، وفى مستوى مجلس القطر كله . وفى كل مجلس ، تقوم الحياة الاجتماعية على اساس الاقتراع العام ، فهو يقول عن مجلس القرية مثلا :

« فبدلا من ان يحكم القرية عمدة ليس لاهل القرية راى فى تعيينه ، يحكمها مجلس منتخب من سكان القرية الراشدين ذكورا واناثا ، ويعين هذا المجلس خفراء القرية وقاضيها ومهندسها وطبيبها . ويؤجر اراضيها للمؤجرين فيها ويصرف ايراداتها على مصلحة القرية من تعليم وبناء مساكن واصلاح طرق » .

لكن . كيف يمكن أن تتحقق الاشتراكية فى بلد لازالت راكدة ، تفترسها علاقات اقطاعية استعمارية ؟

لابد من نهضة حقيقية ، نهضة تعيد للناس احساسهم بكيانهم القومى ، وتحفزهم الى الخروج من ظلمات الاقطاع الى عصر الانوار . ولكى يصل سلامه موسى الى ايجاد طريق للنهضة ، يجد نفسه وقد عكف على دراسة التاريخ، فمن ناحية ، هو يتجه الى التاريخ المصرى القديم باحثا فى ثناياه عن خصائص الروح المصرية ، ومن ناحية اخرى يعقد مقارنة بين ظروف النهضة الاوربية وبين ظروفنا ، وتكون ثمرة الاتجاهين كتاباه المشهوران « مصر أصل الحضارة » و « النهضة الاوربية » .

التاريخ فى تطور مستمر

« ويقدم لنا أخيرا هذه الخلاصة التى يؤكد فيها ان نهضتنا لاتتحقق بالعودة الى السلف ، وانما بفهم التاريخ لادراك المرحلة التى نعيشها وللبحث عن القوانين الكامنة فى حركته . انه يقول :

« التاريخ لايعيد نفسه . ولو فعل لدار حول نفسه . فلا يكون هناك ارتقاء الى اعلى او تقدم الى الامام . وانما تكون هناك حركة دائرية تنتهى الى حيث ابتدات . وانما التاريخ يعيد المشكلات القديمة ويقدم لها الحلول التى تشبه او لاتشبه الحلول القديمة ، ولكنها لاتطابقها اذ هى بحث على مستوى أعلى . أى ان التاريخ يدور ، ولكن فى حركة لولوبية ، كلما انتهى من دورة صعد درجة الى اعلى وقام بدورة اخرى » .

ماهو القانون الذى تتحقق بواسطته هذه الدورات ؟

لاتوجد اجابة قاطعة عند سلامه موسى . فاراؤه عن التطور لم يحدث لها تغير فى جوهرها على مدى ماتقدمت به السن، وانما الذى حدث هو نوع من البلورة فى اطار المنهج الانتقائى . فمثلا عندما اصدر كتابه « نظرية التطور واصل الانسان » فى عام ١٩٢٨ ، أى بعد ١٩ عاما من كتابه الاول عن التطور « مقدمة السوبرمان » ، كان كل التعديل الذى طرا على فكر سلامه موسى هو تنقية افكاره القديمة وتحديد عناصرها ثم مزجها دون ان يعمل على تخطيها الى مرحلة يتركب فيها كل شىء فى منهج واحد .

الا ان النقلة الكبيرة فى فكر سلامه موسى تتمثل فى ادراكه لعمق تأثير العوامل الاجتماعية بازاء تأثير العوامل البيولوجية وعوامل الوراثة . فبعد عدة سنوات من دراسة « فرويد » و « ماندل » والاول رائد التحليل النفسى ، والثانى يرى الحياة لاتتأثر بفعل البيئة وانما كل نوع يحمل مصيره فى داخله ، فى الكروموزومات التى تنطبع فيها كافة خصائص الكائن الفيزيولوجية ، بعد ذلك يقرر سلامه موسى انه قد بدأ يتحول نحو علم الاجتماعى ونحو المنهج المادى التاريخى ، فيقول :

« وقد جمعت بين فرويد وماركس ، وخرجت منهما بأذكى الثمرات ، بل فطنت الى ان ماركس هو السيكلوجى الاساسى، لانه يجعل وجدان الفرد ثمرة المجتمع » .

وبدا ينظر الى الحياة نظرة شموليه . فيرى الاحياء تخضع لقانون بيولوجى ، والناس تخضع لقوانين تتحكم فى حركة المجتمع ، والكون يخضع لقوانين تتحكم فى حركة الكواكب ، والكل يترابط فى وحدة كاملة .

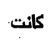
وتدريجيا يصحح افكاره السابقة . ففى كتابه « أحلام الفلاسفة » مثلا (١٩٢٥) او فى « اليوم والغد » (١٩٢٨) .. كانت نظرته الاشتراكية وآراؤه عن الانسان تتارجح بين التفسير العلمى والتطلع الطوبارى الحالم نحو المستقبل . لكن ماهو يدرك ان الافكار التى يريد تحقيقها لايمكن ان تتحقق الا اذا بدانا نغير قوانين الواقع نفسها وفق ارادتنا. وكيف ؟. بادراك كيفية تفاعلها ، اى باعتبار ان مامن مرحلة تاريخية يمكننا ان تصل اليها الا اذا اجتزنا العملية التاريخية التى تنتهى اليها . ولذا يعود فينظر الى دعوة الاشتراكية والى افكار الاشتراكيين الطوباريين الذين كان يدعو الى اقتفاء اثرهم فى مطلع حياته ، فيقرر هذه الحقيقة :

« كانت فى الاكثر امنية انسانية ولم تكن برنامجا علميا » وعلى ضوء نفس النظرة المراجعة ، يعترف باستحالة وصول مصر الى الاشتراكية قبل تصفية المعركة مع الاستعمار أولا . وينتهى الى هذا الراى :

« ولا يمكن لاى اشتراكى أن يفكر فى اى برنامج اشتراكى، مالم يكن الاستقلال محققا منجزا »

واليوم اذا نظرنا الى حياتنا الفكرية والى واقعنا الثورى، فاننا نجد اثر سلامه موسى فى كل شىء : فى نظرتنا الى نشأة الحياة ، وفى مراقبتنا لسلوكنا النفسى ، وفى تطلعنا الى تحقيق الاشتراكية فى شكلها الكامل ، بل ان ادوات الفكر نفسها التى فى متناول ايدينا ، وخاصة مصطلحاتنا العلمية ، انها هى ايضا نتاج سلامه موسى . ان كلمات مثل « التطور » و « التقدم » و « الابتداعية » و « التقليدية » و « الرومانسية الثورية » الخ .. هى من صنع هذا الفكر الموسوعى الذى كرس حياته ليجيب على لغز أبى الهول: ما الانسان ؟.

سلامه موسى .. سياسيا ومناضلا اشتراكيا



حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ هى الصدمة الوطنية العامة التى جذبت «سلامة موسى» الشاب ذى التسعة عشر عاما الى معترك النضال السياسى الوطنى . فعندما تلقى نبأ شنق الدنشوائيين دارت بخاطره أفكار حول ممارسة العمل الارهابى ضد المحتلين البريطانيين ، الا انها لم تجد التطبيق العملى سبيلا . فالطبيعة الحالمة المتأملة للمفكر غلبت عنده روح المنظم السياسى الثورى والمتمرد . ولم يكن ذلك الحماس الوطنى غريبا على طالب علم نشأ فى كنف أسرة مصرية متوسطة ، لوالد كان صديقا لبعض فلول العرابيين الثوار ، الامر الذى احتاج الى كثير من الشجاعة فى ذلك العصر . وستظل صورة البطل الوطنى احمد عرابى كما رآه الطالب الشاب سلامة موسى ، شيخا مهدما محطما عائدا من المنفى يجتويه فى المحنة الاصدقاء ، ويتنكر له ويسخر منه ، كل الذين صانعوا المستعمر وهادنوه ، ستظل فى ضميره تؤجج ثورته وسخطه على المحتلين والمستبدين وصنائعهم ؛ وعلى كل المرتدين عن النضال الوطنى .

وبسبب من نزوعه الواضح لتحقيق المثل الاعلى القومى فى الوحدة الحقيقية لكل جماهير الشعب المصرى ضد المحتلين البريطانيين ، مال فى تلك الفترة الى اتجاه أحمد لطفى السيد ودعوته على صفحات « الجريدة » لان تكون « الوطنية » وطنية مصرية لا شأن لها بالعثمانية ولا بدولة الخلافة والسيادة : تركيا كما كان يقول اتجاه مصطفى كامل ورجال الحزب الوطنى فى ذلك الوقت . لقد اعتبر لطفى السيد فى تلك الفترة ، المجدد الاول فى الوطنية المصرية وصاحب وحيه الذهنى فى السياسة والوطنية .

وفى سنة ١٩٠٨ رحل الى أوربا واقام بفرنسا سنة ، وبعد عودته سنة ١٩٠٩ بدء يكتب فى «اللواء» جريدة الحزب الوطنى، ليس فحسب بسبب من تمثيلها للاتجاه الوطنى المتطرف فى تلك الفترة ، بالمقارنة مع الاتجاه المعتدل لحزب القصر (حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية) وحزب الاعيان (حزب الامة ، وانما ايضا لان دفة القيادة فى تيار الحزب الوطنى كانت قد انتقلت الى اليد الثابتة لمحمد فريد الذى ربط ربطا محكما ما بين القضية الوطنية وقضية الاصلاح الاجتماعى .

التطرف النيتشوى والاشتراكية الفابية معا

فى نفس ذلك العام دفع سلامة موسى الى الثورة على النظام « الرأسمالى القذر » على حد تعبيره وحدد فى كتابه « مقدمة السوبرمان » بأن أهم العوامل لتحسين الانسانية الآتية هو : « تحريرنا الاقتصادى بشكل يساوى فرصة العمل بين الافراد ، وهذه هى السوشيالية — أى الاشتراكية — ولم تعن الفكرة الاشتراكية عنده حينذاك ، سوى تكافؤ الفرصة بين المواطنين : « فليست السوشيالية ان يتساوى الناس لان الناس غير متساوين ، بل أن تساوى فى الفرصة بينهم » . واذا كان قد تأثر فى كتابه هذا بالفكر السياسى الاوربى فقد تأثر على نحو واضح بمنهج الفابيين الانجليز القائلين بالتطور التدريجى تجاه الاشتراكية والمعادين لاسلوب الكفاح الثورى . على انه تخبط فيه — وقتذاك — كذلك بين الافكار الفاشية والافكار الاشتراكية . واذا كان يعبر ذلك التخبط بين أفكار نيتشة وشوبنهاور وبين الافكار الاشتراكية ، او ذلك اللقاء الغريب بينهما ، لقاء أعنف نقيضين فى عقلية مفكر واحد ، اذا كان يعبر عن شىء فهو يعبر بكل وضوح عن ضراوة الصراعات التاريخية وضراوة القوى المضادة التى كان على اى مفكر مصرى شاب ثائر ، أن يواجهها ويصطدم بها فى طريقه لنشدان تحرر وطنى حقيقى لبلادنا وبناء اجتماعى عادل . انه يعبر عن ضراوة الصراع الوطنى ضد الاستعمار ، والصراع الاجتماعى ضد العلاقات الاجتماعية الاقطاعية التى كانت سائدة ، ويعبر أيضا عن الرغبة العارمة فى النهوض السريع بمصر ، والحاقها بالركب الحضارى المتطور، بعد التخلف الشديد الذى فرضه عليها العثمانيون بعزلهم اياها طوال ٤ قرون عن التيارات الفكرية والحضارية الضخمة التى هزت أوربا فى تلك القرون هزا عنيفا .

لقد كان التطرف النيتشوى والاشتراكية الفابية شيئان لا يتصفان بالثورية — ان لم يكونا شيئين رجعيين — سواء فى الفكر الفلسفى او السياسى الاوربى فى مطلع القرن العشرين، الا أن منهج سلامة موسى الذى اخذ بنفس الاتجاهين المتناقضين فى مصر أوائل القرن العشرين كان منهجا تقدميا رغم ذلك ودون أدنى شك . لانه اذا كان التطرف النيتشوى بالنسبة لالمانيا وأوروبا ، تعبيرا فلسفيا من بزوغ النظام الاحتكارى فى الصناعة الالمانية بصفة خاصة والاوروبية بصفة عامة ، فلقد كان بالنسبة لمصر رد الفعل الطبيعى الحاد لما كان يخيم على بلادنا من ظلام نتيجة العلاقات والقيم الاقطاعية السائدة . واذا كانت الفابية بالنسبة لبريطانيا وأوربا قد ترجمت هزيمة فكر القوى العاملة الانجليزية العلمى فى المعركة ضد الفكر البرجوازى فلقد كان النزوع اليها بالنسبة لمصر ، رد الفعل الطبيعى عند الفئات الصغرى من الطبقة المتوسطة فى وجه الاقتصاد شبه الاقطاعى المتحالف مع رأس المال الاجنبى .

وبعد بقائه بمصر عدة شهور ، عاد مرة ثانية الى فرنسا واقام بها سنتين . وبدأ يتتبع الفكرة الاشتراكية تتبعا نشطا حتى تشبع بها . وبعد أن أقام سنتين فى فرنسا ، عاد الى مصر مرة ثانية وأقام فيها شهرين ثم عاد الى بريطانيا حيث بقى فيها لمدة ٤ سنوات اتصل اثناءها بالجمعية الفابية الانجليزية التى كان من زعمائها فى ذلك الوقت جورج برنارد شو ، هربرت ويلز . وحصل هناك على عضوية هذه الجمعية ومن منبرها استمع الى رجال ونساء من الانجليز يطالبون بخروج البريطانيين من مصر .

كان الفابيون يهتمون بتصور المستقبل أكثر مما ينغمسون في مشاكل الحاضر ، كانوا « اشـــتراكيين » مفعمين بأحلام البرجوازية الصغيرة ، يطمحون الى أن يحولوا القادة الراسماليين بالفكر المستنير ، الى قادة تدفعهم انسانيتهم ان يأخذوا بساعد البؤساء وينشروا الاشتراكية راضين بقوة الضمير . لقد كانوا يؤلهون « الفكر » ويرون أن الافكار تحكم العالم ومن هنا كانت فكرتهم عن الوصول الى الاشـــتراكية من طريق « التـبدرج المحتوم » . لقد توجهوا بخطابهم الى المالكين كى « يتنازلوا » ولم يتوجهوا به الى المعدمين كى « يثوروا » . ولقد ترك هذا التفكير « الفابى » بصماته واضحة فى تلك الفترة على تفكير سلامة موسى السياسى .

بداية التعرف على الاشتراكية العلمية

وفى عام ١٩١٢ أتيح لسلامة موسى فى لندن الاطلاع على عدد من المنتجات الفكرية للاشـــتراكية العلميـــة . وانعكس تأثير اطلاعاته تلك ، فى مؤلفه « الاشتراكية » الذى صـــدر ســـنة ١٩١٢ . وهذا المؤلف وان كانت تشوبه اللهجة الفابية الا ان تأثر كاتبه بمفاهيم وصياغات الاشتراكية العلمية كان واضحا فيه . ولقد عكس على أى الاحوال خطوة جديدة وأكثر تقدما فى فكره السياسى من ناحية وفى تاريخنا الفكرى والاجتماعى على السواء من ناحية أخرى ، فالعمل ورأس المال والبرلمان ووحدة الصف الوطنى ، كل هذه لم تكن مما تداولتـــه الثقافة المصرية التى كانت سائدة حينذاك ، كما لم تكن أيضا ضـــمن برامج وزارة المستعمرات البريطانية . كذلك فان هذه المفاهيم جسدت المضامين الجنينية الكامنة فى أحشاء الطبقة الراسمالية القومية الوافدة على مسرح الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية فى تلك الفترة . ولقد عدد سلامه موسى فى هذا المؤلف ما دماه بـ « مفاسد النظام الراسمالى » من الضياع الفكرى والخلقى والاجتماعى واختلاق الوظائف الطفيلية للاحتكاريين . ووضع يده فيه على الفكرة القائلة بان « الاستعمار اعلى مراحل الراسمالية » ولكنه توصل الى هذه الحقيقة على أساس أنها من « مفاسد النظام » لا باعتبارها نتيجة حتمية للقوانين الموضوعية كان تأصرا لتطور الراسمالية مما أوضح أنه تفهم للاشتراكية العلمية فى تلك الفترة . ولقد حدد فى هذه الفترة بان الطريق الى الاشتراكية فى مصر يكون : (١) بتربية الجمهور على الحكم النيابى الديموقراطى (٢) بنشر المبادىء الاشتراكية وادخال بعضها بالتدرج فى جسم الحكومة . وكانت التربية الديمقراطية للشعب تتطلب بالضرورة فى نظره الغاء نظام العمد فى الريف والاستعاضة عنه « بمجلس قروى منتخب » من سكان القرية الراشدين ذكورا أو اناثا يتولى عملية تأجير الارض ويصرف وارداته على مصلحة القرية من تعليم وبناء مساكن واصلاح طرق واضاءة شوارع ... الخ كما يوفر للفلاحين أحدث منجزات العلم فى الزراعة .

ولقد راى سلامة موسى فى تلك المرحلة أن غاية ما يطلبه الاشتراكى هو ان تتدرج البلديات من امتلاك المياه والضوء كما كان حادثا فى مصر حينذاك ، الى امتلاك التراموايات والمخابز والمسارح والمساكن والمكاتب العمومية ... الخ . كما طالب بأن تتدرج الحكومة المصرية من امتلاك السكك الحديدية الى الارضى والمعامل والمناجم وتديرها كما تدير السكك الحديدية ، على أن يكون ذلك مصحوبا دائما ، بل ومتوقفا ، على درجة التنور الســـاوية فى الامة عامة : « يجب على كل مصرى أن يشجع خطة توطين الملوكات الفردية الحاضرة باخراجها من يد الافراد الى يد البلديات والحـــكومة ، وعليـــه أن ينشر الاشتراكية خصوصا عندما عرف وشاع الان من أن أكثر من نصف الثروة المصرية يملكها أجانب يستغلون العامل المصرى ، فكل اصلاح اشتراكى ينقل جزءا مهما من ثروة الاجانب الى الوطنيين » .

لقد كان يرى أن الاشتراكيين انما يصلون الى السلطة عن طريق مجالس النواب ولم يكن ايمانه بالتطور التدريجى سوى انعكاس للداروينية على فلسفته السياسية .

وفى فصله « لمحة تاريخية » عرض فى بساطة بالغة لافكار اوين عن التعاون ولفكرة كارل ماركس عن فائض القيمة ، وكان يؤمن بان الاشتراكية ستخلف الراسمالية كمـــا يخلف النهار الليل .

لقد استهدف من كتابه هذا مجرد تنوير الراى العام المصرى عن ماهية الاشتراكية ، مع بيان أغراض الاشتراكيين فى أوربا وأمريكا « لست طامعا أن تعد هذه الرسالة دعوة للجمهور الى الاشتراكيه ، ولا ان تكون سببا فى تأليف حزب او جمعية ولكنى أطرحها أمام الجمهور القارىء عسى ان تكون خمـــيرة تختمر بها الافكار الى حين تستعد البلاد للاشتراكية »

ولقد دلل تطور الفكرة الاشتراكية عنده حينذاك على ارتفاع عـــفتها الثورية عن الاشتراكية الانجليزية الفابيانية وليس الفرق بينهما سوى انعكاس للفرق بين البرجوازية الصـــغيرة المصرية التى جعلت منها سيطرة الاقطاع والاســـتعمار وزحف الراسمالية النامية ، فئة أكثر ثورية من البرجوازية الصغيرة الانجليزية التى تعيش فى بحيرة من الفكر البورجوازى القوى وحيث تتكون الارستقراطية العمالية على حساب الاستغلال البشع لشعوب المستعمرات .

وبعد عودته من انجلترا ، أصدر مجلة « المستقبل » فى مصر سنة ١٩١٤ . وأخذ يكتب فيها مع شبلى شميل ويعقوب صروف، وفرح أنطون عن التطور والوحدة القومية ، والفكر العلمى والاشتراكية . واستشعرت سلطات الاحتلال ومتـــايرو الفكر الاقطاعى خطرا ماثلا فى هذه المجلة ، فلم تتوان من اغلاقها بعد اصدار ستة عشر عددا منها . واذا كانت تلك السلطات لم يصبها الانزعاج وهى تطالع ثمرات الفـــكر الاوروبى على صفحات « المقتطف » و « الجامعة » و « مسامرات الشعب » فانها أحست فارقا كيفيا بين هذه المجلات و « المســـتقبل » التى لم تنشر الفكر والادب والفلسفة والتاريخ والعلم جنبا الى جنب – الا لكونها تصنع منهجا متقدما جديدا فى الحيـــاة والفكر المصرى عموما . لذا عجلت تلك السلطات باغلاقها .

وارسلت اليه الاديبة « مى زيادة » ليقبل العمل فى جريدة « المحروسة » التى كان يصدرها والدها « الياس زيادة » فقبل ، ولكنه سرعان ما ترك المحروسة بعد عدة شهور فرارا من تسلط الرقابة الصارم .

وقد أقام سلامة موسى فى الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ أى طوال الحرب العالمية الاولى فى الريف بعزبته (١) القرب من الزقازيق فلما انتهت الحرب ســـئم طول الفراغ واشتغل بالتعليم ولكنه عاد ثانية الى الصحافة وعمل محررا بمجلات دار الهلال وجريدة البلاغ .

تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى

وتحت تأثير الدفع السياسى الثورى الضخم الذى ترتب عن ثورة ١٩١٩ القومية فى بلادنا ، لم تعد مجرد الثقافة والفكر

---

(١) سلامة موسى المفكر والانسان ص ٣٦ تأليف محمود الشرقاوى .

الاشتراكى تحتجب ، الوسيلة الجديدة فى نظر سلامة موسى للعمل السياسى ، بل يلزم « تنظيم » هذا الفكر وذلك العمل فى شكل سياسى مباشر . وبالاشتراك مع المحامى محمد عبدالله عنان ، وعلى العنانى ، وحسنى العرابى كون سلامة موسى الحزب الاشتراكى المصرى سنة ١٩٢٠ ونشر برنامجه فى جريدة الاهرام بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢١ (١) . ولقد ظل هذا الحزب محدودا للغاية فى نشاطه ومحصورا فى دائرة ضيقة جدا من المثقفين اليساريين بمعيار ذلك العصر ، وما لبث ان تفككت وحدته عندما انشق بعض اعضائه وانضموا لفريق من الاجانب المقيمين بالاسكندرية والمنتمين لفكر الدولية الثالثة الشيوعية . فى حين أوقف الباقون ومنهم سلامة موسى نشاطهم الحزبى وقد حاول مصطفى حسنين مدير التعليم بينها واحد أعضاء الحزب اعادة تكوينه من جديد فى فبراير سنة ١٩٢٤ . ولكنه لم يوفق . وانتهت حياة هذا الحزب القصيرة . لقد كان التفكير الذى قام عليه الحزب الاشتراكى المصرى اكثر تأثرا بالتعاليم الفابية منه بتعاليم الاشتراكية العلمية . وكما اوضح سلامة موسى نفسه فان « فكرة الطبقات والصراع الطبقى والثورة كانت غائبة من اذهاننا الى حوالى سنة ١٩٢٥ وبعد ذلك شرع الاشتراكيون المصريون بجميع ألوانهم يدرسون ماركس وزاد هذا الدرس قوة واندفاعا عقب أزمة سنة ١٩٣٠ الاقتصادية » . لم يكن الحزب الاشتراكى المصرى تنظيما ثقافيا كالجمعية الفابية ، رغم اتخاذه منهجا فى معالجة الامور ، ولم يكن تنظيما ثوريا رغم استعارته بعض تخطيطات التنظيمات الثورية فى التعبير على الاوضاع المصرية ، كذلك لم يكن حزبا يتخذ من الاشتراكية رايات مضللة لاخفاء اهداف فاشيية أو نازية ، كما انه لا يمت بصلة الى محاولات الاشتراكيين الخياليين فى القرن التاسع عشر بل لقد كان تعبيرا متميزا عن خصوصية الوضع الوطنى والاجتماعى المصرى حينذاك انه حزب مصرى وطنى معاد للاستعمار ومشبع باتجاهات الاشتراكية الديموقراطية البرلمانية السلمية . وقد واجهته الراسمالية القومية الناشئة بضراوة منذ البداية ، فى فترة كان المد الوطنى الهائل لثورة ١٩١٩ القومية ينحسر فيها انحسارا سريعا » لذا لم يكن حل الحزب الاشتراكى على أيدى القوى الاستعمارية من الرجعية المحلية المتحالفة معها »

الكفاح من سنة ١٩٢٠ حتى بداية الحرب الثانية

واعتزل سلامة موسى العمل السياسى المنظم منذ ذلك الوقت واكتفى بالمساهمة الفكرية فى ميدان الصراع » ولم تتخذ هذه المساهمة فاعلية سياسية بصورة مباشرة وانما اتخذت صورة العمل على نشر الثقافة العلمية منذ تولى رياسة تحرير مجلة الهلال ما بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٢٩ »

وعندما قامت الثورة الكمالية فى تركيا قبل ذلك التاريخ أيد سلامة موسى حركة مصطفى كمال لاخراج تركيا من حياة الدول الشرقية وجمودها الى حياة الدول الغربية وتطورها وتحريها » وقد كان ذلك موقفا تقدميا فى تلك الوقت فعلينا ان نتذكر أن الغرب كان يشكل التقدم الحضارى بالنسبة لمجتمعات الشرق الاوسط المتخلفة فى تلك الوقت »

وفى الفترة من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٢٩ انجزت الحضارة الاوروبية خطوات رائعة فى مجال التقدم العلمى وبلغ الفكر الاشتراكى – عالميا – درجة أعلى من النضج » وتحت تأثير التقدم فى التفكير الاشتراكى ، كتب بحثا فى الهلال عبارة عن تقرير موجز عن اكتشاف الاشتراكية العلمية لقانون تطور المجتمعات ، بعنوان « التفسير الاقتصادى للتاريخ » .

وفى الفصل الاخير من كتابه « **اليوم والغد** » تقع أيدينا على ٣ نقاط رئيسية هى المحور الذى تدور حوله افكاره السياسية فى تلك الفترة . **الاولى** : نقطة البعث القومى واستخلاص مصريتنا من براثن الشوائب المجلوبة . **الثانية** : تحرير المرأة المصرية **والثالثة** الكفاح ضد سيطرة رأس المال الامبريالى بانشاء النواة الصناعية لسوقنا القومى المستقل . ولقد كانت هذه المحاولة الفكرية استجابة واعية مدركة لاحتياجات القوى المتقدمة بالمجتمع المصرى فى تلك المرحلة التاريخية .

واذا كانت العناصر النقدية فى الاشتراكيات الخيالية يضعف أثرها كعامل تقدمى بتقدم التفكير الاشتراكى فى اتجاه العلمية . واذا كانت تلك العناصر متناسبة عكسا مع التطور التاريخى كما ترى الاشتراكية العلمية ، واذا كانت اشتراكيات البورجوازية الصغيرة وكل تفكير اشتراكى خيالى ، تمثل تيارا رجعيا فى الفكر الاوروبى حينذاك ، بسبب ظهور الاشتراكية العلمية كنظرية سياسية صائبة للتقدم الا ان اشتراكية البورجوازية الصغيرة التى صورها سلامة موسى بمهارة بارعة فى كتابه « احلام الفلاسفة » سنة ١٩٢٦ تحت عنوان « مقدمة طوبى مصرية » ، كانت تعبيرا تقدميا من تلك المرحلة التاريخية من تطور المجتمع المصرى . لقد كان باستطاعتها بعكس مثيلاتها فى اوربا وبعكس التفكير الاشتراكى الخيالى فى أوربا وقتذاك ، كان باستطاعتها أن تقدم فى مصر مواد فكرية لتثقيف الطبقات الوطنية والديموقراطية الصاعدة وذلك فى اتجاه تحقيق شكل من اشكال العدالة الاجتماعية . ولم يستهدف سلامة موسى مطلقا بصياغة منهجه الاشتراكى فى « مدينة فاضلة » أن يقدم صورة خيالية جديدة لاحلام الانسان ، وانما قدم احتجاجا صارخا على بشاعة التخلف الحضارى والاساليب غير الديموقراطية فى حكم مصر حينذاك »

وفى سنة ١٩٢٧ نادى فى مقاله « **أبونا الفلاح** » بتحديد القيمة الايجارية للارض الزراعية لما كان يحسه من الظلم الفادح الواقع على عاتق الفلاح المصرى حينذاك . وبينما كانت الازمة الاقتصادية الشاملة فى العالم الراسمالى تدق أبواب المستعمرات بعنف ، وتنهب الاسواق ومعها حريات الشعب الديمقراطية » وفى الوقت الذى نجح فيه الانجليز فى شراء السماسرة والعملاء وحكم مصر خلف لافتات وطنية ووجوه مصرية عميلة » فى نفس ذلك الوقت قدم سلامة موسى كتابه « **حرية الفكر وأبطالها فى التاريخ** » ضمنه عرضا وافيا لنضال المفكرين الاحرار ضد اغلال العبودية سواء فى الشرق أو الغرب » واختتمه بفصل عن تاريخ الحركة الفكرية فى مصر ، وموقف السلطة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار من حرية التعبير والمناقشة . هذا وقد اصدر فى نفس العام كتابه « برنارد شو » تضمن تفاصيل اللقاء الفكرى بينه وبين برنارد شو واستعرض أحدث مراحل تطوره بازاء الفكر الاشتراكى »

فى أواخر سنة ١٩٣٠ أصدر سلامة موسى مجلتين احداهما شهرية وهى « **المجلة الجديدة** » ، والاخرى أسبوعية وهى « **المصرى** » . ولم يخل عدد واحد من « المصرى » من الهجوم على اسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر حينذاك والذى الغى دستور ١٩٢٣ وألف دستورا ينكر سيادة الشعب ويفتح الابواب للتزييف الواسع للانتخابات البرلمانية . ومن تلك الفترة يقول : « حين أخرجت مجلة المصرى فى سنة ١٩٣٠ وعارضت فيها اسماعيل صدقى فى سياسته ، عمد الى التوسل الى اللاذى بحرمانى من هذه الاعلانات . ولم يحرم « المصرى » فقط ، بل حرم ١٢ مجلة أخرى أصدرتها بعد الغائه ، وكنت فى تلك الايام عرضة لزيارات لا تنقطع ، غايتها ان اخضع مع عرض المكافأة السخية وهى الاعلانات . ولم أخضع . ولذلك أفلست جميع المجلات التى أصدرتها » .

(١) راجع وثيقة برنامج الحزب الاشتراكى المصرى بوثائق التنظيمات والاحزاب السياسية بمصر — العدد الثانى (فبراير ١٩٦٥) من « الطليعة » .

وفى نفس العام بينما نشطت حركة التعليم بين الطبقات الشعبية اسس سلامة موسى « المجمع المصرى للثقافة العلمية » لتغليب الاتجاه العلمى على الثقافة العربية ولكن اسماعيل صدقى اغلقه وسحب مئات الرخص الصحفية ومنها رخصة « المجلة الجديدة » . وبينما ضاقت دائرة الوطنيين المخلصين تحت نير الاضطهاد الفكرى المتواصل من جانب السلطات الاستعمارية وعملائها واصل سلامه موسى نضاله الوطنى وبادر بتكوين جمعية « المصرى للمصرى » كى نضرب الاستعمار البريطانى فى اساسه الخاص باستيراد الخام وتصدير المصنع . وكان قانون الجمعية يشترط على أعضائها الا يشتروا سلعة اجنبية ما دام هناك ما يقابلها من السلع المصرية وان يقاطعوا المصنوعات الانجليزية وان يتجروا مع التجار المصريين دون التجار الاجانب : « أيها الشباب المصريون كفوا عن معاملة الاجانب لا يشتر احد منكم شيئا الا من صانع أو تاجر مصرى لان هذا وحده يمكننا أن نحقق استقلالنا ونجعل مصر منتقى للمصريين » (١) ومما دعا اليه سلامة موسى حينذاك ايجاد متجر مصرى فى شارع فؤاد (٢٦ يوليو حاليا) ولميكن متجر مصرى واحد حينذاك سنة ١٩٣٠ ولقد استطاعت جمعية « المصرى لمصرى » أن تحمل بنك مصر على انشاء « محل بيع المصنوعات المصرية فى هذا الشارع وكان العرض الاول الذى قدمته الجمعية على طلعت حرب شيكا مبلغ مقداره ١٠٠٠ جنيه تبرع محمد (بك) عبد الصمد تأييدا فكرة اقامة متجر مصرى للمصنوعات المصرية وحدها . وقد قدم هذا الشيك وكيل الجمعية ـ وكان سلامة موسى رئيسها ـ وكان ذلك بداية للمشروع .

ونشطت حركة «المصرى للمصرى» وانتشر الوعى الاقتصادى بين الشعب بشكل أفضل مما سبق . وكان من بين اعضاء هذه الجمعية الاساتذة : فتحى رضوان ، ونور الدين طراف ، واحمد حسين ، ومصطفى أمين ، وعلى أمين ، وأمين الخولى ، وعباس حليم (٢)

ولم يؤد النشاط الكفاحى لسلامة موسى فى تلك الفترة الى مجرد تعطيل مجلاته وفشلها ماليا ، بل انه اضطر لبيع بعض ممتلكاته كى يتجاوز الازمة المالية التى احدثها له اسماعيل صدقى سنة ١٩٣٠ .

على أنه اذا كان سلامة موسى قد تنبأ فى مجلته «المستقبل» التى أصدرها سنة ١٩١٤ ، عند قيام الحرب العالمية الاولى بأن هذه الحرب ستنتهى بتحطيم العروش فى أوربا ، وانهيار الحكم الملكى ، وكتب فى مجلته تلك الكلمات المفعمة بكراهية النظم الملكية . « فليهنأ الاوباش المتوحشون ـ اى الملوك فى أوربا ولينتظروا العملية الجراحية التى ستزيلهم من قريب من جسم الجمعيات البشرية المتمدنة »

كما هاجم ايضا النظام الملكى المحلى فى مصر . وعندما زاد الحكم الاستبدادى فى بلادنا منافسنة ١٩٢٥ اثناء حكم السلطان فؤاد ، نجده يؤكد ثانية على ان الحكم الملكى قريب الزوال من جميع بلاد العالم ، لانه يقوم على الانفراد بالرأى والاستبداد بالسلطة . ولا يخشى فى ذلك غضب « السلطان » فؤاد ولا بطش حكومته المستبدة . وفى ٦ مايو سنة ١٩٣١ فى « عيد » جلوس السلطان فؤاد على عرش مصر ، نجده يكتب « كلمة تحية » بهذه المناسبة . فنشر فى صدر مجلته « الفضيلة » (٣) صور خمسة ملوك مخلوعين هم : جورج ملك اليونان ، وعمانويل ملك البرتغال . وزيتا امبراطورة النمسا والمجر ، وامان الله خان ملك الافغان ، وفرديناند ملك بلغاريا وكتب تحت صورهم عنوانا هو « الملوك المنفيون » ، كما كتب فى نفس العدد أحاديث منهم وعن امبراطور ألمانيا السابق ولهلم وملك أسبانيا السابق الفونسو الثالث عشر . وصدر امر الحكومة بتعطيل المجلة فلم تصدر بعد ذلك . ولقد هاجم سلامة موسى الملك السابق فاروق ولم يتوان عن التعريض بفساده ونزواته. وقد استدعى فى أحد المرات فى عهد فاروق من مصيفه فى بورسعيد بسبب كتابته مقالا بعنوان « الاوبرج وما ادراك ما الاوبرج » وقد كان لفاروق نزواته فى ذلك المكان وقامت النيابة بالتحقيق معه واقتيد اليها تحت حراسة البوليس كما يقاد اللصوص والقتلة .

كذلك اوقف البوليس طبع كتابه « اشهر قصص الحب التاريخية » على أساس ان به تعريضا بفاروق . ولقد ظل سلامة موسى بسبب ذلك ولمدة خمسة عشر عاما لا ينشر له مقال ، الا بعد أن يجيزه الرقيب ، ولو كان فى اللغة أو التاريخ أو السيكولوجية ومما يجدر ذكره هنا ، أنه برغم الخصومة بين سلامة موسى والعقاد فأنه حين سجن العقاد لانه اهان السلطان فؤاد فى مجلس النواب فان سلامة فى الفترة التى لزم فيها العقاد السجن اكثر من ذكره والاشادة بفضله على الادب والصحافة وأكثر من نشر صوره فى مجلاته والحديث عنه فى كل مناسبة وربما من غير مناسبة نكاية فى السلطان فؤاد وحقدا عليه .

ولقد استمر سلامة فى الثلاثينات فى الدعوة الى مقاطعة البضائع الانجليزية واستخدام اساليب المقاومة السلبية للمحتلين . يظهر ذلك من كتابه « غاندى والحركة الهندية » الذى شرح فيه طبيعة التجربة الهندية فى المقاومة السلبية ضد البريطانيين ودعى فيه لاتباع هذا النمط من المقاومة لاجلائهم عن مصر .

ونحس فى تلك الفترة أيضا تأكيدا للمسار التقدمى فى فكر ونضال سلامة موسى السياسى وذلك بسبب ازدياد تعرفه على مفاهيم الاشتراكية العلمية . يتضح ذلك من الاطلاع على كتابه « جيوبنا وجيوب الاخرين » ، وعلى بحثه الاخر الاكثر عمقا « التفسير المادى للتاريخ » (٤) . لقد تراجع فى تلك الفترة ايمانه بنيتشة واتجاهه الفكرى المؤدى الى الفاشية تحت تأثير ماركس الاشتراكى الاتجاه .

أما بالنسبة لموقفه من بعض النشاطات السياسية التى كانت تجرى وسط الحركة العمالية المصرية فى تلك الفترة ، فاننا نحس من مقالته «الفلاح والصانع» (٥) عطفا على اتحاد العمال الذى كان برأسه عباس حليم والذى لم يك يحظى حينذاك بعطف السلطات . وفى سنة ١٩٣٤ اباح له عبد الفتاح يحيى (باشا) رئيس الوزراء اصدار « المجلة الجديدة » مرة أخرى فظل يصدرها الى سنة ١٩٤٢ مع أستمرار عمله فى البلاغ والذى كان قد سبق الالتحاق به فى سنة ١٩٣١ .

---

(١) من النداء الذى وجهه سلامة موسى فى ص ٦ بـ « تقويم المصرى للمصرى » الذى صدر عام ١٩٣٢ .

(٢) « سلامة موسى المفكر والانسان » تاليف محمود الشرقاوى ص ١٢٧ . ومما يجدر ذكره ان سلامة موسى قد تعجب من انضمام عباس حليم أحد افراد الاسرة المالكة السابقة . ويبدو انها كانت محاولة من محاولاته لركوب الاتجاهات الوطنية تحقيقا لمآربه السياسية الخاصة .

(٣) مجلة « الفضيلة » العدد ١ (١٠ مايو ١٩٣١) وهو العدد الوحيد الذى اصدره منها .

(٤) نشر فى « المجلة الجديده » فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ .

(٥) نشرت بكتاب « حضارة مصر الحديثة » الذى نشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة سنة ١٩٤٣ وقد وردت من ص ٧١ الى ص ٧٦ .

وعندما وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، وتباينت الاراء بشأنها ودمغها البعض بالخيانة واعتبرها الاخرون وثيقة الشرف والاستقلال، كان سلامة موسى في كتابه « الدنيا بعد ثلاثين سنة » وضعها الموضع الصحيح حين اعتبر ، أنها جسدت التعاون الشديد بين التيارات السياسية للطبقة المتوسطة من جانب والاستعمار من جانب آخر .

ولعل من اهم ما تنبأ به سلامة موسى قاطبة في هذا الكتاب هو نبوءته بان مجتمعنا المصرى عام ١٩٦٦ سوف يكون مجتمعا اشتراكيا . بان تؤمم الدولة « عصب الانتاج » ويتطور معنى الديمقراطية « من الحكم على حساب الشعب الى الحكم لمصلحة الشعب ».

من الحرب الثانية حتى قيام ثورة يوليو

ومع مقدمات الحرب العالمية الثانية وسيطرة الاحتلال البريطاني على الموارد الرئيسية للبلاد وتعاظم نمو القوى العاملة في العالم وغزو الفكر الاشتراكي للمجتمعات الراسمالية تمكن فريق من شبابنا المثقف ممن التفوا حول أفكار سلامة موسى أمثال محمد مندور ولويس عوض ونجيب محفوظ ، من أن يكونوا بمثابة النواة الديموقراطية في فكرنا الحديث . وهكذا اتسعت جبهة الفكر السياسى التقدمى بتأثير شخصية ذلك المفكر الكبير.

واذا كانت سنوات الحرب قد ايدت النفوذ الاستعمارى وثقافته وعملاءه في الداخل ، وعاقت تقدمه الاجتماعي أمدا طويلا ، وتولدت خلالها كثير من الاراء الضارة والمهددة لوحدة الشعب القومية ، لذا وجه سلامة موسى في مقالاته بعنوان « طريق المجد للشباب » والتى نشرت بجريدة الانذار التى كان يصدرها صديقه صادق سلامة في المنيا ، وجه تحذيراته وحدد معالم طريق قويم للعمل الوطني والاجتماعي يقوم على مساندة الطبقات الشعبية لاستخلاص حقوقها الاقتصادية والسياسية وذلك بان يتذرع الجيل الجديد بمفهوم علمى لطبيعة مجتمعنا.

وفي سنة ١٩٤٣ اذنت له حكومة حزب الوفد باصدار جريدة يومية واستعد فعلا لاصدارها ولكن وزارة النحاس اقيلت في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وفي اليوم التالى لاقالتهـا منعت وزارة الداخلية اصدارها .

وعندما صدرت جريدة « أخبار اليوم » في عام ١٩٤٤ ، بدأ يكتب لها حتى دعته للاشتراك في تحريرها ، ثم في تحرير جريدة « الاخبار » بعد ذلك في سنة ١٩٥٢ وذلك لما لمسته من تجاوب عام من جانب المثقفين العرب في جميع البلاد العربية لكتاباته ويبقى في هذه الدار الى يوم وفاته في أغسطس سنة ١٩٥٨ .

وما ان خمدت نيران الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ، حتى تطلعت الشعوب المقهورة في كل مكان الى نيل استقلالها من القوى الاستعمارية التى تذرعت بظروف الحرب للحيلولة دون منح هذه الشعوب استقلالها . ولما اشتد النضال الشعبى دوليا ، لجأت القوى الاستعمارية والرجعية الى البطش والعنف . وفي نفس العام أصدر سلامة موسى كتيبا صغيرا بعنوان « حرية العقل في مصر » طالب فيه بالغاء قانون المطبوعات وادارة المطبوعات « هذه الادارة التى ليس لها شبيه في أمة ديموقراطية ، لانه ليس من الشرف للامة المصرية أن تعيش كالموتى في القبور ، وقد كتب عليها الصمت والسكون الى الابد » كما طالب في نفس الفترة بتأميم قناة السويس (١)

لقد دخل سلامة موسى في تلك الفترة في معركة حادة مع القوى الرجعية وجميع الذين ارتدوا عن النضال الوطنى او جمدوا وأصبحوا اداة للرجعية الاجتماعية . وحين دعا في تلك الفترة الى اصلاح ثورى بالقرية المصرية التى تفتقر الى المرافق الصحى ، كتب العقاد الذى تبنى أفكارا رجعية عقب دوره التقدمى في الربع الاول من القرن العشرين كتب رده عليه مجرحا بعنوان « سلامه موسى المراصفى » .

وحين طالب بالغاء نظـام العمودية وجد من الرجعيين من يصيح مستغيثا « أنه يكافح تقاليدنا العريقة » . وحين كتب في مصر من ينفق الفا من الجنيهات في اليوم الواحد ومن ينفق ٣ قروش فقط وربما لا يجدها » ، ادخلته حكومة اسماعيل صدقى الرجعية السجن في سنة ١٩٤٦ واستخدمت الاتهام بالشيوعية ذريعة لها في الزج به في سجونها مع مئات من أصحاب الاقلام الحرة والعناصر الوطنية الاخرى التى عارضت بحزم عقد معاهدة « صدقى — بيفن » .

وبعد الحرب الثانية تطورت للامام خطوات كبرى الخطوط العريضة لرؤيته السياسية والفكرية التى اثبتها في كتابه « الدنيا بعد ٣٠ سنة » : « ان العالم يتغير بمعدل سريع للغاية ، ان ما تصورته في كتابى « أحلام الفلاسفة » عام ١٩٢٧ ، كان حلما قابيا مزعجا ، فالتطور يسير بسرعة مذهلة . القوى الاشتراكية تنمو وتتعاظم ، وسيجرف بلادنا القانون الشامل التطور . لن أرى الاشتراكية في عام ٢٠٠٠ كما توهمت في « يوتوبيا خيمى » . سأراها وانا أطرق السنة المئة من عمرى ، ان لم يكن قبل ذلك » . وعندما سئل عام ١٩٤٧ : ما تكهناتك للمستقبل ؟ أجاب : ان الاشتراكية سوف تعم الدنيا كلها ، ليس هذا لان الناس سيتحولون من اشرار الى ابرار بل لان الانتاج سيحتم ذلك » . وهكذا راى سلامة موسى بعد الحرب الثانية — ان عصرنا هو عصر انتصار الاشتراكية والاستعمار ضدان لا مصلحة بينهما » . أما العلاقة بين الاشتراكية والحركات القومية فتتحدد عنده اكثر فاكثر عندما راى بان الاشتراكيين في مصر هم قبل كل شيء وطنيون غالون في وطنيتهم ، لا يطالبون الاستقلال لمصر وحدها بل للهند والجزائر والعراق ومراكش وغيرها ولكل الشعوب الطامحة اليه .

ويبرز تفسيره للعلاقة بين الاشتراكية والقومية بشكل أكثر وضوحا في كتابه عن « غاندى والحركة الهندية » حيث لا يغفل ان عناصر القومية هى : اللغة والارض والتكوين الاقتصادى والتكوين النفسى المشترك ، وان المدلول الطبقى لاية حركة قومية في المستعمرات وأشباه المستعمرات هو التعبير عن التناقض بين البرجوازية القومية — اذا كانت موجودة — وبين الامبريالية . ان الاشتراكية عند سلامة موسى لا تتعارض مع القومية ، بل ان الاشتراكية في اية صورة من صورها هى الشرط الاساسى لتكامل سمات القومية الاساسية .

وفي الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية استهدف سلامة موسى في كتاباته السياسية تدعيم العلاقة النضالية بين العناصر المثقفة والقوى العاملة في مصر خصوصا وقد كانت ظروفنا الحضارية قد أنضجت هذه الوحدة الكفاحية التى بلورتها « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » في مرحلة المد الثورى والغليان الشعبى الذى أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية .

على انه اذا كان وعى سلامة موسى بالخطوط العامة للاشتراكية العلمية ، لم يستطع ان يستر التعرجات المثالية الواضحة في بعض افكاره ، فذلك يرجع — من ناحية اكثر دقة — الى انه كان بعيدا عن الفكر السياسى المتخصص بمعنى الكلمة، وان كان قد تمثل التيارات الفكرية المعاصرة له تمثيلا واعيا بحق .

وفي سنة ١٩٤٧ قبض عليه بتهمة القاء قنبلة في احدى دور السينما بالقاهرة (٢) ودخل السجن ووافق القبض عليه بلوغه

---

(١) في احد مقالاته بمجلة « مسامرات الجيب » التى كانت تصدر عام ١٩٤٥ .
(٢) مما كتبه صديقه محمود الشرقاوى ص ٤٠ في كتابه (سلامة موسى المفكر والانسان)

شق النفقين ، واشترك بين سنتى سنة ١٩٤٨ – سنة ١٩٥٢ فى تحرير جريدة « الانذار » التى كانت تصدر فى المنيا . وفى فترة من هذا الوقت اشتغل فى جريدة «الشعلة» وحوكم بسبب مقالات له فيها تناولت اشارات واضحة لحياة الملك السابق فاروق

واذا كان عام ١٩٤٨ قد اتى معه بمأساة فلسطين . فقد جاءت الاحداث مصداقة لتنبؤات سلامة موسى السابقة والتى اوردها منذ اعوام طويلة حول خطر قلة اليهود على فلسطين. واخراج العرب منها لان هؤلاء يتسلحون بالعلم والصناعة وقوة المال

وفى عام ١٩٥١ سافر سلامة موسى الى باريس كمراقب صحفى لمشاهدة دورة مجلس الامن المنعقدة هناك ، ومما يذكر حينذاك أنه بينما كان الوطنيون الفرنسيون التقدميون يوزعون المنشورات لمساعدة حركة التحرر الوطنى فى مصر «لم يكن المسئولون المصريون يسمحون لى او لزميلى محمود عزمى بالرد على صحف الاستعمار » وفى فترة من فترات حكم حزب الوفد الاخيرة ، استطاع أن يصدر جريدة باسم « اليومية » كانت تباع بخمسة مليمات تيسيرا للقراء ولكسب جمهور واسع وكان صاحب النفوذ الاول والاكبر فى الحكومة الوفدية حينذاك هو فؤاد سراج الدين ، ومع أن الجريدة صدرت مؤيدة لسياسة مصطفى النحاس ، الا ان سلامة موسى اتخذ فيها موقف الخصومة من سراج الدين منذ اليوم الاول . وكانت نتيجة ذلك أن منعت عنهما الاعلانات الحكومية فى اليوم التالى وتوقف صدورها بعد ٣ أشهر .

ومما يجدر ذكره أنه برغم ان سلامة موسى كان من أنصار الوفد ومؤيديه ضد القصر ، فانه لم يجد من هذا الحزب غير الاهمال والفتور . كان يشكو بعنف مرارة اهمال الوفد ، « حزب الاغلبية » له ، رغم اتجاهه لاتجاهه السياسى . ورغم خصومته العنيفة المتصلة للقصر ، وتأييده لسياسة الوفديين فى كل محنهم ، كان الوفد لا يعينه ولا يساعده ولا يلتفت اليه وفى ذلك يقول سلامة : « لقد كانت أيام الوزارة الوفدية التى ناصرت حزبها سياسيا ، أكثر أيامى تعاسة وشقاء ومحنة ، وقد رهنت فيها حلى زوجتى ».

لكننا ينبغى أيضا ان نذكر ان قيمة سلامة موسى كسياسى ومناضل اشتراكى وككاتب ومفكر صاحب قلمه توجيه وسيطرة على الشباب خاصة ، كانت تحمل حزب الوفد فى بعض الاحيان على ان يستعين به ، أو يعترف به ، قبل وزارته الاخيرة التى سبقت الثورة وسبقت « سياسة الوفاق » التى سلكتها مع القصر »

سلامه موسى وثورة يوليو

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم يقع سلامة موسى فى الاخطاء التى اعتبرت تلك الثورة دكتاتورية عسكرية، اذ استطاع ان يضع ثورة يوليو موضعها الصحيح كحلقة من حلقات الكفاح الوطنى والثورة الوطنية منذ عمر مكرم وأحمد عرابى ، الى الحلقة الاولى من الثورة فى ١٩١٩ ثم تجىء هى باعتبارها الحلقة الجديدة من حلقات تلك الثورة . وفى كتابه « انتصارات انسان » الذى الفه فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبعد الثورة بشهرين حدد موقفه من الثورة « الان يجب ان نؤيد الثورة ونعين اهدافها وفلسفتها وندعو الى محو القيود القديمة واشكالها المختلفة ثم نبنى الاشتراكية على اصولها الصحيحة . وان نأخذ فى مستقبلنا بمبدأين كى يعم التمدن بلادنا عوضا : ١ – انشاء المصانع الكبيرة بالمئات ٢ – التفكير الاشتراكى الذى يربى الضمائر ويجعل القلوب تفكر والعقول تحس »

وفى عام ١٩٥٤ قام بتحليل الثورتين الوطنية والاشتراكية . وفرق فى كتابه « الثورات » بين الثورات الانجليزية والفرنسية والمصرية . وثورة اكتوبر السوفييتية .

وحين عرض لثورة مصر القومية حللها الى ٣ مراحل اولاها عام ١٩١٩ ، والثانية مع أول الثلاثينات ، والثالثة عام ١٩٥٢. واعتبر أن المفكر الثائر ينضج تفكيره قبل السياسى الثائر ، وربما التحم الاثنان فى شخصية واحدة ، كما اعتبر ان المفكرين الثوريين فى المجتمع الواحد فئات عديدة ، منها من ينتهى دوره فى اعقاب الثورة الاولى فيجمد ومنها من يمتد دوره الى ثورة ابعد مدى ، وهذه هى قيمة المفكر الاشتراكى الثورى . انه يظل ثوريا الى النهاية . « والذى يجب أن اعترف به فى الم أن اتباعنا الكبار الى بداية الثورة فى سنة ١٩٥٢ لم يعملوا شيئا للثورة على الاوضاع الخسيسة التى كان يستند اليها نظام الحكم . فلم يكن بينهم الا من أيد فاروق اسفل تأييد واحطه، ولى الحق بأن افخر بأنى لم اكن كذلك .ولقد نالوا بهذا التأييد كل ما ارادوا من مال وجاه ، حتى لقد عيرونى بأنى احسدهم على ما نالوه هم وحرمته انا من يدى فاروق الملوثتين » (١)

وقد انتقد سلامة موسى فى نفس الكتاب ، الاشتراكية الانجليزية باعتبارها فاشلة فى تطوير المجتمع البريطانى الى الاشتراكية لانها نابعة من ايديولوجية الطبقة المتوسطة ثم تقدم نقدا ذاتيا بالغ الاهمية والخطورة لمراحل تطوره السابقة واعترف بأنه ينبغى « علينا الا ننسى أن هذه الاشتراكية التدريجية قد أخرت التفكير الاشتراكى الثورى وما زلت اذكر انى طيلة انتمائى الى الجمعية الفابية سواء وأنا فى لندن او بعد ذلك فى مصر لم أكن أسمع من اسم ماركس الا قليلا جدا، ولم اكن اعرف أن الاشتراكيين فى اوربا يهدفون الى الثورة لا الاصلاح ، بل انهم كانوا وما يزالون يعدون الاصلاح مانعا للثورة . وهذا صحيح الى حد بعيد » (٢) .

وهكذا نستطيع أن نقول أن مفهوم الاشتراكية قد ارتفع عنده من المستوى الفابى الى المستوى العلمى .

كان سلامة موسى مفكرا اشتراكيا ثوريا على اجلال عظيم للعلم . ولقد ظلت افكاره فى جوهرها بعيدة عن أى خطوط عامة للاحزاب الاشتراكية اليمينية الاوروبية التى خدمت المصالح الاستعمارية جوهرا وحقيقة وأن تبنت الاشتراكية ظاهريا . صحيح أن افكار سلامة موسى الاشتراكية كانت فى المراحل الاولى بالذات تكتسب عددا من سمات البورجوازية الصغيرة فى قلقها وترددها وتذبذبها الشديدة بين الاشتراكية العلمية واشتراكيات البورجوازية الصغيرة ، الا ان تعاظم كفاح الشعب المصرى الوطنى والديموقراطى مع بروز تيار تقدمى اشتراكى اخذ بمفاهيمه الجديدة فى الحياة المصرية، بالاضافة الى الانتصار المتزايد للقوى الاشتراكية فى العالم على الاستعمار خصوصا بعد سنة ١٩٥٦ ، كل ذلك قد جعل من سلامة موسى فى المرحلة الاخيرة من تطوره داعية للاشتراكية العلمية .

وفيما يتعلق بالوضع العالمى ، كان يرى فى الاونة الاخيرة أن الاشتراكية فى السياسة الدولية هى التعايش السلمى بين النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وعن مستقبل السلم العالمى – وكان احد المؤسسين لحركة السلام فى مصر – حدد

(١) تربية سلامة موسى ص ٣٦٧
(٢) برنارد شو ، لسلامة موسى ص ٨١

« باننى لا أستطيع أن أقول أن الحرب الكبرى الثالثة لن تقع ولكن اقول أن احتمال وقوعها قد نقص بعد أن فاز الاتحاد السوفييتى باختراع الصواريخ وبعد أن زادت أسلحته الاخرى. ان قوة الاتحاد السوفييتى هى الضمان الوحيد للسلم فى العالم فى عصرنا » (١) .

وبعد دحر العدوان الثلاثى عن بلادنا ، وقبل وفاته بعام جد سلامة موسى يكتب تلك الكلمات ولها مغزاها الكامل « ها أنذا فى سنة ١٩٥٧ أجد الجمهورية التى انتهت بالدعوة اليها وحبست من أجل ذلك فى ١٩٤٦ ، وأجد نجاح دعوتى للصناعة وهى دعوة امضيت فيها أكثر من ٣٠ سنة ، وأجد دعوتى لعلم كما اجد الايمان بنظرية التطور ، واخيرا أجد تهمتى بانى أحب دولة الاتحاد السوفييتى ، هذه التهمة قد اصبحت فخرا ، بعد أن عرفنا وعاينا موقفها الابى الكريم نحونا فى هجوم فرنسا وبريطانيا واسرائيل علينا فى ١٩٥٦ ، وأجد مصريا صميما على رأس حكومتنا هو جمال عبد الناصر الذى نشأ فى عائلة فلاحين وتشمم تربة مصر ، ولذلك أستطيع أن أقول : انى انتصرت ».

وفى أغسطس سنة ١٩٥٨ قضى الرجل وانتهت حياته الحافلة بالجهاد المضنى المتواصل من أجل استقلال مصر وتقدمها ونهوضها والذى استمر ٧١ عاما كاملة . وختمت بالانتصار — وفى مصر المستقلة السائرة قدما نحو الاشتراكية — الصفحة الاخيرة من حياة سلامة موسى الذى لم يلق كاتب ولا مفكر فى مصر والشرق مثلما لاقى من الجحود والاعراض والنقد والتجريح . الكاتب والمفكر الذى ربما كان طوال فترة حياته الصعبة الشقية ، من أكثر الكتاب المصريين التصاقا بأعمق مصالح الشعب المصرى التاريخية .

القسم الثالث

سلامه موسى .. أديبا وناقدا

بيدو ان القراءات الاولى فى حياة سلامه موسى كانت فى الاغلب قراءات علمية ، فقد كان احتفله عظيما بمجلة المقتطف ، وما تنشره من أبحاث حول نظرية التطور سواء عن طريق الترجمة او التبسيط . ويدلنا كتاب « تربية سلامة موسى » على أن الدكتور شبلى شميل ويعقوب صروف من أهم الاساتذة الذين علموه فى تلك المرحلة المبكرة من مراحل تكوينه الذهنى . الا ان اهتمامه بالعلم لم يكن اهتماما نظريا محضا ، أى أنه لم يكن اهتماما أكاديميا . وانما كانت النشأة العلمية فى حياة سلامة اقرب الى ان تكون « منهجا » فى الفكر والحياة ، لا مجرد مجموعة من القوانين والمعادلات لذلك كان التكوين العلمى فى تاريخ سلامة المبكر تكوينا منهجيا يبحث فى العلاقة القائمة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة فى الحياة :» ومن المرجح ان الفكرة الادبية قد سطت على ذهنه كواحدة من هذه الظواهر العديدة التى يمكن للعلم ان يتوفر على دراستها كتعبير اجتماعى من الانسان الفرد والمجتمع ، وكانت ثمة مجلتان رئيسيتان للادب فى ذلك الوقت، احداهما تدعو الى التلمذ على الاداب الاوروبية ، وخاصة الفرنسية ، ونعنى بها مجلة « الجامعة » لصاحبها الاديب اللبنانى فرح أنطون والاخرى مجلة « البيان » التى كان يصدرها عبد الرحمن البرقوقى ، وكانت مجلة سلفية تقف على النقيض من المجلة الاولى تدعو الى احتذاء الادب العربى القديم :» وكان من الطبيعى أن يقبل سلامة موسى على قراءة الاثنتين ، ولكن مع اجلال واكبار لمجلة الجامعة التى احس بأنها الوجه الاخر لمجلة المقتطف . وظل دائما يقول أن شبلى شميل وفرح أنطون هما اللذان صاغا لى حياتى الادبية والعلمية. غير ان هؤلاء الرواد من المفكرين العرب ابان عصر النهضة الحديثة كانوا مجرد « اشارة اصبع » أو الدليل والمرشد الى الينابيع الاولى والمصادر التى استقوا منها أدبهم وعلمهم. فقد اتجه سلامة موسى بعدئذ الى اوروبا ليستكشف معالم تلك الحياة التى تصورها بخياله فيما مضى مع ترجمات صروف وشميل وانطون ، محاولا ادراك المغزى الكامن وراء ميله الشديد الى نظريات الادب الجديد والعلم الحديث ، وكراهيته البالغة العنف لكل ماهو سلفى ، رجعى ، يتخلف بنا قرونا الى الوراء.

والحق أننا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالى ، قد أخذنا فى التطلع بجدية الى الحضارة الغربية سواء فى صورتها الادبية والفكرية ، أو فى صورتها التكنولوجية. أما الجانب التكنولوجى فقد كان امره واضحا ميسورا سهل المنال ، وهو أن ننقل أحدث منجزات التكنيك الاوروبى فى الصناعة وذلك فى محاذاة نضالنا الثورى ضد الاستعمار للتخلص من كوننا مستهلكين لانتاجه ، ولمحاولة ان نكون منتجين لكل ما من شأنه أن يرفع حضارتنا الى المستوى الانسانى .

ولا شك ان نضالنا السياسى من أجل الاستقلال، وكفاحنا المستميت ضد مختلف مظاهر ضعفنا الحضارى كان ينعكس بصورة واخرى على مسار حياتنا الادبية . الا ان استيرادنا لاحدث منجزات التكنيك الاوربى فى مجال العلوم الانسانية ، كان احد الاسلحة الهامة والخطيرة فى معركة التحول الادبى ببلادنا . ذلك ان الفرق بين استيراد الجانب التكنيكى واستيراد الجانب الفكرى والادبى ، أن الجانب الاول قادر بطبيعته الذاتية على الغاء اية شكوك أو ريب فى أهميته وضرورته بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا . اما الجانب الفكرى فقد كان يمس من قريب ومن بعيد أقدس مقدسات تراثنا الادبى . ولما كنا على درجة عالية من التخلف الحضارى ، فاننا لم نعثر

(١) تربية سلامة موسى ص ٣٦٥

على الاتجاه الذى يمزج بين هذا التراث فى صورته النقيـة المصفاة ، وبين منجزات الحضارة الغربية التى لاتصيبحياتنا الروحية بأية أضرار ، وانما تضيف اليها أبعادا جديدة . لهذا قدر علينا منذ بداية النهضة أن نفتح عيوننا على هذا التمزق والانشطار فى تاريخنا الادبى ، بين التيار الحديث المتجه الى أضواء الحضارة الاوروبية وآدابها ، والتيار القديم المتجه الى تراث السلف الصالح ه ولقد ظلت قضية «التراث» منذ ذلك الوقت ، هى القضية الرئيسية فى معاركنا الادبية والفكرية ؛ لاننا لم نكتشف ذلك المركب الذى يجمع بين الفهـم العـلمى الدقيق للتراث ، والتمثل الواعى العميق بالاداب الاوربية ، مضافا اليهما « شخصيتنا المعاصرة » بكل ابعادها التى تختلف عن الصورة التراثية فى الادب العربى ، وعن الصورة الحديثة فى الادب الغربى ، على السواء .

ولظروف عديدة انضوى سلامة موسى تحت لواء الفـكر الغربى ورواده الاوائل فى مصر .. وقد ظن أن هذا الفكرهو البلسم الشافى لجراحنا القومية والحضارية معا . وهكذاجاء كتابه الاول **« مقدمة السوبرمان »** الذى كتبه فى لندن عام ١٩٠٩ تعبيرا صادقا مخلصا عن اقتناعه المطلق بأوروبا الفكر والادب كطريق للخلاص . ومن ثم يصـبح « برنارد شو » و« ولز » وأمثالهما النماذج التطبيقية الناجحة لهـذا الطريق الجديد . وليس من الغريب اذن أن نكتشف فى برناردشو وولز بالذاتتحقيقا للصورة التيتمثلها سلامةموسىللمفكرالذى يجمع بين الفكر العلمى والفن الادبى فى وقت واحد . بل ان هذين الاديبين بالذات قد جمعا الفكرة العلميةالمتمثلة.حينئذ فى نظرية التطور والسوبرمان ، والفكرة الاشتراكية المتمثلة فى الفابية الانجليزية ، والفكرة الادبيـة المتمثلة فى الاتجاه الواقعى ونزعته الذهنية.وقد كان برناردشوهو طريق سلامه الى « ابسن » الذى كان له اكبر الاثر فى تفكيره . وفى هذا الصدد يقول فى كتابه العظيم «تربيةسلامه موسى» — ص١٠٥ طبعة اولى — **« كنت فى تلك السنوات لا اعرف عن المسرح الا ما كان يخرجه لنا سلامه حجازى من التمثيل الميلودرامى والاغانى الغرامية . فكانت الدرامة عندى لهوا فنيا لا اكثر. ولكن (ابسن) جعل الدرامة اجتماعية بل احيانا فلسفية »** . ويصف فى نفس المرجع كتابات برناردشو بأنها دخلت تكوينه كهرمونات ذهنية « توقظنى وتحركنى » ، ولا عبرة لان تكون ثمةاخطاء فى تفكير برناردشو ، اذ ماذا نبالى، كمايقول نيتشه، ان يكون فراس المفكر بعض الديدان » . اما « هـ.ج.ولز » فقد بهرت سلامة موسى دعوته الى « العالمية » فدعاه بالاب الروحى للعالم الجديد ، مادام هو الداعية الاول للغة الواحدة والثقافة الواحدة « وقد كان اثر ولز عندى نفسيا اكثر مماكان ذهنيا ، اى انه اكسبنى مزاجا عالميا يـكاد يكون مسـاويا للحاسة الوطنية » (ص ١١١ من المصدر السابق) . وينتهى سلامة من رحلته فى اوروبا الى أن غاية الثقافة هى ان نزيد الحياة وجدانا بأن نجعل مشكلات العالم مشكلاتنا الشخصية كأن الحياة تنادينا الى اليقظة والفهم والجد كلما استولى علينا النعاس والركود . والادب هو احدى الوسائل لزيادة هـذا الوجدان . **« وعندى ان الرجل المثقف هو الذى يرتفع وجدانه الشخصى الى الوجدان العالمى . ولا يكون هذا الا بالانغماس فى المشكلات البشرية العالمية . وهـذا مايجب ان يكون لان الادب للادب هو الادب فى الخواء »** (ص ١١٤ المرجع ذاته)

وبالرغم من ان هذه الرحلة بين ارجاء الجمعية الفابيـة وجمعية العقليين ، كانت خليقة بأن تجعل من سلامة موسى مفكرا واقعيا ، الا انها فى الواقع تعبر عن المرحلة الرومانتيكية فى حياته الفكرية . ذلك ان احساسه بالتناقض الحـاد بين المرحلة الحضارية التى يعيشها وطنه والمرحلة الحضـارية التى تعيشها اوروبا ، لم يدفعـه الى تقصى ملامح هـذا التناقض بالتفصيل فى باطن الواقع المصرى ، وانما دفعهالى مناخ المطلقات الرومانسية كفكرة العالمية فى اللغة والثقافة ونظام الحكم . فهذه الفكرة « المطلقة » تدعه يتجاوز واقعه المحلى الخاص الى رحاب قضايا « عالمية » اشبه ماتـكون بالمجردات الميتافيزيقية ، ويصبح التفكير فى حلها اشبه مايكون بالرياضة العقلية . وتلك مرحلة بعيدة عن المرحلة التاليةفى حياة سلامة موسى ، مرحلة النضال الثورى الحقيقى .وهى المرحلة التى بدأت فورا بعد عودته من اوروبا ، باصداره كتاب **« الاشتراكية »** الذى وعد فى مقدمتـه بأنه لاينتوى تأليف جمعية او حزب سياسى . ثم اصدر عام ١٩١٤مجلته الاسبوعية **« المستقبل »** التى اغلقها الانجليز بعد ستةعشر عددا لان سلامة موسى وقتذاك كان قد بدأ احتكاكه الفعـلى بالواقع المصرى.ومشكلاته وهمومه فساقته سليقته الثورية الى معاناة هذه المشكلات والهموم والدفاع عن قضـايا الشعب المصرى كما تنعكس فى الادب والفكر . وقد كانتهذه المرحلة هى بداية التزاوج بين اتجاه سلامة موسى نحوالثقافة التقدمية فى اوربا ، وبين الارض المحلية لبلاده ، تراثا ومعاصره

وربما كان كتابه « مختارات سلامة موسى » الذى اصدره عام ١٩٢٦ هو حصيلة تلك المرحلة الواقعة مابين تاريخ عودته من اوروبا ونهاية الربع الاول من القرن العشرين . فهويناقش مجموعة من القضايا النظرية التى تتبنى الاتجاه الواقعى فى الادب ، والمنهج العلمى فى التفكير ، والتيار الاشتراكى لتغيير المجتمع . من هنا جاء فهمه للادب فهما تأسس على العلاقـة الدينامية العميقة بين الاشكال الفنية المختلفة وصور الحياة التى تعبر عنها . وأفاض فى الحديث عن دور برناردشو لاقامة مثـل هذا الادب فى اللغـة الانجليزية ، وكيف انه تعـلم من ابسن ان تكون الدراما اطارا لمناقشة حرية المرأة وحـرية الفرد وحرية المجتمع . وناقش بعض ظواهر التراث العربى فى الادب على ضوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة التى عرفها العصر الجاهلى . وتحت عنوان **« القديم والجـديد فى الادب »** يؤسس نظرته الادبية الجديدة التى تقول **« يجب الى جانب احترامنا لاسلافنا ان نؤمن بأنفسنا ايضا . فاذا التفتنا لفتة الى الوراء يجب ان ننظر مرتين الى الامام . فيجب الا ننسى تاريخنا . ولكن يجب الا يستغرق هذا التاريخ همومنا. ويجب انتحترم التقاليد المأثورة ولكن الى الحد الذىلايجعلنا جامدين لاننفصل بالوسط الاجتماعى والعلمى والادبى الذى نعيش فيه الان والذى يتوقف مستقبلنا على مقدار مانفهممن نزعاته وتطوراته »** (ص ٥١) فلا بأس — عند سلامةموسى — من ان نحترم الاباء والاجداد ، نلتزم سننهم ونسير على طريقهم فيما لايتعارض وهذا الوسط الذى نعيش فيه . ولكن يجبالا يبلغ احترامنا لهم حد التقيد بأفكارهم وآرائهـم فى شئون الحياة ، وبالتالى فى شـئون الادب . يجب الا يدعـونا احترامنا لاجدادنا المصريين القدماء — يقول سلامة — الى ان نؤمن بدياناتهم ، لان العالم قد تطور فى الدين واخذ التوحيد الحديث مكان الوثنية القديمة . ويتوسع سـلامة فى كتـابه **« اليوم والغد »** — ١٩٢٧ — فى شرح العلاقة الوثيقة بين الادب والحياة ، فيدرس كيف كان الاديب اميرا يوما ما وعبدا يوما آخر . والحق ان الادب لا علاقة له بالعبودية .اوالامارة

وانما هو « نقد للحياة » أو هو معيار أمين وميزان للقيم ـ ليس الادب مجرد مرآة مصقولة ، وانما يتجاوز مرحلة المساهمة السلبية على مايجرى فى الحياة الى اتخاذ موقف واضح من احداثها ، بل ربما يصل الاديب الى مرحلة النبوة . وتحت عنوان « ادب التقاليع » (ص ١٠٤) يهاجم الزخارف اللفظية التي يتعمدها بعض الكتاب السلفيين ، لانه يخاف على شباب الاجيال المعاصرة ان يأخذ في استظهار عبارات محفوظة والفاظ محفوظة بدلا من أن تدرس آلافا من الشئون التي لم يعرفها القدماء . وانما سبيلنا في الادب ان ندرس الحياة من جميع وجوهها ، « لان الادب وصف الحياة ونقدها ، والتوسعة فيها ، باظهار القارىء على مايجهله من معانيها وارشاده الى الطريقة المثلى للمعيشة . فليست الغاية من الادب ان نكتب ونجيد الكتابة الادبية بل ان نعيش المعيشة الادبية . ولذلك فالقاعدة الوحيدة للاديب هي ان يطابق الحياة المثلى ويصورها .

ولهذا يحتاج الاديب كى يبلغ هذه الغاية ان يدرس كل مايتصل بالحياة من انظمة اجتماعية الى اكتشافات علمية الى مضاربات فلسفية » ص (١٥٣ من « في الحياة والادب » ط الرابعة)

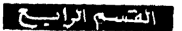
ولقد كانت الحركة الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية في مصر قد وصلت الى مرحلة جادة من الغليان دفعت بقضايا الفكر الوطني والادب القومي الى صدر المعركة الثقافية . وكان سلامة موسى منذ ان عاد من اوروبا يحمل مشاعل الحرية والثقافة العلمية والادب الجديد والاشتراكية قد اصبح يوازن بين المبدأ العام او القاعدة المطلقة وطبيعة مشاكلنا الخاصة بمجتمعنا وحضارتنا . وكانت مجلة « المستقبل » (١٩١٤) وكتاب « الاشتراكية » (١٩١٣) بمثابة البداية الحقيقية بحكمها لنا ـ لاحتكاكه بالواقع واتخاذه موقف المبادرة الثورية ـ بمعيار القصد ـ من كافة المشاكل المطروحة للبحث . وقد جاء تأسيسه للحزب الاشتراكى عام ١٩٢٠ مع بعض المثقفين واحدا من الشواهد على ايمانه العميق بضرورة التفاعل الحي الخلاق مع ارض الواقع المصرى ـ لهذا لم تعد الحرية في مفهومه هى الصورة الكلاسيكية للديموقراطية الفرنسية او الانجليزية ، ولم تعد الاشتراكية في صورتها المثلى هى الفابية التى تعلمها من بياتريس ويب وزوجها وهو ولز ، ولم يعد الادب الواقعى الجديد هو مناقشة فكرة السوبرمان ـ وانما تحولت هذه القيم العامة المجردة الى مدلولات حسية مجسدة .

فأصبحت مصر بتاريخها الحضارى العريق هي المحور الفكري والمثل الواجب ان يكون بين الادباء ـ لا لان مصر تدخل في معركة حضارية مع الاستعمار والتخلف والرجعية لحسب بل لسبب آخر اكثر خطورة بالرغم من بديهيته ، وهو ان يكون لمصر ادبها الخاص ... لا تعيش عالة على الاداب الاوروبية او على التراث العربى القديم ... من هنا يحدد مصرته في نهاية مرحلته الثانية الى ان يكون لدينا ادب قومى ، يقتبس من التراث العالمي اصوله المستقرة من عيون الادب الخالدة ، ويكتسب من التراث العربى اهم سماته الداعية للتقدم .. ولكنه بالرغم من مكتسباته هذه وتلك ينبغي الا ينسي مضمونه الاول والاخير وهو « مصر » في روحها وشخصيتها المتميزة .. يجب ان نخلق الطابع المصرى للادب ، فاذا شئنا ان يكون في ارضنا ادب مصرى ، يجب ان نبادر بخلق الشخصية المصرية في الادب بكافة أبعادها التراثية والمعاصرة .

وأبان سلامة موسى من المكتسبات التى يمكن لادبنا ان يحصل عليها من الاداب الغربية ، ومن التراث العربى في كتابين اساسيين هما « التجديد في الادب الانجليزي الحديث » الذي اصدره عام ١٩٣٣ و « البلاغة العصرية واللغة العربية » الذي اصدره عام ١٩٤٥ . وبين هذين التاريخين كان قد أصدر عام ١٩٢٥ كتاب « النهضة الاوروبية » حيث اوضح السمات الغالبة على الاداب الكلاسيكية التي حاكت التراث اليونانى الرومانى ، وانتقل الى حصيلة الحضارة الاوروبية من الحضارة الغربية في اوج ازدهارها . ويخيل الينا ان هذا الكتاب كان مدخلا الى دراسة معنى النهضة الذى استكمله في الطبعة الثانية التى صدرت بعد وفاته تحت عنوان « ماهي النهضة » ١٩٦٢ .

والمقصود من وجهة نظر سلامة موسى ان نبحث عن القوانين الاساسية في معركة الانبعاث حتي لاتصبح محاكاتنا للتراث مجرد ببغائية .. فبالرغم من محاكاة أبناء عصر النهضة للتراث الاغريقي ، فانهم اضافوا اليه ابعادا جديدة لم تخطر ببال محاكاة التراث . اما كتابه « الادب الانجليزي الحديث » فيشرح عوامل الازدهار والانحطاط التى رافقت نمو هذا الادب في العصر الحديث ، ويقسم الادباء الى محافظين ومتقدمين ـ الفريق الاول هم دعاة الرجعية في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والاخرون هم دعاة الاشتراكية واما كتاب « البلاغة العصرية » فهو يضيف ابعادا جديدة الى اللغة العربية يجعل منها عنصرا حضاريا متقدما يدفع بنا الى امام ، بدلا من التقيد في اغلال الاقدمين الذين كان البعض منهم قوارا في ذلك الوقت . فسلامة موسى ينظر الى اللغة العربية كجزء عزيز من حضارتنا وتراثنا يجب تنقيته من كافة الشوائب الموروثة او المجلوبة او المفتعلة ، ويدعو الى الانفتاح على لغات العالم المتحضر دون ان نشعر بأية عقد او مركبات نقص . وهو يلزع في هذا الكتاب الى ماعرف عنه بمسذهب « بالاسلوب التلغرافي » ـ ثم يقرر ان كل شيء في هذه الحياة يمسي بلا معنى اذا لم يكن في خدمة الحياة .. واللغة لاتخرج من هذه القاعدة التي تجعل منها ظاهرة اجتماعية تخضع لمقتضيات الحياة والتطور .

وبصدور « الادب الانجليزي » و « البلاغة العصرية » كان سلامة موسى قد انتهى من تقييم مكتسباتنا التى يجب اغتنامها من التراث العالمي والعربي . ثم بدأت في حياته مرحلة ثالثة واخيرة هي مرحلة الدعوة الى الواقعية في الادب المصرى . وقد كان « الادب المرتبط » هو الشعار الذى بدأ به سلامة حملته من اجل التجديد والواقعية ، وقد غيره فيما بعد الى شعار « الادب للشعب » . ولم يكن سلامة موسى وحده في الميدان آنذاك ـ منذ نهاية الثلاثينات وبداية الاربعينات بدأت الاجيال الجديدة تشب في اوار الحركة الوطنية وميزان الثورة . وقد اصبحت شعاراته الواقعية كالادب للمجتمع والادب للحياة والادب للانسان وغيرها تغزو اوساط الحركة الثقافية من ابناء جيل جديد يلتف حول سلامة موسى حينا ويتجاوزه احيانا ، ولكنه في معظم الاحيان ظل رائدا للفكر التقدمى في مجال الادب . وقد كانت التجربة المصرية هي محور المرحلة الجديدة التى عبر عنها في كتاباته العديدة التالية من كتابه « التثقيف الذاتى » ـ ١٩٤٦ ـ الى « مقالات ممنوعة » عام ١٩٥٩ . غير ان كتابه العلم « الادب للشعب » الذى اصدره عام ١٩٥٦ كان التجسيد المتكامل لمفهومه في الادب . لقد كان خلاصة معاركه المريرة مع اقطاب الادب الرجعى في مصر ، سواء منهم اولئك الذين بدأوا معه الثورة على المفاهيم الرجعية في العشرينات ثم تخلفوا عن الركب مع انتكاسة الحركة الوطنية بعد ذلك ، او اولئك الذين سقطوا في احبولة الثقافة الاستعمارية . ويعد سلامة موسى هو المفكر الوحيد في الحقل الادبى ، الذى وقف في معاداة ابناء جيله جميعا من طه حسين الي العقاد الي مصطفي صادق الرافعي . ولكنه ظل الى آخر لحظات حياته فنانا في سلوكه ، شجاعا في فكره ، متقدما ثوريا في فهمه للادب والحياة .



نصـــــوص .. وبيـــانات

نقدم هنـــا « سبعة نصوص » كاملة من كتابات الرائد سلامة موسى ، منذ أول نتاج قلمه فى عـــام ١٩١٠ ، حتى آخر نتـــاج له أعده للنشر فى يومياته بجريدة الاخبـــار فى اغسطس ١٩٥٨ ، ولكن الموت عدى عليه فى الرابع من ذلك الشهر وحال دون نشر مقاله الاخير الذى طالب فيه بتصـــنيع الدواء فى مصر

وقد راعينا فى اختيار النصوص ان يمثل كل منها ، مرحلة زمنية من حياة سلامة موسى فالنصان الاول والثانى من العشرينيات الاولى من هذا القرن ، والثالث من العشرينيات ، والرابع من الثـــلاثينيات ، والخـــامس من الاربعينيات ، والسادس من الخمسينيات ، والسابع فى عام الوفاة (١٩٥٨) .

النصـــــوص

كيف يكون السبرمان

اذا نحن استضـــأنا بضوء التطور فى الماضى لم نتمالك الاعتقاد بأن التطور فى المستقبل يجب ان يتمشى على النحو الذى مشى عليه فى الماضى

فقد سار فى الماضى نحو ضخامة الرأس وكثرة تلافيف الدماغ ، فيجب ان يتمشى ايضا فى المستقبل على هذا النمط . ولا عبرة بما يقال بأن هناك اناسا ضخام الرأس ضعاف الذكاء . فان افرادا معدودين من نوع الانسان لا تنهض شهادتهم حجة على الطبيعة ، وما فيها من ملايين الحيوان ، وكلها حاصلة على مقدار من الذكاء متناسب مع مقدار ضخامة رؤوسها .

وكذلك ينبغى الا نغفل أمرا واضحا وهو أن سعة أعشار البله صغار الرؤوس . ثم ان دقة الحواس ميزة أجزى لايجوز ان تغفل . واذا نحن لم نبال بحاسة الشم فان حاسة النظر ستكون من اكبر عوامل الرقى فى الانسان فى المستقبل كما كانت فى الماضى .

وأغلب الظن أن الانسان كان يعيش فى الماضى نحو ٤٠ أو ٤٥ سنة ، بدليل ان نساءه الان لا يحملن بعد هذا السن . وبدليل ان نظره يبدأ فى الضعف ايضا فيه . وسيعيش الانسان فى المستقبل القريب اكثر من مائة سنة ، فاذا لم تبق حاسة النظر سليمة الى يوم وفاته فانه يشقى عندئذ بعينيه اوبدونهما فضخامة الرأس ، وصحة الجسم وقدرته على الدأب فى العمل ومكافحته الامراض ، كل هذه صفات يجب أن يحصل عليها سبرمان المستقبل . وهناك صفات أخرى نبصر بها عن بعدوهى أضعاف العواطف التى نشقى بها الان كالغضب والحقد والحسد بل الحب الجنسى ايضا . فان الشهوة الجنسية تعدو حدود الحاجة للنسل وتتجاوز كل تقدير معقول ، وكثيرا ما كانت سببا للشقاء ، فسبرمان المستقبل سيكون ضعيف العواطف لايغضب ولا يحقد بل لايحب الا من عقل ، ويكون النسل هو الغاية من الحب . أما طرب العاطفة الذى يتملكه الان ويحس به نوعا من السعادة فانه سيقوم مقامه طرب الذهن بحيث يجد من اكتشاف حقيقة علمية او دينية او فلسفية ما يجد الان من شهوة جنسية .

لقد كان الانسان لعبة فى يد الطبيعة والاقدار ولكن ها هو ذا قد استوى واخذ فى يده مفاتيح هذه الطبيعة ، وليس الان ما يمنعه من أن يتسلط بها على هذه الاقدار نفسها .

(من كتاب مقدمة السبرمان (الفصل ٦) عام ١٩١٠)

المرأة المصرية

لم تنكب أمـــة فى العـــالم بمثل ما نكبنا به من حجاب المرأة . فلو أن زلزالا حدث فى مصر وقتل نحو عشرة ملايين نفســـا ، ولم يترك سوى مليونا ، لكان أثره فى الامة من حيث ذكائها ونشاطها اقل جدا من أثر الحجاب .

فلقد نزل الحجاب بالمرأة من مستوى الانسان الى حضيض الحيوان . أجل . وحيوان المغاور الذى يعيش فى الظلام مع ذلك .

لقد مضى على المرأة المصرية اكثر من الف عام وهى محبوسة فى المنازل لا تسعى لمعاش ولا تسير فى الشارع الا محروسة كما يسير القاصر . ومن البلاهة البالغة ان نظن ان هذه الحياة لم تؤثر فى ذهنها وجسمها واعصابها .

فان الحيوانات التى تعيش فى المغاور تفقد قـوة النظر للاستغناء عنه .

والانسان الذى يمضى عليه الف عام لايفكر الا فى تنظيف البيت وطهى الطعام وتهيئة الفراش ولابد ان كفاياته تنقص لان العضو الذى لايستعمل ينقرض .

وانما نحمد الاقدار على أن نظام الحجاب لم ينفذ قط تنفيذا صحيحا فى الامة . فهو فى المدن على اقساه ولكنه فى الريف ، وفى الطبقات الوضيعة لاأثر له الا فى الاسم . فالمرأة تخرج وتعمل فى الحقل كما يعمل زوجها فعضلات جسمها تتحرك وذهنها ينشط لرؤية النور والنبات والحيوان ، وان كان ذكاؤها لايزال مخمدا لانها محرومة من الحديث والكلام الا فى دائرة ضيقة من عائلتها .

والحق اننا بواسطة هذا الحجاب نعيش فى العالم وكاننا فى محجر بمثابة المجذومين لايمسهم احد . نتجنب الناس والناس يتجنبوننا . فالعالم المتمدين يجرى مع نسائه على قواعد الحرية والمساواة ، الا نحن — فاننا نحبسهن فنعطل فيهن كفاياتهن ونقف أمام الاوربيين موقف المتوحشين .

وللحجاب اثر آخر ، وهو أنه يعمى المرأة البلهاء أن يكشف نقصها أمام خطيبها ، فتتزوج وتنسل نسلا عجيبا ، له نصف بلاهتها ، من حيث انه لو كان هناك سفور لما أتيح لمثلها الزواج لان الحديث المتكرر مع خطيبها يقفه على مدى فهمها فيتجنبها . فاذا كان مستوانا الذهنى أحط مما هو عند غيرنا من الامم فان هذا يعزى أكثره الى حجاب المرأة ، كما يعزى بعضه الى ظلم الحكام الاتراك .

وهذا الحجاب لم يخلق لبيئتنا ولا عذر لنا فى ان نبقيه فى بلادنا دقيقة واحدة .

وخلاصة القول ان فى العالم روحا جديدة غايتها الانطلاق من قيود التقاليد ، وتحسين نسل الانسان والسير به نحو السبرمان ، وازالة جميع العراقيل التى تقف فى طريقه سواء أكانت اجتماعية او دينية .

(من كتاب مقدمة السبرمان (الفصل ١٢) عام ١٩١٠)

الثقافة والحضارة

كنت أول من أفشى لفظة « الثقافة » فى الادب العربى الحديث . ولم اكن انا الذى سكها بنفسه فانى انتحلتها اى سرقتها من ابن خلدون اذ وجدته يستعملها فى معنى شبيه بلفظة « كلتور » الشائعة فى الادب الاوربى وشيوع اللفظة الان على اقلام الكتاب يدل على أننا كنا فى حاجة اليها وأنها سدت معنى كان كامنا فى نفوسنا .

ولكن ما الفرق بين الثقافة والحضارة ؟

الثقافة هى المعارف والعلوم والاداب والفنون يتعلمها الناس ويتثقفون بها ، وقد تحتويها الكتب ، ولكنها مع ذلك خاصة بالذهن .

أما الحضارة فمادة محسوسة فى آلة تخترع وبناء يقام ونظام حكومة محسوس يمارس ودين له شعائر ومناسك وعـادات ومؤسسـات . فالحضارة مادية ، أما الثقافة فذهنية .

وقد يكون الانسان مثقفا غير متحضر وقد يكون متحضرا غير مثقف .

فالصبى من صبياننا الان اكثر حضارة من ارسطوطاليس . يعيش فى بيئة متحضرة فيها الاتومبيل والترام والمنازل الشاهقة والحكومة الدستورية ويأكل الوانا منوعة ويعرف من عادات النظافة ، التى ليس استعمال الصابون باقلها ، اكثر مـن ارسطوطاليس . ولكن ارسطوطاليس كان مثقفا اكثر من كثيرين منا .

والامريكيون اكثر حضارة من الانجليز ولكنهم أقل ثقافة منهم، كما تدل على ذلك الكتب الصادرة من البلادين . وكان امبراطور المانيا يقول : اذا دخلت منظرة الانجليزى شعرت انه اكثر الناس حضارة لما ترى حولك من أدوات الحضارة ولكن المانيا بلاد الثقافة .

وهذا حق . فبينما يطبع فى انجلترا كتاب ، يطبع فى المانيا نحو ثلاثة كتب .

ولو قلنا ان الجاحظ كان رجلا مثقفا لما عدونا الحق . بل هو كان فى الواقع اكثر منا ثقافة فى أشياء كثيرة ، ولكننا نحن اكثر حضارة منه .

كل حضارة هى نتيجة او ثمرة لثقافة سابقة .

فأوروبا الان فى حضارة الالات البخارية وآلات البترول وهذه الحضارة هى نتيجة ٣٠٠ سنة من التفكير العلمى فى موضوع البخار وفى روسيا الان حضارة شيوعية هى ثمرة ١٣٠ سنة من التفكير الاشتراكى فى أوروبا . ومعنى هذين المثلين ان هناك ثقافة نشأت فى القرون الثلاثة الماضية من العلم والبخار وثقافة أخرى نشأت فى القرن الماضى من حقوق العمـال والاشتراكية ونحو ذلك ، فانتهت الثقافة الاولى بحضارة آلية لم تبلغ بعدمنتهاها وانتهت الثانية بحضارة اشتراكية فى روسيا .

فالتفكير يسبق العمل والثقافة تسبق الحضارة . فالحضارة هى العمل والثقافة هى التفكير .

وكما ان الانسان يختم تفكيره فى الموضوع الذى يتمه ويحققه بحيث اذا فكر فانما يفكر فى شىء جديد ، كذلك يجب أن نعتبر أن الحضارة تختم الثقافة وتعمل على جمودها . فمادمنا فى طور الثقافة من الاشتراكية والشيوعية فنحن احرار فى استنباط النظريات منها والتحدث بشأنها ، ولكن متى تحققت الشيوعية كما فى روسيا فقد جمد التفكير فيها لانها خرجت من طور الثقافة الى طور الحضارة ، وتجسمت فى مؤسسات يجب المحافظة عليها .

فكل حضارة هى كما قال أحد الالمان : ضرب من الجمـود والتحجر لثقافة سابقة .

ولعل فى هذا تفسير لذلك الظاهرة الغريبة، وهى أنه عندما تزخر الحضارة وتستبحر ، وتبلغ اوجها تشرع الامة فى الانحطاط

ففى ضوء الشرح السابق نفهم من هذه الظاهرة ان الثقافة ببلوغ الحضارة أوجها ، تجمد وتتحجر فتحتاج الامة الى ثقافة جديدة . فتعم الفوضى فى الافكار ويأخذ الانحلال فى الثقافة مكان التماسك السابق .

وهذا حادث وأقع لنا الان فى مصر . فنحن نعيش فى حضارة جامدة كما هو الشأن فى كل حضارة . ولكننا قد خرجنا على ثقافتنا القديمة التى انتجت لنا هذه الحضارة ، وذلك لتلبسنا بثقافة أوربية جديدة . وقد كنا قانعين بحضارة بلادنا لوانا كنا قانعين بالثقافة التى أنتجتها ولكن أغارت علينا ثقافة جديدة جعلتنا نسخط على الحضارة الراهنة أى نسخط على العادات المتبعة فى بلادنا من حجاب المرأة الى نظام العائلة الى طرق العيش ونحو ذلك من المؤسسات الاجتماعية التى هى أجزاء من الحضارة . ويمكن ان نحكم على كل ثقافة بنتيجتها .

فالثقافة الاوربية الراهنة والثقافة العربية انتجت الحضارة العربية التى ترى الان فى مصر وسوريا والعراق . ولا يمكنك ان تفلت من هذا المنطق حتى لو قلت أنه حدث انحطاط فى تلك الثقافة ، فان بذور هذا الانحطاط كانت لابد كامنة فيها عند نشوئها .

كذلك لايمكنك أن تفر من أعتقاد أن الحضارة الاتية فى مصر ستكون نتيجة الثقافة الحاضرة ، كما ان العمل نتيجة التفكير ، وكما ان الالة المخترعة نتيجة العلم والدرس .

الذى دعانى الى التفكير فى هذا الموضوع هو كتاب «عصر المأمون» الذى وضعه الدكتور فريد رفاعى . لانه اذا صح تحليلنا السابق فان الحضارة التى تنشو فى عصر ما لايمكن ان تنسب اليه اذ هى نتيجة الثقافة السابقة لهذا العصر . فحضارتنا الراهنة لايمكن أن تنسب الينا اذ ليس لنا يد فيها وقصارانا نحن ان نستحدث ثقافة راهنة يعزى الينا فضلها . وانما الحضارة الراهنة فى مصر تعزى الى الف سنة مضت من الثقافة العربية .

فحضارة عصر المأمون لايمكن ان ينسب الفضل فيها الى المأمون نفسه ، وانما الفضل فيها الى الثقافة السابقة لعصر المأمون . واذا كان للمأمون فضل ففى الثقافة التى استحدثها هو . واذا اردنا ان نعرف قيمتها فلننظر ماذا انتجت بعده من حضارة ؟ .

فحضارة المأمون التى زخر فيها فى بغداد مدة خلافته تعزى الى ٢٠٠ سنة من نهضة العرب والى ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ سنة من ثقافة الرومان والاغريق والمصريين . واذا كان عصر المأمون انهى عصور الخلافة فذلك لان الثقافة السابقة قد انتهت الى ذلك العصر وتحجرت وجمدت فى حضارة عصر المأمون .

وهنا يجب أن نقول أن الثقافة جسم حى قابل للنمو ، ولكنه يموت ويتحجر فى الحضارة . ومن هنا ضرورة تجديد الثقافة كلما تحقق منها شىء بالحضارة ، لأن فى تجديدها تجديدا للحضارة ذاتها .

ولكن تجارب التاريخ فى الماضى لاتدل على أن الثقافة تتجدد بسهولة ، فان الامم التى تتعلق بثقافة ، وتحقق هذه الثقافة بحضارة ، تحوط هذه الحضارة بحرمة مقدسة ، وتستمر على ذلك حتى تنشأ ثقافة جديدة قد يحتاج نشوؤها الى أكثر من الف سنة . وعندئذ تصطدم الثقافة الجديدة بالحضارة القديمة وتحدث من ذلك الانقلابات لانشاء حضارة توافق ماجد من الثقافة . وهذا حادث لنا الان فى مصر .

من الغريب الذى لايستغرب بعد النظر فى هذا المقال ان فى عصر المأمون بلغت حضارة العرب أوجها ، وأيضا فى الوقت نفسه شرعت فى الانحطاط . واحس المأمون نفسه بذلك فشرع فى أيجاد ثقافة جديدة ، هى ثقافة الاغريق والفرس والكلدان وكان هذا برهانا على حيويته ، بل ايضا على حيوية الثقافة التى كانت تسيطر على العقول فى زمنه .

ولكن المأمون كان سيء الحظ فى الزمن الذى عاش فيه . فقد كان القرن الثامن احلك العصور المظلمة فى العالم ، وكانت الثقافة الفاشية فى الدولة الرومانية هى ثقافة القرون المظلمة من منطق وكلام ونحو ذلك مما شاع فى مدارس القرون الوسطى حتى كان الذى يخطىء فى قاعدة من قواعد ارسطوطاليس يعاقب كانه أخطأ فى الانجيل .

وهذه الثقافة الاغريقية كانت أحدى العلل فى انحطاط العرب عقب المأمون مباشرة . بل كان الانحطاط الذى نشأ منها واضحا أيام المأمون حين أخذ يحاول ويناقش عن مسألة خلق القرآن كانه كاهن مسيحى يناقش فى مجمع ينقبه عن الوهية المسيح أو نسبته أو طبيعته الاحدية أو الثنائية . ومثل هذا الجدال عن خلق القرآن يشعر كل من قرأ عنه شيئا انه أشبه بمجادلات الرهبان منه بجدال رجل مسلم فى القرن الثانى للهجرة لايبالى الا بالمحسوسات التى تمس الحياة ولا يفكر كثيرا فى النظريات المجردة .

ولست بذلك اقول أن العرب كانوا فى نجوة من الانحطاط بعد المأمون لو لم يكن قد نقل اليهم ثقافة الإغريق ، فان الانحطاط كان لابد منه لان الثقافة السابقة كانت قد تحجرت فى حضارة عصره ، وبلغت هذه الحضارة اوجها ، اى استنفدت كل ما فى الثقافة السابقة من علم وتفكير وفن . فكان لابد من ثقافة جديدة تثبت حتى تنتج حضارة جديدة . والانسان الان ينظر حول المأمون فلا يجد من طرق التجديد سوى ثقافة الاغريق .

فالثقافة التى استحدثها المأمون فى بغداد هى ثقافة أوروبا فى العصور المظلمة ، وهى التى أوجدت تلك الطوائف الصوفية وتلك المذاهب المتعددة التى أفنت دول العرب مع عوامل أخرى لانزال نجهلها . وليس من الغريب أن يكون ارسطوطاليس الذى كان المعلم الاول فى أوروبا مدة القرون المظلمة هو ايضا المعلم الاول عند العرب عقب المأمون ، وقد كانت النهضة الاوربية قائمة على الخروج على هذا المعلم الاول . ولايزال أرسطوطاليس حيا الى الان فى الازهر

اذا كانت الحضارة نتيجة الثقافة وجب علينا خدمة للذريات القادمة أن ننظر فى الثقافة الفاشية ونعمل بحيث تؤدى هذه الثقافة الى حضارة قائمة على الخير والمنفعة والرقى .

فليس شك الان فى أننا نوشك أن نخرج من ثقافة الاداب والفنون الى ثقافة العلم . وان الحضارة الماضية كانت ثمرة الاداب والفنون والدين والفلسفة ، أما الحضارة القادمة فستكون ثمرة العلم . فالثقافة العلمية قد شرعت تأخذ مكان الثقافة الادبية . ولذلك شرعت الصناعة تأخذ مكان الزراعة عند الامم التى نشأ فيها العلم ورسخت قواعده مثل انجلترا وأمريكا والمانيا

فالحضارة القادمة ستقوم على الصناعة والالات والكيمياء لانها ستكون ثمرة الثقافة العلمية الحضارة ، كما أن حضارتنا فى مصر الان حضارة زراعية ادبية ، هى نتيجة ثقافتنا العربية الماضية . ولكن كما أن العلم احدث عهدا من الادب ، واشحذ حدا ، واكثر تقلبا عليه ، كذلك نرى الامم الصناعية العلمية تتغلب على الامم الزراعية الادبية .

والعالم منقسم الان الى قسمين : قسم يعمل لثقافة الادب وحضارة الزراعة ، وهو متأخر مسود مقهور ، وقسم يعمل لثقافة العلم ، وحضارة الصناعة ، وهو متقدم سائد قاهر .

وعلى ذلك يجب أن تكون ثقافتنا علمية حتى تثمر الحضارة الصناعية . أما عهد الزراعة والادب فيجب ان نتركه لسكان اواسط افريقيا

(مقال بمجلة الهلال — نوفمبر ١٩٢٧)

جميل صدقى الزهاوى

فقد العــراق بلّ فقد العالم العربى كله بوفاة الزهاوى رجلا من رجالاته الذين يعدون على الاصابع لندرتهم . وسوف يعد الزهاوى — مع اعتبار الناحية الفكرية التى انتحاها — فى صف الافغانى وشبلى شميل وفرح انطون من حيث انه دعا الى اختطاط الخطط الجديدة فى التفكير وانتزاع الشرق من صوفيته الآسنة الى المادية الجريئة .

وقد كان الزهاوى يعد نفسه شاعرا ، واغلب الظن أن الذى جعله ينزع الى الشعر ان هذا الفن كان الادب المعروف الذى يجد الاعجاب من البيئة التركية العربية فى العراق قبل خمسين سنة حين كان الزهاوى فى الثلاثين او حواليها . فعمد اليه لا من حب بل من رغبة فى التبريز فى آشق الميادين . ثم لزمته القافية سائر حياته . ولكن الزهاوى لم يكن قط شاعرا . فان الشعر يقتضى الحماسة . وهذا هو الذى فهمه ابو تمام منه حين جمع مختارات الشعراء فى كتابه المعروف بهذا الاسم . والرجل المفكر قلما يتحمس ، لانه لن يكتشف كل يوم اكتشافا جديدا يجعله يخرج صائحا كما خرج أرخميدس من حمامه وهو يعدو ويقول : « لقد وجدتها » . لان شان المفكر الهدوء والشك والجهد الدائم واستصغار ما ربحه ازاء ما لايزال باقيا امامه . وهو اذا نظم الشعر فى هذه الحال خرجت قصائده باردة فيها هدوء وشك واعتدال . وهذه صفات بعيدة من الحماسة التى يطلبها الشعر ، وهى التى نجدها على الدوام فى العاطفة دون العقل .

ولو ان الزهاوى نشأ فى بيئة أوربية لكان عالما يقضى عمره فى تجارب كيماوية او بيولوجية ، كان شغوفا بالعلم وكان مزاجه مزاج العالم لامزاج الاديب . ولما لم يستطع أن يجد هذا الجو العلمى فى وطنه عمد الى المنطق يهتدى به فى تفكيره . وقد كان هذا المنطق نفسه اداة للتفكير عند شبلى شميل . ولا نحتاج الى ان نقول : ان التفكير المنطقى ليس هو التفكير العلمى اذا اقتصرنا عليه . فقد سبق ان قال هذا الكلام روجربيكون قبل ٧٠٠ سنة تقريبا . وانما العلم يقوم على العقل واليد ، أى انه قبل كل شىء وفوق كل شىء يحتاج الى التجربة .

ولهذا السبب ، اى لان شبلى شميل والزهاوى لم يجيدا أمامهما الميدان الذى يهيىء لهما فرصة التفكير باليد الى جانب المنطق والالهام ، اتجه كلاهما الى المنطق . وفى هذه الحال يعود المفكر فى مثل هذه البيئة الشرقية التى نعيش فيها مدمرا فقط . فهو « حر الفكر » بالمعنى الفرنسى لهذه العبارة . وهو يعلن غيظه احيانا وتهكمه احيانا بل ربما يحنق حتى يهذى . أى انه سلبى أكثر مما هو ايجابى ، لايذكر لنا طرق الاصلاح التى يمكن أن نتوخاها بل يعدد لنا مساوئنا ، ويضع أصبعه على قروحنا . ويعتمد ان ينكاها حتى نحس من الالم اننا مرضى . ولذلك يمكن أن نقول : ان شبلى شميل وجميل صدقى الزهاوى قد عانى كل منهما حياته لكى يشتمنا ويلعننا ويسفه عقولنا . ولو انه اتيح لاحدهما الفرصة لتناول السوط لكى يضربنا او لتناول المدفع لكى يسدده نحو مؤسساتنا الحبيبة . لانه كلما تأمل أحوالنا زاد حنقه . ثم هو يعجز من العلاج فلا يكون امامه غير السب واللعن والتدمير .

لما جاء الزهاوى مصر سنة ١٩٢٤ زارنى ثم سلمنى كتابا عهد الى ان اطبعه له بعد وفاته لانه لايحب أن يرى الذى يحدث له من هذا الكتاب فى حياته . وهذا الكتاب هو «نزعات ابليس» ومن هذا الاسم يدرك القارىء المعنى الذى قصد اليه . فان حنقه على هذه الدنيا الشرقية العربية جعله يحس كأنه يجب أن يكون من اشياع ابليس . وهو هنا مثل هذا العامى الذى يقع فى شجار فيغضب ويحنق حتى يهذى فى الكلام ويسفه فى الفاظ وعبارات مرجعها الحنق . وكان يمكن الزهاوى أن يبكى بدلا من ان يحنق ولكن مزاجه لم يكن مزاج البكاء بل مزاج الغضب . ولو انه وجد الجو مهيئا للاصلاح والبيئة علمية او كالعلمية ، لنزع الى الاصلاح والبناء . ولكنه وجد الجو لايتيح له غير التدمير والهدم .

وحاشاى ان اقول : أن الزهاوى أو شبلى شميل قد عاشا طول عمرهما لهذه الغاية . ولو فعل احدهما ذلك لانتهت حياته — قبل الميعاد — بالسجن او المارستان . وذلك لان من طبيعة الحى ان يلائم بينه وبين الوسط مهما كان هذا الوسط سيئا . بل هو بقوة العادة والالفة الطـويلة يسيغ اسوأ الاوساط ، كهذا السجين الذى عوقب بفراش من المسامير ينام عليه فلما أفرج عنه صنع لنفسه مثل هذا الفراش لانه الفه واعتاده . وقد الف كل منهما الشرق وسكن اليه .

وكان الزهاوى فى قوة الذهن عبقريا . وقد حلم حول نظرية اينشتين قبل أينشتين . ولكنه كان لجهله بالعلوم المادية يلجأ الى المنطق ويعتمد عليه وحده . واذكر انه جادلنى ذات مرة وهو فى مصر عن الختان وان الامم السامية التى استنته قد اوشكت ان تتخلص من القلفة . فجادلته فى ضـوء التجارب التى قام بها فيسمان ونشر نتائجها فى كتابه « الجرثومة المنوية » فعرفت انه لم يعرف هذا الكتاب الذى يدل على ان الجرائيم المنوية تعيش فى اجسامنا كما يعيش الساكن فى المنزل تستعملنا فقط للمأوى والغذاء وان تعليل التطور أكثر تعقدا مما يتخيل . واسفت على هذا الذهن العبقرى الذى يمنعه الوسط الثقافى المتأخر من ان يقف أولا فأولا على المكتشفات العلمية وينتفع بها . ولم يكن الوسط الثقافى وحده ناقصا بل كان كذلك وسطه المدنى . واذكر انى زرته فى القاهرة ادعوه والسيدة الكريمه زوجته الى الغداء ، فنزلت وحدها الى ناحية بعيدة حيث وقفت فى مكان مهجور من الطريق ، ثم سرنا اليها بالاوتومبيل الذى اقلها وهى فى النقاب . وكان كل هذا العناد والتكلف لكيلا تنزل سافرة من المنزل الذى تقيم فيه وتركب الاوتومبيل مع رجل غريب ! وما هو أن انطلق الاوتومبيل حتى سفرت وتحدثت .. وهى سيدة تركية كان يبدو عليها التعلق العظيم بزوجها . وهو نفسه لم يكن عربيا فان انفه يدل على أصله التركى او الكردى . وكان قبل الحرب الكبرى يضيف الى اسمه لفظة « زادة » التى استغنى عنها عقب الاستقلال وكان أعجابه لايحد بنهضة تركيا .

وكان المتأمل له فى تخاذل اعضائه يعجب من نصاعة تفكيره وكان المظنون ان هذا التخاذل هو ما يسميه الدكتور شرف «الخذل» وهو آخر الاطوار لمرض معروف . ولكن هذا المرض لم يتقدم مع انه لزمه نحو ثلاثين سنة ولم يشع فى سائر اعضائه ولم يبلغ دماغه . فقد كان يؤلف القصائد البارعة فى اسبوع وفاته . واغلب الظن ان هذا التخاذل لم تكن له علاقة بالمرض المعروف الذى اشرت اليه .

ونذكر شيئا الان من ديوان الزهاوى الذى عهد الى بطبعه بعد وفاته . واقرب ما يمثل هذا الديوان لذهن القارىء هو رباعيات الخيام ، ولكن اذا كان يجتمعان فى الشك فانهما يفترقان فى الدعوة الى الاستمتاع . وذلك أن الخيام لما ساوره من شكوك تتردد عليه كان كلما فكر يعود فيستقر على الاستمتاع بالخمر . ولكن الزهاوى يردد الشكوى فقط ، ولعل للسن التى نظم فيها هذه الابيات اثرا فى احجامه عن الدعوة الى الاستمتاع . وهو من هذه الناحية اقرب الى المعرى منه الى الخيام . وقد قدم لديوانه بهذه الكلمة تحت عنوان «النزعات أو الشك واليقين»

« اختلف فى صاحب هذا الشعر ، فمن قائل انه لجماعة من الفلاسفة كالرئيس على ابن سينا وابن رشد وابن كمونـــــه البغدادى . وقائل انه لفيلسوف كان زمن الغرور من حياته ماديا . فقال ما قال من شعر كله شك . ثم ظهر له الحق

لعاد زوجياً ، وقال ما قال من شعر كله يقين ! » .

ونحن هنا ننقل بعض ابياته . فقد قال في مقطوعة بعنوان « كيف العبور » .

قد اقاموا على الجحيم صراطا
عرضه شعرة فكيف العبور
ليس اشقى من ابن آدم حي
فهو في كل حالة مضرور
ان يعش يبقى منكرا وان ما
ت تلقاه منكر ونكير
هذه الدنيا دار كل جزاء
فهى للناس جنة وسعير

ثم يقول تحت عنوان « على الصراط » :

كل الذى هو فى القيامة هين
الا المرور على الصراط القيم
جسر أدق بعرضه من شعرة
وأحد من سيف جراز مخذم
والطول آلاف هناك ثلاثة
من هذه الاعوام فاحسب واعلم
من تحته نار تنز شواظها
يشوى وجوه ذوى الهوى والمأثم
امشي عليه فوق كبش أملح
قرناه اليه تقوم وترتمى
يبدي امساك فضل قرنيه ومن
خوف يكاد يجف في جسدي دمي
فاذا عبرت فانني في جنة
واذا سقطت ففي حضيض جهنم

ويقول تحت عنوان « تولد الانسان » :

قد كانت الارض والسماء
وكانت الشمس والضياء
والانجم الزاهرات ليلا
يضيء أشتاتها الفضاء
وليس في الارض من حياة
يظهر في بذرها نماء
حتى اذا بها الارض استعد
ت وساعد الماء والهواء
بدت عليها الحياة نوا
فكان منها لها نواء
ثم توالى الحيوان فيها
واختلف الشكل والبناء
محتدما بينهما نزاع
لاجل ان يحصل البقاء
وامتاز من بينها فريق
سلاحه العقل والذكاء
كذلك الحرب ان ملها
نتيجة الغالب ارتقاء
فجاء منه الانسان يعلو
به على غيره الدهاء

وواضح من هذه الابيات انه يريد ان ينظم نظرية التطور شعرا . وكان يمكنه ان يتعمق في الخيال ويصف ويتبسط .. ولكن الزهاوى كان يؤلف الشعر بمزاج العالم المادى .

وهذان البيتان التاليان يمكن ان ينسجما فى اشعار الخيام وهما :

لا تثق في وجهه اذا
ك مكشوف الجبين
انت لا تأتى الى دنيا
ك حيذى مرتين

ونحن بالطبع ننقل هنا ما يمكن نقله فقط . ونختم هذه المختارات بهذه المقطوعة التالية . وقد وضع لها عنوانا « ندامة ورجوع الى الايمان » .

انا فيما ابديته من مقال
مخطيء ليس لى اقل استناد
شهد الله والملائكة الابرار
أنى ركبت غير السداد
انني قد اسأت ظنى وربى
واقف للمسيء بالمرصاد
انني قد لمحت غفرانك اللهم
من سوء مذهبي واعتقادى
عن سبيل الرشاد حدت فأر
جعني الهى الى سبيل الرشاد
انني قد زرعت اثما فويلى
ثم ويلى وان جان وقت الحصاد
ويح نفسي فقد سلكت طريقا
ليس فيه الى الحقيقة هادى
سوف أبكى ملء العيون على ما
قلت حتى يبل دمعي نجادي
سوف ابكي على حياتي وابكي
من زمان قضيت في بغداد

فلتذكر ذلك بغداد .

مقال بالمجلة الجديدة ــ ابريل ١٩٣٦

يجب أن نتهجى كلمة البترول لسياستنا

لو ان احدا واجهك ايها القارىء يوما وقال لك : ان الحكومة المصرية الحاضرة قد نزعت مليون فدان من مالكيها المصريين في مديرية الغربية والمنوفية وسلمتها للحكومة البريطانية ، وان هذه الحكومة البريطانية قد عمدت فورا الى هؤلاء المالكين المصريين واستولت على هذه الارض وشرعت تستغلها بنفسها لمصلحتها دون مصلحة المصريين

لو ان أحدا واجهك بهذا الخبر لما صدقته . لان مثل هذا العمل ، او بالاحرى هذه الجريمة ، لايرتكبها الا مجانين يستحق السجن أو المارستان . ثم بعد ذلك نقول : انه على فرض ان هذه الجريمة قد ارتكبت فان الامة المصرية لن تصدق عليها وانها يجب ان تعود فورا الى استنكار ما حدث والغاء ما تم ونقضه

ولكن هذه الجريمة قد ارتكبت بصورة أخرى . ذلك اننا قد سلمناه نحن الى الشركات الانجليزية يغل فى السنة مبلغا يتراوح بريطانية ، وان ما تغله هذه الشركات من هذا البترول لا يقل عما يغله مليون فدان من الارض الزراعية المصرية .

ان مليون فدان من ارضنا الزراعية لا تغل في السنين العادية اكثر من سبعة او ثمانية ملايين جنيه فى السنة . والبترول الذى سلمناه نحن الى الشركات الانجليزية يغل في السنة مبلغا يتراوح بين سبعة وعشرة ملايين من الجنيهات في السنة . ولذلك اقول اننا سلمنا الانجليز ما تبلغ قيمته مليون فدان زراعي . بل الحق ان قيمة البترول أكبر من ذلك لاننا ننشد حركة صناعية في مصر تعم الحضارة وتزيد الثروة وتجعلنا امة عصرية لنا عقول متمدنة وبيوت متمدنه ، وهذه الحركة الصناعية تحتاج الى البترول لانه وقودها . ولذلك يستطيع الانجليز ، الذين يملكون فى الوقود ان يعطلوا هذه الحركة الصناعية ، ويمنعونا من الرقي والتمدن

فى رأس غارب على البحر الاحمر ، أى فى الارض المصرية المقدسة ، ارض الفراعنة ، ارض ١٨ مليون مصرى ، منابع للبترول . كان يجب ان يملكها المصريون . وهذه المنابع تغل فى اليوم الواحد خمسة الاف طن من البترول الخام . فى اليوم الواحد ٥٠٠٠ طن . ويصنع منها بترول المنازل للطبخ ، وهو البترول المصرى الذى نحصل عليه بالكوبونات من هذه الشركة الانجليزية . ويصنع منه الاسفلت . وايضا البنزين للطائرات والاوتومبيلات . وايضا وقود المصانع .

مواد ثمينة ، مواد هى دم الحياة للصناعة المصرية القادمة التى وادناها بل قتلناها وهى جنين . لاننا سلمنا منابع البترول لهذه الشركة الانجليزية لان مصلحة الانجليز تقتضى منع الصناعة فى مصر واى شيء افعل فى هذا المنع من الاستحواذ على الوقود ، على البترول ؟

وتحصل الحكومة المصرية من هذه الشركة الانجليزية فى العام على ١٤ فى المائة من أرباحها كما تحصل تقريبا من المالك المصرى على أرضه .

ومنذ مدة قريبة ظهر منبع آخر فى سيناء فى منطقة تسمى «رأس مطارمر» فسارعت شركة انجليزية ايضا الى الحصول على أمتياز لاستخراج البترول منها . وسارعت الحكومة الى التسليم وشرطت أن تكون حصتها ٣٥ فى المائة من ارباح الشركة

والان ، ايها القارىء المصرى المسكين ، ايها القارىء الذى حرمت من بترول بلادك وقبل ونرائك وضع العراقيل لمنع الحركة الصناعية فى وطنك بتسليم الوقود الذى تحتاج اليه هذه الحركة الى الشركات الانجليزية ، الان ايها القارىء اقدم اليك هذين الخبرين :

الخبر الاول . ان الشركات الامريكية التى اتفقت مع الملك عبد العزيز ابن السعود على استنباط البترول من ارض المملكة السعودية اتفقت معه أن يكون نصيب السعوديين أصحاب البلاد ٤٩ فى المائة من الارباح وليس ١٤ فى المائة كما فعلنا فى رأس غارب وليس ٣٥ فى المائة كما فعلنا فى رأس مطارمر مع الشركة الانجليزية .

والخبر الثانى : ان حكومة تركيا عرضت عليها الشركات الانجليزية والامريكية أن تستنبط البترول من الارض التركية كما فعلت معنا ، وكما فعلت مع العراقيين المنكوبين . ومع الايرانيين المتعوسين ، فرفضت الحكومة التركية وأعلنت انها لن تعطى أى امتياز لاستخراج البترول . وانما ستستقدم هى المهندسين والخبراء وتستخرج هى هذا البترول بحسابها وتبيعه لمصانعها حتى يعود الربح كله لها وللاتراك وحتى تنهض صناعاتها بهذا الوقود السائل ولاتستأثر به الشركات الانجليزية أو الامريكية

رجولة تركية لا شك فيها لم نجد مثلها فى مصر ،

وبصيرة نيرة للمستقبل لم نجد مثلها فى مصر

ووجدان اقتصادى عادل لم نجده فى مصر

اعود فاكرر ، واصيح : لقد ذهب منا مليون فدان زراعى من البترول ، ووضعت العقبة أمام تطورنا الصناعى « وخدعنا فيها لم يخدع فيه الاتراك أو العرب السعوديون .

ولماذا حدث هذا ؟

حدث لاننا مشغولون بالاعيب الصبيان

والاعيب يقال لنا بها : اننا دولة مستقلة ويجب ان تكون هباء فى هباء .

والاعيب يراد بها مكافحة الوفد لانه لايساوم الانجليز فتكون النتيجة بعثرة قوانا وتشتيت جهودنا .

والاعيب يقال لنا بها : اننا دولة مستقلة ويجب ان تكون لنا مفوضية نرفعها الى سفارة ويضن فيها احد الباشوات فى عاصمة اتام او اكوادور او كوريا ثم نتبختر أمام العالم »

الاعيب نشغل بها وقتنا تم فى خلال هذا يخطف الانجليز منا منابع البترول ويبيعونه لنا بالكوبونات .

ايها القراء ، ايها الساسة ، أيها المترممون ، تهجوا كلمة « ا ل ب ت ر و ل

واحفظوها واذكروها صباح مساء . وقولوا لانفسكم قبل النوم على سبيل الايحاء : البترول . البترول . البترول .

هذا البترول ينبع من ارض مصر فيجب ان يكون ملكا للمصريين وليس ملكا للانجليز او الامريكيين .

البترول هو وقود صناعاتنا . ويجب الا يقتل صناعتنا احد بالاستيلاء على البترول .

ثم يجب على البرلمان ان يسن قانونا ، لايمنع الامتيازات الجديدة لشركات الانجليز والامريكيين لاستخراج البترول او اى معدن اخر فقط ، بل أيضا لالغاء هذه الامتيازات القائمة وردها الى الامة المصرية صاحبة الحق . ولنا اسوة بالحكومة المكسيكية التى طردت الشركات الامريكية والانجليزية التى كانت تملك البترول فى بلادها .

مقال بمجلة الشعلة — ديسمبر ١٩٤٧

من أحمس ...
الى جمال عبد الناصر

فى هذه اللحظة ، والقلم يرتعش فى يدى اذكر احمس قبل ٣٥٥٠ سنة . كان هذا المصرى العظيم يسير بجيوشه فيما نسميه الان منطقة القنال . وكان يجوب هذا الاقليم الشرقى باحثا عن الهكسوس الذين كانوا قد احتلوا بلادنا قرابة ٥٠٠ سنة . فما زال يطاردهم حتى انتهى بهم الى الشرق فى الدلتا فاستولى على مدينتهم هواريت اى تانيس التى لا تزال اطلالها قائمة عند بحيرة المنزلة

المكان هو المكان لم يتغير .

خرج منه الهكسوس وتبددوا فى سيناء ، ثم بادوا فى فلسطين فلم نعد نسمع شيئا عنهم لا فى فلسطين ولا فى غيرها .

ومن هذا المكان ايضا خرج آخر جندى انجليزى يوم الاربعاء الماضى ، هى نهاية الجلاء للانجليز الذين أحتلوا ارضنا ٧٢ سنة .

والمصرى الذى قادنا الى الحظ هو جمال .

عاش احمس حوالى ١٥٨٠ قبل الميلاد واجلى الهكسوس من ارضنا .

ويعيش جمال فى ١٩٥٦ بعد الميلاد . وقد اجلى الانجليز من ارضنا ■

ما أطوله هذا التاريخ ، تاريخ مصر الخالدة ، التي يقرؤها الاعداد ثم يجلون منها الآن بين ابنائها رجالا أبطالا مثل أحمس وجمال عبد الناصر .

لسنا نعرف كثيرا عن الهكسوس الذى اجلاهم أحمس .

فاختلاف الاراء كثيرة في هذا الشأن . فان هناك من يقولون ان الهكسوس حكموا مصر اقل من مائة سنة ولكنهم احتلوها نحو خمسمائة سنة . وايضاح ذلك ان الهكسوس كانوا بدوا رعاة دخلوا بلادنا من شرق الدلتا متسللين خاشعين كما يدخل الرعاة . فلم يكن المصريون يأبهون بهم أو يخشون سلطانهم ثم تكاثروا حتى صاروا قوة لهم أرض ومدن يحكمونها بالحرب أو قهر ، حتى اذا زاد عددهم استولوا على الدلتا كلها وحكموها وعلى بعض من شمال الوجه القبلى . وبقوا على ذلك الى ان نهض احمس وطردهم . فكانوا متسللين مسالمين نحو اربعمائة سنة ثم اعداء حاكمين للجزء الشمالى من الوادى نحو مائة سنة.
ثم اعداء حاكمين للجزء الشمالى من الوادى نحو مائة سنة.

ويقول هيرودتس : ان المصريين كانوا يبغضونهم الى حد انهم كانوا يرسمون وجه هكسوس على نعالهم حتى يبقى مدوسا باقدامهم طوال تنقلهم من مكان الى آخر .

ولكن الذى لاشك فيه ان الهكسوس كانوا دولة عظمى تحكم الاقاليم الممتدة من مصر الى العراق . ولكن مع ذلك اثارهم قليلة ، بل قليلة جدا . حتى اننا لا نعرف اصلهم او لغتهم او ديانتهم .

ثم مع هذا الاتساع في مملكتهم بادوا تماما . وكان احمس أول من حطم سلطانهم وطردهم الى صحارى الشرق .

هؤلاء هم الهكسوس الذين دفن تاريخهم في الزمن السحيق حتى جهلنا شأنهم .

اما الانجليز فان تاريخهم قريب لا نجهل منه شيئا . وهو سلسلة من المظالم هي فضيحة العصر الحاضر في الاستعمار ووصمة الشعب الانجليزى في المستقبل .

احتل الانجليز بلادنا بحجة انقاذ العرش . ولم يكن في يدهم توكيل من الله لانقاذ العرش . ومع ذلك ماذا كان هذا العرش؟

كان عرشا يتولاه امير اجنبى هو توفيق الذى ابى ان يسلم لعرابى بحقوق الشعب .

ولكن هذه النقلة التى تعلل بها الانجليز كانت سترا تخفى شيئا آخر . ذلك ان الانجليز والفرنسيين قبل ١٨٨٢ كانوا يخشون قيام برلمان مصرى يحاسب المرابين من بيت روتشيلد وغيرهم على الربا الفاحش الذى اقرضوا به القروض لاسماعيل فاذا انفسحت الحقائق رفضت مصر دفع الاقساط الباهظة من هذه القروض الظالمة .

ثم كان الانجليز يبغون الاستيلاء على ارضنا الزراعية حتى يحيلوها الى مزرعة خاصة للقطن . وبذلك يستغنون عن قطن امريكا وخاصة تلك الاصناف العالية منه التى لايزرع مثلها الا في مصر .

ودخل الانجليز بلادنا وحطموا جيش الاحرار من ابائنا ونفوا عرابى بطل الشعب . وشرعوا في جرائمهم .

فكان أول ما تلوا به ان عطلوا ادارة البلاد ورفضوا دفع مرتبات الموظفين واقفلوا المدارس . وارسلوا ما جمعوه من الضرائب الى روتشيلد المرابى واعوانه .

وبدأ الاستعمار في جرائمه التى لم تنقطع الا يوم الاربعاء الماضى .

فكان اقفال المدارس . بل مدارس البنات اللائى لم تؤسس لهن وزارة المعارف مدرسة ثانوية الا في عام ١٩٢٥ .

وكان تحطيم المصانع تحطيما منظما وايجاد القوانين التى تجعل من تأسيس مصنع جريمة تقارب بيع الحشيش .

وكان قتل الصحافة المصرية المكافحة وتشجيع الصحف المتفرجة التى لا تنشر خبرا أو مقالا ضد الاحتلال .

وكان تعميم وسائل الرى الدائم بلا اى نظر لما يعقبه من تفشى ديدان البلهارسيا والانكلستوما حتى عم هذا المرض جميع الفلاحين . وكل ذلك كى نزرع القطن الذى يشترونه رخيصا وفيرا .

وكان الجلاء عن السودان حتى يعودوا الى فتحه مشتركين

وكانت فظيعة دانشواى التى تهتك فيها المستعمرون حتى صاروا يجلدون ويشنقون ابناء هذه البلدة امام الازواج والابناء

وجاءت الحرب الكبرى الاولى . وسببها هو الاستعمار ، فصاروا يجندون ابناءنا ويصادرون اقواتنا ويبعثون من كانوا يسمونهم «متطوعين» الى فلسطين . وكان هؤلاء «المتطوعون» يربطون بالحبال حتى لايفروا .

هذا هو حكم الانجليز الذى اجلاهم جمال عبد الناصر في سنة ١٩٥٦ . وهو يجب ان يذكرنا بحكم الهكسوس الذى اجلاهم احمس حوالى سنة ١٥٨٠ قبل الميلاد

ومنذ اليوم لنا الغد الذى يجب ان نبنيه .

(مقال بأخبار اليوم — يونيو ١٩٥٦)

الدواء ومصنع الدواء

قرر وزير الصحة تأليف لجنة من نحو خمسين طبيبا وصيدليا بحث العطاءات المقدمة بشأن توريد الادوية التى تحتاج اليها بلادنا .

والتقدير الابتدائى لثمن هذه الادويه هو خمسة ملايين ونصف مليون جنيه تكفينا لمدة ستة اشهر .وبكلمة اخرى سنحتاج الى نحو ١١ مليون جنيه نؤديها ثمنا لادوية نستوردها من الاقطار الاجنبية لمدة عام

وقرار الوزير قرار حكيم . فاننا نعانى قحطا في الادوية عرفته حين زرت بعض الصيادلة .ووجدتهم يكتبون للوزارة جداول باسماء الادوية الناقصة . وهى لاتقل عن ١٥٠ او ٢٠٠ صنف . والمريض المستجير الذى يسأل ولا يجد يحس بؤسا ويأسا لايعرفهما الا من كان مريضا مثله يقاسى الوجع اويتوقع الموت .

وكل من له اتصال بالاطباء والصيادلة يعرف ان صناعة العقاقير الطبية في ايامنا تعد من ادق الصناعات في العالم . اذ هي تقاس بجزء من الف من الجرام . وهذا الى العناية الفائقة التى يحتاج اليها الخلط او المزج والى درجات من الحرارة او الضغط لاتخطر ببالنا نحن العامة .

وقد تطورت الادوية في الاربعين سنة الماضية حتى صارت تصنع في المصانع الكبيرة التى تحتاج الى ملايين الجنيهات لتأسيسها وكانت قبل ذلك اشياء صغيرة يصنعها الصيدلى في دكانه اى صيدليته

ولهذا السبب عندنا جيش كبير من الصيادلة الذين علمناهم

بهذه الصناعة في دقة وعناية وانفقنا عليهم مئات الالوف من الجنيهات . ولكنهم بعد أن تخرجوا وافتتحوا صيدلياتهم وجدوا انفسهم بياعين بدلا من ان يكونوا كيماويين . وقصارى مايفعله احدهم ان يمد يده وهو في دكانه كي يتناول علبة او زجاجة مقفلة مختومة كي يبيعها لمن يطلبها . وكل ثقافته الكيماوية قد أصبحت عنده في مكان الصفر لايرجع اليها ولا يفتح كتابا ولا يدرس موضوعا » ولذلك يمكن لخريج التجارة او الحقوق أو حامل الشهادة الثانوية ان يبيع الادوية العصرية كما يبيعها هو بلا أدنى نقص أو خوف » .

فهل نقفل كليات الصيدلة لهذا السبب ونقول : لافائدة منها؟

لا . وانما الطريق السديد أن ننشىء المصانع الكيماوية لصنع العقاقير الطبية في بلادنا . ونستخدم هؤلاء الصيادلة الفنيين الذين لاننتفع نحن ولا ينتفعون هم بفنهم الذى تعلموه » .

اننا سننفق في عام واحد على الادوية المستوردة ١١ مليون جنيه » وهذا عمل صائب وضروري . ولكن لماذا لاننفق أيضا كل سنة ثلاثة اواربعة ملايين من الجنيهات لتأسيس المصانع لصنع الادوية ؟

ان الصيدلي كيماوى . وهو يمضي خمس سنوات في درس الكيمياء الصيدلية . وحرام علينا بعد ان يتعب ويسهر ويدرس وبعد ان ننفق عليه وزملائه مئات الالوف من الجنيهات ان نقول له : كل غايتك من الحياة ومن دراستك المضنية السابقة ان تكون بياعا تبيع الادوية كما يبيع البياع اصناف البقالة .

(آخر مقال كتبه سلامه موسى قبيل وفاته في ٤ اغسطس ١٩٥٨)

البيـــانات

حياة سلامة موسى في سطور

● ولد « سلامة موسى » في يناير عام ١٨٨٧ بكفر العفى من أعمال مديرية الشرقية حيث تلقى تعليمه الاول في كتاتيب القرية ، ثم انتقل الى الزقازيق لاتمام دراسته الابتدائية . واخيرا سافر الى القاهرة للدراسة الثانوية بالمدرسة التوفيقية .

● سافر الى باريس حوالي عام ١٩٠٧ ثم استقر في العام التالي بلندن ، وهناك تتلمذ على جماعة العقليين والجمعية الفابية . ومن هناك كتب مؤلفه الاول « مقدمة السوبرمان » عام ١٩٠٩ متأثرا بتعاليم الجماعتين في الفلسفة والاجتماع وقد نشرها له جورجي زيدان (دار الهلال بالقاهرة) عام ١٩١٠ .

● عاد الي القاهرة ليصدر أول كتاب بالعربية عن الاشتراكية عام ١٩١٣ ، وليصدر اول مجلة اسبوعية للثقافة التقدمية عام ١٩١٤ باسم « المستقبل » غير أن سلطات الاحتلال البريطانية مالبثت أن سحبت منه رخصة المجلة بعد صدور ستة عشر عددا فقط .

● وفي عام ١٩١٨ قبيل الثورة اخذ يحاول مع بعض المثقفين تأسيس حزب اشتراكى ، لم يتم انشاؤه الا عام ١٩٢٠ وقد كان سلامه موسى بمثابة المسئول الفكرى عن وضع برنامج الحزب وسرعان مابادرت الحكومة بالغائه .

● ومن عام ١٩٢٣ الى ١٩٢٩ تولى رياسة تحرير مجلة «الهلال» ومطبوعاتها السنوية ، فاتسمت المجلة طيلة عهده بطابع تقدمى واضح .. بالاضافة الى الكتب التى أصدرها أثنـــاء الاجازة الصيفية للمجلة .

● وفي نوفمبر ١٩٢٩ صدر العدد الاول من « المجلة الجديدة » التي أسسها بين احضان مطبعة خاصة اشتراها بالقرب من منزله . وتبلورت في المجلة الجديدة طوال اثنى عشر عاما تيارات الفكر التقدمى والادب الحديث فاحتضنت مجموعة من كبار رجال الفكر المصرى المعاصر ، وهم بعد في مرحلة التكوين .

● وفي عام ١٩٣٠ انشأ مع بعض المثقفين « المجمع المصرى للثقافة العلمية » ، ولكن الحكومة مالبثت ان اقصته عن المجمع ، كما عطل اسماعيل صدقى « المجلة الجديدة » في فترات متقاربة . وفي عام ١٩٤٢ سلم المجلة لعدد من المثقفين اليساريين ، وتفرغ هو لتأليف الكتب ، والكتابة في صحف الوفد .

● وقد حاول مرارا أن يخدع ادارة المطبوعات باصدار مجموعة من الصحف ذات التراخيص الصادرة باسماء غير اسمه ، كمجلة « المصرى » و « النجمة الزهراء » وغيرها .

● وفي عام ١٩٣٥ انشأ « جمعية المصرى للمصرى » بهدف مقاطعة البضائع الاجنبية متأثرا بالتجربة الغاندية في الهند . وقد أصدرت الجمعية « تقويم المصرى للمصرى » ونشر هو كتابا اسماه « غاندى والحركة الهندية » بالاضافة الى دراسة علمية بالارقام عنوانها « جيوبنا وجيوب الاجانب » .

● لم أتيح له أن يصدر جريدة « اليومية » التى لم تسندها اية جهة حكومية او غير حكومية ، وكان سلامه قد استنزف رصيده من ايجار قطعة الارض التى تركها له والده ، فاغلق الجريدة ، وراس تحرير جريدة «مصر»

● وفي عام ١٩٤٥ صدر له كتاب صغير تحت عنوان « حرية العقل في مصر » طالب فيه بالغاء ادارة المطبوعات ومصلحة الرقابة .

● وفي عام ١٩٤٦ دخل السجن في ظل حكومة صدقى مع عشرات من العناصر الوطنية .

● وفي هذه الاثناء أسهم في الاشراف على مجلة « الشئون الاجتماعية » كرئيس للتحرير ، وفي تحرير مجلة

« الكاتب المصرى » مع الدكتور طه حسين . حيث نشر مجموعة الفصول التى أرخت لحياته فى أول ترجمة ذاتية لكاتب مصرى باللغة العربية ، والتى صدرت فيما بعد بعنوان « تربية سلامه موسى » .

● كان طوال هذه الفترة هدفا لكل الرجعيين والجاحدين والمحافظين منكافة النحل سواء عندمانشر كتابه « البلاغة العصرية واللغة العربية » الذىهاجمته مجلة الرسالة بعنف ، أو حين كان يحاضرلبعض الاندية ، فيتعقبه البوليس السياسي ويطارده .

● ساهم فى عام ١٩٤٩ فى تكوين حركة السلام المصرية .

● وقبيل عام ٥٢ كان القصر والوفد وبقية الاجنحةالرجعية قد نجحت نهائيا فىاقصائه عنأى عملثقافى . ولقد قبل فى النهاية عرضا ليعمل بدار أخبار اليوم مشرفا على القسم العلمى بها ومحررا ليوميات يوم الاحد الى أن مات فى ٤ أغسطس عام ١٩٥٨ على أثر عملية جراحية اجريت له .

● ومن عام ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ كانت كتبه فى الادب وعلم النفس والسياسة والمجتمع ، تتوالى فى خطها الثورى المتقدم.فقد اصدر « الادب للشعب » عام ١٩٥٦ مشاركة منه فى المعركة بين القديم والجديد فى الحقل الادبى ، كما اصدر « كتابالثورات » الذى أرخ فى الجزء الاخير منه للثورة المصرية التى اسهم فى التمهيد لها بفكره ونضاله .

أعمال سلامة موسى

١ ــ مقدمة السوبرمان

دراسة كتبها عام ١٩٠٩ فى لندن ، ونشرتها دارالهلال عام ١٩١٠ ثم اعاد تنقيحها وضمها الى كتاب « اليوم والغد » عام ١٩٢٨ . وهى خلاصة موجزةلآراء المعابين فى الاشتراكية وعلماء اليوجينيا فىتحديد النسل.وفلسفات نيتشه وشوبنهور ، والفروق الهائلة بين المرأة المصرية فى اوائل هذا القرن وبينالمرأة الاوروبية فىنفس التاريخ . ويشتمل هذا الكتيب الى جانب ذلك على عرض ودعوة للادب الجديد الذى يجعل من مشكلات المجتمع وقضايا الانسانية محورا فكريا للفن . لهذانرى «شو» و «ولز» هما النموذجان اللذان يقدمهما سلامة موسى فى هذا الباب كرائدين لادب الحياة الجديدة ، ويدعو الى ان يكون ادبنا مصريا فى الروح والمضمون ، مستعينابأشكال الادب الاوروبى وقيمه الفنية .

٢ ــ نشوء فكرة الله

كتيب نشره عام١٩١٢، وهو تلخيص لكتاب جرانتالن حول تطور العقائد البدائية عند الانسان الاول ، الى ان وصلت التطورات الدينية بالبشر الى رحاب المسيحية . وهو يناقش المسيح والمسيحية على ضوء منجزات العلم الحديث ، فينفى عن شخصية المسيح الصفات الغيبية ، ويحترم فى المسيحية مجموعة القيم والمثل التى دعت اليها .

٣ ــ الاشتراكية

نشر هذا الكتاب عام ١٩١٣ وهو تفصيل الى حد ما للآراء الفابية التى دعا اليها الاشتراكيون الانجليز منذ اواخر القرن الماضى . وتكاد تتلخص الدعوة الفابية فى هذاالكتابفيمايمكن تسميتهبالاشتراكية الديموقراطية اى الدعوة الى « العدالة الاجتماعية » بتيسير حقوق العمال والكادحين فى حدود الاطار البرلمانى ونشر الثقافة الاشتراكية وتأميم الخدمات العامة وبعض ادوات الانتاج، ويستشهد سلامة مرة واحدة بماركس فى هذا الكتاب ، حين نقول ان الاشتراكية ستخلف الرأسمالية ، كما يخلف النهار الليل وراءه . والكتاب مزيج من الصورة النظرية للاشتراكية الفابية والبرنامج العملى لا يجب أن يكون عليه النضال الاشتراكى فى مصر .

٤ ــ اشهر الخطب

نشرته دار الهلال عام ٢٤ كهدية لقراء الهلال اثناء الاجازة السنوية التى تنقطع فيها المجلة من الصدور ومدتها شهران . وهو مختارات من ادب الخطابة فى اوروبا والعالم العربى .

٥ ــ الحب فى التاريخ

او « اشهر قصص الحب التاريخية » كما كان عنوانه فى الطبعة الاولى التى نشرتها دار الهلال عام ١٩٢٥ كهدية لقراء الهلال ، وهو عرض علمى دقيق للجانب العاطفى فى حياة مجموعة من عظماء العصر والتاريخ ، وكيف ان تأثيره يتجاوز الاطار الخاص للشخصية العظيمة الى ما تأتيه من اعمال تتصل بحياة الاخرين .

٦ ــ احلام الفلاسفة

نشرته الهلال عام ١٩٢٦ وهو قسمان : الاول يعرض لتصورات بعض المفكرين والادباء والفلاسفة للمدينة

الفاضلة منذ افلاطون الى عصرنا الحاضر . والقسم الثانى هو النص الكامل للمدينة الفاضلة التى تصورها سلامة موسى تحت عنوان « خيمى » اى مصر ، وهى الصورة الاشتراكية الغابية حتى ذلك الحين . فقد ايقن حينذاك ان المنهج التدريجى فى بث تعاليم الاشتراكية وبرامجها ، لن يثمر قبل عام ٢٠٠٠ ميلادية .

٧ ـ مختارات سلامه موسى

وهى مجموعة المقالات التى كتبها سلامة موسى منذ عام ١٩٠٩ حيث نشر مقاله الاول بمجلة المقتطف تحت عنوان « نيتشه وابن الانسان » الى عام ١٩٢٦ وهو تاريخ نشر الطبعة الاولى من هذا الكتاب الذى اصدرته المطبعة العصرية . وبالتالى ، فهو يضم المقالات التى كتبها بمجلته الاسبوعية « المستقبل » التى صدرت عام ١٩١٤ واغلقتها السلطات البريطانية بعد ١٦ عددا . وقد صدرت بعد وفاته طبعة ثانية من هذا الكتاب عن مكتبة المعارف البيروتية عام ١٩٦٣ اضيف اليها ضمان : الاول مختارات من مقالاته المكتوبة فى الفترة الواقعة من ١٩٢٦ الى ١٩٤٥ وقد نشر معظمها « بالمجلة الجديدة » التى اصدرها من ١٩٢٩ الى ١٩٤٢ . والقسم الثانى مختارات من كتاباته فى الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٨ ، وقد نشرت لاول مرة فى المجلات المصرية المعروفة مثل الكاتب المصرى والكتاب والمجلات اللبنانية مثل الاداب والعلوم . والكتاب فى مجموعه صورة اكثر وضوحا للفكرة الادبية عند سلامة موسى فى ارتباطها بمشكلات المجتمع المصرى وقضايا الانسان الجديد فى كل مكان من عالمنا .

٨ ـ حرية الفكر وأبطالها فى التاريخ

صدرت طبعته الاولى عن دار الهلال عام ١٩٢٧ وهو يتضمن عرضا وافيا لنضال المفكرين الاحرار ضد اغلال العبودية فى الشرق والغرب، ثم يختتم الكتاب بفصل عن تاريخ الحركة الفكرية فى مصر ، وموقف السلطة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار من حرية التعبير والمناقشة .

٩ ـ أسرار النفس

أو « العقل الباطن » كما كان عنوانه فى الطبعة الاولى التى اصدرتها دار الهلال عام ١٩٢٧ وهو عرض للاتجاهات الرئيسية فى مجال علم النفس من فرويد وادلر ويونج ويفرق .

١٠ ـ تاريخ الفنون واشهر الصور

صدر عن دار الهلال عام ١٩٢٧ وهو تلخيص لكتاب وليم اودين فى هذا الموضوع فيما عدا اربعة فصول كتبها سلامة عن الفن التشكيلى فى مصر ، تعد من بواكير النقد الفنى الموضوعى فى بلادنا .

١١ ـ اليوم والغد

صدر عام ١٩٢٧ عن المطبعة العصرية بالقاهرة ، وهو يشتمل على الخطوط الرئيسية التى شغلت سلامة منذ بداية حياته الفكرية حتى نهاية العشرينات من هذا القرن : فكرة السوبرمان ، مصر اصل الحضارة الانسانية كلها ، حرية الفكرية ، حرية المراة ، العلم ، التصنيع ، العامية والفصحى ، الفيبيات .

١٢ ـ نظرية التطور واصل الانسان

نشرته المطبعة العصرية عام ١٩٢٨ وهو عرض مبسط فيه استيعاب وتمثل لمعنى التطور منذ لابارك الى داروين .

١٣ ـ قصص مختلفة

صدرت عام ١٩٣٠ فى كتاب ، وهى بعض القصص التى نقلها عن الاداب الاجنبية خاصة الادب الروسى ، وبعض القصص التى الفها .

١٤ ـ الدنيا بعد ٣٠ عاما

كتيب اصدره ملحقا للمجلة الجديدة فى عددها الصادر فى نوفمبر ١٩٣٠ وهو تخطيط عام لبرنامج نظرى عن الحياة فى مصر كما يتصورها . وقد القى فى هذا الكتاب نبوءته عام ١٩٢٦ الخاصة بميلاد الاشتراكية فى مصر قائلا ان هذا الحدث العظيم على ضوء التخطيط الذى رسمه واستلهم فيه الحقائق الواقعة سوف تتم قبل عام ٢٠٠٠ باربعين عاما على الاقل .

١٥ ـ ضبط التناسل

كتبه بالاشتراك مع احد الاطباء حول ضرورة تحديد النسل عام ١٩٣٠ .

١٦ ـ فى الحياة والادب

صدر لاول مرة عام ١٩٣٠ يتضمن فصولا سبق نشرها بالصحف والمجلات حول الادب والمجتمع .

١٧ ـ جيوبنا وجيوب الاجانب

احدى ثمرات جمعية « المصرى للمصرى » التى انشاها عام ١٩٣٠ وهى دعوة اقتصادية لمقاطعة البضائع المستوردة ، والاعتماد على الصانع المصرى مهما كانت درجة الجودة التى يتمتع بها انتاجه . والكتاب صدر عام ١٩٣١ وهو عبارة عن دراسة احصائية مفصلة لوسائل النهب الاستعمارى والخسائر الوطنية . وقد استلهم فى منهج هذا الكتاب التجربة الغاندية فى الهند .

١٨ — غاندى والحركة الهندية

اصدره عام ١٩٣٤ شارحا طبيعة التجربة الهندية في مقاومة الاستعمار ، داعيا لان نتبع خطى هـذه التجربة في حياتنا المصرية .

١٩ — ماهي النهضة ؟

او « النهضة الاوروبية » كما كان عنوانها في الطبعة الاولى التى صدرت عام ١٩٣٥ ملحقا للمجلة الجـديدة في عددها الصادر في مارس من نفس العام . وهيدراسة مركزة لطبيعة عصر النهضة في اوروبا ، وبيان مفصلعن الدور العظيم الذى لعبته الحضارة العربية المزدهـرة ابان العصور الوسطى .

٢٠ — مصر اصل الحضارة

صدر لاول مرة عام ١٩٣٥ مشتملا على تفصيللنظرية الطبيب البريطانى اليوت سميث الذى استهوته الآثار المصرية القديمة فـدرسها وقارن بينها وبين بقيـــة الحضارات الوغلة في القدم ، ثم خـرج بنتيجة هامـة تقول ان مصر هى الجذر الاول الاصيل لحضارة الانسان القديم .

٢١ — الادب الانجليزى الحديث

او « التجديد في الادب الانجليزى » كما كان عنوانه الاول ، وقد صدر عام ١٩٣٦ وهو تخطيط عام لدراسة الادب الانجليزى على ضوء التفسير المادى للتـاريخ ، فقد احاط بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى انبتت تيارات الادب الانجليزى منذ نهاية القـرن التاسع عشر الى نهاية الربع الاول من هذا القرن .

٢٢ — الشخصية الناجعة

نشر عام ١٩٤٢ويتضمن مجموعة منالتطبيقات العملية لعلم النفس في حياة النماذج البشريةالتى صادفهاالؤلف في حياته ، ويستنبط منها بعضا مايشبه القوانين العالمية في شمولها لكل انسان آخر يجتازنفس الظروف — صدر من الطبعة العصرية .

٢٣ — حياتنا بعد الخمسين

نشر عام ١٩٤٤ ويعالج فيـه الفترة التى يدنو فيهـا الانسان الى احدث مراحل نضجه ، ودراسة انثروبولوجية التى عاشها الكثيرون بعد الخمسين في اسـتمتاع كامل بكافة جوانب الحياة ، ويجعل من الثقافة محورارئيسيا لهذه الحياة . صدر عن المطبعة العصرية .

٢٤ — حرية العقل في مصر

نشرته دار الفجر عام ١٩٤٥ ضمن مطبوعاتها التى كانت تستهدف ايقاظ الوعى الوطنى والاجتمـاعى على الحال البشعة التى وصلت اليها البلاد حينذاك . والكتيب دعوة لالغاء ادارة المطبوعات والرقابة عـلى الصـحف وقرارات منع اصدار الصحف والمجلات الحرة الداعيـة للاشتراكيـة .

٢٥ — البلاغة العصرية واللغة العربية

صـدر عام ١٩٤٥ حول مشكلات اللغـة منذ طفولة الانسان الى أحدث مراحل نضجه ، ودراسةانثروبولوجية للوضع اللغوى في مصر والبلادالعربية، ودعوة جادة لانهاء الازدواج اللغوى في حياتنا النقابية . صدر عن المطبعة العصرية .

٢٦ — التثقيف الذاتى

صدر عن لجنة التاليف والترجمة والنشر عام ١٩٤٦ وهو خلاصة التجربة الذاتية التى خاضها سلامه موسى من اجل تثقيف نفسه خارج جدران الجامعة . والكتاب يتضمن برنامجا مفصلا لعملية التثقيف الذاتى من العلوم الانسانية في مختلف العصور ، من الاداب العربيةوالاجنبية

٢٧ — عقلى وعقلك

صدر عام ١٩٤٧ عن مكتبة الخانجى ، وهـو مجموعة جديدة من التطبيقات العملية للسيكلوجيا في حياتنا اليومية

٢٨ — تربية سلامه موسى

صدرت الطبعة الاولى من دار الـكاتب المصرى عام ١٩٤٧ ، ثم اضيفت اليها بضع فصول عام ١٩٥٨ قبيل وفاته بشهور حيث صدرت هذه الطبعة المزيدة عن مكتبة الخانجى . والكتاب هو الترجمة الشخصية او السيرة الذاتية لسلامه موسى ، يروى فيها تاريخه الخاص فىاطار تاريخنا العام ، اى ان الكتاب هو قصة حياتهالتى بدأت عند نهاية القرن الماضى ، ثم سفره المبكر الى انجـلترا وفرنسا عام ١٩٠٨ ، وعودته من الخارج لينشىء اولمجلة اسبوعية للثقافة العالمية والادبيـة الحرة عـام ١٩١٤ ومحاولته انشاء وتكوين حزب اشتراكى عام ١٩٢٠ ، ثم محاولته تكوين جمعية اقتصادية وطنية تكافح الاستعمار الاجنبى : المصرى للمصرى عام ١٩٣٠ واصدار العديد من الكتب والمجلات (المجلة الجديدة — المصرى — النجمة الزهراء — اليومية .. الخ) حتى عام ١٩٤٢ حيث اشتد اوار الحركة الوطنية فاعتقل مـع الالاف من العنـاصر الوطنية عام ١٩٤٦ وحينئذ نشر فصول تجربته مع الحياة والفكر والعمل بمجلة الكاتب المصرى . هذه الفصول التى جمعها في الطبعة الاولى من هذا الكتاب . اما الطبعـة الثانية فقد اضاف فيها مذكراته عن الفترة الواقعـةمابين ١٩٥٢ و١٩٥٨ منذ بداية ثورة يوليو الى ما قبـل وفاته بقليل ، وهى الفترة التى يدعوها بمرحلة «النصر» لمبادئه وافكاره وقيمه ومثله التى عاش لهاماقريبمن نصف قرن يناضل من أجل الاشتراكية والعلم والحرية .

٢٩ ـ فن الحب والحياة

صدر في طبعته الاولى عام ١٩٤٧ ثم اضاف اليه بضع فصول ونشره في « كتاب اليوم » . والكتاب مجموعة من المقالات التى ضمنها آراءه العملية حول الفرد والمجتمع بدءا من زمالة الحب الى انشاء الاسرة الى تكوين المجتمع المثالى .

٣٠ ـ طريق المجد

وكان عنوانه في طبعته الاولى « طريق المجد للشباب » وهو مجموعة المقالات التى كتبها بجريدة « الانذار » بالمنيا وقد صدر عام ١٩٤٩ عن المطبعة العصرية

٣١ ـ مجموعة قصص

تضم مجموعة من القصص القصيرة التى كتبها في فترات مختلفة من حياته

٣٢ ـ محاولات

وكان عنوانه الاصلى « محاولات سيكلوجية » وقد صدر في طبعته الاولى عام ١٩٥٣ ، وهو مجموعة جديدة من التطبيقات العملية لعلم النفس ، ولكن في مرحلة جديدة تاثر فيها بالعالم السوفيتي بافلوف .

٣٣ ـ هؤلاء علموني

صدر عن مكتبة الخانجي عام ١٩٥٣ ويعد التكملة الطبيعية لكتاب « تربية سلامة موسى » لانه يحدد معالم الاتجاهات الفكرية التى تركت بصماتها على تكوينه الثقافى من خلال اعلام هذه الاتجاهات مثل داروين وشو وجوركى وتولستوى وماركس وسارتر ونيتشه ودستويفسكى وشفيتزر وغاندى وديوى

٣٤ ـ كتاب الثورات

صدر عن دار العلم للملايين ببيروت عام ١٩٥٤ وهو محاولة علمية لاستكشاف قوانين الثورة بشكل عام في اتخاذها الملامح الخاصة بكل مجتمع من الثورة الفرنسية الى ثورة اكتوبر الاشتراكية ، الى الثورة المصرية من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ . ويقول سلامه موسى في مقدمة الكتاب ان افكاره في هذا الكتاب هى هى افكاره التى تبلورت خلال نصف قرن ، ولكن تجسيدها المباشر في الحديث عن الثورة ظل مكبوتا امدا طويلا ، حتى قامت ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر ، فاصبح من الممكن ان يفرج الكاتب الحر عن افكاره المكبوتة .

٣٥ ـ الادب الشعب

صدر عن مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٥٦ وهو خلاصة رأيه الملتزم بالاتجاه الواقعى الاشتراكى في الادب ، مع تطبيق مفصل لمبادىء هذا الاتجاه على الادب المصرى الحديث والادب العربى القديم .

٣٦ ـ دراسات سيكلوجية

مجموعة جديدة من تطبيقات علم النفس على حياتنا اليومية ، متخذا من المثقفين خامة أساسية للبحث ـ صدر من المكتب التجارى ببيروت عام ١٩٥٦

٣٧ ـ المرأة ليست لعبة الرجل

خلاصة آرائه في حرية المرأة ، وقد صدر عن المكتب التجارى عام ١٩٥٦

٣٨ ـ برنارد شو

دراسة نقدية لحياة برنارد شو واعماله كتبها سلامة عام ١٩٥٧ ونشرتها مكتبة الخانجي ، وتتضمن تفاصيل اللقاء الفكرى والواقعى بين برنارد شو والمؤلف ، يستعرض فيها احدث مراحل تطوره بازاء الفكر الاشتراكى ، وطبيعة العلاقة الدينامية بين الادب والمجتمع.

٣٩ ـ احاديث الى الشباب

مجموعة مقالاته التى نشرها بمجلة « الجيل » المصرية قبيل وفاته بعام ، وقد نشرتها مكتبة مصر عام ١٩٥٧ .

٤٠ ـ مشاعل الطريق للشباب

مجموعة مقالات سيكلوجية واجتماعية تنير الطريق الثورى للشباب المناضل ، نشرت بعد وفاته بعام ١٩٥٩

٤١ ـ مقالات ممنوعة

ترك سلامة موسى بعد وفاته ملفا به مجموعة من المقالات التى شطبها الرقيب في العهود الماضية ، او لم يوافق عليها رؤساء التحرير من الرجعيين الذين عمل معهم. والكتاب هو هذا الملف بكامله كما تركه سلامة ، وقد نشرته دار العلم للملايين عام ١٩٥٩

٤٢ ـ الانسان قمة التطور

يعد التكملة الضرورية لكتاب « نظرية التطور وأصل الانسان » ففيه يستعرض سلامة امتدادات هذه النظرية عند العلماء السوفيت وتطبيقاتها عنه ليزنكو ومتشورين. وقد صدر عن الشركة العربية عام ١٩٦١ .

٤٣ ـ افتحوا لها الباب

مجموعة قصص مصرية كتبها بجريدة الاخبار ، ونشرت لاول مرة ككتاب عام ١٩٦٢ عن دار سلامة موسى للنشر والتوزيع التى أسسها أولاده لرعاية تراثه الفكرى .

٤٤ ـ الصحافة حرفة ورسالة

نشر هذا الكتاب مشوها مزيفا غداة وفاة سلامة موسى بايام ، ثم نشرت الطبعة الاصلية كاملة عام ١٩٦٣ عن دار سلامة موسى .

٤٥ ـ معجم الافكار

كتاب عكف على كتابته قبيل وفاته ولم يتمه ولم ينشر بعد. يعرض فيه بالتحليل لعدد من الاتجاهات الفكرية في تاريخ الانسانية .

وثائق

تاريخ ووثائق القطاع العام

٥

تقدم « الطليعة » هنا تقييما تاريخيا كاملا — مدعما بالوثائق — لنشـــأة القطاع العـــام فى بلادنا ، ومراحل نموه المتتابعة منـــذ ما قبل الثورة حتى اليـــوم ، حيث أصبح الأداة المادية المنتجة الرئيسية فى عملية البنـــاء الاشتراكي لمجتمعنـــا .

أولا قبل ثورة يوليو

فى خدمة الاستعمار والإقطاع والرأسمالية

كان يوجد قطـــاع عام قبل ثورة يوليو ولكنه كان محكوما بعاملين هامين !

فمن ناحية كان الموقف الرسمى هو عدم تدخل الدولة فى القيام بالانتاج وترك النشاط الاقتصادى للافراد ايمانا بايديولوجية الراسمالية التى عمل الاستعمار على اقرارها فى البلاد ، ولهذا كان لابد ان يحصر القطاع العام فى اضيق الحدود ، وهى حـــدود المشروعات الضرورية لسير الاقتصـــاد المصرى فى الاطار الذى تفرضه عليـــه المصالح الاستعمارية والاقطاعية المسيطرة والتى تتقـــدم شركاتها ايستعمـــارية لتتولاها

ومن ناحية اخرى ، كان هذا القطاع العام حيثما وجد يستهدف فى المقام الاول خدمة الاستعمار والاقطـــاع واحيـــانا الراسمالية الـــكبيرة .

● ففى مجال النقل والمواصلات كانت السكك الحديدية الرئيسية والتليفونات والتلغراف ملكا للحكومة. فوجود سكك حديدية ضرورى لنقل محصول القطن من كافة انحاء البلاد الى الاسكندرية، ميناء التصدير . وتلك مصلحة مشتركة لملاك الاراضى والاستعمار البريطانى . ولكن حركة النقل بالسكك الحديدية ليست منتظمة الكثافة على مدار السنة، وبالتالى فهى لاتحقق ارباحا تتناسب مع ضخامة الاستثمار ، ولذلك كان على الدولة ان تنشىء السكك الحديدية. كذلك كان لابد من شبكة تليفون وتلغراف لحركة تسويق القطن ولمسائل الامن ، وهى ايضا غير مجزية الربح

اما حيث كانت اعمال النقل والمواصلات مربحة فقد بقيت فى يد شركات استعمارية : ترام اسكندرية ، ترام القاهرة ، السكك الحديدية الضيقة .. وقناة السويس . ولم تكن الدولة تتدخل الا حين ينتهى امتياز الشركة الاجنبية ولا يتقدم احد لتجديده (كحالة ترام الرمل فى الاسكندرية) وحتى فى هذه الاحوال كانت تتعهد الدولة احيانا لتجزئة العمل حيث تمكن التجزئة لتوزيعها على الراسماليين . (مثل ما حدث بالنسبة لاوتوبيس القاهرة حين انتهى امتياز الشركة التى كانت ملكا لعبود تم لشركة الترام) .

● ولعل أهم مجال لتدخل الدولة عندنا كان مشروعات الرى والصرف وما يتصل بها من خدمات زراعية واستصلاح أراضى . فانعدام الامطار يجعل الزراعة عندنا معتمدة على الرى الصناعى ، وزراعة الاراضى على مدار السنة يستلزم مشروعات لصرف المياه . وقد اولت الحكومات المتعاقبة هذه المشروعات جميعا اهمية كبرى لضرورتها بهدف تحسين استغلال الاراضى (ومعظمها بين كبار الملاك) وتوفير محصول القطن (وهو الشكل الاساسى للاستغلال البريطانى للتربة المصرية) . وكانت الحكومات تخضع لمصالح كبار الملاك والشركات الاستعمارية فى اختيار مشروعات الرى والصرف ، خذ مثلا على ذلك : ترعة النوبارية التى شقت لرى منطقة كانت كلها ملكا لكبار الملاك او لشركات أجنبية ، وكان المفروض ان تدخل نفقات شقها فى تكاليف استصلاح هذه المنطقة وأن يتحملها بالتالى أصحاب تلك الاراضى ، ولكن نفوذ الاستعمار والاقطاع على الدولة كان يحملها مثل هذه الاعباء . وأخيرا فان الاراضى التى كانت تستصلحها الحكومة كانت تباع بأبخس الاثمان لكبار الملاك .

● وكان مجال الائتمان حافلا بالنماذج الصارخة لسيطرة الاستعمار والاقطاع على الدولة . لقد كان بنك الاصدار وكل البنوك التجارية (فيما عدا بنك مصر) ملكا للاجانب . ولم تحرك الحكومات المتعاقبة ساكنا لانشاء بنك تجارى واحد. ولكنها أنفقت الملايين فى عمليات الائتمان العقارى . فقد هوت الازمة العالمية (١٩٢٩ — ١٩٣٢) بأسعار القطن وبالتالى بدخول ملاك الاراضى. وعجز كبار الملاك عن الوفاء بديونهم للبنوك العقارية الاجنبية (البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى وشركة الرهونات العقارية) فبدأت تتخذ ضدهم اجراءات نزع الملكية . ولكنها سرعان ما تكشفت ان نزع ملكية عدد كبير منهم فى فترة ازمة اقتصادية سيهبط بثمن الاراضى المباعة بشكل لاتفى فيه البيوع بالديون المطلوبة، فضلا عما يسببه هذا من مساس بوضع طبقة كبار الملاك وهى الركيزة الاساسية للنظام الاجتماعى كله . وعندئذ تدخلت حكومة اسماعيل صدقى باسم «حماية الثروة العقارية» — كما لو كانت الارض مهددة بالضياع .. ! وبمقتضى قانون التسويات العقارية اشترت الحكومة من البنوك الاجنبية ديونها قبل كبار الملاك فصانت بذلك مصالحها — ثم اعادت تقسيط هذه الديون على ٢٠ او ٣٠ سنة بسعر فائدة مخفض وبسيط لتحميهم من اجراءات نزع الملكية . وقد أنشىء البنك العقارى الزراعى المصرى (بنك الائتمان العقارى فيما بعد) المملوك كله للدولة ليقوم باجراء هذه التسويات وخدمة الديون الناشئة منها . وفى سنة ١٩٤١ أوشك بنك مصر على الافلاس ، وامتنع البنك الاهلى من مساندته رغم التزامه الادبى بذلك باعتباره فى الواقع بنكا مركزيا . وعندئذ قدمت حكومة حسين سرى مساعدة لبنك مصر تبلغ أكثر من ضعف رأسماله الاسمى. ولكنها قدمتها كقرض ولم تحاول أن تستغل هذه الفرصة لتشارك فى رأسمال البنك ، وبالتالى فى ادارته . كل ما فعلت الحكومة هى أنها استغلت هذه الظروف لتفرض على البنك شخصيات مثل حافظ عفيفى واسماعيل صدقى معروفة بارتباطها بالاستعمار لتصفى نهائيا نفوذ الرأسمالية الوطنية التى انشأت البنك ووفرت له الموارد ووضعت ثقتها فيه .

وحين كان تدخل الدولة يأخذ فى ظاهره طابع خدمة فئات اجتماعية اخرى كان يخدم فى الواقع نفس الطبقات المسيطرة . وخير مثل على ذلك بنك التسليف الزراعى الذى انشىء فى الاصل لخدمة الزراع الذين لاتقرضهم البنوك التجارية والذى كان يضع كل موارده فى خدمة كبار الملاك . فقد سار البنك على سياسة عدم اقراض الزراع الا اذا كان مالكا أو ضمنه المالك . وكان معنى ذلك أن « السلف الزراعية » كانت تمنح للملاك وحدهم الذين كانوا يستخدمونها فى شراء المحصولات الزراعية من الفلاحين مقدما وبثمن بخس محققين بذلك عمليات ربا باهظة . بل أكثر من ذلك حين أصبح البنك « تعاونيا » والتزم باقراض الجمعيات التعاونية بسعر منخفض وان يوفر لها تسهيلات شتى كون كبار الملاك جمعيات تعاونية وهمية من موظفى دوائرهم وخفرائهم واستحوذوا على كل المزايا الجديدة .

أما البنك الصناعى ، فبالرغم من ان قانون انشائه قد صدر سنة ١٩٤٩ الا انه لم يمارس اى نشاط يذكر الا بعد الثورة .

ثانيا من ١٩٥٢ الى ١٩٥٥

الدولة تبدأ معركة التنمية

كانت السياسة الاقتصادية لحكومة الثورة فى السنوات الثلاث الاولى محكومة باعتبارين : الاول ضرورة تنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة .

والثانى اهمية ضمان مشاركة راس المال المحلى واجتذاب راس المال الاجنبى لتحقيق التنمية المنشودة ولا سيما بناء صناعة حديثة .

فبعد أن أصدرت الثورة قانون الاصلاح الزراعى الاول لازاحة عقبة أساسية فى سبيل التنمية هى تركة الملكية العقارية ، صدر فى ٣ اكتوبر مرسوما بقانون بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى . وقد تولى المجلس

دراسة عديد من المشروعات الاساسية في مقدمتها السد العالي كما تولى تنفيذ عدد منها .

● وكانت تقتضي سياسة الحرص على مشاركة راس المال الخاص والاجنبي في عمليات التنمية ان توفر له الدولة ضمانات معينة من حيث الاعفاء من الضرائب او تصدير نسبة معينة من الارباح ، وعدم اجراء اى تأميمات .

ولكن قصور راس المال الخاص عن تحقيق الاهداف المطلوبة دفع الدولة الى المساهمة في راس مال المشروعات الكبرى جنبا الى جنب مع راس المال الخاص . وهكذا ادخلت الدولة لاول مرة ميدان الانتاج بهدف التنمية . وفي هذا الاطار بدا تنفيذ مشروع « الحديد والصلب » ، ثم تلاه انشاء « شركة كيما » ثم « شركة سيماف » لصنع عربات السكك الحديدية ، وكلها تمت باشراف مجلس الانتاج ومساهمته .

● كذلك عملت الحكومة على تشجيع انشاء بعض المشروعات المصرية في مجالات حيوية ، فساهمت في انشاء **بنك الجمهورية** لتدعيم الجانب المصرى من الجهاز المصرفي ، وشركة **التعمير والمساكن الشعبية** للمساهمة في حل ازمة الاسكان .

● وقام **البنك الصناعي** من ناحيته بالمشاركة في بعض المشروعات الاخرى مثل **الخزف والصيني** وشركة **تنمية الصناعات الكيماوية** (انتاج الدواء)

● وكانت الدولة في هذا كله تعتمد على الاقتراض لتمويل مشاركتها في المشروعات الحربية التي لايقدم عليها راس المال الخاص فأصبحت سلسلة قروض الانتاج .

● وتكمل صورة القطاع العام في هذه الفترة بالتوسع في المصانع الحربية التي كانت بحق مدرسة للكادر الفني واصبحت فيما بعد تلعب دورا هاما في الانتاج المدنى كذلك والتي كانت منذ البداية ملكا خاصا للدولة .

ثالثا من ١٩٥٥ الى ١٩٥٩

التوجيه والتمصير والتصنيع

أثبتت التجربة ان راس المال الاجنبي لا يقدم اى مساهمة جدية في التنمية . فالاحتكارات المالية الكبرى لاتنظر بعين الرضا لنشأة صناعة قومية في مصر تفقدها السوق المصرية وتنافسها في الاسواق المجاورة . ولهذا فرغم كل التسهيلات والضمانات لم تتدفق رؤوس الاموال على مصر كما كان يتوقع بعض الاقتصاديين ، وبالاضافة الى ذلك اتضح ان القليل الذى يمكن أن تقدمه الدول الاستعمارية من مساعدات مرتهن بموقف بلادنا من الاستعمار . ولذلك فان نضال الثورة ضد حلف بغداد حدد بشكل حاسم اتجاهها الاصيل في العداء للسيطرة الاجنبية . وكان معنى ذلك أن يتشدد المستعمرون مع الحكومة التي بدات تقود النضال ضدهم على نطاق الوطن العربي كله من العراق الى الجزائر . كذلك اتضح أن دوائر الراسمالية المحلية الكبيرة مرتبطة أوثق الارتباط بالاحتكارات الاجنبية تستوحيها حركتها ولا تتعاون الا مع من يرضى عنهم الاستعمار ، وهي بعد ذلك لاتعنى الا بربحها المباشر ، ولا تولى استقلال البلاد الاقتصادى اى اهتمام . فهي تطالب بالحماية الجمركية لصناعة المنسوجات لتحقق اضخم الارباح على حساب المستهلك باسم الاستقلال الوطني ، ولكنها تنسى هذا الاستقلال تماما اذا ماطولبت بالمساهمة في الصناعة الجديدة ولاسيما الصناعة الثقيلة .

● وتقديرا لهذه الاعتبارات جميعا اصدرت الحكومة في مستهل عام ١٩٥٥ عدة قوانين بقصد الحد من سيطرة العناصر الراسمالية الكبيرة على الاقتصاد القومي وعلى مصادر التمويل بالذات . وكان في مقدمة تلك القوانين تعديل **قانون الشركات** لاستبعاد من زاد سنهم عن ستين عاما وتحديد عدد الشركات التي يجمع الشخص الواحد بين عضوية مجالس ادارتها . وقد ترتب على تطبيق هذا القانون استبعاد عدد من كبار الراسماليين واحلال عناصر جديدة في مجالس الادارة . وكان من أهم نصوص التعديل حظر الجمع بين عضوية **مجالس ادارة بنكين** في وقت واحد بهدف ضرب قبضة الجماعات المالية المسيطرة على الجهاز المصرفي . وفي نفس الوقت صدرت القوانين التي تلزم البنك الاهلى باعتباره بنكا مركزيا **باقراض الحكومة** وبوضع العملات الاجنبية تحت تصرفها ، وكان الهدف هنا هو ضرب سياسة قبض الائتمان عن الحكومة ، التي لجأ اليها البنك الاهلى بحجة مقاومة التضخم .

● وفي اغسطس ١٩٥٥ صدر أمر عسكرى بفرض الحراسة على شركة السكر وهكذا ضرب فصل اساسي للاحتكارى الاكبر احمد عبود . فقد تم احتساب قيمة ماللحكومة من ديون ضرائب وغيرها على شركتي السكر والتقطير وحصلت الدولة في مقابلها على أسهم بلغت اكثر من ٥٠٪ من رأس مال الشركة الجديدة التي تولدت من ادماج شركتي السكر والتقطير .

● وفي نفس العام تم انشاء شركة **مصر للتجارة الخارجية والشركة العامة للتجارة الداخلية** بالاشتراك مع بعض الهيئات الحكومية (وزارة الاوقاف ، بنك التسليف . الخ) وبعض الراسماليين الذين اظهروا الرغبة في التعاون مع الحكومة (بصفة خاصة بنك مصر) وذلك كمحاولة أولى لتمصير عملية الاستيراد تحت اشراف الدولة .

هكذا بدأت مظاهر الصدام السافر بين رأس المال الاجنبي وعملائه المحليين في ذلك العام الذى شهد مؤتمر باندونج وصفقة الاسلحة التشيكية والسوفيتية وبزوغ شمس الحياد الايجابي الذى افزع الاستعمار فبادر الى سحب عرض تمويل السد العالي كاشفا النقاب عن حقيقة نواياه ازاء مشروعات التنمية في بلادنا . وغدا من الطبيعي أن يكون الرد الثورى لحكومة الثورة هو سياسة تصفية المواقع الاقتصادية للاستعمار في بلادنا ، والتعاون مع الدول الصديقة على بناء صناعتنا ، وأن تتولى الدولة دورا قياديا في معركة التنمية ازاء تخلي

الرأسمالية الكبيرة منها . وهكذا ولدت سياسة التمصير والتصنيع والتوجيه .

● وفي ٢٦ يوليه ١٩٥٦ دوى في الاسكندرية التفجير الاول ليس في معركة الاستقلال الاقتصادى لمصر فحسب بل في هبة شاملة سرت موجاتها في العالم الثالث كله ؛ اعلن المناضل جمال عبد الناصر تاميم شركة قناة السويس لاستخدام حصيلتها في تمويل السد العالى ومشروعات التنمية . وكان هذا القرار تضمن ابعاد المعركة الثلاثة : تصفية أهم موقع اقتصادى للاستعمار ـ أن يؤول هذا الموقع لمصر ـ ان يبقى بيد الدولة لاستخدام حصيلته في التنمية . وكان رد الاستعمار باعنف الوسائل : العدوان المسلح . ولكنه عاد يجر اذيال الهزيمة .

● وغداة هزيمة العدوان بدأت اجراءات التمصير . فصدرت قوانين يناير ١٩٥٧ التى تقضى بأن تكون البنوك وشركات التامين ووكالات الاستيراد مملوكة بالكامل للمصريين ، وأن يبدا التمصير فورا بالنسبة للمملوك منها للاعداء من بريطانيين وفرنسيين وان يمنح غيرهم من الاجانب مهلة خمس سنوات . وفي نفس الوقت صدرت التعليمات للحراسة العامة على اموال الاعداء باجراء تمصير المصالح الانجليزية والفرنسية في أهم الشركات الموضوعة تحت الحراسة .

● ولم تكن الثورة تعنى تقديم كل هذه الشركات هدية الى كبار الرأسماليين المصريين ومعظمهم مرتبط بالاستعمار المراد تصفية مراكزه . ولهذا صدر في نفس الوقت القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بانشاء المؤسسة الاقتصادية . وقد آلت اليها مساهمات الحكومة في مختلف الشركات (وكان عددها آنذاك ١٧ شركة ومؤسسة) ثم تولت تمصير البنوك وشركات التامين وأهم الشركات الصناعية والتجارية المملوكة للاعداء . وهكذا اتخذ التمصير طابع تأميم المصالح الاستعمارية . وبذلك نشأ قطاع عام قوى موحد القيادة . وترتب على قيام المؤسسة الاقتصادية ونشاطها مايلى :

ـ سيطرة القطاع العام على أربعة بنوك تجارية تمثل في مجموعها حوالى ٤٥٪ من نشاط الجهاز المصرفي . ويمكن أن توازن الى حد كبير نشاط بنك مصر

ـ كذلك هيمن القطاع العام على أكبر شركات التأمين في مصر وان لازعه في توجيه شركة مصر للتامين ، بنك مصر .

ـ اخذ القطاع العام ، ممثلا في المؤسسة ، يلعب الدور الاول في صناعة التعدين واقتحم لاول مرة ميدان التنقيب عن البترول .

ـ والت المؤسسة الاهتمام بتطوير الصناعات المدنية والهندسية

ـ دخلت المؤسسة مجال الصناعات الخفيفة ، فسيطرت على كبرى شركات السجاير وشركة السكر والتقطير كما اصبح لها نصيب هام في صناعة النسيج وان كان لايضارع مركز المجموعات الثلاث الكبرى (بنك مصر ، والأهلية ، والمحلات الصناعية) .

ـ عملت المؤسسة على انشاء شركة موحدة للملاحة البحرية لتدعيم الاسطول التجارى المصرى .

ـ دخلت المؤسسة ميدان استصلاح الاراضى .

ومن هذا العرض يتضح أن نشاط المؤسسة الاقتصادية كان يستهدف اجراء الاستثمارات الهامة في كل المجالات التى لايقدم عليها القطاع الخاص والعمل على تحقيق سيطرة القطاع العام في مجال التمويل والصناعة الثقيلة ، وممارسة دور قيادى ازاء الاقتصاد القومى كله عن طريق مانشاط المؤسسة من تأثير . وكان أسلوب المؤسسة هو أسلوب التوجيه الذى يعتمد في أغلب الاحوال على ملكية نصيب لايقل عن ٢٥٪ من اسهم الشركة يسمح لها بمقتضى القانون بأن تمارس الرأى الاعلى فيما يتعلق بنشاط الشركة بينما عدا ذلك كانت حقوق المؤسسة ازاء الشركات التى تساهم فيها مستمدة من طبقة وصفها كمساهم كبير وتخضع لاحكام قانون الشركات . وهكذا كان الطابع السائد لشركات المؤسسة هو أنها شركات مختلطة تساهم فيها الدولة والافراد . الا أن قانون انشاء المؤسسة قد فتح مجالا جديدا لنمو القطاع العام استخدم فيما بعد على نطاق واسع وتوجيه المؤسسة الى أن تنشيء بمفردها شركات مملوكة لها بالكامل ؛ وقد كانت كل الشركات الجديدة التى انشأتها من هذا النوع .

● وفي مستهل عام ١٩٥٨ تم عقد قرض التصنيع مع الاتحاد السوفيتى وتقرر استخدام حصيلته في تمويل تنفيذ برنامج السنوات الخمس للتصنيع الذى كانت وزارة الصناعة قد أعدته فور انشائها في سنة ١٩٥٦ . وقد صدر قرار جمهورى بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للصناعة لتتولى الاشراف على عمليات التنفيذ . وكانت المشروعات الواردة في البرنامج المذكور تنفذ اما في اطار شركات تتبع المؤسسة الاقتصادية ، واما في أحيان قليلة في شركات خاصة ، واما في معظم الاحيان في اطار شركات جديدة أخذت الهيئة العامة تنشئها وتساهم فيها .

● كذلك تم في نفس الفترة انشاء الهيئة العامة للمصانع الحربية التى تولت الاشراف على المصانع الحربية وادارتها على أسس اقتصادية ، بعد أن اتسع انتاجها المدنى وتوسع حتى شمل العديد من السلع ، وبعد ان قامت بتنفيذ بعض مشروعات برنامج السنوات الخمس للصناعة .

رابعا من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤

التخطيط والتاميم والطريق الاشتراكى

صدر في أغسطس ١٩٦٠ قرار جمهورى باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، كمرحلة أولى من خطة عشرية، تستهدف مضاعفة الدخل القومى عن طريق تنمية الاقتصاد في كافة قطاعاته مع عناية خاصة بالتصنيع . ولكن ماكادت الخطة تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة التى استخلصت منها القيادة الثورية انه لايمكن تحقيق أهداف الخطة بدون تغيير عميق في تكوين المجتمع المصرى . لقد تبين أن التغيير الاجتماعى شرط للتنمية، كما أن التنمية بدورها سبيل لمزيد من التغيير . فقد كانت الخطة في الاصل تعتمد على القطاع الخاص في تنفيذ عدد

من مشروعاتها ، ولكن تبين عدم اقبال الرأسمالية الكبيرة على تنفيذ ماورد بالخطة واصرارها على الموقف السلبي من التخطيط وحرصها على حجب الموارد الضخمة التي تسيطر عليها بل لقد تبين للدولة ان القطاع الخاص يعمل على استنزاف موارد القطاع العام بعدةطرق من أهمهاعمليات التوريد والاستيراد وأعمال المقاولات واخيرا ظهر أنه لو سار تنفيذ الخطة في الاطار القائم عندئذ لزادت حدة الفروق بين الطبقات فمثلا كان نصيب الاجور والمرتبات من الدخل القومي سينخفض خلال سنوات الخطة الخمس من ٤ر٤٤٪ الى ٣ر٤٢٪ .

ولكل هذه الاسباب مجتمعة بدأت سلسلة من الاجراءات بلغت ذروتها في يولية ١٩٦١ ، واستمر استكمالها حتى مارس ١٩٦٤ .

● فقد استهل عام ١٩٦٠ بصدور القانونين رقمي ٣٩ ، ٤٠ بانتقال ملكية البنك الاهلي المصري وبنك مصر الى الدولة . واذا كان تأميم البنك الاهلي اجراء عاديا اذ أن البنوك المركزية في الغالبية العظمى من الدول ملك الدولة ، كما أن المؤسسة الاقتصادية وغيرها من الهيئات العامة والبنوك والشركات التابعة لها كانت تملك بالفعل أغلبية أسهم البنك ، فان تأميم بنك مصر كان حدثا ضخما لايقل في مجال العلاقات الاقتصادية الداخلية اهمية من تأميم قناة السويس في مجال العلاقات مع الدول الاستعمارية . فالامر لم يكن قاصرا على تأميم أكبر بنك تجاري في البلد يمثل وحده حوالي ٤٠٪ من نشاط البنوك التجارية ، وانما كان يعني كذلك تأميم أكبر شركة قابضة تسيطر على أكثر من عشرين شركة في مقدمتها عمالقة النسيج .

وفي مايو من السنة نفسها تقرر اسقاط التزام شركات النقل والسيارات بمدينة القاهرة وايلولة موجوداتها الى مؤسسة النقل العام بالقاهرة . وقد ألحق بها قبل نهاية العام التزام القاهرة بعد اسقاط التزام الشركة البلجيكية التي كانت تستغله .

وفي يوليو تقرر تأميم استيراد الادوية وانشاء هيئة عليا تتبع وزارة التموين تتولى وحدها استيراد الادوية ولوازم المستشفيات .

وفي ديسمبر تم تأميم المصالح البلجيكية وعلى رأسها البنك البلجيكي والدولي مصر وشركة مصر الجديدة والشركات التابعة لها ، وكانت المصالح البلجيكية تحتل تقليديا المكان الثالث بين المصالح الاستعمارية في بلادنا بعد الشركات البريطانية والفرنسية مباشرة وقد تلا ذلك صدور قرار جمهوري يحرم استثمار راس المال الاجنبي في بلادنا الا بقرار جمهوري .

● وفي مستهل عام ١٩٦١ صدر قرار جمهوري بانشاء مؤسسة مصرالتي يتكون راسمالها من حصص بنك مصر في الشركات التابعة له . وهكذا نزل بنك مصر الى مستوى بنك تجاري تابع لمؤسسة عامة . كذلك صدر قرار آخر بانشاء مؤسسة النصر التي يتكون راسمالها من حصص الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة في الشركات التي انشاتها ، وهكذا اصبح القطاع العام يتمثل اساسا في ثلاث هيئات كبرى : المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، ومؤسسة النصر .

وفي يونيو من نفس العام صدر قانون لتنظيم سوق القطن الغى بورصة العقود وحظر الاشتغال بتصدير الاقطان على غير الشركات المساهمة العربية التي تساهم فيها الدولة أو احدى المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٣٥ ٪ من راسمالها (رفعت في يوليه الى ٥٠ ٪) ، وكان الغرض هنا هو تمصير سوق القطن وضمان تدخل الدولة في هذا المعقل الاصيل من معاقل النفوذ الاجنبي والعناصر الاحتكارية المحلية .

وفي اوائل يوليو صدر القانون رقم ١٠٧ بحظر مزاولة الوكالة التجارية على غير الشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة والتي لا تقل حصة القطاع العام فيها عن ٢٥ ٪ . وتلاه القانون رقم ١٠٩ بتاميم شركة البوستة الخديوية وهكذا ضرب ثاني موقع من مواقع « عبود » ، ثم القانون رقم ١١٠ بتأميم منشآت كبس القطن .

● ولكن شهر يوليو ١٩٦١ ما لبث ان شهد اول محاولة لتنظيم تدخل القطاع العام وتحديد المجالات التي يجب ان تؤول اليه أو ان يشارك فيها وسد الثغرات التي تخرج عن طريقها رؤوس الاموال من القطاع العام الى النظام الخاص . فصدرت قوانين التأميم الثلاثة الرئيسية ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ .

وبمقتضى القانون رقم ١١٧ تم تأميم ٨٠ شركة تأميما كاملا ، وكان منها جميع البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية وتجارة الاخشاب والنقل والفنادق والمياه والاراضي العقارية بالاضافة الى عدد من الشركات الصناعية الهامة مثل مصانع النحاس ، والدلتا للصلب والاهلية للصناعات المعدنية وابو زعبل وكفر الزيات وشركات الاسمنت .. الخ . وكانت هذه الشركات جميعا واردة ضمن جدول ملحق بالقانون المذكور ، ولهذا كانت قوانين التاميم اللاحقة تقتصر على النص على اضافة الشركات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذي اصبح على هذا النحو القانون الاساسي للتأميم .

أما القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ فقد نص على مساهمة الحكومة بمقدار ٥٠ ٪ من رأس مال ٨٣ شركة تضم اساسا شركات مقاولات وتجارة وبعض الشركات الصناعية . وكان تطبيق هذا القانون يعني تأميم نصف ما يملكه كل مساهم في تلك الشركات .

واخيرا نص القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على الايزيد ما يملكه الفرد عن عشرة الاف جنيه في راس مال كل من ١٤٥ شركة منوعة . وكان الغرض الواضح هنا هو تأميم ما زاد عن هذا الحد بقصد تحطيم سيطرة كبار الراسماليين على الشركات المذكورة .

● ولم يكن من المقصود ان تقف الرأسمالية الكبيرة مكتوفة اليدين امام هذه الاجراءات التي اصطحبت بتخفيض الحد الاعلى للملكية الى ١٠٠ فدان . فبدأت المقاومة ولعبت دورا حاسما في الانفصال السوري . ولقد بادرت القيادة الثورية اثر ذلك الى ضرب اهم مواقع الرجعية والخيانة اقتصاديا ففرضت الحراسة على عدد من كبار الاقطاعيين وكبار الرأسماليين ورجال السياسة السابقين والعناصر المشكوك في ولائها للجمهورية العربية المتحدة . ثم اتسع نطاق الحراسة ليشمل الثروات غير المشروعة التي جمعها تجار المخدرات والمستغلون بتهرب النقد حتى بلغ عدد الموضوعين تحت الحراسة في نهاية ١٩٦١ حوالي ١٠٠٠ شخص .

● وفي نفس السنة تقرر اعادة تنظيم القطاع العام وانهاء وضع المؤسسات الثلاث الكبرى التي كانت تهيمن عليها لتنشأ محلها عدة مؤسسات نوعية تشرف كل منها على مجموعة من الشركات متماثلة النشاط .

● وفي منتهل سنة ١٩٦٢ صدر قرار بمساهمة الحكومة بحصة ٥٠ ٪ في ٧٧ مخبزا و ٩٨ مطحنا و ٧٧ مضربا للارز ، وانشاء المؤسسة العامة للمخابز والمطاحن ومضارب الأرز .

● وقد اثبتت تجربة القطاع العام خلال ١٩٦١ و ١٩٦٢ ضرورة استكمال اجراءات التأميم بتطبيقها على مجالات جديدة أو على شركات جديدة في مجالات دخلها القطاع العام بالفعل . كذلك اتضح ان التأميم الجزئي لا يكفي احيانا لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للتاميم . ولهذا شهدت سنة ١٩٦٣ سلسلة من التاميمات شملت تطبيق

التأميم الكامل على شركات دخلها القطاع العام من قبل وكذلك تأميم شركات جديدة ومجالات نشاط جديدة :

ـ ففي ابريل ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٣٨ بتأميم جميع منشآت تصدير القطن وكذلك جميع محالج القطن .

ـ وفي مايو من نفس السنة صدر قانون بتأميم ١٦٧ مطحنا و ٧٨ مضربا للارز تأميما كاملا .

ـ وفي يونيو صدر قانون بتأميم ١٤ شركة للادوية وسحب تراخيص ٤٠ مصنعا ومعملا للدواء . وهكذا اصبحت صناعة الادوية مؤممة تأميما كاملا . وكذلك تم تأميم ٨ شركات للمقاولات البحرية والملاحة .

ـ وصدر خلال السنة عدة قرارات تضم بعض الشركات للقطاع العام .

● على انه لابد من ابراز مجموعة قوانين اغسطس ١٩٦٣ على حدة . واهمها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، وبمقتضاه تم تأميم ٢٢٨ شركة تأميما كاملا وهي شركات غزل النسيج وصناعات غذائية وكيماوية وصناعات هندسية ، والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتأميم ٤٢ شركة للنقل البري والنهري . والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بانهاء امتياز استغلال المناجم والمحاجر التي كانت في يد افراد او شركات اجنبية او محلية وتأميم موجودات الاستغلال .

● وفي نوفمبر من نفس السنة اتخذت بعض اجراءات التأميم ازاء شركات النقل البحري والتبريد وانشاء الطرق .

● وفي مارس ١٩٦٤ استكمل القطاع العام صورته الحالية بعدة اجراءات هامة:

ـ تأميم ١١ شركة للتجارة الخارجية تأميما كاملا .

ـ تأميم شركات المقاولات الموجودة في القطاع العام . ١١٩ شركة) تأميما كاملا .

ـ تأميم شركتي شل وآبار الزيوت .

ـ مصادرة ما زاد عن ٣٠ الف جنيه من ثروة كل من وضع تحت الحراسة ورفع الحراسة .

ـ قصر التعويض عن التأميم على ١٥٠٠٠ جنيه لكل فرد .

ـ الغاء التعويض عن الاراضي التي يستولى عليها الاصلاح الزراعي .

***

وهكذا اكتملت الدعائم الاساسية التي يقوم عليها القطاع العام في الجمهورية العربية المتحدة والتي هي في نفس الوقت سمات مميزة له :

● فهو قطاع عام قام على تصفية المراكز الاقتصادية للاستعمار في بلادنا . وقد تم بالفعل تأميم المصالح الاستعمارية جميعا . وصدر قانون يحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية . ولم يعد لراس المال الاجنبي من دور الا في نطاق محدود في عمليات التنقيب عن البترول للكشف عن حقول جديدة .

● وهو قد قام كذلك على اساس تصفية مراكز الاقطاعيين وكبار الراسماليين وتحويل ما تحت يدهم من ثروات طائلة الى الدولة لتحقيق هدف اقتصادي (هو توفير اكبر كمية من الموارد اللازمة لعمليات التنمية) وهدف اجتماعي (هو تقليل الفروق بين الطبقات) .

● وهو قطاع عام يستهدف تنمية الاقتصاد القومي تنمية شاملة ولذلك فان له السيطرة على مجالات الانتاج والتوزيع الاساسية . وينفرد بالنشاط في بعضها بحكم ما تمليه طبيعتها . ولو اقتضى ذلك تأميم بعض المشروعات المتوسطة لضمان حسن سير الانتاج (كما في حالة معامل الادوية والمخابز والمطاحن ومضارب الارز) .

وثائق القطاع العام في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٥

القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان ، هيئة الوصاية المؤقتة .

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور وعلى ما ارتاه مجلس الدولة ، وبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة راى مجلس الوزراء ، رسمت بما هو آت :

مادة ١ : ينشأ مجلس دائم لتنمية الانتاج القومي ويكون هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ويلحق برياسة مجلس الوزراء ويكون رئيس مجلس الوزراء رئيسا اعلى للمجلس .

مادة ٢ : يقوم المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي بالاعمال الاتية :

اولا : يبحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الري واستصلاح الاراضي البور والاراضي الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة . وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الانتاج الحيواني ومشروعات توليد القوى الكهربائية وانشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الاخرى والبحث عن البترول وغيره من المعادن وتشجيع الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة وتقوية حركة التصنيع بما يجعل الصناعة موردا رئيسيا للبلاد وتنظيم الاسواق الداخلية والبحث عن اسواق خارجية للصادرات ، والنظر في تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات وسبل الاستعانة بالمصارف الدولية والاجنبية . والانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نهضة الانتاج واقتراح مايلزم من التشريعات لتحقيق هذه الاغراض .

ثانيا : يضع المجلس الدائم بعد ان يتم البحث في خلال عام واحد من وقت العمل بهذا القانون ، برنامجا اقتصاديا لتنمية الانتاج القومي يتوخى فيه تقويم المشروعات الاكثر انتاجا والايسر تنفيذا والاقل كلفة مع مراعاة اهميتها للاقتصاد القومي . ويلاحظ في وضع البرنامج ان يتم تنفيذه في ثلاث سنوات على مراحل سنوية ثلاث . ثم يضع المجلس بعد ذلك برامج اخرى لتنمية الانتاج يستغرق تنفيذها مددا معينة . ويجوز للمجلس في خلال السنة الاولى من انشائه وقبل الفراغ من وضع البرنامج الاول ان يختار مشروعات يكون قد تم بحثها لتنفيذها فورا نظرا لما فيها من منفعة محققة عاجلة .

ويقوم المجلس ـ بصفة مستعجلة ـ بدراسة موضوع توفير القمح والبترول والسكر والمنتجات الحيوانية والاسمدة.

ثالثا : يقدم المجلس الدائم الى مجلس الوزراء جميع المشروعات والبرامج الاقتصادية التي يتم اعدادها سواء تلك التي يرى ان يقوم بتنفيذها بنفسه او بالواسطة التي يرى ان يكل تنفيذها الى الحكومة مبينا طرق تمويلها .

وفي جميع الاحوال يجب لامكان التنفيذ موافقة مجلس الوزراء .

رابعا : يشرف المجلس الدائم على تنفيذ المشروعات والبرامج الاقتصادية المتقدمة الذكر ويتقدم بملاحظاته في هذا الشان الى مجلس الوزراء .

خامسا : يجوز للمجلس الدائم ان يقوم بتنفيذ ما يرى امكان تنفيذه من المشروعات بنفسه او بالواسطة التي يختارها .

وينشر المجلس في كل سنة تقريرا مفصلا عما تم تنفيذه من المشروعات .

مادة ٣ : (معدلة) يؤلف المجلس

الدائم لتنمية الانتاج القومى من ستة عشر عضوا على الاكثر يعينون بمرسوم بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء — من بين المهتمين بالانتاج القومى او المتخصصين فناحية من نواحيه المختلفة ويقرر مجلس الوزراء المكافآت السنوية التى تمنح لكل منهم .

ويعين احد اعضاء المجلس الدائم رئيسا له بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ولوزراء المالية والاقتصاد والاشغال العمومية والتجارة والصناعة والتموين والزراعة والمواصلات حضور جلسات المجلس الدائم ، وفى هذه الحالة يكون لكل منهم صوت فى المداولات .

مادة ٤ : يؤلف المجلس الدائم لجانا تختص كل لجنة منها بناحية معينة من نواحى الانتاج ويقوم المجلس بمراجعة ابحاث هذه اللجان والتنسيق فيما بينها .
ويراس اللجنة عضو من اعضاء المجلس الدائم ويندمج فى عضويتها من يختاره المجلس من الخبراء والفنيين المصريين والاجانب ويمنح اعضاء اللجان مكافآت يقدرها المجلس الدائم .

مادة ٥ : يختار المجلس الدائم سكرتيرية فنية من الاخصائيين من بين موظفى الحكومة وغيرهم ويقدر المكافآت التى يمنحونها .

وتقوم السكرتيرية الفنية بمعاونة المجلس الدائم ولجانه بتحضير الاعمال ووضع التقارير واعداد البحوث والبيانات والاحصاءات .

مادة ٦ : للمجلس الدائم ان يعهد الى فنيين وخبراء بمهام معينة مقابل مكافآت يقدرها المجلس .

مادة ٧ : يتصل المجلس الدائم بمحافظ البنك المركزى ومدير البنك الصناعى ومدير البنك العقارى الزراعى ومدير بنك التسليف الزراعى والتعاونى وسائر المصارف والمؤسسات الاقتصادية والعلمية للاستئناس باراء هذه الهيئات فيما يدرس المجلس من مشروعات .

مادة ٨ : يتصل المجلس الدائم بالوزراء المختصين فى كل امر له صلة بالتعليم والاجتماع والصحة وغيرها مما يكون له اثر مباشر فى تنمية الانتاج القومى .

مادة ٩ : على الوزارات والمصالح والادارات الحكومية وعلى المنشآت والمؤسسات والهيئات ذات الصفة العامة او الخاصة ، ان تزود المجلس الدائم ولجانه وسكرتيريته الفنية بما يطلبه منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل باعمالها . ويكون لرئيس المجلس الدائم فى حالة امتناع وزارة او مصلحة او ادارة حكومية او هيئة ذات صفة عامة من القيام بالالتزام المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ، او فى حالة تاخرها فى القيام به دون مبرر معقول ، ان يطلب الى الرئيس المختص احالة الموظف المسئول على المحاكمة التاديبية .

مادة ١٠ : فى الاحوال التى تقوم فيها الحكومة بتنفيذ مشروع من مشروعات المجلس الدائم ، توضع ميزانية خاصة للمشروع بتقدير نفقاته والاعتمادات اللازمة لتنفيذه ويصدر قانون باعتماد هذه الميزانية .
وللمجلس فى هذه الاحوال حق الاتصال المباشر بالموظفين القائمين بالتنفيذ للاستيثاق من حسن سير العمل .

مادة ١١ : فى الاحوال التى يتولى فيها المجلس الدائم تنفيذ المشروعات بنفسه يجوز ان يحصل على الاموال اللازمة للتنفيذ عن طريق اعتمادات تمنحها الحكومة له كما يجوز ان يحصل على سلطة عقد القروض مع المصارف والهيئات المحلية والاجنبية والدولية ، وعلى سلطة اصدار سندات فى مصر او فى الخارج بضمان من الحكومة .

مادة ١٢ : يجوز للمجلس الدائم ان ينشىء المصانع التجريبية وغيرها من المصانع وان يقوم بادارتها منفردا او بالاشتراك مع شركات اوهيئات اوافراد.

مادة ١٣ : فى الاحوال التى يتولى فيها المجلس الدائم تنفيذ المشروعات بالواسطة يجوز ان يدعو الى انشاء شركات لتنفيذ هذه المشروعات وله ان يكتتب فى اسهم هذه الشركات وان يحصل عند الاقتضاء على ضمان الحكومة لربع ادنى للاسهم او على مساعدات اخرى يقدمها للشركة كاعفاءات جمركية او اعفاءات من بعض الضرائب .

مادة ١٤ : يعمل المجلس الدائم على تشجيع الشركات والافراد على القيام بمشروعات اقتصادية نافعة عن طريق تقديم المساعدات الفنية والتزويد بالمعلومات اللازمة المستخلصة من البحوث التى يجريها .

مادة ١٥ : يدير المجلس الدائم امواله بنفسه ، ويدرج فى باب الايرادات فى ميزانية الاعتمادات المخصصة له بميزانية الدولة وغلة امواله وسائر الايرادات من اى مورد كان .

ولايخضع فى ادارة امواله ولا فى حساباته للقواعد والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التى تخضع لها ميزانية الدولة . ولكنه يقدم الى البرلمان والى مجلس الوزراء حسابه الختامى فى خلال الثلاثة الاشهر التالية لانقضاء السنة المالية .

مادة ١٦ : يضع المجلس الدائم لائحة داخلية لتنظيم اعماله تتضمن القواعد التى يجرى عليها فى حساباته وفى ادارة امواله .

احكام وقتية :

مادة ١٧ : يشكل المجلس الدائم لجنة برياسة رئيسه وعضوية اربعة من اعضائه من بينهم وزير التموين وتكون مهمة اللجنة العمل على انتاج مايسد العجز فى حاجة البلاد من القمح واللحوم والسكر والسماد وزيوت الوقود وتوفير وسائل حفظ هذه المواد ونقلها .

مادة ١٨ : للجنة فى اداء مهمتها اختصاصات المجلس الدائم وسلطاته وكذا اختصاصات لجنة التموين العليا المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

مادة ١٩ : ينتهى العمل باحكام المادتين السابقتين بانتهاء مهمة اللجنة فى موعد لايجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

احكام ختامية

مادة ٢٠ : يلغى المرسوم الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بانشاء المجلس الاستشارى الاقتصادى الاعلى .

مادة ٢١ : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى (١٢ المحرم سنة ١٣٧٢) — (٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢).

قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة والتعديل الذى ادخل عليه بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ .

باسم الامة .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ، وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ، وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والقوانين المعدلة له ، وعلى ماعرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة راى ذلك المجلس .

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ : ينشا مجلس دائم للخدمات

العامة ويكون هيئة مستقلة ويلحق برئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٢ : يقوم المجلس الدائم بالاعمال الآتية :

اولا : بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة .

ثانيا : تقويم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى .

ثالثا : متابعة تنفيذ المشروعات المختلفة بسنى تقارير دورية وبتكليف لجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة .

رابعا : بحث نشاط الهيئات الاهلية المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس بقصد تنسيق جهودها واتمام الافادة منها

مادة ٣ : يرفع المجلس قراراته الى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأن تنفيذها ويصدر المجلس فى موعد لا يجاوز اول يناير من كل عام تقريرا مفصلا عن نشاطه خلال السنة المالية السابقة ويستعرض فيه الحالة الاجتماعية فى مصر وما تم تنفيذه من مشروعات فى ميادين الخدمات المختلفة .

مادة ٤ : يؤلف المجلس الدائم للخدمات العامة من :

اولا : وزراء الارشاد القومى والاوقاف والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والصحة والمعارف .

ثانيا : مندوب من كل من وزارتى الداخلية والزراعة وادارة التعبئة بوزارة الحربية .

ثالثا : من المشتغلين بالمسائل المتصلة باختصاص المجلس يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء .

ويعين رئيس المجلس بقرار من مجلس الوزراء من بين الاعضاء كما يعين مجلس الوزراء السكرتير العام من بين الاعضاء على ان يكون متفرغا — ويقرر مجلس الوزراء المكافآت السنوية التى تمنح للاعضاء المعينين بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٥ : يؤلف المجلس من بين اعضائه وغيرهم من الخبراء والفنيين لجانا تختص كل منها بناحية من نواحى نشاطه ويقوم المجلس بمراجعة اعمال هذه اللجان والتنسيق فيما بينها . ويرأس اللجنة عضو من اعضاء المجلس . ويجوز للمجلس ان يمنح مكافآت يقررها لمن يعهد اليه بمهام معينة من اعضاء اللجان — من غير اعضاء المجلس — والخبراء الفنيين .

مادة ٦ : يختار المجلس سكرتيرية فنية من بين موظفى الحكومة وغيرهم ويقدر المكافآت التى يمنحونها ، وتقوم السكرتيرية الفنية بمعاونة المجلس ولجانه تحت اشراف السكرتير العام بتحضير الاعمال ووضع التقارير واعداد البحوث والبيانات والاحصاءات .

مادة ٧ : يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت واعمال الادارة والسكرتيرية ونفقات البحوث والدراسات التى يقوم بها المجلس ولجانه والتى يشترك فيها او يعهد بها الى المجلس . وتكون هذه الميزانية جزءا من الميزانية العامة للدولة .

مادة ٨ : على الوزارات والمصالح والادارات الحكومية، وعلى المنشآت والمؤسسات والهيئات ذات الصفة العامة او الخاصة ان تزود المجلس ولجانه وسكرتيرته الفنية بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل باعمالها .

مادة ٩ : تؤلف لجنة اتصال بين المجلس الدائم للخدمات العامة والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من الرئيسين والسكرتيرين العامين للمجلسين .

وتختص هذه اللجنة بدراسة المسائل المشتركة فى اعمال المجلسين .

مادة ١٠ : يضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم اعماله .

مادة ١١ : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٤
باعتماد ميزانية مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ : تعتمد ميزانية مصروفات مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة بمبلغ ١٤ر٥٨٢ر٠٠٠ ج (اربعة عشر مليونا وخمسمائة واثنين وثمانين الف جنيه) موزعة على الاعمال حسب الجدول حرف — أ — المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ : تعتمد ميزانية ايرادات مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة بمبلغ ١٤ر٥٨٢ر٠٠٠ (اربعة عشر مليونا وخمسمائة واثنين وثمانين الف جنيه) وفقا للجدول حرف — ب — المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ : استثناء من احكام المادة الثانية من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣ فان المبالغ التى تبقى بدون استعمال فى نهاية السنة المالية تدخل الى السنة المالية التالية .

مادة ٤ : على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٧٣ (٦ مايو سنة ١٩٥٤)

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣
بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء بنك مركزى للدولة

باسم الامة

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد الاعلى للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء بنك مركزى للدولة وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء .

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ : يستبدل بنص الفقرة الاخيرة

من المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص التالى :

«ويؤول للحكومة صافى الزيادة الناشئة من اعادة التقويم وقدره ١١٧٦٠٧١١ر١١ جنيها (احد عشر مليونا وسبعمائة وستون الفا وسبعمائة واحدعشرجنيها) ويخصص لتمويل المشروعات الانتاجية المؤدية الى تحسين ميزان المدفوعات وبالتالى الى دعم قيمة النقد »

مادة ٢ : على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٣)

قانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٣ فى شــأن ضمـان الحـــكومة

للبنك الصناعى لدى البنك الاهلى المصرى لاعطائه سلفة فى حدود مبلغ مليون جنيـه للتـوسع فى عمليـــاته ودعم المشروعات الصناعية المصرية .

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

جدول حرف (أ)

ميزانية مصروفات مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة
بيان توزيع الاعتمادات على السنوات ١٩٥٣ - ٥٤ الى ٥٥ - ١٩٥٦

	٥٣ - ٥٤ جنيه	٥٤ - ٥٥ جنيه	٥٥ - ٥٦ جنيه	الجملة جنيه
برنامج مكافحة الدرن	١١٥٠٥٠	١٠٣٥٤٥٠	ـــــ	١١٥٠٥٠٠
مشروع مستشفيات الامراض العقليـــة	٦٠٩٢٥	٥٤٨٤٤٠	ـــــ	٦٠٩٣٧٥
مشروع مقاومة الامراض المتوطنة	٤٣٧٧٥	٣٩٤٠٠٠	ـــــ	٤٣٧٧٧٥
مستشفى خاص لعلاج السرطان	١٠٧٢٥	٩٦٥٢٥	ـــــ	١٠٧٢٥٠
مستشفى للموظفين	١٠٧٢٥	٩٦٥٢٥	ـــــ	١٠٧٢٥٠
مستشفى للعمال	٢٩٢٥٠	٢٦٣٢٥٠	ـــــ	٢٩٢٥٠٠
مساكن للعمال	٧٣١٢٥	٦٥٨١٢٥	ـــــ	٧٣١٢٥٠
مساكن لطلبة الجامعات	٧٣١٢٥	٦٥٨١٢٥	ـــــ	٧٣١٢٥٠
الواحدات المجمعة للخدمات بالريف (بما فى ذلك تكاليف انشاء ٢٠٠ مدرسة تمول من مؤسسة ابنية التعليم)	٤٤٨٥٠٠	٤٠٣٦٥٠٠	ـــــ	٤٤٨٥٠٠٠
برنامج تعميم مياه الشرب		٢٦٩٢٤٢٥	٢٦٩٢٤٢٥	٥٣٤٨٥٠
مساكن للطلبة السودانيين	٩٧٥٠	٨٧٧٥٠	ـــــ	٩٧٥٠٠
انشاء نقط بوليس	٩٧٥٠	٨٧٧٥٠	ـــــ	٩٧٥٠٠
البحوث الفنية الخاصة بمشروع الخدمات	٧٠٠٠	٦٣٠٠٠	ـــــ	٧٠٠٠٠
للمكافآت والتكاليف الفنية للاعـــداد للمشروعات والاشراف عليها	١٨١٥٠	٢١٢٥٩٠	٤٩٢٦٠	٢٨٠٠٠٠
المجمـــــــــوع	٩٠٩٨٦٠	١٠٩٣٠٤٥٥	٢٧٤١٦٨٥	١٤٥٨٢٠٠٠

جدول حرف (ب)
ميزانية ايرادات المجلس الدائم للخدمات العامة

٦٥٧٢٠٠٠	من حصيلة الاموال المصـــادرة
١٧٠٠٠٠٠	من الاموال المخصصة لمؤسسة ابنيـة التعليم
٦٣٠٨٠٠٠	من ميزانية الدولة (١٠)
١٤٥٨٢ر٠٠٠	المجمـــــــــوع

تؤخذ هذه المبالغ من ميزانيات الاقســـام الآتية :

جنيه	(أ) بميزانية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
٧٠٠٠٠٠	من ميزانية قسم ١١ (وزارة الصـــحة العمومية) فرع ١ « الديوان العام » باب ٣
٢٧٥٤٠٠٠	من ميزانية قسم ١٢ (وزارة الشـــئون البلدية والقروية) فرع ٢ «مصلحة الشؤون القروية» باب ٣
١٠٠٠٠٠	من ميزانية قسم ١٨ (وزارة الشــــئون الاجتماعية) باب ٣
٣٥٥٤٠٠٠	

	(ب) بميزانية ١٩٥٥ - ١٩٥٦
٢٧٥٤٠٠٠	من ميزانية قسم ١٢ (وزارة الشـــئون البلدية والقروية) فرع ٢ «المصلحة الشؤون القروية » باب ٣
٦٣٠٨٠٠٠	

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص الحكومة بالاشتراك فى بنك صناعى .

وعلى المرسوم الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٩ بتاسيس البنك الصناعى .

وعلى ما ارتاه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة راى مجلس الوزراء .

اصدر القانون الاتى :

ماده ١ — الحكومه البنك الصناعى لدى البنك الاهلى المصرى لاعطائه سلفة فى حدود مبلغ ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (مليون جنيه) لمدة سنة قابلة للتجديد للتوسع فى عملياته الخاصة بدعم المشروعات الصناعية المصرية بالشروط والاوضاع التى يحددها مجلس الوزراء .

مادة ٢ : على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهوريه فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى تاسيس شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب

باسم الامة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣، وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الاجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية وعلى ما ارتاه مجلس الدولة، وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة راى مجلس الوزراء.

اصدر القانون الاتى:

مادة ١ . يرخص للحكومة فى ان تشترك فى تاسيس شركة مساهمة باسم «شركة الحديد والصلب المصرية» غرضها القيام باستغلال مناجم الحديد وبكافة الاعمال المتعلقة بصناعة الحديد والصلب والاتجار فيهما .

ويجوز للشركة ان ترتبط مع الهيئات او الشركات التى تزاول اعمالا شبيهة باعمالها او التى تعاونها على تحقيق اغراضها سواء كانت هذه الهيئات او الشركات فى مصر او فى الخارج.

مادة ٢ : يكون اشتراك الحكومة فى راس مال شركة الحديد والصلب المصرية بحصة عينية، هى المصنع المبينة محتوياته فى الملحق المرافق بهذا القانون والمقدرة قيمته مبدئيا بمبلغ مليونين من الجنيهات.

ويتولى تقويم هذه الحصة خبير او خبراء عالميون يختارهم المؤسسون ويعينون لهم الموعد الذى يقدمون فيه تقريرهم راسا الى جمعيه المؤسسين ويكون قرار الخبرة فى هذا الشأن نهائيا .

ويجوز لمجلس الوزراء الترخيص فى زيادة نصيب الحكومة فى راس المال لتغطية كل او بعض الاسهم الخاصة بهيئة او اكثر من الهيئات المشتركة فى اسهم الشركة .

مادة ٣ . يجوز ان يتضمن العقد الابتدائى للشركة ونظامها النص على ان يلتزم احد الاشخاص المعنويين الشركاء فى تاسيس الشركة بالاشتراك بحصة معينة فى راس المال او فى زيادته وان يكون وفاؤه بقيمتها كاملة بطريق المقاصة بين ما يكون مستحقا او مما يستحق له قبل الشركة وبين قيمة ما يحصل عليه من أسهم فيها .

ويشترط فى هذه الحاله ان يكون المال الذى آل الى الشركة من هذا الشريك مالا اجنبيا. وتحسب مدة الخمس سنوات المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه بالنسبة للقدر الذى جرت فى شأنه المقاصة من تاريخ تملك الشريك للاسهم .

مادة ٤. يجوز للشركة ان تصدر سندات قابلة للتداول قبل اداء راس المال بأسره.

مادة ٥: يجوز للشركة خلال السنوات الخمس التالية لصدور المرسوم بتأسيسها ان تشترى الالات والمعدات اللازمة لها من احد الشركاء المؤسسين دون ترخيص سابق من الجمعية العمومية .

مادة ٦: يرخص للحكومة كذلك فيما ياتى:

(ا) ان تضمن لحملة الاسهم المكتتب فيها نقدا ربحا ادنى قدره ٤٪ من القيمة المدفوعة للسهم ابتداء من السنة التالية بعد صدور المرسوم المرخص فى انشاء الشركة .

(ب) ان تضمن سداد القيمة الاسمية للسندات التى تصدرها الشركة عند استحقاقها على ان لا يتجاوز ما تصدره منها اربعة ملايين من الجنيهات وان تضمن دفع فوائد هذه السندات فى مواعيدها على ان يحدد سعر الفائدة وباقى شروط الاصدار بالاتفاق بين وزير المالية والاقتصاد وبين الشركة .

(ج) ان تتعهد لكل او بعض الهيئات التى تكتتب فى اسهم الشركة بان تقوم بشراء اسهمها بعد مدة معينة بنفسها او عن طريق تكليف اية هيئة اخرى بذلك ، ويحدد مجلس الوزراء السعر الذى يتم الشراء على اساسه بحيث لا يقل عن متوسط الاسعار فى الثلاثة اشهر السابقة للشراء ولا يزيد على القيمة الاسمية للاسهم .

(د) ان تضمن لكل او بعض الهيئات التى تكتتب فى اسهم الشركة تحويل العملات التى تمثل بيع الاسهم المملوكة لهذه الهيئات الى الخارج سواء استمرت الاسهم مملوكة للهيئة التى اكتتبت فيها او تنازلت عنها الى احد مقاوليها من الباطن، وذلك اذا كان البائع اجنبيا مقيما فى الخارج.

ويبين بقرار من مجلس الوزراء طريقة التحويل ونوع العملات الاجنبية وسعر الصرف الذى يتم بهاه كما يبين بقرار من نفس المجلس طريقة تحويل الزيادة فى القيمة السوقية للاسهم سالفة الذكر الى الخارج .

مادة ٧ : يجب ان ينص نظام الشركة على ما ياتى:

(ا) ان يكون مراقب او مراقبو الحسابات جميعهم من المصريين .

(ب) ان تمثل الحكومة فى مجلس ادارة الشركة بعد تقويم الحصة العينية بنسبة لا تقل عن حصتها فى راس المال .

(ج) ان يكون تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة وعضوه المنتدب بالاتفاق بين الحكومة وبين الشركة .

مادة ٨: على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٤ مارس سنة ١٩٥٤)

الجزء الثانى
ينشر فى العدد
القادم

الثمن ١٠ قروش

مطابع مؤسسة الاهرام

سبتمبر ١٩٦٥

٩

الطليعة

طريق المناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر





الظلم ..

كانت الوسيلة المثلى أمام الاحتكارات البترولية لتحقيق أغراضها في العالم العربي أن تفكك وحدته، وتضعف مقاومته، حتى تتسلل الى البترول - المصدر الرئيسي لثروته - فتخفض أسعاره دون مبرر، مطمئنة الى أنها لم تجد من أقطاره جبهة متماسكة توقفها عند حدودها.

وتنفيذا لهذا المخطط الماكر، كان لا بد من تدبير نكبة فلسطين، وإقامة كيان صهيوني، يمتص الطاقة العربية ويكون بمثابة خميرة للخلاف بين الحكومات العربية كلما جنحت الى الوئام، ولما خرج العرب من حرب فلسطين مفككين بفعل الخديعة والغدر، بادرت الاحتكارات البترولية الى خفض أسعار البترول العربي مرتين متواليتين في نوفمبر ١٩٤٨ وفبراير ١٩٤٩ بينما لم يحدث في العالم ما يبرر هذا التخفيض الجائر.

وفور وضوح التقارب العربي عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ارتفعت أسعار البترول العربي في يوليو من العام التالي، ثم أخذت الأسعار بعد ذلك تتحرك ارتفاعا.. وانخفاضا مع تقارب أو تباعد الصف العربي..

ومن هنا طالب مؤتمر البترول العربي الخامس بإقامة منظمة عربية للبترول في نطاق جامعة الدول العربية.. تنسق السياسة البترولية بين البلاد العربية، وتساهم بإيجابية في توجيه صناعة البترول العالمية، وتعمل بكل جهودها لكسر القيود التي تفرضها الاحتكارات البترولية على صناعة البترول في كل مراحلها..

مؤسسة البترول



طريق المناضلين الى
الفكر الثورى المعاصر

مجلة شهرية
تصدر أول كل شهر

الفهـــرس

العدد التاسع ــ سبتمبر ١٩٦٥

عنوان المراسلات :
((الطليعة))
مبنى مؤسسة الاهرام ١٤ شارع مظلوم
القاهرة تليفون : ٤٦٤٦٢ ــ ٤٤١٤٤
الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى ، ج.ع.م. ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء ١٢٠ قرشا .

ان ((الطليعة)) ميدان مفتوح لكل رأى حر ، وفى اعتقادها ان تفاعل الآراء الحرة على اختلافها هو وحده الذى يستطيع أن يبلور ويستخلص وحدة فكرية أصيلة .

من هذا المفهوم تفتح ((الطليعة)) صفحاتها لكل رأى لديه كلمة يقولها ــ مؤمنة بشعار الحـــرية المجيد الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر ((قد أختلف معك فى الرأى ولـــكنى على استعداد لان أدفع حياتى ثمنـــا لحقك فى الدفاع عن رأيك)) .



سؤال سبتمبر: وحدة من؟

مع سبتمبر من كل عام ، منذ ١٩٦٢ ، تحل بكل مدلولاتها وأبعادها ودروسها المستفادة ، ذكرى حدثين هامين فى التاريخ المعاصر لوطننا العربى .

أولهما : ذكرى الانفصال السورى المصرى الذى دبرته القوى الاستعمارية والرجعية فى المنطقة بالتعاون مع بعض العناصر العسكرية المغامرة فى دمشق يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، اثر مسيرة يوليو الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة باقليميها .

وثانيهما : ذكرى تفجر ثورة الشعب اليمنى ضد نظام الامامة الدكتاتورية المتخلفة عن القرون الوسطى والقوى الاستعمارية والرجعية العربية يوم ٢٦ سبتمبر ، ثم تلاحمها الاخوى العميق مع ثورة يوليو العربية .

والواقع أن كلا من هذين الحدثين قد اكتسب مع الايام وفى ضوء التطورات المستمرة فى الوطن العربى ، أعماقا واتجاهات محددة . بحيث يمكن اتخاذهما **معيارين موضوعيين** للحكم على مدى وحقيقة ثورية واصالة كل عمل او فكر أو اتجاه أو تجربة اليوم فى الوطن العربى .

كيف ؟

ان الثورة اليمنية بصمودها ضد كل القوى الرجعية والاستعمارية فى المنطقة، وبتفاعلها ــ المادى والمعنوى ــ مع قوى الثورة العربية تمثل جانبا مضيئا من انتصارات الشعب العربى فى معاركه التاريخية ضد الاستعمار والرجعية وتفتيت

القوى العربية .. فهى اذن استمرار ملتهب لخط الثـورة العربيـة التقدمية المعاصرة بأهدافها الثلاثة الرئيسية : الحرية والاشتراكية والوحدة .

ومن هنا تصبح أرضها ومعسكرها وجانبها ورجالها اليوم .. ارض ومعسكر وجانب ورجال الثورة العربية ومعيارها الموضوعى .

اما الانفصال السورى بجميع آثاره السلبية المتلاحقة ، فقـد تآمر على أول تجربة ثورية تجسد الوحدة العربية فى كيان دولى لصـالح القوى الشـعبية ، ضد الاستعمار الذى ضرب ضربة قاصمة فى عام ١٩٥٦ ، وضد الاقطاع الـذى راحت تصفيه قوانين الاصلاح الزراعى المتلاحقة ، وضد الرأسمالية الكبيرة التى طعنتها قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية .. ولذلك فان هذا « الانفصـــال » فى واقع الامر ــ ومهما كانت المبررات والشعارات الكلامية والاشكال المتنوعة التى اتخذها وما زال ــ يمثل عمليا وتاريخيا خط الثورة المضادة فى الوطن العربى .

ومن هنا تصبح ارض الانفصال ــ وهى مختلفة تماما عن الارض السـورية ــ ومعســكره وجانبه ورجاله .. أرض ومعســكر وجانب ورجال الثورة المضادة ومعيارها الموضوعى .

وليس هناك من ثورة شعبية تقدمية جذرية فى التاريخ الا وتتوثب ضدها ــ من خلال تجمع المصالح والقيم الرجعية المنهارة او الرجعية الجـديدة المستترة تحت شعارات براقة ــ ثورة مضادة . والمهم دائما للقوى الثورية التقدميـة ان تتسلح خلال نضالها وصراعاتها المتعددة فى مجـالات السـياسـة والاقتصـاد والاجتماع بمعايير موضوعية تقيس بها الاصدقاء والاعداء ، وتميز بواسطتهـا الثوريين عن الانتهازيين والمغامرين .

واذا كنا نتخذ من هذين المعيارين العربيين الشاملين اساسا للحكم والقياس ، فليس معنى ذلك اهمال المعايير الاخرى التى تنبثق من داخل ظروف كل اقليم ومجتمع من الاقاليم والمجتمعات العربية . ولكن هذه المعايير الاقليمية فى النهاية ترتبط وتتفاعل عضويا مع المعايير العربية الشاملة وذلك بحكم وحدة المصـير للوطن العربى بجميع أجزائه واقاليمه . وليس أدل على ذلك مثلا من استعراض عمليات التجسس والتخريب والرجعية فى مصر او اليمن لنكتشف مدى ارتباطها عن طريق التمويل والتسليح والمساعدة المادية والمعنوية بالقوى الاستعمـارية والرجعية فى المنطقة العربية .

ان رواسب وجيوب الرجعية فى مصر المعادية للتحول الاشتراكى .. لتصفية الاقطاع والرأسمالية المستغلة .. للزيادة المستمرة لوزن القوى العاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ليست منفصلة فى حركتها عن قواعد الرجعية العربيـة فى أى مكان من وطننا العربى .

وبالمقابل فان القوى الثورية العربية فى الجمهورية العربية المتحـدة والجزائر واليمن والجنوب العربى وفلسطين ــ سـواء على مستوى التحـرر الوطنى أو التطور الاشتراكى ــ ليست ايضا منفصلة بعضها عن بعض وانما هى كل واحد لا يتجزأ فى حركته ، يتبادل الخبرات والمعونات ويسير بوعى على طريق واحد .

وبحكم التطورات فى عالم اليوم وظهور الكتل الاقتصادية الـكبرى فى مرحـلة الصراع المزدوج بين قوى التحرر والاشتراكية من جانب والاستعمار القـديم والجديد والاحتكارات العالمية من جانب آخر .. لم يعد ممكنا موضوعيا تحقيق تحرر الاقاليم العربية من الاستعمـار ، وتحـرير شعوبها من قبضة الاقطاع او الاستغلال الرأسمالى ثم تطوير الاقتصاد القومى ، على أساس أجزاء منفصـلة منعزلة بعضها عن بعض ، فهذا طريق مسدود . وانمـا يتحقق ذلك فقط على أساس كيان موحد وحركة موحدة الاتجاهات .

ان قضية الوحدة العربية لم تعد مجرد قضية عواطف وآمال واحلام اجـداد وانما هي قضية حياة او موت فى الاساس ، او بمعنى آخر هي جوهر قضية الحرية والاشتراكية والنضال العملى المستمر من أجلها فى اى مكان من وطننا العـربى على الرغم من اختلاف درجات التطور بين اقليم وآخر .

ولقد عبر **المناضل جمال عبد الناصر** عن هذه الحقيقة الموضوعية فى خطـاب ترشيحه امام مجلس الأمة فى بداية هذا العام عندما أكد انه اذا كانت الحـرية فى الوطن العربى لا تتجزأ ، فان التقدم الاجتماعى العربى أيضا لا يتجـزأ بالضرورة وبحكم التجربة الموضوعية التاريخية .

والواقع ان قضية وحدة الوطن العربى ــ بمفهوم الثورة ــ تطرح نفسها على الجماهير العربية اليوم بمستوى جديد **مغاير نوعيا** للمستوى القديم .

ويتبلور **الفرق** بين المستوى الجديد والمستـوى القـديم ، فى ان ارضـيـة المستوى القديم كانت محددة بالنضال من أجل التحرر القومى اساسا فحسب . اما أرضية المستوى الجديد فقد اتسعت وتعمقت لتضم فى تفاعل بجانب النضال من اجل التحرر القومى نضالا اجتماعيا من اجل القضاء على الاقطاع والاستغلال الراسمالى وبناء المجتمع الاشتراكى .

ومن هنا ينبع من أعماق ممارسة العمل الوحدوى اليوم سـؤالا جوهريا : **وحـدة من ؟**

وهناك اليوم **اجابتان متناقضتان متصارعتان** لهذا السؤال تقدمهـما كل من قوى الثورة العربية التقدمية وقوى الثورة المضادة فى وقت واحد .

والحق أن هذا التصارع ينتج عن موقف كل من الاجابتين من ثلاث قضـايا رئيسية من قضايا وطننا العربى :

- الاستعمار الجديد .
- الديمقراطيـة .
- الاشـتراكية .

فالاستعمار القديم الذى يعتمد على قوات احتلال وقواعد عسكرية ، آخـذ اليوم فى التقلص عالميا امام موجات الثورات التحررية القومية العارمة . فى حين يتقدم بدلا عنه **الاستعمار الجديد** دون قعقعة سلاح تكشفه فى الغالب ، وانمـا بقواعد اقتصادية احتكارية وبسيطرة خفية على اقتصاديات البلاد التى استقلت سياسيا ، معتمدا على تكوين طبقة رأسمالية من اهل البلاد تستولى على كل مغانم الثورات التحررية دون جماهير الشعب ، بحيث تصبح الدولة المستقلة هى دولة هذه الطبقة الرأسمالية وخاضعة لدكتاتوريتها ، وموجهة ضد حـركة الشعب الثورية لتغيير المجتمع وتحويله نحو النظام الاشتراكى ، والاحتفاظ بالبلد داخل منطقة النفوذ الاحتكارى العالمى .

واجابة **الثورة المضادة** للسؤال تقول : نعم وحده . ولكن لمـا كان أصـحاب هـذه الاجابة هم اكثر الفئات ذكاء نسبيـا من بين طبقات كبار مـلاك الاراضى والرأسماليين اصحاب المصانع والبنوك وادواتهم من الـرجال السـياسـيين المحترفين والعسكريين المغامرين ، فهم ينادون بوحدة تقى « منطقـة نفوذهم فى الوطن العربى » من عدوى التحول الاشتراكى وخطر اسقـاط دكتـاتوريتهم ، لتحل محلها ديمقراطية الشـعب العـامل ، فتنقطـع بذلك صـلات مصالحهم باحتكارات الاستعمار الجديد . ومن اجل هذا فهم يشتـرطون ان لا تغـير الوحدة « الوضع الراهن » وانما تجمده على ما هو عليه . وهم طبعا لا يقولون

صراحة أننا نريد التجميد . وانما يلفون من خلف . وليس معنى ذلك انهم يقبلون التغيير كمبدأ وانما هم يرمون الى مجرد كسب وقت لتوطيد سيطرتهم ودكتاتوريتهم وتوثيق صلاتهم مع الاستعمار الجديد .

ان هذه الاجابة قدمها ــ وما يزال يقدمها بكلمات مختلفة كل من **بورقيبة** فى المغرب **وقيادة حزب البعث** فى المشرق . ونلمس خطوط هذه الاجابات فى تصريحات بورقيبة حول الوحدة العربية او المغربية كما نلمسها فى خطب ووثائق قيادة حزب البعث وفى مباحثات الوحدة الثلاثية التى جرت فى القاهرة عام ١٩٦٣ وفى أسلوب الممارسة البورقيبية والبعثية للسلطة والحكم فى كل من تونس وسوريا .

ويكشف هذا كله عن خداع الشعار الاشتراكى الذى يرفعونه وعن حقيقة القوى الاجتماعية التى يعبر عنها الحكم فعلا لا قولا : كبار الملاك والرجعية الرأسمالية واحتكارات الاستعمار الجديد . بل لقد زلت السنة بعض المتحدثين باسم قيادة البعث خلال مباحثات الوحدة الثلاثية فراحوا يدافعون عن الاستغلال الرأسمالى بقولهم: «**ليس لدينا رأسمالية كبيرة بالمعنى المعروف هنا يعنى فى مصر**». وكأن خطر الرأسمالية واستغلالها للشعب فى بلد ، تقارن بوضعها الكبير او الصغير فى بلد آخر ، وليس بمدى سيطرتها على وسائل الانتاج وعلى عمل الشعب وعرقه فى نفس البلد .

بل الملاحظ ان مثل هذه القوى صاحبة الثورة المضادة تضطر فى بعض الاحيان امام حصار الزحف الشعبى لها داخل اقليمها وخارجها الى اتخاذ بعض اجراءات التأميم وسط ضجة دعائية ، حتى اذا ما استنفدت اغراضها التكتيكية عادت فتراجعت عن الاجراءات واعادت الوسائل المؤممة الى أصحابها الرأسماليين او الاقطاعيين من جديد كما حدث أخيرا فى كل من سوريا وتونس .

وبالتالى فان هذه القوى المضادة للثورة لا تصفى «طبقات ومراكز الاستغلال» والا كانت تهدم منابع ومراكز قوتها ونفوذها . ولما كان هذا كله مرتبط بقواعد الاستعمار الجديد واحتكاراته فهى لا تمس هذه القواعد ايضا ولا تقربها الا فى اضيق الحدود ، وبقصد تشكيل صياغة جديدة أكثر خفاء لتبادل المنافع والحماية المزدوجة .

وهكذا فان حركتها الانقلابية ليست اذن ثورية شعبية ديمقراطية ولكنها مغامرة معادية للشعب وديمقراطيته . تتبنى أسلوب التصفية الدموية **للاشخاص** الذين يحملون أفكارا معادية لها فحسب ، لا تصفية **الطبقات** الرجعية او النظام الاستغلالى . وذلك لانها ترى ــ على غرار الفاشية والنازية ــ ان « الشخص » هو منبع الفكرة ومحركها وليس الواقع الاجتماعى بطبقاته ومصالحه المتصارعة المتغيرة دوما . ولعل فيما مارسته ــ وما تزال ــ كل من البورقيبية والبعثية فى اقاليمها من أعمال قتل وسفك دماء واسعة النطاق ليس الا تجسيدا واقعيا للافكار التى نادى بها منذ عام ١٩٤١ **ميشيل عفلق** مؤسس حزب البعث وأستاذ القيادة البعثية . وهى أفكار لم يعلن عدوله عنها او تنكره لها او تنكر احد من القادة الحاليين لها . وقد جاءت فى كتاب ، صدرت أخيرا طبعة منه بعنوان « **فى سبيل البعث** » . يقول فى ص ٣٦ من هذا الكتاب تحت عنوان « الاشخاص والافكار » :

« ان الشعب يؤمن بالاشخاص أولا وبالفكرة التى يمثلونها ثانيا ، فاذا عرف القادة كيف يفرضون على الشعب الهيبة والاحترام ، وكيف يوحون اليه بالثقة والاخلاص والحب ، قادوه الى الايمان بالفكرة والعمل بموجبها بسهولة .

الشعب فى كل مكان عاجز عن أن يفهم حق الفهم وبسرعة اية فكرة من الفكر ولذلك هو ينظر الى الاشخاص الاحياء الذين تتمثل الفكرة فيهم . وعلى هؤلاء الاشخاص وبالنسبة الى قيمتهم وقوة اخلاقهم وعملهم ونشاطهم وحماستهم يقيس قيمة الفكرة التى ينادون بها .

فاذا اجتمع عدد من الشباب المثقف النزيه النشيط واتحدوا اتحادا متينا وخضعوا لنظام شديد وتسلسل في الدرجات ، كان ذلك وحده كافيا ليضمن تأثيرهم على الشعب . وان القدسية التي يخلعها هؤلاء على قائدهم ، تكون في الواقع قدسية للفكرة التي يريدون نشرها ونصرها ، وبقدر ما تكون شخصيات التابعين للقائد قوية وذات قيمة ، يكون نجوع الفكرة أكثر ونصيبها من النجاح أكبر » .

ويمضى ميشيل عفلق في نفس الكتاب (ص ٤٠) فيرسم في فصل بعنوان « الايمان » وسائل الحزب في العمل : « **من العبث وسقم التفكير ان يقال نحن نجتمع حول فكرة لا حول أشخاص . فالفكرة وحدها وهم ليس له وجود ، ولا توجد الا متجسمة في شخص . وهذا التعلق بالاشخاص وحده ينفخ الحياة في الحركة لان بدونه يبقى الاجتماع نظريا .**

فالتعلق بالاشخاص يظهر ان الفكرة التي اجتمع حولها الافراد قابلة للحياة ، فتغلغلت في النفوس وتجسمت في الاعمال حتى اوجدت روابط حية بين افراد احياء لا روابط نظرية بين صحائف مكتوبة . فالعمل القومي القابل للنجاح هو الذي يدفع الى الدرء الشديد حتى الموت نحو الاشخاص الذين تتمثل فيهم الفكرة المعاكسة لفكرته . فمن العبث أن يكتفي أفراد الحركة بمحاربة النظريات المعادية لنظريتهم . وان يقولوا ما لنا وللاشخاص .

ان النظرية المعادية لا توجد وحدها ، وانما تتجسم في اشخاص يجب أن يبيدوا حتى تبيد هي ايضا . ان وجود عدو حي لفكرتنا يبعث فيها الحياة ويحرك فينا الدم . فكل عمل لا يحرك فينا الانفعالات الحية ولا يشعرنا برعشة الحب وانتفاضة الكره ويغير سرعة جريان الدم في عروقنا ودقات نبضنا هو عمل عقيم » .

والحق ان هذه الافكار (!) التي تمارس عمليا اليوم من خلال أجهزة ارهابية مسلحة هي صورة عربية ، ذات ظروف خاصة، من **فاشية** ايطاليا التي اندحرت عام ١٩٤٣ **ونازية** المانيا التي هوت عام ١٩٤٥ . حيث الجهاز الارهابي والزعماء المقدسين والاتباع الذين يجندون لقتل الاشخاص من اجل أفكارهم ، وحيث ارادة الشعب ـ على حد تعبير موسوليني ـ « **ليست سوى غريزة القطيع** » او على حد تعبير ميشيل عفلق « **عاجزة عن الفهم** » ..

وكما كانت الفاشية والنازية هي السلاح الاخير في جعبة كل من الرجعية الايطالية والالمانية الضيقة الافق لوقف الزحف الجماهيري نحو الاشتراكية والديمقراطية في بلادهما وفي اوربا ؛ فان المغامرة البعثية الدموية في المشرق تشكل مع المغامرة البورقيبية في المغرب، بعض الاسلحة الأخيرة في جعبة الرجعية العربية لوقف الزحف الجماهيري العربي نحو وحدة حقيقية توفر للشعوب العربية ديمقراطيتها على اساس مجتمع متطور نحو الاشتراكية . هذا الزحف الذي اكتسح من قبل كل محاولات الانفصال الصريحة .

وفي مقابل هذه الاجابة الرجعية لسؤال : **وحدة من ؟** تقوم **اجابة تقدمية** تمارسها القوى الثورية العربية . فتؤكد الوحدة كضرورة تاريخية وواقعية وكمصير مشترك لجميع شعوب الوطن العربي مشرقا ومغربا .

وتحدد هذه الاجابة التقدمية هدفها الاستراتيجي الوحدوي بأنه اقامة مجتمع عربي شامل متحرر الارادة من التبعية الاستعمارية القديمة والجديدة على السواء ، تسوده العلاقات الاجتماعية الاشتراكية بين جميع ابنائه دون ما تمييز، متطور اقتصاديا لصالح العاملين على احدث الاساليب والنظم العلمية المتكيفة مع الواقع والتراث العربيين والمنفتحة انسانيا دون ما تعصب او عنصرية .

ولما كانت هذه الاهداف بطبيعتها لا تنبثق الا عن القوى الشعبية العاملة والصانعة للحياة ، فان وحدة الوطن العربى لابد وأن تكون اذن وبالتحديد وحدة هذه القوى الشعبية العاملة فى تحالفها دون غيرها من طبقات الاقطاع والرأسمالية الكبيرة والمتحالفة مع القوى الاستعمارية والاحتكارية .

ومعنى هذا ان الوحدة — فى مفهوم الاجابة الثورية — يجب أن تصفى الرجعية والاستغلال كطبقات — لا كأفراد — تتملك وتسيطر على وسائل الانتاج وأجهزة الحكم والثقافة . وذلك بنزع ملكيتها الخاصة ووضعها تحت تصرف وسيطرة قوى الشعب العاملة ، مع اسقاط تحالفها الرجعى الاستعمارى الذى يفرض دكتاتوريتها على الشعب .

ويتبنى **ميثاق العمل الثورى فى مصر** هذه الاجابة التقدمية . فيوضح بحسم موقفه ضد الاستعمار القديم والجديد مناديا بضرورة « **مواصلة الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع اقنعته ومحاربته فى كل أوكاره .. فالاستعمار ما زال متمسكا بأهدافه وان غير أساوبه** » .

ويختار الميثاق بدقة نوعية الحل الثورى لمشاكل المجتمع العربى فيؤكد :

« **ان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطليعة المستنيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين** » .

ويكشف الميثاق عن قاعدة وجوهر السلطة والنظام فى ظل الحركة الساعية للانتقال بالمجتمع العربى نحو الاشتراكية فيقول :

« **ولابد ان ينفسح المجال ديمقراطيا لتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هى البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع راس المال المستغل ، وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية** » .

ويعالج الميثاق قضية الصراع الطبقى فى المجتمع العربى بمنهج علمى ورؤية صادقة للواقع والتراث العربى فيقول :

« **ان الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما ينبغى أن يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية (بمفهوم التحالف الشعبى) وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات . ولقد اثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم انه من المحتم ان تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع اسلحتها ومنعها من أية محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخيرها جهاز الدولة لخدمة مصالحها** » .

ويحدد الميثاق العمود الفقرى للسلطة السياسية والاجتماعية للمجتمع العربى الجديد فيقول :

« **ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها ان تمثل بحق وعدل القوى المكونة للاغلبية ، وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفضل معاناتها للحرمان . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى ، نابعة عن مصادرها الطبيعية الاصيلة ...** » .

ويحرص الميثاق على احتضان قوى الشعب العاملة باعتبارها المنبع الاصيل المتجدد للثورة ـ لا كقطيع او كم عاجز عن الفهم ـ ويعبئها فى تنظيم شعبى ديمقراطى يملك كادرا قياديا ثوريا ـ لا فى جهاز ارهابى له قادة مقدسين واتباع ذليلين ، فيقرر تكوين الاتحاد الاشتراكى العربى « **ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة** » ، يملك « **جهازا سياسيا يجند العناصر الصالحه للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثوريه للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحه لهذه الاحتياجات** » .

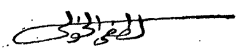
ولا تكتفى هذه الاجابة التقدمية ان تقدم ميثاقا ومنهاجا ورؤيا للعمل وانما هى تمارس بالفعل بناء تجربة ثورية فى مصر كجزء لا يتجزأ من الوطن العربى . فلقد استطاع المجتمع العربى المصرى بالفعل أن يتحرر سياسيا تماما من كل قيود الاستعمار وان يتحرر اقتصاديا من سيطره جميع الاحتكارات الاجنبيــة ، وأن يصبح المجتمع الحديث النمو فى عالمنا المعاصر من بين البلاد المستقلة المتحررة ماليا من قبضة كل من الدولار الامريكى والفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى . بما قام بتصفيه طبقه كبار ملاك الاراضى تصفيه عميقة وأن ينزع من دائرة الملكية الخاصة الاستغلالية أكثر من ٨٢ ٪ من وسائل الانتاج الصناعية والمالية والتجارية ليقيم بها القطاع العام المسيطر والموجه للاقتصاد القومى وأن يمضى بخطه تنمية علميه شاملة بمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات أتم بالفعل الجزء الاول منها فى ١٩٦٥ بنجاح فاق نسبته ٩٢٪ من الاهداف المحددة .

كما ظل ـ وما يزال ـ المجتمع المصرى العربى بقواه الثورية سندا ـ ماديا ومعنويا ـ لكل الحركات الثورية التحررية فى الوطن العربى . . منذ ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ حتى ثورة اليمن ١٩٦٢ ومساندة جمهوريتها وحركة تحرير الجنوب العربى الى لحظتنا الراهنة .

وليس من شك فى ان القوى الثورية فى مصر لا تنفرد اليوم بتقديم هذه الاجابة التقدمية على سؤال . **وحدة من** ؟ بل تشاركها فى ذلك جميع القوى الثورية لشعوب الوطن العربى التى تناضل بمستويات مختلفة وفى ظروف متنوعة الاستعمار القديم والجديد والاحتكارات والاقطاع والراسمالية الشرهة وانظمة الحكم الدكتاتورية وقوى الثورة المضادة . ويسهم اليوم « ميثاق الجزائر » مع « ميثاق القاهرة » فى القاء مزيد من الاضواء على طريق الثورة العربية .

ومن هنا كان الصراع بين كل الاجابتين المعاصرتين لسؤال : **وحدة من ؟** يقع فى ظروف من المد الثورى وانتصاراته فى جميع ربوع الوطن العربى على الرغم من بعض الانتكاسات المؤقتة هنا وهناك . والميزة الهامة والاساسية لهذه الظروف هى فى ذلك الالتحام العضوى بين اهداف الثورة التحررية القومية واهداف الثورة الاجتماعية الهادفة للاشتراكية . وهى ظروف خصبة وملائمة للاجابة التقدمية وقواها الثورية بقدر ما هى معادية وغير مستجيبة للاجابة الارهابية ذات الطابع الفاشى وقواها المضادة للثورة .

ومن اجل هذا لا يعدو ما نشاهده اليوم من « أزمات فى المحيط العربى » الا مجرد محاولات اخيرة ويائسة من القوى المضادة للثورة لزرع العقبات والسدود امام زحف الجماهير العربية بقواها الثورية على طريقها التحررى الاشتراكى الوحدوى . وبقدر ما نكشف القوى المضادة ونحصرها ونعزلها ونشلها عن الحركة بقدر ما نسرع بمعدل مسيرتنا التاريخية الديمقراطية نحو المجتمع العربى الاشتراكى الموحد .



القيم الإنسانية بين حركة التقدم وجمود التخلف

د. فؤاد زكريا

في كل عصر من عصور التحول الكبرى تتكرر من جديد قصة ((دون كيخوته)) : فتجد في ذلك العصر نفوسا تدافع بحرارة واخلاص عن قيم تجاوزها ركب الزمان ، وتتوهم أن هذه القيم ازلية مخلدة ، وتشن حربا شعواء على كل من يدعو الى اى نوع من التجديد أو التغيير فيها ، اما الدعوة الى التخلي عنها واحلال قيم أخرى محلها ، فتلك في رأيها قمة الكفر وأوضح الدلائل على المروق .

وعصرنا هذا عصر تحول حاسم في تاريخ البشرية ، بل أن الفترة الراهنة من تاريخ العالم قد تكون اهم نقطة تحول طوال ذلك التاريخ . صحيح أن كل عصر يظن نفسه ((حاسما)) ، وأن المفكرين في كل زمان كانوا دائما يعتقدون أنهم يقفون في مفترق الطرق ، ويتصورون الفترة التي يعيشون فيها على أنها أعظم اهمية بالنسبة الى مصير البشر من كل فترة مرت بالانسان من قبل . هذا صحيح كل الصحة ، ويبدو أنه يرجع الى ميل طبيعي في العقل البشري الى اعلاء شأن العصر الذي يعيش فيه ، والنظر اليه على انه محور التاريخ كله .. ومع ذلك فان القول بأن عصرنا هذا هو عصر التحول الاكبر في تاريخ الانسانية لاينبع من اى ميل عاطفي الى اعلاء الذات ، أو اية رغبة متعمدة في تأكيد أهمية هذا العصر ، وتأكيد أهمية أنفسنا معه ، وانما هو يرجع الى حقائق موضوعية لاتقبل الخلاف او الجدل . ويكفي دليلا على ذلك ان ندرك حقيقتين اساسيتين : **الاولى** أن هذا العصر هو الذي سيقرر نهائيا مصير مشكلة الحرب والسلام . فان كانت حرب فهي الاخيرة ، وإن كان سلام فهو السلام الذي لاحرب بعده .. والحقيقة **الثانية** ان عصرنا هذا هو الذي سيشهد التحول الحاسم للعلاقات البشرية من علاقات استغلال الى علاقات مشاركة وتضامن ومساواة . فاذا تذكرنا ان الحرب ظاهرة قديمة قدم التاريخ ، حتى لقد تحدث البعض عن ((**غريزة القتال أو الحرب**)) في الانسان ، أدرجوها ضمن غرائزه المتأصلة التي لايستطيع التخلص منها ، واذا تذكرنا ايضا ان استغلال الانسان للانسان ظل على الدوام صفة ملازمة للعلاقات البشرية منذ اقدم عصور التاريخ ، لادركنا اننا حين نصف عصرنا هذا بأنه عصر التحول الحاسم ، فاننا لانكون في ذلك مغالين على الاطلاق ولايكون حكمنا هذا صادرا عن أى غرور او رغبة في تأكيد اهمية الذات .

في مثل هذا العصر تعيش القيم المتطلعة الى الوراء والقيم المتطلعة الى الامام جنبا الى جنب ، ويدور بين هذه وتلك صراع فكرى عنيف ، تزداد حدته بقدر رغبة القديم في التشبث بآخر معاقله والجديد الوليد في تأكيد ذاته واثبات جدارته بالحياة .. ومما يزيد هذا الصراع الحاد تعقيدا أنه لا يتخذ على الدوام شكل تعارض بين قيم

وجعية وقيم تقدمية،وانما يتخذ في كثير من الاحيان شكل اختلاف في تفسير قيم واحدة . فقد تظل نفس القيم باقية ، ولكنها تكتسب مع انصار الجديد دلالة جديدة ، على حين أن انصار القديم يتمسكون بدلالتها التقليدية ، فيزداد الصراع بين الطرفين تعقيدا لان كليهما ينادى بنفس القيم ، وان تكن المعاني الكامنة من وراء هذه القيم المشتركة مختلفة كل الاختلاف .

وعلى ذلك فان بحثنا في قيم التخلف وقيم التقدم لابد ان يتشعب الى فرعين : **أحدهما** يتناول المقارنة بين أنواع متقابلة من القيم .. **والاخر** يقارن بين معان ووجهات نظر مختلفة لقيم واحدة ...

ومن المحال ان يتسع المجال في هذا المقال لبحث شامل أو قريب من الشمول ، لموضوع عظيم الاتساع كهذا ، ومن هنا كان علينا ان نكتفي بتناول نماذج من القيم الرئيسية ، نستطيع أن نستخلص منها بوضوح تلك الصفات المميزة **للنظرة الراجعة الى الوراء ، وللنظرة المتطلعة الى الامام** ، وان ندرك بالتالي طبيعة القيم التي قدر لها الزوال ، وتلك التي سيكتب لها البقاء .

القيم الفردية ...والقيم الجماعية

ولاجدال في ان جزءا كبيرا من الصراع الفكرى الذى يدور اليوم ، بين قوى التقدم والتخلف ، يتركز في **التعارض بين القيم الفردية والقيم الجماعية** . وكثيرا ما يتخذ انصار الفردية اسلوب المدافعين عن الكرامة الانسانية وعن حرمة الشخصية البشرية . وهم في ذلك يقتربون كل القرب من موقف ذلك الفارس النبيل الذى اشرنا اليه في مستهل هذا المقال — أعني « دون كيخوته » ، في تعلقه **الانساني المخلص بقيم** فات أوانها وانقضى عهدها الى غير رجعة .

ذلك لان الفرد ، من اية زاوية تتأمله منها ، لايمكن أن يكون ذرة منعزلة بلا ابواب ولا نوافذ — على حد تعبير الفيلسوف الالماني المشهور ليبنتس — وانما هو ملتقى طرق طولية وعرضية لاحصر لها ولاعدد . انه أشبه بالنقطة الهندسية التي لاتعرف بذاتها ، وانما تعرف بأنها موضع التقاء خطين او أكثر ، ولا تفهم الا من حيث هي موضع التقاء فحسب . ولقد دارت مناقشات طويلة حول معنى الفردية وامكانها من الوجهة الفلسفية ، ولست أهدف هنا الى اضافة أي جديد الى هذه المناقشات التي أصبحت عناصرها الاساسية مألوفة لكل مثقف ، وانما أود أن اتناول المشكلة من حيث علاقتها بالقيم الاخلاقية ، اي في صلتها بالموضوع الرئيسي لهذا المقال .

ان المبالغة في تأكيد قيمة الفردية يؤدى — سواء شاء المرء أم لم يشأ الى نوع من التغليب **للروح الانانية** . ذلك لان هناك أنواعا اساسية من الكفاح لا يمكن أن تتم على المستوى الفردى على الاطلاق . واذا قام بها أفراد منعزلون فان النتيجة تكون دائما اخفاقا وشعورا مريرا بخيبة الامل . فالكفاح الاساسي ضد الاستغلال والاستعباد بشتى أنواعه (وأقول انه اساسي لانه هو وحده الذى يمهد الطريق لجميع مظاهر التحرر الاخرى) ينبغي أن يتم على مستوى التضامن الجماعي ، أن شئنا ان يتحقق له أي قدر من النجاح . وعلى ذلك فان انكار قيم التضامن هذه يؤدى — ولو بطريق غير مباشر — الى تأكيد حالة الاستعباد ، وتأخير لحظة التحرر ، بالنسبة الى المجتمع والى الفرد ذاته .

ولقد كان المقابل الاقتصادى لمبدأ الفردية هو تأكيد **دافع الربح** . ففي الحضارة الراسمالية تسير الفكرتان جنبا الى جنب ، بحيث يؤكد المفكرون والادباء من جهة قيمة الفردية ، ويقوم الاقتصادية من جهة اخرى على مبدأ تشجيع حافز الربح في الإفراد الى اقصى مدى ممكن . ولقد أصبح من الشائع في هذه الحضارة ان ينظر الى قيمة الفردية ومبدأ الربح على انهما وجهان ، أحدهما أخلاقي والاخر اقتصادى ، لحقيقة واحدة . ومع ذلك فلا جدال — في رأيي — أن هناك تناقضا صارخا بين هذين المبدأين ، حتى ان تأكيد أحدهما يؤدى حتما الى القضاء على الاخر .

ولكي نكشف هذا التناقض ، علينا ان نتساءل ، **ما الذى يعنيه تأكيد دافع الربح في المجتمع الراسمالي ؟** انه يعني اعتقادا ضمنيا بأن اقوى الدوافع المسيطرة على الفرد هو تحقيق منفعته الذاتية ، ولو كان ذلك على حساب الاخرين . انه ينطوى على اعتراف صريح بأن الانسان اناني بطبعه ، وبأن الاعتبارات المعنوية او الاخلاقية لايمكنها أن تكون حافزا كافيا لجهد الانسان ونشاطه ، على حين أن الاعتبارات المادية هي الاقدر على أن تحفزه الى الفعل وبذل المجهود... ولسنا الان بسبيل مناقشة مدى صحة هذه النظرة الى طبيعة الانسان (وهي النظرة التي يراها البعض تعبيرا صريحا عن « الواقع المؤسف » ، ويؤكد البعض الاخر أنها ليست صحيحة على الاطلاق ، وانما هي وليدة أوضاع وعلاقات معينة ظلت سائدة في المجتمع البشرى حتى اليوم ، وليس هناك مايمنع من تغييرها جذريا في المستقبل) وانما الذى يعنينا من هذا هو التناقض الصارخ الذى تكشف عنه هذه النظرة ، بين الاساس الاقتصادى والبناء المعنوى أو الاخلاقي للحضارة الراسمالية التي تسود فيها . ذلك لان محور الدعوة الاخلاقية في المجتمع الراسمالي هو تأكيد كرامة الفرد ، وفلسفة هذا المجتمع ودعايته تنصب على تأكيد أن الحضارة الاخرى أعني الحضارة الاشتراكية في شتى مظاهرها تقضي على الكرامة الفردية وتجعل من الافراد «أرقاما» في مجتمع من «النمل والنحل» .. والاهم من ذلك

ان المجتمع الرأسمالى نفسه هو الذى يطالب لنفسه بحق الدفاع عن القيم الروحية ، ويتهم المجتمع المقابل له بتأكيد المادية واتخاذها محوراً لنشاط الانسان فى كل الميادين .

وهنا يظهر لاعيننا بكل وضوح مدى التناقض فى بناء عالم القيم فى المجتمع الرأسمالى : ذلك لان هذا البناء يرتكز على مبدأ اقتصادى يفترض ضمنا أن غاية الانسان الكبرى هى تحقيق الربح والمصلحة الذاتية ، وهى غاية مادية صرف ، ولكن واجهة البناء تتخذ شكلا روحيا رفيعا ، ينصب فيه المفكرون انفسهم مدافعين عن كرامة الانسان وجدارته . وعلى حين أن الاساس الذى ترتكز عليه هذه الحضارة هو المادية فى أوضح واصرح صورها ، فان المحور الذى تدور حوله الدعوات الفكرية ، والمذاهب الفلسفية فيها هو الروحانية فى أرفع مظاهرها . ومثل هذا التناقض الصارخ علامة من علامات الانهيار ، اذ أن الفكر الواعى لابد أن يتنبه اليه، ويعمل على ازالته، وهذا لايكون الا بتغيير حاسم لبناء القيم من أساسه .

ولايقتصر تطبيق مبدأ « حافز الربح » هذا على العلاقات بين الافراد فحسب ، بل أن المجتمع الرأسمالى يطبقه على العلاقات بين الدول وبين الاجيال أيضا . **فالاستعمار** هو بهذا المعنى تطبيق مباشر لهذا المبدأ على مستوى الدول : اذ أن نفس العلاقات التى تربط بين صاحب العمل وبين العامل من جهة ، فى ظل مبدأ حافز الربح ، هى التى تربط بين الدولة الاستعمارية وبين مستعمراتها من جهةاخرى .وكما انمن غير الطبيعى من وجهة النظر الانسانية ، أن يصبح الفرد الواحد من أصحاب الملايين على حساب شقاء الالوف من العاملين ، فان من غير الطبيعى ايضا أن تصبح الدولة الواحدة خيالية الثراء على حساب شقاء عشرات الدول المنتجة الاخرى . ولا بد ، فى هذه الحالة الاخيرة ، من أن ينسب هذا التفاوت بين ثروات الدول الى اوضاعغير طبيعية فى علاقاتها ، وهى أوضاع تخضع بدورها لمبدأ « حافز الربح » وتعبر عن فكرة الاستغلال أوضح تعبير . وهنا أيضا نجد تناقضا بين الاساس المادى الصريح لهذا النوع من العلاقات الدولية ، وبين الواجهة الظاهرية لبناء القيم المعبرة من هذه العلاقات،حيث يشيع الحديث عن**«الاخاء»** .. و **« التضامن »** .. و **« التحالف من أجل التقدم »** وكلها تركيبات معنوية زائفة تتناقض مع الدعامات الفعلية التى ترتكز عليها ، ولا بد للتخلص من هذا التناقض من تغيير بناء القيم بأسره .

وأخيرا ، فان الروح الفردية المتطرفة تؤدى الى مظهر آخر من مظاهر الانانية ، هو **انانية الاجيال المتعاقبة** . فالافتقار الى التخطيط الطويل الامد ، فى المجتمعات الرأسمالية ، يعنى ان كل جيل يفكر فى نفسه فقط ، ولا يعبأ بما سيؤول اليه أمر الاجيال التالية . وبالفعل نجد فى أرقى البلاد الرأسمالية مفكرين ينبهون الى خطورة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية دون حساب للمستقبل ، والى الفوضى التى تؤدى الى تضخم الانتاج فى سلع ثانوية الاهمية ، ولكنها تدر ربحا وتضاؤل الانتاج فى سلع عظيمة الاهمية ، ولكن ربحها قليل . أما سياسة التخطيط البعيد الامد فهى لاتعنى الا شيئا واحدا : هو أن الجيل الحالى يفكر فى الاجيال المقبلة بطريقة أساسها انكار الذات ويقبل التضحية من أجلها بكثير من مطالبه . **وهكذا فان التخطيط هو ، من الناحية الاخلاقية ، تعبير عن نوع من « الغيرية » على مستوى الاجيال المتعاقبة** ، على حين أن ما يسمى **« بالانتاج الحر »** انما هو تعبير عن أنانية الجيل الحاضر وجشعه الذى يحول بينه وبين التفكير فى المصالح البعيدة المدى للاجيال المقبلة . وفى هذه الحالة بدورها يتناقض الهيكل المعنوى للمجتمع — الذى تنتشر فيه افكار مثل «حرية الانتاج»و«حرية العمل » — مع التركيب الحقيقى الذى تسوده الفوضى والقيم الانانية ، ويتحتم احلال قيم جديدة محل القيم « الفردية » — على مستوى الاجيال المتعاقبة بدورها — من أجل القضاء على هذا التناقض .

فى كل هذه الحالات ينتهى الامر بالفيلسوف الداعى الى الفردية الى تأكيد قيمة الانانية فى صورة من صورها ، على الرغم من أن نواياه قد تكون حسنة ، ورغبته قد تكون حقيقية فى اتخاذ دعوته هذه وسيلة لتأكيد كرامة الانسان . ومن هنا كان عليه ان يراجع موقفه المعنوى بأسره اذا شاء الا يكون وسيلة لخدمة قيم التخلف واذا أراد أن يكون تفكيره عاملا على اعلاء مكانة الانسان بحق .

الثبات والتغيير

ومن البديهى ان الايمان بالتقدم هو ذاته أحد القيم الاساسية فى كل مذهب تقدمى ، على حين أن انكار التقدم من أوضح صفات المذاهب الفكرية المرتكزة على قيم متخلفة . على أن **فكرة التقدم** تفترض مقدما فكرة أخرى ، هى **فكرة التغيير** . لان التقدم لايكون حقيقة أساسية الا فى فلسفة تؤمن بامكان التغيير وضرورته . فما هو موقع فكرة التغير بالنسبة الى قيم التقدم ، وعلى أى نحو ترتبط بها ؟

نستطيع أن نقول أن الايمان بالتغير هو الشرط الاول الضرورى لكل القيم التقدمية . فلقد أتى على الناس حين من الدهر كان الايمان بالتغير يعد فيه مظهرا من مظاهر النقص ، وكان كل ما هو كامل يوصف بالثبات والازلية . فى ذلك الوقت كانت القيم المحافظة هى السائدة . وكانت الثورة والرغبة فى التغيير تعد خروجا على النظام الازلى

للسكون . ولم يكن من المستغرب أن نجد في فلسفة **افلاطون** أقوى دفاع عن فكرة ثبات القيم وان يكون افلاطون في الوقت ذاته هو الداعية الاكبر الى تركيب سكوني ثابت للمجتمع ، تؤدي فيه كل طبقة من طبقات المجتمع ما تصلح له ، بحكم تكوينها الطبيعي، من الاعمال، ولايحق لها فيه أن تتطلع الى اعمال الطبقات الاخرى . ذلك لان الارتباط بين فكرة أزلية القيم ، وبين ثبات التركيب الاجتماعي ، هو من الوضوح بحيث لايحتاج الى أية اشارة خاصة . ومنذ ذلك الحين أصبح من سمات التفكير المحافظ المرتكز على قيم متخلفة ، الايمان بأن الكمال مرتبط بالثبات ، وبأن التغير نقص ، وأصبح هذا النوع من التفكير — الذي ظل مسيطرا على الاذهان عصورا طويلة — ينظر الى الانسان على ان له طبيعة ثابتة لا تتغير ، ويؤكد أن القيم الاساسية أزلية لا تتبدل ، ويساعد بالتالي على توطيد دعائم الاستغلال القائم بتأكيد استحالة تغييره .

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يكون عصر التحول الاجتماعي الجذري ، أعني **القرن التاسع** عشر ، هو ذاته العصر الذي تأكدت فيه فكرة التغير في جميع المجالات ، وعلى رأسها مجال القيم . ففي نفس الوقت الذي أخذت فيه فكرة التاريخ والزمانية تحل محل فكرة الثبات والازلية بوصفها أساسا لتفسير الظواهر ، في نفس هذا الوقت كانت تحدث ، على المستوى العملي ، تغييرات اجتماعية هائلة تبشر بقرب حدوث ثورة شاملة في علاقات القوى بين البشر . وعندئذ بدأت تظهر لاول مرة حقيقة هائلة كانت هي المقدمة العملية الكبرى لكل ثورة : **هي أن النظم الاجتماعية ليست أزلية منزلة من السماء ، وانما هي من صنع الانسان ومن خلقه ، وفي وسعه أن يعدل منها ما يشاء، بل ان الانسان نفسه ليست له طبيعة ثابتة ، ولا تحكمه مجموعة ثابتة من القيم وانما هو كائن قابل للتشكل الى غير حد ، ولا يقف شيء في وجه قدرته على التغيير .**

فالثورة، والتقدم، يتوقف مصيرهما على الايمان بفكرة قابلية الانسان وما يضعه من النظم للتغيير . ومن المؤكد أن آمال الانسان في تطوير حياته وتحسين أحوال معيشته لم تعد تعرف حدودا منذ اللحظة التي يدرك فيها أن طبيعته ذاتها قابلة للتغيير . وليس ادل على مدى التحول الهائل الذي طرأ على موقف الذهن البشري في هذا الصدد ، من أن عصرنا الحالي اصبح يعد التطور والتغير مظهرا من مظاهر الكمال ، ويرى في الثبات علامة من علامات النقص . فالظواهر التي تنتمي الى مجال العلم والمعرفة ، والنظم الاجتماعية ، ومظاهر الخلق والابداع بكافة أنواعه ، كل هذه أصبح التغير والنمو دليلا على حيويتها وقدرتها على مسايرة الزمن . أما صفة الثبات ، التي كانت منذ عصر افلاطون حتى عهد قريب تعد أهم معيار للحقيقة في مجال المعرفة ، وأكبر دليل على الاستقرار في مجال العلاقات الاجتماعية ، فقد أصبحت تعني التحجر والجمود ، وتعد عائقا في وجه تحقيق الانسان لكل ما فيه من امكانيات .

أخطاء التقدميين

على ان كثيرا من المؤمنين بالقيم التقدمية يقعون دون وعي منهم في اخطاء موروثة من تلك العهود الطويلة التي كان الثبات والازلية يعدان فيها قيمة عليا لكل الظواهر التي تتصل بالانسان . من اهم هذه الاخطاء التقيد المفرط بالسلطة : فمن أوضح الصفات المميزة للتقدميين في عصرنا هذا ، التجاء الكثيرين منهم الى نصوص ثابتة يعدونها مرجعا اخيرا ، وحكما فاصلا ، في كل المشكلات التي يدور حولها اي خلاف . والحجة التي يتذرعون بها هي أن هذه النصوص ذات طابع تقدمي في أساسه . ومع ذلك فمن الواضح ان **النص التقدمي عندما يصبح مرجعا نهائيا ، وعندما يتخذ سلطة أخيرة لا تناقش ، يتحول الى اداة تخدم أغراض التخلف** . ذلك لان الايمان العميق بالتغيير ، وبأن الواقع المتطور نفسه هو المعيار النهائي لكل حقيقة، يحتم علينا الانفة من النص موقف التقديس الخاشع مهما كانت درجة تقدميته . واقصى ما يمكننا أن نفعله ازاءه هو أن نتخذه دليلا هاديا ، أما اذا أصبح متعارضا مع التجربة الفعلية للمجتمع (وهو أمر لابد أن يحدث بمضي الوقت) فلا مفر عندئذ من التضحية بالنص ومجاراة الواقع . وفي اعتقادي أن الخطأ الذي يرتكبه كثير من التقدميين في هذا الصدد انما يرجع الى تحمسهم البالغ للحقيقة الجديدة التي كشفها لهم النص التقدمي، وهي حقيقة تبهر عيونهم وقد تعطل — الى حين — ملكة التفكير النقدي لديهم . وهذا أمر مشاهد بالفعل في كل عصور التحول الكبرى : ففي الفترات الاولى بعد ظهور الاديان كانت القاعدة الشائعة هي التمسك بحرفية النص الديني ، واتهام كل من يحاول ايجاد تفسير مستنير له بالمروق والخروج عن الدين ، ولكن استمرار التطور ادى في معظم الحالات الى التخفيف من هذا التزمت ، والى النظر بعين التسامح والفهم الى كثير من « الخوارج » و « المارقين » ومثل هذا لابد أن يحدث — وهو قد بدأ يحدث بالفعل — **في مجال التفكير السياسي** بدوره : فالايمان الحقيقي بالتطور لابد أن يخلص الاذهان من عادة الاستشهاد ، في كل صغيرة وكبيرة ، بنص جامد ، والاعتقاد بأن أي خلاف في الفكر النظري أو التطبيق العملي يمكن أن يحل بالرجوع الى ما ورد عنه في الكتب ، حتى لو كانت هذه الكتب وثائق كبرى للفكر التقدمي .

أما الخطأ الاخر الذي يقع فيه كثير من التقدميين فهو الاعتقاد بأن التغير ينبغي أن يسري على القيم

المتخلفة وحدها، على حين ان القيم التقدمية، عندما تتحقق لها السيطرة ، ستظل ثابتة . اى بأن الهدف النهائى لكل تطور هو تحقيق مجتمع اشتراكى مكتمل العناصر ، بالمعنى الذى نفهمه اليوم لهذه الكلمة . هذا الاعتقاد فى رأينا غير صحيح ، لسبب جوهرى هو ان التطور لايعرف غاية نهائية يقف عندها ، فمنذ اللحظة التى نعترف فيها بأن الانسان كائن قابل للتشكل ، وبأن التطور الدائم يكون جزءا من طبيعة الحضارة البشرية ، يصبح من الضرورى أن نمتنع عن تحديد اية نهاية لعملية التغير والنمو التى تطرا على انظمة المجتمعات ، وعلى نواتج العبقرية البشرية . ومعنى ذلك ان غاية التطور ، عند من يؤمن حقا بالقيم التقدمية ، ليست هى الاشتراكية وحدها ، وليست اى نظام آخر يستطيع العقل البشرى ان يتصوره فى مرحلته الراهنة . أن الاشتراكية هى فى واقع الامر نقطة بداية تطورات هائلة لابد أن تتلوها . وهذه التطورات سوف تسفر قطعا — خلال المستقبل البعيد للبشرية — عن أنواع من التنظيم لانستطيع الآن أن نتكهن بها ولو على صورة تقريبية ، وكل مايمكن تأكيده بشأنها هو انها من الوجهة السلبية، ستخلو تماما من جميع مظاهر الاستغلال . ففى التطور العلمى المذهل الذى تزداد سرعته بمضى السنين ، تفتح فى كل اليوم امكانيات جديدة امام الانسان ، واذا اقترن ذلك بتنظيمات اجتماعية تتخلص تماما من الاستغلال ، فان النتيجة تكون ظهور عهود جديدة للانسان لايستطيع أشد الناس أغراقا فى الخيال ان يتخيلوها . **والمهم فى الامر أن هذا التطور لن يسير حتما حسبما تقرره الكتب أو الدراسات النظرية ، وأنما سيسير مسترشدا بالتجربة ، وياتينا على الدوام بالجديد الذى لم نكن نحلم به .**

الحرية حالة أم عملية ؟

ولست اود أن اطيل الحديث عن ذلك النوع الاخر من القيم ، الذى يتمسك به التقدميون والرجعيون فى آن واحد ، ولكنهم يختلفون اساسا فى تحديد معانيه ، وهو النوع الذى وعدت القارىء فى بداية المقال بالحديث عنه . فلدينا لهذا النوع أنموذج واحد عظيم الاهمية ، تغنينا معالجته عن الكلام فى القيم الاخرى المنتمية الى هذه الفئة . ذلك الانموذج الواحد هو **قيمة الحرية** .

ففكرة الحرية تكون جزءا اساسيا من مجموعة القيم التى لايستطيع الانسان الاستغناء عنها ، وأن يكن فهمه لها يختلف من النقيض الى النقيض تبعا لفلسفته العامة فى الحياة . وهكذا يدعو أنصار التخلف وانصار التقدم معا الى الحرية ، ويعدونها قيمة رئيسية تتوج حياة الانسان المعنوية ولكن الاختلاف بينهما فى تفسير معناها يصل الى حد التضاد التام ، بحيث لايعود هناك عنصر مشترك بين هذه الحرية وتلك سوى اللفظ فحسب .

ولقد أسهب المفكرون فى أيضاح مفهومى الحرية عند انصار التقدم والتخلف الى حد لايعود من الممكن فيه اضافة اية فكرة جديدة الى هذا الموضوع فى مثل هذا الحيز الضيق . ومع ذلك ، فربما كان من المفيد أن نقدم الى القارىء صيغة موجزة تعبر بدقة عن التضاد بين النظرة التقدمية والنظرة الرجعية الى قيمة الحرية . هذه الصيغة هى ان **الحرية فى التفكير الرجعى « حالة » ، وفى التفكير التقدمى « عملية »** . فعندما يتحدث الداعون الى قيم التخلف عن الحرية ، يعنون بذلك حالة معينة يتصف بها الانسان . ويدور كل الخلاف الميتافيزيقى بين انصار الحرية وانصار القهر أو الجبرية حول السؤال الاتى : هل هذه الحالة أم عكسها هى التى تلازم الانسان ؟ اعنى هل يعد الانسان بحكم تركيبه وتكوينه كائنا حرا ام مجبرا ؟ مثل هذا السؤال لايحتمل اجابة وسطا، وأنما هو يقرر أحد الامرين على نحو مطلق : فاما أن تكون للانسان حرية كاملة ، أو لاتكون له حرية على الاطلاق . اما الداعون الى قيم التقدم فأنهم يتحدثون عن الحرية على انها عملية نامية متطورة ، تسير مع تاريخ الانسان بالتدريج ولا يمكن أن تقف عند حد ، أو تكتسب كاملة . وهكذا تتمشى النظرة **«السكونية»** الى الحرية ، عند انصار القيم المتخلفة ، مع موقفهم العام فى الدفاع عن الثبات والازلية وانكار حقيقة التغير ، على حين أن المفهوم **« الحركى »** للحرية عند انصار القيم المتطورة يتلاءم تماما مع فكرة التغير والتقدم ، التى وصفناها من قبل بأنها جزء أساسى من البناء التقدمى للقيم . بل أن التقدم فى معناه الحقيقى ، انما هو نفس العملية التى تنمو بها الحرية ، وتتحقق بها سيطرة الانسان على الكون وتنميته لمواهبه وقدراته . وبهذا المعنى تكون الحرية عملية مستمرة ، لاتعرف حدا نهائيا تتوقف عنده ، وتظل تنمو طوال تاريخ الانسان : ففى كل اختراع جديد ، من العجلة الخشبية حتى الصاروخ الموجه ، مزيد من الحرية ، وفى كل مرض يقهره الانسان مزيد من الحرية ، وفى كل عائق طبيعى يتغلب عليه الانسان مزيد من الحرية . وبالاختصار ، فان الانسان لا « يكون » حرا ، وأنما « يصبح » حرا على قدر ما يبذل من الجهد وما يحقق من التقدم .

هذه بعض القيم الفلسفية الرئيسية فى مفاهيمها التقدمية والرجعية . ومن الواضح ان الاختلاف فى هذه المفاهيم ليس مجرد خلاف نظرى او فلسفى وانما هو خلاف فى النظرة الكاملة الى العالم ، وفى الطريقة التى يحكم بها الانسان على حاضره ومستقبله . والسؤال الذى ينبغى ان نوجهه لانفسنا فى هذه المرحلة من تاريخنا هو : **الى أى حد استطاعت أذهاننا ان تتخلى عن قيم التخلف وتتحول الى قيم التقدم ، والى أى حد أمكنها ان تجعل من هذه القيم الاخيرة ، لامجرد أقوال تسرد بل أسلوبا كاملا فى الحياة ؟**

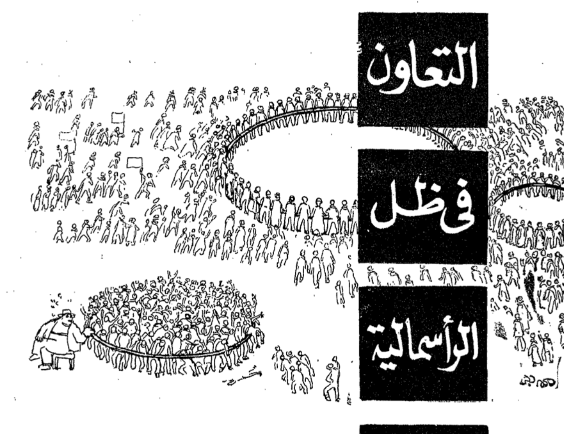


نشأت الحركة التعاونية ــ نظريا وعمليا ــ كرد فعل للقهر الاجتماعى ، وانبثقت من المجتمعات الرأسمالية بهدف التخفيف من حدة الاستغلال الرأسمالى . وهى حركة اشتراكية بطبيعتها ، اذ تلتقى مع الفكر الاشتراكى فى أنهما يستبعدان الرأسماليين وينبذان مبدأ الربح ويتجهان الى احلال الملكية العامة مكان الملكية الفردية ويتضمنان القدرة على التوسع والانتشار على نطاق جماهيرى ، كما أن محور نشاطهما يتوخى اشباع احتياجات الناس ومطالبهم الاساسية .

وبينما تتعرض الحركة التعاونية للكبت والتضييق فى ظل الانظمة الرأسمالية ، مما يجمد فاعليتها ، نجدها فى المجتمعات الاشتراكية تتحرر من القيود وتنطلق من اسار العمل السلبى ، لتصبح جزءا من حركة جماهيرية واسعة لها أهداف فكرية محددة ، ودعامة أساسية للقاعدة الاقتصادية لبناء المجتمع الاشتراكى ، فى حماية القوانين والتشريعات وبمساعدة ومساندة أجهزة الدولة .

ومن الطبيعى اذن أن تنص جميع التشريعات الاشتراكية على أن نوعى الملكية فى المجتمع هما الملكية العامة والملكية التعاونية لادوات ووسائل الانتاج الرئيسية، فهما صورتا الملكية الاشتراكية ، والقدمان الراسخان اللذان يرتكز عليهما المجتمع الاشتراكى ، وقد تعرضت ((الطليعة)) بالبحث فى عددها الاخير للقطاع العام ، ونتناول بالمناقشة فى هذا العدد حركة ((التعاون)) بين النظرية والتطبيق .

التعاون في ظل الرأسمالية والاشتراكية



د. محمد حلمى مراد

تتفق الفكرتان التعاونية والاشتراكية فى وحدة النشأة ووحدة الهدف ، وان اختلفتا فى الوسيلة التى تستعين بها كل منهما للوصول الى هدفهما المشترك .

معايشة سلمية أم مواجهة ثورية ؟

فازدهار الرأسمالية الصناعية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر نتيجة التوسع فى استخدام الالات، احدث انقلابا خطيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كان له صداه البعيد الاثر فى حياة العمال .

فمن **الناحية الاقتصادية** ادت الزيادة الضخمة فى كمية الانتاج مع ضعف القوة الشرائية لغالبية المستهلكين من المنتمين للطبقة العاملة الى حدوث زمات افراط فى الانتاج ذات صفة دورية، سببت كسادا فى الاسواق ، وتدهورا فى الاسعار ، وما يعقب ذلك من افلاس للمشروعات وانتشار البطالة بين العمال .

اما من **الناحية الاجتماعية**، فقدخلقت الرأسمالية الصناعية طبقتين اجتماعيتين متفاوتتين : **طبقة اصحاب الاعمال** او الطبقه الرأسمالية، **وطبقة العمال** او الاجراء. وكانت ظروف العمل القاسية التي يفرضها اصحاب الاعمال على العمال ـ رغبة فى زيادة مكاسبهم وحرصا على التفوق على منافسيهم ـ بمثابة الوقود الذى زاد نار العداء بين هاتين الطبقتين تأججا. فلميأل اصحاب الاعمال جهدا فى استغلال العمال من غير رحمة او شفقة. فكانوا يكلفونهم بالاعمال الشاقة غير عابئين بحداثة العامل وصغر سنه ، ويرهقونهم بالعمـل طوال ساعات النهار وشطرا من الليل دون راحة،نظير اجور تافهة لا تسمن ولا تغنى من جوع، وعهدوا بالعمل الى النساء والاطفال بدلا من الرجال كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا نظرا لانخفاض مستوى اجورهم عن اجور الرجال. وترتب على ذلك ان اصبحت الطبقة العمالية تعيش فى مستوى يتنافى مع الكرامة الانسانية .

وقدحرك البؤس والظلم الناشئان عن الرأسمالية الصناعية اقلام المفكرين الاقتصاديين والمصلحين الاجتماعيين ،وشحذت اذهانهم لانتشال الطبقة العاملة المكافحة من براثن الرأسمالية المستغلة، فكان مولد الافكار التعاونية والاشتراكية .

واذا رجعنا الى ظروف نشأة اول جمعيةتعاونية استهلاكية فى العالم وهي جمعية روتشديل بانجلترا، نجد أنها تكونت فى سنة ١٨٤٤ عندما كانت تعانى هذه المنطقة الصناعية المشتغلة بغزل ونسج القطن والصوف من البطالة التى تفشت بين العمال اثر حلول الانوال الآلية محل الانوال اليدوية وانخفاض مستوى الاجور مما ادى الى سوء حالتهم المعيشية فقد استغل تجار التجزئة حاجة العمال الى السلع الاستهلاكية أسوء استغلال فكانوا يبيعون لهم اردأ السلع بأغلى الاسعار .فأنشأ عدد من سكان هذه المدينة جمعية تعاونية لحل مشكلة مدينتهم ، فكانت اساس الحركة التعاونية الاستهلاكيــة المنتشرة فى جميع انحاء العالم .

كما اخذت الفكرة التعاونية فى **فرنسا** صورة الجمعيات التعاونية الانتاجية وهى الجمعيات التى يكونها العمال الصناعيون بأموالهم بقصد ادارة مشروعات صناعية وفقا للمبادىء التعاونيــة ليتحرروا من سيطرة الرأسماليين من اصحــاب الاعمال . بينما ظهرت الحركة التعاونية فى **المانيا** سنة ١٨٤٨ فى صورة جمعيات للاقراض التعاونى بغية محاربة المرابين الذين اغتنموا فرصة الازمة الاقتصادية التى حلت بأوروبا فى ذلك الحين لاثقال كواهل الناس بالفوائد الباهظة، فكانت حركة المصارف التعاونية من طراز شولز فى المدن، ومن طراز رايفايزن فى القرى .

وهـكذا استهدف التعـاونيون والاشتراكيون نفس الهدف ، وهو الوقوف فى وجه الاستغـلال الرأسمالى ،والعمل على تحرير طبقات الشعب المستغلة .

واذا كانت التعاونية والاشـتراكية وليـدتى ملابسات واحدة بقصد الوصول الى غاية مشتركة، فان الوسيلة التى تذرعت بها الاولى تغاير ماتذرعت به الاخرى .

فالفكرة التعاونية تنادى بتجميع القوى المستغلة فى مشروعات تغنيهم عن المشروعات الرأسمالية. فهى لا تعمد الى تقويض دعائم الرأسمالية جذريا او بطريق مباشر وانما تنادى بالاعتماد على النفس والتضامن مع الغير للاستغناء عن الرأسمالى المستغل سواء اكان هذا الرأسمالى هو التاجر كما هو الحال فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والجمعيات التعاونية للتوريد، ام صاحب العمل كما هو الحال فى الجمعيات التعاونية الانتاجية ،ام المقرض كما هو الحال فى الجمعيات التعاونية للاقراض ،ام المالك العقـارى كما هو الحال فى الجمعيـات التعاونية للاسكان الخ ..

فالتعـاونيون يتـركون للرأسـماليين رؤوس اموالهم ،ويجمعون فيما بينهم رؤوس اموال جديدة ينشئون بها مشروعات تسد احتياجاتهم بحيث لا يضطرون الى التعامل مع الرأسماليين المستغلين.

اما المذهب الاشتراكى فسبيله فى مواجهـة الرأسمالية اكثر ايجابية، فهو لا يقبل التعايش السلمى معها، و لايقبل توسعا تدريجيا يتطلع الى أن تنحسر امامه الموجة الرأسمالية بل يلجأ الى الاستيلاء على الاموال الانتاجية الموجودة تحت يد الرأسماليين باسم الشعب فيحقق للشعـب سيطرته عليها عن طريق التأميم .

وبالرغم من هذا الاختلاف فى اسلوب المواجهة الرأسمالية، فان الاسلوبين يتصفان بالصفة الجماعية فالتعاون يقوم على اساس اندماج الفرد فى الجماعة، وتستمد تنظيمات كيانها من تجمع القوى الشـعبية المكافحة فى جماعات تعاونية. كما ان الاشتراكية تقوم على تقديم صالح الجماعة على الفرد وتنزع ملكية رؤوس الاموال الانتاجية من ايدى الرأسماليين وتضعها بين يدى الجماعة. فكلاهما ينبذ الفلسفة الفردية التى تقوم عليها الرأسمالية .

وقد كان هذا الاختلاف فى الاسلوب سببا فى محاربة الاشتراكيين فى وقت من الاوقات للفكرة التعاونية خشية ان تصرف العمال عن التجمع حول راية الاشتراكية ،وتجعلهم يقنعون بالمشاركة فى التعاونيات الانتاجية التى يعملون فيها كعمال واصحاب راسمال فى نفس الوقت .

غير انه لم يلبث ان تبين انه لا خوف على الاشتراكية من التعاون لان التعاونيات ليست تجمعات رأسمالية، وان الملكية التعاونية ليست فى حقيقتها سوى صورة اخرى للملكية الاشتراكية الى جانب ملكية الدولة ،وان النظام الاشتراكى يمكنه الاستعانة بالتنظيمات التعاونية فى تحقيق الكثير من اهدافه ، كل ذلك على النحو الذى سنفصله فيما يلى .

الفرق بين التعاونيــات وبين التجمعات الرأسمالية التقليدية

تقلل المبادىء التعاونية من اهمية رأس المال، وتعتبر العنصر الشخصى هو المقدم على عنصر المال .ولذا فان الجمعيات التعاونية تعتبر تجمعات اشخاص وليست تجمعات رؤوس اموال كشركات المساهمة .ويمكننا ان نستخلص هذا الاتجاه من استعراض العديد من التعاليم المتعارف عليها فى المجال التعاونى ،ويأتى فى مقدمتها :

● عدم جواز تعليق الانضمام الى الجمعيات التعاونية على المساهمة بقدر معين من رأس المال . فيكفى ان يدفع الشخص قيمة سهم واحد لكى يعتبر عضوا له سائر حقوق الاعضاء الاخرين اياكانت قيمة ما يملكون من اسهم .

● عدم جواز تداول أسهم الجمعيات التعاونية بأزيد من قيمتها الاسمية .فلا فرق بين العضو الذى التحق بالجمعية منذ تأسيسها وبين العضو الذى يلتحق بها بعد ان تتكون لديها الاموال الاحتياطية . فباب العضوية مفتوح فيها ، ولكل من يريد شراء اسهم منها يستطيع ان يلجا اليها مباشرة فتصدر له الاسهم التى يريدها بقيمتها الاسمية دون ان يضطر للالتجاء الى احد المساهمين القدامى لشراء اسهم منه كما هو الوضع فى الشركات المساهمة الراسمالية .

وهذه القاعدة تنم عن روح التعاون التى تهدف الى الخير المجموع اذ يتمتع العضو الجديد — باشتراكه على اساس نفس القيمة الاسمية للسهم — بكل ما حققته الجمعية من نجاح منذ تأسيسها .

● لكل عضو مهما كان عدد الاسهم التى يمتلكها فى الجمعية التعاونية حق الاشتراك فى جمعيتها العمومية اذا توافرت فيه الشروط الاخرى التى قد تشترطها لائحة الجمعية على الا يكون مرد هذه الشروط الى التفاوت فى ملكية راس المال .كما ان لكل منهم صوتا واحدا بصرف النظر عن حصته فى رأس المال .وهكذا يتساوى العضو الذى يمتلك مئات الاسهم مع العضو الذى لا يمتلك سوى سهم واحد ،على عكس الوضع فى شركات المساهمة اذ يختلف عدد الاصوات التى يمتلكها كل مساهم تبعالما يملكه من اسهم وفقا للنظام الاساسى للشركة .

● لكل عضو فى الجمعية التعاونية ان يرشح نفسه فيكون عضوا فى مجلس ادارة الجمعية متى كان حائزا لثقة اعضائها ووجدوا فى شخصه القدرة والكفاية على اداء واجبه فى هذه الادارة ولو لم يكن يحمل غير سهم واحد من اسهم الجمعية . فادارة الجمعيات التعاونية يعهد بها الى اشخاص مختارين لاقدارهم بصرف النظر عن اموالهم .

● توزيع فائدة محدودة على رأس المال . فلا توزع الارباح على المساهمين بنسبة رأسمالهم وانما تعطى لراس المال فائدة محدودة لا يجوز ان تزيد عن نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للاسهم .

ووفقا لقـانون التعاون فى **الجمهورية العربية المتحدة** تحدد كل جمعية تعاونية فى لائحتها قيمة هذه الفائدة بما لا تزيد على ٦ ٪ بشرط الا يتجاوز مجموع الفائدة الموزعة على الاسهم ٢٠ ٪ من صافى الارباح السنوية .

على ان مبدأ الفائدة المحدودة على رأس المال لا يعني وجوب دفع فائدة لرأس المال وانما يقصد به أنه لا يجوز للجمعيات التعاونية ان تدفع لراس المال اكثر من فائدة محدودة القدر .

والواقع ان دفع فائدة عن راس المال فى الجمعيات التعاونية ليس الا نزولا على حكم البيئة الراسمالية . فطالما ان التعاون قائم فى مجتمع يكافىء القروض النقدية بدفع فوائد عنها، فمن الطبيعى ان يكافىء هو ايضا رأس المال المقدم له بدفع فائدة لاصحابه .

وفى رأينا انه يجب الغاء الفائدة التى توزع على رأس المال فى الجمعيات التعاونية فى الدول الاشتراكية على ان تعتبر مساهمة العضو بمثابة

رسم دخول او اشتراك فى الجمعية التعاونية لا يتقاضى عنها فائدة. وانما يفيد مما تقدمه من مزايا وخدمات .

وتسـير بعض الجمعيات التعاونية فى بعض الدول الرأسمالية نفسها على قاعدة عدم توزيع أية فوائد على رأس المال ، ولا يعـد ذلك اخلالا بالمبدأ التعاونى الخاص بالفائدة المحدودة على رأس المال اذ ان كل ما تعنيه الفكرة التعاونيةمن وضعهذا المبدأ هو الا يتمتوزيع الارباحعلى الاعضاء بحسب ما يملكون من حصص فى رأس المال .

الملكية التعاونية احـدى صور الملكية الاشتراكية

هذا وتعتبر الملكية التعاونية فى الواقع صورة من صور الملكية الاشتراكية نظرا لانها لاتستهدف الربحالاتانى بل تسعى الىالخدمة العامة اولا وقبل كل شىء. ويتضح ذلك من ان المبادىء التعاونيةلا تجيز توزيع الارباح وفقا لما يملكه الفرد من رأس مال ،فضلا عن عدم قابلية ما تحققه من ارصـدة واحتياطيات للتوزيع على الاعضاء . ونفصل هذين المبدأين فيما يلى :

● **عدم توزيع الارباح وفقا للقاعدة الراسمالية**

فالارباح التى تحققها التعاونيات لا توزع طبقا للقاعدة الرأسمالية وهى «لكل حسب رأسماله» . ولكن يحصل رأس المال على فائدة محددة فقط ، بينما يتم التصرف فى بقية الربح — بعد خصـم الاحتياطيات — فى اداء خدمات اجتماعية وثقافية للاعضاء التعاونيين وفى توزيع « عائد » عليهم .

والواقع ان هذا العائد لا يمكن ان يعتبر ربحا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة لانه لا يعدو ان يكون زيادة فى الثمن عن سـعر التكلفة ، حصلت عليه الجمعية التعاونية الاستهلاكية تردها فى نهـاية العام الى الاعضاء التعاونيين.ولذا فانه يعدخفضا فى الثمن الذى دفعوه وليس ربحا .

أما فى التعاونيـات الانتـاجية — سواء أكانت جمعيات تعاونية صناعية او مزارع تعاونية — فانالارباح الصافية التيتحققها توزععلىاعضائها بحسب عملكل منهم فى الجمعية. ومنهنا فانهيعتبر نوعا من الاضافة الى الاجر الذى حصلوا عليه .

● **عدم قابلية الاموال الاحتياطية للتجزئة او**

التوزيع : هذا الى ان ما يتكون لدى التعاونياتمن ارصدة واحتياطيات وبالجملة كل ما يزيد عن رأس المال المدفوع من الاعضاء لا يعتبر ملكا لاعضـاء الجمعية التعاونية وانما ملكا للشعب .

فاذا انقضت الجمعية التعاونية لاى سبب من اسباب الانقضاء او تقرر حلها، تجرى تصفيتها. وتتلخصعملية التصفية فىتحويلموجودات الجمعية التعاونية الى نقود سائلة وذلك بتحصيل حقوق الجمعية وبيعكافة ماتملكه منسلع واثاث وعقارات وخلافه، ثم يسدد ما على الجمعية من ديون للغير. فاذا اسفرت التصفية عن وجود فائض ،تدفـع للاعضاء قيمة اسهمهم فى رأس المال ،ولا يجوز للعضو ان يحصل على مبلغ يزيد عما دفعه فى رأس المال بحيث اذا تبقى شىء بعد ذلك فان هذا الفائض لا يجوز — وفقا للمبادىء التعاونية — انيوزع علىاعضاء الجمعية بليجب أنيوجه لانشاءجمعية اخرى او لانفاقه فيما يعود بالنفع على المنطقةالتى توجد فيها .

وقد نص قانون التعاون فى **الجمهورية العربية المتحدة** على ذلك فى الفقرة الثانية من المادة ٥٥ .

من ذلك يتضح ان الملكية التعاونية ليست الا صورة من الملكية الاشتراكية ،فهى لا تحقق ربحا استغلاليا يعود علىأصحاب رؤوس الاموال،وانما تؤدى خدمات.واذا ماحققت ارصدة او احتياطيات فانها تعد مملوكة للمجموع وليست للمساهمين فيها بالذات .

واذا كان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى مارس سنة ١٩٦٤ قد نص على الملكية التعاونية كشكل من اشكال الملكية ،فانه لم ينص صراحة على انها صورة من صور الملكية الاشتراكيةكما فعلتدساتير بعضالدول الاشتراكية الاخرى وبصفة خاصة الدستور السوفيتى .

فتنص المادة ١٣ من دستور ١٩٦٤ عـلى ان «الملكية تكون على الاشكال التالية :

« ا » **ملكية الدولة :** اى ملكية الشعب، وذلك بخلق قطاع عام قوى وقادر ،يقود التقدم فى جميع المجـالات ، ويتحمل المسـئولية الرئيسـية فى خطة التنمية .

«ب» **ملكية تعاونية :** اى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .

« ج » **ملكية خاصة :** قطاع خاص يشترك فى التنميةفىاطار الخطةالشاملة لها منغير استغلال.

على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاث ، مسيطرة عليها كلها » .

أما الدستور السوفييتى ، فقد نص فى المادة الخامسةمنه علىان : «الملكية الاشتراكية فىالاتحاد السوفييتى، اما ان تتخذ شكل ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) او تتخذ شكل ملكية تعاونية (ملكية المزارع المشتركة وملكية الجمعيات التعاونية) » .

التنظيمات التعاونية فى خدمة الاشتراكية

وقد تبين انه من الممكن الاستعانة بالمنظمات التعاونية فى تحقيق الخطط الاقتصادية والاجتماعية للاشتراكية باعتبارها منظمات شعبية قائمة على اساس ديموقراطى تنتشر كالشرايين فى انحاء البلاد وتدرك الاحتياجات المحلية منناحية، وباعتبارها متفقة فى الاساس الايديولوجى مع الاشتراكية من ناحية اخرى اذ انها تسعى لتحقيق صالح المجموع واداء الخدمات العامة دون نظر الى الربح المادى.

ولقد اشار ميثاق العمل الوطنى الى هذه الحقيقة عندما ذكر فى الباب السابع منه «ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله » .

● فالنهوض بالانتاج الزراعى — فى غير صورة الملكيات العامة الزراعية — لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق التجمع فى جمعيات تعاونية زراعية . وهذا التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب — كما يقول الميثاق — وانما الافاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة، تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى اثبتت التجارب نجاحه الكبير، وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الاكبر من ناتج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال احدث الالات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ، ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل.

● كما ان مشكلة عمال التراحيل فى بلادنا الذين يرحلون جماعات من قراهم للعمل فى المواسم الزراعية فى جهات اخرى تحت امرة موردى عمال يستغلونهم ابشع استغلال، تجد حلها فى التنظيم التعاونى.

فيمكن لكل مجموعة من هؤلاء العمال ان يكونوا جمعية عمل تعاونية ويختارون من بينهم رئيسا لها يقوم بالتفاوض باسمهم جميعا بشأن العمل الذى يؤدونه لحساب الملاك الزراعيين . وبذا يتحرر عمال التراحيل من سيطرة موردى العمال، ويتمتعون بقوة تساندهم فى التفاوض مع الملاك ، ويمكنهم الاحتفاظ بثمرة عملهم لانفسهم .

● ويمكن للجمعيات التعاونية ان تؤدى دورا هاما لدعم الانتاج الحرفى والصناعات اليدوية الصغيرة مما يساعد على الارتفاع بالكفاية الانتاجية للحرفيين وصغار المنتجين وبالتالى رفع مستواهم، ويؤدى الى زيادة الانتاج القومى ودفع حركة التنمية الاقتصادية .

● كما يمكن ان تقوم الجمعيات التعاونية المنتشرة فى الريف بعمليات التأمينات الاجتماعية للمزارعين وان تقوم بالخدمات التأمينية الزراعية كالتأمين على المحاصيل والماشية .

● واخيرا وليس آخرا يمكن الافادة من التعاونيات فى مجال التنظيم السياسى الشعبى باعتبارها تجمعات شعبية قائمة على اساس من الديمقراطية . وقد اعتبرها الميثاق — بحق — اداة فعالة للتمكين للديموقراطية السليمة . «ان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديموقراطى، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها . . . ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديموقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها » .

الحركة التعاونية فى ظل النظام الاشتراكى

على ان هذا التوافق القائم بين الفكرتين الاشتراكية والتعاونية لا يعنى ان التعاون يأخذ نفس الصورة فى ظل كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى . وانما يتعين ان يتشكل التنظيم التعاونى فى ظل الاشتراكية بما يتفق مع خصائصها والاطار الذى تعمل فيه .

ويتجلى ذلك بصفة خاصة فى علاقة الحركة التعاونية بالدولة. فقد نمت هذه الحركة فى الدول الراسمالية وازدهرت مستقلة عن الدولة. وقد حدا ما احرزته من نجاح فى تلك الدول الى التمسك باستقلالها بعد ان اصبحت فى غير حاجة الى معونة من اى نوع كانت من جانب الدولة، بل اصبح تدخل الدولة لتنظيم القطاع التعاونى او الاشراف عليه يعد فى نظر التعاونيين فى تلك البلاد اعتداء غير مقبول على استقلال الحركة التعاونية .

وهذا الاتجاه الاستقلالى الذى استقر فى الاذهان فى الدول الرأسمالية يتفق كل الاتفاق مع الفلسفة الراسمالية التى تؤمن بوجوب احجام الدولة عن التدخل فى الشئون الاقتصادية وترك الحرية للافراد والمنظمات الخاصة فى ممارسة النشاط الاقتصادى .

واذا كانت الحكومة تتدخل فى بعض الدول التى تدين بالفلسفة الرأسمالية لمؤازرة الحركة التعاونية وتنظيم شئونها، فانها يعتبر هذا الوضع من جانبها خروجا مؤقتا على ما تسير عليه من مبادىء ،دعت اليه حرص هذه الحكومات على تدعيم الحركة التعاونية الناشئة فى بلادها والعمل على توسيع نطاقها تحقيقا للمزايا الاقتصادية والاجتماعية التى تنطوى عليها ،بحيث يختفى تدخل الدولة تدريجيا تبعا لتقدم الحركة التعاونية .

اما فى ظل النظام الاشتراكى ،فان التعاون يأخذ صورة مختلفة عن الصورة التى يأخذها فى ظل النظام الرأسمالى. فالاشتراكية تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة عن طريق توجيه الاقتصاد القومى وفقا لخطط دورية مرسومة وتعبىء الدولة كل امكاناتها ومواردها لانجاح هذه الخطط . ومن غير المقبول عقلا ان تترك الدولة الاشتراكية قطاعا هاما فى البلاد وهو القطاع التعاونى دون أن يساهم فى تحقيق خططها الاقتصادية .

فالقطاع التعاونى مطالب فى ظل الاشتراكية بمراعاة احكام الخطة الاقتصادية فى مزاولة نشاطه من حيث النوع، والقدر، والتوقيت، حتى تضمن الدولة نجاح الخطة الموضوعة .

ومن هنا ادت الاشتراكية الى خلق رابطة مستديمة بين الحركة التعاونية والدولة مقتضاها ان تشرف الدولة على توجيه القطاع التعاونى بما يتفق وتحقيق اغراض التخطيط الاقتصادى .

غير ان هذا الاشراف من جانب الدولة الاشتراكية على الحركة التعاونية يجب الا يؤدى الى القضاء على الروح التعاونية بحيث تصبح المنظمات التعاونية اشبه ماتكون بالمؤسسات العامة وانما يجب ان يتولى الاعضاء التعاونيون ادارة شئون الجمعيات التعاونية بانفسهم تحت اشراف الدولة وفى حدود الخطة الاقتصادية المقررة .

وقد تفرع على هذا الوضع الناجم عن الاخذ بالاشتراكية فى بلادنا ان ظهر « التعاون المشرف عليه» من ناحية ، وانشئت المؤسسات العامة التعاونية من ناحية اخرى .

ويقصد (**بالتعاون المشرف عليه**) المشروعات التعاونية الخاضعة لاشراف الدولة . وقد طبقت هذه الفكرة لاول مرة فى بلادنا فى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى اذ يعين موظف تختاره وزارة الاصلاح الزراعى للاشراف على جمعية او اكثر من تلك الجمعيات بحيث يكون مسئولا عن الانتاج الزراعى وعن سير اعمال الجمعية امام الوزارة سالفة الذكر .

ثم صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤ لسنة ١٩٦١ بتطبيق هذا النظام على الجمعيات التعاونية الزراعية الاخرى اذ نص على تعيين «مدير مشرف عليها»

هذا فضلا عن انشاء المؤسسات العامة التعاونية تطبيقا للقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ الذى حل محله القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ لتمارس كل منها الاشراف والتوجيه بالنسبة الى فرع من فروع القطاع التعاونى ، وهى : المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ، والمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية ،والمؤسسة العامة للتعاون الانتاجى ، والمؤسسة العامة التعاونية للاسكان .

يخلص مما تقدم ان الفكرة التعاونية تنبع من نفس المعين الذى تنبع منه الفكرة الاشتراكية . واذا كان الاسلوب التعاونى اقل فاعلية فى تحقيق الغاية المشتركة بالنسبة للمجتمع ككل ،فان ذلك لا يمنع من ان يستعين النظام الاشتراكى ــ بعد قيامه فعلا ــ بالتنظيم التعاونى فى بعض المجالات بعد ان يأخذ السمات التى تجعله متمشيا مع الاطار الاشتراكى العام للدولة .



الحركة التعاونية فى:

- الاتحاد السوفييتى
- المجـــر
- رومـــانيـــا
- الصـــين
- تشيكوسلوفاكيـــا
- بلغـــاريـــا
- بـــولنـــدا
- يوغوســـلافيـــا

وحدة الهدف وتنوع أساليب التطبيق

محمد عباس سيد احمد

لم يكن صدفة أن انطلقت المحـــاولات الاولى لارســـاء أسس « حـــركة تعـــاونية » ، فى البلدان الاوربية التى انجـــزت ثورتها الرأسمالية أولا ، وأقدمت قبل غيرها على «ثورتها الصناعية» . كان «**روبرت أوين**» منشئها فى انجلترا ، و«**فوربيه**» و « **سان سيمـــون** » مؤســـسيهـــا فى فرنســـا واجريت هذه المحاولات ـــ على تنوعها ـــ فى مطلع القرن التاسع عشر ـــ وقد أطلق على هـــؤلاء المصلحين الاجتمـــاعيين أســـم « الاشـــتراكيين الخياليين » ، رغم أنهم كانوا لاينتسبون الى فكر «الطبقة العاملة» ، بل الى مصالح « الانسانية جمعاء » . وكانوا ـــ مثل مفكرى الطبقة الرأسمالية المنطلقة وقتذاك ـــ يتحدثون بمقتضى «أحكام العقل المطلقة» وباسم «العدالة الخالدة» . ولكن ـــ على عكس المفكرين المدافعين بحماس عن المجتمع الجديد ـــ كانوا يعتبرون أن النظام الرأسمالـــى لايحقق مجتمع العقل والعدالة ، شأنه فى ذلك لايختلف عن شأن النظام الاقطاعى المندثـــر .

وسعوا الى خلق مجتمع جديد ، شرعوا الى اقامته بجهدهم «كأفراد عباقرة» ، على اساس تجاهل قوانين الرأسمالية ونظمها ، لاعلى انقاضها بالثورة — مجتمع يسوده التعاون ! .. وكانوا يؤمنون بأن اقامة «مجتمعات نموذجية» تقوم على «تصحيح عيوب وأخطاء» الرأسمالية .. تلك «العيوب والاخطاء» التى يدركها الانسان « بالعقل » .. هى الكفيلة بالقضاء عليها ، وبانتقال «الانسانية جمعاء» — بالاقتناع — الى النظام التعاونى ، الذى ينهض على قواعد المنطق والعدل !

وكان «سان سيمون» الابن البار للثورة الفرنسية ، وطموح مفكريها فى اقامة مجتمع عادل رشيد ، فى وقت لم تكن التناقضات الطبقية بين الرأسماليين والعمال قد برزت بشكل واضح محسوس بعد . كان التناقض الاجتماعى الرئيسى فى اعتقاده ، هو التناقض بين «الطفيليين» الذين لاينتجون (أى : النبلاء والاقطاعيين) وبين المنتجين على اختلاف مواقعهم فى عمليات الانتاج ،وكان يشمل ضمن المنتجين العمال والرأسماليين والمصارفة والتجار) . ومن هنا ، كان لابد من ازاحة الطفيليين الذين أصبحوا عبئا على المجتمع لايخدمونه فى شىء ، وانتقال السلطة الى المنتجين — وبخاصة رجال العلم والصناعة — فقد اثبت عهد «الارهاب» ان المنتجين غير الملاك لم ينضجوا بعد لتولى ادارة المجتمع . وكان «سان سيمون» يتطلع الى نظام اجتماعى تضامنى ، يتسم بطابع التقشف والزهد فى ظل دين فيه تجديد للمسيحية يحقق حكم العلم والصناعة ، وانطلاقهما لصالح البشرية جمعاء . اما « فورييه » فقد فضح بنقده الساخر اللاذع كل المآسى المادية والاخلاقية للمجتمع الرأسمالى الناشىء . وادرك بنفاذبصيرة عبقرية ، حتمية التطور التاريخى للمجتمعات ، ومرورها — فى نظره — على مراحل اربع كبرى : الوحشية البدائية ، والبربرية ، والنظام الابوى ، والمدنية . وباعمال منطق جدلى شبيه بفكر معاصره ، الفيلسوف الالمانى هيجل ، كان يرى ان « المدنيـة تدور فى حلقة مفرغة » و « فى ظلها تنجم الفاقة عن الوفرة ذاتها » . ومع ذلك كان يؤمن بمقدرة الانسان على التحسن الى مالانهاية ويتخطى تعثراته القائمة الى المجتمع التضامنى المنشود . وكان «روبرت أوين» نموذجا شاذا بين أبناء الرأسمالية الانجليزية الذين لم يروا فى الثورة الصناعية — بما كانت تنطوى عليه من اضطراب وفوضى — غير فرصة ذهبية للاصطياد فى الماء العكر والاغتناء فى أسرع وقت . لقد وجد فى هذه الثورة فرصة سانحة لوضع نظرياته موضع التطبيق ، ومحاولة احلال النظام محل الاضطراب والفوضى . فقد حول مصنعا كبيرا للقطن كان يمتلكه فى «نيولانارك» الى مستعمرة تعاونية نموذجية ، حاول أن يوفر للعاملين فيها مقتضيات الكرامة الادمية التى أختفت فى المؤسسات الرأسمالية ، واستطاع بالفعل ان يخلصها من التعقيدات القضائية والبوليسية ، ومن مآسى السكر والانحلال ، ومن أنتشار السرقة والجريمة .

وبلغت مستعمرته النموذجية شهرة امتدت الى مختلف اطراف اوروبا . فقد نجح فى ان يحافظ على مستوى انتاج المصنع ، حتى فى ظل أزمة اقتصادية خانقة، حيث واصل دفع الاجور والمرتبات وامكنه مضاعفة ارباح ملاكه . ومع ذلك لم يكتف «أوين» بهذا القدر ، وأخذ يفكر فى تطوير مؤسساته الى ما أسماه « مستعمرات شيوعية » كانت تجسد افكاره فى الاصلاح والتغيير الاجتماعى .. هنا ، انزعجت أوروبا المحافظة من أهدافه « الهدامة » وأخذت تحيط مساعيه بمؤامرة صمت رهيبة ، ونبذته من كل مكان . الا ان « أوين » لم يأبه لهذا كله .. وواصل محاولاته بلا كلل ،فى انجلترا وفى الولايات المتحدة ، وفقد كل ثروته ، الا أنه لم يدخر جهدا — حتى وفاته — لوضع مشروعاته التعاونية موضع التطبيق .

وقد كان « لاوين »و« فورييه » تأثيرهما الطويل الامد على مدارس الاشتراكية والفكر التعاونى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . فقد أنشئت « مستعمرات تعاونية » وفقا لمخططات « أوين » فى « نيوهارمونى » فى الولايات المتحدة (١٨٢٥) ، وأوربستون فى سكوتلاندا (١٨٢٦ — ٢٧) ، ورالاهين فى ايرلاندا (١٨٣١ — ٣٣) وكوينوود فى انجلترا(١٨٣٩—١٨٤٦)ومستعمرات وفقا لمخططات « فورييـه » فى مزرعة بروك فى ميساشوسيتس فى الولايات المتحدة على يدتلميذه الامريكى «بريسبان» ويتضح من هذه المحاولات انتشارها الواسع مع قصر حياتها . وكانتخطة «فورييه» تقوم أساسا على التركيز علىالزراعة مع اهتمام ثانوى بالصناعة ، بعكس « أوين » الذى كان يهتم اساسا بالمشروعات الصناعية (المانيفاتورا) وكان «فورييه» يهتم بالمباراة فى العمل ، بينما كان «اوين» يركز على الجوانب التربوية والخدمات العامة .

ومنذ الثلاثينيات من القرن الماضى ، أمتدالتعاون فى انجلترا لقطاع الانشاءات ، فأنشئت صحافة تعاونية ، وتداخلت حركة التعاون مع الحركة النقابية ، وعقدت عدة مؤتمرات تعاونية . وفى ١٨٤٤ ، أسست «جمعية رواد روشدال» التى أعتبرت نقطة بداية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ووضعت القواعد التى التزمت بها حركة التعاون

العالمية بعد ذلك . وتتلخص هـذه القواعد فى النقاط الاتية :

- عضوية مفتوحة للجميع .
- ادارة ديموقراطية .
- ربح محدد حسب الانصبة .
- العائد يتناسب مع العمليات الجارية .
- حياد سياسى ودينى .
- البيع نقدا فقط .
- النهوض بتربية تعاونية وبتدريب فى العمـــل التعاونى
- الالتزام ببيع منتجات غذائية جيدة غيرتالفة

وفى فرنسا أنشأ بوشيز اول جمعية تعاونية انتاجية ، طور افكارها فيما بعد «**كابيه**» و «**لويس بلان** » ــ وكان لهذه المحاولات تأثيرها الهام على الخميرة الثورية التى فجرت ثورة ١٨٤٨ .

ومن الامور الملفتة للانظار زيادة انتشار حركة التعاون مع انتقال الراسمالية من عصر التنافس الحر الى عصر الاحتكار ، وبروز دورها بصفة خاصة فى المرحلة التى سبقت الازمة الاقتصادية التى انفجرت فى عام ١٨٧٣ ، والتى مثلت نقطة التحول الى عهد الاحتكارية والاستعمارية .

وفى ١٨٨٠ فى انجلتـــرا ، تأسس « اتحـــاد للتعاونيات الإنتاجية» التى كانت تعمل اساسافى مجال النسيج وصناعة الاحذية ، وتسوق منتجاتها عن طريق التعاونيات الاستهلاكية . وكان تكوين هذا الاتحاد تعبيرا عن مضاعفة الجهود لمحاولة مواجهة طغيان الاحتكارات وسيطرتها علـــى الاسواق . وبعد عام ١٩٠٠ ، بذلت جهودلتاسيس حركة تعاونية زراعية الا انه لم يصبها قدر كبير من النجاح .

ومن الامور الملفتة للانظار كذلك مناداة قادة حركة التعاون بالابتعاد عن السياسة ، وبعدم محاولة الوصول الى السلطة ، مع زيادة تأكد سيطرة الاحتكارات الراسمالية . كرد فعـــل للشعور بالعجز عن تحول المجتمع الى التعاون بالطرق السياسية .

وفى فرنسا ، انتشرت التعاونيات الاستهلاكية منذ ١٨٨٥ ، بتشجيع من الاقتصادى (**شارل جيد**) وكان جيد يؤمن بامكان امتصاص النظام التعاونى للنظام الرأسمالى على أساس اقتصادى وبالتدريج . وقامت فى فرنسا تعاونيات زراعية فى مجال صناعة الزبد والنبيذ واللبن والخبز . وتعاونيات انتاجية فى مجال صناعة الادوات العلمية والتليفونات . وتعاونيات عمالية فى بناء الطرق والكبارى وفى المرافق العامة . وفى الولايات المتحدة ، انتشرت التعاونيات الزراعية وكذلك فى مجالات الاســـكان والتأمين والمقاولات والائتمان والتسميد . ومنـــذ بداية القرن العشرين امتدت الحركة التعاونية الى بلدان سكانديناڤيا وفنلندا وبلجيكا وســـــويسرا وايطاليا .

وتعبيرا عن مقدار انتشار الحركة التعاونيـــة اليوم ، تدل احصاءات عام ١٩٣٧ على ان الحركة التعاونية العالمية شملت فى ذلك التاريخ ٥١٢ر٨١٠ جمعية تعاونية تضم عضوية ١٤٣ مليون نسمة . وفى ١٩٥٤ كان « التحالف التعـــاونى الدولى » يضم وحده ١٢٠ مليون عضو .

ولكن ، رغم انتشار الحركة التعاونية هذا الانتشار الواسع فى البلدان الرأسمالية ، الا انها لم تستطع ان تعزو المواقع الحيوية فى الاقتصاد الراسمالى العالمى ، ولاأن تزحزح من سيطـــرة الاحتكارات . كما أنها لم تستطع أن تدخـــل تعديلات جوهرية على طبيعة الرأسمالية كنظام ، ولا أن تقلل من وطأة الاستغلال الراسمالى . بل اسهمت ــ فى بعض الاحوال ــ فى اشعار الجماهير بأن الرأسمالية الاحتكارية القائمة على التطاحن الطبقى تستطيع أن تفسح المجال لاشكال تعاونية تنهض داخلها وتخفف من وطأة هذا التطاحن . وبالتالى كانت تسهم فى تضليل الجماهير وصرف أنظارها عن حتمية انتهاج طريق الثورة ، من أجل ادخال تغييرات اجتماعية جذرية فى اتجـــــاه الاشتراكية .. كى تكتسب الجماهير حقيقة الحرية الكفيلة باطلاق طاقاتها الابداعية الكاملة ، وتحقيق مجتمع الوفرة والرفاهة للجميع .

التعاون فى الاتحاد السوفيتى

وفى ١٩٢٣ ، كتب **لنين** فى مقال له «عن التعاون» قبل بضعة اشهر من وفاته : «اعتقد أن الحركة التعاونية فى بلادنا لم تحز القدر الكافى من الاهتمام . فليس كل واحد يقدر انه منذ ثورة اكتوبر ، اكتسبت الحركة التعاونية اهمية قصوى وقد وجدت تخريفات واحلام كثيرة فى اقـــوال التعاونيين القدامى . كان كثير من مزاعمهم مجرد

أراجيف . ولكن لماذا كانت مجرد أراجيف ؟ لانهم كانوا لايفهمون المغزى الاساسى والجذرى للصراع السياسى للطبقة العاملة من اجل الاطاحة بحكم المستغلين . لقد اطحنا بحكم المستغلين . وكثير مما كان يعتبر أراجيف رومانتيكية وتافهة فى احلام التعاونيين القدامى يتحول اليوم الى حقيقةواقعة بلا تزييف . »

ويستطرد لنين قائلا : «بالفعل ، منذ أن انتقلت سلطة الدولة الى الطبقة العاملة،ومنذ ان امتلكت سلطة الدولة جميع وسائل الانتاج ، تصبح المهمه الوحيدة المتبقية لنا هى ان ننظم الجماهير فى جمعيات تعاونية . فعندما تنتظم الجماهير فى جمعيات تعاونية الى اقصى حد ، تصبح الاشتراكية التى كانت تعامل فى الماضى ــ بحق ــ بسخرية واحتقار من جانب هؤلاء الذين كانوا يؤمنون ايمانا صائبا بضرورة خوض الصراع الطبقى ، الصراع من اجل السلطة السياسية ، الخ .. تصبح هذه الاشتراكية بصورة آلية اشتراكية قد حققت اهدافها . »

ولكن هذه **((المهمة الوحيدة المتبقية))** بعــد الاستيلاء على السلطة السياسية ، قد ارجىء تنفيذها فى الاتحاد السوفيتى لعدد من السنوات بعد الثورة ، بسبب التنازلات التى لم يكن هناك مفر من تقديمها لفئات اجتماعية مختلفة من غير الكادحين بهدف الاحتفاظ بالسلطة الاشتراكية فى سنوات الحرب الاهلية وحرب التدخل التى اعقبت الثورة تلك التنازلات التى عرفت فى جملتها **((بالسياسة الاقتصادية الجديدة))** (١٩٢٤ ــ ١٩٢٧) . ولم تقدم الدولة على انجاز التحول الاساسى نحــو الاشتراكية بتعميم التعاون فى الريف واقامةالمزارع الجماعية الا بعد توفير المستلزمات الاقتصادية الضرورية لانجاز هذا التحول ، وضمان سيطرة جمهرة الفلاحين الكادحين على مصادر الحبوب ، والا تعرضت البلاد السوفيتية لمجاعة مهلكــة . وفى نفس الوقت ، لم يكن من الممكن ارجاء هذا التحول الى اجل غير مسمى ، اذ أن استمرار سيــادة الملكيات الصغيــرة المفتتة فى الريف بوسائلها الزراعية البدائية بعد الاستيلاء ،على الاقطاعيات الكبيرة ، كانت تهدد بنسف دعائم الاشتراكية ، وكانت تولد بصورة آلية عناصر الراسمالية ساعة بعد ساعة ، ويوما بعد يوم وبالتالى كانت تغذى قوى الثورة المضادةالساعية الى اعادة النظام القديم . ومن هنا فبمجرد ان توافرت الظروف الضرورية ، وتحت تهديدالاخطار المتفاقمة ، اقدم الحزب والدولة على هذا التحول وكان عام ١٩٢٩ عاما حاسما فى انجازه .

وقد انجزت هذه العملية من خلال تجـربة **قاسية رهيبة . وتعود قسوة التجربة الى أسباب عديدة ، منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية . فقد كان هذا التحول هو اللحظة الحاسمة فى التحول الاجتماعى الممتد الى أعماق الجماهير فى اتجــاه الاشتراكية ، لحظة اعادة صياغة المجتمع جذريا ، لحظة حسم الانطلاق نهائيا فى طريق الاشتراكية ، لحظة تصفية دعائم الرأسمالية نهائيا . وهذه اللحظة هى بلا شك لحظة أخطر بكثير من مجرد الاستيلاء على السلطة ، فهى التى تكفل الاحتفاظ بها فى أيدى الكادحين ، وهى التى تكفل تدعيم قواعدها اجتماعيا بصفة نهائية . ومن أبرز الاسباب الذاتية فى قسوة التجربة وصعوبتها أنها كانت أول تجربة من نوعها فى التاريخ ، ولم تكن تستند الى أية خبرة سابقة يمكن الاستفادة من دروسها . وقد مورست العملية فى وجه مقاومات عنيفة ، لا تاتى من الفئات الاجتماعية المناهضة للتحول الاشتراكى فحسب ، بل أيضا من تيارات الى يمين خط الحزب والى يساره داخل قيادة الحزب والسلطه نفسها . ومن أهم الاسباب الموضوعية فى قسوة التجربة وصعوبتها ممارستها فى ظل حصار استعمارى محكم ، ممتد من اسكانديناڤيا الى اليابان يتربص بالمجتمــع الاشتــراكى الناشىء ، ويبــذل قصارى جهــده لتغذية قوى الثوره المضاده بكافه وسائل الافساد والتخريب** .. لم يكن صدفة ان العملية قد امكن انجازها فى عام ١٩٢٩ بالتحديد ، وهو العام الذى انفجرت فيه الازمة الاقتصاديه الطاحنة التى عصفت باقتصاديات البلدان الراسمالية ، الامر الــذى أجبرها على قدر من التراخى فى محاصرتها الارض السوفييت ، وافسح المجال للاقدام على الخطوة الحاسمة فى التحول الاشتراكى ، فى ظروف عجزت فيها القوى الدولية المعادية عن استغلال بلوغ الصراع الطبقى اقصاه كى تنهض بضربات مقابلة فاصلة المفعول .

ولم يكن صدفة أن اقامة ((التعاون الاجتماعى)) على أوسع نطاق ، وفى اعمق صــورة ــ بتعميم المزارع الجماعية ــ قد تحققت من خــلال بلوغ الصراع الطبقى و((التطاحن الاجتماعى)) أعلى درجاته .. فكل شىء يحمــل فى طيــاته نقيضه ولا يفرض النقيــض الا ببلــوغ الــصراع بين الاضــداد اقصاه .. تلك بالدقة هى القضية المنهجية التى فشل فى ادراكها التعاونيون القدامى ، والتى وقفت خلف كل تعثراتهم .. فقد حاولوا اقامة مجتمع تعاونى **داخل** مجتمع يمزقه التطاحن الطبقى ، الى جوار هذا التطاحن ، ومع تجاهل هذا التطاحن ، ولذلك كان من المحتم على تجاربهم الا تبلغ الاستقرار والا تؤثر بفاعلية حاسمة فى مجريات المجتمــع وقوانينه . تلك هى مأساة التعاون فى ظــل

الراسمالية ، التي جعلت منه حلما وأملا ، ومسعى يتجدد وهو مستحيل التحقيق

● **كانت السلطة السوفييتية عقب ثورة أكتوبر مباشره قد اصدرت قرارا بتاميم الارض ، ومصادره الاقطاعيات الشاسعة ، والغاء ديون الفلاحين ، وانجاز مهام الثورة الديمقراطية الى النهاية على اكمل وجه في الريف .** وبذلك تحولت الارض بثرواتها الى ملك للدولة والشعب . واستحوذ الفلاحون على ٤٠٠ مليون فدان ــ قيمتها الاجمالية ٧٠٠ مليون روبل ذهب ــ كانت تشكل فيما قبل ممتلكات الاقطاعيين والنبلاء والاديرة . وبذلــك انخفض عدد الفلاحين الفقراء ، وزاد عدد الفلاحين المتوسطين . ولكن بقيت الارض ممزقة ، ومنقسمة الى ما يقرب من ٢٥ مليون حيازة صغيرة،منخفضة الانتــاجية بسبب تخلف الادارات المستخـــدمة لاستثمارها (١) . فضلا عن ان حرب التدخل والحرب الاهلية ، ورداءة المواصلات ، والتخريب الواسع النطاق ، قد افضى هذا كله الى صعاب مضافة في استثمار الاراضي الزراعية . من هنا ، كان لابد من خطوة الى الوراء ، تمثلت في «السياسة الاقتصادية الجديدة » N.E.P ، ادت الى تشجيع عناصر الراسمالية في الريف ــ تحــت اشراف وسيطرة السلطة الاشتراكيةــبهدف ضمانتحريك عجلة الانتاج ، ودرء اضرار المجاعة المتفشيه التي كانت تهدد بأوخم العواقب . وبديهي ان مثل هذا الوضعان يشكلظرفا مواتيا للمضاربينوالربويين واغنياء الفلاحين (الكولاك) فقد اخذ هؤلاءيستفيدون من الصعاب التي تواجه السلطة الاشتراكية كي يثبتوا سيطرتهم على الريف ، وينتفعوا من الاصلاح الزراعي لصالحهم ، ويوجهوا عجلة الاقتصاد في طريق الراسمالية . وكان هؤلاء هم الذين يتحكمون ــ اساسا ــ في انتاجالحبوبالقابلة للتسويق (٢)، وبالتالي كانوا يقبضون على مواقع حيوية ، لميكن من الممكن ازاحتهم منها بدون اعداد مخطط ، محكم ومدروس ، وبدون اجراءات رادعة في الوقـــــت المناسب .

هكذا نرى ان انجاز مهام الثورة الديمقراطية ــ حتى بصورة جذرية ــ عقب ثورة اكتوبرمباشرة لم يكن يعني أغلاق الباب في وجه النمو الراسمالي، بل على العكس . ولذلك كان لابد من ثورة أخرى في علاقاتالانتاج فيالريف لتوجيه هذا الاخيربشكل حاسم في طريق الاشتراكية .

ولمواجهة سيطرة الفلاحين الاغنياء ، وتغذيتهم لعناصر الراسمالية في المجتمع ، وتشكيلهم قلعتها الاخيرة ، كان لابد من تحويل الحيازات الصغيرة الموزعة على صغار الفلاحين ومتوسطيهم ، الى مزارع تعاونية ، مرتفعة الانتاجية ، عن طريقمدها بالالات الميكانيكية اللازمةمنجرارات وآلاتحاصدة الخ .. وكان هذا يفترض بدوره تطوير الانتاج الصناعي تطويرا كفيلا بانتاج مثل هذه الالات ، وتغذية الريف بالعدد الكافي منها . وقد احتاج هذا كله الى عدد من السنوات ، وخاصة انه لم يكن من الممكن الانطلاق في طريق التعاونالزراعي ،ومجابهة اغنياء الفلاحين في معركة مفتوحة ، مادام **هؤلاء** هم المستحوذون على المواقع الحيــوية في تسويق الحبوب ويتجون قدرا محسوسا منها .

وقد انجز تحويل الزراعة السوفيتية الى زراعة تعاونية ، قائمة على تعميم المزارع الجماعيه ،وفقا للمخطط الاتي :

اولا ــ انشاء مزارع دولة (سوفخوز) لتشكل نموذجا حيا امام الفلاحين ، ولابراز مزايا الانتاج الزراعي الكبير المزود بالوسائل الميكانيكيـــــة في الزراعه، علىالحيازات الصغيرة بقدراتها المحدودة واداراتها البدائية (٣) . وقد استقبلت احدى هده المزارع في عامي ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، ١٢٠ الف زائر فلاحي لارشادهم الى طرق الزراعة الميـــكانيكية الحديثة .

ثانيا ــ وضع خطة محكمة للتطوير الصناعي ، بهدف انتاج آلاتزراعية منجرارات والات حاصدة وسيارات نقل واسمدة ووقود الخ بالقدر الكافي لتحويل الزراعةالسوفيتية كلها الى زراعة مميكنة.

ثالثا ــ انشـاء **محطات للجرارات والالات** (٤) لتمد المزارع التعاونية بالالات الميكانيكية اللازمة ــ وفقا لخطة شاملة ــ وتحافظ في الوقت ذاته بحوزتها لصيانتها واصلاحهــا وضمان استثمارها الى اقصى حد وبافضل الوسائل . وتشكل هذه المحطات في الوقت ذاته مراكز تدريب ، ومراكز

(١) كان يستثمر الفلاحون الفقراء ٨٫٥ مليون حيازة ، والفلاحون المتوسطون ١٥ مليونا واغنياء الفلاحين مليونا .
(٢) كان اغنياء الفلاحين ينتجون خمس الحبوب القابلة للتسويق
(٣) يبلغ عدد مزارع الدولة في الاتحاد السوفيتي اكثر من٥٠٠٠ وتمتلك ٣٠٠ مليون فدان . ويتقاضى عمالها اجورا مثل عمال المصانع .
(٤) انشئت اول محطة من هذه المحطات في ١٩٢٨ . وبلغ عددها ٩٠٠٠ محطة . وتضم كل منها ١٠٠ الى ١٢٠ جرارا ، و٣٠ الى ٤٠ آلة حاصدة ، و ٢٠ الى ٣٠ سيارة نقل . كما تضم رشا وجراجات ومحطة بنزين ووقود ، ومحطة توليد كهرباء وتخدم كل محطة ٣ مزارع جماعية كبيرة على الاقل . وتتولى١٠٠ نمط مختلف من الاعمال الزراعية .

دراسات وأبحاث فى مجال الزراعة وعلم الحيوان والتصنيع الزراعى .

رابعا — اجراء **((ثورة ثقافية))** فى الريف للقضاء على الخزعبلات والاراجيف المسيطرة على فكر الفلاحين ، واقناعهم بالتخلى عن حيازاتهم الصغيرة والاندماج فى المزارع الجماعية والتغلب على مخاوفهم الناجمة عن تعطشهم الشديد للارض وتخوفهم من فقدانها . وقد بعثت الدولة والحزب ما يقرب من ٢٥٫٠٠٠ عامل صناعى طليعى الى المناطق الريفية فى عام ١٩٣٠ لمساعدة الفلاحين على الانضمام الى المزارع الجماعية واقناعهم بمزاياها .

خامسا — استخدام **الاقناع** لا القهر فى تشجيع الفلاحين على الانضمام الى المزارع الجماعية ، ومراعاة **اختلاف الظروف** من منطقة الى أخرى ، ووجود مناطق اكثر استعدادا من غيرها للتحول . والالتجاء الى أسلوب **التدرج** ، والبدء بالاشكال التعاونية **البسيطة** مثل التعاون فى بيع المنتجات ، والانتقال بها الى اشكالها **الراقية** وبالذات التعاونيات الانتاجية .

سادسا — وبالاستناد الى مزايا الزراعة التعاونية كما يتضح من منجزات **مزارع الدولة** ، وبالاعتماد على خدمات **محطات الجرارات والالات** تشجيع الفلاحين بالاقناع — على الانخراط فى **المزارع الجماعية** (الكولخوز) . وقد صمم نظام «المزرعة الجماعية» حسب نموذج عرف **((بالارتل الزراعى))** — **وفيه وسائل الانتاج الرئيسية وحدها هى ملكية اشتراكية** . وبالذات الالات الضخمة من سيارات نقل وجرارات الخ .. وحيوانات الجر واحتياطى الحبوب والمبانى الكبيرة . اما المساكن، والدواجن والارانب ، والمواشى الصغيرة الخ .. فتبقى ملك فلاحى المزرعة ، كما انه من حقهم امتلاك ارض خاصة تتراوح مساحتها بين نصف فدان وفدانين ونصف ، حسب طبيعة المناطق ومقدار جودة الارض (٥) .

وبلغ عدد التعاونيات الانتاجية ١٫٦٠٠ فى ١٩١٨، وقفز العدد الى ٢٢ الفا فى ١٩٢٥ ، و ٣٣ الفا فى ١٩٢٨ — وفى عام ١٩٢٩ اتجهت جمهرة الفلاحين الاساسية الى المزارع الجماعية ، وأنتهى تعميمها على نطاق الاتحاد السوفيتى كله عام ١٩٣٧ ، وانضم اليها ٩٣٪ من سكان الريف . وبلغ عدد المزارع الجماعية فى عام ١٩٥٦ ٨٧ الفا .

● **وقد أنجز هذا التحول كما قلنا فى مواجهة مقاومات عنيفة . وكانت المقاومة الاساسيه تاتى من الفلاحين الاغنياء ، آخر وأوسع طبقة مستغلة فى المجتمع السوفيتى** . فقد نظم هؤلاء عمليات تمرد مسلحة ضد السلطة السوفيتية ، وخربوا كافة قرارات الدولة الاشتراكية ، وشنوا ارهابا منظما ضد ممثلى الحزب والنشطين المبعوثين الى الريف. وقدبلغت مقاومةهذه الطبقة اقصىدرجاتها فى مرحلتين بالتحديد : فى ١٩١٨ ، بعد انجاز الثورة مباشرة .. وفى ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ، عندما اقدمت الدولة السوفيتية على الاجراءات الحاسمة فىاتجاه تعميم المزارع الجماعية .

وكانت سياسة الدولة السوفيتية حيال أغنياء الفلاحين فى المرحلة الاولى بعد الثورة هى **((تحديد نطاق أنتاجهم))** و **((الحد من فاعليتهم))** عن طريق فرض ضرائب أعلى عليهم ، وفرض أسعار محددة على الحبوب التى يبيعونها للدولة ، ووضع حدود على فرص استغلالهم للفلاحين الكادحين .

واستمر الوضع هكذا حتى أخذت الصناعة الاشتراكية تنمو وتتدعم ، وبدأ عشرات الالاف من الفلاحين يقبلون على المزارع الجماعية . عندئذ ، لم تعد الدولة فى حاجة الى أغنياء الفلاحين لانتاج الحبوب كما كان الامر من قبل(٦)وتجمعت الظروف التى سمحت بخوض الصراع الحاسم ضدهم .

فانتقلت الدولة والحزب فىعام١٩٢٩ منسياسة «الحد مننطاق نشاط الفلاحين الاغنياء (الكولاك) » الى سياسة **((تصفية الكولاك كطبقة))** . وذلك بتجريدهم من وسائل الانتاج التى تسمح لهم بالوجود كطبقة وبالنمو (٧) . وقد قاوم الكولاك هذا الاجراء الحاسم بكافة الوسائل ، عن طريق بث اشاعات مغرضة انتهازية واستفزازية لبلبلة الفلاحين الكادحين ، وأشاعة الذعر فى صفوفهم من المزارع الجماعية ، وعن طريق قتل المواشى بالجملة ، وتخريب الجرارات والالات الزراعية ،

(٥) فى هذا يتميز « الارتل » عن « الكوميون » القائم على تحويل الملكية كلها الى ملكية جماعية .

(٦) اصبحت مزارع الدولة والمزارع الجماعية تنتج ستة ونصف مليون طن من الحبوب فى عام ١٩٢٩ وكان من الممكن تخصيص ٢ مليون طن للبيع فى السوق . وفى عام ١٩٣٠ انتجت المزارع الجماعية ستة ونصف مليون طن قابل للتسويق اى ضعف انتاج اغنياء الفلاحين من الحبوب فى عام ١٩٢٧ .

(٧) اى بتجريدهم من حق الانتفاع باراضيهم واستئجارها، وقد تمت مصادرة ممتلكاتهم . ورحل ٢٤٠ الف عائلة منهم الى مناطق نائية ، وبخاصة هؤلاء الذين ناهضوا اجراءات الدولة او امتنعوا عن تنفيذها . وقد اسندت لهذه العائلات اعمالا فى صناعة الخشب وفى الانشاءات والمناجم وفى مزارع دولة سيبريا وفى كازاخستان .

واغتيال الــكادر الحــزبى والمسئولين فى المزارع الجماعية والعناصر النشطة فيهـــا . ولكن بقدر امتداد هذه المقاومة ، وبلوغها اشكالا حادة للغاية وبنفس القدر شكلت حافزا قويا للفلاحين الكادحين كى يشددوا من يقظتهم وتراصهم،واخذوا ينضمون أفواجا الى النظام التعاونى الجديد . وامكن فى اقل من سنة احراز نصر ساحق على فئة « الكولاك » هذه القلعة الاخيرة لمقاومة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى .

ولكن لم يكن الكولاك وحدهم هم الذين قاوموا بشدة التحول الحاسم نحو التعاون فى الريف . فقد برزت فى قيادة الحزب اتجاهات يمينية واخرى يسارية وقفت هى الاخرى بكل قوة ضد هذاالتحول وكانت هذه الاتجاهات تعكس داخل الحــــزب المقاومات الطبقية العنيفة المنتشرة فى المجتمع .

فالانطلاق فى المعركة الحاسمة ضد الكولاك كان يفترض تدعيم وحدة صفوف الحزب وتأكيد انضباطه لضمان فاعليته الى اقصى حد . وقد ووجه الحــزب بمقاومة تــكتلية عنيفة من جانب مجموعة « **تورتسكى زينوفييف** » التى تحولت فى هذه اللحظات الفاصلة الى اداة فى ايدى القوى المعادية . ومن هنا لم يجد المؤتمر الخامس عشر للحزب مناصا من فصل هذه المجموعة من الحزب لتأكيد وحدته فى وجه الاتجاهات الاستسلاميـــة والانهزامية .

ولكن لم تنحصر المعارضة فى هذه المجموعـــة فحسب . فنتيجة للصعـــاب التى اضحت تثيرها عمليات البناء الاشتراكى ، ونتيجة لتردد بعـــض الفئات المتوسطة فى المجتمع ، برز اتجاه انهزامى يمينى داخل قيادة الحزب تحت قيادة (**بوخاريـــن وريكوف** » . وكانت النظرية التى تقدم بها هذا الاتجاه هو امــكانية كسب الــكولاك الى عملية التحول الاشتراكى واقناعهم بالانخراط فى المزارع الجماعية.وانه من شأن الصراع الطبقى فى تلك المرحلة ان تخف حدته . كذلك تقدمت المجموعـــة اليمينية بنظرية تقول ان التعاون لا ينبغى ان يتخذ شكلا غير شكل التعاونيات من اجل التسويق .

وكانت هذه النظريات تعبر بوضـــوح ـــ فى نظر الحزب السوفيتى ـــ عن ارضية فكرية انهزامية واستسلامية للكولاك،تستهدف مقاومة فكرة خوض معركة حاسمة ضدهم .وقد اضطر الحزب ان يواصل صراعا فكرياحاسما ضدهذا الاتجاه اليمينى كذلك . فالتجأت هذه المجموعة هى الاخرى للنشاط التكتلى ، فقررت الهيئات القيادية فى ١٩٢٩ اعتبار موقف هذه المجموعة منافيا لعضوية الحزب .

ولكن الاخطاء التى ارتكبت فى تلك المرحلة لم تقتصر على هاتين المجموعتين فحسب . بل امتدت الىقيادة الحزب الرسمية كذلك. فقد طالبستالين فى اجتماع مع بعض الاخصائيين الزراعيين فى ديسمبر ١٩٢٩ بزيادة سرعة التحول الى النظام التعاونى وكان معنى ذلك التغاضى عن نصائح انجلز ولينن بضرورة اقناع الفلاحين الكادحين بالانخراط فى المزارع الجماعية ، وعدم اجبارهم على ذلك فى أى حال من الاحوال . وقد ترتب على هذا الخطأ الجسيم اتخاذ عدد من الاجراءات تتنافى تماما مـــع فكرة الاقناع ، مما ترتب عليه اعراض اعـــــداد كبيرة من الفلاحين عن الاستجابة لسياسة الحزب ومما سهل مهمةالكولاك فىتخريب عمليات التعبئة .

ونتيجة للآثار السيئـــة التى ترتبت على هـــذا التوجيه ، والتى ابلغت الى قيادة الحزب عـــــن طريق التنظيمات المحلية فى عدد من المناطق ، حاول ستالين أن يصحح الموقف بمقاله الشهير (**دوار النصر**) . وقد أعترف فيه بخطأ سياسة الاستعجال فى دفع الفلاحين الى الانخراط فى المزارع الجماعية وبضرورة انتهاج سياسة الاقناع لا الاجبار ، الا أن النقد المقدم فى هذا المقال نقد أحادى الجانب . **فلم يتقدم فيه بنقد ذاتى من هيئات الحزب القيادية لاصدارها هذا التوجيه ، وانما انتقد الخطأ كأنما صدر من الهيئات القاعدية التى أساءت تفسير خط الحزب وتعليمات القيادة .**

وقد ارتكبت فى هذه المرحلة عدد من الاخطاء اليسارية الاخرى ، منها التأخر فى تحديد نــــظام «الارتل» . وترتب على ذلك أن تحولت بـــعض المزارع الجماعية الى « كوميونات » تصادر كل ممتلــكات الفلاحين المنضمين اليها بلا استثنـــاء لحساب المزرعة .

ولكن رغم كل هذه العيوب والاخطاء التى شابت عملية التحول الى الاشتراكية ـــ عن طريق تعميم النظام التعاونى ـــ فى الريف السوفيتى ، ورغم قسوة التجربة ، نتيجة لقيامها فى ظـــروف شاقة للغاية ، وفى وجه أعـــداء متربصين من كل جانب ، الا أن العملية قد نجحت فى الاســــاس ، وأفسحت المجـــال لتطوير الزراعة الســـوفيتية تطويرا ضخما . وقد اصبحت القضية الرئيسية بعد تعميم المزارع الجماعية كما، هوتحسين نوعيتها كيفا،واستثمار مزايا المزارع الكبيرة الى اقصى حد بتعميم **كهربة** الريف ، والتوسع فى مشاريع **الرى** ، واستخدام آلات أكثر تقدما باستمرار والانتفاع من كل مزايا العلم الحديث لزيادة الانتاجية الى أعلى درجة ـــ وبالفعل وبعـــد الحرب العالمية الثانية ، بلغت انتاجية العمل فى المزارع الجمـــاعية ثلاثة

أضعاف مستواها قبل الحرب. ورغم ذلك، فما زالت هناك مشاكل تواجه الزراعة السوفييتية وزيادة المحصول السنوى لمواجهة احتياجات المجتمع السوفيتى المتعاظمة. ومازال التباعد بين مستويات النمو فى الصناعة والزراعة يتزايد . وقد اختلفت الخطط لمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة. فقد بذل جهد ضخم للتوسع الافقى ، بتحويل اراض بكر جديدة الى اراض صالحة للزراعة. كما تبذل جهود كبيرة للتركيز على الزراعة الرأسية ، واستخلاص احسن النتائج الممكنة منها .

وفى المرحلة الحالية، بعد تطور المزارع الجماعية تطويرا ضخما فى اتجاه الميكنة ، والمستوى الفنى والتكنولوجى، لم يعد قيام محطات مستقلة للجرارات والالات أمرا مرغوبا فيه ، بل أصبحت تشكل عائقا فى اتجاه المزيد من التطور والنمو . لذلك اتخذ قرار منذ عامين ببيع هذه المحطات للمزارع الجماعية ، نظرا لانها قد استنفدت غرضها كوحدات مستقلة .

التعاون فى تشيكوسلوفاكيا

ان تغيرات عميقة قد طرات على ملامح العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة فى العقد الاخير . فالاشتراكية من قوة تسعى جاهدة الى أن تشق طريقها الى الوجود ، قد تحولت الى القوة الرئيسية فى عصرنا ، وأصبحت تلعب دورا متعاظما فى تحديد مجريات التطور الاجتماعى العالمى وبعد أن كان الاستعمار هو الذى يحاصر القوى الاشتراكية ، أصبحت القوى الاشتراكية هى التى تلاحق الاستعمار فى كل مكان . وتقف فى طليعة الحركة الثورية العالمية من أجل دك قلاع قوى الرجعية والاستغلال والحرب .

فى مثل هذا الوضع الجديد ، تتفتح امكانيات جديدة لممارسة التناقضات الاجتماعية ، ولم يعد من المحتم أن تتخذ دائما وفى كل مكان اشكالا عنيفة .. أصبح من الممكن فى عصرنا ممارسة تناقضات — حتى عدائية فى طبيعتها — بطرق غير عدائية . لم تعد الحرب حتمية الوقوع بين قوى الاستعمار وقوى التحرر والاشتراكية . ولم يعد من المحتم ان تتخذ الثورة الاجتماعية أشكالا عنيفة ، بل اصبح من الممكن تحقيق الاستقلال الحق ، بل والانتقال الى الاشتراكية ، بالطرق السلمية .

لهذه الحقائق الأساسية لعصرنا انعكاساتها على الامكانيات المتفتحة امام حركة التعاون .. فهى لاتدخل بطبيعة الحال تغييرات أساسية على طبيعة التعاون فى كل من البلدان الراسمالية والاستعمارية . وتبقى الحركة التعاونية فى البلدان الرأسمالية حركة عاجزة عن ادخال تغييرات جوهرية على طبيعة النظام الاجتماعى الرأسمالى ، وان اصبح من الممكن أن تبلغ آفاقا اوسع فى الاتساع ، وان تسهم فى تحسين ظروف الفئات الكادحة ، وان توفر لهم بعض الخدمات . **ولكن التغيير الاساسى الذى ينبغى الاشارة اليه ، هو امكانية انجاز التحول الى أشكال تعاونية فى البلدان التى تنتهج طريق الاشتراكية ، بدون حاجة الى الوسائل العنيفة التى كان لامفر من اتباعها فى الاتحاد السوفيتى** . وتنبع هذه الامكانية من أن التحديات القاسية التى كانت تواجه التجربة السوفييتية لم تعد قائمة بنفس الحدة فى غالبية البلدان التى تتبع اليوم طريق الاشتراكية . ان الرصيد الذى انجز من بناء الاشتراكية — عالميا — يسهم اليوم فى تخفيف الضغط على التجارب الجديدة التى تشق طريقها بدورها الى الاشتراكية — ، ويدخل ملامح جديدة على المحاولات المختلفة لاقامة نظم تعاونية فى البلدان الاشتراكية .

وتختلف التجارب مع اختلاف الموقع فى الصراع العالمى ، ومع تباين القوى والتوازنات الطبقية ، ومقدار التطور الاجتماعى ، ومع تنوع الملامح القومية والظروف الخاصة والتقاليد الموروثة . ويمثل الرصيد الذى تم انجازه فى بناء الاشتراكية — على تباين تجاربها — عالميا ، لا مجرد **قوة مادية** قادرة على حماية وصون التجارب الجديدة ، ولكن ايضا **خبرة مكتسبة** ، توفر الظروف لتفادى الاخطاء ، والتقليل من العثرات ، وقوة معنوية كفيلة بطمأنة القوى المنطلقة الجديدة . وبامكان النصر وحتميته .

وقد انطلقت حركة التعاون فى البلدان المختلفة التى انتهجت طريق الاشتراكية عقب الحرب العالمية الثانية من نقاط بداية متباينة للغاية . فكانت **تشيكوسلوفاكيا** مثلا، دولة صناعية متطورة ، واقرب فى تركيبها الاجتماعى الى بلدان اوربا الغربية ، وكانت — **مع المجر** — من البلدان التى بلغت فيها حركة التعاون — فى ظل الرأسمالية — تطورا ملحوظا لها تقاليدها العريقة . وبفضل توافر هذين العنصرين معا : وهما التطور الاجتماعى والصناعى والتقاليد التعاونية ، أمكن الانتقال من نظام الملكيات الزراعية المفتتة الصغيرة ، ذات الانتاجية المتخفضة الى الزراعة التعاونية القائمة على الانتاج الزراعى الواسع بالالات الحديثة ، والحصول على نتائج باهرة فى ظل الاشتراكية ، بحيث أن تشيكوسلوفاكيا لم تعان من أهوال طريق الرأسمالية الى الانتاج الزراعى المتطور الحديث القائم على نزع ملكية وتشريد

مئات الالاف من صغار المزارعين ، وانما حققت الانتاج الزراعي المتقدم والاستخدام الواسع للالات، وهي تخفف في الوقت ذاته من اعباء العمل اليدوي وتكفل ــ بالتعاون ــ رفع دخل الفرد ، وارتفاع مستوى معيشة أهل الريف عموما . ففي عام ١٩٦٠ بلغ القطاع الاشتراكي في الانتاج الزراعي التشيكوسلوفاكي ٨٧,٤٪ من مجموع الاراضي المزرعة . وتدعم المركز المالي لبعض التعاونيات بدرجة انه أصبح في امكانها شراء الجرارات والالات الزراعية الاخرى التي تستخدمها ، بدلا من ان تستأجرها من محطات الدولة للجرارات . وتنتج تشيكوسلوفاكيا اليوم انتاجا زراعيا مماثلا لما كانت تنتجه قبل الحرب، علما بأن القوى العاملة في الريف قد انخفضت بمقدار النصف ، بسبب امتصاص الصناعة ومجالات النشاط الاخرى اعدادا متعاظمة من سكانه . وتثبت التجربة ان التعاونيات الزراعية الحالية، التي تبلغ مساحتها في المتوسط ١٠٠٠ فدان لم تعد تلائم الاستخدام الاقصى للالات المتطورة ولا هي تكفل الانتفاع الافضل من طرق الزراعة الحديثة، ومن هنا تتجه التعاونيات الى التلاحم في وحدات أوسع . وبلغت رفاهة بعض التعاونيات الزراعية مايسمح لها بالتخلي عن نظام دفع عوائد لاعضائها حسب الجهد المبذول ونتائج المحصول المباشرة ، وبان تدفع لكل عضو مبلغا ثابتا قابلا للزيادة مع تجاوز تحقيق الاهداف .

التعاون في المجـــر

ولكن في تجربة **المجر** ــ بسبب عدم انطلاقها من قاعدة صناعية واجتماعية متطورة ــ افضى وجود حركة تعاونية ذات تقاليد مستقرة في ظل النظام القديم الى أن تشكل نوعا من العوائق في طريق الانطلاق الاسلم للحركة التعاونية في ظل الاوضاع الجديدة . لقد بلغ عدد التعاونيات المجرية عام ١٩٣٨ ، ٣٥٠٠ جمعية تعاونية تضم مليونا ونصف مليون عضو . وكانت هذه التعاونيات في اغلبها تعاونيات استهلاكية او ائتمانية ، تلتزم بمبادىء **« روشدال »** ، وعانت في ظل حكم **« هورثى »** الفاشستي صنوفا شتى من الاضطهاد . ولذلك فقد دخلت المعترك السياسي بعد اقامة الحكم الجديد ، وهي تهدف الى فرض مفهوماتها هي على الحركة التعاونية ، وهي مفهومات تكيفت بظروف نشأة هذه التعاونيات ونموها في بيئة رأسمالية ، وترمي في التحليل الاخير الى التمسك بأسس الرأسمالية ، وارساء دعائمها في مواجهة التطور الاشتراكي . وقد مرت الحركة التعاونية في المجر عقب التحرير بثلاث مراحل متميزة .

تمتد المرحلة الاولى حتى ١٩٤٨ وهو العام الذي انعقد فيه «المؤتمر التعاوني الاول» بمبادرة من حزب الشعب العامل المجرى . وتميزت هذه المرحلة الاولى بتواجد تيارين متباينين في الحركة التعاونية، يتداخلان ويتنابذان في آن واحد : تيار هو امتداد للحركة التعاونية القديمة بمفهوماتها ومناهجها التقليدية في العمل . وتيار جديد مبثق من السياسة الجديدة للدولة المجرية ويستهدف وضع حركة التعاون في خدمة البناء الاشتراكي . ولقد افضى تواجد هذين التيارين الى الحيلولة دون ازدهار حركة التعاون وانتشارها بعمق لتمتد الى اعرض الجماهير في المدينة والريف . بل كان من شأن هذا التواجد ــ والتصارع ــ تفتت قيادة حركة التعاون الى عدد من المراكز المتضاربة المتنافرة التي لا تستند في احوال عديدة الى اي قاعدة تنظيمية وجماهيرية . واستمرت الحركة التعاونية بين المد والجزر، وهي مسرح لصراعات منوعة ، وموضع نفوذ لاحزاب مختلفة ، حتى اخذ يتبلور الصراع حول السؤال : ما هي المبادىء التي ينبغي ان تتحلى بها ؟ وهل على حركة التعاون ان تلتزم بمناهجها التقليدية ، أم عليها ان تنطلق في طريق جديد ؟ هل عليها ان ــ تساند ــ وان تغذى ــ مواقع راس المال الخاص وان تحميها من البتر الحاسم ، أم عليها ان تستند الى حركة الجماهير الديموقراطية الواسعة بهدف خوض المعارك الحاسمة ضد قوة راس المال؟ لقد تحالف الشيوعيون والاشتراكيون والجناح اليساري داخل «حزب الفلاحين» ليجمعوا على ضرورة تطوير الحركة التعاونية بشكل يقضي على مراكز راس المال في الريف، بينما تجمعت الاتجاهات والاحزاب الرجعية بهدف تدعيم المشاريع الخاصة في الزراعة. **وهكذا اصبحت حركة التعاون مسرحا للصراع حول الطريق الذى على الثورة أن تنتهجه : طريق الراسماليه ام طريق الاشتراكيه** . وقد حسم هذا الخلاف بالمؤتمر التعاوني الاول الذي اقر الاتجاه التقدمي، وحدد مهام الحركة التعاونية، واكد ضرورة امتدادها للانتاج الزراعي ، وضرورة ارسائها على اسس ديموقراطية حقيقية تمتد الى اعرض الجماهير . وقد ارسى المؤتمر أسس الخط الاشتراكي في الحركة التعاونية المجرية من خلال صراع حاد على جبهتين : جبهة **اليمين** التي تقف موقفا متساهلا ، بل وممالئا لتسرب العناصر **الرأسمالية** الى الحركة التعاونية ، وسيطرتها على المراكز الحيوية ــ وجبهة **اليسار** التي تمثلت اساسا في اتجاه انعزالي واتخذت اشكالا متعددة

مثل رفض عضوية الفلاحين المتوسطين فى التعاونيات أو قصر العضوية على اعضاء حزب محدد ، او على الملتفين حول حلقة محددة . وقد اتخـذ الاتجـاه الانعزالى اخطر اشكاله فى محاولة فرض اشـكال راقية من التعاون لم يكن الفلاحين على استعداد بعد لتقبلها. وقد حسم المؤتمر الصراع ضد الاتجاه اليمينى المفضى عمليا الى تسليم حركة التعاون لكى تتحول الى موطن للرجعية وللراسمالية ، وفصلت ما يقرب من ٩٠٠٠ مستغل من المواقع الحساسة فى الحركة التعاونية. وبعد فترة اعادة تنظيم امتدت من اكتوبر ١٩٤٨ حتى ابريل ١٩٤٩ ، ومورســت فيها المعارك الحاسمة ، أسس «الاتحاد التعاونى القومى» الذى عقد فورا مؤتمره الاول ، من اجل انطلاق حركة التعاون فى اتجاه الاشتراكية .

الا أن الاتجاه الانعزالى اليسارى لم يكن قــد اجتثت جذوره حقيقة . وكان وثيق الصلة بظواهر عديدة استشرت فى الحركة الاشتراكية فى ذلك الوقت ، وثبت ضررها فيما بعد . وعلى الرغم من ان خطة قد وضعت لبناء المزارع الجماعية عـلى ثلاث مراحل ، الا أن اخطاء قد ارتكبت فى قيادة الحزب ، ادت مع تعاظم ضغط القوى المعـادية الى تذبذبات وانتكاسات حالت دون اتساع الحركة ونموها وفقا للمعدلات المقررة . لقد اهمل فى اكثر من مكان المبدأ الاشتراكى القائل بضرورة الانضمام **الاختيارى** ، وبضرورة **اقتنــاع** الفلاحين بمـزايا الزراعة الجماعية وتفوقها على اشـكال الزراعة السابقة عليها . وبجانب محاولات اكراه الفلاحين على الانخراط فى المزارع الجماعية ، برز خط **مراجع يمينى** تحت قيادة « **امرى ناجى** » يعارض أصلا انشاء هذه المزارع ، مما أدى بدوره كرد فعل الى زيادة الانحراف اليسارى شدة. وكان لهذه الاخطاء تأثير بالغ فى انصراف جمهرة الفلاحين عن مساندة الدولة فى وجه الثورة المضادة عام ١٩٥٦ .

وكان لابد من تصحيح هذه الاخطاء جذريا لاطلاق حركة التعاون على اسس ديموقراطية سـليمة وارتباطها بجماهير الفلاحين ارتباطا عضويا. وكان يفترض ذلك فى المقام الاول اعادة مبدأ الانضمـام الاختيارى الى التعاونيات، وبذل جهد فعال فى اتجاه توعية الفلاحين سياسيا بمزايا وتفوق الزراعـة التعاونية ، وارتباطهـا الضرورى بمكننة الزراعة واستخدام الوسائل الحديثة لزيادة انتاجيتها . ولم يتم هذا التحول الجذرى الا فى المرحلة الثالثة ــ بعد عام ١٩٥٧ ــ ومع ذلك فما زالت هناك مهـام ضخمة تواجه حركة التعاون فى المجر ، وبالذات ارســاء اسس الديموقراطية الداخليـة وتدعيم مكونات مركزها المادى .

التعاون فى بلغـــاريا

ولكن التعثرات والتعرجات التى واجهت تجربة المجر لم تكن شأن جميع التجارب المماثلة. ولعل تجربة **بلغاريا** نموذج واضح على امكانية تطبيق الدروس العامة المستخلصة من انجازات الاشتراكية فى مجال التعاون ، مع تكييفها تكييفا مبتكرا للظروف النوعية لدولة صغيرة ، اتسمت قبل الثورة بتخلف شديد وكان فلاحوها فى غالبيتهم الساحقة من الفلاحين الفقراء والمتوسطين ، وارضهم مجزاة الى ملكيات صغيرة للغاية ، لاتكاد تستخدم غير بعض الالات البدائية فى الزراعة . كانت المشكلة الرئيسية التى تواجه بلغاريا فى بناء الاشتراكية فى الريف هى ايجاد السبل الفعالة للانتقال الى الزراعة التعاونية المتقدمة الحديثة: انطلاقا من مواقع الملكية الصغيرة المفتتة وارتباط الفلاحين ارتباطا شديدا بملكيـــة الارض . ومن هنا ، **لم تلجأ بلغاريا ــ شــأنها فى ذلك شأن المجر والبانيا ــ الى تاميم الارض** . واستهدفت التحول الى الزراعة التعاونية ابتداء من مواقع الملكية الصغيرة المفتتة. فمن سبتمبر ١٩٤٤ الى حتى نهاية ١٩٤٨ ، لم تمتد الحركة التعاونيــة الا الى ١٠٪ من الملكيات الزراعيــة ، تمثل ٦٪ من الاراضى القابلة للزراعة . وقد شملت بوجه اساسى الفلاحين الفقراء وعددا محدودا جدا من الفلاحين المتوسطين . فقد فضلوا ــ فى غالبيتهم العظمى ــ الا يسلموا ملكياتهم المستقلة الى المزارع الجماعية قبل التحقق من مزايا الانخراط فيها . ووقفوا موقفا مترددا منها حتى نهاية عام ١٩٥٢ .

وفى هذا التاريخ ، تم انضمـــام اكثر من ٥٠٪ من الفلاحين الى التعاونيات الزراعية ، وشـــملت بذلك ٦٠٪ من الاراضى القابلة للزراعة . وفى المرحلة التالية ، لم تتم مساحة الاراضى التابعـــة للنظام التعاونى بشكل ملحوظ . فقد ركز الجهـــد اساسا على تدعيم مركز التعاونيات القائمة تنظيميا واقتصاديا ــ وقد قفزت الحركة التعاونية قفزة اخرى ابتداء من ١٩٥٦ . واستكملت عملية تحول الريف البلغارى الى النظام التعاونى فى ١٩٥٨ .

وقد كان للحركة التعاونية فى بلغاريا جذورا قبل الثورة. فقد حاول الفلاحون البلغاريون مرارا أن يحـــاكوا تجربة الكولخوزات السوفييتية فى بعض المناطق الريفية ــ ولكن كان من البديهى أن تفشل كل هذه المحاولات فى ظل البيئة الاجتماعية المحيطة، الرجعية والمتخلفة . وقد كان للعون السوفيتى بعد الثورة دوره الهام فى انجاز التحـــول فى الزراعة البلغارية، فلم يكن من الممكن اقامة التعاون فى الريف

القائم على مكننة الزراعة ، بدون آلات زراعيـــة متقدمة،ولم يكن من الممكن انتاجها محليا قبل تطوير الصناعة ، وبالتالى بدون الاعتماد على المساعدات السوفييتية فى هذا الشأن . وبفضل هذه المساعدات، انشئت محطات للجرارات والالات الزراعية منـــذ ١٩٢٦،كما أنشىء عدد من مزارع الدولة النموذجية لاجتذاب الفلاحين الى الزراعة التعاونية وابراز مزاياها .

ونتيجة **لعدم تأميم الارض** ، ظهر عدد من السمات الخاصة فى التحول الى النظام التعاونى نجدر هنا الاشارة الى أكثرها اهمية : السمة الاولى هى حق الفلاحين التعاونيين فى بيع ارضهم او التنازل عنها للمزرعة التعاونية . ويحصل الفلاح التعاونى على مبلغ محدد مقابل الارض التى تنتقـــل ذمتها الى المزرعة . **ولكن هذه السمة لم تغير من الطبيعة الاشتراكية للتحول فى الريف . وكذلك لم يفقد هذا التحول طبيعته الاشتراكية من جـــراء التحـــول التدريجى من الملكية الصغيرة المفتتة الى الملـــكية التعاونية الواسعة ، وان اختلفت اختلافا بينا عن تجربة الكولخوزات فى الاتحاد السوفيتى .**

ويكمن الاختلاف اساسا فى **معــدل** التحول الى الاشتراكية ، وفى انجازه فى ظروف اقل توترا واكثر بطءا . وتلك سمة تنجم مباشرة عن ان الاشتراكية كانت قد حققت عالميا منجزات اصبح من الممكن الاعتماد عليها ، والاستناد اليها كمثل يثير حماس الفـــلاحين وكواقع قادر على تقديم مســـاعدات مادية . ولكن هذا التباطؤ فى المعدلات لايغير من **جوهر** عملية التحول ، وانتهاجها فى الاساس طريق الاشتراكية . ونتيجة لعدم تأميم الارض ، فقد دفع **ايجار** للارض المستثمرة تعاونيا والتى كانت لاتزال ملكا للفلاحين التعاونيين داخل المزرعة . والواقع ان هذا الريع لم يكن شكلا من اشكال الاستغلال الراسمالى التقليدى بسبب انه لم يكن يقتطع من دخل العاملين كى ينصرف الى جيوب فئة لاتسهم فى الزراعة الا بحكم تملكها للارض ، وانما كان ينصرف الى فريق من الفلاحين التعاونيين انفسهم . ولكن بسبب ان الفلاحين المتوسطين بالذات هم الفئة الممتازة المتمتعة بالقدرة على تسليم مساحات ارض اوسع ، فكانت هذه الفئة هى المستفيدة اساسا من هذا الايجار . ومن هذه الزاوية،كانت هذه العملية تنطوى على امتداد للتفرقة على اسس طبقية داخل المزارع التعاونية . ولكن ، مع زيادة انتاجية العمل داخل المزرعة الجماعية،تأتى لحظة حيث يعود على العاملين فى المزرعة فائدة كبيرة من توزيع الدخل كله على أساس العمل المبذول ، بدون اقتطاع جزء ليدفع فى صورة ايجار منه فى حالة تخصيص جزء للايجـــار حتى بالنسبـــة للغالبيـــة العظمى ممن يستفيدون من هذه الايجارات . عندئذ تكون الظروف قد نضجت لتغيير طبيعة ملكية الارض ، واعتبارها ملكا للمزرعة التعاونية ، وابقاء نظام الايجـــار ، والقضاء نهائيا على التفرقة الطبقية الناجمة عنه ، واكتساب المزرعة طبيعتها كلية كمؤسسة تعاونية فى ظل الاشتراكية . **هكذا تحقق المزرعة التعاونية تطويرا تدريجيا لطبيعتها من خلال تأكد عنصر العمل واكتسابه مركزا حاسما فى تقرير مصائرها وزيادة انتاجيتها (٨) .**

ان سمة مميزة اخرى لتحول الزراعة فى بلغاريا كانت تحولها مباشرة الى نظام التعاونيات الزراعية شبيهة فى صورتها النهائية بالكولخوزات ، **بدون المرور باية مراحل انتقالية.** وكانت هذه التعاونيات فى الواقع هى الشكل الوحيد الملائم لاخراج الزراعة القائمة على الملكية الفردية المفتتة للغاية من تخلفها واطلاقها فى طريق الانتاج الزراعى المتقدم المتمتع بمزايا الميكنة الحديثة، وكانت السمة الثالثة للتحول الاشتراكى فى الريف البلغارى هى الطريق الذى اتبع **لالغاء الكولاك كطبقة** ــ فقد انجزت هذه العملية ايضا على مراحل : كانت خطوتها الاولى الاصلاح الزراعى الذى انجز عام ١٩٤٦ والذى لم يمـــس الا قلة ضئيلة منهم . ثم جاءت الخطوة الثانية عام ١٩٤٨ باجبارهم على شراء الجرارات والالات الزراعية التى يستخدمونها فى الزراعة ، ثم تلتها خطوة ثالثة بفرض ضرائب اعلى على منتجاتهم وبتأميم مشروعاتهم الصناعية فى نهاية ١٩٤٧ . وكان تحالف الفلاحين الفقراء مع الفلاحين المتوسطين العنصر الحاسم فى تصفية الكولاك كطبقة عن طريق اعتماد الاقتصاد الزراعى البلغارى اكثر فاكثر على منتجات المزارع التعاونية ــ وبخاصة ان الكولاك كانوا يشكلون فئة محدودة نسبيا ــ وامـــكن بعد ١٩٥٦ اصدار قرار بالسماح لهم بالانضمام ــ كافراد ــ للتعاونيات الزراعية .

التعاون فى رومانيا وبولندا

وقد استطاعت **رومانيا** ان تحقق نتائج باهرة كذلك فى انجاز التحول الاشتراكى فى المناطق الريفية .

(٨) اتبعت خطوات مماثلة فى المانيا ــ اما فى المجر فمازال يتبع نظام الريع ، وقد الغى تماما فى معظم تعاونيات تشيكوسلوفاكيا ورومانيا .

فرغم التدمير الشامل الذى اعقب الحرب،وانتشار المجاعة على نطاق واسع ، أمكن بفضل قرارات مارس ١٩٤٩ وضع الخطوط العامة لاعادة تنظيم الزراعة على أسس جديدة . وقد اقر فبراير ١٩٦٢ انهاء عملية التحول الاشتراكى وانتظام الغالبية الساحقة من أهل الريف فى التعاونيات الزراعية . ويستند هذا التحول فى رومانيا الى مجموعة من مزارع الدولة التى تمتد على مساحة تضم ٨ ملايين من الافدنة وتستخدم أكثر الوسائل تقدما فى الاستثمار الزراعى . والى نظام من التعاونيات الزراعية الانتاجية تغذيها محطات الجرارات بلوازمها من الالات الزراعية .

والواقع ان الغالبية العظمى من اهل الريف فى البلدان الاشتراكية تنتظم الان فى تعاونيات زراعية باستثناء **بولندا** حيث افضت بعض الظروف الى تأخير تحول الريف نهائيا الى النظام التعاونى . ونتيجة لهذا التحول ، يبلغ عدد اعضاء التعاونيات الزراعية فى البلدان الاشتراكية(اذا استثنينا الصين) ٣ اضعاف عددهم فى البلدان الراسمالية(٦٠ مليونا مقابل ٢٠ مليونا) على الرغم من أن عدد التعاونيات يكاد يتساوى فى الحالتين (١٥٠ الف تقريبا) . ويلاحظ ان التعاونيات الاشتراكية لاتقتصر على النشاط **التجارى** والتصريف التعاونى للسلع — فحسب ، بل يمتد نشاطها الى **الانتاج الجماعى التعاونى** ، ويلتزم بمبدأ «الدخل حسب العمل المبذول» ومقدار الانتاج المقدم للاستهلاك خارج المؤسسة التعاونية. . فى حين ان التعاونيات الراسمالية تقوم على **الانتاج الفردى** .

وتلتزم التعاونيات الزراعية الجماعية بمعظم المبادىء التعاونية الاساسية التى وضعها «أوين» و « فورييه » و « بوشيز » و « لويس بلان » بعد ادخال عدد من التعديلات عليها حسب مقتضيات التطبيق ، وبعد تخلص المجتمع من العوائق التى حالت دون وضع هــذه المبادىء موضع التطبيق الفعال فى ظل الراسمالية . وان وجدت فروق تميز تلك التعاونيات عن التعاونيات التى نشأت قبل التحول الاساسى للمجتمع ، فلا يعود ذلك الى فروق تميز «الشرق» عن «الغرب» ، ولكن للفروق التى تنشأ من احلال بيئة اشتراكية محل البيئة الراسمالية . والواقع ان النظام الاشتراكى لم يفض الى تنشيط حركة التعاون **كما** فحسب ، فارتفعت فى بلغاريا ٣٥٠٪ وفى تشيكوسلوفاكيا ٥٣٠٪ وفى المجر ٣٠٠٪ وفى الاتحاد السوفيتى ١٢٥٠٪ وفى بولاندا ٢٢١٥٪ ، وانما افضى الى زيادة تنويعها **كيفا** كذلك . ولم تقتصر على التعاونيات الزراعية فقط ، وانما شملت **الجمعيات الاستهلاكية،وتعاونيات الحرفيين** فى جميع البلدان الاشتراكية وامتدت فى بولندا والمانيا الديموقراطية والمجر الى **تعاونيات سكنية وتعاونيات للادخار** ونظمت حركة التعاون فى **اتحادات اقليمية واتحادات قومية** ، تعقد مؤتمرات دورية لتنظيم وتأكيد ارتباطاتها بأجهزة الدولة التخطيطية والتنفيذية . وتنفرد بولندا دون غيرها من هذه البلدان فى انشاء مراكز مستقلة للادارة التعاونية مختصة بمباشرة نشاطها الادارى والتنظيمى لا الانتاجى .

وتعتبر **التعاونيات الاستهلاكية** فى البلدان الاشتراكية المسئولة عن تصريف جزء هام من منتجات التعاونيات الزراعية وتعاونيات الحرفيين — وهى تضم من ٢٠ الى ٤٠٪ من السكان العاملين وتباشر من ٢٥ الى ٤٠٪ من تجارة التجزئة . وهى ذات أهمية كبيرة فى تخطيط الانتاج . اذ انها تمثل مصالح المستهلكين **وتعمل على توعيتهم بهذه المصالح** واذا صح أنه لا يمكن التسليم برأى التعاونى «جيد» القائل بضرورة اخضاع الحياة الاقتصادية كلها لصالح المستهلكين ، الا انه لا يجوز كذلك وضع مصالح المنتجين فقط فى الاعتبار ، ولا بد من مراعاة مصالح هؤلاء واولئك معا عند تخطيط الانتاج . ومن هذه الزاوية بالتحديد يبرز دور التعاونيات الاستهلاكية . كما انها تقوم بدور فى **توسيع الديموقراطية الاقتصادية** ، وتشكل نافذة يطل منها المواطن على الاقتصاد القومى فى مجموعه . **وهى تحرر الدولة من جزء من أعبائها المالية** ، بقدرتها على تنظيم تصريف السلع والاستجابة لمتطلبات الاستهلاك بنفقات اقل وكفاءة أكبر . ومما يؤكد نجاح التعاون الاستهلاكى فى ظل الاشتراكية تمثيلها ٣٠٪ — واحيانا كما هو الشأن فى بلغاريا ٤٥٪ — من مجموع التجارة الداخلية، بينما لاتتجاوز هذه النسبة ١٥٪ فى اغلب البلدان الراسمالية .

ولايختلف النظام التعاونى الاستهلاكى فى البلدان الاشتراكية المختلفة من حيث **اتساعه** فحسب، وانما يختلف من حيث **تنظيمه** كذلك . فتباشر الجمعيات الاستهلاكية فى الاتحاد السوفيتى وبولندا وبلغاريا ورومانيا والمانيا الديمقراطية والمجر الاتجار فى الانتاج الزراعى بجانب تجارة التجزئة ، بينما تقتصر فى تشيكوسلوفاكيا والبانيا وفى مدن بولندا الكبرى على تجارة التجزئة وحدها ، وتتولى مؤسسات دولية الاتجار فى الانتاج الزراعى . وبينما تتولى تلك الجمعيات فى رومانيا وبلغاريا وبولندا والبانيا والمانيا الديموقراطية تجارة الجملة فى المواد الصناعية وبالذات المؤسسات التعاونية الارقى منها ، لاتباشر الجمعيات الاستهلاكية هذا النشاط فى تشيكوسلوفاكيا والمجر الا بشكل محدود ، وانتقلت هذه المهام الى اجهزة خاصة انشأتها الدولة لهذا الغرض . وفى الاتحاد السوفيتى ، تتولى الجمعيات التعاونية

الاستهلاكية الاتجار في المنتجات الصناعية المحلية فقط، وبدرجة أقل بعض منتجات الدولة الصناعية. وقد انشئت في بولندا وفي المانيا الديموقراطية بعض الجمعيات الاستهلاكية للعمال في المدن الكبرى ، بينما ينصرف نشاطها اساسا في البلدان الاشتراكيــة الاخرى الى القرى والمدن الصغيرة وتتولى اساسا اجابة حاجات الفلاحين . وفي المانيا الديموقراطية وبولندا، تتحدد العوائد من فائض الجمعيات التعاونية حسب حجم العمليات التي تباشرها ، بينما يوزع هذا الفائض في البلدان الاخرى حسب الانصبة .

وتتولى **تعاونيات الحرفيين** مهمة تحويل نشاط الحرفيين البدائي والمشتت الى ورش مشتركة ، تستطيع ان تنجز انتـاجا بالجملة بالاستفادة من فنون الصناعة الحديثة . وهي تطور الخــدمات اللازمة لمثل هذا الانتاج . ويتجه الانتاج في هذه التعاونيات الى فروع الصناعة الخفيفة التي تخدم المستهلكين مباشرة . ويعتبر اي نشاط غير هــذا النشـاط انحرافا عن الهدف ولا يسمح له الا في حدود استثنائية وبصفة مؤقتة . اذ فيه تعد على اختصاصات الانتاج الصناعي الذي تتولاه الدولة بكفاءة اكبر وباسلوب اسلم .

التعاون في الصين

وللنظام التعاوني في **الصين** طابعه المتميز الخاص. وقد بدأ مبكرا منذ العقد الثالث من هذا القرن في المناطق المحررة ، وفي صورة جمعيات استهلاكية أساسا . وبعــد ١٩٤٩ (عام التحرير) ، نمت الحركة التعاونية نموا سريعا واتخذت أشــكالها الثلاثة ، وبلغت التعاونيات احجاما عملاقة . فقد ضمت التعاونيــات الزراعية في سنــة ١٩٥٨ ٣٠٠ مليون عضو ، والتعاونيات الاستهلاكية ١٥٨ مليون عضو ، وجمعيات الحرفيين التعاونية ١٠ ملايين عضو. وبعد ١٩٥٨ ،اندمجت هذه الاشكال المختلفة لتؤلف ما عرف **(بالكوميونات)** . وقد بلغ عددها في سنة ١٩٥٩ ، ٢٦ الفا .

وتنهض أسس النظام التعاوني في الصين على تقسيم التحول الاشتراكي للزراعة الصينية الى مرحلتين متميزتين : كان هدف المرحلة الاولى هو انجاز التحولات الاجتماعية الكفيلة بارساء أسس النظام الجماعي التعاوني ، والانتقال من الملكية الخاصة الى الملكية التعاونية في الانتاج الزراعي . أما هــدف المرحلة الثانية ، فهو انجــاز التحول التكنيكي بميكنة الزراعة وكهربتها ، والانتقــال الثوري في الانتاج اليدوي المعتمد على جهد الانسان وحيوانات الجر الى الانتاج المعتمــد على الالات الصناعية الحديثة .

وفي هذا التقسيم الى مرحلتين ، تتميز التجربة الصينية تميزا اساسيا عن التجربة السوفيتية التي استهدفت ادخال الاشكال التعاونية في الزراعة جنبا الى جنب مع تطوير الصناعة ، ومد الزراعة بالأسس الفنية الكفيلة بتحقيق التعاون في الزراعة. ويقول المنظرون الصينيون أن هذا التقسيم هــو بالفعل **سمة مميزة خاصة** للتجربة الصينية ، تعود الى تخلف الصين صناعيا ، والى افتقارها الى الالات اللازمة لميكنة الزراعة بسرعة . **ونتيجة لهذا النقص في الالات ، فلم يكن من الممكن انتظار انتاج هذه الالات حتى تبدأ عمليات تحويل الزراعة الى النظم التعاونية . وكان لابد من مباشرة هذا التحول أولا ، بدون انتظار تطوير الصناعة التطوير اللازم لمدها بكل ما تحتاجه من آلات ، ثم التركيز على ميكنة الزراعة في مرحلة لاحقة .**

واستند القادة الصينيون في تأكيدهم **بامكان** انجاز التحول الى النظم التعاونية على الرغم من تخلف الزراعة الصينية صــناعيا ، الى اصرار الفلاحين الفقراء والمتوسطين الصينيين على الا ينتهجوا طريق الرأسمالية المحفوفة بالمصــاعب والالام ، وامكانية توعيتهم وتعبئتهم لخوض حرب حتى النهاية ضد الكولاك وانصارهم في الريف . وان السبيل الوحيد لخوض مثل هذه الحرب انما كانت تستدعي بالضرورة الالتجاء الى الاشــكال التعاونية، والعمل على تطويرها وترقيتها باطراد. وبناء على هذه المقدمات ، طور قادة الصين فكرة التعاون في الريف الى نظام « الكوميونات » التي تتسم بالسمات الاساسية الاتية :

- انها تضم مهــام النشاط التعاوني الزراعي والاستهلاكي والحرفي والائتماني وتقوم بوظيفتي الانتاج الزراعي والصناعي كما تتولى أعمــال التجارة والنقل والتمويل .
- تمتد « الكوميونة » الواحدة على مساحة شاسعة ، وهي تقابل ما يمكن اعتباره اقليما او مقاطعة وتضم من ٢٠ الى ١٠٠ الف نسمة .
- انها تتولى بجانب وظائفها الاقتصادية مهاما ادارية ومالية وتربوية وتدريبية وحتى عسكرية.
- تتخصص أجهــزة مستقلة مختلفــة داخل « الكوميونة » لمباشرة الانتاج الزراعي ، والانتاج

الصناعى والنشاط التجارى ، وتخضع جميع هذه الاجهزة للادارة المركزية « للكوميونة » .

● يمتلك أعضاء الكوميونة ملكية خاصة سكنهم وادوات الاستخدام اليومى والملكية المنقولة والودائع فى البنوك والالات البسيطة . وبقية ممتلكات « الكوميونة » ملكية تعاونية جماعية على ٣ مراتب فقد تكون ملكية « الكوميونة » نفسها ، او ملكية «فرق العمال الانتاجية» أو ملكية «اسراب العمال الانتاجية». والشكل الثانى هو الشكل الاكثر شيوعا.

● ويوزع دخل الكوميونة حسب مقدار العمل الذى يبذله كل فرد فيها . وفى بعض الاماكن ، تمت محاولات لتوزيع الدخل حسب « الحاجة » ولكن صرف النظر تماما عن هذا الاتجاه حاليا .

ولازالت الكوميونات فى حالة تطور وتكيف — ولم تتخذ شكلها النهائى بعد .

التعاون فى يوغوسلافيا

وعلى نقيض الخط الصينى القائم على تحقيق التعاون الزراعى كمرحلة اولى ، ثم تطوير الزراعة صناعيا كمرحلة ثانية ، قام **الخط اليوغوسلافى** على أساس ضرورة ربط العمليتين معا ، وعدم جواز الانطلاق فى تعميم التعاون الزراعى بدون سند صناعى قادر على مد الزراعة التعاونية بما تحتاج اليه من آلات متطورة . ومن هنا حرصت يوغوسلافيا على عدم الاستعجال فى تحويل الملكيات الصغيرة المفتتة الى مزارع جماعية ، واستخدمت النماذج التى انشأتها فى القطاع التعاونى ، والتى امدتها الدولة بكل لوازمها من آلات متقدمة ، لجذب الفلاحين الى النظام التعاونى ، وتشجيعهم على التخلى عن ملكياتهم الصغيرة : وقد أنشئت **مزارع اشتراكية كبيرة** فى الاراضى التى صودرت من الخونة والعناصر التى تواطأت مع المحتل النازى وأممت بعد الحرب مباشرة . وهى الاراضى الوحيدة التى اممت فى يوغوسلافيا وتشكل ١٥٪ من الاراضى الزراعية . أما بقية القطاع التعاونى فيقوم على أراض هى ما زالت ملكا للفلاحين التعاونيين الذين يعملون بها ، بجانب القطاع الذى لم ينخرط بعد فى مجال التعاون .

وبعد الحرب مباشرة ، صدر قانونان كان لهما دور حاسم فى الحد من سيطرة الرأسمالية على الريف ، وخلق الظروف المواتية لتعبئة الريف فى اتجاه تحوله اجتماعيا. كان القانون الاول هو قانون **الاصلاح الزراعى** الذى حدد الحد الاقصى من الملكية الزراعية بـ ٩٠ فدانا تقريبا — بلا تعويض لمن يملك أكثر . وقد دعم هذا القانون عام ١٩٥٣. بقانون آخر حدد الحد الاقصى بـ ٢٥ فدانا . وقضى القانون الثانى **بالغاء ديون الفلاحين** .

وينقسم البنيان التعاونى اليوغوسلافى الى ٣ أقسام رئيسية ، هى الجمعيات التعاونية الزراعية العامة والجمعيات التعاونية للعمال الزراعيين ، والجمعيات التعاونية المتخصصة . وتختلف مهام ووظائف هذه القطاعات المختلفة فى الحركة التعاونية ولكنها تتضافر جميعا ، وتتفق فى النهاية على الغرض الاساسى منها وهو دعم التنظيم التعاونى الزراعى والنهوض به .

ويرجع انشاء الجمعيات التعاونية الى فترة ١٩٤٠ . وكانت فى المرحلة الاولى حتى ١٩٥٥ تقوم أساسا بعمليات الشراء والبيع ، وتقدم خدمات مختلفة للمنتجين فى القطاع الخاص وكذلك توريد التقاوى والبذور والالات الزراعية والجرارات للزراع . وبدات فى المرحلة الثانية — منذ عام ١٩٥٥ — تشترى الزروع من المنتجين فى القطاع الخاص ، وتبيعها الى الشبكة التجارية ، وكانت الارباح تضاف الى أرصدة الجمعيات التعاونية ، وفى المرحلة الثالثة التى بدأت بعد ١٩٥٧ ، كانت الظروف قد تهيأت لكى تصبح الجمعيات التعاونية مالكة للوسائل الانتاجية الحديثة ، الامر الذى سمح لها بزراعة الاراضى سواء فى مزارعها الخاصة أو فى مزارع منتجى القطاع الخاص . وهذه المرحلة هى فى الوقت نفسه التى مهدت للمرحلة الحالية التى تعيشها هذه الجمعيات التعاونية العامة .

وتعتبر نشأة **الجمعيات التعاونية للعمال**

الزراعيين نتيجة لقانون الإصلاح الزراعي . اذ بدأ تكوينها بعد صدوره مباشرة ، على أن يسهم فيها الملاك الزراعيون الجدد الذين ملكوا أرضــا نتيجة لهذا القانون . ولعل ميزتها الأساسية هي السماح لها بأن تضم بعض المزارعين من القطاع الخاص الذين كان لهم حق الانضمام كلية اليها .

ويتم انضمام المزارع لهذا النوع من الجمعيات التعاونية بموجب عقد مع الجمعية يظل المزارع بمقتضاه مالكا لأرضه ، ولكن هذه الأرض مع ذلك تجرى زراعتها جماعيا ، أما نظام العمل في هذه الجمعيات فينحصر في أن العامل يتقاضى أجره حسب أيام العمل ، فضلا عن انه يتقاضى ايجارا بموجب العقد بين الطرفين ، ولكن نتيجة لان رأس المــال الكافي للاستثمار الزراعي لم يكن متوافرا لهــا عند بدئها ، كما أنهــا لم تستطع حل مشــاكل علاقات ملــكية الارض ، ادخل عليها تعديلات أســاسية عام ١٩٥٣ بدمجها في عدد اقــل من التعاونيات الكبيرة ، ذات كفاية انتاجية أعلى ، الأمر الذي جعــل الانتــاج الزراعي فيها أكثر استقرارا ، وأبعد أثرا في تطور الاقتصاد الزراعي اليوغوسلافي .

ويشكل القطاع التعاوني اليوم القطاع الذي يسهم بالدور الرئيسي في تسويق المنتجات الزراعية ويلعب دورا رئيسيا في تحويل الريف اليوغوسلافي وتطويره .

هــكذا نرى أن النظم التعاونية في التجـــارب الاشـــتراكية المختلفة قد اتسمت بطـــابع التنوع الشديد، والاختلاف الواضح عن التجربة السوفيتية حسب مقتضيات الظروف المادية ، والملامح النوعية لكل تجربة على حدة ــ رغم انبثاقها جميعا في أرضية فكرية واحدة واسترشادها بنفس المبادىء الجوهرية ــ وهي قابلة لمزيد من التنوع ، ومزيد من الابتــكار والابداع ، مع انطلاقها من البلدان النامية ، والتجاء هذه البلدان اليها كجزء لا يتجزأ من عملية الانبعاث القومي ، والتنمية الاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال والتخلص من ســـيطرة الاستعمار . وهي بشكل عام لم تتسم بنفس القدر من العنف والقسوة التي شهدت مولدها في الدولة الاشتراكية الاولى . وكان هذا أمرا بديهيا . اذ أصبحت تنطلق في ظروف عالمية لم يعد يحاصرها فيها نفس القوى العدوانية المعادية . مما سمح بانطلاقها بلا حاجة الى اتخاذ نفس الاجراءات الرادعة لحمايتها وفرض حقها في الحياة .

وليست الملكية التعاونية ملكية اشتراكية كاملة ولكنها ليست أيضا ملكية رأسمالية ، ولا هي تعديل غير جوهري للاشكال التقليدية للملكية الرأسمالية . وانما من شأنها ــ في ظل سلطة اشتراكية ــ أن تتحول بالتدريج الى الملكية الاشتراكية ، باتساع نطاق كل وحدة تعاونية ، وبارتقاء اشكال العمل التعاوني ، وبزيادة انتاجيته عن طريق الالتجاء الى الوســـائل الميكانيكية الحديثة في العمل الزراعي والانتاجي .

ان التجارب التعاونية المختلفة في ظل الاشتراكية ــ بما انطوت عليه من صعاب وتعثرات ــ انمــا تشكل كنزا لا يفنى من الخبرات والدروس التي تضاف الى الترسانة العامة لتجربة الانســـان في تحرره من مجتمعات الاســتغلال والقهر الطبقي والاجتماعي . وتحقق لاول مرة في عالم الواقع والتطبيق أحلام التعاونيين الاوائل وآمالهم الواسعة .

انها خبرة مكثفة في أيدي الرواد الجدد الذين يحررون بقاعا تتسع أبدا من عالمنا ، خبرة تثرى تجربتهم الاصيلة بما تنطوي عليه من دروس مفيدة .





الحركة التعاونية بين المد والجذر الوطنى

طـارق البشـرى



الحركة التعاونية فى مصر تشكل ـ تاريخيا ـ احدى روافد الحركة الوطنية الديمقراطية . وقد عرفهـا تاريخ مصر مرتبطة به فى المد والجذر .

كانت الحركة التعاونية تمثل بعض وسائل الفلاح فى كفاحه ضد الاستغلال . وتجسد الهدف منها لديه فى التخلص من استغلال البنوك الرأسمالية له ، اجنبية ومحلية . ولقد حوربت الحركة التعاونية من ذات القوى التى تستغله ، من الاقطاعيين والرأسماليين ، تجارا وأصحاب بنوك ، أجنبية ومحلية . ولاقت فى تاريخهـا الطويل ، ما لاقته الحركة الوطنية من محاولات القمع ، بغرض السيطرة عليها من الحكومة والمصالح الرجعية بغزو الرأسمالية المحلية المترددة لها ، ومحاولة السيطرة عليها ، وكبت الروح الديمقراطية فيها .

فمع الاحتلال البريطانى تدفقت رؤوس الاموال الاجنبية على مصر . وتركز نشاطها فى أغراض الزراعة كمشروعات الرى والطرق واستغلال الاراضى . وتركز نشاطها المالى فى عمليات التسليف

العقارى واقامة المصارف التجارية التى تعمل فى تمويل الصادرات والواردات خاصة .

واستطاعت الاستثمارات الاجنبية فى الشركات وبنوك الاقراض ، ولدى المرابين والافراد ، ان تسيطر على انتاج القسم الغالب من الاراضى الزراعية ، مستغلة القروض التى تمنحها للزراع فى امتصاص فائض الانتاج الزراعى منهم ، وذلك فى صورة فوائد لا تقل عن ٥٪ شهريا (١) . واصبح التسليف الزراعى خاصة عبئا وقع ثقله على المزارعين ، يمتص منهم فائض انتاجهم كله .

وقد صاحب ورود رؤوس الاموال الاجنبية، انشاء **المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥** ، وتنظيمها رهن الارض ونزع ملكيتها . ثم مع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ ، فرض القانون المدنى على المجتمع ، واعترف بحق الملكية التامة على الارض ، واطلق حرية التصرف فيها بالبيع والرهن ، واصطنع ظروف الحرية الرأسمالية فى بلد لا يزال زراعيا واقطاعيا . ومكن للدائن الاجنبى من السيطرة على الاراضى الزراعية ، وعلى انتاج الفلاحين ، بما منحه لديونه ذات الفوائد الباهظة من ضمان قانونى يكفل نزع ملكية الارض عن زارعها ، ويضع الفلاح بين الاحتياج الملح للمال يمارس به العملية الزراعية سنويا ، وبين الحقوق التى تقرها القوانين وتحميها الدولة لاستقطاع ثمرة الانتاج منه سنويا .

وقد تراكمت الديون على الزراع واثقلت الارض بالرهون ، وانتقلت ملكية الكثير من الاراضى لايدى الدائنين الاجانب . . . ورد بتقرير لجنة الميزانية **بمجلس الشورى سنة ١٨٩٤** ان الامة تسير فى طريق الفقر وسوء الحال، وان «الديون المخصوصة المسجلة فى سجل المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٨١ نحو اثنى عشر مليون جنيه. ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه . وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحو المليون وثلاثمائة الف فدان وكسور ، وقدر العقارات نحو تسعة آلاف ومائة وهذا خلاف الديون الغير مسجلة ، اعنى انها تضاعفت تقريبا فى عشرة أعوام » . ولاحظت اللجنة فى ذات التقرير ان هذه الديون تفقد المالك صميم حقه ، وهو الحصول على فائض الانتاج ، وانه بها « يصبح الاهالى اجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يمتلكون » (٢) » .

وديون الملاك من المزارعين نوعان : ديون استحقت على راس المال لشراء الاراضى واصلاحها، وهى **ديون طويلة الاجل** ، يقع معظمها على عاتق كبار الملاك الراغبين فى تركيم الثروات . **وديون قصيرة الاجل** تتكون نتيجة المصروفات الضرورية للقيام بالعملية الزراعية كل عام ، وهى بوجه عام ديون صغار الزراع الذين لا يتوافر لديهم رأس المال اللازم للتشغيل .

وكان للنوع الاول بنوك متخصصة تمد كبار الملاك بالمال ، واهمها البنك العقارى المصرى الذى تكون سنة ١٨٨٠ .

اما صغار الفلاحين ، فكانوا خاضعين لسيطرة المرابين اصحاب الرهون على الارض . وقد بلغ عدد من يملكون اقل من خمسة افدنة سنة ١٩١٤ : ١٤١٤٫٩٢٠ مالكا ، يبلغ مجموع ملكيتهم ١٤٢٥٫٦٠ فدانا . وتظهر جسامة الديون الواقعة على هذه الفئة مما سجلته لجان حصر الديون سنة ١٩١٢ ، اذ قدر ان من بين الملاك الذين يملكون خمسة افدنة فاقل ١٠٧ر٦١٩ مالكا يملكون ٢١٤ر٦١٩ فدانا ، تبلغ جملة الديون عليهم ٦٦٠ر٩٩٠ر١٥ جنيه ، بمتوسط ٢٥ جنيها و ٢٢٨ مليما على المالك و ٢٨٫٧٤٤ جنيه على الفدان(٣). فاذا قدر ان هذه الديون يستحق على معظمها فوائد ربوية مسرفة فى الارتفاع ، واذا قدر انها كانت تبلغ حوالى ١٦ مليون جنيه فى ذات العام الذى بلغت فيه ميزانية الدولة ١٧٫٥ مليون جنيه (٤) ، لاتضح مقدار ما كان يعانيه الفلاحون من استغلال بشع .

والذى حدث هو أن الحكومة تركت الفلاحين للمرابين واصحاب البنوك ، فلم تحاول تنظيم مدهم بالسلف . وقد جربت سنة ١٨٩٩ اقراض الزراع ١٠٫٠٠٠ جنيه سلفا صغيرة، واعترف **اللورد كرومر** فى تقريره بنجاح التجربة وأن استرداد القروض وفوائدها كان رغم صعوبته أمرا ممكنا ، ولكن لم تتكرر هذه التجربة فيما بعد ، وبقى التسليف الزراعى فى أيدى الماليين الاجانب .

وقد تكون البنك الاهلى المصرى سنة ١٨٩٨ برأس مال قدره مليون جنيه ، ساهم « كاسل »

---

(١) « البنك الاهلى المصرى » ١٨٩٨ — ١٩٤٨ .
(٢ ، ٣) « النقابات التعاونية الزراعية » تاليف عبد الرحمن الرافعى
(٤) «تاريخ مصر الاقتصادى » تاليف محمد فهمى لهيطة

الانجليزي فيه بالنصف ، واقتسم « سلفاجــو » و « سوارس » المتمصرين نصفه الباقي ، ثم زيد راس المال ثلاثة اضعاف في السنوات اللاحقة . واخذ على عاتقه مهمـــة اقراض الفلاحين سلفا صغيرة قصيرة الاجل ، وبلغ عددها من سنة ١٨٩٩ الى نهاية سنة ١٩٠١ نحو ٣٤ر٠٠٠ سلفة رصد لها مبلغ ٤٠ر٠٠٠ جنيه ، وقدمت الحكومة له مبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه للاستمرار في الاقراض ، وكلفت صيارفتها تحصيل ديونه مع الضرائب لتخفف عنه نفقات التحصيل . وفي مايو سنة ١٩٠٢ ساهم البنك الاهلي في انشاء البنك الزراعي ، وكان له في اسهمه مقدار الثلث ، وكان محافظه رئيسا للبنك الجديد ، وجعل غرضه الاساسي اقراض صغار الزراع وذوي الخمسة افدنة فأقل سلفا لا تجاوز كل منها ٣٠٠ جنيه (زيدت الى ٥٠٠ جنيه) بفائدة ٩٪ سنويا . وصاحب النجاح البنك في البداية فزيد راس ماله من ١ر٢٥ مليون جنيه الى ٣ر٧٤ مليون جنيه ، وبلغت سلفه سنة ١٩٠٩ حوالي ٨ ملايين جنيه . وضمنت الحكومة فائدة ٣٪ من قروضه ، ثم ضمنت سندات اصدرها بمبلغ ٦ر٥٧ مليـــون جنيه بفائدة ٣ر٥ ٪ .

ومع ذلك لم يكن هذا البنك هو المصدر الصالح لتسليف الفلاحين . كان بنكا تجاريا أجنبيا لا يهمه الا الحصول على الربح ، ولا هم له الا الاقراض بضمان الاملاك ، واستعادة القروض والفوائد من بعد . وكان يهتم بضمان القرض دون اى اهتمام فيما يصرف فيه القرض . وقد ذكر « جورست » المعتمد البريطاني في تقريره سنة ١٩٠٩ انه لا يمكن الوقوف على الابواب التي تصرف فيهـــا قروض البنك « ولا ريب ان جانبا كبيرا منها ينفق في ابتياع الاطيان ، أما الباقي فبعضـــه يصرف في تحسين الزراعة ، والبعض الاخر في سداد ديون قديمة وفي نفقات ليست بذات ريع » . ولا شك ان ذلك يكشف عن ان ارتفاع عمليات البنك لا يدل على مساهمة مماثلة في انقـــاذ الفلاحين من المرابين وفي تمويل العملية الزراعية . وان جانبا كبيرا من قروضه كان يذهب لشراء الاراضي وتراكم الثروات لا في مساعدة الفلاحين الصغار .

والحاصل انه خلال هذه الفترة ، سيما بعقـــد **الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٠٤** ، ظن الانجليز ان الاوضاع قد استقرت لهم في مصر ، فزاد تدفق رؤوس الاموال الاجنبية عليها ، تؤلف شركات الرهن العقاري والبنـــوك ، وارتفع ثمن القطن ، وبدأ عهد مضاربات عنيفـــة في الاراضي واسهم الشركات ، صحبـــه افراط في الانفـــاق ، وارتفاع في اثمان الاراضي . فلما حلت ازمة ١٩٠٧ حدث انهيار مفاجيء في اثمان الاراضي والاوراق المالية ، وانخفض ثمن الارض ٧٠٪ (٥) ، وكانت الديون قد ارتفعت كثيرا قبل الازمة ، فكان انهيار قيمة الارض مما اثقل عبء الديون على المقترضين ، وعانوا الامرين من جسامة الدين وفوائده ، ثم اتى عام ١٩٠٨ بانخفاض في اسعار المحاصيل ، وعام ١٩٠٩ بنقص في الانتاج ، فتفاقم الارتباك المالي . وبعد ان كانت نسبـــة المتأخرات من ديون البنك الزراعي سنـــة ١٩٠٦ — ١ر٣٪ ، ارتفعت الى ١ر٦٪ سنة ١٩٠٧ ثم الى ١٤٪ ، ١٧ر٧٪ على التوالي .

الحزب الوطني والتعاون

وقد كانت العشر السنوات الاوائل من هذا القرن ، بداية الصحوة الوطنية المصرية ، ضد الاحتلال ومن اجل الاستقلال والدستور . ظهرت **جريدة اللواء** في بدايتها ، وحدد مصطفى كامل اهداف الحـــركة الوطنية في انها ليست ضد المحتل وحده ، ولكنها من اجل الدستور والحريات والحكم النيابي . وفي ١٩٠٥ تكون **نادي المدارس العليا** . معهدا وطنيا يضم الطلائع الوطنية من بين طلبة هذه المدارس وخـــريجيها ويشرف على نشـــاطهم السيـــاسي والاجتماعي . وفي سنة ١٩٠٦ كان **حادث دنشواي** ايذانا باشتعال الحركة الوطنية .

وفي هذه السنوات نما وعي الحركة الوطنية ، وظهر لها خطأ الاعتماد على غير قوى الشعب ، وقوتها الذاتية بعـــد ان وقع الاتفـــاق الودي بين انجلترا وفرنسا ، وبعد انتهاج سياسة الوفاق بين الانجليز والخديوي . وكان الشعب قد بدأ يتحرك في اضرابات عمال السجاير والسكـــك الحديدية والطبـــاعة ، وفي مظاهرات الطلبـــة وهتـــافهم بالاستقلال والحرية وجمع التوقيعات على عرائض المطالبة باشتراك الامة في الحكم .

واعلن تكوين **الحزب الوطني** في اكتوبر سنـــة ١٩٠٧ ، وقام **« مصطفى كامل »** يومها يقول « ان العزلة التي ضربنا اليها بعثت فينا روحا جديدة . إن الامم لا تنهض الا بنفسها ولا تسترد استقلالها الا

(٥) « البنك الاهلي المصري » ١٨٩٨ — ١٩٤٨.

بمجهوداتها » (٦) . وكان معنى اتجاه الحـــركة الوطنية الى الشـعب ، الاهتمام بمشاكل الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ، واتخذت هذه السياسة طابعها الواضح على يد « **محمد فريد** » ، وفتح الحزب اربع مدارس فى الاحياء الشعبية ضمت كل منها حوالى ١٢٠ تلميذا من العمال ، وتطوع اعضاء الحزب ونادى المدارس العليا للتدريس فيها . ودعا **محمد فريد** لوضع التشريعات التى تحمى العمال وتحدد ساعات العمل لهم وتضمن ظروف العمـــل الصحية . وساهم فى انشاء أول نقابة للعمال فى بولاق سنة ١٩٠٩ باسم نقابة « عمـــال الصنائع اليدوية » بلغ عدد اعضائهــــا ٨٠٠ عامل ، وكان رئيسها «**على ثروت**» ناظر مدرسة الصنائع واحد اعضاء الحـــزب . وانشئت نقـــابات أخـــرى فى الاسكندرية والمنصورة وطنطا .

بداية الحركة التعاونية

واتجهت الحركة الوطنية الى الفلاحين . وبدأ التفكير فى تكوين **الجمعيـــات التعاونية** (النقابات الزراعية) لانقاذهم من براثن استغـــلال المرابين

الاتفاق الودى

وقع بين بريطانيا وفرنسا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ . وبه سويت مؤقتا المنافسة بين البلدين الاستعماريين على استعمار مصر ، تلك المنافسة التى استمرت طوال القرن التاسع عشر واعلن الاتفاق أن انجلترا « ليس فى نيتها تغيير الحالة السياسية لمصر » ، وان فرنسا تتعهد « بالا تعرقل عمل انجلترا فى هذه البلاد لاتطلب تحديد أجل للاحتلال البريطانى ولا باى صورة أخرى » وذلك مقابل التزام انجلترا بالا تعرقل « عمل » فرنسا فى مراكش .

وقد وقع البلدان الاتفاق رغبة منهما فى انهاء خلافاتهما على مناطق النفوذ لتواجهان معا المنافسة الجديدة التى تهددهما من المانيا وايطاليا ، ولتقويا معا على حرب الحركات الوطنية الاستعمارية الوليدة فى البلاد المحتلة وكان الاتفاق اطلاقا ليد بريطانيا فى مصر . كما كان بداية لاتجاه الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل الى الجماهير واعتمادها على الشعب وحده .

والبنوك ، وكجزء من مطالب الاستقلال الاقتصادى ضد راس المال الاجنبى . وكان محمد فريد يقول « لا خلاص له (للفلاح) من بؤسه وشقـــائه الا بتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقـــوقه أمام الحكومة، وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الايجارات بمناسبة وغير مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما بقى لهم بعد جشع الملاك وظلم الحكومة » (٧) . وفى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، دعا «**عمر لطفى**» لانشاء الجمعيات التعاونية (شركات التعاون) وايد دعوته بأن « أساس الاستقلال والحرية فى كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى » .. وأن الهدف ترقية شئون البلاد الاقتصادية وتنمية مصـــادر الثروة المصرية ، وعلى الاخص الزراعة ، وتحسين حالة المزارعين ، وتسديد الديون » وتتحرر البلاد من عبودية الدائنين . وفى اعتقادى أن هذا لا يتم الا بانشاء نقابات زراعية وشركات التعاون والمصارف الاهلية » (٨) .

واذا كان عماد الاستقلال السياسى هو الاستقلال الاقتصادى ، واذا كان الواجب تنمية اقتصاديات البلاد دعما لهذا الاستقلال ، فان فقـــدان الطاقة التمويلية الوطنية يلقى بالمنتـــج فى براثن الدائنين الاجانب ويزيد تبعيته لهم، والواجب تخليصه منهم، ولن يكون ذلك الا باستحداث مؤسسات تمويلية وطنية ، تعتمد على رؤوس الاموال الوطنية، وعلى جهود الوطنيين المصريين . واذا لم يكن فى الطاقة وقتها انشاء بنـــوك وطنية ، واذا كان يخشى ما يصادفه انشاء بنك يعتمد على الاقراض بالفائدة من معارضة بعض من لا يتسع تفكيرهم الدينى له، فقد رؤى فى نظام التسليف القائم على مبـــادىء التعاون ما يحقق الغرض فى هذه الظروف .

وبدأ «**عمر لطفى**» يدعو للتعاون بالقاء المحاضرات والدعوة لنشر مبادئه . وكان التركيز على التعاون الزراعى ، باعتباره يتعلق بالانتاج الزراعى، مصدر الثروة الاساسية وقتها ، وبالفـــلاح لحمايته من المرابين .

وكان « **عمر لطفى** » رئيســـا لنادى المدارس العليا ، نادى الجماعة الثقافية الوطنية ، وصديقا لمصطفى كامل . وبعد وفاته سنـــة ١٩١١ تزعم الحركة التعاونية أخوه « **أحمد لطفى** » ، عضو اللجنة الادارية للحزب الوطنى . فقد نشأ النظام التعاونى من داخـــل الحـــركة الوطنية واكتسب

---

(٦) « تطور الحركة الوطنية المصرية » تاليف شهدى عطية الشافعى
(٧) « محمد فريد (تاريخ مصر القومى) » تاليف عبد الرحمن الرافعى
(٨) « النقابات التعاونية الزراعية » تاليف عبد الرحمن الرا فعى .

طابعها السياسى ودلالتهـا . واتسمت الحـركة بالاعتماد على قوتها الذاتية ، وعلى مبادرة الداعين لها من رجال الحركة الوطنية ، دون أن تتلقى عونا من الحكومة .

وكانت أول صعوبة واجهتها الحركة؛انه لم يكن هناك ثمة تنظيم قانونى لمؤسسات التعاون يعتمد عليه فى تأسيسها واضفـاء الشخصية القانونية عليها . ولم يكن غير القانون التجـارى وتنظيمه للشركات تنظيما لايتلاءم مع روح التعاون وأهدافه، باعتبار مايقتضيهالتعاون منالمساواة بينالاعضاء بحيث لا يكون لاى منهم اكثر من صوت واحد مهما تعددت أسهمه ، ووجوب أن يكون رأس المال قابلا للزيادة والنقصان بما يسمح بدخول أعضاء جدد ، وبما يتيح حريةالخروج لغير الراغب فىالاستمرار، ووجوب أن تكون قيمة الحصة او السهم منخفضة تسمح باشتراك الاعضـاء الفقراء المقصـودين اساسا من النظام .

وقد اتصل ((**عمر لطفى**)) بالجمعية الزراعية الخديوية ، وكان يرأسها ((**الامير حسين كامل**)) ، لوضع مشروع قانون ينظم انشـاء الجمعيـات التعاونية ، ووضع مشروع قانون يحـدد الاحكام العامة « لشركات التعاون » ومشروع لائحة يشمل الاحكام التفصيلية للجمعيات ونظامها الداخلى . وتقرر بذلك ان تبدأ قيمة السهم من ٢٠ قرشا ولا تزيد عن خمسة جنيهات ، والا يكون للعضو أكثر من صوت واحد ، وأن يقبل عضوا فى الجمعية اى مالك أو زارع ، وأن الهدف هو أن تمـد بالمـال « صغار وأواسط المزارعين لقضـاء حاجيـات حرفتهم بسعر قليل وفائدة صغيرة جهـد الطاقة بواسطة الاعتماد الشخصى » (٩) ، وأن تـكون السلف لآجال لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس ، وانه يجوز للجمعية بيع الحاصلات الزراعية وبناء وتأجير الشون ومعامل الحليج والمخازن . وكان ذلك يعنى أن الهدف من انشاء الجمعيات انقـاذ المزارع من المرابين ، وكذلك من تجـار المحاصيل الذين يستغلون الفلاحين بشراء المحاصيل بسعر منخفض فى فترة الانتاج ، مستغلين جهلهم بحالة السوق ، والحاح الدين عليهم ، وعدم قدرتهم على تخزين المحصول انتظارا لارتفاع الإسعار .

وقد استرابت السلطات الحاكمة فى الحركة من اليوم الاول ، ونظرت اليها على انها حركة معادية للحكم ، وانها جزء من الحـركة الوطنية ، ولقيت معارضة المصالح الاجنبية . فتجاهلت الحـكومة المشروع ورفضت مدها بأى مساعدة . وقد اضطر هذا الموقف ((**عمر لطفى**)) الى ان يعتمـد على مبادرة المؤمنين بالحركة من رجال الحركة الوطنية والزراع ، وبداوا تكوين الجمعيات .

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ تكونت أول جمعية تعاونيـة باسم ((**شركة التعـاون المالى**)) وقد أسست على نهج بنوك التعاون لتسليف أعضائها المال ، واستعير نظامها من نظم شركات المساهمة بعد تطويعها بما يحقق اهداف التعـاون . وكان راسمالها يبلغ عند انشائها ٣٤١٢ جنيها ، وعدد اعضائها ٥١ عضوا . ثم اضطردت الزيادة حتى بلغ راس المال سنة ١٩١٣ ، ٧٨٢٠ جنيها ، وعدد الاعضاء ٤٢١ عضوا . ونمت اعمالها ،وكان الامل لدى مؤسسيها ان تتحول مع الوقت الى بنـك مركزى للتعاون يمـد الجمعيات الزراعية بمـا تحتاجه من مال .

ثم بدا انشاء الجمعيات التعاونية الزراعيـة (النقابات الزراعية) لتعمل على مد اعضـائها بالبذور والاسـمدة ، والمواشى والالات ، وعلى تسويق المحاصيل وتشييد المخازن ، وتسـليف الاعضاء ما تحتاجه الزراعة من مال . واريدبتنوع اغراضها على هذا النحو ان تعمـل على حماية اعضائها منالاستغلال الذىيحاصرهم ،ويصاحب العملية الزراعية منبدايتها الى نهايتها ، متمثلا فى تمويلها وبيع البذوروالاسمدة وتسويق الحاصلات وتخزينها . وكانلكل جمعية انتقوم بهذهالاغراض مجتمعة ، فلم تكن الحركة فى بدايتها من القـوة بحيث تمكن من انشاء جمعيات متخصصة لكل من هذه الاغراض .وجعل شرط العضوية انالشخص مالكا او مستأجرا مقيما بأرض البلدة التىتؤسس فيها الجمعية ، او فى بلدة مجاورة ، وان تكونقيمة السهم منخفضة تتراوح بين ٢٠ — ١٥٠ قرشا .،

كان اول الجمعيات المنشأة فى **شـبرا النملة** ، اسست فى ابريل سنة ١٩١٠ . واستمر انشـاء الجمعيات بعد وفاة عمر لطفى فى نوفمبر سـنة ١٩١١ ، فبلغ عددها سنة ١٩١٤ ٢٣ جمعية : ٩ بالدقهلية ، ٧ بالغربية ، ٢ بكل من الجيزة وبنى سـويف ، وواحدة بكل من القليوبيـة والبحيرة والشرقية .

وقد حملت الجمعيات المنشـأة فى هذه الفترة سمات الحركة الوطنية وقتها . لقد نشأت بعيدة

(٩) « النقابات التعاونية الزراعية » تاليف عبد الرحمن الرافعى .

عن مساعدة الحكومة ،وبرغم معارضتها ومعارضة المصالح الاجنبية لها . كانت نشاطا اقتصاديا تمارسه الحركة الوطنية في الريف . ولا شك انها ضمت قسما من صغار الزراع ، فقد بلغ عدد اعضاء شبرا النملة بسنة ١٩١٣ ٢٥٩ عضوا ، وجمعية سنتماى ١٢٠ عضوا ، وكوم النور ٤٥٤ عضوا ، وقررت الجمعية الاولى في ذات العام ، عدم التوسع في اعمالها خوفا من نتائج القانون الذى صدر وقتها والذى منع الحجز على ملكية من لا تجاوز ارضه خمسة افدنة ، (وكان من نتائجه ان امتنعت البنوك عن تسليف هذه الفئة لفقدانها ضمان الاقراض) وهذا يوضح ان كان من هذه الفئة من الملاك اعضاء في الجمعية تتأثر اعمالها بمركزهم القانونى .

على إنه ايا كان اهتمام الحركة في هذا الوقت بالفلاحين والعمال ، فقد كانت قيادتها من المثقفين والعناصر الراسمالية الوطنية الهادفة الى انتزاع مصيرها من التبعية لراس المال الاجنبى . وقد انعكس ذلك على قيادة الحركة التعاونية ، فقد اسس جمعية شبرا النملة « **سليمان زكى العبد** » عمدة البلدة ، وجمعية كوم النور « **عبد الله بك هلال** » عمدتها ،وجمعية سنتماى بالدقهلية «**الشيخ عبد الرحمن عبد المجيد بركة**» وشقيقه الذى درس العلوم الزراعية في مدرسة جريون بفرنسا .

والملاحظ ان العناصر التى كانت تتصدى لتأسيس الحركة التعاونية في الريف ،هى من اغنياء الفلاحين المقيمين به ، والذين يمارسون الانتاج الزراعى بحكم اقامتهم بالريف ، وبدلالة رغبتهم في الاستفادة من نشاط الجمعيات في خدمة انتاجهم الزراعى . وهم ليسوا من الإقطاعيين الذين يعتمدون في استغلال ارضهم على تأجيرها للفلاحين الصغار فلا يشاركون في الانتاج الزراعى ، ولا ممن تربطهم بالمؤسسات المالية الاجنبية علاقات قوية تكفل مدهم بما يريدون من اموال لزيادة ثرواتهم .

وهم يعتمدون في زيادة ثرواتهم على تجويد الانتاج وتحسينه ، لا على زيادة الرقعة الزراعية المملوكة لهم بالاقتراض من البنوك العقارية كما يفعل الاقطاعيون . فهم من طبقة الراسماليين المصريين في الريف .

وقد كانت هذه الطبقة وقتها تقف ضد الاستعمار، وضد الاستبداد الاقطاعى ، ولم يكن من سبيل امامها لمواجهة اعدائها الا الالتجاء الى الشعب والا المطالبة باطلاق الحريات ، ولم يكن لهؤلاء ان ينجحوا في تأسيس الحركة التعاونية الا بالاستناد على جماهير الفلاحين الصغار ، وعلى مشاركة هؤلاء لهم في الجمعيات وفي اداراتها ، وقد مكنها ذلك من البقاء برغم معارضة الحكومة .

على ان الطبقة الراسمالية كانت من العوامل التى ادت الى اجهاض بعض مؤسسات التعاون . ولقد انشىء إتحاد تعاونى سنة ١٩١٢ باسم « **النقابة المركزية** » اريد له ان يكون اتحادا وجمعية لتجارة الجملة ومصرفا مركزيا . وقد كان نجاحه يسهم في دعم الحركة التعاونية ودعم استقلالها عن البنوك والتجار ، ولكنه انشىء على اساس راسمالى ، اذ جمع امواله من افراد يتطلعون الى الربح ، فلم يستطع البقاء بهدفيه المتعارضين ، الربح ، التعاون .

وعملت الحكومة في هذا الوقت على ضرب الحركة الوطنية ، فعطلت جريدتى الحزب الوطنى « **اللواء** » ثم « **العلم** » ، وحاكمت « **عبد العزيز جاويش** » رئيس التحرير ، واعلنت قانون النفى الادارى ، واضطهدت الحركة العمالية ، واستبعدت الكثير من عناصر العمال الثورية ورحلتها الى الريف ، واجبرت « **محمد فريد** » على الهروب خارج البلاد . وكان في ذلك ما اضعف الحركة التعاونية ، اذ فقدت قيادتها الوطنية وتجمدنموها وضعف نشاط القائم من جمعياتها مع الوقت .

وارادت الحكومة ان تفقد الحركة التعاونية صميم مغزاها السياسي كتجمع للفلاحين ، والاقتصادى كوسيلة لمحاربة الاستغلال الاجنبى ، فأعدت مشروع قانون عرضته على الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ ، حرصت فيه على ان تضمن سيطرتها على الحركة فلا تنشأ اية جمعية الا بموافقتها ، وهى التى تراقب نشاط الجمعيات و « ان الشركات المؤلفة بمقتضى هذا القانون تباشر اعمالها تحت اشراف نظارة الزراعة ... » وكانت خطتها بعد ان يصدر هذا القانون ان تجعل البنك الزراعى هو مصدر التمويل الاساسى للجمعيات يخصص لها من امواله نصف مليون جنيه . وكان ذلك مما يتعارض مع الهدف الاساسى للتعاون كما اريد له ، وهو ان يخلص الفلاحين من سيطرة راس المال الاجنبى عليهم، وان يكون النظام التعاونى مستقلا في مصادر تمويله عن البنوك والمرابين .

فلما عرض المشروع على الجمعية التشريعية في ابريل سنة ١٩١٤ ، احيل الى لجنة برئاسة « **سعد زغلول** » وكيل الجمعية المنتخب . وحرصت اللجنة في تعليقها على المشروع على وجوب أن يكون تكوين الجمعيات حرا، والا يخضع لغير اشراف المحاكم . واكدت على وجوب احترام

الجمعيات الحـــرة التى أنشئت من قبـــل او التى تنشأ مستقبلا على ذات النهج . ولم تأخذ الجمعية بهذه الاقتراحات وأيدت مشروع الحكومة فى عمومه ، وعلقت جريدة ((**الاجبسيـــان جازيت**)) على ذلك بقولها « ستكون النقابات الزراعيـــة فى المستقبل تحت قدم الحكومة » ثم اشتعلت الحرب العـــالمية الاولى ولم يصدر القانون .

ومع الحرب فرضت الحمـــاية البريطانية على مصر ، وفرضت الاحكام العرفيـــة ، وتجمد بفعل الارهاب البريطانى نشاط الحركة الوطنية العلنى ، ووقفت السلطات بعنف ضـــد اية دعوة للتجـــديد تتعلق بالجماهير . وقد عملت الحكومة على انشاء بعض جمعيات التعاون الاستهلاكى ، وساعدتهـــا تخفيفا لازمات التموين التى عانت فيها الجماهير . ولكنها كانت جمعيات تظهر برغوة الصابون (**كما يقول ابراهيم رشاد من رواد حركة التعاون المصرية**) وسرعان ما تختفى فلا يبقى لها وجود . ولم يستطع العيش خلال هذه الفترة الا بعض جمعيـــات عمر لطفى وتلامذته لاستنادها الى المبادرة الشعبية فى انشائها ، ولرسوخ الاســـاس الديمقراطى الذى يقف عليه .

الحركة التعاونية وثورة ١٩١٩

وبعد الحـــرب اشتعلت ثورة ١٩١٩ ، وهزت المجتمع المصرى حتى الاعماق ، واتخـــذت طابعا عنيفـــا ، شارك فيهـــا الفلاحون بتحطيم خطوط المواصلات والهجوم على مكاتب الحكومة ومراكز البوليس وعلى القطارات المحملة بقوات الاحتلال . وشارك فيها العمال وانتشرت اضراباتهم واتسع انشاء النقابات ، وظهر الحـــزب الاشتراكى سنة ١٩٢٠ والحزب الشيوعى سنة ١٩٢٤ ، وتكون أول اتحاد للعمال فى مصر سنة ١٩٢٣ بالاسكندرية من عشرين نقابة (٥٠٠٠ عامل) . وفزع الاستعمار والرجعية ، وترددت القيادة الراسمـــالية للثورة ، ممثلة فى حزب الوفد . ولحظ الاستعمار والرجعية هذا التردد ، فسارعوا برسم مخطط ينظمـــون به قوتهم ويعزلون به الرأسمالية الثائرة المترددة عن الشعب ، ويضربون به حركة الجمـــاهير . وتمثل ذلك فى اعلان تصريح **٢٨ فبراير ١٩٢٢** يعترف لمصر بالاستقلال الرسمى ، وفى اعـــداد دستور ١٩٢٣ ، وفى انفصال الرجعيـــة عن الوفد وتكوينهـــا حزب الاحرار الدستوريين ، يعتمد عليه فى لعبة الحكم البرلمانى .

واذا كانت النقابات والجمعيـــات التعـــاونية الزراعية ، برغم اختلاف التركيب الطبقى لكل منهما ، مؤسستان اقتصاديتان يتجمع فيهما العمال وجماهير الفلاحين لحل مشاكلهم الاقتصادية ، ويكون لـــكل منهما فى هذا التجمع ما يساعده على الوعى بوضعه الطبقى فى المجتمـــع ، وعلى التمرس بالاســـاليب الديمقراطية وبالعمل الادارى ، ممـــا يساهم فى ظهور كل منهما فى المستقبل كقوة سياسية مستقلة ، ومما يكفل لهمـــا أعظم الاستفادة من الضمـــانات الديمقراطية التى انتزع الشعب بعضها فى دستور ١٩٢٣ ، اذ كان ذلك ، فقد عملت الرجعية والاستعمار على تحطيم بذور هاتين المؤسستين الشعبيتين ، كجزء من ضرب الحركة الوطنية ليأتى الدستـــور بعد ذلك على أرض صمـــاء . فلم يســـتمر اتحاد العمال الذى انشىء فى هذا الوقت . وتكون اتحاد آخر فى مارس سنة ١٩٢٤ تحت ســـيطرة الوفد ، كمحاولة من الرأسمالية الوطنية لفرض سيطرتها على الحركة العمالية .

وبالنسبة للحركة التعاونية ، صدر القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ (قبل العمل بالدستور) ينظم ((**شركات التعاون الزراعى**)) ونقل الحركة التعاونية من يد الشعب الى يد الحكومة . ومنع انشاء الجمعيات الا طبقا لاحكامه ، وانشأ ((**قسم التعاون**)) بوزارة الزراعة يشرف على تكوين الجمعيـــــات ويراقب نشاطها ويطلع على دفاترها وحساباتهـــا ويفتش مكاتبها ومخازنها . وقد كان ربط الحركة التعاونية بالحكومة على هذا النحو ، ممـــا يراد به ضمان سيطرة الطبقات الحاكمة عليها ، وضمان عزلها عن حركة الجماهير السياســـية المناوئة للاستعمـــار والرجعية . وحرص القانون على ان يؤكد هـــذا المعنى بأن حرم على الجمعيات الاشتغال بالمسائل السياسية « او تقـــديم المساعدة أو المعونة بأية وســـيلة بالذات او بالواســـطة الى الاحـــزاب السياسية » ، ورتب جزاء الحل على مخالفة هذا الحظر . كما حرص على ان يزهق روح الديمقراطية داخل الجمعيات باجازة حضور أعضاء الجمعيات بالانابة مما يشجع على التغيب وبتصحيح الانعقاد الثانى للجمعية مهما كان عدد الحاضرين وكان ذلك مثـــارا للنقد بين المهتمين بالتعاون وقتئـــذ ، فلن تستحق الجمعية اسمها الا اذا شارك اعضاؤها فى مراقبة أجهزتهـــا مراقبة فعالة وفى ادارتهـــا . وجعل الحد الادنى لرأسمال اى جمعية لايقل عن ٢٥٠ جنيها مما يعوق مبادرة صغـــار الفلاحين فى تكوينها . واغفل القانون تنظيم انشـــاء الاتحادات التعاونية ، وهى اســـاس هام فى البناء التعاونى الديمقراطى المستقل فى نشاطه التمويلى والتجارى عن البنوك والتجار الكبار . وكان «قسم التعاون»

هو ما يقوم ببعض مهام الاتحاد التعاوني، وهو جزء من جهاز الدولة يفرض على الحركة من السيطرة الرجعية والبيروقراطية ما لا تستطيع به ان تكون جماعة ديمقراطية اقتصادية للفلاحين . وفي ذات العام انشئت « لجنة استشارية لشركات التعاون الزراعية» من وزير الزراعة وبعض كبار الموظفين لرسم سياسة التعاون .

وقد أنشأ قسم التعاون بعد ذلك ثمانية تفاتيش له في الاقاليم ، تركزت فيها الاعمال المتعلقة بنشاط الجمعيات ، ومكنت لرجال السلطة من التدخل في شئونها . وقد أظهر رجال الادارة والقسم بعد صدور القانون نشاطا بيروقراطيا في انشاء الجمعيات، وتم ذلك احيانا بطريق الضغط الادارى أو بواسطة العمد ذوى النفوذ ممن حرصوا على تأسيسها حبا في الظهور فحسب، فجاء عام ١٩٢٥ بـ ١٣٥ جمعية ، وذكر ((**مستر كلند**)) (أحد خبراء التعاون الانجليز) ان كان الكثير منها غير حاصل على الارشاد الكافى ، وان انشاءها بهذه الصورة وقف عقبة في وجه ادارتها بالاسلوب الديمقراطي الذى يعتبر الشرط الضرورى لأى حركة تعاونية ناجحة، وأصبح عدد كبير منها لا وجود له فعلا(١٠) .

وبالمقابل كان قد لاحظ نفس الخبير الانجليزى في مقال نشر بمجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٢٥ ، ان احدى الجمعيات التى زارها ،وكانت مما انشىء قبل الحرب ، بنشاط عمر لطفى والحركة الوطنية — تعمل من ١٩١٠ ويتمتع مزارعوها (وهم ١٠٠ مزارع صغير) بالذكاء والروح العامة ،واستطاعوا ان يجمعوا من مواردهم المتواضعة ٢٠٠٠ جنيه ، وانهم يتمتعون بالاستقلال وضمان مورد القروض، وان الجمعية تتمتع في ادارتها بروح ديمقراطية قوية ولا تشكو عدم المبالاة من اعضائها ، وانهم يحضرون الاجتماعات بانتظام . واثنى على جهد استطاعت به الجمعية الاستمرار ثلاثة عشر عاما دون اية مساعدة او نصيحة او رقابة من الحكومة او من مؤسسة تعاونية ذات خبرة أوسع . وذكر ان جمعية اخرى ،وان كانت تتسم بعيب الخضوع لادارة الرجل الواحد وعدم اشتراك الاعضاء في ادارتها ،فان راس مالها يبلغ ٦٠٠٠ جنيه ،وتسير بطريقة مرضية يمكن معها بناء حركة تعاونية ديمقراطية حقيقية .

وإذا كانت الحركة التعاونية قد ظهرت اساسا كحل لمشكلة التمويل التى تخضع الفلاحين لسيطرة البنوك الاجنبية والمرابين ، فالملاحظ أن نظام التعاون الصادر سنة ١٩٢٣ لم يتضمن اسهاما من الحكومة في حل هذه المشكلة عن طريق الجمعيات . ولم تخصص اموالا لتمويلها . وقد اتت وزارة الوفد الى الحكم مع بدء العمل بالدستور في اوائل ١٩٢٤ ،وكان من بين القرارات الاقتصادية التى اتخذها البرلمان الوفدى « اعطاء الحكومة سلفا لشركات التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية » ولكن يبدو ان سقوط الوزارة السريع في آخر العام لم يمكنها من تنفيذ هذا القرار . ولم تخصص اموال لتمويل الجمعيات حتى ١٩٢٦ ، اذ مولت في هذا العام والذى يليه من الاعتماد الحكومى المخصص لاقراض الصناعة والذى كان يتولى توزيعه بنك مصر(١١) . وقد بلغ عدد الجمعيات المنشأة حتى ١٩٢٧ ، ١٤٧ جمعية ، وبلغ عدد اعضائها ١٢٫٢٨٩ عضوا ،وراس مالها ٤٦٫٦٦ جنيها . (١٢)

والحاصل انه مع ما خاضت الجماهير في هذه الفترة من معارك من اجل ترسيخ اسس الديمقراطية السياسية ، ارتفعت الاصوات تطالب بتعديل قانون ١٩٢٣ بما يتمشى مع هذه الإسس ، وبما يكفل قيام حركة تعاونية وتوجهها الجماهير وتسيرها . وقد اسفرت المعارك الدستورية في يونيه ١٩٢٦ عن اجراء انتخابات جديدة وسقوط وزارة ((**احمد زيور**)) — رجل الملك والإنجليز — وتكوين البرلمان بأغلبية ١٦٠ وفديا من ٢٢٤ دائرة، وتشكيل وزارة ائتلافية وفدية — دستورية برئاسة ((**عدلى يكن**)) ، وولى وزارة الزراعة بها ((**فتح الله بركات**)) احد رجال الوفد .وتولى (**سعد زغلول**) رئاسة مجلس النواب .

وكان (**سعد زغلول**) ممن إعترض على مشروع القانون الذى تقدمت به حكومة الاحتلال الى الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ . وكان سعد زغلول — كما يذكر ((**ابراهيم رشاد**)) في مقال له بمجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٩ — مع اهتمامه بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية قد صرف كل اهتمامه للوجه الديمقراطي لها . ونظر اليها كأحسن طريقة عملية لتدريب الشعب على الديمقراطية ، وانها لازمة للحكم الدستورى والنظام الديمقراطي في مصر . وان البرلمان والتعاون هما مؤسستان ديمقراطيتان شقيقتان تنتميان الى الشعب وتعملان من أجله ، ويساعد

(١٠) تقرير منشور بكتاب « التعاون الزراعى » الجزء الثانى تاليف ابراهيم رشاد
(١١ ، ١٢ ، ١٣) « التعاون الزراعى » تأليف إبراهيم رشاد

كل منهما الاخر ، ويساعدان الشعب للسيطرة على مصيره وتحقيق مطالبه .

وبهذا الفهم عمل البرلمان الوفدى والحكومة وقتها على انتشال الحركة من عثرتها ، وظهر القانون ٢٣ لسنة١٩٢٧ منظما للجمعيات التعاونية المصرية . وابقى القانون لقسم التعاون اهميته واشرافه . ولكنه انشأ مجلسا اعلى للجمعيات التعاونية ـ بديلا عن المجلس الاستشارى السابق ـ يتكون من خمسة وعشرين عضوا :
ويمثل الجانب الديمقراطى فيه عضوان من مجلس الشيوخ وثلاثة من مجلس النواب ، وثمانيةأعضاء تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية ، وكان باقى المجلس من بعض كبار الموظفين ومن الفنيين فى الشئون الاقتصادية والزراعية . وافرد القانون بابه العاشر لتنظيم تكوين الجمعيات التعاونية المركزية والاتحادات التعاونية ، ينتقل اليها عند نشوئها اختصاص « قسم التعاون » فى التفتيش على الجمعيات . ولم يجز الانابة فى الحضور الا عن النساء والقصر . وكان من اهم سماته ان حاول اخراج الحركة التعاونية عن حدودها الزراعية ، ونظم انشاء الجمعيات للاغراض الزراعية وغيرها فى القرى والمدن .

ومع ما اتسم به هذا القانون من اقتراب من فكرة التعاون بروحها الديمقراطية ، فقد عكس طبيعة القيادة الوفدية بالنسبة للجماهير ،وعجزها عن المشاركة فى تنظيمهم على نحو فعال .ولا شك ان بعض رجال الوفد قد ساهم فىتكوين الجمعيات التعاونية فى الريف . ولكن لم يلحظ ان كان للوفد دور فعال فى تكوينها ونشرها بمايتناسب مع ايمانه بها ، وبما يتناسب مع اثره ونفوذه الضخم وقتها بين الجماهير ، ولم يلحظ ان قاد حملات لتعبئة الفلاحين من اجل انشائها . لقد كان جهد الوفد الاساسى بالنسبة لنشاط الجماهير السياسى ، ان يدافع عن ممارسته التلقائية ، دون ان يبذل جهدا كبيرا فى توثيق روابطه التنظيمية بهم ، وكان جهده الاساسى بالنسبة للحركة التعاونية ، ان يوضع لها القانون الذى يفتح امامها ـ نسبيا ـ امكانيات النمو التلقائى ، دون ان يبذل فى تكوينها الفعلى من الجهد ما يتلاءم مع وضعه ونفوذه واحساسه بأهميتها .

وقد كانت الحكومة الائتلافية سنة١٩٢٦ مكونة من الوفد ومن الاحرار الدستوريين (حزب الاقطاع وكبار الملاك) وتحت رئاسة من اسماه سعد زغلول من قبل « **جورج الخامس** » وذلك مهادنة للرجعية وتجنبا للصدام مع الانجليز . وكذلك كان التنظيم الجديد للتعاون ، فقد ابقى سيطرة الحكومة على التعاون عن طريق « قسم التعاون » وهى سيطرة كانتتهدد شعبيتها .وكان صميم العيب فى انها سيطرة لحكومة لم يكن للوفد عليها سلطة منفردة دائمة . فهو لم يستطع برغم اغلبيته البرلمانية سنة ١٩٢٦ ان يصل وحده إلى الحكم ، ولا ان يبقى فىالسلطة عام ١٩٢٤ طويلا. وكان مفادهذا الوضع انيبقى للرجعية فىالاشراف على الحركة جانب ذو شأن . وقد كان فى تنظيم تكوين الاتحادات التعاونية وجه شعبى وتعاونى اصيل ، ولكن كان فى عدم انشائها فعلا مظهر ضعف واضح . وكان فىالنص على تولىالاتحادات مستقبلا مهمة التفتيش على الجمعيات بدل «قسم التعاون » مظهر لاتباع سياسة التدرج والاصلاح.

المحاكم المختلطة

تمثلت الامتيازات الاجنبية ، فى عدمخضوع الاجانب للسلطة المحلية ولا للقضاء المحلى. ولم يكن احد يستطيع مقاضاة الاجنبى إلا أمام القنصلية التى يتبعها . ونتج عن ذلك فوضى فى الانظمة القضائية والقانونية ، لافيما يتعلق بالمصريين ازاء الاجانب فقط ، ولكن بالنسبة للاجانب المختلفى الجنسية . ومع زيادة النفوذ والمصالح الاجنبية فى مصر بعد منتصف القرن التاسع عشر ، كان لابد من تنظيم القضاء الذى يخضعون له ، بما يحفظ على الاجانب وضعهم المتميز ازاء المصريين وعدمخضوعهم للسلطةالمحلية ، ومما يخضعهم معا لنظام واحد وقضاء واحد تنتظم بهما المعاملات بينهم مهما اختلفت جنسياتهم .
ونشأ القضاء المختلط بعد مفاوضاتدامت تسع سنوات ، وافتتحت المحكمة فى أول يناير سنة ١٨٧٦ .

وكان قضاة المختلط أجانب ، يحكمون بقوانين أخذ أغلبها من التشريعات الفرنسية وهى القانون المدنى والمرافعات وقانون العقوبات وتحقيق النيابات . ونصت اتفاقية انشاء المحاكم المختلطة علىعدم خضوعالاجانب لاى قانون مصري يصدر الا اذا وافقتالمحكمة المختلطة على سريانه عليهم . فضمن الاجانب بذلك بعدهم عن سلطة التشريع المصرى .

واستمرت المحاكم المختلطة قاعدة للاحتلال التشريعى والقضائى فى مصر حتىعقدت سنة ١٩٣٧ إتفاقية مونترو ، التى نصت علىإلغاء الامتيازات الإجنبية ، وعلى سريان القوانين المصرية على الإجانب . ونصت على الغاء المحاكم المختلطة بعد ١٢ سنة لتنتهى فىأكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وكان في النص على ان « الاتحادات التعاونية خاضعة لرقابة قسم التعاون » مظهرا لهيمنة الحكومة على الحركة حتى بعد ظهور الاتحادات ، وهي حكومة لم يستطع الوفد السيطرة عليها تماما ولا يريد أن يتحداها .

وقد لاحظ ابراهيم رشاد في كتاب « التعاون الزراعي» انه برغم مبدا شعبية الحركة التعاونية الذي حرص قانون ١٩٢٧ على تقريره ، وبرغم بعض الضمانات التي تضمنها ، فقد عانت فيما بعد من الاعتداء على مبادئها الاساسية ،وتناقصت الحرية التي منحت لها بدل ان تتزايد . ولما اتت حكومة **محمد محمود** سنة ١٩٢٩ بوقف الدستور، وبسياسة اليد الحديدية ، عدل تشكيل المجلس الاعلى ليكون من خمسة عشر عضوا منهم اربعة فقط تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية عند تكوينها . وقد ادى هذا الموقف برمته الى سيطرة البيروقراطية على الحركة ومايترتب عليهامنتفشي المحسوبية وان يستبدل بمبدا « **بقاء الاصلح** » مبدا « **فناء الاصلح** » .ثم جاء «**اسماعيل صدقي**» سنة ١٩٣٠ فوزع عمل قسم التعاون على تفاتيش وزارة الزراعة « وادار التعاون بنفسه كأنه عمل اداري او جزء من سكرتارية الوزارة »

على انه ايا كانت هذه الظروف الصعبة التي احاطت بالجمعيات ، فقد كانت رغبة الفلاحين في الحصول على السلف ومواد الزراعة كفيلا بزيادة عددها . وباعتبار اثر نشاط الجمعيات في حياتهم، وتأثرا بالحركة السياسية والصراع السياسي من اجل الديمقراطية ، مارسوا العمل من خلالها وحققوا الكثير من الفوائد . واذا كان عام ١٩٢٥ قد سجل زيادة مصطنعة فيعدد الجمعيات المنشأة فان الأعوام التالية شاهدت نموا أبطأ في الحركة، ولكنه نمو حقيقي ، يعكس حاجة الفلاحين في انشائها باعتبارها المؤئل الاقتصادي الذي ييسر لهم سبل التمويل بشروط مواتية نسبيا او اقل عبئا من قروض المرابين . ونشأ في سنة ١٩٢٦ احدىعشرة جمعية ،ثم بعد صدور القانون الجديد انشئت ١٠٢ جمعية اخرى ، وفي سنة ١٩٢٨ ، ١٥ جمعية ، وفي ١٩٢٩ ، ٥٥ جمعية ، ثم بلغ عدد الجمعيات المنشأة سنة ١٩٣٠ ، ٢٩٧ جمعية . واذا كانت الزيادة الاخيرة راجعة لاصطناع رجال الادارة ، فقد كان في رصد بعض الاعتمادات الحكومية لتمويل الحركة منذ ١٩٢٧ ، وفي زيادة احساس الفلاحين بفائدة التعاون ، ونشاط بعض اعضاء البرلمان في بلادهم .. كان في ذلك جميعه ما اسهم في نموها . وقد انخفض عدد الجمعيات المنشأة في السنتين التاليتين (٢٥ جمعية — ٢٢ جمعية) اذ حلت الازمة الاقتصادية ، وتولىصدقي الحكم وخفضالاموال المخصصةلاقراضها ،صارفا جهد الدولة كلها فياقالة البنوك وكبار ملاكالارض من ثمار الازمة .

وقد بلغ مجموع الجمعيات الزراعية سنة ١٩٣٢ ، ٥٥٩ جمعية (٥٤٫٩٧٣ عضوا ،١٥٨٫٣٨٢ جنيها) . ولاحظ « **مستر كلند** » في تقرير كتبه في ذات العام « ان عددا عظيما من الجمعيات سائرة على الطرق الديمقراطية متشبعة بالمثل الاعلى التعاوني » وضمن تقريره ملاحظاته عن سبع جمعيات زارها ، ويبين منه أن منها ٣ جمعيات (اسنيت وميت كنانة بالقليوبية ، المهدية بالشرقية) يراسها عمد القرى ، وواحدة (التانيا بالجيزة) يراسها رجل ثرى يقرض الاعضاء فلا يحتاجون الى البنوك ، وان جمعيتي القليوبية من جمعيات « الرجل الواحد » ولكن اولاهما تقوم بخدمة اعضائها خدمة نافعة ، وثانيتهما مرتبكة ، رئيسها اكبر مدين لها . وان جمعية الشرقية التي يراسها العمدة فان جميع العائلات بالبلدة ممثلة فيها ويشتركون فيادارتها اشتراكا فعليا .وانجمعية درباشةبالبحيرة ، رئيسها هو الروح العاملة فيها ولكن اعضاؤها ·« يدركون المثل التعاوني الاعلى ادراكا واسعا» .ولاحظ على اعضاء جمعيةالتانيا بالجيزة «الرقيوالنشاط والاشتراكالفعلي فيمهام الجمعية » كما لاحظ على اعضاء جمعية كفر طهرمس « الاهتمام الفعلي بادارة الجمعية وفهم الاساليب والمثل الاعلى التعاوني فهما عظيما ».

تطور الحركة

ومع اهتمام البرلمان الوفدي سنة ١٩٢٧ بالحركة التعاونية ، واصداره القانون المنظم لها، صادق ايضا على اعطاء بنك مصر قرضا حكوميا يبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه (زيد مائة الف جنيه اخرى) على ذمة اقراض الجمعيات التعاونية . وكان القرض الى البنك بفائدة ٢ ٪ ،ومنه الىالجمعيات بفائدة ٤ ٪ ، ومن الجمعيات الى الاعضاء بفائدة ٧ ٪ ،واشترط الا تزيد مدة القرض عن١٢ شهرا. واضطرد نمو القروض المنصرفة الى الجمعيات منقرض الحكومة ،فبلغت ٢٨٫٤٨١ جنيهبمتوسط ١٦٧٥ جنيها للجمعية سنة ١٩٢٨ ، ١٢٧٫٤٥٤ جنيها بمتوسط ١١٤٨ جنيها للجمعية سنة ١٩٢٩، ١٢١٫٢٧٣ جنيها بمتوسط ١٠٨٨ جنيها للجمعية سنة ١٩٣٠ ، ١٦٤٫٣٧٣ جنيه بمتوسط ٦٣٧ جنيها للجمعية سنة ١٩٣١ (يضاف الى هذا المبلغ الاخير ٩٦٫٦٢٧ جنيه اقرضها بنك التسليف) ويلاحظ مع الزيادة المطردة في اجمالي القروض ، انخفاض نصيب كل جمعية منها ، وفي ذلك ما يدل على ان القرض الحكومي وحده لم يكن قادرا على سد

حاجة الجمعيات ، ولا كانت مسـاعدة الحكومة متمشية مع نمو الحركة .

وكانت الاجراءات المتبعة فى اقراض الجمعيات، تتم بعد موافقة « قسم التعاون » ، تخطره الجمعية بما تحتاجه من مال ، ويخطر هو البنك بما وافق على اقراضه ،ثم يقوم البنك ببحث ضمان الجمعية وقد كان يشترط الحصول على الضمان الشخصى من اعضاء مجلس الادارة او لجنة المراقبة فى كل جمعيـــة ، وكان يرفض الإقراض إذا كان المركز المالى لهؤلاء ضعيفا . ولا شك ان هذا ســاعد على سيطرة اغنياء الفلاحين على مجالس ادارة الجمعيات ، ما دام ان تمويلها مرتبط بقوة المركز المالى لاعضاء مجالس الادارة ، ومن ثم لن تكون للجمعيـــة فائدة كبيرة بغير وجود الاغنيــاء على راسها . وكان اعضاء المجالس يهدفون منضمان القروض إلى الحصول على النصيب الاوفر منها ، والى اطالة مدة عضويتهم وفرض هيمنتهم عليها.

وقد ترتب على نقص المبالغ المخصصة للاقراض، وعلى اجراءاته الســابقة ، خضـــوع الجمعيات للســيطرة الحكومية البيروقراطية وخضــوعها لسيطرة الاعضاء الاغنياء داخلها باعتبارهم مصدر ضمان التمويل . ثم سيطرة بنك مصر ، وهو مع كونه مؤسسة وطنية ، الا انه فى النهــاية بنــك راسمالى لا يهمه من الحركة وجهها الاجتماعى والسياسى ، ويتدخل فى اختصاصاتها ويعوقها من التفكير فى انشاء هيئاتها المركزية . وكل ذلك يفقد الحركة صفتها الشعبية ،ولذلك ارتفعت الاصوات تطالب بانشـــاء بنك تعاونى مركزى تؤسســـه الحكومة والجمعيات ، ويشرف ممثلو الجمعيات على ادارته . وكان ذلك فى وقت حدثت فيه الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ودفعت الفـــلاحين الى الاملاق ، وتراكمت عليهـــم الديون ، وعجـــزت الجمعيات عن سداد قروضها وجمــد بل تقلص نموها .

وفى سنة ١٩٣١ انشــأت حكومة **اســماعيل صدقى** بنك التسليف الزراعى . وابتعدت بتكوينه عن ان يكون بنكا تعاونيا . إذ اقتصر المساهمون فيه على الحكومة والبنوك دون الجمعيات . وكان راس ماله مليون جنيه ، واقرضته الحكومة ستة ملايين جنيه بفائدة ١ ٪ ، وانتقل اليه من بنك مصر باقى القرض التعاونى . وكان يمنح الجمعيــات القروض بفائدة ٥ ٪ ، وتمنحها هى لاعضــائها بفائدة ٦ ٪ ، واذا كان ذلك يعنى انخفاض فوائد الاقراض بالنسبة للاعضاء ، فقد كان ذلك على حساب ما يعود على الجمعيات من ارباح ، وقد زادت فائدة البنك (عن فائدة بنــك مصر) على حساب الجمعيات ايضا ،وذلك مما يضعف المركز المالى للجمعيات .

وكانت بعض قروض البنك تمنح عينا فى شكل بذور واسمدة بخصم قدره ٥ ٪ عن سعر السوق، وهو خصم يقل عما كان يخصمه للجمعيات التجار العاديون (١٣) وقد مارس البنك اقراضـــه كأى مؤسسة رأسمالية ، كان يستعمل الحجز الادارى على المحاصيل إستيفاء لديونه بلا هوادة ، وبما يضر بمصالح الاعضاء ويؤدى الى الحط من قيمة محصولاتهم ، وقد كان هذا هو ذات الضرر الذى يتوخى الفلاحون بانضمامهم الى الجمعيات تلافيه.

والحاصل ان البنك لم يكن يقصر اقراضه على الجمعيات التعاونية ، وكان يتعامل مع صـــغار الزراع مبــاشرة وعن طريق فروعه المنتشرة فى الريف . واعاق ذلك تطور الحركة التعاونيـــة ، ومكن طالبى الاقراض من التعامل مبــاشرة مع البنك ، سيما ان سياسته مع الجمعيات بالنسبة لضمان القروض وتوقيع الحجوز ، لم تكن تتميز عن سياسته مع الافراد . وقد ذكر « مستر كلند » فى تقريره سنة ١٩٣٢ ان البنك لا يبدى اهتماما

مجلس شورى القوانين

بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، الغى مجلس النواب . وصدر قانون نظامى سنة ١٨٨٣ يتضمن انشاء « مجلس شورى القوانين » ، « والجمعية العمومية » .

ويتكون مجلس شــورى القوانين من ثلاثين عضــوا ، منهم ١٤ عضــوا تعينهم الحكومة والباقى ينتخبون . ولايصدر المجلس قراراته الا باغلبيــة ثلثى الاعضــاء . وهو مجلس إستشارى لايلزم الحكومة باصدار تشريع ما ولا يستطيع منعها من اصدار تشريع تراه . وكان له أن يبدى رأيه فى الميزانية دون ان يكون ذلك ملزما للحكومة . وكانت جلساته تعقد بصفةسرية . فهوبتشكيله واختصاصاته كان مجردا من أيةسلطة خاضعا للحكومةتماما

اما الجمعيــة العمومية فـكانت تتكون من اعضاء مجلس شورى القوانين والوزراء و٤٦ عضوا آخر منتخبين ، وهى تجتمع كل سنتين للنظر فى تقرير الضرائب الجديدة ولتستشار فى عقد القروض .

واستمر العمل بهذا النظام ثلاثين ســنة حتى حلت محل المجلسين سنة ١٩١٣ الجمعية التشريعية التى تلتها اعلان الحرب العــالمية وفرض الحماية البريطانية على مصر .

بنشر الحركة التعاونية والمهم لديه هو الضمان . وقد كانت نسبة قروض البنك للجمعيات سنة ١٩٣٢ ٦ر٥ ٪ من مجموع قروضه ، وبلغت سنة ١٩٣٩ ٢٢ ٪ ، سنة ١٩٤٢ ٢ر٢٩ ٪ ثم انخفضت سنة ١٩٤٥/٤٤ الى ١ر٢٥ ٪ ، ٢ر٢٣٪ (١٤) (قارن ذلك بقروض الجمعيات التى ارتفعت من ٣٠ ٪ سنة ١٩٥٥ الى ٧٠ ٪ سنة ١٩٥٩) (١٥)

لذلك فان عدد الجمعيات الزراعية وان تابع نموه من سنة ١٩٣٢ ، فهو لم يزد فى سنة ١٩٣٩ عن ٧٤٥ جمعية (٧٢٠٠٠ عضو ٦١١ر٢١٤ جنية) (١٦) بمعنى انه لم يزد خلال سبع سنوات عن حوالى ٢٠٠ جمعية . وقد بلغ سنة ١٩٤٢ ، ٧٦٧ جمعيه زراعية (٨١٣ر١٠٦ عضوا ، ١٩٥ر٢٥١ جنيها)

ويذكر شارل عيسوى (١٧) ان تخفيض البنك بعد ذلك لفوائد قروضه المقدمة للجمعيات عن فوائد قروض الافراد قد دفع بكبار الملاك « الى الانضمام الى الجمعيات القائمة وضمان السيطرة عليها » . وكان لذلك اثره فى اعاقة نمو الروح الديمقراطية التعاونية .

ومهما كانت العقبات امام نمو الحركة التعاونية واتساعها ، فقد كان نموها وانتشارها ضرورة اقتصادية بالنسبة للفلاحين . وبرغم العقبات التى صادفتها ، فلم تنتكس طوال هذه الفترة ، بل كانت تزيد عددا واعضاء ومعاملات . وكانت تسرع فى النمو مع الضائقات المالية ومع ارتفاع موجة الحركة الشعبية الوطنية . وقد شاهدت مصر ابان الحرب الثانية ، ارتفاعا فى الاسعار ونقصا فى المواد اللازمة للزراعة والاستهلاك ، وعمت الضائقة على الاخص سنة ١٩٤٢ وسارت المظاهرات تطلب الخبز وسقطت وزارة « حسين سرى » ، وجيء بحكومة الوفد لتهدئة الجماهير . وخلال هذا العام كان عدد الجمعيات ٦٧٦ زاد فى العام التالى مباشرة الى ١٦٦ر١ جمعية (٦١٨ر٢٤٣ عضوا ، ٩٨٦ر٤٠٦ جنيها) ثم الى ٥٦٥ر١ جمعية (٧٥٦ر٥٤٥ عضوا ، ٧٨٢ر٧٤٤ جنيها) سنة ١٩٤٤ . كما زاد عدد الجمعيات الاستهلاكية خلال هذه الفترة ، فبلغ الاجمالى سنة ١٩٤٤ ، ١٩٣٣ جمعية (٩٨١ر٨٠٥ عضوا ، ٩٤١ر١٩٧ر١ جنيها) وكان من اسباب نموها الكبير خلال هذه الفترة ، فضلا عما سبق ، ان الحكومة اناطت بها توزيع بعض السلع التموينية . ثم ارتفع العدد سنة ١٩٤٥ الى ٢٠١٨ جمعية (٩٠ر١١٨ر٨١٨ عضوا) منها ١٦٤١ جمعية زراعية (٨١٠ر٥٤٥ عضوا) ونشأ عدد من الاتحادات التعاونية .

وكانت حكومة الوفد قد اصدرت سنة ١٩٤٤ قانونا جديدا لتنظيم الجمعيات التعاونية ، استبدل فيه « بقسم التعاون » «ادارة التعاون » وخولت لها معظم سلطات القسم القديمة . وفى سنة ١٩٤٩ زيد راس مال بنك التسليف نصف مليون جنيه اشتركت الحكومة والجمعيات فى دفعه مناصفة ، ومثلت الجمعيات فى مجلس ادارته . واصبح اسمه **«بنك التسليف الزراعى والتعاونى»** ثم لم تتخذ ازاء البنك الخطوة التالية التى كان يأمل التعاونيون فيها ، وهى ان يصبح بنكا تعاونيا بحتا تشترك فيه الحكومة والجمعيات فقط . وذلك حتى صدرت قوانين التأميم سنة ١٩٦١ بعد ثورة يوليو .

ولم يكن قانون ١٩٤٤ هو القانون المرجو لحل مشكلة التمويل ولدعم الروح الديمقراطية فى الحركة التعاونية . ولقد اشتعلت الحركة الوطنية الجديدة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتبنت المفاهيم الاشتراكية ، ورفعت شعارات تحديد الملكية الزراعية . واكدت على مطلب انشاء التعاونيات الزراعية كجزء من هدف اعادة توزيع الثروة الزراعية ، ولم تعد تنظر الى التعاون كوسيلة اصلاحية لحماية الفلاح من المقرضين وكفالة تمويل زراعته فقط ، ولكن ارتبط هدف انشاء التعاونيات الزراعية من صغار الفلاحين بقضية الثورة الاجتماعية والقضاء على الملكيات الكبيرة .

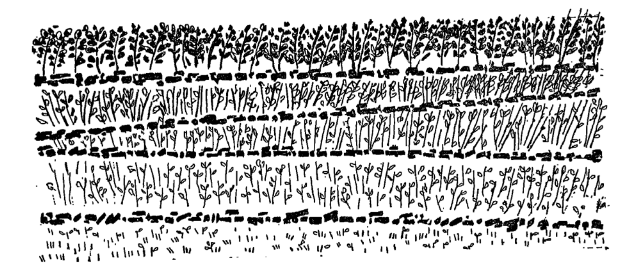
(١٤) G. Heyworth . Dume Egypt - The co - operative Movement

(١٥) التعاون من الناحيتين المذهبية والتشريعية تاليف د. محمد حلمى مراد

(١٦) G. Heyworth . Dume Egypt - The co - operative Movement

(١٧) C . Issawi Egypt - An Economic and Social Analysis





تحرير قوى الإنتاج فى الريف

عادل غنيم

أن جوهر المسألة الزراعية هو تحرير الفلاحين من جميع صور الاستغلال، وذلك بتحرير قوى الانتاج فى الزراعة من علاقات الانتاج شبه الاقطاعية والرأسمالية وهذا يعنى احداث ثورة كاملة فى أسلوب الانتاج الزراعى . وذلك بالانتقال من الزراعة القائمة على الانتاج الصغير المتخلف الى زراعة اشتراكية متقدمة قائمة على تعاونيات الانتاج قادرة على استخدام آخر مبتكرات العلم والتكنيك الزراعى .

فقضية الديموقراطية وبناؤها هى قضية الملايين من الفلاحين الذين يكونون غالبية الشعب الساحقة ولا يتصور اقامة ديموقراطية واسعة وحقيقية ما لم يتم تحرير الفلاحين نهائيا من سيطرة الملاك الكبار والرأسماليين فى الريف .

كما أن حل التناقض بين الطريق الاشتراكى والطريق الرأسمالى للتطور فى بلادنا رهن بحل المسألة الزراعية .

ويتوقف ايضا على حل المسألة الزراعية حل التناقض بين الصناعة والزراعة وتحقيق الوحدة العضوية للانتاج الاجتماعى . ويتمثل هذا

التناقض فى مشكلة السوق ، والسوق كما هــو معروف هو الصلة التى تربط الصناعة بالزراعة

فالصـــناعة الاستهلاكيـــة لازالت تعتمد على المدينة كسوق لتصريف منتجاتها نظـــرا لضعف القوة الشرائية لجماهير الفلاحين الذين يـــكونون السوق الطبيعى للصناعات الاستهلاكية .

وفى مجال الصناعة الثقيلة نجـــد أن الزراعة بوضعهـــا الراهن حيث يســـود الانتـــاج الفردى الصغير ، عاجزة عن استخدام قـــوى الانتـــاج الحديثة التى يتيحها بنـــاء الصناعات الهندسية والـــكيماوية ومن هـــــذه الزاوية يقف المشروع الفردى الصغير عقبة فى طريق توسع وتـــكامل الصناعة الثقيلة ، ومن هنا ايضا تتضح الصـــلة العضوية بين الثورة الصناعية والثورة الزراعية

كما ان الزراعة الاليـــة الحديثـــة التى تتميز بالانتاجية المرتفعة هى التى تستطيع تلبية الطلب المتزايد فى المدن الصناعية النامية على المـــواد الغذائية والخـــامات الزراعية اللازمـــة للصناعة

يضـــاف الى ذلك أن حل المســـألة الزراعيـــة يعنى حل **المعادلة الصعبة** التى طرحها ميثـــاق العمل الوطنى وهى : **كيف نزيد الانتاج وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى الســـلع والخدمـــات مع استمرار التزايد فى المدخـــرات اللازمـــة للاستثمارات الجديدة ؟ .**

فتصفية الاســـتغلال الاقطاعى والرأســـمالى تماما فى الريف يمكن تحويل القيمة المضـــافة التى تذهب الى جيوب ملاك الاراضى والرأســـماليين الزراعيين (١) الى عملية إعادة بنـــاء الريف على أسس عصرية وفى رفع مستوى الفلاحين المـــادى والثقافى وكذلك فى توفير جانب هام من التمويل اللازم لبناء الصناعة .

طبيعة الثورة الزراعية

وللثورة الزراعية مرحلتان متكاملتان ومتداخلتان:

● **مرحلة ديموقراطية** تهـــدف الى تصفيـــة علاقات الانتاج شبه الاقطاعية .

● **ومرحلة اشتراكيـــة** تستهـــدف تصفيـــة الاستغلال الراسمالى فى الريف وســـــد الطريق أمام احتمالات تطور الرأسمالية فى الزراعة وذلك بتحويل الفلاحين من منتجين فرديين محدودى القدرة الى منتجين تعـــاونيين وشعار هــــذه المرحلة « التعاونيات الانتاجية » .

ولا بد أن يتم هذا التحول تدريجيا بمـــا يتفق ومعدل نمو قوى الانتاج فى الزراعة ،اى بما يساير تطور القاعـــدة المادية والتكنيكية الزراعيـــة . وان يتم هـــذا التحـــويل ديمـــوقراطيا لا عـــن طريق الاملاء وبالاســـاليب الادارية بل معتمدا على الاقناع وعلى تحريك الحوافز الاقتصـــادية لدى جماهير الفلاحين اى من خلال اقتناع الفلاح من واقع تجربته الذاتية . وهنا يبرز دور الاتحاد الاشتراكى وجهازه السياسى .

ولقد خطت الثورة الزراعية فى بلادنا خطوات واسعة نحو حل المسألة الزراعية وذلك بفضل تشريعات الاصلاح الزراعى التقدمية التى انتهجت سبيل التحديد المطرد للملكية والحيازة الزراعية ، والريع العقارى الزراعى ،وخلقت مقدمات التحول الاشتراكى فى الزراعة باقامة التعاونيات الزراعية فى مناطق الاصلاح الزراعى .

أين تقف الثورة الزراعية ؟

لتحديد المرحلة التاريخية التي يجتازها التحول الثورى فى الريف لابد من تحديد ما طرأ علي هيكل

---

(١) يقدر الريع الزراعى الذى كان يستولى عليـــه ملاك الاراضى قبل الثورة بـــ ١٤٠ مليون جنيه ، انخفض بعدالاصلاح الزراعي بمقدار ٤٠ مليون جنيه . فاصبح ١٠٠ مليون جنيه تضاف الى تلك الفوائد والارباح الرأسمالية التى يحصل عليها الرأسماليون من الزراعة ،وتقدر بعشرات الملايين من الجنيهات.

علاقات الانتاج الزراعى من تغيرات عميقة بفعل سلسلة قوانين الاصـلاح الزراعى والقـوانين الاخرى المرتبطة بها والمكملة لها منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو حتى الان . ولعل من المفيد هنا ان نبدا بالقاء الضوء على نظام الملكية الزراعية وتطوراته قبل الثورة وبعدها .

ظاهرة تركيز الملكية الزراعية قبل الثورة

منذ عهد **اسماعيل** ازداد تركز ملـكية الارض الزراعية فى أيدى فئة قليلة من كبار الملاك ، وبلغت الاراضى الزراعية التى تملكها الاسرة المالـكة قبل الثورة ۱۸۰٫۰۰۰ فدان . واذ نظـرنا الى الملكيات الكبرى قبل الثورة ، فاننا نجد :

٦١ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٢٠٠٠ فـدان ومجموع ما يملكونه ٢٧٧٫٢٥٨ فدانا .

٢٨ مالكا يملك كل منهم من ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ ومجموع ما يملكونه **٩٨٫٤٥٤ فدانا** .

٩٩ مالكا يملك كل منهم من ١٠٠٠ — ١٥٠٠ ومجموع ما يملكونه **١٢٢٫٢١٦ فدانا** .

٩٢ مالكا يملك كل منهم من ٨٠٠ — ١٠٠٠ ومجموع ما يملكونه **٨٦٫٤٧٣ فدانا** .

ومعنى هذا ان ٢٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣٫٤٠٠ فدان أى ان واحدا فى العشرة آلاف من الملاك يملـكون ١٠٪ من الاراضى الزراعية (١) ويدل احصاء سنة ١٩٤٦ على أن كبار الملاك الذين تزيد املاكهم على ٥٠ فدانا ويكونون ٥ر٪ من مجموع الملاك يملكون ٥٦٠ر٢٫١٤٠ فدانا أى ٣٤٪ من مجموع الاراضى الزراعية ، بينما كان صغار الملاك (اقل من خمسة أفدنة) ويكونون ٩٠٪ من مجموع الملاك لا يملكون اكثر من ٣٣٪ من الاراضى الزراعية فى حين بلغ عدد الفلاحين المعدمين اربعة ملايين نسمة .

توزيع الملكية الزراعية بعد الاصلاح الزراعى

لا شك أن تشريعات الاصلاح الزراعى وجهت ضربة قوية للاقطاع وحطمت الى درجـة كبيرة احتكار الارض وتركز ملكيتها فى أيدى حفنـة من كبـار الملاك .

فصادرت الثورة املاك الاسرة المالكة التى كانت تمثل رأس الاقطاع واكبر مالك للارض وبلغت جملة الاطيان المصادرة ١٨٠٫٠٠٠ فدان .

وحدد قانون الاصلاح الزراعى الاول (رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) الملكية بما لا تزيد عن ٢٠٠ فدان الفرد وبـ ٣٠٠ فـدان للاسرة وبلغت جملة الاراضى الخاضعة للاستيلاء طبقا لهذا القانون ٤٥٠٫٣٠٥ أفدنة .

غير أن القانون سمح لكبار الملاك الخاضعين لاحكامه بالتصرف فى القدر الزائد الى صغار الزراع الذين لا تزيد ملكيتهم عن عشرة افدنة وبلغت جملة الاطيان المتصرف فيها ١٤٥٫٠٠٠ فدان فتـكون

قوى الانتاج

هى الآلات والادوات التى تستخدم فى الانتاج الاجتماعى ، والناس الذين يحركونها ويعملون عليها ، وكذلك العلم والتكنولوجيا ، والمهارة الفنية التى تراكمت وتجمعت على مر الاجيال . وتعتبر أدوات الانتاج العامل الحاسم من بين جميع هذه العوامل فعليه يتوقف مستوى تطور قوى الانتاج ، فظهور المحراث مثلا هو الذى مكن الانسان من الانتقال من الرعى الى الزراعة، كذلك ادى استخدام الالة البخارية الى التحول من الصناعة الحرفية اليدوية الى الصناعة الالية الكبيرة .

(١) هذا الفـلاح وأسرة محمـد على (مطبوعات الاصلاح الزراعى) . ابراهيم عامر وثورة مصر القومية ص ٤٣ .

المساحة المستولى عليها فعلا ٣٠٥ر٣٠٥ أفدنة وعلى ذلك تكون جملة الإطيان المستولى عليها والمصادرة ٤٨٥ر٣٠٥ افدنة .

كما حلت الثورة **نظام الوقف** ، تلك المؤسسة الاقطاعية المتفسخة التي كانت تضم حوالى ٦١٠٫٠٠٠ فدان اى ١٠٪ من مجموع الاراضى الزراعية وتحبسها عن التداول وتخضعها لاسوأ وافسد طرق الاستغلال واكثرها تخلفا .

وتحول المستحقون في الاوقاف الاهلية بعد حلها الى ملاك فرديين . كما تسلمت الهيئة العـامة للاصلاح الزراعى اطيان الاوقاف الخيرية لتوزيعها على صغار الفلاحين وتقدر مساحتها بـ ١٤٨٫٨٧٦ فدانا (١) .

وفي **يوليو ١٩٦١** صدر القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي حدد ملكية الفرد بـ ١٠٠ فدان وبلغت المساحة المستولى عليها تنفيذا لاحكام هذا القانون حوالى ٢١٤ر١٣٢ فدانا (٢) .

كما استولى الاصلاح الزراعى على الارض الزراعية المملوكة للاجانب طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ٦٣ وتبلغ مساحتها ٩١٠ر٦١ افدنة يضاف الى ذلك ٣٢٣ر٦٩ فدانا اشتراها الاصلاح الزراعى من الحراسة ومن الشركات (٣) .

وبذلك تكون جملة المساحة التي شملتها هذه التشريعات الثورية ٣٢٤ر٥٤٥ر١ فدانا أي حوالى ٢٥٪ من جملة الاراضى الزراعية وقد غيرت هذه التشريعات **خريطة توزيع الملكية الزراعية** وان كانت قد لاقت الصعاب التالية :

● تمكن كبار الملاك في ظل قانون الاصلاح الزراعى الاول من تهريب مساحة ٠٠ر١٤٥ فدان من الاستيلاء أى ثلث المساحة الخاضعة للاستيلاء بالتصرف فيها لاقاربهم واعوانهم تحت ستار التصرف لصغار الزراع مما دعا الدولة الى اصدار القانون ٣٠٠ لسنة ٥٣ الذى وضع حدا لهذا التحايل بمنع التصرف في الاراضى الخاضعة للاستيلاء بعد اكتوبر ١٩٥٣ .

● اباح قانون الاصلاح الزراعى الاول لكبار الملاك الاحتفاظ لاولادهم بـ ١٠٠ فدان وحدد ملكية الاسرة بـ ٣٠٠ فدان ، فبادر كبار الملاك بمجرد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول بالتصرف في اطيانهم الى اولادهم وازواجهم حتى اذا ما اصدرت الثورة قانونا جديدا بتحديد الملكية لم تجد ماتستولى عليه وهذا ماحدث فعلا فعندما صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى جعل الحد الاقصى للملكية ١٠٠ فدان للفرد لم تزد المساحة المستولى عليها على ٢١٤ر١٣٢ فدانا وقد ساعدت الاجهزة القانونية التى عهد اليها بتفسير القانون وتطبيقه كبار الملاك على التهرب من احكامه عندما امتدت بتصرفات الملاك الى اولادهم وازواجهم ، السابقة على القانون .

لكل ذلك فان تشريعات الاصلاح الزراعى لم تؤد الى تصفية ملكية العائلات الاقطاعية الكبيرة تصفية نهائية وفي القضاء على سيطرتها في الريف، فما زال بعضها حتى اليوم يستحوذ على جانب كبير من الاراضى الزراعية ويمارس استغلاله للفلاحين بطريقة مقنعة . ولم تسكت الثورة على هذه الاوضاع فوجهت الضربة القاضية لكبار الملاك عندما فرضت الحراسة على املاكهم والتى انتهت في مارس ١٩٦٤ بتصفية هذه الطبقة تصفية كاملة.

وتتلخص آثار قوانين الاصلاح الزراعى بالنسبة لتركز الملكية الزراعية فيما يلى :

(١) الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى في ١١ سنة (مطبوعات الاصلاح الزراعى) ص ٢٠ .
ملحوظة : منها ٤٥١ر١١٠ فدانا أراضى اوقاف جهات البر العام طبقا للقانون ١٥٢ لسنة ٥٧ و ٣٣١ر٣٨ فدانا اخرى جهات البر الخاص طبقا للقانون ٤٤ سنة ١٩٦٢ .
(٢) المرجع السابق ص ١٠ .
(٣) المرجع السابق ص ٢٠ .

● أصبح كبار الملاك (اكثر من ٥٠ فدانا) يملكون ١ر٤٧٥ر٦٩٥ فدانا ، بعد ان كانوا يملكون ٢ر١٤٠ر٠٠٠ فدان ومعنى هذا أن نصيب كبـار الملاك من الاراضى الزراعية انخفض من ٣٤٪ الى ٢٥٪ (١) .

● بينما ارتفع نصيب صغار الملاك (خمســة افدنة) من ٣٣٪ الى ٤٥ر٥٪ ويزيد عدد الفلاحين المعدمين عن أربعة ملايين نسمة .

وهذا كله يعنى انالمسالة الزراعية لم تحلتماما **ولهذا خطا الميثاق الوطنى خطوة جديدة فى سبيل حلها عندما نص على وجوب تحديد ملكية الاسرة بمائة فدان موجها بذلك ضربة جـديدة لاحتــكار الارض .**

ظاهرة تفتت الملكية الزراعية قبل الثورة

كانت ظاهرة تفتت الملكية الزراعية فى مصر من أبرز مظاهر النظام شبه الاقطاعى الذى كانسائدا قبل الثورة والذى اتسم فى الوقت ذاته بالتركز الشديد فى الملكية .

وتبرز ظاهرة التفتت من الجدول رقم « ١ » . ويدل هذا الجدول على تفتت ملـكية الارض لدرجة خطيرة وعلى اطراد وتفاقم هذه الظاهــرة فارتفعت النسبة المئوية للملكية الصغيرة (اقل من خمسة افدنة) خلال خمسين سنة من ٢١ر٨٪ الى ٢٥ر٥٪ من مجموع الاراضى الزراعية بزيادة قدرها ٦٠٪ وهبط متوسط الملكية فى هذا القطاع خلال المدة نفسها من ١ر٤٥ فدانا الى ر٨٠ من الفدان .

وضاعف من حدة وخطورة هذا الوضع إقتران التفتت فى الملكية بالتفتت فى الاستغلال الزراعى ذاته نتيجة لسيادة نظام الايجار والمزارعة كذلك فان الجدول يكشف عنتدهور البرجوازية الصغيرة فى الريف وتفككها نتيجة لانهيار وإفلاس الجماهير الواسعة من صغار الملاك وفقرائهم وتحولهم الى صفوف فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .

ويمكن ارجاع ظاهرة تفتت الملكية والإستغلال الزراعى الى عاملين متشابكين :

الاول : ضعف التطور الراسمالى فى مجـال الانتاج الزراعى نتيجة لسيادة علاقات الانتاج شبه الاقطاعية التى تعرقل نمو قوى الانتاج الراسمالى فى الريف وتعوق عملية التمركز فى وسائل الانتاج ولضعف التكوين الراسمالى .

الثانى : الطبيعة الطفيلية لراس المال المصرفى (الربوى) والتجارى المملوك للبنوك والشركات الاستعمارية والذى كان يستنفد جانبا كبيرا من فائض عمل الفـلاحين المنتجين وينهب املاكهم ويحرمهم من اراضيهم عن طريق اغراقهم فى الدين وتحميلهم بفــوائد ربوية فاحشــة ، وعن طريق المضاربة على المحاصيل الزراعية .

وقد شملت عملية الافلاس والانهيــار قطــاع الفلاحين المتوسطين **(من ٥ — ١٠ افدنة)** ويدل على هذه الظاهرة الجدول رقم « ٢ » .

جدول رقم (١) (الملاك الاقل من ٥ أفدنة) (٢)

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية	متوسط الملكية	السنة
٧٦١ر٣٣٧	٨٣ر٤	١ر١١٣ر٤١١	٢١ر٨	١ر٤٥	١٩٠٠
٢ر٦٤١ر٨٧٨	٩٤ر٣	٢ر١٢١ر٨١٤	٢٥ر٥	ر٨٠	١٩٥٢

(من ٥ — ١٠ أفدنة (٣) جدول رقم ٢)

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية	متوسط الملكية	السنة
٨٠ر١٧١	٨ر٨	٥٦٠ر١٩٥	١١	٦ر٩٨	١٩٠٠
٧٩ر٢٥٩	٢ر٨	٥٢٥ر٩٠٤	٨ر٨	٦ر٦٣	١٩٥٢

(١) ذلك فى حدود نتائج تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الاولوالثانى وقانون المصادرة لاملاك إسرة محمد على .
(٢) التجديد فىالاقتصاد المصرى (الدكتور حسين خلاف) ص ١٠٤ و ١٠٥ .
(٣) المرجع السابق ص ١٠٤ و ص ١٠٥ .

فقد تضاعف عدد الفلاحين المعدمين (العمال الزراعيين) فبعد أن كان عـــددهم ۲٫٤١٠٫٠٠٠ سنة ١٩٠٧ أصبح ٤٫١٦٠٫٠٠٠ سنة ١٩٥٧ .

ويقدر ما يفقده الانتاج الزراعى نتيجة لتفتت الملكية بـــ ٣٠٪ من الطاقة الانتــاجية وذلك لان ضآلة الملكية مع تشتت اجزائها يؤدى حتما الى ضياع فى العمل وراس المال و ٤٥٪ من الاراضى الزراعية موزعة على أربع قطع (احصاء ١٩٥٢)(١) كمـــا أن المشروع الصغير القـــائم على مســـاحة تافهة من الارض عاجز عن اســـتخدام اساليب وادوات الزراعة الحديثة بالاضافة الى ما ينشـــا عن تفتت الملكية من تبذير وتبديد فى الارض بسبب وجود فواصل وحدود كثيرة ولزيادة طول الشبكة المائية اللازمة لرى وصرف كل قطعة ، ثم صعوبة تنظيم الدورة الزراعية .

ولقد عمدت الدولة عن طريق التشريع الى وقف الاتجاه التاريخى نحو تفتت الملــكية الزراعيـــة بالنص فى قانون الاصلاح الزراعى (الاول) على أنه اذا وقع ما يؤدى الى تجزئة الاراضى الزراعية الى أقل من خمسة افدنة وجب على ذوى الشأن ان يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الارض منهم ، فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الانصبة تباع الأرض بالمزاد .

غير أن هذا النص لم يجد طريقه الى التطبيـــق بسبب تعذر اتفاق الورثة على تخلى بعضهم عن نصيبه فى الارض لغيره وانه حتى لو امكن الاتفاق فانهم جميعا فقراء بحيث يصعب على معظمهم تدبير المال اللازم لشراء انصبة الاخرين . كما أن هذا القانون لا يمنع تجزئة الملكيات التى تقل عن خمسة افدنة .

وازاء افـــلاس الطريق الراسمالى التقليـــدى و «المشروع الخامس» فى حل مشكلة تفتت الانتاج والحيازة الزراعية تدخلت الدولة لحل المشكلة . وقدمت السياسة الزراعية فى هذا المجال بمرحلتين رئيسيتين : المرحلة الاولى من (١٩٦١ — ١٩٦٤) وتم خلالها بنجاح تنظيم **وتوحيد الدورة الزراعية** وذلك بهدف اعادة تنظيم الانتاج الزراعى على أساس احلال الزراعات الكبيرة محل الزراعات الصيف المتناثرة . والمرحلة الثانية تبدأ بسنة ١٩٦٤ وهى تتميز ببداية **تدخل القطاع العام فى الزراعة** لاعادة صياغة القطاع الفردى على أسس اشتراكيـــة عصرية تعتمد فى ذلك على قاعدته المادية والفنية المتقدمة وعلى ما يملكه من امكانيات علمية ومقدرة ادارية وتنظيمية وذلك من خلال التعاون بصوره العديدة مع الفلاح الصغير تطبيقا لخط الميثـــاق الوطنى الذى يقرر بوضوح « **ان التعاون ليس هو مجرد الائتمـــان البسيط الذى لم يخـــرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب وانما الافاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .**

انها تبدأ من عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتساير عملية التحويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الاكبر من ناتج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكن من استعمال احدث الالات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ثم هى معه حتى التسويق الذى يمـــكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل » .

ولقد فتحت تجارب التجميع الزراعى الرائدة فى كفر الشيخ وبنى سويف افاقا واسعة لتجميـــع الزراعة فى بلادنا على أسس عصرية وتقدمية ، وبدىء بالفعل تعميمها .

أسلوب الانتاج

ويجب الا نقف هنا عند حد عرض ابعاد وتطور توزيع ملكية الارض . ذلك ان خريطة توزيـــع الملكية الزراعية على مختلف الطبقات لاتكفى لرسم صورة كاملة لعلاقات الانتاج القائمة فلابد اذن من تحليل علاقات الانتاج التى تربط الفلاحين كمنتجين مباشرين بالملاك العقاريين والراسماليين الزراعيين

علاقات الانتاج شبه الاقطاعية

● **نظام الايجـــار والمزارعة قبـــل الثـــورة :**
كان نظام الايجار هو الشـــكل السائد لعـــلاقات الانتاج فى الزراعة فكان ثلاثة أرباع الفلاحين يعملون كمستأجرين فى اراضى كبار الملاك وبلغت جمـــلة الاراضى المؤجـــرة ٦٠٪ من مجمـــوع الاراضى الزراعية ويعمل فيها **اربعة ملايين مستأجر** (وفقا لاحصاء عام ١٩٥٠) (٢) .

وكان كبار الملاك يؤجرون اراضيهم مبـــاشرة

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات (٥٦/٥٧) ص ٢٣٦ .
(٢) الاصلاح الزراعى فى سبع سنوات ص ٤١ (مطبوعات الاصلاح الزراعى) .

او عنطريق الوسطاء الىصغار الفلاحينومعظمهم من فقراء الفلاحين نظير ايجار عينى او نقدى او الاثنين معا ، وكانت الارض تؤجر على مساحات ضئيلة متناثرة وموزعة على جملة قطع .

والاقتصاد السائد فى ظل نظام الايجار هو **اقتصاد الفلاح الصغير** القائم على الانتاج البلعى الصغير المرتبط بالسوق ، وهو اقتصاد ضعيف يعتمد على عمل الفلاح المستأجر الذى يفلحالارض بنفسه وبادواته ووسائله البدائية .

ويعتبر هذا النظام مرحلة انتقال من الزراعة الاقطاعية القائمة على الاقتصاد الطبيعى والاكتفاء الذاتى وريع العمل الى الاقتصاد الرأسمالى القائم على اقتصاد السوق والربح واستغلال العمل المأجور فى الزراعة .

وكان كبار الملاك يستولون على فائض عمل الفلاحين المستأجرين فى صورة ريع عينى او نقدى هو الاجرة النقدية او حصة من المحصول (غالبا تكون مما تنتجه الارض المؤجرة من القطن) .

وبلغ الريع العقارى الزراعى قبل الثورة ارقاما خيالية نتيجة لاحتكار الارض ، والمضاربة عليها فوصل **ايجار الفدان ٥٠ جنيها** ، واذا كانت المساحة المؤجرة تضم ٦٠٪ منمجموع الاراضى الزراعيةفان الريع العقارى يقدر بـ ١٤٤٫٠٠٠٫٠٠٠ (على أساس ٤٠ جنيها للفدان) أى ٤٨٪ من الدخل الزراعى الاجمالى (من المحاصيل) الذى يقدر بـ ٣٢٠٫٤٩٧٫٠٠٠ جنيه (وفقا لاحصاء ١٩٥٢) (١) .

ومعنى هذا انالريعالعقارى كان يستنفد معظم ناتج عمل الفلاح المستأجر ولا يترك له حتى مايكفى لتجديد قوة عمله فانخفض متوسط القيمةالحرارية لغذاء الفلاح دون المستوى الحيوى بكثير ويدل على ذلك هبوط متوسط القيمة الحرارية لغذاء الفرد فى مصر من **٢٩٥٣ الى ٢٣٣٧ سعر (٢)** ، وهبط متوسط الاستهلاك الفردى للذرة ، وهو غذاء الفلاح الرئيسى من **٧٩ ك ج** (١٩٤٥ — ١٩٤٩) الى **٧٠ ك ج** (١٩٥٥ — ١٩٥٩) (٣) .

وزاد منحدة هذه الاوضاع انتشار نظام الايجار من الباطن فكان كبار الملاك غير المقيمين فى الريف يلجأون الى الوسطاء لتأجير اطيانهم الى صغار الفلاحين الذين كانوا يدفعون اتاوات باهظة للوسطاء .

ويعوق نظام الايجار نمو قوى الانتاج ، ويحكم على الزراعة بالركود والتخلف للاسباب الاتية :

- فهو يؤدى بالضرورة الى تفتت قوى الانتاج وبعثرتها وتبديدها .فالانتاج يقوم به ملايين الفلاحين من صغار المستأجرين كل فى حدود المساحة التافهة التى يستأجرها .

ويزرع الفلاح الصغير الارض التى يستأجرها بأساليب عتيقة معتمدا على ما يملكه من وسائل وأدوات بدائية .

- يتعذر فى ظل نظام الايجار استخدام الالات والاساليب العلمية الحديثة فى الزراعة .
- صعوبة توحيد الدورة الزراعية مما يؤدى الى هبوط انتاجية الارض وتدهور خصوبتها .
- يستهلك هذا النظام قوى الانتاج البشرية ويحطمها فالريع الزراعى الذى يستولى عليه كبار الملاك يلتهم الجانب الاكبر من ناتج عمل الفلاحين ولا يترك لهم حتى ما يكفى لتجديد قوة عملهم .

كما يحرم الزراعة من الاموال اللازمة لتطويرها فكبار الملاك لا يعيدون استثمار ما استولوا عليه من فائض عمل الفلاحين المستأجرين فى الزراعة بل يتحول معظمه الى الاستهلاك الترفى والاستثمار الطفيلى وخاصة فى المبانى . مما جعل لهذا النظام آثار خطيرة على الاقتصاد الوطنى فى مجموعه وعلى الصناعة الوطنية بصفة خاصة .

فقد حرمت صناعتنا الوطنية من فرص التوسع السريع نتيجة لضيق السوق الوطنى بسبب انهيار معيشة الفلاحين وافقارهم وتدهورقوتهم الشرائية نتيجة للاستغلال الاقطاعى كما حرمت الصناعة من الاموال الطائلة والثروات الهائلة التى نزحها الاقطاعيون من الريف الى المدينة لتتحول الى قصور وعمارات .

نظام المزارعة

وهو كأسلوب استغلال شبه اقطاعى لا يختلف

---

(١) الكتاب السنوى لإتحاد الصناعات ٥٦م/٥٧ احصاء الدخل الزراعى ص ٦٧ .
(٢) ثورة مصر القومية ابراهيم عامر ص ٤٣ .
(٣) التجديد فى الاقتصاد المصرى (د.حسين خلاف) ص ٦٣ .

فى جوهره عن نظام الايجار وان اختلف عنه فى ان المالك يقــوم فى عمليــة الانتــاج بدور شبيه بدور المنظم فى المشروع الراســـمالى فهـــو يشرف بنفسه وبواسطة موظفيه وتابعيه على الانتاج ويقـوم بتمويله فيقدم للفـلاح المزارع البـذور والاسمدة والمبيدات والالات ويقوم الفلاح بزراعة الارض هو وعائلته ويلزم بتوريد المحصول بعد جنيه الى مخازن المالك الذى يفرض عليه شروطا تعسفية ولا يترك له حتى ما يكفى لاقامة حياته .

وعلاقة الملاك بالمستأجرين والمزارعين لم تكن فى اغلب الاحوال محكومة بعقود مكتوبة بل كان الفلاحون يوقعون عقود الايجار والمزارعــة على بياض تاركين للملاك املاء ما يشاءون من الشروط وكانوا نتيجة لذلك فريسة لاسوا صور الظلم والاستغلال .

● **الايجــار والمزارعة بعد الاصلاح الزراعى :** وجهت الثــورة ضربات قوية الى نظام الايجـــار والمزارعة باصدار تشريعات الاصـــلاح الزراعى المتلاحقة التى ادت الى تصدعه وانكماش رقعته .

● ادى التحديد الطرد للملكية الزراعيـــة الى انكماش المساحة المؤجرة للفلاحين بمقدار المساحة المستولى عليـــها وجملتهـــا ٦٤٥٫٠٠٠ فدان اى بمقدار ١٦٫٥ ٪ من مجموع المســـاحة المؤجـــرة وتقدر بـــ ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ فدان .

● فى ســـنة ١٩٥٦ اصدرت الحكومة القانون رقم **٢١٥ لسنة ١٩٥٦** الذى اعطى الملاك الحق فى استرداد نصف المساحة المؤجرة من المستأجرين وقد ادى ذلك الى انتزاع كبار الملاك مساحات كبيرة من الاراضى من صغار الفلاحين .

لهذا ســـارعت الدولة الى اصــدار القانون **رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨** الذى حدد حيازة الاسرة سواء بطريق الملك او الايجار او بأى طريق آخر بـــ ٣٠٠ فدان لمواجهة نتائج هذا التحول غير انه اتضح عند التطبيق ان هذا القانون ليس كافيا . **فصدر القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١** الذى جعل الحد الاقصى للحيازة الزراعية ٥٠ فدانا للاسرة .

وصدر هذا القانون ضمن مجموعة قوانين يوليو التقدمية ـــ وذلك بهدف تضييق الخناق على كبار الملاك العقاريين وكبار المزارعين الراسماليين ـــ **ونلك لصالح جماهير الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين اتاح لهم القانون من جديد فرصة الحصول على الارض بالايجار .**

● الغى قانون الاصلاح الزراعى الاول (١٧٨ لسنة ١٩٥٢) نظام الايجار من الباطن فقضى على الوسطاء الذين كانوا يستغلون الفلاحين ابشع استغلال واصبحت العلاقة تقوم مباشرة بين المالك والمستأجر .

● كما حدد هذا القانون الايجار بسبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة على الارض وحدد نصيب المالك فى نظام المزارعة بنصف المحصول بعد خصم جميع المصاريف .

وانخفض الريع العقارى نتيجة لتحديد القيمة الايجارية بمقدار ٤٠ مليون جنيه تقريبا غير ان الضمانات القانونية والسياسية التى تكفل تطبيق القانون وتحول دون تهرب الملاك وتحايلهم على احكامه لم تكن قد توفرت بعد . **وقد دفع التحديد المطرد للملكية والحيازة الزراعية والريع العقارى الزراعى كبار الملاك الى احلال اساليب الانتاج الرأسمالى محل اسلوب الاستغلال شبه الاقطاعى القائم على الايجار والمزارعة لتعويض ما طرا على دخولهم من انخفاض .**

علاقات الانتاج

هى العلاقات التى تقوم بين الناس فى عملية الانتاج . وتشمل علاقات الانتاج . (١) اشكال الملكية : ملكية وسائل الانتاج (٢) وضع القوى الاجتماعية المختلفة فى عملية الانتاج (٣) اشكال توزيع الناتج الاجتماعى وطريقة هذا التوزيع .

وتعتبر أشكال الملكية العامل الحاسم الذى يحدد مركز الطبقات المختلفة وطريقـة توزيع الناتج الاجتماعى فيما بينها .

وقد عرف التاريخ نوعين من علاقات الانتاج.

(١) علاقات استغلالية قائمة على استغلال الانسان للانسان كالعلاقة بين السيد والعبد فى المجتمع العبودى ، والعلاقة بين مالك الارض والفلاح فى المجتمع الاقطاعى ، والعلاقة بين الرأسمالى والعامل فى المجتمع الرأسمالى .

(٢) علاقة انسانية قائمة على التعـــاون الانسانى منزهة عن الاستغلال وهى العلاقة بين المنتجين فى المجتمع الاشتراكى .

● **الاستغلال الرأسمالي في الزراعة قبل الثورة**
ويقوم اسلوب الانتـاج الرأسمالي في الزراعـة على الاستغلال الرأســمالي للعمل المأجور الذي يتمثل في استيلاء المزارع الرأسمالي على جزء من ناتج عمل العـامل الزراعي الاجير وهو الربــح الرأسمالي .

وتعتمد الزراعةالرأسمالية على الالة واستخدام الاساليب العلمية والفنية الحديثة في الزراعة . ويجرى الانتاج في وحدات كبيرة بهدف البيع في السوق وتحقيق الربح .

ويتطلب قيام الاسلوب الرأسمالي في الزراعة توافر شروط معينة اهمها :

● انفصال وسائل الانتاج وفي مقدمتها الارض عن الفلاحين كمنتجين مباشرين .

● ولكي يتحقق هـذا الانفصال لا بد من ان تتحول الارض ذاتها الى سلعة .

● وتحـول المحاصيـل الزراعية الى سلعة يجرى انتاجها بقصد بيعها في السوق وتحقيق الربح لا من أجل الاستهلاك المباشر .

ولقد ولدت الرأسمالية الزراعية في مصر مع ظهور الملكية الفردية في الارض بشكل واضح عند صدور اللائحـة التنفيذية سـنة ١٨٥٨ ، وبدأت الزراعة المصرية تدخل مرحلة الانتقال التاريخيـة من الاقطاعية القائمـة على الاقتصـاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي والسخرة (ريع العمـل) الى الرأسمالية وذلك منخلال اشكال واساليب انتقالية شبه اقطاعية اهمها نظام الايجـار والمزارعـة بصوره المختلفة وقد حدث هذا التطور تحت ضغط عامل هام هو التوسع في زراعة المحاصيل النقدية وعلى رأسها القطن .

وتعتبر فترة **حكم اسماعيل** (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) البداية الحقيقية لعملية الانتقـال التاريخيـة من الاقطاع الى الرأسمالية ، فقد اتفقت هذه الفترة مع مرحلة التوسع الشامل النشيط للرأسماليـة العالمية . واخذت مصر تتحول بسرعة الى مزرعة للقطن لتعويض صناعة النسيج البريطانية عن وارداتها من القطن الامريكي الذى هبطت وارداته بسبب حرب التوحيد الامريكية التى نشبت سـنة ١٨٦١ .

وبدأت في هذه الفترةعملية غزو رؤوس الاموال الاستعمارية للاقتصاد الزراعي المصري، وارتفعت ارقام الاستثمارات المالية وخاصة فيقروض الدولة والقروض الزراعية والرهونات العقارية ، وبلغ مجموع القروض التيقدمتها المصارف الاجنبية نحو ٩١ مليون جنيه في اواخر عهد اسماعيل .

واقتضى التوسع في سياسة القروض انشـاء المصارف والبيوت المالية فاقيم البنك الانجليزي المصري في سنة ١٨٦٤ برأس مـال ــ انجليزي فرنسي ــ أساسا للتعامل في قروض الحكومة، وانشيء البنك الامبراطوري العثماني فيسنة ١٨٦٧ برأس مال انجليزي فرنسي ايضا وفتح **بنك الكريدي ليونيه** فرعا له في مصر سنة ١٨٧٢ كما قامت بنـوك فردية على صلات وثيقة ببنوك باريس ولنـدن واهمها بنك **قطاوي** .

وبالاضـافة الى التوسـع في زراعة القطن والافتراض توسعت الدولة في زراعة قصب السكر وهي زراعة رأسمالية من الدرجة الاولى كمـا انشئت معامل السكر والنسيج .

وفي سنة ١٨٧١ صدر « قانون المقابلة » الذي اعطى المنتفع بالارض حق تمليكها ملكية فردية كاملة متى سدد دفعة واحـدة ستة أمثـال الضريبـة السنوية واعفائه بعـد ذلك من نصف الضريبـة المربوطة بصفة دائمة .

وما ان استقر الامر للرأسماليـة الاستعمارية في مصر حتى صدر **القانون المدني الاهلي** سـنة ١٨٨٣ الذي اقر نهائيا الملكية الفردية في الارض ، وفي سنة ١٨٩٣ الغيت السخرة من ناحية المبـدأ وان كانت قد بقيت عملا وقانونا في بعض الحالات (المنفعة العامة) .

ولكن قيام الملـكية الفـردية في الارض على اهميته من الناحية التاريخية كخطوة على طريق التطور الرأسمالي لا يعني بذاته ولا يكفي لقيـام علاقات انتاج رأسمالية في الزراعة فـلابد من انفصال الفلاحين عن الارض التي يفلحونها وتحولهم من مستأجرين ومزارعين وصغار ملاك الى عمال زراعيين لا يملكون غير قوة عملهم اذ بدون هـذا الانفصال يستحيل قيام علاقة استغلال رأسمالية في الزراعة .

واتسمت الزراعة الرأسمالية في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو بالضعف والتخلف ويرجع ضعف التطور الرأسمالي في الزراعة **الى عدة عوامل أهمها :**

● سيادة نظام الايجار كأسلوب شبه اقطاعي في الاستغلال .

● سيطرة البنوك والشركات الاسـتعمارية على الانتاج الزراعي وعلى تجـارة القطن . واستنزافها جزءا كبيرا من ناتج عمل الفـلاحين على هيئة ارباح ربوية وتجارية وفوائد فاحشـة تصدر الى الخارج كل عام .

● بقاء نظام الاوقاف الخـيرية والاهليـة ، ومعـروف ان الوقف مؤسسـة اقطاعية تحبس الارض عن التداول كسلعة ، ويجرى اسـتغلال اراضى الاوقاف (وتقدر بنحو ١٠٪ من مجمـوع الاراضى الزراعيـة) بطريق الايجـار فى اغلب الاحوال .

● تحالف كبار الملاك العقاريين مع الاستعمار من أجل الابقاء على الاوضاع شبه الاقطاعية التى تسود علاقات الانتاج .

مظاهر ضعف الرأسمالية الزراعية

كانت معظم الاراضى الزراعية فى مصر قبـل الثورة تزرع بطريق الايجار والمزارعة وهو اسلوب شبه اقطاعى فى الاستغلال فبلغت جملة الاطيان التى تزرع بالايجار ٧٥٪ سنة ١٩٥٢ وارتفعت الايجارات الزراعية من ١٠٠٪ سنة ١٩٣٨ الى ٤٧٢٪ سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، ممـا ادى الى اشتداد حمى المضاربة على الاراضى الزراعيـة وارتفاع اثمانها وتضخم الريع العقارى الذى بلغ ارقاما قياسية مما ادى الى انهيار معيشة الفلاحين والى عرقلة نمو وتطور قوى الانتاج الراسمالية فى الزراعة نتيجة لحرمانها من الاموال اللازمة لتطويرها .

واقتصرت الزراعة القائمة على اسس رأسمالية على بعض مزارع الموز والموالح والقطن وقصب السكر وبعض الشركات الزراعية التى انشئت لاستصلاح الاراضى او الاستغلال الزراعى المباشر فضلا عن ضعف معدل التكوين الراسمالى فى الزراعة فكان عبء الاستثمارات الاسـاسية فى الزراعة يقع بالدرجة الاولى على عاتق الدولة التى تحملت الاستثمارات اللازمة لانشاءات الرى والصرف والطرق الزراعية والقناطر والخزانات ، ويدل على ذلك الجدول رقم (٣) .

● ضعف معدل التوسع فى الالية فاستخدام الالة فى الزراعة لا يتجاوز حاليا ٢٢ ٪ فى عمليات الحرث و١٣٪ فى الدراس بمعدل زيادة ٣٪ سنويا واتسع استخدام الات الرى . غير ان الزراعة مازالت تقوم فى عملياتها المختلفة حتى الان على الجهد العضلى الانسانى والحيوانى فى المقام الاول مما يؤدى الى انخفاض معدل انتاج العمل الزراعى والى تبديد القـوى الانتاجيـة البشرية والثروة الحيوانية .

● انخفاض انتاجية الاراضى الزراعية .

صور الاستغلال الرأسمالى

فى الزراعة قبـل الثـورة

يمكن عرض صور الاستغلال الراسمالى فى الزراعة قبل الثورة على النحو التالى :

أ — **المزارعـون الرأسماليـون :** وهم الذين يزرعون الارض التى يملكونها او يستأجرونها معتمدين على اسـتغلال العمل المـأجور ويستخدمون عادة الاساليب الحديثة فى الزراعة وخاصة الالية .

ب — **شركـات الاراضى :** تكونت هـذه الشركات منذ سنة ١٨٨٨ تقريبا لتملك الاراضى بهـدف اسـتصلاحها ثم تقسيمهـا الى مزارع متوسطة وصغيرة وبيعها عادة بالاجل الى المزارعين ، او تقوم هى بادارتها كوحدات انتاجية كبيرة . وقـد تكونت هـذه الشركات فى البداية برؤوس اموال اجنبية **(انجليزية وفرنسية اساسا)** ثم اخذ **رأس المـال المحلى** يشترك فيهـا ويقوى مركزه حتى تمكن من انشـاء شركات للاراضى برؤوس اموال محلية خالصة .

جدول رقم « ٣ » ★★

السنة	الرى		الزراعة		الصناعة		الجملة
	الرقم	٪	الرقم	٪	الرقم	٪	
١٩٣٩/١٩٣٥	٢ر٠	١٦ر٨	٠ر٩	٧ر١	٢ر٥	١٦ر٤	١٢ر٢
١٩٤٥/١٩٤٠	٢ر٤	١٣ر٢	١ر٤	٧ر٧	٢ر٥	١٢ر٧	١٨ر٠
١٩٥٢/١٩٤٦	٥ر٤	٥ر٧	٢ر٧	٢ر٨	٢٦ر٣	٢٧ر٥	٩٥ر٧
١٩٥٥/١٩٥٣	٧ر٤	٤ر٨	٥ر٨	٥ر٨	٣١ر٥	٢٠ر٣	١٥٥ر٣

★★ تطور الاقتصاد الزراعى المصرى فى الخمسين سنة الاخيرة — دكتور عبد المنعم الطناملى ص ٩٨ .

وبدأ ظهور تلك الشركات على اثر استقرار الملكية الفردية للارض الزراعية ، واقامة قناطر الدلتا التى حولت مساحات كبيرة من الاراضى الى الزراعة كما زاد عدد هذه الشركات بصفة خاصة بعـد اسـتقرار السـيطرة الاستعمارية البريطانية وانشاء خزان اسوان سنة ١٩٠٤ الذى روى مساحة تبلغ ٢٧٦ر١٫٠٠٠ فدان .

ومن ذلك الحين استمر تطور شركات الاراضى صعودا ونزولا وفقا للتطورات الاقتصـادية فى البلاد . وفى سنة ١٩٥٦ بلغ عدد شركات الاراضى ١٤ شركة تملك اراضى زراعية مساحتها ٤٧٨ر٩٣ فدانا برأس مال قدره ٥٩٧ر٦٢٨ جنيها بالاضافة الى اسهم التأسيس غير المعروفة القيمة .

موقف الاصلاح الزراعى من الشركات الزراعية

استثنى قانون الاصلاح الزراعى **الاول (١٧٨ لسنة ١٩٥٢)** شركات استصلاح الاراضى من تحديد الملكية وذلك بهدف تشجيع رأس المال الخاص على التوسع فى استصلاح المزيد من الاراضى البور . وان كان لم يشترط بيـع الاراضى المستصلحة الى صغار الفلاحين فاستمرت هذه الشركات تبيع ما تستصلحه من الاراضى الى كبار الملاك واغنيـاء الفلاحين ، خاصة وان قانون الاصـلاح الزراعى الاول لم يخضع ملكية الاراضى البور للحد الاقصى للملكية .

وفى سنة **١٩٥٧** أصدرت الدولة **القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧** الذى الزم شركات استصلاح الاراضى بالتصرف فى بيع ربع ما تستصلحه من الاراضى الى الفلاحين الذين لا تزيد ملكيتهم على **عشرة أفدنة** . كما جعل الحد الاقصى لـما يجوز التصرف فيـه للشخص هو مائة فدان . وحدد هذا القانون الملكية فى الاراضى البور بـ ٢٠٠ فدان وذلك بأثر رجعى يمتد الى تاريخ صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وفى سنة **١٩٦١** أصدرت الدولة القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى جعل الحد الاقصى للكية الفرد ١٠٠ فدان سـواء كانت ارضا زراعيـة او من الاراضى البور . **كما قامت الحكومة بتأميم الشركات الزراعية الكبرى .**

بنوك الرهن والتسليف

قام هذا النـوع من البنوك منـذ سنة ١٨٨٠ لتقديم القروض لكبار ملاك الاراضى الزراعيـة بضمان رهن أراضيهم ، وهى البنوك العقارية ، اما بنوك التسليف فقد انشئت لتقديم القروض الى المزارعين بضمان رهن أراضيهم او بضمـان المحصول . ومن اهم هذه البنوك : البنك العقارى المصرى ، بنك الاراضى المصرى ، بنك التسليف الزراعى التعاونى .

بنك التسليف الزراعى والتعاونى

تأسس سنة ١٩٣١ ابان الازمـة الاقتصادية العالمية التى زعزعت الاقتصاد المصرى القائم على الزراعة وذلك لمواجهة الضائقة المالية التى عمت الريف وعصفت بـكثير من المزارعين والمـلاك العقاريين فانشىء بنك التسليف لتقديم القروض والسلفيات الزراعية الى الفلاحين بفائدة معقولة وبضمان المحصول .

ويبلغ رأس مال البنك ٥ر١ مليون جنيه ساهمت الحكومة بـ ٥٠٪ من رأس المال وقدمت البنوك والمؤسسات الجزء الباقى من رأس المال ومنحت الحكومة البنك مزايا معينة اهمها : ضمان حد ادنى لارباح المساهمين وتقـديم القـروض للبنك بفائدة ١٪ وفتح حساب مدين له لدى وزارة المالية وصرح له بالاقراض بفائدة ٧٪ للافراد و ٥٪ للجمعيات التعاونية وخفض سعر الفـائدة عدة مرات فبلغت سـنة ١٩٤٥ ٤٪ للافـراد و ٣٪ للجمعيات التعاونية . وفى سنة ١٩٤٩ زيد رأس مـال البنك وقصرت المسـاهمة فى الزيادة على الحكومة والجمعيات التعاونية وفى سنة ١٩٥٢ اتخذت الحكومة الخطوات اللازمة لتحويله الى **بنك تعاونى خالص** يقصر تعامله مع الجمعيـات التعاونية وحدها وفى سنة ١٩٥٧ صرحت الحكومة للبنك باصدار سندات بضمان الحـكومة واعطى

الودائع المصرفية

هى ما يودعه او يحتفظ به الافراد اوالهيئات فى البنوك ، وما يحصل عليه الافراد او الهيئات من البنوك تاخذ شكل الوديعة ــ لانهن حصلوا عليها يحتفظون بها فى البنوك للسحب عليها .

والودائع المصرفية اما تحت الطلب وتظهر باسم الحسابات الجارية ، او ودائع آجلة او ادخارية وهى التى يحتفظ بها لمدد مختلفة .

البنك سلطةتوقيع الحجز الادارى استيفاء لحقوقه شأنه فى ذلك شأن الحكومة .

وفى سنة ١٩٦٤ قررت الحكومة اعفاء صغار الفلاحين منالفوائد واصبح البنك يقرض الجمعيات التعاونية بدون فائدة .

وقبل الثورة كان كبار المــلاك يسيطرون على ادارة البنك ويوجهون سياسته ويضعون امكانياته فى خدمة الاقطاعيين والرأسماليين الزراعيين فكان نصيب الفلاحين المتوسطين والصغار من القروض والتسهيلات التى يقدمها البنك محــدودا فكانوا فريسة سهلة فى ايدى المرابين وتجار الريف .

وبعــد الثــورة زاد نصيب صغار الفــلاحين ومتوسطيهم من القروض والتسهيلات الائتمانيــة التى يقدمها البنك ، ففى سنة ١٩٦٠ بلغ نصيب صغار الفلاحين (خمسة افدنة فاقل) ٦٩٪ من مجموع السلفيات وحصل الفلاحون المتوسطون (من ٥ الى ١٠ افــدنة) على حــوالى ١٧٪ من مجموع السلفيات .

ولا يقتصر نشاط البنك على التسليف فهو يقوم ايضا بالعمليات التجاريةلحسابه الخاص ولحساب الحكومة اذ يقوم ببيع الاسمدة والبذور ومهمات الزراعة نقدا او بالاجل للجمعيــات التعاونيــة والمزارعين فقد بلغ ما وزعه من الاسمدة الكيماوية سنة ١٩٦٠ ، ٧٧٪ من اجمالى الكمية المباعة فى البلاد . كذلك يقوم البنك بجميع العمليات التجارية والتموينية التى تكلفه بها الحكومة، ويستثمر جانبا من اصوله فى اسهم الشركات الوثيقة الاتصــال بنشاطه التمويلى والتجارى فهو يساهم فى الشركة العامة للتجارة الداخلية والشركة العامة لمنتجات الجوت وشركة الصناعات الكيماوية المصرية وكيما وشركة السكر والتقطير المصرية .

وقد تحول البنك فى سنة ١٩٦٤ الى مؤسسة عامة هى**المؤسسة المصرية العامةللائتمان الزراعى والتعاونى** وتتبع وزير الزراعــة ، وتقوم هــذه المؤسسة بالتخطيــط المركزى للائتمــان الزراعى والائتمان التعاونى فى حدود السياسة العــامة للدولة وتتولى تمويل هذا الائتمان وتوفير كافــة المواد اللازمة للانتاج الزراعى .

ويدير المؤسسة مجلس ادارة مكون من رئيس ومناعضاء بحــكم مناصبهم ،وهموكــلاء وزارات الزراعة والخزانة والاقتصاد ووكيل البنك المركزى المصرى واثنين من المشتغلين بشئون الزراعــة والتعاونويصدر بتعيينهما قرارمنرئيس الجمهورية

وتحولت فروع بنك التسليف فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة . ويدير كل من هــذه البنوك مجلس ادارة مكون من اعضــاء بحــكم مناصبهم وهم : ممثل للمؤسسة ويــكون رئيســا للمجلس واثنين من موظفى البنك ومدير الزراعة فى المحافظة وممثل للمحافظة يرشحه المحافظ ومن اعضاء ينتخبون من العاملين بالبنك . وللمؤسسة حق نقض قرارات مجالس ادارات البنوك التابعة لهــا .

وبالرغم من ان البنك (المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى) يعتبر فى الوقت الحاضر وسيلة التمويل الرئيســية للجمعيــات التعاونيــة الزراعية على اختــلاف انواعهــا ومستوياتها ، فليس للفلاحين اى سلطان حقيقى على ادارتها ولا يشتركون فى رسم سياسة البنك او الرقابة على اعماله ونشاطه .

ويرجع ذلك التناقض الى الاوضاع الاتية :

● غياب فاعلية التنظيم السياسى القادر على خلق وتربية الكادر التعاونى الثورى الذى يعتمد على الكادحين من الفلاحين والقادر على قيــادة العمل التعاونى .

● عدم توافر الرقابة الديموقراطية الكافية على الاجهزة المشرفة على الجمعيات التعاونية الزراعية

وبطبيعة الحال يمكن حل هذه التناقضات من طريق العمل السياسى الواعى وسط الفلاحين وفى داخل الجمعيــات التعاونيــة ومن اجل اشراك الفلاحين بصــورة متزايدة فى ادارة المؤسســة والبنوك التابعة لها وفى رسم سياستها وفى الرقابة على اعمالها .

ويقع علىعاتق الدولةالانمهمة تدعيم المؤسسة وتعزيز طاقتها المالية بزيادة راسمالها العــامل والتوسع فى مدها بالقروض والتسهيلات الائتمانية لتتمكن من القيام بدورها فىميدان التمويلالزراعى وذلك باعتبارها اداة من ادوات التحول الاشتراكى فى الريف وفقا لما جاء بالميثاق .

سياسة الاصلاح الزراعى

ويمكننا ان نلخص النتائج الموضوعية لسياسة الاصلاح الزراعى فيما يلى :

● ضرب الملكية الاقطاعية الكبيرة واحتكار الارض بالتحديد المطرد للملكية الزراعية الذى انتهى الى جعل الحد الاقصى لملكية الفرد ١٠٠ فدان وتعتزم الدولة تحديد ملكية الاسرة بـ ١٠٠ فدان تنفيذا للميثاق الوطنى فى عام ١٩٧٠ .

● تدعيم ودفع التطور الراسمالى فى الزراعة نتيجة لتحول كبار الملاك نسبيا من الاستغلال شبه الاقطاعى المتمثل فى نظام الايجار والمزارعة الى الاستغلال الراسمالى الذى يستخدم العمل المأجور ويعتمد على الاساليب الحديثة فى الزراعة وذلك تحت ضغط تحديد الملكية وتحديد الريع الزراعى .

● اتساع ونمو فئة اغنياء الفلاحين الذين يزرعون الارض ــ التى يملكونها او يستأجرونها ــ على اسس راسمالية وذلك للاسباب الاتية :

أـ اجاز قانون الاصلاح الزراعى الاول لكبار الملاك التصرف فى الاطيان الزائدة عن القدر الجائز تملكه قانونا الى الفلاحين الذين يملكون اقل من عشرة افدنة وقد بلغت جملة المساحة المتصرف فيها ...ر١٤٥ فدان عن معظمها من نصيب أغنياء الفلاحين وهذا امر طبيعى فهم وحدهم القادرون على دفع الثمن .

ب ــ تمكن اغنياء الفلاحين نتيجة لتحديد القيمة الايجارية وتخفيض الريع الزراعى من توفير الاموال اللازمة للتوسع فى الزراعة الراسمالية فقد كان جزء كبير من القيمة المضافة يذهب الى جيوب كبار الملاك فى صورة ايجارات فاحشة .

جـ ــ تمكن اغنياء الفلاحين بالتحالف مع كبار الملاك ــ فى بداية الامر ــ من السيطرة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتسخير امكانياتها لخدمة الاستغلال الراسمالى فى الزراعة وفى توسيعه وتدعيمه وحرموا جماهير الفلاحين من حقهم فى الافادة الجدية بمزايا التعاون الزراعى . وبقى الوضع على هذه الصورة الى ان صدر القانون ١٦٥ لسنة ١٩٦١ الذى جعل اربعة اخماس مقاعد الجمعيات التعاونية الزراعية للفلاحين الذين لا تزيد حيازتهم على خمسة افدنة .

● انشاء قطاع عام كبير فى الزراعة لاول مرة ويضم ٤٣٥ر٩٧٠ فدانا اى حوالى ١٦٪ من مجموع الاراضى الزراعية .

ذلك ان الدولة لم تملك الفلاحين ما استولت عليه من اراضى الاقطاعيين ملكية مطلقة ــ بالمفهوم الراسمالى التقليدى ــ وان اعطتهم شهادات تمليك فالدولة مازالت هى المالك الحقيقى الفعلى للاطيان المصادرة والمستولى عليها وهى المهيمنة على عملية الانتاج فى قطاع الاصلاح الزراعى وتنفرد باتخاذ قرارات الانتاج والاستثمار والتوزيع وتتحكم فى تحديد حجم الفائض الاقتصادى الذى يخلقه الفلاحون بعملهم وفى التصرف فيه .

وتتولى الدولة ادارة الانتاج ورسم سياسته فى مناطق الاصلاح الزراعى عن طريق وزارة الاصلاح الزراعى والهيئة العامة للاصلاح الزراعى والجمعية التعاونية العامة الزراعية خالقة بذلك **نموذجا جديدا للملكية واسلوبا جديدا للانتاج** يتمثل فى علاقات انتاجية من نوع جديد .

البنيان التعاونى وهيكل علاقات الانتاج

واذا كانت تشريعات الاصلاح الزراعى لم تملك الفلاحين الارض الموزعة ملكية فردية مطلقة فما هى اذن طبيعة علاقات الانتاج التى انشأتها؟ ماهى علاقة فلاح الاصلاح الزراعى بناتج عمله وبفائض القيمة ؟ وكيف يتم التصرف فيه .. وكيف يوزع الناتج الاجمالى ؟ ..

للاجابة على ذلك لابد من التعرف على ماهية العلاقة القائمة بين الفلاحين كمنتجين مباشرين من ناحية وبين المؤسسات الاتية من ناحية أخرى وهى :

● الجمعية التعاونية المحلية
● الجمعية التعاونية المشتركة .
● الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى
● المؤسسة التعاونية الزراعية العامة .

ولابد ايضا من تحليل التناقضات الداخلية التى تحكم حركة البنيان التعاونى للاصلاح الزراعى .

الجمعية التعاونية المحلية

وهى الخلية الاولى فى البنيان التعاونى للاصلاح الزراعى ، وهى ايضا الشكل التنظيمى الذى يربط الدولة بفلاح الاصلاح الزراعى وباقتصاده الفردى الصغير . ومن خلال هذا التنظيم تقوم الدولة باعادة صياغة الانتاج وعلاقاته وتحويله تدريجيا من انتاج فردى صغير ومتخلف الى انتاج اشتراكى

كبير ومتقدم . وذلك باعادة بناء القاعدة المـــادية والتكنيكية للزراعة فى مناطق الاصلاح على اسس عصرية قوامها التوسع فى الميكنة الزراعية وتطبق التكنولوجيا الحديثـــة ذات الطابع الاجتـــماعى فالاشتراكية كأسلوب للانتاج تفترض وجود قوى انتاج اجتماعية حديثة وتقسيم اجتماعى للعمل ولا يتصور قيامها على اسلوب الانتاج الفـــردى البدائى .

وتعتبر الجمعية التعاونية المحلية وحدة الانتاج الاساسية وهذا يتضح بجلاء من الامور الاتية :

● **وحدة الادارة :** فادارة الجمعيـــة كمشروع اقتصادى مركزه فى يد المشرف التعاونى التـــابع لادارة التعاون والذى يقوم بدور المنظم فهو الذى يتخذ قرارات الاستثمار والانتاج ويضع الخـــطة السنوية للجمعية ويحدد اهدافها وفقاً للسياسة التى ترسمها الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى ويتولى توزيـــع العـــائد والارباح التى تحققها الجمعية .

● تجرى زراعة ارض الجمعية وفقـــا لدورة زراعية **موحدة** .

● يستخدم الفـــلاحون التعاونيـــون **الالات الزراعية** ووسائل الانتاج المملوكة ملكية تعاونية وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن الارض اصبحت تزرع زراعة جماعية فهى ما زالت تزرع حتى الان زراعة فردية وعلى أساس حيازات فردية وكل فلاح (حائز) مسئول عن الانتاج فى حدود الارض الموزعة التى يفلحها معتمدا علىعمله وعمل عائلته مستعينا بادواته الخاصة ويتوقف نصيبه منالانتاج على مقدار ما تغله الارض التى فى حوزته ، غير انه مع التوسع فى الميكنة الزراعية يتقلص تدريجيا ظل الزراعة ذات الطابع الفردى وتكتسب الزراعـــة شيئا فشيئا طابعا جماعيا وينمو بتطور التقسيم الاجتماعى للعمل داخل المزرعة التعاونية .

وتحتل قضية الادارة الديموقراطية لتعاونيـــات الاصلاح الزراعى مكانا بارزا فىمجال تطوير تجربة الاصلاح الزراعى ــ فتلك التعاونيات لمتتطور بعد لتصبح منظمات ديموقراطية وليدة المبادرة الحرة للفلاحين يقيمونها بمحض اختيارهم ومشيئتهم على اساس من الانتفاع بمزايا التعاون وفوائده بل هى مؤسسات تنشأ بقوة القانون لم تتخلص بعـــد من الطابع البيروقراطى . ومن ناحية اخرى ليس للفلاحين وهم المنتجون المباشرون قدرة فعلية فى رسم سياستها سياسةالجمعية التعاونية فىشئون الانتاج والتمويل والتسويق وتوزيع العائد بل تنفرد

الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بوضع خطةالانتاج والتمويل والتسويق وتضع قواعد توزيع العائد وتتولى الجمعيةالتعاونية العامة للاصلاح الزراعى وادارة التعاون التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى بتنفيذ تلك السياسة عن طريق المشرفين الزراعيين الذين تعينهم للجمعيات التعاونية ويتمتع المشرف التعاونى بسلطات واسعة ، فله وفقا لنموذج عقد تأسيس الجمعية الذى اعدته الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ٢٣ اختصاصا اهمها :

● ترتيب الدورة الزراعية المناسبة واختيـــار البذور والتقاوىوالاسمدة اللازمةللزراعة ومراقبة تجهيز الارضللزراعة وتسميدها وارشاد الاعضاء فى العمليات الزراعية المختلفة .

● تنفيذ قرارات ادارة التعـــاون بالاصـــلاح الزراعى فى جميع الاعمال الانتاجية والاجتماعية والتعاونية .

● مراقبة ضرورة تسليم المحاصيل الناتجة من زراعة الاعضاء التى تقوم الجمعية بتسليمها إلى المخازن .

● تعريف محاصيل الاعضاء بطريقـــة تحقق اكبر ربح ممكن لهم .

● امساك دفاتر زراعية للاعضاء ومحاسبتهم وصرف ما يتبقى لهم من اثمان محاصيلهم بعـــد خصم عمولة الجمعية تحت المصـــاريف ومطلوبات الجمعية واقساط ثمن الارض والاموال الاميرية وديون بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

● ادارة المعامل والمصانع التى تقيمها الجمعية وكذلك المنشآت المختلفة الاجتماعية والاقتصادية بواسطة من يرى الاستعانة بهم لهذا الغرض .

● توزيع الارباح على الاعضاء بعد التصديق على الحساب الختامى .

● يحضر اجتماعات الهيئات الادارية للجمعية وله حق الاعتراض على القرارات التى يرى نـها مساسا مباشرا او غير مباشر لصالح الانتـــاج الزراعى وعليه رفـــع الامر الى ادارة التعـــاون بالاصلاح الزراعى لـــكى تبت فيـــه على وجـــه الاستعجال قبل تنفيذ القرار .

● تقديم تقارير شهرية عن أعمال الجمعية الى مجلس الادارة وادارة التعـــاون مرفق به ميزان مراجعة شهرى .

● يعين فى الحدود التى ترسمها ادارة التعاون الموظفين والعمـــال اللازمين لادارة العمل تحت مسئوليته ويحدد اختصاصهم وما يدفع لهم من مرتبات .

● يضع الحساب السنوى والنصف سـنوى للجمعية .

هذا بينما لا يمـلك مجلس ادارة الجمعيـة او الجمعية العمومية سلطة حقيقية فى توجيه شئون الجمعية الاساسية وليس لهـا اى سلطان على المشرف التعاونى فهى لا تملك الاعتراض على تعيينه وليس لها الحق فى عزله او مجازاته اذا ما اخل بنظام الجمعية او اضر بمصالح الفلاحين الاعضاء بالرغم من انه يتقاضى مرتبه من الجمعية

وهكذا يتضح التناقض الرئيسى فى العلاقة التى تربط الفلاحين (داخل تعاونيات الاصلاح) بالادارة المشرفة على الانتاج وهو النموذج المصغر للتناقض الاساسى بين الفلاحين كمنتجين مباشرين من ناحية وبين المؤسسات الادارية المشرفةعلىالانتاج على مستوى قطاع الاصلاح الزراعى من ناحية اخرى

كيف يوزع الدخل التعاونى

يقسم النـاتج الزراعى الاجمالى اى القيمـة الاقتصادية التى يخلقها الفلاح بعمله فى الارض الموزعة على النحو التالى :

● قسط الارض : وكان يشكل عبئا ثقيلا على الفلاحين المنتفعين ، فخفضته الثورة الى النصف سنة ١٩٦١ ثم الى الربع سنة ١٩٦٤ .

● فـوائد الثمن وكانت ٣٪ خفضت مـرتين واصبحت ٤/١٪ فحسب .

● المصاريف الادارية : ولابد لنا من الاشارة هنا الى الظاهرة التى لوحظت فى بداية الامر عن تضخم نفقات الجهاز الادارى المتشعب الذى يلتهم جانبا كبيرا نسبيا من ناتج عمل الفلاحين فقد كان قانون الاصلاح الزراعى الاول يلزم الفلاحين بدفع ١٥٪ من الثمن الاجمالى للارض الموزعة مقابل مصاريف الاستيلاء والتوزيـع والنفقات الادارية الاخرى وهى مصاريف غير انتاجية وتقدر حصيلتها (فى نطاق تطبيق ذلك القانون) بـ ١٣٫٢٣٠٫٠٠٠ جنيه . وخففت الدولة من وطـأة هذا العبء الطفيلى بتخفيض مقابل المصـاريف الادارية من ١٥٪ الى ١٠٪ : غير ان هذا الاجراء مازال غير كاف ، ولابد من العمل على تخفيف هذا العبء عن الفلاحين ، واعادة النظر فى النظم الادارية القائمة فى الاصلاح الزراعى .

● احتياطى التجديدات لمواجهة تجديد خصوبة التربة ووسائل الانتاج :

ويوزع الباقى على النحو التالى :

أ ـ ٢٥٪ احتياطى لمواجهـة التوسعات حتى تبلغ ضعف راس مال الجمعية وتستخدم فى توسيع القاعدة المادية والتكنيكية للانتاج (داخل الجمعية) اى فى انشاءات الرى والصرف والتوسع الآلى اى فى توسيع وتدعيم وسائل الانتاج المملوكة ملكيـة تعاونية .

ب ـ ١٠٪ مكافآت اعضاء مجلس الادارة .

جـ ـ ٢٠٪ للمعونة الاجتماعية .

د ـ فوائد اسهم الاكتتاب فى راس مال الجمعية التعاونية على الا تزيد على ٦٪ .

هـ ـ الباقى ويتمثل فىعائد الجمعية الذىتوزعه على الاعضاء . وياخذ الاصلاح الزراعى بنظام العائد المختلف فالعائد لا يوزع على الرقم الاجمالى لمجموع معاملات العضو وانما يصرف العائد على رقم معاملات العضو بالنسبة لكل خدمة اومجموعة من الخدمات المتشابهة فى ظروفها الاقتصادية .

ومما هو جدير بالملاحظة ان فلاحى الاصـلاح الزراعى يوقعون بمجرد انضمامهم الى الجمعيـة التعاونية على عقد التسويق يتعهدون فيه بتوريد محاصيلهم الى مخازن الجمعية ثم يقوم المشرف التعاونى وهو المسئول عن التوريد بتوزيع الناتج الاجمالى على النحو الذى ذكرناه وفقا للسياسة التى تضعها الجمعية التعاونية العامة للاصـلاح الزراعى .

الجمعية التعاونية المشتركة

وتكون الجمعيات التعاونية المحلية فيما بينها جمعيات تعاونية مشتركة تتولى خدمة اعضائها فى ميادين التسليف الزراعى والتسويق والارشـاد التعاونى وتخضع فى توجيـه شـئونها وفى رسم سياستها للمشرف التعاونى الذى يمارس نفس السلطات الواسعة التى اشرنا اليها .

الجمعية التعاونية العامة

وهناك ايضا الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى التى تاسست فى ٢ نوفمبر ١٩٥٧ .وهى **الجمعية التعاونية الام** لكل تعاونيـات الاصلاح الزراعى وتتكون من الجمعيات التعاونية المشتركة للاصلاح الزراعى وتقبل فى عضـويتها الجمعيات

التعاونية المحلية التى لم تكون بعـد جمعياتهـا المشتركة (١) .

وهى تقوم بتوريد جميع احتياجات تعاونيـات الاصلاح الزراعى سواء أكانت احتياجات لازمـة للزراعة كالاسمدة والالات والبذور والتقاوى أو احتياجات استهلاكية او منزليـة او ثقـافية او رياضية . وتقوم بالاشراف والتفتيش والمراجعة والتوجيه والارشاد لهذه التعاونيات .

ويدير الجمعية التعاونيـة العامة للاصـلاح الزراعى مجلس ادارة يتـكون من خمسـة عشر عضوا منهم سبعة أعضاء منموظفى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تنتخبهم الجمعية العمومية من كشف الترشيح الذى تعـده الهيئـة العـامة للاصلاح الزراعى ويكون من بينهم نائب الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق ، ويراس وزير الزراعـة مجلس الادارة أما الاعضـاء السبعة الباقون فينتخبون بواسطة الجمعية العمومية من بين مندوبى الجمعيات التعاونية الاعضاء .

ويتضح من هذا التشكيل أن الغلبـة ما تزال للعنصر الادارى وسيطرة اجهزة الدولة عن طريق الهيئة العـامة للاصـلاح الزراعى على المراكز القيادية فى الجمعية . وهذا من شأنه الحد من مبادرة الفلاحين ومن تعبئة قواهم المنتجـة على أسس ديموقراطية فى جو يتيح خلق وتربية الكادر التعاونى الثورى القادر على تولى مراكز القيادة وتتركز اختصاصات **مجلس ادارة الجمعية** فى رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتحديد ابواب الصرف فى مختلف اوجه نشاطها واصدار القرارات المنظمة للشئون المالية والادارية والفنية بالجمعية

وتشكل — داخل الجمعيـة — لجنـة تسمى « **اللجنة التنفيذية** » منرئيس الجمعية وسكرتيرها وأمين الصندوق ومدير الجمعية وكلهم من موظفى الدولة — تتولى القيام بتنفيـذ قرارات مجلس الادارة ومراقبة العمل ولهاالحق فىاتخاذ القرارات فى الامور العاجلة على أن تعرض هذه القرارات على مجلس الادارة فى أول جلسة لاعتمادها .

ويتولى وزير الزراعة رئاسـة مجلس ادارة الجمعية ويمثلها فى صلاتها ومعاملاتها مع الجهات الحكومية والقضائية وغيرها وهو الحلقة الرئيسية التى تربط كلالمنظمات التعاونية للاصلاح الزراعى بالدولة اذ يتولى مهمة الرقابة والاشراف علىأوجه نشاط الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى من النواحى المالية والادارية والفنية والتعاونية طبقا للقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وذلك نيابة عن الهيئة العامة للاصلاح الزراعى باعتباره رئيس مجلس ادارتها ، وله حق وقف القرارات الصادرة من مجلس ادارة الجمعية او الجمعية العمومية طبقا لاحكام القانون .

وهناك ايضا الجمعية العمومية العادية التى تتكون من مندوب واحد عن كل جمعية تعاونيـة مشتركة عضو فى الجمعية العامة (وهو عـادة السكرتير العام للجمعية المشتركة) . ويراس وزير الزراعة الجمعية العمومية بصفته رئيس مجلس الادارة .

طبيعة الجمعيةالتعاونية العامة للاصلاحالزراعى

تعتبر الجمعيةالتعاونية العامةللاصلاح الزراعى اهم مؤسسات الدولة فى قطاع الاصلاح الزراعى وعن طريقها تهيمن الدولة على جميع وجوهالنشاط الاقتصادى والمالى للقطاع التعاونى داخل الاصلاح الزراعى على اختلاف مستوياته .

وهى لهذا تعد اداة استراتيجية هامة تستطيع الدولة استخدامها فىالتخطيط — الاقتصادىالمباشر الشامل لهذا القطاع . وعن طريقها يمكنها التحكم الىحد كبير فىتحديد حجم فائض القيمةالمتولد داخل الاصلاح الزراعى ، وتحديد استعمالاته المختلفة . ويجرى توزيع الارباح الصافية الناتجـة عن نشاط الجمعية التعاونية العامة على النحو التالى:

- ٢٠ ٪ للاحتيـاطى حتى يبلغ ضعف راس المال ثم تعدل النسبة بقرار من مجلس الادارة .
- ١٠ ٪ على الاقل للمعونة الاجتماعية .
- الباقى وهو العائد ويوزع على الجمعيـات التعاونية الاعضاء — كل بنسبة معـاملاته مـع الجمعية العامة .

المؤسسة التعاونية الزراعية العامة

وتعد المؤسسة التعاونية الزراعية العامة قمة

(١) الاصـلاح الزراعى فى ٧ سنوات اللائحـة الداخلية للجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى ص ١٥٢ .

التنظيم الادارى لقطاع التعاون الزراعى وهى الحلقة الرئيسية التى تربط الفلاحين التعاونيين بأجهزة الدولة وبالسلطة السياسية انشئت عام ١٩٦٠ لتقوم الى جانب المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والمؤسسة العامة للتعاون الاستهلاكى برسم السياسة العامة للقطاع التعاونى وتنمية وتقديم المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية والاشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال على ان تتولى كل مؤسسة الاشراف على القطاع العام التابع لها .

وتتلخص مهام المؤسسة فى رسم السياسة التعاونية الزراعية وذلك بمعالجة الامور التالية

- التنظيم الكامل للحركة التعاونية ، والبنيان التعاونى والعلاقة بين اجزائه .
- الادارة على المستويات المختلفة .
- علاقة البنيان التعاونى بالهيئات والمؤسسات التى تشرف عليها المؤسسة .
- وضع الخطط التعاونية المستقبلة .
- الاشتراك مع الهيئات الحكومية الزراعية فى رسم السياسة الزراعية على أساس تعاونى — تجميع الاستغلال — الالية — مقاومة الافات الزراعية — علاقة الملاك بالمستأجرين) .
- تحديد علاقة الدولة بالحركة التعاونية الزراعية .
- رسم سياسة الاقراض والتوريد الزراعى والتسويق التعاونى .
- تنظيم علاقة البنيان التعاونى بالحكم المحلى والاتحاد الاشتراكى وفى التوجيه والاشراف على الجمعيات التعاونية فى القطاع الزراعى .
- وكذلك التوجيه والاشراف على الهيئات الخاضعة لإشراف المؤسسة وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وصندوق موازنة أسعار الاسمدة والجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى والهيئة الزراعية المصرية والجمعيات التعاونية الزراعية والاتحادات الفرعية الزراعية وأيضا تنمية القطاع التعاونى الزراعى .

وعلاوة على ذلك **ربط القطاع التعاونى الزراعى بالاقتصاد الوطنى وبالخطة الاقتصادية العامة** وفى سبيل ذلك تقوم المؤسسة بما يلى :

- تنفيذ نصيب القطاع التعاونى الزراعى فيما يوكل اليه من الخطة العامة لسياسة الدولة .
- معاونة الاجهزة التخطيطية فى الدولة بتقديم البيانات والاحصاءات عن النشاط التعاونى الذى يصدر بتعيينه قرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعى فى القطاع الزراعى لخدمة الاقتصاد القومى مع بيان حجم هذا النشاط .
- اعداد البرامج والمشروعات التعاونية التى تهدف الى خفض تكاليف الانتاج وزيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى .
- تنسيق الجهود المشتركة مع المؤسسات التعاونية العامة الاخرى والهيئات الحكومية والهيئات المعنية بالاستيراد والتصدير والتموين والنقل والتأمين وغيرها .

ويتكون راس مال المؤسسة من :

الاعانات التى تعتمدها الدولة للمؤسسة ومن انصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية ورؤوس اموال بنك التسليف الزراعى والتعاونى وصندوق موازنة اسعار الاسمدة . والهيئة الزراعية المصرية والجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى .والجمعيات التعاونية الزراعية والاتحادات الزراعية النوعية .

يتضح مما تقدم مدى خطورة الدور الذى يمكن ان تلعبه المؤسسة التعاونية الزراعية العامة فى قيادة قطاع التعاون الزراعى وفى توجيه سياسته ومدى تشعب نشاطها الذى يتبلور فيما ترسمه من سياسات وما تصدره من قرارات اقتصادية وتدابير تنظيمية او فنية لها انعكاس مباشر وعميق على حياة الفلاحين كمنتجين مباشرين فى القطاع التعاونى الزراعى .

لقد انشئت هذه المؤسسة لتكون فى خدمة الفلاحين التعاونيين ولكنها محتاجة الى تدعيم ديموقراطى يضمن للفلاحين الرقابة على أجهزتها الادارية العديدة المتشعبة . فهى عبارة عن بناء ادارى ضخم منفصل نسبيا عن جماهير الفلاحين التعاونيين وبعيد عن رقابتهم المباشرة . ويمارس رئيس مجلس الادارة الاختصاصات التالية :

● دراسة وابداء الراى فى الموضوعات المتعلقة بسياسة المؤسسة وتنسيقها لتعرضها على مجلس ادارة المؤسسة للاعتماد .

● تنسيق برامج التنفيذ للمشروعات المعتمدة بما ينفع الازدواج فى الاشراف وتحقيق أقصى كفاءة فى التنفيذ .

والواقع ان المؤسسة التعاونية الزراعية العامة هى الحلقة الرئيسية فى البناء التعاونى التى تربط جماهير الفلاحين التعاونيين بالدولة ولعل ابرز مظاهر هذا الارتباط تتمثل فى ثلاث نواح :

من الناحية الادارية والتنظيمية فاعضاء مجلس ادارة المؤسسة هم الوزراء ورئيس مجلس الدولة اعضاء بحـكم وظائفهم وكلهم معينون من رئيس الجمهورية .كما يعين رئيس الجمهورية المدير العام للمؤسسة والمديرين العامين الذين يشكلون مجلس المديرين . وتتبع المؤسسة رئاسة الجمهورية .

ومن الناحية المالية تعتبر ميزانية المؤسسة من الميزانيات المستقلة الملحقة بالميزانية العامة للدولة وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة ويعتـمد رئيس الجمهورية ميزانية المؤسسة وحسابها الختامى .

ومن الناحية الاقتصادية تلتزم المؤسسة بالخطة الاقتصادية العامة للدولة وهى مسئولة عن تنفيذ نصيبها فى القطاع الزراعى وترتبط المؤسسة لذلك بالاجهزة التى تتولى التخطيط والمتابعة على النطاق القومى .

والحق ان المؤسسة التعاونية الزراعية العامة هى أرقى اشكال منظمات الدولة فى الزراعة فهى الحلقة الرئيسية فى البنيان التعاونى الزراعى التى تربط الفلاحين كمنتجين مباشرين بالدولة سواء فى قطاع الاصلاح الزراعى عن طريق الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى التابعة لها او خارجة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف مستوياتها والتى تهيمن المؤسسة على نشاطها .

وهى الاداة الاستراتيجيــة التى تستخدمهـا الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادى داخـل قطاع التعاون الزراعى وعن طريقها تستخلص جزءا كبيرا من القيمة المضافة التى يخلقها الفلاحون بعملهم واعادة توزيعه على الانشطة الاقتصادية والادارية المختلفة كما تتحكم عن طريقها ايضا الى حد ما فى توزيع الدخل المتولد داخل قطاع التعاون الزراعى

وأبرز مظاهر الطابع الادارى فى تنظيم المؤسسة وفى أسلوبها فى العمل . انفصالها عن جمـاهير الفـلاحين التعـاونيين الذين انشئت من أجلهم وانعزالها عن مشاكل الحركة التعاونيـة واعتمادا فى حل هذه المشاكل على اصدار القرارات المكتبية التى تصاغ من أعلى الجماهير .

وتتمثل كذلك فى تشعب الاجهزة الادارية العديدة الكثيرة التكاليف وتكفى نظرة عابرة على خريطة تنظيم للمؤسسة لادراك هذه الحقيقة وما يترتب على هذا التضخم من انفاق طفيلى على حســاب الفلاحين ومجموع الشعب العامل وعلى حســاب احتياجات الانتاج ذاته .

وهكذا يشكل غلبة التكوين الادارى للبنيــان التعاونى ـ حيث تحتـكر الادارة سلطة اتخــاذ القرارات الاقتصادية ـ التناقض الرئيسى فى تجربة التعاون (داخل قطاع الاصلاح الزراعى وخارجه) ويعرقل هذا التناقض نمو قوى الانتاج ويخنــق الحركة التعاونية الجمـاهيرية ويعوق نمــوها وازدهارها على النحو الذى يستهدفه الميثاق .

ان الاسلوب الادارى فى العمل التعاونى يتنافى مع روح الحركة التعاونيــة باعتبــارها حركة ديموقراطية تقدمية ويهدر طاقات الجماهير الخلاقة ويبدد ثوريتها ويقتل مبادرتها وهو لهذا يعد اكبر خذلان لشعار التعاونيات كشعار تقدمى .

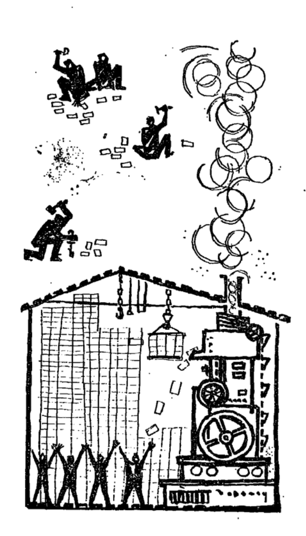
ولا سبيل الى حل هذا التناقض الجوهرى الا باعادة صياغة الحركة التعاونية ومؤسساتهــا صياغة ديموقراطية ليصبح الفلاحون وهم المنتجون المباشرون مركز الثقل الحقيقى فى اتخاذ القرارات الاقتصادية فى اطار الخطة القوميــة الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال الا بالعمل السياسى التنظيمى وسط الفلاحين من أجل ربط كفــاحهم الديموقراطى ضد فلول الاقطــاع والراســمالية بالنضال الشعبى العام من اجل اشاعة الديموقراطية الاشتراكية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبالديموقراطية المنبثقة عن التطبيق الثــورى للميثاق ومبادئه تستطيع جموع الفلاحين تحــويل المؤسسات التعاونية من مؤسســات ادارية الى مؤسسات ديموقراطية ثورية تسير قدما نحــو الاشتراكية .



التنسيق بين احتياجات البلاد ومصالح الأفراد



محمد حسيب التبى

نشأت

الصناعات الحرفية الصـغيرة فى مصر منـذ بدأ تطور الانسـان فى مراحل الحضارة ويشهد على ذلك ما امكننا الحصول عليه من الادوات القاطعة والاسلحة التى انتجها فى حقبات ما قبل التاريخ . وهذه المنتجات فى الواقع انتاج بدائى لعمليات تصنيع بسيطة امكنه اجرائها .

وبالدخول فى المراحل المختلفـة الحضـارية اصبحت الصناعات الصغيرة اكثر وضوحا وتنوعا وذلك لمقابلة الاحتياجات المتعـددة والمنظـورة للانسان ، وساعد على سرعة تطور هذه الصناعات فى وادى النيل فترة الفيضان السنوية التى تغمر الوادى بالمياه وتعزل القرى بعضـها عن بعض بمدد تتراوح بين اربعة وستة اشهر سـنويا لا يجد فيها القرويون مايصنعونه سوى صيد الاسماك وانتاج بعض الادوات اللازمة لحياتهم لاستعمالهم الشخصى او للمقايضة عليهـا ببعض الادوات او الطعام . وهكذا ظهرت هذه الصناعات ووضحت الشخصية المصرية فى اشكالها وفنونهـا وطبعت

المنتجات بطابع خاص احتفظت به فى سائر العصور التالية .

وبدخول المدنية الحديثة وادى النيل تطورت هذه الصـــناعات تبعـــا لدخول الالة فى مختلف الميادين وتغير شكل هذه الصناعات ومحتوياتها كمـــا فتحت الالة بعض الابواب الجـــديدة لهـــذه الصناعات .

ويمكن تقسيم الصناعات الحرفية الصـــغيرة حاليا الى قسمين أساسيين :

● **الصناعات المنزلية** التى تتـــواجد فى جميع القرى والمدن ويعمل فيها افراد الاسرة الذين لا يزيد عددهم عادة عن خمسة افراد فى المتوســـط ويستعملون طرقا بدائية للانتاج ويبيعون ماينتجون فى قراهم او الى بعض التجار الذين يقومون بجمع الانتاج وتوزيعه على مراكز الاستهلاك المختلفة.

وبالطبع لا توجد مشاكل ادارية فى هذا النوع من الصناعات اذ يقوم رب الاسرة بالاشراف على الانتاج والاشتراك فيه كما يقوم بتوفير الخامات والادوات . والجميع يعملون لصـــــالح الاسرة وتوفير احتياجاتها . وفى كثير من الاحيان يقـــوم التجار الذين يجمعون المنتجات بتوزيع الخامات على المنتجين كجزء من عملهم التجارى . وبذلك تكمل حركة تحكمهم فى المنتج عن طريق الخامات والمنتجات. والأمثلة على هذه الصناعات كثيرة مثل صناعات الخوص والقش والاقفاص والفواخير والنسيج اليـــدوى والســـجاد والكليم والتطريز للســـيدات .

● **المصانع الصغيرة** وتوجد فى جميع القـــرى والمدن ولا يوجد تعريف عالمى موحد للمصنع الصغير ولكن يمكن تقسيمها تبعا لحالة المصانع الصغيرة الى :

ــ مصـــانع لا تســـتعمل الطاقة الـــكهربائية اساسا فى الانتاج ويتراوح عدد من يعملون فيها بين اثنين ومائة فرد (خلاف الصبية والعمـــال تحت التدريب) . ومثل هذا مصانع الاحذية اليـــدوية ومصانع النسيج اليدوى والسجاد والكليم اليدوى.

ــ مصانع تستعمل الطاقة الكهربائية اساسا فى الانتاج ويعمل بها من اثنين الى خمسين عاملا (خلاف الصبية والعمال تحت التدريب) ومثل هذا المصانع الميكانيكية الصغيرة ومصـــانع النســـيج الميكانيكى ، والمصـــانع الصـــغيرة فى مصر أما مصـــانع خاصة او ملك للدولة او مصـــانع تعاونية .

تطوير الصناعات الصغيرة

مع بدء الخطة الخمسية الاولى وضعت خطة لتطوير الصناعات الصغيرة فى الجمهورية العربية المتحدة بدا تطبيقها فى عام ١٩٦٠ لتنفذ فى خمس سنوات وبنيت على الاسس التالية :

● التدريب على هذه الصناعات وخصوصـــا الصناعات التى تندثر معالمها شيئافشيئا بانقراض اجيال الصناع والحرفيين المهرة فيها مثـــل بعض صناعات خان الخليلى ؛ على ان يكون التـــدريب باستعمال احدث العدد اليدوية المتاحة وانتدرس التصـــميمات وتســـتبعد الاخطاء الشـــائعة فى التصميمات الحالية .وهكذا يمكن تقديم جيل جديد من الصناع المدربين الى هذه الصـــناعات يمكنه ان يرتفع بمستوى الانتاج ويزيد من حجمه .

● اقامة وحدات انتاجية تابعة للدولة فى شتى فروع الصناعة مجهزة بالمعدات الحديثة لتتم فيها عمليات التدريب وانتاج منتجات مثاليـــة عاليـــة الجودة تحاول سائر الجهـــات الاخرى المنتجـــة الوصول الى مستواها . كما توضع مســـتويات مدروسة لاسعار هذه المنتجات او الخدمات تحد من جشع الوسطاء والمستغلين وتساعد الصناعة على الازدهار .

● اقامة بعض الوحدات الانتاجيـــة الخادمة للصناعة لتوفير بعض الخامات الاساســـية مثل مصانع انتاج غزل الصوف اللازم لصناعة السجاد والكليم .وانشاء وحدات لصباغة شـــلل القطن والصوف والحرير وهى خدمات كان يصعب على المصنع الصغير الحصول عليها فى اغلب الأحيان.

● تكوين صندوق للاقراض يمد هذه الصناعات بحاجاتها من القروض بفائدة بسيطة صـــغيرة لا تتعدى تكاليف الاقراض (٣ ٪ سنويا) وامداد هذا الصندوق بالاموال الكافية لتشغيله .

● انشاء جمعيات تعاونيـــة صـــناعية تضم اصحاب المصانع الصغيرة والصناع . وعن طريق هذه الجمعيات يمكن تقديم المســـاعدات الفنيـــة والتنظيمية والمالية والتسويقية .

● انشاء معهد للصناعات الصغيرة بالاشتراك مع صندوق المعونة الخاص التابع للامم المتحـــدة للاستفادة من الخبرات الخارجية فى هذا المضمار وذلك لتقديم المساعدة اللازمة لنشر وتطوير هذه الصناعات .

● دراسة انشاء المدن الصناعية وذلك بغرض

تجميع المصانع الصغيرة فى مكان يعد خصيصــا لذلك ويمد بسائر المرافق والخدمات اللازمة لتسهيل عمل المصانع الصغيرة والاشراف عليها وتوجيهها ولتنفيـذ هـذه الخطة انشئت المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصـغيرة واسند اليها تنفيذ هـذه الخطـة وادرجت لهـا الاعتمادات اللازمة للتنفيذ فى السـنوات التالية للخطة .

الواقع وأهداف الخطة

ولقد تم بالفعل انشــاء مجموعة من الوحدات التدريبية والانتاجية التابعة للدولة . وتم تشغيل ١٤٦ وحدة منها حتى نهاية شـهر يوليو ١٩٦٥ والباقى جار تشغيله حاليا وذلك على النحو التالى:

الرقم	نوع الوحـــدات	العدد	الغـرض منهـــا
١	مجموعات الصيانة والانتاج	١٥	التدريب والانتاج والصيانة فى الصناعات الميكانيكية والسـيارات والنجارة والطباعة .
٢	مصانع غزل الصوف	٣	انتاج غزل الصوف اللازم لصناعة السجاد والكليم ميكانيكيا
٣	وحدات انتاج السجاد والكليم	١٨	التدريب والانتاج للسجاد والكليم اليدوى
٤	وحدات النسيج اليدوى	١٣	التدريب والانتاج للنسيج اليدوى
٥	وحدات الصباغة	٦	صباغة الخيوط والشلل اللازمة لمصانع النسيج الصغيرة
٦	وحدات خان الخليلى	٥	التدريب والانتاج لمصنوعات خان الخليلى المختلفة
٧	وحدة القش والخيرزان	١	التدريب والانتاج لمصنوعات القش والخيرزان
٨	وحدات الالبان النباتية ومنتجات النخيل	١٣	التدريب والانتاج لمصنوعات الالبان النباتية والحصير
٩	وحدات الكرينة	٥	انتاج الكرينة من خوص النخيل بغرض التصدير
١٠	وحدات تجفيف البلح	٣	تبخير وتجفيف البلح وتعبئته للاستعمال المحلى والتصدير
١١	وحدات انتاج عسل النحل	١٣	التدريب والانتاج لعسل النحل وطرود النحل لنشر الصناعة
١٢	وحدات منتجات الالبان	٥	انتاج منتجات الالبان فى القرى البعيدة عن المدن والتى تجد صعوبة فى نقل البانها لمراكز الاستهلاك .
١٣	وحدات التفصيل والاشغال النسوية الجملســة	٦٤	التدريب والانتاج لسائر منتجات الاشغال النسوية
		١٦٤	

كما تم من جانب آخر انشـــاء ٢٨٠ جمعيـة تعاونية صناعية حتى منتصف عام ١٩٦٥ فى مختلف فروع الصناعات الصغيرة تضم المصانع الصغيرة او العمال الحرفيين فى تنظيم يساعد على الانتاج ويوفر لهم الحصول على الخامات ويعـاونهم فى تسويق انتاجهم .

والجدول التالى يبين هذه الجمعيات واعدادها وعدد المشتركين فيها ورؤوس اموالها .

الرقم	نوع الجمعيات التعاونية	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	راس المال بالجنيه	الاحتياطى بالجنيه
١	جمعيات الاثاث والنجـارة	٣٧	٧١٨٢	٢٩٠٢١	٨٩٠٨
٢	قطاع تصنيع الجلود				
	ا ـ جمعية دباغة وتصنيع الجلود	١	٣٣١	١٨١٩٨٥	١٣٤٥٢
	ب ـ جمعيات صناعة الاحذية والمنتجات الجلدية	٢٩	٢٧٤٥	٥١٧٤	٢٢٣٤
٣	قطاع الغزل والنسيج				
	ا ـ جمعيات النسيج الميكانيكى	٤	٦٦٣	٥٣٠٨١	٢٤٥٦٢
	ب ـ جمعيات التريكو	٢	٢٢١	٦٦٩٢	ـــــ
	ج ـ جمعيات الغزل والنسيج اليدوى	٢٤	٣١٢٣	١٢٧٨٦	٤٥٤١
	د ـ جمعيات صناعة السجاد والكليم	١٧	١٧٣٥	٢١٢١	١٧٩٨
٤	قطاع الملابس الجاهزة				
	ا ـ جمعية كساء وكاوتشوك	١	٩	٨٨٥٦١٥	ـــــ
	ب ـ جمعية ملابس جاهزة اسستها المؤسسة	١	١	٤٤٨٢٠	ـــــ
	ج ـ جمعيات تعاونية للملابس الجاهزة	١٣	١١٥٠	٣٢٨٢	١٢٠
٥	جمعيات صناعة الزجاج والكيماويات	٣	٤٢٦	٦٥٠٤	١٠٨٧
٦	جمعيات بناء السفن وصنع لوازم الصيد	٣	٩٧	٣٦٩	ـــــ
٧	جمعيات صناعة الحصير	٦	٥١٣	١٧٣٣	٣٦٢
٨	جمعيات الاشغال النسوية	٢٢	٢٥٨٨	٣٦٢٠	١٨٦٦

الرقم	نوع الجمعيات التعاونية	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	راس المال بالجنيه	الاحتياطي بالجنيه
٩	جمعيات الطباعة والنشر	٥	٢.٦	٧.٩٥٨	ـــــ
١٠	جمعيات الصناعات المعدنية	١١	٧٧٤	٣٤٧٧	١٩٦
١١	قطاع الانشاء والتعمير ومواد البناء				
	أ ــ جمعيات الانشاء والتعمير	١٨	٣.٨٩	٨٨٥٧٩	٩.٧٢٥
	ب ــ جمعيات صناعة الجير وتشغيل المحاجر	٣	٥٢٤	١٦٨٤٢	٨٣٣
	جـ ــ جمعيات صناعة الطوب	٢	٤.٧	١٣٤٠	٨٨٠
١٢	جمعيات خان الخليلي	٤	٥٥٩	٢٢٩٠	٥٦٥
١٣	قطاع تصنيع منتجات النخيل				
	أ ــ جمعية لتجفيف البلح	١	١.٩	٩.٨٤١	ـــــ
	ب ــ جمعيات تصنيع منتجات النخيل	١٣	١٢٦٠	٢٤٩٧	١٤٤٣
١٤	جمعيات تصنيع الالبان	٤	١٦٠	٣٢٣٩	٢٠٠
١٥	جمعيات النحالة	٢	١٧٨	٢٢٤	ـــــ
١٦	جمعيات صناعة الخبز	٦	٢١٣	٥٣١٧	٢١
١٧	جمعيات كبس قش الارز	٢	١٧٥	٣٢٠	ـــــ
١٨	جمعيات صناعة علف الحيوان	٣	٣٥٢	٣٧١٤	ـــــ
١٩	جمعيات التصنيع الريفي	٨	٣٥٨٦	٦٤٠٠	١٦١٣
٢٠	جمعيات تصنيع الغاب	٢	١١٦	٢٣٩	٤٢
٢١	جمعيات صناعة الفخار	٤	٢٣٨	٢٤٩	٢٠
٢٢	جمعيات منوعة	٢٩	١٥٦٠٠	١٩.٦٢٨	٣٨٦٥٤
	الجملـــة	٢٨٠	٥١٢٣٠	١٧٢٤٩٦٧	١٩٤١٢٢

وتنقسم الجمعيـــات التعـــاونية الى نوعين اساسيين :

● **جمعيات تعاونية خادمة :** حيث يظـــل كل مصنع صغير فى مكانه يعمل لمصلحته الخاصـــة وتقوم الجمعية بتقديم الخدمات وتوفير المواد الخام له ومساعدته فى تسويق منتجاته .

● **جمعيات تعاونيـــة مجمعـــة :** حيث تجمع المصانع والحرفيين فى مصـــنع واحد يعمل فيـــه الجميع لمصلحة الجمعية وتحت اشرافهـــا وتكون الادارة من الجمعية ذاتها وعن طريق اســـتخدام شخص او اشخاص لعملية الادارة .

هذا بخلاف جمعيات التسويق الصناعى التى انشئت بالاموال العامة لتوفير خدمات التســـويق لهذا القطاع . وقد افرد فى الخطة الخمسية الاولى مبلغ مليونين من الجنيهـــات لامداد الجمعيـــات التعاونية الصناعية والمصانع الصغيرة بالقروض وذلك عن طريق صندوق للاقراض انشىء لهـــذا الغرض . وقد استهلك هذا المبلغ جميعه تقريبا . كما تطلب الامر اصدار خطابات ضـــمان للبنوك للجمعيات التعاونية الصـــناعية لتمويل عمليات مسندة اليها . وتبلغ جملة هـــذه الضمانات حتى الان قرابة المليون من الجنيهات .

كمـــا تم تجميع عدد من الاخصـــائيين فى هذه الصناعات فى النواحى المالية والفنية والتنظيمية .

وباتساع العمل وضخامة الخطة المطلوب تنفيذها تبين ضرورة افراد جهاز خاص لعمل هذه الدراسات بجانب تطوير هذه الصناعات ودراسة نظم العمل فى مصانعها بغرض رفع كفايتها وتقليل الفاقد فيها .

وقد تم الاتفاق مع صـــندوق المعونة الخاص التابع لهيئة الامم المتحدة على انشاء معهد للصناعات الصغيرة يساهم فيه الصندوق ويمـــده بالخبراء والمعدات ويهيىء للمشتغلين فيه سبل الدراسة فى الخارج والاطلاع على مايؤدى من هذه الخدمات فى الخارج ومستوى ادائها ، وقد اوشك بناء هذا المعهد على الانتهاء كما ان هناك مجمـــوعة من الخبراء الاجانب يعاونون فى وضع اسس العمل فى هذا المعهد وتنظيم سبل المعونة والارشاد ، كما يقومون بوضع اســـس تدريب القـــادة فى هذه الصناعات وينظمون بعض الحلقـــات التجريبية للتدريب .

وتم ايضا انشاء عشرين مركزا تعاونيا للتسويق موزعة على سائر المحافظات . والغرض الاساسى من انشائها هو تدبير الخـــامات اللازمة لقطـــاع الصناعات الصغيرة والتعاون الصناعى بطريقة جماعية ، ثم المساعدة فى عمليات تسويق المنتجات اما داخل المحافظة او فى المحافظات الاخرى .

كما تم انشاء مركز رئيسى للتسويق الصناعى بالقاهرة لتنظيم العمل والربط بين ســـائر المراكز بالمحافظات وليقوم اساسا بتجميع طلبات القطاع

من الخامات المستوردة واتخاذ اجراءات استيرادها مع شركات الاستيراد ثم توزيعها على وحدات القاهرة وباقى المراكز فى المحافظات ،ويقوم المركز الرئيسى ايضا بعمليات تصـدير منتجات هــذه الصناعات وفتح اسواق جديدة لها فى الخارج

وبدا من ناحية اخرى تطبيق نظام المدن الصناعية فى مصر للمرة الاولى بانشـاء مدينــة صـناعية متخصصة لدباغة الجلود والصناعات الجلدية فى البساتين جنوب القاهرة . وهذه المدينة التى تبلغ مساحتها ١٣٠ فدانا جارى انشاؤها حاليا على احدث النظم . كما تم التعاقد على المعدات اللازمة لها من الخارج وسينتقل اليها العاملون فى هــذه الصناعة ، وجمودها ازاء التطور العلمى العالمى وبذلك يمكن التخلص من التخلف الكبير فى هذه الصناعة ، وجمودها ازاء التطور العلمى العالمى السريع .

كما ان هناك مدينة اخرى بدا العمل فى انشائها فى المنصورة لتكون مدينة مشتركة لسائر الصناعات الصغيرة تنتقل اليها بعد ان يتم مدها بالمعـدات الجديدة اللازمة لتطوير الانتاج ويتوافر فى هــذه المدن سائر الاحتياجات من مبنى صحى سـليم ومتسع يسمح بالامتداد ، بجانب توفير المرافق مثل المياه والكهرباء والصرف كما توفر ايضا سائر الخدمات التى تساعد على انتظام الانتاج وجودته .

المشـــــاكل التى تواجـــه الصناعات الصغيرة والحرفيين

ترتب على تنفيذ البرامج الضخمة لتطوير البلاد فى كل المجالات ــ وخصوصا فى مجال الصناعة ــ ارتفاع مستمر فى مستوى معيشة المواطنين من سنة الى اخرى. كما اسفرت القوانين الاشتراكية التى تم تطبيقها عن اعادة حقوق العمـال اليهم واعادة توزيع الثروات ممـا تسـبب فى انتقال الكثير من صفوف المعدمين الى صفوف المستهلكين، وقد أثر هذا كله على تلك الصناعات . كما ان تنفيذ الخطة وانشاء الكثير من هذه المصانع لتعمل بصفة منتظمة كان له اثره وله مشاكله العـديدة ايضا وسنتناول هنا بعض هذه المشـاكل الهامة بطريقة واقعية صريحة .

مشاكل الافراد

● يعتبـر النقص فى الافـراد المـدربين على المستويات المختلفة فى هذه الصـناعات من اكبر المشاكل القائمة . ويؤثر هذا كثيرا على تنفيذ خطط التنمية وتأخيرها وخفض جودة الانتاج والنزول بمستوى المنتجات . ورغم الجهود الـكثيرة فى مجالات التدريب والتعليم الصناعى فلا زال هناك قصور عن امـكان توفير الافراد اللازمين لهـذه الصناعات فى مستويات القيادة المختلفة ،وخصوصا الاداريين والماليين الذين تجذبهم دائما الصناعات الكبيرة وما فيها من فرص تقدم وامتيازات ، وقد اقيم معهد الصناعات الصغيرة لتغطية جانب من هذه النواحى ، ولكن حتى ينتظم العمل فى هـذا المعهد ويمكنه تخريج الاعداد المتزايدة من القـادة المدربين فسيظل النقص موجودا والحاجة ماسة الى هؤلاء الافراد .

● نظرا لتوالى ارتفاع مسـتوى المعيشـة للافراد وتبعـا لتطبيق النظم الاشـتراكية للعمل والعمال فان الامر تطلب تغيير الاجور ونظمها عن الاسس القديمة وذلك بغرض زيادة دخول الافراد العاملين ورد حقوقهم اليهم . وبتطبيق الاسس الجديدة اصبح من اللازم تطوير اقتصاديات هذه الصناعات والاسس الفنية للانتاج فيهـا ، وتلافى اوجه الفقد والضياع حتى يمكنها تحمل الاعبـاء الجديدة بنجاح

● تسببت برامج التصنيع الضـخمة فى بعض المحافظات (مثل اسـوان) فى رفع مسـتويات الاجور الى حد كبير عن المسـتويات الموجودة فى سائر البلاد مما اثر كثيرا على تكلفة الانتاج فى هذه الصناعات ورفع اسعارها . وبهذا تدفقت على هذه المحافظة السلع من انتاج المحافظات القريبة حيث التكلفة والاسعار اقل. مما اثر على امكانيات الانتاج فى هذه الصناعات فى المحافظة . وقد دعا هذا أما الى نقل هذه الصناعة الى خارج المحافظة او الى دفع معونة للانتاج .

ولم تنجح فى هذه المحافظـة من الصـناعات الصغيرة الا الصناعات المتعلقة بالمصـانع الكبيرة وعمليات الصيانة وورش النجارة والطباعة .

● تشكو المصانع الصغيرة وخصوصـا التى تعمل فى الصناعات المتعلقة بالمصانع الكبيرة من اختطاف الصناعات الكبيرة لافرادها من كل الفئات وخصوصا فئات القيادة مما يضع المصانع الصغيرة فى موقف لا يسمح لها بالحركة الى الامام والتطور المطلوب منها .

مشـاكل الخامات

تعتبر مشاكل الخامات من مشاكل الساعة فى هذه الصناعات . ويتطلب الامر تحـديد شـكل المشكلة وحجمها بصدق ووضع حل ثورى لعلاجها، ولتحديد هذه المشاكل تقسم الخامات الى نوعين اساسيين :

● **الخامات المستوردة :** مثل الخشب ـــ سن الفيل ـــ الصفيح ـــ الخيزران . وتمتص طلبـات الصناعات الكبيرة جزءا كبيرا من النقد الاجنبى المتاح للاستيراد ولا تترك الا مقادير محـددة لا تكفى لتوفير احتياجات هذه الصناعات من الخامات المستوردة . ولما كان النقص فى كميات هذه الخامات يعنى تعطيل العاملين فيها عن العمل وهو ما لا تقره الدولة . فان توفير الخامات اللازمة لهـذه الصناعات ولعمل هؤلاء العمال امر مسلم ويجب الاخذ به فوريا .

يتبقى بعد ذلك ان شركات الاستيراد التابعة للقطاع العام تعمل فى عزلة فنية عن الصناعة مما يسمح باستيراد اصـناف لا تطابق مواصـفاتها المواصفات المطلوبة للخامات .كما ان قيود العملة قد تؤدى ايضا الى نفس النتيجة . لذلك فلابد من استعانة شركات الاسـتيراد بالفنيين لوضـع المواصفات السليمة التى تـكفل توفير الخامات المستوردة بالكميات والمواصفات التى تتطلبها هذه الصناعات

بقى ان انتظام ورود الخامات فى مواعيد مدروسة لتغطيـة احتياجات الصـناعة اولا بأول امر له اهميته ، فعدم ورود الخامات لفترة طويلة اثناء السنة يخلق لها سوقا سوداء تسـتمر حتى ولو ورد بقية احتياجات السنة من الخامات فى نفس السنة . ومن الواجب اعادة النظر فى سياسـة التوسع فى توزيع المواد والخامات بنظام الحصص. فان هذا النظام اذا قبل تطبيقه فى السلع الاستهلاكية يجب ان ينظر اليه بمنتهى التحفظ فى الخـامات اللازمة للصناعة والتى بدونها يتعطل العمال عن العمـل . كمـا ان تطبيق نظـام الحصـص على اى سلعة يضع لها على الفور سـعرا اكبر من سعرها فى السوق مما يؤدى حتما الى اختفائها. لذلك فان هذا النظام مسئول مسـئولية كبيرة عن اختفاء سائر الخامات المستوردة رغم التوسع فى الاستيراد . وهى المسـئولة ايضـا عن ارتفاع ثمنها فى السوق السوداء الى ما يوازى ثلاثة الى خمسة اضعاف سعرها الرسمى .

بقى القول ان القطاع الخـاص فى التجـارة والصناعة له من اساليبه ـــ التى قد تصل الى حد بعيد عن القواعد المألوفة ـــ ما يكفل له امكانيات الحصول على ما يطلبه من الخامات والتحكم فيها وانزالها الى الاسواق بقدر . مما يجعل المستهلك العادى او الحرفى الصغير يدفع فيها السعر الذى يفرض عليه لكى يستمر فى العمل او ينصرف الى البطالة او الى عمل آخر . ولتلافى هذا لابد من الاعتماد على التعاون فى استلام كل الكميات من الاستيراد ثم توزيعها على مراكز التسويق التعاونى فى المحافظات لتوزيعها على الجمعيات التعاونية النوعية للحرفيين . وعلى الحرفيين فى القطـاع الخاص بمعرفتها حتى ينضموا الى قطاع التعاون. الذى يجب الاعتماد عليه تماما فى هذا حتى يمكن سد هذه الثغرات التى تتسرب منها الخامات الى السوق السوداء . هذا بالطبع على اساس توفير الخامات بالكميات والمواصفات اللازمة للصناعة.

● **الخامات المحلية :** مثل الورق ـــ غزل القطن الخوص الخ .. وتعتبر مشكلة تحكم الوسطاء فى اسعار الخامات المحلية . المشكلة الاساسية فى هذا النوع من الخامات. وهناك امثلة عديدة لذلك. فارتفاع سعر الخوص فى فترة لا تزيد عن سنتين من اثنين من الجنيهـات للطن الى تسـعة جنيهـات للطن امر غير معقـول . كمـا انه كـان من الممكن ان يقبـل هـذا اذا ما ذهب هذا الفرق الى منتج الخوص (المزارعين) ولكن الواقع ان الوسطاء يجمعون الخوص بأبخس الاسعار ويتحكمون فى بيعه الى المصانع الصغيرة التى تستعمله . وارى انه لابد من قيـام مراكز التسويق التعاونى باستلام هذه المواد من المصانع او المزارع لتوزيعها راسا على المصانع الصغيرة واقتسام الفرق فى السعر الذى يمتصه الوسيط بين المنتج والصانع الحرفى لفائدة الاثنين .

كل هذا يحتم ضرورة الاعتماد على التعاون فى تجميع واستلام الخامات اللازمة لهذه الصناعات

وتوزيعها على الحرفيين واخراج الوســطاء من العملية حتى يمكن للصانع الحرفى الحصول على حاجاته من الخامات بالاسعار المناسبة .

مشاكل التمويل : تعانى الصناعات الصــغيرة باســتمرار من نقص الاموال اللازمة للتشــغيل لديها . يتساوى فى ذلك الوحدات الحكوميــة او الجمعيات التعاونية او القطاع الخــاص وترجع ذلك الى اسباب كثيرة اهمها :

● توالى ارتفاع اســعار الخامات وارتفاع الاجور ممايتحتم معه زيادة راس المال العامل .

● هناك باستمرار تأخير فى تســديد اثمــان المشتروات منهذا القطاع . وخصوصا ماتشتريه الحكومة والقطاع العام مما يسبب الارتباك الدائم فى تمويل عمليات المصانع الصغيرة التى تعتمــد على سرعة دوران راس مالها اكثر منكبر حجمه .

● يمثــل راس المال المدفوع فى الجمعيــات التعاونية الصناعية رقما رمزيا عادة ولا يســمح اطلاقا بابتداء العمل ولابد من اقراض الجمعيــة مبلغا من المال من صــندوق الاقراض حتى يبدأ دولاب العمل فى الدوران ، وتمثل هذه القروض فى الواقع جزءا من راس مال الجمعيةالثابت والعامل ، واذا ما سحب هذا القرض من الجمعية فانمعناه التوقف المبــاشر . وهكذا فان هــذه القروض لا ترجع للصــندوق للدوران . ويلزم باســتمرار للصــندوق اموال جديدة حتى يمكن التوســع فى الاقراض وبالتالى التوسع فى الصناعات الصغيرة .

● يلاحظ دائما الحساسية الشديدة لمشــاكل تسويق الانتاج فأى تكديس فى المنتجــات وعدم تصريفها يؤثر مباشرة على دولاب العمل ويجعل المصنع الصغير او الجمعية التعاونية الصناعية فى موقف خطير من الناحية المالية .

مشاكل المنتجات والتسويق : تواجه عمليات التســويق الداخلى والخــارجى لمنتجــات هذه الصناعات الكثير من المشاكل اهمها :

● عدم وجود مواصــفات محــددة لكثير من المنتجات مما يسبب التفاوت فى الانتاج ويعرض المنتجات للرفض عنــد الفحص . ويفتح البــاب للاساليب غير المشروعة للقبول من مورد معين وتجرى حاليا عمليات وضع مواصفات للمنتجات المختلفة نرجو لها السرعة والتوفيق .

● عدم وجود أفراد متخصصــين فى عمليات تسويق هذه المنتجات بالقدر الكافى اللازم لتغطية الانتاج . مما ينشأ عنه تكدس المنتجات وتجميد راس المال .

● زيادة حجم الانتاج تبعا للتنظيمات والمنشآت الجديدة يستدعى توفير جهود ضخمة فى عمليات التسويق .

القطاع الخاص فى الصناعات الصغيرة

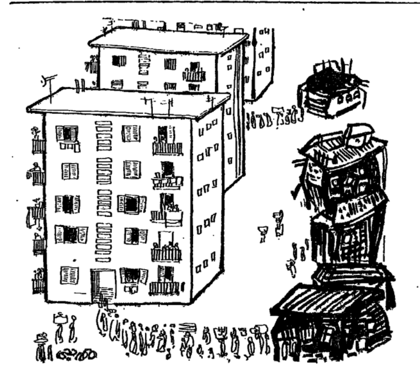
ويمثل القطاع الخاص فى الصناعات الصغيرة مجتمعا كبيرا لا يمكن اهماله عند دراســة تطوير الصناعات الصغيرة . ولا توجد بيانات دقيقــة عن هذا القطاع وحجمه وتنوعه والمشتغلين فيه كما لا ينظم العمل فيه سوى بعض القوانين العامة التى تنطبق على بعض وحداته . ويمكن القول ان خدمة هذا القطاع ومعاونته لم تبدا بشكل جدى حتى الان لصعوبة الوصول اليه وتفتته . وبالتالى تســيطر على هــذا القطاع الفردية والمصــلحة الخاصة .

لهذا وحتى يمكن للقطاع الخاص فى الصناعات الصغيرة ان يؤدى دوره المطلوب منــه ولامكان معاونةهذا القطاع وتوصيل الخدمات اليهلتطويره وانتشاره بطريقة صحية ســليمة تفيده وتفيــد المجتمع وتمنع اضراره وخاصة بالقطاع العام لابد من انتظامه فى شكل تعاونى يضمن له الحصول على حاجته من الخامات ويســاعده فى تصريف انتاجه بطريقة سليمة .

وفى رايى ان هذا هو الطــريق الوحيــد امام القطاع الخاص فى هذه الصناعات ويجب الوصول الى ذلك على الفور بطريق الاقناع والتشريع . ويمكن تشكيل النظام التعاونى بشــكل يجمع بين محاسن القطاع الخاص ومحاسن النظم التعاونية . وانى اطرق هذا الباب ليبحثــه رجال التعــاون والتشريع بطريقة واقعيــة توائم بين احتياجات البلاد ومصالح الافراد وضمان التطوير والتقدم للصناعات الصغيرة .

واخيرا فان الصناعات الصغيرة كجزء اساسى من النشاط الصناعى فى البلاد يجب ان يتناولها الباحثون بالدراسة والبحث العلمى المثمــر لانارة الطريق للقائمين على العمل فيها حتى يمكنها ان تلعب دورها فى زيادة الانتاج ورفع مستوى الافراد ونشر الرفاهة بين طبقــات العاملين وخاصــة العاملون فى الريف .





حركة الإسكان التعـاونى واقتصاديات المجتمع الاشتراكى

د. ميلاد حنا

يوجد فى بلادنا حاليا حوالى ٢٥٠ جمعية تعاونية لبناء المساكن تضم ٧٠ الف عضو.. بعض هذه الجمعيات بنى عددا كبيرا من المساكن والفيلات والبعض الاخر ليس له وجود فعال ولا يعدو كونه حبرا على ورق . وتبلغ ممتلكات تلك الجمعيات حوالى ٣٧ مليون جنيه منها ٢٠ مليون جنيه قيمة الاراضى .

هذه الارقام توضح ان هناك عددا ضخما من الفئات المختلفة يرغب فى الحصول على مسكن يناسبه عن طريق الحركة التعاونية لبناء المساكن، لعله ــ مع الصبر والوقت ــ يصل الى ما يبغى ويريد ، ولكن هل يصل فعلا الى تحقيق اهدافه ؟

وان وصل هل تتفق طرق وسبل الحصول على مسكن تعاونى مع اقتصاديات وفلسفة المجتمع الاشتراكى الجديد ؟

ولكى نتعرف على طبيعة تلك الجمعيات لابد من دراسة نشأتها وتطورها وحركتها واتجاه سيرها فاما ان نؤيدها ، او نعيد توجيهها ، او نبنى على انقاضها حركة جديدة .

تطور جمعيات الاسكان

لم تولد اولى الجمعيات التعاونية للاسكان الا مع مولد الثورة عام ١٩٥٢ ، وبانتصار الثورة

على الاقطـــاع فى اول الامر ثم على الراســـمالية الكبيرة فيما بعد تطلعت فئات كثيرة الى تحقيق امانيها .

وكان التشكيل الغالب على جمعيات الاسكان مهنيا وفئويا منـــذ عام ١٩٥٢ حتى حوالى عـــام ١٩٥٦ ، فتكونت جمعيات قوية من المهندســـين ، والاطباء ، والمحامين ، والضباط ورجال البوليس، والقضاء والضرائب . ووزارة الخارجية ،واساتذة الجامعات ، ومجموعات اخرى كثيرة يعـــوزها الحصر ، وكونت كل من تلك الفئـــات مستعمرة سكنية تعرف باسمها .

وكان الطابع الغالب على هذه الجمعيات هوان اغلب اعضائها تنتمى الى الطبقـــة المتوســـطة الصاعدة والتى تشعر بعدالة تطلعاتها للسكنى فى فيلات اسوة بالطبقات القديمة المتداعية .

وقد تمكنت بعض هذه الجمعيات التى تكونت فى اولى سنوات الثورة من الحصول على مميزات عديدة منها :ـــ

اولا ــ حصولها على اراض فضاء معدة للبناء من جهات حكوميه باسعار رهيده مع نفسيط ثمن الارض على سنوات عديدة بلغت بين عشرة وخمسة عشر عاما ، وبدون فوائد فى كثير من الاحيان مثل اراضى مدينة الاوقاف .

ثانيا ــ حصـــل بعض اعضاء الجمعيات على سلفيات من بنوك الائتمان بضمان الدولة بشروط مجزية وسهلة اذ كانت ارباح السلفيات بين ٢ ٪ و ٣٪ بفائدة بسيطة فضلا عن أن السداد قسط على عشرين عاما .

ومع حصول بعض الجمعيات على هذه الميزات سارع كثير من الفئات والجماعات لتكوين جمعيات تعاونية للاسكان وارتفع عددها بسرعة الى ان اصبح **٨١ جمعيـــة** عام ١٩٥٦ . وانتشر التوزيع الجغـــرافى لجمعيـــات اذ تكون عدد منهـــا فى الاقاليم والاحياء بعد ان كانت مركزة فى مدينـــة الاوقاف ومصر الجديدة بضواحى القاهرة فى اول الامر .

ولم يقتصر عضوية الجمعيات التى تكونت منذ عام ١٩٥٥ على فئة او مهنة او نوع عمل بل صار تكوينها عاما لكل فرد دون قيد الانتماء لنقـــابة او ادارة بعينها . غير ان الملاحظ ان الغالبية العظمى لاعضاء تلك الجمعيات كذلك تنتمى الى الطبقـــة المتوسطة **وارتبطت تطلعاتها الاجتماعية بحصولها اولا على ارض للبناء ثم على قرض لامكان تحقيق البنـــاء .**

غير ان هذه الجمعيـــات لم تمكنها الظـــروف الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة من الحصول على ما حصلت عليه مثيلاتها من غنائم ومميزات، فلجات الى الاقتراض من صندوق التوفير او هيئات الادخار بفائدة مركبة تتراوح بين ٥ ٪ ، ٦ ٪ . وامكن فعلا بناء مساكن تعاونية بمســـاعدة هذه القروض ، غير ان اقســـاط القروض والفـــوائد العالية اثقلت كاهل التعاونيين خصوصا بعد ان صدرت قوانين تخفيض الايجارات ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ علاوة على الـــ ٢٠ ٪ التى خفضت اخيرا .

ولتوضيح الفكرة من ناحية التطبيق ــ لنفرض ان تعاونيا دفع مقدما ثمن الارض من مدخراته ، وعندما شرع فى البناء استثمر مدخراته كلهـــا فى البناء .. ولتكن الفين او ثلاثة آلاف من الجنيهات، ثم امكنه الحصول على قرض ذا فائدة عالية ٦٪ مثلا بمبلغ الفين من الجنيهات لامكان اتمام البناء، ثم اجر المبنى للسكنى لاخرين ليستثمر مدخراته المحدودة ويســـدد ما عليه من اقســـاط الارض واقساط وارباح السلفية وبعد تخفيض الايجارات حوالى ٣٥ ٪ سيصبح الايجار غير مناسب لسداد ما على المبنى من اقساط لسنوات عديدة قادمة. وهكذا بدلا من ان تصبح المساكن التعاونية وسيلة للاستثمار وطريقة لتحقيق التطلعات الراسمالية للطبقة المتوسطة اصبحت عبئا على تلك الفئـــة اذ امتصت مدخراتها دون عائد يذكر لســـنوات طويلة وحتى سداد السلفية

وهكذا اكتشف اعضاء الجمعيات التعاونية عدم جدوى استمرار الانضمام اليها فتقهقرت وضمرت واصبحت فى حاجة ماسة لاعادة النظر وايجـــاد بوصلة جديدة لتحدد اتجاه حركتها .

من الفيلات الى العمارات

كان الاتجاه السائد للاسكان التعاونى فى اولى سنواته هو بناء فيلات ومساكن مســـتقلة لكل

قطعة ارض . ولهذا النظام مســاوئه وخطورته الاجتماعية التى سنناقشها فيما بعد ، ولذلك صدر قرار من لجنة التخطيط المركزية فى اكتوبر ١٩٦٠ بقصر دور الجمعيات التعاونية على انشاء عمارات للاسكان المتوسط . وانشئت المؤسســة العامة التعاونية للاسكان عام ٦٢/٦١ ، وتعاقدت على تنفيذ ٩٠ عمارة تعاونية على النحو التالى :

الجهـة	عدد العمارات	عدد الشقق
مدينة نصر	٥٥	٣٤١١
الزمـالك	١٦	١١٤٢
الاسكندرية	١٩	٧٤٧
	٩٠	٥٣٠٠

وقد تم تنفيذ اغلب هذه العمارات بعـد عدة سنوات وبعد صعاب كبيرة ، ولقد ادى ذلك الى ارتفاع تكاليف بنائها بشكل ملحوظ عن تلك التى يقوم بتنفيذها القطاع الخاص .

ومع ازدياد حدة ازمة المساكن اتجه التفكير الى بيع تلك المساكن ليسهم ثمنها فى تمويل مشروعات مماثلة تيسر السكنى للاخرين . غير أن الاسعار التى عرضت بها هذه المساكن كانت عالية بشكل مبالغ فيه مما ادى الى عزوف الناس عنها او على الاقل الى عدم الاقبال عليها كما كان متوقعـا . ولذلك فان الانتقال من مبدا بناء فيلات الى بنـاء عمارات بالطريقة التى انشئت بها لم ينجح ويحتاج الامر كذلك الى تعديل الاتجاه ليتفق مع ما فى المجتمع من احتياجات وتناقضات .

والحق انه مع صـدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ وما بعدها ومع تبلور الكيان الاجتماعى لطبقتى العمال والفـلاحين . انعكس ذلك على حركة الاســكان التعـاونى فتكونت ٣٨ جمعية اسكان للعمال ، ٣٤ جمعية ريفية لبناء المساكن فى القرى ، غير انه لم يظهر لاى من تلك الجمعيات نشاط فعال حتى الآن .

ومن كل هذا يتضح ان الاســكان التعاونى فى مفترق الطرق اذ تكون اساسا على اكتاف الطبقة المتوسطة غير انه لم يحقق تطلعاتها ، واصبح فى ازمة حقيقية تحتاج الى مخرج ليصلح للحياة فى المجتمع الجديد . ولابد لنا قبل الوصول الى الاتجاه الجديد من تدارس خبرة الاســكان التعاوني وما انجز من اعمال فى شىء من التفصيل والتحليل .

مشكلة أراضى البناء التعاونية

تمكنت الجمعيات الحالية من الضغط على الهيئات والمؤسسات الحكوميـة والمالـكة عادة للارض ، وحصلت فعلا على اراضى صالحة للبناء بأسعار تقل كثيرا عن الاسعار السائدة فى السوق . فمثلا حصلت الجمعيات المختلفة للمهنيين على اراضى فى مدينة الاوقاف بسعر بين جنيهان وثلاثة جنيهات للمتر المسطح من الارض ، فى الوقت الذى باعت فيه وزارة الاوقاف قطعا مماثلة للاهالى وللقطاع الخاص بما يوازى اكثر من ضعف ثمن ما اشترت به الجمعيات التعاونية .

وعندما وزعت الجمعيات القطع على اعضائها وملكتها اياهم ملكيات خاصة فردية ، ظهرت السوق السوداء وعرفنا ما يسمى « **خلو الرجل** » واصبح تنازل عضو لاخر عن قطعة الارض الخاصـة به مقـرون بدفع مبلغ يتراوح من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه حسب موقع القطعة ومساحتها . وهذا المبلغ فى الواقع هو الفارق بين السعر التعاونى والسعر الفعلى للارض .

وقد اضطرت مؤسســة الاســكان التعاونى علاجا لهذا الوضع الى الحد من الملكية الفردية ، اذ جعلت الجمعية التعاونية طرفا فى العقد لملكية الارض واشترطت الا يتم البيع والشراء والتنازل عن طريقها . غير ان ذلك لم يقض على مشكلة « خلو الرجل » وانما حوله الى عمليـات تتم فى الخفاء بدلا من ان تتم فى وضح النهار .

وفى رايى انه يجب الحد من منح الجمعيـات التعاونية اراضى بناء فى الرقعة الزراعية ويكفى ما خسرناه فى مدينة الاوقاف ... ويجب ان يتجه النظر الى الاراضى الصحراوية المملوكة للحكومة . وفى هذه الحالة لابد من الاشتراط بأن تبنى الجمعية التعاونية مساكن وعمارات من مواصفات خاصة تتفق مع الخطة العامة للمجتمع . كما يجب ان **تظل ملكية الارض للجمعية التعاونية دون سواها منعا من التحايل وان تعطي لها الارض بأسـعار اسمية تكفى تغطية مصـاريف الحكومة لعمـل**

المرافق مع ربح بسيط معقول . وسنناقش خطة المباني على الارض التعاونية فيما بعد .

نظام السلفيات

لقد خصص لتمويل جمعيات الاسكان عامى ٥٦/٥٥ ، ٥٧/٥٦ مبلغ ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيـه . وهو عبارة عن قروض حصل عليها بنك الائتمان العقارى من البنك المركزى بضمان الحكومة مقسطا على ٢٠ سنة ، بفائدة بسيطة تتراوح بين ٢ ٪ ، ٣ ٪ سنويا . **وقد استفاد من هذا التيسير ١٣١١ عضوا قاموا ببناء ١٣١١ مسكنا اغلبها وحدات سكنية اى فيلات .**

وقد تم ذلك قبل انتجه الدولة الى سياسة التخطيط الشامل ووقت أن سمحت موارد الدولة وتحت ظروف خاصة — من استقطاع جزء من مدخراتها للمساهمة في بنا فيلات لبعض الفئات ولكن الواضح انه لم تتح فرصة تمويل مماثل في الخطة الخمسية الاولى او الثانية .

هذا فضلا عن ان الفوائد المستحقة عن السلفيات الاولى للجمعيات (وهى ٢ ٪ ، ٣ ٪) لا تتفق مع الاوضاع الاقتصادية السائدة لعوائد الائتمان .

ولما كان الهدف الاساسى من الخطة الخمسية الثانية هو التركيز على الاستثمار في ميدان الصناعة الثقيلة ، لذلك لن تسمح مواردنا الاقتصادية من التوسع في الاستثمار في الاسكان الا في حدود ضيقة . ولما كانت مشكلة الاسكان تزداد حدة وتضغط بشدة للوصول الى حل سريع ولن نتحمل الانتظار حتى يتم السد العالى وتظهر اثاره الاقتصادية او يتم برنامج الصناعات الثقيلة وتبدو عوائدها على ميدان الخدمات .. **فان الحاجة تدعو الى ضرورة مساهمة المدخرات الشخصية في حلول جزئية لمشكلة المساكن عن طريق التمويل الذاتى للاسكان وعن طريق الجمعيات التعاونية .**

نظام الفيلات في الميزان

لا يوجد منا من لا يرغب ويتمنى ان يرى كل عائلة مصرية وقد تمتعت بمسكن مستقل تملكه وتحيط به حديقة جميلة تستغل في زراعة بعض الخضر او الفاكهة للاستهلاك العائلى ، فضلا عن كونها المكان المثالى للترفيه عن اطفال العائلة .

الا ان هذه الصورة الوردية للاسكان لا يمكن ان تكون الا من نسج الخيال لاستحالة امكان تنفيذها في ضوء ظروفنا الاقتصادية الحالية ولا حتى في القريب العاجل

لقد تمكن الاسكان التعاونى من بناء مستعمرات قليلة يتكون كل منها من مجموعة من الفيلات ، ولكن سرعان ما ظهرت العيوب الاقتصادية لهذا النظام :

- فعندما يقام مبنى واحدا على قطعة ارض واحدة يصبح عائد الاستثمار للارض منخفض جدا ، اذ سيتحمل المبنى الواحد قيمة الارض بأكملها والحديقة

- تحتاج المنطقة السكنية المكونة من فيلات الى شوارع اطول وبالتبعية ترتفع تكلفة المرافق كلها اذ تزيد اطوال مواسير المياه والمجارى وكابلات الكهرباء واعمدة اضاءة الطرق . ولذلك فان تكلفة التجهيز والتخطيط للفيلا الواحدة تبلغ اضعاف ما تكلفه الوحدة السكنية في عمارة .

- ومع اتساع رقعة المساحة اللازمة لوحدات الفيلات يحتاج الامر الى مواصلات عامة ووحدات خدمات وتسويق وخلافه . ولذلك فان مناطق الفيلات تضيف الى البلديات والمحافظات اعباء مضاعفة .

- لكل مبنى اساس يرتكز عليه وتزيد تكلفة الاساسات مع زيادة عدد ادوار المبنى . غير ان ابعاد قواعد التأسيس لا تقل عن حدود عملية معينة حتى ولو كان ارتفاع المبنى دورا او دورين ، ولذلك ترتفع نسبة تكلفة الاساسات للوحدة السكنية في الفيلات عنها في العمارات

- تحتاج الفيلا الى سور خارجي ومداخل خاصة ترفع التكلفة وكذلك ترتفع تكلفة البياض الخارجي من كل جانب فضلا عن تكلفة تجهيز الحديقة وصيانتها

ولذلك استبعدت الفيلات من ميدان الاسكان التعاوني لعدم اتفاقها اقتصاديا مع الاطار العام للدولة .

خطة العمل في المستقبل

لقد كانت الخبرة السابقة كما استعرضنا في

هذا البحث لازمة وضرورية لبناء الهيكل الجديد ، اذ كانت مرتبطة بتطور الاحداث ومتطورة معه . غير اننا قد وصلنا الان الى الحد الذى ينبغى ان نقف لنفكر فى بناء خطة متكاملة للاسكان التعاونى تتمشى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وهندسيا مع احتياجــات المجتمع الجــديد الذى نبغى تكوينه وتدعيمه . ولابد أننمن انرسم السياسةالجديدة لتحقيق الاوضاع التالية :

● تدعيم القوى الشــعبية وربطهــا بأهداف محددة واضحة يمكن تحقيقها .

● المساهمة فى حل ازمة الاسكان .

● تطوير طرق الانشاء للاقلال من التكلفة .

● زيادة المدخرات للحد من الاستهلاك .

● تنشــيط مجتمع الفــلاحين وتطوير عادات الاسكان فيه .

اولا ــ تكوين الجمعيات الجديدة : تكونت اولى الجمعيات التعاونية على اساس تجمعات مهنيــة وكونت مستعمرات عرفت بأسماء المهن المختلفة كما اسلفنا القول ، وفى ذلك تدعيم للفئويةواحباط لفكرة « تذويب الفوارق بين الطبقات» ، فضلا عن ان الصلة الفعلية بين اعضاء الجمعيات بالوضع الحالى معدومة ولذلك سيطرت مجالس ادارات تلك الجمعيات عليها تماما مما ادى الى التلاعب فى بعض الاحيان لانعدام وجود الرقابة والحيوية من القاعدة

واعتقد ان الوضع الســليم **لتكوين الجمعيات التعاونية لبناء المســاكن هو ان ترتبط بالوحــدة الانتاجية للعمل وليس بالمهنة او الفئة** . بمعنى ان تكون الجمعيات نابعة من المؤسســات الانتاجية والمصانع المختلفة ، فيكون لشركة الحديد والصلب مثلا جمعية تعاونية تدرس وتخطط لحل مشــكلة الاسكان لعمال وموظفى المصــنع من المدير الى العامل .

وكاى عمــل جماهيرى ينبغى ان يكون تكوين الجمعية وادارتها على اساس ديمقراطى وشعبى، لنضمن تأييد الاعضاء واستعدادهم للتضحيةالمالية والادارية للمشروع .وستصبح الجمعيةالتعاونية مجال تجمع للفئاتالمختلفة حيث «تذوب الطبقات» ومجال تجمع جماهيرى لتحقيقوحل مشكلةمحددة هى مشكلة الاسكان لاعضائها وما تتبع ذلك من تفصــيلات .

ويتــكون راس مال الجمعيــة حسب ظروف تكوينها من :ــ

● رسوم العضوية والاشتراكات

● حصيلةالجزاءات والغرامات علىالاعضاء.

● صندوق مدخرات الاعضاء ويعطون عنذلك ارباحا مجزية وفق الاوضاع السائدة .

● مساهمة اعضاء الجمعيــة او المصــنع او النقــابة بمرتب يوم او نصف يوم حسب نشــاط الجمعية واقتناع الاعضاء بجدواها لهم

● جزء من المكافآت التشجيعية او الاستثنائية حسب قرار النقابة

● جزء من ارباح الشركة والتى توزع عادةعلى العاملين بها

● سلفية من الشركة وفق ارباحهاطبقا لجهود العاملين بها وبموافقة المؤسسة والحكومة

وهكذا يتكون لدى كل جمعية راس مال يقل او يكثر حسب حجم الشركة ونشــاط اعضــائها وقراراتهم الجماعية بالمساهمة فى تكوينها .

ولسنا ندعى بأن هذه العملية سهلة ويسيرة ، الا انهاممكنة وسوف تستمد قوتها فىتنفيذ المساكن فعلا وبأن يلمس العمــال ان الرابطــة بينهم قد حلت مشكلة الاسكان لبعض منهم وان دورهم فى الحصول على مسكن احسن آت عما قريب

ويمكن البدء فورا بالشركات الكبيرة التى لديها مدن سكنية حولها مثل السد العالى وشركة كيما وشركةالحديد والصلبوشركات الاسمدةوالصباغة والغزل والنسيج والسكر وغيرها .

ثانيا ــ تمويل عملية البناء : ليس من العسير على جمعية الاسكان المرتبطة بالشركة ان تحصل على اراضى البناء اللازمة لها وفى بعض الاحيــان ستكون الارض فى منطقة صحراوية قريبــة من المصنع نفسه وملك للشركة الام .

تعد الجمعية الرسومات الخاصة بالعمارات التى تنوى بناءها والتى تتفق مع رغبات الغالبية

من المجموعات الاقتصادية المختلفة لاعضائها ، وتقدر لكل وحدة سكنية سعرا ،معينا ثابتا يتضمن شيئا من الربح بالنسبة للجمعية ، وليغطي مصاريفها العامة . وهكذا يرتبط العضو بثمن المسكن قبل بنائه ليرتب معيشته وحياته طبقا لذلك .

تحدد شروط معينة للشراء تتلخص فيما يلى :

● يدفع العضو عند الارتباط جزءا معينا من ثمن مسكنه على ان تلتزم الجمعية بتسليمه المسكن فى زمن معين .

● يقسط باقى الثمن على اقساط سنوات معينة وذلك بضمان مرتبه فى الشركة التى يعمل بها ويشترط ان يكون قد مضى على العضو عدد معين من سنوات الخدمة بأمانة وكفاءة .

ان هذا النظام متبع فعلا فى دول اشتراكية ، وعن طريقه يمكن للعمال ان يتملكوا مساكن بسيطة وحديثة . وفى اغلب الاوقات تكون قريبة من مكان العمل فتوفر سبل المواصلات وتكون مجتمعات اشتراكية صحية من كافة الوجوه .

وسوف يمكن عن هذا الطريق جمع كثير من المدخرات البسيطة الموجودة حاليا لدى الطبقات العمالية وسوف يشجع الكثيرين على الادخار ليجمع القسط الاول للمسكن ، وربما ادى ذلك الى امكانية التمويل الذاتى لبعض مشروعات الاسكان .

ثالثا — تطوير طرق الانشاء : ان المعاصر لتنفيذ المدن التعاونية الحالية يلمس الصعاب التى صاحبت تجهيز الرسومات والتنفيذ لتحقيق الرغبات الخاصة . فعدلت الرسومات اكثر من مرة وكثرت وتعددت النماذج مما ادى الى اطالة وقت عمل الرسومات والتنفيذ وارتباك العمل فى بعض الاحيان

وكان الملاحظ كذلك ان طرق انشاء المستعمرة باكملها لم تختلف اطلاقا عن الطرق السائدة عند تنفيذ مبنى واحدا خاصا ، اى اننا لم نستفد اطلاقا من تكرار المبنى ولم نحقق فائدة فنية واحدة من انشاء مجموعات سكنية متقاربة وفى مكان واحد .

ولذلك فان من المؤسف فعلا ان نعلم ان تكلفة المبانى التعاونية قد زادت فى بعض الاحيان عن تكاليف مبانى القطاع الخاص وان مدة التنفيذ فيها قد طالت ، مع ان العكس تماما هو المطلوب والمنتظر .

ولذلك لابد ان يقترن الاسكان التعاونى بتطور طرق الانشاء لكى نصل الى تكلفة اقل . **وهناك عدد من المقترحات يمكن ان توضع موضع التنفيذ.**

● وضع رسومات موحدة تتفق مع احتياجات الغالبية العظمى للمجموعة البشرية التى تبنى لها المسكن ، وهى لا تختلف كثيرا ، خصوصا بالنسبة للطبقات العمالية اذ ان الرغبات الخاصة الدقيقة المتميزة الفروق تلازم الطبقات المتوسطة وما فوقها .

● من الملاحظ بين دول السوق الاوربية وجود دراسات ومؤتمرات لتوحيد مقاسات واشكال المكونات الرئيسية للمبنى بحيث يمكن توحيد مقاسات مصنوعات مواد البناء والتشييد ، لتصبح مثل قطع غيار السيارات يمكن ان تزال وتركب وتنقل وتطلب وتنتج فى سهولة ويسر . وآن لنا ان نوجد مقاسات الفتحات للابواب والشبابيك والادراج ومقاسات الغرف وارضياتها لنسهل عملية الانشاء ولتكون المكونات الرئيسية فى العمارة جاهزة تحت الطلب فى السوق قبل الانشاء .

● يمكن التفكير فى استخدام الوحدات الجاهزة والسابقة الصب فى انشاء المساكن التعاونية ،اذا كان عدد الوحدات المطلوب انشاؤها من الكبر بحيث يمكن انتاج الوحدات الجاهزة بطريقة اقتصادية .

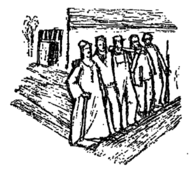
● يجب العمل على ان تصبح المبانى التعاونية قدوة فى خلق عادات سكنية جديدة اذ يمكن الاستغناء عن حجرة الصالون التقليدية (حجرة المسافرين) والتى لا تفتح الا للضيوف واستبدالها بغرفة معيشة دائمة للعائلة

● يمكن تطوير تصميم المبانى بحيث تنشأ دواليب فى الحوائط ، وفى اماكن معينة للتخزين فى المطبخ وخلافه طبقا للاحتياجات العصرية وتطويرا لطرق معيشتنا .



الحركة التعاونية والالتزام السياسى

د. احمد زكى الإمـــام



التنظيمات

التعاونية المقصودة فى اطار هذا الموضـــوع هى الجمعيـــات التعاونية للمنتجين الزراعيين ، المعـــروفة باسم الجمعيـــات التعاونية الزراعية المتعددة الاغراض فى الريف ، والموجودة بحكم قانون التعاون والمنفـــذة لمبادىء التعاون التى تتبلور فى باب العضـــوية المفتوح ، وديمقراطية الادارة ، والحد من الفائدة على رأس المال ، ورد العائد على المعاملات .

ويتصل بهذه التنظيمات ايضا فى مجال البحث ، جميع انواع الجمعيات التعاونية المشتركة علـــى مستوى المراكز ، والجمعيات المشتركة والعامة فى المحافظات ، والجمعيات التعاونية التى تنشـــا لمنطقة عمل اكبر لاكثر من محافظة ، بل وللدولة .

كما يدخل فى اعتبار هذا العرض الموجز ، اللجان الاستشارية للتعاون ، والاتحادات التعاونية الادبية والتنظيمية التى تتكون لتدعيم التعاون وتعميـــق الفكر التعاونى والدفاع عنه ، والمساهمة فى رسم خطة الحركة التعاونية ، وتقييمها ، ومتابعتهـــا ، وجمع الاحصاءات عنها ، وتقرير وتصحيح العلاقات بين قطاعات التعاون .. وبين التعاون فى مجموعه ومختلف التنظيمات .

والواقع ان هذه التنظيمات فى مجموعها لاتعمل معزولة . بل وترتبط فى منطقة عملها بمختلف انواع التنظيمات وذلك بغرض خدمة مصالح اعضائها

ومن اجل ذلك ترتبط التعاونيات بدوائر العمل الحكومى ، وبالراسمالية الوطنية ، وبالمؤسسات العامة ، وبمعاهد العلم ، وبالروابط ، وبالنقابات ، وبالجمعيات الخيرية والعلمية والثقافية وغيرها .

وربما كانت نقطة الدراسة والبحث دائما تدور حول علاقة التنظيمات التعاونية بالمراكز والمعاهد والدوائر الدينية ، وتدور هذه البحوث ايضا حول علاقة التنظيمات التعاونية بالسياسة والعمل السياسى .

وهوموضوع **اولا** طويل متسع لهتاريخه وتطبيقاته العملية ، كما ان له صورة فى مختلف الدول عبر التاريخ منذ تطور الفكر التعاونى فى العالم منذ ١٨٤٤ .

ولهذا الموضوع **ثانيا** سببه الاصيل اذ يرتكز على مبدا التزام التعاونيات الحيدة فى المسائل الدينية والسياسية . مادامت هذه الحيدة تكفل الوئام بين الاعضاء داخل الجمعية وتحقق لهم القوة الاقتصادية والاجتماعية لصلحتهم، ولصلحة المجتمع الذى ينشدونه متحررا من الاستغلال والسيطرة والعنصرية، علاوة على ان مبدا الحياد يجنب التنظيمات التعاونية خطر ونتائج الانتماء الى حزب ومجافاة حزب اخر ، وذلك حيث تتعدد الاحزاب فى النظام الراسمالى .

ولهذا الموضوع **ثالثا** تطوره الحديث فى ان التنظيمات التعاونية لا يجوز لها بتاتا باسم الحياد السياسى أن تغفل عن أى اتجاه تتولاه حكومات الاقطاع ورأس المال والاستعمار للنيل من التعاون وارهاق التعاونيين وتأخير ما ينشده ذلك التعاون من التمكين للديمقراطية السليمة ومن القضاء على رأس المال المستغل .. الى آخر ذلك من اهداف التعاون .

والصورة المجملة للعلاقة السياسية بين **الدولة والتعاون** ، هى أن التعاون يناله كثير من العنت والضيق من الدولة الاقطاعية لانها تجافيه . كما انه ينال نفس العنت والضيق من الدولة التى لاتهتم به وتتركه فى خضم قوى الراسمالية يثبت وجوده بامكانياته وهى عادة ليست قوية لسنوات طويلة منذ بدأ التنظيم التعاونى فى اى بلد من البلاد .

بينما يجد التنظيم التعاونى طريقه ممهدا فى **الدولة الاشتراكية** التى تؤمن به لانها تؤمن بتنظيم قوى الشعب . ففى مثل هذه الدولة يحظى التعاون باسلوب فريد فى الاعتراف به والدعوة له واصدار التشريع المناسب من اجله ، مع المعاونة فى رسم خطته ، وتذليل العقبات التمويلية من امامه .

وهذا اجراء تقوم به **الدولة الاشتراكية** يقينا منها بان التعاون يحقق تضامن الشعب واعتماده على نفسه والنهوض بمشكلاته . كما انه فعال فى تعميق الديمقراطية والاشتراكية . وهو اسلوب كريم نضالى لحياة مواطنين يدركون مسؤولياتهم .

التعاون والدولة

والعلاقة بين التعاون والدولة فى مصر واضحة المعالم ، قائمة على اساس سليم ومتين منذ ثورة ١٩٥٢ .

فلقد لقى التعاون من قبلها فى ظل الاقطاع جمودا طحنته الملكيات الكبيرة ، وتسللت الى ادارات الجمعيات ومراكز القيادة فيها العصبيات واصحاب النفوذ ، ونشات **جمعية الرجل الواحد** ، وتحددت اعمال الجمعيات ببعض مهام التوريدات والتمويل . وتعثرت الحركة التعاونية بين حكومات تعطف عليها من اجل اصوات الانتخاب ، وحكومات تناهضها حتى لاتتناول هذه الحركة اعمال الجملة والتسويق والتامين وغيرها وهى اعمال كانت فى قبضة الراسمالية .

ومنذ ثورة ١٩٥٢ اصبحت العلاقة واضحة قائمة على تشجيع الدولة للعمل التعاونى ورعايتها للمنشئات التعاوية ، وبذلت الدولة جهودا فى مجال الدعوة والتشريع والتمويل والرقابة والادارة التعاونية .

وتايد سلوك الحكومة نحو التعاون وتشجيعها له عندما نشات الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى لتنفذ اكبر مشروع حيوى سياسى اقتصادى فى قطاع الريف منذ الثورة .

ثم احتوى الدستور ، والميثاق ، وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى وخطة الامانة العامة اكثر من دليل على وضوح العلاقة بين العمل التعاونى والعمل السياسى بحيث اصبح هذا التعاون وثيق الصلة بخطة الدولة من جهة ، وثيق الصلة ايضا بالجهود الشعبية . وذلك على اساس ان الدولة ترعى الجماهير وتقدر العمل الشعبى وترسى كل نشاطها من اجل الكفاية والعدل ، وعلى اساس ان التعاون ، الى جانب مختلف انواع النشاط الاشتراكى العام فى البلاد، طريق للتمكين للديمقراطية السليمة ولتخليص المواطنين من المستغلين وللعمل على مضاعفة الانتاج على اساس من الاعتماد على النفس والمعونة المتبادلة وشرف التعامل .. وهى صفات تتوخاها النظم الاشتراكية وتستهدفها فى مختلف برامجها .

التنظيمات التعاونية فى الدستور والميثاق

تقرر المادة التاسعة من الدستور بان الاساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى ،الذى يحظر اى شكل من اشكال الاستغلال ، بمايضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل .

وفى هذا المقام تتضح درجة ارتباط التعاونيات بالاساس الاقتصادى للدولة ، كما تتضح فاعليته فىتنفيذ هذا النظام الى جانبباقى الاجهزة والادوات والقوى التى يرتكز عليها النظام الاشتراكى فى البلاد .

وتنص المادة السادسة عشرة من الدستور بان الملكية تكون على الاشكال الاتية :

ا ــ ملكية الدولة . اى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع عام قوى وقادر ، يقود التقدم فىجميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ب ــ ملكية تعاونية . اى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .

جـ ــ ملـكية خاصة . قطاع خاص يشترك فى التنمية فىاطار الخطة الشاملة لهامن غير استغلال على انتكون رقابة الشـعب شاملة للقطاعات الثلاثة ، مسيطرة عليها كلها .

وتنص المادة ١٨ على ما يلى : « تشجع الدولة التعاون ، وترعى المنشـآت التعـاونية بمختلف صورها » .

ويقرر **الميثاق** بان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة وان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لاينضب للقيادات الواعية التى تلمس باصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها (الباب الخامس)

كما يقرر ان نجاح المواجهة الثورية لمشكلـة الزراعة لايمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للارض اقتصادا قويا نشيطا .

ويقرر ايضا بان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

التنظيمات التعاونية وقانون الاتحادالاشتراكى

يتولى الاتحاد الاشتراكى العربى دعم التنظيمات التعاونية ، والاتحاد الاشتراكى العربى لايحل محل التعاونياتوانما يعمل علىالقيام برسالتهوتحقيق اهدافه بمساعدة هذه المنظمات على النحو الذى اوضحه الميثاق .

اهم واجبات لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى : التعاون مع جميع الهيئات والمنظمات المحلية ، والتعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعـب العامل فى المنطقة والعمل على حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية .

وتتولى لجنة الاتحاد حث الجهود لزيادةانتاج جميع الوحدات الانتاجية فى منطقة الوحدة .

وتحث اللجنة الاعضاء العاملين وتعاونهم على الاشتراك والعمل فى هذه المؤسسات (المادة ٩)

وبمقتضى قرار اللجنة التنفيذية العليـــا فى ١٩٦٥/٧/١١ واستنـادا الى هـذا القـانون . تعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية من الوحدات الفرعية للاتحاد الاشتراكى العربى بالقرى .

ويكون تمثيل كل وحدة فرعية من هذه الوحدات فى لجنة الوحدة الاساسية برئيس مجلس ادارة الجمعية وسكرتيرها وامين الصندوق . ويجري ضم هؤلاء الاشخاص لعضوية اللجنة مالم يكونوا اعضاء فيها بشرط ان يكونوا من بين الاعضـاء العاملين فى الوحدة .

التعاونيات فى خطة الامانة العامة

ان وجود التنظيمات التعاونية والنقابية ، وهو سابق على قيام الاتحاد الاشتراكى العربي يعطيها شعورا بالذاتية ، ودخولهاضمن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى قد لايعطيها هذا الشعور بالذاتيةوبانها كيان قائم بذاته وله قوته واعتباره وخصائصه وله فى ضمير جموع العمال والفلاحين اعتبار خاص

لارتباطه بحل مشاكلهم الخاصة وتعبيره عن مصالحهم المباشرة . وقد كان للمكاسب التى حصل عليها الفلاحون منذ قيام الثورة والقرارات الاشتراكية وعمليات التحويل الاشتراكى اثر كبير فى هذين القطاعين ابعدهم عن الإحساس بالطرفية فى مجال المصلحة ، الا انه لم يستطع تذويب الاحســـاس بالعصبية والاحساس بالوجود .

وهذا الاحساس لايمثل تناقضا اساسيا فى المصلحة ، الا انه قد يبرز فى الاحساس بالتسابق من اجل الوضع القيادى . . والامر يتطلب احساس القيادات النقابية والتعاونية فى كل موضع من المواضيع بأن الاتحاد الاشتراكى هو مصدر قوتها ، ومصدر وجودها . ان الاتحاد الاشتراكى هو الذى يعطى الفرصة لهذه التنظيمات لتمارس عملها ، وهو ايضا قادر على اسقاط العضوية عن المنحرفين — والى ان يتكون الكادر السياسى الذى ولاشك ستنبثق منه القيادات النقابية والتعاونية مستقبلا يتطلب الامر تنسيقا فى العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين كل من النقابة والتعاون (ص ٣٨ من الكتاب السنوى الثانى ١٩٦٥ للاتحاد الاشتراكى العربى) .

فى مجال الديمقراطية والانتاج ، ينظم الاتحاد الاشتراكى مؤتمرات للتعاونيين والفلاحين . وفى المجال التعاونى هناك ربط المنتجين الزراعيــين بالاهداف التى تطلبها الخطة ، وحيث الجهود الشعبية لوضع الاهداف موضع التنفيذ . (ص ٤٠ من الكتاب السنوى الثانى للاتحاد)

وتختص أمانة الفلاحين بعدد من المهام من بينها دراسة وتطوير التعاون الزراعى بما يتفق مع النظام الاشتراكى القائم ، ومتابعة نشاط الجمعيات التعاونية للتأكد من قيامها بواجباتها والاهداف المحددة لها فى الميثاق . (ص ٤٥ من الكتــاب السنوى الثانى ٦٥)

يتضح مما تقدم ان الارتباط قائم بين التنظيمات التعاونية والتنظيم السياسى وذلك من حيث ان التنظيمات التعاونية اجهزة تلتزم بخطة الدولة فيما تختص هذه التنظيمات من اعمال فى مجــال الانتاج والخدمات .

ويتزايد الارتباط بين التنظيمات التعاونية والتنظيم السياسى بمقتضى القرارات التى يصدرها هذا التنظيم الاخير فيما يختص بشروط العضوية فى الجمعيات ، وشروط العضوية لمجالس ادارتها . وقوة التنظيم فى عزل الاعضاء المنحرفين كنــوع من العقوبة تضاف الى مجموعة العقوبات التى اوجبها قانون التعاون بالنسبة لاعضاء مجالس الادارة الذين يتلاعبون فى اموال الجمعيات او يخفون وقائع بذاتها او يبالغون فى ارقام الميزانية او يوزعون ارباحا لم تتحقق .

ويتزايد الارتباط ايضا بمقدار ما تبسطه وحدات التنظيم السياسى من الرقابة على اى انحراف يقع فى الجمعيات من حيث مخالفتها خطة الدولة ، او عدم التزامها القوانين واللوائح ، او تسلل العناصر الانتهازية اليها .

وهو نفس ماتبسطه لجان الوحدات الاساسية من سلطة على اية تنظيمات اخرى فى منطقة عملها .

ويتزايد الارتباط حتما بين التنظيم التعاونـــى والتنظيم السياسى بقدر سلطة التنظيم السياسى (المؤتمر القومى العام) فى رسم الخطة ، وفى فرض تعديلات بذاتها فى قانون التعاون ، وفى تكييف البنيان التعاونى على مستوى المحافظات والدولة ، وفى عقد المؤتمرات التعاونية والمؤتمر التعاونـــى العام ، وفى توجيه التعليم والتدريب التعاونى وجهته الديمقراطية الاشتراكية العميقة الفعالة ، وفى رسم البرامج التى تكفل توفير القادة التعاونيين من بين رجال الكادر السياسى .

وقد تزايد الارتباط فعلا بمجرد صدور اختصاصات الامانة العامة ، وامانة الفلاحين فى مجال التعاون ثم صدور قرار اللجنة التنفيذية العليا باعتبـــار الجمعية التعاونية فى القرية وحدة فرعية للاتحاد

ولن يكون هذا الترابط ، كما يبدو حصيلة جهود مفروضة بقانون . وانما هو ترابط تمليه المصلحة العامة ، وتقتضيه سلطة الاتحاد الاشتراكى فى ان لاتترك التنظيمات التعاونية تتلكأ فى اعمالها . او تنتكس نتيجة ضعف الادارة ، او تسلل العصبيات والرواسب المختلفة فى الريف .

وهو اجراء فى صالح الجمعيات التعاونية بذاتها وفى صالح الرسالة التعاونية . قبل ان يكون فى صالح التنظيم السياسى ، فهو قوى بحكم وجوده وبحكم سلطة الجماهير فيه على مختلف انـــواع التنظيمات .

ولايقتصر دور الاتحاد الاشتراكى فى مجال التعاون على ممارسة السلطة الادارية المخولة له بحكم تكوينه وهى محاربة الاستغلال بكافة صوره فى

الجمعيات . وهى سلطة اشراف ورقابة من الخارج تدعم سلطة الجمعية العمومية للاعضاء صاحبة الحق الاول فى الاشراف والرقابة .

انما يقع على عاتق الاتحاد ان يمارس سلطة تدعيم الجمعيات التعاونية باجراءات تشعر الجمعيات بانها تتلقى منه المعونة فعلا دون ان تفقد طابعها فى الاعتماد على النفس والاستقلال فى مناقشة المسائل واتخاذ قرارات فى برامج العمل الانتاجى الذى تمارسه الجمعيات .

ويقع على الاتحاد الاشتراكى واجب اعداد الشباب التعاونى وذلك طبقا للاصول المقررة التى تتبع فى هذا المجال .

ومن امثلة الاعمال التى يمكن ان يؤديها الاتحاد الاشتراكى العربى للجمعيات التعاونية : تخطيط الحركة كما اسلفنا ، ثم تخطيط الدعوة والمساهمة بقسط كبير منها ، ورسم مناهج التدريب والعلم التعاونى واقامة المؤتمرات وتنفيذ قدر كبير منها كذلك ، والدفاع عن التعاون ، وازالة العقبات من امامه ، وعقد الاجتماعات النوعية للتعاون وللتعاونيين بغرض حصر المشكلات وابتكار حلولها على مستوى الامانة العامة .

ان مثل هذه الاعمال تفيد التنظيمات التعاونية وتمدها بطاقات مستمرة من العمل والتجديد ، وتذيب التناقض والاحساس القائم بين الجمعية التعاونية والوحدة الاساسية فى القرية فى تنافسهما على القيادة ، وعلى ان تكون الواحدة منهما اسبق من غيرها واكثر قدرة على حل المشاكل وبالتالى على اجتذاب الجماهير والتمتع بشخصية اكبر .

والامر فى الواقع لايحتاج الى مثل هذا التصور او السلوك ان تم .. ذلك لان الاتحاد الاشتراكى سلطة سياسية جماهيرية تدفع الاعمال كلها وتحافظ على المكاسب الثورية جميعها .. وما الجمعيات التعاونية الا اجهزة يملكها اصحابها من الاعضاء الذين يلتزمون العمل الثورى ، وتلتزم جمعياتهم نفس الطريق .

الاتحاد الاشتراكى والعلاقات التعاونية الدولية

تتم العلاقات الدولية التعاونية بين الجمعيات التعاونية الكبرى، والاتحادات التعاونية، والمجالس الاستشارية العليا ، والمؤسسات التعاونية العامة والوزارات المسئولة عن التعاون وبين كل من نظائرها من الاجهزة التعاونية عبر الحدود .

وتتخذ هذه العلاقات شكل معاملات تجارية ومالية فى عمليات الاستيراد والتصدير . كما تتخذ شكل لقاءات فكرية ودراسية بين ممثلى هذه الاجهزة فى مؤتمرات دولية ودولية مناطقية وذلك بغرض دراسة موضوعات تعاونية محددة والاستفادة من خبرات الاطراف المشتركة فى هذه المؤتمرات .

وتتم العلاقات التعاونية بالمثل على اساس دولى عن طريق تبادل البحوث والمؤلفات والخبراء والمختصين فى القضايا التعاونية الادارية والتنظيمية والتشريعية والتمويلية . وقد ركزت عملية ايفاد الخبراء التعاونيين فى السنوات الاخيرة فى منظمة العمل الدولية ومنظمة الزراعة والاغذية .

ويعقد التعاونيون اجتماعا سنويا احتفالا بعيد التعاون الدولى ، كما يعقد التعاونيون اجتماعات توعية للمديرين التعاونيين ولرجال الاعلام والعلاقات العامة والمكتبات التعاونية .

وليست هذه الصلات التعاونية بالامر الهين . فهى ذات اهمية كبرى فى تحقيق التضامن بين القادة والمديرين التعاونيين فى مختلف الدول ، كما ان مجموعة اللقاءات التعاونية قد اصبحت فى السنوات الاخيرة فرصا لدراسة القضايا الدولية وفى مقدمتها مسائل السلام وعدم الانحياز وغيرها، على أساس أن التعاونيين فى اجتماعاتهم مسئولون عن دراسات مختلف القضايا التى تكفل للبشر حياة افضل وما التعاون الا رسالته الامن والطمانينة والعدالة .

من اجل هذا يصبح من حق الاجهزة المركزية المسئولة عن التعاون فى الاتحاد الاشتراكى العربى ان تخطط لهذه العمليات الدولية ، وان تنظم اللقاءات الفكرية التعاونية . وان تحسن اختيار الدول التى توفد التنظيمات التعاونية اليها او تستقبل منها ممثلين ومؤتمرين وباحثين وخبراء .

وليس فى هذا الاجراء تضييق على التنظيمات التعاونية ولامصادرة لحرياتها ، انما هو اجراء سياسى ووقائى واجب خصوصا بعد ان اخذت الدول الاروبية الان من قاعدة لقاءات التعاونيين والعمال النقابيين مراكز دعاية لافكار بذاتها ، على اساس ان قادة التعاون هم اكثر

المواطنين اتصالا وتغلغلا بين الجماهير ، ومن ثم تسلط عليهم دول الاستعمار الاضواء والتاثيرات وهنا يتعين اذن ان يكون الموفدون الى مثل هذه اللقاءات والمؤتمرات على درجة من الوعى والمقدرة والتصدي للمواقف التى يتعرضون لها .»

التزام التنظيمات التعاونية

بقرارات التنظيم السياسى

وفى اطار هذا المفهوم المتقدم ، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين التنظيمات التعاونية والتنظيم السياسى .. تصبح الحركة التعاونية ملتزمة سياسيا وهذا الموقف من الالتزام ، ينسحب على اغلب الأعمال الموضوعية والادارية والتنظيمية فى الجمعيات .

وسيكون هذا الالتزام بمقتضى تشريع تعاونى يراعى فى صياغته ان تكون الحركة التعاونيةموجهة وأن تلتزم فى منطقة أعمالها وفى صفات أعضائها ومجالس اداراتها وفى خططها وفى توزيع الفائض السنوى . وفى رسالتها التعليمية والاجتماعية ، وفى عقد مؤتمراتها .. فى كل ذلك كله ، يتعين أن تكون الحركة التعاونية متبعة الميثاق ، وما يضعه لها التنظيم السياسى من قواعد تكفل اداء اعمالها دون انحراف .

ويكون للتنظيم السياسى بمقتضى قاعدةالالتزام هذهحق فرض عقوبات ادبية على الجمعيات واعضائها وحق الرقابة على انتخابات الجمعيات العمومية ، والمطالبة بايقاف مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت ، وحق دعوة الجمعيةالعمومية متى استدعى الامر ذلك .

وفى مقدمة الحقوق ، ييسر للاتحاد الاشتراكى العربى عملية الاطلاع على الدفاتر والحسابات والميزانية بشروط توضع من اجل ذلك .

ونظرا لان كثيرا من المسئوليات السابق عرضها تقع فى اختصاص الاجهزة المنفذة والمشرفة على التعاون والمطبقة لقانون التعاون وقوانين الدولة عليه .فانه يتعين التنسيق فى اداء هذه المسئوليات بين الاتحاد الاشتراكى العربى والوحدات الاساسية وبين الوزارات والمؤسسات وفروعها المحلية فى الاقاليم، القائمة على امر التعاون وتنفيذقانونه

وفى مجال التعاون بالذات ، لانرى مايدعو الى صعوبة تصور اجراء هذا التنسيق ، ذلك لان التنظيم السياسى نفسه غير متداخل قطعا مع الوزارات هذا من حيث المبدا .»

ثم ان الحركة التعاونية حركة مفروض انها متغلغلة فى كل قطاعات قوى الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود .»

فالحركة التعاونية التى تحتوى هذه القوى فعلا موزعة هذهالقوى توزيعا منظما قانونيااقتصاديا فى جمعيات للمنتجين وفى جمعيات للاستهلاك،وفى فروع الخدمات التابعة لهذين النوعين من الجمعيات .

ومن اجل ذلك يمكن تصور ان اى نشاط يفرضه الاتحاد الاشتراكى العربى واى نوع من النشاط الذى يمارسه فى مجال التعاون انما هو نشاط صادر من جهاز تخالف قوى الشعب الى وحدات تعاونية يملكها هذا الشعب . ومن هنا كانت قوة الارتباط بين الاتحاد الاشتراكى العربى وبين الجمعيات التعاونية اولا واخيرا .»

ثم انه لايغيب عنا ان الجمعيات التعاونية وان كانت تمارس اعمالا اقتصادية ثم اعمالا اجتماعية كنتيجة للنشاط الاقتصادى ، فان الرسالةالوطنية للتعاون معروفة ومقررة وواضحة فى سبب وجوده وفى أسلوب ادائه لعمله ، وفى توجيهه والتزامه طريق الاشتراكية والديمقراطية .

ومن اجل هذا يزدهر التعاون فى نشاته وتطوره وتنوعه ، وزيادة عضويته ، وامواله واحتياطياته وترابط المساهمين فيه ازدهارا ملحوظا فى ظل الحركات الوطنية التحررية . وفى ظل التظلم التى تمهد له بالاجراءات التى تتخذها لتخلصه من المعوقات المادية التى يرزح تحتها فى ظل الاقطاع والطبقية .

ان الاتحاد الاشتراكى العربى يدعم التنظيمات التعاونية ، وهو لايحل محلها ، وهو يحث على زيادة جميع وحدات الانتاج فى مناطق الوحدات الاساسية ، وهو يستهدف كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين جميع التنظيمات الشعبية على جميع مستوياتها .

ومن اجل هذه الاعتبارات نجد انه قوة تزيد من قوةالتعاونيين من العمال والفلاحين فى جمعياتهم التعاونية وهى برلمانات القرية الى البرلمانات الاعلى منها الى مجلس الامة .»

ومن هنا يتعين ان يكون احساس الجمعيات التعاونية بالاتحاد هو الاحساس بالجهة الام .

الجذور التاريخية لمفهوم الوحدة العربية

صبحي شفيق

نتيجة

لتبعية البلاد العربية لدولة اقطاعية متخلفة، هي الامبراطورية العثمانية، تأخر اتصالها بالعالم الحديث اربعة قرون بأكملها .

ومن هنا تأخرت يقظتها القومية . أما في أوروبا، فقد اختلفت الاوضاع : ففي القرن الخامس عشر تم تكوين الدول القومية الرئيسية، كانجلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وهولندا ، وأصبح لكل منها أرضها الموحدة وجيشها الواحد . ولم تنجح الحروب في تفتيت الوحدة القومية لاى بلد منها ، بل على العكس ، كلما تعرضت بلد للغزو الاجنبي كلما شعرت بحاجتها لتدعيم وحدتها . وهو ما حدث لفرنسا اثناء **حرب المائة عام** : لقد بادر ملكها بتصفية الامراء الاقطاعيين ، فالغى الجمارك الداخلية التى كانت تجعل كل اقطاعية دولة قائمة بذاتها ، ثم جعل مرافق الحياة كلها تصب في «البورج» اى المدينة التى كان يقام بها السوق، ومن هنا استطاع سكان البورج ، اى البورجوازيين من تجار وحرفيين ان يكونوا سوقهم الداخلى . ويعتبر تحالف الملك مع البرجوازية التجارية هذه وتوليتهم مناصب الدولة الرئيسية ، بداية تحول كبير اجتاز عملية تاريخية معقدة لم تكتمل الا بعد ان انحل التناقض بين الاقطاع والبرجوازية وانتهى بالثورة الفرنسية ، أنها عملية التحول من الاقطاع الى الرأسمالية .

ومع ذلك فلا تكتمل الوحدة القومية لاى بلد من البلاد الراسمالية الا لتبدا مرحلة جديدة . فعلى مستوى العالم ينشأ سوق راسمالى يبحث عن مواده الخام في البلاد المتخلفة ويفتش عن بلاد جديدة يوجه اليها سلعه . وتتم هذه المرحلة على النحو الاتى : ان الراسمالية ، وقد تحولت الى نظام عالمى تسعى للقضاء على النظام الاجتماعى السابق عليها والذى تتناقض مصالحها مع مصالحه ، ولما كان النظام الاجتماعى السابق ، اى النظام الاقطاعى قد توطد هو أيضا على مستوى العالم (وكانت الحروب الصليبية اقوى تعبير عن تحوله الى نظام عالمى) فان البرجوازية الناشئة تحاول أن تنقض على الاراضى التى أخضعتها الامبراطوريات الاقطاعية القديمة . أنها تصدر افكارها الى تلك البلاد التابعة، وتبذل جهودها في استمالة شعوبها وعندما تعجز

من احداث تحول داخلى فى اى منهـا تلجـأ الى «برجزتها» بطريق الحروب والحملات العسكرية.

وعلى هذا الاساس كانت الحملة الفرنسية نقطة احتكاك البلاد العربية بالراسمالية العالمية . وفى البداية ، كان يظن الوطنيون فى مصر وفى الشام انها مسألة دولة واحدة تغزونا بجيوشها فاذا انتصرنا عليها أمكننا ان نعود الى عزلتنا.لكن الظروف التى تتابعت بعد ذلك أثبتت استحالة العزلة : فقد كانت بلادنا جزءا من نظام يتفسخ على مستوى العالم ، وحتى لو نجحنا فى الانفصـال عنـه عن طريق استقلالنا القومى مثلا ، فنحن دائمـا فى مواجهة النظام الرأسمالى الجديد الذى يحاول ان يحل محله على مستوى العالم والذى تقوده انجلترا وفرنسا.

الا أن موقفنا من خطر الغزو الاجنبى يتحدد دائما بطبيعة قوانا الداخلية . هل تسمح الظروف بأن نقرر مصيرنا ونحن فى قلب عملية تتم فى العالم كله ؟ فى أغلب البلاد العربية ، كانت الارض هى وسيلة الانتاج الوحيدة ، ولم يكن كبار ملاك الاراضى من العرب ، وانما من العائلات التركية التى وصلت الى البلاد العربية عن طريق مناصبها الحكومية ، كالسناجق مثلا . ولما كانت التجارة قد تحولت من الشرق ، وخاصة من مصر ، منذ القرن الخامس عشر عندما تم اكتشاف طريق **رأس الرجاء الصالح**، فقد بقيت طبقة التجار والصناع ضعيفة لاتقوى على أحداث تغيير داخلى له أهميته . ولهذا كان التناقض الحاد والرئيسى فى ذلك الوقت هو التناقض بين الامبراطورية العثمانية وبين كل ولاية تابعة لها .

اذن كان الحل الطبيعى هو حصول كل بلد على استقلالها . غير ان أغلب الذين فكروا فى طبيعة ذلك الاستقلال القومى كانوا يصطدمون بهـذه الحقيقة : ان اى بلد عربية تعجز على الدوام عن الوقوف فى مواجهة انجلترا أو فرنسا . وعلى هذا نشأت الحاجة لوقوف كل البلاد العربية التى يربطها مصير واحد وتاريخ واحد ولغة واحـدة فى جبهة واحدة ضد الغزو الاجنبى وضد تركيا فى وقت واحد.

وهذه الحاجة للوحـدة قد اتخـذت تارة اسم **القومية العربية** وتارة اخرى اتخذت اسم **الوحدة العربية** . وكان المحرك الاساسى لهذه الافكار هو شعور المفكر العربى وقتذاك بتخلف بلاده وبضآلتها لو اخذت على حدة ، ازاء الدول الكبرى الوشيكة على أن تنقض على بلاده . لكنه وهو يشهد مظاهر الحياة الجديدة التى ادى اليها تحول البلاد الاوربية من اقطاعيات الى دول رأسمالية تعطى الاولوية للفكر والصناعة ، وتحمل لواء التقدم ، وتعطى الانسانية معنى آخر غير الذى عرفته بلادنا وهى اقطاعية ، ان المفكر العربى فى النصف التالى من القرن التاسـع عشر كان يتوق تغيير بلاده على النمط الاوربى ، ولهذا السبب أعتقد أن التغيير من شأن الفكر الانسانى وحده ، فلو أننا نشرنا الافكار التقدمية لامكن الوصول الى مستوى اجتماعى يماثل المستوى الاجتماعى فى أوروبا . وعلى هذا نجد أن بدء نشوء فكرة القومية والوحدة يختلط بمفاهيم الفـكر الليبرالى الاوروبى ،وعلى الاخص افكار «التعاقد الاجتماعى» على نحو ما دعى اليهاروسو فالانفصال عن الدولة العثمانية لابد وأن يصحبه نشوء حياة دستورية فى كل بلد عربى .

ورغم ذلك،بدأ المفكرون العرب يكتشفون عديدا من التناقضات فى سلوك الدول التى تنتهج اسلوب الحياة الديموقراطية . وأول مظاهر هذا التناقض هو الانفصال بين سلوك البلاد وبين أفكارهـا السياسية والانسانية . فمثـلا تقـدم الثـورة الفرنسية لتحقق هذا الشعار : «**عدالة . اخاء . مساواة**» ، بينما الحكومة الفرنسية تضرب العمال الثائرين عام ١٨٣٠ بمدافعهـا وتشرد عائلاتهم وتنشر الارهاب فى كل مكان. ما طبيعة هذا التناقض؟ سؤال كان من الطبيعى أن يطرحه من يتأمل الاحداث بعد وقوعها ، فهو هنا يتخذ موقف المراجع لافكار الثورة الفرنسية ، وأثنـاء مراجعتـه تبـرز له التناقضات بين النظرية والتطبيق،فاذا وجه نظرته لواقعه القومى استطاع أن يخرج بأفكار اخرى .

ما طبيعة هذه الافكار ؟. من الضرورى ، لفهمها أن نضع فى أعتبارنا الظروف الخاصة لكل بلد عربى نشأت فيه . فلم تكن البلاد العربية وقتذاك على درجة متساوية فى التطور الاجتماعى ، فبينما كانت **مصر** تنتقل من اقطاع الدولة المركزية ، فى عهد محمد على، ولاتكاد ترتبط بالدولة العثمانية الا ببضع فرمانات شكلية ، داخلة فى مرحلة النمو الشبه البرجوازية فى عهد اسماعيل ، كانت **العراق** لا تتمتع بأى حكم ذاتى ، فهى ، **مع سوريا** والولايات الاخرى،تخضع للحكم المركزى للدولة العثمانية، ولهذا تحدد كفاحها بالدعوة للامركزية الحكم .

وعلى المستوى الفكرى،اتخذ الصراع بين تركيا وبين الاستعمار العالمى صورة صراع بين الاسلام وبين المسيحية . فتركيا تعمل على أحياء فكرة الجامعة الاسلامية ، باعتبار أن جميع المسلمـين ينتمون لكيان واحد يتمثل فى أمة الاسلام ، ولما كان السلطان العثمانى هو الخليفة ، فمما لاشك فيه أن الامبراطورية العثمانية تجسد هذا الكيان .

وفى بيئات اغلبها من الفلاحين المتخلفين لايمكن ظهور فكر جماعى يميز هذه الدعوة على أساس عقلى ، الا أن زدود الفعل تجـاه حركة الجامعة الاسلامية قد ادى الى الخلط بين الوحدة العربية

وبين الوحدة الاسلامية ، خاصة في مصر ، والحجاز حيث كانت آراء الوهابيين وبعدهم الافغاني تدعم هذا الاتجاه . ولايعنى ذلك أن دعاة الجامعة الاسلامية كانوا يناهضون الوحدة العربية أو كانوا ضد المسيحيين ، فهم بحكم نشأتهم الدينية كانوا يرون اسباب الفساد كامنة في تفتيت شمل المسلمين الامر الذي أدى الى استئثار الحكام الاستبداديين بالسلطة في كل بلد ، ولو عاد المسلمون الى أصول دينهم ، ولو طبقوا مبدأ الشورى الديمقراطي لامكنهم حل تناقضات مجتمعاتهم .

حرب المائة عام

هى الحرب التى استمرت مائة عام ، منذ ١٣٢٨ حتى ١٤٢٨ وفجرت المشكلة القومية في كل من انجلترا وفرنسا . ومن الناحية الشكلية ترجع الحرب الى اطماع ادوارد الثالث ملك انجلترا في الاستيلاء على فرنسا ، فقد كان ابنا لايزابيل دوفرانس ابنة ملك انجلترا فيليب الجميل ، واصبحت ملكة على انجلترا بزواجها من ادوارد الثانى . ولما كانت انجلترا لازالت تملك بضع اقطاعيات في فرنسا ، مثل بونتيو وجويان وبوردو ، فقد فكر ادوارد الثالث في توسيع رقعة أراضيه أولا بالاستيلاء على اقليم الفلاندر ، وهو اقليم ثرى جدا ، بسبب نشأة صناعة المنسوجات الصوفية فيه ، ولاخضاع أثرياء الفلاندر من البرجوازيين - وكانوا يمثلون الطبقة الجديدة في أوربا - أصدر ادوارد الثالث أمرا بتحريم بيع خامات الصوف الانجليزى لتجار الفلاندر ، فأحس هؤلاء بان الملك الاقطاعى يريد القضاء عليهم أو محاصرتهم لاخضاعهم ، فشكلوا جيشا لمحاربته ، الا أن عراقة الفرسان الاقطاعيين في الحروب هزمت البرجوازيين في البداية . وبدأ الجيش الانجليزى يتوغل في مناطق عديدة في فرنسا حتى وصل الى السين ، وفي اغسطس ١٣٤٦ حاصر الانجليز كاليه وفي ١٣٤٩ حاصروا مونبلييه . وازاء هذه الحملات ، استيقظت البرجوازية الفرنسية على الخطر المحدق بكيانها القومى ، وتحت قيادة الملك شارل الخامس ، أعادوا تنظيم جيشهم ، واستطاعوا أن يلحقوا عدة هزائم بالانجليز .

ومن نتائج هذه الحرب الكبيرة ان استيقظت الطبقات البرجوازية والشعبية على مافي النظام الاقطاعى من تفسخ ، فقاد جون ويكليف أكبر ثورة شعبية في انجلترا ، وبعده تزعم جون بول حرب الفلاحين ضد النبلاء الاقطاعيين . أما في فرنسا فقد هبت جان دارك تعبىء فلاحي الاوآر لطرد الانجليز من الاراضى الفرنسية ولاعلان وحدة هذه الاراضى .

غير أن رد الفعل كان مختلفا تماما في منطقة الشام ، وعلى الاخص في **لواء الاسكندرونة** ، وكان تابعا لسوريا وقتذاك . فنتيجة لوجود أغلبية مسيحية في عديد من مدن المنطقة ، بدأ الاجانب والمبشرون يروجون للفكرة العنصرية الاستعمارية التى تزعم بأن للجنس الابيض ، أى الاوروبى ، رسالة انسانية لابد أن يؤديها تجاه الشعوب المتخلفة ، بتحضيرها واشاعة نمط الحياة الاوربية في شتى أنحائها ، ولهذا السبب بدأت تنتشر المدارس الفرنسية ومدارس البعثات التبشيرية ، واذا كان المسيحيون قد اقبلوا عليها ، فماذلك الا كرد فعل طبيعى تجاه الاضطهاد الدينى الذى وقع عليهم من قبل الحكام الاتراك . وفي البداية نجحت البعثات التبشيرية في خلق التفرقة المصطنعة بين المسلمين والمسيحيين ، وذلك بتحويل الشعور القومى لدى المسيحيين الى شعور بطلب الحماية عند البلاد الاوربية . وأمام اتجاه **((الجامعة الاسلامية)) الذى** تزعمه سلاطين الاتراك ، كى تظل لهم الهيمنة على مستعمراتهم ذات الاغلبية الاسلامية ، برز اتجاه **((الحماية الاجنبية))** . ولا شك أن انقسام البلاد العربية على نفسها بهذه الطريقة كان يخلق تناقضا داخليا يعطل اليقظة القومية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعطى الفرصة لكل من العثمانيين والاستعماريين الفرنسيين والانجليز للتغلغل في كل بلد عربى .

ومع ذلك ، فلم تكن الدولة العثمانية الا ممثلة لنظام متخلف ، لابالنسبة للبلاد العربية ، بل أيضا بالنسبة للبرجوازية التركية . وفي قلب الدولة العثمانية نفسها ، كانت تحتدم الصراعات يوما بعد يوم بين الرجعية الملتفة حول السلطان وبين فئات البرجوازية التى استطاعت أن تنفذ الى السلطة عن طريق مراكز الدولة الرئيسية التى بدأت تشغلها . ولقد ظهر ذلك الصراع في أعنف صوره عندما انقسم قادة تركيا الى فريقين : أحدهما يطالب بتدعيم اتجاه الخلافة الاسلامية ، فالسلطان هو خليفة المسلمين جميعا ، وهو يحكمهم بتفويض من الله ، وسائر أبناء الشعوب الاسلامية رعاياه . أما الفريق الثانى ، فكان يطالب بحكم البلاد حكما دستوريا ، ويريد أن ينظم العلاقة بين تركيا وولاياتها القومية على أساس المجالس النيابية المحلية التى تشكل في كل ولاية ، فهى التى تحكم كل بلد حكما محليا يعطيها نوعا من الاستقلال الذاتى ، ومن هذه المجالس ينتخب ممثلون عن كل ولاية يضمهم جميعا مجلس للولايات ينسق العمل بينه وبين الحكومة الدستورية في تركيا .

وكان لهذا الصراع بين الرجعية المنادية بالحكم المطلق وبين البرجوازية المنادية بحكم ديمقراطى ليبرالى انعكاساته القوية في شتى البلاد العربية . وبالطبع بدأت تتشكل فئات من المثقفين تدعو الى تأييد الدعوة الدستورية وما يتبعها من انشاء مجالس قومية . وفي البداية اتخذت صورة **جمعيات سرية** يقتصر عملها على بث الدعوة في صفوف الفئات

المستنيرة . ونتيجة لوجود نواةللبرجوازية التجارية في عديد من مواني الشام ، تهيأت الظروف المادية لتقوية تلك الدعوة . واذا كانت البعثات التبشيرية قد توسعت فيانشاء المدارس والمطابع ودور النشر لتحقيق دعوتها ، فقد نسيت أنها بتعليمها لابناء التجار وأبناء العائلات الاقطاعيين من المسيحيين ستسلحهم بلغة وبثقافة اذا ما وصلوا الى سن النضوج لابد وان يستخدموها في البحث عنحلول لمشاكلهم . وهذا ما يفسر لماذا نشأت الدعــوة القومية وسط فئات المثقفين الذين تلقوا دروسهمفي ارساليات الشام . فالدعوة لانشاء مجالس قومية لاتفرق بين أبناء الشعب لا في الدين ولا في الجنس قد حولتهم من الموقف الديني الى الموقف القومي .

العروبة الجامعة

وأول جماعة مثلت هذا الاتجاه القومي هي مجموعة الادباء والمثقفين والتجـــار الذين كونوا **الجمعية العلمية السورية** ، وفي طليعتهم **الشيخ ابراهيم اليازجي ، والشيخ الاسير** . وازاء حكم الولاة الاتراك المستبد ، بدأت هذه الجمعية تدعو لاستقلال البلاد العربية جميعها ، وذلك عن طريق مجموعة من الاصلاحات والمطالب ، تبدأ بالدعوة للاعتراف باللغة العربية لغة البلاد الرسميـــة وبحرية الراى والغاء رقابة السلطان التركى على المطبوعات (فما من كتاب يؤلف الا ويخضع لمجلس الرقابة العثمانى ولايؤذن بطبعه الا بالحصول على ترخيص من الاستانة)

اذن كانت دعوة **الجمعية العلمية** بداية اليقظة العربية . فاليازجي وجماعته فطنوا الى اشتراك البلاد العربية في مرحلة تاريخية واحدة ، هيمرحلة انسلاخ الولايات العثمانية من تركيا وبحثها عن كيانها القومي . ولما كانت كل بلد على حـــدة لاتستطيع الصمود أمامحاولات الدول الاستعمارية لتحل محل الدولة العثمانية ، فقد كان من الطبيعي أن يتجه تفكير القوميين العرب وتتذاك الى الوحدة . وهذا الوعي بوحدة المصير ، وباشتراك العرب في مراحل انصهار تاريخي واحدة ، يقابله في الطرف المقابل اتجـــاه لاحيـــاء الماضي ولبعث التراث . ومن هنا تقترن دعوة الجمعية العلمية للوحدة بدعوة مصاحبة للبحث في ثنايا التاريخ العربيعن خصائص الروح القومية . وربما كان هناك في ذلك العصر ما يبرر اتجاه كهذا ، فالتمييز بين الاتراك والعرب في كافة مرافق الدولة وفي كل الولايات واقتصار المناصب الكبرى على الاتراك وشيوع روح التعصب العنصرى للترك ، باعتبارهم الجنس الاقوى والاكثر ذكاء بحكم طبيعته الثابتة ، ذلك الجنس الذى انحدر من التتار ، كلها عوامل أدت الى اسقاط شعور بالازدراء عميق على العرب . ولذا كان رد الفعل عنيفا فصد التعصب التركى لابد انيقابله تعصب عربى . وعلى هذا سارت الدعوة القومية في اطار البعث العربى . وفي شتى فئات المثقفين السوريين واللبنانيين ، بدأت عملية تنقيب واسعة النطاق في آداب اللغة العربية وفي تاريخها وبدأت فئات من المفكرين دعاة الوحدة في دراسة طبيعة اللغة العربية نفسها . فقد كان الاستعماريون والرجعيون يصفون اللغة العربية بالانحطاط او بأنها من اللغات الميتة ، فاذا بدعاة البعث العربي يثبتون قدرة اللغة العربية على مسايرة التطور الحديث ، وكان المعلم **بطرس البستاني** من رواد حركة أحياء التراث العربى هذه ، واليه يرجع الفضل في وضع أول معجم للغة العربية وفق أحدث مناهج علم اللغة كما يدرس بالسربون .

لكن هذه الدعوة لم تتجاوز أبدا حدود المثقفين . فهى ، في مجال الفكر ، أنعكاس لتطلعات الفرد البرجوازى لواقع جديد ، تكون فيه الحياة العربية ندا لحياة الناس في الديموقراطيات البرجوازية الاوربية . ولما كان أيديولوجيو هذا الاتجاه جماعة من الادباء والشعراء ، فقد ساعدت القصائـــــد والمقالات التى الفوها على نشر هذه الدعوة الى سائر البلاد العربية . فمثلا قصيدة **ابراهيم اليازجي** المشهورة والتى يقول فيها :

تنبهـــوا واستفيقوا أيهـــا العـــربَ
فقد طما الخطب حتى غاصت الركبَ
فيـــم التعـــلل بالآمـــال تخـــدعكم
وأنتم بين راحـــــات القنـــــا سلب

هذه القصيدة كانت اشبه بالبيان الثورى ، وكانت أبياتها شعارات يحفظها المثقفون ، فاذا أنتقلوا الى بلد عربى آخر انتقلت معهم .

وعلى هذا النحو نجد تقليد انشاء الجمعيات السرية ينتقل الى **مصر** والى **العراق** . ثم في المقاهى وفي النوادى وفي دور الاعيان ممن يتوقون للتجديد تتردد قصائد اليازجي وكتابات البستاني والشيخ يوسف الاسير . وقد تبلورت كلها في شعار أصبح مألوفا في ذلك الوقت هو : **« العروبة الجامعة »** .

وفي مصر ، نتيجة لظروف سنوضحها بعد قليل ، لم يحدث لهذه الافكار صدى كبير ، ففيما عدا **اديب اسحق** لانكاد نعثر على كاتب كرس قلمه للدعوة لوحدة العرب . وحتى آراء اديب اسحق نفسه لانجدها تخرج عن اطار وحدة الاقطار العربيـــة وتوحيد جهودهم في جبهة مشتركة . ففى كتابـــه **« الدرر »** يردد نفس آراء سابقيه ، فيقول :

«ألم يكن في هذه الاقطار نفر من اولى العزم تبعثهـــم الغيرة والحميـــة على جمـــع الكلمـــة العربية فيتلافون احوالها قبل التلاف ، بل ما ضر زعماء هذه الامة لوسارت بينهم الرسائل بتعيين

الوسائل ثم حشدوا الى مكان يتذاكرون فيه ويتحاورون ثم ينادون بأصوات متفقة المقاصد كأنها من فم واحد »

ثم بدات هذه الافكار تنفذ الى بيئة اخرى غير تلك التى ولدت فيها . انها بيئة شيوخ الاسلام سواء فى مصر او فى العراق . ومن الافكار الخاطئة تماما مايقوله بعض الباحثين فى التاريخ العربى من ان رجال الدين من المسلمين كانوا يقفون ضد الاتجاهات التحررية والتقدمية فى ذلك العصر . فكما يوجد مثقفون يدافعون عن الرجعية ويؤيدون الاقطاع واخرون يدعون الى التقدم ، يوجد بين رجال الدين من يناصرون هذا الفريق أو ذاك ، لان رجال الدين ليسوا طبقة بالمعنى العلمى لكلمة طبقة، فمنهم من ينتمى للاقطاع ، ومنهم من ينتمى للبرجوازية الصغيرة . والمعيار الاساسى هو الموقف الطبقى الذى يتخذه كل رجل دين : هل هو ضد التغيير ؟ هل هو مع التقدم ؟ . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان الشيوخ المسلمون يشكلون طوائف لها وزنها فى تكييف حركة المجتمع فى كل بلد عربى . ففى مصر مثلا لم يستطع **(محمد على)** ان يوطد حكمه الا بمساندة رجال الدين ، وعلى راسهم **الشيخ الشرقاوى** . ذلك ان فئات المشايخ (ولانقول طبقة) كانوا يمثلون فى نظر الجماهير قادة الفكر الحقيقيين ، وكانت صفة « العالم » تطلق على الشيخ ، فهم اذن تلك الفئة من المجتمع الموكولة اليها اغلب المهام الايديولوجية .

وفى اعقاب الغزو الفرنسى لمصر وسوريا بقيادة **نابليون** حدث تحول كبير فى افكار فئة الشيوخ هذه . ان هزيمة المصريين امام جيوش نابليون جعلتهم يتساءلون : هل ترجع الهزيمة الى غضب السماء أم ان هناك اسبابا قابلة للتفسير العقلى وراء ذلك ؟ . ثم ان «الديوان» الذى انشاه نابليون وكان اول تجربة للمجالس النيابية فى البلاد العربية وضع فئة الشيوخ فى قلب التجربة الديموقراطية ودائما لايتخلى الناس عن تقاليدهم بسهولة (خاصة اذا كانت تقاليد عريقة دعمتها قرون من الزمن) امام اى تغيير . لكن الذى يحدث هو موقف يجد فيه الوعى الانسانى نفسه فى منتصف الطريق بين القديم والجديد . فمن القديم لازال يحتفظ بادوات التفكير ، وامام الجديد لايمكنه ان ينكر مافيه من تقدم لحياته وللانسانية معه . ولقد وجدت طوائف الشيوخ فى مصر وفى سوريا نفسها فى موقف **تراجع** فيه افكارها وتحاول ان توائم بينها وبين الافكار الليبرالية التقدمية التى وفدت اليها من فرنسا . ان فكرة الديوان مثلا قد ردت تفكيرهم الى اصول الحكم الاسلامى ، ذلك الذى يتمثل فى **(وشاورهم فى الأمر)** او **(وامرهم شورى بينهم)** . ومن هنا بدأ التقابل بين الافكار الاسلامية الاصيلة وبين الافكار البرجوازية الفرنسية ، وادى ذلك الى ظهور تيار فكرى تقدمى وسط فئات الشيوخ المسلمين وصل الى قمته على يد **عبدالرحمن الكواكبى**

كان الكواكبى قد ولد فى حلب ، وشهد بدايات الوعى الديموقراطى هناك ، فلما قطع شوطا فى دراساته الاسلامية، وصل الى نفس موقف المراجعة لينتهى منه الى هذه الحقيقة : ان عصورا من التخلف قد مرت بها الامة الاسلامية ، فتحلل شكل الحكم الذى تمليه الشريعة ، الا وهو حكم الشورى وفقد الاسلام مضمونه الاجتماعى الاصيل . اما سبب ذلك فيرجع الى النظام السياسى القائم على الحكم الفردى ،ذلك الذى يطبقه سلاطين الدولة العثمانية، جاعلين من انفسهم ، باسم خلافة المسلمين آلهة فى الارض . فالمسألة تطرح اذن على المستوى السياسى : لابد من اقامة حياة دستورية حتى تعود للشعوب الاسلامية حياتها الحقيقية . ولقد ارجع **الكواكبى** للحكم الفردى المطلق، او للاستبداد ، كل امراض الشعوب العربية فالجهل ينشأ لخوف الحاكم المستبد من يقظة الرعية ولهذا يوصد ابواب العلم فى وجه الجماهير ،ثم انه لايسمح بحرية الراى ولا بقيام نهضات اقتصادية او اجتماعية . وعلى هذا فالحكم المطلق ، حكم الاستبداد لايتناقض مع اسس الاسلام فحسب ، بل يؤدى الى انكماش امة المسلمين .

وفى كتاب **(طبائع الاستبداد)** (١٩٠٠) قدم الكواكبى تحليلا اجتماعيا (نادرا بالنسبة لعصره) للنظام السياسى الذى فرضه العثمانيون على البلاد العربية . وواضح ان قيمته الرئيسية تكمن فى انه ادانة للحكم العثمانى باسم الدين الاسلامى، الامر الذى كان له اكبر الاثر على الجماهير ،ففى سوريا كما فى مصر ، فطن الناس الى ما فى الخلافة من تناقض مع روح الاسلام . على ان **(طبائع الاستبداد)** قد أحدثت أثرا آخر انعكس على قضية الوحدة العربية، فقد كان على الكواكبى أن يجد حلا سياسيا بالنسبة لتحرير القوميات التابعة للدولة العثمانية ، فانتهى به الامر الى بحث قضية وحدة البلاد العربية على اساس المبدأ القائل : «يد الله مع الجماعة» ،فلو وقف العرب فى جبهة واحدة ضد الاتراك ، امكنهم ان يستقلوا بشئونهم الداخلية ثم يصبحوا دولة كبيرة لها كيانها .

يقول عبد الرحمن الكوكبى :

«ياقوم ، واعنى بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين ، ادعوكم الى تناسى الاساءات والاحقاد وماجناه الاباء والاجداد ، فقد كفى مافعل ذلك على أيدى المثيرين ، واجلكم من ان لاتهتدوا الى وسائل الاتحاد وانتم المتنورون السابقون » .

الاتحاد فى ظل الاشتراكية

وواضح ان الكواكبى قد اعطى لدعوته مضمونا قوميا يرتفع عن التعصب الدينى والعنصرى .

بل لقد ذهب الى ابعد من ذلك : فهو ينادى بالاشتراكية كنظام اجتماعى . ان الكواكبى يفسر بعض المفاهيم التى استغلها الحكام المستبدون لتمييع قضية العدالة الاجتماعية : فمثلا يلجأ الحكام الى القول بان الله قد جعل الناس طبقات فوق طبقات . فيكشف الكواكبى عن مضمون هذا التفاوت ، فيراه فى العمل : لان الشخص الكسول الخامل لايمكنه بداهة ان يحصل على اجر الشخص الايجابى النشط الفعال . ويحدد هذه النقطة فيقول :

«ان الاسلامية كما سبق بيانه حكومة ارستقراطية المبنى ، ديموقراطية الادارة ، فوضعت للبشر قانونا مؤسسا على قاعدة ان المال هو قيمة الاعمال ولايجتمع فى يد الاغنياء الا بانواع من الغلبة والخداع فالعدالة المطلقة تقتضى ان يؤخذ قسم من مال الاغنياء ويرد على الفقراء بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل » .

وهذا ماسماه بسنة « **الاشتراك** » كما احدثها الاسلام . ومهما قيل فى تقييم هذه الافكار ، فما لاشك فيه انها كانت دعوة متقدمة للغاية فى ذلك العصر ، لانها اولا وقبل كل شىء ، كانت تربط بين قضية الاستقلال وقضية توزيع الثروة والعمل وتكافؤ الفرص فى قلب المجتمع . وكما هو الحال فى كل الافكار المثالية التى تنبع فى عصور النهضات ، كانت تلك الافكار تقتصر على الرجوع الى الماضى دون ان تضع القنطرة اللازمة لايصاله الى المستقبل ، فهى تفسر الحياة كما لوكان هناك طور واحد لوضع ثابت فاذا لم يسر مجتمع من المجتمعات على هذا النموذج فهو انحراف عنه . ويكفى لحل قضايا المجتمع ان «نقوم» افراده ، باعارتهم الى النموذج الامثل . انه، اذن تفكير سلوكى لايضع يده على القانون الاساسى لتطور المجتمعات : فكل مجتمع يخرج من قلب المجتمع السابق ليكون اكثر منه تطورا .

ومع كل ، فلا تنشأ الافكار من العدم ، وانما هى انعكاس فى الوجدان البشرى للواقع المادى الذى يحدد الانسان بمجاله . فالذهن يمتص ماتطرحه عليه البيئة المادية ، لكنه ، من خلال خبراته وثقافاته ينزع الى استخراج المركب الموضوعى العام للظروف التى يوجد بها . وعندما تكون ظروف البيئة من النضج بحيث تكشف عن متناقضاتها يصل الذهن البشرى الى الحل النهائى . لكن البيئة العربية فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين لم تكن قد كشفت بعد عن قسماتها الاجتماعية ، لان الاغلبية فى اغلب البلاد العربية كانوا من الفلاحين الذين يمارسون الزراعة الاولية على غرار اجدادهم واجداد اجدادهم . فالشادوف والنورج الذى عرفته مصر الفرعونية او اشوريا هو الذى يستخدمه الفلاحون فى ذلك الوقت . كل ما تغير هو ظهور طبقة جديدة ناشئة من التجار فى مصر وسوريا ولبنان (وفى مناطق قليلة جدا من العراق) والى جانبها نجد فئات من المثقفين ، بعضهم يوازن بين الافكار الديموقراطية وبين ميراثه من التقاليد الاسلامية ، وبعضهم يدعو الى الوحدة فى صورة تطلعات لمجتمع كبير قادر على مواجهة التحديات الاستعمارية ، وكلها افكار كانت تتحرك فى بيئات المثقفين وحدهم ، فلما بدات تتكون الجمعيات السرية فى البلاد العربية ، **كجمعية العهد وجمعية العلم الاخضر** ، ظهرت اول معالم الاحزاب السياسية ذات البرامج المحددة .

وتعتبر حركة هذه الجمعيات بداية تحول افكار الوحدة من النظرية الى التطبيق . كيف تم ذلك ؟

المؤتمر العربى الاول

والواقع ان المؤتمر الذى عقده المفكرون والطلبة العرب بباريس عام ١٩٠٣ هو الخطوة الاولى نحو هذا الطريق . فقد عمل **حزب اللامركزية العراقى** بالتعاون مع **الجمعية العلمية بالشام** على دعوة المفكرين والسياسيين لسماع كلمة العرب فى الدفاع عن حقهم فى الاستقلال ، ووجدوا امكانية تنفيذ ذلك لو اتخذ المؤتمر صبغة الدعوة التى يوجهها طلبة البعثات العربية بباريس لقادة الراى العام العالمى لمناقشة قضيتهم ، فكلفوا عبدالحميد الزهراوى نائب رئيس حزب اللامركزية (اى الحزب المطالب بالاستقلال الذاتى للبلاد العربية المعارض لمركزية الاستانة) جهدا كبيرا للتحضير للمؤتمر ، ولذا انتخب بالاجماع رئيسا له .

ومن ابرز المطالب التى عرضها المؤتمر ضمان الحقوق السياسية للعرب ، على اساس منحهم الاستقلال الذاتى فى صورة ادارة لامركزية تنظر فى حاجات كل ولاية بحسب عاداتها واوضاعها وكذلك السماح لممثلى الولايات بالاشتراك فى الادارة المركزية للمملكة العثمانية . كذلك ركز المؤتمر على ضرورة اعتبار اللغة العربية لغة رسمية فى مجلس النواب العثمانى . اما فى مجال السياسة الخارجية ، فقد طالب المؤتمرون بالغاء الفرمانات القاضية بان تكون الجيوش العربية موظفة للدفاع عن تركيا والاكتفاء بان تكون الخدمة العسكرية محلية .

ولقد اتسم المؤتمر بروحه الليبرالية وبمعاداته للعنصرية والطائفية وبتاييده لمطالب الشعوب الواقعة تحت حكم الاتراك فى البلقان ، كما ايد

على وجه الخصوص مطالب الارمن فى انشاء ادارة لامركزية .

وامام هذه المطالب التى ايدتها الصحافة التقدمية لا فى فرنسا وحدها ، بل فى انجلترا ايضا ، وتحت ضغط الراى العام التركى والعربى ، وعد السلطان عبد الحميد بتنفيذ الدستور .

مرحلة الكفاح الدستورى

كانت الوحدة تعبيرا فى مجال الفكر عن تطلع البرجوازية التجارية فى عدة اقطار عربية لسوق كبير يجد مايحميه من الخطر الاستعمارى المحدق به . الا ان الفكر لايعطينا الاساس المادى الذى يصد رعنه ، وهو اقتصادى بالدرجة الاولى بل يتخطاه — وغالبا مالايدركه — الى دلالته بالنسبة للمجتمعات الانسانية . وهذا هو السبب فى ان اغلب الافكار التى دارت حول الوحدة والاستقلال كانت تتجاوز الدافع الرئيسى الى نوع من الحنين الغامض لمجتمع لايدرى احد سحنته الحقيقية . ومع ذلك ، فنفس هذه الافكار ، رغم مثاليتها ، ورغم خلوها من وسائل العمل على تحقيقها ، ترتد مرة اخرى الى الوسط الذى نبعت منه : انها اذن فى حركة تفاعل متبادل : فهى تنبع من وسط وتعود لتؤثر فيه ، وفى كل مرة تزداد اقترابا من الواقع ، وفى كل مرة تتسع دائرة انتشارها . وعلى هذا الاساس ، بدات فكرة الاستقلال القومى فى اطار الوحدة تجد الظروف الموضوعية لتدعيمها فى اغلب البلاد العربية . واذا كان مجال انتشارها قاصرا على بلاد الشام ، وعلى بضع جمعيات واندية ادبية فى مصر والعراق ، فهاهى الآن تنتقل الى العراق لتشكل تيارا له اثره على الحركة القومية هناك .

ومن اهم العوامل المؤدية لتدعيم ذلك التيار فى العراق ، ذلك التحول الذى حدث فى بنية الدولة العثمانية نفسها . فمن المعروف ان السلطان عبد الحميد قد حاول ان يوقف التيارات الليبرالية والديموقراطية التى انتشرت فى تركيا متاثرة بالحركات القومية التى حدثت فى اوربا ، وخاصة فى ايطاليا وفى المانيا، ولهذا الغى دستور مدحت باشا ، واشاع الارهاب فى تركيا وفى ولاياتها . وكان اتجاها يائسا لفرملة التطور بالقوة ، لكن فئات المغامرين وانصار التحالف مع الارستقراطية المالية الفرنسية والانجليزية كانوا قد نجحوا فى استمالة عدد من ضباط الجيش ممن ترتبط مصالحهم بهم ، ثم اصبحت لهم السيطرة على الحزب المعارض لعبد الحميد، المطالب بالدستور الا وهو حزب **((الاتحاد والترقى))**.

وفى عام ١٩٠٨ نجحوا فى تدبير انقلاب عسكرى انتهى به عهد عبدالحميد ليبدا عهد محمد الخامس .

صحيح ان قادة الاتحاد والترقى قد اعادوا دستور مدحت باشا . وصحيح ايضا انهم بروا بوعودهم للولايات ، وفى مقدمتها انشاء مجالس نيابية فى كل بلد تحكمها حكما محليا ، ثم يصبح دور مجلس المبعوثان قاصرا على رسم سياسة البلاد الخارجية . الا ان هذا التحول الدستورى قد اقترن ايضا بتحول عنصرى مواز له . وكانت دعامة النزعة العنصرية هى تفوق الجنس التورانى والتتارى الذى ينحدر منه الاتراك ، فهم لهذا من الاجناس التى تملك خصائص تجعلها الجنس الارقى . ولقد يقال : لكنها دعوة فكرية ، تنشأ دائما عندما يكون هناك تفاوت فى درجة التقدم بين دولتين كبيرتين متنافستين فتغطى احدهما ، بالنزعة العنصرية ، ماينقصها من دعامات مادية للتطور ، كالصناعة الكبيرة وكالتقاليد الديموقراطية التى تستند عليها الدولة الاخرى فى تفوقها . ولاشك فى انها انعكاسات فى مجال الفكر عن نزعات للتوسع ومنافسة الدول الاستعمارية لكن الامر لا يقتصر على ذلك ، فهذه الافكار العنصرية اذا ما اصبحت نظرية رسمية للدولة تحدث نتائج خطيرة . وفى تركيا ، كانت اخطر هذه النتائج هى القرارات التى اتخذها حزب **((الاتحاد والترقى))** خاصة بجعل اللغة التركية هى لغة التخاطب والكتابة الرسمية فى الولايات التابعة ، بل ان القرآن والكتب الاسلامية اصبحت تكتب باللغة التركية، وشيئا فشيئا ظهر بوضوح الخطر المحدق بالثقافة والتراث العربيين .

كان واضحا ان سياسة تركيا وقتذاك ترمى الى القضاء على كل ماهو عربى ، والى **((تتريك))** شعوب البلاد التابعة لها . وازاء تلك النزعة العنصرية القاتلة عادت فكرة الوحدة اشد صلابة وفى هذه المرة وجدت فى العراق ارضا جديدة نظرا لان نمو البرجوازية التجارية قد تاخر فيها عن الشام وعن مصر، لكن فى مطلع قرننا العشرين كانت الظروف قد تغيرت بعض الشىء . لان اندفاع الدول الاستعمارية نحو الشرق ، وتغلغل الراسمالية المالية فى الادارة الحكومية (المانيا فى تركيا وانجلترا وفرنسا فى مصر) قد ساعد على نشوء فئات من البرجوازية المالية فى قلب البلاد العربية ، وبالاضافة الى ذلك كانت قد تكونت صناعات محلية فى العراق نتيجة لمد الخطوط الحديدية وتحول جزء من تجارة الشرق اليها . ومن هنا التقت البرجوازية التجارية الناشئة مع المثقفين فى دعوة مشتركة للاستقلال (او اللامركزية كما بينا ذلك) .

فمقابل سياسة التتريك تنتشر الجمعيات السرية

التى تدعو لتكوين جبهة من كل الشعوب العربية ، وكانت **جمعية العهد** من ابرز تلك الحركات السرية فهى تضم أغلب الضباط الاحرار من العراقيين الذين يعملون بالجيش العثماني ، ولا تقتصر على الدعوة الفكرية ، بل تدعو للكفاح العربي المسلح ضد تركيا ، وقد ازدادت قوة بانضمام آلاف من الضباط السوريين حتى لنجد عددهم فى عام ١٩٠٩ يبلغ ٤٠٠٠ ضابط .

وموازاة للجمعيات السرية بدأت دعوات الكتاب تنتقل من مجال الخطب والقصائد الى مجال النضال السياسى المفتوح . ففى مجلس «المبعوثان» نجد الشاعر العالم **جميل صدقى الزهاوى** يطالب النواب الاتراك بالعدول عن سياسة التتريك والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ويستمد من روح الدستور حججه الدامغة فى حق الشعوب العربية فى اختيار مصيرها .

ولقد اضحك **الزهاوى** أغلب النواب عندما اوضح الى أى حد ستضل سياسة الغاء اللغة العربية وحلول التركية محلها لو طبقت فى المحاكم فهو يقول :

« اسست الحكومة فى مركز السلطة وبقية الالوية (يقصد الدول العربية التى كانت ولايات) المحاكم لتحقيق العدل ، ومن البديهى انه يجب ان يكون الحاكم قادرا على الافهام والتفهيم ، فاذا لم يتوافر ذلك ، لا يستطيع الحاكم ان يفهم قصد المتهم ولا العكس ، بل حتى المستمعون لا يفهمون شيئا ، وفى بغداد تجرى المحاكمات باللغة التركية فلا تتحقق العدالة ، فغلطة المباشر قد تؤدى بالمتهم الى الاعدام أو الى السجن المؤبد — وقد يتعمد المباشر (أى المترجم) ذلك الغلط لغرض فى نفسه . ان جراء المحاكمات فى بغداد باللغة التركية كاجراء المحاكمة فى الاناضول باللغة العربية » .

وكأغلب الليبراليين العرب ، كان الزهاوى لايفصل قضية الاستقلال عن قضية العدالة الاجتماعية ، فنراه يخطب فى نواب نفس المجلس منددا بكثرة الضرائب ووقوع كاهلها على صغار الفلاحين وصغار البرجوازيين فى المدن :

«لماذا تجبى الضرائب من الفقراء عن دورهم ولا تؤخذ عن قصور وضيعات أسرة آل عثمان وسائر املاكهم مع انهم يتقاضون رواتب ضخمة من خزينة الدولة ؟ »

الا أن الظروف العالمية تلعب دورها فى الحد من انتشار دعوة الوحدة بعض الوقت . ففى مطلع قرننا العشرين ، ظهرت قوة استعمارية جديدة تسعى لانتزاع السوق الخارجى من فرنسا وانجلترا انها المانيا . وكانت المانيا قد تأخرت فى نموها الاجتماعى عن الدول القومية الكبرى نتيجة لتفتتها فى هيئة اقطاعيات مبعثرة، لكل منها دوقه وسلطات الحاكم المطلق ، ولهذا لم تستطع الطبقة البرجوازية فيها ان تتحول الى الصناعة الا بعد ان اجتازت مرحلة كفاح طويلة فى سبيل الغاء الجمارك الداخلية وتحرير سوقها الداخلى ، حتى لنجد ان مجموع المصانع فى المانيا عام ١٨٠٣ لا يزيد عن عشرة مصانع ، اغلبها فى هابسبورج ، لانها ، بحكم وضعها كميناء ، كانت اقرب الى البلاد الاوربية الراسمالية لكن مع الوحدة التى حققها بسمارك عام ١٨٧٠ ، كان على المانيا ان تعوض التخلف الذى عاشته ثلاثة قرون ، الا انها ، مع تقدم صناعتها ، وجدت نفسها فى مواجهة هذه المشكلة : كيف تجد سوقها الخارجى واراضى العالم قد تم تقسيمها بين الدول

الوهابيون

يطلق اسم الوهابيين على الجماعات الدينية التى تعتنق مذهب محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ — ١٧٩١) ، وهو مذهب قريب الى حد ما من مذهب الوحدانيين القائلين بانه اذا كان الله قد خلق هذا الكون فهو ليس بحاجة لعون احد من البشر ليقوم وسيطا بينه وبين المخلوقات . فالوحدانيون اذن يرفضون الرسل وشيوخ الدين ويعتبرون الموالد وزيارة المقابر وسائر الشعائر الدينية نوعا من البدع تنحرف بمفهوم الدين الاصيل

وقد شاعت دعوة الوهابيين فى الجزيرة العربية اولا ، وكانت الدعامة الفكرية التى بررت وحدة الامارات العربية هناك . فقد تحالف محمد بن عبد الوهاب مع امير الدرعية محمد بن سعود على نشر الدعوة بالفكر ، ثم بالجهاد المسلح فى سبيلها لو لزم الامر .

وقد نجح بن سعود فى تأسيس مملكته باسم هذه الدعوة ، وهو ماجعل الدولة العثمانية تخشى من انتشارها فى شتى الولايات الاسلامية التابعة لها ، فأوعزت الى محمدعلى بمحاربة الوهابيين ، فانهزم ابنه طوسون فى اول حملة بينما نجح ابنه ابراهيم فى الثانية . الا أن الدعوة لاقت صدى هائلا فى الهند على يد السيد احمد وفى اليمن على يد الامام الشوكانى وفى المغرب على يد السنوسى .

الاستعمارية الكبرى التى سبقتها فى التطور ؟ .

وفى مبدأ الامر ، بدأت المانيا تنافس بريطانيا وفرنسا متخذة الطريق العكسى. فبدلا من ان تعمل على ازاغة تركيا ، مثلا ، اخذت تربطها بمعاهدات دفاعية وتمدها بالقروض وتقف منها موقف الحليف تجاه الاستعمار البريطانى والفرنسى. وكان طبيعيا ان يؤثر التوسع الالمانى فى قلب الدوله العثمانية على عديد من البلاد العربية ، فراينا فكرة «المانيا فوق الجميع» وفكرة «الطريق الحيوى» تنتقل الى جمعيات سرية فى بلادنا تكونت لتشيع فكرة التعصب للعروبة . فهى تبحث فى التراث العربى وفى التاريخ العربى عن المواقف الكبرى التى حققت فيها الدولة العربية الاسلامية القديمة كيانها اثناء فتح مصر او اثناء فتح الاندلس . ومن أبرز هذه الجمعيات جمعية سوريا الفتاة . وكان من الممكن ان تمتص هذه النزعة الارهابية ثورية الجماهير العربية لولا توالى الازمات مع استمرار تفاقم التناقضات بين بريطانيا والمانيا، الامر الذى ادى الى الدخول فى الحرب العالمية الاولى .

الثورة العربية المسلحة

كل تلك الحركات السرية المتفرقة كانت ارهاصا بالانفجار الكبير . ولهذا بادرت بريطانيا بواسطة مكتب المخابرات العربى بالقاهرة الى تحويل التيار ناحيتها . وكان **لورانس** على رأس هذه الحركة؛ فهو ،كأغلب فئات المثقفين المغامرين فى اوربا فى عصر التركيز وتصدير رؤوس الاموال ، كان يجد فى التنقيب عن مستعمرات جديدة يعثر فيها على فرصته . ومنذ البداية عمل لورانس على ان تتجنب بلاده احتلال الاراضى العربية بجيوشها كما فعلت فى مصر ، وكما هو اسلوب الاستعمار التقليدى وقتذاك ، بل كانت خطته تقوم على ان يحكم العرب انفسهم . وتبقى المسألة هى اختيار الحاكم الذى يرى فى بريطانيا ركيزته فى تحقيق استقلال بلاده ، حتى اذا ما استقرت الامور ، ربط لورانس الحاكم العربى باتفاقيات ومعاهدات من شأنها ان تعطى رؤوس الاموال البريطانية حق التسرب الى البلاد العربية وتربط الجيوش العربية بمصير الجيوش البريطانية على اساس الدفاع المشترك .

كان لورانس داعية الاستعمار الجديد فى صورته الجنينية . وفى نظر العرب ، كان اسلوبه جديدا عليهم فلم تنكشف نواياه فى مبدأ الامر ، خاصة وان التناقض الرئيسى كان بين البلاد العربية (باستثناء مصر) وبين تركيا ، ولذا لم يفطن العرب الى سياسة النزاع بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا على المستعمرات . وعندما ايد لورانس اقواله بالفعل ، بوقوفه هو وجيوشه الى جانب حسين شريف مكة ، نجح فى اكتساب عطف البلاد العربية الظامئة للحرية. فرغم العزلة التى ضربتها بريطانيا على العراق بعد احتلاله ، كان ابناء الثورة العربية التى قادها الشريف حسين فى ١٩١٦ تصل الى غرب العراق ، وقد دفع ذلك فلولا من الجيش العراقى للوقوف الى جانب شريف مكة وفى مساندة معارك سوريا ،بل لقد قاموا بدور رائع عندما اشتركوا فى قيادة الجيش العربى اثناء المسيرة الكبرى من مكة الى دمشق لاعلان وحدة العرب .

ولقد اثبتت هذه الثورة المسلحة ضد تركيا امكان انتصار العرب فى معركة الوحدة الشاملة . وكان لها انعكاساتها الخطيرة فى البلاد العربية المتقدمة . ففى العراق يتحدى المثقفون والضباط الوطنيون حصار الانجليز وارهابهم ورقابتهم ، فيؤلفون حزب **الاستقلال العربى** ، وفى سوريا يتم تأسيس الحكومة الدستورية . وامام هذه الطفرة التحررية وجد الانجليز انفسهم فى حالة عجز عن الاستمرار فى سياسة لورانس ، فقرروا العودة الى اسلوب الاستعمار التقليدى ، ومن هنا انتصر جناح حكومة الهند (وهم مجموعة الساسة والضباط الاستعماريون الذين كانوا يريدون اخضاع البلاد العربية لسيطرتهم لتكون خط دفاع خلفى وملحقا للمستعمرات البريطانية فى الهند يقفل حلقة الامبراطورية فى الشرق) على جناح المكتب العربى . وفى الوقت ذاته ، كانت تناقضات الاستعمار البريطانى قد كشفت عن نفسها امام البلاد العربية : فالاستعمار هو اساسا سيطرة الراسمالية الطفيلية على الشعوب الادنى فى التطور ، وهذه الراسمالية الطفيلية كانت تنبع عن الارستقراطية المالية فى اوربا ، اى عن اصحاب المصارف الكبرى وشركات السكك الحديدية (ثم البترول بعد ذلك) وهم من اليهود الذين استغلوا تطلعات ابناء دينهم لبناء وطن قومى فساعدوا الصهيونية لتصبح حركة عالمية تشكل العقبات فى وجه حركات التحرر الوطنى وفى وجه شعوب اوربا نفسها . ولما كانت القوى الاستعمارية تريد كسب عطف اليهود ، فقد كان عليها ان تبر بوعدها بانشاء الوطن القومى لليهود بفلسطين . وبين مطالب الشريف حسين والعرب وبين التزاماتها تجاه اليهود وجدت بريطانيا نفسها فى موقف متناقض. وزاده تناقضا طبيعة الاستعمار الداخلية ،فاللجوء الى الحرب العالمية كان الحل الوحيد لاعادة تقسيم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا وانتزاع مستعمرات جديدة من تركيا وضرب المانيا التى كانت قد بدأت تطبق سياستها المشهورة : **«التوسع نحو الشرق»**

وفى ظل تلك الظروف مجتمعة طرحت القضية

العربية من جديد . اولا في صورة مطالب تزعمها الشريف حسين حركة الكفاح من اجلها ، فكتب الى **هنرى مكماهون** المندوب السامي في مصر بصفته ممثلا للحكومة البريطانية ، وهى رسالة تحمل تاريخ ١٤ يوليو ١٩١٥ :

«يجب أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية ، بكل معنى منمعانى الاستقلال . وتكون حدودها شمالا مرسين وأطنة،حتى الدرجة ٣٧ من خطالعرض الى حدود فارس . وشرقا حدودفارس حتى خليج البصرة . وجنوبا المحيط الهندى ، ويستثنى من ذلك منطقة عدن التى تبقى كما هي ــ وغربا البحر الاحمر ، والبحر المتوسط حتى مرسين» .

وكان رد مكماهون يحمل كل معانى المراوغة ، فهو يرى أن مسألة الحدود « سابقة لاوانها وان وقتنا ليضيق عن البحث في مثل هذه التفاصيل ، فما زلنا في حالة حرب» ، ثم يذكر حسين بأن «التركى لايزال هو المحتل احتلالا فعليا في كثير من الاقسام الواقعة ضمن تلك الحدود » .

وتوالت الرسائل بينهما،حتى وجد **مكماهون** ان أى تراجع من جانب بريطانيا سوف يحول تيار الثورة العربية في مواجهة بلاده ،ولهذا اسرع يطمئن الشريف حسين ، وفي الوقت نفسه يساومه على مسألة الحدود . فهو يكتب في رسالة بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩١٥ :

« ان سنجق مرسين والاسكندرونة وبعض الاقسام السورية الواقعة في غرب سناجق دمشق وحمص وحماة وحلب لايمكن ان يقال عنها أنها عربية محضة ولذلك يجب أن تستثنى من الحدود المقترحة .

«ونحن نوافق على تلك الحدود مع التعديلات المشار اليها أعلاه على أن تنتقص شيئا منمعاهداتنا الحالية مع الزعماء العرب. أما الاراضى التى تستطيع انجلترا العمل فيها بملء الحرية ، ودون ان توقع ضررا بمصالح حليفتها فرنسا فقد خولت باسم حكومة بريطانيا العظمى ان اعطيكم التأكيدات التالية بشأنها ، وانا اجيب على كتابكم بما يلى :

«ان انجلترا مستعدة على أساس التعديلات المشار اليها أعلاه أن تعترف باستقلال العرب ضمن البلاد المشمولة في الحدود والتخوم التى اقترحها شريف مكة ، وأن تؤيد ذلك الاستقلال وتضمن بريطانيا حماية الاراضى المقدسة ، وتعترف بانها مصونة من كل اعتداء . وتقدم بريطانيا ارشادها للعرب عندما تسمح الحالة بذلك ، وتساعدهم على تأليف شكل الحكومة التى يلوح أنها أفضل الاشكال في مختلف البلاد العربية المذكورة » .

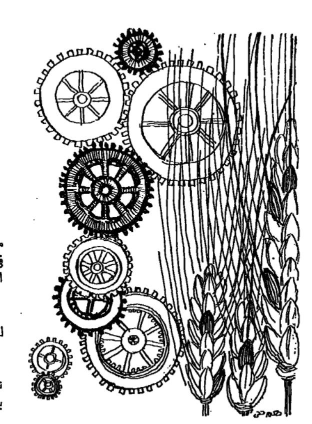
ومع ذلك ، فقد كان الشريف حسين على وعى بأن هناك ملايين العرب يرقبون حركاته ، وأى مسلك يسلكه يقيم شخصيته في نظر العرب ، ولهذا رفض المساومة على سوريا ، وبعث الى مكماهون بهذا الرد :

«حبا في تسهيل الاتفاق ، وفي تأدية خدمة الاسلام ، نرجع عن اصرارنا على ادخال ولاية مرسين وأطنة في المملكة العربية ، أما ولايتا حلب وبيروت وسواحلها البحرية ،فانهما ولايتان عربيتان صرفا . ولا فرق هناك بين مسلم ومسيحى عربى اننا لنعلم أن حظنا من هذه الحرب قد يكون نجاحا يضمن للعرب حياة تليق بماضيهم ،أو هلاكا في سبيل ادراك هذه الغاية ، ولولا ماعهده من توطد عزم العرب على ادراك هذه الغاية لآثرت العزلة على رأس الجبل . ولكن العرب هم الذين ألحوا أن اتولى توجيه النهضة الى هذه الغاية»

والواقع ان استجابة الشعوب العربية لثورة الشريف كانت تشير الى المضمون الحقيقي للوحدة . فهى في نظر الثائرين في سوريا وفي العراق لاتعنى مجرد فكرة يمكننا ان نقبلها أو نرفضها ، وانما تعنى كيانا حقيقيا لابد من تحقيقه في مواجهة وجود استعمارى لا تملك أى بلد عربية القدرة على اتخاذ موقف الحياد منه . وهى لا تستطيع ذلك الا بوصولها الى نفس مستوى الدول الكبرى نفسها . ومن هنا انتقلت فكرة الوحدة من النظريات المثالية الى العمل السياسى . ثم اخذت تنتقل من العمل السياسى الى الكفاح الثورى المسلح . وهو تحول يسجل بداية مرحلة جديدة في تطور مفهوم الوحدة . فالمؤامرات التى أدت الى احباط ثورات سوريا في ١٩١٥ وفي ١٩٢٠ ، وثورة الفلاحين في العراق في ١٩٢٠ جعلت المفكرين الثوريين العرب يبحثون عن طريق آخر ، اكثر التصاقا بالجماهير ، واقرب الى ادراك طبيعة التناقضات التى تتحكم في البلاد العربية في مجموعها . فالوحدة لا يمكن أن تتم بين بلدين مختلفين في نظامهما وفي مرحلة تطورهما الا اذا كانت تضع في المرتبة الاولى حل مشكلة التفاوت والتناقض . وببحث هذه المشاكل تحولت افكار الوحدة من المثالية الى نمطين من التفكير : احدهما فاشستى والاخر اشتراكى . الاول بدأ في اواخر الحرب العالمية الثانية في ثانوية التجهيز بدمشق عندما كان ميشيل عفلق يجمع طلابه ليبثهم افكاره عن بعث الامة العربية ذات الرسالة والثانى بدأ بكتابة « فلسفة الثورة » للمناضل جمال عبد الناصر ووضع في التطبيق منذ ذلك الوقت وكل من التيارين يحتاج لدراسة اخرى مفصلة .

حول مفهوم التخطيط الاقتصادى

د. محمد دويدار



من أميز ما يفرق الانسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه فى مواقف مواجهة للطبيعة .
فالكائنات الاخرى تمثل جزءا من الطبيعة مستكينا لهـا تعيش على ما تعطيه وتنقرض ان لم تعطها ، واذا ما فشلت فى أن تكيف نفسها وفقا للظروف الطبيعية فى تغيرها المستمر .

اما الانسان فكائن مضاد للطبيعة ، لايستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه .

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات (١) تتحدد لا يمكن اشباعها من ذاته وانما لكى يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه الى الطبيعة . للانسان

---

(١) تتحدد حاجات الانسان طبيعيا واجتماعيا ، فبعض حاجات الانسان يحددها تكوينه الطبيعى ، كالحاجة الى الطعام والبعض الاخر يحدده المستوى الحضارى الذى وصل اليه ، اى يتحدد اجتماعيا . كالحاجات التى تعرفها المجتمعات الاكثر تطورا ولم تكن موجودة عند مستوى ادنى من التطور . كما ان كيفية اشباع الحاجات التى تتحدد بالتكوين الطبيعى للانسان — والتى قد تصبح فى ذاتها حاجة معينة — تتحدد اجتماعيا . فالحاجة الى الطعام يحددها التكوين البيولوجى للانسان ، ولكن نوع الطعام والنحو المعد عليه وكيفية تناوله تتحدد كلها اجتماعيا تخلق حاجات ترد فى اصلها الى المستوى الحضارى للمجتمع محل الاعتبار .

حاجات تدفعه الى الحركة فى عالمه الخارجي لاشباعها . فهى حاجات موجهة تمثل فى الانسان أصل كل حركة او ديناميزم .

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان الى بذل جهوده — قواه — فى سبيل الحصول من الطبيعة — بحالتها الطبيعية او بعد تحويلها — على مايشبع حاجاته ، مايحفظ وجوده . فدوره فى مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هى اعطته عاش وان بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته .

المجهود الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى فى انه مجهود واع ، اى عمل . فالانسان كائن مفكر . فهو يعى تضاده مع الطبيعة تضاد يتبلور عند العمل اذهو لاياخذها كما هى وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته ، وهو واع عندما يقوم ببذل جهوده ، بعمله ، اذ هو يتصور مقدما الكيفية التى يبذل بها جهده والنتيجة التى ستوصله اليها هذا الجهد . فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة . وفى هذا المعنى يقول أرسطو طاليس أن « الانسان كائن مخطط » (١) .

الانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة — للابقاء على كيانه ووجوده ، فى تطورهما — مضطر الى ان يقوم بعمل ، موضوعه هو الطبيعة — بمختلف صورها — ليستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات اى انه ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى فهو الكائن الوحيد الذى يقوم بانتاج ماهو لازم لاشباع حاجاته وهو يقوم بذلك بصفة مستمرة متكررة ، فالامر يتعلق اذن بعملية انتاج .

وعندما لاتكفى اعضاؤه وقواه الاولية لاشباع الحاجات يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لاعضائه (٢) ، يقوم باستخدام بعض الاشياء من الطبيعة — اولا كما هى وبعد تحويلها فى مرحلة تالية — كامتداد وتمكين لقواه واطرافه الاصلية . فى مرحلة ثانية يتوصل الى خلق أشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتدادا لقواه وأعضائه ، اى ادوات تلك هى ادوات الانتاج ، يخلقها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه ، فكانه جعل من الطبيعة بعض قواه . عن طريق استخدامه لهذه الادوات يزيد عمله اتقانا وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة ، وهو مايتحقق كذلك بزيادة معرفته لاسرار هذه القوى .

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقة بين الانسان والطبيعة ، عمل الانسان لتحويل قوى الطبيعة الى مايمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الانسان — فى اثناء بذله لجهوده — لادوات انتاج من صنعه فى سبيل تحويل موضوع العمل الى منتجات قادرة على اشباع حاجاته . هذه العملية هى عملية تفاعل نشط ذو تاثير متبادل بين الانسان والطبيعة : عن طريق عمله يحول الانسان قوى الطبيعة ، يخضعها لسيطرته فيجعلها اقل بدائية (طبيعية) واكثر انسانية . فى نفس الوقت هو يخلق منها ادوات لانتاجه ، ادوات لعمله ، عن طريقها يزيد اتقان عمله ، اتقان مجهوده الواعى ، فكانه خلق بذلك من الطبيعة شيئا منه هو ، فتحويل الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع لافاقه . فى توسيعه لهذه الافاق يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائما لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التى تصبح بدورها متطورة ومتغيرة ، وهكذا فالعلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مثيرة للتغيير والحركة .

غير ان الانسان لايقوم بصراعه هذا مع الطبيعة لايعيش هذا التفاعل المتبادل ، وحده ، بل فى جماعة فى مجتمع . فالانسان حيوان اجتماعى فهو لا يستطيع فى الواقع ان يحفظ وجوده الا من خلال عمل الاخرين ، فافراد المجتمع يكمل احدهم الاخر . ومن ثم نجد ان عملية الانتاج هى بطبيعتها عملية اجتماعية ، عملية العمل الاجتماعى فى محاولته الحصول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وافرادها . عمل افراد الجماعة كل مع الاخر يمثل التعاون بينهم ، وعمل كل منهم للاخر يتم فى صورة تقسيم العمل (٣) الذى بفضله يتخصص الافراد فى أنواع معينة من العمل . على هذا النحو فان عمل كل فرد ليس الا جزءا من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة ، فهو جزء من العمل الاجتماعى . ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة (الذى يصاحب الاتساع المستمر فى حجم الجماعة ، العائلة ، القبيلة ، الامة ، الخ ..) وتعقيد تركيبه تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع مايتبع ذلك من تعدد فى علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المختلفة للعمل الاجتماعى الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية .

---

(١) "Man is a planning animal"

(٢) Implements

(٣) فيما عدا التقسيم البدائى للعمل بين الجنسين والذى يمكن التعرف عليه فى كل مراحل التطور الاقتصادى للبشرية ، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض (خاصة فى انتاج السلع الاستهلاكية) تسمح لبعض افراد الجماعة بالتخصص فى القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال .

على هذا النحو يتبين ان الانتاج لا يتمثل فقط فى العلاقة بين الانسان والطبيعة ، وانما كذلك فى العلاقة بين الانسان والانسان ، فى العلاقات المتعددة بين افراد المجتمع التى تمثل الروابط الاقتصادية اى الروابط الاجتماعية التى تاخذ مكانا بوساطة الاشياء المادية والخدمات . ومن ثم يمكن القول ان العملية الاقتصادية هى عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعى فى دورانها حول العمل الاجتماعى ، حول المجهود الواعى الذى تقوم به الجماعة بقصد ان تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة فى ذلك بادوات الانتاج وبخبرتها الفنية فى تراكمها المستمر الغاية فى هذه العملية هى اشباع الحاجات عن طريق بذل الجهد الذى يتبلور فى منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات .

على ان الاشباع المباشر للحاجات لم يكن الهدف منه النشاط الاقتصادى فى مراحله التاريخية المتعددة من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين نوعين من الانتاج عرفهما التاريخ البشرى : الانتاج بقصد الاشباع المباشر للحاجات، والانتاج بقصد المبادلة.

فى مرحلة تاريخية (١) اولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات الانسانية فى داخل الوحدة المنتجة (عائلة ، قبيلة ، او حتى مجتمع اكبر) . فى هذه المرحلة كان الانتاج والناتج — العمل ونتاج العمل — متلازمين فى الواقع وفى ضمير ووعى المنتجين . كان المنتج يعيش على ناتج عمله ، يعيش على المنتجات .

فى مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادى اى بقدرة المنتجين على انتاج مايزيد على ماهو لازم لاشباع حاجاتهم فى ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من انتاجية العمل) ظهر الانتاج بقصد المبادلة . ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف الى جانب الانتاج الزراعى او يقومون بحرف كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعى يعيش عليه من يعملون فى الحرف الصناعية) . هذا بدا المنتج يعيش لا على ناتج عمله وانما على عمله الذى يكرسه لانتاج السلع (٢) المخصصة للتبادل بقصد الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه .

فانتاج المبادلة يفترض اذن :

- ان هناك تقسيما اجتماعيا للعمل .
- ان الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال .
- ان الانتاج يتم بقصد المبادلة .
- وان الناتج يمثل قيمة استعمال اجتماعية ، اى ان يكون نافعا للاخرين .

انتاج المبادلة ظهر بطبيعة الحال قبل الانتاج الراسمالى وكان فى تطور وتوسع مستمرين الى ان اصبح طريقة الانتاج الغالبة فى ظل الراسمالية ذلك التكوين الاجتماعى الذى ولد فى ثنايا التكوين الاجتماعى الاقطاعى ليحقق الشروط اللازمة تاريخيا لامكان الوصول الى التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

عملية الانتاج الاجتماعى هذه ، هل كانت عملية مخططة فى كل مراحلها التاريخية ، اى فى ظل الاشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التى مر بها التطور البشرى ؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى فى انه مجهود واع ، يعى مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التى توصله اليها . هل يعنى ذلك ان التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانسانى ؟

سنحاول فيما يلى ايضاح ان الاجابة على هذين السؤالين لايمكن ان تكون بالايجاب ، وان التخطيط الاقتصادى كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى واعادة الانتاج فى الفترات المتعاقبة وان كان يجد اساسه فى الحقيقة التى مؤداها ان الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التى كانت محلا لتطور مستمر فى ظل التكوين الاجتماعى الراسمالى (على النحو الذى سنراه بعد لحظات) الا انه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية الا فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

قلنا ان المجهود الانسانى مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه نحو تحقيق غرض معين . لتحقيق هذا الهدف ، او للوصول الى نتيجة الجهد الذى يبذله الانسان — وهى نتيجة يتصورها مقدما — يتبع الانسان الوسيلة المناسبة . هدف الانسان من القيام بالنشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة فى مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدد فى نفس

---

(١) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعنى امكان تحديد حد فاصل بينها وانما يعنى غلبة ظاهرة معينة او مجموعة معينة من الظواهر تعطى لفترة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج فى مرحلة تاريخية لا يعنى غياب انواع الانتاج السابقة عليه فى تلك المرحلة ففى ظل النظام الراسمالى — وهو الشكل الاكثر عمومية لاقتصاد المبادلة — نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر للحاجات حتى فى اكثر المجتمعات الراسمالية تقدما من الناحية الراسمالية هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة .

(٢) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج وبين السلعة فالسلع هى دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة اما المنتجات فليست سلعا دائما . هذا ويراعى انه اذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما فى حالة الفلاح الذى تلزمه علاقته الاقتصادية بسيد الارض بان يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاجا بقصد المبادلة وانما هو انتاج بقصد الاشباع المباشر للحاجات .

الوقت الغايات التى تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع المعين ، رهى غايات تستقر عن طريق العادة والاخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع فى بعض الاحيان ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادى فى كل التكوينات الاجتماعية التى مرت بها البشرية فى تطورها حتى الان فان الامر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعى الى الاخر . من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعى الراسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق مايمكن ان يسمى «بالاختيار الطبيعى» وبين التكوين الاجتماعى الراسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية عن طريق «الاختيار الرشيد»

فى المجتمعات السابقة على الراسمالية كانت وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التى تتكون اثناء عملية العمل الاجتماعى . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التى تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هذا النحو تتم عملية «اختيار طبيعى» لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشاط الانتاجى . فاذا ماتحددت غايات النشاط الاقتصادى فى مجتمع معين وتحددت معها الوسائل او التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الاجيال — عن طريق التقاليد — اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التى يهدف النشاط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما توورثت من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادى لجيل يعيش فى مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هى الاخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل او تلك الغايات .

اما فى **ظل الراسمالية** فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح اساسا تحقيق الكسب النقدى وينعكس ذلك فى مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق اقصى ربح نقدى . الوسائل التى تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التى تحقق اقصى نتيجة باقل تكلفة . هنا تظهر أول مناسبة لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية Economic Rationality

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التى تؤدى بالفرد الى تحقيق اقصى نتيجة باقل تكلفة . فاذا ماتحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هى تلك التى تعطينا اقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هى تلك التى ينجم عن اتباعها اقل تكلفة . فالامر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التى تحقق هذه الغاية باقل تكلفة ممكنة ، اى يتعلق بخطة ، اذ جوهر الخطة هو تحديد هدف معين وتحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف . وتكون الخطة اقتصادية اذا ماتعلقت بالنشاط الاقتصادى ، اى ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع .

ولكن هل من الممكن أن نعتبر اى خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذى اصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى اصبح لهذا الاخير فى مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات تعمل عن طريق ميكانزم السوق ؟ لكى يمكن اعتبار الخطة كذلك،اى خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط ، يتعين أن تكون الخطة شاملة لكل الحياة الاقتصادية للجماعة او على الاقل للقطاعات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين انواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية فى ظل التكوين الاجتماعى الراسمالى وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى اصبح ملازما للاقتصاديات المخططة اى الاقتصاديات التى تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكى عن طريق التعرف على الانواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الاخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق ، اى بالمعنى الذى اصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

الانواع المختلفة الاقتصادية بالمعنى الواسع

يمكن تعريف الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة — أو محاولة السيطرة — لوحدة تنظيمية او لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف — او الاستمرار فى محاولة تحقيق هدف — يعد فى لحظة زمنية معينة هدفا يرغب فى تحقيقه فى المستقبل . ويمكن التفرقة بين انواع مختلفة من الخطة الاقتصادية بهذا المعنى وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التى تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، اى وفقا للنطاق الذى تتخذ فى حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية محل الاعتبار . ووفقا لذلك المعيار يمكن تمييز :

● **الخطة الاقتصادية الفردية** : الفرد ، أو

العائلة، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق اقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

● **الخطة الاقتصادية للمشروع** : القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار بقاء المشروع الفردي في ظل الانتاج الراسمالي . في هذا المشروع نجد اول مناسبة لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة — في ظل ظروف السوق وتوقعاته بالنسبة لها — ان يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه — وهو تحقيق اقصى ربح او اقل خسارة ترقبا لربح ياتي فيما بعد . في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع — في محاولته لتحقيق اقصي ربح — بالانتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو مايعرف باصطلاح الادارة العلمية للمشروع .

هذا في الوقت الذى تحكم فيه العملية الانتاجية باكملها بميكانزم الاثمان ، بقوى السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة . بمعنى آخر، بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعي تنظيما لاحقا، انتوزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لاتظهر نتيجته — المواتية او غير المواتية من وجهة نظر المجتمع باكمله — الا في نهاية الفترة الانتاجية ، اى بعد ان يكون قد تم كل شيء بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الافراد . مع تطور شكل السوق نحو الاحتكار او منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية ، المشروع، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع . هادفة الى السيطرة على السوق تسعى هذه المشروعات الى تخطيط الانتاج في الصناعة او مجموعة الصناعات التي تسيطر عليها . هذا يقودنا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع .

● **الخطة الاقتصادية لصناعة أو لمجموعة من الصناعات** : بواسطة هذه الخطة تحدد اهداف معينة للصناعة وهي، العمل على عدم تقلب اثمان منتجاتها ،تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضع تنظيمي معين : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، وذلك للوصول الي اهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار . هذا هو ما يطلق عليه ترشيد الصناعة (١) ، في محاولتها لتحقيق اهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الى ان تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتى تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطره على السوق) ، وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات اخرى توجد في مركز اقتصادى اضعف . في حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الاساسية للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع حتى تشمل الاقتصاد باكمله خالقة بذلك المجال الذى قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعنى الضيق . لكي نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستبعد بعض اشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى اصبح مرتبطا بطريقة عمل الاقتصاديات الاشتراكية .

● **الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدوله** : هناك اولا مايعرف اصطلاحا بتدخل الدولة ، وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق، ولكنه لايتضمن تخطيط النظام باكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة انه بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، فانها لاتزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الامر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . مثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من صناعات مشابهة في الخارج اقوى من الصناعة المحلية ، تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلعة المنتجة محليا مثلا) تمنع او تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية اوضاع معينة مكتسبة بواسطة مشروعات احتكارية او مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة. عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين او المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومى لحساب هذه المجموعة . التدخل في هذه الحالة يعرف باصطلاح Plotting .

هناك ثانيا مايعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومي (٢) ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الي توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، اى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون ان تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة

---

(١) Rationalisation

(٢) State control

او الوسائل التى يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات . هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الذى اصبح مرادفا للميكانزم الذي تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية ؛ اذ فضلا عن غياب الخصائص الاخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكي وهى انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصول اليها دون ان تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الاهداف . حتى في الحالات التى تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على عمل قوى السوق، الامر الذى لايضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذي يتمثل في تدخل عضوى في الحياة الاقتصادية لايهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الي توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن للاقتصاد القومي من تحقيق اهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التى يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية علي نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، اى بالمعنى الملازم للاقتصاديات الاشتراكية . الامر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية اى المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ؛ مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائي في الاستهلاك او للاستعمال فى الانتاج ، وفى اى فروع الانتاج .. الي غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على اساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد لحظات ان الأمر لايمكن ان يتعلق بقرارات تحكمية اذهذه ليست من التخطيط في شيء وان كانت التجربة العملية لاتستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) ؛ لكى تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين ان يكون لها السيطرة الفعلية على ماتحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية . فالقدرة على التصرف هى أولى متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى الامر الذى يبين انه لا وجود لخطة اقتصادية بهذا المعنى فى غياب الملكية الجماعية على الاقل للجزء الاهم من الموارد الانتاجية للجماعة مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، اى التكوين الاجتماعى الاشتراكى . (سنرى بعد لحظات أن الامر لايحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى على الاقل اثناء المرحلة الانتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بان الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، اى بالمعنى الذي يقصد عند الكلام عن الخطة فى الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذى لهذا الاصطلاح فى مجال تقرير السياسة الاقتصادية فى الاقتصاديات الراسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (فى حالة وجود هذا الاخير) لاتحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى فى مجموعه خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة. جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن :

- انها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه .
- انها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف من سبيل ضمانها للاقتصاد سيرا خاليا من التناقضات التى قد تعرقل عمله .
- انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع الخطة .
- انها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية الخاصة المتعلقة باستخدام تلك الموارد . ومقتضى هذه الخصيصة ان تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها ، ولا يتاتى ذلك الا بوجود قطاع عام يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الانتاج الاجتماعى .

تلك هى الخطة الاقتصادية بالمعني الذي يلازم طريقة الانتاج الاشتراكى والتي يمكن القول معها بان الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا تحكمه قوى السوق والخطة على هذا النحو هى وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع . محاولة تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي هى هدف التخطيط الاقتصادى :

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة

الاقتصـــاديه على نطاق المجتمـــع

نعرف ان المجهود الانسانى ، العمل ، مجهود واع . كل نشاط فردى او نشاط تقوم به مجموعه صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك ان الوحدة الانتاجية فى ظل الانتـاج الراسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما — فى اثناء قيامها بالنشـاط الانتاجى — هدفا تسعى الى الوصول اليه فى خلال الفترة القادمة . وهى تتخير الوسيلة التى ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدا الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية فى ظل الانتاج الراسمالى . ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباينة محكومة فى سعيها بمبدا تحقيق اقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات — النتيجة على مستوى المجتمع — تتحقق من خلال النشاطات الفرديـة العديدة ، اى تمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لاكفاء وسيلة للوصول الى هـدف اجتماعى . بعبارة اخرى ، ولو ان كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا ان النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث **تلقائيا** دون ان تكون فى حسبان احد بطريقة مقدمة واعية. بعبارة ثالثة ، بينما نتيجة كل نشاط فردى تجـد رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها. لتكون محصلة القوى المختلفة الناجمة عـن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لاتلقى رعاية مقدمة . ففى مجـال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق اقصى ربح فى الفترة القادمة قد تأتى النتيجة فى نهاية الفترة مخيبة لامال جميع المنتجين ، محققة للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس فى تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات افرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها الاقتصادى — او عملية الانتاج الاجتماعى — لهذا المبدا .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه فى خلال فترة زمنية مقبلة (وهـذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير اكفا الوسائل الموصلة لهذا الهدف تكون بصدد **محاولة** المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع . **يتم** ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى .

فترشيد النشاط الاقتصادى للمجتمع بأكمله يستلزم ان تكون الغايات التى تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى مجموعها . بعبارة اخرى ، تطبيق مبدا الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحـو تحقيق اكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشـاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة فى غاية عامة مشتركة توجه النشـاط الاقتصادى للمجتمع فى مجموعه . هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .

وقد رأينا كيف انـه قـد نشأت فى ظل الانتاج الراسمالى حاجة الى تخطى حدود الرشـادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشـاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية الامر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهـى محاولات نشأت فى مجال النشاطات التى تركز فيها راس المال وتمركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم ازدادت اهميتها مع قيام الدولة ببعض انواع النشـاط الاقتصادى . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة افراد او مجموعات متعددة — مملوكة ملكية فردية لها — تتضارب مصالحهم الامر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

اما فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فـان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (او مشروعا اشتراكيا) . تحقيق اقصى ربح يكف عن ان يكون الهدف الاخير للوحدة الانتاجية. نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هـذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة فى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التى تخدم تحقيق تلك الغاية: كحجم وتوزيع الاستثمارات، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين ان تقـوم به كل وحدة انتاجية فى سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة انه وان كان الربح لايـزال موجودا فى الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لايعنى ان يكون تحقيقه هو الهدف الاخير للوحدة الانتاجية ، وانما تحقيق الفائض فى داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة الاقتصادية . فى هذه الحالة

يكون الربح عاملا منشطا في تحقيق الاعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد بأكمله . بعبارة أخرى ، الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن ان يكون الهدف الاخير من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها لتحقيق الغاية الاجتماعية كما تترجمها خطة الاقتصاد القومي . على هذا النحو تندمج اهداف النشاط الاقتصادي للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعها . الوعي بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيري الوقوع . الاول يقع فيه البعض عندما يرى ان في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكي دلالة على ان طبيعة الوحدة الانتاجية لاتتغير في ظل الانتاج الاشتراكي عنها في ظل الانتاج الراسمالي اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف اخير للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا او فعليا فقط على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومي . النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم ان تحول الملكية الفردية لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية يتضمن زوال الربح كهدف اخير للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الاولى لا يعني زواله بالصفة الاخيرة ، كما راينا .

ولكن اذا كان هدف التخطيط الاشتراكي هو **محاولة** تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومي في مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، اي محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي مقدما وتخير اكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعني ذلك ان التطور الاجتماعي لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادي في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي .

التخطيط الاقتصادي والقوانين

الموضوعية للتطور الاجتماعي

تتمثل العملية الاقتصادية في مجموع النشاطات الاقتصادية لافراد المجتمع في تكررها المستمر . في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاقتصادية للافراد تعطيها نوعا من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة ، علاقات مؤداها أن حدوث فعل أو مجموعة من الافعال يرتب أثرا يتمثل في نتيجة معينة تقع حتما اذا ما توافرت شروط حدوثها . هذه العلاقات المتكررة على وجه الدوام – البعض منها مشترك بين كل التكوينات الاجتماعية والبعض الاخر (وهو الاهم) خاص بتكوين اجتماعي معين – هي التي يطلق عليها القوانين الاقتصادية . فهي اذن العلاقات التي تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاقتصادية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل من النشاطات الانسانية من حيث أنها تعبر عن العلاقات الداخلية المعينة التي تأخذ مكانا في داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية . ذلك ما يقصد عندما يقال ان هذه القوانين ذات طابع موضوعي (١) ، أي انها تكون خصيصة حقيقية او عينية للعملية الاقتصادية يعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاقتصادية احيانا بالقول بأن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية او بالحديث عن عمل هذه القوانين الاقتصادية في اثناء سير العملية الاقتصادية .

واذا كانت القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية فهي كذلك قوانين تعمل مستقلة عن ارادة الافراد وبصرف النظر عن وعيهم أو عدم وعيهم بها . فرغم ان كل نشاط انساني نشاط ارادي هادف الا ان الظروف الاجتماعية التي تمارس فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخيا فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة عليه تراثا من القوى الانتاجية بما فيها من معرفة متراكمة ومن الروابط الاقتصادية يمثل نقطة البدء بالنسبة لهذا الجيل في قيامه بعملية الانتاج الاجتماعي التي هي بطبيعتها عملية متكررة للانتاج ولاعادة الانتاج واعادة الانتاج في فترة ما رهينة بخلق الشروط اللازمة لذلك في الفترة السابقة . هذا التراث يمثل الشروط المعطاة تاريخيا والتي تحدد القوانين الاقتصادية للعملية الاقتصادية في ظل هذه الشروط بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية مستقلة عن ارادة الافراد القائمين بالنشاط الاقتصادي ، اذ أن نوع وطبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة

---

(١) يراعى الفرق بين القوانين الموضوعة للعملية الاقتصادية وبين قوانين الاقتصاد السياسي . الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاقتصادية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية ، محاولات اكتساب المعرفة تتمثل في محاولات للكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم العملية الاقتصادية الحقيقية . نجاح البحث العلمي في التوصل الى اكتشاف هذه القوانين يبلور في قوانين علمية اقتصادية هي انعكاس للقوانين الموضوعية للعملية الاقتصادية هي انعكاس لهذه القوانين ، ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهري في العلاقة ، اي انعكاس للعلاقة عن مستوى معين من التجريد النظرى . مجموع القوانين العلمية الاقتصادية هو الذى يكون علم الاقتصاد السياسى .

بين الافراد في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة يتحددان بالظروف الاقتصادية التي وجد فيها الافراد في تعاقبهم لاجيال سابقة .

واذا كانت القوانين الاقتصادية مستقلة عن ارادة الافراد فان طريقة عملها ليست كذلك ومن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية . في الحالة الاولى يقال ان العمليه الاقتصادية عملية تلقائية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا . فرغم أن كل نشاط اقتصادى فردى نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا ان النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق — كما رأينا — تلقائيا . النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة ، فكل نشاط فردى قد ساهم في تحقيقها ، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن في حسبان اى من الافراد عند قيامه بنشاطه الفردى محاولا تحقيق غاية معينة هي غاية فردية . فدور الافراد — في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتى قد تكون متضاربة — يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون ان تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما . بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط . أما في الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة من حيث ان القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية ، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعي في حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التى تحكم تطوره الاقتصادى والعمل مقدما — ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله — على خلق الشروط التى تحقق النتيجة الاجتماعية التى تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد . في هذه الحالة نكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة . فاكتشاف القانون الموضوعى الذى يحكم ظاهرة معينة ، أى اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة ، بين شروط معينة والاثر المترتب على هذه الشروط ، يمكننا من تهيئة الشروط كلما اردنا للنتيجة تحقيقا . بمعنى آخر ، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها . فالامر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التى تعمل في ظلها هذه القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الافراد في مجموعهم . النتيجة الجماعية للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما وتهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها . الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى ومحاولة تخير اكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة فيها — كما رأينا — جوهر التخطيط الاشتراكى .

على هذا النحو يمكن القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعنى عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى انتهينا من شرحه . ومن ثم فهو لايعنى أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية . اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما ، لكى تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها . يترتب على ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لايمكن أن تكون قرارات تحكمية لاتستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادى المراد تخطيطه . جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائى .

رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى يستلزم كما رأينا سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية . الشكل القانونى لهذه السيطرة هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ولكن هل يلزم لقيام التخطيط الاقتصادى أن تكون كافة وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تتطلب معالجة العلاقة بين التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص .

التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكى — وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالى — مسألة أجتماعية سياسية . في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكى فليس من المحتم أن يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا ، بل على العكس عملية التغيير الجذرى للتركيب الاجتماعى عملية طويلة معقدة . فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية . في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول او يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسى والاجتماعى فيه . كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى

وسياسى وتخرج عن نطاق مقالنا هذا . والذى يهمنا فى هذا المجال ما يأتى : فى الحالة التى يوجد فيهــا قطــاعان عام وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكى توفر ــ مــن الناحية الفنية ــ الحد الادنى اللازم لامكانيـــة تخطيط العملية الاقتصادية ، اذ مما لاشك فيه انه لكى يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئــات التخطيط من أن تعامل رئيس كل وحدة انتاجية كمدير لوحدة تمثل جزءا من القطاع العام الامر الذى لايتحقق فى حالة ما اذا كانت الوحدةالانتاجية مملوكة ملكية فردية أو واقعة تحت السيطــرة الفعلية لفرد أو لمجموعة من الافراد تتضــارب مصلحتهم مع المصلحة العامة . من ناحية اخرى التخطيط الاقتصادى لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجى فى الجماعة ، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج الفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضير الخطة . سيادة القواعد التى تحكم النشاط الفردى (بما فيها سرية الاعمال) فى القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات اضال من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

وجود قطاعين للنشــاط الاقتصــادى يعنى أن موارد الجماعة تتوزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين . اذا كان الهدف من التخطيط هـــو استخدام الموارد الانتاجية تحت تصرف الجماعة اكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن فى محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع العام أسرع من معدل نمو القطاع الخاص نمو القطاعين بصفة مطلقة يعنى أن المـــوارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم فى نمو الاقتصاد القومى ، ونمو القطاع العام بمعدل اسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للاول بزيادة مستمرة فى أهميتـــه النسبية أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص الامر الذى يزيد دوره الاستراتيجى فى عملية التطور المخطط تأكيدا . لكى يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا ولكى نضمن عمل القطاع الخاص فى اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى يتعين ان يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الاسس الاتية :

● **تحديد حجم القطاع العام ، اى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :**

ــ الاعتبــار الاول اعتبار اجتماعى سـياسى مؤداه حرمان القوى السياسية المعادية (خارجية كانت أو داخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

ــ الاعتبــار الثانى متعلق بسيطرة القطــاع العام على القدر من وسائل الانتاج الذى يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى فى عملية الانتاج الاجتماعى فى تطورها .

ــ الاعتبار الثالث يتمثل فى أنه فيما وراء القدر اللازم لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع فى القطاع العام مرهون بالقدرة على ادارة وحداته الانتاجية ادارة اكفأ . فى غياب تلك القدرة قد يكون من الافضل ــ من الناحية الفنية ــ البحث عن وسائل أخرى تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادى الذى يخلق فى القطاع الخاص فى خزانة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع فى اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى .

ايا كان الأمر فالقطاع العام يتعين أن يشــمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التى تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنـــوك ومؤسسات التأمين . على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى اذ خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان إساسية للنشاط الفردى .

● **اذا ما تحدد حجم القطاع العام فى وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التى يكون لكل مــن القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم وأن تحدد الشروط الذى يعمل فى ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد .**

● **الا تكون كمية وسائل الانتاج التى يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .**

● **أن تسود المنافسة الحرة فى القطاع الخاص ومقتضى ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .**

● **أن ترسم الخطة فى جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الاعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .**

● ان يخصص للقطاع الخـاص نصيبـا من موارد الجماعة .

● ان تمارس سياسة أثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص من طريق تأثيرها على الاثمان والاجور والارباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع العام . ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز فى منح الائتمان للمشروعـات الفردية يؤدى الى تشجيع انشاء المشروعات التى يكون فى انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

● قد يكون فى قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردى .

تلك هى الاعتبـارات التى يتعين أخـذها فى الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا ما رؤى الاحتفاظ بجزء من الموارد الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص فى مجتمع اشتراكى . قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الاسس يمثل حدا ادنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى وتطويرها تطويرا واعيا .

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الاقتصادى ومفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجـود الخطة الاقتصادية التى ترسم فى داخل وحدة انتاجية او فى داخل صناعة أو حتى مجموعة من الصناعات فى اقتصاد يعمل من خلال ميكانزم السوق . وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التى لاترتقى الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومى من خلال خطة عامة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (فى حالة وجوده) خطة لاتحدد فقـط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى فى مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التى لا ترتقى الى مرتبة التخطيط الاقتصادى بهذا المعنى هو أنها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى فى مجموعه متوقفة على قوى السوق . الهدف من التخطيط الاقتصـادى هو تحقيق الرشـادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى للجماعة مقدما وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الامر الذى لايعنى أن التطور الاقتصادى قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعنى أن طريقة عمل هذه القوانين — على الاقل الرئيسى منها — لم تعد تلقائية وانما أصبحت واعية . واذا كان التخطيط الاقتصادى يستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية فان ذلك لايحتم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة الموارد الانتاجية ، على الاقل فى خلال مرحلة أولى من مراحل التطور الاقتصاد الاشتراكى . الا أنه اذا ارتأت الجماعة الابقاء على بعض النشاط الفردى فالتخطيـط الاقتصادى لعملية الانتاج الاجتماعى يستلـزم تنظيما يضمن للقطاع العام دورا استراتيجيا فى عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادى فى داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الاخير فى داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومى . فى هذه الحالة تظل قوى السوق تلعب دورا فى سير العملية الاقتصادية ولكنه دور تابع تتحدد أبعاده عن طريق الخطة التى تحتوى الاقتصاد القومى بأكمله .

بهذا يتضح ارتباط التخطيط الاقتصادى بشكل تاريخى لعملية الانتاج الاجتماعى كما تعرض فى تكوين اجتمـاعى معين يتسع فيه نطاق العمـل الواعى للانسان كمحرك للتاريخ ، ذلك هو التكوين الاجتماعى الاشتراكى . التطور الـكمى نحـو اقتصـاد مخطط أخذ مكانا فى التكوينات الاجتماعيه السابقة على التكوين الاجتماعى الاشتراكى . ولكن مع توافر الشروط اللازمة تاريخيا لوجـود هذا المجتمع الاخير ، ومع توافر هـذه الشروط فقط يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى سيرهـا التاريخى ، بصدد اقتصاد لاتتوقف فيه النتيجة النهائية على ميكانزم السوق الحرة التى تعمل من خلال القرارات الفردية المتضاربة وانما من خلال ميكانزم الخطة التى تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة تنسيقا مقدما . تخطيط العملية الاقتصادية على هذا النحو لايمكن أن يكون الا بعد توافر شروط تنظيمية معينة تتضمن وجود تركيب تنظيمى فيما يتعلق بالهيئات القائمة بالعمـل التخطيطى أى باتخاذ كل ما يلزم لتحضير الخطة من ناحية ، والهيئات القائمة بتنفيذ الخطة اى باتخاذ العديد من قرارات الادارة الاقتصـادية من ناحية أخرى . هذا التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط سيكون موضوعا لدراسة قادمة .

الفن فى خدمة الدين

• المسيحية
• الإسلام

تتابع الطليعة نشر دراساتها فى الفنون المصرية . وتقدم فى هذا العدد « الفن فى خدمة الاسلام » .
وكانت فى الاعداد السابقة قد عرضت على التوالى : الفن فى خدمة الانسان ، والفن فى خدمة السلطات ، والفن فى خدمة المسيحية .
وفى الاعداد القادمة تقدم : الفن فى خدمة الرأسمالية ، والفن فى خدمة الاشتراكية .

فريد كامل

الفن فى خدمة الإسلام

يرجع تاريخ العرب الى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد — ولكن لاتوجد عندنا أية معلومات عن الفترة السابقة للجاهلية ، الا بعض الدلائل على وجود مدن مزدهرة فى **اليمن** حوالى سنة ١٠٠٠ ق . م ، ولكنها أفلست بسبب تحول التجارة عنها حينما اكتشف الاغريق طرق التجارة الجديدة ، فهجرها سكانها الى الصحراء .

ولعل اقدم تسجيلات تاريخية للعرب هى **قصائد شعراء الجاهلية** . فقد عرف الشعر بأوزانه وقوافيه — ولكن ليست كل بحوره — فى العصر الجاهلى ، واستخدمه العرب لتسجيل حياتهم واخلاقهم وتاريخهم كما استعملوه كقانون لهم ، واستشهدوا به . وكان لكل قبيلة شاعرها وخطيبها . وكان الشعراء المختلفون يلتقون فى الاسواق — **كسوق عكاظ** — فيتنافسون ويتسابقون ويسردون وقائع تاريخهم واخبارهم فى قصائد عملوا عليها ونظموها وصقلوها طول السنة — وكانت تسمى « **حوليات** » .



● زخرفة بالرسوم الهندسية والاشخاص (على شمعدان من النحاس والفضة) ..

وتعرف كذلك ان الشاعر — كالمغنى — اعتبر انه يستلهم الوحي من الجن (مثل شعراء الهيرويك الاغريق) . ولكن بينما كانت القبيلة التى ينبغ فيها شاعر ويشتهر ، تهنئها القبائل الاخرى — اعتبر المغنى مخنثا غير مستحب . كما اعتبرت المغنيات (القيان) والموسيقيين من العبيد والمستحقرين . ولم يكن لهم حق اللجوء الى القانون حتى فى **العصر العباسى** وهو العصر الذهبى للموسيقى والغناء .

اما عن الفنون الشكلية قبل الاسلام ، فاننا لانعرف الا ما وصفه العرب من تماثيل اصنام واوثان ، وجدت بالكعبة ، ورسوم على جدرانها (١) .

ولكن الغالب انه وجد عندهم بجوار ذلك فن زخرفى هندسى بسيط كفنون بقية الشعوب التى تعيش على رعى الماشية والتجارة والصيد فى بعض الاوقات ، والتى يعتمد معاشها على الحركة المستمرة الدائبة ، وتكون ممتلكاتها هى منقولاتها البسيطة التى ينقلها افرادها معهم فى ترحالهم . واخذ الفن الشكلى اساسا عن فنون الدول الاخرى وخاصة الفن القبطى والبيزنطى (مصر والشام والمغرب) والفن الفارسى (العراق وايران) .. حتى ان المشربيات والموزايكو (الفسيفساء) التى اشتهرت بها العمارة الاسلامية وجدت اصلا فى الكنائس القبطية ، واخذت المآذن عن دولة الفرس والقباب عن الرومان (٢) .

---

(١) يقول الازرقى فى كتابه « فتوح مكة » ان أهل قريش بعد ان اعادوا بناء الكعبة « زوقوا سقفها وجدرانها من بطنها ودعائمها وجعلوا فى دعائمها صور الانبياء وصور الشجر وصور الملائكة .. وصور عيسى وامه » وقد امر النبى صلعم بازالة بعض رسوم الكعبة .

(٢) جاءت المئذنة اصلا عن استعمال الصوامع المرتفعة المربعة الشكل المقامة على زوايا سور معبد دمشق (الفارسى البناء) للنداء للصلاة . وما زالت كلمة صومعة مستعملة فى مراكش وما زالت المآذن مربعة الشكل هناك ... أما القبة فقد عرفها المصريون القدماء والاغريق الا انهم استعملوها على نطاق ضيق وتوسع الرومان فى استعمال القباب وأدخلها الفن البيزنطى على الكنائس المسيحية

اما المساجد الاولى فكانت على نمط المسجد الذى اسسه النبى فى المدينة المنورة ، وكان قطعة ارض مربعة حولها جدار من الطوب النى على اساس من الحجر ، وفى ناحية القبلة (وكانت أولا فى تجاه بيت المقدس للشمال) اقيمت سقيفة من جريد النخل مغطاة بالطين على اعمدة من جذوع النخيل ، وحينما تحولت القبلة الى الجنوب تجاه مكة اقيمت سقيفة أخرى كالسقيفة الاولى فى ناحية الجنوب وتركت الاولى ليستظل بها الفقراء ، وأنشئت فيما بعد سقيفتان أخريان لليمين وللبسار للظل ثم وصلا لزيادة الظل . ولم يكن للجامع مئذنة — فكان « بلال » يؤذن من اعلى سطح يجاور مسجد المدينة . وكانت المساجد الاولى التى انشئت خارج الجزيرة العربية — كجامع عمرو بن العاص بالقاهرة مثلا عند انشائه سنة ٢١ — هـ — على نفس الصورة البسيطة .

وكان فتح العرب للدول الاخرى ذات الحضارات والثراء (ابتداء من ٦٣٣ م) ورؤيتهم للمعابد والكنائس التى صنعت لتخلد الديانات الشرقية والمسيحية ، واستتباب حياة الفاتحين لهم وسكناهم القصور ، وحياتهم وسط مظاهر الابهة . ونتج عن هذه العناصر ان تطور المسجد الاسلامى عن صورته الأولى .. فقد احسوا ان بين بيوتهم وبيوت الله فرق كبير ، فشرعوا يزخرفونها ويفخمونها تعظيما لقدرها وخاصة لمقارنتها بقصورهم ومعابد غير المسلمين ، وكان اول من عمل على تطوير المسجد هو « **عثمان بن عفان** » الذى أمر ببناء مسجد المدينة بالاحجار المنقوشة .

واحتضن الفاتحون العرب فنون وثقافات الشعوب المغلوبة وشملوا رجالها برعايتهم واستخدموهم فى تشييد وزخرفة المساجد والقصور (١) ، بعد أن حددوا لهم نظام العمارة وحدود الزخرفة ، فجاء الفن الاسلامى مزيجا من الفنون الشرقية والاوروبية التى تجانست لتصير فنا اسلاميا واحدا .

واهتم العرب بالترجمة والاداب ، وخاصة فى آخر عصر الامويين واول العصر العباسى ، فترجمت آلاف الكتب ، والفت آلاف اخرى ، فكانت **فى بغداد** ٣٦ مكتبة عامة ، وكان **بمكتبة القاهرة** ٠٠٠ر٦٠٠ر١ مجلد ، **وبالاندلس ٠٠٠ر٦٠٠ مجلد** .. واهتم العرب بالعلوم فالفوا فى الفلك والهندسة والرياضة والكيمياء والطب والقانون والتاريخ والجغرافية ، وكان لهم فضل اكتشاف الجبر ، والارقام ، والساعة الدقاقة ، والبندول ، والبوصلة البحرية . كما عمل **الشريف الادريسى محمد الصقلى** أول كرة ارضية سنة ١١٥٣ ، وكانت من الفضة بلغ وزنها ١٤٤ أقة . كذلك أنشأ العرب **أول مدرسة طبية فى أوربا** (وكانت النساء يقمن بالعمليات الجراحية للنساء فى الأندلس) فى ايطاليا — على نمط مدرسة القاهرة ، واول مرصد اوربى — فى اسبانيا — على نمط مرصد بغداد . والفت مراجع هامة مثل « قيد الأوان » للامام « **البنجديهى** » ، ويقال أنه كان فى اربعمائة جزء ، وكتاب « العالم » لابن أبان فى مائة جزء وكتاب « فلك الادب » الذى كتبه ستة علماء فى خمسمائة عام وكتاب « الاغانى » للاصفهانى .

وتميز الفن الاسلامى بثروة هائلة من الزخارف بالكتابة والاشكال الهندسية والارابيسك التى اضفت رونقا وجمالا على جميع الفنون المعمارية والصناعية التى استعملت فيها . كما تميز بالرسوم الجميلة التى رسمت على الخزف وحوائط القصور وخاصة فى الكتب ، وتميزت هذه الرسوم فى اول امرها بعمل العنصر وحده — بلا اطار حوله ولا « باك جراوند » ونادرا عمل ما يدل على الارض او المسطح الذى يرتكز عليه العنصر . كما لم يتبع فيها قواعد المنظور واستعملت طريقة رسوم اشعة اكس (اى الشفافية) ليظهر الفنان ما بداخل القصر او فى قاع البئر مثلا . كما انها لم تهتم بالتظليل والتجسيم — واكتسبت الرسوم الأطار المحيط بها وتكامل تكوينها بعد الغزو المغولى وبينما تميز الفن الأسلامى فى مصر بالوقار وعدم الأسراف ، تميز الأيرانى بالخصوبة فى اللون ، والمغولى بدقة الصناعة ، والفارسى برقة اللون والفورم ، والأسبانى بالفخامة والزخرفة والثراء .

وبلغ ثراء العباسيين (٢) فى عصرهم الذهبى (٧٥٠ — ٨٤٧ م) أن أشتهرت بغداد ، وصارت كمدن الخرافات فى مركزها الفنى والثقافى ، بها راى عام فنى وثقافى من النضوج والقوة حتى أنه كان يملى ارادته على الكتاب والفنانين .. فقد اجاب الموسيقى « **حكم الوادى** » ابنه حينما اتهمه بافساد اذواق الناس بتلحينه الاهازيج الخفيفة قائلا « غنيت الثقيل ستين سنة ، فلم انل الا القوت ، وغنيت الاهازيج منذ سنيات فأكسبتك ما لم تر مثله قط » .

ولكن سرعان مابدا الاضمحلال (٨٤٧— ٩٤٥م) فى الدولة العباسية . فقد احل « **المأمون** » الجند

---

(١) يقول ابن هشام فى السيرة النبوية (جزء اول ص ٢٢) ان نجارا قبطيا أشرف على اعادة بناء الكعبة وترميمها .

(٢) كان فى خزانة هارون الرشيد حينما مات (٨٠٩ م) مبلغا يعادل ٩٠٠ مليون جنيه استرلينى .

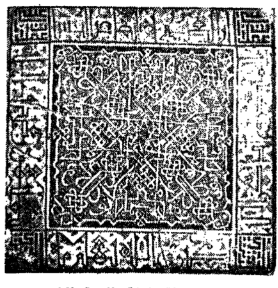
الترك محل الخاراسانيين واعطاهم سلطة عزل وتعيين الولاة . وقامت نهضة سنية متشددة فى الاسلام فى عصر « المتوكل » ادت الى تأخر فكرى وقتى . واضطهدت كل صور التعاليم المخالفة للدين بغاية القسوة ، فهوجمت مكتبة الكندى ، ونفى بختيشوع الطبيب ، واضطهد كثير من الكتاب والادباء والمفكرين وبدا انفصال الولايات المختلفة (بالاندلس سنة ٧٥٦) حتى لم يكن للسلطان غير سلطات اسمية فى عاصمته . واستمر انهيار الدولة العباسية حتى دخل « هولاكو » — حفيد جنكيز خان المغولى — بغداد والقى بكتب مكتبة بغداد الشهيرة فى نهر دجلة ليعبر عليها جنوده وأحرق باقيها (١) .

وفى نفس الوقت الذى بدا فيه انهيار الخلافة العباسية فى بغداد كانت الاداب والفنون فى مصر والاندلس ، فى نهضة كبيرة ، استمرت فى الاولى حتى انهارت تدريجيا خلال حكم المماليك لمصر (١٢٥٢ — ١٥١٧) ، وفى الثانية حتى انتصر المسيحيون سنة ١٢٣٠ .

التحريم الفنى فى الاسلام

كان اهم العوامل التى اثرت على الفن الاسلامى هو تحريم رسم « كل ما له روح » كالانسان والحيوان .. حتى النباتات التى استعملت فى الزخرفة حورت لدرجة كبيرة لتنفى عنها حيويتها وتتجرد من شكلها الطبيعى . كذلك حوربت الموسيقى والغناء فى بعض الفترات ، والشعر فى فترات اخرى .

كان أنصار تحريم رسم الأشخاص يعتمدون على الاية الكريمة « يأيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب (٢) والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » التى انزلت لتحرم عبادة الاصنام التى كانت متفشية عند العرب قبل الاسلام . وقد حرمت اغلب الاحاديث النبوية صراحة التصوير ولعنت المصور وبائع الصور ، بينما اباحت احاديث اخرى الرسم على ان يكون فى أشياء ممتهنة (٣) وسمحت غيرها برسم ما لا



● زخرفة بالكتابة والتوريق الهندسى
(لوحة من القيشانى من العصر المملوكى)

روح له كالشجر والجبال . ومن امثلة الأحاديث النبوية فى الرسم : « ان اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » و « أن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا ما خلقتم » و « ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصورة » و « كل مصور فى النار يجعل بكل صورة صورها نفسا تعذبه فى جهنم . فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له » و « من صور صورة فى الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ » ..

واختلف المشرعون والفقهاء الاسلاميون فى فترات الاسلام المختلفة فى تحديد وتقييم درجة هذا التحريم واسبابه . فبينما اعتبر البعض تحريم رسم الانسان والحيوان ، منطبقا على المساجد والاماكن الدينية فقط .. طبقه الاخرون على الانتاج الفنى عامة — حتى ان « الافشين » قائد جند الخليفة المعتصم العباسى قدم للمحاكمة فى القرن الثامن لحيازته المخطوطات المصورة . وعمد السلاطين العثمانيون فى القرن الخامس عشر الى اخفاء الصور التى يزينون بها قصورهم، ولم يكن يسمح برؤيتها الا للضباط المقربين » . ويجدر بنا ان نذكر هنا مثالا لما افتاه علماء الاسلام فى مصر فى شأن التصوير . فقد قال **الشيخ محمد**

---

(١) يروى أن بعض كتب مكتبة بغداد كانت محلاة برسوم صنعها « مانى » وتلاميذه واستعملوا فيها الذهب والفضة بكثرة حتى انها حينما احرقت سنة ٩٢٣ سال منها الذهب والفضة مصهورين .

(٢) الانصاب هى الاصنام والتماثيل المعبودة .

(٣) كان الرسم مباحا مثلا فى سجادة توطأ بالاقدام او وسادة يتكأ عليها . مثل ذلك ان النبى امر عائشة بتمزيق ستار كان فيه صور «لان المشركين كانوا يعلقون الصور وينصبونها بتلك الهيئة . فلما جعلت منه وسادة استعملها النبى . ولم يبال بالصور التى فيها لانها غير ممنوعة لذاتها ولا لانها محاكاة لخلق الله » .

عبده ان التحريم « جاء في أيام الوثنية ، وكانت الصور تتخذ في ذلك العهد لسببين : الاول للهو والثانى للتبرك بمثال من ترسم صورته من الصالحين — والاول مما يبغضه الدين ، والثانى مما جاء الاسلام لمحوه — والمصور في كلا الحالين شاغل عن الله او ممهد للاشراك به — فاذا زال هذان العارضان وقصدت الفائدة كان تصوير الاشخاص بمنزلة تصوير النبات والشجر ... اما فائدة الصور فمما لا نزاع فيه على الوجه الذى ذكر ... ان الشريعة الاسلامية ابعد من انتحرم وسيلة من افضل وسائل العلم بعد تحقيق انه لا خطر فيها على الدين لا من جهة العقيدة ولا من جهة العمل » . كذلك افتى **الشيخ محمد رشيد رضا** « للتصوير منافع في هذا الزمان كثيرة في العلوم كالطب والتشريع والتاريخ الطبيعي وفي الصناعات وفي السياسة والادارة والحرب .. فالتصوير ركن من اركان الحضارة ترتقى به العلوم والفنون والصناعات والسياسة والادارة »

ونتج عن تحريم رسم الاشخاص في الاسلام ان اقتصرت فنونه الشكلية اساسا على التجريد الزخرفى — واعتبر التجريد رمزا للروحانية ، والزخرفة ترديدا لفكرتى الاتزان والجمال المجرد الاساسيتان في الاسلام .

وتركزت الزخرفة الاسلامية في **ثلاثة** اتجاهات اهمها الكتابة الزخرفية — اما الاخران فكانا الزخرفة بالاشكال الهندسية وبالتوريق (الارابيسك) .

والكتابة العربية ولدت في اليمن . وكانت تكتب اولا بحروف منفصلة (الخط المسند) ووصل الطيئيون الجزوف (خط الجزم الذى سمى الخط الكوفى بعد انشاء الكوفة) ونشر « الانبار » اللغة ونقلها للحجازجد معاوية بن ابى سفيان .وسادت في الجزيرة العربية من لهجات اللغة العربية لغة اليمنيين ، ولغة القرشيين ، وانتشرت الثانية لنزول القرآن بها وحلت محل اللغة الفارسية في العراق والاغريقية في الشام والقبطية في مصر في خلافة الوليد بن عبد الملك .

واهتم العرب بتعلم القراءة والكتابة بعد الاسلام ، وقيل ان النبى بعد غزوة بدر امر من لم يكن له فداء من الاسرى ان يعلم عشرة من اطفال المسلمين الكتابة .

وامر زياد (الاموى) بوضع علامات اعراب على الحروف العربية (١) بعد ان انتشر الاسلام في الدول المختلفة وبدا الخطأ في اللغة ، ولانه سمع مقرئا يقول «ان الله برىء من المشركين ورسوله» بكسر اللام بدلا من فتحها .

وظهر خط النسخ في ايام العباسيين كما ابتدع الاتراك خط التعليق والرقعة وطوروا النسخ والثلث .

وانتشر الخط العربى في الزخرفة خاصة في بدء الاسلام ، ثم ظهرت الزخرفة بالرسوم الهندسية البحتة ، وانتشرت خاصة في آسيا والجزيرة العربية — والزخرفة بالارابيسك — وانتشرت خاصة في مصر وشمال افريقيا والاندلس .

وانعكست طرق الزخرفة الاسلامية في الصناعات المختلفة فظهرت على زجاجات العطور وفي الابسطة والسجاجيد والتحف الزجاجية والمعدنية وفي العمارة وعلى شواهد القبور وشبابيك الزجاج الملون والاقمشة وزخرفة الكتب .

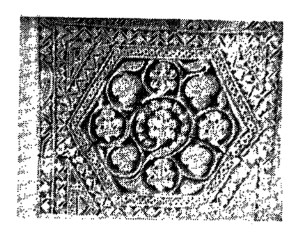
واهتم الفن الاسلامى عموما — نظرا لحصره في نطاق ضيق محدود — بالدقة في التنفيذ الفنى للتعويض عن خلوه من المضمون الدرامى او المعنوى . وبنفس الكيفية خلا الشعر العربى — رغم روعته في الصناعة والتصوير — من الملاحم والدرامات التى ميزت الشعر الشعبى في الحضارات الاخرى .

ورغم القيود الشديدة ضد رسم الاشخاص والحيوانات والمناظر ظهرت هذه الرسوم في الفن الاسلامى في الدول التى كان الفن فيها على درجة كبيرة من الرقى من قبل ، او حيث وجد المذهب الشيعى المتساهل .. فظهرت في دولة الفرس وفي مصر في زخرفة القماش والانية والخزف والقصور والنافورات — وكذلك في الرسوم الصغيرة (المنياتير او المنمنمات باللغة العربية) التى زخرفت بها الكتب .

وعمل الفنان الاسلامى من الذاكرة لا بالنقل عن الطبيعة حتى في رسوم الاشخاص — البورتريهات لذا كانت اغلب الرسوم الشخصية رمزية اكثر من اهتمامها بنقل الشبه — وكانت في ذلك مثل التماثيل الاوليمبية التى كان يقيمها الاغريق

---

(١) وضع أول علامات للاعراب ابو الاسود الدؤلى في عصر معاوية بن ابى سفيان وكانت توضع بلون آخر : نقطة فوق الحرف للفتح ، ونقطة بجانبه للضم ، ونقطة اسفله للكسر ونقطتين للتنوين مع الحركة . وطور الطريقة الحجاج بن يوسف ، ثم الخليل بن احمد ، الذى عمل الف مبسوطة فوق الحرف للفتح وواو صغيرة فوقه للضم وياء صغيرة تحته للكسر ورأس شين للشد ورأس صاد للصلة .



● زخرفة بالتوريق والرسوم الهندسية
(لوحة حجرية من سامراء)

للفائزين فى الالعاب الرياضية (والتى يقول المؤرخ بلينى فيها « وكان من حق الفائز ثلاثة مرات متتالية أن يكون التمثال المقام له يشبهه »)

وكذلك مثل لوحات الموزايكو البيزانطية .

ولعل اقدم رسوم الاشخاص الاسلامية المذكورة هى صورة « **على بن ابى طالب** » المنقوشة على السيوف ، كما توجد اشارات الى رسم « **ليزيد بن الوليد** » ، ونقش « **للزهراء** » على باب المدينة التى شيدها « **عبد الرحمن الناصر** » لجاريته . وانتشرت بالتدريج رسوم الاشخاص وانتشرت خاصة فى القرن السابع عشر لانصراف الشاه عباس عن تشجيع الفنانين وتقتيره عليهم . وظهرت رسوم للانبياء يرجع اقدمها للقرن التاسع وفيه صور « لنوح » فى السفينة و « موسى وعصاه » و «المسيح وامه» على حمار يقوده يوسف النجار كما وجدت بعض الرسوم للنبى ايضا .

وشمل التحريم ايضا الشعر والغناء والموسيقى فى بدء الاسلام وفى بعض فتراته ، فقد كان العرب يعتقدون أن هناك صلة بين الجن والوحى الشعرى والموسيقى . وكانوا يخافون الهجاء خوفا شديدا لانه ذو اصل سحرى ، وقد جاء فى القرآن الكريم « والشعراء يتبعهم الغاوون ، الم تر انهم فى كل واد يهيمون » وفى الاحاديث النبوية (وكان ابليس اول من ناح واول من تغنى) . وحرمت الموسيقى فى عهد الخلفاء الراشدين لعدها من الملاهى وقت التوسع لتثبيت القرآن وقيل ان عمر ضرب الصحابة الذين اعتادوا الاستماع للموسيقى . بل حرم الحنابلة الاذان وتهليل القرآن (غنائه) ، وافتى المذهب الحنفى بقطع يد السارق الاسارق آلات الطرب والموسيقى لاحتمال انه سرقها ليكسرها .

ولكن سرعان ما عاد الشعر والغناء مرة ثانية فصار الشاعر ناقل اخبار يكافئه الخليفة . وابيحت اناشيد الحج الوثنية القديمة وكذلك اغانى الحب والموالد . وكان على بن ابى طالب نفسه شاعرا . وصار للمغنى والشاعر والموسيقى مراكز هامة فى بلاط الملوك والخلفاء الذين كان لبعضهم ما يزيد على المائة مغن وقينة (مغنية) (١) فى قصورهم . ودخلت الموسيقى فى الدين عند الدراويش اتباع الغزالى .. بل ان عصر الانحطاط العباسى نفسه — الذى حرم فيه كتاب الغزالى « احياء علوم الدين » وحورت فيه الاداب والعلوم والفنون الاخرى — كان عصرا ذهبيا للموسيقى والغناء .

ومع علو شأن الموسيقيين والمغنيين فى بعض فترات الحكم الاسلامى — وتسجيل حياة بعض الموسيقيين والمغنيين واخبارهم بجانب الشعراء والخطباء والخطاطين — الا ان مركز المصور فى المجتمع الاسلامى بقى مستحقرا تماما — ولم تذكر الا القليل من اخبار المصورين والمزخرفين .

الفن الاسلامى فى مصر

وجد المسلمون — حينما فتحوا مصر فى القرن السابع الميلادى (٢) صناعات وفنون قبطية على درجة كبيرة من الرقى — كان أهمها صناعة الاقمشة والآنية والزخرفة بالنباتات والنحت البارز على الحجر والخشب . وكان اهتمام العرب بالمنسوجات كبيرا فاستعملوا الاقمشة المصرية — بعد ان منعوا استعمال الرسوم الدينية المسيحية فى زخرفتها واضافوا اليها الآيات القرآنية — استعملوها لكسوة الكعبة ، ولملابس السلاطين وعائلاتهم، ووزرائهم وخلع الحلل على من يريدون اكرامه .. فكان القماش الاسلامى فى أول عهده مماثلا تماما للنسيج القبطى لولا الكتابات الكوفية عليه (يجدر أن نذكر هنا ان اسماء بعض الاقمشة كالداماسك والموسلين والتافتاه مأخوذة من انواع الاقمشة الاسلامية)

---

(١) كانت القينة فى تلك الفترة — كفتاة الجيشا فى اليابان — لا تجيد الغناء والموسيقى فحسب بل ايضا تجيد الكلام فى موضوعات مختلفة من شعر وعلوم وفنون ولهذا سميت «عالمة».

(٢) كان الفتح الاسلامى لمصر سنة ٦٤١ — وبدأ الحكم الذاتى بالطولونيين (٨٦٨ — ٩٠٤) وتلاهم الفاطميون (٩٦٩ — ١١٧١) ثم المماليك (١٢٥٢ — ١٥١٧ م) .

كذلك اهتم العرب بالكتابة والكتب . فنسخوا القرآن فى مصر على ورق البردى وقطع الجلد المدبوغ وزينوه بالزخارف الهندسية التى ظهرت فيها الكثير من عناصر الزخرفة القبطية. وازدهرت صناعة الفخار والنحاس لانه قيل ان النبى حرم استخدام الآنية من الذهب والفضة .

وظهر نحت الاشخاص للمرة الاولى فى الفن العباسى الاسلامى حينما استقلت مصر عن عاصمة العباسيين فى «سامراء» فقد قال « **المقريزى** » ان **«خماروية»** جعل فى قصره « صورا بارزة ملونة من الخشب مرة ونصف حجمه الطبيعى له هو ومحظياته ومغنياته وجعل على رءوسهم تيجان من الذهب وفى آذانهم حلقان » . ولعل هذا كان من نتيجة التأثر بالحضارة الفارسية الاسيوية التى استعملت النحت الحائطى البارز، واخذ ايضا عن الفن الفارسى النافورة المتوسطة فى صحن الجامع والمئذنة المعقدة وهى مربعة ثم اسطوانية ثم مثمنة (١) وكذلك استعمال الطوب بدلا من الحجر فى البناء (٢) والزخرفة بالمصيص — الجبس .

وفى العصر الفاطمى صارت مصر لا مستقلة فحسب — بل أيضا مقرا للخلافة الناهضة للخلافة العباسية فى العراق والاموية فى الاندلس ، واستتبت الحياة للمصريين من مسلمين ومسيحيين وديانات أخرى — رغم اختلاف الفاطميين الشيعيين عنهم فى المذهب فقد كان الفاطميون متسامحون دينيا وعاملوا الناس بالعدل والكرم وكرموا الفنانين والصناع الذين تفانوا فى خدمتهم .

لهذا كان العصر الفاطمى بمصر خيرا لمصر وللاسلام والفنون الاسلامية. فقد بنى فيه الازهر وكثير من المساجد التى ظهرت فيها القبة لاول مرة، كذلك ظهرت فى ذلك العصر المساجد التى تضم قبور الاولياء والائمة — والمشاهد — اى أماكن الاستشهاد .

واهتم الفاطميون بتطوير الكتابة — التى كانت حتى ذلك الوقت بسيطة فى غلظة وثقل . فظهرت الكوفية المتداخلة الحروف ثم تغيرت الحروف ليملأ الفراغ بينها وحدات زخرفية وظهرت الكتابة بالنسخ المستدير .. وظهر نوع آخر من الفن فى آخر عصر الفاطميين سمى تجاوزا كتابة وهو فى الواقع خطوطا شكلها قريب من الحروف ولكنها ليست بكتابات بل فورمات حرفية مجردة .

وزاد الاهتمام فى ذلك العصر بالزخرفة الهندسية والتوريق على حساب الخط — فزادت مساحات الزخارف لتقل المساحات المكتوبة على الاخص فى النسيج .

ولم يكتف الفاطميون بالعمارة الدينية بل اهتموا أيضا بالعمارة المدنية فبنوا سور القاهرة وابوابه الجميلة ، كذلك اهتموا بفنون الحفر على الخشب وتطعيمه وقد وجدت لوحات خشبية كانت تزين قصور الفاطميين وبها صور تمثل حياة الامراء فى مجالس الطرب والرقص ومناظر الصيد والسفر ، كذلك اهتموا بصناعة الفخار والخزف (السيراميك) وانتشرت صناعة الزجاج فى مصر حتى أنه فى القرن الحادى عشر كانت الاوانى الزجاجية تستعمل فى الكيل وكان التجار يمنحون المشترين أوان من الزجاج ليضعوا فيها السلع التى اشتروها .

كذلك اقام الفاطميون المكتبة التى قيل انها ضمت مليونا وستمائة الف كتاب .

ومع ان العصر المملوكى كان عصر فوضى واضطراب سياسى الا انه كان فترة نهضة فنيه رائعة . فقد كان المماليك — وهم اصلا مماليك اشتراهم السلاطين الايوبيين لحراستهم وللقتال ضد الصليبيين — شديدى التنافس على الحكم ، وكان لكل منهم حرسه الخاص وكثيرا ما اشتبك هؤلاء الحرس فى معارك دامية فى شوارع المدن . وكذلك تفشى القتل السياسى والتآمر فى تلك الفترة.

وكما تنافس المماليك على السلطة — تنافسوا كذلك فى البذخ والاسراف واقتناء الاعمال الفنية الثمينة فقد سكن المماليك القصور الضخمة واقاموا المساجد الفاخرة ولبسوا الحرير وأكلوا فى صحون من ذهب واقتنوا المصاحف المزينة بالرسوم الملونة وقد طعمت أغلفتها الذهبية بالاحجار الكريمة والجواهر ، وعاشوا عيشة بذخ واسراف وترف

وقد حافظ نظام الوقف فى مصر على كثير من الآثار الاسلامية الجميلة على حالتها الاصلية حتى يومنا هذا .

وظهر الطابع المصرى فى الادب العربى قويا منذ العصر الفاطمى وخاصة فى الادب الشعبى حيث ظهرت قصص « الف ليلة وليلة » التى اكتملت فى عصر المماليك (٣) وقصة عنترة التى تعد **« الياذة العرب»** — وتدور حوادثها حول الحروب الصليبية وهى منسوبة الى الاصمعى — وقصة بني هلال التى تدور حول معارك الاربعة قرون الاولى للاسلام .

---

(١) كان فنار الاسكندرية مربعا ثم مثمنا ثم اسطوانيا .

(٢) استعملت فى بناء مسجد السلطان حسن احجار ماخوذة من هرم خوفو الاكبر .

(٣) يقول المسعودى ان أصل الف ليلة وليلة كتاب فارسى اسمه « هزارا فسانا » (الف ليلة) وقد ترجم مع ترك الاسماء الفارسية. ثم اضيفت اليه قصص بغدادية ومصرية (مثل احمد الدنف ودليلة) وقصص يهودية (مثل كريم الدين) وقصص فرعونية قديمة (مثل السندباد) على مر العصور .. واحدث قصص الف ليلة ترجع للقرن السادس عشر (قصة معروق وزوجته فاطمة وقصة ابى قير وابى صير) .



تطور مساحة وإنتاجية الأرض والملكية الزراعية

ان الاهتمام بالتصنيع لا يتبغى ان يصرف الأذهان عن الزراعة ، فيغفى النظر عن المكان الذى مازالت الزراعة تحتله مجين اقتصادنا القومى ، فان الانتاج الزراعى لابد ان يواكب فى تطوره الانتاج الصناعى لضمان استمرار نمو الصناعة نفسيها بمعدلات عالية . فتقدم الصناعة يعتمد على الزراعة من نواح ثلاث اساسية : اولا ـ توفير سلع للتصدير للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لشراء الالات وغيرها من معدات التصنيع (وهذا هو الدور الذى يلعبه القطن والارز والبصل). وثانيا ـ توفير المواد الاولية لعدد من صناعاتنا الهامة ، الغزل والنسيج ، الصناعات الغذائية .. الخ) ، وثالثا ـ تدبير اقصى مايمكن تدبيره من منتجات غذائية لتوفير الطعام لا لاهل الريف وحسدهم ولكن للمشتغلين بالصناعة والتجارة كذلك .

١ ـ الاراضى المنزرعة

جدول رقم (١) : الاراضى المستصلحة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٤ (الآف الافدنة)

البيان	قبل الخطة	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	السنوات الاربع الاولى من الخطة	الاجمالى
تعمير الاراضى	٣٢٣٧٢	٥٠٠٠	٣٤٠١٩	٤٥٤٥٦	٦٠٤٨٨	١٤٤٩٦٣	١٧٧٣٣٦
تهجير اهالى النوبة	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٧٠٦٣	١٢٣١٣	١٥٤٢٩	٣٤٨٠٥	٣٤٨٠٥
مديرية التحرير	٢٠٩٧٧	٣٠٠٠	١٢٣٠٠	٣٤١٠٣	٤٠٢٠	٧٩٤٢٣	١٠٠٤٠٠
قرية + اوشيم ابيمى	٢١٢٠٠	٠٠٠٠٠	٦٠٠٠	٧٩٠٠	١٠٠٠	١٤٩٠٠	٣٦١٠٠
مناطق اخرى	٠٠٠٠٠	٩٣٤٣	١١٩٤٨	١٣٤٦٥	٢٢٠٠٠	٥٦٧٥٦	٥٦٧٥٦
الصحارى	٤٣٣٣	١٣٤٣٠	١٦٥٠٠	١٩٠٧٦	٢٠٤٩٨	٦٨٥٠٤	٧٢٨٣٧
الاجمالى	٧٨٨٨٣	٢٩٧٧٣	٨٧٨٣٠	١٢٢٣١٣	١٥٩٤٣٥	٣٩٩٣٥١	٤٧٨٢٣٤

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة : ١٩٦٤)

جدول رقم (٢) : تطور المساحة المحصولية فى عهد الثورة

المساحة	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
حاصلات شتوية	٤٣٦٤	٤٧٠١	٤٦٥٣	٤٦٩٢	٤٨٢٢	٤٦٨٢	٤٧٢٨
حاصلات صيفية	٣٠٣٦	٣١٩٦	٣٣٦٢	٣٥٢٧	٣٧٠٣	٣٩٠٠	٣٨٧٤
حاصلات نيلية	١٨٢٤	١٩٦٠	٢٠٥٩	١٦١٦	١٦٩٥	١٥٨٨	١٥٧٧
جناين	٩٤	١٠٩	١١٥	١٣٧	١٤٥	١٥٤	١٧١
الجملة	٩٣٠٨	٩٩٦٦	١٠٠٨٩	٩٩٧٢	١٠٣٦٥	١٠٣٢٢	١٠٣٥٠

(المصدر . الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ١٩٦٤)

● ولعل اول ما يلفت النظر فى هذه الجداول هو المجهود الضخم الذى تبذله الدولة لزيادة المساحة المزروعة . وقد بدأت الثورة باقرار برنامج سنة ١٩٥٣ للتوسع الزراعى الذى كان يستهدف استصلاح ١٩٢٣٦٠ فدانا وقد تم تعديله بمناسبة بدء الخطة الخمسية الاولى . وعرف من ذلك الوقت ببرنامج ١٩٥٩ . واتسع نطاقه لتسجيل ٢٢٥٢٥٠ الف فدان . وكانت كل هذه الاراضى تعتمد على تدبير المياه من الموارد المائية الموجودة بالفعل فى انتظار المشروع المائى الاكبر :

السد العالى . وقد تم بالفعل حتى آخر سنة ١٩٦٤ المالية استصلاح حوالى نصف مليون فدان اى بمعدل يزيد عن اربعين الف فدان سنويا . ويكفى لتقدير هذا الجهود ان نذكر ان متوسط المساحة المستصلحة فى العشرين عاما السابقة للثورة لم يكن يزيد عن الفين وخمسمائة فدان سنويا . هذا وعلى حسب تقديرات وزارة الاشغال سيرتفع معدل الاستصلاح السنوى الى ١٤٥٫٠٠٠ فدان خلال مشروع السنوات الخمس الثانى (١٩٦٤/١٩٧٢) التى سيستغرقها اعداد الاراضى التى ستستفيد من مياه السد . وفى نهاية هذه المدة ، اى فى العيد العشرين للثورة، تكون الرقعة المنزرعة قد اتسعت بنسبة ٢٥٪ وبمعدل سنوى قدره ٢ر١٪ ، اذ تزيد الى ٧٫٦٥٩٫٠٠٠ فدانا عام ١٩٧٢ بعد ان كانت ٦ر٠٩٣٫٥٠٠ عام ١٩٥٢ .

● ورغم كل هذه الجهود فان اقصى ما يمكن ان تحققه هو نسبة ٢ر١٪ فى مقابل معدل زيادة سكان قدره ٥ر٢٪ ومعنى ذلك انه رغم كل الجهود المبذولة لزيادة الرقعة الزراعية فان الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المنزرعة ستتزايد . وبالفعل كانت هذه النسبة ٣٫٦ نسمة للفدان فى سنة ١٩٥٢ ثم ارتفعت الى ٤ر٤ نسمة للفدان فى سنة ١٩٦٤ . ومن المعروف ان مشكلة استصلاح الاراضى عندنا هى فى الجوهر مشكلة توفير مياه للرى . وفى حدود الامكانيات التكنيكية الحالية لا يمكن ان نعتمد على اى زيادة ضخمة فى الموارد المائية بعد تلك التى يحققها السد العالى الا فى حالة وصول العلم الى استخدام الطاقة الذرية فى ازالة ملوحة مياه البحر بتكاليف اقتصادية . وهذا يفرض من الآن ضرورة الوفر فى المياه والاعتماد على وسائل رى غير تقليدية (كالرش مثلا، واستخدام المواسير بدل الترع الفرعية ... الخ) .

● ومن حسن الحظ ان جودة الاراضى المصرية تسمح بزراعة اكثر من محصول واحد فى السنة مما يجعل المساحة المحصولية (مجموع مساحة المحصولات المختلفة) يزيد عن مساحة الاراضى الزراعية بحوالى الثلث . وهذا يلقى بدوره ضوءا على اهمية التركيب المحصولى للزراعة المصرية وضرورة الوصول الى التركيب الذى يحقق — من وجهة نظر الاقتصاد القومى — افضل استخدام ممكن لمساحة الارض الزراعية المتاحة .

٢ — الانتاج الزراعى

جدول رقم (٣) : تطور الرقم القياسى للدخل القومى من الزراعة

٥٣/٥٢	٥٦/٥٥	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣
١٠٠	١٢٤	١٤٤	١٥٩	١٥٨	١٤٦	١٦٧	١٧٧

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة : ١٩٦٤)

● ويظهر من هذا الجدول ان الرقم القياسى للدخل القومى المتحقق من الزراعة قد حقق خلال اثنتى عشرة سنة زيادة قدرها ٧٧٪ اى بمعدل سنوى قدره ٤ر٦٪ . واول ما يلفت النظر فى هذا الصدد هو ان هذا المعدل يفوق بكثير معدل زيادة المساحة المزروعة . ومعنى هذا ان الزيادة فى الدخل لا ترجع فقط الى التوسع الافقى وانما ايضا الى التوسع الرأسى ، اى للاستثمارات التى ترفع من انتاجية الارض .

● يلاحظ كذلك ان سنة ١٩٦١/١٩٦٢ الزراعية تشذ عن هذا الاتجاه العام وتسجل هبوطا فى الدخل القومى الناتج من الزراعه . ويرجع هذه الظاهرة الى الكارثة التى اصابت محصول القطن فى تلك السنة .

● واخيرا فان الرقم القياسى للدخل محسوب على أساس تقدير قيمة المحصولات ، اى على اساس تقديرات نقدية . ومن المعروف ان قيمة النقود غير ثابتة . ولذلك فلابد للوصول الى تقدير دقيق لتطور الزراعة من تجرى ارقام الاستثمار فى علاقتها بالدخل ثم تتبع ارقام انتاج المحصولات الاساسية:

جدول رقم (٤) : الاستثمار والدخل فى الزراعة خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى

(ملايين الجنيهات)

البيان	سنة الاساس ٦٠/٥٩	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	المستهدف من الخطة الخمسية
الدخل	٣٩	٣٨	٥٢	٧٤	١٠٢	٤ر٣٤٧
الاستثمار	٤٠٥	٧ر٤٠٢	٣٧٣	٤ر٤٢٦	٤ر٤٥٢	٣٦ ٪

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة — ١٩٦٤)

وليس من الميسور تتبع حركة الاستثمار فى الزراعة بالدقة الكافية قبل الاخذ بالتخطيط . ولهذا فالبيانات الوحيدة الجديرة بالبحث هى بيانات الخطة الخمسية الاولى فى حدود سنوات التنفيذ الاربع الاولى المتاحة حاليا مع مقارنتها بالاستثمارات المقدرة فى الخطة . وهذا ما يتضمنه الجدول رقم ٤ ومنه يتضح :

● ان هناك زيادة مستمرة فى الاستثمار فى الزراعة ولكن هذه الزيادة فى مجموعها اقل مما كان مقدرا فى الخطة .

● ان الزيادة فى الدخل الزراعى خلال السنوات الاربع قد بلغت ١٢٪ فى حين ان المستهدف فى نهاية الخطة هو ٢٦٪ .

● ان معدلات التنفيذ فى الزراعة اقل منها فى معظم القطاعات الاخرى .

جدول رقم (٥) : انتاج المحاصيل الرئيسية

المحصول	الوحدة	١٩٥٢ المساحة بالفدان	١٩٥٢ انتاجية الفدان	١٩٥٢ جملة المحصول	١٩٦٣ المساحة بالفدان	١٩٦٣ انتاجية الفدان	١٩٦٣ جملة المحصول	١٩٦٤ المساحة بالفدان	١٩٦٤ انتاجية الفدان	١٩٦٤ جملة المحصول
القطن الشعر	قنطار مترى	١٩٦٦٩٥٥	٤ر٥	٨٩١٠١٧٢	١٦٢٧٢٦٩	٥ر٤	٨٨٣٢٤٦١	١٦١٠٨٦٣	٧ر٥	١٠٠٨١٤٢٠
القمح	اردب	١٤٠٢٠٠٥	٢ر٥	٧٢٦٠٤٠٧	١٤٤٥١٠١	٤ر٧	٩١٥٣٤٤٨	..	..	..
الذرة الشامية	اردب	١٧٠٢٨٢٨	٣ر٦	١٠٧٥٧١٤٨	١٧٢٠٧٦٣	٧ر٧	١٣٣٣٥٠٣٧	..	..	..
الذرة الرفيعة	اردب	٤٣٤٨٧٠	٦ر٨	٣٧٣٢٢٨٧	٤٨٣٨٤٢	٧ر١٠	٥٢٠٣٨١٢	..	..	..
الارز الشعير	ضريبة	٣٧٣٦٠٩	٥ر١	٥٤٦٨٢٩	٩٥٩٤٧٧	٤ر٢	٢٣٤٨٦٢٨	..	..	..
الحدائق	طن	٩٤٠٠٠		٨٩٤٠٠٠	١٥٢٠٠٠		١٢١٦٠٠٠	١٧١٠٠٠		١٣٣٧٠٠٠

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ١٩٦٤)

● اول ما يلفت النظر فى هذا الجدول هو الزيادة المنتظمة فى انتاجية الفدان نتيجة لتحسين وسائل الرى والصرف والتوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية ومقاومة الافات وتنظيم الدورة الزراعية.

● ويلاحظ كذلك الاهتمام بالتوسع فى زراعة محصولات تصدير اخرى غير القطن . وهذا واضح فى حالة الارز الذى زادت المساحة المزروعة منه حوالى ثلاثة اضعاف . كذلك تم توسيع فى زراعة البصل . وقد انعكس هذا فى ميزاننا التجارى حيث اخذ الارز يحتل مكانا بارزا فى الصادرات .

● وبالعكس كان هناك تقلص نسبى فى زراعة القمح والذرة وقد تداركت الجهات المسئولة هذا الوضع وجرى توسع كبير فى زراعة الذرة الصيفية حيث وصلت مساحتها وحدها الى مليون فدان.

● تم توسيع زراعه قصب السكر وان كان تحسين الانتاجية مازال محدودا نسبيا والهدف الواضح هو توفير المادة الاولية لمصانع السكر الجديدة بقصد تغطية الاستهلاك المحلى وتوفير فائض للتصدير .

● ابرز زيادة فى المساحة — فيما عدا الارز — تمت فى الحدائق حيث تضاعفت تقريبا ، وزاد انتاج الفواكه حوالى ٦٠٪ ولكن بعكس الارز لم تزد صادراتنا من الفواكه بنسبة تذكر والواضح ان الانتاج موجه للاستهلاك المحلى.

٣ — الملكية

جدول رقم (٦) : تطور الملكية الزراعية منذ سنة ١٩٥٢

حجم الملكية	١٩٥٢ عدد الملاك بالالاف	١٩٥٢ المساحة بالالف فدان	١٩٥٢ النسبة المئوية لعدد الملاك	١٩٥٢ النسبة المئوية للمساحة	١٩٦٤ عدد الملاك بالالف	١٩٦٤ المساحة بالالف فدان	١٩٦٤ النسبة المئوية لعدد الملاك	١٩٦٤ النسبة المئوية للمساحة
اقل من ٥ فدان	٢٦٤٢	٢١٢٢	٣ر٩٤٪	٤ر٣٥	٢٩٦٥	٣٣٥٣	٣ر٩٤٪	٨ر٥٤٪
٥ فدان	٧٩	٥٢٦	٨ر٢٪	٨ر٨٪	٧٨	٦١٤	٥ر٢٪	١٠٪
١٠ فدان	٤٧	٦٣٨	٧ر١٪	٧ر١٠٪	٦١	٥٢٧	٢٪	٦ر٨٪
٢٠ فدان	٢٢	٦٥٤	٨ر٠٪	٩ر١٠٪	٢٩	٨١٥	٩ر٪	٣ر١٣٪
٥٠ فدان	٦	٤٣٠	٢ر٠٪	٢ر٧٪	٦	٣٩٢	٢ر٠٪	٤ر٦٪
١٠٠ فدان	٣	٣٣٧	١ر٠٪	٣ر٧٪	٤	٤٢١	١ر٠٪	٩ر٦٪
٢٠٠ فدان فاكثر	٢	١١٧٧	١ر٠٪	٧ر١٩٪	..	..	..	..

ويبين هذا الجدول اثر قوانين الاصلاح الزراعى ومنه يتضح

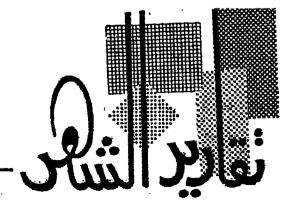
● قبل الاصلاح الزراعى كان هناك خمسة آلاف مالك يمثلون ٢ر٠٪ من مجموع الملاك ويسيطرون على ٠٠٠ر٤٣٣ر١ فدان اى ٢٧٪ من الاراضى الزراعية بمتوسط قدره ٣٠٣ فدان للمالك الواحد.

● ترتب على قوانين الاصلاح الزراعى ان زاد نصيب من يملكون اقل من خمسة افدنة من ٤ر٣٥٪ الى ٨ر٥٤٪ من الاراضى الزراعية . وارتفع متوسط ما يملكه الفرد منهم من ٨ر٠ من الفدان الى ١ر٣ فدان مع ملاحظة ان المنتفعين من الاصلاح تكون ملكيتهم فى المتوسط ثلاثة افدنة .

● يبلغ اجمالى مساحة الاراضى التى يحتاج ملاكها الى استخدام العمل الاجير اكثر قليلا من ٤٠٪ من مجموع الاراضى الزراعية على اساس اعتبار ان مالك الخمسة افدنة لايستخدم عملا اجيرا بشكل اساسى ومنتظم .

● ابرز ظاهرة فى تطور الملكية فى الاراضى التى لم يشملها الاصلاح الزراعى هى أن من يملكون ما بين عشرين وخمسين فدانا قد زاد عددهم من ٠٠٠ر٢٢ الى ٠٠٠ر٢٩ وزاد نصيبهم من الاراضى من ٩ر١٠٪ الى ٣ر١٣٪ .

د . اسماعيل صبرى عبد الله





* المـــرحلة الجـــــادة
* اتفاقيـــة الســــــلام
* هل ينجح الغرب فى خلق هونج كونج جديدة
* فراشـــــات أمريكا ونار فيتنـــام المتوهجـــة
* الطـــــريق الافــــريقى نحـــو مسرح قـــومى

■ الاتحاد الاشتراكي العربي

مائة سؤال وحملات للتوعية وعيد الفلاحين

رغم بلوغ موســـم الاجازات ذروته خـــلال اغسطس ، فقد شهد الشهر الماضى نشاطا كبيرا للاتحاد الاشتراكى العربى ، فوضعت لجنة محافظة القاهرة خطة عمل لتوعيـــة لجان العشرين خـــلال الشهر ، على ان تتبعها حملة توعية وتعبئة جماهيرية عامة حول الخط السياسى الذى تسير عليه البلاد فى الخارج والداخل .

وهكذا عقدت اجتماعات لجميع الأمناء والامناء المساعدون للوحدات ودار النقاش حول المشاكل الرئيسية التى تواجهها فى رحلة الانطلاق تمهيدا لعقد ندوات شعبية واسعة ابتداء من أول الشهر الحالى .

وقد رأت لجنة المحافظة الانتفاع بأعضاء الدورة التدريبية التى اقامتها فى الفترة مابين ١٠ و٢٢ يوليـــو ١٩٦٥ وضمت حوالى ٤٠٠ من أبناء لجان الأقسام والامنـــاء المساعدين ، وناقش الدارسون خلال هذه الدورة عدد من قادة الاتحـــاد الاشتراكى ، من الامانة العامة واللجنة التنفيذية العليا ، فى مشاكل مختلفة مثل الوضع فى اليمن وعلاقة الجمهورية العربية المتحدة بجمهورية الجزائر وخطة التنمية ومشـــاكل الادخـــار وارتفاع الاسعار والخطط المستقبلة بالنسبة للتنظيم السياسى .

ولقد اتفق على أن يكون حديث السيد زكريا محيى الدين أمين لجنة المحافظة الذى ألقاه فى افتتـــاح الدورة محورا للمناقشات فى هذه الاجتماعات ، وكان من أهم ما اثاره سيادته من قضايا :

● اقناع كل مواطن بسلامة الخط الذى يسير فيه مجتمعنا الاشتراكى ، « وهذا الاقناع يجب أن يوجه فى الدرجة الأولى لاصحاب المصلحة الحقيقية فى هذه الثورة قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . » .. « أما العناصر التى تعيش فى فراغ ، وتنفث السموم نتيجة لاحقاد شخصية او نوازع طبقية او رجعية ، وتقضى الساعات الطويلة فى الصالونات والاندية والمكاتب تتحدث حول الشائعات والتوقعات .. وكل يعتبر نفسه عليم ببواطن الامور وينتقد كل شىء ويبرر هذا بأنه حريص على هذه الثورة ، وفى الحقيقة أن الطريقة التى تستخدمها هذه العناصر طريقة مخربة هدامة لان اصلاح أى خطأ لايأتى عن طريق الكلام فى الصـــالونات والمقاهى ولكن له وسائل معروفة .. ومتوفرة فى الاتحـــاد الاشتراكى بالذات وواجبنا أن نهيىء الجو المنـــاسب الذى يسمح لكل مواطن سليم القصد ، حسن النية ، بأن يأتى الى الاتحاد الاشتراكى ويناقش داخله كل المسائل التى يرغب فى مناقشتها أو استيضاح بعض جوانبها » .

● « ليس هناك أى مجتمع يسعى الى تطوير نفســـه والسير فى طريق ايجابى دون أن يقـــابل أو يصطدم ببعض الاخطاء .. ومن واجبنا — قادة وجماهير — ان نساهم فى تصحيح أى خطأ — ومن واجبات الاتحاد الاشتراكى العربى ان يكون ركيزة فى تصحيح هذا الخطأ وان يكون بمثابة الرقيب لتصحيح اى خطأ أولا بأول وتدارك أى ضرر قبل استفحاله .. هذا بالنسبة للخطأ « أما بالنسبة للانحراف » فهذا امر غير مقبول اصلا فى مجتمعنا .. » ومن واجب الجماهير ان تبلغ القيادة بأى انحراف ، وما أود ان اؤكده انه ليس هناك أى تخفف الضغاية بالنسبة لموضوع الانحراف » .

واعتبرت هذه التوجيهات بمثابة الخط الرئيسى الذى توخاه القادة فى حملة التوعية حول المشاكل الاساسية المطروحة للمناقشة واهمها :

● التوعية بحقيقة معركة اليمن ، ودعم هذه المعركة سياسيا وجماهيريا ، باعتبارها معركة سياسية بجانب طابعها العسكرى البطولى .

● توعية الجماهير بمشاكل المعادلة الصعبة ورفع الوعى الادخارى والدعوة للحد من الاسراف وزيادة الانتاج .

واقام الاتحاد الاشتراكى فى الاسكندرية ندوة حضرها **على صبرى رئيس الوزراء** ، وافتتحها **حسن ابراهيم** أمين عام الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية بقوله : ان الكلمة الحرة هى الضوء الكشاف الذى ينير طريق العمل الوطنى ، والوضوح الفكرى هو الذى يعصم من الانحراف والتخبط .

وتحدث **على صبرى** عن معركتنا الاساسية وهى معركة الانتاج . ودور القيادات الشعبية فى تلك المعركة الذى لايقل اهمية عن دورها فى معركة العدوان علم ١٩٥٦

وتساءل رئيس الوزراء كيف يمكن لبعض القيادات الفنية فى المؤسسات أن تتعالى على العمال بينما رئيس الجمهورية يجلس مع العمال ويكاشفهم بأدق أسرار البلاد العليا . وفى نفس الوقت **انتقد** بعض العاملين الذين مازالوا ينظرون بعين العداء للرئاسات الجديدة فى المؤسسات باعتبارها امتدادا أو خليفة للرياسات الرأسمالية القديمة ..

وقال على صبرى ان من واجب القيادة السياسية اى الاتحاد الاشتراكى بمختلف مستوياته القضاء على تلك التناقضات وتكتيل الشعب كله صفا واحدا لمعركة الانتاج التى يجب ان تحول شهور السنة الى شهور للانتاج ..

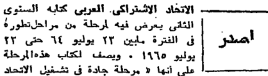
وفى تلك الندوة أجاب على صبرى على اسئلة لبعض المواطنين عن دور الجمهورية العربية المتحدة فى حركة التحرر فى الجنوب العربى وعن تغيير قوانين دور الاتحاد الاشتراكى فى عملية التغيير هذه وعن تقييم الاجور والتجمع الزراعى والتصدير .. الخ

وكان من أهم ماذكره انه ستبدأ لاول مرة **تجربة اشراك القيادة السياسية فى ادارة الاجهزة التنفيذية** ، وذلك بادخال ممثلين للاتحاد الاشتراكى فى مجالس ادارات المستشفيات .

وفى اليوم التالى عقدت الندوة مرة اخرى فى مقر الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية وحضرها جميع وزراء الخدمات : عباس رضوان وكمال رمزى استينو والنبوى المهندس ومحمد ابو نصير وطلعت خيرى وبدوى حموده وتوفيق الخشن وعلى السيد على وحكمت أبو زيد ومحمود عبد السلام ولبيب شقير ومحافظ الاسكندرية .. ووجه الى الوزراء مائة سؤال .. **لم يتسع الوقت للوزراء حتى بعد منتصف الليل ، الا من الاجابة على خمسة وعشرين سؤالا فقط** ، وكلها اسئلة تتعلق بالمشاكل الداخلية كالتموين والاسكان والمواصلات والسلع الكمالية .

ويحتفل الاتحاد الاشتراكى **بعيد الفلاحين** فى ٩ سبتمبر . وكانت محافظة الدقهلية قد احتفلت به لاول مرة فى العام الماضى ، باعتبارها اول محافظة طبق فيها قانون الاصلاح الزراعى . وبنجاح هذه التجربة ، دعت الصحف الى أن يكون ٩ سبتمبر عيدا قوميا للفلاحين ، واستجابة لهذه الدعوة ينظم **عبد الحميد غازى** عضو أمانة الفلاحين مع وزارة الاصلاح الزراعى الاحتفال بالعيد فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة .

المرحلة الجادة



أصدر الاتحاد الاشتراكى العربى كتابه السنوى الثانى يعرض فيه لمرحلة من مراحل تطوره فى الفترة مابين ٢٣ يوليو ٦٤ حتى ٢٣ يوليو ١٩٦٥ . ويصف الكتاب هذه المرحلة على أنها « مرحلة جادة فى تشغيل الاتحاد الاشتراكى العربى اعقبت مرحلة اتسمت بالاعداد والتريث والتشخيص ثم بناء هيكل الاتحاد الاشتراكى العربى لتنظيم سياسى مستكمل الحلقات » . ويتعرض الكتاب للاحداث السياسية — الداخلية والخارجية — فى العام الماضى « التى نشطت الوحدات الاساسية وتضاعفت فيها اللقاءات والمؤتمرات والندوات والتوعية » . ويعدد الكتاب مجموعة الاجراءات والاعمال الاساسية فى حياة الاتحاد الاشتراكى كتشكيل الامانة العامة والامانات الفرعية وقيام المباحثات الفكرية مع ممثلى الاحزاب الاخرى .. الخ ، ويشرح الكتاب بعد ذلك بالتفصيل خطة عمل الاتحاد الاشتراكى التى تهدف الى « تجميع القوى الاشتراكية الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها وبلورة حوافزها الثورية لكى تكون دعامة التنظيم السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى » ثم يشرح الكتاب طبيعة دور واعمال الامانات الفرعية واجتماعاتها والتعريف بانجازاتها . ويتعرض بالتفصيل لتكوين لجان المحافظات التى « تتولى الادارة اليومية لاوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى فى مجالها كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التى تتلقاها من المستوى الاعلى » . وجاء فى الكتاب تلخيصا لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى التى تشمل المؤتمرات العامة فى المناسبات والاعياد الوطنية والمؤتمرات الشعبية بحضور الرئيس **جمال عبدالناصر** والمؤتمرات الشعبية فى المحافظات ومؤتمرات المراكز والاقسام وتوصيات هذه المؤتمرات وقراراتها .

وبالنسبة لنشاط الاتحاد الاشتراكى فى الالتقاء ببعض الوفود التى قدمت الى الامانة العامة ، يذكر الكتاب الالتقاء بعدد من هذه الوفود ومنها **الوفد الجزائرى والعراقى** ووفد **جبهة تحرير فيتنام الجنوبية** . كما يوضح الكتاب نشاط البعوث الموفدة الى عدد من البلاد الشقيقة كالجزائر مثلا والدول الصديقة كيوغوسلافيا . ويرصد بعد ذلك موجزا لاهم ماجرى فى المحادثات التى دارت فى الاجتماعات مع الوفود التى قدمت الى **القاهرة** لاقامة محادثات فكرية مع الاتحاد الاشتراكى كالمحادثات مع الوفد الجزائرى والوفد الايطالى . وتبدو بوضوح فعالية الدور الذى لعبه الاتحاد الاشتراكى فى بعض القضايا العربية والافريقية الهامة ، من عرض الكتاب لدور الاتحاد الاشتراكى مثلا فى مؤتمر المائدة المستديرة التى عقد فى **جوبا** فى **السودان** لمناقشة قضية الجنوب والذى سعى فيه وفد الاتحاد الاشتراكى لتقريب وجهات النظر بين الحاضرين فى المؤتمر .

ويجىء بعد ذلك عرض تفصيلى لتكوين ونشاط ومنجزات امانة **الدعوة والفكر الاشتراكى** التى من أهم مهامها « تحقيق الوحدة الفكرية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى وتوجيه متابعة المسائل الفكرية والسياسية فيها يذاع وينشر تحقيقا لوحدة الفكر » . كما تعمل الامانة على « الاتصال بالاحزاب والمنظمات فى الخارج للتعرف على الاتجاهات الفكرية المختلفة وتوثيق الصلة الفكرية بين الاتحاد الاشتراكى وهذه الاحزاب » ويذكر الكتاب بعض أعمال الامانة ومنها اصدار نشرة **الاشتراكى** وتأسيس معهد **الدراسات الاشتراكية العليا** الذى اعتبره

المراقبون السياسيون من أهم أحداث عام ١٩٦٥ في الحياة السياسية في مصر . ويعرض الكتاب لبرامج الدراسة في المعهد والمواد التي تدرس فيه . ثم يعرض لمجموع الشعارات التي وضعتها امانة الدعوة والفكر خلال العام الماضي (يوليو ١٩٦٤ — يوليو ١٩٦٥) « تعبيرا عن مفاهيم تدل عليها هذه الشعارات التي أصبحت متداولة في الاحاديث والخطابات والمحاضرات وبرامج التوعية وفي أماكن واضحة في مختلف الصحف وسائر وسائل الاعلام » .

وبنفس الاهتمام الذي يتوخاه الاتحاد الاشتراكي في نشاطه الفكري والدعائي ، يوضح الكتاب مدى الاهتمام « بالبحوث والدراسات متوخيا في ذلك الطريق العلمي وتنفيذا لهذا المنهج قامت امانة البحوث باجراء عدة دراسات سياسية واقتصادية سواء من الجانب النظري او التطبيقي حول التطبيقات الاشتراكية والاحزاب والمجالس المحلية والشعبية في البلدان الاخرى . كما قامت بدراسة تجارب علاقات الاحزاب السياسية بالنقابات وشتى التنظيمات والهيئات الاخرى ثم يعرض لتفصيلات التشكيلات والمسائل الادارية والقانونية المتعلقة بالاتحاد الاشتراكي » .

ويرى المراقبون السياسيون ان نشاطا ملحوظا قد ساد الحياة الداخلية للاتحاد الاشتراكي وأجهزته وارتباطاته بالواقع العملي . كما يعتقد هؤلاء المراقبون أنه يجب ان تقوم العناصر المخلصة والثورية في الاتحاد الاشتراكي بدراسة الكتاب وابداء الرأي فيما حواه من تقييم للتجربة في المدة مابين يوليو ٦٤ ويوليو ١٩٦٥ .

●

■ الجمهورية العربية المتحدة

مجلس مدينة أجا يقيم تجربة الحكم المحلي

في ٣ أغسطس الماضي رأى مجلس مدينة اجا ان عليه ان يقيم تجربة الحكم المحلي التي نهض باعبائها منذ اربع سنوات ، عندما تسلم اعماله في اوائل اغسطس ١٩٦١ ، تشكل لهذا الغرض لجنة من الاعضاء المنتخبين في المجلس ، وهم السادة محمد صالح البسيوني ومحمود ابو العينين الاشرم والسعيد محمد غانم ، ثم من ممثلي الوزارات والمصالح وهم الدكتور يوسف ميخائيل والسيد احمد هديه ، وكذلك من رؤساء ادارات واقسام المجلس ، وهم السادة مهندس احمد كمال سليط وصديق نبيه سرحان ويوسف جريس وعلى الدين الطحان واحمد يس .

وأهم ما يكشف عنه التقرير انه رغم مسألة الموارد ، استطاع المجلس ان ينجز العديد من المشروعات المتأخرة والتي كانت تنتقل في الملفات من مسئول لمسئول دون ان يجرؤ احد منهم على ان يأخذ المبادرة في تنفيذها . فتم مد شبكة المياه وأمكن توسيع محطة توزيع الكهرباء واتفق المجلس مع شركة بلجيكية على انجاز مشروع انارة المدينة بالكهرباء ،

وتدريجيا استطاع قطاع الخدمات ان يمتد فيشمل انشاء الوحدات الصحية ووحدة لرعاية الطفل ومحطة اوتوبيس ، فضلا عن عديد من مشروعات اصلاح الشوارع ورصفها وازالة الاحياء القديمة ذات المباني البدائية ، كحي المحطة الذي انشىء مكانه حاليا ميدان التحرير . وفي مجال الثقافة والاعلام ، كان لاعضاء المجلس المبادرة في تحويل الميدان الجديد أي ميدان التحرير ، الى قاعدة للاعلام ، فيها أجهزة الراديو والتليفزيون والتسجيل والصحف والمجلات وسرادق المؤتمرات الشعبية . ولم يهمل المجلس جانب الترفيه والرعاية الصحية ، ولهذا السبب انجز مشروع متنزه المدينة فاقيمت حديقة كبيرة على مساحة تتجاوز الفدان ، في مكان كان مستودعا للقاذورات فيما مضى . وفي قطاع التعليم ، تم انشاء مدرسة صناعية ثانوية واخرى تجارية ثانوية » .

ويبين التقرير أن مجلس المدينة ما كان ليستطيع تحقيق منجزاته هذه في هذه السنوات القليلة الا بارتكازه على خط سياسي ثوري ، يتمثل في ربط اجهزته بالجماهير ، وفي عمله الدائب على نقل الفكر الاشتراكي الى أذهان الجماهير . فقد شكل المجلس جهازا للتوعية على مستوى المركز يضم ٢٨ عضوا ، ثم في كل مدينة من المدن التابعة له يشكل لجنة توعية تضم ١٤ عضوا ، بينما انشأ في القرية جهازا صغيرا للتوعية يتراوح اعضاؤه بين ٥ و ٧ اعضاء » .

ويوضح التقرير مهام اجهزة التوعية هذه قائلا :

« كما يرى المجلس ضرورة توسيع وتعميق القاعدة الشعبية وذلك باعطاء الفرصة كاملة لكافة هيئات الشعب وطبقاته الصالحة لدخول التنظيمات السياسية والاجتماعية المقبلة وذلك عن طريق الانتخاب المباشر ، وبعد مراعاة التوازن بين هذه الطبقات على اساس النسب العددية لكل هيئة أو طائفة » .

ولتحقيق هذا الهدف ، وضعت هذه اللجنة خطة عمل جماهيري تقوم على مستويين : في المستوى الاول تعقد مؤتمرات عامة يدعى اليها جميع المواطنين ، وتطرح فيها القضايا الجوهرية التي تهم جماهير المدن والقرى التابعة لمجلس المدينة ، وفي الوقت ذاته يعمل المسئولون في لجان التوعية على ربط قضايا الميثاق والقرارات الاشتراكية وخطط العمل الثوري بواقع الناس ، على اساس ان حل المشاكل الكبرى يؤدي الى حل المشاكل المحلية ، كما تم ، خلال هذه المؤتمرات ، دراسة الواقع المحلي « على الطبيعة » .

وبالاضافة الى هذه المؤتمرات تعقد لقاءات خاصة مع كل قطاع من القطاعات المسئولة ، كقطاع التموين او الزراعة او التعليم او الصحة .. الخ . وذلك لتوسيع خطة الخدمات ، وتذليل الصعوبات التي قد تبدو مسيرة للوهلة الاولى . وفي هذه اللقاءات يحضر رؤساء المصالح ومديرو المديريات بالمحافظة واحيانا يحضر الوزراء المسئولون .

والتقرير يتحدث عن كل هذه المنجزات كما لو كانت اعمالا بطولية تستأهل المديح ، ثم يكتفي بذلك ، بل يؤكد التقرير انه قد اتجه الى تقدير اعمال مجلس مدينة اجا ليبحث اوجه النقص في خطة العمل وليدرس اسلوبه في الماضي وعلى ضوء ذلك كله يستطيع ان يرسم سياسة لمجابهة خطة التنمية المقبلة .

ومما هو جدير بالذكر ان مجلس مدينة اجا قد انشأ صورة مصغرة للمعهد الدراسات الاشتراكية ، وفي هذا المعهد الصغير يجتمع كل اعضاء لجان الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي ويصبحون اعضاء به فور انتخابهم ، ويدعى لكل حلقة دراسية ١٢٠ عضوا يوميا .

المسئولية السياسية في الخطة التعليمية

تتوالى اذاعة نتائج القبول في الجامعات المصرية الأربع : القاهرة ، عين شمس ، الاسكندرية ، أسيوط ، بعد أن بلغ عدد المتقدمين بأوراقهم لمكاتب التنسيق حوالي ٢٣ الف طالب منهم نحو ١٧٫٥٠٠ من شعبة العلوم والباقون من شعبة الاداب .

وكان العدد المقرر قبوله في الجامعات هو ١٨٫٤٠٠ طالبا فقط ولكن صدرت في خلال الشهر الماضي تصريحات من وزير التعليم العالي تنبىء بوجود مجال للتساهل في قبول عدد اكبر من ذلك الذي حدد من قبل فعلا وهكذا لن تتكرر في هذا العام مشكلة وجود عدد ممن حصلوا على الثانوية العامة لايجدون لهم ، في التعليم العالي فمن واقع الارقام نجد أن عدد الناجحين في الثانوية العامة هذا العام ٣٩٨٥٢ طالبا منهم ٢٥١٦١ طالبا حصلوا على ٥٠ ٪ فاكثر .

وتدل احصائيات الخبراء على ان نحو ١٠ ٪ من الناجحين لا يواصلون دراستهم العالية عادة ، اما لانهم موظفون او لان الحظ خانهم فلم يحققوا مجموعا عاليا يمكنهم من دخول الكلية التي يريدونها وبعملية حسابية سريعة يمكن ان نرى ان عدد الناجحين في الثانوية العامة الذين يقفون على أبواب التعليم العالي ٣٦ الف طالب ، امامهم الفرص التالية :

- الجامعات يمكن ان تقبل ما بين ٢٠ الفا الى ٢٢ الف طالب
- المعاهد العالية التابعة للوزارة ٧٥٠٠ طالب
- معاهد عالية غير تابعة للوزارة ٣٥٠٠ طالب
- مراكز التدريب المهني الحكومية ٢٠٠٠ طالب
- مراكز تدريب خاصة ٢٥٠٠ طالب
- دور اعداد معلمي المرحلة الاولى ٤٥٠٠ طالب

ومجموع تلك الفرص ٤٢ الف فرصة أي اكثر من العدد المطلوب الحاقه بالتعليم العالي .

وفي صيف عام ١٩٦٥ لم ينشغل المسئولون عن مشاكل التعليم بمسالة القبول في الجامعات فقط ككل عام بل انشغلوا باعادة النظر في خطة التعليم الجامعي نفسه ، ووضع تخطيط سياسي له من جديد يتمشى مع الفلسفة الثورية الجديدة ورسالة الجامعات في المجتمع الاشتراكي ودورها القيادي لخدمة ذلك المجتمع في مختلف مجالات الانتاج والخدمات والعمل على حل مشكلاته واعداد القادة الاشتراكيين الذين يحملون مسئولياتهم في كافة فروع التخصص ، كما جاء على لسان المسئولين .

وكان مجلس الوزراء قد شكل لجنة وزارية لتحقيق هذا الغرض ووضع قانون جديد لتنظيم الجامعات برئاسة كمال رفعت **نائب رئيس الوزراء للشئون العلمية والتعليم العالي وعضوية كل من الوزراء عبد العزيز السيد ورياض تركي وشفيق الخشن ولبيب شقير والنبوي المهندس** وقد انتهت تلك اللجنة من وضع مشروع القانون الجديد الذي صرح كمال رفعت بأنه سيعرض على مؤتمر من الاساتذة الجامعيين لبحثه بالتعاون مع الامانة العامة للجامعات بالاتحاد الاشتراكي .

وبحثت اللجنة اقتراحا بانشاء مجلس أعلى للقوى العاملة على مستوى الجمهورية كلها يتولى التخطيط ورسم السياسة العامة لشئون التعليم والتدريب لاعداد القوى العاملة اللازمة لاحتياجات خطة التنمية .

كما بحثت توسيع المجلس الاعلى للجامعات، واعتباره جهاز تخطيط للتعليم الجامعي بحيث يضم بالاضافة لتشكيله الحالي وكلاء وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم والتخطيط ومدير جامعة الازهر ووكيلها ، وخمسة أعضاء من الاتحاد الاشتراكي وخمسة آخرين من المهتمين بشئون الجامعات

، ويتم تعيين هؤلاء جميعا بقرار جمهوري ، وتكون مهمة المجلس الجديد ربط سياسة الجامعة بسياسة مختلف الوزارات المرتبطة بشئون الجامعات

كما بحثت اللجنة ايضا اشراك ممثلين للمؤسسات والشركات المهنية في مجالس ادارات الجامعات والمعاهد العليا

وبحثت اللجنة ايضا تحديد الصلة بين الجامعة والبحث العلمي وتوجيهه لخدمة المجتمع الاشتراكي وايجاد القيادات الفنية الاشتراكية فعلا ، ولتحقيق ذلك سيشكل مجلس للدراسات العليا بكل جامعة لحل كل مشاكل البحث العلمي.

ووضعت اللجنة بنودا تتعلق بتحديد مبدأ القيادة الجماعية في كافة المستويات بالجامعة وابراز دور الجامعات الطليعي في المجتمع وقيامها بكثير من الاعمال في مجال الخدمة العامة التي تقدمها سواء عن طريق الثورة أو البحوث أو الندوات العلمية لدراسة المشكلات في مختلف قطاعات الخدمات والانتاج .

كما درست **اللجنة برامج التعليم في الجامعة ومدى مطابقة دراسة المواد القومية (المجتمع العربي . ثورة يوليو . الاشتراكية)** للتطور الثوري القائم الان في البلاد . ومدى ملاءمة المناهج التي تدرس لاحتياجات شركات القطاع العام وأهداف الخطة الانتاجية .

وقد ضمن مشروع القانون الذي وضعته اللجنة كل تلك المسائل .. في ٧٧ مادة أساسية ، و٩٩ مادة تمثل اللائحة الجديدة للجامعات .

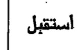
هذا وقد صرح حلمي مراد وكيل **جامعة القاهرة** .. ان القانون الجديد سوف يربط الجامعات بالمجتمع الاشتراكي وستكون الجامعات كتائب طليعية مجندة للمساهمة في حل مشاكل ذلك المجتمع والعمل على تدعيم بنائه .

وتشير الاحصاءات الى انه في عام **١٩٥٣/٥٢** كان عدد طلاب الجامعات في مصر ٤١ الف طالب اصبحوا في عام **١٩٦٥/٦٤** حوالي **١١٨٢١٨** طالبا ، أي ان الزيادة ثلاث مرات تقريبا .

وكان خريجو الجامعات عام ٥٣/٥٢ اربعة الاف وأربعمائة طالب فقط أصبحوا في عام ١٩٦٤/٦٣ أربعة عشر الف طالب وستمائة وسبع وثمانين طالبا ! . أي اكثر من ثلاثة أضعاف.

■ **اليمن**

اتفاقية السلام



استقبل الرأى العام العربى اتفاقية السلام فى اليمن بارتياح وتأييد باعتبارها خطوة هامة فى سبيل تنقية الجو العربى، بما يتيحه من امكانيات لوحدة العمل العربى فى مواجهة أخطر مايواجه الثورة العربية .. **الاستعمار واسرائيل** .

وقد أذيع اتفاقيةالسلام مساء ٢٤ اغسطس الماضى ،على اثر المحادثات التى اجريت فى جده بين **الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل** . وتضمنت الاتفاقية النقاط الرئيسية التالية :

● يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد اقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

● تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل **مؤتمر انتقالى** يتكون من خمسين عضوا ويمثل جميع القوى الوطنية واهل الحل والعقد للشعب اليمنى بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة . ويجتمع المؤتمر المذكور فى مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ لتقرير طريقة الحكم فى فترة الانتقال وحتى اجراء الاستفتاء الشعبى وتقرير شكل الاستفتاء الذى يتم فى موعد اقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦، وتشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال

● تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بايقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع انواعها او استخدام الاراضى السعودية للعمل ضد اليمن .

● تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة شهور ابتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ .

● توقف الاشتباكات المسلحة فى اليمن فورا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بمراقبة وقف اطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة ومراقبة الحدود والموانى وايقاف المساعدات العسكرية بجميع انواعها اما المساعدات الغذائية فتتم تحت اشرافها .

● يتعاون الطرفان على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق وفرض الاستقرار فى الاراضى اليمنية حتى اعلان نتيجة الاستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على اى خروج على هذا الاتفاق أو اى عمل على تعطيله أو اثارة القلاقل فى سبيل نجاحه .

وقد سبق رحلة السلام التى قام بها الرئيس عبد الناصر سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات، بهدف التوصل الى حل سلمى للمشكلة، يضمن حماية المكاسب الوطنية للشعب اليمنى وتوفير الاستقرار على الارض اليمنية حتى يستطيع شعبها أن يبدأ عملية بناء حياته التى اعتصرها التخلف طوال قرون من الحكم الاستبدادى .

وقد انتقلت القوات العربية الى ارض اليمن، بعد ايام من قيام الثورة الوطنية اليمنية، بناء على طلب حكومتها لمساعدة الشعب اليمنى فى مواجهة تدخل القوى المعادية للثورة .

وقد سبق اتفاق اتفاق السلام فى اليمن بعدة شهور اعلان **ميثاق العمل القومى** فى صنعاء الذى يهدف الى تحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة جديدة والاتفاق على اقامة تنظيم سياسى شعبى وتكوين جيش شعبى من القبائل فى اطار احترام قرارات **مؤتمر خمر** . وسارت المباحثات فى اطار جو عام يهدف الى ضمان استمرار ثورة اليمن وضمان تمكين الشعب اليمنى من أن يقرر بنفسه طريق بناء مستقبله واقرار السلام .

وكان مشروع السلام الذى يتبناه الجمهوريين اليمنيين وتؤيدهم فيه الجمهورية المتحدة يقضى (١) بازالة قواعد التسلل والعدوان وايقاف مساعدات السعودية الى مرتزقة البدر (٢) اعتبار اسرة حميد الدين خارج اطار المباحثات فى الحل السياسى وان النظام الامامى مسألة منتهية وغير قابلة للمناقشة (٣) النظام الجمهورى فى اليمن هو القاعدة التى ينطلق منها اى تنظيم للقضية . (٤) اعادة الوحدة الوطنية على أساس دعوة القبائل والعناصر التى انحرفت الى النشاط الامامى لعقد مؤتمر وحدة وطنية يتفق على خطوط عامة استثناء للنظام الجمهورى (٥) انسحاب قوات الجمهورية العربية بعد الاتفاق على ماسبق خلال ستة شهور .

وقد أشادت الصحف العربية بحرص الرئيس عبد الناصر على طرح قضية الثورة اليمنية على ضمير الامة العربية كلها فى صراحة وحسم، كانت مثار تعليق، خاصة اثناء اعياد الثورة فى عيدها الثالث عشر فقد تضمنت الجوانب التالية :

● أن اسرائيل اخطر مايواجه الثورة العربية، فهى اخطر قاعدة للاستعمار على أرض عربية والجمهورية العربية المتحدة هى التى تتصدى لها وتحول بينها وبين تحقيق مخططها التوسعى، « الا ان اغلب الحكومات العربية لاترى هذا الخطر على حقيقته »، وهذا ناجم كما قال الرئيس عبد الناصر عن « تفاوت مستوى التطور فى البلاد العربية، فضلا عن تداخل المعارك السياسية بالمعارك الاجتماعية » .

● ان الجمهورية العربية المتحدة تمد يدها بالسلام الى المملكة السعودية فاذا رفضت هذه اليد الممدودة بالسلام فهناك احتمالات الصدام المباشر .

● ان حدود المعركة اليمنية ينبغى الا تقف عند الحدود العسكرية بل تمتد فتشمل الحدود الشعبية الجماهيرية وينبغى أن تصبح عملا سياسيا الى جانب كونها عملا عسكريا بطوليا

ويرى المعلقون السياسيون أن الاهتمام بالجانب السياسى، نابع من نجاح القوات العربية فى الجمهورية اليمنية فى سحق اى حركة للتسلل، وانتصارها فى كافة المعارك، وكان آخر ما اذاعته وكالات الانباء قبل بدء المحادثات بيوم واحد هو قيام القوات العربية اليمنية بسحق اكبر محاولات التسلل لغزو اليمن عن طريق **نجران وجيزان** لاقتطاع **منطقة الجوف** بشكل « أكد قدرتها على الوصول الى اى مركز تسلل مهما اقترب من الحدود حتى يستقر السلام فى اليمن بمعناه الحقيقى » .

وقد جاء فى خطاب الرئيس عبد الناصر فى عيد الثورة أن « عروبة مصر ليست مسألة سياسية ولا مسألة تكتيكية وانما قدر ووجود وحياة . امة واحدة، صف واحد، نضال واحد، مصير واحد . والخطر الذى يهدد الامة العربية خطر واحد.. خطر الاستعمار وخطر الصهيونية » .

ويؤكد المعلقون السياسيون العرب، أنه فى اطار هذا المفهوم تلعب الجمهورية العربية المتحدة دورها الطليعى فى قيادة النضال العربى ومساندة الحركات الثورية فى الجزائر واليمن والجنوب العربى المحتل، للقضاء على كل الجيوب الاستعمارية والرجعية فى الوطن العربى لتركيز جهود الامة العربية على مواطن الخطر الحقيقى والمباشر .. الاستعمار والصهيونية

■ الجنوب العربي المحتل

كيف فشل المؤتمر ؟

ومتى تتحقق الوحدة الوطنية ؟

تعمل الوفود العربية فى الامم المتحدة على التنسيق فيما بينها لاثارة قضية الجنوب العربى المحتل فى اجتماعات الجمعية العامة التى تبدأ فى الثلاثاء الثالث من الشهر الحالى . وتشير الانباء الى ان هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا سوف يحضر افتتاح هذه الدورة للجمعية العمومية.

وتقول الانباء الاخيرة ان وفدا من الجنوب العربى المحتل سوف يطير الى المغرب فى اثناء انعقاد القمة العربى الثالث فى الرباط ، كما سيتم ايفاد وفد آخر الى الجزائر فى نوفمبر القادم اثناء مؤتمر رؤساء حكومات دول آسيا وافريقيا الثانى، وذلك ليشرح قضية الجنوب العربى .

وفى الاونة الاخيرة تزايدت هجمات الوطنيين فى الجنوب المحتل ضد قوات الاحتلال البريطانى . وذلك بعد فشل المؤتمر التحضيرى الذى عقد فى لندن لبحث جدول اعمال المؤتمر الدستورى الذى تحاول بريطانيا عقده فى ديسمبر القادم . وذلك فى اطار ما اعلنته بريطانيا بان يحصل الجنوب المحتل على الاستقلال فى موعد اقصاه ١٩٦٨ وفى اطار قرارات الامم المتحدة التى اتخذت عام ١٩٦٣ . وتقضى هذه القرارات « بحق شعب المنطقة فى التحرر من الحكم الاستعمارى ووجوب السماح له بمزاولة حقه فى تقرير المصير ، وان الاحتفاظ بالقاعدة الحربية فى عدن اضرار لصفو الامن فى تلك الجهات ولذلك فان الغاءها العاجل أمر مرغوب فيه. ومن الضرورى المسارعة بالغاء القوانين والاجراءات التى تحد من الحريات العامة واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة اللاجئين ووقف اعمال العنف من حرق القرى وعمليات الاغتيال »

ويقول المراقبون السياسيون ان هدف بريطانيا من وراء عقد هذا المؤتمر التحضيرى (١) احداث انقسام فى الحركة الوطنية مستغلة الخلافات القائمة بين منظماتها الوطنية المتعددة . (٢) التلويح بالاستقلال بقصد امتصاص السخط الشعبى والمد الثورى (٣) التلويح بامكانية حل المشكلة الوطنية بالتفاوض حتى يفقد المناضلون الذين يرون ان القتال هو السبيل الوحيد لتحقيق الانتصار ،الارض التى يقفون عليها.

وقد دارت المباحثات بين طرفين : بريطانيا من جهة وحكومة عدن والمجلس الاعلى للاتحاد الفيدرالى والحكومة القاطعية وحكومة السلطة الكثيرية وحزب رابطة الجنوب العربى ومنظمة تحرير الجنوب المحتل ، من جهة اخرى .

اما الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل فقد قاطعت مؤتمر لندن باعتبار انها تؤمن بان «النضال المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير جنوب اليمن المحتل » واعلن قحطان الشعبى الامين العام للجبهة ان قرارات الامم المتحدة » بالاضافة الى انها تمثل الحد الادنى لمطالب الشعب ، فهى تعد كذلك متخلفة بالنسبة لمرحلة النضال الوطنى الحالية » .

وقد اجمعت الهيئات التى حضرت مؤتمر لندن على الاتفاق على عدة مطالب هى (١) الاستقلال وتقرير المصير (٢) وحدة اراضى الجنوب العربى بما فى ذلك الجزر التابعة له (٣) نقل حقوق السيادة وسلطات الحكم الى الشعب ممثلا فى حكومة مركزية واحدة لكل البلاد منتخبة انتخابا عاما .

كما اجمع اطراف « الفريق العامل » (وهو الاسم الذى



● عبد القوي مكاوي

اطلق على ممثلى الجنوب) على « احراز هذه الاهداف بالوسائل الديمقراطية وفى ظل من المراعاة الكاملة للحريات العامة وحقوق الانسان » وقد اصر الوطنيون فى المؤتمر على ضرورة اتخاذ قرارات الامم المتحدة فى عام ١٩٦٣ اساسا لجدول الاعمال . وطالبوا بتحقيق المطالب الاربعة التالية: « (١) الغاء قوانين الطوارىء فى الجنوب العربى المحتل (٢) اطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين (٣) اعادة المنفيين من الخارج (٤) ازالة القاعدة البريطانية من عدن ». ومن المعروف أن هذه القاعدة تكلف بريطانيا ١٠٠ مليون جنيه استرلينى فى العام .

وقد بادر الجانب البريطانى بانهاء المحادثات عندما سمع التهديد بالانسحاب من جانب ممثلى الجنوب العربى، اذا لم تقدم بريطانيا دليلا واضحا على تغير سياستها والاستجابة لمطالب شعب الجنوب العربى . وحاول هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا التدخل لانقاذ المؤتمر قبل انهياره ولكنه لم ينجح فى ذلك بل فوجىء بطلب بعض القوى الوطنية «بان تكف بريطانيا عن امداد اعوان البدر بالاسلحة وان تعترف بجمهورية اليمن » .

وقد عقد كل من عبد القوى مكاوى رئيس وزراء حكومة عدن ، وعبد الله الاصنج رئيس حزب الشعب الاشتراكى الذى حل نفسه واندمج فى منظمة تحرير الجنوب العربى المحتل ، فى القاهرة مؤتمرات صحفية منفردة شرحا فيها قضية الجنوب العربى المحتل .

وقابل علي صبري رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة عبد القوى مكاوى وبحث معه قضية الجنوب . ويرى المراقبون السياسيون العرب ان قضية الجنوب المحتل قد اكدت فى الاونة الاخيرة « خروجها كقضية تحرر وطنى الى نطاق دولى بعد ان حطمت محاولات الحصار والعزلة التى فرضتها عليها بريطانيا لمدة طويلة» . ويقول المراقبون السياسيون ان المؤتمر « قد كشف عن خرافة ان حكومة العمال البريطانية اكثر تقديرا لاماني الشعوب من حكومة المحافظين السابقة » . وجدير بالذكر انه قد فشل من قبل مؤتمرين سابقين على مؤتمر لندن التحضيرى الاخير .

■ السـودان

المساومة على الاستقلال

صرح أحد المسئولين السودانيين ان حكومة **جنوب أفريقيا** « تتولى تدريب المتمردين فى **جنوب السودان** على القتال . كما انها وافقت على رغبة قادة الانفصاليين فى اختيار عدد من المرتزقة البيض للاشتراك فى وضع الخطط الحربية للاستيلاء على الجنوب تمهيدا لاعلان حكومة ازانيا المزعومة » . وقد شطت فى خلال الشهر الماضى أعمال التخريب التى يقوم بها المرتزقة البيض التابعين لحكومة **مويس تشومبى** فقد شنت أكثر من هجوم على الحدود السودانية بهدف دعم الاتجاه الانفصالى فى جنوب السودان ، وجدير بالذكر ان هجمات قوات تشومبى التى عززتها الطائرات فى بعض المرات قد بدأت منذ قيام الثورة الوطنية فى السودان فى اكتوبر ١٩٦٤ .

وقد ربط المعلقون السياسيون بين أحداث السودان الاخيرة وبين موقف الدول الافريقية المتحررة ـ وعلى رأسها **الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغانا ومالى وغينيا** ـ من ثورة شعب **الكونجو** . فقد كشفت هذه الاحداث عن حقيقة الاخطار التى تنبأت بها الدول المتحررة وتكهنت بوقوعها فى حالة سيطرة الاستعمار وعملائه على الكونجو لاتخاذه مركزا هجوميا للاستعمار ضد الثورات الوطنية فى الدول الافريقية المجاورة . فمن الملاحظ ان المتمردين فى الجنوب لم ينشطوا الا بعد ان تمكن تشومبى ـ بمعونة الغرب ـ من وضع الثورة الوطنية الكونجولية موضع الدفاع .

لقد عقد **مؤتمر جوبا** فى مارس ١٩٦٥ أثناء رئاسة سر الختم الخليفة والذى شاركت فيه كل الهيئات والاحزاب السياسية فى شمال السودان وجنوبه . ولقد اعتبر المراقبون السياسيون وقتها ان عقد المؤتمر يعد بادرة جادة من حكومة السودان لحل المشكلة حلا سلميا يحفظ للسودان وحدته الوطنية ووحدة اراضيه . ولكن المؤتمر لم يسفر عن نتيجة حاسمة لحل مشكلة الجنوب رغم الدور الذى لعبته الوفود الافريقية التى حضرت المؤتمر تلبية لدعوة حكومة السودان فى ذلك الوقت . ودأبت العناصر الانفصالية فى الجنوب مؤيدة من الاستعمار على تفجير المشكلة من جديد .

وتعود مشكلة الجنوب فى السودان الى ظروف تاريخية لعب الاستعمار البريطانى الدور الرئيسى فى احداثها . فقد صدر فى عام ١٩٣٠ اثناء الاحتلال البريطانى **قانون المناطق المقفولة** الذى يهدف الى فصل الجنوب عن الشمال وتحويله الى قاعدة ثابتة للاستعمار وقد سارت الحكومات السودانية الرجعية على منهج عمل دائما على التمييز بين الشماليين والجنوبيين وخاصة فى الاجور . كما دأب الاستعمار على استخدام الارساليات التبشيرية لاقامة قاعدة للتفرقة الدينية والعنصرية التى عمقت المشكلة . واقام الاستعمار اشكالا ادارية متخلفة كأجهزة الحكم فى الجنوب يكون هدفها المحافظة على الوضع المتخلف فى الجنوب .

ومن المعروف ان مؤتمر جوبا الاول الذى عقد فى عام ١٩٤٧ قد حقق بعض التقارب الملموس فى وجهات النظر بين الشماليين والجنوبيين ، الا ان الاستعمار البريطانى سارع بتشكيل **المجلس الاستشارى** فى عام ١٩٤٨ ، مما افسد نتائج المؤتمر . وقامت الادارة البريطانية بتنظيم مؤتمر جوبا الثانى الذى برز فيه تياران احدهما رجعى بقيادة **بوث ديو** وآخر وطنى قاده **بولين الير** .

وباقتراب موعد اعلان استقلال السودان فجر الاستعمار مشكلة الجنوب ، فكان تمرد أغسطس ١٩٥٥ الدامى . وقد واجهت حكومة السودان فى ذلك الوقت ثم بقيادة **احمد عبود** ، التمرد بشعارات الاخذ بالثأر ومواجهته باستخدام القوة المسلحة واتسعت العمليات العسكرية فى الجنوب حتى ساءت الاحوال . وجدير بالذكر ان حكومة عبود التى اهملت سياسة الاصلاح فى السودان شماله وجنوبه ، سمحت للشركات الاستعمارية ـ والامريكية خاصة ـ بالتنقيب عن المعادن والتفكير فى مشاريع البن والشاى . وسمح للامريكيين باقامة محطة ابحاث **يامبيو** التى اصبحت مركزا لنشاط المعونة الامريكية ومراكز الاستعلامات الامريكية .

ويقول المراقبون السياسيون ان مبعث الخطر فى أحداث الجنوب ليس فى مجرد محاولة الانفصال ولكن فى محاولة المساومة من جانب الدول الغربية وخاصة **الولايات المتحدة** على استقلال السودان وحريته . فقد اعلن سفير أمريكا فى السودان أن حكومته « ستطلب من تشومبى أن يكف عن تأييد الجنوبيين » . كما اعلنت **اثيوبيا** انها « لن تسمح للجنوبيين السودانيين بالنشاط من داخل حدودها ، ولن تمدهم بالعون » . وفى مقابل هذا الموقف الاخير وقع الطرفان ـ السودان واثيوبيا ـ اتفاقا بعدم السماح للاجئين من البلدين بالعمل فى اراضيهما . وقد انسحب هذا القرار على **حركة تحرير ارتيريا** وفرعها فى السودان .

هذا ويراقب الوطنيون الافريقيون والعرب باهتمام شديد تطور الاوضاع فى جنوب السودان الذى سيؤثر الى حد كبير على الاحداث الجارية فى هذه المنطقة .

●

■ سنغافورة

هل ينجح الغرب فى خلق هونج كونج جديدة ؟

يجمع المراقبون على انه بانفصال سنغافورة عن اتحاد ماليزيا تصدع الصرح الذى كانت تبنى عليه الحكومة البريطانية الامال الكبيرة فى تدعيم مركزها فى منطقة جنوب شرق آسيا .

ولقد كان البيان الذى اذاعه كل من **لى كوان** رئيس وزراء سنغافورة **وتنكو عبد الرحمن** رئيس الاتحاد مفاجأة للكثيرين ، وذلك بالرغم من ان الخلافات كانت محتدمة طوال السنتين الماضيتين ـ وهما عمر الاتحاد ـ بين المستعمرتين البريطانيتين السابقتين واللتين استقلتا ليدخلا فى الاتحاد ..

وقد حوى بيان الانفصال عدة نقاط اهمها :

● انفصال سنغافورة عن اتحاد ماليزيا واعلان قيام دولة مستقلة .

● انشاء مجلس دفاع مشترك بين البلدين وعقد معاهدة حول الدفاع الخارجي ، والمساعدات المتبادلة .

● تقدم سنغافورة لحكومة ماليزيا حق الاستمرار في الاحتفاظ بقواعدها والتسهيلات الاخرى التي تستخدمها قواتها العسكرية في سنغافورة .

وبالرغم من ان تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء اتحاد ماليزيا قد اكتفى في بيانه الى الاشارة الى الخلافات «الكثيرة المعقدة» التي صادفت الحكومة المركزية مع حكومة سنغافورة يرى المراقبون السياسيون أن أهم هذه الخلافات هي :

● محاولة الابتلاع الاقتصادى التي كانت تقوم بهـا الملايو لموارد سنغافورة والسيطرة على مصادر مواد الخام .

● عدم اعطاء سنغافورة حق الحكم الذاتي فيما يختص بالشئون الاقتصادية والامن الداخلي .

● السخط المتزايد لدى الشعب في سنغافورة على سياسة الاتحاد في الارتباط ببريطانيا ومخططاتها في المنطقة مما أضر كثيرا بالمصالح الاقتصادية لشعب سنغافورة ، وقد عبرت موجة المظاهرات التى عمت الجزيرة فى العام الماضى وكذلك نتائج الانتخابات فى الجزيرة عن هذا السخط .

زيادة نفوذ حزب العمل الشعبي في داخل الملايو نفسها وهو حزب يسارى بسنغافورة ، بدأ يحسب أصوات ناخبى المنظمة الوطنية الملاوى المتحدة — حزب تنكو عبد الرحمن .

وثمة سبب آخر يضيفه المعلقون الغربيون وهو زيادة العنصر الصينى في الجزيرة والذى تبلغ نسبته اكثر من ٧٥٪ من سكان الجزيرة البالغ عددهم مليون و ٧٠٠ الف ، ويعتقد هؤلاء ان هذا العامل كان وراء حديث تنكو عبدالرحمن حينما



● تنكو عبد الرحمن

قال انه « لم يكن أمامنا سوى أمرين ، أما ان نتخذ اجراءات رادعة ضد حكومة سنغافورة وزعمائها ، او نقطع كل علاقة معها واخترنا الطريق الثانى .. » ويشير بذلك الى احداث الشعب والصدام العنصرى بين سكان سنغافورة والتى اجتاحت المدينة فى العام الماضى .

وثمة سؤال طرحه المراقبون فيما يتعلق بجزر ساراداك وصباح التى ضمت الى اتحاد ماليزيا . وكانت السبب المباشر فى الخلافات الحامية بين اندونيسيا وماليزيا .. وما هو مصير هذه الجزر ؟

فالجارديان البريطانية تقول ان صباح وساراداك ضمتا الى الاتحاد لتكونا أساسا عنصرا مقابلا لسنغافورة والآن وبعد انفصال سنغافورة هل تستمران فى الاتحاد ، خاصة وان الاحزاب المعارضة فى جزر ساراداك طالبت باجراء استفتاء لتقرير المصير بعد انسحاب سنغافورة ..

ومن هنا يبرز دور اندونيسيا ورد فعلها بالنسبة لتلك الاحداث ..

ويلاحظ المراقبون انه فى اعقاب الانفصال حرص المسئولون فى جاكارتا على الترحيب باستقلال سنغافورة الى التأكيد بانه من الاهمية بمكان ان تتحرر سنغافورة من ارتباطاتها العسكرية مع بريطانيا .

ومعروف ان لبريطانيا فى سنغافورة ثلاثة قواعد جنوبية وقاعدة بحرية يرسو فيها اسطول من مائة سفينة وتجميل ٥٠ الف جندى وتتكلف بريطانيا سنويا حوالى ٢٥ مليون جنيه استرلينى .

وتعتبر القواعد العسكرية فى سنغافورة من اهم المقومات التى تقوم عليها خطط بريطانيا العسكرية فى المنطقة ، ولذا كان مصير هذه القواعد من القضية التى شغلت اذهان المقيمين فى داوننج ستريت . وتقول الصحف البريطانية ان الحكومة شرعت بالفعل فى دراسة عاجلة لاعادة النظـر فى الخطط السياسية العسكرية فى الشرق الاقصى نتيجة استقلال سنغافورة ، كما كتب كريستوفر جونسون المعلق السياسى فى جريدة الفاينانشيال تايمز البريطانية «انه يدور بخلد واضعى الخطط فى بريطانيا المختصين بشئون الدفاع ان الموقف السياسى فى سنغافورة قد يعنى ان على القواعد البريطانية ان تنتقل فى الاعوام القليلة القادمة الى مقر آخر من الجائز أن يكون غربى استراليا » .

وقد جاءت تصريحات وزير خارجية سنغافورة لتزيد من هذا الاحساس اذ صرح بان حكومته لن تسمح لبريطانيا باطلاق يدها فى استخدام قواعدها فى الجزيرة لصالح حلف جنوب شرق آسيا وان سنغافورة ستعيد بحث اتفاقيتها الدفاعية مع بريطانيا .

واخطر ما تخشاه الدوائر السياسية فى بريطانيا وماليزيا ان تتجه سنغافورة بعد الاستقلال الى تدعيم علاقاتها مع اندونيسيا وخاصة ان هناك علاقات تجارية قديمة كما ان تصريحات لى كوان رئيس وزراء سنغافورة قد عبرت عن صراع دائر بالفعل فى عقله بين الابقاء على القواعد البريطانية وبين رغبته فى تحسين العلاقات مع اندونيسيا من اجل اعادة العلاقات التجارية . ويساند هذا الاتجاه الاخير جماهير الشعب فى سنغافورة .. كما جاء فى صحيفة الساندای تايمز احتمال اتجاه لى كوان الى التبادل التجارى مع الصين ويؤكد هذا الاتجاه تصريحه باعادة فتح فرع سنغافورة لبنك الشعب الصينى الذى سبق ان اغلقته ماليزيا ، فى نفس الوقت الذى تجمدت فيه حركة التجارة مع الملايو على اثر

القيود التى فرضت على استيراد ١٨٥ سلعة اساسية مثل النسيج والاطارات والمواد الغذائية .

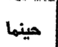
ويجمع المراقبون ان انفصال سنغافورة قد اثار اهتمام وذعر المسئولين فى واشنطن بدرجة لا تقل عن لندن ويرى هؤلاء ان ثمة اعتقاد واسع الانتشار فى وزارة الدفاع الامريكية بأن تأزم الوضع بالنسبة لبريطانيا فى المنطقة سيضعف الى حد كبير مركز امريكا العسكرى فى المنطقة وخاصة فى فيتنام، اذ ان التعزيزات البريطانية فى المنطقة كانت تعتبر بمثابة عامل مساعد للعمليات الامريكية فى فيتنام .

وكانت تعليقات الصحف الغربية تعكس الذعر والفزع لما قد يترتب على الانفصال الا انها فى الاونة الاخيرة بدأت تعبر عن املها فى ان يؤدى الانفصال الى تحسين العلاقات مع ماليزيا وتدعيمها ، والى تحويل سنغافورة الى هونجكونج ثانية .

●

■ **باكستان**

طريق اللاعودة



وقف الرئيس الباكستانى أيوب خان أمام اجهزة التليفزيون ليعلن « ان باكستان تتطلع الى اصدقاء لا الى سادة وانه فى الوقت الذى تكافح فيه الدول فى سبيل حريتها لتظفر بالتنمية فانها لن تسعى الى الظفر بالتنمية مقابل التضحية بالحرية .. » ولقد أجمع المراقبون السياسيون على أن الرئيس الباكستانى — وهو يعنى بحديثه محاولات الضغط التى تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية — يرسم لباكستان آفاقا قد تختلف جذريا عن الظروف التى عاشتها تلك البلد الاسيوى فى الثلاث عشرة سنة الماضية منذ الحصول على الاستقلال .

وحديث الرئيس الباكستانى جاء فى اعقاب القرار بتأجيل اجتماع الدول الغربية المشتركة فى تقديم قرض للباكستان تقدر قيمته بحوالى ٤٣١ مليون دولار وذلك للمساهمة فى الخطة الخمسية الثالثة التى تعقد عليها الباكستان آمالا عريضة ، ولم يكن سرا ان امريكا كانت وراء التأجيل بحجة ان الكونجرس الامريكى لم يعتمد بعد مشروع المعونة الخارجية .

وتشير تعليقات الصحف الانجليزية نفسها ان السبب وراء هذا التأجيل هو غضب البيت الابيض على السياسة التى تنتهجها باكستان فى التقارب من الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز وتقدم هذه الصحف بعض المظاهر التى حدثت اخيرا وجعلت امريكا تتخذ هذا الموقف .

● حضور الرئيس ايوب خان مؤتمر القمة الصغير الذى عقد فى القاهرة بعد تأجيل المؤتمر الاسيوى الافريقى وحضره الرؤساء عبد الناصر وشواين لاى وسوكارنو .



● **أيوب خان**

● المشاعر المعادية لامريكا والغرب والتى تفيض بها اعمدة الصحف الباكستانية .

● موقف باكستان من مشكلة فيتنام ورفضها ارسال قوات الى هناك باعتبارها عضوا فى حلف جنوب شرق آسيا .

وتقول هذه الصحف ان امريكا بدات تحس بالقلق من سياسة الباكستان منذ اكثر من عام ولكن — وكما تقول **الايكونومست** — لم يكن جونسون قد قرر بعد ان يستخدم العصا فى تاديب باكستان المارقة .

وتخشى بعض الدوائر السياسية فى الغرب ان يؤدى هذا الموقف الاخير من جانب امريكا فى تأجيل تقديم المعونة لباكستان الى رد فعل من جانب المسئولين هناك قد لا يقل عن رد الفعل الذى احدثه انسحاب البنك الدولى — تحت ضغط امريكا — من تمويل عملية السد العالى .

ويشير هؤلاء الى المظاهرات الصاخبة التى عمت باكستان وترددت فيها شعارات تطالب بالخروج من الاحلاف العسكرية وبرفض المساعدات الامريكية،كذلك الاصرار من جانب المسئولين فى كراتشى على انتهاج السياسة المستقلة فى انشاء علاقات ود وصداقة مع جيرانهم « بغض النظر عن اى خلافات عقائدية ».

ولقد تمثل رد الفعل الرئيسى فى :

● اجتماع أيوب خان برجال الصناعة والاعمال فى باكستان لبحث تعبئة الموارد القومية فى البلاد من اجل مواجهة الموقف.

● اجراء مباحثات مع الاتحاد السوفيتى للحصول على قرض يبلغ ٢٠٠ مليون دولار .

ويقول المراقبون ان الحادث الاخير قد فجر الموقف الذى ظل يتأزم بين الولايات المتحدة وباكستان خلال العامين الماضيين وان العوامل الحقيقية التى دفعت باكستان الى هذه السياسة جاءت نتيجة حقيقتين عبرت عنها الصحف الباكستانية .

● الاحساس من جانب الشعب الباكستانى بالمرارة نتيجة موقف أمريكا والغرب بشكل عام من مشكلة كشمير، ففى الوقت الذى كانت تعلن فيه امريكا بالقول تأييدها لباكستان كانت تزود الهند بالاسلحة مما جعل المسئولين فى كراتشى يدركون حقيقة أن الغرب يريد الابقاء على تلك المشكلة بدون حل حقيقى ليظل باب المساومة له مفتوحا سواء بالنسبة للهند او الباكستان .

● فشل المساعدات الغربية فى اجراء بناء اقتصادى حقيقى فى باكستان نتيجة الشرط التى ترتبط بهذه المعونات ، ويرى الباكستانيون ان أمامهم فى هذا الصدد تجارب ناجحة لبلدان اخرى استطاعت بسياسة مستقلة ايجابية ان تبنى اقتصادا ناميا مثل الجمهورية العربية المتحدة .

ولذا يعتقد المراقبون ان الازمة المتفاقمة حاليا بين باكستان والولايات المتحدة الامريكية ليست من النوع الطارىء بل انها قد تؤدى مثلما قال الهيرالدتريبيون الامريكية الى « طريق اللاعودة » بالنسبة لامريكا والغرب .

●

■ **فيتنام**

قرأشات أمريكا ونار فيتنام المتوهجة

أعلن ليندون جونسون عن زيادة عدد القوات الامريكية المحاربة فى فيتنام الجنوبية — بالتدريج — الى ١٢٥ الف جندى على أن تصل الى ٢٠٠ الف جندى او اكثر قبل نهاية العام الحالى . كما تقرر زيادة عدد قوات الاحتياط فى الجيش الامريكى من ١٧ الف جندى الى ٣٥ الفا . وبهذا تبلغ قوات الجيش الامريكى ٣ ملايين جندى لاول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة . وتقول صحيفة الجارديان البريطانية « لقد حققت حرب فيتنام مكاسب هائلة للاقتصاد الامريكى ، ويؤيد رجال الشركات الامريكية سياسة جونسون لان الحرب تخلق طلبا على الاسلحة والمعدات الحربية كما ان وزارات التجارة والخزانة والعمل تشعر برضى حقيقى ازاء ظاهرة زيادة الطلب على الاسلحة » .

ويقول مراسل النيوزويك فى فيتنام الجنوبية «لقد اصبحنا نهتم اليوم بقتل قوات الفيت كونج، ولم نعد نهتم بكسب الاصدقاء رغم اننا نود ذلك اذا اراد شعب فيتنام اقامة علاقات طيبة معنا » . وكانت خطة وزارة الدفاع الامريكية تعمل وفق خط عام يقول « يجب ان نكسب الحرب فى فيتنام عن طريق الفيتناميين » . لكن النيوزويك اوضحت ان حرب الفيتنام « تدور اليوم بين فيتناميين وامريكيين » . وتقضى استراتيجية الخطة العسكرية الجديدة الامريكية العمل على خلال اقامة خمس جيوب ساحلية كبيرة تمتد على طول الف ميل على الساحل من مدينة هوى فى الشمال حتى سايجون فى الجنوب . وجاء فى النيوزويك « يتزايد عدد القرى والمناطق التى تقوم القوات الامريكية بحرقها عن كاملها خوفا من قوات الفيت كونج . ويذهب عدد كبير من الرجال والنساء والاطفال ضحية لهذه الاعمال » .

ورغم هذه الحشود العسكرية الامريكية الضخمة الا ان المسئولين الامريكيين لم يكونوا اكثر تشاؤما فى اى وقت مضى فى فيتنام عما هم عليه الان . فقد صرح ليندون جونسون رئيس الولايات المتحدة انه يتوقع « أياما مظلمة فى الحرب الفيتنامية » . كما تقول التقارير الواردة من سايجون «ان الروح المعنوية لقوات حكومة فيتنام الجنوبية فى حالة سيئة وخاصة بعد فرار عدة فرق جنوبية بكاملها وانتقال بعضها باسلحتها الى جانب « الفيت كونج » . كما تقفز عدد كبير من جنود الحكومة من السفينة التى كانت تقلهم الى وحداتهم المحاربة فغرق كثير منهم » . ومن واشنطن ان بعض الجنود الامريكيين قاموا « بحرق بطاقاتهم العسكرية، تهربا من الذهاب الى فيتنام الجنوبية » رغم ان ذلك يعرضهم للمحاكمة العسكرية باعتبارهم هاربين من الجندية وتقدر وزارة الدفاع الامريكية نفسها خسائر امريكا فى الفيتنام حتى الان بحوالى ١٠٠٠ قتيل و ٣٠٠٠ جريح . واعلنت حكومة فيتنام الشمالية « ان مجموع الطائرات الامريكية التى اسقطتها مدفعية فيتنام الشمالية خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة قد بلغ ٤٧٢ طائرة » . وقد تزايدت فى الاونة الاخيرة انباء الهجمات التى تشنها قوات جبهة التحرير الوطنى على المعسكرات والتجمعات الامريكية والحكومية . ويتوقع العسكريون الامريكيون ان يشن الوطنيون « هجمات شديدة » فى موسم الامطار «حيث انهم متمرسون على القتال فى ظل سقوط الامطار».



● روبرت ماكنمارا

ووصف روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي خطط قوات التحرير على انها « حرجة للغاية » واضاف « انهـــا تشن هجومها وتتملص بسرعة وتختفي » بينما وصفت هانوي تعزيز الولايات المتحدة لقواتها وزيادة عدد جنودها بأنها «فراشات تحوم حول النار الموجهة لتلقي حتفها فيها » .

وتسيطر قوات جبهة التحرير الوطني على جميع المناطق الريفية تقريبا . وتشتد هجماتها على المدن الرئيسية والقواعد الامريكية الى حد تهديد العاصمة من مسافة اميال قليلة. وتقول صحيفة **الايكونوميست البريطانية** « ان الامريكيين يواجهـون تحديا حقيقيا . فبالاضافة الى قوات جبهة التحرير ، فشعب فيتنام الجنوبية نفسه غير مقتنع بوجود القوات الامريكية ». وتضيف **الاوبزرفر البريطانية** انه « ليس امام الامريكيين سوى طريقين : اما التسليم وتكرار هزيمة **ديان بيان فو** ، واما ان تشن حربا شاملة ضد فيتنام الشمالية والصين الشعبية ». كما يعتقد المراقبون الغربيون ان امريكا « تسعى — بأية طريقة — لان تمد الحرب من فيتنام الى **لاوس** بحيث تجعـل منها رأس جسر لإمداداتها الى جنوب الفيتنام » . ويدللون على ذلك بتهديد المسئولين الامريكيين « بشن عمليات جوية وارضية على قوات **الباثيت لاو** الوطنية » بحجة « ان بعض الامدادات التي تصل لقوات التحرير الفيتنامية ، تصل من طريق شيرولايس» . وتقول صحيفة **النيويورك هيرالد تريبيون الامريكية** ان الولايات المتحدة تواجه « مأزقا حرجا في فيتنام. فسوف يؤدي فشل امريكا في الحرب ، الى صعوبة تنفيـذ التزاماتها تجاه اصدقائها في المنطقة . وان هذه الصعوبة سوف تمتد لتواجه امريكا في اماكن اخـرى كثيرة ، ممـا سيؤدي الى كارثة ، منها ان يفقد امريكا مركزها في الباسيفيك وقد يترتب على ذلك حدوث تغييرات في نظم الحكم في كل من **اليابان والفلبين وفرموزا وكوريا الجنوبيـة** » . وتضيف الصحيفة « انه لو لحقت بأمريكا الهزيمة فسوف ينظر الى جونسون على انه الرجل الذي لا يمكن ان يوثق به » .

وفي الوقت الذي ينصح فيه بعض المسئولين الامريكيين جونسون بالاستمرار في الحرب ومد نطاقها ، قامت عـــدة مظاهرات في كل من **نيويورك وواشنطن** اجتمعت بعضهـا امام مبنى الكابيتول احتجاجا على السياسة الامريكية وقام البوليس باعتقال ٣٠٠ شخص منهم . كما اصـدر **الحزب الديمقراطي الحر** في المسيسيبي (وهي منظمة تدعو للحقوق المدنية) بيانا دعا فيه الزنوج في القـوات الامريكيـة الى « الاضراب عن الطعام بدلا من القتال في فيتنام » .

وقد شهد الشهر الماضي عدة « محاولات للسلام » كان آخرها اتفاق شاستري رئيس وزراء **الهند** وتيتو رئيس جمهورية **يوغوسلافيا** ، على ان يتولى **جمـال عبـد الناصر** رئيـس **الجمهورية العربية المتحدة** الاتصال بحكومتي **بكين** وهانوي لمعرفة الاسس التي تقدمها الحكومتان لتسوية مشكلة فيتنام، وحددت **القاهرة** منهجها في الاتصال بجميع عناصر الازمة على الوجه التالي « (١) يجب ان تتأكد ان هناك فرصة حقيقيـة لجهود السلام على اساس العدل . (٢) ضرورة وضـع الحقائق والمبادىء موضع الاحترام » .كما بعث **قوامي نكروما** رئيس جمهورية **غانا** برسالتين الى جونسون حول ازمة فيتنام وارسل مبعوثا شخصيا الى كل من بكين وواشنطن وبلجراد. ومن الملاحظ ان معظم رؤساء دول الحياد وعدم الانحيـاز قد طالبوا بوقف الغارات الجوية الامريكية على فيتنـام الشمالية ، كما تعددت مقابلات مبعوثي **جونسون وويلسون** رئيس وزراء **بريطانيا وديجول** رئيس جمهـورية **فرنسـا** مع المسئولين السوفيت والصينيين والفيتناميين .

■ اليونان

الهتاف للديمقراطية يصبح مطالبة بالجمهورية

برغم ان تكليف الملك **لجورج نوفاس** وهـو من اقطاب حزب (اتحاد الوسط) ، بتأليف الوزارة عقب استقالة باباندريو ، قد انتهى بفشل نوفاس في الحصول على الاغلبية القانونية اللازمة لاستمراره في الحكم ،وذلك بسبب معارضة اغلبية الحزب الملتفة حول باباندريو له ، الا ان عملية نوفاس هذه ، قد ترتب عنها على كل حال ،ولصالح الملك ، انسلاخ ٢١ نائبا من اتحاد الوسط ايدوا نوفاس .

واذا كان **ستيفان ستيفانوبولوس** الذي كلفه الملك بتأليف الوزارة بعد سقوط نوفاس وهو من اقطاب حزب اتحـاد الوسط ايضا ، قد رفض تشكيل وزارة جديدة بسـبب ان امتنعت اغلبية الحزب الملتفة حول باباندريو ، تأييده ، الا ان عملية ستيفانوبولوس هذه قد ترتب عنها ، لصـالح الملك ايضا انسلاخ ٢٦ نائبا جديدا من اتحاد الوسط الذين التفوا حول ستيفانوبولوس .

وبذا يصبح مجموع نواب اتحاد الوسط الذين انفصلوا عن باباندريو في مدة خمسة وعشرين يوما هو : ٤٧ نائبا . واذا كان قد تبقى له بسبب ذلك حتى الان ، ١٢٦ نائبا مـن نواب حزبه وهو عدد اقل من النسبة المطلوبة لاحـراز الاغلبية في البرلمان وهي ١٥١ نائبا ، الا ان هذا العدد الذي يلتف حوله يجعله حتى الان الزعيم الوحيد الحاصل على اكبر نسبة من التأييد في البرلمان . يليه مباشرة **حزب الاتحـاد الراديكالي** اليميني وله ١٠٥ نائبا .

ويرى بعض المعلقين السيـاسيين ان تكليف **ايليـاس تسيريموكوس** — وهو من اقطاب **حزب اتحاد الوسط** ،المنشقين على باباندريو — بتأليف وزارة جديدة ليس الا حلقة مـن خطة يستخدمها الملك لتفتيت وتحطيم حزب باباندريو وهو القوة الحقيقية التي كانت تواجهه باغلبيتها البرلمانية (١٧٣ من ٣٠٠ مقعد) والقادرة على اسقاط اية حكومة يختار هو رئيسها ، الا انهم يتساءلون عن عدد النواب الجدد الذين يمكن ان ينفضوا من حول باباندريو تأييـدا لتسيريموكوس خاصة بعد ان اعلن ساقاس باباوليتيس زعيم احدى شـعب الحزب قطع صلته بباباندريو .

ويرجح عدد من المراقبين ، ان الملك لن يقبل عـودة باباندريو الى الحكم لاسباب اهمها :

● ستبدو هزيمة سياسية واضحة للملكية و « **للديموقراطية المتوجة** » اليونانية ، التي تمنح الملك سلطات اوسع مـن سلطات رئيس الوزراء .

● انها تعني تطهير الجيش من الجناح اليميني الفاشي والذي يعتمد عليه الملك في مواجهة القوى اليسارية الشعبية.

● انها تحول دون دعم الروابط بشكل اكبر بين اليونان وقبرص من ناحية وبين حلف الاطلنطي من ناحية اخـرى . خاصة وقد ثبت ان حركة « **اسبيـيدا** » التي اتهم ابن باباندريو بالانضمام اليها تطالب بانسحاب اليونان من حلف شمال الاطلنطي .

● ان عودة باباندريو ستزيد من نفوذ العناصر الداعية

الى حياد اليونان ، الامر الذى اثار ويثير اشد الانزعاج لدى الامريكيين الذين يؤيدون الملك خصوصا بعد تأييد باباندريو لمكاريوس « المحايد » وانشائه علاقات طيبة بين اليونان وبين بلغاريا ويوغوسلافيا الشيوعيتين ، ووقوف الصحف اليونانية الى جانب فرنسا فى اجراءاتها المناوئة لامريكا .

● نظرة باباندريو للشيوعيين واساليبه فى مكافحتهم لم تعد محل رضاء الملك واليمينيين المتطرفين ، وحتى اليمين داخل حزب اتحاد الوسط نفسه . فرغم ان باباندريو قد صرح أخيرا بأنه « يعتزم عن طريق التعليم القضاء على الشيوعية » . الا ان النواب اليمينيين داخل حزب اتحاد الوسط يرون فيه «كيرينسكى جديد » ، ورجل لا يعتقد بان الشيوعية عبارة تمثل مؤامرة منظمة يجب مواجهتها باساليب القمع المباشرة . ذلك ان باباندريو يصر على الاعتقاد بأن الشيوعية عبارة عن احتجاج اجتماعى منظم ضد الظلم الاقتصادى وانها ستذوى بمجرد القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية ويرى خصوم باباندريو داخل الحزب ، ان هذا الفهم لم يسىء الى برنامج الحزب الاقتصادى فحسب ، بل افسح المجال امام نشوء اخطار جمة على الامن القومى . ودللوا على ذلك بأن اصوات اليسار والشيوعيين قد زادت بعد وصول باباندريو للسلطة الى ٣٣٪ من مجموع الاصوات ، وهى نسبة لم يسبق لهم ان توصلوا اليها من قبل .

ويرى المراقبون من ناحية اخرى ان باباندريو سيصر على العودة الى الحكم وان كان سيقدم بعض التنازلات الى الملك وتتمثل فى ترك الحرية للقصر الملكى فى اختيار وزير جديد للدفاع، على ان يكون ذلك آخر تنازل يقدمه باباندريو ، فاما ان يستجيب الملك لمطالبه او يجرى انتخابات جديدة .

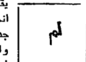
ولما كان الملك قد اصر على ان اجراء انتخابات فى الظروف الحالية امر مستحيل لانه فى غير صالحه ، ورغم ان باباندريو لم يعد يطالب باجراء الانتخابات بنفس الالحاح الذى بدا منه فى بداية الازمة بسبب خوفه من ان تؤدى الانتخابات الى تشجيع بعض النواب الذين يخشون خوض معركة انتخابية اخرى على التمرد عليه ، وبسبب خوفه ايضا من ان تصبح الانتخابات استفتاء على الملكية وهو ليس من المعادين للملكية كنظام .

غير انه لما كان الملك قد اصر حتى الان على رفض اسناد الوزارة الى باباندريو لذا يتوقع المراقبون ان يدعو الملك جميع الاحزاب السياسية — عدا باباندريو والحزب الديموقراطى المتحد اليسارى — لتشكيل حكومة ائتلافية، على اساس اقناع الـ ٤٧ نائبا من اتحاد الوسط الذين انشقوا عن باباندريو بضم اصواتهم الى نواب حزب الاتحاد الراديكالى (اليمينى) ويبلغوا الان ٩٩ نائبا الى نواب الحزب التقدمى (اليمينى) الـ ١٠ لتشكيل اغلبية قوامها ١٥٦ وهى تزيد على النصاب المطلوب ، ولكن المشكلة سوف تقوم على رياسة الائتلاف ، ومن المحتمل ان يكلف الملك مرشحا غير سياسى يتولى رئاسته ومن بين الاسماء التى تتردد فى هذا الصدد زينوفون زولوتاس ، محافظ بنك اليونان . وديمتريوس كيوسويولوس المدير العام السابق فى المحكمة العليا والذى تراس الوزارة من قبل سنة ١٩٥٢ .

كما انه اذا كان باباندريو قد اعلن فى بداية الازمة « نحن لا نهدف الى تغيير فى نظام الحكم » بينما صرح اخيرا بان « رفض مطالبه لن يؤدى الى اثارة قضية العرش فحسب، بل يمكن ان يؤدى الى تشكيل جبهة شعبية من حزبه (اتحاد الوسط) ومن العناصر اليسارية فى البلاد » ، فان كثيرا من المراقبين يتساءلون عما اذا كان باباندريو جادا حقا فى تكوين تلك الجبهة وهو الذى عرف بمعارضته — حتى بعد استقالته — لاى نوع من انواع التحالف ووحدة العمل مع اليسار .

■ **بريطانيا**

زعيم جديد للمحافظين ونبوءة لديجول



لم يقتصر الاهتمام بالمعركة التى دارت فى انجلترا فى اوائل هذا الشهر لاختيار رئيس جديد لحزب المحافظين على اصحاب السلطة والنفوذ فى الحزب من «اللوردات وخريجى ايتون » ، بل اهتمت بها كل الاوساط السياسية داخل انجلترا وخارجها ..

فالحكومة العمالية ذات الاغلبية « المرتعدة » تواجه مشاكل كثيرة ومعقدة سواء فى المجال الخارجى ، أو فى المجال الداخلى وخاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى فى بريطانيا ، والوعود التى قطعها ويلسون على المشاكل الاساسية فى المسألة يوم الاولى لحكم العمال ازدادت تعقيدا بعد أن مضى اكثر من ٣٠٠ يوم ، ولقد اوضحت مناقشات الميزانية الاخيرة أن بريطانيا وصلت الى وضع اقتصادى اكثر سوءا عما كانت عليه ، الامر الذى دفع الحكومة الى تخفيض قيمة العملة ..

وكان من الطبيعى ان يحاول المحافظون — الذين استمر حكمهم لانجلترا اكثر من خمسة آلاف يوم قبل الحكومة العمالية الاخيرة — تنظيم صفوفهم والاستعداد لانتخابات قادمة قد تعقد فى الخريف القادم .. واقدم **سير اليك هيوم** على الخطوة الاولى حينما اعلن تخليه عن زعامة الحزب واخلاء الطريق لقيادات اكثر شبابا واكثر حسما تستطيع مواجهة حكومة **ويلسون** وتصدى لهذه المسئولية اثنان ينتميان الى جيل جديد من ساسة مابعد الحرب ..

ويجمع المراقبون ان الفرق بين **ادوارد هيث** الزعيم الجديد الذى اختاره الحزب وبين **ريجنالد مولدنج** الذى اضطر بعد الجولة الاولى للتخلى عن منافسة هيث ليس فرقا جوهريا .. فالاثنان ممن نادوا بضرورة تجديد شباب الحزب واعادة الحيوية له وذلك عن طريق رسم سياسة جريئة غير ملتزمة باطار التفكير المحافظ ..

والذين تابعوا المناقشات التى دارت فى حزب المحافظين قبل معركة اختيار الرئيس الجديد يلاحظون سيادة منهج جيل « الشبان » الذين يعبرون عن مبادىء المحافظين بعبارات حديثة واكثر تجاوبا لاسلوب التفكير الحديث ..

فهناك اتجاه يطالب بالتخلى عن التزامات بريطانيا فيما وراء البحار .

واتجاه آخر طالب باستقلال أكبر عن واشنطن ، بينما وضح ان عددا من شبان الحزب يتطلعون عبر القناة باعجاب لتجربة **شارل ديجول** .

ويقول المراقبون ان انتخابات المحافظين دارت هذه المرة بعيدا الى حد ما عن « الصفوة المختارة » التى كانت تقرر كل شىء فى الحزب وربما يعود ذلك الى فشل هيوم الذى اختارته تلك الصفوة عام ١٩٦٣ والاحساس المتزايد بالحاجة الشديدة الى تغيير يقنع الناخب البريطانى بانه اذا صوت للمحافظين فى اى انتخابات قادمة فسيجد طرازا جديدا من الساسة يختلف عن هيوم وماكميلان ..

ولقد شهد حزب المحافظين قبل انتخابات رئيسه الجديد انقساما خطيرا يعزو اليه الكثيرون السبب فى فشل الحزب فى الانتخابات الاخيرة وكان السؤال المطروح امام الاعضاء هو من الذى يستطيع توحيد صفوف الحزب ؟ .

وجاء اختيار ادوارد هيث واستبعاد مودلنج ليؤكد عدة حقائق :

● الاتجاه المتزايد لدى المحافظين بان مستقبل بريطانيا داخل أوربا ، فمن ابرز المعارك التى خاضها هيث هو الدور الذى لعبه فى مفاوضات السوق المشتركة التى دارت فى بروكسل وذلك قبل ان يغلق شارل ديجول الباب فى وجه ماكميلان

● التأكيد بأن أشد ماتحتاج اليه بريطانيا هو اصلاح أوضاع الداخل .. فادوارد هيث الذى قاد معركة الغاء تثبيت سعر اعادة البيع ، والذى عمل وزيرا للعمل والصناعة والتجارة مع ماكميلان يولى اهتماما كبيرا لمواجهة التضخم والعجز فى الميزان التجارى اكثر من الاهتمام بماليزيا وعدن .

ويرى كثير من المعلقين السياسيين ان على مستر ويلسون ان يهتم اكثر بأن يكون للعمال خطوطا واضحة فى السياسة الخارجية والداخلية وخاصة وان هيث كما عبرت **الايكونومست** « رجل التغيير الحاسم » فى وقت يسيطر فيه على الاحزاب السياسية فى بريطانيا بدرجة كبيرة رجال لايميلون الى التغيير » ، خاصة وان الناخبين فى الوسط والغير منحازين الى حزب معين ، وهم دائما العامل الحاسم فى النتيجة ، قد سيطر عليهم شعور باليأس وخيبة الامل بعد أن فشل الحزبان — العمال والمحافظون — فى تقديم جديد متميز لمعالجة مشاكلهم ، وبغض النظر عن اللون السياسى ؛ وبسبب صعوبة الاختيار بين حزبين لاتوجد خلافات رئيسية فى برامجهما ، فقد يستهوى هذا الناخب قائد شاب ووجه جديد من امثال هيث .

وقد اوردت « لوموند » الفرنسية كلمات لديجول رددها عقب محادثات بروكسل منذ عامين حين قال لبعض اصدقائه « ان حكم العمال لبريطانيا سيكون لفترة قصيرة تنتهى بالفشل ثم يعود المحافظون مرة اخرى للحكم يتزعمهم **هيث** الذى سيضم بريطانيا الى الوحدة الاوربية . »

فهل ستتحقق نبوءة ديجول ؟

●

■ **المانيا الغربية**

عملاق اقتصادى وقزم سياسى

يجمع المراقبون السياسيون على ان المعركة الانتخابية التى سوف تبدأ فى المانيا الغربية فى ١٩ سبتمبر الحالى ستكون اعنف معركة انتخابية جرت فى المانيا الغربية منذ قيامها فى سبتمبر ١٩٤٩ . ذلك انه اذا كانت المعارك الانتخابية الاربع الماضية قد انتهت جميعا بفوز **الحزب الديموقراطى المسيحى** الذى كان يخضع حينذاك لقيادة **كونراد اديناور** المستشار السابق لحكومة **بون** ، فان وضع الحزب هذه المرة وتحت قيادة **لودفيج ايرهارد** المستشار الحالى لحكومة المانيا الغربية ، اصبح مهددا تهديدا بالغ الخطورة من منافسة **الحزب الاشتراكى الديموقراطى** الذى يتزعمه **ويلى برانت** عمدة برلين الغربية .

ورغم حدة التنافس بين الحزبين ، فان السياسة الخارجية لكليهما متماثلة فى اساسياتها . فقد أعلن **الحزب الاشتراكى الديموقراطى** فى مؤتمره الذى انعقد بالقرب من بون فى ابريل الماضى انه يستهدف بالنسبة للمرحلة المقبلة : توحيد شطرى المانيا ، وتحرير المانيا من قوات الاحتلال على أساس انسحاب جزئى للقوات الغربية والسوفيتية وليس انسحابا كاملا ، ونشر العدالة الاجتماعية والمبادىء الاشتراكية ، والتقارب مع السوفييت واجراء مفاوضات مباشرة معهم ، ويؤيد تبادل العلاقات السياسية مع اسرائيل ، كما اعتبر **حزب الاحرار الديموقراطيين** ثالث الاحزاب الكبرى فى مؤتمره فى فرانكفورت : أن الحزب يؤيد بقاء قوات الاحتلال الامريكية فى المانيا خشية اى هجوم سوفيتى عليها كذلك يؤيد تدخل أمريكا فى الحرب الناشبة فى جنوب شرقى آسيا . وان كان الحزب قد طالب باقامة علاقات سياسية بين بون ودول الكتلة الشرقية .

ويرى بعض المراقبين ان **الحزب الوطنى الديموقراطى** الذى تكون هذا العام باقليم وستفاليا قد ذهب بعيدا فى الشطط عندما أعلن الدكتور **ابيليار** احد الناطقين باسمه ، أن الحزب يستهدف ضم اجزاء من بولنده والاتحاد السوفيتى والنمسا وبلجيكا وهولنده ولوكسمبرج الى المانيا وانه لا ينبغى الحط من شأن ادولف هتلر لانه كان ضحية الخيانة .

وقد تركز الصراع بين الحزبين الرئيسيين حول المشاكل الداخلية . ولكى يفوت **لودفيج ايرهارد** على المعارضة استغلال نواقص الوضع الداخلى عنده ، عمد فى الفترة الاخيرة الى اتخاذ خطوات ايجابية فى سبيل خفض اسعار منتجات المؤسسات الاقتصادية الكبرى خصوصا الاستهلاكية منها ، وبدأ بتأميم بعض الصناعات الثقيلة وطلب من زميله وصديقه كروب طرح اسهم مصانع كروب فى السوق كخطوة يحصل بها على بعض الاصوات التى تطالب بتأميم كامل للصناعات الثقيلة التى تدخل فى الانتاج الحربى .

الا انه برغم الجهود التى بذلها ايرهارد وبينلها فى الفترة الحالية ، يرجح عدد كبير من المراقبين احتمال فوز الحزب الاشتراكى الديموقراطى وويلى برانت على خصومهم لعدة اسباب :

● ان الحزب الديموقراطى المسيحى يدخل الانتخابات وعوامل الانقسام والتفتت تسرى فى صفوفه واقصى ماتوصل اليه المسئولون فى مؤتمر الحزب بدسلدورف هو الحيلولة دون ظهور خلافاته الداخلية بصورة علنية صارخة .

● تدهور الوضع الدولى للجمهورية الاتحادية اثناء حكم هذا الحزب ومساهمة ايرهارد الواضحة فى هذا التدهور . وقد اوجز ويلى برانت هذا الوضع حين قال من الجمهورية الاتحادية « انها اصبحت عملاقا اقتصاديا ولكنها ظلت قزما سياسيا » . ولذا فان جانبا من الراى العام يرى هذا الحزب مسئولا عن ضياع هيبة المانيا التى جاهدت فى الوصول اليها خلال سنوات ما بعد الحرب .

● قدم الحزب الديموقراطى المسيحى اكثر من دليل طوال فترة حكمه السابقة على سيطرة الولايات المتحدة على

بلاده وهو ما لم يعد يرضاه جانب هام من الرأى العام الالمانى .

● ان مرحلة الرخاء التى وجدت بالمانيا طوال الفترة السابقة تواجهها منذ مدة بعض المصاعب بعد ازمة السوق الاوربية المشتركة وعدم انسجام العلاقات السياسية بين ايرهارد وديجول . ويتحمل لودفيج ايرهارد جانبا هاما من المسئولية فى هذا الصدد فبالاضافة لاعتراضه الواضح على خط ديجول الاقتصادى المستهدف توجيه السوق الاوربية المشتركة لخدمة مصالح النزوع الاوربى الاستقلالى عن الولايات المتحدة كان وزير خارجيته جيرهارد شرويدر عمد الى توسيع شقة الخلاف الفرنسى الالمانى باتباعه لخط خارجى يقوم على تحريك السياسة الالمانية من مواقع التعاون الالمانى — الفرنسى الى مواقع التعاون الالمانى — الامريكى .

● على الرغم من ميول ويلى براندت وتأييده لاسرائيل الا انه يعد بنجاح لاستغلال خطأ ايرهارد فى الاسلوب الذى اتبع بازاء التبادل السياسى ، وما ترتب عليه من تلكؤ اسرائيل فى تبادل السفراء .

● ان البرلمان الاخير الذى سيطر فيه الديموقراطيين المسيحيين وافق على الكثير من قوانين الطوارىء التى تقيد الحريات الاساسية لملايين المواطنين ، ورفض وضع المشاكل التعليمية ، التى تظاهر بسببها عشرات الالوف من الطلبة واساتذتهم فى جدول اعماله ، مما سيؤثر على مركز الحزب الجماهيرى فى المعركة .

● ان الحزب الاشتراكى الديموقراطى قد حقق فوزا ملحوظا فى الانتخابات الفرعية والاقليمية . وتدعم مركزه بشكل خاص بعد تمكن حزب العمال فى بريطانيا من الوصول الى الحكم فى اكتوبر الماضى وانهاء حكم المحافظين هناك . كذلك فان سياسة ديجول تجاه السوق الاوربية المشتركة تتفق كثيرا مع منهج الحزب الاشتراكى الديموقراطى فى نفس الوقت الذى تتجه فيه الى تحطيم الحزب الديموقراطى المسيحى الاميل للخضوع لسيطرة الولايات المتحدة .

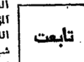
● ان لودفيج ايرهارد قد واجه فى الفترة الاخيرة هجوما عنيفا من مجموعة الكتاب الالمان « اليساريين » الذين قالوا فى كتاب اصدروه ان الحزب الديموقراطى المسيحى قد ظل فى الحكم سنوات طويلة وان الوقت قد حان لاعطاء فرصة لحزب اشتراكى يتولى مسئولية الحكم ويتجه بالبلاد اتجاها اشتراكيا .

على أن عددا من المراقبين يرون ، انه اذا كان الحزب الديموقراطى المسيحى قد ارتكب فعلا عددا من الاخطاء فلا يكفى ذلك وحده لكى يحرز الاشتراكيون الديموقراطيون النصر، وانما يتوقف ذلك فى المحل الاول على نجاحهم فى استغلال تلك الاخطاء لزعزعة مركز خصومهم الجماهيرى »

●

■ رومانيا

رومانيا الشعبية تصبح رومانيا الاشتراكية



الدوائر السياسية العالمية باهتمام كبير ، المؤتمر التاسع لحزب العمال الرومانى ، الذى حضرته وفود ممثلة لـ ٦٠ حزبا شيوعيا وعماليا ، من بينها ٣ وفود مراقبة لتنظيمات سياسية غير شيوعية من الجمهورية العربية المتحدة وغينيا وغانا . وقد مثل الاتحاد الاشتراكى العربى فيه الدكتور حسين خلاف وزير العلاقات الثقافية الخارجية والاستاذ احمد بهاء الدين .

وقد استمد هذا المؤتمر اهميته فى نظر الدوائر السياسية العالمية من :

● الاهمية الاستثنائية التى أصبح يتمتع بها الحزب الرومانى ، اكبر حزب شيوعى فى البلقان واكثرها فعالية وديناميكية ليس فى شرق أوربا فحسب بل على نطاق الحركة الشيوعية العالمية ، بسبب اتخاذه موقفا متميزا يتمثل فى تجنب الحزب الوقوع فى حلبة الصراع العقائدى السوفيتى — الصينى ، واتباع الدولة لسياسة مستقلة عن الكوميكون فى تخطيط وتنظيم الاقتصاد القومى .

● انه أول مؤتمر يعقده الحزب بعد تبلور هذه السياسة الجديدة .

● انه اول مؤتمر يجتمع فيه أكبر عدد من الاحزاب الشيوعية فى العالم بعد قيام الصراع الصينى — السوفيتى . وفى بوخارست بالذات التى انفجر فيها هذا الصدام سنة ١٩٦٠ .

● انه اول مؤتمر شيوعى يجابه فيه الصينيون القيادة السوفيتية الجديدة بعد اقصاء خصمهم اللدود نيكيتا خروشوف .

● ارتفاع مستوى التمثيل السياسى السوفيتى — الصينى فى المؤتمر ففى حين مثل انستاس ميكويان ، ولى هين نين الاتحاد السوفيتى والصين على التوالى ، فى احتفالات رومانيا فى سبتمبر الماضى . أرسل الاتحاد السوفيتى هذه المرة السكرتير الاول للحزب السوفيتى **ليونيد بريجنيف** يصحبه **اندروبوف** كبير المتخصصين فى العلاقات بين الاحزاب الشيوعية ، وارسلت الصين الشعبية **تنج هسياو بنج** السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى مما يعكس الاهتمام المتزايد بالشيوعيين الرومان فى كل من موسكو وبكين .

● ان المؤتمر ينعقد وأزمة الحرب فى فيتنام محتدمة والخلاف السوفيتى الصينى يجتاز امتحانا عصيبا يتمثل فى حدود الوقف العملى الذى يتخذه كل طرف منهما فى الحرب التحريرية المسلحة ضد التدخل الامريكى هناك .

● ان المؤتمر ينعقد بعد اجراء تغييرات هامة فى تركيب الحزب الرومانى ، اذ أعيد انتخاب اكثر من نصف أعضاء الهيئات القيادية فى الحزب وحوالى ثلثى سكرتيرى منظمات القاعدة ولجان الحزب ، كما انتخب ٠٠٠ر١٢٢ عضو لم يسبق انتخابهم قبل الان فى الهيئات القيادية مع انتخاب ٦٣٠ر٢٧٦ عضوا من أعضاء الحزب فى لجان مختلف القطاعات

وقد قرر المؤتمر الموافقة على اقتراح لجنة الحزب المركزية بتغيير اسم « حزب العمال الرومانى » الى « الحزب الشيوعى الرومانى » مما يتناسب مع المرحلة الحالية لتطوير المجتمع فى جمهورية رومانيا الشعبية أى مرحلة اتمام بناء الاشتراكية، وكذلك مع الهدف النهائى للحزب أى بناء المجتمع الشيوعى » كما نص الدستور الجديد أيضا على تغيير اسم « جمهورية رومانيا الشعبية » الى « جمهورية رومانيا الاشتراكية » وبذا تصبح رومانيا رابع بلد شيوعى يحمل اسم الجمهورية الاشتراكية بعد الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا .

واهم شىء تمخض عنه المؤتمر بالنسبة للداخل انه اقر خطة تطوير الاقتصاد الوطنى للفترة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٠ وتطوير موارد الطاقة فى الفترة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٥ على أساس ان تزيد قيمة الانتاج الصناعى الاجمالى فى عام ١٩٧٠ بنسبة ٦٥٪ بالمقارنة مع مستواه

سنة ١٩٦٥ ، والانتاج الزراعى بنسبة ٢٠٪ ويتم فى نفس العام الحصول على قرابة ثلثا مجموع الالات والمعدات اللازمة لتزويد مختلف فروع الاقتصاد الوطنى عن طريق الانتاج المحلى . كما خطط المؤتمر لمضاعفة قوة المحطات الكهربائية ٣ مرات تقريبا حتى سنة ١٩٧٥ بالنسبة للوضع ١٩٦٥ ، على ان تتم فى عام ١٩٧٢ كهربة الريف الرومانى . كما اشار الى ان تطور الاقتصاد الوطنى سيخلق الظروف اللازمة لزيادة الاجر الحقيقى فى عام ١٩٧٠ بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ مقارنة بعام ١٩٦٥ .

ويجمع المراقبون على أن تقرير اللجنة المركزية الذى اعده والقاه فى المؤتمر نيكولاى تشيا وشيسكو السكرتير العام للحزب ، يعد امتدادا طبيعيا للخط الرومانى الاستقلالى الذى رسمته اللجنة المركزية فى بيان أبريل سنة ١٩٦٤ والذى عده بعض المراقبين الغربيين « ماجنا كارتا الاستقلال الرومانى » . وقد اعتبرت مجلة « الاكسبريس » الفرنسية تقرير تشياوشيسكو بمثابة « وثيقة تعبر فى الحقيقة عن نقطة تحول فى تاريخ الحركة الشيوعية العالمية » . لم يكن بالتقرير اى شىء من الثنـاء التقليدى المعتاد على الدور القيادى للحزب الشيوعى السوفيتى ولدور الجيش الاحمر السوفيتى فى تحرير رومانيا ، بل ان تشياوشيسكو اشار بوضوح الى أن الشيوعيين الرومانيين استولوا على السلطة عام ١٩٤٤ بوحى أفكار ماركس ولينين ، والذى حرر رومانيا هو عصيان الطبقة العاملة المسلح . واذا كان ليونيد بريجنيف قد تجنب الجدل ، فقد تولى الشيوعيون البولنديون والمجريون والتشيك وحتى اليوغوسلاف تذكير الرومانيين بدور الاتحاد السوفيتى فى تحريرهم وضرورة « المساعدة الاخوية » من الاتحاد السوفيتى للتطور الاقتصادى للبلاد الاشتراكية . ولم يأت ذكر الاتحاد السوفيتى فى التقرير الا فى النهاية وبشكل موجز فى الجزء المخصص للسياسة الخارجية .

ويرى المراقبون ان المؤتمر قد اتسم بعدم الرغبة فى طرح الخلاف السوفيتى الصينى من فوق منبره ، وحرصت رومانيا على اظهار حيادها فى هذا الخلاف سواء فى الخطابات او فى ابسط المظاهر الرسمية . ودعت الى اتفاق الاطراف المتنازعة « على أساس التعاليم الماركسية اللينينية » . وقد جاء خطاب كل من بريجنيف وشنج هسياوبنج هادئين الى حد كبير . الا ان المراقبين يسجلون انه اذا كان خطاب بريجنيف قد تضمن عرضا « بهدنة » فى « الصراع الاخوى » ، كما تعدى خطابه الحدود التى كانت متوقعة ، بسبب الحماس الذى أيد موقف الصين بالنسبة لمسألة فيتنام والموافقة ضمنا على مايمكن تسميته « بالقومية الاقتصادية الرومانية » الا ان تنج هسياوبنج اذان فى المؤتمر المراجعين الجدد الذين يشكلون الخطر الاكبر على الحركة الشيوعية العالمية » ووضع المندوب الالبانى النقط فوق الحروف بالنسبة للصراع موضحا أن المدافعين من التعايش السلمى الان — ويقصد بهم هنا السوفيت — « انما هم أولئك الذين يسعون للتفاهم مع الامبريالية الامريكية ، برغم الجرائم التى ترتكبها فى فيتنام » . الا ان تقرير تشياوشيسكو جاء فى النهاية ليؤكد اعتقاد الشيوعيين الرومانيين « ان العوامل التى توحد الاحزاب الشيوعية ، ايديولوجيتهم المشتركة ، تطابق أهدافهم ومصالحهم ، صراعهم المشترك ومهمتهم التاريخية المشتركة ، هى الشىء الرئيسى الذى يفوق فى الوزن على أى وكل الخلافات فى الرأى » .

ويوجز المراقبون اهم النتائج التى أسفر عنها المؤتمر هى:

● مزيد من التدعيم لاتجاه رومانيا الاستقلالى القائم على ان « حرية التنظيم الاقتصادى القومى هو أهم مسألة تثبت سيادة الدولة الاشتراكية » .

● اقرار جميع الاطراف فى الحركة الشيوعية العالمية « بشرعية » ذلك الموقف .

● تدعم مركز الحزب الشيوعى جماهيريا اذ ان دفاع الشيوعيين الرومانيين عن المصالح الوطنية اكسبهم قدراً اكبر من تأييد شعبهم .

● تدعم الوحدة الداخلية للحزب الرومانى ، ويبدو ان الجهد المبذول لجعل الحزب ممثلا للمصالح والمشاعر والاهداف الوطنية قد ساعد على توحيد الصفوف العليا للحزب .

● ان عنصرا من العناصر الاساسية فى وحدة وقوة الشيوعيين الرومانيين يكمن فى نجاحهم فى اظهار ان بلادهم المتخلفة اقتصاديا ، والغنية بمواردها الطبيعية فى الوقت نفسه ، قادرة على تنمية صناعة متقدمة خاصة بها .

●

■ **هيروشيما**

١٠ طن ت . ن . ت لكل فرد فى العالم !

بعث **جمال عبد الناصر** برسالة الى « المؤتمر العالمى المناهض للقنابل الذرية والهيدروجينية» الذى انعقد فى طوكيو اخيرا، اوضح فيها ان الجمهورية العربية المتحدة تؤيد بقوة كل الحركات المناهضة للتسلح الذرى التى تسعى الى توفير السلام والرخاء لشعوب جميع الدول . وطالب الرئيس بان تصر دول العالم — من أجل صالح السلام العالمى ورفاهية البشر — على عدم السماح بالتجارب الذرية وبامتلاك الاسلحة الذرية . معبرا بذلك عن أمل الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة فى تجنيب العالم ويلات حرب ذرية مدمرة وعن امل شعوب الارض كلها فى منع هذه الحرب وتجنب ما يثيره سباق التسلح الذرى من اخطار رهيبة للبشرية .

ومن المعروف ان القنبلتين اللتين القيتا على هيروشيما ونجازاكى لا تعدان شيئا مذكورا اليوم الى جانب التطور الهائل الذى استجد على وسائل التدمير الشامل حيث اصبحت بعض الدول تمتلك قنابل ذرية تصل قوة الواحدة منها الى ١٠٠ مليون طن من المواد الشديدة الانفجار ،فضلا عن التطور الهائل فى وسائل اطلاق الاسلحة الذرية التى تعددت من قاذفات القنابل الذرية التى تفوق سرعة الصوت، الى الصواريخ العابرة للقارات والبعيدة المدى التى تحمل الرؤوس الذرية . وقد قدر خبراء الاشعاعات انتصف الاحياء الذين يخلفهم اى تدمير نووى سيموتون فيما بعد نتيجة للاشعاع الذرى ، اما النصف الاخر فستنقص اعمارهم بما لا يقل عن ١١ سنة .

ولقد حذر الرئيس جمال عبد الناصر فى رسالته من ان جميع شعوب العالم تتعرض الان لخوف الوباءات الذرية وخطرها واوضح ان الثمن الذى دفعه شعبى هيروشيما ونجازاكى منذ ٢٠ عاما هو بمثابة رمز يدعو الى تعبئة الجهود من أجل تحقيق السلام العالمى ، لقد تركت القنبلة الذرية هيروشيما وبها ٨٢٠٠ فدان محترقة تماما ، و ٧٥٠٠ فدان مدمرة تدميرا كاملا . اما المنازل فقد ابتلعت النيران ٦٢ الف منزل منها ، ولم يبق بها مرفق واحد او مبنى حكومى .

ورغم ان المدينة بنيت من جديد الا ان مبانيها وسكانها ايضا يختلفون عن كل مدن اليابان والعالم . ان ٩٣٫٣٩١ من سكانها يحملون بطاقات معينة تعنى ان حاملها من فئة جديدة اسمها « **الهيباكشو** » او الذين كانوا فى المدينة وقت الكارثة او وصلوا اليها خلال اسبوعين بعدئذ .

وهذه البطاقة تعطى الحق فى العلاج المجانى على حساب الدولة للذين نجوا حتى الان من الموت . ومن بين حاملى البطاقات حوالى ٧٦ الف شخص كانوا على بعد ٦ كيلومتر من مركز القاء القنبلة الامريكية . ومن بينها ايضا ٨٨٠ شخصا كانوا فى بطون امهاتهم . لقد عرف « الهيباكشو » انواع الامراض « الذرية » كلها ، وآخرها مرض جديد تفشى بين السكان اسمه **«ميكروسيبالى»** او صغر حجم الرأس والتخلف الذهنى .. وهذه باختصار آثار قنبلة ذرية بدائية ، بعد عشرين عاما من القائها فى هيروشيما وحدها ، دون الدخول فى حسابات الدمار الرهيب فى نجازاكى ثانى مدينة تلقى عليها القنبلة الذرية .

فماذا بعد العشرين عاما ؟ اى ماذا بعد عشرين عاما جديدة تبدأ منذ اليوم ، كما تساءلت مجلة امريكية ؟

لقد لخص الرئيس كيندى يوما حقيقة الخطر المحدق بالعالم بقوله ان المخزون الذرى فى ترسانات الدول المنتجة للقنابل النووية يساوى ما قيمته ١٠ طن من مادة ت.ن.ت لكل فرد فى العالم !!

وفى الوقت الذى حلت فيه ذكرى مرور عشرين عاما على قنبلة هيروشيما كان مؤتمر جنيف لنزع السلاح يعاود محادثاته بعد جمود طويل ، وكان الرئيس جونسون وروبرت ماكنمارا يهددان باستخدام كل الوسائل فى الحرب الفيتنامية وينقلان مزيدا من الجنود والاسلحة !

وقد حظيت الذكرى العشرين لهيروشيما باهتمام بالغ من صحف العالم اجمع واستعرض بعضها سلسلة التهديدات باستخدام السلاح الذرى فى اكثر من مكان فى العالم ، كلما احتدمت ازمة سياسية .

فقد طالب الجنرال ماك آرثر الرئيس السابق ترومان باستخدامها لضرب الصين الشعبية فى الايام الاولى للحرب الكورية . ثم هدد ايزنهاور باستخدام الاسلحة الذرية عام ١٩٥٤ لفك الحصار عن الفرنسيين فى فيتنام (ديان بيان فو) وهدد باستخدامها فى ازمة السويس ردا على الانذار السوفيتى لبريطانيا وفرنسا ، وفى لبنان بعد نزول القوات الامريكية عام ١٩٥٨ بحجة « احباط مؤامرة شيوعية » للاستيلاء على الحكم ، ثم بعدئذ فى «كيموى» بسبب الاشتباك بين قوات كاى شيك وقوات الصين الشعبية ، وفى عهد كيندى اثناء ازمة الكاريبى .

اما اليوم فلا يزال يراود بعض الخبراء الامريكيين حلم التوسع فى الحرب الفيتنامية لضرب المراكز الذرية الصينية فى « لانشو » و « باوتو » .

ولو ان الامريكيين وثقوا من عدم التدخل السوفيتى فى هذه الحالة لما ترددوا لحظة واحدة فى الاقدام على ذلك .

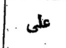
ويلاحظ المراقبون السياسيون انه برغم انقضاء العشرين عاما التى اعقبت القاء القنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكى فى مفاوضات متواصلة ، الا انها لم تؤد بعد الى تحقيق سيطرة دولية فعالة وحقيقية على الاسلحة النووية . بل ان دولا متزايدة تدخل بشكل متواصل النادى النهرى الذى اصبح يضم الان دولا خمسة هى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

ويلاحظ المراقبون انه برغم الاستنكار الشامل الذى حظت به عملية القاء القنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكى من قبل الرأى العام العالمى ، الا ان عددا من العسكريين الامريكيين يصرون حتى الان على اظهارها بمظهر العمل الانسانى برغم تأكدهم من حقيقة امكانية استسلام اليابان دون الحاجة لاستخدام القنبلة الذرية . وبينما يرى الدكتور **ادوارد تيلر** من الذين اشتركوا فى صناعة القنبلة ان صناعتها كان امرا صائبا والقاؤها هو الذى كان خطأ ، يرى الجنرال جروفس مدير مشروع صناعة القنبلة « ان الامتناع عن القاء القنبلة هو عمل اجرامى خاطىء من الناحية الانسانية والاخلاقية » .

●

■ **مسرح**

الطريق الافريقى نحو مسرح قومى



اثر انتهاء الموسم المسرحى ، اقامت الهيئات المهتمة بالمسرح فى غانا ، وعلى رأسها **مركز الفنون ومدرسة الفن الدرامى** بجامعة غانا **والمعهد العالى للفنون الدرامية والموسيقى ومعهد غانا للفن والثقافة** ، نوعا من المائدة المستديرة لمناقشة احتياجات البلاد لانشاء مسرح قومى ، يعبر عن تطلعات الجماهير وامانيها فى مرحلة التحول الحالية ، لكنه ، فى الوقت ذاته ، لا ينفصل عن عادات الناس فى تذوق الاشكال المسرحية ولا يبتعد عن تقاليدها .

وقد بدأت المناقشة ببحث طويل قدمه البروفيسور **كوابينا نيكيتيا** مدير المعهد العالى للفنون الدرامية والموسيقى ، وقد استهله بتحديد طبيعة المسرح فى افريقيا ، فانتهى الى ان سكان افريقيا يختلفون عن سكان اوربا فى انهم يعتبرون كل ما هو **استعراض مسرحى** دراما كاملة بينما لا يعرف الاوربيون من المسرح سوى ذلك الشكل الذى ظهر منذ عصر **النهضة وجعل** من خشبة المسرح **سجنا ثلاثى الابعاد** لاشخاص يروحون ويجيئون ينفضون عن انفسهم بالبكاء والصراخ والنقاش . انه المسرح القائم على **دراما التحليل النفسى بطريق الاستبطان**

وهو يفترض ان مشاكل الجماهير مجرد ازمات عائلية وصدمات نفسية تشبه ازمات وصدمات **الطبقة الراسمالية** التى ظهر ذلك المسرح مع تسللها الى السلطة . اما فى افريقيا ، فالمسألة تختلف . كيف ؟

يقول البروفيسور كوابينا نيكيتيا :

«ان الرقص والدراما والاستخدام الرمزى او التشكيلى للايقاعات الموسيقية الطقوسية وكذلك التمثيل الصامت او الالقاء خلال الرقصات والحكايات كلها تمثل طرقا اساسية لرسم طريقة الافريقيين فى الحياة» .

وعلى اساس هذه الطرق اتفق الحاضرون على ضرورة قيام المسرح القومى فى غانا ، لانه اذا كان الافريقى قد خلق من هذه الوحدات الفنية لغة خاصة ، واذا كانت هذه اللغة الخاصة **«معممة»** بين الجميع ، بمعنى ان هناك طريقة فى **الرقص تعنى** عند من يشاهدها حالة الحزن مثلا ، واخرى تعنى الفرح ، وان هناك طريقة فى التمثيل الصامت تعبر عن الهجاء ، فمما لا شك فيه ان هذه اللغة قادرة على التداول بين الجماهير . فقط ، على حركة التجديد فى المسرح ان تطور قواعد هذه اللغة ، وتوصلها الى مستوى تستطيع فيه ان تحتضن ما هو جديد ، ومتطور ، وهنا تصبح المسألة عبارة عن الخروج من الحالة البسيطة فى التعبير الى الحالة المركبة ، والارتفاع من مستوى مراعاة القواعد الى مستوى من التعبير الحر قادر على خلق صيغ تعبير جديدة .

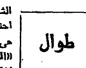
اما البحث الثانى فقد قدمه الكاتب المسرحى والناقد **موريسو لوروا** ، وهو ينتقل بنا من نطاق النظريات الى المجال التطبيقى ، ليحلل الظروف التى ادت الى تكوين **«الفرقة طليعة العاملين بالدراما»** ثم نجاحها الساحق فى اكرا وفى الاقاليم . والحق ان هذه الفرقة قد تكونت على اثر دراسة نظرية لطبيعة الاعياد الشعبية فى الاقاليم وفى المدن ، فقد لاحظ **لوروا** ان فى غانا تقام كل يوم حفلات معينة تجمع بين الرقص والغناء والتمثيل ليس الغرض منها هو التسلية او متعة المشاهدة فحسب ، بل غالبا ما ترجع الى طقوس دينية (كالتعبير عن الفرح لان الالهة قد منحت الفلاحين رزقا) او الى طقوس اجتماعية (كانتخاب شيخ قبيلة او زواج الخ) . وبتحليل العناصر الدرامية والغنائية للمتنوعات التى تقدم فى الاحتفالات والاعياد الشعبية ، اكتشف **لوروا** ان هناك طريقة معينة ، تقليدية ، فى تكيف الافريقى بالظاهرة المسرحية . وفكر : لماذا لا نكون فرقة تؤدى بطريقة منظمة واعية ما يؤديه المشعوزون فى تلك الاحتفالات ؟ وبعد فترة من التجارب استطاع ان يكتب ، مع مجموعة من زملائه خريجى مدرسة الفنون الدرامية والموسيقية ، عددا من المسرحيات تستخدم الغناء والرقص كنقط تعارض (كونتربوينت) مع الموضوع الدرامى الاصلى ، وذلك بهدف مضاعفة الخط الدرامى بمتنوعات غنائية تعود فترد الجمهور الى نقطة البدء ، لكن مع توسيع المضمون اثر كل مشهد وبفضل الابحاث النظرية التى انتهى اليها الكاتب والمخرج المسرحى الالمانى ارفين بيسكاتور . والتى تدور حول الاسس الايديولوجية والجمالية للمسرح الشعبى ، استطاع موريسو وجماعته ان يكونوا فرقة طليعة العاملين بالدراما ، وهى تنقسم الى عدة شعب ، كل شعبة تتبادل مع الاخرى فى مسرح من مسارح الاقاليم ، ثم بعد جولاتها فى الريف وعواصم المديريات تعود الى تقديم موسم جديد على مسرحها المركزى بأكرا .

والى جانب ذلك ، قدمت عدة ابحاث مقارنة ، تدور حول تاريخ التقاليد المسرحية فى عدة بلاد افريقية ، كالسينجال ، والكونجو ، ثم تحاول ان تستخرج منها اساس تطور الظاهرة المسرحية فى افريقيا .

●

■ سينما

معركة جديدة يثيرها كتاب جديد للناقد الامريكى لاوسون



طوال الشهر الماضى ، كانت **اهم معركة فكرية** احتمت فى الاوساط السينمائية الامريكية هى تلك المعركة التى دارت حول كتاب **«الفيلم : العملية الخلاقة .. البحث عن لغة وبناء سمعيين — بصريين»** ، للناقد المعروف **جون هاوارد لاوسون** . وكان غريبا حقا أن يثور المجددون والكلاسيكيون فى وجه الافكار التى يدعو اليها لاوسون . ففى مجلة « **فيلم كوارتلى** » ، وهى صوت السينمائيين الذين يدعون الى سينما تحتضن قضايا الواقع اليومى والانسان الامريكى العادى ، والذين اتخذوا نيويورك مركزا لهم ، وابرزوا الى حيز الوجود مدرسة نيويورك (وقد شهدنا فى مصر من انتاجها « قصة الحى الغربى » ..) ، فى هذه المجلة كتبت الناقدة **بولين نقدا** لاذعا لكتاب والفيلم « العملية الخلاقة » ووصفت المؤلف بالميكانيكية فى التفكير وفى استقراء التاريخ وفى تطبيق أسس الواقعية الاشتراكية على السينما ، وفى الملحق الادبى « **لنيويورك تايمز** » نشر تعليق اقرب الى الهجوم منه الى النقد . أما فى المجلات التى تساير **الاتجاه الداعى** لسيطرة الشكل على الفيلم (براعة الميزانين — اشعار المتفرج بالدوار نتيجة عزل حركات الكاميرا التأملية ، كالبانوراميك الوصفى والارتكاز على الحركة المتلاحقة — تماثل الكادر مع أجمل اللوحات فى التصوير دون اهتمام بالسياق الخ) فقد اتهم لاوسون بالتخلف وبالتأثر بافكار المدرسة الستالينية فى الادب .

وقد دافع جون هاوارد لاوسون عن موقفه النقدى وفسر ردود الفعل هذه بأنها محاولات انتقامية ، الغرض منها الاستفادة الى اقصى حد ممكن من النزعة الليبرالية التى تسود الفكر الاشتراكى حاليا . فكلما حاول ناقد اشتراكى ان يرد عملية الخلق الفنى الى المجال الذى تنشأ فيه ، اى الواقع الاجتماعى ، وهو يتحرك فى ظروف تاريخية محددة ، يثور أعداء التفكير الاشتراكى ، لكنهم لايكشفون عن موقفهم بشكل صريح ، انهم لايعلنون عن عدائهم للافكار التى يدعو اليها الناقد ، والا فقدوا تعاطف الرأى العام معهم ، وانما يحاولون أن يلصقوا بالناقد تهمة التخلف فى التفكير الاشتراكى ، باعتبار ان الاصرار على أسس الاشتراكية هو نوع من « حنبلية » الستالينية ، بينما الفكر الاشتراكى الان ، فى الاقتصاد كما فى الابحاث الاجتماعية كما فى تفسير الفنون ، قد تحرر تماما .

ويرى لاوسون أن من الخطأ الخلط بين أسس الفكر

الاشتراكي وبين التعصب العقائدى . فالاسس ، كعناصر أى علم ، لاتتغير . فقط ، المنهج هو الذى يزداد طواعية وسهولة. وبهذا المنهج يعود لاوسون الى النظر الى الدور الذى تلعبه السينما حاليا فى المجتمعات الحديثة ، فيكشف عن أن فن الفيلم يزداد اصالة وعمقا بمدى قدرة السينمائى على اشباع معالجته للواقع . فهناك حتمية : هى أن كل عملية خلق فنى انما تستمد مادتها من الظروف التى تحيط بالفنان ، لان مايتراءى فى ذهن الفنان قبل الخلق الفنى من صور وافكار هو انطباعات افرزتها الاوضاع التى يحتك بها يوميا .. انها واقعه . لكن يوجد من السينمائيين من ينظر الى هذا الواقع بنظرة سطحية ، وعندئذ لايرى حقيقة العلاقات المتصارعة فى قلبه ، وهذا هو الفنان الهروبى الذى يبحث عن تخطى واقعه بالوهم الى عالم خيالى تتحقق فيه احلامه ، أو الفنان الشكلى ، الذى لايرى فى الواقع سوى العناصر الموائمة لمزاجه الشخصى . اما الفن الكامل ، فهو الذى يقدم لنا الواقع ككل . لكن كيف يحدث زبده . عندما يصل السينمائى الى رؤية شاملة لواقعه .

وعلى ضوء هذه الاسس النظرية يعيد لاوسون كتابة المراحل الكبرى فى تاريخ السينما . فيكف لنا من الدور الذى يلعبه الفكر (ايدولوجية السينمائية ومدى التزامه بالواقع او ابتعاده عنه) فى تحريك العناصر الجمالية فى الافلام : فمثلا هناك افلام بلغت القمة فى الفن وفى الوقت نفسه لاقت نجاحا جماهيريا يكذب مزاعم القائلين بأن « **الجمهور يريد هذا** » التى يبررون بها اتجاههم التجارى الرخيص . بفيلم مثل « **المخبر** » **لجون فورد** نجح فنيا وجماهيريا لانه ـ كما يقول لاوسون ـ « عبر عن معاناة الشعب الايرلندى وتمثله لحركة الاضرابات فى صفوف العمال الامريكيين » ، وفيلم مثل « **المواطن كين** » **لاورسون ويلز** بلغ القمة فى التوزيع وفى التكنيك لانه « تعرف على القوى المظلمة فى المجتمع الامريكى » ومع ذلك كان فى وسعه أن يحدث طفرة كبرى فى تاريخ السينما لو أنه « لم يتجنب الصراع المباشر مع هذه القوى » . وكذلك « **مسيو فيردو** » **لشارل شابلن** ، لقد استطاع « أن يواجه المشكلة الاساسية لعصرنا » . وايضا « **سارق الدراجات** » **لدى سيكا** ، لقد جعل التماثل لايتم مع المتفرجين وبطل تستغرقه حالته النفسية ، وانما كانت مزية الفيلم هى انه ابرز العلاقات التى تؤدى الى ازمة البطل ، فجعل الشخصيات تتعرف على واقعها ـ لا على حالتها النفسية ـ من خلال الدرس الذى تعلمه ريتشى .

ومن أقوى الصفحات النظرية فى الكتاب فصلا كرس فيه المؤلف بحث العلاقة بين عنصر العاطفة (تفجير طاقة المتفرج الانفعالية بالسياق الدرامى المتدرج فى شكل قوسى ينتهى إلى أزمة) وبين العنصر العقلى (أى وضع المتفرج فى موقف الناقد باستخدام مونتاج التوازى والتناقض لابراز الصورة الموضوعية للواقع من جهة ثم ردود الفعل التى تحدث للشخصيات من جهة اخرى) . ففى هذا القسم من كتاب « **الفيلم : العملية الخلاقة** » ينتهى لاوسون الى الغاء الحدود بين العنصرين ، لان المتفرج الذى يوصله السينمائى الى حقيقة أزمة الشخصيات سيهتز عاطفيا وتتحرك انفعالاته فى نفس الوقت الذى يتفتح ذهنه على موضوعية الواقع .

ومما هو جدير بالذكر ان جون هاوارد لاوسون هو أول ناقد امريكى يربط السينما بالنظرية الاشتراكية فى الفن . ومنذ اكثر من اثنى عشر عاما كان قد اخرج أول ابحاثه النظرية فى كتابه الشهير « **الفيلم فى معركة الافكار** » فأصبح الكتاب دليل العمل لاى سينمائى يربط السينما بواقع الناس وبحركة التاريخ .

■ فن

السوق الفنية والاستثمار المالى

سجلت سوق الفن العالمية زيادة فى المبيعات ـ خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغت قيمة الاعمال الفنية المتداولة فى السوق خلال عام واحد (بلا حساب للاثار والانتيكات) مبلغ ٤٢٫٥ مليون جنيه مصرى تقريبا (٢٨ مليون جنيه قيمة المشتروات فى الداخل و ١٤٫٥ مليون جنيه قيمة اعمال فنية اشتريت من الخارج ومرت بالجمارك الامريكية فى نفس الفترة) .. اى بزيادة فى الكمية والاسعار بمقدار ٧٣ ٪ عن موسم عام ١٩٦٠ و ٩٥ ٪ عن موسم ١٩٥٩ وكانت الشركات الكبيرة هى اكبر عملاء تجارة الفنون .

وهناك اسباب متعددة لهذا الاقبال على اقتناء الاعمال الفنية فى امريكا .. فالفن وسيلة لاستثمار المال .. وهو يعطى مالكه مكانة خاصة واحتراما خاصا .. وهو وسيلة لتهريب الارباح من الضرائب .. كما انه من الممكن استغلاله فى الدعاية والاعلان والعلاقات العامة (فشركة جونسون للشمع ـ مثلا ـ اشترت ١٠٢ لوحة بمبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لتقيم بها معرضا متجولا فى اوربا وبنك شيس منهاتن اشترى اعمالا فنية بمبلغ ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ليزين بها مبنى مقره الرئيسى الجديد) .. كذلك يقبل الامريكيون الافراد على شراء الفن ، لانه ـ فى المجتمع حيث يشعر كل انسان ان المصانع قد انتجت مائة الف تليفزيون ومائة الف غرفة نوم كغرفته ومائة الف فاتلة كفاتلته ـ فانه يحب أن يؤكد فرديته بشراء اشياء لا توجد الا نسخة واحدة من كل منها ..

وقد قامت ٢٧٠ صالة عرض فى منهاتن بنيويورك (يقابلها ١٩٩ صالة عرض فى باريس واربعة فقط فى القاهرة) ، قامت بعرض ٥٠٫٠٠٠ عمل فنى تقريبا فى العام الماضى ـ ولتشجيع اقتناء الافراد للفن ادخلت نظم البيع بالتقسيط والتبادل كما اقام بعضها سحبا على تذاكر كل معرض يقام بها (والمعارض هناك برسم دخول) تكون جائزته احدى اللوحات المعروضة بالمعرض ..

وزاد الاقبال على شراء الفن خاصة بعد صدور كتاب « الفن كاستثمار مالى » الذى قام مؤلفه ـ المالى ريتشارد واش ـ بتحليل اتجاهات السوق الفنيه وتطور اسعار اللوحات والتماثيل من سنة ١٩٢٥ الى ١٩٦١ ليثبت أن تجارة الفن حققت من الارباح فى هذه الفترة أكثر مما حققته اسهم الشركات الكبرى فى بورصة نيويورك .. واعلن ريتشارد واش عن انشاء « الشركة المساهمة لاستثمار الفن ـ ليمتد » برأس مال لم يعلن عنه .

امامنا اذن سوق فنية هائلة محتاجة .. وعندنا على الاقل خمسون فنانا مصريا جادا مشرفا يمكنهم ان ينظموا معرضا لاعمالهم فى امريكا فيكسبون ويكسب الدولة ـ صيتا وعملات صعبة نحتاج اليها ..

وفاة مصطفى النحاس

قام الدكتور نور الدين طراف نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر ، وبالاشتراك مع الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية بتشييع جنازة السيد مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر الاسبق . وقد

اشترك فى تشييعه أعداد غفيرة من المواطنين الذين قدروا للفقيد فترات النضال الوطنى التى تصدر خلالها الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى وضد طغيان القصر . والتى اصبح من خلالها جزءا من تاريخ كفاح الشعب المصرى الوطنى خاصة فى المرحلة الاولى من حياته السياسية .

● فى عام ١٩١٩ اشترك مصطفى النحاس فى الثورة الوطنية وحمل المنشورات الوطنية السرية الى طنطا حتى اعتقل فى ١٦ مارس من نفس العام وافرج عنه فى ٧ ابريل .

● انضم الى عضوية الوفد المصرى المسافر الى فرساى لحضور مؤتمر السلام ، وعندما ظهر نشاطه السياسى الوطنى امرته وزارة الحقانية بالعودة من فرنسا فورا ، ولكنه رفض فصدر قرار من مجلس الوزراء باحالته الى المعاش .

● اعتقل فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ مع الزعيم الوطنى سعد زغلول وبقية زعماء الوفد ونفى الى سيشيل وافرج عنه فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ .

● عندما توفى سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ عين النحاس رئيسا لحزب الوفد خلفا له .

● منذ ذلك الوقت ارتبط اسم مصطفى النحاس بمعظم المساهمات الايجابية التى قدمها حزب الوفد باعتباره "رب الاحزاب السياسية تعبيرا عن الامانة الوطنية لجموع الشعب فى الفترة السابقة لثورة يوليو .

● تولى رياسة الوزارة ست مرت . وفى المرات الست خرجت وزارته من الحكم مقالة بمرسوم ملكى لتتولى احزاب الاقليات مكانها مفروضة على الشعب باغلبيات مزيفة .

● بدا حكومته الاولى فى مارس ١٩٢٨ بازمة حادة مع الانجليز . وفى ٢٥ يونيو من نفس العام اقاله الملك فؤاد واعلن حل البرلمان وتعطيل الدستور .

● فاوض الانجليز عدة مرات ، وعقد معهم معاهدة سنة ١٩٣٦ ثم اعلن الغاءها فى اكتوبر سنة ١٩٥١ وبدات اول تجربة للكفاح المسلح فى القناة .

● منذ اكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٥٠ استمر مصطفى النحاس متخذا موقف المعارضة من حكومات الاقلية والقصر حتى تشكلت وزارته الاخيرة سنة ١٩٥٠ التى انتهت بمؤامرة حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بهدف القضاء على الكفاح المسلح الذى بداه الشعب فى منطقة القناة .

وتعتبر المشاعر التى ابداها المشيعون لجثمان مصطفى النحاس رمزا للوفاء لاى وطنى قدم فى تاريخ كفاحه مساهمة ايجابية فى مرحلة تاريخية معينة .

رسالة من شيلى
هل تنجح "الثورة فى نطاق الحرية" ؟

حظيت الزيارة التى قام بها السنيور أدواردو فراى مونتالفا ، رئيس جمهورية شيلى الى بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا والفاتيكان ، باهتمام الدوائر السياسية فى العالم ، يرجع ذلك فى نظر المعلقين السياسيين الى أنه اول زعيم ديموقراطى مسيحى يصل الى الحكم فى امريكا اللاتينية ، ويتزعم ما سمى « بالثورة الحقيقية » هناك ، فى مواجهة المنظمات الاشتراكية والشيوعية التقليدية والذى تنظر اليه الدوائر الحاكمة فى بريطانيا وايطاليا باعتباره الزعيم غير الشيوعى الذى انجبته امريكا اللاتينية على راس حركة ايديولوجية خاصة يأملون ان تصبح بديلة « للكاستروية » ، والذى يسبغ عليه الفرنسيون بعدا اضافيا باعتباره « سيمون بوليفار » العصر ، وهو محرر فنزويلا وغرناطة الجديدة من السيطرة الاسبانية وربما يقود الامريكيين اللاتينيين فى حركة تخلصهم من خضوعهم للولايات المتحدة ، اما المانيا الغربية التى قدمت لشيلى منذ سنة ١٩٥٩ معونات تبلغ قيمتها ٥٤ مليون دولار فتنظر اليه

باعتباره « وجلهم » الذى تصطبغ المناطق الجنوبية فى بلاده بالصبغة الالمانية والذى مـا زال جيشـه حتى الان يسير بايقاع « مشية الاوز » الالمانية .

ويرجع المراقبون اهمية تلك الزيارة الى ارتباطها الوثيق بمشاكل امريكا اللاتينية وعلاقاتها الخارجية وفيمـا يتعلق بتلك النقطة اشار الرئيس فراى فى كل خطاب القاه طوال زيارته التى استغرقت ٣ اسابيع الى الخلافات بـين حكومته وحكومة واشنطن حول المشاكل المتعلقة بالقارة الامريكية وادان تدخل الامريكيين فى شئون جمهورية الدومينيكان دون مشاورات سابقة مع منظمة الدول الامريكية ، واعلن كذلك فى باريس ان واشنطن ينقصها الان « الوعى الاجتماعى » الذى كان ظاهرا خلال فترة رياسـة جون كنيدى . وان كان قد اشاد فى بعض الاحيان بصداقة بلاده للولايات المتحدة .

ويتفق المراقبون على ايجاز الاهداف من زيارة فراى التى اطلق عليها رحلة التفاهم الدولى فى :

● اجتـذاب دول غرب اوربا الى المشاركة فى برنامج « التحالف من اجل التقدم » الذى وضعه كنيدى ، وذلـك لحماية ما يسمى « بالنظم الديموقراطية » المتعاونة مع الغرب فى امريكا اللاتينية ، وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية التى ترفع من مستوى الشعوب وتصرفها عن الاتجاه الى الشيوعية .

● انها وسيلة للضغط على الولايات المتحدة من اجل الحصول على مزيد من المعونات لهذا البرنامج وذلك عن طريق التهديد بادخال الاوربيين الغربيين الى نطاق الدول الامريكية ، مما يتعارض مع مبدأ « مونرو » الامريكى الذى تحرص عليه الولايات المتحدة .

ويرون من ناحية المكاسب المادية التى عادت بها الرحلة ، انها لم تحقق الكثير من هذه الناحية واهم ما اسفرت عنه هو :

● الحصول على ٢٥ مليون فـرنك من فرنسا لبناء كلية علوم ، ٥ ملايين فرنك تشترى بها شيلى منتجات فرنسية ، مع وعود ديجول بمساعدات فنية تتناول ميادين التعدين والكيمياء البترولية .

● معونة اضافية من بون قدرها ١٢ مليون دولار مع احتمال تزايد المساعدة فى المستقبل .

● بحث ايطاليا امر تزويد شـيلى بقرض قدره ١٠ ملايين دولار .

والفائدة التى حققتها الرحلة «تتصل فى الحقيقة - فى نظرهم - باوضاع ذات صفة استراتيجية فيما يتعلق بعـلاقات الامريـكيين اللاتينيين « بالخـارج » ، بالاضافة الى ان فراى استطاع فى وقت قصير نسبيا ان يجعـل مـن نفسـه الشخصية السياسية الرئيسية بـين شخصيات امريكا اللاتينية المتعاونة مع الغرب ، واتجهت جميع وسائل الاعلام فى مختلف دول امريكا اللاتينية الى تخصيص جانب كبير من اخبارها وموضوعاتهـا وبرامجها لزيارته وتصريحاته فى الدول الاوربية المختلفة بحيث اصبح وكأنه المتحدث الرسمى فعلا باسم كل امريكا اللاتينية ، فان هذه الرحلة فتحت مـن ناحية اخرى افاقا جديدة فى عـلاقات امريكا اللاتينية باوربا ، كما سيكون لها بـكل تاكيد اثرا فى دفع دول امريـكا اللاتينية الاخرى الى مزيد من الاتجاه الاستقلالى فى سياسـتها الخارجية ، والاتجاه اكثر فاكثر نحو نوع من انواع الحياد ، وفى بعض الاحيان الى مواقف مضادة للولايات المتحدة ، كما انهـا فتحت الطريق بشكل من الاشكال امام فرنسـا الديجولية التى بدات تشكل فعلا يجتذب فريقا من الشعوب النامية «لكى تقوم بدور المنافس لسياسـة الولايات المتحدة فى امريكا الجنوبية خصوصا وان موقف فرنسا الاخير من ازمة الدومينيكان اثار رضى الدول اللاتينية ، ومن هـذه الزاوية المحددة زادت رحلة فراى من قلق خبراء شئون امريكا اللاتينية فى وزارة الخارجية الامريكية بالنسبة لاتجاه ساسة امريـكا اللاتينيـة المتزايد الى التقرب من الرئيس الفرنسى شـارل ديجول .

على ان عددا من المراقبين يرون ان الاهتمام الذى حظت به رحلة الرئيس ادواردو فراى فى اوربا الغربية ، لايرجع الى الاهمية الاقتصادية والسياسـية للرحلة فى حد ذاتها ، بقدر ما يرجع الى الاهمية الكبرى التى اصبحت تعلق على سياسة « الثورة فى نطاق الحرية » التى ينادى بهـا فراى ويعتبرها « الطـريق الوحيد المفتوح من الان فصاعـدا امام امريكا اللاتينية ، والرد الوحيد عـلى « المذهب الكاسترورى » والتى يتوقف على مصيرها فى الواقع ، مسـتقبل كثير من اوضاع امريكا اللاتينية القائمة .

فادواردو فراى وحزبه الديموقراطى المسيحى التشيلى يقدمان نموذجا جديدا « لثورة حـرة ضمن اطار برلمانى » ، ويكافحون من اجل « جعل شيلى دولة صناعية فى اطار ديموقراطيـة حديثة » وقد صرح فراى بان حـكومته سـتبدا « بالاصلاح الزراعى بجميع صوره مع نزع ملكية الاراضى الواسـعة مقابل تعويض وخلق طبقة من صـغار الملاك تقدم الدولة لهم المعونات مع انشـاء الجمعيات التعاونية » . وفى ميـدان الصناعة « زيادة الانتاج بالنسـبة لمناجم النحاس والحديد ، والتوسع فى الصناعات التمويليـة ، وزيادة حجم الصـادرات بالنسـبة للمنتجات التامة الصنع او نصف المصنوعة ، والاهتمام بمشكلة الاسكان ، والاكثار من المدارس واستادات الرياضة والمراكز الثقافيـة والاسواق والاصلاح المالى والضرائبى » . وهو يميل غالبا الى الفخر والتباهى بان « المغامرة الرائدة لتغيير الكيان الاجتماعى والسياسى قد بدات فى شيلى بوسـائل ديموقراطية . » وقد اقدم فراى فى اوائل هذا العام تنفيذا لسياسته تلك ، وبعـد مفاوضات سرية استمرت اسابيع عديدة مع شركتى كينكوت وانا كوندا الامريكيتين اللتين تقومان باستغلال الثروة الرئيسية للبلاد من النحاس ، بالاتفاق مع الاولى على استبدالها بشركة جديدة ، ٥١ ٪ من اسهمها لدولة شيلى ، على ان تتمتع حكومة شيلى فيما يتعلق بشركة اناكوندا بنصيب يعادل الثلث فى الشركات التى لابد من انشائها لاستغلال مناجم جديدة . وقد قبلت الشركتين ذلك .

ويفسر بعض المراقبين اقدام فـراى على التأميم الجزئى للاحتكارات الامريكية الكبرى فى بلاده على انها خطوة اصلاحية من جانبه يقصد من ورائها دعم الاقتصاد الوطنى وتثبيت حـكم البـورجوازية التشيلية التى لم يعد باسـتطاعتها الاستمرار فى الحكم دون القيام بمجموعة من الاصلاحات تتناول كافة المجالات ، كما يرى البعض فى اتجاه فراى الجديد ظاهرة لها دلالتها بالنسبة للتطورات التى تحدث فى امريكا اللاتينية ، فلقد اعتادت

الولايات المتحدة أن تتهم كل سياسة معارضة لها هناك بانها من تدبير الشيوعيين ، بينما فراى مسيحى ديموقراطى ايدته الولايات المتحدة فى انتخابات الخريف الماضى ضد منافسه اليسارى ، جاء ليبدد هذه الفكرة وليبين ان قوى اخرى ، حتى تلك التى كانت تعرف تقليديا باتجاهاتها اليمينية تقف ضد السياسات التى تتبعها واشنطون .

على انه اذا كان السنيور فراى يعمل « لفرض ثورة تتضمن تغييرات اساسية تتطلبها البلاد » ويرى « اننا لن نكون مستقلين استقلالا حقيقيا الا فى اليوم الذى لن نصبح فيه معلقين بسلك واحد من اسلاك النحاس » ويود ان تصبح شيلى « مثلا لامريكا اللاتينية والعالم الثالث » ، واذا كان الجنرال ديجول قد عبر لفراى من ناحية ثانية عن « الاهتمام الحيوى » الذى يعلقه على « هذه العملية الحاسمة » ، فان كثيرا من المراقبين يتساءلون عما اذا كان من الممكن اجراء تغيير جذرى واصلاحات ذات طبيعة عميقة فى شيلى بالاتفاق مع مصالح الاحتكارات الامريكية هناك ، ودون احداث تغيير جذرى وعميق ايضا فى الموقف من الولايات المتحدة الامريكية ؟ ذلك ان ما يجمع عليه المعلقون هو ان اضطرار الرئيس فراى للاعتماد على مساعدات ومعونات الولايات المتحدة لتمويل مشروعاته الاصلاحية يعنى ان اى تغيير جذرى فى سياسته تجاه واشنطون قد يكون معناه وقف تنفيذ هذه المشروعات وانهيار ما يسمى « بالثورة فى نطاق الحرية كلية ويشكل ذلك احد التناقضات الهامة التى يواجهها الرئيس فراى .

بيد ان موقف الولايات المتحدة الحالى يتضمن نوعا من التسامح مع مشروعات فراى ، على الاقل فى الفترة الحالية على اساس :

● ان الراى السائد فى واشنطون اليوم هو ان الرئيس جونسون يجب الا يتحلل الا فى اضيق نطاق من البرامج والعلاقات التى تربط بلاده بدول امريكا اللاتينية لا سيما بعد التدخل الامريكى فى الدومينيكان .

● وان الحكومة الامريكية نصحت الاحتكارات العاملة فى شيلى بالرضوخ لمطالب ادواردو فراى ، ذلك انه اذا فشل فى خطواته الاصلاحية فان الحل الاخر الذى سيطرح على بساط البحث امام الجماهير — فى نظرها — هو الكاستروية .

● وانه بنجاح « الثورة فى نطاق الحرية » — وهو الامر الذى يشك فيه عدد من المراقبين — يكون فراى قد قدم البديل للكاستروية فى امريكا اللاتينية وهو ما تريده الولايات المتحدة .

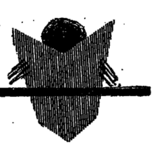
● وان الراسمال الامريكى العامل فى امريكا اللاتينية عموما لم يعارض الحزب الديموقراطى المسيحى حتى الان باعتباره زعيما للوسط المعتدل فى شيلى

● ويرجع عدد من المراقبين التسامح الذى ابدته الولايات المتحدة حتى الان بالنسبة لنشاط فراى ، الى رغبتها فى ان تكون تجربته اداة تمكنها من صرف انظار الامريكيين اللاتينيين عن اسلوب النضال المسلح ، خصوصا بعد تزايد نشاط رجال العصابات بشكل ملحوظ فى الفترة الاخيرة . ففى **فنزويلا** تزايد نشاط العصابات بشكل كبير بقيادة **دوجلاس برافوموردا** ، **وجوستافو مكادو** والزعيمين **فاريا وماركيز** ، وبتاثير نجاح الكفاح المسلح هناك بدات حركة « **اسكوبردا** » الثورية تتحالف مع الحزب الشيوعى الفنزويلى . وهناك مراكز خطير للثوار فى جبال الانديز فى بيرو وحركة دائبة للعصابات فى **نيكاراجوا وكولومبيا** ويتزعم **بيدرو انتونيو مارين** (المعروف باسم الطاقة الساخنة) النضال فى **كولومبيا** ، بينما يقود **ماركو انتونيو يون سوزا** رجال العصابات فى مقاطعة ايزابال فى **جواتيمالا** فى كفاح دائب من خمس سنوات وقتل فى المعارك التى دارت بينهم وبين الحكومة فى العام الماضى حوالى ٥٠٠ شخص . ودعى يون سوزا بجراة المؤتمر من زعماء حرب العصابات فى كولومبيا وفنزويلا وجواتيمالا لوضع خطة « اتحاد جمهوريات اشتراكية » فى امريكا اللاتينية .

الا ان الامر غير المعروف بالنسبة لاغلب المراقبين هو : المدى الذى يمكن ان تساند فيه الولايات المتحدة « ثورة » ادواردو فراى وماذا سيكون موقفها اذا ما تقدمت تلك « الثورة » خطوات اخرى فى اتجاه اليسار واذا ما تحرك المسيحيون الديمقراطيون الشيليون من مواقع الوسط المعتدل الى الوسط اليسارى . ان العديد من المراقبين لم يستطيعوا ان يحسموا تلك القضية الان خاصة وانهم يحسون ان فراى قد بدا يتخذ فعلا موقف الاعتراض الواضح على مشاريع ليندون جونسون الخاصة بانشاء ميليشيا امريكية لحماية الامن الواقع والاوضاع السياسية القائمة فى امريكا اللاتينية ، وكذلك اعتراضه على اقامة سوق امريكية مشتركة تضم الولايات المتحدة والدول اللاتينية الاخرى .

على ان التناقض الامريكى — الشيلى لا يمثل العقبة الوحيدة امام الرئيس فراى ، ذلك انه ينبغى له ان يرسم سياسته فى وفاق مع المانيا الغربية التى لا ترتبط شيلى بدولة اوروبية قدر ارتباطها بها . فهى ثانى دولة بعد الولايات المتحدة من حيث التبادل التجارى معها . كما ان سياسة فراى تجد نفسها معرضة للهجوم من جانب الاحرار الشيليين الذين يشكون فى ارتباطاته كما ان الماركسيين من جانب ثالث يهاجمون برامجه الاصلاحية ويعتبرونها « راسمالية » الصبغة وبالتالى لا تستطيع ان ترفع شعوب امريكا اللاتينية من التخلف الذى تعانى منه . هذا فى حين ان مضى فراى فى اصلاحاته قدما يتعارض تماما ومصالح القوى التى ساندته وتسانده والتى وقفت لانجاحه فى الانتخابات ضد سلفادور الليندى مرشح الجبهة الشعبية ، تلك القوى المتمثلة فى البورجوازية الشيلية بكافة فروعها : المحافظة والليبرالية والراديكالية ، اذ يرى اتجاه اليمين بينها فى محاولات فراى نوعا من « الشيوعية المقنعة » .

ان السؤال الهام الذى تطرحه دعوة « الثورة فى نطاق الحرية » التى تعمل المسيحية الديموقراطية الشيلية على تنفيذها هو : هل سينجح ادواردو فراى فى تحرير النحاس مصدر الانتاج شيلى الرئيسى والذى يمثل ٦٨ ٪ من صادراتها ام تظل بلاده كما كانت فريسة للبورصة الدولية وتعيش تحت رحمة المضاربين العالميين ؟ . ذلك ما سيكشف عنه خط التطور المقبل الذى سوف يتبعه السنيور ادواردو فراى .





الوجـــــدانيـــــة . . .
● **تأليف د . قوامى نكروما**

دراسات فى التراث الشعبى
● **تأليف فوزى العنتيـــــل**

الوجـــــدانيـــــة . . .

● تأليف د . قوامى نكروما

« لقـد تعلمت أن أنظر الى النظـم الفلسفية من نافذة البيئة الاجتماعية التى انتجتها ، وهكذا شرعت افتش عن المرمى الاجتماعى فى النظم الفلسفية » .

١

هكذا

يستهل الدكتور **قوامى نكروما** ، رئيس جمهورية غانا ، بحثه الفلسفى المعنون « **بالوجدانية** » ، ويحدد فى هذه العبارة منهجه فى النظـــر الى الفلسـفة وتاريخهـا ، فى مواجهـة ذلك المنهج السائد فى الجامعات الغربية الذى ينظر الى الفلسفة **«كسلسلة من النظم المجردة»** ان هذه النظرة تفقد النظم الفلسفية حيويتها التى كانت تنبض بها لدى اعلانها الاول ، **وتجردها من دورهـــا النضالى** . وهى نظرة ناجمة عن موقف من النظم الفلسفية وكانها مجرد تصريحات تربط فيما بينها علاقات منطقية ، وتجعل حتى فلاسفة الاخلاقيات يقولون بجراة يؤسف لها **ان مايشغلهم لا علاقة له بالحياة** .

لقد عانى طلاب المستعمرات الذين اختيروا بعناية من بين اولئك الذين فقدوا الاتصال بتراثهم التقليدى من هذه الطريقة التعليمية **المشوهة** والتى ساعدت على تكوينهم **ليصبحوا الخدم المثقفين للادارة الاستعمارية** . ولكن عددا من المثقفين الافريقيين **الذين هزهم الوعى القومى كانوا يطلبون المعرفة كوسيلة للتحرر الوطنى** .. «وكنت واحدا من هذا العدد . ولم يكن من الممكن لهؤلاء ان يقرأوا مؤلفات ماركس وانجلز كما لو كانت فلسفات نظرية لاحياة فيها ، ولاتاثير لها على اوضاعنا الاستعمارية . ففى أثناء اقامتى فى أمريكا نشأ لدى اعتقاد ثابت أن فى آرائهما الكثير مما بوسعه ان يساعدنا فى نضالنا ضد الاستعمار .»

يبدأ نكروما ببيان فساد النظرة الى الفلسفة كسلسلة من النظم المجردة ، فاهتماماتها محصور فى سؤالين اساسيين ، سؤال عن « ما هو موجود » وسؤال عن كيفية تفسير « ما هو موجود » .

ان طاليس ، اقدم فيلسوف غربى كان يرد كل ماهو موجود الى مادة اولية هى الماء ، **وباركلى** من ناحية اخرى كان يعتبر ان كل شىء فى العالم اما بذاته روح واما فكرة فى روح ، ولكن واحدا من هذين الفيلسوفين **«لم يسلب العالم شيئا او موجودا من موجوداته، فلقد بقى العالم يعج بالابطال الرياضيين والعنب والاساقفة والتفاح »** .. لقد كانا يفتشان عن مصادر موجودات العالم المتنوعة فى شىء ماهو **نفسه جزء من العالم** . وهكذا نشأت الحاجة الملحة الى البحث عن المصادر الممكنة للمادة الاولية الكونية . وهذه الحاجة ادت الى طرح سؤال الفلسفة الثانى ، اى تفسير المادة الاولية الكونية : **هل لها علة او تفسير، أم لا ؟** فاذا اعتبرناها بلا علة الزمنا انفسنا بتبرير خروجها على العلة الكافية ، اذ ان اى علة نقترحها لها تثير معضلات يتعذر حلها .

أما اذا سلمنا بان مانريد تفسيره هو المادة الاولية الاساسية فلابد لاى علة نقترحها لها من ان تكون هى نفسها منبثقة عن المادة الاولية الاساسية ، وهذ يقتضى ان تكون العلة اما جزءا من المادة الاولية الاساسية واما نتاجا لها . فاذا قلنا ان العلة جزء منها ، غدت المادة الاولية الاساسية علة لنفسها، واذا قلنا ان العلة نتاج المادة الاولية الاساسية غدت النتيجة بشكل تناقض منتجة لعلتها . وهكذا نجد انفسنا امام حلقة مغلقة . اذ لو افترضنا علة للمادة الاولية الكونية ، فان الهوس المرضى بالعلة يفتح امامنا تدرجا لا نهاية له لعلة علة المادة الكونية ، سباقا لا حد له بين علة المادة الكونية وعلة هذه العلة الى ما شاء الله . والقول بأن **« ما هو موجود » هو علة نفسه** لا يعنى فى الواقع الا انه ليس له علة اصلا .

ويرى نكروما أن الاجوبة عن التساؤل «عما هو موجود» يمكن ان تكون **مثالية او مادية** . ثم يناقش اراء عدد من الفلاسفة المثاليين من امثال **ليبنتز وديكارت وباركلى** وينتهى الى **رفض المثالية** وامكانية دحضها .

ان المثالية تعتبر المادة متوقفة فى وجودها على الروح ، او مفرطة فى وجودها بالادراك الحسى ، او بقدرة العقل على تكوين الافكار . **ان الوجدانيه التامة وهى احد مصادر المثالية ،ترى الكون مكونا من الفرد واختباره** . ان الفرد يبدأ هنا بشك مرهق فى وجود الافراد الاخرين والاشياء الاخرى . انه يتجاهل ان جسده هو جزء من العالم الخارجى ، وانه يرى ويلمس جسده تماما كما يرى ويلمس اى جزء اخر . فاذا كانت الاجسام الاخرى ليست سوى جزء من اختبار الفرد ، وجب عليه ان ينظر الى جسده هو أيضا كجزء من هذا الاختبار،اى أن يتجرد من جسده. **« وهكذا نرى دور الفرد كمحور الوجدانية الانانية يتصدع ،فهو لم يعد الوتد الذى عليه العالم معلق ، ولا المحور الذى حوله يدور ، وتاخذ الوجدانية الانانية بالتخلي الكون عن نقطـة تجمعها ، ويأخذ الفرد فى التلاشى مع اختباره الخاص ويذوب كفاعل ومفعول ، وكمتمتع بالاختبار ، فلا يبقى أمامنـا سوى اختبار معلق غير مرتبط بشىء »** .

وعلى نفس النحو يناقش نكروما **ديكارت** الذى يبدأ بالشك فى كل شىء : ان اليقين الوحيد عند ديكارت ، والذى يبنى عليه حقيقة وجوده ، هو التفكير وذلك فى قوله : «**انا افكر ، اذن فانا موجود**» وبما ان الشىء الوحيد الذى لايقبل الشك فى هذه العبارة الديكارتية هو التفكير ، اذن «فالانا» الفاعل للتفكير مشكوك فى وجودها . وهى أشبه بالضمير الحيادى فى عبارة It rains ، ومن هنا نجد أنفسنا أيضا أمام **تفكير بلا كائن يفكر** .

واذ يسلم نكروما مع المادية بوجود المادة وجودا مستقلا عن المعرفة بواسطة الذهن ، وباولية وجود المادة يطرح «بعض الوقائع العنيدة المعينة» التى تصطدم بالمادية خصوصا ذلك الواقع المتركز حول ظاهرتى الوجدان ، والوجدان الذاتى .

ولكن الدكتور نكروما يرى أن « مفتاح هذه المشكلة ، مفتاح التغلب على هذه الوقائع العنيدة ، **هو فى امكان تحول المقولات او الاصناف** ، غير انه ليس من شأن الفلسفة ان ترسم تفاصيل هذا التحول المقولى او الصنفى ، فهذا من اختصاص **العلم** بل كل ما هو مطلوب من الفلسفة هو **تبيان امكانية التحول واعنى بالتحول المقولى او الصنفى امرا كانبثاق الوجدان الذاتى مما لا يعى ذاته،وكانبثاق الذهن من المادة ، والكيفية من الكمية**» .

والفلسفة تعد نفسها للتغلب على الوقائع العنيدة المنوه عنها بالجزم،**لا بوجود المادة الاوحد الجاف،بل باوليته** ، « **ولا يبقى عليها بعد ذلك إلا ان ترينا اصنافا اخرى قادرة على الانبثاق من المادة بواسطة التطور** ، وعند هذا الحد تصبح المادية الفلسفية **جدلية** » .

«ويخطىء حتما من يحاول الاستنتاج مما سبق ان المادية الجدلية تعلم ان الذهن مثلا دماغ ، والكيفيات كميات ،والطاقة حجم . ان المادية الجدلية تعترف بالفروقات بين الذهن والدماغ وبين الكيفيات والكميات ، وبين الطاقة والحجم ، ولكنها تدلى بتفسير خاص عن طبيعة هذه الفروقات ، ولا تسمح لهـذه الفروقات ، ان فى الميتافيزياء او فى نظرية المعرفة ان تصبح أساسية وصامدة » .

إن الذهن وفقا للمادية الفلسفية هو نتيجة تنظيم حرج للمادة ، فلا بد للتنظيم العصبى ان يبلغ حدا معينا من التعقيد كى يبرز النشاط العقلى ، كى يحضر الذهن . فحضور الذهن وبلوغ هذا الحد **الادنى** المعين من التنظيم الحرج فى المادة هما شىء واحد.وبالمثل فان **الطاقة ايضا هى تفاعل كمى حرج المادة** .

ويخلص نكروما من هذه المناقشة الى ان **المادية عندما تصبح جدلية** ، فانها لاتعود تنظر الى العالم كعالم **حالات** ،بل كعالم **تحولات** ، **لاكعالم** اشياء ، بل كعالم احداث .

«ان ثبات العالم قائم فى التحول ، والنشاط او الحركة او التحول هو دم حياة الوجود » .

وينهى نكروما مناقشته تلك بالخلوص الى ان «**كوننا كون طبيعى ، اساسه المادة ونواميسها الموضوعية** » .

وفى الفصل الثانى المعنون «**الفلسفة والمجتمع**» ينتقل الدكتور نكروما الى تاكيد مايراه من ان **لكل فلسفة مرمى اجتماعيا**،ويقول انه وان كان من السهل جدا ان تنعزل الفلسفة عن الحياة الانسانية ، وان يصل هذا الانعزال فى بعض الجامعات الغربية حدا من التجريد يثير الريبة فى ان يكون ممارسو الفلسفة هناك نوعا من جماعة محتطى الافكار،الا ان تاريخ الفلسفة الباكر يدل على انه كان لها جذور حية فى الحياة الانسانية .

لقد نشأت الفلسفة اصلا من **النظر اللاهوتى** ، وكانت التاملات اللاهوتيه الباكرة مجموعة من الاراء تدور حول **افكار عظمى كفكرة الله والنفس والمصير والقانون** ، وكانت هذه الاراء تنبض فى كل الحالات **بروح عملية** ، اذ ان الحياة الدينية فى تلك الايام البعيدة كانت فى عداد **الاهتمامات الاولية** للحياة الانسانية . ويرى نكروما ان الفلسفة تعدل ميولها عندما تتعدل مفاهيم الاهتمامات الاولية للحياة الانسانية ، كما ان مفهوم الفلسفة يتغير بتغير تنظيم المجتمع .

ويضرب الدكتور نكروما مثلا لذلك انه فى عصر النهضة عندما اصبح الانسان محور الكون ، غدا الذهن البشرى والطرق التى يمكنه بها تعيين حدود الواقع هى مواضيع الفلسفة الرئيسية. كما انه عندما اكتسب الانسان فى عصر النهضة تقديرا متزايدا لكرامته وحريته الشخصيتين والفرديتين ، استجابت الفلسفة لأخراج موسوعات عن الحقوق الطبيعية ومايتصل بها من اراء بمحاولة توفير المبادىء التى يجب أن تقوم عليها اى نظرة سياسية كى تكون منسجمة مع مفهوم النهضة للانسان .

«ان مايهمنى ابرازه ليس هو فقط ان الفلسفات الاولى كانت تنطوى على متضمنات من نوع سياسى واجتماعى . وانها لهذا السبب كانت متصلة بحرارة شئون الحياة،ان ما يهمنى ابرازه هو أن هذه الفلسفات كانت انعكاسات لتيارات اجتماعية ، وانها نشأت عن مقتضيات اجتماعية » .

ولذلك يرد نكروما بداية تاريخ **الديموقراطية اليونانية** الى طالس ، الذى قام بثورتين ، نضجت الاولى فى محاولته **تفسير الطبيعة طبيعيا** ، وقامت الثانية على ايمانه بأن **وحدة الطبيعة** ليست فى كيانها بل فى **مادتها** . ان البيئة الاجتماعية التى عاش فيها طالس هى التى شجعته على الالحاح فى تفسير الطبيعة طبيعيا ، فلقد حدث انذاك تغير فى جهاز المجتمع ، انتقلت فيه السلطة الاجتماعية السياسية الى ايدى **طبقة التجار** ، ولم يعد الازدهار متوقفا جوهريا على استرضاء الالهة بشأن الزراعة . بل على التجارة ووسائل النقل ، ومن هنا لم تعد هناك حاجة لتفسير العالم بواسطة الالهة . هذا التفسير الذى انتج قدرا من السلطة الكهنة وما نجم عنه من اشد انواع اللامساواة فى المجتمع ، فحيث يتسلم الكهنة سلطة سياسية فانهم لايفسرون الظواهر الطبيعية وحسب باللاهوت ،بل يفسرون به ايضا الظواهر الاجتماعية .

ان قيام الطبقة التجارية ، واعتمادها على الفنون التجارية اكثر منها على المراسم الدينية هو الذى ساهم فى اضعاف شأن الكاهن المتميز اجتماعيا ، وهذا الشعور المتزايد بعدم نفع الكاهن هو ما ابرزه طالس عندما استغنى عن الالهة جميعا كمصدر تفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية .

ان اسقـاط الارستقراطيين للملوك ، ونمو المستعمرات اليونانية على اطراف البحر الابيض ، وظهور النقد ، وهبوط

قيمة الاملاك العقارية كاداة للعمليات الاقتصادية ، واتساع التجارة ونمو الملاحة وما صاحبهما من ضعف الاريستوقراطية مالكة الارض ، ومحاولات القوة التجارية الجديدة تحقيق مكاسب سياسية من الاريستوقراطية المتقهقرة ، هذا التغير الاجتماعى القائم على **الصراع بين القوى القديمة والجديدة هو الذى أوحى لهرقليط بفكرة التضارب الكونى بين الاضداد** ومن تلك اللحظة صرعت فكرة التاريخ المحدود ، وولدت مكانها **فكرة جدلية التاريخ .**

لقد جزم هيرقليط بأن فى كل شئ نزعة مستمرة الى عدم الاستقرار ، وان هذا **اللاستقرار هو مايجعل التحولات ممكنة .** وان الاشياء ليست ساكنة الا فى مظهرها الخادع ، بينما هى كلها فى الواقع توازنات دقيقة بين قوى متضادة ، وبدون هذا التضاد لايمكن ان يكون شئ . **وعلى هذا النمط فهم هرقليط القوانين الاجتماعية** ، فقد اعتبرها انسجاما بين مؤثرات،ونتيجة لنزعات متضادة ، واعتبرهرقليط تضارب الاضداد هذا امرا لابد منه للنمو والخلق فى الطبيعة وفى المجتمع معا . «وهذا يعنى على الصعيد الاجتماعى ان **المجتمع دائما فى ثورة** ، وان الثورة لابد منها للنمو والتقدم الاجتماعيين . ان التطور بالثورة هو المحك الهرقليطى للتقدم » .

ويفهم نكروما الثورة على ان لها ناحيتين«فالثورة **ثورة على نظام قديم** ، وهى ايضا نضال **فى سبيل نظام جديد** . ان الحاح الماركسية على اعتبار ظروف الحياة المادية لعلى صواب ،

لكنى اود ايضا ان اصر اصرارا شديدا **على اعتبار العقيدة قوة حاسمة** . ان العقيدة الثورية ليست مجرد دحض فكرى لنظام اجتماعى يموت ، انما هى نظرية خلاقة ايجابية ، انها النور الذى يوجه النظام الاجتماعى الناشىء» ويستشهد نكروما بفقرات من انجلز لتاكيد هذا القول .

ثم ينتقل نكروما للحديث عن « المجتمع والعقيدة » فى الفصل الثالث . والعقيدة هنا هى الترجمة التى اختارها المترجم لكلمة Ideology

ان البيئة الاجتماعية تؤثر فى محتوى الفلسفة ، **ومحتوى الفلسفة** يعمل بدوره على التاثير فى البيئة الاجتماعية ، اما لترسيخها او لتصديعها ، وفى كلتا الحالتين تكون الفلسفة على شئ شبيه بالعقيدة . **فعندما تعمل الفلسفة على ترسيخ البيئة الاجتماعية يكون فيها شئ من عقيدة تلك البيئة . وعندما تعمل على تصديع البيئة الاجتماعية تكون على شئ من عقيدة ثائرة على تلك البيئة** . لذلك يمكن القول بان الفلسفة منناحيتها الاجتماعية تنم عن عقيدة .

ويقتطف نكروما من مازينى قوله : **«ان كل ثورة حقيقية هى برنامج ، وهى تنحدر من مبدأ جديد عام ، ايجابى ، وعضوى ، والامر الضرورى الاول هو قبول هذا المبدأ . أما التوسع فيه وتنميته فيجب ان يتولاهما فقد اناس يؤمنون به وليس لهم اى رباط أو صلة باى مبدأ مضاد له » .**

ويقصد نكروما من هذا الاستشهاد بمازينى التاكيد على الصلة بين الثورة والعقيدة . فعندما تنتصر الثورة ، يتسم المجتمع بطابع العقيدة ، اذ ان العقيدة هى مايعطى البيئة الاجتماعية الجديدة سيماءها . واعلان هذا المبدأ وتوضيحه والدفاع النظرى عنه يشكل فلسفة ، وعلى هذا تصبح الفلسفة اداة بيد العقيدة . والتساهل فى البرنامج الذى يشكل المقاصد والغايات للعقيدة امر جائز حسب ماهو ممكن اوغير ممكن فى الفترة المعينة . أما التساهل فى المبدأ ، أى فى العقيدة فغير جائز ، اذ انه بمثابة التخلى عنها .

ولئن كان من الممكن للمجتمعات ذات **الانظمة الاجتماعية المختلفة** «ان تتعايش وان يكون بينها شيئا اسمه **التعايش السلمى**، **فان هذا غير ممكن بالنسبة للعقائد** ، فمادامت هناك طبقات متسيطرة لايمكن ان يكون ثمة شئ اسمه التعايش السلمى بين عقائد متضاربة .

ويتحدث نكروما عن افريقيا ، وعن الوجدانية كفلسفة لها : **«ان وجه افريقيا التقليدى يتسم بنظرة الى الانسان لايمكن وصفها فى تجليها الاجتماعى الا بالنظرة الاشتراكية ، وهذه النظرة ناجمة عن اعتبار الانسان فى افريقيا كائنا روحيا قبل كل شئ ، كائنا ولد موهوبا بكرامة وطهارة وقيمة داخلية ،وهذا ينافى الفكرة المسيحية عن الخطيئة الاصلية وعن انحطاط الانسان وهذه الفكرة عن قيمة الانسان الاصلية تفرض علينا واجبات من نوع اشتراكى ، وهنا نكتشف الاساس النظرى المشتركية الافريقية الذى عبر عن نفسه على الصعيد الاجتماعى بانشاء مؤسسات كمؤسسة العشيرة ، تبرز فيها مساواة الجميع الاصلية ومسئولية المجموع تجاه الفرد فى هذا الوضع لم يكن من الممكن ان تنشا طبقات من النوع الماركسى ، واعنى بالطبقة من النوع الماركسى، الطبقة التى تحتل مكانها فى تضلع اجتماعى أفقى تقوم فيه العلاقة بين الطبقات على اساس عدم التوازن بين قواها الاقتصادية والسياسية . ان خير الجميع كان هو الامر الفائق فى هذا المجتمع» .**

ولكن جاء الاستعمار وغير كل هذا . فالادارة الاستعمارية خلقت سلطان الافريقيين مطعمين بمثل عليا اوروبية،والى جانب هؤلاء ظهرت فئات من التجار والمحامين والاطباء والسياسيين ورجال النقابات الذين كونوا بمهارات وثروات مستحبة لدى الادارة الاستعمارية شيئا مماثلا للطبقة الوسطى الاوروبية . وكانت هناك ايضا بعض العناصر ذات الذهنية الاقطاعية تتشبث بمثل اوروبا العليا سواء بتربيتها او بعلاقاتها بالادارة الاستعمارية وكل ذلك لم يكن ينسجم مع النظرة الافريقية الى الانسان والمجتمع **القائمة على المساواة .**

«ولكن بعد استعادة الاستقلال الحقيقى ، اصبح من الضرورى خلق تناغم جديد يجعل من الحضور المشترك لافريقيا التقليدية وافريقيا الاسلامية وافريقيا المسيحية الاوروبية حضورا يتناغم مع المبادىء الانسانية الاصيلة التى قام عليها المجتمع الافريقى . اجل ان مجتمعنا ليس هو المجتمع القديم ، بل هو مجتمع جديد وسعته التاثيرات الاسلامية والمسيحية الغربية ، لذلك لابد له من عقيدة ناشئة جديدة ، عقيدة يمكن صياغتها صيغة فلسفية دون ان تتخلى عن مبادىء افريقيا الانسانية الاصيلة . ان هذه الفلسفة تنبثق عن **ازمة الوجدان الافريقى المجابه وجها لوجه العناصر الثلاث التى تكون المجتمع الافريقى الحاضر**،وانى اطلق اسم **الوجدانية** الفلسفية على هذه الفلسفة **لانها تضع الاساس النظرى لعقيدة تتوخى الاشتمال ليس فقط على الاختبار المجتمع الافريقى التقليدى بل على الاختبار الافريقى للحضور الاسلامى والمسيحى الغربى ايضا ، واستخدام هذه الاختبارات بعدالجمل بها فى سبيل ترعرع هذا المجتمع ونموه التناغمى » .**

ان التوزيع الفاسد للعمل فى كل من العبودية والاقطاعية قد جعل طبقة من المواطنين تكد والاخرى تجنى من حيث لم تزرع ان الذين يحولون الطبيعة بجهودهم فى هذين النظامين ليسوا هم الذين تتحسن اوضاعهم من جراء هذا التحويل . وهذا هو الاستغلال.والراسمالية ليست سوى نظرية سياسية اجتماعية تهذبت فيها المظاهر الهامة للعبودية والاقطاعية.ان الذين يحولون الطبيعة بجهودهم ، وينتجون السلع فى ظل الراسمالية، ليسوا هم كذلك الذين يتمتعون بثمار هذا التحويل وهذا الانتاج، وليس هو المجتمع بكامله الذى تعود عليه ثمار هذه الجهود .

ان الراسمالية نمو مهذب للاقطاعية ، كما ان الاقطاعية نمو مهذب للعبودية . ولئن كانت الاقطاعية تقبل الاصلاح فى ظل الراسمالية ، فما ذلك الا لان مبدأ الاقطاع ينتقل فى الراسمالية الى مرتفعات جديدة من الدقة ، كما ان الاستغلال ، اى انتزاع ثمار جهود الاخرين يتطلب فى ظل الراسمالية مقدارا اقل من الاخضاع السياسى القهرى — كما يتصورون — وتستمر الراسمالية فى اقامة مشروعات فخمة لاصلاحات جزيئة ، بل وتلجأ فى سبيل

حفظ الذات الى حيل نموذجية تقلد فيها بعض تصاميم الاشتراكية لاغراضها الخاصة ، محاولة تهدئة الحوافز الثورية لكى يجدد الاستغلال شبابه ، الى ان ياتى الوقت الذى يكتشف فيه الشعب التضارب بين الاصلاح والثورة . «وماجوهر الاصلاح **سوى التوفيق بين استمرار مبدأ أساسى وبين تغير تكتيكى فى طريقة التعبير عن هذا المبدأ الاساسى . ان الاصلاح ليس تغييرا فى التفكير بل فى التعبير »** .

« قلت فى « تاريخ حياتى » ان الرأسمالية نظرا لشدة تعقدها لاتلائم بلدا حديث الاستقلال واود ان اضيف الان الى هذا القول **ان مسلمات الراسمالية ومقاصدها تتنافى مع مسلمات المجتمع الافريقى ومقاصده ، ان الرأسمالية تشكل خيانة لشخصية افريقيا ووجدانها»** .

وهنا تلزم الاشارة الى موقف نكروما من الراسمالية فى كتاب «تاريخ حياتى» باعتبار الراسمالية «قد» لاتلائم بلدا حديث الاستقلال وموقفه منهـا فى كتابه هذا الاخير . اذ يدينهـا «كخيانة» للشخصية الافريقية .

ويعود نكروما ليقول ان رغبة المجتمع فى تحويل الطبيعةتنعكس فى نظريات اجتماعية سياسية مختلفة ، وتنعكس نفس هذه الرغبة فى الفلسفة . فكما أن النظريات الاجتماعية السياسية التى تعالج كيفية استخدام القوى للسيطرة على الطبيعة وانمائها تنقسم الى فئتين ، كذلك الفلسفات . ان للمجتمع خياراحقيقيا بين نظريتين اجتماعيتين سياسيتين : هما اما ان تنتج فئةوثرى فئة أخرى على حسابها ، واما أن تنتج كل الفئات وتنعم جميعها بالقيمة الناتجة عن العمل .

كذلك **«أمامنا خيار حقيقى بين فلسفتين : المثالية والمادية»** فالمثالية ترتبط بمجتمع طبقى ، وهى بتفسيرها للطبيعةوالمظاهر الاجتماعية بواسطة الروح ، تدعم نظاما طبقيا من النوع الافقى الذى تتربع فيه طبقة على اكتاف طبقة اخرى . اما المادية من الناحية الاخرى فترتبط بتنظيم انسانى ، وهى بارجاعها جميع العمليات الطبيعية الى المادة ونواميسها قد أوحت بتنظيم المجتمع على اساس المساواة ؛ ان المثالية تدعم **الاوليجاركية** ، بينمـا المادية تدعم المساواة . .

وعليه **«فان المادية لا المثالية هى التى ستبنى بشكل او اخر امتن الاسس النظرية لاستعادة مبادىء افريقيا القائمة على المساواة والانسانية ، وبما ان الاشتراكية تنبثق عن المادية فان استعادة المبادىء الاجتماعية الافريقية القائمة علىالانسانية والمساواة تقتضى الاشتراكية . فهى المادية ما يضمن تحديد الطبيعة الفعال ، وهى الاشتراكية ما يجنى من هذا التحويل تحقيق الحد الاقصى من النمو »** .

ويفرد الدكتور نكروما الفصل الرابع من كتابه الوجدانية . وهو هنا يقرر ان **قطاعات المجتمع الافريقى الثلاث : التقليدى والغربى ، والاسلامى تتعايش بعناء** ، وغالبا ماتدخل المبادىء المحركة اياها فى صراع مع بعضها البعض . ولذا فهو يطالب بالوقوف من الاختبار الغربى والاختبار الاسلامى موقفا ينطوى على مارب ، ويجب على الفكر ان يوجه هذا الموقف ، فالعمل بلا فكر اعمى ، كما ان الفكر بلا عمال فارغ . ولذلك كانت الخطوة الاولى فى هذا السبيل وضع جهاز من افكار متناسقة تحدد الطبيعة العامة للعمل من أجل توحيد المجتمع الذى ورثناه توحيدا يأخذ على الدوام بعين الاعتبار المثل العليا السامية التى قام عليها المجتمع الافريقى التقليدى (المشتركية) . ولذا فلابد للثورة الاجتماعية من ثورة فكريه تدعمها ، ويتجه فيه فكرنا وفلسفتنا نحو انقاذ مجتمعنا . وعلى فلسفتنا ان تجد اسلحتها فى محيط الشعب الافريقى وظروف حياته الخاصة ، التى يجب ان نستمد منها محتوى فلسفتنا . «ان تحرير القارة الافريقية انما هو تحرير للانسان ، وهذا يتطلب امرين : استعادة مساواة المجتمع الانسانى ، وتجنيد جميع مواردنا المنطقية لتحقيق هذه الاستعادة » .

والفلسفة التى يجب ان تقف وراء هذه الثورة الاجتماعية هى مايسميه نكروما بالوجدانية الفلسفية . والوجدانية على الصعيد الفكرى هى خريطة لترتيب القوى التى ستؤهل المجتمع الافريقى لهضم العناصر الغربية والاسلامية والاوروبيةالمسيحية فى افريقيا ولانمائها بشكل يتفق مع الشخصية الافريقية . والشخصية الافريقية تحددها مجموعة المبادىء الانسانية القائم عليها المجتمع الافريقى ، واهمها النظرة الى الانسان كغاية فى ذاته لا كوسيلة .

«فالوجدانية الفلسفية هى اذن ذلك الموقف الفلسفى الذى بانطلاقه من محتوى الوجدان الافريقى الحالى ، يشق الطريق لانبثاق التقدم عن الصراع فى هذا الوجدان . **والمادية هى اساس الوجدانية الفلسفية** — ويرى نكروما ان نظرة افريقيا الاصلية الى العالم هى نظرة مادية حينما رفضت افريقيا فى البداية أن تجارى المثالية فى اعتبار أن هناك «خارج» و «داخل» للعالم — والوجدانية الفلسفية بعد ان تؤكد وجود المادةاصلا وجودا مطلقا ومستقلا ، وبعد أن تؤكد أن المادة منطبعة على نواميس موضوعية أصيلة ، تسعى لان تكون انعكاسا فكريا لموضوعية تطور المادة . وعندما تقصر الفلسفة نفسها هكذا على ان تعكس تطور المادة الموضوعى فانها تقيم بذلك اتصالا مباشرا بين المعرفة والعمل » .

والوجدانية الفلسفية لاتستطيع ان تصدر مجموعة تامة من القواعد الخلقية التى يجب ان تطبق على اى مجتمع وفى اى وقت . **ان المادية اذ تفضى الى المساواة على الصعيدالاجتماعى تفضى ايضا الى الخلقيات** ، فالمساواة ليست امرا سياسيا وحسب ، انما هى أمر خلقى ، اذ انها تستلزم اطارا للسلوك الانسانى لاتقبل المساواة الا به ، غير ان المادية وقد تصورت المادة على انها ملء من قوى فى توتر يحدث التغير الجدلى ، فانها لاتستطيع ان تجمد قواعدها الخلقيةتجميدا لايسمح لهابالتغير . وعليه فالقواعد الخلقية كما تراها الوجدانية ليست قواعد دائمة ، ولكن بينما تبقى المبادىء الاساسية للمساواة ثابتة ، تتغير القواعد الخلقية وفقا للمرحلة التى بلغها مجتمع ما فى تطوره التاريخى .

والمبدأ الخلقى الرئيسى للوجدانية الفلسفة هو **معاملة كل انسان على انه غاية فى ذاته وليس مجرد وسيلة** . ان هذا المبدأ اساس لكل نظرة اشتراكية وانسانية للانسان . وعندما يقبل المجتمع هذه النظرة الى الانسان ، يتم حينذاك الانتقال من الخلقيات الى السياسيات . لان ما يستدعى السياسات الى الوجود انما هو الحاجة الى إنشاء مؤسسات لتنظيم سلوك الكثرة من الناس فى المجتمع وأعمالها بحيث يراعى المبدأ الخلقى الاساسى ، لذلك ترسم الوجدانية الفلسفية نظرية سياسية وخطة للعمل الاجتماعى السياسى تعملان معا على ضمانفعالية مبادىء الخلقيات الرئيسية .

وعلى الوجدانية الفلسفية من الناحية السياسية ان تجابه واقع الاستعمار والامبريالية ، والتجزؤ والتخلف ، هذه القوة التى تقاوم منفردة ومجتمعة تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على فكرة المساواة الحقيقية . والخطوة الاولى الضرورية هى تصفية الاستعمار حيثما وجد .

ان العمل الايجابى فى المجتمع هو مجموع تلك القوىالسامية وراء العدالة الاجتماعيةبتهديم الاستغلال والجوروالاوليجاركيين والعمل السلبى يمثل من جهة مقابلة مجموع تلك القوى العاملة على اطالة عمر الجور والاستغلال .

ان العمل الايجابى ثورى ، والعمل السلبى رجعى . ومن الضرورى للحصول على الاستقلال الحقيقى ان يتغلب العمل الايجابى على العمل السلبى . ان الاستعمار الجديد يتمثل فى المحاولات المبذولة لكى يعود العمل السلبى للتفوق على العمل الايجابى . ومن الضرورى لقطع الطريق على الاستعمار الجديد ان يكون هناك حزب جماهيرى يدعم العمل الايجابى . وان ترقى الجماهير نوعيا بالتربية ويرفع درجة وجدانها .

الفولكلور .. ما هو ؟

دراسات فى التراث الشعبى

● تأليف فوزى العنتيل

أصبحت كلمة « فولكلور » احدى الكلمات الكثيرة الشيوع فى لغتنا اليومية ، نراها كثيرا مكتوبة على صفحات الجرائد والمجلات ، ومتداولة فى احاديث المثقفين ومناقشاتهم . وكثير من المظاهر الفنية والادبية فى حياتنا نربط بينها وبين هذه الكلمة بصورة او بأخرى ، فنقول مثلا ان فرقة رضا للرقص الشعبى تقدم رقصات فولكلورية ، وان العروض التى تقدمها الفرقة القومية للرقص الشعبى تقوم على تطوير لحركات فولكلورية راقصة . الا ان احدا لم يتوقف لحظة ليسأل نفسه ما معنى هذه الكلمة بالضبط ، وما هى الحدود التى ينبغى أن نرسمها لها فى أذهاننا قبل أن نتداولها ، حتى لا نغامر بالوقوع فى شرك الغموض والتنقض ، بحيث تصبح هذه الكلمة الاجنبية احدى العملات الزائفة المطروحة فى السوق والتى نشترى بها كل شىء ولا نشترى شيئا على الاطلاق .

ومنذ ما يزيد على عشر سنوات ظهر بغتة فى لغتنا كتاب عنوانه **((الادب الشعبى))** من تأليف **أحمد رشدى صالح**. ولدى ظهور هذا الكتاب حدثت ضجة كبيرة فى الاوساط الثقافية . وكان سبب هذه الضجة التى فجرها كتاب احمد رشدى صالح هو انه كان تعبيرا ولد فى اللحظة المناسبة عن اهتمام يكمن تحت السطح فى نفوس المثقفين بعد الثورة ، اهتمام ينصب على أدب الشعب وثقافة الشعب وتراث الشعب . كانت فكرة الواقعية الاشتراكية فى الادب والمسرح قد بدأت تزدهر وتؤتى ثمارها الواضحة . وكان التفكير فى تغيير معالم المجتمع والتحكم فى علاقاته بصورة عادلة عن طريق نقل السلطة الى الشعب قد دفع بالضرورة الى التفكير فى الجانب المعنوى والفكرى لهذا الشعب . ان تغيير الظروف الاقتصادية غير العادلة التى كانت تسيطر على مجتمعنا لم يكن وحده هو الضرورة التى تفرض نفسها على العمل الثورى ، ولكن أيضا كانت هناك ضرورة اخرى ، ملحة نفس الدرجة ، هى اعادة احترام الكيان المعنوى للشعب ، اعادة النظر فى تراثه وتقاليده وعاداته وفنونه ، حتى يمكن وضعها فى مكانها المناسب .

المنبع الرومانسى والمنبع الاشتراكى

وثمة ملاحظة جديرة بالتسجيل هنا لانها تصل الى مستوى المفارقة ، وتلك هى ان الاهتمام بثقافة الشعب وتراثه وفنه قد ولد فى أوروبا مرتبطا بالنزعة الرومانسية فى القرن التاسع عشر ، ذلك ان كلمة الفولكلور التى احس المثقفون الاوروبيون بنبضها ورنينها فى منتصف ذلك القرن واختلفوا وتناقشوا طويلا حول مدلولها وحدودها ، قد كانت فى معناه العام جدا تدل على الرغبة الدفينة فى النزعة الرومانسية وهى اكتشاف ارض جديدة وارتياد آفاق رحبة . هذا على حين ان ذلك الاهتمام نفسه قد نشأ فى بلادنا وفى المجتمعات التى لها نفس ظروفنا او تمر بمرحلة نمو مثل تلك التى نمر فيها ، نشأ مرتبطا بالفكر الاشتراكى العلمى وبالثورة الاشتراكية.

ومن المؤكد أن هذه الملاحظة لم تلفت نظر الباحثين . واهميتها ليست فى طرافتها ، ولكنها فى نظرى ذات دلالة علمية بالغة الخطورة . لان اختلاف الدوافع يؤدى الى اختلاف النتائج فى المسائل العلمية على الاقل . وليس فى النية بالطبع التغاضى عن كل التراث العلمى الغربى فى هذا الميدان ، بل على العكس تماما ، ان الاستفادة من المناهج العلمية أمر واجب ولا غنى عنه . الا أن النظرة الاشتراكية الى الفولكلور قد اختلفت ولا تزال تختلف عن النظرة ». المجتمعات الغربية الرأسمالية اليه . وبالتطبيق يمكن أن يتضح هذا الراى . سنرى مثلا فى الدول التى تعتنق النظرية الاشتراكية فكرا وعملا أن فن الشعب يظفر بنصيب جاد من الاهتمام ، بينما فن الشعب فى الدول الغربية الرأسمالية لا يزال موصوما « بالطرافة » . وهذا فارق جوهرى بلا شك .

واذا كان كتاب « الادب الشعبى » لاحمد رشدى صالح الذى ظهر فى عام ١٩٥٤ قد صادف حماسا لدى طائفة كبيرة من المثقفين ، وهو حماس له ما يبرره فى الظروف الموضوعية لتحول مجتمعنا نحو الخط الاشتراكى ، فان كتاب **فوزى العنتيل « الفولكلور ، ما هو ؟ »** الذى ظهر عام ١٩٦٥ ، أى بعد احد عشر عاما من سلفه ، لتدعو الضرورة اليه على نحو أكثر الحاحا . لماذا ؟

لانه بعد أحد عشر عاما من التداول لمصطلح جديد على لغتنا قد آن للجهود النظرية ان تتوج بعمل تطبيقى ، وقد آن كذلك لكل الاعمال التى قمنا بها باسم مصطلح « الفولكلور » أن تراجع وتمحص على أساس علمى . وبهذه المناسبة لابد أن نذكر هنا ان كتاب رشدى صالح لم يكن الوحيد فى هذا الميدان ، وان مساهماته النظرية والتطبيقية فى الاهتمام بالادب الشعبى والفن الشعبى قد سبقتها ولحقت بها مساهمات أخرى كثيرة وهامة من اساتذة وباحثين لهم قيمتهم ولهم وزنهم العلمى . الا ان الفرق بين كل هذه الاعمال وكتاب « الادب الشعبى » أن هذا الاخير قد صادف لحظة اهتمام عامة بالموضوع ، وأن الكتاب قد عالج فى جزء كبير منه مسائل أولية وأساسية لا بد من التفكير فيها لمن يتناول قضية الفولكلور.

جمعية الفولكلور الانجليزية

وكتاب « الفولكلور ، ما هو ؟ » ينقسم الى جزءين أساسيين أولهما أيضا هو جزء نظرى وتاريخى يمكن ان يندرج تحت هذا العنوان ، وهو حصر للمجهودات العلمية التى بذلت فى أوروبا لتعريف الفولكلور وتحديد مفهومه منذ ان ظهرت هذه الكلمة لاول مرة فى رسالة بعث بها **وليم جون تومز** الى مجلة «الاثينيوم» عام ١٨٤٦ محاولا اقناع رئيس تحريرها بتخصيص مساحة من الصحيفة لتسجيل الملاحظات التى ترد حول العادات والمعتقدات التى ما تزال باقية فى بريطانيا .. » وقد لقى الموضوع عناية المحرر ، وظهر لعدة سنوات عمود أسبوعى تحت عنوان « فولكلور » . وهذا القسم من الكتاب يمكن وصف المجهود الذى بذل فيه بأنه مجهود تجميعى ، وليس معنى ذلك بالطبع أنه خال من الابداع ، ولكنه يتسم بالحرص الاكاديمى على التتبع الدقيق لمعنى المصطلح على مر التاريخ منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، أى على امتداد قرن كامل.

ومن أهم النقط التى يعترف بها المؤلف فى مقدمة كتابه هى أنه قصد من هذه الدراسة « محاولة الالتزام بقدر الامكان بمنهج علم الفولكلور فى تناول الموضوعات . وهى قضية هامة لان العلوم — كما يقول احد الدارسين — تتميز غالبا بموادها ، ولكنها تتميز بصورة أكثر انضباطا بوجهة نظرها المنفردة ، فالذى يميز الفولكلور عن غيره من العلوم التى تدرس المواد التى يدرسها هو اختلاف وجهة النظر » .

وقد كان أول مجهود علمى منظم لدراسة الفولكلور هو انشاء جمعية الفولكلور الانجليزية عام ١٨٧٧ ، وجاء فى مجموعة القواعد التى وضعت لها فى ذلك العام ان مهمتها هى « جمع ونشر المأثورات الشعبية ، والاغانى الروائية والاسطورية ، والاقوال الحكمية المحلية ، والمعتقدات الخرافية او الخزعبلات ، والعادات القديمة وكل الموضوعات المتعلقة بذلك » .

وفى التقرير الاول لمجلس الجمعية جاء تعريف الفولكلور على النحو التالى : « ان كلمة الفولكلور يمكن ان تطلق على ما يشمل جميع ثقافة الشعب التى لا تدخل فى نطاق الدين الرسمى ولا التاريخ ، ولكن تنمو دائما بصورة ذاتية ، وعلى هذا فان ما فى الحضارة من الموروثات الثقافية الباقية Survivals وكذلك مظاهر الفولكلور لدى القبائل الهمجية البدائية ينتمى كلاهما الى التاريخ البدائى للنوع الانسانى . وعند جمع وطبع هذه المخلفات او الذخائر الخاصة بعصر

من العصور ، من مثل هذين المصدرين المختلفين اختلافا كبيرا ، فان الجمعية ستأخذ على عاتقها تقديم ما تدعو الحاجة اليه من المقارنات والتفسيرات التى تخدم علم الانثروبولوجيا بشكل واضح » .

الا ان المشكلات التى ثارت بعد ذلك هى التفريق بين الفولكلور وبين العلوم الاخرى التى يتداخل فيها أو تتداخل فيه ، مثل علوم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع . وكان طرح هذه المشكلة امرا طبيعيا وضروريا فى نفس الوقت حتى يتم لهذا العلم استقلاله المطلوب . وفى جزء من القسم الاول حاول المؤلف محاولة ناجحة لتركيز خلاصة الجهود التى بذلت فى هذا السبيل . فعلى لسان احدى عضوات جمعية الفولكلور الانجليزية وهى « مس بيرن » يسوق المؤلف هذه الفقرة التى تقول فيها : « اننا جميعا دارسون للحياة الانسانية ، ولكننا ندرسها لاغراض مختلفة. فعلماء الانثروبولوجيا يدرسون النظم كى يضيفوا شيئا الى حصيلة المعرفة الانسانية . أما علماء الاجتماع فان غرضهم هو زيادة رفاهية البشرية وتقدمها . والانثروبولوجيا تشتمل على دراسة الخصائص الطبيعية للجنس وتاريخ اللغة ، واستخدام الفنون الالية ، والحرف ، وكذلك تطور المنظمات الاجتماعية . اما علم الاجتماع فانه يحتاج ويستخدم كل انواع المعرفة القانونية التاريخية والمعرفة الاقتصادية أيضا لكى يجنى ثمرات أعمالها . بينما يختص الفولكلور بتاريخ الفكر الانسانى والمؤسسات الانسانية والدينية والسياسية والقانونية والاجتماعية . انه لا يرتبط بالمشكلات الاجتماعية التى تستغرق انتباه عالم الاجتماع ولا يرتبط بالجانب المادى للانثروبولوجيا ، وكذلك فان علاقته بالادب خاصة به » .

تعريفات الفولكلور

ولكى يزيد هذا الرأى ايضاحا وتحديدا وتقريبا للاذهان ضرب المؤلف مثلا لاحدى الادوات التى يستعملها الانسان فى حياته وهى المحراث . ان شكل المحراث ليس هو الذى يثير عالم الفولكلور ولكن الطقوس التى يمارسها الحراث وهو يشق بمحراثه التربة . وكذلك ليس صنع الشبكة او الشص هو ما يلفت انتباه العالم الفولكلورى ، بل المحظورات التى يراعيها الصياد فى البحر ، وليس الذى يجر انتباهه كذلك هو عمارة الجسر او المبانى ولكن القرابين التى تصاحب تشييدها والحياة الاجتماعية لاولئك الناس الذين يستخدمونها .

وبعد هذا يعرض المؤلف ويناقش بالتفصيل ثمانية تعريفات حديثة للفولكلور هى :

● الفولكلور هو بقايا القديم ، وثقافة ما قبل التمدين، أو « الموروثات الثقافية » فى بيئة المدينة الحديثة .
● الفولكلور هو الجانب المأثور من الثقافة الشعبية .
● الفولكلور هو الاصطلاح الجامع لطائفة من الظواهر المأثورة يؤلف بينها انها تعبر عن دور التراث أكثر من غيرها من الظواهر الثقافية او الاجتماعية .
● الفولكلور هو ديانة متدهورة .
● الفولكلور يعنى الحكايات الشعبية .
● الفولكلور هو ما انتقل معظمه مشافهة ، والادب الشعبى .
● الفولكلور هو الثقافة التى انتقلت مشافهة بشكل علم (التراث الشفوى) .
● الفولكلور هى الثقافة الشعبية .

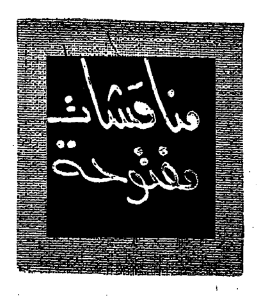
الا انه بعد استعراض ومناقشة كل تفصيل هذه التعريفات المختلفة التى تجمع حول كل منها عدد كبير من العلماء ، والتى يحمل كل منها أيضا جانبا من الصواب . يضيف المؤلف أحدث تعريف للفولكلور المطابق لتوصيات مؤتمر الفولكلور الذى عقد فى مدينة ارنهيم بهولندا عام ١٩٥٥ . ويقوم هذا التعريف أساسا على القاعدة التى سبق ان اعترف بها الكاتب وهى أن مادة العلم هى التى تعين له حدوده ، بالاضافة الى نظرته الخاصة . فبالنظر الى مادة الفولكلور يصبح هو : المأثورات الروحية الشعبية وبصفة خاصة التراث الشفوى ، ويصبح كذلك : العلم الذى يدرس هذه المادة ويؤكد المؤلف — عن حق — أن هذا التعريف أيضا يساير اول صياغة لمعنى الكلمة كما وضعها تومز عام ١٨٤٦ حين عرف الفولكلور بانه « العقائد المأثورة ، وقصص الخوارق ، والعادات الجارية بين العامة من الناس ، والتقاليد المرعية والمعتقدات الخرافية والاغانى الروائية والامثال الشعبية وغيرها » .

مأخذ هام

وقد يكون من المفيد هنا ان نضيف الى المؤلف ملاحظة ونسجل عليه مأخذا .. اما الملاحظة فان هذا التعريف الاخير الحديث يكاد يكون هو التعريف المأخوذ به حاليا فى معظم أنحاء العالم ، رغم ان المناقشات النظرية والتجارب العلمية والعملية لم تقف بعد عند حد معين . وأما المأخذ فهو انه اغفل قطاعا كبيرا من الدراسات الفولكلورية المتقدمة جدا ، نظريا وتطبيقيا ، فى الدول الشرقية . لان هذه الدراسات والجهودات العظيمة والخلاقة ، نظرا لصدور اصحابها عن النظرية الاشتراكية العلمية فى فهم التاريخ واعتناقهم لها، قد اضافت اضافات كبيرة لا يمكن اغفالها او التغاضى عنها وخاصة فى احترامها لفكرة الابداع الشعبى . ففى عام ١٩٣٧ صدر كتاب العالم الروسى الكبير سوكولوف عن « الفولكلور الروسى » وبه مقدمة فكرية ونظرية عن الفولكلور وتوضيح واع لمفهومه وحدوده كعلم ولدور الابداع الشعبى فى حياة الناس . وقد قام مشكورا أحد شبابنا المهتمين بالدراسات الفولكلورية هو حلمى شعراوى بمهمة ترجمة هذه المقدمة التى سبكل كتابا مستقلا عن الترجمة الانجليزية وان لم تكن قد نشرت بعد . وهذا المأخذ ليس هينا فى الواقع . لاننا بطبيعة تطورنا نحو الاشتراكية فى حاجة الى الاستفادة والتعلم من الجهودات العلمية الكبيرة التى يبنى عليها فنانو الدول الاشتراكية تطويرهم للابداع الشعبى فى مجتمعاتهم واستلهامهم له . ونرجو بالطبع ان يستطيع المؤلف ان يتدارك هذا النقص فى دراساته القادمة فى هذا الميدان . ليتمكن من ان يتوج جهده العلمى الكبير باستطلاع كافة وجهات النظر ليحقق لنا اكبر فائدة ممكنة .

وقد قلنا فى بداية هذا العرض ان الكتاب ينقسم الى قسمين ، احدهما هو القسم النظرى التجميعى الذى فرغنا الان من التعرض له ، أما القسم الاخر فهو القسم التطبيقى الخلاق فى الكتاب وقد جعله المؤلف تحت عنوان «دراسات فى التراث الشعبى » واستفاد فيه استفادة عميقة وجادة من ثقافته الواسعة فى التراث العربى ومن المنهج العلمى الحديث فى تناول موضوعات الفولكلور . وقد قسم هذا الجزء أيضا الى ثلاثة فروع هى : « فى المعتقدات الشعبية تحدث فيه عن ثلاثة افكار رئيسية هى فكرة «الغراب» فى التراث الشعبى الانسانى ، وفكرة الزمن فى المعتقدات الشعبية ، وفكرة الاول والاخير فى الفولكلور . والفرع الثانى يضم ثلاثة فصول قصيرة عن المارسات فى الرقص الشعبى والتمثيل والرقص الشعائرى قديما وحديثا ثم مسرح الفولكلور والدراما التى بقيت به . اما الفرع الثالث فقد دخل فيه المؤلف الى ميدان القصص الشعبى فى الخرافات والاساطير وقصص الخوارق ثم تعرض لكليلة ودمنة فى التراث الانسانى ثم من قصة «عوج بن عنق» التى ترددت فى التراث الشعبى الشفوى كما ترددت فى كتابات المؤرخين والمفسرين فى التراث العربى المدون وارتبطت بقصة الطوفان كما ارتبطت بخروج بنى اسرائيل من مصر ودخولهم الى ارض كنعان .

على أن من أهم ما ساهم به المؤلف فى خدمة الدراسات الفولكلورية فى بلادنا هو اهتمامه الفائق بتجميع ثبت لمصطلحات المتداولة فى علم الفولكلور يقع فى احد عشر صفحة من نهاية الكتاب ، ويحتوى على ترجمة دقيقة لكل تلك المصطلحات الاجنبية مع أصلها الاجنبى . واظن أن هذه هى المرة الاولى التى تتم فيها مثل هذه المحاولة فى لغتنا او على الاقل فى بلادنا . واذا كانت المصطلحات هى لغة العلوم ، فانه لابد من تعريبها فى لغتنا حتى نتمكن من السير على أساس سليم فى هذا العلم الجديد علينا تماما كعلم ، وان تكن بلادنا من أكثر بلاد العالم خصوبة فى المادة التى تقدمها له .



ســــؤال الطليعــــة

ماهي الاجتماعات التنظيمية وكيف تدار؟

من المشاكل العملية التى تواجهنا فى العمل التنظيمى داخل الاتحـاد الاشتراكى ولجانه ، والنشاط الجماهيرى بين قوى الشعب العاملة ، مشكلة القدرة على ادارة وتوجيه الاجتماعات ، والتحكم فى مسارها ، اذ يحدث فى معظم الاحوال ان تتشعب المناقشات ويفلت زمامها من أيدينا ، فتقودنا الى غير ما قدرنا لها وقصـدنا بهـا ، وتطغى عليها التفريعات ، فنغرق فى التفاصيل والموضوعات الثانوية فتضيع المشكلة الرئيسية فى متاهات قضايا جانبية لا علاقة لها بالموضوع الاصلى وتصبح عديمة الجدوى.
ولا شك أن هذا النقص يعود الى الافتقار الى الخبرة التنظيمية واساليب العمل الجماهيرى .

و « الطليعة » التى تخصص جزءا رئيسيا من دراساتها للتنظيم السياسى ومشاكله يجدر بها ان تهتم بالجوانب العملية للممارسة الثورية لنشاط الاتحاد الاشتراكى ، والقترح أن تبدأ بالاجابة على التساؤل الذى يتردد كثيرا فى مرحلة تنشيط الاتحـاد الاشتراكى الا وهو كيفية ادارة وتنظيم الاجتماعات سواء داخل التنظيم السـياسى أو على نطاق جماهيرى ؟

محمد حسن مخلوف — القاهرة . عضو الاتحاد الاشتراكى

« الطليعـــة »

قد يكون من العسير تصنيف الاجتماعات بشكل نهـائى، ولكننا اذا نظرنا اليها من الناحية التنظيمية نجد ان هناك نوعين رئيسيين من الاجتماعات :

أولا : الاجتماعات الداخلة فى هيكل التنظيم :

وهى الاجتماعات المنبثقة من هيكل التنظيم ومراتبـه ، والمرتبطة بهقتشكيلها بمواعيد انعقادها وصلاحياتها وفاعلية قراراتها . فاذا اخذنا الاتحاد الاشتراكى العربى فاننا سنجد أنه يضم سلسلة من « المنظمات الداخلية » وأن كل منظمة

منها مكلفة بعقد عدد محدد من الاجتماعات الدورية ، كما يجوز لها عقد اجتماعات غير عادية . ويتضمن الجدول التالى بيانا بالاجتماعات العادية الدورية لهذه المنظمات :

المنظمة	الاجتماعات الدورية المعدل	الفترة بالشهور	المنظمة	الاجتماعات الدورية المعدل	الفترة بالشهور
مؤتمر الوحدة	١	٤	مؤتمر المركز	١	٦
لجنة الوحدة	٢	١	لجنة المركز	٢	١
مؤتمر القسم	١	٦	مؤتمر المحافظة	١	٦
لجنة القسم	٢	١	لجنة المحافظة	٢	١

ولتقدير مدى اتساع هذه الاجتماعات داخل الاتحاد الاشتراكى ، يمكننا ان نحصرها على مستوى الوحدات الاساسية مثلا . فهذه الوحدات مكلفة بعقد ٢٠٦٣١ مؤتمرا فى السنة وكذا ٢٦٤٨٤٨ اجتماعا للجانها العشرية . واذا عرفنا ان مؤتمرات الوحدات الاساسية مفتوحة لنحو ٥ ملايين ، ٨٨٥٦٣٢ عضوا ، يمكننا أن نتصور احتمال اشتراك ٢ مليون ، ٤٠٠ الف عضو فيها اشتراكا فعليا على اساس تقدير نسبة حضور ٥٠٪ ، اما اجتماعات اللجان العشرينية فهى مفتوحة لعدد أعضائها البالغ ١٣٧٥٤٠ عضوا .

ويمكننا أن نوالى هذا التقدير العددى اذا انتقلنا الى مستوى مؤتمرات القسم والمركز والمحافظة واجتماعات لجانها .

ثانيا : الاجتماعات خارج هيكل التنظيم :

وهى الاجتماعات المنبثقة من نشاط التنظيم ولو لم ينص عليها فى هيكله او منظماته . وهى تختلف من الاجتماعات الداخلة فى هيكل التنظيم بأن المشاركة فيها مفتوحة لغير اعضاء التنظيم .

ومن أهم هذه الاجتماعات :

● اجتماعات التكوين الفكرى والنضالى : مثل المحاضرة المباشرة .

— المناقشة بأشكالها المختلفة (مجلس الفكر . المناظرة — الندوة) .

— أعمال الجماعات الكبرى (الدراسية — الحلقة والمؤتمر) .

● اجتماعات التعبئة الجماهيرية : مثل الاجتماعات الجماهيرية العامة والمسيرات الشعبية .

وسنعرض فيما بعد لكل نوع من هذه الاجتماعات التى تتضمن البيانات الاساسية من تنظيمها ، كما تتضمن النقاط اللازمة لمناقشة مالها وما عليها بأعتبارها وسيلة اتصال بالجماهير .

حول ديمقراطية الاجتماعات :

ان المضمون الحقيقى للاجتماعات الديمقراطية انها تتيح للفرد فرصة التعبير الحر عن أفكاره وطرحها للمناقشة والحوار . ومن خلال التحام الافكار وتصارعها نصل الى قرارات تجمع الافكار المتباينة فى عجينة واحدة يقبلها المجموع او تؤيدها الاغلبية ويلتزم بها الجميع .

ان الحوار والمناقشة الحرة خلال الاجتماعات المسيرة ديمقراطيا هى سبيلنا لحل المتناقضات الفكرية والاتجاهات المتباينة بين الافراد داخل التنظيم وخارجه .

ومهما تنوعت الاجتماعات — فى أشكالها أو اهدافها — فانها تخضع مع حيث طريقة ادارتها لقواعد وآداب محددة ، ينبغى أن يكون افراد التنظيم على وعى كامل بها وأن يلتزموا حدودها ويتمسكوا باحترامها . وقد نمت هذه القواعد والاداب وتطورت ، مع التراث الانسانى ، ثم خضعت للتحليل والتسجيل مع نمو الديمقراطية فى المجتمعات البشرية واتساع نشاط المنظمات الجماهيرية . كما ظهرت الحاجة المتزايدة اليها فى كافة المجالس والبرلمانات حتى حملت اسمها فسميت « بالقواعد البرلمانية » .

ولا يكفى الاستيعاب النظرى لهذه القواعد ، بل ينبغى تثبيتها بين الجماعات من خلال **الممارسة والرقابة الدائمة والنقد** ، حتى تصبح جزءا من سلوك الجماعة ، بل وسلوك الجماهير وحتى تكون الطابع المميز — والمنظم — لكل اجتماع أو مناقشة أو حوار .

ان ممارسة العمل بقواعد الاجتماعات وآدابها ، والالتزام الواعى بها من الوجبات الاساسية لاعضاء التنظيم ، وهى الضمان الاول لديمقراطية الاجتماعات .

فما هى هذه القـواعد ؟

الواقع ان الحيز الحالى لا يسمح بعرض — جامع مانع — لكافة قواعد الاجتماعات وآدابها ، ولذا فاننا سنكتفى هنا بعرض القواعد الاساسية والهامة ، وهى القواعد الواجب معرفتها والاهتداء بها فى جميع الاجتماعات .

الاجتماعات لا تعقد بالصـدفة :

الاجتماعات لا تعقد بطريق الصدفة او كنتيجة لمقابلات عرضية بين مجموعة من الافراد — بل ينبغى أن يتم الاجتماع بناء على اخطار سابق ، ويفضل أن يكون الاخطار كتابة وأن يتضمن بيانا بالآتى :

● مكان الاجتماع .

● موعد الانعقاد : اليوم/الساعة .

● موضوع الاجتماع أو جدول الاعمال .

ويمكن متابعة الاخطار بالاتصالات التليفونية للتأكد من وصوله فى الوقت المناسب .

لكل اجتماع جدول أعمال :

ان وضع **جدول أعمال** لكل اجتماع انما يعنى ان الاجتماع سيسير حسب **خطة عمل معينة تستهدف تحقيق اهداف محددة** . فجدول الاعمال يمثل فى الواقع قائمة الموضوعات والمسائل التى سيبحثها المجتمعون ، ووصوله الى العضو قبل الاجتماع بوقت كاف يمكنه من الاستعداد للمناقشة الموضوعات المطروحة . ولاعداد جدول الاعمال اعدادا ناجحا ينبغى ان نراعى ما يلى :

● أن يكون واضحا لا غموض فى صياغته .

● أن تكون الموضوعات الواردة فيه فى حدود الزمن المقدر للاجتماع .

● أن يكون جدول الاعمال حلقة تربط الاجتماعات السابقة بالاجتماع المقبل .

● أن يتم إعداده بالاتفاق بين رئيس الاجتماع ومن يتولى

السكرتارية ، مع الالتزام بقرارات الاجتماع السابق فيما يتصل بالمسائل المطلوب ادراجها .

ومن التباين الواسع فى طريقة اعداد جداول الاعمال وطبيعة الاجتماعات واهدافها فاننا يمكننا ان نتصور ترتيب المسائل حسب النموذج التالى :

جدول اعمال
جلسة (اجتماع) يوم / /

١ — افتتاح الجلسة أو الاجتماع .
٢ — قراءة محضر الاجتماع السابق .
٣ — المسائل المنبثقة عن قراءة المحضر .
٤ — المراسلات .
٥ — تقارير الاعضاء واللجان الفرعية .
٦ — المسائل الجديدة (مرتبة حسب اهميتها) .
٧ — مسائل أخرى .

توقيع

من المسئول عن الاجتماع ؟

لاشك أن كل فرد أو عضو فى الاجتماع مسئول عن نجاحه، فهذه مسئولية جماعية .

ولكن من المسلم به أن « رئيس الاجتماع » وسكرتيره يتحملان مسئوليات محددة مما يجعل أداءهم لهذه المسئوليات، والطريقة التى يتم بها هذا الاداء امرا حيويا لنجاح الاجتماع .

فرئيس الاجتماع مسئول عن بدء الاجتماع فى الموعد المحدد له بالضبط ، وعليه ان يحصر الحاضرين للتأكد من صحة الانعقاد ، فاذا كان الانعقاد صحيحا فانه يعلن استمرار الانعقاد ويكلف السكرتير بقراءة جدول الاعمال .

ورئيس الاجتماع مسئول عن ادارة الاجتماع حسب القواعد والاداب المرعية ، وهذا هو الجانب الهام فى مسئولياته . ونجاحه انما يقاس بمدى التزامه بهذه القواعد ومدى حرصه عليها وليس بمدى طغيانه على الاجتماع او اهداره لهذه القواعد ، وينبغى أن يكون رئيس الاجتماع على بينة تامة بقواعد الاجتماع وسير المناقشات والمداولات وان يكون مستعدا — عند نشوب خلاف حولها — ان يقدم الرد الصحيح الشافي باستمرار ، ان الخبرة المتراكمة بممارسة هذا الواجب لا تعفى رئيس الاجتماع المتمرس من ضرورة مراجعة القواعد من وقت الى آخر ومحاولة فهمها من جديد .

وسكرتير الاجتماع مسئول عن تدوين ما يجرى فى الاجتماع وان يسجل ما يتخذ من قرارات كما انه مسئول عن مباشرة المراسلات وكتابة محضر الاجتماع .

وعلى الرغم من تنوع هذه المحاضر فاننا يمكننا ان نتصور صياغتها حسب النموذج التالى بحيث تتضمن ما يلى :

محضر اجتماع

١ — نوع الاجتماع (عادى — غير عادى — اجتماع منظمة كذا ... الخ) .

٢ — مكان الاجتماع ووقت انعقاده وتاريخه .

٣ — اسم رئيس الاجتماع والسكرتير وبقية الاعضاء المسئولين .

٤ — ما اتخذ من اجراءات على اثر تلاوة محضر الاجتماع السابق .

٥ — خلاصة التقارير التى أعدتها اللجان وتمت قراءتها فى الاجتماع ، والقرارات التى اتخذت بشأنها .

٦ — نص القرارات واسماء مقدميها ونتيجة التصويت ، مع عرض الاراء التى أبديت حولها فى المناقشة .

٧ — موعد انتهاء الاجتماع وتحديد الاجتماع القادم .

حول المناقشة والقرار :

هناك قواعد اساسية ينبغى ان نلتزمها فى المناقشة ، وهى تؤلف فى مجموعها ما يمكن ان نسميه « اداب المناقشة » .

والمناقشة — فى حقيقة الامر — ليست سوى شكلا منظما وراقيا لتبادل الحديث بين جماعة من الناس . ومادامت « المناقشة » تقوم أساسا على تبادل الافكار والتجارب والخبرات والاراء من أجل اتخاذ قرار موحد ، فان انفراد احد الحاضرين بالكلام طول الوقت من شأنه ان يغير طبيعة الاجتماع من المناقشة الى المحاضرة . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ينبغى لتحقيق « التبادل » الفكرى ان يتيح الفرصة للجميع لممارسة حقهم وحريتهم فى التعبير عن آرائهم والاسهام فى تنمية المناقشة والاقتراب بها الى مرحلة القرار. ومن ناحية ثالثة ، ينبغى ان نميز بين المناقشة والمناظرة . فالمناظرة تعنى وجود جانبين متعارضين يحاول كل جانب منهما ان يؤكد رأيه ووجهة نظره بكل الوسائل وفنون الجدل ، فهو لا يسعى الى كشف الحقائق وتوحيد الفكر ، وانما يسعى حتى ولو اضطر الى اخفاء بعض الحقائق او تشويهها — الى اثبات وجهة نظره او تأكيد الموقف الذى اتخذه مسبقا وقبل انعقاد المناظرة .

اما المناقشة فانها سعى دائب ومشترك للكشف عن الحقيقة وتوحيد الفكر وتحديد عمل مشترك . فاذا كانت المناظرة تنطوى على موقف ذاتى . فان المناقشة تنطوى على موقف علمى موضوعى .

نخرج من ذلك بعدد من القواعد الاساسية للمناقشة :

- ضرورة احترام حق الاخرين فى التعبير عن آرائهم .
- قبول تعديل الرأى أو الاراء من خلال المناقشة — للوصول الى رأى أكثر نضجا باستمرار .

وتنبثق عن هذه القواعد مسئولية رئيس الاجتماع فى تنظيم حق الكلام بين الحاضرين حسب ترتيب طلب الكلمة ، ومنع المقاطعة الا فى حالات الطلب على اساس نقطة النظام ، ونقصد بنقطة النظام حق العضو فى :

- طلب تصحيح .
- طلب معلومات .
- رد المتحدث لخروجه عن الموضوع المطروح .

واذا تتبعنا **مولد قرار** فى اجتماع ما نجد انه بدأ **بفكرة** او **اقتراح ايجابى** أساسى حول الموضوع المطروح على بساط المناقشة .

والرئيس المتمرس بقواعد الاجتماع يتيح الفرصة لصاحب الاقتراح الاساسى لكى يوضحه ويدعمه بالأسانيد والحجج التى يراها . وينبغى على رئيس الاجتماع — عند فتح باب المناقشة حول الاقتراح المقدم — ان يعطى الكلمة لمؤيد ويتبعه بمعارض . كما يسمح فى خلال هذه المناقشة بتعديل القرار الاصلى وتعديل التعديل . بحيث ينمو الاقتراح نموا مطردا خلال المناقشة حتى نصل الى مرحلة التصويت عليه . ويراعى الانتهاء من مناقشة كل تعديل على حدة والتصويت عليه

(اذا كان ذلك ضروريا) قبل اقتراح تعديل آخر ، ويصاغ الاقتراح على أساس التعديل المقبول ثم تبدأ المناقشة حوله من جديد فى مسيرة فكرية صاعدة بين مؤيد ومعارض الى ان يتم التصويت النهائى عليه .

فالمناقشة ـ بهذا الشكل ـ تصبح صراعا فكريا مثمرا يستخدم فيه ذكاء الحاضرين وآرائهم وخبراتهم وتجاربهم من أجل الوصول الى حقيقة معينة يترتب عليها اتخاذ موقف وتحديد عمل معين .

صوت من القاعدة

تجربة العمل السياسى بين الفلاحين والطلبة

يكتبه هذا العدد
مخيمر عطعوط
مهندس بالاصلاح الزراعى

تجلت فى الفترة الاخيرة حركة دائبة النشاط والعمل على عدة مستويات من أجل تقييم العمل السياسى منذ تكوين الاتحاد الاشتراكى . ومع اهمية ذلك وضرورته ، فالملاحظ هو ان الاتحاد الاشتراكى وخاصةعلى المستويات القاعدية لم يزاول نشاطه بالصورة المطلوبة ،ولكن هذا لا يعنى ابدا اهدار نشاط بعض الوحدات وبعض الافراد ، ورغم ذلك يمكن ايراد الملاحظتين التاليتين :

الاولى : ان ثورة الحماس او التحمس للحركة بدأت ـ ومازالت ـ من أعلى متمثلة فى الامانة العامة ، مع عقد عدة اجتماعات على مستويات أدنى تكاد لا يمتد أثرها فى الغالب الا فترة الانعقاد ..

الثانية : ان العمل السياسى ـ وهو عمل جماهيرى بطبيعته ـ لم يمتد الى جميع المستويات بنفس الدرجة . أو هو ـ فى عبارة صريحة ـ مازال «مجرد **شكليات**» تنصب على عقد عدة اجتماعات تعقد وتنفض وتتمخض عن عدة توصيات عامة .

قد يبدو هذا غريبا .. ومع ذلك ما علينا الا ان نضع ارجلنا على أرض الواقع ونبين بعض الوقائع التى تكشف معالم الوضع واضحة .. ومن ثم يكون الحديث عن تجربة العمل السياسى بين الفلاحين اولا ، والشباب بصفة عامة والطلبة بصفة خاصة ثانيا .وهذا الاختيار ليس اختيارا عشوائيا ، وانما هو اختيار قائم على أساسين فيما يختص بالفلاحين: **أولهما** ان الغالبية من شعبنا مازالت من الفلاحين الذين يسكنون « القرية » ويعتمدون على الزراعة والعمل فيها لنيل قوتهم ومعنى ذلك ان هذا يميزهم بخصائص وصفات معينة ... تشكل حياتهم وتؤثر على كيفية مزاولة العمل السياسى فى صفوفهم ، وفى ايجاز يمكن القول بأن العمال الزراعيين ، وهم سكان الريف ، مازالوا ـ سواء من حيث الوعى او الاستعداد على درجة أقل من العمال الصناعيين ، وهم سكان المدن .**وثانيهما:** ان نجاح العمل السياسى يتوقف بالدرجة الاولى على ايصال الوعى والثقافة الى هذه الجماهير الفلاحة ،ووضعها فى مستوى المسئولية وتأهيلها لتحمل هذه المسئولية والقيام بها .

اما فيما يختص بالشباب فيمكن القول بأن هذه الفئة مازالت ، للاسف ، تمثل حتى الان طاقة معطلة ومبددة رغم شدة الاحتياج الى مجهوداتها ، حيث ستكون منها قيادات المستقبل . وهنا توجد ملاحظة هامة وهى ان الطلبة ـ وهم من بين صفوف هذه الفئة ـ معظمهم ريفيون اصلا نزحوا من قراهم لتلقى العلم فى المدينة . ومن ثم شاهدوا تجارب وتزودوا بخبرات سياسية أعلى مستوى ممن فى قراهم ولذا فهم يعمون على المشاركة ، وبعبارة أدق مطالبون بالمشاركة ، فى دفع العمل السياسى فى قراهم والمساهمة فيه بخبراتهم وتزويده بها .

والفلاحون والشباب فئتان هامتان فى تحديد مدى نجاح العمل السياسى او فشله ، بل هما العمود الفقرى له فى تجربتنا خاصة اذا ما اخذنا فى الاعتبار ان العمال « الصناعيين » ـ كفئة ثورية ـ قد نالت الكثير من الحقوق ، كما أنهم يمتازون بوجود تنظيماتهم النقابية

ذات الخبرة الطويلة من ناحية ،وبارتفاع المستوى المعيشى لـ والثقافى — فى مقارنته بمستوى الفلاحين . من ناحية أخرى.

اذا كان ذلك هو الوضع فما الصورة التى تم ويتم بها العمل السياسى بين الفلاحين والشباب ؟

فى مجال الحديث عن العمل السياسى بين الفلاحين لابد من عودة سريعــة الى كيفية تكوين لجان العشرين فى الوحدات الاساسية للفلاحين . وهى وحدات تكونت من « الجميع » عدا المعزولين سياسيا والذين طبقت عليهم القوانين الاشتراكية وكانت نتيجة ذلك هى وجــود العــامل الزراعى الاجير بجانب « غنى الريف » الذى يمتلك حوالى مائة فدان . ولهذا الوضع انعكاساته على تكوين ومكونات لجان العشرين لهذه الوحدات . وهنــا وجــد نوع من التنـــاقض . ذلك أن « الريفيين ذوى الملكيات » — وهم فئات اعتادت السيطرة على العمال الزراعيين والتحكم فى قوتهم وأرزاقهم — قد سعوا، حفاظا على مكانتهم السابقة ،الى الاستئثار بعضوية لجان العشرين وحرمان العمــال الزراعيين منها . وفى الحالات القليلة التى أصر فيها بعض العمال الزراعيين أو بعض ذوى الملكيات الزراعية الضئيلة على حقهم فى الترشيح حتى نجحوا — حتى فى هذه الحالات ظل الموتورون يطاردونهم وينقمون عليهم ويضيقون عليهم ويحاولون الحط من قدرهم ومعارضتهم .

ومن ناحية أخرى . يلاحظ ان لجــان العشرين فى غالبية القرى قد تشــكلت عن طريق تحالف وتراض بين بعض العائلات او عن طريق تكتل عائلات ذات عدد كبير من الانــراد — وهى عادة عائلات موتورة كانت تتحكم فى القرية عن طريق الاستئثار بالمناصب الادارية فيها — فى مواجهة عائلات فقيرة . بل ان هذه العـــائلات تتقاسم فيما بينها المناصب الرئاسية فى القرية .

وعلى اى فكلتا الصورتين قد أدتا الى وصول أشخاص ليسوا أكفاء الى عضوية لجان العشرين ، وهم فى العادة اعضاء صوريون كل همهم — بل كل ما يهمهم — العمل على تنفيذ رغبــات عائلاتهم ومعارضة اى مشروع يشتم منه أى مساس بمصالحهم ومصالح عائلاتهم.

ودون التعرض لصور الاخرى التى جرت فى الانتخابات ؟ يمكن القول بأن هذا ادى الى ان اصبحت لجنة العشرين فى صورة وفى وضع شلل كامل ، ظهر هذا بوضوح فى عدم انتظام الاجتماعات وعدم دوريتها بل انى استطيع القول بأن بعض الاعضاء لا يستطيع ان يذكر بقية الاعضاء فى اللجنة .

والسؤال الذى يتبــادر الى الذهن هو **ما العلاج ؟** ان هذا العلاج لابد ان يكون **علاجا جذريا** ومن الاساس . وهو عندى يتلخص **فى الاسراع باجراء انتخابات جديدة عقب المؤتمر القومى العام مباشرة ودون ابطاء أو تأخير** . ومن ناحية اخرى **يجب ان تضم لجان العشرين عددا من الاعضاء المعينين** بنــاء على **كفاءتهم واهليتهم** واقترح ان يكون هذا عن طريق **الامانة العامة** . والامــر الاهم من كل ذلك هو العمل على كشف ومعــرفة الاشخاص القياديين ذوى الكفاءة والخبرة بجانب العمل بسرعة على خلق وتربيــة المواطن الاشتراكى الثورى المخلص .

واذا كانت هذه عملية طويلة الاجــل ولا تتم بين يوم وليلة فيجب الا يكون ذلك مدعاة للتكاسل والتراخى ، وانما يجب أن يكون ذلك من باب اولى دافعا وحافزا على البدء ببذل المزيد من الجهد والنشاط ولن يتم مثل هذا العمل — فيمــا أرى — الا عن طريق **تعيين مسئول دعائى ومسئول تنظيم** لكل قرية او لكل مجموعة من القرى مهما كلف ذلك من مصروفات .

ان الفلاح الذى يشكو من تأخر السماد، والفلاح الذى يشكو من سوء نظــام « الجمعية التعاونية » الخ . ان كل هؤلاء معذورون وسيظلون معذورين فى غيبة **التنظيم السياسى** الديناميكى الفعال وذى القدرة على الحركة الواعية المنظمة لتحسس مطالب الجماهير والعمــل على تحقيقها . ومن هنا ضرورة فهم الموقف ودقته من حيث ان العمل الجماهيرى قد تأخر خاصة فى الريف بما فيه الكفاية وليس ثمة فرصة اخرى للانتظار .

وقد تظهر بعض الاضواء فى صــدد الحديث عن العمل السياسى بين الشباب، ومن البداية لابد من تقرير حقيقة واقعة وهى أن شبابنا رغم بعض العيـــوب والمساوىء — يعتبر اليوم من اكفـــأ وانشط شباب العالم واقدره على تحمل المسئولية رغم « سموم » **الافلام الامريكية** — وما اكثرها ، ويكفى أن يشار مثــلا الى ما كانت تبثه احدى المجلات من افكار لا تتمشى مع واقعنا ابدا ، فى صفوف النساء .. ثم انتهى بها الفشل الى الادماج فى زميلة لها .. كما ان هناك نفرا مــن الشباب ، وهم من الذين تخرجوا مــن بين صفوف الاحزاب المنحلة فى اخــريات أيامها ومازالت عالقة بعقولهم بعض افكارهم الحزبية ، يشيعون و بعبارة ادق يحاولون أن يضخموا العيوب ليعملوا من الحبــة قبة كأن يقولوا ان احدى المهام التى فشل فيها الاتحاد الاشتراكى هى انه لم يستطع حتى الان ان يربى « كادرا ثوريا» أصيلا من بين صفوف الشباب . وهذا بالطبع رأى مغــرض وساذج ، وذلك أن الاتحاد الاشتراكى لم يتم عامه الثالث بعد كما ان تنظيماته لم تكتمل حتى الان.. وليس معنى هذا تبرئة الاتحـــاد الاشتراكى من هذا التقصير وانما يجب وضع خطة واضحة لنستغل طاقاتهم فى عمل مثمر خلاق .. عن طريق بلورة حركة شبابية نشيطة ، عن طريق تنظيم محكم يربى القيادات ويتولى الكوادر بالرعاية.

وقد يرد على ذلك بان ما اقترحه هو قائم فعلا وموجود سواء عن طريق عضوية بعض الشباب فى لجان الاتحاد الاشتراكى أو اقامة لجان خاصة بهم كلجان الكليات والمدارس وغيرها او عن طريق « تنظيم رواد الشباب الاشتراكى .. وهذا لايمكن انكار وجوده ، وانما يمكننى القــول بأن كل ذلك غير كاف وغير مثمر بالقدر المطلوب حتى الآن . ولكى يكون الحديث بمنطق الوقائع استطيع ان اقول على سبيل المثال : ان بعض لجان العشرين فى بعض الكليات الجامعية — وهى لجــان شباب — لم تقم بأى مجهود فعال واكتفى بعضها الاخر بعقد عدة ندوات تلقى فيها محاضرات لم تضف — فيما أرى — جديداً الى معلومات هؤلاء الشباب وهو شــباب « متعلم » ويحتاج الى نوع معين مــن المحاضرين والى تربية خاصة .

وعلى كل فما أريد أن أقوله هو ان تنظيمات الشباب فى حاجة **لاعادة نظر فيها** على ضوء التجربة الماضية. وهنا اريد ان أعرض وجهة نظر معينة على بساط البحث والمناقشة وهى ان الطلاب **يجب الا تكون لهم** — فى رأيى . **وحدات مستقلة وخاصة بهم** سواء فى المدارس او فى الجامعـــات وانما يجب ان تكون عضويتهم فى الوحدات التى ينتمون اليها تبعا لسكنهم ويكتفى فقط بوجود اتحاد الطلاب .

موقف الرأسمالية الكبيرة
عــام ١٩٥٦ ، ١٩٥٩

كتب محمد نبيل ابراهيم مدير الادارة المساعد ببنك مصر:

معلقا على مقال التطبيق العربى للاشتراكيــة فى مصر الذى نشر فى العدد السابع **للدكتور فؤاد مرسى** يقول :

هناك عدة فقرات تحتاج الى تصحيح ، اذ جانبه فيهــا — فى رأيى — التوفيق وبالتالى خرجت عن جوهر الحقيقة وعن نمط البحث العلمى .

يذكر الكاتب فى ص ٧٢ الاتى «وفى سنة ١٩٥٦ تبلغ المقاومة

اقتصاها فالبنوك التجارية ترفع احتياطيها القانوني من ١٧٪ الى ٢٢٪ وترفع شركات التأمين نسبة النقدية فتبلغ ١٢٪ من ارصدتها بينما تحتفظ بنسبة ١٥٪ في صورة اسهم والنسبتان ضعف النسبة الواجبة ، وهكذا تواصل الرأسمالية الكبيرة حبس أموالها في داخلها » .

وقد فات الكاتب ان نسبة الاحتياطي النقدي التي تتأثر بالرصيد النقدي المتاح لكل بنك انما تتحكم فيها عوامل موسمية التي تغلب على طابع التمويل المصرفي نتيجة تمويل محصول القطن والمحاصيل الزراعية الاخرى ، وحيث من المشاهد ان هذه النسبة تهبط في موسم التمويل الى ادناها ثم تعود وترتفع الى اقصاها عند انتهاء موسم التمويل وارتداد الاموال، وهذه التغيرات لا تزال تحدث حتى الان وستستمر في المستقبل ما استمرت الموسمية طابعا لتمويل البنوك في مصر — هذا بالاضافة الى بعض العوامل الاخرى الفنية التي اغفلها الكاتب مثل طريقة احتساب نسبة الاحتياطي في الماضي وما يترتب عليها من ضرورة رفعها فوق الحد المقرر بصفة مستمرة .

واذا رجعنا الى الميزانية المجمعة للبنوك التجارية عن شهر يوليو سنة ٦٤ نجد ان هذه النسبة تبلغ ٢٠ر١٪ بينما بلغت ١٤ر١٪ اثناء موسم التمويل في شهر فبراير ١٩٦٥ ، الامر الذي يدل على ان ارتفاع النسبة او انخفاضها انما تحكمه طبيعة العمل المصرفي بالدرجة الاولى .

ويذكر الكاتب ايضا في صفحة ٧٣ الاتي : « ويستطيب بنك مصر طعم هذه الارباح فيهدد في نهاية عام ١٩٥٦ قائلا اذا عمدت الحكومة الى احتكار التجارة الخارجية فقد ينشأ خطر توجيه القوة الانتاجية الى طريق تعوزه الاساليب الاقتصادية » .

وان ورود هذه الفقرة بالشكل السابق في مقال سيادته انما قد يدل على اتجاه الكاتب نحو اقتناص فقرات غير مترابطة نشرت بالنشرة الاقتصادية للبنك بهدف تأييد رأيه دون النظر الى جوهر مفهوم المقال الذي وردت به الفقرة — فهذه الجملة وردت بالنشرة الاقتصادية للبنك عام ١٩٥٦ في مجال استعراض التجارة الدولية ومناقشة الاراء المختلفة الخاصة بسياسة التدخل الحكومي فيها — واعتقد انه لا يخفى على فطنة اي قارىء ان الاستعراض يتطلب مناقشة الرأي الذي ينادي بالتدخل والرأي المنادي بعدمه ، ولذلك نجد ان المقال — قد تعرض لمزايا التدخل الحكومي كما تعرض لعيوبه كآراء اقتصادية وليس كرأي البنك . الا ان السيد الكاتب قد نقل هذه الفقرة من الجزء الخاص بالرأي المنادي بعدم التدخل واغفل — لست ادري أن كان ذلك عمدا او عن غفلة — ان المقال قد توصل الى نتيجة في هذا الموضوع وذلك حتى قبل استعراض الاراء الاقتصادية حيث ذكر بالحرف الواحد «غير ان الذي لا شك فيه انه اذا كان تدخل الحكومة لتحقيق اغراض اقتصادية بحتة ، فقد يساعد ذلك على رفع مستوى الانتاج » .

وبالاضافة الى ما سبق فاننا نجد ان السيد الكاتب يناقض نفسه عندما يقول ان بنك مصر قد نادى بتحديد الارباح عام ١٩٥٩ كوسيلة من وسائل تكوين رأس المال وتراكمه فكيف يكون بنك مصر مستمرءا للارباح ومستطيبا لها في الوقت الذي ينادي فيه بتحديدها .

وايضا في عام ١٩٥٦ عندما امتنعت البنوك الاجنبية عن التمويل عبأ البنك كافة موارده لتمويل محصول القطن ولم يكن البنك يهدف من وراء ذلك الا الربح - وانما باعتبار ان تمويل المحصول الرئيسي للبلاد يعتبر واجبا قوميا .

كما ارجو ان تسمحوا لي ايضا بالتعليق على ما جاء بمقال السيد عادل غنيم تحت عنوان « ثورة يوليو والرأسمالية » حيث ذكر في صفحتي ١٦٨ ، ١٦٩ .

والمثال الصادق لتلك الظاهرة هو تفريط بنك مصر في مصريته وتخليه عن الشعار الذي انشيء من اجل تحقيقه وهو بناء صناعة مصرية باموال مصرية ... الى آخر هذا الكلام ثم جاء ايضا « كما فتحت مجموعة بنك مصر ابواب مجالس ادارات شركاتها للعملاء المباشرين للاستعمار ، فكان حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي السابق يرأس مجلس ادارة بنك مصر سنة ١٩٥٢ » ... الخ

واود ان اذكر الكاتب ان بنك مصر عمد الى الاستفادة من الخبرات الاجنبية كشأن الدول النامية في اي مكان وتاريخ ، وان خطته كانت تبنى على مرحلتين احداهما الاستعانة بالخبرات السابقة كخطوة البداية ثم ازاحة الاجنبي واحلال المصري مكانه وهو عين ما تم في المثال الذي ذكره السيد عادل غنيم حيث تم تمصير شركة براد فورد بعد ذلك ببضع سنوات — فكان بنك مصر لم يتخل عن مصريته ولكن حقق هدفه من التمصير على مرحلتين الاولى بشرائه ٤٠٪ من اسهم الشركة ثم الثانية بشرائه باقي اسهم الشركة — وكان هدفه كما ذكرنا من قبل الاستعانة بالخبرات الاجنبية لتنفيذ خطته الصناعية .

الطليعة : دون الدخول في تفاصيل فنية حول نسبة السيولة والاحتياطي لا تخفى على متخصص ، يكفي ان نشير الى ما ذكرته انت نفسك في فقرة من رسالتك حين تقول « في عام ١٩٥٦ عندما امتنعت البنوك التجارية الاجنبية عن التمويل عبأ البنك موارده لتمويل محصول القطن » . وهذا بالدقة هو الجزء الاول مما قصده الكاتب (اي الدكتور فؤاد مرسي) عن موقف البنوك التجارية ، وكانت في ذلك الوقت كلها اجنبية فيما عدا بنك مصر وبنك القاهرة وبنك الجمهورية الناشيء . والذي فاتك هو ان تدخل بنك مصر وبنك القاهرة تم بناء على تدخل الحكومة والزام البنك بتقديم التسهيلات اللازمة للبنكين المذكورين، وان مثل هذا الدور لعبه البنك لأن مجلس ادارته كان قد تغير تشكيله تغييرا عميقا عقب قانون الشركات الصادر في مستهل عام ١٩٥٩ .

أما ما جاء نقلا عن نشرة فمن المعروف انها مقالات غير موقعة وهي بالتالي لا تعبر عن رأي اصحابها بقدر ما تعبر عن رأي البنك الذي يصدرها . ولم يقل احد ان بنك مصر او غيره من الجماعات الرأسمالية المحلية كان يعارض كل تدخل من جانب الدولة في التجارة الخارجية . بالعكس انه كان يطالب بهذا التدخل لكن المهم هو مضمون التدخل . فالبنك رحب بالحماية الجمركية التي توفرها له الدولة ولكنه لا يرحب بتأميم التجارة الخارجية الذي تحرمه من الربح .

ولم ينكر احد ان بنك مصر عند نشأته كان يضم العديد من المساهمين من ابناء الطبقة المتوسطة وكان يعبر عن اتجاه رأسمالي وطني متقدم . ولكن تطور البنك اللاحق زاد النفوذ الاحتكاري والاستعماري في داخله ، فتخلى عن شرط الجنسية المصرية في حملة اسهم شركات الطيران والتأمين .. الخ . ولم يكن الامر استعانة بالخبرة الاجنبية ، فشركة المحلة سبقت شركة بكر الدوار تاريخيا ومع ذلك فالتعاون مع الاحتكارات الاجنبية تم في الاخيرة وليس في الاولى .

ولقد كان من اثر هذا التطور قصور بنك مصر عن القيام بمهمته الاصلية فى التصنيع فركز كل جهوده فى صناعة النسيج وصفى شركات الدخان ومصايد الاسماك وصفى — عمليا — مصر للمناجم والمحاجر اذ اصبح عملها قاصرا على المحاجر فقط وسلم الجزء الاهم من اسهم الملاحة لعلى يحيى .

ونحن نتفق معك فى ان العناصر الموالية للاستعمار — مثل حافظ عفيفى — فرضت على البنك عام ١٩٤١، ولكن هذا الوضع كان تتويجا لتطور داخلى فى نشاط البنك اصبحت معه الادارة الوطنية غير ملائمــة. وليس ادل على ذلك من ان البنك منــذ ذلك التاريخ لم ينشىء شركة صناعية واحدة جديدة الا الحــرير الصنــاعى التى قامت بمشــاركة الملك وحاشيته والامريكيين .

اما تأييد بنك مصر لتحديد الارباح عام ١٩٥٩ فلا يتنافى مع سعيه لتراكمها . فالتحديد يصيب هنــا الارباح الموزعة على المساهمين . والبنك يريد تراكم الارباح دون توزيع لزيادة قدراته المالية وتدعيم مركزه الاحتكارى . ومن المعروف ان الشركات الراسمالية الكبرى تعمل دائما على توفير التمويل الذاتى وان نقص الارباح الموزعة لا يضر الا صغار المساهمين اما كبارهم فيحصلون على مزايا نقدية وعينية اخــرى بوصفهم اعضاء مجلس ادارة او بتعاملات يجرونها مع الشركة .

حول قيادات الاتحاد الاشتراكى

كتب المواطن السيد محمد السعداوى من دمنهور ، يقول:

جاء التطبيق الاشتراكى فى مصر نتيجة للتطورات الداخلية بتأثير تطورات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وسعى لدول الحديثة الاستقلال لبناء مجتمعها ، تطلب اشــكالا صورا جديدة فى التطبيق منها . لقد صدر التطبيق الاشتراكى فى مصر ن القيادة الثورية استلهاما منها لروح العصر ومطــالب لجماهير . الامر الذى يختلف كثيرا عمــا حــدث فى بلاد شتراكية اخرى حيث تم التطبيق الاشتراكى فيها على ايدى حزاب قادت الجماهير فى معاركها ضد قوى التخلف وما تطلب لك من تعبئة وتوعية الجماهير باهدافها قبل الوصــول الى لسلطة . وما نتج عنه من تربية قيادات جماهيرية فى خضم لمعركة الوطنية التى كشفت العناصر الانتهازية . كمــا ن البناء الاقتصادى عندنا قد تطور تطورا ضخمــا فى فترة جيزة الامر الذى جعله متفوقا على البناء الفكرى الاشتراكى الذى كان يجب ان يسايره — ان لم يسبقه — وهى نقطــة ترتبط ارتباطا وثيقا بالاولى . كما ان السلبية السياســية بالنسبة لقطاعات كثيرة من شعبنا نتيجة لظروف القهــر الذى مارستها الرجعية عليه ، بشكل فى رأيى ضعف بعض قيادات الاتحاد الاشتراكى وبالتالى عدم فهم الجمــاهير فهما واعيا لما يحدث فى بلادنا والذى يجعل قطاعات منها نهبــا لتأثير التكتل الرجعى الذى يتصيد بعض اخطاء التطبيــق الاشتراكى بغية التشكيك فى البناء الاشتراكى بأجمعه .

ولهذا اقترح تعيين اعضاء اشتراكيين مخلصين حقيقيين فى قيادات الاتحاد الاشتراكى على كافة المستويات وليكن الثلث فى كافة اللجان القيادية مثل المحافظات . الخ وكذلك المجالس الشعبية حتى تستطيع هذه العناصر الاشتراكية المناضلة دفع هذا الجهاز الحساس الذى يشكل روح مجتمعنا .

وقد تثار بعض النقاط حول هذا الاقتراح من حيث اعتباره « سابقة غير ديمقراطية » . ولكننى افهم الديمقراطية على انها جوهر وليست شكلا . فالجوهر هنا هو خدمة البنــاء الاشتراكى وتطوير منجزاته وكشف العناصر الانتهازية وتعريتها أمام الجماهير . من هنا تستطيع الجماهير ان تكشف هى بنفسها الرجعية بيراعتها وخبثها فلا تتأثر بأضاليلها .

التنظيــم الشعبى فى اليمن

تلقت الطليعة مقالا للمواطن اسماعيل محمد الكبيسى من الجمهورية العربية اليمنية يناقش فيها قضية التنظيم الشعبى فى اليمن . يقول فيه :

تنبع الاهداف الوطنية من الواقع المحدد لمجتمــع ما . والحديث عن الاهداف الوطنية فى الجمهوريه اليمنية لا يعنى الانتقاص او التنكر للاهداف القومية على نطــاق الوطن العربى ، التى تعد امتدادا شرعيا وطبيعيا للاهــداف الوطنية فى كل بلد عربى . وبناء التنظيم الشعبى فى اليمن ، هو — فى رأيى — اول هذه الاهداف الوطنية . وتتلخص مهــام هذا التنظيم فى الاتى : ١ — اقامة دستور جديد يعطى التنظيمات والهيئات الشعبية صلاحيات العمل الوطنى وشرعيته . ويجب أن يتوفر للتنظيم الشعبى حرية النقد الايجابى والبنــاء على الصعيد العملى اى التطبيقى وعلى المستوى النظرى . ومن هنا يجب ان يعطى التنظيم صلاحيات اختيار الاشخاص الذين يتولون المناصب القيادية بناء على أساس معيار ثابت . وبهذا يتحمل التنظيم السياسى الشعبى مسئولية تطوير الثورة بخلق المناخ السياسى الذى يوفر عوامل تقدمها وتحقيق آمـال شعب اليمن . وعلى هذا لابد من ان ينهج التنظيم نهجــا سياسيا يستند الى فكرية واضحة تتلاءم وظروف عالم اليوم الذى تسعى شعوبه الى تحقيق المجتمع التقدمى الاشتراكى . وهذا يحقق ضمانات استمرار العمــل الوطنى مهمــا تغير الاشخاص الذين يتولون مناصب قيادية . ٢ — بناء جيــش وطنى قوى : رغم قوة الجيش اليمنى بالنسبة الى العهــد البائد ، فلابد من مضاعفة قوته وهذا امر أساسى لان الجيش هو حارس الاهداف الوطنية وحامى الثورة من اعدائها . وعلى هذا يتحقق هدف تطهير بقية المناطق الجبلية مــن فلول المرتزقة وتصفية الجيوب التى يتخــذ منهــا الاستعماريون والرجعيون ثغرة لمحاولة استعادة نفوذهم المنهار . ويجب ان

يعي الشعب والقيادة الثورية في اليمن ان مساندة قوات الجمهورية العربية المتحدة — التي لعبت دورا اساسيا في حماية الثورة اليمنية — قد نجم — ونتج — في ظروف تمكين النظام الجمهوري الثوري الوليد من الوقوف على ارض صلبة، تهييء له ظروف الاعتماد على نفسه — بشكل اساسي — لحماية مكاسب شعب اليمن ومواجهة اعدائه . وهكذا يكون بناء الجيش اليمني الوطني احد الاهداف الوطنية الاساسية.

٢ — النضال من أجل وحدة اليمن الكبرى بدأت السيطرة العثمانية في اليمن سنة ١٥٥١ م واستمرت السيطرة الاستعمارية لبريطانيا منذ بداية الحرب العالمية الاولى . هذه السيطرة التي تمكنت من تفتيت وحدة التراب اليمني . وهكذا لا ينفصل النضال الوطني العربي في الجنوب المحتل عن نضال العمل الوطني في الجمهورية اليمنية . وهنا يواجه التنظيم السياسي الشعبي مهمات صعبة تكمن اساسا في النزعات المذهبية والطائفية في الجنوب العربي المحتل . مما يستوجب ان يقوم التنظيم بدور فعال وايجابي في تخفيف حدة هذه النزعات بهدف اذابتها وتحللها في النهاية تمكينا لوحدة اليمن .

ويجب ان تتوافر في التنظيم السياسي الشعبي في اليمن شروطا تجعله في مستوى تحمل مسئولياته الضخمة وأول هذه الشروط تمثله وتبنيه لبرنامج وطني تقدمي يلبي حاجات المجتمع اليمني وآماله حتى يتحقق للتنظيم جذب الجماهير اليه والتفافها حوله وكسبه لثقتها . ان مدى تجاوب الجماهير مع التنظيم ، يتوقف على مدى ما يمثله برنامجه من فهم لمشاكلها وما يقدمه من حلول لهذه المشاكل .

ومن المبالغة ان نقول ان رفع شعار الاشتراكية — على مستوى التنفيذ الفوري — يمكن ان يتفق — اليوم — مع ظروف ونسبية تطور المجتمع اليمني . فاقتصاد اليمن — بفعل سيطرة وتحكم سلطة القرون الوسطى التي تمثلت في الحكم الامامي — اقتصاد متخلف وضعيف ، يتطلب — كأساس ضروري — قيامه وفق تخطيط علمي يعمل على تدعيمه وتطوره وتقويته . كما ان العلاقات الاجتماعية ، علاقات قبلية متخلفة ، تتطلب من التنظيم السياسي الشعبي عملا مضنيا يساعد على تغيرها الذي يتم — في الاساس — بتغيير طابع الاقتصاد اليمني نفسه .

ان شعار الوحدة الوطنية **المعادية للاستعمار والرجعية والحكم الملكي المنهار** ، هو انسب الشعارات التي يجب ان تحقق اليوم في اليمن . وعلى هذا يجب ان يضم التنظيم الشعبي جميع الاطراف الوطنية التي تؤمن بالجمهورية اولا وبتطور الثورة اليمنية كذلك وبالعداء الحاسم للاستعمار القديم والجديد . وبهذا تساهم كل القوى الوطنية في اليمن — من خلال التنظيم الشعبي — في القيام بدور فعال في معالجة مشاكل ومتطلبات المجتمع اليمني والشعب . ويجب ان تعمل هذه القوى على تصفية التناقضات فيما بينها ، بالطرق الديمقراطية والسلمية داخل التنظيم ، باعتبار ان هذه المتناقضات ثانوية .

. ويقودنا هذا كله للحديث عن الصلاحيات التي يجب ان تتوافر في قيادة التنظيم . انها يجب ان تكون — بالضرورة — قيادة ثورية وتقدمية تكتسب شرعيتها وصلاحياتها في العمل من تشكيلها على اسس ديمقراطية تحقق وحدة القوى الوطنية والديمقراطية .

ان البلدان النامية والمتخلفة تواجه دائما عددا كبيرا من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضها عليها الحكم الاستعماري والرجعي . ولابد لهذه المجتمعات — وقياداتها الوطنية والثورية — من بناء وخلق تنظيم سياسي شعبي يقود العمل الوطني ويوجهه وفق فكرية واضحة الابعاد ووفق برنامج وطني ديمقراطي يستجيب لمطالب الجماهير الشعبية والقوى الوطنية . ولا سبيل امام هذه المجتمعات، لتأمين ثورتها وتقدمها سوى حماية هذا التنظيم السياسي لمكتسباتها الوطنية والديمقراطية .

●

اقتراح مواطن

ويعلق المواطن **سامي عبد العزيز الكومي** ، عن اللقاءات التي تمت بين الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ، ولقاء الاتحاد الاشتراكي في الجمهورية المتحدة وبين حزب جبهة التحرير الجزائرية ، قائلا :

ان هذه اللقاءات تتم على مستوى القيادات في هذه التنظيمات السياسية العربية . على ان اللقاء والتفاعل الفكري يجب ان يكون على قاعدة اوسع من ذلك . ولهذا يجب ان توجد **اداة نشر تقوم بهذه المهمة على المستوى** القومي العربي .

واقترح ان تفتح « **الطليعة** » صفحاتها لاقلام المفكرين الثوريين الاشتراكيين المؤمنين بالوحدة العربية بمضمونها التقدمي ، لمناقشة الاسس النظرية وقضايا التطبيق الاشتراكي ومشكلات التنظيمات السياسية في البلاد العربية . ان « **الطليعة** » بهذه الصورة تكون طريق المناضلين الى الفكر الثوري المعاصر ليس في الجمهورية المتحدة فحسب ، ولكن على المستوى القومي العربي . وتساهم مساهمة اساسية فيما دعا اليه **الميثاق الوطني** من فتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي .

الطليعة : يساهم بعض الكتاب العرب في تحرير الطليعة مثل مهدي بن بركة والدكتور امين الحافظ وخيري حماد وسوف نعمل على التوسع في هذا المجال في اعدادنا القادمة سواء بالنسبة للكتاب والمفكرين العرب او الافريقيين او الاجانب التقدميين في جميع انحاء العالم .



وثائق القطاع العام

٥

وثائق القطاع العام
فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٥٩

التوجيه والتمصير والتصنيع

تواصل ((الطليعة)) نشر وثائق القطاع العام ، فتقدم فى هذا العدد الجزء الثانى من الوثائق التى تغطى المرحلة الممتدة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ وهى المرحلة التى تتميز بانتصار سياسة الاقتصاد الموجه وعمليات التمصير الواسعة النطاق للاحتكارات الاجنبية فى مصر مع بدء حركة التصنيع .

وكانت ((الطليعة)) قد نشرت فى العدد الماضى (أغسطس ١٩٦٥) الجزء الاول من الوثائق الخاصة بالسنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٥ وهى المرحلة التى تتسم ببدء الدولة الجديدة ــ بعد الثورة ــ لمعركة التنمية للاقتصاد القومى .

وفى العدد القادم تنشر ((الطليعة)) الجزء الثالث والاخير من الوثائق التى تتصل بالسنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ التى تمثل مرحلة التخطيط والتأميم والاختيار الحاسم لطريق التطور الاشتراكى .

— ١ —

قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٥ خاص بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى شركة مساهمة لانشاء بنك الجمهورية

باسم الامة :

مجلس الوزراء . بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة والقوانين المعدلة له » وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ : يرخص للحكومة فى ان تشترك فى تاسيس شركة مساهمة لانشاء بنك الجمهورية للقيام بجميع الاعمال المصرفية وعلى وجه خاص الاعمال الآتية :

١ — قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعقد القروض المختلفة الآجال فى مقابل مختلف انواع الضمانات .

ب — اصدار الاسهم والسندات وكافة الاعمال المتعلقة بالاوراق المالية واعمال الصرف الاجنبى .

ج — اعمال الخزائن وتمثيل الهيئات المصرفية المختلفة .

د — القيام بوظيفة امناء تمير الاموال نيابة عن الغير .

ويجوز للشركة ان ترتبط مع الهيئات او الشركات التى تزاول اعمالا شبيهة باعمالها او التى تعاونها على تحقيق اغراضها سواء كانت هذه الهيئات فى مصر ام فى الخارج .

ويكون اشتراك الحكومة فى اسهم الشركة بنسبة ٢٥٪ على الاكثر عند الاكتتاب الاول ، على ان تقوم وزارة المالية والاقتصاد بالاشراف على ادارة البنك .

مادة ٢ : يجب ان ينص فى نظام الشركة على تمثيل الحكومة والمؤسسات العامة التى تشترك فى تأسيس الشركة فى مجلس الادارة بشرط الا يقل عدد الاعضاء الممثلين للحكومة عن ثلاثة والا يتم تعيين رئيس مجلس الادارة وعضو مجلس الادارة المنتدب الا بموافقة وزير المالية والاقتصاد

مادة ٣ : على وزيرى المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة فى ١١ صفر سنة ١٣٧٥ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥)

— ٢ —

قانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٥ بالترخيص للحكومة فى المساهمة فى رأس مال بنك الجمهورية .

باسم الامة :

مجلس الوزراء : بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ : يرخص للحكومة فى ان تأخذ من الاموال الموجودة تحت يدها مبلغ ١٢٥،٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة وعشرين الف جنيه) وذلك لدفع نصف قيمة ١٢٥،٠٠٠ (مائة وخمسة وعشرين الف سهم) مساهمة الحكومة فى رأس مال بنك الجمهورية .

مادة ٢ : على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .

صدر بديوان الرياسة فى ١٠ ربيع الاول سنة١٣٧٥ (٢٦ اكتوبرسنة ١٩٥٥)

— ٣ —

امر عسكرى رقم ١٢٢ بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية

الحاكم العسكرى العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الاحكام العرفية فى جميع انحاء البلاد ، وعلى المرسوم الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الاحكام العرفية ، وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاحكام العرفية ، وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٨ابريل سنة ١٩٥٤ وبعد موافقة مجلس الوزراء

قرر :

مادة ١ : وضعت الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وجميع مصانعها ومكاتبها وممتلكاتها .

مادة ٢ : عين الاستاذ محمود الدرويش حارسا على الشركة المذكورة .

مادة ٣ : تكون مهمة الحارس النيابة عن الشركة فى جميع التصرفات القانونية واعمال الادارة ويحل محل مجلس ادارة الشركة ويتولى تسلم اموالها بعد جردها وادارتها، وله بوجه خاص حق ابرام الصلح والتنازل والتقاضى وتعيين الموظفين والبت فى شئونهم ، كل ذلك على حساب الشركة

مادة ٤ : يجوز للحارس — بعد العرض على وزير المالية والاقتصاد وموافقة مجلس الوزراء — ان يعين مديرا عاما للشركة ويحدد اختصاصه .

مادة ٥ : لايجوز للشخص او الهيئة التى كانت تدير الشركة ان تباشر اى عمل فى الشركة كما لايجوز لاى موظف فيها ان يقوم باى عمل من الاعمال الداخلة فى اختصاص الحارس الا بتفويض منه .

مادة ٦ : يجب على كل شخص طبيعى او اعتبارى موجود بالجمهورية المصرية وعلى كل مصرى ولو كان موجودا فى الخارج يكون مديرا او مشرفا او مسودعا او حائزا لاموال ايا كانت مملوكة للشركة ومصانعها او يكون مدينا او دائنا للشركة ان يقدم بيانا بذلك الى الحارس مشفوعا بالاوراق والدفاتر فى ميعاد لايجاوز ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

مادة ٧ : للحارس ان يؤجل اداء الديون والالتزامات التى تستحق على الشركة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الى اول يناير سنة ١٩٥٩ ، ولايجوز اتخاذ اى اجراء تحفظى او تنفيذى بسبب تلك الديون والالتزامات قبل التاريخ المذكور .

مادة ٨ : يعتبر باطلا كل عقد او تصرف او عملية او اجراء يتم بالمخالفة لاحكام هذا الامر .

مادة ٩ : يوقف التعامل فى كافة الاوراق المالية الخاصة بالشركة ، ويكون لوزير المالية والاقتصاد حق اعادة التعامل بها ثانية بقرار يصدره .

مادة ١٠ : كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لاتجاوز سنة وغرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه او باحدى العقوبتين .

مادة ١١ : يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٢٤ اغسطس سنة ١٩٥٥ .

جمال عبد الناصر حسين (بكباشى ا٠ح)

— ٤ —

قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن زيادة مساهمة الحكومة فى رأس مال شركة مصر للطيران

باسم الامة

مجلس الوزراء : بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، وعلى القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بمساهمة الحكومة فى زيادة رأس مال شركة مصر للطيران وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ : يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى ان يأخذ من الاموال الموجودة تحت يد الحكومة مبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ج.م (ثلاثمائة وخمسين الفا من الجنيهات) للمساهمة فى زيادة رأس مال شركة مصر للطيران .

مادة ٢ : على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة فى ٢٧ شوال سنة ١٢٧٥ (٦ يونية سنة ١٩٥٦)

— ٥ —

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧

باسم الامة

بعد الاطلاع على المواد ٧و٨و٩و١٠ من الدستور،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الامة،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة تسمى «المؤسسة الاقتصادية» تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتحت رياسة الجمهورية.

مادة ٢ — يتكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) انصبة الحكومة فى رءوس اموال الشركات المساهمة .

(ب) رؤوس اموال المؤسسات العامة التى يكون من اغراضها مباشرة النشاط التجارى او الصناعى او الزراعى او العقارى والتى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز زيادة رأس المال بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — تقوم الاصول التى تضم الى رأس مال المؤسسة وفقا للمادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية .

ويصدر بتحديد رأس المال قرار من رئيس الجمهورية وينشر فى الجريدة الرسمية.

مادة ٤ — اغراض المؤسسة هى :

(أ) تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمالى .

(ب) وضع سياسة استثمار اموال المؤسسة وتوجيهها فى المنشآت المشار اليها فى المادة الثانية .

(ج) القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والاشراف على المؤسسات العامة الاخرى التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى ووضع البرامج الكفيلة بتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة فى هذا النشاط .

مادة ٥ — للمؤسسة فى سبيل تحقيق اغراضها ان تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك وعلى الاخص :

(أ) انشاء شركات او منشآت تجارية او مالية او صناعية او زراعية او عقارية.

(ب) زيادة او انقاص اموالها المستثمرة فى المشروعات التى تساهم فيها وذلك بغير اخلال بالحقوق والضمانات المكتسبة بمقتضى القوانين .

(ج) تملك اسهم وسندات الشركات عن طريق شرائها او الاكتتاب فيها.

(د) عقد قروض مع الحكومة والبنوك والحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية واصدار سندات فى مصر او فى الخارج للحصول على الاموال اللازمة لاعمالها .

(هـ) اقراض الشركات التى تساهم فى رأس مالها او ضمانها فيما تعقده من قروض.وتحدد شروط عقد القروض واصدار السندات بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — للمؤسسة تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون ان يشترك معها مؤسسون آخرون.ويجوز تداول اسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

مادة ٧ — يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى يكون لها نصيب فى رأس مالها .

ويحدد عدد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها فى رأس المال ويشترط فى جميع الحالات ان يكون للمؤسسة ممثل واحد على الاقل فى مجلس ادارة الشركات التى لا يقل نصيبها عن ٥٪ من رأس مالها .

ويكون لممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة ما لسائر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم ان يقدموا الى كل من مجالس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة شئون الشركة.

يصدر الترخيص عليه فى المواد ٣٢و٣٣ و٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه من مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية وذلك بالنسبة لممثليها فى مجلس ادارة الشركات المساهمة التابعة لها .

مادة ٨ — يجب على ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات وجمعياتها العمومية ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التى تصدرها تلك المجالس والجمعيات خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها .

مادة ٩ — اذا كانت حصة المؤسسة فى رأس مال احدى الشركات لا تقل عن ٢٥٪ كان لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق طلب اعادة النظر فى كل قرار يصدره مجلس الادارة او الجمعية العمومية خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه به والا اعتبر القرار نافذا .

اما اذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس الادارة او الجمعية العمومية على حسب الاحوال باغلبية ثلثى الاصوات على الاقل .

مادة ١٠ — لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية فى الجمعية العمومية فى انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون رأس المال الخاص .

مادة ١١ — لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات بتقديم اسهم ضمان عن عضويتهم .

مادة ١٢ — تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى تستحق لمندوبيها فى مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت .

وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او المكافآت التى تصرف من خزانتها الى هؤلاء المندوبين وتعتبر اموال المؤسسة اموالا خاصة الا ما خصص منها لمنفعة عامة، بقرار من رئيس الجمهورية او بالفعل .

مادة ١٣ — يكون تعيين رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب او المدير العام فى الشركات التى تملك المؤسسة الاقتصادية ٢٥٪ على الاقل من رأس مالها بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم

مجلس ادارة الشركة بعد اخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة .

وفى حالة غياب رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب يحل محله بصفة مؤقتة احد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة.

مادة ١٤ — يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثل فى كل من مجالس ادارة المؤسسات العامة التى تتولى المؤسسة الاقتصادية توجيه نشاطها وفقا لحكم الفقرة (ج) من المادة الرابعة .

ويكون لممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجلس الادارة ما لسائر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم ان يقدموا الى مجلس الادارة التوجيهات المتعلقة بادارة شئون المؤسسة العامة .

ويجب على ممثلى المؤسسة الاقتصادية ابلاغ رئيس مجلس ادارتها بالقرارات التى يصدرها مجلس ادارة المؤسسة التى يشترك فى عضوية مجلس ادارتها خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها .

ولرئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية حق الاعتراض على قرارات المؤسسات العامة سالفة الذكر خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه بها والا اعتبر القرار نافذا .

وفى حالة الاعتراض على القرار لا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس الادارة باغلبية ثلثى الاصوات على الاقل .

هذا مع عدم الاخلال بما تقتضيه القواعد المنظمة لسير اعمال تلك المؤسسات العامة.

مادة ١٥ — يشكل مجلس ادارة المؤسسة من عدد من الاعضاء يصدر بتحديد عددهم ومرتباتهم وبتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية .

ويشترط فى رئيس واعضاء هذا المجلس:

(أ) ان يكونوا جميعا مصريين مولدا.

(ب) الا يكون لهم مصالح جدية فى اية شركة من الشركات التى تساهم فيها المؤسسة .

(ج) ان يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية والسياسية .

مادة ١٦ — ينعقد المجلس بدعوة من رئيسه ولايكون انعقاده صحيحا الا اذا حضره اكثر من نصف الاعضاء وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويبلغ رئيس مجلس الادارة جميع قرارات المجلس الى رئيس الجمهورية ويكون له حق الاعتراض على القرار بالالغاء او التعديل خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه والا كان القرار نافذا .

مادة ١٧ — لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى:

(أ) مباشرة جميع التصرفات اللازمة لادارة اموال المؤسسة وتعيين كيفية استثمارها .

(ب) عقد القروض واصدار السندات وفقا لاحكام القانون .

(ج) اختيار ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التى تساهم فى رأس مالها ودراسة التقارير المقدمة منهم واصدار التوجيهات اللازمة اليهم .

(د) تعيين موظفى المؤسسة وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم .

مادة ١٨ — تبدأ السنة المالية للمؤسسة فى اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٩ — يعد مجلس الادارة عن كل سنة مالية ميزانية للمؤسسة وحساب الارباح والخسائر وعلى المجلس ايضا ان يعد تقريرا عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٢٠ — يقوم ديوان المحاسبة بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى الى مجلس الادارة بنتيجة هذا الفحص .

مادة ٢١ — يرفع رئيس مجلس ادارة المؤسسة الى رئيس الجمهورية تقريرا عن اعمال المؤسسة خلال السنة المنقضية.

ويشفع هذا التقرير بصورة من كل من التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير ديوان المحاسبة .

مادة ٢٢ — يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية وحساب الارباح والخسائر ويؤول صافى ارباح المؤسسة الى الخزانة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقرره لتكوين رأس مال احتياطى للمؤسسة او لانشاء مشروعات جديدة لتنمية الاقتصاد القومى او دعم المشروعات القائمة .

مادة ٢٣ — يصدر رئيس الجمهورية لائحة عامة بنظام المؤسسة تتضمن بوجه عام ما يأتى :

(أ) القواعد التى تتبع فى ادارة اعمال المؤسسة ونظامها بما فى ذلك القواعد المالية والحسابية دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها .

(ب) الشكل الذى تصدر به ميزانية المؤسسة والبيانات التى تشتمل عليها .

(ج) قواعد تعيين وترقية الموظفين ومكافآتهم وعلاواتهم وتأديبهم دون التقيد بالقواعد التى تسرى على موظفى الحكومة.

مادة ٢٤ — يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون ويكون واردا فى القوانين الصادرة بالاذن للحكومة فى الاشتراك فى الشركات المساهمة .

مادة ٢٥ — تلغى القوانين الصادرة بانشاء المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة الثانية من هذا القانون وذلك اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار. ويعاد تنظيم هذه المؤسسات بقرار منه .

مادة ٢٦ — تعتبر القوانين المنظمة للمؤسسات العامة التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لتوجيه واشراف المؤسسة الاقتصادية فى حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية.

ويجوز الغاؤها او تعديلها بقرارات منه.

مادة ٢٧ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية،وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ،وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (١٣ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

المذكرة الايضاحية
للقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٥٧

من اهم المبادىء التى قام عليها الدستور تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ، ورفع مستوى المعيشة ، واستخدام رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى وعدم جواز تعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب، وكذلك كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للاهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

ومن انجع الوسائل لوضع الخطط الكفيلة بتنظيم الاقتصاد القومى ان يعهد الى هيئة موحدة برسم سياسة استغلال اموال الحكومة فى النشاط الاقتصادى سواء بالاشتراك فى الشركات المساهمة او بانشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية او صناعية وكافة الوسائل الاخرى المؤدية الى التنمية الاقتصادية للدولة وهى من اهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة ولا شك ان اموال الدولة وغيرها من اشخاص القانون العام التى تشتغل فى النشاط التجارى والصناعى والزراعى والعقارى ووجوه النشاط المتشابهة تساهم بدور فعال فى تلك التنمية الاقتصادية

وفى من اهم الاهداف التى ترمى الى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة، ولذلك فقد اصبحت الحاجة ماسة الى انشاء مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة تنتقل اليها ملكية انصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة وكذلك رؤوس اموال المؤسسات العامة التجارية او الصناعية او الزراعية او العقارية حتى يمكن لهذه المؤسسة ان تتولى ادارة تلك الاموال ادارة كفيلة بالسير بالاقتصاد القومى فى الطريق السليم ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادى للدولة بدلا من ان تتعدد الجهات التى تتولى رسم السياسة الاقتصادية فيمتنع بذلك الاضطراب واختلاف الاتجاهات الاقتصادية التى تسيطر على السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

لذلك فقد انشأ مشروع القانون المعروض مؤسسة عامة تسمى «المؤسسة الاقتصادية» تتولى الاغراض السالفة الذكر .

على انه قد روعى الا ينص على انتقال رؤوس اموال المؤسسات العامة الاقتصادية بقوة القانون بل ترك امر تحديد المؤسسات العامة التى تنتقل اموالها الى المؤسسة الجديدة الى قرار يصدر من رئيس الجمهورية لان المصلحة العامة قد تقتضى استقلال مؤسسة عامة بادارة المرفق العام الذى تقوم بادارته لظروف او اعتبارات خاصة تقتضى قدرا من الاستقلال وتقتضى رقابة فعالة من جهة فنية خاصة .

الا انه قد روى ان يعهد الى المؤسسة الاقتصادية الجديدة باختصاص آخر وهو الاشراف والرقابة على المؤسسات العامة الاخرى التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية ايضا ، لانه قد يرى ان الاموال العامة التى تدخل فى الذمة المالية لاى من تلك المؤسسات يجب ان توجه فى الاتجاه العام الذى تسيره المؤسسة الاقتصادية المنشأة حتى تتوحد السياسة المرسومة لتوجيه الاموال العامة للدولة ولغيرها من اشخاص القانون العام .

وتحقيقا للغاية المقصودة من انشاء المؤسسة الاقتصادية وهى المشاركة فى توجيه اموال الدولة فى الطرق المؤدية الى التنمية الاقتصادية فقد اجيز للمؤسسة ان تنشىء شركات او منشآت تجارية او مالية او صناعية او زراعية او عقارية وزيادة او انقاص الاموال العامة المستثمرة فى المشروعات التى تساهم فيها المؤسسة وكذلك تملك اسهم وسندات الشركات وعقد قروض مع الحكومة او البنوك او الحكومات او الهيئات الاجنبية او الدولية واصدار السندات .

كما اجيز للمؤسسة الاقتصادية لذات الغرض ان تنشىء شركات مساهمة بمفردها دون ان يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك خروجا على الاصل العام فى انشاء الشركات الذى يقضى بان اقل عدد اشترطه القانون لمؤسسى الشركة المساهمة هو سبعة شركاء ، وذلك لان المصلحة العامة قد تقتضى عند الشروع فى انشاء احدى الشركات المساهمة عدم الالتجاء الى راس المال الخاص فى البداية .

وهذا النوع من الشركات قريب من الشركات الموقوتة . فقد اجيز ان تتداول اسهم الشركة التى تنشئها المؤسسة الاقتصادية بمجرد تاسيسها حتى تختار المؤسسة الوقت المناسب لتداول الاسهم فقد ترى عدم تداول الاسهم الا بعد ان تحقق الشركة قدرا من النجاح فى اعمالها حتى تضمن اقبال رؤوس الاموال الخاصة عليها .

وتحقيقا لاستخدام راس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولكفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص فقد خولت المؤسسة الاقتصادية الحق فى ان يكون لها ممثلون فى مجلس ادارة الشركات التى تساهم فيها يتناسب عددهم مع نسبة ما تملكه المؤسسة فى رؤوس اموال الشركات .

كما اجيز للمؤسسة للغرض ذاته ان تعترض على قرارات مجالس ادارة الشركات التى تمتلك المؤسسة ٢٥٪ من راسمالها او على قرارات جمعياتها العمومية . وعندئذ لاتنفذ هذه القرارات الا اذا وافق عليها مجلس الادارة او الجمعية العمومية باغلبية ثلثى الاصوات على الاقل .

كما نص المشروع على ان المؤسسة هى صاحبة الحق فى اقتضاء المبالغ المستحقة لممثليها الذين يشتركون فى مجالس الادارة على ان تحدد المؤسسة مايستحقونه من مكافآت اذا دعت الحالة الى ذلك ، كما اقتضى الامر ان ينص على اعفاء ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات من تقديم اسهم ضمان عن عضويتهم باعتبارهم ممثلين عن المؤسسة لامساهمين اصليين .

كما خولت المؤسسة حق اختيار كل من رئيس ادارة الشركة وعضو مجلس الادارة المنتدب والمدير فى الشركات التى تملك فيها ٢٥٪ من راس المال على الاقل وذلك من بين ثلاثة يرشحهم مجلس الادارة .

كما خولت المؤسسة الاقتصادية سلطات مشابهة بالنسبة للمؤسسات العامة التى تتولى المؤسسة الرقابة عليها .

هذا وقد ترك المشروع امر تعيين اعضاء مجلس ادارة المؤسسة وتحديد مرتباتهم لقرار يصدر من رئيس الجمهورية . الا انه قد اشترط ان يكون كل من هؤلاء الاعضاء مصريا مولدا والا تكون له مصالح جدية فى اية شركة من الشركات التى تساهم فيها المؤسسة وان يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

وتدجعل لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة بالالغاء او التعديل خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه بها والا كان القرار نافذا ، وهذه السلطة ضرورية لتوحيد السياسة الاقتصادية العامة التى تسير عليها الدولة باعتبارها جزءا من السياسة العامة للدولة .

وقد خول المشروع مجلس الادارة القيام بجميع الاعمال اللازمة لادارة المؤسسة وان كان قد حدد بعض الاختصاصات الهامة كادارة اعمال المؤسسة وعقد القروض واصدار السندات واختيار ممثلى المؤسسة وتوجيههم وتعيين موظفيها وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم الا ان هذا التحديد على سبيل المثال لا الحصر فيدخل فى اختصاص مجلس الادارة جميع السلطات الاخرى اللازمة لادارة اعمال المؤسسة بما فى ذلك توجيه المؤسسات التى انتقل راس مالها الى المؤسسة الاقتصادية .

واذا كانت طبيعة اعمال المؤسسة تشابه اعمال المؤسسات والمنشآت التجارية والصناعية فقد رؤى النص على ان السنة المالية للمؤسسة تبدا من اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة وهى السنة المالية لمعظم المؤسسات التجارية والصناعية .

كما رؤى النص على ان مجلس الادارة يعد الميزانية السنوية للمؤسسة وحسابا للارباح والخسائر وتقريرا عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وجعل من اختصاص ديوان المحاسبة فحص حسابات المؤسسة ومراجعتها .

وعنى المشروع بالنص على ان يرفع رئيس مجلس الادارة الى رئيس الجمهورية تقريره عن اعمال المؤسسة وكذلك جميع التقارير السابقة .

ونص على ان اعتماد كل من الميزانية وحساب الارباح والخسائر يكون بقرار من رئيس الجمهورية وعلى ان يؤول صافى ارباح المؤسسة سنويا الى الخزانة العامة للدولة بعد اقتطاع مايقرره رئيس الجمهورية لتكوين راس مال احتياطى للمؤسسة او لانشاء مشروعات جديدة او دعم المشروعات القائمة وذلك حتى يمكن للدولة ان توجه صافى الارباح المتكونة فى الطريق الذى تراه مؤديا الى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة .

وترك لرئيس الجمهورية وضع اللوائح المنظمة لسير العمل فى المؤسسة التى حددها المشروع .

كما عنى بالنص على الغاء الاحكام الواردة فى القوانين التى تصرح للحكومة

بالاشتراك في شركات مساهمة والتي تتعارض مع احكام هذا القانون ، اذ ان بعض هذه القوانين تشترط الا تقل حصة الحكومة عن نسبة معينة مما قد يتعارض مع السلطة المخولة للمؤسسة الاقتصادية في التصرف فيما تملكه من اسهم الشركات المساهمة تبعا لمقتضيه المصلحة الاقتصادية ونص على الغاء القوانين الصادرة بانشاء المؤسسات العامة التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية التي تؤول اموالها الى المؤسسة الاقتصادية على الا يسرى هذا الالغاء الا من تاريخ صدور ذلك القرار وعندئذ يعاد تنظيم هذه المؤسسات العامة بقرارات من رئيس الجمهورية .

ونص كذلك على اعتبار القوانين المنظمة للمؤسسات العامة التي تخضع لاشراف وتوجيه المؤسسة الاقتصادية في حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية فيجوز الغائها او تعديلها بقرارات منه حتى تتحقق لها المرونة الكاملة .

عن المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية رقم ٨ حرف م .

ملاحق الوثيقة رقم — ٥ —

١ — اسماء اعضاء اول مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية

السيد — حسن ابراهيم . رئيس مجلس الادارة .
السيد — محمد صدقي سليمان . المدير العام .
السيد — حسين فهمي .
الدكتور علي الجريتلي .
السيد — احمد ابو العلا .
السيد — محمد فهمي السيد .
السيد — حسين توفيق طبوزاده .
السيد — احمد زندو .
الدكتور شارل استينو .

ملاحق الوثيقة رقم — ٥ —

٢ — جدول بالشركات التي ساهمت المؤسسة في رؤوس اموالها

البنوك وشركات التامين :

١ — بنك الاسكندرية .
٢ — بنك القاهرة .
٣ — بنك الجمهورية .
٤ — البنك الاهلي المصري .
٥ — البنك العقاري المصري .
٦ — بنك الائتمان العقاري .
٧ — بنك التسليف الزراعي والتعاوني
٨ — البنك الصناعي .
٩ — الشركة المتحدة للتامين .
١٠ — شركة التامين الاهلية المصرية .
١١ — شركة مصر للتامين .

شركات التجارة والنقل :

١٢ — شركة مصر للتجارة الخارجية .
١٣ — الشركة العامة للتجارة الداخلية
١٤ — الشركة التجارية الاقتصادية .
١٥ — شركة المحاريث والهندسة .
١٦ — الشركة العامة للادوية .
١٧ — الشركة العامة للملاحة البحرية
١٨ — شركة مصر للطيران .

شركات الغزل والنسيج :

١٩ — شركة الغزل الرفيع .
٢٠ — الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف (بوليتكس)
٢١ — الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
٢٢ — شركة النيل للمنسوجات .
٢٣ — شركة صباغي البيضا .
٢٤ — الشركة المصرية للصباغة والتجهيز .

شركات التعدين والبترول :

٢٥ — شركة سينا للمنجنيز .
٢٦ — شركة سفاجا للفوسفات .
٢٧ — الشركة العامة للالنيت .
٢٨ — الشركة العامة للثروة المعدنية
٢٩ — شركة المناجم المتحدة .
٣٠ — الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء (رملة)
٣١ — الشركة العامة للبترول .
٣٢ — الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته .

الصناعات المعدنية والهندسية

٣٣ — شركة سبك المعادن .
٣٤ — شركة الكابلات الكهربائية المصرية .
٣٥ — الشركة المصرية العامة لمهمات السكك الحديدية .
٣٦ — شركة الحديد والصلب المصرية .
٣٧ — شركة مصانع النحاس المصرية .

الصناعات الكيميائية

٣٨ — شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) .
٣٩ — الشركة العامة لصناعة الورق راكتا .
٤٠ — شركة الاسمنت بورتلاند بحلوان
٤١ — الشركة القومية لانتاج الاسمنت
٤٢ — شركة النقل والهندسة .
٤٣ — شركة الغازات الصناعية .
٤٤ — شركة الاكياس ليمتد .

الصناعات الاخرى :

٤٥ — الشركة المصرية للاغذية .
٤٦ — شركة السكر والتقطير المصرية
٤٧ — الشركة الشرقية للدخان ايسترن) .
٤٨ — شركة التعمير والمساكن الشعبية .

ملاحق الوثيقة رقم — ٥ —

٣ — جدول بالشركات التي انشاتها المؤسسة الاقتصادية

١ — بنك الاسكندرية .
٢ — الشركة المتحدة للتامين .
٣ — شركة سينا للمنجنيز .
٤ — شركة سفاجا للفوسفات .
٥ — الشركة العامة للبترول .
٦ — الشركة العامة للادوية .
٧ — الشركة العامة للالنيت .
٨ — شركة الغازات الصناعية .
٩ — الشركة العامة للملاحة البحرية

٤ ـ جدول بالشركات التى ساعدت المؤسسة على تمصيرها

أ ـ شركات اشترت المؤسسة موجوداتها :

١ ـ بنك باركليز .
٢ ـ شركة الاوبون (حياة) .
٣ ـ شركة الاوبون (حريق وحوادث)
٤ ـ شركة الهواء السائل .
٥ ـ الشركة المصرية للاوكسيجين والاسيتيلين .
٦ ـ شركة الفوسفات المصرية .
٧ ـ تعدين سينا .
٨ ـ وليم ١ . لانكستر .
٩ ـ اخوان جرين .
١٠ ـ الشركة المساهمة لمخازن الادوية (نلار سابقا) .
١١ ـ شركة الصناعات المصرية للكيماويات والعقاقير الطبية (ايكاديل) .
١٢ ـ شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية
١٣ ـ شركة سندر وشركاه ليمتد .
١٤ ـ الشركة المصرية للادوية (اخوان ستون) .
١٥ ـ شركة مبروك بوند
١٦ ـ شركة ليبتون .
١٧ ـ أوروزدى باك (عمر افندى) .

ب ـ شركات اشترت المؤسسة أسهم الانجليز والفرنسيين فيها

١ ـ البنك الاهلى المصرى .
٢ ـ البنك العقارى المصرى .
٣ ـ شركة مصر للتامين .
٤ ـ التامين الاهلية .
٥ ـ الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته .
٦ ـ شركة سبك المعادن
٧ ـ شركة المناجم المتحدة .
٨ ـ شركة النيل للمنسوجات .
٩ ـ شركة الغزل الرفيع .
١٠ صباغى البيضا .
١١ ـ الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
١٢ ـ الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس)
١٣ ـ شركة الكابلات الكهربائية .
١٤ ـ شركة المحاريث والهندسة .
١٥ ـ مصانع النحاس المصرية .
١٦ ـ الشركة التجارية الاقتصادية .
١٧ ـ الشركة الشرقية للدخان (ايسترن)
١٨ ـ شركة اسمنت بورتلاند بحلوان .
١٩ شركة الاكياس ليمتد .
٢٠ ـ الشركة المصرية للصباغة والتجهيز .
٢١ ـ شركة اخشاب باسيلى .

ـ ٦ ـ

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة المعدل بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٩

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٣٧ من الدستور

وعلى القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة

وعلى القانون المدنى

وعلى ماارتاه مجلس الدولة

قرر القانون الاتى :

مادة ١ : يعمل باحكام القانون المرافق فى شان المؤسسات العامة .

مادة ٢ : يعمل باحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بانشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لايتعارض مع احكام القانون المرافق ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية الغاء المؤسسات القائمة او ادماجها او تعديل نظمها وفقا لاحكام القانون المرافق .

مادة ٣ : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٠ جمادى الثانية ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ : للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهوريه . وفقا للاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويجب ان يشتمل هذا القرار على البيانات الاتية :

١ ـ اسم المؤسسة ومركزها .

٢ ـ الغرض الذى انشئت من اجله

٣ ـ بيان بالاحوال التى تدخل فى الذمة المالية للمؤسسة .

٤ ـ تنظيم ادارة المؤسسة ومدى علاقتها بالجهة الادارية المختصة .

مادة ٢ : يعين القرار الصادر بانشاء المؤسسة مايكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذى انشئت من اجله .

مادة ٣ : للمؤسسات العامة أن تتعاقد وان تجرى جميع التصرفات والاعمال التى من شانها تحقيق الغرض الذى انشئت من اجله ، ولها عقد قروض بضمان الحكومة أو بغيره مع البنوك والحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية ولها اصدار سندات فى الجمهورية العربية المتحدة او فى الخارج للحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ اعمالها .

وتحدد شروط عقد القرض وشروط اصدار السندات بقرار من رئيس الجمهورية

مادة ٤ : تضع المؤسسات العامة لوائح داخلية لتنظيم اعمالها تتضمن القواعد التى تتبع ادارتها والتى يجرى عليها العمل فى حساباتها وادارة اموالها وذلك فى حدود الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون وفى قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشائها .

مادة ٥ : للجهات الادارية المختصة سلطة الرقابة على المؤسسات العامة التابعة لها من الناحيتين الادارية والمالية وتكون ممارستها هذه الرقابة على الوجه المبين فى هذا القانون وفى القرار الصادر بانشائها .

الباب الثانى

النظام القانونى للمؤسسات العامة

مادة ٦ : يتولى ادارة المؤسسات العامة
١ ـ مجلس ادارة المؤسسة .
٢ ـ مدير المؤسسة

---

١ ـ معدلة بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٩ .

ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة تشكيل مجلس الادارة وطريقه اختيار اعضائه وعزلهم وطريقة تعيين المدير وعزله ، وكذلك الاحكام الخاصة بمرتباتهم ومكافاتهم كما يحدد المدة التى يباشرون فيها عملهم بالمؤسسة

مادة ٧ : مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ، ووضع السياسة العامة التى تسير عليها وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من اجله وذلك وفقا لاحكام هذا القانون وفى الحدود التى يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة ويختص بما يأتى:

١ — اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للمؤسسة وتحديد اختصاصات المدير مع مراعاة ماهو منصوص عليه فى هذا القانون .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافاتهم ومعاشهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة .

٣ — الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

٤ — النظر فى كل ما ترى الجهة الادارية او المدير عرضه عليه من المسائل الخاصة بادارة المؤسسة وتنظيم العمل بها وكل مايؤدى الى تحقيق الغرض الذى انشئت من اجله .

ويجوز لمجلس الادارة ان يشكل من بين اعضائه لجنة يعهد اليها ببعض اختصاصاته ويجوز ان يعهد الى هيئة او لجنة يبين تشكيلها فى القرار الصادر منه تتولى عمل مدير المؤسسة .

مادة ٨ : يتولى مدير المؤسسة ادارتها وتصريف شئونها وفقا للاحكام التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية وتحت اشراف الجهة الادارية المختصة .

ويختص بما يأتى :

١ — تنفيذ القرارات التى تصدر من مجلس الادارة .

٢ — تحضير ميزانية المؤسسة وحسابها الختامى وعرضهما على مجلس الادارة لاقرارها .

٣ — الاشراف على اعمال الموظفين الذين يعملون بالمؤسسة وذلك فى حدود الاختصاصات التى يعينها قرار رئيس الجمهورية .

٤ — اصدار الامر بالمصروفات الخاصة بالمؤسسة وله ان يفوض غيره فى ذلك .

٥ — مباشرة ما ينص عليها من سلطات واختصاصات فى القرار الصادر من رئيس الجمهورية بانشاء المؤسسة وما تخوله قرارات مجلس ادارة المؤسسة والنظم واللوائح الخاصة بها .

مادة ٩ : يمثل المدير المؤسسة فى صلاتها بالهيئات والاشخاص الاخرى وامام القضاء ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة التى يقرها مجلس الادارة لتحقيق اغراض المؤسسة وعليه ان يقدم الى المجلس فى فترات دورية تقريرا عن سير العمل بالمؤسسة وحالتها من الناحية المالية كما يجب عليه ان يتقدم الى الجهة الادارية المختصة فى نهاية كل سنة مالية تقريرا عن نشاط المؤسسة .

مادة ١٠ : يبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة الاحكام الخاصة باجتماع ومداولات مجلس ادارتها والمواعيد التى يجب فيها ابلاغ قرارات المجلس الى الجهة الادارية المختصة .

مادة ١١ : تكون قرارات مجلس الادارة والمدير نافذة من تلقاء ذاتها الا فى الاحوال التى ينص القرار الصادر بانشاء المؤسسة على وجوب تصديق الجهة الادارية المختصة عليها .

وفى هذه الاحوال يكون للجهة الادارية المختصة حق طلب اعادة النظر فى القرارات الصادرة من مجلس الادارة او المدير اذا رات ان الصالح العام يستدعى ذلك وعندئذ لا تعتبر هذه القرارات نافذة الا اذا وافق عليها المجلس باغلبية خاصة .

ويحدد القرار الصادر بانشاء المؤسسة المدة التى يجب فيها ابلاغ الجهة الادارية بقرارات المجلس والمدير وكذلك المدة التى يجوز فيها لهذه الجهة ممارسة حقها فى الاعتراض على هذه القرارات والاغلبية الواجب توافرها لنفاذ قرارات المجلس عند عرض الموضوع عليه .

مادة ١٢ : يكون التعيين فى الوظائف الرئيسية بالمؤسسات العامة بقرار من الجهة الادارية المختصة ويعين القرار الصادر بانشاء المؤسسة الوظائف الرئيسية بها .

مادة ١٣ : تسرى على موظفى المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة .

الباب الثالث
النظام المالى للمؤسسات العامة

مادة ١٤ : تبدا السنة المالية للمؤسسات العامة مع السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

ومع ذلك يجوز ان يحدد القرار الصادر بانشاء المؤسسة تاريخا اخر لبدء ونهاية السنة المالية للمؤسسة اذا كانت طبيعة النشاط الذى تزاوله والغرض الذى انشئت من اجله يقتضيان ذلك .

مادة ١٥ : يكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها، ويبين القرار الصادر بانشائها نظامها المالى وكيفية تحضير ميزانيتها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة .

مادة ١٦ : يقوم مدير المؤسسة باعداد ميزانيتها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى القرار الصادر بانشائها ويتولى عرضها على مجلس ادارة المؤسسة للموافقة عليها وتقديمها الى الجهة الادارية المختصة لاقرارها .

مادة ١٧ : يجوز ان يعين القرار الصادر بانشاء المؤسسة الاحوال الاستثنائية التى يكون فيها للجهة الادارية المختصة ان تدرج مبالغ فى الميزانية اذا لم يدرجها مجلس الادارة .

مادة ١٨ : يقوم المراقب المالى التابع لجهة الرقابة المالية للمؤسسات العامة بمراجعة ميزانية المؤسسة وحساباتها ؛ كما يتولى اعداد تقرير يتضمن ملاحظاته عليها ويبلغ ذلك الى كل من مجلس الادارة والجهة الادارية المختصة بالاشراف على المؤسسة .

مادة ١٩ : تعد ميزانية المؤسسة قبل بدء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل، كما يعد الحساب الختامى خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرافقه تقرير عن نشاط المؤسسة وعن مركزها المالى خلال السنة ذاتها .

وتقدم الميزانية والحساب الختامى الى الجهة الادارية المختصة لاعتمادها .

مادة ٢٠ : تعتبر اموال المؤسسات العامة اموالا عامة وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة .

على ان اموال المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا اوزراعيا او ماليا لاتعتبر اموالا عامة مالم ينص القرار الصادر بانشاء المؤسسة على خلاف ذلك..او خصصت لمنفعة عامة بالفعل .

مادة ٢١ : تودع الحكومة لحساب المؤسسات العامة فى البنك الذى يختاره مجلس الادارة وتوافق عليه الجهة الادارية المختصة الاعانة السنوية المقررة لها والمبالغ الاخرى التى تحصلها بالنيابة عنها وفقا لاحكام القرار الصادر بانشاء المؤسسة .

الباب الرابع
الغاء المؤسسات وادماجها

مادة ٢٢ : يكون ادماج المؤسسات العامة والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية يبين كيفية الادماج او الالغاء والتصرف فى اموالها وسائر مايترتب على ذلك من نتائج .

الجزء الثالث
ينشر فى العدد
القادم

الثمن ١٠ قروش

مطابع مؤسسة الاهرام

أكتوبر ١٩٦٥

الطليعة

طريق المناضلين إلى الفكر الثورى المعاصر

١٠

القانون والتحول الاشتراكى

• الجزء الأخير من وثائق القطاع العام

الطليعة

طريق المناضلين الى

الفكر الثورى المعاصر

مجلة شهرية
تصدر أول كل شهر

رئيس التحرير :

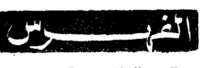
لطفى الخولى

مستشارو التحرير :

د . ابراهيم سعد الدين
أمين عز الدين
د . جمال العطيفى
د . رشدى سعيد
د . عبد الرازق حسن
د . عبد الملك عوده
د . محمد الخفيف

سكرتارية التحرير :

ميشيل كامـــل
عبد المنعم القصاص



العدد العاشر ـ أكتوبر ١٩٦٥

عنوان المراسلات :

((الطليعة))

مبنى مؤسسة الاهرام ١٤ شارع مظلوم القاهرة تليفون : ٤٦٤٦٤ ـ ٤٤١٤٤

الاشتراكات :

لسنة بالبريد العادى ، ج.ع.م. ودول اتحـاد البـريد العـربى ودول الدار البيضاء ١٢٠ قرشا .

ان ((الطليعة)) ميدان مفتوح لكل رأى حر ، وفى اعتقادها أن تفاعل الآراء الحرة على اختلافها هو وحده الذى يستطيع أن يبلور ويستخلص وحدة فكرية أصيلة .

من هذا المفهوم تفتح ((الطليعة)) صفحاتها لكل رأى لديه كلمة يقولها ـ مؤمنة بشعار الحـرية المجيد الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر ((قد اختلف معك فى الرأى ولـكنى على استعداد لان أدفع حياتى ثمنـا لحقك فى الدفاع عن رأيك)) .



تدعيم سلطة قوى الشعب العاملة

لم تفاجأ جميع القوى الثورية باكتشاف حلقات التآمر والخيانة . فقد كان هناك من يدرك أن ثمة أخطارا جسيمة تهدد مسار الثورة ، وأن الاستعمار والرجعية لم يلقيا بالسلاح ويستسلما لانتصارها ، وأن هذه القوى المعادية سوف تزداد ضراوة وجراة كلما كان « التغيير » اعمق واكثر شمولا ، وكلما قطعت الثورة مزيدا من الخطوات فى طريقها ، وعلى رأس هذه القوى الثورية وقف المناضل عبد الناصر ينبه الاذهان الى موطن الخطر ، يدعو الى اليقظة لمؤامرات الاستعمار والرجعية بكشف جيوبهم المتبقية ، والتصدى لمؤامراتهم واشاعاتهم المغرضة ، فيصرح بأن هناك **«حزب رجعى موجود وحايفضل موجود بدون اعلان وبدون ترخيص وعارفين بعض واتلموا على بعض ومنظمين قوى أكثر من الاتحاد الاشتراكى»** وان **«المشكلة هى ان العناصر المضادة قد تكون موجودة داخل الاتحاد الاشتراكى وهى عناصر حركية»** وان **« لهم القدرة على لم شعثهم فى سرعة لكى ينقضوا على مكاسب الشعب »** .

الا ان الاتجاه الذى ساد بين عدد كبير من تنظيمات الاتحاد الاشتراكى واجهزة الدولة ، كان التهوين من شأن هذه الاخطار ، مما كان له أثر كبير فى تراخى اليقظة الثورية الضرورية لمجابهتها والتهاون فى الاجراءات المضادة لتحركات الرجعية ، وسمح لقوى الثورة المضادة بالنشاط والتجمع فى غفلة عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

ولذلك فعندما طرحت مشكلة التآمر ،على بساط البحث ، بين القوى الثورية ، وعندما ناقشتها الامانة العامة للاتحادالاشتراكى ، كان السؤال الملح الذى فرض نفسه، والقضية الاولى التى برزت خلال الحوار ، هى الاسباب التى تكمن وراء قدرة عناصر الثورة المضادة على التحرك تحت سمع وبصر لجان الاتحاد الاشتراكى دون أن تكتشف بالسرعة وتواجه بالحسم الذى يرقى الى مستوى خطورة هذه التحركات، ثم ماهى العوامل التى أفرخت جراثيم الخيانة ، وما طبيعة الارضية التى ارتكزت عليها ، ودخان التعمية الذى نفثته لتعبىء عملائها وتسلح صنائعها تحت ستاره ووراء ضبابه .

والتهوين من خطر الاستعمار — رغم تفشيه بين البعض — الا انه لا يبلغ المستوى المرضى الذى يمثله انتشار وباء التهوين من خطر الرجعية . ويرجع ذلك الى أن الاستعمار ، خاصة فى مرحلته العدوانية الصارخة فى الحقبة الاخيرة ونتيجة سلسلة الضغوط والتآمر التى يمارسها على شعبنا ، لا يتيح فرصة تراخى اليقظة تجاهه الى الحد الذى يمثل خطر اخذنا على غرة .

لكن الجانب غير المرئى بالوضوح الكافى ، هو أن سلاح الاستعمار الجديد هو التدمير والتخريب من الداخل، وتعبئة القوى المحلية المعادية للثورة وتقديم كافة المساعدات والمساندة لها من أجل خنق الثورة وخلق الجو المناسب للقفز الى السلطة ، فاحدى السمات الرئيسية للثورة المضادة هى أنها ثورة مصدرة من الخارج . وقد اكد هذه الحقيقة ثبوت اتصال حلقات الخيانة التى تم اكتشافها بدوائر المخابرات الاستعمارية والحلف المركزى .

والتهوين من خطر الرجعية يعود الى أسباب عديدة ، بعضها برىء يرجع الى السمات الخاصة الفريدة لثورتنا ، أما البعض الاخر فمفتعل، مخطط وهادف .

ومن العوامل الرئيسية لسيادة هذا الاتجاه :

● أن كسر النظام القديم تم بسهولة امام أرادة شعبية كاسحة ودون مقاومة ملموسة من النظام القديم، ترغم الثوريين على تنظيم قواهم الشعبية .

● ضعف وتفكك قوى تحالف الاقطاع ورأس المال ، بحكم نشأة قيادتهما فى ظروف ميسرة سهلة ، فلم يلقيا خلال حكمهما مقاومة عنيفة وتهديدا مباشرا يكسبهما الحنكة والقدرة على المناورة والصمود .

● فقدان القوى الرجعية وطلائعها الحزبية لكل سند جماهيرى لها، وانكشاف قادتها مما أدى الى انهيار الانظمة الحزبية بسرعة فاقت كل توقع .

● الانتقال من المبادىء الستة فى المراحل الاولى للثورة الوطنية الديمقراطية الى بلورة برنامج تفصيلى للتحول الاشتراكى « يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللانهائية » تم بصورة تدريجية، فلم تتنبه القوى الرجعية الى مدى الاخطار المحدقة بمصالحها ومستقبلها وتدرك أبعادها ، مما غلب على سياستها أسلوب العمل على احتواء الثورة وتصفيتها ، فلجأت الى محاولة فرض وصايتها عليها عن طريق احزابها السياسية التقليدية ، ثم ارادت تحويل الانتصار فى المعركة الوطنية الى مكاسب لها عندما قدمت قوائم اكتتابها فى الشركات المصرة والمؤسسات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية بعد وضع الحراسة على ممتلكات الاعداء . وكان أول ضغط منظم لها فى عام ١٩٥٩ عندما صدر قانون تحديد الارباح والاسهم ، وعندئذ بدأت تدرك الاخطار التى تتهددها وتلجأ الى الاساليب الانقلابية التى مهدت لها بمؤامرة الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ .

وارتفع رصيد الحقد والكراهية ضدشعبنا وقيادتنا السياسيةالثورية بصدور قوانين يوليو ١٩٦١ — مارس ١٩٦٤ ،وبلغت قمتها بقرارات مارس التى «انهت مشكلة التعويضات عن التسأميم وقامتبعمليات تصفية للامتيازات القديمة التى لم يكن منها مفر » .

● الانجازات الجبارةللثورة والمكاسبالضخمة التى حققتها لقوى الشعب العاملة ، حتى تعذر على البعض تصور امكانية استقطاب هذه القوى كاحتياطى للرجعية ، رغم ان القائد اليقظ جمـالعبد الناصر اشار الى حقيقة « ان القوى **الرجعية اللى هي بتمثل الحزب الرجعىالموجود فى البلد .. هذه القوى الرجعية تستطيع أن تستقطب جزءا من الشعبالعامل ، جزءا من العمال ، جـزءا من الفلاحين..جزء منالناس اللىمصالحهم الحقيقية مع الاشتراكية »** .

والواقع أن الرجعية لا تستطيع كسبهذه الفئات كقوى معادية للثورة ، بمعنى استخدامها فى التحرك ضدها ، الا ان فى استطاعتها ان تعزل قطاع منها عنالثورة وتجعل منه احتياطى تجمـده وتعبئـهبالسخط وبذلك تضمن سلبيته فى حالة تحركها الانقلابى . وهى فى ذلك تعتمدعلى مخطط محكم يمتد على جبهةواسعة ويشمل تضخيم الاخطاء والهفوات التىترتكب فى التطبيق بصورة تملأ الانظـار والاسماع وتحجب الرؤية عن مـكاسب الثورة وانجـازاتها فتسقطها فى وهاد النسـيان ، مستغلين تخلف التوعيـةالسـياسية وضعف فاعليـة التنظيم السياسي . هـذا الى جانب حمـلاتالاشاعات المغرضة بهدف اثارة السخط وتغذيته حول مشاكل وهميةاو صعوباتجزئية مثل الغلاء النسبى فى الاسعار والذى يرجع بالدرجة الاولى الى تلاعبالفئات المستغلة من التجار ، تلك الفئات التى افرزتها الطبقات المعادية فارتبطتبها فكريا وماديا .

● وهناك افتعال الاستعمار وأعوانهفى الداخل لاخطار وهمية ، تركز عليها الاضواء وتوجه اليها الانظار حتي يسهلعليها التحرك فىغفلة عن الانظارالمنحرفة عنها ، وهو الشرك الذى سقطت فيـهكثير منالاجهزة ولجان الاتحاد الاشتراكى مما استنفذ يقظتها واستهلك اهتماماتهاوجهودها فىاتجاه مضاد لتحركات رؤوس التآمر .

● طبيعة التداخل بين مرحلتى الثورةالوطنية والثورة الاشتراكية ، دون تغيير يذكر فى الاجهزة القائمة على التطبيق ،وفى ظل تخلف النشاط السياسى ، سمح للعناصر الرجعية بالتسلل الى صفوفالاتحاد الاشتراكيوالاستحواذ علىبعض المراكز القيادية ، خاصـة فى اللجـانالاسـاسية فى الاقاليم . وهناك العناصر المحافظة بطبيعتها ، والتى يتعذر عليهاالتنبه الى وجود خطر من ظاهرة تجمع القوى الرجعية ، بحكم ميولها الفكرية وتكوينها النفسى .

تلك هى بعض العوامل التى سمحتلقوى الرجعية المنظمة ان تنشط فى غفلة من التنظيم السياسى . والسؤال الذىتطرحه كافة القوى الثورية اليوم لايقتصر على تبين الاسباب التى ادت الى سيادةاتجاه التهوين من خطر الرجعية وتراخى اليقظة الثورية تجاهها ، بل يتعداه الى ايجاد الحل الجذرى الذى يضمن علاج هـذه الاوضاع وتلافى التردى فى هـذه المزالق وتأمين الثورة وحمـاية سلطة قوى الشعب العاملة ومكاسبها .

فما السبيل الى ذلك ؟

فى كل لحظة تاريخية معينة من مسارالثـورة ، يصبح العثـور فى سلسـلة التطورات على الحلقة الخاصـة التىيسمح الامساك بها بالهيمنة على حلقات السلسلة جميعها هـو السبيل لتهيئـةالشروط الضرورية للنجاح فى تحقيـق الاهداف الاستراتيجية .

ولا شك أن هناك الكثير من المشاكلتبرز خلال مرحلة التحول الاشتراكى ،

وعديد من التناقضات التى تعتمل فى أعماق المجتمع ، الا ان هناك المهمة العاجلة التى يؤلف حلها النقطة المركزية التى يضمن اتمامها حل المهام المباشرة الاخرى حلا ناجحا .

وهذا الحل فى ظروفنا الخاصة يتركز فى **خلق حالة من التناسق والتطابق بين أهداف المرحلة الاستراتيجية القادمة وبين القوى الطبقية التى ترتبط مصالحها وتنسجم مع طبيعة المرحلة . وجماهير العمال والفلاحين هى القوى الرئيسية للثورة ، وهى صاحبة المصلحة الحقيقية الاصيلة فى مرحلة التحول الاشتراكى . ومن ثم فان الحلقة الرئيسية فى عملية بناء صرح الاشتراكية وصيانتها وحمايتها يتركز فى تفجير طاقات الجماهير واطلاق فاعليتها ، ونقل مركز الثقل من العمل الادارى الى العمل السياسى ، ومن أجهزة الدولة التنفيذية الى جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود .**

وليس هذا الحل بجديد علينا ، فقد أوضح القائد المناضل جمال عبد الناصر أسسه النظرية والتنظيمية . ومهمتنا الرئيسية العاجلة اليوم هى وضع هذه الخطة موضع التنفيذ . ويمكن اجمال خطوطها الرئيسية فى التالى :

- ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو ١٩٦١ لا يشكل خطرا على أمن النضال الوطنى بل انها صمام الامن له .

- الطريق الوحيد اللى احنا نقدر نواجه بيه تحديات الرجعية والاستعمار الطريق الوحيد اللى نقدر نبنى بيه هدفنا فى التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية هو العمل السياسى مش العمل الحكومى .

- ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار انها فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية لان هذا هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع من أن تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية او التنفيذية .. كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار والحاح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدى السلطات الشعبية .

- ضمان نصف مقاعد المنظمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى للفلاحين والعمال باعتبارهم اغلبية الشعب وباعتبار انهم بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة ، وانهم اصحاب المصلحة الحقيقية الاصيلة فى الثورة . وقد دعم هذا الاتجاه تنظيميا بمشاركة العمال فى مجالس الادارة والنص على ان يكون أربعة اخماس أعضاء التعاونيات ممن لا يملكون أكثر من خمسة افدنة .

- والاتحاد الاشتراكى هو كل الجماهير . وبعد ذلك فان عملنا الثانى هو الجهاز السياسى أى الحزب السياسى الاشتراكى ، وهو ما نقوم بعمله اليوم ونركز عليه كهدف .

وهى ضمانات أساسية تكفل بالفعل أن تكون السلطة لتحالف قوى الشعب العاملة على ان تمارس الجماهير هذه الحقوق ممارسة فعلية كاملة .

أن الاصالة الثورية لقيادتنا السياسية جعلها لا تقف عند حدود انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وحدها بل تعدتها ، وواصلت تقدمها متخطية تلك الحدود الى مرحلة كيفية مختلفة .. الى ثورة جديدة .. طريق التحول الاشتراكى .

وللمرحلة الجديدة خصائص واهداف تختلف عن تلك التى تميزت بها الحقبة التاريخية السابقة عليها ، مما ينعكس فى استراتيجية جديدة ويغير فى مواقع القوى الرئيسية والاحتياطية للثورة .

وقد تميزت المرحلة الوطنية الديمقراطية في تجربتنا الخاصة ، بالشكل العلوى الذى انطلقت به الثورة ، بجانب الاعتماد على الاجراءات الثورية الادارية فى انجاز مهامها . كما ان الاجراءات الاقتصادية لعبت دورا يفوق الاهتمام بالجوانب السياسية والتنظيمية ، مما كان له أثر مباشر فى سلبية القطاع الرئيسى من الجماهير الشعبية .

وهكذا افتقدت تطوراتنا الثورية الى حد ما أحد أعمدتها الاساسية ، وهو الجانب السياسي، الا ان هذا الوضع لم يكن يمثل خطرا مباشرا على الثورة خلال مرحلتها الوطنية بالقدر الذى تمثله اليوم بانتقالها الى المرحلة الاشتراكية ، حيث يبرز هذا الخطر بشكل مباشر ، كشفت عن حقيقته وأبعاده المؤامرات الرجعية الانقلابية الاخيرة .

ومن هنا تبدو اهمية تنظيم قوى الشعب العاملة فى المستوى السياسى ، وخلق حركة سياسية جماهيرية واسعة متحررة من الضغوط ومن قيود الاجراءات والكادرات الادارية ، يجسدها الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات الجماهيرية الديمقراطية الاخرى ويقودها الجهاز السياسى الطليعى أى « الحزب السياسى الاشتراكى » المعبر عن وحدة القوى الاشتراكية ، المكون من قيادات متفرغة للعمل السياسى ، موزعة بمقتضى خطة مدروسة ، طبقا لاهمية مجالات العمل ، مع التركيز بصفة خاصة على المجالات الثقافية والفكرية واجهزة الاعلام .

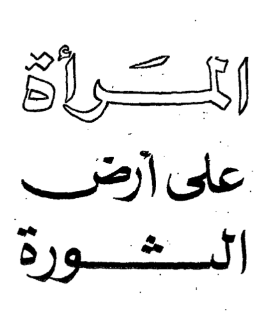
والقضية الاخرى التى أثارتها الاحداث الاخيرة ، وطرحت على بساط البحث ، هى مشكلة تحديد موقف الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة فى ظل الاوضاع الجديدة والتى لم تبرز بصورة حاسمة نتيجة تداخل مرحلتى الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية فى تجربتنا الخاصة .

ان مواقع الطبقات الاجتماعية تتحدد فى الثورة وفقا لمصالحها الاقتصادية ، ولا شك ان هذه المواقع قد اختلفت بعد اجراءات يوليو وبالنسبة لفئة لعبت دورا رئيسيا فى انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

وقد حدد الميثاق القوى الاستراتيجية للثورة فى مرحلة التحول الاشتراكى بالعمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، كما أن القوى الرئيسية صاحبة المصلحة الحقيقية الاصيلة فى الثورة الاشتراكية هى العمال والفلاحين بمفهوم تعريفهما الثورى ، الذى يستبعد من العمال العناصر الادارية البيروقراطية ويقصر تعريف الفلاح على من لا يملك اكثر من ٥ أفدنة .

وهناك فئة قليلة العدد ، رغم مالها من نفوذ كبير بحكم احتلالها لمراكز حيوية حساسة فى جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيم السياسى ، وهى فئة لا نضعها فى مصاف القوى المعادية ، اذ يمكن كسبها للثورة ، وفى مقدورها خدمة عمليات التحول الاشتراكى ، على ان يكون ذلك تحت اشراف ورقابة شعبية واعية ، لما لها من تطلعات رأسمالية ، تدفعها للعمل — عن وعى أو لا وعى — على تجميد مسار الثورة وعرقلة تقدمها، ولما لها من اتجاهات تنحو الى المصالحة الطبقية مع الفئات المعادية . الا ان مشكلة الحد من نفوذ هذه الفئة وتأمين ثورتنا ضد احتمالات اضرارها بقضية الاشتراكية ، تلتقى مع كافة المشاكل الاخرى المترتبة على تصميم شعبنا بقيادة المناضل عبد الناصر على بناء مجتمع الكفاية والعدل فى بلادنا ، فى ان حلها الجذرى يكمن فى الامساك بالحلقة الرئيسية .. تنشيط العمل السياسى بين قوى الشعب العاملة واطلاق فاعليتها ، تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة الاجهزة التنفيذية، تدعيم دور العمال فى القطاع العام للمشاركة فى توجيه الانتاج والرقابة عليه وتدعيم مجالس القرى والتعاونيات مع تحريرها من نفوذ الاسر الاقطاعية وصنائعها والتعجيل بتكوين الجهاز السياسى ليقوم بدوره فى قيادة منظمات الاتحاد الاشتراكى وتعبئة قوى الشعب العاملة فى معركة البناء الاشتراكى .

« الطليعة »





أسما حليم

بعد قوانين عام ١٩٦١ الاشتراكية اتضحت أبعاد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فاكتمل كيانها باعتبارها ثورة شعبية اشتراكية . وتحددت مسئوليتها ازاء الحاضر وازاء المستقبل .

فمسئوليتها ازاء الحاضر أن تقضى على الاستغلال الواقع على طبقات الشعب الكادحة بكافة صوره الظاهرة والمستترة ، وتحرر طاقاته بعد أن تعيد اليه حقوقه وتفتح أمامه الابواب المغلقة .

ومسئوليتها ازاء المستقبل ان تقود الشعب فى بناء مجتمع « الكفاية والعدل » .

وفى ذلك تلتزم ثورة ٥٢ بمسئوليات ازاء النساء فهن نصف الشعب الذى حملت مسئولية تحريره. والنساء يعانين من **اضطهاد مزدوج ، اضطهاد بانتساب اغلبهن الى طبقات الشعب المستغلة من العمال والفلاحين والفقراء الكادحين ، واضطهاد بالتزامهن المرتبة التى وضعهن فيها المجتمع ، وهى أدنى من مرتبة الرجال فى مجالات العمل والعلم والاسرة .**

وثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى نظرتها الى المستقبل انتبهت الى حقيقة بالغة الاهمية ، وهى أن نصف طاقة الشعب التى لابد أن توجه الى الانتاج والتنمية ما زالت الى اليوم معطلة . فالقوة البشرية للنساء فى الجمهورية تساوى نصف القوة البشرية للشعب بأكمله ، وهذه الحقيقة الاحصائية توضح اهمية مركز المرأة وقوة تأثيرها على الحياة الحاضرة والمستقبلة فى الجمهورية . فنساء مصر ان عشن مشلولات الحياة أو متخلفات فلن يستطيع الشعب المصرى ان ينهض بفاعلية كاملة لان نصفه المشلول المتخلف لابد أن يعوق حركته ويجذبه الى الوراء دوما .

وثورة يوليو عام ٥٢ منذ استولت على السلطة اى منذ اصبحت لها القدرة على التشريع والتنفيذ ، أصبح فى مقدورها أن تصدر التشريعات وتتخذ الخطوات التنفيذية التى تصحح بها اوضاع النساء فى كل المجالات .

أما تصحيح نظرة المجتمع الى المراة فانها ولا شك تحتاج الى وقت وصبر ، فبالتوعية المستمرة وبالادلة الواقعية التى تقدمها المرأة لتثبت بها كفاءتها العقلية والفنية وأحقيتها بالمساواة بالرجل يمكن ان يصحح المجتمع نظرته الى المرأة، خاصة وأن هذه النظرة غير المنصفة انما هى جزء لا يتجزأ من العقلية الرجعية التى تحاربها الثورة تلك العقلية التى تقسم الشعب الى طبقات وفئات متمايزة عن بعضها البعض فى الحقوق والواجبات

وقد نص الميثاق على : ((أن المرأة لابد أن **تتساوى بالرجل ، ولابد ان تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة)) .**

فالمراة فى كفاحها الطويل خلال عشرات السنين لم يكن يمكن ان تطمع فى أكثر من هذا النص الصريح القاطع الوارد فى الميثاق الوطنى الذى نستلهم من نصوصه واحكامه دستورنا وقوانيننا .

ولا يكتفى الميثاق بذلك بل يقدم للنساء مزيدا من الحماية ، فهو يعلم أن حياة المرأة العامة والخاصة وثيقة الارتباط بالاسرة والطفولة ، وحماية الاسرة والطفولة تعنى حماية المراة.وقدنص الميثاق على: **((أن الأسرة هى الخلية الاولى للمجتمع . ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ، ومعه الى غايات النضال الوطنى ...))**

كذلك نص الميثاق على ((**ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الاجيال العاملة ان توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح**))

هذه النصوص فيها رد الاعتبار الكافى للمرأة التى تعيش فى ظل اتهام قاس بتخلفها البيولوجى والعقلى عن الرجل وأن مقدرتها فى الحياة لا تزيد على ((جر الذيول)) . وان ليس لها حياتها المستقلة وكيانها القائم بذاته ، ولكنها خلقت لتدور كوكبا تابعا فى فلك الرجل تضىء حياته ويسكن اليها وتدبر له شئون بيته وتلد له اولاده فهى — كما زرعت الرجعية فى الريف من قيم — مجرد ((ماعون)) لحمل الاطفال .

مركز المرأة العاملة

بعد هذه النصوص العامة تأتى القوانين التفصيلية التى تعالج مركز المرأة فى مختلف المجالات أهمها ولا شك مجال العمل .

● نص دستور ١٩٥٦ المؤقت فى المادة ١٩ على أن : ((تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الاسرة))

● كما اورد قانون العمل فى المواد ١٣٠—١٤٠ احكام تنظيم اشتغال النساء فى غير الزراعة والصناعات المنزلية لحماية المرأة العاملة والام العاملة .

وبناء على حكم هذه القوانين أصبحت الاجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ملزمة بأن تصدر اللوائح التى تحمى المرأة العاملة باعتبارها زوجة وأم .

● كما عدل قانون المعاشات ليحفظ ثمرة تعب الام لاولادها . فبعد ان كان الاولاد يحرمون من معاش أمهم أصبح لهم الحق فى الجمع بين معاش الاب والام بحد أقصى . كذلك حفظ للمرأة الحق فى معاش عن أبيها اذا طلقت ، بشروط معينة .

فبناء على نص دستور ١٩٥٦ ونصوص قانون العمل لحماية المرأةأصبحت الادارات والمؤسسات ملزمة بتقديم خدمات ومساعدات للمرأة العاملة لتمكنها من القيام بمسئوليتها المزدوجة فى العمل وفى البيت .

والحقيقة أن المسئوليتين ثقيلتان ومتعارضتان فى التوقيت وفى المكان ، فالعمل يتطلب من المرأة ان تكون موجودة نصف اليوم أو كله فى مكان العمل، ومسئولية الاسرة تتطلب من المراة انتكون موجودة فى المنزل نصف اليوم على الاقل — والافضل أن يكون النصف الاول من النهار . وتطور المجتمع المصرى لم يصل الى الدرجة التى تجعله يقدم الخدمات الجاهزة التى تسد مطالب الاسرة . ليس عندنا مغاسل جماعيه ولا مطابخ جماعية بل ليس عندنا دور حضانة بشكل منظم وكاف . فالمرأة العاملة تحاول ان تسد خانة هنا وخانة هناك ، تخطف نفسها من البيت الى العمل وتخطف نفسها من العمل الى البيت ، تخيط ملابس اطفالها وتشتغل ((التريكو)) و ((تخطف رجلها)) لتتسوق حاجتها بين الحصص، وتصحح الكراسات وتحضر الدروس فى البيت . وهذا الشعور بانها ((منتوشة)) بين بيتها وعملها يفقد حياتها الاستقرار ويجعلها

تحس بأنها ممزقة بين بيتها وبين عملها ، والنتيجة الحتمية هى التوتر العصبى . ويزيد أمرها سوءا اذا كان فى الامر طفل لا تجد من تتركه معه اثنـاء فترة عملها .

والمشكلة الحالية التى تواجه المرأة العاملة هى أن تتحول هذه القوانين الى دور حضانة ومؤسسات للخدمات العامة التى تحمل عن المرأة بعض أعباء البيت . هذه القوانين التى صدرت هى القوانين الاساسية التى تصحح الوضع بالنسبة للمرأة لكن ما زالت هناك قوانين تفصيلية تنتظر صدورها .

وقد قامت ثورة يوليو عام ٥٢ باعتبارها السلطة الموجهة والمنفذة بخطوات كثيرة لتتيح للنساء الفرص الفعلية ليعملن على اكتساب هذه التشريعات وجودا حيا . ففتحت أمام المرأة العاملة جميع أبواب الوظائف العامة بما فى ذلك تولى الوزارة ، وبما فى ذلك البحث العلمى فى أرقى مستوياته الامر الذى يعتبر اعترافا عمليا بالكفاءة العقلية للمراة .

كما فتحت لها أبواب التعليم على مصراعيها فالتحقت الطالبات بالكليات العملية الرفيعة فى مستواها النظرى ، بل فتحت لها باب الجامعة الازهرية التى ظن فى يوم من الايام انه لن يفتح ابدا للنساء .

فهل معنى ذلك أن المرأة قـد تساوت بالرجل وانه لم يعد يوجد ما يمكن ان يسمى بقضية المرأة؟

كــــلا .

فما زالت قضيـة المرأة موجـودة كمشـكلة اجتماعية . الفرق الوحيد بعد هذا **التصحيـح التشريعى** لوضع المرأة ان مجال كفاح النسـاء انتقل من ميدان الى ميدان آخر . بل الحقيقـة أن أنصار قضية المرأة قد انتقلوا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر ، انتقلوا من الكفاح للضغـط على السلطات التنفيذية والتشريعية لانتزاع حقوق النساء الى كفاح أشد صعوبة واكثر تعقيدا ، الكفاح ضد العقلية الاجتماعية السائدة التى تضع المرأة فى مرتبة دنيا بالنسبة للرجل . هذه العقلية المتخلفة التى تسيطر على الرجال والنساء على السواء . هذه العقلية المتخلفة التى أصابت المرأة خـلال سيطرتهـا على الفـكر العـــام سنين طويلة بشتى الامراض النفسية التى ترسبت فى أعماقها حتى اصبحت جزءا لا يتجزأ من نفسيتها ، وأخطر هذه الامراض السلبية ، والاستكانة التى تصل الى حد « الماسوشية » فى استعذاب الهوان وتغطيته بوهم كاذب من الانوثة ، والانطواء ــ الذى هو فى حقيقة امره أنانية صارخة ــ داخل نطاق الاسرة الضيق واهتماماتها المحدودة متخلية عن تحمل المسئوليات التى يجب أن تحملها على نطاق المجتـمع باعتبارها مواطنـة ، اى جزء لا يتجزأ منه .

والكفاح فى هذا المجال الصعب يتطلب قـدرات خاصة لا تتوافر عادة الا فى الكوادر المدربة عليـه والتى تمرست فيه سنين طويلة ، ويشترط فى هؤلاء الكوادر أن يكن مطابقات للصورة العـامة للمرأة ، فيكن مشتغلات وربات بيوت ومن نفس طبقات النسـاء اللاتى يعملن بينهن ويعانين من نفس مشاكلهن حتى يتم التقارب الشديد بينهن وبـين المجالات التى يعملن فيها ، ويشترط فيهن قبل كل شىء توافر القدرة القيادية لديهن . للاسف أن مجتمعنا تنقصه هذه الكوادر الى درجة غير يسيرة نتيجة للخطوط الملتوية التى سـار فيها الـكفاح الشعبى منذ عام ١٩١٩ .

وهذا يلقى على عـاتق ثورة يوليو عـام ٥٢ مسئولية تربية مثل هذه الكوادر وافساح المجال أمامها .

الجبرتى

ابو العزم عبد الرحمن الجبرتى بن الشيخ حسن الجبرتى العالم الازهرى طيب الذكر ، غزير العلم ، واسع الشهرة . ولد فى ١٧٥٤م من جارية مجهولة للتاريخ . حفظ القرآن فى مدرسة السنانية . تلقى العلم عن ابيه وعن بعض الشيوخ من اصدقاء أبيه ثم التحق برواق الشوام فى الازهر ليدرس مذهب الحنفية . زوجه ابوه فى سن الرابعة عشرة . وفى سن الثانية والعشرين مات ابوه فورث عنه ثروة مادية وادبية ضخمة : دور ومال ومكتبة ضخمة من نفائس الكتب ثم تلك الصلات الوثيقة بكبار علماء عصره . اشترك الجبرتى فى الديوان الثالث الذى كان مكونا من تسعة أعضاء فى ايام مينو . وهو صاحب كتابى « عجائب الآثار فى التراجم والاخبار » و « مظاهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » . وترجع اهمية الجبرتى الى انه مؤرخ وصاحب نظرة متطورة الى علم التاريخ ، فانه اهتم بتصوير حيـاة المجتمع المصرى اصدق واكمل صورة وابرعها واقواها واضاف اليها تراجم العلماء والامراء وكبار رجال عصره ، وهذا يجعلنا لا نجد للجبرتى نظيرا بين المؤرخين فى جميع العصور .

ويلقى على عاتق الطليعة النسائية مسئولية البدء فورا فى العمل بين جماهير النساء .

المساواة فى الاجر عن العمل الواحد

مشكلة التفرقة فى الاجر بين الرجل والمراة عن العمل الواحد من المشاكل المشتركة بين الدول التى ما زالت تعيش فى ظل العقلية المتخلفة ففى انجلترا كان من الاهداف التى تسعى اليها الحكومة اتمام مساواة المراة بالرجل فى الاجر بالتدريج خلال عدة سنوات تنتهى فى عام ١٩٦١ . وفى الولايات المتحدة تأخذ بعض الولايات دون الاخرى بمبدأ المساواة فى الاجر بين المراة والرجل.

فنحن لا ننفرد بمشكلة التفرقة فى الاجور بين المراة والرجل بل هى ميراث ورثناه مع العقلية المتخلفة التى ورثناها عن سنين التخلف الماضية.

ولكن ، لاننا دولة ناهضة نامية تحارب التخلف، فقد عملت الحكومة على القضاء على هذه المشكلة، وساعدها على ذلك ان مبدأ المساواة فى الاجر سارى بين موظفى الدولة الذين يحكمهم نظام الدرجات والكادرات ، فالرتب فى الحكومة يمنح للكادر والدرجة وليس لنوع القائم بالوظيفة .

وفى عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩١ الذى ينص على المساواة فى الاجر اذا ما تساوى العمل بالنسبة للعاملين جميعا رجالا ونساء ، وهذا معناه أن التفرقة فى الاجر بين الرجل والمراة اذا ماتساوى عملهما اصبحت مؤاخذة قانونية تستوجب التصحيح

ورغم ذلك فان هذه المساواة لم تتحقق للآن .

ففى صناعة الغزل والنسيج وهى اقدم صناعة زاولتها المراة فى الجمهورية العربية نجد أن متوسط أجر المراة العاملة يساوى نصف متوسط أجر العامل (العاملة ١٤٤ قرشا فى الاسبوع والعامل ٢٨٠ قرشا فى الاسبوع) .

وفى الصناعات الغذائية حيث يكثر عدد العاملات نجد نفس النسبة ايضا (العاملة ١١٣ قرشا فى الاسبوع والعامل ٢٣٧ قرشا فى الاسبوع) .

وفى الصناعات الكيماوية (العاملة ١٦٧ قرشا فى الاسبوع والعامل ٣٩٣ قرشا فى الاسبوع) .

وفى الريف نجد نفس الوضع . فقد ارتفع أجر العاملة الزراعية الى ٢٥ قرشا فى اليوم ، بينما تقفز أجر العامل الزراعى الى ما يتراوح بين ٤٠ قرشا ، ٦٠ قرشا فى اليوم خلال موسم العمل .

ويقدم المسئولون عن هذا الفرق فى الاجور مبررات كثيرة لا يكفى أن نصفها بعدم الصحة لنقضى عليها ، بل العلاج الوحيد لها هو القضاء على مصدرها .

ففى الريف يقوم الاختلاف فى الاجر بين المراة والرجل على اساس أن الرجل يقوم باعمال أكثر مشقة ويعمل ساعات اطول وانه حتى ان تساوى مع المراة فى نوع العمل وساعاته فان حصيلة عمله اكبر . فهو يقوم بالعزق بالفاس والحرث بالمحراث وانشاء القنوات وتطهيرها وشتل الارز والبذر . اذن ففى الريف نوع من تقسيم العمل الزراعى بين المراة والرجل وهذا مقبول ، ولكن اذا تقدمت امراة للقيام باعمال الرجال وكانت قادرة عليها فلا يجب ان تمنع بدعوى انها امراة .

أما اختلاف الاجر بين المرأة والرجل فى الصناعة فله مبرر آخر هو زيادة مهارة الرجل على المراة. ذلك لان العمل امام الالة لايتطلب القوة البدنية التى يتميز بها الرجل عن المراة . ومعلوم أن المهارة تكتسب بالخبرة والتدريب ، اذن يجب ان يصحب النص على المساواة فى الاجر للعمل الواحد نص آخر بوجوب المساواة فى فرص التدريب بين العاملات والعمال .

وبحجة تخلف المراة فى الكفاءة والمهارة لاتتساوى النساء مع الرجال فى فرص الترقى . فى حين أن السبب فى عدم المساواة هذه يرجع الى أسباب أخرى غير المهارة والكفاءة ، أهمها هو العامل النفسى الذى يجعل كثيرا من الرجال يتضررون من العمل تحت رئاسة النساء ، ولعل من الطريف أن هذا العامل النفسى لا نعانى منه وحدنا ففى **استراليا** مثلا ورد فى أحد تقاريرها عن حالة العمالة فيها فى عام ١٩٥٤ « انه نادرا ما يعمل الرجل تحت سيطرة أمرأة ، وان مدارس البنات هى المجال الوحيد لترقية المراة ترقية مساوية للرجل تماما »

ولعل هذا العامل النفسى هو السبب فيما يشاع عن المراة من انها تميل الى التحيز أو القسوة اذا تولت مناصب رئاسية .

لكن انتشار التصنيع واستيعابه لمزيد من النساء العاملات مع نجاح خطط التنمية لابد أن يقضى على هذه الاصوات المتخلفة التى تتهم المراة بعدم الصلاحية لبعض الاعمال وبعض المراكز .

واقدم فيمايلى صورة احصائية عن وضع النساء فى الجمهورية :

● تعداد الاناث فى الجمهورية حوالى ١٢٫٥ مليون نسمة . منهن حوالى ١٠ ملايين فى سن

التشغيل ، موزعات بين الريف والحضر ، منهن ٦ ملايين في الريف ، ٤ ملايين في الحضر . أي أن عدد نساء الريف يساوي مرة ونصف مرة عدد نساء الحضر .

● وتوزيعهن من حيث النشاط الاقتصادي هو كما في جدول رقم (١) حسب احصاء عام ١٩٦٠ :

ومن هذه الارقام يتضح ان غالبية النساء(٩٤٪ منهن) غير راغبات في العمل . وان المشتغلات فعلا نسبة ضئيلة لا تزيد على ٦٪ منمجموع القوة البشرية للنساء .

اما توزيع النساء المشتغلات فهو كما في الجدول رقم (٢) كالاتي :

ويتضح من هذه الارقام ان النساء المشتغلات بالزراعة وملحقاتها ٩٥٧ر٤٦٪ من مجموع النساء المشتغلات ، وان النساء المشتغلات بالخدمات الادارية والاجتماعية والصحية والتعليمية ٦٥٥ر٤١٪ .

ولقد كان من الاهداف الاولى لثورة يوليو عام ١٩٥٢ التوسع في التصنيع وتمصير الصناعة المحلية فاصدرت في عام ١٩٥٧ قوانين التمصير . فاستطاع قطاع الصناعة ان يستوعب أعدادا كبيرة من الايدي العاملة النسائية المصرية بدلا من العاملات الاجنبيات اللاتي كان يفضلهن اربـاب الصناعة الاجانب .

فنجد ان جملة العاملات في الصناعة كن قبل الثورة ٦٤٨ عاملة

بينما ان الملتحقات بالقطاع العام فقط بلغن في عام ١٩٦٢ ٤٥٣٣ عاملة

كما انفتح باب العمل في الصناعة أمام حاملات المؤهلات العلمية :

فمن ١٩٣٩ ـ ١٩٥٢ كان عدد العاملات بمؤهل جامعي ٨ عاملات .

جدول رقم (١)

ـ القوة البشرية للنساء التي يمكن استخدامها في النشاط الاقتصادي .	١٠ر١٩١٣١٣	مليون نسمة
ـ عدد النساء غير الراغبات في العمل	٩ر٥٧٩٢٤٣	» »
منهن :		
+ ربات بيوت متزوجات ولا يعملن	٤ر٨٠٠٥٩٧٧	» »
+ أرامل ومطلقات عمرهن ٦٠ سنة فأكثر	٠ر٧١٧٥٢٠٤	» »
+ اناث عمرهن من ٦ الى ١٤	٢ر٩٦٩٦٢٠٤	» »
ـ عدد نساء خارج قوة العمل ويمكن اعدادهن له (من ضمنهن زاهدات في العمل بتأثير العقلية السائدة خاصة في الريف)	١ر١٢٠١٩٠٩	» »
ـ قوة العمل للاناث	١ر٦٩٨١٨٨	» »
ـ قوة العمل الحالية	٠ر٦١٢٠٧٠	» »
ـ المشتغلات فعلا	٠ر٥٧٦٢٧٩	» »
ـ متعطلات عن العمل	٠ر٠٣٥٧٩١	» »

جدول رقم (٢)

● مشتغلات في خدمات ادارية واجتماعية وصحية وتعليمية .	٠ر٢٤٠٠٤٩	مليون نسمة
● مشتغلات بالزراعة وملحقاتها	٠ر٢٧٠٦٠٢	» »
● مشتغلات بالتجارة	٠ر٠٢٧٦٤٤	» »
● مشتغلات بالصناعة	٠ر٠٢٤٥٢٦	» »
● مشتغلات بالنقل والمواصلات	٠ر٠٠٢٤٧٤	» »
● مشتغلات بالتشييد والبناء	٠ر٠٠٠٥٨٥	» »
● مشتغلات بالكهرباء والغاز	٠ر٠٠٠٢٧٧	» »
● مشتغلات في المناجم والمحاجر	[illegible]	» »

وكان عدد العاملات بمؤهل متوسط ٦٤٠ عاملة فى حين انه من ١٩٥٣ — ١٩٦٣ بلغ عدد العاملات بمؤهل جامعى ١٥٩٣ عاملة .

بلغ عدد العاملات بمؤهل متوسط ٢٩٤٠ عاملة

أما توزيع العاملات فى الصناعة فهو مبـين بالجدول رقم (٣)

يتضح من هذه الارقام ان الصناعة المصرية فى حاجـة الى مزيد من التوسع وانهـا تستطيع ان تستوعب اعدادا كبيرة من الايدى العاملة النسائية من غير أن تثار المشكلة التقليدية وهى الخوف من منافسة النساء للرجال على أرزاقهم؛ فنسبة النساء العاملات الى الرجال ٦ر٣٪ وهى نسبة ضئيلة جدا ، ولا شك ان هذه النسبة سوف تزيد بعد أن يتحقق تصنيع الريف ولو جزئيا ، فبعض الوزارات تهتم بتصنيع الريف وتنمية الصناعات الريفية ، ولقد ادرج فى **الخطة الخمسية الثانية** مبلغ ١/٢ ٥ مليون جنيه لتوظيفها فى صناعات ريفية تقوم بها ربات البيوت الريفيات وهن فى منازلهن . وهذه المحاولة لتصنيع الريف تأخـذ صـور مشروعات عديدة منها على سبيل المثال مشروع **الاسرة المنتجة** الذى تتبناه وزارة الشئون الاجتماعية . ولا شك ان نجاح هذا المشروع سوف يؤثر على مركز النساء ربـات البيـوت فى الريف اذ ينقلهن من غـير المشتغلات الى المشتغلات ؛ عـلاوة على تأثيره على القرية وعلى التنمية. فقد نص فى الميثاق على:

جدول رقم (٣)

— مواد غذائية	٢١٩٦	عاملة . بنسبة ٦ ر٢ ٪	من جملة المشتغلين بها
— مشروبات	٥٩	عاملة . بنسبة ٢ ر١ ٪	» » » »
— تبـغ	١٦٧	عاملة . بنسبة ٢ ٪	» » » »
— غزل ونسيج	٩٥٥٥	عاملة . بنسبة ٣ ر٥ ٪	» » » »
— احذية وملابس جاهزة	١١٣٤	عاملة . بنسبة ٧٠ر٢ ٪	» » » »
— الخشب والجريدوالخرزان	٢٤٥	عاملة . بنسبة ٩٥ر ٪	» » » »
— الموبيليات والاثاث	١٨٩	عاملة . بنسبة ٣ ر ٪	» » » »
— الورق ومصنوعاته	٢٨٨	عاملة . بنسبة ٥ ر٥ ٪	» » » »
— صناعة الطبع	٧٩	عاملة . بنسبة ٥ ر ٪	» » » »
— الجلود والمصنوعات الجلدية	١١٧	عاملة . بنسبة ٢ ر١ ٪	» » » »
— منتجات الكاوتشوك	٦٢	عاملة . بنسبة ٦ ر٢ ٪	» » » »
— الصناعات الكيماوية	٨٩٢	عاملة . بنسبة ٦ ر٤ ٪	» » » »
— منتجات البترول والفحم	٦٠	عاملة . بنسبة ٣ ر١ ٪	» » » »
— مصنوعات منخامات معدنية	١١٢٤	عاملة . بنسبة ٣ ٪	» » » »
— الصناعات المعدنية الاساسية	١٢٦	عاملة . بنسبة ٨ ر ٪	» » » »
— صناعات المنتجات المعدنية	١٩٩	عاملة . بنسبة ٣ ر ٪	» » » »
— صناعة واصلاح الماكينات	٩٤	عاملة . بنسبة ٥ ر ٪	» » » »
— صناعة واصلاح آلات الكهرباء	١٠٨	عاملة . بنسبة ر١ ٪	» » » »
— صناعة واصلاح وسائل النقل	١٧٦	عاملة . بنسبة ٣ ر ٪	» » » »
— صناعات متنوعة أخرى	٧٦٥٦	عاملة . بنسبة ٤ ر٢١ ٪	» » » »
● مجموع النساء فى هذه الصناعات	٢٤٥٢٦	عاملة . بنسبة ٤٨ر٣ ٪	» » » »
● نسبة النساء الى الرجال فى الصناعة		٦ ر٣ ٪	» » » »

« ان تحول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة علمية فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية » .

أما فى **قطاع التجارة** فتوزيع النساء المشتغلات **كما فى الجدول رقم (٤) :**

هل المرأة متخلفة عن الرجل ؟

تصور المرأة دائما على انها شديدة التخلف عن الرجل، هذه الصورة فيها كثير من المبالغة ولاشك، ذلك أن المجتمع الواحد يفرض على مواطنيه داخل طبقاتهم حدود انطلاق معينة لكل طبقة ، ثم يفرض على المواطنين جميعا عقلية اجتماعية واحدة (عقلية اقطاعية فى المجتمع الاقطاعى ، وعقلية بورجوازية رأسمالية فى المجتمع الرأسمالى ، وعقلية اشتراكية فى المجتمع الاشتراكى) .

ولهذا نجد أن « رجل وامرأة » الطبقة الواحدة فى العصر الواحد ، متقاربان فى الادراك والتفكير يقنعهما منطق واحد ويعيشان فى ظل نظرة واحدة الى الحياة تكيف حياتهما ، ويكون الفرق بينهما هو الخبرات التى تتجمع لدى الرجل نتيجة عمله فى الخارج وبقاء المرأة فى البيت ، هذه الخبرات هى التى تجعل الرجل اكثر مرونة واقدر على الفهم ، أى أن الفرق بينهما كمى وليس كيفى . ولولا هذا التقارب لما استطاعت النساء أن يسيرن حياة أزواجهن كما هو حادث فى الغالب ، بل لما استطاع الرجل أن يعيش مع زوجته فى حياة مشتركة .

وسوف اتخذ من رد الفعل السياسى عند كل من الرجال والنساء دليلا على صدق هذا الرأى (وقد اخترت السياسة بالذات لان الرجال يعتبرونها ميدانهم وحدهم) .

عندما نزل **بونابرت** بجيوشه الى ارض مصر الراقدة فى سبات الاقطاع وضرب القاهرة بالمدافع

قاسم أمين

ولد فى ديسمبر من عام ١٨٦٣ . أبوه محمد بك امين من السليمانية بالعراق ، تولى ولاية كردستان . أما أمه فهى مصرية صعيدية من عائلة خطاب . كان قاسم أمين ذكيا متفتح الذهن درس الحقوق فكان اول دفعته فى الليسانس فى عام ١٨٨١ . اشتغل قاضيا وكان على صلة وثيقة برواد عصره من أمثال الشيخ محمد عبده وسعد زغلول ومحمد فتحى زغلول وعبد الله نديم واديب اسحق . عاش قاسم أمين متيقظا للتطور الفكرى الذى شمل عصره. وكان مما اثاره وهزه فكريا كتاب الكونت داركور الفرنسى عن مصر والمصريين الذى تحدث فيه عن حياة التخلف الشديد التى يعيشها شعب مصر وخاصة النساء المصريات اللاتى يعشن خلف حجاب كثيف يعزلهن عن الحياة العامة والتطور الفكرى . ونسب الفرنسى تخلف المراة المصرية الى الدين ، فاعتبر قاسم امين ذلك الكلام طعنا موجها الى الاسلام وهو الشديد الاعتزاز بدينه ويبرئه عن التهمة التى الصقه بها الفرنسى ، ولكنه فى نفس الوقت يرى ويلمس تخلف المراة المصرية وما يسببه ذلك من اضرار لاحقة بالمجتمع . وقد حدث أن رأى قاسم أمين فى الطريق امرأة من اسر كبيرة تسير مكتملة الحجاب وراءها وأمامها الخدم ولكنها وهى تسير تهز جسمها وتحرك عينيها بشكل يدعو الناس الى الفتنة بل الى الفجور. فاستنارت امام قاسم امين وهو المشغول البال بقضية المرأة حقيقة ان الحجاب ليس معناه الحتمى العفة .

وتبلور تفكير قاسم أمين فى كتابيه تحرير المرأة والمرأة الجديدة اللذين دعا فيهما الى الغاء الحجاب وتعليم المرأة والسماح لها بالعمل. ورغم ما أثارته دعوته من حرب ضروس عليه الا انه صمد لها آخذا مكانه بين صفوف رواد الطليعة فى تاريخ مصر الحديث .

جدول رقم (٤)

ـ تجارة الجملة	٩٥٩	عاملة .	بنسبة ٦ ر٢ ٪	من جملة المشتغلين بها
ـ تجارة التجزئة	٣٤٠٨٨	عاملة .	بنسبة ٢ ر٦ ٪	» » » »
ـ البنوك والمؤسسات	١٧٣٨	عاملة .	بنسبة ١ ر٨ ٪	» » » »
ـ التأمين	٤٤٥	عاملة .	بنسبة ٤ ر١٢ ٪	» » » »
ـ العقارات	٥٦	عاملة .	بنسبة ١ ر١ ٪	» » » »
ـ خدمات المال والتجارة	٣٠٧	عاملة .	بنسبة ١ ر٥ ٪	» » » »
ـ أعمال أخرى متصلة بالتجارة	٥١	عاملة .	بنسبة ٤ ر٧ ٪	» » » »
ـ مجموع النساء	٣٧٦٤٤	عاملة .		

والبنادق من البر الغربي .. يقول الجبرتي عن الرعايا انهم « هاجوا وماجوا ذاهبين الى جهة المدينة ودخلوها افواجا افواجا وهم في غاية الخوف والفزع وترقب الهلاك وهم يضجون بالعويل والنحيب ويبتهلون الى الله من شر هذا اليوم العصيب » .

وعندما ثارت القاهرة ضد بونابرت ... يقول **الجبرتي** ان الفرنسيس « ضربوا بالمدافع والبنبات على البيوت والحارات ... فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ولم يكونوا في عمرهم عاينوه ، نادوا يا سلام من هذه الآلام ، يا خفي الألطاف نجنا مما نخاف »

ويقول **الجبرتي** عما حدث في هذه المناسبات من نساء القاهرة « والنساء يصرخن بأعلى أصواتهن من البيوت ، وقد كان ذلك قبل الغروب » .

أي نفس المستوى من رد الفعل

وعندما قامت ثورة « **عرابي** » ضد طغيان الخديوى المستبد وضد الغزو الاجنبى من الاستعمار الانجليزى ، نظم عرابي جيشه وجمع صفوف الشعب حوله ، وقام بقوة الجيش والشعب يقاوم العدوان الاستعماري . وقام مهندسوه بصب المدافع لتعويض العجز في تسليح الجيش المصرى وتبرعت النساء بنحاسهن ليستخدم في صب المدافع وبحليهن لتمويل الجيش . وعندما وقف الجنود المصريون في قلعة قايتباى بمدافعهم التي تنقصها المساطر يواجهون نيران الاسطول الانجليزى قامت نساء الاسكندرية بخدمتهم ومدهم بالماء والطعام وقتلت في تلك المعركة غير المتكافئة امرأتان .

مرة أخرى نفس المستوى من رد الفعل

وعندما عقد الحزب الوطني مؤتمره الذي دعا اليه **محمد فريد** في عام ١٩١٠ في بروكسل ، تلقى المؤتمر خطابا من مصرية مقيمة في مصر ، وكان خطابها الذي أرسلته تحية للمؤتمر يفيض بالعاطفة الوطنية . كتبت تقول ان خطابها صدى لآلام الوطن ، واى وطن يا الهي ، أجمل وأعظم بلاد العالم ، الذي تجمعت فيه كل هبات الطبيعة . ثم تقول ان مصر التي كانت مهد النور والحضارة لا يجب ان تفنى تحت سطوة السيطرة الاجنبية ، وان نابليون نفسه قد عرف ان المصريين شعب قوى قد ينام لكنه لا يمكن أن يموت . ثم تتكلم عن الاحتلال الانجليزى فتقول : ماذا أقول عن الاحتلال الذي يريد أن يغلق علينا أبواب الظلام والعبودية ليقتل فينا كل المعانى الاصيلة الحقيقية للفكر والرأى .

هل هذه الوطنية المتاججة دون مستوى وطنية زعماء تلك الايام ؟ .

في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ظهر المصلحون الاوائل ، وفي نفس الفترة ظهرت رائدات النهضة النسائية **الاميرة نازلى فاضل** صاحبة أول صالون ادبى في مصر ، **وعائشة التيمورية** التي دافعت عن قضية المراة والتقدم الفكرى في أشعارها ، **وملك حفني ناصف** باحثة البادية التي قدمت الى البرلمان الذي عقد في عام ١٩١٠ اول مطالب نسائية ، طالبت فيها بتقييد تعدد الزوجات وعدم صحة الطلاق في غياب الزوجة وجعل التعليم الاولى اجباريا للبنات والبنين وانشاء مدرسة طب « نسائية » لتخريج طبيبات والتوسع في انشاء المستوصفات والمستشفيات المجانية .. الخ . وهى طلبات تدل على أنها كانت تفكر في أمور وطنها بعقلية المصلح ، وانها تجد لديها الشجاعة الادبية وتشعر بأن لها المكانة الاجتماعية التي تجعلها لا تتهيب مخاطبة الهيئة البرلمانية في بلدها .

أما السيدة **هدى شعراوى** فانها هى نفسها اسطع برهان واقطع دليل على ان المراة المصرية لم تكن أبدا متخلفة لا عن عصرها ولا عن زميلها الرجل ..

سنوات أواخر القرن التاسع عشر ومدخل القرن العشرين تعتبر فترة نمو البرجوازية الوطنية المصرية وتبلور مصالحها ، وثورة ١٩١٩ هي ثورة البورجوازية الوطنية المصرية ضد الاحتلال الانجليزى وسيطرة رأس المال الاجنبى والحكم الاستبدادى من السلطان . والسيدة هدى شعراوى هى البورجوازية الوطنية الثائرة على الاحتلال الاجنبى والحكم الاستبدادى المتمسكة بنظام الحكم البرلماني الليبرالى الذي يضع السلطة في يد الطبقة البورجوازية ، الداعية الى انشاء وتدعيم رأس المال الوطنى ، والى انشاء وحماية الصناعة الوطنية ، العاملة على نشر التعليم بين طبقات الشعب ، وعلى أن تكون العلاقة بين الاغنياء والفقراء ، أو بين الحكام والشعب هى الوصاية المستنيرة المبنية على العطف فتقيم لهم المؤسسات الخيرية والمدارس المجانية وتفتح ذراعيها دائما لاحتضان المواهب التي تظهر من بين صفوف الشعب . كل ذلك واضح من برنامج حزبها « **الاتحاد النسائى المصرى** » فهى تطالب بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها

جمركيا من المنافسة الاجنبية وفتح اسواق خارجية لها ، ثم تعديل الدستور لينص فيه على ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، واعطاء حق الانتخاب للنساء الموسرات وتقول بالحرف الواحد « ولا يكون من الانصاف الاعتراض على اشراك هذه الطبقة من النساء » .

ومن الحقائق المجهولة عن السيدة هدى شعراوى انها من مؤسسات بنك مصر فقد جاهدت كثيرا حتى ظهر البنك الى الوجود ، وانها ساهمت فيه هى وجميع افراد أسرتها « أسرة محمد سلطان باشا » بأموال كثيرة ، وانها تكريما لخدماتها للبنك منحت عضوية شرفية فى مجلس ادارته لمدى حياتها

وبينما نجد زملائها الرجال من أول اسماعيل صدقى الى بعض قادة حزب الوفد يخونون قضية البورجوازية الوطنية الثائرة واحدا بعد الاخر فيقبلون تحفظات ٢٨ فبراير ويلغون الدستور ويتعاونون مع راس المال الاجنبى وينتهى بهم المطاف الى التسليم بوجود الاستعمار فى مصر بقبولهم معاهدة ٣٦ ، بقيت هى تقاوم وتحتج وتتمسك بثوريتها . بل انها تزيد افق نظرتها اتساعا فاذا بها تحتضن فكرة قيام **اتحاد عربى** وتشعر قبل زملائها الرجال بوحدة الخطر الذى يهدد العرب جميعا وهو يوجه ضرباته الى **فلسطين** فاذا بها تبذل من مالها للثوار الفلسطينيين فى عام ١٩٣٦ ثم تعقد فى اكتوبر عام ١٩٣٨ اول مؤتمر عربى من اجل قضية فلسطين ، ولا تتردد فى السفر الى فلسطين فى محاولة لتوحيد كلمة زعماء عرب فلسطين ثم تطورت بفكرة وحدة العربية الى شكلها التنظيمى النسائى فى اقامتها الاتحاد النسائى العربى فى عام ١٩٤٤ .

ورغم طبقية السيدة هدى الواضحة الا أنها بقيت مستنيرة فهى فى « مطالب المراة المصرية » الاولى التى قدمتها فى عام ١٩٢٤ تطالب بحماية اليد العاملة من استبداد الراسماليين وتعميم النقابات الزراعية فى انحاء البلاد ، وهى من المطالب الشعبية التى قاومها الاستعمار طوال سبعين عاما وكان يسقط الوزارات التى تظهر ميلا اليها .

وبلغ التماثل بين السيدة هدى وبين معاصريها من الزعماء السياسيين انه فى حزبها وقعت فى نفس الاخطاء التى وقعوا فيها ، فنجد فى حزبها « الاتحاد النسائى المصرى » ديكتاتورية التنظيم والرئاسة لمدى الحياة ، واهمال تربية الكوادر .

نظله فاضل

أميرة من اسرة محمد على وهى ابنة مصطفى باشا فاضل الذى عاش فى تركيا منفيا من مصر لانه شقيق الخديوى اسماعيل وتولى الوزارة فى تركيا . تزوجت احد رجال السلك السياسى الاتراك وعاشت فى مدن اوربا فى الاوساط الدبلوماسية مما اكسبها تحررا ونضوجا فكريا . عادت الى القاهرة وعاشت حياة نساء الطبقة الراقية فى اوربا فكانت تركب الخيل ، وجعلت من بيتها اول صالون ادبى عرفته مصر فكان يلتقى فيه الصفوة من رجال الفكر فى مصر من أمثال الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وفتحى زغلول واحمد لطفى السيد وقاسم امين ، كذلك كان يتردد عليه كبار الاجانب من أمثال اللورد كرومر ، وهذه الصلة بينها وبين كرومر اثارت حولها اقاويل كثيرة عن انها تلعب دورا سياسيا خفيا مما جعل الخديوى عباس الثانى يخشاها ويخشى نفوذها السياسى . وقد هاجمها قاسم أمين فى اول الامر باعتبارها امراة مسترجلة تمسك بالسوط وتركب الخيل ثم لما اتصل بها ولمس سمة اطلاعها وثقافتها تاثر بها وساعدت فى تكوين صورته الذهنية عن المراة المتعلمة .

بداية النهضة النسائية

تمتد الجذور الاولى للنهضة النسائية فى مصر الى القرن التاسع عشر الذى يعتبر بحق عصر النهضة الفكرية فى الشرق العربى ، وفى مصر بصفة خاصة .

ففى مدخل هذا القرن حدث ما افاق الشعب ، فقد انهزم امراء الاقطاع المصريين أمام رسول البورجوازية الاوربية بونابرت فى حرب لم تستغرق ساعة ، ثم انهزم بونابرت أمام شعب القاهرة فى ثورتين استمرت الثانية منهما سبعة وثلاثين يوما . وفتح الشعب المصرى عينيه على أصلة معدنه ، اكتشف انه كان يعيش مسلوب الارادة تحت سيطرة نظام حكم من الورق .

وظهر فى هذا القرن المصلحون الاوائل وكان كثيرون منهم مفكرين ثوارا ، فى مقدمتهم **جمال الدين الافغانى وعبد الرحمن الكواكبى والشيخ محمد عبده ورفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله نديم واديب اسحق وفرح انطون وعبد الله**

فكرى ومحمد عثمان جلال ومحمد المويلحى ، واخص بالذكر احمد عرابى وقاسم امين .

بدأت النهضة النسائية بدعوات من هؤلاء المصلحين لتعليم المرأة ، فان جمال الدين الافغانى الذى آمن بالمساواة كان فى احاديثه مع تلاميذه ومريديه يساوى بين الرجل والمرأة .

وقال **رفاعة الطهطاوى** فى كتابه المرشد الامين للبنات والبنين عن تعليم الفتاة « فان هذا مما يزيدهن ادبا وعقلا ويجعلهن بالمعارف اهلا ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الكلام والرأى ، فيعظمن فى قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلها » .

كذلك كان الشيخ **محمد عبده** يتحدث فى ندواته عن اهمية الثقافة وخاصة بالنسبة للنساء بعد أن ضرب بينهن وبين العلم بستار لا يدرى أحد متى يرفع عنهن . وقال فى كتابه الاسلام والتجديد ان من محاسن الاسلام مساواة المرأة بالرجل فى الامور الجوهرية ، أما تعدد الزوجات فان الاسلام لم يجزه الا لضرورات اجتماعية ، ولذلك ينبغى اصلاح الحياة الاجتماعية فيما يمس حياة المرأة .

ملك حفنى ناصف

الشهيرة بباحثة البادية وهى ابنة حفنى بك ناصف الذى كان من رجال التعليم البارزين ومن اساتذة الجامعة القديمة وهو شاعر معروف . وقد اكتسبت اسم شهرتها لانها تزوجت من عبد الستار الباسل وعاشت فى الفيوم . وقد برز اسم باحثة البادية فى المجتمع المصرى بسبب سلسلة المقالات التى واظبت على نشرها فى الجريدة التى كان يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد باشا وعالجت فيها مشاكل الاسرة والمرأة وقد جمعت هذه المقالات فى كتاب صدر باسم نسائيات .

كما انها عالجت الشعر فى كتاباتها . وتعتبر ملك حفنى ناصف فى الحركة النسائية المصرية رائدة اولى فهى اول سيدة طالبت باصلاح وضع الاسرة والمرأة فى عام ١٩١٠ . ماتت فى عام ١٩١٨ بالحمى الاسبانيولية وعمرها ٣١ عاما .

أما ثورة **قاسم أمين** من أجل المرأة وحقوقها فقد بدأت شرارتها الاولى بعد أن قرأ كتابا لفرنسى اسمه **الكونت داركور** عن مصر والمصريين ، هاجم فيه المصريين وهاجم تخلف المرأة المصرية واتهم الدين الاسلامى بأنه سبب ذلك التخلف ، فقال ان الدين امر بحجاب المرأة ، وكان سببا جوهريا من اسباب استمراره على هذا النحو ، وحينما تحجبت المرأة انعزلت عن الحياة وعاشت فى جو من الاوهام والخرافات ملأت بها عقول ابنائها ، ولم تعد تعيش الا للغرائز فهى لا تكاد تختلف عن المرأة التى صورتها لنا « الف ليلة وليلة » . وقال « قد أثر الاسلام فى حياتهم تأثيرا كان سر اتكالهم فعقيدة القضاء والقدر كفيلة بأن تبعدهم عن كل ميدان للجهاد وتلقى بهم الى زوايا الخمول حيث ينسجون بايديهم اردية العبودية ويجرون اذيال الفاقة » .

فلما قرأ قاسم أمين ذلك الكلام اصابته حمى ومرض عشرة ايام . ثم افاق ليفكر ، وانتهى تفكيره الى ان الدين الاسلامى ليس مسئولا عن مرحلة التخلف التى تمر بها مصر ... الخ فان الاسلام فيما يتعلق بالمرأة سبق كل شريعة الى تقرير حقوق المرأة كاملة قبل أن تعرفها اوربا باثنى عشر قرنا ، فهى ان تزوجت احتفظت بحقوقها المدنية فلها الكفاءة شرعا أن تحتفظ بتلك الحقوق وان تتصرف فى مالها من غير اذن زوجها بعكس ما ينص عليه قانون نابليون الجارى العمل به فى فرنسا .

ولم يتوقف قاسم أمين عند حد الدفاع ، فان عقله المفكر المصلح أخذ يبحث عن أسباب التخلف الموجود ، وخلص من تفكيره الى ما سبقه اليه عبد الرحمن الكواكبى فى انه فكرة الاستبداد لانها أصل كل فساد فى الاخلاق وفى الثقافة والاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية والعلاقة بين الافراد

وتكلم قاسم امين فى كتاباته « أسباب ونتائج » عن الام فى العائلة فقال انها المربية الاولى فهل من الحكمة ان تكون هى نفسها مجردة من كل حلى التربية وقال « وانى ليؤلمنى أن أكتب حرفا واحدا ليس فيه معنى الاحترام العظيم لكل والدة لان الاحترام والامومة فى نظرى شيئان لا يسوغ فصل أحدهما عن الاخر . ولكن للحقيقة سلطان يصعب على كل ذى نفس أن لا يحس به وان لا يخضع لحكمه وعلى ذلك فارانى مضطرا ان اجهر باعتراف يشق على كثيرا الا وهو أن الام المصرية لم تهيأ مطلقا لان تقوم بوظيفتها فى العائلة » .

وهكذا اختمرت في ذهنه أفكاره عن تحرير المرأة وما لبث أن أصدر كتابه الاول « **تحرير المرأة** » الذي أقام القيامة ضده واتهم بافساد النساء وتهجم السفهاء على بيته وتحولت الجرائد الى منابر للهجوم عليه ــ للعجب ان جريدة مصطفى كامل « **اللواء** » كانت من مهاجميه ــ وايدته قلة منهم **الشاعر الرصافي** والشاعر العراقي **جميل صدقي الزهاوي**، وجريدة **المنار** التي يصدرها **رشيد رضا** تلميذ الشيخ محمد عبده . وقد جمع قاسم امين كل ما كتب ضده ليكون خامة دسمة لكتابه التالي « المرأة الجديدة » الذي أراده أن يكون . « كرة من نار يلقي بها في كهف دامس الظلام فتبدد الاوهام والاشباح » .

وهذا الكتاب الثاني دفاع عن الحرية التي يراها «منبع الخير للانسان واصل ترقيته وكماله الادبي» ثم طبق كلامه على المرأة فقال : « اعتاد القوم شيئا فشيئا على الحرية ــ في مصر ــ وبدأوا يشعرون بأن اختلال عيشهم لا يمكن أن يكون ناتجا منها ، بل له أسباب أخرى . وتعلق بنفوس الكثير مناحب الحرية حتى صاروا لايفهمون للوجود معنى بدونها ... وهكذا يكون الحال بالنسبة لحرية النساء اول جيل تظهر فيه حرية النساء تكثر الشكوى فيه ويظن الناس ان بلاء عظيما قد حل بهم لان المرأة تكون في دور التمرين على الحرية ، ثم مع مرور الزمن تتعود المرأة على استعمال حريتها وتشعر بواجباتها شيئا فشيئا وترتقي ملكاتها العقلية والادبية » .

وادرك قاسم أمين أن دعوته سوف تثير عليه المحافظون فيقول : « سيقول قوم أن ما أنشره اليوم بدعة ، فأقول نعم اتيت بدعة ولكنها ليست في الاسلام ، بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمد طلب الكمال فيها » .

وقد وضحت فكرة تحرير المرأة في ذهنه على أنها : تعليم المرأة ، وسفورها ، وخروجها الى ميدان العمل في حالات الضرورة .

وحدد واجباتها بأنها : « المحافظة على نفسها ، وما تفيد به أسرتها ، وما تفيد به المجتمع » .

ومات قاسم أمين والحقل النسائي تبرز فيه ثلاثة من رائدات النهضة النسائية ، الاميرة نظلة فاطل وعائشة التيمورية وملك حفني ناصف التي تقدمت بأول مطالب نسائية :

- تعليم البنت
- تقييد تعدد الزوجات
- فرض نوع من القيد على الطلاق ».

ثم تسلمت منهن اللواء السيدة هدى شعراوي وحملته الى يوم وفاتها في ١٩٤٧ .

هدى شعراوي

ولدت في ٢٣ يونيو من عام ١٨٧٩ وتوفيت في ديسمبر من عام ١٩٤٧ عن ٦٨ عاما . وهي ابنة محمد سلطان باشا الذي راس أول مجلس نيابي في مصر ، ويعد أغنى رجل في مصر في أيامه ولقد ترك لاولاده ثروة ضخمة من القصور والاموال والضياع . توفي ابوها وعمرها خمسة اعوام وتزوجت وعمرها ١٣ عاما من ابن عمتها علي باشا شعراوي الثري وعضو الجمعية التشريعية واحد الثلاثة الذين واجهوا المعتمد البريطاني ريجنلد ونجت بالمطالب الوطنية في ١٣ نوفمبر من عام ١٩١٩ . ولكنه كان يكبرها في السن مما اوجد هوة فكرية ونفسية فرقت بينهما ، مما جعلها وهي حديثة السن تنصرف الى القراءة والاطلاع مما اكسبها سعة التفكير . وكان مما أثار اهتمامها بقضية المرأة ما لمسته شخصيا من تفرقة في معاملة اسرتها لها ولاخيها فكانت تتألم لانها تشعرأنها ند لاخيها ..

وقد تزعمت السيدة هدى المظاهرة النسائية في عام ١٩١٩ وأسست الاتحاد النسائي المصري في سنة ١٩٢٣ وطالبت بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية في سنة ١٩٢٤ . وكانت اول سيدة مصرية خلعت الحجاب في سنة ١٩٢٣

وقد عاشت هدى شعراوي معظم حياتها تجهل الدور الذي قام به والدها محمد باشا سلطان في تحطيم ثورة عرابي والتمكين للاستعمار البريطاني من البلاد . ولا شك أن علمها بتلك الحقائق التاريخية كان بالنسبة لها وهي المجاهدة الوطنية صدمة أكبر من أن تصدقها فاخذت تتقصى ممن تعرفهم من كبار علماء جيلها من أمثال احمد لطفي السيد عن حقيقة مايقال ، وكان ذلك من أسباب كدرها في حياتها الاخيرة

تشعر الزوجة « المسلمة » بعدم الاطمئنان بالنسبة لمركزها فى الاسرة ، فهى معرضة فى أى وقت لان تجد نفسها مطلقة أو ذات ضرة ولا يوجد قانون يحميها من هذا الخطر ، وأمانها العائلى متروك لانسانية الرجل وعطفه ، وقد تكونت لدى النساء المسلمات بتأثير هذا الانعدام لاستقرارهن واطمئنانهن العائلى ، فلسفتهن الخاصة بهن التى تشكلت فى أمثال كثيرة يتداولنها فى تلقينهن فلسفتهن لبعضهن البعض . ولما وجدت الزوجة انه لا يوجد قانون يحمي وجودها الاسرى اصبحت تعتمد على اجتهادها الخاص فى ذلك ، فهى تلجأ الى شتى الحيل والوسائل من أول اكتساب قلب الزوج والتفانى فى خدمته الى استخدام السحر والشعوذة و « العمل » لربط الزوج بها ، وبين هذين الطرفين المتباعدين بحر من الخطط والتكتيكات النسائية التى لا أول لها ولا آخر . وينعكس القلق النفسى عند الزوجة على جو البيت والاولاد ، فهى فى وضع الانسان الذى يعيش تحت تهديد خطر متوقع .

وهذا الوضع الذى تفهمه النساء اكثر من الرجال ، هو الذى جعل أول مطلب للنساء منع تعدد الزوجات أو تقييده ، كذلك تقييد حرية الرجل فى استخدام حق الطلاق . ولكن المصلحين الاوائل فهموه ايضا فنجدهم يناصرون النساء فى طلبهم هذا ، بل انهم طالبوا به قبل أن تطالب به النساء . فقد قال **الشيخ محمد عبده** عن تعدد الزوجات ان الدين الاسلامى لم يجزه الا لضرورات اجتماعية . ثم طالبت **السيدة ملك حفنى ناصف** بتقييد تعدد الزوجات وعدم صحة وقوع الطلاق فى غياب الزوجة . وجاءت بعدها السيدة هدى شعراوى فكررت نفس المطلبين .

واليوم طرأ على وضع الزوجة المسلمة تغير هام فان تعدد الزوجات آخذ فى الاختفاء كظاهرة اجتماعية بتأثير عوامل عديدة منها :

● الاستنارة الفكرية العامة بين الناس .

● تحول الزوجة المشتغلة الى مصدر ثان أساسى لدخل الاسرة مما قوى مركزها فيها .

● ارتفاع مستوى معيشة الشعب والزيادة المستمرة فى احتياجات الاسرة وتحول كثير من الكماليات الى ضروريات فى المقياس الجديد للحياة .

● ارتفاع تكاليف الحياة .

● زيادة المسئوليات الاجتماعية التى يتحملها الافراد بحيث أصبحت تستنفد جزءا كبيرا من طاقة الرجل فلم يعد لديه مخزون منها يواجه به المطالب الجسدية والنفسية والعصبية لاكثر من زوجة .

لكن اختفاء ظاهرة تعدد الزوجات صاحبه ظهور داء اجتماعى آخر ، هو الزيادة الفاحشة فى حالات الطلاق ، فاحصاءات سنة ١٩٤٩ تبين ان نسبة الرجال المطلقين الى المتزوجين تبلغ ٢٧٫٥٪ ، منهم ١٨٫٧٪ مطلق مرة واحدة ، ٦٫٢٪ مطلق مرتين ، ٢٫٦٪ مطلق اكثر من مرة . كما يدل **آخر احصاء** صدر عن هيئة اليونسكو التابعة لهيئة الامم ان نسبة الطلاق مازالت كما هى ٢٧٪ ، وهذه النسبة عندما تترجم الى الحياة الحية تعنى أن كل أربعة رجال يتزوجون يطلق منهم واحدا .

هذا الانعدام فى الاستقرار الاسرى وما يترتب عليه من اضرار تنعكس على المجتمع كله وعلى قدرته على الانتاج والتقدم اصبح يخيف دعاة الاصلاح . وهذا الخوف من الانهيار الاجتماعى دفعهم الى محاولة ايجاد علاج لهذا الداء الوبيل .

وببحث أسباب الطلاق اتضح ان معظمها يتم بناء على طلب الزوج لاسباب يمكن بضبط النفس التغلب عليها وتلافى وقوع الطلاق ، وان حالات الطلاق التى تمت بناء على طلب الزوجة كانت بسبب « الضرة » أو عجز الزوج عن الانفاق . واتضح لهم ضرورة تعديل قانون الاحوال الشخصية وبذلك انضموا الى جموع النساء فى مطلبهم هذا حرصا منهم على سلامة الاسرة المسلمة .

ولكن كل محاولة لتعديل قانون الاحوال الشخصية انتهت الى فشل بسبب تصدى بعض الفئات لها ووأدها فى مهدها . فى سنة ١٩٥٤ جرت محاولة لذلك فثارت هذه الفئات ونشرت فى الصحف بيانا طويلا ، وختمت بيانها بنوع من لفت النظر بأنه « ... ولم يسبق أن وضع مشروع للاحوال الشخصية للمسلمين دون أن يعرض على لجنة الاحوال الشخصية بالازهر ولجنة الفتوى الازهرية ودار الافتاء المصرية وهى الهيئات الاسلامية المختصة بدراسة وبحث التشريعات المستمدة من الفقه الاسلامى ... الخ »

واليوم تجرى محاولة جديدة لتعديل قانون الاحوال الشخصية فأعد وزير العدل مشروعا به بعض التعديلات الطفيفة لكنه لا يأتى بأى تغييرات جوهرية بالنسبة للمشروع القديم فهو لا يقيد تعدد الزوجات ولا الطلاق ولا يلغى بيت الطاعة ، ولا شك أن السبب فى ذلك الحذر هو محاولة تفادى اغضاب بعض المتشددين . فرغم ان وزير العدل بقانونه الجديد « لم يقطع عرق ولم يسيح دم » الا أنه معذور اذ يأخذ فى اعتباره تأثير هذه

الفئات المتشددة . وكل ما تستطيع فعله أن تدعو الله أن ينير البصائر لتدارك أمر الأسرة قبل أن يتحول سيل الخلل الأسرى الى طوفان . وليعلم كل رجل أن النساء لهن طرقهن الخاصة لاخذ ثأر حقوقهن المهدرة ، وان لم يستطعن الانتقام من الرجل فانهن ينتقمن من المجتمع ، وهذا أخطر ... هذا أخطر ... »

المرأة والحقوق السياسية

المجتمع والمستقبل يطالبان المرأة بأن تهتم بالحياة السياسية اهتماما جادا لتنضم قوة النساء بكل ثقلها الى عملية بناء سياسة الوطن بناء سليما

ما هو موقف المرأة من السياسة ومن حقوقها السياسية ؟ .

السيدة هدى شعراوى طالبت بحق الانتخاب لبعض فئات النساء . فقد جاء فى برنامج الاتحاد النسائى الذى نشر باسم مطالب المرأة المصرية فى سنة ١٩٢٤ « تعديل قانون الانتخاب باشراك النساء مع الرجال فى حق الانتخاب ولو بقيود فى الدور القادم كاشتراط التعليم أو دفعها نصابا معينا على ما لها من الملك ولا يكون من الانصاف الاعتراض على اشراك هذه الطبقة من النساء سيما وقانون الانتخاب يجعل للرجل الامى والخالى من الملك حقا فى ان ينتخب وينتخب ... »

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية مع ظهور وبدء انتشار الافكار الاشتراكية فى أوساط المثقفين وبعض فئات العمال ظهرت بين النساء الاشتراكيات دعوة الى حق المرأة غير المقيد بشروط ، فى الانتخاب والترشيح . وقابلت هذه الدعوة الجريئة دعوة أخرى بين حلقات خريجات الجامعة ذوات الفكر المحافظ ، الى حق المرأة المتعلمة فى الانتخاب والترشيح ، بل صاحب هذه الدعوة كلام كثير عن وجوب قصر الحقوق السياسية على الفئات المتعلمة فقط من الرجال والنساء على السواء . وهكذا كانت دعوتهن الى حقوق المرأة متضمنة نكسة الى الوراء على مستوى الجنسين معا .

بعد ثورة يوليو عام ٥٢ اعطى دستور ١٩٥٦ المرأة حق الانتخاب ، وبعد صدور الميثاق الوطنى أعطيت حق الترشيح ايضا .

والملاحظ ان المرأة اهتمت فى أول الأمر بممارسة حقها الجديد ، ثم ما لبث حماسها له أن فتر . وحاولت تبرير فتورها هذا بشتى الاعذار الواهية متهربة من السبب الحقيقى له .

قالت لى « سيزا نبراوى » وهى سيدة رائدة قضت من عمرها خمسين عاما تكافح من أجل حقوق المرأة السياسية ، وكانت ثائرة وهى تتكلم .

« ماذا يقول عنا الرجال ، اننا فى كفاحنا الطويل هذا كنا نهزل ونعبث ؟ »

أما السبب فهو ان المرأة المصرية تعانى من مرض نفسى هو السلبية ، فهى فى حاجة الى أحداث عنيفة تهز عواطفها الوطنية فتندفع فى فورات عفوية تتلقى الرصاص بصدرها كما حدث فى مظاهرات ١٩١٩ ، ١٩٣٥ وفى الكفاح المسلح فى ١٩٥١ وفى العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ، ثم لما تهدأ عاطفتها الوطنية تعود الى قوقعة سلبيتها . وهذه السلبية ازاء كل ما لا يتصل باهتماماتها الأسرية نتيجة حتمية ومنطقية مع نوع الحياة التى عاشتها المرأة خلال مئات السنين ، فهى لن تغير اخلاقها المكتسبة بين يوم وليلة ، ولن تفعل ذلك بغير يد حكيمة متفاهمة تأخذ بيدها فى الخطوات الاولى فى طريق المسئولية العامة . المرأة فى حاجة الى تنظيم نسائى يفهمها وتفهمه يمسك بيدها وتمسك بيده .

ماذا يرى المنظار السياسى فى الحقل النسائى ؟

بحر عميق ساكن من ١٢٫٥ مليون انثى منهن ١٠ ملايين امرأة فى سن التشغيل ، تشتغل منهن ٦٪ فقط والباقى ٩٤ ٪ غير راغبات فى العمل . الـ ٦٪ المشتغلات ٤٦٪ موظفات فى خدمات عامة ، ٤١٪ مشتغلات فى الزراعة ومشتقاتها ، ١٣٪ مشتغلات فى الصناعة والتجارة . وكل هؤلاء المشتغلات اهتماماتهن تدور حول الاسرة والعمل فقط ، وحتى هذا الاهتمام صورته فردية محضة .

وفوق سطح هذا البحر العميق الساكن تنداح دوائر صغيرة خفيفة الحركة من حلقات نسائية مختلفة من حيث الوضع الطبقى ومستوى التعليم ونضج التفكير ... الخ .

منها مثلا :

● سيدات الطبقة التى كانت تملك وبالتالى

تحكم ، وهؤلاء السيدات كانت لهن فى الماضى كل « الشنة والرنة » وصورهن مــلأت صفحــات المجلات المصورة ، وكن يفرضن على عالم النساء نموذجهن من حيث الاناقة واسلوب التعامل ونوع « سيدة المجتمع » ، هؤلاء السيدات دللهن المجتمع وكان فى خدمتهن ، وبحث عن طريقة تناسبه تعطيهن فرصة الخروج من البيت والظهور ، وتناسبه وجود نوع من الاحسان المنظم يخفف به من حقد الطبقات الفقيرة على الحكام الاغنياء ، ولم يكن فى هذا مبتدعا ، بل مقلدا للمجتمعات الطبقية الاوربية ، فان أول مستوصف انشىء فى مصر كان مستوصف خيرى « ليدى كرومر » .

هؤلاء السيدات وجدن بعد ثورة يوليو عام ٥٢ ان عالمهن قد ذهب الى غير رجعة فاصابتهن بلبلة ، وبعد السكرة جاءتهن الفكرة ، فبعضهن ساخط على ثورة يوليو عام ٥٢ وعلى الحاضر الذى صنعته هذه الثورة واصبحن يعشن فى أحلام يقظة عن « العصر الذهبى » الذى كان فى يوم من الايام . وبعضهن الاخر ساخط على طبقتهن التى تسببت بفجورها وخروجها عن كل حد فى « كارثتهن » الحاضرة . والبعض الثالث من هؤلاء السيدات من اللاتى مارسن الخدمة الاجتماعية فترات طويلة مدفوعات بمشاعر انسانية صادقة ، هؤلاء وجدن انه لم يعد حولهن شئ يملأ حياتهن سوى هذا النشاط الانسانى فتمسكن به متفانيات صادقات ، وهن بهذا الصدق والاخلاص يجدن لانفسهن مكانا رحبا فى المجتمع الجديد .

● حلقات من بعض الجامعيات اللاتى أصبحن — بعد سنوات طويلة من الاشتغال بالخدمات — ذوات مراكز اجتماعية . وهؤلاء كن فى المــاضى ممزقات بين شعورين متناقضين ، شعور بالنقص ازاء سيدات المجتمع المنتسبات الى الطبقة الغنية ، وشعور بالتعــالى ازاء نفس هــؤلاء السيدات الموسرات مصدره انهن (اى الجامعيات) متعلمات والاخريات جاهلات أو صاحبات تعليم قشرى . وفى السنوات الاخيرة السابقة على قيام ثورة يوليو مباشرة حدث بين الجامعيات والمترفات تقــارب بعد أن أصبحن يلتقين كثيرا فى النوادى والجمعيات النسائية ، وكان مما اتاح الفرصة لهذا التقارب ان كلا الفريقين يخضع لعقلية واحدة ومنطق واحــد فى الحياة ، العقلية الطبقية المتخلفة . هــؤلاء « الجامعيات » وجدن أنفسهن بعد ثورة ٥٢ وبعد قوانين يوليو ٦١ فى مجتــمع جديد ، لذلك فهن مجبرات — خضوعا لاعتبارات كثيرة — على مجاراة المجتمع الجديد ، فأصبحن فجــأة وبلا مقــدمات اشتراكيات ، لكنها اشتراكية لا تتعدى استخدام الالفاظ ، وابسط خدش فى سطح تفكيرهن يكشف مترسبات بعيدة الغور من الفكر المتخلف .

كل هذا كان يمكن ان يكون بغير ذى بال لولا ان هؤلاء النسوة يعطين انفسهن حق الوصاية على مجموع النساء ويعتقدن ان امور اى حركة نسائية لا يمكن ان تستقيم بغيرهن . والتعامل مع هؤلاء النســاء صعب كأنه الحرث فى أرض حجر .

● « طائفة من السيدات » ظهرن بطريقة شيطانية خاصة بعد اعطاء المرأة حق الترشيح . وهؤلاء النسوة اسلوبهن فى العمل « الهنكرة » مندفعات بلا تفكير او دراسة مسبقة فى دروب يستشعرن فيها مغنما ، وهؤلاء تحركهن انتهازية ووصولية فى نفوسهن ، وهؤلاء بلاء لا سبيل الى تفاديه طالما بقيت جماهير النساء على ماهن عليه من جهــل وسلبية . ولكن مما يخفف من الخطب بهن أنهن لسن شريرات بل فى قلوبهن بجانب الانتهازية ، عنصر طيب واعتراف يسرونه مع انفسهن بأنهن جاهلات بالسياسة وبالنساء ورغبــة فى التعلم والنهوض . اذن فالفرصة موجودة لان يعاد تكوينهن والتخطيط السليم للنشاط النسائى قادر على أن يفرض عليهن ما يجب من ضبط وربط .

● حلقات من السيدات الاشتراكيات اللاتى يعتبرن انفسهن الطليعة النسائية . لكنهن للاسف طليعة بغير جماهير نتيجة للعزلة التى فرضت عليهن منذ كثير . وهؤلاء عشن سنوات طويلة فى صعوبات متلاحقة حطمت بعضهن وأصابت بعضهن الاخر بالملل ، ولكن بقى بعضهن الثالث وقد ازددن صلابة وبقى نبض الحياة فى قلوبهن أقوى من كل صعوبات ، فى الظلام المدلهم كن يرين بصيص نور المستقبل . هؤلاء النساء ، الوضع بينهن ليس على أى حال من الاستواء ، فبينهن حركة تجاذب شديدة بين السلبية وبين الايجابية ، بين التصلب الغبى وبين سعة الافق المرنة ، بين الفهم الواقعى المتطور للاشتراكية وبين الفهم « الكتاتيبى » لها . لكنهن ولا شك كوادر نسائية ممتازة .

● شابات تفتحن فى ظل المجتمع الحديث ، حياتهن خالية من الالم ولكنها خاليــة ايضــا من التكوين الناضج والخبرة والصلابة ، هن ولا شك موضــع امل المستقبل .

● نقابيات فيهن كل محاسن ومساوىء النقابى ، الصلابة والمثابرة والخبرة العملية والقوة وسهولة الاتصال بالجماهير ، وفيهن ايضا الغرور الناشىء من الشعور بأنهن يتحدثن باسم عشرات ومئــات

الناس ، والافق الضيق الناشيء عن الاستغراق فى القضايا الاقتصادية الضيقة دون القضايا الاجتماعية والسياسة العامة ، والسطحية الناتجة عن الاكتفاء بالقراءات البسيطة .وهؤلاء انتوفرت لهن الارادة التى تمكنهن من التخلص من هذه النقائص يمكن أن يكن كوادر نسائية من الدرجة الاولى .

هذه محاولة لتصنيف انواع هذه القلة من النساء التى تتحرك فوق السطح الساكن من بحر النساء العميق .

أهمية وجود تنظيم نسائى

ما الذى يمكن ان يحرك بحر النساء الساكن على ارض الثورة المتحركة ؟ .

ما الذى يمكن ان يحول سلبية النساء الى ايجابية ؟ .

ما الذى يمكن ان يخرج المراة من بيتها لسبب غير التسوق أو الترفيه والمجاملة الاجتماعية ، يخرجها من بيتها من أجل اهتمام عام ؟ .

ما الذى يمكن أن يقنع المراة بأن هروبها من تحمل المسئوليات العامة الاجتماعية بحجة ان اهتمامها ببيتها واولادها خدمة اجتماعية تعفيها من كل المسئوليات الاخرى ، ان هذا الهروب انانية صارخة ؟ .

رغم كل ما نراه من سلبية فان الامل فى النجاح موجود ، موجود علميا ومنطقيا ، وصعوبة التنفيذ يهون من أمرها ان تلك المعجزة تحققت فى بلاد اخرى .

والحل — فى رايى — من شقين :

● التربية الاشتراكية للنساء من جديد فى ظل النظام الاشتراكي وتركيز الاهتمام على الاجيال الصاعدة من النساء ، ومداراة الجيل الحالى المتخلف قدر المستطاع الى أن تنقضى ايامه .

● بناء تنظيم نسائى يستطيع ان يصل خلال الحجب الكثيفة — من الجهل والتخلف والسلبية والانانية والانطواء والاستهتار — الى حياة النساء ويمس قلوبهن وبالتالى يربطهن به فيكتسب القدرة على تحريكهن .. تنظيم يستطيع أن يجمع جماهير النساء حول اهتماماتهن العادية اليومية ، لانه ان فعل ذلك استطاع ان يكسب ثقتهن وبالتالى يقدر على أن يخرجهن من سلبيتهن ثم يقدر على الانطلاق بهن الى ما لا حدود له من النشاط الايجابى .

وتتداول الايدى اليوم «مشروع تنظيم نسائى» .. والتفكير فى بناء هذا التنظيم يعد عملا ايجابيا فى حد ذاته . ولكن المشروع فى الحقيقة أبعد ما يكون عن التنظيم النسائى الشعبى ، واشبه ما يكون بانشاء ادارة حكومية ؛ لا بل انشاء حكومة مستقلة. انه تركيب تنظيمى أعقد من ذنب الضب :

مركز رئيسى ومراكز فرعية

ولجنة عليا ولجان فنية ولجنة تنفيذية

ولجان محافظة ولجان احياء ولجان اقسام ولجان شياخات ولجان استشارية ولجان مراكز ولجان مدن ولجان قرى ومؤتمر عام ومؤتمر محافظة ومؤتمر مركز . وبنود ومواد اولى وثانيه وعاشرة وعشرين وستة وعشرين .. وهيصة وزيطة ..

لماذا كل هذا الارتفاع فوق مستوى جماهير النساء ؟ .

هل يتطلب وعى النساء البسيط كل ذلك ؟.

بل هل يحتمل وعى النساء البسيط كل ذلك ؟.

كيف تستطيع امراة بسيطة فقيرة ساكنة فى حارة السكر والليمون او فى حى السيدة زينب ان تصل الى رئيسة هذا التنظيم خلال هذا السلم الطويل من اللجان ذات المستويات المتصاعدة ؟ .

وهل يكون الاتصال بطلب مكتوب على عرضحال دمغة ..؟

العيوب الاساسية فى هذا المشروع يمكن أن نجملها فيما يلى :

فهو **أولا** : يخلق تنظيما خارج الاتحاد الاشتراكى وموازيا له .

وثانيا : هو مبنى على اساس تسلسل طويل من المستويات المتصاعدة بحيث انه يجعل بين جماهير النساء وبين رئيسة التنظيم خمس مستويات على الاقل وسبع مستويات فى بعض الاوضاع . وهذا يعنى انه تنظيم غير شعبى لا يتلاءم مع طبيعة

نسائنا التى تنفر من « الرئاسة » . ان ربة البيت التى تشعر بأنها « ست بيتها » لن تترك مملكتها الى حيث تجد نفسها وقد حملت فوق كاهلها خمس رئاسات متصاعدة ، تتلقى منهن التوجيه .

وثالثا : هو يخلق تسلسلا تصاعديا (او تنازليا فكله سواء) من القيادات المعزولة عن جماهير النساء . اذ لا يتصل بجماهير النساء سوى المستوى الادنى من القيادة وهى لجان الشياخات فى المحافظة ولجان القرى فى الريف . فلا تلبث القيادات العليا المعزولة عن الجماهير ان تتحول الى « هذه » التى تعطى أمرا « لذه » ، و « ذه » التى تعطى امرا « لتلك » ، و « تلك » التى تأمر « ته » . . . وما ان تنصرف «هذه وذه وتلك وته» حتى تقول عضوة اللجنة الدنيا : « بنت الـ . . . تأمر خادمة أبوها » .

ويتحول التنظيم الى مناصب ومظاهر وادعاء واوامر لا تنفذ وخطط لا تتحقق .

لكن الحقيقة يجب ان تقال ، فالعمل بين النساء صعب ، وتكوين تنظيم نسائى اشد صعوبة .

وشكل هذا التنظيم يشغل بالى كثيرات . ويجول بخاطرى الشكل التالى :

● **التنظيم مكون من :**

١ ــ عضوات

٢ ــ مؤتمر عام

٣ ــ قيـادة

● **عضوات التنظيم هن :**

١ ــ عضوات الاتحاد الاشتراكى بشرط ان يطلبن عضوية التنظيم

٢ ــ عضوات النقابات بشرط ان يطلبن عضوية التنظيم .

٣ ــ عضوات كل التجمعات النسائية بكافة اشكالها بشرط ان يطلبن عضوية التنظيم .

٤ ــ كل مواطنة تطلب عضوية التنظيم .

● **المؤتمر العام :**

١ ــ يتكون من مندوبات ليمثلن العضوات

٢ ــ يجتمع دوريا حسب الحاجة لاقرار التخطيط العام لنشاط التنظيم .

● **القيـادة :**

١ ــ تختار من بين مندوبات المؤتمر .

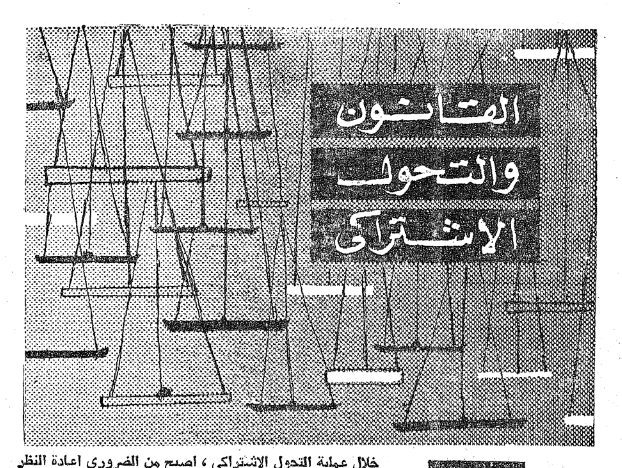
٢ ــ تكون محدودة العدد حتى لا تفقد القدرة على العمل .

● يكون لكل عضوة مجال نشاط جماهيرى بما فى ذلك مندوبات المؤتمر وعضوات القيادة لتفادى العزلة وامراض الزعامة ولاكتساب الخبرة الجماهيرية وللتعود على بذل الجهد للجماهير

● تتكون لجنة تحضيرية مؤقتة تضع لائحة وخطة عمل وتدعو المؤتمر للانعقاد لاقرارهما .

● هذا التنظيم يوجد تحت جناح الاتحاد الاشتراكى فله الحق فى الاستفادة من كل امكانياته المادية .

وهذا الذى اعرضه ليس لائحة التنظيم لكنه فكرة عامة عن هيكله حتى يمكن ان تمارس المرأة حركتها فى تفاعل وتناسق مع حركة الجماهير العاملة وتنظيمها السياسى الأم على ارض ثورتنا الاشتراكية .



خلال عملية التحول الاشتراكى ، اصبح من الضرورى اعادة النظر فى الاساس الذى يقوم عليه القانون فى مجتمعنا وصياغة قاعدة قانونية جديدة تعبر عن العلاقات الاشتراكية . واذا كان الميثاق يشير الى هذه الضرورة فيقول : ((ان اول ما يعزز سلطان القانون هو ان يستمد حدوده من اوضاع المجتمع المتطورة)) ، فمعنى ذلك ان القانون ليس مجموعة من القواعد الثابتة ، صالحة لكل الناس ، وقابلة للتطبيق فى كل مكان . فالقاعدة التى يقوم عليها القانون عبارة عن انعكاس لاسلوب الحياة فى المجتمع ، اى لعلاقات الانتاج ولطريقة التفكير . فمثلا ، كان الناس فى ظل المجتمع الاقطاعى يرون ان ((من المشروع)) ان يمتلك كبار الملاك مساحات شاسعة من الارض وان يستغلوا طاقة ملايين الفلاحين فى زراعتها ، وكذلك فى ظل المجتمع الراسمالى يصبح من المشروع فى نظر الكثيرين ان يعمل الراسماليون على استغلال القوى العاملة ، ثم تقوم المحاكم وقوى الامن والادارات القانونية فى شتى مرافق الدولة بحماية وضع هذه المجتمعات القائمة على الاستغلال الصارخ .

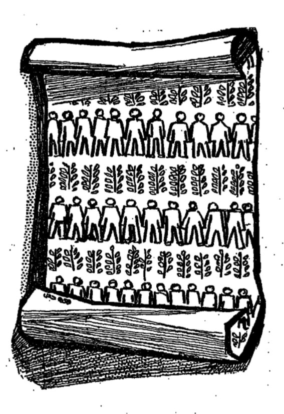
ومن هنا ينكشف لنا زيف النظرية التى كانت ترى فى القاعدة القانونية تعبيرا عن ((الصالح العام)) ، كما يتبين لنا زيف نظريات القانون الطبيعى التى ترى القانون تنظيما لعلاقات ثابتة بين البشر منذ الازل ، لا تتغير ابدا ، لانها تمثل الفطرة الانسانية .

لكن : كيف يمكن تغيير القاعدة القانونية فى مجتمعنا الجديد ؟ .

لابد حقا من دراسة جذرية تبين لنا كيف نشأت هذه القاعدة وكيف تطورت والى اى حد اصبحت لا تلائم العلاقات التى تقوم فى مجتمع لا يتم فيه العمل على اساس الاستغلال ، وانما على اساس تكافؤ الفرص . وبهذه الدراسة يمكننا ان نعيد النظر فى مشاكل التطوير الواعى لنصوص القانون بحيث تلائم العلاقات الانسانية التى تنشأ من الان .

التفسير الاشتراكى للقانون

د. رضا فرج



يجمع الكثير من الكتاب حول ضرورة تغيير القواعد القانونية النافذة حاليا حتى تطابق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تمر بها بلادنا ، وهى ظروف التحول الاشتراكى تمشيا مع الميثاق الذى يحوى الكثير من النصوص حول ضرورة اعادة صياغة القوانين. فهو مثلا يتحدث فى الباب السابع «كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الان تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا . ان كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف». كما جاء بالباب الخامس « ان المفاهيم الثورية الجديدة للديموقراطية السليمة لابد لها ان تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .... كذلك فان القوانين لابد ان تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديموقراطية السليمة تعبيرا عن الديموقراطية الاجتماعية » .

وما كتب حتى الان — فى هذا المجال — يغلب

عليه طابع ترديد ما جاء بالميثاق من نصوص دون محاولة اعطاء تفسير لها . ومازال هناك الكثير من الاسئلة التي قد يطرحها المواطن على نفسه :

ما هي طبيعة القاعدة القانونية ، وكيف ترتبط بالواقع الاجتماعي ومدى هذا الارتباط . حتى اذا تغير الواقع ، اصبح من الضروري تغييرها ؟

ما هو أصل القاعدة القانونية وكيف نفسر وجود قانون قائم ؟ وما هو مصدرها وعلاقتها بالدولة ؟ وهل تختلف القاعدة القانونية القائمة في مجتمع رأسمالي عن القاعدة القانونية في مجتمع يسير الى الاشتراكية ؟ وما هو الشكل الذى ستتخذه النظم القانونية في ظل الاشتراكية ؟

نحاول اذن الاجابة على هذه الاسئلة كجهد لتفسير نصوص الميثاق على ضوء الاشتراكية العلمية التي يعرفها الميثاق : « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . »

ونحن نستهدف بهذه المحاولة فتح باب مناقشة اوسع حول القانون وعلاقته بالمجتمع وحول الخطوط العريضة للنظام القانوني في المجتمع الاشتراكي .

سوف نجيب على هذه الطائفة من الاسئلة في ثلاثة موضوعات :

اولا : واقعية القاعدة القانونية .

ثانيا : تاريخية القاعدة القانونية .

ثالثا : طبقية القاعدة القانونية .

واقعية القاعدة القانونية

● الواقع الاجتماعي :

يعرف القانون عادة بأنه مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الافراد والتي تفرض بقوة السلطة العامة .

فالقاعدة القانونية ليست الا ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأساسها الواقعي وهو العلاقات الاجتماعية القائمة في مجتمع معين .

على ان البحث عن طبيعة القاعدة القانونية لايجاد تفسير لها والبحث عن مصدرها وأساسها كأية ظاهرة اخرى قد تعدى نطاق الدراسة الواقعية — وهذا ما قام به فعلا كتاب القانون وفلاسفته منذ زمن طويل . وقد اختلف هؤلاء الفلاسفة في محاولة البحث عن طبيعة القاعدة القانونية واصلها وان اشتركوا في النتيجة التي وصلوا اليها .

فالبعض نظر اليها باعتبارها ظاهرة قائمة بذاتها يمكن ان تفسر نفسها بنفسها دون محاولة ربطها بأساسها الحقيقي . فهم يحاولون دراسة هذه الظاهرة عن طريق قواعد القانون نفسه وعن طريق الاثار المترتبة عليها . ولكن اذا اقتصر علمنا على اثار القاعدة القانونية فسوف تظل هذه الظاهرة غامضة ولا يمكن ايجاد تفسير لها . ولا نرى كيف يعتبر هؤلاء الكتاب القاعدة القانونية — في مثل هذه الشروط — كظاهرة مستقلة قائمة بذاتها . وهذه النظرة خاطئة لانها تؤدى الى عزل القاعدة القانونية عن اسبابها الحقيقية وبالتالي لا تعطى تفسيرا لها .

وينظر البعض الاخر الى القانون كمظهر لفكرة العدالة ، وهي نظرة لاتختلف عن سابقتها من حيث النتيجة . فلن تعطينا تفسيرا علميا للقاعدة القانونية . فهي تحلق فوق الواقع وفوق العلاقات الاجتماعية وتظهر لنا القانون كوحى او الهام . وهي لا ترتفع من الواقع الذى تحكمه القاعدة وانما تهبط اليه من اجوائها العليا ، اى انها نظرة تعطى للقانون تفوقا واسبقية على الواقع . والقول بأن القانون فكرة موجودة سلفا في المجتمع ، فكرة تسبق الواقع ، مؤداه ان الانسان يجد عند ولادته وفي مهده لوحة نقشت عليها قواعد القانون تقود خطواته عبر حياته في المجتمع ، تعلمه الفضيلة والخير وتجنبه الخطأ .

ولو كانت هذه النظرة صحيحة لكانت علاقاتنا الاجتماعية منذ بداية المجتمعات الانسانية علاقات يسودها السلام والوفاق ، المساواة والاخاء . ولكن التاريخ يعلمنا بأن الواقع كان مختلفا .

فلم تكن حياة الانسان الاجتماعية — منذ ظهور القانون — الا سلسلة من الصراع في كل مراحل التاريخ . وان علاقات الانسان — كانت علاقات استغلال ، علاقات سيطرة وتبعية ، فهذه النظرة خاطئة ايضا فهي تخفي حقيقة العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع .

وينظر فريق ثالث الى القانون باعتباره استنباطا للقواعد الواجبة التطبيق بعد ملاحظة الواقع . وهذه نظرة المدرسة الحديثة في القانون وهي **مدرسة علم الاجتماع القانوني** . فانصار هذه

الدرسنة يرون فى الواقع الاجتماعى نزاعا وتعارضا بين مصالح فئات المجتمع ولكنهم يستخلصون من هذا الواقع — من مجموع هذه التناقضات — فكرة العدالة المشتركة بين جميع العناصر المتعارضة . ويطلق البعض على هذه الفكرة « المصلحة العامة » او « الصالح العام » كما يطلق عليها اخرون « التواصل الاجتماعى » . وهذه العدالة المشتركة تمثل قانونا ساميا متفرقا يخضع له الجميع لانه ضرورة اجتماعية .

والواقع ان هذه النظرية بالرغم من مظهرها العلمى سرعان ما تنتهى كما انتهت النظريات الأخرى بأن تعطى للقاعدة القانونية قيمة مطلقة غير متحيزة ، موضوعية ، عادلة .

وهذه النظريات المختلفة للقانون تؤدى الى اقتلاع القانون من جذوره أى من العلاقات الاجتماعية وفصله عنها . وتؤدى الى النظر نحو هذه العلاقات باعتبارها علاقات لا تتغير ، ثابتة غير متحركة وأبدية ، فى حين انها اساسا فى حركة وفى تقدم وفى تطور مستمر .

ان القانون ليس الا التعبير المباشر عن العلاقات الاجتماعية ، وهى علاقات كما سنرى تقوم اساسا منذ لحظة ظهور القانون على الاستغلال والسيطرة : استغلال فئة من المجتمع للفئات الاخرى وسيطرتها على وسائل انتاج المقومات المادية للحياة .

فالقانون ما هو الا علاقة اجتماعية . واذا لم ندرك هذه الحقيقة فلن نتمكن من ادراك سبب وجود القانون ولا الفائدة من وجوده .

ان اساس القاعدة القانونية يرتكز بصفة اساسية على الشروط الواقعية للحياة . فيجب البحث عن هذه القاعدة فى المجتمع نفسه — المجتمع الذى تعبر عنه — وفى اساسه الاقتصادى . ذلك لأن من وراء القاعدة القانونية تبدو معالم الروابط الاجتماعية التى تنشأ خلال سير عملية الانتاج . انها علاقات وروابط تنشأ مستقلة عن ارادة الافراد وتحددها الظروف الموضوعية وتتناسب مع درجة تطور القوى المنتجة . ومجموع هذه العلاقات يكون البناء الاقتصادى والاجتماعى او ما يسمى « بالبناء التحتى » للمجتمع . بينما القاعدة القانونية وهى التعبير الصريح لهذا البناء كما هو الحال فى كل الاشكال الاجتماعية للمعرفة، هى « بناء فوقى » يرتفع على الاساس الاقتصادى — يتوافق معه ويعبر عنه .

وبالتالى فان شكل الانتاج — اى شكل تنظيم العلاقات بين الافراد خلال سير عملية الانتاج — سواء كانت هذه العلاقات علاقات سيطرة وتبعية او علاقات تعاون — فان هذا الشكل هو الذى — يحدد القاعدة القانونية .

يجب اذن لتفسير القاعدة القانونية التى هى جزء من البناء الفوقى للمجتمع — يجب اولا — معرفة اساسها الواقعى — سببها المباشر اى فى كلمة : **يجب معرفة البناء التحتى الذى انتجها .**

وبما أنه خلال التاريخ قد تغيرت العلاقات والروابط الاجتماعية ، فقد نتج عن ذلك تغيير فى القاعدة القانونية ، فالمراحل التى مر بها التاريخ الانسانى تميزت بأشكال انتاج مختلفة ومتباينة أى بعلاقات وروابط متنوعة . لذلك انتجت هذه العصور المختلفة قواعد قانونية متنوعة وملائمة لكل من هذه العصور .

ونستخلص مما تقدم ان القاعدة القانونية لا يمكن ان تفسر نفسها بنفسها وانها ليست التعبير عن افكار موجودة سلفا فى المجتمع وليست لها قيمة موضوعية فى حد ذاتها او قيمة مطلقة . انها ظاهرة لا يمكن فهمها خارج التطور التاريخى المستمر الذى يجعلها اساسا نسبية ومتغيرة . وفى ذلك يقول **الميثاق** فى الباب السابع : « **ان اول ما يعزز سلطان القانون ، هو ان يستمد حدوده من اوضاع المجتمع المتطورة .** »

● ارتباط القاعدة القانونية بالواقع :

القاعدة القانونية باعتبارها وليدة الواقع بعلاقاته الاجتماعية لا يمكن معرفتها الا ابتداء من هذا الواقع . ولا يمكن ان يكون لها وجود خارج عنه . ومتى سلمنا بارتباط القانون بالواقع فلا يوجد اذن الا القانون الوضعى — القانون النافذ والمطبق فعلا فى مجتمع معين وفى لحظة معينة — وكل قاعدة لقانون مثالى ، وكل فكرة عن عدالة مطلقة لن تؤدى الى الادراك الحقيقى للقاعدة القانونية .

والقول بارتباط القانون بالواقع وبأنه لا توجد قواعد غير قواعد القانون الوضعى لا يعنى انكار علم للقانون — العلم الذى يهدف الى دراسة النظم القانونية — وانما يعنى انكار الوجود المستقل لهذا العلم .

فعلم القانون ما هو الا ايديولوجيه معينة . والايديولوجية هى علم الاراء والافكار والنظم التى تنبع من الواقع الاقتصادى والتى تدخل فى تركيب البناء الفوقى للمجتمع ، والقاعدة القانونية ظاهرة

تابعة مرتبطة بهذا الواقع ولا يمكن ان يكون لها وجود مستقل ».

والعلم الذى يهدف الى دراسة هذه القاعدة مثله مثل القاعدة التي يدرسها يخضع ايضا للواقع الاجتماعي ».

والفقه القانوني يخضع بدوره لمبدأ ارتباط القانون بالواقع «. فقد يحدث احيانا خلاف بين رجال القانون على تفسير قاعدة قانونية او على تطبيقها «. وهو خلاف يتعلق بعدالة القاعدة القانونية او بمنافاتها للعدالة . وهنا ايضا لا يجب النظر الى مثل هذا الخلاف على اعتبار انه صراع بين الافكار وليس له مضمون واقعي ، بل يجب ان ينظر اليه باعتباره مظهرا لما يحدث في الاسس الاقتصادية للمجتمع — في الواقع الاجتماعي — انه نزاع يدور على مستوى البناء الفوقي ».

فمن وراء كل رأى فقهي ، يوجد جزء من الواقع الاجتماعي ممثلا في ايديولوجية معينة . والواقع الاجتماعي الذى تأكد بالفعل يحمل في طياته نواة واقع اقتصادى جديد ، وبالتالي يحمل افكار هذا الواقع ومفاهيمه عن العدالة وطرق تفسيره للقاعدة القانونية ».

وهنا يجب التمييز بين الافكار التي تعكس جزءا من الواقع الاقتصادى والتي يعبر عنها بالايديولوجية وبين الايديولوجية الخاطئة وهي التي لا تعكس أى واقع اقتصادى والتي تحاول أن تكسب لقاعدة القانون صفة مطلقة مطابقة لعدالة ثابتة لا تتغير ، او التي تحاول فقد القاعدة القانونية باسم العدالة ودون البحث لمعرفة الاسس التي جعلت وجود هذه القاعدة ممكنا ».

فالتيار الفلسفي الذى ساد الفكر القانوني والمعروف تحت اسم مدرسة القانون الطبيعي والذى تمتد جذوره من عصر القانون الروماني يزعم وجود قواعد غير مكتوبة خارج نطاق القانون الوضعي النافذ فعلا ، قواعد ثابتة لا تتغير ، مشتركة بين جميع بني الانسان ، صالحة لكل زمان ومكان ، نابعة من الطبيعة الانسانية ، ويلزمنا الضمير الانساني باتباعها حتى قبل ان تكون لها قوة ملزمة . فهي قواعد متفوقة على القانون الوضعي وتسمو عليه ويجب على القوانين الوضعية ان تسعى للاقتراب منها ». ومن امثلة هذه القواعد الطبيعية : حق الملكية ».

تؤدى هذه الايديولوجية بصفة خاصة الى القول بأن ملكية وسائل الانتاج أى نظام الملكية المستغلة هي نظام من انظمة القانون الطبيعي — نظام مستمد من الطبيعة الانسانية ويطابق التطلعات المشروعة لجميع البشر ، وان الاعتداء على هذا الحق هو اعتداء على العدالة واعتداء على الحقوق الطبيعية للافراد . بينما نظام الملكية المستغلة ما هو في الواقع الا نظاما خاصا بطريقة انتاج معينة وهو نظام الانتاج القائم على الاستغلال ، ونتاج للعلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا الاسلوب ، علاقات لا يمكن ان يتفق الجميع على « صفتها الطبيعية » ».

ولتحاشي الوقوع في الايديولوجية الخاطئة في دراسة القانون يجب عند دراسة أى نظام قانوني تجنب وضع أحكام او مبادىء لا يمكن التحقق منها او الكشف عنها بواسطة الحالة الحقيقية للواقع الاجتماعي ».

فمن الخطأ مثلا القول بأن مبدأ سلطان الارادة او ان حق الملكية ، مبادىء ملازمة لوجود الانسان ولا غنى له عنها . اذ ان هذه القاعدة او تلك ليست الا وليدة نظام انتاج مؤسس على الاستغلال ولازمة من لوازم تنظيمه ».

فليس للقانون اذن او للعلم الذى يقوم بدراسته ، وجود مستقل كما انه ليست له قواعد تطور مستقلة ».

تاريخية القاعدة القانونية

يسعى الانسان — مدفوعا بغريزته الطبيعية — الى اشباع حاجاته للبقاء في الحياة وذلك عن طريق انتاج مقومات حياته المادية . فالانسان هو انسان منتج قبل ان يكون انسانا مفكرا ». ولهذا كان العمل ضرورة من ضروريات الحياة — ولا يمكن ان يؤدى العمل الا في المجتمع ، وفي اثناء العمل يدخل الانسان في علاقات إجتماعية مع غيره من الافراد الذين يعملون والذين يمثلون اغلبية الجماعات الانسانية . والافراد الذين لا يعملون طفيليات اجتماعية ويمثلون اقلية . والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ اثناء عملية الانتاج تخضع لطرق الانتاج السائدة في كل عصر ».

ومعرفة طريقة الانتاج في عصر ما ، والعلاقات الاجتماعية الناجمة عنها لا يمكن أن يتم في التجريد ، أى مجردا من الواقع ، ولكن عن طريق ملاحظة الواقع الاجتماعي . وهذا الواقع يوجد في الحاضر ». ولكن هل هو دائما على هذا النمط ولم يتغير ؟ فما دمنا قد اتخذنا الواقع الاجتماعي كهدف لدراستنا فأن الاسلوب التاريخي ، اسلوب البحث

التاريخي ـ يفرض علينا نفسه . فان الواقع الاجتماعي الحاضر لا يمكن ان ينفصل عن الواقع الاجتماعي في الماضي .

فاذا ألقينا لمحة على تاريخ الانسانية وجدنا ان الواقع الاجتماعي لم يكن هو بعينه في كل المجتمعات فقد تغير مظهره في كل عصر كما تغيرت طبيعته .

فلأى سبب ترجع هذه التغييرات التاريخية ؟ .

ان بحث الانسان عن مقومات حياته وسعيه المتواصل من اجل حياة افضل هو العامل المحرك لهذه التغييرات ، ففي لحظةمن لحظات تطور القوى المنتجة يصبح من الحتم عليها ان تدخل في نزاع مع طرق الانتاج الموجودة اى مع التعبير القانوني للعلاقات الاجتماعية آنئذ ، والتي اصبحت متأخرة وتمثل عائقا أمام التطور الجديد . وهنا تحدث ثورة اجتماعية تؤدي الى تغيير الاسس الاقتصادية للمجتمع ـ اى طرق وعلاقات الانتاج القديمة المتخلفة ؟ حتى تساير الظروف الجديدة المتمثلة في ازدهار ونمو القوى المنتجة الحادثة .

فالثورة وهي مفتاح التغييرات التاريخية ونقطة التحول في مراحل التطور الانساني نقرأ تعريفها في **الميثاق في الباب الاول « هي الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من أجل حياة افضل طليقة من قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية » .**

وفي الباب الخامس من **الميثاق** نقرأ أيضا عن الثورة : **« ان الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي . انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها . كما انها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى » .**

فتحت تأثير تنوع قوى الانتاج ومن أجل ازالة العلاقات الاجتماعية المتأخرة التي تمثل عائقا امام التطور قد مر المجتمع الانساني بواقع اقتصادي قديم مؤسس على العبودية ، وواقع اقتصادي مؤسس على عمل الحرفيين الصغار في الصناعة وعلى عمل رقيق الارض في الزراعة . ومر المجتمع الانساني ايضا بواقع اقتصادي حديث تميزه طرق الانتاج الرأسمالية .

ان هذه الاشكال الثلاثة للاقتصاد ، الاشكال المختلفة للانتاج الاقتصادي ، خلفتها اسباب واقعية . وهذه الاسباب هي التغييرات التي حدثت في تركيب قوى الانتاج لكل من هذه الاشكال وتتميز الاشكال المختلفة للانتاج بعلاقات اجتماعية قائمة على السيطرة والخضوع . أي تتميز بعدم المساواة في ظروف الافراد الذين يشتركون في عملية الانتاج . فيوجد من جهة من يحوزون وسائل الانتاج ومن الناحية الاخرى اولئك الذين لا يملكون الا قوة عملهم .

ان هذه العلاقات القائمة على عدم المساواة الاقتصادية تعكس عدم مساواة اجتماعية : اختلاف في مستوى المعيشة والثقافة وفي النفوذ السياسي الخ . . .

ان حق الملكية يعبر عن مجموع هذه الاختلافات ـ ونقصد بحق الملكية ـ ملكية وسائل الانتاج . فكما قلنا ان عدم المساواة نتج من تملك بعض الافراد لوسائل الانتاج وحرمان الاغلبية العظمى من هذه الملكية ، فملكية وسائل الانتاج هي اذن حق اساسي او بمعنى اصح الحق الذي يتفرع عنه ، وتخضع له كل الحقوق الاخرى .

واذا حللنا حق الملكية باستخدامنا العناصر الداخلية لهذا الحق كما يفصل كتاب القانون الرأسماليون فاننا سوف نسير في اتجاه خاطىء لان النتائج التي سنحصل عليها سوف تكون متعارضة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي . فاذا اعتمدنا مثلا على النصوص الدستورية او نصوص المجموعة المدنية في بلد رأسمالي فاننا نجدها تنص عادة على ان :

أولا : جميع المواطنين احرار ومتساوون في الحقوق . **وثانيا** : ان حق الملكية مضمون لكل الافراد بدون استثناء .

وربما اعتقد البعض على ضوء هذه النصوص ان حق الملكية ميسور لكل مواطن وبالتالي لا توجد فروق بين اصحاب رؤوس الاموال وبين من يبيعون قوة عملهم . ولكن مثل هذا الاستنتاج هو استنتاج خاطىء من اساسه .

فهو خاطىء بالنسبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي هو ابعد ما يكون عن المساواة . فهذا الواقع يرتكز اساسا على عدم المساواة الواضحة .

وهو خاطىء ايضا لانه لا يأخذ في حسبانه فكرة الحق نفسها . فاذا كان حق الملكية يخص حقيقة كل الافراد . أي ان كل المواطنين متساوون فعلا تجاه هذا الحق لما كان هناك من سبب يبرر بقاءه . فالحق بصفة عامة ، وحق الملكية بصفة خاصة ، لا يمكن فهمهما وادراكهما الا في ظروف عدم المساواة .

ذلك لانه قبل ان تصبح علاقات الافراد فيما بينهم علاقات سيطرة وتبعية كانت فى الاصل علاقات تعاون . وبعبارة اخرى فأن الافراد كانوا فى الاصل متساويين فى علاقاتهم — متساويين فى ظروف حياتهم ومتكافئين فى الفرص ».

ان الدليل على وجود هذا الواقع الاجتماعى المؤسس على التعاون هو المجتمعات البدائية التى كانت محل دراسة علم الاجناس وعلم الاجتماع . ولقد اثبتت الابحاث الحديثة لهذين العلمين وجود هذه الصور من العلاقات . ولا يوجد حاليا من ينكر مرور المجتمع الانسانى بمرحلة المشاعية البدائية والتى مازالت موجودة حتى ايامنا هذه فى بعض مناطق امريكا الجنوبية واستراليا ».

ان علاقات المساواة فى ظروف الحياة التى تميز المجتمع البدائى هى نتيجة حتمية لطرق الانتاج فى تلك المجتمعات — اى طرق الانتاج الجماعية — المؤسسة على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج التى كانت فى هذه العصور القديمة تتكون من الاراضى والمراعى ومناطق صيد الحيوانات وشواطىء صيد الاسماك ».

والامثلة على وجود هذه الملكية الجماعية متعددة ومعلومة جيدا . ومن هذه الامثلة يمكن ذكر المارك الجرمانى والمير الروسى والديسا فى جزيرة جاوه ، والزاردروكا عند السلاف الجنوبيتين والاموال المشاعة فى معظم بلاد اروبا .

لقد نشأت هذه العلاقات القائمة على المساواة تلقائيا ولم تكن تحتاج الى ان يؤمر بها حتى تنشأ او يكفل لها جزاء ماديا لتستمر فى بقائها . وذلك لان الامر بها غير ذى مغزى . فمن العبث النص على ان الافراد يجب ان يكونوا متساويين فى انتاج مقومات حياتهم المادية فى حين انهم فعلا متساوون . ولانه لم تكن توجد ايضا — فى هذه المجتمعات — الجماعة العليا من الافراد التى تسود الاخرين اى السلطة المختصة التى تضع هذه القاعدة وتلزم الافراد بأتباعها .

ففى المجتمعات البدائية لم تكن هناك قاعدة قانونية لان القاعدة القانونية لم تنشأ الا مع ظهور عدم المساواة اى بظهور الملكية الفردية لوسائل الانتاج وظهور الدولة .

ففى ظل نظام ملكية جماعية حيث يمتلك جميع الافراد وسائل الانتاج ويتساوون فى ظروف حياتهم لم يكن هناك من يستطيع ان يواجه قرينه ليقول له : « هذا المال يخصنى وليس لك الحق فى استعماله واذا اردت استعماله يجب عليك ان تدفع لى ريعا ويمكنك ان تساعدنى فى استغلاله وساعطيك اجرا مقابل عملك » ».

ولا يعنى ذلك انه لم تكن هناك قواعد سلوك اجتماعية تحكم علاقات الافراد . ولكن هذه القواعد لم تكن قانونية . فالقانون كما يعرف الجميع ليس هو قاعدة السلوك الاجتماعية الوحيدة . لقد كانت هناك قواعد سلوك اخرى . ان القاعدة القانونية لم تصبح ضرورية الا منذ اللحظة التى كفت فيها وسائل الانتاج عن ان تصبح ملكية جماعية او عامة واستأثر بها عدد قليل من الافراد ».

ان حق الملكية وهو الحق الاساسى الذى تنتج عنه الحقوق الاخرى لم يظهر الا مع ظهور القاعدة القانونية وسلطة الدولة — الا مع ظهور هذه النظم الموضوعة لحمايته . ان هذا الحق يقترن وجوده اذن بوجود عدم المساواة واستئثار الاقلية بملكية وسائل الانتاج واستغلالها للاغلبية الساحقة التى تعيش من بيعها لقوة عملها .

لقد اختفت المجتمعات القديمة ذات الملكية الجماعية وحلت محلها مجتمعات تتميز بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وكان هذا التحول هو اكثر التغييرات اهمية فى تاريخ المجتمعات الانسانية ولا يمكن ان يعتبر نكسة فى تاريخ المجتمع ، بل على العكس من ذلك فهو يمثل نقطة تحول بالغة الاهمية من اجل تقدم وتطور المجتمع الانسانى بأكمله .

وبأعتبار ان ملكية وسائل الانتاج كانت هى الاصل فى نشأة المجتمع الذى يتميز بعلاقات سيطرة وتبعية ، لذلك فأن التحول الاشتراكى الذى يهدف الى الغاء علاقات السيطرة والتبعية يعمل من اجل الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لتحل محلها الملكية العامة — ملكية كل الشعب لوسائل الانتاج وبذلك تتحول العلاقات الاجتماعية من علاقات سيطرة وتبعية الى علاقات جماعية تعاونية ، وبذلك فقط تزول ظروف عدم المساواة فى شروط الحياة لتحل محلها مساواة تامة وعدالة اجتماعية وتكافؤ فى الفرص .

ويقول **الميثاق** فى الباب السادس : « **ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد حريته** » .

ويقول ايضا : « **ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية — ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا بفرصة متكافئة امام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية** » .

وايضا : ((ان ذلك معناه ان الاشتراكية بدعامتها من الكفاية والعدل هى طريق الحرية الاجتماعية))

وفى نفس الباب يحدد الميثاق هدف الثورة : ((ان ذلك يضع نتيجة محققة امام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تتحقق اهدافها . وهـذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة)) .

نخلص مما تقدم الى نتيجتين :

الاولى انه حدثت خلال التاريخ مظاهر متعددة للقاعدة القانونية ، ومرجع ذلك لان الاسباب الاقتصادية والاجتماعية لهذه القاعدة قد تغيرت .

والثانية : انه لمعرفة طبيعة اى نظام قانونى فى الماضي او فى الحاضر يجب اولا وقبل كل شيء معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية الناشئة عن طرق الانتاج وعلاقاته فى هذا العصر فى لحظة ظهور النظام القانونى .

اما القول بانه لمعرفة اى نظام قانونى يجب الرجوع الى النصوص القانونية التى تحكمه فهو يقود حتما الى نتائج خاطئة .

ان منهج البحث العلمى .. المنهج الذى يرجع القاعدة القانونية الى وضعها الطبيعى ، هو الذى يقود الى تفهم طبيعة النظام القانونى تفهما صحيحا وتفهم مضمونه الحقيقى . فعند دراسة عقد ايجارة الاشخاص مثلا والذى يعرف فى المجموعات المدنية الحديثة بأنه اتفاق بين شخصين يستلزم الارادة الحرة للمتعاقدين ، لا يجب ان نقصر دراستنا على ما جاء فى هذا التعريف ، لانه فى الواقع اتفاق بين شخصين احدهما ـ الشخص الاقوى اقتصاديا واجتماعيا ـ يفرض ارادته على الطرف الاخر ـ الاضعف اقتصاديا واجتماعيا ـ ذلك لان هـذه هى طبيعة العلاقة الحقيقية فى طرق الانتاج التى تميز عصرهما . ولا يوجد من سبب يدعو لان تكون علاقات المتعاقدين مخالفة للعلاقات الاجتماعية لمجرد انهما وضعا على قدم المساواة من الوجهة القانونية ـ التى هى بالاضافة الى ذلك ليست الا التعبير الصريح للوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

طبقية القاعدة القانونية

اذا اعتبرنا ان طرق الانتاج والعلاقات الاجتماعية التى تصاحبه فى المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، هى ظاهرة سيطرة واستغلال ، فلنا ان نتساءل عن الوسيلة التى تستطيع بها جماعة من الافراد ـ تكون طبقة اجتماعية ـ الوصول الى السيطرة على الطبقات الاخرى واستغلالها بدون ان تتمرد هذه الطبقات وتثور ، وبصفة خاصة وان هذه الطبقة هى قليلة العدد بالنسبة للطبقات الاخرى التى تمثل الاغلبية العظمى فى المجتمع . الوسيلة المستعملة لهذا الغرض كانت القهر والاكراه وبعبارة اصح القمع .

فحتى تظل الجماعة الاولى ـ المسيطرة ـ فى مكانها الاجتماعى وحتى تحافظ على شكل الانتاج والعلاقات الاجتماعية التى نظمتها ابتداء من هذا الشكل فانها تنظم لهذا الغرض البناء الفوقى للمجتمع والذى يدخل القهر والقمع فى تركيبه .

ومن الوجهة القانونية يحمل هذا القمع اسم الدولة . والقانون من ناحية ليس الا الصيغة التى تبين طريقة وضع هذا القمع موضع التنفيذ .

وهكذا تبدو لنا ارادة الطبقة الحاكمة كمصدر حقيقى للقاعدة القانونية . فهى من أجل الاحتفاظ بشكل انتاجها تفرض القواعد اللازمة لتنظيم هذا الشكل ولالزام الاخرين باحترامه .

والدولة تقوم بكفالة جزاء القاعدة القانونية المنبثقة من ضمير الطبقة الحاكمة . فما هى العلاقة بين القانون والدولة ؟

واذا وصلنا الى القول بان القاعدة القانونية فى المجتمع القائم على الاستغلال هى طريقة وضع القهر والاكراه موضع التنفيذ للابقاء على نظام الاستغلال الذى تفرضه الطبقة المسيطرة فهل ينطبق هذا على وصف القاعدة القانونية فى المجتمع الاشتراكى ؟

سوف نعرض بايجاز لكل من هذه الاسئلة على النحو التالى :

- المصدر الحقيقى للقاعدة القانونية .
- القانون والدولة .
- المقارنة بين القانون فى المجتمع القائم على الاستغلال والقانون فى المجتمع الاشتراكى .

- **المصدر الحقيقى للقاعدة القانونية :**

يقصد عادة بمصدر القاعدة القانونية المصدر الذى تنبع منه القاعدة القانونية . غير انهـا

ليست فقط مادة تستقى من المصدر ، وانما يدخل في تكوينها عنصر جوهري وهو عنصر الالزام . فمصدر القاعدة القانونية اذن هو المصدر الذى يضفى عليها قوتها الملزمة .

وعلى ضوء هذا المفهوم للمصدر تتعدد الاوصاف التى تلحق بكلمة « **مصدر** » فيفرق رجال القانون عادة بين المصادر الرسمية او الشكلية للقاعدة القانونية والمصادر المادية والمصادر التاريخية والمصادر التفسيرية .

ويقصد **بالمصدر الرسمي او الشكلى** الطريق الذى تمر منه القاعدة القانونية حتى يكون لها قوة الالزام .

ويقصد **بالمصادر المادية** ، العوامل المختلفة التى تمد القاعدة القانونية بعناصر تكوينها اى بمادتها الاولى . وهذه العوامل هى الواقع الاجتماعى والاقتصادى والافكار والمعتقدات السائدة فى المجتمع .

ويقصد **بالمصادر التاريخية** ، المصادر التى استعار منها القانون الوضعى قواعده ويقصد اخير بالمصادر التفسيرية ، مصادر الاستئناس ، وهى الفقه والقضاء الذى يمدنا بقواعده وهى وان كانت غير ملزمه الا ان المحاكم تحترمها بوجه عام .

على ان النظام القانونى هو الذى يحدد على سبيل الحصر ، المصادر الرسمية للقاعدة القانونية، اى الطرق التى تمر بها مادة القاعدة القانونية حتى تكتسب صفة الالزام .

بل ان القانون فى تحديده هذا لا يقتنع عادة بذكر هذه الطرق وانما يوردها بالترتيب . وهذا ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى للمجموعة المدنية اذ انها تحصر المصادر الرسمية فى اربعة : التشريع والعرف ومبادىء الشريعة الاسلامية ومبادىء القانون الطبيعى وقواعد العدالة .

وعلى ضوء ما تقدم فان المصادر الرسمية للقانون يقصد بها ، بصفة عامة ، الاشكال المختلفة التى تظهر لنا فيها القاعدة القانونية ، وتلاحظ ان هذه المصادر لا تبدو الا عندما توجدفعلا القاعدة القانونية كقاعدة سلوك مصاغة ، لها تعريف وملزمة .

ان هذه المصادر ثابتة تظهر فى آن واحد مع ظهور القاعدة القانونية وليست سابقة عليها . فهى لا تظهر الا بظهور القاعدة التى تنبع منها ، بمعنى انها فى الواقع ليست مصادر بالمعنى الصحيح بقدر ما هى مظهر خارجى للقاعدة القانونية .

ولكننا نقصد — فى هذا البحث — بالمصادر الرسمية الديناميكية — او الاعمال الارادية التى تفرض القاعدة القانونية ابتداء من المصادر المادية ، والتى سبق ان عرفناها بأنها العوامل المختلفة التى تمد القاعدةالقانونية بعناصر تكوينها. اى ابتداء من الواقع الاجتماعى . ونعنى بالمصدر الرسمى ، المصدر الذى ينقل القاعدة القانونية من صيغة الخبر الى صيغة الامر الى عالم توجد فيه حقيقة . هذا المصدر يسبق وجود القاعدة القانونية التى تنبع منه . على ان هذا المصدر الرسمى — بالمعنى الذى نقصده — يمكن ان يأخذ الشكل الخارجى للمصادر الرسمية التى تنص عليها المجموعة المدنية تبعا لصفة السلطة او الجهاز الذى صاغ واضفى الصفة الالزامية على القاعدة القانونية . كأن يكون التشريع او العرف الخ ... كما قد يكون القضاء كمصدر تفسيرى للقاعدة القانونية .

فالقاعدة القانونية ، فى اى مكان وجدت ، ما هى الا الوسيلة التى تستطيع بها الطبقة الاجتماعية التى فرضت اسلوب انتاجها الاقتصادى على المجتمع ان تؤكد دورها التاريخى الذى آل اليها .

والتفرقة بين القاعدة القانونية وقواعد السلوك الاجتماعية الاخرى والتى تقوم اساسا على توفر الصفة الملزمة للقاعدة القانونية ماهى فى الواقع الا وجها لصورة اخرى . فللحكم على قاعدة سلوك ومعرفة ما اذا كانت ملزمة او غير ملزمة يكفى ان نلمح من خلف هذه القاعدة طبقة اجتماعية توجد على رأس الجماعة الانسانية .

ان جوهر القاعدة القانونية هو اذن صفتها الطبقية . فهى لا تصدر — تحت اى شكل كانت — الا من ارادة الطبقة ولا يمكن ان تعبر الا عن مصالحها .

ان انقسام المجتمع الى طبقات تتعارض مصالحها كان نتيجة حتمية بعد ان اصبحت العلاقات الاجتماعية القائمة فى المجتمع علاقات سيطرة وتبعية — سيطرة فئة من الافراد واستغلالها للاغلبية العظمى من افراد المجتمع . ونشأت القاعدة القانونية لضمان استمرار هذا الوضع القائم على علاقات غير متساوية .

فمن العبث النظر اليها باعتبارها صادرة من ارادة كل الجماعة ، فكيف يمكن لجماعة انسانية مستغلةومقهورة تعيش فى اسوأ انواع الاستغلال،

كيف يمكن ان توافق بارادتها على شروط حياتها وتكسب الصفة الالزامية لقاعدة تنظم استغلالها فتضفى على هذا الاستغلال صفة المشروعية ؟

وقد جسم **الميثاق** هذه الحقيقة بقوله : ((**كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف اقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع كما ان عملهم كان يجرى من غير اى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا ان يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة ، كذلك فان مئات الالوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم اية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع**)) . (**الباب الخامس**) .

كيف يمكن اذن لهذه الطبقات المستغلة ان تشترك فى اصدار قواعد تكبلها ؟ لا يمكن ان يتم ذلك الا عن طريق القهر والاكراه . والقهر والاكراه يعنى فى لغة القانون انعدام الارادة . والقاعدة القانونية لا يمكن ان تنشأ الا عن ارادة الطبقة التى لها مصلحة فى استمرار وجود هذا الشكل من العلاقات الاجتماعية . بينما الطبقات الاخرى وتحت تاثير الضغط والاكراه ، وفى ظروف انعدام ارادتها تخضع لهذا المصير .

ويكشف **الميثاق** عن اكذوبة اشتراك الطبقات الشعبية فى التشريع فيقول : ((**ان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :**

١ — ان يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

٢ — ان تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

٣ — ان يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ، ويقدر ان يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرفض حكمها)) (**الباب الخامس**) .

ومع ذلك فالقاعدة القانونية قد تعبر فى مرحلة تاريخية عن مصلحة الاغلبية العظمى للمجتمع ، وذلك عندما تتغير الاسس الاقتصادية للمجتمع وينشأ اسلوب انتاج وعلاقات اجتماعية جديدة ، كما حدث عقب الثورة الفرنسية ، فان هذا التقدم يمثل خطوة تقدمية تاريخية اكيدة بالنسبة للحالة التى كانت سائدة من قبل . ولهذا السبب فان التغيير الذى يطرا على المجتمع يكون فى مصلحة كل الجماعة . ولكن ، ومع ذلك ، تعود القاعدة القانونية لتصبح قاعدة قانونية طبقية . انها لم تفقد ابدا هذه الصفة ولا يمكن ان تفقدها ولكن التغيير الذى حدث واهميته وتحقيق التقدم فى العلاقات الاجتماعية — كل هذا يمنعها من ان تظهر عقب هذا التغيير مباشرة فى صورتها الحقيقية . على ان هذه الفترة تكون عادة قصيرة — ولا يمكن ان تؤخذ فى الاعتبار لتحديد طبيعة القاعدة القانونية التى تبقى دائما طبقية ولا تعبر الا عن مصلحة جزء من الجماعة وهو الطبقة الحاكمة .

ومن البديهى انه لكى تعبر القاعدة القانونية عن المصلحة العامة ، يجب ان تكون موضوعة وصادرة من كل المجتمع . ولكن هذا لا يحدث لان سلطة المجتمع ذو العلاقات القائمة على الاستغلال تمثل دائما عن طريق طبقة واحدة وهذه الطبقة لا يمكن ان تأخذ فى اعتبارها مصالح الطبقات التى تسيطر عليها وتستغلها دون ان تهمل وتنكر مصلحة طبقتها .

ولما كانت لا توجد السلطة التى تعلو على الطبقات اى لا يوجد الحكم غير المتحيز الذى يعلو على النزاع الدائر بين طبقات المجتمع ، فان القاعدة القانونية لا يمكن ان تعبر الا عن مصلحة الطبقة الحاكمة ولاشأن لها بالمصلحة العامة . وكما يقول **الميثاق** فى الباب الخامس : ((**ان الديموقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات .... ان الديموقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب سلطة مجموع الشعب وسيادته**)) .

وايضا فى نفس المكان يقول : ((**والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما ينبغى ان يكون حله سلميا**)) .

على ان هناك بعض الحالات التى تطبق فيها الدولة القمع ليس فقط ضد طبقات المجتمع المحرومة من السلطة ولكن ايضا ضد فئات من نفس الطبقة الحاكمة . وقد يظن البعض ان ذلك يتعارض مع ماذهب اليه ، فقد يحدث هذا على سبيل المثال عند اتخاذ الاجراءات الخاصة بالوقاية الطبية او بالتعليم او فيما يتعلق بأعمال الرى كفترات مكافحة الفيضانات . ولكن الدولة فى هذه الحالات تمارس وظيفة اجتماعية وليست قانونية بالمعنى الصحيح — انها وظيفة كان المجتمع سيقوم بها فى مجموعه اذا لم يكن مقسما الى طبقات .

كما يحدث ايضا ان تتخذ الدولة بعض الاجراءات

التى تبدو متعارضة مع مصلحة طبقتها فتسلم ببعض مطالب الطبقات المحكومة وذلك عندما تقوم باصدار التشريعات الخاصة بالعمل وقوانين الضمان الاجتماعى .

ولكن مثل هذه القوانين لا تنقض الصفة الطبقية لقاعدة القانون النافذة . وهذه الامثلة لها تفسيرها الذى يجعلها لا تتعارض مع ما نذهب اليه .

ان الطبقة الحاكمة تستهدف من وراء اصدار هذه التشريعات حماية مصالحها . فتحت ضغط الطبقات العاملة وكفاحها من اجل رفع مستوى معيشتها تضطر الطبقة الحاكمة ، للمحافظة على الكثير وهو نظام الاستغلال الذى تفرضه ، ان تعطى القليل . وهى ترمى من وراء ذلك الى تحويل الطبقات العاملة عن هدفها الحقيقى ، واضعاف طاقتها الثورية من جهة . ثم الى ان تخلق من طبقة العمال نفسها دعامة من المستهلكين لمنتجاتها وذلك عن طريق رفع مستوى اجور العمال من الجبهة الاخرى .

ولا يهم ايضا ان بعض القواعد القانونية فى التشريعات الحديثة تبدو لنا بطريقة صياغتها كقواعد موضوعية غير متحيزة ، وعلى حد تعبير شراح القانون فهى مستوحاة من مبادىء العدالة لتنظم العلاقات فى مجتمع من الافراد متساوين فى الحقوق .

وهؤلاء الافراد عن جهل بحدود حقوقهم وواجباتهم يحتاجون لقاعدة سلوك تعرف لهم حقوقهم كما تضع لهم حدود هذه الحقوق . بهذه الصورة يقدم لنا شراح القانون التقليديون للنظام الراسمالى بعض هذه القواعد ، ومنها : قاعدة التزام الفرد بتعويض الاضرار التى يلحقها بالغير بدون وجه حق ، وقاعدة دفع غير المستحق الى صاحب الحق فيه ، وقاعدة احترام الفرد للتعهدات التى تعهد بها بارادته ، وقاعدة سلوك الفرد السلوك المألوف للرجل المعتاد فى تنفيذ التزاماته .

ومع ذلك وبالرغم من المظهر الموضوعى لمثل هذه القواعد فذلك لا يمنعها من ان تكون ادوات لحماية المصالح الخاصة لاولئك الذين وضعوها .

ان كل قاعدة قانونية فى اى مكان وجدت وفى اى زمان طبقت هى التعبير عن ارادة طبقة اجتماعية مسيطرة . ارادة تحددها الشروط المادية للانتاج . ارادة الطبقة فى اقامة اسلوب انتاج معين بعلاقاته الاجتماعية المترتبة على هذا الاسلوب . ارادتها فى الاحتفاظ بهذا الاسلوب وبهذه العلاقات .

ان قاعدة القانون تبدو اذن كوسيلة قهر مادى بين يدى الطبقة المسيطرة . قهر موجه ضد الطبقة المستغلة بغرض الاحتفاظ بنظام السيطرة والاستغلال .

ان ارادة الطبقة — المصدر الحقيقى للقاعدة القانونية — تنبعث من ضمير الطبقة كعنصر ايجابى من عناصرها .

ومن وجهة نظر العلاقات الاجتماعية القائمة على السيطرة والتبعية والتى توجد فى اساس القاعدة القانونية لا توجد اية فروق بين مختلف النظم الطبقية . فمنذ التحول القديم من المجتمع المشاعى الى مجتمعاتنا الحديثة والقاعدة القانونية تحتفظ بطبيعتها الدائمة وهى انبثاقها من ارادة الطبقة المسيطرة — ويقول **الميثاق** ، عن طبقية القاعدة القانونية فى الباب الخامس : « **كذلك فان القوانين لابد ان تعاد صياغتها .. كذلك فان اللوائح الادارية يجب ان تتغير تغيرا جذريا من الاعماق . لقد وضعت كلها او معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد باسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديموقراطية الشعب كله** » .

القانون والدولة

لقد أخذنا فى تعريف القانون بأنه مجموعة القواعد الملزمة التى تحكم علاقات الافراد الذين يعيشون فى المجتمع والتى تفرض بقوة السلطة العامة.

من تحليل هذا التعريف يتضح لنا ان القاعدة القانونية تتكون من عنصرين :

- العنصر الاول وهو الامر بعمل شىء او عدم عمل شىء اى الامر بسلوك معين .
- العنصر الثانى هو عنصر الجزاء المادى الذى توقعه السلطة العامة على من يخالف الامر الذى تنص عليه القاعدة القانونية .

من هذين العنصرين يبدو لنا واضحا دور الدولة فيتركز دورها — فى العنصر الاول — فى اصدار الامر بسلوك معين . وفى العنصر الثانى فى طريقة تأكيد احترام هذا السلوك وذلك عن طريق فرض الجزاء الذى توقعه على من يخالف هذا الامر والذى تحتكر الدولة سلطة توقيعه .

من هذا التحليل يظهر لنا بوضوح مدى ارتباط

القاعدة القانونية بالدولة، فهما ظاهرتان تختلطان، ولا يمكن النظر الى احداهما دون الاخرى ، ولذلك كانت التفرقة التي يحاول البعض اقامتها بين هاتين الظاهرتين ليست الا افتراضات نظرية محضة وغير ذات قيمة عملية .

ان القاعدة القانونية بدون دولة تبدو لنا كتعاليم للسلوك الانساني — تعاليم لا ترتب آثارا قانونية، لانه ليست لها صفة الالزام .

والدولة بدون قاعدة قانونية تصبح سلطة اجتماعية دون فعالية فلا يمكن ان تصدر اى عمل من اعمال السيادة يؤكد وجودها الفعلى . ومن هنا كانت محاولة التفرقة بينهما لا يمكن ان تتم ، الا اذا نظرنا اليهما من ناحية مجردة خيالية .

انهما ظاهرتان تشتركان في المعنى ، تتطوران معا وفي نفس الوقت ولنفس الاسباب وفي نفس الاتجاه، لا يمكن لاحدهما ان يسبق الاخر او يتفوق عليه . ذلك لان من وراء هذه الظاهرة المكونة من القانون والدولة معا توجد سلطة اجتماعية . وهذه السلطة لا تمثل كل المجتمع وانما جزء منه وهذا الجزء هو الطبقة الحاكمة. وهي كما راينا لا تخضع الا لمصلحتها الذاتية التي لاتتفق بحال من الاحوال مع المصلحة العامة — مصلحة كل المجتمع . وهي من اجل التمتع بامتيازاتها تصوغ القواعد النابعة من ارادتها وتقصد بها المحافظة على شكل انتاجها وشكل العلاقات القائمة في المجتمع . وتفرض قوانينها على كل فئات المجتمع وذلك عن طريق جهاز الدولة اداة سيطرتها . وفي بيان سيطرة الطبقة الحاكمة على سلطة الدولة يقول **الميثاق** في الباب الخامس : ((**لقد اثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثورى المنظم انه من المحتم ان تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع اسلحتها ومنعها من اى محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وجهاز الدولة لخدمة مصالحها . ان الرجعية تملك وسائل المقاومة وتملك سلطة الدولة فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال فاذا انتزع منها لجأت الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار**)) .

نخلص مما تقدم بأن للدولة والقانون مصدرا واحدا ومشتركا وهو ارادة القوى الاجتماعية الحاكمة بحيث تكونان ظاهرة واحدة .

فالدولة تكفل جزاء القاعدة القانونية وتصبح بالتالي عنصرا من عناصرها — كصفة من صفاتها، والقاعدة القانونية لا يمكن ان يكون لها الصفة القانونية بدون سلطة اجتماعية ذات سيادة — والدولة ما هي الا مجموعة من اجهزة السلطة التي بمقتضى اختصاصها تملى القواعد القانونية وتكفل جزاؤها بالطريقة المنصوص عليها في القاعدة نفسها . فعن طريق الجزاء الذى تكفله اجهزة الدولة للقاعدة القانونية تصبح الدولة جزءا من القاعدة .

واذا كان هناك ارتباط في النشأة وفي التطور بين القانون والدولة ،فهناك ارتباط ايضا في المصير، فلا يمكن تحدى سلطة القاعدة القانونية النافذة دون تحدى الدولة التي تحاول فرض احترام القاعدة القانونية . ولا يمكن مخالفة سلطة الدولة الا بمخالفة السلوك الذى تفرضه القاعدة القانونية . كما لا يمكن الاطاحة بقاعدة قانونية والثورة عليها الا بالاطاحة بالدولة القائمة على حمايتها .

فالدولة والقانون هما اذن جزء من واحد . وهو الذى يعرفه علم القانون تحت اسم : ((**النظام القانوني**)) .

لا يهم بعد ذلك الشكل الخارجي الذى يمكن ان تتخذه القاعدة القانونية او الدولة فقد تبدو القاعدة القانونية تحت شكل قاعدة تشريعية او عرفية او قرار قضائي ولكن ذلك لا يغير من طبيعتها على شرط ان تكون من ورائها سلطة اجتماعية ذات سيادة او بمعنى اصح قوة اجتماعية مسيطرة لضمان احترامها .

وقد تبدو الدولة ايضا في شكل سلطة القبيلة او العشيرة او المدينة او الدولة بشكلها الحديث كما ظهرت في اوربا في القرن السادس عشر سواء ظهرت تحت شكل ملكية او جمهورية . ولكن بالرغم من اختلاف الاشكال التي تظهر فيها الدولة فأن لها نفس الطبيعة مادامت تؤكد ارادة ومصلحة سلطة اجتماعية ذات سيادة ، تسيطر اقتصاديا واجتماعيا على فئات المجتمع الاخرى .

وقد حوى **الميثاق** الكثير من النصوص التي تربط بين القاعدة القانونية والدولة ووضعهما في خدمة القوى الاجتماعية الحاكمة . وقد سبق لنا الاشارة الى بعض هذه النصوص . كما يمكن ان نضيف اليها النصوص التالية . ففي الباب الخامس : ((**ان سلطة الدولة والتشريع استعملت اولا في اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الوقاية التي وقفت سدا مماثلا دون الحقيقة**)) .

وفي نفس الباب نقرأ : ((**ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع**

الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية » .

● القاعدة القانونية الرأسمالية والقاعدة القانونية الاشتراكية

ان السلطة الاشتراكية التى تسيطر فى مرحلة التحول الاشتراكى ، تنشىء هى ايضا اسلوب انتاجها الاشتراكى القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج . وهى تفرض هذا الاسلوب على طبقة الراسماليين التى جردتها من امتيازاتها . فالقاعدة القانونية باعتبار انها تنبع من الواقع الاقتصادى تنبثق من ارادة السلطة الاشتراكية وتعبر عن مصالحها . وهنا وجه الشبه بين القاعدة القانونية الراسمالية والقاعدة القانونية الاشتراكية فهما تتشابهان فى مدلولهما الاجتماعى — فكلتاهما تنبعان من القوى الاجتماعية التى تسيطر على السلطة . وهنا ينتهى ايضا وجه الشبه الوحيد بين القاعدتين .

فهما تختلفان فى مدلولهما الاقتصادى .

ان اختلاف دور كل من السلطتين الحاكمتين : السلطة الراسمالية والسلطة الاشتراكية واختلاف طبيعتهما ينعكس ايضا على القاعدة القانونية . فبينما كانت القاعدة القانونية الراسمالية ترمز للسيطرة والاستغلال الاقتصادى وتهدف الى الدفع بالمجتمع الطبقى الى اعلى مراحله وذلك بالعمل على زيادة الهوة التى تفصل بين الطبقات وتشديد وطأة الاستغلال ، فان القاعدة القانونية فى المجتمع الاشتراكى لا تنظم اى استغلال اقتصادى من طبقة لاخرى ، او من فرد لآخر وتهدف الى الغاء كل اشكال الاستغلال والسيطرة والتبعية .

فالقاعدة القانونية كما سبق ان اشرنا ترتكز اساسا على شكل الانتاج — اى شكل تنظيم العلاقات بين الافراد خلال سير عملية الانتاج — واسلوب الانتاج الاشتراكى يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج التى تؤدى بدورها الى خلق علاقات تعاون بين الافراد. فالقاعدة القانونية الاشتراكية تعبر اذن عن علاقات التعاون الموجودة فى المجتمع .

هذه هى الميزة الاساسية التى تميز القاعدة القانونية الاشتراكية . وهى تظهر منذ اول تشريعات التحول الاشتراكى التى تعلق الغاء الملكية الاستغلالية الخاصة لوسائل الانتاج . وفى هذا السياق يقول **الميثاق** فى الباب السادس : **« كذلك فان هذا النضال الوطنى فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الاكبر من ادوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو سنة ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر » .**

وقد تظل بعض انواع الاستغلال ولو المحدودة موجودة لصالح الاقتصاد فى فترة انتقالية معينة ، ولكن القاعدة القانونية الاشتراكية التى تعبر عن الواقع الاقتصادى المعادى للاستغلال يجب ان تهدف الى الغاء كل انواع الاستغلال .

نخلص مما تقدم الى القول بان القاعدة القانونية فى المجتمع الراسمالى ليست فقط وسيلة اكراه ولكنها ايضا وسيلة ظلم وجور ، لانها تعبر عن علاقات السيطرة والتبعية القائمة فى المجتمع وتسهل عملية الاستغلال لاولئك الذين لا يملكون الا اطاعة اولئك الذين يأمرون . فى حين ان القاعدة القانونية الاشتراكية ليست الا وسيلة الزام .. الزام بفرض طرق انتاج اشتراكية وبعلاقات اجتماعية قائمة على التعاون . وهى ليست وسيلة قهر او جور لان الالزام الذى تفرضه يخدم فى الواقع المصلحة العامة لكل المجتمع ، فهى لا تنظم استغلال طبقة لطبقة اخرى . ان القاعدة القانونية الاشتراكية تلغى نهائيا استغلال الانسان للانسان .

والقاعدة القانونية الاشتراكية تصدر من سلطة اجتماعية سائدة ولكنها اكثر اتساعا من اية سلطة اخرى فى تاريخ المجتمع . لذلك فهى تقترب — ان لم تختلط تماما — من ارادة كل المجتمع وتعبر عن مصالحه . وهذه الاغلبية تزداد باضطراد كلما اجتذبت الثورة الاشتراكية العناصر المتخلفة او التى لم تكتسب بعد وعيها الطبقى . اما القاعدة القانونية الراسمالية فكانت تصدر من فئة قليلة من المجتمع وكانت موجهة ضد الاغلبية التى تزداد يوما بعد يوم كلما تضخمت الطبقة العاملة ، على حساب الطبقات الوسطى التى تنتهى امام سطوة راس المال بأن تعيش على بيعها لقوة عملها .

لذلك تصبح قاعدة القانون الاشتراكية صادرة من ارادة الاغلبية العظمى للمجتمع ولحماية مصلحة كل المجتمع .

ويقول **الميثاق** فى الباب السابع : **« لابد ان يستقر فى ادراكنا ان القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها . كذلك لابد ان يستقر فى ادراكنا انه لا حرية للفرد بغير تحريره اولا من براثن الاستغلال » .**

ولا يعنى تحرير الفرد من براثن الاستغلال الا اقامة النظام الاشتراكى واطلاق حريته من تحت نير القاعدة القانونية الحامية للمستغلين والا ان ينعم تحت سلطة القانون الاشتراكى بالطمأنينة والخير والتقدم .

سيادة القانون

والثورة التشريعية

د. جمال العطيفى

في هذه الايام يدور نقاش كثير، سواء فى مجلس الامة او فى وحدات الاتحاد الاشتراكى او على لسان المسئولين فى الحكومة او فى اروقة الجامعات او على صفحات الجرائد ، حول تطوير القوانين . وتكاد بعض اللجان الفنية التى شكلت لهذه المهمة ، ان تنتهى منها .

يدور هذا النقاش بعد أن دعا الرئيس عبدالناصر فى حديثه للهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى فى ١٦ مايو الماضى الى البدء فى اصدار قوانين جديدة تحل محل القوانين القديمة التى أصبحت معوقة للثورة الاجتماعية والاقتصادية .

ولا شك ان ما يتعلق بهذه المهمة ، من تطوير اللوائح الحكومية ، أمر لا يحتاج الى كبير عناء . بل ان هذه المهمة كان يملكها كل وزير فى وزارته . وهى مهمة لا ترتبط كثيرا بالثورة الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تعتبر تنظيما اداريا فى سير

الاداة الحكومية وتخليص اجراءاتها من التعقيدات المكتبية . وهو تنظيم نجـده فى الدول التى تأخذ بأساليب الادارة الحديثة ، سواء منها الدول الراسمالية أو الاشتراكية .

ولكن الامر يصبح خطيرا وهاما اذا ما تعلق بالقوانين الاساسية التى لا ترتبط بسير العمل فىوزارة معينة معمايطوى عليهمن علاقةبالمواطنين بل يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة . ذلك أنه لا يمكن مواجهة هذه التغييرات الثوريةفىالقوانين اذا لم تحكمها جميعا نظرية ثورية واحدة ، والا أصبحت هذه التغيرات ممثلة لآراء شخصية فنية لواضعيها بادية التنافر لا تحسن التعبير عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ولا تحسن دفع هذه العلاقات ذاتها الى التطور فى طريق الاشتراكية .

ولهذا ، فانى لا استطيع ان اكتم خشيتى من النتائج التى يمكن ان تصل اليها اللجان الفنية ، مع تقدير ما يمكن أن تبذله من جهد علمى . ما لم يكن عملها مبنيا على فهم سياسى كامل للاوضاع الاجتماعية المتطورة .فليست مهمة التطوير ،مجرد صياغة فنية علمية ، أو مجرد سد نقص فى التشريع القائم كشف عنه التطبيق العلمى . ولكنها كما عبر عن ذلك الميثاق،تطوير واع لمواده ونصوصه تتطلبه سيادة القانون ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

فالميثاق يشير بذلك الى الصلة الوثيقة بين مبدا سيادة القانون وبين تطوير التشريعات . وهو يؤكد ذلك بقوله ان **أول ما يعـزز سلطان القانون هو أن يستمد جذوره من أوضاع المجتمع المتطورة لان كثيرا منالمواد التىمازالت تحكمعلاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف .**

تميز القانون الاشتراكى
عن القانون البورجوازى

لقد كانت الدولة السابقة على الثورة مرتبطة بالمجتمع الطبقى . وبالتالى كان قانونها مرتبطا بهذا المجتمع ، كأداة قمع للطبقة المستغلة من الملاك والراسماليين ضد الطبقة المستغلة من الفلاحين والعمال . وهو ما عبر عنه الميثاق بأن الراسمالية المتحالفة مع الاقطاع كانت مسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع . وبانتقال سلطة الدولة الى **تحالف قوى الشعب العاملة** ، يتحول القانون من اداة قمع ضد قوى الشعب العاملة،الى اداة لخدمة مصالحها، وتلعب الدولة دورا هاما فى اقامة صرح الاشتراكية . ووسيلتها الى ذلك تقرير القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

ففى مرحلة البناء الاشتراكى تزداد وظائف الدولة ، ولكنها تتحول من جهاز فوق المجتمع الى جهاز فى خدمته . كما تزداد اهمية القانون ، ولكن مضمونه لا يصبح متناقضا مع شكله الخارجى . ذلك ان القانون الذى تقيمه الاشتراكية قانون عادل ينبعمن مصالح تحالف القوى العاملة .

واذا كان تطوير القوانين لمواجهة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لايقتضى انكار الرجوع الى الفكر القانونى فى النظم المختلفة ــ الا أننا يجب أن نعنى ، فى الدرجة الاولى ، بدراسة العلاقات الاجتماعيةوالاقتصادية الجديدةفىمجتمعنا والالمام بالمبادىء التى تضمنها الميثاق ، حتى تكون النصوص الجديدة متفقة مع متطلباتهذهالعلاقات بل ودافعة الى التطور الاشتراكى .

فكل علاقات انتاج تخلق نظمها القانونية الخاصة بها . ودور القانون فى مجتمع اتسعت فيه وظيفة الدولة الاقتصادية لا يمكن ان يكون مماثلا لدوره فى مجتمع يقوم على حرية التجارة وعلى شعار «دعه يعمل ، دعه يمر كما يشتهى» !

فمهمة المشرع فى المجتمع الاشتراكى ليست مجرد وصف العلاقات القائمة فى المجتمع وتنظيم حماية هذه العلاقات . والقانون ليس مجرد انعكاس لهذه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بل انه يجب أن يكون اداة لتغيير هذه العلاقات ودفعها الى التطور .

فالقانون المدنى فى مجتمع يقوم على الخطط الاقتصادية يجب أن يصبح اداة هامة تستخدمها الدولة فى تنظيم الانتاج الاشتراكى ، وفى تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تنشأ بين اجهزة الدولة الاقتصادية ، بينما يفقد قانون مثل القانون التجارى قيمته ويتخلى عن دوره ، الى القانون المدنى العام ، اوالى قانون اقتصادى يحكم النشاط الاقتصادى للمؤسسات العامة . فالقانون المدنى ، الى جانب تنظيمه علاقات الافراد فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الدولة كفرد ينظم العلاقات التى تنشأ بين شركة واخرى من شركات القطاع العام . وهذه العلاقات الاخيرة تكاد تكون علاقات بين الشخص وبين نفسه . فحينما تتعاقد احدى شركات التعدين مع شركة الحديد والصلب على تحويل الحديد الخام الى صلب،وحينما تتعاقد شركةللتجارة

الداخلية مع شركة لصناعة الملابس على صناعة الملابس التي تتجر فيها — فان هــذه لا تنقل الى تلك ملكية بقدر ماهي تقوم بمجرد تسليم الحديد لتحويله الى صلب أو الملابس بعد تصنيعها وذلك نفاذا لواجب ادارة هذه الاموال لحساب المالك الحقيقي وهو الدولة ، وطبقا لخططها وبرامجها الاقتصادية — ومع ذلك فان هذه العلاقات بين الشركتين يجب ان تبدو وكأنها علاقات بين مالكين مختلفين ، وذلك حتى يمكن الحكم على مدى نجاح كل منهما . وفى نفس الوقت فان هناك اجراءات لا يمكن أن يتصور ان شركة مهما يمكن ان تتخذها ضد الاخرى ، مثل اجراءات الافلاس او التصفية الجبرية ، لان هذه الاجراءات يمكن ان تؤثر على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة . ولنفس السبب فان بعض الجزاءات المعروفة التي نوقع عند الاخلال بتنفيذ العقود مثل فسخ العقد ، قد لا يكون مستساغا اذا كان العقد متصلا بخطة التنمية . فالفسخ فى هذه الحالة — مع انه قد يبدو علاجا قانونيا مألوفا — يصبح علاجا ضارا .

ولهذا فاننا يجب ان نجد الحل الذي يحكم هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة . وهو ما رأته معظم الدول الاشتراكية فى صورة هيئات للتحكيم تضم خبراء الاقتصاد الى جانب خبراء القانون ، وتفصل فى المنازعات التي تقع بين المؤسسات العامة بما يكفل المحافظة على برامج الخطة الاقتصادية .

وعلاقات الملكية الجديدة تقتضي عناية بتنظيم الملكية العامة او ملكية الشعب ، وبالملكية التعاونية، كما انها تقتضي حماية خاصة لها ضد الاهمال والانحراف .

وهناك انواع من الملكية يثور تساؤل حول تحديد طبيعتها مثل ملكية الاراضي الزراعية التي وزعتها الدولة على المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي ، ومثل طبيعة تملك شركات القطاع العام لادوات الانتاج التي وضعتها الدولة تحت تصرفها وما اذا كانت لا تعدو ممارسة سلطات الملكية لحساب الدولة . كما ان هناك اسئلة هامة يتعين الاجابة عليها مثل تحديد اشتراك العمال فى ادارة الشركات وفى ارباحها وما اذا كان يعبر من طبيعة علاقات العمل .

كذلك فان التوسع فى نظام التامين لضمان تعويض المضرور عن أي ضرر يلحقه ، يقضي على مشكلة المضرور الذي يرجع على المتسبب فى الحاق الضرر به فيجده معسرا . وهذا التوسع فى التامين الاجتماعي قد يدعو الى تعديل تركيب قواعد المسئولية وعلاقتها بقواعد التامين . فيكفي لجبر الضرر عندئذ ان يطالب المضرور شركة التامين، وتكون شركة التامين وشأنها مع المتسبب فى الضرر .

والمجتمع الاشتراكي مجتمع يقوم على الاخلاق وينبذ الانتهازية . فالتعويض عن الضرر الادبي لا يمكن ان يظل وسيلة لكسب كما هو الامــر فى المجتمع البورجوازي . ووسيلة جبر هذا الضرر ليست الكسب المادي فقد يكتفى لذلك بنشر الحكم او بالزام المتسبب فى الضرر بان يدفع غرامــة تؤول الى خــزانة الدولة لا الى جيب من يدعى ان ضررا ادبيا اصابه .

وعلاقات العمل التي اصبحت تغطي معظم الحياة الاقتصادية ، هل يستمر تنظيمها موزعا بين قانون العمل وقانون العاملين فى الدولة وقانون للعاملين فى شركاتها . وهل يستمر الاختصاص بها موزعا بين محاكم العمال المدنية وبين المحاكم الادارية ؟

كذلك فان دراسة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع هو الذي يجب أن يكون اساسا لتطوير قانون العقوبات .

فبعد ان اصبح القطاع العام هو الذي يتحمل مسئولية التنمية فان على **قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير — كما اشار الى ذلك الميثاق — أن تؤمن بان الاسراف — حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية — هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التي هي وقود معركة التطوير . والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التي لا مبرر لها ، كما انه يشمل فى الوقت ذاته عــدم تقدير المسئولية فى دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .**

وهذه المبادىء التي اوردها الميثاق يجب أن تترجم الى نصوص فى قانون العقوبات ، تعاقب على الاسراف والاهمال . فالانتاج الرديء واساءة استخدام الاموال العامة والاخلال بتنفيذ العقود المتصلة بخطة التنمية — امثلة لما يجب ان يتصدى له قانون العقوبات .

كذلك فان الميثاق يشير الى ان مسئولية العمل يجب ان تكون كاملة عن ادوات الانتاج التي وضعها المجتمع تحت ادارة العامل . فهو مسئول عن الحفاظ عليها وعن تشغيلها بكفاية وامان . واي اخلال بذلك يمكن ان يعوق تنفيذ خطة التنمية . ومن ثم فان هذا الاخلال — ولو لم يكن متعمدا — يمكن أن يعد جريمة .

ولما كانت الدولة تتجه الى تحقيق عدالة التوزيع والخدمات . وفى سبيل ذلك فانها تنشىء الجمعيات الاستهلاكية لتضمن وصول السلع الى الناس ، فان احتراف المضاربة فى هذه السلع او قيام العاملين

فى هذه المجمعات بممالاة بعض المشترين تمييزا لهم عن غيرهم ، هى حالات يجب أن يمتد اليها سلطان القانون .

بل إن توصل مديرى المشروعات العامة الى الحصول على ائتمان أو تراخيص باستخدام عملات أجنبية لاستيراد مواد تجاوز احتياجات المشروع أو تبنى على بيانات كاذبة — يمكن أن يعد جريمة تحركها أنانية المشروع ونظرته الضيقة التى لاتقدر احتياجات الخطة الشاملة . وأى بيانات خاطئة أو مضللة فى عرض النتيجة المالية لهذه المشروعات يمكن أن يلحق ضررا بليغا بتقديرات هذه الخطة . ومع ذلك فان على المشرع أن يلتزم الحذر فى تجربة مثل هذه الحالات وفى تحديده عقوباتها ، حتى لا ينقلب قانون العقوبات فيصبح أداة معوقة ودافعة الى الجمود فى اتخاذ القرارات الحاسمة .

ان الميثاق يشير أيضا الى مايمكن أن يقع من انحراف فى رأس المال الخاص ، والى أن السلطة الشعبية قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف.كما أنه يشير الى أن الرجعية مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ماقد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، وينبه الى اليقظة ضد أى محاولة للانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية . وهذا يدعو قانون العقوبات — الذى كان يعتبر الدعوة الى القضاء على الاقطاع أو رأس المال تقويضا للنظام الاجتماعى ان يغير نظرته فيعتبر الدعوة الى اعادة سيطرة الرجعية منافية لمصالح الشعب التى يمثلها النظام الجديد .

كذلك فان العلاقات الاجتماعية الجديدة التى ترمى الى نقل سلطة الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية المنتخبة ، تقتضى اشتراكا من الشعب فى ادارة شئون العدالة . وهو مايدعو الى التفكير فى انشاء محاكم تضم عنصرا شعبيا وهو ما دعونا اليه فى مقالات سابقة . ولكن تطبيق هذه الفكرة يجب الا يكون مجرد نقل عن التطبيقات الاشتراكية الاخرى بل يجب أن نجد له حدوده فى ظروف بلادنا الاجتماعية . وهو مايقتضى التدرج فى التطبيق وتنظيم هذا الاشتراك الشعبى على نحو يضمن فاعليته .

ورد هذه الفكرة الى تأصيل سليم هو الذى يحول دون أن تصبح الدعوة اليها مجرد مجاراة حماسية لا تحقق هدفا اجتماعيا ، مثلما أذيع أخيرا عن التفكير فى انشاء لجان للمصالحات برأسها وكيل نيابة وتضم عضوين من الاتحاد الاشتراكى ، لمحاولة

كذلك فان العلاقات الاجتماعية الجديدة لمحاولة اجراء صلح بين الخصوم فى القضايا البسيطة . فهذه الفكرة شيء مختلف عن القضاء الشعبى . وهى مجرد اعادة لدور العمدة فى صورة حديثة . بينما أن المقصود أن يشترك قضاة الشعب الذين ينتخبهم المواطنون مع القضاء المتخصصين فى اصدار أحكام ملزمة .

ومع ذلك فانا يجب أن نلاحظ ان القانون الاشتراكى ليس منقطع الصلة تماما بالقانون البورجوازى . فاذا كان من الجائز القول بأن ثمة قانون اشتراكى متميز عن القانون البورجوازى ، الا أن ذلك لايعنى الا يستعير القانون الاشتراكى مايحتاج اليه من الصيغ الفنية التى استقرت فى الفكر القانونى البورجوازى . وهو مانلمسه فى القوانين السوفيتية التى صدرت منذ عام ١٩٥٨ ، وفى القوانين الاساسية ليوغوسلافيا ودول الديموقراطيات الشعبية التى صدرت فى السنوات الاخيرة .

كما انه فى مرحلة التحول الاشتراكى ، سيظل القانون ، منتميا الى القانون البورجوازى فى بعض عناصره وان كان سيستمر فى تطوره وفق تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فالقانون البورجوازى لا يمكن أن يلغى الا فى الحدود التى يتم فيها تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، مثلما تم بالنسبة لتأميم أهم وسائل الانتاج . كذلك فان بعض القواعد القانونية مثل تلك التى تعاقب على القتل أو السرقة أو الاغتصاب يمكن أن تكون واحدة فى القانونين .

وهذه المهمة العاجلة سواء فى تطوير القانون المدنى أو فى تطوير قانون العقوبات ، قد تدعو الى البدء فى اعداد قانون اقتصادى يكمل القانون المدنى التقليدى وفى اعداد قانون للجرائم الاقتصادية يكمل قانون العقوبات التقليدى . ثم ينفسح بعد ذلك المجال فى تؤدة الى ادماج هذه الاحكام الجديدة ضمن مجموعات كاملة للقانون المدنى أو قانون العقوبات .

ان هذا الاسلوب فى التشريع قد يجنبنا مخاطر ان تأتى التعديلات المقترحة قاصرة عن تحقيق مرامى السياسة الاجتماعية والاقتصادية .

كذلك فان هذه المهمة تقتضى أن تطرح أسس التعديلات المقترحة للمناقشة العامة قبل أن تبدأ صياغتها الفنية . فهذه المناقشات هى التى تمكن لديموقراطية التشريع وهى التى تجعله استجابة لمتطلبات المجتمع الجديد . اما سياسة الحجرات المغلقة التى تجرى فيها عملية التشريع ، فانها قد تعكس آراء فنية جليلة ولكنها لا تعكس التجاوب المطلوب بين المشرع وبين المطالبين بالخضوع للتشريع .

الشرعية الاشتراكية والشرعية البورجوازية

تبينا أن القانون الاشتراكي متميز عن القانون البورجوازي . وسيادة هذا القانون ، أي الالتزام بالخضوع لسلطانه ، يعبر عنها بالشرعية .

فماذا تعني هذه الشرعية ؟ وهل يختلف مدلولها في المجتمع الاشتراكي عنه في المجتمع البورجوازي؟

لقد نشأ هذا المبدأ في أحضان البورجوازية والفردية . ولهذا فقد انكرته الدعايات السياسية الموجهة ضد الدول الاشتراكية على انظمة هذه الدول . ومع ذلك فان هذا المبدأ يعتبر من المبادىء الاساسية في تنظيم المجتمع الاشتراكي . وهو وان اتخذ طابعا خاصا به ، الا انه قد استعار بعض خواصه المعروفة في المجتمع البورجوازي .

فيجب الا نفهم الشرعية الاشتراكية على أنها مبدأ يغاير تماما الشرعية البورجوازية وكل ما هنالك أن مبدأ الشرعية وهو يعني في صورته العامة الخضوع للقانون ، انما يخدم في المجتمع البورجوازي مصالح الطبقات صاحبة المصلحة في هذا القانون وهي الطبقات ذات السيطرة الاقتصادية بينما انه في المجتمع الاشتراكي يخدم مصالح القوى العاملة ، ويخدم قضية التحول الاشتراكي . ومن هنا تبدو الصلة بين القانون والشرعية . فالشرعية هي الخضوع للقانون ، ولكن أي قانون . هذه هي نقطة الخلاف .

لقد كان الفكر التقليدي يعتبر الشرعية ضمانا للحريات العامة ضد الاستبداد . فقد أعلنت الثورة الفرنسية احلال سيادة القانون محل ارادة الملك . وطالما أنه طبقا لمبدأ سيادة الشعب ، يمثل القانون ارادة الشعب ، فان التزام الدولة للقانون يعتبر ضمانا للحرية . وطبقا لهذه النظرية اعتبر مبدأ سيادة القانون أو الشرعية وسيلة للحد من سلطة الدولة .

وقد استمر الفكر الغربي منكرا على الشرعية الاشتراكية قيمتها الحقيقية كضمان لحقوق المواطنين بحجة أن الشرعية الاشتراكية وسيلة لتقوية سلطة الدولة وليست وسيلة للحد منها . ومع أن سلطة الدولة — كما اسلفنا — انما تقوى في مرحلة البناء الاشتراكي ولكنها تفسح المجال للمجالس الشعبية التي تنقل اليها سلطتها تدريجيا ، فان دراسة الشرعية الاشتراكية بنفس المفهوم الغربي ينطوي على خطأ شديد ، لان الشرعية البورجوازية تحمي مجتمعا طبقيا ينطوي على استغلال طبقة لاخرى وتمثل فيه الدولة مصالح الطبقة المستغلة . ولذلك كانت الشرعية البورجوازية دائما سندا لاستمرار سلطة اصحاب المصالح المسيطرة على الحكم . فمادام القانون يمثل مصالحها ، فان أي خروج على هذا القانون بغية تحرير الشعب العامل يعد في نظرها انتهاكا للشرعية البورجوازية . أما الشرعية الاشتراكية فهي تحمي مجتمعا لا يوجد فيه تناقض بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين .

وحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقا لقواعد قانونية واضحة . وهذه القواعد القانونية هي التي تحدد النظرة الى الحق والخطأ والصواب ، فتحديد ما يعتبر حقا أو ما يعتبر خطأ أو صوابا ، لا يمكن ان يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق مايراه كل جهاز منها . ومن هذا يتبين انه لايمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية .

الشرعية الثورية

ومع ذلك فاننا يجب أن نلاحظ أن التزام الدولة بمبدأ الشرعية بدقة يقتضي نظاما سياسيا واجتماعيا اكتسب نوعا معينا من الاستقرار .

أما الثورة فان لها شرعيتها التي يمكن تسميتها بالشرعية الثورية . ومعنى هذا أن للثورة قوانينها الخاصة بها . فمبدأ الشرعية الذي يعني في صورته العادية أن الدولة لاتستطيع ان تخرق أحكام الدستور القائم أو المبادىء الدستورية العامة السائدة بأن تصدر قوانين تتنافى معها — هذا المبدأ بهذا التصور لا يمكن أن يكون سائغا في مرحلة الثورة . والا لكان معنى ذلك أنه لم يكن في مقدور دولة الثورة التي قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تخلع الملك أو أن تلغي دستور ١٩٢٣ أو أن تحل الاحزاب أو تحد من الملكيات الاقطاعية أو ان تقوم بتأميم الشركات أو أن تقوم بتصفية للاقطاع والراسمالية . فمن البديهي ان الثورة ذاتها هي تحطيم للقانون القائم وأنها تستمد شرعيتها من تأييد الجماهير لها . فالشعب متى افتقد مثله الاعلى في العدل ولم تعد تسعفه أحكام القانون الرسمية المطبقة فانه يبدأ الثورة بقصد تغيير هذا النظام القانوني الذي لايعبر عن مصالحه وآماله . فالثورة ارادة شعبية صريحة لاجراء التغيير المطلوب في النظام السياسي والاجتماعي القائم .

وبانتقال السلطة الى قيادة الثورة تصبح هذه القيادة صاحبة الحق في تقرير القوانين ، أي يصبح من حقها — وقد تركزت فيها سلطة الدولة — أن تتخذ

الاجراءات التى تحقق اهدافها فى صورة قوانين تصدرها . ويصبح احترام هذه القوانين والتزامها بكل دقة واجب كل فرد ، بعد ان تغدو تعبيرا عن حاجات اصحاب المصالح الحقيقية الذين قامت الثورة من اجلهم . وتكون من مهام القانون فى هذه المرحلة أن يعمل على تحطيم مقاومة الطبقات المعادية التى كانت متحكمة فى مصير الشعب .

وقد كان للثورة الاجتماعية التى بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية شرعيتها . فكل التدابير والاجراءات التى اتخذتها دولة الثوره لم تكن مجرد تدابير مادية بل كانت تدابير تتخذ شكل اعلان دستورى او قوانين تلتزم بها الدولة ، حتى يدعو تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، الى تعديلها وفق اهداف هذه الثورة .

فالحل السلمى للصراع الطبقى الذى رآه الميثاق أنما يتحقق من خلال القانون . وهذا القانون قد يحد فى بعض الظروف من الحقوق التى يجب ان تكون مكفولة للجميع . فاذا قرر القانون كاجراء مؤقت عزل بعض المنتمين الى الطبقات المعادية لتطور المجتمع ، فانما يقيم بذلك سياجا للدفاع عن مصالح الطبقات صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى .

ولو تأملنا الموقف فى الدول البورجوازية لوجدنا أن ما تصدره من قوانين الاحكام العرفية والطوارىء يبيح لها اتخاذ اجراءات لتأمين سلامتها . بل انه حتى فى الظروف العادية ، نجد ان بعض الدول البورجوازية تشرع من القوانين ما ينطوى على اعتداء على حقوق الافراد التى قررتها دساتيرها . فقانون سميث الامريكى الذى يناهض ما يسميه بالنشاط الهدام وقانون النشاط المعادى وقانون الامن الداخلى ، امثلة لقوانين صدرت فى أمريكا وتتضمن قيودا شديدة على حرية الفكر بل وعلى حق العمل . فهى تحرم بعض المواطنين من حق العمل لمجرد انتمائهم فى وقت من الاوقات الى جماعة تدين بمذهب اجتماعى لاترضى منه هذه الدولة . كل ذلك مع ملاحظة الفارق بين نظام بورجوازى يقوم على علاقات اجتماعية واقتصادية مستقرة ، وبين نظام اشتراكى يرمى الى تغيير هذه العلاقات وأقامة علاقات جديدة .

أما حيث تستقر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فلن يكون هناك أى تناقض بين مصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية السائدة وبين القانون . ومن ثم تتنحى الشرعية الثورية — وقد قامت بدورها — لتفسح مجالا للشرعية الاشتراكية . فاعلان الميثاق وصدور الدستور يعد ايذانا بوجوب التزام الشرعية الاشتراكية ، التى تحميها القاعدة الشعبية العريضة التى يمثل القانون ارادتها .

سيادة القانون وحقوق الانسان

لو حللنا مبدا سيادة القانون كما بدا فى الفكر الغربى لتبين لنا أن من اهم عناصره أن هناك حقوقا شخصية للانسان سابقة على نشوء الدولة ، وأن على الدولة والقانون أن يكفلا له التمتع بهذه الحقوق .

ويعنى هذا ان القانون يجب أن يكون متلائما مع هذه الحقوق حافظا لها .

وهذه الفكرة تختلط بفكرة القانون الطبيعى التى ترى ان القانون ينشأ تلقائيا بنشأة الجماعة وانه يستمد وجوده من الضمير الجماعى ، وأن القانون الطبيعى سابق اذن فى وجوده على نشوء الدولة ، وهو قانون ابدى لا يتغير . وهذه الفكره وان كانت قد لعبت دورا هاما فى مواجهة السلطات الاستبدادية قبل القرن الثامن عشر ، وكانت مقدمة فلسفية للمذهب الفردى الذى يتخذ الفرد محورا للنظام الاجتماعى وغاية له . لم تتعد مجرد **تسجيل شكلى لحقوق لا تملك ممارستها الا الطبقة القادرة ماديا** . وهو ما عبر عنه الميثاق فى اشارته الى حق التصويت على انه قد فقد قيمته حين فقد اتصاله بالحق فى لقمة العيش .

فمن غير المفهوم مثلا أن يكون هناك قانون طبيعى يحمى حقوق الرجال ولا يحمى حقوق النساء ، كما هو الامر فى دولة تعتنق فكرة القانون الطبيعى ولكنها لازالت تحرم النساء من حق الانتخاب مثل سويسرا ، او أن يكون هناك قانون طبيعى يحمى حقوق البيض ولا يحمى حقوق الملونين كما يجرى فى جنوب أفريقيا وكما يجرى فى الولايات المتحدة الامريكية رغم صدور قانون الحقوق الدنية الذى لايزال يلقى مقاومة فريق من بيض الجنوب .

ومع ذلك — ومن غير حاجة الى الاستعانة بفكرة القانون الطبيعى — فان الدولة يجب ان تخضع على نحو ما للقانون ، وأن تضرب لرعاياها المثل على احترامه حتى تضمن احترامهم له .

وفضلا عن ذلك فان عدم خضوع الدولة باعتبارها مشرعة لهذا القانون الطبيعى ، لايعنى انه ليست هناك مبادىء سياسية وخلقية تحكمها . ولايعنى انها لاتخضع لسيطرة الراى العام . فهى وأن لم تكن قانونا ملزمة باحترام حقوق معينة للافراد ، فانها

سياسيا قد تكون مجبرة على ذلك . فالدولة ليست الا اداة لقوى اجتماعية وسياسية معينة . ولايمكن فصل الدولة عن هذه القوى الاجتماعية والسياسية والا أصبحت الدولة تمثل فراغا لا تقوى معه على الحركة . فالدولة وهى تحكم المجتمع ، تجد نفسها محكومة بالقوى الاجتماعية القائدة . فالدولة سياسيا ملزمة بأن تخدم هذه القوى الاجتماعية والسياسية التى تسندها . ومادامت هذه القوى ترى حماية حقوق معينة للافراد فان على الدولة أن تؤكد هذه الحماية .

فاذا كانت مدرسة القانون الطبيعى تذهب الى اعتبار حق الملكية الفردية حقا مقدسا ، فان هذا المذهب قد يعنى أنه ليس من حق الدولة التى تساندها قوى الشعب أن تحدد هذه الملكية أو أن تحرم الملكية الفردية لادوات الانتاج — بينما أن حق الملكية يجب الا يكون قيدا على الدولة حينما ترى القوى الاجتماعية والسياسية التى تساندها انكار هذه القيمة المطلقة للملكية . ولكن الحدود التى ترسمها هذه القوى الاجتماعية والسياسية للدولة فى تنظيمها للملكية تصبح حدودا قانونية تلتزم الدولة باحترامها طبقا لمبدأ الشرعية .

ومن ذلك يتبين أن الشرعية الاشتراكية لاتنكر قيام حقوق للافراد يتعين على الدولة احترامها . ولكن هذه الحقوق تتخذ خصائص جديدة متميزة . فالحقوق الفردية التقليدية أصبحت فى طريق التحول الى حقوق اجتماعية . فالتشريع فى فترة التحول الاشتراكى وقبل أن يتم تطور العلاقات الاجتماعية حينما يحمى العامل ضد رب العمل ، بتحريمه الفصل التعسفى مثلا ، أو حين يحمى المستأجر ضد المالك بتخفيضه الايجارات أو تقييده لحقوق المالك — قد يخلق بذلك عدم مساواة لايرضى عنها الفكر البورجوازى التقليدى الذى يفترض فى عقد العمل أو الايجار سلطانا لتلاقى «ارادتين متساويتين» ولكن مثل هذا التشريع فى حقيقته يرمى الى خلق مساواة اقتصادية . فخرق المساواة هنا انما هو خرق شكلى يرمى الى تحقيق مساواة حقيقية .

ثم أن الحقوق التى تكفلها الشرعية الاشتراكية ليست حقوقا خالية من القيمة الواقعية . بل هى حقوق تتمتع بحماية اقتصادية الى جانب الحماية السياسية . فالى جانب الحريات التقليدية ، فانها تكفل للمواطنين حق العمل والحق فى الراحة والحق فى التأمين الاجتماعى والصحى وحق التعليم . وهى لاتفرق بين الرجال والنساء .

بل أن الشرعية الاشتراكية — وهذا هو الفارق الهام بينها وبين الشرعية البورجوازية بالنسبة للحقوق الفردية — لا تكتفى بمجرد تقرير هذه الحقوق بل انها تبين السبيل الى ممارستها .

فدستورنا المؤقت الصادر عام ١٩٦٤ لايكتفى بتقرير حق المواطنين فى التعليم ، بل ينص على أن الدولة تكفل انشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات وهو لا يكتفى بتقرير حقهم فى الرعاية الصحية بل ينص على مسئولية الدولة عن انشاء مختلف أنواع المستشفيات .

ومثل هذه النظرة تجدها فى معالجة حرية الصحافة مثلا . فان هذه الحرية تصبح مجرد سراب خداع اذا لم تهيىء الدولة وسيلة ممارستها . ومن هنا كان قانون تنظيم الصحافة الذى ملك الصحافة للشعب هو الوسيلة العملية لممارسة هذه الحرية التى كانت قاصرة على الافراد الذين يملكون الوسائل المادية لاصدار الصحف .

كذلك فانه ليس بكاف أن يكفل الدستور حق الدفاع للمتقاضين ما لم يهيىء لهم السبيل الى الانتفاع به . والا أصبح حق الدفاع مجرد تسجيل شكلى لحق لايملك ممارسته فعلا الا من يقدر ماليا على أن يوكل محاميا عنه . ومن هنا كانت دعوتنا الى انشاء هيئة للمساعدات القضائية لتقديم العون القضائى .

ومن الخطأ أن يظن أن الاشتراكية تلتهم دور الفرد . فالاشتراكية لاتنكر المصالح الفردية . وكل ما هنالك انها توافق بينها وبين مصلحة المجتمع . **فالانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر . وحرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه فى المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى أسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكرة وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين» . «ولابد أن يستقر فى ادراكنا ان القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها» «فى الميثاق»**

وصيانة حرية الفرد تقتضى الا يحاسب الا بناء على ما يقضى به القانون ، والا يحاسب عن أفعال وقعت منه قبل أن يصدر القانون الذى يحرمها . كما تقتضى الا يؤخذ بجريرة غيره لمجرد صلة به . وهى ضمانات كفلها دستور مارس ١٩٦٤ تعزيزا للشرعية .

الشرعية والتدرج التشريعى

أما العنصر الثانى فى الشرعية فهو التدرج

التشريعى ، الذى لا يعدو أن يكون انعكاسا للتدرج فى السلطات السياسية والاجتماعية . فالشرعية من هذه الزاوية هى مطابقة تصرفات اى سلطة لتصرفات السلطة التى تعلوها فى التدرج . ففى اعلى الهرم نجد الميثاق الذى يبين مبادىء المجتمع ويرسم برنامج تحقيقها ثم الدستور الذى يسجل نظام الحكم ويبين العلاقة بين أجهزته ثم القانون الذى يصدره جهاز التشريع الممثل للشعب ، تليه بعد ذلك قرارات الحكومة متدرجة هى الأخرى . وهذا التدرج التشريعى يكفل وحدة النظام القانونى وتجانسه .

ويعنى هذا العنصر من عناصر الشرعية أيضا ، أن التصرفات المادية يجب أن تكون متفقة مع أحكام القانون سواء اكانت هذه التصرفات تصرفات الدولة أم تصرفات الافراد . وهو يعنى أيضا أن أحكام القضاء وقراراته يجب أن تصدر وفق القانون .

فالقانون يمثل ارادة الشعب واحترام القانون يعد بذلك امتدادا للمبدأ الديموقراطى فى التنظيم السياسى والاجتماعى . وهو ما عبر عنه الميثاق بقوله أن سيادة القانون هى الضمان الاخير للديموقراطية. ذلك ان الاجهزة الديموقراطية التى تعبر عن ارادة قوى الشعب العاملة هى التى تملك سلطة التشريع . واحترام مبدأ الشرعية يكفل بذلك نفاذ كلمة الشعب الممثلة فى القانون . وهو يحد من السلطات البيروقراطية التى ترى فى الخروج على القانون نفاذا لكلمتها . فما دام القانون هو ارادة الشعب الممثلة فى مجلس الامة المنتخب ، بينما ان الاجهزة الادارية والقضائية ليست منتخبة من الشعب ، فان تصرفات هذه الاجهزة لايمكن أن تعلو على ارادة الشعب التى يعبر عنها القانون بل يجب أن تكون خاضعة لها .

ومن هذا يتبين ان مبدأ الشرعية يصبح عاصما من الحكم البوليسى ومن الانحراف فى استعمال السلطة ، ويعد ضمانا لحقوق المواطنين . فمادام المواطنون أنفسهم ، عن طريق ممثليهم ، هم الذين يحددون حقوقهم ، فان على الجهاز الادارى والقضائى أن يحترم هذه الحقوق وفقا لمبدأ الشرعية.

ويحمى هذا المبدأ حقوق المواطن من زاوية أخرى ، اذ لما كانت القاعدة القانونية بطبيعتها تتسم بالعموم والتجريد ، فان خضوع السلطات الادارية للقانون يعد ضمانا لعدم التفرقة بين المواطنين فى تطبيق القاعدة القانونية العامة المجردة ويكفل المساواة بينهم فى الخضوع لها .

كما أن هذا المبدأ يعد أيضا وسيلة للاستقرار الاجتماعى . فما دام الحكم قد أصبح للقانون الذى يتضمن قواعد عامة مجردة ، فان المواطنين سيعرفون سلفا مراكزهم القانونية وحقوقهم وواجباتهم ويمكنهم أن يلتزموا ذلك فى تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية . وبغير قانون ينشر على الناس سلفا يصبح المواطنون فى قلق لايمكنهم معه أن يسهموا بابداعهم الخلاق .

فسمو القانون باعتباره الممثل لارادة الشعب يقتضى أن يحدد بوضوح الحقوق التى ينظمها والواجبات التى يفرضها . فدقة القاعدة القانونية ووضوحها وسهولة الرجوع اليها هو الذى يميز القانون فى مجتمع لم يعد فيه هذا القانون اداة لقمع قوى الشعب العاملة بل أصبح أداة لتحقيق آمالها .

ويترتب على هذه النظرة أنه لايجوز أن يكتفى القانون بتسجيل المبادىء العامة تاركا تطبيقها للسلطة الادارية أو القضائية . فان هذا هو أكبر خطر يمكن ان يهدد الشرعية الاشتراكية . وغير صحيح ما ذهب اليه بعض من كتبوا عن تطوير التشريع المصرى ، من أن أسلوب التشريع الاشتراكى يكتفى بالمبادىء العامة المختصرة ، وان هذا هو ما أتبعه الاتحاد السوفيتى فى تشريعاته . فالذى دعا الاتحاد السوفيتى الى أن يصدر عام ١٩٥٨ مجموعة المبادىء الاساسية للعقوبات او الاجراءات ، ان الدولة السوفيتية دولة أتحادية مكونة من جمهوريات مختلفة . فهذه المبادىء العامة تعتبر بمثابة قانون عام لهذه الجمهوريات . ولكل جمهورية بعد ذلك أن تصدر تشريعات مفصلة لاتخرج على هذه المبادىء العامة . وفعلا صدر قانون العقوبات لجمهورية روسيا السوفيتية بعد ذلك عام ١٩٦٠ حاويا ٢٦٩ مادة ، كما صدر قانون الاجراءات فى نفس السنة حاويا ٣٧٠ مادة . ومثل ذلك نجده فى قانون العقوبات المجرى الجديد الذى صدر عام ١٩٦١ والذى يتضمن ٣٣٩ مادة ، وفى قانونها المدنى ويتضمن ٦٨٥ مادة .

بل ان المتتبع للمناقشات التى دارت أخيرا فى بولندا الاشتراكية حول تعديل الدستور يلمس أتجاها الى تنظيم حقوق المواطنين فى الدستور . حتى لقد ذهب البعض الى حد اقتراح تحديد أقصى مدة الحبس الاحتياطى فى الدستور . وهو اتجاه اتبعه دستور يوغوسلافيا الجديد .

وأن كنا لانذهب فى الرأى الى هذا المدى ، الا أن الالمام بالمناقشات التى تدور فى الدول الاشتراكية حول مبدأ الشرعية ، يمكن ان تكون تبصيرا لبعض من رفعوا شعار اشتراكية القانون بغير فهم عميق .

بل ان مفهوم الشرعية لم يعد مجرد التزام النص التشريعى . بل أنه يعنى ايضا الخضوع لمجموعة المبادىء التى استقرت فى ضمير شعوب العالم خلال أجيال من الكفاح فى سبيل حرية الانسان الحقيقية . اما النص التشريعى فقد تفرضه دولة تسيطر عليها مصالح الاقلية المستغلة

تفرضه على شعبها العامل أو تفرضه على الشعوب التى تستعمرها . فباسم الخضوع لسيادة القانون يحرم الملونون من حقوقهم فى جنوب أفريقيا . أليست التفرقة العنصرية مقررة فى نصوص قانونية فاذا أعترض عليها الاحرار أعتبروا خارجين على حكم القانون . فمثل هذه القوانين التى تفرضها الطبقة المستغلة أو السلطة الممثلة للاستعمار ، ليس لها من صفات القانون الا شكله الخارجى ولكن مضمونها لايعبر عن فكرة العدل والحق . وهذا المفهوم لمبدأ الشرعية هو الذى يمنحه قوة جديدة ومضمونا ديموقراطيا .

ضمانات الشرعية

يجعل الميثاق سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . وينص على ان وسيلة الديموقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية أو المحلية . فأول واجبات السلطة الشعبية الممثلة فى المجالس المنتخبة ان تراقب شرعية تصرفات السلطات الادارية والتنفيذية ومدى التزامها للقانون .

بل ان قانون المجالس الشعبية الذى تم اعداده وطرحه للمناقشة العامة يجعل هذه المجالس الشعبية بمثابة برلمانات صغيرة على المستوى المحلى . فكما أن هناك مجلس شعبى اعلى على مستوى الجمهورية هو مجلس الأمة ، ستكون هناك مجالس شعبية على المستوى المحلى لتمارس فى حدود أقليمها سلطة الرقابة على الاجهزة التنفيذية والادارية وسلطة الاشراف على جميع مراكز الانتاج . كذلك فان تنظيمات الاتحاد الاشتراكى يمكن أن تمارس الرقابة الشعبية على التزام الشرعية الاشتراكية . فالاتحاد الاشتراكى هو الممثل لتحالف قوى الشعب العامل وهو السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة، ومن اهدافه ان يعمل على حماية الضمانات التى قررها الميثاق وان يقاوم الانحراف . فعليه اذن ان يقاوم الانحراف عن التزام الشرعية الاشتراكية .

على ان الرقابة السياسية التى يملكها مجلس الامة أو الرقابة الشعبية التى تملكها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي لاتغنى عن رقابة قضائية على تصرفات جهاز الدولة الادارى والاقتصادى . فبعد ان اتسعت وظيفة الدولة الاقتصادية وأصبح تنظيم الاقتصاد يتم وفقا لخطط مرسومة — فانه من الخطورة أن يقع اى انحراف فى التزام القانون ، مما قد يؤدى الى اعاقة تنفيذ الخطة الاقتصادية والى خلق بيروقراطية ضارة مستعلية منعزلة عن مصالح الجماهير . والقضاء اليوم يجب أن يقف حارسا للقيم الاشتراكية ، ومن بينها التزام مبدأ الشرعية . وهو يمارس رقابته بناء على طلب المواطنين سواء بالغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون او بالحكم بالتعويض لمن ناله ضرر من تصرفات الادارة . وهو يباشر رقابته ايضا بناء على طلب النيابة الادارية التى تعمل هى الاخرى على حراسة مبدأ الشرعية مستعينة بجهاز الرقابة الادارية .

والتمكين لهذه الرقابة القضائية يقتضى تدعيم استقلال القضاة والمحامين ، كما أنه يقتضى تحقيق التجانس بينها وبين الديموقراطية الشعبية ، وذلك بخلق قضاء شعبى يشترك فى ادارة شئون العدالة .

بل ان رقابة القضاء قد اتسعت فى احدى الدول الاشتراكية — وهى يوغوسلافيا — لتصبح ايضا رقابة على دستورية القوانين وليست مجرد رقابة على شرعية تصرفات الادارة . فقد انشأ دستور يوغوسلافيا الجديد الصادر عام ١٩٦٣ محكمة دستورية عليا تنظر فى مطابقة القوانين لدستور يوغوسلافيا . ويكون لها ان تقرر أن قانونا ما لا يطابق الدستور وعندئذ يتعين على البرلمان ان يطابق هذا القانون للدستور فى بحر مدة لا تتجاوز ستة اشهر تالية لحكم المحكمة والا بطل العمل به . كما أن هذه المحكمة تختص بمتابعة المسائل ذات الاهمية بالنسبة الى مبدأ الدستورية والشرعية ، وتتقدم الى البرلمان الاراء والمقترحات لوضع القوانين وغيرها من الاجراءات الضرورية لحماية الدستورية والشرعية ولصيانة حقوق وحريات المواطنين والمنظمات . وقد كفل الدستور اليوغوسلافى عدم انعزال هذه المحكمة عن القاعدة الشعبية ، وفى نفس الوقت فانه قد كفل لها استقلالها . فأعضاء المحكمة يختارون بالانتخاب لمدة ثمانى سنوات على ان يجدد نصف الاعضاء كل أربع سنوات وهو ما يكفل أتصال هذه المحكمة بالقاعدة الشعبية . كما أن الدستور قد حصنهم ضد العزل ، فلا يجوز عزل رئيس المحكمة او أحد أعضائها قبل نهاية المدة المقررة الا اذا حكم عليه بالحبس لجريمة أو فقد أهلية التصرف او أصبح عاجزا عن ممارسة وظيفته بينما انه يجوز عزل قضاة المحاكم الاخرى بقرار من البرلمان الذى انتخبهم .

ان البلاد الاشتراكية الاخرى تنكر تجربة الرقابة القضائية على التزام أحكام الدستور . وترى ان السلطة الشعبية هى اعلى سلطة فى الدولة وهى التى تملك هذه الرقابة . ولكنها لاتجيز لقاضى ان يتصدى للحكم على قانون أصدره ممثلو الشعب، وأن ينفرد بتقدير مخالفته للدستور . فان ذلك يعنى اخضاع ارادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فهذه الرقابة تتنافى فى نظرهم مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة واحدة لا تتجزأ وهى مركزة فى الشعب الذى تمثله الهيئة الشعبية المنتخبة .



أسئلة
وإجابات
حول ..

الجمعية العمومية لشركات القطاع العام

د. وليم سليمان

ان تبسيط المفاهيم العلمية بحيث تختفي أبعادها يعتبر خطرا تتعرض له الافكار الاشتراكية اثناء التطبيق. فمثلا ، هل يعتبر المجتمع أنه قد اتم التحول من الراسمالية الى الاشتراكية بمجرد قيام السلطة السياسية فيه بتأميم معظم وسائل الانتاج ونقلها الى الملكية العامة ؟ .. مثل هذا التفكير وهم لا يدرك ان الاشتراكية لا تكتمل بمجرد نشوء القطاع العام ولكن يبدا السير نحوها باقامته وتدعيمه .

فالاستغلال الذى تهدف الاشتراكية الى الغائه بالثورة على النظام الراسمالى ، قد توجد — اثناء ادارة وسائل الانتاج بعد تأميمها — بعض الظروف التى تسمح بظهور صور جديدة منه . ونبه **الميثاق** الى ذلك حين قال « **والقيادات الجديدة لابد أن تعى دورها الاجتماعى . وان أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها** » . واشار الى ذلك

المناضل جمال عبد الناصر في خطابه عند افتتاح مجلس الامة فقال : « **انه ينبغي لنا مهما كان الثمن الا نسمح بظهور طبقة جديدة تظن ان الامتيازات ارث لها بعد الطبقة القديمة . وعلينا ان نقاوم مثل هذا الانحراف ونقومه ونثور عليه اذا اقتضى الامر ونجرده من اى سلاح يكون قد حصل عليه . فان هذا السلاح سوف يتجه لحظة تواتيه الفرصة الى طعن تحالف قوى الشعب العاملة .. قيادة العمل الوطني الشرعية وطليعته في الحق والواجب** » وقد واصل على صبرى رئيس الوزراء في حديثه عن التطبيق الاشتراكي في مصر امام مجلس الامة تشخيص هذه الاخطار حين قال « **ان البيروقراطية بالمفهوم العلمى ... تعنى ذلك الانحراف الذى قد يصيب القيادات التى توجه سير العمل في القطاع العام بحيث تغفل الحقيقة الاساسية التى تستمد منها سلطاتها بل وكيانها ـ وهي : ان القطاع العام ليس الا الاداة الشعبية التى تتحقق للجماهير عن طريقها سيطرتها على وسائل الانتاج ... اما انحراف القيادات التى تتصور انها طبقة جديدة ، وما يؤدى اليه هذا الانحراف من تعاليها على الجماهير التى حملتها امانة القطاع العام ومسئولياته وتجاهلها لواجباتها الاساسية في خدمة الشعب فذلك يعنى انها تفصل نفسها عن تحالف قوى الشعب العاملة ،وتضع نفسها موضع طبقة مستغلة لا فرق في الواقع بينها وبين الاقطاع وراس المال المستغل** » .

واذن فقيام القطاع العام يلقى على القوى الاشتراكية عبئا مضاعفا يتمثل في حفظ الكفاية الانتاجية للمنشآت المؤممة ودعمها ثم منع قيام الطبقة الجديدة .

كيف يتحقق ذلك ؟

بربط اموال الشعب بمالكها ، ربطا دائما **متينا** ، بحيث يمارس الشعب ـ كمالك لوسائل الانتاج ومسيطر عليها بسلطاته عن طريق اجهزة تمثله تمثيلا صحيحا

ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة ان قوانين التأميم التى صدرت في يوليو ١٩٦١ جاءت **بعد** ان كان المشرع الاشتراكى قد اعطى العاملين بالشركات حق المشاركة في ادارة مراكز الانتاج (١) . ان المشرع بذلك يدرك ان التأميم بدون ممارسة آثاره ونتائجه الطبيعية يكون مجرد نقل لوسائل الانتاج من مالك الى آخر . وان اختلفت طبيعة المالكين . وكلما سار التطبيق الاشتراكى طريقه في بلادنا ، تزداد صلة الشعب ـ خصوصا العاملين المنتجين في وسائل الانتاج ـ باموالهوتتأكد سيطرته عليها . ولهذا كان المشرع يتدخل ليزيد من قوة ممثلى العاملين في ادارة وسائل الانتاج (٢) . وهذه علامة صحية تكشف عن سلامة المسار الذى تتخذه الاشتراكية في بلادنا .

على ان طريقة تشغيل وسائل الانتاج بعد سيطرة الشعب عليها تتضمن جملة عمليات مترابطة .

فهناك **اولا** وضع الخطة العامة التى من اجل تحقيق اهدافها تعمل وسائل الانتاج . ثم هناك **ثانيا** ادارة هذه الوسائل . وتأتى **بعد ذلك** اجهزة الرقابة التى تتبع نشاط المديرين وتقيم عملهم .

وسيطرة الشعب يجب ان تمتد وتتسع لكى تشمل هذه المراحل جميعا وتكون في ممارستها لمهمتها ناجعة ومجدية .

ولابد ان يكون واضحا اثناء دراسة هذا النظام المتكامل ، ان الامر يتعلق ليس فقط بالمبادىء الاشتراكية العامة ، ولكنه متصل ايضا باستكشاف الطريق العملى لتطبيق السيطرة الشعبية على وسائل الانتاج وجعلها واقعا حيا وجزءا من النشاط اليومى لقوى الشعب العاملة

ومن هنا كان لابد من ان تشمل الدراسة القوانين والقرارات واللوائح والنظم التى اصدرتها السلطة السياسية في البلاد لتسيير وسائل الانتاج وتنظيم العمل فيها منذ ان بدا تكوين النواة الاولى للقطاع العام

ومهمة الباحث في هذا الميدان هى ان يحدد المسار الذى يمضى فيه التطبيق الاشتراكى في هذه الناحية ، والى اى حد نجح في تأكيد سيطرة الشعب ومنع ظهور الطبقة الجديدة . ثم يوضح الخطوات المقبلة التى ينبغى اتخاذها لدعم السيطرة الشعبية وتمكينها من القيام بدورها بطريقة جدية وفعالة

ونحن ندرس هنا النظام الذى وضعه المشرع الاشتراكى في بلادنا لتحقيق الرقابة على وسائل

(١) القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الخاص بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات .
(٢) القانون ١٤١ لسنة ١٩٦٣ الذى رفع عدد ممثلى العاملين في مجالس الادارة من اثنين الى اربعة .

الانتاج . ما هي الاجهزة التى تقوم بذلك ، وكيف تمارس عملها ، والى اى حد نجحت فى القيام بمهمتها باعتبارها تعبر فى المحل الاول عن ارادة الشعب الذى يسيطر على وسائل الانتاج ويضع اهداف عملها ويقوم بادارتها (٣) .

لقد اختار المشرع النظام القانوني للشركات المساهمة لتشغيل وسائل الانتاج المملوكة للشعب (٤) وطبقا لقانون الشركات (رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) (٥) يوجد بجوار **مجلس الادارة** فى الشركة المساهمة وهو الذى يتولى ادارتها ــ هيئة اخرى هى **الجمعية العمومية** التى تتكون من المساهمين فى الشركة المالكين لحصص راسمالها . ويفرض هذا القانون على مجلس الادارة ان يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها ــ ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر . وعلى المجلس ان يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها . ولكل مساهم اثناء الجمعية العمومية حق مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر . ويكون المجلس ملزما بالاجابة على اسئلة المساهمين . فاذا راى المساهم ان الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العمومية وقرارها فى هذا الصدد واجب التنفيذ . وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات فى محضر الجمعية العمومية (المواد ٤١ و ٤٨) .

فى هذا الاطار نظم قانون المؤسسات العامة (رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣) كيفية الرقابة على شركات القطاع العام . واذا كان مفهوما ان يكون لكل واحدة من هذه الشركات مجلس للادارة ــ فكيف يمكن ان تكون لها جمعية عمومية بالمفهوم التقليدى ــ اى باعتبار ان هذه الجمعية تضم مجموع مالكى الشركة حاملى اسهمها ؟ ان القطاع العام بكل شركاته مملوك للشعب .. فكيف يمكن لهذا المالك ان يمارس سلطاته ؟ وبتعبير آخر ــ كيف تتكون الجمعية العمومية لشركات القطاع العام طبقا للتنظيم الوضعى الحالى ؟

ان التغيير الذى حدث فى طبيعة «مالك» وسائل الانتاج يجعل الاجابة على هذا السؤال بالبساطة التى كانت عليها فى القانون السابق على يوليو ١٩٦١ . فعلى الرغم من ان قانون المؤسسات العامة جعل **مجلس ادارة كل مؤسسة عامة** برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عليها فى قانون الشركات ، وذلك بالنسبة للشركات التابعة للمؤسسة ــ على الرغم من هذا النص الواضح البسيط ، فاننا نجد قوانين اخرى تعطى بعضا من سلطات الجمعية العمومية لاجهزة اخرى غير مجلس ادارة المؤسسة ذاك مانتبينه بمناسبة تعيين اعضاء مجلس الادارة فى هذه الشركات . فهذا الاختصاص اصلا تمارسه الجمعية العمومية . وطبقا لاحد القوانين الاشتراكية (٦) يقوم **مجموع العاملين فى الشركة** بانتخاب اربعة من اعضاء مجلس الادارة . اى ان مجموع العاملين يكونون اثناء ممارسة هذا الاختصاص ــ جمعية عمومية للشركة التى يعملون فيها .

ومن ناحية اخرى ، نص قانون المؤسسات على ان القرارات التى يصدرها مجلس اداره كل شركة بخصوص اللوائح والبرامج والميزانيات والحساب الختامى لا تكون نافذة الا باعتماد مجلس ادارة المؤسسة . وفى نفس الوقت اخضع قرارات هذا المجلس الاخير لاعتماد الوزير المختص (٧) . اى ان الوزير هنا يمارس سلطات الجمعية العمومية للشركات المملوكة للمؤسسات العامة التابعة لوزارته .

ومن ناحية ثالثة ــ فان هناك المبدا الاشتراكى الاساسى الذى اكده المناضل جمال عبد الناصر اكثر من مرة . ومقتضاه ان **المجلس الذى يمثل الشعب فى مجموعه ــ مجلس الامة ــ** هو الجمعية العمومية للشركات التى يملكها الشعب . ولذلك طالب بأن تعرض ميزانيات شركات القطاع العام على هذا المجلس ، ودعاه لان يقوم بنفسه باستقصاء الحقائق عن هذه الشركات .

واذن ــ فالنتيجة التى نخلص اليها من كل ما

(٣) عرضنا من قبل لكيفية مساهمة الشعب فى وضع خطة التنمية ، وادارة وسائل الانتاج . انظر مقال مسيرة يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، الطليعة ، العدد السابع ص ٥٢

(٤) نص القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ (أحد قوانين يوليو الاشتراكية) على ضرورة ان تتخذ كل من الشركات والمنشات المبينة فى الجدول المرافق له شكل شركة مساهمة عربية .

(٥) وليس معنى ذلك ان هذا الاختيار نهائى ، أو ان النظام القانونى المطبق فى يوليو ١٩٦١ على هذا النوع من الشركات هو اصلح الطرق لادارة شركات القطاع العام . بل ان اختلاف الملكية العامة لوسائل الانتاج عن الملكية الفردية لابد وان يستتبع نشوء اسلوب اكثر ملاءمة وأوفق بمقتضيات النظام الاشتراكى عن التنظيم الراسمالى للشركات المساهمة . ولكننا هنا نعرض النظام الوضعى المطبق حاليا ــ ومن خلال ما اسفر عنه تطبيقه نتبين ــ شيئا فشيئا ــ نواحى النقص وطرق التعديل .

(٦) القانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون ١٤١ لسنة ١٩٦٣

(٧) المواد ١١ و ١٤ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

سبق ، هى ان **الشعب يمارس سلطاته كمالك** لشركات القطاع العام عن طريق أجهزة تمثله وتكون فى مجموعها الجمعية العمومية لهذه الشركات .

وهذه الاجهزة هى :

- جماعة العاملين فى كل شركة
- مجلس ادارة المؤسسة العامة
- الوزير المختص
- مجلس الامة

المؤسسات العامة وسلطة الرقابة الشعبية

واذا كان قانون المؤسسات العامة كما سبق القول قد جعل لمجلس ادارة كل مؤسسة سلطات الجمعية العمومية للشركات التابعة لها — فان السؤال الذى يفرض نفسه هو ما اذا كان التنظيم الوضعى الموضوع حاليا للمؤسسات العامة يسمح لها بأن تمارس سلطاتها فى الرقابة كجهاز مرتبط بالشعب ، ممثل له — وليس فقط كسلطة ادارية. ان رئيس الوزراء فى اجتماعه مع رؤساء المؤسسات يقول عن المؤسسة انها ممثل صاحب راس المال وهو الشعب فى مجموعه .فكيف تمارس المؤسسة هذه السلطة ؟

الاجابة على هذا السؤال لابد ان تتعرض لناحيتين :

الاولى : رقابة المؤسسات على الشركات .

الثانية : رقابة السلطة المركزية — الحكومة — على المؤسسات العامة .

ولكى يكون واضحا امامنا النظام الحالى لرقابة المؤسسات على شركاتها نستعرض فى ايجاز التطور الذى مر فيه تشريع المؤسسات منذ سنة ١٩٥٧ ، ثم بعد صدور القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، الى ان صدر القانون الحالى سنة ١٩٦٣ .

لقد كان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى عند انشاء المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ يتم فى اطار النظام الفردى التقليدى . فطبقا لقانون هذه المؤسسة (٨) يكون لها ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى يكون لها نصيب فى راس مالها . ويحدد عدد ممثليها فى تلك المجالس بنسبة حصتها فى راس المال . وسلطاتهم داخل المجالس لا تزيد عن سلطات وحقوق سائر اعضاء المجلس. ولم يكن لرئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية من حق فى طلب اعادة النظر فى هذه القرارات الا اذا كانت حصة المؤسسة فى راس مال الشركة **تزيد** على ٢٥ ٪ . فاذا اعترض كان من الممكن **اهدار اعتراضه** اذا اعيدت الموافقة عليه من مجلس ادارة الشركة بأغلبية ثلثى الاصوات على الاقل (٩) .

والواضح من هذه الاحكام ان المؤسسة الاقتصادية تتحرك داخل الشركات التابعة لها فى حدود سلطاتها كمالك لبعض الاسهم ، وبقدر العدد الذى تملكه . وفيما عدا سلطة الاعتراض التى كان يمكن اهدارها باصرار ممثلى القطاع الخاص على رايهم — كان مجلس ادارة كل شركة هو السلطة صاحبة الكلمة الاخيرة فى ادارة الشركة. بل ان ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى الجمعية العمومية لكل شركة تتبعها **لم يكونوا يشتركون فى انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون راس المال الخاص** . وحتى بالنسبة لحق تعيين رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب او المدير العام لم تكن المؤسسة تتدخل فى ذلك الا اذا كانت تمتلك ٢٥ ٪ على الاقل من اسهم الشركة . وفى هذه الحالة الاخيرة كان حق المؤسسة ينحصر فى اختيار واحد من ثلاثة **يرشحهم مجلس ادارة الشركة (١٠)**

وبصدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١، تغيرت الاوضاع الاقتصادية تغيرا جذريا — واستتبع هذا بالضرورة تغييرا فى النظام القانونى الذى تخضع له وسائل الانتاج بعد ان خرجت عن الملكية الخاصة وانتقلت الى الملكية العامة للشعب . هذا التغيير مر اولا فى مرحلة انتقالية يسميها الميثاق « **الفترة الحرجة التى اعقبت عملية التحول الواسعة المدى** » . وكانت هذه المرحلة تتطلب الاشراف الدقيق على كل ما يجرى داخل الشركات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب . وقد نظمت القوانين الاشتراكية (١١) ذلك بتحديد الجهات الادارية التى وزع بينها الاشراف على تلك الشركات . واجازت للجهات المشرفة ان تعين

(٨) القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٧
(٩) جاءت هذه الاحكام نفسها فى القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .
(١٠) م ١٠ و ١٣ من القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ، م ١٢ و ١٣ من القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .
(١١) رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ .

مجلسا مؤقتا او عضوا منتدبا او مندوبا لسلطات مجلس الادارة لكل من الشركات المذكورة . بدلا من المجلس او العضو القديم .

ومن ناحية اخرى اخضعت القوانين الاشتراكية جميع قرارات الشركات المؤممة لتصديق الجهة الادارية المختصة .

هذا — ويلاحظ ان الجهات الادارية التي وزع فيما بينها الاشراف على الشركات المؤممة كانت ثلاثة — هي **رئيس مجلس ادارة** كل من المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر ومؤسسة النصر (١٢).

الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج

واذ نجحت « الجهود الموفقة الشجاعة التي بذلها مئات الالوف من ابناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة الحرجة التي اعقبت التحويل الواسعة المدى ، (وامكن بهــا) حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها » — تنتقل الى المرحلة الحالية من نظام المؤسسات العامة التي تقوم بالرقابة على شركات القطاع العام . وقد بدات هذه المرحلة في مايو ١٩٦٣ (١٣) **فما هي التغييرات التي جاء بها التنظيم الوضعي المطبق الان على الاوضاع السابقة عليه ؟**

ان التغيير الرئيسي الذي اتى به قانون المؤسسات العامة الجديد اساسه الملكية العامة لوسائل الانتاج وما يتفرع عنها من ضرورة مشاركة الشعب — وعلى الخصوص العاملين المنتجين — في ادارة هذه الوسائل . ان انتهاء الفترة الحرجة بنجاح ، اتاح للملكية العامة لوسائل الانتاج ان تنتج آثارها الاولى — فتظهر في الواقع بصورة عملية محددة .

فبعد ان كانت جميع قرارات مجالس ادارة الشركات المؤممة خاضعة — كما راينا — لتصديق الجهات الادارية المشرفة عليها ، جاءت المادة ١٤ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان قرارات مجلس ادارة الشركة تكون نافذة بمجرد صدورها — الا في المسائل الاتية التي تتطلب لنفاذ القرارات المتعلقة بها اعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة.

- اللــــوائح
- الميزانية التقديرية
- الميزانية العمومية والحساب الختامي
- برامج الانتاج واهدافه
- برامج التسويق والتصدير
- برامج الاستثمار والتمويل

ويضاف الى ذلك انواع اخرى من القرارات تطلبت التشريعات واللوائح اعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة .

وتقدم لائحة العاملين امثلة كثيرة من هذه القرارات

ففيما عدا هذه المسائل — نجد ان القانون اعطى مجلس ادارة الشركة اختصاصا نهائيا في كل ما يتعلق بأعمال الشركة . وليس من شك في ان هذه السلطة كسب لمبدا الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج ، اذ أن للعاملين المنتجين في كل شركة اربعة ممثلين داخل هذا المجلس يكونون — اذا استبعد رئيس المجلس — نصف اعضائه.

وثمة تغيير آخر اتى به قانون المؤسسات الجديد . فبعد ان كانت سلطة الرقابة على شركات القطاع العام مركزة — كما راينا — في يد **رئيس** مجلس ادارة المؤسسة اصبحت هذه السلطة **لمجلس ادارة** المؤسسة . وهذه خطوة نحو جماعية القيادة ، لابد ان تتبعها خطوات اخرى حتى تستكمل فكرة الملكية العامة لوسائل الانتاج كل ابعادها سواء فيما يتعلق بادارتها او الرقابة عليها .

ولكي نصل الى تبين مسار مراحل التطور القادمة لابد ان نعرض للناحية الثانية من الرقابة — ونعني بها **رقابة السلطة المركزية اي الحكومة ممثلة في الوزير المختص على المؤسسات العامة التابعة له .**

هنا نجد ان القانون الحالي جاء بأحكام تسير في اتجاه عكسي للمبادىء التي وضعها لرقابة المؤسسات العامة للشركات . ففي مقابل السلطة النهائية التي منحها القانون لمجالس ادارة الشركات

---

(١٢) القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ . وهذا هو الوضع الذي كان ساريا بالنسبة لحق الاعتراض على قرارات الشركات قبل صدور قوانين يوليو طبقا لقانون المؤسسة الاقتصادية ، وقانوني المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، والمؤسسات العامة التعاونية رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ويسري الحكم على المؤسسات العامة الصناعية طبقا للقرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .
(١٣) بصدور القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

فيما يتعلق بالاعمال التنفيذية على النحو السابق تفصيله ، **اخضع القانون جميع قرارات مجلس ادارة المؤسسة لاعتماد الوزير المختص .**

وهذا المبدا هو نفسه الذى كان ساريا قبل صدور القانون الجديد ، سواء قبل يوليو ١٩٦١ (١٤) ، أو بعده (١٥) .

وهكذا نخلص من تتبع التطور التشريعى الى النتيجتين الاتيتين :

اولا : فيما يتعلق برقابة المؤسسات على الشركات ، المبدا هو حرية الشركات فى التصرف سواء فى ظل النظام السابق على قوانين يوليو ١٩٦١ او طبقا لقانون المؤسسات الحالى .

ثانيا : فيما يتعلق برقابة الوزير على المؤسسات العامة ، المبدا هو خضوع قرارات المؤسسات لتصديق الوزير ، سواء قبل القانون الحالى او بعده .

فهل من الممكن ان يكون لهذين المبداين المتعارضين تعليل ؟

نعتقد اننا نستطيع فهم التطور بالنسبة للمبداين معا بالرجوع الى **فكرة الملكية .**

ففى اثناء المرحلة التى كان تدخل الدولة فى الاقتصاد يتم فى اطار النظام الفردى — اى قبل يوليو ١٩٦١ ، كانت ارادة شركات القطاع الخاص محترمة ، باعتبار ان المال الذى تقوم هذه الشركات باستثماره مملوك لها ملكية خاصة ، فى جزء منه على الاقل . وقد راينا مظاهر احترام ارادة المالك سواء فيما يتعلق بتكوين مجالس ادارتها وتعيين اعضائها او بالنسبة لحق الاعتراض الممنوح لرئيس المؤسسة .

وحين بدا نظامنا الاقتصادى يعرف **ملكية الشعب لوسائل الانتاج ومشاركة العاملين فى ادارتها — احترم المشرع راى المالك الجديد بالقدر الذى كانت هذه الملكية تنتج آثارها . ومن هنا** جاءت سلطة مجلس ادارة الشركة ذى الطابع الديمقراطى المعبر عن ملكية الشعب .

اما بالنسبة لقرارات المؤسسات ، فانه نظرا لان فكرة الملكية العامة لوسائل الانتاج لا تنتج داخلها آثارها الطبيعية — شاهد على ذلك طريقة تشكيل مجالس ادارة تلك المؤسسات وخلوها من العنصر المنتخب — نظرا لذلك ، كان من الطبيعى ان صارت المؤسسة لا تعدو حلقة فى سلسلة ادارية وتخضع قراراتها للوزير المشرف عليها خضوعا تاما . ولن تخرج المؤسسة العامة من هذا الوضع الخانق الا لو استردت طابعها كجهاز ممثل للشعب المالك لوسائل الانتاج ، واندمجت بوضعها الجديد ضمن الاجهزة الاخرى التى راينا انها جميعا ، وبانضمامها الى بعضها البعض فى ممارسة اختصاصاتها على مختلف المستويات تكون الجمعية العمومية لشركات القطاع العام التى يمارس الشعب عن طريقها رقابته على ما يملكه .

وفى هذا النطاق لابد ان يكون النظام الذى تعمل طبقا له هذه الاجهزة متناسقا ، ومؤسسا فى كل تفاصيله على المبدا الجوهرى الذى يقوم عليه التطبيق الاشتراكى فى بلادنا ونعنى به سيطرة الشعب على وسائل الانتاج .

كيف يمارس الشعب سيطرته على وسائل الانتاج ؟

نبدا بجماعة العاملين المنتجين فى الشركة .. لقد راينا ان هذه الجماعة تمارس جزءا من سلطات الجمعية العمومية للشركة حين تقوم بانتخاب نصف اعضاء مجلس ادارتها .

ونحن نرى ان مهمة هذه الجماعة يجب ان لا تكون قاصرة على ذلك فقط . بل ان القرارات التى يتطلب قانون المؤسسات اعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة يتعين أن تعرض اولا على جماعة العاملين بالشركة لتبدى رايها فيها . فاللوائح والميزانيات والبرامج ينبغى ان يكون لجماعة العاملين دور فى وضعها ومناقشتها (١٦) وتطبق هنا احكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى اشرنا اليها فيما سبق ، وبناء عليها يكون لكل مساهم اثناء الجمعية العمومية حق مناقشة تقرير مجلس

---

(١٤) المادة ١٦ من قانون المؤسسة الاقتصادية ، والمادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . ويلاحظ ان القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شان المؤسسات العامة خفف من حدة هذا المبدا تطبيقا لمبدا اللامركزية فى الادارة . الا ان احكام هذا القانون لم تكن تسرى على اغلب المؤسسات العامة اذ تخرج من نطاقه المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات الصناعية والمؤسسات التعاونية .

(١٥) القرار الجمهورى رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ .

(١٦) قارن ما سبق ان عرضنا له بخصوص سلطة جماعة العاملين بالشركات فى وضع خطة التنمية — الطليعة العدد السابع صفحة ٦٢ .

الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر . ويكون المجلس ملزما بالاجابة على اسئلة المساهمين .

ومن الطبيعي ان لجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية يكون لهما دور في اثناء هذه المناقشة فتضع كل منهما تقريرا عن المسائل المعروضة . ويرفع ذلك كله الى مجلس ادارة المؤسسة ليكون امامه عند بحث قرارات مجلس ادارة الشركة بشأنها

كما ان راى العاملين فيما تختص به المؤسسة متعلقا بحقوقهم وواجباتهم طبقا للائحة العاملين بالشركات (١٧) يجب ان يكون معروفا امام مجلس ادارة المؤسسة اثناء اتخاذه قراراته في هذه المسائل .

فاذا انتقلنا الى **مجلس ادارة المؤسسة** ، نجد ان اقرار مبدا الانتخاب بالنسبة لبعض اعضائه يعتبر نتيجة طبيعية لكون هذا المجلس ممثلا للشعب اثناء قيامه بالمهمة التى حددها له القانون .

والواقع ان قانون المؤسسات ترك الطريق مفتوحا لاقرار مثل هذه الخطوة . فلم يرد فيه تحديد نهائى لكيفية تشكيل مجلس ادارة المؤسسة بل ترك للقرار الجمهورى الصادر بانشاء كل مؤسسة ان يبين تشكيل مجلس الادارة وطريقة اختيار اعضائه

على ان مبدا انتخاب بعض اعضاء مجلس ادارة المؤسسة العامة يبدو في بعض الاحيان ، وفي ظل النظام القانونى القائم ، ضرورة لابد من اجرائها . ذلك ان المادة الثانية من قانون المؤسسات تنص على ان المؤسسة العامة تمارس نشاطها اما بنفسها او بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة او جمعيات تعاونية . وواضح انه في الحالة التى تقوم المؤسسة فيها **بنفسها** بممارسة نشاطها ، تعتبر المؤسسة مركزا من مراكز الانتاج وتنعدم الفروق بينها وبين الشركات المساهمة التى يتطلب القانون ان يختار نصف اعضائها بانتخاب العاملين لهم .

فاذا لم يطبق هذا المبدا على المؤسسات التى تقوم بنشاطها بنفسها ، يصبح هناك ازدواج في النظام الذى يعين به اعضاء مجلس الادارة في مراكز الانتاج . فبعض هذه المراكز يعين جميع اعضاء مجلسه ، والبعض الاخر يختار نصفهم بالانتخاب .

وبالنسبة لباقى المؤسسات التى تحقق اهدافها عن طريق شركات تشرف عليها فان مشاركة العاملين في انتخاب بعض اعضاء مجالس ادارة هذه المؤسسات تبدو نتيجة منطقية للمبادىء التى تضمنها قانون المؤسسات الذى ينص على ان راس مال المؤسسة يتكون من انصبة الدولة **في رءوس اموال ما يتبع المؤسسة من شركات**، كما ان مواردها تتكون مما يؤول اليها من **صافى ارباح هذه الشركات (١٨)** فاذا كانت المؤسسة تعتمد تماما على اموال الشركات فان مجلس الادارة الذى يتصرف في هذه الاموال لابد وان يكون فيه ممثل للعاملين في تلك الشركات الذين بعملهم يستثمرون رءوس الاموال ويحققون الارباح المذكورة .

هذا — ويعطى القانون سلطات ضخمة للمؤسسات بالنسبة لشركاتها . فلمجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المختص سلطة ادماج شركتين او اكثر من الشركات التابعة للمؤسسة او تعديل راسمالها وله سلطة اعتماد قرار مجلس ادارة الشركة في التصرف في الاحتياطيات وغير ذلك (١٩) . هذه السلطات لا يسوغ ان تكون ممارستها بواسطة جهاز ادارى بحت في حين انه في ظل النظام الراسمالى كان مجموع المساهمين المالكين لاسهم الشركة الذين يقررون مصير شركتهم وكيفية التصرف في اموالها

وهكذا نصل الى المستوى الثالث من الاجهزة التى تتكون من مجموعها الجمعية العمومية لشركات القطاع العام — ونعنى بذلك الحكومة التى يمثلها **الوزير في علاقته بالمؤسسات العامة التابعة له.**

ولقد راينا ان قرارات مجلس ادارة المؤسسة العامة لابد لنفاذها من ان تعتمد من الوزير المختص (٢٠) . وهنا لا نجد في المذكرة الايضاحية للقانون التبرير الكافى لهذا المبدا . فعلى الرغم من ان المذكرة تفرق بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة على اساس ان رقابة الدولة على المرفق الذى تقوم عليه المؤسسة اقل من رقابتها على المرفق الذى تقوم عليه الهيئة — على الرغم من ذلك لا نجد في نصوص القانون الوضعى تعبيرا عن

(١٧) المواد ١١ و١٢ و١٣ و ٢٤ و ٣٥ و ٤١ و ٥٥ من القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
(١٨) المادة ١٥ و١٦ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .
(١٩) المادة ٢٥ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .
(٢٠) المادة ١١ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

هـذه التفـرقة . بل ان قرارات مجلس ادارة المؤسسة لا يمكن ان تنفذ الا بعد اعتمـادها من الوزير المختص .

والواقع ان طبيعة عمل المؤسسـات العامة باعتبارها تقوم أصلا بالاشراف على شركات مساهمة او جمعيات تعاونية لها حرية العمل تحت توجيه المؤسسة وارشادها ولا تخضـع قرارات هذه الشركات او الجمعيات لاعتماد المؤسسـة الا في مسائل محددة — هذا الاعتبار لابد وان تكون له آثار هامة تنعكس على علاقة المؤسسة بالوزير .

واذا اردنا ان نحدد الطريق العملي الذي يمكن ان يتم خلاله التطوير المطلوب — فاننا نجـد في قانون المؤسسات نموذجا يمكن اقتباسه .

فمن ناحية — يمكن ان نجعل قرارات مجلس ادارة المؤسسة العامة التي لا تنفذ الا باعتمـاد الوزير ، من نفس طبيعة قرارات مجلس ادارة الشركة التي لا تنفـذ الا باعتمـاد مجلس ادارة المؤسسة . اي القرارات المتعلقة باللـوائح والميزانيات والحساب الختامي والبرامج

ومن ناحية اخرى يمكن التوسع في القرارات التي لا تصـدر من مجلس ادارة المؤسسـة الا برئاسة الوزير . وهذه القرارات طبقـا للقانون نافذة ومنتجة لاثارها بمجرد صدورها (٢١) ، وليس من شك في ان وجود الوزير بين اعضـاء مجلس ادارة المؤسسة ينقل اليهم اهداف سياسة البلاد العليا ، وفي نفس الوقت يتعرف منهم على مشـاكل العمل في المؤسسات والشركات . وبهذا التفاعل يمكن ان يكون القرار الصـادر نتيجـة تدارس ديمقراطي منتج

ومن ناحية ثالثة يمكن ان يتضمن القانون تحديدا لقرارات تنفذ اذا انقضت مدة معينة بعد ابلاغها للوزير دون اعتراض منه . وقد كان مثل هـذا النظام موجودا في قانون المؤسسة الاقتصادية .

وتبقى بعد ذلك قرارات تنفيذية تصـدر عن مجلس ادارة المؤسسة وتناظر تلك القرارات التي تصدر من مجلس ادارة الشركة وتنفـذ بمجـرد صدورها . هذه القرارات يجب ان تكون لها نفس القوة التنفيذية التي لقرارات مجلس ادارة الشركة .

على اننا نعود الى القـول بان تطـوير نظام المؤسسات العامة لاخراجها من خضوعها الحالي لسلطة الوزير ، لن يتم الا اذا اقر مبدأ سـيطرة الشعب على وسائل الانتاج كل آثاره داخلها . وفي مقدمة هذه الاثار ان تكون ادارة هذه الوسـائل والرقابة عليها عملين شعبيين يقوم بهمـا فعـلا وواقعيا ممثلون لجماهير الشـعب قادرون على اداء مهمتهم . فهذه هي النتائج الطبيعية والضرورية لمبدا سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وبدونها يظل نظام المؤسسات العامة ضيق الافق ، يدور في فلك الاجهزة الادارية الملحقة بالسلطة المركزية بل ويهدد نظام الادارة الديمقراطية الذي حققـه المشرع الاشتراكي في الشركات الخاضعة لرقابة المؤسسات العامة .

ولقد حرص رئيس الوزراء في حديثه الى رؤساء المؤسسات في شهر مايو الماضي (١٩٦٥) على تأكيد استقلال كل من المستويات الثلاثة السابقة فيمابينها — وهي الشركات والمؤسسات والوزراء . وقال ان الشركة وحدة انتاجية مستقلة في الحدود التي يرسمها القانون ، والمؤسسة تشبه الجمعية العمومية وتمثل صاحب راس المال وهو الشعب في مجموعه . اما دور الوزارة فهو التخطيط والمتابعة والمراقبة على اعلى مستوى لتنفيذ اهداف الخطة . وذكر انه ليس صحيحا اعتبار الشركة والمؤسسة والوزارة سلسلة ادارية متكاملة لان الثلاثة يختلفون عن بعضهم البعض .

والواقع ان نقطة البداية لوضـع الحـدود الواضحة بين اختصاص كل من هذه المستويات هو **دورها في تنفيذ خطة التنمية** . هذه الخطة يجب ان يضعها الشعب كله ابتداء من قواعده الشعبية في مراكز الانتاج ولجان الاتحاد الاشـتراكي حتى اعلى المستويات الادارية والانتاجية والسياسـية — ثم يقرها مجلس الامة ، وبذلك تصبح برنامجا يلتزم كل مستوى من مسـتويات العمل الوطني بتنفيذه .

ففي **مجلس الوزراء** توزع اعباء الخطـة على الوزارات وتصبح كل وزارة مسئولة عن اهداف بذاتها .

ويقوم كل **وزير** بتوزيع مسـئوليات وزارته في تنفيذ الخطة على المؤسسات العـامة التي تحت اشرافه ، فتكون كل واحدة منها مسئولة عن هدف معين تقوم بتحقيقه .

---

(٢١) المادة ٢٥ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

وتتولى كل مؤسسة توزيع واجباتها على الشركات والجمعيات الخاضعة لها ».

وتفصل كل شركة او جمعية هدفها وتحدد لكل فرع او قسم او عامل فيها دوره المحدد فى تنفيذ الهدف الذى كلفت الشركة بتحقيقه .

والمعيار الذى يمكن به الفصل بين اختصاصات المستويات وبعضها البعض هو هدف الخطة المحدد لكل واحد منها ، وعلى اساس هذا المعيار يتحدد اختصاص كل مستوى ومتى يخضع للرقابة ومتى يستقل بالعمل ».

فالشركة تقوم بالاعمال التنفيذية لتحقيق هدف الخطة المحدد لها عن طريق اقسامها والعاملين فيها وتعرض النتيجة النهائية لاعمالها على المؤسسة وتقوم الاخيرة بالرقابة على اســاس المقارنة بين الهدف المحدد مقدما وما تحقق فعلا . اما الاعمال التنفيذية التى تقوم بها اقسام الشركة والعاملين فيها لتحقيق هدفها فان مسئوليتها تنتهى الى مجلس ادارتها فى حدود البرامج واللوائح والميزانية المعتمدة .

وبالمثل يكون دور الوزير بالنسبة للمؤسسات العامة التى تخضع لاشرافه . ان اساس الرقابة هو هدف الخطة المحدد لكل مؤسسة واطار الاستقلال هو الاعمال التنفيذية اللازمة لتحقيق الهدف فى حدود البرامج واللوائح والميزانية المعتمدة .

ويقوم مجلس الامة بالرقابة النهائية بالنسبة لاهداف الخطة عامة . ويوضع تحت رقابته ما حققه الوزراء جميعا اثناء التنفيذ . فالمجلس هو الهيئة التى يكتمل بها تكوين الجمعية العمومية للشركات التى تقوم على ادارة وسائل الانتاج المملوكة للشعب .

مراقبة حسابات المؤسسات والجمعيات

وهنا لابد من ملاحظة هامة اشارت اليها لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الامة عندبحثها فى الدورة الاخيرة لمشروع قانون تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها . وطبقا لهذا المشروع بقانون يفوض رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى تحديد الهيئات والمؤسسات العامة التى تنشأ فيها ادارات لمراقبات الحسابات (٢٢) . ولاحظت اللجنة ان المسئولية الدستورية للجهاز المركزى للمحاسبات وغيره من الاجهزة المركزية امام مجلس الامة غير واضحة . واقترحت اللجنة صدور نص تشريعى يلزم هذا الجهاز بارسال كافة التقارير عن مراقبة قطاعى الخدمات والاعمال الى مجلس الامة اولا بأول باعتباره ممثلا لسلطة الشعب كى تكون الرقابة الشعبية شاملة وكاملة عن طريق هذه الاجهزة المركزية التى يجب ان تكون اداة المجلس وعينه المبصرة بالنسبة للرقابة الشعبية على اجهزة الانتاج والخدمات ووسيلة فعالة لتقصى الحقائق عنها .

والواقع ان القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون ديوان المحاسبات كان ينص على ان يقدم الديوان تقريره السنوى الى رئيس الجمهورية والى مجلس الامة .

وقد عدل هذا القانون وصدر بدلا منه القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ، ونص على ان يتولى الجهاز اعداد تقارير دورية ربع سنوية على الاقل وتقارير سنوية عن نتائج اعماله ويرفعها الى رئيس الجمهورية فى خلال شهرين من انتهاء فترة كل تقرير منها . ولم ينص القانون على ان تقدم هذه التقارير لمجلس الامة .

وليس من شك فى ان المبدا الذى حرص الرئيس جمال عبد الناصر على تأكيده اكثر من مرة — ذلك المبدا الذى يقضى باعتبار مجلس الامة هو الجمعية العمومية لشركات القطاع العام باعتبارها مملوكة للشعب — هذا المبدا لابد وان تكون نتيجته الحتمية ان يكون لمجلس الامة سلطة الاطلاع على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القطاع العام .

(٢٢) هناك جهازان هامان نمارس عن طريقهما المؤسسات العامة اختصاصاتها . احدهما هو ادارات المراقبة على الحسابات والاخر هو الادارات القانونية . فبالنسبة للادارات الاولى كان قانون الشركات يجعل للجمعية العمومية سلطة تعيين مراقب حسابات الشركة . ثم صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ وبمقتضاه تنشأ بكل مؤسسة عامة ادارة تختص بمراقبة حسابات الشركات . ولكن هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ قط بل فى كل سنة كان يصدر قانون يرجىء العمل به مع استمرار الوضع السابق عليه الذى تتم فى ظله مراقبة الحسابات بواسطة المكاتب الخاصة . ثم اقر مجلس الامة تعديلا لهذا القانون بتفويض رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى تحديد الجهات التى تنشأ فيها الادارات المذكورة تفاديا لانشاء ادارات فى هيئات او مؤسسات صغيرة او محدودة النشاط .

اما بالنسبة للادارات القانونية فقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيمها ويهدف الى ان تكون الادارة القانونية بالمؤسسة هى المرجع العام الرئيسى بالنسبة للمسائل الداخلة فى اختصاصها سواء بالنسبة للمؤسسة او شركاتها . على ان هذا القرار بدوره لم يوضع موضع التنفيذ لعدم صدور اللوائح التنفيذية التى نص على ضرورة صدورها . وقد يكون من الاصلح توحيد جهة الفتوى بالنسبة للمؤسسات العامة فى مجموعها حتى لا تطبق مؤسسة رايا يجرى العمل فى مؤسسة اخرى على خلافه .

ولقد امر رئيس الجمهورية بأن ترسل ميزانيات هذه الشركات التابعة للقطاع العام الى مجلس الامة لدراستها كما دعا المجلس الى تكوين لجان لتقصى الحقائق عن نشاط هذه الشركات .

واذا كان ما اشار به رئيس الجمهورية قد كفل واقعيا لمجلس الامة ان يقوم بمهمته كجمعية عمومية لشركات القطاع العام ، فقد بقى انتصاغ هذه التوجيهات فى نصوص قانونية تضاف الى قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ، خصوصا وان المادة الخامسة من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات تجعل لمجلس الامة ان يكلف الجهاز بفحص ومراجعة حساب الجهات التى يحددها له ويقدم الجهاز تقريره للمجلس . وواضح ان اعتبار المجلس داخلا ضمن الاجهزة التى تتكون من مجموعها الجمعية العمومية لشركات القطاع العام — هذا الاعتبار يؤدى بالضرورة الى وجود تكليف ضمنى للجهاز بمراجعة وفحص حسابات هذه الشركات وتقديم تقاريره عنها الى المجلس .

وبعد — فان تطور التطبيق الاشتراكى فى بلادنا مرتبط اشد الارتباط بتأصل فكرة الملكية العامة لوسائل الانتاج فى وجدان الشعب وهى لن تكون كذلك اذا حالت اى موانع بين الجماهير وثروتها، تمنعها عن المشاركة التامة فى ادارتها والرقابة عليها .

ان صلة الشعب بثروته هى نقطة البداية فى ممارسة الديمقراطية ، وفى العمل السياسى .وهى المدرسة التى تتعلم فيها الجماهير اهداف البلاد العليا والخط الذى تسير عليه سواء فى السياسة الداخلية او الخارجية . بحيث تكون ادارة وسائل الانتاج والرقابة عليها عملا سياسيا فى الدرجة الاولى . ولابد كى نصل الى هذا المستوى ان لا يكون تفهم المصلحة العامة والعمل من اجل تحقيقها احتكارا لفئات الادارة العليا فى شركات القطاع العام ومؤسساته — بل «ان فلسفة العمل الوطنى يجب ان تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات ، بل يجب ان تصل اليهم بالطريقة الاكثر ملاءمة بالنسبة لهم » بحيث يكون لدى كل عامل « وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة »

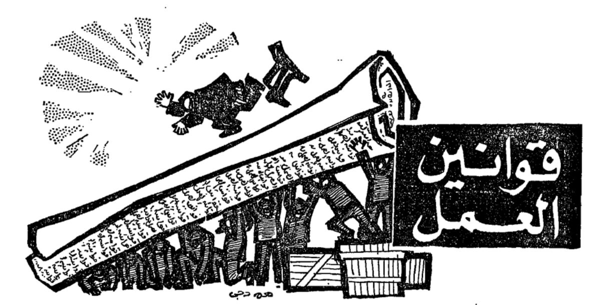
وحين تتأصل هذه المفاهيم داخل القطاع العام، فان الطريق يصبح مسدودا امام ظهور الطبقة الجديدة لان الظروف المناسبة لذلك تكون منتفية. بل ان طبقة المديرين لن تتجه نحو الانغلاق على نفسها بل تصبح متفتحة تضم الجماهير التى تفرز يوما بعد يوم العاملين القادرين على تحمل اضخم المسئوليات .وبهذا تكون الاجهزة الادارية فى القطاع العام بكل مستوياتها معبأة بفلسفة العمل الوطنى وتضع نفسها فى خدمة اهداف الاشتراكية وتحرك الجماهير العاملة وتدعوها للمشاركة فى تحقيق معدل للانتاج اكبر مما كان يتم قبل التأميم ، بدلا من احتكار السلطات والتعالى واكتناز الامتيازات.

والواقع ان الضمان الحقيقى لربط الشعب بثروته هو فى قدرة التنظيم السياسى والنقابى والادارى على تهيئة الامكانيات القادرة على تفريخ القيادات الجديدة ودفعها الى الصفوف الاولى ولهذا كانت النقطة الاولى فى البرنامج الذى قدمه المناضل عبد الناصر اساسا للاستفتاء على رياسة الجمهورية هى تمهيد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية . وفى عبارات واضحة حاسمة قال عبد الناصر « واذا تأخر وصول هذا الجيل الجديد الى موقع القيادة او اذا وصل هذا الجيل بأقل من الاستعداد المطلوب للمهمة الكبرى فسوف تكون هذه مسئولية جيلنا الذى يسجل على نفسه انه عرف كيف يبدا ولم يعرف كيف ينتهى »

لابد ان يشعر كل فرد من جماهيرنا العاملة انه عضو فى الجمعيه العمومية لشركات القطاع العام يراقب سيرها ويبدى رايه بشأن ادارتها فى مختلف الاجهزة التى تمثله . بهذا يحس كل ابن لهذا البلد انه يملك ثروته . فى يوليو ١٩٦٢ روى الرئيس جمال عبد الناصر الواقعة التالية : « انا فاكر واحنا فى الحرب فى فلسطين سنة ٤٨ — فاكر فى سنة ٤٨ واحنا كنا بنحارب فى فلسطين وفى الكتيبة معايا عسكرى هرب من المعركة . وبعدين جبت له قبل ما يدخل المكتب او قبل ما نقدمه ، وبأسأله : ليه هربت . فقال لى : انا حا ادافع عن ايه . دى البلد دى ما ليش شبر فيها . انا قلت له : يعنى لك حق لكن لك ... عيلتك . التفكير بتاعك تفكير غلط . برضه اوافقك ان مالكش شبر فيها لكن هذا موضوع لن يستمر ... »

ويكمل الرئيس حديثه : « ده اللى حصل سنة ٤٨ ... اختلف النهاردة هذا كله . ارادة التغيير الشعبى قضت على هذا كله . البلد اصبحت ملك لجميع ابنائه ... بقت ملك لكل فرد ... البلد فيها ميثاق وطنى يعبر عن ارادة التغيير . عن الاشتراكية »

والتعبير العملى اليومى عن هذا التغيير هو فى زيادة ارتباط الشعب بما يملكه — بحيث يصبح الجميع اعضاء فى الجمعية العمومية لشركات القطاع العام التى تشرف عليه وتراقب سيره وتعمل فى اصرار على ان ينجح ويحقق كل اهدافه.



بين النظام الرأسمالى والتحول الاشتراكى

بولس لطف الله

لعل اوضح تعبير عن طبيعة قانون العمل فى ظل النظام الراسمالى ، هو تلك العبارة التى اطلقها القانون المدنى القديم على عقد العمل الفردى حين اسماه ((**عقد اجارة الاشخاص**)) . فاذا كان الانسان فى ظل نظام العبودية يعتبر شيئا يباع ويشترى ، فانه فى ظل النظام الراسمالى يعتبر شيئا يؤجر ويستأجر . «وحرية العمل» فى النظام الراسمالى لا تعنى سوى حرية الموت جوعا للعامل المتبطل ، وحرية الاستغلال لصاحب العمل ، فالعامل « حر » فى ان يؤجر نفسه او يموت جوعا، وصاحب العمل حر فى ان يلقى بالعامل الى قارعة الطريق فى اى وقت يريد . وتحت لافتة « حرية العمل » تتم عمليات البيع والشراء لسلعة من نوع جديد ، ليست الانسان نفسه ــ كما فى المجتمع العبودى ــ ولكنها جوهر الانسان .. قوة عمله. وقوة العمل سلعة من نوع فريد ، انها سلعة بشرية تملك قوة سحرية تحقق فائضا فى القيمة يستولى عليه الراسمالى المستغل ويكدس به ارباحه ، بينما يظل البؤس والشقاء حليف القوى العاملة .

والعامل فى النظام الراسمالى ليس امامه من سبيل كى يعيش الا ان يبيع قوة عمله للراسمالى مقابل « اجر » . انه يخضع قوة عمله تحت تصرف الراسمالى وفى خدمته دون ان يكون له اى راى فى عملية الانتاج أو عائدها شأنه فى ذلك شأن الآلة وتحديد اجر العامل لا علاقة له بأرباح الراسمالى، وانما يخضع لاعتبارات العرض والطلب فى سوق « العمل » . والنظام الراسمالى بطبيعته يفرز دائما جيشا من العاطلين يمثل قوة ضاغطة فى هذه السوق تعمل على تخفيض الاجور الى الحد الادنى الذى لا يكاد يكفى سد حاجات العيش الضرورية للعامل ولاسرته .

والقانون الراسمالى يزعم ان علاقة العمل تقوم بين طرفين متساويين فى الحقوق والواجبات ، يملك كل منهما ارادة حرة ، غير ان اختلال التوازن

الاقتصادى بين الطرفين يجعل من هذه المساواة والحرية ستارا لعمليات الاستغلال ، ويصبح عقد العمل فى حقيقته مجرد « عقد اذعان » .

وهكذا ، تقوم علاقات الانتاج فى المجتمع الراسمالى على اساس التناقض بين الراسمالية المستغلة والقوى العاملة . وتحاول جموع العمال بشكل مستمر ان تنتزع حقوقها من الراسماليين ، الا ان جوهر الاستغلال يظل قائما مع بقاء النظام الراسمالى .

ان قوانين العمل فى ظل النظام الراسمالى ليست الا تعبيرا عن هذا التناقض ، وانعكاسا صادقا لحقيقة علاقات الانتاج القائمة على اساس الاستغلال ، ومحصلة للصراع وتوازن القوى بين القوى العاملة والراسمالية « المسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع » . واذا كانت الراسمالية المستغلة تضطر فى وجه السخط المتزايد ومطالب العمال ان تقدم بعض التنازلات وتقر ببعض الحقوق للطبقة العاملة ، فان تشريعات العمل تظل فى مجموعها — فى الجوهر — تقنينا لعملية الاستغلال الراسمالى .

ونضال القوى العاملة من اجل اقرار حق من الحقوق ، لا ينتهى بتسجيل هذا الحق فى تشريعات العمل ، ذلك لان هناك فارقا بين القانون والتطبيق العملى . ان الضمانات القانونية لا ترى النور الا بالقدر الذى تناضل معه الطبقة العاملة من اجل تنفيذها وحمايتها من قوى الراسمالية التى تحاول ان تسلب فى التطبيق ما اضطرت الى اعطائه فى التشريع .

ان الحقوق القانونية فى تشريعات العمل الراسمالية قد تصبح مجرد خداع قانونى ووسيلة لتهدئة العمال وكسر حدة المد الثورى لمطالبها ، وهى — فى جميع الاحوال — لا تقدم تغييرا جذريا للاوضاع الاستغلالية .

قوانين العمل فى مصر قبل ثورة يوليو

ان نظرة سريعة الى تطور التشريع العمالى فى بلادنا حتى ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ تقدم نموذجا تطبيقيا واضحا للاسس النظرية العامة لتشريع العمل الراسمالى .

ان «حرية العمل» التى اعلنها المرسوم الصادر فى يناير ١٨٩٠ «لجميع القاطنين فى الديار المصرية» كانت تعنى اسبوعا للعمل بين ٧٧ و ٨٤ ساعة ، وزجا بالاطفال فى سن السادسة للعمل فى جوخانق فى محالج القطن حيث بلغ يوم العمل ستة عشر بل ثمانية عشر ساعة دون انقطاع . وهكذا تفشى السل وتساقط العمال صرعى ، ولم تفلح الصيحات الراسمالية « العاقلة » المطالبة بوضع حد لهذا الاستغلال لضمان بقاء افراخ الدجاجة ، الا فى تحديد السن الادنى للعمل فى محالج القطن بتسع سنوات وتقرير حماية ضئيلة لمن لم يبلغ الثالثة عشرة ، وهى حماية لم تظفر بأى حظ من التطبيق(١) .
وهكذا كان اول تشريع للعمل مولود شائه .

ان عمق التغيرات التى حدثت فى حياة الطبقة العاملة المصرية لا يمكن ادراكه اذا لم نلق نظرة الى الماضى .

ولقد ظل العمل ، بعد ذلك لا يحكمه الا قانون الغابة ، وواجهت الدولة — فى ذلك الوقت — معارك العمال ونضالاتهم من اجل اقرار حقوق جديدة تارة بالارهاب والقمع ، وتارة اخرى بالوعود واللجان التى تضع التقارير تلو التقارير دون ان يصدر قانون واحد يكفل للعمال ابسط حقوقهم (٢) .

وتحت وقع تزايد السخط من الاستغلال غير الانسانى — اثر الازمة العالمية للراسمالية — وامام صيحات الراسماليين « العقلاء » حول الخطر الجسيم الذى يتهدد الاجيال المقبلة وحول اثر الاستغلال غير المحدود على كمية الانتاج ونوعه ، صدر عام ١٩٣٣ قانون بوضع نظام لتشغيل الاحداث فى الصناعة (٣) ، ثم اعقبه قانون تشغيل النساء فى الصناعة والتجارة (٤) ، وثالث لتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات (٥) .

وعلى الرغم من ضآلة اثر هذا التدخل التشريعى ، والذى جعل أسبوع العمل ٦٣ ساعة للعمال فى بعض الصناعات الخطرة والضارة بالصحة (وبلا اية حدود فى غير هذه الصناعات) و ٥٤ ساعة

(١) قانون العمل نشاته وتطوره للدكتور محمود جمال الدين زكى . مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء التشريعى . العيد الخمسينى
(٢) تقريرى لجنة « عبد الرحمن رضا » و « بتلر » . الطليعة العدد الخامس والسادس . وثائق تاريخية .
(٣) القانون رقم ٤٨ لسنة ٣٣
(٤) القانون رقم ٨٠ لسنة ٣٣
(٥) المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة

للنساء والاحداث ، فان هذه القوانين ظلت بعيدة عن التطبيق العملى .

ولم يكن العمال يتمتعون باية حماية ضد **اصابات العمل وامراض المهنة** ، وكان القضاء فى مجموعه يستلزم للحكم بالتعويض اثبات خطأ صاحب العمل ، واين للعامل ان يثبت هذا الخطأ ؟

وفى تقرير مستر « بتلر » وقائع مثيرة كسقوط خمسة عمال فى البحر اثناء قيامهم بطلاء سفينة فى ميناء الاسكندرية ووفاتهم غرقا « ولم تحصل ارامله من المقاول الا على خمسة جنيهات لكل منهن » الخ .. وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٣٦ حين صدر قانون اصابات العمل(٦) — تحت ضغط العمال وممثليهم — غير ان « التسعيرة البشرية » التى اوردها القانون كانت ضئيلة الاثر ، وفضلا عن ضيق نطاق تطبيقه ، ووضع القيود المعرقلة لحصول العامل على حقه فى التعويض ، فان المبالغ المتواضعة التى قدرت « سعرا » جزافيا للعامل ولاعضائه البشرية كانت تتبخر لتترك العامل او اسرته فريسة العجز او العوز . كان التعويض الكامل لوفاة العامل يصل الى ٨٠ جنيها ولا يزيد عن ٣٠٠ جنيه ..

وفى قانون عام ١٩٥٠ رفعت الاسس التى تقوم عليها هذه « التسعيرة البشرية » بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ فحسب .

ولا يمكن فى ظل هذه الاحوال ان يكون الحديث عن **التوفيق بين العمال واصحاب الاعمال** الا محاولة لتقييد الحركة الثورية للطبقة العاملة ودفعها فى مسارب التهادن .

لقد اوضح الميثاق ان « المصالح » **«لا يمكن ان تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم»** كما لا يمكن الحديث عن **تحكيم** جهاز من اجهزة الدولة ، فى الوقت الذى كانت « الراسمالية المتحكمة والمتحالفة مع الاقطاع » — كما قال الميثاق — هى « المسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع » ، **فجهاز الدولة الراسمالية ليس طرفا « ثالثا » او محايدا .**

وفى ضوء كل ذلك ، يمكن النظر الى قرار انشاء لجنة التوفيق بين العمال واصحاب الاعمال فى ظل الظروف الثورية لعام ١٩١٩ والذى جاء فيه :

« ان الحال تدعو الى ايجاد هيئة خاصة لتبحث بروح التوفيق والمصالحة كل خلاف » كما جاء بمذكرة هذا القرار (٧) : « لقد كثر وقوع الخلاف بين اصحاب الاعمال وبين العمال منذ زمن قليل وذلك فيما يتعلق بمدة العمل وشروطه .. وحكومة عظمة السلطان يسرها ان تتعاون على التوفيق بين اصحاب الاعمال وبين العمال على قدر ما يصل اليه جهدها » .

وفى ضوء ذلك ايضا ، صدر قانون عام ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل الجماعية والذى يستهدف «التوفيق بين الطرفين» ثم **التحكيم الاجبارى** «اذا تعذر حسم النزاع وديا» .

اما عن **الاجور** فلم يكن هناك اى تشريع يضمن حدا ادنى لها ، حتى صدر عام ١٩٤٢ — وفى ظل الحرب العالمية الثانية — امرا عسكريا يجعل الحد الادنى لاجر العامل البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة — فى المحال الصناعية والتجارية — سبعة قروش ونصف فى اليوم بما فى ذلك علاوة غلاء المعيشة ، زيدت الى عشرة قروش عام ٤٤ ثم الى ١٢ر٥ قرشا عام ١٩٥٠ ، وفى اغلب الاحيان لم تكن هذه الحدود لتحترم . ولم يحفل المشرع بوضع مثل هذه الحدود على تواضعها لعمال الزراعة ، وعند ما اضطر الى التدخل بعد ما فتكت بهم فى بعض المناطق حمى الملاريا نتيجة سوء التغذية ونقص مقومات الحياة الانسانية ، قصر تدخله على تلك المناطق وهى مديريتا قنا واسوان واضعا حدا ادنى للعامل البالغ ١٨ عاما عشرة قروش فى اليوم(٨) .

لقد عبر الميثاق عن احوال العمال الزراعيين بصدق حينما قال : « كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف اقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من الجوع . كما ان عملهم كان يجرى من غير اى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم الا ان يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة » .

ولقد ظلت مواد « عقد اجارة الاشخاص » فى القانون المدنى القديم ، والتى لا تحتوى على اية ضمانات ، تحكم علاقات العمل ، حتى صدر قانون عقد العمل الفردى عام ١٩٤٤ (٩) نتيجة تزايد النضال الثورى للطبقة العاملة فى المدن . ورغم ما تضمنه هذا القانون من حقوق جديدة ، فان قطاعات عريضة تبلغ فى مجموعها الغالبية الساحقة من العاملين ، وعلى الاخص عمال الزراعة ، ظلت

(٦) القانون رقم ٦٤ لسنة ٣٦
(٧) مذكرة محمد سعيد باشا الى السلطان حسين كامل . وثائق تاريخية . الطليعة العدد الخامس . مايو ٦٥
(٨) الامر العسكرى ٤٦٨ لسنة ٤٤
(٩) القانون رقم ٤١ لسنة ٤٤

بعيدة عن نطاق تطبيقه محرومة من اية حقوق . وفضلا عن ذلك فلقد ظل العمال دون اية حماية فعلية ضد الفصل ، كما تضمن القانون تقسيما لصفوف العاملين (عمال الشهرية وعمال المياومة) ولم تكن دعاوى العمال معفاة من الرسوم القضائية، وغالبا ما كان العامل يعجز عن ان تصل دعواه الى ساحات « العدل » ، وحتى اذا ما تمكن من رفع دعواه مطالبا بحقوقه القانونية تلك ، تاه فى دهاليز التعقيدات القانونية ، واجراءات التقاضى الطويلة ، وضاع حقه وهو يقف وحيدا فى ساحات المحاكم .

ولقد ساد منطق علاقات العمل الفردية ، فلم يكن القانون يعترف بعقد **العمل المشترك** حتى عام ١٩٥٠ ، وحتى بعد ذلك التاريخ ظل هذا الاعتراف امرا شكليا طالما ظل النشاط النقابى محلا للاضطهاد والعسف محروما من اية حماية قانونية .

لقد كان من الواضح ان الطبقة الراسمالية لم تكن تنظر بارتياح الى اى تجمع بين العاملين . انها تريد ان تتعامل مع كل عامل بمفرده ، ذلك انها كانت تخشى قوة العمال فى تجمعهم . ومن اجل هذا ظل قانون العمل **يتجاهل الاعتراف بالتنظيمات النقابية** بل ويحاربها بنصوص القانون (قانون ١٩٢١ بمنع التنازل عن الاجور الى النقابات (١٠))، وظلت اجهزة الدولة تلاحق القادة النقابيين بالفصل والتشريد والسجن والاضطهاد ، بينما تحاول الاحزاب السياسية الراسمالية الالتفاف على الحركة النقابية واخضاعها لسيطرتها .

وعندما صدر عام ٤٢ — وفى ظل المد الثورى للحركة العمالية وتعبيرا عنها — قانون يعترف بالنقابات لاول مرة (١١) ، أخرج القانون عن نطاق تطبيقه عمال الزراعة والمرضين وعمال المستشفيات ومن فى حكمهم ، وعلق الاعتراف بالشخصية المعنوية للنقابات على تسجيلها ، وأجاز الامتناع عن هذا التسجيل ، واعطى وزير الشئون الاجتماعية سلطة حل النقابات ، ووقف فى وجه تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال بينما كان للراسماليين اتحادهم العام — المتمثل فى اتحاد الصناعات ، واخيرا حرم على النقابات الاشتغال بالسياسة اخذا بالاتجاه الذى اشار اليه تقرير بتلر عام ١٩٣٢ حتى « **لا تهتم كثيرا بالفلسفة الاجتماعية العامة** » وحتى لا تقوم بأى دور وطنى ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الدولة تغض الطرف عن محاولات الاحزاب السياسية الراسمالية لوضع الحركة النقابية تحت وصايتها . وفى ذلك يقول الميثاق : « ولقد واجهت الحركة النقابية التى كانت فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها » .

وبينما كان الفصل الجماعى واغلاق المصانع يكاد يكون امرا مباحا للراسماليين ، كان الاضراب عن العمل دفاعا عن الحقوق ، جريمة يعاقب عليها القانون ، وتلاحقها اجهزة الامن .

ولعل اوضح تعبير عن سيطرة مفهوم حل المنازعات العمالية بالتجاء الطبقة الراسمالية الى استخدام اجهزتها الادارية وخاصة اجهزة الامن ، ان القرار الصادر بانشاء مكتب العمل فى نوفمبر ١٩٣٠ جعل منه جهازا بوليسيا ملحقا بادارة الامن العام . ولقد كشف ذلك القناع عن هذا الجهاز امام اعين العمال . ولعل ذلك ما دفع السيد هارولد بتلر ان يضمن صدر تقريره المرفوع الى اسماعيل صدقى فى مارس ٣٢ الملاحظة التالية : « انى اوجه نظر دولتكم لبعض نقاط اعلق عليها اهمية كبرى .. فلكى يتسنى لمثل هذه الادارة (مكتب العمل) ان تكون **موضع ثقة** اصحاب الاعمال **والعمال** على السواء ، ينبغى الا يدل **مظهرها** على انها فرع من البوليس . كما ينبغى الا يشمل اختصاصها شيئا من اعمال ادارة عموم الامن العام »

وايا كانت الجهة التى تبعها مكتب العمل بعد ذلك ، فلقد استمر فى ظل سيطرة الاقطاع ورأس المال على الحكم ، جهازا اداريا يخدم — فى نهاية الامر — مصالح الراسمالية ويدافع عنها .

ثورة يوليو تفتح الباب لعملية التغيير الثورى

لقد كانت الطلائع الثورية التى تحركت فى ليلة ٢٣ يوليو ٥٢ « اداة شعبية للثورة » وضعت الجيش فى « مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب ، وفى خدمة امانيه » . ولم تكن هذه الطلائع التى فتحت طريق الثورة على مصراعيه فى تلك الليلة العظيمة تملك نظرية متكاملة للعمل الثورى ، لكنها كانت تملك دليلا للعمل يتمثل فى المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

---

(١٠) القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١
(١١) القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ .

وكان المبدأ الرابع — في مواجهة الاستغلال والاستبداد — اقامة عدالة اجتماعية . يقول الميثاق : « وفي نفس الوقت فان الطلائع الثورية .. لم تكن قد اعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثوري الذي تصدت لمقدماته . لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة ، ولكن هذه المبادىء كانت اعلاما للثورة وليست اسلوب عمل ثوري ومنهاج تغيير جذري . لكن الشعب المعلم صانع الحضارة .. راح يلقن طلائعه اسرار آماله الكبرى ، ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكري يصنع التصميم الهندسي لبناء المجتمع الجديد الذي يريده » .

ومن ناحية اخرى ، فلقد بدات هذه الطلائع الثورية زحفها « من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة» وكانت الراسمالية المحلية الكبيرة والتي قضى على سيطرتها على الحكم ، تقبع في قمة مراكز الانتاج تسيطر على الحياة الاقتصادية للبلاد .

ويقول الميثاق : « ان الباب الذي انفتح على مصراعيه ليلة ٢٢ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل ان يدخل منه التغيير الحتمي الذي طال انتظاره . لقد كانت هناك انقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ، كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة » .

وفي ضوء كل هذه الظروف والاوضاع ، يمكن تقييم خطوات مشرع ثورة ٢٣ يوليو في مجال قانون العمل منذ بداية الثورة حتى قوانين يوليو ١٩٦١ (١٢) ان الحقوق التي اقرها المشرع خلال هذه الفترة الانتقالية من تطور الثورة لم تكن — على اهميتها — تمثل تغيرا جذريا في اوضاع الطبقة العاملة ، لقد كانت محاولات جادة للتضييق على الاستغلال وكفالة اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ، لكنها كانت محاولات محكومة بالاوضاع الاقتصادية وبعلاقات الانتاج السائدة ، وهي محاولات جرت صياغتها في جو اجتماعي كانت فيه ادوات الانتاج في يد القلة بعيدة عن سيطرة الشعب .

مرحلة البدء في التحول الاشتراكي

واعلان الميثاق وفجر علاقات عمل جديدة

في احتفالات عيد العمال في اول مايو ٦٤ قال المناضل عبد الناصر : « في سنة ١٩٦١ اصبح العامل وقد تحقق امله ، لان العامل كان في الماضي يعتبر جزءا من آلات الانتاج . كان العامل جزءا متمما للالة ، اصبح العامل سيد الالة . وفي سنة ١٩٦١ صار العامل يشارك في الادارة ، وفي سنة ١٩٦١ صار العامل يشارك في الارباح ، وفي سنة ١٩٦١ تحقق تخفيض ساعات العمل الى سبع ساعات ،وفي سنة ١٩٦١ تحقق تحديد الحد الادنى للاجور بـ ٢٥ قرشا . **وفي ١٩٦١ بدات المكاسب الحقيقية للعمال** نتيجة للكفاح المرير الذي مارسه الشعب العامل » .

هكذا لخص قائد الثورة اهم مكاسب العمال في بدء مرحلة التحول الاشتراكي . ولم يكن من الغريب ان تبدا مكاسب العمال الحقيقية مع بدء سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج ، بل كان ذلك امرا طبيعيا ، فحين توجه الضربات الى راس المال المستغل ، وحين يسيطر الشعب على ادوات الانتاج تكون الطبقة العاملة قد بدات مكاسبها الحقيقية . وفي هذا المجال يقول القائد المناضل عبد الناصر : « ان الثورة في اصالتها هي علم تغيير المجتمع ... يتغير المجتمع بتحليل علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية فيه ، واعادة تشكيلها على اساس جديد لصالح اوسع الجماهير » .

ان التحول الاشتراكي يعني اعادة تشكيل علاقات الانتاج — في المحل الاول — من اجل ان تحل علاقات الانتاج الاشتراكية محل علاقات الانتاج الراسمالية .

واذا كانت علاقات الانتاج الراسمالية تقوم على اساس ملكية راس المال المستغل لوسائل الانتاج وتوجيه سيطرته نحو تحقيق الربح على حساب القوى العاملة ، فان علاقات الانتاج الاشتراكية الجديدة تقوم على اساس « سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » لصالح قوى الشعب العاملة .

ان علاقات الانتاج الاشتراكية هي علاقات عمل بين اشخاص متساوين واحرار حقا ، يتقرر فيها حق كل انسان كفرد وكعضو في مجتمع المنتجين في ان يتمتع بثمار عمله . انها علاقات تقوم على اساس تحرير العمل من سيطرة راس المال بجعل قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة في ادارتها ، شريكة في ارباحها ، تحت اوفى الاجور

(١٢) يرجع في استعراض هذه الخطوات الى مقال « اضواء على القوانين العمالية منذ عام ٥٢ .. للاستاذ حسن البسيوني الطليعة العدد الخامس

واحسن الشروط ، وفى ظل ظروف تكفل الكرامة للانسان العامل ... انها باختصار — وكما اكد الميثاق — « تحرير الانسان » « وانهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته » .

ان هذه العلاقات الجديدة تفتح الطريق للتوجيه والتخطيط الجماعى للتطور الاقتصادى ، وتحقق التطور الواعى لقوى الانتاج لصالح الفرد والجماعة .. انها تطلق الطاقات المبدعة لقوى العمل الخلاقة .

على ان هذا التغير الثورى فى علاقات الانتاج لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة . ان اعادة تشكيل علاقات الانتاج تتم من خلال عملية نضالية طويلة يحل فيها الجديد محل القديم ، يحاصره ويصفيه. انها عملية تحتاج الى عناد ومثابرة ، وهى تتم فى وجه مقاومة وتحديات مستمرة من القوى القديمة، وبقدر ما تثبت القوى العاملة انتصارها على هذه التحديات وقدرتها « على العمل المنظم والامين فى اطار الاهداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد » — كما اكد الميثاق بقدر ما تتحقق مكانتها وتثبت ، وبقدر ما تسيطر علاقات الانتاج الجديدة وتتدعم .

قانون العمل الجديد والتحول الاشتراكى

ولكى يكون قانون العمل الجديد تعبيرا مستمرا عن روح الميثاق متوافقا مع علاقات الانتاج الجديدة النامية خلال مرحلة البناء الاشتراكى ، فان ذلك يقتضى اعادة النظر فى قوانين العمل التى وضعت قبل فترة التحول الاشتراكى ، بل ان عملية التغيير الاجتماعى السريعة ، والمتلاحقة ، والتى ترفض اى قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها — تقتضى ايضا اعادة نظر مستمرة لقوانين العمل على ضوء التجربة والممارسة ..

ولكى يكون قانون العمل الجديد تعبيرا عن فلسفة العمل الوطنى فى مرحلة التحول الاشتراكى، فان ذلك لا يمكن ان يتم باقتباس نصوص من الميثاق توضع فى قانون العمل الجديد تبقى على جوهر الامور على حاله ، ولا تجد هذه النصوص انعكاسها فى احلال مفاهيم ثورية جديدة محل المفاهيم القديمة. كما ان ذلك لا يمكن ان يتم عن طريق مجرد اجراء « ترقيعات » فى الثوب القديم او الاكتفاء باضافة بعض التعديلات هنا او هناك .

ان التحول الاشتراكى يقضى ان يكون تعديل قانون العمل تعديلا جذريا ، يحطم الاطار القديم ، ويتناول الاسس التى كان يقوم عليها تشريع العمل القديم بالتغيير الكامل .

ان قانون العمل الجديد لم يعد دوره قاصرا على حقوق العاملين بل اصبح كذلك قانون الانتاج الذى يفتح الباب واسعا لتحرير قوى العمل من اجل تحقيق اهداف الخطة الانتاجية .

وحقوق العمال القانونية لم تعد ثمرة لصراع عدائى بين الطبقة العاملة والطبقة التى تملك وسائل الانتاج ، بعد ان تقررت سيطرة قوى الشعب العاملة على هذه الوسائل ، بل اصبحت هذه الحقوق ثمرة لصراع من نوع جديد يشترك فيه العاملون ودولة قوى الشعب العاملة من جانب ضد قوى التخلف الاجتماعية والطبيعية من جانب آخر ، من اجل مزيد من التقدم وزيادة الانتاج.

لكن ذلك لا يعنى ان تأكيد الحقوق العمالية لم يعد له اية اهمية فى القانون الجديد. ان تأكيد حقوق العاملين يصبح ضمانا لقوى العمل ضد العناصر البيروقراطية وبقايا الرجعية التى لا زالت تقبع فى بعض مراكز الانتاج فى القطاع العام او الخاص ، تحاول ان تفرض مفاهيم العمل الراسمالى ، وتعوق التقدم ، وتعرقل انطلاق الجماهير .

والعمل على زيادة الانتاج لا يتعارض او يتناقض مع ضمان حقوق العاملين وتوسيعها . ان ذلك يمكن تصوره فى ظل علاقات الانتاج الراسمالية حيث تتم زيادة الانتاج نتيجة استنزاف جهود العاملين وتكثيف حدة استغلالهم .

اما فى ظل البناء الاشتراكى ، حيث يعود ناتج العمل بالخير على العاملين وعلى مجموع الشعب وحيث يعنى زيادة الانتاج بناء القاعدة الاساسية للتقدم فى عملية البناء الاشتراكى ، فان زيادة الانتاج تعنى زيادة فى الحقوق ، وزيادة فى الخدمات، وتأكيدا لحق العمل ومبدا تكافؤ الفرص . ومن ناحية اخرى فان تأكيد حقوق العاملين وتقنين علاقات جديدة قائمة على احترام كرامة العامل وانسانيته يصبح ضمانا لزيادة الانتاج .

ويتطلب هذا المضمون الجديد لقوانين العمل منهجا ثوريا جديدا فى وضعها واقرارها. وان يكون مشروع قانون العمل الجديد محلا لمناقشات جماهيرية واسعة فى مراكز الانتاج ، وفى التنظيم النقابى على مستوياته المختلفة ، حتى تأتى صيغته النهائية معبرة عن آمال العاملين ومتطلبات الوضع الثورى . ولا شك ان هذه المناقشات ستغنى قانون العمل بحلول جديدة ومقترحات بناءة ،

وستكون فرصة لتوعية العاملين بحقوقهم وواجباتهم، ومجالا لتعميق الوعي الثوري بين صفوفهم .

ولقد آن الاوان ، لكي يسري قانون العمل الجديد ، على جميع العاملين دون اي استثناء بحيث يصبح النظام القانوني الاساسي الموحد للعمل ، وذلك بهدف خلق الظروف المتساوية لكل العاملين في جميع المجالات ، دون اخلال بتنظيم قطاعات العمل المختلفة وفق لوائح خاصة تتفق مع ظروف كل قطاع وطبيعة العمل فيه . ان التقارب بين نظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة ونظام العاملين المدنيين بالدولة — في الحقوق الاساسية — يجب ان ينتهي الى غايته الطبيعية . كذلك ، فان حقوق العمال في القطاع الخاص يجب ان تتساوى مع حقوق زملائهم في القطاع العام ، حتى لا يعطى لراس المال الخاص ميزة على حساب القطاع العام ، وعلى حساب العاملين انفسهم . واخيرا ألا تستثنى اي فئة من فئات العاملين من الضمانات المقررة في القانون الجديد .

ويجب ان يتضمن القانون الجديد عقوبات رادعه لاي اعتداء على حقوق العاملين . ان عقوبة الغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات لم تعد كافية في كثير من الاحوال ، واذا كانت مخالفة القوانين التموينية جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس ، فما أجدر القوانين العمالية بهذه الحماية . وتبدو هنا اهمية انشاء نيابة خاصة لشئون العمال ، أسوه بنيابه الاحداث وامن الدولة الخ . .

ان ابوابا جديدة يجب ان تجد طريقها الى قانون العمل الجديد ، ويجب ان تقوم نصوصه واحكامه على مفاهيم جديدة . ان ديمقراطية الادارة ، وديمقراطية الانتاج ، وتوزيع عائد العمل على اسس اشتراكية ، وضمان حق العمل ، وتأكيد كونه واجبا ، واقامة التنظيم النقابي على اسس جديدة وتوسيع اختصاصاته ومسئولياته ، وبعث الحياة في عقود العمل المشتركة ... كل ذلك وغيره يجب ان يكون الاساس في قانون العمل الجديد .

ديمقراطية الادارة

ان حق العاملين في الاشتراك في مجالس ادارة الشركات قد اصبح سمة من السمات المميزة لطريق تطورنا الاشتراكي . وذلك لم يعد ممكنا دون تحقيق سيطرة قوى الشعب العاملة على كل ادوات الانتاج . ان اشتراك العاملين في الادارة قد اصبح حقا لهم ، باعتبارهم قوى طليعية في عملية التطوير . وواجبا يتعين عليهم ان يؤدوه بأمانة وان يحاسبوا عنه امام الشعب .

ولقد تعرضت هذه التجربة لمصاعب ومعوقات كثيرة ، فمن ناحية كان هناك نقص الخبره والوعي والتنظيم في صفوف العاملين وبخاصة في ظروف غياب الجهاز السياسي الطليعي ، ونقص فاعلية وحدات الاتحاد الاشتراكي ، ومن ناحية اخرى فان بعض العناصر الرجعية في الادارة وقفت لهذه التجربة بالمرصاد ، ويمكن ادراك هذه الحقيقة اذا لاحظنا ان بعض الذين يشغلون المناصب الادارية كانوا بأنفسهم من قبل في خدمة النظام الراسمالي ، ومنهم من كان مساهما كبيرا في راس المال المؤمم (١٣)

وفي اكتوبر ٦٣ وبعد اجراءات اغسطس التأميمية ومرور عامين من التجربة ، تأكد نظام اشتراك العاملين في الاداره بمد نطاق تطبيقه الى الجمعيات التعاونيه والى الجمعيات والهيئات التي تهدف الى ربح مادي ، وزياده عدد الاعضاء المنتخبين الى اربعة اعضاء بدلا من اثنين ودون اي تمييز بين العاملين ، وزيادة مدة العضوية الى سنتين ، واشتراط انعقاد مجلس الادارة مرة كل شهر على الاقل بدلا من ثلاثة اشهر ، وحماية الاعضاء المنتخبين من الفصل او الجزاءات التعسفية بنقل سلطة التحقيق الى النيابة الادارية وسلطة توقيع الجزاء الى المحاكم التأديبية .

واذا لاحظنا ان الاعضاء المعينين هم من العاملين كذلك ، وانهم يعينون بحكم وظائفهم ، فانه يمكن القول ان جميع اعضاء مجلس الادارة في شركات ومنشآت القطاع العام اصبحوا من العاملين .

واذا كانت القوانين والقرارات المنظمة لمبدا ديمقراطية الادارة قد صدرت متفرقة ، فلا شك ان مكانها الحقيقي هو قانون العمل الجديد . ومن الواجب ان يكون اصدار هذا القانون مناسبة لاعادة صياغة هذا المبدا على ضوء التجربة الفعلية والممارسة الواقعية بحيث تسد الثغرات التي كشف عنها التطبيق العملي ، وتزال المعوقات التي كشفت عنها الفترة الماضية .

وفي هذا السبيل يصبح من الطبيعي امتداد

(١٣) حول تجربة اشتراك العاملين في مجالس الادارة . د . نجيب اسكندر . الطليعة العدد الخامس مايو ٦٥

مبدأ ديمقراطية الادارة بتطبيق مبدأ المشاركة في الادارة بالنسبة للمؤسسات العامة ، وذلك حتى لا تتحول هذه المؤسسات الى اجهزة بيروقراطية معوقة لسيادة قوى الشعب العاملة . وفي هذا الشأن يصبح من الطبيعي كذلك الغاء المجالس الاستشارية المشتركة في مجال الصناعة الواحدة والتي نص عليها قانون العمل الموحد اكتفاء بمجالس ادارة المؤسسات العامة التي يشترك في ادارتها العاملون ، والتي يصبح من واجباتها وضع سياسة للاجور وسياسة للتدريب المهني والكفاية الانتاجية ومستويات عامة لظروف العمل وشروطه والامن الصناعي والرعاية الاجتماعية فضلا عن تحقيق التخطيط والتنسيق والتكامل على نطاق الصناعة.

ومن المناسب اعتبار عرقلة عملية المشاركة في الادارة من جانب المديرين المعينين او رؤساء مجالس الإدارة جريمة يعاقب عليها القانون باعتبارها « تخريبا في البناء الاجتماعي » كما عبر القائد المناضل عبد الناصر .

ومن الطبيعي — في اعتقادنا — اعادة النظر في تمثيل اعضاء مجالس الادارة المنتخبين في لجان شئون الافراد (١٤) المختصة بمشاكل التعيين والترقيات والعلاوات . . الخ والاكتفاء باقرار تمثيل اللجان النقابية فيها ، حتى يتفرغ اعضاء مجالس الادارة المنتخبين للمشاكل العامة للادارة والانتاج، دون ان يغرقوا في المشاكل الفردية الخاصة بالعاملين او يقعوا تحت ضغطها ، وكذلك حتى لا تتضارب اختصاصات ومسئوليات اعضاء مجالس الادارة المنتخبين مع اعضاء اللجان النقابية .

واخيرا ، فمن الاهمية بمكان تنظيم عملية رجوع الاعضاء المنتخبين الى قواعدهم ، وتاكيد مسئوليتهم امام المنابع الاصيلة لقوتهم ، وان يقرر القانون الاشكال التنظيمية المناسبة لذلك ، حتى يكون هناك ضمان للرقابة الجماهيرية على تصرفات الاعضاء المنتخبين وطريق لسحبهم اذا ما انحرفوا او اخلوا بالثقة الموضوعة فيهم او اساءوا استخدام حق المشاركة في الادارة عن طريق تحقيق المصالح الخاصة واسترضاء بعض العاملين على حساب المصلحة العامة .

ديمقراطية الانتاج

ولكي يكون قانون العمل الجديد معبرا تعبيرا حقيقيا عن مرحلة التحول الاشتراكي يصبح من الضروري ان يضم نصوصا واضحة ومحددة ترسم طريق اشراك العاملين في وضع خطط التنمية وبرامجها ، والاشراف على متابعة تنفيذها ، ابتداء من البرامج التفصيلية على نطاق الوحدة الانتاجية حتى خطة التنمية على نطاق الصناعة او مجالات الانشطة الاقتصادية ووصولا الى خطة التنمية على النطاق القومي .

ان مجالس الانتاج والتخطيط ، التي تضم ممثلي العمال في مجلس الادارة واللجنة النقابية ووحدة الاتحاد الاشتراكي والمسئولين عن الانتاج في المنشأة ، وكذلك مؤتمرات الانتاج الجماهيرية والتي يتقدم فيها العاملون باقتراحاتهم وآرائهم حول سير الانتاج ، وتتقدم فيها الادارة تقريرها عن سير الانتاج وعن نواقصه في الاقسام المختلفة — هذه الاشكال التنظيمية التي تعبر عن ديمقراطية الانتاج يجب ان تلقى عناية من قانون العمل الجديد من حيث بيان تشكيلها وتحديد اختصاصاتها .

ان تحقيق ديمقراطية الانتاج كفيل باثارة حماس العاملين ، وتكوين فرق العمل الاشتراكية ، وقيام المنافسة الاشتراكية بين الورديات والاقسام المختلفة لتحقيق ارقام عالية من الانتاج وتنفيذ البرامج المقررة .

يقول الميثاق : « ان وعي كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها — هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف — هو في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطني ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهني وعملي يربط الانسان الفرد في نضاله اليومي بحركة المجتمع كله ويشده في اتجاه التاريخ، كما انه يوجه حركة التاريخ في نفس اللحظة » .

على ان ديمقراطية الانتاج لا تعني الاخلال بأحكام تسلسل المسئولية ، ولا يمكن ان تعني الفوضى او عدم الالتزام بأحكام التنظيم الاشتراكي للعمل بل انها على العكس من ذلك تتطلب مستوى اعلى من الانضباط الواعي والالتزام الدقيق بنظام العمل والاحترام الكامل لمبدأ تدرج المسئولية .

ان لوائح العمل والاجراءات التاديبية — في النظام الرأسمالي — ليست الا قيودا تفرض انواعا من السخرة لتضمن امتصاص اكبر قدر من جهد

(١٤) القرار الجمهوري رقم ٢٤٤٨ لسنة ٦٢ .

العاملين واستغلالهم ،لكن هذه الاجراءات النظامية تصبح فى مرحلة البناء الاشتراكى صورة من صور الحرية وتعبيرا عن ارادة العاملين الحرة ،لتحقيق مصالحهم الجماعية ضد كل المظاهر الضارة والخروج على السلوك الاشتراكى .

لذلك فان المنهج الاساسى الذى يجدر بنا اتباعه فى هذا الشأن ، هو منهج الالتجاء الى الوسائل التربوية ، بهدف تربية العاملين فى روح المبادىء الاشتراكية ، روح الاحساس بالمسئولية والرقابة الجماهيرية ، وتقويم الجماعة للفرد بطريقة بناءة .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى فى مراكز الانتاج امر يتطلب اهتمام المشرع عند وضع القانون الجديد للعمل .

ان عقوبات جديدة كاللوم العلنى ، واستلزام الاعتذار العلنى للطرف المضرور او للعاملين ككل ، هى اكثر فعالية فى تقويم العامل المخطىء وتكوين الوعى الاجتماعى العام . وهكذا لا يلجأ الى استخدام الاجراءات العقابية الاخرى الا فى الحالات التى تكون فيها الوسائل التربوية قد استنفدت اغراضها واثبتت عدم جدواها ، وكذلك فى بعض المخالفات الخطيرة التى تهدد نظام العمل والانتاج وأمن العاملين تهديدا جسيما .

وفى مقابل هذه الاجراءات العقابية ، يجدر بالقانون الجديد ان يضع فى الاعتبار ، ان الحوافز المعنوية — كما عبر الميثاق — « هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا واشرف الغايات والمقاصد » .

ان الحوافز المعنوية ، غريبة تماما ، عن علاقات الانتاج الراسمالية . فأية حوافز معنوية يمكن ان تدفع العاملين للعمل فى نظام يحسون فيه انه يستقطر دماءهم يوما بعد يوم ؟؟ لكن البناء الاشتراكى الذى يحقق آمال العاملين يجعل الحوافز المعنوية قوة دافعة غير محدودة الاثار ، تصنع المعجزات .

ان تكريم العمل والعاملين ، ومنح اوسمة العمل ، ووضع قوائم شرف فى مراكز الانتاج للعاملين المجدين — كل هذا وغيره ، يمكن ان يفجر طاقات العمل الانسانى الخلاق ، مفتاح التقدم . فالتجربة التى تمت مع ابطال العمل فى السد العالى يجب ان تعمق وتعمم ويوضع لها الاسس والقواعد

حق العمل

ان اعتبار العمل « **حق** » لكل مواطن كان شعارا من شعارات الطلائع الثورية لثورة ٢٣ يوليو منذ مطالع الثورة . لقد اعلن دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ فى المادة ٥٢ ان للمصريين حق العمل وتعنى الدولة بتوفيره ، لكن سيطرة قوى الشعب العاملة على وسائل الانتاج جعلت من هذا الشعار امرا ممكن التنفيذ .

وهكذا ، اعلن الميثاق ان « العمل حق » وان من الحقوق الاساسية التى ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها « حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته ومع العلم الذى تحصل عليه . ان العمل فضلا عن اهميته الاقتصادية تأكيد للوجود الانسانى ذاته » . كما اكد الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٦٤ ان كفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من المقومات الاساسية للمجتمع وان **العمل حق وواجب وشرف** لكل مواطن قادر عليه .

ولا شك ان حق العمل لجميع المواطنين هو مسألة تتأكد « بقدر اتساع قاعدة الانتاج وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن ان تضاف اليها بالعمل الوطنى » (الميثاق) .

وهكذا يدعم العمل الوطنى حق العمل ويكفله ويتأكد حق العمل بالعمل . واعتبار العمل «حقا» يستتبع معه ان يسقط نهائيا كل اثر لاعتبار قوة العمل سلعة ، بوسع صاحب العمل — وهو الطرف الاقوى — ان يستخدم من يشاء ، وبوسعه متى شاء ان يفسخ « العقد » وان يرسل بالعامل الى عرض الطريق .

ان فكرة « **العلاقة التعاقدية** » التى تزعم ان مبدا «سلطان الارادة» هو مبدا لا يمس ، تستحق — اليوم — ان يسدل عليها الستار لتحل مكانها العلاقة التنظيمية الاشتراكية . ذلك لان الفكرة التعاقدية تصطدم مع مبدا وجوب ترجيح المصلحة العامة على المصالح الفردية المتعارضة معها .

ان فكرة العلاقة التنظيمية الاشتراكية تختلف عن العلاقة التنظيمية الراسمالية . ان الاولى لا يمكن ان تتعارض مع الدفاع عن حقوق العاملين وواجب صيانة مكاسبهم فى حين تقوم الثانية على اساس اهدار هذه الحقوق فى علاقة الدولة الراسمالية بالعاملين بها .

ان اعتبار العمل « حق » ينبثق منه امرين :

اولا — ان الالتحاق بعمل يتناسب مع كفاية العامل واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه، لا يخضع للاهواء الفردية ، وانما هو حق ينظمه القانون ويضع الضمانات الكفيلة باحترامه .

وقبل ان تتمكن سيطرة قوى الشعب العاملة على ادوات الانتاج باجراءات يوليو الثورية ، لم يكن فى مقدور مشرع الثورة — تحدوه مبادىء العدالة الاجتماعية — الا ان يظل محصورا فى انشاء مكاتب عامة للتوظف والتخديم(١٥)ليس لها من اختصاص الا تجميع البيانات الاحصائية ، وفى ظل قانون العمل الموحد ظلت هذه المكاتب كذلك محصورة فى نطاق معاونة العاطلين بترشيحهم للعمل ، وظل القانون يحمل بصمات النظرة الرأسمالية « لسوق العمل » (١٦) ، وانتهى الامر بهذه المكاتب الى مجرد اقتراح اسماء المرشحين للعمل ، هذا على الرغم من ان القانون المذكور اجاز الزام اصحاب الاعمال فىبعض الصناعات او الاعمال او الوحدات الادارية باستخدام العمال وفقا لتواريخ قيدهم فى مكاتب التوظيف والتخديم وبالشروط والاوضاع التى يقررها وزير العمل ، فقد ظل هذا النص معطلا حتى صدور الميثاق . وحتى بعد ذلك ، ظل هذا الالزام محصورا فىبعض الاعمال وقاصرا على ترشيح ضعفالعدد المطلوب مع ترك الحرية للمنشآت واصحاب الاعمال فى الاختيار من بين هؤلاء المرشحين (١٧) .

ان قانون العمل الجديد مطالب بأن يؤكد ويعمق الاتجاه الذى عبر عنه المشرع — مع جنينيات القطاع العام فى ١٩٥٨ — والذى حظر تعيين اقرباء المسئولين عن ادارة الشركات المساهمة التى تساهم الدولة فى راسمالها الى الدرجة الرابعة ، كما جعل الامتحان فى مسابقةعامة اساسا للتعيين فى بعض الوظائف (١٨) ثم القرارات الثورية التى كفلت حق العمل لجميع خريجى الجامعة والمعاهد العليا . واخيرا القانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد والذى كان الهدف منه الوصول الى ان يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

وهناك بالاضافة الى ذلك قضية — تعميمعملية تنظيم الاستخدام بحيث تشمل جميع العاملين فى القطاعات المختلفة ، وتنظيم عملية اختيار مهارة وكفاءة العاملين — فى المهن والصناعات التىتحتاج الىهذا الاختبار —وفقا لقواعد يتموضعها بمعرفة الجهات الادارية المختصة والمؤسسات التعليمية واجهزة التدريب المهنى وباشتراك التنظيم النقابى واشرافه على تنفيذ هذا النظام ، بحيث تتحقق العدالة وتكفلالفرص المتكافئة ،وبحيث يلزمصاحب العمل او المنشأة بتعيين العامل الذى مر بنجاح فى الاختبار فى الدرجة الفنية المقررة له ووفقا لاسبقية قيده .

ولا شك ان كل ذلك يستتبع بالضرورة الغاء المكاتب الخاصة لتخديم العاطلين بحيث تتوحد مسئولية الاستخدام فى جهاز مركزى ،والغاء نظام متعهدى توريد العمال الذى يتضمن استغلالا للعاملين واعترافا قانونيا باعتبار العمل سلعة .

ثانيا : ان انهاء استخدام العامل وفصله لم يعد حقا يمارسه صاحب العمل :

ان محاولة منع الفصل التعسفى ، ترجع الى بداية الثورة منذ صدور القانون الذى يجيز الحكم باعادة العامل المفصول بسبب نشاطه النقابى الى عمله ، وينظم سرعة نظر دعاوى الفصل وتعجيل جزء من التعويض يقضى به للعامل الىحين الفصل فى دعواه (١٩) .

ولقد كان مشرع الثورة يستلهم فى ذلك مبادىء العدالة الاجتماعية ، ويهدف الى مواجهة مؤامرات الراسمالية التى لجأت الى استخدام سلاح الفصل الجماعى للضغط على الثورة واحراجها .

الا ان هذا الموقف من جانب المشرع — لم يؤد فى التطبيق العملى الى حماية فعلية للعاملين ،فمن ناحية لم تقض المحاكم باعادة العامل المفصول بسبب نشاطه النقابى الى عمله — الا فى حالات نادرة تعد على اصابع اليد الواحدة — تأثرا بالمفهوم الفردى السائد فى تكييف علاقات العمل ، وحتى فى الحالات القليلة التى قضى فيها للعامل النقابى بالعود ، الى عمله ، فان هذه الاحكام ظلت دون تنفيذ لتخلف الجزاء الجنائى الرادع . وكان اصحاب الاعمال يفضلون دائما انيدفعوا الغرامات الزهيدة المقررة فى سبيل التخلص من العمال النقابيين —هذا اذا قدموا اصلا للمحاكمة الجنائية وهو امر كان فى حد ذاته نادر الحدوث .

(١٥) القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ .
(١٦) المادة ١٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
(١٧) القرار ١١٣ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقرار ١٨٥ لسنة١٩٦٥ .
(١٨) القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ .
(١٩) القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ اضافة المادة ٣٩ مكرر الىاحكام قانون عقد العمل الفردى القديم .

ومن ناحية اخرى ، لم تتمكن المحاكم تحت ضغط زيادة عدد المنازعات العمالية — من مراعاة المواعيد المقررة للفصل في هذه القضايا . وانتهى القضاء الى اعتبار هذه المواعيد مجرد مواعيد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها اى اثر .

واخيرا ، فان تعقيدات التنفيذ واشكالاته ، وما يلجا اليه اصحاب الاعمال من حيل قانونية لعرقلة تنفيذ الاحكام ، كانت في اغلب الاحوال تمنع العامل حتى من الوصول الى مبالغ التعويض المعجلة . ومع التعلق بآمال كاذبة . يظل العامل متسكعا في اروقة المحاكم عرضة لكل انواع الحيل القانونية وهكذا ، ظل العامل عرضة للفصل التعسفي .. وظل قانون العمل الموحد يحتوى على نص يجيز لاى من طرف « عقد العمل » ان يلغى العقد بعد اعلان الطرف الاخر بفترة محددة .

وبعد قوانين يوليو الثورية ، وامام الحاجة الى تغيير هذه الاوضاع في علاقات العمل وحماية العمال من الفصل التعسفي صدر في نوفمبر ٦٢ قرار وزير العمل (٢٠) والذى يقضى بفرض عقوبات الفصل في المنشآت التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر (اصبحت بقرار لاحق خمسة عشر عاملا) (٢١) ثم خمسة عمال على لجنة ثلاثية من مندوب عن وزارة العمل وآخر عن التنظيم النقابى وثالث عن صاحب العمل .

ولقد ادت هذه اللجان بالفعل الى وضع حد لبعض حالات الفصل ، الا انها لم تؤد الى تغيير جذرى يعطى حماية كاملة ضد الفصل التعسفي بسبب طبيعة قراراتها الاستشارية ، وصفتها غير الالزامية . ووفقا لبيان السيد وزير العمل فانه في خلال المدة من يوليو ٦٤ حتى مايو ٦٥ بلغ عدد الحالات التى **اوصت** هذه اللجان فيها باعادة العمال لاعمالهم ٤٦١٧ حالة رفضت الشركات واصحاب الاعمال الاستجابة في ٨٩٧ حالة اى بنسبة ٢٠٪ تقريبا .

ولقد دعى هذا الامر الى ضرورة تقرير حماية خاصة لاعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين بنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف الى سلطة التأديب القضائية . لكن هذه الحماية ظلت قاصرة عن ان تمتد الى جميع العمال الذين ظل حقهم قاصرا على مجرد التعويض اذا ما اصر صاحب العمل او ادارة المنشأة على فصلهم ، وهو تعويض يدفع — في شركات القطاع العام — من اموال قوى الشعب العاملة ، وينتقص من نصيب العمال في الارباح ، فالفصل اذن يصبح عقوبة يتحملها العاملون مرتين ، مرة بتوقيع الجزاء التعسفي ، ومرة اخرى بدفع التعويض من اموالهم . هذا بينما يظل المسئول عن هذه التصرفات دون اى محاسبة .

ولا شك ان قانون العمل الجديد — والحال كذلك — مطالب بان يخطو خطوة حاسمة في سبيل تأكيد حماية العاملين من الفصل التعسفي .

ان الاكتفاء بتقرير الصفة الالزامية للجان الثلاثية ومد اختصاصها الى كل حالات الفصل وانهاء الخدمة دون حماية هذه الصفة الالزامية عن طريق تقرير جزاء جنائى رادع ومع ابقاء عقوبة الفصل بكل حدودها الحالية ، لا يمثل الحماية الواجبة والمطلوبة .

كما ان المطالبة بالغاء عقوبة الفصل نهائيا بدعوى ان هذه العقوبة تتنافى مع المفاهيم الاشتراكية ، لا تقوم على اساس سليم ، وقد رفضتها جميع التجارب الاشتراكية .

ان الفكر الاشتراكى — في مجال قوانين العمل — يقر عقوبة الفصل لكنه يحيطها بكل الضمانات الموضوعية والاجرائية ، فضلا عن التزام الدولة بتوفير عمل جديد للعامل المفصول يتلاءم مع كفاءته وسلوكه .

ان عقوبة الفصل يجب تضييقها بحيث لا تواجه الا المخالفات الجسيمة للانتاج ولامن العاملين ، ولا يجوز الالتجاء اليها الا بعد استنفاد الاجراءات التربوية وكذلك الاجراءات العقابية الاخف شأنا ، كالنقل الى عمل ادنى من حيث الاجر او المرتبة في نفس المنشأة ولفترة محددة وما الى ذلك ..

وفي راينا ، ان حماية العاملين من الفصل التعسفي تقتضى اشتراط موافقة اللجنة الثلاثية **بالاجماع** على اجراء الفصل ، واعتبار مخالفة قرار اللجنة جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس وجوبا ، وتحميل المدير المسئول — في القطاع العام — ان يدفع كذلك ، ومن ماله الخاص ما قد يحكم به للعامل من تعويض مع اعادته الى العمل .

ان عدم موافقة ممثل وزارة العمل على اجراء

(٢٠) القرار ٩٦ لسنة ١٩٦٢ .
(٢١) القرار ١٤ لسنة ١٩٦٤ .

الفصل ، يعنى ان هذا الاجراء — من وجهة نظر الدولة — لا يتفق مع احكام قوانين العمل والسياسة العامة التى تحكم علاقات الانتاج . كما ان عدم موافقة ممثل اللجنة النقابية ، تعنى ان الراى العام للعاملين لا يقر هذه العقوبة ، اما لان العامل غير مخطىء او لان الاجراءات التربوية او العقابية الاخرى لم تستنفد ، وهو امر يجب ان يوضع فى الاعتبار على اى حال .

ان اشتراط موافقة التنظيم النقابى على اجراء الفصل امر يتفق والمسئوليات التى يجب ان يضطلع بها هذا التنظيم ، ولقد اثبت مندوبو اللجان النقابية فى اللجان الثلاثية انهم كانوا فى الغالب الاعم على مستوى المسئولية والنظرة الموضوعية الواجبة .

ان مثل هذا الضمان — حق وعدل — ذلك لانه اذا كان « العمل حياة » — كما نص الميثاق — فان حماية حق العمل تعتبر حماية لحياة العامل واسرته ، ويجب ان توضع من اجلها كل الضمانات اللازمة .

ومن ناحية اخرى ، فاننا نرى ضرورة تمثيل التنظيم النقابى عن طريق اتحاده العام فى المحاكمات « التأديبية » التى تتم لاعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، ذلك لان اضافة ممثل عن الاتحاد العام الى هذه المحاكمات « التأديبية » والتى يمثل فيها مجلس الدولة وموظف عن ديوان المحاسبة او ديوان الموظفين ، يعد اجراء لازما لتحقيق الرقابة الشعبية ، واشتراك التنظيم النقابى فى عقاب كل منحرف من القيادات العمالية الامر الذى يعد ممارسة لواجب من اهم واجباته .

واجب العمل

اذا كان العمل حق فهو كذلك واجب على كل مواطن .

ولا يعنى اعتبار العمل واجبا ان تساق الطبقة العاملة بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج ، كما اوضح الميثاق . ولكن معناه ان المجتمع الذى يبنى الاشتراكية ليحقق الرخاء والرفاهية لا يمكن ان يسمح للعاطلين بالوراثة والعناصر الطفيلية ان تستمر فى التمتع بخيرات وجهود العاملين دون ان يقدموا نصيبهم فى الجهد والعمل . واعادة تربية العناصر الطفيلية بالعمل باعتباره شرفا ومسئولية وحياة يصبح حقا لها ، كما هو واجب عليها .

فاعتبار العمل واجبا يترتب عليه ان يكون من حق الدولة تكليف الفنيين والاخصائيين الذين انهوا تدريبهم ودراساتهم فى الكليات والمعاهد العليا ، او المعاهد المتوسطة ، او الفنية بأعمال محددة لمدد محددة . وتعتبر مخالفة اوامر التكليف جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس او الغرامة فضلا عن الحرمان من الالتحاق بأعمال مماثلة لمدة محددة . ولقد اخذ المشرع المصرى بهذا الاتجاه .

لكن الامر ظل — فى القانون المصرى — محصورا فى هذا النطاق الذى يهدف الى الاستفادة من الامكانيات الفنية — لمدة محددة — فى احتياجات الدولة ، الا ان التحول الاشتراكى وفلسفة العمل الوطنى التى اعلنها الميثاق ، اصبح يتطلب — الى جانب هذه النظرة العملية — نظرة اجتماعية جديدة .

ان كل مواطن بالغ قادر على العمل لا يقوم بأداء واجب العمل الذى فرضه الميثاق وفقا لقدرته وامكانياته ، ويتهرب من مسئولية العمل الاجتماعى ليعيش بطريقة طفيلية — يمكن بناء على طلب تنظيمات الاتحاد الاشتراكى — باعتباره التنظيم السياسى الشعبى — وبعد استنفاذ كل الخطوات التربوية والقوى الادبية للراى العام والتنظيمات الجماهيرية — ان يكلف بالقيام بعمل لمدة تتراوح بين ستة اشهر وعامين . ويكون هذا التكليف بحكم من القضاء بعد محاكمة تتم بطريقة علنية . ويترتب على رفض التكليف نفس الاثار التى تترتب على مخالفة الفنيين لاوامر تكليفهم ، مع الزام المخالف بدفع نفقات تعليمه ، ويمكن الغاء التكليف فى اى وقت — بناء على توصية الاتحاد الاشتراكى — اذا اظهر المكلف مسلكا مشرفا تجاه العمل .

ان هذا الاجراء لازم لاعادة تربية العناصر الطفيلية المتخلفة من النظام القديم بروح المسئولية تجاه الشعب العامل . وقد اصبح هذا الاتجاه مطلبا للعاملين ، ففى اجتماع اللجنة المنبثقة عن مؤتمر العاملين بمصنعى السكر والخشب الحبيبى بكوم امبو قال احد اعضاء اللجنة النقابية بمصنع السكر : « يجب ان يحارب القانون طبقة العاطلين بالوراثة الذين ندد بهم الرئيس فى خطبه — ان مجتمعنا يضيق فعلا ويشمئز من السواعد المعطرة التى لا تؤدى اى عمل .. يجب ان تتحرك هذه السواعد وان تعرق لتشارك فى بناء المجتمع ويجب ان ينص القانون على ان الكل لازم يشتغل الا العاجز او المتقدم فى السن او النساء اللى ما يقدروش يشتغلوا بسبب الجهل او اعباء الاسرة او الاطفال »

وقال رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة

الصناعات الكيماوية (كيما) « ان العيش فى المجتمع والمشاركة فى خيراته والاستحقاق فى الخبز او المسكن والاستفادة من المرافق العامة فى المجتمع — يجب ان يكون له ثمن يدفعه من يقدر على العمل بأن يقدم لنا خبراته . وارى ضرورة النص على ان العمل واجب ملزم .. مع فرض عقوبة على من يضبط بلا عمل مع قدرته عليه وتوفيره له » (٢٢) هذه هى القيم الاجتماعية الجديدة التى تتهيأ لها الظروف ان تسود فى مجتمعنا الجديد .

التنظيم النقابى

ما هو دور التنظيمات النقابية فى مرحلة التحول الاشتراكى ؟

يقول الميثاق : ان هذه التنظيمات « تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة » وهى « لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى والديمقراطية » ونموها « معين لا ينضب للقيادات الواعية » .

ولقد رفض الميثاق تلك الفكرة الخبيثة التى نادت بان التنظيم النقابى قد فقد مبرر وجوده بعد قوانين يوليو الثورية .

يقول الميثاق : « ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى » .

... « ان ذلك الوضع الجديد لا يلغى دور التنظيمات العمالية ، وانما هو يزيد من اهميه دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد الاقصى الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير » .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من اوقات الفراغ والاجازات بما يسهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة » .

واذا كان القانون ٦٢ لسنة ٦٤ قد اعطى العاملين فى الحكومة حق تكوين نقابات وسهل تنظيم عمال الزراعة باعتماده على القرية .. الخ — وهى خطوات متقدمة — الا ان كل هذه المزايا ادخلت فى اطار القواعد التى ميزت قوانين فترة ما قبل التحول الاشتراكى (٢٣) .

كيف يمكن ، اذن ، لقانون العمل الجديد ان يكون اداة لتمكين التنظيم النقابى من القيام بمهامه الجديدة ؟ ان ذلك يقتضى توسيع اختصاصات ومسئوليات التنظيم النقابى ، واعادة النظر فى البناء التنظيمى للحركة النقابية على ضوء هذه المسئوليات . ان مواجهة المشكلة على هذين المستويين كفيل بتدعيم التنظيم النقابى وكفالة فاعليته .

١ — توسيع اختصاصات ومسئوليات التنظيم النقابى

من المهم ان يقوم التنظيم النقابى بمسئوليات محددة فى عملية الانتاج ، عن طريق اشتراكه فى جميع مستويات الاجهزة الاقتصادية والادارية المسئولة عن الانتاج ، فيساهم — على كافة المستويات — فى وضع الخطة العامة والخطط التفصيلية والاشراف على تنفيذها ، وحل المشاكل المهنية والصناعية ، وزيادة انتاجية العمل . ان ذلك كفيل بربط العاملين بقضايا ومشاكل الانتاج ، وتبصيرهم بالعلاقة بين حقوقهم وتحقيق المزيد من الانتصارات فى مجال الانتاج ، وتحويلهم من الاقتصار على دور المطالبة بالمزيد من الحقوق الى دور المشاركة الواعية فى حل مشاكل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد حان الوقت لكى يلقى على عاتق التنظيمات النقابية عبء مراقبة تنفيذ احكام قوانين العمل . وفى هذا الشأن نرى انه من المناسب تقرير حق ممثلى الاتحاد العام والنقابات العامة فى زيارة اماكن العمل والتفتيش عليها ومراقبة تنفيذ احكام القانون ، ولهم عند ثبوت اى مخالفة تحرير محضر بذلك

---

(٢٢) محضر اعمال اللجنة المنبثقة عن مؤتمر العاملين بمصنعى السكر والخشب الحبيبى بكوم امبو لبحث التعديلات المقترح ادخالها على قانون العمل ليساير التطور الاشتراكى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

(٢٣) الحركة النقابية ومسئوليات البناء الاشتراكى — الدكتور عبد الرءوف ابوعلم — صفحة الرأى — الاهرام ١٩٦٥/٦/٨ .

وتقديم بلاغ الى النيابة المختصة ، وتساعدهم السلطات الادارية فى القيام بهذه المهمة .

ان تبعية مفتشى العمل والجهاز الادارى للتفتيش العمالى لسلطه ورقابة التنظيم النقابى امر نجده فى كثير من التجارب الاشتراكية ، ولا شك ان تحقيق شكل من اشكال جماهيرية الرقابة، يتلاءم مع واقعنا وتطورنا يعبر ضرورة حيوية لضمان تنفيذ القوانين واحترام احكامها . وبهذا — كذلك — تستطيع التنظيمات النقابية « ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة »

ويقتضى هذا اعطاء التنظيم النقابى سلطات واختصاصات جديدة فى مجال الاشتراك فى ادارة جهاز التأمينات الاجتماعية فى مستوياته المختلفة .

ولقد اصبح مهما ، كذلك ، توسيع اختصاصات التنظيم النقابى فى حل نزاعات العمل الفردية والجماعية .

ان القرار الاخير الذى يقضى باشراك ممثلى التنظيم النقابى فى منازعات تقييم الوظائف يعد خطوة ثورية فى هذا الاتجاه الذى يهدف الى الزام جميع التنظيمات الاقتصاديه بحل كل المسائل المتعلقة بظروف العمل بالتعاون مع اجهزة التنظيم النقابى . ولا شك ان توسيع اختصاصات اللجان الثلاثيه بحيث ينبسط اختصاصها ليشمل جميع منازعات العمل ، وان تكون قراراتها واجبة الاحترام، مع اعطاء حق الطعن فيها امام المحاكم العمالية — يمكن ان يسهم فى حل كثير من المشاكل العمالية بروح جديدة .

٢ — اعادة النظر فى اسس البناء التنظيمى للحركة النقابية :

١ — ان نقطة البدء فى تدعيم البناء التنظيمى للحركة النقابيه يجب ان تتركز فى الاهتمام بالتنظيم القاعدى اى اللجان النقابيه . ان التنظيم النقابى القاعدى يتكون من حوالى ٥٦٢٢ لجنة نقابية تضم ١٫٠٩١٫٩٧٥ ، وهذه اللجان النقابية هى التنظيمات القيادية الفعلية التى ترتبط بمراكز الانتاج وبالتكتلات العمالية « تلمس اصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها » كما يقول الميثاق ، وتحس بمشاكل العاملين وآمالهم .

وجدير بالتنظيم الجديد ان يكفل الشخصية المعنوية **الكاملة** لهذه اللجان باعتبارها المنبع الاصيل الذى تستمد منه المستويات العليا فى التنظيم النقابى قوتها واختصاصاتها — ولا يجب ان يكون الحال هو العكس .

ان ذلك يتيح للتنظيم النقابى ان يقف على اقدام راسخة ، وهو التعبير السليم لمبدا المركزية الديمقراطية ، والتطبيق الثورى للمبدا الميثاقى الذى يقول « ان حرية القيادات يجب ان تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية »

ويستتبع هذا ، تخصيص الجزء الاكبر من الامكانيات المالية فى ايدى هذه اللجان (٣٠٪ الان فحسب) تقتطع من الاشتراكات عند المنبع بعد استقطاع نسبة محددة للمستويات العليا . ان اللجان النقابية لا يجب ان تكون مجرد المورد المالى لنشاط علوى مكتبى .

٢ — ومن المسائل الجديرة بالاهتمام تعديل التصنيف المهنى والصناعى بخلق اشكال ومستويات تنظيمية جديدة تكفل تحقيق وحدة كل صناعة او مهنة متميزة . ان القضاء على التفتت والانقسام التنظيمى للحركة النقابية يجعل النقابات العامة تجميعا لعدد من المهن والصناعات المتنوعة (الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماويه الخ ...) لا يحول دون ايجاد الاشكال الملائمة لتحقيق الوحدة النقابيه فى المضمون بما يكفل مواجهه مشاكل العمل والانتاج فى كل صناعة او مهنة متميزة ، ويحول دون انعزال القيادات العليا عن مراكز الانتاج ومشاكلها (٢٤)، والا تحول هذا التجميع الى تجميع شكلى يزخر بالمتناقضات وتتركز فيه القيادات النقابية البيروقراطية المنعزلة عن واقع الجماهير ومشاكلها، والتى تشل حركته فى مواجهة مسئولياته الجديدة .

ومن ناحية اخرى ، تبدو اهمية ان يتوافق التنظيم النقابى مع التنظيم الاقتصادى ، بحيث يكون فى مواجهة كل مؤسسه ، او تنظيم اقتصادى عام نقابة عامة . ان ذلك كفيل بأن يكون باشتراك التنظيمات النقابية فى التخطيط والانتاج اكثر فعالية .

٣ — ولقد اصبح الغاء تدخل السلطات الادارية

(٢٤) المحور الذى يجب ان يعدل وفق الباب الرابع من قانون النقابات — بحث للاستاذ عبد المنعم الغزالى الجبيلى

فى شئون التنظيم النقابى ضرورة ملحة(٢٥).لقد اعلن الميثاق : « ان العمل الوطنى كلــه ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليما الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية ».

ان تطبيق هذا المبدا فى مجال التنظيم النقـــابى يعنى ان يصبح للعاملين حق تنظيم انفسهم وتقرير الاشكال والاوضاع الكفيلة بتحقيق فعاليــة هذا التنظيم دون اى تدخل او شبه وصاية من قبـــل الجهات الادارية .

ان ارادة الجماهير العمالية ارادة غير قاصرة ، وهى تستكمل ذاتها ومقوماتها من خلال الممارسة والتطبيق فى حدود الاطار الذى رسمه الميثاق . ولكى تكون الحركة النقابية مدرســـة تتعلم فيها الجماهير العمالية العمل الديمقراطى والســـلوك الديمقراطى . يستلزم ذلك ــ ان تقوم هى على اسس ديمقراطية .

ان قانون النقابات الحالى يقرن لوزير العمـــل سلطات واسعة . فهو الذى يحـــدد التصـــنيف المهنى والصـــناعى للنقابات ، وهو الذى يرخص بتعديل النسب المقررة لتوزيع ايرادات النقابات ، وهو الذى يحدد بقرار منه شروط العضـــوية فى مجلس ادارة النقابة العامة او اللجنة النقابية او النقابة الفرعية ، وموافقته شرط لجـــواز نزول النقابة عن اى جزء من اموالها للاغراض القومية، وهو الذى يحدد شروط واوضاع تمثيل النقابات العامة فى الجمعية العمومية للاتحاد العام ،وشروط اوضاع تشكيل وتنظيم الاتحاد المحلى ، وشروط واوضاع التفرغ النقابى ... الخ وهى جميعـــا حقوق واختصاصات ــ فى اعتقادى ــ من صميم حقوق وسلطات التنظيم النقابى .

ان اللجوء الى التدخل الادارى كان مفهوما فى ظل قوانين العمل الراسمالية ، والتى كانت تهدف الى تقييد الحركة النقابية ووضعها تحت وصـــاية اجهزة الدولة الراسمالية ، لكنه يصبح غريبا وغير متفق مع مرحلة التحول الاشتراكى بعد ان اعلن الميثاق « ان ممارسة الحرية ... لاتشكل خطرا على امن النضال الوطنى ،بل انها صمام الامن له» و « ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية باعتبار ذلك الضـــمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من ان تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية او التنفيذية بفعل الاهمال او الانحراف ».

واذا كان النص الذى يمنع التنظيمات النقابية من الاشتغال بالسياسة ظل باقيا وفق نصـــوص قوانين العمل حتى الغى فى عام ٦٤ ، فما اجدر ان تلغى كذلك ، كل مظاهر التدخل الادارى فى شئون التنظيم النقابى والتى تؤدى الى اضعاف الحركة النقابية وتجميد اندفاعها الثورى ، خاصة بعد ان طرح الرئيس عبدالناصر دعوته الثورية الى احلال العمل السياسى مكان القرارات الادارية .

عقود العمل المشتركة

ان سيطرة الطابع الفردى على علاقات العمل لا تتفق مع الاوضاع الجديدة التى تتطلب ســـيادة علاقات العمل الجماعية ، ان ذلك يستتبع نظرة جديدة الى عقـــود العمـــل المشتركة التى ادى المفهوم الفردى والتطبيق العملى للنصوص القديمة الى حرمانها من الوجود . وذلك يتطلب تعـــديلا جذريا فى نصوص عقد العمل المشترك فى القانون الجديد ، فلم تعد عقود العمل المشـــتركة مجرد اتفاقيات تنظم بمقتضاها حقوق العاملين وظروف عملهم فحسب ، بل يجب ان يتضمن الالتزام المتبادل وحقوق وواجبات كل طرف من اجل ضمان تنفيذه بل وتجاوز خطة الانتاج المقررة ،كما وكيفا ، ورفع انتاجية العمل وتحسين تنظيمه بما يكفل خفض نفقات الانتاج على اساس التقدم التكنيكى وجذب العاملين الى مضمار المنافسة الاشتراكية . ان مصـــالح العاملين قد توحدت مع مصالح الانتاج .

ليس غريبا اذن ان ندعو لان تتضـــمن عقـــود العمل المشـــتركة التزامات الادارة والعـــاملين المتبادلة فى مجال حماية العمل والامن الصـــناعى وتحسين الخدمة الطبية ، ونظام الاجور .

ويقتضى هذا ان ينظم القـــانون حق اللجـــان النقابية فى ابرام عقود العمل المشتركة على مستوى المنشأة ، وحق المستويات العليا النقابية فى ابرام عقود العمل المشتركة على مستوى الصناعة او المهن والصناعات المتماثلة ، وسريان عقود العمل المشتركة على جميع عمال المنشأة او الصناعة او المؤسسة العامة بغض النظر عن نسبة العضوية النقابية . كما لا يجوز مساءلة التنظيم النقابى بالتعـــويض استنادا الى التزاماته فى عقد العمل المشترك ،

---

(٢٥) الحركة النقابية ومسئوليات البناء الاشتراكى ــ الدكتور عبد الرءوف ابوعلم ــ صفحة الراى ــ الاهرام ١٩٦٥/٦/٨ .

ذلك لان هذا الالتزام يخرج عن حدود طبيعة الالتزام القانوني المجرد الى نطاق الالتزام ذو الطبيعة الجماهيرية المعبىء والمنشط لقوى العمل .

ولا يقتضى الامر ان تطلق الحرية لطرفي العقد في ابرامه،او عرقلته،بل يستحسن تنظيم الاجراءات الكفيلة بوضع حد لاية محاولة تعسفية من جانب ادارة المنشأة او المؤسسة لتعطيل اقتراحات العاملين ، اذا كانت هذه الاقتراحات تقوم على اسس سليمة وتخدم اهداف الخطة الانتاجية والاجتماعية .

وفي عدد من التجارب الاشتراكية الاخرى تصبح عقود العمل المشتركة واجبة الانعقاد لكل فترة زمنية محدده ، ويعرض اى خلاف عند التفاوض حول شروط عقد العمل المشترك على المستوى الاعلى لكل من التنظيم النقابي او الاقتصادى ، ويتم تسجيل عقود العمل المشتركة لدى المستويات العليا للتنظيم النقابي او الاقتصادى بهدف الحيلولة دون اقرار اية مخالفة لقوانين العمل او للخطة الانتاجية العامة .

ان دراسة التجارب الاشتراكية المختلفة في مجال قوانين العمل والاستفادة منها في تقديم الحلول الملائمة لواقعنا ، الدافعة لتطورنا تصبح مسئوليه القيادات العمالية ، كما تقع على عاتق المشرع العمالي في مرحلة التحول الاشتراكي .

ساعات العمل والاجور

ان مسئوليات التنمية الاقتصادية ومرحلة التصنيع الثقيل ، تجعل من الاهمية ان يسمح القانون بمبادره الجماهير العمالية ، القائمة على اساس اختيارهم الحر واقتناعهم الواعي دون اى فرض او اجراءات علوية ، بزيادة ساعات العمل لمجابهة مسئوليات الانتاج الجديدة .

ومن اجل ذلك يمكن ان ينص قانون العمل الجديد على جواز زيادة **ساعات العمل** الى ٤٨ ساعة اذا قررت اللجنة النقابية ذلك بعد اخذ موافقة العاملين .

وفي مجال **الاجور** ،فان توزيع عائد العمل بطريقة عادلة على اساس المبدا الاشتراكي «لكل بحسب عمله» طبيعي ان يكون هو المحور الاساسي في مرحلة البناء الاشتراكي .

ان النظام الاشتراكي للاجور يتنافى مع نظم العلاوات الدورية المحددة سلفا ، ودون نظر الى انتاجية العاملين او منجزات الانتاج او احتياجات الخطة العامة .

ان تقرير هذا الامر يحتاج الى مجابهة ثورية تتم على اساس اكبر توعية ممكنة لحقيقة وابعاد هذه المشكلة . ان العدالة الاشتراكية تقتضي ان يتم تحديد الاجر على اساس نوعية وكمية العمل المبذول ، والنتائج التي يحققها العامل باعتباره فردا وعضوا في مجتمع المنتجين ، وزيادة الانتاج هو الاساس الوحيد الذى تتم على اساسه زيادة الاجور . ان هذا النظام فضلا عن عدالته ، هو الحافز المادى الذى يدفع العاملين الى زيادة مهاراتهم وتقدمهم الفني والعلمي .

ومن ناحية اخرى ، فان زيادة الانتاج تتيح للمجتمع الاشتراكي ان يكفل زيادة مستمرة في اجور العاملين **الحقيقية** بتخفيض الاسعار وتقديم خدمات الاسكان والخدمات الثقافية والصحية الخ.. بأيسر الشروط . ولا شك ان زيادة الاجور دون ان يقابل ذلك زيادة الانتاج ، ودون اعتبار الى ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق الخطة الانتاجية ، ان يؤدى الا الى التضخم وارتفاع الاسعار بشكل يصبح معه اى ارتفاع في الاجور معدوم الاثر بالنسبة لمستوى معيشة العاملين .

كما ان النظام الاشتراكي للاجور يستلزم تضييق الهوة الشاسعة القائمة في مستوى الاجور بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا من العاملين وذلك عن طريق رفع الحد الادنى للاجور وتعميمه مع الحد من المزايا الممنوحة للدرجات العليا . ولاشك ان قرار تخفيض بدلات التمثيل الممنوحة للدرجات العليا يمثل خطوة سديدة في هذا الاتجاه .

ان عملية البناء الاشتراكي تعطى علاقات الانتاج مضمونا جديدا يجب ان يعبر عنه القانون .

ومرحلة التحول الاشتراكي تفتح آفاقا جديدة لحقوق العاملين وواجباتهم ، على المشرع ان يحتضنها ، وان يكون في خدمتها .

يقول الميثاق : « ان مكانة العمال في المجتمع الجديد ، لم يعد لها من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعي ، وغير طاقتهم على العمل من اجل هذا الهدف وغير كفايتهم في الوصول اليه »

ولا شك ان الطبقة العاملة جديرة بأن تؤكد مكانتها .



تشريعنا الضريبى فى ظل الاشتراكية

د. عبد الرازق حسن

يعكس الجهاز الضريبى لاى بلد الظروف المادية التى تحيط بهذا البلد ، فنوع الانتاج ، وحجمه والطريقة التى يتم بها توزيع الدخل ونظام الحكم والشكل الذى يأخذه التوازن الاجتماعى عوامل فعالة فى تشكيل النظام الضريبى لاى بلد . ففى مراحل التخلف الاقتصادى والاجتماعى مثلا نجد أن الجهاز الضريبى يعتمد على ما يفرض على الافراد انفسهم (ضريبة الرؤوس أو الفردة أو الجزية) أو على بعض عناصر الملكية كالمواشى والاغنام والنخيل أو على ما يكون ضروريا من سلع الاستهلاك كالملح . ومع تقدم المجتمع وظهور الطبقات الاجتماعية نجد ان الجهاز الضريبى يزداد تعقدا وتباينا تبعا لدرجة التقدم واتجاهات الصراع الاجتماعى . ففى المجتمعات الزراعية نجد الضرائب على الاطيان ورسوم الاستهلاك هى الغالبة ، وفى المجتمعات الصناعية والتجارية نلاحظ ان الضرائب على فروع الدخل وبعض نواحى الاستهلاك وعلى التركات تأخذ اتجاها واضحا ، والملاحظ أن نسبة الضريبة الى الدخل القومى تزداد مع التقدم المادى للمجتمع ، كما تأخذ نفس الاتجاه وبشكل جاد فى حالات الطوارىء والحرب . ويتأثر الجهاز الضريبى بدرجة كبيرة بالتركيب الاجتماعى ، فحيث تتغلب العناصر المالكة وذات الايراد الكبير نجد أن معدلات الضرائب تكون أكثر انخفاضا على الثروة والدخول منها لو أن العناصر غير المالكة أو ذات الايراد المنخفض كانت هى الاقوى فى المجتمع .

ويلمس الدارس لتطور النظم الضريبية فى العالم ان الهدف الاول منها كان تمكين الحاكم من الحصول على ايراد لسد احتياجاته واحتياجات الدفاع عن المجتمع ضد الغزو الخارجى او الاضطرابات

الداخلية ، ومع ظهور جهاز الدولة،وتوليه مسئولية مواجهة مطالب المجتمع ، زاد الاهتمام بجهاز الضريبة لكفاية حاجات المجتمع في مجالات التعليم والصحة، واقامة المشروعات العامة،وذلك بالاضافة الى مطالب الدفاع والامن. وكانت الضرائب المفضلة، وتتذاك والمناسبة للتركيب الاجتماعي والقوى المسيطرة على المجتمع، هي تلك التي يسهل جبايتها دون متاعب ادارية كبيرة، وهي عادة الضرائب غير المباشرة ، او الضرائب على السلع التي يتحمل عبؤها في الوقت نفسه السواد الاعظم من الناس.

ومع النمو الاقتصادي والاجتماعي ،وما يرتبط به من زيادة في الثروات والدخول من ناحية،وزيادة أثر القوى العاملة وتقدم وعيها من ناحية اخرى ، تزداد المطالب العامة، ويزداد الاهتمام بالضرائب المباشرة التي ترتكز على دخول الافراد وثرواتهم، ويتحول جهاز الضريبة من جهاز حيازي ايرادي ، الى جهاز يعمل لتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية، فنجد ان جهاز الضريبة يوجه الى تشجيع الاستثمار والانتاج في ناحية ما ، او للحد من القدرة النسبية لبعض فئات المجتمع على الاستهلاك من ناحية اخرى، اولتقريب الفوارق في الدخول والثروات بين المواطنين وهكذا..

وتقاوم النظم الرأسمالية كل ما من شأنه تحويل جهاز الضريبة عن حياده او استخدامه كأداة لخلق نوع من التوازن الاجتماعي، على اساس ان التوازن يتم تلقائيا في الحياة بغلبة العناصر الاكثر صلاحية، وان كان ذلك يعني في واقع الامر استمرار سيطرة القلة المالكة لما تتمتع به من ميزات نسبية نتيجة لظروف واوضاع ليس للكفاية في كثير من الاحوال دخل فيها .

الضريبة والاشتراكية

كثير ما يلتبس الامر على البعض حينما يتعرض للدور الاقتصادي والاجتماعي للضريبة ، وبتصور انه يمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق جهاز الضريبة دون ما حاجة الى اجراءات اخرى، ويحدث اللبس بشكل آخر حينما يتصور البعض ان الاشتراكية تعني زوال جهاز الضريبة.

ويحدث اللبس او الخطأ نتيجة لعدم ادراك دور جهاز الضريبة من ناحية او لعدم وضوح المفهوم العلمي للاشتراكية من ناحية اخرى .

وقد نادى البعض في سنة ١٩٥٢ بزيادة الضرائب على الاطيان بما يستغرق الدخول بعد مستوى معين عوضا عن تحديد الملكية الزراعية عن طريق الاصلاح الزراعي، وسمعنا هذا القول يتردد عند فرض التشريعات الاشتراكية سنة ١٩٦١ .ويشير بعض الكتاب في معرض التطبيقات الاشتراكية في بعض بلدان الغرب الى ما يتخذ في مجال الضرائب او انفاقها على اى سبيل لتحقيق الاشتراكية ، ويخصون بالذكر في هذا المجال رفع اسعار الضرائب على الثروة والدخل، بما يؤدي الى تقليل الفوارق بين الدخول،او تحديد عدد أصحاب الدخول العالية، ويدللون على وجهة نظرهم أيضا بما قد يتبع من تمييز في سعر الضريبة بين الدخول المكتسبة وغير المكتسبة، والثروات المكتسبة وما قد يؤول للفرد منها بالهبة او الميراث. ومن الامثلة التي تعطى ما اتبعته بريطانيا في اثناء الحرب العالمية الثانية والفترة التالية عليها برفع الحد الادنى المعفى من الضريبة على الدخل ، ورفع الحدود العليا الى حوالي ٩٧,٥٪ وفرض سعر يستغرق كل الارباح الاستثنائية والوصول بأسعار الضريبة على التركات الى أكثر من ٨٠٪ .وليؤكد البعض رأيه فيما يسميه الاشتراكية عن طريق التدرج والتشريع يشير الى ما ينفق على الخدمات الاجتماعية، والتأمين الصحي. غير ان الاشتراكية ليست مجرد عملية تقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، او تفضيل الدخول المكتسبة على غير المكتسبة ، او ضمان حدود دنيا للدخل ، ولكن الاشتراكية نظام اجتماعي يقوم على اساس سيادة الشعب ، وسيطرته على أدوات الانتاج ، وتخطيطه لموارده بما يحقق للعاملين فيه اكبر قدر من الفائض بأقل قدر من الاعباء الاجتماعية. كما تقوم على مفهوم مسئولية الانسان عما يعمل، وان اى خلل في العلاقات الاجتماعية انما يرجع الى عوامل انسانية وليست غيبية، وان لكل عامل الحق في نصيب من الانتاج الاجتماعي بقدر مايقدم للمجتمع من جهد.

فرفع اسعار الضرائب على فئات الدخول العليا لا يؤثر كثيرا في التركيب الاجتماعي طالما ان عناصر الانتاج يتملكها ويسيطر عليها فئة محدودة ،وطالما ان العمل ليس هو اساس القيمة في المجتمع. وعلى ذلك نجد أن طبيعة النظام الاجتماعي في بريطانيا لم يتغير من الرأسمالية الى الاشتراكية بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الضريبة، لان القيم التي ما زالت تحكم هذا النظام هي القيم الرأسمالية ،وما زال المجتمع هناك يعيش في صرع بين طبقتي الرأسمالية من ناحية، والعمال من ناحية اخرى.

وقد يؤدي ارتفاع أسعار الضرائب مع استمرار بقاء النظام الرأسمالي الى كثير من المتاعب الاقتصادية لمنافاة هذا الارتفاع مع الحوافز الانتاجية في ذلك النظام، وفي كثير من الاحوال لا يؤدي رفع اسعار الضريبة الى قلة الرغبة في التملك او الحصول على

الدخل، بل قد يؤدى الى البحث عن منافذ لم يتعرض لها التشريع الضريبى. فالملاحظ مثلا ان ارتفاع أسعار الرسوم الجمركية يؤدى فى كثير من الحالات الى زيادة معدل التهريب، ورفع الضرائب على الريع يؤدى الى زيادة «خلو الرجل» ، كما تؤدى زيادة معدل الضرائب على الدخول المكتسبة احيانا الى تغيير مسمياتها أو تحويلها الى ميزة عينية ، فيعتبر جزء من الدخل مصاريف انتقال، او يمنح بدلا عنه سكن او سيارة الخ . . . وقد يؤدى بشكل عكسى الى التهاون فى العمل ،وضعف مستوى ادائه . ويحذر رجال المالية العامة من رفع معدلات الضرائب فى النظام الرأسمالى عن حد معين لما يمكن ان يعكس هذا الارتفاع من اثر على مستويات الاسعار، واخلال بميزان المدفوعات ،وفى النهاية الاضطرار الى خفض قيمة العملة بالنسبة للخارج .

ومع ذلك يمكن ان تفيد الضرائب العالية والى حد، كعامل معاون لتخفيف حدة التناقض فى النظام الرأسمالى، غير ان هذا الارتفاع لا يقضى على التفاوت او يغير من طبيعة النظام ،كما ان ارتفاع اسعار الضرائب يمكن ان يساعد فى اجراءات التطبيق الاشتراكى، ولكن لا يعتبر كافيا فى حد ذاته لدفع عجلة الاشتراكية .

واذا رجعنا الى المسألة الثانية وهى استمرار جهاز الضريبة فى النظام الاشتراكى، فيرجع القول بعدم جدواه الى ان ادوات الانتاج تكون فى يد المجتمع ويصبح المصدر الوحيد للدخل هو العمل، وطالما ان الأجر يتحدد على اساس القيمة الاجتماعية للعمل فان فرض اى ضريبة عليه تخل بهذه القاعدة. واذا كانت الدولة فى حاجة الى ايراد ما فأمامها جهاز السعر، يمكنها عن طريقه الحصول على حاجتها فترفع أسعار بعض السلع بالدرجة التى تريد ،مستفيدة فى ذلك من عوامل العرض والطلب.

والعيب الاكبر فى هذا الرأى يرجع الى تصور الحالة المثالية للاشتراكية ،وهى الحالة التى تكون جميع ادوات الانتاج فيها بلا استثناء قد اصبحت فى يد المجتمع ،ويكون معيار القيمة الاجتماعية للعمل قد تحدد تماما، والدخول اضحت متقاربة الى درجة التساوى. وينفق الافراد دخلهم فى حياتهم وهذه الحالة المثالية لا تتحقق الا بعد مدى طويل ، ففى مراحل التحول مثلا نجد ان بعض ادوات الانتاج تترك فى يد الافراد كالارض والمصانع الصغيرة بل والمتوسطة. كما ان بعض الدخول العالية قد لا يسهل بترها فى امد قصير نتيجة لعوامل تاريخية، او اقتصادية او اجتماعية، وقد يضطر المجتمع فى مراحل التحول الى تشجيع الافراد لزيادة الانتاج بمنحهم المرتبات والمكافآت العالية، ويؤدى تفاوت الدخول الى تفاوت فى طريقة الاستهلاك وفى ضغط الدخول العالية على السوق، واثارة حالة من سوء توزيع الانتاج. كما يؤدى الابقاء على نظام الارث الى حصول البعض على دخول غير مكتسبة اى غير آتية من العمل .

ومعنى ذلك كله ان السماح بقيام قطاع خاص الى جوار القطاع العام، ووجود تفاوت فى الدخول، واستمرار نظام الارث، عوامل تحتم استمرار جهاز الضريبة فى عمله حتى لا تؤدى العوامل السابقة الى التأثير فى مسار الاشتراكية،وبالتالى فان دوره اذن سيكون دور المصحح لما قد يحدث من انحرافات اقتصادية. ليس معنى ذلك ان علينا ان نترك جهاز الضريبة يعمل بنفس الطريقة التى كان يعمل بها فى الماضى، لان المفروض ان هذا الجهاز يخدم مختلف المراحل والاوضاع التى يكون فيها ،ونظرا لتغير ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية فان التغير يجب ان يشمل هذا الجهاز بما يجعل منه اداة فعالة فى مرحلة تحولنا الاشتراكى .

جهازنا الضريبى فى تطوره

مر جهازنا الضريبى بالمراحل التى مرت بها الاجهزة المماثلة فى البلاد المتطورة . فحتى سنة ١٩٣٨ كان الاهتمام منصب على الضرائب غير المباشرة (على السلع والتصرفات فى شكل رسوم جمركية ، أو رسوم انتاج او ملاهى) ، اما الضرائب المباشرة فلم تزد وقتذاك على ضريبتى الاطيان والمبانى وتفرضان على القيم التقديرية للريع فيهما وكان النشاط الاقتصادى فى مجالاته التجارية والصناعية والمهن الحرة غير خاضع لاى ضريبة . وكان الاحتجاج وقتها انه ليس من الطبيعى ان تفرض ضريبة على الوطنيين فى الوقت الذى يعفى منها الاجانب نتيجة للامتيازات الخاصة التى كانوا يتمتعون بها . وحينما سويت هذه المشكلة ، واعيد تنظيم جهاز الضريبة فانه لم يخرج عن كونه وسيلة اكثر طواعية لزيادة ايرادات الدولة التى ارتفعت فعلا من ٣٧ر١ مليون جنيه سنة ٣٧ — ٣٨ الى ٣٩ر٤ مليون جنيه فى سنة ٣٩ — ٤٠ نتيجة للضرائب الجديدة آنذاك . وقد ساعدت ظروف الحرب ، وزيادة النشاط الاقتصادى على زيادة حصيلة الضرائب ، التى لم تتغير النظرة الجامدة لها ، واعتبارها وسيلة ايرادية ، وليس لها شأن فى تصحيح ما قد يكون فى النظام الاقتصادى والاجتماعى من أخطاء ، بالرغم مما كان يثار من ادعاءات فى ذلك الوقت من ان فرض الضرائب على الارباح الاستثنائية ، وعلى التركات ، وتصاعد السعر على الدخل غير المكتسب ، وعلى الشرائح العالية فى دخل العمل ثم فرض ضريبة تصاعدية على الدخل العام قد خففت من حدة التناقض والتفاوت فى المجتمع .

والواقع أن جهاز الضريبة حتى ثورة سنة ١٩٥٢ كان يمكن اعتباره حياديا ، اذ لم يؤثر بشكل أو آخر فى اتجاه المجتمع نحو الرأسمالية الاحتكارية ، فقد كان معدل عائد رأس المال ، ومعدل التراكم الرأسمالى من الكبر بدرجة لم يؤثر جهاز الضريبة فيهما . وقد أدت بعض المعدلات العالية فى ضريبة الارباح الاستثنائية الى قيام نوع من الاسراف المخل بالنمو الاقتصادى .

واستغلت الثورة جهاز الضريبة عند قيامها لتصحيح بعض الشذوذ فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنه لم يكن من السهل كماذكرنا استخدام هذا الجهاز كأداة فعالة فى التحول الاشتراكى . ففرضت ضريبة على التركات الى جانب رسم الايلولة فى سنة ١٩٥٢ وروعى التدرج فى الضريبة من ٥٪ الى ٤٠٪ تبعا لقيمةالتركة وزيدت النسب والشرائح على التركات ورسم الايلولة سنة ١٩٦٠ ، كما زيدت الضريبة على الشرائح العليا فى الدخل العام فى سنة ١٩٥٢ ، وزيدت بعد ذلك فى سنة ١٩٦٠ بما يصل بها الى ٨٠٪ على الشرائح التى تجاوز ٣٠٠٠٠ جنيه واتبع نفس الاسلوب فى الضريبة على ايرادات العمل أو المهن الحرة بما يصل بها الى ٢٢٪ فى نفس الوقت الذى رفع فيه حد الاعفاء من الضريبة واخضعت بدلات التمثيل والحضور للضريبة على كسب العمل ، كما فرضت ضريبة اضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجالس ادارة شركات المساهمة تتراوح بين ١٠٪ ، ٨٠٪ .

ونتيجة للرغبة فى دعم الاقتصاد القوميوتنميته، لم يكن هناك مفر من استخدام حافز الربح ،وبمعنى آخر وسيلة الاعفاءات الضريبية كدافع للتنمية ، فقد أعفيت الشركات التى تقوم بالتنمية منالضرائب الجمركية على ما تستورده من آلات ، ومواد خام ، كما أعفيت شركات المساهمة والتوصية بالاسهم الحديثة من ضريبتى الارباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة وذلك لفترة ما ، متى كان غرضها انشاء أو استغلال مشروعات خاصة بالصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الاراضى البور ، وأجيز أعفاء الشركات القديمةمن أداء نصف الضريبة على الارباح غير الموزعة تشجيعا لزيادة رأس مالها المستثمر وتقويةلمركزها المالى . كما أعفيت شركات الطيران الاجنبى من الضرائب بشرط المعاملة بالمثل ، وكذلك المنشآت التجارية والصناعية فى المناطق الحرة ، واعفيت أقساط التأمين من الضرائب فى حدود نسبة معينة من الدخل السنوى ، واعفيت كذلك عملية تربية المواشى والنحل والدواجن من الضرائب .. ومهما يكن من شىء فان اجراءات الاعفاء قد حدت من أثر عمليات رفع معدلات الضرائب كما أن ارتفاع تلك المعدلات لم تحد من اندفاع الرأسمالية التى عمدت الى استغلال فرص التنمية وضمانالحكومة لها أحسن استغلال ، وحينما لجأت الحكومة الى تحديد الارباح الموزعة فى مطلع سنة ١٩٥٩ أثيرت زوبعة كان لها أثر كبير فى استقرار سوق الاوراق المالية .

وبالرغم من وجود الجهاز الضريبى فانه لم يكن ليحول دون زيادة التراكم الرأسمالى نتيجة لمشروعات التصنيع ، ولتطبيق الخطة العامةللتنمية اذ يبدو أن نصيب عوائد حقوق التملك كان سيزيد نسبيا بعد نهاية الخطة فى الوقت الذى يقل فيه مخصص الاجور .

لهذا كان من الطبيعى أن تتجه حكومة الثورة الى تغيير العلاقات الاجتماعية لتحقيق أهدافها فى التحول الاشتراكى دون الاعتماد على جهاز الضريبة وأن كانت قد استغلته لتقويم بعض الشذوذ أو لضمان التوازن فى مرحلة التحول ، ومع ذلك فان كل تدعيم للكيان الاشتراكى سبيله التعديل الجذرى فى العوامل المؤثرة فى علاقات الانتاج نفسها ، أى أن ذلك لايتم عن طريق جهاز الضريبة وحده .

جهاز الضريبة فى مرحلة اجراءات التحول الاشتراكى

بدأ التحول الاشتراكى بتأميم القناة سنة ١٩٥٦ وأخذ شكله الحاسم بتشريعات الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ التى مكنت للمجتمع من السيطرة على القسم الاكبر من أدوات الانتاج ، والقضاء على الاحتكار بمختلف مظاهره ، والعمل على ضمان عدالة توزيع الناتج القومى . ولم تكتف الحكومة باجراءات التأميم ، ووضع حد أعلى لما تدفعه الدولة أو القطاع العام من دخول وأيقاف تعدد الوظائف للشخص الواحد ، وتحديد تعويضات التأميم وتصفية الحراسات بل لجأت أيضا الى جهاز الضريبة لتصحيح بعض الأوضاع التى لم يكن من السهل تعديلها بتشريع حاسم . فزادت أسعار الضريبة العامة على الدخل بحيث تصل الى ٩٠٪ لما يزيد من الدخل عن ١٠٠٠٠ جنيه ، وفرضت ضريبة تصاعدية على ريع العقارات المبنية يتراوح سعرها بين ١٠٪ و ٤٠٪ وفى نفس الوقت أعفيت العقارات المبنية التى لايزيد متوسط الايجار الشهرى للحجرة الواحدة عن ثلاثة جنيهات من الضريبة . والغى الاعفاء الخاص بالشركات التى تقوم بتنمية الانتاج القومى .

ويبدو أن جهاز الضريبة قد اصبح يواجه الكثير من المشاكل والجمود بعد تشريعات التحـــول الاشتراكى ، وما ادت اليه من تغير فى علاقات الانتاج والنسبة الكبرى من مصادر الدخل اضحت فى يد الدولة ويؤول اليها بطريقة آلية فائض الايرادات وأصبح نشاط القطاع الخاص محدود النطاق : وتتخذ الدولة من الاجراءات ما يحول بينه وبين استغلال ظروف التنمية ، وذلك فى نفس الوقت الذى تعمل فيه على رعايته ليلعب دوره فى تحقيق أهداف المجتمع ، وقد تناقص أصحاب الدخـــول العالية بشكل ملحوظ ، ولاتكاد الفئات المرتفعة من الضرائب تفرض على أحد يذكر . ولم يعد من السهل على رجال الضرائب المغالاة فى تقديـــر الضرائب نتيجة لقلة مجالات التقدير من ناحية ؛ ولاختلاف النظرة الى المولين من ناحية أخرى ، وتتجه مصلحة الضرائب الى حل المشاكل الضريبية مع المولين عن طريق المصالحات والتيسير فى دفع مستحقات الضرائب .

وبدأت الضرائب والرسوم السلعية تشغـــل الاهتمام لاستخدامها كوسيلة للموازنه فى تحمل الاعباء من ناحية ، وفى الموازنة بين الدخول والمتاح من السلع فى كل مرحلة من مراحل الخطة العامة للتنمية من ناحية أخرى .

واذا رجعنا الى مشروع ميزانية الدولة عـــن السنة المالية ٦٥ — ٦٦ وقارناه بايرادات السنة المالية ٥٢ — ٥٣ نلاحظ أن أيرادات أملاك الدولة ونصيبها فى القطاع العام قد تضخم بشكل واضح، وتراجعت الايرادات من ضرائب الدخل والثروة . فأصبح المقدر تحصيله من أيراد قطاع الاعمـــال والخدمات ٢ر٣٢٪ من مجمل الايرادات مقابل ٥ر١٥٪ حصلت من هـــذه المصـــادر فى ميزانية ٥٢ — ٥٣ . واذا نظرنا الى التناسب بين أنواع الضرائب نلاحظ ان الضرائب غير المباشرة أو الذى تفرض على السلع والمعاملات تكون ٤ر٧٢٪ فى ميزانية ٦٥ — ٦٦ مقابل ٦ر٢٧٪ للضرائب المباشرة المفروضة على الثروة والدخل ، وفى سنة ٥٢ — ٥٣ كانت النســـب ٩ر٧٠٪ الى ١ر٢٩٪ على التوالى .

والتغيرات السابقة على وضوحها قد لا تفسر لنا بالضبط مدى التغير فى هيكل الايرادات لان القسم الاكبر من حصيلة الضرائب انما يأتى من شركات القطاع العام ، الامر الذى يقتضى اعادة النظر فى جهاز الضريبة بما يجعله اكثر فاعلية فى الاوضاع الجديدة ، ولمقـــابلة مطالب المستقبـــل وسنحاول فيما يأتى أن نستعرض ظروف الضرائب الاساسية ، وما أنتابها من تغير ، لعل ذلك يلقى لنا بعض الضوء على ما يمكن اجراؤه من تعديل .

جهازنا الضريبى فى التطبيق

يقوم جهازنا الضريبى على مجموعتين أساسيتين ، هما الضرائب على الدخل والثروة . والضرائب على السلع والمعاملات . ويدخل فى المجموعـــة الاولى الضرائب العقارية والتركات ، والضرائب على الدخول سواء كان مصدرها العمل أو راس المال ، وتضم المجموعة الثانية الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والرسوم والضرائب على القطن ورسوم الدمغة والدمغة، وهناك بالاضافة الى ذلك مجموعة من الرسوم على انواع من الخدمات كرسوم نقل الملكية ، والقضائية : ورخص السيارات ، ورسوم الاثار والحدائق والموانى والمنائر الخ .. وهذه الاخيرة لاتكون الا نسبة ضئيلة من الايراد ، ويثار الجدل حول مدى اعتبارها مقابل الخدمة المؤداة أو كجزء من تكاليفها ، ولن نتعرض لها فى تحليلنا هذا .

وقد قدرت ايرادات الدولة من المجموعتـــين السابقتين فى ميزانية ٦٥ — ٦٦ بمبلغ ٣٤٥ مليون جنيه أى حوالى ٥٥٪ من مجموع الايرادات وذلك مقابل ١٩٣ مليون جنيه فى سنة ٦٠ — ٦١ أى السابقة على التشريعات الاشتراكية بنسبة ٥١٪ من اجمالى متحصلات الميزانية فى تلك السنة (جدول رقم ١ ، ٢) .

وتقدر نسبة المتحصل من المجموعة الاولـــى ٢ر٢٨٪ مـــن المقـــدر تحصيله مـــن الضرائب والرسوم الى المجموعتين فى ميزانية ٦٥ — ٦٦ وذلك مقابل ٩ر٣٠٪ فى سنة ٦٠ — ٦١ ؛ وانخفاض النسبة امر طبيعى نتيجة للتحـــول الاشتراكى كما سبق أن ذكرنا، ومن المقدر أن تنخفض هذه النسبة فى المستقبل مع التقارب الحتمى فى الدخول ، وضعف أثر الثروة الفردية فى الدخل العام .

أ — الضرائب على الثروة والدخل

تضم هذه المجموعة انماطا مختلفة من الضرائب والرسوم منها ما هو مفروض على الثروة مباشرة كضريبة التركات ورسم الايلولة ، ومنها ما هو مفروض على الدخل التقديرى للثروة كامـــوال الاطيان وعوائد الاملاك ، ومنها ما هو مفروض على دخول الافراد أو الاعمال . والضرائب بوضعها القائم لاتفرق فى المعاملة بين القطاع العام والخاص الامر الذى يثير الكثير من الجدل فى ظل الاوضاع

الحالية التى اصبح فيها القطاع السام هو الغالب فى كثير من المجالات . وقد يكون من المفيد قبل ان ناخذ برأى فى الموضوع أن نستعرض بسرعة كل ضريبة على حدة .

١ — **الضرائب العقارية** — وهى الضرائب التقليدية القديمة . حيثما كان المصدر الاساسى للدخل هو الارض او المبانى .

وترجع **ضريبة الاطيان** فى اساسها الحالى الى سنة ١٨٩٩ ، وكل ما اصابها من تغيير ينحصر فى اعادة تقدير الريع الذى تفرض على أساسه الضريبة — وكان يتم فى فترات متباعدة — وكذلك اعفاء صغار الملاك منها . وهذه الضريبة جامدة بطبيعتها لانها تفرض على القيمة التقديرية للريع، ويصعب فى كثير من الاحيان الاخذ بمبدأ فرضها على الايراد الحقيقى لصعوبة حسابه وارتباطه بعوامل كثيرة ليس من السهل وضع مقاييس ثابتة لها . وبالرغم من أن ضريبة الاطيان تفرض على الريع التقديرى للارض الا أن هذا الريع قد أصبح قريبا من الحقيقة لان تشريع الاصلاح الزراعى قد حدد الريع الذى يدفعه المستاجر بسبعة أمثال الضريبة وقد بلغت هذه الضريبة أقصى حد لها فى سنة ٥٨ — ٥٩ حينما بلغت الايرادات المتحصلة منها ١٥٫٦ مليون جنيه ، وأخذت تتناقص بعد ذلك بالتدريج وكان الانخفاض الاكبر بعد تخفيض حد الملكية الى ١٠٠ فدان فى سنة ١٩٦١ ، وزيادة الموزع من الارض الزائدة عن الحد على الفلاحين الذين تمتعوا باعفاءات ضريبية كثيرة . ولا يزيد المقدر تحصيله فى ميزانية ٦٥ — ٦٦ على ٦٫٧ مليون جنيه .

لم تعد ضريبة الاطيان فى حصيلتها هامة للميزانية الدولة ، ومن الافضل ان تترك للمحافظات ، تفرضها وفقا لاحتياجاتها بدلا من الاكتفاء بفرض ضريبة اضافية عليها . وان كانت الارض كمصدر من مصادر الدخل لا مفر من النظر الى ما تدره من عائد عند النظر فى توزيع الاعباء العامة . واذا كان من الصعب تقدير الربح الزراعى ، فيمكن اتخاذ الريع كأساس له ، على ان يقدر هذا الريع سنويا تبعا لتغير ظروف الزراعة وأسعار محاصيلها .

٢ — **ضريبة المبانى** وترجع الى سنة ١٨٨٤ وتقوم ايضا على أساس القيمة التقديرية للريع . وهى اقرب الى الدقة فى التقدير من ضريبة الاطيان ويحكم ريع المبانى القوانين الخاصة بتحديده التى صدرت منذ الحرب العالمية الاخيرة . ولعل أهم تعديل فى أساس هذه الضريبة هو ما تم فى سنة ١٩٦١ حينما فرضت ضريبة تصاعدية تتراوح بين ١٠٪ ، ٤٠٪ تبعا لايجار الحجرة (من ٣ جنيهات الى ١٠ جنيهات فاكثر فى الشهر) واعفيت المساكن من الضريبة اذا لم يتجاوز ايجار الحجرة ٣ جنيهات فى الشهر . وكان الهدف من هذا التشريع الحد من ميل بعض الملاك الى رفع القيمة الايجارية . وقد أدى خفض الايجارات بعد ذلك بنسبة ٣٥٪ الى التأثير فى حصيلة الضريبة . ولم يزد المقدر تحصيله منها فى الميزانية الجديدة على ٢٫١ مليون جنيه .

وتثير الاعفاءات التى منحت للمساكن ذات الايجار المنخفض الكثير من المسائل فالمفروض أن هذا الاعفاء يتمتع به صغار الممولين ، وأن يساعد فى خفض الايجارات ، وقد ظهر من التطبيق ان نسبة كبيرة من المساكن الفاخرة قد تمتعت بالاعفاء نتيجة لانها بنيت فى أوقات انخفاض الاسعار وتأثرت بعد ذلك بتحديد القيم الايجارية . وأدى انخفاض الايجار الى زيادة معدل «خلو الرجل» ، واذا كان المتحمل بهذه الضريبة هو مالك العقار اذا زاد ايجار الحجرة عن ٣ جنيهات فى الشهر ، فان المستاجر يجب أن يتحمل بدوره نصيبا يتناسب مع القيمة الحقيقية لريع المبنى . فالمبانى التى استفاد سكانها من النمو العمرانى يجب أن يتحملوا بجزء من الاعباء العامة . هذا وبعض من خفض القانون الايجارات بالنسبة لهم لم يكونوا فى حاجة الى هذا الخفض ، وهم أصحاب الدخول العالية ، ورجال السلك السياسى الاجنبى والخبراء الاجانب ومن فى حكمهم .

وضريبة المبانى بطبيعتها ضريبة محلية ، وتستأثر محافظة الاسكندرية بايرادات مبانيها من قديم ، ويمكن ان تحول الضريبة لميزانية المحافظات المختلفة ، كما يمكن كما ذكرنا أن نفرض ضريبة على المستاجرين ولتكن بنسبة ما حصلوا عليه من خفض فى قيمة الايجار . وذلك حتى تتم أعادة النظر فى اعادة تقويم الايجارات تبعا للريع الاقتصادى لها ويدفع المالك الفرق بين الريع الاقتصادى وما يدفعه فعلا .

٣ — **الضريبة على التركات** — وهى فرض رسم أيلولة على التركات فى سنة ١٩٤٤ وضريبة على التركات عند قيام الثورة سنة ١٩٥٢ ، والضريبة تصاعدية تتوقف على قيمة التركة من ناحية، ونصيب كل وراث من ناحية أخرى ، كما يتوقف سعرها على درجة قرابة الوارث من المورث . وبالرغم من ارتفاع معدلات الضريبة الا أن فاعليتها ضعيفة ، ولم يزد المقدر تحصيله منها فى أفضل الظروف على ٣٫٥ مليون جنيه . وتتناقص أهمية الضريبة بتضاؤل مايترك للافراد من أدوات انتاج . ويؤدى التحول الاشتراكى واهتمام الدولة بضمان مستوى طيب

لمعيشة الافراد ، وزيادة ميل الافراد الى الاستهلاك الى ضعف دور هذه الضريبة .

وضريبة التركات لا يقصد بها فى ظروفنا الحالية تمويل الدولة بدخل ما ، ولكنها اساسية لتصحيح الاوضاع الاجتماعية، ولاضعاف أثر الارث فى توجيه نشاط الافراد . ونعتقد أنه لا داعى لهذا الازدواج بين ضريبة التركات ورسم الايلولة ، ويجب أن تكون العبرة بما يؤول للوارثين ، ويمكن بعد هذا التوحيد استخدام وسيلة التصاعد بدرجة أكبر مما هى عليه الان بحيث يصل السعر الى ١٠٠٪ اذا زاد نصيب الوارث عن ١٥٠٠٠ جنيه مثلا اذا كان من الدرجة الاولى ، واذا زاد عن ١٠٠٠ جنيه للورثة من الدرجة الثانية ، ٥٠٠ جنيه للورثة من الدرجة الثالثة ، ولا يؤول شىء من التركة لمن هم فى الدرجة الرابعة وما بعدها مثلا . ومن المفيد أن يراعى فى جميع الاحوال الا تكون التركة هى المصدر الوحيد أو الاساسى لدخل الوارث الا اذا كان فى ظروف لايستطيع فيها التكسب من عمله ، ومن الضرورى مضاعفة السعر على المال المورث أكثر من مرة حتى تقل فرص المتكسبين أو العاطلين بالوراثة .

٤ — **الضرائب على دخول الافراد** — وتتضمن هذه المجموعة الضرائب على المهايا والاجور وما فى حكمها ، والضرائب على المهن الحرة ، وتلك المفروضة على الايراد العام .

وقد فرضت الضريبتين الاولتين فى سنة ٣٩ وفرضت الاخيرة فى سنة ١٩٤٩ .

وتفرض **ضريبة المهايا والاجور** على مايحصله الافراد ، وهى متدرجة من ٢٪ للشريحة التى تبلغ ١٠٠ جنيه وترتفع الى ٢٢٪ لما يزيد من الدخل عن ٤٨٥٠ جنيها فى العام . وليس هناك صعوبة فى فرض هذه الضريبة ، اذ تحجز من المنبع ، ومجال التهرب منها يتناقص بالتدريج . وتزيد حصيلة هذه الضريبة مع زيادة الدخل من ناحية ، ومع رفع سعر الضريبة من ناحية أخرى . وقد قدر المتحصل من هذه الضريبة فى ميزانية ٦٥ — ٦٦ بحوالى ١٣ مليون جنيه .

أما **المهن الحرة** فبالرغم من الاخذ بالايراد الحقيقى دون التقديرى كأساس لها ، فان التهرب منها كبير نسبيا ، ولا يزيد المقدر تحصيله منها فى ميزانية ٦٥—٦٦ على ٥٨٥٠٠٠ جنيه . وتتناقص أهمية هذه الضريبة بتناقص مجال العمل الحر ، وامتصاص العاملين فى هذا المجال فى أجهزة الدولة ومشروعات القطاع العام ، ومهما قيل من اقتراح فى شأن هذه الضريبة فهناك شك كبير فى أن تكون موردا مقبولا للايراد .

ولعل أهم ضريبة على دخول الافراد هى تلك المفروضة على الايراد العام التى ينادى الكثيرون باتخاذها أساسا للضريبة على الافراد ، عوضا عن الضرائب على فروع الدخل . والضريبة بوضعها القائم تفرض على صافى الايراد المتحصل من نواحى الدخل المختلفة أى بعد خصم الضرائب النوعية ويتراوح سعرها بين ٨٪ على ال ٥٠٠ جنيه الاولى بعد ١٠٠٠ جنيه ويصل السعر الى ٩٠٪ على مايزيد من الدخل على ١٠٠٠٠ جنيه، ويتناقص المحصل من هذه الضريبة بالتدريج نتيجة لتناقص الصافى من الدخل بعد خصم الضرائب النوعية وتضاؤل الحدود العليا للدخول نتيجة للتشريعات الاشتراكية . وبالرغم من ذلك فانها الضريبة الاساسية التى يمكن الاعتماد عليها لحين توزيع الدخل ، والاعباء العامة .

ولا يزيد عدد الخاضعين لها حاليا عن ١١٠٠٠ ممول ، هم الذين يزيد دخلهم الصافى بعد خصم مختلف الاعفاءات على ١٠٠٠ جنيه . ومن الدراسة المبدئية لعناصر الدخل المكونة لهذه الضريبة وجد ان العنصر الاكبر فيها هو المهايا والاجور ، يليه العقارات الارض فالمبانى ، أما الدخل الاتى من رؤوس أموال منقولة أو مهن حرة أو ايراد من الخارج فلا يكون الا نسبة ضئيلة لا تزيد فى المتوسط على ١٠٪ من الدخل الاجمالى .

وأهمية الاخذ بالضريبة العامة على الدخل أو الموحدة أنها الضريبة الوحيدة التى يمكن أن يحصر عن طريقها الدخل الخاضع للضريبة . ويخشى البعض من أن يؤدى الاخذ بهذه الضريبة الى زيادة معدل التهرب ، أو زيادة المتاعب الادارية ، غير أن هذه الخشية تصبح ولا محل لها اذا أبقينا على الضرائب النوعية التى تخصم من المنبع كما هى كالضرائب على المرتبات ، والقيم المنقولة لتؤخذ فى الاعتبار عند حساب العبء الحقيقى للممول ، فيحسب ايراد الفرد الاجمالى من مختلف المصادر ثم تحسب الضريبة الواجبة الاداء فاذا كان أحد الممولين قد سدد أقل من الواجب عليه دفعه عن طريق الضرائب النوعية وجب عليه سداد الفرق ، واذا كان قد سدد أكثر رد اليه الفرق . ويقتضى الامر لضمان عدالة توزيع العبء الضريبى أن تحسب الضريبة على أساس الايراد العام للاسرة (الرجل وزوجته وأبناؤه القصر) لان الوضع الحالى للضريبة يخلق ميزة للاسر التى يحصل افرادها على دخول بالنسبة لمن ينحصر الدخل فيها فى رب الاسرة وحده . هذا ويمكن عند حساب الضريبة عمل تفرقة حسب مصدر الدخل

فيميز الدخل بين العمل على ذلك الاتى من عقار أو قيم منقولة وذلك بحساب نسبة من الدخل المكتسب عند اخضاعه للضريبة ، أو رفع المعدل النسبي للدخل غير المكتسب فيكون الحساب مثلا ٣/٤ الدخل المكتسب + الدخل غير المكتسب أو الدخل المكتسب + ٥/٤ الدخل غير المكتسب وهكذا .

٥ — **الضرائب على دخول الاعمال** — ينتظم تحت هذه المجموعة الضرائب على الارباح التجاريه والصناعية ، وايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، والاتاوات وتكون هذه المجموعة القسم الاكبر من الضرائب على الثروة والدخل اذ قدر لها ٧٠٪ من تلك الضرائب .

والقسم الاكبر من الضرائب على دخول الاعمال يأتي من القطاع العام ، اذ تقدر هذه النسبة بحوالى ٩٠٪ . وتثير الضرائب على دخول الاعمال الكثير من الجدل نتيجة للوضع السابق ، فيرى البعض انها لاتؤدى لاكثر من زيادة للنفقات العامة (مصاريف الفحص ، واجراءات الربط ، والمنازعات الخ) ، وطالما أن الايراد سيؤول للخزانة فلا تهم التسمية كونها ضريبة أو ايراد أو أملاك .

وكان من الممكن الجدل حول بقاء الضريبة على شركات القطاع العام حينما كان ذلك القطاع يلعب دورا صغيرا في الاقتصاد القومى ، على أساس أن الضريبة تضع مختلف المشروعات في مستوى واحد يمكن على أساسه ادراك كفايتها . وما زال البعض يصر على فرض الضريبة على شركات القطاع العام على اساس أنه عن طريق ميزانيتها يمكن مقارنه مركزه قبل وبعد التاميم ، ومعرفة مدى التقدم الذى تسير فيه . غير أن هذه الاعتبارات ليست بالدرجة الكافية من القوه ، واصبحت المسائل أكثر وضوحا الان مما كانت عليه عند التاميم . ويلعب التخطيط دورا له أهميته في تشكيل الميزانية واذا كان هناك اعتراض على اساس آن العاملين لهم حق في نصيب في الارباح وعلينا بالتالى تقديره فان ذلك لايعنى ضرورة فرض الضريبة على القطاع العام . وقد يكون من الضرورى في هذا المجال تحميل مشروعات القطاع العام بفائدة على رأس المال المستثمر فيها ، وما يزيد على ذلك هو القدر الذى يشارك العاملون بنصيب فيه . وتأخذ الدول الاشتراكية احيانا بنظام الضريبة على رقم الاعمال ، وما يبقى بعد ذلك يجنب جزء كاحتياطى للمشروع ويعود جزء على العاملين في الانتاج . وبهذا الشكل يمكن معرفة مركز المشروعات والى اى حد تعاون في تنمية الاقتصاد القومى ، فضلا عن أن هذه الوسيلة تدفع العاملين في المشروع الى بذل جهود كبيرة لتحقيق عائد كبير ليس عن طريق رفع الاسعار وانما عن طريق زيادة الانتاج

ويمكن عن طريق فرض سعر فائدة على رأس المال أو الضريبة على رقم الاعمال تحديد نصيب المشروعات في الميزانية العامة للدولة .

أما مشروعات القطاع الخاص ، فيستمر خضوعها للضريبة بالوضع الحالى ، مع اعادة النظر في الضريبة على المشروعات الصغيرة ، والحرف اليدويه التى تحتاج الى رعاية خاصة ، ويمكن ان تفرض الضرائب عليها بطريق التقدير الحكمى ، على الا تكون هناك مغالاة فيه ، لان معامل الخطأ ايا كان الامر في حالة هذه المشروعات لن يؤدى الى فروق كبيرة تتناسب مع المشاكل التى تثيرها الخلافات الضريبية .

اذا كان الكلام السابق يسرى على ضريبتى الارباح الصناعية والتجارية ورؤوس الاموال المنقولة ، فان الامر لا يختلف كثيرا بالنسبة للاتاوات فنظام الاتاوة نظام فرض مقابل حصول القائم بالمشروع على امتياز ما ، والاتاوه بمثابة ضريبة على الربح الاحتكارى الذى يحصل عليه المنتفع . وقد تختلط احيانا بثمن استخدام بعض الموارد العامة والاتاوات المفروضة في ميزانية ٥٥ — ٥٦ تتلخص في الاتاوه على المعادن ، وعلى البترول ، وعلى هيئة قناة السويس ، وقيمة حق الحكومة في شراء المنتجات البترولية من الشركات ، والاتاوة على اجهزة التلفزيون الخ .. والاتاوة على المشروعات التى تملكها الدولة بالكامل غير ذات موضوع ، اما تلك المفروضه على مشروعات القطاع الخاص فيمكن ان يبررها بالقول السابق . وبالتالى ليس من الطبيعى أن يستمر الوضع التاريخى للاتاوات كما هو ، لانه لايعنى الا زيادة التكاليف الاجتماعية بما تتضمنه من أجهزة ومصاريف ادارية وتعقيدات .

ب — الضرائب والرسوم السلعية

وتتضمن الجمارك ، ورسوم الانتاج والاستهلاك ورسوم وضرائب على الاقطان ، ورسوم الدعم ، ورسوم استيراد وحق تصدير ، والدمغة الخ .. وهذه المجموعة من الضرائب والرسوم السلعية من اهم العناصر في تنظيم الاقتصاد الاشتراكى ، لما يتطلبه من توازن وتناسق

وحينما فرضت التشريعات الاشتراكية تصور البعض أن الرسوم الجمركية قد اصبحت غير ذات موضوع على أساس أن الواردات أصبحت مركزة على الضروريات ، وما يستورد من مواد خام أو آلات أصبح احتكارا للقطاع العام ، غير أن هذا

القول مردود ، لان الاشتراكية لاتعنى كما ذكرنا تساوى الدخول ، بل نجد أنها في الوقت الـــذى تعمل فيه على التقارب بين الدخول تعمل أيضـــا على تشجيع المتفوقين فى الانتاج عن طريق زيادة دخولهم ، وفى نفس الوقت يهمها الا تؤدى الزيادة فى الدخول الى عرقلة التنمية ، لهذا نجد انه مهما كانت الدرجة التى يبلغها المجتمع فى مراحل التحول الاشتراكى ، فان الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج تلعب دورا هاما فى توازن الطلب مع المتاح مـن السلع للاستهلاك ، ومهما قيل عن تطور السلع من كمالية الى ضرورية ، فان هذا التطور لا يشمل جميع الافراد بنفس الدرجة ، ولكن كلما تساوت الدخول ، كلما تقاربت أنماط الاستهلاك . وستظل السيارة الخاصة ، والتلفزيون والثلاجة الكهربائية فى مركز التفضيل الادنى للمجتمع بعد الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة ، وستكون المطالب الاخيرة فى مركز نسبى افضل من المكيفات المختلفة (سجاير ، شاى ، قهوة خمور) وعلى ذلك فلا مفر من فرض الضرائب على السلع تبعا لمركزها فى سلم التفضيل الاستهلاكى العام ، فتزداد الضرائب كلما كانت السلع فى أدنى المراتب وتقل بالتدريج كلما زادت الاهميـــة الاستهـــلاكية للسلعة . وعلى ذلك فان الضريبة على السلع والتصرفات ستستمر الى مدى أطول بكثير من ضريبة الدخل نفسها ، لانه كلما تقاربت الدخول تضيع الميزة التى تتمتع بها الضرائب على الدخل وتصبح الضرائب السلعية هى الاساس . لان هذه الضرائب هى التى يمكن عن طريقها تنظيم الاستهـــلاك ، وعدم الاسراف فيه ، وتمشيه مع الخطة العامة للتنمية .

وبالرغم من ذلك فان الضرائب والرسوم السلعية فى حاجة الى تنسيق فيمكن أن تضم رسوم الخدمات الجمركية ، والرسم الاحصائى الى الضريبة دون حاجة الى افراد بند مستقل لها اذ كلما كانت الرسوم واضحة ، ومبسطة كلما قلت المشاكل التى تثيرها .

وفى مجال الكلام عن الضرائب والرســـوم السلعية تثار مشاكل ضريبة الدمغة ، وما تؤدى اليه فى كثير من الاحوال من تعقيد ، وما تتضمنه من عناصر لاتدخل فى مجال رسم الدمغة وانما مكانها الضرائب المختلفة .

ورسوم الدمغة من الرسوم العمياء ، التى تفرض على الاشخاص أو العمليات التى يقومون بها بغض النظر عن المراكز المالية للاشخاص ، وكان الهدف الاول من فرضها الحصول على حصيلة للدولة ، وما زال هذا الهدف هو الاساس فى فرضـــها منذ سنة ١٩٣٩ ، وما زالت هذه الضريبة فى حاجة الى دراسة لادراك أثرها فى اداء الاعمال ، اذ الشكوى كبيرة من عرقلتها لها ، وان كانت تفيد أحيانا فى الحد من فوضى الطلبات والمطالبات التى تقدم لاجهزة الدولة . ويثار الكلام حول مـــدى خضوع المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لها بالنسبة لراسمالها وعقودها وبعض محرراتها ، فلا معنى لان تدفع الدولة رسوما لنفسها ، سيما لا تفيد الدمغة فى قياس التكاليف أو طريقة سير المشروع .

وقد شجعت رسوم الدمغة بعض النقابات على فرض رسوم مماثلة على بعض محرراتها يتحملها المتعاملون لصالح هذه النقابات كدمغة نقابة الاطباء التى تحصل على الروشتات والشهادات الطبية ، ودمغة نقابة المهندسين ونقابة المحاسبين الخ .. وهذه الدمغات تحمل الجمهور بأعباء مصالح نقابات خاصة المفروض أن تعمل بالشكل التعاونى لرعاية مصالح اعضائها ، ويمكن للدولة أن تعينها بقدر ما دون حاجة لان تفرض رســـما على المتعاملين معها . وهذه الرسوم لاتجد لها مثيلا سواء فى البلاد الاشتراكية أو حتى الرأسمالية المتقدمة .

وما دمنا بصدد اعادة النظر فى تشريعاتنا لتتسق مع مرحلة التحول الاشتراكى ، وحتى تكون معبرة عن ظروف التطور التى نمر بها فالامر يقتضى كما ذكرنا ضرورة الاهتمام بالتشريع الضريبى ، والتركيز على الضريبة الموحدة على الدخل ، واعفاء القطاع العام من الضرائب على الدخل والدمغة ، اكتفاء بما يمكن فرضه من ضرائب على رقم الاعمـــال ، أو فائدة على رأس المال المستثمر ، وضرورة معاملة القطاع الخاص لا سيما المشروعات الصغيرة معاملة تتناسب مع الظروف الجديدة التى يمر بها ، وقد يكون من الضرورى اشتراط تسجيل المشروع والتغير السنوى فى رأسماله حتى يمكن مزاولة نشاطه واذا كان بعض اصحاب المشروعات يخشون من الرسوم المفروضة فى هذا المجال فيمكن اعفاؤهم منها .

ويحتاج الامر أيضا الى اعادة النظر فى الضرائب العقارية فيحمل مستغل الارض بضريبة على الربح الزراعى ، ومستأجر المسكن بما يتناسب مع الريع الاقتصادى لسكنه على أن تحول الضراب العقارية الى الاجهزة المحلية .

اما بالنسبة للضرائب على السلع والتصرفات فيحتاج الامر الى دراسة دورها فى تنظيم الاستهلاك حتى يتمشى مع خطة التنمية واهدافها .

جدول رقم (١)

ايرادات الدولة

فى سنتى ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٦٦/٦٥

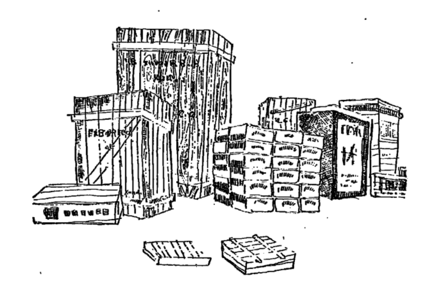
الايــــراد	١٩٦١/١٩٦٠ تقريبى	(١٠٠٠ جنيه) ١٩٦٦/٦٥ ميزانية
١ ــ ضرائب عقــارية		
امــوال اطيــان	١٢ر٩٥٦	٦ر٦٦٠
عــوائد امــلاك	٣ر١٩٢	٢ر١١٥
	١٦ر١٤٨	٨ر٧٧٥
٢ ــ ضرائب على دخول الافراد		
من مهايا واجور	٦ر٦٤٨	١٣ر٠٠٠
من مهن حرة	٣٥٧	٥٨٥
من ايراد عام	٥ر٦٠٥	٣ر٢٨٠
	١٢ر٦١٠	١٦ر٨٦٥
٣ ــ ضرائب على دخول الاعمال		
من ارباح تجارية وصناعية	١٥ر١٤٥	٣٠ر٨٨٠
من ايرادات رؤوس الاموال المنقولة	٦ر٧٥٢	١١ر٠٠٠
من اتـــــاوات	٥ر٧٩٤	٢٦ر٤٩٢
	٢٧ر٦٩١	٦٨ر٣٧٢
٤ ــ ضرائب ورسوم الى التركات		
من تركـــــات	٢ر١١٢	٢ر٢٠٠
من ايلولـــــة	٩٩٣	١ر٣٠٠
	٣ر١٠٥	٣ر٥٠٠
٥ ــ ضرائب ورسوم سلعية		
جمارك ورسوم استيراد وتصدير	٩٥ر٨٨٤	١٧١ر٢٤٥
رسوم انتاج واستهلاك	٢٦ر٠٥٨	٥٤ر٦٧١
رسوم وضرائب على القطن ودعم الصـــناعة	٣ر١١٤	٦ر٩٦٣
دمغـــــة	٨ر١٩٢	١٤ر٧٣٣
	١٣٣ر٢٤٨	٢٤٧ر٦١٢
٦ ــ خدمات ورسوم وغيرها		
خدمات زراعية وقضائية وصحية وتعليميـــة الخ	١٨ر٨٥١	٣٨ر٤٢٠
ايرادات تمـــوين	١٧ر٤٣٨	٢٩ر٩٠٣
ايرادات غير عادية	٥٤ر٦٨٣	٢١ر٧٩٢
مستقطع من مرتبات الموظفين	١ر٧١٦	٣ر٠٢٥
ايرادات متنــــوعة	٢٤ر٩٢٧	٧ر٨٣٢
	١١٧ر٦١٥	١٠٠ر٩٧٢
٧ ــ ايرادات املاك واعمال		
من امــــلاك	٢ر٠٨٤	٣ر٥٦٨
من قطاع الاعمـــال	٣٧ر٩٦٤	١١٨ر٣٥٠
	٤٠ر٠٤٨	١٢١ر٩١٨
٨ ــ ايرادات المجالس المحلية	ـــــ	٥٧ر٨٠٠
	٣٥٠ر٤٦٥	٦٢٥ر٨١٤

جدول رقم (٢)

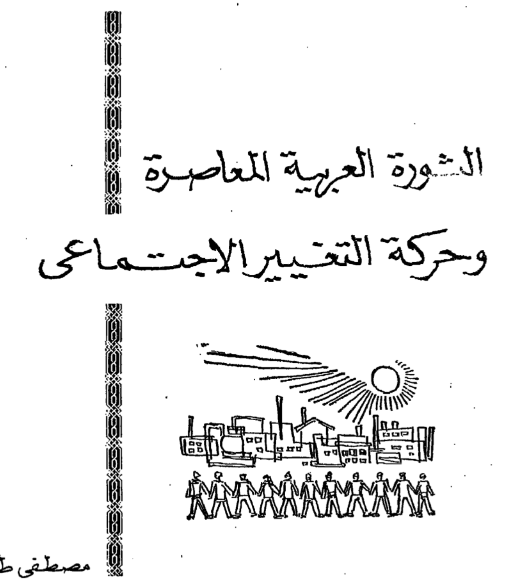
التوزيع النسبى لايرادات الدولة

فى سنتى ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٦٦/٦٥

الايــــراد	١٩٦١/١٩٦٠ تقريبى	١٠٠ % ١٩٦٦/٦٥ ميزانية
١ ــ ضرائب عقــارية	٤ر٦	١ر٤
٢ ــ ضرائب على دخــول الافراد	٣ر٦	٢ر٧
٣ ــ ضرائب على دخول الاعمال	٧ر٩	١٠ر٩
٤ ــ ضرائب ورسوم تركات	٠ر٩	٠ر٦
٥ ــ ضرائب ورسوم سلعية	٣٨ر٠	٣٩ر٦
٦ ــ خدمات ورسوم وغيرها	٣٣ر٦	١٦ر١
٧ ــ ايرادات املاك واعمال	١١ر٤	١٩ر٥
٨ ــ ايرادات المجالس المحلية	ـــ	٩ر٢
	١٠٠ر ـــ	١٠٠ر ـــ



الثورة العربية المعاصرة وحركة التغيير الاجتماعى



مصطفى طيبه

لم يكن انفصال سوريا عن مصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ حدث عادى فى تاريخ الثورة العربية . كان من الممكن القول حينئذ انه مجرد فشل لتجربة الوحدة ، يمكن بعده البحث عن شكل اكثر ملاءمة . لكن مرور أربع سنوات منذ الانفصال ، ولم يستقر الوضع فى سوريا ، واصرار الجماهير العربية على تبنى شعار الوحدة،يعطى لهذا اليوم أبعادا أعمق كثيرا مما كان متصورا وقتذاك .

فمنذ قيام الوحدة ارتبطت معركة الشعب السورى اوثق ارتباط بالمصير العربى بأكمله ، بل لقد احتوت الثورة العربية بكل ابعادها . لم تعد الوحدة مجرد تعبير عن الوحدة القومية ، وانما أصبحت تعبيرا عن التحولات الاجتماعية .ولم تعد معركة محلية تخص شعب سوريا وحده ،ولاتقتصر آثارها ونتائجها عليه وحده ، وانما اصبحت معركة الثورة العربية كلها . ومنذ انتقلت الجمهورية العربية المتحدة من مرحلتها الوطنية الى مرحلتها الاشتراكية اكتسبت الوحدة العربية مضمونا اشتراكيا . واصبحت الوحدة العربية بذلك «حتمية تاريخية» تستمد حتميتها من حتمية الحل الاشتراكى وفى هذا يكمن المعنى العميق لقول المناضل جمال عبد الناصر باستحالة الانفصال ، واعتبار العلاقة بين مصر وسوريا هى اساس التضامن العربى ، وهى ركيزة النضال لتصفية اسرائيل .

ومحاولة استخلاص دروس من تجربتى الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا ، يحتاج الى دراسة شاملة وعميقة . لكن ملاحظة ما ادى اليه منطق الوحدة ، وما ادى اليه منطق الانفصال فى معركة الشعب السورى على وجه الخصوص ، يمكن ان يكون مدخلا صالحا يساعد على استخلاص بعض الدروس،ويضع أفكارا صالحة للبحث والمناقشة.

كانت وحدة مصر وسوريا فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ ، هى اول وحدة فى تاريخ العرب ، تعبر عن ارادة الامة العربية فى نضالها المشترك ضد الاستعمار ، وتحقق أملا كبيرا لابنائها. كانت بداية لتاريخ جديد فى حياة الامة العربية ، ولمرحلة جديدة فى طريق الثورة العربية . وكانت انتصارا للفكرة القومية العربية على الدعوات الاقليمية والانعزالية التى روجها الاستعمار لعشرات السنين . من هنا فقد مثلت الوحدة النموذج التقدمى فى وجه مشاريع الوحدات الرجعية التى طالما طرحها الاستعمار وعملاؤه .

كانت الوحدة اذن ضربة ساحقة للاستعمار والصهيونية . فلقد خلقت القاعدة الثورية التى تحيط باسرائيل من شمالها وجنوبها . القاعدة الثورية التى تقود نضال العرب من اجل تصفية اسرائيل . وكان من الطبيعى ان تحدث الوحدة النواة أثرها الايجابى على حركة الثورة العربية فى كل اجزائها . ولاول مرة فى تاريخ الثورة العربية المعاصرة ، ترفع الحركات الوطنية فى كل انحاء الوطن العربى ، وفى كل مستوياتها شعار الوحدة ، باعتباره احد الشعارات الاساسية .

ولكن الوحدة لم تكن مجرد تجميع لاوضاع وانظمة ، ولم تكن مجرد اقامة هيكل سياسى واحد . وهى أيضا لم تكن مجرد جمع الصفوف فى مواجهة الاستعمار ومشاريعه وخططه العدوانية . لقد كانت تعبر عن روح العصر الحديث ، عن روح المرحلة التاريخية التى يجتازها العالم ، مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية. وحكم حركة الوحدة ، ما حكم حركة الثورة الوطنية المعاصرة . وكما ان الثورة الوطنية المعاصرة ، قد كفت فى عالم اليوم عن ان تكون الثورة القومية التقليدية ، فكذلك الوحدة القومية ، كفت عن ان تكون الوحدة القومية التقليدية . وبانتقال الثورة الوطنية الديموقراطية الى مرحلتها الاشتراكية ، اكتسبت الوحدة المضمون الاشتراكى . وفرضت على حركة الوحدة العربية ، وعلى الثورة العربية هذا المضمون الجديد . وترتقى برامج الوطنيين فى كل انحاء الوطن العربى لتربط بين الوحدة العربية وبين الاشتراكية . لم تعد برامج الحركات الوطنية فى العالم العربى قاصرة على المطالب الوطنية ، وانما تطورت لتشمل برامج اشتراكية .

وادى هذا المنطق بالضرورة الى تغير فى موقف الطبقات الاجتماعية .

ان الوحدة لم تعد تعبير عن مصالح البورجوازية التى توحد نفسها فى مواجهة الاقطاع . وهى لم تعد ايضا تعبير عن توحيد كل قوى الامة لمواجهة الاستعمار وخططه ومشاريعه . وانما اصبحت تعبير عن آمال الطبقات الشعبية المطحونة الساعية الى التغير الاجتماعى . لقد ارتبطت حركة الوحدة العربية ، بحركة الثورية العربية . وعلى هذا الاساس اصبح موقف الطبقات الاجتماعية فى الثورة ، هو نفس موقفها من الوحدة .

قوانين يوليو عام ١٩٦١

وكانت قوانين يوليو ١٩٦١ هى الجسر الذى عبرته الثورة الوطنية الى مرحلتها الوطنية . ونفس الجسر عبرته الحركة العربية ، لتنتقل من مرحلتها التقليدية الى مرحلة نوعية جديدة. كانت قوانين يوليو هى اللحام الذى لحم الحركة العربية ، بالثورة العربية . ومنذ ذلك التاريخ حسم بشكل نهائى طبيعة قيادة الجمهورية العربية المتحدة ووضعت على رأس الحركة الاشتراكية بمضمونها الاشتراكى الجديد . ورفض بشكل نهائى الطريق الراسمالى اساسا للتطور الاقتصادى والاجتماعى . كانت تلك القوانين هى الخطوة الاولى التى تخطوها الحركة العربية ، فى اعلانها رفض الاسس والقيم التى يقوم عليها النظام الراسمالى ، والتزامها بمبدا الملكية العامة لوسائل الانتاج اساسا فى بناء المجتمع العربى . وهى بذلك طرحت الحل الاشتراكى فى المجتمع العربى المتخلف بوصفه الطريق الوحيد الكفيل بالنهوض بالتنمية ، وتجنب آلام الطريق الراسمالى ، وما يقضى اليه من حتمية العودة الى التبعية الاستعمارية . ومثل طرح اجراءات يوليو الحل الاشتراكى طريقا للوحدة العربية ، الرد الحاسم لا على التناقضات التى حكمت الوضع السياسى فى سوريا فحسب ، وانما ايضا على التناقضات التى تحكم الاوضاع السياسية

فى مختلف اجزاء الوطن العربى . فهى قد وصفت مجتمع الوحدة النواة على ابواب تحول هام وعميق فى مواقع القوى الاجتماعية والسياسية . حيث عبرت عن اللبنات الاولى فى بناء المجتمع واساسه المادى ، جنبا الى جنب مع علاقات اجتماعية جديدة ، اوجدتها قوانين الاصلاح الزراعى وتشريعات العمل والعمال . من هنا جاءت قوانين يوليو لتمثل نقطة انعطاف حاسمة فى تاريخ الحياة السياسية فى العالم العربى عامة،وفى الجمهورية العربية المتحدة على وجه خاص ، وفى سوريا على وجه اخص . وتكتل فى وجه الوحدة بمضمونها الاشتراكى جبهة عريضة ضمت الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية والراسمالية التى اضيرت مصالحها فى مجتمع الوحدة،ولم يكن الزمن فى صالحها فاندفعت فى سباق معه .

ولم يكن هدفها مجرد ضرب الوحدة الوليدة ، مجرد فصل سوريا عن مصر ، وانما كان هدفها فى الاساس حزب الوحدة العربية والثورة العربية فى الاساس . وحيث كان البناء السياسى لدولة الوحدة يجابه ثغرة خطيرة ، فلم تكن الطبقات الشعبية ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى هذه التحولات الجدرية قد عبئت بعد فى تنظيم سياسى ثورى بشكل قاعدة البناء السياسى لدولة الوحدة الثورية ، فقد استطاعت جبهة القوى المعادية ان توجه ضربتها الغادرة للوحدة الوليدة . لقد كان البدء فى بناء الاساس المادى لمجتمع الوحدة على اساس جديد، يقتضى عملية موازية تستهدف اعادة تشكيل البناء السياسى على اساس تحالف القوى صاحبة المصلحة فى هذا البناء الجديد . ولم يكن مصادفة ان يكون الاتحاد القومى هو اداة القوى المعادية فى تنفيذ مؤامرة الانفصال ، فقد كان بعد انتقال الثورة الى مرحلتها الاشتراكية يشكل رحلة متخلفة عن مجرى الاحداث .

مؤامرة الانفصال

لم يكن من باب الصدفة ان تضرب الوحدة الوليدة بعد اقل من شهرين على صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ حيث انتقلت الوحدة لتعبر عن آمال الجماهير الكادحة العريضة فى جميع انحاء العالم العربى . من هنا فقد مثل الانفصال مؤامرة استعمارية رجعية تجاوزت نطاق وحدة مصر وسوريا لتضرب الثورة العربية فى جميع مستوياتها . ومثل الانفصال محاولة لنسف فكرة الوحدة العربية بمضمونها الجديد . فعبر بذلك عن نكسة رجعية صريحة ضد المكاسب الشعبية ، والطريق الاشتراكى الذى اختاره مجتمع الوحدة . وفرض هذا المنطق بالضرورة الى ان يكون الانفصال مؤامرة استعمارية تحاول وقف اندفاع حركة التحرر العربى . وانتهى الانفصال ليكون القاعدة التى يستند اليها الاستعمار فى نشاطه فى المنطقة العربية . بل لقد اصبح هو الاساس المادى الذى استفادت منه القوى الرجعية العربيه واسرائيل .

لقد ادى منطق الوحدة الى التحام النضال الاجتماعى ، بالنضال السياسى ، للجماهير الشعبية العاملة صاحبة المصلحة فى الاشتراكية على نطاق العالم العربى . وادى منطق الانفصال الى تكتل قوى الاستعمار والرجعيه والصهيونية لتواجه الوحدة العربيه بمضمونها الاشتراكى . وكان انقسام القوى السياسية فى سوريا الى معسكرين ، وحدوى ، وانفصالى ، ليس فقط تعبير عن الانقسام الفكرى والاجتماعى فيها فقط وانما على النطاق العربى كله . ومعركة الشعب السورى منذ الانفصال هى التجسيد الحى للمعركة الدائرة على نطاق العالم العربى فى مستويات مختلفة .

ان المعركة الدائرة فى سوريا منذ الانفصال ،هى تكثيف لكل الحقائق الثورية ، الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورة العربية فى حركتها منذ اكتسبت مضمونها الاشتراكى . ويمكن اجمالها فى الاتى :

الحقيقة الاولى ،ان ثورة ٢٣ يوليو بانتقالها الى مرحلتها الاشتراكية،نقلت مفهوم الوحدة العربية الى موقع جديد يختلف كيفيا عن موقعها القديم . فهى لم تتجاوز فقط الاطار القومى التقليدى الذى شهدته اوروبا فى القرن التاسع عشر ، وانما تجاوزت ايضا اطار الظروف الوطنية التى قامت فيها الوحدة عام ١٩٥٨ . لقد تحولت الوحدة العربية لتكون تجسيدا لحركة التغيير وأداتها . ان التحام النضال الاجتماعى بالنضال السياسى ، جعل

قضية الوحدة في يد القيادات الشعبية . واصبحت العلاقة بين الوحدة والتقدم الاجتماعى علاقة وثيقة ، يقابلها العلاقة بين التجزئة والتخلف . ان الوحدة السياسية لا تجد اساسها الا فى وحدة الفكر والعمل ، ووحدة الفكر والعمل لا تتحقق بغير وحدة الحركة الاشتراكية . ان الكفاح من اجل الوحدة ، والكفاح الوطنى فى كل مستوياته قد ارتبطا بالاشتراكية رباطا لا ينفصم .

الحقيقة الثانية ، ان وحدة الاداة السياسية اساس لازم لتحقيق الوحدة الدستورية لاى وحدة عربية . واداة ذلك هى وحدة العمل العربى باعتباره الاساس لوحدة الثورة الاشتراكية العربية . وارتباط هذه الاداة بحركات التحرر الوطنى فى جميع مستوياتها ، وقيادتها له ضرورة فرضتها التطورات العميقة التى شقت طريقها فى الثورة العربية فاكتسبت مضمونها الاشتراكى .

الحقيقة الثالثة ، ان ثورة مصر وقيادتها الثورية ، تشكل المحرك التاريخى للثورة العربية فى حركتها المعاصرة . انها قيادة وقاعدة اى تحرك وطنى او اجتماعى وان كل انعزال عنها يعرضها للانهيار ، ومعاداتها يهدد بالوقوع فى شرك الثورة المضادة .

هذه الحقائق تشكل اتجاه حركة الثورة العربية فى كل مستوياتها . وعلى كل مستويات النضال الوطنى والاجتماعى تفرض وجودها . ولان القوى الانفصالية فى سوريا لم تدرك هذه الحقائق ، فقد التقت على الرغم من تناقضاتها وتمثيلها لقوى اجتماعية مختلفة . وحين تحول صراع هذه القوى ضد الوحدة ، ليكون صراع وجود ، التقت مع اكثر الانظمة الرجعية العربية . لقد اصبح الانفصال هو الاساس المادى الذى ينمو فيه النشاط الرجعى ، والارتباطات المشبوهة ، بينما ارتبطت الوحدة بالتطلع اليها كقاعدة ثورية تقود الجماهير فى اتجاه الثورة ، تنتشلها من التخلف والاستغلال ، وتتابع معركتها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية .

لقد تحولت الوحدة العربية لتكون هى الارض الصالحة التى تجرى عليها الثورة العربية تحولاتها الاجتماعية . وبرزت هذه الحقيقة فى سوريا حيث الوحدة هى الوسط الوحيد والطبيعى القادر على أن يوفر للتحول الاشتراكى ضمانات الحماية وطاقات البناء . من هنا ، وحين عجزت القوى الانفصالية عن تفهم هذه الحقيقة ، قادها ذلك الى التعصب الحزبى الذى فرض عليها التخلف الفكرى . وحين وقفت موقف العداء من ثورة ٢٣ يوليو ، التقت مع الاستعمار والرجعية والصهيونية ، وانتهت الى أن تكون من قوى الثورة المضادة .

ولقد كانت محادثات ١٧ ابريل التى طرح فيها وحدة أداة العمل العربى الاشتراكى كضرورة لوحدة الثورة الاشتراكية العربية ، ووحدة الاداة السياسية لاقطار دولة الوحدة ، كأساس لازم للوحدة الدستورية ، تمثل قضية فكرية جوهرية ، حين عجزت القوى الانفصالية فى سوريا عن فهمها ، وقد انتهت الى ان تكون من قوى الثورة المضادة ، فى سوريا والوطن العربى كله .

ومن هذا كله يمكن فهم معنى أن معركة سوريا اليوم تحتوى الثورة العربية بكل ابعادها .

ومرور أربع سنوات على هذه المعركة التى جسدت كل أبعاد الثورة العربية تطرح امام القوى الاشتراكية عددا من القضايا الفكرية الهامة ، الجديرة بالبحث والمناقشة .

ان تجربة كبيرة لم يشهدها التاريخ من قبل ، فى انتظار من يتقدم لحمل مسئولياتها . وعلى أكتاف القوى الاشتراكية بكل اتجاهاتها ، وفى مختلف اجزاء الوطن العربى تقع هذه المهمة العظمى . ونقطة البدء فى العمل الكبير الذى ينتظرهم هو فهم الحقائق الفكرية والسياسية والاجتماعية التى اثارتها تجربتى الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا .

مصر الثورة .. وافريقيا



د. عبد الملك عوده

من الخطأ القول بأن مصر لم تكن تعرف افريقيا قبل ١٩٥٢ ، ومن الخطأ ـ ايضا ـ القول بأن معرفة مصر لافريقيا بعد ١٩٥٢ ظلت على نفس المستوى ، وفى داخل الاطار والمضمون نفسه الذى عرفته الفترة التاريخية قبل ١٩٥٢ . ولذلك يجب فى بداية الدراسة أن نحدد مدى النظرة المصرية تجاه أفريقيا ومضمون هذه النظرة .

حدود النظرة المصرية لافريقيا

عرفت مصر قبل ثورة ١٩٥٢ افريقيا فى صورة جزئية اخذت معالم متعددة . فقد عرفنا افريقيا « الزنجية » وأفريقيا « الاسلامية » وافريقيا **((العربية))** وافريقيا **((النيلية))** ، ولكن التغير الجذرى الذى حدث بعد ١٩٥٢ هو أننا بدأنا فى معرفة افريقيا **((القارية))** . اى ان النظرة نمت عرضا وطولا لتشمل افريقيا فى صورة كاملة ، كما ان هذا صاحبه نمو فى العمق وهذا ماسيظهر فى دراسة مضمون النظرة المصرية لافريقيا .

تقع مصر جغرافيا فى قارة افريقيا ، ولهذا فمنذ حضارة الفراعنة ودولتهم عرفت مصر افريقيا **((الزنجية))** اى ان مصر رات صورة افريقيا فى الشعوب والجماعات ذات اللون المختلف الى حد ما عن المصريين ، وراتهم ايضا فى شعوب وجماعات لايختلف لونهم عن اللون العادى للمصريين . ولكن كل هذه الشعوب والجماعات كانت تعيش خارج حدود الاندماج فى المجتمع النهرى المصرى ، وكانت تعيش خارج حدود الولاء للاداة الحكومية المركزية فى هذا المجتمع المصرى . لذلك قامت العلاقات بين المجتمع الذى يدين بالولاء لفرعون وحكومته وبين هذه الجماعات والشعوب على اساس **علاقة الحرب والغزو** فى فترات ، وعلى اساس **علاقة التجارة والتبادل** فى فترات اخرى . وهذه الحقائق انما نقررها فى اطار القيم والمفاهيم التى سادت ذلك العصر البعيد وشكلت انواع وانماط العلاقات

الداخلية والخارجية لهذه المجتمعات والجماعات البشرية .

ومع هذا فالدراسات الحديثة تشير الى ان الانتشار الثقافى قد امتد من المجتمع النهرى المصرى الى مناطق متعددة فى افريقيا . كما أن التبادل التجارى قد ادى الى معرفة مناطق متعددة من افريقيا ، فالانتشار الثقافى والتأثر الحضارى قد اخذ طريقه من وادى النيل الى غرب افريقيا حيث اثبتت الدراسات الحديثة فى منطقة **((اليوروبا))** فى غرب نيجيريا وفى منطقة **((الاشانتى))** فى وسط غانا ان الحفريات والاثار والوثائق التى امكن التوصل الى معرفتها — ان هناك روابط اخذ وعطاء قد تمت فعلا بين هذه المجتمعات فى هذه الفترة التاريخية البعيدة . ومثل هذا ينطبق فى صورة او اخرى على الدراسات الخاصة بمنطقة هضبة البحيرات خاصة فيما يتعلق بالقوارب التى تشبه الى حدما مراكب الشمس المصرية القديمة . وقد يكون التفسير فى ان الشعوب والجماعات التى كانت تجاور حدود المجتمع النهرى المصرى قد ارتحلت من اماكنها نتيجة للجفاف او للحرب او لاسباب خاصة واتجه بعضها غربا حتى وصل الى غرب افريقيا ، وجنوبا حتى وصل الى مناطق هضبة البحيرات . ومن ناحية اخرى ادى التبادل التجارى الى علاقات تجارية مع بلاد **كوش** وبلاد **اوفير** وبلاد **بونت** . وبدون اغراق فى الدراسات التاريخية المتخصصة يمكن القول ان هذه البلاد هى ما تعرف حاليا **بالنوبة والحبشة والصومال والقرن الافريقى** . وان كانت هناك اقوال اخرى فى هذا الشان .

وتحت حكم الاغريق والرومان ظلت هذه الروابط موجودة ، وان تعرضت لاثار طبائع العلاقات بين الشعوب ونوع وسائل الاتصال المعروفة فى ذلك العصر . وما ان جاء العرب والاسلام حتى بدات مصر تعرف صورة جزئية اخرى من القارة وهى افريقيا الاسلامية وافريقيا العربية . وليست هناك حدود فاصلة قاطعة بين افريقيا الاسلامية وافريقيا العربية الا اذا قلنا ان الحديث باللغة العربية هو الفاصل ، ومع ذلك لانستطيع القول ان هذا الفاصل فى افريقيا قد وصل من حيث الوضوح الى الفاصل الذى فرق بين العالم العربى والعالم الاسلامى فى اسيا والمثل عندنا كالعراق وايران او افغانستان . ومع ذلك فنحن لانستطيع انكار الارتباط بين اعتناق الدين الاسلامى ومعرفة القرآن المكتوب باللغة العربية والسعى الى دراسة الدين الاسلامى فى مراكز تدريسه مثل الازهر بمصر ، والزيتونة فى تونس، والقرويين فى مراكش (المغرب) . ومن ناحية اخرى نجد آثار رفض الدين الاسلامى لنظرية التفرقة بين الاجناس والالوان مع الارتحال الجماعى للقبائل العربية فى أن حدود افريقيا الاسلامية والعربية قد تداخلت وتشابكت ، ودخلت اللغة العربية بشكل واضح فى لغات **الهوسا** فى غرب افريقيا ، **والسواحيلى** فى شرق أفريقيا . وتدلنا على هذه الفترة التاريخية دراسات ومؤلفات ابن بطوطة والادريسى والبكرى وابن حوقل .. الخ .

وخلال كل هذه المراحل التاريخية كانت مصر شديدة الارتباط بمياه النيل، وقد شهد بناء المجتمع المصرى منذ عهد الفراعنة اثار النهر ودوره فى تركيب وقيم المجتمع . ولكن مع ذلك فصورة افريقيا النيلية لم تبرز فى صورتها القوية التأثير فى حياتنا المصرية — الا فى فترة تاريخ مصر الحديثة منذ فتح (**محمدعلى**) السودان وتوالى البعوث والمحاولات لاستكشاف منابع نهر النيل . ثم توالى تراكم المؤثرات التاريخية والسياسية التى خلقت صورة افريقيا النيلية فى العقل المصرى الرسمى والشعبى كما عرفتها الفترة السياسية التى تلت الاحتلال الانجليزى لمصر والسودان وتقسيم ممتلكات **الخديوى اسماعيل** فى شرق ووسط افريقيا نتيجة المنافسة الدولية الاستعمارية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وزاد الصورة بروزا فى حياتنا ان الاحزاب السياسية والعمل السياسى الوطنى فى النصف الاول من القرن العشرين قد جعل من «وحدة مصر والسودان» شعارا اساسيا فى حياته السياسية واضافت احزابا وهيئات اخرى الملحقات ومناطق شرق افريقيا ووسطها الى مصر والسودان

نصل من هذا العرض السريع الى ان صورة افريقيا طوال هذه الفترة كانت صورة جزئية ، وحتى فى فترة مابين الحربين العالميتين عندما هاجمت ايطاليا الحبشة حدث اهتمام رسمى وشعبى واسع بالموضوع . واعتقد ان مرجع هذا كان لان الحبشة تقع فى داخل صورة افريقيا النيلية بجانب الارتباطات الدينية بين الكنيسة المصرية والمسيحيين الاحباش .

وبعد الحرب العالمية الثانية اهتمت مصر الرسمية والشعبية بقضية تصفية الاستعمار الايطالى فى القارة الافريقية . ولكن نلاحظ ايضا ان **ليبيا** كانت تقع فى داخل مفهوم افريقيا العربية والاسلامية وكذلك **اريتريا والصومال** يقعان فى داخل مفهوم افريقيا الاسلامية او افريقيا النيلية طبقا للميراث التاريخى الخاص بامبراطورية الخديوى اسماعيل . ولكن نحن لانغفل او نقلل من قيمة الفترة التاريخية

التى تلت الحرب العالمية الثانية قبل عام ١٩٥٢. فقد بدأ الحديث عن افريقيا فى صورتها الشاملة عند بعض الهيئات والجماعات التقدمية الفكر . بيد ان هذا الحديث — فى نظرنا —كان انعكاسا لموقف دولى ارتبط بالحرب الباردة ومشروعات الاحلاف العسكرية المقدمة من الكتلة الغربيةلمنطقة الشرق الاوسط ،والحزام الافريقى الذى يمثل عمقا فى الدفاع العسكرى من وجهة نظر الكتلةالغربية. ومن ناحية أخرى كان هذا مرتبطا بالمؤتمرات العمالية الدولية التى بدأت تشهدبعد الحرب العالمية الثانية نقابيين قادمين من مناطق متعددة فىافريقيا، وهذا مايجعلنى اقرر ان هذهالفترة تمثل ارهاصات وطلائع التفكير الجديد الذى نما مع ثورة ١٩٥٢ وتطور الاحداث فى افريقيا والذى فرض نفسه على الواقع العالمى .

وبقيام **ثورة ١٩٥٢** فى مصر بدأت تنمو **الصورة الشاملة لافريقيا** . وتمثلت فى نمو فكرى من جانب القيادة الثوريةالجديدة ، وفى نمو فكرى من جانب المثقفين المصريين الذين عاشوا الاحداث الثورية والتحررية فى افريقيا . وظل هذا النمو يتزايد حتى تقابلت مصر مع باقى الدول الافريقية المستقلة فى اكرا عام ١٩٥٨ . وتبع هذا عدد من المؤتمرات الرسمية والشعبية منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٠ ثم حدث الانقسام وعادت الصور الجزئية فىافريقيا على اساس مجموعةتقدمية ثورية،ومجموعةمحافظة مترددة ، ثم تقابل التياران من جديد فى اديس ابابا عام ١٩٦٣ ليمنحا أفريقيا صورة شاملة كلية من جديد ، تحتوى فى داخلها كل هذه الخطوط وكل هذه التيارات المتصارعة المتناقضة فى داخل اطار شامل كلى عام .

وترتيبا على هذا نقرر ان صورة افريقيا الشاملة قد ارتبطت بقيام ثورة ١٩٥٢ فى مصر . اعنى انها بدأت تصبح النظرة الرسميةالمصرية تجاه افريقيا ودليلنا على هذا أن كتاب **فلسفة الثورة للرئيس جمال عبد الناصر** قد بلور كل هذا الاتجاه ،ووضعه فى محاولة لرؤية افريقيا فى هذا المفهوم الشامل الكلى الذى يعلو على مفهوم الصور الجزئية،والذى ظل لاينكر اهتمامه وارتباطه بصورة افريقيا النيلية وافريقيا الاسلامية والعربية ، ولكنه يضع هذه الصور الجزئية فى داخل هذا الاطار الشامل الكلى ولقد جاء فىاحدى فقراته أنه **((ليس عبثا أن بلدنا يقع فى شمال افريقيا ويطل من عل على القارة السوداء التى يدور فيها اليوم اعنف صراع بين مستعمريها البيض واهلها السود من اجل مواردها التى لا تحد))** .

وهذه الفقرة ترى المعركة صراعا تحرريا ضد الاستعمار له اسباب سياسية واقتصادية بين حكومات استعمارية وشعوب تريد التحرر من التبعية والاستغلال . وعندما ينتقل الكتاب الى الحديث عن الدوائر الثلاث التى تعيش فيها مصر ، يتحدث عن الدائرة الافريقية فيقول اننا فى افريقيا التى تشهد صراعا داميا مخيفا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ، وان افريقيا مسرح لفوران عجيب مثير . وان مسئوليتنا هى المعاونة على نشر النور والحضارة فى القارة التى يجرى فيها نهر النيل شريان الحياة لمصر، والتى بها السودان الشقيق الذى تمتد حدوده الىأعماق افريقيا . وكما نرى فى هذه الفقرات ان الاطار العام للنظرة يتسع ليشمل افريقيا فى صورتها القارية الشاملة وفى داخل هذاالاطار تعيش صورة اهتمامنا التاريخىبالنيل والسودان ودورناالتاريخى فى نشر الحضارة والمعرفة المرتبطة بدخول الأديان السماوية للقارة .

وهذه المحاولة الاولى لرسم صورة رسمية لافريقيا القارية تنمو فكريا فتنشر سلسلة **((اخترنا لك))**التى اصدرتها هيئة التحرير فى عدة دراسات عن افريقيا يكتب **الرئيس جمال عبد الناصر** مقدمة لكل كتاب عن أفريقيا.ونختار عينة من هذه الكتب وهى الكتاب رقم (٤) وعنوانه **((افريقيا حلم الاستعمار البريطانى))** والكتاب رقم (٦) وعنوانه **((اضواء على الحبشة))** ،والكتابرقم (٨)وعنوانه **((شمال افريقيا))** ،والكتاب رقم (٩) وعنوانه **((جنوب افريقيا))** . وقد صدرت هذه الكتب قبل عام ١٩٥٥ وهو عام مؤتمر باندونج الذى تقابل فيه زعماء آسيا وأفريقيا والذى حضرته وفود الحكومات الافريقية المستقلة وهى مصر والحبشة ونيريا وليبيا والسودان وساحل الذهب، وحضرته وفود تمثل الاحزاب والحركات الوطنية العاملة من اجل الاستقلال والتحررفىمراكش وتونسوالجزائر وكينيا واتحادجنوب افريقيا .. الخ .

ومقدمة الكتاب الاول تشير الى حقيقة تشابك وترابط مصالح الدول الاستعمارية فى جبهة واحدة من اجل تقسيم القارة وتوزيع الاسلاب ، ولكن فى نفس الوقت تحمل هذه الجبهة الاستعمارية فى ذاتها بذور التناقض والتصارع كما حدث فىالحربين العالميتين . ومن ناحية أخرى يتحدث الكتاب عن

جنوب افريقيا كما يتحدث عن شمال القارة وغربها وشرقها . وتشير مقدمة الكتاب الثانى الى ان روابطنا مع الحبشة هى الجوار والمشاركة فى نهر النيل . ولكنه يضيف فقرة اخرى باننا والحبشة عانينا من الاستعمار سويا واننا فى قارة مازال يعيش فيها الاستعمار .وتشير مقدمة الكتاب الثالث فى نظرة تقدمية واضحة بان الافريقى للافريقى اخ وجار فى معركة من اجل الامن والتحرر والانتفاع بثروات بلاده ، وان سياسة مصر تجاه افريقيا لاتنبعث من عصبية دين ولا عصبية جنس ولاعصبية ارض . وفى الكتاب الرابع يتحدث عن مشكلة التفرقةالعنصرية فيرىاصلهافى الوضعالاستعمارى وان التحرر من الاستعمار سوف يحطم اساس قيام هذا الوضع العنصرى وان معركة التحرر من الاستعمار هى الميدان الحقيقى للكفاح ضدالتفرقة العنصرية .

بهذا بدات مصر الثورة والرسمية تاخذ نفسها بهذه النظرة القارية الشاملة لافريقيا ، وفى نفس الوقت بدات تنمو مقدمات ومضمون هذه النظرة الجديدة ، والتى سوف تنضج من ناحية الكم والكيف بالممارسة الفعلية للعلاقاتوباتخاذ المواقف الدولية والقارية ، وايضا سوف تستفيد منكتابات ودراساتالمثقفينالمصريينالتى تزايدت وتوسعت، كما نشهد فى سوق الكتاب المصرى ومختلف المطبوعات والمنشورات .

مضمون النظرة المصرية لافريقيا

حملت كل نظرة جزئية لافريقيا مضمونها المتفق معها ومع طبيعة العصر الذى ولدت فيه اوعاشته وايضا حملت النظرة الشاملة مضمونهاالمتفق معها ومع طبيعة النصف الثانى من القرن العشرينوالذى تؤثر فيه تاثيرا عميق الاثر والمفعول تجربة التطبيق العربى للاشتراكية .

لقد حملت النظرات الجزئية منفردة او مجتمعة مضمون علاقات التبعية او المجال الحيوى او الروابط الخاصة بالدين الاسلامى والعروبة . ويجب فى المناقشة ان نذكر باستمرار ان تاريخ هذه النظرات الجزئية يرجع الى مفاهيم عصور الفراعنةاو العصور الوسطى كما انه تاثر بمفاهيم الثوراتالبورجوازية فىأوروبا وما انتقلالينا خلال علاقات التبادل الثقافى مع غرب اوروبا منذ بداية تاريخ مصر الحديثة طوال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . واحيانا اخرى كانت هذه النظرات الجزئية تحمل مضمونا مشوشا غامضا لم يتعرض له احد بالدراسة العلمية او لم تتحالظروف الواقعية لتقويمه واطالة النظر فيه . وكل هذا تراكمت حوله عقد التاريخ القديم وتجارة الرق والحروب والغزوات والصراع الدينى فى القارة . وجاء الاستعمار بجيوشه ونظرياته ومفكريه وتجاره فاستغل كل هذاالميراث التاريخى وركز على عناصره السيئة المنقرضة فاحياها ونفخ فيها وجعلها قضية يرفعها لزيادة الوقيعة بين الشعوب واثارة البغضاء .وساعده فى هذا اخطاء الساسة وتقسيم الشعوب وتخطيط الحدود الفاصلة وتعدد اللغات وانقطاع قنوات التبادل والتفاهم والتقارب بين الشعوبوالمثقفين والحكام .

وواجهت نمو النظرة القارية الشاملة لافريقيا مشكلة ترتيب المضمون وتلاؤمه وتكيفه مع الواقع الفعلى فى القارة ، ومع القيم والمبادىء الجديدة التى ترفعها ثورة شعوب المستعمرات والقيم التى تزرعها تجربة التطبيق العربى للاشتراكية فى مصر . وهذا المضمون الجديد لايولد فجاة ولا يظهر مرة واحدة ، انما يتصارع مع القديم وينفيه حتى يقضى عليه . وكما نعرف من أن التغير المادى يظهر فى حياةالناسأسرع من ظهور التغير الفكرى والاجتماعى ، وخاصة فى ميدان العلاقات المتبادلة التى عرفتالميراثالتاريخى الطويل من قيم ونظرة ومبادىء .

- وفى الوقت نفسه كان على المضمون الجديد للنظرة القارية الشاملة ان يفحص خطوط بعض النظرات الجزئية وان يرفض ما لابسها من قيم قديمة وان يعطيها مفهوما وقيما تقدمية خاصة اذا كانت هذه النظرات الجزئية ستعيش فى داخل الاطار القارى الشامل لافريقياذى المفهومالتقدمى **المعاصر . والمثل على هذا ان مصر سوفتتعامل مع أفريقيا فىوضعها القارى بدون تمييزعلىأساس الدين أو اللون أو الجنس وان مصر ترتبط بباقى الشعوب والدول طبقا لمفهوم تضامن الشعوب ووحدتها وتضامن الحكومات الثورية ووحدتها ضد الاستعمار وضد التفرقة والتجزئة وضد مواريث الماضى السيئة .** ولكن مع هذا المضمون الثورى فى داخل هذا الاطار القارى ستظل لمصر نظرة خاصة أو موقف خاص تجاه أفريقيا النيلية . وهذهالنظرة والموقف الخاص يأتى من واقع دور النهر فى حياة

هذه الدول والشعوب ومن واقع التقدم التكنولوجي والفني الذي يعطي الحكومات والشعوب حول النهر امكانيات ضخمة للسيطرة عليه والاستفادة من مياهه بشكل ينعكس على خطط التنمية والتقدم المادي في حياة هذه المناطق . وترتيبا على هذا لابد من ترتيبات خاصة تقوم بين هذه الحكومات والشعوب على اساس دور نهر النيل في حياتها . ولكن الجديد هو ان هذه الترتيبات والاجراءات الجزئية انما يجب ان نعيش وتنمو في داخل هذا الاطار الشامل الافريقي ذي المضمون الثوري الجديد . وهذا ماقصدنا ان نقوله حينما قررنا ان مصر لاتستطيع ان تلغى مطلقا هذه النظرة الجزئية وانما تلغى مفهومها القديم وتمنحها بدلا منه مفهوما تقدميا لابد ان يتعايش في داخل المضمون الثوري للاطار الافريقي الشامل . ومثل هذا القول يجري على النظرة الجزئية لافريقيا العربية والاسلامية . وماعدا ذلك يجب ان يزول وينتهي

اذن فالقيادة الثورية الجديدة اخذت نفسها فكريا كما يبدو من الدراسة بالاطار القاري الشامل لافريقيا والمفهوم الثوري التقدمي لمعنى العلاقات المتبادلة . وفي الوقت نفسه ادخلت على النظرة الجزئية لافريقيا – والتي نراها شيئا ضروريا بموجب موقعنا الجغرافي ومواريثنا التاريخية تعديلات جذرية في المفهوم والمضمون . واكثر من هذا ادخلت هذه النظرة الجزئية ومفهومها وداخل هذا الاطار القاري ومضمونه الثوري وجعلتها تتعايش وتنمو بداخله . وهذا الكلام النظري قد واجه الممارسة الواقعية في الحياة اليومية للعلاقات مع افريقيا منذ ١٩٥٢ . وجاءت اول تجارب الممارسة الواقعية في (**قضية السودان**) حينما وقعت مصر الثورة على اتفاقية ١٩٥٣ التي قررت مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لمستقبل السودان . وهذا التقرير يمثل مبادأة ثورية ضخمة لم تقف عند حد قضية السودان وهي اقرب القضايا اتصالا بتطور الحياة المصرية بل تعدتها الى جميع القضايا الدولية ومواقف شعوب المستعمرات ضد الاستعمار العالمي . وهكذا بدا اول خطوط هذا المضمون الثوري للنظرة الجديدة في تقرير مبدأ حق تقرير المصير والدفاع عنه والالتزام به في جميع المواقف الدولية . ولهذا يشير الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري عام ١٩٥٧ امام مجلس الامة بقوله ان مصر الثورة قد استطاعت الخروج

من هذا المازق المليء بالتناقض ، وكان سبيل الخروج هو اعتراف مصر للسودان بما طالبت به فلسطين ومراكش والجزائر واندونسيا وكل بلاد الارض من حق تقرير المصير ، وكان ذلك أعترافا استقام به المنطق واعتدل الميزان وزادت وقفة مصر في جانب الحريه قوة ومضاء .

ونلحظ في الوقت نفسه ان المقتطفات التي اشرنا اليها من المقدمات التي كتبها الرئيس جمال عبد الناصر لبعض الكتب الصادرة عام ١٩٥٤ – قد صدرت وتم الالتزام بها فكريا **قبل حضور مؤتمر باندونج ١٩٥٥** . وفي هذا المؤتمر عبرت مصر الثوره عن نفسها وشاركت غيرها في مواقف ثورية ونظرة تقدمية لمعنى العلاقات الدولية بوجه عام ولمعنى الارتباط مع الدول الاسيوية الافريقية بوجه خاص . وقد انعكس هذا بدوره على مواقف مصر الثوره تجاه افريقيا وخاصة المبادىء المتعلقة بعدم التدخل في شئون الدول الاخرى والاعتراف بالمساواة بين الشعوب والامم وتسوية المنازعات بالطرق والوسائل السلمية وتنمية التعاون الدولي . واستنكار التفرقة والتمييز العنصري في افريقيا وتاييد كفاح الافريقيين ضد التفرقة العنصرية ، وتاييد قضايا الحرية والاستقلال لجميع الشعوب المناضلة ضد الاستغلال الاجنبي واحترام سيادة كل دولة على اراضيها وضمان وحدة هذه الارض . وفي ((**بريوني** بيوجوسلافيا عام ١٩٥٦ قبل العدوان الاستعماري على مصر اكد المجتمعون مبادىء باندونج وطالبوا بضمان جماعي دولي وبحظر التجارب النووية ، وطالبوا بمنح مزيد من المساعدات للدول النامية . وفي كلا المؤتمرين نوقشت قضايا افريقية وآسيوية من وجهات نظر متعددة ، الامر الذي اعطى مصر الثورة عمقا اكثر في تفهم هذه القضايا نتيجة معايشة الاراء والافكار التي عرضها قادة وزعماء البلاد صاحبة القضايا . كما ان مصر الثورة بدات في استقبال زعامات ثورية افريقية والتعرف عليها بالمناقشة والاخذ والعطاء الفكري .

وطوال هذه الفترة التي تلت عام ١٩٥٢ نلحظ أن موجة التحرر وظهور الدول المستقلة في افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية انما تظهر في **المنطقة الشمالية من القارة** مثل ليبيا عام ١٩٥١ ، والسودان عام ١٩٥٥ وتونس ومراكش عام ١٩٥٦ ، **وتبدا الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤** وبعد ذلك تتقدم موجة الحرية عبر الصحراء الافريقية لتصبح **غانا** اول دولة مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية من بين الدول الافريقية غير الناطقة باللغة العربية وكان هذا عام ١٩٥٧ . وتليها **غينيا** عام ١٩٥٨ . وبذلك تظهر دولتين مستقلتين غير

ناطقتين باللغة العربية (اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية) . هذا اذا قلنا أن استقلال اثيوبيا وليبريا انما هو حدث قديم لايمثل ظهور الدول الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية . ومعنى هذا ان اى حديث او دعوة للوحدة الافريقية بدون الدول الناطقة باللغة العربية فى القارة انمايعنى شيئا مزيفا فارغا . وعلى هذا دعا نكروما الى المؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة الذى انعقد فى ابريل ١٩٥٨ ، وفى نفس العام شهدت اكرا انعقاد المؤتمر الاول للشعوب الافريقية فى ديسمبر ١٩٥٨ . وتوالت سلسلة من المؤتمرات .. فالدول الافريقية المستقلة تعقد مؤتمرها الثانى فى اديس ابابا عام ١٩٦٠ وتحضره دول جديدة ناطقة باللغة الفرنسية والانجليزية . ويعقد مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية والافريقية مؤتمره الثانى فى كوناكرى عام ١٩٦٠ بعد مؤتمره الاول فى نهاية ١٩٥٧ بالقاهرة ، وتشهد تونس المؤتمر الثانى للشعوب الافريقية فى يناير ١٩٦٠ ، وفى القاهرة ينعقد مؤتمر الشباب الافريقى الاسيوى فى فبراير ١٩٥٩ وينعقد المؤتمر الاقتصادى الاسيوى الافريقى عام ١٩٦٠ . ونقف مؤقتا **عند عام ١٩٦٠** اذ يشهد فى نصفه الثانى ومابعده من اعوام حتى عام ١٩٦٣ العودة الى صورة جديدة من الاوضاع الجزئية فى افريقيا قبل ان يلتئم مؤتمر اديس ابابا عام ١٩٦٣ .

فى هذه الفترة بدات مصر الثورة تمارس عمليا ويوميا تطبيق هذه المبادىء فى خلق العلاقات الدولية مع الدول الافريقية ، فاذا قامت العلاقات تعهدتها بالرعاية اليومية والتنمية والدعم . وليست هذه مسألة سهلة فالعلاقات لاتنشأ فى فراغ انما تولد بصعوبة فى ميراث تاريخى به عقد قديمة واثارات استعمارية عديدة ، فضلا عن متطلبات مواقف دولية معاصرة تدخل فى باب التكتيك والاستراتيجية للعمل الدولى المعاصر مع تعدد الجبهات والميادين التى تحارب فيها مصر الثورة كى تحافظ على مبادئها وكيانها الدولى .

ومن الحق ان نقول ان تقدمية القيادة السياسية فى مصر الثورة كانت باستمرار بارزة ظاهرة لاجدال فى اتجاهاتها ، ولكن فى ميدان العمل اليومى ينتقل تنفيذ وتطبيق هذه الاتجاهات العامة الى اجهزة وتنظيمات قديمة وحديثة فى ميدان العلاقات الدبلوماسية والتبادل الثقافى والاعلامى والتجارى والدولى .. الخ ، وهذه الاجهزة والتنظيمات لا نستطيع القول بأنها كانت على نفس المستوى الذى التزمت به القيادة السياسية واعرب عنه الرئيس عبد الناصر كتابة وحديثا وممارسة يومية فى علاقاته مع القادة الحكوميين والزعامات الثورية فى القارة .

ومن جانب آخر بدات المعركة الدولية تطرح نفسها على هذه العلاقات الافريقية المتبادلة ، فصراع مصر الثورى فى المنطقة العربية لتصفية الاستعمار ، وصراعها ضد الانحياز والمعاهدات العسكرية . ودورها القيادى فى ميدان الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، كل هذا وغيره أدى الى قيام المعسكرى الغربى والقيادات الافريقية الرجعية بمحاولات التفاف حول مصر اى محاولات تخريب للنمو الطبيعى للعلاقات الجديدة والمضمون الجديد . وهذه المحاولات الرجعية والتخريبية هى التى أدت الى استغلال **أحداث الكونغو عام ١٩٦٠** فى أحداث شقاق فى جبهة الدول الافريقية . واذا كنا نرى انه من الامور الطبيعية فى المرحلة الاولى من مراحل نمو ودعم هذه العلاقات المتبادلة أن تختلف هذه الدول وان تتباين وجهات نظرها ، لكننا لانوافق مطلقا على أن يتحول الاختلاف فى الرأى الى فرقة عميقة وثنائية تنتهى الى ظهور معسكرين جديدين فى القارة . وتحاول جهات متعددة ان تبرز وتدعم هذه **النظرة الجزئية الجديدة** فى القارة والتى تقوم على اساس مجموعة راديكالية تقدمية ومجموعة محافظة ذات علاقات ودية بالمعسكر الغربى .

وما نعنيه هنا هو ظهور **مجموعة دول برازافيل** التى ظهرت بمؤتمر أبيدجان فى أكتوبر ١٩٦٠ ومؤتمر برازافيل فى ديسمبر ١٩٦٠ ومؤتمر داكار فى يناير ١٩٦١ . وظهور **مجموعة الدار البيضاء** فى مؤتمر الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ . ثم محاولة دعم هذه التفرقة وعزل دول الدار البيضاء نهائيا بواسطة مؤتمرى منروفيا ولاجوس اللذين ابرزا **كتلة منروفيا** والتى تحتوى بداخلها على مجموعة برازافيل .

فى هذه الفترة بدات الاخطار الجسيمة تتهدد خط سير المستقبل فى القارة وتتهدد النظرة القارية الشاملة لافريقيا ومضمونها الثورى ، وهى النظرة التى تبنتها مصر الثورة وشاركتها فيها دول تقدمية النظرة مثل غانا وغينيا والجزائر ومالى . وكان المنطق الاستعمارى هو التشديد بالضغط والهجوم المعاكس على مجموعة الدول التقدمية النظرة تجاه افريقيا ، والهدف ليس فقط عزلها وتجميدها وانما هناك أيضا محاولة اصابتها بنوع من اليأس والنكسة النفسية والسياسية الامر الذى يجعلها ترتد عن هذا المفهوم التقدمى وهذه النظرة القارية ، وتؤثر العزلة والابتعاد عن هذه المشكلات المعقدة ايثارا للسلامة . وهذا وان بدا نوعا من الفلسفة السياسية الا انه فى جوهره نظرة خاطئة هروبية تخدم الاستعمار بطريق غير مباشر . ولكن على الرغم من كل ذلك ظلت مصر الثورة واقفة فى صلابة على خطها السياسى والدولى الذى شقته نتيجة عمل الفكر والممارسة الدولية منذ عام ١٩٥٢ . وفى الوقت نفسه فتحت مصر الثورة صدرها لكل

المناضلين الافريقيين الذين وصلوا الى القاهرة تباعا وأقاموا من مكاتب الاعلام والعمل السياسى ما يبدد جو الدعايات والمعلومات الخاطئة والمنحرفة التى يطلقها الاستعمار واعوانه فى القارة وخارجها .

وجاءت قوى دفع ثورى من قلب القارة . اذ أن الشعوب كانت تتحرك فى سبيل التحرر والاستقلال . ولم تفلح مخططات القوى الاستعمارية فى ايقاف الثورة . وتوالى ظهور الدول الجديدة ، وشهدت افريقيا قيادات ثورية متعددة فى هذه الدول الجديدة . وشهدت الدول الجديدة ذات القيادات المتهادنة أو الانتهازية من الفوران الداخلى والقلق الشعبى والثورة ما جعل جبهة مونروفيا وبرازافيل تهتز من داخلها وتتداعى . ومن جانب آخر كانت قوى الحرب الباردة والاستعمار الجديد قد هجمت فى القارة بعنف بعد احداث الكونغو عام ١٩٦٠ ، وبدا الموقف — حتى أمام عيون بعض القيادات المحافظة والقديمة — أن المشكلة ليست كما يقال ايقاف تهديد الشيوعية الدولية او ايقاف فتح القارة أمام الاستعمار المصرى .. الخ من الخرافات والاكاذيب المتداولة — وانما المشكلة هى أن الاستعمار الجديد يريد ان يبتلع القارة باكملها وانه اذا لم يتحرك الوطنيون فى القارة على اختلاف مدارسهم ونزعاتهم الاجتماعية فان القارة سوف تشهد تقسيما جديدا كالذى شهدته من قبل . ولذلك لا نعجب حين نلحظ فى هذه الفترة الدور الذى قام به الرؤساء عبد الناصر وبن بللا وسيكوتورى ثم الامبراطور هيلاسلاسى لجس النبض ومد الخطوط والجسور لاعادة الوحدة الشاملة والنظرة القارية الشاملة من جديد . وهؤلاء الزعماء ليسوا ابناء مدرسة فكرية واحدة وليسوا أبناء مفهوم اجتماعى اقتصادى واحد . ولكنهم ابناء أفريقيا التى تتحرك واقعيا نحو المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وهكذا توافدت دول أفريقيا الى اديس ابابا عام ١٩٦٣ ، كل الدول المستقلة والناطقة باللغات الانجليزية والفرنسية والعربية ، وتوافد معهم ممثلو الحركات والهيئات السياسيه الثائره فى المناطق المستعمرة من القارة للان . وحدث هذا أيضا حينما توافدوا على القاهره عام ١٩٦٤ . وفى المناسبتين استبعدوا حكومة جنوب افريقيا البيضاء الاستعمارية العنصرية من الحضور وأشاروا فى قرارات المؤتمرين الى موقف العداء تجاهها لسياستها العنصرية وارتباطها بالوجود الاستعمارى فى القاره . ولسنا هنا فى مجال استعراض أعمال المؤتمرين وقراراتهما انما نخرج من الموقف بتأكيد انتصار فكرة النظره القارية الشاملة لافريقيا . فقد تبنت جميع الدول هذه النظرة القارية . ولتفسير هذا الموقف القارى الشامل نجد انه أمتداد طبيعى لسياسات ونظره بعض الدول منذ ما قبل مؤتمر أديس أبابا ، وبالنسبة للبعض الاخر نجده نتيجة ضغوط الشعوب من الداخل وضغوط الموقف الدولى من الخارج . ومواجهة هذه الضغوط أو الاستجابة لها عند هذا الصنف الثانى من الدول هو الذى جعلهم يتمسكون بالنظرة القارية الشاملة لافريقيا ، وعدم التمسك — كما حدث سابقا — بفكرة ونظرة الصور الجزئية للقارة فى المرحلة الراهنة .

وبالنسبة للمضمون الثورى التقدمى للنظرة القارية الشاملة ، نجد ان المجموعة الاولى من الدول الافريقية — والتى التزمت بهذا المضمون من قبل — ظلت ملتزمة بموقفها لاتحيد عنه . بينما لم تلتزم به المجموعة الثانية من الدول التى قبلت تحت ضغط الظروف الجديدة الاخذ بالنظرة القارية الشاملة ، وهذا اوجد عندنا وضعا راهنا فى داخل المنظمة القارية الشاملة ، وهو ان مجموعة ثورية تقدمية الاطار والمضمون تتعايش على مستوى العمل الدولى داخل اطار المنظمة مع مجموعة محافظة النظرة رجعية المفهوم ودية العلاقات مع المعسكر الغربى . ونجد أن ميثاق المنظمة واعلانات المؤتمرات ترفع شعارات تقدمية ثورية مثل عدم الانحياز والحياد الايجابى والصراع ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية .. الخ . ولكن عند التطبيق اليومى يظهر التباين بين هذه الدول فى المواقف الدولية مثل قضية الكونغو .

وليس معنى هذا ان المجموعة التقدمية قد تخلت عن موقفها اوتراجعت عنه ، انما الذى حدث هو ان ضرورات العمل الدولى والالتزام بالعمل الوحدوى فى القارة وطبائع التركيب الاقتصادى الاجتماعى والمناخ الثقافى السائد فى كثير من دول ومجتمعات القاره حاليا — كل هذا اقتضى نوعا من التنظيم الضرورى لخيوط العلاقات والارتباطات فى القاره مع حرص هذه المجموعة التقدمية على ان تؤدى رسالتها وان تتابع خطها السياسى باستمرار ، وهى متأكدة من ان حركة الشعوب وطبائع العصر سوف تأتى بالتغيير والتقدم .

وهكذا نعرض فى هذه الدراسة موقف مصر الثورة تجاه أفريقيا وقضاياها ، وفى هذا العرض تبدو معالم الاطار القارى الشامل والمضمون الثورى التقدمى لمعنى تضامن ووحدة الشعوب والعمل من اجل التقدم والتنمية . وتنعكس على شكل ومضمون هذه العلاقات كل قيم ومثل واهداف التطبيق العربى للاشتراكية فى مصر . وتعطينا الممارسة اليومية للعلاقات والمواقف والحركة فى ميدان العمل الدولى عامة — امكانيات دراسة وترتيب هذه العلاقات ، والتخلص من كل ما بقى من رواسب التاريخ السابق وتنمية كل علامات وقيم عصر الشعوب والتحرر والاشتراكية وتصفية الاستعمار فى كل صوره واشكاله .



أزمة السوق المشتركة هى أزمة حركة الوحدة الأوربية

سعد زهران

في حديث **لوالتر هالشتين**، رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة، الى جماعة من برلمانيي حلف الاطلنطي في **١٢ نوفمبر ١٩٦٢**، **شبه هالشتين السوق المشتركة بصاروخ ذي ثلاث مراحل : المرحلة الاولى هدفها التوحيد الجمركي، والثانية هدفها التوحيد الاقتصادى، والثالثة هدفها التوحيد السياسى**. وقال : « لقد وصلت الجماعة الاقتصادية الاوروبية اليوم الى منتصف الطريق نحو الوحدة الجمركية الكاملة، وبدات العمل، بعزم وتصميم، من اجل الوحدة الاقتصادية ويبدو واضحا كم يتضمن هذان الجانبان — فى اعماقهما — من عناصر هامة للوحدة السياسية ».

وكان هذا الحديث، المشبع بالتفاؤل والثقة والطموح، فى لحظة من ازهى لحظات السوق المشتركة، وهى لحظات ولت مع نهاية عام ١٩٦٢، ولم تعد، والارجح انها لن تعود. ذلك انه فى **يوم الاثنين ١٤ يناير ١٩٦٣**، وهو اليوم الذى قال عنه **بول هنرى سباك** انه سيسجل فى التاريخ كيوم الاثنين الاسود، وبعد حديث هالشتين بشهرين،

انتهت المفاوضات مع دول السوق بالتصريح الذى ادلى به الجنرال شارل ديجول فى مؤتمر صحفى عقد فى مساء ذلك اليوم، واعلن فيه ان بريطانيا لم تنضج بعد للانضمام الى السوق المشتركة، وان مفاوضات بروكسل التى استمرت بين بريطانيا ودول السوق اكثر من خمسة عشر شهرا، يجب ان تنتهى.

انتهت المفاوضات الى الفشل. ومنذ ذلك التاريخ بدا الرصيد السلبى فى حسابات اصحاب السوق، بعد ان كان فى تقديرهم ايجابيا طيلة الفترة السابقة. غير ان السوق ظلت تعمل وفقا للمخطط المرسوم، وان اتسمت تصريحات المسئولين فيها بقدر غير قليل من الحذر والحرص، بعد ان كان طابعها هو الطموح الذى يصل الى حد الاندفاع، والثقة التى تصل الى حد الغرور، وفى مؤخرة رؤوسهم شبح الجنرال الفرنسى الضخم بسبابته المرفوعة التى تحمل معانى التحذير والوعيد. الى ان كان مساء يوم آخر **٣٠ يونيو ١٩٦٥**، **يوم اعلنت الحكومة الفرنسية انسحاب ممثليها من اجتماعات هيئات السوق المشتركة**، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد التشاؤم والذعر هما السائدان فى

اوساط الاوروقراطيين (١) فحسب ، بل **اصبح مصير السوق نفسه محل تساؤل .**

وعلى الرغم من ان قصة السوق المشتركة ،منذ كانت فكرة الى ان دخلت فى دور المباحثات والاتفاقات ، ثم التنفيذ والنجاح ، فالازمة والتعثر — على الرغم من انها قصة طويلة شديدة التعقيد، الا اننا لا نجد مفرا من استعراض الجوانب الاساسية لها من البداية ، فهذا امر ضرورى لتفهم عناصر الازمة الحالية واحتمالاتها المرتقبة المتنوعة . لنبدا القصة — اذن — من البداية

— ١ —

وحدة الخوف من الثورة

ان السوق المشتركة هى اولا وقبل كل شىء وليدة الخوف الذى يتملك قادة الغرب الراسمالى عموما من المصير الذى يتهدد نظامهم الاقتصادى والاجتماعى . ولست اجد هنا ابلغ من تعبيرهم هم عن انفسهم .

يكتب **اميل بنوا** تحت عنوان « ازمة المدنية الغربية » ما نصه : « ان طبيعة واتساع المخاطر التى تتهدد المجتمعات (الليبرالية والحرة) فى الغرب ... شرحت فى مناسبات عديدة اخرى ، ولسنا بحاجة الى تكرار ذكرها هنا . ويكفى ان نقول انها اخطر مما واجه اى مجتمع آخر استطاع ان يتخطى عوامل الفناء فى الماضى ... ومن الناحية الموضوعية لا يبدو ان الفرص التى امامنا زاهية مشرقة . وان مواجهة هذه المخاطر لا يتطلب اقل من ان نبذل اقصى جهودنا ...ولهذا السبب وحده يمكن ان تكون لمحاولة التكامل الاوروبى مغزى ايجابى عظيم . وحتى لو كانت الاهداف او النتائج متواضعة فان الامر يستأهل الجهد المبذول له انه تمكن من تبديد الفكرة الواهمة التى تقول بعجز الغرب وتدهوره ، واثبت اننا ما زلنا احياء ، وما زلنا قادرين على خلق شىء جديد ».

وقد يكون لذلك المنظر وجهة نظره فى المخاطر التى تتهدد مجتمعات الغرب الراسمالى ، والتى تتضمن فى رايه «انتشار الاسلحة الذرية والانفجار السكانى فى البلاد المتخلفة » (؟!) . غير ان قوى التحرر والاشتراكية تعى تماما ان هذه المخاطر — مهما اجتهد المدافعون عن الراسمالية فى اخفائها ، تتلخص فى كلمة واحدة — هى الثورة . الثورة الاشتراكية ضد الراسمالية ، والثورة التحريرية ضد وليد الراسمالية الشرعى — الاستعمار .

— ٢ —

محاولة انقاذ

وفى اطار هذا الهم الراسمالى العام يوجد هم اوروبى خاص . ذلك ان الازمة العامة للنظام الراسمالى التى ظهرت مقدماتها فى اواخر القرن الماضى بدخول الراسمالية مرحلتها الامبريالية ، والتى انفجرت بقيام الحرب العالمية الاولى ، اصابت معاقل الراسمالية القديمة فى اوربا اكثر مما اصابت زميلتها فى امريكا الشمالية . ان الازمات الدورية — بل والانهيارات الاقتصادية الشاملة ، والمنافسات القاتلة بين الاحتكارات الكبرى ، والركود الاقتصادى المزمن (لم تتعد نسبة الزيادة فى الدخل القومى للفرد فى فترة ما بين الحربين فى اوروبا ٦ر٠ ٪)، ومناوشات الحدود ، والمنازعات الاقليمية ، والصراع على المستعمرات ومناطق النفوذ وما ترتب عليه من حربين عالميتين بلغ الدمار المادى والمعنوى فيهما حدا لم يعرفه التاريخ من قبل — ان كل هذا تحملت اوروبا من اعبائه اضعاف ما تحملت امريكا . بل ان الراسمالية الامريكية استفادت من مصائب اوروبا ، وبخاصة من كبرى مصائبها — الحرب العالمية الثانية .

غير ان عالم ما بعد الحرب شهد الى جانب تدهور الغرب الراسمالى تعاظم قوى الثورة ، سواء فى عقر داره على ايدى طبقة عاملة تتزايد قوة وتنظيما ، او من خارجه فى صورة تحد مباشر مصدره مجتمعات اشتراكية تقدم منجزات ضخمة ومثلا عليا جديدة للبشرية بعد خيبة املها فيما تقدمه البرجوازية فى عصرها الامبريالى ، وتحد متعاظم من جانب قوى التحرر القومى والثورة الاجتماعية فى الشرق المستعبد .

وفى مواجهة هذه التحديات تصدت امريكا العملية انقاذ سريعة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية فيما عرف باسم **مشروع مارشال (١٩٤٧)** الذى لم يكن فى حقيقته مشروعا للانعاش الاقتصادى العاجل فحسب ، ولكنه كان مخططا للابقاء على النظم الراسمالية المزعزعة فى اوروبا كثمن للمعونة العاجلة التى تقدمها امريكا لاوروبا الجائعة المخربة . ذلك ان المشروع كان مشروطا بشرطين مختصرين ولكنهما بالغى الدلالة :

الاول : الالتزام بنظم برلمانية غربية فى ادارة شئون الدولة والحكم .

والثانى : انهاء التحالف القومى الذى واجه

(١) (Eurocrats) وهو لفظ حديث الاشتقاق للدلالة على الجيش الكبير من المسئولين والفنيين والاداريين الذين يعملون فى الاجهزة التنفيذية للسوق وفى غيرها من الهيئات التى تعمل من اجل التكامل الاوروبى .

الاحتلال الالمانى لأوروبا اثناء الحرب بابعاد الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين منها ، ومن ثم ابعادهم عن حكومات الجبهات الوطنية والشعبية فى بلاد اوروبا التى تم (تحريرها) من النازى على ايدى القوات المتحالفة بزعامة امريكا . ومن هذه البلاد : فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا . اما اليونان فكانت قوات بريطانيا ، بتمويل من امريكا ، تتولى نفس المهمة بحد السلاح . كذلك استغلت امريكا الارضية المهدة المعادية للشيوعية التى خلقها هتلر ، لتحويل المانيا الى المعقل الاساسى لمخططها المعادى للثورة فى اوروبا .

هكذا قسم مشروع مارشال اوروبا الى شرق وغرب ، وقدمت امريكا بمقتضاه المعونات الاقتصادية للحكومات التى قبلت شروطها . واعقبت ذلك باقامة حلف الاطلنطى (١٩٤٩).

ولكن قادة الراسمالية الاوروبية ما كانوا ليطمئنوا الى بقاء مقومات وجودهم بين التفوق الاقتصادى للولايات المتحدة وحمايتها العسكرية. كما ان امريكا نفسها كان يهمها ان تدعم معاقل الراسمالية الاوروبية لمواجهة الاخطار التى تتهدد الغرب عموما ، ولتقوم بالتزاماتها المالية تجاه امريكا بعد اقدام هذه على مغامرة الاستثمار الواسع لرؤوس اموالها لاحياء الصناعة الاوروبية وفقا للانماط المرسومة . (ابتداء من ١٩٥٠ ، وخلال الخمسة عشر عاما التالية ، بلغت الاستثمارات الامريكية فى اوروبا عشرة آلاف مليون دولار)

كان على اوروبا الغربية ان تتصرف ، وان تتصرف ، مجتمعة ، فى عالم لا مكان فيه — من وجهة نظر سياسات القوة — لقوى دولية ثانوية .

— ٣ —

مشروع شومان

وتاريخ العمل من اجل الوحدة الاوروبية هو من زاوية معينة ، تاريخ العلاقات المعقدة بين دولها الثلاث الكبيرة — فرنسا والمانيا وبريطانيا ، (مع ملاحظة أن بريطانيا تعتبر نفسها أوربية حينا او أطلنطية احيانا اخرى بحسب ما تقتضيه مصالحها العاجلة والطبيعة القلقة الحساسة للعلاقات بينها وبين دول القارة) ، فى الحدود التى تحكم حركة هذه البلاد فى اطار التحالف الغربى تحت زعامة امريكا . **وهذه العلاقات الشديدة التعقيد ، والتى هى فى جوهرها علاقات بين المجموعات المالية — الصناعية الكبرى ، بالاضافة الى شدة الوعى بضرورة ايجاد نوع من التوحيد السياسى لاوروبا الغربية ، هى التى أثمرت عشرات من المحاولات والتنظيرات الداعية للوحدة الاوروبية ،** وهى محاولات اسهمت فيها جميع الشخصيات والقوى والاحزاب السياسية الهامة التى امتدت من الاتجاهات المحافظة الى الاشتراكيين الديموقراطيين اليمينيين ، مارة بالراديكاليين وجميع اتجاهات الوسط وفرقه .

وليس هنا مجال الاستطراد فى الحديث عن تلك المحاولات الدعوية المتنوعة ، ولكن يكفى ان نشير الى المحاولة التى تعتبر الاب الشرعى للسوق المشتركة ، ونعنى بها **مشروع شومان لتجميع الفحم والصلب ، والذى انتهى الى اقامة الجماعة الاوروبية للفحم والصلب .**

يقول **ى . و . كتزنجر** ، وهو من كبار المنظرين الانجليز . ومن ثم لا يتحرج عن الحديث شىء من الصراحة عن التناقضات بين الحلفاء الاخرين يقول :

« فى السنوات التى اعقبت الحرب مباشرة بذلت فرنسا كل ما فى وسعها للحد من النشاط الصناعى لالمانيا للحيلولة دون احياء دورها السياسى فى اوروبا . وفى ١٩٥٠ وقفت امريكا بوضوح وتصميم ضد هذه السياسة . وجاء مشروع شومان كانقلاب مذهل ، ولكنه منطقى ، فى موقف فرنسا . واذ بدت ايام لجنة الاشراف على الدور (التى كانت اداة سلطات الاحتلال فى الرقابة على اهم منطقة صناعية فى المانيا) — اذ بدت ايام هذه اللجنة معدودة ، فقد بدا ايضا ان تشكيلا قائما على المساواة يمكن أن يحقق نفس الهدف على اساس دائم لانه لا يقوم على التمييز . وهكذا ، بدلا من ان تتلقى فرنسا نظرات الشك والاستياء من الامريكيين باعتبارها القوة التى تعيق الانعاش الاقتصادى لاوروبا ، فان فرنسا بذلك تقدم الدليل على انها حاملة لواء النضال من اجل الوحدة السياسية لاوروبا ... كذلك كان هناك النزاع الفرنسى الالمانى حول السار ، وهو وحدة فصلت سياسيا عن المانيا واضيفت اقتصاديا الى فرنسا. وكان النزاع فى جوهره نزاعا حول مصادر الفحم والصلب . وكان تجميع هذه المواد من شانه ان يذلل تلك العقبة التى تقوم فى وجه العلاقات الفرنسية الالمانية ... وهكذا اجتمع مندوبون عن الدول الست : **فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج** — اجتمعوا حول مائدة المباحثات ، ووقعت المعاهدة فى ١٩٥١ ، واصبحت سارية المفعول فى ١٩٥٢ . واقيمت فى اوائل ١٩٥٣ سوق مشتركة للفحم وخام الحديد والخردة ومعظم اصناف الصلب ... وتعلن ديباجة المعاهدة بشكل واضح ان الفحم والصلب ليسا الا بداية مختارة فى قطاع اساسى .. وان هدف الدول الست هو الوحدة الاقتصادية الأوروبية الكاملة تمهيدا لتحقيق اهداف سياسية محددة »

ولا يفوتنا ان نذكر ان **بريطانيا دعيت للاشتراك في هذه المباحثات ، ولكنها رفضت** . ذلك ان بريطانيا كانت تعتبر نفسها في مركز ينتقص منه انتماؤها الى جماعة اوروبية للحديد والصلب تضم دولا تعتبرها بريطانيا في عداد البلاد التي هزمت في الحرب ، بينما خرجت هي منتصرة . وتصور ساسة بريطانيا ان عناصر الدولة العظمى ذات الدور العالمي — لا الاوروبي فحسب — متوفرة لديهم بفضل مستعمراتهم ، ومركز السيادة التي كانت تحتله في مجموعة الكومنولث ، وعلاقاتها الخاصة مع امريكا ، ومن ثم فهي ليست بحاجة الى تلمس اسباب القوة في جماعة اوروبية تتنازل فيه عن جزء من سيادتها ، حيث يشرف على مجمع الفحم والصلب هيئة **«فوق قومية»** تسمى (السلطة العليا) لها الحق في اتخاذ قرارات لها قوة القانون دون الرجوع الى حكومات البلاد المعنية . واعلن **ماكميلان** في ستراسبورج في كبرياء لا يحسد عليه (١٩٥١) : ثمة امر مؤكد قد يكون من الاجدى ان نواجهه ، ان شعبنا لن يسلم لاية سلطة فوققومية حق اغلاق المناجم او مصانع الصلب في بلادنا » .

ومن اهم المستحدثات التي جاء بها مشروع شومان المؤسسات التي تباشر من خلالها جماعة الفحم والصلب مهامها ، ومنها ما هو «فوق قومي» وهي هيئات لا يلتزم اعضاؤها امام اية حكومة او جهة قومية معينة (مثل السلطة العليا والمحكمة العليا) ومنها ما هو قائم على تمثيل الحكومات القومية المختلفة (مجلس وزراء الجماعة) ، ومنها ما هو بين بين (مثل مجلس برلماني الجماعة) وهو يختار على اساس قومي ولكن اعضاءه لا يلتزمون بموقف حكوماتهم .

وقد استفاد مصممو السوق المشتركة فيما بعد من تجربة جماعة الفحم والصلب ، بل لا تعدو الحقيقة ان مشروع السوق المشتركة لم يكن الا نسخة منقحة وموسعة لمشروع شومان ، مستفيدا من خبرة خمس سنوات من التطبيق .

— ٤ —

اعقب مشروع شومان موجة من التفاؤل في اوساط الداعين للوحدة الاوروبية ، ووضعت مسودات مشروعات كثيرة اخرى كان اهمها **مشروع جماعة الدفاع الاوروبي .**

ذلك ان امريكا لم تعد تخفي رغبتها في اعادة تسليح المانيا وبعث العسكرية الالمانية لتقوم بدورها في التحالف الاطلنطي . وجاءت الدعوة رسميا على لسان **دين اتشيسون** وزير خارجية امريكا من ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ ، بعد خمس سنوات فحسب من انتهاء الحرب . وقوبلت الدعوة بذعر من شعوب اوروبا التي لم تجف دماء ملايين من ابنائها من ضحايا عدوان العسكرية الالمانية . وهنا تولى دعاة وحدة اوروبا الغربية تقديم الجرعة السامة لشعوب اوروبا مغلفة في **مشروع لتكوين جيش اوروبي تديره مؤسسة (فوق قومية) على نسق ما تم في ادارة جماعة الفحم والصلب** . واقر مشروع المعاهدة في ٢٧ مايو ١٩٥٢ ، ولم يبق سوى تصديق برلمانات الدول الاعضاء لتصبح سارية المفعول . وفي نفس العام وضع مشروع معاهدة اخرى لما سمي الجماعة السياسية الاوروبية .

وكان البوندستاج الالماني هو اول برلمان سارع الى التصديق على المعاهدة ، اعقبته موافقات سريعة من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ، ولم يبق سوى فرنسا وايطاليا ، حيث كانت المعارضة قوية بصفة خاصة .

وعندما تولى **منديس فرانس** رئاسة الوزارة الفرنسية على راس ائتلاف من الراديكاليين والديجوليين ، وحاول ان ينتهج سياسة على قدر من الاستقلال عن امريكا على خلاف سابقيه ، ووصل الى اتفاق لايقاف الحرب في الهند الصينية بعد هزيمة ديان بيان فو على الرغم من معارضة امريكا ، عندئذ دب التشاؤم في صفوف دعاة الوحدة الاوروبية وتوقعوا واد مشروع الجيش الاوروبي في باريس . وهذا ما حدث بالفعل . وقد مهد منديس فرانس لذلك بأن طلب الى شركائه في ١٨ اغسطس ١٩٥٤ ادخال تعديلات في مشروع المعاهدة تضمن ، في المدى البعيد ، عدم تحول فرنسا الى تابع لالمانيا في الشركة العسكرية الاوروبية المقترحة . ولما جاء الرد بالرفض كما كان متوقعا ، تقدم منديس فرانس بالمشروع الى الجمعية الوطنية الفرنسية ليحظى بالرفض الذي كان يسعى اليه .

وبانهيار مشروع الجيش الاوروبي انهار ايضا مشروع الجماعة السياسية الاوروبية ، وبدا كأن حركة الوحدة الاوروبية قد توقفت .

— ٥ —

أثر هزيمة السويس

ولكن الجماعة الاوروبية للفحم والصلب عاودت المحاولة من جديد . ففي ١٤ مايو ١٩٥٥ وجه مجلس الجماعة نداء الى حكومات الدول الست ان تخطو خطوة جديدة من اجل الوحدة الاوروبية . وقد كان هذا النداء موجها في الحقيقة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الست الذي انعقد في « مسينا » في

١ ، ٢ يونيو ١٩٥٥ . وانتهى ذلك المؤتمر الى تأليف لجنة برئاسة **بول هنرى سباك** ،وزيرخارجية بلجيكا ، باعداد مسودة مشروع جديد . **وتمخض هذا الجهد عن معاهدتين توامتين وقعتا فى روما فى ٢٧ مارس ١٩٥٧ ، هما معاهدة الجماعة الاوروبية للذرة ، ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الاوروبية (التى اشتهرت باسم السوق الاوروبية المشتركة) . وقد تم التصديق على هاتين المعاهدتين منكل برلمانات الدول الست قبلمنتصف ديسمبر من نفس العام ، واصبحت سارية المفعول ابتداء من اول يناير ١٩٥٨ .**

ويبدى كثير من الكتاب والمنظرين الغربيين دهشتهم ، المزوجة بالاعجاب ، لسرعة سير المباحثات التى اعقبت مؤتمر « مسينا » ، وسرعة اقرار الاتفاقية ثم التصديق عليها ، وبخاصة بعد حالة الهبوط التى اعقبت فشل مشروع الجيش الاوروبى ، ويغرقون فى ذكر افضال وعبقرية بعض رجالهم المختارين الموهوبين الذين اجتازوا العقبات وحققوا المعجزات . **وهم انما يغفلون عن عمد اثر الاحداث التاريخية الهامة التى كان لها الفضل فى اعادة تشكيل خريطة العالم فى العقد الماضى ،وهى الاحداث التى كانت قمتها هزيمة بريطانيا وفرنسا فى حرب السويس فى اواخر عام ١٩٥٦ .**

انتعاظم حركات التحرر الوطني وظهور مجموعة الحياد بعد **« مؤتمر باندونج »** كقوة لها وزنها المتعاظم فى المضمار الدولى ، وانحسار موجة الاحلاف العدوانية ، وعجز الاستعمار عن اعادة سيطرته بقوة السلاح ، الامر الذى صنع وجوه الاستعماريين بهزيمة عدوانهم على مصر نتيجة المقاومة المصرية والعربية الباسلة ، هذا من جانب — ومن جانب آخر تعاظم التحدى السوفييتي فى الميدان الاقتصادى بعد السياسة الجديدة التى انتهجتها القيادة السوفييتية التى خلفت ستالين ، فضلا عن المهانة التى لحقت الغرب كله بعدالانذار السوفييتى لحكومتى ايدن وموليه ضد العدوان على مصر — تلك كانت الاسباب الحقيقية التى الهبت ظهور قادة اوروبا الراسمالية ، وبخاصة فى فرنسا حيث كان ياتى التعطيل ، ودفعتهم الى التعجيل بتوقيع اتفاقيتى روما بعد ثلاثة اشهر فحسب من هزيمتهم فى السويس ،وسرعة التصديق عليها قبل ان ينصرم العام .

ولا يستطيع بعض قادة الغرب ان يخفوا ، وان يكون فى اشارات عابرة ، ان يكون الدافع الاساسى للتعجيل بتكوين الجماعة الاوروبية للذرة هو ما كشفت عنه ازمة السويس من امكان قطع البترول العربى عن اوروبا الامبريالية ، ومن ثم وجب ان تستعد لمثل هذا اليوم ان تكرر بالاعتماد على الطاقة الذرية ، حيث الحصول على يورانيوم الكونغو ، كما كان فى تقديرهم ، اسهل من الحصول على البترول العربى فى لحظات الازمة .

كذلك اخذت القوى الاستعمارية تتيقن من ان الابقاء على مستعمراتها ومناطق نفوذها بالاساليب التقليدية مسألة منتهية ، ولابد من ابتكار اساليب جديدة لاخضاعها ، وهى التى عرفت فيما بعد باساليب **الاستعمار الجديد** ، والتى تستخدم اساسا السلاح الاقتصادى والايديولوجى . ولم يكن صدفة ان الفقرات الخاصة بالاقاليم والدول المرتبطة بالسوق (دون ان تكون ذات عضوية كاملة) كانت ابتكارات فرنسية .

وكان احجام امريكا عن التصدى للتهديد السوفييتى على اثر العدوان على مصر اثر بالغ عند الاستعماريين الصغار اذ اوجد ما يشبه اليقين بأن امريكا لا تغامر بتعريض امنها للخطر الذرى من اجلهم ، ومنثم لم تعد اوروبا الموحدة التى تستطيعان تقف على قدم المساواة مع العملاقين العالميين ، لم تعد مجرد حلم يترك للاجيال القادمة تحقيقه ، وانما اصبحت ضرورة ملحة . استمع الى **موريس فور** وزير الدولة الفرنسى للشئون الاوروبية وهو يستحث الجمعية الوطنية الفرنسية على التصديق على معاهدتى روما فى خطاب القاه فى يوليو ١٩٥٧ : « **ما زلنا نعيش فى وهم الدول الاربع الكبرى . والحقيقة انه ليس ثمة سوى دولتان كبريان فحسب : امريكا وروسيا . وغدا ستكون هناك قوة ثالثة — هى الصين . وعليكم تقع مسئولية خلق قوة رابعة — هى اوروبا »**

— ٦ —

« تقع الترجمة الانجليزية لمعاهدة السوق المشتركة فى ٣٧٨ صفحة كبيرة ضيقة الحروف ، يضاف اليها ٢٥٥ صفحة لاتفاقيتى جماعة الفحم والصلب والجماعة الاوروبية للذرة . » ومعظم بنود المعاهدة ، وعددها ٥٧٢ بندا ، لا تتضمن سوى مبادىء عامة او خطوط عريضة . وكل من هذه المبادىء تتولى الهيئات التنفيذية تصنيفهفى التطبيق الى عشرات بل مئات من التفصيلات التى تترجم الى اتفاقات وتوفيقات بين المجموعات الاحتكارية الكبرى التى تحكم اقتصاديات اوروبا الغربية . فالسوق المشتركة ، وان كانت وليدة التناقض الرئيسى بين الراسمالية الاحتكارية وقوى الاشتراكية والتحرر — فانها ، فى سعيها للتكامل الاقتصادى ، لا تستطيع ان تهمل تناقضا اصيلا آخر ، هو التناقض بين المجموعات الاحتكارية المختلفة . يقول **وليم بيكلز** ، المحاضر بمدرسةلندن للاقتصاد السياسى : « **ان كل سطر من سطور المعاهدة يعبر عن عدم الثقة الذى يكنه كل طرف لزملائه الخمسة الاخرين ، وهى فى جملتها تعبير عن لعبة مزدوجة يقوم بها عدد من السياسيين المحترفين للمضاربة على الشىء ونقيضه فى نفس**

الوقت ، للتمتع بمزايا الوحدة جنبا الى جنب مع مزايا الانفصال المناقضة لها تماما . والانفصام الشخصية مرض لا يقل ضرره بالنسبة للمنظمات عن ضرره بالنسبة للافراد » .

وقبل ان نستطرد فى التحليل نقول **ان المعاهدة نصت** على اشياء كثيرة معقدة يمكن تلخيصها فى الاتى : **التدرج لاقامة اتحاد جمركى للمنتجات الصناعية ، يلغى الحواجز بين الدول الست ويصل الى تعريفة موحدة لها جميعا على وارداتها من بقية دول العالم . واذ تسعى الحكومات الست لإقامة جماعة اقتصادية وليست مجرد كتلة تجارية فقد تعهدت على ان تعمل على حرية تنقل العمل وراس المال فيما بينها ، وان تنسق سياساتها الاقتصادية والمالية ، وان تسن قوانين مشتركة تنظم المنافسة وتناهض الاحتكار (!!) وان تتخذ الخطوات اللازمة لتقارب اقتصادياتها وايجاد الاساس لوحدة اوثق بين الشعوب الاوروبية ، واقامة صندوقين — احدهما لتمويل عمليات الاستثمار والتكيف للوضع الجديد فى اوروبا (البنك الاوروبى) ، والاخر لتقديم (المعونة) للدول المرتبطة بالسوق فيما وراء البحار ، والتى تشتمل — اساسا — على بلاد المجموعة الفرنسية فى افريقيا .**

— ٧ —

وكما سبق ان رفضت بريطانيا الاشتراك فى جماعة الفحم والصلب ، كذلك رفضت قبول فكرة الاشتراك فى جماعة اقتصادية اوروبية ، واقترحت بدلا من ذلك اقامة منطقة للتجارة الحرة . والفرق بين الاثنين هو ان الجماعة الاقتصادية تقوم على اساس اتحاد جمركى ، تنمحى فيما بين اعضائه الحواجز الجمركية ، وتقيم حاجز تعريفة مشتركة فى مواجهة العالم الخارجى ، وتسعى الى التكامل الاقتصادى . اما منطقة التجارة الحرة فهى مجموعة من الدول تزيل الحواجز الجمركية فيما بينها فحسب ، لتنتقل التجارة بينها بحرية ، بينما تحتفظ كل منها بسياستها التجارية وتعريفتها الخاصة فى مواجهة العالم الخارجى .

وكانت بريطانيا تفضل الابقاء على سياسة التفضيل الجمركى بينها وبين دول الكومنولث ، كما كانت ما تزال تعيش فى وهم استمرار تفوقها الصناعى على دول القارة وامكان الاحتفاظ بمكانة عالية خاصة دون الحاجة للارتباط باوروبا . ومن ثم اقترحت منطقة للتجارة الحرة تضم دول اوروبا الغربية كلها .

ولما رفضت الدول الست المقترحات البريطانية، ومضت فى طريق تنفيذ مشروعها ، سارعت بريطانيا الى اقامة رابطة التجارة الحرة فى ١٩٥٩ بالاشتراك **مع السويد والنرويج والدانمرك والبرتغال والنمسا وسويسرا** ، تهدف الى الغاء الرسوم الجمركية بين الدول السبع على مراحل تنتهى — مثل السوق المشتركة — عام ١٩٧٠ . ذلك ان بريطانيا ، وقد رات الجماعة الاقتصادية الاوروبية ماضية فى طريقها ، وانها بدات بالفعل فى استخدام اسلوب التمييز ضدها ، فقد ردت باغلاق جزء من القارة فى وجهها . كذلك ، فان تكوين كتلة ثانية تتزعمها بريطانيا من شانه ان يدعم مركزها فى الضغط على المجموعة ويحملها على قبول دخول بريطانيا الى القارة بشروطها هى ، كما ان تكوين رابطة التجارة سيخمل المجموعة الاقتصادية على مفاوضة بقية الدول الاوروبية ككتلة واحدة بدلا من مفاوضته كل دولة على حدة ، مما يضعف مركز كل منها ازاء المجموعة . واخيرا ، فان انشاء الرابطة قد يعوض الصناعة البريطانية عن الامال التى تبددت والصفقات التى ضاعت بسبب تضييق سوق القارة فى وجهها .

وعلى ايةحال ، فان قصة منطقة التجارة الحرة مع السوق المشتركة قصة تطول ويمكن ان تكون مجال بحث مستقل .

— ٨ —

التكامل يؤدى الى الانقسام

للوصول الى الاتحاد الجمركى المنشود نصت معاهدة الجماعة الاقتصادية الاوروبية على فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما مقسمة على ثلاث مراحل، يمكن ان تصل الى حد اقصى قدره خمسة عشر عاما . وتوقع الكثيرون ان تسير خطوات الوحدة الجمركية بمعدل ابطا مما نص عليه المخطط الاصلى ، **ولكن الدول الست سارت بمعدل أسرع، وتحقق فى السنوات الخمس الاولى من عمر السوق ما كان مفروضا ان يتم فى ثمانى سنوات . ونمت التجارة الداخلية فيما بينها كما نمت التجارة بينها جملة وبين بقية العالم نموا اسرع من نظيره فى منطقة التجارة الحرة ، وكذلك الانتاج الصناعى .**

والجدول الاتى يلخص التقدم فى هذه المجالات — فى الفترة من اول يناير ١٩٥٨ الى الربع الاول من ١٩٦١ :

النمو فى الصناعة والتجارة الخارجية (١٩٥٨ = ١٠٠)

	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١ (الربع الاول)
الانتاج الصناعى :			
فى السوق المشتركة	١٠٦	١١٩	١٣٦
فى رابطة التجارة الحرة	١٠٧	١١٣	١١٥
فى بريطـــــانيا	١٠٧	١١٤	١١٤
الصـــــادرات :			
فى السوق المشتركة : مجموع الصادرات كلها	١١١	١٣٠	١٣٩
التجارة فيما بينها	١١٩	١٤٧	١٦٣
فى رابطة التجارة الحرة : مجموع الصادرات كلها	١٠٥	١١٣	١٢٠
التجارة فيما بينها	١٠٧	١٢٣	١٢٨
بريطـــــانيا : مجمـوع الصـادرات	١٠٣	١١٠	١١٥
مع بقية دول الرابطة .	١٠٨	١٢٠	١٢٩

وقد صحب هذا النمو الاقتصادى حملة ضخمة من الدعاية تنسبه كله الى انشاء السوق . غير اننا نرى ان هذا النمو يرجع الى اسباب سابقة على السوق او خارجة عنها ، اهمها :

● **تعمير اوروبا بعدالخراب الذى خلفته الحرب وبعد المعونة التي تلقتها اوروبا من الولايات المتحدة بمقتضى مشروع مارشـــال ، ثم الاســـتثمارات الامريكية الضخمة التى اعقبت ذلك** . وطبيعى ان يكون معدل النمو اكبر فى البلاد التى عانت اكثر من غيرها ــ مثل المانيا وايطاليا . (ومن ثم الحديث عما سمى بالمعجزة الالمانية ثم المعجزة الايطالية) .

● **الثورة الصناعية والفنية الجديدة** ،مما تطلب استثمارات هائلة لتجديد المصانع واستخدام المواد والاساليب المستحدثة .

● **الاعداد للحرب ، وسباق التسلح ، وزيادة النفقات العسكرية بشكل لم يسبق له مثيل فى وقت السلم . وعلى سبيل المثال** : خلال السنة المالية ١٩٦١ ــ ٦٢ وحدها زادت النفقات العســكرية فى المانيا من ١١٫٠٠٠ مليون مارك الى ١٩٫٠٠٠ مليون مارك . كذلك ارتفع الانفاق السنوى على الاستعدادات العسكرية لمجموع دول حلف الاطلنطى من ١٨٫٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ٦٨٫٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٦١ .

ومن ثم يذهب فريق من كبـــار الاقتصاديين فى الغرب نفسه الى **ان النجاح الذى حققه السوق انما يعود الى انها تجميع لاقتصاديات بلاد توفرت لها عوامل النمو وليس العكس** . وهو راى يقول به رجال من وزن **الكساندر لام فالوس** ، المستشـــار الاقتصادى لبنك بروكسل ، **ووليم دييولد** ، رئيس قسم الدراسات الاقتصـــادية للمجلس الامريكى للعلاقات الخارجية ، وكثير غيرهما . وفى معرض التدليل على وجهة نظره فى بحوث مستفيضـــة ، يسوق **لام فالوس** بعض الارقام ذات الدلالة الهامة فيقول ان النمو الصناعى فى المانيا وايطاليا بلغت نسبته ٨٠ ٪ فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٠ ، وان معظم هذا النمو تم فى الفترة السابقة على انشاء السوق فى ١٩٥٨ . كذلك نلاحظ ان بلـــدا مثـــل النمسا ، وهى عضو فى رابطة التجارة الحـــرة ، بلغت نسبة النمو الصناعى فيها فى نفس الفترة ٧٠ ٪ ، وهى نســـبة تقارب نظيرتهـــا فى ايطاليا والمانيا لتشابه العوامل التى ادت الى النمو فى كل منها . بل ان بلدا مثل اليابان تسجل نسبة اكبر من الجميع لتوفر العوامل ذاتها . بينما نلاحظ ان بلجيكا ، وهى احدى دول السوق لم تزد نســـبة نموها فى نفس الفترة عن ٢٧ ٪ ، وهى نسبة تقل حتى عن نظيرتها فى بريطانيا (٣٠ ٪) . كذلك ، فان التجارة الداخلية فيما بين دول السوق نفسها فى السنوات الثلاث التى سبقت تأسيس السوق (١٩٥٥ ــ ١٩٥٨) زادت بنســـبة ٨٠ ٪ ، اى بمعدل اكبر من نمو التجارة بين دول الســـوق فى السنوات الثلاث التى اعقبت تأسيس السوق . **واخيرا ، فان معدلات النمو فى كل دول الســـوق هبطت هبوطا ملحوظا بعد ١٩٦١ .**

وان كان اثر انشاء السوق على النمو الاقتصادى لدولها امرا مشكوكا فيه ، فالمؤكد ان انشـــاءها ضاعف الميل الطبيعى لتركز راس المال وتمركزه . وكان لازالة الحواجز الجمركيـــة على المنتجـــات الصـــناعية ، وبخاصـــة انها بدات منـــذ ١٩٥٢ بصناعات الفحم والصلب ، ولازالة بعض العقبات فى وجه حركة راس المال ــ كان لهذين العاملين اثرهما فى انجاز اتفاقات واندماجات بين المجموعات الاحتكارية الكبرى التى تتحكم فى الاقتصاد الاوروبى . وتقوم اللجنة التنفيذية للسوق ، بالتعاون مع كبار رجال الدولة وكبار المسئولين فى الحكومات المعنية ، بدور السمسار العالمى فى هـــذه الاتفاقات . ومن المعتاد ان تحاط المداولات والاعمال الخاصة بهذه الاتفاقات والاندماجات بالسرية الكاملة حتى على الحكومات القومية ، ولا يتسرب من اخبارها الا ما يظهر اثره فى السوق . وعلى سبيل المثال عقد فى صناعة السيارات عدد من الاتفاقات بين منشآت رينو الفرنسية والفا روميو الايطالية ، وبين بيجو ومرسيدس ، وبين اينوشنتى وهانزجلاس . كما

اقام فيسات مصانع للتجميع فى كلّ من بلجيكا والمانيا .

ولا تعرف احصاءات دقيقة عن عدد مثل هذه الاتفاقات وتفاصيلها ، فهى تدخل فى عداد الاسرار العليا . ولكن ما ابرم منهـا فى حدود الجماعة الاقتصادية الاوروبية يصل ــ وفق احدى التقديرات فى ١٩٦١ ــ الى ٢٠٠٠ منها ٥٠٠ عقدتها المنشآت الفرنسية وحدها .

كذلك زاد الاتجاه للتمركز فى كل واحدة من دول السوق ؛ وتدعمت مراكز الاحتكارات والمنشآت الكبرى على حساب الانتاج الصغير والمتوسط . ففى ١٩٥٤ مثلا كان نصيب المنشآت الالمانية التى يزيد راسمالها عن ١٠٠ مليون مارك فى الانتاج القومى لالمانيا كلها ٣٤ ٪ ، وقفز نصيب مثل هذه المنشآت فى ١٩٦١ الى ٥٢ ٪ . هذا بينما نقص عدد الحرفيين فى المانيا فى الفترة من ١٩٤٩ بحوالى ١٥٠ الفا من صغار المنتجين .

وإذن ، فعلى الرغم مماتدعيه بعض بنود اتفاقية السوق من حرصها على رعاية المنافسة والحد من الاحتكار ، فان حركة « التكامل » هى فى حقيقتها تعبير عن سيطرة الاحتكار ، وهى تؤدى بدورها الى زيادة نفوذه ووزنه فى الاقتصاد الاوروبى . انهـا ثمرة التزاوج بين الجمـاعات الاحتكارية واجهزة الحكم والدولة ، ولسعى راسمالية الدولة الاحتكارية للتكتل على الصعيد الاوروبى لمواجهة تحديات العصر ، أو لمعاندتها ان شئنا الدقة (١) . وذلك فى جوهره جهد سياسى بالدرجة الاولى .

يقول والتر هالشتين : « لا يجب ان يغيب عن اذهاننا أن الشىء الاساسى الذى تم تجميعه بفضل معاهدة روما ليس هو اقتصاديات بلادنا ؛ وليس هو مجموع القرارات والنشاطات التى يقوم بها رجال الصناعة ؛ والعمـال ، ورجال البنـوك ، والتجار ، والمستهلكون ، ولكنه السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء . بمعنى ان المواطنين ليسوا هم الذين يقدمون تضحيات للجماعة الاقتصادية ، ومن ثم يصبحون اقل حرية مما كانوا قبل انشاء السوق) ، ولكنها الحكومات . **وان اندماج الاقتصاديات القومية ليس فى حد ذاته الا نتيجة مترتبة على هـذا ، ومن ثم فليست له الا اهمية ثانوية . وان اهمية الجماعة التى انشأناها تكمن فى هذا الجانب السياسى ... »**

واذا كانت حركة (التكامل) الاوروبى هى فى جوهرها حـركة سياسـية ، واذا كان منظـرو الراسمالية الاحتكارية واخوانهم من الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين فى الغرب يرون فيها العلاج الشامل لكل مايتهدد نظامهم من أمراض وتناقضات ، **فان الاشتراكية العلمية تعلمنا ان التكامل فى بيئة راسمالية احتكارية انما يؤدى الى تناقضات اكثر حدة ، وينتهى الى نقيضها ــ الى الانقسام والتحلل .**

ولو قيل هذا الكلام قبل ازمة علاقة بريطانيا لدول السوق التى تفجرت فى ١٤ يناير ١٩٦٣ لقال بعض المدافعين عن الراسمالية ان هذا من قبيل النظريات البالية التى يجب ان ترفض ، وحتى لو قيل قبل انفجار الازمة داخل السوق نفسها بطريقة تهدد وجودها ذاته فى ٣٠ يونيو ١٩٦٥ لقالوا انه من قبيل الصيغ الجامدة التى يجب ــ على الاقل ــ مراجعتها . اما اليوم فعلى خصوم الاشـتراكية ان يتعلموا كيف يفكرون ــ ان ارادوا ، بدلا من ان يرفضوا النظر الا تحت اقدامهم او الى ابعد من انوفهم .

ــ ٩ ــ

كان من الطبيعى ، وقد نبعت فكرة السوق ، وتحققت ، واحاطت بها فى كل مراحلها اعتبارات سياسـية بالدرجة الاولى ، ان تنبع ازماتهـا من التناقضات التى تفعل فعلها فى التحالف الغربى . وهى التناقضات التى تحتل فيها الخـلافات بين فرنسا الديجولية وامريكا مركز الصدارة . ويمكن اجمال هذه الخـلافات التى تعـددت مظاهرها وتشعبت فروعها تحت عنوانين كبيرين :

الاول : تحالف اطلنطى أو تحالف اوروبى

والثانى : تكامل (فوق قومى) او اتحاد حكومات

وتفصيل الخلاف الاول هو ان كل يوم يمر يزيد اقتناع ديجول وتصميمه على خلق اوروبا الموحدة الساعية الى التخلص من السيطرة الامريكية والقادرة على الوقوف مع امريكا على قدم المساواة . ان التحالف الغربى ، من وجهة النظر الديجولية ، يجب الا يكون شركة غير متكافئة بين عملاق أمريكى وعدد من الشركاء الصغار الافراد ، يمكن ان تضحى فيه مصالح اى منهم لحساب الشريك الاكبر ، وانما يجب ان يقوم على شركة متسـاوية بين امريـكا واوروبا الموحدة . وان تجربة السوق المشتركة اثبتت ان اوروبا تستطيع ــ ان صح عزمها ــ ان تحقق هذه المساواة فى الميدان الاقتصادى ، كما ان امتلاك فرنسا للسلاح الذرى يؤكد امكان تحقيق

---

(١) يؤكد الاقتصادى اميل بنوا أن امريكا ليس لها ان تشكو من الحواجز الجمركية التى تقيمها السوق المشتركة فى وجه التجارة الامريكية بقدر مايجب ان تتنبه الى ان مراكز الاحتكارات الاوروبية تتدعم فى اوروبا بحكم الوضع الذى خلقته السوق باقوى مما يتدعم مركز الاحتكار الامريكى فى امريكا نفسها ، ويقول فى كتابه (اوروبا بين الستة والسبعة ص ٤٧) : « ان أصحاب المؤسسات الامريكية التى تقوم باستثمارات فى اوروبا يجب أن يهتموا بصفة خاصة بأن يخضع منافسوهم الاوروبيون لنفس القيود التى يخضع لها الامريكيون بحكم القانون المناهض للاحتكار فى امريكا » .

هذا في المجال العسكري . هذا هو المشروع الكبير الذي يسعى ديجول لتحقيقه . ونؤكد مرة أخرى ان الديجولية ليست احلام دكتاتور تملكه جنون العظمة كما تصوره الصحافة الامريكية ، ولكنها فكرة لها تأييد يزداد قوة في اوروبا المحافظة ، بل واخذت تجتذب جزءا متعاظما من الراى العام اليسارى نفسه ، على الاقل في جانبها المناوىء لامريكا . وفي مواجهة هذا المشروع الكبير يوجد مشروع كبير آخر خطط له كيندى لتدعيم التحالف الغربى على نطاق اطلنطي . ذلك ان الرئيس الامريكي الراحل رأى خطر انقسام اوروبا الغربية الى كتلتين : الجماعة الاقتصادية الاوروبية التي تقوم على محور باريس ـ بون ، ورابطة التجارة الحرة التي تتزعمها بريطانيا . كما رأى في السوق المشتركة خطرا على تجارة امريكا وحركة رؤوس اموالها في اوروبا الغربية . ومن ثم وضع الرئيس الامريكي مشروعا لتخفيف الحواجز الجمركية بين اوروبا والولايات المتحدة تجرى مباحثاته تحت رعاية الامم المتحدة فيما سمى « **بحلقة كيندى** » ، كما استحثت امريكا بريطانيا على التقدم لطلب عضوية السوق المشتركة ، وكانت بريطانيا اكثر من مستعدة لذلك بعدما لمسته من نجاح السوق بالقياس الى منطقة التجارة الحرة ، واطراد انحلال امبراطوريتها المنثرة ، والتفكك المطرد بين دول الكومنولث . كذلك ظهرت الفكرة الامريكية لانشاء قوة ذرية متعددة الاطراف تابعة لحلف الاطلنطي ، للقضاء على حلم (الاستقلال الذرى) للقارة بزعامة فرنسا ، وهي الفكرة التي سعت لفرضها على اوروبا بالبدء بالاتفاق عليها مع بريطانيا في «اتفاقية ناسو » .

كتب **بول هنرى سباك** ، في يوليو ١٩٦٣ ، في مجلة الشئون الخارجية الامريكية : « ... سرعان ما اتضح ان السببين اللذين استند اليهما رئيس الجمهورية الفرنسية لانهاء المفاوضات بين بريطانيا والسوق (علاقة بريطانيا بدول الكومنولث ، السياسة الزراعية) ليسا الا مجرد مبرر ، اما الاسباب الحقيقية فهي شيء آخر .

« واذا بحثنا عن تلك الاسباب فلا اعتقد ان هناك من ينكر ان اتفاقية ناسو بين بريطانيا والولايات المتحدة هي العامل الاساسي الذي يكمن وراء القرار الذي اتخذه الجنرال ديجول . ولا شك انه لم يكن في يوم من الايام متحمسا لانضمام بريطانيا الى السوق المشتركة . ولكن سلوكه في الفترة من اكتوبر ١٩٦١ الى يناير ١٩٦٣ يبين انه كان محجما عن اظهار عداء وتحمل مسئولية فشل مفاوضات بروكسل . ومن المؤكد انه كان يفضل ان تفشل المفاوضات لاسباب فنية . ويبدو ان اتفاقية ناسو كانت عنصرا جديدا في الموقف دفعته الى تفجير قنبلته في ١٤ يناير .

« واعتقد ان الجنرال قرر ان البريطانيين خيروا في ناسو بين انتهاج سياسة ذرية بالتعاون مع الولايات المتحدة وبين انتهاج سياسة اوروبية بالتعاون مع فرنسا ، وان البريطانيين قد قطعوا ما بينهم وبين اوروبا اذ اختاروا السياسة الاولى »

واذ يصف سباك الازمة التى اعقبت رفض انضمام بريطانيا للسوق بأنها اسوا ازمة واجهت (حتى حينها) التحالف الاطلنطي والجماعة الاوروبية ، الا انه ختم مقاله بالنداء الى دول التحالف الغربي ان تزداد تمسكا بالفكرة الاطلنطية والا ترضخ لضغط (فرنسا الرسمية) . واختتم مقاله بقوله : « ان عنصر الخلاف التى تسببه السياسة الفرنسية الجارية يمكن ان ينتج عنه بعض التعطيل، ولكنه لا يمكن ان يحول دون النجاح النهائي للمهمة العظيمة التي تتعاون اوروبا والولايات المتحدة من اجل انجازها » .

غير ان التطورات التي تتابعت فيما بعد ، وبخاصة ما حدث منذ ٣٠ يونيو ١٩٦٥ ، اثبتتان كلام هذا السياسي البلجيكى الذي وضع الخطوط الاساسية لمعاهدة السوق المشتركة ، لم يكن الا من قبيل التمنيات الباطلة .

تكامل فوق قومي ..

ام اتحاد حكومات ؟

في ١٩٦٣ كتب لندبرج ، وكأنه يصف ما سوف تقدم عليه فرنسا بعد ذلك بحوالي عامين : « اذا شاءت احدى الدول الاعضاء ان تعيق سير عملية التكامل السياسي ، فانها تستطيع ان تنجز ذلك بأساليب مختلفة . تستطيع ان ترفض حضور دورات مجلس وزراء السوق حين يناقش موضوعات لا ترغب في الالتزام بها ، او تتغيب عن حضور اللجان التحضيرية والدراسية التي تلعب دورا بالغ الاهمية في تطوير سياسات الجماعة ... »

وكان يسود اوروبا الغربية في ١٩٦٣ ، على حد تعبير مجلة الايكونومست (١٠ يوليو ١٩٦٥) امل في انه « مهما فعل ديجول ، فان الجنرالات يجيئون ويذهبون ، اما النظم والمؤسسات فانها تبقى على الزمن . اما اليوم فيسود اعتقاد اكثر تعقلا وكآبة يقر بامكان اغتيال النظم والمؤسسات في النهاية » .

فما الذي دفع الامور الى هذه الحال (الكئيبة) ؟ **ان الاجابة على هذا السؤال تعودبنا الى النقطة الثانية في الخلاف الفرنسي الامريكي الذى سبق ان اشرنا اليها ـ وهي : هل يقوم الاتحاد الاوروبي على اساس (تكامل فوق قومي) او (اتحاد حكومات) ؟** وفي (التكامل فوق القومي) تتزايد نفوذ الهيئات (فوق القومية) ، اى التي لا يلتزم فيها المسئولون بموقف اي حكومة من حكومات

الدول الاعضاء والتى ليس لممثل اى حكومة فيها حق الفيتو . ويتم ذلك على حساب حكومات الدول الاعضاء ، بهدف الوصول الى (حكومة اوروبية) واحدة للقارة . ولاشك أن هذا النمط يتمشى مع المخطط الامريكي الذي يعتمد بالدرجة الاولى على اضعاف القومية لحساب (الكوسموبوليتية) (١) ، وهي الفكرة التى ترعاها امريكا ويروج لها قبول دعاة الزعامة الامريكية بلا قيد او شرط . اما ديجول فيعلن فى مؤتمر صحفى عقده فى يوليو ١٩٦٣ ، ان « اوروبا الكوسموبوليتية يمكن ان تتحول الى تابع لدولة غربية كبرى — هى الولايات المتحدة ».

اما مشكلة الاتفاق على تنفيذ السياسة الزراعية فلم تكن الا المبرر الذى تذرع به الجنرال لتفجير الازمة . وفرنسا هى الدولة الاولى فى الانتاج الزراعى بين دول السوق ومنتجاتها من ادنى منتجات هذه الدول سعرا . وقد وافقت الحكومة الفرنسية على رفع هذه الاسعار لكى تصل الى السعر المتوسط لدول السوق . ومن المفروض ان تفتح دول الجماعة اسواقها للفائض الزراعى الفرنسى وان تدبر الاعتمادات اللازمة لمواجهة الاثر التضخمى الناتج عن رفع اسعار المنتجات الزراعية فى السوق الداخلى لفرنسا . وجوهر السياسة الزراعية للسوق المشتركة ، هو منع الدول الاعضاء من استيراد المنتجات الزراعية من خارج دول السوق ، وتمويل الفائض للتصدير — ان دعت الضرورة . وفرنسا هى المستفيد الاول من تنفيذ هذه السياسة ، ومن ثم كانت دائمة الضغط للاسراع بذلك . كما ان المانيا هى الدولة التى كان مطلوب منها ان تضحى ، ومن ثم كان التعطيل يأتى من جانبها .

وقد استغلت اللجنة التنفيذية الحاح فرنسا من اجل سرعة تنفيذ السياسة الزراعية وربطت ذلك بمشكلة تدعيم المؤسسات (فوق القومية) للجماعة وبخاصة البرلمان الاوروبى . اقترحت اللجنة التنفيذية ان تحول حصيلة الضرائب التى تستفرضها الجماعة لتمويل سياستها الزراعية الى ميزانية خاصة بالسوق تخضع لسلطة البرلمان الاوروبى مباشرة وليس لاية حكومة او برلمان قومى . وهذه الميزانية يمكن ان تتسع لتشمل كل الضرائب التى تفرضها السوق حتى على المنتجات الصناعية . وتصل هذه الميزانية فى مجموعها الى رقم هائل ، هو — بحسب تقدير جريدة السنداى تايمز — ٨٠٠ مليون جنيه استرلينى فى العام . هذا هو العملاق الاوروبى ، فوق القومى ، يحاول الخروج من القمقم فى النهاية .

وكما كانت بريطانيا هى وسيلة امريكا فى محاولة فرض السياسة الاطلنطية على الجماعة الاوروبية فى الجولة السابقة ، فان المانيا الغربية هى اداة امريكا فى محاولة فرض الشكل فوق القومى على الجماعة فى هذه الجولة . فقد انتهى شهر العسل بين فرنسا والمانيا بعد تولى ايرهارد رئاسة الحكومة الالمانية خلفا لاديناور ، وكسبت امريكا المانيا فى محاولتها لعزل فرنسا الديجولية .

كتبت الموند الفرنسية فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٤ : « فى ١٩٦٣ كنا نتساءل ان كانت بريطانيا هى حصان طروادة التى تحاول امريكا ان تزج به فى داخل السوق المشتركة . اما اليوم فعلينا ان نعترف بأن جمهورية المانيا الاتحادية تجيد القيام بهذا الدور ».

ولسنا بحاجة الى وصف حالة الذعر وخيبة الامل التى اجتاحت دوائر الغرب بعد مقاطعة فرنسا لاجتماعات السوق ، وحالة التجمد التى وصلت اليها الجماعة الاقتصادية الاوروبية بعد ٣٠ يونيو . كما اننا لا نرغب فى ذكر بعض ما حفلت به صحافة الغرب من سباب وشتائم متبادلة بين الديجوليين وخصومهم ، وان كنا **نكتفى بذكر بعض الاسئلة المربكة التى وضعتها الايكونومست ، والتى تبين حالة التفكك والاضطراب التى وصل اليها التحالف الغربى .** تتساءل الجريدة : هل تنتهى السوق المشتركة الى مجرد إتحاد جمركى ، او تعود اوروبا الى فكرة منطقة التجارة الحرة . « وهل الخطوة الثانية هى وقوف بريطانيا وفرنسا فى جانب فى مواجهة امريكا والمانيا ؟ او هل ستتكتل ثلاثة منها فى تحالف اطلنطى تعزل عنه فرنسا ؟ او هل تتعامل امريكا مباشرة مع روسيا ؟ او هل تتعامل روسيا مع فرنسا او مع المانيا ؟ .. »

وعلى اية حال ، فان القول بانتهاء السوق المشتركة ، على الرغم من ازمتها الخطيرة ما يزال امرا سابقا لاوانه . كذلك التنبؤ باعادة تشكيل المعسكرات داخل التحالف الغربى نفسه . ولكن الامر المؤكد هو ان هذا التحالف الذى وضعت خطوطه العريضة فى اعقاب الحرب يشهد ازمة قد تكون مميتة .

---

(١) هى فكرة تدعو للتنازل عن السيادة القومية (فى البلاد الراسمالية) لكل بلد على حدة من اجل الدفاع عن « العالم الحر » ، اى النظام الراسمالى العالمى فى مجموعه

الفن في خدمة الرأسمالية

فريد كامل

تتناول الدراسة في هذا القسم الفن في خدمة الراسمالية ، ونعرض منها في هذا العدد للموضوع من الناحية العامة ، بينما تناقش في العدد القادم الفن بين الراسمالية والاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة . وكانت الدراسة قد تناولت في الاعداد السابقة الفن في خدمة الانسان والفن في خدمة السلطات والفن في خدمة الدين .

لكي نتمكن من فهم الوضع الحقيقي للفنان في المجتمع الراسمالي .وما ترتب على ذلك من ظهور خلجات وتقلصات عصبية عنيفة في الفن الحديث — يجب علينا ان نرجع قليلا الى الوراء لنرى ما كان عليه وضع الفنان الاجتماعي قبل الراسمالية .

اعتبر الفنان التشكيلي حتى نهساية القرون الوسطى مثل اى عامل مهني او حرفي (واعتبر الفن في بعض الاحيان عملا للعبيد او نوعا من التعبد للناسكين) نظرا لما يتطلبه الفن التشكيلي من جهد جسماني في اعداد المواد المستخدمة وفي تنفيذ العمل الفني نفسه ، في نفس الوقت الذى اعتبر فيه الشعر والموسيقى — وهما لا يتضمنان مجهودا جسمانيا — من الاعمال المشرفة — فقد الف الملوك والامراء الشعر والموسيقى واتخذوا من الشعراء الموسيقيين اندادا لهم ، بل اعتبر الشعراء في بعض الاحيان « اولياء » قريبين للآلهة .

في المجتمع الاغريقي انفصل الفن عن العقيدة الدين والسحر) لاول مرة في تاريخه وصار هدفه الاساسي هو نقل الطبيعة . كذلك بدا الاهتمام بالفنون من الناحية الفلسفية والفكرية فانشئت المتاحف الفنية وظهرت لاول مرة مدارس واتجاهات فنية مختلفة في وقت واحد . كذلك بدات تجسارة الفن كما ظهرت الطبقة المتوسطة كقوة شرائية جديدة للفن — وبدا نسخ ونقل الاعمال الفنية السابقة ولكن وضع الفنان التشكيلي الاجتماعي بقي على مستوى منخفض بالنسبة للشعراء والمؤلفين .

وبالمسيحية — والاسلام — عاد الفن الى حظيرة الدين وبقي الفن التشكيلي كعمل حرفي او عبادة .

وفي عصر الفروسية وصل الشعراء الى مراكز

النبلاء فبدات رفعة الفنان الذى بدا يتحدث عن نفسه فى شعره كما وكلت مهمة قراءة الشعر الى الرواة المحترفين بدلا من ان يقراه مؤلفه بنفسه ، ثم بدات (فى الشعر ثم فى الفنون الاخرى) رغبة الفنان فى تمييز نفسه عن عامة الشعب ورفع فنه عن مستوى العامة الى مستوى الخاصة الارستقراطية فاستعمل الوسائل الفنية الصعبة والمعقدة والمعانى المقنعة الغامضة والرموز التى لا يفهم معناها تماما والكلمات والاصطلاحات اللغوية الغير مألوفة .

ومع التطور الاقتصادى القوطى وظهور البرجوازية المالية فى المدن وانعزال الفرسان فى مثالياتهم الاقطاعية – بدا شعور الفنانين بالغربة وثورتهم ضد المجتمع «الذى لايقدرهم حق قدرهم» وبدا ظهور الفنانين المنبوذين البوهيميين .

وبالانقلاب القوطىظهر فىالفن التأثيرالديناميكى كتعبير عن القلق والحركة والتطور كما تبلورت العلاقة الشخصية بين الفنان وعمله . ثم ظهرت النقابات الفنية لتنظيم المنافسة بين الفنانين .

وفى الربعمائة فى فلورنسة (القرن الخامس عشر) حل العرض محل الطلب فى الفن لاول مرة، وتكونت الصالونات الفنية كنتيجة لفصل الفنان نفسه من جديد عن العامة (وكتب الادب باللاتينية حتى لا يفهمه الا المثقفين) .. وبقى الحكم على الفن فى يد الصالونات حتى اول القرن العشرين .

وبانتشار النهضة زاد الطلب على الفن فارتفع الفنان لاول مرة تماما عن الحرفية – فقد كان التعليم الفنى فى بدء الربعمائة كالحرفية تماما : ورشفنية تسيطرعليها النقاباتيدخلها «الصبيان» للتمرين علىيد المعلمين فىالصنعة ..وكان التلاميذ امتدادا لاساتذتهم ... وكان لبعض هذه الورش الفنية مديرين من غير الفنانين يتعاقدون على الاعمال الفنية ليقومبتنفيذها الفنانون الذينيعملون عندهم .. وكذلك كان فنانو الورش يقومون بجميع انواع الاعمال الفنية التى تطلب منهم (١) ويكون العمل فيها جماعيا .. وكان سعر العمل الفنى يحدد بساعات العمل على ان يشترى الزبون بنفسه المعدات والادوات اللازمة له ، وكان الفنان الجيد يمتاز عن السىء بكثرة الطلب عليه فقط (٢)

بدا ارتفاع الفنان عن الحرفية تدريجيا فى حياة ليوناردو دافنشى الذى ارتفع من فنان حرفى فى فلورنسا الى ان صار الصديق المفضل لملك فرنسا فى آخر حياته .. وبعد دافنشى عاش رفائيل فى قصر خاص وكان تيتيان ثريا جدا وحمل القاباكثيرة وتودد اليه الحكام ليرسمهم وزاره هنرى الثامن فى منزله وانحنى شارل الخامس يلتقط له فرشاة سقطت منه (٣) .. ووصل ميكلانجلو الى قمةهذا الارتفاع فرفض صداقةالنبلاء والامراءوسخر منهم وتحداهم ، وبدا «تعالى» الفنانين علىزبائنهم حتى ان بيروجينو مثلا قضى عشرات السنين فى عمل لوحة واحدة لاحد العملاء ، يعمل فيها قليلا كلما واتاه المزاج .

وكان السبب المباشرلهذا التطورهو ظهور فكرة العبقرية كمنحة من الله مولودة فى الفرد – وهى فكرة هامة اقتصاديا فى المجتمع الذى يعتمداساسا على المنافسة الفردية والذى يزيد الطلب فيه على الاعمال الفنية عن اى وقت سابق نتيجة لزيادة اهتمام البرجوازيةالمسيطرة علىوسائل الاستغلال بوسائل الدعاية

ونتيجة لمبدا العبقرية هذا زاد اهتمام الفنان وزهوه بنفسه ، فصار لا يضع امضائه علىلوحاته فحسب بل ايضا يرسم نفسه فى اللوحات الدينية وسط الانبياء والرسل ومع الحكام ، وبدا الاهتمام بالفنان اكثر من الاهتمام بأعماله فالعمل الواحد لا يكفى للتعبير عن الفنان تعبيرا كافيا تاما ، لذا ايضا بدا الاهتمام بسير الفنانين وولدت فكرة « العباقرة » المساكين الذين يشقون لانهم لا يستطيعون التعبير عن انفسهم بلغةالناس المعتادة او فى حدود فهم العامة الغير مثقفين .

وبتحرر الفنان من الحرفية وفصله عن الناس المعتادين حسب مبدا العبقرية تحول الفنانين الى الانعزالية وامتلات شخصياتهم بالصراع الداخلى بين شهوة الحياة والهرب منها ، بين التمسك بالتقاليد والثورة عليها ، بين الرغبة فى كشف انفسهم والرغبة فى اخفائها ، اى جميع عناصر التناقض التى تهدف الى تحطيم قيم النهضة والتى خرجعنها فنالمناريزم (١٥٢٠ـ١٦٠٠) الديناميكى المتحرك الملىء بالمبالغات فى اوضاع الاشخاص وفى الاضواء والالوان والتكوينات المعقدة الغير مستريحة حيث يتركز الثقل فى جانب واحد او فى الباك جراوند .وعقدت عناصر الغربة منشخصية

---

(١) فيروكيو مثلا عمل نحتا بالطين المحروق وفى الخشب لزخرفة المنازل وبوتشيللى رسم رسوما للتطريز بالبرودرى ولوكاديلا روبيا رسم بلاطا للكنائس والمنازل .

(٢) كان اكثر فنانو القرن الخامس عشر عملا هو بلتوريكولا لجودة انتاجه بل لانه كان يهتم بالظهور فى الاماكن والاحتفالات العامة ليكون دائما امام عيون الناس .

(٣) يجب أن نذكر هنا كثيرا من الفنانين قبل تيتيان(١٤٨٧–١٥٧٦) بمدة قصيرة عاشوا فى حاجة شديدة وماتوا فقراء ومن هؤلاء ماساشيو (١٤٠١ – ١٤٢٨) وفيليبوليبى(١٤٠٦ – ١٤٦٩) وباولو اوشيللو (١٣٩٧ – ١٤٧٥) .

فنانى المانريزم حتى ظهر فيهم للمرة الاولى الشذوذ والمرض النفسى : بارميجا نينو يكرس حياته لمحاولة تحويل المعادن المختلفة الى ذهب ، بنتورمو تنتابه نوبات تشاؤم هستيرية ، تاسويجن وروسو ينتحر الجريكو يسدل الستائر السوداء على نوافذ مرسمه « ليرى » ، وميكيلا نجلو يمتنع عن العمل لاكثر من عشرة سنوات ..

وبالتدريج تبدا حركة مضادة للمانريزم تنادى بالعودة للكلاسيكية والطبيعية . تتبناها البرجوازية .

وبالتدريج تظهر حركة الباروك المضادة للمانريزم ، تتبناها البرجوازية ثم يحتضنها البلاط الفرنسى لتصير الفن الرسمى للدولة ، تنادى بالعودة للكلاسيكيه والطبيعيه ، مع المحافظة على المسافة المعينة بين الفن والحياة (كالمسافة التى تفصل اصحاب السلطات (وفنانى الباروك) عن الناس المعتادين) . تمجد الاستدارة والامتلاء (رمز النضوج) ، وتريد ان تبهر المتفرج وتذهله بروعة الفورم المتلىء كالتماثيل ، هكذا سيطرت الدولة تماما على وسائل الحياة للفنانين وصارت السراى هى المستهلكة الوحيدة للفن حتى موت لويس الرابع عشر فى فرنسا ١٧١٥ .

وثار الفنانون على سيطرة السراى والاكاديمية الفنيه على اسواق الفن ومقاييسه فظهر الروكوكو كفن يحاول تثبيت فرديه الفنان من جديد وتحول تدريجيا الى فن خفيف مرح بعيد عن الحياة اتجه تدريجيا نحو الكلاسيكية خاصة بعد الاهتمام باكتشاف الاثار الاغريقيه والرومانيه وبدا الفنانون لدراستها واستخراج سبب وقواعد ونظريات منها لتطبيقها على فنهم الذى ابتعد اكثر واكثر عن الحياة اليومية ومشاكلها .. وكانت قمة الفن النيوكلاسيكى فى سنة ١٨٣٠ .

شخصية المجتمع الرأسمالى

بدا القرن التاسع عشر فى سنة ١٨٣٠ ، حينما حل الراسمالى الصناعى محل الاقطاع الزراعى وانتفضت الطبقة المتوسطة تنهض فى نشوة وقد ملأتها الثقة بالمستقبل المشرق ، كما ملأ التفاؤل الطبقة العاملة التى اسلمت قيادة ثورتها للطبقة النامية ، وانضم الفن للثورة يرحب بها ويعبر عن احلامها ومثالياتها وعن فرحة الانسان بالمكاسب التى حققها بعد صراع عنيف .

ولكن سرعان ما انهارت الثورة فى اوربا (١٨٤٨) الى ان قامت الامبراطورية الثانية (١٨٦٣) وبينما كشفت البرجوازية عن انيابها — اكتشفت الطبقة المتوسطة خيبة املها وسواد مستقبلها بينما بدات



أشكال سريالية — جان ميرو
(امرأة فى الليل)

الطبقة العاملة تكتشف بدورها انه لا يمكنها الاعتماد على احد فى قيادتها لكسب حقوقها وان الصراع الطبقى يحتم عليها ان تدافع عن نفسها ضد الطبقة الراسمالية التى نمت وتضخمت . وفى تلك الفترة احرز العلم تقدما سريعا وهائلا وتشعبت شبكة ضخمة من المواصلات . وزاد استغلال العمال بعد حل نقاباتهم ، وتحقق للبرجوازية ثراء هائل ، وتكونت شخصية المجتمع الراسمالى وقد وضحت معالمها ، ويمكننا ان نلخص اهم العناصر التى ميزتها فى النقط التالية :

اولا : تحول كل شىء الى سلعة يحدد قيمتها البيع والشراء وتسيطر عليها قوانين المنافسة والعرض والطلب — وجعل المقياس لكل شىء هو قيمته فى السوق . هكذا اصبح الربح هو اهم شىء بغض النظر عن كل الاعتبارات الاخرى: فالراسمالى لا يرتبط عاطفيا بانتاجه — بل انه لا يهتم بنوع انتاجه او حاجة الناس اليه ويكون مستعدا لتغيير انتاجه تماما من شىء الى آخر (من احذية الى سيارات مثلا) فى اى لحظة ليحقق ربحا اكبر حتى اذا كانت الحاجة لانتاجه الاول (الاحذية) اكبر ، ويمثل هذا برتولت بريخت فى احدى اغنياته حيث يقول الراسمالى « ليست عندى اى فكرة ما هو الارز، انا اعرف فقط ثمنه »

ثانيا : تقسيم العمل وفصل العامل عن المستهلك: كان العامل من قبل ينتج السلعة لزبون معين ويقوم بنفسه بجميع الخطوات اللازمة لصنعها — اما فى الراسمالية فيقوم العامل بعملية واحدة (ربط مسمار واحد مثلا) فى صناعة السلعة كما لا تكون له صلة بتسويقها او مستهلكيها . هكذا يفقد العامل اتصاله بالسلعة التى ينتجها وبالمستهلك ايضا

ثالثا : تسبب عن تقسيم العمل ايضا فقد الاحساس بالكل او بالاجمال : فالعامل الذى يقوم بعملية صغيرة فى صناعة سلعة معينة **يشعر بحصره فى الجزء وابعاده عن الكل** . وهكذا يعتاد تدريجيا على رؤية الاشياء مجزاة وعلى الاهتمام بالتفاصيل اكثر من الكل والتفكير فى مجال ضيق محدود بعيد عن التعميم .. وكلما تطورت اساليب الصناعة وصار « الجزء » الذى يخص العامل اصغر واكثر تخصصا وتعقيدا كلما زاد انفصال العامل عن « الكل » وزاد تحديده داخل نطاق الجزء .

رابعا : تحكم القوى المجهولة فى السوق : نحن نتحدث عن « السوق » و « اسعار البورصة » و « اتجاهات الانتاج » وهكذا وهى كلها قوى مجهولة بالنسبة للناس ولو انها تتحكم فى السوق وفى مصائر الجماهير ، حتى الشركات والاحتكارات الكبيرة تختصر اسماءها فتصير اسماؤها كالكلمات السحرية فى لغه سرية . هكذا يشعر الفرد بأن عناصر غامضة غير انسانية تحرك حياته ، فهو يتساءل : من الذى يقرر حياتى ؟ اين يجد الفرد من يساعده ويقف بجواره ؟ تماما كما يتساءل ابطال قصص فرانزكافكا طول الوقت ..

خامسا : احساس الفرد بالعجز التام امام القوى المجهولة المسيطرة على حياته ويصحبه احساس بالجرم وبأنه مضطهد ومخذول ولا توجد عنده اى وسيلة للتفاهم مع — او مواجهة — هذه القوى ..

سادسا : ظهور البيروقراطية التى تصحب دائما تحول الانسان فى المجتمع المادى الالى الى مجرد دوسيه او رقم ، فالبيروقراطيون يتعاملون مع ملفات لا مع آدميين .

سابعا : غربة الفرد عن الدولة — لاعتباره انها مسئولة نسبيا عن غربته — فهو ينظر دائما لذوى الصفة الرسمية من موظفين ومسئولين حتى ممثليه أيضا نظرة الشك والريبة كأنهم مشتركين فى مؤامرة ضده . ويشير اليهم بلفظ « هم » على اعتبار انهم منفصلين عن الـ « نحن » التى تضم عامة الناس ..

ثامنا : رهبة الانسان امام الاختراعات والالات الجديدة التى تزيد من غربته فى العالم واحساسه بأنه قد سلم قياده الى هذه الالات مع ان اى خطأ بسيط فى واحدة منها — جهاز رادار او صاروخ ذرى مثلا — قد يزيل الانسانية كلها عن وجه الارض .

تاسعا : تسبب عن الراسمالية ظهور مفهوم جديد للزمن وللوقت . فالراسمالية تهتم بعنصر الوقت اهتماما كبيرا فى الصناعة — مما اكسب « الحاضر المباشر » او « الان » اهمية فائقة . وترتب على ذلك محاولة زيادة هذه «الان» بتسجيل عدة احداث تقع فى وقت واحد او بادخال الماضى والمستقبل فى احداث الحاضر المباشر او رؤية الماضى والمستقبل خلال « الان » التى يعيشها الانسان . ولعب هذا المفهوم الجديد دورا هاما فى الادب (خاصة فى كتابات مارسيل بروست وجيمس جويس) وكذلك فى التأثيرية (حيث كان كاميل بيسارو مثلا يغير لوحته التى يرسم عليها كل ربع ساعة ليسجل المنظر الطبيعى لحظة بلحظة) وفى المدرسة المستقبلية (فيوتيريزم) التى حاولت تسجيل الوقت ، وكذلك فى عملية المونتاج الحيوية للبناء الدرامى السينمائى .

عاشرا : الزيادة الهائلة فى الانتاج نظرا لتحسين وسائله — اضطرت الراسماليين لخلق وسائل مفتعلة لزيادة الطلب على بضائعهم المجددة باستمرار — هكذا وجدت الموضة والدورات الخاصة بها (٤) كذلك ان الانتاج الناجح الجيد يقلد فورا بصورة مشوهة تحاول زيادة شخصيته وفرديته والجديد فيه ويمتلىء السوق بهذه الصور المقلدة المشوهة التى تجترف الاصل الجيد فى تيارها — ومع تحول كل شىء جديد الى موضة علمة تظهر اشياء اكثر جدة واكثر تطرفا « للمثقفين » .

وقد تأثر الفن — مثل باقى مظاهر نشاط المجتمع الراسمالى — بهذه العناصر التى اكسبت الفنان الحديث — والفن الحديث — الشخصية الجديدة الغير مألوفة التى اشتهر بها .

الفنان والرأسمالية

كلما حدثت ثورة اجتماعية تنقل المجتمع من طور الى آخر اكثر تقدما يتخذ كل من الفنانين — حسب وعيه وارتباط مصالحه — احد مواقف ثلاثة تجاه هذا التطور . فاما ان يتجاهل تماما مايحدث حوله وينطوى عازلا نفسه فى برج عاجى بعيد عن الواقع الجديد ، او ان يتحالف مع الرجعية ضد الثورة والتطور الذى تحدثه ، او ان يقف مع الاتجاه التقدمى الذى احدث الثورة والمعبر عن روح الثورة .

---

(٤) يقول جون كيتس مؤلف كتابى « السيارات البشعة » و « غرويد فى ديترويت » ان شركة جنرال موتورز الامريكية التى تنتج اربعة موديلات من السيارات تغير هيكل واحدة منها بالتناوب مرة كل سنة تغييرا كاملا بينما تعمل تغييرات صورية طفيفة فى زخارف الثلاثة موديلات الاخرى ليسهل بيعها على انها موديلات « الحاضر المباشر » . ويضيف انه فى نفس الوقت « لم يحدث اى تغير جوهرى فى موتور السيارات خلال الثلاثين عاما الاخيرة ولم يعمل بها اية تحسينات لجعلها اكثر امنا او بساطة او اقتصادا بل اكثر خطورة وتعقيدا وتكاليف » .

حدث هذا ايضا مع الثورة الراسمالية فى اوروبا. كانت انجلترا قد طورت اقتصادها تدريجيا الى الاقتصاد الراسمالى ثم قامت البرجوازية الحاكمة بعد سيطرتها على الدولة بالتوسع فى التصنيع. اما فى فرنسا — حيث كان الاقطاع الزراعي قويا — فقد قامت الثورة بقيادة الراسمالية للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين فاطاحت بالملكية الاقطاعيــة، واستعملت فى هذه القيادة شعارات الديموقراطية الرائعة : الحرية والاخاء والمساواة — التى وجدت ترديدا فى قلوب الفنانين الذين اسرعوا ينضمون بكل قواهم الى الثورة يؤيدونها ويعبرون عن مبادئها واتخذ الادب خاصة دورا قياديا فى الثــورة على الاخص بانتشار الصحافة (٥) ،واعتبر ادب هذه الفترة — بثوريته الهائلة — ملهما لثورات كثيرة حتى بعد انتكاس الثورة الفرنسية نفسها ومحاكمة كبار ادبائها وتوقيع العقــوبات عليهم (مثـــل جوستاف فلوبير وبودلير والاخوان جونكور).

وانتكست الثورة الفرنسية بعد نجاحها بوصول الراســمالية الى الســلطة وتنكرها للمبــادىء الديمقراطية التى كانت تنادى بها وللطبقة العاملة والفلاحين التى ارتفعت على موجتهما الثورية حتى امسكت بالسلطة ،فتحولت الراسمالية من منافسة حرة الى نظام محكم دقيق به حلقات نفوذ محددة تسيطر عليهــا احتكارات ومصـــالح وكارتيلات واتحادات ونقابات حكومية. ،وبدات «الامبراطورية الثانية» فى تطبيق وسائل الاستغلال البشع على الطبقة العاملة اما الطبقة المتوسطة كما حاربت الراسمالية الفرنسية فقد طحنتها المنافســة غير المتكافئة مع الاحتكارات بعد ان بلغ تمركز رؤوس الاموال درجة عالية الاتجاه الطبيعى فى الفن (٦) فمرت الطبيعية بأزمة شديدة انتهت بموتها تماما (١٨٨٥) واعلان ستة واربعون من كبار كتاب فرنسا وادبائها تنكرهم لها (١٨٩١).

واتخذ كل من الفنانين موقفا من الفن فظهرت اتجاهات فنية متعددة وتطورت وتشعبت وتداخلت اطرافها وكانت بعض هذه الاتجاهات والتشعبات انطوائية رومانتيكية وبعضها سلبى رجعى وبعضها ايجابى تقدمى .. ونلخص هنا اهم الاتجــاهات الفنية التى نبتت فى التربة الراسمالية :

الرومانتيكية : ظهرت الحركة الرومانتيكيــة فى الفن بعد النكســة الديموقراطية كتعبير عن حلم الفنان بعالم يتقبله من جديد ويفتح له صدره بدلا من ان يضــطر الفنــان — الذى فقـــد رعاية الارستقراطية بفقدها لمكانتها ،ولم تعد البرجوازية فى حاجة اليه ، بينما فقــد هو ثقتــه بهــا — يضطر ان يعرض فنه فى السوق مثل اى بضاعة اخرى تنتجها الالة ... كذلك كتعبير عن الحقد الشديد الذى يكنه الفنان للمادية والمادة واهتمامه بكل ماهو «عضوى» او قديم وراسخ — وبالعاطفة فى عالم يسوده «صراع الانسان ضد الالة».

ونتيجة لاحساس الفنان بالغربة والخذلان وفقد الامل فى المجتمع الراسمالى — بدا فى البحث عن الوحدة التى يمكنه ان يرتبط بهــا ، او ينسب نفســـه اليهـــا ... فظهرت حركة احيـــاء دينى بلغت قمتها سنة ١٨٧٠ كما ظهرت حركـة احياء للاكاديمية (اى دراســـة وتقليـــد الفنون الكلاسيكية القديمة) ..وفى الوقت نفسه الاهتمام بالفنون الشــعبية والفولكلورية واحيـــاء لفن الباستورال (وهو الفن الذى يقول ((**محــلاها عيشة الفلاح**)) على اعتبار ان الشعب له **وحدة كاملة قائمة بذاتها** (٧) ..كذلك ظهر **الشوق للدفء** (العودة للعائلة او للقرية او لرحم الام) فى الفن مقترنا بالحنين للموت (الاستشهاد او البحث عن الوحدة فى الموت)

وظهر فى نفس الوقت اتجاه رومانتيكى فردى مبنى على خرافة **(حرية الفنان عن المجتمع)** ..وهكذا يركل الفنان «الحر» جميع الالتزامات ليصـــير بوهيميا وليصنع من نفسه منــازلا للبــرجوازية (على طريقة دونكيشوت) مع اعترافه فى نفس الوقت بنظام الراسمالية الاقتصادى لانتاجه وتسـويقه لفنه .. وهكذا حاول الفنان — عن طريق البوهيمية — ان يوجد تمييز مهنى له فى المجتمع الراسمالى .. ففى فترة قبل الراسمالية كان وضع الفرد المهنى يكفل له مــكانة فى المجتمع ، اما فى الراســمالية فيواجه الفرد المجتمع بدون وساطة ولا مكانة او تمييز مهنى بل «كائنا» مفردة فى مواجهة «غيرى انا» الهائلة .. ومع بوهيمية الفنان — ومحاولته لتمييز نفسه عن الناس — ظهرت الغموضيــة فى الفن من جديد ..وتأخذ بوهيمية الفنان الرومانتيكى صورة الهرب من المجتمع الراسمالى ومن الحياة المعاصرة كلها ومشاكلها بعكس بوهيمية الفنــان

---

(٥) ادخل اسكندر ديماس اسلوب الصناعة فى الادب — فقد انشا مكتبا به ثلاثة وسبعين مؤلفا ليعاونوه فى كتابة قصصه المسلسلة للصحف ..

(٦) اعتبر الطبيعيون ان «الطبيعيــة فى الفن تقـــابل الديموقراطية فى السياسة».

(٧) مكرة ان «فن الفولكلور يعبر عن الشعب كوحدة منفصلة عن الصراع الطبقى ولها روح خلاقة شعبية واحدة» فكرة رومانتيكية زائفة . فالفولكلور الشعبى ليس انتاج للقرية والريف والطبقات الشعبية فقط بل ايضا ينتجه رواته وهم من الحواة والجوالين من «فنانى الموالد» وهم يضيفون الى الاصل الفولكلورى القديم كثير من التخيلات والرموز الناتجة عن الصراع الطبقى وكثير من الافكار المنحلة او الاباحية او المتعصبة ، اى ان فن الفولكلور عموما غير متجانس . بل ملىء بالتناقضات ولا يمكن الحكم عليه كوحدة بل يكون الحكم عليه — مثل الحكم على باقى الفنون — بالنسبة لكل قطعة على حدة حسب الجودة والمضمون الاجتماعى لكل منها . ويمكن اعتبار ان الفولكلور الحقيقى الان — بعد اختراع الراديو — هو الفن الشعبى الخارج عن الحركة الوطنية والثورية .



تجريد ـــ بابلو بيكاسو (آنسات افنيون)

التأثيرى التى حتمت عليه الهرب من الحضـــارة الغربية الى الحضارات المعاصرة الاقل تطورا ..

وتطورت الرومانتيكية فى الفن الى انعزال تام وكامل عن الحياة .. ومن امثلة ذلك ان ((**فيليه دى ليل آدام**)) يقول على لســان بطــل روايته ((اكسيل)) : ((**الحياة .. ان خدمنا يعتنون بها**)) كما نجد كيركجارد مؤسس الوجودية وفيلسوفها الاول ـــ يترك عروسه قبل الزفاف لكي لا يتحطم حبهما على صخرة الواقع .. ويقتل **كاليجولا** فى مسرحية **البير كامو** زوجته واختــه وهى فى اوج شبابها لانه خير لها ان تموت فى شـــبابها من ان تظهر عليها اعراض الشيخوخة يوما . بعد يوم .. ويصل هذا التيار الى قمته فى قصة ((ويسمان)) : ((**فى الطريق العكسى**)) حيث يعزل البطل نفســـه عن الحيـــاة لدرجة انه يخشى ان يذهب فى نزهة قصيرة ((كيلا تخيب الطبيعة ظنه)) ...

التأثيرية : كان الاتجاه الفنى السائد خلال القرن التاسع عشر هو الاتجـــاه الاكاديمى الرومانتيكى باشكاله (اى فورماته) العتيقة المفتعلة التى كانت تفقدت معناها ودلالاتها منذ قرون طويلة ومثالياته المصطنعة المرتكزة على العاطفية التافهة والمغالطة الفجة حيث يستعيد الفنان العناصر التى كانت لها قيمة فى الماضي ليلهى نفسه والناس بها عن مشاكل الحياة اليومية .. وكان هؤلاء الفنانين هم الذين ينالون الشهرة والثراء وتكافئهم الدولة (٨) ..

وكان **جوستاف كوربيه** (١٨١٩ ـــ ١٨٧٧) اول من ثار على الاكاديمية الفنية وتحكمها فى الفن وبدا يرسم الحياة من حوله كما هى ... ولما رفضت اعماله فى المعارض اقام بنفسه اول معرض فنى لفنـــان واحد .. ثم اشـــترك فى تحطيم النصب التذكارى لنابليون وســـجن واضـــطر للهرب من فرنسا الى سويسرا ليعيش هناك .. هكذا حطم **كوربيه** اسوار الاكاديمية وخرج الى الطبيعة وتبعه التأثيريين الذين حاولوا ان يتمشـــوا مع المجتمع العلمى الحديث بتطبيق العلم على الفن ..

قام التأثيريون اولا « بتحليل الالوان على اللوحة لتعيد العين تجميعها » استنادا على نظريات تحليل الضوء والالوان وتطبيقا للتجزئة فى الفن ، ولمساواة جميع العناصر المادية بعضها ببعض ، وتسجيلها كلها كانعكاسات عصبية عضوية معينة . فالانسان عند التأثيريين كالشجرة او الحجر ـــ مجموعة من الاضواء والالوان .. وفستان الغانية الاحمر مساو تماما لبقعة دم الشهيد ...

هكذا كانت الحركة التأثيرية التى بدات حوالى منتصف القرن وانتهت بنهايته ـــ كانت لفن مضاد تماما للرومانتيكية لانها جردت كل شىء الى مادة .. وفى نفس الوقت كانت التـــأثيرية فن انعـــزالى لكونها تعبير عن تجربة الرؤية فقط وفصلها للتقييم والتعليق والتحليل عن العمل الفنى ولخروجها عن لب الموضوع الى هوامشـــه : فهى تهتم بدلا من البناء بالطوب الذى صنع منه البنـــاء وبدلا من الـــكل بالعناصر المشتركة فيه .. كما انها تهدف الى عمل تطريزات لونية منســـجمة وتختار موضوعـــاتها بالنسبة لهذا الشرط ..

كذلك اهتمت التأثيرية بتسجيل اللحظة المارقة ـــ مفهوم الزمن الجـــديد ـــ كتعبير عن الشـــعور بسرعة التطور والتغير .. وهو فى نفس الوقت تعبير عن التلذذ بالتحطم والتغير .. وبالانهيـــار الذاتى ..

وبالتدريج حاول الفنان التأثيرى المنبوذ ان يجعل من التأثيرية اسلوب حياة وفلسفة وفى اعتبار ان الفن يعوض الفنان عن مشاق الحياة ويجسد وجود كامل للحياة الغير كاملة (وهى فـــكرة مثاليـــة رومانتيكية) .. اى ان الفنان يســـقط الحياة من

(٨) ظهر اخيرا كتاب عنوانه « ربع قرن من الفن الرائع ـــ او ـــ درس فى العبط » ـــ ضم اللوحات التى فازت بجوائز الدولة خلال الخمسة والعشرين سنة الاخيرة من القرن الماضى فى فرنسا ـــ وكلها لوحات اكاديمية وصيلة للغاية رسمها فنانون لا تعرف اسماؤهم .. ويضـــم الـــكتاب ايضا بعد هذه اللوحات قائمة باسماء الفنانين الذين عرضوا اعمالهم فى هذه الفترة ولم ينالوا نجاحا او تقديرا ومنهم ديجاس وسيسلى وبيسارو وسيزان ومونيه ورنوار وروسو وجوجان وتولوزلوتريك وبونار وماتيس ورووه ودوفى وفان جوخ ...

حسابه وينظر اليها كمنبع للعناصر التي يعطيهاهو بفنه قيمتها الحقيقية (٩) .. هكذا تظهر سلسلة من الاتجاهات التأثيرية لا كتطوير لعلاقة الفن بالطبيعة وتناوله لها ..

وبرفع الفنان لفنه — ولنفسه — عن مستوى الحياة اليومية يزيد بغربته عن الناس ويصير بوهيميا ليؤمن بأن الفنان « الفاشل في الحياة هو الجيد والناجح هو السيء » ويبدأ في ربط نفسه ومصيره بالمومس (١٠) لتحديها للمجتمع وقيمه وكآخر حلقة في غربته يهرب من الحضارة الغربية الى الحضارات الاقل تعقيدا ... فبودلير وفرلين ولوتريك يعيشون كسكيرين وريمبو وجوجان وفان جوخ كمتشردين افاقين وفانجوخ ولوتريك يقضيان بعض سنين حياتهم في مستشفيات الامراض العقلية ويقضي الفنانون البوهيميون حياتهم في القهاوي والخمارات ودور الدعارة والشوارع والسجون. ويهرب كثير منهم الى الريف او الى دول الشرق..

ولأن التأثيرية حملت في باطنها بذور الفردية والتحلل والانفصال عن المجتمع — تحولت بسرعة الى الاكاديمية والجمود واضطر كثير من الفنانين — الذين رفضوا الاكاديمية من قبل — الى التحول عن التأثيرية او تحويرها ..

وكانت اهم الاتجاهات الفنية التي خرجت عن التأثيرية هي « **النقطية** » التي حاولت ان تحول الفن الى عملية علمية بحتة ، ثم « **التعبيرية** » التي زادت التعبير الفني بالمبالغة في جراة الخطوط وقوة الالوان وضحت بالطبيعة في سبيل التعبير الاقوى وكانت « **الجوشيـــة** » احدى اتجاهاتها ..

و « **التنظيمية** » التي ارادت ان تجعل من العمل الفني « شيئا مريحا كالكرسي الفوتيل تستريح عليه العين » كما قال **ماتيس** .. و « **المستقبلية** » التي اهتمت بتسجيل الديناميكية مع اعتبار ان الحركة والضوء تحطمان مادة الجسم — وهي حركة ايطالية الاصل .. و « **الطفولية** » التي تناولت الفن من وجهة نظر الطفل التعبيرية البسيطة ..

واستمرت التأثيرية لمدة نصف قرن بلغت ذروتها بين ١٨٧٠ — ١٨٨٠ واقام التأثيريون عشر معارض في الفترة ١٨٧٤ و ١٨٨٦ .

السريالية : كان الشاعر **شارل بودلير** اول من ادرك تماما ان البرجوازية الراسمالية غير محتاجة للفنان ، لذا فهى تتخلى عنه تماما ... وكان اول من نادى انه من الاشرف للفنان ان يواجه هذا الوضع برفض الواقع الراسمالي والاحتجاج عليه وكشف المجتمع الذى انتجته البرجوازية الراسمالية بجميع الوسائل .. وان ينتج الفن اخطار الفن (١١) لا للتجارة .. وأن على الفن الجديد ان يبحث بنفسه عن جمهوره .. وانتج بودلير اشعارا جرينة تميزت باظهار التناقضات الشديدة المتتالية في المجتمع المعاصر وبمزج الجمال الرهيب بالتفاصيل المخيفة المرعبة بشعور عزلة الفرد ووحدته التامة الكاملة .. وكان فن بودلير بهذا ايجابيا ..

واخذ **مالارميه** الخطوة التالية فحطم جميع مقاييس الشعر وقواعد بنائه ليعبر عن غربة الفرد التامة وهو يقول « **ان اعمالي مثل السحب عند الغروب — والنجوم — اشياء لا قيمة لها .. امنع الواقع عن اغنيتك فهو للعامة** » .. هكذا تحولت ثورية بودلير واحتجاجاته الى انسحاب صامت ، وصار الشعر السلبي عبارة عن ارابيسك زخرفي وقاد اتجاه الفن للفن الى الفراغ الانطوائي ..

في نفس الوقت خرج عن شعر بودلير ومالارميه اتجاه هدمي متطرف حمل فيه الشعراء شعار اليأس الكامل — فيقول **جوتفريد بين** : « **انت دائما هكذا ولن تكون ابدا شيئا آخر .. هكذا انت تعيش وهكذا كنت تعيش وستعيش دائما .. ان كان عندك نقود ستكون صحتك جيدة واذا كانت عندك السلطة فستفعل دائما الصواب . هذا هو التاريخ وانه لاحمق ومغالط كل من يتباهى بأنما زال عنده امل** » ..

وكان هذا الاتجاه الهدمي مفيد جدا للراسمالية التي استفادت منه في اوقات الازمات لانه — بما انه ينادى بأن الحال كان دائما سيئا هكذا — فهو اذن يحول اللوم والغضب عن الراسمالية الى « الدهر » و « الزمن » ويحض على الاستكانة والتواكل — اى على السلبية والانطوائية ..

واخذ الهدم في الفن صورة الضد انسانية : اى نفي الانسان عن العمل الفني واخراجه منه — وهو اتجاه معاكس تماما لتأليه الانسان في عصور الكلاسيكية واعتباره في عصر النهضة مقياسا لكل شيء .. ومعاكسا ايضا لاتجاه الانطوائيين للتركيز على اهمية الانسان وعلى العاطفية .. فالاتجاه الضد انساني يلغى اهمية الانسان تماما ويركز على « معبودات جديدة » ميتافيزيقية عادة ..

ويقول **اندريه مالرو** : « **لقد عاد عصر المعبودات** — عصر العفاريت والجنيات .. عصر ذلك الشيء **الذى يوجد داخل الانسان ويشتاق للقضاء على الانسان .. عفاريت الكنيسة وعفاريت فرويد وعفاريت القنابل الذرية** » ..

---

(٩) يعتبر بروست اننا « لانتذوق التجربة تماما وقت حدوثها .. بل باستعادتها واجترارها نتلذذ بها » .. اما بودلير فقد اعتبر ان الطبيعة ايضا « احط اخلاقا » من الفن ...

(١٠) المومس هى الخارجة على الروابط الاجتماعية والقانون .. والثائرة — لا على تقاليد المجتمع فحسب — بل على الدين ايضا .. والمحطمة للاحساس نفسه — فهى هادئة باردة في وسط العواطف والشهوات كالمتفرج المحايد .. وهى التي تشعر بالوحدة وتعطف على وحدة الاخرين الذين يمضون حياتهم في دوائر مغلقة .. وهى ايضا تلك التي تبيع فنها وتكتشف عن نفسها واسرارها بابخس الاثمان .. لهذه الاسباب اعتبر الفنان البوهيمي دائما ان هناك رباط بينه وبين المومس في اسلوب الحياة والوضع الاجتماعي والمصير المشترك ..

(١١) ظهرت فكرة الفن للفن المثالية لاول مرة عند الاغريق وكانت تهدف الى فصل الغرض والهدف والمنفعة عن الفن لاسباب اقتصادية بحتة ، فقد اعتبر الاغريق في ذلك الوقت ان الفقير هو الذي يشترى ماله فائدة اما الغني فيشترى ماليست له فائدة — اى الفن ... وتجددت الفكرة من وقت لاخر في تاريخ الفن على أيدى الفنانين المثاليين او السلبيين .. وعادت في الراسمالية استنادا على ادعاء المثاليين انه ما دام كارل ماركس قد عرف هدف الاقتصاد الراسمالي على انه « الانتاج لخاطر الانتاج » اذن فكل مظاهر المجتمع الراسمالي تخضع لخاطرها البحت — ومنها الفن ..

ففي وسط العالم المادى الالى يفقد الانسان قيمته تماما ويبدو كأقل الاشياء قدرة واحقرها شانا .. فالالة التى يصنعها تعيش اكثر منه ولا تخطىء في العمل .. والتأثيريون راوا الانسان كغيره من العناصر — كتأثيرات الوان واضواء — اى ظاهرة طبيعية .. ويختفى الانسان فى لوحاتهم تدريجيا لتبقى الشوارع مهجوزة والمناظر خالية من الانسان ..

ولكن الضد انسانية تخطو خطوة اخرى .. فهى تشوه الانسان — لا كما شوهه الفن القوطى لاغراض مثالية او روحية او جمالية — ولكن لتحطيمه وتحليله وفكه الى اجزاء صغيرة كماتفك اى آلة ميكانيكية ..

وكانت اوضح مظاهر الفن الهدمى الضد انسانى . هو ظهور مدرسة « **الدادا** » (الحصان الهزاز) فى سويسرا والمانيا خلال الحرب العالمية الاولى نتيجة لها كهجوم فنى عام على جميع قيم ومظاهر المجتمع الراسمالى الذى دفع بالعالم الى هاوية الحرب . واهتم الدادايزم خاصة بالسخرية وكان يقصد هدم الفن والمعنى وأن يثير غضب الناس وثورتهم باستفزازهم ..واستمر الدادايزم لمدة سبعة سنوات (١٩١٥ — ١٩٢٢) وكان اهم ما قام به فنانوها من اعمال هى لوحة «الجيوكاندة ذات الشارب » **لسلفادور دالى** (وكان لها اسم آخر فاضح حينما عرضت) وتركيبات هانز آرب بالاوراق والاجسام الملصوقة بعضها فوق بعض « اللصقية » .. ورسوم **باولو بيكابيا** للالات ومحاضرة القاها ٣٨ فنانا فى نفس الوقت .. ومعرض سنة ١٩٢٠ الذى اقيم فى دورة مياه ووزع على المتفرجين عليه بلطات ليحطموا اللوحات التى لا تعجبهم (وقد حطموا فعلا اغلب لوحات المعرض) وقرب نهاية مدرسة الدادايزم اصدر فنانيه ميثاقا بضرورة «الانتحار الجماعى» احتجاجا على المجتمع وقام بعض الفنانين والشعراء بالانتحار فعلا ..

ومن مظاهر الفن الضد انسانية ايضا ظاهرة هرب الفنان من الفن نفسه وهو مماثل لعملية هرب الشبان من وجود غير مقتنع وعمل غير مرض وحياة يومية فارغة الى الافراط فى المخاطرة او التسلية العنيفة وكان هناك كارثة على وشك الوقوع وان هذه هى آخر فرحة لهم فى الحياة ... ونحن نعرف فنانين كثيرين هجروا الفن تماما — ولعل قمة الهرب من الفن هى حياة ارتور رانبو الذى ترك الشعر ليصير متشردا متسكعا من دولة لاخرى واضطر للعمل للقمة العيش بحارا ومدرسا وبائعا متجولا وعاملا فى سيرك وشيالا فى ميناء السويس وفلاحا ومتطوعا فى الجيش الهولندى ومات فى السابعة والثلاثين من عمره وهو يقاسى آلاما هائلة رانبو الذى كتب اشعارا خالدة وهو فى سن السابعة عشرة وتخلى عن الشعر فى سن التاسعة عشرة وتنكر للادب حتى انه حينما وصلته فى افريقيا أنباء الشهرة الهائلة التى اكتسبها كشاعر عبقرى ومؤسس للشعر الحديث رفض ان يسمع انباء شهرته وقال « فلنتبرز على الشعر كله » ..

وعلى انقاض الفن الهدمى والضد انسانى جاءت « السريالية » لتحاول البناء من جديد ولتخرج « من الانقاض لغة جديدة تخاطب العقل الباطن مباشرة »

ومنذ بداية قرننا العشرين كان الراى قد استقر على ان واجب الفنان هو «الكشف السيكولوجى» على الاخص بعد ان نادى **فرويد** بأن حواس الانسان تخدعه فلا يمكنه ان يستوعب الحقيقة المطلقة بل الممتزجة والمتكيفة بوجهة نظره الخاصة. بل لا يمكنه ان يستوعب دوافعه التى تتحكم فى تصرفاته هو بل مغالطات يتظاهر امام نفسه بأنها هى دوافعه الحقيقية (١٢) — وحاولت المدرسة السريالية (ما وراء الواقع) البحث فيما وراء الواقع ..

كان العمل الاساسى للسرياليين هو البحث عن « الحقيقة الاخرى المرتبطة بالحقيقة ارتباطا كاملا ولكنها فى نفس الوقت مختلفة عنها تماما لدرجة انه لا يمكننا ان نصفها الا بصفات سلبية ولا يمكننا ان نراها ولكننا نجد فى واقع حياتنا الفجوات التى تحتوى عليها » .. اى محاولة الخروج من هرجلة العقل الواعى المعاصر الى منطق ونظام العقل الباطن والحلم والاجزاء الغير محكومة فى عقولنا ..

وسارت السريالية فى اتجاهين : الاول مبنى على العلاقات الغريبة بين « الاشياء المعثور عليها » — مثل اشعار بريتون ولوحات دالى وديلفو ورينيه ماجريت (جثة حمار فوق بيانو .. امراة فى صدرها ادراج ..) وكلما كان التنفيذ فيه ادق واصدق نقلا للطبيعة كلما كانت « الصدمة » التى يحدثها اكثر قوة .. والثانى يعتمد على جموح الخيال والفورم وقد خرج عنه الاتجاه « الاوتوماتيكى » حيث يستعمل الفنان وسائل اوتوماتيكية او تلقائية لعمل لوحات يقتصر دوره فيها على الاختيار (١٣) او فن « الحركة » حيث يترك الفنان عقله الباطن ليعبر عن نفسه بلغته الخاصة .. و « البقعية » (التاشيزم) حيث يلقى الفنان بقع الالوان على لوحته .. وهى كلها محاولات تهدف الى حذف

(١٢ يجدر بنا ان نذكر هنا ان فرويد تجاهل العوامل الاجتماعية تماما فعلل احساس الفرد بالغربة مثلا بانه ناتج عن الكبت الجنسى عنده واعتبر ان الصراع الطبقى تعبير عن الصراعات الجنسية والحروب بانها ناتجة عن غريزة التسوق للموت وهكذا ..فى نفس الوقت حلل ماركس العقل الباطن (وكان يسميه «الوعى الخاطىء») بطريقة اجتماعية فقال «ان الناس مدفوعين بمصالحهم الطبقية — لا يرتكبون اخطاء فردية ومنعزلة الواحدة عن الاخرى فحسب — بل ان تفكيرهم نفسه يكون معوجا ومكيفا بهذه الدوافع — فلا يمكنهم التفكير فى شىء او الحكم عليه الا فى حدود مصالحهم الطبقية الاجتماعية والاقتصادية» ويصل ماركس الى نتيجة ان المجتمع الطبقى يستحيل فيه اصلا التفكير السليم لان كل شىء ناتج عن المجتمع المنحل يكون منحلا .. (ونظرية ماركس نفسها ناتجة عن مجتمع طبقى منحل) .

(١٣) بالاوتوماتية امكن ان تعرض لوحات «يرسمها» قرد او حمار بذيله على اعتبار انها اعمال اوتوماتيكية لا وعيية ينحصر دور الانسان فيها على الاختيار .

وعى الفنان تماما من العمل الفنى وخلق فورمات واشكال جديدة ذات تعبير حر » — ومن فنانين هـذا الاتجـاه **جان ميرو وماكس ايرنست وايف تانجوى** ..

ولم تكن السريالية فى الواقع الا انتحارا ثقافيا — وكان الفن السريالى منذ بدئه راكدا ومملا ولذا فقد ماتت الحركة السريالية بسرعة رغم محاولات فنانيها البهلوانية المستمرة لتأكيد حياتها ..

ولكنها كانت ذات فائدة كبرى للفن لاستكشافها خلق عالم يختلط فيـه الواقع باللاواقع والمنطق بالخيال ورتابة الحياة المتزنة بالهستريا المسيطرة عليها .. وقد كان تأثير السريالية هائلا فى الادب خاصة فمعالمها واضحة فى كتابات **اندريه جـيد وفاليرى واليوت وكافكا** ومسرح اللامعقول ..

التجريدية : بدا سيزان عملية ابعـاد الفن عن الشكل الخارجى للعناصر الى قواعد بنائها ..فقد طور اسلوبه الفنى الذى حور الشكل الخارجى للاجسام الى مسطحات . « الاقواس الى زوايا والفورم الى مكعبات واقماع واسطوانات » .. ومن حيث وقف **سيزان قام بيكاسو وجورج براك** بتطوير هذه « التكعيبية » بالتركيز على البنـاء الخارجى والداخلى للعناصر اكثر فاكثر حتى تحلل الفورم تماما لتظهر مسطحاته وتركيباته وفقـد العنصر شكله الخارجى تماما (قبل ١٩٠٧) .. ثم حاول الفنانون تسجيل الاستدارة الكاملة للعناصر برسمها عدة مراتمن اوضاعمختلفة فوقبعضها. وعرفت هذه المحاولة لتحويل التعبير الى فـكرة والشكل الى توازن بين مساحات مجردة — عرفت بالتجريدية ..

فالتجريدية تعتبر ان القيمة الفنيـة توجد فى الفورمات والالوان مستقلة عن العناصر .. وقد حاول الفنان التجريدى التعبير عن هذا التوازن المثالى خاصة بعد ان حرره اختراع آلة التصوير من مهمة دوره كمسجل للوقائعو الاشياء والاشكال من حوله ..

والتجريد اساسا فكرة قديمـة نجـدها عند **افلاطون** نفسـه اذ يقول « **انا لا اقصـد** بجمـال الاشكال ماقد يظنه اغلب الناس جمال مخلوقات حيةاو صور ..انا اقصد جمالالخطوط المستقيمة والمنحنيات والمسطحات والفورمات الصلدة التى تكونها هذه العناصر — لان جمال هذه الاشـياء ليس نسبيا ولكنه مطلق ودائم » ..

وخرج عن التجريد اسلوب اللصق (الكولاج) — اىلصق المواد المختلفة (الورق والقماش مثلا) على اللوحات الفنيـة وقد اسـتعمل الـكولاج (والفروتاج المشتق منه) فنانى الدادا والسرياليين — بل ان ماتيس عمد فى لوحاته الاخيرة قبل موته الى لصق مساحات من الورق الملون عليها بدلا من تلوينها .. وظهر الاتجاه البنائى (كونستركتيفيزم) لينادى بلصق الكتل الحـادية بعضـها ببعض (المسامير وقطع الحديد والسلك على اللوحاتاو على شكل تماثيل) لتحويل الفن الى حركة فى الفضاء .. وتاثر النحت والعمـارة كثيرا بهـذه المدرسة الروسية الاصل ..

وكانت التجريدية فن سلبى عزل نفسـه عن الحياة والفورم المادى ..

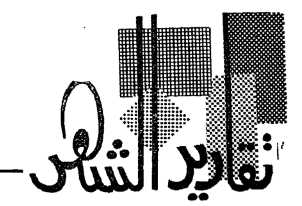
الطبيعية : كانت الطبيعية — وهى محاولةتقليد الطبيعة تقليدا دقيقا تفصيليا — حركة اعتراض علىعالم الالةمثلها كالتاثيريةمثلا — ولكن الطبيعية تحاشت اصدار الحكم على ما تصفه من الواقعاو التعليق عليه — ويقول **جوستاف فلوبير :** « ليس للفنان **الحق فى اصدار الحكم على شىء او اعلان رايه بالنسـبة له — وهل يعلن الله عن رايه فى شىء ؟! .. يجب ان يكون الفن بعيدا عن الحب والحقد والرافة والغضب .. ان للارض حدودا ولكن غباء الانسان لا حدود له** » ..

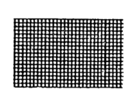
كانت الطبيعيـة اذن محـاولة لعمـل الفن « بموضوعية علمية بحتة » .. اى لتطبيق العلم على الفن — مع اعطاء جميع التفاصيل (الاساسية والثانوية والمشوشة) اهتماما متساويا .. وكانت بمثابة انتصار للتحليل التفصيلى على الحبكة (١٤) وانتشرت الطبيعيـة خاصة فى الادب وكان اهم منتجيها هم زولا وموباسان وفلوبير — ولوان زولا نفسه — وهو الذى صاغ اصطلاح « الطبيعة » ليميز هذا الاتجاه الادبى عن الواقعية — إكتشف فيما بعد ان الفنانلا يمكنه انيبقى بلا تأثربالاحداث من حوله بل يجب ان ينفعل بها .. وكانت قضية دريفوس حدا فاصلا للطبيعة هاجم على اثرهازولا الامبراطورية الثانية بعد انتكاس الديموقراطية فى مقـاله الشـهير « **اننى اتهم** » وقال فيــه « **ان البرجوازية قد خانت ماضيها الثورى لكى تحمى امتيازاتها الراسمالية وتحتفظ بنفسها كطبقـة حاكمة ولانها امسكت بالسلطة ولا تريد ان تتنازل عنها للشعب .. هكذا تنتكس البرجوازية تدريجيا لتصير حليفة للرجعية والكهانة والعسكرية** » ..

وانبرت الراسمالية تحارب الطبيعية وتشهر بها — فحوكم فلوبير لروايته « **مدام بوفارى** » وتودى بانالطبيعية مذهب فنىاباحى قذرووسيلة للدعايات السياسية والاجتماعية المنحلة..وتبرأ منها الادباء والفنانون وهى تحتضر فى فرنسا .. وتتحول اما الى الواقعية او الرمزية المثالية ..

---

(١٤) مرت الرواية فى العصر الحديث بتطورات اهمها : اولا:اهمال الحبكة فى سبيل دقة التفاصيل — ثانيا : اهمال الاهتمام بالاعمال للتركيز على التحليل النفسى — ثالثا : اهمال التحليل النفسى للتركيز على التناقض بين الدوافع النفسية والواقع — رابعا : اهمال تسلسل الحوادث وزيادة التركيز على الدوافع النفسية — هكذا بتداخل الزمن — الذى يصبح بطل الرواية الجديد — ويقل الاهتمام اكثر فاكثر بالواقع المادى واحداثهحتى لا يرى الا من خلال الانعكسات النفسية





- عيـــد الفــلاحين . . . والاصـــلاح الــزارعى
- مـؤتمر القــمة العــربى . . وقــرارات ايجــابيــة
- الاقبــال على الزواج . . والمــظاهرات ضـــد الحرب
- نـــدوة البـــحث الثـــانيــة بالمهــرجان الرابـــع

■ الاتحاد الاشتراكى العربى

خطة منظمة للتوعية الجماهيرية

لم يسبق للاتحاد الاشتراكى ان قام بنشاط كبير كما حدث فى الشهر الماضى .

وقد بدا الاتحاد نشاطه باستقبال الرئيس **جمال عبد الناصر** من رحلته للاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا استقبالا شعبيا سياسيا حافلا بدأت على اثرها حملة واسعة للتوعية بمؤامرة الاخـــوان المسلمين التى اماط الرئيس عبد الناصر اللثام عن اكتشافها فى نادى الطلاب العرب بموسكو .

ودعيت جميع اللجان لعقد اجتماعات وندوات توعية بالمؤامرة واستنكارها . وتقرر الغاء زيارة اعضاء مجلس الامة للمصانع والمشاريع الجديدة للاشتراك مع لجان الاتحاد الاشتراكى فى الحملة .

وفى اجتماع الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى وهو الاجتماع الذى حضره امناء لجان المحافظات ، كاشف حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا الحاضرين بصراحة تامة عنمسئولية الاتحاد الاشتراكى اذ لم يكن اعضاؤه على يقظة كاملة بنشاط الاخوان ، ولم يبلغوا المسئولين عـن تحركاتهم المريبة وانما الذى حدث هو التركيز على الشيوعيين .

ومن خلال مناقشات الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى برزت عدة افكار رئيسية حددت الخطوط الاساسية للاتجاه العام ، وأبرز هذه الخطوط هى **أن مهمة التنظيم السياسى الثورى هى ألا يسمح بخروج السلطة من يده ، سلطة تحالف قوى الشعب العاملة ، وقد كانت مؤامرة الاخوان الاخيرة تهدف للوصـــول الى السلطة بالطريق الدموى** ، وهذا يشير الى ان بعض لجان الاتحاد الاشتراكى وخصوصا تلك التى تم تحت سمعها وبصرها اى عمل يتصل بمؤامرة الاخوان مقصرة فى حمل مسئولياتها .

وبدأت سلسلة من الاجتماعات العامة ، فى مدينة الاسكندرية مثلا عقد ٤٠ اجتماعا وندوة .. وفى دمياط عقد مؤتمر جماهيرى حضره ستة آلاف مواطن .. وفى الدقهلية حضر أمين المحافظة خمسا وعشرين مؤتمرا للتوعية بالمؤامرة الاخوانية .

اما فى محافظة القاهرة .. فان لجنة المحافظة بحضور السيد **زكريا محيى الدين** امين القاهرة ونائب رئيس الجمهورية كانت قد وضعت خطة عمل منظمة للتوعية بدأتها بعقد ندوات تجمع لجان العشرين فى كل وحدة ، ويبلغ عددهم عشرون الفا ، وتوعيتهم بمؤامرة الاخوان وخطرها على المنجزات الثورية .

والقى على عاتق لجان الاقسام تنظيم تلك الندوات «الحزبية الداخلية» .. ثم بعد ذلك على كل لجنة — وحدة أساسيـــة أو جماهيرية أن تعقد ندوة فى مجالات العمل . وفى خلال كـــل تلك الندوات برزت وجهات نظر مختلفة فى قضايا أساسية منها أن بعض الوحدات الاساسية ووجهت بمشكلة عدم وجـــود الاعتمادات المالية اللازمة لها كى تمـارس النشاط الدعائى والاثارى ضد مؤامرة الاخوان عن طريق المنشورات والنشرات،

كما ان الصعوبة الثانية التى واجهتها جميع اللجان هى احتياجها فعلا الى متفرغين لتنظيم النشاط وحشد الجماهير . وقد أثيرت مسألة التفرغ هذه فى كل مستويات الاتحاد الاشتراكى

كما أثير أيضا فى لجان الاتحاد مسألة قلة العدد وسوء التوزيع لمجلة الاشتراكى التى تصدرها امانة الدعوة والفكر ، اذ تصل كل وحدة أساسية خمسة نسخ فقط .

على ان كل تلك الصعاب لا تقارن بالصعوبة الاساسية التى واجهتها بعض اللجان فى مناطق مثل طنطا ، اذ هناك انفصال تقريبا فى النشاط القاعدى للاتحاد الاشتراكى وبين امانة المحافظة حيث لا تقوم هذه الامانة بأى نشاط فى مسألة كشف مؤامرات الاخوان بالرغم من ان امين لجنة المحافظة هو امين لجنة الدعوة والفكر ، بينما تمارس لجنة البندر نشاطا خلاقا بأساليب مبتكرة للتعبئة الجماهيرية يقوم بدور رئيسى فيها عضو مجلس الامة فكرى الجزار وابو اليزيد يوسف بعد ان قاما بمناقشة خطة العمل الجديدة للمؤتمرات من خلال لجنة البندر مع سمير زغلول الامين المساعد للجنة البندر .

ولقد أثار انتباه وتقدير الدوائر التنظيمية اسلوب عقد هذه المؤتمرات . فقد كانت تتم هذه المؤتمرات بواسطة وحدة متنقلة مكونة من سيارة نقل محملة بالكراسى و « ميكرفون » ، ويقوم أعضاء الاتحاد الاشتراكى بالانتقال من شارع الى آخر لعقد عدة مؤتمرات فى اليوم الواحد تقبل عليها الجماهير وتشارك فى تنظيمها . وقد كانت طبيعة هذه المؤتمرات قصيرة لا تستمر اكثر من ساعة وقد مكن ذلك من اقامة ثلاثة مؤتمرات يوميا تبدأ فى السابعة مساء وتنتهى فى الحادية عشرة . وقد كان ابناء الوحدات يساهمون فى هذه المؤتمرات بالقاء كلمات تكشف فيها عن مؤامرة الاخوان .

وبالاضافة الى نشاط الاتحاد الاشتراكى بالنسبة لمشكلة المؤامرة الاخوانية ، فان لجنة تعديل قانون الاتحاد المشكلة برئاسة الدكتور احمد خليفة عضو الامانة العامة تواصل دراسة مقترحات لجان المحافظات لتعديل القانون تمهيدا لوضع مشروع قانون جديد للاتحاد الاشتراكى يعرض على أول مؤتمر قومى عام له .

كما ان لجنة محافظة القاهرة انتهت من وضع خطة عمل فى شهر اكتوبر الحالى لتجميع مشاكل قوى الشعب العاملة ومناقشتها على نطاق جماهيرى واسع .

وقد أوضحت الامانة العامة أن على جميع القيادات فى مستويات الاتحاد المختلفة أن تدرك طبيعة العمل السياسى الذى تتعرض لقيادته بين الجماهير . فالعمل السياسى لا يدار من المكاتب والجماهير لا تقاد بمن يمارسون التعالى عليها ، او بمن يتصورون القيادة منصبا او جاها ، او بمن ينتظرون التعليمات من اعلى ، او بمن يقصرون فى تثقيف أنفسهم بالثقافة الاشتراكية .

●

■ الجمهورية العربية المتحدة

رحلة الصداقة ...

حققت المحادثات التى دارت بين الوفد العربى برئاسة جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ، وبين الوفد السوفيتى برئاسة ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، التقاء وجهات النظر بين الجانبين — كما اشار البيان المشترك — فى كثير من المسائل الدولية الراهنة ، الى كثير من الموضوعات مثل موضوع فيتنام ومقاومة الاستعمار واساليب الضغط السياسى والاقتصادى للتأثير على الدول النامية وضرورة تمكين الامم المتحدة من اداء دورها . كما اكد الاتحاد السوفيتى تأييده الكامل لحقوق شعب فلسطين ونضال شعب الجنوب المحتل . واستنكر الجانبان «المؤامرة الاستعمارية لفصل جنوب السودان عن شماله » . وتقول المصادر المطلعة ان قضية الخلاف العقائدى بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت موضوع اهتمام الطرفين حيث قدم الزعماء السوفيت تقريرا كاملا للرئيس عبد الناصر حول هذا الموضوع .

لقد تابعت عواصم الغرب باهتمام شديد زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتى . وعلق راديو موسكو قائلا «ان الملاحظين السياسيين يشيرون الى ان زيارة الرئيس ناصر لموسكو تثير اعصاب الغرب » . وجدير بالذكر ان بريجنيف قدم الرئيس عبد الناصر للشعب السوفيتى باعتباره «المقاتل والوطنى الشجاع ورجل الدولة البارز الذى احدث التغييرات التاريخية فى مصر» .

ويشير الملاحظون السياسيون الى ان اهمية هذه الزيارة بالنسبة لشعوب العالم ، تكمن فى وقوعها فى وقت تهدد فيه الاخطار السلام العالمى واستقراره حيث تبرز سياسات القوة التى استخدمت فى الكونجو والدومينيكان ومازالت تستخدم فى فيتنام ، ويعمل الاستعماريون على اثارة الاضطرابات والفتن التى تعمل على تفتيت وحدة حركة التحرر الوطنى فى العالم . وفى العالم العربى تتزايد اخطار العدوان الاستعمارى واسرائيل ونشاطهما فى التآمر والتخريب . لذلك لم يكن غريبا ان تتعرض المحادثات لكل هذه القضايا الهامة وتلتقى حولها وجهات النظر بين الجانبين .

وتقول المصادر المطلعة ان عددا من المقابلات الهامة سوف تتم بين المسئولين العرب والسوفيت ، لتوقيع عدد من الاتفاقيات الهامة التى تم التفاهم عليها فى زيارة الرئيس عبد الناصر لموسكو .

ولقد لاقى حديث الرئيس عبد الناصر عن التجربة الاجتماعية فى مصر ، اهتمام وتقدير الشعب السوفيتى ، حيث اكد انستاس ميكويان « ان الجمهورية العربية قد لعبت دورا كبيرا ليس فقط من اجل تقدم شعبها ولكن ايضا من اجل العالم العربى كله وافريقيا جميعها وكان هذا الدور مفيدا وتقدميا . » ثم اضاف ان تجربة الجمهورية العربية المتحدة تثير اهتمام الشعوب الجديدة وتبين لها كيف تحقق الاستقلال الحقيقى وليس الاستقلال الشكلى » وقد وجه الرئيس عبد الناصر فى ختام زيارته للاتحاد السوفيتى ، الدعوة الى الزعماء السوفيت لزيارة الجمهورية العربية المتحدة .

وبنفس الدرجة من الاهتمام تابع الرأى العام العربى والعالمى ، زيارة الرئيس عبد الناصر ليوغوسلافيا بناء على دعوة الرئيس جوزيف بروز تيتو ، حيث وجه الرئيسان نداء الى حكومتى الهند وباكستان لوقف الصدام المسلح بينهما . ذلك الصدام الذى اعتبره الرئيسان «مسألة خطيرة جدا ان تنشب حرب مسلحة بين قوتين اسيويتين قبيل انعقاد المؤتمر الاسيوى الافريقى الثانى فى الجزائر فى نوفمبر القادم » .

وقد اكد البيان العربي اليوغوسلافي المشترك اتفاق وجهتي نظر الرئيسين على ان سبب الانتكاس في الموقف الدولي يرجع الى الانحراف عن المبادىء الاساسية في العلاقات الدولية. ويتمثل هذا الانحراف في الاتجاه الى استخدام القوة في العلاقات الدولية. وطالبا بضرورة وقف هذا الاتجاه فورا. كما دعا البيان الى وقف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية فورا وتطبيق اتفاقيات جنيف تمهيدا لحل المشكلة. كما دعا الى تمكين الامم المتحدة من تأدية دورها. وادان البيان الاستعمار بجميع انواعه وأكد ان مسئولية الدول غير المنحازة في المحافظة على السلام الدولي قد اصبحت متزايدة الاهمية. وقد وجه الرئيس عبد الناصر في ختام زيارته ليوغوسلافيا الدعوة للرئيس تيتو لزيارة القاهرة .

عيد الفلاحين والاصلاح الزراعي

احتفلت جميع المحافظات يوم ٩ سبتمبر بعيد الفلاح وذلك بمناسبة مرور ثلاثة عشر عاما على صدور قانون الاصلاح الزراعي .
واتخذ احتفال هذا العام طابع الشمول بعد ان كان قاصرا في العام الماضي على محافظة الدقهلية ، فاقيمت مهرجانات رياضية وفنية وثقافية ، كما نظمت مسيرة شعبية في كل محافظة اشترك فيها الفلاحون والمسئولون في المحافظة بل ان الاحتفالات لم تقتصر على جماهير شعبنا في القرى بل اشترك في الاحتفال سكان المدن حتى اتخذ الاحتفال طابعا قوميا شاملا .

وقد لجأت بعض المحافظات مثلما تم في الدقهلية الى عقد ندوات ولقاءات بهذه المناسبة نوقش فيها ما حققته الثورة للفلاح ، كما طرحت عدة قضايا تتعلق بظروف الانتاج الزراعي وامكانية تطويره .

كذلك نظمت بعض المحافظات ندوات للتوعية في القيسري ووزعت جوائز على أحسن الزراع المنتجين .

وقد اشتركت القاهرة في عيد الفلاحين حيث مر موكب يشمل اربعة آلاف فلاح وفلاحة من أرض المعارض بالجزيرة متجهين الى امانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي بميدان الجمهورية .

ومن أجمل احتفالات العيد ما حدث في بلدتي دزين وبهوت حيث كان الاقطاع يتركز هناك ممثلا في عائلة « البدراوي » وحيث حدثت مجابهات الفلاحين ضد الاقطاع قبل الثورة . فخرج الفلاحون وراء أسطول الجرارات والماكينات وسيارات النقل وآلات الدرس التي استولى عليها الاصلاح وفوقها لافتات «هذه الالات ملك لنا» .

وقد وجه السيد عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء لشئون الزراعة والري تهنئة بهذه المناسبة الى العاملين في القطاع الزراعي ، كما اصدر بهذه المناسبة قرارا برفع الجزاءات التي وقعت على العاملين في قطاع الزراعة عن المخالفات الخاصة بالمقاومة للدودة بمناسبة انتهاء موسمها .

وقد اسهمت الصحافة بقسط وافر في الاحتفالات بعيد الفلاحين وافردت الصفحات لتقييم قوانين الاصلاح الزراعي



● علي صبري

والاجراءات الثورية الاخرى التي اتخذت في اطار تطوير الانتاج الزراعي عندنا وانشاء علاقات انتاج جديدة في الريف بحيث تصبح الارض للزراعة والعمل وليست للاقتناء والسيطرة

وقد انتقل مجلس الوزراء تقريبا بكامله الى بني سويف في ١٢ سبتمبر الماضي ، لمشاركة الفلاحين في عيد الحصاد وهذه اول مرة يستن فيها الاصلاح الزراعي هذا التقليد بالنسبة للفلاحين

وقد ظل علي صبري رئيس الوزراء وأربعة من نوابه واحد عشر وزيرا يطوفون المحافظة يوما كاملا ليروا كل شيء على الطبيعة فشاهدوا في الواسطى تطبيقا لميكنة الزراعة وفي معرض المحاصيل الجديدة التي اكتشفها العلماء المصريون في ابحاثهم الزراعية ، وحضروا اجتماعا لاحدى الجمعيات التعاونية وشاركوا الفلاحين في جني القطن وقطع ميدان الذرة بالشرشرة وحضروا مهرجانا للفلاحين بالطبل البلدي والمزمار والرقص الشعبي .

وفي المساء عقد مؤتمر شعبي كبير ، تحدث فيه علي صبري وعبد المحسن أبو النور ، واجابوا على اسئلة المواطنين .

قال علي صبري أن مشروع التنظيم الزراعي في بني سويف وكفر الشيخ أحرز انتصارا كبيرا على أعداء المشروع الثلاثة الاقطاعيون أعوان الاستعمار والتجار والوسطاء وملاك ماكينات الماء الذين كانوا يحتكرون الماء وان ميكنة الزراعة لاتخلق اى بطالة بالعكس انها في المدى البعيد تمتص المزيد من القوى العاملة ، كما ان الصناعة في بني سويف في خطة التنمية الثانية ستمتص سبعة آلاف عامل في مشاريع قيمتها ٢١ مليون جنيه . كما أن الاصلاح الزراعي سيوزع على الفلاحين بموجب مشروع ناصر للماشية ضعف عدد الماشية التي وزعت في العام الماضي

وأعلن أن قانون الجمعيات التعاونية الزراعية الجديد سيعرض على كافة المستويات الشعبية لمناقشته قبل عرضه على مجلس الامة

وتحدث على صبرى عن التحديات الخارجية والداخلة ، وقال ان الضغط الاستعمارى الاقتصادى قد اتى بنتائج عكسية بالنسبة للاستعمار ، زاد من عزمنا على زيادة الانتاج فزرعنا لاول مرة الذرة الصيفية التى وفرت لنا عشرين مليون جنيه ثمنا لستمائة ألف طن من الذرة كنا نستوردها كل عام . وقال ان العشرين مليون جنيه سنقيم بها مصانع جديدة ونقدم بها الخدمات .

وكشف على صبرى لاول مرة أن منسوب النيل هذا العام كان منخفضا ، ويعرض البلاد لخطر الجفاف ، ولكن بفضل السد العالى أمكن احتجاز مياه خلفه ستوفر المياه طول العام لزراعات الموسم بما فيها مليون فدان أرز .

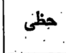
وفى المؤتمر دار حديث عن قصة النجاح فى الانتاج وراء عيد الحصاد ، فتبين أنه بفضل التنظيم الزراعى فى المحافظة زاد متوسط أنتاج القطن من سبعة قناطير فى عام ١٩٦٢ الى ٩ قناطير وزاد أنتاج الذرة من ٨ر٨٤ أردب فى عام ٦٣ الى ١٠ر٤ أردب فى عام ١٩٦٥ . وزاد أنتاج القمح من ٧ر١٣أردب الى ٨ر٢٩ أردب . والبصل من ١٥٣ر٩٦ قنطارا الى ١٦١ قنطارا .

وضربت أرقام قياسية فى الانتاج ، فمثلا بلغت غلة فدان الفول فى بعض المناطق ١٥ اردبا ، وغلة فدان الذرة ٣٠ اردبا فى بعض الحقول ..

ولم يقتصر المؤتمر الشعبى فى بنى سويف على أن يكون احتفالا بعيد الحصاد ونجاح تجربة التنظيم الزراعى ، وانما تحول أيضا الى ندوة سياسية أجاب فيها رئيس الوزراء على اسئلة المواطنين بشأن اتفاقية جدة والتحديات الاستعمارية .

■ الوطن العربى

مؤتمر القمة العربى ... وقرارات أيجابية

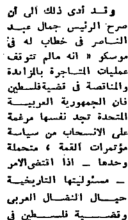


مؤتمر القمة العربى الثالث الذى عقد فى الدار البيضاء فى الفترة بين ١٤ ، ١٧ سبتمبر باهتمام خاص من جميع المراقبين السياسيين وذلك للظروف التى سبقته وأحاطت بجو المؤتمر .

فالجو العربى مشحون بكثير من الهجمات المتبادلة بين عدد من الدول العربية نتيجة عوامل كثيرة على رأسها تباين الاوضاع الاجتماعية والسياسية . ثم هناك حملة المزايدات على قضية فلسطين .

ومن ناحية اخرى يواصل بورقيبة ــ بعد موقفه المخزى من قضية فلسطين ــ بالدعاية لموقفه والهجوم ايضا على الجمهورية العربية المتحدة على اساس انها تشحن الشعوب العربية لمواجهة مشكلة فلسطين عسكريا بأغراض السيطرة على العالم العربى.

وقد أدى ذلك الى ان صرح الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب له فى موسكو « انه مالم تتوقف عمليات المتاجرة بالمزايدة والمناقصة فى قضية فلسطين فان الجمهورية العربية المتحدة تجد نفسها مرغمة على الانسحاب من سياسة مؤتمرات القمة ، متحملة وحدها ــ اذا اقتضى الامر ــ مسئوليتها التاريخية حيال النضال العربى وقضية فلسطين فى المقدمة » .




● الفريق على عامر

وكان كلام الرئيس ــ كما أوضح المعلقون ــ تفسيرا واضحا عن الشعور بأن الجمهورية العربية المتحدة قد نفد صبرها أو كاد ازاء الجو الذى فرض على العمل العربى لفترة من احرج الاوقات ولذلك اعتبر المراقبون هذا المؤتمر بأنه «مؤتمر حاسم» بل ذهب البعض الى انه ربما كان آخر اجتماعات القمة العربية فى هذه المرحلة ولكن حدثت بعض التطورات التى كان لها أثرها فى رسم خط سير المؤتمر.. فقد رفض مؤتمر وزراء الخارجية العرب مذكرة تونس التى كانت تهجم على الجمهورية العربية المتحدة وكانت النتيجة ان اعلن بورقيبة انسحاب تونس من المؤتمر بعد ان ادرك انه ليست هناك اذنا صاغية لتخرصاته. ومن ناحية اخرى كان لاتفاقية جدة وما تحققه الجمهورية العربية المتحدة من قدرة على التصدى لحل المشاكل العربية خارج مؤتمرات القمة اثره على بعض الدول التى كان لها باع طويل فى المزايدات حول القضايا العربية .

وقد ألقى الرئيس جمال عبد الناصر الذى رأس الجلسة الافتتاحية خطابا حدد فيه مهام المؤتمر الداخلية والخارجية فى النقاط التالية :

- ● مهمة المؤتمر هى تحرير فلسطين .
- ● لا يمكن الفصل بين تحرير فلسطين والحركة الشاملة تجاه المشكلات العالمية فى منظمة الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية المختلفة.

ونوقش أيضا التوصيات التى اتخذها وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعاتهم ، وتتناول هذه التوصيات تطوير ميثاق جامعة الدول العربية بما يتناسب والظروف التى يمر بها العالم العربى ، وتوصيات خاصة بالنواحى الاقتصادية والمتعلقة بضرورة انضمام جميع الدول العربية الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية.

وبعد اجتماعات استمرت اربعة أيام أصدر المؤتمر



● بورقيبة

عدة قرارات عامة وعلى راسها ميثاق التضامن العربى الذى تضمن عدة بنود تنص على احترام انظمة الحكم فى كل بلد عربى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وعدم تشجيع الحركات التمردية مهما كان نوعها وقيام الصحافة العربية بواجبها فى خدمة القضية الفلسطينية ووقف الحملات الصحفية المتبادلة بين البلدان العربية .

وبالإضافة الى ذلك :

● تفويض القيادة العربية الموحدة فى انشاء القوات الفلسطينية
● الاستمرار فى مشروع استثمار نهر الاردن تحت الحماية العسكرية المفروضة .
● استنكار كل محاولة استعمارية وانفصالية ومساندة النضال العربى فى الجنوب وعمان والخليج .
● المطالبة بالتخلى عن سياسة القوة وحل المشاكل بالطرق السلمية للأمة العربية من اجل تحررها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .
● ان الحركة العربية الشاملة للأمة العربية لاتجرى فى كوكب آخر غير هذه الارض ، وبالتالى فنحن جزء من عالمنا ونحن قوة من قواه الفاعلة والمؤثرة .

واستحوذت قضية فلسطين على جزء كبير من جلسات المؤتمر المغلقة منذ نوقش التقرير الذى قدمه الفريق اول على على عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة عن الجيش العربى الموحد وما تم فى هذا الشأن ، وموضوع وضع الجيوش العربية فى اراضى الدول العربية وتسهيل انتقالها وتحركاتها فى هذه الدول .

كما نوقش تقرير لمنظمة التحرير الفلسطينية من وضع الجيش الوطنى الفلسطينى وتنفيذ قانون التجنيد الاجبارى على الفلسطينيين فى جميع الدول العربية وخاصة لبنان والاردن باعتبار انها دول تضم اكبر تجمعات للفلسطينيين .

وتضمن جدول الأعمال دراسة قضايا التحرر فى العالم العربى خاصة فى الجنوب المحتل وعمان ، وضرورة تقديم المساندة المادية والسياسية لهذه الحركات واقتراح من الجزائر بتوحيد الموقف العربى وفى هذا الصدد ناشد البيان الهند وباكستان بوقف القتال الدائر بينهما كما اعرب عن قلقه للموقف فى فيتنام وطالب بحل المشكلة على اساس اتفاقية جنيف .

● المطالبة بالتعاون مع الدول الاسيوية والافريقية واكد ضرورة عقد مؤتمر الجزائر فى موعده فى ٥ نوفمبر .
● طالب المؤتمر بنزع السلاح وتصفية القواعد الاجنبية التى تهدد أمن المنطقة ، كما دعا الى اقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول .

وقد وافق الملوك والرؤساء العرب فوق ذلك على اربعة قرارات عسكرية سرية ، واعدت هذه القرارات على ضوء المناقشات التى دارت فى الاجتماعات الخاصة المغلقة التى عقدها الملوك والرؤساء وحدهم مع الفريق على عامر .

●

■ الجنوب المحتل

لا أمل فى التفاوض

يجمع المراقبون السياسيون على ان حركة التحرر الوطنى فى الجنوب المحتل ، تشهد اليوم مرحلة جديدة من مراحل تطور كفاحها ضد الاستعمار البريطانى تبلغ معه حدا حاسما يتطلب — على حد تعبير الدوائر العربية — « ضرورة وحدة القوى الوطنية فى الجنوب المحتل » .

لقد أعلنت الحكومة البريطانية فى أواخر الشهر الماضى « وقف العمل بدستور عدن المؤقت » . وخولت **ريتشارد تيرنبول** « حق حكم عدن حكما مباشرا بحيث تكون له السلطة المطلقة » . وبذلك حل مجلس وزراء عدن الذى كان يرأسه **عبد القوى مكاوى** كما حل المجلس التشريعى . واصبح تيرنبول هو المصدر الوحيد للسلطة فى عدن .

وتعتقد الدوائر الوطنية أن تطور سياسة بريطانيا فى الجنوب المحتل « توضح أمام من يسمون بالوطنيين المعتدلين أن لا أمل فى حل القضية الوطنية عن طريق التفاوض أو اجراء المحادثات » . وقد قابل الشعب العربى فى الجنوب المحتل الاجراءات الاخيرة التى اتخذتها الحكومة البريطانية بمقاومة بلغت حد ان السلطات البريطانية فى عدن قررت فرض حظر التجول الذى لم يحل دون ابداء شعب عدن استنكاره ومقاومته لهذه الاجراءات .

وقد شهد الجنوب المحتل فى الاونة الاخيرة نشاطا ملحوظا للفدائيين شنوا خلاله عدة هجمات على المراكز البريطانية فى عدن وغيرها من المحميات ، أدت الى مقتل وجرح عدد غير قليل من الضباط والجنود البريطانيين .

ولقد استقبلت الدوائر العربية وخاصة فى الجمهورية المتحدة ، التطورات الاخيرة فى الجنوب المحتل ، باستنكار شديد . خاصة وان **جورج طومسون** وزير الدولة البريطانى كان فى ذلك الوقت يجرى سلسلة من الاتصالات بالمسئولين فى القاهرة . وقيل ان من المسائل التى تعرضت لها المحادثات كانت قضية الجنوب المحتل .

ومن الجدير بالذكر ان التطورات الاخيرة والخطيرة فى الجنوب المحتل قد حدثت بعد مضى فترة قصيرة على فشل المحادثات التى اجريت فى لندن فى يوليو الماضى .

●

■ برازافيل

الشعب والحزب لحماية الاشتراكية

أعلن فى الكونجو (برازافيل) أن حزب « **الحركة الثورية الوطنية** » (الحزب الواحد الحاكم) ، قرر تشكيل فرق للمراقبة من شباب الكونجو تقوم بمهمة حراسة المنشآت والمؤسسات العامة . كما قرر الحزب تكوين قوات للدفاع المدنى من أعضائه العاملين ، وانشاء وحدات مسلحة من عمال المؤسسات .

وقد أعلنت حكومة برازافيل فى اوائل الشهر الماضى عن اكتشاف مؤامرة لقلب حكومة **ماسيمبا ديبا** الوطنية . وكتبت صحيفة **ويباندا** فى برازافيل « ان المؤامرات من تدبير قوى الثورة المضادة . ولا يستطيع احد أن يجادل فى انها تحظى بمساندة واشنطن وبروكسل وباريس ولندن » . وكانت الحكومة قد أعلنت قبل ذلك عن اكتشاف مؤامرة فى ١٥ يوليو الماضى حين هاجمت مجموعة مسلحة من الارهابيين بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية مقر اقامة **هوويا** وزير الداخلية

ومن الجدير بالذكر أن حزب الحركة الثورية الوطنية الذى شكل من التنظيمات الوطنية والتقدمية ، قد اتخذ قرارا فى مؤتمره العام الاخير يقول « ان مؤتمر الحزب اذ يضع فى حسابه فشل الرأسمالية وعجزها عن حل المصاعب الاقتصادية الموروثة عن الحكم الاستعمارى . واذ يضع فى اعتباره ضرورة ازالة بقايا الاستعمار القديم والجديد ، وجعل البلاد مستقلة اقتصاديا ــ وهو الامر الضرورى من اجل استقلال البلاد سياسيا ــ يقرر المؤتمر أن تسلك البلاد **طريق الاشتراكية العلمية** » . ويضيف القرار « ان المؤتمر ينادى بسياسة اقتصادية قائمة على مبادىء الاشتراكية العلمية التى اثبتت فعاليتها فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية » . وكانت حكومة الكونجو برازافيل قد انشأت **قطاعا عاما للدولة** فى الصناعة وادخلت نظام التعاونيات فى الزراعة وأممت النقل ومحطات القوى الكهربائية وموارد المياه . وانشأت مؤسسة وطنية عامة للتجارة الخارجية ، بالاضافة الى القطاع المشترك بين الدولة ورأس المال الخاص وهناك مؤسسات تابعة للقطاع الخاص . وتقوم الدولة حاليا بتنفيذ خطة مؤقتة للتنمية الاقتصادية بدأت منذ عام ١٩٦٤ وتنتهى عام ١٩٦٨ .

ومن المعروف أن حكومة ماسيبا ديبا جاءت الى الحكم على اثر ثورة وطنية قام بها شعب الكونجو برازافيل فى أغسطس ١٩٦٣ ، أطاحت بحكومة الاب الكاثوليكى **فولبرت يولو** الذى وصفته البيانات الاولى للثورة على أنه « عميل الاحتكارية الاجنبية الذى ساعد الاستعماريين على الابقاء على البلاد تحت سيطرتهم » . وقد استطاع يولو بمساعدة **مويس تشومبى** الهرب من برازافيل الى الكونجو ليوبولدفيل ومنحه تشومبى حق اللجوء السياسى .

■ **كشمير**

طريق الاستفتاء ووقف الحرب وطريق الحرب اللامحدودة

ترقب

الشعوب باهتمام وقلق شديدين ، تطور الاحداث على الحدود الباكستانية الهندية، رغم تنفيذ الدولتين لقرار وقف اطلاق النار الذى اتخذه **مجلس الامن** وقد رفضت **حكومة الهند** وحكومة **الباكستان** التخلى من مواقعهما الحالية والتسحب الى المواقع التى بدأ منها القتال فى ٥ اغسطس الماضى . وأعلنت حكومة باكستان فى بيان رسمى أن قواتها ستظل « فى مراكز المعركة » على الخطوط الامامية الى أن يتم الاتفاق فى الامم المتحدة على وسائل حل **مشكلة كشمير** » ويقدر المراقبون السياسيون مدى الاخطار الناجمة عن استمرار التوتر على الحدود بين دولتين من اكبر دول آسيا ، وامكانية تطور الموقف الى حرب شاملة ومعلنة بين الدولتين قد ينتج عنهما اخطار قيام مذابح دموية بين المسلمين والهندوس فى كل من الدولتين، بالاضافة الى اخطار اتساع نطاق الحرب بتدخل قوى اخرى خارجية . وخاصة بعد

الانذار الذى وجهته حكومة **الصين الشعبية الى الهند** تطلب فيه « ازالة جميع القواعد العسكرية الهندية فى سيكيم خلال ثلاثة ايام » . ويحمل الانذار الصينى حكومة الهند « النتائج التى تترتب على عدم سحب قواتها من منطقة الحدود الصينية».

ويبدو الموقف فى كشمير لكل من يتابع تطور الاحداث هناك ، كصورة غاية فى التعقيد . فمنذ قيام الاشتباكات المسلحة حول الحدود بين الصين والهند فى عام ١٩٦٢ ، تسعى **الولايات المتحدة الامريكية** لكسب ود الدوائر السياسية الحاكمة فى الهند عن طريق مد الهند بالقروض المالية والمعونات العسكرية . اما الباكستان فمازالت حتى اليوم عضوا اساسيا فى كل من حلف السانتو (بغداد سابقا) وحلف جنوب شرقى آسيا . وبذلت جهودها من قبل للانضمام **لحلف الاطلنطى** . كما ان باكستان كانت قد وقعت فى عام ١٩٥٤ معاهدة للدفاع المشترك مع امريكا وسمحت لامريكا باستخدام مطار **بيشاور** لارسال طائرات التجسس U2 فوق أراضى الاتحاد السوفيتى . وكانت باكستان قد تلقت حتى السنة الاخيرة من أمريكا مساعدات عسكرية قيمتها ١ر٥ بليون دولار بالاضافة الى ٣ر٢ بليون دولار مساعدات اقتصادية (معدل نصيب الفرد ٥٠ دولار) .

لكن من الملاحظ ان الدوائر السياسية فى الغرب والصحافة الغربية لاتبدى ميلا كبيرا لتاييد باكستان . بل يلاحظ المراقبون السياسيون ان الصحافة الغربية تنحو الى الهجوم على باكستان تقول صحيفة **التايم الامريكية** «ومنذ سفر **ايوب خان** رئيس جمهورية باكستان الى موسكو وسعيه لاقامة علاقة وطيدة مع الاتحاد السوفيتى ، بالاضافة الى التحسن الملحوظ على علاقة باكستان بالصين واتساع التجارة بينهما ، (قدمت الصين قرضا لباكستان فى الشهور الاخيرة قدره ٦٠ مليون دولار) توترت العلاقات الامريكية الباكستانية . »

وتركز الصحافة الغربية ــ والامريكية بوجه خاص ــ باهتمام شديد على ماتسميه **النيوزويك الامريكية** (عدد ٢٠ سبتمبر) «حرب الام .. تحت اسم كشمير» ، مشيرة الى الهندوس والمسلمين . وجدير بالذكر أن النيوزويك كانت قد افردت عددا كبيرا من صفحاتها منذ عدة شهور للحديث عن «حرب الاسيويين للاسيويين والافريقيين للافريقيين» اشارت فيه الى «الاختلافات الطائفية» فى هذه القارات موحية بامكانية اثارتها . وكانت صحيفة **الديلى تلجراف** قد اتهمت ــ فى منتصف الشهر الماضى ــ **ادارة المخابرات المركزية الامريكية** «بخلق الحرب الدائرة الان بين الهند وباكستان . »

وفى نفس الوقت الذى تبدى فيه الصحافة الغربية عدم رضاها عن حكومة باكستان ، اعلنت حكومة الصين الشعبية ثم حكومة **اندونيسيا** تاييدهما لموقف باكستان فى الاشتباكات الحادة الاخيرة . ومن المعروف انه من راى حكومة بكين «ان الجناح اليمينى فى الهند قد احرز مراكز هامة فى الحكومة الهندية وخاصة بعد موت نهرو ، ومن ثم تساند الامبريالية العالمية حكومة الهند الحالية لتدعم مراكز الجناح اليمينى . »

لقد وجه **جمال عبد الناصر** رئيس **الجمهورية العربية المتحدة** و**جوزيف بروز تيتو** رئيس **اتحاد جمهوريات يوغوسلافيا** ، نداء الى كل من حكومتى الهند وباكستان بوقف اطلاق النار فورا . واعتبرا الاشتباكات المسلحة بين الدولتين «مسألة خطيرة جدا ان تنشب حرب مسلحة بين دولتين آسيويتين قبيل انعقاد **المؤتمر الاسيوى الافريقى الثانى فى الجزائر**». كما اعلنا استعدادهما ــ كخطوة ثانية بعد وقف اطلاق النار ــ على «ارسال بعثة عربية يوجوسلافية الى **كراتشى** و**نيودلهى** لشرح وجهة نظر الرئيسين فى الموضوع » . وقد صرح مسئولون عرب ويوغوسلاف

ان هذا النداء «ليس خاصا بمشكلة كشمير ولكنه قاصر على الدعوة الى وقف الاشتباك المسلح» . كما اعلن الرئيسان تأييدهما الكامل للنداء الذى وجهه السكرتير العام للامم المتحدة بهذا الشان . وكان يوثانت قد وجه نداء الى كل من الدولتين يناشدهما وقف اطلاق النار . ثم سافر بعد ذلك الى كل من الدولتين ولكنه لم يصل الى نتيجة ايجابية . فقد اعلنت كل من الهند وباكستان عن عدم رضائهما لما تضمنته رسالةيوثانت اليهما وعبرا عن اختلاف وجهتى نظريهما (كل على حدة) عن وجهة نظر يوثانت . ولكنهما أعلنا عن ترحيبهما بوساطة الرئيسين عبد الناصر وتيتو . ومن المعروف أن اليكسى **كوسيجين** رئيسوزراء **الاتحاد السوفيتى** أرسل نداء الى كل من الدولتين المتنازعتين يناشدهما فيه وقف اطلاق النار أيضا . كما ناشد ملوك ورؤساء **مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء** حكومتى الهندوباكستان بوقفالقتال . وقد أرسل عدد آخر من زعماء الدول المتحررة كغاناوغينيا نداء لنفسالهدف. وجدير بالذكر انحكومة الصينالشعبية وجهت انتقادها « للموقف المحايد للاتحاد السوفيتى » من الازمة والذى وصفته بأنه « لا يفرق بين المعتدى وبين المعتدى عليه » .

لقد اعترضت الهند وباكستان على قرار **مجلس الامن** الذى اتخذه فىأوائل الشهر الماضى والذى يقضىبوقف اطلاق النار . ويبدى المراقبون السياسيون قلقهم الشديد وخوفهم من ألا تتمكن **الامم المتحدة** — فى ظروفها ووضعها الحالى — من أن تجد حلا لهذهالمشكلة الخطيرة التىاتسعت اشتباكاتها المسلحة لتدور — حسب تقدير الخبراءالعسكريين — بين ٩ أو ١٠ لواءات من الجيش الهندى وبين ٤ أو ٥ من الجيش الباكستانى (تقول التقديرات انتعداد **جيش الهند ٨٠٠ الفجندى فى١٧لواء. وان تعداد جيش باكستان ٢٣٠ ألف** جندى فى ٨ لواءات . وتقدرقوة اللواء الهندى والباكستانى بين ١٦ ألف و ١٨ الف ويفسر المراقبون العسكريون سبب استخدام الدبابات بشكل واسع فى الاشتباكات انباكستان بدأتباستخدامها لتفوقها فى هذا السلاح .

لقد اعلنت باكستان «انه لايمكن وقف اطلاق النار الا اذا صحب ذلك اعلان من جانب الهند عن استعدادها لاجراء استفتاء فى كشمير يمكن شعبها من ان يقرر مصيره » .

ويقول المراقبون السياسيون المطلعون، انالمسئولين الهنود يرون أن التسليم بعمل استفتاء يمكن أن يؤدى الىاستقلال كشمير وقديشجع عددا من الولايات الهندية **كمدراس وكيرالا** على أن تطالببالانفصال والاستقلال عن الهند . ومنالمعروف **أن جواهر لال نهرو** رئيس وزراء الهند السابق كان يصف كشمير دائماعلى انها «قطعة من قلبى» وجديربالذكر انهبعدتولى **لال بهادور شاستري** رئاسة حكومة الهند ، اجريت محادثات بينه وبين محمد أيوب خان رئيس جمهورية باكستان . ولكن هذه المحادثات فشلت ولم يصلا الى حل لمشكلة كشمير .

ويعتقد المراقبون السياسيون ان انفجار ازمة كشمير فى هذا الوقت بالذات يعود الى : اولا : قرار الهند الذى اتخذته منذ فترة بتولى رئيسجمهورية الهندكافة السلطات فى المنطقةالهندية فى كشمير ، اذا ألغتزمامها من يد السلطاتالمحلية فى المنطقة.

ولقد اعتبر الباكستانيون ذلك القرار خطوة أولى فى ضم كشمير نهائيا الى الهند . ثانيا : رأت باكستان ان قوة الجيش الهندى تزداد بوضوح فىالفترة الاخيرة . فخشيت أن تصل الامور الى وضع يتعذر عليها معه — تبعا لعلاقات القوى — اجراء استفتاء فى كشمير . فاثيرت المشكلة وبدأ تسلل « المدافعون عن الحرية » — كما تسميهم باكستان . ذلك فى وقت يجد فيه الجناح اليمينى والجيش الهندى نفسهما فى وضع لايحسدا عليه — بعد نقل الحرب الى حدود باكستان فى وقت لم تسوى فيه بعد المشكلة على الحدود مع الصين .



● أيوب خان

● شاستري

ولقد اشتعلت الازمة الحالية فى كشمير ، بعد عدد من الاضطرابات التى دارت فى عدة أماكن بين القوات الهندية وعدد ممن اطلقوا على أنفسهم اسم « المدافعون عنالحرية » والذين تصفهم الهند « بالمتسللين » وتصفهم باكستان « بالوطنيين الذين ثاروا منأجل تحرير بلادهم وحقها فى تقرير المصير » . ولقد تأزمالموقف تماما — حيث أعقبتهالعمليات الحربية الواسعة عندما اجتازتالقوات الهندية خط وقف اطلاق النار وراء « المتسللين وتبعتها القوات الباكستانية باجتياز هذا الخط كذلك .

وتعتبر مشكلة كشمير — كما وصفها المعلقونالسياسيون — « احدى المشكلات التى خلقها الاستعمار وتركها عامدا فى شبه القارة الهندية لتحول دون اتفاق أكبر دولتين فى جنوب شرق آسيا » .

لقد اعلنت بريطانيا عام ١٩٤٧ — عندماتم الاتفاق على تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين — «ان سيادة التاجالبريطانى على الولايات التى يحكمها الامراء سوف تنتهى بانتقالالسلطة الى احدى الدولتين الجديدتين . وستكون الولايات حرة فى الانضمام الى اى منهما . على ان يراعى الامراء فى القرار الذى يتخذونه فى هذا الشان **التشكيل الطائفى** ورغبات شعوبهم والوضع الجغرافى للولاية ذاتها . » ومن المعروف انه من بين تعداد الهند البالغ مجموعه **٤٥٠ مليون** نسمة يوجد نحو **٤٠ مليون مسلم** والاغلبية الباقية من **الهندوس** . وكذلك بين تعداد باكستان الذى يزيد على **١٠٠ مليون** نسمة يعيش **١٠ مليون** هندوسى .

ولما كانت أغلبية شعب كشمير مسلمة بينما حاكمها هندوسي فقد واجه الحاكم حيرة كبيرة عن تقرير مسألة الانضمام الى اى من الدولتين . وانتهى الموقف بأن عقد المهراجا اتفاقية مع الهند وباكستان تقضى بابقاء الوضع على ماهو عليه . وتبودلت ــ منذ هذا الوقت ــ الاتهامات المتبادلة بان كل دولة تسعى الى تعزيز عدد الطائفة التى تمثل اغلبيتها على حساب الطائفة الاخرى . وتزايد اتهام باكستان للهند بذلك حتى نشبت حركة مقاومة عام ١٩٤٧ في كشمير ضد الهند ، اسست حكومة **(كشمير الحرة)** برئاسة **السردار محمد ابراهيم خان** . وعندئذ هرب المهراجا واتصل بحكومة الهند طالبا مساعدتها العسكرية وارسلت حكومة الهند مندوبا لها قابل المهراجا ووقع معه وثيقة تقضى بانضمام الولاية الى الهند . وشكلت على اثر ذلك حكومة **مؤقتة** لكشمير برئاسة **الشيخ محمد عبد الله** . وتأزم الموقف ووقع اشتباك عسكرى بين الهند وباكستان وتدخل مجلس الامن عام ١٩٤٨ وحدد خطا لوقف اطلاق النار بينهما . وقرر اجراء « استفتاء حر نزيه تحت اشراف الامم المتحدة لتقرير انضمام الولاية الى اى من الدولتين» . ووافقت الدولتان على قرارات مجلس الامن .

ولكن القرار لم ينه المشكلة التى اصبحت تنفجر بين يوم واخر ومنذ ذلك الوقت . فان الهند تقول «بان انضمام ولاية كشمير للهند استوفى كل شروطه القانونية والدستورية ومن ثم اصبحت جزءا من دولة الهند تلتزم الحكومة الهندية بالدفاع عنها » وترى الهند ــ فيما يتعلق بقرارات مجلس الامن ــ ان الباكستان لم تسحب قواتها حتى اليوم وهو احد الشروط الهامة لاجراء استفتاء » وتقول باكستان « انها مستعدة لسحب قواتها اذا قامت الهند بالمثل » .

●

■ اندونيسيا

الزعيم يحضر « لما بعد سوكارنو »

اتهم الرئيس الاندونيسى **أحمد سوكارنو** ، ادارة المخابرات المركزية الامريكية بمحاولة تهريب العملاء المعادين للثورة الى داخل اندونيسيا من طريق الفيليبين وعلى الفور اندلعت مظاهرات ضخمة في جاكرتا وشمال سومطرة وفي سورابايا بشرق جاوة مطالبة بالغاء كل وجود للامريكيين في اندونيسيا بما فيهم الرسميون والاستيلاء على الاموال الامريكية هناك . وفي واشنطون استدعى دين راسك وزير الخارجية الامريكية ، **لامبرتوس بالار** سفير اندونيسيا في الولايات المتحدة وأبلغه احتجاجات الحكومة الامريكية على هذه المظاهرات .

ويرجع بعض المراقبين أسباب النشاط المضاد الذى تزايد من جانب الولايات المتحدة في اندونيسيا الى عدة عوامل :

● الدور الذى تقوم به الجمهورية الاندونيسية لمساندة نضال التحرر الوطنى في جنوب شرقى آسيا .

● ما أشار اليه « سيمور توبنج » مراسل « النيويورك تايمز » الامريكية من وجود برنامج تعاونى « لاندونيسيا والصين الشعبية يهدف الى اخراج الولايات المتحدة وبريطانيا من جنوب شرقى آسيا » .

● انتواء سوكارنو اقامة محور يربط اندونيسيا مع عدد من دول الكتلة الشرقية وهى الصين الشعبية وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية وكذلك مع كمبوديا برغم ان الامير سيهانوك رئيس دولتها المحايد لم يرحب بهذا الاقتراح .

● عجز حكومة الولايات المتحدة عن اقناع سوكارنو بتغيير سياسته الحالية ورفض اندونيسيا لوصاية الامريكيين السياسية .

● اصرار سوكارنو على الاستعداد لعقد مؤتمر القوى الناشئة ، الذى يعتبره رمزا للثورة الاندونيسية ، وهو يضم الدول النامية والدول الشيوعية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وكذلك الحركات التقدمية في الدول الرأسمالية .

● انزعاج الولايات المتحدة من تزايد التقارب بين سوكارنو واليسار الاندونيسى ومحاولتها احباط خططه في التطوير الثورى التي تقوم على قاعدة « **ماريهانزم** » التى وضعها سوكارنو ووصفها في أحد كتاباته بأنها « نوع من الاشتراكية الماركسية يلائم المجتمع الاندونيسى وروحه » والحيلولة دون تحقيق حلم سوكارنو عن « اندونيسيا الاعظم شأنا التى تعنى دولة ماركسية تتكيف مع الظروف الوطنية » .

● اصرار سوكارنو على اتباع خطه الاقتصادى في الاعتماد على قدرات اندونيسيا الذاتية والذى أصبح أساس فلسفة الدولة هناك ، ومعارضته لخططات الامريكيين الذين اجاب على موقفهم الضاغط برده : « الى الجحيم بمعونتكم » ، وتبلغ ٧٠٠ مليون دولار .

● اتجاه سوكارنو لقبول فكرة تسليح ملايين العمال والفلاحين الاندونيسيين وتكوين جيش شعبي في اندونيسيا للوقوف في وجه اى عدوان انجلو امريكى محتمل .

وقد حظت النقطة الاخيرة باهتمام المراقبين على نحو خاص لارتباطها بمستقبل علاقات القوى في اندونيسيا . ومن هذه الناحية يرى عدد من المعلقين الغربيين ان قبول سوكارنو حتى على المستوى النظرى للكرة انشاء جيش اندونيسى شعبى ستعد انتصارا لا شك فيه لليسار الاندونيسى . وقد تناول عدد منهم في تعليقاته وتحليلاته باهتمام واضح ، ذلك التصريح الذى أدلى به د.ن. **أيديت** زعيم الحزب الشيوعى الاندونيسى من : « أن الشعب في اندونيسيا قد عقد العزم منذ زمن طويل على العيش في ضرام الاخطار ، مثلما قال الرئيس سوكارنو ــ وهو يعيش اليوم وسط الخطر . ولتأكيد هذا العزم ، اقترحت على الرئيس سوكارنو أن يسارع الى تسليح العمال والفلاحين ، عماد الثورة . فلا اقل من خمسة ملايين عامل وعشرة ملايين فلاح على استعداد لحمل السلاح ، وهذا هو الرد الوحيد على العدوان البريطانى الامريكى » وطالب أيديت ايضا بالضرب بشدة على أيدى كبار ملاك الاراضى المستبدين الذين يرفضون الطاعة لقانون الاصلاح الزراعى ، وكذلك المرابين والرأسماليين البيروقراطيين والمديرين الفاسدين وغيرهم من أبالسة القرى » . وقد أعلن الرئيس سوكارنو حينذاك وأمام ١٥٠٠٠٠ من عمال جاكارتا : « سأسلح اذا لزم الامر جميع عمالنا وفلاحينا للدفاع من



● أحمد سوكارنو

استقلال الجمهورية الاندونيسية » . واذاعت وكالة أنتارا الاندونيسية بعدها ان القائد المساعد للقوات المسلحة في سومطرة ــ الماجور جنرال **موكر جينتا** قد « أمر قادة جميع المراكز العسكرية في الجزيرة بتسليح جماعة من العمال والفلاحين في كل كفر تابع للمركز » . كذلك لاقت فكرة انشاء جيش اندونيسي شعبي قبولا لدى الحزب الوطني الاندونيسي أيضا . وازاء المخاوف التي ابداها البعض من فكرة تسليح الشعب اعرب المارشال التقدمي **عمر داني** رئيس الاركان والقائد في سلاح الطيران عن موافقته على مشروع تسليح الشعب في اطار تعزيز الدفاع القومي ، ودحض فكرة تسليح الشعب اعرب المارشال التقدمي **عمر داني** « انني لمقتنع بأن شعب أندونيسيا البطل لن يشعل ــ يوم يتسلح ــ نيران معارك داخلية ، لانه قد تولى قيادة الثورة »

ويعتقد المراقبون السياسيون في جاكارتا بأن قوة جنرالات الجناح اليميني في الجيش ستقلم اظافرها اذا ماظل الرئيس سوكارنو قابضا على زمام الحكم ومتمتعا بسلطاته وان استمرار الاوضاع النشطة الحالية سوف يترتب عليه بالحتم رجحان كفة كولونيل ايديت زعيم اليسار الاندونيسي على منافسه جنرال **عبد الحارث ناسوتيون** وزير الدفاع وزعيم الجناح اليميني لجنرالات الجيش ، وهما اخطر شخصيتين سياسيتين في أندونيسيا اليوم بعد شخص الرئيس احمد سوكارنو .

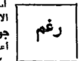
وقد لاحظ المراقبون ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس سوكارنو في سبيل دعم الجمهورية الاندونيسية وحماية الثورة لم تقف عند ذلك الحد ، ذلك أنه ناشد جميع القوى الوطنية والديموقراطية الحفاظ على وحدة البلاد وفقا لمدئه عن جبهة « ناساكوم » ، القومية التي تقوم على صهر القوى الوطنية الشعبية كلها في بوتقة واحدة . وقد قبل الحزب الشيوعي الاندونيسي الخمسة مبادىء الرئيسية التي أعلنها الرئيس سوكارنو وهي : الايمان بالله ، بالانسانية ، والقومية ، والديموقراطية ، والعدالة الاجتماعية . كذلك قضى سوكارنو في الآونة الاخيرة على عدد من كبار المعارضين لخططه في التطور الديموقراطي والشعبي للجمهورية الاندونيسية ومن بينهم **شارل صالح** نائب الرئيس نفسه ، والذي حاول وقف اتجاه سوكارنو التقدمي تحت ستار وقف الزحف الشيوعي على السلطة .

وعلى أي حال ، هناك عدد كبير من المراقبين يرون أن كل تلك الاجراءات الثورية التي يتخذها الرئيس سوكارنو اليوم، الى جانب ضمانها للمسار التقدمي الحالي للثورة الاندونيسية، فانها تتصل من ناحية المستقبل على وجه الخصوص ، بتلك العبارة التي سببت سكونا مفاجئا مطبقا بين ١٥٠٫٠٠٠ مستمع لسوكارنو في ميدان ميرديكا بجاكرتا عندما تكلم بسبب معاناته لاحد الامراض « عن الموت الذي لامندوحة للفرد من تجرع كأسه » ، وذكر لآلاف الجماهير المستمعة له أن « سوكارنو ماهو الا رجل ، وحياته بين يدى الله مثلكم ، يا أشقائي وشقيقاتي » .

●

■ **فيتنام الجنوبية**

الاقبال على الزواج والمظاهرات ضد الحرب



رغم استنكار الرأى العام العالمي للعدوان الامريكي على شعب فيتنام ، الا ان **ليندون جونسون** رئيس الولايات المتحدة الامريكية أعطى أوامره في منتصف الشهر الماضي بانزال ٢٠ **الف** جندي أمريكي آخرين في فيتنام الجنوبية .

وقد وصفت صحيفة **الصنداى تايمز البريطانية** عمليات الانزال هذه بأنها « اكبر عملية انزال للجنود الامريكيين منذ الحرب الكورية » . وبذلك يرتفع عدد الجنود الامريكيين في فيتنام الجنوبية الى ٢٠٠ الف جندي .

وقد بلغ عدد الغارات الجوية على معاقل قوات جبهة التحرير التي يشنها السلاح الجوي الامريكي والسلاح البحري ومشاة الاسطول الامريكي بالاضافة الى السلاح الجوي لحكومة فيتنام الجنوبية : ١١ **ألف** غارة شهريا كما جاء في تقدير وكالات الانباء وكانت هذه الغارات قد بلغت **ألفين** في يناير الماضي .

وبلغت خطورة هذه الغارات حدا وصلت معه الى بعد ١٧ ميلا من حدود **الصين الشعبية** .

وأعلنت وكالات الانباء «ان هذه المسافة تعتبر أقرب منطقة من الصين وصلت اليها الغارات الامريكية حتى اليوم» . وقد أذاع السلاح الجوي الامريكي أن الطائرات الامريكية قد دمرت خلال شهر أغسطس في فيتنام . شمالا وجنوبا ــ ٥٣٤٩ بناء واتلفت ٢٤٠٠ بناء آخر. كما أصيبت بعض معابد البوذيين . من الابناء التي أثارت الرأى العام العالمي التوسع في استخدام قنابل **النابالم** الحارقة (محرم استخدامها دوليا) . وقامت مظاهرات كبيرة في **السويد** احتجاجا على سياسة أمريكا في فيتنام ضمت أعدادا من الطلبة **اليونانيين والامريكيين والاسبانيين** ومن **امريكا اللاتينية**. كما رفض ١٦ بحارا يونانيا الاقلاع من ميناء تاكوما في

ولاية وشنطن الى سايجون لان السفينة تحمل شحنة دبابات ومدفعية الى فيتنام الجنوبية ، وقد اضطر جونسون لتوقيع أمرا اداريا ينص على ان «الرجال الذين تتراوح اعمارهم بين ١٩ سنة و٢٦ سنة والذين يتزوجون بعد منتصف ليل ٢٦ ــ ٢٧ أغسطس يخضعون للوائح التجنيد على اساس انهم عزاب.» فقد زاد اقبال ــ الشبان الامريكيين على الزواج بدرجة غير عادية فى الفترة الاخيرة ــ كما تقول الاسوشيتدبرس ــ حتى لايجندوا ويرسلوا الى ميدان القتال فى فيتنام . كما قام الطلاب فى فيتنام الجنوبية بعدة مظاهرات ضد الحرب وقد كثرت هذه المظاهرات فى مدن هيوودانج وكوانج نجاى . كما اضطر زعيم الاقلية فى مجلس النواب الامريكى أن يعترف «بأن مظاهرات كثيرة ضد الحزب تعم الولايات المتحدة . »

واذاعت جبهة التحرير الوطنية فى فيتنام الجنوبية بيانا توضح فيه خسائر جنود القوات الامريكية تقول لقد فقدت أمريكا فى عام ٦١ : ٣٠ جندى ، وفى ٦٢ : ٤٤٣ جندى ، وفى ٦٣ : ٩٨٢ جندى وفى ٦٤ : ٢١١١ جندى ، وفى الستة شهور الاولى من عام ٦٥ ٢٢٧٦ مابين قتيل وأسير وجريح . » كما أباد الثوار ألف جندى من جيش حكومة فيتنام الجنوبية فى شهر أغسطس واستولت قوات التحرير على عدد من المراكز العسكرية المحيطة بالعاصمة سايجون . وقد صرح الادميرال شارب قائد القوات الامريكية فى الباسفيكى «ان قوات الفيت كونج فى فيتنام الجنوبية أقوى الان مما كانت عليه منذ ستة أشهر مضت.» وقد صادرت حكومة فيتنام الجنوبية جريدة سايجون ديلى نيوز (ناطقة بالانجليزية) لانها نشرت صورة فوتوغرافية تبين مشاة الاسطول الامريكى يقفون فوق جثث القتلى من جنود قوات التحرير .

وقد أعلنت حكومة فيتنام الشمالية انه قد تم اسقاط ٥٠٠ طائرة امريكية . ويقدر المراقبون العسكريون متوسط تكاليف الطائرة ٢ مليون دولار . وبذلك يبلغ تكاليف هذه الطائرات التى أسقطت ١٠٠٠ مليون دولار بالاضافة لما تكلفه تدريب طياريها اذ يبلغ متوسط تكاليف تدريب الطيار الواحد ٢٥٠ الف دولار .

وقد كثر الحديث فى الشهر الماضى عن بعض اتصالات غير مباشرة بين امريكا وفيتنام الشمالية . وصرحت المصادر المطلعة أن فيتنام الشمالية تطالب بوحدة فيتنام من حيث المبدأ وبسيادة أراضيها . كما تطالب بانسحاب القوات والقواعد والمعدات الاجنبية ، وصرح المسئولون فى امريكا بموافقة الحكومة الامريكية على هذا المطلب بشرط تحقيق مازعمته بأن قوات الفيت كونج (قوات جبهة التحرير) قوات أجنبية ومن ثم يجب انسحابها أيضا . » وتطالب فيتنام الشمالية ــ كمطلب جبهة التحرير ــ اقامة حكومة فى فيتنام الجنوبية طبقا لبرنامج جبهة التحرير، بينما تعترض امريكا وتقول باجراء انتخابات حره معتمدة على استخدام نفوذها وأموالها للتأثير على هذه الانتخابات . وتقول النيوزويك الامريكية «ان امريكا تحاول استخدام الضغط العسكرى كأقوى وسيلة لجر فيتنام الشمالية الى مائدة المفاوضات ولذلك تشدد غاراتها الجوية . »وقد صرح اليكسى كوسيجين الى صحيفة الصنداى تايمز الانجليزية «ان مقترحات فيتنام الشمالية لتسوية الازمة هى المقترحات الوحيدة التى يمكن أن تعمل بالمفاوضات» ولكنه ذكر ايضا «ان هذه المقترحات لاتعتبر نتائج نهائية مما يدل على انها مقترحات مرنة . »وشن شواين لاى هجوما على الامم المتحدة وامريكا فقال « ان حكومة بكين لن تسمح للامم المتحدة بالتدخل فى المشكلة الفيتنامية لانه ليس لها حق التدخل كما أشارت فيتنام الشمالية لذلك مرارا .» ثم قال «ان عروض امريكا لاجراء مفاوضات ليست الا جزءا من الالاعيب التى تقوم بها امريكا والتى لا تنتهى » .وتقول النيويورك تايمز الامريكية ان امريكا «أجرت اتصالات غير مباشرة مع فيتنام الشمالية تعرض عليها الحد من الغارات الامريكية عليها مقابل انسحاب القوات الشمالية من بعض المناطق فى فيتنام الجنوبية . » وأضافت الصحيفة «ان الجانبان وافقا على اساس أن ذلك خطوة نحو تسوية الازمة .»

■ المانيا الغربية

فوز المسيحيين الديمقراطيين للمرة الخامسة

بفوز لودفيج ايرهارد مستشار المانيا الغربية على منافسه ويلى براندت عمدة برلين الغربية، فى الانتخابات الالمانية الاخيرة، يكون الحزب الديموقراطى المسيحى قد ضمن سيطرته على الحكومة فى المانيا الغربية لمدة اربع سنوات أخرى .

وهكذا فشل الحزب الاشتراكى الديموقراطى فى اسقاطحكم المسيحيين الديموقراطيين الذين يحكمون المانيا الغربية منذ عام ١٩٤٩ .

وقد اوضحت هذه النتيجة للمراقبين ان الخلافات التى وصلت الى درجة غير عادية من الحدة داخل حزب الديموقراطيين المسيحيين بين المستشار السابق كونراد اديناور والمستشار الحالى ايرهارد وان كانت قد حرمت الحزب من عدد من الاصوات الا انها لم تحل على اى حال دون فوزه بنسبة كافية من الاصوات حققت لايرهارد الاغلبية التى كان يطمح اليها .

ويرى المراقبون ان ذلك النصر الذى احرزه ايرهارد لن يضمن له فحسب البقاء فى منصب المستشارية لمدة اخرى وانما توطيد مركزه داخل الحزب الديموقراطى المسيحى فى مواجهة خصومه وعلى راسهم جوزيف شتراوس وكونراد اديناور . فبينما قبل اديناور فى الفترة الاخيرة السابقة على التصويت ، فكرة تكوين حكومة ائتلافية بالاشتراك مع الاشتراكيين الديموقراطيين كان ايرهارد يصر بعناد على معارضة فكرة الائتلاف على اساس ضمان النصر المنفرد لحزبه .ولذا تعد هذه هزيمة لاديناور يمكن ان تضعف من مركزه العام فى الحزب .ومما زاد من وضع اديناور تعقيدا انه برز فى الفترة الاخيرة باعتباره يبذل



● ايرهارد

مجهوداً اكبر للقضاء على الكيان السياسى لايرهارد اكثر مما يبذل من مجهود لنجاح حزبه الديموقراطى المسيحى .

ولايخفى على اى مراقب ان تحقيق تلك النتيجة انما يعتبر نجاحا للجناح الالمانى الموالى للولايات المتحدة وهزيمة للجناح الديجولى الذى يتزعمه اديناور . فبينما قام اديناور قبل الانتخابات مباشرة بالهجوم على مشروع الولايات المتحدة الخاص بعقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة الذرية ـ وهو المشروع الذى تقدمه الولايات المتحدة الى مؤتمر نزع السلاح فى جنيف ـ ووصم ذلك المشروع بانه محاولة «منزعة» تستهدف جعل النادى الذرى قاصرا على الاعضاء الحاليين ، و «مشروع خطير ورهيب ومضلل من اساسه حيث انه سوف يلقى اوربا فى ايدى الروس فى المدى الطويل» ، اعتبره ايرهارد ووزيرخارجيته جيرهارد شرويدر . «مساهمة من جانب الولايات المتحدة تستحق الاهتمام . »

وكثير من المعلقين السياسيين يرون ان اتخاذ ايرهارد «لبرنامج الرخاء» حجر زاوية فى دعايته الانتخابية كان سببا اساسيا فى تحقيق فوزه ، اذ يعتبر هذا البرنامج اكثر البرامج السياسية فعالية خصوصا وان ايرهارد يظهر من خلاله بصورته الاكثر شعبية وجماهيرية ، باعتباره رجل «المعجزة الاقتصادية» الالمانية . وحين وجه الحزب الاشتراكى الديموقراطى الاتهام بأن سوء الادارة فى بون قد تسبب فى اضعاف القوة الشرائية للمارك الالمانى وتعريضها للخطر ، اصدرت وزارة الاقتصاد سلسلة من الاحصائيات المضادة التى استفاد منها ايرهارد استفادة كبيرة فى دعايته . فبينما كان على العامل الصناعى ان يعمل ٤٩٠٠ ساعة فى عام ١٩٤٩ ليكسب ثمن عربة «فولكس فاجن» اصبح عليه ان يعمل ٢٣٠٠ ساعة فى عام ١٩٥٤ ، و١١٠٠ ساعة فى عام ١٩٦٤ ليكسب ثمن نفس العربة . ولقد استخدم ايرهارد ذلك فى اثبات ان المعارضة الديموقراطية الاشتراكية كانت على خطأ فى كل مسالة اقتصادية فى الماضى وانها لاتزال كذلك فى الحاضر .

ويرى بعض المراقبين ان هزيمة ويلى برانت ترجع الى العدد الكبير من الناخبين «المترددين» الذين قرروا اخر الامر ، ان «يلعبوا فى الناحية الامنة» ويقفوا الى جانب الحزب الديموقراطى المسيحى الذى جربوه من قبل ، وذلك على الرغم من كل الجهود التى بذلها برانت لاظهار حزبه بمظهر «الجانب المأمون» . كما يرون ان هذه الانتخابات ستعد حاسمة بالنسبة لمستقبل ويلى برانت الذى كان الكثير من الناخبين لا يزالون يرون فى هجرته الى النرويج فرارا غير مشرف من النازية حتى ان الحزب فى عام ١٩٦١ واجه عاصفة من النقد لانه خلق منه شخصية لامعة ، لدرجة ان الحزب فكر فى ذلك الوقت فى استبداله بشخص اخر هو فريتز ايرلر . وبعض المراقبين يرون ان هناك كثير من الشك فى ان ويلى برانت سوف يحصل على فرصة ملائمة مرة اخرى . وربما تكون تلك الانتخابات اخر صيحة بالنسبة له من حيث كونه شخصية سياسية كبيرة فى المانيا الغربية .

ولقد واجهت حكومة ايرهارد الجديدة اولى مشكلاتها من جراء مطالبة جوزيف شتراوس زعيم (الاتحاد الاشتراكى المسيحى) ـ وهو الجناح البافارى من الحزب الديموقراطى المسيحى ـ بالدخول فى الوزارة ، واعلان الدكتور مندى زعيم حزب الديموقراطيين الاحرار بان حزبه لن يتعاون مع الحكومة اذا اصبح شتراوس ـ الذى اضطر للاستقالة بسبب فضيحة مجلة ديرشبيجل ـ عضوا فيها . ولذا فسيكون على ايرهارد ان يسارع بحل تلك المشكلة .

على ان الامر الذى يؤكده اغلب المعلقين ان العالم الخارجى لن يلاحظ على الارجح اى تغيير كبير فى سياسة المانيا الغربية بعد الانتخابات الاخيرة .

■ **العالم الغربى**

الفرنك والدولار والذهب

يشهد الاجتماع السنوى لمجلس محافظى صندوق النقد الدولى الذى بدأ فى واشنطون فى ٢٤ سبتمبر جولة جديدة فى الصراع الذى يخوضه ديجول ضد الدولار والاسترلينى منذ عدة سنوات .

ويعزو بعض المعلقين هذا الصراع الى رغبة ديجول الشخصية فى الثأر لكرامته وكرامة فرنسا من المعاملة غير اللائقة التى كان يلقاها اثناء الحرب العالمية من جانب حلفاء فرنسا الانجلوسكسونيين . فقد كان روزفلت لا يطيق رؤية ديجول ، وكان تشرشل يستغل هذا الوضع فى استبعاد فرنسا من القرارات الهامة فى الحرب ، حتى لقد علم ديجول بخبر نزول قوات الحلفاء فى المغرب (وكان وقتها تابعا لفرنسا) من جريدته الصباحية . واليوم وقد استردت فرنسا مركزها الاقتصادى والادبى يحاول الجنرال العجوز أن يستغل ما تلاقيه أمريكا وبريطانيا من صعاب نقدية ليذكرهما بوجود فرنسا . ولكن مهما يكن من أمر لمواقف ديجول الشخصية فانها لا تفسر بحال الابعاد الحقيقية للصراع المتعدد الجوانب الذى يخوضه ضد أمريكا وبريطانيا والذى تعتبر القضايا النقدية أحد مجالاته الاساسية ... فثمة أقسام واسعة من البورجوازية الفرنسية تؤازر ديجول فى سياسته . بل يمكن ان نقول انه فيما يتعلق بالقضايا النقدية تعمل أكثر من دولة من دول أوروبا الغربية على تنفيذ سياسة تشابه الى حد كبير سياسة ديجول ، وان لم تعززها بنفس الضجة التى تتخذها باريس .

والسياسة الاقتصادية للدول الراسمالية والصراع الدائر بينها يتركز حول اتخاذ مايلزم من اجراءات لتفادى الكساد فى الازمة والحرص فى نفس الوقت على عدم الانزلاق فى حالة تضخم واسع ذو معدل سريع . ولهذك اعتباران متناقضان فمقاومة الكساد تستلزم الزيادة المستمرة فى الطلب على السلع والخدمات وهى زيادة تقتضى مايسمى **«بالتوسع النقدى»** اى زيادة وسائل الدفع المتداولة من طريق الانفاق الحكومى . ولكن هذا التوسع بدوره يدفع بالاسعار ابتداء من نقطة معينة الى الارتفاع بشكل تضخمى . وينعكس هذا الارتفاع فورا فى الاقبال على استيراد المنتجات الاجنبية لانها ارخص سعرا ، فى نفس الوقت الذى يهبط فيه التصدير ، وبذلك ـ ولعدة اسباب اخرى ـ يظهر العجز فى ميزان المدفوعات . ومن المعروف ان عجز ميزان المدفوعات بدوره عامل من عوامل ارتفاع الاسعار فى الداخل . ولكل ذلك تضطر الحكومة لاتخاذ اجراءات انكماشية لمقاومة التضخم . ولكن الاجراءات الانكماشية ابتداء من نقطة معينة تهبط بمستوى الطلب الى حد يقل معه الاستثمار وتتقلص العمالة ويظهر شبح الكساد .

ولكن أمريكا ، والى حد ما بريطانيا ، نجحا فى حدود معينة فى تفادى هذه المعضلة . ويرجع ذلك الى ان عديدا من الدول تستخدم الدولار والاسترلينى كاحتياطى نقدى . فمعنى استخدام الدولار كاحتياطى ، هو أن الدولة التى تستخدمه تكون فى العادة راغبة فى تقبل اى كمية منه ، وتسعى جهدها الى الاحتفاظ بما لديها من دولارات . ولذلك اذا سارت واشنطون على سياسة توسع نقدى فانه يمكنها ان تتفادى لعدة سنوات الاثار التضخمية ، لان فائض الدولارات لايعود بطرق ابواب بنوك الاصدار الامريكية طالبا قيمته ذهبا ، بل يبقى لدى البنوك المركزية فى الدول التى تستخدم الدولار كاحتياطى . وهكذا

استطاعت الولايات المتحدة ان تحافظ على مستوى الاسعار الداخلي رغم ان عجز ميزان المدفوعات الامريكي قد غدا ظاهرة مزمنة منذ عدة سنوات . ومعنى هذا ببساطة ان امريكا تنقل الاثار التضخمية لسياسة التوسع النقدى الى البلدان الاخرى التى تستخدم الدولار كاحتياطى ويمكن ان نقرب هذه الصورة بان نتذكر ماحدث فى مصر اثناء الحرب العالمية . فقد كان الاسترلينى وقتها يستخدم غطاء للنقد المصرى . وهكذا كان بوسع بريطانيا ان تمول كل مشترياتها من مصر ، بأن تودع فى فرع البنك الاهلى بلندن اذونات على الخزانة البريطانية مقومة بالاسترلينى تحصل على مقابلها بالجنيهات المصرية فى القاهرة . وقد تراكمت على هذا النحو **«ارصدة استرلينية»** لمصر بلندن زادت عن اربعمائة مليون جنيه ولكن مقابل هذه الارصدة كان نقدا متداولا فى مصر احدث فيها حالة تضخم ادت الى ارتفاع كبير فى الاسعار خاصة فى بريطانيا ذاتها .

وقد كان مركز الولايات المتحدة الاقتصادى غداة الحرب العالمية الثانية يسمح لها بأن تفرض ارادتها فى مجال السياسة النقدية الدولية . وكان اكبر مظهر لقوة ذلك المركز نجاح امريكا **فى الابقاء على سعر الذهب عند حد التعادل الرسمى للدولار** وهو ٣٥ دولارا للاوقية من الذهب الخالص رغم ان القوة الشرائية للدولار انخفضت بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب بما يعادل النصف . ونجحت امريكا ايضا فى ان تفرض على كل حلفائها تخفيض قيمة عملاتها بما فى ذلك بريطانيا نفسها .

ولكن اعادة بناء اوروبا الغربية اقتصاديا وتصفية الحروب الاستعمارية التى كانت فرنسا متخبطة فيها قد مكن دولها التغلب على العجز فى ميزان مدفوعاتها والاستغناء بالتالى عن المعونات الامريكية . وعندئذ عملت فرنسا على استغلال فائض ميزان مدفوعاتها فى تدعيم رصيدها من الذهب . ثم فرضت على نفسها سياسة نقدية «محافظة» — اى لا تعتمد على التوسع النقدى — لتثبت القوة الشرائية للفرنك . واخيرا عملت على تحويل جزء هام من رصيدها من الدولارات الى ذهب . ولم تكن فرنسا هى الدولة الوحيدة التى سارت على هذه السياسة . بل لقد طبقتها كذلك كل من هولندا وبلجيكا . والاهم من ذلك هو ان المانيا الغربية التى يظهر قادتها كل آيات الولاء لامريكا قد حولت جزءا كبيرا من دولاراتها الى ذهب . وهكذا انخفض رصيد الولايات المتحدة من الذهب من حوالى ١٥ مليار دولار الى حوالى ثمانية مليارات فقط . وقد استقر الجزء الاكبر من هذا الذهب الذى غادر الولايات المتحدة فى خزائن البنوك المركزية فى اوروبا الغربية .

وعندئذ بدات فرنسا حملتها الرسمية من اجل **«اصلاح النظام النقدى الدولى»** وهى تعنى بهذه العبارة الحد من استخدام الدولار والاسترلينى كاحتياطى للعملات الاخرى واقامة النظام الدولى للمدفوعات على اساس الذهب . وكان موقف كل من امريكا وبريطانيا المعارضة التامة للاقتراح الفرنسى ، حتى لقد انفرد جيسكارديستان وزير مالية فرنسا برأيه لدى اجتماع مجلس محافظى صندوق النقد الدولى فى سبتمبر ١٩٦٤ فى طوكيو . وجوهر وجهة النظر الفرنسية ان المجتمع الدولى كالمجتمع داخل اى دولة ، لايمكن ان يعيش فى ظل نظام نقدى يكون من حق فرد او فردين من افراده ان يخلقا بارادتهما وحدهما وبدون اى حدود وسائل الوفاء بما عليهما من ديون . وفى المجتمع الداخلى لايتمتع اى فرد بحق اصدار النقود ، انما تصدر النقود عن الجهاز المصرفى فى الحدود التى ترسمها له الدولة . اما فى المجتمع الدولى حاليا فان كلا من بريطانيا وامريكا بوسعهما ان يسددا ما عليهما من ديون بما يطبعانه من اوراق العملة دون قيد . اى ان كلا من البلدين فى النهاية يستطيع ان يشترى من الخارج مايشاء دون ان يدفع شيئا . ويقول المسئولون الفرنسيون انه حيث لاتوجد سلطة عالمية تحكم اصدار النقود فلا بد من ان يكون الاعتماد الاساسى على الذهب باعتباره سلعة لها قيمة لاتخضع لارادة الانسان بل تتحدد فى النهاية وفقا لقوانين الاقتصاد الموضوعية . ثم يعود المسئولون الفرنسيون الى التنويه بان الدول العشر الصناعية الكبرى التى تشكل مايسمى «نادى باريس» الذى تكون فى ١٩٦٢ لتنظيم التعاون النقدى بين تلك الدول مع استخدام صندوق النقد الدولى كاداة فنية لهذا التعاون ، يمكنها ان تشكل نواة لسلطة دولية تصدر عملة دولية جديدة . ولكن بما ان هذه السلطة بالضرورة محدودة لايقرها العالم اجمع وانما تستند الى مراكز قوى واقعية ، فان هذه العملة الدولية الجديدة لابد ان تستند بدورها الى الذهب . ومن ثم كان الاقتراح الفرنسى بانشاء «وحدة احتياطى نقدى جماعية» تصدرها الدول الراسمالية العشر الكبرى بنسبة مالديها من ارصدة ذهبية .

ولا يخفى على احد ان العودة الى الذهب بطريقة او باخرى تعنى فى الحال ان يفقد الدولار (وكذلك الاسترلينى) مايتمتع به حاليا من قبول عام على النطاق العالمى . فالدول التى تقبله لتعزز احتياطياتها انما تعتمد على ماله من قبول عام فى سداد ماعليها من مدفوعات . فاذا غدا هذا التسديد بالذهب عملت كل دولة على تخزين الذهب بدلا من الدولار ، وبالتالى يقل الطلب العالمى على الدولار . ومعنى ذلك ان على الولايات المتحدة ان تحد فورا من التوسع النقدى والا تدهور سعر الدولار عالميا ولكن الانكماش النقدى يعنى الكساد الذى سيوجه بدوره ضربة كبرى لمركز امريكا ولمركز الدولار الدولى . وهكذا لابد ان ينتهى الامر بتخفيض قيمة الدولار . وهذا ماعبر عنه الاقتصادى الفرنسى جاك رويف — المستشار الاقتصادى الخاص لديجول — حين دعا ببساطة الى رفع سعر الذهب الى ٧٠ دولارا للاوقية من الذهب الخالص ، وهو ما يعنى تخفيض قيمة الدولار بنسبة ٥٠٪ .

وقد حاولت واشنطون ان تكسب الوقت عن طريق اعلان انها ليست ضد النظر فى اصلاح النظام النقدى الدولى ، وانما تدعو لعقد مؤتمر دولى لبحث الموضوع على ان يعد للمؤتمر اعدادا دقيقا . وقد اوفدت الحكومة الامريكية وزير الخزانة فاولر ليطوف بالعواصم الاوروبية مدافعا عن هذا الاقتراح . ولكن باريس بادرت باعلان رفضها للاقتراح الامريكى ما دامت واشنطون لم تمهد له بقبول فكرة العودة الى قاعدة الذهب فى المعاملات الدولية . وتلا ذلك انذار من فرنسا بانها لن تساهم فى اى مساندة جديدة للاسترلينى ليخرج من ازمته الحالية

ومن المستبعد تماما ان تحصل فرنسا على اغلبية ولاحتى على اقلية كبيرة تؤيد وجهة نظرها فى اجتماع مجلس محافظى صندوق النقد الدولى . فنظام التصويت فى الصندوق وفى البنك الدوليين محكوم بحصص الدول الاعضاء، وتملك امريكا وبريطانيا وكندا واليابان اغلبية مطلقة فيه . وهذا مايلقى الضوء على الطبقة الراسمالية لهذين المؤسستين الدوليتين ، وكيف ان العالم الثالث ليس له صوت يذكر فيهما رغم عدد سكانه ، ورغم عدد دوله المشتركة فيهما . وربما كان الصراع الحالى فرصة مواتية لتجميع دول العالم الثالث للبحث بالاتفاق مع الدول الاشتراكية على حملة من اجل اصلاح جدى لنظام المدفوعات الدولى يخرجه من قبضة الدول الاستعمارية التى جعلت من « العملة الصعبة » مشكلة المشاكل بالنسبة لكل البلاد النامية .

المؤتمر النقابى العالمى السادس

ينعقد فى وارسو خلال هذا الشهر المؤتمر العالمى السادس للنقابات بدعوة من المجلس المركزى للنقابات البولندية بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس الاتحاد العمالى للنقابات ..

والاتحاد العالمى للنقابات هو اكبر مركز دولى عمالى يضم ١٢٧ مليون عامل من عمال العالم المنظمين فى نقابات والبالغ عددهم ٢٠٠ مليون عامل . ولهذا المؤتمر العالمى أهمية خاصة بالنسبة لعدد من المسائل الرئيسية التى تواجه الحركة العمالية العالمية .

لقد تأسس الاتحاد العالمى للنقابات فى ١٩٤٥ بهدف توحيد عمال العالم فى نضالهم من اجل حياة افضل ومن أجل التحرر من الاستعمار والرأسمالية ومن اجل السلام ..

وفى ١٩٤٩ واجه الاتحاد العالمى اول انقسام فى صفوفه بانشقاق عدد من الاتحادات العمالية الكبيرة المؤسسة له مؤتمر النقابات البريطانية ومؤتمر المنظمات الصناعية واتحاد العمال الامريكيين (ممثلين لقوة منظمة تقرب من ٢٠ مليون عامل) ومعهم عدد من المنظمات الاوروبية الاخرى .. وكان محور هذا الانقسام الخلاف حول عدد من المسائل الحيوية فى مقدمتها الموقف من المشروعات الاستعمارية كمشروع مارشال وموقف الاتحادات المنشقة بتأييدها لسياسة بلدانها الاستعمارية .

وكون المنقسمون الاتحاد الدولى للنقابات الحرة والذى اعتبر اداة من ادوات الاستعمار الحديث .

وبعد الانقسام الاول عانى الاتحاد العالمى للنقابات من انحراف انعزالى فى موضوع الوحدة الدولية . ولكنه بدأ يعدل فى موقفه ابتداء من ١٩٥١ ، وقد ادى ذلك الى ارتفاع عضويته من ٦٠ مليون فى المؤتمر التأسيسى الاول الى ١٢٧ مليونا فى المؤتمر العالمى الخامس المنعقد فى ١٩٦١ .

واهم نقطة فى جدول اعمال المؤتمر السادس ستكون هى تحقيق الوحدة الدولية فلقد ازداد التقارب بين الاتحاد العالمى للنقابات وعدد كبير من الاتحادات المنضمة للاتحاد الدولى للنقابات الحرة فى العمل المشترك . كما عاد الاتجاه الانعزالى اليسارى للظهور من جديد وقد عبر عنه عدد من الاتحادات الهامة الكبيرة المنضمة للاتحاد العالمى للنقابات (السوبسى الاندونيسى ـ واتحاد نقابات الصين واليابان ..) وحجة هذا الاتجاه الانعزالى كما جاء على لسان ممثل « السوبسى » sobsi الاندونيسى « لو كنا نريد ان نقوى وحدة العمال ، فيجب الا نبدأ بفكرة توحيد الـ ٢٠٠ مليون عامل منظم » وترفض اغلبية القيادات فى الاتحاد العالمى للنقابات هذا القول باعتبار ان فلسفة الاتحاد العالمى المؤسسة له هى توحيد كل العمال المنظمين فى العالم باختلاف عقائدهم وافكارهم السياسية والفلسفية واجناسهم .

النقطة الهامة الثانية هى تدعيم الكفاح ضد الاستعمار العالمى واشكاله الخفية وتقوية العمل التضامنى مع كل حركات التحرر الوطنى . ودراسة الظروف التى تعيشها المنظمات النقابية فى البلدان التى حصلت على استقلالها حديثا وخاصة فى مسائل التنظيم والدعاية وتدريب الكادر النقابى القادر ودراسة الاوضاع الخاصة بتطور عدد كبير من البلدان التى حصلت على استقلالها فى طريق التطور غير الراسمالى واتجاه عدد من هذه البلدان لبناء الاشتراكية فى بلدانها .

والمسألة الثالثة الهامة والحيوية ـ هى مسألة الكفاح من اجل السلام العالمى ، والمؤتمر من حريفيننام والقواعد العسكرية العدوانية .

ومن المنتظر ان يعبر المؤتمر النقابى العالمى السادس عن ارادة حوالى ١٤٠ مليون عامل منظم بزيادة قدرها ١٣ مليون عامل عن المؤتمر الخامس .

وسيشترك فى هذا المؤتمر الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب واتحاد نقابات كل افريقيا واغلب الاتحادات العمالية فى البلدان العربية ، كضيوف ومن المعروف ان اتحاد نقابات السودان وهو عضو بالاتحاد العالمى للنقابات من الاتحادات الاساسية المشتركة فى التحضير للمؤتمر السادس حيث ان الشفيع احمد الشيخ زعيم الحركة العمالية السودانية والوزير السابق فى وزارة ٢١ اكتوبر هو نائب رئيس الاتحاد العالمى للنقابات .

●

■ **اليونان**

وزارة جديدة والازمة مستمرة

لايزال المراقبون يتساءلون عما اذا كان فى استطاعة **ستيفانوس ستيفانوبولوس** ، احد زعماء حزب اتحاد الوسط المنشقين على باباندريو ، ان يضمن لحكومته الاستقرار بعد أن فاز بثقة البرلمان باغلبية صوت واحد فقط .

ذلك أنه برغم ثقة سلفه السابق ايلياس تسيريموكوس بالفوز التام والحصول على الاستقرار المنشود ، الا ان الاغلبية البرلمانية خذلته ، ولم تستطع وزارته البقاء سوى أسبوعين .

وقد علق بعض المراقبين أهمية كبيرة على الموقف الذى اتخذه ماركزينس رئيس الحزب التقدمى (اليمينى) من وزارة ستيفانوبولوس ، ذلك أن معارضته لوزارة تسيريموكوس السابقة لم تحرم الاخير من الثمانية أصوات التى يملكها الحزب التقدمى فحسب ، وانما حرمته أيضا من ١٥ صوتا آخرين من انصار باباندريو كانوا على استعداد للتخلى عن زعيمهم ومناصرة تسيريموكوس فيما لو أحسوا أن كفته راجحة . وينظر عدد من المراقبين المطلعين الى موقف ماركزينس الاخير على انه كان بمثابة « مفتاح » الموقف السياسى فى اليونان من الناحية السيكولوجية ـ فى الفترة الحالية على الاقل ـ خصوصا وقد استطاع لاكثر من مرة ـ فى نظرهم ـ التأثير على طبيعة الاحداث بالصورة التى تروق له .

ويرى عدد من المراقبين انه ايا كانت طريقة حسم الخلاف السياسى الحالى ، فقد تأكدت من تلك المعركة بين باباندريو والملك عدة نتائج حتى الان :

● ازدياد سطوة الحركة الجماهيرية فى مدن اليونان الكبرى فى مواجهة سلطات الأمن المحلية التى لم يعد باستطاعتها التصدى لها كما يحدث أحيانا فى العاصمة .

● اختفاء اليمين الذى يميل للملكية من المدن الصغيرة وقرى الاقاليم . وان وجد فهو يحرص على الاختفاء أو الصمت .
وتحول الارهاب السيكولوجى الذى كان يجثم ـ منذ عامين ـ على اليسار فى القرى ، ضد اليمين الان .

● صبغ الراي العام بالصبغة السياسية الصرفة نتيجة

احتدام المعركة ، قد اثر على الجنود انفسهم بحيث ان جميع تقارير الضباط بدأت تنصح بعدم التدخل عسكريا لعدم ضمان ولاء الجنود ، الامر الذى قد لايمكن التحكم فى نتائجه .

● تعرض شخص الملك نفسه بسبب ازدياد امد الخلاف للسخط الجماهيرى العام أكثر من اى وقت مضى ، فانتشرت الاحاديث حول مخصصات الملك التى بلغت نصف مليون جنيه ، والمصاريف النثرية التى تبلغ نصف مليون ايضا ، وحفلة الزفاف الملكية التى تكلفت نصف مليون ، وحكومة كارامانليس التى أعفت الملك والاسرة المالكة من كل الضرائب والرسوم ، وأخت الملك التى حصلت على دوطة خيالية لتتزوج من دون كارلوس المطالب بعرش اسبانيا . هذا بخلاف ٦١١ فدانا للملك فى اليونان ، و ٥ فى أوروبا ، و ٨٩ سيارة كاديلاك ورولزرويس ومرسيدس ، و٣ يخوت وطائرة خاصة .

ونتيجة لازدياد الشعارات المعادية للملكية، وضد الملكة الام «اخرجى أيتها الالمانية» وضد الملك «خذ امك واغرب عنا» ، اقام الملك استحكامات دفاعية فى جوانب القصر الملكى بالعاصمة ثم تركه فيما بعد الى قصره المحصن فى كورفو . وبلغ العداء للملكية فى سالونيك حدا ، أنه حتى اعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة فيها أصبحوا يطالبون بالجمهورية .

● أوضحت الشعب اليونانى مضمون الملكية اليونانية التى تمت بشبه أقرب الى ملكية فاروق المصرية منها الى ملكية ستوكهولم أو كوبنهاجن أو لندن التى يسميها البعض «بالديموقراطية المتوجة» . واتضح للشعب أن ملكيته لاتزال تعتبر البلاد ملكية ترفيه خاصة بها واقطاعية لها . وقد عدد اليونانيون أبان الأزمة الأخيرة دور الملكية فى الحيلولة دون قطع احتكار شركة فيكس التى يملكها الجنرال اليمينى جاروفالياس ، وعدد الاعمال التجارية التى تمتلكها الملكية فى أوروبا ، واحتياطيات الذهب والعملات التى تكدسها منذ سنوات فى البنوك السويسرية ، وعلاقاتها مع اصحاب الاموال «الشانئى الوطن» من أمثال «نياركوس» الذين لايقبلون أن يستثمروا أموالهم فى البلد الذى يتجنسون بجنسيته الا اذا كانت الارباح فيه تفوق الأرباح فى أى بلد آخر .

وبالتالى برزت الملكية اليونانية فى نظر الشعب كرمز للتخلف والعقلية التى تحول دون تطور البلاد نحو اقتصاد حديث كالذى يسعى اليه البروفيسور أندرياس باباندريو .

على أن الأمر الهام الذى يشغل بال المراقبين الآن هو الكيفية التى سوف تواجه بها الحكومة المقبلة ، الوضع الاقتصادى المتدهور ، خصوصا بعد أن وجهت الغرفة التجارية ورابطة التجارة نداءات الى الزعماء السياسيين بضرورة الاتفاق لان اقتصاد البلاد على شفا الانهيار ، وعلى وجه أخص لان اليونان تعانى بشكل مستمر من عجز فى الميزان التجارى بلغ سنة ١٩٦٤ ، ٥٢٠ مليون دولار ، بالاضافة الى الضعف الشديد فى السوق التجارى الداخلى بسبب ضعف قوة الشعب الشرائية .

ومن التعليقات السياسية ذات المغزى بالنسبة لتطور الاوضاع فى اليونان ما اشارت اليه جريدة «اليونيتا» الايطالية من أن «هناك أمر واقع قد أصبح مؤكدا فى اليونان ، مهما فعل الملك قسطنطين ، وهو أن القوى الأجنبية التى تسنده ، والقوى الرجعية التى تقف وراءه ، قد خسرت معركة ربما تكون حاسمة بالنسبة لمستقبل اليونان ، وينحصر هذا الأمر الواقع فى أن جميع المحاولات التى بذلت لبعثرة حزب اتحاد الوسط ، لم يكن لها من نتيجة الا تدعيم وحدته وتقوية روح الشعب ، الذى لم يعد يمكن خداعه أو تضليله وهزيمته . واذا كانت قوى الشعب فى اليونان قد استطاعت ان تحاصر المؤامرة التى كان هدفها المباشر هو القضاء سياسيا على رجل مثل باباندريو ، ولو ان غرضها الحقيقى هو شل حركة البلاد وجعلها عاجزة عن متابعة السير فى الطريق الديموقراطى الصحيح ، فانها تكون قد أدت المهمة التى دعيت من أجلها »

●

■ تليفزيون

ندوة البحث الثانية بالمهرجان الرابع

أثار

المهرجان الرابع للتليفزيون العربى الذى عقد فى الفترة من ١ ـ ١٠ سبتمبر ١٩٦٥ موجة من النشاط الفنى والمناقشات العلمية حول برامج التليفزيون وافلامه والعلاقة بين التليفزيون ومشاهديه .

وقد اشترك فى مهرجان هذا العام ٣١ دولة تسابقت باكثر من مائة فيلم وبرنامج عرض بعضها على الهواء مباشرة من مقر المهرجان بالاسكندرية واتيح لمشاهدى التليفزيون العربى لاول مرة رؤية هذه الافلام فى نفس الوقت الذى تعرض فيه على لجان التحكيم فى صالات العرض بالمهرجان .

وقد استطاعت الجمهورية العربية المتحدة ان تفوز بالمركز الاول فى المهرجان سواء بافلامها او بابحاثها الثلاثة عن التليفزيون وأبحاث المشاهدين وعن انتشار التليفزيون فى الريف .

وحصل التليفزيون العربى على جائزتين ذهبيتين بفيلم « الخط الابيض » فى برامج المنوعات وبفيلم « اخناتون » فى البرامج التسجيلية كما حصل أيضا على عدد آخر من الجوائز البرونزية وشهادات التقدير .

وكان ترتيب الدول الفائزة بعد الجمهورية العربية المتحدة ، الاتحاد السوفييتى بالمركز الثانى وتشيكوسلوفاكيا بالمركز الثالث .

وقد اوضح النقاد ان الجوائز التى حصلت عليها الجمهورية العربية المتحدة فى مسابقات الافلام تعنى تقدم الخبرة التليفزيونية فى بلدنا كما ان الابحاث التى قدمها التليفزيون العربى تعنى القدرة على صياغة هذه الخبرة لافادة الاخرين منها ، وتبادل وجهات النظر المتعلقة بمسائل التليفزيون وآراء للمشاهدين فى برامجه وافلامه كما تجلى ذلك فى حلقة البحث الثانية هذا العام . لقد اتسم المهرجان الرابع للتليفزيون بالطابع العلمى وتخلص من المظاهرات الصاخبة حول نجوم التليفزيون والسينما وتميز المهرجان هذا العام بظاهرتين :

الاولى : اشتراك عدد اكبر من محطات التليفزيون وهذا دليل على ان المهرجان يكتسب كل عام مزيدا من الاهتمام .

والثانية : ان حلقة البحث نجحت فى اثارة عديد من الاراء والمناقشات سواء فى مقر المهرجان او فى أوساط المشتغلين بفنون التليفزيون ، رغم ان عدد الدول التى اشتركت

بابحاث لم يتجاوز اربع دول فقط وكانـوا في العام الماضي ثمانية ، والدول التيقدمت أبحاثا هي : الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي وكندا والمانيا الديموقراطية ، اما الموضوع المشترك لهذه الابحاث جميعا فهو :

« آراء المشاهدين في برامج التليفزيون » .

وقد اوضح البحث الذى قدمه التليفـزيون العـربي ان انتشار التليفزيون في البـلاد المتقدمة صـناعيا في اعقـاب الحرب العالمية ادى الى اعتباره مجـرد اداة للتحضر وان وظيفته تنحصر في الترفيه ، لكن التليفزيون بعد ان ادخـل في عدد من البلاد النامية بدات تظهر له وظائف اخرى تجعل له قيمة هائلة في التعليم والتربية القومية وزيادة الانتـاج ونشر الديموقراطية .

وبناء على هذا فان طريق التليفزيون العربي يتحددوسط المدارس التليفزيونية المختلفـة وفقا لطبيعة المرحلـة التى يمر بها المجتمع المصرى في انتقاله الى الاشـتراكية . ومن الضرورى في هذه المرحلة ان يستخدم التليفزيون بوصـفه جهازا يشارك في صنع التقدم الذى تسعى اليه خططالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واشار البحث الى ان ظروف مجتمعنا لم تعد تسمح بغير هذا ، والشبكة التليفزيونية منظور اليها على انها وسيلة اتصـال جماهـيرية فعالـة غـايتها التثقيف ونشر الـوعى والتضـامن وادراك ما في الحيـاة من قيم الخير والحـق والجمال وليست مجرد وسيلة للاعلان او للتسلية ، ولهذا فان التليفزيون يعطى قيمة لمشاهديه ويعنى بفحص آرائهم ورغباتهم كعوامل مؤثرة في حركة تطور التليفزيون وتحـديد اهداف برامجه ، وكما يؤثر التليفزيون في المشاهدين فانه يتأثر بهم ويعدل خططه وبرامجه وفقا لاحتياجاتهم .

أن البحوث الاربعة التى اجراهاالتليفزيون العربي خلال السنوات الخمس الماضية — وبوجه خاص البحث الـذى انجز بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، قـد أثبتت اهمية الاخذ بالاتجاهات العلمية في التعرف علىرغبات المشاهدين وآرائهم في البرامج » ومنالمفيد تماما أن تستمر هذه الابحاث وان تنبع دائما من التليفـزيون ورسالتـه في المجتمع وترسم الطريق لضبط العمل التليفزيونى بحيث تصبح العلاقة بين التليفزيون ومشاهديه علاقة ديناميكيـة جدلية متطورة » .

واستطرد البحث الى القول بأن صلة التليفزيونالعربى بمشاهديه ليست هى صلة التابع الذى يريدفقط انيرضى رغبات المشـاهدين وآرائهم في برامج التليفزيون هو تقـديم والآراء طريق الجدل . وقد البتت البحوث الاربعة انه من الممكن تطوير هذه الرغبات والآراء وتغييرها ، ولهـذا يفتح التليفزيون الآفاق لتحقيق رغبات المشاهدين في شكلهاالمتطور الذى لايبعدها عن اذواق الجماهير » ونحن نعلم ان هذاشىء صعب للغاية ، لكنه ممكن وهو وحده طريق اى تليفزيـون يريد ان يسهم في حركة التقدم اسهاما ايجابيا يتناسب مع امكانياته الكبيرة » .

حول هذه المعانى دارت المناقشات في الجلسـة الاولى لحلقة البحث الثانية ، واثيرت بعد ذلك مسائل عديدة حول طبيعة التليفزيون ودوره الحقيقى في المجتمع : اهو جهـاز للتثقيف والتوجيه أم جهاز للترفيه والاعلان ؟ وحول جمهور المشاهدين من حيث تركيبه الاجتمـاعى وظروف المشاهـدة بوجه عم ، وادى هذا الى تحديد نوع العلاقةبين التليفزيون ومشـاهديه في الدول الراسمالية والاشتراكية .

وترددت في مناقشـات الحلقـة آراء على جـانب كبير من الاهمية للتعرف على رغبات المشاهدين وقياس اتجاهاتهـم نحو البرامج وذلك عن طريق الرسائل المكتوبة والتليفونية والجرائد والمجلات والابحاث الميدانيـة والاتصال المبــاشر والبرامج التليفزيونية التى تعد خصيصا لهذا الفرض .

واوضح البحث السوفييتى ان اهم الوسائل الفنيةلمعرفة رغبات المشاهدين وآرائهم في برامج التليفزيون هو تقـديم برامج خاصة يدور فيها نقاش صريح حول نشاطالتليفزيون ويتم ذلك بعقد ندوات تضـم ممثـلات المشاهـدين وخبراء التليفزيون لمناقشة برنامج معين ثم تذاع هذه الندواتعلى شاشة التليفزيون . ان آراء المشاهدين واقتراحاتهم ينبغى ان تكون موضـع اهتمـام المسئولين عن التليفـــزيون وان الاستجابة للنقد الذى يوجهـونه للبرامج والحـرص على قياس اتجاهاتهم نحو الاعمال التليفزيونية لهو مظهر أساسي من مظاهر الديموقراطية ولهـذا اكد البحث الســـوفييتى ضرورة اهتمام العلوم الاجتماعية بالتليفزيون ومشاهديه .

أما البحث الكندى « فيرفض اصلا أن هنـاك رأيا عامـا لمشاهدى التليفزيون يمكن قياسه او تطـويره او تغييره ، فالمشاهدون ليسوا وحدة متجانسة في الأمزجة أو الثقافة أو السن وبالتالى لايمكن ان يقال ان لهم موقفا عاما من برامج التليفزيون » .

ولما كان الاخذ بهذا الرأى معناه ان التليفزيون لاينبغى ان يقيم اى اعتبار لمشاهديه او لآرائهم واحتياجاتهم فقدانتهت المناقشات المثيرة التى دارت حوله الى استبعاد هذهالفكرة من توصيات الحلقة .

وتبلورت النقاط الاساسية التى اسفرت عنها الابحـاث والمناقشات في ندوة البحث الثانيــة بالمهـرجان الرابـع للتليفزيون فيما يلى :

● ان التليفزيون وسيلة اتصـال جماهيرية ، له وظيفـة أساسية فىالتعليم والتثقيف ونشر الوعى القومى والاجتماعى وليس مجرد اداة للترفيـــه . وانه قـادر على تغيير آراء المشاهدين واتجاهاتهم ومن هنا يمكنه ان يسهم في احـداث التطور وتغيير انماط السلوك .

● ان بحوث المشاهدين والتعرف على رغباتهم امر على جانب كبير من الاهمية لا من اجل الخضوع لهذه الرغبـات لكن لتطويرها والتسامى بها وعلى كل محطـة تليفزيونيـة أن تخصص جزءا من ميزانيتها للقيام ببحوث المشــاهدين وقياس آرائهم وتأكيد الصلة بينهم وبين التليفزيون .

● الا تتم الابحاث الميدانية « عن التليفزيون ومشـاهديه » بعيدا عن التليفزيون ذاته والعاملين فيه ، ومن المهم في هذا الصدد ان تجرى هذه الابحاث بالتعاون مع خبراءالتليفزيون والمتخصصين في العلوم الاجتماعية ، الذين ينبغى عليهم ان يبذلوا مزيدا من العناية بالابحاث التليفزيونية .

وفي ختــام الحلقـة أوصى المشــتركون في ندوة البحث بضرورة تبادل بحوث المشاهدين بين محطات التليفزيــون في

البلاد المختلفة لاكتساب مزيد الخبرة واستمرار علاقات الصداقة بين الوفود .

وقد رحب خبراء التليفزيون المشتركون فى هذا المهرجان ان يكون موضوع البحث فى العام القادم :

« التليفزيون كوسيلة لتحقيق السلام العالمى » .

والهدف من دراسة هذا الموضوع ان يتعرف المشتركون فى حلقة البحث الثالثة على خبرات الدول والمحطات فى كيفية استخدام التليفزيون كأداة لتوجيه سلوك الافراد وجهة سليمة تدفع بالعلاقات الدولية الى سلام دائم وصداقة بين الشعوب .

●

■ أدب

من الواقعية الاشتراكية الى واقعية بلا حدود

بعد ظهور كتاب « ضرورة الفن » للكاتب الاشتراكى النمساوى ارنست فيشر ، ثم كتاب « واقعية بلا حدود » للكاتب الفرنسى روجيه جارودى ؛ عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الفرنسى ، بدأت الدوائر الرسمية فى الاتحاد السوفيتى تهاجم هذه الاتجاهات الجديدة فى علم الجمال وفى النقد الادبى . وهى الاتجاهات المنادية بتحرير الفن من الجمود العقائدى الذى وقعت فيه الواقعية الاشتراكية ففرملت الادب الاشتراكى عامة ، والادب السوفيتى « على الاخص » أكثر من عشرين عاما.

وقد بدأت المعركة عندما نشر الناقد السوفيتى سوتشكوف فى العدد الاول لعام ١٩٦٥ من مجلة « الادب العالمى » دراسة لاتجاه جارودى ، استشهد فيها بنصوص من كتابه الاخير ، وانتهى الى ادانة المفكر الفرنسى ، لان الاخير — فى رأيه — يدافع من الفن التجريدى ومن مسرح الطليعة ومن الرواية الجديدة ، وكلها أشكال من التعبير الفنى لاتنظر الى ماهو ايجابى فى الانسان المعاصر ، وتهمل الارضية الحقيقية التى يقف عليها الناس فى مجتمعات اوربا الغربية ، وتنمى أن حالات التوتر والقلق والضياع التى تعكسها ترجع أولا وقبل كل شىء الى فقدان الانسان لمقوماته ولقيمته الخلاقة فى ظل نظم تعطى الربح الاستغلالى القيمة الأولى . ومن هنا ينشأ تصور الغربة وفقدان الحياة الانسانية . وعلى هذا فالفنون المعاصرة تخلق اشكالا جميلة يلون بها الفن هاربا من واقعه ، أما الفن الحقيقى ، فهو الذى ينفذ الى حقيقة العلاقات التى تشكل أرضية هذا الواقع .

وعلى أثر هذا الهجوم من الناقد السوفيتى سوتشكوف نظم معهد « الادب العالمى » التابع للاكاديمية السوفيتية مناظرة طويلة حول موضوع « واقعية وتجديد » ، وانتهت آراء المتناقشين الى موقف مماثل لرأى الناقد السوفيتى ، وقد علقت الصحف الاوربية على هذا الصراع بين الاشتراكيين السوفيت والاشتراكيين الفرنسيين ، فقالت صحيفة لوموند الفرنسية ان الشاعر والناقد الكبير اراجون كان فى زيارة للاتحاد السوفيتى اثناء المناظرة ، ومع ذلك لم يدع اليها ، وارجعت سبب ذلك الى المقدمة التى كتبها اراجون لكتاب جارودى « واقعية بلا حدود » .

وبعد أن نشرت صحيفة ليتراتورنايا جازيتا تفاصيل المناقشات وعلقت عليها ، عادت مجلة زنانميا تنشر دراسة للبروفيسور انيسيموف مدير معهد الادب الاجنبى ، وفيها يهاجم اتجاه جارودى وموقف سارتر ، واعقب ذلك هجوم آخر شنته مجلة « شئون الادب » على جارودى أيضا .

ولم يقف جارودى صامتا أمام هذه الاحكام التى وصفها بأنها تعسفية ومتخلفة بالنسبة لتطور الفن الحديث ، ومن ثم أرسل دراسة طويلة جدا لمجلة « الادب العالمى » يرد فيها على سوتشكوف . وفى هذه الدراسة أوضح موقفه من قضايا الواقعية . فهو يرى أن كافة اشكال الفن المعاصر تعبر بدرجات متفاوتة عن واقعنا ، وهى تبدأ كلها بمحاولة ايجاد وجدان معين بوضع الانسان فى العالم الحديث . وأبسط مظاهر عالمنا هو دخول علاقات جديدة نشأت عن التقدم المذهل فى الالة وعن استخدام أجهزة للتفكير والقياس ، كالسيبرنتيكا ، وعن تغييرات مماثلة فى هندسة المدن ، وعن دخول اشكال رياضية وهندسية والكترونية على حياتنا ، وعن مئات الظواهر التى لم تكن موجودة عندما وضعت النظرية الاشتراكية ، وبالتالى فعلى المفكر الاشتراكى أن يعيد النظر الى العلاقات بين البشر على ضوء هذه الظواهر المتشابكة . وفى الفن أمكن التعبير عن هذا التحول بتحطيم المنظور فى الرسم ، وبتحطيم البناء الموسيقى القائم على النغمة ونقطة التضاد ، وبتحطيم التطوير الدرامى التصاعدى ، وبدلا من كل هذه الاشكال نشأت اشكال أخرى اكثر اقترابا من روح العصر . فكيف يمكن لمفكر أشتراكى أن يدين فنانا يعبر عنها ، بينما هى الاساس الذى ينهض عليه الواقع المعاصر ؟ . ثم يفرق جارودى بين نوعين من التعبير فى المجتمعات الاوربية الحالية : اولهما هو هذه الفنون التى تجهد فى التقاط وعى انسانى بواقع جديد . اما النوع الثانى ، فهو الذى يحاول أن يتخطى هذا الواقع ، بأن يعطى الانسان وجدانا زائفا يصور له المجتمع الراسمالى كما لو كان مجتمعا حرا تتحقق فيه سعادة الفرد . فالسينما ذات الاتجاه التجارى ، وخاصة تلك التى تسير على أسلوب هوليوود الاسطورى والقائم على تقديم المثلات فى صورة حريم السلطان ، وأدب الاعترافات العاطفية وصحافة بريد القلوب والمسلسلات السينمائية والاذاعية والتليفزيونية ، انها كلها — فى رأى جارودى — تعبر عن انحطاط القيمة الانسانية وحلول قيم ميكانيكية محلها .

ويختتم جارودى بحثه بهذه الفقرة :

« ان رسم براك التجريدى ليس مايعبر عن انحطاط الفن البرجوازى ، كما أشار الى ذلك سوتشكوف ، ولا شك أن الاخير لم ير رسوم براك أبدا ، لانه يضعها فى نفس الحقيبة التى يضع فيها سالفادور دالى ، لكن مايعبر عن انحطاط الفن البرجوازى هو فن تصويرى جدا : انها الافلام والروايات المسلسلة وصحافة القلوب ، فهى تمجد أساطير المجتمع الرأسمالى ، كما تمجد العنف والشبق » .






شبـــاب مصر المثقف
فى أعقـــاب الحـــرب
العـــالمية الثــــــانية
■ **تأليف : راءول مكاريوس**

الموارد الاقتصادية فى الوطن العربى
■ **تأليف : د.محمد صبحى عبد الحكيم**
حليم ابراهيـــم جـــريس
د . اجـــلال الســــباعى
د . يوسف خليل يوسف

شباب مصر المثقف فى أعقـــاب الحرب العالميـــة الثانيـــة

■ **تأليف : راءول مكاريوس**

لازالت المكتبة العربية تفتقر الى المؤلفـــات التى تتناول بالتحليل الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والنفسية والفنيـــة والثقافية التى أثرت فى الاجيال المتعاقبة من شباب الامس او تلك التى تؤثر فى شباب اليوم.

وكتاب الاستاذ **مكاريوس** يتناول قطاعا محددا من قطاعـــات الشباب وهو قطاع المثقفين بمعنى الـ Intelligentsia خلال فترة زمنية تنحصر فى السنوات ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٥، وسقوط الملكية عام ١٩٥٢. والكتاب وان كان محررا باللغة الفرنسية سنة ١٩٥٦ ومنشورا سنة ١٩٦٠ فى هولندا، الا انه مصرى خالص فى مادته، كما ان صاحبه يطل الوقائع والمؤثرات من داخل المجتمع المصرى وليس من الخارج كما يحدث عادة فى كتابات المستشرقين والصحفيين الاجانب الــذين كـــثرت زلاتهم لانهم ينظرون الى الواقع المصرى من خلال تجارب مجتمعاتهم الغربية.

وقد كشف المؤلف [illegible] الصفحة الاولى عن وعيه بحقيقة التطور الذى حدث فى مصر عقب قيام الثورة وتحرر الوطن من النفوذ الاجنبى. ولذلك نجده ينبه الى ان «صورة الشباب التى نقدمها فى هذه الدراسة لا تمثل الحقيقة حاليا. وكلما ابتعدت، فانها تسمح — عن طريق المقابلة — بالحكم على مدى الاثر السيء الذى تعانيه الشعوب نتيجة الخضوع للسيطرة الاستعمارية.» وهو يقصد بذلك ان الشباب كان يحس فى الماضى بأن كرامته الوطنية قد [illegible] نتيجة بقاء الاحتلال الاجنبى والفساد الداخلى، وبالتالى فقد كان معذبا فى حياته الفكرية والمعنوية بشعور النقص الذى لم يكن سوى تعبير عن «تمرد داخلى ورفض للخضوع». وبزوال اسباب مركب النقص تغير الجو الذى يعيش فيه الشباب، ولذلك عنى الكاتب بابراز ان دراسته تاريخية لحقبة انتهت **وان كانت آثارها لا زالت باقية بالنسبة لاولئك الذين عاشوا تلك التجربة ونضجوا وسط معاركها.**

وتقوم دراسة الاستاذ مكاريوس كما تكشف عنها مقدمـــة كتابه على اساس **ابراز الاهمية الخاصة لدور الشباب المثقف** مسلطا الضوء على حقيقة اساسية وهى ان معنى «الشباب» فى المجتمع المصرى قبل الثورة يختلف تماما عن المعنى الـــذى يقصده الباحثون الاجتماعيون بالنسبة للمجتمعات الغربية . ففى مفهوم هؤلاء يمكن القول بأنه لم يكن هناك «شباب» فى مصر، لان الحياة الاجتماعية كانت تحكمها الاعتبارات السياسية بوصفها المحرك الاساسى لكافة جهودهم. وعندما تصدى شباب الامس للنشاط السياسى فانهم لم يكونوا يمثلون فئة اجتماعية متميزة، من ناحية حداثة السن وقلة النضج او يدافعون عن مصالـــح خاصة، وانما كانوا كبارا ناضجين يمثلون قوة سياسية ضخمة ويتحملون مسئولية كبرى فى معركة التحرر الوطنى. وقد تتبع المؤلف الجو الاجتماعى والثقافى الذى نشأ فيه شباب تلـــك الاجيال مستخدما وسائل التحليل الطبقى ومبينا آثار الصدمـــة الفكرية التى عانوا منها نتيجة وقوفهم على مظاهر الحضـــارة الاوربية المتقدمة فى ذات الوقت الذى ينظرون فيه الى اوربا على

اساس انها اصل البلاء بوصفها مصدر القوى الاستعمارية التى تحتل وطنهم وتعبث بمقدساته .

والتحليل الذى اورده فى الفصل الاول من الكتاب لشباب ما بعد الحرب العالمية الثانية يبرز تطورا هاما حدث فى مفهوم **الشعور الوطنى والتطور الايديولوجى** ،ويجعل من هذه الفترة الزمنية شيئا مغايرا للمرحلتين السابقتين :مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى، ثم مرحلة ما بين الحربين. واذا كانت المرحلة الاولى هى مرحلة تطوير الاسلام على نحو ما هدف اليه جمال الدين الافغانى ومحمد عبده وقاسم امين، فان المرحلة الثانية هى مرحلة الاعتراف بتفوق الحضارة الاوربية والتأثر بها والتى برزت فى نتاج حسين والعقاد وحسين هيكل. والمرحلة الاولى هى فى راى الكاتب مرحلة مولد الراسمالية وسيادة الافكار الدينية ذات المضمون الوطنى والسياسى .اما الثانية فهى مرحلة نمو الراسمالية والتأثر بالافكار السياسية الاوربية بما فى ذلك فكرة القومية ذات الطابع العلمانى Laique والمرحلة الثالثة هى مرحلة ازدهار الراسمالية بسبب الحرب العالمية الثانية وما اعقبته من نتائج ،وتتميز بأن الشباب المثقف بدأ يدرك المضمون الاجتماعى للتطور ودخل جانب منه فى معركة مع العناصر الاقطاعية والرجعية بل ومع مثقفى فترة ما بين الحربين الذين صاروا جزءا من العناصر «القديمة» (ص١٥ — ٢٧) .

وقد توقف الكاتب فى الفصل الثانى عند التغيرات التى **نتجت عن الحرب العالمية الثانية** مبينا فى ايجاز مقنع انه عندما وضعت الحرب أوزارها فى سنة ١٩٤٥ كانت هناك تغييرات اساسية قد وقعت فى الاقتصاد الوطنى وفى حركات السكان وفى علاقات الفئات الاجتماعية داخل المجتمع المصرى، وتداثرت تلك التغييرات فى خصائص وتكوين شباب فترة ما بعدالحرب.

وبعد رسم ذلك الاطار العام للتطور الذى حدث على نطاق المجتمع فى مجموعه انتقل المؤلف فى الفصل الثالث وهو أطول فصول الكتاب الى **تحليل موضوعى لوضع الشباب المثقف** كشف فيه عن الظروف التى لعبت دورا فى تكوين المناخ المحيط بشباب سنوات ما بعد الحرب سواء من الناحية الاقتصادية او احوال المعيشة من مسكن ومأكل او مشكلات الاسرة والعلاقات الجنسية ،ثم تناول ظاهرة تزايد اهتمام الطلبة بالمسائل السياسية موضحا انها مسألة طبيعية ولصيقة بتطور الحياة الاجتماعية المصرية كما حدث تماما فى روسيا وفى الصين خلال القرن الماضى وفى مستهل القرن العشرين. وعلى حد تعبير المؤلف فان «الطلبة كانوا فى ذات الوقت هم المتحدثون باسم الطبقات الاجتماعية التى ينتمون اليها، وبصفة عامة كانوا هم ممثلى البرجوازية الصغيرة المصرية بتطلعاتها نحو الاستقلال كشرط لنموها الاقتصادى» (ص ٥٤) . وبحكم الظروف السائدة حينذاك وعدم وجود تنظيمات جماهيرية على المستوى السياسى فقد كانت المنشآت التعليمية هى المراكز الوحيدة للتجمع حيث كان من الممكن تنظيم المظاهرات الشعبية» (ص ٥٥) .ولم يغفل الكاتب فى هذا المجال ابراز بدء ظهور الطبقة العمالية كقوة قادرة على التجمع نتيجة تزايد عددها بسبب الحرب وتركز مراكز الصناعة فى شبرا الخيمة ،مهدها بذلك الاذهان لعملية الالتقاء الطبيعى بين الطلبة والعمال فى اطار اللجنة التى تكونت سنة ١٩٤٥بعيدا عن نفوذ الاحزاب لتنسيق وتوجيه العمل السياسى بين الطلبة والعمال.

ولعل امتع ما فى الكتاب هو الفصل الرابع الذى تناول فيه المؤلف بوصفه عالم الانثروبولوجيا **التكوين النفسى لمثقف ما بعد الحرب** موضحا ان السبب فى الاضطراب النفسى لدى الشباب المصرى المثقف ناجم عن ان النظام الراسمالى فى مصر لم يكن وليد ظروف داخلية وتطور طبيعى وانما اقحم من الخارج فى جو فكرى غير مهيأ لتقبل العقلية الاوربية الغربية اللازمة للنظام الراسمالى. وفى هذا يقول ان «الشرقى الذى تلقى النظم الراسمالية من الخارج يحتفظ بمزاج يحكمه الماضى الريفى والاقطاعى لبلده، وتغيير هذا المزاج الموروث اصعب من تبديل الافكار او وسيلة التفكير» (ص ٧٠) .

وعلى ضوء الظروف الاجتماعية والعوامل النفسية التى شرحها فى الفصلين السابقين يتناول الاستاذ مكاريوس فى الفصل الخامس **ازمة الشباب المثقف** ،مبينا ان التضارب القائم فى المجتمع المصرى نتيجة تعاصر المراحل الثلاثة التى تحدث عنها فى الفصل الاول قد جعل من واجب الشباب المصرى ان يختار لنفسه طريقا من بينها.ومن اختار الطريق الاول ، طريق « القدامى »،واجهته مشكلة التوفيق بين تقاليده الموروثة وبين حاجات العصر ،فهو رافض ابتداء للايديولوجية الغربية ولكنه مضطر لمجاراة الكثير مما جاءت به لانه يعيش فى فلكها .ومن استجاب للمؤثرات الغربية وقبل ان تكون اوربيا فى تفكيره وحياته فهو «محدث» يلاحقه الشعور بالنقص، اذ «كلما ازداد المصرى تشبها بعقلية المستعمرين الاوربيين كلما تعود ان يرى الاشياء كما يرونها بطريقتهم الخاصة، مما يدفعه الى مشاركتهم نظرة الاحتقار نحو نفسه ونحو مواطنيه) ومؤدى هذا الوضع انتحار نفسانى نتيجته الحتمية مركب النقص» (ص ٨٣) . واما الثالث الذى اتضحت امامه قوانين التطور الاجتماعى، وهو الصنف الذى برز الى الوجود المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فهو كما يسميه المؤلف «الشباب المتحرر» الذى يثق فى نفسه بعد ان تخلص من ازمته الداخلية (ص ٨٤).

وفى الفصل السادس والاخير يستظهر الكاتب **مجالات نشاط الشباب فى اعقاب الحرب** مبينا فى ايجاز اهم انجازات شباب ما قبل الثورة فى مجالات الصحافة والادب وفى النوادى السياسية والتجمعات الفكرية التى لعبت دورا كبيرا فى تكوين الكثيرين ممن صاروا اليوم روادا وقادة للاجيال الصاعدة من ابناء الثورة.

والحقيقة ان كتاب راؤول مكاريوس على صغر حجمه غنى بالافكار القائمة فى كثير منها على تحليل علمى موضوعى للمجتمع المصرى فى فترة تاريخية حاسمة وبالنسبة لقطاع من اخصب قطاعاته فاعلية وتأثيرا. واذا كانت بعض النتائج التى خلص اليها قد جاءت مبتسرة او مطبوعة باختيار شخصى للمؤلف، فاننا نرجو ان يكون هذا العرض للكتاب منطلقا لدراسات اشمل تزيد تاريخنا الاجتماعى والاقتصادى والفكرى وضوحا وتكشف عن الجذور الثورية البعيدة لدى الشعب وشبابه المثقف ■

●

الموارد الاقتصادية
فى الوطن العربى

■ **تأليف : د.محمد صبحى عبد الحكيم**
حليم ابراهيم جريس
د . اجلال السباعى
د . يوسف خليل يوسف

توضح مقدمة الكتاب اهمية الدراسة التى تضمنها، فهو محاولة لسد فراغ فى المكتبة العربية التى تفتقر الى كتاب يتناول الموارد على الصعيد العربى . فاذا كانت ضرورة الوحدة العربية قد اصبحت واضحة من الناحية السياسية فانه لابد وان يطرق الباحثون نواحيها المادية لاثبات ضرورتها الاقتصادية . وليس بين الدول العربية دولة واحدة تملك بمفردها الموارد التى تكفل لها تحقيق تكامل عناصر الانتاج ومع هذا فالاقتصاد العربى يسير فى نموه سيرا عشوائيا وهو يتجه الى التنافس بدلا من التكامل . لذلك هدف الكتاب الى تقييم الموارد العربية وابراز مواطن القوة

والتعمق فى البنيان الاقتصادى العربى والقاء ضوء على الامكانيات الاقتصادية التى يزخر بها .

وقد حقق الكتاب هدفه تحقيقاً كبيرا فى حدود الاطار الذى يقيمه علم الجغرافية الاقتصادية . فالاسس الاقتصادية التى عنى بايضاحها قد ربطت بعناصر البيئة الطبيعية ، مثل التركيب الجيولوجى والسطح والتربة والمناخ فى كل بلد من البلاد العربية .ومن خلال هذه العناصر الطبيعية حدد المؤلفون ظروف الانتاج وامكانياته والعوائق الرئيسية التى تقابله . هذا باستثناء الفصل الطويل الممتع الذى خصصه الكتاب للبترول العربى والذى ناقش فيه باسهاب وموضوعية العوامل الاقتصادية والسياسية التى تحيط بانتاجه وظل صراع الشركات والدول الاستعمارية الكبرى من اجل السيطرة على البترول العربى وحدد الشركات التى تحتكره ومدى الامتيازات التى تتمتع بها على حساب المصالح الوطنية للدول المنتجة. واذا كان الكتاب قد خلا من مثل هذا التحليل بالنسبة لكل مورد من الموارد الاقتصادية الاخرى ، الا انه قد تعرض اجمالا فى نهايته للاثر المترتب على تبعية الاقتصاد العربى لاقتصاديات الدول الاستعمارية .

وقد قسم الكتاب الى خمسة ابواب تعرض فى الاربعة الاولى منها الى مختلف الموارد الاقتصادية : الزراعية ثم النباتية والحيوانية والمائية ثم المعدنية ثم الصناعية . وخصص الباب الخامس لمناقشة موضوع التكامل الاقتصادى فى الوطن العربى . وبالرغم مما اثبتته مقدمة الكتاب من عدم توافر الاحصاءات الرسمية بالنسبة الى بعض البلاد العربية الا انه عنى بالاستفادة من جميع المصادر الاحصائية مع التنسيق والتوفيق بينها حتى جاء كل موضوع من موضوعاته المتعددة مدعما تدعيما كاملا بالبيانات الاحصائية مع الحرص على ترجمتها وتوزيعها على خرائط ورسوم بيانية حتى لقد تضمن الكتاب ٩٩ خريطة ورسما بيانيا كل منها على اكبر جانب من الاهمية .

الانتاج الزراعى والحيوانى

تتفق البلدان العربية فى امرين : الاول ان معظم المشتغلين من سكانها يعتمدون على الزراعة كحرفة ، والثانى ان الزراعة فيها تمثل القطاع الاول من حيث مساهمتها فى الدخل القومى . وتبلغ مساحة الاراضى الزراعية ٤٥ مليون هكتار (الهكتار حوالى ٢٫٣ فدان) تعتمد ٢٢٪ منها فى زراعتها على طرق الرى التى تتطلب اقامة الكثير من مشاريع الرى كالسدود التى تخزن المياه والقناطر التى ترفع منسوب الماء فى النهر لتنظيم توزيعه وشق القنوات وحفر الترع والمصارف . وتبلغ هذه النسبة ١٠٠٪ فى الجمهورية العربية المتحدة ، ٥١٪ فى العراق ، ٣٤٪ فى السودان بينما تنخفض الى ١٤٪ فى سوريا ، ٣٪ فى ليبيا والجزائر والمغرب ، ٠٫٧٪ فى تونس . ويوضح الكتاب ان الاعتماد فى الزراعة على الرى يمكن من التحكم فى اعطاء النبات حاجته من الماء فى المواعيد المناسبة ، بخلاف الزراعة على المطر حيث لا يمكن التنبؤ بدقة بكمية المطر الساقطة ومواعيد سقوطها ، مما يؤدى الى ارتفاع محصول الفدان فى مناطق الزراعة على الرى عنها فى مناطق الزراعة على المطر . كما يوضح ان الاعتماد على المياه الجوفية محدود للغاية وقاصر على الواحات المتناثرة فى الصحارى . ويعدد الكتاب مشروعات الرى الكبرى التى لا تزال تنتظر التنفيذ فى مختلف البلدان العربية حتى يمكن تحقيق اقصى استفادة من موارد المياه المختلفة وزيادة نسبة الاراضى التى تعتمد على الرى فى زراعتها .

وقد قسم الكتاب العوامل التى تؤثر فى الانتاج الزراعى على مجموعتين : مجموعة العوامل الطبيعية التى تشمل التربة والسطح والحرارة والماء،ومجموعة العوامل البشرية التى تشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الحكومية .وبعد ان افاض الكتاب فى شرح العوامل الطبيعية محددا مختلف انواع التربة وطريقة توزيعها وتأثير التضاريس فى توزيع مناطق الزراعة ومختلف المصادر المائية ، تعرض للمقومات البشرية بسرعة مع اعترافه بان اهمية هذه المقومات اخذت تتزايد بالتدريج حتى اصبحت تلعب دورا كبيرا فى الانتاج الزراعى لما يترتب عليها من امكان التغلب على عوائق البيئة الطبيعية التى تحول دون الاستغلال الزراعى . فالانسان يستطيع ادخال الزراعة فى جهات لم تكن تعرفها من قبل وان يزرع غلات فى جهات لم تكن تعرف زراعتها وان يستنبط سلالات جديدة منها ، وذلك بفضل كفاح الانسان المستمر لاستثمار الموارد الطبيعية عن طريق التقدم التكنولوجى وارتفاع المستوى الحضارى .

وتوزيع السكان — كما يتضح من الاحصائيات والخرائط الواردة فى الكتاب — لا يتفق مع توزيع المناطق الزراعية . فمن ٩٠ مليون نسمة يسكن اكثر من ثلثهم فى الجمهورية العربية المتحدة مع ان المساحة المزروعة فيها لا تتعدى تسع الاراضى المزروعة فى الوطن العربى . فى حين تعانى جهات اخرى من مشكلة نقص الايدى العاملة الزراعية نتيجة قلة السكان كما هو الحال فى سوريا وفى العراق وفى السودان . ويوضح الكتاب اهمية تطوير الزراعة بحيث تعتمد على الالات الميكانيكية بدلا من العمل اليدوى واهمية التقدم التكنولوجى فى زيادة خصوبة الارض وانتاجيتها . ويعتبر الكتاب توافر المواصلات امرا لازما لاى توسع زراعى ،وكمثل على اثر المواصلات على الانتاج الزراعى اوضح ان الجزيرة السورية التى تعتبر من اهم مناطق زراعة الحبوب ، قد ترتب على افتقارها الى وسائل المواصلات ، زيادة التكاليف على المنتج والمستهلك حتى بلغت تكاليف النقل الى اللاذقية حوالى ١/٣ ثمن الشعير و ١/٥ ثمن القمح .

وبالنسبة للسياسات الحكومية فقد اوضح ان اهميتها تظهر عندما تخضع الدولة الانتاج الزراعى للتخطيط كما هو الشأن فى الجمهورية العربية المتحدة ، حيث تنظم القوانين عملية الانتاج الزراعى ونسبة الاراضى التى تزرع قطنا وارزا، مع تحديد انسب المناطق لزراعة كل صنف ، مع العمل على استنباط السلالات الجديدة . ويشير الكتاب الى انه مما يؤثر فى الانتاج الزراعى « بشكل غير مباشر » قانون الاصلاح الزراعى وما يتضمنه من تحديد الملكية والايجارات الزراعية ووضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين وتكوين الجمعيات التعاونية وتجميع الملكيات الزراعية فى مساحات تمكن من الانتاج الزراعى السليم .

وقد تعرض الكتاب لكل محصول من المحصولات الزراعية العربية بالتحليل العلمى الدقيق من حيث توزيع زراعته ومختلف العوامل الطبيعية والبشرية التى تؤثر فيه واهمية المحصول بالنسبة الى الانتاج العالمى منه وذلك فى الوطن العربى ككل ثم بالنسبة الى كل بلد منه على حدة ، فتكلم عن الحبوب الغذائية بجميع انواعها من قمح وشعير وذرة وارز وعن الفواكه وعن السكر والبن ومن المواد الخام الزراعية وهى القطن والتبغ والزيتون .

ثم تطرق الى مختلف الموارد النباتية الطبيعية من غابات ومرعى وصحارى ومستنقعات وموارد الثروة الحيوانية من اغنام وماعز وماشية وابل وحيوانات حمل ، وموارد الثروة المائية من سمكية واسفنج ولؤلؤ ومرجان واملاح معدنية . وجميع البيانات الواردة فيه على اكبر جانب من الاهمية بالنسبة الى الباحث ومن المتعذر فى هذه العجالة الاشارة اليها كلها او حتى تلخيصها .

ومن الحقائق ذات الدلالة الكبيرة ما اوضحه الكتاب من أن متوسط انتاج الوطن العربى من الحبوب الغذائية فى السنة يبلغ ١٧ مليون طن واذا قسم هذا الانتاج فى جملته على عدد السكان بما فيهم الاطفال والرضع فان نصيب الفرد يبلغ فى المتوسط ٢٠٠ كيلوجرام فى السنة وهو قدر لا بأس به ولا يقل عموما عن حاجة السكان ذلك ان الفرد فى المتوسط لا يحتاج الى اكثر من ١٥٠ كيلوجراما فى السنة . وانتاج الوطن العربى من القمح سبعة ملايين من الاطنان فى السنة وهذا يعادل نحو ٣ر٥٪ من الانتاج العالمى وهى نسبة غير قليلة اذا عرفنـــا ان سكان الوطن العربى لا يزيدون على ٣٪ فقط من مجموع سكان العالم .

ويزيد الانتاج العربى من التمر على مليون طن وهـــذا يمثل ٨٥٪ من الانتاج العالمى للتمر . وبالنسبة الى القطن نجد ان الانتاج العربى يبلغ ٧٪ من الانتاج العالمى بصفة عامة اما بالنسبة للقطن طويل التيلة فتبلغ النسبة نحو ٨٥٪ من الانتاج العالمى . ويتركز انتاج القطن طويل التيلة فى وادى النيـل بمصر والسودان . وتحتـل الجمهـورية العربيـة المتحـدة المرتبة الثانية بين دول العالم المصـدرة للقطن فى العالم وتسهم بحوالى ١٢٪ من مجموع ما يدخل من القطن فى التجـارة العالمية ، وهى اولى بلاد العالم تصديرا للقطن طويل التيلة .

وبالنسبة الى الثروة الحيوانية اثبت الكتاب ان الوطن العربى يمتلك ثروة حيوانية ضخمة قابلة للزيادة والنمو بشرط تدخل الانسان بعلمه ووسائله الحديثـة لرعايتهـا وتنظيم استغلالها وتحسين انواعها ولاستغلال المراعى الطبيعيـــة الواسعة ، خاصة فى السودان وفى المغرب . وقد لاحظ الكتاب ان الطبيعة لازالت هى المسيطرة على هـذه الثروة الضخمة وان الانسان العربى فى معظم الاقطار العربية لازال يقف منها موقفـا سلبيا تاركا الظروف الطبيعيـة المعطلة تحـول دون استثمارها على احسن صورة . اما الثروات المائيـــة فالمياه العربية تحوى منها كميات ضخمة ذات قيمة اقتصادية كبيرة نظرا لطول سواحله وتعدد بحاره وبحيراته وكثرة انهاره ومستنقعاته . الا ان اغلبها لا زال مستغلا بصورة بدائية كما ان كثيرا منها لم يستغل بعـد على الاطلاق . فانتاج الوطن العربى من الاسماك لا يزيد على ٣٥٠ الف طن وهو قدر بسيط يوازى ١٪ من الانتاج العالمى ولا يتناسب مع ما يمتلكه العـــرب من مسطحات مائية واسعة . ونصيب الفرد العربى ضئيل اذا قيس ببعض الدول ذات المقومات الطبيعية المتشابهة . فهو فى الجمهورية العربية المتحدة . قـد وصـل الى ٣ر٥ كيلوجرام فى السنة فى مقابل ثلاثين كيلوجراما فى اليابان وثلاثة عشر كيلوجراما فى انجلترا ، واثنى عشر كيلوجراما فى ايطاليا . والمصايد العربية المستغلة لا تدر اليوم اكثر مـن ربع ما يمكن ان تقدمه بسبب اساليب الصيد البدائية .

البترول والثروة المعدنية

أوضح الكتاب توافر العوامل الطبيعية التى تكفل انتاجا معدنيا ضخما فى الوطن العربى . فمن حيث التكوين الجيولوجى تكونت الارض العربية على كتل صخرية اساسية غنية بخاماتها المعدنية مثل الذهب والفضة والنحاس والزنك والحـــديد والنيكل والرصاص والقصــدير وبضخورهـا الاقتصـادية كالجرانيت والرخام وبأحجارها الثمينة وشبـه الثمينـة مثـل الزبرجد والزمرد . كما ان التقلبات الجيولوجية التى تعرضت لها الارض العربية من انخفاض لليابس وارتفاع له وتعمق البحر وتقهقره قد ساعدت على تكوين معظم البترول العربى اذ عملت البحار الضحلة الواسعة الغنية بحياتها الحيوانية والنباتية وبرواسبها الكثيرة على تكوين هذا السائل وعلى تجميعه فى حقول متفرقة تسمح باستغلاله اقتصاديا .

واذا كانت الظروف الطبيعية تعد مواتية لاستغلال الموارد المعدنية الا ان العوامل البشرية تمثل اهم المشـكلات التى تواجه الانتاج المعدنى . فبالنسبة للايدى العاملة فتـوزيع السكان ليس متكافئا والتوزيع الجغرافى لمناطق التعـدين لا يتفق مع توزيع السكان . والعمـال المهـرة والفنيون من المهندسين والجيولوجيين غالبيتهم من الاجانب ومعظم العرب المشتغلين بالمناجم من العمال غير الفنيين او شبه الفنيين يعملون تحت ادارة واشراف فنى اجنبى ، وذلك بسبب عدم تشجيع الشركات الاجنبية التى تقوم بالاستغلال للعنـــاصر الفنية الوطنية ، حتى يظل الوطن العربى موردا لانتاج المواد الخام التى تحتاج اليها مصانع الدول الاستعمارية وحتى تظل هذه الموارد تحت سيطرتهم . وبالاضافة الى عدم توافر الخبرات الفنية الوطنية يشير الكتاب الى عدم كفاية الدراسات الجيولوجية للكثير من مناطق الوطن العربى والى نقص سبل المواصلات التى تزيد من نفقات التشغيل باعتبارها مـن العوامل المعطلة للانتاج المعدنى ، هذا بالاضافة الى الاموال الضخمة التى تتطلبها عمليات الاستغلال مما فتح الباب امام الشركات الاجنبية الكبرى التى لا تدفع الى الحكومات العربية غير عائد بسيط لا يتناسب مع ارباحها الضخمة .

وقد تعرض الكتاب للبترول العربى بافاضـــة نظـــرا للاعتبارات التى تضفى عليه اهمية خاصة ترفع من قيمتـه الاقتصادية فقلة الانتاج العربى من الفحم تجعل البترول هو المصدر الاول للطاقة داخل الوطن العربى . كما ان المخزون من البترول فى الارض العربية ، جعل احتياطياته تحتل المكانة الاولى بين مناطق الانتاج العالمى ، فاحتياطى الكويت وحدها يفوق احتياطى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى معا . كما ان الانتاج العربى من البترول يوازى ٢٣٪ من اجمـالى الانتاج العالمى . ومنابع البترول العربى تقع فى منطقة عظيمة الاهمية من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية . فهى تقع بين منطقتين فقيرتين فى هذه المادة وهما الشرق الاقصى وغرب اوربا مما يجعله قريبا لاسواقه الطبيعية . وكذلك فان تكلفة انتاج البترول العربى منخفضة ، حيث يتكلف البرميل الخام ١٩ سنت فقط مقابل ٤١ سنت فى فنزويلا و ٧٥ر١ دولار فى الولايات المتحدة و ٢ر٧ دولار فى كندا . ويعود هذا الانخفاض الى أسباب جيولوجية مثل تركز السائل فى مساحات محدودة وقرب المنابع من مستوى سطح الارض والى اســـباب سياسية اذ تنخفض العائدات التى تدفعها الشركات المستغلة بالمقارنة بمثيلاتها فى البلاد الاخرى وبالمقارنة بالامتيـازات الكثيرة التى حصلت عليها الشركات ، ومع ملاحظة ان مبـدأ المناصفة المتفق عليه لا يجرى على اساس الارباح الحقيقية وانما على أساس الارباح الاتفاقية .

ثم يحلل الكتاب صراع الشركات والدول الاســـتعمارية الكبرى فى كل بلد عربية من اجل اقتسام البترول العربى فيما بينها وبسط نفوذها على منابعه واقامة القواعد الحربيـــة حماية لمصالحها . فقاعدة الظهران تستهدف حماية بترول الخليج العـربى وقاعدتا البصرة والحبـانية لحمـاية بترول العراق . والخلاف بين بريطانيا والسعودية حول واحـــة البريمى هو فى حقيقته خلاف على البترول ، وانزال القـوات الاستعمارية الامريكية والبريطانية فى لبنان اثر ثورة العراق كان خوفا على المصـالح البترولية ، واصرار الاستعمـــار البريطانى على البقاء فى الجنوب العربى وتأخـر اعتـراف بريطانيا بثورة اليمن وارسال امريكا الاسلحة الى المتسللين بهدف تحطيم ثورة اليمن ، كلها محاولات من جانب الاستعمـار للمحافظة على حقوقه البترولية التى اغتصبها من اصحابهـا الشرعيين .

وقد اوضح الكتاب كيف انتهى الصراع على بترول العراق

منذ بداية هذا القرن حتى عام ١٩٤٨ الى سيطرة الشركات الانجليزية والفرنسية والامريكية على كل بترولها . فى حين نجحت الشركات الامريكية فى الحصول على امتيازات البترول فى السعودية وفى البحرين بعد ان انتصرت على الشركات البريطانية . وتم للحكومة البريطانية السيطرة على بترول مصر استنادا الى قوة احتلالها حتى قامت حكومة الثورة بتأميم استغلال البترول . وفى الكويت استأثرت بريطانيا اولا بالسيطرة حتى انتهى الصراع بينها وبين امريكا الى الاتفاق على التعاون بينهما فى استغلال بترول الكويت بتأسيس شركة بترول الكويت عام ١٩٣٤ برأس مال نصفه للشركة الانجليزية الايرانية والنصف الاخر لشركة الخليج للزيت الامريكية . وفى ١٩٥٨ دخلت اليابان ميدان المنافسة وتألفت شركة البترول العربية اليابانية لاستغلال المياه الاقليمية فى المنطقة المحايدة السعودية الكويتية ، واثارت الاتفاقية ضجة كبرى لدى الشركات الغربية لانها منحت الحكومة ٥٧٪ من الارباح الصافية بزيادة ٧٪ عن كل الاتفاقيات الاخرى . كذلك ادى الصراع فى ليبيا والجزائر الى نفس النتيجة ؛ فتقاسمت الشركات الفرنسية والامريكية بترول الجزائر مع غلبة المصالح الفرنسية ، كما استأثرت الشركات الامريكية تقريبا ببترول ليبيا . وينتهى الكتاب فى هذا الفصل الى تأكيد حقيقة ان الصراع المرير بين الشركات الاجنبية ومن ورائها حكوماتها قد ادى الى خضوع بترول الوطن العربى لسيطرة بضع شركات عالمية قوية واحتكاره لمصلحتها ومصلحة الدول التى تنتمى اليها مضحية بمصالح الدول العربية صاحبة الحق الشرعى فى بترولها . فتسعة وثمانون فى المائة من احتياطى البترول العربى تسيطر عليه ثلاث شركات هى :

● **شركة البترول العراقية** التى تسيطر على احتياطى قدره ١٩,١٪ من مجموع احتياطى الوطن العربى بخلاف الاحتياطى الذى لم يكشف عنه الستار بعد . وتبعية رأسمالها كالاتى: ٤٧,٥٪ من اسهمها ملك لشركات انجليزية و ٢٣,٧٥٪ من اسهمها ملك لشركات امريكية و ٢٣,٧٥٪ من اسهمها ملك لشركات فرنسية .

● **شركة ارامكو** وتسيطر على احتياطى قدره ٣٢٪ من جملة احتياطى الوطن العربى ورأسمال هذه الشركة امريكى ١٠٠٪ .

● **شركة بترول الكويت** وتسيطر على احتياطى يوازى ٣٨٪ من جملة الاحتياطى العربى . وبالنسبة لتبعية رأسمالها فنصف الاسهم لشركة امريكية والنصف الاخر لشركة انجليزية .

وقد تضمنت الاتفاقيات شروطا مجحفة بحق العرب فى السيادة على اوطانهم ، ومنحت الشركات سلطات اقتصادية تشبه سلطات الدولة مما يجعل منها حكومات داخل حكومات ، فأعفيت من جميع الضرائب الحالية والمستقبلة التى يخضع لها العرب . وهى تخضع للقضاء الاجنبى ، وتتمتع بسلطات انشاء الطرق ومد الانابيب واقامة المواصلات التليفونية والتلغرافية والجوية وانشاء الموانى والمطارات وامتلاك الاراضى اللازمة لهذه الانشاءات ، كما تتمتع بالحرية التامة فى مجال الاستيراد والتصدير دون الخضوع لاى قيد ، بالاضافة الى ان سطوتها السياسية الناشئة عن انتمائها الى دولة كبيرة استعمارية تضاعف من حريتها فى مزاولة نشاطها . ويقرر الكتاب بحق انه بالنظر الى التبعية الاجنبية والاموال الاجنبية والادارة الاجنبية والموظفين الاجانب والانتاج لاسواق اجنبية فانه من الصعب اعتبار الصناعة التى تقوم بها هذه الشركات جزءا من الكيان الاقتصادى العربى . **وقد اصبحت الولايات المتحدة وحدها تسيطر على ٦٠٪ من الانتاج العربى للبترول بينما هبط نصيب بريطانيا الى نحو ٣٠٪ بعد ان كان لها ٨٠٪ فى عام ١٩٣٩ ، وبلغت الارباح الاحتكارية ١٢٠٠ مليون دولار للشركات الامريكية ونحو نصفها للشركات البريطانية وذلك فى العام الواحد .** ومن هنا نفهم لماذا يشكل البترول السياسة الخارجية لامريكا وبريطانيا « بقصد حماية مصالحهما الاستعمارية عن طريق وسائل الضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى وعن طريق الاحلاف ومناطق النفوذ واتفاقيات الامن المتبادل وغير ذلك من الاسماء التى ترمى اولا واخيرا الى الاحتفاظ بالبترول العربى » .

الصناعة العربية

يشير الكتاب الى ان الصناعة الحديثة عامة تتميز بالانتاج الكبير لسد احتياجات السوق المحلى وللتصدير ؛ كما تتميز بالتركز وبضرورة خضوعها من حيث التنظيم لهيئات كبيرة مثل الشركات العملاقة فى البلاد الراسمالية والحكومات فى البلاد الاشتراكية حيث تؤدى سيطرة الدولة الى توجيه الانتاج الصناعى بما يحقق الاهداف العليا المرسومة للسياسة الاقتصادية . وقد حدد الكتاب المقومات الاساسية اللازمة لقيام الصناعة الحديثة وهى : **المواد الاولية ، والقوى المحركة ، وراس المال ، والايدى العاملة ، والسوق ، والنقل** ، ثم تناول بالتحليل مدى توافر كل عنصر من هذه العناصر فى الوطن العربى .

فبالنسبة للمواد الاولية ليس من المحتم على الدولة الصناعية انتاجها ولكن يكفى ان تضمن انتظام الحصول عليها من موطن انتاجها . وعلى اية حال فالبلاد العربية تمتلك الموارد الاقتصادية التى تحقق قيام صناعة حديثة بها من نباتية مثل اخشاب المغرب والسودان وزراعية مثل القطن والسكر والزيوت النباتية والتمر وحيوانية مثل الصوف وتعبئة اللحوم ومنتجات الالبان ومعدنية مثل الفوسفات والمنجنيز والحديد والاسمنت . اما القوى المحركة فأهم مصادرها حاليا الفحم والبترول واندفاع المياه ، ويتوافر منها فى الوطن العربى البترول بكثرة ، ودلت الابحاث على وجود طبقات الفحم فى اليمن ومصر كما لا يخلو بلد عربى من مساقط المياه التى امكن توليد الكهرباء منها . والقوى البشرية متوافرة ورخيصة فى البلدان العربية بصفة عامة ، واذا كان ينقصها التدريب فمن الممكن وضع الخطط من اجل الاعداد للمستقبل . وبالنسبة لراس المال يقول الكتاب ان رؤوس الاموال فى البلاد العربية تكفى الى حد كبير لتمويل الصناعات الكبرى عن طريق المدخرات المحلية وتوجيه جانب من عوائد البترول لحركة التصنيع . ومن الممكن ان تتدخل الحكومات لوضع الخطط التى تكفل توجيه الاستثمارات الى قطاع الصناعة اسوة بما حدث فى الجمهورية العربية المتحدة . وبالنسبة الى السوق فان البلدان العربية مازالت تستورد من خارج المنطقة معظم ما تحتاج اليه من المنتجات المصنوعة مما يجعل الطلب الداخلى على السلع ضخما ، بالاضافة الى السوق الافريقية .

وبالرغم من هذه العوامل الطيبة فيقرر الكتاب ان الصناعة العربية مازالت فى طور التكوين باستثناء استخراج البترول وما حدث من نهوض حديث فى بعض البلاد مثل الجمهورية العربية المتحدة ، فالصناعة فى مجموعها تمثل فى اقتصاديات البلاد العربية قطاعا ضئيل الاهمية بجانب القطاعات الانتاجية الاخرى ، سواء من حيث عدد المشتغلين او من حيث مدى اسهام الصناعة فى الدخل القومى . والصناعات القائمة فى معظم البلاد العربية صناعات خفيفة فى مجموعها والنسبة الكبرى من منشآتها صغيرة ، والصناعات القائمة لم يكن فى الامكان استمرارها الا بفرض حماية جمركية عالية تحد من منافسة الصناعات الاجنبية لها ، والبلاد العربية تعتمد على الخارج فى سد احتياجاتها من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة مما يضيع جانبا هاما من دخلها القومى كان يمكن

استخدامه فى الصناعة . فما هى الاسباب التى يراها الكتاب اساسا لهذا التخلف الصناعى بالرغم مما اثبته من توافر المقومات الطبيعية والبشرية للنهوض الصناعى ؟

نقطة الثقل فى الرد على هذا السؤال تكمن فى الظروف التاريخية التى خضعت لها مجموعة البلاد العربية منذ منتصف القرن الماضى ، والتى ادت الى توسع الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية فى بسط نفوذها وسيطرتها الاستعمارية على البلاد بما يكفل توجيه اقتصادياتها على اساسين :

● ان تكون حقولا تنتج المواد الاولية اللازمة للصناعة الرأسمالية .

● ان تظل اسواقا تصرف فيها بعض منتجات هذه الصناعة.

ولهذا نجحت السياسة الاستعمارية فى توجيه اقتصاديات البلاد العربية الى التخصص فى انتاج وتصدير المواد الاولية سواء اكانت زراعية فقط كما فى مصر او زراعة وبترول كما فى العراق او بترول فقط كما فى السعودية . كما عرقلت الدول الاستعمارية قيام الصناعات الحديثة ، فاتجهت رؤوس الاموال الاجنبية الضخمة الى الاستثمار فى اعداد المواد الاولية للتصدير وفى تمويل التجارة ، وكانت البنوك التى انشئت كفروع للبنوك اجنبية ترفض تطوير الصناعات الداخلية ، بل وارتبط بهذه السياسة تعويق نمو التعليم الفنى. وعندما تعذر استيراد السلع خلال الحرب العالمية الاولى ، اتجه العرب الى اقامة بعض الصناعات المعتمدة على الخامات المحلية لسد بعض الحاجات الاستهلاكية مثل المنسوجات . ووفرت الحرب العالمية الثانية فرصة اخرى لدعم الصناعات القائمة وقيام صناعات جديدة ، وساعدتها الحكومات بالحماية الجمركية ، وعزز من هذا التيار اتجاه الشعوب الى التحرر من القيود التى جعلت مواردها خاضعة للمصالح الاستعمارية. ويقرر الكتاب ان الوطن العربى يشهد فى بعض اجزائه حركة نهوض نحو التصنيع الحديث كدعامة من اجل توطيد الاستقلال وتنمية الدخل ورفع مستوى معيشة الملايين ، ثم يناقش الكتاب بالتفصيل وضع كل صناعة فى كل بلد عربية على حده .

التكامل الاقتصادى العربى

يقرر الكتاب انه اذا كانت معظم البلاد العربية قد تخلصت من السيطرة السياسية الاجنبية ، فان استعمارا مقنعا اشد خطرا مازال رابضا ، هو الاستعمار الاقتصادى الذى يفرض التبعية على الاقتصاد العربى ويخضعه لتوجيهات مراكز خارجية بهدف الحصول على أكبر نفع دون نظر الى المصالح الذاتية للعرب ، فاقتصاديات البلاد العربية تابعة فى معظمها للاقتصاديات الراسمالية ، والبترول مثلا الذى يستخرج بأقل التكاليف لا يزيد استهلاك العالم العربى منه على ١٠٪ ويصدر معظمه خاما ، وهذه الثروة الهائلة نهب للشركات الامريكية والبريطانية والفرنسية التى وان كانت تدفع نصف ارباحها من حيث المبدأ الى الدول العربية المنتجة الا انها تنظم حساباتها بحيث تسحب جزءا كبيرا من المغانم باسم الصيانة والاحتياطيات . كما انعكست التبعية فى تخصص البلاد العربية فى انتاج المواد الاولية واعتماد كثير منها فى صادراتها على محصول واحد او على عدد ضئيل من المحصولات الاولية .

ترتب على هذه الاوضاع ان تجارة الدول العربية تتسع مع الخارج اكبر حجما من تجارتها مع بعضها البعض ، كما وجه الاستعمار اقتصاديات العالم العربى نحو التنافس بدلا من التكامل مما واجه البلاد العربية كثير من المصاعب فى التسويق ، فقد تشكو سوريا فى بعض السنوات من صعوبة تصريف قمحها فى الوقت الذى تستورد فيه مصر كميات كبيرة من القمح الاجنبى ، وفى الاحصاءات الرسمية للتجارة الخارجية العديد من هذه المفارقات . بل ان طرق المواصلات قد خططت بما يتلاءم مع هذه الاوضاع ، فأقيمت معظم الخطوط الحديدية وطرق السيارات بما يكفل تغلغل النفوذ الاجنبى مع قطع الصلات بين البلاد العربية . والنقد العربى مازال تابعا فى كثير من البلاد العربية لنقد الدول الاستعمارية ويتأثر به انخفاضا وارتفاعا . وبالاضافة الى التبعية الاستعمارية فان الاقتصاد العربى يعانى من مشكلة التمزق السياسى ومن الحدود المصطنعة التى تفصل بين الدول العربية بالرغم من ان كثيرا منها يفتقد المقومات الاساسية للدولة جغرافيا واقتصاديا .

ويشير الكتاب الى حقيقة انه ليس بين الدول العربيه دولة واحدة تملك وحدها تكاملا فى عناصر انتاجها فى حدودها الراهنة . ولكنها مجتمعة تملك من الموارد الغذائية ومن مقومات الصناعة ما يكفل تخلصها من التخلف الاقتصادى الذى نعانيه . فنصيب الفرد العربى من الحبوب الغذائية ٢٠٠ كيلوجرام فى السنة وهو قدر يزيد عن حاجة السكان ، والبلاد العربية تنتج ٥ر٣٪ من الانتاج العالمى فى القمح ولا يزيد العرب على ٣٪ من مجموع سكان العالم . والعالم العربى ينتج ٨٪ من الانتاج العالمى من الفواكه و ٨٥٪ من التمور و ٣٪ من الزيوت النباتية . والانتاج الحيوانى فى العالم العربى يصل الى حد الكفاية ، فيخص كل فرد من سكانه اكثر من رأس من الحيوانات . اما بالنسبة لامكانيات التصنيع فانها لا تتوافر مجتمعة فى اى قطر عربى ؛ ولكن اذا نظرنا الى الوطن العربى نظرة كلية ؛ فهو غنى بامكانياته . ويبرز الكتاب خطورة التصنيع على اساس الكيانات المجزأة مما يرفع تكاليف الانتاج ويضيف من خطورة المنافسة الاجنبية القوية . وان التطور الاقتصادى المعاصر ادى الى اتجاه كثير من دول العالم نحو التكتل الاقتصادى كما هو واضح فى السوق الاوربية المشتركة التى تمثل خطرا على الاقتصاديات العربية فى وضعها الراهن لما ستؤدى اليه من نقص الصادرات العربية .

ومواجهة هذه الاخطار تتطلب اتحاد الجزئيات الاقتصادية للعالم العربى . وقد قررت **اللجنة السياسية بالجامعة العربية** فى ٢٣ مايو ١٩٦٥ تكوين لجنة لوضع مشروع الوحدة الاقتصادية العربية ، واتمت اللجنة صياغة المشروع الذى تضمن تحرير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ، بما يكفل حرية انتقال الاشخاص وتبادل المنتجات وجعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات النقدية والمالية وتشريعات الضرائب . ولكن هذا المشروع لم ير النور ولا زال حبرا على ورق ، وبالرغم من الاخطار الاقتصادية المحدقة بالبلاد العربية من سوق اوربية مشتركة الى اسفين صهيونى غرسه الاستعمار فى قلب الوطن العربى .

ولا شك ان هذا الكتاب يسهم اسهاما كبيرا فى تأكيد الضرورة الاقتصادية للوحدة العربية بعد ان تهيأت الاذهان فى كل مكان الى ضرورتها السياسية . فالكيانات العربية المجزأة لا تستطيع ان تكفل لسكانها الرخاء الاقتصادى المنتظر وتعجز عن ان يكون لها شأن فى الاقتصاد العالمى ، اما الاقتصاد العربى المتكامل الموحد فيستطيع ان يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية دفعا الى الامام بما يملك من امكانيات متكاملة .



من أجل تنشيط الاتحاد الاشتراكى

صوت من القاعدة

يكتبه هذا العدد
مصطفى محمود منصور
سكرتير مدرسة الشوربجى
الاعدادية بكفر الزيات

كمواطن

قدر لى ان المس نوع الظروف التى يعمل فيها الأتحاد الاشتراكى العربى ، استطعت ان اخرج بهذه الملاحظات .

اولا ـ تسلل العناصر الرجعية وبقايا طبقتى الاقطاع والراسمالية الى التشكيل فى عدد كبير من الوحدات ووصولها الى مراكز القيادة فى هذه الوحدات ، وذلك ليس بدافع من مفاهيم ثورية ولكن دفاعا عن وجودها ، ولتظهر بالمظهر الثورى ، بينما هى فى داخلها ـ وقد اضيرت بفعل القوانين الاشتراكية ـ ليس لديها المفهوم الثورى ، مما استطاعت معه ان تضع هذه الوحدات فى قالب من الجمود ، ذهب بفاعليته ، وعطل معه بقية الاعضاء القادرين على ممارسة دورهم .

ثانيا ـ فتح الطريق ـ بدون شروط يتحتم توافرها فيمن يتصدى للقيادة ـ امام جميع العناصر حتى من لايملك القدرة على فهم مسئولية القيادة ، مما دفع بكل من يرمى الى تحقيق مصالح شخصية الى اقحام نفسه فى طريق لايستطيع فيه ـ وقد فقد مقومات القيادة ـ ان يرتفع الى مستوى المسئولية .

ومن هنا ـ ولانتشار هذه الظاهرة تكونت من هذه العناصر فئة جديدة يماثل خطرها خطر باقى الفئات التى كانت من اسباب الاستغلال فى الماضى وهى طبقة « المتسلقين » المتسترين بشعارات لايملكون ترجمتها الى عمل ، ونتج عن ذلك عدم وضوح الرؤيا امام التشكيل وافتقاره الى خطة عمل ، ونزوله الى مستوى الارتجال ، وعدم الارتفاع الى مستوى الاحداث ، وقصوره عن معالجة مشاكل الناس اليومية ، خاصة مشكلة السوق السوداء التى تخلق جوا من البلبلة لافتقارها الى محاولة جادة ، للقضاء عليها او على الاقل التقليل من خطرها .

فى نفس الوقت الذى عرقلت فيه هذه الطبقة اتاحة الفرصة للقيادات الجديدة التى تملك المفاهيم الثورية ولاتملك مقومات النزول لمعركة انتخابية تستخدم فيها طبقة « المتسلقين » امكانيات مادية واسرية ، وفى نفس الوقت تملك السبيل بحكم خبراتها ووضعها الى ضمان الاصوات .

ثالثا ـ نظام اعطاء الاصوات واضطرار المواطنين الى انتخاب عشرين مرشحا تنفيذا للقانون والا الغى صوت الناخب

اذا قام بانتخاب اقل من عشرين مرشحا مما يجعل المواطن مضطرا الى اعطاء صوته لكثير ممن لايثق بهم اولا يعرفهم ، اذ لايوجد فى معظم الاحوال فى الكثرة المرشحة الا عدد ضئيل يثق به الناخب ، وبذلك يكون فى وضع يجد نفسه فيه مضطرا لاعطاء صوته لكثيرين لايستحقون ان يكون لهم مكان فى مجال القيادة .

رابعا — انعزال اعضاء لجان العشرين عن القاعدة — فكريا — وتصورهم انهم وحدهم — ودون غيرهم وبغير ارتكاز على اعضاء القاعدة — القادرون على مجابهة المسئوليات ، مما يدفع بهم فى النهاية الى طريق يخالف طريق القاعدة ويفقدهم القدرة على التصدى للمصادر التى ينبع منها الخطا ، والتى بسببها تضار مصالح المواطنين ، خصوصا الاجهزة التنفيذية التى تهمل فى اداء واجبها تجاه الجماهير وبذلك يفقد هؤلاء الاعضاء المنتخبون ايجابيتهم وفاعليتهم .

هذه هى ابرز الملاحظات التى تؤخذ على التشكيل ، ومنها يمكن وضع بعض الحلول العملية ، لتكون نوعا من الضمان والتى تجنب التشكيل من ان يتردى بأيدى بعض العناصر المستغلة الى مستوى الجمود ويقصر من الارتفاع الى مستوى الاحداث .

ويمكن — فى رايى — اتباع الاتى :

اولا — يقتضى تشكيل لجنة من اعلى المستويات على ان يراسها فى كل محافظة احد اعضاء الامانة العامة . وذلك لتقييم المرشحين للاتحاد الاشتراكى العربى قبل اجراء الانتخابات واستبعاد العناصر الغير صالحة من الترشيح ممن لاتملك المفاهيم الثورية والاشتراكية ، وبذلك يمكن القضاء على بقايا طبقتى الاقطاع والراسمالية وكذا طبقة المتسلقين ويمكن بذلك فتح الطريق امام القيادات الجديدة التى تملك القدرة على العمل ولاتملك امكانياته ، لترتاد الطريق وتتخذ مكانها وتتصدى لحمل المسئولية بامانة وشرف .

ثانيا — عدم تقييد الناخب بضرورة انتخاب عشرين مرشحا وترك الحرية له لاختيار اى عدد يقتنع به مهما بلغ حتى ولو كان واحدا ، وبحيث لايتجاوز العشرين ويمكن ان تكون النتيجة عشرين عضوا ناجحا بعد ذلك بتسبب حصولهم على الاصوات وبنسبة خمسين فى المائة من العمال والفلاحين .

وبذلك يتحقق تجنيب التشكيل ما يعانى منه نتيجة لوجود العناصر الرجعية والسلبية معا بين صفوفه .

ثالثا — وضع الضمان الفعال — تنفيذا لقانون الاتحاد الاشتراكى — الذى يجعل الاعضاء المنتخبين ملزمين بالتفاعل الفكرى والمادى مع اعضاء القاعدة بوحداتهم والتعاون مع كل العناصر التى لديها الاستعداد منهم ، وصولا فى النهاية الى ايجاد « رأى عام » قوى يستطيع التصدى للقوى الانهزامية والقوى المستغلة التى تتاجر فى مصالح الشعب واقواته ، وكذا التصدى لعناصر البيروقراطية ، ويتمكن من فرض رأيه بطريق عملى لحل مشكلاته ومن الرقابة الفعالة على اولئك الذين عليهم ان يصرفوا شئونه والذين يشكلون الجهاز التنفيذى .

رابعا — ضرورة وجود جهاز للمتابعة والتقييم الوقتى للتشكيل ، واكتشاف الاخطاء التى تعوق عمله ، وعلاجها وتخليصها اولا باول من الشوائب واستبعاد العناصر السلبية والمستغلة والمعوقة التى قد تتسلل — فى ظروف خاصة — الى صفوفه — او تضخم حقيقتها من واقع ممارستها للعمل .

على ان تستمد المعلومات من اعضاء القاعدة بطريق مباشر ، بصفتهم اقدر الناس على ملاحظة هذه الاخطاء .

خامسا — تبنى القيادات الجديدة التى تظهر ، وتمهيد الطريق امامها لصقل مواهبها وزيادة خبراتها وذلك من طريق التحاقها بالمعاهد الاشتراكية ، ولتعميق ما تملكه من مفاهيم ، ووضعها فى مجالات العمل التى تتناسب وما تملكه من قدرة

سادسا — لما كان الامين والامين المساعد للوحدة يعتبر كل منهما الموصل بين وحدته وبين المستوى الاعلى ، ولما كان وجود افراد سلبيين منهم او معوقين يتصدى منهم لقيادة الوحدة من يخرج عن الخط الذى عليه ان يلتزم بالسير فيه ، يبذا يعتبر « موصلا رديئا » بين وحدته وبين المستوى الاعلى لايتحقق معه النفع ، بل ويوقف التفاعل المطلوب بين الوحدة والمستوى الاعلى ، فانه يقتضى وضع نوع من « طرح الثقة » بين اعضاء لجان العشرين على الامين والامين المساعد لكل وحدة ، حتى اذا ما تحول اى منهما الى « هذا الموصل الردىء » يمكن انتخاب غيره من بين العشرين .

سابعا — نزول اعضاء الامانة العامة للمستوى الشعبى باللقاءات المباشرة والمتجددة وبالندوات بعيدا عن الاجواء الرسمية — دفعا للحواجز وايجادا للتفاعل بين فروع التشكيل وبين مستوياته الاعلى وقضاء على السلبية .

ثامنا — وضع اجهزة الاعلام — والموجودة بوفرة فى المدارس والمصالح فى متناول وحدات الاتحاد الاشتراكى للاستعانة بها فى نشر الدعوة والفكر الاشتراكى ، حتى يصل الصوت قويا الى الناس مشحونا بما يحمله من افكار ، وتيسيرا للالتقاء بهم بالندوات والنشرات ومختلف الوسائل ، خاصة وان هذه الاجهزة تتحكم فى استعمالها عوامل البيروقراطية ، ولاتستخدم بالقدر الذى يحتم استخدامها به للخدمة العامة .

ويمكن ان ينشأ فى كل بلدة — « مركز اعلام » يتولى استخدام هذه الوسائل فى تعميق المفاهيم الاشتراكية .

هذا ما اراه وما المسه كمواطن يعيش حياة الملايين من ابناء هذه الامة ، تطلعا لمستقبل ارى ملامحه ، ومشاركة فى صنع المستقبل فى هذه المرحلة ... مرحلة الانتقال التى يمر بها شعبنا فى نضاله البطولى الرائع ، والتى تسبق « ولادة » الحياة الجديدة لهذا الشعب ولمستقبل الكفاية والعدل الذى نعيش ايامنا لنصنعه وسط هذه التحديات التى نتعرض لها .

تبادل الخبرات فى معركة الانتاج

تلقى الجوانب السلبية من تجربتنا الثورية اهتماما من جانب البعض ، يفوق كثيرا الاهتمام بتسجيل التجارب الناجحة والمبادرات البناءة والابتكارات الخلاقة فى مجالات الانتاج المختلفة ، ولذلك فسوف تفرد الطليعة مكانا لتسجيل بعض النماذج الحية الايجابية ، ترسم بها صورة الجانب المشرق فى تجربتنا وتغذى الجيل الجديد من كادرنا بالخبرات البناءة لاستخلاص مايمكن تطبيقه منها .

والطليعة اذ تقدم هذه التجربة الرائدة التى تجرى بنجاح فى الشركة المصرية لمنتجات الزهر تحيى القائمين بها ، وتدعو القوى العاملة فى المجالات الاخرى الى عرض خبراتها المكتسبة واقتراحاتها من اجل الدفع بعجلة الانتاج لتشييد القاعدة الاقتصادية الراسخة فى بلادنا .

ان تأميم المنشآت الصناعية هو الخطوة الاولى فى انشاء واقامة البناء الاشتراكى فى بلادنا . ولاشك ان اتمام التحول الاشتراكى ونجاح الاشتراكية يتطلبان العمل على انشاء صناعة نامية ومتطورة ترفع من انتاجية العاملين وتمكن من رفع مستوى المعيشة ولا يمكن تحقيق هذا النمو الا اذا امكن ادارة القطاع العام — عصب التجربة الاشتراكية —

بأعلى درجات الكفاية حيث هو الذى يقود التجربة نحو أعلى معدلات التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومى .
ومن المتفق عليه أن تحقيق هذه الاهداف يتطلب توفير أنواع من **الحوافز** لحث العاملين على رفع الانتاج وزيادة الانتاجية على المستوى الفردى والجماعى وتخفيض التكاليف فى الوحدات الانتاجية . ومن أهم الحوافز فى النظام الاشتراكى **الملكية العامة ذاتها** وما تضمنته من شعور العاملين بالمشاركة فى الملكية وفى أرباح المشروعات التى يعملون فيها ويضاف الى هذا الحافز أن مشاركة العاملين فى دخل المجتمع الاشتراكى ترتبط ارتباطا وثيقا بمقدار اسهامه فى توجيه العمل واسهامه فى الانتاج . ولذلك حرصت الشركة المصرية لمنتجات الزهر منذ التأميم فى العمل على اشراك التشكيلات المختلفة بها فى القيادة والاشراف والتوجيه ومتابعة تنفيذ الخطة والقيام بالتوعية اللازمة لذلك وتشكلت اللجان التى تحقق هذا الغرض على النحو الآتى :

اولا : شكلت **لجنة الانتاج** من المستويات القيادية المختلفة بالشركة على أن تتولى اللجنة **تخطيط سياسة طويلة الاجل** تستهدف زيادة الانتاج وتحسينه وخفض تكاليفه .

ثانيا : تقرر **عقد اجتماعات دورية** للادارات المختلفة بالشركة على المستويات الوظيفية بها لبحث ومناقشة سير العمل فيها فى اطار الخطة العامة للشركة ومناقشة المشاكل الموجودة ووضع الاقتراحات اللازمة لحلها .

ثالثا : تقرر عقد اجتماعات دورية تضم ممثلى الادارة وأعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى وأعضاء اللجنة النقابية وذلك توثيقا للتعاون المستمر بين الادارة وهذه التشكيلات فى مجالات النشاط المختلفة .

رابعا : تقرر تشكيل **لجنة مشتركة** تضم القيادات التالية ـ اللجنة النقابية ـ لجنة الاتحاد الاشتراكى ـ مجلس الادارة ـ مديرى الادارات ويتفرع من هذه اللجنة لجان مختلفة **وهى : لجنة الانتاج ـ لجنة الخدمات ـ لجنة المشكلات والمقترحات ـ اللجنة الثقافية** . ولقد ساهمت هذه اللجان مساهمة فعالة فى خلق روح من التعاون التام بين الهيئات القيادية وتقديم المقترحات بما يحقق المصلحة العامة وحل المشاكل وعمل التوعية اللازمة للعاملين مما كان له أثره الواضح فى زيادة الانتاج .

ونظرا لاهمية الاجور فى المجتمع الاشتراكى وارتباطها المباشر بالانتاج تطبق الشركة نظام تشجيعى على العاملين بالشركة فى مجالات الانتاج والخدمات والصيانة والتسويق ولقد وضع لهذا النظام أحكام عامة من شأنها التسوية الكاملة بين المستويات التى تقوم ببذل مجهود متساو فى العمل. فتصرف المكافاة للعاملين حتى مستوى رئيس مجموعة بذات الاسس المقررة لافراد المجموعة . ولقد روعى كذلك أنه كلما ارتفع المستوى الوظيفى تقل نسبة المكافأة التشجيعية وذلك لقلة المجهود المبذول فى العملية الانتاجية مع زيادته فى العملية الاشرافية فيصرف للعاملين حتى مستوى رئيس وحدة ٢٥٪ من المتوسط الحسابى لمكافأة المجموعات التى يشرف عليها وبواقع ١٠٪ بالنسبة لمستوى رئيس القسم .

وفيما يلى تفاصيل النظام وما حققه من نتائج :

اولا : نظم الاجور والمكافآت المعمول به بالنسبة لعمال الانتـــاج :

تتم محاسبة العمال القائمين بالعمل فى المجموعات الانتاجية على الاسس الآتية : ـ

أ ـ يتقاضى العامل الاجر الشهرى المقرر لفئة وظيفته نظير العمل متضامنا مع افراد المجموعة التابع لها فى انتاج الصنف المطلوب طبقا لاوامر التشغيل .

ب ـ فى حالة زيادة انتاج المجموعة عن الحد الادنى للانتاج اليومى المقرر يصرف للعاملين فى المجموعة مكافأة تشجيعية تمثل أجر يوم مضروب فى نسبة الزيادة فى الانتاج اليومى . وواضح أن هذا النظام يقوم على أساس تحديد الوقت النمطى وذلك بدراسة الزمن والحركة وتحديد مايجب ان تنتجه المجموعة فى المتوسط فى وحدة زمنية معينة .

جـ ـ يمنح العامل مكافأة انتاج اضافية اذا زاد الانتاج اليومى لمجموعته عن حدمعين وذلك تشجيعا للعاملين للوصول الى هذه الحدود فى الانتاج .

د ـ ولهدف الوصول بالانتاج الى أعلى مستويات الجودة والمطابقة للمواصفات فقد تم ربط مكافأة زيادة الانتاج بنسبة التالف بحيث يمنح العامل مكافأة تشجيعية اضافية فى حالة نقص نسبة التالف ويصل الامر الى الحرمان الكامل من هذه المكافأة اذا تجاوزت نسبة التالف الحد الاقصى المقرر مما حقق نقصا ملحوظا فى نسبة التالف .

هـ ـ ولتلافى حالات الانقطاع عن العمل بدون مبرر ولتدارك آثاره الضارة على الانتاج فلقد نص على الحرمان الكلى أو الجزئى من المكافأة التشجيعية تبعا لتكرار هذه المخالفة وفقا للجدول رقم (١) :

ثانيا : نظام الاجور والمكافآت المعمول به بالنسبة لعمال الخدمات (صيانة وورش) :

هناك ارتباط وثيق بين عمليات الصيانة وانتاجية الآلات والمعدات لذلك وضع نظام تشجيعى لربط عمال الصيانة والورش بالانتاج لامكان تحقيق التوافق المطلوب والتعاون المستمر وهو كالآتى :

أ ـ يمنح العاملون فى الصيانة نسبة من المكافأة التشجيعية التى تستحق للمجموعات الانتاجية التى تقوم مجموعة الصيانة بخدمتها .

جدول رقم (١)

تكرار المخالفة	نسبة الحرمان من المكافاة التشجيعية خلال نفس الشهر	نسبة المنصرف من المكافاة التشجيعية خلال نفس الشهر
المرة الاولى	١٠٪ عشرة فى المائة	٩٠٪ تسعون فى المائة
المرة الثانية	٢٠٪ عشرون فى المائة	٧٠٪ سبعون فى المائة
المرة الثالثة	٣٠٪ ثلاثون فى المائة	٤٠٪ اربعون فى المائة
المرة الرابعة	٤٠٪ اربعون فى المائة	لا شىء

جدول رقم (٢)

نوع العطلة	المتوسط الشهرى لعدد ساعات العطلة فى جميع المجموعات لعام ٦٢/٦٣	المتوسط الشهرى لعدد ساعات العطلة فى جميع المجموعات لعام ٦٣/٦٤	نسبة النقص
عطلة ميكانيكية	٢١٤	٤٣	٧٠٪
عطلة كهربائية	١١	٨	٢٧٪

ب ـ بالاضافة الى ذلك يمنح العاملون فى الصيانةمكافأة اضافية فى حالة انعدام العطلات الميكانيكية فى المجموعة من المجموعات الانتاجية المخدومة .

جـ ـ الحرمان من المكافأة التشجيعية اذا زادت العطلات عن قدر معين من الساعات يوميا أو اسبوعيا .

ولقد حقق هذا النظام نقصا كبيرا فى عدد ساعاتالعطلات الميكانيكية والكهربائية وفقا للجدول رقم (٢) :

ثالثا : نظام المكافأة التشجيعية المطبق على العاملين فى مجال التسويق :

يمنح العاملون فى اقسام المبيعات مكافأة تشجيعية شهرية اذا زادت معدلات البيع عن رقم محدد شهرى ويتم توزيع هذه المكافأة على العاملين بالمبيعات بالنسب الاتية :

٢٠٪ بالنسبة للمرتب .

٥٠٪ حسب تقارير النشاط الفردية .

١٠٪ مصروفات نثرية .

٢٠٪ تجنب وتصرف فى نهاية كل ربع سنة فى حالة تحقيق رقم مبيعات محدد فى هذا الربع وذلكلتقوم الاقسام بالعمل على زيادة المبيعات شهريا لامكان الوصول الى الرقم المحدد للربع سنة . وقد اسفر تطبيق هذا النظام علىزيادة المبيعات بنسبة ٢٨٣٪ .

رابعا : نظام المكافآت المعمول به بالنسبة لمجموعات الخدمات الاخرى مثل السائقين وخلافه :

يمنح العاملون فى هذه المجموعة والاقسام منحة تشجيعية شهرية اذا زادت معدلات الاداء عن حد معين .
وبالاضافة الى النظم السابقة هناك نظامان آخران وهما:

١ ـ لوحة الشرف :

يعلن شهريا أسماء العاملين فى المجموعات والوحدات التى حققت خلال الشهر السابق أعلى المستويات فى الكفاية الانتاجية من حيث : ا ـ زيادة معدلات الانتاج والخدمات تبعا لنوع العمل المناط للمجموعة ب ـ ونقص معدلات التالف أو العادم جـ ـ ونقص معدلات العطلات .

ويصرف للعاملين فى المجموعات والوحدات التى تحقق المستويات التى تؤهلها للوصول الى مرتبة الشرف مكافأة تشجيعية بنسبة ٢٥٪ من الراتب .

ويعلن أسماء العاملين فى المجموعة فىلوحة الشرف بالشركة وفى ذلك تقدير ادبى كبيرلهؤلاء العاملين بالاضافة الىالتقدير المادى وهذا يبعث على تنافس المجموعات فى زيادة الانتاج للوصول الى لوحة الشرف .

٢ ـ بالاضافة الى ذلك كله فانه فى حالة زيادة مجموع معدل الانتاج اليومى عن حد معين يمنح العاملون جميعا فى الاقسام الانتاجية والصيانة والخدمات حتى مستوى رئيس قسم مكافأة تشجيعية بواقع ١٠٪ من المرتبالشهرى على أن لاتجاوز نسبة التالف خلال المرة عن ١٠٪ . ولقد نص على أن هذه النظم مرنة ، ويعاد النظر فيها على ضوء ظروف العمل والمستحدث من الصناعة .

خامسا : الحوافز المعنوية والادبية :

١ ـ تقوم الشركة بين آن وآخر بعمل رحلات الى بعض الاماكن السياحية والصناعية بالجمهورية وتختار عددا من العاملين المتازين بها والتى وردت أسماؤهم فىلوحة الشرف بالقيام بهذه الرحلات على نفقة الشركة ودون تحمل أى مصروفات وذلك لرفع معنويات العامل المجد وزيادة الحافز على العمل .

٢ ـ وضع نظام لتكريم العاملين الذين امضوا فى خدمة الشركة مددا معينة على مابذلوه من جهد فتقوم بمنح كل من يستكمل فى خدمة الشركة عشرون عاما متصلة ميدالية ذهبية ، كما يمنح كل من يستكمل فى خدمة الشركة خمسة عشر عاما متصلة ميدالية فضية .

النتائج التى أسفر عنها تطبيق نظام الحوافز :

أولا : الزيادات التالية بالقياس لسنة التأميم (دون أى توسع أو اضافةللماكينات القائمة- أو تشغيل ورديات اضافية مع عدم زيادة رأس المال ودون أى زيادة فى اسعار البيع وذلك بالرغم من زيادة اسعار الخامات وجميعها مستوردة).

الانتاج ٢٣٣٪ المبيعات ٢٨٣٪ الارباح ١٨٣٪ عدد العاملين ١٨١٪ الخدمات الاجتماعية والصحية ٩٥١٪ متوسط أجر العامل ٢٦٣٪ معدل دوران رأس المال ٢٠٠٪ انتاجية العامل ١١٥٪ القيمة المضافة ٣٠٠٪ .

ثانيا : خفض تكلفة الطن من الاجور بالرغم من الزيادة المستمرة فى المرتبات وفى الاجور التشجيعية ويظهر ذلك من الجدول رقم (٣) :

ثالثا : ارتفاع الجودة الى المستوى الاجنبى مما مكن من تصدير المنتجات لاول مرة للخارج وحققت الشركة حصتها المقررة للتصدير بنسبة ١٠٠٪ .

جدول رقم (٣)

السنة	نسبة المكافآت التشجيعية الى الأجـور	متوسط تكلفة الطن من الاجور والمكافآت
٦٢/٦٣	٧ ٪	٩ر٥
٦٣/٦٤	٢٨ ٪	٨ر٣

وحدة القوى الاشتراكية ضمان الانتصار

كتب المواطن طه مصطفى خفاجي عامل بطنطا ، يقول :

من القاعدة الشعبية ــ حيث تشتد المعركة ضد القوى الرجعية ــ أكتب هذه الرسالة . ان الرجعية التى تشعر اليوم بالخطر المحدق بها ، تتحرك اليوم وبصورة سريعة وخبيثة ، مستخدمة كل الوسائل غير الشريفة كالدس والاشاعات وتضخيم بعض الاخطاء التى تتم فى عمليات التطبيق الاشتراكى . فهى تحاول ان تحرف هذا التطبيق عن محتواه الانسانى والتقدمى . وهى فى هذا تلتقى ــ بشكل مباشر ــ مع الاستعمار ومؤامراته التى يستهدف بها ضرب قاعدة التحرر والاشتراكية فى بلادنا . وللاسف ان بعض العمال ــ اصحاب المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية ــ ما زالت دون المستوى اللازم من الوعى السياسى ، مما يجعلهم صيدا لخداع الرجعية .

ولا زالت هذه القوى الرجعية تعيش حياة اقتصادية مستقرة مما يوفر لها سبل الحركة والعمل . وتحاول أن تسىء ــ فى حركتها ــ وتستغل المناخ الديمقراطى الذى تعيشه بلادنا والذى يمثل فى نفس الوقت أحد الضمانات الاساسية فى مواجهة الرجعية .

وفى نفس الوقت ما زالت القوى المؤمنة بالاشتراكية ايمانا حقيقيا ، غير موحدة بالشكل المطلوب والذى يرقى الى مستوى المعركة ضد الرجعية . ولقد أصبح التأخير فى تحقيق هذه الوحدة واعطائها فعالياتها الايجابية ، يمثل نقصا هاما فى حياتنا السياسية .

ان الرجعية التى ما زالت موجودة فى بعض مراكز الانتاج ، لا تستطيع أن تجهر بعدائها للاشتراكية ، وهى ــ فى نفس الوقت ــ فى مكان يسمح لها بالتخريب وبالقاء التبعية على العمال متهمة اياهم بأنهم ليسوا على درجة كافية من الوعى تمكنهم من الحفاظ على المكاسب الثورية التى حصلوا عليها . واذا تجرأ احد العناصر المخلصة وحاول أن يكشف هذه الالاعيب كان مصيره اضطهاد هذه القوى الرجعية له حيث تملك بعض السلطات التى تسمح لها بذلك . ويكون ــ بذلك ــ عبرة لغيره . بل ان بعض لجان الاتحاد الاشتراكى ــ للاسف ــ تقف من هذا الامر موقفا سلبيا . وفى رأيى ان التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى ، مطالب بمواجهة هذا الوضع بأن يملك السلطة الفعلية على كل مراكز الانتاج ليحل كثيرا من المشاكل ان تدعيم القطاع العام وتقدمه المستمر هو الاجابة الحاسمة على مواجهة وسائل ومؤامرات الرجعية ، على المستوى الاقتصادى . كما أن الاسراع باستكمال بناء التنظيم السياسى وتحقيق وحدة كل الاشتراكيين ، هو ايضا الاجابة الحاسمة على مواجهة دسائس ومؤامرات الاستعمار والرجعية ، على المستوى السياسى .

الادخار والاموال المكتنزة

بعثت المواطنة نادية سالم من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة برسالة تقول فيها :

.... أريد أن أتعرض للاكتناز ، لانه ــ فى رأيى ــ ادخار معطل ولا يمكن اغفاله خاصة فى مجتمعنا حيث أن نسبة الاموال المكتنزة مرتفعة . وذلك سواء بين الطبقات ذات الدخول العالية او ذات الدخول المتوسطة . ويبدو ذلك بوضوح فى التنافس على اقتناء الذهب والحلى والاحتفاظ بالاموال السائلة دون استثمارها أو وضعها فى البنوك .

ان مثل هذه الرغبة فى الاكتناز ، لا تتفق مع حاجة مجتمعنا فى توجيه جميع موارده وامكانياته للتنمية . أن الاكتناز خطر لا يقل عن خطر الاسراف ذاته . وهنا يبدو أهمية الدور الذى يجب أن تلعبه وسائل الاعلام فى هذا الصدد والذى لم تقم به فى المستوى اللازم بعد . كما أن الريف ــ رغم ما يبدو عليه من انخفاض مستوى المعيشة ــ مجال رحب ومتسع للاكتناز وخاصة بين كبار التجار وملاك الارض . كما أن التعامل المصرفى لم ينتشر الانتشار الكافى سواء فى المدينة أو فى الريف . انه لمن المخجل ــ فى رأيى ــ مثلا أن تتزين المرأة بعشرات من الاساور الذهبية بينما بلادنا فى أشد الحاجة الى الاموال لتحقيق خطة التنمية . ومن المخجل أيضا أن تبقى آلاف الجنيهات المعطلة « تحت البلاطة » بينما تسعى بلادنا لتجنيد كل الطاقات من أجل مستقبل افضل .

لقد آن أن نشعر جميعا بعبء المسئولية التى تقع على أكتاف الشعب قبل الحكومة وان كنت أطالب بأن تلعب وسائل الاعلام دورها فى هذا الصدد .

الاتحـــاد الاشــــتراكى ومواجهة التحـديات

وجهت لجنة الوحدة الاساسية بالاتحاد الاشتراكى العربى بوزارة الاسكان والمرافق ، الدعوة للطليعة لحضور ندوة سياسية يناقش فيها دور الاتحاد الاشتراكى فى مواجهة تحديات المرحلة التى تمر بها بلادنا . وقد حضر الندوة عدد كبير من أعضاء الاتحاد الاشتراكى وموظفى الوزارة ومثل الطليعة فى الندوة ميشيل كامل وعبد المنعم القصاص وحسين شعلان .

وقد تحدث سعيد هندى أمين السر المساعد بلجنة العشرين عن أهمية تحديد معالم المرحلة الثورية التى يمر بها مجتمعنا بهدف تحديد واجبات أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى العمل الوطنى فى مواجهة التحديات التى تقابل عملية الانتقال من الرأسمالية الى بناء الاشتراكية .

واستعرض أفراد أسرة الطليعة تحديات الوضع الدولى والوضع العربى . اما عن الوضع الدولى فان تطورات الاحداث العالمية تشير بوضوح الى بروز سياسات استخدام القوة فى مواجهة حركات التحرر الوطنى فى العالم كما حدث فى الكونجو وفى الدومينكان ويحدث اليوم فى فيتنام ، ونقصد بهذه السياسات

العدوانية التى يمارسها الاستعمار بقيادة أمريكا ، ارهاب حركات التحرر الوطنى وتهديد مكاسبها السياسية والاقتصادية بهدف تفتيتها وقيام العزلة فيما بينها . وتكشف هذه السياسة العدوانية عن مدى الضراوة التى يمارسها الاستعمار اليوم وهو يقوم بمحاولات أخيرة للدفاع عن نظامه المنهار ، اما دلالة هذا الوضع وهذه الاحداث فهى ان شعب كل دولة صغيرة نامية يمكن أن يتعرض لمثل هذه العمليات العدوانية . مما يطرح بالتالى واجبات أساسية على كل شعب متحرر كشعب بلادنا.
أولا : ضرورة تدعيم قدرات الجيش الوطنى العسكرية لمواجهة أى عدوان مماثل . **ثانيا :** ضرورة تصفية جيوب الاستعمار فى الداخل وركائزه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يعتمد عليها فى أعماله العدوانية فى الداخل . **ثالثا :** حتمية تضامن شعوب التحرر الوطنى ومساندتها لكل شعب يقع عليه عدوان استعمارى فوحدة المعركة المشتركة ضد الاستعمار لتصفيته تفرض بالتالى وحدة العمل التحررى بين شعوب العالم للقضاء على النظام الاستعمارى .

وأوضحت الطليعة ان الوقوف ضد هذا العدوان والتنديد به، يضع حدا لسياسة العدوان والمغامرة ومن هنا تبدو دلالة واهمية ما قاله **المناضل عبد الناصر** « .. ولكن هذا العالم لا تسيره النوايا الطيبة وحدها فى قلوب المؤمنين بالسلام . **ومن هنا فلقد كنا نشعر أن السلام والتقدم لابد لهما من الحماية اللازمة والرادعة** ».

وتبدو هنا **أهمية تنشيط والمحافظة على هيئة الامم المتحدة** لتلعب دورها فى الحفاظ على السلام العالمى فى مواجهة مخطط الاستعمار العالمى لتجميد نشاطها ليسهل عليه الحركة العدوانية خارج نطاقها بعد أن فقد كثيرا من الاصوات التى كانت تدور فى نطاق نفوذه السابق ومن ثم ستكون هناك غالبية — عند التصويت — ضد نشاطه العدوانى .

أما **بالنسبة للوضع العربى** ، فما زالت اسرائيل — ومن ورائها الاستعمار — تمثل **خطرا رئيسيا** على حركة التحرر العربى. ويسعى الاستعمار واسرائيل الى **تفتيت التضامن العربى** .

لقد تصور الاستعماريون والرجعيون أنهم على وشك تحقيق هدفهم بضرب الثورة فى الجمهورية العربية المتحدة ، بعد أن دبروا جريمة الانفصال وبدأوا يشنون حصارا يهدف الى عزل الجمهورية العربية ليسهل عليهم تطويق الثورة فيها وضربها . وعندما قامت ثورة اليمن الوطنية ، كانت تعنى **تحطيم** حلقة من حلقات حصار الجمهورية العربية مع ما تعنيه — فى الاساس — من تحرر شعب عربى شقيق . وكان نجاح الثورة اليمنية يعنى تشجيع كل ثورة وطنية فى أى بلد عربى يسيطر عليه النفوذ الاستعمارى . وكانت تعنى فى الوقت نفسه انتقال الثورة العربية من مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم. بالاضافة الى ما تعنيه من امكانيات حقيقية تلهم شعب الجنوب المحتل لشن ثورته المسلحة ضد الاستعمار البريطانى .

ولكل هذه الاسباب — ومن أجل تأكيدها — ذهبت القوات العربية الى اليمن — بناء على طلب حكومة الثورة — لتحمى ثورة شعب اليمن فى مواجهة الاستعمار والمتسللين الرجعيين . ولقد سطرت هذه القوات أنصع صفحات للنضال الوطنى فى تاريخ الامة العربية ونضالها المعادى للاستعمار والامبريالية .

وبتخطى الثورة العربية مرحلة الدفاع الى الهجوم شهد الوطن العربى سلسلة من الانتصارات الوطنية فى الجزائر والعراق والسودان بالاضافة الى اشتعال الثورة الوطنية فى الجنوب المحتل .

ولم يكن من المتصور أن تبقى القوات العربية فى اليمن الى ما لا نهاية . لقد انجزت القوات مهام مسئولياتها التاريخية . واصبح من الطبيعى ان يتحمل شعب اليمن مسئولية حماية وتأمين ثورته ، وأن تقف القوات العربية فى موقعها الطبيعى ضد تحديات الاستعمار واسرائيل . وبهذا الفهم الثورى ، وقعت الجمهورية العربية **اتفاقية السلام** فى جدة .

ولقد دعت الجمهورية العربية الى **مؤتمرات القمة** لرؤساء وملوك الدول العربية بهدف **توحيد العمل العربى** حول قضية فلسطين .

وفى مواجهة مثل هذه التحديات : الاستعمار وخطر اسرائيل من جهة ، ومؤامرات الرجعية لتفتيت وحدة العمل العربى من جهة أخرى ، فان واجبات أساسية وقضايا هامة يجب أن تكون واضحة . **أولا : ضرورة ضرب كل مخطط للاستعمار يهدف الى عزل الجمهورية العربية المتحدة . ثانيا :** تدعيم العلاقات النضالية بين الحركات الوطنية والشعبية فى الدول العربية وبين الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه السياسى طليعة الثورة العربية **ثالثا :** شحذ يقظة شعبنا ضد مؤامرات الاستعمار برفض كل اشاعاته المضللة والتخريبية والضرب بشدة على يد عملاء حلف بغداد الذين فضحوا أنفسهم فى الفترة الاخيرة .

وبالنسبة للتحديات فى الداخل . فان شعبنا يعمل من أجل بناء الاشتراكية وتواجهه أثناء ذلك كثيرا من المصاعب الاقتصادية التى نتجت عن الاقتصاد المتخلف الذى ورثناه من عهد الاقطاع والرأسمالية المستغلة . ونقطة البدء فى بناء الاشتراكية ، هى تشييد قاعدة صناعة متقدمة تحقق مطالب الجماهير ورفاهيتها ومن ثم فان بناء الصناعات الثقيلة يعنى حماية وتأمين اقتصادنا الوطنى وتلبية متطلباته . كما يتطلب البناء الاشتراكى ضرورة تطوير الزراعة وزيادة رقعتها وانتاجيتها . بالاضافة الى العمل على استثمار كل ما يمكن استثماره من ثروات معدنية ومائية. ويهدف ذلك كله الى تحقيق مطالب الجماهير فى مستوى معيشة ليب . ومن اجل هذه الاهداف قامت الخطة الاولى والخطة الثانية للتصنيع بدراسة امكانيات وطاقات تقدم وتطوير اقتصادنا القومى

ان انجاز مهام بناء الصناعات الثقيلة ومضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، عملية شاقة فبالاضافة الى **مشاكل التمويل** — ومصاعبها — تبرز مشاكل **ضرورة توافر الخبرات والكادرات الفنية اللازمة** .

لقد عانى شعبنا مرارة الحرمان من التمتع بخيرات وثروات بلاده . ومن ثم فهو يترقب — بعد تحرره السياسى — اشباع احتياجاته وبشكل كامل وسريع فى نفس الوقت . وهذا مايفسر لنا ظاهرة زيادة الاستهلاك التى نلاحظها جميعا فى بلادنا اليوم. وهذه الظاهرة بدورها تشكل خطرا من أخطار اعاقة استكمال خطة التنمية بالسرعة المطلوبة . وذلك بسبب استهلاك الاموال المطلوب توجيهها لبناء صناعات أساسية متطورة ومتقدمة .

ومن الضرورى هنا أن نتنبه الى أن هذه المصاعب **نتاج طبيعى** لمرحلة **الانتقال** من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى وتحاول الرجعية استغلال هذه المصاعب والمشاكل لترويج

لفكرية انهزامية ويئسة تقول ان هذه المشاكل وليدة النظام الاشتراكي نفسه وملازمة له . وهذا بالتحديد — ما يجب أن نتيقظ له لنفوت على الرجعية مخططها فى عرقلة وتجميد بناء مجتمعنا الاشتراكى .

ان بناء اقتصاد وطنى متقدم عملية لا ترضى المستعمرين أو الرجعيين . ان بناء الاقتصاد الوطنى على أسس اشتراكية — هو السبيل الوحيد ليحقق مطالب الشعب . وهو — بالتالى — يكشف عن عيوب النظام الرأسمالى ويقوض دعائمه . كما أنه يعطى للشعوب العربية والشعوب الحديثة الاستقلال ، نموذجا ملهما لما يجب أن يكون عليه المحتوى الاقتصادى والاجتماعى للثورة الوطنية .

ان بناء الاقتصاد الوطنى المزدهر ، يتطلب أن نواجه مع انفسنا معركة تقضى بضرورة أن نعى حقيقة أن مرحلة البناء عملية شاقة وتحتاج لجهودنا الصادقة حتى نحقق مجتمع الرفاهية والعدل .

ومع كل ما يتوفر فينا من اخلاص ورغبة أكيدة فى بناء الاشتراكية — فان مهاما أساسية يجب أن تنجز من أجل تحقيق هذه الآمال . منها ضرورة تعبئة الشعب والارتفاع بوعيه السياسى الى مستوى المعركة وتحدياتها . وهنا يبرز بالضرورة أهمية — بل حتمية — وجود التنظيم السياسى كقائد طليعى لتوجيه الجماهير وقيادتها وتحسس مشاكلها والتعرف عليها ووضع الحلول السليمة لمعالجتها . وهذا يتطلب بالتالى وجود **الكادر السياسى** المؤمن بالاشتراكية عن وعى والمتحمس لها والمضحى فى سبيل تحقيقها . واختيار هذا الكادر عملية صعبة ولا يمكن أن تتم الا من خلال العمل الجماهيرى نفسه الذى يكشف عن معدن كل شخص ومدى استعداده وكفاءته . ويترتب هذا — وكما وضح المناضل عبد الناصر — ضرورة تهيئة الظروف التى تمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع المجالات بعيدا عن رواسب الماضى وآثاره الضارة . لقد عبر الرئيس عبد الناصر عن ذلك بحق عندما قال **« لقد كان شرفا لى أن أحمل العلم . ولكن أمامكم أؤكد أن الشرف الاكبر لى يكون يوم أسلم العلم الى طلائع جيلنا الجديد ».**

وتحقيق المجتمع الاشتراكى يتطلب — فيما يتطلبه — ضرورة تغيير **العلاقات الاجتماعية** القديمة وتسويد علاقات اجتماعية جديدة بعيدة عن التخلف والاستغلال . وهذه العلاقات الجديدة — وان تكن انعكاسا اجتماعيا لتطور البناء والتقدم الاقتصادى نفسه — فهى تحتاج من أجل تسويدها الى عمل سياسى لا يستطيع أن يقوم به سوى تنظيم سياسى طليعى وقائد وقادر فى الوقت ذاته — كمجموع وككادر — على تحقيق هذه المهمة .

ولسوف يواجه شعبنا وهو يبنى مجتمعه الاشتراكى ، مؤامرات الرجعية وسندها الاستعمار . ومن هنا يجب أن نقوم — وبشكل مستمر — باعادة النظر دائما فى طبيعة قوى الثورة الضاربة وقوى الثورة المضادة التى تسعى الى تخريب وتقويض مكاسب الشعب . ان ضرورة الحسم الثورى فى مواجهة مؤامرات الرجعية وعملاء الاستعمار ، تبدو اليوم — وأكثر من أى وقت مضى ، هامة وأساسية لحماية الثورة وتأمين سلامتها ان مؤامرات الرجعية لن تنتهى وحتى يوم النصر النهائى علينا يجب أن ندرك أن مقاومتها اليائسة ستزداد ضراوة باستمرار مما يتطلب ضرورة ارهاف حسنا ويقظتنا الثورية والضرب بشدة على كل محاولة للتخريب أو التآمر . وفى نفس الوقت لابد من تدعيم وحدة قوى الشعب العاملة وصيانتها على المستوى التنظيمى والفكرى ، مما يتطلب عملا مضنيا وجادا باستمرار .

ولكى يؤدى التنظيم السياسى دوره فى مواجهة التحديات الخارجية والداخلية ، فان أولى المهام التى تفرض نفسها على العناصر القيادية داخل الاتحاد الاشتراكى ، وتنبع من طبيعة المرحلة التى نجتازها هى التوعية الاشتراكية وتعبئة قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحول الاشتراكى للتصدى لهذه التحديات الموجهة ضد جماهير الشعب العامل ، وحتى يستكمل الاتحاد الاشتراكى قوامه وتدب فى أوصاله الحياة عن طريق جذب قوى الشعب العاملة الى معترك العمل السياسى

وفى هذا المجال نذكر قول المناضل عبد الناصر ان المتناقضات التى تقابلنا من مجتمع رجعى رأسمالى الى مجتمع اشتراكى تحتاج أن نقابلها بقوى اشتراكية ولا يمكن للشعب أن يتصدى لها الا اذا تسلح بوعى اشتراكى ، اما اذا تخلف عن ذلك فسوف ينساق قطاع كبير من القوى صاحبة المصلحة فى الاشتراكية رغما عن ارادته فى الخطوط والخطط التى ترسمها وتضعها الرجعية والإستعمار .

ونقطة البدء فى الوعى الاشتراكى تكمن فى عنصرين أساسيين: أولهما النظرة الشاملة للامور فقوى الاستعمار وأعوانها بالداخل يعملون على الترويج للنظرة الجزئية مع تضخيم ومبالغة فى الاخطاء وعزلها عن المكاسب والانجازات الجبارة التى حققتها الثورة ، التى يعملون على التقليل من شأنها واخفائها ، بل ويعملون على نشر جرثومة « فقدان الذاكرة » فيما يتعلق بالمكاسب ، وتضخيم الجوانب السلبية لتجربتنا .

والترجمة الواقعية لمعنى النظرة الشاملة تعنى انه اذا هللت الرجعية لتوقف جزئى لمصنع أو آلة نتيجة لخطأ علينا أن نذكر انه مقابل ذلك فقد أقامت الثورة ٨٠٠ مصنع تعمل وتنتج ، واذا سمعنا تذمرا من شخص ما زال متعطلا عن العمل ، يجب ان نذكر بأن عدد العاملين زاد من نحو ٤ر٥ مليون الى ما يزيد عن سبعة ملايين منذ قيام الثورة أى بمعدل نحو ٢٠٠ر٠٠٠ فرصة عمل جديدة فى الشهر الواحد . واذا ووجهنا باختفاء مؤقت لسلعة ما ، فعلينا أن نذكر أن الاستهلاك زاد بمعدل ٨ ٪ سنويا ، وكلما تعرضنا للحديث عن الاجور والعلاوات فلنضع نصب أعيننا ان معدل الاجور زاد بنسبة ١٨ر٥ ٪ وأن حجمها زاد من ٣٥٠ مليون جنيه الى ٧٧٠ مليون جنيه خلال سنوات الثورة.

هذا ما نعنيه بالنظرة الشاملة . واهمية هذه النظرة وسيادتها تتمثل فى انها تشيع التفاؤل والثقة ومن ثم تدعم الروح الايجابية ، على النقيض من النظرة الجزئية التى تثبط العزائم وتوهنها وتشيع اليأس والسلبية .

والعنصر الآخر فى التوعية الاشتراكية هو التوعية بطبيعة التغيير الذى ألم بالعلاقات الاجتماعية . فالدولة قد تغير دورها

من جهاز المكتب والارهاب لصلحة اقلية مستغلة الى جهاز بناء يشيد دعائم مجتمع الكفاية والعدل ويعمل فى خدمة قوى الشعب العاملة وتصفية مصالحها . فالبلد وثرواتها ومصانعها وحقولها وعائد العمل بها أصبح ملكا للقوى العاملة . وبمنطق هذه النظرة وبمقتضى هذا الفهم لطبيعة العلاقات الاجتماعية الجديدة فان اى خطأ أو تراخى فى التطبيق لا تقع مسئوليتها على الاجهزة الحكومية وادارات المؤسسات العامة وحدها ، بل انها بالدرجة الاولى مسئوليتنا نحن قوى الشعب العاملة . ومن هنا يجب أن نعيب على أنفسنا أننا لم نتصد لها ونقوم ما قد يصيبها من انحراف ، وذلك بدلا عن الاكتفاء بالنقد مع الالتزام الموقف السلبى ازاءها .

هذه النظرة الشاملة والوعى بطبيعة التغيير الجذرى فى العلاقات الاجتماعية هما دعامتا المنهج الاشتراكى فى التفكير ، والتزامهما وبثهما على نطاق جماهيرى كفيل بكسب قوى الشعب العاملة لقضية الاشتراكية وضمان ايجابيتها وفاعليتها فى عملية البناء الاشتراكى .

ودعت أسرة الطليعة الى الاهتمام بعقد الندوات والاجتماعات باعتبارها أنجح أساليب التحرك الديمقراطى وأكثرها فاعلية فى تجديد حيوية الثورة والطريق الى مولد الافكار الثورية واكتشاف الاتجاهات الموضوعية الخلاقة والخامات الصالحة للقيادة وحل التناقضات سلميا والتعمق المشترك فى فهم القضايا الرئيسية والتحديات والسبيل الى حلها وكشف التيارات الرجعية وعزلها .

ثم تحدث **سعد الدين مصطفى** مدير عام المتابعة ، وعقد مقارنة بالاوضاع القديمة قبل الثورة موضحا أهمية المكاسب السياسية والاقتصادية التى حصل عليها الشعب بعد الثورة . ووضح أن واجب الاتحاد الاشتراكى اليوم ليس فقط المحافظة على هذه المكاسب ، وانما أيضا فى التقدم بها نحو تحقيق مزيد منها للشعب . وقد ركز سعد الدين مصطفى على نقطتين :

أولا : التصدى لتحديات الاستعمار الخارجية والداخلية بأن نعى مركزنا وسط المجال الدولى والوطن العربى ، حتى نؤمن ثورتنا ومستقبلنا . وتساءل هل كان من الضرورى أن نرسل قوات لليمن ؟ وأجاب « نعم ضرورى كما نبعث قوات لحماية الثورة اليمنية الذى كان يعنى فى النهاية حماية ثورتنا فى الداخل » .

واكد أن موقفنا من القضايا الافريقية والاسيوية موقف ايجابى يدعم كياننا الثورى ويلزم الاستعمار مواقع الدفاع لا الهجوم . وتلك مساهمة عامة فى قضية تصفية الاستعمار . **ثانيا :** تحقيق منجزات خطة التنمية التى تعنى القضاء على كل ما ورثناه من تخلف والغاء الاستغلال . وقال انه ليس صدفة ان كل عمل للتنمية ، يواجه من جانب الاستعمار بالتحدى والتخريب . فذلك يعنى أنه ضد تقدمنا وتطوير حياتنا . كما أوضح أن العناصر الاستغلالية القديمة لم تكن تهتم بالتنمية بل بمصالحها الخاصة الضيقة لانها كونت ثرواتها عن طريق استغلال الشعب لذلك كان لابد من تدخل الدولة لتخطيط عملية التنمية وتحقيق أهدافها . واوضح ضرورة الحد من الاسراف والاستهلاك من اجل بناء القاعدة الاقتصادية الكفيلة برفع مستوى المعيشة وتحقيق الكفاية والعدل

ثم تحدث **سيد عبد الوهاب** المحرر السياسى **بمصلحة الاستعلامات** عن « معنى الاتحاد الاشتراكى العربى » فقال أن تعريف الاتحاد الاشتراكى ، مسألة بسيطة . فكلمة إتحاد تعنى أن نتجمع . ونحن أصحاب رسالات سماوية ونعيش على الارض العربية وعلى منبت الرسالات السماوية والانبياء . ولقد سعى كل الانبياء الى التوحد والاتحاد . وجاء فى القرآن «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » .

ثم تحدث عن معنى الاشتراكية موضحا أنها دعوة قديمة ولقد تحقق كثير منها ابان المجتمع الاسلامى فى عهد الرسول والخلفاء الراشدين . وقال الاصلاح الزراعى مثلا تحقق أيام الخلفاء الذين سعوا الى تحقيق المساواة بين الناس . وقال أن مجتمعنا مجتمع روحانى ومن ثم يرى أن الاشتراكية يجب أن تتمسك بالروحانيات . وقال ان الدعوة لان يجازى كل فرد حسب عمله لا تتفق — فى رأيه — مع تقاليد المجتمع العربى . فهناك البعض غير قادرين عن العمل ومن ثم يجب على الحاكم والمشرع أن يوفر لهم العيش الشريف .

وتحدث بعد ذلك **على محروس** عضو لجنة العشرين وبعد أن اشاد برحلة الرئيس عبد الناصر الى الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا ، أشار الى « ظهور بعض العناصر التى تدعى لنفسها اسم الاخوان المسلمين الذين يعملون كالخفافيش فى الظلام خوفا من أضواء الثورة فراحوا يروجون الاشاعات والاكاذيب واعمال التخريب الاخرى » . ثم قال « يجب ان نرجم هؤلاء بأعمال الثورة ومكاسبها » ووضح أن العمل السياسى للاتحاد الاشتراكى وتنشيطه فى مواجهتهم هو طريق التصدى لتحديهم للثورة وللاشتراكية وعدائهم للعمال والفلاحين وقوى الشعب العاملة . ووضح على محروس أن « العمل الخفى للاخوان دليل الجبن الذى يتسمون به ودليل الحقد الذى فى قلوبهم » . وبين كذلك ان الاسلام برئ من الاخوان «فالاسلام سلام لا قنابل ولا أسلحة » . ووضح أن الاخوان المسلمين خرجوا على الدين محاولين الانتكاس بالثورة وأنهم مغرضون ووصفهم بأنهم « جنود الاستعمار والرأسمالية والرجعية تحت شعار الاسلام وان الاسلام والمسيحية والاديان جميعا بريئة منهم » . ودعا فى ختام حديثه الا نقبل مثل هؤلاء الرجعيين بيننا وطالب بعزلهم وعدم تركهم أحرارا يخربون الثورة ويهددون حياة قوى الشعب العاملة ومكاسبها .

وبدأ **مسعود شكرى** عضو لجنة العشرين حديثه بأن قدم **نقدا ذاتيا** عن نشاطه — كعضو لجنة العشرين — وتقصيره فى متابعة القرارات السابقة للجنة وعدم استمرار اجتماعاتها الدورية ، ثم تحدث عن ضرورة تغير العلاقات الاجتماعية القديمة وتشييد وقيام علاقات جديدة وتقدمية فى المجتمع . وتحدث عن المصاعب التى يواجهها سير العمل فى الاجهزة الحكومية ومصالحها . ودعا الى محاربة ما اسماه« **بالاقطاع الوظيفى**» الذى وضحه بأنه البيروقراطية وتحكم بعض المديرين وتعطيلهم العمل . وتحدث عن مصاعب مرحلة الانتقال الى الاشتراكية موضحا أن ايجاد الحلول لهذه المصاعب وتخطيها ليست فقط من مسئولية الدولة والحكومة ولكنها بالضرورة مسئولية الشعب وقواه العاملة . وتحدث عن **التسلل الطبقى** وظهور تطلعات طبقية لدى البعض يحاولون بها أن يستأثروا بمكاسب الشعب بدلا من أن تعود على الشعب وطالب بمحاربة التطلعات الطبقية ، وبضرورة الحد من الاستهلاك وخاصة السلع الكمالية « بينما نحن فى حاجة الى القمح والالات الضرورية لبناء المصانع » . وأوضح أنه فى المجال الدولى يقوم الصراع اليوم بين قوى التحرر والاشتراكية فى العالم وبين الاستعمار بزعامة الولايات المتحدة . كما وضح أن قضية التحرر لا تتجزأ «لاننا اذا انعزلنا عن العالم فلن ينعزل هو عنا » . وعلى هذا أوضح أن هناك معركة واحدة ضد الاستعمار تتطلب من شعوب العالم أن تواجهها بالتضامن وتدعيم علاقاتها .

أشرف على تنظيم هذه الندوة وسير مناقشاتها أمين السر المساعد بلجنة العشرين مع **محمد طلعت حسن** عضو لجنة العشرين ■



وثائق القطاع العام

٥

الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤

التخطيط والتأميم والطريق الاشتراكى

تنشر الطليعة فى هــذا العدد ، المجموعة الثالثة من وثائق القطاع العام والتى تغطى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ .

وتشمل هذه المجموعة اخطر الاجراءات التاميمية التى اتخذت بالنسبة للاقتصاد الوطنى بعدتاميم قناةالسويس فىسنة ١٩٥٦ وهى تبدأ بتأميم بنك مصر، أكبر بنك تجارى وأكبر شركة قابضة فى بلادنا ، فى فبراير سنة ١٩٦٠ .

كما تشمل اجراءات التأميم الواسعة فى يوليو ١٩٦١ والتى تضمنتها القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، والتى كانت حجر الزاوية فى ارساء دعائمالبناء الاشتراكى . وقد تلتها اجراءات تأميم أغسطس سنة ١٩٦٣ ، التى أممت تأميما كاملا ، عددا من الشركات التى كان قــد دخلها القطاع العام من قبل بالاضافة لتاميمها لشركات جديدة .

كما تضمنت تلك المجموعة أيضا ، اجراءات التاميمالتى اتخذت فى مارس ١٩٦٤ والتى استكمل القطاع العــام بموجبها صورته الحالية .

— ١ —

قــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شـأن انتقـال ملكيـة بنـك مصر الى الدولة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشان بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شان المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان وبناء على ماارتاه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة .

مادة ٢ — تتحول أسهم بنك مصر الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة في يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

مادة ٣ — يكون تداول السندات وفق النظم التي كان يتبعها البنك بالنسبة الى تداول أسهمه .

مادة ٤ — يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكا كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الاقل .

مادة ٥ — يعين أعضاء مجلس ادارة البنك وتحديد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ، ويجوز له أن يباشر كافة الاعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

مادة ٧ — استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يجوز لبنك مصر الاحتفاظ بأسهم الشركات المساهمة بما يجاوز الحدود الواردة في القانون المذكور .

مادة ٨ — يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ المشار اليه ، وكذلك تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٩ (١١ فبراير سنة ١٩٦٠)

— ٢ —

قــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شـأن انتقال ملكيـة البنك الاهلى المصرى الى الدولة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون بالمؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ، وبناء على ماارتآة مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة .

مادة ٢ — تتحول أسهم البنك الاهلى المصرى الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

مادة ٣ — يكون تداول السندات وفق النظم التي كان يتبعها البنك بالنسبة الى تداول أسهمه .

مادة ٤ — يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكا جزئيا اوكليا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الاقل

مادة ٥ — يعين أعضاء مجلس ادارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية

مادة ٦ — يظل البنك الاهلى المصرى البنك المركزى للدولة ويستمر في مباشرة كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٧ — تلغى كل الاحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٩ (١١ فبراير سنة ١٩٦٠)

— ٣ —

قــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصـادي المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا أو زراعيا أو ماليا ، ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — تقوم كل مؤسسة في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يعهد اليها بمباشرة اختصاصات معينة في حدود هذا النشاط مما يدخل أصلا في اختصاص جهات أخرى .

مادة ٤ — للمؤسسات العامة المشار اليها في المادة الاولى تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون .

وتسرى على الجمعيات العمومية لهذه الشركات ومجلس ادارتها كافة الاحكام المقررة فى قانون الشركات وذلك بما لا يتعارض مع طبيعتها .

ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

مادة ٤ — يجوز للمؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الاولى تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها دون التقيد بالمدة المقررة قانونا لتداول أسهم وسندات الشركات الجديدة .

مادة ٥ — يكون لكل مؤسسة ممثلون فى مجالس ادارة الشركات التى يكون لها نصيب فى رأس مالها يعينهم مجلس ادارة المؤسسة .

ويحدد عدد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة بنسبة لاتقل عن نسبة حصتها فى رأس المال ويشترط فى جميع الحالات أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الاقل فى مجلس ادارة الشركات التى لاتقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأس مالها .

ويكون لممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة ما لسائر أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقدموا الى كل من مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة شئون الشركة .

مادة ٦ — لا يلزم ممثلو المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم .

مادة ٧ — يصدر الترخيص المنصوص عليه فى المواد ٣٠ ، ٣٢ فقرة أولى ، ٣٣ ، ٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه من مجلس المؤسسة وذلك بالنسبة الى ممثليها فى مجالس ادارة شركات المساهمة التى تشترك فى رأسمالها كما يصدر الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٩٥ من القانون المشار اليه من مجلس ادارة المؤسسة وذلك بالنسبة الى من يجمعون بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول شاغلها مرتبا وبين العمل فى أحدى شركات المساهمة التى تساهم فيها المؤسسة بنسبة ٢٥٪ على الاقل من رأس مالها .

ويصدر الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون سالف الذكر من مجلس ادارة المؤسسة وذلك بالنسبة الى من يعملون فى شركات المساهمة التى تشترك المؤسسة بنسبة ٢٥٪ على الاقل من رأس مالها .

مادة ٨ — يجب على ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات وجمعياتها ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التى تصدرها تلك المجالس والجمعيات خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

مادة ٩ — اذا كانت حصة المؤسسة فى رأس مال احدى الشركات لا تقل عن ٢٥٪ كان لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق طلب اعادة النظر فى كل قرار يصدره مجلس الادارة ، أو الجمعية العمومية خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه والا اعتبر القرار نافذا .

أما اذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس الادارة أو الجمعية على حسب الاحوال بأغلبية ثلثى الاصوات على الاقل .

مادة ١٠ — يكون لممثلى المؤسسة فى الجمعية العمومية للشركة ما لسائر المساهمين من سلطات وحقوق .

مادة ١١ — تؤول الى كل مؤسسة المبالغ المستحقة لممثليها فى مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت وتعفى المؤسسة من أداء أية ضريبة عن هذه المبالغ .

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكافآت التى تصرف من خزانتها الى هؤلاء الممثلين .

مادة ١٢ — فيما عدا ممثلى الموظفين والعمال يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الادارة فى الشركات التى تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ — يكون تعيين المدير العام فى الشركات التى تمتلك المؤسسة ٢٥٪ على الاقل من رأس مالها بقرار من مجلس ادارة المؤسسة من بين ثلاثة يرشحهم مجلس ادارة الشركة .

مادة ١٤ — اذا اشتركت أكثر من مؤسسة من المؤسسات المشار اليها فى المادة الاولى فى رأسمال شركة مساهمة، كانت مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى المواد ٧ فقره ثانية وثالثة ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ من هذا القانون للمؤسسة ذات النصيب الاكبر بشرط الايقل مجموع أنصبة هذه المؤسسات عن ٢٥٪ من رأس المال ، وذلك مالم يقرر رئيس الجمهورية جعل هذا الاختصاص لمؤسسة أخرى .

مادة ١٥ — يبلغ رئيس مجلس ادارة كل مؤسسة من المؤسسات المشار اليها فى المادة الاولى من قرارات المجلس الى الوزير المختص لاعتمادها .

وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٦ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تشكيل لجان تنفيذية فى كل مؤسسة تتولى معاونة مجلس الادارة مباشرة اختصاصاته .

مادة ١٩ — يقدم الوزير المختص الى رئيس الجمهورية تقريرا من أعمال المؤسسة خلال السنة المنقضية ويشفع هذا التقرير بصورة من كل التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير ديوان المحاسبات .

مادة ٢٠ — تعتبر خطابات الضمان الصادرة من المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الاولى لشركات المساهمة التى تشترك فى رأس مالها بما لا يقل من ٥٠٪ فى حكم خطابات الضمان الصادرة من البنوك وذلك فى جميع المعاملات التى تتم بين هذه الشركات والدولة .

مادة ٢١ — مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بالقوانين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها ، تعفى المؤسسات المشار اليها فى المادة الاولى من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه وذلك فيما عدا المؤسسات التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية وزير الخزانة باستمرار خضوعها للضريبة المذكورة .

واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه تعفى المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون نظير مساهمتها فى رؤوس أموال الشركات التابعة لها وكذلك القروض التى تقرضها وما تدفعه ثمنا لشراء أوراق مالية من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة .

مادة ٢٢ — تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون أحكام قانون المؤسسات العامة .

مادة ٢٣ — تظل الاحكام المنظمة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى سارية المفعول بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٥ محرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يولية سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

— ٤ —

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم منشآت تصدير القطن فى الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن فى الاقليم المصرى يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لايقل رأس مالها عن ٢٠٠٬٠٠٠ (مائتى الف

جنيه) وأن تكون احدى الهيئــات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لاتقل عن ٣٥٪ من رأس المال .

مادة ٢ — على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة اقصاها سنة من تاريخ العمل به .

مادة ٣ — الى أن توفق المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى أوضاعها مع أحكام هذا القانون يعين وزير الاقتصاد للاقليم المصرى ممثلا للحكومه لدى كل منشأة أو أكثر وعددا من المعاونين بحسب الاحوال .

ويكون لممثلى الحكومة حق الاطلاع والاعتراض على أى اجراء تتخذه المنشأة اذا رأوا انه لايتفق والصالح العام .

ولمجلس ادارة المنشأة أو مديرها بحسب الاحوال أن يطلب الى وزير الاقتصاد خلال أسبوعين من تاريخ الاعتراض اعادة النظر فيما أوقف من اجراء ، ويكون قرار الوزير فى هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤ — كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعتبر عضو مجلس الادارة المنتدب والمدير أو المديرين المسئولين عن الادارة فى الشركات وغيرها مسئولين عن أية مخالفة لاحكام هذا القانون .

مادة ٥ — يستبدل بنص المادة ٣ من اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ ، النص الآتى :

«مادة ٣ : يشترط فيمن يطلب قيده عضوا بالاتحاد » :

(أ) أن يكون من الشركات المساهمة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والتى يتوفر فيها الشروط الآتية :

١ — ألا يقل رأس مالها عن ٢٠٠٫٠٠٠ (مائتى الف جنيه) .

٢ — أن تكون احدى الهيئــات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لاتقل عن ٣٥٪ من رأس المال .

٣ — أن تكون أسهمها اسمية .

(ب) أن يكون له مكتب يمارس فيه تجارته بمدينة الاسكندرية .

مادة ٦ — يلغى نص المادتين ٣٣ و٣٤ من اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى المشار اليها .

مادة ٧ — تضاف مادة جديدة الى اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى الصادرة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ ، برقم ٣٣ (حكم وقتى) يكون نصها الآتى :

« مادة ٣٣ حكم وقتى »

استثناء من حكم المادة ٣ من هــذه اللائحة يجوز لبيوت التصدير المقيدة فى الاتحاد الاستمرار فى مزاولة أعمالها لمدة أقصاها ٢١ — ٦ — ١٩٦٢ تشطب بعدها من عضوية الاتحاد اذا لم توفق أوضاعها مع أحكام المادة ٣ المشار اليها .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره ولوزير الاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنه ١٣٨١ (٢٢ يونية سنة ١٩٦١) .

المذكرة الايضاحية

نهجت جمهوريتنا سبيل الاشتراكيــة التعاونية فى المجال الاقتصادى ، فمنذ قيام ثورتنا المباركة اخذت الحكومة تضطلع بدور ايجابى مباشر فى مضمار الحيــاة الاقتصادية ، فعملت على الحد من سطوة رأس المال وسيطرة الاحتكار على مرافق الدولة الاقتصادية تحقيقا لعدالة التوزيع ومحافظة على اقتصاديات البلاد .

ولقد كانت وسيلة الدولة الى تحقيق هذه الاهداف الكبرى تتفق وما اعتنقته من أسلوب التوجيه الاقتصادى الذى يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الخاص بما يحقق الخير العام للشعب ، فكان أن اتجهت الدولة الى اشراك الهيئات والمؤسسات العامة فى النشاط الاقتصادى الذى كان قبل الثورة وقفا على النشاط الفردى يستخدمه وفق مصالحه الشخصية . وقد تزايد نشاط القطاع العام فى الآونة الاخيرة استجابة لمقتضيات خطة التنمية والرغبة فى تعبئة القوى وتوجيه استثمار رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى . وكانت آية ذلك النشاط تلك الشركات العامة التى رأت الحكومة انشاءها أو المساهمة فى رءوس أموالها وأدارتها نظرا لقيامها على مرافق اقتصادية ليس من المصلحة القومية أن تترك لمحض نشاط الافراد يديرونها وفق ماتمليه مصالحهم الذاتية فى تحقيق الربح ودون مانظر الى الصالح العــام .

ولما كان محصول القطن يمثل دعامة ثروتنا النقدية من العملات الحرة التى هى بمثابة العصب لخطة التنمية الاقتصادية ، ولما كانت تجارة وتصدير القطن هو المورد الذى تتدفق منه هذه الثروة الى اقليمنا المصرى على صورة تتزايد اذا ماحسن توجيه شئون هذه التجارة وارتبطت بوشائج المصلحة القومية ، بينما تضمر تلك الثروة وتنكمش اذا باتت تلك التجارة بعيدة عن الاطار الذى يوشك أن يكتمل حول الخطة الجديدة لسياسة تصريف محصول القطن .

لذلك كان لابد أن يتدخل القطاع العام فى نطاق هذا المرفق الحيوى ليعمل جنبا الى جنب مع النشاط الخاص محافظة على ثروة البلاد القومية واطمئنانا الى اتجاه المنشآت التى تزاول نشاطها فى هذا الميدان وجهة تتفق والمصلحة العامة

وترى وزارة الاقتصاد أن السبيل الى ذلك انما يكون بتقوية المنشآت التى تضطلع بعمليات تصدير القطن عن طريق تحويلها جميعا الى شركات مساهمة تشارك المؤسسات العامة فى رأس مالها بنصيب لايقل عن ٣٥٪ منه .

ولما كان هذا الاجراء تقتضيه ظروف التخطيط الجديد للسياسة القطنية ويدخل فى اطار الخطة العامة لهذه السياسة التى أرست أسسها على ضمان أسعار مجزية عادلة للمنتج والعمل على تصريف أقطاننا للخارج بأسعار موحدة تتمشى مع مستوى الاسعار العالمية بما يدعم اقتصادياتنا ويزيد حصيلتنا من العملات القابلة للتحويل .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق محققا التنظيم الذى سلفت الاشارة اليه ، وقد نص فيه على اعطاء مهلة غايتها سنة من تاريخ العمل بالقانون توفق خلالها سائر المنشآت القائمة على تصدير القطن اوضاعها طبقا لاحكام القانون على أن تعين الحكومة من الان والى أن يتحقق ذلك ممثلين لها فى هذه المنشآت ويكون لهم حق الاطلاع والاعتراض على أى اجراء تتخذه المنشآت متى رأوا انه لايتفق والصالح العام .

ورئى كذلك تعديل اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى بما يتمشى مع هذا الوضع . ونص فى اللائحة على الشروط التى تتطلب هذا القانون توافرها فى بيوت التصدير ، كما الغيت المادتان ٣٣ و ٣٤ من اللائحة اللتان كانتا تقرران أحكاما وقتية زال مقتضاها ، واستبدلتا بنص جديد يتضمن حكما وقتيا يتمشى مع ماقضت به المادة الثانية من هذا المشروع بقانون .

وتتشرف وزارة الاقتصاد برفع مشروع القانون المرافق الى السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة على احالته الى مجلس الامة .

وزير الاقتصاد المركزى

— ٥ —

قــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ، وعلى مارآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى اقليمى الجمهورية ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة .

مادة ٢ — تتحول اسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية، وفى حالة الاستهلاك الجزئى ، يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الاقل .

مادة ٣ — يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر أقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون.

فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لاتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

مادة ٤ — تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها فى مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة الا فى حدود ما آل من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ادماج أى شركة او بنك او منشأة منها فى شركة أو بنك أو منشأة أخرى .

مادة ٥ — يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل شركة أو منشأة من الشركات أو المنشآت المشار اليها .

مادة ٦ — يجوز للجهة الادارية المختصة بالنسبة للشركات والبنوك الخاضعة لاحكام هذا القانون أن تعفى العضو المنتدب لاى شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الادارة ، وذلك لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد .

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار اليها أعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره .

كما يجوزلها تأجيل اداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التى تخضع لاحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من أختصاص مجلس الادارة ، وكذلك قرارات مديري المنشآت لتصديق الجهة الادارية المختصة .

مادة ٧ — اذا كانت الاسهم التى آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية .

مادة ٨ — يصدر وزير الاقتصاد التنفيذى فى كل من اقليمى الجمهورية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولية سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

— ٦ —

قــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى مارآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها أحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لاتقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

مادة ٢ — على الشركات والمنشآت المشار اليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره .

ويجوز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك فى رأس المال بمقدار النصف .

مادة ٣ — يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

واذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد أختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لاتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من اوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة

مادة ٤ — تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

مادة ٥ — يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل من الشركات والمنشآت المشار اليها .

مادة ٦ — يجوز للجهة الادارية المختصة بالنسبة للشركات المشار اليها أن تعفى العضو المنتدب لاي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الادارة وذلك لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار اليها أعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره .

كما يجوز لها تأجيل اداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التى تخضع لاحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من أختصاص مجلس الادارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق الجهة الادارية المختصة .

مادة ٧ — اذا كانت الاسهم التى آلت ملكيتها الى الحكومة وفقا للمادة الرابعة مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلهاقانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الرابعة .

مادة ٨ — كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه (خمسة آلاف ليرة بالنسبة لسوريا) ولا تجاوز الفى جنيه (عشرين ألف ليرة بالنسبة لسوريا) أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى أقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يوليه سنة ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر

— ٧ —

قـــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى مارآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — لايجوز لاى شخص طبيعى او معنوى ان يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ما تزيدقيمته السوقية عن ١٠٫٠٠٠ جنيه (١٠٠٫٠٠٠ ليرة) وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة، وتؤخذ هذه الزيادة من كل نوع من الاسهم بنسبة القيمة الزائدة الى القيمة الكلية للاسهم ، وبحيث تعادل هذه القيمة عددا صحيحا من الاسهم ، ولاتسرى أحكام هذه المادة على الاسهم التى تملكها الهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٢ — تحدد قيمة الاسهم التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا للمادة السابقة بسعر اقفال آخر يوم تم فيه تعامل فى بورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فاذا كانت الاسهم غيرمتداولة بالبورصة او كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لاتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

مادة ٣ — تسدد الحكومة قيمة الاسهم التى آلت ملكيتها بموجب سندات أسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ — يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل من الشركات المشار اليها .

مادة ٥ — يجوز للجهة الادارية المختصة بالنسبة للشركات المشار اليها أن تعفى العضو المنتدب لاى شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب له سلطات مجلس الادارة وذلك حين تشكيل مجلس الادارة الجديد، وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الادارة لتصديق الجهة الادارية المختصة .

كما يجوز لها تأجيل اداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التى تخضع لاحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة اشهر .

مادة ٦ — اذا كانت الاسهم التى آلت ملكيتها الى الحكومة وفقا للمادة الاولى مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثالثة .

مادة ٧ — يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الاولى وتصادر الاسهم التى كان يجب أن تؤول ملكيتها الى الحكومة .

مادة ٨ — يصدر وزير الاقتصاد التنفيذى فى كل من الاقليمين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى أقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولية سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

أسماء الشركات التى ينطبق عليها القانون

شركة مصر للحرير الصناعى
شركة الغزل الاهلية المصرية .
شركة أسكندرية للغزل والنسيج .
الشركة المصرية للمنسوجات والطباعة .
شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو)
شركة أتحاد صناعات المنسوجات الممتازة (ستيا)
الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس)
شركة المحمودية للغزل والنسيج الرفيع .
شركة مصر لنسج الحرير بحلوان .
شركة الشرق للغزل والنسيج .
شركة صباغى باكسوس
الشركة الاهلية للبطاطين والاقمشة الصوفية .
الشركة العمرية للغزل المكث .
شركة الطويل للغزل والنسيج .
شركة النيل للغزل الرفيع .
شركة صناعة كتان الشرق .
شركة مغازل الصوف المصرية (فيلانا)
شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى
شركة النيل للمنسوجات
شركة الاهرام للغزل والنسيج (الحراكى)
شركة سماتية الصناعية للغزل والنسيج
الشركة المتحدة للغزل والنسيج .
الشركة المصرية للغزل والنسيج (نزهة)
شركة مصر صباغى البيضا .
الشركة العربية للغزل والنسيج .
شركة سيوف للنسيج والتجهيز .
شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات .
الشركة المصرية الحديثة للغزل والنسيج الرفيع
الشركةالمصرية لصباغةوتحويل المنسوجات (المصبغة الفرنسية)
شركة سينتكس (و . هـ . سسفازيان وشركاه) .
شركة مصانع الغزال المصرى (صناعات الغزال العربى) .
شركة مصر مصبغة فموه .
شركة المصنع المصرى للمنسوجات (كابو)
شركة مصنع المنسوجات المصرية (متكسة)
الشركة المصرية لصناعة السسيزال (انرينو)
شركة النصر للغزل والنسيج (بورتكس)
شركة عقيل للغزل الرفيع .
الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى .
شركة موجا للغزل والتريكو .
الشركة الاهلية للمنسوجات (ممفيس)

— ٨ —

قـــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الاقتصادية .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ،

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبي حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة المؤسسات السارية ذات الطابع الاقتصادي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الادارات القانونية في المؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ،

قـرر :

مادة ١ — تعتبر مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه المؤسسات العامة الاقتصادية الاتية :

المؤسسة المصرية العامة للتجارة

المؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان

المؤسسة المصرية العامة للبنوك

المؤسسة المصرية العامة للتأمين

المؤسسة المصرية العامة للادخار

مادة ٢ — تتكون أموال المؤسسة العامة الاقتصادية من :

(أ) أنصبة الحكومة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وهيئات ومنشآت .

(ب) الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحقيق أغراض المؤسسة

(ج) أية حصيلة نتيجة لنشاطها .

(د) القروض التي تعقدها المؤسسة .

مادة ٣ — اغراض المؤسسة هي :

(ا) تنمية الاقتصاد القومي بما يتمشى مع السياسة العامة التي يقررها المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

(ب) الاشراف على الشركات والهيئات والمنشآت التابعة للمؤسسة .

مادة ٤ — يشكل مجلس ادارة المؤسسة من رئيس ، وعدد من الاعضاء يصدر بتعيينهم وتحديد عددهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد .

مادة ٥ — مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها . وله ان يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله المؤسسة ويختص بالاضافة للسلطات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بما ياتي :

(ا) مباشرة جميع التصرفات اللازمة لادارة أموال المؤسسة وتحديد كيفية استثمارها .

(ب) اقتراح القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية المؤسسة وعلى الاخص اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم واجازاتهم وتحديد رواتبهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنح لهم من مرتبات اضافية وميزات عينية وخدمات صحية وغير ذلك مما يتصل بشئون الوظيفة .

ويصدر بهذه اللوائح قرار من رئيس الجمهورية .

جـ — تحديد من لهم حق التوقيع عن المؤسسة في معاملاتها مع الغير

د — تدبير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات المؤسسة ووضع سياسة عامة لاستثمار احتياطي اموالها

هـ — اقرار الميزانية وحساب الارباح والخسائر

مادة ٦ — يجتمع مجلس الادارة مرة علي الاقل كل شهر بدعوة من رئيس او من ينوب عنه او بناء على طلب مكتوب يقدمه ثلث الاعضاء على الاقل

ولوزير الاقتصاد الحق في دعوة اعضاء المجلس الي الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك وله ان يدرج في جدول اعمال المجلس اية مسألة تدخل في اختصاصه

ولوزير الاقتصاد حضور جلسات مجلس الادارة وفي هذه الحالة تكون له الرياسة

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لاعضائه . وتصدر القرارات باغلبية اراء الحاضرين وعند التساوى يرجح راي الجانب الذى منه الرئيس

مادة ٧ — لمجلس الادارة ان يعهد الى واحد من اعضائه او اكثر القيام بمهمة محددة

مادة ٨ — يمثل رئيس مجلس الادارة المؤسسة في صلاتها بالهيئات وامام القضاء

مادة ٩ — يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى وزير الاقتصاد لاعتمادها . وعلى الوزير ان يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها

مادة ١٠ — يتولى وزير الاقتصاد مسئولية التوجيه والتنظيم والرقابة والإشراف على المؤسسة وفقا لاحكام قراري رئيس الجمهورية رقمي ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما

ويكون رئيس مجلس ادارة المؤسسة مسئولا عن مباشرة اختصاصاته امام الوزير .

مادة ١١ — يعد مجلس الادارة عن كل سنة مالية ميزانية ختامية للمؤسسة وحسابا للارباح والخسائر ويعد المجلس ايضا تقريرا عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها

مادة ١٢ — يقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى الى وزير الاقتصاد بنتيجة هذا الفحص

مادة ١٣ — يقدم وزير الاقتصاد الى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن اعمال المؤسسة . كما يقدم تقريرا سنويا عن اعمال المؤسسة خلال السنة المنقضية متبوعا بصورة من كل من التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير ديوان المحاسبات

مادة ١٤ — يكون للمؤسسة مدير من بين اعضاء مجلس الادارة يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ويتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة المشار اليه الى جانب الاختصاصات التي يفوض فيها من مجلس ادارة المؤسسة

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره

صدر برياسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢).

— ٩ —

قـــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن ومحالج القطن

باسم الامة

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وعلى

الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات مساهمة .

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم منشآت تصدير القطن والمعدل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة وعلى موافقة مجلس الرياسة

قرر القانون الاتى :

مادة ١ — تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة . وتؤول ملكيتها الى الدولة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت .

مادة ٢ — يتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على ان يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لاتتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن .

مادة ٣ — تؤدى الدولة قيمة ما آل اليها من أموال المنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ — لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم .

فاذا لم تكن أسهم هذه المنشآت متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة ، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضمانة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال .

مادة ٥ — يرخص لوزير الاقتصاد فى ادماج المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى فى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن أو تكون شركات مساهمة من بينها ، وفى الحالتين يقدر صافى أصول تلك المنشآت طبقا لقرارات اللجان المنصوص عليها فى المادة الثانية والى أن يتم ذلك يجوز لوزير الاقتصاد اعفاء القائمين على ادارة المنشآت المذكورة وتعيين مجلس مؤقت أو مندوب أو أكثر لادارتها .

ولا تعتبر قرارات المدير أو المجلس المؤقت أو المندوب نافذة الا بعد تصديق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة عليها .

مادة ٦ — يجوز لوزير الاقتصاد تأجيل أداء ديون والتزامات المنشآت المشار اليها لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ — كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبوها بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتجاوز الفى جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

فيما عدا المادة الرابعة ، فيعمل بها بالنسبة الى تحديد مسئولية الدولة عن التزامات منشآت تصدير القطن من تاريخ نفاذ القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (٤ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

— ١٠ —

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة الى القطاع العام .

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بانشاء مؤسسات عامة نوعية للمقاولات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ — استثناء من احكام المادتين ١ و ٤ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تضم الشركات والمنشآت المبينة بالملحق المرافق لهذا القانون الى القطاع العام وتحدد حصة الدولة فى كل شركة ومنشأة بنسبة قدرها ٥٠ ٪ من راس مالها

مادة ٢ — يتبع كل من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاعمال المدنية والمؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاسكان والمباني العامة .

والمؤسسة المصرية العامة لمقاولات المرافق والشركات والمنشآت المبينة فى الملحق المرافق بهذا القانون وتعتبر كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث المشار اليها الجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الشركات التى تتبعها

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى غرة ربيع الاول سنة ١٣٨٢ (٢٢ يوليو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

— ١١ —

قــــرار
القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتاميم بعض الشركات والمنشآت (٨ أغسطس سنة ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ فى شان تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة ،

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشان الاندماج فى شركات مساهمة ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتاميم بعض الشركات والمنشات ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شان تحديد رؤوس اموال المؤسسات العامة

وعلى ماارتاه مجلس الدولة،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ — تؤمم الشركات والمنشات المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة .

وتحدد الجهة الادارية المختصة بالاشراف عليها وفقا لما هو موضح قرين كل منها

مادة ٢ — تتحول اسهم الشركات رؤوس أموال المنشآت المشار اليها سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا .

وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ويجوز للدولة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

ويجوز لمن لاتزيد قيمة مايمتلكه فى تاريخ العمل بهذا القانون من اسهم الشركات الخاضعة لاحكامه عن ٥٠٠٠ ج (خمسة الاف جنيه) مقومة بالاسعار المحددة لها فى هذا القانون أن يرحل نقدا من البنك المركزى على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل اسهمه التى انتقلت ملكيتها الى الدولة بحد اقصى قدره ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه) .

مادة ٣ — يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة او كان قد مضى على آخر تعامل عليها اكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على ان يراس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل .

وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لاتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها .

وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن.

كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

مادة ٤ — لاتسال الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها فى المادة الاولى الا فى حدود ماآل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التاميم .

فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة او كان قد مضى على اخر تعامل عليها اكثر من ستة اشهر ، او كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة، تكون اموال اصحابها واموال زوجاتهم واولادهم خاضعة للوفاء بالالتزامات الزائدة على اصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال .

مادة ٥ — يرخص لوزير الصناعة فى ادماج الشركات والمنشات المشار اليها فى المادة الاولى فى الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية او تكوين شركات مساهمة من بينها وفى الحالتين يقدر صافى اصول تلك المنشات طبقا لقرارات اللجان المنصوص عليها فى المادة الثالثة

والى ان يتم ذلك يجوز لوزير الصناعة اعفاء القائمين على الشركات والمنشات المذكورة وتعيين مجلس مؤقت او مندوب او اكثر لادارتها .

ويكون له الاختصاصات المخولة لمجلس الادارة وللمدير ، وتخضع قرارات المجلس المؤقت او المندوب فى المسائل التى تعتبر اصلا من اختصاص مجلس الادارة لتصديق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة بالاشراف على الشركة أو المنشآت حسب ماهو موضح بالجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ — يجوز لوزير الصناعة تاجيل أداء ديون والتزامات المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى لمدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ — كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبوها بالحبس وبغرامة لاتقل من خمسمائة جنيه ولاتجاوز الفى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ — اذا كانت الاسهم التى آلت الى الدولة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك او غيره من المؤسسات بصفة تامين فيحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية .

مادة ٩ — يصدر وزير الصناعة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية فى ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (اغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

كشف الشركات والمنشآت التى اخضعت للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣.

المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج:

اولا — شركات تخضع للقانون ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١

شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى) .

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار .

شركة مصر صباغى البيضا بكفر الدوار

شركة مصر حلوان للغزل والنسيج .

شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج

شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن «اسكو» .

الشركة العامة لمنتجات الجوت .

شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو القاهرة (الشوربجى) .

شركة القاهرة للغزل والنسيج .

الشركة المصرية للاصواف والبطاطين

شركة المنسوجات الحديثة .

شركة القاهرة للصباغة والتجهيز .

الشركة المصرية للغزل والمنسوجات .

شركة النصر للاصواف والمنسوجات الممتازة «سيتا» .

الشركة العربية للغزل والنسيج .

شركة النصر للغزل والنسيج بالاسكندرية

الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف « بوليتيكس » .

ثانيا : شركات الحراسة :

شركة النسيج والحياكة المصرية .

مصنع نسيج عين شمس .

مصبغة جاريتين .

الشركة المصرية لصناعة الفانلات والجوارب «لابونترى»

شركة محلات طيبة — للطباعة والصباغة «اخوان كسبيان» .

المؤسسة المصرية لصناعة التريكو .

شركة مصانع النسيج والتريكو «سوجات»

ثالثا : شركات جديدة :

مصانع اولاد شوشة .

الشركة المتحدة لصناعة النايلون .

شركة فاباتى .ت. سنهاوزد وشركاه

الشركة الحديثة للاشرطة الحريرية والقطنية .

مصنع جوارب الاهرام المصرية «محمد حسن النحلاوى وشركاه»

مصنع «رولانا» امر الله بليغ وشركاه

مصبغة الحضرة .

مصنع نسيج انطون شوشة واولاده .

شركة ياباتكس «اخوان يعقوبيان»

شركة ابو الهول لصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات .

مصنع نسيج وتريكو وادى النيل «دويك وشركاه»

شركة مصانع عوف للغزل والنسيج .

شركة مصانع نسيج الجاكار «محمد بهجت الكم وشركاه» .

النهضة للغزل والنسيج «موريس ناجر وشركاه » .

مصنع غزل «ا» زمشان وشركاه بالسيوف بالاسكندرية .
شركة اسكندرية للبطاطين والمنسوجات الصوفية «عياد المصرى وشركاه» .
شركة منسوجات جلكارد «اميليوليفن» .
المصنع المصرى للسجاد والقطيفة .
شركة المنسوجات فيكتوريا «فبراريو» .
مصنع نسيج الشرقاوية «ميشيل وادوارد الياس» .
شركة الاتحاد العربى للنسيج .
شركة النسيج المتحدة .
مصنع النسر المصرى للحياكة «عوميو نمر تاجر» .
شركة منسوجات الجوهرة «عترى م. بيجو» .
شركة فانلات اطلس المصرية .
شركة الوادى للغزل والنسيج «النقلى سابقا» .
شركة مصانع نسيج القاهرة «شبرا الخيمة» .
شركة صناعة نسيج الالياف .
مصنع تريكو الاهرام «سباسون» .
شركة اخوان السجينى .
شركة محمود على المسيرى وشركاه .
مصنع التحرير بالمحلة الكبرى للنسيج الحديث .
شركة اخوان الغنام للنسيج .
مصانع عبد المحسن شتا .
الشركة المصرية النموذجية للنسيج .

المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغـذائية

اولا : شركات تخضع للقانون ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

شركة مؤسسة المنتجات الغذائية «قها»
شركة المصنع المصرى للاغذية المحفوظة «قها» .
شركة الخميرة الأهلية .
الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز بمسطرد «سرياكس» .
شركة النصر للدخان والسجاير «كوتاريللى» .
شركة النصر للدخان والسجاير «البستانى» .
شركة النصر للدخان والسجاير «توكوس» .
شركة النصر للدخان والسجاير «وتك ليمتد» .
شركة اقطان كفر الزيات .
شركة حلاجى الاقطان المصرية .
شركة بهرنو للتجارة .
شركة معامل الحليج والزيت المتحدة .
شركة المنتجات المالية .
الشركة المصرية لمنتجات النشا والخميرة الاهلية (النشا الاهلية) .
شركة منتجات النشا .
شركة السكر والتقطير المصرية .
الشركة الشرقية للدخان والسجاير «ايسترن» .
شركة سجاير مسالونيك .
شركة الملح والصودا المصرية .
شركة الزيوت والصابون «نايف عماد»

شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية «فحلاوى» .
شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها .
شركة زيوت كروزو .
شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت .
شركة معاصر الزيوت النباتية والصابون .
شركة النصر لتعبئة الزجاجات بيبكو .
شركة التبريدات السريعة والتصدير «ديفركس» .

ثانيا : شركات قطاع عام تخضع لقوانين التاميم

شركة اسيوط لتعبئة الزجاجات .
شركة طنطا لتعبئة الزجاجات .

ثالثا : شركات تحت الحراسة :

شركة كوثر للمياه الغازية .
شركة كراون بريورى والمكتب المركزى لتوزيع انتاج شركتى بيرة الاهرام وكراون بريورى .
شركة بيرة الاهرام .
شركة مصر لعلف الحيوان .
شركة قبيسية للزيوت والصابون .
شركة درويش للتصدير والاستيراد «جيلكس» .
الشركة الاهلية لسدادات الزجاجات «ب. بيو وشركاه» .

رابعا : شركات جديدة :

الشركة المصرية لصناعة وتجارة المواد النشوية «كليوباترا» .
شركة كولونيا التجارية «مصنع الجملين للمسلى الصناعى» .
مصنع جنوة للمكرونة والزيوت .
شركة بوعوف الدفراوى .
مؤسسات أبو الفتوح الصناعية بلقاس .
شركة سليم عماد واولاده .
مصانع حلويات اخوان نالار .
المصانع المصرية التجفيف (شربيط اخوان وشركاهم عياد وشركاه بالاسكندرية)
شركة الغربية للزيوت والدقيق (أميل ونعمه عماد وشركاهما) .
شركة معاصر زيوت البدرشين .
شركة الزيوت والكسب المصرية .
شركة الزقازيق للاقطان والزيوت .
شركة التعبئة المصرية «ابوب» .
شركة بورسعيد للتجفيف .
شركة تصدير منتجات النيل «الصيفى وشركاه بالاسكندرية» .
شركة منتجات الاغذية النموذجية «ن.أ. بالى وشركاه» كفر الدوار .
شركة صباغ اخوان وشركاهم «اسكندرية المصنع المصرى لتحضير الاطعمة والزيوت المنصورية «بالقاهرة» .
شركة ث.ب كوتسيكا وشركاه .
شركة نوتوس وشركاه .
شركة ايكا «يوسف وموريس ليفى وشركاهما» .
شركة صناعة وتجارة الالبان «المندرة سيكلام» .
شركة اخوان سلوم .
شركة الدفراوى للدخان والسجاير قبون .

شركة ارلاد بثى بك البيوس وشركاهم مصنع النزعة للزيوت والصابون .
شركة مصانع شيكولاتة رويال المصرية «سوبى خرستو وشركاه» .
شركة الاسكندرية لصيد الاسماك وتجميدها « ى شلكس » .
الشركة الاهلية للزيوت والصابون بكركور باليتان وابناء قسطندى وشركاهم فى العياط وروض الفرج .
الشركة الحديثة للاغذية بالاسكندرية .
شركة انجار جاهل وشركاه «مصنع صابون»
شركة غمرة للزيوت (صالح حسنين السيد واولاده) .
شركة مصر الاهلية لعصر الزيوت والتبريدات (بطنطا) .
شركة بسكويت ارابيسكو .
معاصر ومصابن المحلة الكبرى «وصفى وخورى» .
الفابريقة المصرية للمواد الكيماوية .

المؤسسة المصرية للصناعات الكيماوية

اولا : شركات تخضع للقانون ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

شركة مطابع محرم .
الشركة التجارية المصرية .
شركة مطابع محرم الصناعية (بعد الادماج)
شركة ى-ق لاغوداكس .
شركة الاسكندرية للورق (البـا بعد التحويل) .
شركة دوتالت .
شركة تحويل الورق كونفرتا .
الشركة المصرية للطباعة وتحويل الورق (دوتارنت ـ كونفرتا) (بعد الادماج)
شركة ورق الشرق الاوسط (سيمو)
الشركة المصرية لصناعة اوراق التعبئة (كرافت)
شركة الورق الاهلية .
شركة النقل والهندسة .
شركة مصانع الكاوتش الاهلية (نادوسيين) .
الشركة المصرية لصناعة الكاوتش والاحذية (افرينو) .
شركة النصر لمنتجات الكاوتش (بعد الادماج) .
شركة البلاستيك الاهلية .
شركة صناعات البلاستيك والكهرباء المصرية .
الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية .
شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس .
شركة البويات والصناعات الكيماوية
شركة النصر لصناعة الاقلام ومنتجات الجرافيت .
شركة طنطا للكتان والزيوت .

ثانيا : شركة قطاع عام لم تخضع لقوانين التاميم

شركة النصر لصناعة الخشب الحبيبى والرانتجات .

ثالثا : شركات جديدة

شركة العبوات الحديثة .
مصانع صوايا للتنظيف (اخوان صوايا)
مصانع صوايا للكرتون (أ.د. هـ — صوايا) .
الصناعات الاهلية للكبريت .
مصنع كبريت الشوربجى .
شركة كبريت النيل .
مصانع مصر الكاوتش واللاتكس .
شركة هنشولد للبويات والزيوت بالقطر المصرى .
مصانع بحرى للبويات .
الشركة المساهمة المصرية كاريا .
شركة مطابع الجرايسة الصناعية .

المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية

اولا : شركات تخضع للقانون رقم ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

شركة الادوات الصحية ومواسير الزهر (ارمنيان)
شركة المنشآت المعدنية المصرية (ايجميت)
شركة التعدين المصرية (ايديال) .
شركة التوريدات المعمارية والهندسية (دياب)
شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج .
الشركة المصرية للتعدين والانشاءات (سميكا)
شركة المشروعات الهندسية والتجارية
شركة الهندسة والتبريد (كولدير)
الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى .
شركة اسكندرية للتغليف الصناعى .
شركة النصر لصناعة البطاريات (بوليدن)
شركة الكهرباء المركزية (ستنوليك)
المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية (سابى)
المصانع المصرية للصنفرة وأدوات التجليخ .

ثانيا : شركات قطاع تخضع لقوانين التاميم :

الشركة العامة لصناعة اليايات .
الشركة المصرية لاعمال الصلب (ستيلكو)

ثالثا : شركات تحت الحراسة :

شركة مصانع سابرين وشركة سعيد اخوان وشركاهم .
شركة الورش الصناعية العمومية (جيموكو)
الشركة المصرية لشفرات الحلاقة (سيلا) .
شركة وراء البحار للعبوات .

رابعا : شركات جديدة :

الشركة المصرية لصناعة سست الملابس
شركة مصر للهندسة الكهربائية (ميكو)
شركة ديزل شبرا الصناعية .

مصانع الفرامل المصرية .
الشركة العامة للصناعات الدقيقة .
الشركة العربية لصناعة البرجيهات
هـ.أ. شايلاكبان بغمرة .
شركة صناعة الاخشاب موجنا
شركة الصناعة والتجارة (مونترا)
كراسى المحاور . بلاتون كابريدس .
الفابريقة المصرية لمصنوعات الصاج المدهون بالميناء .

المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات

اولا : شركات تخضع للقانون ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور
مصنع الاسكندرية للزجاج والصينى .
شركة الطوب الرملى .

ثانيا : شركات تحت الحراسة :

شركة مصانع افانجلوس انسطاس دافسيو «صناعة الطوب الاسفلتى»
صناعة الاسمنت بالاسكندرية .
مصنع طوب جبسى والطسون مردوخ

ثالثا : شركات جديدة :

الشركة الشرقية لصناعة المواد العازلة الكيماوية .
شركة د. كاتيلاتوس «صناعة الجزف»

المؤسسة المصرية العامة للتعدين

شركات جديدة

الشركة الاهلية للجبس والمصيص .
شركة مقاولات وتعدين اخوان طوبيا .
شركة جبس ومصيص البلاح (غوبية)
الشركة المصرية لجباسات أبو الهول
شركة جباسات القنال (سمير اباظة وشركاه) .
الشركة المصرية لصناعة التعدين (سلماوى وشركاه) .
شركة علبة للتعدين .
شركة تصنيع منتجات المناجم (مينوالز) .

المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى

شركات جديدة

منشاة احمد عبد الباقى حمزة للعطور
منشاة مصطفى عواد حمزة للعطور .
منشاة الموم عبد الرحمن الموم للعطور بمغاغة .
مصنع بورسعيد للزجاج .
شركة مصر للمعادن .
مصنع تريكو المصرى .
مصنع زيوت فراج مجاهد .
المدابغ المتحدة بالمكس .
أ.ذ. خلكوس وولده وشركاهم .
جبره سالم ظريفة وشركاهم .
الطويل اخوان .

— ١٢ —

قـــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بانهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص .
(٨ اغسطس سنة ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا . وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد رؤوس اموال المؤسسات العامة . وعلى موافقة مجلس الرياسة

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ : تنتهى تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم وكذلك عقود استغلال الجبس والرمال البيضاء الممنوحة لافراد او شركات القطاع الخاص .

مادة ٢ : تؤمم الاصول المستخدمة فى الاستغلال وتؤول ملكيتها الى الدولة .

مادة ٣ : تتولى تقييم رؤوس اموال المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الصناعة على ان يراس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل .

وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن .

مادة ٤ : تؤدى الدولة قيمة ما آل اليها من اموال المنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة . ويجوز للدولة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية بطرق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

مادة ٥ : لاتسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى فى حدود ماآل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التاميم .

فاذا لم تكن اسهم هذه المنشآت متداولة فى البورصة ، او كان قد مضى على اخر تعامل عليها اكثر من ستة شهور او كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة تكون اموال اصحابها واموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على اصول هذه المنشآت . ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال .

مادة ٦ : يرخص لوزير الصناعة فى اسناد استغلال المناجم والمحاجر المشار اليها فى المادة الاولى الى شركات القطاع العام .

والى ان يتم ذلك يجوز للوزير اعفاء القائمين على ادارة هذه المناجم والمحاجر وتعيين مندوب او اكثر مؤقت لادارتها تحت اشراف المؤسسة المصرية للتعدين .

ويكون له الاختصاصات المخولة لمجلس الادارة وللمدير وتخضع قرارات المجلس المؤقت او المندوب فى المسائل التى تعتبر اصلا من اختصاص مجلس الادارة لتصديق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

مادة ٧ : يجوز لوزير الصناعة تاجيل اداء ديون والتزامات المنشآت المشار اليها لمدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ : كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتجاوز الفى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (٨ اغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

— ١٣ —

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتاميم شركات النقل البرى (١٢ اغسطس سنة ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بتنظيم السلطات العليا للدولة وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتاميم الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ فى شان المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى وعلى ما ارتاه مجلس الدولة وعلى موافقة مجلس الرياسة .

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ : يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت الاتية :

شركات جديدة :

١ — شركة النيل للنقل والتجارة (عوض اسحق وشركاه) .
٢ — شركة نهضة مصر (الاسيوطى)
٣ — المكتب الهندسى والتجارى المصرى الحديث (عبد الوهاب صالح وشركاه)
٤ — شركة الصعيد الاقصى للنقل والتجارة .
٥ — شركة النيل للنقل والتجارة (صمويل حنا عبد السيد بشاى وشركاهم بالفيوم) .
٦ — شركة الشرقية للنقل المشترك بمنيا القمح .
٧ — شركة ورثة نيقولا فانيدس بالمنيا
٨ — شركة عبده اسحق الجمال للنقل بالمنيا .
٩ — شركة المنيا ومغاغة للنقل (يوسف وبنيامين ديمترى بشارة واولادهما).
١٠ — منشآت عبده وحسن وحسين يوسف الصواف .
١١ — منشآت عوض اسحق وزوجته واولاده .
١٢ — شركة الجمل للنقل .
١٣ — منشأة اراكسوجيان وشركاه .
١٤ — شركة بشير احمد خليل وشركاه
١٥ — شركة الدلتا التجارية لنقل البترول بطنطا (السيد ابراهيم زينهم)
١٦ — شركة فيليب جرجس حبشى بطنطا .
١٧ — ف. ديامنتى وشركاه .
١٨ — منشآت انطوان ديامنتى وزوجته لنقل البضائع البترولية (المؤسسة المستقلة للنقل والتجارة)
١٩ — عطايا وشركاه (جابى عطايا)
٢٠ — عزيز سامى وشركاه .
٢١ — شركة نادية للنقل (ميشيل كافورى) .
٢٢ — شركة مصر للنقل والملاحة .

شركات سبق ضمها للجدول المرفق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ (بعد ادماجها)

١ — شركة النيل العامة للطرق والكبارى
٢ — شركة النيل العامة للانشاء والرصف .
٣ — شركة النيل العامة لانشاء الطرق

شركات سبق ضمها للقطاع العام

١ — منشأة المقاول عبد الرحمن كرشة
٢ — شركة محمد السيد عبد الرؤوف واخوته .
٣ — الشركة الوطنية للمقاولات (المصدرة ابو شعبان)
٤ — شركة مقاولات سيناء (رفاعى)

مادة ٢ — تشرف المؤسسة المصرية للنقل الداخلى على الشركات والمنشآت المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول لسنة ١٣٨٣ (١٢ اغسطس ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

— ١٤ —

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل النهرى (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا . وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتاميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له . وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ فى شان المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى . وعلى ماارتاه مجلس الدولة وعلى موافقة مجلس الرياسة .

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ — يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت الاتية :

١ — شركة الملاحة النهرية (سيد عبد المجيد حسن وشركاه)
ب — شركة سيد عبد المجيد وشركاه
٢ — شركة الخطوط النيلية (ميشيل ميخائيلدس وشركاه) .
٣ — شركة الباروكى للنقل النهرى والنيلية .
٤ — شركة النقل النيلية (ركس)
٥ — ا — الشركة الاهلية للنقل النهرى (عبد الفتاح الشلقانى ودانيال موتوموتو وشركاهم) .
ب — مصنع الشلقانى لبناء السفن النيلية بالوراق بامبابة (عبد الفتاح مصطفى الشلقانى) .
٦ — شركة النقل النهرى (اخوان بسبينى وشركاه) .
٧ — الشركة العمومية للنقل والهندسة (ج . منصوريان وشركاه)
٨ — شركة كابريس اخوان للنقل بالنيل (أميل ونيس فرج وشريكه خلفاء)
٩ — شركة فمرة للزيوت والملاحة النهرية (حزين) (صالح حزين السيد واولاده

سيد وإبراهيم وفؤاد صالح حزين (قسم النقل الديزل) .

١٠ — شركة قنال المنزلة والملاحة (شركة مساهمة مصرية)

١١ — شركة فؤاد وحسن حمزة .

١٢ — شركة دمياط (الحدق ودرغام وأولادهما)

١٣ — صبحى .أ. توما وشركاه .

١٤ — شركة اخوان بسطا بمصر وأسيوط .

مادة ٢ — تشرف المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى على الشركات والمنشآت المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول لسنة ١٣٨٣ (١٢ اغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

— ١٥ —

قــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة على الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة . وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات التعاونية . وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة . وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات مساهمة . وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون ديوان المحاسبات ، وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وعلى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة التعاونية .

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصد تعيين أى شخص على وظيفة واحدة وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ بتخويل مجالس ادارة الجهات الادارية ومجالس ادارة المؤسسات العامة التى تساهم فى منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة . وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتخويل مجالس ادارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ؛

وعلى مارآه مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

أصدر القانون الآتى

مادة ١ — يعمل باحكام القانون المرافق فى شأن المؤسسات العامة .

مادة ٢ — تلغى القوانين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

الباب الاول

النظـام القانونى للمؤسسـة

مادة ١ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا .

ويكون لكل مؤسسة ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية .

ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة مدى تبعيتها للوزير المختص .

مادة ٢ — تمارس المؤسسة العامة نشاطها اما بنفسها أو بواسطة ماتشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية .

مادة ٣ — يتضمن القرار الصادر بانشاء المؤسسة العامة البيانات الاتية

١ — اسم المؤسسة ومركزها

٢ — الغرض الذى انشئت من أجله

٣ — بيان الاموال التى تدخل فى الذمة المالية للمؤسسة .

٤ — مايكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .

مادة ٤ — للمؤسسة العامة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والاعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى انشئت من أجله .

مادة ٥ — تضع المؤسسة العامة لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التى تتبع فى ادارتها والتى يجرى عليها العمل فى حساباتها وادارة أموالها وذلك فى حدود الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون وفى قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشائها .

مادة ٦ — يتولى ادارة المؤسسة العامة

١ — مجلس ادارة المؤسسة .

٢ — رئيس مجلس الادارة .

ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة تشكيل مجلس الادارة وطريقة اختيار أعضائه والاحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم .

مادة ٧ — مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها وله أن يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وذلك وفقا لاحكام هذا القانون ، وفى الحدود التى يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة وله على الاخص :

١ — اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للمؤسسة وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

٣ — الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

٤ — النظر فى كل مايرى الوزير المختص أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص المؤسسة .

٥ — النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ومركزها المالى . ويجوز لمجلس الادارة ان يشكل من بين أعضائه لجنة يعهد اليها ببعض اختصاصاته . كما يجوز له أن يعهد لرئيس المجلس أو لمدير المؤسسة ببعض اختصاصاته . وللمجلس ان يفوض أحد اعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ — يتولى رئيس مجلس ادارة المؤسسة ادارتها وتصريف شئونها وفقا للاحكام التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة وتحت اشراف الوزير المختص ؛

وله أن يفوض مديرا او أكثر فى بعض اختصاصاته .

مادة ٩ — يمثل رئيس مجلس الادارة المؤسسة فى صلاتها بالاشخاص الاخرى وأمام القضاء . ويكون مسئولا امام الوزير المختص عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق اغراض المؤسسة .

مادة ١٠ — تكون اجتماعات مجلس ادارة المؤسسة صحيحة ، بحضور اغلبية الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين . وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١١ — يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى الوزير المختص لاعتمادها وعلى الوزير ان يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٢ — تقوم كل مؤسسة فى حدود نشاطها بالمشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى . وتتولى الاشراف على الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها والتنسيق فيما بينها . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان يعهد اليها بمباشرة اختصاصات معينة مما يدخل أصلا فى اختصاص جهة أخرى .

مادة ١٣ — للمؤسسات العامة — فى سبيل تحقيق أغراضها — أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك ، ولها على الاخص :

(١) انشاء شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين . ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

(ب) اقراض الشركات أو الجمعيات التى تشرف عليها أو ضمانها فيما تعقده من قروض ، وذلك بعد ان تستنفد الشركات امكانياتها فى الاقتراض .

(حـ) تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها وذلك دون التقيد بالمدة المقررة لتداول أسهم وسندات الشركات الجديدة .

(د) اصدار خطابات ضمان ، تكون فى حكم خطابات الضمان الصادرة من البنوك لصالح ما يتبعها من شركات وجمعيات تعاونية وذلك فى جميع المعاملات التى تتم بين هذه الشركات والجمعيات وبين الغير .

وفى هذه الحالات يتعين على المؤسسات الوفاء بالالتزامات المترتبة على هذا الضمان .

مادة ١٤ — يبلغ رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية التعاونية قرارات مجلس الادارة الى رئيس مجلس ادارات المؤسسة المختصة ولاتكون هذه القرارات نافذة فى المسائل الآتية الا بعد اعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة :

(١) اللوائح .

(ب) الميزانية التقديرية .

(ج) الميزانية العمومية والحساب الختامى .

(د) برامج الانتاج وأهدافه .

(هـ) برامج التسويق والتصدير .

(و) برامج الاستثمار والتمويل .

وغير ذلك مما تقضى التشريعات باعتماده من مجلس ادارة المؤسسة .

الباب الثانى

ميزانية المؤسسة ونظامها المالى

مادة ١٥ — يتكون رأس مال المؤسسة من :

١ — أنصبة الدولة فى رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت .

ب — الاموال التى تخصصها الدولة للمؤسسة .

مادة ١٦ — تتكون موارد المؤسسة مما يأتى :

١ — مايؤول اليها من صافى ارباح الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت وكذلك حصة أعضاء مجلس ادارة الشركات التابعة لها فى توزيع الارباح .

ب — ما تعقده من قروض .

ج — ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات .

د — من أية حصيلة اخرى نتيجة لنشاطها او نظير الاعمال أو الخدمات التى تؤديها للشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها .

مادة ١٧ — لمجلس ادارة المؤسسة أن يقترض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بقصد تحقيق الغرض الذى انشئت من أجله .

مادة ١٨ — تقوم المؤسسة بفتح حساب فى البنك المركزى تؤدى اليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب فى حدود الاعتمادات المخصصة لها فى الميزانية العامة .

فاذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة فى الميزانية ، التزمت وزارة الخزانة بأن تؤدى الى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة ، قيمة الفرق على مدار العام المالى وفقا للقواعد التى تقررها .

واذا زاد هذا الفائض يعود الى الميزانية العامة للدولة .

ويقصد بالفائض الفرق بين موارد المؤسسة ومصروفاتها الدورية أى مجموع مصروفات التشغيل والمصروفات التحويلية المقدرة بالميزانية .

مادة ١٩ — يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتعد على نمط الميزانيات التجارية ، وتعتبر أموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة مالم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بانشائها .

مادة ٢٠ — تعتمد ميزانية المؤسسة وحساب الارباح والخسائر بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢١ — يعد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية لها وحسابا بالارباح والخسائر عن كل سنة مالية . وعلى المجلس أيضا ان يعد تقريرا عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٢٢ — مع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبات ، لمجلس الادارة ان يعين مراقبا أو اكثر للحسابات من الاشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين . ويحدد مجلس الادارة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات فى الشركات المساهمة وعليه واجباته وفى حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

الباب الثالث

احكام عامة

مادة ٢٣ — يجوز للوزير المختص تجاوز الاستثمارات المخصصة لاحدى الشركات التابعة للمؤسسة أخذا من وفور استثمارات مخصصة لشركة اخرى وذلك فى حدود المبالغ المعتمدة بميزانية المؤسسة ذاتها .

مادة ٢٤ — يجوز — بقرار من رئيس الجمهورية — تجاوز الاعتمادات المدرجة بميزانية المؤسسة العامة اخذا من وفور ميزانية مؤسسة عامة اخرى خاضعة لاشراف الوزير ذاته .

مادة ٢٥ — يكون لمجلس ادارة المؤسسة العامة برياسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك بالنسبة للشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة .

كما يكون لمجلس ادارة المؤسسة بالتشكيل السابق سلطة ادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات أو المنشآت التابعة للمؤسسة ، وكذا سلطة تحويل أية شركة أو منشأة منها ولو كانت فردية ، الى شركة مساهمة وتعديل رأسمالها ، وذلك دون التقيد بالاحكام الواردة فى هذا الصدد فى القوانين أرقام ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

ويكون لمجلس ادارة المؤسسة المختصة أيضا سلطة اعتماد قرار مجلس ادارة الشركة فى التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها فى ميزانية الشركة .

وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس الادارة عند مباشرته السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها .

مادة ٢٦ — يتولى تقدير صافى أصول الشركات والمنشآت فى حالة الادماج وكذلك فى الحالات الاخرى التى يتطلب فيهـــا القانون تقويم الحصص العينية ، لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وعلى اللجنة المذكورة أن تتخذ التقويم الذى تم بالتطبيق لاحكام القوانين ارقام ٧١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها أساسا للتقدير الذى تجريه وتكون قراراتها بعد تصديق مجلس ادارة المؤسسة برياسة الوزير المختص عليها نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ٢٧ — فيما عدا ممثلى الموظفين والعمال المنتخبين يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الادارة فى الشركات التى تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية

مادة ٢٨ — لايلزم أعضاء مجـــلس الادارة فى الشركات التابعة للمؤسســة بتقديم أسهم ضمان عضويتهم .

مادة ٢٩ — دون أخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يصدر الترخيص المنصوص عليه فى المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه من مجلس ادارة المؤسسة بالنسبة لشركات المساهمة التى تشرف عليها .

مادة ٣٠ — تعفى المؤسسات العامة من أداء كافة رسوم الدمغة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه . كما تعفى من هذه الرسوم اكتتابات هذه المؤسسات فى رؤوس أموال الشركات وكذلك القروض التى تقرضها للشركات والجمعيات التابعة لها وماتدفعه المؤسسة ثمنا لشراء الاوراق المالية .

كما لايخضع ناتج استثمار هـــذه المؤسسات أو ما يؤول اليها من مكافآت مجالس الادارة للضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليــه .

وتعفى الشركات التى تنشئها المؤسسة العـــامة بمفردها من رسوم التشـــهر والتسجيل .

مادة ٣١ — استثناء من أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه لايشترط لقبول قيد أسهم الشركات التى تؤسسها المؤسسة أو تشترك فى رأس مالها ، أن تكون هذه الاسهم قد طرحت فى اكتتاب عام .

كما يجوز أن تتجاوز قيمة الصك فى هذه الشركات خمسة وعشرين سهما .
ولمجلس ادارة المؤسسة أن يقرر عدم قيد أسهم الشركة فى بورصة الاوراق المالية .

مادة ٣٢ — للوزير المختص سلطـــة الاشراف والرقابة والتوجيه على المؤسسة ويقدم الى رئيس الجمهورية تقريرا عن أعمال المؤسســة خلال السنة المنقضية ويشفع هذا التقرير بصورة من التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير مراقب الحاسبات .

مادة ٣٣ — يكون أنشاء المؤسسات العامة والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية

الباب الرابع

أحكام وقتية وانتقاليـة

مادة ٣٤ — تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصـــادى الكائن وقت صدور هذا القانون مؤســـسات عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون .

على أن تظل اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة الى حين صدور اللوائح الجديدة

مادة ٣٥ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه مايعتبر مؤســسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة .

مذكرة ايضاحية

للقانون رقـم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شـأن المؤسسـات العـامة

صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وهو أول تشريع ينظم المؤسسات العـامة ، ويعتبر القانون الاساسى لها .

وتبعا لاتساع نشاط الدولة وقيامها بادارة كثير من المشروعات الصناعيـة والتجارية والزراعية والمالية وغيرها ؛ فقد صدر القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نوع من المؤسسات العامة سميت المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى

كما أستتبع ازدياد تدخل الدولة أن صدر القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نوع آخر من المؤسسات العامة وهو المؤسسات العامة التعاونية .

وقد سبق وعاصر هذه التشريعات انشاء أشخاص ادارية عامة الغرض من بعضها ادارة مرفق مما يقوم على الخدمات العامة والغرض من البعض الآخر ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وسمى بعضها هيئات عامة وسمى البعض الآخر مؤسسات عامة .

والذى يبين من استقراء القرارات المنظمة لتلك الهيئات العامة والمؤسسات العامة ونوع النشاط الذى تمارسه كل منها أنه ثمة وجوه أختلاف بينها برغم كونها جميعا أشخاصا اعتبارية عامة ؛ وأصبح الامر يتطلب تدخل الشرع لتحديد الضوابط المميزة لكل من هذين النوعين وتنظيمهما بما لايدع مجالا للخلط بينهما .

ويمكن أجمال وجوه الخلاف التى تتخذ أساسا لضوابط التفرقة المشار اليها فيما يلى :

١ — المؤسسات العامة فى الغـــالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا فى النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة ، فى حين أن الهيئات العـامة فى الاغلب الاعم مصـالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية .

ب — المؤسسة العامة تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا وتمارس هذا النشاط أساسا بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركـــات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية أما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولاتقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى ، فالاصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه رؤى فى النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة فى الادارة .

والعبرة هنا بالغرض الاساسى للهيئة بحيث يكون الغرض الاساسى خدمة عامة تكون بصدد هيئة عامة حتى ولو كانت الخدمة التى تؤدى لها طبيعة تجارية

جـ — المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيـــات المشروعات التجارية وارباح المؤسســة العامة بحسب الاصل تؤول اليها ، كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلا عن طريق ما تعقده من قروض . أما الهيئات العامة وأن كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتحمل الدولـة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح .

د — تختلف رقابة الدولة على الهيئات العامة منها فى المؤسسات العامة فهى اكثر أتساعا فى الهيئات العامة ؛ وهذا أمر يستوجبه طبيعة نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة .

فالهيئة العامة اما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى .

واما أن تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة وفى فى الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات تكون متعلقة بمرفق وأخذ تدبيره فى بنفسها مباشرة واخضاع هذه القرارات لتصديق الجهة الادارية — وهو الغالب — فيه الرقابة الكافية؛ فى حين ان المؤسسات العامة تقوم أصلا بالأشراف على شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية فهى حسب الاصل لاتدير بنفسها بل عن طريق هذه الشركات والجمعيات ولكل منها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وارشاد المؤسسة ، ولاتخضع قرارات هـــذه الشركات أو الجمعيات لاعتماد المؤسسة الا فى مسائل محددة مثل تلك التى تمس

السياسة العامة او التخطيط اوالتسويق أو ما شابه ذلك .

وقرارات المؤسسة وأن كانت هى بدورها تخضع — وفقا للوضع القائم — لاعتماد الجهة الادارية المختصة الا انه لما كانت المؤسسة لاتدير بنفسهاواشرافها على شركاتها وجمعياتها فى حدود الاطار السابق ايضاحه فان النتيجة النبيعيةلذلك هو أن رقابة الدولة على المرفق الذى تقوم عليه المؤسسة اقل من رقابتها على المرفق الذى تقوم عليه الهيئة . وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نستخلص تعريفا للمؤسسة العامة والهيئة العامة .

فالمؤسسة العامة شخص من أشخاص القانون العام تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونياولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية .

أما الهيئة العامة فهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها .

وفى حدود القواعد السابقة ، أعد مشروع القانون المرافق فى شأن المؤسسات العامة ، أما الهيئات العامة فالمقترح أن تنظم بتشريع آخر مستقل .

ويتشرف وزير الصناعة برفع مشروع القانون المرافق فى شأن المؤسسات العامة للسيد رئيس الجمهورية فى الصيغة التى وافق عليها مجلس الدولة ، وجاء ألتنزم بالموافقة عليه واصداره .

وزير الصناعة

امضاء (عزيز صدقى)

— ١٦ —

قــــــــرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون الهيئات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الأطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة . وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛ وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تحويل المؤسسات المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة . وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات التعاونية .

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات التعاونية . وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية . وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات مساهمة . وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون ديوان المحاسبات . وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وعلى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة التعاونية . وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصد تعيين اى شخص على وظيفة واحدة .

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتحويل مجالس ادارة الجهات الادارية ومجالس ادارةالمؤسسات العامة التى تساهم فى منشات تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية او جماعة الشركاء

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارةالمؤسسات العامة سلطةالجمعية العمومية اوجماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ، وعلى مارآه مجلس الدولة ، وعلى موافقة مجلس الرياسة

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل باحكام القانون المرافق فى شأن الهيئات العامة ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قانون الهيئات العامة

مادة ١ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة ، لادارة مرفق مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية

مادة ٢ — يتضمن القرار الصادر بانشاء الهيئة العامة البيانات الآتية :

١ — اسم الهيئة ومركزها .

٢ — الغرض الذى انشئت من اجله

٣ — بيان بالاموال التى تدخل فى الذمة المالية للهيئة .

٤ — مايكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض الذى انشئت من اجله .

مادة ٣ — للهيئة العامة ان تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والاعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى انشئت من اجله .

مادة ٤ — تضع الهيئة العامة لوائح داخلية لتنظيم اعمالها تتضمن القواعد التى تتبع فى ادارتها والتى يجرى عليها العمل فى حساباتها وادارة اموالها ، وذلك فى حدود الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون وفى قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشائها .

مادة ٥ — للوزير المختص سلطة التوجيه والاشراف والرقابة على الهيئات العامة التابعة له .

مادة ٦ — يتولى ادارة الهيئة العامة مجلس ادارتها ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة تشكيل مجلس الادارة وطريقة اختيار اعضائه والاحكام الخاصة بمرتباتهم او مكافآتهم .

مادة ٧ — مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها وله ان يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من اجله وفقا لاحكام هذا القانون ، وفى الحدود التى يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة وله على الأخص :

١ — اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة .

٣ — الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة .

٤ — النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالى .

ويجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى لجنة من بين اعضائه أو الى رئيس المجلس او مدير الهيئة ببعض اختصاصاته

كما يجوز للمجلس تفويض احد اعضائه او احد المديرين فى القيام بمهمة محددة

مادة ٨ — يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارتها وتصريف شئونها وفقا للاحكام التى تضمنها قرار رئيس

الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة وتحت اشراف الجهة الادارية المختصة . وله ان يفوض مديرا او اكثر فى بعض اختصاصاته .

مادة ٩ — يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة فى صلاتها بالهيئات والاشخاص الاخرى وامام القضاء .

ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق اغراض الهيئة

مادة ١٠ — تكون اجتماعات مجلس ادارة الهيئة صحيحة بحضور اغلبية الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١١ — تبلغ قرارات مجلس ادارة الهيئة الى الوزير المختص لاعتمادها وعلى الوزير ان يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٢ — مع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبات لمجلس الادارة ان يعين مراقبا او اكثر للحسابات من الاشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين ويحدد مجلس الادارة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات فى الشركات المساهمة وعليه واجباته ، وفى حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

مادة ١٣ — تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء الهيئة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة .

مادة ١٤ — تعتبر اموال الهيئة العامة اموالا عامة ، وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بانشاء الهيئة .

مادة ١٥ — تكون للهيئة ميزانية خاصة ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التى تحكمها .

مادة ١٦ — يقوم رئيس مجلس ادارة الهيئة او من ينيبه باعداد مشروع ميزانيتها ويتولى عرضها على مجلس ادارة الهيئة للموافقة عليها وتقديمها للجهة الادارية المختصة لاقرارها .

مادة ١٧ — يكون ادماج الهيئات العامة والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية

مادة ١٨ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه مايعتبر هيئات عامة فى تطبيق احكام هذا القانون .

— ١٧ —

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض الشركات والمنشآت من الجدولين المرافقين للقانونين رقمى ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛ وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فى شأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ، وعلى موافقة مجلس الرياسة .

اصدر القانون الآتى

مادة ١ — تنقل الشركات والمنشآت المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون من الجدولين المرافقين للقانونين رقمى ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٢ — تضاف الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ — تشرف المؤسسة المصرية العامة للتجارة على الشركات والمنشآت المشار اليها فى المادتين السابقتين .

مادة ٤ — يصدر وزير الاقتصاد القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة ٥ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٧ شوال سنة ١٣٨٣ (اول مارس سنة ١٩٦٤)

جدول رقم (١)

(١) شركة انجليل التجارية .
(٢) النيل الهندسية والتجارية المتحدة (يونيل) .
(٣) شركة شمال شرق افريقيا التجارية .
(٤) شركة النهضة التجارية .
(٥) شركة الحاريث والهندسة .
(٦) شركة المخازن الهندسية المصرية .

جدول رقم (٢)

(١) الشركة العربية للتجارة الخارجية .
(٢) شركة مصر للاستيراد والتصدير
(٣) الشركة التجارية الاقتصادية .
(٤) شركة الن الهندسية .
(٥) شركة المعاملات التجارية .

— ١٨ —

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

باسم الامة ..

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام ، وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ بضم بعض الشركات ومنشآت المقاولات الخاصة الى القطاع العام ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بانشاء مؤسسات عامة نوعية للمقاولات ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ، وبعد موافقة مجلس الرياسة .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — تشرف كل من المؤسسات النوعية للمقاولات المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على بعض الشركات والمنشآت المذكورة حسبما هو مبين بالجدول المرافق لهذا القانون ، ويجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق نقل الاشراف على بعض الشركات والمنشآت المشار اليها من مؤسسة الى أخرى من المؤسسات المذكورة .

ويتولى مباشرة السلطات الواردة بالمادة السادسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، مجلس ادارة المؤسسة المشرفة برئاسة وزير الاسكان والمرافق .

مادة ٣ — استثناء من المادة الثالثة

من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ يستمر العمل بقرارات لجان التقييم التى شكلت طبقا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٤ — يصدر وزير الاسكان والمرافق القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٣٨٣ (٨ مارس سنة ١٩٦٤)

ملحوظة : وقد شمل هذا القانون ١١٩ شركة .

حاشية :

١ : كان المنتظر بعد أن تاكد المركز الجوهرى لهذه الشركات والمنشآت فى القطاع العام وارتباطه الوثيق بتنفيذ المشروعات العامة ، فضلا عن المزايا التى تتمتع بها ، ان تبادرجميعها الى القيام بواجبها مستهدفة اعتبارات الصالح العام وما أورده الميثاق عن مهمة الراسمالية الوطنية غير المستغلة ، الا أن بعضها تنكب الطريق السوى تاثرا بمصالح الشركاء — أصحاب جزء من راس المال — فذهب الى المغالاة غير المعقولة فى الاسعار ، والى اتخاذ مواقف سلبية حيال بعض المناقصات بلغت حد التكتل فى بعض الاحيان وكان لهذه التصرفات المشوبة اثرها السيىء على تقديرات الخطة لبعض المشروعات من الناحيتين المالية والزمنية .

— ١٩ —

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ باخضاع بعض الشركات والمنشآت للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

باسم الامة ..

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ، وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ، وعلى موافقة مجلس الرياسة

أصدر القانون الاتى :

مادة ١ — تسرى أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على الشركات الاتية :

١ — شركة شل لمصر ليمتد .

٢ — شركة شل لتوزيع الكيماويات (مصر ليمتد) .

٣ — شركة النصر لابار الزيوت .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للبترول هى الجهة الادارية المختصة بالاشراف على هذه الشركات .

مادة ٢ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

جمال عبد الناصر

— ٢٠ —

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص .

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء ، وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، وعلى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لادارة المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الاشخاص والهيئات ، وعلى ما ارتاه مجلس الدولة ، وعلى موافقة مجلس الرياسة .

اصدر القانون الاتى :

مادة ١ — ترفع الحراسة عن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارىء .

مادة ٢ — تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ الف جنيه ، ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة .

على انه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع اموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالى السابق بيانه ويوزع فيما بينهم بنسبة ما يملك كل منهم من هذه الاموال والممتلكات الى مجموع ما يمتلكون منها وقت العمل باحكام هذا القانون .

ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون هذه السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ويجوز للحكومة بعد ١٠ سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الاقل .

مادة ٣ — استثناء من حكم المادة السابقة ، اذا كان ضمن الاموال والممتلكات الخاضعة للحراسة منشأة تجارية غير مباعة بواسطة الحراسة ومملوكة للشخص الخاضع للحراسة او لاحد افراد عائلته الخاضعين للحراسة بالتبعية له ولا تزيد قيمتها من ٣٠ الف جنيه ، فتسلم اليهم هذه المنشأة .

فاذا كانت قيمة هذه المنشأة تقل عن ٣٠ الف جنيه اعطى لهم عن الفرق سندات اسمية على الدولة وفقا لحكم المادة السابقة .

ويحدد نصيب كل منهم فى هذه المنشأة وتلك السندات طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (٢) من هذا القانون .

مادة ٤ — تسلم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٥ — تستمر الحراسة المفروضة وقت صدور هذا القانون على الاشخاص الاعتبارية الى ان يتم رفعها او تصفيتها أو بيعها ، وتسرى فى شأنها أحكام الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ويكون لرئيس الوزراء سلطات الوزير المفوض عليها فى هذا الامر .

ويكون رفع الحراسة عن هذه الاشخاص الاعتبارية بقرار من رئيس الجمهورية وتكون تصفيتها او بيعها بقرار من رئيس الوزراء وفقا للشروط والاوضاع التى يحددها هذا القرار .

مادة ٦ — تكون ادارة الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة (٢) والتصرف فيها وفقا للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الوزراء .

مادة ٧ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون

مادة ٨ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

عن النشرة التشريعية لوزارة العدل مارس ١٩٦٤
من ص ١٩٧٦ الى ص ١٩٧٨



شركة مصر للطيران
احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للنقل الجوى
من مفاخر ثورتنا المباركة
لتدعيم وتحسين النقل الجوى الداخلى
تعود إليكم بأحدث الطائرات الفاخرة
وتهيئ لكم رحلات ممتعة سريعة
القاهرة / الاسكندرية رحلتان يوميا
القاهرة / الأقصر / أسوان ٤ رحلات يوميا
القاهرة / القدس رحلتان يوميا
القاهرة / بورسعيد / العريش / غزة ٤ رحلات أسبوعيا
القاهرة / الوادى الجديد رحلتان أسبوعيا
القاهرة / الغردقة رحلة أسبوعيا
القاهرة / الاسكندرية / أثينا رحلتان أسبوعيا
القاهرة / قبرص رحلة أسبوعيا
للاستعلام:
القاهرة . مكتب الأوبرا تليفون ٩١٨٤٢٢
ومكاتب الشركة فى أنحاء الجمهورية
وجميع مكاتب شركة الطيران العربية المتحدة
أو مكاتب السياحة المعتمدة



سياستنا.. الاعتماد على أنفسنا
فى تدعيم نهضتنا
وسماد بلدنا.. يحقق الخير والرخاء
ويوفر آلاف العملات الصعبة
التى كنا نستورد بها احتياجاتنا
من الخارج
نتروكيما
٢٦٪ آزوت
السماد الأصيل.. لجميع المحاصيل
كيما
بأسوان
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية

الثمن ١٠ قروش
مطابع مؤسسة الاهرام



١١

نوفمبر ١٩٦٥

للمناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر

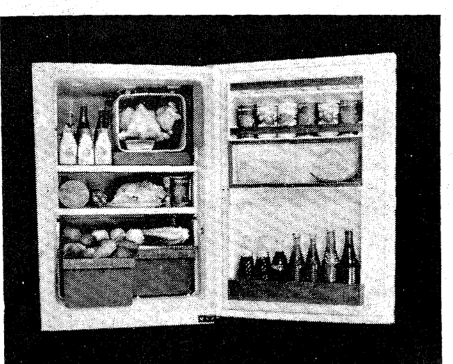
■ المدرسة والإنسان .. والاشتراكية

■ محضر الاجتماع الأول لمجلس الوزراء الجديد

■ "المقال الممنوع" لبرتراند راسل وخطابه "إلى الأصدقاء العرب"

● وثائق تاريخية عن التعليم في مصر من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٦٤

الثلاجة
الجديدة



التى تناسب
كل أسرة
وكل ميزانية



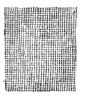
الشقيقة الثالثة لثلاجات إيديال ١٠ و ٨ قدم

٨٥ جنيها

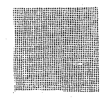
والتسليم حسب
أولوية الحجز

إنتاج شركة الدلتا الصناعية





يلاقى إنتاجها النجاح الكبير فى
السوق المحلية وجميع الأسواق العالمية





طريق المناضلين الى

الفكر الثورى المعاصر

مجلة شهرية
تصدر أول كل شهر

الفهرس

العدد الحادى عشر ــ نوفمبر ١٩٦٥

عنوان المراسلات :

« الطليعة »
مبنى مؤسسة الاهرام ١٤ شارع مظلوم
القاهرة تليفون : ٤٦٤٦٤ ــ ٤٤١٤٤
الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى ، ج.ع.م. ودول اتحــاد البريد العــربى ودول الــدار البيضاء ١٢٠ قرشا .

ان « الطليعة » ميدان مفتوح لكل رأى حر ، وفى اعتقادها أن تفاعل الآراء الحرة على اختلافها هو وحده الذى يستطيع أن يبلور ويستخلص وحدة فكرية أصيلة .

من هذا المفهوم تفتح « الطليعة » صفحاتها لكل رأى لديه كلمة يقولها ــ مؤمنة بشعار الحــرية المجيد الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر « قد أختلف معك فى الرأى ولــكنى على استعداد لان أدفع حياتى ثمنــا لحقك فى الدفاع عن رأيك » .



حول التغييرات الجديدة في الاتحاد الاشتراكي والحكومة

من حقنا وواجبنا ان نتساءل وان نقف بوضوح على مغزى واهداف ودوافع التغييرات التي وقعت اخيرا بأجهزة السلطة والتوجيه السياسي ، على مستوى كل من الاتحاد الاشتراكي والحكومة . وبتعبير آخر .. هل هذه مجرد عمليات تبديل وجوه بوجوه ، أم أن المسألة أعماق تتصل بجوهر عملية صياغة ما يسمى « **بالبناء العلوى** » للمجتمع (الاجهزة والمؤسسات السياسية) ليتواءم مع التطورات الجذرية « **للبناء السفلى** » للمجتمع (الواقع الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية الجديدة) ؟ .

اننا لا نستطيع الوصول الى اجابات واقعية وموضوعية لجميع هذه الاسئلة اذا عزلناها عن ظروف مجتمعنا المعاصر، وجردناها من مضمون مرحلة التطور المعاصرة في بلادنا . والا أصبحت تدور في فراغ من حول اشخاص زكريا محيى الدين وعلى صبرى وحسين الشافعى، دون ما ربط بدورهم كجزء لا يتجزأ من قيادات الثورة .

وهكذا فان هذه الاسئلة تنبت في مجتمع قد اختار بحسم — شعبا وقيادة — الاشتراكية طريقا للحياة والتطور . وذلك بعد أن استكمل استقلاله السياسى

والاقتصادي . وهو الان يقتحم مرحلةجديدة من تطوره بعد أن أنهى بنجاح مرحلة الاختيار الاشتراكي ، وبناء القاعدةالشعبية صاحبة المصلحة في تحقيق وحماية هذا الاختيار ، وعزل وتصفيةالعناصر والطبقات الاستغلالية المعادية ، واتم تنفيذ الخطة الخمسية الاولىللتنمية الاقتصادية بنسبة ٩٧ ٪ من اهدافها المقررة . اما المرحلة الجديدةفهي مرحلة الخطة الخمسية الثانيةالتى تستهدف بناء الصناعة الثقيلة وكهربةالبلاد الكاملة بحيث يتضاعف فى نهايتها قيمة الدخل القومي بالنسبة لما كانتعليه عام ١٩٦٠ . وفى نفس الوقت استمرار عمليةالمجابهة الثوريةللصهيونية وللاستعمار القديم والجديد في الوطن العربي وافريقيا .

ولقد تبدو المرحلة الجديدة بوضوحفي أهدافها السياسية والاقتصادية البحتة . بيد ان تحقيقها بنجاح يستلزمتوفير وسائل واساليب سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية وثقافيةمتعددة ومتنوعة. ان التحول الاشتراكي ليس عملية ميكانيكية مادية منحصرة فياقامة القاعدة الاقتصادية . وانما هي في جوهرها عملية وضع هذه القاعدةالاقتصادية بنموها المستمر في أيدي تحالف قوى الشعب العاملة وفيخدمتها،بما يحقق زيادة مستمرة في الانتاج وتحسين مستمر لمستواه وتوزيع عادللعوائد الانتاج على العاملين والمنتجين . ولن يتأتىذلك بطبيعةالحال الا اذا امتلكتحالف قوى الشعب العاملة من ناحية تنظيما سياسيا ثوريا متجدد القوى ،قادرا على الحركة الواعية والتوجيه الناضجوالرقابة الفعالة . وامتلك منناحية اخرى حكومة .. جهازا تنفيذيا كفئا ومتجاوبا بعمق مع التنظيمالسياسي ، وملتزما بأهداف المرحلة .

ولهذا لم تكن مصادفة ، أو من قبيلالخطب الانتخابية التقليدية ان يقف **المناضل جمال عبد الناصر** ــ كقيادةثورية أثبتت الاحداث وعيها واصالتها والتزامها العميق بارادة الشعب ــ يومقبوله ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية للفترة الدستورية التى بدأت في **١٥مارس ١٩٦٥** ، ليحدد برنامجا واضحا من **٥ نقاط** للمرحلة الجديدة :

● تمهيد الطريق لجيل جديد يقودالثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية وذلك ضمانالاستمرار النضال والتقدم على الطريق الاشتراكي .

● تنفيذ الخطة الخمسية الثانيةباقامةالصناعات الثقيلةوالكهربةالشاملة للبلاد وذلك في اطار يربط الاستهلاكحتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير يسمح بمدخراتالاستثمارات الجديدة.

● تعميق وضمان الممارسة الشعبيةالفعلية للديمقراطية الاشتراكية بهدف تمكين قيم المجتمع الاشتراكي من أنتستقرفي الارضوترسخ وتتصل بجذورها الىأعماق حياتنا حتى يستطيع مانخدعهالآن أن يصمد للرياح بغير انحراف أو عوج وذلك فى اطار الدراسة الجديدةللميثاق الوطني التى ستجرى في المؤتمر الوطني الذى سينعقد عام ١٩٧٠ طبقاللنص الميثاق نفسه .



● العمل على تحقيق سيادة الحرية والوحدة على الارض العربية وذلك فى اطار الضرورة التاريخية الموضوعية التى تقضى بأن الحرية العربية لا تتجزأ أو أن التقدم العربى لا يمكن بناؤه على التجزئة.

● استمرار العمل والنضال على المستوى الافريقى والعالمى من أجل التعجيل بنهاية الاستعمار بجميع صوره وتحقيق السلام العالمى.

وجاء انتخاب المناضل جمال عبد الناصر على أساس هذا البرنامج الثورى، باجماع لم يسبق له مثيل « تكريسا شعبيا » لنقاط البرنامج الخمس.

وكان لابد اذن من ترجمة هذه النقاط الخمس واقعيا فى اجراءات وأجهزة ومؤسسات وعلاقات جديدة، وشاعت اثر انتخابات الرئاسة مباشرة اقاويل وأحاديث حول تعديلات وزارية منتظرة على الفور. ولكن جمال عبد الناصر سارع الى مواجهتها بالنفى واكد فساد هذه النظرية التى تقوم على معايير تقليدية تتوقع تغييرات شكلية أو مجرد تبديل وجوه بوجوه. واكد أن النظرة الصحيحة للأمور ولمهام المرحلة الجديدة تستلزم تغييرات جوهرية ذات معايير ثورية فى أجهزة السلطة والتوجيه السياسى، من شأنها أن تحقق مزيدا من المكاسب والانتصارات على طريق التطور الاشتراكى.

ما هى هذه المعايير ؟

نستطيع ان نضع اليد والعين على أربع معايير اساسية اذا نظرنا الى التغييرات الاخيرة، فى ضوء برنامج النقاط الخمس.

سنجد أن **المعيار الاول** يتحدد فى هذه « الحركة التبادلية العمدية » بين مراكز القيادات فى كل من الاتحاد الاشتراكى والحكومة والاجهزة التنفيذية على وجه العموم. لقد انتقل « على صبرى » من مركز رئيس الوزراء الى مركز الامين العام للاتحاد الاشتراكى. وانتقل « زكريا محيى الدين » من مركز الامين العام للاتحاد الاشتراكى بمحافظة القاهرة الى مركز رئيس الوزراء، وانتقل حسين الشافعى من مركز المسئول عن الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى الى مركز رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات. ما معنى هذه الحركة التبادلية بين الاتحاد الاشتراكى والاجهزة التنفيذية ؟ انها تؤكد **أولا** الوحدة العضوية للتنظيم السياسى والجهاز التنفيذى. وتؤكد **ثانيا** على ضرورة تبادل الخبرات بين قيادات التنظيم السياسى والجهاز التنفيذى مما يضع أمام كل من التنظيم والجهاز التنفيذى ظروف وطبيعة عمل الاخر الامر الذى يسهل من عملية الفهم المشترك لمسئوليات وواجبات كل منهما ويرسى عمليا قواعد وحدة الفكر والحركة لكل أجهزة المجتمع التى استهدفها الميثاق، علاجا جذريا حاسما للصراعات والتناقضات غير العدائية التى تثور بالضرورة خلال مرحلة التحول.

اما **المعيار الثانى** فنلخصه من خلال الحرص على تأكيد أولوية العمل السياسى وسيادة التنظيم السياسى الثورى. وهذا يبدو من خلال ثلاث مظاهر رئيسية:

أولها: ما قرره المناضل جمال عبد الناصر بكل ما يمثله من وزن شعبى من

قيامه بممارسة مسئولياته فى هذه المرحلة من موقع العمل والقيادة بالاتحاد الاشتراكى .

ثانيها : العمل على استكمال تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بتكوين اللجنة المركزية واللجنة الدائمة للاعداد للمؤتمر الوطنى الاول للاتحاد .

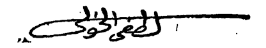
ثالثها : تعيين أمين عام مسئول ومتفرغ للاتحاد الاشتراكى ومنحه لقب نائب رئيس الجمهورية . والواقع ان هذا اللقب الذى منح لعلى صبرى لايقصد به مجرد تكريم رجل قيادى ادى واجبه باخلاص وكفاية خلال ممارسته لمسئولية العمل التنفيذى وانما هو تأكيد على أهمية وخطورة مسئولية العمل السياسى بالتنظيم .

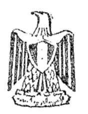
والمعيار الثالث يتجسد فى فتح الباب لقيادات جديدة تزامل القيادات الحالية سواء على مستوى الوزارة او الامانة العامة بالاتحاد الاشتراكى وايا كانت اختلافات وجهات النظر - التى لا مفر منها اجتماعيا - حول الاشخاص ، فان ذلك يجب أن لا يحجب عنا الحقيقة الموضوعية التى تتبلور فى اتاحة الفرص فعليا أمام قيادات جديدة تواجه تجربة المسئولية القيادية لاول مرة تحت ضوء النقد والنقد الذاتى . ويتوجب علينا التشجيع والمساندة البناءة ، والا كنا نصادر التجربة وهى ما تزال وليدة .

اما **المعيار الرابع** فهو الاخذ بمبدأ التفرغ للعمل السياسى بالتنظيم على مستوى الامانة العامة . والشروع فى تطبيقه على المستويات الاخرى تدريجيا . ان تنفيذ هذا المبدأ من شأنه أن يوفر للتنظيم « كادرا قياديا » يعطى كل جهده ووقته وفكره للعمل السياسى بين الجماهير . فيصبح جوهر عمله اليومى وحياته العامة والخاصة ، لا عملا ثانويا يؤديه فى أوقات الفراغ او عندما تسمح له مشاغل واهتمامات أخرى بذلك ، ومن المهم هنا أن يمنح « التفرغ » على أساس مسئوليات محددة سياسيا ، وحسابات تنظيمية مستمرة ، ولكادر - من مختلف المستويات - برهنت التجارب على وعيه واخلاصه وقدراته السياسية والجماهيرية فى ميدان البناء الاشتراكى .

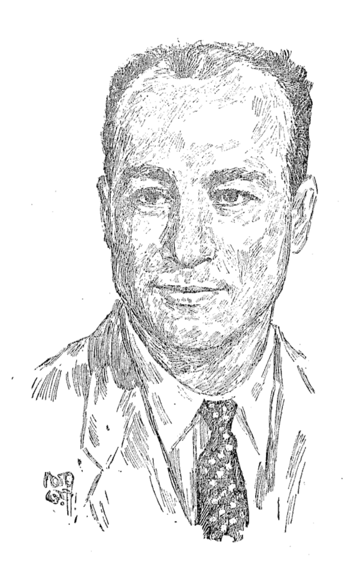
ان هذه المعايير الاربعة الثورية ، هى التى تحكم موضوعيا حركة التغييرات الاخيرة ، بغض النظر عن « شخصيات » من تولوا هذا المنصب او ذاك . وهى بالتالى تستهدف أن تسلح قوى الشعب العاملة - تنظيميا وحكوميا - بأساليب وأدوات وعلاقات ، أكثر ديمقراطية ، واكثر واقعية ، واكثر قدرة على مواجهة أهداف مرحلة التحول الجديدة على طريق الاشتراكية .

وان واجب وحق جميع المناضلين والمناضلات اليوم ، ان يراقبوا بعيون مفتوحة حركة العمل الثورى ، من خلال هذه الاساليب والادوات والعلاقات الجديدة ، وعلى ضوء الميثاق وبرنامج الخمس نقاط . وأن يضاعفوا من جهودهم البناءة - عملا منتجا ونقدا ملتزما - لصرح بنائنا السياسى لمجتمع يخوض بشجاعة عملية زراعة الاشتراكية وقيمها المادية والمعنوية فى مدنه وقراه وفى رجاله ونسائه وأطفاله .





محضر الاجتماع الأول لمجلس الوزراء الجديد



بتصريح خاص تقوم ((الطليعة)) بنشر النص الكامل لمحضر اول اجتماع للوزارة الجديدة الذى انعقد برئاسة السيد زكريا محيى الدين عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وشرح فيه سياسة الحكومة وبرنامجها للعمل خلال المرحلة القادمة .

محضر الاجتماع الأول لمجلس الوزراء الجديد

اجتمع مجلس الوزراء فى تمام الساعة ١٢،٤٥ من بعد ظهر يوم السبت الموافق ٢ اكتوبر سنة ١٩٦٥ بقاعة الزهراء بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة برئاسة السيد/ زكريا محيى الدين رئيس الوزراء .

وقد اعتذر عن عدم حضور الاجتماع كل من السادة :
الدكتور عبد المنعم القيسونى
الدكتور نزيه ضيف
السيد/ محمود رياض

وقد حضر الاجتماع : —
الدكتور عبد السلام بدوى سكرتير عام الحكومة
السيد/ محمد قاسم سكرتير عام الحكومة المساعد

السيد رئيس الوزراء : أبدا كلامى بأن ارجوالله ان يوفقنا فى هذه المهمة وان يعطينا القوة لكى نتمكن من أن نواجه ونتحمل مسئولية العمل فى المرحلة القادمة ، وهى مرحلة تتميز بأهميتها الاقتصادية وتواجهنا فيها صعاب ومشاكل . انها مرحلة معركة التنمية الاقتصادية . ان بلدنا فى وضعها الحالى لاتشذ عن البلاد الاخرى التى تمر فى نفس الدور ، دور التنمية والتطور والتقدم ، واى بلد يتطلع الى الامام بهدف التطور والتقدم لابد وان يمر بمراحل صعبة فى خلال فترة التنمية حتى يتمكن من وضع القاعدة الاقتصادية السليمة التى ينطلق منها الى آفاق واسعة لتدعيم قدرته السياسية والعسكرية ، وهذا فى حد ذاته يعتبر تعزيزا لحرية هذا البلد وتدعيما لاستقلاله ... فلا حرية واستقلال مع التخلف والفقر . اننا لا يمكن أن ننظر الى الخلف او نتردد او نخاف ، ولكن بكل قوتنا وكل طاقتنا سنندفع الى الامام لتحقيق الهدف ، ومن الجائز ان بعضكم وخصوصا اخواننا القدامى الذين خدموا فى المرحلة الماضية يرى أن الصورة صعبة ، والبعض منكم يجوز أن يراها صورة مظلمة ، ولكن الحقيقة ان الصورة غير ذلك ، اذ لدينا أمل كبير فى أن نتمكن من عمل شىء للبلاد فى حدود امكانياتنا ومواردنا ، وحالنا افضل من حال بلاد كثيرة تمر بنفس الدور ، نحن على الاقل لدينا كادر فنى لا يتوفر لاى بلد على نفس مستوانا ونفس ظروفنا .

قد تكون مواردنا المحلية محدودة بالنسبة لزيادة السكان ، ولكننا نستطيع ان نستخدم هذه الطاقات البشرية لتحقيق ناتج عمل يعود بالفائدة على كل فرد فيزيد دخله .. اننا فى سباق مع زيادة السكان وبالتالى زيادة الاستهلاك ومعدل الانتاج السنوى الذى نحققه ، وما من شك فى انه بشىء من التنظيم وشىء من الربط وشىء من التعاون وبمزيد من الجهد فى العمل يمكن ان نستغل كثيرا من الطاقات المعطلة الضائعة بسبب عدم تحديد المسئوليات وبسبب الاهمال وبسبب الرواسب الاجتماعية التى ما زالت موجودة فى مجتمعنا والتى من واجبنا ان نعالجها .

ان سياسة الحكومة او برنامج عمل الحكومة فى المرحلة القادمة سوف يستمد خطوطه العريضة من احتياجات الشعب وآماله ومن كلمات السيد الرئيس فى مجلس الامة وفى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى فى بداية الفترة الحالية لرئاسة الجمهورية .. المرحلة التى نحن قادمون عليها كما قلت مرحلة تنمية اقتصادية ، ومعركة تنمية اقتصادية تعطى فيها الاولويات لمتطلبات الخطة الاقتصادية ، وهذا يتطلب منا ان نكون واضحين فى مفهوم الاشتراكية ، فالاشتراكية ليست فقط عدالة فى التوزيع ولكنها ايضا زيادة فى الانتاج لرفع مستوى المعيشة ، واننا لا نريد ان يقال عن الاشتراكية انها توزيع الفقر ، ولكن الاشتراكية هى تحسين مستوى معيشة كل اسرة فى البلاد ، ومن هنا ومن هذا المفهوم المادى يتمسك الشعب بالاشتراكية .. ان المسألة ليست شعارات ولكنها ايضا احساس مادى ومصالح .. ان زيادة الانتاج تعزز الديمقراطية السليمة لان كل زيادة فى الدخل للفرد تعطى له فرصة لزيادة وعيه السياسى والاجتماعى وبذلك يمكنه ان يمارس الديمقراطية السليمة بصورة فعالة ، وهذا يفسر لنا ارتباط الديمقراطية بلقمة العيش كما ورد فى الميثاق ولكن بصورة اخرى .

اننا نريد أن نكون واقعيين فى عملنا ولا ننجرف وراء أى اشكال او شعارات زائفة او مسائل غير عملية فى التطبيق ، ويجب ان تكون خطواتنا مدروسة دراسة دقيقة وواقعية ، ولا نقدم على أى عمل الا اذا كنا واثقين من نجاحه ومستعدين لنجاح هذا العمل ... يجب ان تكون دراستنا دراسة دقيقة ويجب ان نعد لكل عمل الاشخاص المخلصين الذين على مستوى معين من الدراية



بهذا العمل لكى يتولوا مسئوليته ..

فى هذه المرحلة الاقتصادية تتبلور سياسة الحكومة وتكون اكثر تركيزا فى خمس مسائل :

المسألة الاولى : سلامة تقديرات الخطة :

فنحن قادمون على خطة خمسية ثانية لهـا اهـداف ، ويجب ان ترتبط هـذه الاهـداف بالامكانيات ، بمعنى الا نركز على الهدف وننسى الامكانيات ونحاول ان نرتب المسألة بأى ارقام لتحقيق الهـدف المطلوب ، فتـكون النتيجة فى النهاية ان لا نستطيع تحقيق هذا الهدف ، لذلك فان سلامة التقديرات والارقام نقطة بدء غاية فى الاهمية . لان هذه الارقام مرتبط بعضهـا ببعض ، واى خطأ فى تقديرات قطاع يؤثر على القطاعات الاخرى .

المسألة الثانية : الارتفاع بمستوى الانتاج :

وهذا موضوع لابد ان يكون محل دراسـة واسعة لنا ، وسوف نتفق فى هذه الجلسة على كيفية الوصول الى هذا الموضوع ، ولكن بصورة أولية يلزم ان نحدد المسئوليات على أسـاس ان الوحدة الاساسية لقطاع الانتاج هى وحدة الانتاج . فتكون المسئوليـة الكاملة للوحـدة الانتاجية أو وحدة الخدمات فالارتباط وثيق بين الخدمات والانتاج ، ان علينا ان نحدد هدفا لكل وحدة وان نحدد لها المسئوليات ، ثم يأتى بعد ذلك المتابعة والتقييم حتى يعرف كل شخص فى هذا البلد انه « مرئى » من أعلى مستوى ، وان العمل الجيد مقدر والعمل الردىء محسـوب عليه ، ويلزم ان نبدأ باستغلال الطاقات الموجودة والموارد المتاحة ، وهذا لا يمنـع من ان نقوم بدراسـة اية مشروعات جديدة ، ولكن يجب أن تدرس هذه المشروعات بطريقة اقتصادية . كذلك يجب ان توجد الدوافع والحوافز لـكى يعمل الاشخاص ، ويجب ان يكون الاشخاص المسئولون فى الوحدات الانتاجية « مرئيين » تماما ويجب أن يعلموا انهم « مرئيـون » من المستوى الاعلى ...

والارتفاع بمستوى الانتـاج يقتضى احترام التعاقد لان هذا يسبب مشاكل كبيرة فى القطاع العـام ولابد ان نسـير على طريقـة سليمة اقتصادية فى ادارة الاعمال ونحترم التعاقدات .. لنفترض مثلا ان مؤسسة التجارة الخارجية قد تعاقدت مع الاصلاح الزراعى على تصدير طماطم من انتاجه ثم اخل الاصـلاح الزراعى بهذا التعاقد ولم يسلم الطماطم ، وكانت النتيجة ان ارتبطت المؤسسة مـع وكلائها فى الخارج لتصريف الطماطم وارتبطت مـع السفن على شحن كذا طن ولم تسلها الكمية المتعاقد عليها فمن الذى يدفع تكاليف هذا الموضوع ؟ . هل تدفعه الدولة ؟ . ان رئيس مجلس ادارة الجهة التى كان عليها ان تورد الطماطم هو الذى يدفع هـذه التـكاليف . ان هذا موضوع أساسى وان على كل شخص قبل أن يوقع أى تعاقد ان يقدر المسئوليات والصعاب التى تقابله والتى قد ينشأ بسببها مشاكل للقطاعات الاخرى ..

وترتبط بهذا الموضـوع الحـاجة الى النظرة البعيدة فى التنفيذ والقدرة على التنبؤ بالمشاكل والصعاب لتداركها قبل وقوعها وخصوصا فى المسائل التى تتصل باحتياجات الناس ، ولايكفى ان نتعاقد على الشىء مبكرا ، بل يجب ان نجرى وراء الشىء بعد التعاقد عليه وذلك لكى نضمن ان يصل هذا الشىء فى موعده .. هذه هى الروح التى نريد ان تسير من اكبر مستوى الى أصغر مستوى ، وقد سمعتم هذا الكلام من السيد الرئيس .. المسئولية المشتركة والمسئوليـة السياسية .. هذه هى « حاجات » الشـعب ونحن مسئولون امام الشعب ، ومسئولون أمام السيد رئيس الجمهورية ونرجو ان نكون اهلا لهذه الثقة وان نوفق فى عملنا .. فمثلا بالنسبة « لمرايل » التلاميـذ نجـد أن كل بنت تدخل المدرسة يلزم لها « تيل نادية » لعمل « المريلة » اذن يلزم ان نكون مستعدين لتوفير التيل اللازم ونبين الجهة المسئولة عن ذلك ، ويلزم ان نتعاون جميعا ونتنبه لهذه المسائل اولا بأول .. اننى اعتبر رئيس مجلس ادارة المؤسسـة المختصة ووكيل الوزارة والوزير ايضا مسئولون عن هذه العملية لانه يلزم ان يكون لديهم متابعة بحيث اذا ما تبينوا تقصيرا اسرعوا الى دفع العمل ..

المسالة الثالثة : الاجهزة الادارية للدولة :

يجب أن يكون هدفنا هو رفع مستوى كفاءةاجهزة الدولة الادارية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية وفى هذا الصدد لا يجب ان نتصوران اصلاح الاجهزة الادارية يكون باعاده التنظيم فقط اوبتحويل المصالح الى مؤسسات او بتغيير القوانين واللوائح ، ان هذه كلها عوامل مساعدة ، ولكن الموضوع الاساسى هو تحديدالمسئوليات بالنسبة لكل مستوى موجود على اى شكل يكون عليه التنظيم من اول «الباشكاتب» حتى قمة المسئولية فى الوزارة وبعد ذلك نحاسب الاشخاص عن طريق المتابعة ، ومن الطبيعى ان اى تأخير فى المستوى الادارى للدولة يؤثر على التنمية الاقتصادية والتطوروالتقدم لاهداف التنمية ، لان العملية كلها مرتبطة بعضها ببعض ارتباط الانتاج بالخدمات وهذا أمر واضح لا يحتاج الى شرح .. فى هذه النقطة بالذات يجب ان نفكر فى الموضوع وندرسه قبل ان نقول فيه شيئا ، وهناك روح موجودة وهى أن كل مستوى رئاسى معين يحاول ان يلقى المسئولية على المستويات الدنيا، وفى النهاية تتبلور فى الموظف الصغير ، وتنتهى العملية بأن هذا الموظف الصغير قد اخطأ ويحال الى المحاكمة التأديبية وتوقع عليه العقوبة بمجازاته بخمسة ايام خصم مرتب او حرمانه من الترقية .. ان هذه الصورة ينتج عنها فقدنا لطاقات موجودة غير مستغلة ، وهذه الطاقات من المفروض ان تساهم فى المتابعة والمراقبة ولو عملت هذه الطاقات لما حدث هذا الكلام ، اذن لابد ان نتبين أساليب أو وسائل تمكن هذه الرئاسات المختلفة من اول « الباشكاتب » حتى اكبر مسئول من ان تساهم فى المتابعة والتقييم.

وفى تقديرى أنه يستحسن بالنسبة للرئاسات المختلفة ان نحكم على عملها فى فترات دورية كل ثلاثة اشهر او ستة اشهر او كل سنة يوضح فيها مستوى القسم أو مستوى المصلحة ، أو مستوى الادارة أو الادارة الفرعية وما عملها وما هى الانجازات التى تحققت ، وترفع نتيجة كل هذا الى الرئاسة المباشرة .

ان الرئاسة المباشرة يجب ان تكون مسئولة مسئولية ادبية عن كل خطأ يحدث فى المستويات الدنيا ، وهذا يقتضى متابعة مستمرة ثم عدالة فى التقييم ، والا يكون هناك ميل او اغراض بالنسبة لتقييم أعمال الاشخاص ، لانه اذا كان التقييم على اساس ان هذا الشخص « دمه خفيف أو ثقيل » فان العملية سوف لا تحقق اى نتيجة ..لابد ان يكون التقييم على اساس ناتج عمل وعلى اساس الاداء وعلى اساس المجهود المادى الملموس الذى بذل فى خلال فترة معينة ... يجب أن تكون هناك قيم ملموسة معينة نستند عليها فى عملية التقييم ، وبذلك نعمل على تمكين القيم السليمة للعمل والانتاج .

المسالة الرابعة : توفير الاستقرار والمناخ السياسى والاجتماعى لدفع قوى الانتاج :

والمناخ السياسى او الاستقرار السياسى فى البلاد يحتاج الى مجهود سواء من ناحية الامن وشعور الناس بالاستقرار او من ناحية العمل السليم لان كل ارتفاع فى مستوى المعيشة يؤدى الى الاستقرار السياسى ، وبالنسبة للناحية الاجتماعية فلابد من بذل الجهود للتغلب على الرواسب الاجتماعية التى ورثناها من الماضى والتى مازال جزء منها موجودا حتى الان . ومن الطبيعى أن هذا يؤثر على مستوى الاداء ومستوى الانتاج واننى أقول انه يوجد خلل فى هذا الموضوع يحتاج الى علاج اجتماعى .

المسالة الخامسة : مشكلة تضخم السكان :

وهى مسألة حيوية تحتاج الى حل سريع ولا تحتاج الى شرح فنحن نشعر بها جميعا ولابد أن نوجد لها حلا وفى المدى الطويل ، يجب ان يحقق هذا الحل الاهداف المطلوبة ولا يمكن



ان نسير على زيادة ٣٪ سنويا ، ومن الافضل أن نترك وزير التخطيط يشرح لكم هذا الموضوع ولابد أن نعمل على إن نمكن الناس الذين يريدون تنظيم نسلهم من تحقيق هذا الهدف وأقترح أن يكون هذا الموضوع محل دراسة وان تشكل هيئة عليا لتنظيم السكان تقوم بوضع تخطيط تخدمه ميزانية ونتبين الحل بحيث تصل هذه الخدمة الى كل قرية وكل مدينة وكل حى وكل مصنع والى كل مكان فى البلد .

انها عملية اقتصادية ، ان تخصيص مليونا او مليونين من العملة الصعبة لاستيراد أدوية لهذا الموضوع سيوفر فى السنة التالية نقدا اجنبيا يبلغ حوالى ١٠ ملايين من الجنيهات ولابد من حل سريع ، ويمكننا أن نبدا بالدراسات السابقة بشرط ان تنتهى الى مشروع لعملية تنظيم السكان .

ننتقل بعد ذلك لموضوع هام تحدث فيه السيد الرئيس وهو تنظيم احتياجات السكان وتنظيم الاستهلاك الداخلى وتوفير السلع الاساسية بما فيها من مأكل وملبس ومسكن . وبهذه المناسبة فقد اعطى السيد الرئيس توجيها بأننا نعتمد خمسة ملايين جنيه زياده فى هذا العام لميزانية الاسكان وعلى السيد وزير الاسكان دراسة الامكانيات المادية من حيث توفير الاسمنت والحديد .

وفى تنظيم الاستهلاك الداخلى كمبدا تواجهنا السوق السوداء . ان قانون العرض والطلب يلعب دورا أساسيا فى هذا الموضوع فاذا كانت السلعة غير متوفرة ، أى كانت بكميات أقل من حجم الطلب عليها فلا يمكن التغلب على السوق السوداء الا بطريقة جزئية . وهنا لابد من سؤال : ما هى السلع الاساسية اللازمة للاسرة ؟ .

ان السلع يمكن تقسيمها الى ثلاثة انواع :

- سلع ضرورية .
- سلع شبه ضرورية .
- سلع كمالية .

وعلينا ان نحدد ما هى السلع الضرورية ونحسب المبالغ التى تكلفنا حتى نغرق بها السوق + مخزون ١٠٪ . وهناك طبعا تداخل تقديرى بين الضرورى وشبه الضرورى وعلى حسب قدرتنا يمكن أن نحذف من هذا ونضيف الى ذلك ولكن لابد من أن نغرق السوق بالشىء الضرورى .

وبالنسبة لموضوع المواسم يجب أن نكون دائما على بعد نظر ونتنبأ بالشىء المطلوب وبوقت طلبه ونوفر مخزونا من السلع قبل المواسم وأننى أريد من جميع الوزارات اعداد بيان بالسلع الموسمية فوزارة التربية والتعليم مثلا عليها ان تضع احتياجاتها من الكراريس والمرايل . كذلك الامر بالنسبة للمواسم الزراعية فنقدر ما يحتاج اليه الفلاحون من دبلان او غيره من الاقمشة ومتى يحتاجون اليها ، وباختصار لابد من ربط العرض بالطلب ، أى بالاحتياجات .

وبالنسبة للمسائل التنظيمية داخل الحكومة .. فأول موضوع نتكلم فيه هو وحدة الحكومة والمسئولية المشتركة .

وهذا يقتضى بأن تكون نقطة البداية لعملنا بداية سليمة وان يكون كل واحد فى داخلية نفسه مقتنعا بالخط الذى نسير عليه ويدافع عنه بحرارة والذى أستطيع أن أقوله فى هذا

المجال هو أن المنطق والعقل وغالبية الرأى هى التى يجب أن تسود ونناقش المسائل كلها فى هذا المجلس وفى اللجان المختلفة واذا ما تخلف أحد عن الحضور فيمكنه ان يناقشنا فى هذا الموضوع ولا عيب حتى ولو كان يمس وزارة أخرى . ولابد ان يكون لدينا اقتناع بسلامة العمل الذى نقوم به ولهذا فقد أشرت فى بدء كلامى الى سلامة تقديرات الخطة والاسباب التى ادت الى كثير من الملاحظات والتقولات . . وللاسف أن هذا لم يكن على مستوى الوزراء ولكن كان على مستوى القطاع العام عندما يتكلم رئيس مجلس ادارة فى مكان ما ويقول ان الدنيا مرتبكة . ان رجال القطاع العام يجب ان يكونوا معنا فى الصورة باستمرار ونحن على استعداد حسب الامكانيات ان نصلح اى خطأ موجود ولابد أن يكون طابعنا السرعة فى حل جميع المشاكل . وهذا عامل أساسى وهام من عوامل الاستقرار فى البلد .

وتوجد نقطة خاصة بالصحافة اذ أود أن تكون تصريحات الوزارات تصريحات واقعية ولا يقال شيء للصحافة الا اذا كنتم واثقين فالناس الان فى منتهى الذكاء والحساسية وعلى علم بالكلام الصحيح وغير الصحيح . فلا يجوز ان أتكلم عن ازمة معينة ثم أنشر كل يوم بأننا سنعمل ونعمل ولا يتم شيء من هذا كله ولكن نريد أن نواجه الناس ونشركهم فى حل مشاكلنا ويلزم أن نتبع فى عملنا خطا هو أن الناس تواجه الواقع وتشاركنا فى المسئولية . ويجب أن نوضح للشعب باننا سوف نوفر السلع الاساسية وننفذ هذا الكلام ، أما بالنسبة للسلع التى لايمكن ان نغرق السوق بها فنقول اننا سننظمها .

ثم بعد ذلك تأتى العلاقة بين الجهاز الوزارى والمؤسسة ووحدة الانتاج والخدمات . كانت هناك دراسات سابقة بالنسبة لهذا الموضوع حتى على مستوى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، وتكلمنا فى هذه المسألة بأنها تحدث مشاكل وبصورة مبدئية نقول أن الوزير وجهاز المؤسسة يعتبر وحدة واحدة . الوزير يعتبر رئيس المؤسسة وجهاز المؤسسة جهازه فى مباشرة اعماله الذى هو المتابعة ومن الطبيعى أن يعد تحديد المسئوليات ووضع خطة العمل وأهدافها والميزانية الائتمانية والسنوية المطلوبة من كل وحدة . تحدث عملية متابعة ومراجعة وفى النهاية نقيم نتيجة هذه المتابعة . ونعطى فرصة لوحدة الانتاج لكى تعمل ونحملها المسئولية الكاملة وان نحضر رئيس مجلس الادارة ونحدد له الهدف ونأخذ رأيه فيها هل يستطيع أن يحققه أم لا ؟ ونتكلم فى الموضوع حتى نتفق على شيء معين وهو المسئول ولديه الحرية الكاملة فى حدود القوانين واللوائح واذا ما طلب اشياء معينة لتحقيق الهدف فنحاول أن نوفرها له حسب القدرة او نقول لا نستطيع وبذلك فالهدف ينقص مقدارا معينا يتفق عليه . وهذا موضوع على كل حال سوف يكون محل مناقشة وفى تفكيرى اننا سوف نعقد مؤتمرين فى خلال الشهر القادم مؤتمر للانتاج ومؤتمر للادارة ، فمؤتمر القطاع العام لوحدات الانتاج ووحدات الخدمات التى تعمل فى شكل شركات . ومؤتمر آخر بالنسبة للاجهزة الادارية التى تعمل فى الدولة مثل الهيئات والمصالح . واتكلم معهم مباشرة فى هذا الموضوع واستطيع ان افتتح المؤتمر وان أشرح لهم أهداف الحكومة وكل قطاع يجمع رجاله ويتبين هل يمكن تحقيق الهدف أم لا وما هى طلباتهم وما هى مشاكلهم ومن خلال ذلك نخرج بصورة كاملة نستطيع أن نسير عليها فى المستقبل .

ماذا حدث اليوم فى الاوضاع الحالية نتيجة تداخل المسئوليات ؟ نجد الوزير او نائب رئيس الوزراء يعتبر نفسه مسئولا سياسيا عن هذا القطاع أمام الحكومة وامام مجلس الامة . ولكننا نريد أن نفسر المسئولية السياسية ؟ هل اذا أخطأ المحولجى فى تحويل خط القطار من سكة الى سكة أخرى ونتج عن هذا تصادم فهل يكون الوزير مسئولا ؟ .

من المفروض أن يحدث أخطاء ، ولا يمكن أن يكون الوزير مسئولا اذا حدث خطأ فى طنطا أو فى كفر الزيات . ولكن الوزير مسئول عن اجمالى الناتج الذى يخص هذا القطاع وعما حققه قطاعه من أهداف فى فترة زمنية معينة وهذه المسئولية سياسية امام مجلس الامة



وأمام رئيس الجمهورية . ولكي نكون واضحين فانني لا أعتبر الوزير مسئولا يتدخل في كل كبيرة وصغيرة ويتصور ان يمنع الخطأ قبل وقوعه فالذى يحدث نتيجة هذا الاتجاه ان كل رئيس وحدة انتاجية يكون سعيدا وفي منتهى السعادة لانك رفعت عنه المسئولية ولن يأخذ اى قرار الا بعد كتابة مذكرة للوزير وتدور دورة كبيرة ولو حدث شيء فانه يقول لقد أرسلت مذكرة ولم يرد عليها احد وبذلك يكون قد غطى نفسه وتخلص من المسئولية . واذا لم يحاسب على تشغيل هذا الجهاز الموجود وتحمله المسئولية فسوف لا يتصرف . ولا يمكن لدولة ان تسير على هذا الوضع . لذلك يجب ان نحمل الناس المسئولية لانهم أدرى منا واقدر على عملهم في هذه الناحية ، كذلك فالاقتصاد لا يمكن أن يسير بهذه الطريقة لان الاقتصاد يحتاج الى حركة وسرعة اعطاء قرارات سريعة . قد تتعطل ماكينة لانها تحتاج الى قطع غيار فاذا أعطيته حرية التصرف بدون الرجوع الى سلطة أعلى . فانه سيتصرف ويبحث عن السبب الرئيسى لتعطيل الماكينة ويقوم باصلاحها ، وبهذه الطريقة فان الماكينة لن تتعطل اكثر من ربع ساعة اونصف ساعة ولكن اذا سارت الاوضاع على ما هى عليه الان فان الماكينة تتعطل يوما او اكثر . ومعنى هذا ان ناتجا معينا من العمل قد ضاع على البلد ولذلك يجب أن نكون واضحين وتكون الرؤية واضحة تمام الوضوح ونرى الصورة ، ولابد أن نحمل الشخص المسئولية ونشركه معنا في مناقشة الهدف .

ولابد ان نتبع الخطة من أسفل او نأخذ رايه في هذا الكلام لانه اقدر وعلى علم بعدد العمال الموجودين لديه ويمكنه ان يوضح مقدار العمل الذى يستطيع أن ينتجه . لابد أن نناقشه في الكمية التى يستطيع ان ينتجها ولابد أن نصل الى أهداف الخطة .

وبهذه الطريقة يمكن أن نغطى جزءا كبيرا من الكلام الذى يقال في القطاع العام .

وقد حدث في الفترة الماضية اعادة تنظيم في الوزارات ومن الطبيعى انكم سوف تراجعون ذلك لتتبينوا ما اذا كان يمكنكم تنفيذ هذا التنظيم أم لا .

اما بالنسبة لموعد اجتماع مجلس الوزراء فيكون الموعد كما هو أى يوم الاثنين من كل أسبوع في الساعة العاشرة والنصف صباحا . وبالنسبة لمواعيد اجتماع اللجان فتكون بالاتفاق مع السكرتارية ومع رئيس كل لجنة يعين الان .

ويهمنى ان هذا المجلس لا يجتمع الا بناء على جدول اعمال ومذكرات معدة من قبل وموزعة قبل موعد الاجتماع بـ ٢٤ ساعة على الاقل حتى يستطيع العضو أن يقرأها ونشارك في المسئولية الجماعية ، لذلك ارجو الا نفاجأ بمذكرات توزع داخل هذا المجلس .

ويمكن ان نأخذ في اول كل جلسة مدة ربع او نصف ساعة نناقش فيها المسائل العاجلة التى لا تحتاج الى مذكرات ونناقشها بسرعة وخير الكلام ما قل ودل . ونحاول أن نقتصر من كلامنا حتى نستطيع ان ننتهى من بحث ومناقشة المواضيع المدرجة في جدول الاعمال .

اما بالنسبة لعلاقة رئيس الوزراء بالوزارات المختلفة فانني اتجه الى مزيد من اللامركزية في الوزارات . وانتم جميعا محل مزيد من الثقة الكاملة وتقدرون امانة المسئولية امام الشعب وامام السيد الرئيس والمصلحة العامة وسمعة الحكم وانتم تعتبرون في أعلى مستوى سياسى في الدولة بالنسبة للمتابعة وبالنسبة للرقابه . ويمكن لكل منكم أن يقدم لي مباشرة في حدود اختصاصه مذكرة تبين الخطوط العريضة والاختصاصات في داخل وزارته وانا اتفق مع كل قطاع في مباشرة هذه المسئولية . وارجو أن تعتمد مني ولكن تتصلوا بي للمشورة في كل شيء يعطى لكم في الاختصاص وبقدر الامكان ان ترسل لنا مذكرات للمتابعة ، اننا نعطى لكم

حرية التصرف لاصدار قرارات وان تعطوا لى كل أسبوع أو على فترات معينة بيانا يوضح ما تم عمله حتى نكون معكم فى الصورة حتى لا نعطل العمل .

وأما بالنسبة الى اللجان فكانت هناك لجنة الخطة وينبثق منها لجنة العلاقات الخارجية ولجنة التجارة الخارجية والاستهلاك ولجنة الاجور والاسعار ولجنة التنظيم والادارة ولجنة تطبيق الميثاق وهناك لجنة للشئون التشريعية ولجنة للشئون التنفيذية ولجنة مجلس الامة ولجنة القوى العاملة وقد اختصرت اللجان على الوجه التالى :

لجنة الخطة وتوجد لجنة أخرى تسمى لجنة التقييم وكما قلنا اننا نريد ان نركز المسئولية على رئيس مجلس الادارة فى الوحدات الانتاجية والخدمات . ولذلك لابد من ايجاد لجنة على مستوى مركزى تستطيع أن تقيم الاشخاص حتى يمكن ايجاد حوافز للعمل كذلك لدينا لجنة الاجور والاسعار وهذا موضوع لابد ان يكون مركزيا . اذا كنا سنحاسب الشركات على أرباحها لابد أن نمسك عملية الاسعار وهذا موضوع أساسى ، ولجنة الزراعة ولجنة الصناعة وهذه اللجان متخصصة تدرس المصاعب ودفع التنفيذ فى كل قطاع ويراجع الانتاج والتوزيع .. الخ . ولجنة القوى العاملة وتتبع من احتياجات الخطة بند مهم وهو بند القوى العاملة الفنية ونريد ان نهيىء احتياجات الخطة من القوى العاملة ، ولجنة تنظيم اللوائح وهذه تحل محل اللجنة التنفيذية باعتبار ان تنظيم الجهاز الادارى عملية ملحة لم يكن عملها ان يعرض عليها القرارات الجمهورية قبل أن ترفع الى السيد رئيس الجمهورية ولكن عملها أن تصلح لنا الجهاز الحكومى ويوجد مشروع يمكنها كجهة تنفيذية أن تباشر هذا المشروع لانه ثبت ان الوزير وجهاز الادارة غير متفرغين لاعادة التنظيم ، لذلك لابد أن يكون له شخص او اثنين يتفرغان لعملية اصلاح الاداة الحكومة فى كل وزارة ولجنة الشئون التشريعية عملها معروف . ثم عمل لجنة العلاقات الخارجية .

أما موضوع التجارة الخارجية والداخلية والاستهلاك فهو جزء أساسى من عمل لجنة الخطة ولابد أن نبحثه .

وعندنا لجنة الخطة تتابع تنفيذ الخطة وتنظيم الاستهلاك والنقد الاجنبى واقترح ان يشترك فيها اخواننا جميع نواب رئيس الوزراء ، والدكتور محمد لبيب شقير والدكتور نزيه ضيف

ولجنة التقييم لمتابعة تقييم الاداء وتحقيق الاهداف لوحدات الانتاج والخدمات برئاستى وعضوية الدكتور عبدالمنعم القيسونى والدكتور كمال رمزى استينو والدكتور مصطفى خليل والسيد/ عبد المحسن أبو النور والسيد المهندس محمود يونس . فهل يوجد أى اقتراح؟

الدكتور محمد النبوى المهندس :

الخدمات لم تمثل فى هذه اللجنة .

السيد رئيس الوزراء :

اننى لا أريد ان أوسع هذه اللجنة لانه لودخلنا فى هذا الموضوع نجد أن كل وزارة تضم وحدات خدمات لذلك فقد اختصرت تشكيل هذه اللجنة على أساس القطاعات الرئيسية .

وقد استقر رأى المجلس على تشكيل اللجان على الوجه التالى :

■ **لجنة الاجور والاسعار :** تكون برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى وتضم الدكتور رمزى استينو والدكتور مصطفى خليل والدكتور محمد لبيب شقير .



■ **لجنة الزراعة** : لمتابعة تنفيذ الخطة وعلاج المصاعب ودفع التنفيذ وموضوع الانتاج والتوزيع وتشكل من :

السيد/ عبد المحسن ابو النور ، الدكتور شفيق الخشن والسيد المهندس محمود عبد السلام والسيد نور الدين قرة .

■ **لجنة الخطة** : برئاسة رئيس الوزراء وعضوية جميع نواب رئيس الوزراء والدكتور محمد لبيب شقير والدكتور نزيه ضيف والسيد/شعراوى محمد جمعة .

■ **لجنة التقييم** : برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الدكتور عبد المنعم القيسونى والسيد المهندس محمود يونس والسيد عبد المحسن ابو النور والدكتور مصطفى خليل والدكتور كمال رمزى استينو .

■ **لجنة الاجور والاسعار** : برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى وعضوية الدكتور كمال رمزى استينو والدكتور مصطفى خليل والدكتور محمد لبيب شقير والسيد عزت سلامة والسيد عبد الملك سعد .

■ **لجنة الزراعة**: برئاسة السيد عبد المحسن ابو النور وعضوية السيد شفيق الخشن والسيد نور الدين قرة والمهندس محمود عبد السلام والسيد عبد الخالق الشناوى والسيد ابراهيم نجيب والسيد انور سلامة .

■ **لجنة الصناعة** : برئاسة الدكتور مصطفى خليل وعضوية المهندس عبد الوهاب البشري والسيد عزت سلامة والدكتور النبوى المهندس والمهندس محمود يونس والسيد نور الدين قرة والمهندس محمود عبد السلام .

■ **لجنة التنظيم والادارة** : برئاسة الدكتور مصطفى خليل وعضوية السيد حمدى عبيد والسيد/ سيد يوسف والسيد عزيز ياسين والسيد أمين هويدى والدكتور نزيه ضيف والسيد انور سلامة والسيد شعراوى محمد جمعة والسيد يوسف حافظ والمهندس حلمى السعيد .

■ **لجنة الشئون التشريعية** : برئاسة السيد المهندس احمد عبده الشرباصي وعضوية الدكتور سليمان حزين والمهندس محمود عبد السلام والدكتور احمد خليفة والسيد عصام الدين حسونة والسيد عبد الفتاح حسن .

■ **لجنة القوى العاملة** . برئاسة الدكتور محمد عبد القادر حاتم وعضوية الدكتور محمد لبيب شقير والمهندس صدقى سليمان والسيد/سيد يوسف والسيد انور سلامة والسيد حسين سعيد .

وقد استقر الراى على أن يقوم الدكتور مصطفى خليل بالتجهيز لمؤتمر الانتاج والخدمات الذى يحضره رؤساء المؤسسات ورؤساء مجالس ادارات الشركات .

وكذلك يقوم المهندس محمود يونس بالتجهيز لمؤتمر الادارة الذى يضم جميع الأجهزة الادارية فى الدولة .

وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الثالثة بعد الظهر على أن تعقد لجنة الخطة يوم الاربعاء القادم الساعة العاشرة والنصف ومجلس الوزراء يوم الاثنين ١١ اكتوبر سنة ١٩٦٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا .



المدرسة والانسان .. والاشتراكية

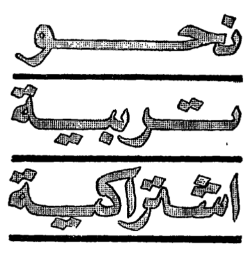
النظرة الاشتراكيـــة للتعليم ، تختلف جذريا عنهـــا فى المفـــاهيم الراسمالية . بل ان اقصى ما تستطيعه اكثر المناهج التربوية تقدما فى اطار النظرة الليبراليـــة ، هو ان تعتبر التعليم خدمة اجتماعيـــة تضعها فى مصاف الخدمات المماثلة كالاسكان والعـــلاج ، تدعو الى التوسع فيها كما ، وايصالها الى قاعدة عريضة من النـــاس ، والى اقتسامها وتوزيعها بصورة أكثر عدالة .

ان التعليم فى مفهومنا يمثل ضرورة انســانية حيوية ، فهو مـــن الاحتياجات المادية الرئيسية للانسان كالمأكل والمأوى تماما ،بجانب أنه عنصر رئيسى مـــن عناصر قوة الهيكل الاجتماعى ومن عوامـــل انطلاق القوى الانتاجية ، لخلق القاعدة الاقتصادية للبناء الاشتراكى.

وخطورة السياسة التربوية تكمن فى أنها قوة ديناميكية تؤثر فى نطاق اوسع من حدود المتعلمين الى المجتمع بأسره ،كما ان فاعليتها أبعد مدى ، فان مناهج التعليم ومستوى وعى المعلمين ونظرتهـــم للحياة تنتقل الى الجيل التالى ، طلبة اليوم .. معلمو الغد .

ومن مهامنا الرئيسية اليوم ، دراسة التناقض بين المناهج التعليمية واحتياجات المرحلة القادمة مـــن تطورنا ، واقتراح الحلول الثورية لمشاكل التربية وتوجيهها وجهة اشتراكية ، مما حفزنا الى تخصص الدراسة التالية للمدرسة ، والانسان ، والاشتراكية .





محمد جعفر

لم تتأخر الدول الاستعمارية عن استخدام « التربية » كسلاح تخضع به الشعوب ، وهو سلاح امضى — وان كان ارخص — من الاستعمار العسكرى واصبحت مهمة المستعمر ان يرسم السياسة التى تتم بمقتضاها عمليات الاستعمار النفسى التربوى ، ويتكون فى المستعمرة جيل من ابنائها يؤمنون بقوة المستعمر وضرورة وجوده بينهم ليأخذ بأيديهم ويتغلب بهم على ضعفهم وتأخرهم ..

ولم يكن الامر يستلزم اكثر من الفصل بين المواطن وتراثه وتاريخه القومى وتلقينه امجاد المستعمرين ومآثرهم على بلاده وعلى الانسانية وقصر التعليم على الخاصة وعزلهم عن الشعب . وقصر التعليم على عمليات تلقينية لنظريات مجردة فاقدة الهدف والدلالة الاجتماعية ، فيتخرج من المدارس اجيال من المواطنين العاطلين عن المهارات خاملى القدرات تسودهم السلبية وتملأهم الانانية والوصولية .

ونظم التعليم والتربية فى البلاد العربية والافريقية التى وضعت فى عهود الاستعمار تحكى هذه القصة الطويلة .

كذلك لجأت البلاد الراسمالية الى انشاء مدارس خاصة لابناء الطبقات الحاكمة حيث ينشأون على اسس تربوية تمكنهم ان يصبحوا اعمدة للنظام الراسمالى والاقطاعى . وهى مدارس لا يسمح لابناء الشعب بارتيادها وذلك للمحافظة على الفاصل النفسى بين الطبقات الحاكمة وعامة الشعب

وبلغت هذه الاتجاهات مبلغ الخطورة عندما ركزت النظم الفاشية فى المانيا وايطاليا فيما قبل الحرب العالمية الثانية على العمليات التربوية لتخلق « انسان » النازية الانسان المؤمن ايمانا اعمى بالعصبية العنصرية والتفرق العنصرى .. والذى اصبح مبررا لكل عمليات العدوان على الشعوب الامنة .. وجدارا نفسيا يعزلهم عن بقية بنى البشر ويحرمهم من الشعور بوحدة

الانسان . وصار من السهل ان تطلقهم كقطيع من الوحوش المسعورة على اى هدف كان .

لقد كانت عملية التربية النازية ، عملية نزع لمقومات الانسانية من نفوس الالمان ، وردهم الى مراحل الحطة ، فيسهل استخدامهم فى الاغراض العدوانية والتى ما قامت النازية اصلا الالتحقيقها وازاء هذه العدوانية على التكوين البشرى ظهرت نظرية تربوية تدعو الى ان نباعد بين التربية وعمليات التطويع البشرى لاهداف خارجة عن حدود العملية التربوية نفسها . والانسان مزود باستعدادات وقدرات ومكوناته النفسية والعقلية تخضع ـ كما يخضع الجسم ـ لقوانين نموه ومهمة التربية هى خلق الوسط الملائم لنمو هذه المكونات والقدرات واكتساب المهارات المناسبة ، وفقا للقوانين العلمية التى تخضعها .وكما تعمل المحافظة على نمو الجسم ـ خلالقوانينه الحيوية كذلك علينا ان نعمل علىالمحافظة على نموالاجهزة النفسية والعقلية من خلال قوانينها التى تكشف عنها..وبذلك نتيح للمواطن اعلى قدرا ممكنا من النمو النفسى السليم ، وان تبلغ قدراته المدىالذى هيئت لها وان يتزود بالمهارات التى تناسبهفيصبح انسانا فى اقوى صورة واكثرها فاعلية وبذلك يمكنه ان يمارس حياته ويحصل على اقصى ما تؤهله له امكانياته من تقدم .

وهذه النظرية وان ترددت فى ايامنا هذه على اعتبار انها النظرية التى تحقق التربية بمفهومها الديمقراطى وهى ديمقراطية لانها تحافظ علىحرية الانسان ، الا انها فى الواقع ذات اصول ترجع الى ما بعد عصر النهضة بقليل عندما انتشرالايمان بالانسان وبحرية الانسان ، الايمان المطلق المثالى بالحرية المطلقة المثالية .. وعندما كان يظن ان شعارات الحرية والاخاء والمساواة تمكنه من ان يعيش الانسان سعيدا على الارض ما دام قد آمن بها .

وبقليل من التفكير الموضوعى نجد اننا نعد الانسان تربويا ليعيش فى مجتمع بعينه ، وفى عصر بالذات . اننا لا نعده لكى يعيش فى فراغ او فى مجتمع بلا حدود . والمجتمع البشرى فى اى فترة من فتراته بيئة كاملة ذات ابعاد ، تحددها مفاهيم وقيم وتقاليد وعادات . وهو جهاز متكامل من النظم والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . فالبعد الاجتماعى اذنلابد ان يدخل فى تشكيل العملية التربوية بكل مقوماتها والا فقدت معناها .

وليس معنى هذا اننا نؤيد الوضع السابق فى ان يكون لكلِ مجتمع الحق فى ان يتبنى الاسلوب التربوى الذى ينشىء الاجيال الصاعدة عليه ، وبالتالى تتحول التربية الى مجرد سلاح رهيب فى ايدى الفئات صاحبة المصلحة ويصبح لدينا نماذج من البشر بقدر ماهناك مننظم اجتماعيةوسياسية فانهذا ابعد مايكون عنالحرية وعن الديمقراطية.

ونحن نؤمن بان مهمة رجال التربية اعداد الاجيال الصاعدة لكى تعيش حياتها وهى متمتعة بكل قدراتها وطاقاتها . ولا يجب على الاجيال السابقة ان تترك بصماتها على حياة هذه الاجيال، فهذا هو الضمان الاول لتوفير مفهوم الحرية فى التربية .

ولكن على التربية ان تعد الاجيال الصاعدة للمستقبل بحيث تكون قادرة على مواصلة البناء والتقدم ، وبعبارة ادق تعدها لمجتمع المستقبل . ويعرف العلم المستقبل على انه الانبثاق العضوى الضرورى عن الحاضر بكل مقوماته . وهو نتيجة حتمية لشكل ونوع كفاح الانسان المعاصر لبناء حياة افضل . اى ان المستقبل ينبع بالضرورة من حركة التاريخ .. ولا [illegible] بل لاى اتجاه يحاول ان يتجاهل حركة التاريخ او يطوعها لاغراض خاصة ..

والانسان يكون اكثر حرية كلما كان اكثر قدرة واكثر فاعلية ، ولا يتحقق له هذا الا اذا سار مع حركة التاريخ

فالتربية التى تقوم علىاساس علمى موضوعى وتحقق الحرية والديمقراطية وتساعد الانسانعلى ان يكون اكثر انسانية هىالتربية التى تعدالانسان خلال فهم علمى لمقومات المستقبل من خلال حركة التاريخ ..

وتجربتنا الثورية خير دليل وشاهد على ان التطور الموضوعى الهادف هو الذى يقوم على اساس من الفهم الكامل الواعى لحركة التاريخ ، فواقعنا قبل الثورة والضغوط التى كانت واقعة علينا ، وحاجتنا الشديدة الى الحرية والامن والعدالة والمساواة حددت الاهداف الثورية الستة .. ومن خلال هذه الاهداف ا تطلعنا ان نبنى الاساس الذى نقيم عليه مستقبل هذه الامة ، وكانت كل خطوة به هى نقطة انطلاق واقعية الى خطوات اكثر تقدما واكثر ثورية .. وكان نسيج الواقع الحي المتطور وخيوط المستقبل التى نغزلها من هذا الواقع تشير الى حتمية الحل الاشتراكى.

والواقع ان الصراع العالمى الرهيب ، وحاجة الانسان الىالامن والسلام ،وازدياد وعىالشعوب

بحقوقها ، وعدم توفر العدالة في الانتاج والتوزيع، وحاجة الشعوب الى تغيير علاقات الانتاج السائدة بعد ان ثبت علميا ان هذا هو الحل الوحيد لزيادة الانتاج وتطويره لمصلحة الانسان ، كل هذا الواقع كان يشير الى ان الحل الاشتراكي هو الحل التاريخي لمشكلات الانسان المعاصر .

نستطيع ان نقول ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع المستقبل وبالتالى فان الانسان الاشتراكي هو انسان المستقبل .

ولابد انتتجه التربية بكلطاقاتها لاعدادالانسان الجديد . وكل جهد نبذله فيتوجيهالاجيال الصاعدة من خلال مفاهيم المجتمع الاشتراكي هو جهد في سبيل تأكيد حرية الانسان وفاعلية الانسان .

اذن التربية الاشتراكية هي ضرورة العصر ، وهى اليوم اكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التى اخذت مثلا بالحل الاشتراكي واصبحت تتجه بكل طاقاتها لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل . وهى ضرورة تتطلب جهدا مضاعفا في البلاد التى عانت من الاستعمار ومن اساليب التربية الاستعمارية والاستعمار الفكرى .

واذا كنا من واقع ثورتنا الكبرى قد استطعنا ان نرسى معالم المجتمع الاشتراكي ، وان نخوض عمليات " حول العظيم بانسان تربى وعاش بقيم ودوافع المجتمع الراسمالى . واستطعنا مع ذلك ان نحقق كل هذه المنجزات ونرتفع فوق مستوى الخطأ والانحراف ، فاننا ولا شك قادرون على تحقيق الكثير اذا ما عملنا على ايجاد الانسان الاشتراكيولعل هذههى اشقالعمليات الثورية. .

التحول العظيم

ان شكل الحياة يتغير من حولنا تغيرا جذريا ، وفى تغيره من حولنا يتغير بنا ، ومع حركة المجتمع النامية تتساقط النظم والابنية الاقتصادية والاجتماعية القديمة وتنمو مكانها اجهزة وابنية جديدة .. يتطلبها الواقع الجديد . وبتغير النظم الاجتماعية تتغير المعايير والقيم والدوافع التى تقوم عليها علاقات الناس في المجتمع وتتغير بالتالى انماط السلوك .

فالتأميم مثلا ووجود قطاع عام عريض يتولى المسئوليات الاقتصادية الكبرى في البلاد ، لا يعنى مجرد تعبير في شكل العلاقات الاقتصادية وانماط النشاط الاقتصادى التى يمارسها المجتمع وانما يعنى ايضا تغيرا في مفهوم النشاط الاقتصادى الفردى بحيث تكون مصلحة الجماعة وحاجات المجتمع الاساسية احد الابعاد بنسبته المشكلة لدوافع هذا النشاط ..

والعمل على اذابة الفوارق الطبقية الى جانب كونه ضرورة يستلزمها تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التماسك بين فئات المجتمع وطوائفه فانه يخلق « قيمة » جديدة ويدفع بها الى السطح . **وهى العمل ــ اذ يصبح العمل والانتاج هوالقيمة الوحيدة التى تحدد الوضع الاجتماعى للمواطن ، هذا في الوقت الذى تنهار فيه قيم قديمة كانت تستند الى الوراثة والوضع الطبقى ، وبتغير القيم الاجتماعية تتغير الاتجاهات .**

ومهمة التربية الاشتراكية ــ دراسة القيم والاتجاهات والدوافع النامية من تحول النظم والاجهزة الاجتماعية الى الشكل الاشتراكى ، والعمل على خلق المواقف التعليمية التى تساعد المواطن الناشىء على اكتساب هذه القيم والاتجاهات ــ فيشب وهو قادر على الحياة في المجتمع الاشتراكى

وتقوم اشتراكيتنا اساسا على مبدا تحقيق سيادة الشعب واشرافه على توجيه مقدراته لتحقيق الكفاية والعدل ، واقتضى هذا سيطرة الشعب على مصادر الانتاج ووسائله . والعمل على اذابة الفوارق الطبقية لتحقيق وحدة قوى الشعب العامل ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لتجد كل الطاقات والامكانيات في صدور وعقول وسواعد ابناء الشعب الفرصةولتبلغ اقصىمداها، وهى طاقات وامكانيات تحتاجها عمليات التنمية

ولتحقيق سيادة الشعب واشرافه انبثقالتنظيم الشعبى الديمقراطى بجذور تضرب في القاعدة الشعبية وقيادات تصل الى القمة ، وانتشار منظم في كل نواحى النشاط والانتاج .

وقد استلزم كل هذا الاخذ بمبدا التخطيط القائم على الدراسة العلمية الدقيقة والوعى التام بأهداف المجتمع وتطلعات الجماهير .

ولابد ان تؤدى هذه التغيرات الجذرية الىتغير في المفاهيم والقيم والاتجاهات التى تسود المجتمع فالاخذ بمبدا سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ومصادرها وتوجيهها في القطاعين العام والخاص، تبعا للخطة الموضوعة ولتحقيق المصلحة القومية، لابد ان يؤدى بالضرورة الى تغير فيمفهوم الملكية. ففى الوقت الذى اصبح الشعب كله مالكا لكل مصادر الثروة وكان محروما منها منقبل ،اصبحت

الملكية الفردية لا تعنى الحرية المطلقة فى التصرف دون مراعاة المصلحة القومية وخطة التنمية التى وضعتها الدولة .. ان اقدم صور الملكية الخاصة واكثرها محافظة ـ وهى ملكية الارض الزراعية ـ كان لابد وان يتطور مفهومها تبعا لتطور المجتمع بحيث لا يكون ثمة تعارض بين ملكية الفلاح لارضه ، واشراف هيئات الاصلاح الزراعى على اعلى انتاجية كل شبر من الارض الزراعية وتوجيه هذا الانتاج بحيث يحقق اعلى درجة ممكنة ، هذا الفهم الجديد لمعنى الملكية الخاصة هو الذى يخلق اساس التعاون المثمر بين الفلاح وهيئات الاشراف الزراعى ، وبالمثل فى بقية المجالات الاخرى من مجالات الملكية الخاصة ، ومما سبق قدمنا ان احتواء مفهوم الملكية فى المجتمع الاشتراكى على « البعد » الاجتماعى يقتضى بالضرورة الاخذ فى الاعتبار دائما مصلحة المجموع .. على العكس تماما مما هو حاصل فى المجتمعات الراسمالية حيث تستغل الملكية الفردية كأداة لتحقيق المصلحة الفردية او الطبقية ، ودائما على حساب مصلحة المجموع ، بحيث ارتبط مفهوم الملكية بمفهوم الفردية والتسلط والاستغلال ، وتحقيق المكاسب الخاصة على حساب الصالح العام .

وبنفس الدرجة يؤدى التصور الجديد للملكية العامة ، اى ملكية الشعب لمصادر الثروة الرئيسية ، الى تولد اتجاهات جديدة لدى المواطن لم تكن موجودة من قبل ، فشعوره بهذه الملكية يجعله اكثر ميولا الى المحافظة عليها وتنميتها ، والعمل المخلص على زيادة انتاجيتها ، وقد راينا فى المجتمعات الراسمالية ، وفى المجتمعات التى عانت من الاستعمار خاصة كيف يتكون لدى المواطنين شعور عدائى نحو الملكيات العامة والملكيات الاقطاعية والاحتكارية لانهم يدركون ان هذه المنشآت والمؤسسات انما هى وسائل لاستغلالهم ، والسيطرة عليهم ..

والعمل فى المجتمع الاشتراكى من القيم الهامة التى تختلف فى مضمونها وفى الدوافع اليها عنه فى المجتمع الراسمالى ، ونحن اليوم كما قلنا قد اصبح العمل فى حياتنا اساسا لوجودنا ، وتعبيرا عن انسانيتنا ودرجة تقدمنا الاجتماعى ، ولم يعد الخوف والحاجة هى المحركات والدوافع الاساسية الى العمل ـ ولم يعد العمل سخرة يحسن تجنبها والهرب منها ، ولم يعد عدم العمل دليلا على قوة الفرد فى استغنائه عن الجماعة ، كل هذه الاتجاهات كان لابد وان تذوب من خلال التطور الاجتماعى وتغير مفهوم العمل ..

والعمل اليوم ينبع من الشعور العميق بضرورة المساهمة فى رفع الانتاج وتحقيق الكفاية والعدل ، وهو الاسلوب الوحيد لتأكيد ايجابية المواطن ومساهمته فى بناء مجتمعه هى التى تحدد درجة انسانيته .

والشعور بقيمة العمل المنتج هو الذى يجعل المواطن فى المجتمع الاشتراكى يرفض كل صور الضياع والجهد الضائع وينأى بنفسه عن الخداع والغش والتحايل ، ويصبح الرقيب الاول على نفسه ..

والايمان بالجماعة وتكامل الفرد مع الجماعة هو الاتجاه الاساسى فى المجتمع الاشتراكى ، بل هو اساس الديمقراطية السليمة . ولابد من العمل على تنمية الشعور باهداف الجماعة واحترامها والعمل من اجلها وتطويع الاهتمامات الفردية من خلال هذا الاتجاه ، ونجاح التنظيمات الشعبية على مختلف مستوياتها يتوقف الى حد كبير على نمو هذا الاتجاه ..

والمجتمع الاشتراكى مجتمع متكامل ، وكل نشاط فيه نابع من تخطيط دقيق وكل ظاهرة لها مسارها ولها ارتباطاتها ولها تفسيرها . والمواطن فى المجتمع الاشتراكى مواطن مسئول . وهو وان كان يقوم بعمل محدود الا أنه يقوم بهذا العمل على خير وجه فلابد وان يكون لى وعى تام بأنماط النشاط المختلفة فى المجتمع بادئا من موقعه المحدد ومنتهيا الى معالم السياسة العامة للدولة ، ولذلك لابد وان تنمو لديه القدرة على النظرة الشاملة ، وادراك الامور من خلال الاطارات العامة التى تحدد لها مسارها وتعطيها فلسفتها ..

هذه النظرة الكلية الشاملة تزيد من قدرته على التعاون مع الاخرين وعلى تقدير عمل الاخرين واهميته ، وينهار مفهوم الاختصاص الجامد الذى يقضى على الارتباطات الفعلية للعمل المتكامل ، ليحل محله فهم جديد لا يتعارض مع ما يجب ان يكون هناك من تداخل وتعاون وتكامل وتطوين للعمليات المختلفة داخل اطار التخطيط الموضوع .

هذا الادراك الشامل هو الذى يساعد المواطن على تقدير الامور العامة تقديرا سليما ، وادراك المغزى العميق والاهداف الكبرى وراء الاتجاهات المختلفة فيكون اكثر استجابة لمقتضيات الصالح العام واكثر قدرة على توجيه نشاطه لخدمة هذه الاهداف او لعدم اعاقتها . فمثلا قضية ربط الاستهلاك بحيث لا يتعدى قدرتنا الانتاجية ، وربط هذا بتنمية الوعى الادخارى ، نجد ان الوعى الكامل بمشكلات التطور والتنمية فى مجتمعنا وحاجتنا الى

المدخرات والى الحد من الاستهلاك ليتكون فائض يستخدم فى التصنيع الثقيل ، وادراك اهمية التصنيع الثقيل فى ارساء قواعد الاشتراكية .. والادراك الشامل لكل هذه القضايا ومدى ارتباطها وتكاملها .. وادراك الاهداف العامة للدولة وخطة التنمية .. هو وحده الذى يساعد على ان يتبنى المواطن الاتجاهات الجديدة ، ويعمل على نشرها .

ومن خلال تقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية يجتهد فى ان يحصر المواطن نشاطه وتفكيره كله فى عمله الجزئى المحدود ، بحيث يكاد يصبح جزءا من الالة ، وتترك شئون الدولة العامة ووضع الخطط والاهداف للطبقات الحاكمة ، فان المجتمع الاشتراكى ، فى الوقت الذى يوضع فيه كل مواطن فى مكانه ، ويتاح له كل الفرص لمشاركة الديمقراطية فى بناء مجتمعه . وتعمل وسائل الاعلام والثقافة والتربية على تزويده بالنظرة الكلية الشاملة مما يساعد على اكتمال انسانيته وايجابيته ومسئوليته .. بل ان هذه النظرة الكلية الشاملة قد تمتد الى مشكلات البشر العالمية خاصة واننا نعيش اليوم فى عالم محدود ، يتاثر كل جزء فيه بالاخر ويؤثر فيه ومشكلاته تكاد تكون واحدة او ذات اساس واحد . ونحن اذا كنا نساند ثورة اليمن الشقيق بكل ما نملك فذلك لان قضية الحرية فى العالم اليوم قضية واحدة لا تقبل التجزئة . والعدوان عليها فى اى مكان عدوان عليها فى كل مكان ، ومن لا يستطيع ان تكون له القدرة على هذا الادراك الشامل ، لن يستطيع ان يفهم المشكلة على حقيقتها . وسيكون فيه نقص يشوب ايجابيته وفاعليته .

ومما يؤكد اهمية هذه النظرة الشاملة ، ان المجتمع الاشتراكى مجتمع يقوم على التخطيط ولابد أن يتكون لدى المواطنين هذا الاتجاه كأسلوب للعمل والتفكير ..

ويستلزم التخطيط الايمان بالعمل الجماعى والمسئولية الجماعية .. ويتطلب اكتساب النظرة العلمية الموضوعية فى دراسة الواقع وامكانياته وتحديد اتجاهات العوامل المتفاعلة داخله .. ومحصلاتها التاريخية .. وادراك الابعاد الحقيقية للمشكلة موضوع البحث والدراسة — وهى ابعاد تمتد من الماضى والحاضر لتحدد خطوط الحركة فى المستقبل واحتمالاتها ..

كذلك يتطلب القدرة على التفكير الابتكارى .. والنقد الذاتى والمواجه الجماعية .. وتقييم العمل فى مختلف مراحله ...

اذن التخطيط كاتجاه يتطلب الكثير من القدرات والمهارات .. والدوافع والاتجاهات الجديدة البعيدة كل البعد عن المواقف والاجتماعات الشخصية والمؤثرات الذاتية

بل ان التخطيط يستند الى مفاهيم اعمق .. فالايمان بالتخطيط يقتضى الايمان بارتباط الحاضر بالماضى بالمستقبل فى حركة تاريخية تطورية صاعدة .. والايمان بأن الواقع ليس مجموعة من العناصر الجامدة ولكنه مجال من العوامل المتداخلة المتفاعلة .. يموج بالحركة والتغير والنمو ... وان كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .. الخ .. تتداخل وتتفاعل وتتكامل ، ومن هذا التداخل والتفاعل والتكامل ينبثق الجديد ..

كذلك الايمان بالانسان كقوة ايجابية فاعلة يستطيع ان يرسم خطوط مستقبله من خلال احتياجاته ومكونات الواقع الذى يعيش فيه وصراعه مع هذا الواقع فى سبيل غد افضل ..

ولايمانه بكل هذه المفاهيم اصبح التخطيط وسيلته لتحقيق امله فى هذا الغد الافضل ..

هذه بعض المفاهيم والقيم والاتجاهات والدوافع التى تنبع من طبيعة النظام الاشتراكى .. ونستطيع ان نقول ان من الممكن جمعها تحت هدفين كبيرين يمكن ان يكونا الاساس الذى تقوم عليه التربية الاشتراكية وهما :

١ — اكتساب العقلية العلمية .

٢ — اكتساب الاتجاهات الديمقراطية ..

وتتكون العملية التربوية من عناصر اساسية هى المناهج والمدرسة والمعلم ولكل من هذه العناصر دوره فى احداث الثورة التربوية المقصودة .

المناهج : ونهدف من ورائها ان نقدم للاجيال الصاعدة المادة العلمية اللازمة والمناسبة لكل سن ومرحلة .. على ان نقدمها فى الاطار المناسب بحيث يبتعد بها عن التجريد الذى يحولها الى معلومات نظرية وقوانين علمية جافة بعيدة عن وظيفتها الحقيقية فى الحياة وعن دورها الفعلى فى حياتنا وحاجتنا اليها ووسائل استخدامها ، وخاصة فى المرحلة التى نمر بها من مراحل تطورنا .. اى اننا يجب ان نعنى **بتوظيف المادة العلمية اجتماعيا** وهذا من شأنه ان يربط بينها وبين اهتمامات الطالب ومعالم البيئة التى يعيش فيها ..

اننا لا نستطيع ان نفصل بين دراسة المعادن

مثلا والكشوف التعدينية الضخمة التى تكشف عنها بيئتنا كل يوم ودور هذه الثروة المعدنية الهائلة فى تشكيل حياتنا الجديدة .. وانعكاس هذا على التخطيط العلمى للانتاج فى الدولة ..

كذلك يجب ان نحرص تأكيدا للنظرة الشاملة والادراك المتكامل للعلاقات الطبيعية بين المعارف .. على ان نؤكد العلاقات العضوية بين فروع المعرفة المختلفة واذا كنا نقسمها تربويا الى علوم وآداب ورياضيات مثلا .. فهذا تقسيم صناعى لتسهيل التخصص ، ولكنها فى الحياة متداخلة متفاعلة متكاملة .. ولكل منها اهميته ودوره فى حياة الانسان الاجتماعية .. وكلها نتيجة النشاط البشرى الدائب فى مواجهة قوى الطبيعة ومحاولة السيطرة عليها واخضاعها للانسان .. فلابد من تأكيد الروابط وعلاقات التكامل بين هذه الانشطة المختلفة والعمل على تقديم صورة متكاملة فى اطار موحد للنشاط الانسانى .. ان كشوف جاليليو العلمية مثلا تكشف عن موقف انسانى تحررى .. وعن ثورة على اوضاع وتقاليد اجتماعية بالية .. ولها قيمتها الحضارية الاجتماعية مثلما لها من قيمة علمية .. وكانت ميكانيكا نيوتن تعبيرا عن منهج فى التفكير . وجاءت نسبية اينشتين بمنهج آخر . ولكل من المنهجين دلالته الاجتماعية . واثره على اسلوب التفكير فى العلوم الاخرى .. وهكذا . ان عزل المادة العلمية عن اطارها الاجتماعى والظروف الحضارية التى نبتت فيها والعوامل التى عملت من خلالها ، يفقدها منطقها الانسانى ويحولها الى مجردات صماء ، لا تفيد فى شىء سوى اظهار قدرة من استظهرها قدرته على مجرد الاستظهار ، انها تكشف عن علاقة ببغائية .

وتتضح اهمية هذا المنهج فى دراسة الاثار الادبية والفنية .. والنظريات الاجتماعية والفلسفية ، انها تتحول الى اشياء لا معنى لها اذا جردت من اطارها التاريخى ودلالاتها الاجتماعية ..

كذلك لابد من مراعاة ان تكون المادة العلمية صحيحة ، وهذه مهمة على قدر من المشقة فى البلاد النامية .. وقد عمد الاستعمار الى تزييف تاريخها وطمس معالم تراثها القومى وثقافتها والفصل بينها وبين ماضيها عسى ان يؤدى حرمانها من جذورها الضاربة فى التاريخ الى توقف نموها الاجتماعى فتصبح أيضا بلا مستقبل لان المستقبل هو دائما ما يهدد الاستعمار . وبهذه المناسبة لابد من تأكيد اننا يجب ان نعمل على دراسة دور الشعب ، فى تاريخه . واذا كانت العهود البائدة قد حرصت على تقديم تاريخ الملوك والسلاطين ، واغفلت تماما دور الشعوب فى التعبير عن حاجاتها وآمالها ، فاننا اليوم ونحن نؤمن بالشعب القائد والشعب العالم ، ونؤمن بسيادته لابد ان نمكن لهذا الايمان فى نفوس الاجيال الصاعدة عن طريق اظهار الدور الحقيقى للشعوب ، وللشعب العربى تاريخه المشرف وتراثه الخالد وثقافته العربية وقيمته الانسانية وليس من حق احد ان يخفيها بين طيات نزوات امراء وملوك وسلاطين ..

كذلك فان اسلوب تناول المادة العلمية يتوقف الى حد كبير على القيم والمفاهيم والاتجاهات التى نرمى الى غرسها فى نفوس الابناء .. واذا كانت التربية القديمة قد حرصت على تقديم دروس التاريخ مثلا على انها احداث متراكمة من خلال علاقات زمانية ومكانية مطلقة وروجت للمفهوم الميكانيكى للتاريخ على اعتبار انه « يعيد نفسه » وفى هذا واد لامكانية الشعور بالمستقبل لبعد من ابعاد التاريخ . فان من واجبنا اليوم ان نتناول التاريخ على انه حوادث ومواقف متداخلة متفاعلة .. وان هذا التداخل والتفاعل هو الذى يؤدى الى انبثاق مواقف جديدة .. فتبرز عمليات التطور ويبدو التاريخ كبناء عضوى متكامل .. له ابعاده وله مغزاه .. ولا يمكن ان يعيد نفسه .. لاستحالة عودة الامس ..

والدراسات الانسانية تستطيع ان تقوم بدورها الكبير فى ترسيب القيم والاتجاهات الجديدة .. وابراز معالم تطور المجتمع وكيف تتوارى القيم والاتجاهات القديمة وتذوى بانهيار البناء الاجتماعى القديم لتنبثق مكانها قيم واتجاهات جديدة وتتحدد العلاقات بين الناس من خلال الواقع الجديد ..

ولابد من ابراز السمات الجوهرية لاشتراكيتنا من خلال دراسة الوان النشاط الاقتصادى والسياسى والثقافى والاجتماعى وتأكيد معانى الحرية . وارتباطها بالايمان بالجماعة وبالمسئولية .. وبالعمل والانتاج .. والديمقراطية وقيامها على الايمان بالتنظيم والولاء للمجتمع ..

وفى تراثنا الروحى ما يؤكد كل معانى العدالة والحرية والامن والمساواة وكل ما يطلبه الانسان ليحقق وجوده الانسانى الكامل ..

لابد ان تصبح القيم الجديدة للمجتمع الجديد المحاور التى تدور حولها المادة العلمية وتعمل على ترسيبها فى نفوس الاجيال الصاعدة .. والعمل على خلق المواقف التعليمية التى تساعد على ممارسة هذه القيم والاتجاهات واكتساب الخبرات اللازمة .

وا ... ـسانا كثيرة تكون الخبرات التى يـ ... ـسلها الطالب خارج الفصل اكثر اهمية وخطورة من تلك التى يمارسها داخل الـ ... ـل ولـعل من المفيد التخطيط لمجالات النشاط خارج الفصل بحيث توضـع فى الاعتبار شكل ونوع الخبرة التى يمر بها الطالب فى مختلف مظاهر الحياة المدرسية .

فالعمل الجماعى المنظم المخطط فى الجماعات المدرسية والفرق الرياضية وغيرها من اوجه النشاط هو الذى يساعد على اكتساب الروح الجماعية ومن خلالها يمكن تعويد الناشئة على التفكير من خلال الجماعة ومن اهداف الجماعة واكتساب الدوافع الجماعية فيكون لها الاولوية فى توجيه السلوك وفى تحقيق الاستقرار النفسى .. ويتكامل الفرد مع الجماعة بدلا من ان يكون الفرد فى مقابل الجماعة وعندئذ يصبح الايمان بالجماعة والعمل الجماعى احد المكونات النفسية الاساسية للمواطن فان مسار نمو الشخصية ودوافعها واهتماماتها تختلف كثيرا عنها فى الاوضاع القديمة ..

ومن هذا الباب العريض نستطيع ان ننتقل الى وظيفة اساسية للمدرسة ودورها فى تنمية الشخصية الديمقراطية للمواطن .

المجتمع المدرسى

عندما كان الهدف تخريج مواطن منعزل عن الجماعة فاقد الاهتمامات غير قادر على تحمل المسئولية .. كان من الطبيعى الا يتضمن المجتمع المدرسى سوى الفراغ العشوائى الذى يتوه فيه الطالب ويتخبط فلا يكون له من مرشد سوى نزعاته الفردية وغرائزه العدوانية، وكانت الصرامة والانعزالية واللامبالاة كافية لان تحرمه من الشعور بالولاء للجماعة .

لذلك كان الاهتمام بشكل وتكوين المجتمع المدرسى مصاحبا للثورة الوطنية فى مختلف مراحلها، واصبحت الحاجة الى المجتمع المدرسى «الصحى» واضحة وقوية بعد الثورة العربية فى يوليو سنة ١٩٥٢ .

وكان الاهتمام بالتنظيم الاجتماعى هو الذى ادى الى ميلاد اتحادات الطلاب .. لتعطى للمجتمع المدرسى تشكيلا هرميا .. تتحدد من خلاله العلاقات والمسئوليات وتتبلور الاهتمامات .. فى اسلوب ديمقراطى هادف بحيث لا توجد فرصة لان «يتوه» طالب فى هذا المجتمع او يحرم من التعبير عن اهتماماته ومشكلاته او لا يجد الاسلوب السليم لتصريف طاقاته وتحقيق القدر من الطموح الذى تسمح به امكانياته .. من خلال هذا المجتمع المنظم يستطيع المواطن الطالب ان يكتسب العادات والاساليب الديمقراطية فى التفكير والسلوك .. ويستطيع ان ينمى عاطفة الولاء للمجتمع الذى هو جزء حى منه ومتكامل فيه ..

وتتولى اجهزة الاعلام والثقافة المدرسية ربط المجتمع المدرسى بالمجتمع الكبير فتعكس اهتماماته واحداثه الكبرى وتعطيها التفسير السليم وتربطها بغيرها بحيث تساعد الطالب على اكتساب النظرة الكلية الشاملة .. وان يتكون لديه الوعى الكافى والمطلوب ..

وعن طريق اتحادات الطلاب وارتباطها باتحاد الشباب الاشتراكى ينتقل الطالب بنشاطه واهتماماته الى المجتمع الكبير ..

ويقوم اتحاد الشباب الاشتراكى بدور كبير فى التقريب عقليا ونفسيا بين فئات الشباب من طلاب وعمال وموظفين ، فيعمل منذ البداية على القضاء على عزلة المثقفين وهى احدى المشكلات الاجتماعية التى عانينا منها ، ويساعد على اذابة الفوارق الطبقية منذ البداية .

المدرسة والمجتمع

تعتبر المدرسة المؤسسة الثقافية الاولى فى البيئة المحلية واذا كان علماء التربية يجمعون على ضرورة اتصال المدرسة بالمجتمع الخارجى وبالاسرة ليكونوا على وعى تام بالواقع الذى يعيش فيه الحدث وحتى يمكن توجيه العملية التربوية توجيها سليما فاننا نقول ان هذه الاهمية تتضاعف اذا ما كنا نخطط لثورة تربوية فى مجتمع اشتراكى . ذلك ان المجتمع الخارجى فى القرية والمدينة ينبض بكل قوى التغير السريع الشامل ولا يمكن ان تنعزل المدرسة عن هذا الذى يحدث بل المعقول ان تشارك فيه بكل طاقاتها خاصة وهى تضم فئات من المثقفين يحتاج لكل جهودهم .

وكثير من رجال التربية المحدثين يرون ان تتم العملية التربوية من خلال مشروعات البيئة المحلية واتخاذها وسط ومناسبة لترسيب المعارف والقيم وتنشيط الحوافز والاستعدادات .. ولم يكن بهذه الطريقة — عيب سوى الخوف عليها من الافتعال عندما لا تتوافر المشروعات وانماط النشاط الاجتماعى اللازمة لتوجيه العملية التربوية بكل

ابعادها .. ولكن هذا الخوف لا مكان له ولا مبرر له فى المجتمعات النامية حيث تزخر فى كل الميادين بكل انواع المشروعات ومظاهر التغير الاجتماعى شاملة .. وكل يوم تقدم الثورة نموذجا لاتجاه جديد فى شكل تنظيم او قانون او تشريع ولابد ان تكون له انعكاساته التربوية .

ولنتخذ مثالا المدرسة الابتدائية باعتبارها مدرسة الشعب من ناحية ولانها تنتشر فى كل ارجاء الجمهورية .. فى المدن والاحياء والقرى النائية .. هذه المدرسة لا نستطيع ان نطمئن الى رسالتها اذا ظلت بعيدة عن ذلك التغير الهائل الذى يحدث وخاصة فى القرية .. هذا التغير الذى يشمل عمليات الانتقال من حكم العمدة الفرد المطلق .. الى قيادة الاجهزة الشعبية واجهزة الحكم المحلى وما يتطلبه ذلك من تغير فى اساليب الحياة وفى التكوين النفسى للمواطنين وفى اتجاهاتهم .

كذلك الدور الذى تلعبه الان الجمعية التعاونية والمركز الاجتماعى والوحدة المجمعة وغيرها .. هذه وظائف جديدة لاجهزة اجتماعية تدخل حياة الفلاح وتتطلب منه تكيفا معينا .. هذا الجو الجديد الذى يسود القرية لا يمكن ان تتجاهله المدرسة وهى تعمل على تخريج مواطن يعمل فى القرية .

نستطيع اذن ان ننادى بحتمية توظيف المدرسة توظيفا اجتماعيا وذلك عن طريق :

● مساهمة المعلم كقائد اجتماعى ومرشد وموجه فى الاجهزة والتنظيمات الشعبية والعمل من خلالها على ايصال المفاهيم الثورية الى المواطنين وهو بذلك يرتبط ارتباطا عضويا هادفا بالبيئة المحلية ويكتسب خبرة عملية تساعده على توجيه الاجيال الصاعدة توجيها تربويا سليما .

● اشتراك المدرسة كمؤسسة فى البيئة المحلية والمساهمة فى تطوير هذه البيئة .. عن طريق فتح ابوابها للمواطنين والمساهمة فى مشروعات القرية وتولى عمليات التوجيه والتوعية .. ومناقشة مشكلات البيئة المحلية والمساعدة فى اكتشاف الحلول ، وتنفيذ المشروعات الصغيرة كردم بركة او انشاء معبر او تمهيد طريق ...

ولا يجب ان يعتقد البعض ان فى هذا خروج بالمدرسة عن وظيفتها فالمؤسسة الاجتماعية تتحدد وظيفتها حسب احتياجات المجتمع اولا

والاتجاه الى «تريف» دور المعلمين وهى الدور التى تعد معلم المدرسة الابتدائية يدل على ايمان بضرورة ربط المدرسة بالمجتمع المحلى واعداد المعلم بحيث يكون اكثر خبرة بمستويات هذا المجتمع وبالتالى اكثر قدرة على ممارسة العمل فيه بروح تقدمية بناءة .

المعلم

الواقع ان مجتمعنا الثائر يتطلب من المعلم الكثير .. اكثر كثيرا مما يتطلبه اى مجتمع آخر ، ولم تعد وظيفته نقل المعرفة الى الاجيال الجديدة أيا كانت هذه المعرفة وانما التمكين للاشتراكية واتخاذ التربية وسيلة للنهوض بالمجتمع وتحقيق اهدافه الثورية والمساهمة فى اعداد الانسان الجديد .

ومما يشجع المجتمع على ان يضع امالا كبارا على المعلم . الدور المجيد الذى قام ويقوم به المعلم العربى فى ثورة الانسان العربى من المحيط الى الخليج .. فى نضج الثورة الوطنية والتمكين للقومية العربية .. هذا الدور الذى شهد به التاريخ ..

ولكى يستطيع المعلم العربى ان يقوم بدوره فى تحقيق الثورة الاشتراكية فى مجتمعنا لابد ان تتوافر له :

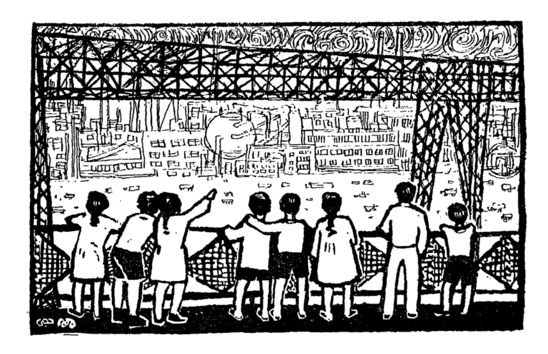
● الثقافة الاشتراكية الكاملة .. التى تمكنه من توجيه العملية التربوية وفقا للفلسفة الاجتماعية السائدة .. واذا كان ثمة اتجاه الثورة الان الى انشاء معاهد اشتراكية فى الاقاليم لتخريج القادة فليكن المعلم اول من نهتم بالحاقه بهذه المعاهد .

● زيادة فرص التزود من الثقافة والتعليم .. فكلما ازداد حظ المعلم من الثقافة والتعليم كلما ازدادت قدرته على اداء واجبه ، وفى مجال المسابقات العلمية والثقافية والتشجيع على البحث والاطلاع متسع لتحقيق كل هذه الغايات .

● تشجيع المعلم على الاهتمام برسالته الاجتماعية كقائد وموجه فى البيئة التى يعمل فيها .

● اشتراك المعلم فى عمليات تطوير المناهج وفقا لاحتياجات التطور الثورى ومن خلال خبرات التطبيق الميدانى والاحتكاك بالتغير الملموس فى البيئة ومتطلبات هذا التغير .

ومبدأ القيادة الجماعية .. وتسلسل القيادة من القاعدة حتى الوزارة مارا بكل الاجهزة المعنية ، يشكل مجالا خصبا لربط الخبرة الميدانية بأجهزة التخطيط والتوجيه على المستويات المختلفة . وستكون له نتائج ملموسة فى هذا المجال .



تخطيط التعليم لتنمية الموارد البشرية

محمد جمال راشد تويرا

لم يمر تاريخ البشرية فترة كان التغير فيها سريعا مثلما شاهد القرن الاخير . وخاصة في العقود الاخيرة من القرن الحالى . ولقد كان محور هذا التغير ودعامته **التطور العلمى وتطبيقاته** . ففى صبيحة كل يوم يقرأ الانسان ويسمع عن ابتكارات وتطبيقات علمية جديدة ، كان الفرد ينظر اليها على انها حلما تعجز البشرية عن تطبيقه .

وشاهد النصف الاول من هذا القرن وخاصة فى العقود الاخيرة سياسات تنمية سبقت كل تصور كان محددا لها ، وقد اتفقت آراء معظم رجال الاقتصاد والسياسة على ان هذه العقود يمكن ان يطلق عليها بحق **«عقود التنمية»** . فبعض الدول التى كانت النظم الاقطاعية أو التقاليد القبلية المحافظة سائدة فيها فى اوائل هذا القرن اصبحت وكأنها تمارس التطبيق العلمى الحديث منذ مئات السنين .

وفوجىء العالم فى صبيحة احد ايام **أكتوبر ١٩٥٧** وقد اذهلهم خبر تناقلته الانباء بأن **الاتحاد السوفيتى** قد اطلق قمرا صناعيا يدور حول الارض ... وذهل الغرب من مفاجأة لم تكن فى توقعاته وقدم الخبراء تقاريرهم عن العوامل الكامنة وراء هذا التقدم العلمى . وكان محور مضمون هذه التقارير ، أنه ينبغى تغيير انظمة التعليم والتوسع فى فروع معينة منه ، بل أن مجلة **«لوك»** قالت فى ذلك الوقت ، «اننا دخلنا عصرا جديدا ، عصر حرب التنافس بين العقول » .

وابتدأ سيل من البحوث يتجه نحو دراسة اهمية العنصر البشرى فى عملية التنمية واهمية التعليم فى اعداد هذا العنصر البشرى ، وارجع

بعض رجال الاقتصاد فى دراسات قاموا بها عملية التنمية أو العنصر الجوهرى فيها الى عملية التعليم ».

ففى دراسة قام بها **((دينيسون))** عن **الولايات المتحده الامريكية** وعوامل التنميه فيها ، بين ان التعليم كان هو العامل المسئول عن زياده الانتاجية فى الولايات المتحدة الامريكية بقدر **الثلث** فى النصف الاول من هذا القرن ، وان اسهام التعليم فى هذا الصدد يوازى **ضعف** اسهام راس المال . وفى دراسة قام بها **((كايروف))** عن الاتحاد السوفيتى بين أن ادخال التعليم الابتدائى الاجبارى فى الاتحاد السوفيتى لمدة اربع سنوات فى المراحل الاولى للثوره الروسية قد عاد على الاقتصاد القومى بعائد يبلغ **٤٢ ضعف** ماانفق عليه من تكاليف . كما بين باحث سوفيتى آخر ان تعليم العمال الاميين لمدة سنة واحده فى دراسة منتظمه لمكافحه الاميه قد زادت من انتاجيه العامل المتوسط بما يقدر بحوالى ٣٠٪ فى العام . وفى دراسة قام بها **((بياتييه))** بين أن محصلة استثمار **٩٠٠٠ دولار** فى الجامعة يحقق ناتجا من الخدمات (محسوبا على اساس أجر الشخص خلال حياته العاملة) قدره **١٠٠٫٠٠٠ دولار** ، بينما لو استثمر هذا المبلغ فى اى مشروع آخر صناعى أو ادارى فانه لن يعطى اكثر من **٢٤٫٠٠٠ دولار** .

فى هذا الموضوع ، اخرجت دور النشر الغربية تدفقا من السيل العلمى يتناول موضوع الاستثمار البشرى بالدراسة والعرض ويدور محور هذه الدراسات حول ان عملية التنميه الحديثه تعتمد الى حد كبير على تنمية الموارد البشريه وتنظيم النشاط البشرى فيها . ورغم ان كلا من راس المال والموارد الطبيعية والمساعدات الاجنبية والتجارة الدوليه تلعب دورا هاما فى التنميه الاقتصاديه والاجتماعية ، الا انه وسط هذا كله ليس هناك مايفوق اهمية العامل البشرى ، فهو نقطه بدء وهدف اية عملية للتنمية . وظهر فى الادب العلمى الاقتصادى مفاهيم جديدة تتناول تنمية الموارد البشرية بتعبيرات اقتصادية مثل **((راس المال البشرى))** والذى يقصد به رصيد الدولة فى المهارات التى اكتسبها افراد هذه الدولة نتيجة التعليم والتدريب والتعليم الذاتى ، « والاستثمار البشرى» ويقصد به الاستثمارات فى الموارد البشرية من اجل الحفاظ عليها او تنميتها او اكساب أفرادها المهارات التعليمية والمعرفية والحركية والاتجاهات والقيم والعادات السلوكية المرغوب فيها لاحداث عملية التنمية . وزيادة سرعتها ، ويشترك فى ذلك التعليم والصحة ، والخدمات الاجتماعية والثقافية وبحوث التغذية . ومفهوم **((العامل الثالث))** ويقصد به مجموعة العوامل التى تسهم فى التنمية الاقتصادية غير عنصر العمل وعنصر رأس المال . وقد عبر بعض رجال الاقتصاد عن تأثير هذا العامل على النحو التالى : **بعد استبعاد قدر الاسهام الذى يقدمه كل من عنصر العمل وعنصر راس المال فى معدل النمو ، لوحظ أن هناك جزءا متبقيا ، وقد أرجع هؤلاء المفكرون هذا العامل الى آثار التعليم فى تقدم فن التنظيم أو الادارة او اسس الانتاج** . ويعبر عن ذلك **((بياتييه))** بأنه لوحظ فى كل من **النرويج** (ابحاث اوكرست) **والولايات المتحده الامريكيه** (ابحاث دينيسون) انه فى الفتره من **١٩٠٠** الى **١٩٥٥** انتهى القياس الى انه اذا كان راس المال ينمو بنسبه **١٪** فان نسبة نمو الانتاج هى **٠٫٢٪** ، واذا كانت قوه العمل تنمو بنسبه **١٪** فان نسبة نمو الانتاج تكون **٠٫٧٪** . واذا كان هناك علاوه على ذلك تقدم فى التنظيم وفى اعداد الناس وتكوينهم وفى مستواهم الفنى التكنولوجى تصبح نسبة التقدم **١٫٨٪** ».

بل ان بعض المفكرين الاقتصاديين بينوا ان المنفذ الوحيد امام الدول الناميه فى تطبيق سياسه تنميه سريعة يتمثل فى تنظيم وحسن استغلال الموارد البشريه . ويتناول البعض الاخر العنصر البشرى على انه العنصر النادر فى اية عملية تنمية سريعة حديثة . بل ان **((آرثر لويس))** وهو من اصحاب الفكر الاقتصادى التخطيطى يحدد ان **((قلة المتعلمين مسئولة اساسا عن الفشل فى ايه سياسة للتنمية))** . وفى نفس الوقت يرجع نفس المفكر السر الحقيقى للتطور الاقتصادى فى روسيا «الى المصروفات الضخمة على التعليم وتكوين راس المال» .

وبعد ، فان عملية تنمية الموارد البشرية تعرف بأنها عملية زيادة اوجه المعرفة ، والمهارات والامكانيات عند جميع افراد المجتمع . وقد يعبر عن ذلك اقتصاديا بانها عملية نمو راس المال البشرى واستثماره بكفاءه فى التنميه الاقتصادية ، كما قد يعبر عن ذلك سياسيا ، بانها تتضمن اعداد الافراد للمشاركة الرشيدة فى المسائل السياسيه وخاصة كمواطنين فى مجتمع ديمقراطى ، كما قد يعبر عنها اجتماعيا بانها تتضمن مساعدة الافراد على الاستمتاع بحياتهم على اكمل وجه كاعضاء فى وجود اجتماعى .

وقد مارست المجتمعات البشرية فى فترات متفاوتة تنظيم التعليم من اجل اعداد القوى البشرية وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان كان الارتباط بين هذه العوامل الثلاث يختلف من فترة لاخرى ، أو من دولة لاخرى حسب النظم السياسية والاجتماعية السائدة ، ومدى الانسجام

الاجتماعى الطبقى داخل كل دولة . ومن البديهى ان ذلك كان يرتبط بتعميم التعليم او تخصيصه لفئات معينة ، وبالمثل كان يرتبط ذلك باهداف التعليم ونظرياته ومناهجه من حيث ارتباط تلك الاهداف بالاهداف التى تتبناها القوة ذات الثقل السياسى فى دولة من الدول .

علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية

يرى بعض رجال الاقتصاد أن **((التعليم يحمل معظم الملامح الكلاسيكية لتكوين رأس المال))** . وفى بحث اجراه ((**دينيسون**)) وجد ان ٤٣٪ من عوامل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٥٧ ترجع الى زيادة التعليم وتقدم المعرفة . بل ان رجال الاقتصاد نبهوا الى اهمية التعليم فى التنمية الاقتصادية ويشير **(مارشال)** (احد ائمة الفكر الاقتصادى التقليدى) الى اهمية التعليم على انه اكثر ــ الاستثمارات قيمة تلك التى تستثمر فى الانسان . وكذلك اشار **(كارل ماركس)** الى «العائد المرتفع الذى ينجم عن الاستثمار فى التعليم» وقال **((أن من شان زيادة الانتاجية التى تصاحب التدريب رفع مستوى المعيشة فى البلاد الاشتراكية))** .

وقد يكون من الصعب حساب العائد المباشر من الاستثمارات فى التعليم بنفس الطريقة التى يحسب بها العائد من بناء خزان او مصنع ويرجع ذلك الى حد ما ــ الى صعوبة التفرقة بين ماهو استهلاكى وما هو استثمارى فى عملية التعليم .. ورغم ذلك فقد اجريت عدة بحوث لقياس العائد المباشر للتعليم ، مثل تلك التى قام بها **(شولتز)** فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تمكن من قياس عائد التعليم المباشر على الدخل القومى ، والصالح القومى والكلى على الفرد . كما قام **((دينيسون))** و **(باتسلوب)** و **(سولو)** بحسابات مماثلة عن الولايات المتحدة الامريكية ، و **((اوكرست))** و **(تنبرجن)** و **(كوريا)** و **((ادنج))** من دول أوربا الغربية ، وخاصة النرويج وهولندا ... وغير هؤلاء كثير .

وتنتهى هذه البحوث جميعا الى اثبات وجود علاقة موجبة بين زيادة الانفاق على التعليم وزيادة معدل النمو الاقتصادى ... وفى هذا الصدد تبين أن هناك علاقة بين ارتفاع أو انخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع او انخفاض نسبة الانفاق على التعليم من الدخل القومى . ففى الدول ذات متوسط دخل الفرد المنخفض يتراوح الانفاق على التعليم مابين ١ ، ٢،٦٪ من الدخل القومى ، بينما فى الدول ذات متوسط دخل الفرد المرتفع يتراوح الانفاق على التعليم ما بين ٤ ، ٥٪ من الدخل القومى . بل ان الاتحاد السوفيتى فى اعقاب ثورة ١٩١٧ خصص مايقرب من ٢٥٪ من ميزانية الانفاق العام للانفاق على التعليم رغم ما كان يقاسيه فى ذلك الوقت من اضطرابات داخلية وازمات خارجية .

وفى مؤتمر وزراء التعليم فى افريقيا الذى عقد فى **اديس ابابا** سنة **١٩٦٢** لتخطيط التعليم فى افريقيا ، قرر المجتمعون رفع نسبة الانفاق على التعليم من ٢،٥٪ من الدخل القومى سنة ١٩٦٠ الى ٣ ٪ سنة ١٩٦٠ الى ٤ ٪ سنة ١٩٦٥ الى ٦ ٪ سنة ١٩٨٠ . وقد قرر وزراء التعليم فى اسيا مثل هذه القرارات فى المؤتمر الذى عقد فى **طوكيو** لتخطيط التعليم فى آسيا .

وفى هذا الصدد قد تبدو العلاقة بين التعليم والتنميه الاقتصادية علاقة غير مباشرة وقد تناقضت الاراء حول هذا الموضوع بطريقة اصبحت شبه جدلية ، فالنقاش حول تاثير التنمية الاقتصادية على تطوير التعليم او اثر تطوير التعليم على التنمية الاقتصادية يدور بطريقة تفسد احيانا من البحث الجدى القائم على الدراسات العلمية ،وهى فى ذلك مثل الجدل حول ايهما اسبق للاخر «البيضة ام الدجاجة» ولكن الشواهد الميسورة تؤكد دائما وجود العلاقة بين التوسع فى التعليم وسرعة التنمية .

وتاثير التعليم فى هذا الصدد يتمثل فى اثر التعليم فى تنمية الموارد البشرية .

التعليم وتنمية الموارد البشرية

العلاقة بين التعليم وتنمية الموارد البشرية علاقة لا يعوزها البيان ، وان كانت طبيعة هذه العلاقة هى التى تحتاج الى البيان .

وكما سبق ان ذكرنا ، تتضمن عملية تنمية الموارد البشرية عملية زيادة اوجه المعرفة والمهارات والامكانيات عند جميع افراد المجتمع وحسن تنظيم هذه الموارد وتوزيعها واستغلالها بكفاءة . ولا تتضمن هذه الزيادة مجرد الزيادة فى فراغ ، وانما زيادة تلك الميادين **طبقا للاهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** . ولا تعنى زيادة تلك الميادين ايضا زيادتها على ضوء التغيير فى كل

هذه الميادين اذا كانت لاتتطابق مع الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالتالي ، فان عملية تنمية الموارد البشرية — في دولة نامية — هي عملية تغيير المهارات القائمة — اذا كانت غير متمشية مع اهداف التنمية، واكساب مهارات جديدة وتنمية وزيادة هذه المهارات الجديدة .

وتتضافر عدة عوامل في هذه العملية الثلاثية الابعاد . وتتضمن هذه العوامل التعليم المقصود اى التعليم داخل مؤسسات معدة لذلك والتعليم غير المقصود أو المصاحب وهو مايتعلمه الفرد عن طريق وسائل الاعلام او التربية المنزلية او التعليم التلقائي . وأهم هذين العاملين هو العامل الاول (التعليم المقصود) وان كان هذا لا يقلل من اهمية العامل الثاني . ومن الواضح ان هناك ميدانا ثالثا لتنمية الموارد البشرية يتضمن التدريب ، وهو يتوزع عامة داخل اطار التعليم المقصود وان كان البعض يفرق بينه وبين التعليم لاسباب نظرية وتطبيقية . وينقسم التدريب في حد ذاته الى ثلاثة انواع هي : التدريب قبل العمل ، اى قبل التحاق الفرد بالعمل ، والتدريب اثناء العمل ، وهو تدريب الفرد خلال عمله ، والتدريب على العمل او على الشغلة ، وهو تدريب الفرد على حرفة بعينها .

ومن حيث الربط المتكامل بين التعليم وتنمية الموارد البشرية عن طريق تخطيط التعليم على ضوء الاحتياجات من القوى العاملة ، هناك وجهتي نظر في هذا الصدد متعارضتين من حيث الشكل والمضمون .

فالنظرة الاولى تنظر الى التعليم على انه واجب انساني بحت ، وينبغي ان يتعلم الافراد من اجل العلم ذاته ، وان التعليم هو حق من الحقوق الانسانية بغض النظر عما يقدمه للمجتمع من قوى عاملة تسهم في التنمية الاقتصادية ، والتعليم في هذا الصدد يعتبر نوعا من الاستهلاك الجماعي او الاستهلاك العام . وقد سادت هذه النظرة لفترة ما ومازال ينادى بها بعض الكتاب الغربيين . وتبرر هذه النظرة على أساس «ان انكار التعليم على طائفة او فئة من ابناء الشعب يحرمهم من حقوقهم الانسانية ويحكم عليهم بالتوقف عن السرور بالخبرات الثقافية الفنية التي لا بد من التمتع بها بغض النظر عن الدخل المادى » . وينادى اصحاب هذه النظرة بوجوب اعطاء الاولوية العالية في تخطيط التعليم للتعليم الابتدائي او الالزامي وتفضيله عن اى نوع آخر من انواع التعليم عند توزيع الاتفاق على التعليم ، ويبررون ذلك بأنه عند التوسع في التعليم الابتدائي فانه سوف تتكون قاعدة عريضة من المتعلمين ، اذا لم يتيسر وجودها فان مشكلة رفع نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوى والعالي في مرحلة تالية سوف تبدو واضحة . وتبدو أهمية هذه القاعدة العريضة خاصة عند ما نأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية اللازمة منذ بدء التحاق الفرد بالتعليم حتى اعداده النهائي . وان التعليم بغض النظر عن علاقته باعداد القوى العاملة يرفع من المستوى العام للمجتمع ويزيد من احساس الافراد ووعيهم بالتفكير المنطقي ، وعلى الاخص عند حل المشكلات البسيطة وان التعليم يساعد على اكتساب مهارات تمكن الافراد من الابتكار .

وتخطيط التعليم طبقا لهذه النظرة يتم على اساس اهداف اجتماعية . وقد وصفه « باونز » و «بيكرمان» وصفادقيقا . ويفترض في اطار هذا المفهوم ان القوى البشرية الاكثر تعلما سوف تحاول من تلقاء نفسها العمل على نجاح وزيادة التنمية الاقتصادية . ويركز هذا المنهاج على تحديد مناطق الاختناق في النظام التعليمي على ضوء الاهداف الاجتماعية والتعليمية الموضوعة ، ثم التنبؤ بالتقديرات التالية على ضوء الزيادة في السكان ورغبات الافراد الطليقة في الانواع المختلفة والمستويات المختلفة من التعليم . وتتمثل الاهداف التي يخطط التعليم على ضوئها طبقا لهذا المفهوم في محو الامية ، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى والعالي وتخفيض معدلات المدرس/التلميذ الى مستويات مقبولة ، وتخفيض نسبة الضياع او الفاقد . وتحسب تكلفه التعليم بصفة عامة . وحدد هذه الاهداف على اساس اجراء مقارنات مع بعض الدول الاكثر تقدما او اجراء مقارنات داخل الدولة نفسها بين الاقاليم الاكثر تقدما عن الاخرى . وبناء على ذلك توضع اهداف خطة التعليم وتقدر تكلفة كل من هذه الاهداف ....
وهذا المنهج بصفة عامة هو الذى يأخذ به جهاز تخطيط التعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، رغم بعض المحاولات التي بذلت من اجل ربط تخطيط التعليم في الجمهورية العربية المتحدة باهداف خطة التنمية الاقتصادية واحتياجاتها من القوى العاملة الا انها لم تخرج الى حيز التطبيق الواقعي بصفة عملية ، ولعل ذلك يرجع الى ان مكونات خطة التنمية الاقتصادية تتحدد في فترات قصيرة (ويتضمن ذلك نموذج الخطة السلعية) ، والتي لايتيسر معها تحديد اهداف خطة التعليم على اساس ربطها بخطة التنمية الاقتصادية في المدى الطويل ، أو ان عملية تخطيط التعليم في هذا الصدد تتضمن اعداد الافراد لفترات تزيد مدتها عن مدة الانتاج السلعي .

ويبين «هاريسون» ان هذا المنهاج يلقي قبولا عاما من رجال التعليم في اغلب الدول وانه عند استخدام هذا النموذج من التخطيط فان احتمال

حدوث التكامل بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي احتمال ضعيف .

أما النظرة الثانية فترمي الى ربط خطة التعليم ربطا كاملا بأهداف خطة التنمية الاقتصادية من حيث احتياجاتها من القوى البشرية اللازمة للقيام باعباء سياسة التنمية . ويعتبر اصحاب هذه النظرة انه من الخطأ في الدول النامية اعطاء الاولوية المطلقة لمستويات من التعليم لن تنتج القوى العاملة اللازمة للتنمية الا بعد فترة طويلة نسبيا تتمثل في الفترة التي تنقضي بين دخول الطفل في المرحلة الابتدائية وتخرجه من المراحل التالية للعمل المنتج في الانشطة الاقتصادية ، وانه ينبغي التركيز في الانفاق التعليمي على مستوى المرحلة الثانوية وما يليها حيث يمثل التوسع في هذه المرحلة اعداد الرصيد البشري الذي تشتق منه انشطة التنمية احتياجاتها من القوى العاملة الماهرة ... ويرتبط ذلك بوجود عجز ظاهر في بعض فئات القوى العاملة في الدول النامية ، وان وجود هذا العجز يعوق من سرعة عملية التنمية ، وخاصة انه من الصعب استيراد قوى عاملة من الخارج في هذه المستويات والانواع التخصصية يمكنها ان تقوم باعباء عملية التنمية لان هناك عجز عام في جميع الدول تقريبا في هذه الفئات التخصصية من القوى العاملة ويبين اصحاب هذه النظرية ان الاستثمار في هذا المستوى والنوع من التعليم هو الاستثمار الفعال ، الذي يعطي عائدا مباشرا وسريعا في عملية التنمية الاقتصادية ، وان بناء مدرسة في هذا المستوى يماثل بناء مصنع أو منشأة حيث ان خريجو هذه المستويات من التعليم سوف يعملون تلقائيا أو بتوجيه من الدولة في اعمال عالية الانتاجية .

وطبقا لهذه النظرة تحدد اهداف خطة التعليم على ضوء الاحتياجات من القوى العاملة مع مراعاة بعض الاعتبارات الخاصة مثل التغير في الانتاجية والزيادة النوعية فيها . وتمر عملية تخطيط التعليم تبعا لهذا المنهاج بخطوات محددة تتضمن تحليل الهيكل القائم للقوى البشرية على اساس دراسة مسحية للقوى العاملة فعلا ، ثم تحديد السنة التي يراد تخطيط التعليم من اجل اعداد القوى البشرية فيها والتنبؤ بالهيكل الاقتصادي في تلك السنة أو كما تحدده خطة التنمية ثم تقدير مجموع الوظائف اللازمة لذلك الهيكل الاقتصادي ، وتوزيعها مهنيا تبعا لنظام مقنن للتصنيف المهني . والخطوة التالية لذلك تتمثل في قياس العرض المتوقع من التخريج في المستويات التعليمية المختلفة ومقارنته بالهيكل والوظائف المبني على اساس الهيكل الاقتصادي المتوقع ، واعداد خطة التعليم على اساس الفروق بين الهيكلين مع مراعاة بعض العوامل مثل التغير أو الزيادة في التكنولوجيا .

وقد اجريت محاولات لتطبيق هذه الطريقة في ج . ع . م ، فقامت اللجنتان الدائمتان لتخطيط القوى العاملة سنة ١٩٦١ بسؤال الجهات الرئيسية التي تعمل على تشغيل القوى العاملة عن احتياجاتها ثم قدرت الطلب الكلي من القوى العاملة طبقا لهذه الاحتياجات وارسلته الى الجهات المعنية باعداد القوى العاملة ولكنه لم يؤخذ في الاعتبار بطريقة كاملة عند تخطيط التعليم ، وبالمثل يوجد في معهد التخطيط القومي لجنة لتخطيط القوى العاملة في المدى الطويل اجرت تنبؤات ودراسات للتوقعات من القوى العاملة حتى **سنة ١٩٨٠** والفرق بينها وبين العرض المتوقع من الاجهزة التعليمية في تلك السنة وكيفية تخطيط التعليم بطريقة تقلل من هذه الفروق .

وتلقى هذه الطريقة وما يصحبها من وسائل لتخطيط التعليم قبولا عاما من رجال التخطيط الاقتصادي ، وقد استخدمت في عدة دول ، فهي تستخدم في الدول الاشتراكية بصفة عامة — تقريبا — كما طبقت في مجموعة دول مشروع البحر المتوسط بعد ادخال بعض التعديلات عليها اذ تتسم هذه الطريقة بصفة عامة بالربط الكامل بين تخطيط التعليم والاحتياجات في الموارد البشرية بحيث تقلل فرص التعطل بين الخريجين في المراحل التعليمية وتعمل مسبقا على اعداد الافراد للعمل المباشر في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويرى البعض ان هذه الطريقة هي اصلح الطرق للتطبيق في الدول الحديثة النمو والتي تسعى الى زيادة معدلات التنمية فيها بسرعة عالية .

مشكلات القوى البشرية في الجمهورية العربية المتحدة

تواجه الجمهورية العربية المتحدة مشكلتين رئيسيتين في التكوين الهيكلي للقوى البشرية وتنحصر اغلب مشكلات القوى البشرية في ج.ع.م في هاتين المشكلتين وهما :

أولا : وجود نقص في فئات الافراد ذوي المهارات الخاصة ، وتزداد هذه الظاهرة حدة في القطاعات النامية والمتطورة في الهيكل الاقتصادي في ج.ع.م وتتمثل هذه الظاهرة في ان الافراد ذوي هذه المهارات الخاصة اقل من عدد الوظائف اللازمة

لدفع عجلة التنمية ، ويعبر عن هذه الظاهرة بأن عرض هذه المهن اقل من الطلب عليها . وقد عبر عن ذلك السيد ــ رئيس الوزراء في مقال له في **الاهرام** « علينا ان نتغلب على مشكلة قلة الايدى العاملة الفنية ، ونحن نواجه تلك المشكلة الان بتعميم التدريب المهنى في كافة مجالات الصناعة والزراعة بحيث نخرج من مراكز التدريب اكبر عدد من العمال الفنيين المهرة كعامل فعال وأساسى في تحقيق بناء الصناعات الثقيلة ، كذلك نعمل على تطوير التعليم بحيث تخرج لنا معاهد العلم ، لا مجرد حملة شهادات وانماتخرج فنيين قادرين على العمل المثمر المنتج »

ثانيا : وجود عمالة زائدة في بعض القطاعات التقليدية للهيكل الاقتصادى وبالمثل لبعض القطاعات النامية ، وتتمثل هذه الظاهرة في أن الافراد ذوى المهارات اكثر من عدد الوظائف المتاحة والمناسبة لتخصصاتهم في خطة التنمية ويعبر عن هذه الظاهرة بأن عرض هذه المهن اكثر من الطلب عليها . ومما يزيد من حدة هذه الظاهرة مسئولية الدولة الكاملة عن ايجاد عمل لكل قادر ، كما أن هذه المشكلة تزداد تعقيدا ازاء التطوير الصناعى الحديث الذى يستند في جانب كبير منه على الإستخدام الالى الحديث . ولقد عبر الميثاق عن هذه الظاهرة بهذه العبارة : « **ان تصنيع الريف ــ اتصالا بالزراعة ــ يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست في مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الايدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك في الوقت الذى لم يعد فيه جدال في أن حق العمل ــ في حد ذاته ــ هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته** »

وبناء على ذلك ينبغى ان تبنى سياسة تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق هدفين مزدوجين :

أولا : تهيئة فرص عمل منتجة للقوى البشرية غير المنتفع بها أو التى تعمل في مستويات دون كفاءتها .

وهو ما عبر عنه الميثاق : «**وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع في برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا ، فأن ذلك يحقق أكبر الاهداف من عملية التطوير ، أنه يحقق زيادة الانتاج ، ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما أنه يتيح الفرص للايدى العاملة القادرة على العمل والتى تطلبه كحق أنسانى مقدس** » .

ثانيا : تكوين المهارات المطلوبة من أجل عملية التنمية ، وهو ما عبر عنه السيد ــ رئيس الوزراء بأن ذلك يتطلب تعميم التدريب المهنى وتطوير التعليم بحيث يخرج فنيين قادرين على العمل المثمر والمنتج .

ورغم أن مشكلتى النقص أو الفائض في بعض فئات القوى البشرية قد تبدوان مشكلتين منفصلتين الا انهما ينتميان الى بعضهما أنتماء وثيقا ، فكلاهما تمتد جذوره في التغيرات التى تحدثها وتقابلها عملية التنمية ، وكلاهما يزداد وزنه واهميته كلما ازدادت سرعة التنمية ، كما انهما يتأثران بنظام التعليم . **بل انه من الامور الملفتة للنظر ان مشكلة النقص في بعض فئات القوى البشرية تتسبب وتسهم في زيادة الفائض في بعض الفئات الاخرى من القوى البشرية** ، وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا كلما ازداد ترابط الهيكل الوظائفى بحيث أن تشغيل مهندس واحد يتطلب بجواره تشغيل ٣ فنيين أو ملاحظين وعددا آخر من العمال الفنيين المهرة وغير المهرة ، وبالتالى فان وجود نقص مهندس واحد يؤدى الى تعطل سائر العاملين .

أ ــ ميادين النقص في فئات القوى البشرية (نقص العرض عن الطلب) :

١ ــ النقص في الافراد ذوى المهارات الخاصة والمستوى العالى من التعليم مثل : العلميين وخاصة في الميادين الحديثة ، المهندسين الزراعيين ، الاطباء البيطريين المهندسين الميكانيكيين ، الاطباء ، ومما يزيد من حجم هذه المشكلة ان هؤلاء الافراد يفضلون احيانا العمل والحياة في المدينة عن القرية أو المناطق النائية ، كما أن بعضهم قد يعمل في أعمال غير ذات علاقة بتخصصاته أو دون مستواها .

٢ ــ النقص في فئات الافراد ذوى المهارات الخاصة والمستوى العالى المتوسط من التعليم مثل : المرضين والممرضات ، المساعدين الزراعيين ، المشرفين الفنيين ، وسائر الحرفيين في ذلك المستوى من التعليم . والنقص في هذه أكبر ظهورا وحدة من النقص في مجموعة الفئات السابقة ، كما أن الافراد الصالحون للالتحاق بالمعاهد التعليمية التى تعد لهذه الفئات غالبا ما يكونون صالحين أيضا للالتحاق بالجامعة أو المعاهد العالية ويفضل هؤلاء الالتحاق بالأخيرة للاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بها ، كما ان الاماكن المتاحة في هذه المعاهد اقل منها عن الجامعة . وقد حاولت **وزارة التعليم العالى في سنة ١٩٦٤** استصدار قانون يسمح بتقسيم المعاهد العالية الى قسمين ، القسم الاول فيها ثلاث سنوات ويتخرج منه الافراد للعمل في هذا المستوى من المهن ، والقسم الثانى خمس سنوات يلتحق به الناجحون بتفوق في القسم الاول ولكنه لم يخرج الى حيز التطبيق رغم الاهمية التى

كانت ملقاة على دوره الهام فى سد الاحتياجات من فئات معينة مازال اعداد الافراد لها قاصرا على مراكز التدريب بعد المرحلة الثانوية .

٣ ــ النقص فى بعض فئات الافراد ذوى المهارات الخاصة بالتنظيم والادارة من المستوى العالى من التعليم . ويمثل النقص فى هذه الفئة منطقة اختناق خطيرة بالنسبة لعملية التنمية ،وقد اخذت سياسة اعداد القوى البشرية فى الجمهورية العربية المتحدة ذلك فى الاعتبار فأنشأت المعاهد التدريبية لاعداد الافراد للقيام بأعباء هذه الوظائف مثل معهد الادارة العليا والمعهد القومى للادارة ، ولكنه يلاحظ ان هذه قاصرة على تدريب القائمين بالعمل فعلا،وحبذا لو تخصص دراسة تخصصية لاعداد الافراد وتدريبهم على المهارات التى يمكن استخلاصها من الدراسة الواقعية لمجال العمل والانتاج واحتياجات الجمهورية العربية المتحدة حاليا، وذلك للمنتهين من الكليات الجامعية (التجارة والحقوق والاداب) لاعدادهم قبل العمل للعمل فى هذه المهن .

٤ ــ النقص فى فئات المدرسين ، خاصة بين مدرسى التعليم الثانوى،وميادين العلوم والرياضة بالذات ، ويزيد من حدة المشكلة ان عددا كبيرا من المدرسين يترك مهنة التدريس للالتحاق بوظائف اخرى اذا اتيحت له تلك الفرصة نتيجة لهيكل الحوافز القائم فى الوزارة . وبصفة عامة يمثل النقص فى المدرسين الاكفاء مشكلة **((عنق الزجاجة))** التى تعوق من سرعة اية عملية للتنمية . ويرتبط بهذا النقص الكمى نقص آخر يتمثل فى المستويات التعليمية ذاتها للمدرسين ، ويتطلب علاج هذه المشكلة تعديل هيكل الحوافز فى وزارة التربية والتعليم لتشجيع الافراد على الالتحاق بالعمل فى وظائفها،واتباع سياسة سريعة للتوسع فى كليات المعلمين والاعداد التربوى لخريجى كليات الاداب لاعداد الاعداد اللازمة لاحتياجات خطة التعليم او الاعارات الى الخارج .

ب ــ ميادين العمالة الفائضة (زيادة العرض على الطلب)

١ ــ بصفة عامة يزيد عرض القوى العاملة غير الماهرة فى المدن عن فرص العمل المتاحة ، ويرجع ذلك الى اكثر من سبب : اذ ان عدد سكان المدن يزداد قبل حدوث التوسع الفعلى فى فرص العمل المتاحة فى المدينة بما يوازى التزايد فى عدد السكان ، كما ان باستمرار التصنيع تزداد الانتاجية الامر الذى يقلل من فرص الطلب على عمال جدد ، وقد عالج **الميثاق** هذه النقطة الاخيرة ــ بالاضافة الى **الاعتبار الانسانى** ــ بتخفيض عدد ساعات العمل من ثمانى ساعات الى سبع ساعات . وبالمثل يقلل استخدام الاساليب الصناعية الحديثة من فرص العمل فى الصناعات الحرفية والمنزلية ، ويحدث هذا قبل ان تستوعب المنشآت الصناعية الحديثة اولئك الذين كانوا يعملون فى تلك الحرف ، وبالمثل يحدث ذلك نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة حيث يصاحب زيادة عدد السكان فى الريف خضوع الزراعة لقانون الغلة المتناقصة الامر الذى يجعل من الريف قوة طرد للقوى العاملة ، وتتمثل قوى الجذب فى المدينة حيث تكون عادة هى الملجأ الوحيد لهؤلاء . عامل اخر يرجع الى ان التوسع فى التعليم الابتدائى يخلق عند الافراد مستويات طموح جديدة تجعلهم يصرون على اعمال معينة ومن انواع معينة ، وتزداد حدة هذه المشكلة نتيجة ضيق المراكز التعليمية التالية للمرحلة الابتدائية حيث لايقبل فى المرحلة الاعدادية الا نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٢٧٪ من المنتهين من المرحلة الابتدائية وغالبا ما يحتاج هؤلاء الذين لم يلتحقوا بالمراحل التالية من التعليم الى فرص عمل جديدة .

٢ ــ انتشار البطالة المقنعة فى الريف ، وهى تلك النسبة من العمال الزراعيين الذين تبلغ انتاجيتهم صفر ، بمعنى انهم لو سحبت تلك النسبة من الريف لما تأثرت الانتاجية . ويزيد من حدة تلك المشكلة الاخذ بالوسائل الحديثة فى الزراعة وادخال الميكنة والاعمال الالية اللازمة لرفع الانتاجية وزيادة الثروة الحيوانية ، والحلول الواضحة امام هذا النوع من البطالة هو **التوسع الافقى** فى الزراعة وانشاء مراكز تدريب للاعداد السريع لهذه الفئات من **القوى** العاملة للعمل فى انشطة غير زراعية مثل اعمال البناء او شق الطرق واعمال الخدمات البسيطة فى التجارة والنقل . ويرتبط بتلك الظاهرة ايضا حدوث البطالة الموسمية نتيجة خضوع عملية الزراعة ذاتها للعمل الموسمى ويتطلب ذلك انشاء مراكز للصناعات الريفية ، بعد تدريب العمال

الزراعيين عليها وتجميع تلك المراكز فى مناطق متوسطة للعمل الزراعى .

٣ ــ فئة ثالثة تتمثل فيها العمالةالفائضة هى فئة المتعلمين تعلما نظريا ، ويرجع ذلك الى أن التوسع فى عملية التنمية تتطلب أولا عاملين ذوى تخصصات تطبيقية وفى مرحلة تالية لذلك يزداد الطلب على التخصصات النظرية للعمل فىميادين الخدمات ، كما أن هذه المشكلة تعتبر نتيجة لمشكلة سابقة لذلك هى تخطيط القبول فى الجامعة تبعا لاهداف واحتياجات عملية التنمية . والاجــــراء التعليمى المعالج لهذه المشــكلة يتمثل فى تنسيق القبول كعلاج لمدخلات المشكلة واعداد دراسات بعد الانتهاء من التعليم للمنتهين منه كعلاج لمخرجات هذه المشكلة وذلك لاعدادهم للعمل فى المهـــن تحتاجها عملية التنمية مثل التدريس ، أو المهـــن الكتابية والادارية والتنظيمية .

تخطيط التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة على ضــوء التطبيق العــربى للاشــــتراكية

كما سبق ان بينا ، يستخدم حاليا فى ج . ع . م فى تخطيط التعليم منهاجا يقارب المنهاج المعروف باسم **«منهاج الاهداف الاجتماعية»** لتخطيطالتعليم وطبقا لهذا المنهاج ، يخطط التعليم على أساس تحقيق أهداف تعليمية واجتماعية تتمثل فى محـــو الامية وزيادة نسب الالتحاق بالمراحل التالية للتعليم الابتدائى وتخفيض معدلات الدرس / التلميذ .. كل ذلك على أساس مقارنات دولية أو اقليمية ، وكماسبق أن بينا أيضا انعملية التنمية الاقتصادية السريعة تتطلب تخطيط التعليم طبقا لاحتياجات خطط التنمية من القوى العاملة . ويتضمن تخطيط التعليم طبقا لهذا المفهوم التركيز على اولويـــــة الانفاق على التعليم الثانوى وما فى مستواه وما يليه .

ومن الاسس المقررة أن تخطيط التعليم وتنظيمه يرتبط فى كل دولة من الدول بالاهداف السياسية والاجتماعية للدولة ، حيث تعكس أهداف التعليم الاهداف العامة للدولة . ولقد اختارت الجمهورية العربية المتحدة طريق الاشتراكية كضرورةيحتمها الواقع وتفرضها الامال العريضة للجماهير . وفى هذا الصدد ينص الميثاق على أن **«الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل،مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات »**

وبناء على هذه الاهداف والمعايير السياسية ينبغى أن توضع خطة التعليم بحيث يتضمن معيار الكفاية ضرورة تخطيط التعليم تخطيطا سليما على أساس ربطه بالاحتياجات من القوى البشريـــة اللازمة لعمليةالتنمية تحقيقا لمنعحدوثادنى ضياع فى التعليم ، وهذا هو تطبيق معيار الكفاية . كما يتضمن معيار العدل منح الفرص المتكافئة امام جميع المواطنين للتعليم .

وفيما يتعلق بمعيار الكفاية وتطبيقه علىتخطيط التعليم ينص الميثاق على **«أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لمجموع الشعب ويوفر لهم حيـــاة الرفاهية »** . **«أن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لاتستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها ولذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة »** . كما جاء فى بيان السيــــد / **رئيس الوزراء** أمام مجلس الامة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ **« أن كل خطة فى طريق عملنا الوطنى ليست الا جزءا من تخطيط مترابط سليم لكل نواحى الحيـــاة »** . **« كذلك فان الربط بين تخطيط الطاقات المادية وبين تخطيط الطاقــــات البشرية ضرورةأساسية من ضرورات التخطيط اذ أن النقص فى بعض نواحى التخصص الفنى وأنواع التفوق الادارى يعد أحد العقبات الرئيسية التى تعوق تنفيذ الخطة »**

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون **رقم ١٤١** لسنة **١٩٥٥** بشأن انشاء لجنة التخطيط القومى «وتحرص اللجنة على التنسيق بين مشروعات التربية والتعليم والصحة والخدمات العامة وسياســـــة الارشاد القومى من ناحية ، وبين اتجاهات التعمير والانشاء فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والانتاج من ناحية اخرى ، بما يكفل رفع مستوى الافراد ماديا ومعنويا بزيادة الانتاج وزيادة كفاءته فى العمل وحسن تفهمهم للامور وتعاونهم لايجاد مجتمع تتوافر فيه لهم ولاولادهم العزة والكرامة» . كما جاء بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة **١٩٦٠** فى شأن التخطيط القومى والمتابعة «توضع خطة عامة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعـــى بالجمهورية العربية المتحدة ، **تتضمن أهدافا رئيسية تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة** وتنفذ هذه الخطة على مراحل عدة كل منها خمس سنوات » (المادة ٢) .

هذه هى متطلبات تطبيق معيار الكفاية على تخطيط التعليم فى ج . ع . م . أن ينحونحوا يربطه بأهداف الخطة الشاملة واحتياجاتها من القوى العاملة فى كافة الميادين ، حيث أن حدوث أدنى ضياع فى مورد هام مثل التعليم يؤدى الى حدوث الانتكاسات فى الخطة تسوق من تنفيذ اهدافها . ويتطلب تطبيق هذا المعيار التنبؤ بحجم العمالة المتوقع فى الخطة وتوزيع هذا الحجم نوعيا حسب التخصصات والمستويات المطلوبة بحيث يؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط التعليم . ولكنه للاسف لم يراع فى اطار الخطة الخمسية الاولى هذه الناحية الاساسية . وكل ما جاء عن الاحتياجات من العمالة فى أطار الخطة هو بعض الموازين الخاصة بالقوى العاملة تتضمن ميزان تجميع وموازين تفصيلية كل محتوياتها توزيع العمالة على فروع الانتاج المختلفة بين أصحاب اعمال ومستخدمين ومشتغلين .. والبيانات التى تقدمها مثل هذه الموازين غير ذات فائدة اطلاقا فى تخطيط التعليم من أجل اعداد القوى البشرية ، فلا يهدف التعليم أصلا الى زيادة عدد أصحاب الاعمال أو تقليل عدد المستخدمين فى قطاع من القطاعات أو العكس . وانما الذى ينبغى أن يتضمنه أطار الخطة هو تقدير لاحتياجات الخطة من القوى العاملة مصنفة حسب المؤهلات والتخصصات ، خاصة وأن الدولة تلتزم التزاما مطلقا وكاملا بأيجاد مجال عمل لكل فرد «حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى حصل عليه» (الميثاق) الامر الذى يحتم ضرورة ربط الخطتين ببعض ، خطة التعليم وخطة التشغيل .

الجانب الاخر للاشتراكية (العدل) ويتضمن تطبيقاته على تخطيط التعليم مضمونا آخر . فكما يبين الميثاق والدستور «حق كل مواطن فى العلم بقدر ما تتحمله استعداداته ومواهبه» (الميثاق) «العلم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة ، بأنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها» (الدستور مادة ٣٨) ، «تشرف الدولة على التعليم العام ، وتنظم الدولة شئونه ، وهو فى مراحله المختلفة فى مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان » الدستور مادة ٣٩) . وتطبيق هذه المعايير على تخطيط التعليم يحتم أيضا أن توجه خطة التعليم وجهة اجتماعية انسانية وان تراعى تهيئة الفرص المفتوحة للأفراد للتعليم الى اقصى ما تسمح به قدراتهم ومجانا ».

ومن ثم فان نموذج تخطيط التعليم فى ج . ع . م نموذج ينبغى أن يجمع بين منهاجى تخطيط التعليم : منهاج تخطيط التعليم على ضوء الاهداف الاجتماعية والانسانية ، ومنهاج تخطيط التعليم على ضوء الاحتياجات من القوى العاملة . وهو فى هذا الصدد ينبغى أن يكون نموذجا خلوا من التقييد والتوجيه الملزم لمصائر الافراد ، ولكنه لايترك مصائرهم سلعا فى سوق العرض والطلب . ووضع هذا النموذج يتطلب فلسفة جديدة لتخطيط التعليم ينبغى على أساسها الاختيار بين عدة بدائل :

أولا : أين نتوسع فى الانفاق على التعليم ؟ الابتدائى أم الثانوى وما فى مستواه وما يليه ؟ أم يتحدد معدل نمو المرحلتين بنسب متكافئة ؟ ».

ثانيا : كيف نتوسع فى التعليم ؟ هل يكون التوسع كميا بمعنى زيادة الاعداد الملحقة بدور التعليم ؟ أم نوعيا ، بمعنى تحسين مستويات مخرجات التعليم ؟ أم يراعى الاعتبارين معا ؟ ».

وكل من هذه البدائل تحتمه ضرورات اجتماعية واقتصادية تتعلق بالظروف الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة ومواجهتها للتحديات التى تقابلها ، ووضع نموذج تخطيط التعليم واستراتيجيته على ضوء هذه البدائل يتطلب مراعاة كاملة للظروف الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة . اذ أنه لايمكن اغفال التعليم الابتدائى وتعميمه بأعتبار أنه القاعدة العريضة للبناء الفكرى للمراحل التالية ، خاصة وأن الجمهورية العربية المتحدة ورثت تركة من الامية خلفتها لها عهود سابقة . وبالمثل لايمكن اغفال التوسع فى التعليم الاعدادى والثانوى وما فى مستواه وما يليه ، اذ أنه يمثل مركز اعداد الرصيد البشرى الذى تشتق منه أنشطة التنمية احتياجاتها . كذلك لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار مسألة تعليم الكبار واعادة تدريبهم ، حيث أننا نعيش فى ظل فترة من التغير التكنولوجى السريع تتطلب اكتساب مرونة فى التفكير والاداء حسب هذا التطور التكنولوجى مما ييسر من مرونة الحركة المهنية ».



أزمة العلوم الإنسانية في مجتمعنا الراهن

د. مراد وهبه

عنوان

هذا المقال قد ينطوى على سؤال :
هل الانسانيات موضوع علم ؟
ونجيب بسؤال : ما العلم ؟ ».
جواب : هو جملة قوانين عامة

والقانون ماذا يكون ؟ ».

الكشف عن « علاقة » بين طرفين أو اكثر ».

والعلاقة من اين تأتى ؟ من العقل أم من الواقع؟

اذا كانت العلاقة من الواقع فالقانون تصوير مطابق للواقع . بيد أن تاريخ العلم يدلل على تطور

القوانين . وهذا التطور شاهد على عدم مطابقة القانون الواقع . مثال ذلك : الكتلة فى الفزياء التقليدية خاصية ثابتة فى الاجسام ليس فى الامكان تغييرها ، فى حين انها فى الفزياء الحديثة ليست كذلك اذ هى نسبية تزيد بزيادة سرعة الاجسام . والزمان فى فزياء نيوتن مطلق ، بينما هو فى فزياء اينشتين بعد رابع للمكان .

العلاقة اذن مضافة الى الواقع وليست فيه .

ونسأل : من أين تأتى هذه الاضافة ؟ .

من العقل ليس الا . لماذا ؟ .

لان العقل قوة منظمة . والتنظيم ينطوى على جملة علاقات . ولهذا فان الذى ينظم يلزم أن يكون قادرا على وضع ما لديه فى علاقات .

والنتيجة المنطقية أن القانون العلمى محاولة « لتأويل » الواقع وليس محاولة « لتصوير » الواقع .

وماذا يفيد التأويل ؟ .

يفيد أن القانون العلمى وجهة نظر « انسانية » فالانسان العالم (بكسر اللام) يدخل ذاته فى القانون العلمى . ويترتب على ذلك نتيجة هامة أن الانسان ذاته يمكن أن يكون موضوع علم . وهو بالفعل كذلك ، اذ هو موضوع علم النفس والعلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة .

الانسانيات اذن موضوع علم . ومن ثم فالتفرقة بينها وبين الطبيعيات من حيث « العلمية » هو فارق وهمى .

ونسأل : ما الذى يدفعنا الى هذا الوهم ؟ .

نجيب فنقول انه التحوصل حول « الرؤية المباشرة » . فمن شأن هذه الرؤية أن تشير الى التأثير المادى لاية نظرية فزيائية أو كيميائية . ولهذا فان هذه الرؤية ترتبط بالتكنولوجيا ، اى بالتطبيق المادى للعلم .

أما فى مجال الانسانيات فالرؤية المباشرة لاتكفى ولا تفيد ، اذ نحن فى حاجة الى «رؤية غيرمباشرة» الى « استدلال » يدلل على فاعلية أية نظرية من نظريات العلوم الانسانية . ولهذا فان هذه الرؤية تتجاوز التكنولوجيا .

والرؤية المباشرة « محافظة » بحكم التصاقها بالواقع .

أما الرؤية غير المباشرة فهى « ثورية » بحكم تجاوزها للواقع .

وفى دراسة قام بها مير Meier ونشرها عام ١٩٥٢ بعنوان « الاتجاهات السياسية للعلماء » انتهى الى ان المهندسين محافظون والفزيائيين متحررون والكيميائيين فى منتصف الطريق بين هؤلاء وأولئك . وفى رأيه ان هذه القسمة الثلاثية انما تتوقف على المسافة بين الفكر والواقع . المحافظة الغاء للمسافة والتحرر ابقاء عليها . ومعنى ذلك ان المسافة بين الفكر والواقع منعدمة أو تكاد عند المهندسين . وهم لذلك معرضون للاصابة بالبيروقراطية والجمود الاجتماعى والفصام السياسي . الموضوعية ، عندهم ، ترادف الحياد ، والنزاهة تفيد اللامبالاة ، والتفكير العلمى يستلزم العزلة الاجتماعية .

والنتيجة ان المجتمعات التى تريد ان تحافظ على الوضع الراهن تقف عند حد التكنولوجيا . اما المجتمعات التى تريد ان تتجاوز هذا الوضع فانها ترتقى الى ما بعد التكنولوجيا .

وماذا بعد التكنولوجيا غير الفكر ، ولكنه ليس الفكر مجردا ، وانما هو الفكر موضوعا فى مجال اجتماعى .

ونسأل : ما العلاقة بين الفكر الاجتماعى والتكنولوجيا ؟ .

نجيب فنقول : انه هو الذى يحدد « اتجاه » التكنولوجيا . الفكر الرأسمالى يوجه التكنولوجيا لصالح الطبقة الرأسمالية ، والفكر الاشتراكى يتجه بالتكنولوجيا نحو قوى الشعب العاملة . والنتيجة ان اسقاط الفكر الاجتماعى عن التكنوقراط معناه أنهم يتحركون من غير اتجاه . والحركة من غير اتجاه اضطراب وفوضى .

اذن التلاحم العضوى بين الفكر والتكنولوجيا ينبغى ان يكون . ومن ثم سؤال يلزم أن يثار : هل من تلاحم بينهما فى مجتمعنا الراهن ؟ . ونحن نبحث عن الجواب فى مؤسساتنا التعليمية فماذا نجد ؟ .

الفكر الاجتماعى فى **المرحلة الثانوية** على الوجه الاتى :

علم الاقتصاد وعلم الاجتماع لطلاب القسم الادبى بالصف الثانى .

علم النفس ومبادىء الفلسفة والاخلاق لطلاب القسم الادبى بالصف الثالث .

المجتمع العربى لطلاب القسمين العلمى والادبى بجميع الصفوف .

ولنا ملاحظات اجمالا ودون تفصيل لان ما نكتبه انما هو على مستوى المقال . هام للغاية تدريس علم الاقتصاد . ولكن اى نوع من الاقتصاد ؟ قول مأثور فى الميثاق ، انه من الحقائق البدهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصاديه السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية . فان كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع . انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه . وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لراس المال المستغل » ومعنى هذا القول أن التداخل قائم بين الاقتصاد والسياسة . ولهذا ينبغى أن نقدم للطالب «مبادىء الاقتصاد السياسى » وحاصل الامر ليس كذلك . فالكتاب المقرر عنوانه «مبادىء الاقتصاد» وحسب .. والمفاهيم الاقتصادية مطروحة فيه من غير ربط بينها وبين النظم الاجتماعية . مثال ذلك : هذه الفقرة عن راس المال « الواقع ان الانسان يلجأ الى صنع بعض الاشياء الوسيطة كى يستعين بها فى عمله ليزيد من كمية المنتجات التى ينتجها او التقليل من المجهود الذى يبذله كأن يصنع الفأس حتى يعينه على الإنتاج الزراعى . وتسمى هذه الأشياء أو الاموال الوسيطة رؤوس الاموال » والخطأ فى هذه الفقرة أن الفأس يستخدم كوسيلة للعمل وليس كوسيلة لاستغلال الانسان لاخيه الانسان . ان راس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية بين الطبقة التى تملك وسائل الانتاج والطبقة التى لا تملك هذه الوسائل .

وفى الفقرة الخاصة بأنواع راس المال لا نعثر على نوع هام هو راس المال المالى ، وهو مزيج من راس المال المصرفى وراس المال الصناعى. ذلك أن هذا النوع على علاقة وثيقة بالامبريالية .. فسمة الامبريالية تصدير راس المال . ومن ثم يستطيع الطالب أن يفهم حتمية الصراع بين الدول الراسمالية والدول الاشتراكية . وكان من الممكن أن يتحقق هذا الفهم لو أن واضعى المنهج إتجهوا الى موضوعات الاقتصاد السياسى .

وكتاب « المنطق » المطروح على الطلاب يعرض لمبادىء المنطق الصورى او الشكلى ، المنطق كما وضعه ارسطو . وليس من اعتراض . ولكن كان ينبغى أن نطرح كذلك مبادىء المنطق الديالكتيكى كما وضعه هيجل . لماذا ؟ لان هذا المنطق يدور على فكرة « الديالكتيك » وهى فكرة لازمة لفهم حقيقة الصراع بين الاضداد كما تبدو فى المجتمعات. ولهذا فنحن لا نستطيع أنفهم اية ظاهرة اجتماعية بالمنطق الشكلى ، ولكن نستطيع ذلك بالمنطق الديالكتيكى .

أما مادة «المجتمع العربى» فيعبر عنها اكثر من كتاب . وهذا التعبير ينبغى أن تتوفر فيه « علمية المنهج» والمعروف ان هذه العلمية تدور على فكرة « المجال » بمعنى أن لكل ظاهرة جملة عوامل تؤثر فى تحديد تركيبها واتجاهها . ومع ذلك فالكتاب المقرر على طلاب الصف الثانى ، مثلا ، يطرح القضايا العربية بطريقة مجردة . مثال ذلك : عنوان القيم الاصيلة فى الاسرة العربية . من هذه القيم اهتمام الآباء بالابناء والتعاطف بين الافراد. ولكن هذه القيم ليست خصائص نوعية للاسرة العربية ، ذلك أن « النوعية » تعنى أمرا واحدا : تميز الظاهرة وتفردها ، والظاهرة من غير تميز أو تفرد عاجزة عن التعبير عن كيان معين . والقيم المذكورة لا تنفرد بها الاسرة العربية .

وفى الحديث عن أهداف التربية والتعليم نلمح انها اهداف عامة تصلح لاى مجتمع : انها التمسك بالحق والخير والمثل العليا .

ونسأل : ما الحق؟ وما الخير؟ وما المثل الاعلى؟ ذلك أن استخدام الالفاظ يستلزم تحديد معناها . وتحديد معناها من تحديد مضمونها . ومضمونها لا يتحدد الا بالمجال الذى تتكون فيه . والمجال ، عندنا ، اشتراكى بحكم الثورة . ومع ذلك فالعلاقة بين هذه المبادىء — الحق والخير والمثل العليا — والمجال الاشتراكى مفقودة أو تكاد . واغلب الظن أن هذا الفقدان مردود الى عدم طرح الفكر الاشتراكى فى المرحلة الثانوية .

وعن التأميم نقرأ هذه الفقرة « ان التأميم وسيلة ضرورية تلجأ اليها الدولة فى توجيه اقتصادها نحو السياسة المرسومة التى تريد أن تحققها » وهنا كان لابد من التمييز بين تأميم يتم فى دولة راسمالية أو شبه رأسمالية مثل بريطانيا وتأميم يتم فى دولة اشتراكية ، ذلك أن النوع الاول من التأميم انما يتحقق لصالح الطبقة الراسمالية أما الثانى فيتحقق من أجل قوى الشعب العاملة .

والنتيجة الحتمية من كل ذلك عدم وضوح الرؤية الاجتماعية لطلاب المرحلة الثانوية .

تبقى بعد ذلك المرحلة الجامعية . وفى هذه المرحلة قسمة شاذة بين ما يسمى كليات علمية او عملية وما يسمى كليات نظرية . فقد ترتب على هذه القسمة عزل العلوم الانسانية عن العلوم الطبيعية والرياضية . وهذا العزل يؤدى بدوره الى اسقاط المسئولية الاجتماعية عن العلماء .

وظهور الفاشية والنازية والعنصرية هو المرادف لهذا الاسقاط . ذلك ان العلم ، مع هذه الدعوات، يفقد الصبغة الانسانية والدولية . والنظام النازى اقوى دليلا على ما نقول . فالعلماء فى هذا النظام، لم يعد لهم الحق فى الفهم الاجتماعى ، اذ هم ليسوا الا آلات لتحريك الدعوة العنصريه فى مختلف المجالات . وليس من الغريب اذن ان نقرا هذه العبارة فى مفتتح كتاب « الفزياء الالمانية » للعالم النازى فيليب لنارد Philip Lenard « قد يقال ان العلم دولى بالضرورة . غير ان هذا القول ينطوى على مغالطة . ان العلم ، فى حقيقة الامر ، ليس إلا من نتاج الجنس والدم » وعندما يتحدث عن الفزياء فانه يقصد الفزياء الارية وليست الفزياء على الاطلاق . ومن اجل هذا الفهم العنصرى للعلم حاز هذا العالم على « جائزة الحزب النازى للعلوم » .

مطلوب اذن فى المرحلة الجامعية الكشف عن الوحدة القائمة بين الانسانيات والطبيعيات . والعلم الذى يكشف عن هذه الوحدة اسمه «مناهج البحث» Methodology ، وموضوعه مناهج البحث فى الانسانيات والطبيعيات والرياضيات . ولهذا ينبغى تدريس هذا العلم لطلاب الجامعة على اختلاف تخصصهم ، ويكون هذا العلم مقدمة لدراسة « الاشتراكية العلمية » التى جاء ذكرها فى الميثاق . فمن حيث ان الاشتراكية نظام اجتماعى يلزم ان يكون الطالب مقتنعا بامكانية « العلمية » فى المسائل الاجتماعية .

وبفضل هذه الاستنارة العلمية يستطيع الطالب ان يفهم مشكلات المجتمع العربى على الاطلاق والمجتمع المصرى على التخصيص . وان يكون هذا الفهم على المستوى العلمى . وحاصل الامر ، فى الجامعة ، ليس كذلك ، فالمواد القومية مقررة على الوجه الاتى :

مادة « المجتمع العربى » لطلاب السنة الاولى
مادة « ثورة ٢٣ يوليو » لطلاب السنة الثانية
مادة «الاشتراكية العربية» لطلاب السنةالثالثة

وهذه القسمة الثلاثية تنطوى على رؤية ميكانيكية ، والمفروض ان تكون الرؤية ديناميكية لانها هى الرؤية العلمية .

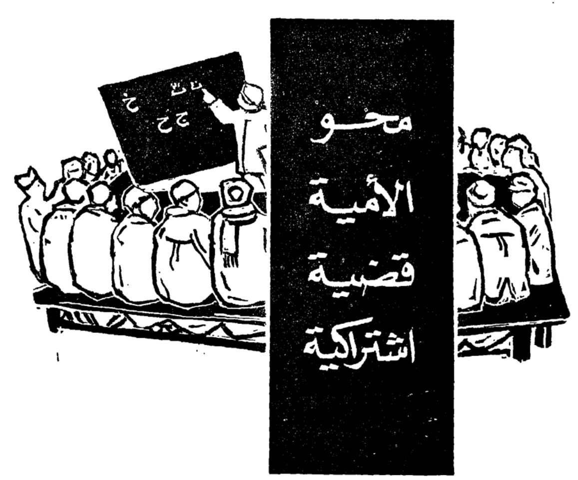
فنحن نسال : كيف يمكن أن نتحدث عن الوحدة العربية والاستعمار والتخلف الاقتصادى فى مادة « المجتمع العربى » من غير ان نكون على وعى بالمضمون الاجتماعى ، اى بالرؤية الاشتراكية ؟ .

وكيف نفلسف « ثورة ٢٣ يوليو » من غير ان نتناول ابعادها الاجتماعية والاقتصادية ؟ فليس فى الامكان فهم هذه الثورة من غير قرارات يوليو ١٩٦١ وليس فى الامكان تحليل هذه القرارات من غير فهم اشتراكى ؛ ومن ثم نحن فى حاجة الى اعادة نظر فى هذه القسمة الثلاثية للمواد القومية .

وربط الجامعة بالمجتمع لا يلزم منه ان تكون الجامعة رجع الصدى لما يدور فى المجتمع والا تحولت الرؤية الجامعية الى « رؤية ورائية » تقف عند حد التحليل لما مضى ، وبالتالى تتحول الجامعة الى قوة محافظة وليس الى قوة تقدمية .

والتقدمية تستلزم « الرؤية المستقبلية » وهذه الرؤية لا تتحقق من غير رؤية فلسفية تفهم الحاضر بفضل ما فات وما هو آت وبذلك يمكن توليد الوعى الاشتراكى .





شفيق سليمان

يتجه مجتمعنا نحو بناء الاشتراكية ، وهو فى سبيل ذلك يسعى للتغلب على المشكلات التى تعترض طريقه. ومن أهم هذه المشكلات انتشار الامية بين افراد المجتمع (١) .

لقد ورثنا الوضع الراهن للامية فيما ورثناه من العهود الماضية ، فقد أدت الظروف التاريخية المثقلة بالغزو والاحتلال والحكم الاجنبى الى اهمال التعليم ، ذلك لان المستعمر كان يقصد الى ابقاء الشعب فى ظلام الجهل جريا وراء المبدا المشهور « ان الشعب الجاهل أسلم قيادا من الشعب المتعلم » . وحتى فى تلك الايام التى انتهى فيها الاستعمار من بلادنا ظاهريا ، وجاءت فترة من الحكم الوطنى ، كانت هذه الفترة تقوم على حكومات صورية من اهل البلد ، يسيرها المستعمر ويحركها لتنفيذ مطامعه وقضاء مصالحه . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله وجود هذا العدد الضخم من الاميين فى بلدنا .

وقد كان العامل الاقتصادى من أكبر العوامل أثرا فى انتشار الامية فى بلادنا ، فمستوى المعيشة كان منخفضا جدا ، والاغلبية العظمى من السكان كانت محدودة الدخل تعيش على ما يقرب من الكفاف . ومن الطبيعى أن ينصرف المواطن الجائع غير الآمن على رزقه الى تحصيل القوت فلا يبقى

(١) تقصد بالامية عدم معرفة القراءة والكتابة بالقدر الذى يؤهل الشخص لاستعمالهما استعمالا وظيفيا فى حياته . ونقصد بالامى ذلك الشخص الذى تجاوز عمره العشر سنوات ولا يعرف القراءة والكتابة بالمستوى الذى حددناه فى العبارة السابقة

فى حياته وقتا أو جهدا يوجهه الى التعليم . وبالاضافة الى ذلك فان التعليم فى عهود ما قبل الثورة كان يتكلف نفقات كثيرة حرصا على عدم توفيره الا فى طبقة خاصة . وهكذا يظهر أثر العامل الاقتصادى فى ابقاء الغالبية العظمى من أبناء بلدنا بعيدة عن التعليم .

ومن العوامل التى أثرت فى انتشار الامية بين مواطنى بلدنا ، العوامل السياسية . فقد كانت الطبقة الحاكمة هى الاقلية التى تستمتع بمعظم خيرات الارض والتجارة والصناعة، وكانت الاغلبية العظمى من السكان لا تجد ما تقتات به . وكانت الاغلبية الفقيرة دائما موضع استغلال الاقلية الحاكمة : ولم يكن من مصلحة هذه الاقلية أن تتعلم الاغلبية ؛ لان فى ذلك خطرا على مصالحها الاقتصادية وسلطانها السياسى . ولذا كانت تلك الاقلية تعمل على ابقاء الاغلبية باستمرار فى حالة فقر وجهل .

كذلك كانت العوامل الاجتماعية السائدة فى بلدنا من اهم العوامل التى ساعدت على الوصول الى هذه الحالة من التأخر الثقافى . ذلك أن اشتغال الغالبية من السكان بالزراعة بالاساليب التقليدية المتخلفة والتى تعتمد فى نقل خبراتها على الممارسة والتقليد ، وتميل الى المحافظة على طريقة الآباء والاجداد فى الحياة ؛ قللت كثيرا من المواقف التى يشعر فيها الامى بنقص نتيجة جهله بالقراءة والكتابة ، ومن ثم فان التعليم لم تعد له قيمةاجتماعية،والامية لم تعد عيبا ينبغىالتخلص منها ، بحكم علاقات الانتاج القائمة حينذاك .

أبعاد المشكلة

هذه العوامل التاريخية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية هى التى أدت الى تضخم مشكلة الامية وتعقدها فى بلادنا . أما كيف تعترض الامية طريق التحول الاشتراكى فىمجتمعنا الجديد فان ذلك واضح كل الوضوح . فمن الناحية السياسية لا يمكن اقامة حياة ديمقراطية سليمةطالما بقيت اغلبية أفراد الشعب امية . ذلك أن حرية الانتخابات فى تلك الظروف تتعرض لازمة شديدة . وقد بين الميثاق ذلك فى قوله « **فان الجهل الذى فرض على الاغلبية العظمى من الشعب ، تحت ضغط الفقر ، جعل من سرية الاقتراع ، وهى أول الضمان لحريته ، أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل** (١)

كذلك فان الامى لا يستطيع أن يرتفع الى مستوى الموقف الذى رسمه له الميثاق . فقد نص الميثاق على ضرورة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة النصف فى كل المجالس الشعبية حتى مجلس الامة . « **أن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها أن تمثل ، بحق وعدل ، القوى المكونة للاغلبية، وهى القوى التى طال استغلالها ، والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . ان ذلك ، فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية ، ضمان أكيد قوةالدفع الثورى ،نابعة منمصادرها الطبيعية الاصيلة . ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابى ، باعتبارهم أغلبية الشعب، كما أنها الاغلبية التى طال حرمانها من حقها الاساسىفىصنع مستقبلها وتوجيهه(٢).**

ولا شك ان المسئوليات الضخمة التى القاها الميثاق ، وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى على عاتق أفراد الشعب تستلزم أن يكون هؤلاء الافراد قادرينعلى دراسة مايواجههم منمشكلات وعلى اتخاذ القرارات السليمة . وهذا لا يتأتى الا اذا اتصل بالصحف والنشرات التى تصدرها القيادة السياسية والكتب وغيرها من مصادر المعرفة والتوعية الاشتراكية ، ويفهموا ما تقدمه اليهم من معلومات وأنباء، ويكونوا آرائهموافكارهم على هدى وبصيرة .

هذا من الناحية السياسية ، أما من الناحية الاقتصادية ، فنحن الان فى عهد جديد ، عهد الصناعة الثقيلة . والهدف الذى وضعته البلاد أمامها ثوريا ، هو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات . ولا يمكن أن يتم ذلك الا اذا اعتمدنا فى نهضتنا الصناعية على قوة منتجة متعلمة . فقد ثبت من تجارب الامم أن العامل الامى لا يمكن تحسين انتاجه الا الى حد ضئيل ، أما العامل المتعلم فيمكن تحسين انتاجه الى درجة غير محدودة ، سواء من حيث الكم أو النوع . كذلك

(١) الميثاق - الباب الخامس
(٢) الميثاق - الباب الخامس

فان مجتمعنا الجديد قد اصبح يقوم على التخطيط ، ولكن نجاح الخطة يتوقف على من يقومون بتنفيذها، ويكون الفلاحون والعمال الغالبية العظمى من هؤلاء المنفذين . ولن يمكن لهؤلاء الفلاحين والعمال ان يفهموا الخطة ، واهدافها ، ومراحلها ، ودور كل واحد منهم فيها ، الا اذا تحرروا من عبودية الامية ، واصبحوا قادرين على الاتصال بما يكتب عن خطة التنمية واهدافها ، والاموال اللازمة لها وووسائل تدبيرها ، والفوائد التى سيجنيها الوطن والافراد منها .

وقد عالج هذه الفكرة السيد / ميرزا اسماعيل محمودوف وزير التربية والتعليم بجمهورية تتارستان السوفيتية فى تقريره الذى قدمه باللغة العربية للمؤتمر العربى لمحو الامية الذى عقد بالاسكندرية من ١٠ ــ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٤ وكان السيد ميرزا قد حضر المؤتمر كمراقب . يقول التقرير :

« من المعروف ان التطور الاقتصادى الوطنى لاى دولة من الدول هو مسألة اساسية فى تطورها وتقدمها . وعندما نتحدث عن تطوير الثقافة فى البلدان النامية يهمنا جميعا مشكلة المعيار الذى يجب اتخاذه لتحديد المبالغ التى تخصصها للتربية والتعليم ، ولتحديد هذا المعيار فى بلادنا اخذ يبحث الاقتصاديون والمخططون عن مشكلة العائد الاقتصادى للاموال المنفقة على التعليم ، فقارنوا اجرة وانتاجية العمل لمختلف الرتب من الكادحين مع درجتهم الثقافية والعوامل الاخرى لمهارتهم الحرفية فوجدوا أن العامل المتخرج من المدرسة الابتدائية تزيد مهارته أكثر بكثير عن تلك التى يحصل عليها من عمله الفعلى فى المصنع .

« فمثلا التعليم البسيط الذى حصل العامل عليه فى سنة واحدة زاد من انتاجية عمله بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط ، فى حين لم ترتفع انتاجية ومهارة العامل الامى نتيجة التدريب فى مجال العمل فقط الى اكثر من ١٣ ــ ١٦ ٪ . وهكذا نتج عن تعليم العامل فى المدرسة خلال سنة واحدة زيادة مهارته مرتين وسبعة اعشار المرة فى المتوسط .

« وعلى أساس سنة ١٩٢٤ قدرت مصروفات تنفيذ اصلاح الدراسة الابتدائية بمليار و ٦٢٠ مليون روبل مع ازدياد عدد التلاميذ خلال ١٠ سنوات من ٤ الى ٨ مليون نسمة . ونتيجة لهذا الاصلاح المدرسى بلغت زيادة الدخل القومى الناتجة عن ارتفاع مهارة المتعلمين والمتخرجين خلال خمس سنوات من عملهم أكثر من مليارى روبل ، أى أن جميع النفقات استعيضت بأكثر منها . وبرهن الحساب البسيط على ان كل مليار روبل صرف على التعليم المدرسى فى الاتحاد السوفيتى يزيد الدخل الوطنى بفضل زيادة الانتاج المذكور بمقدار ٦ مليارات روبل تقريبا .

« واستنادا الى احصاءات العلماء السوفييت يجب على ان اضيف ان انتاجية عمل الذين تعلموا خلال اربع سنوات تزيد عن انتاجية عمل الاميين بـ ٤٣ ٪ وانتاجية عمل المتخرجين من المدرسة الثانوية تزيد بـ ١٠٨ ٪ والمتخرجين من الجامعات تزيد بـ ٣٠٠ ٪ عن انتاجية عمل الاميين .

« ووفقا لحسابات الاكاديمى سترومیلیه تفوق الفائدة الحاصلة من زيادة انتاجية العمل عن مصروفات الحكومة على التعليم المدرسى بسبعة وعشرين مرة تقريبا » .

« فاذا انتقلنا الى ميدان الخدمات الاجتماعية، نجد ان مجتمعنا يبذل جهدا كبيرا فى توفير الخدمات على اختلاف أنواعها للمواطنين كما أن المجتمع يهدف الى عدالة توزيع هذه الخدمات بينهم . وليس ادل على ذلك من الزيادة الهائله التى طرأت على عدد مؤسسات الخدمة فى بلادنا، ووصولها الى المناطق التى طالما حرمت منها نتيجة المحاباة وفوضى التوزيع . ولكن هذه الجهود فى توفير الخدمات لن تاتى بالثمار المرجوة منها اذا لم تعمل الدولة فى الوقت نفسه على تعليم الاميين . ذلك لان المواطن المتعلم اقدر من الامى على الاستفادة من الخدمات المقدمة اليه ، كما انه اكثر حرصا من الامى على المحافظة على المؤسسات، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها .

يضاف الى ما تقدم ، انه من اهم ما تستهدفه حياتنا الجديدة ، توحيد جهود ابناء الامة ، وتوجيهها الى اغراض اجتماعية مشتركة . لذلك يهدف مجتمعنا الى تذويب الفوارق بين الطبقات، والتقريب بينها . فاذا كان ذلك قد سار فى طريقه من الناحية الاقتصادية ، بفضل قوانين الاصلاح الزراعى والتاميم وغيرها من القوانين الاشتراكية، فانه ينبغى بذل الجهد ايضا لتذويب الفوارق بين الطبقات من الناحية الثقافية . فان بقاء غالبية الشعب فى ظلام الجهل والامية يغرى أولئك الذين أوتوا حظا من العلم على استغلال الطبقات الجاهلة . ولا شك اننا سمعنا عن حرص الطبقة الحاكمة ، فى عهد ما قبل الثورة ، على حرمان الشعب من التعليم، تفتيتا لجهود الشعب، ومنعا لوحدته . ونحن اليوم نجد فى التخلص من الفرقة والانقسام ، ونحاول توحيد الصفوف، ولكن هذه الوحدة لا تكمل الا اذا عنينا باخراج ملايين الاميين من عزلتهم وربطناهم بسائر أفراد

جدول ١ — عدد السكان ونسبة التزايد فيها وعدد الاميين ونسبة الامية فى تعدادات ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠

البيـــان	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
عـدد السـكان	١٥ر٧٣٤ر١٢١	١٨ر٨٢٠ر٨٥٢	٢٥ر٨٤٠ر٧٨٩
عدد السكان ١٠ سنوات فاكثر	١١ر٢٥٥ر٠٨٣	١٣ر٧٩٤ر٩٢٦	١٧ر٩٣٠ر٢٠
نسـبة تزايد السـكان		+٢٢ر٥٧٪	+٢٩ر٩٨٪
عدد الاميين ١٠ سنوات فاكثر	٩ر٨٥٧ر٢٨٧	١٠ر٣٩٣ر٢٧٢	١٢ر٥٦٤ر٢٥٠
نسـبة تزايد الاميين		+٥ر٤٤٪	+١١ر٢٧٪
نسـبة الاميـة	٨٧ر٥٨٪	٧٥ر٣٥٪	٧٠ر٠٧٪
تناقص نسبة الامية		—١٢ر٣٪	—٥ر٢٨٪

المجتمع . ولن يتم ذلك الا اذا تمكن المواطنـون جميعا من الاتصال بمصادر المعرفة والتوعية من صحف ونشرات ومجـلات وكتب وغيـر ذلك ، واصبح عندهم قدر مشترك من المعرفةالاساسية بأحوال المجتمع الذى يعيشـون فيه وآماله فى الحياة. يقول الميثاق : **« ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العـاملين فى الوطن فى كافة المجالات . بل يجب أن تصل اليهم بالطريقه الاكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم . ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأى النظرى على اتصـال بالتطبيـق التجريبى . ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاحالتجربه ، كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر ونمنحه قوه وخصـوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمـل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات أكبـر لتحقيـق النجاح . وأنه لن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبه لتكون صلة بين الجميع ، يسهل حفظها للمستقبل ، كما انها ستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكر والتجربة » (١) .**

وقد كان من أهم العوامل التى ساعدت على تفتيـت الامة فى العهود الماضية تلك الفوارق الـ ظهرت وعمقت الفرقة بين القرية والمدينة ، وكان من أهم هذه الفوارق الناحية الثقافية ، فالامية منتشرة بين ابناء القرية أكثر من المدينة . لذلك كان منالضرورى لتحقيقوحدة الامة رفعمستوى القرية من الناحية الثقافية ، حتى يمكن الوصول الى أمـة يشـعر المواطنـون فيهـا بأنهم أبنـاء وطن واحد ، تجمعهم مصـالح مشتركة ، وترتبط بينهم ثقافة مشتركة ، ويتعاونون جميعـا فى حل مشاكلهم المشتركة . يقول الميثاق : **« ان وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ولكن ضرورة اساسية من ضرورات التنمية. ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصيـر عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء . أن وصول القرية الى مستوى المدينـة الحضارى ، وخصوصا من الناحية الثقافية سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الافراد » (٢).**

محو الامية اذن ضرورة للوصول الى المجتمع الاشتراكى السليم.ضرورة من الناحية السياسية وضرورة من الناحية الاقتصادية ، وضرورة لنجاح الخدمات ، وضرورة لتحقيق وحدة الأمة وتوجيه ابنائها توجيها مشتركا .

الوضع الراهن لمشكلة الامية فى ج . ع . م

والان لنتقدم خطوة اخـرى لننظر فى الوضع الراهن لمشكلة الامية فى الجمهـورية العربيـة المتحدة . الملاحظة الاولى هى ان الامية فى مصر مشـكلة ضخمة تتنـاول الغالبيــه العظمى من المواطنين .

ومن الجدول السابق يتبين لنا الحقائق التالية :

- نسبة الامية فى تناقص ، بالرغم من ان العدد المطلق للاميين يزداد من تعداد الى تعداد ، ولعل ذلك راجع الى « المعادلة الصعبة » التى تتمثل فى التوفيق بين الزيادة الهائلة التى تحدث فى عـدد السكان ومعدل الزيادة فى الانتاج والخدمات .
- عدد الاميين يتزايد بنسبة اقل مما يتزايد

(١) الميثاق . الباب الثامن
(٢) الميثاق . الباب السابع .

بها عدد السكان وهذا امر مشجع ، ولو انه كان من الضرورى تثبيت عدد الاميين ، والعمل على عدم انضمام اعداد جديدة اليهم ، ثم التركيز على مكافحة الامية بينهم ، ولا يمكن ان يتم ذلك الا بتوفير فرصة التعليم الابتدائى لكل الاطفال من سن ٦ ــ ١٢ سنة .ولعل الاعباء الجسيمة التى تفرضها خطط التنمية على الدولة هى التى حالت دون ذلك . وقد وضعت الدولة خطتها لاستيعاب جميع الملزمين فى عام ١٩٧٠ .

● نسبة الامية تناقصت فى الفترة ما بين ٣٧ـ ١٩٤٧ بنسبة اكبر من نسبة تناقصها فى الفترة ما بين ٤٧ــ١٩٦٠ ولعل ذلك راجع الى الحماس الشديد الذى صاحب انشاء وزارة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٣٩ وصدور قانون محو الامية فى عام ١٩٤٤ .وان كان تنفيذ هذا القانون لم يؤخذ مأخذ الجد ، بل استعمل وسيلة للدعاية السياسية وقد ترتب على ذلك ان كانت نسبة النجاح بين المتقدمين لامتحان محو الامية عالية جدا ، لا يمكن ان تمثل المستوى الحقيقى الذى وصل اليه الدارسون . وقد قام مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى بسرس الليان بفتح فصول لمكافحة الامية يتدرب فيها المبعوثون الذين يفدون الى المركز من مختلف البلاد العربية، ووجد ان كثيرا من الملتحقين بهذه الفصول كانوا قد حصلوا على شهادة محو الامية وارتدوا مرة اخرى الى الامية نتيجة لضعف التعليم الذى حصلوا عليه وسطحيته .

ومنذ سنة ١٩٥٣ تبينت الدولة ضياع الاموال التى تنفق فى محو الامية بالطريقة التى يسير عليها العمل ، فخفضت الاعتمادات ، ووجهتها الى ميدان اكثر فاعلية وضبطا وهو ميدان التعليم الابتدائى. ويلاحظ ان ميزانية التعليم الابتدائى قد زادت لتصل الى حوالى ٤٧٪ من الميزانية العامة لوزارة التربية والتعليم ، بينما كانت فى سنة ١٩٥٢/٥١ لا تزيد عن حوالى ٢٩٪ من الميزانية العامة لوزارة المعارف . ومنذ ذلك الحين والدراسات تعمل للوصول الى علاج ناجح لمشكلة الامية .

وهكذا نستطيع ان نرجع احد اسباب النقص فى نسبة انخفاض الامية فى الفترة ما بين ٤٧ــ١٩٦٠ الى تناقص الجهود فى فتح الفصول لمكافحة الامية، وتوجيه الاموال الى التوسع فى التعليم الابتدائى.

ولكن هناك سببا اهم من ذلك .فاحصاء ١٩٦٠ يتحمل جميع الاطفال الذين لم تكن لهم امكنة فى المدرسة الابتدائية منذ ١٩٤٤ الى ١٩٥٥ ، ذلك لان هؤلاء الاطفال قد زادت اعمارهم عن العاشرة ودخلوا فى عداد الاميين .بينما لم يظهر اثر التوسع فى التعليم الابتدائى منذ سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٠ لان هؤلاء الاطفال لم يتعدوا العاشرة عند اجراء تعداد ١٩٦٠ .

الملاحظة الثانية ان الامية متركزة فى فئات العمر المنتجة ، فحوالى ثلثى الاميين يقعون فى فئات العمر بين ١٠ ــ ٤٠ سنة . وافراد هذه الفئات هم الذين يقع عليهم عبء الانتاج والعمل وتكوين الاسرة . وهم الذين سيقررون السياسة للبلد وينفذونها لمدة جيلين او ثلاثة اجيال مقبلة . والجدول (٢) يبين توزيع نسبة الامية على فئات العمر المختلفة حسب تعداد ١٩٦٠ .

الملاحظة الثالثة هى ان احصائيات الامية ونسبها لا تدل على حقيقة المشكلة . وذلك لان التعداد يعتمد على اقرار الشخص بمعرفته للقراءة والكتابة . وهذا الاقرار مشكوك فيه ، وخاصة بين اولئك الذين يعرفون بعض الحروف ، او يكتبون اسماءهم بصعوبة . وقد اجريت بعض الابحاث الاستطلاعية على بعض القرى التى يعمل بها مركز التدريب على تنمية المجتمع بسرس الليان وتبين من هذه الدراسات ان هناك اختلافا بين ما أقره المواطن بالنسبة لحالته التعليمية ، وبين

جدول ٢ ــ النسبة المئوية للاميين فى كل فئة من فئات العمر الى جملة الاميين فى الجمهورية حسب تعداد ١٩٦٠.

	النسبة المئوية للاميين فى الفئة							المجموع
	١٤/١٠	١٩/١٥	٢٤/٢٠	٢٩/٢٥	٣٤/٢٠	٣٩/٣٥	٤٠ فما فوق	
ذكور واناث	١٢ر٩٪	١٠ر٣٦٪	٩ر٠٩٪	١٠ر٧٧٪	٩ر٣٤٪	١٠ر٣٥٪	٣٦ر١٩٪	١٠٠

ما دل عليه اختبار فى القراءة والكتابة اجرى عليه . ودلت الدراسات على ان هناك عددا من المواطنين يقرون بمعرفتهم للقراءة والكتابة ، بينما هم ليسوا كذلك بناء على الاختبار الفعلى .

واذا نظرنا الى الحالة التعليمية للسكان كما فى الجدول (٣) وكما أظهرها تعداد ١٩٦٠ نجد فيها الاتى :

٤٢ر٢٢٪ من مجموع المواطنين العرب الذين يزيد عمرهم على عشر سنوات .

● **فئات المتعلمين الحاصلين على شهادات دراسية** : وتبلغ نسبتها ٩٨ر٧٪ من مجموع المواطنين العرب الذين يزيد عمرهم على ١٠ سنوات .

جدول ٣ ــ الحالة التعليمية للسكان ١٠ سنوات فأكثر فى تعداد ١٩٦٠

البيان	ذكور	اناث	جملة
اميون	٥ر٠٤٠ر٠٥٢ ٥٦ر٨٨٪	٧ر٥٢٤ر١٩٨ ٨٤ر٣٠٪	١٢ر٥٦٤ر٢٥٠ ٧٠ر٦٠٪
يعرفون القراءة فقط	٨٨ر٦٢٨ ١ر٠٠٪	٤٠ر٩٤٤ ٠ر٤٦٪	١٢٩ر٥٧٢ ٠ر٧٣٪
يعرفون القراءة والكتابة	٢ر٨٠٥ر٩٤١ ٣١ر٦٧٪	١ر٠٥٤ر٠٥٨ ١١ر٨٠٪	٣ر٨٥٩ر٩٩٩ ٢١ر٦٩٪
شهادات اقل من المتوسط	١٩٧ر٦٤١ ٢ر٢٣٪	٩٩ر٤٢٥ ١ر١١٪	٢٩٧ر٠٦٦ ١ر٦٧٪
شهادات متوسطة	٦٠٣ر٩٦١ ٦ر٨٢٪	٢٠١ر١٩٥ ٢ر٢٤٪	٨٠٥ر١٥٦ ٤ر٥٢٪
شهادات عليا	١٢٤ر١٦٥ ١ر٤٠٪	١٥ر٨٧٦ ٠ر١٨٪	١٤٠ر٠٤١ ٠ر٧٩٪
غير مبين	٥٩ر٤٤٤	٧٥ر٠٦٩	١٣٥ر٠٥٢

وتدل نتائج التعداد كما بينها الجدول السابق على ان غير الاميين يبلغون حوالى ٣٠٪ فاذا دققنا النظر فى هذه النسبة نجد أن حوالى ٢٢ر٥٪ من بين هؤلاء يقراون فقط أو يقرأون ويكتبون . وهؤلاء المواطنون لايستطيعون استعمال مهاراتهم فى القراءة والكتابة استعمالا وظيفيا فى حياتهم ، ومن ثم فاننا لانستطيع أن نعدهم من بين المتعلمين . وأن حوالى ٧ر٥٪ حاصلون على شهادات دراسية تتراوح بين اتمام الدراسة الابتدائية الى أرقى الشهادات الجامعية ، وبمعنى آخر نستطيع أن نصنف المواطنين حسب حالتهم التعليمية الى الفئات التالية :

● **فئة الاميين** : وتبلغ نسبتها ٧٠ر٦٠٪ من مجموع المواطنين الذين يزيد عمرهم على عشر سنوات .

● **فئة انصاف المتعلمين** : وتبلغ نسبتها

والفئة الثانية تشكل خطرا على الاحصائيات التعليمية ، فهى فى نظر الاحصاء من بين المتعلمين بينما هى فى الحقيقة لم يصل افرادها الى المستوى الذى يؤهلهم للاشتراك فى مناشط القراءة والكتابة التى يفرضها المجتمع على المتعلمين من أبنائه ، كما أنهم غير قادرين على توظيف القراءة والكتابة توظيفا ناجحا فى حياتهم .

ويلاحظ أننا اخذنا هذه النسب بعد استبعاد غير المبينة حالتهم التعليمية ، وهى فئة أغلب الظن أن أفرادها أميون .

وعلى ذلك فان التركيز يجب أن ينصب على فئة انصاف المتعلمين ليصلوا الى مستوى القراءة الوظيفية ، فى الوقت الذى يدور فيه العمل بين الاميين لمحو أميتهم .

مرحلة جديدة

والان ما هو حل مشكلة الامية فى الجمهورية العربية المتحدة ؟

تمر الان مشكلة الامية فى البلاد العربية كلها فى مرحلة جديدة. فقد انعقد المؤتمر الاقليمى لتخطيط وتنظيم برامج محو الامية فى البلاد العربية بمدينة الاسكندرية فى الفترة من ١٠ الى ١٨ أكتوبر ١٩٦٤ وخرج بعدة مبادىء وتوصيات يمكن اجمالها فيما يلى :

● النظر الى مشكلة الامية بطريقة مختلفة عما سبق ، فلم تعد وصمة عار يحسن التخلص منها، بل أصبحت عقبة فى سبيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

● الاخذ بمبدأ التخطيط فى محو الامية ، وربط خطتها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويظهر هذا الربط فى اربع نواح : الاولى هى توعية الدارسين بالخطط الاقتصادية لبلادهم، والثانية تزويدهم بالمهارات المهنية التى تمكنهم من زيادة انتاجهم وتحسين نوعه ، والثالثة هى اعطاء الاولوية فى الانتفاع ببرامج محو الامية للعاملين فى مشروعات التنمية الاقتصادية وقطاعات الانتاج ، سواء كانوا من العمال أو الفلاحين ، حتى يظهر أثر التعليم فى زيادة الانتاج ، والرابعة معايرة برامج التعليم فى محو الامية بسنوات معينة فى التعليم المدرسى بحيث يمكن لمن يشاء من خريجى محو الامية استكمال تعليمه .

● اعتبار الدولة هى المسئولة الاولى عن برامج محو الامية ، وعدم ترك هذه البرامج للجهود التطوعية . وهنا تظهر اهمية التشريع ، وتظهر اهمية الخطة المحكمة التى تتكامل فيها جميع جهود الهيئات والافراد . ويترتب على مسئولية الدولة عن العمل فى محو الامية ، قيامها بتوفير الاموال اللازمة سواء برصد الاعتمادات ، أو فرض ضرائب خاصة ، أو تخصيص مرفق معين للصرف من ايراده على برامج محو الامية .

وقد أصدر المؤتمر توصيات خاصة بالمنهج ومدة الدراسة والكتب والمعلمين وغير ذلك من الوسائل، واخيرا اعلن المؤتمر ميثاق الاسكندرية الذى ينص على أن « المعرفة والتعليم حق لكل مواطن يعادل حقه فى الحياة والحرية . وأن التحرر من قيود الاستعمار قد مكن الشعوب من أن تحقق شخصيتها القومية ومكانتها الدولية. كما أن التحرر من أغلال الامية لا يثبت دعائم هذه الشخصية على الدوام وحسب ، بل انه يضفى عليها قيمتها الانسانية والحضارية » . واخيرا أصدر المؤتمر قرارا « باعلان نوفمبر ١٩٦٥ موعدا لبدء الحملة العربية لمحو الامية فى سائر الاقطار العربية » .

والواضح أن قرارات المؤتمر العربى لمحو الامية قد راعت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية جميعها ، فجاءت متمشية مع هذه الظروف بوجه عام . ولكن الامر قد يختلف فى مصر ، فالتنظيم السياسى الذى يتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، ينبغى أن يأخذ ، قبل الدولة دوره كاملا فى هذا الامر .. الامية مشكلة قومية ترتبط بالانتاج، وترتبط بقدرة المواطن على الارتفاع الى مستوى الموقف السياسى الذى تتطلبه المرحلة . وعلى ذلك فلابد من تعبئة قومية ، ولابد من تحريك الجماهير ، ولابد من مواجهة شعبية ، ولابد من خلق دوافع سياسية واجتماعية للقضاء على المشكلة . وليس اقدر على القيام بهذه الاعمال الا الاتحاد الاشتراكى العربى .

وماذا بعد المؤتمر ؟

لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بعدة أعمال فقد أعدت مشروعا بقانون فى شأن التربية الاساسية وبذلك نقلت مسئولية العمل فى محو الامية من الافراد والجهود الاهلية وجعلتها على عاتق الدولة ، كما عالجت نواحى النقص التى كانت فى القانون القديم الذى صدر فى سنة ١٩٤٤ والذى كان رفيقا بأصحاب الاطيان وشديدا مع أصحاب الاعمال التجارية والصناعية ، وربما كانت هذه الضريبة التى لا بد ان يدفعها القانون ليمر فى مجلس الشيوخ او النواب فى ذلك الوقت.

وحدد مشروع القانون هدف العمل والدارسين والمناهج ومدة الدراسة وطريقة التقويم ومصادر التمويل وعقوبات المتخلفين ، الى جانب ذلك خلق جوا اجتماعيا دافعا للتعليم وذلك بتحديد فترة انتقال يتعلم فيها الاميون بعدها لا يجوز

تعيين الاميين فى خدمة الحكومة أو المصالح العامة او الهيئات العامةأو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها أو المصانع أو الحال التجارية الا لمدة ستة أشهر يقدم خلالها ما يثبت التحاقه بالفصول. كذلك لا يجوز بعد نهاية فترة الانتقال منح الاميين رخصة جديدة أو مجددة بمزاولة حرفة من الحرف التى تتطلب ترخيصا أو أن تقبل منهم عطاءات أو مقاولات لجهة حكومية او لهيئة عامة او لمؤسسة عامة . كذلك منع القانون ترقية الامى او منحه العلاوة التى يستحقها اذا لم يتعلم .

كذلك قامت الجمهورية العربية المتحدة بوضع الاطار العام لخطة محو الامية وتعليم الكبار تنفيذا لتوصيات مؤتمر الاسكندرية واختارت محافظة الاسكندرية لتكون ميدانا للعمل فى مرحلة البدء والتجربة التى تبلغ مدتها ثلاث سنوات .

واذا كان صدور القانون وتشكيل اللجان ورسم الخطة وغير ذلك من معالم واضحة على اهتمام البلد بمحو الامية فان المشكلة ينبغى الى جانب ذلك ان تواجه مواجهة ثورية ، ولا بد ان يطوع الفنيون والاخصائيون خبرتهم وفنهم تمشيا مع التطورات السياسية والاقتصادية ، وتحقيقا لحاجات الشعب ، وخروجا عن مجالات العمل التقليدية . يقول الميثاق :

« والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى ارغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال . فان وسائل العمل التقليدية لم نعد قادرة على ان تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الامة العربية وبين غيرها من الامم السابقة فى التقدم . ولا بد ، والامر كذلك ، من مواجهة جذرية للامور تكفل تعبئة جميع الطاقات، المعنوية والمادية ، للامة لتحمل المسئولية » (١) .

ولقد حدثت مواجهات ثورية فى بعض الميادين : حدثت « مواجهة ثورية لمشكلة الارض فى مصر وكانت بزيادة عدد الملاك ، وكان ذلك الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ » (٢) .

وحدثت مواجهة ثورية لمشكلة الاحتكار،وتحكم راس المال،والفوارق الكبيرة بين الطبقات بقوانين التأميم وقوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ وقوانين اغسطس ١٩٦٣ .

وحدثت مواجهة ثورية لمشكلة عجز كثير من المواطنين عن مواصلة التعليم لظروف اقتصادية بجعل التعليم مجانيا فى كل مراحله .

حدثت هذه المواجهات الثورية وكانت كسبا للشعب ، وفى اطار هذه المواجهات الثورية عمل الفنيون فى الزراعة والاقتصاد والتعليم ، ليحققوا اهداف الثورة فى هذه الميادين .

ولن تاتى هذه المواجهة الثورية الا باعلان المناضل جمال عبد الناصر بدء حملة عامة للقضاء على الامية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويحدد مدة يحتفل فى آخرها بتعليم آخر امى فى جمهوريتنا. ثم يعلن تشكيل جيش التحرير من الامية ، ويدعو المواطنين المتعلمين للانخراط فى كتائب هذا الجيش ، ويرتبط هذا الجيش بالتنظيم السياسى فى الاتحاد الاشتراكى العربى . ويكون اساس العمل شعور الجندى بواجبه نحو وطنه .

ثم يأتى الفنيون ويحددون لكل عام انجازات معينة ، ويضعون الخطة على هذا الاساس .

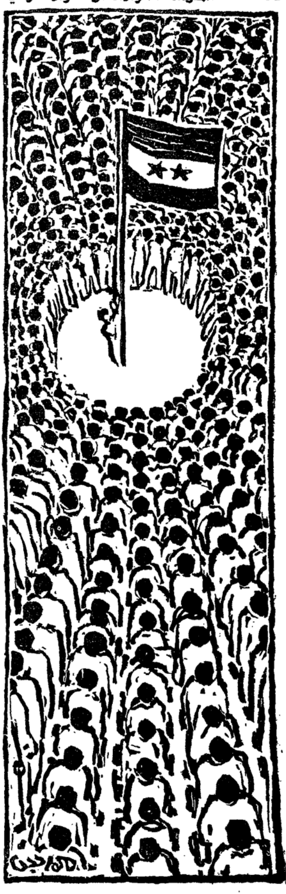
ويمكن تصميم الخطة على اساس البدء بالمحافظات التى نجحت فى استيعاب الملزمين من أبنائها فى المدرسة الابتدائية ، حتى لا ينضم الى الاميين اولئك الاطفال الذين ليس لهم مكان فى المدرسة الابتدائية .

كذلك ينبغى العمل فى بعض القطاعات التى يتجمع فيها المواطنون كالجيش والشرطة،فتوضع خطة للقضاء على الامية فى هذين القطاعين فى فترة معينة .

المهم أن يكون هناك تصميم اكيد للقضاء على الامية ، وعمل جدى يقوم على أساس مواجهة ثورية وحملة عاملة لتخليص البلاد من ظلام الامية.

---

١ – الميثاق الباب الثانى
٢ – الميثاق الباب الرابع



دور التنظيمات الشعبية في المدرسة

فاطمة زكي

تعتبر مرحلة الانتقال من مجتمع رأسمالى اقطاعى الى مجتمع اشتراكى من أدق الفترات التى تمر بها بلادنا ، فما أسهل أن يصدر قرار بتأميم شركة أو اقامة مصنع لتدعيم الاساس الاقتصادى لثورتنا ،ولكن ليس من السهل انتتغير عقلية اولئك الذين يديرون هذه الشركة أو هذا المصنع ؟

ان **التغييرات المادية** تسبق دائما **التغييرات الايديولوجية** التى تحتاج لعمليات تغيير جذرية تستغرق زمنا وتتطلب مجهودا وتستوجب صراعا عنيفا خارجيا وداخليا ،صراعا خارجيا ضد اولئك الذين يقفون بوعى فى وجه هذا التغيير ويضعون كل العراقيل امامه، وصراعا داخليا نفسيا بين النوازع الفردية والقيم الراسمالية التىشب عليها الانسان من ناحية وبين القيم الجديدة التى يكتسبها فى المجتمع الجديد من ناحية اخرى .وجنبا لجنب مع ضرورة تعميق المفاهيم والقيم الاشتراكيةللجيل الحاضر ، فان المهمة الاساسية اليوم كما حددها

المناضل **عبد الناصر** فى كلمة عقب ترشيحه لرئاسة الجمهورية هى : **((ان نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية .. وان الامل الحقيقى هو فى استمرار النضال، ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك فى كل وقت، جيل جديد على اتم استعداد للقيام ولحمل الامانة ومواصلة التقدم))** . والاجيال المقبلة هى التى تزحف اليوم نحو المدارس نتيجة لزيادة الوعى التعليمى بين الجماهير ومجانية التعليم ولرفع مستوى الكفاية الانتاجية وللوفاء بالزامية التعليم التى ستصل سنة ١٩٧٠ الى ١٠٠٪ .

والتعليم ـ كما يقول الميثاق ـ **((لم تعد غايته اخراج الموظفين للعمل فى مكاتب الحكومة، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى ان تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة))**

فالدول النامية الاخذة بالتخطيط الاشتراكى تنظر الى التعليم كحق لكل مواطن، وهى لا تعمل على خلق جيل متعلم فحسب ، بل تنمى فيه المهارات والكفاءات والدوافع اللازمة لتنفيذ احتياجات خطة التنمية فى مجتمع يهدف الى تحقيق الاشتراكية

المدرسة تصنع انسان الغد

وتلعب المدرسة دورا اساسيا فى خلق الرجال الجدد، لكن المجال داخل الفصول لا يعطى سوى المناهج المرسومة والمبدأ الاساسى فى النمو الاجتماعى المتكامل هو ربط المدرسة بالحياة، ربط المدرسة بالعمل، ربط المدرسة بالبناء الاشتراكى ،حتى يساير النمو الاجتماعى والايديولوجى والتقدم المادى ومن هنا يجب أن تتاح للشباب الفرصة للمساهمة فى تحمل المسئولية تجاه المجتمع والتدريب على ذلك منذ الصغر . والمجال لتحقيق ذلك هو التربية خارج الفصول ، حيث يجتمع التلاميذ فى مجموعات حرة منطلقة تدرس وتناقش وتتمرس على حل المشكلات الجماعية الصغيرة والمساهمة فى حل المشكلات الاجتماعية كل حسب قدرته وبطريقة ديمقراطية . هذه الاجتماعات تتيح للطلاب فرصة ممارسة القيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتى وحرية التعبير والشعور بالمسئولية نحو الجماعة وتعمل على تكوين قيم اخلاقية جديدة ـ فى مواجهة القيم الرأسمالية الموروثة ـ كالتضحية فى سبيل المحافظة على البناء الاشتراكى والعمل الدؤوب لصالح المجتمع والبعد عن الاعمال التى تضر الصالح العام ـ والمساعدات الجماعية المتبادلة واحترام العمل اليدوى وتوطيد العلاقات الانسانية بين الافراد ، والتواضع فى الحياة الخاصة والاجتماعية وادانة السلبية وعدم التهاون حيال الظلم والتطفل والجشع والاستغلال او التهاون مع المنحرفين واعداء الاشتراكية . فالنشاط الواعى المنظم الجماعى يعد وسيلة تربوية فعالة لضمان النمو المتكامل لشخصية الطلاب ولاعدادهم للحياة الجديدة .

تنظيمات متداخلة

تتفاوت التنظيمات الموجودة فى كل مدرسة حسب نوع المرحلة وطبيعة نشاطها وامكانياتها . فهناك جمعيات للنشاط تدخل فى الخطة المدرسية وتنظيمات اخرى مثل الكشافة والمرشدات وجمعية الهلال الاحمر ونظام الاسر المدرسية والنوادى المدرسية . وهنالك مجلس المدرسة المكون من هيئة التدريس، ولكن التنظيمات الشعبية المقصودة هى تلك التنظيمات الجماهيرية الموجودة فى معظم المدارس والتى تتصل افقيا بمثيلاتها بالمدارس المشابهة ، ورأسيا حتى تصل الى مستوى المنطقة والجمهورية وهى :

- **اتحاد طلبة المدارس الثانوية وما فى مستواها**
- **مجلس الاباء والمعلمين .**
- **الاتحاد الاشتراكى .**

ولما كانت هذه التنظيمات الثلاث تعمل فى نفس المدرسة وكل منها يعمل مستقلا عن الاخر، فمن البديهى ان يتداخل نشاطها ويتضارب، بل ويحدث فيه ازدواج وتكرار . وفى الوقت ذاته، نجد الاحياء المختلفة من المدن تضم عددا من المدارس تلعب نفس الدور فى نفس البيئة . فكل من التنظيمات الثلاث عليها ان تتعرف على مشاكل الطلاب ومشاكل المجتمع والعمل على مواجهتها ، فالهدف الثانى من اهداف **اتحاد الطلبة** ينص على: **((التعرف على احتياجات الطلاب والعمل على مقابلتها))** ، وكذلك ينص الهدف الثانى من اهداف **مجلس الاباء والمعلمين** على: **((الكشف عن حاجات الطلاب وحاجات المجتمع والعمل على مقابلة تلك الحاجات))**

والتنظيمات الثلاث عليها ان تجعل من المدرسة مركز اشعاع ثقافى ووطنى واجتماعى لدفع امكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير، فقد يفكر اتحاد الطلبة فى مشروع محو الامية فى بيئته، ولا يمنع ذلك ان يقوم الاتحاد الاشتراكى او مجلس الاباء بنفس الدور، اوقد تقوم مشكلة بين طالب ومدرس فيتدخل اتحاد الطلبة ومجلس الاباء. الا انه لم تتحدد حتى

الان الخطوط الفاصلة بين نشاط كل من هذه التنظيمات ولا اشكال التنسيق التى يجب انتقوم بينها انها نفس المشكلة تقريبا الموجودة فى المصانع والمؤسسات بين النقابة والاتحاد الاشتراكى ومجلس الادارة. ان الاتحاد الاشتراكى هو **التنظيم السياسى** الذى يجب ان يضع الخطوط العريضة لكل انواع النشاط السياسى والانتاجى والاجتماعى والرياضى ويربط بينها وينسقها ويشرف عليها دون التدخل فى التنفيذ، ويراقب كونها لا تنحرف عن السياسة المرسومة لها . ومجلس الاباء هو **الرقابة الشعبية** المباشرة على العملية التعليمية والتربوية والمساهمة فى انجاحها ،واتحاد الطلاب هو المسئول عن **التنفيذ** الفعلى لجميع نواحى النشاط الطلابى وتنسيقه على نطاق الحى والمدينة والقرية والمحافظة والجمهورية.

الافتقار الى التخطيط

وواضح ان السبب الرئيسى لهذا التداخل هو التلقائية وعدم الاخذ بمبدأ التخطيط ، فلم يضع اتحاد الطلاب ولا مجلس الاباء تخطيطا بعيد المدى يتمشى مع التخطيط العام للدولة، ولا تخطيطا سنويا يوزع هذه الخطة على المناطق والمدن والمدارس حتى يعرف كل تنظيم فى كل مدرسة ما هو دوره فى تنفيذ هذه الخطة. وهذه الخطة لا يصدر بها قرار من السلطات العليا فى كل منهـا بدون الرجوع للجماهير ، بل يجب أن تنبثق من القاعدة الشعبية، من المدرسة والبيئة ، يتقـدم التنظيم الموجـود بالمدرسـة باقتراحات مدروسـة ، وعلى ضوء مجموعة الدراسات الموضوعية تضـع القيـادة خطتها وتوزعها حتى يعرف كل تنظيم ما يقوم به فى تناسق تام مع ما تقوم به المدارس الاخـرى ، وهذه هى الديمقراطية فى التطبيق .

والحل للتداخل بين نشاط هذه التنظيمات الثلاث داخل المدرسة ، هو تكوين مجلس اعلى للمدرسة يكون التمثيل فيه متساويا بين الاطراف الثلاثة المعنية بالعملية التربوية وهم هيئة التدريس ومجلس الاباء واتحاد الطلبة بالاضافة الى عضو من لجنة الاتحاد الاشتراكى بالمدرسة .فاذا لم يكن بالمدرسة لجنة اتحاد اشتراكى فيضم للمجلس عضو من الوحدة الاساسية للاتحاد الاشتراكى فى الحى او القرية ويكون عمل المجلس الاعلى للمدرسة هو تنسيق النشاطات المختلفة لهذه التنظيمات الثلاث خلال العام الدراسى ومتابعة التنفيذ حتى تصبح المدرسة وحدة متكاملة النشاط وفى تناسق تام مع الوحدات الاخرى المشابهة .

والان يمكننا ان نتساءل : الا توجد اوجه نقص فى هذه التنظيمات ؟ وعلينا فى هذه الحالة ، ان ننظر الى تكوين كل منها .

١ ـ **اتحاد الطلاب** : باستعراض الاهـداف التى يسعى اليها اتحاد طلاب المدارس الثانوية وما فى مستواها يلاحظ انه قد اغفل الواجب الاساسى على كل مواطن الا وهو ـ المساهمة والعمل الدؤوب من اجل بناء الاشتراكية وحمايتها ـ ولايكتفى بالنص على **((تنظيم مجتمعهم المدرسى على أسس ديمقراطية اشتراكية تعاونية))** كما جاء فى الهدف الاول من اهداف اتحاد الطلاب .

ثم ان رسالة المدرسة لابد وان تتطور بحيث تساير التطورات السريعة فى العالم ، فتساعد على تنشئة ابناء الجيل الجديد بما يساعدهم على الحياة فى العالم المعاصر . ومن هنا لابد وان يربط النشاط الطلابى بنشاط طلاب العالم للتعرف عليهم ومعرفة مشاكلهم ونقل خبراتهم والعمل معا من اجل عالم يسوده السلام والتحرر من ربقة الاستعمار

هذا من ناحية الاهداف ، اما عن تنظيم الاتحاد فهناك عدة ملاحظات يتعلق اولها بلائحة مجلس اتحاد المدرسة نفسها ، فهذه اللائحة تنص على :

((يتكون مجلس لاتحاد طلاب المدرسة من المثلين الاربعة لكل صف من صفوفها ، ويضم اليهم ستة آخرون تختارهم من ممثلى الشعب لجنة تشكل طبقا لما هو محدد باللائحة ، وينتخب هذا المجلس من بين اعضائه رئيسا ووكيلا وامينا للسر وامينا مساعدا بحيث تمثل نواحى النشاط الاربعة)) .

واصبح تعيين هؤلاء الاعضاء الستة يتنافى مع ابسط مبادىء الديمقراطية التى يجب ان يتشبع بها الطلبة : فالقاعدة السليمة هى ان يكون **جميع** المثلين منتخبين ، لا ان يضم الى الاربعة المنتخبين ستة معينون . واذا كان ولابد من توسيع المجلس فليكن بانتخاب اثنين من كل صف بدلا من واحد .

ثم اذا رجعنا الى نفس اللائحة ، فسنجدها تنص على ان اجتماع مجلس اتحاد المدرسة لايعتبر قانونيا الا **((اذا حضره اكثر من نصف الاعضاء وبحضور الرائد المسئول))** ولايجوز الدعوة لاجتماع غير عادى **((الا بموافقة الرائد))** .. ويتضح من هذين النصين ان الخوف التقليدى من جماهير الطلبة واجتماعاتها الموروث عن العهود البائدة لازال متأصلا .. فالمستعمرون واتباعهم منعوا تكوين الاتحاد العام للطلبة عام ١٩٤٦ ومنعوا اجتماعاتهم بالقوة خوفا من اشتراكهم فى الحركة الوطنية ومع ذلك نظم طلبة المدارس الثانوية انفسهم وارسلوا مندوبيهم الى اللجنة التنفيذية

للطلبة . وكان تنظيما حرا واعيا بعيدا عن وصاية المسئولين . أما اليوم والشعب هو مصدر السلطات ، فلا يجب أن نخشى اجتماعات ابنائه ان تقييد اجتماعات الطلاب بحتمية وجود الرائد لمايتعارض مع أسس التربية الحديثة ، فمن الضرورى ان تعطى للطلاب ثقة فى انفسهم وفى مقدرتهم على تحمل المسئولية الملقاة على عاتقهم طالما انهم لم ينحرفوا عن الاهداف المرسومة لهم .. ولا خلاف على ضرورة وجود رائد عام يوجه نشاط الطلاب ويدفعهم نحو الانطلاق الخلاق ولكن على الا يكون قيدا على اجتماعاتهم وحريتهم .

كذلك تنص اللائحة التنفيذية على انه : ((فى **حالة ما اذا كانت المدرسة غير مكتملة الصفوف تجرى جميع التشكيلات السابق ايضاحها وتعمل فى نطاقها المحلى ولاتمثل فى مجالس اتحادات الطلاب بالمنطقة**)) . وبالتالى لاتمثل ولاتخضع لاتحاد طلاب الجمهورية . وهذا النص يحرم الطلاب من حقهم الطبيعى فى الانضمام للاتحاد ومن انتخاب ممثليهم لديه . ولاذنب لهم فى هذا الحرمان سوى ان مدرستهم غير متكاملة الصفوف .

والواقع ان اشتراك طلاب هذه المدرسة فى **اتحاد طلاب المدينة** — وهو غير موجود حاليا فى اللائحة — **واتحاد طلاب المنطقة** — وخصوصا **اذا كانت مدرستهم فى بيئة متخلفة او نائية او ريفية** — لما يكسبهم خبرات واسعة ويمكنهم من المساهمة الايجابية فى النشاط الطلابى فى بيئتهم ويشعرهم بانتمائهم للتنظيم الكبير الذى يضم كل طلاب الجمهورية .

وتنص اللائحة التنفيذية فيما يختص باجتماعات **مجلس اتحاد طلبة المنطقة** على حضور مفتشى التربية الاجتماعية والرياضية والفتوة والمختصين بالمرحلة الثانوية بالمنطقة . أما اجتماعات مجلس اتحاد طلاب الاقليم (مصر) فيحضره الرائد العام والرائدة المساعدة ومدير ومديرة رعاية الشباب ورئيس هيئة الفتوة ومساعدوه ومدير التعليم الثانوى العام والتجارى والزراعى والصناعى ودور المعلمين ..

فكيف يسمى هذا النشاط طلابى . **اذا** حضر كبار رجال التربية والتعليم فى اجتماعات طلبة المدارس الثانوية الذين يتراوح سنهم بين الخامسة عشرة والعشرين ؟ .. كيف تتاح للطلبة فرصة المناقشة الحرة وفرصة القيادة الحقيقية البعيدة عن اى ضغط او تدخل او على احسن الفروض تاثير ادبى ؟

ان الاتحاد بهذا الشكل وهذا التكوين يتحول الى جهاز خاضع لوزارة التربية والتعليم بدلا من ان يكون تنظيما طلابيا ديمقراطيا . يجب ترك اتحاد الطلاب حرا فى ممارسة نشاطه بعيدا عن اى رقابة ادارية حتى لاتنعكس العيوب البيروقراطية على نشاط الطلبة . من المفيد قطعا حضور هؤلاء المسئولين مؤتمرات الاتحاد كمراقبين ليكتسب الطلاب منهم الخبرات الايجابية .. ولكن على ان تكون آراؤهم استشارية ودورهم توجيهيا .. وعلى ان يشترك فى التصويت على القرارات الطلبة فقط .

ومن الملاحظات التى تلفت النظر مظاهر التعصب الواضحة فى لائحة الاتحاد . فالمجلس المشترك لاتحاد طلاب المنطقة يتكون من ستة أعضاء هم المثلون الاربعة لاتحاد طلبة المنطقة ورئيسة ووكيلة اتحاد الطالبات بالمنطقة وتسند رئاسة المجلس المشترك لرئيس اتحاد **طلبة** المنطقة وكذلك تسند رئاسة اتحاد طلاب الاقليم **لطالب** والامر كذلك بالنسبة لرياسة اتحاد الجمهورية .

ومن الغريب انه فى الوقت الذى يؤكد فيه الميثاق الوطنى المساواة التامة بين الرجل والمراة ياتى قانون الاتحاد مؤكدا عدم المساواة بين الرجل والمراة ويلزم المراة بقبول المركز الثانى بعد الرجل . فاذا كان مقبولا — **مرحليا** — ان تكون المجالس المشتركة بنسبة ٢ : ١ من الطلبة والطالبات نظرا لقلة عدد الطالبات بالنسبة للطلبة ، الا ان الاصرار على جعل الطالب رئيسا للطالبة يعتبر تحطيما لمبدأ تكافؤ الفرص ويتنافى مع ابسط أسس الديموقراطية الحقيقية ، لان الوضع السليم هو ان تكون كل المراكز بالانتخاب دون تمييز .

ولم يقتصر التعصب على الجنس فى قانون الاتحاد ولائحته التنفيذية بل تعداه الى تعصب اقليمى مفتعل . فرئيس الاتحاد العام يجب ان يكون من طلاب القاهرة وليس من ابناء قبلى او بحرى .. ان هذا التقسيم يخلق حزازات تنمو مع الطالب فى اخطر مراحل نموه . والتربية الديمقراطية السليمة بعيدة كل البعد عن التعصب الجنسى او العنصرى او الاقليمى .. والوضع السليم هو جعل رئاسة الاتحاد بالانتخاب الحر بدون اى قيد او شرط .

ب — **مجالس الاباء والمعلمين** : وهى تربط بين ٣٫٦٥٠٫٠٠٠ أب وأم — هم أعضاء **الجمعيات العمومية لمجالس الاباء** ، و ١٣٠٫٠٠٠ مدرس . ويقاس تقدم الشعوب بمدى المساهمة الجماعية المنظمة التى يشترك فيها كل فرد من ابناء الشعب فى بناء مجتمعه . فلو نظمنا فعلا ٣٫٨ مليون مواطن ومواطنة فى عملية الرقابة

الشعبية على تربية وتعليم ابنائنا وقامت المدرسة من ناحية اخرى بدورها بينهم كمركز اشعاع سياسي وثقافي واجتماعي ، تكون قد ارسينا حجرا اساسيا في بناء مجتمعنا الجديد . يجب ان تتاح الفرصة لمجالس الاباء لكي تساهم بشكل ايجابي مع وزارة التربية والتعليم في وضع المناهج والخطط وتقييم النتائج وتوزيع المدارس بانواعها المختلفة حسب احتياجات كل بيئة بدون مغالاة او تطرف وفي حدود الميزانية المحددة التي وضعتها الدولة .

وتاخذ مجالس الاباء بمدارسنا موقفا سلبيا — ولا ادل على ذلك من أن ٨٪ من عدد المجالس هي التي تستوفي اجتماعاتها الشهرية وان نسبة الاجتماعات القانونية في الاجتماعات العامة تصل في أحسن احوالها الى ٥٥٪ وان ٤٠٪ من المؤتمرات المحلية لمجالس المعلمين والاباء لاتجد الفرصة للانعقاد » (الاهرام في ١٢ — ٨ — ٦٥) .

وترجع اسباب هذه السلبية الى ان معظم مجالس الاباء والمعلمين قد تحولت الى اجهزة بيروقراطية تابعة لوزارة التربية والتعليم والسلطة الرئيسية الفعلية هي لناظر المدرسة حيث ينص قانون المجلس على ان قراراته تعتبر نافذة بعد اعتمادها من **ناظر المدرسة.** كذلك قرارات مجالس الاباء والمعلمين للمراحل المختلفة تعتبر نافذة بعد اعتمادها من مدير التربية والتعليم بالمنطقة . ولما كان الناظر يتحكم دائما في الاغلبية داخل المجلس — اذ ان للناظر والمدرسين ٨ اصوات من بين ١٥ صوتا — فهو يتخذ مايشاء من القرارات مما يشعر الاباء بأن لاسلطة لهم على المجلس . . ويتضح هذا بالنسبة لميزانية مجالس الاباء . . فنظرا لان ميزانية المدرسة المحددة للنشاط المدرسي ضئيلة او معدومة . . فقد اصبحت اشتراكات مجالس الاباء هي المنفذ الوحيد للصرف — لا على النشاط فحسب — بل على كل مايعن للناظر من ترميمات وتصليحات وانشاءات . . وهي دائما قانونية لان الاغلبية وافقت على ذلك .

ورغم ان الاشتراك في مجالس الاباء ليس اجباريا ، الا ان كل المدارس تضغط على التلاميذ لدفع الاشتراك الذي يصل الى عدة جنيهات في المدارس الخاصة — وبعضها يلزمهم بدفع الاشتراك كشرط للانتظام في الدراسة . وهكذا يفتقد مجلس الاباء ركنا هاما من اركان بنائه الا وهو اشتراك الاعضاء فيه طواعية وعن اقتناع واحساس بالمسئولية .

والراي هو تعديل تكوين مجالس الاباء والمعلمين بحيث تتكون من ٧ من الاباء ، ٧ من هيئة التدريس بما فيهم الناظر ومقرر الوحدة الاساسية للاتحاد الاشتراكي بالحي اوالقرية . وان تؤخذ الاصوات بالاغلبية المطلقة وتوضع موضع التنفيذ طالما انها لم تخرج عن الاهداف المحددة في لائحة مجالس الاباء والمعلمين .

جـ — الاتحاد الاشتراكي : يوجد بكل مدرسة يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عضوا ، وحدة للاتحاد الاشتراكي — ولكن الملاحظ ان وحدات الاتحاد الاشتراكي بالمدارس اكثر تخلفا من الوحدات الانتاجية المباشرة . ولازالت النظرة الطبقية هي المسيطرة ، فعمال المدرسة كم مهمل ووجودهم في لجان الاتحاد الاشتراكي مجرد تطبيق شكلي لنص القانون ، والعمال من ناحية اخرى لم يرتفعوا الى مستوى المسئولية السياسية والاتصال .

وتنحصر معظم المشاكل التي تعرض داخل الاتحاد الاشتراكي في مشاكل اقتصادية او اجتماعية وفي احسن الفروض تكون مهنية ، وهذا يجرف الاتحاد الاشتراكي في انحرافات اقتصادية تبعده عن الدور السياسي الذي يجب ان يقوم به ، وهو ان يكون العين الساهرة على المدرسة ليضمن سيرها في اتجاه سياسة الدولة وقيامها بخلق جيل اشتراكي . وان يحمي ويحرر الادارة المدرسية من تاثير ونفوذ رواسب العلاقات الاقطاعية والراسمالية ، ويتحقق من تطبيق الديمقراطية في تنظيمات المدرسة ويحمي الضمانات التي قررها الميثاق ويراقب مدى تطبيق مبدا تكافؤ الفرص في التعليم عند القبول في بدء كل مرحلة تعليمية . ويقف بحزم ضد الاسراف ويمنع المدرسة من التعامل الادارى القاسي مع الجماهير . فاذا رفضت المدرسة قبول بعض التلاميذ لاسباب مقنعة ، تولى الاتحاد شرح الموضوع لاولياء الامور بصدر رحب مع توجيههم للمدارس الصالحة لابنائهم .

التنظيمات الشعبية والمشكلات الميدانية

ان حتمية تطورنا الثورى ، وتطلع الجماهير الى حقها الطبيعى فى التعليم ورغبة الاباء فى تعويض التخلف والجهل الذى عاشوا فيه والزيادة السريعة فى نسبة السكان مع الزام التعليم فى المرحلة الابتدائية ، ومجانية التعليم .. كل هذا جعل الاقبال على التعليم اكثر كثيرا من امكانية استيعاب المدارس لهم .. لم يكن هناك مفر اذن من اتباع نظام الفترتين واحيانا الثلاث فترات .. حتى بلغت جملة الفصول التى تستخدم الفترتين فى اكتوبر ٦٤ ، ٣٨٪ من جملة الفصول وفى مشروع الخطة الثانية ستصل الى ٥٠٪ .

ومما لاشك فيه ان نظام الفترتين يقلل من العلاقات الاجتماعية بين المدرسين والتلاميذ من ناحية وبين التلاميذ وبعضهم والمدرسين وبعضهم وبين المدرسة واولياء الامور .. وبالتالى بين المدرسة والمجتمع . فاذا اضفنا الى هذا ان كثافة الفصول فى كثير من المدارس تبلغ اكثر من الحد المقرر لكل مرحلة . فهذا يعنى ان كل مدرسة قد استنفدت كل الاماكن الموجودة بها من اجل العملية التعليمية .. وبذلك لايجد التلاميذ لا الاوقات ولا الاماكن اللازمة لممارسة النشاط . وهذا بلاشك يعطل هدفا اساسيا من اهداف العملية التربوية وهى مشكلة ستواجهنا لفترة ليست بالقصيرة . وعلينا ان نضع خطة لممارسة انواع النشاط المختلفة فى هذه الظروف بالذات وليست فى ظروف مثالية .

هنا يظهر ضرورة التعاون بين مجلس الاباء والاتحاد الاشتراكى واتحاد الطلاب فى البحث عن اماكن ليست بالضرورة داخل المدرسة .. هنا تظهر الافكار الخلاقة لحل هذه المشكلة ، فامكانيات الوزارة مرسومة وموزعة بحساب .. ولايجب التطلع لمزيد من الميزانية المخصصة لكل مدرسة ، لاننا فى وقت يجب ادخار كل مايمكن ادخاره من اجل المهمة الرئيسية للدولة الا وهى التصنيع **الثقيل** .. لتتآذر التنظيمات الثلاث مثلا من اجل تمهيد قطعة ارض لجعلها ملعبا او بناء حجرة مكتبة او مكان للاجتماعات او الالتجاء الى الساحة الشعبية او استعارة ملاعب احد المصانع الكبيرة بالحى او استخدام المساجد والكنائس فى عقد الندوات والمحاضرات الثقافية اوالاستفادة بايام العطلات لاستخدام المدرسة فى النشاط . وهنا لايجب اعتبار العطلة الصيفية الطويلة فترة خمول وكسل ، بل يجب الاستفادة منها الى اقصى حد ممكن .. فبجانب المعسكرات الصيفية الترفيهية، يجب تركيز الاهتمام بالريف .. بالقرية .. بالحى يجب ان يرسم اتحاد الطلاب سياسة طويلة المدى لخدمة البيئة .. وسياسة قصيرة المدى تنفذ فى كل سنة . واجل عمل يمكن ان يقوم به الطلاب هو محو الامية فى قراهم التى يعودون اليها فى الاجازات .. وذلك لان تعليم الفلاح ولو تعليما بسيطا اصبح شرطا اساسيا فى اى بلد لكى يتمكن من زيادة الانتاج وتوفير الغذاء للشعب .. ويمكن ان يساهم اتحاد الطلاب ايضا بشكل جماعى منظم فى ابادة الافات او شق الترع او رصف الشوارع او التدريب على حماية المنشآت العامة . أو صيانة وزرع الحدائق العامة والمحافظة على نظافتها بالتناوب .. هذا بالنسبة للطلبة . اما بالنسبة للطالبات فقد خرجن فعلا الى ميدان خدمة البيئة وقامت **((٢٠ الف طالبة اسهمن فى خدمة ٨٠٠ قرية وتعميرها وتطويرها))** (الجمهورية فى ١٩ — ٨ — ٦٥) فاذا كان الامر كذلك فلماذا لايصدر **قرار جمهورى** ينظم تجنيد الطالبات اسوة بالطلبة ولكن من اجل خدمة البيئة ولمدة معينة وتحرم اى طالبة من الالتحاق باى عمل او مهنة مالم تقدم شهادة تثبت ادائها الخدمة الاجتماعية الاجبارية كل فى حدود امكانياتها ؟ . اننا فى مجتمع تساوت فيه المراة بالرجل والخدمة الوطنية واجب على كل مواطن ومواطنة . وقد سبقتنا دول عديدة فى اشراك الطلبة فى الخدمات العامة والانتاجية ففى تشيكوسلوفاكيا تعمل الاتحادات التى تتكون فى جميع المدارس على توجيه التلاميذ الى معسكرات العمل التى تنشأ للمساهمة فى المشروعات الانتاجية والخدمات وتمهيد الطرق بالاضافة الى تشجيع الهوايات وتنميتها وانشاء الحدائق وحراستها .

وفى كثير من الدول الاشتراكية تقرن المدارس على اختلاف انواعها الدراسة بالعمل اليدوى المنتج وتعتبره جزءا اساسيا من البرنامج المدرسى وتنظم لكل طالب وطالبة قضاء شهر متصل او على فترتين فى السنة ليمارس العمل فى مصنع او حقل وفق جدول زمنى ومكانى يراعى فيه ظروف الطالب —

وعلى اعضاء الاتحاد باشراف المدرسة الاتصال برؤساء الاعمال فى البيئة لتنظيم الجدول المناسب وذلك لخلق المواطنين العاملين الذين طهروا انفوسهم من الانانية ويعملون من اجل الصالح العام ويشعرون ان العمل شرف وواجب .

اعداد القيادة

والمشكلة الاساسية هى انعدام الكادر القيادى سواء على نطاق **المدرسين** الذين يوجهون النشاط الطلابى أو عن طريق **القيادات الطلابية** . ويمكننا ان نلخص الحلول العملية التى نقترحها لتحويل **المدرسين الرواد** الى قادة فى هذه النقط :

١ ـ دراسة اشتراكية متعمقة

٢ ـ انشاء دراسات تدريبية نظرية وعملية فى الريادة وقيادة الطلاب .

٣ ـ تخفيف الجدول نظير الاشتراك فى أوجه النشاط المختلفة .

٤ ـ تقييم المدرس لا من الناحية العلمية فحسب، بل بمدى مساهمته ونجاحه فى توجيه النشاط الطلابى

اما القيادات الطلابية فلا يمكن ان تكون ذات اثر وفاعلية الا اذا كانت مدركة تماما لمتطلبات ثورتنا الاشتراكية ولها من الوعى السياسى ما يمكنها من قيادة الفئات المختلفة نحو التقدم .. ولتكوين القيادات الجديدة يجب تعهدها منذ المرحلة الاولى للتعليم ، فاطفال اليوم هم رجال الغد .. هم الذين سيواصلون السير بالثورة الاشتراكية الى أوسع آفاقها . لذا أصبح من الضرورى الاسراع فى اعداد هؤلاء القادة . ويتم ذلك عن طريق منظمات الشباب الاشتراكى والشبيبة الاشتراكية . وهى منظمات جماهيرية ولكن العضوية فيها ليست مفتوحة بلا قيد ولا شرط . ولا تضم جميع الطلبة اجباريا كما هو الحال فى اتحاد الطلبة حيث ينص على ان **(يتكون اتحاد طلاب الشعبة من جميع طلابها ..) بل يجب ان تكون العضوية فيها اختيارية وان يوضع لهذه التنظيمات لائحة وميثاق وتمنح العضوية لكل من يقبل طواعية اللائحة والميثاق** ويدفع الاشتراك ويثبت بعد فترة جدارته بشرف الانتماء لها .. ويرشح لعضوية الشبيبة الاطفال من سن السادسة حتى الخامسة عشر ، ويدربون على الاعمال الجماعية العامة الخفيفة ويكون التركيز على غرس المبادىء الاشتراكية والمثل والاخلاقيات والبطولات الاشتراكية وامجاد امتنا العربية . والابتعاد عن كل مايضر الصالح العام ، وينظمون حسب مجالاتهم ولكن تجمعهم وحدة الحى والقرية والمدينة ويشرف على توجيههم وقيادتهم قادة متمرسون من الشباب الاشتراكى .

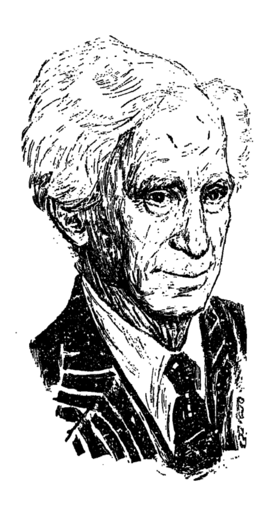
ويرشح لعضوية **الشباب الاشتراكى** الطلبة وغيرهم من الشباب من سن الخامسة عشر حتى العشرين . كذلك اعضاء الشبيبة الذين اثبتوا كفاءة وجدارة . ويتولى توجيههم وقيادتهم قادة مدربون من التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى . وعندما يبلغون الثامنة عشر تجند ا... ن العناصر القيادية منهم الى التنظيم السياسى حيث يكونوا قد تمرسوا على العمل الجماهيرى والعمل السياسى

هكذا يربى النشء تربية ديمقراطية سليمة ، تغرس فيهم منذ الصغر المبادىء والاخلاقيات الاشتراكية التى تمكنهم فعلا من العمل وسط الجماهير وقيادتها من اجل بناء الاشتراكية .

مما سبق يتضح اهمية الدور الحيوى الذى تقوم به التنظيمات الشعبية فى تربية النشء وضرورة وضع تخطيط لكل منها وتصحيح الاوضاع غير الديمقراطية التى تعرقل سيرها مع تدعيم استقلالها عن السلطات الادارية وايجاد الشكل المناسب للتنسيق بينها على نطاق المدرسة .

ولكن مهما وضعت من اهداف وخطط وتنظيمات سليمة ، فانها ستبقى حبرا على ورق مالم يوجد **الكادر السياسى** الواعى القادر على تحويل هذه الخطط والتنظيمات الى عمل حى خلاق قادر على دفع التغيير الثورى نحو الاشتراكية . والحلقة الرئيسية لاحداث هذا التغيير هو الاسراع بتكوين **التنظيم السياسى** ، فالاتحاد الاشتراكى العربى هو **اعلى سلطة سياسية** فى الدولة والتنظيم السياسى هو **طليعتها الواعية** المنظمة القادرة على ربط النظرية بالعمل وحمايته من اى انحراف .

ويقع على عاتق الطليعة الواعية مسئولية تنظيم وتربية الشبيبة والشباب الاشتراكى من ابناء الجيل الجديد ـ الامل الحقيقى فى استمرار النضال ومواصلة التقدم والسير بثورتنا الاشتراكية الى اوسع افاقها .



مقال راسل الممنوع

دعا المفكر والفيلسوف البريطانى « بتراند راسل » داعية السلام العظيم المعاصر ، « لطفى الخولى » رئيس تحرير « الطليعة » لقضاء عطلة نهاية الاسبوع الثانى من شهر سبتمبر الماضى معه فى بيته الريفى الصغير الكائن بقرية بنرهنديرث بمقاطعة ويلز ببريطانيا والمطل على بحر الشمال .

وقد أتيح للطفى الخولى خلال هذا اللقاء أن يجرى مناقشات مثمرة مع المفكر الكبير حول كثير من قضايا السلام والساعة . وأن يستفيد من كل دقيقة قضاها فى رحاب هذا العقل المضىء والذى يختزن خبرة ٩٢ عاما متصلة علما وجهادا .

وفى هذا اللقاء تحدث « راسل » عن قضية الديمقراطية فى العالم .. وكيف أنهـا ا برحت على الرغم من كل التقدم المادى والمعنوى الذى أحرزه الانسان سؤالا يبحث ن جواب فى مختلف المجتمعات والنظم بدرجات متفاوتة . وأكد ثقته فى أن تجـارب جتمعات النامية الجديدة مثل التجربة المصرية قادرة بجرأتها وجديتها وفتوتها أن جسد عمليا اجابات أكثر انسانية على سؤال الديمقراطية .

وقال « راسل » أنه يتجه الى هذا الرأى من خـلال تجـربتين له مع كل من مصر ءأمريكا . فقدحدث أن بعث الى « الطليعة » بخطاب مفتوح الى المثقفين العرب تضمن نقدا لبعض أوجه الحياة العربية المعاصرة ، فنشرته « الطليعة » بترحاب كامل،وأدارت معه حوارا علميا ديمقراطيا (١) .

أما فى امريكا فقد حدث أن طلب منه بعض الناشرين الامريكيين مقـالا عن « بروز سياسة العنف الامريكية » وذلك خلال حملة انتخابات الرئاسة الامريـكية التى دارت بين كل من جونسون وجولدووتر . وبعث لهم بالمقال ولكنهم ما أن اطلعوا عليـه حتى أعتذروا عن نشره رغم أنهم هم الذين طلبوه . واعتقد راسل فى بداية الامر أن هـؤلاء الناشرين يخالفون رأيه وأن هذا سر الامتناع عن النشر . ولكنه فوجىء فيما بعد بأن كل الصحف الامريكية امتنعت عن نشر المقال . وكان واضحا أن هناك تعليمات وأوامر عامة بعدم النشر . وهكذا لم ير المقال حتى اليوم النور وأصبح مشهورا باسم « مقال راسل الممنوع » .

ولقد رحب راسل ترحيبا شديدا بعرض لطفى الخولى بنشر « المقـال الممنـوع » بالطليعة . وأرفق داعية السلام بالمقال خطابا مفتوحا الى الاصدقاء العرب يقدم فيـه المقال من خلال تعرضه لمناقشة قضايا الساعة .

ويشرف « الطليعة » اليوم أن تنشر « الخطاب المفتوح » و « المقال الممنوع » .

خطاب مفتوح إلى الأصدقاء العرب

كتب

هذا المقال قبل اجراء انتخابات الرئاسـة فى الولايات المتحدة التى جـاءت بالـرئيس « جونسون » الى السلطة . ان الازدياد السريـع للعنف الفوضـوى داخـل الولايات المتحدة ، يسير جنبا الى جنب مع التوسع فى العدوان العنيف باعتباره سياسةقومية ينتهجها اولئك الذين يحكمون امريكا الان . ورغم ان هذا المقال قد كتب بناء على طلب صحف

(١) نشر خطاب راسل المفتوح وتعليق الطليعة بالعدد الرابع (ابريل ١٩٦٥)

امريكية ، الا انها رفضت نشره عندما اطلعت على محتواه .

لقد اثبتت الحوادث صحة جوانب معينة فى هذا المقال ، فقد اتخذ الرئيس «جونسون» جميع اوجه سياسات خصمه، واظهر انه يتبع — فى الاساس — نفس اهدافها ويمثل نفس القوى التى مثلها السناتور « جولد ووتر » منافسه السياسى أسما . وتؤكد هذه الحقيقة ان سياسات واهداف المجموعة الحاكمة فى امريكا لا ولن ترضى بتنازلات او تقبل المهادنة ، وانها يمكن ان تنتهى فحسب عندما تهزم هذه المجموعة وتقصى عن السلطة. ان سلام العالم وسعادة الشعوب يتوقفان على تحقيق ذلك . وانى لاعلم ان هذه الافكار ستجد استجابة فكرية وقلبية من الشعب العربى لانه جرب القهر الشديد الصارم للامبريالية الامريكية واستغلالها وعنفها .

هناك نقطة واحدة اود توضيحها بطريقة لا يتطرق اليها الخطأ ، هى ان الشعب الامريكى — فى مجموعه — لا يعد مسئولا عن جرائم اولئك الذين يحكمونه ، لان الشعب الامريكى هو ايضا ضحية لحكامه . لقد اظهر كثير من الامريكيين شجاعة عظمى فى معارضة سياسة الولايات المتحدة فى فيتنام . وعندما حاولت الولايات المتحدة ان تهين كرامة الشعب المصرى ، بالايحاء بأن سياسة الجمهورية العربية المتحدة يجب ان تتغير اذا ما اريد استمرار المعونة الامريكية ، انضم كثير من الامريكيين الى الشعب المصرى فى ادانته وازدرائه لمحاولة الابتزاز هذه .

وفى الوقت الحالى ، تقوم وكالة المخابرات المركزية بضغط كبير وبالتآمر على الرئيس ناصر والشعب المصرى وانجازاته الثورية وأمانيه . وينبغى ان نتذكر ، ولا ننسى بسهولة ان ميزانية وكالة المخابرات المركزية تبلغ خمسة عشر ضعف مجموع ميزانيات كل النشاط الدبلوماسى لحكومة الولايات المتحدة . ولا يوجد بلد واحد لم تشتر فيه وكالة المخابرات المركزية اقساما من الجيش والبوليس ورجال السلك المدنى ، ولم تدبر فيه الخطط لاغتيال الشخصيات الوطنية المرموقة . هذا هو السجل الذى تفخر به وكالة المخابرات المركزية نفسها ، والوثائق التى تثبت عمل هذه العصابة من القتلة المنظمين معروفة جيدا . لقد تابعنا باهتمام ، مؤامرات وكالة المخابرات المركزية ضد شعب مصر والتى كشف عنها اخيرا، ولقد تحدث الرئيس عبدالناصر باسم الامة العربية فكشف النقاب عن هذه المؤامرات وهزيمتها ، وينبغى علينا ان نعمل بلا كلل لنرى انجازات وآمال الشعب المصرى والامة العربية وقد تحققت .

وانى لمغتبط ان دعتنى « الطليعة » — المجلة الاشتراكية الرائدة فى العالم العربى وافريقيا — التى تصدر بالجمهورية العربية المتحدة الى المشاركة فى تحريرها بهذا المقال ، وذلك من خلال المناقشات القيمة التى دارت بين رئيس تحريرها السيد لطفى الخولى وبينى فى منزلى بويلز ، وعلى صفحات « الطليعة » نشر من قبل خطابى المفتوح الى المثقفين العرب ، الذى بدأ من خلاله حوار حول المسائل التى ينبغى عملها من اجل سلام العالم والديموقراطية والتقدم الاجتماعى . وانى ارحب بالحرية الكاملة التى التزمتها الطليعة فى تبادل الراى وهى ظاهرة مشجعة وانى لمبتهج ان اتيحت لى هذه الفرصة لاعبر عن تقديرى واعجابى بالدور الحيوى الذى تقوم به « الطليعة » فهى ترتقى الى مستوى اسمها فيما يتعلق بالمهمة التى وضعتها نصب عينيها ، مهمة المساهمة الايجابية فى التوعية الشعبية لتحقيق الانجازات الجوهرية لامانى الشعب المصرى الوطنية عبر الاشتراكية . «فالطليعة» قد اخذت على عاتقها تلك الرسالة الهامة القائمة على بحث المشاكل الواقعية التى تواجه شعب مصر اليوم ، وتواجه كل المهتمين بتطور الافكار الاشتراكية والاهداف الدولية التى برزت على صفحاتها .

لقد انتقدت فى خطابى السابق جوانب معينة فى الحياة السياسية المصرية وفى الثورة العربية .وقد نشرت هذه الانتقادات بحرية وبلا تردد . والمقال التالى ينتقد بعض الجوانب الهامة فى الحياة الامريكية . وقد رفض نشره

فى الولايات المتحدة من عديد من كبريات الصحف . ان الولايات المتحدة تدعى الايمان بالديموقراطية وحرية التعبير، لكنها تتخذ فى الحقيقة خطوات لمنع كليهما . وان الترحيب الذى قابلت به « الطليعة » تعليقاتى النقدية هو بالنسبة لى واحد من اكثر التطورات المشجعة والمؤملة فى الصورة العربية .

برتراند راسل

Bertrand Russell

بروز سياسة العنف الأمريكية

برتراند راسل

تتزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، سياسة العنف غير المشروع فى مناطق متعددة من العالم . لقد وضعت هزيمة النازيين حدا لتفوقهم فى هذا المجال ، الا أن أعمالهم الشريرة لم تنته بعد . فقد انتشرت روح العنف فى بلاد أخرى وخاصة فى امريكا التى جسمت خطر الشيوعية ، وصورتها كشر يبلغ فى ضراوته حدا يبرر معه شرعية الاساليب المتخذة للتصدى لها

وفى الوقت الذى تتهم فيه امريكا ، الشيوعيين بالرغبة فى السيطرة على العالم ، تحاول امريكا نفسها — تحت ستار هذا الشعار — ان تفعل بالدقة نفس الشىء الذى تتهم به أعداءها . والاساليب التى تنتهجها أمريكا فى هذا الصدد ، ليست معروفة تماما للرجل الامريكى العادى . ويعزى هذا — من جهة — الى سياسة اخفاء الحقائق عنه عن عمد ، كما يعزى من جهة اخرى الى نفور المواطنين المسالمين من التعرف على الاعمال القذرة التى ترتكب باسمهم .

ولسوف أتناول شرورهم من زوايا أربع : الاولى عن الحرب فى فيتنام الجنوبية . والثانية عن سياسة العنف داخل الولايات المتحدة . والثالثة عن اغتيال كيندى . والرابعة عن تهديدات جولد ووتر

— ١ —

الحرب فى فيتنام الجنوبية

كانت فيتنام الجنوبية — حتى نهاية الحرب العالمية الثانية — جزءا من الهند — الصينية الفرنسية . لكن الحركة الوطنية أشعلت ثورة عامة فى كل انحاء الهند الصينية ، وانزلت بفرنسا هزيمة ساحقة فى ديان بيان فو عام ١٩٥٤ ، وقام مؤتمر جنيف بتقسيم المنطقة الى عدة دول مستقلة جديدة . وتم تقسيم فيتنام — مؤقتا — الى جزءين: الشمال والجنوب . وكان مقررا أن يتحد الشطران بعد اجراء انتخابات عامة فى وقت قريب . وفى ختام مؤتمر جنيف صرح و. بيديل سميث باسم الولايات المتحدة قائلا «اننا لقد أبلغنا بنصوص الاتفاقيات والفقرات من ١ الى ١٢ التى تضمنها البيان النهائى ... ولسوف تمتنع الولايات المتحدة عن استخدام القوة او التهديد بها ... ولسوف ترقب الولايات المتحدة اى تجديد لاستخدام القوة باهتمام بالغ (باعتباره خرقا للاتفاقيات) وتهديدا للسلام والأمن الدولى ».

وتولت السلطة فى فيتنام الجنوبية حكومة رجعية تعتمد على المساندة الأجنبية . وتدفقت

منذ ذلك الوقت القوات الامريكية على فيتنام الجنوبية لمسانده حكم الدكتاتور نجو دينه دييم الذي ارتكب — بمساعدة امريكا — سلسلة من الفظائع التى ادت الى وقوع تمرد ضده وتخلت امريكا عنه وعلى اية حال لم تكن الحكومة الجديدة — التى كانت لعبة فى يد أمريكا — باقل سوءا من حكومة دييم . فمنذ وصولها الى السلطة اقترفت بدورها — بمساعدة امريكا العسكرية ايضا — سلسلة من الجرائم التى لا تكاد تجد مثيلا لها فى العصر الحديث . ان الفظائع التى ارتكبت فى فيتنام الجنوبية خلال السنوات الماضية وفى ظل حكومتى فيتنام الجنوبية — والذى تم بتدبير ومساعدة امريكا والضباط والجنود الامريكيين — يحتاج سردها الى مساحة تزيد كثيرا على المتاح لى فى هذا المجال .

لقد لاقت حكومة فيتنام الجنوبية ، استنكار ومقت الفلاحين الذين يمثلون غالبية السكان . وكان الفلاحون ينضمون — كلما امكنهم ذلك — الى قوات حرب العصابات المعروفة بالفيت كونج . وللحد من هذا التيار الجارف من جانب الفلاحين ، نقلت نسب كبيرة منهم من بيوتهم ليسجنوا فيما يسمى « بالقرى الاستراتيجية » . وفى هذه القرى ارغموا على العمل الاجبارى تحت اشراف ثلثمائة الف جندى من البوليس السرى . كما تشن قوات الحكومة هجمات بربرية على القرى ، بالاسلحة والمساعدات الامريكية . وتقترف هذه القوات — التى يقودها امريكيون — فظائع مرعبة .

ومعظم سكان فيتنام الجنوبية من البوذيين — ومما جاء فى بحث اخير اعده سيتشى ثين هاو — احد زعماء الطائفة البوذية — ان الحكومة قد ابادت ١٦٠ الف فلاح حتى منتصف عام ١٩٦٣ . كما عذب وتسبب فى عجز ٧٠٠ الف آخرين . والقى فى السجن بـ ٤٠٠ الف واغتصب ٣١ الف امرأة . وانتزعت امعاء واكباد ٣ آلاف وهم أحياء . كما احرق ٤ آلاف من الاحياء . ودمر الف معبد . واغير فيما بين يناير ومارس ١٩٦٤ على ٤٦ قرية استخدمت فيها الغازات السامية .

وتتطابق هذه الارقام التى وردت ايضا فى تقرير جبهة التحرر الوطنى ، مع ماجاء فى تقارير كل من جمعية الصليب الاحمر الحرة فى فيتنام الجنوبية واتحاد نساء فيتنام الجنوبية والحزب الديمقراطى الفيتنامى . كما جاء فى تقرير اتحاد العلماء الامريكيين أن الولايات المتحدة تستخدم الغازات السامة فى جنوب الفيتنام وتتخذ من هذه البلاد حقل تجارب لاختبار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية . كما جاء فى تقرير نشرته مجلة لوك (فى ٢٥ديسمبر١٩٦٣) ومجلة ترو «الحقيقة» (فى ديسمبر ١٩٦٣) — وهما مجلتان لاتعارضان السياسة الامريكية بشكل عام — ان قوات حكومة فيتنام الجنوبية تستخدم رصاص دمدم المحرم استخدامه دوليا باعتباره سلاحا بربريا . ولقد جاء فى تقرير لمراسل مجلة ترو : «لقد شاهدت احد الذين اصيبوا برصاص دمدم فى ذراعه . فبمجرد ما اصابت ذراعه لف الرجل حول نفسه ثم تطاير ذراعه اشلاء . ورايت شخصا آخر اصابته رصاصة فى ظهره فأطاحت بقلبه خارج جسمه ليتدلى منه بالفعل . وشاهدت آخر اصيب برصاصة فى عجزه ، فلم يعش اكثر من خمس دقائق . أما البعض الاخر فقد مات على التو . وكان من الممكن أن تصبح اصابات كل هؤلاء سطحية لو استخدم رصاص من نوع آخر » .

وفى تقرير للحزب الديمقراطى الفيتنامى المعروف بعدائه للشيوعية — حيث جعل شعاره « مناجل هزيمة الشيوعية ولصالح الاحرار فى كل مكان» — يقول التقرير « لنفترض ان الغرض من تحصين القرى هو منع الفيت كونج من دخولها . لكن السلك الشائك يمنع الخروج منها بالضبط كما يمنع الدخول . ويجبر الفلاحون الفيتناميون بقوة السلاح على دخول المعسكرات التى تعد من الوجهة العملية معسكرات اعتقال . كما تحرق بيوتهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم . واقتيد سبع من القرويين فى اقليم كين تيونج الى الميدان وابقرت بطونهم واخرجت اكبادهم لتعرض على المارة . وكان جميع هؤلاء الضحايا من النساء والاطفال . وقطعت رءوس اثنتا عشرة امرأة امام اعين المواطنين فى قرية اخرى . كما قامت قوات الحكومة فى بعض القرى الاخرى ، بدعوة الحوامل الى الميدان لتكرمهن الا أنها قامت بتمزيق بطونهن وانتزاع الاجنة التى لم ترى الحياة بعد » وكم يبدو مثيرا ان نعرف ان هذا التقرير قد نشر فى احدى صحف ولاية دالاس الامريكية . وهى صحيفة دالاس مورننج نيوز فى اول يناير ١٩٦٣ .

لقد كان هناك اتجاه بحظر نشر مثل هذه الحوادث . وفى ٥ مايو من عام ١٩٦٤ ، اعلنت الاسوشيتدبرس «ان هناك وثيقة خطيرة جدا ومثيرة بين ايدى اعضاء احد اللجان الفرعية بمجلس النواب ، ادت بادارة التوجيه لان تضع القيود على حركة مراسلى الصحف الذى يقومون بتغطية اخبار الحرب فى فيتنام الجنوبية . وتقضى هذه القيود : ١ — بابعاد المراسلين عن المناطق التى تدير القوات الامريكية الحرب فيها بشكل كامل او شبه كامل — ٢ — ابعاد المراسلين عن اى منطقة يتوقع — بناء على تطور الاحداث فيها — فشل امكانية الاحتفاظ بالولاء الكامل لشعب فيتنام الجنوبية » .

ان الاحداث السابقة — رغم فظاعتها — تعد مجرد عينة صغيرة لاحداث كثيرة مماثلة . انها تعطى لنا صورة عن نوع الحرب التى تشنها

الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية . تلك الحرب التي يمكن ان تتكرر في اي منطقة اخرى من آسيا ، والتي يبدو انها تتبع بالفعل في الكونجو . ان كل امريكي لا يعلن احتجاجه على هذه الحرب ، انما يتحمل وزر هذه الاعمال البربرية . تماما كما يحمل الرجل الالماني العادي وزر جرائم اوستر نيتز .

والامر الذي يجعلّ من استمرار الحرب في فيتنام اكثر مثارا للدهشة والفزع ، هو ان الطريق لانهاء هذه الحرب واضح والامر لا يتطلب اكثر من تذكر اتفاقية جنيف والسماح لهذه المنطقة المعذبة ان تحظى بما تريد — اعني بالحياد . لقد دعت عدة دوائر لها نفوذها ، الى اتباع هذه السياسة ولكن دون جدوى .

انه لمن الصعب علينا ان نقاوم الاعتقاد بأن هؤلاء الذين يأمرون بارتكاب هذه الفظائع في فيتنام وأولئك الذين يقومون بتنفيذها ، يستمتعون بتلك الجرائم ، يدانون بارتكابها . ومن بين هؤلاء الذين يأمرون بهذه الفظائع ، مسئولون امريكيون يتدرجون حتى رئيس الولايات المتحدة نفسه .

— ٢ —

العنف داخل أمريكا

لقد امتدت سياسة العنف الامريكية ، لتنعكس على حياة الافراد وخاصة في الجزء الغربي من الولايات المتحدة . ويتضح من تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي نشر حديثا في (صحيفة **ايفنج ستاندارد** في ٢٠ يوليو ١٩٦٤) ، ان جريمة قتل ترتكب كل ساعة في امريكا . وفي كل ٣٢ دقيقة تقع جريمة اغتصاب .

لقد نمت عادة عدم احترام القانون في امريكا خلال الصراع مع الهنود والزنوج وخلال الثورة الامريكية والحرب الاهلية والحرب ضد المكسيك وخلال غزو الغرب . والى حد كبير بسبب التدفق المستمر للمهاجرين من غير الامريكيين على الولايات المتحدة والذين لم يندمجوا بعد في المجتمع الامريكي . هذا بالاضافة الى عدد من الاسباب الاخرى الاقل اهمية .

ان سياسة التمييز بين الزنوج والبيض ، لمن اكثر المشاكل القائمة في الولايات المتحدة خطورة وتفجرا واكثرها استعصاء على الحل . وعلى اية حال لن اكتب الكثير عن هذا الموضوع ، فهو معروف جيدا في أمريكا كما ان الاهتمام به شائع في كل مكان . ويبدو لي انه من الافضل ان اركز في هذا الحيز المحدود ، على بعض المخاطر والفظائع التي تبدو غير معروفة على نطاق واسع .

حتى وقت قريب في بعض الولايات الجنوبية بامريكا ، كان الرجل الابيض يستطيع ان يطلق النار على زنجي ، دون ان تعتبر هذا الفعل جريمة قتل . وكان الرجل الابيض يفلت من العقاب على الارجح . الا ان هذا الواقع يتغير اليوم تحت تأثير ثورة الزنوج . فقد تفجرت اضطرابات هارلم على اثر مقتل صبي زنجي على يدي رجل بوليس ابيض . وايا كان مايقول به القانون ، فالواقع ان الزنوج في انحاء كثيرة من البلاد يعتبرون خارجين عن القانون من الوجهة العملية ، ان لم يكن من الوجهة النظرية . ولقد ساد شعور الاستهتار بحياة الزنوج —وحتى بحياة البيض— شائعا في غرب امريكا منذ بدا تعميره . بل ان المحاكم نفسها لا تبدي احتراما كبيرا للعدالة على نحو ماكان ينتظر منها . ومنذ حكم آدمز ثاني رؤساء الولايات المتحدة تتابعت على البلاد موجات من انتهاك القوانين . فقد اعدم ساكو وفانزيتي في عصرنا هذا ، على الرغم من أن براءتهما كانت واضحة . كما حكم على سوبل بالسجن لمدة ٣٠ عاما ، لمجرد انه كان صديقا لاسرة روزنبرج . وكان الدليل الوحيد ضده ، ذلك الذي قدمه شاهد زور محترف ، لم يقدم للمحاكمة قط . وقد أعلنت الدائرة الثانية لمحكمة الاستئناف في ٦ فبراير ١٩٦٣ ، أن من حق سوبل اعادة محاكمته . ولكنها رفضت اعادتها بدعوى أنه تأخر في طلبه فسقط حقه في اعادة المحاكمة . وقالت المحكمة أن المحاكمة الاصلية كانت غير عادلة . ولكن فات أوان اعادة النظر في محاكمته بعد ان قضى ١٣ عاما في السجن — قضى معظمهم في سجن الكاتزار * . (من مذكرات لجنة النظر في قضية سوبل — ١٩٦٣) . ولا يزال سوبل سجينا حتى هذه اللحظة .

ومن الافكار السائدة في أمريكا ، انه اذا كان المرء شيوعيا فلا حقوق له . ومن ثم يحق للمحاكم أن تدينه بأي جريمة تتراءى لها . وهكذا تتخذ الخرافة السائدة عن الحرية الأمريكية ، أشكالا بشعة ومنفرة . ولنأخذ على سبيل المثال قضية مقاومة قانون التعبئة العسكرية التي اتهم فيها راسل جودآرد الذي قبض عليه في ٦ يوليو ١٩٦٤ في سانت لويس . فقد قال القاضي روي و . هاربر الذي حاكم جودآرد ، عند النطق بالحكم «انني سعيد لانني أعيش في بلاد يستطيع اي انسان فيها ان يتخذ الموقف الذي اتخذته . انك تتمتع هنا بحرية التعبير عن رأيك بسبب الدماء والعرق

---

* اردا سجن في بريطانيا .. ويعرف بان من يدخله لا يخرج منه ، ففيه يقضي المحكوم عليهم بمدد طويلة ، مدة عقوبتهم .

والجهد والدموع التى يذلها الملايين ». وبعد أن الفى القاضى بخطبته العصماء عن الحرية الامريكية حكم على ضحيته بالسجن لمدة خمس سنوات ، ولا شك أن القاضى هاربر لايزال يعتقد أن أمريكا هى بلاد الحريات .

ويؤكد افتقاد الحريات فى امريكا ، الاعتقاد السائد هناك بأن الشيوعيين قوم بالغوا الخبث والشر . ويفترض فى كل انسان له اراء مخالفة للمألوف، أنه شيوعى وانه عدو للبشرية . ويتحمس الامريكيون لهذا الاعتقاد ، كما لو كان عقيدة دينية أشبه بعقيدة العبرانيين فى **كتاب يهوذا** حيث ذبحت جيل ، ساسيرا وهو نائم ، وترتب على فعلتها هذه ان اعتبرت بطلة قومية . وتنتشر مثل هذه الروح فى امريكا بسبب سياسة العداء للشيوعية .

وقد كشف حادث اغتيال الرئيس كيندى حقيقة أن الحصول على الاسلحة النارية فى امريكا ، عملية سهلة للغاية بصورة تثير الدهشة . لقد قدم السناتور دود . على اثر هذا الحادث ، مشروعا بقانون يدعو للتشدد فى شروط حمل السلاح بالنسبة للافراد . ولكن دود صرح بعد ذلك أن مشروعه قد وئد على يد الجمعية القومية للاسلحة النارية . وعلى ذلك ، ما زال الناس يموتون فى أمريكا من أجل أن تمتلىء خزائن الجمعية القومية للاسلحة النارية وطبقا للقانون يستطيع اى انسان فى أمريكا ، الحصول على سلاح نارى بالبريد ، ونتيجة لهذا تتعدد حوادث اطلاق النار . (المصدر صحيفة **جارديان** فى ١٤ أغسطس ١٩٦٤) .

ويبدو أن قيمة حياة الانسان قد فقدت اهميتها فى امريكا . وربما لاتجد فى ذلك مايثير الدهشة ، اذ يربى الاطفال الامريكيون فى سن مبكرة للغاية ، على الاعجاب بالعنف كدليل على الشجاعة . واعتاد الاطفال أن ينظروا الى رجال البوليس ورجال مكتب التحقيقات الفيدرالية والعسكريين — وكل من يحمل سلاحا — باعتبارهم ابطالا . ولا يعير الناس اى اهتمام للحوادث الخطيرة التى تقع نتيجة للعب بالاسلحة النارية . وترمى سياسة «عبادة» العنف والقتال فى امريكا ، الى جعل الابطال انفسهم مجانين تماما .

ذكرت صحيفة **تايمز** اللندنية فى عددها الصادر فى ٢٢ يوليو ١٩٦٤ ، أن جنديا أمريكيا قد اطلق الرصاص على امراة يابانية لانها ضلت طريقها الى احد المعسكرات الامريكية فى طوكيو . وجاء فى **التايمز** فى عدد ٣٠ يوليو ١٩٦٤ « حوكم بالامس جنديا (٢٢ سنة) من سلاح الطيران الامريكى . أمام محكمة عسكرية امريكية فى القاعدة التابعة لامريكا فى ويذرس فيلد بمقاطعة اسكس ، وذلك بتهمة اللعب بسلاح نارى فى محاولة لاظهار تفوقه فى سرعة اطلاق النار . وحكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ٦ اشهر . ولويدلا باروث (اسم الجندى) ، أحد جنود الدرجة الثانية فى البوليس الحربى لسلاح الطيران .وقد خفضت رتبته وخصم من راتبه ٢٠ دولارا فى الشهر لمدة ٦ أشهر . هذا ولم يصدق على الحكم بعد . وقد ذكر ل.ل. ريد وهو من رجال سلاح الطيران ، أنه قد ذهب فى ٢١ ابريل الى الموقع رقم ١٣ حيث كان لاباروث يقوم بنوبة خدمته ، وقال ريد — وهو أيضا من رجال البوليس الحربى لسلاح الطيران — «كان لا باروث يجلس خلف مكتبه عندما دخلت . وقد بادرنى بالقول (دعنا نختبر مدى سرعتك فى اطلاق النار) . وقفز من وراء مكتبه والتقط مسدسه فأسرعت بدورى بسحب مسدسى . وهنا انطلقت رصاصة » . لقد قال لا باروث أنه غير مذنب . ثم ذكر أنه كان يرد على مكالمة تليفونية فى الموقع رقم ١٣ واضاف «وبمجرد أن وضعت سماعة التليفون استدرت وقلت لريد : اسحب مسدسك فسحبه واصابنى بطلق منه » . واستطرد لاباروث انه جرح فى بطنه ، وأن مسدسه كان على المكتب بقدر مايستطيع أن يتذكر ، اذ انه لا يحمله اثناء قيامه بتنظيف الموقع .

وهناك حقائق كثيرة عن تنظيمات معسكرات القواعد الامريكية فى بريطانيا — وغيرها من البلاد دون شك — والتى تجعل شعارها « السلام هدف لنا » الا أن المامنا بهذه الحقائق قاصر الى حد بعيد .وكانت مجلة **نيوستيتسمان** قد نشرت مقالا لى فى ١٧ فبراير ١٩٦١ ، ولست فى حل من ذكر مصدر المعلومات التى جاءت بالمقال فقد وصلتنى هذه الحقائق عن طريق انسان عاشها وخالط آخرين عاشوا وقائع مماثلة لها . ومن الواضح انه يصعب على أن اكشف عن اسمائهم . وكنت قد قلت فى هذا المقال «هل هناك من يعلم انه فى كل قاعدة من القواعد الامريكية فى بريطانيا توجد نواة صلبة من الطيارين على درجة عالية من المران تمكنهم من أن يحلقوا فى الجو خلال دقيقة او دقيقتين من لحظة أن يصلهم فيها اى انذار . وهذه المجموعة تعيش فى عزلة تامة عن بقية أعضاء القاعدة ، ولا يسمح لاحد بأن يختلط بهم او يرتاد موقعهم اذ أن لهم أماكن خاصة لتناول الطعام والنوم والمكتبات والسينما الخ . وهناك أيضا حراس مسلحون يحولون بين الجنود الامريكيين الاخرين فى القاعدة وبين الوصول الى هذه الاماكن الخاصة . ويعود كل فرد من هذه المجموعة بما فى ذلك قائدهم — الى امريكا كل شهر أو شهرين ليحل محلهم مجموعة أخرى .ويكاد لا يسمح لافراد هذه المجموعة باى اتصال بباقى الامريكيين فى القاعدة ولا بأى فرد من سكان المناطق المجاورة لهذه القواعد . ويبدو بوضوح أن الهدف من هذه الاجراءات، يرمى الى اخفاء أمر وجود هذه الجماعة عن البريطانيين . كما تهدف ايضا الى الحفاظ على طبيعة ردود الفعل الآلية للاوامر التى تصدر لهذه

الجماعة والدعاية التي يعبأون بها . وذلك بالضبط ما يهدف اليه نظام التدريب المعد لهم . والاكثر من هذا ان الاوامر لا تصدر الى هذه المجموعة من قيادتها المحلية ، وانما من واشنطن مباشرة » .

ترى كم منا يعرف ان الحكومة الامريكية ، كانت تمد المدنيين — طوال السنوات الماضية وماتزال — بالسلاح والذخيرة ، وتدربهم على استخدامها ؟ يقول ستانلى مايزلر فى مقالة له بمجلة ذى نيشن (الامة) فى ٨ يونيو ١٩٦٤ « فى نهاية عام ١٩٦٣ ، كان الجيش الامريكى يقوم بتدريب ٣٨٤٩٥٠ مدنيا على اطلاق النار واصابة الهدف . ويزيد هذا الرقم على ثلث القوات الامريكية المسلحة كلها . كما ان نصف هؤلاء من الشبان الذين لم يبلغوا بعد الثامنة عشر من اعمارهم . وقد كلف هذا البرنامج ، الحكومة ٦٢٠ الف دولار فى السنة المالية الاخيرة» . ويمضى المقال كاشفا عن الحقائق المفزعة التالية التى سأورد هنا بعضا منها فقط: «لقد وضع الجيش الامريكى نحو نصف مليون بندقية مستعملة فى ايدى المدنيين ، خلال السنوات الخمس الاخيرة » . ويستطرد نقلا عن هنرى ب . جونزالز نائب دالاس بولاية تكساس ، من تصريحه فى مضبطة اجتماع الكونجرس الامريكى يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤ «أن الحكومة الفيدرالية تؤيد وتساعد وتشجع قيام منظمة « الرجال الصغار » وهى منظمة من المتعصبين اليمينيين المعادين للشيوعية والمدربة على اساليب حرب العصابات وذلك من خلال برنامج تدريب المدنيين على اصابة الاهداف » وقد اورد جونزالز ايضا ، فقرة من خطاب مفتوح بقلم : م . س . رايكا الابن ، مؤسس منظمة اتحاد بول ريفيز للحرس ، يحض فيها الاعضاء على الانضمام الى الجمعية القومية للاسلحة الصغيرة وتخزين البنادق والرشاشات الخفيفة والمسدسات والالتحاق بمنظمة «الرجال الصغار» وكان رايكا يبرر مطالبته الاعضاء بالانضمام الى الجمعية بقوله ان الشيوعيين لن يستطيعوا قهر شعب مسلح . ويطالب رايكا بضرورة استمرار الجمعية القومية للاسلحة الصغيرة فى اداء رسالتها لكسب الرأى العام غير المستنير والمعادى للتسلح الى صفها .

وباختصار ، ان فى امريكا اليوم جيوشا خاصة مستقلة ذاتيا عن الجيش الامريكى ، ومدججة بالسلاح حتى قمة رأسها، تقوم بمحاربة كل شخص يبدى اى ميل للاختلاف معها سياسيا . كما هناك منابر خاصة للدعاية مثل برنامج هـ . ل . هانت الاذاعى والبرنامج المعروف باسم «خط الحياة» الذى يذاع من واشنطن ويصل الى ٥ملايين مستمع فى ٤٥ ولاية امريكية . (المصدر مقال روبرت ج شيريل فى مجلة ذى نيشن عدد ٢٤ فبراير ١٩٦٤) .

وتوجد فى امريكا ايضا ، جمعيات تتميز بخروجها عن القانون وأساليبها البالغة العنف فى نفس الوقت . مثل جمعية جون بيرش والكوكلوكس كلان . وهى — برغم ذلك — غير محظورة قانونيا وتتسم مواقفهم بوحشية لم يسبق لها مثيل فى أى مكان من العالم ، حتى فى حالة عزلها عن موقفهم من الزنوج .

لقد ادت هذه الظروف المتعددة الى خلق طائفة من المواطنين الذين يسعدهم العبث بالاسلحة النارية ، يعجبون بالعنف وينظرون الى المسالمة كدليل على الجبن ، مما ينمى لديهم باطراد الشعور بالحقد والميل الى العنف . ومما لا يثير الدهشة ، ان بلادا يسودها مثل هذا المناخ النفسى تنجب رجالا يقتلون رئيس جمهوريتهم .

— ٣ —

اغتيال كيندى

يتضح مما سبق ، ان امريكا تعيش فى محيط تمزقه الخلافات والعنف وتمتلىء بجيوش خاصة تدعم اليمين فى الولايات المتحدة . ولاينبغى لنا ان نندهش اذا اخذ العنف فى امريكا ، ابعادا سياسيا ورغم ذلك فقد ظلت امريكا تتشبث بواجهة دستورية مما أصاب العالم بصدمة قاسية عندما سمع نبأ اغتيال كيندى .

لقد حاول بوليس مدينة دالاس ورجال المخابرات المركزية الامريكية ، ان يلصقوا جريمة اغتيال كيندى بإنسان مغمور هو اوزوالد ، وسعوا الى ان يحملوا العالم على الاعتقاد بان اوزوالد كان يتصرف بمفرده ودون شركاء له ، كما حاولت كل الصحف ان تؤكد هذا الزعم . وكان من الممكن ان تنجح هذه الجهات فى غيها ، لولا الجهد الخارق للعادة ، الذى قام به نفر قليل من الشخصيات الحريصة على الصالح العامة ، وفى مقدمة هذه الشخصيات ، مارك لين ، وهو محام من نيويورك صاحب نظرة سياسية متحررة ، وإن كان أبعد ما يكون عن اليسار .

لقد عين الرئيس جونسون هيئة ، عرفت باسم لجنة وارين ، افترض ان تكون مهمتها وضع تقرير تفصيلى عن الظروف التى احاطت باغتيال كيندى . وبعد ان انتهت اللجنة من وضع التقرير اخفى لمدة شهرين بقصد ان يتضمن التقرير تفنيدا للحقائق التى جمعها مارك لين . ان التقرير لم

ينشر بعد (١) حتى كتابة هذه السطور . ولهذا فاننا لانستطيع ان نتنبأ بالنغمة الاساسيه التى ستسود اتجاهه . والكثيرون فى اوربا يؤيدون جهود مارك لين ، فقضح مثل هذه الاعمال الفجة غير القانونية — التى يبدو ان المسئولين فى الحكومة يحاولون اخفائها — امر لايقل اهمية بالنسبة لنا ، عنه بالنسبة للامريكيين انفسهم . وقد تعرض كثير من هؤلاء الاوربيين المؤيدين لجهود مارك لين ، لتهديدات من قبل السفارات الامريكية فى بلادهم المختلفة ، تنذرهم وعائلاتهم بعواقب وخيمة اذا استمروا فى تأييد جهود مارك لين .

وسرعان ماصدر تقرير مارك لين الذى وضح لكل من اقدم على قراءته ، ان سلطات مدينة دالاس قد نسجت سلسلة من الاكاذيب . كما اوضح انه لايوجد اى مبرر لافتراض ان اوزوالد مذنب . ولو كانت الامور قد تطورت فى مجراها الطبيعى لظهرت هذه الحقائق اثناء محاكمة اوزوالد ولكن البوليس اكتشف طريقة سهلة للحيلولة دون الكشف عن هذه الحقائق . فقد اتاح الفرصة لشخص من صنائعه يدعى روبى ، وهو صاحب ملهى ليلى ، ان يدخل الى فناء السجن فى نفس الوقت الذى كان رجال البوليس يصطحبون فيه اوزوالد الى المحكمة ، حيث اطلق روبى الرصاص على اوزوالد زاعما انه فعل ذلك بدافع من حميته الاخلاقية ضد جريمة اغتيال الرئيس كيندى . عندئذ تنفست سلطات البوليس الصعداء ، وواصلت اعمالها فى تشويه ذكرى اوزوالد . ورغم ذلك كله ، فقد واصل اولئك الذين لم يقتنعوا بالاتهام الذى وجه لاوزوالد ، سعيهم للكشف عن الاكاذيب الرسمية . وقد نشرت نتائج بعض هذه الابحاث فى كتاب بقلم يواقيم جوستن تحت عنوان «اوزوالد .. قاتل ام ضحية ؟ » . (الناشر مارزانى ومنسل نيويورك ١٩٦٤) . وقد استقيت ما ساقوله عن جريمة اغتيال كيندى ، من هذا الكتاب بشكل اساسى .

لقد كان اوزوالد شخصا مغمورا ، يعيش على هامش الحياة السياسية . وقد قضى فترة من حياته فى روسيا مدعيا الشيوعية . وقد قيل بعد عودته الى امريكا ثانية ، انه ذهب الى روسيا كجاسوس للمخابرات الامريكية . ويبدو ان السلطات الامريكية قد تقبلت هذه الرواية . وقد قام بوليس مدينة دالاس باستجواب كل شخص ثارت حوله اية شبهات ، عندما اعلن عن زيارة كيندى للولاية . ولكن اوزوالد لم يكن من بين هؤلاء الذين استجوبوا . وكان اوزوالد يعمل فى مبنى مخزن كبير للكتب بدالاس . ولم يكن الفضل فى حصوله على هذا العمل يرجع اليه . ولم يكن من المقرر — عندما نشر خط سير موكب كيندى فى مدينة دالاس — ان يمر الموكب بالقرب من مخزن الكتب . ولكن تغير خط سير الموكب فى اللحظة الاخيرة حيث تقرر ان يمر الموكب — فى جزء من خط سيره — فى متناول مرمى بندقية بمخزن الكتب . وقد اعدت هذه الترتيبات بحيث يصبح ممكنا الصاق التهمة باوزوالد .

وعلى اية حال ، فقد شاب البيانات الرسمية التخبط والاضطراب فى المراحل التالية من التحقيق فهناك جدل كثير حول المصدر الذى اطلقت منه الرصاصة ، وعما اذا كانت الاصابة القاتلة ، قد احدثتها رصاصة اطلقت من الامام ام من الخلف وقد توصل جوستن من دراسته للقضية ، الى ان رصاصات ثلاثة أو اربعة قد إطلقت على كيندى ولو افترضنا ان الرصاصات جميعها قد اطلقت من مخزن الكتب ، فينبغى ان تبلغ — فى تقديره — اربعة . اما اذا كانت ثلاثة ، فمعنى ذلك ان احدى هذه الرصاصات ، لابد وان تكون قد اطلقت من مكان اكثر قربا الى موكب كيندى . ويرجع غموض هذا الاستنتاج الى حقيقة ان التقارير الطبية عن اصابة كيندى لم تكن محددة . فقد قرر الاطباء الذين فحصوا الجثة بعد حادث الاغتيال مباشرة ، بالاجماع ، ان الرصاصة قد اطلقت من الامام . الا انه عندما نقلت الجثة الى وشنطن ، تضمن التقرير الذى اعدته مصادر «موثوق بها» من اطباء وشنطن ، ان الطلقات جاءت من الخلف . ومنذ لحظة الاغتيال وبقيه الرواية عباره عن محاولة واضحة لتلفيق الادلة والضغط على الشهود ليسلس قيادهم ومنعهم من الافضاء بما شاهدوه او عرفوه . ومن الادلة الصارخة والجديرة بالملاحظة ان البوليس شريك فى جريمة اغتيال كيندى ، الاذاعة التى وجهها عمدة مدينة دالاس ، قبل اطلاق الرصاص على كيندى بخمس دقائق . فقد قال «لست ادرى ماذا جرى» ثم اضاف موجها الحديث الى مساعديه «احشدوا كل رجال البوليس الذين فى السجن وفى المكاتب ، واتجهوا الى ساحة الخط الحديدى القادم من الم ، بالقرب من الممر الثلاثى السفلى » . اما كيف عرف العمدة ان شيئا مفزعا على وشك ان يحدث ، فذلك مالم يقدم احد تفسيرا له . وعندما عرف نبأ اطلاق الرصاص على الرئيس كيندى ، توجه رجال من البوليس الى مخزن الكتب وقاموا باستجواب كل الموجودين فيه باستثناء اوزوالد . ولما قيل لهم ان اوزوالد يعمل فى هذا المبنى ، سمحوا له بالانصراف . وقد زعمت السلطات ان اوزوالد قد توجه بعد ذلك الى مكان

---

(١) نشر التقرير بعد كتابة هذا المقال

ما فى اطراف المدينة حيث قام بقتل رجل بوليس يدعى تيبيت . ولكن السلطات لم تقدم دليلا على ادانة اوزوالد فى هذا الحادث او تفسيرا لقيامه به . والواقع ان كل الحقائق التى نعرفها ، تحملنا على الاعتقاد بان اوزوالد لم يقترف مثل هذا الحادث ايضا . والاكثر غرابة من هذا كله ، ان اتهام اوزوالد بانه قاتل تيبيت ، قد صدر فى المدينة قبل ان يتعرض تيبيت لاطلاق الرصاص بحوالى نصف ساعة. ان هناك ادلة اخرى تنحو الى تبرئة اوزوالد من هذا كله. منها على وجه الخصوص نتيجة اختبار البرافين الذى اثبت ان وجنة اوزوالد لم تلامس كعب بندقية . ولو ان قضية اوزوالد قد قدمت الى المحاكمة فمن غير المعقول ان اى محكمة كانت ستدينه . فالقضية فى مجموعها واضحة ومقنعة تماما .

وليس هناك ما يصعب تصديقه من القول بأن بوليس مدينة دالاس ومكتب التحقيقات الفيدرالية، او اجزاء منها ، ضالعان فى جريمة اغتيال . فقد كان لكيندى اعداء اقوياء ، وخاصة فى صناعة البترول . وكانت صحف مدينة دالاس قد عبرت عن عدائها المرير لكيندى قبل وفاته بفترة قصيرة وتعتبر المخابرات المركزية الامريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالى والاجهزة المماثلة نفسها فوق القانون . كما انها تملك القدرة على التحكم فى اعمال الحكومة المدنية . ولقد سمح لهذه الاجهزة ان تنمو بسبب الخوف المحموم من الشيوعية .

ان هناك خطرا حقيقيا يقول باحتمال قيام دكتاتورية فاشية فى امريكا .

— ٤ —

تهديد جولد ووتر

ان امريكا — كما سبق ان رأينا — بلاد يختمر فيها الاضطراب . وتقوم فيها عدد من الجيوش الخاصة التى تتكون كلها تقريبا من عناصر رجعية متطرفة . ونتيجة لهذا ، نجد ان الامريكيين الذين لايستمعون لنداء العقل ، مدججون بالسلاح، بينما لا يملكه المتعقلون الراشدون منهم . ولقد كان اغتيال كيندى اول نتائج هذا الواقع القائم بالفعل . اما النتيجة الثانية ، فتتمثل فى اختيار جولدووتر كمرشح للحزب الجمهورى لرئاسة الجمهورية . ولايستطيع احد ان يتنبأ بما ستكون عليه سياسة جولدووتر لو انتخب . الا ان الخطاب الذى القاه بنفسه فى سان فرانسسكو ليعلن قبول ترشيحه لانتخابات الرئاسة ، هو خير تعبير عن سياسته . لقد رفض جولدووتر فى خطابه اية محاولة للوفاق مع الشيوعيين . لقد صرح ان العداء للشيوعية ، ينبغى ان يكون حجر الزاوية لسياسة الولايات المتحدة . مما يستتبع بالتالى انتهاج سياسة حافة الهاوية . ويعتقد جولدووتر — او يزعم انه يعتقد — بانه اذا تعرضت روسيا للتهديد بشكل دائم ، فلسوف تتراجع وتستسلم فى النهاية وبهذا يمكن — فى اعتقاده — القضاء على الشيوعية ، دون ماحاجة الى حرب عالمية .

ويرى جولدووتر ان قائد قوات حلف الاطلنطى ، يجب ان يتمتع بصلاحيات وحق استخدام الاسلحة النووية الامريكية وقتما يشاء ، وذلك بدلا من رئيس الولايات المتحدة . ان القائد العام لحلف الاطلنطى امريكى الجنسية ومن المحتمل ان يظل هذا المنصب فى يد الامريكيين . ومن المتوقع ان يشغل احد انصار جولدووتر هذا المنصب فى حالة فوزه . وانه لمن الصعب ان نتنبأ مقدما ما اذا كان جولدووتر سينجح فى انتخابات الرئاسة ، ام لا .

لقد تربى الراى العام الامريكى ، على ان يتقبل فكرة زائفة تماما عن كل من الشيوعية وامريكا نفسها . والاعتقاد الشائع لدى الامريكيين ، أن بلادهم تقف فى جبهة الحرية ، بينما تمثل الشيوعية الاستبداد المقيت للاقلية ، وكلا الاعتقادين زائف ، وانه لمن الصعب على امريكا ان تلعب دورا رشيدا فى السياسة الدولية ، مالم تتخل عن هاتين الفكرتين . وجولدووتر يتزعم الاتجاه غير الصادر عن العقل واذا فاز فى الانتخابات ، فاحتمالات ان يكون المستقبل مظلما قائمة . ويصدق نفس المصير ، لو خسر جولدووتر الانتخابات شخصيا، وتبنى منافسه نفس السياسة . ان الظواهر تدل — حتى الان — على ان الاحتمال الاكبر، هو نبذ جولد ووتر كرئيس للولايات المتحدة . وان يتبنى منافسه سياسته . ومايحدث فى فيتنام الجنوبية اخيرا ، مصداق لهذا القول .

ورغم مايزعمه جولدووتر عن حبه للحرية ، فان ذلك لايحمله على تقبل الجهود التى تبذل بقصد تغيير الاتجاه المتعصب لدى السواد الاعظم من سكان الولايات المتحدة . فلقد ساد خطابه فى

سان فرانسسكو لهجة التعصب والغوغائية .
وتنتشر مثل هذه الحالة النفسية بسهولة حيث تصعب مقاومتها فيما بعد .

ماهي ــ اذن ــ النتائج المحتملة ، لو انتصرت سياسة جولدووتر ؟ انه لمن الصعب ان نعتقد ان الدول الشيوعية سوف ترضخ بهدوء للتهديدات الامريكية والمزيد من الاعمال الاستفزازية ، كحادث طائرة التجسس ى٢ ، الذى وقع اثناء مؤتمر القمة فى باريس . او كحادث الطائرة المماثلة الاكثر خطورة والاقرب عهدا ، الذى وقع فى ذروة ازمة الكاريبى . فمن الواضح انمثل هذه التهديدات والاعمال الاستفزازية لن تنتهى ، الا بانتهاء كل الحكومات الشيوعية . ولو افترضنا ان خروشوف نفسه كان على استعداد لان يرضخ لمثل هذه التهديدات فان اشباه جولدووتر من الروس الذين افترض وجود بعض منهم فى روسيا ، سوف يسقطون خروشوف ، ويصرون على انتهاج سياسة اكثر حدة وستكون النتيجة فى هذه الحالة حرب نووية عالمية وتقويض للحضارة ، ان لم يكن فناء البشرية نفسها . ولا شك ان مثل هذه الصورة للمستقبل ، لاترضى حلفاء امريكا الاوربيين . فمن المتوقع ان تضع سياسة جولدووتر ، حدا لوجود حلف شمال الاطلنطى نفسه .

ولو افترضنا نجاح سياسة جولدووتر ، ورضوخ الدول الشيوعية لها ، فان اولى النتائج التى ستترتب على ذلك هى سيطرة طغيان العسكرية الامريكية على العالم كله باسم الحرية . ولن تستقر اسس هذا الطغيان طويلا . ولن يلبث ان ينهار ويتحول الى فوضى خلال سنوات قلائل .

ولابد ان تفرخ ظاهرة جولدووتر ، احد هذين الاحتمالين : وكلاهما مفزع ، وكلاهما يلقى استنكار ومعارضة كل من لم تذهب بعقله الدعايات المعادية للشيوعية .

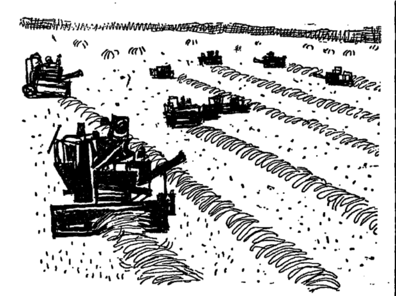
وامريكا تزعم انها قائدة (العالم الحر) . ولكنها لاتستطيع ان تقوم بهذا الدور ــ بكفاءة ــ بسبب فزعها من الاشتراكية . ولنتامل على سبيل المثال اضطرابات هارلم . فسوف يدعو منهج جولدووتر للتسامح مع رجال البوليس البيض الذين اطلقوا الرصاص على الصبية الملونين ، باعتباره اولى الخطوات نحو الحرية . اما السياسة الاكثر تعقلا فهى تلك التى تدعو الى انفاق الاموال العامة لازالة حى هارلم القديم واقامة مساكن جديدة ملائمة لسكانى الزنوج . ولكن فكرة كهذه تعد ــ فى نظر الجولدووتريين ــ فكرة اشتراكية . ان التخطيط الذى تقوم به المؤسسات الخاصة من اجل مصالحها يثير الاعجاب . اما التخطيط الحكومى لتحسين مستوى معيشة الفقراء المعدمين ، فيعد ايضا عملا اشتراكيا . ومن ثم عملا شريرا .
ويعتقد هؤلاء ، ان نزع السلاح يجعل المشاكل الاقتصادية مستعصية على الحل . ان المنهج الاقتصادى الامريكى ، منهج متخلف بما يساوى مائة عام . مما يحد من قدرة امريكا على قيادة (العالم الحر) .

ان العلاج الوحيد لهذا الواقع ، يكمن فى تغيير اسلوب التفكير الامريكى تغييرا جذريا ، والعمل على خلق مناخ فكرى امريكى جديد . وذلك عن طريق اجهزة الدعاية الرسمية واجهزة الاعلانات وهى نفس الاجهزة التى ربت الشبان على روح الاعجاب بالذين يسفكون الدماء دون مبالاة ، وعلى ازدراء اولئك الذين تسفك دماؤهم ، هذه الاجهزة التى تصور رجل البوليس، فى صورة الرجل الشجاع بينما تصور ضحيته كجبان . لقد كان ذلك كله جزء من الطريق نحو دولة بوليسية . واصبحت الدولة نفسها ضحية ــ ربما عن غير قصد ــ لمفاهيم مجموعة من المسلمات التى تروج لمنهج فكرى يقول بانه لايمكن القضاء على جميع الشرور ، الا باطلاق النار او احدى وسائل العنف المماثلة .
ورغم ان الولايات المتحدة ، مليئة بالكثيرين من علماء الاجتماع المتخصصين والذين يمكن ان تستفيد من نصائحهم فى علاج كثير من هذه الشرور ، الا ان الحكومة الامريكية تصم آذانها عن هذه النصائح، بل تستمر فى تثقيف الشعب بصياغة مفاهيم معينة لتشويه الاشتراكية والشيوعية ، وتصور سجن خصومها على انه دليل على (الحرية) .

ان امريكا مريضة . ومرضها هذا يعرض العالم كله للخطر . وقوة هذه البلاد الجبارة ومواردها الضخمة تحتم ضرورة ايجاد علاج لمرضها . واول ماتحتاجه امريكا ، هو ان تعلم ابناءها ان التفوق لايكمن فى العنف وانه لابد من نبذ مشاعر الحقد والكراهية . ان تغيير وجهة النظر لمهمة عظمى ينبغى على الامريكيين الراديكاليين ان يحاولوا الاضطلاع بها . ولست ادرى ماذا كان لدى هؤلاء الراديكاليين ، روح الاقدام التى تتطلبها مثل هذه الضرورة ام لا . ولكننا نامل ان يكونوا فى مستوى الموقف .



ومستقبل التنمية



د. إسماعيل صبرى عبدالله

كشف الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى ٢٢ يوليو الماضى النقاب عن حقيقة الضغوط التى حاولت السياسة الامريكية ان تمارسها ازاء بلادنا مستغلة ما تصدره الينا من حبوب ضمن برنامج تصريف فائض الحاصلات الزراعية الامريكى. وقد اوضح الرئيس ان شعبنا يرفض المساومة على استقلاله ومبادئه بلقمة من العيش ، وان الحكومة مستعدة تماما لمواجهة قطع « المعونة » الامريكية . والواقع انه ليس سرا ان رئيس الجمهورية كان قد اصدر توجيهاته الى الحكومة قبل اكثر من عام بالاستعداد لمواجهة الموقف .وقد نجحت الحكومة بالفعل فى تفادى اى نقص فى الخبز ، واستوردت كل الكميات اللازمة من الحبوب .ولكن الاهم من ذلك ، هو أن التحدى كان حافزا لنا على تطوير انتاجنا الزراعى.فزرع الفلاح المصرى هذا العام مليون فدان من الذرة الصيفية ، ضاربا رقما

قياسيا فى تاريخ البلاد . ولعبت الاراضى المستصلحة دورها فى معركة الغذاء بالاهتمام الخاص بمحصول الذرة . بل لقد تمت تجارب طليعية فى هذا المجال، نذكر منها بنوع خاص مشاركة القوات المسلحة فى معركة الانتاج حيث نزلت استصلاح ٢٥ الف فدان وزراعتها اذرة .

لقد صانت يقظة القيادة الثورية البلاد من اية مفاجأة . وكسبنا جولة حاسمة فى معركة التحدى « الغذائى » وانفتح امام شعبنا طريق المواجهة الحقيقية لكل التحديات بالتطوير المستمر للانتاج . ولكن مشكلة توفير حبوب الخبز . ككل مشكلات المجتمعات النامية ، لا يكفى ان نحلها باى ثمن ، وانما المهم ان نصل الى حلها **باقل ثمن** . والثمن هنا لا يقدر بملايين الدولارات ، وانما يقدر بما يجب ان نخصصه من مواردنا الخبزنا اليومى ونقتطعه بالتالى من اعتمادات التنمية والتصنيع . فما نأكله اليوم لا يستخدم فى زيادة انتاج الغد . وفى الغد سيزيد عددنا وتزيد احتياجاتنا ، وما لم تسبقها زيادة الانتاج لن نجد ما يكفى استهلاكنا المتعاظم يؤدى الى تدهور مستوى المعيشة . ولذلك لابد من دراسة مستفيضة وعميقة لمشكلة الحبوب للكشف عن وسائل توفير استهلاكنا منها باقل تكلفة . ولنبادر الى القول بان تلك ليست مشكلة سهلة ، بل انها تقتضى دراسة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متعددة الجوانب ، كما انها تستدعى معرفة واسعة بالسوق الدولية للحبوب . فمن المسلم به انه يتعين علينا ان ننتج محليا اكبر نسبة ممكنة من استهلاكنا من الحبوب، على ان يتم ذلك فى افضل ظروف ممكنة ، وان نستورد من الخارج بأفضل شروط ممكنة . ولكن مشكلة الحبوب لها من الابعاد ما يبرر ان تبذل فى دراستها كل الجهود . ان الحلقة الاساسية فى كل سياسة تصنيع هى فى النهاية توفير الغذاء للعاملين فى الصناعة والزراعة معا طوال الفترة التى تبنى فيها الصناعة حتى يصل الاقتصاد القومى الى توازن فى الانتاج يسمح له باستخدام الصناعة فى تطوير الزراعة تطويرا ثوريا ، كما يمكنه من تنويع صادراته الصناعية والزراعية بحيث يصبح فى وسعه ان يستورد دون ان يختنق .

هل نأكل دخل قناة السويس ؟

لقد قال السيد نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية فى مجلس الامة (جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤) ان ميزانية الوزارة للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ تتضمن اعتمادات لاستيراد قمح وذرة ودقيق تبلغ ٦٨,٩ مليون جنيه يضاف اليها تكاليف الشحن التى تبلغ ١٩ مليون جنيه ، فتصبح تكلفة ما نشتريه من الخارج لصنع الخبز اكثر من ٨٧ مليون جنيه ونظرة واحدة الى ميزان المدفوعات المصرى تبين لنا ان هذا المبلغ يفوق ايرادات قناة السويس . لقد اعلن عبد الناصر فى اليوم الخالد ، ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، اننا نؤمم القناة لنستخدم حصيلة ايراداتها فى التنمية . فهل نقبل بعد ذلك فى **هدوء ان نأكل دخل القناة خبزا** فى يومنا ونحرم منه تنمية **غدنا ؟** . ان منطق العمل الثورى يرفض هذا الاستسلام للواقع ، ويهيب بنا ان نتناول المشكلة بالبحث الدقيق والتحليل العميق لفهم اسبابها وتحديد ابعادها وتلمس افضل الطرق لمواجهتها .

زيادة الاستهلاك

قد يتساءل البعض كيف نشأت هذه المشكلة فقبل الحرب العالمية مثلا لم تكن البلاد تستورد شيئا يذكر من الحبوب . بل اذا صعدنا فى التاريخ القديم نجد انها كانت تصدر الحبوب للجزيرة العربية ، ومن قبلها الى بيزنطة وروما فكيف انقلبت الاية واصبحنا مستوردين على هذا النطاق الواسع ؟ وليس ثمة حاجة الى دراية بعلم الاقتصاد للقول بأن هذا الوضع يعنى ان استهلاكنا من الحبوب تزداد بأكثر مما زادانتاجنا منها . وبالتالى فان ابسط منهج لدراسة المشكلة يقتضى دراسة حالة الاستهلاك ، ثم الانتاج واخيرا تحديد الابعاد الفعلية او الاحتمالية للعجز .

ويمكن ان نقول فى بساطة ان **زيادة استهلاك الحبوب هى فى العادة نتيجة لزيادة عدد المستهلكين .** فالاقتصاديون يضربون المثل فى كتبهم على **«الطلب غير المرن »** بالطلب على الخبز . فمتوسط استهلاك الفرد من الخبز لا يتأثر كثيرا بتغير ثمن الرغيف او بتقلب دخل المستهلك . فالخبز هو اول احتياجات الانسان الغذائية ، وله بالتالى اولوية فى الاشباع على غيره من السلع الاستهلاكية وبعبارة اقل حذلقة ، نقول ان المستهلك يشترى الخبز قبل كل شىء آخر . فاذا زاد ثمن الخبز ، فان المستهلك يشترى نفس الكمية ، ويعوض فرق الثمن من سلعة اخرى اكثر « مرونة » . والكمية التى يستهلكها الانسان فى المتوسط لا تزيد الى الضعف اذا تضاعف دخله . بل ان الاثر الاساسى للزيادة المحسوسة فى الدخل هو نقص استهلاك الخبز نظرا لتنوع الغذاء ،بحيث يمكن اعتبار نسبة الخبز (والنشويات بصفة عامة) فى غذاء الفرد مقياسا غير مباشر لمستوى الدخول والمعيشة ، ان كانت مرتفعة كان منخفضا والعكس صحيح . ولكن اثر ارتفاع الدخول على استهلاك الخبز لا

يظهر الا اذا كان ارتفاع الدخل كبيرا ينقل الفرد من نمط استهلاكي معين الى نمط آخر ارقى كما انه لا يظهر الا بعد فترة طويلة نسبيا تكفى لتغيير عادات الاستهلاك التى تصطحب عادة بتغيير البيئة او الوسط الاجتماعي. وإذا فيمايتعلق بموضوع **الخبز على الاقل ، لا ترجع زيادة الاستهلاك الى زيادة الدخول او القوة الشرائية كما يقال احيانا ، وانما ترجع بشكل اساسى الى زيادة عددالسكان.** وايا كانت الجهود التى تبذل لتنظيم النسل على المستوى الفردي او القومي فانها منجهة لنتجدث اثرا الا في اجل متوسط او طويل (من ٥ الى ١٠ سنوات) ، وهي من جهة اخرى لا تستهدف عدم زيادة السكان اصلا وانما الحد من معدل الزيادة . ولذلك فان زيادة السكان ستستمر ، وبالتالى **ستستمر زيادة استهلاك الحبوب** وهذا امر بالغ الاهمية عند تحديد سياسة طويلة الاجل لمواجهة احتياجات البلاد من الحبوب .

والارقام تؤكد هذه الحقائق النظرية. ففيمايتعلق بالثبات النسبي لمتوسط استهلاك الفرد تدل الاحصائيات على ان الفرد كان يستهلك فى المتوسط قبل الحرب (١٩٣٤/١٩٣٥) ١٨٢ كيلو جراما من الدقيق (مختلف انواع الحبوب) وقد جاء في بيان السيد نائب رئيس الوزراء فى مجلس الامة المشار اليه اعلاه ان هذا المتوسط يبلغ الان ١٨٥ كيلو جراما ، اى بزيادة اكثر قليلا من ١ ٪ خلال اكثر من ربع قرن ومن الواضح انه يمكن اهمال تلك الزيادة تماما واعتبارها فى حدود ما يتجاوز عنه احصائيا . وهكذا نرى ان **متوسط استهلاك الفرد** لم يتغير منذ ربع قرن .

واذا تذكرنا ان عدد سكان مصر كانقبل الحرب حوالى ١٦ مليونا ، وان عدد سكان الجمهورية العربية المتحدة يبلغ الان حوالى ٢٩ مليونا ، راينا ان هناك زيادة فى مستهلكي الخبز تبلغ حوالى ٨٠ ٪ . ومعنى ذلك ان استهلاك الحبوب قد زاد بنفس النسبة خلال هذه الفترة . ودراسة الارقام الفعلية تؤدي الى نفس النتائج. فقدكان استهلاك مجموع حبوب الخبز فى مصر ٦٣٥ر٢٨ر١ر٣ طنا سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٩ ثم وصل الى ٨١٥ر٥٥٤ر٥ طنا فى سنة ١٩٦١ بزيادة قدرها ٧٧ ٪ (١)

والى هذا الحد **ليس فى زيادة استهلاك الحبوب اى امر غير عادى ، كما انه ليس هنا ما يمكن ان يحمل على هبوط معدل تلك الزيادة بشكل ملموس خلال السنوات القليلة القادمة** . ولكن ثمة ظاهرة تسترعى الانتباه وتستحق ان توضع فى الاعتبار عند رسم سياسة الانتاج او الاستيراد . وتلك هي **ظاهرة التغير فى نوع الحبوب المستهلكة** .

فباستقراء ارقام استهلاك الحبوب فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية مباشرة (١٩٣٥/١٩٣٩) نجد ان الذرة الشامية كانت تمثل ٤٩ ٪ من الاستهلاك والذرة الرفيعة كانت تمثل ١٥ ٪ **اى ان الذرة بنوعيها كانتتحتل ٦٤٪ مناستهلاك الشعب المصرى من الحبوب تاركة للقمح ٣٦ ٪ فقط** . ومن المعروف ان الفلاح كان يكاد لا ياكل القمح . فى حين كانت الذرة الشامية تدخل فى صناعة خبز القمح المستهلك فى المدن بنسب متفاوتة بلغت احيانا الثلث . وفى سنة ١٩٦١ نجد ان الوضع قد انقلب تقريبا ، فقد قفزت نسبة القمح الى ٥ر٢٥ ٪ فى حين هبط نصيب الذرة الشامية الى ٣٦ ٪ والذرة الرفيعة الى ٥ر١١ ٪ وهذه الظاهرة بالغة الاهمية لان ظروف انتاج واستيراد القمح تختلف الى حد كبير عن ظروف انتاج واستيراد الذرة كما سنرى . ويمكن تفسير هذا التحول فى الاستهلاك من الذرة الى القمح جزئيا بحركة الهجرة من القريه الى المدينه (من مجتمع يأكل الذرة الى مجتمع يأكل القمح) . ولكن الاحصائيات تدلعلى انسبه سكان المدن الكبرى الى سكان البلاد قدزادت من ١٤ ٪ سنة ١٩٣٧ الى ٢١ ٪ سنة ١٩٦٠ اى بزيادة قدرها ٧ ٪ .

اما نسبة القمح الى اجمالى الحبوب المستهلكةفقد زادت فى نفس الفترة من ٣٦ ٪ الى ٥ر٥٢ ٪ اى بزيادة قدرها ٥ر١٥ ٪ . ولا يكفى ارتفاع مستوى معيشة بعض فئات الفلاحين لتفسير هذا التحول، لان تغيير نمط الاستهلاك يحتاج الى ارتفاع كبير فى الدخل والى مرور مدة كافية لتغيير عادات الاستهلاك . واذا كانت الاحصائيات تنقصنا لتقدير اثر زيادة الدخل . فانه من المعروف للكافة على العكس ان ظروف استيراد وانتاج وتسويق الحبوب كانت تؤدى فى احيان كثيرة الى ان يكون سعر الذرة مساويا لسعر القمح بل احيانا اعلى منه . وهذا ما لعب دورا حاسما فى اختفاء الذرة تقريبا من استهلاك المدينة ومشاركة القمح لها فى استهلاك الريف .

حالة الانتاج

واذا كانت الزيادة المطلقة فى الاستهلاك امرا لا مفر منه ، فمن الواجب ان ندرس حالة الانتاج المطالب بمواجهتها . وينبغى ان نذكر قبل حديث الارقام ان للانتاج الزراعى ظروفه الخاصة من حيث الزيادة والتطوير وفى مقدمتها المساحة الاجمالية للارض الصالحة للزراعة ، والتى لا يتيسر دائما توسيعها بتكلفة اقتصادية .

(١) جميع الاحصائيات مستقاة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ومن نشرة البنك الاهلى المصري ، واشكر بصفة خاصة ادارة البحوث ببنك اسكندرية التى اتاحت لى الاطلاع على دراسة قيمة فى هذا الموضوع .

تطور انتاج الحبوب فى الجمهورية العربية المتحـدة

	متوسط ١٩٣٥/١٩٣٩			١٩٦٤		
	المساحة	المحصول	غلة الفدان	المساحة	المحصول	غلة الفدان
القمح	١٤١٠	١٢٤٨	٨٩ر٠	١٢٩٥	١٤٩٩	١٦ر١
الذرة الشامى	١٥٤٠	١٦٠٦	٠٤ر١	١٦٦٠	١٩٣٤	١٧ر١
الذرة الرفيعة	٢٥٨	٤٥٦	٢٧ر١	٤٨٤	٧٤٠	٥٣ر١
الاجمالى	٣٢٠٨	٣٣١٠		٣٤٣٩	٤١٧٣	

(المساحة بآلاف الافدنة والمحصول بالاف الاطنان والغلة بالطن)

واول ما يلفت النظر هو ان **الزيادة فى المساحة المزروعة حبوبا خلال ربع القرن الاخير زيادة طفيفة لا تكاد تذكر** . واذا لاحظنا ان المساحة المحصولية الاجمالية قد زادت فى نفس الفترة من ٢ر٨ مليون فدان الى ٣ر١٠ مليون ادركنا ان نسـبة اراضى الحبوب الى اجمالى المساحة المحصولية قد هبطت رغم الزيادة الطفيفة فى المقدار المطلق لمسـاحة الاولى وبالفعل كانت تلك النسبة ٣ر٤٠ ٪ قبل الحرب واصبحت ٣ر٣٣ ٪ سنة ١٩٦٤

ولكن الزيادة فى المحصول كانت اكبر بشـكل واضـح من الزيادة فى المسـاحة وتبلغ حوالى ٢٧ ٪ تقريبا . ومعنى **ذلك اننا فى مقابل زيادة فى السكان (وبالتالى فى الاستهلاك) تقدر بحوالى ٨٠ ٪ بحجما حتى الان فى ان نزيد الانتاج بنسبة ٢٧ ٪ فقط ، مما يترك عجـزا قدره ٥٣ ٪ يتعين تغطيته عن طريق الاستيراد** .ولكن ينبغى ان نلاحظ ان هذه الزيادة قد تحققت اساسا بفضـل زيادة الانتاجية المادية ، اى زيادة الغلة العينية للفدان . وهذه الزيادة كماهو معروف ثمرة لما يسمى التوسع الراسى فى الزراعة ، وهى ترجع فى المقـام الاول للتوسع فى استخدام الاسـمده . ولاجل تقييمها تقييما اقتصاديا سليما يجب ،من وجهة نظر المزارع الفرد مقارنة قيمة الانتاج الجديد للفـدان بقيمة التكاليف الجديدة للزراعة بحيث تظهر **الغلة النقدية للفدان** . اما من وجهة نظر الاقتصـاد القومى فالحساب اكثر تعقيدا ، اذ ينبغى ان نبحث تكاليف انتاج (أو استيراد) الاسمدة والمبيدات وعمليات الصرف ... الخ ونقارنها بقيمة استيراد كميه من الحبوب تساوى الزيادة فى الانتاج المترتبـة على استخدام الوسائل المذكورة .ومهما يكن من امر ، فمن الواضح ان تحسين الانتاجية وان كان ظاهرة عامة الا انه يظهر بشكل ملموس فى القمح . اما فى الذرة بنوعيها فالتحسن محدود .

ويبدو لاول وهلة ان ثمة ما يجب عمله من اجل زيادة الانتاج ولكن قبل ان نطرق هذا البحث ، لابد ان نلقى نظرة على السوق الدولية للحبوب ، حيث ان احد العناصر التى تدخل فى الحسبان عند اتخاذ اى قرار بزيادة انتاج الحبوب هو تكلفة الحصول عليها من الخارج

السوق الدولية للحبوب

لا تلعب الذرة دورا هاما فى التجارة الدولية . فهى محصول يمكن زراعته تقريبا فى كل بلاد العالم . وهو يزرع بالفعل فى شمالى الاتحاد السوفييتى وفى كندا حتى خط عرض ٥٥ شمالا قانعا بصيفها القصير كما يزرع فى مناطق استوائية فى امريـكا اللاتينية . وهو يزرع كذلك فى سهول منخفضة عن سطح البحر بالقرب من بحر قزوين كما يزرع على ارتفاع عدة آلاف من الامتار فى جبال الانديز ولكن الجزء الاكبر من المحصول يستهلك محليا فى معظم بلاد العالم ، اما كغذاء واما لاغراض صـناعية (استخراج النشا والزيوت بصفة خاصة) واما لعلف الحيوان . والولايات المتحدة التى تعتبر اكبر منتج عالمى (حول نصف انتاج العالم) تستخدم الجزء الاكبر من محصولها فى علف الحيـوان . ولذلك فان برنامج فائض الحاصلات الامريكية لا يشمل كميات كبيرة من الذرة ، ولكنه يشمل بدلا عنها الدواجن واللحوم وزيت الذرة . ولكل ذلك تعتبر حركة الصادرات والواردات فى الذرة محدودة ليس لها سوق دولية بالمعنى الصحيح .

والامر على عكس ذلك تماما فيما يتعلق بالقمح . فان للقمح مناطق لزراعته محددة وهو يستغرق فترة نمو طويلة نسبيا (لا تقل عن ضعف ما يلزم لمحصول الذرة) ومن ثم تثور بصدده مشكلة الغلة المقارنة ، ويفضل المزارعون فى مناطق كثيرة زراعة محصولات اخرى كالقطن والقصب نظرا لان غلتها النقدية اكبر من القمح الذى يمكن زراعته فى تلك المناطق . والقمح من ناحيـة اخرى يلعب الدور الاساسى فى صناعة الخبز فى اجزاء عديدة من العالم . ولكل ذلك فان له دورا بارزا فى التجارة الدولية ،

كذلك له سوق دولية واسعار عالمية وعقدت بشأنه اتفاقات دولية ذات طابع احتكارى .

ووضع السوق الدولية للقمح يستحق الدراسة ليس فقط فى اطار المشكلة التى تعنينا فى هذا المقال ، بل من حيث اسس العلاقات الدولية الاقتصادية بصفة عامة . فمن المعروف ان الدول النامية تشكو باستمرار من التدهور الذى يصيب اسعار صادراتها ، فى حين ترتفع قيمة وارداتها . ويسارع الاقتصاديون البرجوازيون الى تفسير هذه الحال — بل وتبريرها — بأن البلاد النامية تصدر المواد الاولية وتستورد منتجات صناعية ، وان ثمة اتجاها عالميا نحو انخفاض اسعار المواد الاولية لوفرتها وتكاثر بدائلها الصناعية وصعوبة ممارسة الاحتكار فى اسواقها ... الخ . ومعذلك فالقمح مادة اولية زراعية ، اى من تلك المجموعة من المواد التى تهتز اسعارها اكثر من غيرها حتى من المواد الاولية . ومع ذلك فان سعره يمتاز عن معظم المواد الاولية بثبات نسبى فالقمح الامريكى كان سعر البوشل منه فى ١٩٤٩ يساوى ١٤ر٢ دولار واصبح فى سنة ١٩٦٣ ١٨ر٢ دولار ...! والتفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو انها ترجع الى **ان السيطرة على السوق الدولية للقمح بين عدد محدود من الدول الراسمالية الكبرى .**

فلابد لكى يصبح بلد معين مصدرا كبيرا للقمح من توافر ثلاثة شروط : ١ — امكان زراعة القمح فى مساحات واسعة ، وهذا يعنى ملاءمة الظروف الطبيعية وتوافر أراضى واسعة صالحة للزراعة بحيث لا تثور مشكلة تنافس المحصولات على الارض المحدودة الذى يؤدى الى عدم التوسع فى زراعة القمح فى عدد من الدول ٢ — تقدم صناعى يسمح بتوفير الالات والاسمدة على نطاق واسع لتلك المساحات الكبيرة ٣ — قلة عدد السكان نسبيا ممايسمحبوجود فائضبعداشباع الاستهلاك وقد ذكرنا انمتوسط استهلاك الفردلا يتغيركثيرا، ولذلك فان العدد المطلق منالسكان لهاهمية كبرى فى تحديد الفائض الذى يمكن تصديره . وعلى ضوء هذه الشروط نرى مثلا ان امتداد الاتحاد السوفييتى من الشرق الى الغرب فى مناطقشمالية وقارية يجعل الظروف الطبيعية فيه غير مواتية منها فى الولايات المتحدة التى تمتد اراضيها من الشمال الى الجنوب يحف بها محيطان دافئان . كما نرى ان الصين بعدد سكانها الضخم لا يمكن أن تصبح مصدرا اساسيا للحبوب مهما زاد انتاجها بعكس كندا التى لا يزيد عدد سكانها عن ١٨ مليونا أو استراليا ذات العشرة ملايين نفس. كما ان كثيرا من الدول النامية كالعراق او الجزائر بها مساحات كبيرة تصلح للتوسع فى زراعة القمح ولكنها تحتاج لمشروعات رى وصرف وآلات زراعية واسمدة لا تتوافر كلها محليا كما هو الحال فى البلاد ذات الصناعة المتقدمة .

لكل ذلككانت الولايات المتحدةوكندا واستراليا يصدرونفى١٩٥٩ حوالى٩٠٪ مناجمالىالصادرات الدولية للقمح ، وتلى الارجنتين هذه الدول الثلاث، ثم يأتى دور دول اوروبا الصناعية وبالذات فرنسا والى حد ما ايطاليا . وتسير الدول الراسمالية الكبيرة المصدرة للقمحعلى سياسةتثبيت اسعاره. فالحكومة الامريكية تشترى من المزارعين القمح عند سعر ثابت ، ثم تبيعه فى الخارج بسعر اقل بحيث يتحمل دافعو الضرائب (اى مجموع الشعب) فرق السعر . ولكن السعر الذى يباع به القمح الامريكى فى الخارج رغم انه اقل من السعر الداخلى ، لا يخضع لظروف سوق حره . فلولا تدخل الحكومة الامريكية فى السوق الدولية لانهار سعر القمح الامريكى ، لا لان هناك فائضا من القمح بالنسبة لاحتياجات العالم من الغذاء ، ولكن لان هناك فائضا من القمح الامريكى بالنسبة للمستهلكين الذين يملكون ما يكفى من دولارات لشرائه ولانها تعلمهذه الحقيقة ،وضعت واشنطن نظام قروض فائض الانتاج الزراعىوبرنامج الغذاء من أجل السلام ، وما اليها التى بمقتضاها تبيع فائضها من القمح الى البلاد التى تحتاج اليه بعملة تلك البلاد وعلى ان تنفق نسبة من الثمن محليا وتدع الباقى بمثابة قروض — كل هذا حتى لا ينخفض سعر القمح . ومن الواضح انه لو لم يكن للولايات المتحدة ما لها من موارد اقتصادية ضخمة لما امكنها ان تتحمل عبء برنامج تثبيت اسعار الحاصلات الزراعية . ومهما يكن من امر فان وضع كندا واستراليا يسمح لهما بالتضامن مع امريكا فى سياسة موحدة لتحديد سعر القمح عالميا . **والنتيجة التى نخرجبها منهذا التحليلهى ان امكانية المضاربة على تناقضات مصدرىالقمح او على انهيار اسعاره امر محفوف بالمخاطر.** حقا ان ما يلزمنا سنويا من القمح يعتبر بالنسبة للكميات المعدة دوليا للتصدير كمية بسيطةلا يشكل الحصول عليها من الناحية المطلقة مشكلة كبرى . ولكنها بالذات تسبب قلقها ولا يمكن ان تلعب دورا فى التأثير على السوق العالمية .

اما عن الاستيراد من غير المنتجين الكبار ، فيجب ان نميز بين الدول المصدرة لكميات صغيرة نسبيا على حسب ما اذا كانت دولا صناعية أم دولا نامية فالاولى تعمل عادة على المحافظة على اسعار قمحها فى حدود قريبة من السعر العالمى. اما الثانية فهى اذا كانت تصدر القمح بانتظام ، تفضل عادة تصديره الى بلد صناعى تحصل منه على ما يلزمها من منتجات صناعية ومن معدات ، ولذلك لن يغريها ان تبيع لبلاد نامية اخرى .

واخيرا ، من المعروف ان للقمح نوعين اساسيين: القمح الطرى (او اللين) والقمح الصلب . والمطاحن عندنا معدة لطحن القمح الطرى ، وهو افضل غذائيا . ولذلك فانه ييسر وسعنا ان نستورد مثلا من سوريا او تونس او الجزائر التى يتكون فائضها اساسا من قمح صلب .

عناصر الحل

تركيب الاستهلاك

لقد ذكرنا ان استهلاك الخبز غير مرن . ولذلك فان محاولة تخفيض متوسط استهلاك الفرد منه فى الامد القريب لا تستند الى اساس عملى. وهذا لاينفى بالطبع انه فى المدى الطويل سيؤدى تحسن مستوى المعيشة الى تخفيض نسبة النشويات فى الغذاء ونسبة الخبز من النشويات (عن طريق التوسع فى استهلاك البطاطس مثلا) ونود ان نشير — رغم ان هذا معروف تماما — الى ان التوسع فى استهلاك « العجائن الغذائية » (المكرونة) والارز الذى يمثل اول سمة لتحسن نوعية الطعام عندنا لا يحل المشكلة موضوع البحث فالارز يصدر بالعملات الصعبة ويبدو ان تصديره وشراء قمح اجدى للاقتصاد القومى من استهلاكه محليا وعدم استيراد قمح او ذرة ، اما « العجائن الغذائيه » فهى قمح يستهلك فى غير شكل الخبز .

ولكن ما يمكن مواجهته فى الحال هو تغيير تركيب الاستهلاك **بتخفيض نسبة القمح وزيادة نسبة الذرة** . وقد عرضنا فى صدر المقال لظاهرة التحول الخطير فى الاستهلاك نحو القمح . كما اشرنا لبعض اسباب هذا التحول — وفى اعتقادنا ان الفلاح لم يفقد عادة استهلاك الذرة . ونحن نرى ضرورة مزج دقيق القمح بدقيق الذرة فى المدن بنسبة حوالى ٣٥ ٪ . ومن المعروف ان هذا الخلط يكسب الخبز « البلدى » مظهرا أفضل ومذاقا طيبا . اما مشكلة — ضعف القيمة الغذائية للذرة بالنسبة للقمح فيلاحظ اولا ان ثمة وسائل علمية حديثة لزيادة القيمة الغذائية للخبز باضافة بروتينات وفيتامينات ، وهى وسائل فى حدود علمنا لا تكلف كثيرا . كما يلاحظ ، ثانيا ، ان النقص الاساسى فى القيمة الغذائية للذرة هو فى نسبة البروتين ، ومن المعروف ان الشعب المصرى يستهلك بانتظام بروتينات غذائية فى الفول .

وهذا التغيير فى تركيب الاستهلاك امر ضرورى لان الحصول على الذرة ايسر بكثير من الحصول على القمح سواء من ناحية الانتاج المحلى ام من ناحية الاستيراد

زيادة الانتاج

ولكن الامر الذى لا شك فيه هو انه لابد من زيادة انتاجنا من الحبوب زيادة جذرية . فمن غير المتصور تماما ان نعيش على استيراد حوالى نصف ما يلزمنا من الخبز . ويجب ان نذكر اننا نستورد القمح بالذات من بلاد راسمالية كبيرة تنجح فى فرض سعر عالى له ، فى حين ان الاسعار العالمية لصادراتنا من القطن مثلا ، شأنها شأن صادرات الدول الناميه الاخرى تميل الى الانخفاض .فاذا سرنا على سياسة التوسع فى التصدير مقابل التوسع فى الاستيراد — على فرض ان زيادة الصادرات امر سهل — فاننا فى النهاية نحقق خسارة لان نسب المبادلة الدولية ليست فى صالح الدول النامية . ان الدول الراسماليه الكبرى مثل انجلترا كان بوسعها فى الماضى ان تركز عنايتها على تنميتها الصناعية لانها كانت تسيطر على مستعمرات شاسعة تستحضر منها بارخص الاثمان ما يلزمها من مواد غذائية وتصدر لها بأغلى الاثمان المنتجات الزراعية . فكانت تستفيد من التصنيع ومن التجارة الدوليه غير المتكافئة فى نفس الوقت ، اما فى عصرنا فلم يعد هذا ممكنا ، ولذلك اصبح **هدف تقليل الواردات الاستهلاكيه هدفا استراتيجيا فى التنميه.** فبقدر ما نستطيع تخفيض وارداتنا الاستهلاكيه ، بقدر ما نستطيع زياده وارداتنا من المعدات والالات ، بقدر ما نعجل بالتصنيع . وفى مثل هذه الظروف لا يمكن ان نأكل بدخل القناة خبزا .فنحن لا نخطىء بذلك فى حق الاجيال المقبلة بل فى حق انفسنا لان كسب معركة مضاعفة الدخل القومى موقوت بسنوات قليلة ونتائجه سيحسها جيلنا الحاضر . واستيراد الحبوب يمثل اكبر بند منفرد فى قائمة وارداتنا ولابد ان يترتب على اى نسبة معقولة من الانخفاض فيه توفير مبلغ كبير لاغراض التنمية . لقد ذكرنا ان عدد السكان قد زاد فى ربع القرن الاخير بنسبة ٨٠ ٪ فى حين زاد انتاجنا من الحبوب بنسبة ٢٧ ٪ فقط . ويمكن ان نتوقع انه فى سنة ١٩٧٠ سيكون استهلاكنا من الحبوب قد زاد عن الاستهلاك الحالى بحوالى ١٢ ٪ . ولا يمكن بحال ان نترك الثغرة بين الانتاج والاستهلاك تتسع على هذا النحو الى ما لا نهاية . **لابد هنا من قرار ثورى ومن اساليب ثورية لتنفيذه** يجب ان نحدد لنا هدفا عاليا مثل زيادة الانتاج حتى سنة ١٩٧٠ بنسبة ٣٠ ٪ او ٣٥ ٪ . وقد يفزع هذا التقدير البعض ، ولكنه صراعنا من اجل معيشة افضل ويجب ان نكسبه بكافة الوسائل . وثمة وسائل اكيدة لزيادة انتاج الحبوب .

١ — فلابد من **زيادة المساحة المحصولية للحبوب** وبالنسبة لزراعة القمح يثور دائما الاعتراض بأن

تعارضها زمنيا مع زراعة القطن يفرض علينا المقارنة بين غلة كل من المحصولين ، وهى مقارنة ترجح فيها دائما كفة القطن . وقد جاء « بالمجلة الزراعية » (العدد السابع — السنة الرابعة مايو سنة ١٩٦٣) ان صافى الغلة النقدية لفدان القمح قد هبط الى اقل من خمسة جنيهات . كما جاء فى « نشرة الاقتصاد الزراعى » التى تصدرها وزاره الزراعة (يناير سنة ١٩٦٢) ان صافى الغلة النقدية لفدان القطن يزيد عن ٢٥ جنيها . وهكذا يتجه الفلاح نحو هجر القمح من اجل القطن ونحن لا نملك تحت تصرفنا من الاحصائيات ما يسمح لنا بمناقشة هذا كله . وانما نقنع بالاشارة الى خطأ الحساب على هذا النحو . فلو كانت المشكلة الاساسية هى ما يعود على المزارع لامكن ان نتصور رفع سعر القمح عند انتاجه للتشجيع على زراعته . وحتى لو تحملت الدولة فرق السعرين ثمن شراء القمح من المنتجين وثمن بيعه الى المستهلكين لكانت تلك قضيه لا تمس ميزان المدفوعات ولكان حلها سهلا نسبيا . ولذلك فان الحساب الحقيقى الذى ينبغى أن نجريه هو مقارنة قيمة ناتج الفدان من القطن بالعملة الاجنبية بقيمة ما يمكن ان ينتجه من القمح محسوبة على اساس الاستيراد بالعملة الاجنبية — ويبدو انه فيما يتعلق بالقطن ترجح كفته عند الحساب بهذه الطريقة . ولكن **هل يصدق هذا على الفواكه مثلا** التى تضاعفت مساحتها منذ ١٩٥٢ والتى لا يصدر منها شيء يذكر بل تستهلك محليا ؟ اننا هنا نصطدم بتعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للمزارع الغنى . ذلك ان زراعة الفاكهة تدر على المزارع اضعاف اضعاف ما يدره محصول القمح. ولكن هذه الفاكهة لا تجلب اية عملة صعبه ، وزراعتها بدل القمح تضطرنا الى شراء القمح بتلك العملة . ومن ناحية اخرى لا نظن أن كل الاراضى المستصلحة حديثا صالحة لزراعة القطن وتحقيق انتاج معقول منه وهى جميعا تصلح ولا شك لزراعة الذرة . ولهذا فلابد من الاهتمام بالتوسع فى زراعة الحبوب وبصفة خاصة الذرة فى المناطق المستصلحة ، وهو الاتجاه الذى بدا تطبيقه بالفعل هذا العام .

٢ — ولابد كذلك من **زيادة انتاجية الفدان** .

والحديث هنا يتركز على الذرة .فقد اهمل محصول الذرة سنوات طويلة . فهو لم يكن يوما محصولا للتصدير ، بل انه لم يكن محصولا تجاريا بالمعنى المفهوم . فالجزء الاساسى منه كان يزرعه الفلاح الصغير والمتوسط لاستهلاك اسرته الذاتى، والفائض يجرى تداوله فى حدود القرية او بين القرى فى دائرة استهلاك الفلاحين . ولذلك لم يقدم كبار الملاك على زراعة الذرة على نطاق واسع كما كانوا يقبلون على زراعة القطن او القمح او قصب السكر . وانعكس هذا الوضع على اجهزة الدولة المشتغلة بالزراعة فلم تمنح من عنايتها للذرة الا القدر اليسير . فالقطن يحظى بمعاهد لبحث ومصلحة للقطن وتجرى عليه التجارب باستمرار لتوليد الانواع الاجود والاوفر انتاجا . وما يكاد نوع منه يتدهور حتى يكون هناك نوع جديد يأخذ محله : من السكلاريدس الى الكرنك الى المنوفى . كما عملت شركة السكر من ناحيتها على استيراد انواع جيدة من قصب السكر وتشجيع كبار الملاك على زراعتها مما يزيد المحصول ويرفع نسبة السكر فيه . بل ان القمح نفسه قد لقى عناية لا بأس بها . والقمح البلدى لا يمثل اليوم الا حوالى ١٠٪ من المساحة المزروعة فحين ففزصنف الجيزة ١٣٩ الى ٢٥ر٥ ٪ . واذا كانت هناك ظروف عديدة تحول دون الارتفاع بانتاجية فدان القمح عندنا الى مستواها فى اوربا او امريكا ، فالذرة نبات سهل لا يواجه مثل هذه العقبات . ومع ذلك فعلى حسب ما جاء بنشرة « الاقتصاد الزراعى » (عدد ديسمبر سنة ١٩٦٣) تاتى الجمهورية العربية المتحدة فى المرتبة الخامسة عشر فى ترتيب الدول حسب انتاجية الفدان بعد زامبيا وروديسيا ولا تزيد غلة الفدان عندنا عن نصف غلة الفدان فى كندا .

ان علينا ان **نعتبر تحسين انتاج الذرة ميدانا اساسيا من ميادين معركة زيادة انتاج الحبوب .**
ان الدولة يجب الا تضن بجهد او بمال من اجل اكتشاف افضل انواع الذرة ومقاومة آفاتها . وعليها ان ترصد المكافآت للباحثين الذين يحققون اكتشافات فى هذا المجال وللمنتجين الطليعيين . كذلك يجب الا نضن بالسماد على الذرة حتى ولو كان مستوردا ما دامت زيادة الانتاج توفر من استيراد الحبوب ما يفوق ثمن السماد المستورد بشكل واضح .

٣ — واخيرا لابد من **تطوير الزراعة** تطويرا شاملا فى بعض المناطق الرائدة لتتحول الى « مصانع للغذاء » . ولنضرب مثلا لتوضيح ما نقصده . لنتصور ارضا مساحتها مائة الف فدان تم استصلاحها حديثا . فلو تم توزيع هذه الارض على فلاحين معدمين بواقع ثلاثة افدنة للاسرة لانتقلت اليها ٣٣ر٠٠٠ اسرة ، فاذا كان عدد افراد الاسرة فى المتوسط خمسة ، لبلغ سكان المنطقة الجديدة ١٦٥ر٠٠٠ نسمة . ولنفرض الان ان المساحة المستصلحة جميعا قد زرعت ذرة ، وان غلة الفدان كانت اقل قليلا من المتوسط فى الجمهورية نظرا لحداثة العهد بزراعتها ، والمتوسط ٥ر٦ اردب على حسب تقديرات وزارة الزراعة . فلنفرض ان الغلة من الارض الجديدة ستكون خمسة اراديب بحيث يصبح المحصول كله ٥٠٠ر٠٠٠ اردب . واذا رجعنا الى متوسط استهلاك الفرد من الحبوب نجد ان سكان المنطقة سيستهلكون من

هذه الكمية حوالى ۲۲۰٫۰۰۰ اردب ، اى مايقرب من نصفها . ولنفترض الان حلا آخر . اذا تمت زراعة المساحة المستصلحة بوسائل آلية حديثة بحيث يمكن ان يقوم بشئونها ما لا يزيد عن ثلاثة آلاف اسرة فعندئذ لن يزيد استهلاك القائمين بالعمل فيها عن ۲۰٫۰۰۰ اردب فقط . ويمكن ان تكمل الدورة الزراعية بزراعة برسيم وتربية ماشية الذبح من سلالة ممتازة وفى ظروف صحية وعلى احدث النظم . ومن المعروف ان زراعة البرسيم تفيد الارض . كما ان الماشية تخلف سمادا عضويا عظيم النفع . وبالطبع لن يستهلك العاملون فى الارض الجديدة الا جزءا بسيطا من انتاجها من اللحوم . وهكذا تتحول الى « مصنع للغذاء » كما قلنا ، تورد لبقية الجمهورية كميات ضخمة من الحبوب واللحوم .

لا شك ان مثل هذا الاسلوب فى الزراعة جديد علينا ، غريب بالنسبة للمألوف منذ مئات السنين . ولكن الثورة فى الانتاج هى بالذقة فصم لروتينه العريق . وصناعة الصلب كانت جديدة علينا . وبناء السد العالى كان يبدو امرا فوق طاقتنا . وكذلك الشأن دائما فى كل مشروع ثورى للانتاج ومن المؤكد اننا لن نستطيع ان نزيد انتاجنا من الحبوب زيادة جذرية الا باساليب ثورية .

الاستيراد

ومع ذلك سيظل نستورد .. ان الاستغناء عن الاستيراد هدف وهمى ، وسراب لا يمكن ان نجرى وراءه . وتلك حقيقة تلقى ضوءا رهيبا على خرافة ان **(مصر بلد زراعي)** التى كان الاستعمار يلقنها والرجعية ترددها . فأرض بلادنا لن تكفى لتوفير الحبوب اللازمة للخبز مهما تكن محاولات تطوير الزراعة فى الحدود التكنولوجية الحالية (اى ما لم يصبح من الممكن مثلا ازالة ملوحة مياه البحر بتكلفة اقتصادية ، او تقصير عمر بعض الحاصلات ... الخ) . وهكذا يتضح المغزى العميق **لمعركة التصنيع** عندنا . اننا لانبنى الصناعة لمجرد الترف ، ولا لاعتبارات « الهيبة » القومية ، ولا لتوفير كميات ضخمة من المنتجات الصناعية للاستهلاك المحلى . اننا يجب ان نصبح بلدا صناعيا ، لان امكانيات الزراعة عندنا بالنسبة لعدد السكان تلزمنا بأن يكون وضعنا فى التقسيم الدولى للعمل وضع البلد الذى يصدر منتجات صناعية بكمية كبيرة ليحصل على ما يلزمه من منتجات غذائية . وبعبارة اخرى نحن فى حاجة للصناعة لكى نحصل على الخبز . ومن ثم فان العمل الدءوب على توفير اكبر جزء ممكن من الوارد لبناء الصناعة — ولو كان ذلك جزئيا على حساب الاستهلاك الحالى — هو فى جوهره نضال من اجل الخبز فى الغد .

ولذلك فانه فى حدود حاجتنا الى الاستيراد يجب ان يكون هدفنا مزدوجا : **تقليل الكمية المستوردة بقدر الامكان** (وسلاحنا فى هذا هو زيادة الانتاج المحلى) **والحصول عليها بأقل ثمن ممكن** ، وهذا يقتضى الاخذ بقواعد معينة فى سياسة الاستيراد . وفى تقديرنا انه يمكن صياغة اهم تلك القواعد على النحو التالى :

۱ — مراعاة ان **تحتل الذرة اكبر نسبة ممكنة من وارداتنا من الحبوب** ، وذلك للاعتبارات التى سبق ان اشرنا اليها عند الحديث عن السوق الدولية للحبوب . فالذرة تنبت فى معظم البلاد ، ويمكن التوسع فى زراعتها فى بلاد اخرى كثيرة ، وسوقها الدولية لا تخضع لنفس الدرجة من الاحتكار الذى تخضع له سوق القمح . فنحن هذا العام مثلا قد تعاقدنا على شراء الذرة مع عدة بلاد من الصين الى المكسيك . ومعظم بلاد افريقيا لديها امكانيات واسعة للتوسع فى زراعة الذرة . ومحصلة ذلك كله هو ان سعر الذرة اقل من سعر القمح بكثير .

۲ — محاولة **الشراء من الدول التى يمكن ان تستورد منا سلعا صناعية** ، فقد اوضح السيد نائب رئيس الوزراء للتموين فى حديثه السابق فى مجلس الامة ان عبء الاستيراد قد زاد لا نتيجة لزيادة الكميات المستوردة فحسب ، ولكن **نتيجة لارتفاع سعر الحبوب المستوردة** فى السنوات الاخيرة حيث ارتفع سعر الطن من القمح تسليم الاسكندرية من ٥٦ دولارا الى ٦٦٫٧ دولار . وبمراجعة الاسعار العالمية نجد انها لم

ترتفع في الواقع ، وانما نحن نتحمل اثر التغير في العلاقة المصرفية بين الدولار والجنيه — او ما يسمى بفروق العملة . وكلما تركزت مشترياتنا من بلاد « العملة الصعبة » كلما تفاقمت هذه الظاهرة . فتلك البلاد لا تستورد منا بقدر حاجتنا الى الاستيراد منها ممايجعل ميزاننا التجارى معها في حالة اختلال دائم تنعكس في ارتفاع اسعار صرف عملتها بالجنيه المصرى . ولذلك يجب ان **نتفادى ما استطعنا شراء الحبوب منها** . وهنا تبدو اهمية التوسع في استيراد الذرة على حساب استيراد القمح .فالدول التي يمكن ان تصدر لنا ذرة ولو بكميات قليلة في كل حالة دول كثيرة .والذرة لا تشكل لدى اى بلد يصدرها سلعة تصديرية اساسية (او ما يسمى « سلعة دولارية ») لا تصدرها الا بالعملة الصعبة .ولذلك فمن الممكن استيرادها مقابل صادرات مصرية متنوعة .ويمكن ان تلعب الدول النامية في افريقيا دورا اساسيا في هذا المجال . فمعظمها به امكانيات ضخمة لزراعة الذرة ويمكن للجمهورية العربية ان تقدم المساعدات الفنية المطلوبة لاجراء هذا التوسع في نفس الوقت الذى تعرض فيه شراء كميات كثيرة من المحصول الجديد . وفي هذه الحالات يمكن التسديد بمنتجات صناعية مصرية ولو على حساب حرمان المستهلك المصرى نسبيا منها .

٣ — **السعى لعقد اتفاقيات طويلة الاجل** كلما امكن فما دمنا نشترى كل عام كميات لا تتغير كثيرا فانه من غير المعقول ان نجدد في كل عام مساعينا في كافة الاسواق . وان نضطر للشراء احيانا تحت ضغط حاجات الاستهلاك في ظروف ليست هى افضل الظروف . ان من يشترى بانتظام له عادة مصلحة في ان يكون له موردون منتظمون .ومحاولة التوسع في استيراد الذرة من الدول الافريقية مثلا لا تتصور الا على اساس اتفاقيات تغطى عدة سنوات للتشجيع على التوسع في زراعة الذرة بضمان شراء جزء اساسي من المحصول كما ان مثل هذه الاتفاقيات الطويلة الاجل لها اهمية بالغة في ضمان حجم ادنى لصادراتنا الصناعية . .وهذا امر حيوى في تخطيط الصناعة . فنحن لا يمكن ان نحدد حجم مصنع معين مع بقاء امكانيات التصدير مجهولة تتغير من سنة الى اخرى ، بل احيانا من موسم الى آخر .وبصفة عامة التعاقد على الشراء لعدة سنوات مع اى مورد يعطينا وزنا اكبر في المساومة قد يمكننا من تخفيض السعر . فالصين حين تقدمت لشراء معظم فائض القمح الفرنسى في صفقة واحدة امكنها الحصول على تخفيض كبير في السعر كان من عناصر ازمة السوق الاوروبية المشتركة واذا كانت مشترياتنا في السنة الواحدة قليلة نسبيا فان احتمال ان تكون عميلا منتظما يمكن ان يؤدى الى حصولنا على مثل هذه التخفيضات

دعوة للمناقشة

وبعد . ان الدراسة الجادة لمشكلة الحبوب في بلادنا تستدعى جهدا مشتركا من عديد من الاخصائيين في مجالات متعددة .تكنولوجيا الزراعة علم التغذية ، الاقتصاد الزراعى ، التجارة الدولية ، التخطيط .. الخ ولقد تعرضنا في مقالنا هذا لبعض الاراء التى تمس موضوعات لسنا من اهل الخبرة فيها . كذلك لا نزعم مطلقا تغطية الموضوع من كافة نواحيه . ان هدفنا — وهو في نفس الوقت عذرنا — هو الرغبة في طرح المشكلة بجوانبها المتعددة لمناقشة واسعة يشارك فيها حشد من الاخصائيين في مختلف المجالات التى لها علاقة بالموضوع . وبقدر ما ينجح هذا المقال في اثارة الرد والاعتراض والنقد والتطوير ، بقدر ما يكون قد اصاب الهدف المنشود .فالقضية المطروحة حلقة اساسية في معركة التنمية لابد ان يشارك الجميع في مواجهتها .





فجر الحركة النقابية فى مصر

أمين عز الدين

نشأت الطبقة العاملة المصرية فى كنف المرافق ، و « المصانع الكبيرة » ووحدات الصناعة التى ظهرت فى المجتمع المصرى خلال الحقبة الاخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات المبكرة من القرن العشرين .

وقد اتسمت احوال العمل فى هذه المنشآت — على اختلافها — بأجورها المنخفضة وساعات العمل الطويلة . فالاجر اليومى للعامل غير الفنى لم يكن يتعدى ٣ قروش ، واجر الحدث فى محالج الاقطان كان قرشا واحدا أو قرشا ونصف قرش ، واجر العامل الفنى ٨ قروش . اما الاجور المدفوعة بالشهرية فكانت — على سبيل المثال — ٢٨٠ قرشا لعامل الترام (١٩٠٨) ، ٥٠٠ قرش لسائق القطار بالسكك الحديدية (١٩١١) .

وكان متوسط ساعات العمل اليومية ١٣ ساعة فى الغالبية العظمى من المرافق وخاصة مرافق النقل . وهناك ما يؤكد ان ساعات العمل فى محالج الاقطان كانت تقارب ١٧ ساعة يوميا . وقد ظل مطلب العشر ساعات مطلبا عاما للعمال طوال هذه الفترة وان لم تظفر به غير فئات محدودة من عمال المرافق . كما اتسمت احوال العمل بالتفاوت الكبير فى الاجور بين العمال الوطنيين والعمال الاجانب ، فضلا عن استئثار هؤلاء بالاعمال والوظائف الاشرافية ، وعدم اتاحة الفرص للعمال المصريين لتولى هذه الاعمال حتى ولو كانوا متساويين معهم فى الخبرة والانتاج . وقد لعبت هذه الظاهرة بالذات دورا هاما فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية والعمل النقابى وخاصة منذ عام ١٩٠٧ .

وضاعف من صعوبات العمل طوال هذه الفترة، خلو التشريعات من قوانين للعمل تكفل تنظيم العلاقات وحماية العاملين، وتضمن لهم الحقوق الاساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن اصابة العمل. كما لم تكن النقابات قد ظفرت بعد بالاعتراف القانوني بوجودها.

بوادر العمل الجماعي « ١٨٩٩ ـ ١٩٠٧ »

ان الصورة القائمة لاحوال العمل وشروطه طوال السنوات السابقة على الحرب العالمية الاولى كانت في الواقع المحرك الاساسي للطبقة العاملة الناشئة والدافع لها على الحركة الجماعية من اجل تحسين شروط عملها وخاصة من خلال المطالبة برفع الاجور وخفض ساعات العمل.

ومن الجلي أن محاولة البحث عن اصول العمل الجماعي للطبقة العاملة المصرية من شأنه ان يجرنا الى مجال الافتراض الذي قد تعجز الوقائع المتاحة لنا عن اثباته، ذلك فضلا عن الغموض الذي يغلف دائما كل البدايات التاريخية لنشوء الظواهر الاجتماعية. وليس ثمة واقعة معينة يمكن أن نعتبرها بداية للعمل الجماعي للطبقة العاملة المصرية الناشئة في هذه الفترة غير اضراب لفاف السجاير في القاهرة عام ١٨٩٩. ومهما اختلفت الاراء حول هذا الاضراب ومدى اهميته أو مغزاه في تاريخ الحركة النقابية المصرية، فمن الثابت أنه كان من تنظيم العمال الاجانب وأن العمال المصريين اشتركوا فيه بصورة جانبية بالقدر الذي أدى فيه الى التوقف الحتمي للعمل. وقد شمل هذا الاضراب ـ أو الاعتصاب بلغة العصر ـ عددا من « معامل السجاير » بالقاهرة خلال شهر ديسمبر عام ١٨٩٩ واستمر الى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠، أي أنه دام أكثر من شهرين. ولما كانت خطة المضربين هي اطالة أمد الاضراب الى أن تستنفد السجاير من مخازن التجار فيضطر اصحاب المعامل الى المفاوضة واجابة مطالبهم، فقد عنى قادة الاضراب بمنع استخدام لفافين جدد محل المعتصبين وكان اصحاب المعامل يعمدون الى ذلك فيتصدى لهم العمال الاجانب والوطنيون ويعتدون عليهم، وقد حفظت لنا جريدة المقطم « ٦ فبراير ١٩٠٠ » صورة تاريخية لهذه الاحداث، جاء فيها:

« ان محل فافياديس في شارع دبانة استأجر خمسة عشر لفيفا وطنيا من بولاق ليلفوا سجائره فعلم رفاقهم المعتصبون بهم، فاجتمعوا امس العصر امام المحل المذكور وعددهم يفوق ٣٠٠ عامل وطلبوا اخراج اللفافين من المحل ومنعهم عن العمل الى ان يحل اشكالهم... اما حجة التجمهر فهي انه مر عليهم شهر ونصف شهر وهم بلا عمل وأنهم يودون مداومة ذلك حتى ينالوا بغيتهم من اصحاب محلات السجاير، فاذا عمل بعض منهم ذهبت أتعابهم سدى، فلذلك يرومون تمكين ربط الاتحاد الى ان يضطر التجار الى الاذعان لما يطلبون، ويقولون ان اكثر السجاير قد بيع ولم يبق في المحلات الا مقادير يسيرة، وان الطلبات كثيرة من الخارج، فاذا بقوا على اتحادهم فازوا بأمنيتهم ».

ويؤكد كاتب معاصر (١) حقيقة هذا الاضراب من حيث دور العمال الاجانب في تنظيمه وقيادته فيقول:

« ان هذه البلاد لم تخل من بضع مظاهرات للعمال ليست بذات بال نذكر منها محالفة جرت في اواخر سنة ١٨٩٩ بين لفاف السجاير في القاهرة التماسا لاصلاح بعض شئونهم وخصوصا لزيادة اجورهم، فأصر اصحاب المعامل على رفض طلباتهم، ولهذا استمر الاضراب مدة غير قصيرة. وفي خلال هذه المدة اتخذت الشرطة الوسائل لمنع تجمهر المضربين ولحماية الذين يريدون ان يعملوا، ولما كان السواد الاعظم من المضربين اجانب، طلبت مساعدة قناصلهم للتفادي من مصاعب قد يجيء بها المستقبل، فما لبث ان استؤنف الشغل ولم يحل الصناع بطائل... بيد ان الذي يجدر بالذكر في امر هذا الاضراب انه كان اول اضراب جدي في مصر. ويلاحظ ان الذين قاموا به اجانب وان الوطنيين لم يبدوا رغبة في مثل هذا التكافل ».

ولكن.. لماذا اضطر العمال الاجانب في مصر الى استخدام سلاح الاضراب؟ اننا نعرف ان الالاف منهم قد نزحوا الى مصر يحدوهم الامل العريض في العمل المجزي وفي ظل حماية سياسية قوية وتمييز اجتماعي سافر بالنسبة لابناء البلد، فماذا حدث لهم حتى اضطروا للالتجاء الى سلاح الاضراب ضد مواطنيهم من اصحاب الاعمال الاجانب؟.

الواقع أننا اذا استثنينا هذا الفريق المحدود من أبناء الجاليات الاجنبية في مصر ممن كانوا يملكون رؤوس الاموال المستثمرة في المرافق

---

(١) يوسف نحاس: الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية ص ٧٤ (ظهر بالفرنسية عام ١٩٠١ وبالعربية عام ١٩٣٦)

والتجارة والارض، أو ممن كانوا يمارسون الاعمال الحرة والوظائف الممتازة، نجد أن الغالبية العظمى من الاجانب كانت مؤلفة من فقراء الاوروبيين والارمن والشوام من العمال الفنيين الذين طحنتهم البطالة في بلادهم فاغرتهم الهجرة الى الشرق لعجزهم عن الهجرة الى أمريكا ، حيث ينشدون العمل والحياة والاستقرار ، والحقيقة الهامه التي واجهوها في مصر هي أن ظروف العمل وان وضعتهم في مكانة ممتازة بالنسبة للعمال الوطنيين فانها كانت تسلبهم الكثير من المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة في أوربا وماظفرت به من الحماية النقابية والتشريعات الاجتماعية. وكان من الطبيعي أن يجاوا الى استخدام أساليب العمل الجماعي والنقابي لتحسين شروط عملهم في مصر ، مستفيدين بما تراكم لديهم من خبرات العمل النقابي في بلادهم .

وهكذا لم يكن غريبا أن تزخر السنوات المبكرة من القرن العشرين في القاهرة والاسكندرية بسلسلة من الاضرابات التي نظمها العمال الاجانب وقادوها . وكان حتميا أن يشاركهم العمال المصريون في هذه الاضرابات بقدر محدود احيانا أوبنصيب كبير احيانا أخرى. ومن هذه الاضرابات: اضراب العمال الايطاليين العاملين في خزان اسوان في مارس ۱۸۹۹ للمطالبه بخفض ساعات العمل، واضراب لفافي السجاير الاجانب والوطنيون بالقاهرة ـ وهو الاضراب الذي يؤرخ به بدء الحركة النقابية المصرية (عام ۱۸۹۹) وقد امتد هذا الاضراب من ديسمبر ۱۸۹۹ الى ۲۱ فبراير ۱۹۰۰ واضراب العمال المصريين المشتغلين بشحن وتفريغ الفحم في ميناء البصل بالاسكندرية في سبتمبر ۱۹۰۰ من أجل زيادة أجورهم الى عشرة قروش يوميا وخفض ساعات العمل الى ۱۲ ساعة من ضمنها ساعتين للراحة . وقد حقق الاضراب اهدافه . ثم اضراب العمال المصريين في شركة ترام الاسكندرية في نوفمبر ۱۹۱۰ مطالبين بفتح باب الترقية لهم الى درجة مفتش أسوه بالعمال الاجانب، والحد من سلطة المفتشين وتنظيم خصم الغرامات وخفض ساعات العمل التي تبلغ ۱۳ ساعة . ويبدو أن هذا الاضراب قد فشل في تحقيق مطالبهم . وفي ديسمبر ۱۹۰۰ عاد العمال الايطاليين بخزان أسوان الى الاضراب مطالبين بوقف قرار الشركة الذي ينص على تخفيض الاجر من ۲۰ الى ۱٥ قرشا ومحتجين على سوء المعاملة. وفي نوفمبر ۱۹۰۱ اضرب عمال الترزية الاجانب والمصريون مطالبين بتنظيم أجور القطعة وخفض ساعات العمل واعتبار يوم الاحد اجازة اسبوعية بعد الظهر وتحديد وقت للراحة والغداء . وفي يناير ۱۹۰۲ اضرب العمال المصريين والاجانب بشركة الغزل الاهلية بالاسكندرية مطالبين بزيادة الاجور ، وفي مارس ۱۹۰۲ اضرب عمال مطبعة الكوريرى اجيسيانو بالقاهرة لزيادة أجورهم ، وكانت غالبيتهم من الاجانب . وفي نفس الشهر اضرب لفافوا السجاير الاجانب والمصريون بالاسكندرية (معامل الخواجه سملوم) مطالبين بزيادة الاجور والاحتجاج على عسف رئيس العمل ، وفي ديسمبر ۱۹۰۳ عاد عمال السجاير المصريون والاجانب الى الاضراب في القاهرة ، ثم كرروا اضرابهم في يناير ١٩٠٤ بحيث عم التوقف ستة معامل .

ولا شك ان هذه الاضرابات كانت حدثا هاما في حياة الطبقة العاملة المصرية ، اذ قدمت لابناء هذه الطبقة اسلوبا جديدا للعمل في مواجهة اصحاب الاعمال من أجل تحسين شروط عملهم ، كما أتاحت الفرصة للعمال المصريين ـ لاول مرة ـ اما لمراقبة هذا الاسلوب عن بعد أو المشاركة فيه والاطلاع على طرائق استخدامه وفاعليته. ولاشك انهم شعروا ـ من خلال هذه التجارب ـ بوحدة مصالحهم وارتباط مصيرهم وامكان وقوفهم يدا واحدة في مواجهة أصحاب الاعمال .

لقد ارست هذه الاضرابات المبكرة أسس العمل الجماعي في حياة الطبقة العاملة المصرية ، وهو العمل الذي كتب له أن ينمو وتتطور أشكاله مع مرور الزمن ، والذي اسفر في النهاية عن شحذ الوعي الطبقي وابراز التناقض بين العمل ورأس المال ، وخلق الحاجة الى تنظيم دائم للدفاع عن مصالح العمال .

وكما كان الاضراب حدثا جديدا وهاما في حياة العمال المصريين ، فانه كان مفاجأة للرأى العام وللصحافة والحكام ، وقد اتفقوا جميعا على اعتباره « بدعة أوروبية » انتقلت الى البلاد . فجريدة « اللواء » مثلا (۱۹۰۰) ترى أن اعتصاب لفافي السجاير « يظهر غريبا في الشرق » ثم تقول « ولكن الفاقة تعلم الشرقيين ما تعلمه الغربيون»، أما جريدة « الجريدة » (۱۹۰۲) فقد اعتبرته « داء جديدا جلبه الغرب الى الشرق . واختار مصر منبتا خصبا لجراثيمه تنمو في تربتها الطيبة وتنتشر في هوائها المعتدل. ذلك الداء هو اعتصاب العمال على الاضراب عن الاعمال ، فانه مبدأ الفوضى وأول مراتبها». واتهمت جريدة«الاهرام» (۱۹۰۲) العمال المصريين بأنهم يقلدون العمال الاوروبيين تقليد القردة « ولكنه تقليد فاسد ومضر بهم » .

ونحن لا يمكننا أن تسلم بهذا التفسير الساذج لظهور أسلوب الاضراب في صفوف العمال المصريين. فالظواهر الاجتماعية لا تنتقل من بلد الى بلد آخر كما ينتقل الافراد أو السلع ، وانما تنشأ في المجتمع كلما توفرت الظروف الموضوعية لظهورها، فنمو علاقات العمل الحديثة في مصر في هذه الفترة نتيجة لانفصال العمل عن رأس المال وتجمع

اعدادا كبيرة نسبيا من العمال فى مكان واحد للعمل مثل معمل السجاير او مصنع الغزل أو مرفق الترام ، قد وفر الظروف الموضوعية لظهور العمل الجماعى فى صفوف العمال ، ولكننا — فى الوقت ذاته — لا ننكر ان وجود جماعات من العمال الاوروبيين ممن توفرت لديهم الخبرة المباشرة ، أو المعرفة ، بأسلوب الاضراب والتنظيم النقابى فى بلادهم ، قد أسهم فى التعجيل بنشوء العمل الجماعى لدى العمال المصريين ، وتطويره . ولعل كاتب جريدة « اللواء » قد لمس هذه الحقيقة — دون قصد منه — حين قال : « ان الفاقة تعلم الشرقيين ما تعلمه الغربيون » .

ظهور النقابات ١٨٩٩ — ١٩٠٧

لم يكن الاضراب هو الشكل الوحيد للعمل الجماعى ، فقد ارتبط بشكل آخر لا يقل عنه اهمية وهو التنظيم النقابى . فمن خلال هذه الاضرابات ظهرت الحاجة الى ايجاد **تنظيم دائم** يواصل صيانة المكاسب التى حققها الاضراب ، أو يواصل تجديد العمل من أجل تحقيق ما لم يتيسر تحقيقه من المطالب . فالاضرابات — فى بداية الامر — كانت تديرها جماعة نشيطة او لجنة مؤقتة لا تلبث أن تختفى فى أعقاب الاضراب ، ولكن بمرور الزمن — وتراكم الخبرة — تطلبت الحاجة المتولدة خلال الاضراب أستمرار هذه الجماعة النشيطة — وتنظيمها — كتشكيل دائم .

ومن الطريف — فى هذه الفترة المبكرة من العمل الجماعى — أنه لم يطلق اسم « نقابة » على هذا التنظيم ، بل استخدمت فى الغالب كلمة « جمعية » . وفى تقديرنا أن ذلك انما يرجع الى ان العمال الاجانب الذين تولوا قيادة هذه التنظيمات استعملوا كلمة « جمعية » باللغة الاوروبية التى تكلموها وترجمت الكلمة الى العربية على هذا النحو ، وكتبت على « أعلام » هذه التنظيمات وفى مراسلاتها .

ومن ناحية أخرى فان كلمة « نقابة » فى اللغة العربية كانت تطلق على تنظيم الطوائف والصناع الحرفيين ، ولهذا فاننا نرجح أن العمال الوطنيين لم يقبلوا على استخدامها حتى لا يختلط الامر أو تمييزا لحركتهم عن الطوائف المندثرة .

وقد أمكننا أن نحصر بعض هذه الجمعيات التى ظهرت من خلال الاضرابات المتوالية فى الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩٠٧ ، وهى : جمعية لفافى السجاير بالقاهرة (١٨٩٩) وكانت لا تزال قائمة فى عام ١٩٠١ ويرأسها يونانى يدعى دكتور كريازى وجمعية اتحاد الخياطين بالقاهرة (١٩٠١) وكان يرأسها يونانى يدعى دكتور بسس ، وجمعية الحلاقين بالقاهرة (١٩٠١) وجمعية عمال المطابع (١٩٠١) وجمعية عمال الادوات المعدنية (١٩٠٢) وجمعية عمال السجاير بالاسكندرية (١٩٠٢) وكان يرأسها يونانى يدعى دكتور يودينوس ، وجمعية كتبة المحامين بالقاهرة (١٩٠٢) وجمعية عمال الدخان المختلطة (١٩٠٣) وكانت خاصة بعمال ماتوسيان .

واذا كان تاريخ هذه الفترة ليس بعيدا عنا بحساب الزمن ، فانه لم يحفظ لنا من أنباء هذه « الجمعيات » وطريقة تنظيمها وادارتها ولوائحها واعضائها ، الا النذر اليسير . ولعل مواصلة البحث فى المستقبل أن تكشف لنا عن مزيد من هذه الانباء والبيانات . وقد عثرنا فى جريدة « المقطم » (٥ نوفمبر ١٩٠١) على صورة وصفية لنشاط احدى هذه الجمعيات لعلها أن تنقل الينا طرفا من « المناخ العام » الذى كان يجرى فيه العمل الجماعى فى هذه الفترة . قالت جريدة « المقطم » تحت عنوان « اعتصاب صناع الخياطين » : « فى الساعة الثالثة بعد ظهر أمس تكامل عدد الخياطين (الترزية) الذين احتشدوا فى قهوة الف ليلة وليلة ، واجتمع معهم أيضا أعضاء جمعية لفافى السجاير وكثيرون من العمال فى حرف أخرى حتى ضاقت بهم القهوة وفناؤها ، فنيف عددهم على الف وخمسمائة نفس . وتصدر هذا الاجتماع الهائل حضرة الدكتور بستس رئيس الجمعية والخواجه نقولا ديانو سكرتيره **وأحمد أفندى على** ، أمين الصندوق ، والاعضاء المؤسسون وهذه أسماؤهم :

ميشيل خياط . لورنزو لبوتادو . أرستيدى لوفنتو . نقولا قطاوى . فلوش شوارث . تومانى كودل . شكرى عرمان . يقدمين مارشكيان . تومانى أوتيرى . جاهين خشداه دريان . نقولا ديان وهذا الاخير وكيل الرئيس .

ولما استقر كل فى مكانه وساد النظام والهدوء وقف حضرة الدكتور كريازى رئيس جمعية لفافى السجاير وخطب فى واجبات المستخدم نحو رئيسه وواجبات الرئيس نحو مستخدمه وأنه يجب على الرئيس أن يقاسم مستخدمه شيئا من ربحه كما تقضى به العدالة والذمة والشرائع . ثم قال ان أعضاء **جمعية الخياطين** المؤسسين سيضعون تعريفة أجرة لكل قطعة تخاط .

وتكلم بعده الخواجه سليم فيفانى الطرزى ثم خطب حضرة جورجى أفندى طنوس بما يناسب المقام . وارفض كثيرون من المحتشدين .

وفى الساعة السادسة جعلوا يعوذون الى

الاجتماع فاحتشد جمع غفير زاد عدده عن عدد الذين كانوا فى الاجتماع الاول وخرجوا من تلك القهوة صفوفا وامامهم الموسيقى البلدية وهم يصرخون (زيتو افندمز جوق يشا) فساروا فى شارع الموسكى مزدحمين فالحمزاوى فشارع محمد على فشارع عبد العزيز حتى اذا وصلوا الى سراى عابدين اكثروا من المناداة (زيتو أفندمز جوق يشا) فبلغت أصواتهم عنان السماء.

ثم ساروا فى شارع عابدين وكان حضرة الخواجه ميشيل خياط يحمل **راية الجمعية وهى من الحرير الابيض الناصع وعليها رسم مكواة ومقص وكفين متماسكين وعلى اطرافها كشكش أصفر . وقد كتب عليها اسم الجمعية باللغات العربية والطليانية واليونانية والعبرية والارمنية** . حتى اذا وصلوا الى ميدان الاوبرا الخديوية أكثروا من الهتاف أيضا ثم ساروا امام سبلندد بار فشارع وجه البركة وكان عددهم عندئذ قد قارب ثلاثة آلاف نفس »

وتواصل جريدة « المقطم » بعد ذلك سرد أنباء الجمعية وقائمة أجور القطعة التى أعدتها ،وكيف كانت القائمة تقرأ على المجتمعين « **بالايطالية واليونانية والعربية والعبرانية والنمسوية** » .

كما نشرت الجريدة بيانا عن اصحاب الاعمال يتهمون الجمعية بالاستبداد واجبار العمال على الاضراب ، ثم بيان من الجمعية يرد على أصحاب الاعمال .

ونحن نميل الى الاعتقاد بأن هذه الصورة النادرة للعمل الجماعى انما تمثل نموذجا لما كان يجرى فى هذه الفترة وخاصة من حيث سيطرة العمال الاجانب وقيادتهم العمل الجماعى واشتراك الوطنيين معهم بقدر محدود، ولايختلف عن ذلك شكل العمل الجماعى فى صفوف عمال السجاير والترام والغزل الاهلية وغير ذلك من العمال الذين أوردنا نبأهم فى قائمة الاضرابات .

وقد استرعت ظاهرة « التضامن » بين العمال الاجانب والعمال الوطنيين فى هذه الفترة انتباه بعض الباحثين ، وتحمسوا لها ، واعتبروها مثلا لوحدة الطبقات العاملة عبر فروق الجنس واللغة واللون ، وفى تقديرنا انه من الخطأ أن نعجل بالحكم على هذه الظاهرة قبل متابعة التطورات التى كشفت عنها السنوات التالية، والتى اثبتت ارتباط العمال الاجانب بالسياسة الاستعمارية فى مصر أكثر من ارتباطهم بمفاهيم الاخوة العمالية او وحدة الطبقة العاملة .

ان فترة جمود العمل الوطنى التى أعقبت الاحتلال البريطانى والتنكيل بزعماء ثورة ١٨٨٢ لم يكتب لها الاستمرار طويلا ، فالحركة الوطنية لم تلبث أن جددت نشاطها بصورة قوية ، انتقل مركز الثقل فى قيادتها الى المثقفين من امثال مصطفى كامل ومحمد فريد . ولم يكن غريبا ان تنظر هذه القيادة الى الفئات الاجتماعية التى طحنها الاستعمار والاقطاع وأن تتجه نحو الطبقة الوسطى الصغيرة والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصناع الحرفيين الذين ضاقوا بسياسة الاحتلال وباغراق الاسواق بالبضائع الاجنبية على حساب منتجاتهم .

وانتعشت الحركة الوطنية بصورة ملحوظة حول سلسلة من الاحداث الهامة التى ميزت هذه الفترة مثل حادثة دنشواى (١٩٠٦) وهى الحادثة التى ادت الى سحب كرومر من وظيفته فاعتبر ذلك انتصارا هاما للحركة الوطنية، ومثل وقف محاولة مد امتياز قنال السويس ، ومثل انشاء الجامعة المصرية وغير ذلك من الانتصارات الهامة .

ولكن لم يكن انتعاش الحركة حول الانتصارات دائما ، فقد اشتعلت جذوتها بنفس القدر من خلال مقاومتها للاجراءات المناهضة لها مثل احياء قانون المطبوعات (١٩٠٩) واصدار قانون النفى الادارى (١٩١٠) .

لقد خلقت هذه الصحوة الوطنية المناخ الملائم لنمو حركة الطبقة العاملة ، ولتطلع العمال وخاصة فى المدن الكبرى — الى الظفر بمطالبهم الاقتصادية مستخدمين أسلوب العمل الجماعى الذى مارسوه من قبل ، والذى تراكمت لديهم بعض خبراته فى السنوات السابقة .

وساهم فى تحريك العمل الجماعى للطبقة العاملة — أيضا — الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة والذى اشتدت وطأته فى عام ١٩٠٧ وما تلاها من سنين . وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » فى هذه السنة من الموضوعات اليومية فى الصحف وفى أماكن التجمع بالاحياء الوطنية بالقاهرة والاسكندرية . بل لقد أصبح — على حد تعبير جريدة الاهرام — (فبراير ١٩٠٧) — « حديث السواد الاعظم من الشعب الذى يصرف جل كلامه واهتمامه الى الغلاء المحدق به من كل جهة : غلاء الماكول وغلاء المشروب ، وغلاء المسكن، وغلاء الملابس » . كما يذكر أن عددا من الافراد تقدموا بنداء الى الجمعية العمومية لمجلس شورى

القوانين (نشرته الصحف فى ٤ فبراير ١٩٠٧) يشكون فيه من الغلاء ويطالبون الحكومة بالنظر فى امره رأفة بالفقراء .

ومن الطريف ايضا أنه تألفت فى القاهرة «لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين » جعلت أغراضها « تخفيض ايجارات المساكن ، ووضع حد لاستبداد المالكين، ووضعنظام لرفع الايجارات».

التحمت صحوة الحركة الوطنية وما خلقتهمن وعيسياسى ضد الاحتلال وضد سيطرةالرأسمال الاجنبى على الانتاج والاستخدام ، التحمتهذه الصحوة فى أذهان الطبقة العاملة المصرية مع ما كانت تلاقيه من صعوبات الحياة وارتفاعتكاليف المعيشة ، فحركت أشكال العمل الجماعى فى صفوف العمال ووسعت نطاقه . وقد اتسمت حركة الطبقة العاملة طوال هذه الفترة بسمات محددة كان اهمها :

أولا : حدة التناقض والصراع بين العمل ورأس المال وخاصة الرأسمال الاجنبىفى المرافق(الترام) وفى الادارة الاجنبية لمرفق السكك الحديدية ، وفى معامل السجائر والدخان .

ثانيا : تطوير التنظيم النقابىفى اتجاه استقلالى عن العمال والقيادات النقابية الاجنبية التى سيطرت على العمل الجماعى فى المرحلة السابقة كما أوضحنا .

ثالثا : تدعيم الارتباط بين الحركة الوطنية والنقابات العمالية من خلال التقارب الذىحققه الحزب الوطنى مع الطبقة العاملة ، والجهود التنظيمية التى بذلها لهذا الغرض .

فمنذ عام ١٩٠٨ أخذ التناقض بين العمل ورأس المال فى المرافق يبلغ حدا عاليا من العداء. ووجدهذا التناقض مسرحا للانفجار فى شركةترام القاهرة مرتين خلال ثلاث سنوات وفى عنابر السكك الحديدية لاول مرة :

عمال الترام : ففى أكتوبر ١٩٠٨ تقدم عمال ترام القاهرة بقائمة طويلة من المطالب الاساسية منها خفض ساعات العمل الى ٨ ساعات بدلا من ١٣ ساعة ، وزيادة الاجور بنسبة ٤٠ ٪ لمواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة، ووضع قواعدللغرامات وتنظيم الاجازات السنوية والمرضية ، وتوفير بعض الخدمات مثل صرف الملابس ، واعادةالعمال المفصولين. وتضمنت القائمة ــ الى جانب ذلك ــ مطالب ذات مغزى هام بالنسبة لاغراض هذه الدراسة وهى :

ــ المطالبة باعتراف ادارة الشركة باللجنة التى يؤلفها العمال من أربعة مندوبين ، يكون أحد من المحامين ، لبحث شكاوى العمال فى المستقبل .

ــ منع ضرب الموظفين (وأغلبهم من الاجانب) للعمال واهانتهم وشتمهم .

ــ فتح باب الترقية للعمال المصريين الى وظائف المفتشين ، وهى الوظائف التى كانت حكرا للاجانب .

ولا يخفى على نظر الباحث ما لهذه المطالب الاخيرة من مضمون نقابى ووطنى معا، فمنناحية، نلاحظ أن المطلب الاول كان يستهدف تشكيل «لجنة دائمة » لتمثيل العمال أمام ادارة الشركة وتسوية الشكاوى العمالية ، وهو تعبير صادق عنمطلب الاعتراف بالتنظيم النقابى الدائم للعمال. ومن ناحية أخرى ، نلاحظ ان المطلب الثانى كان يستهدف ردعالموظفين الاجانبومنعهم منالاعتداء بالقول أو باليد على العمال الوطنيين حفظا لكرامة المواطن . ويرتبط ذلك ــ بصورة ما ــ بالمطلب الثالث الذى كان يستهدف الغاء التمييز فى الاستخدام بين العمال الوطنيين والعمال الاجانب، وما يترتب على ذلك من تفاوتفى الاجور وشروط العمل .

وقد رفضت الشركة اجابة هذه المطالب فأعلن العمال اضرابهم فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ ، وتطورت أحداث هذا الاضراب فاتخذت مظهر العنف والصدام بين العمال والبوليس وانتهى الامر بمحاكمة ١٠٨ عامل وادانتهم . وقد كشف الاضراب عن مواقف سياسية متباينة منالاحزاب الوطنية القائمة . فبينما ناصر الحزب الوطنى وجريدة اللواء ، العمال وايدوا مطالبهم وهاجموا موقف الحكومة وتخاذلها (بل وتعاونها) مع الشركة ، وقفت جريدة المقطم ــ لسان حال الاحتلال ــ موقفا معاديا للعمال كما تصدت بالهجوم على الحزب الوطنى .

واذا كان هذا الاضراب لم يحقق مطالبالعمال تحقيقا كاملا فانه قد أسهم فى شحذ أساليب العمل الجماعى لعمال الترام ، وحقق لهم فرصة تكوين « جمعية » لهم بقيادة مصرية ، نابعة من صفوفهم ، كما اتاح الفرصة لاثارة الراى العام الوطنى وكسب تأييده لكفاح الطبقة العاملة .

ولئن فشل الاضراب ــ فى حسابه الختامى ــ شجع الشركة على استمرار تحديها للعمال ، كما تفاقم النشاط المعادى للمفتشين الاجانب ضد العمال الوطنيين فغالوا فى اهانتهم أمام الجمهور وفى تشديد النكير عليهم بالخصومات .

وقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى اضراب

عمال الترام من جديد فى ٣١ يوليو ١٩١١ – اى بعد ٢١ شهرا من الاضراب الاول – واستمر حتى ٧ اغسطس ١٩١١ ، وقد حقق هذا الاضراب نتائج هامة من حيث تحقيق مطالب العمال .

واذا كانت هذه الدراسة لا تسمح لنا بعرض تفاصيل المطالب وسير الاضراب ، فان ثمة ظواهر جديدة كشف عنها هذا الاضراب منها :

اولا : تدخل الحكومة للوساطة الرسمية – على مستوى رئيس الوزراء – بين العمال المضربين وبين الشركة . وقد تبين عجز الحكومة فى هذه الوساطة ازاء اصرار الشركة على ضرورة مراجعة مركزها الرئيسى فى بروكسل ، ضاربة بوساطة الحكومة عرض الحائط .

ثانيا . توسيع نطاق العنف فى هذا الاضراب وتدخل رجال البوليس واشتباكهم مع العمال و معارك دموية طوال ايام الاضراب .

ثالثا تدخل الجمهور (او الرعاع كما كان يحلو لبعض الصحف) فى المعارك التى دارت بين البوليس والعمال - لمناصرة المضربين . كما تدخل الجمهور عدة مرات لاحباط محاولات الشركة تسيير بعض الترامواىات بمساعدة المفتشين الاجانب . ونجح فى احباط هذه المحاولات .

رابعا . محاولة « لجنة المضربين » توسيع نطاق الاضراب بدعوة عمال المرافق الاخرى – وخاصة عمال النور والغاز وعمال ترام الاسكندرية – الى تنظيم اضرابات تضامنية . وقد نجحوا بالفعل فى كسب تاييد عمال الاسكندرية .

عمال السكك الحديدية . لم يكن عمال الترام وحدهم فى معركة العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية فى هذا الوقت . ففى ١٨ أكتوبر ١٩١٠ اعلن عمال السكك الحديدية المصرية بالقاهرة اضرابهم الاول . ولم يكن ذلك حدثا مفاجئا كما يبدو لبعض الباحثين الان او كما بدا للادارة البريطانية للمرفق فى ذلك الحين .

فقد سرت روح العمل الجماعى الى صفوف عمال هذا المرفق قبل الاضراب بنحو سنتين وظهرت بوادرها فى اغسطس ١٩٠٨ ، حين تواترت الانباء بأن عمال السكك الحديدية يطالبون بخفض ساعات العمل من ١٢ ساعة الى ٨ ساعات ، وبمنحهم يوما للراحة الاسبوعية ، والغاء أجور المساكن عن المعاونين أسوة بالنظار ، وتعديل بعض الدرجات . وقد وصفت جريدة « الاهرام » هذه المطالب فى وقتها بأنها « مطالب عادلة وشريفة للغاية » كما اكدت تدهور شروط العمل واحواله فى هذا المرفق الحيوى بنشرها رسالة بتوقيع « خبير » جاء فيها :

« من المعلوم أن اعمال مصلحة السكة الحديد المصرية صعبة جدا وخطرة للغاية وعمالها ، خصوصا القائمون بحركة القطورات من نظار ومعاونين وعمال بلوك ومناورات وكمسارية ومفتشى تذاكر وسواقين وعطشجية ، الجميع قائمون بأعمال لا يتحملها بنو الانسان ، وهم على الدوام محفوفين بالاخطار علاوة على وجودهم بمحلات مقفرة منذ مدة لا يؤمها سوى البوم ، وحرمانهم من لذة العيش وكامل الحقوق الممنوحة لحلافهم ، والوردية منهم يمكث بالاشتغال اثنتى عشرة ساعة متوالية ، واقفا على الاقدام تحت حرارة الشمس والزوابع المزعجة وتساقط الرطوبة والامطار المهلكة ... الخ ويا ليت حضرات الرؤساء يكتفون بهذه المصائب ويرحمون العامل بل يزيدون بلواه وينهالون عليه بالجزاءات الصارمة على اقل هفوة ».

ويبدو ان مطالب عمال السكك الحديدية لم تلق أذنا صاغية من ادارة المرفق ، وعجز العمال عن فرض بحثها أو مناقشتها نظرا لعدم وجود تنظيم نقابى لمثل هذا الغرض لهذا حاول العمال عرض مطالبهم فى رسائل الى الصحف ، كما انهم الفوا ما يسمى « بالجمعية السرية لبؤساء السكك الحديدية » لتتولى كتابة الشكاوى والعرائض . ومن الجلى أن هذه الوسائل جميعها لم تحقق شيئا للعمال . ولهذا لم يجد العمال بدا من تنظيم أضراب ١٨ اكتوبر ١٩١٠ .

وقد سارت احداث هذا الاضراب مع صباح ذلك اليوم فتوقف العمال عن العمل واخذوا فى رفع قضبان السكك الحديدية الموصلة الى الصعيد ، ووضعوا عوارض خشبية واشارات حمراء فى طريق القطارات . وقد صاغت لجنة الاضراب مطالب العمال بصورة نهائية على النحو التالى :

اولا : زيادة الاجر فى الميزانية كل سنة لثلث عدد العمال .

ثانيا : النظر فى تحديد فئة لكل عامل تتناسب مع عمله .

ثالثا : تشكيل لجنة دائمة تنظر فى شأن العقوبات الصارمة التى توقع على العمال ، تكون مؤلفة من الرؤساء بمعرفة العمال مع اشتراك ثلاثة مندوبين عن العمال بها وتكون برئاسة الباشمهندس .

رابعا : عدم تعنت الرؤساء فى منح الاجازات

لظروف قهرية تمر بالعامل وخاصة ان الاجازات مخصومة باليومية

خامسا : عزل المستر بكن وكيل الباشمهندس .

وقد تطورت احداث الاضراب الى الاحتكاك العنيف برجال البوليس التى قادها ضابط بريطانى واسفر ذلك عن جرح ٦٥ عاملا نقل اكثرهم الى المستشفيات للاسعاف او العلاج .

ولم يحقق الاضراب نتائج هامة للعمال وان كانوا قد نالوا بعض مطالبهم مثل استبعاد المستر بكن ، وكما انقسمت مواقف الصحافة والاحزاب بشأن اضراب عمال الترام عام ١٩٠٨ ، انقسمت ايضا ازاء هذا الاضراب ، فبينما تصدت جريدة الحزب الوطنى للدفاع عن العمال « الذين يتحول عرقهم ذهبا فى يد صاحب العمل » شرعت جريدة المقطم ـ لسان حال الاحتلال ـ تحذر من حركة الطبقة العاملة وتلوم الحكومة على غفلتها عن خطورة هذه الطبقة قائلة : « انه اغفال شديد لا يقبل فيه عذر لمعتذر ولا يدعو الناس للاطمئنان بعد الان » واعتبرت الجريدة ان قيام العمال بالاتفاق السرى فيما بينهم على الاضراب دون علم الحكومة وبوليسها العلنى والسرى وعيونها وارصادها لامر خطير «فماذا يمنع انيدبر العمال المكايد والمؤامرات ليضربوا فى البلاد نيران الثورات قبل ان تعلم الحكومة بأمرهم » . هذا ولا يشك كثيرون من الباحثين فى تاريخ الحركة النقابية مثل المرحوم محمد حلمى ابراهيم والدكتور حسين خلاف فى ان للحزب الوطنى يد فى تنظيم هذا الاضراب وتحريكه .

النقابات الوطنية المستقلة

تلك ـ اذا ـ بعض صور العمل الجماعى لعمال المرافق فى هذه المرحلة ، وبقدر ما كانت هذه المرحلة غنية بالاضرابات العنيفة ، فانها كانت سنوات الازدهار الحقيقى لتأليف النقابات ، او « الجمعيات » العمالية قبل الحرب العالميةالاولى، وقد نشأت الغالبية العظمى من هذه النقابات ـ او الجمعيات ـ فى ظل قيادة وطنية واعية بشخصيتها المستقلة عن العمال الاجانب . وكانت اهم هذه النقابات حسب التدرج الزمنى لظهورها ما يأتى :

● جمعية مستخدمى المحكمة المختلطة

تأسست فى مارس ١٩٠٧من «بعض مستخدمى المحكمة المختلطة بالعاصمة » وقد عرضوا فتح عضويتها « لسائر مستخدمى الحكومة والمحاكم» وقد عقدت الجمعية التأسيسية لهذه الجمعيةمساء ٢٠ مارس ١٩٠٧ « لمناقشة قانون الجمعية ونظامها وتفصيل غايتهاووسائلها وماشاكل ذلك» (المرجع : جريدة الاهرام فى ٢٠ مارس ١٩٠٧)

● نقابة كتاب الصحف العربية

اسسها محررو الصحف اليومية فى القاهرة فى ١٤ مارس ١٩٠٩ لتضم (حسب البند الثانى من قانونها) الكتاب الصحفيون فى القاهرة والذين يراسلونها منها ومديرى الجرائد واصحابها ، وتحددت الغاية من تأسيسها (البند الثالث من قانونها) بأنها « توثيق روابط الاحترام والالفة بين الاعضاء والمدافعة عن حقوق الحرفة على وجهعام وصوالح اعضائها المادية والادبية على وجه خاص » .

ويلاحظ ان هذه النقابة كانت تضم اصحاب الصحف ومحرريها فى نفس الوقت . وقد تشكلت « لجنة ادارة » النقابة من : داود افندى بركات ، سامى افندى قصيرى ، سليم افندى سركيس ، الشيخ يوسف الخازن ، حافظ افندى عوض ، اسكندر افندى شاهين ، سيد افندى على ، عوض افندى واصف ، جورج افندى طانيوس .

وانتخب داود بركات رئيسا ، والشيخ يوسف الخازن وسيد علىنائبين للرئيس ،وسامى قصيرى امينا للصندوق وجورج طانيوس سكرتيرا (المرجع : جريدة الاهرام ١٥ مارس ١٩٠٩)

● جمعية المستخدمين بالاسكندرية

لا نعرف تاريخ تأسيسها على وجه الدقة ، ولكننا نعلم انها حاولت فى سبتمبر ١٩٠٩ تعميم العطلة الاسبوعية للعمال فى مدينة الاسكندرية ودعت اعضائها الى اجتماع عام لبحثهذا المطلب كما نظمت مظاهرات امام المحلات التجارية التى رفض اصحابها ان يغلقوا ابوابها فى ايام الاحاد .

● جمعية عمال ترام القاهرة

ذكرنا أن من نتائج اضراب عمال الترام فىاكتوبر ١٩٠٨ ، تأليف جمعية لهم بقيادة مصريةنابعة من صفوفهم . ولكن يبدو أن الشركة هددت المنضمين الى الجمعية بالفصل ، ولهذا بقيت « الجمعية » زمنا اسما على غير مسمى .

وفى ٨ مارس ١٩٠٩ ـ وبفضل معاونة الحزب الوطنىورجاله ـ انعقدت الجمعية العمومية لهذه

«الجمعية» برئاسة صاحب المعطوفة ادريس راغب وحضر الاجتماع بعض الاعيان ونحو مائتى عامل من عمال الترام .وكان ممن خطبوا فى هذا الاجتماع الخواجا جورج سيداوى الذى تردد اسمه كثيرا اثناء اضراب ١٩٠٨ . وقد تم فى هذا الاجتماع انتخاب اعضاء الشرف والمساعدين للجمعية ! على طريقة الحزب الوطنى ونقابة الصنائع اليدوية كما سيأتى ذكرها) وهم : ادريس راغب وعمر لطفى واحمد لطفى والدكتور عبد العزيز نظمى والدكتور منصور رفعت وعثمان ابو شنب ومحمد واصف ومحمد احمد الشريف واحمد فريد اسماعيل وجورج سيداوى . واغلبهم من رجال الحزب الوطنى . (المرجع : جريدة الاهرام ٨ مارس ١٩٠٩)

● **نقابة عمال المطابع بالاسكندرية**

لانعرف التاريخ الحقيقى لتأسيس هذه «النقابة» ولكننا نقرا فى الاهرام (٢٤ نوفمبر ١٩١٠) ما يشير الى وجود اضراب عام لعمال المطابع فى الاسكندرية ، وانه شمل عمال مطبعة لاروكا ومطبعة مزراحى ومطبعة بناسون التى تطبع جريدة الريفورم ومطبعة موريس ومطبعة فنتورا، وان بعض العمال بدا فى العودة الى العمل .

ونقرا فى نفس النبأ انه عقد اجتماع مشترك من « لجنة اصحاب المطابع » و « نقابة العمال » وان الفريقين تباحثا فى امر تسوية الخلاف .ونحن نرجح ان يكون الغالبية الساحقة من اعضاء هذه النقابة كان لا يزال من العمال الاجانب المنتشرين فى هذه المهنة .

● **نقابة عمال المخابز (المصريين)**

نرجح انها تأسست فى منتصف عام ١٩٠٧ « عندما اعتصب عمال المخابز الافرنجية المصريين وهم نحو ٤٠٠ لما نالهم من جور اصحاب تلك المخابز الاجانب باعطائهم الاجر القليل على العمل الكثير ، ولانهم اخذوا يأتون العمال من الاجانب يحلونهم محل اولئك العمال المصريين ».

ويبدو ان « المحافظة » قد سوت هذه المشاكل والزمت اصحاب المخابز « بألا يستقدموا عاملا اجنبيا ، وعلى النقابة ان تقدم لهم من تحتاج اليهم المخابز . ولكن اصحاب المخابز اخذوا الان (يناير ١٩١٠) يخرجون العمال المصريين من مخابزهم تباعا ويستقدمون عمالا اجانب وذلك على نقيض ما تم عليه الاتفاق فى المحافظة بين الفريقين ».

وقد حفظت لنا جريدة اللواء اسماء بعض مؤسسى النقابة وهم الاسطى محمد توفيق والاسطى سالم محمد ».

(المرجع : جريدة اللواء فى ١٠ يناير عام ١٩١٠)

● **جمعية المستخدمين بالقاهرة**

لا نعرف تاريخ تأسيسها على وجه التحديد ، ولكننا نعرف انها كانت موجودة ونشيطة فى سبتمبر ١٩٠٨ حين احتجت لدى حكمدار القاهرة على نقض اتفاق بينها وبين اصحاب المحلات التجارية بشأن تحديد يوم للغلق .

ونرجح ان الغالبية الكبرى من اعضاء هذه الجمعية كانت لا تزال من العمال الاجانب وان قيادتها كانت اجنبية ، فرئيسها يدعى المسيو فريدريك كاتسا وسكرتيرها ديمترى انستاسيو .

● **جمعية عمال عنابر السكك الحديدية بالقاهرة**

تأسست هذه الجمعية فى يناير ١٩١١ اى بعد اضراب العمال بنحو عشرة اسابيع . فهى نتاج الاضراب . وقد عرفنا من انبائها المحدودة أن مجلس ادارتها كان يتألف من ٢٥ عضوا منهم ١٥ من رؤساء الورش فى العنابر ، وانها انشأت ناديا لعمال فى « قصور الشوام » .

● **نقابة عمال المطابع (الوطنيين) بالقاهرة**

تأسست هذه النقابة فى فبراير ١٩١١ نتيجة لخروج العمال المصريين من « نقابة المطابع العمومية» التى كان يسيطر عليها العمال الاجانب.

وقد اصدر العمال المصريون نشرة بمناسبة انفصالهم وتأليفهم نقابة مستقلة قالوا فيها « ان سبب انفصالهم عن الاوروبيين ان هؤلاء يحتقرونهم ولا يطلعونهم على حسابات الصندوق » (المرجع: الاهرام ١٩١١/٢/٢١)

● **جمعية عمال ترام الاسكندرية**

تأسست هذه الجمعية فى سبتمبر ١٩١١ نتيجة للاضراب الذى نظمه عمال شركة ترام الاسكندرية وانتهى بتسوية المطالب او اكثرها ومن ضمنها المطلب الخامس الذى ينص على « ان لا تعارض الشركة فى تأليف العمال نقابة لهم » .

ويمكننا ان نضيف الى هذه القائمة نقابة كتبة المحامين الاهليين بالقاهرة ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، اللتين ذكرهما الدكتور حسين خلاف فى

كتابه عن « نقابات العمال » (صفحة ٣٥) ، وان كنا لم نعثر لهما على اثر او نشاط ملموس فى هذه الفترة ».

ولعل ابرز النقابات واهمها فى هذه الفترة هى **نقابة الصنائع اليدوية** التى تأسست عام ١٩٠٩ بفضل جهود الحزب الوطنى ورعايته . ولما كانت هذه النقابة تجسد ملامح المرحلة من حيث استقلالها عن العمال الاجانب ، ومن حيث قيادتها الوطنية ونفوذها ، ومن حيث التقاء العمل الوطنى والنقابى فى اعمالها ، فاننا سنفرد لها فصلا خاصا فى هذه الدراسة

نقابة الصنائع اليدوية

ونشاط الحزب الوطنى

كشفت دراستنا لحركة عمال المرافق وغيرهم — الى الان — حضور الحزب الوطنى الدائم على مسرح الاحداث ، وتصديه بالتأييد لحركة الاضراب ، وخاصة على صفحات جريدة اللواء . ولم تكن الصحافة الموالية لسلطات الاحتلال — واهمها جريدة المقطم — تترك فرصة خلال حوادث الاضراب الا وراحت تصرح او تلمح الى « تحريض » الحزب الوطنى للعمال والى محاولته « استغلال » الاضرابات فى خدمة اهدافه السياسية .

ولا خلاف فى ان الحزب الوطنى — وقيادته المثقفة — قد اتجهت فى تنظيمها ونشاطها السياسى نحو الفئات الاجتماعية التى طحنها الاقطاع والاستعمار ، مثل ابناء الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصناع اليدويين الدين ضاقوا بسياسة الاستعمار التجارية واغراقه الاسواق الوطنية بالسلع الاجنبية . ولكن من المهم ان نميز فى تاريخ الحزب الوطنى — من حيث اهداف هذا البحث — بين مرحلتين متتاليتين :

اولا : مرحلة العمل الوطنى بقيادة مصطفى كامل

ثانيا : مرحلة التنظيم الحزبى بقيادة محمد فريد

فقد اعتمد مصطفى كامل منذ بدء نشاطه الوطنى — الى ما قبل وفاته بشهرين تقريبا — على « الكلمة » الثورية اكثر من اعتماده على « التنظيم » الكفء ، القادر على تحريك الشعب نحو أهدافه فى الاستقلال ونيل الدستور . وكانت كتاباته وخطبه العاطفية والنارية هى اداته الرئيسية فى العمل بين جماهير الشعب . ولم يعن بتشكيل « حزب » منظم الا بعد سنوات طويلة من جهاده الوطنى

فقد تألف الحزب الوطنى رسميا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ ولم تطل قيادة مصطفى كامل له الا نحو شهرين ، اذ توفى فى ١٠ فبراير ١٩٠٨ ، وخلفه الزعيم الخالد محمد فريد .

ومن المحقق ان نشاط الحزب الوطنى — طوال قيادة مصطفى كامل — لم يكشف عن اى اتجاه نحو العمال — كطبقة ناشئة فى المجتمع — ولم يكن هناك ما يدل على اهتمام الحزب بهذه الطبقة او بقيمتها النضالية فى العمل الوطنى . بل اننا لنلاحظ ان جريدة اللواء فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٠٧ بدت وكأنها عاجزة عن ادراك المغزى الحقيقى لظهور اساليب « العمل الجماعى » فى صفوف العمال ، بل ولعلها كانت مشفقة من انتشار هذه الاساليب فى البلاد .

ولكن بتولى محمد فريد قيادة الحزب (فى ١٤ فبراير ١٩٠٨) نلاحظ تحولا فى خطة الجهاد بما يؤكد اتجاه الحزب نحو الطبقة العاملة والصناع اليدويين ، والرغبة فى الدفاع عنهم كجزء من نشاطه اليومى ، وكرصيد شعبى له فى العمل الوطنى .

ففى منتصف ١٩٠٨ نجد محمد فريد وقد بدا بنشر سلسلة من المقالات ينتقد فيها سياسة الحكومة نحو العمال واغفالها — او تغافلها عن اصدار التشريعات الكفيلة بحمايتهم ، كما نشرت له جريدة الديلى نيوز مقالا فى يوليو ١٩٠٨ يقول فيه :

« الى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تحدد سنهم ولا عدد الساعات التى يجب ان يقضوها فى العمل . فنجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة خصوصا فى معامل الدخان ومعامل حلج الاقطان ، حيث يشتغل الاطفال ذكورا واناثا فى وسط من اردا الاوساط من الوجهة الصحية والادبية وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرا فى هذه المسائل ، بلا جدوى ولا تأثير »

وجاء اضراب عمال ترام القاهرة فى أكتوبر ١٩٠٨ — كما رأينا — فكان فرصة سانحة اظهرت اهتمام الحزب بقضايا العمال وعطفه على كفاحهم الاقتصادى . وقامت جريدة اللواء بنشر بيان بايرادات الشركة من عام ١٩٠٧ مبينة الزيادة التى حدثت فيها وهى ٦٨٠ر١١٠ فرنكا . كما كان اسلوب الجريدة فى متابعة انباء الاضراب يكشف عن عطفها عليه . فهى تقول مثلا (١٨ اكتوبر ١٩٠٨) :

« **تألم** عمال ترام العامرة من معاملة الشركة فاتفقوا فيما بينهم على **التضامن فى طلب الحقوق** فأضربوا عن العمل فى كل خطوط القاهرة ...

والمتأمل فى المطالب التى عرضـها هؤلاء العمال على ادارة الشركة يعرف **مبلغ عدلها وصوابها**، فانهم لم يفتاتوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل، وانما طلبوا ان يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات، وان يأخذوا الكفالة الكافية لهم، وان لا يضاموا ولا يرهقوا وان يكون الامر على العمل وللعمل وقت محدود . **هذه الروح التى سرت فى اولئك العمال فاشعرتهم ان لهم حقوقا ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة، روح تبشر بدخول طوائف العمال عندنا فى عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعى».**

وقد أتيحت للزعيم الخالد محمد فريد فرصة الاطلاع على شىء من النشاط والفكر النقابى الاوروبى حينما سافر فى سبتمبر ١٩٠٩ لحضور «مؤتمر الشبيبة المصرية» فى جنيف، وهناك التقى بالزعيم العمالى البريطانى كير هاردى، ثم سافر الى باريس التى كانت تموج بالنشاط النقابى الثورى، ومنها الى لندن حيث عاود الاتصال بكير هاردى . ونحن نؤكد أهمية هذا الاتصال وأثره فى محمد فريد . فكير هاردى من زعماء الحركة العمالية فى اسكتلندة، ومن اوائل المؤمنين بالعمل السياسى المنظم للعمال والنقابيين، ومن الدعاة الاول لانشاء حزب عمالى بريطانى يمثل الطبقة العاملة فى البرلمان وفى الحياة العامة . كما امتاز كير هاردى بعطفه على الحركات الوطنية فى ايرلنده والهند ومصر . ولا شك أنه قد أبرز فى محادثاته مع محمد فريد أهمية النقابات ودورها فى العمل السياسى وفى حركات الاستقلال الوطنى ويبدو ان محمد فريد قد تأثر بهذه المحادثات كثيرا كما تكشف السنوات التالية . ففى خطابه بالجمعية العمومية للحزب الوطنى فى ٧ يناير ١٩١٠ — أى بعد مقابلة لكير هاردى بثلاثة شهور — نجده يقول :

«نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطىء رأسها أمامها، ولقد أصبح حزب العمال فى انجلترا من الاحزاب المسموعة الكلمة **يهمه من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الاهالى مثل كير هاردى واخوانه**، وانى انتهز هذه الفرصة لاهدى وافر شكرنا لهذا النائب واخوانه من الانجليز والايرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصرى بجنيف فى سبتمبر الماضى وعضدونا فى كل مطالبنا ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات التى قررها المؤتمر » .

ولم يقف محمد فريد عند حد التعاطف والتأييد للطبقة العاملة وحركتها، بل لم يلبث ان اتخذ الحزب — بفضله — خطوات تنظيمية هامة بالنسبة للطبقة العاملة، سارت فى اتجاهين متوازيين هما :

أولا : الاتجاه نحو انشاء مدارس الشعب لتعليم العمال .

ثانيا : الاتجاه نحو انشاء « نقابة الصنائع اليدوية وفروعها (١) » .

فقد بدأت مدارس الشعب نشاطها فى اواخر ١٩٠٨، وكانت أولاها مدرسة الشعب ببولاق (نوفمبر ١٩٠٨)، ثم انتشرت فى احياء أخرى بالقاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاخرى . وكان برنامج هذه المدارس يتناول مواد القراءة والكتابة والدين والصحة وتربية الطفل وقوانين المعاملات اليومية والشئون الاجتماعية والاشياء والحساب وتاريخ مصر وجغرافيتها والتاريخ الاسلامى والاخلاق والاداب . وارتبطت هذه المدارس ارتباطا وثيقا **بنقابة الصنائع اليدوية** وفروعها لخدمة الهدف المشترك بينهما وهو الهدف الذى عبر عنه محمد فريد (٧ يناير ١٩١٠) حين قال :

« لا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة فى مصر (يقصد الحركة النقابية) حتى يصبح الصانع والزارع فى مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة او المرض او لتحسين حالته المعاشية، الا بالاكثار من فتح المدارس الليلية فى المدن والقرى لتعليمهم **حقوقهم وواجباتهم** وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون » .

ويظهر الارتباط بين مدارس الشعب ونقابة الصنائع اليدوية — ايضا — اذا عرفنا ان جميع العمال الذين انضموا الى مدارس الشعب — وكان عددهم ٦٠٠ عامل فى الستة شهور الاولى — انضموا جميعا الى النقابة المذكورة — وفى الاقاليم كان مقر النقابة هو فى الوقت ذاته مقرا لمدرسة الشعب .

وتعتبر «نقابة الصنائع اليدوية» بحق اكبر تنظيم عمالى فى مصر طوال الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى . فهى تجسد الملامح الاساسية التى اتسمت بها حركة الطبقة العاملة فى هذه المرحلة (١٩٠٧ — ١٩١٤) من حيث كونها نقابة وطنية فى عضويتها وفى قيادتها، ومن حيث

---

(١) وكان هناك اتجاه ثالث نحو انشاء الجمعيات التعاونية لخدمة الفلاحين

ارتباطها بالعمل الوطنى كما كان يرسمه الحزب الوطنى ويقوده . كما كانت هـذه النقابة مركزا للالتقاء الواقعى بين الطبقة العـاملة والمثقفين الوطنيين ، ليس فقط فى نشاطها اليومى ، بل وفى نظام عضويتها . فالباحث فى أحـكام لائحتهـا الاساسية سيلاحظان عضويتهاكانت تنقسم الى:

١ ــ **أعضاء عاملين** وهم العمـال والصناع

٢ ــ **أعضاء مساعدين** من الاطباء والمحامين والمدرسين والموظفين الذين كانوا يساهمون فى نشاطها ويدعمون نضالها .

ولا ريب أن النقابة قد أفادت كثيرا من وجود العنـاصر الوطنية المثقفة فى صـفوفها لما كانوا يقدمون لها من مساعدات مادية وأدبية فىنشاطها اليومى.ولكننا لانستبعد انيكونوا قد سيطروا على مقدراتها وأعمالها بأكثر مما تتيحه لهم عضويتهم .

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام . ذلك ان الحزب الوطنى فىاتجاهه نحو الطبقة العاملة ومحاولته الارتباط بحركتها وكسبـها فى العمل الوطنى ، يبدو وكأنه قد خانه التوفيق فى اختيار القطاعات العمالية الجديرة بهذا الارتباط . فمن الواضح ان الحزب قد اتجه ــ فى الغالب ــ نحو الصناع اليدويين والحرفيين أكثر من اتجاهه نحو عمال المرافق «والمصـانع الكبـيرة» التى كانت قائمة فى هذه الفترة . ولعل محمد فريد ورجال الحـزب قد راعتهم الاحوال المتردية للصـناع اليدويين ، ووجدوا فيهم الضحيةالمباشرة للاحتلال والراسمالية الاجنبيـة التى اغرقت الاسـواق بالبضائع فأثرت فى أعمال وحيـاة هؤلاء الصناع تأثيرا واضحا .ولعله مما قوى هذا الاتجـاه فى سياسة الحزب ، ان بعض هؤلاء الصناع اقبلوا على استخدام سلاح الاضراب ــ كما استخدمه عمال المرافق ــ الامر الذى اظهرهم كجماعـة مناضلة من اجل تحسـين احوالهم . فقد شـهد عام ١٩٠٧ ــ مثلا ــ سلسلة من الاضرابات بين الصناع اليدويين والحرفيين ــ لاسبابمتباينة ــ مثل اضراب العربجية ضد شركة الترام وضـد اجـراءات البيطرة ، واضراب عمال محـلات الاقمشة ، والنساجين فى قليوب ، والجزارين ، والخبازين فى القـاهرة .

ولهذا فاننا نرى انه لم يكن من قبيل الصدف أن اختار الحزب اسم « نقابة الصنائع اليدوية » لهذه النقابة التى أنشأها ورعاها ، وأن ينص فى المادة السادسة من لائحتها على أنه « يعتبر عضوا عاملا كل **صانع مشتغل بالاعمـال اليـدوية** ولا يشمل ذلك رؤساء المصانع والمعامل ... » .

ويؤكد هذا الاتجاه ما لاحظناه من أن عمـال الترام وعمال السكك الحديدية ــ وهى المرافق التى شهدت اعنف مظاهر الكفاح ــ قد اسسوا « جمعياتهم » المستقلة عن نقابة الصنائع اليدوية وان ظلت هذه الجمعيات على صلة ما بالحـزب ورجاله .

الطبقة العاملة والدولة

كانت القوى الاجتماعية المتصارعة فى المجتمع المصرى قبيل الحرب العالميـة الاولى تتألف فى جانب من **تحالف سلطات الاحتـلال والخديوية والاقطاع** ، وفى الجانب الاخر من **الطبقة المتوسطة الناشئة واغلبها من المثقفين** المشبعـين بالافـكار الليبرالية الاوروبيـة والمتطلعـين الى تحقيـق الاستقلال ونيل الدستور ، وخاصة فى الحـزب الوطنى .

ولم يكن للفلاحين المعدمين أو الصناعاليدويين او الطبقة العاملة الناشئة دور حاسم فى توجيـه المعركة بين هذه القوى الاجتماعية المتصـارعة ، لقد كانوا جميعا بمعزل عن شئون الحـكم وامور الدولة ومؤسساتها .

ولقد وجدت الطبقة المتوسطة فى هذهالطبقات الشعبية رصيدا لها فى المعـركة ضـد تحـالف سلطات الاحتلال والخديوية والاقطـاع . وكان أبرز دليل على ذلك اتجـاهات الحـزب الوطنى ونشاطه فى صفوف العمال ، فضلا عن نشـاطه فى خدمة الفلاحين ومحاولته تأسيس الجمعيـات التعاونية الزراعية لحمايتهم . ولا شك أنمطالبة هذا الحزب بدستور للبلاد على أسـاستوسيـع ممارسة حق الانتخاب ــ باسقاط شرط الملكيةـ كان يمكن أن يخدم مصالح الطبقة العاملة ، وان يفتح أمامها أبواب العضوية والتمثيل فى المجالس القروية والمحلية، وفى مجالس المديرياتوالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وفى الجمعيـة التشريعية التى حلت محلهما عام ١٩١٣ ، ولكن ذلك لم يكتب له التحقيق ، فمرت هـذه الفترة بأكملها والطبقة العاملة محـرومة من المسـاهمة بالتصويت أو التمثيل فى أجهزة الدولة المنتخبـة ومؤسساتها .

ولعل منا منيتساءل: هلاظهرت الطبقة العاملة المصرية اتجاها أو بذلت محاولة لانشاء حـزب يمثلها فى العمل السياسى ، ويؤكد كيانها المستقل ، بدلا من الانضواء تحت قيادة الطبقة المتوسطـة وفئات المثقفين ؟ .

لقد بحثنا كثيرا فى تاريخ النشاط السـياسى

في هذه الفترة فلم نجد ما يشير الى ظهور مثل هذا الاتجاه ، ذلك باستثناء محاولة فريدة — أو لعلها غريبة — لتأسيس ما سمى «بحزب العمال» او « حزب المقاصد المشتركة للعمال عام ١٩٠٨ » ونحن وان كنا نميل الى أن نأخذ هذه المحاولة بحذر كبير ، فاننا لا نرى ضررا من عرض أنبائها بالقدر الذى اتيح لنا من هذه الانباء .

ففى ١١ يوليو ١٩٠٨ نشرت الصحف اليومية « اللواء والاهرام » اعلانا عن دعوة عامة يوجهها « **حزب المقاصد المشتركة للعمال** » الى أرباب المهن والصنائع والعمال تقول : ان محمد احمد الحسن ، أحد مؤسسى « الوضاح » وحزب المقاصد المشتركة قرر القاء « خطبة عمومية فى حديقة الازبكية موضوعها وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والاجنبية على اختلاف طبقاتها **الى حزب واحد** مشترك المنافع والاعمال الخيرية ليتكون منه جامعة قوية مسموعة الرأى والصوت فى الاعمال النافعة ، واقامة جريدة يومية « الوضاح » لسان حال للحزب المذكور » .

وانقطعت أنباء هذه المحاولة نحو ثمانية شهور حتى كان يوم ٢٧ مارس ١٩٠٩ حين نشرت « الاهرام » بيانا باسم « **حزب العمال** » يحتج فيه على صدور قانون الصحافة ويقول :

« بالنيابة عن حوالى خمسين ألفا من العمال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطلب الغاءه فورا ، **وان مجلس ادارة الحزب** سيعقد اجتماعا عاما لكافة العمال ثم يشكل مظاهرة كبرى سلمية تكون احتجاجا فعليا اذا لم تتدارك الحكومة الامر وتحترم صوت الشعب ، وأن العمال ربما طافوا جميعا على بيوت النظار وقصر الامارة العامر » .

وفى ١٦ يوليو ١٩٠٩ نقرأ فى جريدة «الاهرام» — من جديد — بيانا بتوقيع محمود أبو عثمان يقول تحت عنوان « حزب العمال » :

« كلنا يعلم مركز العمال فى أوربا ، فالعامل هناك لا فرق بينه وبين القاضى والمحامى . ولما كان الانسان من فطرته الطبيعية ميال الى الارتقاء ، **قام جماعة من خيار عمال المصريين الذين يقدرون الاشياء وأسسوا حزبا باسمهم** ليربط كلمتهم وعملوا بقول القائل :

« فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم
ان التشبه بالرجال فلاح »

ويستمر البيان فيقول ان الجلسة الاولى **انعقدت** وحضرها جمع غفير من العمال والوجهاء بدار المدرسة التحضيرية ، وان الحزب انتخب السيد أفندى على مديرا له ، والسيد محمد احمد الحسن ، رئيسا (وهو صاحب الاعلان السابق ذكره) .

ويبدو من الانباء القليلة عن هذا الحزب أن الخلاف لم يلبث أن دب بين زعمائه وانهم تبادلوا القذف والتنابذ على صفحات الجرائد .

ولسنا نعرف الكثير عن مؤسس هذا الحزب أو مصيره بعد تأسيسه . ولكن من المحقق أن المدعو السيد افندى على كان يعمل مديرا للمدارس التحضيرية كما كان عضوا فى مجلس ادارة نقابة كتاب الصحف العربية التى تأسست فى مارس ١٩٠٩ ، وان محمد احمد الحسن كان صاحب جريدة . وسيظهر اسم السيد افندى على من جديد عام ١٩٢٠ بمناسبة قدوم « لجنة ملنر » . فقد كان يملك حينذاك جريدة أسمها « النظام » يقال انها أول من دعت الى **مقاطعة** لجنة ملنر .

ومهما يكن الامر ، فمن الواضح أن أفراد هذه الجماعة من «المثقفين» كانوا المسئولين الحقيقيين عن نشوء فكرة « حزب للعمال » ، وان حزبهم هذا لم يكن نابعا من الطبقة العاملة ذاتها وان حمل اسمها ، ولعل هذه المحاولة هى اقدم محاولات الطبقة الوسطى للسيطرة على الطبقة العاملة المصرية وفرض وصايتها عليها من خلال تأليف حزب يحمل اسمها .

ولكن ماذا كان موقف الحكومة ازاء الطبقة العاملة وحركتها فى هذه الفترة ؟ .

الواقع انه ليس من العسير معرفة هذا الموقف ومتابعة تطوره بالتفصيل ، ففى المرحلة الاولى التى امتدت من ١٨٩٩ الى ١٩٠٧ ، بدت الحكومة وسلطات الاحتلال وكأنها تقف بمنأى عن التدخل فى شئون العمل وعلاقاته . ولعل هذا الموقف كان راجعا الى سببين رئيسيين :

أولا : ان أكثر الاضرابات التى وقعت فى هذه الفترة — كما بينا — كانت تتم من جانب العمال الاجانب أو بقيادتهم . ولم تكن الحكومة المصرية تملك الولاية القضائية على هؤلاء العمال ، كما لم تكن تملك التدخل الفعال فى شئونهم الا بالاتفاق مع قناصل بلادهم الذين كانوا يتولون التحقيق فى مطالب العمال ومحاكمة المسئولين منهم عن الشغب . اما العمال المصريون فكان أمرهم هينا عند الحكومة . فالبوليس يتولى ذلك بمعرفته ووسائله .

ثانيا : ان سلطات الاحتلال وعلى رأسها كرومر كانت تعلن التزامها — بصورة ما — بمفاهيم حرية التجارة فيما يتصل بعلاقات العمل ، وبضرورة

الحد من التدخل فيها من جانب الحكومة ، وقد عبر كرومر عن هذا المعنى فى أحد تقاريره السنوية حين ادعى أن الحكومة تلتزم « الحيدة » التامة بين العمل ورأس المال .

وفى تقديرنا أن هذه السياسة المعلنة من جانب الحكومة وسلطات الاحتلال لم تكن غير ساتر لموقفها العنيد ضد صدور تشريعات تنظم علاقات العمل وتحمى العمال أمام أصحاب الاعمال ، ولعلها كانت تجد فى هذه التشريعات عبئا على رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى البلاد .

ولكن لم تلبث هذه السياسة ان تغيرت تغيرا تاما فى المرحلة الثانية الممتدة من ١٩٠٧ الى ١٩١٤ ، وهى مرحلة تجدد العمل الوطنى وظهور النقابات العمالية المصرية فى عضويتها وقيادتها .

ويبدو أن السياسة الجديدة قد صيغت بحيث يمكنها مواجهة المرحلة واتجاهاتها الوطنية ، فانتقلت من دعوى « الحيدة التامة » الى موقف التدخل السافر لحماية الاستثمارات الاجنبية ضد أساليب العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية .

وقد شهدنا ــ من خلال هذه الدراسة ــ كيف تطورت الاضرابات العمالية دائما الى العنف بسبب استخدام البوليس وقوات الامن ضد العمال المضربين وضد الجمهور الذى خرج لتأييدهم .

كما أصدرت الحكومة تشريعا يخول لها اتخاذ اجراءات النفى الادارى للعمال بدعوى التشرد ، وأحيت قانون المطبوعات لتكمم به أفواه الصحافة الوطنية المتعاطفة مع الحركة النقابية .

ولم تصدر الحكومة من التشريعات العمالية التى تطالب بها الطبقة العاملة من اجل اقرار حقها فى مكافأة انتهاء الخدمة والتعويض عن اصابات العمل والاعتراف القانونى بنقاباتها ، لم تصدر الحكومة غير القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتنظيم استخدام الاحداث فى معامل الحليج ، وهى المعامل التى أستشرى فيها استغلال الاطفال فى هذه الصناعة .

حصيلة المرحلة

ان التقييم العلمى للفترة الممتدة من ١٨٩٩ الى ١٩١٤ فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية وحركتها يضع امامنا عدة حقائق على جانب كبير من الاهمية هى :

أولا : ان هذه الفترة القصيرة ــ بحساب الزمن ــ اثبتت قدرة الطبقة العاملة المصرية على الحركة وعلى تطوير وسائل العمل الجماعى من أجل كفاحها الاقتصادى . وهى فترة قصيرة جدا اذا قورنت بالسنوات الطويلة التى تطلبها نمو الحركة العمالية فى انجلترا أو فرنسا مثلا .

لقد تمكنت الطبقة العاملة المصرية فى اقل من ١٥ سنة ان تعلن وجودها على خريطة المجتمع وأن تؤكد وجودها كقوة اجتماعية مساندة للحركة الوطنية المتجددة فى هذه الفترة .

ثانيا : ان كفاح الطبقة العاملة المصرية ــ فى هذه الفترة ــ اتخذ بالضرورة شكلا اقتصاديا بحتا من اجل تحسين شروط العمل ورفع الاجور ومن أجل اصدار التشريعات والنظم الكفيلة بتوفير قدر من الحماية لهم .

وقد احتوى هذا الكفاح الاقتصادى مضمونا وطنيا ــ وسياسيا ــ نظرا لانه كان موجها فى الغالب ضد رأس المال الاجنبى المستثمر فى المرافق وفى بعض الصناعات .

ثالثا : تمكنت الطبقة العاملة ــ فى فترة محدودة ــ من خلق التنظيم النقابى الدائم والمستقل ، لصيانة مكاسبها ومتابعة كفاحها . وقد تراكمت لدى جماهيرها وقيادتها ــ من خلال العمل النقابى المنظم ــ مهارات جديدة للعمل الجماعى سيكون لها قيمتها فى المستقبل .

رابعا : كان لظهور الطبقة العاملة وحركتها الفضل فى بعث الارهاصات المبكرة للفكر الاشتراكى فى صفوف المثقفين الوطنيين . ورددت ــ لاول مرة فى مصر ــ افكار سينديكالية عن ملكية النقابات للمصانع ، ومقترحات بالمشاركة فى الارباح ، كما ظهرت بعض المؤلفات المبكرة عن الفكر الاشتراكى الدولى مثل كتاب سلامه موسى عن « الاشتراكية » ١٩١٢ ، وكتاب « تاريخ المذاهب الاشتراكية (١) » ، « مساوىء النظام الاجتماعى وعلاجها » لمصطفى حسين المنصورى (١٩١٥) .

واذا كانت هذه الارهاصات لم تنبت فى كنف الطبقة العاملة ذاتها ، فانها كانت تنقيبا رائدا عن حلول علمية لمشاكل الطبقة العاملة المصرية فى هذه الفترة .

---

(١) تضمن الكتاب فصلا بعنوان «الاشتراكية فى مصر» طالب فيه بتمثيل العمال فى الجمعية التشريعية .

التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط



د. محمد دويدار

تتميز عملية الانتاج الاشتراكى بخصائص تخلق منها طريقة للانتاج تختلف عن طرق الانتاج السابقة عليها من حيث طبيعة روابط الانتاج والهدف من الانتاج والميكانزم الذى تعمل عن طريقه العملية الاقتصادية .

فروابط الانتاج تدور فى المجتمع الاشتراكى حول الملكية الجماعية لوسائل الانتاج التى تكف عن أن تكون رأس مال ، أى انها تكف عن أن تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة معينة من الحصول على جزء من الناتج الاجتماعى الصافى لمجرد ملكيتها لوسائل الانتاج . هذه الطبيعة الجماعية لملكية أدوات الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعى الصافى بين من ساهموا فى انتاجه يختلف عن النمط الذى هو من طبيعة الانتاج الرأسمالى . وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج اشكالا مختلفة تتحدد وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى والمستوى الذى وصلت اليه القوى الانتاجية فى نشاط ما ، أى تتحدد بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تمارس فيه الوحدة الانتاجية نشاطها .

ويترتب على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج أن يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات ، وليس تحقيق أقصى ربح نقدى كما هو الحال بالنسبة للنشاط الفردى فى ظل الرأسمالية . فالانتاج الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات، والحاجات الاجتماعية ، والاجتماعية بمعنى أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التى تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التى تحت تصرفه ، القوة العاملة ومستواها الفنى ، وسائل الانتاج المتراكمة ، أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباع لغالبية افراد المجتمع فى فترة زمنية معينة . فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يتحدد بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، وبالتالى مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لافراد الجماعة . ففى المجتمعات التى لايسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس .. الخ) لغالبية الافراد لاتعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعنى الذى قدمناه وانما هى حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب ، أى الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب

بعض الافراد ، وليس وفقا للحاجات الاجتماعية . اذن الاصل فى الانتاج الاشتراكى انه انتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية . تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها فى فترة زمنية معينة وترتيبها ترتيبا يتضمن أسبقية البعض منها على البعض الاخر هو من أهم أعمال التخطيط فى المجتمعات الاشتراكية .

اذا كان الانتاج الاشتراكى يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وترتب على ذلك ان أصبح الهدف من الانتاج اشباع الحاجات الاجتماعية ، فان الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد الاشتراكى لتحقيق هذا الهدف ليست هى ميكانزم السوق وانما هى ميكانزم التخطيط الاشتراكى .

هذه الطبيعة المختلفة لعملية الانتاج الاشتراكى استلزمت وجود اطار عام للنشاط الاقتصادى تكون فى المجتمعات الاشتراكية خلال التجارب المتعدده لتنظيم الوحدات الانتاجية والهيئات القائمة على أمر تخطيط النشاط الاقتصادى والاجتماعى . هذا الاطار ، الذى يكسب ملامحه من خلال تغييرات كثيرة ، يمثل ما يمكن تسميته بالتركيب التنظيمى للاقتصاد الاشتراكى .

مضمون العمل التخطيطى هو تحديد أهداف التطور الاقتصادى والاجتماعى فى فترة مستقبلة وكذلك الوسائل الرئيسية التى يتعين اتباعها للوصول الى هذه الاهداف تقتضى متطلبات التنسيق بين النشاطات المختلفة فى عملية الانتاج الاجتماعى ان تقوم بهذا العمل التخطيطى سلطات اجتماعية لها طابع السلطة المركزية . الا ان هذه السلطات لايمكنها القيام بهذا العمل الا على اساس مساهمة الوحدات الانتاجية ، الامر الذى يستلزم تنظيما معينا للهيئات القائمة على أمر التخطيط .

من ناحية اخرى اذا مارسمت الخطة فان تنفيذها يستلزم اتخاذ العديد من القرارات اليومية تتخذها الوحدات الانتاجية المختلفة والهيئات التى تتبعها هذه الوحدات . مجموع هذه القرارات المتعلقة بتحقيق خطة الاقتصاد القومى يمثل قرارات الادارة الاقتصادية (١) فى المجتمع المخطط . القيام بهذه الوظيفة يتطلب تنظيما معينا لهيئات الادارة الاقتصادية .

تخطيط الاقتصاد الاشتراكى يفترض اذن قيام تركيب تنظيمى يضمن القيام بالاعمال المتعلقة بتحضير الخطة وتلك الخاصة بتنفيذها . فى هذا المقال نتكلم عن هذا التركيب التنظيمى بادئين بالكلام عن تنظيم الادارة الاقتصادية .

تنظيم الادارة الاقتصادية

يقصد بالادارة الاقتصادية الكيفية التى يتم بها توجيه وادارة النشاط الاقتصادى على نحو يحقق الاهداف التى وضعتها خطة الاقتصاد القومى . وهى على هذا النحو تختلف عن الادارة العامة التى تقوم بها سلطات الدولة التنفيذية والسياسية .

تنظيم الادارة الاقتصادية يثير من القضايا مايعد من أهم المشكلات التنظيمية فى الاقتصاد الاشتراكى ، وذلك لما لنمط التنظيم المتبع من آثار على كفاءة الجهاز الانتاجى وعلى الوضع الاجتماعى لمختلف الفئات الاجتماعية المشتركة فى عملية الانتاج .

نسارع من الان بالقول بان حل هذه المشكلات والتوصل الى التنظيم الانسب للادارة الاقتصادية ليس بالامر السهل ، كما انه ليس فى الامكان تقديم نموذج لحل يوفق بين الاعتبارات المتضاربة ويصلح لكل الحالات ، اذ انسب الحلول أمر يتوقف على مستوى التطور الذى وصلت اليه القوى الانتاجية للمجتمع ومدى سيطرة قيم المجتمع الجديد . وفيما يلى نعرض للمشكلة وكيف تثور ثم للاعتبارات المختلفة التى يتعين ان تؤخذ فى الحسبان عند محاولة تنظيم الادارة الاقتصادية فى اقتصاد مخطط .

المشكلة والاعتبارات التى يقوم عليها تنظيم الادارة الاقتصادية

نعلم ان الوحدات الانتاجية تمثل وحدات النشاط فى عملية الانتاج الاجتماعى ككل مترابطة اجزاؤه معتمد بعضها على البعض الاخر فى اقتصاد يقوم على التقسيم الاجتماعى للعمل . ونعلم كذلك ان هذه الوحدات تقوم بالانتاج على وجه الاستقلال فى ظل الانتاج الراسمالى التلقائى دون ان تأخذ فى اعتبارها النتيجة الاجتماعية لمختلف وحدات النشاط الاقتصادى . على خلاف ذلك ، الاصل

---

(١) economic administration

فى الاقتصاد الاشتراكى ان تقوم الوحدات الانتاجية بنشاطها الاقتصادى كجزء من نشاط اجتماعى يسعى الى تحقيق نتيجة اجتماعية عامة أخذت كهدف للاقتصاد القومى فى الخطة . مصلحة الجماعة بأكملها تتمثل فى تحقيق الاهداف الموضوعية للاقتصاد القومى وتستلزم تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المختلفة الامر الذى يدعو الى وجود سلطة مركزية تقوم باعمال الادارة الاقتصادية اللازمة لتحقيق هذا التنسيق . وجود المركز يحتم تنظيم العلاقة بينه وبين القاعدة اى الوحدات الانتاجية ، اذ يصبح من اللازم تحديد **القدر من قرارات الادارة الاقتصادية** الذى يكون من اختصاص الوحدات الانتاجية والقدر الذى يكون من اختصاص الهيئات التى تعلوها فى هرم الادارة الاقتصادية وعلى الاخص المركز (٢) . فنجاح اى عمل يستلزم تضافر جهود اكثر من جهة يتطلب ان توزع المسئولية بين هذه الجهات توزيعا محددا يكفل للادارة فى نفس الوقت مرونة تجعلها قادرة على حل مشكلات الحياة اليومية الاقتصادية . مؤدى تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة هو تحديد مدى استقلال الوحدات الانتاجية عن المركز عند اتخاذ قرارات الادارة الاقتصادية .

هذا التحديد يحكمه اذن الاعتباران التاليان :

- الاعتبار الاول هو ضمان اخضاع الوحدات الانتاجية لمتطلبات الخطة أى لمستلزمات التنسيق بين نشاطات الوحدات المختلفة وتفادى الرجوع الى ميكانزم السوق عن طريق استقلال الوحدات الانتاجية استقلالا لا يبقى للتخطيط الا الوجود الشكلى .

- الاعتبار الثانى هو تمكين الوحدة الانتاجية من مواجهة الظروف الخاصة للانتاج التى تقوم فى ظلها بمحاولة تحقيق نصيبها فى اهداف الخطة القومية على نحو تستطيع معه اتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لسير النشاط الانتاجى دون عرقلة تنجم عن الرجوع الى المركز فيما لايمس جوهر الدور التنسيقى الذى يقوم به والذى يتطلب قيامه ببعض اعمال الادارة الاقتصادية . من ناحية اخرى يتعين ان تحظى الوحدة الانتاجية باستقلال يمكن معه اعتبارها وحدة مالية ومحاسبية مستقلة لكى يمكن الحكم على مدى كفاءتها الانتاجية ، وهى كفاءة تتحدد ليس فقط من وجهة نظر عمل الوحدة محل الاعتبار وانما من وجهة نظر عمل الاقتصاد القومى بأكمله .

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة يمثل اذن محاولة التوفيق بين هذين الاعتبارين : والوزن النسبى لكل من هذين الاعتبارين يتوقف على :

أولا : على مدى أهمية الوحدة الانتاجية محل الاعتبار من وجهة نظر الاقتصاد القومى، ففى هذا الشأن يتعين التفرقة بين مشروعات ذات اهمية محلية ومشروعات ذات اهمية قومية ، الاولى تكون ادارتها اساسا من اختصاص الوحدة الانتاجية التى يكون لها استقلالا اكبر فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة . أما الثانية فيزداد بالنسبة لها الوزن النسبى للاعتبار الاول أى اعتبار خضوع الوحدة الانتاجية — فى ادارتها الاقتصادية — لمتطلبات الخطة .

ثانيا : كما يتوقف على مرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد المخطط، ففى مرحلة التخطيط من أجل بناء الاساس الصناعى للمجتمع (والتخطيط الاقتصادى قد نشأتاريخيا فى دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا الامر الذى يستلزم تركيز الجهود فى بناء القاعدة الصناعية للاقتصاد القومى) يركز الجزء الاكبر من الموارد الانتاجية لبناء عدد معين من الصناعات يعطى اولوية من الدرجة الاولى . الرغبة فى عدم اتجاه الموارد الانتاجية فى نواح اخرى تحول دون تحقيق الاهداف قد تؤدى الى اختصاص المركز بنصيب اكبر من قرارات الادارة الاقتصادية التى يمكن التخلى عنها للقاعدة عندما يبلغ الاقتصاد القومى مستوى اعلى من التطور وتزداد العملية الاقتصادية تعقيدا . يشجع من هذا الاتجاه نحو تركيز قرارات الادارة الاقتصادية فى المرحلة الاولى من مراحل تطور الاقتصاد المخطط عدم التوفر النسبى للكفاءات اللازمة لادارة النشاط الاقتصادى . أيا ما كان الامر فقرارات الادارة الاقتصادية يتعين ان تكون من نصيب الوحدات الانتاجية فى جميع الحالات التى يأتى رد القرار المركزى على احتياجات الموقف بعد فوات الاوان

اذن يتم تنظيم الادارة الاقتصادية من طريق محاولات للتوفيق بين هذه الاعتبارات المختلفة الخصيصة الجوهرية والمشتركة بين كافة محاولات التنظيم التى يمكن استقراؤها من تاريخ الاقتصاديات المخططة هى قيام الادارة الاقتصادية على اساس هرمى ، قاعدته الوحدات الانتاجية المختلفة المنتشرة على اقاليم الدولة وراسه الحكومة باعتبارها السلطة الاقتصادية العليا التى توجد فى عاصمة الدولة ممثلة بذلك المركز . فالدولة تقوم بادارة وتوجيه الحياة الاقتصادية الامر الذى يستلزم

---

(٢) يراعى ان الامر لا يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادى اللازم لتنفيذ الخطة ، فالنشاط الاقتصادى تقوم به دائما الوحدات الانتاجية فقط . الامر هنا يتعلق بتوزيع القرارات المتعلقة بالادارة الاقتصادية بين المركز وما يتبعه من سلطات ادنى منه وبين الوحدات الانتاجية . بمعنى آخر هل يتخذ القرار المتعلق بالنشاط الذى تقوم به الوحدة الانتاجية فى داخل الوحدة او فى خارجها بواسطة المستويات الاعلى فى السلم الهرمى للادارة الاقتصادية .

ادارة المؤسسات والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية وادارة البنوك وادارة المواصلات وادارة المشروعات القائمة بالتجارة الخارجية. بين القاعدة والمركز توجد سلسلة من الهيئات التى تقوم باتخاذ بعض قرارات الادارة الاقتصادية .

فى داخل المركز يقوم العمل على اساس تقسيم اعمال الادارة الاقتصادية بين الاجزاء المختلفة للمركز ، والاساس الذى يقوم عليه تقسيم المركز (الى وزارات اقتصادية مثلا) يحدد السبيل بين المركز والقاعدة ، أى يحدد طبيعة ومكان الوحدات الانتاجية التى تتبع جزءا معينا من اجزاء المركز ، فعلى أى اساس يقوم تقسيم العمل وتحديد اختصاص الاجزاء المختلفة فى داخل المركز ؟ هل يختص كل جزء من اجزاء المركز بنوع معين من انواع النشاط الصناعي ومن ثم يمثل المركز بالنسبة للوحدات الانتاجية التى تقوم بهذا النشاط ؟ أم يختص كل جزء من أجزاء المركز بنوع معين من الوظائف الاقتصادية ويكون مسئولا عن الادارة الاقتصادية فى حدود الوظيفة؟ أم هل يختص كل جزء من المركز بمختلف انواع النشاط الاقتصادى التى تقع فى منطقة جغرافية أو اقتصادية معينة ومن ثم يمثل المركز بالنسبة لكافة الوحدات الانتاجية التى تقع على أرض هذه المنطقة؟ بعبارة اخرى تنظيم المركز وتنظيم السبيل بين اجزائه المختلفة وبين الوحدات الانتاجية يمكن ان يقوم على واحد او اكثر من اسس ثلاثة هى :

● نوع النشاط الصناعى (٣) : صناعات ثقيلة ، صناعات خفيفة ، صناعة البترول ، صناعة المنسوجات ، الصناعة الكيماوية .. الخ .

● الوظيفة الاقتصادية (٤) : التمويل ، الاستثمار ، الامداد بالموارد الانتاجية ، العمالة ، التخطيط .. الخ .

● مكان النشاط (٥) : هذا المعيار له اهمية خاصة فى المجتمعات القائمة على اقليم متسع جغرافيا ويخضع لظروف مناخية مختلفة ، وتزداد اهميته مع التوسع الاقتصادى ونشوء مناطق اقتصادية فى داخل الاقتصاد القومى .

تنظيم الادارة الاقتصادية فى الاقتصاد المخطط قد يقوم على هذه الاسس الثلاثة مجتمعة ، فقد يقوم هذا التنظيم على تقسيم العمل فى المركز بين وزارات اقتصادية تتحدد وفقا لنوع النشاط الاقتصادى. فتكون هناك وزارة للزراعة، واخرى للصناعات الثقيلة ،وثالثة للصناعات الخفيفة ، ورابعة للقوى الكهربائية، وخامسة للبناء، وسادسة للمواصلات.. الى غير ذلك. على ان تقسم كل وزارة من هذه الوزارات الى مجموعتين من الادارات الرئيسية:

● المجموعة الاولى هى مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للانواع المختلفة للنشاط الاقتصادى الواقع فى اختصاص الوزارة الاقتصادية ففى وزارة الصناعات الثقيلة مثلا توجد ادارة لصناعة الالات، واخرى لصناعة البترول، وثالثة للصناعات الكيماوية .. الخ

● المجموعة الثانية هى مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للوظائف الاقتصادية المختلفة ففى كل وزارة (ولتكن وزارة الصناعات الثقيلة مثلا) ادارة للتمويل، ادارة للاستثمار، ادارة للامداد بالموارد الانتاجية، ادارة للعمال.. الخ

وقد يقسم العمل فى داخل كل ادارة من هذه الادارات بحيث يختص كل قسم بالوظيفة الاقتصادية او بالنوع المعين من النشاط الاقتصادى الخاص بمنطقة اقليمية معينة.

هذا ويتعين ان نأخذ فى الحسبان ان نمط تنظيم الادارة الاقتصادية يرتبط بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع الامر الذى يدفع الى اعادة النظر فى امر هذا التنظيم كلما مرت القوى الانتاجية بمرحلة تغير كيفي ينتقل بها الى مستوى أعلى. وقد يكون من المفيد فى هذا المجال استقراء الدروس من تجارب الاقتصاديات المخططة فى هذا الصدد ففى الاقتصاد السوفيتي مثلا استلزم تطور هذا الاقتصاد وزيادة تعقيد القطاع الصناعى اعادة تنظيم الادارة الاقتصادية التى كانت تقوم على اساس تنظيم عام ١٩٣٢ الذى كان يدور حول تقسيم المركز الى وزارات اقتصادية يتبع كل منها الوحدات الانتاجية التي تقوم بالنشاط الاقتصادى الذى يتبع الوزارة . ويمكن تلخيص الاسباب التى ادت الى التغيير على النحو التالى:

١ ـ اتجاه كل وزارة اقتصادية الى ان تصبح وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، وهذا بدوره يرجع الى:

● عدم كفاية الامدادات الذى اصبح ملزما دفع كل وزارة الى ان تحرص على خلق وحدات تنتج غالبية المواد الضرورية .

---

(٣) activity criterion
(٤) functional criterion
(٥) regional criterion

● ضعف سلطات التنسيق في مواجهة التركيب الصناعي الذي يزداد تعقيدا في تطوره المستمر. وهو ضعف ناتج بدوره عن وجود عدد كبير من الوزارات الاقتصادية بما يتبع كل منها من هيئات للانتاج ،وللامداد والتصريف .

هذا الاتجاه يؤدى الى تبديد الموارد على اكثر من نحو :

● وحدات الامداد أو الوحدات التى تنتج مواد لازمه للانتاج في وحدات اخرى، وحدات الامداد هذه التابعه لوزارة ما كانت تغذى وحدات انتاجية تابعة لنفس الوزارة ايا كانت المسافة بين الوحدة المغذية والوحدة التى تستقبل المواد اللازمة، وبصرف النظر عما اذا كان يوجد الى جانب الوحدة المستخدمة للمواد وحدة اخرى تنتجها وانما تتبع وزارة اخرى. الامر الذى ادى الى القيام بعمليات نقل ما كان يلزم القيام بها في ظل تنظيم آخر، وهذا يعنى تبديدا في نطاق الموارد المستخدمة في النقل وعبئا لا مبرر له على طرق المواصلات التى تعمل بالفعل فوق طاقتها .

● الاحتفاظ بمكاتب امداد صغيرة في كل الجهات وبواسطة مختلف الوزارات يؤدى الى تخصيص قدر معين من الموارد الانتاجية لتحقيق غرض كان من الممكن تحقيقه باستخدام قدر اقل من هذه الموارد الامر الذى يعنى تبديد الموارد الانتاجية.

وبعبارة اخرى فالدافع الى قيام التكامل الرأسى والافقى بين الوحدات الانتاجية او الى الحد منه لم يكن يتحدد وفقا لاعتبارات اقتصادية وانما وفقا لاعتبارات الحدود الفاصلة بين اختصاصات الوزارات الاقتصادية .

٢ – لم يكن هناك سلطة مسئولة عن النشاط الاقتصادى بمختلف صوره في المناطق المختلفة فتنظيم الادارة الاقتصادية على اساس وزارات لم يمكن من تنسيق النشاطات «التى قد تكون ذات تأثير متبادل كبير» التى تمارس نشاطها في جهة واحدة ولكنها تتبع وزارات متعددة. وجود سلطة اقليمية تشارك الوحدات الانتاجية القرارات الخاصة بالادارة الاقتصادية يؤدى الى استخدام افضل للموارد الانتاجية (من جهة اخرى وجود سلطات في المناطق تتمكن من دراسة وتقرير امكانيات التطور في هذه المناطق وتصميم مشروعات سياسة لتطوير المنطقة وفقا لامكانياتها ، وكجزء من كل فالاقتصاد القومى يدفع تطوير المناطق الجديدة دفعات كبيرة، ولكن ذلك عمل يتخطى اعمال الادارة الاقتصادية ، اذ يفترض كذلك ان هذه السلطات تقوم بأعمال التخطيط) .

٣ – تركيز سلطة رقابة الوحدات الانتاجية المتناثرة في اماكن بعيدة ،تركيز هذه السلطة في المركز يؤدى الى زيادة خطر البيروقراطية ويسبب تأخيرا ينتج عنه تبديد الموارد الانتاجية خاصة اذا شمل التركيز نواحى تفصيلية في الادارة الاقتصادية للوحدات الانتاجية.

مع تطور القوى الانتاجية اذن يصبح نمط تنظيم الادارة الاقتصادية غير محقق لادارة مرنة تضمن تنفيذ الخطة على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية الاستخدام الكفء. (هذا على فرض توصل الخطة الى تحديد الاستخدام الكفء للموارد الانتاجية) .

فاذا ما حددت علاقة الوحدة الانتاجية بالمركز من حيث توزيع قرارات الادارة الاقتصادية – وبالتالى تحديد مسئولية القيام بتلك الادارة – بينها وبين الهيئات التى تصلها ببعض يثار تساؤل آخر **يتعلق بمن يقوم بالادارة في داخل الوحدة الانتاجية** في اطار الخطة الاقتصادية. هنا نجد اننا بين عدة حلول تتعلق بتحديد الاشخاص الطبيعيين الذين يقومون بالادارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية . فهناك اولا امكانية تعيين الدولة لمدير للوحدة الانتاجية يكون مسئولا عن الادارة الاقتصادية ومن ناحية اخرى هناك امكانية اختيار العاملين في الوحدة الانتاجية للجنة من بينهم تقوم بالادارة يرأسها رئيس منتخب كذلك . بين هذين الحلين توجد فروض لحلول اخرى، فهناك مثلا امكانية قيام ادارة مشتركة يقوم بها مدير تعينه الدولة وعدد من الافراد ينتخبون من بين العاملين في الوحدة الانتاجية ،الى غير ذلك من الفروض المتصورة بين هاتين الحالتين . في اختيار اى من هذه الحلول يتعين ان يؤخذ في الحسبان الحقيقة التالية: قوام الوحدة الانتاجية مجموعة من افراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج في فرع معين من فروع النشاط. تعدد الوحدات الانتاجية يعنى احيانا في الغالب تعدد في ظروف عمل المجموعات المكونة للوحدات الانتاجية. لكل مجموعة مصلحة مباشرة قد تتضارب مع مصلحة الجماعة بأكملها. هذه المصلحة قد تملى على المجموعة – في حالة قيامها استقلالا عن طريق من يمثلها باتخاذ قرارات الادارة الاقتصادية – قرارات تتعارض مع مصلحة الجماعة الامر الذى يحتم ان تكون الجماعة ممثلة في الهيئة القائمة على ادارة الوحدة الانتاجية. بعبارة اخرى، هناك مصلحة مجموعة العاملين في الوحدة الانتاجية، هذه المصلحة قد تستلزم انواعا معينة من قرارات الادارة الاقتصادية. وهناك مصلحة الجماعة بأكملها التى قد تطلب من الوحدة الانتاجية القيام بدور يستلزم انواعا مغايرة من قرارات الادارة الاقتصادية. حل المشكلة المتعلقة بتحديد من يقوم بالادارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية على اساس رعاية المصلحة الاولى، اى مصلحة مجموعة العاملين في الوحدة الانتاجية، فقط قد يخرج بسير

الوحدة الانتاجية خارج اطار خطة الاقتصاد القومي. وحل هذه المشكلة على اساس رعاية المصلحة الثانية، مصلحة الجماعة والمفروض ان الدولة تمثلها قد يؤدى الى سيطرة فئة من المديرين البيروقراطيين على الجهاز الانتاجي للجماعة، الامر الذى يحد من كفاءة هذا الجهاز ويزيد من حدة التناقض بين هذه الفئة والفئات الاجتماعية الاخرى .

تحديد من يقوم بالادارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية – اى من يتخذ القدر من القرارات الذى تركه المركز للقاعدة – يتعين اذن ان يتم على اساس تحقيق نوع من التوازن بين الاعتبارين السابقين. هذا التحديد يتعين ان يهدف الى تحقيق ديموقراطية الادارة الاقتصادية في الوحدات الانتاجية مع الحرص على اخضاع هذه الوحدات لمتطلبات الخطة عن طريق وجود من يمثل مصلحة الجماعة في الهيئة القائمة على امر الادارة، اى الى ازالة جذور التناقض بين مصلحة مختلف مجموعات العاملين في الوحدات الانتاجية والمصلحة العامة مع تفادى خطر البيروقراطية ، ذلك المرض السوسيلوجي الخطير.

وسنحاول فيما يلى استخلاص صورة عامة للخطوط العريضة في تنظيم ادارة الوحدات الانتاجية في علاقتها بالمركز من تجارب بعض الاقتصاديات المخططة وخاصة الاقتصاد السوفيتي. تقديم ذلك لا يقصد الا الى بيان كيفية حل المشكلة في ظل ظروف الاقتصاد السوفيتي كما يقصد الى بلورة الكيفية التى تعرض بها الاعتبارات المختلفة التى يقوم عليها تنظيم الادارة الاقتصادية في اقتصاد مخطط. غير غافلين الحقيقة التى مؤداها ان دراسة التجارب التاريخية للمجتمعات الاخرى يتعين ان تكون واعية بأن لكل مجتمع – رغم ما يوجد من ملامح عريضة مشتركة للمجتمعات التى تنتمى الى تكوين اجتماعى واحد – ظروفه الخاصة التى تستلزم دراسة خاصة قد توصلنا الى حلول تتفق ونوعية ظروف هذا المجتمع . من هنا تسعى دراسة التجارب التاريخية الى تحقيق هدف مزدوج: شقه الاول هو التعرف على الخصائص العامة لتكوين اجتماعى معين يمثل مرحلة من مراحل التطور البشرى، وشقه الثانى التعرف على ما هو خاص بكل مجتمع من المجتمعات التى تنتمى الى ذلك التكوين الاجتماعى .

نعلم ان الوحدة الانتاجية هى وحدة النشاط الاقتصادى اى اداة تنفيذ الخطة مجموعة الوحدات الانتاجية المتناثرة على اقليم الدولة تمثل قاعدة الهرم التنظيمى للادارة الاقتصادية . تحديد مركز الوحدة الانتاجية في علاقتها بالهيئات الاخرى التى توجد في هذا السلم الهرمى كان – ولم يزل – محلا لمحاولات تنظيمية متعددة يجمعها قيامها على الاعتبارات الاتية:

اولا: ادماج الوحدة الانتاجية في الحياة الاقتصادية بحيث لا تكون فقط جزءا يسهم في الانتاج وانما جزءا من كل ما يهدف الى تحقيق نتيجة اجتماعية معينة تحددها خطة الاقتصاد القومى .

ثانيا : تمتع هذه الوحدة باستقلال فنى ومالى ومحاسبى معين بحيث يمكن الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدورها في تنفيذ الخطة. اى التأكد مما اذا كانت الرشادة الاقتصادية تتحقق داخل الوحدة الانتاجية ام لا. وهو استقلال محدود بحدود معينة سنراها فيما بعد .

ثالثا: قيام تنظيم الادارة الاقتصادية على مبدأ وحدة الادارة في داخل الوحدة الانتاجية وسنتعرف على مفهوم هذا المبدا بعد لحظات.

رابعا: ان الاتجاه العام الذى يسود التغييرات المختلفة في تنظيم الادارة الاقتصادية التى تمت في الاتحاد السوفيتي هو نحو زيادة استقلال الوحدة الانتاجية على نحو يمكن من تحقيق المرونة في الادارة الاقتصادية ويمكن الوحدة الانتاجية من الاستجابة للمتطلبات اليومية لهذه الادارة دون الرجوع الى الهيئات الاعلى في السلم الهرمى. ولكنه اتجاه محدود دائما باعتبار بقاء الوحدة الانتاجية كجزء يقوم بدور في تحقيق هدف يسعى اليه الكل الاقتصادى .

اذا ما عرفنا الاعتبارات التى يقوم عليها تنظيم الوحدة الانتاجية وتحديد مركزها وعلاقتها مع السلطات الاعلى في سلم الادارة الاقتصادية لم يبق الا استعراض الخطوط العريضة في تنظيم الوحدة الانتاجية. والامر هنا يتعلق بالوحدات الانتاجية المملوكة للدولة في مجال النشاط الصناعى.

تتمتع الوحدة الانتاجية بالشخصية القانونية، فلها الاصول الخاصة بها، ولها ميزانيتها. كما ان لها قدرة تعاقدية ومسئولة في مواجهة الغير فيما يتعلق بالعمليات التى تقوم بها والالتزامات المترتبة عليها. التمتع بهذه الشخصية القانونية امر يستلزمه الاستقلال الفنى والمالى والمحاسبى للوحدة الانتاجية والذى سنرى مضمونه وحدوده بعد لحظات .

يقوم بادارة الوحدة الانتاجية مدير عام تعينه الدولة عن طريق المجلس الاقتصادى الاقليمى الذى تتبعه الوحدة الانتاجية محل الاعتبار، وهو مسئول عن المحافظة على الذمة المالية للوحدة الانتاجية وعن حسن سير العمل، وعن تنفيذ الخطة. فالمدير وحده هو المسئول عن ادارة الوحدة الانتاجية في مواجهة السلطات الاعلى في الهرم التنظيمى . وتنظيم الادارة على هذا النحو يعنى استبعاد المسئولية الجماعية للعاملين في الوحدة الانتاجية وقيامها على المسئولية الفردية لشخص واحد

تعينه الدولة للقيام بالادارة. ومادام هو المسئول اخيرا «ومسئوليته فى بعض الاحيان جنائيةكذلك» فان الادارة ترجع فى النهاية اليه. ذلك هو ما نعنيه بالقول بأن اداره الوحدات الانتاجية تقوم على مبدأ الوحدة الادارية، وهو اقل التنظيمات تحقيقا لديموقراطية الادارة الاقتصادية التى تحدثنا عنها عند الكلام على الاعتبارات الاساسية التى يتعين مراعاتها عند محاولة تنظيم الادارة الاقتصادية فى اقتصاد مخطط.

يعاون المدير فى الادارة مدير فنى ، مديرلشئون الافراد ، مدير تجارى ، مدير محاسبى ومدير للخطة ليراقب على الاخص تصميم وتنفيذ برامج الانتاج) . ومنذ ١٩٥٨ انشأ «المجلس الدائم للانتاج» فى داخل الوحدة الانتاجية الذى من حقه ان يناقش العديد من المسائل المتعلقة بالانتاج والادارة . ولكن ليس لهذا المجلس اية سلطة تنفيذية .

ومسئولية مدير الوحدة الانتاجية محدودة :

- بما ياتى اليه من تعليمات من الجهات العليا فى الهرم التنفيذى وخاصة من المجلس الاقتصادى الاقليمى الذى تتبعه الوحدة محل الاعتبار .
- وسائل الرقابة : الرقابة التى لنقابة العمال التى يتعين الرجوع اليها فى بعض المسائل كتلك المتعلقة بنظام العمل فى الوحدة الانتاجية ،بساعات العمل الاضافية ، بتحديد معاملات الانتاج ، بتوزيع المكافات .. الخ ، بالرقابة البنكية والرقابة المالية (يقوم بها مفتشون ماليون) .

العمل الاساسى للادارة هو تحقيق نصيب الوحدةالانتاجية فىالاهدافالانتاجية لخطةالاقتصاد القومى . خطة الأنتاج تحدد المنتجات ، كمية الانتاج (فى صورة وحدات عينية كقاعدة عامة او فى صورة وحدات قيمية او نقدية اذا لم يكن التحديد العينى ممكنا) ، كما تحدد احيانا مواصفات الانتاج . انتاج تلك الكمية بمواصفاتها هو المبين (٦) لما اذا كانت الوحدة الانتاجية قد نجحت فى تنفيذ الخطة أم لا . وبالاضافة الى ذلك توجد مبينات اخرى : نقصفىنفقةالانتاج — زيادةانتاجية العمل — التوفير فى أستخدام المواد التى يوجد نقص فى انتاجها .

لكى تقوم الوحدة الانتاجية بهذا العمل على نحو يمكن معه الحكم على كفاءتها فى اثناء القيام به يقوم تنظيم الادارة الاقتصادية فى الاقتصاد المخطط (السوفيتى فى حالتنا هذه) على اعتبار ان الوحدة الانتاجية وحدة فنية ومالية ومحاسبية مستقلة . الامر الذى يمكن من حساب ثمن التكلفة للانتاج الذى تحدده الخطة للوحدة الانتاجية ، ومن تم يمكن التاكد مما اذا كان الناتج قد انتج باقل تكلفة ام لا . بمعنى اخر الاستقلال المالى للوحدة الانتاجية يهدف الى التحقق من تحقيق الرشادة الاقتصادية فى داخل المشروع عن طريق انتاج نصيب الوحدة الانتاجية من اهداف خطة الاقتصاد القومى مع التوفير (الى اقصى حد ممكن) فى استخدام الموارد الانتاجية (٧) . الوحدة الانتاجية تغطى نفقاتها من ايراداتها وتعمل على تحقيق الربح :

— اثمان المنتجات محددة فى الخطة .
— اثمان المواد المستخدمة محددة فى الخطة .
— واختيار اى المواد يستخدم محدود بنظام توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة كما ان الكمية من هذه المواد تتحدد وفقا لكمية الانتاج والمعدلات الفنية للانتاج (٨) التى تحدد الكميه اللازمة من عنصر ما من عناصر الانتاجلانتاج وحدة واحدة من الناتج .

فى داخل هذه الحدود تكون وظيفة الادارةتحقيق الخطة بانتاج الكمية المطلوبة وفقا للمواصفات المحددة فى الخطة او وفقا لتعليمات المجلس الاقتصادى الاعلى الذى تتبعه الوحدة الانتاجية فى حالة عدم تحديدها فى الخطة) وتغطية نفقات الانتاج من الايراد الناشىء عن التخلى عنالكميات المنتجة وتحقيق ربح ، اى المساهمة فى تحقيقفائض اقتصادى يخصص للاستثمار ولتغطية الحاجات التى يتعين اشباعها جماعيا واحتياجات جهاز الدولة والادارة العامة والتسلح الخ .. الربح هنا ليس الباعث الاخير على الانتاج وانما هو معيار كفاءة الوحدة الانتاجية كما راينا . ويفرق هنا بين نوعين من الربح :

- الربح المخطط وهو الفرق بين ثمن الوحدة المنتجة كما تحدده الخطة وبين ثمن تكلفة انتاج هذه الوحدة. هذا الربح يذهب الى ميزانية الدولة ولا يبقى للوحدةالانتاجيةالا جزءا محدودا منه .
- الربح الزائد عن الربح المخطط وهو الربح الناتج عن التوفير فى الموارد الانتاجية توفيرا يؤدى الى انقاص نفقةالتكلفة عن تلكالتى تحددها الخطة ومن ثم الى تحقيق ربح اضافى (يلاحظ ان هذا التوفير لا يمكن ان يمس الاجر اذ هذا وما فى حكمه يتحدد وفقا لاسس معينة لا تستطيع الوحدة الانتاجية الخروج عليها ، وتمثل احدى الحدود التى تحد من استقلال الوحدة الانتاجية) احتفاظ الوحدة الانتاجية بجزء كبير من هذا الربح

(٦) indicator
(٧) هذا هو على الاقل ما يهدف اليه تنظيم الادارة الاقتصاديةوتخطيط النشاط الاقتصادى • معرفة ما اذا كان الواقعالعملى يتضمن تبديدا للموارد الانتاجية ام لا امر لا يتاتى الا عنطريق القيام بدراسة ناقدة وهو امر لا تسمح به امكانيات القيام بدراستنا هذا العـام •
(٨) inputs

الاضافى هو الذى يستخدم كحافز على التوفير فى استخدام الموارد الانتاجية . الجزء المحتفظ به يسهم فى تكوين مايمكن تسميته «بمخصص الوحدة الانتاجية» الذى ينفق على أغراض تفيد العاملين فى الوحدة الانتاجية : القيام باستثمارات اضافية الى تلك الواردة فى الخطة ، تتم عادة فى بناء المساكن و المبانى اللازمة للخدمات الاساسية ، صرف مكافات للعمال . كل ذلك يتم باستشارة نقابة العمال .

واستقلالا عن المجلس الاقتصادى الاقليمى الذى تتبعه الوحدة الانتاجية تستطيع هذه الوحدة ان تعقد عقودا متعلقة بشراء مواد اولية وتسليم منتجات مع وحدات انتاجية تتبع مجالس اقتصادية اقليمية اخرى . مثل هذه العقود تصح بشرط ان تكون فى داخل اطار الخطة العامة ، كما ان المفاوضة على تفاصيل هذه العلاقة التعاقدية لايمكن ان تتم عمليا الا بعد ان تتسلم الوحدة الانتاجية من المجلس الاقتصادى الاقليمى شهادة التوزيع التى تحدد للوحدة الانتاجية الكميات من الموارد الانتاجية التى تستطيع الحصول عليها والجهات التى يمكن الحصول عليها منها والتى ستمثل الطرف الثانى فى العلاقة العقدية . هذه العقود تعرف بالعقود المخططة (٩) .

على هذا النحو نجد ان اساس الادارة الاقتصادية هو الوحدة الانتاجية وتتمتع بكيان قانونى مستقل . كما تتمتع بكيان فنى مستقل لحد ما ، اى باستقلال نسبى فيما يتعلق بالوسائل اللازمة لتحقيق الهدف الانتاجى . وهى تتمتع كذلك باستقلال مالى ومحاسبى الامر الذى يجعل من الممكن معرفة ما اذا كانت الرشادة الاقتصادية تتحقق فى داخل الوحدة الانتاجية وبالتالى الحكم على كفاءتها الانتاجية . هذا الاستقلال القانونى والمالى لايدفع بنا الى القول بان الوحدة الانتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى لها طبيعة المشروع فى الاقتصاد الراسمالى ، اذ الواقع ان الامر يتعلق بوحدة انتاجية تختلف فى طبيعتها عن الوحدة الانتاجية فى ظل الراسمالية . فهى وحدة لا تعمل بقصد تحقيق الربح وانما بقصد المساهمة فى تحقيق اهداف الخطة التى تهدف الى القيام بالانتاج على نحو يمكن من اشباع الحاجات الاجتماعية ، واستقلالها محدود بالحدود التالية :

- خضوع هرمى لهيئة أعلى فى الادارة الاقتصادية مصحوبا بمسئولية القائمين على ادارة الوحدة الانتاجية فى مواجهة السلطات العليا .
- رقابة ادارية تجبر الوحدة الانتاجية على أن تقدم للهيئة العليا التى تتبعها تقارير وحسابات ختامية بما يثبت صحة أعمالها .. الخ .
- تبعية مالية تلزم الوحدة الانتاجية بأن تنقل الى المجلس الاقتصادى الاقليمى الجزء الاكبر من الفائض التى تحققه ، اى تدمج الوحدة الانتاجية كوحدة مالية ، فى ميزانية الدولة عن طريق نقل غالبية الارباح المخططة ونسبة غير صغيرة من الارباح الاضافية الى ميزانية الدولة ثم تلقى الوحدات الانتاجية من الدولة الاموال المخصصة للاستثمار وبعض الانفاقات الاخرى . هذا الاعطاء والاخذ من جانب الوحدات الانتاجية يهدف الى احكام الرقابة عليها .
- خضوع الوحدة الانتاجية للخطة التى تحدد الاهداف التى يتعين تحقيقها والاعتبارات التى على اساسها تحدد وسائل الوصول الى هذه الاهداف على هذا النحو الوحدة الانتاجية فى الاقتصاد المخطط لا تجد العامل المنظم لنشاطها فى داخلها (فى شكل الربح) وانما خارجا عنها فى شكل الخطة التى تلزمها باتباع ماجاء بها بشأن نوع وكمية المنتجات ، ثمن بيعها ثمن التكلفة ، الآلات التى تستخدم ، القوة العاملة التى تستخدم الاستثمارات التى تنفذ ، من اين تحصل على المواد الاولية .. الخ . هذا الحد الاخير يعتبر اهم مايحد من استقلال الوحدة الانتاجية .

على هذا النحو ننتهى من التعرف على الاعتبارات الجوهرية التى يتعين التوفيق بينها عند محاولة تنظيم الادارة الاقتصادية فى اقتصاد مخطط ، والمعايير التى يتم وفقا لها تنظيم هرم هذه الادارة على شكل يضمن توزيع اعمال الادارة بين المركز والقاعدة والهيئات التى تصل بينهما على نحو يمكن من تنفيذ الخطة تنفيذا يتضمن استخداما رشيدا للموارد الانتاجية وطبيعة التنظيم — كما راينا — رهينة مستوى تطور القوى الانتاجية أى بمستوى التطور للاقتصاد المخطط الذى يستدعى — بتغيره — تغير تنظيم الادارة الاقتصادية .

تعلق الامر حتى الان بتنظيم الهيئات التى تقوم باتخاذ القرارات الخاصة بادارة النشاط الاقتصادى بقصد تنفيذ خطة الاقتصاد القومى . تنفيذ الخطة يفترض سبق اعدادها او تحضيرها ، يقوم بهذا التحضير هيئات متعددة يتعين التوصل الى تنظيم لها يضمن التوفيق بين الظروف التى تعمل فى ظلها كوحدة انتاجية والظروف العامة للاقتصاد القومى هذا التنظيم هو الذى سيكون محلا لاهتمامنا الان .

تنظيم الهيئات التى تقوم بالعمل التخطيطى

العمل التخطيطى ، اى العمل المتعلق باعداد الخطة الاقتصادية ، لايمكن ان يكون من اختصاص السلطة المركزية وحدها . اذ لكى يقوم هذا العمل على أساس واقع الحياة الاقتصادية . ولكى يكون للخطة حظ من التنفيذ العملى يتعين ان يكون اعداد الخطة قائما على مساهمة كل الخلايا المعنية

(٩) وهى عقود تختلف فى طبيعتها او مصدرها والاثار التى تترتب عليها عن العقود فى اقتصاد راسمالى الامر الذى يستلزم تخصيصها بدراسة خاصة للتعرف على طبيعتها .

مساهمة كلية، وعلى الاخص على مساهمة الوحدات الانتاجية اذ هى الوحدات التى تقوم بالنشاط الاقتصادى والتى يتوقف على سلوكها فى داخل اطار التنظيم الاقتصادى الهرمى تنفيذ الخطة . المركز باعتباره فى وضع يسمح له بالتعرف على المصلحة الاجتماعية — او النظر الى المشكلات من وجهة نظر الاقتصاد القومى — ياخذ المبادرة فى العمل التخطيطى على النحو الذى سنراه فى دراسة قادمة . هذه المبادرة التى تكون على مستوى معين من التفصيل لاتاخذ الشكل النهائى لخطة الا بعد «نزول وصعود» بين المركز والقاعدة الشوط الذى تقطعه الخطة بين المركز والقاعدة شوط طويل ويمر بهيئات عدة استلزمت اعتبارات معينة تنظيمها على نحو هرمى يرتبط بالتنظيم الهرمى للادارة الاقتصادية الذى خلصنا من الكلام عنه .

وسنحاول فيما يلى التعرف على الاعتبارات التى يتعين رعايتها عند تنظيم الهيئات القائمة على امر التخطيط . راينا ان مؤدى التخطيط الاقتصادى ان تصبح النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه فى خلال فترة زمنية مقبلة عن طريق تخير اكفا الوسائل الموصلة لهذا الهدف ، وان ذلك يستلزم ان تصبح الغايات التى تسعى الوحدات الانتاجية المختلفة الى تحقيقها وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعى . النتيجة الاجتماعية التى تعتبر هدفا تعبأ موارد المجتمع لتحقيقه فى فترة زمنية معينة تحددها السلطة السياسية فى الجماعة وفقا للظروف الموضوعية لتطور المجتمع محل الاعتبار . هذه النتيجة الاجتماعية والوسائل الرئيسية لتحقيقها تنقل — بعد ان تكون هيئة التخطيط قد قامت بجزء من عملها — الى القاعدة — الى الوحدات الانتاجية ، وتقوم الوحدات الانتاجية ببيان الدور الذى تستطيع القيام به من اجل تحقيق هذه الاهداف . هذا الدور تحدده كل وحدة انتاجية آخذة فى اعتبارها **ظروفها الخاصة** من حيث الامكانيات الانتاجية والشروط التى يعمل فى ظلها العاملون بهذه الوحدة الانتاجية بما قد يؤدي اليه ذلك من الحرص على اعطاء المصلحة المباشرة لافراد الوحده الانتاجية اهمية قد تكون على حساب المصلحة الاجتماعية . بمعنى اخر تقوم الوحدة الانتاجية بتحديد نصيبها فى المساهمة فى تحقيق الاهداف العامة للخطة وهى محكومة لحد كبير بظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية دون استطاعة من جانبها للنظر الى الامور من وجهة نظر الاقتصاد القومى . الامر الذى يستلزم التنسيق بين ماتقترحه الوحدات الانتاجية المختلفة متعلقا بدورها فى تحقيق اهداف الخطة تنسيقا يكون جوهره محاولة التوفيق بين الظروف المختلفة للوحدات الانتاجية المختلفة **والظروف العامة للاقتصاد القومى**. عملية التنسيق هذه لا يمكن أن تتم — فى ظروف الاقتصاديات الحديثة المركبة — الا تدريجيا وعلى مراحل متعددة تتمثل كل مرحلة فى التنسيق بين مشروعات هيئات يمكن تجميعها وفقا لمعايير معينة ويقل عددها من مرحلة الى اخرى فى اثناء صعودنا من القاعدة الى المركز . الامر الذى يستلزم تجميع الوحدات الانتاجية وفقا لمعايير معينة وتنظيم هذه التجميعات على نحو هرمى يضمن استمرار الصلة بين القاعدة والمركز هذه المعايير هى نفس المعايير التى تعرفنا عليها عند الكلام على تجميعات الوحدات الانتاجية فى مجال تنظيم الادارة الاقتصاديه ، اعنى معيار نوع النشاط الاقتصادى ، ومعيار المكان، ومعيار الوظيفة الاقتصادية . ومن هنا جاء الارتباط الوثيق بين تنظيم الادارة الاقتصادية — تنظيم اتخاذ القرارات التى تهدف الى تحقيق الخطة — وتنظيم الهيئات القائمة على امر التخطيط ، اى تنظيم الاطار الذى تجرى فى داخله الاتصالات بين المركز والقاعدة فى اثناء القيام بالجهود المتعلقة بتحضير الخطة .

ذلك هو الاعتبار الاول .

الاعتبار الثانى الذى يتعين رعايته عند تنظيم الهيئات القائمة بالعمل التخطيطى هو ضمان تزويد القاعدة للمركز تزويدا مستمرا بالمعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، اذ لاتخطيط بغير معرفة تفصيلية منظمة للواقع فى تطوره ، والوحده الانتاجيه هى منبع المعلومات التى تاخذ صوره البيانات والاحصائيات التى على اساسها تتوفر المعرفة لدى المركز . وتنظيم الهيئات القائمة على امر التخطيط يتعين ان يكون على نحو يضمن سهولة جريان هذا التيار الاستعلامى بين القاعدة والمركز .

على هذا النحو تتكامل لنا فكرة عن الاطار العام لعمليه الانتاج المخططه ، اى على التركيب التنظيمى الذى يعد قيامه شرطا جوهريا لتخطيط العملية الاقتصادية ، اذ هو متعلق بتنظيم الهيئات القائمه بالعمل "التخطيطى" اى العمل اللازم لتحضير خطة الاقتصاد القومى ، وتنظيم تلك التى تقوم بالادارة الاقتصاديه اى بالقرارات المتعلقة بتنفيذ الخطة . راينا أولا الاعتبارات التى يتعين رعايتها عند محاولة تحقيق هذا الشرط الجوهرى ثم حرصنا على ان نبين نوعية نمط هذا التنظيم وفقا لظروف كل اقتصاد مخطط وانه فى تغير مستمر ، تغير يتضمن ان لكل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط متطلبات تفرض نمطا مختلفا للتركيب التنظيمى يتفق ومستوى تطور القوى الانتاجية فى هذه المرحلة .

هذا التركيب التنظيمى — الذى يتوقف وجوده على اعادة تنظيم المجتمع اجتماعيا وسياسيا — هو الاطار العام الذى يسمح للعملية الاقتصادية ان تعمل وتسير وفقا لميكانزم غير ميكانزم السوق اى بطريقة تختلف عن طريقة عمل وسير العملية الاقتصادية فى ظل الراسمالية .

الفن المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية

فريد كامل

لم تكد تكلل الثورة الفرنسية ضد الاقطاع الملكى بالنجاح حتى بدات الراسمالية الفرنسية فى البحث عن مستعمرات تمدها بالمواد الخام وتكون اسواقا لمنتجاتها، فغزت مصر لهذه الاسباب ولمركزها الجغرافى كنقطة يمكنها ان تثب منها الى الشرق الاوسط كله ولضرب طرق التجارة البريطانية مع الهند والشرق الاقصى . وكانت مصر فى ذلك الوقت جزءا من الامبراطورية العثمانية اقتصادها زراعى وثقافتها اسلامية وفنها زخرفى صناعى بسيط .

وحينما نزلت قوات نابليون فى مصر (١/٧/١٧٨٩) انزلت معها عددا كبيرا من العلماء جاء لعمل مسح كامل لمصر لتدرس الراسمالية عن طريقه أساليب تنظيم استغلالها بالوسائل العلمية — كذلك تضمنت الحملة عددا كبيرا من الفنانين الذين خصص نابليون لاقامتهم منزل ابراهيم كتخدا السنارى بمنطقة الازبكية والذين احضروا معهم لمصر الرسم الطبيعى وقد قاموا برسم مناظر وشخصيات ومظاهر الحياة المصرية بدقة شديدة وكان اشهر هؤلاء الفنانين هو ريجو الذى قال عنه الجبرتى « وهو يصور الادميين تصويرا يظن من يراها انها بارزة فى الفراغ مجسمة تكاد تنطق »

ونبهت الحملة الفرنسية انجلترا الى خطورة منافسة فرنسا الراسمالية . تلك المنافسة التى يمكن إن تصل الى مستوى الحروب — فقامت انجلترا بطرد الحملة الفرنسية من مصر فى اكتوبر ١٨٠١ ثم اضطرت للانسحاب هى نفسها فى مارس ١٨٠٣ مراعاة للامبراطورية العثمانية وتركت مصر مشتتة السلطات حتى تمكن محمد على — عن طريق ضرب كل من هذه السلطات بالاخرى — من ان يستولى على الحكم سنة ١٨٠٧ .

وبدا محمد على فى ادخال الصناعة فى مصر لخدمة مصالحه التوسعية — كذلك احتكر الارض ثم وزع اجزاء منها على أقاربه وعملائه فكون الارستقراطية الاقطاعية . كما احتكر الاستيراد والتصدير واثقل الفلاحين بالضرائب الباهظة . ثم عقد مع الانجليز اتفاقية الباب المفتوح (١٨٣٠) التى قامت انجلترا على اساسها بتحسين مواصلات مصر لسهولة توصيل المواد الخام الى الموانى المصرية

وزاد عدد الاجانب فى مصر نتيجة لسياسة الباب المفتوح من ثلاثة آلاف فى ١٨٣٦ الى ٦٨ الفا فى ١٨٧١ — وتحطمت صناعة محمد على تدريجيا بعد موته وقام الاستعمار الانجليزى عند احتلال مصر سنة ١٨٨٢ باغلاق ما بقى فيها من صناعات . وقضى لى الحرفيين فيها وعلى الاكتفاء الذاتى فى الريف بالصناعات المنزلية ، كما اعلن ان « مصر بلد زراعى لا يمكن ان تقوم به صناعة لعدم وجود الفحم والحديد بها » .

فى نفس الوقت عمل الاستعمار على تحطيم احتكار الارض وعلى توزيعها على الفلاحين حتى تتوفر معهم بعض النقود فيمكنهم شراء بضائع انجليزية بها (اى لخلق قوة شرائية) .. فاضطر سعيد لاصدار اللائحة السعيدية ١٨٥٨ — كما وقع سعيد العقد النهائى لقناة السويس فى ١/٥/١٨٥٦ وبدا العمل فى حفر القنال التى كلفت الشركة ١٨ مليونا من الجنيهات ومصر ١٧ مليونا ، بخلاف الالاف من عمال السخرة الذين ماتوا ، واحتكار الشركة للقنال لمدة ٩٩ سنة من تاريخ افتتاحها .. واستدان اسماعيل كثيرا فاعلن افلاسه سنة ١٨٧٦ فانشأت انجلترا وفرنسا صندوق الدين الذى نتج عنه انه بينما كان اسماعيل قد استدان ٩٨ مليونا من الجنيهات دفعت مصر ارباحا عليها ٢٥٠ مليون جنيه وبقى من الدين (فى سنة ١٩٤٣) مبلغ ٨٧ مليونا . ولما حاول اسماعيل جمع مبلغ كبير من المال دفعة واحدة لتسديد الديون سيقانون المقابلة — ولجأ الى مجلس الشورى (البرلمان) لنصرته ضد الاستعمار خلع الاستعمار اسماعيل سنة ١٨٧٩ وولى توفيق بدلا منه وبعد ان كان نشاط الحركة الوطنية منصبا على المناداة بمشروع جديد لتسوية الدين وتعديل مجلس الشورى لتكون له سلطات اكبر ، اتجهت الى التحرك المسلح فقامت ثورة عرابى واستنجد الخديوى بالانجليز فقصفوا الاسكندرية بالمدافع فى السابعة من صباح ١١/٧/١٨٨٢ وبداوا استعمارهم لمصر . وحاولت الحركة الوطنية المصرية بقيادة مصطفى كامل — الاستنجاد بالدولة العثمانية المتهاوية واسماعيل المعزول وفرنسا عدوة انجلترا ولكنها خذلت من كل جهة — خاصة فرنسا التى اتفقت مع انجلترا فى ١٩٠٤ ان تحتل الاولى مراكش مقابل احتلال انجلترا لمصر ، فاتجهت الى داخل مصر لتبحث عن التأييد من الشعب المصرى نفسه فألف محمد فريد نقابات عمالية وربط حركة الثورية المصرية بالحركات الديموقراطية فى العالم اجمع ونادى فى سنة ١٩١٠ بأن استقلال مصر « فى مصلحة السلام العالمى » .

وصاحب نشأة الحركة الوطنية الثورية وتطورها تغلل الفنانين المصريين فى الافق الفنى المصرى .

كان اسماعيل قد استقدم كثيرا من الفنانين المزخرفين واخصائيى الرسم الحائطى الفرنسيين والايطاليين لزخرفة القصور والمنشآت التى بناها بفن الباروك الملكى الفرنسى — وقد استعان هؤلاء بمساعدين لهم من النقاشين والمزخرفين المصريين الذين سرعان ما تعلموا الصنعة وبداوا فى تقليد هؤلاء المزخرفين ولما كانت الزخرفة الباروكية — او الاسلوب الفخم — قدحظيت برعاية السراى فقد بدا الارستقراطيون الاقطاعيون فى تقليدها فى قصورهم مستخدمين الفنانين الاجانب او المصريين حسب امكانياتهم المادية . واكتسب الباروك الزخرفى حينئذ — بجانب الاكاديمية التى سقط فى هوتها — ركاكة ، حتى صارت الزخارف تهدف اساسا الى رسم نقوش تبدو من بعيد كالبارزة ومناظر بين ستائر مرسومة لتبدو كأن الغرف تطل عليها ودهان للحيطان لتبدو كأنها من الرخام وهكذا .

وفى نفس الوقت تركز الفنانون الاجانب فى شارع الخرنفش — وكان اغلبهم من المستشرقين الذين يعملون بالزخرفة او الذين يرسمون المناظر والشخصيات المصرية الذين لم يقبل عليهم من المصريين الا بعض من كانت تستهويهم الصور الشخصية . وكان اهم هؤلاء الفنانين الاجانب **فورشيلا وجاسته وبرنار وكليمانودينو وجيراردبه وبرشير وفرومانتان وجيوم وبيبى مارتان (الذى استوطن مصر فى ١٨٩٠)**

ونظم السراى وكبار الاقطاعيين الاثرياء — رعاة الفنانين الاجانب — اول معرض فنى فى مصر فى صالة الاوبرا الخديوية (دار الاوبرا) سنة ١٨٩١ وافتتح المعرض الخديوى بنفسه ولم يكن المعرض على جانب كبير من النجاح فلم تنظم معارض اخرى حتى سنة ١٩٠٢ حينما عرض الفنانون الاجانب اعمالهم فى محل (نحمان) العاديات والتحف بشارع المدابغ (شريف) — وافتتح الخديوى هذا المعرض ايضا وكان اكثر نجاحا (١) فاستمرت المعارض بعد ذلك ..

واهتمت الصحافة بالفن — وظهر اول مقال للنقد الفنى فى مصر فى مجلة « المقتطف » (مارس ١٧٩٧) وكان بقلم سليم حداد الذى قال فيه : « لم يشرف الجناب العالى فتح المعرض هذا العام كما شرف فى العام الماضى ، بل دولة البرنس محمد

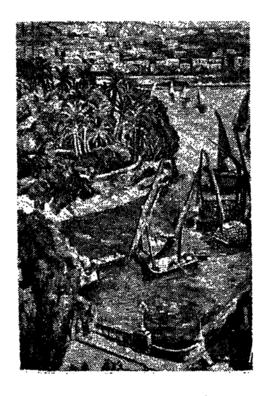
---

(١) كان الدخول للمعرض بتذاكر قيمة كل منها عشرون قرشا وبيعت التحف بالمزاد العلنى فبيع اقلها ثمنا بخمسة وعشرين جنيها من الذهب

علي باشا » ثم تحدث عن الاقبال علي العرض فأضاف «وذلك يدل على ان فن التصوير سيلقى اقبالا وتكون منزلته عالية فى الشرق كما فى الغرب لو عضدته الحكومة وانشأت لهمعرضا مخصوصا واسع الرحاب حتى يتمكن المصورون من عرض كل ما يرومون عرضه من صور ولا يرفض الكثير منها » .. (وهو ما زال الفنانون يطالبون به حتى يومنا هذا)

وفى نفس الوقت كان عدد من المصريين قد بدا يبدى اهتماما بممارسة الفن ودراسته والدخول فى ذلك المجال الذى احتكره الاجانب لمدة طويلة) ـــ وقد اقنع المثال الفرنسى **جيروم لابلان** الامير يوسف كمال بانشاء كلية للفنون الجميلة افتتحت فى ١٩٠٨/٥/١٢ ـــ بعد انشاء الاحزاب الوطنية بعام واحد ـــ فى رقم ١٠٠ شارع درب الجماميز. وكان أول طالب قيد اسمه فيها هو محمود مختار ـــ وكان فى الثامنة عشرة وستة اشهر حينئذ (٢) .

وكان الجيل الاول من الفنانين المصريين ـــ خريجى الدفعة الاولى لكلية الفنون الجميلة ـــ تابعين للمدرسة الفنية الاوروبية الاكاديمية الكلاسيكية ـــ فقد خرجوا ليجدوا بالتراث الفنى المصرى فجوة كبيرة منذ الفن المصرى القديم تقريبا (وهو الفن الذى نقل عنه مختار حينما اراد ان يعمل فنا مصريا) كما وجدوا ان المثقفين والسياسيين المصريين يبحثون عن مبادئهم ومثالياتهم فى اوربا ويستندون على الثقافة الاوربية اكثر من التراث الثقافى العربى ، بل ان مصطفى كامل نفسه بحث عن المساندة للقضية المصرية فى خارج مصر بدلا من أن ينظم الشعب المصرى ويعبئه لمساندته . واقام الفنانون المصريون الاول أول معرض لفنانين مصريين فى يناير ١٩١١ فى نادى الاتوموبيل كلوب بشارع المدابغ (شريف) وكان انجح ما عرض فيه تمثال كاريكاتيرى لابن البلد من صنع مختار باع منه ثمانية نسخ بجنيهين ذهب لكل منها .. وذهب مختار فى بعثة الى فرنسا (٣) وتبعه راغب عياد ويوسف كامل الي ايطاليا ومحمد حسن الي انجلترا ، واحمد صبرى الي فرنسا . وعادوا جميعا من بعثاتهم اكاديميين او تأثيريين (اكاديميين ايضا) ما عدا راغب عياد الذى أخذ الخطوة الهامة فى الفن الحديث بالخروج من التأثيرية الى ما بعد التأثيرية (التعبيرية) والتخلص من عبودية الفن للطبيعة (للشكل) واعتماده على الفكر



« كوبرى القاهرة » ـــ محمد ناجى ـــ

(المضمون) وبهذا كان راغب عياد هو أول الفنانين الحديثين الحقيقيين فى مصر .

وظهرت فى الاسكندرية فى حوالى نفس الوقت او بعده بقليل حركة فنية سكندرية اعتمدت على بعض الفنانين الاجانب الذين كانوا قد اقاموا بالاسكندرية (حيث تزيد نسبة الاجانب عنها فى اى مدينة مصرية اخرى ولانها اقرب المدن المصرية طابعا وشخصية لاوربا) ، واقام هؤلاء الفنانون الاجانب مراسم لتعليم الفنانين من مصريين واجانب ـــ مثل مراسم الفنانين تشيفلتى وجلفاتى وليتسناس ومدام كرافيا وزانييرى وبيكى .. وخرج من هذه المراسم جيل من الفنانين كان اكثر تحررا وانطلاقا من فنانى القاهرة لكونهم من الهواة ـــ اى غير المحترفين للفن المتعيشين منه ـــ ولان جمهورهم كان من أثرياء الاجانب وهم اكثر تبلورا وفردية من اثرياء القاهرة الذين يقلدون السراى التى تقلد بدورها البلاطات والارستقراطية الاوربية فى رعايتها لفن الباروك الرسمى الاوربى . وكان إهم فنانى

---

(٢) خرجت هذه الكلية آخر دفعاتها سنة ١٩٢٨ ـــ وانشئت كلية الفنون الحالية فى سنة ١٩٢٧ فى ١١ شارع خلاط وخرجت اول دفعاتها سنة ١٩٣٣ وانتقلت الى مقرها الحالي بالزمالك فى ١٩٣٥

(٣) كان مختار اول مصرى يعرض عملا فنيا فى معرض عالمى (تمثال عايدة ـــ ١٩١٢) ويكسب الجوائز الفنية فى الخارج (الميدالية الذهبية لمعرض السراى الكبرى بالشانزليزيه لتمثال نهضة مصر وجائزة معرض ١٩٢٥ لتمثال ام كلثوم كما كان اول فنان مصرى يقيم معرضا شخصيا فى باريس سنة ١٩٣٠ عرض فيه ثلاثين تمثالا إشترت الحكومة الفرنسية واحدا منها (عروس النيل لمتحف التويللرى .

الاسكندرية محمود سعيد الذى ابتدع اسلوبا خاصا غنيا بالروح المصرية والكلاسيكية الرقيقة ومحمد ناجى الذى زامل كبار التاثيريين الفرنسيين (مونيه وماركيه) فكان تأثيريا صادقا شديد الحساسية . وهو اول مصرى عين عميدا لكلية الفنون الجميلة (١٩٣٧) .

ولكن هذه الفردية القاهرية والسكندرية لم تقو على الظهور فى وسط التيار المستمر من الفنانين الرسميين الاكاديميين وخريجى الفنون الجميلة الذين اضطروا — لاعتمادهم اقتصاديا على القطاع الذى يعتبر « اوربا » الام الروحية له — اضطروا لتقليد الفنون الاوربية تمشيا مع مطالب مستهلكى فنهم (٤)

وباستمرار اعتماد الفنانين المصريين على السراى والاقطاع استمر الانتاج المصرى مقلدا للفن الاوربى . ولم يكن اختيار الفنانين المصريين للموضوعات المصرية لرسومهم الا ضربا من الطرافة والاستظراف (٥) .. ولم يكن من الممكن ان يحدث اى تغير فنى ذا اهمية الا بتخلخل العلاقة بين الفنان والبرجوازية التى يتعيش عليها ويتشبه بها والتى تميزه عن باقى افراد طبقته « لعبقريته » . ولم يكن من الممكن ان يحدث هذا التخلخل الا بعد نجاح الثورة الراسمالية فى مصر بعد سلسلة معارك ضد الاقطاع بدات فى شكلها العلنى بثورة ١٩١٩ وكللت نجاحها بالغاء الامتيازات الجمركية الاجنبية لحماية الانتاج المصرى سنة ١٩٣٠ والغاء الامتيازات الاجنبية سنة ١٩٣٦ .

فقد كان من نتائج الحرب العالمية الاولى ان نشأت صناعات وطنية فى مصر وتبلورت طبقة المثقفين وكبرت الهوة بين الفقراء والاغنياء . ولم تكد الحرب تنتهى حتى تكون حزب الوفد (١٣/ ١٩١٨/١١) من عناصر الراسمالية الوطنية الناشئة وكبار الملاك والمثقفين وساهم كبار الاقطاعيين فى الحزب الجديد وقد ضايقهم احتكار انجلترا للانتاج الزراعى المصرى تحت ستار الحماية (وكانت انجلترا تحتكر شراء القطن المصرى مثلا بسعر ٢٤ ريالا بينما سعره فى السوق العالمية ٦٤ ريالا — وتكون الوفد من هذه العناصر مجتمعة ليطالب برفع الحماية الانجليزية عن مصر واعلان استقلالها واعتقل الانجليز سعد زغلول رئيس الوفد فى ١٩١٩/٣/١٨ فقامت الثورة بعد يومين واستمرت فى مراحل تتراوح بين الغليان والعنف حتى سنة ١٩٢٢ حينما اتفق الانجليز مع كبار الاقطاعيين الذين انفصلوا عن الوفد والفوا حزب الاحرار الدستوريين ونادوا بسياسة « الكياسة» اى التساهل مع الانجليز وطعنوا بذلك الثورة من الخلف بعد ان استشهد فى سبيلها اكثر من ثلاثة آلاف مواطن .

وبينما اشتركت فنون المسرح والموسيقى مع الثورة لم يأخذ الفن التشكيلى دورا ايجابيا فيها .

ومع ان الثورة فشلت فى بلوغ بعض اهدافها الا أنها نجحت فى الغاء الحماية فى (١٩٢٢) واعادة الدستور والحياة النيابية (١٩٢٣) وتقوية الصناعة المصرية — فقد انشىء بنك مصر فى وسط الثورة (١٩٢٠) وكانت له عشرة مؤسسات تجارية وصناعية بعد ثمانية سنوات وبانفصال الاقطاع عن حزب الوفد صار الوفد ممثلا للراسمالية الوطنية اساسا ونجح فى الفترات القصيرة التى تولى فيها الحكم (وهى ستة سنين وثمانية اشهر خلال ثلاثة وثلاثين سنة) نجح فى ان ينتزع امتيازات للصناعة المصرية .

وبتحقيق الراسمالية الوطنية (فى قيادة الوفد) لاهدافها بدا الحزب يهادن الاحزاب الاخرى فى سبيل الاستغلال وزيادة الكسب وبدا فى خذل الشعب والمثقفين واتخاذ مواقف المهادنة بالنسبة للقضايا الوطنية توجها بتوقيع « معاهده الشرف والاستقلال » سنة ١٩٣٦ وهى التى تبيح لانجلترا اعادة احتلال مصر واحتكار جميع امكانياتها فى حالة الحرب أو « قيام حالة دولية مفاجئة » .

فى نفس الوقت كانت الفاشية تنتشر فى اوربا فظهرت احزاب فاشية فى مصر اقبل عليها بعض المثقفين وابناء الطبقة الراسمالية الصغيرة الذين خدعوا بشعاراتها البراقة وتنظيماتها العسكرية بعد ان فقدوا الامل فى جدية الكفاح الدستورى المنظم .

---

(٤) يذكر الصحفى العجوز (توفيق حبيب) انه عند افتتاح صالون جمعية محبى الفنون الجميلة ١٩٢٨ ارسل اليه يوسف كامل ١٢٠ لوحة . اختير منها للعرض خمسون لوحة بينها كثير من المنقولات عن لوحات معروفة فى معارض ايطاليا » .. وقدم محمد حسن للمعرض عشرة لوحات عرض منها ستة واحمد صبرى عشرة لوحات عرض منها ثلاثة .. وراغب عياد اثنى عشر لوحة ..

(٥) يخطىء كثير من الناس فى الاعتقاد ان الفن الذى يمثل الشعب مصنوع للشعب او موجه له ، فى ظل الانظمة الطبقية ، فالواقع ان طبقة المثقفين هى الطبقة الوحيدة التى تهتم ببحث حالتها ودراسة احوالها والتعبير عن نفسها، اما عامة الشعب من الفقراء والعمال والفلاحين وصغار الموظفين فيهتمون بالحياة الارستقراطية الثرية لانها تمثل بالنسبة لهم المثل الاعلى الذى يحلمون به ويشتاقون اليه بدلا من حياتهم هم التى يحاولون نسيانها ويشتاقون للهرب منها ولا يهتم بدراسة حياة الفلاحين وعامة الشعب دراسة مخلصة الا الطبقة المتوسطة ، اما البرجوازيون فحينما يتناولون حياة الفقراء والفلاحين يكون دافعهم عادة هو الملل وحب الاستطلاع والطرافة والغرابة والبحث عن الغير مالوف بالنسبة لهم . ففى اوربا مثلا بدات زخرفة الكتب برسوم تمثل الفلاحين فى القرن الخامس عشر كما بدا ظهور الفلاحين فى السجاجيد الفاخرة فى نفس الوقت — ولم تكن هذه الكتب او السجاجيد مصنوعة للفلاحين او للشعب .. والفنان بيتر بريجيل « رسام الفلاحين » رسمهم للسخرية والاستهزاء بهم ولم يبدا فى رسم الفلاحين الا بعد ١٩٦٣ حينما انضم للبلاط الملكى فى بروكسل ..

وبدء انهيار احتكار الرأى والارستقراطية الاقطاعية للحكم وظهور الراسمالية على مسرح السلطات وبدء انهيار دولة الاكاديمية الفنية تبعا لذلك وضرورة ظهور فن جديد يحل محل الاكاديمية (وقد تحتاج الراسمالية اليه) ولشك الفنانين في الراسمالية وفي مدى اسـتطاعتهم الاعتماد عليها للعيش ولتمييز انفسهم عن باقى طبقتهم بصفتهم « عباقرة » ويفقد الطبقة المثقفة عامة لثقتهـا في القيادة المنظمة والوسائل المنتظمـة التدريجيـة للتطور وايمانهم بضرورة العنف والثورة للتطور ، ولقوة الفاشية في اوربا ومحاربتها للفنون الحديثة ببشاعة ولظهور بوادر الحرب العالمية الثانية في الافق واحتمال اعادة الحماية البريطانية والاحتلال لمصر . كل هذه العوامل ادت الى خروج جماعة فنية ثورية ارتكزت على الدادية (كنـظام للهدم) والسريالية (كمشروع للبناء) . لان الفنان — كما يقول رمسيس يونان احد مؤسسى هذه الحركة في « المجهول لا يزال » .. لم يعد « يقنع بالحياة في اطار زائف من الاشكال الهندسية المنسـقة او المجازات المستعارة ولذلك نراه يعمـد الان الى تفجير هذه الاشكال عله يعثر تحت الانقاض على مادة الوجود الازلية وقسماته الخفية » ..

بدات جماعة « الفن والحرية » ببيان اصدرته في ١٩٣٨/١٢/٢٢ بعنوان « يحيا الفن المنحط » وقع عليه ٣٧ عضوا .. ثم انشـئت الجمعية في ١٩٣٩/١/٦ واقام ثلاثة من افرادها معرضا لهم في صالة جولدنبرج ثم معرضا كبيرافي ١٩٤٠/٢/٨ اشترك فيه من الفنانين : محمود سعيد وكامل التلمسانى وصادق محمـد وفؤاد كامل وماريدل وعايدة شحاتة وايزالا ليفى وانجلو بولو وانجلو دى ريز وبابا جورج وموسـكاتيللى وشلز نجرو بالدوك وجوليان وناجلو فسـكا وماجى اكزيزا وهاسبا ورمسيس يونان .. وصـدر بمناسـبة المعرض بيان « مانفستو » جاء فيه . « الحلم — الرموز — المصادفة : ان كل من هذه الكلمات يجب ان تكون منبعا لتواليات جبرية هائلة لمضـحكات تبعث على الذهول وهى ايضا التى يحمل سرها الفنان الحـر وحده ... ان هؤلاء الذين يهاجمون الفن الحر كل يوم يتهمون كعادتهم مرة اخرى اننا نقوم بأعمال سلبية ... ان اعادة الحرية للخيال السجين مرة اخرى واعادة الرغبة بكل ما بها من قوة واعادة الجنون بقوته القاتلة الى الاشياء .. كل هذا لا يمكن ان يسمى عملا سلبيا » ...

وقد نجحت معارض « الفن والحرية » نجاحا كبيرا من الناحية الاقتصادية نظرا لجدة وغرابة انتاج فنانيها ولاعتبارها موضة جديدة ، كما اتهمت في نفس الوقت بالقيام بدعايات سياسية متطرفة فأغلقت بعض معارضـهـا ومنـع تداول بعض مطبوعاتها (٦) وكانت لهذه الجماعة الفنية اهمية خاصة اذ ان فنانيها « نبهوا الاذهان الى الاساليب الفنية الحديثـة — الامر الذى شـجع كثيرا من الفنانين الشبان للخروج عن التقاليـد الاكاديمية والتأثيرية التى تعلموها من الايطاليين والمصريين الذين درسوا الفن في ايطاليا وفرنسا» ..فظهرت حركة عامة لتقليد الاتجاهات الفنية الاوربية البعد تأثيرية .(منحوشية وطفولية وتكعيبية واوتوماتية وتجريدية .. الخ) وكان هذا التقليد التكنيكى فقيرا في الناحية الفنية وبعيدا عن الاخلاص والجـدية وبلا جذور حقيقية في الواقع المصرى ، لذا فقـد اضر بالفن المصرى الحديث اكثر مما افاده في ذلك الوقت ..

لكن جماعة الفن والحرية كان لها الفضـل في اظهار اهمية البحث عن الاساليب الفردية وتحطيم احتكار الارستقراطية — والفن الاوربى — للفن المصرى الذى بدا بعض فنانيه في البحث عن جمهور شعبى جديد وشخصية مصرية خاصة .

وقد قامت الجماعة بعمل معارض سنوية حتى ١٩٤٧ — ولكنها كانت قد ضـعفت تدريجيا خلال هذه الفترة فتركها عدد من مؤسسيها لانتهاء موضتها وعدم تجاوبها مع التطورات السياسية والاجتماعية والشعبية الجديدة ..

فقد نتج عن الحرب العالمية الثانيـة تغييرات كثيرة في ميزان القوى العالمى والداخلى المصرى — ايضا ، خرجت انجلترا من الحرب مفلسة ومدينة بملايين الجنيهات — منها ٥٤٠ مليون جنيه لمصر — وتحول الاتحاد السوفييتى من دولة منعزلة الى قوة دولية كبيرة وانتشرت الحركات التحريرية والثورية في العالم خاصة في آسيا ونمت الصناعات في مصر وزاد عدد العمـال وتركيزهم وزاد الثـراء في يد الراسمالية بينما انخفضت الاجور في الوقت الذى ارتفعت فيه تكاليف المعيشة ٣١٢ ٪ .

كان وعى الشعب قد زاد ونما وتطور وتحددت اهدافه : الاستقلال التام والحيـاة الدسـتورية وادرك المثقفون والعمـال ان عليهم وحدهم ان يكونوا قيـادة حركتهم لتحـرير مصر — فتكونت « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » في مدرجات كلية الطب في فبراير ١٩٤٦ ونظمت المظاهرات التى تطالب بالغاء اتفاقية ١٩٣٦ .. وقتل عدد كبير من المتظاهرين على يد بوليس النقراشى على كوبرى عباس (١٩٤٦/٢/٩) وعلى يد الانجليز

---

(٦) اصدرت جماعة الفن والحرية مجلة « الخبز » ومذكتيبات منها « الدفاع عن الثقافة » و « طفولة الشىء » و « ما زلنا في الصمة »

فى القاهرة (٢/٢١) والاسكندرية (١٩٤٦/٣/٤) واستمرت المظاهرات والاضرابات رغم الارهاب الحكومى ومحاولة تنفيذ مشروع صدقى — بيفن — حتى اسقط المتظاهرون وزارة صدقى وارغموا القوات الانجليزية على الانسحاب من المدن الى منطقة القنال .

فى نفس هـذا الوقت ظهر عدد من الفنـانين المصريين الذين عملوا بجهد على خلق فن مصرى بعيد عن الاعتماد على فنـون « المسـتعمرين » الاوربيين . وكان ان بدأت الموجة الفنيـة المصرية الحقيقية التى أنتجت لنا كثيرا من الفنانين الوطنيين المخلصـين وكان من هؤلاء فنانى جمـاعة الفن المعاصر التى انشأها حسين يوسف امين سـنة ١٩٤٦ من طلبته القدامى بمدارس حلوان وفاروق والحلمية وهم : ابراهيم مسعودة وحامد نداوسالم الحبشى وسمير رافع وعبد الهادى الجزار وكمال يوسف وماهر رائف ومحمود خليـل .. والذين استفادوا من تجارب فنانى الفن والحرية فى ميدانى الدادا والسريالية لينتجوا فنـا مصريا رمزيا اهتم باستكشاف الرموز والعلاقات الداخلية للمجتمع المصرى والسخرية من التقاليد البالية والمعتقدات الخرافية والتواكل والاسـتكانة — ومع انهم لم يلعبوا دورا ايجابيا فى الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الوقت (مثل غيرهم من الفنانين) الا ان فنهم كان ذا اهمية كبيرة لكونه اصدق تحليلات ميتافيزيقية قام بها مثقفين للطبقات العاملة المصرية .

وتحللت جماعة الفن المعاصر — لقصرها على تلاميذ حسين يوسف امين الذين سـافر بعضهم للخارج للدراسة وتحول البعض الاخر الى التجريد والسريالية البحتة بينما توقف البعض تماما عن الانتاج الفنى

وظهرت اتجاهات مصرية اخرى فى الفن اختلفت فى درجة تأثرها بالفنون الاوربية وفى درجة اهتمامها بالشكل او المضمون — انتج هذه الاتجاهات عدة اجيال من الفنانين المصريين اهمهم (بخلاف الذين ذكرناهم من قبل) : انجى افلاطون وبرشـــارد سـميكة وتحيـة حليم وجاذبية سرى وجمـال السجينى وجورج البهجورى وحامد عبدالله وحسن سليمان وزينب عبد الحميد وسعد الخادم وصلاح عبد الكريم وصمويل هنرى (آدم حنين) وعز الدين حمودة وعمر النجـدى وكمال خليفـة ومحمـود البسيونى ومرجريت نخلة ونظمى ناثان ورجائى ونيس والاخوين وانلى وآخرون .

ولعل اكثر الفنون المصرية اتصـالا بالحـركة الوطنية والانتفاضات العالية فى تلك الفترة وبعدها كان فن الكاريكاتير الذى لعب فنانوه (وخاصـة صاروخان وزهدى وعبد السميع ورخا وصلاح جاهين ورجائى وجورج وايهاب ربهجت) دورا ايجابيا اعلاميا فى المعارك الوطنية .



« الاخوين » — سيف وانلى —

واستمر الفن المصرى حوالى عشرة سـنوات تقريبا خلال تطورات سياسـية كثيرة يقترب من حركة المد الثورية احيانا ويبتعدعنها احيانا اخرى، فقد قام الفنـانون المصريون بدور هام فى حركة انصار السلام العالمية وارسلوا ممثلين عنهم فى مهرجاناتها كما اشتركوا فى التعبئة الشعبية خلال معارك الفدائيين فى القنال .

وكان المد الثورى قويا ومنظما بعد ان عادت لجنة العمال والطلبة للعمل وتكون اتحـاد عام للنقابات واتحاد عام نسائى وحركة لانصار السلام وبعد الانتصارات التى احرزها الشـعب بطرد حكومة صدقى وانسحاب الانجليز من المدن — ولم تجرؤ حكومة الوفد على التراجع او المهـادنة فى محادثاتها مع انجلترا نتيجة لذلك بل اضطرت — تحت الضغط الشعبى — الى اعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وبدأت معـركة القنـال — تلقائيا — بانسـحاب ٨٠,٠٠٠ من العمـال المصريين رغم التضحيات الفادحة التى تعرضوا لها بذلك — وبدأت هجمـات الفـدائيين على المعسكرات الانجليزية فكبدتهم خسـائر كبـيرة وانضم للفدائيين رجال من الجيش والفـلاحين والمثقفين والعمال واعلنت الحكومة عزمهـا على الاعتراف بالصـين الشـعبية وقطع علاقاتهـا الاقتصادية والسياسية مع انجلترا وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الشيوعية وحددت يوم ١/٢٦/ ١٩٥٢ لذلك .

وفى نفس اليوم أحرقت القاهرة واعلنت الاحكام العرفية واقيلت وزارة الوفد لتحل محلها وزارة على ماهر — واعتقل عدة آلاف وانشئت محاكم عسكرية لمحاكمة الوطنيين وساد حكم الديوان الملكى الارهابى

الذى تسبب فى تسمون قليلة هبوطا فى المبالغ المودعة فى البنوك قيمته ٢٣٢ مليونا من الجنيهات وعجزا فى الميزان قيمته ٣٦ مليونا ، حتى قامت ثورة يوليو بقيادة الضباط الاحرار فى ٢٣/٧/١٩٥٢ .»

الواقعية والواقعية الاشتراكية

الواقعية هى امتزاج الطبيعة بالعنصر الانسانى — اى انها الفن الذى يجمع بين التعرف على الواقع عن طريق الموضوعية البحتة والعلمية المطلقة وبين فهم الفنان للواقع ورد فعله بالنسبة اليه ، فالفنان الذى يرسم منظرا طبيعيا لايرسمه كاضواء وظلال او كأشجار واحجار مثلا فحسب — بل يضع فى رسمه الحقائق العلمية التى يعرفها عن عناصره ايضا (علوم الكيمياء والطبيعة والنبات) كما يضع ما يحسه ويراه ويتجاوب معه بحسب خبرته السابقة ، فالفنان ليس بآلة تصوير بل انسان من عصر معين وطبقة معينة ودولة معينة وثقافة معينة وله شخصية فردية وتجارب واحساسات معينة — وهى كلها عناصر تلعب دورها فى كل ما ينتجه من فن ، اى ان الواقعية اختيار وموقف .»

فالعمل الفنى الواقعى — اذن — امتزاج للواقع بالخيال — فساحرات شكسبير وجويا وشخصية دون كيشوت مثلا كلها اكثر حياة وواقعية من رسوم الفلاحين المنمقة التى يعملها بعض الفنانين المزخرفين .»

وتعرضت الواقعية — مثل غيرها من الاتجاهات الفنية — الى الانحرافات الكثيرة — واهمها هى :

أولا : اتجاه تشويهى يعتبر ان الواقعية هى استعمال الفنان لشخصيات وبيئة الطبقات الفقيرة — من الفلاحين والعمال ورجال الشارع وهكذا — بغض النظر عن مضمون او هدف العمل الفنى نفسه — اى ان على الفنان أن يلبس شخصيات عمله الفنى — مثلا — ملابس فقيرة واحذية ممزقة وان يضعهم فى بيئة فقيرة او ريفية ويجعلهم يتكلمون بلغة الفلاحين والفقراء ، اما تصرف هذه الشخصيات ووجهة نظرهم فمن الممكن أن تمثل البرجوازية ومن الممكن أن يكون الموضوع نفسه مفتعلا او رومانتيكيا او بعيدا عن الواقعية ، كأن الواقعية هى الملابس والديكور فقط حتى ولو كانت الشخصيات مثلا خواجاتية وكأن الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة ليس لهما وجود فعلى واقعى .

ثانيا : اتجاه شذوذى يرى ان اختيار الحالات الغريبة الشاذة التى تنتج عن عدد من المصادفات والملابسات النادرة الحدوث — او نتيجة لمعجزة — هو فى الواقع تعبير واقعى عن المجتمع الراسمالى الملىء بالمتناقضات . اى ان الواقعية هى التعبير عن مواقف غير معتادة وشخصيات شاذة فى مجتمع شديد التعقيد . وهناك عدد هائل من الروايات والافلام السينمائية التى تعتمد على هذه الواقعية الشذوذية — فيروى فيلم امريكى — اوربى مشترك مثلا (سجناء التونا) قصة شخص سجن نفسه لمدة عشرين سنة فى غرفة وتربطه باخته علاقات مريبة وهناك فيلم مصرى (جريمة فى الزمالك) يعالج مشكلة « امراة مات عشيقها فجاة فى منزلها .. فماذا تفعل ؟ ! »

كذلك هناك آلاف القصص والافلام التى تروى قصص الذين يتحولون فجاة الى الثراء الفاحش او يصلون « بعصاميتهم » وكان هذه الاشياء النادرة الحدوث تحدث فى كل لحظة ولاى انسان .

ثالثا : اتجاه مثالى يحاول تمجيد وتأليه الطبقات الفقيرة والعاملة ويستخدم فى ذلك عادة الاسلوب الاكاديمى ، فيظهر الفلاح — مثلا — رشيقا كأبطال السينما يرتدى ملابس انيقة نظيفة وقد حلق ذقنه وهو جالس فى منزله الانيق يبتسم وقد ارخى ذراعه على مفرش المائدة المطرز بالدانتيللى(٧). وحيث تعتبر الواقعية المثالية الوسيلة الوحيدة للتعبير لا وسيلة واحدة من اساليب تعبير كثيرة كما هى فى الامر الواقع ونلاحظ ان الدول الشيوعية الاوربية طورت فنها كثيرا عن الواقعية المثالية نحو الواقعية الاشتراكية وان روسيا تتطور الان تدريجيا وببطء فى نفس الاتجاه .

وكان الاتجاه الايجابى الذى خرج عن الواقعية هو الواقعية الاشتراكية التى تتميز بمزج الواقعية بالتفاؤل وبوعى الفنان لحتمية التطور واستعداده لاستخدام كافة الوسائل والاساليب الفنية والتجارب التكنيكية المختلفة للوصول الى التأثير الفنى الذى يريده — بينما لا يمكن تحديد معالم الواقعية الاشتراكية فى فن التصوير (الرسم) — مثلا — بوضوح — نجد ان معالمه واضحة جدا فى مدرسة « الواقعية الجديدة » للسينما ، وهى التى تميز نفسها عن « الواقعية » السينمائية بوجهة نظرها التفاؤلية .»

وبينما لا يمكننا ان نحدد شخصية العمل الفنى

(٧) يقدم بينز موارى تعريفا ساخرا لهذا الاتجاه الفنى فيقول « ان التاثيرية هى ان ترسم ما تراه — والتعبيرية هى ان ترسم ما تحسه ، اما الواقعية المثالية فهى ان ترسم ما تسمعه »

قامت ثورة ۱۹٥۲/۷/۲۳ « لتنظف الدار » من الاستعمار والخونة والانتهازيين والمستغلين والمتآمرين بكراسى الحكم ولكى تحقق للشعب اهدافه الوطنية التى حارب طويلا من اجلها وفقد الكثير من الشهداء فى سبيلها : الحرية والكرامة والاستقلال ولتحقق للشعب هذه الاهداف وتؤمن مصالحه اطاحت بالملكية ثم عملت على تصفية الاقطاع بالاصلاح الزراعى وتحديد الملكيات ثم الاحتكار وراس المال المستغل بتأميم الشركات الاستغلالية وتوزيع ارباحها على العمال ،ونهضت بالجيش والتصنيع الى درجة هائلة ونظمت الحياة السياسية بضمانات تمنع عودة الانتهازية الى السيطرة على مصر وارست قواعد النظام التعاونى وحولت الدولة من شبه راسمالية الى شبه اقطاعية تابعة للراسماليات الاستعمارية التى تتحكم فى اقتصادها وسياستها ومعيشتها الى طريق التحول الاشتراكى .

وفى الميدان الخارجى قامت حكومة الثورة برفض الاحلاف العسكرية واتباع سياسة الحياد الايجابى والتعايش السلمى واقامة جبهة عربية موحدة ومساعدة حركات التحرير الوطنية ومساندتها كما لعبت دورا هاما فى اقرار السلام العالمى والكشف عن خدع الاستعمار وانارة الطريق امام الدول الاخرى حديثة الاستقلال بما يضمن عدم وقوعها تحت استعمارات جديدة ويحقق لها الرفاهية مع الكرامة

واضطرت ــ فى سبيل تحقيق هذه الاهداف الداخلية والخارجية الى مواجهة مؤامرات وضغوط مختلفة وخوض معارك كثيرة بلغت ذروتها بالاعتداء السافر سنة ١٩٥٦ الذى خرجت منه مصر اكثر قوة وايمانا من ذى قبل .

فما الذى حدث للفن فى هذه الفترة ؟

لم تتأثر الفنون المصرية بالثورة فى اول امرها الا فى حدود ضيقة ــ ظلت تهتم بالشكل اكثر من المضمون وتعتمد اساسا على الفنون الاوربية ــ التى تعبر عن المجتمع الراسمالى ــ وتقوم ــ سواء عن جهل أو سوء نية ــ بالدعاية للراسمالية ، كذلك استمر تسويق الفن تابعا للنظام الراسمالى ــ فالاعمال الفنية تطلب من فنانين اكاديميين ما زالوا ينتجون ما يروق للسراي والاقطاع الزراعى والراسمالية المستغلة والعلاقات الشخصية والمحسوبيات ــ و «ذوى الاسماء» من الفنانين هم الذين يسيطرون على مصير الفن ،تماما مثلما كان الحال قبل الثورة لذا رات الحكومة ان تقيم فى يناير ١٩٥٦ مجلسا اعلى لرعاية الفنون والآداب ــ تحت اشراف وزارة الارشاد القومى ــ



« قارئة البخت » ــ تحية حليم ــ

الواقعى الاشتراكى نفسه ــ خاصة لانه لم يتبلور بعد تبلورا كافيا ولاننا لا يمكننا التعرف عليه من الشكل الخارجى (مثل التجريدية والكلاسيكية وباقى المدارس الاسلوبية للفن الشكلى) لان الاسلوب يتخذ فيه دورا ثانويا بينما تلعب الفكرة ووجهة النظر الدور الرئيسى بينما لايمكننا أن نتعرف بسهولة على العمل الفنى نفسه يمكننا ان نحدد معالم شخصية الفنان الواقعى الاشتراكى عن طريق تفكيره ووجهة نظره اللذان يتميزان بما يلى :

١ ــ تقبل الواقع على اساس ضرورة تعايش الانسان مع الالة وتسخيرها لخدمته ولتوفر له حياة افضل وعلى اساس أن الواقع ممكن تطويره بالنقد الاجتماعى .

٢ ــ ادراك ان التطور مستمر وانه يتجه دائما نحو الافضل وان حرية التجربة وحرية النقد ضروريتان اساسيتان للتطور

٣ ــ الاستفادة من جميع وسائل التعبير فى سبيل الوصول الى التعبير الكامل ــ فالفن لا يجىء من النظريات وحدها بل من التجارب والممارسة ــ وكلما زادت وسائل التعبير فى يد الفنان كلما زادت امكانيات التعبير عنده وظهر اصلح الاساليب بوضوح اكثر ، مع اعتبار ان المهم هو الموضوع اما الشكل فما هو الا وسيلة للتعبير فحسب وان الفنان محتاج دائما لوسائل تعبير جديدة للتعبير عن وقائع وعلاقات جديدة يخلفها باستمرار المجتمع المتحرك المتطور .

٤ ــ ان يكون الفن تعبيرا عن ايمان الفنان بالاشتراكية وبالجماهير العاملة وبكفاح الانسانية فى سبيل الحرية والسلام ..

قام ببعض الجهود المخلصة وحقق نتائج ايجابية فى ميادين المسرح ودراسة التراث الشعبى — والى حد ما — فى حقل السينما ولو ان آثاره لم تصل بعد الى ميدان الفنون التشكيلية التى هى ابعد ميادين الفن عن رعاية الدولة ..

فى نفس الوقت استمرت جهود الفنانين الفردية فى سبيل تطوير الفن التشكيلى مع المجتمع المصرى الجديد المتطور ، فظهرت محاولات جادة ومشرفة لعدد كبير من الفنانين الذين اوردنا اسماءهم من قبل ،كما ظهرت فى نفس الوقت اتجاهات واقعية — بمختلف انحرافاتها واتجاهاتها الايجابية والسلبية وتعرضت لتيارات انطوائية زادت عزل الفن عن المجتمع وهى كلها اتجاهات تظهر فى حالة تغيير نظام المجتمع فى مراحل الانتقال الثورى ..

ولعل اهم هذه الاتجاهات هى محاولة احياء « جماعة الفن والحرية » الدادية — السريالية — التى ظهرت تحت اسم « نحو المجهول » ولكن بينما كانت حركة « الفن والحرية » ايجابية قصدت الى تحطيم المنطق وبدء البناء من جديد وعبرت عن فقد الانسان وغربته فى المجتمع الرأسمالى المادى ، كانت محاولة اعادة احياء هذا الاتجاه مع التحول الاشتراكى حركة رجعية لا تعبر الا عن فقد هؤلاء الفنانين لطريقهم ويكفى اسم الجماعة الجديد « نحو المجهول » للتدليل على هذا .. واقامت الجماعة معرضا اشترك فيه فؤاد كامل وهورنشتين وسامى على حسن وكنعان واسترميناشى وحمدى خميس ورمسيس يونان وحسن حسن وررولان فوجيل وخديجة رياض وسرج فاندركم وفاسكو باريتشى واثنان من اعضاء جماعة الفن المعاصر : عبد الهادى الجزار وحامد ندا ...

وظهرت اعمال الفنانين اكثر تجريدا واوتوماتية من فنهم فى الماضى ، اى اكثر بعدا عن الواقع الشكلى وانفصالا عن الحياة اليومية . وهو ما يؤكده حامد ندا فى برنامج المعرض حينما يقول « ان كل عمل فنى تشكيلى يترجم مشكلة يومية هو عمل فاشل من الناحية الابداعية » . وحيث يقدم رمسيس يونان برنامجا للعمل فيقول : « بالحرية نحو المجهول .. انها القاعدة الوحيدة فى الفن — كما انها شىء ثمين لنا اذا اردنا ان نلحق بالركب الاجتماعى ونعطى الخيال صفاته .. » ويعلن فؤاد كامل ان « الفنان الراهن فى حاجة الى مزيد من الارتجاج » (٨) .. ولكن « الارتجاج » كان من نصيب الجماعة الفنية نفسها التى لم تستمر لمدة طويلة ..

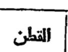
وكان العدوان المسلح على مصر هو الحد الفاصل لتردد بعض الفنانين فى الطريق الذى يتبعوه وفى اين يمكنهم ان يجدوا رعاة جدد لهم — فقد اندفع الفنانون مع باقى فئات الشعب فى الحركة الوطنية فأقاموا المعارض التى سارت فى الطرق والمعرض الشعبى الذى اقيم فى ديسمبر ١٩٥٦ فى قهوة الباشا بعابدين — والذى يعتبر فى حد ذاته حدثا مهما لتوصيل الفن الى الشعب فى الاحياء الشعبية ذاتها وكان من الممكن ان تستمر هذه النهضة الفنية الوطنية الشعبية لو انها لقيت التشجيع والرعاية فى ذلك الوقت .

فالفنانون التشكيليون محتاجون لرعاية الدولة — رعاية الشعب — وعليها ان ترسم لهذا برنامجا واسع المجال — مثل برامج النهضة التليفزيونية والمسرحية والسينمائية التى قامت بها وزارة الارشاد القومى — يعتمد على توصيل الفن التشكيلى الى الناس باقامة المعارض وفتح عدد كبير من صالات العرض (فى الفنادق التى ستفتح فى كل منها صالة سينما مثلا) وكذلك فى المدن والقرى والاكثار من النشرات الاعلامية عن الفنون التشكيلية من مطبوعات فنية ومجلة خاصة بالفن التشكيلى وافلام تسجيلية وبرامج تليفزيونية وبالاكثار من المسابقات الفنية واقامة مبنى جديد لمتحف الفن الحديث ومكتبته واعادة تنظيم المتاحف والاهتمام بالاعلان عنها والدعاية لها فى الداخل والخارج واعادة تنظيم اللجان الحكومية المسئولة عن الفنون الشكلية والمعارض والتفرغ والبعثات والمقتنيات والاهتمام بالاكثار من استعمال اعمال الفنانين المصريين فى زخرفة المبانى العامة والمكاتب الحكومية وفى تصميم وزخرفة المصنوعات والمطبوعات والمشروعات المصرية والاستفادة من اعمال فنانى التفرغ بتكليفهم بزخرفة المبانى والحدائق والميادين بدلا من ان ينتجوا لحساب الدولة فنا يوضع فى المخازن وتسهيل استيراد الادوات والمواد التى يحتاج اليها الفنانين او صناعتها محليا وتخفيض اسعار الكتب والمطبوعات الفنية الاجنبية والعمل على ترجمة المراجع الهامة منها والاكثار من معارض التبادل مع الدول الاخرى وهى كلها اجراءات هامة لحل مشكلة الفنون التشكيلية — المصابة بعقدة الابن الغير شرعى — واخراجها من عزلتها لتتخذ دورا ايجابيا قياديا بجانب الفنون المصرية الاخرى ..

(٨) كتب فؤاد كامل اخيراق (مجلة حوار البيروتية — عدد مارس — ابريل ١٩٦٤) مقالا بعنوان « اللامعنى خارجنا كما هو داخلنا » يتحدث فيه من نفسه فقال « على وحدى ان انطلق فى الظلام اتضرع الى الاشكال التى تستيقظ على وحدة نفسية كونية جديدة لا تحدها مقاييس العقل واطواق المنطق ، تزاوج الطاقة والحركة باختلاجات المادة الصماء التى تتخلص من الملاحظة الوصفية والمعرفة البصرية — أجل ، ان تصورى بعض ملامح تلك القبة اللازوردية التى لا تنتهى أو تلك الارض السوداء التى تدور عليها الكائنات ولا تكف عن الدوران ، ومن الخيال والاحلام الطليقة والتمرد والقلق الزمن والهواجس والاشواق الغامضة المتأججة — احتفظ لنفسى بالحق المطلق فى اختيار ما اشاء من مادة للفنى « .. وتملأ هذه الهمبكة الكلامية ثلاث صفحات تتلوها عشرة لوحات من القع الاوتوماتيكية للفنان.



القطــن واقتصــادنا القــومى



هو ذهبنا الابيض ، وهو دعامة اساسية من دعامات اقتصادنا القومى ، وقد شغل منذ النصف الثانى من القرن الماضى حتى الان دورا هاما فى حياتنــا .

• القطن يشغل اكبر مساحة فى أرضنا المزروعة ، فالمساحة التى تزرع به بلغت فى موسم ٦٤/٦٥ حــوالى ١٫٦١١٫٠٠٠ فدان بنســبة ١٥٫٥٪ من المســاحة المحصولية (جدول رقم ١) . ويعتبر القطن اكثر المحاصــيل تشــغيلا للقوى العاملة اذ يحتاج فدان القطن الى اكثر من ضعف مايحتاجه فدان القمح مثلا . ويمدنا القطن وبذرته وحطبه بحــوالى ٤٠٪ من دخلنا الزراعى ، وكانت النسبة تصل الى ٥٢٪ عند قيام الثورة .

• ويلعب القطن دورا كبيرا فى تجــارتنا الخارجية وفى تركيب صناعتنا ، فيــكون القطن الشعر حوالى ٥٠ ٪ من قيمــة الصادرات فى سنة ١٩٦٤ ، واذا اضيف الى ذلك المنتجات القطنيــة المصــدرة لارتفعت النسبة الى حوالى ٦٢٪ وكانت تصل الى حــوالى ٩٠٪ فى سنة ٥٢ . ومعنى ذلك ان محصول القطن ومنتجاته قد مكننا فى سنة ١٩٦٤ من أن نشترى من الخارج ماقيمته ١٤٧٫٤ مليون جنيه . ويستهلك من القطن فى الصناعة حوالى ٢٧٪ مــن المحصول . والاتجاه العام هو ان يرتفع الاستهلاك ليصل الى ٥٠٪ فى ختام الخطة الخمسية الثانية . ويستخدم القطن فى اعمال الغزل والنسج والتريكو . وتقدر نسبة المنسوجات القطنية بحوالى ٢٥ ٪ من قيمة دخلنا الصناعى ، ولو اضــيف اليها التريكو والغزل المصدر للخــارج لزادت النسبة الى مايقرب من ثلث الدخل الصناعى . ويعمل بالصناعة القطنيــة حوالى ٢٥٪ من القــوى العــاملة فى الصناعة ، ويغرق فيها جزء طيب مــن الاستثمارات القومية .

وقد كان ارتكاز الاقتصاد المصرى على القطن مثار جدل كبير ، ففى الوقت الذى يعتبر القطن بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد المصرى فان نسبة ما ننتجه منه لاتزيد على ٣٪ من الانتاج العالمى ، وهذا الاعتماد الكبير على القطن كان يؤدى الى تذبذب كبير فى الدخل القومى ، مما ادى الى المناداة بضرورة تقليل دوره فى الاقتصاد القومى عن طريق تنويع الانتاج ، بتحديد المساحة المزروعة منه ، والاهتمام بتصنيع اكبر قدر من المحصول واقامة صــناعات اخرى الى جانبه. ولهذا نجد ان المساحة المنزرعة قطنا قد انخفضت عما كانت عليه سنة ١٩٥٢ بحوالى ١٨٪ . وقل نصيبه فى الدخل الزراعى كما رأينا ، وزادت الكمية التى اســــتهلكتها الصناعة منه حوالى ١٢١٪ . ولو ان ذلك لم يفقدنا الاهتمام بالمحصول لان خفض المســاحة المنزرعة قد عوضه زيادة انتاجية الفدان بنسبة ٣٨٪ مما ادى فى النهاية الى زيادة المحصول بنسبة ١٣٪

القطن من الأرقام

البيان	١٩٥٢	١٩٦٤	±	نسبة التغيير ٪
القطن المنتج فى ج.ع.م. (١٠٠٠ بالة)	٣٨٤ر١	٥١٥ر١	+	١ر١٣
القطن المنتج فى العالم	٣٠٠ر٣٨	٤٩٠ر٥١	+	٤ر٣٤
نسبة الانتاج المصرى الى العالم ٪	٣ر٣	٠ر٣	−	٣ر٠
المساحة المنزرعة قطنا (١٠٠٠ فدان)	٩٦٧ر١	٦١١ر١	−	١ر١٨
المساحة المحصولية الكلية (١٠٠٠ فدان)	٣٠٨ر٩	٣٥٠ر١٠	+	٢ر١١
نسبة القطن الى المحاصيل ٪	٣ر٢٣	٥ر١٥	−	٨ر٧
المنتج من القطن (١٠٠٠ قنطار مترى)	٩١٦ر٨	٠٨١ر١٠	+	١ر١٣
المنتج من بذرة القطن (١٠٠٠ أردب)	٩٠٠ر٦	٩٠٠ر٧	+	٥ر١٤
انتاجية الفدان (قنطار مترى)	٥٣ر٤	٢٦ر٦	+	٢ر٣٨
المستهلك المحلى (١٠٠٠ قنطار)	٢٣٦ر١	٧٢٧ر٢	+	٦ر١٢٠
نسبة المستهلك المحلى الى الانتاج ٪	٩ر١٢	١ر٢٧	+	٢ر١٣
الدخل الزراعى (مليون جنيه)	٢٥٢	٥١٢	+	٢ر١٠٣
قيمة القطن (مليون جنيه)	١٢٣	١٩٣	+	٩ر٥٦
قيمة البذرة (مليون جنيه)	٦ر٥	١ر٧	+	٧ر٢٦
قيمة الحطب (مليون جنيه)	٤ر٢	٦ر٢	+	٣ر٨
نسبة القطن والبذرة والحطب الى الدخل ٪	٠ر٥٢	٨ر٣٩	−	٢ر١٢
الدخل الصناعى (مليون جنيه)	٠ر١٢٧	٤ر٣٦٩	+	٩ر١٩٠
قيمة غزل القطن (مليون جنيه)	٤ر٢٨	١ر٧٤	+	٩ر١٦٠
قيمة المنسوجات (مليون جنيه)	٩ر٢٦	٨ر٩٠	+	٥ر٢٣٧
قيمة الصادرات (مليون جنيه)	١ر١٤٥	٣ر٢٣٨	+	٢ر٦٤
قيمة القطن المصدر (مليون جنيه)	٤ر١٢٦	٤ر١١٧	−	١ر٧
المنتجات القطنية المصدرة (مليون جنيه)	١ر٤	٠ر٣٠	+	٧ر٦٣١
نسبة القطن ومنتجاته الى المصدر ٪	٠ر٩٠	٨ر٦١	−	٢ر٢٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بوزارة الزراعة)

وكان البعض ينادى بالاستعاضة عن القطن بالقمح ، ولا يكون هنـــاك داع لتصدير الاول واستيراد الثانى ، غير ان هذا الرأى قد رفض من اساسه لانمعناه الاخلال بالأوضاع الاقتصادية للبلاد مـن ناحية فضلا عن ان انتاج القطن يعطى ميزة نسبية عن انتاج الحبوب المختلفة. كما لايمكن اغفال الصناعة التى تقوم على القطن ، ومانحصل منه من بذرة تعصر لاستخراج الزيوت ، وصناعة الصابون ويستغل الكسب فى الاعلاف ، ويستعمل الحطب فى الوقود ، وتتجه الدولة الآن الى ادخاله فى صناعة لب الورق .

وبالرغم من ان نسبة انتاجنا من القطن صغيرة بالنسبة للعالم ، الا انه يمثـل حوالى ٧٥٪ من الاقطان طويلة التيلة. واذا رجعنا الى توزيع المحصول عـلى حسب طول التيلة (جدول رقم ٢) نجد ان نسبة الطويل منه (الكرنك والمنوف) بلغت فى موسم ٦٤/١٩٦٥ اكثر من ٤٥٪ مقابل ٤٦٪ فى موسم ٥٢/٥٣ ، وقد زاد الاهتمام بالطويل الوسـط (جيزة ٣٠ ودندرة) ، فزادت نسبة المنتج منه من ١٣٪ سنة ١٩٥٢ الى ٢٤٪ سنة ١٩٦٤ وتقرب انتاجية الفدان منه انتاجيةمتوسط التيلة (الاشمونى) .

وتولى الدولة اهمية خاصة بالصادرات وكل زيادة فى الصادر ، مع ان الارتفـاع فى الاسعار معناها تحسن فى علاقاتنــا التجارية مع الخارج ، وزيادة فى قدرتنا على الاستيراد ، ولهذا تقوم الدولة ، بعقد الاتفاقات التجارية لضمان تصريف الفائض من الاستهلاك المحلى .

واذا رجعنا الى محصول العام الماضى نجد ان المعـروض من القطن فى اول سبتمبر سنة ١٩٦٤ بلغ ٢ر١١ مليـون قنطار (يتضمن المحصول والباقى مـن محصول سنة ٦٣/١٩٦٤) ، وقد صدر منه خلال المدة حتى آخر يونيو سنة١٩٦٥

جدول رقم (٢)

توزيع المنتج من القطن الشعر حسب طول التيلة وانتاجية الفدان

موسم ٦٤/ ١٩٦٥

التيلة	المنتج ١٠٠٠ قنطار	انتاجية الفدان بالقنطار
طويلة فوق $\frac{3}{8}$ ١ بوصة	٤ر٥٨٣	٥ر٧٨
طويلة متوسطة ١¼ ـ $\frac{3}{8}$ ١ بوصة	٢ر٤٦٣	٦ر٥١
متوسطة فوق $\frac{1}{8}$ ١ ـ $\frac{1}{4}$ ١ بوصة	٢ر٨٢٨	٦ر٥٣
اسكارتصو	[illegible]	ـ
المجموع	١٠ر٠٨١	٦ر٢٦

جدول رقم (٣)

الصدر من القطن من ١/ ٩/ ٦٤ ـ ٣٠/ ٦/ ٦٥

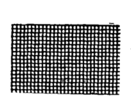
لمجموعة الدول المختلفة

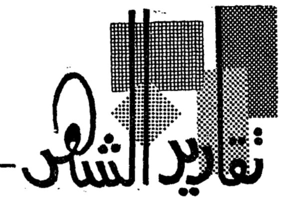
مجموعة الدول	كمية (مليون قنطار)	قيمة (مليون جنيه)
شرقية	٣ر٧٣	٨٤ر٦٤
غربية	١ر٣٤	٢٦ر٢٤
الهند واليابان وهونج كونج	٠ر٩٠	٢١ر٢٢
دول أخرى	٠ر٤١	٨ر٧٧
المجموع	٦ر٣٣	١٤٠ر٨٧
نسبة الدول العشر الأولى ٪	٨٢ر٥	٨١ر٩

حوالى ٦ر٣ مليون قنطار ، واستهلك ٥ر٢ مليون قنطار والباقى ٤ر٢ مليون قنطار. وبلغت قيمة المصدر حوالى ١٤١ مليون جنيه . وقد وزع الصادر على مجموعه بلاد العالم (جدول رقم ٣) كالاتى : استوردت مجموعة الدول الشرقية ٥٩٪ من المصدر قيمتها حوالى ٦٠٪ من قيمة المصدر وكان نصيب الدول الغربية حوالى ٢٢٪ من الكمية والدول الاسيوية الاساسية ١٥٪ مقابل ١٩٪ ، ١٥٪ من القيمة الكلية . وكانت البلاد العشر الاولى المستوردة حسب ترتيب الكمية التى استوردتها هى : الاتحاد السوفييتى ، وتشيكوسلوفاكيا ، اليابان ، الهند ، الصين الشعبية ، المانيا الاتحادية ، يوغوسلافيا ، ايطاليا ، بولندا ، المانيا الديموقراطية . وبلغت نسبة استيرادها ٥ر٨٢٪ من الكمية ، ٩ر٨١ ٪ من القيمة الكلية . والدول العشر كما نرى ست شرقية وبلغت نسبة كمية ما استوردته ٥٦٪ اما الاربع الغربية فكان نصيبها ٥ر٢٦ ٪ .

وتنفق الدولة قدرا طيبا على القطن فى ابحاثه ، والدعاية له ، وهى فى ذلك ليست مغالية للدور الذى يلعبه القطن فى حياتنا كما رأينا .

د. عبد الرازق حسن





- لا استهلاك .. بدون انتاج
- فشلت « المقاطعة » ونجح المؤتمر
- خصوم ديجول يتمنون هزيمة مشرفة
- هل يحرق سميث على اعلان الاستقلال

الاتحاد الاشتراكى

نفعات جديدة

كان شهر أكتوبر هو بداية انطلاقة الشرارة الحيوية في الاتحاد الاشتراكى واستكماله كتنظيم سياسى فعال يمثل تحالف قوى الشعب العاملة فى كل منجاحى النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقاق فى المرحلة القادمة الحاسمة مرحلة بناء الصناعة الثقيلة ، القاعدة المادية الاساسية للاشتراكية

ومع مستهل شهر أكتوبر تقرر اختيار السيد على صبرى نائب رئيس الجمهورية أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى وكان تعيين السيد على صبرى وتفرغه لامانة الاتحاد بداية لقرارات جديدة بشأن اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى فقد شكلت أمانة جديدة للاتحاد ضمت السادة كمال رفعت وعباس رضوان ، وعبد الله طعيمة ، وشعراوى جمعه وكمال الحناوى وعلى السيد على ، وحسين ذو الفقار صبرى ، وفتحى الديب ،وابراهيم سعدالدين وعبد المجيد شديد وعبد الفتاح أبو الفضل وأنور بهاء الدين ودكتور حسين كامل بهاءالدين وعبدالحميد غازى واحمدشهيب.

ولاحظ المراقبون فى ذلك التشكيل أنه لاول مرة تكون الامانة متفرغة للعمل السياسى تماما ما عدا السيد شعراوى جمعه وزير الدولة لشئون الرئاسة فى الوزارة ليكون صلة بين الحكومة والامانة ، كما لوحظ أنه لم يعين أمينا للصحافة ولا أمينا للرقابة والنشر كما عين عبد الحميد غازى عضو مجلس الامة من الفلاحين أمينا للفلاحين . كما لوحظ الاهتمام بلجنة محافظة القاهرة اهتماما خاصا اذ ضم احمد شهيب الى الامانة كعضو اتصال بين الامانة واللجنة ..

وقد أعلن على صبرى فى حديث له ان مبدأ التفرغ للعمل السياسى فى الاتحاد سيؤخذ به فى جميع مستويات الاتحاد الاشتراكى . سواء فى أمانات المحافظات أو لجان الاقسام حتى الوحدات الاساسية .

كما أعلن أنه سيعاد تشكيل مستويات الاتحاد الاشتراكى ابتداء من اللجنة التنفيذية العليا المنتظر ضم بعض الاعضاء اليها حتى يصبح عددها ٢٥ عضوا ، وكذلك ستشكل اللجنة المركزية للاتحاد وتضم نحو ١٥٠ عضوا . كما سيعاد تعيين أمناء المحافظات ، وقد وصف المرحلة القادمة بأنها « مرحلة تحرك بحرية كاملة »

كما تناول فى حديثه مهمة الاتحاد فى مناقشة الخطة وإقرارها ومتابعة تنفيذها

ولازم تلك الخطوات الجديدة تغيير مقر الاتحاد الاشتراكى ذاته من عابدين الى مبنى محافظة القاهرة الجديد ، حيث أعد مكتب خاص للرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى ليمارس منه العمل السياسى فى توجيه الاتحاد. ومما يذكر أن الرئيس كان قد أعلن قبل ترشيحه لرئاسة الجمهورية فى مارس ١٩٦٥ أنه فكر فى أن يتفرغ للاتحاد لولا أن الشعب أصر على تلازم القيادة السياسية مع القيادة العليا التنفيذية للبلاد فى شخص جمال عبد الناصر نفسه .



● **علي صبري**

وستشكل **لجنة منبثقة عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد** لادارة العمل السياسي واليومى ، بين فترات انعقاد اللجنة وهذه اللجنة مكونة من الرئيس جمال عبدالناصر ونوابه الخمسة ورئيس مجلس الامة .

وفى نفس الوقت الذى اتخذت فيه تلك الاجراءات التنظيمية استمر نشاط الاتحاد الاشتراكى بمستوياته المختلفة ..

فلجان الاتحاد استمرت **فى حملات التوعية ضد مؤامرة الاخوان** المسلمين وبدأت عملية تحريك واسعة لقوى الشعب العاملة استعدادا للمؤتمر الوطنى العام للاتحاد الاشتراكى الذى لم يعلن بعد عن موعد انعقاده . كما اجتمع السيد على صبرى مع أنور السادات رئيس مجلس الامة لتحديد العلاقة بين الهيئة البرلمانية للاتحاد والاتحاد نفسه

كما **اجتمعت الهيئة البرلمانية** باعتبارها أحد أجهزة الاتحاد الاشتراكى الرئيسية لبحث تقارير مختلفة عن نشاط الاعضاء اثناء العطلة الصيفية وتنظيم النشاط البرلمانى الذى سيبدأ فى نوفمبر القادم .

وفى نفس الوقت بدأت الامانات تصدر تقارير من اعمالها تقيم نشاطها فى الفترة الماضية ولعل ابرز تقريرين فى تلك المجال هما تقرير أمانة العمال وتقرير أمانة الفلاحين .

وقد جاء فى تقرير **أمانة العمال** وهى تستعرض منجزاتها أنها قامت بتشكيل الامانات الفرعية فى ١٦ محافظة تضم ٢٣٣ عضوا كما رشحت ٣٠٠ عضو للامانات الفرعية بوحدات الانتاج .

وبلغ عدد اجتماعات أمانة العمال فى الفترة الماضية ٢١ اجتماعا بدأت بالعمل الجماهيرى للتوعية أثناء انتخابات رئيس الجمهورية ونشر الوعى ضد المؤامرات الرجعية وشرح أهداف العناصر المعادية للثورة الاشتراكية وبحث الشكاوى الحالة اليهاوالتى بلغت ١٥٩٠ شكوى. وبينت الامانة فى تقريرها أهمية دفع النشاط النقابى حتى يكون فى خدمة العمل السياسى بالاشتراك مع الاتحاد العام لعمال الجمهورية كما تحدث تقرير الامانة عن نشاطها فى مجال توعية العمال بأهمية زيادة معدلات الانتاج وتشكيل مجالس الانتاج فى كل وحدة . كما وضعت الامانة خطة عمل للفترة المقبلة تتضمن مناقشة قانون العمل الجديد وتنمية المفاهيم الاشتراكية

أما تقرير **أمانة الفلاحين** فأبرز ما فيه هو عنايته بالتنظيم السياسى وتشكيله **واتخاذها خطوات عملية فى تكوين نواة للجهاز السياسى تتمثل فى ٤٢ من القياديين التعاونيين والفلاحين .**

كما أن الامانة قامت بتشكيل الامانات الفرعية فى عدد من المجالات ونظمت ٢٥ مؤتمرا للفلاحين فى أنحاء الجمهورية بهدف تعريف الفلاحين بمسئوليتهم نحو انجاح المرحلة الجديدة .

وتضمنت خطة العمل الجديدة للامانة العناية باختيار مزيد من العناصر الفلاحية للجهاز السياسى ودراسة القوانين واللوائح التى تربط علاقة الفلاح بالدولة بهدف القضاء على الرواسب القديمة التى تعوق وصول الخدمات ، وكذلك تخصيص مكافات تشجيعية باسم أمانة الفلاحين لاحسن المنتجين من الفلاحين .

هذا ومن المتوقع أن يزداد نشاط الاتحاد الاشتراكى بحيث يصبح جهازا سياسيا فعالا معتمدا على قاعدتين : **التفرغ السياسى على جميع المستويات ابتداء من مستوى لجان المحافظات ، والاسراع بتشكيل التنظيم السياسى للاتحاد .**

●

■ الجمهورية العربية المتحدة

المنــاخ الملائم للانتـــاج

كان شهر أكتوبر هو نهاية فترة السنة الثورية التى حددت لاجراء التغييرات الجذرية بحيث يمكن الانطلاق نحو تحقيق الاهداف الخمسة التى حددها الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه لمجلس الامة يوم ترشيحه لرئاسة الجمهورية فى مارس ١٩٦٥ (*)

وبدأ الشهر بتشكيل الوزارة الجديدة **برئاسة السيد زكريا محيى الدين** بعد أن قدم السيد على صبرى استقالته .

ومنذ اليوم الأول لتشكيل وزارة زكريا محيى الدين بدأ واضحا اتجاهات الحكومة الجديدة التى تتلخص فى تعليق اهمية كبيرة على **التوجيه المركزى والضغط على المتابعة وتقييم الانجازات** بحيث لا يتبدد النشاط أو تميع القرارات حتى أنه يدور تفكير فى تشكيل مكتب خاص يلحق برئيس الوزراء للتقييم والمتابعة ويرتبط بذلك الاتجاه **تحديد الاختصاصات** وتقسيمها تقسيما حازما حتى تكون المسئولية محددة وغير متداخلة فى كل اجهزة الحكم ، ولكى تكون المحاسبة على أساس واضح **وفى اطلاق الحرية لكل مسئول** فى مجاله اطلاقا كاملا على ضوء التوجيه

الشامل بالنسبة للخطوط العريضة . على أن يكون هناك احترام للتعهدات والارتباط أمام الجماهير بانجازات محددة سواء فيما يتعلق بالحكومة أو مؤسسات القطاع العام ، ويرتبط بذلك عدم الاسراف في الوعود التي لا تتناسب مع الامكانيات . كما أن الحكومة الجديدة **اكدت على الارتباط بالميثاق والالتزام بالاهداف التي حددها جمال عبد الناصر** في خطاب قبوله الترشيح أمام مجلس الامة .

وقد ظهرت هذه الاتجاهات واضحة في **خطاب زكريا محيي الدين** الذي وجهه الى الشعب بعد تشكيل الوزارة الجديدة وركز خطاب رئيس الوزراء على النقاط التالية :

● ذكر الشعب بأن هناك تضحيات أخرى مازالت في انتظارنا مع مسئولية ضخمة وشاقة علينا أن نحملها بقوة على اكتافنا « ما دام هذا الجيل قد اختار رسالته التاريخية وعقد العزم على الوصول الى مستوى التقدم المقبول عالميا بل وانسانيا »

● ستركز الحكومة على سلامة تقديرات الخطة الخمسية القادمة وواقعيتها ويعني ذلك اعطاء الانتاج أولوية كبيرة تتمثل في الارتفاع بمستوى كفاءة وحدات الانتاج بتحديد أكثر وضوحا للاهداف والمسئوليات وبذلك يمكن توفير احتياجات الشعب الاساسية وتحسين مستوى الخدمة ورفع مستوى كفاءة أجهزة الدولة الادارية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية أساسا والاستجابة السريعة لمشاكل الجماهير اليومية واذا كان للانتاج الاولوية في سياسة الحكومة فان ذلك يستتبع بالضرورة توفير الاستقرار والمناخ السياسي والاجتماعي الذي يمكن من تحقيق الدفع القومي لقوى الانتاج .

● واعتبر رئيس الوزراء أن مشكلة تضخم السكان مسألة حيوية تستوجب علاجا سريعا اذ تلتهم أي زيادة في الانتاج بشكل لا يحقق المعدلات المطلوبة للتنمية والرفاهية معا .

● وأكد رئيس الوزراء على ضرورة احداث ثورة في **تعزيز الديمقراطية والرقابة الشعبية** » وفي هذا المجال لفت رئيس الوزراء الانظار الى أنه كلما زاد دخل الفرد لابد أن تصحب تلك الزيادة زيادة في وعيه السياسي والاجتماعي وبالتالي ادراك أكثر عمقا لواجباته في ممارسة الديمقراطية السليمة .

● أكد رئيس الوزراء على ضرورة أن **يكون مفهوم الاشتراكية التي نلتزم بها مفهوما واضحا وصريحا** .

وقد وضعت الحكومة الجديدة برنامجها موضع التطبيق على الفور فمن أجل توفير الاستقرار والمناخ الملائم لعملية الانتاج اتخذت اجراءات حاسمة في سبيل توفير الامن فأجريت حركة **تغييرات وتعديلات وترقيات وتنقلات واسعة في جهاز الشرطة** قال عنها زكريا محيي الدين في اجتماعه برجال الشرطة « ان القيادات السابقة في جهاز الامن قد ادت واجبها خلال مرحلة معينة **وان طبيعة المرحلة القادمة قد اقتضت وجود قيادات جديدة على قمة جهاز الشرطة تقوم بدورها بدفع يتناسب مع الانطلاقة الثورية في المرحلة القادمة** »

كما **فرضت حراسات جديدة** على بعض من حامت حولهم الشكوك أو اشتركوا في أعمال عدائية للنظام الثوري .

وصدرت التعليمات بالاسراع في **انهاء التحقيق في قضايا المؤامرات الاخوانية** وغيرها وعرضها على المحاكم في أسرع وقت والافراج عمن تثبت براءته تماما من المشاركة في أعمال الاجرام الموجهة ضد الاشتراكية .

واجريت حركة **تنقلات** وتعيينات جديدة بين المحافظين .

وعلى الفور أيضا ، بدأت الحكومة في دراسة المشاكل اليومية للجماهير ووضع الحلول السريعة لها .

وكانت أهم مشكلة طبعا هي مشكلة **الاسكان** التي أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا باعتماد خمسة ملايين جنيه زيادة على الاعتمادات المقررة وتقرر انشاء ٣٣ ألف مسكن في عام واحد منها ٢٠ ألف في القاهرة وحدها وتقديم تسهيلات للقطاع الخاص في شكل قروض وتسهيل استخراج الرخص .. الخ .

كما وضع تقرير باشراف محمود يونس نائب رئيس الوزراء للمواصلات على مرفق المواصلات وايجاد حلول سريعة لتلك المشكلة المزمنة .

وأمام مجلس الوزراء سلسلة تقارير لاتخاذ قرارات تقضي بزيادة السلع في السوق ووضع اعتبار لقانون العرض والطلب في مسألة الاستهلاك المحلي دون الاعتماد أساسا على فرض أسعار رسمية محددة للسلع وادخار احتياطي يمثل ١٠ ٪ من حاجة الاستهلاك لمواجهة الازمات المفاجئة .

وقد برزت أولوية الانتاج في مهمة الوزارة الجديدة في المؤتمر **الذي عقد في ١٧ أكتوبر ١٩٦٥** وضم خمسمائة من رؤساء مجالس ادارة المؤسسات والشركات في قطاع الانتاج أو القطاعات المتصلة بالانتاج في قطاع الخدمات مثل المواصلات .

ويرى المطلعون أن شهر أكتوبر هو شهر الدراسات للواقع المحلي » وتقدير موقف » ولذلك فمن المتوقع أن **القرارات الحاسمة** ستتوالى يوما بعد يوم في **الاشهر القليلة القادمة في اتجاه تحقيق الاهداف الخمسة التي أعلنها الرئيس جمال عبد الناصر وأعلنت الوزارة على لسان رئيسها ارتباطها بتحقيق تلك الاهداف** .

●

« لا استهلاك .. بدون انتاج »

حظى مؤتمر الانتاج الذي عقد في اوائل النصف الثاني من الشهر الماضي باهتمام كل القيادات المسئولة سواء على المستوى السياسي ام الانتاجي ، كما تابع مناقشاته وتوصياته اعداد كبيرة من المواطنين ، وافردت لها الصحف صفحات طويلة .

وتعود اهمية هذا المؤتمر في انه يعالج قضية ترتبط ارتباطا وثيقا ، بل وتحدد مستقبل البناء الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة .

كما ان هذا المؤتمر جمع — لاول مرة — بين الجهاز التنفيذي ممثلا في اعلى مستوياته — رئيس الوزراء والوزراء — مع جميع القيادات المسئولة في القطاع العام وفروع الانتاج المختلفة . وقد سبق عقد المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية قامت

بتصنيف الدراسات المقدمة وتحديد جدول الأعمال الذى اشتمل على عدة نقاط اهمها :

● وسائل رفع الكفاية الانتاجية للمشروعات بما يؤدى الى تحقيق هدف الانتاج .

● زيادة كفاءة الاجهزة الادارية فى القطاع العام .

● تطوير الانتاج لسد احتياجات السوق المحلية وزيادة فرص التصدير وتحسين نوعية الانتاج .

● تطوير لائحة الشركات وتصفية مشاكل العاملين فى قطاع الانتاج .

وقسم المؤتمر الى تسع لجان رئيسية ، ٣٦ لجنة فرعية ضمت ٤٣٢ عضوا يمثلون جميع القطاعات الانتاجية .

وافتتح المؤتمر السيد زكريا محيى الدين رئيس الوزراء بخطاب اثار فيه عددا من الموضوعات الهامة .

فتحدث عن مسئوليات القيادات المختلفة من الوزير الى رئيس الشركة وحدد ان « الوزير يتحمل مسئولية تنفيذ السياسة العامة للدولة ويقتصر دوره على التوجيه والاشراف والتنسيق والرقابة . والمؤسسة العامة هى جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئولياته ورئيس الشركة هو المسئول أولا وأخيرا عن تحقيق الاهداف الانتاجية الموضوعة لوحدته .

كما تحدث رئيس الوزراء عن اعباء المرحلة الصعبة التى نواجهها وماتحتمه من أن يكون شعار المرحلة « لا استهلاك بدون انتاج »

ثم اورد مقاييس النجاح فى العمل وحددها فى :

● اكبر عائد لاستثماراتنا فى اقل وقت ممكن .

● زيادة حصيلة صادراتنا .

● مستوى عال من الجودة .

● خدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وتعرض السيد زكريا محيى الدين فى خطابه الى دور القطاع العام وتطور اجهزته « واحتياجه الى قيادات قوية وجريئة تتحمل مسئولية العمل الوطنى وتتميز بالخلق المتين والاخلاص العميق والغيرة والايمان بمستقبل الوطن » .

واكد رئيس الوزراء ان معدل الربح لا يزال معيار كفاءة المشروع ، كما تناول عددا آخر من المشاكل الخاصة بالانتاج مثل الرقابة والعلاقة بين الادارة والعمال والدور السياسى الملقى على عاتق القيادات السياسية فى مجال الانتاج .

ويجمع المهتمون بقضايا الانتاج ان خطاب رئيس الوزراء ـ بما اثاره من قضايا هامة ـ قد ساعد الى حد كبير الى بلورة القضايا المطروحة وقد انعكس ذلك بوضوح فى المناقشات التى جرت ثم فى مجموعة القرارات والتوصيات التى خرج بها المؤتمر .

ويضيف هؤلاء بأن منهج الخطاب الذى اتسم بالواقعية ومواجهة المشاكل بصراحة هو استمرار لمنهج البيان السياسى الاول الذى ألقاه رئيس الوزراء حينما تكلم عن أن من احد المهام الرئيسية للوزارة الجديدة « ضمان سلامة الخطة الخمسية الاولى وواقعيتها » .

وخلال اليومين اللذين انعقدا فيهما المؤتمر جرت فى داخله عدة مناقشات هامة وخاصة فيما يتعلق بسلطات الادارة العليا وأجهزة الرقابة ، وقد اشترك عدد من نواب رئيس الوزراء والوزراء فى هذه المناقشات وكانت توجيهاتهم ان تتخذ القرارات والتوصيات صورة الفهم والوضوح لجميع مشكلات الانتاج والاسراف الذى تواجهه .

كما اتضح من المناقشات الاستفادة من تجربة الانتاج فى السنوات الماضية وخاصة الخطة الخمسية الاولى ومحاولة تقديم حلول للمشاكل التى برزت فى تطبيقها ، وانعكس ذلك فى عدة قرارات منها القرار الخاص باجراء مناقشة مستمرة للخطة بعد أن لوحظ أن الخطة الاولى ظلت جامدة فى تخطيطها بشكل عام دون تعديل ، وكذلك القرار الخاص بالبحث عن رفع الكفاية الانتاجية والاهتمام بالتشغيل الكامل لطاقات العمل بعد ان اتضح أن هناك مشروعات لاتعطى أكثر من ٦٠ أو ٦٥٪ من طاقاتها الانتاجية .

وقد أنهى المؤتمر بعدد من التوصيات والقرارات بلغت ٣٦٠ توصية وشملت كل مايتعلق بنواحى الانتاج ومن اهمها :

● بالنسبة لتطوير الانتاج ومستلزماته .. التوفيق بين معدلات الاستهلاك وامكانيات التصدير .. ادماج الوحدات الصغيرة فى وحدات أكبر حجما .. انشاء مجلس اعلى من المسئولين فى قطاع الاعمال يختص بالتنسيق الافقى المستمر بين شركات القطاع العام لتجنب حدوث اختناقات تؤثر على القطاع العام ، وتكون ربحية المشروع مقياسا أساسيا من معايير تقييمه .

وبالنسبة لتنمية الصادرات .. دراسة امكانيات استيراد بعض المنتجات الاجنبية الاقل سعرا من مثيلاتها المحلية وتخصيص حصة من انتاج كل شركة للتصدير والتوسع فى انشاء شركات انتاجية وتجارية ، وشركات خدمات برأسمال مشترك فى الدول العربية والافريقية بوجه خاص .

وبالنسبة للشئون الادارية .. توفير نوع من الاستقرار للمديرين بعد أن أصبحوا مسئولين اداريا وسياسيا .. تقوم النقابات والمنظمات الاشتراكية باعداد خطة توعية دائمة تبصر العاملين بواجباتهم ، ورفع كفايتهم وتؤاخذ المقصر فى الانتاج

كما اتخذ قرار بتحويل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الى لجنة متابعة مهمتها تنفيذ توصيات المؤتمر .

وقد لاحظ المعلقون على قرارات المؤتمر « الاتجاه العملى » لها وتخيرها بتقديم الحلول للمشاكل وعدم تركها معلقة .. كما يلاحظ هؤلاء أن المؤتمرات السابقة التى عقدت ونوقشت فيها قضايا الانتاج والحوافز .. وخاصة مؤتمر الاسكندرية الذى عقد فى يونيو الماضى .. قد ساعد بدرجة كبيرة فى ايضاح عدد من المفاهيم والقضايا .

وعلق بعض المهتمين بقضايا الانتاج على أنه كان من الممكن حضور ممثلين عن العمال فى المؤتمر ، وان ذلك كان يمكن أن يزيد من خصوبة المناقشات والقرارات .

على أن هناك اجماع ـ بعد نجاح مؤتمر الانتاج ـ بضرورة الاكثار من مثل هذه المؤتمرات التى تعتبر بمثابة مواجهة صريحة للقضايا ، فى فترات مابين المؤتمرات يمكن أن تقوم لجنة المتابعة بدراسة على الواقع للنواحى الايجابية لتأكيدها واستكشاف النواقص والاخطاء لتلافيها .

عدن والجنوب المحتل

اجراء يائس وكسب جديد

انتقلت قضية عدن والجنوب ـ من واقع الاحداث الاخيرة ـ الى مرحلة جديدة يعتبرها المراقبون السياسيون مرحلة «ماقبل النهاية» بالنسبة للاستعمار البريطانى فى المنطقة ، فما زالت الحكومة البريطانية ماضية فى سياستها الجديدة ، بفرض وضع ارهابى مباشر على شعب عدن والجنوب واجراء اعتقالات واسعة بين الوطنيين واعضاء النقابات العمالية .

وكانت بريطانيا قد قامت منذ حوالى شهر بوقف العمل بدستور عدن واقالة الوزارة التى كان يرأسها عبد القوى مكاوى، وترتب على ذلك الغاء كل التشريعات الشكلية التى كانت قد اعدت فى داوننج ستريت كاسلوب لمواجهة حركة التحرر هناك، كما خولت الحاكم البريطانى «حق حكم عدن حكما مباشرا بحيث تكون له السلطة المطلقة » .

ويعتقد المعلقون السياسيون ان بريطانيا لجأت الى هذا الاسلوب العسكرى المباشر بعد ان ثبت ـ وخاصة فى الاشهر الاخيرة ـ فشل سياستها التقليدية القائمة على المفاوضات والمراوغة. ويقدم هؤلاء المعلقون ثلاثة اسباب رئيسية دفعت الى هذا الموقف :

اولا : فشل اجتماعات اللجنة التحضيرية التى عقدت فى لندن تمهيدا لعقد مؤتمر دستورى آخر يعقد فى نهاية هذا العام .وكانت الاوساط السياسية البريطانية تعلق آمالا كبيرة على اجتماعات هذه اللجنة وخاصة وقد حضر المؤتمر بالاضافة الى السلاطين وهم العناصر التقليدية التى تعتمد عليهم بريطانيا ـ عدد آخر من قادة الاحزاب ممن يطلق عليهم اسم «الوطنيون المعتدلون» والذين لا تضمهم جبهة التحرير القومية التى تقود معركة الكفاح المسلح.

وقد فشل المؤتمر نتيجة «تمسك بريطانيا بقواعدها العسكرية وعدم التسليم بقرارات الامم المتحدة التى صدرت عام ١٩٦٣ والتى يعتبرها اكثر الوطنيين «اعتدالا» اقل من الحد الادنى للمطالب القومية

ثانيا: تزايد نشاط الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل ، فبالرغم من القرار الذى صدر باعتبار الجبهة «منظمة ارهابية» ومطاردة واعتقال كل من له علاقة بها ، الا ان نشاط الثوار سواء فى عدن او فى جبل ردفان ودثينة وبقية الامارات ازداد بشكل ملحوظ وحققت بعض الانتصارات العسكرية مما ادى الى تأكيد موقف الجبهة والتفاف اكبر من شعب عدن والجنوب حولها.

ثالثا : اتفاقية جدة التى أوقفت «ترقب» حرب الحدود وخلقت ظروفا تساعد على استقرار شعب اليمن ليمضى فى تدعيم ثورته ومستقبله، واتضح من تعليقات الصحف البريطانية اهتمامها الزائد بانتكاس هذه الاتفاقية على وضع بريطانيا فى عدن والجنوب على اساس انه سيكون هناك تفرغا من جانب القوى الوطنية العربية لتصفية الوجود البريطانى.

والذين تابعوا موقف بريطانيا فى الجنوب يلاحظون انها كانت قائمة ـ قبل الاجراءات الاخيرة ـ على سياسة تتركز على اغراق القضية فى سلسلة من المؤتمرات والمفاوضات العقيمة مثل المؤتمر الذى عقد فى مارس من هذا العام والمؤتمر الذى كانت تعد له فى نهاية العام الحالى وذلك بهدف عزل الجبهة القومية التى تقود كفاحا مسلحا فى الجنوب وايضا جذب العناصر المعتدلة التى ترضى بأنصاف الحلول .

ومن الناحية الاخرى كانت بريطانيا تدعم وجودها العسكرى فنقلت مؤخرا بعض الفرق التى عادت من المانيا الغربية الى عدن كما توسعت فى انشاء المطارات والقواعد العسكرية.

وقد جاءت ردود فعل الاجراءات البريطانية الاخيرة قوية سواء فى داخل عدن والجنوب او على النطاق العربى والعالمى.

ففى الداخل فرض على القوى الوطنية شعار «ضرورة وحدة جميع القوى المعادية للاستعمار» وتمت فى هذا الصدد محاولات ولقاءات لتوحيد الجهود بعد ان ثبت فشل سياسة المفاوضات وتبين اصرار بريطانيا على التمسك بوجودها غير الشرعى فى عدن والجنوب ، وقد ظهرت نتيجة هذه الجهود واللقاءات فى الاتفاق الذى تم بين القوى الوطنية على ضرورة تعديل قرارات الامم المتحدة والتى اتخذت منذ سنتين بحيث يستبدل النص الصادر عام ١٩٦٣ والذى يدعو الى جلاء القوات البريطانية العسكرية من الجنوب العربى فى وقت مبكر الى «الغاء القواعد البريطانية العسكرية فورا ودون قيد او شرط».

كذلك انشئت «وحدة الصف» فى الوقت الذى قوبلت به ما سمى باللجنة الدستورية (شبيهة بلجنة ملنر فى مصر فى ثورة عام ١٩١٩) وقد قوطعت اللجنة مقاطعة شبه تامة سواء على الصعيد الشعبى ام الرسمى فرفضت كل الطوائف والهيئات الوطنية استقبالها.

كما استطاعت النقابات ان تفرض اضرابا ناجحا فى عدن رغم كل اساليب الضغط والارهاب التى مارستها السلطات البريطانية هناك .وعلى النطاق العربى قامت مظاهرات فى عديد من الدول العربية كما نشطت اجهزة الدعاية والاعلام تفضح الاستعمار البريطانى واساليبه فى عدن والجنوب، وكان لرفض الرئيس عبد الناصر مقابلة الوزير البريطانى جورج طومسون صدى واسعا وعميقا حتى بين الاوساط السياسية البريطانية.

وعلى النطاق الدولى كسبت قضية استقلال عدن والجنوب مزيدا من تأييد الرأى العام العالمى وقامت الدول العربية تساندها الدول الاسيوية والافريقية ومجموعة الدول الاشتراكية بعرض القضية من جديد على الامم المتحدة كاحدى قضايا التحرر الملحة والتى يجب اتخاذ قرار سريع وحاسم من جانب الهيئة الدولية بشأن جلاء القوات والقواعد العسكرية البريطانية من هناك.

ويضيف المراقبون ان اضطرار بريطانيا اللجوء الى اسلوب الحكم الاستعمارى المباشر هو بمثابة اعلان «بالافلاس» ومحاولة اخيرة ويائسة لضرب الحركة الوطنية.

ويضيف هؤلاء المراقبون ان تجارب كفاح الشعوب تؤكد ان الاستعمار يلجأ الى هذه الوسيلة بعد ان تنفضح كل اساليبه السياسية ويدرك ان بقاءه مهدد بخطر شديد.

ويتوقع هؤلاء المراقبون ان تدعم وحدة الصف الوطنى وتتسع حركة الكفاح المسلح ويزداد التأييد الذى كسبته القضية على النطاق العالمى مما يرغم بريطانيا على التسليم باستقلال عدن والجنوب ■

■ غانا

فشلت «المقاطعة» .. ونجح المؤتمر

تابع الرأى العام العالمى .. والافريقى بشكل خاص ، باهتمام كبير ، اجتماعات مؤتمر القمة الافريقى الثالث الذى عقد فى أكرا (عاصمة غانا) فى أواخر الشهر الماضى. وقد أجمع المراقبون السياسيون على أن قرارات المؤتمر قد أكدت انتصار منظمة الوحدة الافريقية على العقبات التى وضعت امامها بهدف تجميد حركتها وشل فعاليتها .

لقد اكتسب مؤتمر أكرا أهمية خاصة ، بسبب الظروف الهامة والاحداث الخطيرة التى احيطت بانعقاده . فبالاضافة الى الموقف الدولى المتوتر فى جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية ، فقد تفجرت من جديد مشكلة روديسيا الجنوبية وتهديد الاقلية البيضاء الحاكمة باعلان الاستقلال من جانبها. كذلك تطور الاحداث فى جنوب أفريقيا بشكل يهدد لا الحركة الوطنية فيها فحسب بل وفى جنوب القارة بأسرها . ذلك كله بالاضافة الى المشاكل المتعلقة بتحرير المستعمرات التى لم تستقل بعد كانجولا وموزامبيق .. الخ . اما قضية الكونجو التى كانت من القضايا الاولى المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر، فقد أصر رؤساء الدول الافريقية المتحررة على عدم السماح لتشومبى بحضور المؤتمر . وبرغم مااتخذ كازافوبو قرارا بعزل تشومبى من رئاسة الوزراء وحضر هو بنفسه ممثلا للكونجو ليوبولدفيل . ومن ثم ألغيت مشكلة الكونجو من جدول أعمال المؤتمر .

وترى الدوائر الافريقية أن قرار المؤتمر الخاص بروديسيا الجنوبية « خطوة هامة وفعالة ستؤثر بلاشك لا على حركة التحرر فى روديسيا وحدها وانما على سائر الحركات الوطنية الاخرى » . وذلك باعتبار أن مشكلة روديسيا — كما يقول المراقبون السياسيون « أضعف حلقة فى جانب الاستعمار البريطانى اليوم فى القارة وبالتالى يمكن اصابته بضربة حاسمة منخلالها » . وقد طالب قرارالمؤتمر (بالاجماع) الدول الاعضاء فى المنظمة بضرورة «اعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين بريطانيا اذا سمحت لسميث باعلان الاستقلال » . وهكذا ألقت المنظمة مسئولية تدهور الاوضاع فى روديسيا ، على بريطانيا وسياستها التى مكنت سميث من أن يهدد باعلان الاستقلال . كما قرر المؤتمر أن دول المنظمة « سوف تستخدم جميع الوسائل الممكنة ، بما فى ذلك القوة ، ضد اعلان الاستقلال . وستقدم كافة أشكال المعونة لشعب روديسيا » . وقال مراسلو وكالات الانباء أنهم « لايذكرون اطلاقا مؤتمرا استطاع اتخاذ قرار بهذه السرعة للقيام بعمل فعال وحاسم فى مشكلة خطيرة كهذه » .

ورغم أن المراقبين السياسيين لا يعتقدون أن طرد تشومبى قد غير كثيرا من الاوضاع القائمة فىالكونجو ، الا انهم اعتبروا قرار طرده ، بمثابة انتصار لمنظمة الوحدة التى رفضت حضور تشومبى للمؤتمر الثانى للقمة الافريقى الذى عقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ .

ومن أهم المشاكل التى نجح المؤتمر فى الوصول الى حل لها ، مشكلة اللاجئين السياسيين التى قاطعت — بسببها — بعض الدول (النيجر وفولتا العليا وساحلالعاج) حضور مؤتمر أكرا . وقد وافق المؤتمر على ضرورةتقديم المساعدات الى اللاجئين القادمين من المناطق التى لا تزال خاضعة للاستعمار من اجل تحرير بلادهم . كما وافق الرؤساء على عدم السماح للاجئينالسياسيين المختلفين معحكوماتهم بالقيام « بنشاط معاد لحكوماتهم » . وانتهى الرؤساء — فى هذه المشكلة — الى الاتفاق على أن تعقد الدول الاطراف فىمشكلة اللاجئين اجتماعا برئاسة جمال عبد الناصر رئيسالجمهورية العربية المتحدة » من أجل الوصول الى تسويات ثنائية فى هذا الصدد » . ويقدر عدد اللاجئين السياسيين فى أفريقيا بـ ٤٠٠ ألف نصفهم من انجولا وموزمبيق .

وقدم الرئيس كوامى نكروما مشروعه لاقامة « حكومة موحدة لافريقيا » . ووضح أن هناك تيار — وصفته الدوائر الافريقية بانه « أكثر واقعية » — يدعو الى « البدء بخلق روح من الثقة بين الدول الافريقية التى عاشت — بفعل الاستعمار — فى عزلة من بعضها البعض » . وحتى تتهيأ الظروف لاقامة مثل هذه الحكومة الوحدة . وقد أوصى المؤتمر رؤساء الدول الافريقية بدراسة مشروع نكروما ومناقشته فى المؤتمر القادم للقمة الافريقى فى أديس أبابا فى سبتمبر ١٩٦٦ .

وقد أدان المؤتمر الحكم العنصرى والاستعمارى فى كل من جنوب أفريقيا وانجولا وموزبيق وغينيا المسماه بالبرتغالية. وأوصى بتدعيم الجهود السياسية التى تبذلها الدولالمستقلة لفضح نظم الحكم القائمة فى هذه البلدان . كما أوصىالمؤتمر بتدعيم المساعدات المالية والعسكرية التى تقدم لشعوبهذه البلاد الكافحة من اجل استقلالها الحقيقى . وحث المؤتمر الاحزاب الوطنية فىالدول التى مازالت مستعمرة الىضرورة ايجاد حل سريع لان تتحد فى مواجهة الاستعمار وأن تنحى خلافاتها جانبا . وجدير بالذكر أن ١٥ حركة وطنية عقدت مؤتمرا فى أكرا « للمناضلين من أجل الحرية » أصدرت بعده بيانا يدعو الى « تشديد النضال فى سبيل حرية واستقلال البلاد الافريقية التى ما زالت مستعمرة » . وقد أكد مؤتمر أكرا من جديد تضامنه وتأييده لحركة التحرر الوطنى فى آسيا وأمريكا اللاتينية . كما أكد أهمية سياسة التعايش السلمى وعدم الانحياز ودعا الى ضرورة نزعالسلاح ووقف انتشار الاسلحة النووية واجراء التجاربعليها وأدان العدوان الاستعمارى على حركة التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

وجدير بالذكر ان مؤتمر أكرا كان من المقرر عقده فى سبتمبر الماضى . ولكنه تأجل بسبب مااسماه المراقبون السياسيون بالمناورات التى قامت بها بعض دول « الاتحاد الاقتصادى لدول الافرومالاجاش » والتى دعت الى مقاطعة مؤتمر اكرا من قبل . ومن المعروف أن موريتانيا قد انسحبت من هذا الاتحاد فى الاسابيع القليلة الماضية ، كما جمدت كل من الكونجو برازافيل والكاميرون عضويتها من الاتحاد التى تعالت صيحات بعض مؤسسيه منذ فترة من الزمن مطالبة بعودته الى سابق نشاطه ودوره السياسى . أى قبل حله كاتحاد سياسى على أثر تكوين منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا ١٩٦٣ . ومن ثم كان اجتماع مؤتمر أكرا فى الشهر الماضى ضربة لدعوة المقاطعة ومحاولات اعادة منظمة الافرومالاجاش السياسية . ولايستبعد المراقبونالسياسيون تعالى مثل هذه الصيحات مرة أخرى وخاصة بعدالقرارات الايجابية والفعالة التى اتخذها مؤتمر اكرا والتى ستؤدى — بتنفيذها — الى عزل التيارات الرجعية والمعادية للتحرر الوطنى والتطور الاجتماعى فى أفريقيا .

■ روديسيا الجنوبية

هل يجرؤ سميث على اعلان الاستقلال ؟

من الشائع عند الروديسيين أن بداية فصل الشتاء ، هو موسم الانتحار حيث تكثر حوادثه في هذه الفترة . وتختلف تقديرات المراقبين السياسيين حول من سيكون المنتحر خلال هذه الشهور : حكومة ايان سميث اذا أعلنت الاستقلال من جانبها وحدها ، أم حكومة هارولد ويلسون البريطانية ؟ .

وقد وصل ويلسون الى روديسيا الجنوبية في أواخر الشهر الماضي لإجراء محادثات جديدة مع سميث بعد ان فشلت مباحثاتهما التي اجريت في لندن في اوائل الشهر الماضي والتي دارت خلال عامين . ومن وقت لآخر ، يعيد سميث تهديداته باعلان استقلال روديسيا الجنوبية تحت حكم الاقلية البيضاء . ولا يتوقع المراقبون السياسيون أن يجرؤ سميث على تنفيذ تهديده. وان كانوا لا يستبعدون أن يتخذ بعض الاجراءات التي تزيد من تفاقم المشكلة .

ورغم كل الضجة التي أحدثها سميث حول تهديده باعلان الاستقلال ، الا انه لم يقدم ردا يبدو مقنعا على سؤال الصحفيين له: لماذا يطلب الاستقلال ؟ فمن المعروف أن البيض (٢٢٠ ألف) في روديسيا الجنوبية هم الذين يشكلون الوزارة ولهم في البرلمان ٥٠ مقعدا من ٦٥ . بينما الافريقيون أصحاب البلاد (٤ ملايين) لا يعمل منهم سوى ٨٠ شخصا فقط في وظائف الدولة ويمثلهم في البرلمان ١٥ نائبا من زعماء القبائل الموالين لسميث . ويلقى حديث احد الملاك البيض في روديسيا مع مراسل « نيوزويك » الامريكية ، الضوء على سؤال الصحفيين اذ يقول : « لقد جئت الى روديسيا منذ عشر سنوات وفي جيبي ٢٥٠ جنيها استرلينيا . واليوم أنا أمتلك مزرعة شاسعة وكمية كبيرة من النقود » . ثم يضيف «ولست على استعداد لان أعطي الافريقيين ذلك كله ، بسهولة . وتلك وجهة نظر البيض الاخرين في روديسيا » . ويقول سميث نفسه « اذا لم نحصل على الاستقلال ونحن في الحكم الان فسوف يأكل السود روديسيا » .

ومن المعروف أن رجال الصناعة البريطانيين يستثمرون ١٥٠ مليون جنيه استرليني في روديسيا . بالاضافة الى عدد من البنوك والمصانع التي يشارك فيها رءوس الاموال الامريكية، ورءوس الاموال الانجليزية .

ويبدو الموقف روديسيا غريبا ، اذا عرفنا ان التصريحات العلنية لحكومة ويلسون تناهض دعوة سميث لاعلان الاستقلال من جانب واحد ، كما أن رجال الصناعة البريطانيين يصرحون بأنهم لا يوافقون سميث على تحقيق رغبته خوفا من ردود الفعل لدى الوطنيين في روديسيا والدول الافريقية الاخرى بل والرأي العام العالمي . كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار بأغلبية ١٠٧ أصوات (وامتناع فرنسا ومعارضة البرتغال وجنوب افريقيا) يقضي « بمطالبة بريطانيا بمنع سميث من اعلان الاستقلال ولو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية » . ووافق وزراء خارجية ٢٧ دولة افريقية على « الاعتراف بحكومة وطنية لروديسيا في المنفى ومدها بالمساعدات المالية والعسكرية اذا أعلن سميث الاستقلال » . وصرح جواشوانكومو زعيم الحركة الوطنية في روديسيا « اذا ما جرؤ سميث على اعلان الاستقلال فاننا سنعتبر ذلك بمثابة اعلان الحرب على الشعب الافريقي . ولابد أن تتكون في نفس الوقت حكومة شعبية في المنفى . انها ستكون البداية الحقيقية للحرب بين البيض والافريقيين ولابد أن ينتصر الشعب » . كما هددت الدول الافريقية الاعضاء في الكومنولث بالانسحاب منه اذا نفذ سميث تهديداته . ومن المعروف أن سميث لم يجب بعد على اقتراح ويلسون بتشكيل لجنة من أعضاء الكومنولث لدراسة مشكلة روديسيا .

ويتساءل هنا المراقبون السياسيون : اذا كانت كل هذه القوى تعارض سميث ، فمن يقف وراءه اذن ؟ ويجمع المراقبون على أن الملاك البيض في روديسيا وحكومتي البرتغال وجنوب افريقيا ، هم الذين يساندون سميث . أما الملاك البيض فحفاظا على استمرار استغلالهم لشعب روديسيا وأما حكومة البرتغال فلانها تدرك أن تحرر روديسيا من حكم البيض سيؤثر بشكل واضح على تطور الاحداث في مستعمراتها (انجولا وموزامبيق) المجاورة لروديسيا . وأما جنوب افريقيا ، فلانها تعتبر أن انتهاء الحكم العنصري في روديسيا تهديد خطير لاستمرار حكمها العنصري في جنوب أفريقيا . كما أن الحكومة البريطانية لا تتخذ موقفا حاسما من سميث، فقد ادعا سميث أعضاء حزبه (جبهة روديسيا) الى « الاستفادة من سلبية الحكومة البريطانية » .

ويطالب الوطنيون الافريقيون في روديسيا الجنوبية ، أن تقوم الحكومة البريطانية باجراء محادثات دستورية يشاركون فيها . على أن يعقب ذلك اجراء انتخابات عامة يتساوى فيها صوت الرجل الابيض والرجل الافريقي حيث ان الدستور الحالي لروديسيا (وضعه سميث ١٩٦١) يعطي صوتين للرجل الابيض وصوت واحد لمن سمح لهم من الافريقيين بحق الانتخاب (١٠٤ الفا) . وذلك كله بهدف تحقيق الاستقلال الحقيقي لروديسيا تحت حكم أبنائها الوطنيين .



● ويلسون

■ نيجيريا

صراع الجبهات .. مرة أخرى

يبدو أن قيام الاضطرابات بعد كل مرة تجرى فيها انتخابات فى نيجيريا ، قد أصبح نبأ يستطيع كل صحفى أن يبعث به الى صحيفته قبل وقوعها بعدة أيام . فبمجرد اعلان نتائج الانتخابات التى أجريت فى ١١ اكتوبر الماضى فى **اقليم غرب نيجيريا** ، اجتاحت البلاد موجة ضخمة من المظاهرات احتجاجا على « الانتخابات المزورة » التى أعلنت عن فوز **الحزب الديمقراطى** الحاكم فى الاقليم . وجدير بالذكر أن تهمة تزوير الانتخابات ثم الاضطرابات قد تكررت عدة مرات بين الاحزاب القائمة فى نيجيريا .

لقد اتهمت **جبهة التحالف التقدمى المتحد** (المعارضة) ، **اكينتولا** زعيم الحزب الديمقراطى ورئيس حكومة اقليم غرب نيجيريا، بتزوير الانتخابات. واعلن الحاج **اديجبرنو** زعيم التحالف التقدمى عن تشكيل حكومة انتقالية منافسة» برئاسته. فاعتقل بتهمة «محاولة تولى السلطة بطريقةغيرمشروعة» . وجديربالذكر ان اوبافيمى اولوو زعيم حزب العمل الشعبى ضمن جبهة ان **أوبافيمى أولوو** زعيم **حزب العمل الشعبى** (ضمن جبهة التحالف التقدمى) قد حكم عليه من قبل بالسجن لمدة عشرسنوات فى موقف مشابه عام ١٩٦٢ .كما ان اكينتولا كان عضوا بحزب العمل الشعبى وانشق على اولوو وكون الحزب الديمقراطىالذى انضم الى **حزبمؤتمر الشعبالشمالى** وشكلا معا **جبهةالتحالف الوطنى** . وينظر النيجيريون الى اكينتولا باعتباره«قد لعب دور يهوذا بالنسبة لاولوو »

ولم تكن انتخابات الإقليم الغربى مجرد انتخابات اقليمية» بل شكلا من اشكال الصراع بين جبهتى التحالف التقدمى والتحالف الوطنى فى نيجيريا كلها .ومن المعروف ان نيجيريا تنقسم الى اربعة اقاليم تابعة لحكومة فيدرالية واحدة: الشمالى **(٣٠مليون نسمة)** ويحكمه حزب مؤتمر الشعب الشمالى. والشرقى **(١٢ مليون)** واقليم وسط الغرب **(٣ مليون)** ويحكمها **حزب المؤتمر الوطنى لمواطنى نيجيريا** (ضمن جبهة التحالف التقدمى) . والغربى **(١٠ مليون)** ويحكمه الحزب الديمقراطى .

ويمثل التحالف الوطنى مصالح كبار ملاك الارض وسياسة «التعاون مع رأس المال الاجنبى» .بينما يدعو التحالف التقدمى لانتهاج «سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز والحد من استثمارات رءوس الاموال الاجنبية واقامة صناعات وطنية قوية » .

والغريب ان اكينتولا يتهم زعماء التحالف التقدمى بالغدر لانهم بتعبيره «يسعون الى الاستيلاء على الحكم بسبل غير مشروعة». وتصفه الصحف الغربية على انه«ذو اتجاه محافظ» وتعلق **الايكونوميست البريطانية** على الانتخابات فتقول «ويبدو ان تزوير الانتخابات اكثر من ان تكون مجرد احتمال» .

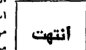
ولقد كان التحالف التقدمى ينظر الى الانتخابات باعتبارها فرصته فى اقامة «جنوب موحد وقوى» لمواجهة التحالفالوطنى فى الشمال . ومما اثار دهشة المراقبين السياسيين ان الاقليم الغربى منطقة نفوذ رئيسية لجبهة التحالف التقدمى ويتمتع فيها بتأييد واسع،بالاضافة الى ان اهتمامالناخبين ساثناءالانتخابات كان يدور حول نقطتين من المفروض ان ترجحا من فوز التحالف التقدمى، وهما ضرورة الافراج عن اولوو ومشكلة تدهوراسعار الكاكاو (المحصول الرئيسى للاقليم) بسبب تحكم الشركات الاحتكارية الغربية فى سوقه العالمى .

وقد تمر الاضطرابات فى نيجيريا، ولكن تساؤل المراقبين السياسيين يظل قائما : الى متى تستطيع حكومة اكينتولا ان تدفع لفلاحى الاقليم تعويضا عن اسعار الكاكاو المتدهورة ، فى نفس الوقت الذى تتزايد فيه ازمتها الاقتصادية ؟

●

■ تركيا

اليمين يفوز واليسار يظهر فى الافق



أنتهت انتخابات الجمعية الوطنية التركية التى استهدفت اختيار ٤٥٠ عضوا من بين مرشحى ستة أحزاب سياسية و ١٧١ مرشحا مستقلا . وقد احتدمت المعركة بين أكبر حزبين سياسيين هناك ، حزب العدل . الذى يمثل مصالحكبار رجال الاعمال وملاكالاراضى الكبار والذى يعتبر « حزب الطبقات الغنية » ويتزعمه رجل الاعمال « **سليمان ديميرل** » . وهو يعتبر الاستمرار المباشر للحزب الديموقراطى المنحل الذىكان يتزعمه **عدنان مندريس** الذى اعدم فى ١٩٦١ . وحزب الشعب الجمهورى الذى يرأسه رئيس الوزراء السابق عصمت اينونو والذى يدين بمبادىء أتاتورك الاصلاحية ويعتمد على ركائز من العناصر البيروقراطية والبورجوازية فى المدن وملاكالاراضى .

وقد أسفرت النتائج النهائية عن فوزحزب العدل بـ ٢٥٧ مقعدا اى بزيادة ٨٥ مقعدا عن آخر انتخابات ، وفوز حزب الشعب بـ ١٤٠ مقعدا اى بخسارة ٥١ مقعدا عن آخر انتخابات .

كما فاز حزب العمال التركى الذى يمثل اليسار لاولمرة فى تاريخ الانتخابات التركية بـ ١١ مقعدا . وهذا الحزب تم تشكيله حديثا ويعتبر أكثر الاحزاب السياسية ثورية فى الميدان السياسى التركى فى الوقت الحاضر. وقد شن خلال الحملة الانتخابية الهجوم على سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، كما هاجم مشروع القانون الخاص بالاصلاح الزراعى الذى قدمه حزب الشعب هجوما شديدا باعتباره يتخذ موقفا لينا جدا تجاه كبار ملاك الاراضى . ويعتمدهذا الحزب على عناصر من المثقفين والعمال الاتراك . وقد جمع فى صفوفه شمل الاشتراكيين الاتراك الذين تقوم النظرية العامة لهم على أن جماهير الاناضول المظلومة ، التىيستغلها الاقطاعيون والراسماليون والتجار والمرابونوالطبقة المتوسطة والمسئولون والسياسيون الطفيليون المحترفون ، منذ زمن بعيد ، يجب ان تستيقظ من سباتها الذى دام عدة قرون

وتمسك زمام مصيرها ، عن طريق برلمان منتخب بطريقة ديموقراطية ، برلمان يمثلهم حقيقة . وقد أثار ظهور هذا الحزب الخوف في قلوب كبار رجال الاعمال في استانبول وملاك الاراضي الكبار والدوائر اليمينية التقليدية .

ويرى المراقبون ان الانتخابات التركية الاخيرة قد توبعت باهتمام يفوق العادة بسبب بروز دور اليسار التركي من ناحية وبسبب الرغبة في ملاحظة آثار التقارب الذي يشتد يوما بعد يوم بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، على نتائج الانتخابات .

ويرى عدد من المراقبين انه بغض النظر عن فوز اليمين في هذه الانتخابات ، فان الموقف التركي القديم الذي يتسم بالموالاة للولايات المتحدة لن يستمر بشكل أو بآخر بنفس الدرجة . فقد ظهر جناح يسارى معاد لامريكا وذو قدرة على الاتصال ببعض الاوساط الجماهيرية ، كما ان غالبية الاتراك لم تعد تشعر بنفس الحدة الماضية بأن « الروس » يشكلون تهديدا كبيرا بالنسبة لتركيا . وكنتيجة لذلك نما شعور في تركيا بأن الوجود العسكرى للولايات المتحدة فيها أصبح لايتلاءم مع العصر ، كما انه ينطوى على الاذلال والتحقير لتركيا . كما أن هناك كثيرين من الاتراك يشعرون بأن الولايات المتحدة خيبت أمل تركيا في الازمة القبرصية . والمدن التركية اصبحت تضج بالمشاعر المعادية لامريكا وكانت الشوارع خلال الحملة الانتخابية في اسطنبول مليئة باللافتات التى تحمل شعار « يسقط الامبرياليون » .

كذلك سجل المراقبون ذلك التحول الهام ، وهو أن مركز الثقل في القوات المسلحة التركية قد تحرك نسبيا في اتجاه اليسار ، ورغبة في التمشى مع مقتضيات الاوضاع المتحركة الجديدة ، اعلن مستر عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهورى المحافظ ان الايديولوجية السياسية لحزبه هى يسار الوسط ، وذلك بعد أن كان لكلمة « يسارى » في تركيا نفس مضمون كلمة « شيوعى » الا أن تلك « النكهة » اليسارية التى حاول اينونو اضفاءها على حزبه جاءت متأخرة.

وتعتبر هذه النتيجة الانتخابية في نظر كثير من المطلعين على الشئون التركية بداية حقيقية للجدل الذى تأخر كثيرا في تركيا بين اليمين واليسار ، خصوصا وقد كانت المسائل التى تجادلت الاحزاب بشأنها في الانتخابات هى الاصلاح الزراعى والاستثمار الاجنبى والموقف من الاقتصاد الخاص .

وثمة ظاهرة واضحة لاحظها المراقبون في الانتخابات عامة هى انه في انتخابات الحكومة المحلية في شهر ديسمبر سنة ١٩٦٣ وانتخابات مجلس الشيوخ في يونيو سنة ١٩٦٤ ، كان هناك هبوطا حادا في التأييد الانتخابى للاحزاب الصغيرة. وتشير الاوضاع الحالية أن التمثيل وفقا للنسب سيعجز عن الحيلولة دون انبعاث نظام الحزبين في تركيا . ويعتبر هذا التطور خطيرا ، لان من الواضح أن نظام الحزبين يعزز اتجاها ظاهرا في المجتمع التركى للانقسام بشأن المسائل الى معسكرين متعادين . خصوصا وأن قيمة احزاب الاقليات القوية في السياسات التركية كانت تكمن في تخفيفها من حدة الانقسامات السياسية بين الاحزاب الكبرى ، كذلك في دعمها ومساندتها للعناصر المتمردة داخل هذه التنظيمات الكبرى.

■ كشمير

شاستري يطفىء الشمع فوق دبابة باكستانية

من السابق لاوانه القول بأن مشكلة النزاع الهندى الباكستانى قد وجدت حلا ، او ان السلام قد تحقق على خط وقف اطلاق النار بين البلدين ، واذا كان من السهل — على كل من يتابع تطور الاحداث — القول بأنه لاتوجد « حرب مفتوحة » بين البلدين ، فمن الصعب أن نقول باستقرار السلام الدائم . وذلك طالما أن الجانبين — الهندى والباكستانى — لم يتراجعا بقواتهما على طول خط وقف اطلاق النار. ولهذا فان شبح تجدد الاشتباكات يحلق في الجو بين وقت وآخر.

لقد اعلن دينيش سنغ نائب وزير خارجية الهند ان بلاده مازالت تعرض اقتراح عقد معاهدة عدم اعتداء مع باكستان ، لانها بتعبيره « الخطوة المنطقية لانهاء حالة التوتر الحالى كما ستؤدى الى انهاء العداء بين الدولتين والى اقرار السلام الدائم ». ويشك المراقبون السياسيون كثيرا في ان توافق باكستان على هذا العرض. فقد نجحت باكستان — كما يقول المراقبون — في ان تنتزع من العالم اعترافا بوجود مشكلة حادة ينبغى البحث عن حل لها اذا توفرت الرغبة في أن يعيش شبه القارة الهندية في سلام. فتوقيع مثل هذه المعاهدة يعنى — من وجهة نظر باكستان — التسليم بضم كشمير الى الهند التى تعارض بشدة اجراء استفتاء في كشمير.

وقد صرح احد اعضاء الوفد الباكستانى في الامم المتحدة أن بلاده « تبحث جديا مسألة انسحابها من الامم المتحدة » وذلك اذا فشلت في ايجاد حل لمشكلة كشمير .

وكانت الاضطرابات قد عادت الى سرينجار عاصمة كشمير في منتصف الشهر الماضى مما دفع حكومتها التابعة للهند الى اصدار قرار باغلاق جميع المدارس والجامعات واتهمت فيه «المرتزقة الباكستانيين بتحريض الطلبة على اثارة الاضطرابات» وقد هددت الهند بفرض حصار اقتصادى على باكستان اذا نفذت باكستان تهديدها بحجز السفن الهندية ومصادرة شحناتها وقد تبادلت حكومتى الهند وباكستان الاتهامات طوال الشهر الماضى بالعمل على اثارة التوتر واستئناف اطلاق النار على الحدود.مما دفع المراقبين السياسيين الى القول بأنه «لا يبدو ان ايا من الجانبين حريص — من الناحية العملية — على عدم خرق قرار وقف اطلاق النار» . وقد رفضت الهند اشتراك بريطانيا وفرنسا في اللجنة الدولية التى اقترح يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة تشكيلها من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وامريكا» لايجاد حل لمشكلة كشمير. وذلك «على أساس موقف بريطانيا وفرنسا المعادى للغاية» كما صرح احد المسئولين في الهند .ويجدير بالذكر ان الدول الاربعة قد اختلفت حول اقتراح يوثانت بارسال قوة سلام الى كشمير. اذ يرى الاتحاد السوفيتى وفرنسا ان يوثانت يتجاوز سلطاته في خطته لارسال قوة من



● شاسترى

المراقبين الى كشمير. بينما تؤيد امريكا وبريطانيا اقتراح يوثانت كما ان باكستان والهند لم تجيبا ــ حتى كتابة هذا التقرير ــ على اقتراح يوثانت بأن يجتمع شاسترى وايوب خان مع ممثل يختاره لوضع خطة عاجلة للانسحاب .

وقد سعت كل من الهند وباكستان ــ طوال الشهر الماضى ــ الى كسب تأييد بعض الدول عن طريق ارسال الوفود الرسمية الى عدد من العواصم الهامة.

وفى الهند ،قام شاسترى ــ الذى احتفل بعيد ميلاده الواحد والستين ــ بشطر قطعة من الحلوى على شكل دبابة باكستانية فوق كعكة عيد الميلاد. ويعتقد المراقبون السياسيون ان القضية التى تشغل شاسترى اليوم هى كيفية المحافظة على النفوذ الواسع الذى تحقق لحزب المؤتمر اثناء الاشتباكات المسلحة التى اثارت الشعور القومى فى البلاد فى وقت تخف فيه حدة التوتر منجهة وتتفاقم فيه ازمة نقص الاغذية بسبب وقف ارسال المعونة الامريكية الى الهند وباكستان خلال احتدام الازمة.

●

■ الكونجو

من يدفع لصاحب المزمار .. له أن يختار اللحن

بينما كانت أنظار الرأى العام الافريقى والعالمى تتجه الى اكرا حيث ينعقد مؤتمر القمة الافريقى (حيث أصر اعضاؤه على عدم حضور تشومبى) ، أعلن **كازافوبو** رئيس جمهورية الكونجو، فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ، قرارا باقالة وزارة موبيس تشومبى المؤقتة وتشكيل وزارة مؤقتة أخرى برئاسة **كيمبا ايفارستى** ، حتى يتم اجراء انتخابات جديدة على رئاسة الجمهورية بعد ٥ أشهر .

ولقد استمر الصراع بين كازافوبو وتشومبى منذ اسابيع طويلة ،اصر تشومبى خلالها، على بقاء وزارته حتى يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

ويعتقد المراقبون السياسيون ان تطور الاحداث فى الفترة الاخيرة،كان ينبىء بقرار اقالة تشومبى.فقد ألح كازافوبو عدة مرات من قبل عن ان الثورة الوطنية قد اصيبت بعدة ضربات اعجزتها، وكان يقصد بذلك ان مهمة تشومبى التى جاء من اجلها للحكم قد انتهت .كما حرص كازافوبو طوال الفترةالاخيرة على ادخال عدد من العناصر الموالية له، فى معارك سياسيةمع تشومبى حتى يضعف من قوته بشكل مستمر. واشتدت آخرهذه المعارك فيما بين تشومبى وكل من بومبوكو وزير الخارجيةالسابق وموبوتو قائد الجيش وانديلى وكيل الداخلية. وكذلك شكلتكل العناصر المناوئة لتشومبى ــ وان اختلفت فيما بينها ــ ماأسمته بالجبهة الديمقراطية وجعلت من اقالة تشومبى هدفا لها.

وسرعان ما اتخذ كازافوبو قراره فى هذه الظروف المواتية ، متوهما انه يمكن ان يبدأ مرحلة جديدة من السيطرة على الحكم فى الكونجو تحت شعار «الوحدة الوطنية والمصالحة» .فيبدوفى صورة الرجل الوطنى الداعى للوحدة الوطنية، ليكسب جولة جديدة.

وتقول آخر الانباء أن مجلس النواب فى الكونجو قد دعا فى قرار له الى الافراج فورا عن الزعيم الوطنى **انطوان جيزنجا** او تقديمه للمحاكمة .

ويعد المراقبون السياسيون اقالة تشومبى كمحاولة لرفع قضية الكونجو من جدول اعمال مؤتمر القمة الافريقى حتى يفوت على المؤتمر فرصة اتخاذ قرارات حاسمة فى هذه القضية . كما يتمكن الاستعماريون من العمل بحرية من خلال حكم كيمبا الذى لا يعرفه الراى العام الافريقى جيدا .وجدير بالذكر ان كيمبا كان قد وجهالدعوة لحزبكوناكو(حزب تشومبى) لان يشترك معه فى الوزارة الجديدة ولكن تشومبى رفض كى يستعد لدخول انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة.وقد صرح سوميالو احد زعماء الثورة الوطنية الكونجولية«أن كيمبا احد الذين شاركوا بشكل اساسى فى جريمة اغتيال لومومبا » .

ومن المعروف ان كازافوبو كان يعارض سياسة لومومبا ،بل أصدر قرارا بعزله عام ١٩٦٠ . كما انه لعب دورا اساسيا فى مجىء سيريل ادولا الى الحكم ثم مجىء تشومبى نفسه ثم التخلص منه فالاتيان بوزارة كيمبا الاخيرة. وقد قام كازافوبو بذلك كله تحت شعار «الوحدة الوطنية والمصالحة» .

ويجمع المراقبون السياسيون على ان التطورات الاخيرة فى

الكونجو تكشف بوضوح انه لم يعد فى امكان الاستعماريين الاحتفاظ بسيطرتهم على الكونجو من خلال عميل معاد للشعب بشكل مكشوف .ولهذا جاءوا بكيمبا ليدفعوا له ثمن سيطرتهم لمرحلة اخرى مقبلة ، ولتهدئة الراى العام الافريقى ، خاصة قبيل انعقاد مؤتمر القمة الافريقى .

●

■ امريكا

يدرسون فى كاليفورنيا وتشغلهم قضايا القاهرة

عقد طلبة الجمهورية العربية المتحدة ، الذين يدرسون بالجامعات الامريكية ، عدة ندوات ثقافية ، فى ديفز — كاليفورنيا . وقد ناقشوا فيها عددا من القضايا الهامة لمشاكل التطبيق الاشتراكى فى مصر . وذلك كجزء من سلسلة النشاط الثقافى الواسع الذى يقومون به ، بقصد تعريف الشعب الامريكى والمثقفين الامريكيين بالتغيرات الجذرية التى تمت — وتتم — فى المجتمع المصرى .

وقد تناولوا فى ندواتهم — ايضا — بعض القضايا التى تشغل الراى العام فى الجمهورية العربية المتحدة ، مثل قضية «التعليم العالى» كمشاركة من جانبهم فى سبيل وضع خطة لهذه القضية الهامة ، تحقق واهداف التطبيق الاشتراكى،لما لها من اثر عميق ومباشر على التقدم المنشود فى كل الميادين .. فهو — اى التعليم العالى — حقل اعداد للقادة والمفكرين والباحثين وهم عمد النهضة التى تعيشها بلادنا والتقدم الذى نتطلع اليه.

وقد بدات ندوة التعليم العالى بمناقشة قضية التعليم المتوسط (ثانوى . فنى . معاهد التدريب) . فأوضحت الندوة «حاجة البلاد الى فنيين ومساعدى فنيين فى الميادين المختلفة ، مما قد يفوق احتياجاتها فى جهات اخرى».واقترح الذين اشتركوا فى الندوة ،علاجا لذلك «بزيادة عدد المدارس الفنية وتطوير مناهجها والسماح لخريجى التعليم الفنى الراغبين فى اتمام تعليمهم بالالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى دون التقيد بشرط المجموع» باعتبار ان ذلك «سيؤدى فى الامد البعيد والقريب الى تشجيع وزيادة الاقبال على التعليم الفنى . »

ثم ناقشت الندوة قضية التطوير الجامعى. واقترحوا الاخذ بمبدأ «استقلال الجامعات وعدم تبعيتها لاى هيئة اخرى. وان يكون مبدأ الانتخاب فى المناصب الجامعية هو الاساس.فينتخب مجلس الكلية عميدها ووكلائها ، وينتخب مجلس العمداء مديرى الجامعات ووكلائها » .

كما ناقشت الندوة بالتفصيل «شئون الطلاب» ثم «تطوير المناهج الدراسية بالكليات والمعاهد» ، حيث انتهت بوجهة نظر تقول « أن نظام التخصص الدقيق الذى بدأ يتبع فى بعض الكليات، غير مطلوب على الاطلاق فى ظروف مجتمعنا. واذا برزت الحاجة الى اعداد باحثين على درجة عالية من التخصص .فيتم ذلك عن طريق اعداد دراسات خاصة لمرحلة ما بعد التخرج من الجامعة، كدبلومات متخصصة وماجستير .. الخ » .

وتعرضت الندوة فى مناقشاتها الى قضية «تطوير الدراسات العليا» فطالبت «بضرورة تفرغ طالب الدراسات العليا تفرغا تاما لدراسته» ،على ان «تختبر الطالب على التفكير والابتكار العلمى وان يجتاز امتحانا عاما امام لجنة من الاساتذة من فروع العلم والمتصلة بفرع تخصصه » .

وعندما ناقش الحاضرون فى الندوة «البعثات الدراسية» طالبوا «بتقليل عدد الموفدين الى الخارج فى بعثات دراسية وقصر البعثات على التخصصات التى لا يمكن توفرها حاليا فى جامعاتنا.»كما طالبوا بالتوسع فى نظام الاجازات الدراسية المحلية والبعثات الداخلية » مما يترتب عليه تحويل الفائض من ميزانية البعثات الى تدعيم الدراسات العليا .

واكد الطلبة العرب فى ندوتهم فى ديفز — كاليفورنيا» «اهمية دور الجامعات فى المجتمع العربى».مؤكدين انه جزء هام من العمل الوطنى بمعناه العام واحد وسائله التى يجب الا تنفصل منه .

ولم تقتصر ندوات الطلبة العرب على مناقشة قضية التعليم العالى، وانما شملت ايضا عدة دراسات تناولت بالتفصيل بعض القضايا الهامة للتطبيق الاشتراكى فى مصر.ومنها قضية «اصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة» ، عرضوا فيها لمشروعات الوادى الجديد ووادى النطرون ومديرية التحرير وشمال الدلتا.واكدوا فى دراستهم هذه «ان التجميع الزراعى هدف واجب التحقيق على اسس مدروسة وتخطيط محدد . كما اكدوا أهمية «زيادة التعاون بين الهيئات الزراعية المختلفة » وفى ختام ندوة الاصلاح الزراعى ، أوصوا بعدد من الاقتراحات التى تتعلق بالوسائل الفنية لزيادة الانتاج الزراعى رأسيا وافقيا .

وفى عدد آخر من الندوات» ناقشوا بالتفصيل مشروع «منخفض القطارة » و « البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة».
ولقد استقبلت الدوائر الثقافية والعلمية فى القاهرة» بترحاب» توصيات الندوات التى عقدها الطلبة العرب فى ديفز — كاليفورنيا باعتبارها مساهمة طيبة من ابناء الجمهورية العربية المتحدة فى خارج بلادهم» فى مجال البناء الداخلى وفى مجال تعريف الشعوب بمنجزات التطبيق الاشتراكى فى مصر.

■ البرازيل

يمين مهلهل ..
ويسار مستعد ..
وحكومة معزولة

أسفرت انتخابات محافظي الولايات التي جرت أخيرا في ١١ ولاية برازيلية من الاثنين وعشرين ولاية عن فوز تسعة أعضاء من جبهة الرئيس البرازيلي كاستيللو برانكو .

وبمجرد ظهور هذه النتيجة في تلك الولايات وهي أكبر ولايات البرازيل ، اصدر الرئيس كاستيللو برانكو أوامره باعلان حالة الطوارىء بين صفوف الجيش في ريو دي جانيرو، وبقيت القوات المسلحة مستعدة في معسكراتها لمواجهة ما قد يستجد على الموقف من تطورات . وقام برانكو بعقد اجتماعات طويلة مع وزراء القوات المسلحة وهم الجنرال **كوستا سيلفا** وزير القوات البرية والاميرالاى **بوزيتشو** وزير البحرية والمارشال **ادواردو توميس** وزير الطيران . وقد القى جنرال سيلفا خطابا صرح فيه بأن القوات المسلحة ستؤيد بدون تحفظ أي قرار سيتخذه الرئيس كاستيللو برانكو بصدد نتائج الانتخابات ، وذلك بعد أن صدر بيان رسمي يشير الى أن « الاشخاص الذين تم انتخابهم لا يعتبرون متطرفين ، بل هم على استعداد للدخول في مباحثات بناءة مع الحكومة الفيدرالية » .

كما اصدر برانكو عدة قرارات تقضي بحل الاحزاب السياسية وتوسيع سلطاته الشخصية بعد ان رفض الكونجرس منحه مزيدا من السلطات .

ويرجع عدد كبير من المراقبين أسباب هزيمة الحكوميين في هذه الانتخابات الى عدة عوامل :

● ان كبار المسئولين في الجيش ممن عملوا على اسقاط حكم الرئيس السابق **جولارت** ، قد وجدوا صعوبة في السير الى نهاية الطريق الذي اتبعوه ضد جولارت ، وهو الطريق الذي أسموه بالثورة المناهضة للشيوعية فترددوا في متابعته مما سمح لقوى المعارضة بالتجمع والتماسك من جديد .

● خشية كاستيللو برانكو من الارتباط صراحة بأكثر عناصر اليمين المتطرف حماسا لاستمرار «الثورة المناهضة للشيوعية» من أمثال حكام الولايات **كارلوس لاتشيردا** ، **وادهيمار دي باروس وماجلهايس بنتو** ، واتجاه النظام الى الاعتماد على الاوساط العسكرية والاقتصادية الاقل تطرفا .

● وقوف حكومة المارشال كاستيللو برانكو ضد أي اتجاه للاصلاح واستمرار الاوضاع الاقطاعية بصورة خطيرة الى جانب سيطرة الاحتكارات الاجنبية مما أدى الى سوء الاحوال بالنسبة الى اغلبية الشعب ، ليس ذلك فحسب ، بل ان الحكومة تتهم أي اتجاه اصلاحي بالشيوعية على اعتبار ما سيؤديه من دور في انهاء سيطرة الاحتكارات الاجنبية . ومن المعروف أن الرئيس السابق جاو جولارت كان أحد الذين اتهموا بالشيوعية عندما حاول تطبيق نظام للاصلاح الزراعي يهدف الى تحديد الملكية الزراعية ومصادرة ما يزيد على ١٢٢٥ فدانا وتوزيع الارض المصادرة على صغار الزراع كما أصدر قرارا بالاستيلاء على شركات البترول الاجنبية .

● استمرار الوضع الاقتصادي في التدهور في الشهور الاخيرة وازدياد نسبة التضخم من ٤ ٪ الى ٥ ٪ في الشهر الواحد بالرغم من فرض ضرائب مرتفعة للغاية بهدف معالجة مشكلة القروض ورغم ذلك لم تستطع البرازيل أن تحصل على قروض طويلة الاجل كما كان يحدث في الماضي ، الامر الذي أدى الى تصفية عدة صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم وانخفاض قيمة العملة البرازيلية انخفاضا كبيرا بالنسبة الى الدولار ، كما لم تؤد الاجراءات الشديدة التي اتخذت بشأن التغلب على التضخم والضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة ، والقانون الجديد الذي يحمي الاستثمارات الاجنبية الى حل الموقف ، بل ان كل ما حدث هو تعطيل لبعض الصناعات واغلاق ٣ مصانع للمنسوجات في ريودي جانيرو .

● ان سياسة صندوق النقد الدولي الجديدة التي تقوم على محاولة الخفض من النفقات تهدد بتصفية الصناعات التي كان يعتمد في تمويلها على القروض ولذا سيترتب على هذا أن الحكومة ستكون أمام اختيار قبول التصفية أو الموافقة على استبدال هذه القروض برأس المال الامريكي أو الياباني الذي يقوم بنشاط كبير الان في أمريكا اللاتينية .

وقد عمدت الحكومة في الفترة الاخيرة الى :

● ادخال ١٥ تعديلا على الدستور مما أدى الى حرمان ٦٠٠ شخص من الحقوق السياسية لمدة ١٠ سنوات ، وطرد ٦٠ نائبا من البرلمان وتنحية عدد من الشباب المشتغلين بالسياسة .

● قيام حركة قمع شديدة في المنطقة الشمالية والشرقية مع التضييق على حركة النشر والفكر والمطبوعات ، وقد تمت مصادرة مؤلفات المعماري « كوربوزييه » على سبيل الخطأ لوجود تشابه بين اسمه واسم كوربوزييه وهو أحد النواب المحكوم عليهم بالنفي .

● اعتقال **فاليريو كونيدر** عضو مجلس السلام العالي ومن



● **كاستيللو برانكو**

رواد الفكر في البرازيل ، ومارشيللو سركويرا نائب الاتحاد الوطني للطلبة » .

وقد لخصت جريدة « التمبو » الايطالية حقيقة الموقف في البرازيل بقولها أن الازمة التي حدثت أيام سقوط جولارت تعود الى الظهور من جديد لتجد جبهة يمينية متطرفة مهلهلة بعيدة عن تأييد الحكومة ، وجبهة يسارية مستعدة وحكومة معزولة بين القوى المتعارضة » .

على أن المراقبين يلاحظون أنه برغم أعمال القمع الحكومية، الا أن بوادر فشل هذه السياسة تبرز في : —

● نجاح الثوار البرازيليين في العمليات المفاجئة التي قاموا بها في أبريل الماضي في الاماكن القريبة من « ريو الكبير» قد زاد هذا النجاح من جراءة عناصر اليسار فبدأوا يلجأون الى اسلوب الكفاح المسلح بعد ان كان نشاطهم قاصرا على التغلغل في صفوف الجبهة الاشتراكية الديموقراطية فيمضمار النقابات والتجمعات البشرية الضخمة خارج المدن الكبيرة .

● ان الحزب الشيوعي البرازيلي شرع في اصدارصحيفة أسبوعية دورية .

● انه بالمقارنة مع حركة القمع سنة ١٩٦٤ والتي تمت بطريقة مكشوفة عندما قامت فرقة من الجيش بملابس الميدان باحتلال جامعة برازيليا ، تجرى حركة القمع حاليا في سرية ملحوظة ، خشية افلات زمام الامور من ايدى الحكومة.

● اضطرار الحكومة الى منح بعض الحرية الى الصحافة للدرجة أن صحيفة « مانشيت » نشرت مقالا للجنرال البرازيلي تيجرا هاجم فيه نظام الاحتلال والوصاية الذى تخضع له البلاد الان .

● تدهور مركز الحكومة في النقابات التي انفصلتبصورة وسمية عن اشراف السلطة العسكرية ، لدرجة أن انتخابات عمال التعدين قد أسفرت عن انتخاب خمسة عمال من جبهة اليسار .

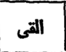
● قيام مئات من رواد الفكر والمعتقلين بنشر خطاب مفتوح الى الماريشال كاستيللو برانكو للاحتجاج على تصرفات عدد من المسئولين والقادة العسكريين وعلى اخماد النشاط الثقافي في البلاد .

ويرى بعض المعلقين أناشتداد تيار المقاومة ضد ديكتاتورية كاستيللو برانكو ، وانفجار حالة من الغليان عقب عودة جوسيلينو كوبتشيك رئيس البرازيل السابق من المنفى ، قد أثار انزعاجا كبيرا بين جنرالات اليمين المتطرف ، يمكن أن يدفعهم — بتأييد من الولايات المتحدة — الى تدبير انقلاب جديد يعصفون فيه بما تبقى من « حريات ديموقراطية » في البرازيل .

●

■ كوبا

ابحثوا عن جيفارا بطائرات ى—٢



الق‍ى الزعيم الكوبى فيدل كاسترو خطابا هاما في اجتماع عام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبى ، حضره ٥٠٠٠ كوبى في مسرح شارلى شابلن بهافانا ، تضمن نص الرسالة التي سلمها اليه ارنستو جيفارا وزير الصناعة السابق قبل اختفائه في أول أبريل الماضي .

وقد أعلن جيفارا في رسالته أنه يشعر بأنه أدى الواجب الذى عهدت به اليه الثورة الكوبية اداء كاملا : « ولهذا فانى أودعكم واتخلى عن جميع مناصبى كوزير وكعضو في الحزب وكقائد وكمواطن كوبى أيضا » ... « لقد كان خطاى الوحيد انى لم أفهم بصورةكاملة صفاتكم العظيمة... وانى لفخور بأن تبعتكم .. ان أمما أخرى تطلب خدماتي ويتعين على أن أغادركم » .

ويجمع المراقبون على أن حادثا سياسيا لم يثر القدر الضخم من الاشاعات والتكهنات مثلما أثار حادث اختفاء جيفارا ، وقد جاءت أول اشارة عن اختفائه في أبريل الماضي عند عقد الاتفاق الاقتصادى الذى تم بين كوبا والاتحاد السوفيتي حول تطوير صناعات المعادن والاسمدة ، وقدأجاب كاسترو حينذاك عن التساؤلات بأن « جيفارا يقوم دائما بخدمة الثورة حيث يمكنه أن يكون أكثر افادة » . وبعد أن صرح مسئول بوزارة الخارجية الكوبية في مايو الماضي بأن « جيفارا يجنى محصول القصب في شرق كوبا » أعلن كاسترو في أواخريونيو بأن « حكومة كوبا ليست ملزمةبابلاغ العالم بمكان ارنستو جيفارا وان الشعب الكوبى سيتلقى أنباء عنه عندما يريد جيفارا ذلك » . ومنذ ذلك الوقت بدأت تنتشر اعدادضخمة من الاشاعات حول نشاط جيفارا. وصرحت الدوائر الدبلوماسية في جواتيمالا سيتى بأنجيفارا موجود في جواتيمالا ليعد انقلاب ضد حكومتها . وقيل انه العقل المدبر وراء اليسار في ثورة الدومينكان ، وادعى البعض أنه أعدم بأمر من كاسترو نفسه أو ألقى في غياهب السجون .

وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٥ ، أذاع راديو هافانا ان صحيفة « بوهيميا » وهي أوسع الصحف الكوبية انتشارا ستستمر في نشر مقال بقلم جيفارا عن هجوم قوات الثورة على ثكنات سانتياجو يوم ٢٦ يوليو عند بدء الثورة الكوبية ، وفيأواخر يوليو أذاعت جريدة نوفيداديس المكسيكية نبأ عن وجوده



● جيفارا

بفيتنام الشمالية حيث يعمل مستشارا فنيا في حرب العصابات لزعماء قوات جبهة تحرير فيتنام الجنوبية ، واذاع راديو الحكومة العسكرية فى سانتو دومينجو فى اواخر اغسطس نبأ عن مقتله خلال الايام الاولى لمعارك الدمينيكان، كما اخذت ادارات الامن فى بوجوتا توزع صورا له خوفا من أن يكون قد دخل كولومبيا وكذلك فعلت حكومة بيرو ،ووردت آخر الشائعات من مكسيكو سيتى بأنه يعالج فى أحد المستشفيات هناك من انهيار عصبى ، كذلك ترددت أنباء غير صحيحة عن مقتله هو وجاستون سوميالو أحد زعماء ثورة الكونجو .

ويرى عدد من المراقبين أن هذه التساؤلات عن مكان جيفارا ، انما تدل على مدى فزع الحكام الرجعيين فى أمريكا اللاتينية من شخصية هذا الثورى ودوره في تقويض الانظمة الرجعية هناك . ذلك أن ارنستو جيفارا قد شارك من قبل فى الحركات الثورية بالارجنتين وبوليفيا واكوادور وبيرو وبنما وكوستاريكا ، وحارب بضراوة الى جانب الثوار في جواتيمالا وخاض بنفسه معركة استمرت ٤ أيام متواصلة ، للدفاع عن حكومة كولونيل جاكوب اوبنز الديموقراطية في جواتيمالا ضد مؤامرات شركة الفواكة المتحدة .

هذا وقد صرح فيدل كاسترو ردا على الاشاعات والاقاويل التى تنشرها الدوائر الغربية والامريكية عن جيفارا بقوله : « اذا كان الامريكيون قد تحيروا على المصير الذى آل اليه جيفارا ، فدعهم يستمرون فى حيرتهم ، واذا توترت أعصابهم وتلقوا فلياخذوا مهدئا .. ان جيفارا حساس جدا بالنسبة للدعاية ..واذا كان الامريكيون محبون للاستطلاع وفضوليون الى هذا الحد فليلتقطوا صورة بطائرات ى ـ ٢ » .

وقد أبدى عدد من المعلقين ملاحظتهم بأن الكتاب المصريين والشعب فى الجمهورية العربية المتحدة ، قد قابلوا باعزاز كبير الروح النضالية العالية ضد الاستعمار والتى تبدت فى خطاب جيفارا . ولقد حظت بالتقدير الخاص من خطابه تلك الكلمات : « سوف أكون مستعدا لتقديم حياتى فىسبيل تحرير اى بلد كان في أمريكا اللاتينية عندما سيكون ذلك ضروريا . لن اطلب شيئا من اى شخص كان ولن افرض شيئا بلسأقوم بعملى فىصمت مثلى فى ذلك مثل الاخرين . اننى اترك ورائى أعز ذكرياتى واحب الناس الى ، واحمل معى الروح التى زرعتموها في الى ميادين جديدة فيالنضال ضد الاستعمار واذا واتتنى نهايتى في اى مكان فسأحمل معى دائما المثل الاعلى الذى وضعتموه .» .

وقد عبر ارنستو جيفارا في حواره مع أسرة الطليعة خير تعبيرا عنمفهومه عنالمناضل الاشتراكيبأنه « آخر من ينام وآخر من يأكل وأول من يستشهد » .

●

■ فرنسا

جو هادىء وبلا عقد

في ١٥ اكتوبر الماضى وصل المشير عبد الحكيم عامر النائب الاوللرئيسالجمهورية العربية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الى باريس على رأس وفد عربى للصداقة حيث التقى بالرئيس الفرنسى شارل ديجول ، فى زيارة استغرقت خمسة ايام .



● المشير عبد الحكيم عامر

وتعتبر هذه الزيارة اول اتصال على هذا المستوى بين الجمهورية العربية وفرنسا بعد ازمة السويس التى ادت الى قطع العلاقات بين الدولتين .

وقد عبر المشير عامر عن نظرة الجمهورية العربيةالمتحدة الموضوعية لهذه الازمة حيث تفرق بين الجمهورية الرابعة وقوادها الذين أشعلوا نيران الحقد والبغضاء وشاركوا في العدوان على مصر وبين الشعب الفرنسى الذى عارضالحرب وكشف المسئولين عنها واقام الجمهورية الخامسة واختار ديجول قائدا لها .

وقد علقت وكالات الانباء على المحادثات بين عامر وديجول بانها تمت فى جو هادىء كل الهدوء وبلا عقد .

وترى الدوائر الفرنسية ان ديجول مزق بقوة القناع الذى يفصل بين البلدين باصرار، على القيام بعمل مشترك فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . بينما اثارت الاحاديث التى دارت بين المشير عامر وديجول الهياجوالقلق فى الاوساط الاسرائيلية .

اما الدوائر العربية فقد شعرت بالارتياح من نتائج هذه المباحثات .

وقد استعرض المشير عامر فى كلمته التى القاها فى جمعية الصداقة العربية الفرنسية العلاقات بين البلدين ووسائل تنميتها وشرح قضية فلسطين وأدان القوى التى عملت على تقسيمها ، كما نوه بالدور الذى لعبه الرئيس ديجول فىاستقلال الجزائر .

وقد اذيع البيان المشترك عن المباحثات التى اجراهـا المشير عامر مع المسئولين الفرنسيين وجاء به ان هذهالزيارة استهلت مرحلة جديدة وهامة فى تنمية العلاقات بينالدولتين .

وتناولت المباحثات الموقف الدولى وخاصـة فى اوربا وافريقيا ، ومشاكل الشرق الاوسط .

وابرز البيان نقاط التقاء الجمهورية العربية وفرنسا على اقامة العلاقات الدولية على اساس مبدأ عدم التدخل وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وضرورة قيام تعاون أوثق بين الدول المتقدمة والدول التى لاتملك موارد كافية ، وعبر الجانبان عن رغبتهما فى تنظيم تعاون اوثق بينهما واتفقا على تكوين لجنة خبراء مشتركة تجتمع قريبا لدراسة الاجراءات اللازمة لتدعيم التعاون العلمى والفنى بين الدولتين .

وفى مجال العلاقات الاقتصادية ، استأنف البلدان بفضل الاتفاقية التجارية التى عقدت فى العام الماضى مبادلاتهما التجارية التقليدية ، ويتوقع المراقبون أن تدعيم العلاقات الاقتصادية التى تتجه الى التوسع فى التبادل التجارى ».

وقد بدأت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الفرنسية الخامسة فى التحسن منذ وقفت القيادة الفرنسية الجديدة موقفها الجرىء من قضية الجزائر فى مواجهة الاتجاهات الفاشية داخل فرنسا نفسها ، والتى قادها جنرالات اليمين ، وحاولوا الاطاحة بحكم ديجول وتدبير المؤامرات لاغتياله ».

وقد تحققت هذه التطورات بفضل السياسة الديجولية التى تميزت بالواقعية والشجاعة . ومن مظاهر هذه السياسة الاعتراف بالصين الشعبية والموقف المتشدد من حلف الاطلنطى والاتجاه نحو العالم الثالث بعد الحرب التى شنها ديجول على الوجود الامريكى فى فرنسا واوربا ، فكانت مواقفه المعروفة من حلف الاطلنطى ومعارضته انشاء قوة نووية متعددة الاطراف تابعة للحلف ومطالبته بالغاء القيادة العسكرية المشتركة ووضع القواعد الامريكية فى فرنسا تحت الاشراف الفرنسى ، وكانت مواقفه من السوق الاوربية ومطالبته بتحييد شرق آسيا مما يفتح الطريق امام اقامة تعاون جديد بين البلدين رغم اختلاف الارضية التى يقف عليها كلا النظامين من الناحية الاجتماعية .

وقد نقل عن المصادر الرسمية الفرنسية ان الرئيس جمال عبد الناصر قد وجه الدعوة الى الرئيس الفرنسى شارل ديجول لزيارة الجمهورية العربية .

وقد بادرت الجمهورية العربية بخطوة عملية من جانبها لتوطيد دعائم التعاون والصداقة بين البلدين حيث اتخذ الدكتور لبيب شقير وزير الاقتصاد المصرى قراره برفع الحراسة عن الممتلكات الفرنسية فى الجمهورية العربية المتحدة كما تم الاتفاق على تعويض الممتلكات الخاصة بالبعثة الثقافية الفرنسية واقامة معهد لتعليم اللغة الفرنسية للمدرسين المصريين .

كذلك تناول البيان الاتفاق الذى تم توقيعه لتعويض المساهمين الفرنسيين عن حصصهم فى الشركات المصرية المؤممة . كما تم الافراج عن جميع رؤوس الاموال باستثناء حالات معينة مازالت معلقة ريثما تستكمل طبقا للقواعد المنصوص عليها فى اتفاقية زيورخ .

واضاف البيان ان الجمهورية العربية وضعت تحت تصرف البنك المركزى المصرى المبالغ اللازمة لتحويل جميع التعويضات المستحقة كما تم أخيرا عقد اتفاقيات لتعويض بعض الحالات الهامة مثل البنوك الفرنسية فى مصر والخطوط الكهربائية ، وكذلك تم الافراج عن الفرنسيين الذين سبق اعتقالهم لقيامهم بالتجسس اثناء عملهم فى لجنة تصفية الممتلكات الفرنسية .

خصوم ديجول يتمنون ... هزيمة مشرفة !

لايستبعد المراقبون السياسيون أن يقرر ديجول اعادة ترشيح نفسه فى الايام القليلة السابقة على الانتخابات الجديدة القادمة للرئاسة التى تبدأ يوم ٥ ديسمبر القادم.

ويرى عدد من المعلقين أن قبول ديجول — كما يرجحون — اعادة ترشيح نفسه ، انما يستهدف :

● الابقاء اكثر من اى شىء آخر على سياسة الاستقرار السياسى الجديدة التى أدخلها على فرنسا خلال فترة حكمه .

● ان تكون معركة الرئاسة استفتاءا شعبيا على عدد من قضايا السياسة الخارجية . ويقوم وزير داخليته **روجيه فرى** باعداد عدة اقتراحات للاستفتاء مثل موضوعات « استقلال فرنسا » و « الانسحاب من احلاف تهدد بالتعرض لويلات الحرب » ، وعدد من الاقتراحات فى الداخل تخص اتجاهات تعديل الدستور ».

● ابعاد خطر تحالف اليسار المشكل من الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى اللذين تكاتفا حول المرشح الاشتراكى **فرانسوا ميتران** ، هذا التحالف الذى لم يقم فى الاساس لالحاق الهزيمة بشخص شارل ديجول ؛ بقدر ما استهدف هزيمة **جورج بومبيدو** رئيس الوزراء الحالى اذا ما رشحه ديجول للرئاسة بدلا منه .

هذا وقد تركزت المعركة أخيرا بين ديجول من ناحية ، والقوى المعارضة له ، والتى يمثلها على اليسار فرانسوا ميتران ، وعلى اليمين بشكل أساسى انطوان بيناى وتيكسييه فيناتكور من ناحية أخرى .

وينظر المراقبون الى فرانسوا ميتران مرشح اليسار باعتباره اقوى المرشحين بعد الجنرال ديجول . وهو راديكالى مستقل وينتمى الى حزب الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى الراديكالى . ويساند ميتران الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى اللذان يشكلان معا ٣٢٪ من وزن الحياة الحزبية الفرنسية . وهو لم يضع برنامجا محددا وانما يعتمد على انتقاد سياسة ديجول دون وضع سياسة اخرى بديلة لها وعلى الظهور بطابع اوربى و « اطلنطى » مع الاستجابة بشكل عام الى خطوط السياسة الخارجية التى ينادى بها الحزب الشيوعى .

على أن ميتران لا يسانده فحسب ، الاشتراكيون والشيوعيون وانما ايضا انصار الحزب الراديكالى من الطبقة الوسطى سواء فى المدينة أوالريف ، وهؤلاء — حسب الاحصاء الذى نشرته مجلة « الاكسبريس » أخيرا — سيعطون ٣٢٪ من أصواتهم لميتران ، و ١٨٪ منها لبيناى ، ١٤٪ منها لديجول . كما يسانده كذلك انصار الحزب الاشتراكى الموحد من المثقفين والتكنوقراط الجدد فى الاجهزة الفرنسية . والقوى المساندة لميتران لا تجتمع فى رأى المراقبين حول برنامج موحد ، ففى حين يمثل الحزب الراديكالى التيارات والاتجاهات الليبرالية المعتدلة للطبقة المتوسطة ، ويطالب بحماية الرأسمالية من فوضى الانتاج ومن عدوى الاشتراكية معا ، ينادى الاشتراكيون الموجودون بالتطور الاشتراكى القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية والتخطيط الاقتصادى والاستقلال من التبعية الامريكية وحلف الاطلنطى ، هذا بينما يعارض الحزب الاشتراكى ديجول بسبب سياسته المعادية لحلف الاطلنطى وخطر الاستقلال عن الولايات المتحدة . أما الحزب الشيوعى الذى حصل فى آخر انتخابات على ٨ ملايين صوت من المتوقع حسب التكهنات أن يعطى ٦٣٪

بنهم أصواتهم لميتران ١٧٪ منهم لديجول، هذا الحزب يستهدف توحيد اليسار الفرنسي في « جبهة شعبية » تقوم باجراء التطور السلمي لفرنسا نحو الاشتراكية في الداخل والخروج من دائرة التحالف الغربي عامة في الخارج كما انه يؤيد عدد من اتجاهات ديجول في السياسة الخارجية . وقد علقت مجلة « نيوزويك » الامريكية على تكتيك الشيوعيين في المعركة بقولها : « ان الحزب الشيوعى لم تكن لديه اية رغبة حقيقية في أن يخوض مرشح شيوعى المعركة ضد ديجول ، فالحزب يخشى ان يظهر المرشح الشيوعى بمظهر هزيل أمام ديجول الذى يتمتع بشعبية كبيرة ، كما ان الشيوعيين لا يرغبون في قرارة انفسهم في أن يسقط الجنرال ديجول في الانتخابات فلن يجدوا رئيسا فرنسيا تقابل آراؤه بشأن فيتنام والصين واوربا الشرقية وحلف الاطلنطى باغتباط من جانب الحزب الشيوعى على هذا النحو » .

أما اليمين المحافظ ، فقد تقدم مرشحه **انطوان بيناى** أحد زعماء حزب المستقلين المحافظين ، وتقف وراءه الرأسمالية الكبيرة التقليدية في فرنسا التى تؤمن تماما بضرورة التحالف الغربى في جميع المجالات وهو يعارض ديجول في انشاء القوة النووية المستقلة ويعتبر اكثر الشخصيات المستقلة نشاطا ضد الديجولية . وتؤيد بيناى ايضا لجنة رابطة الديموقراطيين المسيحيين التى تضم الديموقراطيين المسيحيين والمستقلين . كذلك يؤيده عدد من الراديكاليين . ويرى اليمينيون من أنصار بيناى في الديجولية « دكتاتورية معادية للديموقراطية الغربية ومهددة لقيم التحالف الغربى الاطلنطى » .

وهناك من المرشحين **مارسلهانس** من حزب الاحرار وانتيه زعيم حزب الفلاحين الذى يحسب دائما كقوة احتياطية لليمين التقليدى ، والجنرال **بوييه دى لاتور** الذى يطلب أصوات التيار اليمينى القومى ورجال الفكر والثقافة . وترشيح هؤلاء جميعا لم يؤخذ مأخذ المنافسة الجـادة للجنرال ديجول ، كما أن انسحابهم جميعا او بعضهم في المعركة امر غير مستبعد .

أما اليمين ذو الاتجاهات الفاشية فلا يرضى ببيناى ، ويقدم من جانبه **تيكسيه فيناكور** وزير الاستعلامات السابق في حكومة فيشى والمعروف بارائه واتجاهاته الفاشية ، واتصـاله بجماعة « **البوجاديين** » الفاشية ، والمدافع عن الانقلاب الفاشستى السابق في الجزائر بقيادة الجنرال راؤول سالان . هذا المرشح يجمع خلفه الد أعداء ديجول من جنرالات الجيش الفرنسى المحترفين الذين عزلهم ديجول ، ومن منظمة الجيش السرى الفرنسى والمستوطنين الفرنسيين السابقين في الجزائر .

على انه مهما يكن مدى النشاط الضخم الذى بذلته المعارضة يسارية كانت او يمينية ، فان المراقبين يجمعون على فوز ديجول . لكن اختلافهم يقوم حول نسب النجاح المتوقعة . كما أن القوى المعارضة لديجول تعترف من ناحية اخرى بهزيمتها لكنها تريد أن تكون هزيمتها مشرفة وذات قيمة سياسية يمكن أن تهز من قوة « أسطورة ديجول » وتفتح الطريق لها في المستقبل بعد أن اخذت « الديجولية » في سده .

وتدل الاحصاءات الاخيرة التى نشرتها مجلة «الاكسبريس» الفرنسية ، انه يوجد ٨ من كل ١٠ فرنسيين يعتقدون بفوز ديجول . وتوضح ارقام الاستفتاء انديجول سيحصل على ٤١ ٪ من الاصوات وميتران على ١٦ ٪ وبيناى على ١٠٪ ، و٣٣ ٪ لم يعلنوا آرائهم . كما ستصوت النساء باعداد كبيرة لصالح ديجول وتقدر نسبة الاصوات التى يحصل عليها منهن ٤٧٪ من مجموع اصواتهن هذا في حين يرجحون حصوله على ٣٦٪ فقط من أصوات الرجال . اما التصويت حسب الطبقات الاجتماعية فتنبىء التوقعات أن ٤٦٪ من المزارعين لم يعرف اتجاه تصويتهم بعد ، وان نحو ٤٦ ٪ من الحرفيين الصغار والتجار سيصوتون لجنرال ديجول . أما فرانسوا ميتران فسيحصل على اكبر نسبة من الاصوات من الفئات المتوسطة والموظفين (المتوقع حوالى ٢٣ ٪) والعمال بنسبة ١٧ ٪ ، أما انطوان بيناى فسيحصل على اكبر تصويت له من الفئات الاعلى والمشتغلين بالصناعة والمهن الحرة الذين سيعطونه بنسبة ٢٥ ٪ من أصواتهم .

ويرى عدد من المراقبين انه في حالة عجز ديجول ــ بسبب التقدم في السن والحالة الصحية ــ عن اداء مهام منصبه الجديد لاى سبب ، سيصبح **مونرفيل** رئيس مجلس الشيوخ تلقائيا رئيسا للجمهورية ، ومونرفيل من أشد المعارضين لسياسته ، لذلك ينوى الجنرال تنفيذ التعديل القانونى لصالح رئيس وزرائه جورج بومبيدو حرصا على سياسته ، او يقوم باجراء تعديل دستورى قد يؤدى الى انشاء منصب «نائب الرئيس» الذى لا يوجد في فرنسا وهو ما سيؤثر على مصير وتطور الاوضاع الحزبية في المستقبل بوجه عام .

الامم المتحدة

رحلة البابا الاولى في التاريخ المسيحى

حظت الرحلة التى قام بها البابا بولس السادس الى الامم المتحدة ، باهتمام جميع القوى المحبة للسلام في العالم . وقد صحبه فيها سبعة من كرادلة الكنيسة الكاثوليكية يمثلون قارات العالم المختلفة . وتعد هذه الرحلة الاولى من نوعها التى يقوم بها بابا رومانى الى نصف الكرة الغربى في التاريخ المسيحى كله ، كما انها أول حملة علنية مباشرة من جانب البابوية الكاثوليكية لتأييد ودعم السلم العالمى .

ولقد تابع المراقبون باهتمام الخطاب الذى ألقاه البابا في الدورة العشرين للجمعية العامة واعلن فيه تأييده لهذه المنظمة الدولية . وقد طلب البابا في خطابه الى أعضاء الامم المتحدة ، أن يقسموا اليمين على استعدادهم لتغيير مستقبل العالم بحيث تنعدم فيه الحروب كلية . واقترح ان يدرس أعضائها الوسائل الصحيحة الكفيلة بأن يضموا الى حلفهم الاخوى ــ في شرف واخلاص ــ اولئك الذين لم يشتركوا فيه بعد . وقد اعرب مراسل مجلة « النيوزويك » الامريكية عن قلقه لعدم وجود عدة دول من بينها الصين الشعبية ضمن أعضاء الامم المتحدة . كما اكد رغبته في أن تزداد الثقة الاجتماعية في هذه المؤسسة وتزداد سلطاتها ، وابدى استعداده للسفر الى فيتنام اذا كان ذلك سيخدم حقيقة قضية السلام . هذا وقد اهدى البابا الى المؤسسة العالمية عدة ماسات من مجموعة جواهر الفاتيكان يقدر ثمنها بحوالى ١٥٠,٠٠٠ دولار وذلك لبيعها واستثمار ثمنها في الحملة العالمية ضد الجوع .

وقد انتهز البابا فرصة وجوده بنيويورك وعقد اجتماعا مع الرئيس جونسون في فندق « والدورف استوريا » ولم تعرف طبيعة المناقشات التى دارت خلاله حتى الان ، كما لاحظ المراقبون انه أمضى وقتا طويلا في النقاش مع أندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى واجرى كذلك حديثا وديا مع



● البابا بولس السادس

الدكتور محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، وعقد البابا اجتماعا فى كنيسة العائلة المقدسة بنيويورك صرح فيه بأن العمل من أجل السلام ليس محدودا بعقيدة دينية معينة . وادى « صلاة من اجل السلام » فى استاد البيسبول فى نيويورك حضرها ٩٠,٠٠٠ شخص . ومما لاحظه المراقبون ان المسئولين فى الفاتيكان حرصوا طوال الزيارة على تأكيد ان البابا يقوم بزيارة رسمية للامم المتحدة وليس للولايات المتحدة

هذا وقد لاقت زيارة البابا للامم المتحدة قبولا متباينا من الدوائر السياسية المختلفة ، وقد وصف سوفانا فوما رئيس وزراء لاوس المحايد خطاب البابا ، بأنه كان بمثابة خطوة هامة جدا نحو صيانة السلم العالمى واوضح ان ما جاء بخطابه عن السلام يكتسب اهمية خاصة بالنسبة للدول التى تعتنق البوذية

وصرح اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتى بأن خطاب البابا أمام الجمعية العامة « كان من اهم البيانات التى القيت امامها فى تاريخ الامم المتحدة كله » ، ونشرت وكالة «تاس» السوفيتية تعقيبا على الرحلة بعنوان « نداء من البابا من أجل وحدة جميع القوى المحبة للسلام » . ولوحظ فى دوائر الدول الشيوعية ان الصحافة البلغارية بوجه خاص ، غطت على نطاق واسع انباء رحلة البابا الى نيويورك ، وافردت صحيفة « اوتيتشيستفين » ثلاث اعمدة من صفحتها الاولى لانباء الرحلة تحت عنوان « البابا بولس السادس يدعو للسلام » ونشرت صحيفة الحزب الشيوعى البلغارى تعقيب وكالة « تاس » . وفى الولايات المتحدة اشاد دين راسك وزير الخارجية الامريكى برحلة البابا واوضح ان خطابه « سيكون له اثر قيم على الموقف العالمى » ، هذا بينما حيا البابا بدورة الولايات المتحدة وباركها ووصفها بأنها « دولة حرة وقوية وصناعية ومليئة بالمعجزات »

ومما يجدر ذكره ان احد زعماء حركة الحقوق المدنية من الزنوج الامريكيين بعث ببرقية الى البابا خلال وجوده فى نيويورك دعاه فيها الى زيارة مدينة ناتشيز بولاية ميسيسبى الامريكية التى تسودها اعمال العنف العنصرية « ليرى امريكا فى أسوأ حالاتها » . ومن المفهوم بالطبع ان البابا لم يتسن له القيام بذلك .

اما فى بكين فقد تجاهلت الصحف والاذاعات الصينية حتى الآن ، تصريحات البابا التى أبدى فيها استعداده لزيارة الصين، كما لم يعقب احد من الرسميين الصينيين على هذه التصريحات .

وهاجم انور خوجه رئيس جمهورية البانيا ، رحلة البابا الى الامم المتحدة وقاطعت البانيا الجلسة التى القى البابا فيها كلمته فى الامم المتحدة وقال انور خوجه « انها لتأييد امريكا والمرتدين السوفييت » ■

وفيما يتعلق بتأثير تلك الرحلة داخل الولايات المتحدة اشار بعض المعلقين الى أنها ستؤثر بلا شك على كثير من السياسيين الامريكيين الكاثوليك الذين يعتبرون الامم المتحدة « فخا شيوعيا » ولا يريدون ان يروا سلطاتها او عضويتها تزداد ، ذلك ان البابا بولس قد ظهر أمامهم وكأنه يقيم تحالفا بين السلطة الروحية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية والسلطة الامينة للامم المتحدة . وبالنسبة للولايات المتحدة يحمل التعليق الذى كتبه جيمس رستون فى النيويورك تايمز مغزاه ، : « لقد تمت زيارة البابا لواشنطن التى قلما تفكر فى الاسرة البشرية ككل ، التى تتعامل مع الشخصيات والاحزاب السياسية والامم او على الاكثر مع الاحلاف والاعداء ، تمت لها صورة عن القيم الانسانية المشتركة » ■

هذا وقد اعربت بعض الدوائر الغربية عن اعتقادها بأن اثار الزيارة التى قام بها البابا بولس السادس الى نيويورك ومقر الامم المتحدة ، تدعمت الانطباع المتزايد بأن رحلة البابا القادمة فى الخارج ستتجه به نحو العالم الشيوعى . ويرى المراقبون ان بولندة تعتبر فى مقدمة الدول المرشحة للزيارة بمناسبة احتفالها بالعيد الالفى لاعتناقها المسيحية . الا ان مصادر الفاتيكان قد صرحت بأنه يجب تسوية الصعوبات القائمة بين بولندة وحكومة المانيا الغربية بشأن بعض الاراضى قبل أن يتخذ قرار نهائى بشأن هذه الزيارة ■

على أن مما سجله بعض المراقبين ان البابا لم يقل الكثير عن التزامات الدول الغنية فى نصف الكرة الشمالى ازاء الدول الفقيرة فى النصف الجنوبى . كما ان المسئولين فى الامم المتحدة قد ابدوا قلقهم بسبب ما يعتبرونه صراعاً طبقيا متزايدا بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وقد كان يسرهم لو ان البابا تداكد الحاجة الى القضاء على الاسباب الاجتماعية والاقتصادية للحروب .

ومهما يكن من اختلاف التقديرات حول تقييم رحلة البابا ، الا ان اغلب المراقبين يجمعون على مدى الاثر المعنوى الأيجابى الذى أسهمت به فى دعم قضية سلام العالم، كما انهم يسجلونها باعتبارها اول مبادرة « كاثوليكية » لدعم السلام العالمى بعد البيانات السلامية العديدة التى وجهتها الكنيسة «الارثوذكسية» الروسية — من قبل — دعما له وتأييدا .

●

■ فيتنام

الشـــوارع تنبض بالمظـــاهرات ولا أثـــر الحـــــياة هـــناك

لم تكن شوارع وميادين عواصم الدول المحبة للسلام وحدها مكانا للمظاهرات المعادية لسياسة الولايات المتحدة فى فيتنام .. بل لقد شهدت شوارع امريكا نفسها وجامعاتها خلال الشهر الماضى ، اضخم تجمعات شعبية شهدتها الولايات المتحدة منذ فترة طويلة ، حتى ان استاذا من جامعة هارفارد ، راح يقول لمندوب النيوزويك الامريكية

« ان موضوع فيتنام هو الموضوع الوحيد الذى يدور الحديث منه على موائد الغداء اليوم بين الامريكيين ».

وبدأت سلسلة مظاهرات الاحتجاج على سياسة الحكومة الامريكية فى فيتنام ، بعد ان تشكلت « لجنة بيركلى لاقرار السلام فى فيتنام » التى دعت الطلبة وبقية فئات الشعب للاحتجاج على سياسة الحرب فى فيتنام . وقدرت النيوزويك عدد المتظاهرين بـ ١٤ الفا ، مما اضطر البوليس لانزال الفين من جنوده وهم مسلحين . وقد دارت معركة حادة بين البوليس والمتظاهرين وتم القبض على عـدد من الطلبـة . وسرعان ما قامت مظاهرة اخرى تضم ١٠ آلاف شخص معظمهم من طلبة جامعة ميتشجان . وكان بعض المتظاهرين يلبسون اقنعة تمثل العم سام وقاموا بجر عدد من زملائهم على الارض كتب على صدورهم « فيتناميون » . وفى جامعـة كولومبيا قـام البوليس بالقبض على ١١ من زعماء الطلبة قبل أن يتمكنوا من تحريك المظاهرة الضخمة التى اعدوا لها . وفى جامعتى تكساس وكلورادو قام الطلبة بمظاهرات حملوا فيها لافتات تقول « نريد السلام فى فيتنام » و « لابد ان تتفاوضوا فورا ». كما أشترك طلبة جامعة هارفارد فى الاحتجاج على سياسـة جونسون فى فيتنام . وقد ارسل طلبة واسـاتذة جامعـة ميتشجان ببرقية طولها ٣٢ قدما للرئيس جونسون يطلبون منه « انهاء حرب فيتنام » . وقد صرح احد اساتذة التـاريخ الجامعيين بقوله لمندوب التايم الامريكية « اننى اعتقد ، انه لو لم تكن فيتنام ، لبحثت الحكومة الامريكية عن مكان آخـر لتحارب فيه بنفس الكيفية » وتقول النيوزويك أن ٢٥٦ حقيبة مليئة برسائل الاحتجاج قد وصلت الى البيت الابيض .

ويستطيع كل متتبع لاخبار الامدادات العسكرية الى القوات الامريكية فى فيتنام ، ان تتوقع مزيدا من الاعمال الحربية التى اجمع المراقبون السياسيون على وصفها «بالفظائع» فقد وصلت اخيرا الى سايجون ثلاث كتائب امريكية جديدة من قوات المدفعية الثقيلة. وتقول التايم الامريكية انه قد تم اعداد اربع مواقع حول فيتنام الجنوبية لقيام النفاثات بشكل يتيح لها كل الامكانيات الحركة السريعة . وهذه الاماكن هى دانانج وشوليى وبين هوا وسايجون نفسها . ويمكن لهذه المواقع ان ترسل عددا من النفاثات بعد وصول الأنذار اليها بـ ١٧ دقيقة . وتحمـل كل طائرة منها عددا من قذائف بول ــ بوب وصواريخ زونى وقنابل النابالم والقنابل الاخرى . وتقـول النيـوزويك ان القوات الامريكية فى فيتنام تقوم باستخدام بعض من طائرات س ــ ١٢٠ المحملة باجهزة لجمع المعلومات والصور ».

لقد قامت الطـائرات الامريكيـة ب ٥٢ س بشن عـدد من الغارات القت خلالها ــ كما تقول النيوزويك الامريكية ــ بـ « ١٣ الف طن من القنابل » . ويقول مراسل النيوزويك الذى قام برحلة جوية مع واحد من الطيارين الذين شاركوا فى شن هذه الغارات « وعند مرور الطائرة فوق احـدى المناطق التى شنت عليها عدد من الغارات ، نظر الى الطيار وقال (انظر : لا اثر للحيـاة هنـا) وفعلا لم يكن هنـاك اى اثر للحياة » . ورغم كل هذه « الفظائع » فان صحيفة نيويورك تايمز الامريكية تقول « ويبدو واضحا ان الامـور لا تتطور لصالح امريكا كما يأمل المسئولون فى وشنطون ». وتضيف الجارديان البريطانية « ان الجنود الامريكيين يذهبون الى فيتنام ولا يعودون الى اوطانهم . ويبدو انه كتب عليهم البقاء هناك الى الابد . وهذا فى حد ذاته هزيمة للامريكيين». ومن الجدير بالذكر ان عدد المتمردين من المجندين الامريكيين الشبان المقرر ارسالهم لفيتنام ، يزداد يوما بعد يوم . وتحاول اجهزة الدعاية الامريكية العمل على رفع معنويات وحمـاس هؤلاء الشبان للذهاب الى فيتنام باثارة قضايا الدين . وقد قال احد الشبان المجندين اثناء محاكمته عسكريا بعد ان مزق بطاقة تجنيده وقام باحراقها فى احدى المظاهرات « لم يكن من الممكن ان يحمل المسيح مثل هذه البطاقة ليقوم بنفس المهمة، ولن يكون ذلك فى مقدورى ايضا » .

هذا ، وتقدر المخابرات الامريكية قوات جيش التحرير فى فيتنام الجنوبية بـ ٢١٥ الف جندى . ومن المعروف ان القوات الامريكية قد بلغت فى فيتنام ١٤٥ الف جندى بالاضافة الى ٥٩٣ الف جندى لحكومة فيتنام الجنوبية وحـوالى ٧ آلاف جندى من استراليا وكوريا الجنوبية . وتقول التايم الامريكية ان قوات جيش التحرير تستولى على ٦٥٪ من اراضى فيتنام الجنوبية ويؤيدها ٥٥٪ من شعب فيتنام الجنوبية .

●

■ بولنـدا

هـل تتجـه الحـركة النقابية الى اللامركزية؟

فى ١٢ اكتوبر الماضى انعقد المؤتمر السنوى للاتحاد الدولى للنقابات بمدينة وارسو . وكانت النقطة الاولى فى جدول الاعمـال هى ضرورة اجـراء تعديل جـذرى على تركيب الاتحـاد ، وقد تولى مسيـو « اوتو هورن » مندوب نقابات النمسا ايضاح هذه النقطة ، فقال ان الحركة النقابية تمر بفترة تاريخية لها طابع خاص. فهناك بلاد راسمالية تتخذ موقف الحياد بالنسبة لكتلة الدول الاستعمارية وتحاول ان تصفى تركتها الاستعمارية ، وتعمل على تحقيق مبدأ التعايش السلمى ، كفرنسا مثلا، وهناك بلاد، كالمانيا تحاول ان تخلق كتلة سياسية جديدة وسط المعسكر الراسمالى، ومقابل هذه الظروف الجديدة، تمر النقابات فى البلاد الاشتراكية بمرحلة جديدة تتسم بالانقسام الحاد: فمن ناحية تعمل الصين على تفـجير الصراعات الدولية، خاصة فى آسيا ، بينما يحاول الاتحاد السوفيتى ان يسحب الارض من تحت المعسكر الاستعمارى تدريجيا، فما هو الدور الذى يمكن ان تلعبه الحركة النقابية العالمية وسـط هذه الصراعات؟ ان وضع خط سياسى واحد تعمل على تحقيقه كل النقابات التابعة للاتحاد اصبح مستحيلا، ولهذا يرى هورن ان الحل السليم هو تحقيق مبدأ اللامركزية لصالح الاتحادات الاقليمية. فكل منها يتحرك مستقلا فى اطار ظروفه الخاصة، لكن بحيث تدور حركة كل اتحاد فى محور الحركة النقابية العامة. ثم قال اننا بهذا سنخرج من الجمود المذهبى ونواجه المشاكـل الحقيقية التى تفلت منا لو نظرنا اليها بروح الدوجماتيـة التقليدية. ونادى هورن بضرورة تنسيق العمل مع الاشكـال النقابية الاخرى، كالاتحاد الدولى الحر للعمال. وفى رأيه ان تجاهل هذا الاتحاد لن ينفى انه يمارس جهوده، ولو نسق الاتحاد الدولى للنقابات العمل معه ، لسوف يحوله عن اتجاهه، وبذلك تنتفى بعض مظاهر الانقسام فى صفوف الحركة النقابية على المستوى الدولى واختتم خطابه قائلا:

« اننى اتحدى من يقدم تحليلا دقيقا عن ان الاتحاد الحر للعمال فى طريقه للتفكك ــ كما يقال ــ وان الاتحاد الـدولى للنقابات هو وحده المنظمة المستقلة والحرة والديموقراطية »

لكن قسطنطين دراجان مندوب رومانيا عارضه بشدة وطالب بضرورة العودة الى القرارات التى اتخذت بالاجماع، وقال :

« ان النظام الحالى سوف يحول الديموقراطية الداخلية للاتحاد الدولى للنقابات الى وهم ، فهناك اربعة بلاد تتمتع بالاغلبية المطلقة بينما توجد ٨ بلاد تحصل على اكثر من ٧٥٪ من الاحداث . اما نحن فنرى ان وجود منظمة لا تصوت لصالح قرار يؤخذ بالاجماع لا تستطيع باى حال ان تطبقه » .

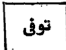
وعلى نقيض ذلك كانت وجهة نظر كانج يونج هو، مندوب الصين هى أن الاتحاد الدولى يضم تيارين متعارضين تماما، احدهما تيار معاداة الاستعمار والعمل على تطوير الصراع الطبقى ، اما الاخر فهو تيار التعايش السلمى . ويضيف يونج هو موضحا موقفه من التعايش السلمى :

« ان التعايش السلمى خط يشل كفاح الجماهير الكادحة ويمتنع عن مساندة حركة التحرير الوطنى ويحقق بعض التنازلات غير المبدئية مع الاستعمار الامريكى » .

ثم نادى بضرورة العودة الى مبدا معاداة الاستعمار بشكل مفتوح وبضرورة « تعبئة العاملين فى العالم كله لتحقيق النصر المؤكد » .

●

اوسكار لانجه المناضل والمفكر الاشتراكى



الاقتصادى البولندى الشهير اوسكار لانجه فى الثانى من شهر اكتوبر عن واحد وستين عاما ، وعلى اثر مرض اليم وطويل .

ولانجه ليس مجهولا فى بلادنا . فقد زارها خلال السنوات العشر الماضية عدة مرات . زارها أول الامر بدعوة من البنك الاهلى المصرى لالقاء سلسلة من المحاضرات عن التخطيط . ثم زارها كخبير دولى فى شئون التخطيط . وكان آخر أثر له فى مصر هو مقاله الذى ظهر فى العدد الاول من « الطليعة » (١) . وقد كان من أصدقاء بلادنا الكبار الذين يتابعون باهتمام وعطف جهود شعبنا العظيمة فى بناء مستقبله .

ولم يكن أوسكار لانجه خبيرا كسائر الخبراء . فقد كان له بين الاقتصاديين مكانة فذة ، وكان فى نفس الوقت رجل دولة بارزا ، ومناضلا سياسيا معروفا ، ومفكرا تشغله كل قضايا العصر ، ومثقفا يتقن عديدا من اللغات ومولع بالاداب والفنون قديمها وحديثها .

وهو كاقتصادى أحد تلك القلة من الاقتصاديين الذين عرفوا الغرب الرأسمالى والشرق الاشتراكى ، وملكوا ناصية علم الاقتصاد فى ارقى صورة وصل اليها فى جامعات امريكا وانجلترا وفرنسا والمانيا ، وتمكنوا من المنهج الماركسى فكان بيدهم اداة تحليل خصبة وخلاقة ، وحاولوا جهدهم ربط الفكر بالتطبيق فى كل مجال اتيحت لهم فرصة دراسته والمشاركة فى تطويره . تلك القلة التى تتكون من أسماء مرموقة فى كافة انحاء العالم: بول باران ، بول سويزى ، شارل بتلهيم ، كاليتسكى .

لقد اضطر أوسكار لانجه الى الهجرة من وطنه بولندا الى الولايات المتحدة فى الثلاثينيات ضيقا منه بالنظام الديكتاتورى ذى النزعة الفاشية الذى اقامه على ضفاف نهر الفستولا المارشال بلسودسكى . وفى أمريكا نجح المهاجر الشاب فى أن



● اوسكار لانجه

يبرز فى الجامعات الامريكية حتى شغل منصب استاذ الاقتصاد والاحصاء فى جامعات كاليفورنيا ثم ميتشجان ثم شيكاغو . واشتهر فى تلك البلاد الواسعة الغنية التى تعج بالاقتصاديين والتى استقبلت عديدا من أساتذة الاقتصاد فى المانيا والنمسا وايطاليا الذين رفضوا العيش فى ظل النازية او الفاشية ، اشتهر بأنه « استاذ كبير ، ومعلم لجيل كامل من الاقتصاديين، وصاحب تجديد وابداع » .

وكان لعلمه الواسع بالاقتصاد والاحصاء معا ، ولدراسته الكبيرة للرياضيات ما جعله يعد من مؤسسى علم «القياس الاقتصادى» . ومؤلفه الشهير « مقدمة فى القياس الاقتصادى » يعتبر اليوم الكتاب الكلاسيكى فى الموضوع . وكان من ابرز أعماله الفكرية التى نشرت فى الولايات المتحدة كتاب « مرونة الائتمان » الذى ظهر فى سنة ١٩٤٤ . وفى هذا المؤلف استخلص لانجه، كما فعل بول سويزى وغيره ممن يسمون « الكينزيين اليساريين » خير ما فى الفكر الاقتصادى للورد كينز ، ويربط بينه وبين خير ما فى تراث المدرسة الكلاسيكية الحديثة (مدرسة فالواس) ، ثم يتجاوز هذا كله فى المستوى النظرى بحيث يفضى الى نتائج عملية هامة من أبرزها : الدعوة لسياسة معادية للاحتكارات وادانة سياسة تجميد الاجور ، وتمهيد الطريق للاشتراكية . وهو فى عرض نظرى بارع ينقد حجج أكثر الاقتصاديين الرأسماليين جدية حين ينقدون الاشتراكية من حيث استحالة توصلها الى تخصيص رشيد للموارد .

● وما تكاد بولندا تتحرر حتى يهجر لانجه مناصبه فى الجامعات الامريكية ومركزه المرموق فيها وما يدره عليه من مزايا مادية وأدبية ، ويعود لوطنه الذى خربته النازية ليقدم كل مايملك من جهد لاعادة بنائه وتعميره . وهناك يشغل كرسى الاستاذية فى جامعة وارسو ، ثم يتولى عمادة « المدرسة العليا للتخطيط

---

(١) النماذج الثلاثة للتطور الاقتصادى المعاصر .

والاحصاء » ، ثم يختار رئيسا للمجلس الاقتصادى فى بولندا، ثم عضوا فى أكاديمية العلوم البولندية . وهو خلال هذا كله يخدم فى التطبيق كخبير للتخطيط . وهذا الوطنى الغيور يؤمن بقضايا البشرية الكبرى وبوحدة مصير البشر ، ولذلك فهو لايضن بجهد فى مساعدة الدول الفتية ، ولا يتردد فى السفر الى مصر أو الهند أو سيلان أو العراق يبحث ويدرس ويحاضر ويقدم الراى والمشورة فى رغبة عميقة فى تفهم مشكلات الشعوب الناهضة وثقة كبيرة بمستقبلها . ولا تشغله ذلك الاعباء جميعا عن متابعة التاليف . فمنذ عاد الى بولندا نشر الى جانب العديد من البحوث والمقالات كتابه الشهير **«مقدمة فى القياس الاقتصادى »** ثم **« التنمية على ضوء السوبرنطيقا»** ثم أخذ فى نشر مؤلفه الكبير **« شرح الاقتصاد السياسى »** الذى ظهر منه عدة أجزاء ، والذى كان يعمل على انهائه حين اختطفه الموت .

وكان لانجه منذ فجر شبابه مناضلا سياسيا . فكان من رواد الفكر الاشتراكى فى بولندا ، ثم اشترك فى تاسيس الحزب الاشتراكى البولندى قبل الحرب . وفى المنفى لم يقطع صلته بحزبه ومارس فيه مسئوليات تجعله يعتبر من ضمن مؤسسى جمهورية بولندا الشعبية . وبعد اندماج الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى فى حزب **« العمال البولندى الموحد »** انتخب عضوا باللجنة المركزية للحزب الجديد ، فظل عضوا بها حتى وفاته . وقد مارس الى جانب ذلك مسئوليات حكومية . فقد انتخب فى البرلمان ، ومثل بلاده فى الامم المتحدة ، وتولى وزارة الخارجية فى فترة معينة ، ثم انتخب عضوا بمجلس رياسة الدولة البولندية ، وتوفى وهو نائب لرئيس الجمهورية . وفى هذه الايام التى يدور فيها الحديث كثيرا حول تطوير نظم التخطيط فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الاشتراكية لابد أن نذكر أن لانجه كان منذ قبيل الحرب العالمية الثانية فى مقدمة اولئك الاقتصاديين الاشتراكيين الذين حاولوا استخدام بعض معايير السوق فى اطار الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وفى اطار التخطيط . وقد أدت ابحاثه حين ذاك الى وضع « نموذج نظرى » لنظام اشتراكى يعتمد على قدر كبير من اللامركزية عرف باسم **« نموذج لانجه وليونر »** . وقد عمل فى بولندا الاشتراكية على تطوير اساليب التخطيط والتسيير الاقتصادى، وكان سلاحه فى مقاومة الجمود والتفكير الروتينى ملاحظة الواقع ملاحظة علمية ، والتحليل النقدى العميق ، والاعتماد على أرقى أدوات المعرفة الاقتصادية التى يقدمها الاحصاء والقياس الاقتصادى والسوبرنطيقا .

وكان لانجه بحكم تكوينه الفكرى وثقافته واتصالاته الخارجية مهيئا ليلعب دورا بارزا فى حلبة العلاقات الدولية . فقد كان له دور هام فى هيئة الامم ليس كمندوب لبولندا فحسب ولكن كرئيس **للجنة الاقتصادية لاوروبا** . وكان عضوا بارزا فى الاتحاد البرلمانى الدولى ومؤتمرات **« المائدة المستديرة »** بين الشرق والغرب ، وعضوا فى **« مجلس الخبراء لدراسة الاثار الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح »** .

وكان فى هذا كله يرفع دائما شعار التعايش السلمى، ويدعو لتنمية التجارة بين الشرق والغرب . وقد لعب فى هذا الصدد دورا قياديا فى **« المؤتمر الاقتصادى الدولى »** الذى عقد فى موسكو لهذا الغرض . وكان مدافعا ممتازا عن قضية نزع السلاح وتحويل جزء أساسى من ميزانيات التسليح الى مساعدات للدول النامية .

وكان اوسكار لانجه فيما عدا ذلك كله انسانا كريما ، متواضعا ، حلو المعشر ، واسع الافق لايضيق بنقد او برأى معارض . كان استاذا تعلق بشخصه كل تلاميذه من الصين الى الولايات المتحدة وزميلا حاز احترام كل الاقتصاديين أيا كانت مدارسهم الاقتصادية أو نزعاتهم السياسية أو اتجاهاتهم الفكرية .»

ان حياة لانجه نموذج لحياة المناضل والمفكر الاشتراكى تستحق التأمل والاحتذاء . وان كتاباته الاقتصادية لذخر لعلم الاقتصاد وللاشتراكيين فى كل البلاد . وانا لنتطلع لليوم الذى تغتنى فيه المكتبة العربية بترجمة للمؤلفات الاساسية لهذا الاقتصادى الاشتراكى الكبير الذى أحب بلادنا وتفهم قضايانا وقدم لنا ما يملك من عون أو مشورة »

وقد قام الدكتور جمال العطيفى بزيارة قبر اوسكار لانجه ووضع باقة من الازهار باسم الطليعة ، كما قدم الى أرملة الفقيد العدد الاول من مجلة الطليعة الذى نشر فيه أول مقال لاوسكار لانجه باللغة العربية ، وذلك اثناء جولته فى بولندا .

●

■ بودابست

المؤتمر العالمى للبحث العلمى فى الدول النامية

عقد الاتحاد العالمى للمشتغلين بالعلوم مؤتمرا لبحث مشاكل التقدم العلمى فى الدول النامية ، ودور التعاون العلمى الدولى فى هذا التقدم .

ويضم الاتحاد العالمى للمشتغلين بالعلوم أعضاء نقابات المهن العلمية فى البلدان الاشتراكية والراسمالية . ويضم عددا من الشخصيات العلمية البارزة التى تلعب دورا هاما فى تطوير هذا الاتحاد ودوره مثل **البروفيسور ج.د. برنال** (انجلترا) وهو نائب رئيس الاتحاد **والأكاديمى ايفان ماليك** (تشيكوسلوفاكيا) **والدكتور ب. بيكار** (فرنسا) **والبروفيسور ايريك باراب** (انجلترا) **والبروفيسور شانج وين شين** (الصين) **والبروفيسور روزبيورى** (الولايات المتحدة) الخ .

ويتضمن دستور الاتحاد « العمل من أجل أن يكون العلم للسلام ورفاهية البشرية ، وتطبيق العلم من اجل حل المشاكل الملحة فى عالم اليوم » و « تشجيع طرق تدريس العلم ونشر المعرفة العلمية بين الناس بكافة الاساليب » .

من أجل ذلك دعا الاتحاد وعمل كل مابوسعه لانجاح هذا المؤتمر وأخذ أعضاء مجلسه التنفيذى يجوبون العالم وخاصة الدول النامية لمناقشة العلماء والاتحادات العلمية : وزار الجمهورية العربية المتحدة البروفيسور ايفان ماليك ، نائب رئيس أكاديمية العلوم التشيكية ، ونائب رئيس الاتحاد العالمى ورئيس مجلة « دنيا العلوم » التى يصدرها الاتحاد. وكذلك زارها البروفيسور ايريك باراب أستاذ الطبيعة بجامعة لندن وكان عضوا بالمجموعة البريطانية التى اشتغلت

فى مشروع مانهان للطاقة الذرية فى الولايات المتحدة الذى ادى الى صنع القنبلة الذرية ، كذلك زارها البروفيسور ايفان ارتوبولفسكى استاذ الهندسة الميكانيكية التطبيقية بجامعة موسكو وعضو اكاديمية العلوم السوفييتية وهو عضو بالمجلس التنفيذى للاتحاد العالى للمشتغلين بالعلوم .

وقد أصدر الاتحاد نشرة للدعوة الى المؤتمر قال فيها :

« لقد رفع التقدم العلمى والتكنيكى فى عصرنا مستوى معيشة قطاعات واسعة من الجنس البشرى . ولسوء الحظ فان نصف سكان العالم لم يحصلوا رغم ذلك على ثمرة هذا التقدم . وبالعكس كان التقدم العلمى والصناعى بالنسبة لمعظم سكان آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية وبالا عليهم اذ كانبالنسبة لهمليس الا مصدرا للموادالخام والايدىالعاملة الرخيصة لمصلحة الاحتكارات الاجنبية الفنية البعيدة عنهم.

« فكيف يمكن أن يستفيد كل سكان العالم استفادة مباشرة بما تقدمه الحضارة الحديثة التىتعتمد علىالصناعة التى يخططها العلم ، وكيف ينظم هذا كله ليفيد سكان البلاد النامية . لقد اصبحت هذه المسألة من المشاكل الملحة التى يجب حلها . وهى تطرق رءوس هؤلاء الذين يفكرون فى تقدم البشرية باستمرار بسبب السرعة الكبيرة التى يتزايد بها السكان . ولذا أصبح تخطيط الزراعة والصناعة شيئا ضروريا من أجل استمرار الحياة نفسها .

« والتطور العلمى والتكنيكى ، ومعه مستوى المعيشة ، لايتقدم بالمرة أو هو يتقدم ببطء شديد فى البلدان النامية، بينما يتقدم بسرعة كبيرة فى الدول الصناعية المتقدمة . وبهذا تزداد الثغرة بينهما اتساعا .

« ولذا راى المجلس التنفيذى للاتحاد العالى للمشتغلين بالعلوم ، أن الوقت قد أزف لتنظيم مؤتمر عالى لبحث مشاكل التقدم العلمى فى الدول النامية ، ودور التعاون العلمى الدولى » .

ولقد عقدت قبلذلك عدة مؤتمرات بحثت نفسالموضوعين، ولكن تأثيرها كان ضعيفا ، لان الدور الرئيسى فى هذه المؤتمرات كان يلعبه علماء من الدولالمتقدمة صناعيا . ومهما كانت اهتماماتهم بهذه الدول ، فان الجانب الذى انتقد فى موقفهم هو اعتمادهم على خبرتهم هم فى بلادهم ، ولميضعوا فى اعتبارهم أن تطويع العلم لخدمة الدول النامية يجب أن يعتمد بشكل أساسى على مجهودات وخبرة علماء هذه البلاد نفسها . الا أن المجلس التنفيذى للاتحاد العام بدعوة أكبر عدد من علماء الدول النامية واعطائهم فرصة طرح آرائهم ومناقشتها فى مؤتمرهم الاخير .

وقد أكدت الدراسات الاحصائية أن نمو العلم فى الدول المتقدمة صناعيا تحدده اعداد الافراد الذين يشتغلون فى المجال العلمى . أما فى الدول النامية فاننا نتوقع زيارة سريعة فى التقدم العلمى مثلما حدث فى اليابان والاتحاد السوفييتى والصين .

ولذا فقد درس المؤتمر طرق تشجيع وخلق البحثالعلمى فى الدول النامية ، ويلعب التعاون العلمى الدولى دورا هاما فى تشجيع التقدم العلمى فى الدول التى حصلت على استقلالها . وقد بحث المؤتمر أساليب مثل هذا التعاون المثمر .

فى المؤتمرين الافتتاحيين ، قدمت ست تقارير عامة ، منهما تقريران عن كل موضوع من الموضوعات الثلاثة التالية :

● دور العلم والبحث العلمى فى التطور الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للدول النامية ، وفى الحصول على استقلالها الحقيقى .

● الدور الذى يلعبه العلم فى الدول التى حققت تقدمها فى جيل .

● الدور الذى يلعبه العلم ومشاكل تقدمه فى الدول التى حصلت على استقلالها حديثا ، وبدأت لتوها فى تحقيق تطورها .

وبالاضافة الى ذلك قدمت تقارير فى موضوع : الاولويات فى البحث العلمى وتطبيق العلم من أجل التقدم الاقتصادى. ونظمت ثلاثة لجان ، ومن اجل أن يتمكن علماء الدول النامية بالذات من الاشتراك فى حضور اجتماعات اللجان الثلاثة (لان عددهم صغير) ، فان اللجان كانت تعقد اجتماعاتها فى أوقات مختلفة .

● **اللجنة الاولى** : لمناقشة الاولويات فى البحث العلمى وفى تطبيق العلم من أجل التقدم الاقتصادى وتناول دراسة مشاكل التنظيم والتخطيط العلمى مع الاهتمام بشكل خاص بمشكلة التطور غير المتوازى للدول المتقدمة والنامية ، ومشكلة الاستعمار الجديد والتوازن بين الابحاث العلمية الاساسية والتطبيقية ، وتطبيق العلم من أجل التقدم الاقتصادى .

● **اللجنة الثانية** : ناقشت بعض المشاكل الناتجة عن تطبيق العلم من أجل التقدم الاقتصادى . مثل المصادر الرئيسية والماء والطاقة والصناعة والزراعة والصناعة ومشاكل الصحة العامة وتزايد السكان .

● **اللجنة الثالثة** : وناقشت مشاكل الافراد العلميين والتكنيكيين فى الدول النامية ، ومن اهمها طرق تدريب الكوادر العلمية والتكنيكية ودور التعاون العلمى الدولى فى تدريب الكوادر العلمية ، وهجرة علماء الدول النامية الى الدول المتقدمة .

●

■ الاتحاد السوفييتى

شولوخوف يفوز بجائزة نوبل بعد جوائز لينين وستالين

فاز الكاتب السوفييتىالكبير ميخائيل شولوخوف بجائزة نوبل للادب هذا العام من بين ١٨٩ اديبا تقدموا لها ، وذلك على روايته «الدون ينساب فى هدوء » التى ظهر الجزء الاول منها سنة ١٩٢٨ عندما كان شولوخوف فى الثالثة والعشرين من عمره .

وقد صرح الكاتب السوفييتى بانه سيسافر الىاستوكهولم

فى شهر ديسمبر القادم لتسلم الجائزة ومعها منحتها المالية وقدرها تسعة عشر الف جنيه . وارسل برقية الى الاكاديمية الملكية السويدية شكرها فيها على تقديرها لاعماله الفنية ومنحه الجائزة التى سعد بها ليس بسبب من مجرد شعوره الشخصى بذلك وانما « لانها تساهم فى تمجيد بلاده والحزب الشيوعى السوفيتى والادب السوفيتى . وهذه الجائزة هى اول جائزة عالية تعطى لاديب سوفيتى فيقبلها ومعها منحتها المالية ، فقد سبق للكاتب السوفيتى بوريس باسترناك انمنح نفس الجائزة عام ١٩٥٨ فاعتذر عن عدم قبولها بعد ان قامت ضده حملة من الكتاب السوفييت وتعرض لمواقف محرجة امام الحكومة السوفيتية بسبب رواية « الدكتور زيفاجو » .
وشولوخوف هو ثالث اديب روسى يفوز بهذه الجائزة ، اذ سبق ان فاز بها سنة ١٩٣٣ ايفان بونين الروسى الاصل وان لم يكن يتمتع حينذاك بجنسيته الروسية .

ويرى معظم المعلقين انه اذا كان قد ظهر الاختلال واضحا فى مقاييس الاكاديمية السويدية من قبل ، باختيارها لادباء مجهولين مثل كوزيمودو الايطالى المتواضع ، والشاعر اليونانى سفيريس ذى الموهبة المتوسطة والشاعر الفرنسى الغامض سان جون برس ، بينما رفضت روائيا وشاعرا عظيما مثل نيكوس كازنزاكيس اليونانى لست مرات ، فانها قد التزمت الموضوعية والصواب هذه المرة باختيارها اديبا كبيرا لا خلاف على موهبته الادبية الفائقة . ولذا فان الاختيار هذا العام لن يعرض المؤسسة للهجوم عليها كما كان يحدث عادة .

وقد ولد ميخائيل الكسندروفيتش شولوخوف سنة ١٩٠٥ فى فيشنسكايا ، احدى قرى منطقة الدون من ام اوكرانية أرملة لاحد القوزاقيين . وتلقى علومه فى الليسيه ابتداء من سنة ١٩١٨ واشترك وهو لم يزل بعد صبيا فى النضال المسلح ضد فرق الحرس الابيض المساندة للرجعية . وبعد أن امضى عامين فى موسكو حيث نشر ابحاثه الادبية الاولى، عاد سنة ١٩٢٤ الى مسقط رأسه حيث عاش وعمل منوقتها هناك . وفى سنة ١٩٢٥ بدأ شولوخوف فى كتابة اعظم اعماله « الدون الهادىء » الذى انهاه سنة ١٩٤٠ وكوفىء عنه بجائزة ستالين سنة ١٩٤١ . وبدأ عمله الضخم الثانى «الارض العذراء سنة ١٩٣٢ وانهاه سنة ١٩٥٩ وكوفىء عنه بجائزة لينين سنة ١٩٦٠ . أما عمله الثالث « قاتلوا فى سبيل الوطن » فقد كتبه فى الفترة من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٤ .
وقد كتب اعمالا اخرى وان لم تكن ترقى الى مستوى مثل هذه الاعمال العملاقة ، وهى « الرغبة » وظهرت سنة ١٩٢٤ ، و « قصص منطقة الدون » وقصة « مصير انسان» التى تعتبر ايضا من افضل ما كتب . والتى اهداها الى اوجينيا ليفيتسكايا عضوة الحزب الشيوعى من سنة ١٩٠٣ .
على أن شولوخوف لم يقف عند حدود الكتابة الروائية ، بل تابع نشاطه فى الكتابة والنشر لعديد من المقالات السياسية، كما كتب عدة مقالات لدعم حركة السلام العالمية . وهو عضو بالحزب الشيوعى من سنة ١٩٣٢ . وعضو بالاكاديمية من سنة ١٩٣٩ وحائز على اوسمة عديدة ، ولعديد من المرات كان نائبا بمجلس السوفييت الاعلى . وتدرس اعمال شولوخوف فى المدارس السوفيتية ككلاسيكيات وقد وصل عدد ما طبع من رواياته فى الاتحاد السوفيتى وحده ٣٥ مليون نسخة كما ترجمت كتبه الى ٧٣ لغة وطبعت اكثر من ٦٠٠ مرة. ولقد تجاوزت شهرته حدود بلاده بشكل كبير . وقد قام شولوخوف بكثير من الرحلات خارج بلاده فزار اسكنديناوة سنة ١٩٣٥ ، سنة ١٩٥٧ ، سنة ١٩٦٢ وكثير من بلاد اوربا الغربية فى سنة ١٩٥٩ ، سنة ١٩٦٢ وكان يصاحب الرئيس السوفيتى السابق نيكيتا خروشوف اثناء وجوده فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٩ .

ويعتبر شولوخوف مع فورمانوف ، وسيرافيموفيتش وفاديف من اوائل الكتاب السوفييت الذين استطاعوا وصف السمات والملامح الخاصة للصراعات التى نشبت اثناء الثورة السوفيتية ، وتقديم صورة واضحة عن موازين القوى الطبقية من خلال اعمال روائية عظيمة ، كما استطاعوا باتقان فنى ملموس ، وصف المدافعين عن الثورة السوفيتية مظهرين ثرائهم الداخلى ، وبطولتهم وانسانيتهم ، ونكرانهم لذاتهم من أجل خلق روسيا الجديدة . على ان عددا من النقاد يرون ان ميخائيل شولوخوف بالذات لا يمكن تصنيفه بين اى مجموعة من المجموعات الموجودة ، كما انه لا يشبه ايا من زملائه، اذ يتميز باصالة وتفرد خاصين . انه يعيش باستمرار فى الدون ، بعيدا عن « مهندسى النفوس البشرية» الذين يصنعون الحياة الادبية فى موسكو . والذين ينتقده عدد منهم بسبب بطئه فى الكتابة .

على انه اذا كان ميخائيل شولوخوف قد ساند بوعى وحماس التطورات السياسية والانسانية الضخمة التى جرت فى الاتحاد السوفيتى بعد المؤتمر العشرين للحزب ، فقد تكلم الزعيم السوفيتى السابق نيكيتا خروشوف فى اجتماع زعماء الحزب والحكومة برجال الادب والفن فى مارس ١٩٦٣، عن مواقف شولوخوف السابقة فى الايام التى سادت فيها عبادة شخصية ستالين .

« ولكن لدينا ايضا رفاق وكتاب مشهورون وعاملون فى الفن يستطيع المرء أن يقول عنهم أنهم احسوا بآثار التعسف ايام ستالين فوق ظهورهم ، ولم يرضوا حتى فى تلك الاوقات العصيبة بمثل هذه الظواهر ، واحتجوا ووجهوا البيانات الصريحة الى ستالين مباشرة » .

« ففى ربيع عام ١٩٣٣ ، رفع ميخائيل الكسندروفيتش شولوخوف ، الذى نقدره كل التقدير ، صوته احتجاجا على الحكم الجائر الذى ساد فى الدون فى ذلك الوقت .ومنذ فترة غير بعيدة تم العثور على رسالتين من ميخائيل الكسندروفيتش الى ستالين ، ورد ستالين عليهما فى الارشيف . وليس باستطاعة المرء ان يظل هادئا اذ يقرأ كلمات شولوخوف الصادقة مكتوبة بقلب يدمى ، عن اعمال مفجعة يقوم بها أناس كانوا ينهمكون فى نشاط اجرامى فى فيشنسكايا وغيرها من أقاليم الدون » . لقد طلب شولوخوف حينئذ « بالتحقيق لا فى قضايا هؤلاء الذين ارتكبوا الجرائم ضد المزارعين الجماعيين والسلطة السوفيتية فحسب ، بل مع هؤلاء الذين وقفوا وراء هذه الجرائم ايضا » . ومن الغريب ان يرد عليه ستالين قائلا : « شكرتك لرسالتك ، لانها تكشف عن ثغرة فى عملنا الحزبى السوفيتى وتشير الى كيفية ان عمالنا فى رغبتهم سحق الاعداء يضربون عن قصد الاصدقاء ويتحولون الى السادية ، لكن رسائلك تترك انطباعا منجانب واحد يا عزيزى الرفيق شولوخوف » .

يقول خروشوف : « لقد رفض ميخائيل شولوخوف ككاتب بولشفى صادق ، ان يتحمل الظلم وهب ضد سوء استعمال السلطة الذى ساد فى ذلك الوقت ، لكن ستالين ظل اصم امام هذه الاشارات من شولوخوف ، كما فعل بالنسبة لاشارات عديدة من شيوعيين شجعان آخرين » (*)

ويعتبر ميخائيل شولوخوف فى نظر عدد كبير من نقاد العالم، الكاتب النموذجى للنظام السوفيتى ، ومدافع شديد الحماس عن عقيدته السياسية . ويتسم بتميزه الشديد للقيم الاشتراكية الجديدة ومما هو جدير بالذكر انه طالب فى خطابه فى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، بالتشدد الكامل مع مجموعة مولوتوف ، كاجانوفيتش ، مالنكوف ،

« المعادية للحزب » وطالب بضرورة طردهم فورا من صفوفه. ولقد ربطته صداقة حميمة بشكل خاص مع شخص الزعيم السوفيتي السابق نيكيتا خروشوف . ويتساءل كثير من المراقبين اليوم عما اذا كانت تربط شولوخوف بالقيادة السوفيتية الجديدة ، علاقات على نفس الدرجة من التوطد الصداقي . لكن اغلب العارفين به يرجعون عمق اخلاصه لقضايا المبدأ العام على مجرد التمسك العاطفي بروابط من العلاقات الشخصية .

ان منح ميخائيل شولوخوف جائزة نوبل للادب ، انما يتبدى في نظر كثير من ادباء العالم لا على أنه مجرد تكريم لاديب سوفيتي عظيم ، وانما على انه تقويم منصف لواحد من اعظم الكتاب الانسانيين المبشرين بالمثل العليا للحضارة الاشتراكية الجديدة ، المشرقة على العالم والمنتصرة .

●

■ ادب

المؤتمر الدولى لكتاب أوربا يناقش « الطليعة بين الامس واليوم »

في ١٢ اكتوبر الماضي انعقد المجلس العام لهيئة كتاب اوربا ، وهي الهيئة التي تشكلت في روما عام ١٩٥٨ كتعبير مباشر عن حاجة المفكرين الاوربيين لعالم يسوده السلام وتتحقق فيه خير شروط التعايش السلمي بين الدولة المختلفة في نظمها وسياستها . وقد بادرت ٢٧ دولة من شرق اوربا وغربها في تدعيم هذه الهيئة ، حتى اصبح لها في كل بلد قسم يتبعها، كما بدأت هيئة اليونسكو تنسق عملها معها .

وقد انحصر جدول اعمال المجلس العام للهيئة في تقديم كشف حساب العام الماضي ، وانتخاب رئيس الهيئة ونائبه للعام الحالي ثم الانتقال مباشرة للمؤتمر السنوي الذي يعقد بعد اجتماع المجلس .

وقد اسفر الاجتماع عن انتخاب الشاعر الايطالي أونجاريتي رئيسا ، كما قبل المفكر الفرنسي جان بول سارتر ان يكون نائب الرئيس ، وبعد ذلك تحدث الكاتب فيجوريللي السكرتير العام عن اهداف الهيئة ، فقال ان الغرض من اجتماع مائتي كاتب من أوربا كلها هو تجميع الاصوات المختلفة في ارض مشتركة ، ومادام هدف الفكر الانساني عامة وهدف الفن خاصة هو اعطاء الناس وعيا بقيمتها الانسانية ، فمما لاشك فيه ان اللقاءات المستمرة بين الكتاب المختلفين في اتجاهاتهم سيؤدي

في نهاية الامر الى تقدم شعوب اوربا ، كما انه سيحطم الحواجز التي وضعتها النظم السياسية بين هذه الشعوب ، بتقسيم خريطة اوربا الى شرقية والى غربية .

واختتم فيجوريللي خطابه بهذه العبارات التي أحدثت دويا هائلا بين المؤتمرين ، وكان لها صدى قويا في الدوائر السياسية والثقافية في أوربا :

« لسنا ولن نكون معادين للديموقراطية او معادين للشيوعية او معادين للمسيحية » .

وفي اليوم التالي ، افتتح المؤتمر السنوي للهيئة ، وكان الموضوع المطروح للمناقشة هو : « الطليعة بالامس واليوم »

ووقف الكاتب الفرنسي موريس نادو (رئيس تحرير مجلة الاداب الجديدة ، وهو معروف باتجاهاته السيريالية والرمزية) ليحدد مفهوم « الطليعة » ، فبدأ يفرق بين الطليعة في السياسة وبين الطليعة في الفن . ففي رأيه أن الحركات التحريرية والثورية التي تعبر عن تحول مجتمع ما الى شكل جديد تعتبر طليعة بالنسبة لسائر ابناء المجتمع الذين يعيشون وسط ظروف تسمح بالتغيير لكنهم لا يفطنون الى امكانيات الثورة عليها . أما في مجال الفن ، فنفس الظاهرة تحدث دائما : فعندما تكون هناك حاجة لتحطيم بناء مجتمع ما ، لان هذا البناء أصبح يعوق التطور ، هنا تهتز المعاني التي كانت مستقرة ومنطقية في اذهان الناس ، وعلى أثر اهتزازاتها ، تفقد القيم البلاغية مبرر وجودها ، ولهذا تنشأ حاجة ماسة للبحث عن طرق تعبير جديدة عن الشكل الجديد الذي سيصير اليه المجتمع . وفي مثل هذه الفترات التاريخية ، تظهر الطليعة من الفنانين والادباء لتعبر عن طريقة الانسان الجديد في التعبير عن واقعه الجديد .

واختتم موريس نادو خطابه بأن ميز بين حركة الطليعة التي ظهرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن بينها كان الشعراء ايلوار وبيريه واراجون ، وبين حركة الطليعة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وأدت الى ظهور المسرح الجديد ، مسرح يونسكو وبيكيت ، كما ادت الى ظهور الموجة الجديدة في السينما . وقد لخص وجهة نظره في هذه العبارة :

« ان الطليعة مفهوم حديث للفن ، يرجع الى مجال علم الجمال أكثر مما يرجع الى مجال السياسة ، وهو يعبر عن قيم ثورية تولدت عن احتجاج الفنانين ازاء طريقة البرجوازيين في الحياة وعداوة البرجوازية للتجديد »

لكن عندما أشار نادو الى وجود عداوة بين الطليعة السياسية ، وخاصة في صفوف احزاب البلاد الاشتراكية ، وبين الطليعة في الفن ، نتيجة لرغبة السياسيين في اخضاع الفنانين لبرامج احزابهم وتحويلهم — في رأيه — الى أبواق دعاية ، هنا احتج الوفد السوفيتي ، ووقف الشاعر والناقد فيكتور شكوفسكي يدافع عن موقف الحزب السوفيتي من الادب والفن فقال ان الدولة الاشتراكية تعمل على خلق كل الظروف التي

تؤدى الى ازدهار الملكات الانسانية ، ولهذا ظهر بين الفلاحين وبين العمال مئات من الكتاب ، ما كان يمكن أن يصبحوا فنانين كبارا لو كانوا فى بلاد رأسمالية ثم ركز شكوفسكى على ضرورة إلتقاء الكتاب والفنانين ، مع اختلاف عقائدهم واتجاهاتهم الحزبية ، حول هذه النقطة : تطوير مستوى انسانية اليوم والتركيز دائما عن وجود الانسان وسط كل مظاهر حضارة القرن العشرين . ففى عالم أصبح يسوده هوس الانتاج ، وأصبحت الالة تسيطر على شتى مرافق الحياة فيه ، لابد من أن يرتفع صوت الفنان ، فهو الصوت البشرى ، الصوت المعبر عن وجود الانسان وسط علاقات لا انسانية . وفى نهاية الخطاب ، ردد شكوفسكى هذه العبارة التى جعلت أعضاء المؤتمر يجلسون فى وجوم شديد لبضع دقائق:

« بى خوف من أن نصبح فى عالم تطردنا فيه الالات . والفن وحده هو الذى يعيد للانسان ضوء الحياة الحقيقى ، فنحن نعيش بالفن » .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر كانت الكلمة للمفكر **جان بول سارتر** ، وقد بدأ يحدد مفهوم الطليعة ، فقال انه خلاصة فترة تاريخية يعمل فيها الفنانون على تجاوز ظروف تاريخية تملى عليهم أن ينتفضوا على ماهو موجود لكى يعبروا عما سيجىء ، وأهم فضائل حركة الطليعة انها ساعدت الفنانين فى شتى أنحاء العالم على هذا التجاوز .

●

■ رسالة من الخرطوم

الرأى العام السودانى ضد مؤامرة الاخوان

الرأى العام السودانى بكل قطاعاته يدين مؤامرة الاخوان ، وكما يسميهم المواطن السودانى البسيط اليوم « الاخوان المتسلمين » .

فالسيد ابراهيم يوسف سليمان العضو السابق بمجلس السيادة بالسودان يقول : « لم يكن غريبا بالنسبة لى ان ينتهج الاخوان المسلمون فى مصر طريق العنف وهو أسلوب الانسان الضعيف لا القوى » .

« ان الجماعة التى تسمى نفسها بالاخوان المسلمين متناقضة مع نفسها حتى فى هذه التسمية ذلك ان الاسلام لم يعرف بأنه يعمل على التآمر واغتيال اناس لم تستطع هذه الجماعة ان تدمغهم بعيب من العيوب تقتنع أحد له عقل وله ادراك — والمرء لايملك الا أن يتساءل اذا كان غرض هذه الجماعة الوصول الى الحكم على جثث الناس : ماذا سيقدمون اذا جلسوا على كراسى الحكم — من أسلوب ومنهج ونظام لمجتمع اسلامى يعيد للاسلام مجده وخيره » .

واستطرد قائلا : « ان هذه الجماعة تستغل فى السودان حماس بعض الشباب وتغرر بهم فتدفعهم فى طريق أغراضها التى تستند على القتل والتخريب وهى أشياء ديننا الاسلامى الحنيف برىء منها » . ويقول : « لقد أدهشنى فى أيام ثورة ٢١ أكتوبر أن يزور السودان واحد من المأجورين هو سعيد رمضان الذى يعيش فى جنيف ويتلقى الاموال الحرام ويغرى الناس ومع ذلك يجد مجالا للاتصال بالشخصيات السودانية ويعقد الاجتماعات وهذه غلطة مؤسفة كان يجب الا تحدث حتى لا يجد هذا المجرم الفاسق أتباعا يتبعون فريسة لاساليبه المضللة »

● ووقع أكثر من مائة من المحامين السودانيين على برقية بعثوا بها الى الرئيس جمال عبد الناصر مستنكرين ارهاب الاخوان وكان فى مقدمة الموقعين السيد أمين الشبلى نقيب المحامين بالسودان . وجاء فى نصها « نستنكر بشدة مؤامرة الرجعية والاستعمار ونؤكد ايماننا المطلق بالنضال ضد كل مستعمر وعميل فى المعركة لتحقيق مجتمع الطمأنينة والعدل .

« معركتنا واحدة ومصيرنا واحد ولن نسمح لسوداننا العزيز أن يكون ملاذا لعملاء الاستعمار ومعبرا لادوات التخريب والاغتيال ..

« عاش نضال الشعوب العربية من أجل الوحدة والاشتراكية والويل للاستعمار وعملائه » .

● **وقال سكرتير اتحاد عمال السودان — الحاج عبدالرحمن** « اننا نؤمن بمبدأ التعايش السلمى بمعنى أن يحل الناس قضاياهم عن طريق الاقناع والاقتناع .. وأسلوب جماعة الاخوان الذى كشفته الصحافة يؤكد أن هذه العصابة لا اسلامية ولا انسانية . فالاسلام لايقر استعمال العنف والانسانية لا تقر استعمال العنف ... وأضاف الحاج عبدالرحمن « ان هذه الجماعة خرجت من طور البشر وكل ماتسطره صحافتهم فى السودان يؤكد هذه الحقيقة . ونحن ندين هذه السياسية تحت أى ظروف من الظروف ونعتبر أن هذه الجماعة الارهابية التى تلجأ للعنف لا تملك حجة ولا منطق » .

● **وقال الدكتور عقيل أحمد عقيل المحامى :**

« ان المؤامرة التى كشفت عنها التحقيقات فى القاهرة تدل على أن الاخوان المسلمين ينهجون سلوك طريق يتنافى مع الاسلام أولا .. ويتنافى مع أبسط قواعد الانسانية والديمقراطية . كما يدل على أن الاخوان تسيرهم أحقادهم ويعملون وفقا لمخططات مرسومة لهم من بعض الدول الاستعمارية التى يهمها فى المقام الاول محاربة الجمهورية العربية المتحدة والقضاء على النظام الاشتراكى والاتجاه التحررى الذى تمثله بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر » .

« ان هذه المؤامرة التى كشف عنها التحقيق فى القاهرةتنبىء عن خطر داهم يتمثل فى تشبث الاستعمار والصهيونية فىملاحقة الزحف العربى المقدس ومن واجب كل انسان أن يستنكر استنكارا شديدا هذه المؤامرات وان يسعى لاحباطها ولضرب اوكارها ... »

« واننى اؤمن ايمانا جازما بأن العلاقة الازلية بين شعب وادى النيل كفيلة بكشف أوكار الاستعمار سواء تمثلت فى وجه أو آخر وان الشعب السودانى العربى سيظل بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بأن يجعل من السودان معبرا للدسائس الاجنبية الاستعمارية ».

● وقال : السيد مصطفى احمد الشيخ سكرتير اتحاد الشباب السودانى « ان اتحاد الشباب السودانى كتنظيم ديمقراطى لاشك أنه يقف ضد الفاشية واساليبها الارهابية ـ ولذلك فنحن ندين مؤامرة الاخوان المسلمين . هذا التنظيم الفاشيستى ـ فى القاهرة ـ وفى اعتقادنا أن ما حدث فىمصر هو عمل موجه ضد الديمقراطية .. وباسلوبفاشيستىمعروف فى التاريخ وهو الوصول الى السلطة عن طريق الاغتيالات واشاعة الرعب والذعر فى نفوس المواطنين » .

● وقال الاستاذ شوقى ملاس المحامى السودانى :
« جماعة الاخوان المسلمين فى اعتقادى الراسخ لاتمتللاسلام بصلة وهى اشبه بجماعة « الحشاشين » التى اشتهرت فى القرون الماضية والتى كان عملها الاساسى القيام باغتيالات تحت تأثير الحشيش واعتقادى ان اى جماعة تحاول فرض رأيها عن طريق الاغتيالات لايمكن ان يكون لها ادنى صلة بالاسلام » .

واستطرد قائلا : « ان تاريخ الاخوان المسلمينفىالجمهورية العربية المتحدة ملىء بالمؤامرات مما يؤكد انهم جماعة ارهابية تعمل ضد النظام الثورى القائم فى الجمهورية العربيةالمتحدة. « ومما يثير الدهشة حقا ان تصنع هذه الجماعة من نفسها وصيا لتقرير من هو المسلم ومن هو غير المسلم ، بل يذهب بهم الادعاء الى حد أن يقول زين العابدين الركابى فى جريدتهم بالسودان أن مخايل النبوة على سيما سيد قطب ، بينما كل مسلم يعرف أن لا نبى بعد محمد صلى الله عليه وسلم ».

« ويكفى للتدليل على خيانة هذه الجماعة انهم ـ بشهادة منشوراتها ـ عملوا على تصفية ثورة ٢١ أكتوبر »..

● ويقول التجانى الطيب ـ الصحفى السودانى الكبير وعضو المجلس النيابى :

« ان هدف الاخوان المسلمين فى مصر هو تصفية السياسة المعادية للاستعمار ، ووقف البناء الاشتراكى ، والعودة بمصر الى طريق التطور الرأسمالى ، والى احوال ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . حينما كان الاقطاع ورأس المال الخاص يسيطران على الحكم فيخفيان سيطرة الاستعمار وهيمنته التامة على كل أوجه الحياة المصرية ».

« ان هدف الاخوان هو استعادة « الديمقراطية » التقليدية القديمة .. (الديموقراطية) التى يختق فى ظلها صوتالشعب .. « الديموقراطية » التى تغلف سيطرة الرأسماليين والاقطاعيين ... (الديمقراطية التى تتركجواسيسالاستعمار والرجعية يعملون بنشاط وحرية للتآمر ضد الشعب وضدحرية الشعوب فى كل مكان ..

« وعندما يكون هذا هو هدف الاخوان ، وهو هدفهم كما تؤكده كتابات وبيانات امتدادهم هنا فانه يحق لنا بكل تأكيد أن نقول أن الاخوان هم عملاء للقوى التى يحاربها عبد الناصر ونظامه فى مصر ـ عملاء الاستعمار والرجعية » ..

● وأصدر اتحاد العمال السودانى بيانا ادان فيهمؤامرة الاستعمار والرجعية ضد نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ».

واستنكر الاتحاد فى بيانه مؤامرة الاخوان واشاد بمكاسب ثورة يوليو وما حققته للجماهير العاملة فى الداخل ، ومواقفها الايجابية بجانب نضال الشعوب ضد الاستعمار ومن أجل السلام . وأكد البيان وقوف اتحاد العمال بجانب الشعب المصرى وحكومته لان : « الطريق الذى تسير عليه هو نفس الطريق الذى تناضل من أجله » . وناشد البيان المنظمات النقابية فى الجمهورية العربية المتحدة واتحاد العمال العرب أن تعبىء نفسها للدفاع عن البلاد لان أية ضربة توجه لهالانها توجه للطبقة العاملة فى البلدان العربية الاخرى » .

● وقال السيد على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى : « ان عصابات الاخوان فى كل بلد عربى ظلت تعمل لتحقيق هدف رئيسى هو هدم الجمهورية العربية المتحدة ».

« وان الاستعمار قد احتضنهم وامدهم بالامكانيات لتحقيق هذا الهدف الذى يسعى اليه الاستعمار لان الثورة فى الجمهورية العربية المتحدة هى الثورة الرائدة ولانها هىقاعدة النضال ضد الاستعمار »





■ مستقبل الثقافة في مصر
● تأليف الدكتور طه حسين

■ فضل العرب على أوروبا أو شمس الله على الغرب
● تأليف الدكتورة سيجريد هونك

■ ديجول
● تأليف : جان لاكوتير

مستقبل الثقافة في مصر

● تأليف الدكتور
طه حسين

في عام ١٩٣٧ كتب الدكتور طه حسين هذه الدراسة في جزءين . وكان يهدف الى تحطيم دعامتين اساسيتين ارتكزت عليهما سياسة الاستعمار البريطاني في بلادنا : اولهما الفكرة العنصرية التي تقول بتفوق العقلية الاوروبية وتفوق الجنس الابيض على سائر عقليات واجناس قارات العالم الاخرى . وثانيهما اقتصار التعليم على الصفوة من ابناء الاقطاع ومن ابناء كبار الموظفين العاملين في الادارات الانجليزية .

لقد جاء طه حسين ليكشف عن الاوهام التي نسجت اسطورة التفاوت بين العقل الغربي والعقل الشرقي ، فأثبت ان في ظروف تحرر مصر واستقلالها على مر العصور ، اثبت العقل المصري ــ الذي يدخل في الفئة الشرقية ــ قدرته على التفوق ، بدليل وجود هذه الحضارة الضخمة التي ابدعها قدماء المصريين ثم هذا التراث الحي الذي بقي لنا من العصور الاسلامية . وعلى هذا تصبح قضية التفاوت في الحضارتين هي قضية وجود دول قوية ، اتاحت لها صدق البحث العلمي ان تكتشف علوما وتكنيكات واسلحة وظفتها كلها لاخضاع شعوب البلاد الاخرى وتحويلها الى مستعمرات . وعندما يشعر ابناء المستعمرات ان القضية يجب ان تطرح على هذا النحو ، اي على مستوى العلاقة بين دول استعمارية وبين مستعمرات ، فلن يشعروا ابدا بأن عقولهم قاصرة بحكم طبيعتها او انها اقل من مستوى العقليات الاوروبية ، فكل ما في المسألة هو ان تتاح للشرقيين عامة ، وللمصريين خاصة ، نفس الفرص التي اتيحت للغربيين .

لكن : كيف يمكن ان يتم ذلك ؟

هنا ينتقل الدكتور طه حسين الى الطرف الثاني من المشكلة ، ونعني به ديموقراطية التعليم . فعندما يصبح التعليم الاولى حقا لكل المصريين ، وعندما تمحى الامية من بلادنا الى الابد ، عندئذ سوف توجد التربة الخصبة التي تبذر فيها بذور المعرفة ، وسوف يكون حصاد ذلك هو نخبة لها اعتبارها من المثقفين والعلماء والفنانين .

ويدرس الدكتور طه حسين كل عناصر هذه التربة : ابتداء من التعليم الاولى حتى التعليم الجامعي ، ولا ينسى الازهر ابدا ، بل يحاول ان يربط منهجه القديم ، الذي كان تقدميا في العصور الوسطى ، والذي قدم لنا الصفوة من المثقفين الوطنيين ممن قادوا الثورات الحديثة في مصر ، ايام حكم نابليون ، وايام عرابي ، وفي ثورة ١٩١٩ ، انه يربط الازهر بمناهج الجامعات الحديثة ، ويحاول ان يصل بالمكتسبات العلمية التي حققها الفكر الاسلامي على مر القرون بمقتضيات الحضارة الحديثة .

واليوم ونحن نناقش ، في هذا العدد ، قضية التعليم في مصر ، لا يمكننا ان نهمل هذا الكتاب الذي كان له فضل الريادة في تناول قضية التعليم على اساس ديموقراطي .

ويتساءل المؤلف في بداية الجزء الاول من كتابه عما اذا « كان العقل المصري شرقي التصور والادراك والفهم والحكم على الاشياء ام غربي التصور ، والادراك والفهم والحكم على الاشياء ؟ »

ويرى المؤلف ان ايسر الوسائل لتوضيح هذه المسألة هي الرجوع الى تاريخ العقل المصري منذ اقدم عصوره ثم مسايرة هذا العقل في تاريخه الطويل حتى الآن «

فالتاريخ المصري القديم يثبت ان العقل المصري منذ عصوره الاولى ان تأثر بشيء فانما يتأثر بالبحر الابيض المتوسط ، وان تبادل المنافع على اختلافها فانما يتبادلها مع شعوب البحر الابيض المتوسط »

ولقد ظل العقل المصرى حتى ايام الاسكندر مؤثرا فى العقل اليونانى متأثرا به — كما اشتد اتصال مصر بالحضارة اليونانية اثر فتح الاسكندر للبلاد الشرقية ، كذلك ظل هذا التأثر حتى حينما خضعت مصر لسلطان الرومان .

ولقد راى المؤلف ان العقل الاسلامى فى مصر وفى الشرق القريب يرجع الى الآثار الادبية والفلسفية والفنية التى انتهى اليها تحليل الكاتب الفرنسى بول فاليرى لكل من حضارة اليونان ، وحضارة الرومان، والمسيحية.

وعلى ذلك فالمؤلف يرى انه ليس هناك فرقا جوهريا بين العقل الاوربى ، والعقل المصرى .

وفى العصر الحديث اشتد الاتصال بين مصر وأوربا فاصبحت النظم فى مصر على اختلافها اوربية خالصة ، اذ تأثر نظام الحكم فيها بالنظم الاوربية كما تأثرت ايضا نظم التعليم على النحو الاوربى ، ويرى المؤلف انه ليس هناك ثمة خطر من الاتصال بأوربا على شخصيتنا القومية .

الدولة وشئون التعليم

وفيما يتعلق بهذه النقطة يرى الدكتور طه حسين ان « حياة مصر الخاصة وتطورها الحديث يقضيان بان توكل شئون التعليم فى مصر الى الدولة » . ومصدر ذلك فى رأيه يرجع الى ان مصر مضطربة بين امرين خطيرين اولهما ان كثرة المصريين لاتزال جاهلة فلابد من ان تقوم الديموقراطية بتعليمها على النحو الملائم لاصول الديموقراطية وغاياتها .

ثانيهما : « ان القلة المتعلمة من المصريين وهى لاتعدو العشرين فى المائة قد خضعت لالوان مختلفة من التعليم — ونشأ عن ذلك اضطراب له آثاره الخطيرة فى حياتنا .

« فهناك التعليم الرسمى المدنى الذى رسم طريقه الانجليز — وما زلنا للآن نبذل المحاولات لاصلاحه » وهناك التعليم الاجنبى الذى قام فى مصر مستظلا بالامتيازات الاجنبية عاملا على تكوين التلاميذ المصريين على نحو اجنبى خالص . وايضا يوجد التعليم المصرى الحر الذى كان الى عهد قريب غير خاضع لمراقبة الدولة — ثم هناك التعليم الدينى الذى يقوم عليه الازهر الشريف وما يتبعه من المعاهد ثم هناك تعليم وسط بين الدينى والمدنى وهذا التعليم تمثله دار العلوم .

كل هذا يصور الحياة العقلية فى هذا الحين مما دعا الدكتور طه حسين الى المطالبة باشراف الدولة على شئون التعليم فالدولة هى المسئولة عن تكوين العقلية المصرية تكوينا يتلاءم والحاجة الوطنية الجديدة .

مراحل التعليم

وتعرض الكاتب بعد ذلك الى مراحل التعليم المختلفة « التعليم الاولى والثانوى والعالى » .

ا — مرحلة التعليم الاولى الالزامى

ويرى المؤلف ان التعليم الاولى الالزامى ركن اساسى من اركان الحياة الديموقراطية الصحيحة بل هو ركن من اركان الحياة الاجتماعية الذى تخضع له ، والدولة الديموقراطية ملزمة بان تنشر التعليم الاولى وذلك لاغراض عدة :

اولا : « ان هذا التعليم الاولى يعد ايسر وسيلة يجب ان تكون فى يد **الفرد** ليستطيع ان يعيش » .

ثانيا : « ان هذا التعليم الاولى ايسر وسيلة يجب ان تكون فى يد **الدولة** نفسها لتكوين الوحدة الوطنية واشعار الامة بحقها فى الوجود المستقل الحر وواجبها الدفاع عن هذا الوجود .

ثالثا : « ان هذا التعليم الاولى هو الوسيلة الوحيدة فى يد الدولة لتمكن الامة من البقاء والاستمرار لانها بهذا التعليم الاولى تضمن وحدة التراث الوطنى اليسير الذى ينبغى ان تتناقله الاجيال .

ويرى المؤلف ان من ابسط واجبات الدولة ان تنشر التعليم الاولى وخاصة ان الدستور فرض عليها ذلك « وتقصيرها فى ذاته يلزمها اثم التفريط فى ذات الدستور » « واذا ارادت الدولة ان تعنى بالتعليم الاولى فلابد لها من تكوين جيل من المعلمين الاولين الاكفاء — وتكوين الصبى الصالح الذى يكون نافعا لنفسه وامته » .

ب — مرحلة التعليم العام

ولقد طرح المؤلف قضية هامة تتمثل فى سؤاله: **الى من يتجه التعليم العام ؟ ..**

وحدد ذلك بأن طبيعة التعليم العام مخالفة لطبيعة التعليم الاولى الالزامى ، ومعنى ذلك ان التعليم العام لن يكون الزاميا اذ انه لايتجه لابناء الشعب جميعا بل سيكون قاصرا على الذين يستطيعون ان يؤدوا اجره من ابناء الشعب .

ولقد احست بعض الديموقراطيات الحديثة احساسا قويا بحق الفقراء فى التعليم العام فجعلت اجره زهيدا ثم ما لبثت ان اباحته للناس جميعا دون اجر .

واشار المؤلف الى ان الفقر والغنى عرضان من اعراض الدنيا لاينبغى ان يكون لهما اثر فى تحقيق العدل والمساواة بين الناس ، والديمقراطية الصحيحة اذا فرضت المساواة بين ابناء الشعب فى الحقوق والواجبات فلا يعقل ان تفرق بينهم فى فرص التعليم .

وأكد ضرورة ان يتعلم الشعب لاقصى حدود التعليم ففى ذلك الوسيلة لمعرفة مواضع الظلم ، وانه من الخطأ ان يظن انه فى تضييق التعليم العام حلا لازمة البطالة ، ودعا المؤلف الى ان يكون التعليم العام كالماء مباح للمصريين جميعا .

وجوه اصلاح التعليم

كما تعرض لنقاط الضعف فى برامج التعليم — ومدى مسئولية الوزارة ورجالها فى اضطراب التعليم ورأى انه يمكن اصلاح التعليم عن طريق ثلاثة اشياء :

● انشاء مجلس التعليم الاعلى على أن تمثل فيه فروع التعليم كلها ، وتمثل فيه عناصر ليست من وزارة المعارف ولكنها تتصل بالتعليم .

● اعادة تنظيم مراقبات التعليم ويقترح مؤلفنا في هذا الصدد بضرورة اعادة تنظيم ادارات التعليم على اختلافها.

● اصلاح التفتيش وتعرض لتقرير الاستاذ نجيب الهلالي الذي يبين ان المفتش مثقل بالواجبات بطريقة تمنعه من اداء واجبه وعلى ذلك يجب اعادة النظر في التفتيش .

وفي نهاية الجزء الاول من كتابه تعرض الدكتور طه حسين لمسألة هامة وخطيرة وهي تتعلق بالامتحانات ورأى المؤلف « ان الاصل في الامتحان انه وسيلة لا غاية » وان الامتحان شر لا بد منه » ودعا الى أن نخفف من هذا الشر ونجعله « وسيلة لا غاية » .

كما تعرض لقضية اللغات الاجنبية في مصر وطالب بأن تتحرر وزارة المعارف من الجمود وان تبيح في مدارسها لغات اخرى غير اللغتين الفرنسية والانجليزية خاصة وأن الحاجة الى اللغات الاجنبية شديدة .

ودعا المهتمين والداعين لاحياء التاريخ المصرى والقومية المصرية الى اتخاذ الوسائل الى تحقيق ذلك ورأى ان من هذه الوسائل مسألة اللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية اللتان تعدان من اهم الوسائل لاحياء التاريخ المصرى .

كما تعرض الدكتور طه حسين ايضا لقضية اللغة العربية ورأى انه من السخف ان يظن ان تعليم اللغة العربية وقف على الازهر والازهريين ودعا الدولة لتعليم اللغة العربية حتى تجعلها ملائمة لحاجات الحياة العقلية والعملية في العصر الحديث .

جـ ـ مرحلة التعليم العالى ومشكلاته

وتعرض المؤلف للمرحلة الثالثة من مراحل التعليم ، وما يحيط بها من نقاط الضعف ومن مشكلات مختلفة . وفي تحديده لمفهوم التعليم العالى اوضح « انه ليس من الحق او من الخير ان يكون التعليم العالى مادة كلها او وسيلة الى المادة وانما من الحق ومن الخير ان يكون التعليم العالى مزاجا من هذين الامرين جميعا » .

ان معاهد العلم ليست مدارس فحسب بل هى بيئة للثقافة بأوسع معانيها « واذا قصرت الجامعة في تحقيق ذلك فليست خليقة ان تكون جامعة وانما هى مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة وما اكثرها » .

ويرى المؤلف ان الجامعة لن تستطيع ان تنهض بالتعليم والثقافة الا اذا ظفرت « بالاستقلال الصحيح والثروة وسعة اليد » اذ يؤكد ان مشكلات التعليم العالى في مصر سواء كثرت ام قلت يسيرة جدا ، لان التعليم العالى قد تحرر من سلطان ـ وزارة المعارف منذ انشئت الجامعة « والعلة الصحيحة لكل مشكلة من مشكلات التعليم العالى سواء كانت فنية ، مالية ادارية راجعة دائما الى الحكومة والحل الصحيح لكل هذه المشكلات يدور دائما مع ظفر الجامعة بما تحتاج اليه من الاستقلال والمال .

التعليم الدينى في الازهر

ويطرح المؤلف في مجال التعليم قضية هامة وخطيرة تدور حول التعليم الدينى في الازهر ، فهو يعتبر ان مهمة الازهر في تكوين الثقافة ذات أثر خطير في حياة مصر خاصة وفي حياة العالم الاسلامى عامة وذلك لاسباب مختلفة :

● لان الازهر اكثر معاهد التعليم في مصر وفي الشرق الاسلامى حظا من الطلاب فيجب ان تظفر فيه هذه الكثرة الضخمة بثقافة لاتقل عن الثقافة التى يظفر بها الشباب في الجامعة وفي مدارس التعليم العام .

● لان الازهر معهد الدراسات الدينية الاسلامية وهو من هذه الجهة شديد الاتصال ويجب ان يكون شديد الاتصال بطبقات الشعب على اختلافها وتباينها .

كما يرى انه ليس من الخير ان يكون الازهر حربا شعواء على الحياة الحديثة فان هذه الحرب لاتجدى ولاتفيد ولن يتأتى ذلك الا اذا عرف رجال الدين حياة الناس كمايحبونها وسبيل ذلك ان يتثقف الازهر بالثقافة الحديثة .

ويدعوه لان يجارى التطور حتى يكون اتصاله بالاجيال الناشئة والاجيال المقبلة اقوى اتصالا من الاجيال الماضية والاجيال الحاضرة . ويذكر في هذا الصدد « ان الاسلام دين التطور والرقى والطموح الى المثل العليا في الحياة الروحية والمادية جميعا ويجب ان يكون رجاله الناشرون له ملائمون كل الملاءمة لطبيعته التى تشجع التطور »

وتتسم المطالب التى وضعها المؤلف بشمولها القومى العام اذ قدم ايضا آراء حول التعليم الدينى للاقباط جاء بها ان أعداد رجال الدين المسيحى للاقباط محتاج الى عناية خاصة من الدولة ومن الاقباط ـ انفسهم لاسباب طبيعية فالاقباط مصريون يؤدون الواجبات الوطنية كاملة كما يؤديها المسلمون ويتمتعون بالحقوق الوطنية الكاملة ـ كما يتمتع بها المسلمون ، ولهم على الدولة ما للمسلمين من الحق في العناية بتعليمهم وتقويمهم ، وتثقيفهم ـ وقد قرر الدستور المصرى ان المصريين سواء في الحقوق والواجبات ولم يفرق في هذه المساواة بين المسلمين وغير المسلمين .

ولذا يرى ضرورة اعداد رجال الدين المسيحيين اعدادا يتفق والحياة الحديثة والعصر الحديث . كما دعا الى ضرورة تعاون كل من الدولة المصرية والكنيسة القبطية على اصلاح التعليم الدينى المسيحى ، وتنظيم المعاهد التى تخرج القسيسين والرهبان والملاءمة بين هذه المعاهد الدينية ومعاهد التعليم المدنى بحيث تفتح لطلاب المعاهد الدينية المسيحية ابواب الحياة المدنية ان ارادوا ذلك .

نشر الثقافة بين طبقات الشعب

ويرى عميد الادب العربى ـ ان هناك واجبات يجب ان تؤديها مصر دولة وشعبا لانواع اخرى من الثقافة ليست محصورة في المدارس ولامقصورة على معاهد التعليم منها وهى اتاحة الفرص للمثقفين للانتاج حتى يشاركوا في تنمية الثروة الانسانية من العلم ، والفلسفة ، والادب .

كما دعا المؤلف الى نشر اكبر قدر ممكن من الثقافة في طبقات الشعب ـ والى ان تتجاوز هذه الثقافة الوطنية حدود الوطن كما دعا ايضا الى توطيد الصلة بين مصريين الثقافات الاجنبية على اختلافها .

ويرى أن هناك تقصيرا معيبا فى حياتنا العملية ، ويرجع هذا الى الاهمال للترجمة والنقل عن اللغات الاوربية الحية ولذا فهو يدعو الى انشاء مكتب للترجمة كما يدعو الى تشجيع الترجمة والمترجمين ، وذلك سيكون له اكبر الاثر فى تغذية العقل المصرى ونشر الثقافة بين الطبقات الشعبية المختلفة .

كما دعا المؤلف الى وجوب اشراف هيئات منظمة على الصحافة والراديو والسينما . التى تعد من ادوات تثقيف الشعب وتحقيق الصلة بين الطبقات وتوطيد الصلة بينه وبين غيره من الشعوب .

ومن اجل نشر الثقافة المصرية فى الاقطار العربية اقترح ● تيسير الكتب والمطبوعات فى الاقطار العربية ● انشاء المدارس المصرية فى الاقطار العربية ● الدعوة الى ضرورة التعاون على تنظيم الثقافة وتوحيد برامجها بين الاقطار العربية كافة .

ويطرح المؤلف فى نهاية الكتاب هذا السؤال : **هل توجد ثقافة مصرية ؟**

ويجيب المؤلف على هذه المسألة : **« بأن الثقافة المصرية مهما تكن ضعيفة ومهما تكن ناقصة ، ومهما تكن محتاجة الى التقوية والتنمية ، والاصلاح فهى موجودة ما فى ذلك شك هى موجودة ومتميزة بخصائصها التى تنفرد بها عن غيرها من الثقافات » . فهى « مصر ثقافة انسانية فيها شخصية مصر القديمة الهادئة ، وفيها شخصية مصر الباقية الخالدة ،وهى فى الوقت نفسه انسانية قادرة على ان تغزو قلوب الناس وعقولهم » .**

وفى النهاية دعا المؤلف الى عدم اهمال هذه الثقافةفتضعف **او يدركها الجمود وأن نمنحها القوة لتنمو فتان فى نمائها وذكائها نماء لنا وذكاء ، بل نماء لغيرنا من الناس وذكاء ايضا » .**

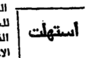
وبعد

فان هذا الكتاب يعكس الصورة التفصيلية لاحد الاسهامات الايجابية الهامة التى قدمها واحد من اكبر ابنائنا فى حقل التعليم وديموقراطية التعليم فى مصر .

●

فضل العرب على أوروبا أو شمس الله على الغرب

● تأليف الدكتوره سيجريد هونك



الكاتبة كتابها قائلة : « ان أوروبا تدين للعرب وللحضارة العربية وان الدين الذى فى عنق أوروبا وسائر القارات الاخرى للعرب كبير جدا وكان يجب على أوروبا أن تعترف بهذا الصنيع منذزمن بعيد»

وكتاب الدكتورة سيجريد هونك الذى قام **الدكتور فؤاد حسنين على** بترجمته دفاع علمى قائم على دراسة دقيقة عميقة عن دور العرب العلمى . وبمنهج علمى وبالادلة المدعمة وبالبراهين العديدة دحضت الكاتبة به قول كثير من الغربيين المتعصبين بأن دور العرب كان مجرد دور ساعى البريد الذى نقل التراث اليونانى الى اوروبا وأنهم لم يأتوا بجديد ولم يحققوا رسالة .

والكاتبة تؤكد فى كل فصل من فصول الكتاب السبعة أن العرب لم يتسلموا التراث اليونانى دون تفكير بل أخذوه وخلقوه خلقا جديدا ، واقتحم العلماء العرب والتراث فى أيديهم كل مجالات الفكر والعلم فجددوا وأبدعوا وصاغوا نظريات علمية جديدة واستحدثوا آلات وأجهزة دقيقة تشهد لهم بالفضل والسبق.

ان أول مصنع للورق عرفته أوروبا فى ١٣٤٠م أسس فى ايطاليا ومصنع الورق الاخر الذى اسسته أسرة أولمان شتروم عام ١٣٨٦ ، وهى من أسرة نورنبرج التجارية هذه الصناعة أخذت عن العرب واقيمت بخبرة عربية ، ولم يقتصر فضل العرب على صناعة الورق فان اختراع الطباعة فى اوروبا على ايدى كوستر الهولندى وجوتنبرج الالمانى انما ورثت من علم العرب وفنهم فى هذا المجال .

وبأسلوبها العلمى الادبى تستهل الكاتبة كتبها باثبات اثر العرب على الصناعة الاوروبية التى اخذت فى النهوض مع بداية ظهور الرأسمالية الاوروبية منذ القرن الرابع عشر .

فالبوصلة التى كان لها دور كبير فى تطوير الملاحة الاوروبية ليست من اختراع « فلافيو جيوبا » أحد ابناء (أمالفى) فمن العرب اخذها الصليبى (بطرس فون ماريكورت) وأهداها الى أوروبا وكان ماريكورت مدرسا (لروجر بيكون) فى ١٢٦٩ م عن طريق رسالته حول المغناطيسية .

وعندما أراد المغول ان يلحقوا الهزيمة بالصينيين بعد ان هزموهم باستخدام الفكرة الخاصة باطلاق قنابل من طريق قوة متفجرة من البارود ، استعانوا بمهندس سورى من بعلبك وفى أثناء الحرب مع الفرنج استخدم القائد المصرى فخر الدين فى ١٢٤٩ م الصواريخ فى قتاله ، وفى القرن الثانى عشر استخدم العلماء العرب مواد مفرقعة كاوية ، وفى القرن الثالث عشر اخترعوا مادة مفرقعة دافعة للصواريخ ولقد عددوا أنواعها ، بيض يندفع تلقائيا ويحرق — وتطير نافثة اللهب وتحدث صوتا مثل الرعد .. وقد قدم حسن الرماح رسما فى ١٢٧٥م لطوربيد مشحون بالمواد المفرقعة يقذفه صاروخ وبه ثلاث محركات .

وعندما استخدم الاندلسيون المدفعية العربية ودكوا بها عددا من المدن ، أحدث قنابلهم ذعرا شديدا فى صفوف الاعداء حتى انهم اعتقدوا أن الساعة قد اقتربت وآذنت الدنيا بزوال واطلقوا على المدفعية العربية اسم (فوهة الشيطان ..)

أن العرب هم مخترعو البارود وليس الفرنسيسكانى (برتولد شفرز) من فريبورج .

وفضل العرب على الملاحة نجد أثره فى الاصطلاحات الخاصة بالملاحة — مثل الحبل (الكابل) وأمير البحر ودار الصناعة (الترسانة) والقلفاطى ... والجندول البندقى .. الخ

ونظام البريد عند العرب واستخدامهم للحمام الزاجل الذى هو « أسرع من البرق وأنجز من سحابه » .

وحتى نظام الحدائق الاوروبية وفن تنسيقها اخذ عن العرب ونظام الحمامات وزينة المرأة وكثير من الادوات المستخدمة فى الحياة الاوروبية اليومية جاءتهم عن العرب ، فالك (اللاكيه) مثلا والذى يستخدمه العالم اليوم لتلميع أرضية المنازل وأظافر الاصابع من المواد التى استحدث العرب استخدامها .

واستعرضت الكاتبة الفتح الكبير للعلماء العرب في مجال علم الحساب والرياضة . فقد غزت الاعداد العربية أوروبا لتؤدي دورها الهام في العلوم الطبيعية والصناعات والاقتصاد وسائر وسائل الاتصال بين الشعوب الراقية في العالم وفي مختلف العصور .

وعلى أيدي العرب انتهى عصر استخدام الحروف الابجدية للتعبير عن العدد الامر الذي كان يعرقل كل تطور علمي .

لقد قام محمد بن موسى الخوارزمي بتبسيط علم الحساب الجديد فسهل العمل بالنسبة لموظفي المصارف والتجار والمساحين . وكتابي الخوارزمي « **الجبر والمقابلة** » و«**كتابه في الحساب الهندي** » كانا اساسا من اسس تطور العلوم الرياضية .

والعرب هم الذين استخدموا « الصفر » واستخدام الصفر يعبر ثورة في تطور العلوم وهم الذين استخدموا « الاس » وحساب الجذور والمعادلات والتربيع والتكعيب وساهم في هذا العمل الكبير أبو كامل وعمر الخيام وابن سينا والبيروني وغيرهم .

ان نشأة علم مسك الدفاتر الايطالي هذا العلم الذي كان من ضروريات التطور الاقتصادي للنظام الرأسمالي أخذ عن العرب .

ان الابناء الثلاثة لموسى بن شاكر الفلكي محمد واحمد وحسن ، وثابت بن قره والبتاني (والاخير عرفته أوروبا باسم الباتيجنيوس) هم أصحاب فتوحات علمية هائلة وكما تقول الكاتبة ان بني موسى ومدارسهم قد ساهموا مساهمة كبرى في بعث النهضة العلمية الاوروبية .

ان العلماء العرب قاموا بقياس حجم الكرة الارضية عندما كلفهم الخليفة المأمون بذلك

ان أحمد بن موسى اهتم بالتركيبات الخاصة بالاجهزة والالات واضاف الكثير الى الاجهزة العلمية التي قدمها العالم القديم هو وأخويه محمد وحسن

ان العرب لم يقصروا دراساتهم وبحوثهم على الجوانب النظرية والتسجيلية بل قاموا بعمل فني دقيق وبحث علمي محكم عملوا على تسخيره لمصلحة الناس بتحويله الى آلات ووسائل انتاج مفيدة للبشرية ، فهم الذين قدموا للبشرية المضخات التي تعمل بالنار والسواقي والطلمبات والروافع ، وجهاز السحت المربع وقد ركبه جابر بن أفلح ويعتبر هذا الجهاز الخطوة الاولى التي مهدت لتطور الجهاز المستخدم في قياس المساحات والمعروف باسم (فيودوليت) . وقد استخدم العرب حوالى ألف نوع من الاسطرلاب (المزولة الشمسية) ، قدم الخوارزمي منها ثلاثة وأربعين نوعا . ان الغرب لم يستطع تركيب الاسطرلاب الا في القرن الرابع عشر ، والاسطرلاب لا يقيس الزمن فقط ولكنه يمتاز بتحديد الزمن والمكان ويؤدي خدمات جليلة للبحارة في عرض البحار والمحيطات . وفي القرن الثامن عشر اعتمد عليه البحارة الاوروبيون اعتمادا كليا .

ولقد أخذ العرب مزولة بطليموس البسيطة وتفننوا فيها وطوروها فقدموا حوالى ثمانية عشر نوعا . وهم الذين اخترعوا الالة المعروفة « بذات السدس » لقياس الابعاد ذات الزوايا وكذلك الالة المعروفة بذات الثمن (الثمنية) . وهم الذين ابتكروا الساعات الشمسية وساعات تتحرك بواسطة الماء او الزئبق أو الشموع المتقدة او الاثقال وساعات بالطبل والموسيقى .. وساعة الجزري (حوالى عام ١٢٠٠ م) كانت تعتبر انتاجا عبقريا فيها برج فلكي متحرك وشخوص متحركة تبين الساعات وصقران يلقيان . كل ساعة بحلق في كاسين بينها يقرع شخوص الضاربين على الطبول وينفخ الموسيقيون في آلاتهم .

ان العرب لم يتسلموا التراث اليوناني والهندي والصيني والفارسي كما هو ، بل أخذوه وخلقوه خلقا جديدا وأضافوا اليه اضافات جديدة وبمنهج تجريبي علمي ناقشوا أخطاء القدامى ..

ناقش العرب الخطأ الذي وقع فيه (ثيون) عند حسابه الكسوف والخسوف ، وعارض ثابت بن قره جداول بطليموس

و« الفرغاني » هو الذي قاس في القرن العاشر خطوط طول الارض وكان أول من أدرك أن فلك الشمس كسائر أفلاك الكواكب يتحرك مع مرور الزمن الى الوراء . (وقد ترجم كتاب الفرغاني الى اللاتينية في ١٥٣٧ م)

لقد حسب ثابت بن قره ارتفاع الشمس وطول السنة الشمسية ، والبتاني هو الذي حسب بدقة التفاوت بين خطوط الطول للسنتين المدارية والفلكية ، وقام بتصحيح محاولات الخوارزمي لفحص ظهور الهلال وكسوف الشمس وخسوف القمر والزاوية الواقعة بين خطين يكونان زوايا مقابلة . ان أوروبا لم تعرف البتاني وفتوحه العلمية الا في القرن السادس عشر .

وفي بداية القرن التاسع عشر استفاد الفرنسي (لابلاس) من كتب بن يونس القاهري في دراساته وأبحاثه .

وهذا هو الحسن بن الهيثم العبقري في العلوم الطبيعية والذي كانت نظريته الخاصة بالاشعة وانكسارها نقطة تحول في أبحاث العالم في الطبيعة وبخاصة في الضوء . ولقد قدم نظريته الجريئة عن الاجرام السماوية ومن بينها النجوم الثابتة التي ترسل نورها عدا القمر الذي يستمد نوره من الشمس — وعارض العالمين الاسكندريين (اويقليد) و(بطليموس) في نظريتهما التي كانت تقول أن العين ترسل أشعة بصرية على الاشياء المراد رؤيتها فأعلن خطأ هذا الرأي وقال ان العين لا ترسل شعاعا وأن هذا الشعاع هو سبب الرؤية .

وهكذا حق للكاتبة أن تقول ان ابن الهيثم وليس روجربيكون ولا جليليو ولا ليونارد ده فينشي ، وانما هو الذي أقام الابحاث التجريبية ، فقدم للعالم أجهزة البصريات وكان له اثر كبير على علم البصريات في أوربا .

ان استخدام الحسن ابن موسى لمعادلة من الدرجة الرابعة في حل المسائل المعقدة المتصلة بالرياضة والطبيعة مازالت دليلا على عبقرية العلماء العرب وفضلهم .

لقد تميز العرب على اليونان بدقتهم وتجاربهم ، والزركلي (بن طليطله) هو الذي قرر أن بعد الشمس عن الارض يتغير حسب تقدم الليل والنهار الى الاعتدالين أو المدار الشمسي وان هذا البعد يتوافق تماما مع الاعتدالين ، ولقد نجح في حساب زمني للاعتدالين وعلى الزركلي تتلمذت أوروبا في القرن السادس عشر .

وهناك الكندي أول من استخدم الفرجار لقياس الزوايا في الهندسة وحساب أثقال بعض السوائل الخاصة ، وأجرى تجارب على الجاذبية وسقوط الاثقال .

وفي عام ١٠٠٠ م وضع الطبيب القاهري على بن سليمان نظريته الذرية والتي عالج فيها امكانية تقسيم الجسم الى جزئيات وهذا التقسيم لا ينتهي .

ان أوروبا لم تبد ملاحظاتها عن البقع الشمسية الا في القرن السابع عشر وكذلك عن ذبذبة محور الكرة الارضية ، بينما قدم العلماء العرب افكارهم ونظرياتهم حول هذه المسائل قبل أوربا بقرون عديدة ، فقبل كوبرنيكوس بخمسة قرون أعلن البيروني في عام ١٠٠٠ م أن الشمس ليست هي سبب الليل والنهار بل الارض نفسها هي التي تدور حول محورها وهذا مما يوجد الليل والنهار (*)

ان العرب ليحققوا انجازاتهم العلمية العظيمة ويقدموا مخترعاتهم وآلاتهم الدقيقة كان لابد وأن يطوروا العلم الرياضي ويخطوا به الى الامام خطوات واسعة ، فكان العرب هم اول من اوجدوا الحساب بالكسور العشرية (كتاب مفتاح الحساب في علم الحساب تأليف غياث الدين جمشيد بن مسعود ابن محمود بن الطبيب) في القرن التاسع الميلادي . وهم الذين توصلوا الى حساب اللوغريتمات وحساب المثلثات المسطح والكروى ، وهو علم لم يعرفه اليونان ومن العلوم الجديدة التى افادت في الفلك والملاحة والمساحة .

ولقد أخذت اوروبا الحساب المعروف بالطريقة الستينية عن العرب ، فكان العرب هم أصحاب الفضل في ايجاد الحساب الخلاق قبل اوروبا بسبعمائة عام ، وقد وضع أسسه الطبيب الفيلسوف ابن سينا واللاهوتى الغزالى .

ولقد سبق ابن سينا نيوتن وليبنتز في معالجته للانهائى الصغر في الطبيعة والرياضة .

والفارابى هذا الفيلسوف الموسوعى العبقرى الحكيم ، الرياضى الموسيقى هو الذى قدم مع ابن سينا أضخم أسس لتطورات العلوم الرياضية المعاصرة .

ولقد أبرزت الكاتبة دور العرب في تحويل الفلك من مجموعة معلومات تستخدم في السحر والشعوذة الى علم له قواعد وأصول .
وفي العصور الوسطى كان المريض يعالج في أوروبا بوضع اليد وطرد الشيطان وحرمت الكنيسة العلاج بالعقاقير الطبية والاعشاب والجذور واعتبرت العمليات الجراحية عملا مشينا بينما كانت أوروبا تعيش هذا الظلام كان العرب ينطلقون كعلماء كبار في مجال العلوم الطبية وعرفت الدولة الاسلامية المستشفيات وكليات الطب واجازات الاطباء .

لقد علم « الرازى » العرب الفحص الحر والتفكير المستقل ، وكانت رسالته في الجدرى والحصبة هى أول رسالة من نوعها صورت هذا المرض تصويرا علميا صحيحا بها اضطر علماء القرن الثامن عشر الى الاقرار بأنها خير رسالة كتبت في هذا الموضوع لان الرازى تمكن من التمييز بين النقرس والامراض الشبيهة .

وابن سينا الفيلسوف الكبير هو أول من استخدم التشخيص الخلاق ففرق بين الالتهاب الذى أصاب الضلوع والالتهاب الرئوى وخراج الكبد وحالات الالتهابات المختلفة وفرق بين المغص الذى يصيب المصران والمغص الذى يصيب الكلى وعالج الشلل والكثير من الامراض وهو أول من تعرف على الحمى الفارسية وما يتسبب عن مرض الصفراء ودودة المدينة ، كما كان ابن سينا أول من لاحظ المرطان الموضعى ولاحظ العدوى التى تنتقل من السل الرئوى ومن خطر الاشعاعات الشمسية على المصابين بالسل .

وعرف العالم ابو بكر محمد بن زكريا وكتابه الحاوى والذى عرفته أوروبا باسم كونتينتس وهو موسوعة طبية في ثلاثين مجلدا .

وابن النفيس الطبيب المصرى هو أول من فكر في موضوع الدورة الدموية وذلك قبل هارفي بأربعة قرون وهو الذى قال بوجود فروق في تكوين مختلف الحيوانات ونادى بوجوب الاستعانة بعلم تشريح مقارن ، وملاحظة الفوارق وأخذها بعين الاعتبار وهو مكتشف الدورة الدموية الصغرى وليس الاسبانى ميخائيل ثروت

وان ابن رشد الطبيب الفيلسوف العربى هو الذى قال بأن بعض الامراض المعدية مثل الجدرى الاسود تمنح الجسم حصانة مدى الحياة وقبل استخدام اوروبا بقرون للتطعيم ضد الامراض المعدية استخدم العرب وسيلة تطعيم الجسم بامصال مخففة من المرض تهيج الجسم وتنبهه وتجعله مستعدا لمقاومة المرض .

وبينما اعتبرت أوروبا مرض البرص لعنة الهية لايمكن مقاومتها ، شخصه الطبيب العربى ابن ماسويه . وفي الدولة الاسلامية كان المرضى بالبرص يعزلون في مستشفيات ويعالجون برعاية أطباء مختصين بينما كانت اوروبا تطردهم من المجتمع وتصلى عليهم صلاة الموتى .

وأظهر العرب نبوغا عظيما في دراساتهم النظرية والعملية من الامراض ونشأتها وعلاجها والوقاية من العاهات الجسمانية . ان عملية ارجاع عظم الكتف الى وضعه الطبيعى مازالت تعرف في أوروبا باسم الطريقة العربية .

وكان ابن سينا هو مخترع الحقنة الشرجية وقربة الثلج ، وللرازى الفضل في استخدام الشعر في خياطة العمليات الجراحية في العصور الوسطى .

والعرب وحدهم هم أول من استخدم تخدير المريض واختلفوا في طريقتهم عن طريقة الهنود واليونان والرومان الذين كانوا يسكرون المريض . ان طريقة التخدير الشامل استخدمها العرب ونسبته الى طبيب ايطالى خطأ تاريخى .
والعرب هم أول من استخدم « المطهر » في الجروح وابن سينا هو الذى عارض وحارب الفكرة اليونانية والتى ظل يعمل بها الاطباء زهاء الف عام والتى تقول بأن تقيح الجرح هو وسيلة طبيعية لتطهيره وهى فكرة بوقراط باحداث تقيح صناعى وتنشيطه .

ان ابن سينا لم يطالب فقط باحداث التقيح بل طالب باثارة الجرح سواء كانت هذه الاثارة آلية أو كيماوية وعليه اكتفى الطبيب العربى باستخدام كمادات ساخنة من النبيذ الاحمر المعتق لتجنب احداث قيء باعتبارها وسيلة للقضاء على الجرثومة في مهدها ـ وهو ماتنبه اليه الطبيب الفرنسى مسكلير عام ١٩٥٩ والى مفعوله كمضاد حيوى تماما وهو لايقل مفعولا وأهمية عن البنسلين .

وقوة العرب واصالتهم في الاختراع والتفكير قد بدت في اختراعهم لعلاج الجروح المتقيحة بوسيلة فعالة هى نفس الوسيلة التى عرفتها أوروبا في القرن العشرين ب « طريقة المضادات الحيوية » فمن سروج الحمير والجواميس استخلصوا مادة متعفنة وهى التى يصنع منها البنسلين والاسبرجيلوس ومن هذه المادة صنعوا مرهما عالجوا به الجراح الملتهبة بنجاح باهر . وللالتهابات الحلق استخلصوا العفن من الخبز .

وكان للعلماء العرب في علاج الامراض العقلية والنفسية باع طويل عن طريق النوم والعلاج النفسى ولابن الهيثم كتاب عن أثر الموسيقى في الانسان والحيوان وابن الهيثم وابن سينا طالبا باستخدام الوسائل النفسية الى جانب العقاقير في العلاج وتغيير البيئة المحيطة بالمريض .

ومصدر الطفرة العلمية العربية هو أن الاسلام كدين احترم العلم وقدره حق قدره . فالحديث الشريف يقول « ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يطلب ، ولمداد جرت به أقلام العلماء خير من دماء في سبيل الله » .

وطلب العلم عبادة ، والعلم فرض على كل مسلم ومسلمة وتعليم العلم يقابل الصلاة والنظر الى الوجود وعظمته يقوى ايمان العربى و « اطلب العلم من أى نبع » .

هذا بينما كانت أوروبا تعيش العصور المظلمة الوسيطة تحل اللعنة على الفكرة القائلة بكروية الارض — لقد كانوا يتساءلون هل هذا ممكن كيف تبلغ البلاهة بالناس حدا كهذا ويعتقدون فى مثل هذه الخرافة ؟ كيف يعتقدون انه ولا واشجارا تتدلى من الجانب الاخر للارض وان سيقان الناس اعلى من رؤوسهم ؟.

وبينما كانت أوروبا غارقة فى جهالة لاحد لها كان العلماء العرب يقتحمون كل مجالات العلم ، فدرسوا بعمق مملكتى الحيوان والنبات وكافة الظواهر الطبيعية واستخدموا قانون السببية لتفسير هذه الظواهر وقاموا بدراسة علمية للارض واحصوا مواقع النجوم ومنازلها وقاسوا الزمن والمكان وباختصار اهتموا بمختلف المواضيع درسا وبحثا وتعمقا وابدعوا فى ذلك كل الابداع .

ولقد حفظ العلماء العرب للعالم من طريق ترجماتهم الكثير من الكتب من الضياع والضياع النهائى وسجلوا مؤلفات كان العالم يجهلها جهلا تاما لولا أن جاءته من طريق الترجمة العربية مثل كتب التشريح لجالينوس وكتب القوى المحركة والرياضيات المؤلفين (هيرون) و (فيلون) و (مينيلاوس) وبصريات بطليموس وكتب أرشميدس .. الخ

ولم يقدم العرب لاوروبا الهيكل العلمى فقط بل قدموا كذلك محتوياته ، لقد أمدوا لاوروبا مواد الدراسة اليونانية والهندية والفارسية واعطوا الانسانية تراثهم لتبنى عليه المدنية الحديثة .. مقوماتها .

والعرب هم مخترعو العلوم التطبيقية والوسائل التجريبية بكل ابعادها التى عرفها عصر النهضة . فعلماء العرب هم الذين فتحوا الطريق لروجيربيكون وليورنا دودافنشى وجليليو وغيرهم من جهابذة العلم الحديث .

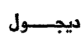
وابدع العرب فى ابتكاراتهم الجغرافية الوصفية والفلكية والطبيعية وتوصلوا الى نتائج علمية هامة خاصة فيما يتصل بنشأة الجبال وطبقات الصخور . أوليس العرب هم الذين قدموا الجديد للبشرية فى فن بناء الابراج وفى النظام المالى والضرائبى وفى الفن والزخرفة والموسيقى .

وسيظل العالم يذكر بالاحترام أسماء المقدسى وابن بطوطة والادريسى والبتانى والبيرونى وابن يونس وابن سعيد وياقوت والغرناطى بن جبير وابن سينا وأبناء موسى الثلاثة وابن رشد والفارابى والغزالى والخوارزمى وابن الصيدلى حنين بن اسحق والرازى وغيرهم ، سيظل العالم يذكرهم كموسوعيين روادا فى كل مجالات العلم والادب والفن والفلسفة والتاريخ والاقتصاد .

وكتاب الدكتورة سيجريد هونك ، هو كتاب قيم يعترف للعرب بفضلهم كرواد للعلم الحديث والركيزة الرئيسية لحضارة العصر الحديث .

انه دعوة من صاحبة الكتاب للعرب لا أن يعتزوا بتراثهم هذا فقط ويتقيوا فيه بل وأن يعتزوا بأنفسهم وأن يشقوا طريقهم ليحققوا مافقدوه وما حققته اوروبا فى عشرات الاجيال فى جيل أو جيلين — ولا شك أن لهم من تراثهم العظيم هذا الدافع والحافز فهم شعب خلاق مبدع ؛ خلق وأبدع أروع تراث علمى قبل أن تعرف اوروبا معنى الكلمة العلمية وحرية البحث العلمى .

●



ديجـــول

● تأليف : جان لاكوتير

يستعرض

هذا الكتاب الحياة الخاصة والدور السياسى لرجل فذ ، لعملاق بكل معانى الكلمة ، لشخصية من اعظم الشخصيات التاريخية — شارل ديجول . انه لوحة ترسم خطوطها وتحدد معالمها ، وتتابع سورها كما تتبع صور الفيلم السينمائى .

ويشهد القارىء من خلال فصول الكتاب الاحدى عشر ، معالم هذه الشخصية .

ولد شارل أندريه مارى جوزيف ديجول ، الابن الثانى لعائلة من الارستقراطية الصغيرة فى مدينة ليل بشمال فرنسا ، وفى حى الجانسينيست — وهم طائفة دينية متزمتة . وفى طفولته تعلم أن الحياة ليست لهوا ومتعة . ولقد تكفل « الجيزويت » بتربية وتعليم هذا « الطفل النحيف ذو النظرة الشجاعة الجسورة التى لا تخاف » ... نشأ ديجول معجبا بالكلاب ، « مون روستان (مؤلف سيرانو دى برجراك) ، وبرجسون الذى اتخذ من فكرة السلاح والمعلم . ومن الكتب التاريخية لخمسة عشر قرنا استمد ديجول الدروس والعبر ، وايمانه بوحدة تاريخ فرنسا ، ووحدة الامة الفرنسية .

ولقد « اجتاز ديجول طفولته مسرعا كما تنطلق السفينة عبر المحيط ، ولكن هذه الطفولة ظلت طعما باقيا على شفتيه ولحنا يتردد فى اذنيه » .

وفى سن العشرين دخل شارل كلية « سان سير » الحربية ، وكان يطلق عليه لطوله ومظهره اسم « المتر المزدوج » و « الديك » أو « سيرانو » .

وبعد تخرجه عمل ديجول تحت قيادة الكولونيل بيتان فى عام ١٩١٢ ثم اشترك بعد ذلك فى حرب ١٩١٩ .

لقد كان مثله الاعلى يتلخص فى القومية الشاملة للطبقات والاتجاهات ، والاحساس بالدور الفريد الذى يجب أن يلعبه فى حياة فرنسا ، وسيطرة فكرة الالهام بالنسبة له ، والوعى بالتطور التكتيكى .

وخلال اثنى وثلاثين شهرا من الاعتقال ، أثناء الحرب العالمية الاولى ، عاش ديجول فترة خصبة من حياته ، بدأ يكتب فيها كتابه « اختلاف الاعداء » الذى نشره فيما بعد فى عام ١٩٢٤ .

وبفضل تنقلاته واسفاره عرف ديجول نبض المانيا ، وتحسس عن قرب بولندا ، وأدرك ماتمثله الثورة السوفيتية من وزن بالنسبة لاوروبا الشرقية ، وزار بيروت والقاهرة ودمشق . ومن أسفاره فى بلاد الشرق العربى خرج بالنتيجة التالية والتى عبر عنها فى رسالة له عام ١٩٢٩ : « **ان انطباعى هو اننا لا نستطيع ان نتغلغل فى بلاد المشرق ، ان الناس غرباء عنا — كما نحن غرباء** عنهم — أكثر من أى وقت مضى » .

وفى سن الاربعين ، أصبح شارل ديجول ملحقا بالسكرتارية العامة للمجلس الاعلى للدفاع القومى . وفى الفترة من عام ١٩٣٢ حتى ١٩٣٤ قام ديجول بنشر كتابيه — اللذين كشف فيهما النقاب عن شخصيته — : «حد السيف» و «نحو الجيش المحترف» .

وفى كتابه «حد السيف» أظهر ديجول لامبالاته بالقيم الاجتماعية ووضع الكتمان والمواربة فى مكانة عالية . انهم يشبهون هذا الكتاب بكتاب «الامير» لميكيافيللى .

والقائد — وفقا لكتابه « حد السيف » — هو سوبرمان صقلته تربية الجيزويت ، ويرفعه نشاطه الى مرتبة البطل المؤله . انه عملاق ، غير انسانى وغامض ، لا يتزعزع امام الخطر .

أما فى كتابه «نحو الجيش المحترف» فان أربعة أفكار رئيسية تكمن فى دعوته : الحركة المبادرة والخيال ، والتصنيع والتجديد فى التكتيك ، واخيرا السياسة اللازمة لرجل الجيش . أن ديجول يشير فى كتابه الى نظريته العسكرية فى الاعتماد على الالة والفنيين المتخصصين لضمان سرعة الحركة فى المعركة . انه يقول : «السكون معناه الهزيمة ، ان الموتور يعطى لوسائل التدمير الحديثة جبروتا وسرعة وشعاعا من النشاط » . ولقد كانوا يطلقون عليه لذلك اسم «الكولونيل الموتور» ، وعهد اليه بتكوين الوحدات الميكانيكية للجيش . وفى سن السابعة والاربعين اكتسب الكولونيل ديجول مكانة غير عادية ، وتطورت سياسته نحو اليسار . وعلى وجه أصح نحو العداء للفاشية .

وجاء عام ١٩٤٠ ، عام الهزيمة ، صنعة على وجه ديجول . وكتب ديجول فى ذلك الوقت : «اذا ظللت حيا فانى سأقاتل حيث يجب ، وحين يجب ، وطالما يجب ، وحتى يهزم العدو ويزال العار الذى يلطخ الوطن » . ولقد اثبت ديجول شجاعة جسمانية ، وأعصابا حديدية ، وحيوية فذة .

وفى ١٧ يونيه ١٩٤٠ اعلن الماريشال بيتان الاستسلام . ولكن فى ١٨ يونية — فى اليوم التالى — دخل شارل ديجول دار الاذاعة البريطانية فى لندن ليتوجه الى الشعب الفرنسى بندائه : « هل يجب أن نفقد الامل ؟ هل الهزيمة أمر نهائى ؟ لا . ان هذه الحرب ، هى حرب عالمية . أنا الجنرال ديجول ادعو الضباط والجنود الفرنسيين أن يتصلوا بى ، ومهما يحدث ، فان شعلة المقاومة الفرنسية لا يجب ان تخمد ولن تخمد » .

ان نداء ١٨ يونيه كان الختام لدور ديجول كضابط فى الجيش وبداية مغامرته كرجل دولة ، فمنذ ٢٨ يونيه ١٩٤٠ حصل ديجول على اعتراف الحكومة البريطانية به كرئيس للفرنسيين الاحرار .

ونحن نشهد مع حياة ديجول كل احداث الحرب العالمية الثانية حتى تحرير باريس فى أغسطس ١٩٤٤ . لقد اعترفت به انجلترا والولايات المتحدة كالرئيس الوحيد للمجلس الفرنسى للتحرير الوطنى ، والتف حوله العديد من الشباب المتشوق للمخاطر والتضحية ، واصبحت الجزائر مركزا للحكومة المؤقتة . ويرفض ديجول باستعلاء النظام الادارى والعسكرى للندن وواشنطن فى فرنسا المحررة ، ويقول :

« ان الحكومة الفرنسية موجودة ، ان السياسة والادارة هما شأننا نحن الفرنسيين »

وتحت عنوان « التتويج » يتحدث جان لاكوتير عن عودة ديجول الى فرنسا وانتصاره . كانت العودة الى الوطن بعد غيبة أربع سنوات مؤثرة ، ونزل ديجول على الشاطىء النورماندى فى اطار كئيب منقبض من القرى المهزومة المنسحقة .

وبعد الانتصار بدأ ديجول يواجه الشعب الفرنسى ، يواجه الذين قاتلوا تلبية لندائه ولا يجب أن يخيب أملهم العظيم ، يواجه الذين دخلوا المعركة لغير الاسباب التى دخل هو من أجلها المعركة ، يواجه الكتل الهائلة من الجماهير الذين لم يفعلوا شيئا الا ان يبقوا أحياء ، والذين يعرفون اسمه بصعوبة ، أصبح ديجول يواجه بعد الانتصار صراع الطبقات ، وتصارع الايديولوجيات . ودعا ديجول — دون استجابة — الى أن تذوب الاحزاب فى الدولة وفى الحكومة وفى الجيش . وكان عليه أن يواجه الخطر القومى الكبير . التضخم ، ولم يفلح منديس فرانس ولا بليفان فى حل هذه المشكلة . واخذ ديجول يواجه مهمتين كبيرتين : بعث الاستقلال واعادة تكوين الدولة من جديد لكن سرطانا ينخر فى البناء الذى يقيمه . ان النظم الاستعمارى فى الهند الصينية والجزائر ، وصراع الاحزاب فى الداخل يهدد بالانهيار . وأمام الصراع الحزبى ينسحب ديجول من الميدان الى منزله فى ضواحى باريس فى يناير عام ١٩٤٦ ولكنه يعود مرة أخرى عندما يشعر بان فرنسا فى خطر . وينتخب ديجول فى عام ١٩٥٩ رئيسا للجمهورية الخامسة . وفى عام ١٩٦٤ تتحقق آماله السياسية ويقول : « ان السلطة لم تعد مسألة تخص الانصار ، ولكن رئيس الدولة هو مصدرها والقابض على زمامها » .

ولكن ماذا حقق ديجول لفرنسا ؟

انه أعاد التوازن الى ميزانية الدولة ، وجعل من الفرنك عملة قوية ، وقام بتطوير التجارة الخارجية ، وكفل لفرنسا دخولا مثمرة فى السوق المشتركة . وبالنسبة للجزائر رأى ديجول منذ البداية أن تحرير الجزائر أمر لامفر منه وقال لسوستيل الذى دهش من فكرة التفاوض مع حكومة الجزائر «هل تعتقد أن العرب المسلمين يريدون حقا أن يكونوا فرنسيين» الا أن ذلك لم يمنع ديجول من أن يصيح بعد يومين هاتفا بحياة الجزائر الفرنسية . لكن ديجول حطم فى النهاية استمرار هذه الحرب ، التى كان الشعب الفرنسى لايريدها .

لكن ديجول فشل فى ثلاثة أمور : أزمة الاسكان وارتفاع الاسعار والاختلال المتزايد لمستوى الدخل بين الاجراء والفئات العليا من المجتمع . ولقد أدى هذا الى اضرابات العمال وخاصة عمال المناجم .

ولكن ، بعد كل ذلك ، من هو ديجول ؟

يقول روزفلت انه رجل غريب يجذب الناس بشجاعته واخلاصه الشديد لقضية السيادة الفرنسية .

ويقول لاكوتير فى كتابه ، ان ديجول حساس للغاية فيما يتعلق بشرف فرنسا ، انه يصبح فى هذا الشأن على جانب من القوة والشراسة تذهل المرء . انه وحش الدولة المارد ذو الاعصاب الباردة . ومع خبرته السياسية المدهشة تصبح سلطته كالصاعقة ان المشاعر الشخصية والحنان الانسانى لاتكاد تجد مكانا فى هذه الحياة . ان ديجول لايسمح لنفسه بأن ينساق وراء هذه المشاعر .

وسياسة ديجول الخارجية تقوم على ثلاثة أسس :

- ان فرنسا يجب أن تكون فى المرتبة الاولى
- ان العلاقات مع الدول متحالفة او غير متحالفة مع فرنسا ، لاتقوم الا على القوة والحيلة .
- ان الايديولوجيات لا وزن لها ، وان القوى الحقيقية الوحيدة التى تواجه بعضها البعض هى الامم .

ان ديجول يريد ان تكون فرنسا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وبريطانيا فى ادارة شئون الغرب ، ومن أجل هذا يقف ديجول ضد سيطرة الدولار .

وبالرغم من ان ديجول يرتبط بحضارة متشبعة بالثقافة الاوروبية فانه أفلح فى اقامة روابط وعلاقات بالقوى الصاعدة من الجزائر الى بكين وحتى سيتاجو فى شيلى — وهى علاقات تمثل الوجه الاكثر اصالة واغراء لاستراتيجيته السياسية .



صوت من القاعدة

حول الاتحاد الاشتراكي والتفرغ

يكتبه هذا العدد
عبد اللطيف راشد
الامين المساعد
للجنة مركز الخانكة

شهدت الفترة الاخيرة نشاطا ملموسا للمستويات العليا للاتحاد الاشتراكي العربي بهدف بعث الروح في التنظيم السياسي ، واعطائه الفاعلية التي تجعله قادرا على أداء دوره الكبير الذي يتوقف على نجاحه في أدائه مستقبل العمل الشعبي المنظم .

فما هي الوسائل والادوات التي تحقق لنا هذه الغاية الكبرى ؟ ما من شك في ان قيام الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم يضم قوى الشعب العاملة هو البداية الصحيحة للوصول الى النتيجة المرجوة .. ولكن هل بدأ الاتحاد الاشتراكي العربي يشق طريقه الثوري الى تحقيق هذه الغاية ؟ لا استطيع وانا مسئول عن العمل في الاتحاد الاشتراكي العربي في واحد من ادنى مستوياته ان اقول نعم . ولا اريد ان اطلق القول على اطلاقه .. فان التعميم لاينبغي ان يقرره الا من هم في المستويات العليا ، من تتضح الرؤية امامهم ومن لديهم كل الحقائق عن العمل في التنظيم على امتداده عبر السبعة آلاف وحدة ولكني اقصر حديثي من الوحدة التي انا عضو عامل بها وامين لسر لجنتها . وقد ابيح لنفسي ان اتكلم عن بعض الوحدات المجاورة .

وابدا فأبرر عدم استطاعتي الاجابة بنعم على السؤال الذي طرحته والذي يتعلق ببدء قيام التنظيم بدوره فأقول انه في خلال المدة التي انقضت على قيام التنظيم حتى الأن برزت عدة ظواهر تصلح أساسا لتقييم نشاطه . أول هذه الظواهر ان التنظيم في اى مستوى لم يعمل — في رأيي — على الاتصال بالوحدات الاساسية في اى صورة من الصور وبهذا ضعفت الصلة بين القيادة والقاعدة — وهي ضرورة لايجاد التفاعل المطلوب — الا ان المظاهر العامة والعملة الرسمية التي تنبىء عن تبعية اللجان للاصل الكبير على مستوى الجمهورية وهذه الظاهرة في منتهى الخطورة على التنظيم وعلى مستقبل العمل فيه . هذه الظاهرة ولدت عدة نتائج اثرت تأثيرا ضارا على نشاط اللجان ، فمن المعروف ان اعضاء هذه اللجان اقدموا على ترشيح انفسهم للعمل في هذا المجال تدفعهم في الغالب الرغبة الاكيدة في العمل السياسي وبدأوا يعملون فعلا بمجرد انتخابهم ، بحثوا عن مشاكل

وحداتهم والمظاهر غير الاشتراكية القائمة بينهم وحاولوا ايجاد الحلول لهذه المشاكل والقضاء على تلك المظاهر وانتظروا العون من المستويات الاعلى منهم وانتظروا ايضا مناقشتهم فى طريقة عملهم وتقييم نظرتهم للامور ومعالجتهم لمشاكل وحداتهم وتقويم هذه النظرة اذا كانت بحاجة الى تقويم والاستفادة من خبرة وعلم هؤلاء السنوات ليهتدوا بها فى عملهم . ولكن الذى حدث ان شيئا من هذا لم يحدث وبهذا افتقدوا التوجيه اللازم . فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة ان بعض هؤلاء الاعضاء تاهوا وسط الضباب الذى ملأ طريقهم على مدى الايام ، والبعض فقد حماسه ، والبعض الاخر انطوى على نفسه اقول البعض . والتمس البعض العذر للتنظيم بالنظر لضخامة المهمة الملقاة على عاتقه وان البداية تكون دائما وفى كل شىء مليئة بالمشاكل وعدم وضوح الرؤية الى السبيل القويم ، والبعض الاخر ظل على حماسه وراح يعمل بدأب واصرار على تنمية الايمان بالفكرة من طريق التزود من الثقافة والمعرفة اللازمة للعمل السياسى استعدادا لليوم الذى يبدأ فيه العمل الجدى ، ولكن ماذا كانت النتيجة النهائية لهذه الظاهرة ؟

النتيجة ان النشاط تجمد او كاد واصبحت الاجتماعات الدورية عملية روتينية غلب عليها عدم الاهتمام ، واصبح من النادر ان يحضر جميع الاعضاء اجتماعا واحدا ، واصبح من المألوف الا يحضر الاجتماعات الا نصف الاعضاء او يزيد قليلا ، وفى كثير من الاحيان لا يتكامل العدد القانونى اللازم لعقد الاجتماع . وهنا يبرز سؤال . **اين اذن دور القيادات المحلية لهذه اللجان .. كأمناء اللجان مثلا ؟**

لقد ادت عوامل متعددة الى هذه النتيجة واضيف ان عدم تنفيذ المادة (٢٧) من القانون كان — فى رأيى — عاملا مساعدا كبيرا وهى التى تنص على : أ — ان عضو اللجنة الذى يتخلف بدون سبب مقبول عن مزاولة نشاطه فى أعمال اللجنة لمدة ٦ اشهر تسقط عنه عضوية تلك اللجنة ب — والعضو العامل الذى لا يسدد اشتراكه لمدة ٦ اشهر تزول عنه صفة العضوية .

الظاهرة الثانية — وهى تكاد تكون امتدادا للظاهرة الاولى تتمثل فى عدم ايجاد منهاج **محدد للتوعية** ولو على مستوى لجان العشرين على الاقل . وعدم وجود هذا المنهاج ترك اللجان والاعضاء فى فراغ معوق . والتناقض يبدو فى هذه الظاهرة صارخا فمنذ الايام الاولى لقيام التنظيم توالت تصريحات المسئولين فى الصحف وكذلك بعض الكتب الدورية القليلة التى وصلتنا تحدد مهمة اللجان فى عملية التوعية السياسية للجماهير ومع هذا لم يوجد المنهاج الواضح لهذه العملية على مستوى الجماهير .. كذلك على مستوى اعضاء اللجان .. وان كان بعض هؤلاء قد قرأوا الميثاق مجرد قراءة وبعضهم درسه دراسة معقولة وكذلك بالنسبة لقانون الاتحاد الاشتراكى العربى حتى هذه العملية الاخيرة لم تتيسر على مستوى الجماهير بصورة منظمة . ولقد يقال ان هذا الامر ترك للجان تمارسه حسب ظروفها . ولكن هذا القول مردود بان هذه اللجان لم تتوفر لها الوسائل والامكانيات وحتى لو نجحت هذه اللجان فى توفير الوسائل والامكانيات كل حسب طريقته ، فان ظروف العمل فى المؤسسات الجماهيرية بصفة خاصة قد لا تسمح بتنفيذ هذه العملية بالصورة المرجوة .. ودليلى على هذا اننا فى وحدتنا تقدمنا للمسئولين فى مؤسستنا ببرنامج محدد للتوعية بالميثاق وبقانون الاتحاد الاشتراكى العربى فى مدة زمنية محددة ، ولكن ظروف العمل والانتاج عندنا لم تسمح حتى الان بتنفيذ هذا البرنامج ، وطبعا مصلحة العمل والانتاج فى غاية الاهمية ، ولكن التوعية — فى رأيى — لا تقل اهمية والعمل الدعائى غير المنظم — فى رأيى — معدوم الفاعلية والتأثير المطلوب.

الظاهرة الثالثة — لمسها الرئيس القائد جمال عبد الناصر فى خطابه امام مجلس الامة فى افتتاح الدورة الثانية ، الا وهى **الافتقاد الى الحوار العميق داخل التنظيم.** وفى رأيى انه يجب الا يوجد هذا الحوار العميق فى المستويات العليا فقط وانما يجب ان يشمل جميع المستويات وان يمتد عبر القرى والمدن والمؤسسات الجماهيرية فى كل مكان ليلتقى بالدعاة المخلصين للاشتراكية وليكتشف القيادات الجديدة الصالحة للعمل الاشتراكى ، يعمق مفاهيمها ويبلور افكارها ويغذيها ويصقلها لتؤدى دورها فى ممارسة النضال من اجل تحقيق الاشتراكية ، حلم الجماهير صاحبة الحق الاصيل فيها ، هذا الحوار العميق يجب ان تعدله البرامج الواضحة ، وان يقوم بتنفيذه قادة مؤمنون بجلال الرسالة وقدسيتها .. هؤلاء القادة ينبغى ان يزودوا بجميع الوسائل اللازمة لاداء مهمتهم ، ولكى ينبثوا بين كل ارجاء جمهوريتنا يلتقون بلجان العشرين وبأعضاء اللجان النقابية وباعضاء مجالس الادارات بوصفهم اعضاء عاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى وبكل الطلائع الثورية المنبثة فى كل تجمع جماهيرى ، يعلمونهم ويتعلمون منهم تجاربهم ، ومعاناتهم ، وتعبيرهم التلقائى الصادق من آمال جماهير امتنا الناهضة .

واعتقد ان هذا هو المدخل الصحيح الى مرحلة الانطلاق التى نؤمل ان يتم خلالها التغيير الاجتماعى ، وهو الهدف النهائى للثورة واننا بهذه الوسيلة — الحوار العميق — يمكن ان نثير العديد من القضايا الرئيسية التى مازالت تبحث عن الحلول الصحيحة والتى سيترتب على ايجادها خلق المواطن الايجابى الواعى.

واذا اردنا ان ننتقل بالحديث الى المستوى الاعلى مباشرة وهو **لجان المراكز والاقسام** فماذا نجد ؟ نجد انه يوجد خلاف كبير فى الصورة عما هو قائم على مستوى لجان الوحدات الاساسية والخلاف هنا ليس فى الجوهر للاسف وانما هو خلاف فى الشكل الذى يحتمه الفرق بين المستوى ، اما جوهر الحالة — وأؤكد مرة اخرى قصور حديثى على المستوى المحلى او الذى يلينا مباشرة — فهو واحد وان عظم الاثر . ففى هذا المستوى ايضا نجد الركود وعدم المبالاة مما يؤثر فى مستقبل العمل السياسى ، الذى يجب ان يموج بالحياة والحركة والتأثير فى الاحداث والتأثر بها ودفع الوحدات الاساسية الى العمل المتواصل المؤثر فى كل مايحيط بها فتحولت بعض اللجان الى مايشبه ان تكون **فرعا لمصلحة حكومية** يحكمها الروتين ، وتخيم على افكار المسئولين فيها النظم الادارية فى العمل والنتيجة المنطقية اننا نفتقد **الصفة والروح العقائدية الثورية** التى يجب ان تسود كافة المستويات والمستويات المحلية بصفة خاصة لانها هى القريبة من الجماهير .

من هذا نخلص الى حقيقة اساسية وهى انه **يجب الاسراع قدر المستطاع فى استكمال بناء التنظيم وبعث الحياة فيه** وتهيئته للعمل الجدى المأمول .. واذا كانت الخطوات تتخذ الان فعلا للوصول الى هذه المرحلة فاننى ارجو ان اوضح حاجة برزت من خلال الممارسة وهى انه **ينبغى — فى رأيى — الا يقتصر التفرغ المقترح على مستوى المحافظات** بل ان التفرغ **يجب ان يشمل — فى رأيى — المستوى الاول فى التنظيم ، اى الوحدات الاساسية** التى هى العصب الرئيسى للتنظيم . يجب — فى رأيى — ايضا ان يتفرغ الامناء والامناء المساعدون اذا سمحت ظروف عملهم فى المؤسسات الجماهيرية بصفة خاصة فاذا كانوا يشغلون مناصب حساسة فى مؤسساتهم ولا يمكن الاستغناء عنهم للتفرغ للعمل السياسى فانه ينبغى فى هذه الحالة ترشيح عضو او اكثر

نشرت « مناقشات مفتوحة » فى العدد الماضى ، مقالا بعنوان «تبادل الخبرات فى مجال الانتاج» وقد كتبه للطليعة المهندس سناء محمد سليمان امين لجنة الاتحاد الاشتراكى بالشركة المصرية لانتاج الزهر .

من لجان العشرين ممن يتصفون بالوعى الاشتراكى والايمان بالعمل السياسى — وفى رأيى ان التفرغ على هذا المستوى من الزم اللوازم للانطلاق بالعمل فى التنظيم الى غاياته البعيدة لان هذا العمل يتطلب الحركة السريعة الخاطفة من كل القيود والعوائق . والشىء الذى كان يثير التساؤل هو السماح بالتفرغ للعمل النقابى على مستوى الشركات والمصانع وعدم السماح به للعمل السياسى فهل العمل النقابى اهم من العمل السياسى ؟ هل الفرع اهم من الاصل ؟ فى رأيى ان العكس هو الصحيح ، واتمنى مخلصا ان يوضع هذا الرأى فى الوضع الذى يستحقه من البحث والدراسة ، بهدف الوصول بالعمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى العربى الى ماترجوه له من الفاعلية والكمال .

تهتم « الطليعة » — دائما — بكل نقد أو اقتراح يقدم لها . ومع ظهور العدد القادم ، تستكمل « الطليعة » عاما كاملا من حياتها . وتدعو « الطليعة » كل أصدقائها ، لان يكتبوا لها عن آرائهم ونقدهم واقتراحاتهم .

نقد الطليعة

بعث المواطن عادل رمسيس عزيز بكالوريوس علوم ، برسالة نقد للطليعة . هذا نصها :

« أصبحت الطليعة — فى رأيى — تقليدا ثوريا طيبا فى حياتنا الفكرية والسياسية . ولذا أجد لزاما على أن أثير التساؤل التالى : ما هو دور الطليعة فى حياتنا الفكرية والسياسية ؟ والى اين تسير الطليعة ؟ . لقد صدرت الطليعة وهى تحمل شعار « طريق المناضلين الى الفكر الثورى المعاصر » . وهو شعار بعيد — فى رأيى — عن الطليعة بشكلها الحالى . فالشكل الحالى يسمح بتعديل الشعار الى « طريق المثقفين الى الفكر الثورى المعاصر » . وحينئذ فهو طريق نظرى أكاديمى . والطليعة بشكلها الحالى مجلة أكاديمية نظرية يقوم على تقديم موضوعاتها بعض الاساتذة النظريين . فتكون موضوعاتها بمثابة « تحصيل حاصل » . وثانى الادلة — فى رأيى — هو عدم متابعة الطليعة للتنظيم الشعبى بشقيه الجماهيرى والسياسى فالطليعة بعيدة الى حد كبير عن احداثه ووقائعه » التى هى نضالية فى المكان الاول » .

وثالث الادلة ، هو عدم وجود اتصال جماهيرى للطليعة الا فى حدود ضيقة . فى حدود باب « مناقشات مفتوحة » . وهو مجال ضيق ، لا دور لاسرة الطليعة فيه ، الا تقديم بعض الردود على الرسائل النظرية ، أو فتح باب النقاش ان كانت الرسالة اشارة حول تكاسل مؤسسة سياسية أو وحدة جماهيرية من القيام بدورها .

ورابع الادلة ، أن الخلق الاشتراكى فى نشأته الان ، وهو أحد مسئوليات الطليعة وهى — فى رأيى — غافلة عنه . فهناك علاقات العمل الاجتماعية فى المؤسسات والمصانع وهى فى حاجة الى الكثير من الطليعة . وخامسا : هناك الدور السياسى العربى والعالمى الذى هو جزء من مهمة الطليعة . وبتحديد أكثر ، على الطليعة ان تنشر وتحقق فى انجازات القوى والاحزاب الاشتراكية وكذا انتكاساتها وتوضيح دورها وفاعليتها فى صراعها ضد قوى الرجعية المحلية والاستعمار القديم والجديد وكذا أخبار المؤتمرات والوثائق النظرية الاشتراكية على نطاق عالمى . أحسب أن الطليعة فى حاجة الى كل هذا ، لتكون طريق المناضلين للفكر الثورى المعاصر » .

الطليعة : تؤمن الطليعة أن المناضل الاشتراكى ، لابد وأن يتسلح بالمنهج العلمى للاشتراكية ، بالاضافة الى ثقافته العامة الواسعة . ولا يعنى هذا ، أن كل مثقف ، يصبح كادرا ثوريا بالضرورة . فالكادر الثورى هو من يجمع بين الروح النضالية والاخلاص للشعب والايمان بالاشتراكية ومستقبلها ، وبين

اقتراح .. للطليعة

كتب المواطن فاروق قبطان المحامى بكفرالشيخ ، يقول :

ان مرحلتنا الحالية ، هى مرحلة بناء القاعدة المادية والمعنوية للاشتراكية . وهى تستلزم — بالضرورة — العمل السياسى الثورى المعبىء والمنظم للجماهير وطاقاتها . ولذا فاننا نطالب الطليعة ، بتخصيص صفحات للتحدث عن الاشتراكية — نظريا وعمليا — وتطبيقات الاشتراكية المختلفة فى بلدان العالم . وذلك بقصد معرفة ماهية الاشتراكية والدول التى سارت فى طريقها ، وما حققته كل دولة من انجازات فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك كله بهدف الاستفادة من الخبرات الاخرى .

الطليعة : سوف تجد تطبيقا لاقتراحك فى اعداد قادمة .. هذا بالاضافة لما قدمته الطليعة فى اعداد سابقة من هذا الموضوع ، مثل الدراسة عن التجارب التعاونية فى البلاد الاشتراكية المختلفة .

التسلح بالمنهج الاشتراكى العلمى . ومن أهداف الطليعة ، المساهمة فى اعداد مثل هذا الكادر الثورى القادر على التصدى لمعالجة مشاكل التطبيق الاشتراكى فى بلادنا على أسس علمية. ولهذا — تتناول القضايا النظرية ، جنبا الى جنب مع مشاكل التطبيق . وذلك بهدف تحديد خط واضح لرؤية الواقع . وعرض مشاكله واقتراح الحلول لها على ضوء فهم نظرى سليم وبما يتفق وطبيعة كل مشكلة وتنوعها .

وليس للطليعة ، كتابا ثابتين بل تفتح صفحاتها لكل من يكتب لها . أما عن التنظيم الجماهيرى والسياسى ، فنذكر أن العدد الثانى من الطليعة قد ناقش فى دراسته الرئيسية هذه القضية. ذلك بالاضافة الى عدد غير قليل من المقالات حول نفس القضية فى الاعداد التالية .

أما عن « مناقشات مفتوحة » . فالغرض منها ، اقامة الحوار بين القراء — أساسا — وبعضهم البعض ، حول ما يكتب فى الطليعة بالاضافة الى القضايا الهامة الاخرى . ودور الطليعة فى « مناقشات مفتوحة » — لا يتعدى نطاق بلورة هذا الحوار لتحديد اتجاهه ونتائجه . أما عن ملاحظاتك الاخرى، فان الطليعة تهتم بها فعلا . وتسعى لاستكمال ما بدأته فى هذا الصدد.

●

اقتراح .. للجان الدعوة والفكر

كتب المواطن **الكفراوى احمد الشباسى** معاون مستشفى الاطفال بالعباسية ، يقول :

لا شك ان هذه المرحلة الحاسمة من نضال شعبنا العظيم، تلقى على عاتق تنظيمنا الشعبى : الاتحاد الاشتراكى العربى، مسئوليات جسيمة . وتقتضى تعبئة عامة لكل القوى الواعية المؤمنة بالاشتراكية . كما تستلزم تطهير الاتحاد الاشتراكى من العناصر الانتهازية .

ويؤسفنى ان اقرر — وانا عضو فى لجنة الاتحاد الاشتراكى بمستشفى الاطفال بالعباسية ومقرر لجنة الدعوة والفكر وضابط الاتصال بلجنة القسم — ان نشاط هذه اللجنة **متجمد** تقريبا . فهى لا تجتمع الا نادرا . واغلب اجتماعاتها صورية وسلبية بشكل لا حدود له . وليس للجنة اى نشاط سياسى او اجتماعى او ثقافى .

ويمكننى أن أرد أسباب هذه السلبية الكاملة الى عدة عوامل :

● **لا توجد** داخل اللجنة **قيادة حازمة** قادرة على ادارة نشاط اللجنة وتوجيهه ● انخفاض مستوى الوعى السياسى والفكرى لاغلبية أعضاء اللجنة وعدم الاحساس بالمسئولية والاضطلاع بها ● انصراف معظم الاعضاء عن حضور الاجتماعات وعدم محاسبتهم على ذلك . هذه اللجنة فازت بالتزكية فلم تخض معركة انتخابية تبلور افكار اعضائها . ومما يثير الاسى الشديد ان هناك فئة مخلصة لديها الاستعداد للعمل ولكنها لا تجد الظروف المساعدة لذلك ، مما يخشى معه ان تقوم العناصر الانتهازية بامتصاص العناصر المخلصة .

وانى لاقترح على العناصر المخلصة فى سائر لجان الاتحاد الاشتراكى ، والتى تعانى بعضها من نفس المشكلة ، أن تعمل مع كل العناصر الشابة والمخلصة — سواء من بين اعضاء اللجنة او من بين الاعضاء العاملين بالوحدة — على القيام **باعداد دراسات جماعية للميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى ونشرة الاشتراكى ومجلة الطليعة** ، والاستعانة بالكتب التى تمس الموضوعات القومية والاشتراكية والسياسية . كذلك تستعين — اذا أمكن — ببعض اساتذة الفكر الاشتراكى لالقاء المحاضرات . وذلك بهدف خلق **وحدة فكرية** كنقطة انطلاق للعمل وسط الجماهير لتوعيتها بهذه المرحلة من نضالنا وما تتطلبها من تضحيات . ولشرح مختلف القضايا التى تمر بها امتنا .

●

من اجل مواجهة العناصر الرجعية

كتب المواطن **صلاح الدين اسماعيل** بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، رسالة يقول فيها .

لقد شبعنا من اولئك الذين يحسنون مضغ الكلام فى بعض لجان الاتحاد الاشتراكى . وبالاضافة الى ذلك ، فهناك صور محزنة — فى رأيى — لتكتلات توجد داخل بعض هذه اللجان ، تعمل على تعويق وتشويه كل عمل ثورى . مما يصعب على المخلصين ممارسة دورهم وحمل الامانة فى هذه المرحلة بتحدياتها الخارجية والداخلية .

واعتقد ان هناك فئة يمكن تسميتها بالرجعية الجديدة التى تلعب بآخر ورقة معها فى معركة يائسة ، تدخلها من باب « لعل عسى » . وهذه مسألة خطيرة . ويخشى ان تنجح عناصر الرجعية الجديدة فى التأثير على بعض المخلصين ، فى معركة تدخلها الرجعية بضراوة « اما كاسرة واما مكسورة » .

واذا كانت القوى الحاقدة ، تعمل على ان تكسب الوقت، باضاعة الجهود فى معارك جانبية ، فان هذا كله محسوب على الاتحاد الاشتراكى ككل .

وانى لاتساءل هل يصلح هذا المناخ الذى تخلقه الرجعية ، لعمل الاتحاد الاشتراكى وارتباطه بالجماهير . اقولها بالفم المليان : لا . واحذر من يوم قد يتسرب اليأس فيه الى بعض العناصر الثورية التى تؤمن بالثورة فكرا وعملا .

ما العمل اذن ؟ ان العمل يجب ان يبدأ من خطة ترمى الى تحقيق **هدفين** : هدف قريب . وآخر بعيد . وكلاهما يخدم الاخر بطريق مباشر او غير مباشر . ونقطة البدء ان **نحدد مواقع الاقدام الثورية على الطريق الصحيح** ، وان نعطيها الثقة . وهذا ضرورى لحماية عملها . فهناك خليط مدهش جمع عناصر متناقضة فى الاتحاد الاشتراكى ، مما يدعونا بالحاح الى ضرورة المكاشفة ، وهناك بعض الرجعيين القدامى وبعض السلبيين الجدد وبعض العناصر التى لا تربطها بالوعى صلة .

وتعد تنحية مثل هذه العناصر ، تمكين للعناصر الثورية من العمل والحركة . فهذه العناصر لا يقف خطرها عند حد فسادها ، بل يتعداه الى انها تخلق المناخ الملائم لافساد الآخرين .

وارى انه يجب ان يستتبع تصفية العناصر الرجعية ، تكليف العناصر الثورية بخطة عمل تلتزم بها وتسأل — فى اطارها — عما تقوم بتنفيذه . ويجب ان تنبع خطة العمل من خلال الالتقاء بالجماهير والتعرف على مطالبها واحتياجاتها .

ان واجب القوى الثورية ، هو ان تصمد للحرب الخفية التى تثيرها الرجعية الجديدة وان تتصدى لها وتتعقبها حتى ترغمها على اليأس والتراجع ، وتلك مهمة شاقة وطريقها صعب . ذلك لان العناصر الثورية عليها ان تحارب فى جبهتين: جبهة البناء الاشتراكى ، وجبهة تصفية الرجعية . وسبيل ذلك ، هو الالتقاء بالجماهير وتوعيتها وتربيتها سياسيا لتحصينها ضد الرجعية التى تسعى لان تقوى وتتكاثر .

ان ما يدور اليوم من معركة ضد الرجعية التى اصبحت سافرة ، ستصبح اكثر سفورا بين اعداء الاتحاد الاشتراكى وبين القوى التقدمية الواعية والثورية .



وثائق تاريخية عن:

تطور التعليم في مصر منذ عام ١٨٨٠ حتى ١٩٦٤

٦

تنشر الطليعة في هذا العدد الجزء الاول من مجموعة الوثائق التاريخية عن تطور التعليم في مصر الحديثة . والحقيقة أن التغطية الوثائقية الكاملة لذلك الموضوع تستلزم تقديم الوثائق الهامة المتعلقة به في الفترة التاريخية الممتدة من الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ حتى الوقت الحالي . الا أنه أمام ضخامة حجم الوثائق التي تغطي كل تلك المرحلة ، رأينا الاكتفاء بنشر أهم الوثائق التي تغطي المرحلة الاكثر حداثة من تاريخ البلاد ، تلك التي تبدأ بالاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ حتى ظهور دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت ، الذي ضمن المجانية التامة للتعليم في جميع مراحله المختلفة ولجميع فئات الشعب المصري دون أي تمييز . وهي الفترة التي شهدت أهم وأخطر التغييرات في نظم التعليم في تاريخ مصر الحديث عامة .

وتنقسم هذه الوثائق بحسب ترتيبها التاريخي الى ثلاث مجموعات ، تمثل ثلاث فترات متميزة السمات .

تبدأ المجموعة الاولى منها بحركة اصلاح التعليم سنة ١٨٨٠ قبل الاحتلال البريطاني بقليل ، حتى اعلان دستور سنة ١٩٢٣ ، والمجموعة الثانية من سنة ١٩٢٣ حتى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، والثالثة من سنة ١٩٥٢ حتى ظهور الدستور المؤقت سنة ١٩٦٤ .

وقد اتخذت حركات الاصلاح التعليمي في كل فترة من هذه الفترات سمة مميزة عن الفترات الاخرى .

ففي الفترة الاولى من سنة ١٨٨٠ حتى ١٩٢٣ ، كانت حركات اصلاح التعليم السائرة وفق اتجاهات الطبقات المالكة

الحاكمة تستهدف ادخال انظمة التعليم الاوروبى فى مصر تمشيا مع السياسة التى وضع أسسها الخديوى اسماعيل فى محاولة صبغ البلاد بصبغة غربية الطابع . الا أن هذا الاصلاح التعليمى كان قاصرا على ادخال نظم التعليم الاوروبية الى البلاد مع قصرها على أبناء الموسرين والحكام وسائر الطبقات المالكة القادرة . وكان هناك من الناحية المقابلة توسع آخر فى نشر التعليم الكتاتيبى ، الا أنه جرت فى نفس الوقت محاولة لعزله عن مراحل التعليم التالية له بدعوى كونه تعليما شعبيا . وكان نظام التعليم فى تلك الفترة يستهدف خلق « الافراد » الموالين للانظمة القائمة والذين يعدون لتولى الوظائف الحكومية . يتضح ذلك جليا من وثائق قومسيون تنظيم المعارف سنة ١٨٨٠ ، ومن مقالات الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده نقدا لنظام التعليم حينذاك .

وفى الفترة الثانية من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢ ، وبتأثير تصاعد النضال الشعبى عقب تطور الوعى السياسى بعد ثورة سنة ١٩١٩ واعلان دستور سنة ١٩٢٣ وانتشار الافكار الاصلاحية والتقدمية لجمال الدين الافغانى والامام محمد عبده وسائر المصلحين التقدميين بالاضافة الى ما نادى به العائدون من البعثات المصرية فى الخارج ، بتأثير كل ذلك اتسع نطاق التعليم فى تلك الفترة اتساعا ملحوظا ، وارتبط ذلك بالتفكير الجدى فى التوسع فى كليات الجامعة الاهلية (فؤاد الاول فيما بعد) ، الا أن الفئة المسيطرة على الجهاز الفنى التعليمى فى ذلك الوقت ، كانت تبذل جهودها من أجل حرمان الطبقات الشعبية من حق التعليم المجانى ، وهذا يبدو واضحا من تقرير المستر « ف. أ. مان » مفتش المدارس وكليات المعلمين بادارة المعارف ببريطانيا ، والذى استدعته الحكومة المصرية لاستشارته سنة ١٩٢٩ ، هو الاتجاه الصارخ المتمثل فى نقض فكرة مجانية التعليم ، بل ومحاربتها والمطالبة برفع ثمنه ارتفاعا معتدلا . وفى السنوات الاخيرة من هذه الفترة ظهرت مطالبات وطنية بالتوسع فى التعليم واصلاحه ، ولكن حتى هذه وضعت فى قالب طبقى بحيث يكون اصلاح التعليم فى اطار ثنائيته التقليدية (التعليم الاولى والكتاتيبى المغلق لابناء الشعب والتعليم الابتدائى المفتوح لابناء الخاصة) ، وتتسم هذه الفترة ايضا بأن الحركات الاصلاحية فيها كانت مجرد مطالب لم تقابل بالتنفيذ العملى الا سنة ١٩٥٠ عندما أصدر الدكتور طه حسين وزير المعارف حينذاك قانون مجانية التعليم الذى كان أعلى درجة من التقدم وصل اليها التعليم فى الفترة السابقة على ثورة يوليو .

أما فى الفترة الثالثة من سنة ١٩٥٣ فصاعدا فقد حدث التكامل بين المطالب الاصلاحية والتنفيذ الفعلى . فصدرت القوانين التى كفلت التوسع الكمى فى التعليم بمراحله وظهر أول قانون لالزام التعليم الابتدائى ، وظهرت المرحلة الاعدادية كمرحلة متميزة لها وظيفتها وأهدافها ، وظهرت العناية بنهوض معلمى التعليم الابتدائى ... الخ من اجراءات متقدمة وكان آخر هذه القوانين تقدما هى القوانين الاشتراكية التى نصت على مجانية التعليم فى جميع مراحله وانه حق لجميع المصريين بدون استثناء .

هذا وقد بذل « قسم الوثائق » بالطليعة الجهد من أجل العثور على الوثائق التى تبين الاتجاه الفكرى والتطبيقى للسياسة الانجليزية التى اتبعت بازاء التعليم المصرى والتى مثلها بشكل بارز المستشار البريطانى « دانلوب » ، الا انه لم يتمكن من العثور على أى تقرير شهرى أو سنوى قدمه ذلك المستشار ، سواء فى مكتبة وزارة التربية والتعليم او فى « ادارة البحوث والوثائق والمكتبات » التابعة لنفس الوزارة ، أو فى دار الكتب المصرية ذلك برغم الاستعانة بالسادة المختصين فى كل هذه الدور .

ان سياسة دانلوب المتمثلة فى فرض سيطرة الثقافة الانجليزية على مناهج التعليم المصرية سواء بالتوسع فى دراسة اللغة الانجليزية فى حد ذاتها ، أو فى تدريس مواد الثقافة الوطنية باللغة الانجليزية ، وسيطرة المفتشين الانجليز على جهاز التفتيش الفنى ، والتأكيد على ثنائية المرحلة الاولى من التعليم ، والربط الكامل بين التعليم والتوظف فى الحكومة ، كل تلك وان كانت حقائق تاريخية واقعية ، الا أنها تحتاج بشكل خاص الى ما يؤكدها وثائقيا .

وترى « الطليعة » ان الامر يستلزم بهذا الصدد ، بذل مزيد من جهود المسئولين العاملين فى مجالات التاريخ لتطور حركة التعليم فى بلادنا نحو سد هذه الثغرة .

على أن مما لاحظه « قسم الوثائق » أيضا هو أن التقدم فى أوضاع التعليم فى مصر فى الفترة السابقة على الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ ، قد جاء على يد الفئات الوطنية المثقفة ثقافة فرنسية بوجه خاص ، وفى أواخر تلك الفترة على يد « طبقة الافندية » من المثقفين ثقافة فرنسية بالتحديد . وفى كلمة ، اتسمت هذه المرحلة ببروز التأثيرات الفرنسية . فمنذ عهد محمد على اتجهت مصر وجهة فرنسية فى ايفاد بعثاتها العلمية الى الخارج . والشيخ رفاعة رافع الطهطاوى باعث النهضة الفكرية الحديثة فى مصر قضى عدة سنوات فى باريس ، كان لها تأثيرها الواضح تماما فى تطوير أفكاره التى سجلها فى كتابه « تخليص الابريز فى تلخيص باريز » وقد حدث ذلك أيضا بالنسبة لعدد من كبار رواد تلك الفترة أيضا

أما المرحلة الثانية من سنة ١٩٢٣ حتى ثورة يوليو ، فقد اتسمت ، مع استمرار وجود وتداخل التأثيرات الفرنسية ، بمحاولة المحتلين البريطانيين تغليب النفوذ البريطانى واخضاع السياسة التعليمية للتأثيرات الانجليزية .

وثمة حقيقة هامة لوحظت بهذا الصدد ، هى أن التأثيرات الفرنسية قد جاءت فى حصيلتها العامة باسهامات ايجابية بالنسبة للتطور الثقافى عامة بعكس السياسة الانجليزية التى خطط وأشار باتباعها امثال « كرومر » و « دانلوب » و « مان » والتى استهدفت فى جوهرها عرقلة تقدم التعليم الوطنى فى البلاد . على أنه ينبغى الا يغيب عن البال أن تلك الاسهامات الفرنسية ، لاترجع فحسب الى تلك السمة المميزة للفرنسيين الا وهى ارتباط نشاطهم السياسى عادة بجهود ثقافية نشطة ، وانما يرجع أيضا الى تنافسهم مع الانجليز لنشر نفوذهم الفكرى فى الشرق العربى . كما يرجع كذلك الى أن مصر لم تكن مستعمرة فرنسية بأى حال من الاحوال والا كانوا قد اتبعوا معها خططهم فى التغلغل الثقافى الاكثر خطرا والاعمق تأثيرا والتى اتبعوها بنجاح فى مستعمرة فرنسية سابقة كالجزائر مثلا .

لقد كان ذلك الصراع الانجلو ـ فرنسى من احدى الزوايا صراعا بين محاولات تطبيق آراء المفكر الفرنسى الكبير جان جاك روسو ، وبين محاولات تطبيق الطرق الانجليزية فى التعليم ومما يستلفت النظر انه اذا تتبعنا امتداد التأثيرات المتباينة واعتبرنا الدكتور طه حسين « زرعا ثقافيا » وطنيا متأثرا بالثقافة الفرنسية نجد انه أثر ثمرة « ديموقراطية » على كل حال بقانون مجانية التعليم الذى أصدره فى يوليو سنة ١٩٥٠ .

ومما هو جدير بالذكر انه في أواخر الفترة الثانية بدأت تظهر الاتجاهات العملية البراجماتية في التعليم المصرى على يد العناصر التى تلقت تعليمها في الولايات المتحدة الامريكية، وتأثرت بفلسفة جون ديوى التى وجهت التعليم الامريكى لفترة طويلة من الزمن . وقد برز الصراع واضحا في تلك الفترة بين مدرسة الدكتور طه حسين ، ومدرسة اسماعيل القبانى المتأثرة بفلسفة التعليم الامريكى . ودارت الخلافات بينهما حول توحيد المرحلة الابتدائية أو ثنائيتها .

بيد انه اذا كانت حقيقة تاريخية ان خط الدكتور طه حسين التعليمى ، كان خطا « ديموقراطيا » في طابعه العام الا أنها حقيقة اكثر تأكيدا تلك القائمة على أن ثورة يوليو باتجاهاتها الديموقراطية والشعبية الاكثر تأصلا ، قد خطت باجراءاتها الثورية في حقل التعليم والتى نص عليها دستور ١٩٦٤ ، الخطوات الفاصلة نحو تطبيق سياسة تعليمية تضع المصالح التعليمية لاوسع الفئات الوطنية والشعبية مركز الثقل في التخطيط من اجل خلق مصر جديدة ، متطورة واشتراكية ، ديموقراطية ومزدهرة .

— ١ —

حركة اصلاح التعليم سنة ١٨٨٠ ترجمة أمر كريم

نحن خديو مصر:

من بعد الاطلاع على التقرير المقدم لنا من رئيس مجلس نظارنا امرنا بما هو آت :

البند الاول : قد صار تشكيل قومسيون للنظر في تنظيم التدريس العام وفيما يقتضى اجراؤه من التعديلات.

البند الثانى : اعضاء هذا القومسيون هم :

سعادة على باشا ابراهيم
عبد الله باشا فكرى
لارميه باشا
سالم باشا
دور بك .
روجرس بك
فيدال بك

البند الثالث : على ناظر المعارف تنفيذ امرنا هذا .

صدر بسراى عابدين في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠

ناظر المعارف
امضاء
(على ابراهيم) .
امضاء
محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار
امضاء
(رياض)

الفصل الاول

التعليم الابتدائى

مدارس الاقاليم

« التعليم الابتدائى قليل الاتساع ، فانه لم ينتشر بين سواد الشعب في أى مكان ، اذا جاز لنا استثناء القاهرة ، الامر الذى جعل من الصعب اختيار تلامذة اكفاء للتعليم التجهيزى .... »

« ومن وجهة نظر اخرى اكثر سموا : وهى تقرير الفوائد التى تنتج من انتشار نور العلم فان التعليم ينبغى ان يتغلغل في جميع انحاء البلاد حتى يصل بالتدريج الى الريف ليثير في نفوس الاجيال القادمة الشعور بالحاجة الى التقدم والاحساس بحقوق المرء وواجباته نحو نفسه ونحو اسرته ونحو الدولة » .

« وقد آمنت اللجنة ـ اذ بدأت عملها ـ بهذه الملاحظات العادلة والسامية ، فكان اول ما اهمها وبذلت له شديد عنايتها بحث حالة التعليم الابتدائى .... »

« ففى قاعدة البناء التعليمى تقوم مكاتب القرى والنواحى ، وقد بلغ عددها طبقا لآخر احصاء وهو الاحصاء الذى اجرى في سنة ١٨٧٨ ، ٥٫٣٧٠ مكتبا ، ولما كان عدد السكان يقدر بـ ٥٫٢٨٣٫٠١٥ نفسا ، فلا يكون لكل ١٫٠٢٨ نفسا من الاهالى سوى مكتب واحد .

وبلغ عدد التلاميذ ١٣٧٫٥٥٣ تلميذا ، فيكون متوسط عدد تلاميذ كل مكتب ٢٥ تلميذا او تلميذا واحدا بين كل ٤٠ نفسا من الاهالى ، واذا قدرنا ـ معدور بك ـ عدد الاطفال الذكور الذين وصلوا الى سن التعليم بـ ٣٢٤٫٠٠٠ طفل وأينا ان ٤١٪ منهم يتلقون التعليم الاولى و ٥٩٪ محرومون منه قطعا .

ولكن هذه الارقام لا تعطينا سوى فكرة ناقصة من حالة التعليم الابتدائى الاولى (من الدرجة الثالثة) في الوقت الحاضر . فان هذه النسب تختلف من مدينة لاخرى ومن مديرية لاخرى ، حتى لتجد مدرسة واحدة لكل ٤٢٨ نفسا في بور سعيد ولكل ٢٫٩٨٣ نفسا في قنا ، بينما تجد في بور سعيد ٨٠ تلميذا وفي قنا ١١ تلميذا بين كل ١٫٠٠٠ من الاهالى .

ولا حاجة بنا الى بيان ان التعليم الذى تقدمه المدارس الصغيرة (الكتاتيب) اولى جدا ، حتى ليكتفى ـ في كل البلاد تقريبا ـ بمعلم واحد لكل مدرسة، والواقع ان ثمة ٥٫٧٢٥ معلما لـ ٥٫٣٧٠ مدرسة ، اى ان كل ١٠٠ مدرسة يخصها ١٠٦ معلمين .

ومتوسط عدد تلاميذ المدرسة (المكتب) ٢٦ تلميذا في المتوسط امر مألوف) نجده في كثير من البلاد الاخرى» .

ولا يرجع قصور التعليم الابتدائى (الاولى) في الجهات التى يوجد بها في الوقت الحاضر الى أن عدد التلاميذ فوق ما يحتمله معلم واحد ، ولكنه يرجع قبل كل شىء الى ان هذا التعليم محدود جدا ، اذ يقتصر على حفظ القرآن والقراءة والكتابة ، كما ان طريقة التعليم تحتاج الى اصلاح كبير .

وهذا التعليم في الوقت الحاضر فردى الى اقصى حدود الفردية : فالمعلم يدعو اليه التلميذ ويستمع اليه وهو يقرأ ويلقى اليه ما يعن له من الشرح ، كما يلقى عليه درسا لا يشاركه فيه غيره من التلاميذ .

لم ينتقل المعلم الى تلميذ آخر ويعيد له ما فعله مع زميله السابق ، فاذا كان امامه عشر تلاميذ او ٣٠ تلميذا فانه يكرر درسه الواحد عشر مرات او ثلاثين مرة ، بينما يكرر التلاميذ الآخرون ما ألقى اليهم منشدين هازين اجسامهم ورءوسهم .

وهناك وسيلتان لتحسين التعليم الابتدائي : وهما الاكثار من عدد مدارسه وتلقين المعلمين طرائق التعليم . ولهذا الغرض وضعت اللجنة مشروعي لائحتين وهما ملحقان بهذا التقرير . والمشروع الاول خاص بتنظيم التعليم الابتدائي في الاقاليم ، ويختص المشروع الآخر بانشاء مدرسة لاعداد المعلمين . وقد تفضل مجلس النظار في جلسة ١٣ يولية الماضي بالموافقة — من حيث المبدأ — على انشاء مدرسة المعلمين وأذن باختيار ناظر وأستاذين أوربيين لها وهما موجودان بالقاهرة في الوقت الحاضر .

وفي انتظار تشييد بناء خاص ملائم لهذه المدرسة وقع اختيار المجلس على مكان مؤقت لها ، ولكن مما يدعو الى الاسف ان النظارة لم تستطع حتى اليوم وضع يدها عليه . وانا لنأمل ان تزول قريبا تلك العقبات التي اخرت افتتاح مدرسة المعلمين .

ومدرسة المعلمين هذه — طبقا للائحة تنظيمها — تنظيم قسمين ، الاول مؤلف من دار العلوم الحالية ، والغرض منه اعداد معلمين للمدارس الابتدائية الاولية (Inférieures) ومعلمين للقرآن واللغة والآداب العربية للمدارس الابتدائية الراقية (Supérieures) وبالتالي للمدارس التجهيزية .

والقسم الآخر من مدرسة المعلمين يهدف الى اعداد مدرسين مبتدئين لعلوم الرياضيات واللغات والتاريخ والجغرافية الخ .

ويتلقى طلبة القسمين دروسا عامة مشتركة كما يتدربون على فن التدريس في المدرسة الابتدائية التطبيقية الملحقة بمدرسة المعلمين ، ويكون لكل قسم رئيس خاص ، على أن تكون ادارة القسمين موحدة في سلطة مركزية واحدة (المادة ١٩ من لائحة تأسيس مدرسة المعلمين)

وقد نظمت اللائحة جميع التفصيلات المتعلقة بقبول الطلاب وترتيب الدروس وتعيين المدرسين والمعيدين والاساتذة بطريقة تكفل لهذا المعهد الجديد انتظام سيره منذ اليوم الاول لافتتاحه . والتجربة كفيلة بأن تظهر وجوه الاصلاح والتحسين التي ينبغي ادخالها عليه فيما بعد .

اما المدارس الابتدائية بالاقاليم فانها تقسم الى ٣ درجات وجميع تلامذتها يكونون خارجيين والتعليم فيها بالمجان .

وترجع ضرورة جعل المدارس من درجات متفاوتة الى تفاوت حاجات الاهالي انفسهم : فان حاجات الاهالي في المحافظات وعواصم المديريات غير حاجات الاهالي في المدن الزراعية الصغيرة ، وهذه بدورها تختلف عن حاجات الناس في القرى والكفور .

وفي المدارس الابتدائية الاولية (من الدرجة الثالثة) ويدير المدرسة منها معلم واحد اذا لم يزد عدد تلامذتها على ٤٠ تلميذا — يتعلم التلاميذ الدين والقرآن والقراءة والكتابة وقواعد الحساب الاربع ويتمرنون على استخدام الموازين والمكاييل ويتلقون مبادىء اولية من جغرافية مصر وعلم الصحة .

وفي كل مدرسة من المدارس الابتدائية المتوسطة (من الدرجة الثانية) فصلان ومعلمان ، ويضاف الى برنامج المدارس الاولية تاريخ مصر ومبادىء من التاريخ الطبيعي وتمارين على قياس المسطحات والحجوم وقليل من الرسم النظري الخطي .

والمدارس الابتدائية الراقية (أو العالية) تعد تلامذتها للمدارس التجهيزية ، ويتلقى تلامذتها البرنامج الذي تسير عليه المدارس الابتدائية الاميرية التي سنتكلم عليها بعد قليل . وفي هذه المدارس يكون تعليم اللغة التركية واحدى اللغات الاوروبية اختياريا .

والتلاميذ الذين لا يودون اللحاق بالمدارس التجهيزية ولكنهم يرغبون في نيل قسط أعلى من التعليم الابتدائي يتابعون الدراسة في فصول اضافية ملحقة .

وفي الجهات التي يشتغل اكثر اهلها بالزراعة تلقى على التلاميذ دروس في المساحة والزراعة والتاريخ الطبيعي المطبق على الزراعة . وفي الجهات التي يشتغل اكثر اهلها بالتجارة يتعلم التلاميذ الحساب التجاري والخط وامساك الدفاتر ، ويتلقون معلومات في التجارة والصناعة .

ويكون لكل قرية او لمجموعة من الكفور يتراوح عدد سكانها بين الفين وخمسة آلاف مدرسة ابتدائية اولية (من الدرجة الثالثة) على الاقل . ويكون لكل عاصمة مركز او مدينة يتراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف وعشرة آلاف مدرسة ابتدائية من الدرجة الثانية على الاقل . وفي القاهرة والاسكندرية وفي حواضر المحافظات والمديريات والمدن الكبيرة تنشأ مدرسة ابتدائية راقية على الاقل لكل عشرة آلاف نفس .

ويكون انشاء هذه المدارس بالتدريج تبعا للموارد المالية التي توضع تحت تصرف الحكومة وتبعا للعدد الذي يمكن اعداده من المعلمين الاكفاء . وهذا الشرط الاخير على جانب كبير من الاهمية . وتأمل اللجنة ان يتضاعف عدد المدارس الابتدائية في بضع سنوات حتى يمكن النظر بعد ذلك في امكان توسيع دائرة التعليم بها ، على انه ينبغي — لعدة سنوات قادمة — ان نحترس من التوسع السريع في التعليم الابتدائي حتى نتجنب فشل هذا المشروع الهام الذي يمس مستقبل البلاد ، ويجب قبل كل شيء ان نعد المدرسين الجديرين بهذا الاسم .

واذ قد فرغنا من تنظيم المسائل ذات الصبغة العلمية او الفنية بقيت امامنا مشكلة على اعظم جانب من الدقة : وهي مشكلة وسائل التنفيذ .

ولقد كانت المصاعب المادية ماثلة امامنا منذ اللحظة الاولى ، بل قبل تشكيل هذه اللجنة . « ان المصالح الحقيقية لهذه البلاد بل وتقدمها المادي تدعو الى تلبية كل ما يطلب من الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض ، على انه حين النظر الى الجانب المالي من الموضوع ينبغي على اللجنة ان تضع امامها اعتبارا هاما هو مركز البلاد الاقتصادي ، وعليها ان تدرس بأقصى ما تستطيع من عناية ما اذا كان من الممكن دعوة الاهالي انفسهم الى ان يساهموا في نفقات المنشآت الجديدة التي ستدعو الحاجة اليها دون شك » .

ومن الواضح ان الحاجة ماسة الى ان يساهم الاهالي مساهمة فعالة في انشاء وصيانة مدارس التعليم الابتدائي التي ستنشأ في بلادهم ويفيدون منها هم فائدة مباشرة ، هذا الى انه — كما أوضح ذلك جيدا سعادة ناظر المعارف في تقريره لمجلس النظار — « سيكون اهتمام الاهالي بالمدارس التي يساهمون في الصرف عليها اعظم من اهتمامهم بالمدارس الاميرية الصرفة » .

وفي جميع البلاد الاجنبية تكرس البلديات (Les Communes) اموالا كثيرة للصرف منها على المدارس الابتدائية المحلية ، ولكن الاجراءات المالية التي تجري عليها الدول الاوروبية لا يمكن تطبيقها في مصر الا بعد تعديل ، فان المجالس البلدية تقرر ضريبة اضافية

لضباب إلى الضريبة الاصلية، ولكن السلطة الوحيدة في مصر التي تستطيع فرض ضرائب جديدة على الاهالى هي مجلس النظار ؛ ولهذا لايمكن – الا اذا وضعت لوائح خاصة – ان تكل الى الاهالى امر العناية بجمع الاموال التي يتطلبها التعليم الابتدائي ؛ فهذه عقبة ذات صفة ادارية لن تستطيع هيئة سوى مجلس النظار حلها .

وزاد في الحرج الذى وقعت فيه اللجنة حين بدات تضع مقترحاتها انها لم تستطع – رغم ما بذلته من جهد – ان تحصل على معلومات على شيء من الدقة من علاقة سكان الريف بسكان المدن في الاقاليم ولا من موارد البلاد الزراعية او التجارية او الصناعية .

وقد نوقشت على التوالى اجراءات مختلفة في جلسات كثيرة عقدتها اللجنة، وتقرر استبعادها لانها – على اختلاف مدى اداآتها من الناحية النظرية – لاتنتج الا موارد غير كافية او مشكوك فيها . اما الاجراء الذى انتهى اليه رأينا فقد ضمناه المادة ١٣ من مشروع اللائحة التأسيسية .

ففى الاقاليم تحصل ضريبة قانونية تقدر بالسارات ، او اجزاء البارة عن كل قرش من الضريبة العقارية ؛ وتحدد قيمتها في كل سنة بحسب حاجة المدارس التي انشئت او تقرر انشاؤها في خلال العام التالى ، وتحصل هذه الضريبة في نفس الوقت الذى تحصل فيه الضريبة الاعتيادية وبنفس محصليها ، وتخصص حصيلة هذه الضريبة بدقة للصرف على شئون التعليم .

اما في المحافظات والمدن الهامة لأن الضرائب تقسم بنسبة عدد السكان والموارد المحلية ، وعلى اللجان المدرسية التي ستنكل عليها ان تقدم مشورتها عن افضل الوسائل لانشاء هذه الضرائب وتحصيلها .

ومن جهة اخرى ينبغى ان يخصص في ميزانية نظارة المعارف في كل عام مبلغ كاف من المال يمكنها من تقديم مساعدتها – في شكل اعانات مالية – للجهات المحتاجة الى المساعدة .

ولتشجيع الاهالى على الاهتمام بحسن سير المدارس الجديدة وعلى تقديم الاموال الكافية تنشأ في كل محافظة او مديرية لجنة تعليمية، وتودع الاموال التي تحصل للمدارس في خزانة خاصة، وتشرف عليها اللجان التعليمية ويرخص لها ان تتقبل الهبات الحرة ولا يكون لنظارة المعارف من سلطان عليها سوى الاشراف والرقابة .

وتضع نظارة المعارف تحت تصرف هذه اللجان تصميمات المبانى وتكاليف البناء لكل نوع من المدارس ، وتقدم بالثمن المتداول جميع الاثاث والادوات اللازمة . والنظارة وحدها هي التي تضع برامج الدروس وتعين او تفصل المدرسين ، وعلى الجملة ففى يدها الادارة والاشراف على التلاميذ والمدرسين .

هذا ما استقر عليه رأى اللجنة نهائيا في امر تنظيم المدارس الابتدائية بالاقاليم نتشرف برفعه الى مجلس النظار .

الفصل الثانى

التعليم التجهيزى

ملاحظات عامة

جاء في التقرير الذى قدمه دور بك المفتش العام للجنة في اجتماعها الاول : « ان التعليم التجهيزى ليس ممثلا في الوقت الحاضر الا في المدرسة التجهيزية بالقاهرة والفرق التجهيزية القليلة الملحقة ببعض مدارس الاقاليم ليست مستكملة لجميع مواد الدراسة التجهيزية ولن تستكمل الا في الخريف من العام القادم ، واذا كانت هذه المرحلة الدراسية محدودة من حيث النوع فهى اكثر قصورا من حيث الكم: فالمدرسة التجهيزية بالقاهرة تضم في الوقت الحاضر ٢١٦ تلميذا ، وتلاميذ الفرق الدنيا بطبيعة الحال اكثر عددا من تلامذة الفرق العليا . وفرقة السنة الرابعة لن تستطيع ان تقدم للمدارس الخصوصية في سبتمبر القادم اكثر من ٤٠ طالبا . وهذا العدد – على الرغم من انه اكثر مما كانت تقدمه المدرسة في السنوات السابقة – ضئيل في حد ذاته لايكاد يسد حاجة المدارس الخصوصية، حتى اذا سلمنا ان هؤلاء التلاميذ على جانب كبير من الذكاء والاستعداد ؛ وهم قد لايكونون على شيء من ذلك » .

ولدى قراءة هذا التقرير كان الشعور الاول عند اعضاء اللجنة ان احكامه جائرة ، ولكن سرعان ما اقتنعوا بأنها عادلة بل ومعتدلة .

الفصل الرابع (١)

مسائل عامة

١ – مجلس المعارف الاعلى

قدرت اللجنة منذ جلساتها الاولى ان لا غنى لناظر المعارف عن مجلس أستشارى يعاونه على غرار ما هو موجود بكل البلاد الاخرى ومهمة هذا المجلس دراسة كل الاجراءات التي من شأنها ضمان حسن العمل بالمدارس وتقدم التعليم ، ويضع برامج الدراسة ويعد اللوائح ويعدلها ، ويقدم مشورته اخيرا في كل المسائل التي يعرضها عليه سعادة ناظر المعارف العمومية

ويتألف هذا المجلس – عدا رئيسه ناظر المعارف بحكم منصبه – من خمسة عشر عضوا : وهم وكيل الديوان والمفتش العام واربعة اعضاء يختارون من مختلف الادارات وعضو وطنى مستنير – وخمسة من نظار المدارس الخصوصيين وعضوين من هيئة التدريس ويجتمع المجلس الاعلى بدعوة من سعادة الناظر رئيسه ، ويسجل في خطاب الدعوة جدول المسائل التي ستعرض عليه ، ولا تصح مناقشاته الا بحضور ثمانية من اعضائه على الاقل ، ويوضع محضر لكل جلسة ، وبعد الموافقة عليه في الجلسة التالية تسجل المحاضر في سجل خاص بالنظارة ليرجع اليها اعضاء المجلس في كل وقت

ويجوز للناظر دائما اذا اراد اجراء بحث تمهيدى مفصل لبعض المسائل ذات الصفة الخاصة ان ينشىء لهذا الغرض لجانا موقوتة وتسجل نتائج مداولاتها في محاضر يقدمها الناظر الى اعضاء المجلس الاعلى لتنويرهم في القرارات التي ستتخذ في نهاية الامر

ومن الملائم ان يبادر بقدر المستطاع الى انشاء المجلس الاعلى للمعارف الذى لن يتكلف نفقات اضافية

والحق انه يجب الشروع دون ادنى تأخير في مراجعة برامج الدراسة مراجعة كاملة ومعقولة ، كما انه يجب تعديل كثير من نواحى العمل واكمال مختلف اللوائح الخاصة بالخدمة الداخلية – وقبول الطلاب بالمدارس وتعيين المدرسين وتحديد اختصاصات النظار والبعثات المدرسية بأوربا وغيرها

وهذه المسائل جميعا لها اهميتها الخطيرة ويجب ان يشرع في بحثها دون ادنى تأخير .

(١) احتفظنا عند النشر بالفصول الاكثر اهمية وليس من بينها الفصل الثالث .

٢ ــ مجالس التحسين

لما كان التعليم الابتدائى لا يتألف الا من مبادىء عدد قليل من العلوم ، ولما كان تلاميذه دائما قليلى العدد ، فانه يكفى لضمان حسن سير العمل بالمدارس الابتدائية ان يوضع لها برنامج واضح المعالم ، وان يتأكد ــ من طريق زيارات المفتشين المتكررة من ان النظار والمعلمين يلترمون هذا البرنامج .

اما فى مرحلة التعليم التجهيزى سوف مرحلة التعليم الخصوصى خاصة ــ فلا يكفى هذا . فان فروع الدراسة متعددة ومختلفة ، ومع ذلك فانه يجب العمل على ان تتجه هذه الدروس جميعا نحو هدف عام وصبغها بالصبغة الملائمة للغرض الذى انشئت المدرسة من اجله وتنظيم وسائل التعليم والمحافظة على رفع مستوى التعليم ما امكن ولهذا فمن المتفق عليه فى جميع البلاد ان ينشأ الى جانب نظار هذه المدارس « مجالس للتحسين » وتوصى اللجنة بشدة بالاخذ بهذا الاجراء ، فينبغى ان يكون لكل مدرسة مجلسها الذى يرأسه ناظر المدرسة ويتألف من خمسة اعضاء على الاقل وعشرة على الاكثر .

ويكون اعضاء هذا المجلس اما من مدرسى المدرسة او من ذوى الاختصاص من غير هيئة التدريس ، ويعينهم ناظر المعارف بناء على اقتراح ناظر المدرسة.

وتقيد محاضر بجميع مداولات المجلس فى سجل خاص يحفظه ناظر المدرسة وترسل منها نسخ لناظر المعارف العمومية لتعرض على المجلس الاعلى ، ليتداول الرأى اذا لزم الامر ــ فى المقترحات التى تتقدم بها مجالس التحسين .

٣ ــ فصل الطلبة غير الصالحين

قال ناظر المعارف العمومية فى تقريره الى مجلس النظار ، وكان على جانب كبير من الحق فيما قال : « ساد الاعتقاد شيئا فشيئا حتى رسخ فى الوقت الحاضر بأن الحكومة ملزمة بأن تدبر الوظائف لجميع الطلبة المتخرجين فى المدارس حتى لاسونهم » . وقد بحثت اللجنة الوسائل الكفيلة بالقضاء على هذا الظن الفاسد الذى كان من شأنه بقاء عدد كبير من التلاميذ فى حالة دائمة من البلادة والكسل طوال المدة التى يقضونها فى التعليم ، وبدافع من الحنان استمرت هذه الحالة طويلا ، وتحرجت الحكومة عن اتخاذ اجراءات قاسية حاسمة وان تكن عادلة ، ذلك لان الطالب اذا فصل من المدرسة فلن يجد له عائلة او تتخلى منه عائلته فيجد نفسه ملقى على قارعة الطريق محروما من اسباب التكسب ، وهكذا لا يزال عدد كبير من الطلبة الكسالى يعيشون على مراحم نظارة المعارف

ــ فتجد ــ حتى فى الفرق العليا من المدارس الخصوصية ــ شبانا فاشلين منحهم الممتحنون بدافع من التسامح عاما بعد اخر درجات لا يستحقونها ابدا ، وهكذا طال مقامهم بالمدارس ، وعوقوا بذلك تقدم زملائهم الاكثر ذكاء وجدا بل واشاعوا فيهم ــ عن طريق العدوى ــ روح اليأس

واللجنة تشير بالتعجيل باتخاذ الشدة المتناهية ، فالشر مستطير ومتأصل حتى لا يمكن استئصاله الا بطرد التلامذة الفاشلين دون شفقة او رحمة وعلى الممتحنين ــ فى نهاية كل سنة ــ ان يسجلوا بوضوح جميع التلامذة الذين لم يفيدوا من دروس معلميهم . واذا قدم التلميذ عذرا مقبولا ، واذا كان من المأمول ان يتقدم فى العام التالى ، يسمح له ــ بعد توصية مجلس المدرسة ــ بالاعادة فى فرقته ، وفيما عدا هذه الحالة الاستثنائية يجب فصل كل تلميذ فاشل سىء السلوك دون تردد ويجب اصطناع القسوة ــ على الخصوص ــ فى حالة التلامذة الذين يتعلمون بالمجان

٤ ــ تدريس اللغة العربية

توجهت عناية اللجنة منذ جلساتها الاولى الى ضعف التلاميذ فى لغتهم القومية : وهى اللغة العربية فانهم بعد ان يمضوا اربع سنوات على الاقل فى المدارس الابتدائية ومثلها بالمدارس التجهيزية ثم اربع او خمس او ست سنوات فى المدارس الخصوصية يلتحقون باحدى مصالح الحكومة وهم لا يعرفون ان يحرروا خطابا من خطابات العمل او تقريرا اداريا او حكما حتى ولو كان ناقصا .

وهكذا نجد كثيرا من الموظفين لا يسعهم ان يتخلصوا من كاتب لديهم بسىء استخدام ثقتهم فى كثير من الاحيان

ومع ذلك فأساتذة اللغة العربية كثيرو العدد بالمدارس من مختلف الدرجات وهذه اللغة تدرس دون انقطاع منذ اليوم الذى يبدأ الطفل فيه تعلم القراءة ، ولكن نتائج تعليمها ضعيفة جدا بالنسبة لهذه المجهودات الطائلة

ويمكن الاشارة الى اسباب هذا الضعف الذى يدعو الى الاسف : ومنها الاختلاف بين. اللغة العلمية للعصور الماضية ــ وهى وحدها اللغة التى تدرس ــ ولغة مصرنا ، وهى وحدها الشائعة الاستعمال فى المصالح والمحاكم والبوليس والتجارة والعلوم والصناعة ومنها الطرق الفاسدة التى تقتصر فى تعلم اللغة العربية على تدريس نحو اللغة الادبية وتمارين الاعراب وفن قرض الشعر للمهندسين والمساحين مثلا ومنها انعدام كتب القراءة ومجموعات القطع المنتخبة وغيرها .

واللجنة لا تملك الاختصاص اللازم لبحث وسائل علاج هذا القصور ، ولهذا فهى تطلب تأليف لجنة من الافراد المختصين المتعلمين ذوى الافق الواسع والفكر المنظم لوضع نظام مقنن معقول لتدريس اللغة العربية بالمدارس الابتدائية والتجهيزية

فاذا تم هذا العمل اصبح من السهل تنظيم تدريس اللغة العربية بالمدارس الخصوصية على ضوء الحاجات الخاصة التى تعد لها هذه المدارس طلابها

ومن السهل الوصول الى هذا الغرض الخاص بالقاء دروس تكميلية ملائمة لتحسين مستوى التلاميذ

٥ ــ اللغة التركية

اللغة التركية ماثلة فى برامج عدد كبير من المدارس ويفيد من تعلمها التلاميذ الذين يتكلمها اهلوهم ويستخدمونها فى كل يوم

اما أبناء الشطر الاكبر من الاهالى بالاقاليم ــ بل وفى المدن ــ فيلتحقون بالمدارس دون ان يعرفوا من هذه اللغة شيئا وينسون بمجرد تركهم لها كل ما بذلوا من جهد دون حماسة فى تعلمه منها وان عجزهم عن تعلمها يسبب اليأس لاساتذتهم والتأخر للطلبة الاخرين الاكثر استعدادا وقدرة على تعلمها .

وترى اللجنة انه ينبغى ان تكون اللغة التركية فى المدارس الابتدائية الراقية مادة اختيارية للتلامذة الذين لا يزمعون الالتحاق بعد ذلك بمدرسة تجهيزية . ويحتفظ بالتركية ايضا فى المدرسة التجهيزية بالقاهرة ، وتكون مادة اختيارية فى المدارس التجهيزية التى ستفتتح فى الاسكندرية وطنطا والمنصورة واسيوط وبنى سويف ، وتبذل اقصى عناية لتدريسها فى قسم خاص بمدرسة الالسن والادارة

٦ ــ تدريس اللغات الاجنبية(١)

اللجنة متفقة الرأى على ضرورة تقوية

---

(١) كانت اللغات الاجنبية التى تدرس فى ذلك الوقت هى اللغة الفرنسية والانجليزية والالمانية والايطالية وقد ورد الكلام بشأنها فى بنود رقم ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ التى رأينا حذفها تركيزا للمادة التاريخية الاكثر أهمية .

التلاميذ فى لغتهم القومية قبل ان يبدأوا بدراسة اللغات الاجنبية ، وهذه الدراسة لا يجب ان تبدأ الا فى الفرقتين العاليتين بالمدارس الابتدائية ويجب ان تعطى الدروس فيهما بطريقة عملية قبل كل شيء مع الاحتفاظ بالنظريات النحوية للمرحلة التجهيزية

١١ — التاريخ والجغرافيا

هاتان المادتان ليستا ماثلتين فى البرامج الا بالاسم وذلك — وهذا ما يجب الاعتراف به — لعدم وجود الاساتذة الاكفاء لتدريسها وانشاء مدرسة المعلمين هو وحده الذى سيمكن من تنظيم هذا النوع من الدراسة على نحو اجدى

فالجغرافية — حتى فى المدارس التى تدرس فيها — لا تعدو ترديد قوائم جافة فهى مجرد تمرينات على الذاكرة لا فائدة منها سوى حشو اذهان التلاميذ

والخرائط ناقصة على وجه العموم وخاصة خرائط افريقية ، والخرائط الموجودة بالمدارس ترجع الى عشرين عاما اى الى ما قبل الاكتشافات الحالية ويحسن ان تستورد من الخارج خرائط جيدة لتوزع على المدارس ، وفى هذا اللون من التعليم الذى يعتمد — الى حد ما — على العينين لا يهم كثيرا ان تكتب الاسماء الجغرافية بهذه اللغة او تلك ..

١٢ — العلوم الرياضية

العلوم الرياضية اقل مواد الدراسة حاجة الى اصلاح ، وأساتذتها على وجه العموم اكفاء ، ولكن برامج الدروس تحتاج الى تعديل كبير فى كثير من النواحى فينبغى ان نلاحظ ان المدرسين لا يجب ان لا يقصروا تعليمهم على الناحية النظرية المحضة ولا أن يعتمدوا على ذاكرة طلابهم وحدها ، بل يجب الاكثار من التطبيقات العددية والمسائل والتمرينات المنوعة ، حتى يتأكد المدرسون من فهم طلبتهم للنظريات فهما جيدا وتطبيقها دون تردد

١٣ — العلوم الطبيعية والكيميائية والتاريخ الطبيعى

يجب الاكثار من هذه الدروس وتطبيقها فى المدرسة التجهيزية بالقاهرة ثم بعد ذلك بالمدارس التجهيزية التى ستنشأ بالاقاليم ، اما فى المدارس الخصوصية فيتنوع التعليم فيها بحيث يلائم المهنة التى يعد لها الطلاب .

وطبيعى أنه لا ينبغى ان يكتفى بالدروس النظرية بل يجب — لتكون هذه الدروس حية واكثر فائدة — ان يمرن الطلاب كثيرا فى المدارس الخصوصية — على العلم بأنفسهم ، اما فى المدارس التجهيزية فيكتفى بان يجرى المدرسون امام طلابهم تجارب كثيرة ولذا يحسن ان تدرج فى الميزانية فى المستقبل المبالغ الكافية لنفقات هذه التجارب التى يقوم بها المدرسون والطلاب .

وفى دروس الحيوان والنبات ان تعرض امام التلاميذ لوحات كبيرة الحجم ، كما تعرض عليهم فى دروس الجيولوجيا والمعادن مجموعات من الصخور والمعادن والحفريات .

١٤ — تدريس الالعاب الرياضية

ينبغى ان تكون العناية بصحة الطلاب — كما هو الشأن فى تعليمهم — موضع اهتمام ادارة المدارس ، واذا صرفنا النظر من الحالة السيئة التى عليها الابنية المدرسية فان اللجنة ترى انه يمكن التقليل من عدد ومدة حالات المرض التى تصيب التلاميذ وذلك باتخاذ بعض الاجراءات الصحية .

ان الزائر للمدارس فى وقت (الفسح) ليدهش لحالة التلاميذ ، فانهم بدلا من اللعب او القيام ببعض التمارين المفيدة للصحة — يظلون دون حراك جالسين او واقفين فى جماعات صغيرة او يتنزهون فى بطء وتثاقل ، بل يمكن القول انهم لا يعطون فرصة الحركة الا فى اثناء الدروس عندما يطالعون دروسهم طبقا للعادة القديمة الجارية بالمكاتب الصغيرة

واذا كان من غير المستطاع الزام التلاميذ على اللعب فلا اقل من تنمية اجسامهم بالتمرينات الرياضية والمشى بخطوات توقيعية .. الخ على نحو ما يجرى فى مصر نفسها بنجاح كبير فى بعض المدارس الحرة . وتكفى مدة اجهزة لا تكلف كثيرا كالحواجز الخشبية وسلالم الحبال وغيرها لتنويع هذه التمرينات والاكثار منها وينبغى اخيرا — فى كل مدرسة تنشأ بها قاعة للالعاب الرياضية — ان يمرن الطلبة فيها كثيرا كل بدوره تحت اشراف مدربى الالعاب الرياضية .

١٥ — الخدمات الطبية

وتطالب اللجنة كذلك بان تجرى الخدمة الطبية تحت اشراف كامل وعلى نحو منظم ، فان الطلبة كثيرا ما يتعرضون — بسبب نصيحة يقدمها الطبيب اعتباطا او علاج بسيط او قلة عناية فى التفصيلات — لامراض تختلف شدة وضعفا تعطل دراستهم اياما واسابيع .

يحسن : اولا — ان يذهب الطبيب فى كل يوم وفى ساعة ثابتة الى عيادة المدرسة لاستقبال التلاميذ الذين يحتاجون الى استشارة ، ولا محل لقصر هذا الامتياز على الطلبة الداخليين ، بل يتسمح به ايضا للطلبة الخارجيين

ثانيا — وفى كل شهر او فى كل شهرين او ثلاثة اشهر يقوم الطبيب — اسوة بما يجرى فى البلاد الاوربية بفحص التلاميذ فحصا عاما للتأكد من سلامتهم من الامراض المعدية واتباعهم القواعد الصحية والنظافة اللازمة لصحة الجسد وقد تبدو هذه الاعتبارات — لاول وهلة — قليلة الاهمية ، ولكن الطفل — كالرجل — يحتاج الى شيئين متلازمين : العقل السليم فى الجسم السليم وان الثقافة الذهنية لا يجب ان تصرفنا عن العناية الواجبة للجسم .

١٦ — المكتبات المدرسية

ان العلوم تتقدم تقدما سريعا من يوم لاخر ، بل انها كثيرا ما تتغير فى خلال عدة سنوات ، ولهذا ينبغى ان يكون الاشخاص الذين يعهد اليهم بتعليم الشباب على اتصال مستمر بهذا التقدم الذى لا ينقطع .

ولا يمكن ان نرجو من المدرسين — والمعيدين خاصة — الذين تمنحهم النظارة مرتبات متواضعة جدا ان يخصصوا منها المبالغ الكافية لشراء المراجع التى يفيدهم الاطلاع عليها فضلا عن انهم — واكثرهم محرومون من وسائل الاستعلام — لا يعرفون احسن الكتب التى يجمل بهم الرجوع اليها .

— ولهذا فقد طلب كثير من نظار المدارس ان تنشأ لكل مدرسة مكتبة مدرسية صغيرة تزود باستمرار بالكتب المشتراة .

وترى اللجنة ان هذا اجراء مفيد ، وتطلب ان يدرج بالميزانية لهذا الغرض مبلغ لا بأس به فى كل عام وتقوم النظارة بتوزيعه على مختلف المدارس طبقا لمقترحات المجلس الاعلى للمعارف .

١٧ — الادوات المدرسية

مضى على ادوات المدارس واثاثها (من مناضد ومقاعد وسبورات ولوحات رسم وصناديق وغيرها) عهد طويل حتى اصبحت اليوم يرثى لها ، ولهذا ينبغى تجديد هذه الادوات والاثاث فى وقت وجيز .

ولكن لما كان هذا التجديد يحتاج الى نفقات جمة ، فانه يمكن توزيعها على ثلاث سنوات : ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ولهذا ينبغى ان يدرج بالميزانية المبلغ الكافى لهذا الغرض

اعتمدنا فى نشر الوثائق الخاصة بتشكيل لجنة اصلاح التعليم على النص الاصلى لها الوارد بكتاب « تاريخ التعليم فى مصر » للدكتور احمد عزت عبد الكريم .

— ٢ —

تقرير اللورد كرومر عن أحوال مصر سنة ١٨٩٩

« كانت الحكومة فى السنين الاخيرة ترمى الى غرض ذى شقين ، فأما الشق الاول فهو الرغبة فى ان تنشر على اوسع نطاق ممكن ، بين الذكور والاناث من السكان على السواء لونا بسيطا من التعليم ينحصر فى الالمام بمبادىء اللغة العربية والحساب .

واما الشق الثانى فهو الرغبة فى اعداد طبقة متعلمة تعليما راقيا يفى بمطالب الخدمة فى الحكومة » .

عن تقرير اللورد كرومر عن احوال مصر فى سنة ١٨٩٩ والوارد بكتاب دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ص ١٩٤ من تأليف اسماعيل محمود القبانى .

— ٣ —

رأى الامام محمد عبده فى التعليم فى المدارس الاميرية

المدارس الاميرية ليس فيها شىء من المعارف الحقيقية ولا التربية الصحيحة. هذه المدارس انشأها محمد على باشا باشارة بعض الفرنسويين لتعليم بعض اولاد الارناءوط والاتراك والمورلية ليكون منهم رجال عندهم الم ببعض الفنون المحتاج اليها فى نظام الحكومة التى اسسها واهم تلك الفنون الهندسة والطب والترجمة ، اما غيرها من العلوم فما كان الا وسيلة اليها ثم لم يشترط فى العلم بها ان يكون تاما . اما التربية على اخلاق سليمة فلم تخطر له ولا لمن تولى ادارة هذه المدارس على بال ثم لما لم يكن فى ابناء تلك الاجناس وفاء لطلبه فى الوظائف ادخل فى تلك المدارس بعض المصريين جبرا وماكان يدخل مجبورا الا الذين لا قوة لهم من الفقراء وكان دخول المدارس اشبه بدخول العسكرية فى ثقله على المصريين

ثم جاء خلف محمد على من عباس وسعيد فاهملوا النظر فى المدارس بالمرة حتى جاء اسماعيل فوسع نطاقها وزاد فيها من المعارف ماله دخل فى الادارة والقضاء وله تعلق بتثقيف العقول فى ظاهر الامر ، غير ان جميع ما اتاه من ذلك كان صوريا ليقال ان له فى حكومته مثل ما لاوربا فى حكوماتها ولم يكن القصد منه تربية العقول ولا تهذيب النفوس ولا تحصيل رجال يصلحون لتولى اعمال الحكومة

وفى زمن اسماعيل باشا كثرت رغبة الناس فى المدارس ولكن من الاعيان الذين يطلبون لاولادهم مساند فى الحكومة يحتاج فى الوصول اليها الى بعض الفنون ومن الفقراء الذين لا يجدون ما يقتات به ابناؤهم فيرسلونهم الى المدارس ليستريحوا من نفقتهم ولم يكن القصد من جميع تلك الاحوال الا ان يتعلم التلميذ ما يؤهله للقيام بعمل ما من اعمال الحكومة ، او بعبارة اخرى ليكون فى يده شهادة تبيح له ان يشغل كرسيا من كراسى اقلام الدواوين . اما تكوينه بالتعليم والتربية رجلا صالحا فى نفسه يحسن القيام بالعمل الذى يفوض اليه فى الحكومة او فى غيرها فذلك لم يخالط عقول المعلمين ولا من ولاهم امر التعليم فسرى ذلك من السابقين الى اللاحقين حتى اليوم .

ولو كشفنا عن اذهان التلامذة لم نجد فيها غاية لتعلمهم سوى ان يعيشوا كما عاش غيرهم على اى صفة كانوا ولو استغرفنا اذهان المعلمين لم نجد فيها من المقاصد سوى انهم يلقون مايجدونه فى الكتب المقررة للتلامذة ويطالبونهم بحفظه وفهم عبارته ان كان ليعيدوا يوم الامتحان تلاوة ماالقى اليهم حتى تتم مدتهم فى المدرسة ولا يسألونهم مرة واحدة عن مجال افكارهم هل هو فى صالح او فاسد ، ولا مطامح انظارهم هل الى نافع او ضار ، وذلك رسم يؤديه المعلمون ليأخذوا مرتباتهم الشهرية لا غير ولهذا لا يكون تلامذتها فى اخر الامر الا صناعا او ناطقين ببعض الالسنة ولا ثقة فى الاغلب بشىء من عقولهم ولا اخلاقهم الا من كانت له فطرة سليمة وله موهبة طبيعية فاولئك تؤدبهم الايام وتهذبهم التجارب وعلى مثل ذلك كانت مكاتب الاوقاف ولا تزال . فان استمر السير على الطريقة المعروفة الان كانت النتيجة دائما كما بيناه فلا يؤول ذلك بالمصريين الى ان يكونوا رعية صالحة لان تكون بدنا لرأس او آلة لصانع

الكتاتيب الاهلية

المدارس الاميرية يتعلق النظر فيها بنظارة المعارف ولا يتم لها احسان النظر من وجه التربية الا بتوجيه العناية اولا الى الكتاتيب الصغيرة المنتشرة فى القرى والمدن فانها هى المغذية للمكاتب المنتظمة التابعة للمعارف وللمدارس الاميرية وللازهر فان كان الغذاء فاسدا كان المزاج المتغذى اشد فسادا . وقد خطر ببال احد نظار المعارف ان ينظر فيها ولكن من الوجه التعليمى واصلاح الامكنة بحيث تكون اوفق للصحة لا من الوجه التهذيبى والثانى هو أهم مطلوب دون الاول فانما ينظر اليه من حيث هو وسيلة للثانى . فالمعلمون فى تلك الكتاتيب يسمون الفقهاء وهم لايعرفون شيئا سوى حفظ القرآن لفظا بغير معنى واذا كان فى اذهانهم شىء باسم الدين فما هو الا الزائد الضار دون الاصل النافع وقد عرفوا بانهم افسد حالا من العامة . على ان الكتاتيب يرد عليها ابناء الاهالى جميعا الا القليل ثم يرجع الغالب الى ما كان عليه اباؤهم فهى منابت للعامة ولكنها لا تنبت الان الا جهلا .

ولا يمكن اصلاح تلك الكتاتيب الا باصلاحهم « اى الفقهاء » واصلاحهم مرة واحدة او ابدالهم بخير منهم متعسر ولكن اذا وجهت العناية اليهم امكن اصلاحهم واصلاح طرق تعليمهم بالتدريج فى بضع سنين ثم ان ذلك الاصلاح يستدعى عملا يتعلق بعضه بالمعارف وبعضه بالاوقاف من حيث ان اولئك المعلمين خطباء المساجد فى الاغلب فلابد ان ينظر فى انتخابهم من المستعدين للفهم وقبول الاصلاح بقدر الامكان وهو يقتضى سعيا حثيثا وتدقيقا شديدا وسيرا فى ارض مصر اجمعها ، ونظرا فى كل قرية من قراها وهو ليس بعسير على الشخص الواحد فضلا عن اشخاص كثيرين متى وجهت العناية بذلك .

ثم يلزم لذلك تقرير بعض المعلومات التى لا يستغنى منها مصرى مما يزاد على تعليمه القرآن فى تلك الكتاتيب حتى اذا خرج التلميذ من الكتاب كان شاعرا بأنه فى اى جمعية محكومة باى طريقة فاذا دخل المدرسة او الازهر كان نماء معلوماته على ذلك الاساس وذلك يستدعى تقرير بعض الكتب الصغيرة وتعيين ما يندرج فيها على نمط سهل يفهمه الصغير والكبير بان تبين لهم فيه نسبتهم الى المأمور والمدير والناظر والمهندس والطبيب

والعالم والى المقام الخديوى وغير ذلك وتحدد الطريقة التى يتعلم بها الفقهاء هذه الامور القريبة من الاذهان والمكان الذى يتعلمون فيه والوقت الذى يخصص لذلك والمعلم الذى يعلمه ثم تقرير العلاقة بين اولئك الفقهاء وبين ادارة الاوقاف ونظارة المعارف

المكاتب الرسمية الابتدائية

تلامذة هذه المكاتب لايزالون الى الان من الاطفال الذى يقصد كفلائهم بتعليمهم للتوصل بهم الى خدمة الحكومة سواء نالوا ما قصدوا ام لا الا انهم فى الغالب لايستطيعون ان يذهبوا بهم الى نهاية التعليم المعد لذلك فيرجع الولد الى ابيه او من يقوم مقامه بعد نهاية المكتب عارفا ببعض مبادىء العلوم التى لايجد لها موضعا تستعمل فيــه فلا يلبث ان ينساها فيضيع الزمن الذى شغله بالتحصيل بلا فائدة ثم انه يعود بأخلاق اشد فسادا من اخلاق الذين بقوا على الفطرة لم يمسهم التعليم ويجد فى نفسه نفرة وعجزا من العمل فيما كان يعمل والده واهله من قبله فيقضى عمره فى البطالة او ما يقرب منها فتزداد اخلاقه فسادا وافكاره اختلالا ويقف نفسه على عبادة الاوهام وخدمة الدسائس التى تنبهه الى طلب ما يغير الحـالة التى عليها الناس طمعا فى تغيير حالة نفسه بلا تعقل فيكون زيادة فى امراض البلاد بدل ان يكون عضوا نافعا لها .

فأول ما يجب لاصلاح هذه المكاتب ووضعها على اساس يفيـد العامة ان يراعى فى البروجـرام ادخال مبادىء العلوم من وجهها العملى الذى ينطبق على المعاملات الجارية فى البـلاد فقواعد الحساب مثلا تؤخذ من وجهها العملى مطبقة على المعروف فى المعاملات التجارية وحساب الصيارفة الاميريين وغيرهم فيتعلمون طريقـة وضـع المدفوع من الامـوال الى الاوراق والدفاتر وطرق التحصيل لاموال الحكومة ونحـو ذلك ويدخل فيها فن الاوزان والمكاييل وان كانت مبادىء هندسية فليدخل فيها شىء من المساحة على الطريقة المعروفة فى البلاد او على افضل منها وما يؤخذ من قواعد العربية يكون مصحوبا بالعمل فى المكاتبات العادية والمشارطات المتداولة بين الاهالى حتى اذا انفصل التلميذ من المكتب يكون عنده ما يحتاج اليه شخصه او عائلته واقاربه واهل بلده فلا ينقطع من العمل به لكثرة ما يرد عليه منه

ثم يضم الى ذلك تعويده على بعض الاعمال الزراعية او الصناعية فى أوقات الرياضة او يخصص لذلك يوم فى الاسبوع ليعلم كفلاء التلامذة ان للتعليم غاية سوى خـدمة الحكومة وانهم اذا لم ينالوا الخدمة فان لهم شأنا سوى البطالة والتفرغ للاوهام الرديئة ثم يضاف الى البروجرام مبادىء العقائد الدينية على الاصل الصالح واصول الاداب الدينية على ما يجمع الالفة ويعرف وجه المصلحة فى المعاملة والمخالطة وشىء من تاريخ البـلاد وما كانت تعانيه فى سـابق زمنها وما صارت اليه من الراحة فى هذه الاوقات وشىء من القواعد العامة للنظام الذى هم فيه ليعلم التلميذ انه من اى جنس وفى اى شكل من اشكال الحكومة فيتعلم الخضوع والانقياد لكل مسند فيما يصـدر منه ثم يكون اهم العناية بحمل التلامذة على العمل بمـا يعلمونه من الاداب وتشديد المراقبـة عليهم فى ذلك وتوضـع لهذا لائحة مخصوصة يحدد فيها البروجرام اللازم للمكاتب الابتدائية وطريق التعليم ويبين فيها المسلك الذى يتخذه المربى المفوض اليه مراقبة اخلاق التلامذة وملاحظـة اعمـالهم فاذا اتم التلميذ مـدة المكتب الابتدائى ولم يتيسر له ان ينتهى الى غاية التعليم رجع اليه بشىء نافع ونمت فيه الاخلاق الصالحة والافكار الحسنة وانطبع قلبه على الخير والسلامة وكانت له بصيرة فى وجوه المعاملة مع من يشترك معهم فى المصلحة ونبت فى قلبه احترام النظام الذى يضبط مصلحته ومصلحة بنى وطنه ونشأ على محبة العمل والرغبة فيه فلا يكون الى فؤاده سبيل للوساوس ولا منفذ للدسائس

المدارس التجهيزية

لا اتكلم فى بروجرامات دروس الفنون التى تقرأ فيها لان النظر فى ذلك يتعلق بالغرض الذى جعلته الحكومة غاية لاقامة تلك المدارس وانما كلامى فيها منحصر فيما يتعلق بالتربية وتهـذيب الفـكر وغرس مبدأ الصلاح فى نفوس التلامذة ليحسنوا فى استعمال ما تعلموا .

قلنا فيما سبق ان التربية مفقودة فى تلك المدارس لا يخطر ببال احد أن يعتنى بها عناية حقيقية وانما الموجود فيها صور ورسـوم تغرى الناظر اليها وهى بمعزل عن الحقيقة فالذى يجب لتأسيس التربية فيها تعليم العقائد الدينية على الاصل الصحيح ـ تعليم الاداب الدينيـة على الطريقة الصالحة الزام التـلامذة فى تصرفهم بموافقة ما تعلموا كل ذلك على نمط ارقى مما كان فى المكاتب الابتدائية. تعليمهم اصول النظـام العام ثم زيادة التوسع فيما يتعلق بفنه من النظـام . فالقـانونيون يتوسع لهم فى اصـول النظام المتعلق بالقضاء والادارة وهـو شىء غير نفس القانون والمهندسون فى أصول النظام المتعلق بالرى وتدبير النيل وهو شىء غير الهندسة ـ وعلى هذا القياس

والمربى فى كل ذلك يودع فى افكارهم ان القيام بهذه الاعمال مما يطالب به الدين وان فوائدها ليست قاصرة على خدمة الحكومة بل هى من لوازم الحياة الطيبة ، ويورد الادلة على ذلك وهى كثيرة لا تعد حتى اذا بلغ التلميذ نهاية التعليم امكنت الثقة به وائتمن على عمل يفوض اليه وكانت الانفس مطمئنة من جهتـه لعلمه ان للنظام علاقة بحياته الروحانية كما له علاقة بحياته الجسدانية فان لم يكن له نصيب فى خدمة الحكومة وجد سبيلا آخر للعمل وهـو فى رضى عن النظام المحيط باعمال وطنه فيكون بذلك عضوا صالحا ويقوم بينه وبين الدسائس حجـاب منيع من الاستقامة الفـكرية والخلقية حتى لو ان التلميذ بعد ذلك حملة الشطط فى الفكر على خلع العقيدة الدينية بقيت فيه ملكات الاخلاق الفاضلة طبيعـة ثابتة لا تنبدل بتبدل العقيدة

المعلمون والمربون

ومدرسة دار العلوم

وجود مثل هؤلاء المعلمين عسير كما يقوله كثير ممن له تعب فى البلاد ولم يتفكر فى حالتها ، ولم يدقق البحث فى مصلحتها ، اما انا فلا ارى فى ذلك صعوبة بقدر ما يتصورونها كما ان كثيرا مثلى لا يرون ذلك . اما اولا فلان بلادا واسعة مثل مصر لا تعدم افرادا متفرقين فى أنحائها يعرفون للدين حقيقته وللزمان ما يلزم له ، وانمـا يجمعهم البحث والتنقيب وكما سـاح ناظر للمدرسـة الزراعية ليختبر الارض ويعرف الطرق المسلوكة فى البلاد لخدمتها واستتبابها كذلك يجب أن يسيح مدير التربية فى الاطراف ليعرف الصالحين لتوليها على ان المعـروف منهم ليس دون الـكفاية للابتداء فى العمل ، فان لم يكن الموجود بالغا الغاية فى المقصود فلا اقل من ان يكون قريبا منها ـ واما ثانيا فلانه يمكن تكوين جماعة كثيرة ممن يحتاج اليهم فى الغرض بطريقة هى مرسومة الان ولكن لم يطبق العمل منها على الرسم الحقيقى على أن فى الرسم نقصـا يجب تتميمه وتلك الطريقة قد رسمت فى المدرسة المسماة بدار العلوم

ودار العلوم مدرسة ابتدعها سعادة على باشا مبارك من نحو خمس عشرة سـنة

واشترط أن يكون تلامذتها من طلبة الازهر وان يكونوا حصلوا من العلوم المقررة فيه مبلغا يكاد يؤهلهم للتدريس ثم جعل في دروس تلك المدرسة دروسا لجميع ما كانوا يقرأونه في الازهر من العلوم الدينية ليتمموه على وجه اجلى وانفع واضاف الى ذلك اطرافا من الفنون الصناعية كالطبيعة والكيمياء والحساب والهندسة وشيئا من الجغرافية والتاريخ وقدر غاية الدراسة ان يكون التلميذ المتم لدروسه فيها صالحا لان يكون استاذا في العلوم العربية والدينية في المكاتب والمدارس الرسمية ولكن جاءت على تلك المدرسة ادوار كثيرة اسقطتها عن مرتبتها التي كانت تبتغى لها ثم لم يوضع فيها اساس للتربية التي كان يجب ان تكون اهم شيء يقصد من الانتظام فيها ولهذا كان يخرج تلامذتها على ما يخرج عليه تلامذة غيرها من الاخلاق والافكار لا يمتازون منهم الا قليلا وان كانت مع ذلك انشأت افرادا من اهل العلم والادب هم الآن معروفون تشهد لهم حالهم بانهم افضل من جميع الناشئين في غير تلك المدرسة ولكنهم اقل عددا مما كان ينتظر

ثم من غريب التصرف ان هذه المدرسة مع انه لم يكن الغرض منها الا تكوين اساتذة قادرين على التربية عارفين بالعلوم الدينية والعربية حق المعرفة لا يقيمون عليها من النظار الا جاهلا بالدين واللغة العربية بل غير معتقد بالدين بالكلية كما فعلوا سابقا ويريدون ان يفعلوا في هذه الايام ولا يعينون فيها من المعلمين للدروس الدينية الا من يقصد تعيشهم بمرتباتهم وفيهم من لا تجوز معاشرة التلامذة له فضلا عن اخذهم العلم عنه ، وفيهم من لا يحسن اداء ما كلف به وليس فيهم اهل لوظيفته الا شخصان فقط والكل لا عناية له بأمر التربية ولا يهمه فساد اخلاق التلامذة اوصلاحها ، ولا استقامة عقولهم واوهامهم او اعوجاجها وتعليمهم الدين على ما هو المعروف في الازهر لا يغيرون منه فاسدا ولا يزيدون عليه صالحا وسائر المعلمين للفنون يؤدونها نقلا من الكتب لا يبينون للتلامذة الغاية من تعلمها

وليس العيب في ذلك راجعا اليهم ولكن الى من لم يضع اصلا لسيرهم في تعليمهم ولم يؤسس قاعدة ترجع اليها جميع الاعمال صادرة من المعلمين او المتعلمين ولم يقم على تلك القاعدة خبيرا بالبناء عليها عارفا بالغاية التي توجه المدرسة اليها حكيما في تصرفه بأذهان التلامذة والاساتذة حتى يقيم للتربية بناء معنويا حقيقيا يأوى اليه كل معلم ومتعلم يأتي من بعده

هذه المدرسة تصلح ان تكون ينبوع التهذيب النفسي والفكري والديني والخلقي ويمكن ان ينتهي امرها الى ان تحل محل الازهر وعند ذلك يتم توحيد التربية في مصر ولكن يلزم لذلك امور

الاول ـ اصلاح البروجرام وحذف بعض العلوم التي اشتغل بها التلامذة في الازهر والاكتفاء بتمرينهم على العمل وتقدير ما يلزم من الفنون الباقية وزيادة بعض علوم ليست فيها الآن منها علوم الاداب الدينية وفن اصول النظام مع تعلقه بالدين

الثاني ـ تغيير طريقة تدريس تفسير القرآن وتعلم الاحاديث النبوية

الثالث ـ اختيار معلمين صالحين للقيام بالعمل الموصل الى الغاية المطلوبة للمدرسة

الرابع ـ تعيين ناظر للمدرسة قد ملأ قلبه وغمر فكره الميل الى القصد الذي وضعت له المدرسة عالما بالدين ولغته موثوقا به عند العامة

الخامس ـ اعطاء تلامذتها بعد نهاية التعلم حق التدريس في الازهر

السادس ـ توسيعها الى ما يسع مائة تلميذ

السابع ـ ان يزاد في مدتها سنة بعد الدراسة للتمرين على التعليم في نفس المدرسة

الثامن ـ وهو اهم مايجب ـ ان يكونوا تحت نظام شديد في التهذيب وملازمة العمل بما يعلمون

التاسع ـ ان تكون وظائف التدريس في المدارس والمكاتب منحصرة فيهم

العاشر ـ ان تكون درجتهم في الوظائف على حسب ادبهم واقتدارهم على التأديب

الحادي عشر ـ ان يكون للموظف منهم في مدرسة ما سلطة تامة على تهذيب التلامذة وتربية نفوسهم وتقويم اخلاقهم وطباعهم وارقاهم وظيفة في تلك المدرسة يكون رئيسا لمن دونه

الثاني عشر ـ ان يبقوا بلباسهم الذي هو لباس اهل الدين مهما ترقوا في الوظائف

ثم انه يلزم لهذا المشروع كتب تؤلف جديدا ولوائح تنظم للعمل على مقتضاها وذلك كله يمكن بعد العزم على الاجراء

اعتمدنا في نشر هذه الاراء للامام على النصوص الاصلية الواردة بكتاب :

« تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده » الصادر سنة ١٣٢٤ هـ الذي قام بجمعه السيد محمد رشيد رضا منشيء مجلة « المنار » التي كانت معاصرة للامام .

— ٤ —

قرار نمرة ١٠٩٥ لسنة ١٩٠٥ ببروجرام التعليم الثانوي . نظارة المعارف العمومية

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠١ بالتصديق على بروجرامات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي .

وبعد الاطلاع على ما اقترحته اللجنة العلمية الادارية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ ، وعلى ما قرره مجلس المعارف الاعلى في جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ ، وعلى ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ :

قرر ما هو آت :

المادة الاولى : يعمل بمقتضى بروجرامات التعليم الثانوي المصدق عليها من مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ والموافقة لهذا القرار في المدارس الثانوية التابعة لنظارة المعارف ابتداء من السنة المكتبية ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ .

المادة الثانية : يلغى من القرار الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠١ بالتصديق على بروجرامات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ، ما كان مختصا ببروجرامات المدارس الثانوية كما في الجدول رقم (١) .

المادة الثالثة : على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار .

تحريرا بالاسكندرية في ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٥ (٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣)

الامضاء
ناظر المعارف
حسين فخري

عن منهج التعليم الثانوى :
المصدق عليه بقرارات النظارة فى ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (٢٦ يونيـــة سنة ١٩٠٥) .
نمرة ١٠٩٥
٥ جمادى الثانية سنة ١٣٢٥ (١٦ يوليو سنة ١٩٠٧) نمرة ١٢٥٧ .
٥ جمادى الثانية سنة ١٣٢٥ (١٦ يوليو سنة ١٩٠٧) نمرة ١٢٥٨ .
٧ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦ (٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨) نمرة ١٣٣٦ .
٨ رمضان سنة ١٣٣١ (١٠ اغسطس سنة ١٩١٣) نمرة ١٧٥٥ .

المنشــور
بقانون نظام المدارس
الصادر عليه قرار النظارة فى ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٢١ (١١ يوليو سنة ١٩٠٣) نمرة ٩٦٨
المطبعة الاميرية بمصر ١٩١٣ .

— ٥ —
قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ بانشاء المدارس الاولية الراقية للبنين

نحن سلطان مصر ،

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ ، وعلى ما قـرره المجلس الاعلى للمعارف العمومية فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ ، وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة راى مجلس الوزراء ، رسمنا بما هــو آت :

المادة الاولى

تنشـأ مـدارس اولية راقيـة للبنين والغـرض منهـا تعليم التلاميـذ تعليما عمليـا عاما يـكون متمما لتعليم المدارس الاولية (المكاتب) .

المادة الثانية

على من يرغب الالتحـاق بالـمدارس الاولية الراقية للبنين ان يؤدى امتحان قبول تدون تفاصيله فى قرار من وزير المعـارف .

المادة الثالثة

وكذلك تقـدر المصروفات المدرسـيـة السـنوية بقرار من وزير المعارف العمومية ويحددفى هذا القرار ايضا العدد النسبى للتلاميذ الذين يقبلون مجانا بالمدارس المذكورة والشروط التى يجب ان تتوافر فيهم .

المادة الرابعة

مدة الدراسة اربع سنـــوات ويكون التعليم كله باللغة العربية

اما مواد الدراســة وعدد الحصص الاسبوعية المخصصة لكل مادة فتـكون كما فى الجدول رقم (٢) :

تكون التمرينات البدنية فى الوقت الذى يقترحه ناظر المدرسة وتوافق عليه وزارة المعارف العمومية .

المادة الخامسة

اما العقوبات التـأديبية بالـمدارس الاولية الراقية التى وضع لها هــذا القانون الذى يعمــل به بمجــرد نشره الابتدائية للبنين

المادة السادسة

على وزير المعارف العمومية تنفيذهذا القانون الــذى يعمل به بمجـرد نشره بالجريدة الرسمية

صدر بسراى راس التين فى ١٣ شعبان سنة ١٣٣٤ (١٤ يونيه سنة ١٩١٦)

حسين كامل
بامر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وزير المعارف العمومية
عدلى يكن

اعتمدنا فى نشر هذه الوثيقة على النص الرسمـى للقانون الذى طبعتــه وزارة المعارف العمومية سنة ١٩٢٤

جدول رقم (١)
التعليم الثانوى — توزيع الدروس

اسماء المواد	عدد الحصص فى الاسبوع: السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة: قسم الاداب	السنة الثالثة: قسم العلوم	السنة الرابعة: قسم الاداب	السنة الرابعة: قسم العلوم
اللغة العربية	٨	٨	٨	٨	٨	٨
اللغة الانجليزية او الفرنسية(لغةاصلية)	٩	٩	٩	٩	٩	٩
اللغة الانجليزيةاو الفرنسية (لغةاضافية)	—	—	٦	—	٦	—
الترجمـة	٢	٢	١	١	١	١
تاريخ وجغرافيا	٤	٤	٥	—	٦	—
رياضة(حساب هندسة جبر حساب مثلثات)	٨	٨	٣	٨	٣	٨
علوم (طبيعة وكيميا وميكانيكا)	٢	٢	٢	٦	١	٦
رسـم	١	١	—	٢	—	٢
مجموع الحصص فى الاسبوع	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤

جدول رقم (٢)

المـــواد	عدد الحصص فى الاسبوع — فى مدارس المدن — السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	فى مدارس الارياف — السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
التعليم الدينى	٤	٤	٣	٣	٤	٤	٣	٣
اللغة العربية	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
الخـــط	٢	٢	٢	٢	١	١	١	١
الحساب والمحاسبة	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
الهندسة	١	١	—	—	١	١	—	—
المقاس والمساحة	—	—	٣	٣	—	—	٣	٣
الرسم	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢
الجغرافيا	٣	٣	٢	٢	٣	٣	٢	٢
التاريخ	١	١	١	١	١	١	١	١
تدبير الصحة	١	١	١	١	١	١	١	١
دروس الاشياء	٢	٢	—	—	٢	٢	—	—
التعليم الفنى ، دروس على المواد والالات والمصنوعات	—	—	٢	٢	—	—	—	—
علوم تطبيقية فى الاقتصـــاد الريفى ، التأمل فى مشاهد الطبيعة	—	—	—	—	—	—	٢	٢
الاشغال اليدوية	٨	٨	٨	٨	٤	٤	٤	٤
الاشـــغال العملية فى حديقـــة المدرسة	—	—	—	—	٦	٦	٦	٦
المجمـــوع	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩

٦

تقرير يبين حال التعليم الذى تتولاه وزارة المعارف او تشرف عليه من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٢

مقدم من محمد توفيق رفعت وزير المعارف العمومية فى ١ اغسطس سنة ١٩٢٣

كلمة تمهيدية

كانت سنة ١٩١٧ مبدأ عصر جديد فى حياة التعليـــم بالمملكة المصرية . عصر امتاز بنشاط حركة التعليم فى انحـــاء البلاد وباتجاه الرأى العام الى ضرورة انهاضـه حتى تنال منه مصر ما يشـــفى غلتها ويرفع منزلتها الى الدرجة اللائقة بها بين الامم الراقية .

خطى التعليم فى الست سنوات الاخيرة خطوات بعيدة المدى واضحة الاثر صالحة لان تكون اساسا متينا لما تتوق اليـــه الامة من التوسع فى حياتها العلمية .

فقد زاد عدد المدارس ووسع نطاقها فى مختلف فروع التعليم وزاد معه عدد من ام هذه المدارس من التلاميذ والطلاب زيادة مرضية اثناء تـــلك المدة ، وانشىء كثير من الاقسام الليلية لتعليم بعض الفنون المختلفة كطرق التجارة والصناعة كـــما انشئت اقسام ليلية خاصة لتعليم العمال مبادىء العلوم الضرورية وعدلت لوائح ومناهج الكثير من المدارس على حسب ما يقتضيه نظام الرقى الطبقى الى غير ذلك من ضروب الاصـــــلاح فى التعليم والتوسع فى نشره .

هذا الى انه قد اتجهت انظار رجال التعليـــم فى ذلـــك العصر الزاهـــر الى موضوعين من موضوعات التعليم هـــما مشروع تعميـــم التعليم الاولى ومشروع الجامعة الاميرية وبدىء بدراسة هذين المشروعين سنة ١٩١٧ ،لذلك فهما فاتحة النهضة الحديثة فى رقى التعليم وحسنة من اعظم حسناتها .

وسنفرد الابواب التالية لبيان مابلغه كل فرع من فروع التعليم من التقـــدم والرقى منذ سنة ١٩١٧ .

الباب الاول
التعليم الاولى

(١) المدارس الاولية للبنين والبنات

فى خـــلال ست ســـنوات اوشك ان يتضاعف عدد من تقوم الوزارة بتعليمهم تعليما منتظما فى مدارسها الاولية وقد اتيح لها ذلك بزيادة عدد تلك المدارس من جهة وتوسيع نطاق مدارسها الاصلية من جهة اخرى باستئجارها اماكن لتلك المدارس اكثر ملاءمة واعظم اتســـاعا وزيادة عدد المعلمين والمعلمـــات بهـــذه المدارس .

وتدل الارقام دلالة قاطعة على نمو هذه المدارس نموا مطردا ترتاح اليـــه النفس وينفسح معه الامل كما انها تعبر عن حقيقتين لا يخلو ذكرهما من الفائدة.

الاولى : ان عدد البنين والبنات بتلك المدارس يوشك ان يكون متساويا وهو يزيد بنسبة واحدة وهذا يدل على ان تعليم البنات بتلك المدارس يلقى من العناية ما يلقاه تعليم الولد على السواء .

الثانية : ان عدد المدارس المشتركة بين البنين والبنات قد اخذ فى التضاؤل منذ سنة ١٩١٧ وقارب ان يفنى وهذا يرجع الى ما رأته وزارة المعارف من ضرورة جعل كل نوع فى مدارس خاصة يتلقى فيها ما يناسبه من التعليم .

ولم تقف مجهودات وزارة المعارف فى تحسين حال مدارسها الاولية . وهى النموذج الذى تحذو حذوه المصالح والهيئات الاخرى التى تدير مدارس من هذا النوع فى القطر المصرى عند هذا الحد من الاصلاح ولكنها عنيت كل العناية باصلاح نظام التعليم فيها فزادت عدد المعلمين بها زيادة كبيرة وقضت بذلك على النظام القديم وهو قيام المعلم الواحد بتعليم فرقتين مختلفتين او اكثر فى آن واحد وفى حجرة واحدة وامدت تلك المدارس بجميع ما يلزمهن الاثاث والادوات الكافية وراقبت قيام المدارس الاولية بتنفيذ المنهج الجديد الذى وضع لها سنة ١٩١٦ على الوجه الصحيح ورأت اتماما للفائدة ان تساعد المعلمين فى هذه المدارس على توخى اقوم السبل فى تأدية واجبهم واتباع احدث طرق التعليم فوضعت لهم كتابا موجزا ملما بأطراف مايجب على المعلم ان يأخذ به ويسير على مقتضاه من قواعد التربية والتعليم .

وقد نظمت الوزارة التفتيش الطبى على هذه المدارس وعممت فى سنة ١٩٢١ معالجة الرمد الحبيبى المنتشرين تلاميذها كما انها اعطت تعليم الرياضة البدنية بتلك المعاهد شطرا كبيرا من عنايتها لحرصها على تقوية اجسام تلاميذها ولا سيما من كان منهم عرضة لتأثير سوء المعيشة المنزلية .

ولم تكن عناية الوزارة بتدريس القرآن الكريم بتلك المدارس دون عنايتها بادخال العلوم العصرية فيها كتدبير الصحة ومشاهد الطبيعة والرسم والاشياء وعلم تقويم البلدان بل قد اعطته المكان الاول من اهتمامها وهو اساس الدين الرسمى فى البلاد تشددت على المدارس جهدها وحتمت اكمال تحفيظه التلاميذ قبيل انتهائهم من المدارس الاولية وذهبت الى ابعد من هذا اذ خصصت مبلغا معينا فى ميزانيتها تعطى منه مكافأة مالية لن يجيد حفظه من التلاميذ نقدا يبلغ مايأخذه التلميذ الواحد خمسة جنيهات .

ولم تغفل الوزارة طول هذه المدة تحسين الحال المادية للقائمين بأمر التعليم فى تلك المدارس لعلمها انفى ذلك اكبر مشجع لهم على بذل كل مايستطيعون من مجهود فى القيام بواجبهم فى طمأنينة ورغد عيش .

الباب الثانى
التعليم الابتدائى
(١) المدارس الابتدائية للبنين

تنقسم هذه المدارس من حيث ادارتها ٣ اقسام :

قسم تديره وزارة المعارف وقسم تديره مجالس المديريات وقسم تديره مصالح الحكومة الاخرى والافراد أو الجماعات المختلفة وتقوم الوزارة بتفتيش مدارس القسم الثانى والكثير من مدارس القسم الثالث .

ومما تجدر ملاحظته باعجاب أن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية التى تديرها وزارة المعارف او تنشئها اوشك ان يتضاعف خلال الست السنوات الاخيرة

وترجع هذه الزيادة الى عاملين رئيسيين اولهما تلاشى الحال الخاصة التى نشأت من الحرب العظمى واثرت تأثيرا فى حال الافراد المالية وثانيهما زيادة رغبة الاهالى فى أن يتعلم ابناؤهم هذا النوع من التعليم .

هذا الى ان الوزارة خصصت فى ميزانية ١٩٢٣ — ١٩٢٤ المبلغ اللازم لادارة ٣ مدارس ابتدائية جديدة ثنتان منها بالقاهرة فى الزيتون وشبرا والثالثة فى الاسماعيلية وهى تجد فى فتح تلك المدارس الثلاث فى سبتمبر المقبل .

وقد نشأ من زيادة عدد المدارس زيادة عدد المدرسين كما يتضح من البيان الاتى :

السنة المكتبية	عدد المدرسين
١٩١٧ — ١٩١٨	٣٢٤
١٩١٨ — ١٩١٩	٣٥٤
١٩١٩ — ١٩٢٠	٤٠٣
١٩٢٠ — ١٩٢١	٤٤٦
١٩٢١ — ١٩٢٢	٥٤٣
١٩٢٢ — ١٩٢٣	٥٧٢

هذا الى أن الوزارة تبحث الآن فى مشروع تعديل نظام المدارس الابتدائية لترفع بذلك من مستواها وقد فكرت أخيرا فى مساعدة المدارس الحرة مساعدة تأخذ بيدها وتساعدها على النهوض فقررت منحها اعانات مالية وأدرجت مبلغ ٣٠٠٠ ج فى ميزانية سنة ١٩٢٣ — سنة ١٩٢٤ لهذا الغرض . وفكرت الوزارة أيضا سنة ١٩٢٣ فى أن تستبدل بامتحان القبول بالمدارس الثانوية للمنتهين من تلاميذ المدارس الابتدائية وهو الامتحان الذى حل سنة ١٩١٦ محل امتحان شهادة الدراسة الابتدائية امتحانا آخر تعطى الناجحين فيه شهادة تسمى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية تجيز لحاملها دخول المدارس الثانوية وكذا بعض المدارس الخصوصية كمدرسة الفنون والصنائع ومدرسة التجارة المتوسطة التى كانت تعقد امتحانات خاصة للدخول فيها وقد أقر مجلس المعارف الاعلى هذا المشروع فى جلسته المنعقدة فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٣ .

وقد بلغ عدد الناجحين فى امتحان القبول بالمدارس الثانوية منذ سنة ١٩١٧ ، ٦٩٣٦ طالبا كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) :

جدول رقم (٣)

السنة	عدد الناجحين من مدارس الوزارة	النسبة المئوية للناجحين	عدد الناجحين من المدارس الاهلية	النسبة المئوية للناجحين	عدد الناجحين من تلاميذ الخارج	النسبة المئوية للناجحين	جملة الناجحين	النسبة المئوية للناجحين
١٩١٧	٤٢٤	٣٦ ٪	٣٣٣	٤١ ٪	١	٦ ٪	٨١٣	٣٨ ٪
١٩١٨	٥٠٤	٤١ ٪	٣٤٣	٣٥ ٪	٣	٢١ ٪	٨٥٠	٣٥ ٪
١٩١٩	٤٤٦	٣٦ ٪	١٩٤	٣٦ ٪	٨	٢٤ ٪	٩٤٨	٣٥ ٪
١٩٢٠	٦٨٨	٤٣ ٪	٥٣٣	٤٢ ٪	٢٢	٤٠ ٪	١٢٤٣	٤٢ ٪
١٩٢١	٩٦٧	٥٤ ٪	٧٠٧	٥٢ ٪	٣٣	٤٠ ٪	١٧٠٧	٥٣ ٪
١٩٢٢	٨٨٤	٥٤ ٪	٧٧٧	٥١ ٪	١٤	١٩ ٪	١٦٧٥	٥٢ ٪

هذا ولا يتلقى العلم مجانا فى المدارس الابتدائية للبنين غير بعض تلاميذ مدرسة عباس بالقاهرة من ابناء موظفى السكه الحديدية بناء على اتفاق بين تلك المصلحة ووزارة المعارف بحيث لم يتجاوز عدد هؤلاء ٨٠ تلميذا كل سنة كما هو موضح فى الجدول رقم (٤) :

ولكن رأت الوزارة اخيرا أن توسع نطاق التعليم المجانى فى مدارسها الابتدائية حتى لا يحرم ابناء الطبقة الفقيرة ثمرة هذا التعليم فطلبت فى مشروع ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ قبول تلاميذ مجانا فى المدارس الابتدائية للبنين وستقبل فى أول السنة المكتبية المقبلة حوالى ٣٠٠ تلميذ مجانا وهى توشك أن تصدر اللائحة الخاصة بذلك .

(٢) مدارس البنات الابتدائية

كانت وزارة المعارف تدير سنة ١٩١٧ ثلاث مدارس ابتدائية للبنات اثنتان منها بالقاهرة والثالثة بالاسكندرية وكان بها جميعا وقتئذ ٤٩١ تلميذة وقد انشئت سنة ١٩١٨ مدرسة رابعة بالقاهرة وبلغ عدد تلميذات هذه المدارس سنة ١٩٢٢ ٥٩٩ تلميذة وكان للوزارة قسم ابتدائى ملحق بمدرسة البنات الثانوية بالقـاهرة ولكنها حولته سنة ١٩٢٢ الى قسم تحضيرى يمد المدرسة الثانوية بالتلميذات.

ويتضح من الجدول رقم (٥) عدد تلميذات مدارس الوزارة الابتدائية من سنة ١٩١٧ الى الآن :

وكانت مدة الدراسة بمدرسة البنات ٦ سنوات حتى سنة ١٩٢٢ ولكن الوزارة رأت فى تلك السنة ان تمد تلك المدة الى ٨ سنوات حتى ترفع بذلك المستوى العلمى للمتخرجات فى تلك المدارس خصوصا من يقتصر منهن على الدراسة الابتدائية وبذلك أصبحت السن المتوسطة للمنتهيات من المدارس الابتدائية ١٤ سنة وجعلت الوزارة من السنتين الاولى والثانية من تلك المدارس قسما خاصا اسمه قسم بستان الاطفال .

هذا وكانت التلميذات جميعا بمدارس الوزارة الابتدائية حتى سنة ١٩٢١ يدفعن مصروفات ولا يتمتع بالتعليم المجانى منهن سوى عدد معين فى مدرسة عباس للبنات بالقاهرة من بنات موظفى السكة الحديدية بناء على اتفاق خاص بين تلك المصلحة والوزارة وكان عدد من يقبل منهن ٢٥ فى القسم الخارجى و ١٠ فى القسم الداخلى .

ولكن رأت الوزارة فى تلك السنة الا تحرم المجانية للبنات اللائى لا يستطيع اولياء أمورهن دفع المصروفات المدرسية لهن ووضعت لذلك لائحة وافق عليها مجلس الوزراء فى ١٤ مارس سنة ١٩٢١ وقد شملت تلك اللائحة أيضا التلميذات اللائى يكن مقيدات بمصروفات ثم يطرأ على اهليهن من الظروف ما يحول دون استطاعتهن دفع تلك المصروفات . وبذلك اصبح عدد من يتلقين التعليم مجانا فى مدارس البنات الابتدائية للوزارة غير بنات موظفى السكه الحديدية ما هو مبين بالجدول رقم (٦) :

هذا والوزارة تسعى جهدها فى نشر تعليم البنات الابتدائى فى القطر المصرى وقد وطدت العزم على فتح مدرستين جديدتين لهذا التعليم فى العام المدرسى المقبل احداهما بالقاهرة والثانية برمل الاسكندرية وستشمل تلك الاخيرة قسما للدراسة الثانوية أيضا حتى لا تكون فى ذلك دون مدينة القاهرة .

ويدير كل مجلس من مجالس المديريات مدرسة ابتدائية للبنات فى عاصمة كل مديرية ما عدا مجلس مديرية اسوان وقد زاد عدد من يتعلمن فى تلك المدارس خلال الست السنوات الماضية ٣٢٤ تلميذة كما يتضح من الجدول رقم (٧) :

وهذه المدارس وان لم تكن قد بلغت بعد ما بلغته مدارس الوزارة فى القاهرة والاسكندرية من حيث استكمال المعدات المدرسية ووفرة عدد المعلمات ذوات الكفاية تسير فى سبيل الرقى التدريجى والتحسن المحمود بفضل ما تقدمه الوزارة لها من الارشاد وما تقوم به المجالس من تقدير مقترحات الوزارة حق قدرها . وتسير جميع تلك المدارس على المناهج التى تضعها وزارة المعارف .

كان عدد المدارس الاهلية التى تفتشها وزارة المعارف سنة ١٩١٧ ١٤ مدرسة بها ١٦٥٣ تلميذة وقد زاد هذا العدد زيادة سريعة حتى بلغ ٤٠ مدرسة سنة ١٩٢٢ بها من التلميذات ٤٧٩٦ كما يتبين من الجدول رقم (٨) :

ويرجع سبب تلك الزيادة الهامة الى الاعانة التى قررت الوزارة منحها مدارس البنات الخاصة لتفتيشها كما هى الحال بالمدارس الثانوية وقد جعل الحد الاقصى لاعانة المدرسة الواحدة ٥٠٠ ج فى السنة تمنح بشروط مخصوصة من تلميذات الفرق المختلفة كما يأتى :

مقدار الاعانة جنيه	الفرقة
٢	عن كل تلميذة بالسنة الاولى والثانية
٣	عن كل تلميذة بالسنة الثالثة
٤	عن كل تلميذة بالسنة الرابعة
٥	عن كل تلميذة بالسنة الخامسة
٦	عن كل تلميذة بالسنة السادسة

جدول رقم (٤)

السنة	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢
عدد من يتعلمون مجانا	٢٤	٣٣	٣٥	٧٤	٨٠	٨٠
نسبتهم فى المائة لمجموع تلاميذ مدارس الوزارة الابتدائيـة	٣ر٠٪	٤ر٠٪	٤ر٠٪	٧ر٠٪	٧ر٠٪	٦ر٠٪

جدول رقم (٥)

السنة	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢
عدد المدارس	٣	٤	٤	٥	٥	٤
عدد التلميذات	٤٩١	٦٦٦	٥٧٨	٨٤٣	٩٠١	٥٩٩

جدول رقم (٦)

السنة المكتبية	١٩٢٢/١٩٢١	١٩٢٣/١٩٢٢
عدد التلاميـذ	٢١	٤٠

جدول رقم (٧)

السـنة	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢
عدد المدارس	١٢	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣
عدد التلميذات	١٢٢٠	١٠٠٠	١٠٣٤	١٢١٧	١٤٣٦	١٥٤٤

جدول رقم (٨)

السـنة	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢
عدد المدارس	١٤	٢٢	٢٣	٢٥	٣٣	٤٠
عدد التلميذات	١٩٥٣	٢٤٧٤	٢٤١٣	٢٨٦٨	٣٩٣٤	٤٧٩٦

وبلغت جملة ما أنفقته الوزارة فى هذه الاعانات ما هو مبين بالجدول رقم (٩) :

وثبت من تفتيش تلك المـدارس أن بعضـها وهو الذى تديره الجمـاعات الخيرية فى حال مرضية ويبذل مجهودا حقيقيا فى طريق الاصلاح أما الاخر فهو دون ذلك بمراحل لما يعانيه من العسر المالى الذى تظهر آثاره فى رداءة الاثاث وضئولة مرتبات المعلمات وسـوء حـال التعليم على وجه الاجمال لنقص كفاية القائمات به واضـطرار تلك المـدارس للسير على مناهج خاصة متباينة قد اغفل فيهـا بعض المواد الضرورية كبسـتان الاطفال والتـدبير المنزلى لعـدم توافر معداتها وعجز تلك المدارس عن الحصول على المعلمات الاخصائيات فيها فالاعانة المالية التى أصبحت تلك المدارس تتهافت عليها كما يدل على ذلك ازدياد عددها — سيكون لها من الاثر فى انهاضها ما ترجيه الوزارة لها .

الباب الثالث

التعليم الثانوى

(١) المدارس الثانوية للبنين

كان لوزارة المعارف حتى سنة ١٩١٧ ستمدارس ثانوية للبنين ٣منها بالقاهرة واثنتان بالاسكندرية وواحـدة بطنطا يتلقى العلم فيها ٢٤٤٢ من الطلاب وقد رأت الوزارة منذ ذلك الحين ان هـذا العدد من المـدارس المنتظمة يقصر دون الوفاء بحاجة البلاد الى التعليم الثانوى وهو السبيل الى التعليم العالى حيث يتخرج الاخصائيون من ابناء الامة وقادة الرأى فيها فشرعت فى زيادة هذا العـدد وانشأت مدرسة كبيرة فى اسيوطسنة ١٩١٨ واخرى فى المنصورة سنة ١٩٢٠

ونقلت فى تلك السـنة احدى مدرستى الاسكندرية الى مدينة الزقازيق اكتفاء بالمدرسة العباسـيـة وهى واسـعـة النطاق تسد حاجة الثغر الاسكندرى كما انشأت سنة ١٩٢٢ مدرسة اخرى فى مدينة القاهرة هى مدرسة فـؤاد الاول فى قصر الزعفران الفخـم الـذى تبرع به حضرة صاحب الجلالة مـولانا الملك لتعليم ابناء شعبه المصرى ، وقد اعدته الوزارة للتدريس على احسن مثال للمدارس الثانوية وبذا اصبحت تدير الآن تسع مدارس ثانوية منتشرة فى ارجاء القطر بها من الطلبة ٤١٦٤ وتوشك ان تفتح مدرسة جديدة فى بنى سويف فى اكتوبر المقبل سـنة ١٩٢٣ مبتدئة فيها بفـرقة السـنة الاولى والثانية .

ويدل البيان التالى اوضح دلالةعلى مبلغ نهوض مدارس الوزارة الثانويةمن حيث ازدياد عددها وعدد تلاميذها .

السنة المكتبية	عددالمدارس	عددالتلاميذ
١٩١٧ — ١٩١٨	٦	٢٤٤٢
١٩١٨ — ١٩١٩	٧	٢٥٤١
١٩١٩ — ١٩٢٠	٧	٢٥٢٥
١٩٢٠ — ١٩٢١	٨	٣٣٦١
١٩٢١ — ١٩٢٢	٨	٣٦٧٩
١٩٢٢ — ١٩٢٣	٩	٤١٦٤

وهناك اقسام داخلية فى ثمـان من مدارس الوزارة الثانوية بها ١٠٨٧ من الطلاب أى بنسبة ٢٥٪ من مجموع تلاميذ مدارس الوزارة وسينشأ قسم داخلى فى المدرسة التاسعة وهى مدرسة فؤاد الاول فى اكتوبر المقبل .

وقد زاد عدد من يتعلمون مجـانا فى هذه التسع المدارس من ٤٥ سنة ١٩١٧ الى ٢٥١ سنة ١٩٢٣ ويختار للتمتـع بتلك الميزة من يتحقـق ذكاؤهـم من التلاميذ ويثبت عدم استطاعتهم القيام بدفع المصروفات المدرسية ويشـترط عليهم ان يلتحقوا بعد اكمال الدراسة الثانويـة بمدرسـة المعلمين العليـا ليفيدوا ابناء امتهم بالتعليم مقابلقيام الوزارة بتعليمهـم مجـانا فى مدرسـة المعلمين العليا .

ومما هو جدير بالملاحظة زيادة عدد الحاصلين علىشهادات عالية منجامعات وكليات اوربامن مدرسى المدارسالثانوية المصريين حتىأصبح عددهمالآن ٤٢ معلما كما هو موضح فى الجدول رقم (١٠) :

ويقوم الآن مدرســو تلك المـدارس علاوة على التدريس بالمساعدة فى تنظيم الجمعيات المدرسية والرحلات العلمية والالعاب الرياضية وفرق الكشافة الى غير ذلك مما له اثر محمود فى الحيـاة المدرسية .

وكانت جملة المدارسالثانوية الاصلية الخاضـعـة لتفتيش وزارة المعارف فى سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٢٣ ٣٥ مدرسة بها ٥٠٢٦ طالبا وتنقسم هذه المدارس بحسب استكمال فـرق الدراسـة لها قسمين : (تامة) وهى التى يـدرس فيها مقررالسنين الاربع للتعليمالثانوى (غير تامة) وهى التى يقتصر التعليم فيها على مقرر السنتين الاولى والثانية وقد بلغ عدد المـدارس التى تفتشـها الوزارة من كل من هـذين القسمـين ما هو مبين بالجدول رقم (١١) :

ومستوى التعليم والنظام فى هـذه المدارس ماعدا اثنينمنها دونهفى مدارس الـوزارة ولا يـزال يتطلب كثيرا من الاصلاح ويرجع ضعفها هذا الى عاملين:

(اولهما) حاجة تلك المـدارس الى رجال فنيين من ذوى الكفاية التامـة يحسنون ادارتها والقيام بأمر التعليم فيها .

(ثانيهما) عدم استطاعتها ايجـاد كل المعدات المدرسية والادوات اللازمة لحسن سير التعليم .

ولكى تساعد الوزارة تلك المـدارس على النهوض مساعدة جليلة الأثر تدبت

جدول رقم (٩)

السنة المكتبية	عدد المدارس التى منحت اعانة	مبلغ هذه الاعانات بالجنيـه
١٩٢٠ — ١٩٢١	٣١	٣٩٢٣
١٩٢١ — ١٩٢٢	٢٧	٥٩٢٢
١٩٢٢ — ١٩٢٣	٤١	٩٩٠٠

جدول رقم (١٠)

عدد المعلمين	المدارس التى تخرجوا فيها	المادة التى يدرسونها	عددمن اتموا الدراسةملهمفىاوربا
٦٥	دار العلوم	اللغـة العربية	١١
١٤٩	المعلمينالعليا	الرياضياتوالرسم والعلوم والتاريخ والجغرافيا والترجمة	٣١
٢١٤			٤٢

جدول رقم (١١)

	عددالمدارس التابعة	عددالمدارس غيرالتابعة	الجملة
بالقـاهرة ...	٧	٨	١٥
بالاسـكندرية	١	١	٢
بالوجه البحرى	٢	٣	٥
بالوجه القبلى	—	١٣	١١
الجملـــة	١٠	٢٥	٣٥

خلال الست السنوات الأخيرة ٥ من موظفيها لادارة خمس من تلك المدارس ونظمت تفتيش جميع المدارس الاهلية تنظيما دقيقا زادت به عدد مرات زيارة المدرسة الواحدة في السنة كما انها زادت في سنة ١٩٢٠ الحد الاقصى للاعانة التي تقررت منحها ابتداء من سنة ١٩١٣ للمدارس الاهلية التامة التي تثبت حسن استفادتها من ارشاد الوزارة وقيامها بكل ما يقترح عليها من عوامل الاصلاح فجعلته ٢٠٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠٠ جنيه .

وقد ساعد ذلك كثيرا تلك المدارس على تحسين معدات الدراسة وانتقاء الكفاءة من المعلمين ويتضح من الجدول رقم (١٢) مقدار الاعانة التي منحتها المدارس ابتداء من سنة ١٩١٧ :

وتعميما للفائدة تقررت الوزارة منذ سنة ١٩٢٢ منح اعانات للمدارس غير التامة بشروط معينة بحيث لا يزيد مقدار ما تأخذه المدرسة الواحدة على ٥٠٠ جنيه ويتضح من الجدول رقم (١٣) ما منحته تلك المدارس من الاعانة للآن :

عدا وقد عقدت الوزارة امتحانا ملحقا للقسم الاول في يناير الماضي استثناء تلبية لرغبة الاهالي تقدم اليه ٨٢٨ طالبا نجح منهم ٦٥٣ .

والوزارة تعمل الآن على تعديل خطة الدراسة الثانوية ونظم امتحاناتها حتى ترفع شأن هذا الضرب من التعليم الى المستوى اللائق به .

(٢) مدارس البنات الثانوية

في ديسمبر سنة ١٩٢٠ خطى تعليم البنات في مصر خطوة جديدة اذ وضعت وزارة المعارف في ذلك العام اساس التعليم الثانوي للبنات بأن انشأت مدرسة في القاهرة حتى يفتح امام خريجات المدارس الابتدائية باب الوصول الى الاستزادة من العلوم الحديثة واللغة العربية وتحصيل بعض اللغات الحية كالانجليزية والفرنسية والتجمل ببعض الفنون والرسم والموسيقى، وذلك لاعداد الطالبات للدراسة العالية في الطب ومهنة التعليم

أن كن يرغبن في ذلك او لمجرد ترقية مستواهن الخلقي والعلمي ان رأين الوقوف عند نهاية الدراسة الثانوية ، والوزارة قد سدت بذلك ثلمة في صرح التعليم وقضت بذلك على ما كانت تقوم به في القطر بعض مدارس الجماعات الاجنبية منفردة حتى ذلك التاريخ .

والجدول التالي يوضح عدد تلميذات هذه المدرسة من وقت انشائها وفي ذلك تلميذات القسم التحضيري الملحق بها :

السنة	عدد التلميذات
١٩٢٠	٢٨
١٩٢١	٤٤
١٩٢٢	١٢١

ومدة الدراسة بها اربع سنوات وسيكمل عدد فرقها الدراسية في السنة المكتبية ١٩٢٣ – ١٩٢٤ .

وكان من اكبر أماني الوزارة وقت انشاء تلك المدرسة أن توجد بها قسما داخليا ليكون ذلك عاملا على زيادة الرغبة فيها والاقبال عليها ولكن حال دون ذلك عدم توافر المال اللازم لبناء ذلك القسم دون تحقيق تلك الامنية .

ويدل على مبلغ اهتمام الوزارة بنشر التعليم الثانوي للبنات ما قررته من انشاء قسم ثانوي هذا العام بمدرسة البنات التي ستفتح في سبتمبر المقبل بالرمل كما اشير الى ذلك في الباب السابق .

: اعتمدنا في نشر النص الرسمي لهذا التقرير على النسخة الكاملة منه المحفوظة بمكتبة وزارة التربية والتعليم بالقاهرة .

جدول رقم (١٢)

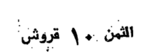
السنة المكتبية	عدد المدارس التي منحت اعانة	مقدار الاعانة بالجنيه	مقدار المقرر في الميزانية بالجنيه
١٩١٧ – ١٩١٨	٩	٤٨٤٠	٦٠٠٠
١٩١٨ – ١٩١٩	٨	٦٤٩٠	٦٥٠٠
١٩١٩ – ١٩٢٠	٨	١١٤٠٠	١٢٠٠٠
١٩٢٠ – ١٩٢١	٨	١١٧٠٠	١٢٠٠٠
١٩٢١ – ١٩٢٢	٨	١١٢٣٠	١٢٠٠٠

جدول رقم (١٣)

السنة المكتبية	عدد المدارس التي منحت اعانة	مقدار الاعانة بالجنيه	مقدار المقرر في الميزانية بالجنيه
١٩٢١ – ١٩٢٢	١٦	٥٩١٠	٦٠٠٠
١٩٢٢ – ١٩٢٣	١٥	٥٢٠٠	٦٠٠٠

● الجزء الثاني من « وثائق تطور التعليم في مصر » ينشر العدد القادم


سياستنا..
الاعتماد على أنفسنا
في تدعيم نهضتنا
وسماد بلدنا..
يحقق الخير والرخاء
ويوفر آلاف العملات الصعبة
التي كنا نستورد بها احتياجاتنا
من الخارج
نتروكيما
٢٦٪ آزوت
السماد الأصيل.. لجميع المحاصيل
كيما
بأسوان
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية



مطابع مؤسسة الأهرام

١٢

طريق المناضلين إلى الفكر الثورى المعاصر

الكادر السياسى

ماهو ؟ كيف يختار ؟
أساليب التكوين ؟ ميادين العمل ؟

• المجموعة الثانية من وثائق التعليم فى مصر من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٠



طريق المناضلين الى

الفكر الثورى المعاصر

مجلة شهرية
تصدر أول كل شهر

الفهرس

العدد الثانى عشر — ديسمبر ١٩٦٥

عنوان المراسلات :

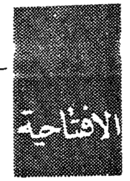
« الطليعة »

مبنى مؤسسة الاهرام ١٤ شارع مظلوم القاهرة تليفون : ٤٦٤٦٢ — ٤٤١٤٤

الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى ، ج.ع.م. ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء ١٢٠ قرشا .

ان « الطليعة » ميدان مفتوح لكل رأى حر ، وفى اعتقادها أن تفاعل الآراء الحرة على اختلافها هو وحده الذى يستطيع أن يبلور ويستخلص وحدة فكرية أصيلة .

من هذا المفهوم تفتح « الطليعة » صفحاتها لكل رأى لديه كلمة يقولها — مؤمنة بشعار الحرية المجيد الذى أطلقه فولتير فى القرن الثامن عشر « قد أختلف معك فى الرأى ولكنى على استعداد لان أدفع حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عن رأيك » .



حوار مع .. الأمين العام للاتحاد الاشتراكي

حرص

السيد على صبرى ، فى مستهل ممارسته لمسئولياته كأمين عام للاتحاد الاشتراكى ، على فتح ابواب واسعة للحوار التنظيمى بين المناضلين .. سواء بأحاديثه الى « الاشتراكى » النشرة الداخلية للاتحاد عن كل من « التفرغ السياسى » و « تنظيم الشباب » ، أو بمحاضرته عن « مهام التنظيم السياسى الحالية » وذلك عند افتتاح الدورة الثانية للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية .

وهذا العمل من جانب الامين العام ، يعنى فى المقام الاول التزامه الواضح بالاسلوب التنظيمى فى عرض وتشخيص القضايا السياسية والتنظيمية امام مجموع اعضاء التنظيم بصراحة ، ووضعهم مباشرة أمام مسئولياتهم ، ان ما يلقيه من اضواء مركزة نابعة من بؤرة القيادة ، وما يقدمه من رؤية محيطة بالجوانب المختلفة ، يجعل اعضاء التنظيم منذ اللحظة الاولى مشاركين«فى العمل»لا مفاجئين به ، او مجرد منفذين للاوامر والتعليمات التى تقرر فى مكاتب مغلقة .

بيد انه لكى يؤتى هذا الاسلوب التنظيمى الملتزم كل ثماره الايجابية ، فان الواجب يقضى بأن تطرح ــ بصفة منتظمة ومحددة بوقت معين ــ جميع هذه القضايا التى اثارها الامين العام على كل الاجهزة ولجان الاتحاد بجميع مستوياتها وفى تسلسل تنظيمى ، لمناقشتها موضوعيا من خلال تجارب العمل الواقعية ، وابداء الرأى فيها مع اقتراحات وتوصيات الحلول ، بحيث تتجمع عند المراكز فى النهاية، وقبل اتخاذ القرارات القيادية الملزمة ، حصيلة وافية لمختلف هذه الاراء والاقتراحات والتوصيات النابعة من مواقع العمل . فبهذا تكتمل أمام القيادة المركزية المنوط بها عمليات التقدير والاختيار والحسم بين مختلف الاتجاهات ، الصورة التنظيمية بوجهيها : **العلوى** الذى يتمثل فى النظرة الشاملة ، **والسفلى** الذى يتمثل فى آلاف من النظرات الجزئية التفصيلية المتنوعة والمتعددة والتى من شأنها أن تغنى النظرة الشاملة بمزيد من الخبرات العملية .

وهذا فضلا عن أن مثل هذه الحركة التنظيمية المتبادلة بين المركز القيادى ومختلف مستويات الاتحاد حول قضايا محددة وفى وقت محدد من شأنها ان تلحم اجزاء التنظيم بعضها الى بعض فى كيان عضوى متماسك ، موحد الفكر ، موحد العمل ، موحد الارادة، ذو قدرة على الرؤية الجماعية الواضحة . وبذلك تصبح عملية تنفيذ القرارات المركزية والقيادية عملا واعيا مقتنعا به ، لا مجرد روتين ، وبالتالى أكثر دقة وحيوية من جانب كل الاجهزة واللجان .

هذه هى **المسالة الاولى** التى يثيرها الاسلوب التنظيمى الذى يحرص الامين العام للاتحاد على انتهاجه . وتبقى بعد ذلك **المسائل الموضوعية العديدة** التى تعرض لها فى أحاديثه ومحاضرته القيمة بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية .

ولعل فى مقدمة هذه المسائل ، مسألة « **التفرغ للعمل السياسى بالتنظيم** » . **يقول الامين العام فى حديثه الاول « بالاشتراكى » :**

« ان اهمية التفرغ لا ترجع الى توفير كمية الوقت الذى يستطيع الفرد أن يعطيه للاتحاد ولكنها ترجع أساسا الى ضمان « ولاء » هذا الفرد للاتحاد لا لاى جهة اخرى .. الى ضمان حرية تفكيره وارتباطه التام بالتنظيم الشعبى وعدم تأثره بالعمل الروتينى التنفيذى اليومى ولا برياساته التنفيذية . لهذا تصبح عملية التفرغ عملية اساسية .. ولهذا فهناك تصميم اكيد على تحقيق التفرغ الكامل على جميع المستويات » .

ويعود الى معالجة الموضوع نفسه فى محاضرته بالمعهد الاشتراكى فيقول :

« نقطة الضعف فى تنظيماتنا السياسية فى الاتحاد الاشتراكى فى خلال المرحلة السابقة انه لم يكن هناك فى الاتحاد الاشتراكى اعضاء عاملين متفرغين للعمل السياسى، يمارسون هذا العمل يوميا وشعبيا ، ونستطيع بهذه الممارسة ان نرى من خلالهم العناصر القيادية السليمة المؤمنة . بل كان كل واحد يعمل فى الاتحاد الاشتراكى متطوعا فى أوقات العمل غير الرسمية، الولاء الاول لعمله الرسمى أو التنفيذى، ونتج عن ذلك ان الاجهزة التنفيذية اصبحت هى السلطة العليا .. السلطة العليا الادارية ثم السلطة العليا السياسية » .

ان الامين العام هنا يركز على مبدا حيوى وضرورى للعمل التنظيمى السياسى ، وهو: مبدأ التفرغ الذى نبع من خلال التجارب الثورية المتعددة لبناء التنظيم السياسى الفعال والقادر على قيادة المجتمع: شعبا وأجهزة تنفيذية ومنظمات جماهيرية. ان من يريد أن يكون « **طبيبا** » عليه أولا أن يدرس علم الطب، وعليه ثانيا ان يمارس عدة تجارب عملية، ثم عليه ثالثا أن يعطى كل وقته وجهده وفكره لممارسة الطب كعمل يومى منتظم ، بمعنى أن يتفرغ له . وكذلك الامر بالنسبة « **للسياسى** » بالمعنى العلمى الثورى — لا بالمعنى التقليدى الديماجوجى — عليه أولا أن يدرس علم السياسة وقوانين الحركة الاجتماعية، ومكونات وظروف وتراث واهداف مجتمعه ، وعليه ثانيا ان يلتزم بعضوية تنظيم سياسى ثورى ذى برنامج محدد وان يخوض من خلاله ، تجاربه فى العمل السياسى المرتبط مع الجماهير الشعبية ، ثم عليه اخيرا ان يعطى كل وقته وجهده وفكره لممارسة العمل السياسى بمعنى ان يتفرغ له دون شريك .

ومن مجموع هؤلاء المتفرغين فى التنظيم ، المحترفين عن علم ودراية للعمل السياسى ، يكتسب التنظيم السياسى قياداته اليومية فى كل مجال .. هذه القيادات التى تمثل « خميرة النشاط والتطور المستمر » فى الكيان التنظيمى .

ومن هنا فان الامين العام للاتحاد الاشتراكي حينما يسلط الاضواء بقوة على اهمية وضرورة التفرغ السياسي ، فانما يضع اليد والعين على احد المفاتيح الرئيسية لمفهوم العمل التنظيمي السياسي وامكانية سيادته « المقتنع بها والمقبولة طوعا » من الجميع .

ولكن تبقى بعد ذلك اسئلة هامة : كيف يكون التفرغ ؟ ما هو معياره ؟ من الذى يتفرغ ؟ ولماذا يتفرغ ؟ الخ .

ان الاجابات التجريدية البحتة عن هذه الاسئلة لن تجدى ، وكذلك الاعتماد الكلى على تجارب المجتمعات الثورية الاخرى لا يفيد كثيرا . لماذا ؟ لان ظروف تجربتنا متغيرة — كيفا وكما على السواء — عن ظروف التجارب الاخرى .

فنحن مثلا نبنى تنظيمنا السياسى الثورى ، الاشتراكى البرنامج ، بعد ان استطاعت القيادة الثورية بالفعل ان تستولى على قمة السلطة وتقود الجماهير الى الطريق الاشتراكى .. هذه ظاهرة جديدة لا وجود لها فى الكتب ولا فى تاريخ التجارب الثورية .

ونحن ايضا نبنى تنظيما موحد الشكل والاتجاه العام ولكنه ثنائى فى تركيبه . جماهيرى واسع يضم حوالى ٥ ملايين عضو ، وطليعى يضم العناصر الاشتراكية القيادية .. وهذه الثنائية بوضعها المتميز تشكل ايضا ظاهرة جديدة لا وجود لها فى الكتب ولا فى تاريخ التجارب الثورية .

ونحن كذلك نبنى تنظيما ثوريا اشتراكيا فى غياب يكاد يكون كاملا لاية تقاليد قومية تنظيمية شعبية اشتراكية .. بمعنى اننا نزرع فى الحقل الاجتماعى الجديد بذرة جديدة هى الالتزام الجماعى والفردى معا بالتنظيم وبرنامجه وفكره وحركته .. وهى ظاهرة جديدة لم نعتد عليها كثيرا خلال مراحل كفاحنا الوطنى السابقة حيث كانت الجماهير الشعبية تتحرك بوضوح ضد عدو مرئى محدد هو الاستعمار وقوات احتلاله وعملائه المحليين الظاهرين .. ظاهرة جديدة ثالثة .

ونحن نبنى التنظيم فى ظل جهاز دولة قوى ومستقر على ضفاف النيل منذ اكثر من ستة آلاف عام بقيم وتقاليد وعلاقات راسخة الجذور ، ونستهدف ان يسود هذا التنظيم الوليد جهاز الدولة العريق هذا ويوجهه .. ظاهرة رابعة جديدة ، خاصة واننا لم نحطم جهاز الدولة القديم وننشىء جهازا جديدا وانما انتهجنا اسلوب التطوير التدريجى له — والذى لا يزال مستمرا — سواء من داخله او من خارجه .

ونحن نبنى التنظيم من عناصر بشرية ذات أوضاع اجتماعية وفكرية مختلفة ومتنوعة فى درجات ثوريتها وان كانت جميعها قد قبلت بصورة عامة التطور الاشتراكى من خلال التزامها بالميثاق .. بيد ان هذا يضعنا أمام « حالة جديدة » وهى ان عناصر التنظيم تأتى من منابع فكرية واجتماعية مختلفة على عكس التنظيمات السياسية الثورية فى التجارب الاخرى التى تأتى على الاقل من منبع فكرى موحد .

هذه وغيرها من الظواهر الجديدة تحدد أرضية العمل من أجل بناء التنظيم السياسى . وبالتالى فاننا يجب ان نراعيها ونتفاعل معها خلال اجاباتنا على اسئلة التفرغ ، ذلك لانه شئنا او لم نشأ نصطدم بها خلال حركتنا .

وكنقطة بداية فى محاولة الاجابة ، اعتقد انه من المتفق عليه أن لا تؤخذ « مسألة

التفرغ » على نحو مطلق . بمعنى انه لا ينظر الى التفرغ كهدف فى حد ذاته ، وانما كمجرد وسيلة تنظيمية يلجأ اليها كلما اقتضى « العمل السياسى » موضوعيا ذلك . ومن هنا فان نقطة البدء الواقعية لا تكون بتحديد عدد معين من المتفرغين فى كل مجال مسبقا ، وانما تكون بتحديد « نوعية الاعمال التنظيمية » التى تستلزم ممارستها فعليا، التفرغ . فيكون التفرغ بذلك موجها الى عمل ومسئوليات محددة ، وليس مجرد منصب ينشأ فى ميزانية التنظيم ويبحث له بعدذلك عن عمل ومسئوليات واختصاصات، وبالتالى تنفتح داخل التنظيم ثغرة لما عرف باسم « **البروقراطيين الحزبيين** » فى التجارب التنظيمية الثورية الاخرى .. اولئك الذين يتفرغون دون عمل محدد ومسئوليات محددة فى العمل التنظيمى فيصبحون « عالة على التنظيم » . ولكى ينفوا عن انفسهم هذه الصفة شكليا .. ينطلقون داخل التنظيم بحثاعن اعمال فرعية وسلطات ومسئوليات لا يتطلبها العمل فيحدثون الارتباك والخلط والتعقيد فى العمل السياسى الذى يجب ان يكون مباشرا وسريعا وفعالا مع الجماهير الشعبية دون التواءات ومراسيم مكتبية أو روتينية. ومع الزمن « يتكلس » هؤلاء « البيروقراطيون الحزبيون » على سطح التنظيم ويكونون طبقة شبه عازلة بين الجماهير الشعبية وتنظيمها . ويصبح الامر فى حاجة الى عملية جراحية تعرفها التنظيمات باسم «التطهير الشامل». حقيقة لا مفر من القيام بعمليات تطهير من مرحلة الى اخرى خلال حياة التنظيم لضمان استمرار الثورية ولعزل العناصر التى ثبتت انتهازيتها او زايلتها القدرة على النظرة والحركة الثورية . ولكن هناك فرق بين عمليات التطهير المرحلية ، وعمليات التطهير الشامل . ففى هذه العمليات الاخيرة تختلط القيم والمعايير بعضها ببعض ، ويطفو على سطح موجة التطهير العناصر البيروقراطية وتصبح بحكم طفيليتها اكثر القوى ضجيجا واخفها حركة مما يمكنها غالبا من البقاء ، ومن طرد العناصر الثورية الحقيقية المضادة لها تحت مختلف الشعارات والاتهامات . ولعل ما حدث فى عمليات التطهير الشاملة التى قام بها « ستالين » فى الحزب الشيوعى السوفييتى وما قام به « جى موليه » فى الحزب الاشتراكى الفرنسى ، أدلة حية على ذلك .

والواقع أن خطورة ظاهرة « البيروقراطيين الحزبيين » يجب ان نواجهها بعيون مفتوحة بالنسبة لتنظيمنا ، خاصة وان معظم المتفرغين سياتون بحكم الضرورة الموضوعية لظروفنا من مراكز اعمالهم السابقة بالاجهزة التنفيذية وسيحملون على الرغم منهم قليلا او كثيرا من رواسب البيروقراطية الادارية واساليب العمل المكتبية التقليدية فى الأجهزة التنفيذية . ومن هنا وجب أن يقيم الاتحاد الاشتراكى نوعا من « الحمام السياسى » للعناصر المتفرغة بهدف التطهير من هذه الرواسب وأن يستخدم معايير حاسمة ومتكيفة مع ظروفنا لحساب درجة التطهير .

اننا ــ بحكم ظروفنا الخاصة فى بناء التنظيم ــ لا نستطيع ان نلجأ الى المعايير التقليدية فى قياس المتفرغين للعمل السياسى والتى تنبع أساسا من قدراتهم على النضال الفعال والتضحيات الجسيمة خلال المعارك السابقة على انتصار الثورة وسيطرتها على السلطة فى المجتمع . ومن هنا فان علينا ان نبتكر معايير جديدة . ونستطيع فى هذا المجال أن نقدم بعض الاقتراحات للمناقشة :

● فمثلا يجب ان يوضع المتفرغ تحت الاختبار التنظيمى والسياسى فترة محددة من الوقت يكلف خلالها باعمال ومسئوليات محددة قبل أن يحسم فى أمر تفرغه وان تضع القيادة لذلك برنامجا وشروطا معينة فى لائحة التنظيم الداخلية .

● يجب ان يكون المتفرغ ذو قدرة واستعداد على العمل السياسى الثورى ، مؤهلا

فكريا وعمليا لهذا الغرض ومكتسبا للصفة الجماهيرية الشعبية. والشعبية هنا لاتعنى مجرد حب الناس له فى محيطه بسبب العلاقات والخدمات الشخصية وتملقه لغرائزهم وارتفاع صوته بالشعارات والنقد غير المسئول.. مديحا او هجاء.. ان هذه شعبية زائفة ومدمرة . وانما المطلوب هنا شعبية من نوع آخر .. شعبية من يتصدى بوعى ودراية وباسلوب ملتزم ببرنامج التنظيم لاقناع الجماهير بخط التنظيم وبأهدافه وتعبئتهم حولها فى حركة ديناميكية بعد أن كانوا سلبيين أو غير واعين أو غير مقتنعين بها .

● ان المتفرغ يجب ان يقدم تضحية محددة ، بتوليه لمسئولياته فى التنظيم . وهنا يمكن أن يكون عنصر **«المقابل المالى»** معيارا هاما للحكم والقياس فى ظروفنا . وليس معنى هذا ان نطلب الى المتفرغ ان يجوع او لا يجد مقابلا ماديا لمستوى معيشة يتكافأ مع متطلبات حياته كانسان . ولكن المقصود هنا أن تضبط للاتحاد الاشتراكى ميزانية خاصة مستقلة له من حصيلة الاشتراكات ومن عائد مشروعاته ومما ترصده الدولة له. وأن يجرى تعيين مرتبات المتفرغين ، لا على أساس ما كان يتقاضوه فى وظائفهم السابقة بالاجهزة التنفيذية ، ولكن على اساس ما تسمح به عمليا أمكانيات ميزانية الاتحاد الاشتراكى ونوعية العمل الذى يقومون به فى التنظيم اولا واخيرا .

والمتفرغون على هذا النحو يكونون فى الحقيقة نواة الكادر التنظيمى .. أى العمود الفقرى للتنظيم .. ومن هنا فان حركتهم داخل التنظيم ومن أجله هى الحركة الاساسية فى الحقل السياسى والاجتماعى . ولذلك وجب أن تخطط بدقة ، وأن تعمل بروح جماعية ، وأن تتصدى باستمرار دون خوف او خشية للقضايا والمشاكل القائمة والطارئة على السواء . وهذا يعنى أن يتوفر للمتفرغين على مختلف المستويات مناخا سياسيا يمنحهم القدرة الدائمة على مواصلة التكوين الفكرى والسياسى واكتسابهم المزيد من المهارات التنظيمية باستمرار . فالثورى المتفرغ هو دائما ابدا تلميذ للحياة وللتطور وللشعب وللتنظيم، وهو الذى يستطيع بقدراته القيادية أن يجذب الاهتمامات الخاصة للافراد ليربطها ويذيبها فى كيان الاهتمامات العامة ، وهو الذى يبتكر من خلال الاحتكاك الواعى بالواقع أساليب وامكانيات جديدة للعمل السياسى بين الجماهير فى الوقت والمكان اللذين تنعدم فيهما أية اساليب وأمكانيات ظاهرة .

وهذا كله يستدعى ان يكون المتفرغ متابعا باستمرار لجميع التطورات السياسية والتنظيمية ، مطلعا على نواحى القوة ونواحى الضعف . ولن يتاتى هذا الا بتنظيم جماعى دقيق للمتفرغين يتبادلون من خلاله التجارب والمعلومات والافكار ، ويخططون سويا مناهج العمل والنشاط منعا للتضارب وأن يكون لهم كل فترة دورية من الزمن خلال العام **مؤتمرا** خاصا بهم يناقشون تنظيميا وبصراحة مفتوحة وبلا حساسيات كل شىء خاص بالتنظيم وبالعمل السياسى ويمارسون فيه بشجاعة النقد والنقد الذاتى .

ويتطرق الامين العام فى مناقشاته للقضايا التنظيمية الى مسألة **« الولاء »** .. ولاء عضو الاتحاد الاشتراكى عامة وعضوه المتفرغ خاصة للتنظيم أولا واخيرا . ويعتبر الامين العام ، بحق ، هذا الولاء حجر الاساس فى البناء التنظيمى القوى القادر على ممارسة سيادته فوق جميع الاجهزة .. وهو الهدف الجوهرى .

يقول الامين العام فى محاضرته بالمعهد الاشتراكى :

« الموضوع ، موضوع مبدأ . ان الولاء فى العمل السياسى .. للشعب أو للرئيس المباشر فى الجهاز التنفيذى . اذا كان العمل السياسى ، لا يكون الولاء فيه للشعب

فهو عمل فاشل لان العمل السياسي هو عمل من اجل الشعب . اذن عملية التفرغ فى العمل السياسي ليست منظرا ولا فكرة طارئة وانما هى ضرورية للعمل السياسي فى المرحلة المقبلة » .

الموضوع فعلا موضوع مبدأ . ولا سبيل الى بناء تنظيم سياسى ثورى وفعال دون حسم مسألة « **لمن الولاء ؟** » . ومن الواضح أن الامين العام يركز عليه بصورة واضحة وبالحاح شديد كى يؤكده ـ فكرة وعملا ـ فى مقابل التيارات التقليدية التى درجت على خلط التنظيم السياسي بالجهاز التنفيذى والسلطة الادارية وعلى رؤية الاتحاد الاشتراكى باستمرار كظل تابع للاجهزة الحكومية .

ويدعم الامين العام « مسالة الولاء » بطريقين اساسيين اولهما « التفرغ » ،وثانيهما « قدرة التنظيم على حل مشاكل الجماهير ذاتيا » .

يقول الامين العام فى محاضرته بالمعهد الاشتراكى :

« الهدف الاول هو قيام التنظيم السياسي المتفرغ الذى يعمل يوميا بولاء كامل الى الشعب والى التنظيمات الشعبية ومحاسبة هذا التنظيم على اعماله بدقة . وان نعمل من خلال التنظيمات الشعبية على المستويات المختلفة فى الاتحاد الاشتراكى الى حل المشاكل الجماهيرية ذاتيا قبل ان نفكر فى احالتها الى اجهزة تنفيذية او الى اجهزة مركزية » .

والمبدأ ، وتجسيداته العملية لا خلاف عليهما . ولكن هناك بعض الملاحظات المكملة والضرورية :

اولا : ان مسالة الولاء للتنظيم تحتاج اساسا الى لائحة داخلية دقيقة تحدد حقوق وواجبات العضو وأساليب مساءلته تنظيميا . بحيث يشعر بانتماء حقيقى لا شكلى للتنظيم . وان هذا التنظيم قادر على حمايته اذا وقع عليه ايذاء بسبب نشاطه السياسى الملتزم ، وعلى محاسبته اذا أخل بواجباته او خرج عن خطه السياسى وقيمه وتقاليده.

ثانيا : ان الولاء يتأكد وتتعمق جذوره فى التنظيم من خلال سيادة مبدأ المركزية الديمقراطية داخله وعلى جميع المستويات . بحيث يتفتح أمام العضو الابواب الحقيقية للمناقشة الحرة فى جميع القضايا وابداء النقد دون خوف وأن يصل رايه الى أعلى مستويات القيادة ويتلقى ردا تنظيميا عليه .

ثالثا : ان الولاء واسلوبه فى التفرغ لا يعنى الفصل الكلى الميكانيكى بين التنظيم والاجهزة التنفيذية . فالنظرة الثورية وان كانت تسيد التنظيم على الاجهزة التنفيذية الا انها تعتبر الكل فى النهاية « وحدة موضوعية » تتحرك فى اطار واحد وببرنامج واحد وبهدف واحد وأن اختلفت الاساليب والمجالات . ومن هنا فانه يجب أن نحرص على وجود الجسور والقنوات التنظيمية باستمرار بين الاتحاد الاشتراكى والحكومة .ولقد كان هذا واضحا عند تكوين الامانة العامة أخيرا وتعيين السيد / شعراوى جمعه مسئولا عن عمليات الاتصال بين الاتحاد والحكومة. ان تنظيمات أخرى مشتركة العضوية بين الاتحاد والحكومة يجب أن تنشأ فى كل مجال يتطلب العمل فيه الاتصال المباشر والفعال بينهما. كذلك يجب أن يزود الاتحاد الاجهزة التنفيذية باستمرار وعلى مختلف المستويات بكادر يربيه ويكونه تنظيميا لتولى مسئوليات داخل أجهزة الدولة . فهذا هو الطريق الواقعى لتطوير وتغيير طبيعة الدولة وتطويعها للعمل الثورى والاشتراكى.

وأخيرا فان عملية التبادل بين مراكز القيادات فى كل من الاتحاد الاشتراكى والحكومة ، والتى بدأت خلال التعديلات الوزارية الاخيرة يجب أن تتواصل تحقيقا للوحدةالعضوية للكيان الاجتماعى والسياسى لمجتمعنا مع تميز كل جهاز خلال عمله بالاساليب والمجالات الخاصة به .

ويتعرض الامين العام أيضا الى مسألة هامة أخرى وهى « تسليح التنظيم بكادر فنى » .

يقول الامين العام فى حديثه « للاشتراكى » :

« وبوضوح .. يجب ان نخلق اجهزة ذات خبرة فى الجهاز السياسى تماثل أجهزة الخبرة فى الجهاز التنفيذى مع تميزها بأن عملها فى الحقل السياسى الشعبى يجعلها أكثر دراية بمشاكل الجماهير وقدره على حلها دون تعقيدات مكتبية ، ودون فواصل ادارية ودون التزام بقواعد تقليدية ورثناها من مئات السنين .. الامر الذى يجعلها أكثر تفاعلا مع الاوضاع من الاجهزة التنفيذية .. كيف يعقل ان تكون فى مجلس الامة لجان فنية على مستوى من الكفاءة والخبرة ، ولا يقابلها فى نفس الوقت أجهزة فنية فى الاتحاد ؟ » .

ويمضى الامين العام فى حديثه عن الكادر الفنى فيقول :

« ان جميع تشكيلات الاتحاد السابقة كانت على أساس تمثيل قطاعات الشعب ، كقطاع العمال أو الفلاحين او الشباب الى آخر هذه القطاعات . اما اللجنة المركزية فستمثل فيها قطاعات العمل والنشاط المختلفة ، كقطاع الصناعة ، وقطاع الزراعة ، وقطاع الخدمات بأقسامه المختلفة كالتعليم والصحة والمواصلات .. اى أن اللجنة المركزية ستتكون من لجان فنية تمثل الى حد كبير لجان مجلس الامة » .

والواقع أن الامين العام يضع بهذا الحديث تحت الضوء « مسألة الكادر السياسى والكادر الفنى والعلاقة بينهما داخل التنظيم السياسى » ، وهى مسألة كانت وما تزال من اهم المسائل التى تواجه جميع التنظيمات الثورية . فما دام العمل السياسى — بالمفهوم الثورى — قد خرج من الدائرة التقليدية القديمه حيث الخطب والعبارات الانشائية والحماسية الى دائرة العلم والعمل الجاد المسئول فى جميع المجالات الاجتماعية والانتاجية . فان السياسى كفرد وكتنظيم محتاج بالضرورة الى أسلحة العلم والخبرة الفنية ، على أعلى مستوى ، لمواجهة الموقف . ومن هنا تنبع ضرورة اغناء التنظيم السياسى فى حركته بالخبرة الفنية . والا فكيف يمكن ان يتصدى التنظيم السياسى لقضايا التخطيط والعمالة وبناء الصناعة الثقيلة والموازنة بينها وبين الصناعةالخفيفة ومشاكل الاداره والانتاج الخ .. وهى جوهر العمل السياسى .

وتبرز صعوبة المسألة — عمليا — من زاوية عدم توافر الكادر السياسى ذى الخبرة الفنيه المتخصصة بالقدر الكافى . فبحكم الظروف فى المجتمع القديم ، كانت الخبرة الفنيه معزولةعن العمل السياسى ، حيث كان مفهوم العمل السياسى لا يتعدى الخطب الرنانة والمقالات الحماسية والمزايدات السياسية الحزبية الضيقة . هذا فضلا عن أن ظروف ذلك المجتمع الذى سادته النظرة الطبقية فى العلم والثقافة والخبرةالفنية لم تتح فرصة التزود بالعلم والثقافة والخبرة الفنية الا لابناء الطبقات الراسمالية

دون الطبقات الشعبية . ومن هنا ورثت الثورة وضعا اجتماعيا خاصا انعزلت فيه العناصر ذات الخبرة الفنية اجتماعيا وسياسيا عن العمل السياسي الثوري أساسا فيما عدا بعض استثناءات قليلة .

هذه ناحية من الموضوع . وهناك ناحية أخرى وهي أن الخبير الفني بطبيعته ومهما كان وعيه السياسي يغلب في العادة الجانب الفني على الجانب السياسي عند بحث القضايا والمشاكل . فمثلا نرى الخبير الفني ينظر الى قضية تشغيل خريجي الكليات النظرية من زاوية اضافة اعباء طفيلية على الانتاج . ومن هنا فهو يعارض التشغيل الكامل لهم من ناحية المبدأ . في حين ان السياسي يرى تشغيلهم من زاوية نظرته الشاملة كضرورة اجتماعية وسياسية لربطهم بالمجتمع الجديد وعدم تركهم للوقوع في هوة البطالة والمواقف المعادية للتحول الاشتراكي وأن ذلك يفوق في أهميته تحمل الانتاج ببعض الاعباء المؤقتة .

ولا سبيل لمغالبة هذه الصعوبة الا بسلوك طريقين في وقت واحد هما : **اولا** ان يكون القرار النهائي للكادر السياسي ذي النظرة الشاملة بعد وقوفه على جميع الاعتبارات والدراسات التي يقدمها الكادر الفني . **وثانيا** العمل على تكوين كادر جديد يجمع في نفس الوقت بين الخبرتين السياسية الثورية والفنية في جميع ميادين العمل .

ولكن لما كان هذا يستدعي بالضرورة بعض الوقت فمن المهم أن يتم تسليح الاتحاد الاشتراكي بالخبرات الفنية الضرورية كمستشارين أساسا يكونون لجانا دراسية فنية للامانة او للجنة المركزية، وذلك في نطاق سيادة النظرة السياسية الثورية عند التقرير والحسم . والواقع أن سلوك هذا الطريق سوف يجنبنا مخاطر سيادة النظرة الفنية البحتة المقيدة بالمجال الجزئي الذي تعمل فيه ، على العمل السياسي بنظرته واحاطته الاجتماعية الشاملة . كما انه يقف ضد تحول الخبرة الفنية في التنظيم ، الى كيان مستقل يكون نوعا من الاجهزة التنفيذية الفنية تزدوج وتتنافس وتتضارب مع الاجهزة التنفيذية الفنية في الحكومة .

والحق أن هذه المسألة الحيوية التي يثيرها الامين العام تقودنا الى المناداة بضرورة تبني الاتحاد الاشتراكي الى انشاء **« مدارس سياسية تكنولوجية »** لتخريج كادر فني في جميع المجالات مزود بالوعي والخبرة السياسية ذات النظرة الشاملة ، يمد به كل من التنظيم والاجهزة التنفيذية على السواء . ان العمل في نطاق التكوين والتدريب يتم اليوم في مجتمعنا على أساس عزل الخبرة الفنية عن الخبرة السياسية . فلدينا مراكز للتدريب الفني البحت ولدينا في المقابل معهد للدراسات الاشتراكية العالية — وهو ضروري في حد ذاته — ومعاهد نقابية تقتصر على الدراسات السياسية والنقابية دون الدراسات الفنية والتكنولوجيا . اننا نطمع في أن ينشيء الاتحاد الاشتراكي معاهد جديدة مزدوجة الطابع لتخريج كوادر مزدوجة الخبرة .

وبعد ...

أن القضايا التي أثارها الامين العام عديدة وهامة وتستوجب المناقشة العميقة على أوسع نطاق . ولكننا نلح هنا على أهمية أن تجرى هذه المناقشة بأسلوب تنظيمي ملتزم ومحدد داخل وحدات التنظيم جميعها وتجميع حصيلة هذه المناقشات وادارة الحوار المنتج معها بين القيادة والقواعد وصولا الى وحدة الفكر والعمل للاتحاد الاشتراكي وجهازه السياسي .

لطفي الخولي

في هذا البحث الذي يكتبه للطليعة « عبد الله الطريقي » خبير البترول العربي الكبير يقدم اجابات واقعية للسؤال الهام : كيف نوظف البترول في خدمة قضايا التطور الشامل للوطن العربي .

البترول .. ومصير الإنسان العربي

عبد الله الطريقي

تعيش الامة العربية من محيطها الى خليجها عصرها البترولي اذا جاز لنا أن نسمي العصور بأسماء الطاقة التي يسود استعمالها فيها.

والامة العربية وهي تملك حوالي ٧٠٪ من رواسب البترول في العالم ينطبق عليها قول الشاعر العربي:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما
والماء فوق ظهورها محمول

فهذه الثروة الضخمة التي وهبها الله للامة العربية لم تستفد منها امتنا الفائدة المرجوة وذلك لعدة اسباب: بعضها خارج عن ارادتنا وبعضها الاخر من فعل انفسنا. وسأحاول تعريف القارىء على الثروة البترولية العربية وكيف يمكن الاستفادة منها لرفع مستوى المعيشة للانسان العربي وحمايته من التسلط الأجنبي وبالتالي استخدام البترول لخدمة القضايا العربية سواء اكانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية او عسكرية.

وتقع رواسب البترول في الارض العربية في ثلاثة مناطق رئيسية مرتبة حسب اهميتها كما هو ظاهر في الخريطة البترولية العربية:

المنطقة الاولى وهي منطقة الخليج العربي وتمتد هذه المنطقة من حدود تركيا شمالا الى البحر العربي جنوبا ، ويتراوح عرضها من ثلاثمائة الى خمسمائة كيلومتر . وهناك احتمال كبير بأن هذه المنطقة قد تمتد في اتجاه الغرب الى وسط وغرب شبه الجزيرة العربية. ويقدر خبراء الجيولوجيا ان ما تم من اكتشافات للرواسب البترولية في هذه المنطقة لا يمثل الا جزءا يسيرا مما ينتظر ان يكتشف فيها في المستقبل. وتعتبر حقول البترول التي تم اكتشافها في البلدان العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي من اخصب واكبر حقول البترول في العالم. فحقل الغوار في المملكة العربية السعودية يعتبر اكبر حقل في العالم يليه من حيث الاهمية حقل برجان في الكويت. وتصدر البلدان العربية المنتجة للبترول في هذه المنطقة الى العالم الخارجي ٥٨٧٠ الف برميل يوميا او٣و٢٨٩ مليون طن سنويا طبقا لاحصائيات عام ١٩٦٤ .

وتعتبر البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي اكبر المناطق المصدرة للبترول في العالم. وتقدر رواسب البترول الموجودة فيها والتي يمكن اخراجها بالطرق العلمية المعروفة للانسان بـ٤و١٧٣ بليون برميل. وهذه الكميات لا تمثل اكثر من ٢٠ الى ٣٠ في المئة من البترول الموجود فعلا في الطبقات الجيولوجية. ولهذا فينتظر ان تتضاعف الكميات التي يمكن انتاجها بتحسن طرق الاخراج . والجدول رقم (١) يمثل كميات البترول الموجودة في البلاد العربية الواقعة على سواحل الخليج العربي والكميات التي تنتجها كل بلد في العام الواحد وعدد سكان كل بلد ومقدار الكميات البترولية التي تكرر محليا.

والمنطقة الثانية من البلاد العربية المنتجة

جدول رقم (٦١)

احتياطي وانتاج وعدد سكان البلاد العربية ـ ديسمبر ١٩٦٤

البلد	الاحتياطي بالملايين: الاطنان	الاحتياطي بالملايين: البراميل	الانتاج السنوي بالملايين: الاطنان	الانتاج السنوي بالملايين: البراميل	عدد السكان	طاقة التكرير مقدرة بالآلاف البراميل
البحرين	٣٣٫٧	٢٥٠	٢٫٤	١٧٫٨	١٥١٫٠٠٠	٢٠٥
العراق	٣٣٧٨٫٣	٢٥٠٠٠	٦٠٫٥	٤٤٧٫٧	٦٫٨٠٣٫١٥٣	٧٦٫٤
الكويت	٨٥١٣٫٥	٦٣٠٠٠	١٠٤٫٥	٧٧٣٫٨	٢٥٠٫٠٠٠	٣٦٠
المنطقة المحايدة	١٦٨٩٫١	١٢٥٠٠	١٨٫٤	١٣٦٫٥		٥٠
قطر	٤٧٢٫١	٣٥٠٠	١٠٫٨	٨٠٫٥	٥٥٫٠٠٠	٠٫٦
المملكة السعودية	٨١٧٥٫٦	٦٠٥٠٠	٨٣٫٦	٦١٩٫٠	٦٫٠٠٠٫٠٠٠	٢١٠
أبوظبي	١٠٤٠٫٥	٧٧٠٠	٩٫١	٦٧٫٥	١٨٫٠٠٠	٠٠٠
المجموع	٢٣٣٠٣٫٦	١٧٢٤٥٠	٢٨١٣	٢١٤٢٨	١٣٫٢٧٧٫١٥٣	٩٠٢

المصدر : Oil And Gas International

والمصدرة للبترول والتى تلى المنطقة الاولى فى الاهمية هى منطقة شمال افريقيا العربية، وتتكون من المملكة الليبية المتحدة ويبلغ احتياطيها من البترول طبقا لاحصائيات عام ١٩٦٤، ٩ بلايين برميل ، ومتوسط الانتاج اليومى ٦و ٨٥٨ الف برميل ،اما طاقتها على التكرير فلا تزيد عن ٤و ١١ الف برميل فى اليوم الواحد. والبلد الثانى فى هذه المنطقة هى الجمهورية الجزائرية اذ يبلغ احتياطيها من البترول حتى اواخر عام ١٩٦٤ ٥ر٧ بليون برميل وانتاجها اليومى ٤و٥٥٢ الف برميل. وتقع الحقول الجزائرية فى وسط الصحراء الجزائرية الكبرى وينقل منها البترول الى ساحل البحر الابيض المتوسط بواسطة ثلاثة خطوط انابيب احدها ينبع من منطقة البترول الجزائرية المتاخمة للحدود الجنوبية الغربية لليبيا ويصب بميناء الصخيرة فى الجمهورية التونسية أما خط الانابيب الثانى فهو يبدأ من حقل حسى مسعود المشهور وينتهى فى ميناء بجاية الجزائرى ... أما الخط الثالث فهو لنقل الغاز الطبيعى من حقل الغاز الكبير المعروف بـ «حسى الرمل» الى ميناء ارزو قرب مدينة وهران .وتبلغ طاقة معامل التكرير فى الجزائر ٤٦ الف برميل فى اليوم الواحد.

والمنطقة العربية الثالثة المنتجة للبترول هى منطقة حوض خليج السويس فى الجمهورية العربية المتحدة. ومع ان هذه المنطقة كانت اول المناطق العربية التى بدأ فيها النشاط البترولى، حيث بدأ الانتاج فيها سنة ١٩٠٩، الا انها لم تلق عناية كافية من الشركات البترولية فتأخر تطويرها لاسباب سياسية واقتصادية .ولكنها اخذت فى السنوات الاخيرة تكتسب اهمية كمنطقة بترولية بعد اكتشاف رواسب جديدة للبترول فى وسط وعلى جوانب خليج السويس. ومن المنتظر ان تتم اكتشافات كبيرة فى هذه المنطقة مما سيزيد من اهميتها. وقد لا تجد الشركات المنتجة فى هذه المنطقة صعوبة فى تسويق منتجاتها كما يحدث للمناطق الاخرى لقربها من سوق كبير، هو سوق الجمهورية العربية المتحدة، كما أن موقعها المتوسط بين القارات وقربها من اوروبا بالذات سيساعد على تطويرها بسرعة وقد بلغت رواسب البترول الثابت وجودها فى الجمهورية العربية المتحدة حتى اواخر عام ١٩٦٤، بليون ونصف البليون من البراميل (٥ر١ بليون برميل) .اما الانتاج اليومى فمتوسطه لعام ١٩٦٤ (٧ر١٢٤ الف برميل) . اما طاقة الجمهورية العربية المتحدة على التكرير فتبلغ ١٣٦. الف برميل يوميا اى (٧ر٢٤) مليون طن سنويا .

لقد ذكرنا فى مستهل كلامنا أن الامة العربية لم تستفد الفائدة المرجوة من وجود هذه الثروة الضخمة تحت اراضيها لاسباب بعضها خارجة عن ارادتها. واهم هذه الاسباب ان كل البلاد العربية المنتجة للبترول الان كانت اما مستعمرة كالبلاد العربية فى شمال افريقيا (ليبيا والجزائر) او محتلة بواسطة الجيوش الاجنبية كالجمهورية العربية المتحدة والعراق، او تحت حماية او منطقة نفوذ بريطانية كامارات الخليج العربى والمملكة العربية السعودية . وقد ساعدت الظروف السائدة البريطانيين فى املاء شروط الامتيازات على البلاد

التى يبسطون نفوذهم عليها . وقد حذا الامريكيون حذو الانجليز وصاغوا شروط الامتيازات فى البلاد التى حصلوا منها على رخص للتنقيب على نمط الشروط التى حصلت عليها الشركات الانجليزية فى ايران والعراق .وكانت القاعدة السائدة حتى عام ١٩٥٠ هى ان تدفع الشركة للحكومة التى تعمل فى اراضيها اربعة شلنات عن كل طن تنتجه وتصدره من المواد البترولية على ان تعفى الشركات من الضرائب والرسوم بجميع انواعها. وقدبلغت ارباح الشركات من الاموال الموظفة فى صناعة البترول العربية نتيجة لهذه التسهيلات ارقاما لا مثيل لها فى اى مكان آخر فى العالم سواء اكان ذلك على الاموال التى تعمل فى صناعة البترول او فى الصناعات الاخرى. وقد بلغ متوسط الربح على الاموال الموظفة فى مختلف الصناعات فى العالم فى السنوات الاخيرة ١٢٪ تقريبا بينما بلغت ارباح شركة بترول قطر على أموالها الموظفة فى صناعة البترول فى مشيخة قطر مائة وخمسون فى المائة « ١٥٠٪ » فقد كانت اموال الشركة الموظفة فى صناعة البترول فى قطر سنة ١٩٥٨ تبلغ ٣٢ مليون دولار والارباح التى حققتها الشركة بعددفع نصيب الحكومات كانت ٤٨ مليون دولار. اما فى المملكة العربية السعودية فقد بلغت رؤوس اموال شركة البترول العربية الامريكية « ارامكو » فى عام ١٩٦١، و ٤٤٦ مليون دولار ،وبلغت ارباحها الصافية بعد دفع حصة الحكومة العربيةالسعودية ٣٦٣ مليون دولار مما جعل نسبة الارباح على راس المال الموظف تبلغ ٨١ر٥ فى المائة . وفى الفترة التى سبقت عام ١٩٥٠ وهى السنة التى بداالعمل فيها باتفاقية مناصفة الارباح كان دخل الحكومات العربية من صناعاتها البترولية منذ بدا الانتاج والتصدير ،فى العراق فى عام ١٩٢٧ ،وفى البحرين والسعودية والكويت فى الاعوام ١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٤٦ لا يزيد ،كما ذكرنا، عن ٤ شلنات عن الطن الواحد او ٢٠ سنتا عن البرميل الواحد بينما كان دخل الشركات بعد خصم المصاريف لا يقل عن ٢٥ر١١ دولارا عن الطن الواحد . وقد قدر مجموع دخل البلاد العربية من صناعة البترول منذ بداالعمل بالامتيازات حتى عام ١٩٥١ «٤٤١ مليوندولار» بينما قدرت ارباح الشركات عنهذه الفترة بـ ١٣٢و٣ مليون دولار. ولعله من المناسب ان نذكر هنا ان شركة قناة السويس الاجنبية كانت قبل بدءالعمل باتفاقية مناصفة الارباح من شركات البترول وحكومات البلاد المنتجة والمصدرة للبترول تكسب عن البرميل الواحد المار بالقناة اكثر مما كانت تكسبه بعض حكومات الدول المصدرة للبترول فى منطقة الخليج العربى. فقد كانت شركة قناة السويس مثلا تتقاضى حوالى ١٠ سنتات عن البرميل الواحد الذى يمر عبر القناة بينما لا تأخذ بعض الامارات العربية اكثر من ٧ — ٩ سنتات عن البرميل الواحد طبقا للاتفاقيات التى كان معمولا بها فى كل من البحرين والكويت وقطر والتى كانت تنص على ان تدفع الشركة للشيخ ٣ روبيات عن كل طن ينتج « ما يعادل ٦٣ سنتا أمريكيا » .

اتفاقيات مناصفة الارباح

وعندما تقدمت حكومات بعض البلاد العربية كحكومة العراق وحكومة المملكة العربيةالسعودية من الشركات تطالب بتحسين شروط الامتيازات شعر رجال الشركات والرسميون فى واشنطن بضرورة اجابة هذه المطالب وتوصل رجال الشركات المالكة لشركة البترول العربية الامريكية «ارامكو» الى طريقة اعتقدوا انها ترضى الامانى العربية ولا تضر بمصالحهم وتضمن لهم فى المدى الطويل صداقة وتعاون حكومات المنطقة ، لهذا عرضوا على حكومة المملكة العربية السعودية ان تقوم بفرض ضريبة دخل تتفق الحكومة والشركة على صيغتها وتوافق الشركة مقدما على الخضوع لها بشرط الا تزيد حصة حكومة المملكة العربية السعودية فى اى سنة من السنين من دخلها من العوائد والضرائب والرسوم عن ٥٠٪ من صافىربح الشركاتبعد خصم ماتتكبدههذه الاخيرة من مصاريف. وقد صيغ قانون ضريبة الدخلبحيث حفظ للشركة جميع حقوقها التى اكتسبتها من نصوص الامتياز القديم كالاعفاء من الضرائب عدا التى توافق مقدما على الخضوع لها وكذلكاعفاؤها من جميع العوائد والرسوم وان يعتبر كل ما تأخذه الحكومة من الشركة من دفعات مالية جزءا من حصتها فى المقاسمة بالارباح. ولكن الشركة لجأت الى اعطاء خصميات من الاسعار المعلنة للبترول المصدر من البلاد للمشترين الذين همأنفسهم مالكو الشركة والذين يحتكرون شراء البترول ولا يسمح لارامكو بالبيع مباشرة لطرف ثالث .وقد بلغتهذه الخصميات فى حدها الاقصى ١٨ر٥٪ من الاسعار المعلنة . واصبح واقع المقاسمة نتيجة لهذه الخصميات ٥٠٪ للحكومة و ٥٠٪ للشركات كما كانت الشركات تريد أن تسمى هذه الاتفاقية ،بل كانت فى الواقع اقل من ٣٠٪ من صافى الربح للحكومة واكثر من ٧٠٪ للشركات . وقد اتخذت هذه الاتفاقية التى تمت فى اواخر عام ١٩٥٠ بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الامريكية «أرامكو» مثلاحذت حذوهبقية الشركاتوالحكومات فى البلاد المنتجة والمصدرة للبترول فى المنطقة مع تغييرات بسيطة. وقد قدرت ارباح الشركات من عملياتها فى الارض العربية فى الفترة من عام١٩٥٠، حتى اواخر عام ١٩٦٤ بحوالى ٧ر١٧٨٩١مليون دولار . اما دخل الحكومات عن الفترة نفسها فقدر بحوالى ١٢٨٥٩ مليون دولار كما يتضح من الجدول رقم (٢) ، والجدول رقم (١٢) .

ليست شروط الامتيازات والاعفاءات التىتتمتع

بها الشركات هى وحدها التى سببت ارتفاع نسبة ارباح الشركات فى الوطن العربى ولكن طبيعة الحقول البترولية وضخامة حجمها وسهولة العثور عليها وسهولة انتاجها ووفرة الانتاج من كل بئر، كل ذلك ساعد على جعل توظيف الاموال فىصناعة البترول فى الوطن العربى تدر ارباحا لا مثيلها فى العالم. والجدول رقم «٣» يبين تكاليف العثور على البترول فى البلاد العربية وايران وفى افريقيا «ليبيا ،الجزائر، الجمهورية العربية المتحدة ونيجيريا» وتكاليفه فى المناطق الاخرى المنتجة والمصدرة للبترول كالولايات المتحدة ومنطقةالبحر الكاريبى «فنزويلا» والشرق الاقصى (اندونيسيا) وكذلك تكاليف الانتاج والتجميع ومتوسط انتاج البئر الواحدة. ومن الجدول نرى انه فى الوقت الذى كان معدل تكاليف العثور على البترولواعداد الابار للانتاج لا يزيد عن ٨ر٢ سنتا امريكيا للبرميل الواحد فى الوطن العربى كانت هذه التكلفة ٢٨ دولارا فى الولايات المتحدة الامريكية و ٦٦ سنتا فى كندا. وهذا اوضح دليل على قلة الاموال اللازمة لصناعة البترول فى الوطن العربى.

جدول رقم (٢)

يبين مدفوعات شركات البترول المباشرة الى حكومات البلاد العربية لى منطقة الخليج العربى وذلك من السنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٦٤ ، مقدرة بملايين الدولارات الأمريكيــــــة

السنة	البحريــن	العراق	الكويت	قطر	المملكة العربية السعوديــة	الاجمالى
١٩٥٠	٢	١٩	١٢	١	١١٣	١٤٧
١٩٥١	٣	٤٣	١٨	٤	١٦٥	٢٣٣
١٩٥٢	٤	١١٦	٥٧	١٠	٢١٢	٣٩٩
١٩٥٣	٥	١٦٢	١٦٩	١٨	٢٢٦	٥٨٠
١٩٥٤	١١	١٩٢	١٩٤	٢٩	٢٨١	٧٠٧
١٩٥٥	٩	٢٠٧	٢٨٢	٣٤	٢٧٥	٨٠٧
١٩٥٦	١٠	١٩٤	٢٩٣	٣٦	٢٨٣	٨١٦
١٩٥٧	١٠	١٣٧	٣٠٨	٤٥	٣٠٣	٨٠٣
١٩٥٨	١٢	٢٢٤	٣٥٤	٦٠	٣٠٢	٩٥٢
١٩٥٩	١٣	٢٤٣	٤٠٩ ــ	٥٣	٢٩٤ ــ	١٠١٢
١٩٦٠	١٣	٢٦٧	٤٤٢	٥٤	٣٣٤ ــ	١١١٠
١٩٦١	١٧	٢٦٥	٤٦٥	٥٤	٣٧٨ ــ	١١٧٩
١٩٦٢	١٧	٢٦٦	٤٧٦	٥٦	٤١٠ ــ	١٢٢٥
١٩٦٣	١٧	٣٠٨	٥٣٥	٦١	٤٨٠	١٤٠١
١٩٦٤	١٨	x٣٥٠	٥٥٢	٦١	٥٠٧	١٤٨٨
	١٦١	٢٩٩٣	٤٥٦٦	٥٧٦	٤٥٦٣	١٠٢٨٥٩

لا يدخلــ ضمن هذه المبالغ الدخل من المنطقة المحايدة

دينار عراقى ١٢٥ مليون

المراجع : Economic Develop ment in the Middle East 1961-63 by United Nations.
The Economist Intelligence Unit
The Economics of Middle Eastern Oil (Charles Issawi And Mohammed Yeganeh)

كيف يمكن استخدام البترول لخدمة القضايا القومية ؟

١ ــ استرجاع فلسطين

لقد اتفق جميع الكتاب والمؤرخين على ان العرب كان يمكنهم ان يمنعوا قيام دولة اسرائيل لو انهم اظهروا حزما ورغبة اكيدة فى استخدام البترول كوسيلة للضغط على الدول الغربية لمنعها من الاصرار على انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين العربية. وكانت شركات البترول والعسكريون الاوروبيون والامريكيون اول من قام بالضغط على حكوماتهم لمنعها من المغامرة بالمصالح الغربية فى المنطقة .فقد تبين اثناء الحرب العالمية الثانية ان مركز الثقل لصناعة البترول العالمية سينتقل حتما من الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة البحر الكاريبى فى امريكا الوسطى والجنوبية الى الوطن العربى وايران. ولكن حكام العرب قبيل النكبة واثناءها اما انهم لم يكونوا احرارا فى مباشرة شئونهم الخارجيه كما كانت عليه الحال فى المحميات المنتجة والمصدرة للبترول ،واما انهم كانوا ضعفاء من الناحية السياسية بحيث لم يبدوا ما يقنع الغرب بانهم سيقاومون اقامة اسرائيل. وقد حاول بعض هؤلاء الحكام تبرير تقاعسهم عن استخدام البترول كسلاح فى المعركة بقولهم: ان صناعة البترول عملية تجارية لا سياسية ويجب عدم ادخالها فى المعركة . وهكذا تيقنت امريكا وانكلترا انه بالامكان قيام اسرائيل بدون ان تتأثر مصالحها البترولية . وفعلا قامت اسرائيل وخسر العرب المعركة. وقد قال المستر جيمس فورستال وزير البحرية الامريكية السابق ان الخبراء العسكريين والاقتصاديين نصحوا الحكومة الامريكية بعدم الاصرار على قيام اسرائيل ولكن البيت الابيض وعينه على اصوات الناخبين من اليهود الامريكيين لم يأبه بالنصيحة ،وقال الرئيس هارى ترومان الذى كان رئيسا للولايات المتحدة الامريكية فى ذلك الوقت ان اسرائيل ستقوم طالما ان اصوات الناخبين اليهود فى امريكا اكثر من أصوات الناخبين العرب . وانه ليس من العسير التفاهم مع الحكام العرب الذين لا يزيد عددهم على أصابع اليد واقناعهم بوجهة النظر الامريكية ، وفعلا تم له ما اراد.

لقد قامت اسرائيل وشردبسببها مليون عربى ، وشعر كل عربى من المحيط الى الخليج بالذل والمهانة واصبح العرب بعد ذلك لا يشعرون بما يشعر به الاحرار فى كل مكان، وتوارثوا عار الهزيمة وهم ينتظرون الفرصة لتصحيح الاوضاع والاخذ بالثار

والان لنبحث ما يمكن ان نفعله للاستفادة من سلاح البترول واقحامه فى المعركة.

ان استمرار الرخاء والازدهار فى المعسكر الغربى والدول التى تدور فى فلكه يعتمد فى الوقت الحاضر ولمدة طويلة فى المستقبل على استمرار تعاون العرب معه وتسهيل وصول البترول الى اوروبا واليابان وبعض مناطق نصف الكرة الغربى بالاسعار الزهيدة السائدة. ويبلغ استهلاك العالم من المواد البترولية حوالى ٢٨٫٨٢٠٫٠٠٠ برميل فى اليوم الواحد . ويتضاعف الاستهلاك للمواد البترولية فى العالم مرة كل عشر سنوات. وتقدر المستر جون هـ . لودن المدير المنفذ لمجموعة رويال دوتش ــ شل الذى تقاعد من منصبه مؤخرا فى محاضرة القاها امام معهد كدمان فى لندن بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٥ ،بان استهلاك العالم فى عام ١٩٩٠ سيرتفع الى ١٠٠ مليون برميل فى اليوم الواحد. ولكى يحتفظ العالم بنفس نسبة الانتاج الى الاحتياطى وهى واحد الى اثنين وثلاثين «١ الى ٣٢» لا بد ان يتم اكتشاف كميات جديدة من البترول لا تقل عن ٨٢٠ بليون برميل لمواجهة هذه الزيادة فى الطلب. ويعتقد لودن بان معظم الاكتشافات الجديدة للمواد البترولية فى المستقبل ستحدث فى البلاد العربية وايران .وتعد منطقة غرب اوروبا اكبر منطقة تستورد البترول ومنتجاته. فهى تستهلك من المواد البترولية سنويا «معدل سنة ١٩٦٤» ٣٣٥ مليون طن او ما يعادل ٢٫٥١٤٫٨٥٠٫٠٠٠ برميل، تستورد من البلاد العربية ٢٠٩ مليون طن او ما يعادل ١٫٥٥٩٫٢٠٧٫٠٠٠ برميل اى ان نسبة ما تأخذه من بلادنا الى استهلاكها هو حوالى « ٦٢ ٪ » . واوروبا توفر بشرائها البترول العربى ٢٩٤٧٫٣ مليون دولار يوميا ١٫٠٧٥٨ مليون دولار سنويا. وهذا المبلغ هو الفرق بين ما تدفعه ثمنا للبترول العربى وما تدفعه لو أنها اتت بهذا البترول من الولايات المتحدة الامريكية وكندا. اما اذا استوردت هذه الكميات من البلاد العربية بدلا من منطقة البحر الكاريبى «فنزويلا» فانها ستوفر ٢٤٣٥ مليون دولار يوميا او ٨٨٨٫٧٥ مليون دولار فى السنة الواحدة. وذلك لان البرميل الواحد من البترول العربى قيمته فى الموانى الاوروبية ٢٤٠ سنتا ، بينما قيمة البترول الوارد من الولايات المتحدة الامريكية فى نفس الموانى تبلغ ٣٠٩ سنتات ومن فنزويلا ٢٩٧ سنتا كما يتضح من المعادلات التالية:

تستهلك اوروبا الغربية من المواد البترولية ما معدله ٦٫٨٩٠٫٠٠٠ برميل يوميا او ما يعادل ٢٫٥١٤٫٨٥٠٫٠٠٠ برميل سنويا.

تستورد ٦٢ ٪ من هذه الكمية من البلاد العربية اى ما معدله ٤٫٢٧١٫٨٠٠ برميل يوميا او ما يعادل ١٫٥٥٩٫٢٠٧٫٠٠٠ برميل سنويا

وتبلغ قيمة البرميل الواحد من البترول العربي واصلا احدى موانى اوروبا الغربية كما يلى :

السعر المعلن فى ميناء الاحمدى بالكويت١٥٩ سنت يضاف اليها اجور النقل ورسوم قناة السويس مقدارها ٨١ سنت فتكون القيمة ٢٤٠ سنت .

وتكون قيمة البترول العربى فى موانى أوروبا ٧٠٠ر٢٠٧ر٥٥٩ر١ x ٢٤٠ = ٨٠٠ر٠٩٦ر٧٤٢ر٣ دولار فى السنة الواحدة .

أما اذا اضطرت لاستيراد هذه الكمية من الولايات المتحدة الامريكية فان البرميل الواحد بنفس درجة الكثافة والجودة سيكلفها: السعر المعلن فى غرب تكساس ٢٦٤ سنت

يضاف اليها اجور النقل الى ميناء لندن مثلا ومقدارها ٤٥ سنت .

فتكون القيمة للبرميل الواحد فى ميناء لندن هى ٣.٠٩ سنتات .

وتكون قيمة ما تدفعه اوروبا الغربية عن نفس الكمية هى : ٧٠٠ر٢٠٧ر٥٥٩ر١ x ٣٠٩ = ٦٣٠ر٩٤٩ر٨١٧ر٤ دولار فى السنة الواحدة

أما اذا أوتى بهذه الكميات من فنزويلا فان قيمة البرميل الواحد الذى درجة كثافته وجودته تماثل كثافة وجودة البترول العربى فان ذلك سيكلفها:

السعر المعلن فى ميناء تياجوانا٢٥٢ سنت .

يضاف اليها اجور النقل الى ميناء لندن مثلا ومقدارها ٤٥ سنتا .

فتكون قيمة البرميل الواحد فى ميناء لندن ٢٩٧ سنت .

وتكون قيمة ما تدفعه اوروبا الغربية عن نفس الكمية هى:

٧٠٠ر٢٠٧ر٥٥٩ر١ x ٢٩٧ = ٧٩٠ر٨٤٤ر٦٣٠ر٤ دولار فى السنة الواحدة .

وهكذا نرى ان اوروبا باستيرادها الـ ٦٢٪ من مجموع ما تستهلكه من البلاد العربية توفر على نفسها:

١ — ٨٣٠ر٨٥٢ر٠٧٥ر١ دولار كل سنة وهو الفرق بين ما تدفعه للبترول الامريكى وما تدفعه للبترول العربى « ٦٣٠ر٩٤٩ر٨١٧ر٤ — ٨٠٠ر٠٩٦ر٧٤٢ر٣ »

أو :

٢ — ٩٩٠ر٧٤٧ر٨٨٨ دولار كل سنة وهو الفرق بين ماتدفعه للبترول الفنزويلى وماتدفعه للبترول العربى « ٧٩٠ر٨٤٤ر٦٣٠ر٤ — ٨٠٠ر٠٩٦ر٧٤٢ر٣ » .

ان العالم الغربى ينظر الى حقول البترول فى الوطن العربى على انها مخازن للطاقة الرخيصة يستغلها متى شاء وكيفما يشاء وبالاسعار التى يقررها بنفسه. وهو ينقل البترول الى بلاده خاما بدلا من تصنيعه او مساعدة البلاد التى تنتجه على اقامة صناعات تكرير، وقد تم تصدير المنتجات على شكل مشتقات بترولية. ونتيجة لهذه السياسة الظالمة نرى ان طاقة معامل التكرير فى البلاد العربية لا تزيد عن ٦و٤٪ عن طاقة التكرير فى العالم. وتزيد طاقة التكرير فى اوروبا على طاقتها الاستهلاكية بـ ٢٢ مليون طن عدا ما هو جار الان اضافته من مصانع جديدة للتكرير .وقد أخذت اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تستورد البترول العربى خاما وتصدر الفائض عن حاجتها على شكل منتجات. وقد مكنت سيطرة الشركات الاوروبية والامريكية على عملية تسعير البترول العربى حكومات اوروبا الغربية من جمع مبالغ طائلة من البترول العربى على شكل ضرائب ورسوما تفرضها على البترول الرخيص الوارد من البلاد العربية والمكرر فى بلادها. ويبلغ متوسط الضرائب والعوائد والرسوم التى تفرضها حكومات اوروبا على البرميل الواحد حوالى ٣ر٥ دولار بينما لا يزيد مجموع الرسوم والعوائد والضرائب على نفس البرميل فى البلاد العربية المصدرة للبترول عن ٨٠ سنتا امريكيا او ٨و. من الدولار. وتستخدم اوروبا بعض هذه المبالغ لبناء الطرق ولمساعدة صناعة الفحم المحلية. وفى بعض الاحيان يبلغ مجموع الضرائب والرسوم والعوائد التى تفرضها بلد اوروبية واحدة كانكلترا او فرنسا على البترول المستورد من الشرق العربى اكثر مما تجمعه حكومات البلاد العربية مجتمعة من ثرواتها البترولية. وهكذا نرى ان صناعة البترول العربى عامل اساسى فى استمرار ازدهار اوروبا الاقتصادى، ولا بد للعرب من مطالبة أوروبا بتغيير سياستها تجاههم وتصحيح الاخطاء التى ارتكبتها بحق امتنا ونهج سياسة جديدة حيالنا تهدف الى ازالة الظلم الذى لحق بابناء فلسطين العربية ومساعدتهم على العودة الى اوطانهم .

لا شك ان العرب سيدخلون فى معركة حاسمة مع اسرائيل .ولكن اسرائيل لا تستطيع مقاومة العرب بدون مساندة الغرب. وقد اثبتت الايام للمعسكر الغربى ان خلق اسرائيل لم يحل مشكلة اللاجئين اليهود بقدر ما اثار من مشاكل جديدة اهمها مشكلة اللاجئين العرب وفقدان صداقة الامة العربية وثقتها . ان الغرب فى نظرى مهيأ الان لقبول اى حل لمشكلة فلسطين يبعده عن اية مغامرة بمصالحه فى الوطن العربى اوتعريض اوروبا لازمة وقود كالتى عانتها اثناء الاعتداء الثلاثى على قناة السويس عام ١٩٥٦ . فالفرنسيون مثلا كانوا فى الماضى مستعدين لتضحية مصالح العرب فى سبيل اسرائيل لعلمهم حينذاك بانه لا يوجد اى خطر يهدد مصالحهم من جانب العرب. ولكنهم، ولا شك ، بعد تجربتهم الفاشلة فى الاعتداء على قناة

السويس وانتزاع الجزائر لاستقلالها عنوة، غير مستعدين لتعريض مصالحهم للخطر في سبيل الابقاء عليها . ان أوروبا لا تستطيع في الوقت الحاضر على الاقل، الاستغناء عن البترول العربي والاستعاضة عنه ببترول من مصادر اخرى بسبب كثرة تكاليف البترول الذي قد يمكن الحصول عليه لمدة قصيرة من الولايات المتحدة الامريكية وفنزويلا والاتحاد السوفيتي لان هذه البلاد ليست لديها الكميات الكافية ولا التسهيلات اللازمة لمد اوروبا بالمواد البترولية لمدة طويلة. وعليه فان العرب في مركز تفاوضي قوي عليهم ان يستغلوه للضغط السياسي والاقتصادي ،وبهذا يستطيعون اقناع البلاد التي كانت في الماضي تساند اسرائيل الى التفكير مرتين قبل معاداتهم .كما يجب ان نعلم ان الدول الغربية تعتمد في خطط دفاعها وهجومها على مصادر البترول العربي سواء اكان ذلك من الخليج العربي أو من شمال افريقيا العربية «ليبيا والجزائر» . فمن الخليج العربي تأخذ الاساطيل الامريكية والانجليزية في الشرق الاقصى ما يلزمها من مواد بترولية من مصافي البحرين ورأس تنورة والكويت وعدن. ولا يمكن للاسطول السابع الامريكي او للاسطول الانجليزي في الشرق الاقصى الاستغناء عن المصادر العربية للبترول الا بتعريض وسائل دفاعه وهجومه للخطر الشديد والتكاليف الباهظة.

جدول رقم (٢)

يبين الانتاج والدخل العام للبترول من الفترة منذ عام ١٩٥٠ لغاية آخر عام ١٩٦٤

البلد	الانتاج في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ مقدر بآلاف البراميل	معدل السعر (١) الفترة عشر سنوات	مجموع الانتاج في الفترة ٦١ ـ ١٩٦٤	السعر المعلن	مجموع الدخل العام من الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ مقدرة بملايين الدولارات الامريكية
البحرين	١٣٦,٥١٦	١ر٧٢	٦٧,٢١٣	١ر٥٩	٣٤١ر٦
العراق	٢,٢٧٤,٠٠٢	١ر٨٦	١,٦٠١,٦١٨	١ر٧٢	٦,١٨٤ر٤
الكويت	٤,٠٨٨,٩٠٤	١ر٧١	٧٤٨,٧٨١	١ر٥٩	١١,٣٦٢ر٦
قطر	٤٥٠,٩٠٨	٢ر٠٥	٢٨٣,١٣١	١ر٥٩	١,٤٧٦ر٥
المملكة السعودية	٣,٧٣٧,٥٥٤	١ر٦٣	٢,٢٧٦,٩٢٠	١ر٨٤	١١,٤٠٣ر٠
المنطقة المحايدة	١٧١,٤٠٥	١ر٤٢	٤٠٩,٤٩٣	١ر٤٢	٨٢٤ر٨
المجموع	١٠,٨٥٩,٢٨٩		٧,٣٨٧,١٥٦		٣٢,٣٩٢ر٩

مجموع الانتاج (١٠,٨٥٩,٢٨٩,٠٠٠ + ٧,٣٨٧,١٥٦,٠٠٠)	١٨,٢٤٦,٤٤٥,٠٠٠
مجموع الدخل العام	٣٢,٣٩٢ر٩
طرح المصاريف بمعدل ٩ سنت للبرميل الواحد	١,٦٤٢ر٢
	٣٠,٧٥٠ر٧
مادفع للحكومات حسب الجدول رقم (٢)	١٢,٨٥٩ر٠
صافي أرباح الشركات	١٧,٨٩١ر٧

(١) عن تقرير آرثر دى ليتل ١٩٦٢/١/١٥

(٢) المصدر : التقرير السنوى لديجولير وماكنوتن Degolyer And Mcnaughtion

٢ ــ الثروة الزراعية

تستورد الدول العربية معظم مايلزمها من المواد الغذائية من الخارج ،وكلنا ولاشك نذكر التهديدات الامريكيةبقطع امدادات القمح عن الجمهورية العربية المتحدة اذا لم تخضع هذه الاخيرة لما تريده لهـا حكومة واشنطن . ونحن في الوطن العربي من محيطه الى خليجه لسنا بحاجة لمواد غذائية يدفع بعض ثمنها تدخلات في شئوننا الداخلية وخدش لكرامتنا. وما علينا الا تطوير امكانياتنا الزراعية في سوريـا وفي العراق وفي السودان وفي الجزائر . والجدول رقم (٤) يبين مساحة المناطق الصالحة للزراعة والمناطق المزروعة فعلا في كل من البلدان المذكورة . واذا امكن استخدام موارد البترول التي تفيض عن حاجة البلاد العربية المنتجة للبترول لاستغلال هذه الاراضي وزراعتها لسد حاجة الامة العربية كلها امكن توفير كل مايلزمنا من غذاء وتصدير الفائض الى الخارج . وسنرى كيف يمكن تدبير الاموال اللازمة لذلك ووضعها في صندوق خاص لهذا الغرض .

توطين البدو الرحل

شبه جزيرة العرب التي تضم بين جنباتها ويرقد في جوفها اكبر مخزن للمواد البترولية في العالـم صحراء قاحلة تغطي الرمال معظم سطحها ونادرا ماتسقط الامطار عليها . والمتوسط السنوي للامطار لايزيدعن ٣ ــ ٤ انش . وكان الانسان فيهاقبل عصر البترول يعيش عيشة بدائية زاده التمر الذي يجنيه من اشجار النخيل التي يغرسها في الواحات الصغيرة المنتشرة في هضبة نجد وقرب سواحل الخليج العربي . ولما انعم الله عليها بثروة البترول بدأ الانسان فيها يقترب بمستوى معيشته من مستوى معيشة الانسان المتمدن واخذ يستعمل الالات الحديثة لاستخراج المياه التي كانت ترفع بكميات قليلة الى سطح الارض بطريقة بدائية ، بحيث كان مايخرج من الارض لا يزيد على مايتسرب الى المخازن الجوفية سنويا من مياه الامطار . ولم يكن الانسان حينذاك يشعر بقلة المياه كما يشعر بها الان بعد ان تضاعف الاستهلاك البشري للمياه واخذت الالات الحديثة تخرج من المخازن الجوفية اضعاف مايدخل هذه المخازن سنويا من الامطار بحيث اصبح الناس في المملكة العربية السعودية وفي الاجزاء الاخرى من شبه الجزيرة العربية يخرجون مياه جوفية لايقل عمرها في بعض الحالات عن ثلاثين الف عام ، اى انهم يخرجون في مدة قصيرة ماتجمع في جوف الارض خلال هذه المدة الطويلة . ومع ان الامطار قليلة ، فانه لايصل الى المخازن الجوفية من هذه الامطار اكثر من ٣٪ من كميتها اما الباقي فانه يخترق الطبقات الرملية التي تغطي سطح الارض ثم يعود معظمه الى السطح بواسطة الحرارة الشديدة ليتبخر في الهواء . وقد ظهرت في معظم هذه المخازن الجوفية

جدول رقم (٣)

جدول يبين تكاليف البحث والتنقيب والتطوير للبرميل الواحد ــ في كل من : أمريكا كندا ، فنزويلا ، افريقيا ، اندونيسيا ، البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول ، وايران ــ كذلك متوسط انتاج البئر الواحدة في اليوم الواحد في عام ١٩٦٣

البلد	الزيادة في الاحتياطي مقدرة بملايين البراميل	الكميات المكتشفة مقدرة بملايين البراميل	المصاريف الرأسمالية مقدرة بملايين الدولارات	تكلفة البرميل الواحد مقدرة بالدولار ١٩٦٣	معدل ٥ سنوات	متوسط انتاج البئر الواحدة مقدر بالبراميل
الولايات المتحدة الأمريكية	١٫٠٢٨	١٫٧٢٢	٣٫٥٢٥	٢٫٠٤	١٫٢٨	١٢
كندا	١٫٠٧٥	١٫٣٣٧	٢٨٥	٠٫٢٩	٠٫٦٦	٤١
فنزويلا		١٫١٨٠	١٧٠	٠٫١٤	٠٫١٨	٣١٢
افريقيا	٤٫٠٣١	٤٫٤٦٧	٢٧٥	٠٫٠٦	٠٫١٣	١٠٦٩
اندونيسيا	٢٩٠	٥٠٥	١٠٠	٠٫٢٠	٠٫١٤	١٧٨
الشرق الأوسط	١٣٫٣١٢	١٥٫٨٥٣	١٥٠	٠٫٠٠٩	٠٫٠٢٨	٤٢٨١

المصدر : Petroleum Outlook, June, 1965

جدول رقم (٤)

جدول يبين مساحة المناطق الصالحة للزراعة والمناطق المزروعة فى بعض البلدان العربيـــة مع عدد السكان فى كل بلد منها

البلد	عدد السكان مليون نسمة		المساحة مقدرة بالاميال المربعة	مساحة الاراضى الصالحة للزراعة بالاميـــال المربعة	مساحة الاراضى المزروعة بالاميال المربعة
سوريا	٤ر٩٧٠	(احصاء عام ١٩٦١)	٧٢ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
العراق	٠٠٥ر٦	(احصاء عام ١٩٥٧)	١٦٦ ٠٠٠	٨٨ ٤٠٠	٢١ ٣٥٤
السودان	١٠ر٣	(احصاء عام ١٩٥٨)	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	١٨ ٧٥٠
الجزائر	١١ر٠	(احصاء عام ١٩٦٣)	٨٩٣ ١٥٨	٦٢ ٦٢٥	١٨ ٧٥٠

الميل المربع يساوى ٦٤٠ فدانا او ١٠٦٠ دونم .

علامات تنذر بان ماتحويه من مياه يوشك على النضوب فالمياه الجوفية القريبة من السطح فى مدينة الرياض مثلا قد جف معظمها منذ زمن طويل، اما المياه العميقة فان كمياتها محدودة على مايظهر بحيث اخذت الابار التى حفرت فى هذه الطبقة تجف ويقل انتاجها . كما ان موارد المياه فى المناطق المحيطة بالرياض قليلة لدرجة لايمكن الاعتماد عليها. اما فى المنطقة الشرقية وهى المنطقة التى تقوم بها صناعة البترول فى المملكة العربية السعودية فان مايخرج من المخازن الجوفية هناك لايقل عن ثلاثة ملايين برميل يوميا .

وقد تتضاعف هذه الكميات بزيادة النشاط الزراعى والصناعى ، ولكن هذه المخازن ستجف حتما اذا لم يوضع نظام صارم لمنع الاسراف والاعتناء بحفر الابار والا فان صناعة البترول ستضطر الى تكرير مياه البحر بكميات كبيرة لاستخدامها للصناعـــــة وللاستهلاك البشرى وللزراعة ، وسيكون ذلك عبئا اقتصاديا كبيرا على صناعة البترول وعلى الاقتصاد الوطني. وقد ذكرت الانباء ان الحكومة فى المملكة العربية السعودية تتفاوض مع شركات اميركية والمانية لدراسة امكانية تقطير مياه الخليج العربى ونقلها بواسطة الانابيب الى مدينة الرياض.

اما فى المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية فان مصادر المياه توشك على النضوب . فوادى فاطمة الذى يمد مدينتى مكة الكرمة وجدة بالمياه ، اخذ مستوى المياه فيه يهبط لدرجة تهدد اشجار النخيل بالفناء . ولاشك ان السحب القوى للمياه من هذا الوادى لسد حاجة اهل مكة وجدة يؤثر تاثيرا كبيرا على اشجار وادى فاطمة وعلى اهالى هذا الوادى. وستجف مياه هذا الوادى بازدياد السحب لمقابلة الزيادة فى الاستهلاك البشرى فى مكة وجدة . ولا بد من ايجاد طريقة اخرى غير جلب المياه من الوديان الاخرى كوادى خليص لان قصة وادى فاطمة ستتكرر مع كل واد تسحب المياه منه ، فالظروف متماثلة ، وطالما ان الامطار قليلة والسحب السنوى اكثر من كمية الامطار التى تسقط سنويا فالنتيجة الحتمية ستكون نضوب هذه المخازن . ولابد من توفير المياه لمكة وجدة بوسائل اخرى كتقطير مياه البحر الاحمر . وانسب طريقة لذلك هى جلب الغاز الطبيعى بواسطة الانابيب من المنطقة الشرقية او لربما امكن جلبه سائلا من هناك اما عن طريق البحر او عن طريق البر. وما يحدث فى مدينة الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية فى شبه جزيرة العرب يمكن ان يحدث فى كل مكان يبدا فيه العمران . واذا استثنينا بعض المناطق الجبلية فى الجمهورية اليمنية فشبه جزيرة العرب بجوها الشديد الحرارة وقلة امطارها ليست افضل الاماكن فى الارض العربية لسكن الانسان العربى . وقد عرف الانسان العربى هذه الحقيقة فكان فى هجرة دائمة من شبه الجزيرة الى حيث توجد المياه . فالقبائل العربية التى نزحت من الجزيرة الى الشام والعراق وشمال افريقيا كان نزوحها امرا طبيعيا. فالجزيرة العربية لايمكنها ان تعول بنيها ،وكانت الهجرة مستمرة قبل الاسلام. وكانت القبائل العربية التى تصل الى الشمال لا تعود الى الجزيرة العربية بل تتخذ من بين النهرين موطنا جديدا لها وبعضها كان يتجه صوب وادى النيل. وكانت هذه الحال سائدة قبل الاسلام واثناء حكم الدولة الاموية والدولة العباسية ودولة آل عثمان . ولكن عندما احتل المستعمرون الغربيون أرضنا وقسموها الى دويلات صغيرة وضعوا امام الانسان العربى فى شبه الجزيرة العربية العراقيل فى متابعة هجرته التى فطر عليها .واصبح من الصعب عليه التحرك كما اعتاد . وقد زادت حالته سوءا بحلول حالة القحط والجفاف فى السنوات الاخيرة . وكان بالامكان ان يجد لنفسه حياة افضل لو كان يستطيع الانتقال كما كان يفعل، علما بان انتقاله من شبه جزيرة العرب الى الشمال سيساعد على تعمير المناطق الاخرى من الوطن العربى كالعراق وشمال

سوريا . وفى هاتين المنطقتين اراض لا تجد من يزرعها لنقص فى الطاقات المادية والبشرية .

ان الانسان فى الجزيرة العربية لن يستطيع بناء حضارة على كثبان رملية . فالله وهو اصدق القائلين يقول : «وجعلنا من الماء كل شيء حي» وليس فى شبه الجزيرة العربية مياه كافية لبناء حياة افضل .
وعلينا ان نشجع الجيل الصاعد من ابناء الجزيرة، خصوصا ابناء القبائل على الهجرة الى شمال سوريا والعراق واستخدام موارد البترول لتوطينهم وتمكينهم من تعمير الارض وزراعتها وبناء حياة جديدة لهم وللاجيال القادمة من بعدهم . ان فرصة توطين القبائل الرحل قد لا يجود بها الدهر مرة اخرى . فثروة البترول قد تستمر قرنا او بعض القرن ولكنها حتما ستنتهى ، ولابد من الاستفادة من هذه الثروة فى بناء مجتمع متحضر وذلك لا يمكن ان يتم الا حيث توجد المياه والمناخ المناسب .

ان تهجير مجموعات بشرية من منطقة الى اخرى لا يمكن ان يتم بطبيعة الحال فى الظروف الحالية التى تعيشها امتنا العربية . فهذه الدويلات الصغيرة التى احاطت نفسها بحدود وهمية عطلت نشاطها وجزات امكانياتها واضعفت طاقتها عن النمو والازدهار لابد لها ان تتجمع مرة اخرى وان تبدا فى التخطيط الاقتصادى على مستوى المجموعات العربية من المحيط الى الخليج ، ان واجب المثقفين يدعوهم الى العمل على تحقيق وحدة امتنا والعمل المتواصل لشرح اهداف الوحدة وافهام الجماهير بأنها ضرورة مصيرية لا سبيل لرفع مستوى المعيشة للانسان العربى بدون تحقيقها .

الثروة الحيوانية

توجد فى بعض البلاد العربية ثروات حيوانية كبيرة كما هى الحال فى السودان حيث توجد ثروة حيوانية ضخمة تقدر طبقا لاخر احصاء اجرى فى عام ١٩٥٩ بـ ١٣ مليون راس من الغنم و٧ ملايين راس من البقر ومليونى راس من الجمال . هذا مع العلم بان معظم البلاد العربية تاتى بمعظم اللحوم اللازمة لها من الخارج . ولو قدر للثروة الحيوانية فى السودان ان تنمى وتحسن انواعها وتستخدم العلوم الحديثة لاكثارها وتشق الطرق للوصول الى المراعى لامكن توفير اللحوم اللازمة للبلاد العربية ولامكن زيادة الدخل القومى للسودان بزيادة الصادرات من اللحوم وبهذا نكون قد ساعدنا الفرد السودانى على التطور وفى نفس الوقت نمينا الاقتصاد القومى العربى .

الصناعات الثقيلة

يوجد فى البلاد العربية من الخامات الطبيعية ما يساعد على قيام صناعات ثقيلة . والظروف كلها مواتية لذلك . فالحاجة اليها تزداد بازدياد انتشار الحضارة فى الوطن العربى، كما ان صناعة البترول العربية تستورد من الصلب كميات ضخمة تشكل جزءا اساسيا فى تكلفة الانتاج . ورواسب الحديد والفحم والغاز الطبيعى فى شمال افريقيا وبعض البلاد العربية الاخرى تجعل نجاح قيام صناعة للصلب محقق اذا امكن تخطيط ذلك على مستوى الاستهلاك فى البلاد العربية وفى صناعة البترول . والجدول رقم (٥) يمثل انتاج الحديد والفحم فى بعض البلاد العربية فى شمال افريقيا . فلو قامت الجامعة العربية او صندوق التنمية الكويتى بوضع دراسة لرواسب الحديد والفحم فى شمال افريقيا ومقدار ما تستهلكه صناعة البترول العربية من الحديد فان نتيجة هذه الدراسة سترى بلا شك ضرورة قيام صناعة للحديد فى الجزائر لصهر الحديد وتوزيعه على شكل

جدول رقم (٥)

جدول يبين كميات رواسب الحديد والفحم فى بلدان شمالى افريقيا العربية

البلد	الحديد: الاحتياطى مقدر بملايين الاطنان	الحديد: الانتاج السنوى مقدر بآلاف الاطنان	الفحم: الاحتياطى مقدر بملايين الاطنان	الفحم: الانتاج السنوى مقدر بآلاف الاطنان
الجزائر	١ر١٥٠	٢ر٧٣٩ر٠٠٠	—	٣٥
مراكش	—	٨٨٨ر٠٠٠	—	٣٩٩
تونس	—	٩٣٦ر٠٠٠	—	—
موريتانيا	١٢٠	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	—	—

جدول رقم (٦)

رواسب الفوسفات فى العالم

البلد	الاحتياطى مقدر بالاطنان	الانتاج السنوى مقدر بالأطنان
المملكة المغربية	٢١٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	٨٫٤٠٠٫٠٠٠
تونس	٢٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	٣٫٠٩٧٫٠٠٠
الجزائر	١٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠	٣٨٩٫١٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	١٧٩٫٠٠٠٫٠٠٠	٦١٢٫٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٫٥٢٦٫٠٠٠٫٠٠٠	
الاتحاد السوفييتى	٧٫٥٦٨٫٠٠٠٫٠٠٠	
البرازيل	٥٧٢٫٠٠٠٫٠٠٠	
جزر الباسفيك وجزر المحيط الهندى	١٨٢٫٠٠٠٫٠٠٠	
٢٣ بلدا آخر	٦٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠	
المجموع	٤٦٫٦٩٧٫٠٠٠٫٠٠٠	

ويظهر من الجدول أعلاه ، أن نسبة الموجود من رواسب الفوسفات فى البلاد العربية الى احتياطى العالم من رواسب الفوسفات ــ تعادل ٥١٫٧٪

مصنوعات منتهية او على شكل صفائح من الصلب يمكن تصنيعها فى مصانع صغيرة فى البلاد العربية الاخرى كل بقدر حاجتها .

الاسمدة الصناعية

نحن نعيش فى عالم مهدد بالمجاعة لازدياد عدد سكانه وعدم زيادة منتجاته الزراعية بالنسبة التى تؤمن غذاء للجميع . وقد اصبحت الاسمدة الصناعية عاملا أساسيا فى تحسين انتاج المحاصيل الزراعية . والوطن العربى لديه جميع الامكانيات ليكون اكبر مصدر للاسمدة الصناعية. فكمية الغاز الطبيعى التى تخرج مع البترول السائل فى منطقة الخليج العربى وشمالى افريقيا العربية والتى تحرق فى الهواء فى الوقت الحاضر يمكن ان تكون المصدر الرئيسى للسماد الصناعى ، ويمكن صنع جميع أنواع الاسمدة الصناعية كالنترات والكبريتات والفوسفات وكل ذلك سهل وميسور . والوطن العربى يملك معظم رواسب الفوسفات فى العالم ، ومنها يمكن عمل السماد الصناعى كما يمكن استخدام وصناعة الصابون البترولى وغيرها . والجدول رقم (٦) يمثل رواسب الفوسفات فى العالم وانتاج البلاد العربية من هذه الرواسب .

كيف يمكن تدبير المال اللازم لتحقيق المشاريع العربية المشتركة من العوائد البترولية ؟

بلغ دخل البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول ماعدا الجزائر من عوائد البترول فى عام ١٩٦٤ ، ١٥٥٢ مليون دولار وبلغ مجموع موازنة حكومات هذه البلاد لنفس العام ٢١٦٢ مليون دولار ، ويبلغ عدد

سكان البلاد المنتجة والمصدرة للبترول فى الخليج العربى وشمال افريقيا ٢٥ مليون نسمة، وعليه فان متوسط دخل الفرد الواحد من البترول فى هذه البلاد ٦٢ دولارا ،ويختلف دخل الفرد الواحد من الثروة البترولية من بلد الى آخر فهو فى الكويت ٢٢٠٨ دولار وفى السعودية ٨٤ دولارا وفى العراق ٥١ دولارا وفى قطر ١١٠٩ دولارات وفى ابوظبى ٧٠٠ دولار ومع انه من الصعب الحصول على معلومات صحيحة عما يتوفر لدى كل بلد عربى من الاموال التى يمكن توظيفها فى المشاريع العربية المشتركة، ولكن اذا امكن اقناع كل او بعض الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للبترول الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) فى وضع ما ستحصل عليه نتيجة للاتفاقيات الجديدة بينها وبين الشركات العاملة فى بلادها والخاصة باعتبار الريع جزءا من المصاريف العامة لاتخصم من حصة الحكومة وحدها فى صندوق خاص، فان مبلغا كبيرا سيتوفر للحكومات وهو يذهب الان الى جيوب الشركات. ويبلغ هذا المبلغ حوالى ١١ سنتا عن كل برميل، مع العلم أن هذا الترتيب وهو خصم ما يعطى للحكومة كمالك للارض (الريع) او لايعمل به الا فى منطقة الشرق العربى وايران وهو يعتبر جزءا من المصاريف العامة فى كل البلاد الاخرى المنتجة للبترول كالولايات المتحدة وكندا وفنزويلا. وقد توصلت المنظمة (اوبك) مع الشركات الى مشروع اتفاق تحصل بموجبه الشركات على خصميات من الاسعار ينخفض بموجبها مبلغ الـ ١١ سنتا الى ٥ر٥ سنت فقط. وقد وافقت على هذا بعض الحكومات. فاذا امكن توفير هذه المبالغ التى ستؤخذ من الشركات والتى ستكون زيادة على معدل الدخل الحالى للحكومات ورصدها للتنمية ولتمويل المشاريع العربية المختلفة ، فان مبلغا يقدر باكثر من الفى مليون دولار يمكن جمعه فى الفترة التى تبدا فى اول يناير سنة ١٩٦٦ الى اخر ديسمبر من عام ١٩٧٥ . كما يتضح من الجدول رقم (٧) . واذا ما استخدمت هذه المبالغ لتطوير امكانيات الامة العربية فهى كفيلة برفع مستوى المعيشة للانسان العربى فى جميع الوطن العربى واستخلاص الارض السليبة من الغزاة ، كما ان هذه الاموال ستكون مودعة باسم الدول التى جمعت باسمها ولا بأس من وضع فائدة معقولة عليها .

النتيجــة

تمر الامة العربية فى الوقت الحاضر بفترة من فترات نضالها تعد من اشد واقسى ما مرت به . فقد كشر الاستعمار والاستغلال عن انيابهما وظهرا على حقيقتهما بعد ان ادركا ان الامة العربيــة جادة فى نضالها وانها سائرة بخطوات ثابتة نحو هدفها لتحقيق الوحدة والاشتراكيــة . وهـــذا ما لا يريده الاستعمار وما تستميت الرجعيــة فى محاربته . وقد تم التحالف بين الاستعمار والرجعية والانتهازية فى منطقتنا لاجهاض الثورة العربيـــة واصبحت الالغام تتفجر فى طريق الزحف العربى من المحيط الى الخليج ، والعرب الشرفاء المؤمنون بالامة العربية الواحدة بدون تحفظ ولا مصلحــة لجماعة او لحزب والذين هدفهم الاول والاخــير مصلحة الامة العربية ورفــع مستوى المعيشـــة للانسان العربى ، هؤلاء عليهم ان يتماسكو ويملاوا الفراغ الناتج عن عدم وجود تنظيمات على مستوى الامة العربية ليواضلوا الزحف الغربى الى حياة افضل وليحافظوا على ما كسبته امتنا من ثورتى

جدول رقم (٧)

يبين المبالغ التى ستتوفر لدى الحكومات العربية نتيجة اعتبار الريع جزءا من المصاريف العامة وحسب عرض الشركات .. للفترة ما بين ٦٦ لغاية ١٩٧٥

السنة	الانتاج السنوى بملايين البراميل — الكويت	السعودية	المحايدة	العراق	قطر	ليبيا	مجموع الانتاج	المبلغ الذى سيتوفر عن كل برميل مقدرا بالسنتات الأمريكية	المجموع بملايين الدولارات
١٩٦٦	٨٨٤	٧٢٢	١٥٠	٥٢٤	٧٩	٣٥١	٢٧١٩	٥ر٥	١٤٩ر٦
١٩٦٧	٩٤٦	٧٧٣	١٦٠	٥٦٠	٨٤	٣٨٤	٢٩٠٧	٠٠	١٥٩ر٩
١٩٦٨	١٠١٢	٨٢٧	١٧١	٥٩٩	٩٠	٤١٠	٣١٠٩	٠٠	١٧١ر٠
١٩٦٩	١٠٨٢	٨٨٥	١٨٣	٦٤١	٩٦	٤٣٩	٣٣٢٦	٠٠	١٨٢ر٦
١٩٧٠	١١٥٧	٩٤٧	١٩٦	٦٨٦	١٠٣	٤٧٠	٣٥٥٩	٠٠	١٩٥ر٧
١٩٧١	١٢٣٨	١٠١٣	٢٠٩	٧٣٤	١١٠	٥٠٣	٣٨٠٧	٠٠	٢٠٩ر٤
١٩٧٢	١٣٢٥	١٠٨٤	٢٢٤	٧٨٥	١١٨	٥٣٨	٤٠٧٤	٠٠	٢٢٤ر١
١٩٧٣	١٤١٨	١١٦٠	٢٤٠	٨٤٠	١٢٦	٥٧٥	٤٣٥٩	٠٠	٢٣٩ر٧
١٩٧٤	١٥١٧	١٢٤١	٢٥٧	٨٩٩	١٣٥	٦١٥	٤٦٦٤	٠٠	٢٥٦ر٥
١٩٧٥	١٦٢٣	١٣٢٨	٢٧٥	٩٦٢	١٤٤	٦٥٨	٤٩٩٠	٠٠	٢٧٤ر٥
المجموع	١٢٢٠٢	٩٩٨١	٢٠٦٥	٧٢٣٠	١٠٨٥	٤٩٥١	٣٧٥١٤		٢٠٦٣ر٣

ملاحظة : حسب الجدول المبين أعلاه على أساس أن الزيادة السنوية المتوقعة فى الانتاج هى ٧٪

٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ و ١٤ يوليو عام ١٩٥٨وكذلك من ثورة الجزائر العارمة التي استطاعت انتزاع قطر عربي غال من براثن الاستعمار الفرنسي .

اننا بدويلاتنا الصغيرة وبالتقسيمات الاقليمية التي لعب الاستعمار دورا أساسيا فيخلقهاويحاول جاهدا الابقاء عليها لن نستطيع بهذا الوضع أن نحقق ما يصبو اليه المخلصون منا في كل قطر من رفع مستوى المعيشة في أوطاننا وتجميع امكانيات الامة العربية من محيطها الى خليجها لتكوين دولة عظمى ترعى مصالحنا فيكل قطر وتتعاون باخلاص مع جميع أصدقائها من محبي السلام والعدالة في كل انحاء العالم .

ان الاستعمار والاستغلال الغربي هو المسؤال الاول عن تمزيق شمل أمتنا وبعثرة امكانياتها لتمكين الانجليز والاميركان وحلفائهم من السيطرة علىموارد البترول فيبلادنا .فالاستعمار البريطاني هو الذي اقام هذه الامارات الصغيرة وشجع على بقائها وفرض عليها شروط امتيازات البترول المجحفة . والامراء والمشايخ الذين نصبوهم على تلك الامارات لا يمثلون في أغلب الاحيان الا انفسهم ومصالحهم العائلية والخاصة ، ولهذا فلا يمكن النظر بعين الجد الى ما تسميه انجلترا بالعلاقات الخاصة القائمة بينها وبينهؤلاء الامراء وهي التي فرضت نفسها عليهم . كما لا يمكن اعتبارالعلاقات بينها وبينهم بأنها اتفاقات ذات صبغة دولية .

فهؤلاء المساكين من الامراء غير قادرين على التفاوض على عدم المساواة ، وقد احتلت انجلترا بلادهم ثم أمرتهم بامضاء ما املته عليهم واعتبرت هذه الوثائق مبررا لوجودها وسيطرتها ونهبها للثروة العربية في الخليج العربي . فبينما نحن نرى الانسان العربي في شبه جزيرة العرب يعيش عيشة بدائية تقتله امراض الجوع والعطش ولا يجد ما يكسو به نفسه أو يسد رمقه ، نجد انجلترا في أمارات البترول لا ترى شيئا غير عادي في تصرفات عظمة الشيخ شخبوط بن سلطان التي ساعدت على تنصيبه شيخا على منطقة ابو ظبي بعد أن اقتطعت أجزاء كبيرة من المملكة العربية السعودية غنية بالبترول وضمتها الى مشيخته . ان آراء الشيخ شخبوط كما ترويها الصحافة البريطانية تجعل من الصعب اعتبار اي اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية بأنه اتفاق دولي ولا يمكن النظر اليه بعين الجد . واني لاترك للقارىء الكريم تقدير الموقف على ضوء الحقائق التالية :

تعمل في منطقة ابو ظبي عدة شركات أمريكية وهولندية وانجليزية وفرنسية ومعها مؤسسة السيد تلبنكيان المعروف بالسيد (خمسة في المائة) وهذه الشركات تعمل في البر وفي البحر . ففي البر تعمل شركة بترول ابو ظبي المحدودة ويملكها مالكي شركة بترول العراق ، وقد اكتشفت هذه الشركة حقل مربان الذي ينتج يوميا ما معدله ١٧٢ر٥ الف برميل يوميا . أما الشركة الثانية التي تعمل في البحر فهي شركة ابو ظبي(مارين)المحدودة وتملك الشركةالبريطانية للبترول بنسبة ٦٦٢/٣ ٪ وتملك الشركة الفرنسية للبترول ٣٣١/٣ ٪ ، وقد اكتشفتالشركة الاخيرة حقل أم الشيف الذي ينتج فيالوقت الحاضر ما معدله ٨٨٫٧٠٠ برميل في اليوم الواحد (معدل ٧ اشهر ١٩٦٥) . وقد انتجت منطقة أبو ظبي حتى تاريخ ٦٥/٧/٣١ ١٤٦٫٩٥٥٫٠٠٠ برميل .

واذا قورن دخلها بدخل امارة قطر التي تقع الى الشمال منها وتتشابه طبيعة البترول الموجود في كل منها وكذلك الاسعار ، نجد أن دخل مشيخة أبو ظبي عن البرميل الواحد المصدر منها يقل عن ربع دخل امارة قطر عن نفس البرميل . فامارة أبو ظبي تأخذ ١٠ سنت عن البرميل الواحد من شركة بترول أبو ظبي و٣٥ سنت من شركة أبوظبي مارين ايريا . ويبلغ متوسط ما تأخذه امارة قطر عن البرميل الواحد ٨٨ سنتا . وتقول جريدة الفاينتشال تايمز البريطانية التي تصدر يوميا في لندن والمتخصصة في أخبار المال والتجارة بعددها الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٧/٩ أن السبب في كون مشيخة ابو ظبي تأخذ ربع ما يجب أن تأخذه هو اصرارعظمة الشيخ شخبوط بألا يأخذ منالشركات الا ما يحتاج اليه معللا ذلك بأن وجود أموال كثيرة لدى مشيخة أبو ظبي تزيد عن حاجتها يجلب لها اضرارا كبيرة ويجعل الطامعين في هذه الاموال يفدون اليها من كل حدب وصوب ، وهو يريدها كما هي ملكا خاصا له بعيدة ومعزولة عن العالم العربي . وهكذا ضاع على العرب نتيجة لهذا المنطق الغريب حتى تاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ مبلغ ٩٨ر٥ مليون دولار وستستمر هذه الخسارة طالما أن الشيخ شخبوط يصر على موقفه . والجدول رقم (٦) يبين ما كان يجب أن تأخذه امارة أبو ظبي وما أخذته فعلا مقارنا بما اخذته وما تأخذه امارة قطر ذات الظروف المماثلة .

والان ما رأي الجامعة العربية التي تجد صعوبة في جمع مليون من الجنيهات لمساعدة الامارات الفقيرة المجاورة لابوظبي فينفس المنطقة، وما رأي رجال القانون الدولي في الاتفاق القائم بين عظمة الشيخ شخبوط والامبراطورية البريطانية، وهل يمكن أن يعتبر مثل هذا الاتفاق بالطريقة التي تم بها وتصرفات الطرفين المتعاقدين تعاقدا قانونيا ؟ وما رأي صاحب الجلالة السعودية وهو بأشد الحاجة لكلقرش لتنفيذ مشاريعه الاصلاحية وهو يرى ثروة بلاده التي اغتصبها المستعمرون الانجليز يبعثرها الشيخ شخبوط بتشجيع من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ؟.

جدول رقم (٨)

جدول يبين متوسط دخل كل من قطر وأبو ظبي عن البرميل الواحد وخسارة أبو ظبي الناتجة عن ذلك الفرق لغاية ٣١ / ٧ / ١٩٦٥

السنة	مجموع الانتاج السنوى آلاف البراميل	مجموع الدخل السنوى ملايين الدولارات	متوسط الدخل عن البرميل الواحد
قطر :			
١٩٦٢	٦٢ر٩٨٠	٥٦	٥ر ٨٢
١٩٦٣	٦٩ر٨٨٤	٦١	٨٨
١٩٦٤	٦٩ر١٨١	٦١	٨٨
	٢٠٧ر٠٤٥	١٧٨	

ابو ظبي	شركة بترول ابوظبي	ابو ظبي مارين ايريا	
١٩٦٢	—	٥٨٣٢	١٠ سنتمن شركة بترول أبو ظبي
١٩٦٣	—	١٧٥٤٢	
١٩٦٤	٤٥ر٨٠٧	٢٢٢٧٤	٣٥ سنت من شركة أبو ظبي مارين ايريا
١٩٦٥ (يناير–يوليو)	٣٦ر٥٧٠	١٨ر٨٢٥	
إجمالي الانتاج	٨٢ر٣٧٧	٦٤ر٥٧٨	

دخل ابو ظبي حسب الاتفاق الحالي

إجمالي إنتاج شركة بترول ابو ظبي	٨٢ر٣٧٧ر٠٠٠ × ١٠ =	٨ر٢٣٧ر٧٠٠
إجمالي انتاج شركة ابو ظبي مارين ايريا	٦٤ر٥٧٨ر٠٠٠ × ٣٥ =	٢٢ر٦٠٢ر٣٠٠
الإجمالي :	١٤٦ر٩٥٥ر٠٠٠	٣٠ر٨٤٠ر٠٠٠

ما كان يجب ان تحصل عليه مشيخة ابو ظبي لو طبق مبدأ مناصفة الأرباح كما هو معمول به في قطر

١٤٦ر٩٥٥ر٠٠٠ × ٨٨ =	١٢٩ر٣٢٠ر٤٠٠	دولار
ما حصلت عليه	٣٠ر٨٤٠ر٠٠٠	دولار
ما خسرته لغاية ٦٥/٧/٣١	٩٨ر٤٨٠ر٤٠٠	دولار



ماهو؟ كيف يختار؟ أساليب التكوين؟ ميادين العمل؟

ان الحلقة الرئيسية فى تحقيق شعار ((العمل السياسى لا العمل الحكومى)) ـ الذى طرحه القائد عبد الناصر فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى مايو الماضى ـ تتمثل فى خلق كادر سياسى قادر على دمج الفكر الاشتراكى بحركة الجماهير الشعبية للارتفاع بها الى مستوى النضال من اجل بناء الاشتراكية ، من خلال القيادة اليومية لقوى الشعب العاملة فى جميع مجالات النشاط .

وقد لقيت مشكلة اقامة التنظيم الاشتراكى القيادى ، وقلبه الكادر الاشتراكى . القدر الاكبر من اهتمام قيادتنا السياسية منذ صدور الميثاق الوطنى فى مايو عام ١٩٦٢ . وظل الجانب النظرى هو الطابع الغالب على هذه القضيه الهامة حتى منتصف العام الماضى ، عندما اتخذت خطوات عملية ايجابية لاختيار خامات صالحة من بين الجماهير وتثقيفها اشتراكيا وتدريبها على النشاط القيادى فى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ومعسكرات اعداد القادة والرواد .

لقد حفل الشهر الماضى بالنشاط فى هذا المجال ، فاقر مبدا التفرغ السياسى واختيرت قيادات المحافظات ، بتشكيل المكاتب التنفيذية ، وبدأت الدورة الثانية للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية التى افتتحها السيد على صبرى الامين العام للاتحاد بمحاضرة وندوة سياسية جامعة ، وبعدها بأيام قام المناضل عبد الناصر بزيارة معسكر اعداد قادة منظمة الشباب الاشتراكى ليجرى مناقشات سياسية مفتوحة شملت مختلف قضايا الساعة .

وهكذا تطرح مشكلة الكادر السياسى اليوم بوضعها فى قمة المشكلات وعلى راس القضايا العاجلة لتأمين الثورة ومنجزاتها وتمهيد الطريق لانطلاقها الى آفاق جديدة ، طبقا للمفهوم الثورى بانه اذا كان الخط السياسى صحيحا ، فالكادر يقرر كل شىء .

ولذلك خصصت الطليعة دراستها الرئيسية لمناقشة مشاكل اختيار وتربية الكادر السياسى وعلاقته بالكادر الفنى ومهام القيادة السياسية وشكل العلاقات التنظيمية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى .



إعداد وتربية الكادر للجهاز السياسى

د. نجيب اسكندر

ان عملية اعداد الكادر ، لكى تحقق المرجو منها ، ولكى يرتفع الكادر الى مستوى المسئولية التى يناط به تحملها ، لا بد وان تعد وتخطط على اساس فهم واضح لخصائص وصفات المرحلة الثورية الحالية اى مرحلة التحول الاشتراكى .

وأهم ما يميز هذه المرحلة صراع حتمى بين جديد صاعد وقديم هابط ، والقديم الهابط له جذور فى الماضى،جذور من قوى تكونت على مدى الاجيال فتدعمت فى الواقع المادى وفى كثير من جوانب التراث الفكرى والقيمى ، هذا فى حين أن الجديد الصاعد ليس له ما يسنده سوى ثوريته وتقدميته، ومسايرته للقوانين العلمية للتحول الاجتماعى وارتباطه بآمال الجماهير المتطلعةالى حياة تختفى منها كافة ضروب الاستغلال وتنتشر فيها اسباب العدالة بين أبناء المجتمع الواحد . ومما يزيد من قوته وفاعليته قيام القيادات السياسية (الكادر) بدورها كما ينبغى ، اى على **أساس فهم عميق لطبيعة المرحلة وايمان واع بحتمية التحول ، وكفاءة فى تعبئة قوى الجماهير وتوجيهها فى اتجاه العمل البناء وتحمل مسئولياتها .**

القوى المعوقة لحركة التقدم

يحسن قبل تحديد الصفات اللازم توافرها في اعضاء الكادر باعتبار انهم قادة متصلون بجماهير الشعب اتصالا مباشرا ان نستعرض بعض مشكلات المرحلة الراهنة التي يتعين عليهم مجابهتها ، والتي تفرض نفسها عليهم في عملهم الجماهيري سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر .

واول هذه المشكلات هي بطبيعة الحال القوى الرجعية القديمة المعادية لاتجاه الحركة الثورية وما لها من نفوذ ومن امكانات مادية تسخرها لكي توقف حركة التحول او تعطلها . وهي تتفنن في سبيل تحقيق غاياتها بشتى الطرق ، وتستعين بوسائل مختلفة ، منها مثلا الاعوان والاتباع الذين وان كانوا ينتمون من حيث النشأة والواقع الى الفئات الشعبية ، الا انهم من حيث الفكرية والاتجاه النفسي ينتمون الى الاتجاهات الهابطة لارتباطهم بالرجعيةواستفادتهم من تلك الارتباطات على حساب الجماهير الشعبية . وهم في مرحلة التحول الاشتراكي يمكن ان يسخروا في الانتخابات او في توجيه الافكار او في غير ذلك من مواقف الحياة اليومية بما يتمشى مع مصالح تلك الفئات الرجعية . وبالاضافة الى هذا فان لتلك الفئات الرجعية دراية بالقوانين وبأساليب التلاعب والدوران للتخلص من الالتزامات التي يفرضها عليهم القانون ويستفيدون من هذه الخبرةوالدراية في محاولة استمرار سيطرتهم وتسلطهم على الجماهير الشعبية بغرض الابقاء على تحكمهم واستغلالهم لها بأساليب غير مشروعة . وتكشف التحقيقات كثيرا من اساليب يلجأ اليها بعض الاقطاعيين القدامى لدوام استمرار استغلالهم لصغار الفلاحين والزراع ، كما يتكشف لنا باستمرار اساليب جديدة تلجأ اليها الرجعية لمحاولة سلب ما يمكن سلبه من مكاسب عن طريق أساليباستغلال السوقالسوداء والتلاعب في أقوات الشعب وفي احتياجاته .

يطول الكلام في موضوع القوى الرجعية وأساليبها في تعويق التقدم ولكن لا بد ان نعي أن هناك من رواسب الماضي لدى جماهير الشعب ما يساعد الرجعية في مهمتها . من ذلك مثلا القيم القديمة التي تكونت نتيجة الاوضاع الطبقية الماضية مثل القيم المرتبطة بالملكية وتداسنها المطلقة وارتباطها بالاستغلال وبالنفوذ . فعلى الرغم مما تم من تحول في اتجاه الجماهير الشعبية قبل التنظيم الاجتماعي الجديد فما زال للماضي اثره ، وما زال للقديم سطوته ، من ذلك تقديس الملكية وتقديس الثراء والمظهر الخارجي البراق حتى ولو لم يرتبط بالسلوك الاشتراكي بل حتى ولو تعارض معه . واكثر من هذا ان بعض الفئات الشعبية في مرحلة التحول ونتيجة لما يطرا عليها من ارتفاع في مستواها المعيشي ومن تغيير في نظام حياتها تراها احيانا تنزع الى محاكاة الطبقات المستغلة السابقة في اسلوب حياتها او في سلوكها وفي عاداتها الاستهلاكية ، دون ان تفطن الى مطالب المرحلة ومقتضيات التحول ، او الى الطبيعة الجديدة للحياة في المجتمع الاشتراكيالتي لا تتمشى مع المظهرية .

ومما يساعد في تدعيم كثير من القيم الهابطة في اذهان الجماهير الشعبية مثل تقديس الفردية في العمل وفي السلوك وفي العلاقات الانسانية ، وكذلك المظهرية في المأكل وفي الملبس وفي المظهر الخارجي بصفة عامة ، ان كثيرا من المؤثرات الخارجية من وسائل الاعلام والاتصال الجمعي وخاصةالروايات والقصص وغير ذلك منالمواقف، تعرض على الجماهير وتؤكد بما تعرضه من مظاهر اخاذة للمسكن الفخم والاثاث الثمين وغير ذلك من المتاع ما يتجاوز في اهميته وفي قيمته كل حدود المعقول او المقبول بالنسبة لمجتمع اشتراكي . وفي ذلك تناقض مع القيم الاشتراكية ومطالب التحول الاشتراكي . بل و فيكثير من الاحيانتتناقض مظاهر القصةاو الروايةالمعروضة مع الفكرة او العبرة التي تعمل على نقلها الى الجمهور . ومثل هذه المؤثرات عميقة الاثر في توجيه فكرية الجماهير لانها لا تخاطب العقل والمنطق بشكل صريح يسمح بنقدها وانما تمتص امتصاصا دون وعي بمغزاها .

ومن اكثر الفئات تأثرا بتلك المظاهر وارتباطا بتلك القيم الهابطة التي تتناقض تناقضا اساسيا مع الاتجاه الاشتراكي تلك الفئات التي لا تنتمي من حيث الاصل الى الفئات المستغلة ولكنها تنتمي اليها من حيث تطلعاتها،وترى فيالتحولالاشتراكي عائقا دون وصولها الى ما كانت ترنو اليه ، ومن ثم تنعى على الاشتراكية انها وقفت حائلا دون وصولها الى المكانة التي كانت تطمع في الوصول اليها وتحاول عن طريق المظهر ان تشبع تلك الحاجات التطلعية المظهرية ، وتنتقد الاشتراكية بأن تنسب اليها كل المشكلات التي تنشأ حتميا في مرحلة التحول حتى ولو كانت تلك المشكلات من رواسب الماضي الطبقي او من صنع الطبقات المستغلة الرجعية السابقة .

وهناك مظهر آخر من مظاهر هذه المعوقات يتضح فى بعض الفئات التى تنتمى الى الطبقة الوسطى ذلك هو الخوف المبنى على الفهم الخاطىء للاشتراكية ، والقصور بأن التحول الاشتراكى يعنى بالضرورة انخفاض مستوى معيشتها للوصول الى اقل المستويات فى المجتمع لا الارتفاع بمستوى الجماهير الشعبية لتصل الى المستوى اللائق بالكرامة الانسانية كما يفهمها مجتمعنا .

وقد يصل تفكير بعض افراد هذه الفئات فى محاولة الدفاع عن كيانهم الى مقاومة فكرة ارتفاع مستوى الجماهير الشعبية فى اتجاه تذويب الفوارق الطبقية بدعوى أن تلك الفئات الشعبية غير مزودة بالصفات اللازمة التى تسمح بمثل هذا الارتفاع . ومثل هذه الاتجاهات لها منظروها الذين يزعمون أن المستوى الاجتماعى الذى يصل اليه الفرد فى المجتمع يتناسب مع امكاناته ومواهبه وصفاته الشخصية فقط . ويعتبرون أن ابناء الطبقة العليا حقيقون بالميزات التى يستمتعون بها بحكم تفوقهم الشخصى وان الطبقات الدنيا ليس لها مثل هذا الحق ويدللون على عدالة هذا المنطق بالحالات النادرة التى ترتفع من بين افراد الطبقة الدنيا الى المستويات الاجتماعية العليا نتيجة الكفاءة الخاصة . وهم بذلك يتناسون قسوة الظروف الاجتماعية والمعيشية وتحكمها فى مصاير أفراد الطبقات الشعبية فى المجتمعات الطبقية . انهم لا يرون الحواجز المادية والاجتماعية والثقافية التى تفرض التخلف الفكرى على ذوى الحظوظ الضئيلة من الناحية الفكرية والتى تجعل امكانية وصول ابناء الطبقة الشعبية الى مستويات عليا نادرا جدا ولا يحدث الا نتيجة ظروف خاصة نادرة الحدوث . ومن ثم فانهم لا يدركون ان تذويب الفوارق الطبقية من الناحية المادية هو تذويب فى الوقت نفسه للفوارق الفكرية والفوارق الثقافية والاجتماعية .

ومن العقبات المعوقة للتحول الاشتراكى فى مجتمعنا فى المرحلة الراهنة والتى سيواجهها الكوادر فى عملهم الجماهيرى،تلك النظرة السلبية التى اكتسبتها الجماهير الشعبية قبل الدولة وأجهزة الحكم والادارة ، وهو أمر طبيعى ولا شك نتيجة قيام تلك الاجهزة فى الماضى بخدمة الطبقات الارستقراطية المستغلة على حساب الشعب . ومن الرواسب الحالية الناتجة عن ذلك الماضى نظرة الريبة والشك التى تنظر بها الجماهير الشعبية الى تلك الاجهزة بل والخوف منها أحيانا وعدم الثقة فيها . وهناك من المظاهر والاوضاع الحالية ما يساعد على استمرار تلك النظرة فى بعض الاحيان،مثل حاجة الموظف الجديد (وهوممثل الدولة فى نظر الجماهير) الى الالتجاء الى القيادات القديمة التقليدية عند نقله الى مقر عمله فى الريف مثلا ، لعدم وجود مكان آخر يلجأ اليه ، مما يربطه فى أذهان الجماهير بالاوضاع القديمة . وكذلك البيروقراطية التى ما زالت تشكل فى كثير من الاحيان حجابا يحجز الشعب عن القيادة السياسية ويبعث فى نفوس الجماهير الشعبية احساسا بأن بعض ما يسمعونه عن التحول الديموقراطى فى الاجهزة الادارية يقف عند حد القول . ولا يتعداه الى العمل .

ومن المعوقات فوق ما تقدم عدم فهم الجماهير الشعبية لطبيعة ومطالب المرحلة الحالية واعتمادهم على القادة فى تحقيق مطالبهم جريا وراء ما تعودوه فى الماضى من واقع علاقاتهم التى تتمثل فى التحكم من جانب والخضوع القسرى من جانب آخر . وعلى هذا فان عادات المبادأة فى العمل الثورى من جانب الجماهير فيها كثير من الضعف والقصور ، بل ان السمة المميزة لعلاقة الشعب بقادته فى كثير من الاحيان هى علاقة الاعتمادية غير الناضجة التى تكاد تنحصر فى المطالبة من جانب الجماهير والنصح والارشاد من جانب القادة .

ومما يزيد من اثر المعوقات السابق ذكرها ان الرجعية تدرك معناها ومغزاها وتحاول استغلالها بكل الطرق لمصلحتها التى تتمثل فى تعطيل حركة التحول الاشتراكى وقوى الرجعية تتجمع بسهولة وان يكن تجمعها ليس بالضرورة فى شكل تنظيم واضح المعالم وانما فى الاتجاهات العامة وفيما تطلقه وتروجه من اشاعات واكاذيب تهاجم به منجزات الثورة مستغلة فى ذلك بعض المشاكل الحتمية التى تصاحب مرحلة التحول والتى يعملون احيانا على زيادة حدتها مثل نقص السلع التموينية والاستهلاكية او سوء توزيعها او ارتفاع اثمانها والاتجار بها فى السوق السوداء .

هذا فى الوقت الذى تتزايد فيه تطلعات الجماهير الشعبية الى المزيد من المكاسب والانتصارات ، فتصدمها المشكلات الواقعية المصطنعة وتهز من ثقتها فى اتجاه تحرك المجتمع ويضاف الى هذا أن القيادات الثورية ونعنى الكادرات السياسية فى بعض الاحيان تفتقر الى النظرة العميقة فى فهم الواقع وما يضمنه من تناقضات ، ويقتصر فهمها للتحول الاشتراكى أو يكاد على دراسة واستيعاب لفظى للنظريات والمفاهيم المجردة فيصعب عليها تكييف الواقع تكييفا حقيقيا او تكييفا واقعيا تعيه الجماهير الشعبية وتستجيب له ، بل قد تثور على الاوضاع التى تساير فهمها النظرى وتتصرف فى

المواقف الثورية التصرف الذى حذرنا منه الميثاق عندما تكلم عن المراهقة الفكرية وخطرها .

موقف القيادات السياسية

ولا نستطيع فى هذا المجال الا ان نؤكد بشدة ان المشكلات والمعوقات التى تعانى منها مرحلة التحول ليست بعيدة عن القيادات السياسة ، ولا يجوز أن تنظر اليها هذه القيادات على انها مجرد شىء موجود فى المجتمع وكأنها هى شىء والمجتمع شىء آخر ، او انها موجودة فى الناس الاخرين فقط وهى منزهة عنها . طبعا لا بد ان تكون القيادات السياسية طليعية من حيث ادراكها وفهمها ووعيها لمقتضيات التحول ومشكلاته ، ولكن من اهم مسئولياتها ان تدرك انها جزء من المجتمع وان ما يزخر المجتمع به من تناقضات لا بد وان يكون له اثره فى نفسيتها وفى عقليتها وان عليها ان تعدل من نفسها فى سياق تفاعلها مع الاحداث ومع الجماهير وان تدرك ادراكا قويا بأن **عملية التحول الثورى تشمل تحولها هى** ، اى تحول فى النظرة وفى الاتجاهات وفى الافكار وفى العادات على اعتبار ان هذا التحول امر ضرورى وبالغ الاهمية وان السبيل الى انبثاق الجديد من القديم وتخلصه مما فيه من اسباب التخلف ومن معوقات التقدم ليس عملية محدودة بوقت محدود تتم وتنتهى، وانما هى عملية مستمرة متصلة ، وان كل مرحلة جديدة تتطلب صراعا جديدا بين القديم والجديد ، وان هذا ينطبق على المجتمع بشكل عام وعلى كل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية كما ينطبق كذلك على الانسان الفرد وبصفة خاصة على الشخص ذى المركز القيادى مثل عضو التنظيم السياسى . **عملية التحول الاشتراكى من زاوية عضو التنظيم السياسى اذن هى عملية نمو مستمر يستمد مقوماته من واقع الظروف الاجتماعية فى كل مرحلة وما فيها من مشكلات ومن معوقات وتناقضات .**

ولنتساءل الان عن مقومات عضو التنظيم السياسى والصفات التى لا بد وان يتحلى بها كى يستطيع ان يقوم بوظيفته كما ينبغى وان يصبح على مستوى المسئولية .

● الصفات الاساسية التى ينبغى ان يتحلى بها الكادر السياسى :

من واقع ما تقدم عن تحديات المرحلة الحالية من تحولنا الاشتراكى الثورى يتضح ان للكادر السياسى لكى يكون فعالا فى علاقته بالجماهير الشعبية التى يعمل بينها ولكى يكون ناجحا فى تعبئتها وتوجيهها فى الاتجاهات الاشتراكية البناءة ان يتحلى بصفات سلوكية اشتراكية نجمل اهمها فيما يلى :

— الايمان العميق بمطالب الجماهير التى طال حرمانها ، وبدفع عجلة التقدم والنمو بالنسبة للمجتمع الذى طال تخلفه والايمان بأن الاشتراكية هدف واداة لتحقيق تلك المطالب .

هذا الايمان بالاشتراكية يجب ان يكون مبنيا على ايمان عميق بحتمية الحل الاشتراكى ، وحتمية التحول الاشتراكى اى ان يدرك القائد الثورى انه بعمله فى سبيل تحقيق الاهداف الاشتراكية ، فانما يعمل فى اتجاه النصر فيه امر محتوم وهذا يرتبط أوثق الارتباط بايمانه بالعلم والقوانين العلمية وقوانين العمل الاجتماعى . ومن ثم فان القائد الثورى الاشتراكى مطلوب أن ينمى فى نفسه الاتجاه العلمى الذى يتميز بنظرة شاملة الى المجتمع وظواهره ، وان يدرس المشكلة الجزئية فى اطارها الكلى على اساس من وعى بتداخل الاسباب والمسببات فى الظاهرة الكلية للمجتمع .

ومثل هذا الايمان بالحتمية على اساس علمى يؤدى الى صفة أخرى على غاية الاهمية يتحلى بها المكافح الثورى والكادر السياسى الجماهيرى الاوهى التفاؤل العميق بمستقبل المجتمع ومستقبل الجماهير الشعبية وبقدراته هو على العمل

الثورى فى مواجهة المشكلات والصعاب التى تعترض سبيل عمله الثورى بين الجماهير .

أما عن التفاؤل بالمجتمع فهو يعنى أن النظرة التى ينظر بها المكافح الثورى الى مجتمعه فى اى لحظة من اللحظات تعنى بالنسبة له مرحلة فى حركة نحو الامام بغض النظر عن المعوقات .

وأما التفاؤل بالنسبة للجماهير الشعبية فيعنى انه بغض النظر عما يلمسه فيها من رواسب او تناقضات مثل السلبية قبل الدولة واجهزة الحكم او الاعتمادية وضعف المبادأة الثورية ، أو انتشار الفردية التى هى من نتاج الماضى ، وقصور فى امكانيات التعاون البناء ، أو التخلف الثقافى او الفكرى ، فانه رغم كل هذا يؤمن بقدرة الجماهير على تحطيم العقبات وعلى التقدم والنمو بغير حدود ، بل انه يرى فى تلك المظاهر معالم هامة توجهه فى كفاحه وفى عمله اليومى ، بل ان فهمه لها يصبح نتيجة لتفاؤله ومصدرا لطاقات هائلة تدفعه لمضاعفة جهوده فى سبيل التغلب عليها ودفع الحركة الثورية الى الامام .وكما ان تفاؤله بامكانيات الجماهير تحمله مسئولية البحث عن القيادات المحلية ومساعدتها فى التطور والنمو لتتحمل مسئوليات الدفع الثورى .

وأما من حيث تفاؤله بالنسبة لقدراته هو على العمل الثورى فانه يعنى انه قد ارتبط بالجماهير الشعبية ارتباطا مصيريا ، وانه يرى فى الجماهير وقدراتها مصدرا فياضا ونبعا لاينتهى يستمد منه القدرة على العمل ـ يتعلم من الجماهير باعتبارها المعلم الاكبر ، ويعمل فى سبيلها مطمئنا الى أن العمل فى سبيل الجماهير هو فى حد ذاته مصدرا للثواب لا يفوقه مصدر آخر للاثابة .

ومثل هذه النظرة المتفائلة تحتم على القائد الجماهيرى (أى الكادر السياسى) أن يتميز بالصبر ، ومما ييسر على المرء الصبر حتى على اشد المكاره تفاؤله بمستقبل عمله وكفاحه . أى أنه لا يهتز لما قد يصادفه من صعاب أو مشكلات وقتية ، بل يصبر عليها صبرا قائما على تقدير سليم للموقف قائم على نظرة علمية ومنطق موضوعى سليم .

الالتحام بالحركة الجماهيرية

ومثل هذه الخاصية ــ وهى خاصية الصبر فى تناول المشكلات التى يواجهها فى عمله الجماهيرى وعلى أساس علمى تحتم عليه الالتحام الدائم مع الجماهير . وهذا الالتحام ضرورى وحتمى بالنسبة لعمل القائد الجماهيرى ،وبدونه يفقد صفته الجماهيرية وصفته الثورية باعتبار أن الجماهير هى مصدر الثورية . كما انها مصدر أساسى للمعرفة والخبرة اللازمة للعمل السياسى وهذا الالتحام الدائم فوق ما تقدم هو الفرصة التى لا تعدلها فرصة أخرى بالنسبة للقائد الثورى كى يتثقف الثقافة الثورية ويوالى هذه الثقافة للتعرف على الاحتياجات الحقيقية للجماهير ومشاكلها الواقعية لا مايتصوره هو عن احتياجاتها ومشاكلها . فيستطيع فعلا أن يفهم لغتها وان يتكلم معها باللغة التى تفهمها وان يتمكن من أن يتتبع نتائج عمله ويحكم على أسلوبه من واقع النتائج المترتبة عليه فى توجيه الجماهير . وهكذا يعمل بالمبدأ العلمى الذى اكده الميثاق وهو الربط الوثيق بين **الواقع العملى والفكر النظرى** بحيث يغنى تفكيره بالتجربة الواقعية ويحسن توجيه التجربة العملية بالنظرية العلمية .

والالتحام المستمر بالجماهير فوق ما تقدم يهيء للمكافح الثورى فرصة نادرة للتعرف على وقع سلوكه فى الجماهير ، وان يستفيد من رجع آرائهم عنه مصدرا أساسيا يساعده فى تعديل ما يحتاج الى تعديل من سلوكه وتفكيره وعاداته ، فالقائد الجماهيرى لابد وأن **يكون مستعدا دائما لتطوير شخصيته وفق مطالب المرحلة .**

ومثل هذه الصفة اى الاستعداد للتغيير المستمر فى الشخصية لزيادة الفاعلية الثورية صفة اخرى هى التواضع فى معاملة الاخرين ،وفى قبول وجهة نظرهم والاستفادة منها فى كل ما يتصل بعلاقاته بهم فى عمله ، ومن أهم الجوانب التى تستفيد بها الجماهير هو جانب تقويم أعماله وتصرفاته وشخصيته . وعلى ذلك فان الكادر السياسى الناجح فعلا هو ذلك الذى يهيىء الفرص الحقيقية التى يسمح فيها للجماهير بأن تنقد أعماله . وان يستجيب هو لذلك النقد استجابة متواضعة وايجابية هادفة الى ان يعدل من نفسه ومن شخصيته دوما فى الاتجاه الشعبى الثورى . ويجب بالاضافة الى استعداد القائد الجماهيرى لقبول النقد ان يقوم هو بممارسة النقد الذاتى كأسلوب فعال دافع الى تطوير الشخصية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كوسيلة لاعطاء مثل للجماهير التى يعمل بينها كى

يمارس نفس الاسلوب فيما تأخذ بهنفسها من مهام وفى سلوكها بصفة عامة .

ولا يقتصر قبول النقد والنقد الذاتى على جانب واحد من جوانب حياة القائد الثورى وانما ينبغى أن تشمل كافة جوانب حياته فى المجتمع وفى البيت وفى كافة مجالات الحياة والسلوك الاجتماعى. ومن ثم فان القائد الثورى الجماهيرى يجب ان يتوخى فى كل سلوكه وفى كل تصرفاته ان يكون قدوة يحتذى بها ، اى الا يأتى من السلوك ما يمكن ان يؤخذ عليه ومن ثم ينال من كفاحه ومن رسالته عند الجماهير وان يرفع شعارات لا تطبق على سلوكه مثل شعار التوفير الذى لا يلتزم هو به ومثل هذا المطلب يحمله مسئولية ضخمة حقا ، هى مغالبة النفس وتطويعها لمطالب كفاحه الثورى ، ولعل المثل القائل ان **اكبر انتصار يحققه المرء هو انتصاره على نفسه أصدق ما يكون انطباقا على الكادر السياسى الثورى**. فهو بالنسبة للكادر السياسى يعتبر الخطوة الاولى اللازمة لانتصاره فى مجال كفاحه بين صفوف الجماهير .

ومثل هذه الصفة تتكامل مع صفات اخرى اساسية مثل **الشجاعة الادبية والجسارة فى مواجهة المعوقات والمعوقين ، وفى علاج المشكلات وأسبابها** . وهنا يواجه الانسان كثيرا من الرواسب القديمة الناجمة عن خبرات المجتمع الطبقى القديم. من ذلك مثلا المجاملة التى تعنى أحيانا التنازل او التغاضى عن اخطاء بعض اصحاب الجاه لجاههم ونفوذهم على حساب الجماهير . ولكن ينبغى ان يكون « الكادر » مع ذلك على درجة مناسبة من فهم نفسية المجتمع والافراد ، حتى لا يقف فى موقف الناقد بالصورة التى تأتى بعكس المقصود منها ، على اساس من ادراكه ان الاساءة الى ذات الغير اذا ساء أسلوب النقد يؤدى الى الم بعيد الغور . هذا فى الوقت الذى ينبغى ان يكون هو من الصلابة بحيث يتحمل نفسيا كل ما يتعرض له فى كفاحه من اساءة الغير اليه .

واخيرا ينبغى ان يكون له من ايمانه بالله ومن قيمه الروحية مصدرا لا ينضب فى عمله وكفاحه المستمر وان يكون ملتزما بالميثاق مؤمنا بالقيادة الثورية العليا ممثلة فى المناضل جمال عبد الناصر.

أسلوب التربية واعداد الكادر

اشرنا فى عرض الصفات اللازم ان يتحلى بها المكافح الثورى والقائد عصور الكادر — ان المجال الاول لتنمية تلك الصفات هو الالتحام مع الجماهير. ومعنى هذا ان اعظم مدرسة لخلق الكادر هى مدرسة الحياة ، فالقدرة على الكفاح لا تأتى اعتباطا وانما تأتى نتيجة للكفاح ، والقدرة على فهم الجماهير لا تأتى الا بالتفاهم مع الجماهير والقدرة على مواجهة المعوقات لا تنمو الا بمواجهة المعوقات ودراستها والعمل على ازالتها ، والقدرة على التنظيم لا تأتى الا بممارسة الاعمال التنظيمية فعلا ، ولا يتعلم الانسان أساليب التعبئة الجماهيرية مثل رفع الشعارات الا بعملية المحاولة والخطأ الهادفة اى برفع الشعارات ودراسة الناجح منها واستبدال الخاطىء بغيره ، بل ان اختيار الكادر ذاته هو عملية لا تتم بمجرد اختيار افراد لانهم معروفون لبعض المسئولين او لانه سبق وان ادوا من الاعمال ما يزكيهم لهذا العمل او ذاك فحسب ، نعم قد يكون الاختيار فى اول الامر من واقع المعرفة الشخصية والخبرة الماضية ولكن المحك الصحيح والمعيار العلمى الوحيد هو الممارسة الفعلية للعمل القيادى فى ميدان الكفاح بين الجماهير . وقد ينجح البعض فى مرحلة ما ولكن يعجزون عن تطوير انفسهم بما يتفق وما بعد ذلك من مراحل ، وعندئذ يتحتم ان يتخلوا عن مراكزهم كأعضاء فى القيادة . . ان العملية كما اسلفنا عملية مستمرة باستمرار المجتمع واستمرار تغيره وهو امر ليس له نهاية ما دام الانسان على قيد الحياة . ومن هنا فبغض النظر عن نوع الدراسة الرسمية المنظمة التى يتمها المكافح الثورى، او عضو الكادر فان التنمية الذاتية هى المحك لفاعليته وصلاحيته فى التنظيم السياسى .

معاهد الدراسات الاشتراكية

ان القول بأن الكفاح الواقعى فى الحياة هو المصدر الاساسى لتربية الكادر واعداده للعمل فى التنظيم السياسى الثورى ، لايعنى بأى حال التقليل من اهمية الدراسة المنظمة فى معاهد خاصة للدراسات الاشتراكية مثل المعهد العالى للدراسات الاشتراكية او المعاهد الاقليمية بالمحافظات .

غاية ما فى الامر أن منهج العمل وبرنامجه واسلوب الدراسة فى تلك المعاهد ينبغى ان تكون متمشية مع الاساس النظرى القائم على الربط بين الواقع والفكر . والدراسة فى المعاهد الاشتراكية لها وظيفة هامة جدا ، هى تزويد الدارسين بأسلوب منظم . بمقومات متابعة الدراسة واكتساب المهارات الاساسية اللازمة للمكافح الثورى فى مجاله الواقعى وتعميق القيم الاشتراكية لديهم . وهى فوق ذلك تؤدى وظيفة اخرى لا تقل اهمية هى انها توجه الدارس فيه وتزيد احساسه بمطالب عمله سواء من حيث الفكر النظرى او القيم او اساليب العمل بين الجماهير.

او دراسة الذات ووسائل تنميتها ، وفهم الافراد الاخرين واساليب تقويمهم واختيار القيادات المحلية وتقويم الاعمال والاقوال عن طريق النقد والنقد الذاتى .

ومعنى هذا انه ينبغى فى وضع البرامج فى المعاهد الاشتراكية مراعاة مطالب القيادة الجماهيرية والمبادىء العلمية المستمدة من دراسة عملية التعلم وتكوين العادات ونمو الشخصية ، وأهمها الربط بين الجوانب النظرية والعملية .

وهكذا فان موضوعات الدراسة بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية تشتمل على جانبين متكاملين:

الجانب الاول : دراسة نظرية وتشمل :

● دراسة علمية لمجتمعنا العربى تصل ماضيه بحاضره واهدافه المستقبلة وذلك فى اطار العلاقات الدولية والعالمية .

● دراسة نظرية المجتمع وتطوره تستهدف الربط بين الفكر الاشتراكى النظرى والواقعى العربى من الزاوية التاريخية .

● دراسة مطالب المرحلة الحالية لمجتمعنا ويتضمن هذا الجانب دراسة منجزات الثورة وعمليات التنمية والتطور فى التنظيم والعلاقات الاجتماعية والمعوقات والمشكلات التى تجابهنا عن طريق التحول الاشتراكى واساليب حل التناقضات التى تتمثل فى هذه المراحل .

● دراسة التنظيم السياسى وارتباطه بالتغير فى البناء الاقتصادى والسياسى والتنظيم الاجتماعى لوطننا وما يلقيه هذا التنظيم من مسئوليات على القيادة والكادر السياسى وما يستهدفه من تخويل السلطة الى الشعب ، مع التغلب على المشكلات والرواسب الماضية فى علاقة الشعب بالدولة والقيادة .

والجانب الثانى : خبرة عملية وتشمل :

● عمليات النقد والنقد الذاتى عن طريق تنظيم الدارسين فى مجموعات صغيرة تقوم كل مجموعة بانجاز مهام دراسية ذات صفة جماهيرية . وتنظم كل مجموعة العمل بين افرادها وتمارس فى سياق العمل والنقاش عمليات النقد والنقد الذاتى بهدف مساعدة افرادها على تعديل سلوكهم وشخصياتهم وتطورها ، وكذلك تساعدهم على تقييم الافراد لاختيار وتوجيه القيادات المحلية .

● التدريب على بعض المهارات الاساسية اللازمة لعضو الكادر السياسى فى تفاعله مع الجماهير وفى توجيهها مثل المقابلة والاتصال بالجماهير ووضع الشعارات المناسبة للمواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة ، دراسة ميدانية عملية لمواقع الاتصال بالجماهير ووضع الخرائط اللازمة لذلك وتنظيم الاجتماعات وتقييمها ، نظريا وعمليا .

● دراسات ميدانية تربط بين الجوانب النظرية التى تتناولها الدراسة فى الجانب الاول والواقع العملى ، مثل الفكرية السائدة بين الجماهير (ودرجة وعيها والتناقضات القائمة بينها) والقيادات العمالية والمنظمات الشعبية والعلاقات بينها . والمرافق الحيوية المحلية ومشكلاتها ومطالب الجماهير واحتياجاتها (وهذه تدرس بصفة خاصة فى المعاهد الاقليمية) . وبعض المشروعات الجديدة فى المجتمع مثل التنظيم الزراعى وموقف الجماهير منه وآثره ومشكلاته ، وهكذا .

مثل هذه الدراسات تستهدف بالاضافة الى الناحية المعرفية المباشرة ان تتيح للدارسين فرصة التدريب الموجه (بمشاركة واشراف الاساتذة) على المهارات الاساسية للعمل بين الجماهير .

هذا وينبغى ان نوضح هنا ان الخبرات التعليمية فى داخل المعاهد الاشتراكية ينبغى ان تكون متكاملة فى جزئياتها وان تعمل كلها فى سبيل تنمية وتعميق الوعى بالاشتراكية عند الدارسين وتثبيت قيمها لديهم بالاضافة الى خلق الوحدة الفكرية (المتمشية مع فكرية المجتمع التى يمثلها الميثاق) بينهم بما يتمشى مع هدف المجتمع بالنسبة لخلق الوحدة الفكرية فى تحالف قوى الشعب العاملة التى يمثلها الدارسون .

ان أسلوب المناقشة والمحاضرة — النقاشية التى يغلب على كافة خبرات الدراسة فيها بالاضافة الى جوانب النشاط الميدانى التى ينصهر فيها الدارسون على اختلاف فئاتهم ، تؤدى الى خلق وتدعيم تلك الوحدة ، وهو الامر الذى تحقق بدرجة كبيرة فى الدفعة الاولى للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية .



أعضاء الجهاز السياسى ... ولماذا يتفرغون ؟

د. محمد الخفيف



يبدأ الاتحاد الاشتراكى فى هذه الايام مرحلة جديدة من مراحل تكوينه، وهى مرحلة هامة وحاسمة ويتوقف عليها نمو الاتحاد الاشتراكى وتطوره الى تنظيم سياسى جماهيرى وطليعى يكون بحق السلطة السياسية العليا لقوى الشعب ويكون بحق قائدها فى معركة التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية . هذه المرحلة هى مرحلة بناء الجهاز السياسى الذى « يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

وبدون هذا الجهاز يظل الاتحاد الاشتراكى تحالفا واسعا لقوى الشعب العاملة ، مسرحا تلتقى فوقه هذه القوى لتتحاور حول المصالح المباشرة الضيقة لكل قوة منها ، يظل الهدف الكبير لها جميعا واحدا ولكن تظل أيضا الفوارق بينها بحيث تعرقل وصولها مجتمعة الى هذا الهدف ، يظل مثلا العامل من الناحية الحماسية ينظر الى الفلاح كأخ وحليف له ولكن قد ينسى

هذا التحالف وهذه الاخوة واقعيا عندما ترتبط المسالة بتوزيععائد الانتاج والعكس ايضاصحيح. ونفس الامر بالنسبة الى باقى القوى .

التفرغ .. ولمن ؟

وقضية بناء الجهاز السياسى مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية هامة أخرى هى قضية التفرغللعمل السياسى فلا يمكن بحال من الاحوال اذا اردنا لهذا الجهاز أن يكون حقا الجهاز الطليعى للاتحاد الاشتراكى ، الجهاز القيادى الذى يبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات ، لا يمكن اذا اردنا له هذا الامر حقا ان يتكون من « عاملين فى غير أوقات العمل الرسمية » لا يمكن أن يتكون من هواة تشغلهم اهتمامات ومشاغل اخرى ، وظيفية أو غير وظيفية ، ثم يتخذون من العمل السياسى وسيلة لقتل أوقات فراغهم بما يعود عليهم بشىء من الكسب المادى او بعضا من النفوذ الادبى ! ان الجهاز السياسى لابد وأن يتكون من أفراد يعطى كل منهم جهده وفكره ووقته بالكامل للعمل السياسى ، اى للحياة المستمرة بين الجماهير بما تتضمنه هذه الحياة من آلام وآمال ، من عسر ويسر ، والا فكيف يكون قادرا على تحسس احتياجاتها ووضع الحلول لها وهو بعيد عن آمالها وآلامها ، كيف يكون قادرا على بلورة حوافزها الثورية وهو غريب عن مواطن الضعف والقوة فيها ، كيف يجند منها العناصر الصالحة للقيادة وهو لايعرف أحدا من أفرادها؟.

ولكن ، وهذا سؤال هام : **من الذى يتفرغ ؟** ان هذا السؤال تعود اهميته الى حقيقةاثبتتها تجارب التنظيمات السياسية التى مرت بها جميع الشعوب مهما تعددت او اختلفت ظروف الزمان او المكان .

هذه الحقيقة هى أن المصدر الاساسى لقوة اى تنظيم سياسى ولفاعليته هو نوع عضويته ، هو نوع الاعضاء وليس عددهم الى جانب نوع المهام التى يقومون بها . ان البرامج والخطط والاهداف واساليب العمل التى يرسمها اى تنظيم سياسى انما يشترك جميع اعضائه فى رسمها وان اختلف القدر الذى يسهم به كل عضو باختلافمستواه وقدراته، كما وأن البرامج والخططمهما استندت الى أسس علمية ومهما كانت معبرة عن واقع الجماهير فى فترة معينة فستظل برامج وخططا لا تتحقق الا اذا بذلت جهود مستمرة من أجل تحقيقها . ومن يبذل هذه الجهود ؟ الجماهير ، ولكن لابد اولا من ان تتبنى الجماهير هذهالبرامج والخطط ولابد لها من قيادة .. كيف ؟.. عن طريق أعضاء التنظيم السياسى ، نفس الاعضاء الذين اشتركوافى رسمالبرامج والخططواساليب العمل . وهكذا ترتبط فاعلية اى تنظيم سياسى ودرجة تعبيره عن مصالح الجماهير والعمل بنجاح على تحقيقها بنوع الاعضاء الذين يتكون منهم .

من هنا فاذا كان التفرغ للعمل السياسى اساسا من اسس بناء الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى فأن « نوع » الذين سيتفرغون هو الاساس الثانى فليست القضية قضية تفرغ فحسب ولكنها قضية تفرغ من ؟ ولكن .. ترى ماهى « مواصفاتهذا النوع » اذا صح التعبير؟.

هى بوجه عام « المواصفات القيادية » أو الصفات التى يجب ان يتصف بها ، أو علىالاقل بحد ادنى منها ، كل من يتصدى لعمل قيادى . وهنا تبرز نقطة هامة ولكن على الرغم منأهميتها وعلى الرغم من الاجماع على هذه الاهمية الا أن عددا غير قليل يغفلها عند دراسته لمتطلبات العمل السياسى بوجه عام . هذه النقطة هى نسيان الحد بين القيادة والجماهير ، ونسيان أنه وانكان حدا فاصلا قاطعاالا أنه فى نفسالوقت وبنفس الدرجة من القوة عامل ارتباط بينهما . ان القول بأن الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى يمثل المصالح الحقيقية للقوى الشعبية فىمرحلة بنائها المجتمع الاشتراكى يعنى بطبيعة الحال أن قوى الشعب ، غالبيتها العظمى ان لم تكن كلها ، تتحرك وتناضل تحت قيادة هذا الجهاز وانها تزداد ارتباطا به والتفافا حوله بقدر ما تلمس من تجاربها العملية سلامة خطه السياسى وقدرته على رسم الحلول الصحيحة القابلة للتنفيذ ، غير ان هذا القول رغم صحته التى لا شك فيها لا يعنى بأى حال من الاحوال ان قوى الشعبكلها أو غالبية أفرادها ، وبوجه خاص فى مرحلة تحول من مجتمع اقطاعى رأسمالى زراعى متخلف الى مجتمع اشتراكى صناعى زراعى متطور ، يمكن أن ترتفعالى مستوى وعىالجهاز القيادىوفاعليته ونشاطه ، الى مستوى قدرته على ربط الخاص بالعام وعلى نسج المجهودات الفردية المختلفة بما تحمل من تضارب او تفرع او تفرق فى نسيج واحد من العمل الثورى المتصل . بل ان أحد المهام الاساسية للجهاز القيادى هى أن يعمل بجد على أن يتزايد باستمرار عدد الواعين من قوى الشعب وعلى أن يزداد مستوى وعيهم ارتفاعا، والا فماذا غير ذلك يكون تجدد القيادة؟.

ان هناك فرقا واضحا وهاما بين من فىصالحه التغيير وبين من يعى أن من صالحه التغيير ،

وبين الاثنين وبين من لديه القدرة علىقيادة عملية التغيير . ان هذه حقيقة تاريخية اثبتتها التجارب الثورية المختلفة التى مرت بها الانسانيــة منــذ الازل . وان اغفالها عمدا ، او نسيانهـا ينـزل بالعمل الثورى اخطارا فادحة بل يقلبه الىعمـل فوضوى لا رابط له ولا ضابط .

على هذا الاساس ، عندما يتكلم الميثـاق عن جهاز سياسى داخل اطار الاتحـاد الاشـتراكى « يجند العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجمـاهير ويتحسـس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » فانما يتكلم عن جهاز من القادة.

ونعود الى السؤال : ما هى الصفات التى يجب ان يتصف بها او بحد ادنى منها العنصر الذى نستطيع ان نصفه بانه قائد او صـالح للقيادة ، ان هــذه الصفات تنبع ، فيما ارى ، من اسس ثلاثة :

الاخلاص لقضية الاشتراكية

ولعل اول اساس من هذه الاسس هو الاخلاص التام للقضيـة ، قضية بناء المجتمـع الاشتراكى ثم ما يتفرع من هذه القضية الكلية من قضـايا اخرى جزئية ومرحلية . وهذا الربط المصيرى بين القضيـة الكلية والقضايا الجزئية المرحليــة أمر على اكبر قدر متصـور من الاهمية . اننـا مثلا لا يمكن ان نبدأ عملية البناء الاشـتراكى فى بلد مستعمر الا اذا طرد الاستعمار اولا وتحقـق الاستقلال السياسى والاقتصادى كاملا ولكن هل كل مخلص لقضيـة التحرر والاستقلال الكامل ، حتى ولو كان مخلصا لها تمـام الاخـلاص ، هو بالضرورة مخلص ايضا تمام الاخلاص لقضيـة اقامة مجتمع اشتراكى تزول فيه تماما سيطرة راس المال ؟ الجواب بالنفى فهناك من اصحـاب رؤوس الاموال من ترتبط مصالحهم تماما بالتحرر والاستقلال ولهذا فهم مخلصون لهذه القضيـة فهم يريدون الانفراد بالسوق المحلية ولكن نفس مصالحهم هذه تصطدم تماما بزوال سيطرة راس المال وباخضاع وسائل الانتاج لسيطرة قوى الشعب لانهم أصلا اصحاب رؤوس امـوال . والامثـلة عديدة .. فبناء صناعة قوية ، وتحرير المراة ، والتوسع فى التعليم كلها قضايا من قضايا البناء الاشتراكى وستجد لها مخلصين غير قليلين ولكنهم فى نفس الوقت ليسوا بالضرورة مخلصين لقضية البناء الاشتراكى لان هناك سؤالا سيظل مطروحا دائما هو لصالح من ستحل هذه القضايا ؟ واى اتجاه ستتجه حتى بعد أن تسيطر قوى الشعب على وسائل الانتاج ، اى حتى بعد أن يتم خلـع الراسمالية المستغلة سياسيا واقتصاديا دون أن يتم خلعها بالكامل فكريا . وهـذه هى احـدى السمات الاساسية لطبيعة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية فى سنواته الاولى حيث يشتـد الصراع بين الرجعية المخلوعة من السلطة السياسية الاقتصادية وبين قوى الشعب التى وصلت حديثا الى هذه السلطة . لن تجد رجعيا او بوقا رجعيا يقف صراحة فى هذه الفترة ضد التعليم او ضد اقامة صناعة او ضد تحرير المراة ، ستجـــده مؤيدا ولكن تأييد المتشكك الذى يلبس لبـوس الحماس المفرط لا الهدم المدمر .. نعم انا مـع التوســع فى التعـليم ولـكن اى تعـليم ومن الذى يستحق التعليم وكيف ؟. نعـم لابد من صناعة ولكن اية صناعة ومن اين المال والخبـرة وهل يقوى القطاع العام على المهمة ؟ لا شـك ان تحرير المراة أمر حيوى ولكن من يربى الاطفـال ومن يرعى البيت وكيف يتم تحـريرها دون أن نخدش عاداتنا وتقاليدنا. وهكذا مئات من الاسئلة والنقاط التى تبلبل الفكر وتهدف الى ان يتخبط العمل الثورى لعل أن تسنـح الفرصـة لينقض القديم على الجديد ..

الارتباط بالجماهير

اما الاساس الثانى فهو الارتبـاط الوثيـق بالجماهير وهو اساس متصل بالاساس الاول لان القضـية بكل افرعها هى قضـية الجماهير ، وان القائد انما يقود الجماهير والا فمن يقـود ؟ وانه يقودها فى نضالها من اجل حل قضاياها .. ولكى تقود لابد وان تعرف من الذى تقوده ، تعـرف نقط ضعفه ونقط قـوته ، تعـرف اهتمـاماته وما يقع تحته من مؤثرات ، تعـرف كيف يفـكر وفيم يفكر ، تعـرف كيف يعيش وكيف يقضى اوقات فراغه ، ما الذى يتطلع اليه وما الـذى يعانى منه واى حلول يفكر فيهـا . بدون هــذه المعرفة لن تستطيــع ، مهما اوتيت من قـدرات فردية خارقة ، ان تقود الجماهير ، بدون ان تتأثر بها لا يمكن ان تؤثر فيها ، بدون أن تتعلم منهــا لا يمكن ان تعلمها ، بدون أن تعـرف لغتهـا لن تستطيع التحدث اليها فاذا تحدثت انكرتك او انفضت عنك . ولن يأتيك المعرفة والتأثر والعلم وانت فى برجك العـاجى بل لابد من أن ترتبط بالجماهير ولكى ترتبط بها لابد وان تعيش بينها ومعها ، وكل انسـان بطبيعة الحـال يعيش بين

الناس ولكن فرق بين عيشة وعيشة ، فرق بين ان يعيش بينهم غريبا عنهم وبين أن يعيش بينهم ومعهم ، يشاركهم آلامهم وآمالهم ، أحزانهم وافراحهم ، وفوق هذا وذاك يكون أول المتصدين للعمل ، أن القائد يقود الجماهير فى حركتها فلابد بالتالى وأن يكون فى مقدمة هذه الحركة . من هنا تتولد وتنمو الثقة بين القيادة والجماهير ، ثقة أساسها الحياة المشتركة بما تتضمنه من عمل مشترك وتجارب مشتركة .

الالتزام

والاساس الثالث هو الالتزام الدقيق . ولكن ماذا نقصد بالالتزام ؟ ان الالتزام أساس مرتبط بالاساسين السابقين لانك اذا كنت مخلصا لقضية الاشتراكية مرتبطا بالجماهير فلابد وأن تلتزم التزاما دقيقا بالجهاز السياسى الذى انت عضوا به والذى يقود الجماهير ، انه التزام لايقوم علىمجرد الصلات الشخصية ولا على أساس ماقد تناله من مجد او مال نتيجة لهذا الالتزام ، ولا على أساس الطاعة العمياء ، ولكنه التزام أساسه القضية المشتركة والعمل المتصل المشترك من اجلها ، لهذا فهو الطريق السليم لاقامة علاقات شخصية ثورية يصعب انفصام عراها وتزيد الالتزام قوة ، انه التزام على الرغم مما قد يسببه من تضحيات ومشاق ، انه التزام أساسه الطاعة الواعية القائمة على النقاش الحر واحترام راى الاغلبية وراى القيادة عندما تصل عن طريق هذا النقاش الحر الى قرار .

ان هذه الاسس الثلاثة العامة ، الاخلاص للقضية والارتباط بالجماهير والالتزام لابد وأن تنعكس فى صفات فرديةيتحلى بها العنصر الصالح للقيادة ، فلابد وأن يكون فاهما للقضية ملما بنواحيها المختلفة لان الفهم هو طريق الاقتناع الذى بدونه لا يمكن أن يقوم الاخلاص ، الاخلاص بكل ما يتضمنه من الاستعداد للتضحية بالجهد والوقت والراحة والمتعة الشخصية . انالارتباط بالجماهير لا يمكن أن يتحقق الا لشخصمتواضع لا تشوب تصرفاته الشخصية شائبة ، شخص يكون قدوة سواء من حيث أخلاقه الخاصة أو من حيث قيامه بما يوكل اليه من مهام . انك لا تستطيع أن تدعو الجماهير مثلا الى الحد من الاستهلاك وأنت نموذج للاسراف ، لا يمكن ان تدعو الى زيادة الانتاج وانت نموذج للاهمال فى العمل ، لا يمكن أن تدعو الجماهير الى التضحية ان لم تكن أنت أول المضحين .

المبادرة والقدرات الخلاقة

ومن المهم للقائد ان يكون قادرا على التصرف المستقل تصرفا سليمادون الرجوع الىالمستويات العليا اذا دعت الضرورة ، فلا يمكن التصور ان يتصدى أحد لقيادة الجماهير ثم يطلب اليها الانتظار وعدم التحرك فى كل صغيرة أو كبيرة او فى حالات الطوارىء حتى يرجع الى المستوى الاعلى .

ان قيادة الجماهير تفترض ايضا خبرة بأصول التنظيم وقواعده وقدرته على ابتكار افضل الاشكال التنظيمية التى تخدم الهدف، وقدرةعلى اكتشاف الانحرافات فى الوقت المناسب وتحليل اسبابها والعمل على تصفيتها .

تلك هى الصفات التى يجب أن يتحلى بحد ادنى منها على الاقل كل فرد يتصدى لعمل سياسى قيادى ، واقول « حدا ادنى » لان كثيرا منها يدعم وينمو بالممارسة العملية وبالاعداد الفطرى . وهنا يثور السؤال الهام : وما السبيل الى معرفة الافراد الذين يتصفون بحد ادنى من هذه الصفات ، خاصة واننا نبنى الجهاز السياسى والثورة فى السلطة ، لا قبل الاستيلاء على السلطة كما حدث فى الغالبية العظمى من تجارب الشعوب ، مع ما يحمله هذا الوضع الخاص من معوقات دار حولها حديث كثير .

ولعل محاولة الاجابة على السؤال تقودنا الى سؤالآخر هو: **أين نتوقع أننجد هؤلاء الافراد؟.**

والجواب هو أن المجال الطبيعى لهؤلاء الافراد هو حيث تتجمع الجماهير ، حيث تعمل ، لان الجهود الاساسية التى تبذل من أجل التحول الاشتراكى انما تبذل داخل مجالات العمل ، والمشاكل الاساسية التى تعترض طريق التحول انما تعترضه داخل مجالات العمل ، فضلا عن ان مجالات العمل تتيح بحكم طبيعتها شكلا أو آخر من اشكال التنظيم .

مجالات العمل اذن فى المصنع والحقل وقطاعات الخدمات هى الميادين التى يجب ان نتجه اليها بحثا عن هؤلاء الافراد، فلا يمكن تصور البحث عنهم فرادى فى المنزل او الشارع او المقهى .. ولكن، كيف نكتشفها ؟ ان تحديد الصفات امر لا يكفى فلابد من وسيلة تؤدى الى اظهار هذه الصفات فى البعض دون البعض الاخر .

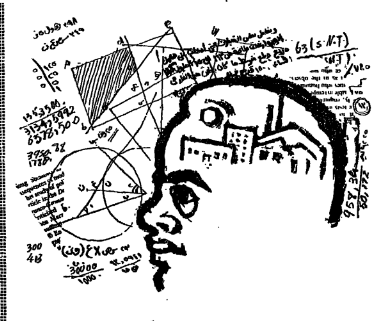
هل ندعو الناس الى انتخابهم ؟ اعتقد ان الجواب واضح فلو ان الانتخابات دفعت بافضل العناصر الى تبتان العشرين لما كانت الحاجة الى بناء جهاز سياسى قد برزت ، هذا الى جانب ان الجهاز السياسى ليس جهازا تمثيليا نيابيا او نقابيا بل هو جهاز قيادى والقادة اذا صح التعبير، يفرضون أنفسهم . ولا يجوز الرد على هذا القول بأن من الممكن أن نوعى الجماهير بالصفات التى يجب ان يتسم بها عضو الجهاز ثم ندعوهم الى الترشيح والانتخاب على اساس هذه الصفات، لاننا بذلك نكون ببساطة قد طرحنا المشكلة من على أكتافنا وحملناها للجماهير دون ان ندلهم كيف يعرفون أن هذا الفرد أو ذاك يتسم بهذه الصفات، هذا فضلا عن العوامل التى تلعب دورا سلبيا فى عملية الانتخاب والتى لن نتخلص منها تماما الا بعد ان نقيم الجهاز السياسى .

ان مسألة الانتخاب قد تثار فى مرحلة مقبلة بعد أن يتم اختيار أعضاء الجهاز ونبدأ فى تشكيل مستوياته القيادية المختلفة ، اما الان فلا سبيل من حيث المبدأ سوى الاختيار .. ولكن ، كيف نختار ؟ ان الضمان الاساسى لحسن الاختيار هو أن تسهم فيه الجماهير لاننا اذا أوكلنا مهمة الاختيار الى بعض الافراد فما من شك ان الصلة الشخصية ستلعب دورا كبيرا ونحن لا ننكر اهمية الصلة الشخصية ولكن على أن تكون احد العوامل لا العامل الوحيد ، وعلى أنها طريق من طرق معرفة الشخص ، فضلا عما هناك من اخطاء قد يوقعنا فيها الاقتصار على الصلة الشخصية فى مثل ظروفنا التى كانت أساسا ولمدة طويلة ولا تزال الى حد ما ظروف شلل وصداقات عادية كما وانها ظروفا لم تذب فيها الفوارق بين الفئات والاتجاهات ، وهى لن تذوب حقا الا بتكوين الجهاز السياسى .

اننا فى الواقع لا نبدأ من فراغ فان العمل الثورى الذى اعد بزعامة المناضل عبد الناصر لثورة يوليو قد زود النضال الشعبى بعناصر قيادية صمدت لجميع التجارب القاسية التى اعقبت ليلة ٢٣ يوليو حتى يومنا هذا، ولابد لهذه العناصر بحكم تجاربها واتصالاتها الجماهيرية من ان تلعب دورا هاما فى اختيار العناصر القيادية الجديدة التى تتطلبها ضخامة عملية التحول وتعدد مهامها وتنوعها ، غير أن المسألة الهامة من وجهة نظرى هى كيف تشترك الجماهير فى هذه العملية ان لم يكن عن طريق الانتخاب ؟ .

ان السيد على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى أشار فى حديثه بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية الى نقطة فى غاية الاهمية هى أن على الاتحاد الاشتراكى مهمة أن يعمل على حل بعض مشاكل الجماهير حلا ذاتيا .. حلا يعتمد اعتمادا مباشرا على مجهودات الجماهير وقيادات الاتحاد الاشتراكى وضرب لذلك مثلا قرية تنقصها مدرسة ولم يحن دورها فى الخطة . ان جماهير هذه القرية تحت قيادة الاتحاد الاشتراكى تستطيع أن تبنى المدرسة دون انتظار لدورها فى الخطة ، فليس المطلوب بالضرورة بناء ضخما فخما وانما مجرد مكان يصلح لان يتلقى فيه اطفال القرية دراستهم الابتدائية ، واذا كان هناك نقص فى المدرسين يحول دون أن تمد الدولة هذه المدرسة بالعدد الكافى منهم فمن الممكن ان يتطوع العدد الكافى اما من القيمين بالقرية او من قرى مجاورة أو عن طريق الاتحاد الاشتراكى بأن يرسل بعض متفرغيه القيام بهذه المهمة .

اننا نعتقد أن هذه وسيلة مثلى لا لحل بعض مشاكل الجماهير فحسب بل ايضا لاشراك الجماهير فى اختيار العناصر القيادية ، عن طريق طرح شعارات عمل .. الحد من الاسراف مثلا فى المصانع ، احسن الطرق لخدمة المستهلكين فى المجمعات او محلات القطاع العام ، زيادة الانتاج، ردم البرك بالقرى ، مكافحة البلهارسيا ، اعادة بناء القرى ، على أن لا يطرح أكثر من شعار فى نفس الوقت وعلى ان يكون مرتبطا بحاجة جماهيرية . لو حدث هذا على نطاق عدد من المجالات وبشرط أن يشترك فى العملية أعضاء القيادات العليا ، فليس من شك فى أنه سيظهر عدد غير قليل من العناصر التى تثق بها الجماهير وتتجمع حولها والتى لديها الرغبة فى العمل السياسى والتى لديها حد أدنى من القدرة على تنظيم الجماهير فى اشكال تخدم الهدف ومن القدرة على فهم المسألة ونقلها الى الجماهير واقناعها بها والتى تبذل جهدها ووقتها للصالح المشترك . وليس على الاتحاد الاشتراكى الا أن يراقب العملية عن كثب وسيجد أن جماهير كل مجال ، وبدون انتخابات ، ستشير الى بعض الافراد هاتفة « أولئك هم قياداتنا المحلية » وليس يهم فى شىء بعد هذا أيكونون من بين الاعضاء العشرين المنتخبين أم لا يكونون ، فان القيادة الحقيقية تفرض نفسها . ومن هنا كان قد انتخب عبد الناصر ليلة أن ضرب ضربته الكبرى مزلزلا أركان النظام القديم عام ١٩٥٢ ؟ .



التلقائية والمكتبية في تكوين الكادر الفني والكادر السياسي

مصطفى طيبه

يجسد المناضل جمال عبد الناصر مشكلة الكادر الفنى والكادر السياسى حين يقول « **ان مرحلة الوسائل الادارية الثورية انتهت ، ولا بد أن نعتمد على الوعى الكامل للشعب العامل لا بد أن نعتمد على العمل السياسى لا العمل الادارى**»(١).

ذلك لان « **قوة النظام الاشتراكى يتقرر بعده عوامل، بضرورته الاقتصادية ،وبروابطه الوثيقة مع المصالح الاجتماعية والاقتصادية للشعب العامل، وبوعى الشعب العامل لهذه الحقائق الاساسية**»(٢).

والطريق الى ذلك كما يحدده جمال عبد الناصر هو « **على كل من يتصدى للقيادة على جميع مستوياتها أن يكون اشتراكيا فى تفكيره وفى أسلوبه** » (٣) .

وهذا هو على وجه التحديد ما تهدف اليه التغيرات الاخيرة التى وقعت بأجهزة السلطة والتوجيه السياسى ،الاتحاد الاشتراكى والحكومة. ان تطورنا فى المرحلة الحالية يسير وفق منهج محدد، ويستهدف الوصول الى غايات بعينها، وهى الاشتراكية .ومثل هذا التطور وخلافا لاى تطور آخر يلعب فيه العنصر الواعى الدور الاساسى. ان التطور الاقتصادى للمجتمعات الرأسمالية كانت تحكمه فى الاساس عفوية السوق ودافع الربح الفردى البحت، وانعدام الخطة الشاملة. ومثل هذا النوع من التطور تسوده قوانين الضرورة التى لا يعى أسبابها اكثر الراسماليين نشاطا وفعالية. فى حين ان التطور الاشتراكى له ابعاده الاخرى. فهو اولا يبدأ من الخطة ،اى يبدأ من الوعى الكامل بالقوانين الاقتصادية ويعيد صياغتها وفقا لهذه الخطة. فالحرية هنا وليست الضرورة هى التى تلعب الدور الاساسى فى التطور الاقتصادى .

(١) (٢) (٣) خطاب الرئيس عبدالناصر فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية يوم ١٦ مايو ٦٥.

ولهذا يستطيع التطور الاشتراكى ان يحقق فى بضع سنوات ،ما حققه التطور الراسمالى فى مئات السنين .

وعملية التحول الاشتراكى التى تجرى فى بلادنا — اكثر من اى مرحلة تاريخية سابقة — ليست مجردمهمة اقتصادية . انهاعملية متشابكةتمتزج فيها العوامل السياسية والاقتصادية والفكرية برباط لا ينفصم . وهى فى التحليل الاخير عملية سياسية .

● لان التحول الاشتراكى يتم فى وجه مقاومة ضارية من جانب كل القوى المعادية للاشتراكية والتقدم . وتقف الراسمالية قائدة لهذه القوى تملك من الاسلحة اكثر مما تملك القوى الاخرى . فالقوى الاجتماعية التى اضيرت مصالحها الاقتصادية من الاجراءات الثورية، تخرج فى هذه المرحلة لتمارس نشاطها العدائى للثورة فى محاولة لعرقلة تطورها عن طريق التخريب وحرب الاشاعات ،واشاعة البلبلة بين الجماهير .

ويعبر المناضل جمال عبد الناصر عن ذلك حين يقول :

« الرجعيين عارفين بعض، واتلموا على بعض ومنظمين كويس . هم حاسين بالتحدى وحاسين بخطورة المرحلة . وحاسين ان هذه المرحلة هى مرحلة تطهير الرجعية » (٤) .

● ولان تفجير طاقات الشعب واطلاق فعاليته هى عملية اساسية لتحقيق التقدم فى مرحلة التحول الاشتراكى . فالجماهير الكادحة هى التى لها المصلحة الحقيقية فى هذا التقدم، ويجب ان تصنعه وتحميه .

ان الاشتراكية خلافا لكل النظم الاجتماعية الاخرى، يستحيل تحقيقها بغير التفاعل الكامل بين القيادة الاشتراكية وبين الجماهير . والعمل السياسى وحده هو الذى يحقق هذا التفاعل . ولا يعنى ذلك التقليل من اهمية الكادر الفنى ،غير انه يفقد اهميته اذا لم يرتبط بالخطة العامة فى شمولها، واذا لم يتجاوب مع الاهداف العامة للمجتمع وهى الاشتراكية .

وجوهر عملنا السياسى فى هذه المرحلة، هو حل التناقض الذى نشأ عن اسبقية الاجراءات الثورية الاجتماعية والاقتصادية عن الاطار السياسى للثورة هذا التناقض الذى حقق بالضرورة تناقضا يزداد خطورة مع الزمن — بين الانجازات الثورية وبين الاجهزة المشرفة على التطبيق، وتأتى هذه الخطورة من حقيقة ان جزءا اساسيا من جهازنا التنفيذى، ما زالت قطاعات منه متشبعة برواسب الفكر الاقطاعى والراسمالى، والمنتمون الى الطبقات التى عزلت سياسيا بحكم عدائها للتطور . ومن حقيقة ضعف الدور الذى قام به الاتحاد الاشتراكى .

من هنا فاذا كانت قضية الكادر الفنى والكادر السياسى فى الثورات القديمة عموما، كانت تمثل مشكلة ثانوية تنتج عن خلل فى العلاقة بين التنظيم السياسى للثورة،وبين جهازها التنفيذى،فهى عندنا تمثل مشكلة جوهرية حيث هى مشكلة التنظيم السياسى ، والجهاز التنفيذى معا .

وعلى ذلك فبقدر نجاحنا فى اختيار الكادر المناسب للمكان المناسب . فى الاتحاد الاشتراكى وفى الاجهزة المشرفة على تنفيذ اجراءات الثورة الاشتراكية ،بقدر ماتحقق التغيرات الاخيرة هدفها . وبقدر ما يشتد عود الاتحاد الاشتراكى ، بقدر ما تسير مشكلة الكادر الفنى والكادر السياسى فى طريق حلها . فجوهر مشكلة الكادر الفنى والكادر السياسى ،هو العلاقة بين التنظيم السياسى والاجهزة الادارية للثورة . علاقة قوامها معرفة الدور المحدد لكل منهما، ويحكمها المصالح العامة للثورة، وينظمها القيادة الثورية الاشتراكية . علاقة فى اعلى مستوياتها وفى ادناها الاخلاص الثورى، وتقدير المسئولية ، وتمثل كل قيم ومثل المجتمع الجديد .

أسباب المشكلة

ومشكلة الكادر الفنى والكادر السياسى، باعتبارها فى الاساس، افتقاد ثورتنا عند مرحلة محددة من تطورها الى العمل السياسى ،جاءت فى الاساس من التداخل بين مرحلتى الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية، دون تغيير جوهرى فى الاجهزة التنفيذية وفى ظل ضعف العمل السياسى .

● فبسبب ضعف التنظيمات الشعبية، وموقف الاحزاب الرجعية ،وخروج الثورة من صفوف الجيش دون تنظيم سياسى كامل او متسع ،كان انطلاقها من اعلى مفروض عليها . وادى ذلك بالضرورة الى ان تلقى الثورة بكل ثقلها على الاجهزة الادارية . ولم يشكل ذلك خطرا على الثورة خلال مرحلتها الوطنية، بقدر ما شكله مع بداية الطريق الاشتراكى ،وبقدر ما يشكله اليوم فى مرحلة التحول الاشتراكى .

● ان محاولات قيادة الثورة لخلق تنظيم سياسى

(٤) محضر الامانة العامة المنشور فى العدد الثالث من الطليعة (مارس ١٩٦٥) .

ارتبطت بظروف لم تكن مساعدة على تحقيقها . وذلك من حيث المناخ الفكري او السياسي الذى كان يسود جو المجتمع فى بدايتها او من حيث موقف الاحزاب السياسية القديمة من الثورة. فالتنظيمات السياسية قبل الثورة، كانت تعبر عن مصالح الشعب وتعمل على خلق حركة سياسية بعيدة عن تأثير الاحزاب الرجعية، لكن «فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة او سلبية » (٥) . والنظام كان فى حالة من التفكك بحيث لم تجد الثورة اى مقاومة جدية، بحيث لم يشعر قادة الثورة بالحاجة الى تنظيم سياسى «ان كسر النظام القديم تم بسهولة امام ارادة شعبية كاسحة ، ومكانش فيه مقاومة للنظام القديم ترغم الثوريين على تنظيم قواهم الشعبية » (٦) .

● ان تصدى الدولة واجهزتها للقيام بمهمة بناء التنظيم السياسى افقدها الكثير من الامكانيات فالاصل ان يقوم الحزب السياسي المنتصر بتكوين دولته لتأمين هذا النصر. وعندئذ يكون اختيار القيادات والكادر مرتبط بتجربة ثورية طويلة تم من خلالها التأكد من اخلاصه للثورة. ولكن قيام الدولة بتكوين تنظيمها امر مختلف. فالذين يتدفقون على تنظيم لدولة منتصرة يحتاجون دائما لاسلوب متحفظ حيالهم. لان الوصوليين والمغامرين وخدم كل نظام يشكلون عادة مشكلة فى هذه الظروف . وتلك قضية قديمة عرفتها كل الثورات المنتصرة ، وعادة ما كانت تلك المشكلة تعالج عن طريق قفل باب العضوية لفترة محددة يتم خلالها التأكد من صلاحية الزاحفين على التنظيم الرسمى للدولة .

● ولعبت المراحل المختلفة للثورة دورا بارزا فى عرقلة الوصول الى ايضاح فكرى شامل بالنسبة للقوى المختلفة . فكانت مرحلة هيئة التحرير ومناخها الفكرى والسياسي والاقتصادى تختلف عن مرحلة الاتحاد القومي بكل ظروفها، وهذه الاخيرة تختلف جذريا عن مرحلة الاتحاد الاشتراكي ومناخها الفكرى والسياسى والاقتصادى .

يكشف جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله **«ان الفكر الثورى فى مواجهة الظروف المحيطة به، وقع فى الخطا حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى لا بد ان تسلبها الثورة امتيازاتها يمكنها ان تقبل الوحدة مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة»(٧).**

● ولم تكن المبادىء الستة التى بدات بها الثورة انطلاقها نظرية للعمل الثورى بقدر ما كانت مبادىء عامة. نظرية متكاملة متجانسة بدات مع انطلاقها وتطورت مع خطواتها. وكان ذلك مفروض عليها بحكم الظروف التى حكمت انطلاق الثورة. وقد فرض ذلك بالضرورة آثاره على مشكلة تنظيمها وكادرها فى نفس الوقت. وادى ذلك الى افتقار تنظيماتها المختلفة الى امكانية حل هذه المشكلة ان **«قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت ان تحدد دليلا للعمل الثورى تلتقى عليه كل الجهود » (٨)**

● وخلق كل ذلك ظروفا لم تسمح لكل القوى الوطنية ان تتبين ابعاد العمل الثورى. وكانت نظرة بعضها الى المظاهر دون الجوهر سببا فى معارضة الثورة ومقاومتها، واستتبع ذلك بالضرورة تدخل الدولة لحماية الثورة. ونتج عن ذلك ابتعاد اكثر الجماهير عن العمل السياسى، والقاء كل ثقلها على المشكلات الاقتصادية، الامر الذى انعكس بالضرورة على كل تنظيماتها وكوادرها.

لهذا كله كانت مرحلة الوسائل الادارية الثورية امر مفروض على الثورة، يفرضه ضرورة تطورها. وكلما خطت الثورة فى طريقها الاجتماعي دون تغيير جوهرى فى الاجهزة القائمة على تنفيذها، كلما شكلت عقبة فى طريق الثورة. لكن تطورها حتى مرحلتها الراهنة ،فرض العمل السياسى كالوسيلة الوحيدة لحمايتها وانطلاقها.

وهنا يكمن المعنى العميق لقول جمال عبد الناصر ان **«الطريق الوحيد اللى نقدر نبنى بيه هدفنا فى التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية هو العمل السياسى مش العمل الحكومى » (٩) .**

محاولات العلاج

ومع ان الاتحاد الاشتراكي قام على اساس دليل للعمل الثورى فهيأ بذلك المناخ الفكري الملائم لخلق الامكانيات الحقيقية لنجاحه وتحقيق دوره السياسى فى مرحلة التحول الاشتراكى ، ومع أنه حدد القوى الاجتماعية المتحالفة ، واعطى للعمال والفلاحين النصف على الاقل ، ومع ان تجربة الاتحاد الاشتراكى قد مضى عليها اليوم مايقرب من الاربع سنوات ، فهو « لسه ستدب فيه الحياة ويقوى » كما يقرر جمال عبد الناصر .

وما حال دون ان تدب فيه الحياة ، طبيعة تركيبه العضوى ، الذى افتقد الجوهر الثورى بتعريف العامل والفلاح اللذين خصص لهما ٥٠٪ على

(٥) (٦) (٧) (٨) مشروع التنظيم الشعبى ٢ يوليو ١٩٦٢
(٩) خطاب الرئيس عبدالناصر فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية ١٦ مايو ١٩٦٥

الاقل فى كافة المستويات . وفرضت طبيعةقيادات الاتحاد الاشتراكى ، مع غياب العمل السياسى ، انتشار اتجاهين ضارين فى قضية تكوين الكادر الاشتراكى . **أولهما** الاتجاه الاقتصادى ، **وثانيهما** رد فعله الطبيعى ، الاتجاه الاكاديمى .

الاتجاه الاقتصادى فى قضية تكوين الكادر

ويستند هذا الاتجاه الى فكرة اساسية ،تتلخص فى أن القيادات الشعبية تنشأ تلقائيا من خلال العمل الاقتصادى ومن واقع المشكلات المحلية التى تطرح فى كل مجال . وهو يعتبر أنها بذلك تصبح القيادات المعبرة عن مصالح الجماهير ، باعتبارها نابعةمنها وليست غريبةعنها . وأساس هذا الاتجاه خاطىء .

● لانه يرفض من الناحية الواقعية فكرة الطليعة الواعية المنظمة باعتبارها حجر الزاوية فى أطلاق فعالية الجماهير وأجتذاب افضل أبنائها . فالتنظيم السياسى بضمه طليعة القوى الثورية هو أداة الثورة ودرعها ، ووعى هذه الطليعة هو الذى يميز بينها وبين الجماهير . فهى جزء من الجماهير ، ولكنها طليعتها المتفاعلة مع أهدافها وأمانيها . وهى القادرة بحكم وعيها الفكرى والسياسى على أن تربط بين كفاح الجماهير الاقتصادى ومتطلبات العمل الثورى ، فتسد بذلك الطريق فى وجه القوى الرجعية ومحاولاتها استغلال المشكلات الجماهيرية . وحين لايفرق هذا المفهوم الاقتصادى بين الطليعة الواعية والجماهير ، فهو فى النهاية يدمج الاثنين فى عملية واحدة ، زائفة باسم وتحت أسماء براقة لاتقف على قدميها .

● وهذا الاتجاه من ناحية أخرى يحاول أن يطمس حقيقة ان الوعى الاشتراكى باعتباره أرقى أشكال الوعى الانسانى ، لايمكن أن يأتى الى الجماهير تلقائيا ، وأنما لابد أن يصل اليها من خلال تنظيم . تنظيم يضم خيرة ابناء هذه الجماهير واصلب مناضليها وأشدها وعيا .

● ويقود هذا الاتجاه فى النهاية الى انكار دور النظرية فى قيادة العمل الثورى . وبالتالى فهوينكر أن ثورتنا تقف على أعتاب مرحلة جديدة ، فى أيديها دليل للعمل الثورى ، يستكمل معالمه مع كل تطور جديد فى الثورة ذاتها .

ولقد دلت تجربة الاتحاد الاشتراكى ، على أن أغراق لجانه فى المشكلات الاقتصادية ، أحد الاسباب الاساسية لضعف العمل السياسى ، وتخلفه عن القيام بدوره كطليعة سياسية للجماهير . لقد أرهق هذا الاتجاه لجان الاتحاد الاشتراكى فى مشكلات محلية قاصرة ، عجزت من خلالها أن تربط بينها وبين الخطة العامة . وتلك احدى مخاطر الذيلية والاقتصادية ، وانعدام الفروق بين الطبقات الشعبية وطلائعها .

الاتجاه الاكاديمى فى قضية تكوين الكادر

من الطبيعى أن يكون للاتجاه الاقتصادى رد فعله،ذلك هو الاتجاه الاكاديمى لحل مشكلة الكادر . فان كان الاتجاه الاقتصادى يعبر عن نفسه فى صورة أنكار دور النظرية الثورية فى العمل الثورى ،ورفض الوعى الاشتراكى كسبيل وحيد لفعالية الجماهير فى البناء الاشتراكى ، فان الاتجاه الاكاديمى يجد تعبيره فى صورة التركيز على الوعى المنعزل عن التطبيق . فهو يتصور أمكانية تكوين كادر ثورى بعيدا عن الممارسة اليومية .

● فهو لا يتبين الفروق الاساسية بين التكوين الفنى والتكوين السياسى ، وخاصة فى مستواه الاشتراكى . أنه من الممكن أن تعد الجامعات والمعاهد أخصائيين فى فروع العلوم المختلفة ، بما فى ذلك اعداد أخصائيين فى الدراسات السياسية والاشتراكية ولكنها لا تستطيع بحال اعداد قيادات اشتراكية . والفارق هنا يستحيل التغلب عليه . فالكادر الاشتراكى الثورى يستحيل تكوينه من خلال برنامج نظرى محدد ، على الرغم من أن هذا البرنامج أحد عناصر مكوناته الاساسية .

● ويفهم هذا الاتجاه مشكلة الوعى الاشتراكى على أنها قضية مكتبية ، وليست مشكلة تتحد فيها النظرية والتطبيق دون أنفصام . أن الوعى الاشتراكى ليس معناه الفهم النظرى المجرد لمشكلات الفكر الاشتراكى بصورة عامة ، ولا حتى مشكلات تطبيقه من الناحية النظرية فحسب ، وأنما هى مسألة أكبر من هذا بكثير . فالوعى الاشتراكى هو القدرة المتنامية على الفهم والفعل والتغيير فى نفس الوقت . نحن مثلا نستطيع أعداد طبيب من خلال مرحلة دراسية معينة ، يقوم بعدها بالتأثير فى حياتنا عن طريق عمله . ولكن الكادر الاشتراكى يتكون من خلال الفهم والعمل منذ اللحظة الأولى . بل أنه اكثر من هذا ، تسبق ممارسته للعمل الثورى عملية تكوينه الفكرى ، ثم تتطور هذه الممارسة وترتقى من خلال هذه الدراسة نفسها .

● ويحصر هذا الاتجاه قضية تكوين الكادر فى جانبها الفكرى والسياسى دون الجانب التنظيمى بمعنى انه يتصور أمكانية خلق كادر اشتراكى بعيدا عن ارتباطه الوثيق بتنظيم اشتراكى .

انكار دور التنظيم

وحيث ينتهى الاتجاه الاقتصادى الى **«التلقائية»** وحيث ينتهى الاتجاه الاكاديمى الى **« المكتبية »** فهما يشتركان فى أنكار دور التنظيم . وبالتالى فهما يشتركان فى الابقاء على **مشكلة الكادر** الفنى والكادر السياسى دون حل .

أن الجانب التنظيمي بالنسبة للكادر الثورى ، أكثر جوانب تكوينه أهمية وأشدها خطورة . فلكى يكون الكادر قادرا على تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل هدف محدد ، ينبغى هو أولا أن يكون قد نما وتطور من خلال تربية تنظيمية قوية . فالتنظيم هو أحد الطرق الاساسية لاعادة بناء العناصر الطليعية بروح اشتراكية جماعية حقة . فمن خلال التنظيم يستطيع أن يتعلم فى الممارسة كل القيم الجديدة البعيدة عن روح الفردية والمغامرة والغرور وكل العادات التى غرستها النظم القديمة فى وجداننا .

ولهذا السبب على وجه التحديد ، تبشر تجربة المعهد الاشتراكى بنجاحها فى أعداد الكـــادر الاشتراكى . فاشراف الاتحاد الاشتراكى على المعهد ، وقيامه باختيار طلبته ، يجعل من المعهد أقرب ما يكون الى مدرسة للكادر الثورى . فالطلبة أعضاء فى التنظيم السياسى ، يختارون من مجالات عملهم المختلفة ، لاينعزلون عنها خلال الدراسة . وان كانت هذه التجـــربة على بساطتها بالنسبة لمتطلبات المرحلة الثورية الحالية ، تضع نواة حل مشكلة الكادر الفنى والكادر السياسى . فان الاتجاه العام للاتحاد الاشتراكى الذى عبر عنه على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى فى مشكلة تكوين الكادر حين يقول **«أن التكوين الفكرى للشباب يجب أن يصاحب تكوينه الفنى والعلمى .. حتى تكتمل له ــ عندما يتولى أعباء القيادة ــ كل المقومات الفنية والفكرية والاجتماعية والسياسية بالاضافة الى روح التفاعل مع المجتمع»**(١٠) جنبا الى جنب مع اتجاه زكريا محيي الدين فى النظر الى مشكلات التنمية الاقتصادية ، ودور المؤسسات الانتاجية والادارية السياسى ، وأعطاء المسئولية كاملة مع الرقابة والمتابعة ، يضع الارض الصالحة لعلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والاجهزة التنفيذية ، قوامها أنهما الاثنين قدمين للثورة تسير عليهما معا . وبقدر ما تتأكد هذه العلاقة بقدر ما تحل مشكلة الكادر الفنى والكادر الســياسى . **« والجسر الواقعى والحقيقى للعلاقة يتكون من وحدة القيادة الثورية للتنظيم السياسى بشقيه الجماهيرى والطليعى ، وللدولة كقوة سياسية ، بمعنى أن هذه القـــوة انعكاس مباشر لسلطة التنظيم السياسية»**(١١) .

المهمة الاساسية

وحين يقول المناضل جمال عبدالناصر **«أن المهمة الاساسية التى يجب أن نضعها نصب أعيننا فى المرحلة القادمة ، هى أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية ولسنا نستطيع القول بأن هذا الجيل ادى واجبه، الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطمئن الى استمرار التقدم، والا فان كل ما صنعناه مهدد بأن يتحول مهما كانت روعته الى ثورة لمعت ثم انطفأت ، الى بداية تقدمت ثم توقفت » (١٢) .** فهو يقدم الكادر على المهمات الاقتصادية والسياسية والفكرية ، فبدونه لايمكن تحقيق شيء من ذلك . أن الكادر هو الاحتياطى الذهبى لانطلاق ثورتنا الى آفاقها غير المحدودة .

واذا كانت الاشتراكية تعنى تملك المجتمع لوسائل الانتاج وتوجيهها لخدمة المجموع ، فهى تعنى أفضل أختيار للاشخاص الذين يستطيعون توجيه هذه الوسائل لتحقق أفضل انتاج لصالح المجتمع . فالقدرة الفنية ليست وحدها هى المقياس . القدرة الفنية لابد أن يصاحبها حد أدنى من الوعى السياسى والقدرة على ادراك اهداف المجتمع والتطور معها والايمان بقيم المجتمع الجديد وآهدافه ، والشعور بالمسئولية نحوه . والى جانب ذلك القدرة الادارية فبدونها ومع وجود قيم رأسمالية للادارة ، تفقد قدرتها على العمل والحركة وتتحول الى ترس من تروسها .

أن التكوين السياسى ضرورى للكادر الفنى ، كما أن الاهتمام بالجانب الفنى ضرورى للكـــادر السياسى . وهما معا يشتركان جنبا الى جنب فى القيادة . أن المرحلة الحالية تتطلب انجاز هذا ، بل ولابد أن تندفع اليه . ولايعنى ذلك مزجا «صناعيا» قد يخلق من المشكلات أكثر مما يحل . وانما مزجا عضويا يسير وفق تخطيط واع يستلهم سير تطورنا على قدمين راسختين . يستلهم ضرورة العمل السياسى كالوسيلة الوحيدة لاعداد الجيل الذى يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والفكرية والاقتصادية . أن الكادر الفنى له مهمته الاساسية ويجب أن ينفذها فى أرتباطها بالمرحلة الثورية ، ويتطلب ذلك الوعى بها . والكادر السياسى له مهمته الاساسية وعليه ان لا يغفل الجوانب الفنية .

وحين تجيء التغيرات الاخيرة بهـــدف تحقيق الوحدة بين الاهداف الاشتراكية وأسلوب تنفيذها الاشتراكى ، فقد عبرت عن كل هذه المعانى . فهى قد بينت حقيقة أنه لم يعد من الممكن فى ظروفنـــا الراهنة الفصل بين الكادر الفنى والكادر السياسى أو بين نشاطنا السياسى ضد أعداء الثورة ، ونشاطنا الاقتصادى لتحقيق مرحلة التحول الاشتراكى . فالعمل السياسى والنشاط الاقتصادى لاينفصلان .

أن الدور السياسى للقيادات الفنية ضرورة لتحقيق الهدف الذى تم تحديده . وتعبئة الجماهير فى أتجاه الهدف المنشود تعادل أهميته تعبئة الامكانيات الاقتصادية من أجله . والتنظيم السياسى هو وسيلة الربط بين العمليتين . وهذا هو ما تهـــدف اليه التغيرات الاخيرة على وجه التحديد .

(١٠) حديث الســيد على صبرى لمجلة الاشتراكى العـــدد ٢٠ (٣٠ اكتوبر ١٩٦٥)
(١١) مقـــال لطفى الخولى « الدولة والتنظيم السياسى فى التجربة المصرية » (الطليعة عدد يوليو)
(١٢) خطاب الرئيس عبد النـــاصر فى افتتاح مجلس الامة



القيادة السياسية والعلاقات التنظيمية داخل الاتحاد الاشتراكى

ميشيل كامل

كل الشواهد تشير الى اننا نعبر، فى مسيرتنا الثورية،مرحلة القرارات الادارية الثورية الى العمل السياسى الشامل، ونجتاز طريقا رحبا يزخر بقوى الشعب العاملة وامكانياتها وطاقاتها الخلاقة، لتأخذ المبادرة فى عملية البناء الاشتراكى عن طريق تنظيمها وتعبئتها على المستوى السياسى، وخلق حركة سياسية جماهيرية واسعة يجسدها التحالف فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى، ويدعم وحدتها الالتفاف حول الميثاق الوطنى ويقودها الجهاز السياسى، اى التنظيم السياسى الاشتراكى.

وقد تتابعت القرارات التى تنظم قاعدة الانطلاق فى هذا الطريق، بتعيين السيد على صبرى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى فى مرتبة نائب لرئيس الجمهورية، واعادة تشكيل الامانة العامة للاتحاد، والاعلان عن قرب تكوين الاجهزة المركزية ابتداء من اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا — التى تنبثق عنها لجنة سباعية برياسة المناضل عبد الناصر وعضوية نوابه الخمس، بالاضافة الى رئيس مجلس الامة، وتقوم بقيادة النشاط السياسى اليومى —، هذا الى جانب اقرار **مبدأ التفرغ** من اعلى المستويات حتى مستوى اللجان الاساسية فى صورة أجهزة تنفيذية منتشرة فى جميع انحاء الجمهورية. وقد اصدر الرئيس عبد الناصر بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا بتشكيل اللجان التنفيذية ويضم جميع الاعضاء الجدد الى عضوية لجان الاتحاد فى المحافظات التى اختيروا للعمل فيها.

والواقع انه منذ اعلان اعادة ترشيح المناضل عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وتقديمه برنامج النقاط الخمس، برزت معالم مرحلة جديدة وسمات اسلوب متميز فى العمل السياسى، بدأت بحملة واسعة النطاق للتوعية الجماهيرية بالاهداف الخمس كبرنامج للعمل الثورى، تبعتها حملات عديدة كحملة مضاعفة الانتاج والادخار وتعبئة

الرأى العام ضد مؤامرة الاخوان . وفى الوقت نفسه شرعت قيادة الاتحاد الاشتراكي فى اختيار عناصر جماهيرية لتثقيفها اشتراكيا وتدريبها على القيام بنشاط قيادى ، فتكون المعهد العالى للدراسات الاشتراكية واقيمت معسكرات لاعداد القادة والرواد لتضم مئات من الشباب يلقنون مبادىء الفكر الاشتراكي ويشاركون فى بحث القضايا الرئيسية لبلادنا بدراسات نظرية وميدانية ، وبذلك اقترنت عمليه بعث مزيد من الحياة فى اوصال الاتحاد الاشتراكى ، باعداد كادر قادر على تحمل مسئولية قيادة العمل السياسى فى مرحلة التحول الاشتراكى .

وقد كانت القرارات الثورية الاخيرة ،والاتجاه الى تحويل مركز الثقل فى النشاط القومى الى الاجهزة السياسية ، والخطوات السياسية والتنظيمية العديدة التى اتخذت فى هذا المجال الى جانب توقع المزيد منها فى المستقبل القريب، مثار اهتمام الناس جميعا وموضع تساؤل وجدل ومناقشات فى كافة مستويات الاتحاد الاشتراكى، حول مضمون هذه التغييرات ومغزاها وآثارها، وطابع العلاقات الجديدة بين جهاز الدولة والتنظيم السياسى ، بين الجهاز السياسى والاتحاد الاشتراكى وبين اللجان الاساسية والمكاتب التنفيذية المكونة من المتفرغين السياسيين، ويمتد التساؤل الى طبيعة القواعد التنظيمية التى تحكم العلاقة بين جميع هذه الاجهزة والتنظيمات وما هى حقوق وواجبات الاعضاء فى كل منها ومدى التزامهم فى كل مستوى، ومعايير الاختيار وأساليب العمل .. الخ .

ان منطلق ومنبع جميع هذه التغييرات هو ما أبرزه جمال عبد الناصر بقوله « **ان الطريق الوحيد اللى احنا نقدر نواجه بيه تحديات الرجعية والاستعمار ، الطريق الوحيد اللى نقدر نبنى بيه هدفنا فى التحول من الراسمالية الى الاشتراكية هو العمل السياسى مش العمل الحكومى** » (١) فمن الضرورى اذن أن يكون منطلق هذه الدراسة هو التفرقة بين العمل السياسى والعمل الحكومى، وذلك قبل التطرق الى التساؤلات العديدة المطروحة على بساط البحث .

سياسة الافعال لا الاقوال

كان لخيانة وتهاون وتخاذل الاحزاب السياسية أثر كبير فى اضفاء طابع منفر على العمل السياسى وعلى القائمين به من محترفى السياسة ، عندما كان تجميع الانصار ، والمتاجرة بالشعارات والمناورات الحزبية ، والقدرة على التضليل والخداع والتحكم فى حركة الجماهير لاخضاعها لسيطرة الطبقات السائدة المستغلة ، يعد من قبيل العمل السياسى . حقا ان الحركة الثورية لم تعدم القوى الوطنية والاشتراكية التى عملت على التعبير عن مصالح قوى الشعب العاملة ، وخلق حركة سياسية مستقلة عن تأثير الطبقات الحاكمة، الا أن فاعليتها كانت محدودة أو سلبية ولم ترق الى مستوى متطلبات الموقف .

وجاءت الثورة لتغير مفاهيم العمل السياسى. وكانت الجماهير قد احتضنت شعار الكفاح المسلح ضد الاستعمار واعوانه، وانفضت من حول القوى السياسية الحزبية ، كما دلت تحركاتها التلقائية الواسعة السياسية منها الموجهة ضد الاستعمار والسراى ، والاجتماعية الموجهة ضد الاقطاع وراس المال على واقع عدم رضائها عن طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى فى مجموعه. وهنا كانت مبادرة الثورة بتحركها للاطاحة بالنظام القائم ، استجابة للرغبة الشعبية واستنادا الى الاجماع الجماهيرى . وكان توقيت الثورة عملا سياسيا بارعا ، فقد جاء على أثر تغييرات وزارية متتابعة دلت على ما يعانيه النظام من تفسخ ،وفى وقت بلغت فيه التناقضات أوجها ، وتذمر قوى الشعب العاملة ذروة ، وركزت الثورة قواها الرئيسية الضاربة لتخرج من صفوف الجيش بحكم مركزه الاستراتيجى الخطير، واعلنت المبادىء الستة . واصدرت قانون الاصلاح الزراعى .. وتتابعت الاجراءات السياسية الثورية ، معبرة خير تعبير عن حنكة سياسية وحساسية مرهفة لمطالب الجماهير العاملة .

وهكذا فقدت القوى السياسية التقليدية الارضية التى كانت تستند اليها ، وتقلصت التنظيمات الوطنية والاشتراكية القديمة بسبب فاعليتها المحدودة ، ولان الثورة اخذت منها المبادرة ، كما ان كسر النظام القديم الذى تم بسهولة ويسر أمام ارادة شعبية كاسحة بقيادة ثورة يوليو ، وفقدان القوى الرجعية وطلائعها الحزبية لكل سند جماهيرى لها، وتعرية قياداتها من قواعدها ، ادى الى انهيار الانظمة الحزبية بسرعة خارقة . وكانت جماهير الشعب معبأة للكفاح الوطنى بحكم نضالها الطويل وتجاربها المريرة المكتسبة من واقع ممارسة طويلة للنضال ضد الاستعمار وأعوانه، فتمكنت القيادة الجديدة من استقطاب جميع القوى الوطنية المستجيبة لقيادتها دون ما حاجة الى اقناع أو تنظيم أو دعاية واثارة ، الا فى أضيق الحدود .

(١) الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى ١٦ مايو ١٩٦٥ .

كل هذه العوامل مجتمعة ، بالاضافة إلى نفور الجماهير الشعبية من الطابع القديم للعمل السياسى ، الذى ينصب على الخطابة والاثارة وترديد الشعارات والتهديدات الجوفاء للاستعمار، دون الاقدام على عمل جاد ، ولمجرد استنزاف الطاقات الثورية ، دعا قادة الثورة الى التمسك بمبدأ « **الافعال لا الاقوال** » ، ومن ثم اتجهت الى العمل الايجابى من مواقع السلطة — الجهاز التنفيذى — بعد أن أطاحت بسلطة الاقطاع ورأس المال المتعاون مع الاستعمار .

ودعم هذا الاتجاه ، الظروف الخاصة المميزة لواقعنا فالجماهير الشعبية ليست فى حاجة الى مزيد من التوعية حول القضية الوطنية أو التعبئة للنضال القومى ، وترتب على هذا الوضع ، عدم الاحساس بأهمية التنظيم كضرورة موضوعية، وهكذا لجأت القيادة السياسية الى الاجراءات والقرارات الادارية الثورية ، وافتقدت حركة التطور والتقدم الجانب السياسى الجماهيرى المنظم .

ومن الاهمية بمكان — حتى لا يختلط الامر على البعض — أن نفرق ما بين القيادة السياسية وبين العمل السياسى الجماهيرى . فلا يستطيع انسان أن ينكر وجود القيادة السياسية الرشيدة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، بل أن اعداء الثورة انفسهم — فى الداخل والخارج — يقرون على مضض بمدى فاعلية وكفاية وبراعة القيادة السياسية للرئيس عبد الناصر وصحبه ، كما أن الانتصارات الحاسمة التى حققتها البلاد فى سنوات معدودة ، تصل الى مرتبة الاعجاز ، الدليل واقعى ملموس على حنكة وحكمة قيادتنا السياسية . أما العنصر المفتقد فيتمثل فى تعبئة قوى الشعب العاملة سياسيا ، توعيتها اشتراكيا ، وكسبها للثورة عن طريق الاقناع ، بالدعاية والاثارة المنظمة، واشراكها ايجابيا فى عمليات التحول بواسطة تنظيمها فى الاجهزة السياسية والتنظيمات الجماهيرية ، والمقدرة على تحريكها فى اتجاه تحقيق الخط العام للثورة .

والاستناد الى القيادة السياسية العلوية أساسا وترجمة الخط السياسى فى صورة قوانين وقرارات ادارية والاعتماد على الاجهزة التنفيذية فى انجازها ما كان ليمثل خطرا مباشرا على الثورة خلال المرحلة الوطنية الديمقراطية ، كما هو الحال بعد الانتقال الى مرحلة التحول الاشتراكى بما صحبها من تغير فى مواقع بعض القوى الحليفة فى المرحلة الاولى ، واتخاذها مواقف معادية أو محافظة سلبية من الثورة فى طورها الجديد ، واستغلالها لرصيدها الفكرى ومواقعها المميزة فى بعض اجهزة الحكم لتستقطب جزءا من القوى الرئيسية للثورة صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحول الاشتراكى وتستخدم خبرتها السياسية لتنظيم صفوفها فى « حزب رجعى » متماسك .

الجسد والرأس

فعلى أثر صدور قوانين يوليو ١٩٦١ ، وانعطاف الثورة الى طريق التحول الاشتراكى ، برزت الى المقدمة الاهمية الخاصة لايجاد تنظيم سياسى يعبىء قوى الشعب العاملة ، ويشركها بصورة ايجابية فى تحمل مسئوليات البناء الاشتراكى ، لتخلق حالة من التناسق والتوافق بين اهداف المرحلة الاستراتيجية القادمة وبين القوى الطبقية التى ترتبط مصالحها وتنسجم مع طبيعة هذه المرحلة .

وقد وضع الميثاق الاسس النظرية والتنظيمية التى تضمن السير فى هذا الاتجاه ، الا أن واقع الظروف المميزة والتاريخية لتجربتنا ، ترك بصماته وطابعه الخاص على نشاطنا السياسى وحياتنا الاجتماعية ، فظل العمل السياسى الجماهيرى متخلفا عن الاجراءات الثورية الادارية، واستمر نشاط جهاز الدولة أبرز من نشاط التنظيم السياسى وأقدر على الحركة وأكثر فاعلية، وتأخر تكوين الاجهزة القيادية للاتحاد الاشتراكى وخاصة الجهاز السياسى ، بينما هو الجهاز العصبى الموجه لحركته ونشاطه ، وبدونه يصبح «**لدينا جنود بلا قيادات ..**» كما أوضح المناضل عبد الناصر ، حتى فقد الاتحاد قوامه وتماسكه بعد ان افتقد عموده الفقرى .

وانتقلت عدوى الروتين الادارى الى الاتحاد الاشتراكى : بما سمح للروح المكتبية البيروقراطية التى تكتنف سلوكهم بالتسرب الى أسلوب العمل السياسى .

وكانت الثورة قد ركزت معظم كادرها للعمل فى الجهاز التنفيذى بسبب قلة عدده والاهمية الاستراتيجية البالغة لهذا الجهاز . وقد واجهت هذه الحلقة الضيقة من الكادر الثورى مشاكل ملحة عاجلة لم تترك لها فرصة التقاط انفاسها للتفرغ للعمل السياسى الجماهيرى ، بسبب التآمر والعدوان والتخريب والضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية المتلاحقة من جانب قوى الاستعمار والثورة المضادة . لذلك كانت الاجراءات

الادارية الثورية هى الاداة المقدمة على كل أساليب العمل الاخرى .

ونحن اليوم اذ ندخل مرحلة جديدة تعتبر بحق مرحلة العمل السياسى لا الادارى الحكومى، علينا أن نكون أكثر يقظة ضد اتجاهات قد تؤدى الى تحويل الاتحاد الاشتراكي الى جهاز تنفيذى جديد ، وأعمق وعيا بضرورة تجنب الاساليب الادارية فى العمل السياسى ، خاصة وأن الطبيعة الغالبة على نشاطنا الثورى حتى الان كانت وما زالت متأثرة بهذا الاتجاه .

ان الافتقار العام الى الخبرة التنظيمية فى المجال السياسى ، يؤدى بالضرورة الى تسرب مفاهيم العمل الادارى والتنظيم الحكومى الى التنظيم السياسى ، وهو ما نلمسه فى الاراء التى يتداولها بعض المسئولين بحكم عملهم الطويل فى جهاز الدولة ، وذلك رغم وضوح توجيهات المناضل عبد الناصر فى هذا المجال .

وقد اعلن السيد على صبرى أن اختيار المكاتب التنفيذية تم على أساس كفاءة العمل السياسى ، وان الاعتبار المادى والاعتبار العائلى لم يوضع فى الميزان . وهو اتجاه يضمن وضع الأسس السليمة لتدعيم النشاط السياسى والانتقال بنجاح الى مرحلة العمل السياسى الجماهيرى . الا أن هناك تيار فكرى له وزنه وفاعليته ، يرى أن معيار الاختيار للمراكز القيادية هو الكفاءة الفنية او يفترض أن كفاءة العمل السياسى لابد وأن تتضمن الخبرة الادارية والفنية، وأن مشاكل الجماهير هى بالدرجة الاولى مشاكل فنية ، ومن ثم فأن حلولها تعتمد على الاساليب الفنية . ويعزو هذا التيار الضعف فى التشكيلات السياسية الى الافتقار الى العنصر الفنى ، بحجة أن تقارير الفنيين يمكن أن تفحم حتى الفئات الواعية سياسيا من الشعب ، ما لم يكن لها الدراية والادراك الفنى الذى يفسر لها تقارير التكنوقراطيين . ويؤكد هذا الاتجاه ما نشر من أنه عندما تنشأ المكاتب التنفيذية فى المستويات الادنى فى المركز والقرية سيبرز عدد كبير من الاطباء ومن المهندسين الزراعيين ، لان طبيعة العمل وطبيعة المشاكل تستلزم وجودهم .

ولا شك أن طبيعة العمل وطبيعة المشاكل ـ خاصة فى المرحلة القادمة من تطورنا ـ تقتضى وجود الاطباء والمهندسين وغيرهم من الفنيين ، الا أن الامر موضع الجدل ، ليس فى تواجدهم من عدمه ، بل يكمن فى تحديد الموقع الذى يجب أن يتواجدوا فيه ، سواء فى جهاز الدولة أو الاتحاد الاشتراكى أو الاجهزة القيادية والمكاتب التنفيذية،

وهو ما يتحدد طبقا للموقف السياسى فى كل حالة على حدة . أى ان نقطة البدء والعنصر الرئيسي فى الاختيار لمراكز القيادة السياسية ، لا يتوقف بأى حال من الاحوال على الكفاءة الفنية مهما بلغت فى مستواها من رقى وعبقرية ، بل على الموقف السياسى والقدرات القيادية .

ولا شك ان الجمع بين المقدرة على القيادة السياسية والدراية الفنية امر مستحب وملائم للغاية ، الا ان ما يجب أن نحذر منه هو أن يتحول الجهاز السياسى أو التنظيم القيادى الى جهاز تنفيذى، لو جعلنا من معيار الدراية الفنية المقياس الاساسى الذى يوضع فى الاعتبار .

ان اختيار القيادات السياسية يجب أن يعتمد أولا وقبل كل شيء على اعتبارات عديدة أهمها الوعى الاشتراكى والارتباط بالجماهير والتعبير عن مصالحها والقدرة على التأثير فيها وتوجيه حركتها عن طريق حل مشاكلها اليومية فى اطار الخط السياسى العام للدولة ، والاخلاص والنشاط والايجابية، وبعد استيفاء هذه الشروط جميعا يفضل دون شك أولئك الذين يتميزون بالخبرة والدراية الفنية .

فى المصنع مثلا .. لا شك أن العنصر الفنى هام وحيوى للغاية . الا أن ادارة الانتاج لا تعتمد على الجانب التكنيكى وحده ، بل ايضا على العنصر البشرى الذى يجعل الآلة تنبض بالحياة وهو الذى يحدد مستوى الانتاج ويخلق المبادرات لتطويره . وان كانت هناك بعض النواقص فى مجالات الانتاج عندنا ، فأسبابها الرئيسية ترجع الى السلبية والبيروقراطية وتأزم العلاقات الاجتماعية للعمل داخل المصنع ، والاسراف بأشكاله المختلفة وكثرة تغيب العمال والفنيين والافتقار الى الحوافز المادية والادبية والقصور فى تخطيط عملية الانتاج ونظام العمل .. الخ من أسباب مرجعها العنصر البشرى وحلها متوقف على مستوى الوعى السياسى والقدرة على توجيه الانسان المتحكم فى الآلة ، وهكذا فان الوضع الطبيعى هو اخضاع العمل الفنى للرقابة السياسية، لا وضع القدرات السياسية تحت امرة القادة من الفنيين .

هذا الى جانب أن الكادر السياسى بما هو مفترض فيه من نظرة علمية شاملة ، قادر على التعرف على مشاكل الانتاج فى عمومها وعلى تقديم الحلول الايجابية فى هذا المضمار دون حاجة الى التعرف على تفاصيل العمل الفنى والالمام بدقائق تركيب الاجهزة والآلات .

ولو صح القول بأن الشعب لا يستطيع أن يراقب قضايا لا يفهم دقائقها الفنية ، وان تقارير الفنيين يمكن أن تفحم حتى الفئات الواعية سياسيا من الشعب ، ما لم تكن لديها الحجة الفنية والادراك الفنى الذى يفسر لها تقارير التكنوقراطيين ، لكانت ترجمة هذا القول يعنى تنحية قوى الشعب العاملة عن مسئولياتها القيادية وسيطرة الفنيين وتحكمهم فى معظم الاجهزة القيادية ويؤدى ذلك الى خلق جهاز جديد مواز للجهاز التنفيذى ويتحول الى تنظيم للرقابة اكثر منه قيادة سياسية جماهيرية .

والسؤال الاول الذى يثيره هذا الجدل هو طبيعة العمل القيادى وما نعنيه بالقيادة السياسية الجماهيرية ؟.

وقبل التطرق الى الجوانب النظرية يجدر بنا أن نقدم مثالا عن واقعة حدثت فى قرية مصرية من قرى مركز **أبنوب** . فطبقا للوائح المعمول بها، يتم توزيع بذور الاكثار على أراضى متوسطى وكبار المزارعين وحدهم ، بحجة امكانية رقابة مديرية الزراعه عليها كقطعة واحدة مجمعة ، ولاعتبارات فنية اخرى. وهذا الوضع يتيح لاصحاب الاراضى ممن تزيد ملكياتهم عن خمسة عشر فدانا امتيازات تزيد عما هو مكفول لاصحاب الملكيات الصغيرة وتهيىء لهم الاستفادة من التسهيلات التى تقدمها الدولة للمزارعين بقدر أكبر، كما ترفع من انتاجية اراضيهم وعائدها .

ودور المشرف الزراعى هنا لا يتعدى تطبيق اللوائح بأمانة واخلاص . ولو أن مهمة القائد السياسى اقتصرت على الاشراف والرقابة على التنفيذ ، لاصبح كل ماجد على الاوضاع فى القرية هو اضافة مشرف زراعى آخر الى المشرف الاصلى ليقوم بالرقابة والمتابعة .

وقد أدت سياسة توزيع بذور الاكثار هذه الى تذمر صغار الفلاحين واحساسهم بتفرقة فى المعاملة . فأخذت بعض العناصر الواعية المبادرة ، واستفادت من لهفة الفلاح الصغير على الحصول على بذور الاكثار لتقنعهم عمليا ومن واقع مصلحتهم المباشرة والمشكلة المثارة ،بتجميع الحيازات الصغيرة فى مساحات تزيد على الخمسة عشر فدانا حتى يصبح لهم طبقا **لروح القانون** نفس الحق الذى يستفيد بمقتضاه المالك الفرد ، وتقدموا باقتراحهم هذا لمؤتمر الاتحاد الاشتراكى. وهكذا عن طريق العمل السياسى تلمست العناصر القيادية مطالب جمهور صغار الفلاحين واستوعبت رغباتهم، واستفادت من وعيهم التلقائى بمصالحهم المباشرة ، لتقدم حلا ايجابيا تقدميا يدعم الخط العام للدولة ــ التجميع الزراعى ــ عن طريق الاقناع ويكسب ثقة الفلاحين ويخدم قضية الانتاج فى الوقت نفسه .

مثال آخر .. كثيرا ما يحدث ان يضطر أبناء الفلاحين الى قطع عدة كيلو مترات سيرا على الاقدام فى طريقهم الى المدرسة لمجرد الافتقار الى جسر يعبرون به قناة للرى . وقد تصل شكايات عديدة الى الجهات الحكومية المسئولة . ودور المسئول الحكومى هو ان يتوخى امكانية اقامة الجسر ، فاذا تعذر ذلك بسبب عدم ادراجه فى التخطيط العام .. هنا ينتهى دور المهندس الفنى ويبرز دور المسئول السياسى ، ليعبىء القرية كلها لتتضامن وتتضافر جهود أبنائها فى ايجاد حل ما للمشكلة ، فى صورة « معدية » أو جسر بدائى مؤقت ويحفز الشباب على المساهمة فى تشييده مع الاستعانة بالقدرات الفنية للمسئول الحكومى . وليس من مسئوليات القائد السياسى مطلقا أن يكون متخصصا فى اقامة الكبارى والجسور .

وقد اذاع **التليفزيون** منذ نحو عام **ندوة للفلاحين مع مشرف زراعى لاحدى المحافظات** . واستعرض الفلاحون بعض مشاكلهم ومنها أن أصحاب الاراضى يتقاضون ايجارات تزيد عن المقرر قانونا ، فنصحهم المشرف بالدفع عن طريق الجمعية التعاونية ، فاعترضوا بأنها تتقاضى أيضا ٦ ٪ زيادة على قيمة الايجار فأجابهم المسئول « لازم يكون عندكم وعى وما تدفعوش لصاحب الارض أكثر من القيمة الايجارية القانونية.» ! . وكانت هذه النصيحة هى كل ما قدمه من حل ، وكأنما الفلاح من هواة أن يدفع أكثر من القيمة الايجارية ، ودون اعتبار للعلاقات الاجتماعية السائدة فى الريف ، وسلسلة الضغوط التى تمارس على صغار المستأجرين مما يقتضى دراسة متعمقة من القيادة السياسية فى القرية .

وعندما اثار الفلاحون مشكلة السوق السوداء فى السلع الضرورية كالاسمدة والبذور والمبيدات، كان رد المشرف صورة طبق الاصل لما قدمه بالنسبة لمشكلة الايجارات ، بينما فسرها لنا أحد المقيمين بالريف ــ من غير الفنيين ــ بأن بطاقات الحيازة لا تسلم للمستأجر أو الحائز وبذلك تصل السلع الانتاجية الى ايدى تجار السوق السوداء عن طريق الملاك الاصليين.. وهى مشكلة سياسية ايضا .

ومثال اخير .. ان لوائح المصانع الجديدة تشترط الالمام بالقراءة والكتابة للالتحاق بها . وهناك اقبال كبير من ابناء الفلاحين للعمل بهذه

المصانع . وفى استطاعة المسئول السياسى أن يستفيد من هذا الوضع ويستند اليه كحافز للقيام بحملة لمحو الامية بين أبناء القرية ويستخدمها فى الوقت نفسه لمحو الامية السياسية واشراك المتعلمين بالقرية والطلبة من ابنائها فى هذه الحملة، مما يفيد فى اذابة الفوارق بين الناس وتنشيط العمل الاجتماعى والسياسى عامة .

وهناك عشرات بل مئات المشاكل والقضايا المشابهة ، فى جميع مجالات العمل . وليس من مهام الدولة وحدها أن تقوم بحلها ، ولا من قيم مجتمعنا أن ننتظر حتى تقوم « الحكومة » بتنفيذها . فالدولة فى خدمة الشعب وثرواتنا القومية ملك لنا ، بما فيها العمل البشرى ، الذى يعود ناتجه بالخير على قوى الشعب العاملة ، وتلك هى نقطة البدء فى التوعية الاشتراكية وتعبئة الجماهير ، من خلال العمل اليومى بالتعبير عن مصالحها والاجابة عن سؤال ما يجب عمله تجاه كل مشكلة عن طريق تقديم الحلول والاقتراحات الايجابية المحددة .

موقع القيادة

من الحركة الجماهيرية

ان التاريخ دائم الحركة والتقدم ، والمجتمعات فى تطور بفضل حركة الجماهير الدائبة التى لا تتوقف أبدا . قد تبدو هادئة ، جامدة ، ساكنة، الا أنها فى أعماقها تتدفق بالحياة وتعتمل بالحركة، التى سرعان ما تعبر عن نفسها بآثار محسوسة فى صورة تحركات جماهيرية واضحة مرئية . فالجمود المظهرى والسكون على سطح المجتمع فى مراحل معينة لا يعنى أن حركة الجماهير قد توقفت .

والحركة الجماهيرية تحمل فى طياتها قدرا من الوعى وقدرا من التلقائية ، الا أن التلقائية هى الطابع الغالب عليها . وموقف القيادة السياسية الرشيدة يجب أن يكون دائما على رأس الحركة الجماهيرية، عليها أن تتجنب السير فى ذيل حركتها العفوية أو البقاء فى المؤخرة، كما أن دورها ليس قاصرا على الانسياق مع المد والجذر الثورى وتبنى الوعى الاجتماعى فى مستواه الشعبى ، والا أصبحت جزءا من الحركة الجماهيرية غير مميز عنها . والقيادة السياسية عليها أن تحرص ايضا على الا تسبق الحركة الجماهيرية والا فقدت الصلة بالواقع وعزلت نفسها عن الشعب فتذبل وتذوى دون فاعلية .

ان موقع القيادة السياسية من الحركة الجماهيرية هو أن تصبح فى مقدمتها وعلى رأسها لترشدها الى الطريق وتفتح أمامها آفاق الحركة نحو مستقبل افضل .

والقيادة السياسية لا تصبح حقيقة موضوعية بمجرد الاعلان عن دورها القيادى أو صياغتها لبرنامج سياسى يلقى التأييد من قطاع كبير من القوى الشعبية ، بل عن طريق اقناع الجماهير بأنها حقا المعبرة عن مصالحها المدافعة عنها . ولايتأتى ذلك عن طريق الخطابة وترديد الشعارات، بل بناء على مواقفها وأعمالها ، بمبادرتها واخلاصها ، بواسطة **كسب** ثقة الناس ، ومن ثم **كسب** مركزها القيادى .

ادماج الفكر الاشتراكى

بحركة الجماهير الشعبية

والقيادة السياسية لا تتعامل مع قوات موضوعة تحت امرتها ، ولا تتحكم فى قوى الثورة الرئيسية والاحتياطية ، الا بقدر تأثيرها عليها ، ولا توجه جيوشا سبق اعدادها ، وتخضع « للضبط والربط » كما هو الحال فى القيادة العسكرية ، بل تتعامل مع طبقات وفئات اجتماعية متباينة ، يختلف استعدادها للتنظيم، واستجابتها للعمل السياسى . لا تتحرك الا تحت تأثير مصالحها المباشرة ، أو ما تعتقد أنه يمثل مصالحها الخاصة ، لذلك يجب العمل بالحاح على كسبها ، وأى تهاون أو تخاذل فى هذا المجال يجعل القوى المعادية للثورة « **تستقطب جزءا من الشعب العامل ، جزءا من العمال ، جزءا من الفلاحين ، جزءا من الناس اللى مصالحهم الحقيقية مع الاشتراكية » (٢)** .

والقيادة السياسية علم له قواعده وأصوله ، ومن هنا ضرورة أن تتسلح بنظرية ثورية ــ الاشتراكية العلمية ــ فجميع المعارف الصحيحة تنبثق عن التجربة المباشرة ، بيد أن الانسان لا يستطيع تجربة جميع الاشياء بنفسه ، فالقدر الاكبر من معارفه هو فى الواقع ثمرة تجربة غير مباشرة ــ اى التجربة المباشرة للشعوب والحركات

(٢) الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى ١٦ مايو ١٩٦٥ .

الثورية الاخرى ـ « **وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات** » (٣) .

ومن المهام الرئيسية للقيادة السياسية ،ادماج الفكر الاشتراكى بحركة الجماهير الشعبية ، وبث الافكار الاشتراكية بين قوى الشعب العاملة ، لتطويرها سياسيا وفكريا والارتفاع بها الى مستوى النضال من أجل تحقيق الاشتراكية.

وهناك اعتبارات عديدة تتحكم فى هذه المهام :

● ان الوعى الاجتماعى يتحدد كانعكاس للحالة الاجتماعية والواقع المعيشى والنشاط الانتاجى والاجتماعى ، ومقدرة الجماهير على التحرك مرتبطة بمستوى وعيها الاجتماعى .

● عنصر الوعى الاشتراكى من العناصر الايجابية الفعالة فى تطوير الوعى الاجتماعى ، ومن هنا تبرز الاهمية الخاصة للوعى الاشتراكى كعامل ارادى فى تطوير المجتمع بتوفيره الظروف الفكرية التى تؤدى الى الاسراع بالتغيير الثورى.

● الفكر الاشتراكى لا ينبع تلقائيا من أعماق القوى العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية الاصيلة فى الاشتراكية ، بل بطريقة واعية نتيجة تطور اكثر النظريات الفلسفية والاقتصادية والسياسية تقدما لدى المثقفين الثوريين الاشتراكيين .

● الافكار مهما كانت تقدميتها ورشدها وثوريتها ، لا تستطيع فى حد ذاتها أن تصبح عاملا فعالا فى التطور الا اذا تحولت الى قوة مادية عن طريق استيعاب الجماهير لها وايمانهم بها ، فقوى الشعب العاملة وحدها هى القادرة على تمثل هذه الافكار لتحويلها الى طاقة اجتماعية قادرة على الدفع بحركة المجتمع الى الامام ، وبذلك تصبح قوة ايجابية فى الحياة . واقدر الجماهير على تمثل هذه الافكار بعد هضمها ، هى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحول الاشتراكى ، العمال والفلاحون .

● لا يوجد ما يسمى فراغ فكرى ، فهذا الفراغ لابد وأن يشغل بأفكار ووجهات نظر ونظريات وآراء وموقف من الحياة والصراعات القائمة بها . ومحصلة هذه الافكار تخدم التقدم أو تعمل على عرقلة التطور مما يتوقف على طبيعة هذه الافكار .

● ان تحالف القوى الممثلة للشعب لا يزيل المتناقضات بينها وانما يفتح المجال لامكانية حلها سلميا ، فالصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره وانما ينبغى حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية . وهذا الصراع الحتمى يدور فى صورته السلمية عن طريق الجدل الفكرى أثناء الممارسة الفعلية للعمل الثورى ، ممايستلزم قيادة لها من الوضوح الفكرى والمعرفة بالمنهج العلمى للاشتراكية والالمام بالقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى ، ما يمكنها من توجيه هذا الصراع وجهة سليمة تخدم هدف تذويب الفوارق الفكرية فى الاتجاه الاكثر ثورية ونضجا .

والافكار الرجعية تستمد حياتها وقوتها من العادات والثقافات الموروثة وقوة العادة ، وهنا يبرز دور « القوى الاشتراكية فى مصر تفتح أوسع الافاق للفكر الاشتراكى والتيار الاشتراكى ويجب أن تساهم فى تحطيم بقايا الافكار الرجعية » .

واعادة تثقيف قوى الشعب العاملة اشتراكيا من أولى مهام القيادة الاشتراكية ، كما أنه من أشق الامور وأصعبها اذ أنها لاتتخلص من تطلعاتها وأوهامها وعاداتها وتقاليدها بمجرد الاطاحة بالنظام القديم أو بفضل شعارات وقرارات وقوانين ثورية بل عن طريق نضال متواصل ضد التأثيرات الفكرية المعادية وبواسطة الاقتناع من واقع الممارسة العملية وفى مجرى النضال اليومى .

ان المصنع والحقل هما المجال الحقيقى الذى تنصهر فيه الافكار والعلاقات الاجتماعية فى اتجاه تذويب الفوارق الطبقية الا ان هذا بدوره لن يتم الا بواسطة القيادات السياسية الاشتراكية الواعية ، عن طريق الربط بين التثقيف السياسى والممارسة الثورية الفعلية اليومية ، اذ لا يمكن عزل الثقافة الاشتراكية عن الحياة ، والنظرية الاشتراكية دليل للعمل ، لان مهمتها الرئيسية هى أن تجيب على الاسئلة التى يطرحها النشاط العملى . واذا تمكنت من تحقيق هذه المهام ، فسوف تحتضنها جماهير الشعب وقوا‌ه العاملة وتتمسك بها ، تمسكها بالحياة نفسها .

المسئوليات التنفيذية
والمهام السياسية

ما زال نشاط جهاز الدولة أبرز من نشاط التنظيم السياسى وأقدر على الحركة وأكثر فاعلية

---

(٣) الميثاق الوطنى

وحسما فى أحداث التغيير الثورى . والواقع ان هناك تداخل وتشابك بين جهاز الدولة والتنظيم السياسي فى ظل الانظمة الاشتراكية ، تجمعهما وحدة الهدف والعمل والتجانس الفكرى والالتزام بالخط السياسى للثورة، رغم ان الجهاز السياسي أو الحزب الاشتراكى يصبح السلطة العليا فوق جميع الاجهزة التنفيذية والاجهزة التشريعية .

وفى ظروف معظم البلاد الاشتراكية التى كان تكوين الحزب السياسى فيها سابقا على السيطرة على الحكم قام الحزب بارسال كادره القيادى الى الجهاز التنفيذى لقيادة وتوجيه نشاطه فى اتجاه يتمشى مع سياسة النظام الجديد . ورغم الطابع المميز لتجربتنا الخاصة وواقعنا المغاير فسوف يتحقق هذا التجانس والتكامل بين دور الدولة والتنظيم السياسى بصورة تدريجية أثناء تكوين الجهاز السياسى الطليعى ، وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة هى النسيج الرابط بين الجهاز التنفيذى والتنظيم السياسى .

كما ان التجانس الفكرى ووحدة الارادة والعمل بين السلطة التنفيذية والسلطة الشعبية لا يمكن ان نتوقع وجودها فى المراحل الاولى من العمل السياسى الا فى الاجهزة المركزية حيث يتوفر الالتحام بين القيادة السياسية والقيادة التنفيذية فى كيان واحد، على ان هذا التجانس يجب ان يسرى تدريجيا الى المستويات الوسطى ثم القاعدية ، كما يجب الاعتماد على الاجهزة المركزية فى تذويب ما قد يثار من تناقض بين السلطتين .

والاصل فى نشاط الدولة هو ان ينصب أساسا على تحريك الاجهزة التنفيذية فى اطار الخطة القومية العامة ، أما التنظيم السياسى فبجانب دوره فى التخطيط والرقابة على السلطة التنفيذية، الا أن **طريقه الى هذا العمل يمر عبر جماهير الشعب بأجمعه** ، فنشاطه الاساسى بين القوى العاملة ، لا بين الاجهزة ومهامه أوسع واشمل ، وهى المهام التى أوضحناها فى مقدمة المقال .

وسوف تتضح الحدود الفاصلة ونقاط الالتقاء بين مهام كلا من الجهازين، خلال الممارسة العملية، وخاصة بعد تنشيط العمل السياسى فى المرحلة القادمة . ومن الطبيعى ان نتوقع بعض التضارب فى الاختصاص بين المكاتب التنفيذية والاجهزة الحكومية فى كثير من المجالات، خاصة فى المحافظات فى المراحل الاولى من التجربة . ويجب الا نخشى هذا التضارب ، اذ يمكن التغلب عليه تدريجيا من خلال الممارسة ووضوح الاختصاصات وأساليب العمل ومجالاته ، ويمكن حل كافة المشاكل التى تثار أثناء العمل عن طريق تدخل السلطات المركزية فى الجهازين فى المراحل الاولى من التجربة، حيث الالتقاء والتفاهم فى ارقى مستوياته .

ومن العوامل المساعدة على التغلب على ما قد يثور من مشاكل من هذا القبيل ، تنبه ويقظة القيادة السياسية لاحتمالاته فقد صرح السيد على صبرى عندما سئل عن ضمان عدم تضارب الاختصاص بين المكتب التنفيذى وعلى راسه أمين الاتحاد الاشتراكى وبين المحافظة وعلى راسها المحافظ كسلطة تنفيذية بأن المحافظة جهاز تنفيذى يتبع السلطة التنفيذية ، والمكتب التنفيذى جهاز شعبى يتبع السلطة الشعبية ، والاتفاق كامل والتفاهم تام بين المستويات العليا فى السلطة التنفيذية والسلطة الشعبية ، فاذا ثار أى خلاف يتصل بى المكتب التنفيذى ويقدم وجهة نظره .. وانا كأمين للاتحاد الاشتراكى أتدخل لايجاد حل يتفق عليه الجميع وتحقيق المصلحة العامة بالاتفاق الكامل مع السلطات العليا التنفيذية » . وأكد « ان متابعة الاتصال ، والممارسة العملية ستحل أى تناقض ممكن ان يثور » .

ان العلاقات المتبادلة بين الاجهزة المختلفة فى الاتحاد الاشتراكى وبينه وبين المنظمات الجماهيرية وقوى الشعب العاملة عامة ، هى التى تلقى القدر الاكبر من الاهتمام وتثير العديد من التساؤلات. وأهم هذه العلاقات هى تلك التى تربط الجهاز السياسى بالاتحاد الاشتراكى ، لذلك فمن الاهمية بمكان ان نحدد طبيعة ودور كل منهما .

جاء فى **الميثاق الوطنى** « أن الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى ، يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

كما أوضح المناضل جمال عبد الناصر فى مناقشات الامانة العامة أن « الاتحاد الاشتراكى هو كل الجماهير ، وبعد ذلك فأن عملنا الثانى هو الجهاز السياسى أما الحزب السياسى الاشتراكى المبنى على تجميع القوى الاشتراكية، وهو ما نقوم بعمله اليوم ونركز عليه كهدف»(٤).

(٤) مناقشات الامانة العامة حول خطة العمل السياسى ـ الطليعة العدد الثالث ـ

وفى هذا القول تلخيص للعلاقة بين التنظيمين:

● الاتحاد الاشتراكى هو كل الجماهير ، هو الوعاء التنظيمى الذى يضم الملايين من قوى الشعب العاملة ، العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، هو اتحاد هذه القوى اختياريافى شكل تنظيم ديمقراطى جماهيرى، يضم قوى متباينة ، منها الايجابى والسلبى ، التقدمى والمحافظ ، يعملون بدرجات متفاوتة من الحماس بل أن بعضهم يلتزم الموقف السلبى، ولانستطيع انطالبهم بأكثر من اقرار الميثاق الوطنى والتعهد بالالتزام به وعدم الخروج عنه أو العمل ضده. انه الجيش فى عمومه، أما الجهاز السياسى فهو القيادة وهو تجميع للقوى الاشتراكية النشطة الايجابية المتحركة ، هو هيئة أركان حرب هذا الجيش الضخم والفصيلة الطليعية التى تقود تجمعاته وتعمل على توحيد حركتها نحو هدف محدد .

١

وقد جاء فى خطاب المناضل عبد الناصر أمام الهيئة البرلمانية فى ١٢ مارس الماضى « **ان الاتحاد الاشتراكى اللى بيضم ٦ مليون واحد ، الحقيقة ان قوته محدودة وقدرة احتماله محدودة ، قدرته محدوده . ان الـ ٦ مليون والـ ٧ مليون لا يمكن أن يكونوا ٧ مليون قائد . تبرز من وسط الـ ٦ مليون والـ ٧ مليون عدد من القادة ٥ آلاف ١٠ آلاف ١٥ الف ثم ٢٠ الفا يقودوا يكون كل واحد منهم شخص حركى شخص قائد ، شخص مثقف عقائديا ، شخص فاهم ، شخص يناقش** ».

● يضم الاتحاد الاشتراكى عدة طبقات وفئات اجتماعية ، ورغم ما يجمع بينها من مصالح مشتركة الا ان تحالفها لا يلغى التناقضات والصراع الطبقى فيما بينها ، أما الجهاز السياسى فلا يضم الا القوى الاشتراكية وهى رغم أصولها الطبقية المتباينة لا تتناقض طبقيا ، بعد أن تنفصل عن أوضاعها الطبقية بمجرد التزامها بالاشتراكية العلمية التى توحد بينهم ايديولوجيا . وهذا لا يعنى الغاء الخلافات وانتفاء التعارض فى الاراء ، الا أن هذه الخلافات لا تعكس مصالح طبقية متناقضة ، بل تدور حول تفسير ظواهر الحياة ومحاولة التوصل الى حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة فى اطار المنهج العلمى للاشتراكية .

● وسوف يتم انجاز الاهداف التى تضمنها الميثاق فى موعد نهايته عام ١٩٧٠، وقد نص الميثاق نفسه على أنه « لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة » وانقضاء مرحلة من حياة الثورة وانجازها لاهدافها يؤدى الى نشأة احتياجات جديدة . والتحالف فى اطار الاتحاد الاشتراكى قائم على الالتزام بالميثاق الوطنى وقد توجد بعض القوى داخل الاتحاد الاشتراكى لا تقبل الاهداف الجديدة ، ومن هنا تبدو ضرورة الجهاز السياسى الذى يمثل القوى القادرة على الاستمرار والتى لا تقف أو تتمهل أو تتردد كلما تخطينا مرحلة بعينها ، وهو ما عناه المناضل عبد الناصر عندما أعلن فى الاجتماع الموسع للهيئة البرلمانية فى ١٦ مايو ١٩٦٥ « **اذا كنا عاوزين الثورة تستمر اذن لابد أن يكون هناك تنظيم سياسى قوى قادر على الاستمرار فى المبادىء والآمال اللى احنا قررناها** » ليس هذا فحسب بل « **ثم يكون أيضا قادرا على النظر فى الميثاق** » . فالجهاز السياسى اذن يتصف بالاستمرار والثبات ، ويملك القدرة على التطور بصورة دائمة .

● ان ما نطالب به أكثر من خمسة ملايين من أفراد قوى الشعب العاملة مقابل عضويتهم فى الاتحاد الاشتراكى لا يمكن ان يتعدى تقبل البرنامج — الميثاق — أما أعضاء الجهاز السياسى — حتى يرتفع به الى مستوى مهامه القيادية — فعليهم الالتزام بنظام حديدى والخضوع لراى الاغلبية ، حتى لو كان مخالفا لرأيهم الخاص ، فى كل ما يصدر من قرارات وتوجيهات ، وعليهم أن يعملوا بنشاط فى منظمات الاتحاد الاشتراكى وأن يتصفوا بالايجابية والقدرة على الابتكار والخلق ، ويتميزوا بالمبادرة ونكران الذات والتضحية بمصلحته الخاصة فى سبيل المصلحة العامة ، ويتقبلوا النقد ويمارسوا النقد الذاتى ، وان يكونوا على علاقة وثيقة بالجماهير حائزين على ثقتهم ، قادرين على حل مشاكلهم .

● لا يفترض الاتحاد الاشتراكى فى أعضائه جميعا أن يلتزموا المنهج الاشتراكى العلمى ، بل منهم من يرفضه ، أما اعضاء الجهاز السياسى ، فوحدة الفكر والارادة تستلزم ان تكون الاشتراكية العلمية هى منهجهم فى التفكير ودليلهم فى العمل.

وهكذا فان الجهاز السياسى أو الحزب الاشتراكى هو الطليعة المنظمة الواعية، وهو ارقى أشكال التنظيم وأكثرها تماسكا واكثرها ايجابية وتأثيرا فى الحياة الاجتماعية .

والتفرغ للعمل السياسى ضرورة تمليها الحاجة الى كادر يكرس كل وقته للنشاط السياسى . ولايعنى الاقدام على هذه الخطوة الثورية ،ضرورة تفرغ جميع أعضاء الجهاز السياسى ، اذ ان بعض الكادر الاشتراكى يعتبر فى حكم المتفرغ سياسيا بمقتضى طبيعة عملهم الوظيفى مثل العاملين فى أجهزة الاعلام والصحافة، والثقافة ، والجامعات،

والبعض الاخر يشغل مراكز لها أهمية سياسية خاصةومواقع استراتيجيةرغم طابعها الاقتصادى أو الاجتماعى .

التفرغ والجهاز السياسى

ويتضمن نشاط القيادة السياسية فى المرحلة الحالية جانبان ، الاول منهما هو اختيار كادر سياسى اشتراكى ليشغل مراكز التفرغ فىالمكاتب التنفيذية التىيجرى تكوينها فىالوحداتالاساسية للاتحاد الاشتراكى . وقد التزمت القيادة جانب الحذر واليقظة الثورية عندما أعلنت انه بالرغم من حاجتها الى نحو ٢٠٫٠٠٠ متفرغ ، الا انها ستبدأ فى اضيق الحدود وبقدر ما تسمح به العناصر المتوفرة لدينا ، فقد أعلن السيد على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى ، فيما يتعلق بالمكاتب الفنية « **سنأخذ فى تشكيلها بادئين بمستوى المحافظات ، ثم المراكز والاقسام حتى نصل بالتدريج الى الوحدات الاساسية** » (٥) وهو اتجاه حكيم ، فخير لنا ان تبدأ بنواة صغيرة من كادر مدرب واع، منأن نستهل العمل بمئات، سرعان مانصدم بأن العديد منهم ليسوا فىمستوى المسئولية ، ولا هم اشتراكيون حقا ، مما يؤدى الى ذوبان الحزب فى الاتحاد وفقدانه لدوره الطليعى ، كما أن كل متفرغ اذا عمل حينا فى هذا المجال، يصبح من الصعوبة بمكانبل ومنالخطورة أيضا أنيعود الى عمله الاصلىاذا ثبت عدمجدارته وكفايته للعمل السياسى .

واذا كنا نفتقر الى العدد الكافى من العناصر التى تصلح للتفرغ ، فعلينا أن نضع خطة محكمة للاستفادة بامكانياتهم الى أقصى حد . وهنا تبدو أهمية تحديد أهم المراكز الاستراتيجية وأخطرها شأنا ، لنركز فيها كادرنا الاشتراكى ، دوناعتبار للتوزيع الجغرافى أو السكانى .

والجانب الاخر الذى يلقى الاهتمام منقيادتنا السياسية ، هو البحث عن أصلح وأصلبالعناصر وأكثرها وعيا وارتباطا بالجماهير وخيرها تعبيرا عن مشاعرهم لتربيتها وتثقيفها اشتراكيا ، نظريا وسياسيا وعنطريق الدراسات والبحوثالميدانية فى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ،لتخريج عدد كبير من الكادر الاشتراكى يحتل مراكز القيادة فى جميع مجالات الانتاج والتجمع الجماهيرى ، وحتى يستفاد منها مستقبلا فى تكوين معاهد فرعية فى جميع المحافظات تحت اشراف المعهد العالى .

وقوى الشعب العاملة منجم لا ينضبللعناصر الصالحة للتجنيد . ونحن فى بحثنا عن الجديد منها ،علينا أنتلتزمالمقاييس العلمية والسياسية. والميثاق يدلنا على موقع المناجم التى يمكنا أن نستقى منها أوفر قدر من خامات هذا المعدن الثمين ، فقد حدد بوضوح أن العمال والفلاحين هما أصحاب المصلحة الحقيقية فى التحول الاشتراكى ومحور التحالف الثورى لقوى الشعب العاملة « والوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة » ، وهى القوى التى لا تتجمد ثوريتها مع انطلاق الثورة الى آفاقها اللامتناهية لان مصالحها لا تتناقض مع الانطلاق الى أبعد الحدود ، هذا مع مراعاة اعادة النظر فى تعريف العامل والفلاح علميا .

وقد أشرنا الى الاتجاه الذى كان لا يكلفنفسه عناء البحث عن كادر سياسى ، فينتدب بعض الاداريين بالمصالح الحكومية للعمل السياسى ، الا أن هناك اتجاه أعمق جذورا وأرسخ قدما هو ما ينحو اليه البعض من التركيز على المتعلمين والمثقفين وانتقائهم للعمل السياسى لمجرد استيعابهم للثقافة ــ التى يغلب عليها الطابع الراسمالى ــ هذا مع العلم بأن الثقافة المدروسة ليست معيارا على ان حاملها مثقف ثورى ، ولا هى جواز مرور للمناصب السياسية القيادية . ويجدر بنا ألا ننسى ان السلطة السياسيةوالحياة الحزبية ابان الحكم الاستعمارى الاقطاعى والراسمالى كانت فى أيدى جماعة من المثقفين الرجعيين . الا ان هذا لا يعنى التقليل من دور المثقفين الثوريين فى حركة النضال الوطنى على مر السنين وفى الثورة وبعد الثورة ، بل كل ما نعنيههو الا يكون **التعليم** او **الثقافة**مجردة هو معيار على الصلاحية للعمل السياسى والقيادة الاشتراكية .

العلاقات التنظيمية

وهناك قضية أخرى كانت مثار تساؤل على نطاق واسع ، هى العلاقة التنظيمية التى تربط المكاتب التنفيذية أى الكادر السياسى المتفرغ بكل

(٥) تصريحات السيد على صبرى ــ العدد ١٩ من الاشتراكى

من الجهاز السياسي ولجان وأعضاء الاتحاد الاشتراكي .

والواقع أن الاجابة على هذا التساؤل جاءت جزئيا خلال استعراض العلاقة بين التنظيمين وطبيعة العمل السياسي ودور الكادر ومهامه ، الا أنه يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

● المتفرغ عضو المكتب التنفيذي لابد وأن يكون كادرا سياسيا اشتراكيا ، الا ان معايير الاختيار التي تم بناءا عليها تشكيل المكاتب التنفيذية في ظروفنا الحالية ، لم تقتصر الانتقاء على الكادر الاشتراكي وحده ، بل وايضا عدد كبير من العناصر لمجرد انها نشطه سياسيا او اجتماعيا ولذلك اعلن السيد على صبرى ان التفرغ السياسي «سيتكشف لنا حتما عن القيادات الواعية التي يمكن ان يتكون منها هيكل الجهاز السياسي»

● يتكون من مجموع الكادر السياسي الاشتراكي ـ سواء المتفرغ منه ، أو غير المتفرغ ـ الجهاز السياسي القائد أو الحزب الاشتراكي .

● المتفرغ لا يلتزم فقط بالميثاق كدليل العمل الثوري ، بل بالقرارات اليومية والتوجيهات السياسية للجهاز السياسي ، يخضع للمركزية الديمقراطية وقرارات المستوى الأعلى ورأى الاغلبية من أعضاء الجهاز السياسي في نفس المستوى الذي ينتمي اليه .

● يعمل الكادر المتفرغ على تطبيق سياسة وقرارات وتوجيهات الجهاز السياسي ، عن طريق **اقناع** اللجنة التي يعمل بها وتعبئة اعضاء الاتحاد الاشتراكي وقوى الشعب العاملة لهذه المواقف .

ونحن ندرك ان هذه النقاط تنحو الى التعميم ، فسوف تثار مشاكل عديدة اثناء التطبيق العملي ، لذلك فان من المفيد أن نذكر احتمالا محددا سنواجه به حتما .

لجنة قسم عشرينية بها مكتب تنفيذي مكون من ثلاثة من المتفرغين . ويصدر قرار من قيادة الجهاز السياسي بتنفيذ خطة ، او اتخاذ موقف ما ، ثم تختلف الاراء حوله ، وقد يكون رأى الاغلبية معارضا لرأى الجهاز السياسي .

ماذا يكون الموقف ؟

الواقع ان الرد على هذا التساؤل يتوقف على عوامل عديدة ، أولها طبيعة هذا القرار . فاذا كان مرتبطا بصورة مباشرة بالخطوط العريضة والمفاهيم الرئيسية للميثاق الوطني الذي يلتزم به جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي وجب عليهم تطبيق القرار والخضوع له .

أما في حالة صدور قرارات لا تمس الخطوط العريضة للميثاق بصورة مباشرة ، فيقتصر الإلتزام بالقرار على اعضاء الجهاز السياسي وحدهم ، وحينئذ ينصب دورهم على العمل لاقناع أعضاء الاتحاد الاشتراكي والجماهير العاملة بالقرار المتخذ ، دون التزام من جانبهم ، ففي مثل هذه الحالة يراعى الموقف الاختياري للملايين التي يضمها الاتحاد الاشتراكي . وهنا يبرز دور القيادة السياسية ، ومدى فاعليتها وتأثيرها الجماهيري وارتباطها بالناس ومقدرتها على الاقناع والتوعية والتعبئة .

وحملة الادخار نموذج لقرار من هذا القبيل ، فالعمل به على نطاق جماهيري يجب أن يعتمد على الاقناع ويتضمن عنصر الإختيار ، الا أنه ملزم للكادر السياسي سواء بالنسبة لموقفه الشخصي أو مسئوليته في الدعوة والتعبئة له بين قوى الشعب العاملة .

ومثل هذه القرارات الملزمة لاعضاء الجهاز السياسي والاختيارية بالنسبة للملايين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي وجماهير الشعب العاملة هي المقياس على سلامة **خط الحزب** ومدى فاعليته وقدراته السياسية والتنظيمية ، والقدر الذي يحوزه من ثقة وتأييد الجماهير ، ومدى نجاحه في **كسب** مركزه القيادي .

وعلى أى حال فان المناقشات والتساؤلات التي تدور حول التغييرات الثورية الجديدة في التنظيم السياسي ، ظاهرة صحية يجب تشجيعها والاستفادة منها بالتعرف على آراء أوسع قطاع من القوى السياسية النشطة ، كما أن الممارسة العملية للنشاط السياسي على الاسس التنظيمية الجديدة سوف يمدنا بذخيرة من الخبرة وقدرا من التجربة يصلح كقاعدة للانطلاق في العمل السياسي على أسس علمية سليمة .

ليست هذه بالدراسة المتخصصة لاساليب تكوين الكادر وتربيته فى التجارب الاشتراكية المختلفة، وليس كل ما نتعرض له هنا قابلا للتطبيق فى تجربتنا الثورية المتميزة ولكن هدفنا من هذا العرض هو ربط قضية تكوين الكادر بالمشاكل والظروف التى أحاطت بتجربة النضال الاشتراكى منذ أن نشأت الفكرة الى أن تحولت الى قوة جبارة، أصبحت فى عصرنا الراهن تحتل موقعا متفوقا فى توجيه مصائر البشرية . وهى محاولة لتفسير ظواهر بدت طويلا متنافية مع ما نطمع اليه اليوم . وفقط بمعرفة التاريخ — بالظروف التى حكمته — يمكننا اليوم أن نحكم تحديد الهدف، وأن نناضل من أجله برؤية واضحة، وبأفضل الطرق .

مشاكل تكوين الكادر الاشتراكى من خلال التجارب الاشتراكية المتنوعة

محمد سيد احمد

ان ارتقاء الانسان الى موقع المتحكم فى مصائره ليس بالعملية العشوائية التى تتم تلقائيا . ولا تنزوى التناقضات لمجرد ان الظروف الموضوعية قد اصبحت سانحة لانزوائها . وانما يفترض عملا واعيا مرسوما كما افترض التحكم فى الطبيعة عملا واعيا، وعلما مستفيضا بقوانين الطبيعة وأسرارها وخباياها . وليس كل انسان قادرا بنفس الدرجة على اجتياز الحواجز التى تقف حائلا دون انطلاقه الاعظم نحو أبعاد الحرية الفسيحة . وانما لابد من بروز طلائع ترتاد المجهول وتستكشف الطريق . وتختلف طبيعة هذه الطلائع وأساليب نضالها حسب اختلاف الواقع التى تثب منها، وتباين مواطن الثورة وعوامل تفجرها من موطن الى آخر .

الا أن عصرنا هو عصر الشعوب . ولذلك اختلفت طلائعه الثورية اختلافا جذريا عن كافة الطلائع التى خرجت فى الماضى تحرك التاريخ . لقد كانت الطلائع فى الماضى تعبر دائما عن فئة

اجتماعية محدودة تمتطى حركة الجماهير وتطلعاتها المشروعة الى حياة أفضل ، كي تحقق أهدافها هي ، ومصالحها المتميزة ، اذ لم يكن من الممكن في الماضي تحقيق الرفاهية لمجموع العاملين . أما الطلائع الثورية المعاصرة ، أياكانت الواقع التى تنطلق منها ، فهى تعبر عن مصالح أصيلة تمت الى الشعب كله ، لان الشعب كله قد أصبح فى مقدوره ان يستفيد بصفة اساسية من ازالة عناصر الاستغلال الطبقى والكبت القومى والتمييز العنصرى والظلم الاجتماعى . ولذلك تتسم هذه الطلائع — رغم وجودها كمجموعة محدودة العدد — بارتباطها ارتباط المصير والمصلحة مع أعرض الجماهير .

ولانتسابها الاصيل الى الشعب فى مجموعه ، ليست هناك فواصل تفصلها عنه غير عناصر الوعى والاقدام ، والمؤهلات المعروفة لكل طليعة. ومن مصلحتها اذابة هذه الفواصل وامتداد كيانها الى أوسع الفئات . وهنا تثور مشكلة تعبئة الجماهير ، وكسبها الى صفوف الطليعة بأكثر الطرق كفاءة وفاعلية حسب نوعية كل تجربة ثورية على حدة ، وحسب طبيعة المهام التى تواجهها . ان نهوض الطلائع الثورية المعاصرة بوظيفتها فعلا ، انما يفترض نجاحها فى احتواء الشعب أجمع داخل نطاق حركتها ، وانتظامه فى صفوفها — بذلك فقط تكتمل ملامح عصرنا باعتباره عصر الشعوب ، وتكتسب هذه الاخيرة سماتها الثورية الاصيلةفى عصر انطلاقتها الكبرى، سمات الوحدة والتنوع ، وسمات الحركة الابداعية المتجددة والشاملة فى آن واحد .

وقضية ارتباط الطليعة بجماهير الشعب العريضة ، قضية انتقاء أصلح العناصر كى تغذى الطليعة وتوثق روابطها بفئات تتسع باستمرار ، قضية استكشاف الكنوز المختزنة فى اعماق الجماهير ، واستثمارها لصالح الشعب أجمع بما يعودعليه بأكثر النتائج توفيقا، **هى فى الجوهر قضية تربية الكادر ، وتنمية قدراته الثورية ومهاراته الفنية ، وتطوير مستواه السياسى ،** هى قضية احداث التحول العميق ، بمقتضى خطة مرسومة واعية ، لصنع ملامح الانسان الجديد . هى العملية التى بمقتضاها تعاد صياغة الانسان بما يستجيب لمتطلبات البشرية فى عصر تحولها العظيم .

وهى عملية علمية ، لها قواعدها وضوابطها ، رغم تباين التجارب وتنوع ملامحها، ورغم اختلاف الظروف التى واجهت حركة الثورة فى مسارها الطويل .

الخطوات الاولى

لقد برزت الطلائع الاولى للحركة الثورية بمعناها الحديث فى أعقاب الثورة الفرنسية ، فى عدد من بلدان أوربا الغربية ، مع تفكك دعائم النظام الاقطاعى ، وبدء انطلاق الراسمالية . كانت هذه الطلائع تدين الراسمالية كنظام ، وتنادى بضرورة الاشتراكية . وكانت تنبثق من صفوف المثقفين الثوريين الاكثر تطرفا الى اليسار (اليعاقبة أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٩٠ ، ومجموعة «بابوف» الشيوعية فى ١٧٩٢ ، ثم فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، أنشىء « اتحاد العدالة» تحت قيادة لويس بلانكى فى فرنسا ، و « أوربا الفتية » تحت قيادة جيوزيبى مازينى فى ايطاليا، و « عصبة الشيوعيين » تحت قيادة كارل ماركس وفريدريك انجلز فى المانيا) . وتدعمت العلاقات بين هذه التنظيمات الثورية المختلفة خلال الثورة التى امتدت لكافة عواصم أوربا فى ١٨٤٨ . وفى ١٨٦٤ ، انشئت **« الدولية الاولى »** بمبادرة من بعض النقابات القوية فى انجلترا ، وتحت التوجيه النظرى والتنظيمى لماركس وانجلز . ولكن لم تنضم اليها مدرسة **« بلانكى »** فى فرنسا ، ولا مدرسة **« لاسال »** فى المانيا .

وقد اتسمت هذه التنظيمات — وخاصة « الدولية الاولى » — بأنها كانت منابر للحوار ، والصراع الفكرى المفتوح ، بهدف تحديد ملامح الفكر الاشتراكى ، فى عصر بدأت تستكمل فيه معالم الراسمالية ، وبرز استغلالها البشع للطبقات العاملة . وكان المشتركون فى هذا الحوار مثقفين ثوريين ينحدرون فى أغلبهم من الاجنحة اليسارية داخل البرجوازية الليبرالية وينتسبون الى حركة الطبقة العاملة ، علاوة على بعض العمال المستنيرين . ولا يمكن القول بأن الحركة الاشتراكية كانت قد اكتسبت بعد جذورا عميقة ومستقرة داخل جماهير العمال العريضة. وكان النشاط التربوى الذى تمارسه تلك التنظيمات يتمثل أساسا فيما كانت تصدره من مطبوعات ومجلات دورية وغير دورية ، وكذلك فى مؤتمراتها السنوية . وبفضل هذا النشاط الدعائى ، استطاعت بالفعل أن توسع دائرة نفوذها الى الحركة العمالية فى اسبانيا وايطاليا وهولندا وسكاندينافيا — كما لعبت دورا طليعيا فى الانفجارات التى انتابت الحركة الثورية وقتئذ ، وبخاصة أثناء «كوميون باريس» الغنية بالدروس فى ١٨٧١ — الا أن هذه المرحلة لم تشهد نشأة الاحزاب الثورية بمعناها الحديث ، المنظمة حسب قواعد علمية ، وبصورة تكفل ارتباطها العضوى بأوسع الجماهير العمالية والكادحة .

كان هذا العصر هو عصر ارساء أسس الفكر الاشتراكي العلمي ، المستمدة من استكمال ملامح الرأسمالية كنظام ، وفى نضال عنيد ضد أنصار الرأسمالية ، والمدافعين عن قيمها حتى داخل صفوف الطبقات المستغلة والمقهورة ، وضد كافة الاتجاهات الانتهازية والفوضوية . تلك هى المرحلة التى مهدت لبناء الاحزاب العمالية الكبيرة فى بلدان أوربا الرأسمالية المتقدمة ، والتى برزت بشكل فعال على مسرح السياسة الاوربية فى نهاية القرن .

« الدولية الثانية » وحزب لينين

فى ١٨٧٣ ، وقعت الازمة الاقتصادية التى اعتبرت خطا فاصلا بين المرحلة التى عرفت بمرحلة « التنافس الحر » فى الرأسمالية ، والمرحلة التى عرفت بمرحلة الاستعمار . ان مرحلة الاستعمار قد شهدت نموا جبارا للرأسمالية الاوربية ، وتحولها الى الاحتكار ، كما شهدت جهودا جبارة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لاقتسام العالم فيما بينها ، ومحاولة تحويل كافة البلدان الاخرى الى مستعمرات لها . وقد صاحب النمو الجبار فى الصناعة نموا مماثلا فى الطبقة العاملة الاوربية ، وزيادتها عددا وتنظيما داخل المصانع الضخمة ، ونمو وعيها واتجاهها الى تشكيل أحزاب سياسية تدافع عن مصالحها ، عرفت « بالاحزاب الاشتراكية الديموقراطية » . وكانت هذه الاحزاب تنادى بوضع حد لسيطرة الاحتكارات ، وتصفية الرأسمالية ، واقامة الاشتراكية . وفى ١٨٨٩ ، انعقد فى باريس المؤتمر التأسيسى الذى عرف « **بالدولية الثانية** » التى ضمت كل هذه الاحزاب العمالية .

الا أن الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية التابعة للدولية الثانية عجزت عن أن تواصل الخط الثورى المعبر حقيقة عن مصالح الطبقة العاملة والبشرية التقدمية جمعاء . فبفضل النهب المخزى للمستعمرات ، استطاعت الدوائر الاستعمارية أن « ترشى » بعض الفئات العليا من الطبقة العاملة الاوربية ، الهيمنة على مصاير الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية . واغرتها مقابل بعض الفتات مما كانت تنتزعه من شعوب المستعمرات كى تنحرف عن طريق النضال الثورى من أجل التخلص من سيطرة الاستعمار والاحتكار ، وبثت فى صفوفهم سياسة مساومة الاستعمار ، والتحرك فقط داخل نطاق الدائرة التى يرسمها . فقد قنع هؤلاء القادة بأن يقصروا نشاطهم على « النشاط البرلمانى » وحده ، داخل اطار النظام الاجتماعى الذى يقيمه الاستعمار ، وأن ينبذوا كافة أشكال الصراع الثورى ، بل ورفضوا فكرة الثورة الاشتراكية ذاتها .

هكذا اقتصر النشاط الدعائى للاحزاب الاشتراكية الديموقراطية التابعة للدولية الثانية على الدعاية البرلمانية بصورها المألوفة فى ظل « الديموقراطية البرجوازية » . كما اقتصرت تربية الكادر على تكوين **كادر برلمانى** ، متمرس فى فن المناورة البرلمانية ، لا يختلف جوهريا عن قادة الاحزاب البرجوازية ولا يخاطب الجماهير الا بهدف كسب أصواتهم ، محولا بذلك شعارات «الاشتراكية» الى شعارات تضليلية ، لاتستهدف بالمرة العمل الثورى الكفيل حقيقة بوضع حد للرأسمالية ، واقامة الاشتراكية محلها . وبالفعل، قد ترددت هذه الاحزاب قبل الحرب العالمية الاولى فى متاهات الاصلاحية والانتهازية والتعصب، ووقفت بجانب الدوائر الاستعمارية فى سياساتها العدوانية ضد الشعوب المستعمرة ، ثم فى صف الحرب الاستعمارية بين الدول الاستعمارية نفسها، وخانت تماما قضية الثورة والاشتراكية .

وقد تنبه « لنين » فى مستهل هذا القرن للطبيعة الحقيقية لهذه الاحزاب الانتهازية . وعلى ضوء الدروس المستفادة من سلوك هذه الاحزاب، بنى فى ١٩٠٢ مقومات الحزب الذى قاد شعوب روسيا الى ثورة أكتوبر الاشتراكية فى ١٩١٧ . وكان هذا الحزب فى تكوينه واسلوب نضاله نموذجا لحزب من نوع جديد ، حزب طليعى يستجيب علميا لمتطلبات النضال الثورى فى عصر السيطرة المطلقة للاستعمار على العالم أجمع ، فضلا عن ظروف روسيا المتخلفة الخاصة ، وحكم القيصرية شبه الاقطاعية .

ان أهم ما تميز به هذا الحزب هو الاهتمام «بالكيف» قبل «الكم». أى وضوح رؤية المنبر الذى يقود النضال الثورى من أجل الاشتراكية ، ونقاء الفكر الثورى فى وجه كافة اتجاهات فكر الاستعمار والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة داخل صفوف حركة الطبقة العاملة . فبدون هذا الوضوح الحاسم ، وبدون النضال بلا هوادة الى نهاية المطاف ضد الانتهازية ، كان من المستحيل فى ذلك العصر بناء الطليعة القادرة فعلا على التحرك الثورى الفعال فى أول لحظة سانحة ، والاطاحة بكل بنيان النظام الاوتوقراطى المتفوق ماديا أضعافا مضاعفة بسبب استناده الى كل قوة الاستعمار العالمى ، واحداث الثغرة التى تفتح الطريق الى الاشتراكية فى أضعف حلقة بمجرد أن تبلغ التناقضات داخل معسكر الاستعمار أقصاها .

ذلك هو المفهوم الذى حكم البنيان الفكرى والتنظيمى والدعائى لحزب لنين الذى عرف وقتئذ بجناح البلاشفة (الاغلبية) داخل **الحزب الاشتراكى الديموقراطى العمالى الروسى** .
فكان الكادر فى ذلك الحزب قلة من المحترفين الثوريين ، المتفرغين كلية للنشاط الحزبى الثورى ، وعلى صلة وثيقة بتنظيمات الحزب المتنوعة ولجانها المنبثة فى المصانع والحقول وكافة مجالات التجمع الجماهيرى . وكان هذا الكادر المتفرغ ينمى مهاراته الثورية وتكوينه النظرى والعملى من خلال الممارسة اليومية للنضال الثورى ، وفى لهيب المعارك الطبقية ضد القيصرية وعملائها . والفئات الاجتماعية المتواطئة معها . وقد بنى هذا الحزب المنبر الثورى المستقل للطبقة العاملة ، المعبر بعمق عن مصالحها الاصيلة والاساسية فى الاشتراكية ، من خلال نضال فكرى وسياسى لايلين ضد كافة ألوان الانتهازية . ضد « **الشعبيين** » الذين لم يؤمنوا بتطور روسيا فى اتجاه الراسمالية ، ورأوا الاعتماد على الفلاحين لا الطبقة العاملة .

ضد « **الماركسيين القانونيين** » الذين رأوا قصر النشاط من أجل الاشتراكية على الدعاية العلنية بالقدر الذى تسمح به الرقابة القيصرية : ضد « **الاقتصاديين** » الذين رأوا قصر نضال الطبقة العاملة على المطالب الاقتصادية بهدف تحسين ظروف معيشتها فى ظل المجتمع القائم ، ونبذ النضال السياسى الثورى الذى يستهدف وضع حد لقيام هذا المجتمع ، واقامة مجتمع الاشتراكية محله . ضد جناح « المناشفة » (الاقلية) داخل الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى الذين عكسوا فى روسيا الخط الانتهازى للدولية الثانية . ضد الاتجاهات المصفية التى برزت كلما انتكست حركة الثورة ، وبخاصة فى أعقاب ثورة ١٩٠٥ ، ونادت بضرورة تصفية تنظيمات الحزب ، والقنوع بالنشاط الديموقراطى فى الحدود التى تسمح به ظروف الجذر الثورى . ضد كافة الاتجاهات التوفيقية والوسيطة والاستسلامية التى استهدفت بصورة أو بأخرى المساس **بفكرة المنبر المستقل لحركة الطبقة العاملة المناضلة من أجل الثورة الاشتراكية** . وكان هذا النضال العنيد ضد كافة اتجاهات الانتهازية لا يعنى تصفية امكانيات النضال العلنى والديموقراطى والبرلمانى . بل كان لنين يرى ضرورة الاستفادة من كل هذه الامكانيات الى أقصى الحدود الممكنة ، والتمرس فى أشكال هذا الصراع . الا أنه اعتبر فى الوقت ذاته أن هذا النضال كان بالضرورة نضالا تكميليا للنضال الاساسى بين الجماهير ، ولا يجوز فى حال من الاحوال أن يحل محله .

وكان لنين يؤكد الاهمية القصوى لممارسة الحزب النقد الذاتى الجرىء وبلا تحفظ ، فضلا عن نقده بلا هوادة لكافة الاتجاهات الانتهازية والمنحرفة . وكان يعتبر النقد الذاتى وحده — على نقيض العادات التى كانت سائدة فى احزاب « الدولية الثانية » — هو مقياس جدية الحزب واخلاصه حقيقة لقضية النضال الثورى والاشتراكية .

وبفضل هذه التقاليد التى أرساها لنين ، أمكن لحزب البلاشفة ان يصمد للعواصف وان يواجه الازمة التى تفجرت داخل صفوف الدولية الثانية على اثر اعلان الحرب العالمية الاولى . فكانت احزاب الدولية الثانية قد أعلنت مرارا قبل نشوب الحرب ادانتها للحروب الاستعمارية ، واطلقت شعار « الحرب ضد الحرب » . ونادت وقتئذ بضرورة تضامن الطبقة العاملة فى كافة بلدان أوربا الاستعمارية ضد الاهداف العدوانية لحكوماتها . الا ان معظم هذه الاحزاب قد تخلت عن موقفها بمجرد وقوع الحرب . وتناست الشعارات التى رفعتها — وذهبت تتبارى فى تبرير موقف الدولة الاستعمارية التى تنتمى اليها — وباسم الدفاع عن «أرض الوطن» ، طالبت الطبقة العاملة التابعة لوطنها بأن تقف بجانب برجوازيتها الاستعمارية ضد الطبقة العاملة فى دول استعمارية أخرى .. صحيح أن بعض قادة الدولية الثانية قد انتهجوا طريقا وسطا ، وحاولوا مقاومة خط الاستسلام المطلق لدوائر الاستعمار برفع شعار التمسك بالسلام ، ورفض الاشتراك فى الحرب الاستعمارية . الا أن حزب لنين وجزءا من الحزب الاشتراكى الالمانى (مجموعة « سبارتاكوس » تحت قيادة كارل لايبنخت وروزا لوكسانبورج) قد وقفا وحدهما الموقف المناقض تماما لخط الاستعمار ، والثورى الى النهاية . ونادبا بتحويل الحرب الاستعمارية الى حرب أهلية بهدف الاطاحة بسلطة الاستعمار ، واقامة الاشتراكية . كان ذلك هو الخط الكفيل باستثمار التناقضات الاستعمارية التى بلغت أقصاها خلال مرحلة الحرب ، للاطاحة بالنظام الاستعمارى كله ، وفتح طريق الثورة الى الاشتراكية .

ولكن كان يفترض هذا الموقف حزبا من نوع جديد ، جرب فى لهيب المعارك القاسية ، وقادرا على التمسك بالمبادىء — بلا تردد — فى أكثر لحظات التاريخ حرجا وحساسية . وكان حزب لنين بالفعل هو الحزب الوحيد القادر على اتخاذ هذا الموقف — بين جميع أحزاب الدولية الثانية — بحكم تشكيله ، وأسلوب تربية كادره ، والمعارك العصيبة التى خاضها فى ظل الاوتوقراطية القيصرية .
وكان حزب لنين أيضا هو الحزب الاشتراكى الوحيد الذى قاد نضالا من أجل انجاح أول ثورة اشتراكية فى العالم .

تكوين الكادر الاشتراكى ..

فى مرحلة محاصرة الاستعمار للاشتراكية

لقد افتتحت ثورة اكتوبر عصرا تاريخيا جديدا : اذ بتأسيس الدولة السوفيتية ، لم يعد الاستعمار هو القوة الوحيدة المهيمنة على مقدرات البشرية فى كافة ارجاء المعمورة . وتواجد النظام الاشتراكى فى سدس العالم بجانب النظام الاستعمارى، رغم استمرار تفوق قوى الاستعمار عالميا ، من الوجهة المادية . وقد ترتب على هذا الوضع الجديد أن انصرفت الدول الاستعمارية ـ بقوتها المادية المتفوقة ـ الى التجربة الاشتراكية الوليدة ، مستهدفة وادها فى مهدها عن طريق ملاحقتها ومحاصرتها من الخارج ، وأيضا بمحاولة تخريب منجزاتها وافسادها من الداخل . وكان يستغل الاستعمار مركز التفوق الذى كان لايزال يحتله فى توجيه مجريات التطور العالمى ، كى يعيد تنظيم علاقاته مع مختلف القوى الاجتماعية فى مختلف أرجاء العالم بما يدعم من قبضته عليها، ويكفل عزل حركة الطبقة العاملة الاشتراكية ، بهدف ضربها وسحقها فى كل موقع تحركت منه . وبذلك فرض الاستعمار على الحركة الاشتراكية العالمية التزام موقف الدفاع عن الذات ، كرد فعل لمجهوداته الشرسة والمستميتة لمحوها من الوجود . واتسمت الحركة الاشتراكية فى تلك المرحلة بعدد من السمات نجمت على وجه التحديد من وجوب التزامها هذا الموقف . وانعكست هذه السمات على مختلف أوجه النشاط الاشتراكى، وطبعتها بطابع خاص ، وامتد هذا التأثير الى المؤهلات المطلوب توافرها فى الكادر الاشتراكى واساليب تربيته فى ذلك الوقت .

ففى وجه عدوان الاستعمار ، كان لابد من تأكيد حق استخدام العنف لرد هذا العدوان ردا مفحما ، وانجاز الثورة الاشتراكية . وكان لابد من تأكيد المركزية الشديدة التى تكفل فى المقام الاول الدفاع عن مصالح وطن الاشتراكية المهدد فى كل لحظة بالغزو الاستعمارى ، وبالمؤامرات المتلاحقة المحاكة ضده . وكان لابد من ضمان الانجاز العاجل والحاسم للقرارات المركزية ، كشرط حيوى لصون كيان المجتمع الاشتراكى ، فى وجه المحاولات المتعددة التى تهدف الى النيل منه . وكان لابد من تغذية الحركة الثورية فى كافة أرجاء العالم بلا أدنى هوادة ، لضرب مواقع الاستعمار الخلفية ، وخاصة فى عالم المستعمرات ونتيجة لان الاستعمار قد نجح وقتئذ ـ بفضل المركز المادى المتفوق الذى كان لا يزال يحتله عالميا ـ فى أن يهيمن الى حد بعيد على حركة الطبقات الوسطى ، وأن يعزل حركة الاشتراكية عن مختلف الاتجاهات « القومية » ، برزت فى المقدمة الوجه **الدكتاتورى** « لدكتاتورية البروليتاريا» ،وهى تعبر فى واقع الامر عن تحالف قوى الثورة تحت قيادة الطبقة العاملة فى مواجهة حلف قوى الراسمالية العالمية . ونتيجة لبروز هذا الوجه الدكتاتورى ، وعدم التنبه بالوعى الكافى لما يمكن أن يسفر عنه على مبادىء الاشتراكية ومقوماتها الاصيلة ، انتهكت فى بعض الاحوال قواعد الديموقراطية الاشتراكية والشرعية الاشتراكية . وانعكست هذه الاوضاع برمتها وبكل آثارها وردود افعالها على سلوك الكادر الثورى ، وتربيته فى ذلك الحين .

ومن الامور التى جعلت عملية بناء الاشتراكية اكثر صعوبة وتعقيدا فى الاتحاد السوفيتى ، **تجمع الظروف الموضوعية والذاتية لانفجار اول ثورة اشتراكية فى دولة كانت تتسم بالتخلف الشديد** ، على عكس ما كان متوقعا من الوجهة النظرية . اذ كان الارجح هو اندلاع الثورة ونجاحها فى البلدان الراسمالية المتقدمة قبل غيرها ، بسبب وجود طبقة عاملة منظمة ومتقدمة فى تلك البلدان ، اكتسبت من خلال تقاليدها النضالية الطويلة الخبرة التى تؤهلها لبناء مجتمعها الاشتراكى ، ونضجت موضوعيا للاستيلاء على السلطة وادارة شئون الحكم . وكان السبب فى هذه المفارقة التاريخية التى قد تبدو غريبة فى اول وهلة ، هو تجمع عناصر الثورة ، وبلوغ التناقضات أقصاها ، فى اضعف حلقة من حلقات جبهة الاستعمار العالمى. ولم يكن من المحتم وقوع هذه الحلقة فى اكثر البلدان الراسمالية تقدما . وترتب على ذلك أن المجتمع الروسى عقب نجاح الثورة الاشتراكية لم يكن أكثر المجتمعات الاوربية أهلية لبناء اول تجربة اشتراكية فى وجه تحديات الاستعمار المتلاحقة . ولم تكن طبقته العاملة قد اكتسبت من الصفات الذاتية المستمدة من الاحتكاك الطويل بمختلف نواحى الصناعة المتقدمة الحديثة ، ولا احتلت حيال الطبقات الكادحة الاخرى فى المجتمع ، وخاصة جماهير الفلاحين العريضة فى الريف ، المركز القيادى غير المتنازع عليه الذى ييسر لها بأقل مشقة ممكنة توعيتها بمصلحتها الاصيلة فى الاشتراكية ، واجتذابها بقوة الى عمليات البناء الاشتراكى . فكانت المسافات ما زالت ملحوظة بين الطليعة التى وقع على عاتقها بناء المجتمع الجديد فى اكثر الظروف تعقيدا ومشقة ، وبين جماهير الشعب العريضة المتخلفة ـ بحكم عناصر التخلف فى المجتمع ذاته ـ عن ادراك كل أبعاد التحول الثورى المطلوب ، والعاجزة موضوعيا عن متابعة المهام العاجلة ،

بالوعى الذى تتطلبه مواجهة التحديات . وكان ذلك عنصرا مغذيا آخر أدى الى اللجوء للوسائل الادارية الناجعة ، وانتهاك قواعد الديموقراطية الاشتراكية السليمة ، وتنمية بيروقراطية مفسدة لقيم الاشتراكية وانطلاقتها . كما لعب ذلك دوره في الاساليب التى اتبعت لتربية الكادر وتوجيه نشاطه . ومن أعباء التخلف ـ علاوة على الاعباء السالفة الذكر ذات الطابع الاجتماعى ـ أعباء ذات طابع فنى وتكنيكى . اذ لم يكن متوافرا العدد الكافى من الكادر القادر على مباشرة عمليات التحول الصناعى السريع ، الضرورى لنقل المجتمع السوفيتى من وضعه المتخلف الى مجتمع صناعى متقدم بأعلى المعدلات وفى اقصر وقت مستطاع . واضطر الاتحاد السوفيتى فى السنوات الاولى بعد الثورة ان يلجا الى العديد من الكادر الفنى الاجنبى لتدريب كوادر سوفيتية ، بخاصة ان اغلب العناصر الروسية القادرة على ممارسة هذه الاعمال كانت قد هجرت الارض الروسية بعد اندلاع الثورة . وكانت هذه العناصر الاجنبية تمارس اعمال تخريب بأيحاء وتدبير من دوائر الاستعمار العالمى ، بجانب اعمال البناء التى كانت مكلفة بها .

ان كل هذه الاوضاع الداخلية والتحديات الخارجية قد واجهت القيادة السوفييتية بمهام متعددة فى تربية الكادر السورى اللازم لتولى مسئوليات بناء أول تجربة اشتراكية فى العالم . وبخاصة ان معظم المهام التى وقعت على عاتق هذا الكادر لم تكن تستند الى خبرة مستمدة من تجارب سابقة . وكان المجتمع يرتاد لاول مرة آفاقا مجهولة ، بكل ما تنطوى عليه من أخطار خفية .

● كانت هناك فى المقام الاول المهام **النظرية والسياسية** فى تربية الكادر . وكان الاسلوب الاساسى المتبع فى انجاز هذا التكوين هو التربية من خلال الممارسة العملية للنشاط السياسى بين الجماهير ، فضلا عن الانتساب بين الحين والاخر بمدارس حزبية تقدم «كورسات» نظرية مقتضبة، مستمدة من الفكر الماركسى اللنينى ، وتكثف التجارب النضالية فى تعاليم عامة . الا ان هذه الاهداف كانت تعتريها فى بعض الاحوال شيئا من القصور . وكانت الكورسات تتسم أحيانا بنوع من الجمود والتبسيط المخل . ويرجع ذلك الى الاسباب التى أسلفنا ذكرها فى حل بعض المشاكل بالطرق الادارية والبيروقراطية ، والانفصال النسبى المترتب على ذلك عن حركة الجماهير الواقعية ، وانزواء بعض مظاهر الديموقراطية الاشتراكية ، وكانت عبادة الفرد التى نمت عقب الثلاثينيات من العوامل المشجعة على هذا القصور

● وكانت هناك فى المقام الثانى المهام **الفنية** فى تربية الكادر . ولم تكن تقل اهمية عن المهام السياسية للتعجيل بالتطوير الصناعى للمجتمع. وقد استخدمت وسائل عديدة لانجاز هذه المهام، فضلا عن الدراسات المتخصصة فى مختلف فروع العلم الحديث ، وتشجيع البحث العلمى ، وفتح فرص الدراسة الجامعية لكافة الكفاءات بدون تمييز ، وخاصة العمال . ومن الوسائل المبتكرة لزيادة كفاية الانتاج « الحركة الستاخانوفية » القائمة على مبادرات العمال انفسهم لاكتشاف انجع الوسائل الكفيلة لتنظيم وانجاز عمليات الانتاج المختلفة ، بأقل جهد واكبر فاعلية .

وقد تداخلت المهام السياسية والفنية فى تربية الكادر لتشجيع مبادرات العمال الطليعيين كى ينتقلوا الى مواقع العمل التى تفترض اكبر قدر من الجهد حتى يضربوا المثل ، ويحركوا العناصر الاكثر تخلفا . هكذا انتقل آلاف من هؤلاء العمال الى الريف فى مرحلة تحويل المزارع الى مزارع جماعية ، لمساعدة الفلاحين الكادحين على مباشرة أسلوب عملهم الجديد بأكبر قدر من الكفاءة . ان القائد الاشتراكى الحق هو الذى يبحث دائما عن الموقع الاكثر صعوبة ، الذى يفترض اكبر قدر من الجهد والتضحية . وتبرز كفاءاته كقائد بقدر استعداده على تحمل المشاق والمسئوليات، وانجازها بنجاح .

● وكانت هناك أخيرا المهام **الدولية** فى تربية الكادر . والاعتناء بالتجارب الثورية خارج الاتحاد السوفيتى ، وتقديم الدراسات المتخصصة لكادر محلى يرد من تلك البلدان ـ وقد انشىء لهذا الغرض « جامعة لشعوب الشرق » ومعاهد أخرى لمتابعة النشاط الثورى فى مختلف أنحاء العالم .

وقد كانت هذه المهام تعبيرا عن امتداد لمنهج لينين فى تربية الكادر . وتنسجم مع المهام التى رسمها للحزب فى ظروف استيلائه على السلطة وممارسة عمليات البناء الاشتراكى . وهى تستهدف باستمرار ربط الطليعة بجماهير الشعب العريضة ، وتحريك الطليعة لهذه الجماهير ، وتغذية الطليعة بالكفاءات العديدة المنتشرة فى صفوف الجماهير ، بعد توعيتها سياسيا وتنمية مهاراتها ، وتشجيعها على المبادرات الخلاقة . ونفذت هذه المهام بنجاح بقدر تفاعل الطليعة مع الجماهير ، وبقدر تغلبها على مختلف العقبات الناجمة عن تسرب ونمو ظواهر غريبة على الاشتراكية تفصل بينها وبين الجماهير ، مثل عبادة الفرد ، والبيروقراطية ، وانتهاك قواعد الديموقراطية الاشتراكية .

أما فى المجال الدولى ، فكانت « الدولية الثانية » قد أشهرت افلاسها أثناء الحرب العالمية الاولى . ولم تصمد للامتحان الرهيب الذى واجه وقتئذ الاحزاب العمالية . واتجه التفكير بالتالى الى تعميم التجربة التى اثبتت ثورة اكتوبر نجاحها . وفى ١٩١٩ ، أنشأ لنين « **الدولية الثالثة** » (الكومنترن) ، وضمت مختلف الاحزاب العمالية التى انشقت عن الدولية الثانية بعد انهيارها ، والتفت حول التجربة السوفيتية ، ووقفت تساندها ضد كل جهود الاستعمار لتصفيتها . واطلق على احزاب الدولية الثالثة اسم « الاحزاب الشيوعية » .

وكانت مهمة الاحزاب الشيوعية فى تلك المرحلة مهمة معقدة . فبسبب التفوق المادى لقوة الاستعمار ، ومتابعته بلا هوادة سياسة حصار الدولة السوفيتية ، وتكرار استفزازاته ضدها ، كان يقع على عاتق الاحزاب الشيوعية وقتذاك ضرورة ابراز وجهها **الاممى** باستمرار ، وان تضع مشاكل حماية الوطن الاشتراكى على راس جداول أعمالها . ونتيجة لقدرة الاستعمار فى نفس الوقت على فرض هيمنته الفكرية على الطبقات الوسطى ، مستغلا فى ذلك انزعاجها الشديد من الثورة العنيفة ، وقدرته على تحريك مشاعرها القومية ، كان يستطيع ان يغذى التصوير لدى تلك الفئات بان نشاط الاحزاب الشيوعية « **الاممى** » هو نشاط « **غير قومى** » . وكان على الاحزاب الشيوعية — رغم هذه الدعايات — أن تنمى باستمرار علاقاتها بأوسع جماهير الشعب ، حتى الجماهير غير العمالية . وكان ذلك ضروريا ، لا لمجرد القيام بدورها فى مقاومة مخططات الاستعمار والراسمالية فى الداخل ، وتحريك عناصر الثورة ، ولكن حتى لممارسة دورها فى حماية الدولة السوفيتية بصورة فعالة . ولم يكن الربط بين هذه العناصر المختلفة بالمهمة السهلة وقتذاك ، بخاصة ان انشقاق هذه الاحزاب عن احزاب الدولية الثانية قد احدثت فى أحوال عديدة انقساما عميقا ، حتى داخل صفوف الطبقة العاملة نفسها .

وكانت هذه المشاكل تنعكس بالضرورة على مشاكل تربية الكادر . وضرورة الارتقاء به الى نظرة اممية مع الصمود فى الوقت ذاته لادعاءات الاستعمار ، ونجاح هذه الادعاءات فى التأثير على فئات اجتماعية عريضة ، بأن هذا الموقف كان ينطوى على موقف غير قومى . ولم يكن فى الواقع من الممكن ازالة هذه الصعوبة تماما ، طالما كان يحتفظ الاستعمار بمركزه المادى المتفوق .

الا ان انتقال بعض البلدان الاستعمارية — بعد استقرار اسس المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى — الى مواقع أكثر عدوانية وتعصبا — مع صعود الفاشية فى اوربا — قد خلق ظرفا مواتيا للتخفيف من هذه الصعوبة . فقد أثبتت الفاشية بالافعال انها تعبر عن اكثر فئات الاستعمار رجعية وتعصبا وعدوانا . وأخذت تنتهج سياسة عدوانية سافرة ضد كافة فئات المجتمع ، بما فى ذلك الفئات المتوسطة . واخذت القوى المختلفة المعادية للفاشية تتجمع لدرء أخطارها المتفاقمة . ونشأت « جبهات شعبية » تضم الشيوعيين والاشتراكيين والاحزاب البرجوازية الراديكالية والليبرالية للصمود معها فى وجه صمود هذا الخطر الجديد الذى يهددها جميعا . وعندما انفجرت الحرب العالمية الثانية ، وتراصت فيها كافة القوى العالمية المعادية للفاشية ، وبرز الشيوعيون كقوة قيادية فى النضال ضدها ، ارتد للخلف كثير من الادعاءات التى كان يشيعها الاستعمار ضدهم . وكان لحل الكومنترن فى ١٩٤٢ تأثيره الواضح فى هذا الصدد ، بخاصة أن عديدا من الاحزاب الشيوعية الاوربية كانت قد نمت نموا كبيرا فى النضال القومى ضد الفاشية ، ولم تعد هناك امكانية موضوعية لتوجيه نشاطها من مركز واحد .

الاشتراكية تنتقل الى مركز القوة المتفوقة عالميا

ان الحرب العالمية الثانية بسحقها للفاشية قد وجهت ضربة قاصمة لقوى الاستعمار العالمى : وأدخلت اختلالا خطيرا على توازن القوى العالمية . فقد فقد الاستعمار ركنا اساسيا من أركانه . وتدعمت قوة الاشتراكية بانفصال عدد من بلدان أوربا الشرقية وآسيا عن تبعيتها للاستعمار ، وانتقال السلطة فيها الى قيادات اشتراكية — وتحولت الاشتراكية الى نظام عالمى — واستكملت هذه العملية فى السنوات التى تليت الحرب بانتصار ثورة الصين ، وامتداد المعسكر الاشتراكى الى رقعة عريضة من آسيا .

وقد استطاعت امريكا — وهى الدولة الاستعمارية الوحيدة التى خرجت من الحرب اقوى مما كانت عليه قبلها — ان تؤجل لفترة عملية استكشاف كل النتائج المترتبة على هذه التحولات الخطيرة . وكان لاحتكارها صنع القنبلة الذرية لعدد من السنوات ، تأثيره الفعال فى هذا التأجيل . كما لعب نمو بعض الظواهر الغريبة على الاشتراكية داخل الاتحاد السوفيتى دورا معطلا ايضا فى ادراك عمق التغير الذى طرأ على عالم ما بعد

الحرب ، وحال دون استخلاص كل النتائج المترتبة على هذا التغيير . وربما كانت عبادة الفرد التى نمت نموا مضاعفا عقب الانتصار على الفاشية ، أبرز هذه الظواهر . فقد غذت عوامل الجمود النظرى . وعملت على احتواء التغيرات داخل الاطر الفكرية التى حكمت حركة الاشتراكية فى ظل ظروف كان العالم بصدد اجتيازها، بدلا من تطوير هذه الاطر لتقبل وتنمية تلك التغيرات . فبذلت جهود لتطبيق التجربة السوفييتية ــ باتجاهاتها الاساسية ــ فى البلدان الجديدة التى انتقلت الى الاشتراكية . واصطدم ذلك بواقع الامكانيات المتفتحة أمام هذه البلدان بفضل الاضافة الجديدة فى قوى الاشتراكية . وحال هذا المنهج دون استثمار نمو هذه القوى الاستثمار الاوفق ــ وكان لهذه الظواهر تأثيرها الضار على تنمية تجارب الاشتراكية بجهود ابداعية خلاقة ، وتكوين الكادر الاشتراكى تكوينا ملائما . وادخلت هذه الظواهر عنصر تحوير على الخط الذى يهدف الى أعمق ارتباط للطليعة باوسع الجماهير .

الا ان حقائق العصر أقوى من كل القوى المعيقة لاستجلاء عناصرها. ورغم الجهود المستميتة التى بذلها الاستعمار الامريكى لتغذية عناصر التوتر ، والتهديد باستخدام القنبلة الذرية ، وتفجير الحروب الصغيرة ، ومتابعة سياسة « شفا الحرب» ،بهدف احتفاظ الاستعمار بمركز المبادأة فى تحديد مجريات الامور العالمية ، شهدت الخمسينات اختلالا بينا فى التوازنات الدولية لصالح الاشتراكية ، واخذت تبرز هذه الاخيرة كالقوة الاكثر تعبيرا عن مقتضيات العصر ،والمحددة فى التحليل الاخير لمجريات التطور الاجتماعى العالمى كله . وليس مصادفة ان الفترة التى شهدت ارتقاء الاشتراكية الى هذا الموقع المقرر لمجريات الامور العالمية ،شهدت فى الوقت ذاته انهيار النظام الاستعمارى الاحتلالى ، وتحرير معظم المستعمرات من قبضة الاستعمار المباشر ، ونيل الغالبية العظمى من البلدان المستعمرة والتابعة استقلالها السياسى فى آسيا وأفريقيا ، وامتداد حركة الثورة الى مؤخرات الاستعمار فى كل مكان ، وتطلع البلدان الوطنية الفتية الى انتهاج طريق الاشتراكية .

واخذت مقاييس التعامل الدولى تختل مع اختلال التوازنات الدولية القائمة فى المرحلة السابقة على احتفاظ الاستعمار بمركز التفوق ، وتحكمه اساسا فى مصائر الشعوب . وبدأت مقاييس جديدة ، تعبر عن انتقال الاشتراكية الى هذا المركز المتفوق ، تحل بالتدريج محلها ، وتشق طريقها الى الوجود . وانعكست هذه الحقائق بشكل مباشر على شتى مظاهر الحياة المعاصرة . واصبح من الواجب ان يتشبع بها الكادر الاشتراكى، باعتبارهم بناة الانطلاقة الجديدة فى حياة الشعوب

والواقع ان احتفاظ الاستعمار بسيطرته الاساسية على مصائر الشعوب ، حتى بعد قيام الاشتراكية فى رقعة محددة من العالم ، وتواجد النظامين الاجتماعيين معا ، انما كان يعنى **طبع العلاقات الدولية والطبقية بصفات تميزه ، مستمدة من طبيعته العدوانية ، باعتباره اكثر اشكال الاستغلال الطبقى والقهر القومى بشاعة .. بما فى ذلك تلك الرقعة من العالم التى خرجت على سلطته ، واقامت سلطة اشتراكية على انقاضها .**
لذلك ، مادام الاستعمار كان القوة المسيطرة ، لم يكن هناك مفر من وقوع الحروب ، ولم يكن هناك بد من اللجوء الى العنف فى الثورة على نظام حكمه ــ فى صورة ثورات اشتراكية فى البلدان الاستعمارية، او فى صورة ثورات تحريرية فى البلدان المستعمرة. ولم يكن هناك مناص من توتر الوضع الدولى ، واستقطابه الى كتل متنابذة متربصة لبعضها ، وسيادة جو « الحرب الباردة » المهياة فى أية لحظة لتحويلها الى « حرب ساخنة » .. كما ان الاستعمار كان قادرا بفضل احتلاله مركز التفوق ان يحتفظ بهيمنته المادية والفكرية على الفئات الاجتماعية الوسطى ، وان يعزلها عن قوى الاشتراكية ، مما كان يلزم هذه الاخيرة بالدفاع عن كيانها ، ورد عدوانه عليها بما كان يقتضى الوضع من عنف . فى ظل هذه الظروف ، اتخذت « دكتاتورية البروليتاريا » اشكالا كانت تثير استهجان هذه الفئات . واتسم « الكومنترن » بمركزيته الصارمة بصورة اثارت شكوكها فى « قومية » الاحزاب الشيوعية . وانعكس هذا كله على تكوين الكادر الاشتراكى فى ظل ظروف قدرة الاستعمار على محاصرة قوى الاشتراكية ، واقامة الحواجز بينها وبين العديد من القوى الحليفة، بما فى ذلك اجزاء هامة من الحركة الوطنية . ان هذه الظروف كانت تفرض على قوى الاشتراكية ان تؤكد تمايزها الواضح ،واستقلاليتها الصارمة فى وجه كل جهد يهدف الى المساس بحرية حركتها ، ويعرضها للانزلاق فى الطريق الاصلاحى والانتهازية .

أما وقد انتقلت الاشتراكية الى مركز التفوق ،

واصبحت توجه مجريات التطور الاجتماعى العالمى ، فقد تغيرت هذه الاوضاع تغييرا جذريا . **لقد اصبحت الاشتراكية هى القوة القادرة على طبع العلاقات الدولية والطبقية بصفات تميزها ، مستمدة من انصرافها الطبيعى الى العمل السلمى البناء ، باعتبارها نظاما يقضى على استغلال الانسان للانسان ، وتستهدف رفاهية فئات الشعب الكادحة بعد استبعادها مختلف الوان الاضطهاد الطبقى والقهر القومى** . واصبح من الممكن ان تمتد صفاتها الاصيلة كى تسبغ الوضع العالمى كله بصورة متزايدة ، وان تفرض على الاستعمار الركون للمباراة السلمية ، وهذا فى واقع الامر انتهاك لطبيعته العدوانية ، وخير وسائل نسف اسس نظامه من خلال التعايش السلمى ذاته . ولعل الامكانيات المتفتحة اليوم لاستبعاد نشوب الحروب العالمية اصلا ، والتخفيف من حدة التوتر الدولى ، والقضاء على استقطاب العالم الى كتل متنابذة ، واختفاء الفواصل بين الحركة الوطنية والحركة الاشتراكية ، وتلاحم الحركتين فى سيل ثورى واحد ، خير دليل على اجتياز عصر سيطرة الاستعمار على مصائر الشعوب ، وانتقال تقرير مصيرها الى الشعوب نفسها . ومع تقلص سيطرة الاستعمار ، فقد قدرته على ان يهيمن على فكر وحركة الفئات الاجتماعية الوسطى.واصبحت هذه الاخيرة تنجذب الى قطب الاشتراكية . وبخاصة ان منجزاته المادية تثبت كل يوم تفوقه ، وقدرته على تحقيق معدلات فى التطور والنمو ، لم يشهد التاريخ مثيلا لها . ومن هنا ، تتجه فئات اجتماعية تتسع باستمرار الى بلورة مواقف تنطوى على عزل للاحتكارات الاستعمارية ، واجبار هذه الاخيرة بدورها على التزام موقف الدفاع ، بل وتطعيم كيانها بعناصر مستمدة من عالم الاشتراكية ذاته (مثل المحاولات التى تبذلها لتخطيط الاقتصاد) للاطالة من حياتها المهددة بأخطار متزايدة . ان كل هذه الظواهر تشهد بأن الاقتصاد الاحتكارى لم يعد يلائم مقتضيات العصر ، وان الاشتراكية باتت وحدها تلائمتعاظم وعى الشعوبوتطلعها المشروع الى التحكم بنفسها فى مصائرها ومستقبلها .

وفى ظل انزواء سلطة الاستعمار ، المنطوية على عناصر القمع والكبت والاستغلال ، وارتدادها الى الخلف ، واحلال قطب الاشتراكية محلها ، كمثل يلهم الشعوب ، ويدفعها الى التحرر والبناء، والخلق والابداع ، من شأن العالم المعاصر ان يتعاظم فى تنوعه ، وان يستثمر كافة طاقاته الدفينة ، وان يطلقها الى آفاق تتجدد ابدا .

ولكن ليست كل عناصر التنوع عناصر « **اشتراكية** » خالصة — اى عناصر **موضوعية** مستمدة من تنوع التجارب الخاصة ، وتنوع السمات القومية ، واختلاف مسالك التطور ، وتباين رصيد الماضى بتراثه وتقاليده .. اذ هناك عناصر **ذاتية** ، متوقفة على مقدار **الوعى** بمدى عمق التحول الذى يعترى عالمنا المعاصر ، تتداخل مع هذه العناصر الموضوعية . ويعمل **الاستعمار** على تغذية هذا التباين فى الوعى ، بخلق الظروف المادية التى تزيد من مقدار التباين والتنوع والاختلاف ، وبث الفرقة والانقسام ، وبتنمية عناصر الاحتكاك والخلاف والنزاع بين هذه التجربة الثورية وتلك — ولايزال للاستعمار القدرة على القيام بمثل هذا الدور ، على الرغم من فقدانه مركز المقرر الاساسى لمصائر الشعوب فى اتجاهها العام ، لانه لايزال يحتفظ بتفوقه فى هذا الموقع او ذاك من مواقع الصراع فى العالم . ونتيجة لتباين مقدار قبضة الاستعمار على حركة الثورة، فى ظل ظروف عامة تتسم باتجاه هذه القبضة الى التراخى ، تنفعل القوىالثورية فى مواجهتهانفعالات هى الاخرى متباينة . وتفنر اجزاء منها بمنطق عصر محاصرة الاستعمار للاشتراكية فى المواقع التى مازالت القبضة الاستعمارية فيها قوية ، واجزاء اخرى بمنطق محاصرة الاشتراكية للاستعمار فى المواقع التى امكن فيها ازاحة هذه القبضة ، والتحكم اساسا فى مصائر التحول الثورى.ومن هنا ، يقدر التنوعالذىيميز التجارب الثورية المعاصرة تقديرات متباينة حسب زاوية الرؤية . فينظر اليها،باعتبار ان هذا التنوع بتأثير من الاستعمار ، وتعبير عن نفوذه وسيطرته فى بعض المواقع ، وباعتبار انه تعبير عن سمات اصيلة لعصر جديد يتحرر من سيطرة الاستعمار فى مواقع اخرى . ومن شأن هذا الخلاف ان يجد ما يبرره موضوعيا ، مادام احتفظ الاستعمار بالقدرة على التحكم فى مصائر الثورة — بصورة او باخرى — فى مواقع محددة من حركة الثورة العالمية .

وبطبيعة الحال ، يختلف مفهوم تكوين الكادر

الاشتراكى حسب هذه النظرة او تلك الى اسباب التنوع فى حركة الثورات المعاصرة .

فاذا اعتبر ان هذا التنوع بتأثير من الاستعمار ، وان كل خروج على الخط الثورى الملائم لبلد محدد ، هو فى واقع الامر تسليم للنفوذ الاستعمارى،وانحراف عن الخط الثورى السليم عموما ، عدنا بهذا المنطق الى فكرة المركزية المطلقة فى رسم الخط الثورى ، والى منطق عصر تحكم الاستعمار — اساسا — فى مصائر الشعوب . وينبغى على الكادر الاشتراكى بمثل هذا المفهوم ان يحتفظ بتمايزه الواضح فى مواجهة كافة التيارات الفكرية الاخرى ، وان يصون بكل حسم « نقاء » فكره الثورى من تسرب الفكر الانتهازى والاصلاحى والمراجع اليه ، وعليه ان يشن حربا لا هوادة فيها ضد الاتجاهات المراجعة للفكر الذى ساد الحركة الاشتراكية فى فترة تحكم الاستعمار — اساسا — فى مصائر البشرية . انهذا الفكر هو امتداد للفكر الاشتراكى فى المرحلة السابقة وتجاهل تام للتحولات العميقة التى اعترت العالم المعاصر .. ومن شأن هذا الفكر ان يزداد توغلا فى اتجاهه المحافظ ، وفى مقاومة التجديد بالتطرف فى الاتجاه العكسى ، بقدر تعدد ظواهر التنوع وزيادتها فاعلية . ويجد هذا الفكر نموذجا بارزا فى اتجاه الصين حاليا . بخاصة ان ظروف الصين تتسم بالانطلاق من مواقع متخلفة مماثلة لتلك التى انطلق منها فى الاصل الاتحاد السوفييتى عند بداية التجربة السوفييتية . كما ان الاستعمار الامريكى يبذل اقصى ماله من جهد للكشف عن انيابه فى آسيا ، وابراز وجهه العدوانى فى اكثر صوره سفورا .

لقد انتهجت الثورة الصينيةدائما طريقها الخاص الملائم لظروف الصين النوعيةالمتسمة بوضعها كبلد شبه مستعمر شبه اقطاعى يتميز بالتخلف الشديد، وبسيادة العنصر الفلاحى فى تشكيلها الاجتماعى . ولم تتقيد ابدا بما كانت تراه منافيا لتطوير العملية الثورية فى الصين . وكانت اول ثورة اكتشفت الخط الجماهيرى المناسب لاطلاق الحركة الثورية فى البلدان المستعمرة الشديدة التخلف ، واصبحت تجربتها الثورية خبرة غنية اهتدى بها معظم القادة الثوريين فى بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. كما كان تكتيك «ماوتسي تونج » واستراتيجية فى حرب العصابات ، التى تعتمد على حركة الفلاحين المسلحة ضد الجيوش النظامية التى يحركها قوى الاستعمار ، الرائد الاساسى لهذا النوع من الحرب التحريرية الثورية فى تلك البلدان . واسهمت الحركات الثورية فى امريكا اللاتينية وخاصة فى كوبا فى تطوير هذه القواعد مع ملاءمتها لظروف امريكا اللاتينية الخاصة.تلك هى الضوابط العامة التى حكمت عمليات تكوين الكادر ، فى خضم الصراع المسلح ضد قوى الاقطاع والاستعمار ، وبالاعتماد على اعرضجماهير الفلاحين الكادحين. ان ثورة كوبا قد اضافت الى مبادىء ماوتسيتونج تأكيد ان قوى الشعب المسلحة تستطيع ان تنتصر بشكل حاسم على جيش نظامى ، وانه ليس بالضرورة انتظار نضوج الظروف الثورية بكل ابعادها لاطلاق العملية الثورية ، بل من الممكن توفير هذه الظروف الثورية من خلال عملية الاستيلاء على السلطة نفسها ، وان مجال النضال المسلح الرئيسى فى بلدان امريكا اللاتينية المتخلفة هو الريف .

ولكن تجربة الصين فى هذا المجال لا تقتصر على الاعداد للثورة الاشتراكية من خلال انجاز الثورة التحريرية ، بل انتقلت الى مهام تكوين الكادر فى بناء مجتمع اشتراكى ينطلق من مواقع شديدة التخلف ، وفى وجه الحصار الاستعمارى المباشر . ويتمثل العمل الثورى فى مرحلة بناء الاشتراكية لافى مجرد ممارسة **الصراع الطبقى** ، ولكن ايضا فى ممارسة **عمليات الانتاج والكشف العلمى المبتكر** الذى يستثمر امكانيات تطوير المجتمع المتخلف باصلح الطرق الممكنة ، وبالاعتماد الكامل على حركة الجماهير الواسعة . ان قادة الصين يؤكدون **انه ينبغى فى مرحلة بناءالاشتراكية اتخاذ الخطوات الايجابية للتقليل من الفوارق بين الصناعة والزراعة ، وبين المدينة والريف . وبين العمل اليدوى والعمل الذهنى** . وان الوسيلة الوحيدة لمقاومة نمو البيروقراطية ومحاربة الفساد ، واقتلاع قيم المجتمع القديم القائمة على انفصال القادة عن عمليات الانتاج المباشرة ، انما يفترض العمل بلا هوادة فى سبيل تربية الكادر وتكوينه فى ضوء هذه الاتجاهات الاساسية . وان الاقبال على عمليات الانتاج مع استثمار كل امكانيات العلم الحديث مكيفة لظروف الصين الخاصة هو سبيل مناهضة بقايا الرجعية والاقطاع ، واغنياء الفلاحين والعناصر المعادية للثورة **ماديا** ، فضلا عن ممارسة هذه المعركة بخوض الصراع الطبقى **فكريا** . وللربط الوثيق بين العلم والانتاج ، وبين القادة والجماهير ، وبين الطليعة والشعب ، ومقاومة الفكرية البرجوازية والرجعية فى مجالات الثقافة والتربية ، قرر قادة الصين فى ١٩٥٨ اعادة تنظيم

النظام الدراسي على اسس تناهض المفهومات ، البرجوازية في التربية ، وتضع الدراسة الاكاديمية في خدمة العمل الانتاجي . وذلك بارساء نظام العمل والدراسة معاء والاشتراك في عمليات الانتاج بجانب استكمال الدراسة واتقان التخصص في مجالات محددة . ان اشتراك الكادر السياسي والفني في عمليات الانتاج المباشرة يعتبر شرطا اساسيا لاكتساب هذا الكادر — من خلال الممارسة والتطبيق — الصفات الاصيلة للطبقات الكادحة ، والقضاء على عادات الترفع عن العمل اليدوي الموروث من الطبقات المستغلة . كما يسهم في اكتشاف الخط الثوري السليم من خلال ممارسة الطليعة للنشاط الانتاجي مباشرة ، ونفاذها الى جوهر المشاكل التي تشغل الجماهير لا لمسها لمظاهرها السطحية بمجرد الوقوف خارجها و « فوقها » .

كما تنظم الصين ايفاد الملايين من الشباب المثقف الى الريف ، لتطعيم التطبيق الزراعي في الصين بالعلم الحديث والتكنيك المتقدم ، وتوعية الكادر وزيادة صلابته وثوريته ، وتدعيم العمل داخل الوحدات الانتاجية ، وتحسين اساليب الادارة . ولا شك ان العنصر الاساسي لممارسة الصراع الطبقي ، وممارسة عمليات التطوير الانتاجي والعلمي والفني ، انما يفترض في المقام الاول **التوعية السياسية ، واعتبار عنصر السياسة دائما الاساس** . وفي الوقت الراهن ينظم في الصين — بتوجيه من ماوتسي تونج شخصيا — عملية امتداد التعبئة السياسية الى الاطفال من سن السابعة الى الخامسة عشرة وتنظيمهم تنظيما شاملا ، لضمان تشبيعهم منذ طفولتهم بقيم ومثل المجتمع الجديد ، ومنهجه في العمل والنضال .

ونجد « خطا جماهيريا » مماثلا لخط الصين في عديد من البلدان النامية الشديدة التخلف التي تسعى بعد الاستقلال الى تحقيق تطورها الاجتماعي والصناعي بأعلى المعدلات . ان القضية الاساسية التي تواجه هذه البلدان النامية هي الصراع ضد التخلف وتعبئة كافة الامكانيات لانجاز اللحاق بالبلدان المتمدينة في اقصر وقت مستطاع . ويفترض هذا اكبر قدر من **الوعي السياسي** لتسخير كافة الامكانيات المتاحة وتخطيطها على افضل وجه فني وعلمي لقطع المسافات الشاسعة الى التقدم بالسرعة المنشودة . ان هذا يستدعي ايضا ربط التعليم بالثورة ، والثقافة بالحياة ، والعلم بالسياسة ، كما يستدعي عدم تبديد اية فرصة سانحة للعمل الجماعي المشترك من اجل بناء المجتمع . وكما لا تسمح الظروف — في ظل الاوضاع الواقعية القائمة — بتبديد اي جزء من الانتاج ، كذلك لا تسمح بأي تبديد للعلم ، ولا الانصراف لاي ترف في « التثقيف » لا يمت الى احتياجات المجتمع الاساسية والملحة . ويأخذ عدد من هذه البلدان — مثل **غينيا** بتوزيع وقت شبابها بين العمل التحصيلي والدراسي ، والعمل الانتاجي ، حتى يشعر الشباب ، من خلال منجزات العمل الانتاجي ذاته ، ثمار الدراسات التي يتولونها .

ان عالم التخلف الذي يشعر بتحديات الاستعمار المباشرة هو العالم الاكثر حساسية للخط الصيني ، حتى ان لم يكن هذا الخط مصاغا في كل هذه البلدان بالتعبير النظري الذي تستند اليه الصين .

اما في التجارب الاشتراكية المتقدمة ، التي حققت شوطا بعيدا في تطوير المجتمع صناعيا ، وحيث عليها ان تواجه كل تعقيد المشاكل الاقتصادية والفنية الحديثة ، والتي لاتخضع بسبب تفوقها للضغط الاستعماري المباشر ، فتطرح قضية تكوين الكادر بصورة مختلفة تماما . فهذه البلدان اكثر حساسية لحقيقة التعقيد والتنويع اللذين يميزان عالمنا الراهن ، وهي اكثر احساسا بدور الاشتراكية ومركزها التوجيهي في تحديد ملامح عصرنا . ومن هنا ، فليست القضية المطروحة امامها هي قضية « النقاء » و « التمايز » و « الصمود لحصار الاستعمار وتحدياته » ، وضمان صون الاستقلالية وتأكيدها في وجه قوى معادية متربصة للانقضاض ، تلاحقها بلا هوادة وتحاصرها من كل جانب . وانما القضية المطروحة هي قضية التفتح على العالم المعاصر بكل جوانبه ، واحتوائه بما يكفل استثمار الامكانيات المتاحة الى اقصى حد ، والاغتناء بما ينطوي عليه عالمنا من خلق وابداع ، وتذويب التناقضات غير العدائية والعمل على حلها بأوفق الطرق الممكنة .

وهذه الاهداف متاحة بفضل التفوق المادي لقوى

الاشـــتراكية ، وقدرتها على الاحتفاظ بالمبادرة ، وعدم الانزلاق الى الارضية المقابلة . ان ممارستها لعمليات استثمار كل القيم المتدفقة واحتوائها فى مخطط للبناء ، عبارة عن وظيفة اصيلة للاشتراكية فى عصر انطلاقتها وازدهارها .

وهذا هو الخط الذى يحدد تكوين الكادر اليوم فى الاتحـــاد الســـــوفيتى ومعظـــم بلدان اوربا الاشتراكية .. ان الخروج من المفهومات التقليدية التى سادت عصر محاصرة الاستعمار للاشتراكية وصياغة النظرية الملائمة لانتقال الاشتراكية الى مركز التفوق ، ليست بالمهمة السهلة ، وبخاصة اننا بصدد ارتياد للمجهول ، فى عالم مفترض فيه ان يخطط الانسان مقدما لهذا المجهول ، ويخضع المستقبل خضوعا محكما وبلا جمود لمخطط يضع فى اعتباره كل تنوع العالم وابعاده المتجددة .

ان الكادر الاشتراكى هو الذى ينجز هذه العمليات فى التخطيط والتنفيذ معا . هو الذى يتحكم بوعيه وحركته فى عالم الحرية المتفتح للانسان . هو الذى يجمع بين النظرة الشاملة لعالمنا فى تنوعه وبين اتقان التخصص فى فرع من فروعه . والوعى السياسى يفترض فى الوقت ذاته التخصص الفنى والثقافة الرفيعة ، فى مجتمع يمتد العلم والثقافة والسلوك العلمى الى اوسع الجماهير .

وفى معظم هذه البلدان تنشأ معاهد للدراسات الاشتراكية ، ملحقة بقيادة الحزب ، وتقدم دراسات نظرية وتطبيقية ، تعالج المشاكل الجوهرية التى تواجه التطور الاشتراكى فى المجتمع وفى العالم ، وتضفى طابعا سياسيا عميقا على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وتنقسم هـــذه الدراسات عادة الى دراسات نوعية متميزة فى الاقتصاد (الاقتصاد السياسى ـــ الاقتصاد الصناعى ـــ الاقتصـــاد الزراعى) وفى العلوم التاريخيـــة والاجتمـــاعية (التاريخ القومى وتاريخ الحـــركة العمالية ـــ تاريخ عام للعالم وتاريخ العـــلاقات الدولية ـــ فلسفة وعلم اجتماع ـــ نظرية الدولة ـــ نظرية القانون ـــ الاحصاء وتاريخ الثقافة والفن ، وقضايا الديموقراطية ..) . وتطرح فى هـــذه المدارس بعض المشاكل النوعية المتخصصة ذات الاهمية الملحة (التطورات الاقتصادية الجديدة فى الاتحاد السوفييتى وفى تشيكوسلوفاكيا ـــ الطابع الاشتراكى للاجور ـــ الدور القيادى للحزب فى التطور الاشـــتراكى فى ظـــل الظـــروف الدولية الراهنة ـــ مشاكل السلام والحرب ـــ مشاكل الصراع الفكرى فى ظل التعايش السلمى ـــ وحدة الحركة العمالية فى وجه الاستعمار ومن اجـــل الاشتراكية الخ الخ . . . .) . ويقام عدد من هذه المعاهـــد على ان يكون المعهـــد الرئيسى فى العاصمة تابعا للجنة الحزب المركزية ، والمعاهد الاخرى فى الاقاليم الرئيسية . وهى التى تخرج كبار موظفى الدولة وكبار المسئولين فى الحزب .

ان هذا النشـاط الدراسى لا يقوم معزولا عن النشـاط السياسى فى المجتمع وبين الجماهير . ولكن يأتى لتكميل الخبرة المستمدة من الممارسة العملية بالدراسة النظرية التى تؤصلها وتثريها ، وتكفل الترابط المتجدد بين ظواهر قد لا تبدو على صلة ببعضها ، وتكفل زيادة الممارسة اتساقا وعمقا

ان الكادر الاشتراكى هم ضمير عصرنا . هم رواد المجتمع الجديد الذى تتطلع البشرية الى بنائه على انقاض تراث طويل من الاستغلال الطبقى والكبت القومى والظلم الاجتماعى . هم الطليعة التى تهدف ـــ بوعى ـــ الى انهاء وضعها كطليعة ، بانتظام البشرية جمعاء فى صفوفها ، والارتقاء الى مستواها . هم مولدو التحول العميق فى البشرية المعاصرة .

ان ابعاد حركتهم وملامح تشكلهم قد تختلف مع اختلاف المراحل التى مرت بها الاشتراكية لتشق طريقها الى الحياة ، ولتصبح القوة التى تحرك التاريخ . ولكن ايا كان التنوع فى اوجه نشـاطهم ، توقفت قوتهم دائما على الارتباط الخصب بالارض التى انبتتهم .. جماهير الشعب العريضة بكنوزه التى لا تفنى . . حتى يختفى تماما تمايز الشعب عن الطليعة .. وحقق الشعب بارتقـــائه الى موقع الطليعة ، وحدته الشاملة فى ابلغ الوان التنوع والتجديد المستمر .

آراء الدارسين

فى تجربة الدورة الأولى للمعهد العالى للدراسات الاشتراكية

من الطبيعى ونحن نناقش فى دراستنا الرئيسية مشاكل اختيار وتكوين القيادات السياسية ، ان يتضمن الموضوع تقييما لاول تجربة لتكوين الكادر السياسى ، يقوم بها المعهد العالى للدراسات الاشتراكية التابع للامانة العامة للاتحاد الاشتراكى والذى افتتح دورته الاولى فى ٣ مايو سنة ١٩٦٥ وبدأ دورته الثانية فى ٦ نوفمبر الماضى .

وقد عنيت الطليعة باستطلاع رأى اثنان من الدارسين فى الدورة الاولى عن انطباعاتهم وتقييمهم للتجربة من وجهة نظرهم ، وراعت فى ذلك ان يكونوا من اصول اجتماعية متباينة .

مزيد من الاهتمام النظرى والعملى بالمهارات القيادية والتنظيمية

عبد الهادى ناصف
رئيس اللجنة النقابية
شركة الاسمدة والكيماويات
السويس

صلاح زكى
المشرف على البرنامج
الاول بالتليفزيون

لاشك انها مهمة صعبة على الدارس فى المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ان يحاول تقييم الدراسة ومناهجها ، والصعوبة هنا ليس مردها الى الحرج فليس هناك شىء اسمه الحرج فى قاموس الثورية ــ فكرا وتجربة ــ وهى التى تعتمد فى تطورها على ممارسة النقد والنقد الذاتى . فالحرج كما نعلم يجر الى المجاملة ، والمجاملة تجر الى اخفاء الحقائق ، واخفاء الحقائق يصيب الفكر والتجربة بالشلل والجمود ، وقد يرتكس بهما الى شر من ذلك .. الى التخلف . انما وجه الصعوبة هنا هو اولا فى اكتشاف القياس الدقيق لتجربة متطورة بطبيعتها تطورا غير مرتبط بفترات زمنية محددة بمعنى انه لايحدث فقط بين

دورة والدورة التى تليها ــ ولكنه تطور مستمر مطرد الحركة دائما تبعا لما تفرضه احتياجات التجربة منذ اليوم الاول لبداية الدورة الى يوم انتهائها . وثانيا فى عدم قدرة اى فرد يتصدى لتقييم مثل هذه التجربة على ان يتجرد من التاثر بالعوامل الذاتية المكونة لشخصيته واسلوب تفكيره بحيث لا تنعكس على نظرته للامور وتقديره لها . ولذا فانى لا اميل اصلا الى تسمية ما اسجله فى هذه السطور **تقييما** ،وانما افضل ان اسميها **انطباعات وآراء شخصية** قد تخطىء وقد تصيب. ولكنها فى اى من الحالتين لا يمكن ان ترقى الى مسنوى تقييم البرنامج والحكم له او عليه.

وانطلاقا من هذه النظرة سأسجل انطباعاتى عن برنامج الدورة الأولى للمعهد وآرائى الخاصة فى هذا البرنامج فى حدود اربعة ابعاد اعتقد انها تغطى الموضوع :

البعد الاول ــ المادة الدراسية كما وموضوعيا .

البعد الثانى ــ اساليب الدراسة التى اتبعت فى المعهد .

البعد الثالث ــ تقديرى لما اكتسبه الدارسون خلال البرنامج من وضوح رؤية حول القضايا الاساسية فى فكرنا الاشتراكى العربى من الناحيتين النظرية والتطبيقية. ومن تمرس بالاسلوب العلمى فى التفكير . ومن قدرة على البحث . ومن مهارات قيادية وتنظيمية .

البعد الرابع ــ نظرة عامة الى المعهد لا تتقيد بحدود البرنامج الذى وضع له قبل بدء الدراسة وانما تتخطاها الى ما اتصور ــ فى ضوء نتائج التجربة ــ أن يكون عليه هذا البرنامج كما ونوعا واسلوبا .

المادة الدراسية كما وموضوعا

فى رايى ان الموضوعات الثلاثة الاولى من الموضوعات الرئيسية الخمسة التى اشتمل عليها البرنامج وهى : مراحل تطور المجتمع المصرى ،ونظرية المجتمع وتطوره، والتطبيق العربى للاشتراكية، قد غطيت بشكل واضح وكاف من خلال المحاضرات والمناقشات والقراءات . اما الموضوعان الباقيان وهما : التنظيمات السياسية ، والمهارات القيادية ــ فبالرغم من اهميتها القصوى فى تدريب الكوادر السياسية الا أن الجزء الذى خصص لهما فى البرنامج لا يتناسب مع هذه الاهمية . فقد كنت أتمنى مثلا بالنسبة لهذين الموضوعين ان يكون هناك تركيز واضح على النقاط الاتية :

- اثر العقيدة السياسية وما تتضمنه من قيم انسانية واقتصادية واجتماعية فى تركيب التنظيم السياسى المناضل تحت لوائها واسلوب عمله .
- تحليل علمى لمعنى القيادة وارتباطه بمفهوم الديموقراطية مع ايضاح الفروق بينها وبين السيطرة .
- تطبيق لدراسة واقع المجتمع المصرى فى مرحلة التحول الاشتراكى على احتياجات العمل التنظيمى فى هذه المرحلة .
- فن التجنيد للكوادر السياسية واختبارها وتدريبها .
- دراسة علمية للقوى المضادة للثورة وتحليل اساليبها وطرق مقاومتها .
- فن الدعوة ووسائل التاثير فى الجماهير .
- فن القيادة الادارية للتنظيم السياسى .

الاساليب التى اتبعت فى الدراسة

كانت اساليب التدريس التى اتبعت فى الدورة هى :

١) المحاضرة المطبوعة .
٢) المناقشة العامة .
٣) المناقشة داخل المجموعات .
٤) الموضوعات التكميلية للمجموعات .
٥) الدراسة الميدانية بواسطة الافراد .
٦) الدراسات الميدانية بواسطة مجموعات .

وقد كان الاسلوب الذى اتبع فى المحاضرات ممتازا وفعالا اذ كانت المحاضرة والقراءات المكملة لها تطبع وتوزع مقدما ليتمكن الدارس من قراءتها واستيعابها قبل ان يحل موعدها فى البرنامج ثم يتولى الاستاذ المحاضر ادارة مناقشة عامة فى موضوع المحاضرة وجلاء ما غمض على الدارسين او التبس فيه الفهم من نقطها الاساسية ،وفى بعض الاحيان كان يطرح فى نهاية المحاضرة بعض الاسئلة حول موضوعها ويكلف الدارسين اما افرادا أو مجموعات بتقديم اجابة مكتوبة عليها فى فترة زمنية محددة. وقد افاد الدارسون من هذا الاسلوب فائدة كبرى نتيجة لاسهامهم بالمناقشة والبحث فى بلورة وتعميق مضمون المحاضرة .

كذلك كانت **المناقشة** داخل المجموعات مفيدة ومثمرة . ولكن اعمال المجموعات فى الموضوعات التكميلية كانت تحتاج الى قدر اكبر من الانضباط ــ وفى رايى انه لو استبدل الموضوع الواحد للمجموعة خلال الدورة بعدة موضوعات يحتاج كل منها الى اسبوعين او ثلاثة ثم يعاد تشكيل المجموعات بحيث يتداخل افرادها ويكلف كل تشكيل جديد بموضوع جديد لاستطعنا أن نحقق هدفين من هذا الاسلوب : التزام وجدية أكثر ، وترابط أقوى بين جميع الدارسين من خلال العمل المشترك فى مجموعات متغيرة التركيب .

أما الاعمال **الميدانية** فقد كانت

ممتازة فى اختيار الموضوعات والتخطيط للدراسة وقد أتت بنتائج طيبة ــ فقد أتاحت لكثير من الدارسين اقتحام ميادين للخبرة لم يطرقوها من قبل ، كما كانت فى طبيعتها عملية التحام مباشر بالجماهير ودراسة على الطبيعة لمشاكلها ، كما أتاحت ايضا لكثير من الدارسين ان يدرسوا ــ بأسلوب جديد ــ موضوعات ليست غريبة عليهم وأن يكتشفوا من خلال هذا الاسلوب أبعادا لهذه الموضوعات لم تكن واضحة لديهم من قبل .

ما أعتقد أننا اكتسبناه

خلال الدراسة بالمعهد

فى اعتقادى ان أبرز كسب حققناه من خلال دراستنا بالمعهد هو التمرس بالاسلوب العلمى فى التفكير وفى مواجهة القضايا دون أن ينقص هذا الاسلوب من حماسنا ــ بل على العكس من ذلك فقد تحول هذا الحماس من حماس انفعالى الى حماس راسخ مرتكز على قاعدة صلبة من الاقتناع العلمى . وقد كان لهذا الاسلوب ايضا دورا اساسيا فى وضوح الفكر حول كثير من القضايا واستبعاد الصور المهتزة لالوان من الافكار العفوية التى كانت تحوم حول هذه القضايا ،

واصبح واضحا فى ذهن كل دارس أن كل ظاهرة اجتماعية تخضع فى تطورها وتغيرها لسنن وقوانين تحدد شكل واسلوب التغير طبقا للظروف الموضوعية المحيطة بهذه الظاهرة ، كما ادى ايضا الى استبعاد القوالب الدوجماتية الجامدة لهذا التغير .

وفى ضوء هذه الاستنارة الفكرية تبلورت لدى الدارسين صور من الفكر الواضح حول مفاهيمنا عن الاشتراكية والديموقراطية والقومية وما يتفرع عنها من قضايا من حيث النظرية والتطبيق على حد سواء ، وقد كان للقاءاتنا المتكررة مع القيادات السياسية من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والامانة العامة للاتحاد الاشتراكى الى جانب الجهد الرائع الذى بذله اساتذة المعهد دور فعال فى وضوح وتعميق هذه المفاهيم .

والكسب الثانى الذى حققناه من دراستنا بالمعهد هو زيادة احساسنا بالمسئولية الملقاة على عاتقنا كقيادات عاملة فى مختلف الميادين نحو تحديات مرحلة البناء الاشتراكى للمجتمع خصوصا وقد وسعت الدراسة بالمعهد من آفاق ادراكنا لطبيعة هذه التحديات وابعادها الحقيقية .

وكان ثالث كسب جنيناه من المعهد هو ذلك التفاعل الرائع الذى تم بين مجموعة الدارسين من ناحية وبينهم وبين اساتذة المعهد من ناحية اخرى على اختلاف القطاعات الشعبية التى ينتمون اليها وتباين تجاربهم وتفاوت مستوياتهم من حيث الخلفية التعليمية والدخل ونوع النشاط.

ولست أبالغ اذا قلت ان هذا التفاعل قد يبلور فى صورة رائعة لرابطة انسانية ذابت فى تضاعيفها الرواسب وبرزت وحدة الفكر والتزام الهدف واخوة النضال وزمالة الطريق ، كما كانت بحق نموذجا ممتازا لما يجب ان تكون عليه وحدة المناضلين فى اطار تحالف قوى الشعب العاملة .

أما رابع هذه المكاسب فماثل فيما اكتسبناه من قدرة على البحث والعمل الجماعى الى جانب قدر من المهارات القيادية والتنظيمية وما زلت عند رأيى الاول فى انه كان اقل مما يجب نظرا لضيق المجال المخصص لهذا الموضوع فى البرنامج .

واخيرا فقد خرجنا من الدراسة بالمعهد بالاضافة الى ما تقدم ــ بحصيلة وافرة من المعلومات والدراسات النظرية نمت فينا روح الاطلاع والميل الدائم الى الاستزادة من المعرفة .

نظرة عامة

الى برامج المعهد

لا شك أن الجهد الذى بذلته هيئة التدريس ومجموعة الدارسين قد حقق نتائج ممتازة فى حدود البرنامج الذى وضع للدورة الاولى .

ولكن هناك بعض الاقتراحات التى ارجو أن تكون محل نظر بالنسبة لبرامج الدورات القادمة:

١ ــ نسبة كبيرة من الدارسين كانت مسئولياتهم الوظيفية أو القيادية تحول دون انتظامهم الكامل فى الدراسة مما أحدث نوعا من عدم الانضباط فى الحضور وفى أعمال المجموعات .

لذا أرجو ان يراعى فى المستقبل تفرغ الدارسين خلال فترة الدراسة تفرغا كاملا ليتحقق استفادتهم من البرنامج على خير الوجوه .

٢ ــ الفترة الزمنية المخصصة فى البرنامج للدراسات الميدانية يجب أن تزاد الى الضعف على الاقل وان تقسم الى فترات تتخلل البرنامج بدلا من تركيزها فى نهايته بحيث يمكن أن تكون كل فترة بمثابة تنمية لمرحلة من مراحل الدراسة او قاعدة لمرحلة قادمة وبذلك تتحقق من ورائها فائدة اكبر .

٣ ــ ان يحظى موضوع المهارات القيادية والتنظيمية بنصيب اكبر فى البرنامج سواء من ناحية الدراسة النظرية او التدريب العملى على هذه المهارات

٤ ــ ان يوجه البرنامج عناية اكبر نحو ابراز نقط الالتقاء بين فكرنا الاشتراكى العربى وقيم العدالة الاجتماعية فى الاديان السماوية ، وان يعمق مفهوم الميثاق لرسالات السماء من حيث

انها « كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية ذات رسالة تقدمية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وانها فى جوهرها هذا لا تتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولة الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

ولا شك ان تعميق هذا المفهوم لدى القيادات يجعلها اقدر على التصدى لمحاولات الرجعية الهجوم على الاشتراكية باسم الدين ، كما يمكنها ايضا من تثبيت الايمان بالقيم الاشتراكية لدى جماهير شعبنا المتميز بأن ايمانه برسالات السماء جزء لا ينفصل عن شخصيته وتكوينه . كما ان احداث مثل هذا التوازن بين حقائق الحياة وما تتطلبه حاجاتها الملحة من اشباع وبين أشواق الروح المحلقة الى المثل الاعلى وما تحتاجه من اطمئنان الى الايمان — هذا التوازن هو خير ما يدفع بطاقات الانسان الخلاقة نحو العمل من اجل التقدم والرفاهية، من اجل الخير والمحبة ، من أجل الحق والعدل — كما أن فيه أكبر ضمان يقى الانسان من التردى فى هوة التطرف والانحراف .

عبد الهادى ناصف

● ● ● ●

تنظيم لقاء شهرى لمتابعة نشاط الخريجين

يعتبر المعهد العالى للدراسات الاشتراكية حسب قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى الخاص بانشائه « مؤسسة علمية تقوم بالدراسات العليا للاشتراكية العربية والتعريف بها وعمل الدراسات التطبيقية لها » .

وحددت المادة الثانية من قرار اللجنة اغراض المعهد وهى :

● دراسة المبادىء التى قررها الميثاق الوطنى والتعمق فى بحثها بأسسها القومية والاشتراكية والديمقراطية والتنظيمية .

● متابعة خطوات التطبيق والتفكير النظرى فى أسس الاشتراكية العربية واوضاعها مقارنة باتجاهات الفكر الانسانى المتطور والقوى السياسية والاجتماعية السائدة فى العالم مع الاهتمام بدراسة الفلسفات العلمية والاشتراكية على اختلاف أنواعها .

● اعداد وتدريب وتأهيل كادر خاص من المؤمنين بمبادىء الميثاق العاملين على تطبيقها للعمل فى منظمات وتشكيلات الاتحاد الاشتراكى العربى .

● اقتراح اجراءات ووسائل الدعوة والفكر الاشتراكى فى مختلف المجالات وتقييم نتائج التطبيق العملى لها .

● اعداد البحوث التى تطلبها اللجنة التنفيذية العليا ومختلف الادارات المركزية وخاصة لجنة الدعوة والفكر الاشتراكى .

وعلى ضوء هذه الاغراض وعلى اساس احتياجات الاتحاد الاشتراكى الماسة الى دفعات متلاحقة من الخريجين فى اقصر مدة ممكنة وضعت امانة المعهد برنامجا لدراسات الدفعة الاولى يستغرق ثلاثة شهور تقريبا زيدت فيما بعد الى اربعة .

والواقع انه من الصعوبة بمكان تقديم الدراسات التى تساعد على ايجاد الشخص القيادى الذى يكون على معرفة تامة بالتطور فى الجمهورية العربية المتحدة وبالتجربة الاشتراكية من اساسها وبكل ما يتطلبه هذا النوع من الفكر من الدراسات المقارنة والتطبيقية فى هذا المدى الزمنى القصير وهذه حقيقة اولية .

ورغم ذلك فقد استطاعت امانة المعهد رغم الصعوبات الجمة التى واجهتها أن تقدم تجربة ناجحة تصلح اساسا للدورات الدراسية المقبلة .

وفيما يختص بمضمون البرنامج فقد قامت الدفعة الاولى — دفعة مايو سنة ١٩٦٥ بدراسة المواد الرئيسية الاتية التى نستعرضها تباعا :

مراحل تطور المجتمع المصرى

وقد تناول هذا الموضوع تطور

مجتمعنا من علاقات الاقطاع التى سادت حتى اوائل القرن العشرين وكيف تحول المجتمع الى مجتمع تسوده العلاقات الراسمالية ثم كيف دخل فى مرحلة التحول الاشتراكى والعوامل المؤثرة فى هذا التحول .

وبينما نجح البرنامج فى تفريعاته فى تغطية بعض المسائل الهامة مثل الاستعمار والحركة الوطنية والصراع بين القوى الاجتماعية بعد سنة ١٩١٩ وانجازات الثورة الوطنية والشعبية فى سنة ١٩٥٢ كتمهيد للتحول الاشتراكى ، نراه قد مر مرورا سريعا على التيارات الفكرية والسياسية الجديدة التى نشأت فى بلادنا ابان الحرب العالمية الثانية وبعدها بما فيها تيارات اليمين واليسار .

ولناخذ مثالا على ذلك حركة الاخوان فقد ورد ذكرها عرضا على انها جماعة رجعية الاتجاه ، وكان الامر يقتضى الوقوف قليلا والقاء نظرة تحليلية على نشأة هذه الجماعة ، وتكوينها الفكرى والطبقى واتجاهاتها المتطرفة .

نظرة المجتمع وتطوره

وقد تناول هذا الموضوع سادت حتى اوائل القرن العشرين والعوامل والاتجاهات البارزة فى تطور المجتمع وكيف يتم التحول الاشتراكى مع استعراض بعض التجارب الاشتراكية .

وقد تمكن البرنامج من تغطية الجوانب المطلوبة فى هذا الفرع وفى الفترة الزمنية المحددة الا انه بالنسبة للتجارب الاشتراكية فى المجتمعات الاخرى كان التركيز على الدول النامية كالجزائر وغينيا ويوجوسلافيا . وكان من الممكن اضافة التجربة السوفيتية والتجربة الصينية واتجاهات التنظيم الاشتراكى فى دول اوربا الشرقية لاستكمال بيان صدى تاثر التطبيقات الاشتراكية بالبيئة والتطور التاريخى .

التطبيق العربى للاشتراكية

وقد تناول هذا الموضوع تحليل الملامح الاساسية للتحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة وتحالف قوى الشعب العاملة والتخطيط الشامل من اجل التنمية وتكوين القطاع العام ودور القطاع الخاص ومشاركة العمال فى الادارة ودور الدولة فى التحول ودور الجماهير .

وفى اعتقادى ان هذا الفرع من البرنامج قد لقى ما يستحقه من مناقشة ودراسة وهو امر طبيعى ، صحيح انه قد بقيت بعض الموضوعات التى تحتاج الى مزيد من التعمق فى البحث كموضوع الراسمالية الوطنية ودورها الحقيقى فى اطار تحالف قوى الشعب ، ولكن مثل هذه الموضوعات يصعب الوصول فيها سريعا الى نتائج مشتركة من الناحية النظرية ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فليست مهمة المعهد كما اوضح اساتذته اكثر من مرة تلقين الدارسين وجهات نظر محددة فى موضوعات هى بطبيعة المرحلة التى تجتازها عرضة للجدل والنقاش وتبادل الراى . وانما رسالته الاولى تدريب الدارسين على التحليل الموضوعى للاشياء والقاء الاضواء على اهم مشاكل التجربة الاشتراكية عامة واعدادهم ليتحملوا فى المستقبل مسئولياتهم فى هذا الصدد .

التنظيم السياسى

وقد تناول هذا الموضوع دراسة معنى التنظيم السياسى واسس تشكيله وصوره المختلفة كما تطرق بالتفصيل للتنظيم السياسي فى الجمهورية العربية المتحدة ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ودور التنظيمات العمالية والفلاحين المساعدة .

ان الحاجة تقتضى فى الدورات المقبلة العناية ايضا بدراسة التنظيمات السياسية فى الوطن العربى كدراسة منظمات البعث وحركة القوميين السوريين وغيرهما حتى تتزود كوادرنا السياسية — قاعدة الاتصال بالشعوب العربية ومنظماتها فى المستقبل — بكل ما يعينها على اداء مسئولياتها الهامة فى هذا المجال . كما ان دراسة الاحزاب والتنظيمات السياسية فى القارة الافريقية لا تقل اهمية ، ولعل ما ورد فى البيان المشترك الاخير للرئيسين عبدالناصر وسيكوتورى عن تنظيم الاتصال بين الاتحاد الاشتراكى العربى والحزب الديمقراطى الغينى ما يؤكد اهمية العناية بهذا الجانب من الدراسات

المهارات القيادية والتنظيمية

وقد استهدف هذا الجانب الاتصال بالجماهير ووسائل هذا

الاتصال وكذلك الدراسة الميدانية للمتناقضات ومشاكل التطبيق وحلها ، والسلوك القيادى ، والقيادة الجماعية والنقد الذاتى والارتباط بالقواعد .

ان الدراسة الميدانية للمتناقضات وبعض مشاكل التطبيق قد حققتنتائج ملموسة. فقد انطلقت مجموعات الدارسين — كل مجموعة على حدة — الى المناطق الصناعية فى كفر الدوار والسويس والجيزة لدراسة التنظيمات الشعبية داخل المصانع وعلاقاتها بعضها بالبعض وارتباطها بالقواعد الجماهيرية ، والى قرى محافظة المنوفية وكفر الشيخ لدراسة الفكرية السائدة فى الريف المصرى ووجهة نظر الفلاحين عن القضايا والمشاكل الرئيسية كالاشتراكية وزيادة الانتاج الزراعى وتنظيم النسل ، والى محافظة القليوبية لدراسة الجمعيات التعاونيةونظام الائتمان الزراعى والنقابات الزراعية .

ثم انطلق الدارسون جميعا الى مناطق التهجير بمحافظة أسوان ولقيت الجهود التى بذلها الدارسون — بمعاونة فعالة من أساتذتهم — تقدير الهيئات والمنظمات المسئولة بل استجاب بعضها لتوصيات الدارسين ونضرب على سبيل المثال القرار الذى أصدره السيد محافظ القليوبية بالمساواة بين كبار المزارعين وصغارهم بالنسبة لنظام توزيع المبيدات الحشرية على أساس البحث الميدانى الذى اجرته بعثةالدارسين فىالمحافظة. وكذلك اهتمام محافظة أسوان بالنتائج التى وصل اليها الدارسون فى مناطق تهجير اهل النوبة . الا أنه بالنسبة للسلوك القيادى والارتباط بالقواعد والقيادة الجماعية يحتاج الامر الى مزيد من التدريبات العملية التى نرجو ان تحققها الدورات القادمة للدارسين على ان تكون جزءارئيسيا من المنهجيدا ببدايته.

ونعود مرة اخرى للدراسة النظرية ، فقد وضعت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى احد أغراض المعهد « الاهتمام بدراسة الفلسفات العلمية والاشتراكية على اختلاف انواعها»

وفى رأيى أن هذا النص تعبير عن أهمية ارتباط هذه الجوانب بالنظرية والتطبيق الاشتراكى . ان دراسة الجذور الفلسفية للاشتراكية ابتداء من عصر اليونان والرومان حتى نشوء الاشتراكية الخيالية بمدارسها المختلفة ثم فلسفة هيجل وكارل ماركس وانجلز مع مقارنتها بالاساس المادى والروحى لاشتراكيتنا ، كل ذلك سيعين الدارس على ان يكون له موقف فكرى ووجهة نظر شاملة فى الحياة تنعكس على سلوكه وتصرفاته ليصبح اشتراكيا قولا وعملا . وقد تكون ظروف الدورة الاولى من ناحية قصر مدتها هى السبب الذى حال بين ادارة المعهد وبين اعتبار هذا الجانب الفكرى والفلسفى فرعا رئيسيا من فروع الدراسة . ان امورا عديدة تتصل بأهمية التأكد من اختيار الدارسين على أساس من الاخلاص الثورى والقدرة على العمل والتحرك وسط الجماهير وكذلك ضرورة الاهتمام باختيار دارسين من قطاعات معينة كالعمال والفلاحين والوعاظ الدينيين والشبان ومدرسى المراحل الاولى فى الريف والهيئات والمنظمات ذات الصلة المباشرة بمصالح الجماهير كالعاملين فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغيرها. والتأكد من تفرغ الدارسين تفرغاكاملا اثناء الدراسة ، وتنظيم نشاط المجموعات والتأكد من الانضباط، كل هذه الامور لا شك أن أمانة المعهد قد اتخذت حيالها خطوات فعالة .

ومن الاهمية بمكان ايجاد علاقات مستمرة بين المعهدبوصفه مركز الاشعاع الرئيسى للفكر الاشتراكى فى بلادنا وبين المجموعات التى خرجت لتنطلق للعمل السياسى كل فى ميدانه . فان نشاط المعهد وما يجرى فيه من بحوث ودراسات جديدة يجدر ان يحاط بهاالخريجون اولا بأول . كذلك من الواجب متابعة نشاط الخريجين ودفعهم للاستزادة من الدراسات التى تلقوا جانبا منها فى فترة زمنية قصيرة. ولذلك فان مبادرة خريجى الدفعة الاولى باقتراح تنظيم لقاء شهرى بينهم داخل جدران المعهد وبحضور الاساتذة تناقش فيه بعض الموضوعات والمشاكل الحيوية المتصلة بالعمل السياسى عامة قد لقيت استجابة سريعة من مدير المعهد واساتذته . ومن الممكن ان تسفر هذه اللقاءات عن تبادل الخبرات المختلفة والقيام بأعمال ودراسات نظرية وميدانية مشتركة . واذا كان للخريجين من رجاء فهو ان يمنح الاتحاد الاشتراكى وأماناته المختصة هذا الموضوع الاهتمام الذىيستحقه.

ان المعهد الاشتراكى تجربة حية خصبة ونجاحها يعود الى حد كبير الى اهتمام الدارسين وبصفة أساسية الى اهتمام قادة الاتحاد الاشتراكى والى الجهود البناءة المخلصة وروح التضحية التى بذلها مديره واساتذته الرواد .

صلاح زكى

ردا على دعوة « الطليعة » لكافة الاخصائيين المصريين فى مجالات تكنولوجيا الزراعة وعلم التغذية والاقتصاد الزراعى ليسهموا بآرائهم كمختصين فى كافة القضايا التى طرحها الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى مقاله « الرغيف ومستقبل التنمية » ، بادر الدكتور فوزى يوسف رفاعى ، مدير قسم بحوث تكنولوجيا الحبوب والخبز بوزارة الزراعة بارسال هذا المقال .

واذ تقوم « الطليعة » فى هذا العدد ، بنشر مقال الدكتور فوزى يوسف رفاعى ، فانها تنتظر كذلك مزيدا من مساهمات الخبراء والمختصين فى طرح وبحث كافة القضايا المتعلقة بهذا الموضوع قبل استخلاص اهم الاتجاهات والحلول التى سيسفر عنها التبادل الواسع بوجهات النظر التى يرونها .



ومدى ما يمكن أن نوفره من استيراد الحبوب

د. فوزى يوسف رفاعى

ليس هناك من شك فى أن معدل استهلاك حبوب الخبز بما فيها الارز فى الجمهورية العربية المتحدة فى تزايد مستمر عاما بعد آخر بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة ، واذا رجعنا الى الجداول الخاصة بميزانية الاغذية التى تصدرها وزارة الزراعة كل عام فاننا نجد انه بالرغم من تذبذب معدلات استهلاك الحبوب من عام لآخر ، الا اننا نلاحظ (اذا اخذنا فى الاعتبار متوسطات الاستهلاك لفترة طويلة) أن متوسط استهلاك حبوب الخبز للفرد الواحد قد ارتفع من ١٨٧ كجم فى العام خلال الفترة ١٩٥٥ حتى ١٩٥٩ الى ١٩٧ كيلوجراما فى العام خلال الفترة ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣ اى بزيادة قدرها ٥٪ لمتوسط الاستهلاك للفرد الواحد ، وكانت هذه الزيادة متمثلة بوضوح فى القمح ودقيقه اذ ارتفع متوسط الاستهلاك منها من ٧٦ كيلوجراما (الفرد) العام فى الفترة الاولى الى ٨٦ كيلوجراما فى الفترة الثانية اى بزيادة قدرها ١٣٪ وكانت الزيادة فى استهلاك الارز بواقع ٣٪ والانخفاض فى استهلاك الذرة بنوعيها والشعير بواقع ١٪ كما هو موضح بالجدول التالى :

فترة حساب متوسطات الاستهلاك	معدل الاستهلاك بالكيلو جرام للفرد الواحد فى العام			
	القمح ودقيق القمح	الارز	الذرة والشعير	الجملة
١٩٥٥ حتى ١٩٥٩	٧٦	٢٩	٨٢	١٨٧
١٩٦٠ حتى ١٩٦٣	٨٦	٣٠	٨١	١٩٧
معدل الزيادة او النقص	+ ١ر١٣٪	+ ٤ر٣٪	— ٢ر١٪	+٣ر٥٪

وقد انعكس اثر هذه الزيادة فى معدلات استهلاك الحبوب مع زيادة عدد المستهلكين على الارتفاع الكبير فى استهلاك حبوب الخبز وبالتالى تخصيص اعتمادات خيالية لاستيراد القمح والذرة والدقيق لاستكمال احتياجات الاستهلاك ، فبينما كان المستورد من القمح والدقيق وحدهما فى عام ١٩٥٦ حوالى ٢٩٢٫٠٠٠ طن قيمتها النقدية حوالى ٨ ملايين من الجنيهات ارتفع هذا الرقم فى عام ١٩٦٢ الى

٣٧٠٠٠ر١طن قيمتها النقدية حوالى٤١ر٢مليون جنيه . وعند مناقشة معدلات استهلاك حبوب الخبز فى الجمهورية العربية المتحدة تستلفت نظرنا عدة نقاط هى :

النقطة الاولى : وهى ارتفاع معدلات استهلاك الحبوب بالنسبه للفرد الواحد فبينما تمثل الحبوب فى الجمهورية العربية المتحدة ٧١٪ من مصدر السعرات الحرارية فى الغذاء ، نجد انها تمثل حوالى ٤٠ — ٦٠٪ من سعرات الغذاء فىدول جنوب ووسط اوربا ، ٣٠ — ٤٠٪ من سعرات الغذاء فى دول شمال اوربا وحوالى ٢٥٪ فى الولايات المتحدة الامريكية وكندا . ويرجع هذا التفاوت فى استهلاك الحبوب الى اختلاف النمط الاستهلاكى للغذاء فى كل منهذهالمجموعات، ونلاحظ مثلا انه فى مجموعة دول شمال اوربا والولايات المتحدة الامريكية وكندا يستكملالنقص فىاستهلاك النشويات باستهلاك البطاطسكمصدر رئيسى اخر للنشويات .

النقطة الثانية : بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة الذى حققه اتباع النظام الاشتراكى فى الجمهوريةالعربيةالمتحدة وايجاد فرصعمل للجميع فان متوسط الاستهلاك العام للحبوب ارتفعبمعدل ٥٪ ويرجع ذلك الى ان ارتفاع مستوى الدخول الذى تحقق حتى الان لم يكن كافيا لتغيير النمط الاستهلاكى لغذاء الافراد الذين زادت دخولهم وذلك لتحويلهم من مستهلكين للخبز الى مستهلكين لاصناف اخرى من الغذاء بالاضافة الى الخبز — ومن العوامل الهامة فى هذا السبيل ان سعر الخبز لم يرتفع بنسبة ارتفاع اسعار اصناف الغذاء الاخرى مما يجعل الرغيف سيد الموقف حتى الان فى الوجبات الغذائية لغالبية المستهلكين ، هذا بالاضافة الى ان تنفيذ خطة التصنيع وزيادةالعمالة أوجدت فئة جديدة من المواطنين لم تكن تجد قوت يومها أو كانت تقتات على الضرورى من الغذاء ، هذه الفئة وجدت نفسها فجاة مضطرة الى ان تمر اولا على مرحلة تعويض ما فاتها برفع استهلاكها للخبز الرخيص نسبيا قبل ان ترتفع دخولها الى الحد الذى يمكنها من تنويع اصناف غذائها . وعلى هذا فانه من المنتظر ان يستمر المعدل الحالى لاستهلاك الحبوب (٢١٢ كيلوجرام — الفرد — العام) على ماهو عليه ان لم يرتفع قليلا حتى نهاية عام ١٩٧٠ اى حتى الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ومضاعفة الدخول ، ومن المنتظر ان ينخفض هذا المعدل بعد ذلك .

النقطة الثالثة : اذا نظرنا الى الجدول السابق فاننا نجد انه بينما نقص معدل استهلاك الذرة والشعير فى خلال ثمانى سنوات بنسبة ١٪ ، ارتفع معدل الاستهلاك للقمح والدقيق فى نفس المدة بنسبة ١٣٪ وللارز بنسبة ٣٪ ، وكان من المفروض ان يكون هناك توازن بين النقص فى استهلاكالذرة والزيادة فىاستهلاك القمحومنتجات طحنه على اساس ان جزءا من الطبقة او الافراد الذين كانوا يستهلكون الذرة فى صناعة الخبز تغير نمطها الاستهلاكى فى الغذاء بحكم انتقالها الى المدينة حيث المصانع واستبدالها رغيف القمح برغيف الذرة . وترجع الزيادة فى معدلات استهلاك القمح الىوجود فئةجديدة دخلت فىاستهلاك القمح وهى الفئة التى كانت محرومة اصلا من الاستهلاك الضرورى للغذاء ، هذا بالاضافة الى انه من الناحية الغذائية نجد ان رغيف الذرة اكثر احتواء على النشا بحالته الاقرب للخام من رغيف القمح ولذلك فان رغيف الذرة اسرع اشباعا لمستهلكه من رغيف القمح ، وبالتبعية نجد ان انتقال المواطن من آكلالرغيف الذرةالى آكل لرغيفالقمح يجعله يستهلك كمية اكبر من ارغفة القمح للوصول الى نفس حالة الاشباع التى كان يصل اليها باستهلاك كمية اقلمن ارغفة الذرة، ومن الناحيةالتكنولوجية نجد ان كل ١٠٠ كيلوجرام من حبوب الذرة يدخل منها فىتصنيع رغيفالذرة حوالى ٩٥كيلوجراما من الدقيق بينما كل ١٠٠كيلوجرام منحبوب القمح تنتج حسب المعدلات السائدة حاليا ٨٥ كيلوجراما من الدقيق ولهذا الاعتبار وحده نجد ان كل ١٠٠ كيلوجرام تنقص فى استهلاك الذرة تقابلها زيادة فى استهلاك القمح قدرها ١١٢ كيلوجراما ، اى ان المستهلك الذى يستبدل برغيف الذرة رغيفا من القمح يحتاج الى كمية اكبر من القمح وزنا بوزن مع الذرة التى كان يستهلكها — بالاضافة الى احتياجه لاستهلاك كمية اكبر من وزن الخبز لاشباعه .

ويجب الا يغيب عن بالنا ان الزيادة فى استهلاك الارز يجب ان تضاف الى الزيادة فى استهلاك القمح، وهذهالزيادةتفسرها العواملالثلاثة السابق الاشارة اليها مجتمعة . والىان تحدثحالة التوازن بين دخول الافراد ونمطها الاستهلاكى فى غذائها فاننا سنجد دائما ان معدلات استهلاك الحبوب فى ارتفاع عاما بعد اخر .

● العوامل التى يمكن اتباعها للحد من الزيادة فى استيرادات الحبوب :

من المحقق انه لمقابلة الزيادة المطردة فى استهلاك حبوب الخبز فان الدولة تجد نفسها ملزمة بتخصيص اعتمادات متزايدة فى ميزانيتها لاستيراد القمح والذرة والدقيق ومن هذه الامثلة ماتضمنته اعتمادات ميزانية ٦٤ — ١٩٦٥ لمبلغ ٨ر٦٨ مليون جنيه لهذه الاستيرادات وحدها بالاضافة الى تكاليف الشحن التى تبلغ ١٩ مليون جنيه اى انه على حد تساؤل الدكتور اسماعيل

صبرى فى مقاله عن الرغيف ومستقبل التنمية (الطليعة — عدد نوفمبر ١٩٦٥) هل ناكل دخل القناة خبزا فى يومنا ونحرم منه تنمية غدنا ؟ واول مايتبادر الى الذهن للاجابة على السؤال الخاص بكيفية خفض استيراداتنا من الحبوب هو وجوب العمل على :

- الحد من استهلاكنا للحبوب وخاصة القمح.
- زيادة المساحة المحصولية للحبوب وزيادة انتاجية الفدان .
- الاستفادة الكاملة من الحبوب التى نطحنها
- والاستفادة من الصفات التكنولوجية الممتازة للقمح المحلى .

● الحد من استهلاكنا للحبوب وخاصة القمح :

للحد من استهلاكنا للحبوب وبالتالى تخفيض الواردات منها يجب ان نعمل جادين على تنفيذ المشروعات الخاصة بتنظيم الاسرة فغنى عن البيان اننا — طبقا لمعدلات الاستهلاك السائدة حاليا — بحاجة لزيادة استيراداتنا من القمح والذرة فى كل عام عن العام الذى يسبقه بما يكفى احتياجات الاستهلاك لما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ نسمة سنويا هى معدل الزيادة الحالية فى عدد السكان ، وفى الوقت نفسه فان صادراتنا من الارز ستتناقص بنفس المعدل .

ولما كان القمح يمثل حوالى ٤٠٪ من الحبوب المستهلكة فى صناعة الخبز ، ولما كانت هذه النسبة فى تزايد نتيجة لتحول مستهلكى الخبز من الذرة الى القمح فاننا نجد ان استيراداتنا من القمح فى تزايد مستمر ومن المعروف ان الدول المتحكمة فى السوق الدولية للقمح معظمها يطلب عملة صعبة لصادراته من القمح ، فاننا نجد انفسنا مضطرين للاجابة على سؤال آخر وهو هل يمكن الاستغناء عن جزء من واردات القمح ونستبدل به حبوبا اخرى ؟ وبمعنى اخر هل يمكن استغلال الانتاج الاقتصادى لبعض المحصولات النشوية كالذرة والبطاطا فى توفير جزء من القمح المستورد ؟ هذا الموضوع يجب ان يدرس بحذر فالخبز يصنع فى الجمهورية العربية المتحدة . اما من دقيق القمح الخالص او دقيق الذرة او الشعير او الارز وعند استخدام دقيق الذرة فى صناعة الخبز فانه يلزم اضافة بعض المواد الاخرى التى تكسب العجين مرونة معينة كى يتمكن الصانع من عملية الرغف وانضاج الارغفة . ومن الناحية التكنولوجية يمكن استخدام اى مصدر نشوى للخلط مع دقيق القمح فى صناعة الخبز ، فاذا استبعدنا الارز كاحد المصادر النشوية المقبولة تكنولوجيا نظرا لما تجنيه الدولة اقتصاديا من تصدير الفائض منه واذا استبعدنا الشعير ايضا لعدم وفرته فانه يبقى امامنا لصناعة الخبز دقيق القمح والذرة . وقد ثبت من تجاربنا ان الدقيق الناتج من اقماحنا المحلية الحالية يمكنه ان يتحمل اضافات من انواع الدقيق الاخرى التى لاتحتوى على الجلوتين وذلك فى حدود ٢٥٪ بدون ان تتاثر الصفات التكنولوجية للخبز الناتج ، فاذا قدرنا الاحتياجات السنوية للجمهورية من الدقيق اللازم لصناعة الخبز عام ١٩٧٠ بحوالى ٣ ملايين طن فان صناعة الخبز من خليط من دقيق القمح ودقيق الذرة بنسبة ٣ : ١ يتطلب توفير ٧٥٠٠٠٠ طن من دقيق الذرة تنتج طبقا لمعدلات الطحن الحالية للذرة من ٧٩٠٠٠٠ طن ، فاذا عرفنا ان الانتاج المحلى من الذرة بنوعيها هو حوالى ٢٦٠٠٠٠٠ طن يذهب منها ٣٠٠٠٠٠ طن لغذاء الحيوان والتقاوى واستخدامات الصناعة لوجدنا ان المتبقى منها لصناعة الخبز وهو حوالى ٢ر٣ مليون طن لايكفى المتطلبات الحالية للاستهلاك ولذلك فان مقدار الـ ٧٩٠٠٠٠ طن ذرة المشار اليه يجب ان توفرها بالاضافة الى مايجب توفيره من الذرة للمتطلبات الاضافية للاستهلاك العادى للذرة والتى تقدر بحوالى ٢٠٠٠٠٠ طن سنويا أى ان مايجب توفيره من الذرة سنويا لتغطية عمليات الخلط المطلوبة وحاجات الاستهلاك العادية منه بالاضافة الى مايتبقى من الانتاج المحلى من الذرة هو حوالى مليون طن سنويا ، وقد اثبتت تجربة زراعة الذرة الصيفية هذا العام امكان مضاعفة الانتاج المحلى من الذرة لاستخدام جزء من هذا الانتاج فى توفير جزء من استيرادات القمح . ويجب أن ننبه الى انه عند الاخذ بنظام خلط دقيق الذرة مع دقيق القمح على المستوى العام للدولة الى ان الطريقة المتبعة حاليا فى الجمهورية العربية المتحدة لطحن الذرة فى القرى لاتصلح اقتصاديا للاخذ بها تجاريا اذ ان المعدل الحالى لطحن الذرة هو ٩٥٪ ويحتوى الدقيق الناتج على كل جنين الذرة المعروف بارتفاع نسبة الزيت به (٢٥٪) وان فصل جنين الذرة واستخلاص الزيت منه لاستخدامه غذائيا ودوائيا واضافة الكسب المتبقى بعد ذلك فى الاعلاف الحيوانية يمكنه ان يرفع العائد الاقتصادى من طحن الذرة اذا ماتم بالطرق التكنولوجية السليمة ، ولذا فانه يجب التخطيط من الان لاستيراد مصانع خاصة لطحن الذرة سواء بالطريقة الجافة او الطريقة المبتلة اذ اننا سنصل ان عاجلا او اجلا الى اضافة دقيق الذرة الى دقيق القمح فى صناعة الخبز ويصحب هذا التخطيط جزء خاص بالمخابز الصغيرة التى تصنع الخبز الذى يحتوى على نسبة عالية من دقيق الذرة والتى يمكن استخدامها فى التجمعات الجماهيرية الكبيرة كالمصانع والمساكن الشعبية وفى أوقات الاحتفالات الوطنية والقومية ومثل هذه المخابز معروفة فى المكسيك حيث يصنعون هناك خبز التورتيلا .

ومن الاضافات التى ثار حولها نقاش كثير

استخدام دقيق البطاطا كبديل لجزء من دقيق القمح في صناعة الخبز، وقد اثبتت تجاربنا امكان استخدام هذا الدقيق بنجاح في صناعة الخبز ، فقط يجب ان تتوفر المساحات اللازمة من الارض لزراعة البطاطا النشوية والمصانع اللازمة لتجفيفها وطحنها ، فاذا ماقدرنا محصول الفدان الواحد من البطاطا النشوية بحوالى ٣ طن من الدقيق فانه يجب لتعميم اضافة دقيق البطاطا بنسبة ٢٥٪ الى دقيق القمح ان تتوفر مساحة ١٨٨٠٠٠ فدان لزراعة هذا الصنف من البطاطا . ولا مانع اطلاقا من أن نبدأ فورا باستيراد مصنع تجريبى لتجفيف البطاطا وطحنها وتصنيع الخبز المخلوط بدقيق البطاطا وطرحه في الاسواق لتعويد المستهلكين على هذا النوع الجديد من الرغيف قبل تعميمه أو صناعته على نطاق واسع.

● زيادة المساحة المحصولية للحبوب وزيادة انتاجية الفدان منها :

اورد الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله في مقاله عن الرغيف ومستقبل التنمية مناقشة كاملة لهذا الموضوع ، ونزيد عليها هنا ان جهود الباحثين بوزارة الزراعة قد توصلت اخيرا الى استنباط صنف جديد من القمح اطلق عليه اسم جيزة ١٥٥ وقد اثبت هذا الصنف ارتفاع محصوله في جميع التجارب التى اجريت عليه حتى الان وكانت الزيادة في محصول الفدان بواقع ٣٠٠ كيلوجرام كما ان هذا الصنف مقاوم للاصداء الثلاثة وتعمل الوزارة على اكثار هذا الصنف وتعميم زراعته خلال الخطة الخمسية الثانية في جميع مناطق الجمهورية وسوف تجرى عليه التجارب ابتداء من هذا العام لدراسة ومعرفة انسب معدلات التقاوى ومدى استجابته للتسميد لانتاج افضل محصول اقتصادى، وفي الحدود الدنيا للتفاؤل يمكن القول بان تعميم زراعة هذا الصنف في نصف المساحة الحالية للقمح يمكنها ان توفر حوالى ١٨٠٠٠٠ طن سنويا من القمح المستورد تبلغ قيمتها مايقرب من ١٣ مليون دولار .

كما ان هناك تجارب حالية تجرى للاستفادة من النتائج التى حصلت عليها المكسيك لزيادة انتاجية الفدان من القمح باستخدام معدلات عالية من الاسمدة .

● الاستفادة الكاملة من الحبوب التى نطحنها والاستفادة من الصفات التكنولوجية الممتازة للقمح المحلى :

يتضمن هذا الموضوع رفع معدلات الطحن الحالية وتجميع المطاحن في وحدات انتاجية كبيرة ، وتجميع صناعة الطحن في القرى ووضعها تحت اشراف الدولة، ويمكن تنفيذ هذه الاقتراحات على عدة مراحل وجميعها تؤدى الى الاستفادة الكاملة من القمح المطحون وذلك بالنسبة لسد الاحتياجات المطلوبة لصناعة الخبز ، وبالتالى يمكن بعد تنفيذ هذه المقترحات الحد من الزيادة في استيرادات القمح .

١ — رفع معدلات طحن القمح : تنص القرارات الوزارية التموينية المعمول بها حاليا في صناعة طحن القمح على الا تزيد نسبة الرماد في الدقيق الناتج من مطاحن السلندرات عن ١ر٠٪ وفى الدقيق الناتج من مطاحن الحجارة عن ١ر١٪ ، وتبعا لهذا فان معدلات الطحن (اى النسبة المئوية للدقيق الناتج من ١٠٠ كيلوجرام من القمح الذى درجة نظافته ٢٤ قيراط) المقررة ضمنا هى حوالى ٨٢٪ فاذا كان القمح المطحون ذا وزن نوعى مرتفع كما هو الحال في القمح المصرى (النوع المعروف تجاريا باسم القمح الهندى) والقمح الاسترالى فانه يمكن رفع معدلات الطحن عن ٨٢٪ وفى حدود نسب الرماد المقررة تموينيا ، وعلى هذا الاساس فاننا نجد ان المعدل السارى حاليا في معظم مطاحن المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز هو حوالى ٨٥٪ . وان رفع هذا المعدل الى ٥ر٨٧٪ يمكنه ان يؤدى الى توفير ٣٩٠٠٠ طن من القمح سنويا في مطاحن التموين (القدرة الانتاجية الحالية لمطاحن التموين بقطاعيها العام والخاص هى ١٤٥٠٠٠٠ طن قمح سنويا) ولما كان هذا الوفر سيقابله عجز في كميات الردة الناتجة فان الوفر الحقيقى الناتج من رفع معدلات الطحن من ٨٥٪ الى ٥ر٨٧٪ (بعد استبعاد ثمن الردة التى سينقص انتاجها) سيكون حوالى ٥ر١ مليون دولار سنويا واذا رفعنا المعدلات الى ٣ر٩٣٪ كما كان معمولا به قبل عام ١٩٥٦ فان الوفر الحقيقى في استيرادات القمح يمكنه ان يرتفع الى حوالى ٥ مليون دولار ، ولكنى لاارى رفع معدلات الطحن الى ٣ر٩٣٪ الا بعد تغيير النظام الحالى في صناعة الخبز بتجميع هذه الصناعة في وحدات انتاجية كبيرة تتوفر فيها الاشتراطات الصحية والصناعية وفى نفس الوقت تكون هناك حملات توعية على نطاق واسع لتعريف المواطنين بالفوائد الغذائية التى ستعود عليهم باستهلاك الخبز المصنوع من الدقيق الاسمر ، وبالفوائد الاقتصادية التى ستعود عليهم كمواطنين في مجتمع اشتراكى يعطيهم بقدر مايأخذ منهم .

ب — تجميع صناعة الطحن في القرى ووضعها تحت اشراف الدولة : يبلغ عدد المطاحن في الجمهورية العربية المتحدة حوالى ٣٠٠٠ مطحن يخضع منها حوالى ٢٠٠ مطحن للقوانين التموينية الخاصة بانتاج الدقيق اما باقى المطاحن وعددها حوالى ٢٨٠٠ مطحن وتعرف بالمطاحن الموانىء (بتشديد وفتح الواو) فتقوم بطحن القمح والذرة طبقا لرغبة كل مستهلك، **ويقدر ماتطحنه هذه المطاحن سنويا من القمح فقط**

حوالى مليون طن كلها من القمح المحلى ، ويستلفت نظرنا فى هذه المطاحن :

● قدم تجهيزاتها وبالتالى ارتفاع تكلفة انتاج وحدة الوزن من الدقيق .

● معدلات الطحن تتم وفق رغبة صاحب القمح وعادة ماتكون هذه المعدلات فى حدود ٧٥٪ الى ٨٠٪ للحصول على دقيق ابيض .

● القمح الذى يطحن فى هذه المطاحن وهو القمح المحلى من افضل الانواع تكنولوجيا اذ ان وزن الاردب منه مرتفع ونسبة رطوبته منخفضة وحبوبه ذات لون فاتح .

ولهذه العوامل الثلاثة مجتمعة فانى ارى ان ترك هذه المطاحن لتطحن وفق رغبتها حوالى ٨٣٪ من انتاجنا المحلى من القمح الممتاز تكنولوجيا يعتبر خسارة قومية يجب تلافيها فورا وذلك بدراسة النظام المتبع فى المجر وبعض الدول الاشتراكية التى يقوم فيها الاهالى بتوريد القمح المراد طحنه الى مطاحن الدولة ويتسلمون فى الحال مايعادله من الناحية التكنولوجية من الدقيق والردة بعد احتجاز جزء من الردة كاجرة لعملية الطحن . ويمكن تقدير الخسارة الناتجة حاليا من طحن القمح المحلى بهذه الطريقة بحوالى ٥ر٧ مليون دولار سنويا وهو الوفر الحقيقى الناتج من طحن ٨٠٤٠٠٠ طن قمح بمعدل طحن ٣ر٩٣٪ بدلا من طحن مليون طن قمح بمعدل طحن ٧٥٪ ، وذلك بخلاف الخسارة الناتجة حاليا من توزيع عملية الطحن فى القرى على وحدات انتاجية صغيرة وارتفاع تكلفة الانتاج .

ويمكن فى هذا المجال الاستفادة بالتجهيزات الحالية لمطاحن الحجارة التى تعمل تحت اشراف وزارة التموين والتى يبلغ عددها حوالى ١٢٠ مطحنا قدرتها الانتاجية السنوية حوالى ٨٠٠٠٠ طن والتى سيستغنى عنها تدريجيا بعد تنفيذ الخطة الخاصة بتطوير صناعة الطحن وتعميم مطاحن السلندرات فى المدن — ويمكن ان تتم عملية الاستفادة بهذه المطاحن تدريجيا بعد وضع خطة شاملة لتوزيعها على المحافظات بما يتناسب مع احتياجات كل منها .

جـ – تجميع مطاحن السلندرات فى وحدات انتاجية كبيرة: تعمل جميع الدول التى طبقت النظام الاشتراكى فى مجتمعها على تجميع صناعة الطحن بها فى وحدات انتاجية كبيرة وذلك خفضا لتكاليف الانتاج وتحسينا له واحكاما لمراحل الرقابة المختلفة والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة التى لايمكن تطبيقها الا فى الوحدات الانتاجية الكبيرة ، وبالرغم من ان الخطة الخمسية الثانية للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز تضمنت ان تكون المطاحن الجديدة من قدرات انتاجية ١٠٠ طن للمدن الكبيرة ، ٥٠ طن للمدن الصغيرة الا انى ارى ان نتوسع فى تجميع هذه الصناعة فى وحدات انتاجية كبيرة مثال ذلك الا يزيد عدد المطاحن بالقاهرة عن اربعة مطاحن كبيرة موزعة توزيعا جغرافيا بالمدينة وذلك بدلا من تشتيت الجهود فى أكثر من ٤٠ مطحنا حاليا بما فى هذا التوزيع من ارتفاع فى تكلفة الانتاج وعدم احكام للرقابة وصعوبة الاستفادة من التطورات التى تستحدث باستمرار فى هذه الصناعة الحيوية ، واستطرادا لذلك يخصص لكل مطحن من هذه المطاحن الاربعة الكبيرة اربعة مصانع كبيرة او خمسة لانتاج الخبز البلدى بدلا من العدد الكبير للمخابز الموجودة حاليا بالقاهرة والذى يبلغ حوالى ٩٠٠ مخبز .

تبقى بعد ذلك نقطتان جديرتان باهتمام المسئولين:

أولهما : الاهتمام بالصفات التكنولوجية للقمح المتعاقد على شرائه من الخارج فمثلا نجد ان كل ١٪ نقص فى نسبة الرطوبة بالقمح يعادله زيادة فى تصافى الطحن قدره ٦ر٠٪ عند تساوى وزن الهكتولتر للقمح موضوع المقارنة ، كما أن هناك ارتباطا موجبا بين وزن الهكتولتر ومعدلات الطحن ، وكلما كان لون القمح فاتحا كلما امكن الارتفاع بمعدلات الطحن فى حدود رغبات المستهلكين .

ثانيهما : الاهتمام بالبعثات العلمية الخاصة بتكنولوجيا المطاحن والصناعات المتصلة بها وحاليا لايوجد فى الجمهورية العربية المتحدة سوى ثلاثة فقط من الحاصلين على درجة الدكتوراة فى هذا الفرع من العلوم . كما يجب الاهتمام بانشاء مراكز التدريب المهنى للطحانين وايفادهم فى بعثات تدريبية للخارج والعمل على تنفيذ مشروع المعهد العالى لتكنولوجيا الصناعات الغذائية الذى بحثته لجنة خاصة بوزارة التعليم العالى فى مايو ١٩٦٤ ،وكان لى شرف الاشتراك مع هذه اللجنة وتقديم برنامج تفصيلى للمقررات الدراسية لقسم صناعات الحبوب بهذا المعهد وقد شمل هذا البرنامج ٤٢ مقررا دراسيا لعلوم التخصص فى الشعب الثلاث بهذا القسم والتى تهدف الى تخريج متخصصين فى كيمياء وتكنولوجيا الحبوب وادارة مصانع الحبوب وهندسة مصانع الحبوب .

دراسات المقريزى الاقتصادية "وإغاثة الأمة بكشف الغمة"

عبد المنعم الغزالى

الثقافة تراث انسانى، شاركت كل الشعوب فى اقامة هذا التراث، وما توصل اليه اى عالم فى القرن العشرين هو تتويج لجهد من سبقوه ومن ارتادوا المجال الذى ينتج فيه، وسيأتى من بعده من يكمل جهده ويطوره.

ولقد شارك المفكرون والمثقفون العرب فى ايقاظ الوعى الانسانى وفى بعث ثقافة انسانية رفيعة، ولقد قام العدد الكبير من هؤلاء المفكرين والمثقفين بدراسات علمية عميقة متشعبة وحرصوا على الاستقلال العلمى وحرية البحث. ومن هؤلاء الرواد من ضحى بحريته وحياته فى سبيل الكلمة العلمية.

والمقريزى — رائد من هؤلاء الرواد الذين كتبوا فى التاريخ بمنهج علمى — وهو كذلك من الرواد الاول فى دراسة الاقتصاد. ومن الممكن اعتباره أبرز مفكر عربى درس تطور النقود وقد اكمل دراسته «لتاريخ النقد» بدراسة لاثر النقد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

واذ نقدم المقريزى اليوم كعالم من علماء الاقتصاد انما نقدم نموذجا لمفكر عربى كبير كان له السبق فى ارتياد هذا المجال وسبق عصره وتخطاه ببصيرة علمية حقيقية.

ولد تقى الدين احمد بن على المقريزى فى عام ٧٦٦ هـ وتوفى فى ٨٤٥ هـ — اى أنه عاش القرن الرابع عشر الميلادى بكل أحداثه وتطوراته. وعاصر نهاية دولة المماليك البحرية وعاش فترة من حياته فى دولة المماليك البرجية، وشغل الكثير من المناصب وكان فى خدمة الكثير من السلاطين والخلفاء والقادة والامراء.

ولقد شاع فى هذا العصر انتعاش فكرى عظيم لم يقتصر على النظر فى العقائد ومشاكل الفقه، بل امتد افقه الى بعض العلوم الاجتماعية وخاصة علم التاريخ والاقتصاد وان لم يتسع نطاقه كما اتسع فى ميدان العقائد.

وفى هذا العصر نضجت النزعة الموسوعية فى التفكير والاسلوب معا — وتقدم لنا عدد من علماء

هذا العصر دراسات جامعة — والمقريزى كاتب من كتاب التاريخ العظام ، وهو لم يكتف فى دراسته بسرد الحوادث دون دراسة لحركة التاريخ ولمحتواها الاجتماعى . ولذلك سنجد المقريزى فى خططه لا يكتفى بسرد وصفى للاوضاع السائدة فى عصره ولكنه يحلل هذه الاوضاع ويبدى فيها رايه . وهو من المؤرخين القلائل الذين يعتمد عليهم فى دراسة تطور النظام الاقطاعى فى العصر المملوكى — حيث أصبح مالك الاقطاع فى ظل دولة المماليك يملك الاقطاع بمن فيه وما فيه — يقول المقريزى :

« واعلم أنه لم يكن فى الدولة الفاطمية بديار مصر ، ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد اقطاعات بمعنى ما عليه الحال اليوم فى اجناد الدولة التركية . وانما كانت البلاد تضمن بقبالات معروفة لمن شاء من الامراء والاجناد والوجوه وأهل النواحى من العرب والقبط وغيرهم . لا تعرف هذه « الابذة » التى يقال لها اليوم « الفلاحة » . ويسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا ، فيصير عبدا قنا لمن أقطع تلك الناحية، الا أنه لا يرجو قط ان يباع ولا أن يعتق بل هو قن ما بقى ، ومن ولد له كذلك » .

ولقد فرق المقريزى بين الاقطاع العربى والاقطاع الفاطمى والاقطاع المملوكى . وهو لا يقف عند حد القيام بالدراسة للنظام الاجتماعى السائد دون أن يكون له الموقف الذى يعلنه دون ان يخشى غضبة سلطان أو أمير أو قائد ، فهو يقول عن المماليك :

« ... وصارت المماليك السلطانية ارذل الناس وادناهم واخسهم قدرا ، واشحهم نفسا ، واجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم اعراضا عن الدين ، ما فيهم الا من هو ازنى من قرد ، والص من فاره ، وافسد من ذئب . لا جرم أن خربت أرض مصر والشام من حيث يصب النيل الى مجرى الفرات ، بسوء ايالة الحكام ، وشدة عبث الولاة ، وسوء تصرف أولى الامر .. »

وأهل الفكر والعلماء عنده فريقين : فريق منهم أنعم الله عليهم : « فأوقفهم على ما خفى من بديع صنعته ، ووفقهم لاتباع ما درس من شريعته ، وآتاهم بيانا وحكما ، وألهمهم معارف وعلما وأيدهم فى أقوالهم وسددهم فى أفعالهم . حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من المحن وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن » .

والفريق الاخر : « اكثروا فى الارض الفساد ، واملى لهم حتى اهلكوا بطغيانهم فى العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون فهم فى ضلالهم يعمهون ، وبباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يذلون ، وعن عبادة ربهم يستكبرون » .

اغاثة الامة بكشف الغمة

والمقريزى كعالم اقتصادى قد أبدى عبقريته الاقتصادية فى كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة ، او تاريخ المجاعات فى مصر » . — وهو كتاب رغم صغر حجمه فانه من الكتب ذات القيمة العلمية الكبيرة — والتى ما زالت فى حاجة الى دراسة متعمقة من الاساتذة المتخصصين حتى يكشفوا لنادرة تراثنا الفكرى والدور الطليعى لكبار المثقفين العرب فى التأثير على التطور الحضارى للبشرية .

ولقد قدم المقريزى فى كتابه هذا — دراسة علمية لتاريخ المجاعات فى مصر — ولم يقتصر فى دراسته تلك على سرد للمجاعات ووصفها بل قام بدراسة لاسبابها وفى نفس الوقت بين الطريق لعلاجها .

والمقريزى عندما درس المجاعات فى مصر انما صور لنا بدقة مالاقته جماهير مصر من محن ومآس، بينما كان الحكام فى غفلة عن مصالح العباد . وفى نفس الوقت دحض الافكار الانهزامية التى كان يروج لها هؤلاء الذين « لعباد الله يذلون » .

سبب المجاعات

يقول فى مقدمة دراسته : « وبعد فانه لما طال أمد هذا البلاء المبين وحل فيه بالخلق انواع العذاب المهين ظن كثير من الناس ان هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر فى زمن شبيهها ، وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبدا عن الخلق انفصالها ،وذلك انهم قوم لايفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون ،ومع العوائد واقفون، ومن روح الله آيسون . ومن تأمل هذا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفه من اوله الى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد ، لا انه كما مر من الغلوات (١) » . وانقضى من السنوات المهلكات ، الا أن ذلك يحتاج الى ايضاح وبيان ، ويقتضى الى شرح وتبيان ،فعزمت على ذكر الاسباب التى نشأ منها هذا الامر الفظيع . وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع . واختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء ، مع الالمام

---

(١) غلوات — جمع غير صحيح لـ «غلاء» والصحيح « اغلية » او « غلاء »

بطرف من أسعار هذا الزمن ، وايراد نبذ مما غبر من الغلاء والمحن » .

وكل هذه المحن عند المقريزى : « اذا عرفت اسبابها سهل على الخبير اصلاحها ... »

القليل من المشاهدة
أرسخ من الكثير من الخبر

ورجل الاقتصاد العلمى يؤمن بالتطور والتغير عند دراسته لاى ظاهرة اقتصادية وهكذا يفتتح « المقريزى » دراسته بفصل يعقده يناقش فيه قاعدة هامة — فكل شىء فى تطور الى أمام — وما هو كائن اليوم غير ما كان بالامس ، وما عانته الجماهير فى العصور الماضية اشد وطأة مما تعانيه فى حاضرها ، وما سيحدث فى المستقبل سيكون افضل مما مضى . وغفلة الناس والتصاقهم بالتقاليد تجعلهم لا يرون التطورات الحضارية ، والتقدم الانسانى .

يقول تحت عنوان « فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية » : « انه لم تزل الامور السالفة كلما كانت اصعب على من شاهدها ، كانت أظرف عند من سمعها ، وكذلك لا تزال الحال المستقبلة تتصور فى الوهم خيرا من الحالة الحاضرة . لان ملالة الحالة الحاضرة تزين فى الوهم الحالة المستقبلة . فلذلك لا يزال الحاضر ابدا منقوصا حقه ، مجحودا قدره لان القليل من شره يرى كثيرا .. اذ القليل من المشاهدة ارسخ من الكثير من الخبر . واذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكر الكثير مما سلف منها » .

ويقول : « وسأذكر ان شاء الله تعالى ، من الغلوات الماضية ما يتضح به انها كانت أشد وأصعب من هذه المحنة التى نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وان كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبرا » .

« واعلم ان المسموع الماضى لا يكون ابدا موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر فى شىء من الاشياء ، وان كان الماضى كبيرا والحاضر صغيرا ، لان القليل من المشاهدة اكثر من الكثير بالسماع »

وكأنى بتقى الدين احمد بن على المقريزى يناقش رجعيى عصرنا ومحافظيه الذين يبكون الماضى ويحاولون بكل وسيلة ان ينفثوا فى الجماهير الرغبة فى العودة الى الماضى مصورين لهم انه خير من الحاضر .

العنصر الطبيعى
والعامل الاجتماعى

قام المقريزى فى دراسته بعملية مسح تاريخية لعدد كبير من المجاعات التى وقعت بمصر من زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر حتى كتابته لرسالته فى ٨٠٨ هـ . وكما ذكر فانه لم يتحدث عن هذه المجاعات بوصف دقيق مفصل بقدر ما توخى ذكر اسبابها حتى يصل الى رسم الطريق لعلاجها — الطريق الى كشف الغمة عن الناس ورفع البلاء عنهم .

وبمنهج علمى خبير يقدم المقريزى الى الباحث الاسباب التى أحدثت المجاعات :

فاولا : الافات الطبيعية ، « ان الغلاء الذى حل بالخلق منذ كانت الخليقة — فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعلم من اخبار البشر ، انما يحدث من آفات سماوية فى غالب الامر : كقصور جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، او آفة تصيب الغلال من سمائم او رياح تهيفها ، او جراد يأكلها وما شابه ذلك » .

ولكن قصور جرى النيل وعدم نزول المطر واصابة الزرع بالافات ... وكل هذه الافات الطبيعية لم تكن وحدها السبب فيما حل بالناس من مجاعات ومحن ...

ثانيا : فهناك احتكار القوت وتلاعب المحتكرين بالسوق وغفلة الحكام عنهم او بتواطئهم معهم — والدولة نفسها ساهمت فى احتكار المواد الغذائية — ومنعت الاقوات عن الناس فلم تصلهم الا بأغلى الاثمان — او لم يكن الامراء والسلاطين تجار يحتكرون التجارة فيما هو ضرورى من السلع فهم باحتكارهم للتجارة يزدادون ثراء ويستعينون بذلك للضغط السياسى على الشعب ...

يقول المقريزى : « وكثرت أرباح التجار والباعة وازدادت فوائدهم فكان الواحد من الباعة يستفيد فى اليوم المائتين ، ويصيب الاقل من السوقة ربحا فى اليوم ثلاثين ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع واكتفوا بذلك طول الغلاء .. »

ويقول : « وازداد ظلم اتباع السلطان ومماليكه وتكاثر جورهم وعظم طمعهم فى أخذ البراطيل

والحمايات(٢)،وكثر عسفهم وغصبهم من الامراء».

ثالثا : وهذا السبب هو ما يرى المقريزى انه أول الاسباب ، وهو نظام تولية المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، والمقريزى عندما يقدم هذا السبب يقدمه كصاحب خبرة فى الشئون العامة ،فقد تولى الكثير من المناصب ومنها امور الحسبة فى القاهرة — فكان عليما ببواطن الامور ، وعظيم الاطلاع واسع المعرفة بفساد الحكم وجهل القائمين به

وفى هذا المجال يقول المقريزى : « السبب الاول وهو أصل الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينيةبالرشوة كالوزارة والقضاءونيابة الاقاليم وولاية الحسبة وسائر الاعمال ، بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل فيحظى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن يؤمله من الاعمال الجليلة والولايات العظيمة ... »

وعلماء الاقتصاد الحديث عكفوا على تقديم دراسات علمية مستفيضة لاثر النظم الضرائبية الظالمة على النظام الاقتصادى وعرقلة نموه وعلى حركةالعمالةوهو ماقام المقريزى بدراسته مبكرا.

ويشرح المقريزى كيف يلجأ المعينون لسد ما يفترضون لتأدية الرشوة الى تعسف معجماهير الشعب فيقول : « ولا يجد سبيلا الى اداء ما وعد به الا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره، فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لاجرم انه يغمض عينيه ولا يبالى بما أخذ من انواع المال ، ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الانفس ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقه من الحرائر ، ويحتاج الى ان يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالا ، فيمدون همأيضا ايديهم الىأموال الرعايا،ويشرئبون لاخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون ... »

ويؤدى هذا العسف والجور الى هجر الفلاحين لاراضيهم « فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت احوالهم وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم فقلت مجالب البلاد ومتحصلها لقلة ما يزرع بها ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم وعلى من بقى منهم » .

الى أن يقول : « وانسحب الامر فى ولايةالاعمال بالرشوة الى أن مات الظاهر برقوق . فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة ، آل الى تنازع وحروب قد ذكرتها فى كتاب مفرد . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار وقطاع الطريق ، فخيفت السبلّ وتعذر الوصول الى البلاد الا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا فى اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب . واذا أردنا اننهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليهم القول فدمرناها تدميرا » .

وهذه الحالتؤدى الى تعطيل تقدم الزراعة والصناعة والتجارة .. فيعم الخراب ، فيهجر اهل الريف ارضهم هربا من المغارم والمظالم فتسوء حال الزراعة ويقل الانتاج الزراعى فيرتفع سعر الموجود منهافتكون الضائقة الاقتصادية والمجاعات التى عرفتها مصر فى هذه الفترة .

ورابعا : تبور الزراعة كذلك بسبب اقتصادى آخر — مرده سوء الادارة والحكم وفسادهما — وذلك بزيادة استغلال الفلاحين برفع ايجارات الارض باستمرار حيث يؤدى ذلك الى زيادة تكاليف الانتاج . وهذه قاعدة اقتصادية هامة تهم كل رجال الاقتصاد السياسى عند دراستهم لقضايا الاصلاح الزراعى .

يقول المقريزى : « السبب الثانى : غلاء الاطيان وذلك ان قوما ترقوا فى خدمة الامراء ، يتزلفون اليهم بما جبوا من الاموال ، الى ان استولوا على أموالهم فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلةاقرب اليهم من المال ، فتعدوا الى الاراضى الجارية فى اقطاعات الامراء واحضروا مستأجريها من الفلاحين وزادوا فى مقادير الاجر . فثقلت لذلك متحصلات مواليهم من الامراء ، فاتخذوا ذلك يدا يمنون بها اليهم ، ونعمة يعدونها اذا شاءوا عليهم فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحوا من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث » .

وهنا يوضح المقريزى كيف تزداد تكلفة الانتاج فيرتفع السعر فيكون الغلاء : « لا جرم انه لما تضاعفت اجرة الفدان من الطين الى ما ذكرنا ، وبلغت قيمة الاردب من القمح المحتاج الى بذره ما تقدم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم فى عمل الجسور وغيرها .. وكانت الغلة التى تتحصل منذلك عظيمة القدر زائدة الثمن علىأرباب الزراعة ، سيما فى الارض منذ كثرت هذه المظالم — ومنعت الارض زكاتها ، ولم تؤت ما عهد من أكلها ، والخسارة يأباها كل واحد طبعا ولا يأتيها طوعا » .

---

(٢) البراطيل والحمايات نوعان من الضرائب — فالبراطيل هى الاموال التى تؤخذ من ولاةالبلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها والحمايات ضريبة استحدثت فى أيام الناصر فرج بن برقوق .

وهو يشرح احتكار أهلّ الدولة للاقوات ...

« ومع ان الغلال معظمها لاهل الدولة اولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم، وعظمت فى احتجار اسباب الرفه نهمتهم ، استمر السعر مرتفعا لا يرجى انحطاطه فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت اكثر الاراضى من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الارض ، لموت اكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ، ولعجز الكثير من ارباب الاراضى عن ازدراعها لغلو البـذر وقلة المزارعين . ولقد أشرف الاقليم لاجل هذا الذى قلنـا على البـوار والدمار ... »

الفرق بين المجاعة والازمة

وهنا وقبل أن نعـرض للسبب الاخـير عنـد المقريزى بالدراسة والخاص باثر النقد فى الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن نفرق بين الازمات الاقتصادية فى النظام الرأسمالى والمجاعات التى كانت تجتاح البلاد فى ظل النظم الطبقية القديمة .. العبودية والاقطاعية .

انه منذ عام ١٨٢٥ وحيث انفجرت اول أزمـة اقتصادية عامة النظام الرأسمالى . قدم رجـال الاقتصاد تقييما لقسمات الازمة ــ ففيها تتوقف التجارة وتزدحم الاسواق حيث تتكدس فيها المنتجات بكميات هائلة لا تجد مشترٍ لها ، وتهبط قيمة النقود الشرائية ووسائل الائتمان . وتتوقف المصـانع عن العمل وتنخفض القوى الشرائية للجمـاهير الكادحة وتزداد البطالة . وتضيع وتتحطم قوى الانتاج والمنتجات ويؤدى فيض السلع وكثرتها الى انخفاض شديد فى سـعرها . وتزداد خسـائر الشركات ويتلقى المحتكرون ضربات شديدة .

والازمة الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى لا تقتصر على قطر دون قطر بل تنتقل من قطر لقطر لتشابك العلاقات الاقتصادية فى النظام الرأسمالى وخاصة فى مرحلته الاحتكارية .

اما فى المجاعات والضائقات فالوضع جد مختلف ــ فالانتاج يتوقف بسبب الغلاء وضعف قـوى الجماهير الشرائية وندرة السلع الضرورية للانتاج نفسه ، ويصبح احتكار الضروريات مصدرا للثراء والقوة ويصير محتكرو هـذه السـلع الضرورية أسياد الموقف ،ويثرون على حساب جماهير الجوعى ثراء فاحشا ونطاق الجـوع فى المجـاعة اعظم اتساعا واشمل ، والمجاعات كانت دائما منحصرة فى حدود البلد الواحد عادة .

ولقـد تمكن المقريزىّ ان يقدم دراسـة علمية للمجاعات ، فى نفس الوقت الذى يقدم فيه الحلول العملية وهو ما سنعرض له فى فقرة تالية ..

انه بينما يكون القضاء النهائى على الازمـات بالقضاء على النظام الرأسمالى باعتباره موجدها ومصدرها ــ فان المجاعات والضائقات فى النظم السابقة عليه كان يمكن التغلب عليها فى حـدود النظام الحادثة فيه باتخاذ اجراءات حكيمة وحاسمة لتوفير المواد الضرورية والضرب على ايدى المحتكرين وتأمين هذه الحلول تحت قانون العرض والطلب .

النقود كوسيلة للتبادل

واما السبب الخامس ــ وفق تقسيمنا فى هذه الدراسة ــ فهو ما اسـماه المقـريزى « برواج الفلوس » .

وفى عرضه للسبب الخامس قام بدراسة تاريخية للادوار التى مر بها النقد فى الدولة الاسلامية ــ ثم قام بشرح لآثار تضخمه فى الاقتصاد المصرى فى عصره . ولقد درس المقريزى تطور النظم النقدية ونظام الضرائب فى الدولة الاسلامية فى كثير من مؤلفاته مثل الخطط والرسالة التى اشار اليها فى فقرة سابقة ولكنه ركز كل دراسـتـه عن النظام النقدى فى كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة » .

ويذهب المقريزى الى ان للذهب والفضة سلطان عظيم على الناس فكل شىء بهما يباع ويشترى . وهذه القدرة وهذا السلطان عند المقريزى خاصة طبيعية من خواص الذهب والفضة ، وهو ضرورة من الضرورات اللازمـة للمجتمعات منـذ قديم الزمـان .

والمقريزى يرى فى غالب دراسته تلك عن النقود أن النقـود ليست شيئا عارضـا وان الانسـان استخدمها منذ قديم كوسيلة للتبادل، وان المجتمعات البشرية لم تمر بمرحلة باعت واشترت فيها دون وساطة النقد ــ مرحلة المقايضة ــ وان المعادن النفيسة لم تقم بدور المعادل العام فى التبادل منذ نشأته ــ وان الانسان عندما استخدمها، استخدمها لانه اكتشف فيها ميزات وخصائص من حيث مظهرها وقدرتها وتجانسها وبقائها وقبولها للتجزئة .

ان الشىء الهام الذى حققه المقريزى فى دراسته تلك عن النقود ــ هو اثر النقد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ــ ويذهب المقريزى فى تحقيقه الى أن النقد من الممكن أن يكون عامل اضطراب او عامل استقرار فى حياة المجتمع ــ ان ما عاناه المجتمع المصرى ــ فى عصر المقريزى ــ من غلاء فى الاسعار

انما كان مرده ليس هو ارتفاع الاسعار (كسبب رئيسى) وانما هو كثرة النقد المتداول ورواج النقود النحاسية (الرديئة) بصفة خاصة .. وان ذلك كله حدث نتيجة سـوء تدبير من الحكام وزيادة استغلالهم للعباد وتلاعبهم بالنقد واغراقهم السوق « بالفلوس » حيث أصبحت النقد الرائج الوحيد فى التعامل . وهنا يجب أن نشير الى أن المقريزى لم ينكر عامل الندرة فى ارتفاع اسعار السلع ولقد قام بدراسة لهذا العامل واوضح انه كلما قلت كمية الانتاج لسبب من الاسباب التى سبق ان قدمناها تنزع الاسعار الى الارتفاع .

ان المقريزى رأى انه قد يحدث رغم وفرة السلع الضرورية ارتفاع فى الاسـعار وذلك لان النقـد المتداول قد ازداد أو قد حدث فيه تلاعب او لان المعدن النفيس استبدل بآخـر رخيص قيمتـه الاسمية فاقت قيمته التجارية التبادلية وهذا هو ما حدث للفلوس .

ويقدم المقريزى دراسة ممتعة يشرح فيها تطور استخدام النقود المصنوعة من المعادن غير النفيسة فيذكر لنا ان عملة مصر ظلت لقرون طويلة هى الذهب ـــ والفضـة نفسـها كان اهـل مصر يستخدمونها لفترة طويلة فى صنع الحلى والاوانى ـــ « وقد يضرب منها الشيء للمعاملات التى يحتاج اليها فى اليوم لنفقات البيوت » . ثم صارت بعد ذلك تضرب نقودا بمصر فى عصر الفاطميين وباسم الدراهم المسـودة وكان اهـل مصر يسـمونها «نورق»وكانت هذه الدراهم من النحاس فيها قليل من الفضة ـــ الى ان امر محمد الكامل بن العادل بضرب الدراهم الـكاملية ، ثلثيهـا فضة والثلث نحاس .

النقود الرديئة

« واما الفلوس فانه لما كان فى المبيعات محقرات تقل عن ان تباع بدرهم او جزء منه ـــ احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى نقدى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات » .

والمقريزى بذلك ـــ يقول بفعل العامل الاقتصادى والاجتماعى فى نشأة نوع من انواع النقـد ـــ فالفلوس ضربت لتسهيل المعاملات على الناس فى المبيعات الصغيرة التى تكون قيمتهـا جـزءا من الدرهم .

« ولما ضربت الفلوس كما مر فى ايام الكامل تتابع الملوك فى ضربها حتى كثرت فى الايدى . وما زالت العامة تتعنت فيها لما يداخلها من القطع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها فتقدم الولاة بصلاح ذلك . وكانت الفلوس اولا تعد فى الدرهم الكاملى ثمانية واربعون فلسا . ويقسم الفلوس اربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس ، يشترى بها ما يشترى بالفلوس ، فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات مالا يكان يوصف » .

ولكن حكومات المماليك والتى كانت ضـعيفة وعاجزة ولم يكن يهمها الا اسـتغلال الجماهير والحصول على المال من أيسر الطرق التمست ذلك بالهجوم المستمر على أموال الناس .. فيقول المقريزى : « ... وتمادى الامر على ذلك الى بعد الخمسين والستمائة من الهجرة . فسؤل بعض العمال لارباب الدولة حب الفائدة . وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه : وجعل كل فلس يزن مثقالا . والدرهم يعد اربعة وعشرين فلسا . فثقل ذلك على الناس وانكارهم موقعه لما فيه من الخسـارة . لانه صار ما يشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم . ثم توطنت نفوس الناس على ذلك ، اذهم ابناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يشترى بها شيء من الامور الجليلة . وانما هى لنفقات البيوت ، والاغراض ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها » .

« فلما كانت سلطنة العـادل كتبغـا ، واكثر الوزير فخر الدين عمر بن العزيز الخنيلى من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى اخـذ الاموال والبراطيل والحمايات ، وضربت الفلوس ، توقف الناس فيها لخفتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة ان توزن بالميزان . وان يكون الفلس زنة درهم . ثم نودى على الرطل منها بدرهمين وكان هـذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعـاملة بها وزنا لاعددا » . الى ان يقول : « فلما كانت أيام الظاهر برقوق وتولى محمود بن على الاستادار أمر الاموال السلطانية ، شره الى الفوائد وتحصيل الاموال ، فكان مما احدث الزيادة الكبيرة مـن الفلوس ، فبعث الى بلاد فرنجة لجلب النحاس الاحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس مدة ايامه ، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس . فكثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجا صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد . وقلت الدراهم لامرين: احدهما عدم ضربها البتة، والثانى سبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حليا منذ تفنن امراء السلطان واتباعهم فى دواعى الترف ، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزى وجليل الشارة . ووجد مع ذلك الذهب بأيدى الناس ، بعد أن كان لا يوجـد مع كل احد لكثرة ما كان يخرجه الظاهر برقوق فى الانعام على امراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والاسفار ، وفى الصلات زمن الغلاء .

فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود اكثرها الفلوس ، وهو النقد الرابح الغالب ، والثانى الذهب وهو اقل وجدانا من الفلوس ، واما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها ، وكان يعطى فى الدينار الذهب منها الى ثلاثين درهما . ثم كثر الذهب بأيدى الناس حتى صار مع أقل السوقه ، وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الاعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة . وبلغ الذهب كل مثقال منه الى مائة وخمسين من الفلوس ، والفضة كل زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس التى كل درهم منها يعد اربعة وعشرين فلسا ، وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ، فدهى الناس بسبب ذلك داهية اذهبت المال ، واوجبت قلة الاقوات ، وتعدر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ، وانه ليخشى من تمادى ذلك ان يحول حال اهل الاقليم » ..

وهكذا فان المقريزى وهو يدرس هذا السبب الثالث كسبب من اسباب المجاعات — قدم دراسة مبكرة لاثر النقد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية محققا سبقا طليعيا فى هذا المجال . ومن دراسة المقريزى تلك يمكن القول أنه قد ساهم الى حد كبير فى وضع عدد من النظريات الاقتصادية الحديثة .

(١) فلقد ساهم المقريزى فى وضع النظرية الاقتصادية فى « الكمية فى النقد » . وهى ان كل مبادلة اقتصادية تشتمل على عنصرين هما السلعة والنقد ، فاذا حدثت حركة عامة فى الاسعار فى مدة محددة لم تتغير خلالها كمية السلع تغييرا كبيرا او محسوسا فان هذه الحركة يكون سببها اختلاف كميات النقد المتداولة — فيكون تحديد السعر هو ناتج قسمة كمية النقد المتداولة على كمية المعاملات — ولقد توصل المقريزى الى هذه النتيجة بارجاعه ارتفاع الاسعار الى الزيادة البالغة فى كمية الفلوس .

(٢) ولقد اقترب المقريزى الى حد كبير من اكتشاف القانون الاقتصادى الحديث والذى يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق. ونتبين ذلك من النصوص التى سبق ان سقناها.. فلما : « كثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة، وراجت رواجا صارت من اجله هى النقد الغالب فى البلد » .

وقلت الدراهم لسببين هما انه قد حدث توقف فى ضربها ثم صياغة ما بأيدى الناس منها حليا .. فنزلت الفلوس الى التداول وامامها اخذت الدراهم وهى النقد الجيد تتراجع وطردت شيئا فشيئا من التداول .

ويعالج المقريزى ظاهرة التضخم النقدى — فالتضخم النقدى يؤدى اول ما يؤدى الى ارتفاع اثمان السلع ، وهذا يؤدى بدوره الى انخفاض قوة الجماهير الشرائية — والتضخم النقدى يحدث عندما يلقى الى التداول بنقد لا تقتضيه احتياجات التبادل فيصاب النظام النقدى بارتباك — ومنذ اللحظة التى يحدث فيها التضخم النقدى تكف النقود عن تمثيل القيمة الحقيقية التى يكون عليها ان تمثلها — وتتغير اسعار السلع فما كان يساوى مائة يرتفع ثمنه الى مائتين — ومعنى ذلك انخفاض القيمة التى ترمز اليها النقود التى تحل محل النقود الرئيسية القائم على اساسها نظام الاثمان ، كما يحدث عندما تحل الاوراق النقدية فى ايامنا محل النقود المعدنية — وكما حدث فى ايام المقريزى عندما حلت الفلوس محل الدراهم الذهبية والفضية ..

وفى النظام الرأسمالى الحديث يكون دائما المستفيد من التضخم هم كبار رجال الصناعة والتجارة حيث يجنون ارباحا فاحشة عندما ترتفع الاسعار ولتمكنهم من تحويل نقودهم فى اغلب الاحوال الى أموال عينية لتقيهم مساوىء وشرور أى هبوط سريع ومفاجىء . وتستفيد كذلك الدولة الرأسمالية حيث يزداد ايرادها من الضرائب لازدياد الدخل الاسمى وتهبط قيمة الوفاء بديونها ..

وهو ما شرحه لنا المقريزى فى رسالته — التى نحن بصدد دراستها اذ ان المغالاة فى ضرب الفلوس والتى كانت تحمل قيمة اسمية كبيرة فاقت قيمتها التجارية كمعدن نحاس ادى الى تضخم نقدى تشابه الى حد كبير التضخم النقدى الذى شهدته كثير من المجتمعات الراسمالية وخاصة خلال الحروب وبعدها عندما اكثرت هذه الدول الراسمالية من اصدار الورق النقدى ذى القيمة الاعتبارية. وهكذا تمكن المقريزى بثاقب فكره الى ان يكون من اول المفكرين العرب الذين درسوا هذه الظاهرة .

يقول المقريزى : « فمن نظر الى اثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت الاشيئا

يسيرا ، وأما اعتبار مادهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا اشنع من ذكره ، ولا افظع من هوله ، فسدت به الامور ، واختلت به الاموال ، وآل امر الناس بسببه الى العدم والزوال، واشرف من اجله الاقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشـــاء » .

أقسام الناس وأصنافهم

ولقد قام المقريزى بدراسة لاثر ارتفاع الاسعار وارتباك الاوضاع المالية على طبقات المجتمع الذى عاشه،فى الفصل الذى عقده بعنوان:«فصل فى ذكر اقسام الناس واصنافهم وبيان جل من احوالهم واوصافهم » فهو يقسم هذه الطبقات الى ســـبع طبقات ويشـرح لناتأثر كلطبقة بالحدثالاقتصادى؟

فالقسم الاول : « وهم اهل الدولة » تكثر اموالهمبالنسبة لما كان قبل ما حدث من محن ،وذلك لزيادة خراج الارض ولما يتحصلون عليه من اشياء اخرى ، ولكن هذه الزيادة ــ عنده ــ زيادة صورية وليست حقيقية : « وهذا الظن ــ اى الظن بأن الاموال كثرت فى ايديهم ــ ليس بصحيح، بل قلت اموالهم بالنسبة الى ما كانت عليه اموال امثالهم من قبل » : وهو يضرب لذلك الامثال التى بها يوضح انه اذا قسنا ما تحصلوا عليه بالذهب لوجدنا ان الاموال الحادثة عن ارتفاع الاسعار رغم كثرتها هى اقل من الاموال الســابقـــة اذا قارناها بالقوة الشرائية ــ واهل الدولة عنده «لو الهموا رشدهم،ونصحوا انفسهم،لعلموا انهم لم ينلهم ربح البتة بزيادة الاطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذى كان اصل هذا البلاء ، وســــبب هذه المحن ، بل هم خاسرون » .

والقسم الثانى : « اهل اليسار من التجار واولى النعمة من ذوى الرفاهية ».ويرى المقريزى انهم رغم استفــــادتهم من غلاء الاســعــــار فانهم يخسرون لازدياد النفقات واختلاف النقود ــ ولكن المقريزى هنا لم يفطن الى قضية هامة وهى ان التجار يستفيدون منتخزينهم للسلعوالتىكانتعندما خزنوها يقل سعرها كثيرا من سعرها عند اتجاه الاسعار الى الارتفاع..وهم كلما جددوا مخزونهم وكلما كانت عملية التجديد سريعــــة كلما حققوا العظيم من الارباح مادامت الاسعار مستمرة فى نزوعها الى الارتفاع .

والقسم الثالث : « الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويقال لهم البز ، ويلحق بهم اصحاب المعايش ، وهم السوقه » ، انهم فى هذه المحن « يعيشون مما يتحصل لهم من الربح ، فان احدهم لا يقنع من الفوائد الا بالكثير جدا ، وهــو بعيــد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لابد له منه من الكلف ، وحسبه الا يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الاول :

« على اننى راض بأن احمل الهوى

واخلص منـــه لا على ولاليــا »

وهكذا يرى ان هذا القســـم فى المحن لا لهم ولا عليهم .

والقسم الرابع : « اهل الفلح ، وهم اهل الزراعات والحرث سكان القرى والريف » .

وهم قسمان : **الاول ،** الكادحون ومن لا ارض لهم او الذين يتصرفون فى قطعة ارض صغيرة ، وهؤلاء قد هلك معظمهم من شدة السنين وتوالى المحن .

والقسم الثانى : وهم المتصرفون فى اراضى واسعة فعظمت ثروتهم وفخمت نعمتهم ونالوا ما اربى على مرادهم .

والقسم الخامس : «الفقراء ، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم والكثير من اجناد الحلقة ونحوهم ، « فهم ما بين ميت او مشتهى الموت لسوء ما حل بهم » .

والقسم السادس : ارباب الصنايع والاجراء اصحاب المهن ، « فان اجرهم قد تضاعف تضاعفا كثيرا . الا أنه لم يبق منهم الا القليل لموت اكثرهم. بحيث لم يوجد منهم الواحد الا بعد تطلب وعناء » .

والقسم السابع : « ذوو الحاجة والمسكنة ، وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشـــون منهم » . فهم اهل الخصاصة والمسكنة ، ففنى

معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم الا اقل من القليل » .

الطريق للخلاص

لقد قام المقريزى بدراسة علمية لحركة طبقات المجتمع خلال حدث اقتصادى معين ، وانعكاسات هذا الحدث عليها .

ويختتم المقريزى دراسته هذه التى صور لنا فيها مالاقته الجماهير فى مصر فى القرن التاسع الهجرى من محن ومآس ومجاعات بفصلين يعقدهما لتبيان الطريق للخلاص منها — فهو بعد ان ترك قلمه يعدد لنا الاسباب التى ادت الى هذه الاوضاع السيئة وهاجم سلاطين المماليك وحكوماتهم ونظم حكمهم باعتبارها المسئوول الاول عن خراب الديار ، اخذ بعقلية العالم الخبير بشئون الاقتصاد يرسم الطريق للخلاص — وقد رسم الطريق فعلا الذى يتفق وظروف العصر وواقع المجتمع الذى كان يعيشه والمشكلة التى يعالجها .

وهو اذ رد كل ما حدث من محن الى سوء تدبير حكام المماليك وجهلهم والى اغراق السوق بالنقود الرخيصة الرديئة وما ادت اليه من تضخم وغلاء للاسعار فانه يقدم العلاج قائلا :

(١) « اعلم ارشدك الله الى صلاح نفسك ، والهمك مراشد ابناء جنسك ، ان النقود المعتبرة شرعا وعقلا وعادة انما هى الذهب والفضة فقط ، وماعداهما لا يصلح ان يكون نقدا . وكذلك لا يستقيم امر الناس الا بحملهم على الامر الطبيعى الشرعي فى ذلك ، وهو تعاملهم فى اثمان مبيعاتهم واعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب لا غير » .

ثم يبين ان حدوث ذلك يؤدى الى تحقيق فائدتين « فانه لا شك ان فيما ذكرنا فائدتين جليلتين : احداهما رجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن فى أمور الاسعار واحوال المبيعات ، والفائدة الثانية بقاء ما بأيدى الناس من الذهب والفلوس — اللذين هما النقد الرائج الان — على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الاحوال والرفه والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه المحن » .

وان عدم تعامل الناس فى اثمان مبيعاتهم واعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب انما كان لسوء تدبير ادى الى غلاء الاسعار لذا يجب ان : « انه قد تبين بما تقدم ان الحال فى فساد الامور انما هو سوء تدبير لاغلاء الاسعار . فلو وفق الله من اسند اليه أمر عباده حتى رد المعاملات الى ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع وعوض الاعمال كلها الى الدينار — او الى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الاعمال واثمان المبيعات الى الدرهم لكان فى ذلك غياث الامة وصلاح الامور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار » .

وكأى خبير اقتصادى حديث يقدم المقريزى حلوله : « فعلى ما نزل بنا الان من اختلاف الاحوال ، اذا عمل ذلك لا يجد من صار اليه شىء من النقدين على ما تقرر غبنا البتة ، لان الاسعار حينئذ اذا نسبت الى الدرهم او الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد من قبل هذه المحن البتة الا اشياء معدودة سبب غلائها احد امرين : الاول فساد نظر من اسند اليه النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الامور ، وهو الاكثر فى الغالب ، والثانى الجائحة التى اصابت ذلك الشىء حتى قل ، كما حصل فى لحوم الابقار بالموت الذريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة (تاريخ كتابته لكتابه اغاثة الامة) وما حصل فى السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره فى سنتى سبع وثمان وثمانمائة » .

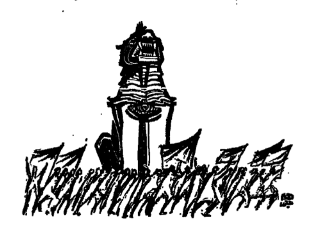
وهو يقدم حلوله تلك يضرب الامثلة العديدة المدعمة بالدراسات الاحصائية كأى عالم اقتصادى قدير متخصص ، لقد كتب المقريزى كتابه هذا عندما كتبه كما يقول : لمن ازال الله الطمع عن قلبه ، وهداه الى اغاثة العباد وعمارة البلاد .

ان العلاج الذى رسمه المقريزى فى كتابه هو فعلا علاج المجاعات والازمات النقدية فى ظل فعل قانون العرض والطلب .

منذ عام ١٩٦٠ والقارة الاسيوية تتفجر بالصراعات والاحداث ، التي لاتؤثر فقط على الاوضاع الاسيوية وعلى الاوضاع الخاصة بكل بلد وانما تتصل بكل الحركة العالمية .. وهكذا اتسمت المنازعات الصينية الهندية والباكستانية الهندية والحرب في الفيتنام والانقلابات في اندونيسيا ، طابعا دوليا عقدت الصورة . وهذا المقال محاولة لتشخيص القارة وفهمها موضوعيا

المشكلات الآسيوية

.. محاولة للفهم



سعد زهران

« نحن نقف عند نهاية عصر تاريخي وعلى عتبات مرحلة جديدة في التاريخ . واذ نقف على قمة الخط الذى يفصل حقبتين من تاريخ الانسان ونضاله نستطيع ان نلقى نظرة على ماضينا الطويل ، كما يمكننا ان نتطلع الى المستقبل الذى يتشكل امام اعيننا . ان آسيا ، بعد فترة طويلة من الخمود ، قد استعادت اهميتها في الشئون العالمية . وان الآف السنين لتشاهد على ان آسيا — ومصر وثيقة الصلة بها في زمالة حضارية عريقة — كانت دائما تلعب دورا جبارا في تطور البشرية — هنا بدأت المدنية ، ومن هنا انطلق الانسان في مغامرة الحياة التى لا تحدها حدود . وهنا لم يتوقف عقل الانسان عن البحث عن الحقيقة ، ولا توقفت روحه عن أن ترسل اشعاعها كالمنارة لتضيء العالم بأسره .

« غير ان هذه القارة المتحركة التى تدفقت منها تيارات حضارية هائلة في جميع الاتجاهات ، اصيبت تدريجيا بالخمود والتجمد ، وبرزت الى الصدارة قارات وشعوب اخرى بقدرات جديدة على الحركة ، وامكنها ان تنتشر وتمتلك اجزاء هائلة من العالم . واصبحت هذه القارة القوية مجرد حقل لمنافسات القوى الامبريالية الاوروبية ، واصبحت اوروبا هى مركز التاريخ والتقدم البشرى .

« ولكن تغيراً يطرأ الآن على هذا المنظر،وتعود آسيا من جديد لتجد نفسها انها تعيش فى عصر تحولات هائلة ، وقد بدأت تتشكل المرحلة الجديدة التى تحتل فيها آسيا المكان اللائق بها بين القارات الاخرى»

(نهرو فى ٢٣ مارس ١٩٤٧)

كلمات تاريخية قالها نهرو فى لحظة من لحظات الصفاء الروحى والذهنى، وما اكثرها عند الزعيم الراحل. غير ان لحظات الصفاء – حتى عند نهرو – ليست وحيا ذاتيا مجردا، وانما هى وثيقة الارتباط بالاحداث الكبرى. كانت الهند تخطو خطواتها الاخيرة نحو الاستقلال (الذى اعلن رسميا فى اغسطس من ذلك العام) ، ولكن الحكومة القومية الانتقالية، ونهرو على رأسها، كانت تتصرف كالسلطة الشرعية التى تقوم بتصفية الحكم الاستعمارى وتصوغ ،مع ممثلى بريطانيا، وثائق الاستقلال الاخيرة. وكانت فورة آسيا التحررية فى عنفوانها، وبخاصة فى الصين، حيث القتال على اشده بين الجيوش الشعبية بقيادة ماوتسيتونج، وجيوش شيانج كاى شيك الذى كانت قد تحولت الى قفاز فى يد السيطرة الامريكية، والمعارك التحررية المسلحة دائرة الرحى فى الجزر الاندونيسية ضد المستعمرين الهولنديين ،وفى الهند الصينية ضد الفرنسيين .

فى ذلك العام دعى **المجلس الهندى للشئون الدولية** الى اول مؤتمر آسيوى ،وهو مؤتمر غير رسمى حضره مندوبون عن الصين والهند الصينية وأندونيسيا والفلبين والملايو وبورما وتايلاند بالاضافة الى مصر وفلسطين والجمهوريات السوفييتية الاسيوية الخمس. وبحث المؤتمر وضع آسيا فى عالم ما بعد الحرب ،ومشكلاتها المشتركة، ووسائل دعم العلاقات بين بلادها .

وجاء ايضا، فيما قاله نهرو فى افتتاح المؤتمر :

« لقد وصلنا الى مرحلة فى الشئون الانسانية تبدى فيها ضرورة تحقيق المثل الاعلى لعالم واحد، او نوع من الاتحاد العالمى بين جميع البلاد، على الرغم من العقبات والمخاطر التى فى الطريق .ويجب أن نعمل من أجل هذا المثل الاعلى وليس من أجل أى تجمع يعترض سبيل هذا التجمع العالمى الاكبر ولكن، من اجل الوصول الى العالم الواحد، يجب ان نفكر ايضا فى تضامن البلاد الاسيوية معا من أجل تحقيق هذا الهدف الاكبر.وهذا المؤتمر يمثل، وان يكن على مقياس صغير، هذا التجمع للبلاد الاسيوية. وايا تكون منجزاته فان مجرد انعقاده لهو امر ذو مغزى تاريخى عظيم. والحق ان هذه مناسبة فريدة فى التاريخ،فلم يحدث من قبل أن تم مثل هذا الاجتماع فى اى مكان .

« ونحن ابناء آسيا نشعر بمسئولية خاصة تجاه شعوب افريقيا. يجب ان نساعدها على ان تحتل المكان الجدير بها فى الاسرة البشرية. ان الحرية التى ننشدها ليست قاصرة على هذا الشعب او تلك الامة، ولكنها يجب ان تمتد لتضم الجنس البشرى باسره. كما ان الحرية الشاملة للجنس البشرى لا يمكن ان تقوم على سيادة اى طبقة بعينها، ولكنها يجب ان تكون حرية الرجل العادى فى كل مكان ، واتاحة الفرص أمامه للتفتح » .

وهذه الكلمات توجز الطريق الذى اختطته آسيا خلال العشرين عاما التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.ولا نعتقد أن هناك من عبر عن روح آسيا الحديثة كما عبر عنها نهرو بكل ما امتازت به كلماته من صفاء وبصيرة وادراك لروح العصر (وان اختلفنا معه احيانا) .ولهذا السبب نرجع الى كلماته دون ان نجرؤ على اختصارها.

والحق ان خريطة آسيا السياسية تبدو شديدة التعقيد ، بل وتبدو متعذرة على الفهم فى أحيان كثيرة. كذلك يصادف الباحث فى الشئون الاسيوية صعوبة خاصة حيث ان غالبية البحوث والمؤلفات فى هذا الصدد اعتادت ان تعالج شئون هذا البلد الاسيوى او ذاك من زاوية علاقته باحدى الدول (السيدة) فى الغرب الامبريالى ، ولم يكتب الا القليل عن العلاقات المتبادلة بين البلاد الاسيوية. ولا عجب .فان ما يقرب من قرنين من السيطرة الاستعمارية قطع ما بين المدنيات الاسيوية العريقة من صلات واواصر اتصلت آلاف السنين. وفى تلك الاثناء كانت النوافذ التى تطل منها آسيا على العالم لا تعدو ان تكون عددا محدودا من الثغور على المحيطين الهادى والهندى،تتدفق منها ثروات القارة عبر البحار الى لندن وامستردام ومرسيليا وسان فرنسسكو ... وكذلك كانت النوافذ الفكرية والسياسية ،وانما اتجاه الحركة عكسى، حيث تدفقت الى القارة تيارات من افكار الغرب وحكامه، ومبشريه وجلاديه. ولم يحدث الا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ان بدأ رجال الفكر والسياسة من ابناء آسيا ،ورجال الحرب فيها احيانا، يصوغون العلاقات بين بلدانهم فى عالم حافل بالصراعات ، وخلال طرق ودروب شديدة الوعورة والالتواء فى احيان كثيرة.

نعم، قد يحدث احيانا ان يصفو الجو، ويبدو،

شديد الصفاء، كما حدث في بضع السنوات القليلة التي سبقت واعقبت مؤتمر باندونج (١٩٥٤ — ١٩٥٨) . وعندئذ يبدو وكأن الشرق لا يعرف التعقيد الذي عرفه الغرب، وكأن آسيا تقدم مثلا عليا رائعة وجديدة ستجعل السلام والرخاء يسودان العالم على خلاف ما قدمت اوروبا وامريكا من صراعات وحروب ومآس . غير ان سماء آسيا لا تلبث ان تتبلد بالغيوم، وتتجمع النذر في الافاق، ثم تتفجر صراعات وتندلع حروب، وتتأزم المواقف وتتصادم الاتجاهات وتصطرع التيارات . . وعندئذ يفقد ضعف الايمان صبرهم ، وينتعش الشامتون، وتنطلق السنتهم في الغرب الاستعماري خاصة ليقولوا ان آسيا لا تستطيع ان تأتي بالجديد وان ما يحدث فيها ليس الا امتدادا للصراعات القديمة التي شهدتها اوروبا، بل وبنفس الاساليب القديمة، وخير لها ان تسلم وتستسلم . هكذا يتحدث **((جورج باترسون)) في كتابه** (بكين تواجه نيودلهي) عن البلدين الاسيويين الكبيرين قائلا: «بدلا من تكوين قوة ثالثة بين الكتلتين الكبيرتين: الروسية والغربية، كما تدعى كل منهما، فان كلا من البلدين ليست في واقع الامر الا انعكاسا او جزءا لا يتجزأ من هذا الصراع الغربي » .

وهنا يهمنا أن نؤكد ايماننا بآسيا ، وبمستقبل العلاقات بين بلادها، وايماننا بأن المثل العليا التي قدمتها آسيا على لسان قادتها هي التي لها المستقبل. ونؤكد هذا الايمان خاصة في هذه الايام العصيبة التي لم تشهد آسيا اياما اشد منها قسوة خلال العشرين عاما الماضية. نعم، لم تشهد آسيا عدوانا اشد وحشية من العدوان الامريكي القائم اليوم على شعب فيتنام — في الشمال والجنوب. كما ان الصدام المسلح على مشكلات الحدود والنزاعات الاقليمية لم يصل الى حد من التفاقم مثلما وصل اليه اخيرا في الحرب بين الهند والباكستان، وفي مناوشات الحدود بين الهند والصين. كذلك وصل الصراع السياسي والاجتماعي في الجزر الاندونيسية بين انصار ((**الناز اكوم**)) «١» وخصومها حدا يكاد يصل الى الحرب الاهلية. وفي خلفية هذا المنظر الدامي يوجد الخلاف بين الصين والاتحاد السوفييتي، والذي يكمن خلف تمزق الجماعة الاسيوية الافريقية وارجاء مؤتمرها الثاني، وخلف الصدع الذي يتسع في جبهة القوى المعادية للاستعمار والامبريالية في العالم اجمع .

وعلى الرغم من تعقد مسار الاحداث، وتنوع الصراعات، وتشابك التيارات الا انه ليس من الصعب ان نضع ايدينا على الاتجاهات الاربع الرئيسية التي حكمت آسيا جملة في حركتها الى الامام ، والمبادىء الخمسة التي حكمت العلاقات المتبادلة بين مختلف بلدانها.

اما الاتجاهات الاساسية فهي:

- النضال للتخلص من السيطرة الاستعمارية او عودتها في اى صورة.
- الحياد الايجابي أو عدم الانحياز .
- النضال من اجل التحرر الاقتصادي وبناء اقتصاديات حديثة تستند الى صناعة قوية وعلوم طبيعية وانسانية متقدمة.
- العمل من اجل اقرار العدالة الاجتماعية ، سواء في الشئون الداخلية او في العلاقات بين الدول .

ولا مجال هنا للاستطراد في تتبع هذه الحركة بتفاصيلها. وانما يكفينا الاشارة الى ان آسيا انجزت الكثير، وبخاصة فيما يتعلق بالنقطتين الاوليين، فقد تحقق الاستقلال السياسي لبضع عشرة دولة آسيوية تضم مئات الملايين من البشر. كما ان آسيا في جملتها اختطت طريقها الخاص ، بالتضامن مع شعوب افريقيا بمنأى عن الكتلتين المتصارعتين، وان استفادت من هذا الصراع. فلم ترفض العون الذي تقدمت به البلاد الاشتراكية في النضال العام ضد الاستعمار والامبريالية كما لم ترفض التعامل مع الغرب الرأسمالي في منافسته الحادة مع الشرق الاشتراكي. واذا اعتبرنا الصراع الذي ساد فيما سمى بالحرب الباردة كان أساسا بين عالم شيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي وعالم رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة — فربما كان خلاف الصين مع روسيا هو — في بعض نواحيه — تعبيرا غير واع عن الميل الاسيوى العام للابتعاد عن ذلك الصراع (الغربي) ، وان اعتقد اصحابه، اى القادة الصينيون، غير ذلك.

ونشير ايضا الى ان كل بلد آسيوى تختط طريقها الخاص في هذه الحركة الى الامام. فعلى سبيل المثال: اختطت شعوب الصين والهند الصينية واندونيسيا سبيل الحروب الشعبية والتحريرية، بينما اختطت الهند وبورما وسيلان طريق النضال السلمي. ويرجع هذا الى اسباب منوعة لعل اهمها التقاليد النضالية لهذه الشعوب والتي تمتد بجذورها ليس الى بضع عشرات السنين من تاريخها الحديث فحسب، بل والى قرون كثيرة خلت. كما يرجع ايضا الى تنوع القوى السياسية التي نجحت في فرض قيادتها على التحركات الشعبية في هذه اللحظات الحاسمة من التاريخ. وهذا يقودنا الى

---

(١) الناز اكوم تعبير مختصر عن سياسة وضعها الرئيس سوكارنو تنادى بتلاحم القوى الوطنية والاسلامية والشيوعية في اندونيسيا لمواجهة الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد ، وللنهوض بمهمات البناء الاقتصادى والسياسى لاندونيسيا الحديثة التي تنتهج الطريق الاشتراكي للتطور .

الحديث عن عناصر التعقيد في الصورة، والتي يمكن اجمالها تحت عنوانين كبيرين:

الاول: الاختلافات السياسية والعقائدية.

الثاني: النزاعات الاقليمية.

وطبيعي ان يتجه التفكير في مجال الاختلافات السياسية والعقائدية الى الخلاف بين القومية والشيوعية ولايهما ستكون الغلبة في تحديد مصائر القارة الثائرة؟ هكذا وضع السؤال بصفة خاصة في اعقاب الحرب العالمية مباشرة ،حيث كان «كاى شيك» قد اساء الى القومية اساءة بالغة بارتمائه تماما في احضان الامريكيين ،كما كان الفكر الشيوعي العالمي ممعنا في الانحراف اليساري الذي يحتقر من دور (البرجوازية الوطنية) في المستعمرات والبلاد التابعة، مادعا «ستالين» الى رميها بالخيانة جملة، وفي كل مكان. كما ان انتصار ثورة الشعب الصيني في القضاء على السيطرة الاجنبية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني اغرى المفكرين الشيوعيين بالمضي في هذا الاتجاه لفترة اخرى .

ولكن حدث ان نجحت كثير من الزعامات الوطنية في قيادة الحركات التي ادت الى استقلال عدد من البلاد الاسيوية (وبخاصة في الهند واندونيسيا) مع تغير موازين القوى العالمية لصالح الشعوب بشكل جعل استقلال هذه البلاد ليس استقلالا صوريا كما كانت الحال في فترة ما بين الحربين. يضاف الى ذلك ان هذه الزعامات الوطنية كانت من نوع جديد، يختلف اختلافا كيفيا عن القيادات القومية التي من نوع « شيانج كاى شيك » و «سينجمان ري» .كان القادة الوطنيون الجدد يعرفون ان الاستقلال الاقتصادي يجب ان يعقب الاستقلال السياسي، كما كانوا مفعمين بالرغبة في ان يعقب هذا الاستقلال تحسين جدي في مستوى معيشة الشعب العادي، غير راغبين في ان ترث الطبقات الغنية في الداخل الامتيازات التي يخلفها السادة الاجانب. كما كانوا على وعي بروح العصر، واسعي الاطلاع على الاتجاهات الفكرية والسياسية الحديثة، شديدي التأثر بها عموما، وبالماركسية خصوصا.

كذلك طرأت تغيرات على الفكر الشيوعي العالمي. كان ستالين قد توفي ،واخذ القادة الجدد في الاتحاد السوفييتي يعيدون النظر في موقف الشيوعية من القيادات الوطنية الجديدة. وتوصل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي (فبراير ١٩٥٦) الى صياغات للفكر الجديد، ترى — ليس فقط امكانية تحقيق الاستقلال تحت هذه القيادات الجديدة، بل ترى أيضا امكانية تحقيق تقدم اجتماعي كبير في ظلها، وامكانية تحقيق الثورة الاشتراكية بنضال سلمي في هذه البلاد وفي بعض بلاد الغرب الراسمالي المتقدم. وفي تلك الاثناء — وحتى ١٩٥٧ — كان القادة الصينيون على تمام الاتفاق مع القادة السوفييت. ومن ثم، فليس صدفة ان شهدت سنوات ١٩٥٤ — ١٩٥٧ تجاوبا كبيرا بين قادة المعسكر الشيوعي في جملته وقادة البلاد حديثة الاستقلال في آسيا. وشهد عام ١٩٥٤ مولد « **البانتشاشيلا** » (أو المبادىء الخمسة للتعايش السلمي) وهي المبادىء التي تحكم العلاقات بين البلاد الاسيوية المستقلة على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية ، وذلك على ايدي نهرو وشواين لاى بالاشتراك .وهي لا تهدف الى ان تسير بلاد آسيا الى الامام في توافق على الرغم من اختلاف انتماءاتها السياسية والعقائدية فحسب، بل وعلى الرغم من بعض المشكلات الاقليمية القائمة فيما بينها.

وقبل ان نورد هذه المبادىء تفصيلا، سنتعرض، باختصار، لموضوع المشكلات الاقليمية.. ان هذه المشكلات ،في آسيا المعاصرة بصفة خاصة، هي من مخلفات السيطرة الاستعمارية اولا، ويفاقم من حدتها نشوء دول قومية حديثة ممركزة لاول مرة في تاريخ الامم الاسيوية — ثانيا. ومعروف ان الدول القومية حديثة النشأة شديدة الحساسية لهذا الموضوع ،سريعة الاستفزاز بسببه. ولا شك في أن الخلافات الاقليمية بين الصين والهند هي قلب هذه المشكلات .ويعقد موقف الهند وجود مشكلات متخلفة من تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتي الهند والباكستان عند الاستقلال في اغسطس ١٩٤٧ . **ولنبدأ بهذه :**

كشمير : وليست كشمير هي المشكلة الوحيدة من نوعها بين الهند والباكستان ، ولكنها اكثرها اهمية، وما تزال. وهي السبب الاول للنزاع بين الدولتين .

وقد كانت شبه القارة الهندية ،قبل الاستقلال، تنقسم الى ما يسمى بالهند البريطانية والامارات (التي يحكم كل منها امير او مهراجا . وامتزج كفاح الهنود المسلمين من اجل الاستقلال بنضالهم من اجل تكوين دولة خاصة بهم ،نتيجة لسياسة التفرقة الطائفية التي انتهجها المستعمرون وصنائعهم في الداخل لعشرات السنين. وقبيل اعلان الاستقلال، تشكلت لجنة برئاسة الانجليزي «رادكليف» لرسم حدود التقسيم. والاصل في العملية ان تكون المناطق التي تقطنها اغلبية مسلمة جزءا من الباكستان، والاخرى تتبع الهند . واذا اختلط الامر أجري استفتاء لمعرفة رأى الاهالي والاخذ به، كما حدث في منطقة الحدود الشمالية الغربية. أما الامارات، فقد اعتبر الانجليز (ويا للعجب !) الا سلطان لهم على مهراجاتها لاجبارهم على الانضمام الى اي من الدولتين، وتركوا لكل مهراجا (حرية) الاختيار بينهما ! ووفقا لهذا المبدأ تم توزيع الولايات بسلام باستثناء ثلاثة منها ، تسببت في شقاق ومنازعات كبيرة هي : **جوناجاد ، وحيدرآباد ، وكشمير .**

وكانت **جوناجاد** اقلها اهمية . وهى امارة ذات اغلبية هندوكية ولكن أميرها مسلم، كما انها ليست ذات حدود مشتركة مع الباكستان. ومع ذلك، فقد قرر الامير الانضمام الى الباكستان . وعندئذ قامت ثورة محلية ، ودخلت القوات الهندية الى الامارة لاستعادة الامن والنظام. ثم اجرت السلطات الهندية استفتاء تقرر بموجبه ضم الولاية نهائيا الى الهند.

وفى **حيدرآباد** ايضا كانت اغلبية الاهالى هندوكية بينما الامير مسلم ، والامارة ليس لها حدود مشتركة مع الباكستان. غير ان المهراجا المسلم لم يعلن الانضمام الى الباكستان، ولكنه اكتفى بطلب مهلة، تحتفظ فيها الامارة بنوع من الاستقلال الى ان يتقرر شيء بشأنها. ولكن الاضطرابات لم تلبث ان عمت هذه الامارة أيضا ، ودخلت القوات الهندية الامارة لاستعادة الامن والاضطلاع بمهمة استيعاب الامارة فى الدولة الهندية.

اما فى **كشمير** فكان الامر مختلفا، حيث الغالبية مسلمة (٧٧٪ وفقا لاخر احصاء قبل التقسيم) والمهراجا هندوكى. ويزيد فى تعقيد الصورة ان **«الشيخ عبد الله»** وحزبه (الذى كان الحزب السياسى المنظم الوحيد فى كشمير) كان يعارض الانضمام الى الباكستان، فالرجل علمانى فى التفكير ومن الاصدقاء الشخصيين لنهرو . فى هذه الظروف، طلب المهراجا مهلة من كلا الدولتين تتمتع فيها امارته بنوع من الاستقلال . غير ان العواطف الطائفية كانت فى عنفوانها ، وكانت الاصطدامات والمذابح والهجرات الطائفية تجتاح الهند كلها، وتسرى عدواها فى كل مكان. ولم تشذ كشمير عن القاعدة وقامت الاغلبية المسلمة بالانتفاضة المتوقعة .

وزحف عدد من رجال القبائل المسلمين من منطقة الحدود الشمالية الغربية لمساعدة اخوانهم. وعندئذ تقدم الامير بطلب المعونة العسكرية من حكومة الهند، فاشترطت هذه انهاء (المهلة) واعلان انضمام الامارة الى الهند، فأعلنها الامير فى ٢٦ اكتوبر ١٩٤٨ . وتحركت القوات الهندية، ولكن الى الولاية ذات الاغلبية المسلمة هذه المرة، وتداعتبرتها جزءا من اراضيها. وعندئذ دخلت القوات الباكستانية من الجانب الاخر للحدود، وتصادم الجيشان فى حرب قاسية على الدولتين الوليدتين، وعلى الولاية الجميلة، وعلى سكانها السيئى الطالع . وتوقف اطلاق النار فى ١ يناير ١٩٤٩ ، بعد أن اصبحت القوات الهندية تسيطر على ثلثى اراضى الولاية ومناطقها المأهولة الغنية، وان ظلت قوات الباكستان تسيطر على شريط من الاراضى الملاصقة لحدودها (وعرف فيما بعد باسم آزاد كشمير) . وقبلت الهند مبدأ اجراء استفتاء يتقرر بموجبه مصير كشمير (بمجرد عودة الامن والنظام الى البلاد) ، وكان ذلك بناء على توصية من الامم المتحدة. ولكن هذا الاستفتاء لم يجر حتى الان — بعد مضى اكثر من ستة عشر عاما. ويضاف الى العوامل التى تزيد موقف الهند ضعفا ان المهراجا طرد بعد قليل، وان الشيخ عبد الله (الذى ظل يرأس وزارة كشمير حتى ١٩٥٤) القى القبض عليه فى ذلك العام واودع السجن ليفرج عنه بعد خمس سنوات ، ثم ليعود اليه من جديد.

ولا تقتصر اهمية كشمير على انها مشكلة قومية فحسب، او لاهميتها الاستراتيجية الخاصة بالنسبة للباكستان الغربية ، وفى تقريب بينها وبين شرق الباكستان (يفصلهما الان ما يقرب من ١٠٠٠ ميل) وانما لان الهند — بعد سيطرتها على كشمير اصبحت تتحكم فى منابع الانهار الستة التى تجرى فى ارض الباكستان، وتمسك مفاتيح شبكات الرى الواسعة التى تعتمد عليها الزراعة فى اقليم البنجاب كله .

والحق ان كشمير تصدرت ماسماه **(كيث كالارد)** وهو احد الباحثين فى الشئون الباكستانية ، بالمشكلات الخمسة الكبيرة التى عانت منها الباكستان بسبب التقسيم، وهى: كشمير، وشبكة قنوات الرى، وتقسيم ممتلكات سلطات الاحتلال بعد جلاء الانجليز، والحالة الاقتصادية غير المتوازنة بين جزئى التقسيم، واللاجئين .

ولا مجال للاستطراد فيما خلفه تقسيم الهند من مآس ، وقعت غالبيتها على كاهل الباكستان، ولكن يكفى ان نورد الفقرة التالية من كتاب **(كيث كالارد)** عن الظروف الفظيعة التى ترك فيها الانجليز شبه القارة الهندية عموما والباكستان خاصة:

« ولدت الباكستان فى حالة من الفوضى الشاملة وكانت السلطة فى الهند غير المقسمة قبل مولد الباكستان، قد بدأت تتحلل ، اذ وجدت القوات البريطانية ومن يعملون تحت امرتها ان قبضتها تضعف وسلطانها يتقلص مع اقتراب الاستقلال. وافلت زمام الامن والنظام، وانتشرت جرائم القتل والنهب والحرق المتعمد، وبدأ ملايين الناس يخافون على حياتهم فى مناطق شاسعة من شبه القارة. واخذت جماعات بأسرها تفكر فى ترك البلاد التى عاشت فيها أجيالا عديدة ، وتهاجر حاملة كل ما تستطيع حمله من ممتلكاتها. وتدهورت الاحوال تماما فى الاسابيع التى اعقبت التقسيم مباشرة واصبح من المتعذر المحافظة على الامن والنظام الا على مدى قذائف بنادق القوات المسلحة. وتدفقت سيولا لا تنتهى من المهاجرين تخنق الطرق فى القطارات ، حيث تنتظرهم الكمائن وتعمل فيهم القتل والتذبيح. ولا يمكن تقدير عدد القتلى ، ولكن عدد اللاجئين ارتفع الى حوالى اثنى عشر مليونا.

« لقد عانت الهند الوليدة من هذا الانتقال، غير ان الباكستان تمزقت حقيقة » .

وافاض **((كالارد))** فى بيان كيف ان المناطق الصناعية والتجارية الثلاث الكبرى (كلكتاوبومباى مدراس) كانت من نصيب الهند، وانها ورثت الجهاز الادارى والعسكرى الاساسى .. الخ بينما لم تخرج باكستان الا بمناطق فقيرة ممزقة، وان يقع على عاتقها بناء جهازها الادارى والعسكرى ، ونظامها المالى من لا شىء .

وقد نجحت السياسة الانجليزية الاستعمارية سواء قبل التقسيم، او فى عملية التقسيم ذاتها، او فيما بعد، فى ان تجعل روح الكراهية للهند هى العنصر الاساسى الذى يحكم السياسة الخارجية للباكستان، وان تعتبر الباكستان ان مقياس صداقة اى بلد لها هو مساعدتها على مواجهة الهند ! ولا عجب ان احتلت كشمير كل هذه الاهمية لدى الباكستان، فقد تركزت فيها كل عواطف الباكستانيين ضد الهند.

اما عن النزاعات الاقليمية بين الصين والهند فهى اشد حساسية وتعقيدا . لقد تعايشت الدولتان الكبيرتان كجارتين صديقتين قرونا طويلة قبل عهود السيطرة الاستعمارية ، وكل منهما مركز لحضارة عريقة ومستقرة . وربما كان قصور السلطة المركزية فى ايهما عن الوجود الفعال فى المناطق الجبلية الوعرة التى تفصل بينهما ، والتى تقطنها قبائل من الرعاة الرحل الشديدى المراس — ربما كان هذا من اسباب هدوء الاحوال بين البلدين على مر العصور ، وتحول هذه المناطق الى نوع من العازل بينهما .

ولكن وجود حكومتين مركزيتين مستقلتين قويتين فى كل من بكين ونيودلهى ، مع توفر وسائل العصر من سهولة التنقل والاتصال ، كان كفيلا بأن يغير الاوضاع التقليدية لهذه المناطق. وترك للجمهوريتين الحديثتين مهمة التصرف فى تركة غامضة متداخلة الدوائر ، خلقتها الامبراطوريات السابقة التى اندثرت منذ قليل او كثير .

وفى ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، بعد اثارة مشكلات الحدود وتعدد مناوشاتها مرات عديدة ، اجتمع مندوبون متخصصون من كل من البلدين شهورا عديدة لمحاولة تحديد وجهتى النظر والتعرف على المطالب والردود المتبادلة . وفى تلك المباحثات تقدم الجانب الصينى ، الى جوار الخرائط والوثائق والمخطوطات التاريخية — تقدم ببنود يصل عددها الى ٢٤٥ ، ليدعم وجهة نظره ومطالبه . ورد الجانب الهندى ببنود عددها ٦٣٠ ، عدا الخرائط والوثائق والمخطوطات ! ولعل هذا يعطينا فكرة عن ضخامة المشكلات وتشابكها واستحالة تقصيها بالطرق التى تمت حتى الان ، فما بالنا بالتوصل فيها الى الحلول ؟

غير ان هذا لايمنعنا من محاولة التبسيط ، الذى نسلم بداءة بانه سيكون تبسيطا مخلا .

ولنبدأ **بالتبت ونيبال** ، حيث يوجد اتفاق بين البلدين ، وان ظلا موضوعا للحرب الباردة بينهما .

والثابت ان **التبت** كانت ، منذ القدم ، وفى ظل الاباطرة ، ولاية صينية . فاذا قارب القرن التاسع عشر نهايته ، ودب التحلل فى الامبراطورية الصينية ونال منها التدخل الاجنبى ، اخذت قبضة السلطة المركزية فى الصين تضعف على التبت . وانتهز **((الدالاى لاما الثالث عشر))** الفرصة ، ودعم سلطته الدنيوية الدينية ، وحول ولاية الصين على بلاده الى مجرد مسالة شكلية . وكان طبيعيا ان تشجع بريطانيا هذا الاتجاه وتحاول الدخول فى علاقات مباشرة مع الدالاى لاما ، وتمكن لنفوذها فى التبت . ولكن الدالاى لاما كانت عنده احلام استقلالية فرفض العروض البريطانية . والادهى من ذلك ان اكتشف الانجليز — او هكذا يدعون — وجود صلة بين الدالاى لاما وقيصر روسيا من خلال مغامر منغولى يسمى ((**جورييف**)) . وعندئذ اعد ((**اللورد كيرزون**)) — حاكم عام الهند — حملة لاجتياح التبت عام ١٩٠٤ . غير ان تطورات الوضع فى اوروبا، وظهور خطر التحدى الامبريالى الالمانى وحاجة الامبراطورية للتحالف مع فرنسا (الوفاق الثنائى) وبالتالى مع روسيا القيصرية ، جعل الانجليز يكتفون بحملة تاديبية محدودة بقيادة السير **((فرانسس ينجهزباند))** ويتخفون — لاقرار نفوذهم فى مواجهة الحليفة الجديدة — وراء ضمان الولاية الشكلية للصين . وهكذا انتهت ((حملة ينجهزباند)) الى اقامة ثلاث محطات تجارية تابعة لحكومة الهند البريطانية فى التبت ، وضمان وصاية بريطانيا على السياسة الخارجية للتبت ، وعلى كافة طرقها الداخلية ووسائل اتصالها مع العالم الخارجى ، ودفع الخطر الروسى القيصرى عن شبه القارة — كل ذلك خلف الاقرار الشكلى للولاية الصينية على التبت .

واستمرار اقرار هذه الولاية فى فترة مابين الحربين الى ان نالت الهند استقلالها فى ١٩٤٧. وانتصرت الثورة الصينية فى ١٩٤٩ . وبينما انشغلت الهند فى نزاعها المسلح مع الباكستان حول كشمير، فلم تجد فائضا من طاقتها لدعم مركزها الخاص فى التبت ، الذى خلفه الانجليز لحكومة الهند — أولت الصين الامر عنايتها ، أو ما كانت لترضى أن تظل ولايتها على التبت على الوضع الشكلى الذى اراده الانجليز .

هكذا اعلنت بكين فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠ انه **((قد صدرت الاوامر لوحدات من جيش التحرير الشعبى بالتحرك الى التبت لتحرير ثلاثة ملايين**

من ابنائها من القهر الامبريالى الغربى ولتدعيم وسائل الدفاع الوطنى على حدود الصين الغربية»

وفى ٧ نوفمبر من نفس العام ، وجهت حكومة لاهاسا (عاصمة التبت) نداء الى الامم المتحدة تطلب منها التدخل ضد ماأسمته (بالعدوان) الصينى ، وجاء فى ذلك النداء ، بعد تعداد مظاهر (العدوان الصينى) منذ اوائل القرن — ان التبت» منذ ١٩١١ كانت تعتمد على «عزلتها ، وايمانها بحكمة بوذا ، وعلى معونة البريطانيين فى الهند لحمايتها بين حين وآخر » .

وفى ١٥ نوفمبر تبنت حكومة السلفادور (وهى احدى البلاد التابعة للولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية) قضية التبت فى الامم المتحدة وطالبت بالتدخل فى وقت كان علم الامم المتحدة ملطخابدماء الشعب الكورى . ولكن المندوب الهندى اعرب عن ثقته فى امكان حل المشكلة حلا سلميا بمايضمن نوعا من الحكم الذاتى فى التبت . وساعد هذا الموقف الحكيم من جانب حكومةنهرو على افشال التدخل الاستعمارى فى التبت .

وفى ابريل ١٩٥١ وصلت حكومة لاهاسا ، التى يرعاهاالدالاى لاما ، الى اتفاق مع حكومة بكين ، وسافر ستة من اعضائها الى بكين لتوقيع الاتفاق النهائى الذى ينص على «الوحدة وطرد القوى العدوانية الامبريالية ، وعودة شعب التبت الىأسرة وطنناالكبير جمهوريةالصين الشعبية».

وفى ٢٩ ابريل ١٩٥٤ وقعت ، بين الصين والهند (اتفاقية التجارة والعلاقات بين الاقليم الصينى) للتبت وبين الهند) ، وهى الاتفاقية التى اقرت فيها الاوضاع فى التبت بصفة نهائية كجزء من اراضى الصين الشعبية ، والتى نصت على سحب مائتين من رجال الحرس الهندى الذين كانوا يعملون فىمحطتين تجاريتين بالتبت، وتسليم المنشآت ووسائل المواصلات التلغرافية والتليفونية والبريدية الى السلطات الصينية «كتعبير عن حسن النية» .

هكذا كانت روح المبادىء الخمسة (او البانتشاشيلا) التى صيغت لاول مرة وورد نصها فى ديباجة هذه الاتفاقية .

اما ماأعقب ذلك من تطورات فى التبت ، وما ترتب عليها من اساءة العلاقات بين البلدين ، فقد حدث ذلك فى اطار الخلافات الكبيرة التى بدات بوادرها منذ اواخر ١٩٥٨ ، والتى تفجرت فى ١٩٥٩ ، بالتمرد الذى حدث فى التبت ، ولجأ الدالاى لاما على اثره الى الهند .

كذلك تتفق الدولتان على ان **نيبال** مملكة مستقلة . حقيقة ان ماوتسى تونج عدها منذ ١٩٣٩ ضمن البلاد التى انتزعها الاستعماريون البريطانيون من جسم الصين ، الا ان نيبال اليوم مملكة يعترف الجميع باستقلالها ، ويربو عدد سكانها عن ثمانية ملايين ونصف . وقد خرجت عن دائرة نزاعات الحدود وان كانت هى المجال الاساسى فى تلك المنطقة ، التى تمارس فيها الدولتان الكبيرتان لعبة المنافسة على الدولة ذات النفوذ الاول .

ويقسم الباحثون فيما بقى من مشكلات الحدود الى قطاعات ثلاثة : الغرب والوسط والشرق . ويمتدالقطاع الغربى على مسافة الفميل ، والمنطقة المتنازع عليها ١٥ الف ميل مربع . ولهذه المنطقة اهمية استراتيجية خاصة حيث تلاصق كشمير وباكستان ، كما يمتد عبر ركنها الشمالى طريق السيارات الحديث الذى بنته الصين ليربط سينكيانج بالتبت . ويمتد القطاع الاوسط ٤٠٠ ميل ، ولكن المساحة المتنازع عليها لاتزيد على ٢٠٠ ميل مربع موزعة على عدد من النقاط المتناثرة ، وهى اقلها اهمية . اما القطاع الثالث والاكبر فيشمل المناطق المحصور بين قمم الهيمالايا الامامية واسفل سفوحها الجنوبية على مسافة تمتد ٧٠٠ ميل ، وهى مسافة تغطى حوالى ٣٢ الف ميل مربع . والخط الذى يمتد فوق قمم الهيمالايا الاسامية هو الخط المعروف باسم خط مكماهون ، وقد رسمه الانجليز عام ١٩١٤ . ويقول الهنود ان مكماهون لم يفعل اكثر من اقرار اوضاع كانت قائمة منذ الاف السنين .

ونحن لانطمع ابدا فى المقارنة بين حجج الصينيين (وعددها ٢٤٥) وحجج الهنود (وعددها ٦٣٠) ؛ واصدار احكام فى هذه المتاهة العجيبة ، انمايهمنا ان نشير الى ان هذا الموضوع لم يتفجر الا فى اواخر ١٩٥٩ . ومرة اخرى نلاحظ ان هذا النزاع ليس الا جزءا من الاختلافات الكبيرة بين الدولتين والتى تحكمها اعتبارات اهم . وفى اعتقادنا ان حل مشكلات الحدود ، على مابلغته من تعقيد ، يمكن ان يكون امرا يسيرا فى اطار تخف فيه حدة التوتر العام بين البلدين ، على اسس سياسية اشمل كالتى سادت ايام ازدهار المبادىء الخمسة .

والسؤال هو : **لماذا تكتسب النزاعات السياسية والاقليمية بين الهند والصين والباكستان كل هذه الاهمية ؟**

السبب بسيط . ان الصين كلمة تعنى ، فى اللغة الصينية التقليدية (مملكة وسط العالم) . وهذا صحيح من بعض الوجوه ، وبخاصة اذا تصورنا ان عالم الصينيين القدامى كان محدودا . فالصين تتوسط مجموعة من البلاد تغطى المنطقة الشاسعة لشرق آسيا ، والحضارة الصينية هى التى تصبغ حضارات هذه الشعوب بطابعها منذ

القدم . بل ان الاباطرة الصينيين الاقوياء مدوا نفوذهم على معظم بلاد الجزر واشباه الجزر المحيطة بالصين ، وكذلك الهند . فالهند تتوسط مجموعة منبلاد اسياالجنوبية والجنوبية الشرقية، كما ان حضارتها ذات اواصر وثيقة مع الفرس والعرب فيغرباسيا . وقدكانت الجزرالاندونيسية والشعوب الملاوية عامة ، تقوم بدور الكوبرى الذى يصل بين هذين البلدين العريقين لينقل الى كل منهما احسن ماقى الاخرى . وكانتالهيمالايا والتبت ، والبلاد الجبلية الوعرة التي تحف بهما ، وسكانها الرحل العنيدون ــ كانت تقوم بدورالعازل الذى يمنع الاحتكاك بينهما بسبب اسوأ مافى كل امبراطورية كبيرة ، وهو الميل للتوسع .

وجاءت عهود السيطرة الاستعمارية فالقت على هذا المهرجان الحضارى المتناسق ستارا كثيبا داميا

وبعد ، فقد تبدد الستار الكئيب . واصبح على ابناء الجمهوريتين ، بعد ان غنوا اناشيد النصر ، ان يرتبوا بيتهما والعلاقات فيما بينهما على اسس جديدة . فالارض التى تركها المستعمرون مليئة بالالغام الشديدة الانفجار ، سواء فى البلدين او فى القارة كلها . وعالم اليوم غير عالم الاباطرة والمهراجات . لقد تبددت المسافات ولم تعد امواج المحيطين ولا صخور الهيمالايا وقممها تحول دون التبادل اللحظى للافكار والناس والثروات . وبضيق المسافات بين الدول إتسع العالم ، ولم يعد قاصرا على شرق آسيا او جنوبها ، وامتد ليشمل آسيا وافريقيا ، بل القارات الخمس بكل من فيها . ولم يعد ثمة مجال لاحلام الاقدمين عن توسط العالم اننا نعيش فيعالم متعدد المراكز، متداخل الدوائر . وان كل هذا لايلغى الطموح المشروع (بل الواجب المفروض) على بعض البلاد ذات الموارد الطبيعية الضخمة ، والتطور الثقافى والاقتصادى المتميز ــ من ان تتحمل مسئولية اكبر من غيرها ، لان تنال امتيازات اضخم . وفى راينا ان الصين والهند كلاهما من هذا النوع من البلاد ، وان التضامن بينهما امر ضرورى لاسيا ، ولهذا العالم المضطرب الحائر كله .

ولقد كان الزعيم الراحل نهرو شديد الوعى بهذه الحقيقة . والحق أن الرجل لم تحرفه اية اعتبارات عن السعى لهذا الهدف النبيل الاصيل . ولم يكن نهرو فى ذلك مدفوعا بفكر مثالى غير عملى ، او بقصر نظر وسذاجة كما يتهمه اليمين فى الهند ، ورجال الدولة والسياسة فى الغرب الامبريالى ، ولكنه كان يستهدى ــ الى جانب المثل العليا ــ بما اسماه مبدأ (المصلحة الذاتية المستنيرة) .

وعلى الرغم من ان الضعف الاساسى لدى نهرو كان هو ايمانه ببعض تعاليم الغرب ونظمه الاساسية وبخاصة فيما يسمى بالديموقراطية الغربية ، وان الغرب واليمين الهندى حاولا كثيرا ان يستغلا هذا الضعف لدى نهرو لانحراف سياسة الهند الخارجية الا انه استمر يقاوم بترفع ونجاح . كذلك قاوم الرجل الاستجابة للاستفزازات اليسارية فى الفكر الشيوعى العالمى التى كانت كفيلة بأن تجرفه عن مساره ، لولا ما تميزت به شخصيته من اصالة ورسوخ .

بعد ان نجح الحزب الشيوعى الصينى فى اكمال انتصاراته العسكرية فى اكتوبر ١٩٤٩ ، واقام جمهورية الصين الشعبية، كانت الهند اول دولة فى العالم غير الشيوعى تعترف بالنظام الجديد اعترافا كاملا . وتبنت حكومة نهرو منذ اليوم الاول قضية تقديم الصين فى المحافل الدولية ، والدعوة لكى تتخذ مكانها فى الامم المتحدة . ومنذ اليوم الاول والعلاقات الهندية الصينية فى اختبارات عسيرة .

● فبعد شهور قليلة من اقامة جمهورية الصين الشعبية، بدا العدوان الغربى ــ تحتزعامة امريكا وعلم الامم المتحدة ــ على الشعب الكورى (٢٥ يونيو ١٩٥٠) . وبذلت محاولات مستميتة لاستمالة نهرو الى جانب المعتدين ، مستغلة احترامه للامم المتحدة . ولكنه رفض . وكانت الهند فى جانب الاقلية التى رفضت ادانة الصين بالعدوان ، كما كان موقفها ، بالاضافة الى المقاومة الباسلة للشعبين الصينى والكورى، عاملا حاسما فى ايقاف الحرب واقرار الهدنة الكورية عام ١٩٥٣ .

● وبعد شهور قليلة اخرى من بدء الحرب الكورية تحرك جيش التحرير الشعبى فى الصين الى التبت (٢٥ اكتوبر ١٩٥٠) . ومرة اخرى حاول الغرب واليمين الهندى ان يثيرا ثائرة نهرو، وان يستغلا الموضوع ــ ضمنا ــ لتغيير موقفه من المشكلة الكورية . ومرة اخرى وقف نهرو ضد المحاولة ، وطلب من مندوب الهند فى الامم المتحدة العمل على ابعاد الموضوع عن المنظمة الدولية ، وسعى للاتفاق ــ سلميا ــ مع الصين ، على اقرار الاوضاع فى التبت .

● وفى ١٩٥١ دعت الولايات المتحدة الدول التى حاربت اليابان لتوقيع معاهدة الصلح معها ، ورفضت الهند التوقيع على المعاهدة بسبب عدم دعوة الصين .

● وفى فبراير ١٩٥٣ ، بعد اعلان الهدنة الكورية مباشرة ، وجه البرلمان الهندى ، بناء على مبادرة من نهرو نداء بايقاف اطلاق النار فى الهند الصينية ، ولعبت الهند دورا كبيرا لاقناع الغرب باشراك الصين فى مؤتمر جنيف الذى عقد فى صيف ١٩٥٤ ، وانهى الحرب مع فرنسا .

ولايستطيع احد ، حتى الصينيون انفسهم ، ان ينكر المبادرة الهندية ، بتوجيه نهرو شخصيا ،

وبمعونة اثنين من ابرز قادة الهند الحديثة (السردار باتيكار — اول سفير للهند في الصين، وكريشنامينون) — ان هذه المبادرة كان لها الفضل الاول في تحسين العلاقة بين البلدين ، كما كانت ذات اثر كبير في رفع مكانة الصين في المحافل الدولية . وفي هذه الاثناء كثرت جماعات الصداقة الصينية — الهندية في كلا البلدين ، وتعددت الزيارات والوفود الثقافية والسلامية بين المفكرين ورجال السياسة والدولة فيهما .

وجاءت القمة في عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ .

ففي ٢٩ ابريل ١٩٥٤ عقدت الاتفاقية التي اشرنا اليها ، والتي اقر فيها صياغة (الاقليم الصيني للتبت) لاول مرة ، والتي نظمت التجارة والعلاقة بين الهند والتبت . وفي حديث نهرو الى البرلمان الهندي عن هذه الاتفاقية ، قال : «ان اهم ما احب ان الفت اليه نظر المجلس في هذه الاتفاقية هو ديباجتها » . ذلك ان الديباجة اشتملت على المبادىء الخمسة الشهيرة :

- الاحترام المتبادل من كل بلد لسيادة الاخرى ووحدة اراضيها .
- عدم الاعتداء .
- عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلد الاخر .
- المساواة والمنفعة المتبادلة .
- التعايش السلمي .

واضاف نهرو ، بعد تعداد المبادىء الخمسة :

« هذه هي المبادىء التي نستهدي بها ، ليس في علاقاتنا مع الصين فحسب ، ولكن مع اي بلد من جيراننا . بل انها مبادىء ناجعة ، واعتقد انها — اذا حكمت العلاقات بين مختلف الدول — فستختفي متاعب كثيرة يعاني منها عالم اليوم » .

واذا كان لاحد ان يشك فيما يعنيه التضامن بين الهند والصين من اثر في اسيا ، وفي المحيط الافرواسيوي عموما ، بل وفي العالم كله ، فيكفي ان نعلم انه بعد شهور من اقرار المبادىء الخمسة بين البلدين تبنتها دول كولومبو الخمس (الهند ، سيلان ، اندونيسيا ، بورما ، الباكستان) ، ووجهت بناء عليها الدعوة لانعقاد المؤتمر الافريقي الاسيوي الاول ، ثم تبنتها جميع بلاد اسيا وافريقيا في مؤتمر باندونج التاريخي ، ابريل ١٩٥٥ .

★★★

هذه ، في راينا ، هي الاتجاهات الاربع التي تحكم حركة اسيا الى الامام . وتلك هي المبادىء الخمسة التي تحكم العلاقات بين بلادها . ونتاج كل ذلك هو الدفعة الهائلة التي اخذتها الحركة العالمية المناهضة للاستعمار والتي بلغت الذروة في الانتصار التاريخي عام ١٩٥٩ ، في حرب السويس . ولكن الصورة عادت لتتعقد في اواخر العقد الماضي بعد تلك السنوات الزاهية . وجاءت قمة التعقيد بعد عشر سنوات من قمة الصفاء .

واسباب التعقيد تكمن في تلك العوامل التي اشرنا اليها ، والبحث فيها لايمكن ان يجري في المناطق الجغرافية التي تربط بين الصين والهند او قمم الهيمالايا التي تفصل بينهما ، ولكن في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يفور بعوامل الانتقال والتغير . يجب البحث في الجوانب السياسية التي توحد بين الشيوعيين والوطنيين والحدود التي تفصل بينهم ويزيد البحث صعوبة انه ابتداء من ١٩٥٦ بدا يظهر ، على الجانب الشيوعي من تلك الحدود ، اتجاهان كبيران ، أحدهما صيني ، والآخر سوفييتي . كما أنه على الجانب الوطني أيضا اخذت الهوة تتسع بين الوطنية المستنيرة ذات الاتجاهات الاشتراكية ، وبين القومية الضيقة التي تتخفى وراءها مصالح طبقات اجتماعية ذات امتيازات .

ان شرائع الراسمالية والاستعمار تخلي السبيل في عالم اليوم لشريعتي الوطنية والاشتراكية .

وان اصحاب شرائع الراسمالية والاستعمار والامبريالية ليقفون اليوم يفركون ايديهم في خبث وفرح وتحفز . لا ، بل انهم لايتفرجون . لقد جاءوا بطائراتهم وجحافلهم وقنابلهم يسفحون الدم الآسيوي على أرض فييتنام ، وينفخون في النيران الصغيرة التي تشتعل بين حين واخر على حدود الهند والصين والباكستان لتتحول الى حريق ياكل الاخضر واليابس ، ويدفعون جماعات من ابناء الوطن الواحد لقتل بعضهم البعض هنا وهناك .

وانه لتحد عظيم للوطنية والاشتراكية ، لكل منهما على حدة ، ولهما متضامنتين . وفي هذا الجو الرهيب نتذكر كلمات نهرو الملهمة :

« في كل ارجاء اسيا تمر بنا المحن والخطوب وفي الهند ايضا ستشهدون صراعات واضطرابات فلا تسمحوا لكل ما تشهدوه بالنيل من معنوياتنا . فهذه كلها اشياء لامناص منها في عصر تغيرات هائلة . ثمة دوافع قوية ذات قدرة عظيمة على الخلق ، وحيوية جديدة في كل شعوب آسيا . لقد استيقظت الجماهير ، وهي تطالب بتراثها . ان رياحا عنيفة تهب على كل ارجاء اسيا ، فلا تسمحوا للخوف ان يتطرق الى نفوسنا منها ، بل دعونا نرحب بمقدمها فلن نستطيع بناء آسيا الجديدة التي حلمنا بها الا بمعونتها . لنمتلىء ايمانا بكل هذه القوى الجديدة الهائلة ، وبالحلم الذي يتحول الى حقيقة . لنمتلىء ثقة اولا ، وقبل اي شيء اخر ، في قوة الروح البشرية التي كانت آسيا رمزا لها أجيالا طويلة» .

إلى أيـــن يتجه جنوب أفريقيا



ميزواندل بيليسو

(لم) يبدأ الجيل الحالي من قيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي نضاله من العدم . وانما يواصل النضال من المواقع التى ورثها عن الجيل السابق له بكل خبراته والهامه . ذلك الجيل الذى ورث بدوره خبرات والهام الاجيال السابقة عليه ، والتى تحملت عبء ومرارة بدء الكفاح الوطنى .

وقد رفضت هذه القيادات أن تحنى رأسهاأمام أساليب القهر . وقدم بعضها تضحيات غالية ،مثل **فوسيلي مينى** الذى أغتاله النظام الفاشى . وفى الوقت الحالى ، يقضى البعض الاخر ، مثل **مانديلا وسيزولو وجولدبرج وأحمد كاثرادا** وغيرهم ، عقوبات بالسجن مدى الحياة . كما يقضى آلاف غيرهم احكاما بالسجن لمدد طويلة فى السجون الفاشية المشابهة لسجون القرون الوسطى فى البلاد. ويعيش آلاف آخرون فىمعسكرات الاعتقال التى تنتشر فى طول البلاد وعرضها . ورغم ذلك ، يواصل الكثيرون الكفاح سرا ويشحذون اسلحتهم فى سبيل القضاء نهائيا على قلعة القهر والاستبداد ويحمل كل هؤلاء الذين يناضلون ويسقطون فى المعركة ؛ شعلة النضال ويسلمونها الى رفاقهم ليواصلوا تقدمهم فى المعركة .

لقد كان تأسيس حزب المؤتمر الوطنى الافريقى فى عام ١٩١٢ ، بمثابة اعلان عن توحيد مختلفقبائل جنوب أفريقيا فى أمة واحدة .

بيليسو

- عضو اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى A.N.C. فى جنوب افريقيا.
- حصل على شهادة B.S.C. فى الطب البيطرى من جامعة فيرت هير FERT HARE
- انضم اثناء دراسته الى حزب المؤتمر الوطنى فى جنوب افريقيا واصبح عضوا فى لجنته التنفيذية منذ عام ١٩٦٠ .
- فى عام ١٩٤٦ منعته حكومة جنوب افريقيا من ممارسة اى نشاط سياسى . ولكنه استمر فى نشاطه الوطنى حتى عام ١٩٥٠ فاصدرت حكومة جنوب افريقيا أمرا بالقبض عليه . ولكنه تمكن من الهرب وغادر البلاد عام ١٩٥٠ الى لندن حيث اخذ يدعو الى قضية شعبه الوطنية.
- عاش فى لندن حتى عام ١٩٦٠ حيث غادرها الى القاهرة
- عاش فى القاهرة كممثل لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى وغادرها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٥ ليمثل حزبه فى دار السلام بتنزانيا .
- مثل حزبه فى عدد من المؤتمرات الدولية وحضر — كممثل لحزبه — مؤتمر القمة الافريقى فى اديس ابابا ١٩٦٣ وفى القاهرة ١٩٦٤ . ومثل حزبه فى مؤتمرى عدم الانحياز فى بلغراد ١٩٦١ وفى القاهرة ١٩٦٤ .
- زار كلا من الجزائر ونيجيريا وغانا وليبيريا واوغندا وكينيا وتنجانيقا وزامبيا ، حيث اجرى بعض المحادثات كممثل لحزبه .
- متزوج . وزوجته عضو فى حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وقد مثلت الحركة النسائية لجنوب افريقيا فى مؤتمر التضامن الاسيوى الافريقى . وقد تنقلت زوجته معه فى مختلف البلاد التى أقام فيها .

ونتيجة لحرب البوير ضد الانجليز ، تكون اتحاد جنوب أفريقيا الذى اعتبره الافريقيون خيانة من بريطانيا التى كسبت الحرب بفضل تأييد الشعب الافريقى . وقد أعطى هذا الاتحاد ، الامتيازات السياسية والاقتصادية لحفنة قليلة من الاوربيين البيض الذين لايمثلون فى الوقت الحالى اكثر من ٢٠٪ من السكان رغم كل المحاولات المضنية لاجتذاب المهاجرين من أوروبا طوال الخمسين عاما الماضية .

لقد تدرب بعض الاعضاء البارزين فى الحكومة الفاشية القائمة فى جنوب افريقيا، فى مدرسة مكافحة الكومنترن فى المانيا الهتلرية . وعلى راس هؤلاء **هنريك فيرفورد** رئيس الوزراء نفسه ، والدكتور **ن. ديديريتش** أحد قادة منظمة **برودربوند** للمستوطنين البيض . ويحكم جنوب أفريقيا اليوم عصابة كانت تؤيد هتلر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، كما كانت تبذل كل ما فى وسعها لتخريب مجهود الحلفاء الحربى . وفى ذلك الوقت اعتقل معظم اعضاء هذه العصابة ومن بينهم **فورستر** وزير العدل الحالى — وهذه العصابة تترجم ما تعلمته فى مدرسة هتلر الى اعمال واقعية ، بكفاءة مذهلة. والواقع أن مهارتهم فى استخدام أساليب التعذيب النازية كفيلة بأن ترضى **هملر** فيما لو شاهدها . وتتهاون الدول الامبريالية مع حكام جنوب أفريقيا الفاشيست ، كما تهاونت مع سادتهم من قبل .

وليس غريبا أن تنظر الدول الامبريالية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية واليابان ، الى جنوب أفريقيا ، باعتبارها أنسب مجال لاستثمار رءوس الاموال التى تبلغ حوالى ٢٥٠٠ مليون جنيه استرلينى . وتقوم بريطانيا وحدها باستثمار أكثر من ١٠٠٠ مليون جنيه . فليس هناك أى مجال آخر يمكن ان يحقق من الارباح مثلما يحققه الاستغلال البشع للقوى العاملة الافريقية ويقال أن الاستثمارات الاجنبية فى جنوب افريقيا ، تحقق من الارباح مايقرب من ١٠٪ من الناتج القومى سنويا. وقد قدر هذا بأكثر من ٣٥٠٠ مليون جنيه استرلينى فى ١٩٦٣ — ٦٤ . ويساعد الامبرياليون — بسبب ما يجنونه من ارباح باهظة — حكومة فيرفورد على التسلح بشكل محموم ويعارضون باستماتة اتخاذ أية اجراءات ضد جنوب افريقيا رغم قرار الامم المتحدة فى هذا الصدد .

ويدعو الموقف الان — كما كان يدعو منذ خيانة بريطانيا — للافريقيين ١٩١٠ — الى وحدة الجماهير الافريقية المضطهدة ، ضد وحدة عدوان الرجعية البيضاء فى الداخل وتدخل الامبرياليين .

وقد تأسس الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٢١ . وبعد ان تغلب على بعض المتاعب المؤلمة والناتجة عن الوضع العنصرى المعقد، ساهم اعضاؤه بصورة ايجابية فى النضال الوطنى فى جنوب افريقيا. ولقد ساعد هذا الحزب فى تاسيس الحركة النقابية الافريقية فى جنوب افريقيا . ولم يلبث قانون مكافحة الشيوعية الصادر عام ١٩٥٥ أن حرم نشاط الحزب بعد أن خاض معارك قاسية خلال فترة علانيته الشرعية . وقد قللت فترة علانيته الطويلة من حذر أعضائه وكشفت معظم كوادره المناضلة . وترتب على ذلك أن تعرض كل من ينتمى للحزب ، لضربات رهيبة من العدو ، بعد أن تزايدت اعمال القهر فى البلاد وخاصة بعد تحريم نشاط هذا الحزب وعلى اية حال ، لقد دفع هذا الحزب حركة التحرر فى جنوب أفريقيا ، دفعة هائلة . وظل اعضاؤه السابقون يلعبون دورا هاما فى الكفاح الوطنى . وقد أعيد الان تنظيم هذا الحزب بشكل سرى . وعلاوة على ذلك ، لايفتقد الشعب خبرات هذا الحزب حيث أن معظم او كل اعضائه كانوا ايضا اعضاء فى منظمات مختلفة مثل المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الشعوب الملونة ومؤتمر الديمقراطيين .

ومنذ عام ١٩١٠ والموقف فى جنوب أفريقيا يدعو دائما لمواصلة النضال . ويؤدى النضال بدوره الى التفاهم . والتفاهم يؤدى الى العمل والحركة لقد نما الوعى بضرورة وحدة كل الاجناس من خلال كل معركة وكل صراع . بل وحتى من خلال كل هزيمة وفشل . والواقع أن قضية الوحدة كانت اهم قضية شغلت تفكير قيادة حزب المؤتمر الوطنى. قضية وحدة التنظيمات الديمقراطية فى البلاد ، **كحزب المؤتمر الهندى الافريقى ومؤتمر الشعوب الملونة**. وقد تمت الخطوات النهائية لهذه الوحدة عام ١٩٤٧ عندما وافق حزبى **مؤتمر ناتال وترانسفال الهنديين** على التعاون مع حزب المؤتمر الوطنى الافريقى فى كل الامور التى تمثل مصالحهم المشتركة . وقد انضم لهذه الاتفاقية منظمة الشعوب الملونة . ولقد

قانون البانتو

عمدت حكومة فيرفورد الى تقسيم البلاد الى مناطق للاوربيين البيض ومناطق للافريقيين . واقامت فى كل منطقة نوعا من « الحكم الذاتى » الذى سلمته الى العناصر الموالية لها من رؤساء القبائل . وذلك بقصد خداع الجماهير بزعم أنهم يحكمون انفسهم بأنفسهم . ومن جهة أخرى ، بقصد تفتيت الحركة الوطنية واعاقتها . وقد كان الانتقال من منطقة الى اخرى ، يقتضى الحصول على تصاريح للمرور . أما المناطق الاوربية فهى محرمة على الافريقيين (الكاتب)

كافحت هذه المنظمات كيد واحدة وتمرست بالنضال وصلب عودها ، وشكلت ما أصبح يعرف بعد ذلك باسم مؤتمر التحالف الذى ضـم **المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا ومؤتمر الشعوب الملونة ومؤتمر جنوب افريقيا للاتحادات المهنيـة ومؤتمـر الديمقراطيين** . وكان مؤتمـر الديمقراطيين يضم بعض الاعضاء من البيض الذين استنكروا سياسة حكومة جنوب افريقيا وابدوا استعدادهم لان ترتبط مصالحهم بمصالح الشعب الافريقى .

وفى عامى ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ تفاقمت حالة التوتر فى جنوب افريقيا بسبب قانون الامن العام الذى كانت حكومة الاقلية البيضاء قد انتهت لتوها من وضعه ، والذى كان يهدف الى انهاء المعركة التى شنها المؤتمر الوطنى الافريقى عام ١٩٥٢ لتحدى القوانين غير العادلة . وقد قبض خلال هذه المعركة ، على ٨٥٠٠ رجل وامرأة من كل الاجناس بعد ان استجابوا الدعوة المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الهندى لجنوب افريقيا ، لتحدى القوانين غير العادلة فى البلاد . وتعد هذه المعركة اقوى معركة ايدها وناصرهـا الشعب فى جنوب افريقيا ـ وعادت الحكومة الى استخدام اساليبها الفاشية . فعدلت من «قوانين الجرائم » بحيث يقضى بأقصى العقوبات لـكل من ينظم او يشارك فى النشاط السياسى والحملات المعادية للحكومة .

لقد اقرت حكومة جنوب افريقيا بعض التعديلات فى ذلك القانون المشين المعروف باسم «قانـون المناطق المعزولة» ، بهدف حرمان الافريقيين من حقوق ملكية الارض . وبمقتضى القانون الجديد انتزعت المناطق المعروفة باسم «مراكز السود» لتحل محلها مناطق يسيطر عليها الاوربيون ، وقابل شعب جنوب افريقيا ذلك بمقاومة وسخط شديدين .

وفى هذه الفترة قرر المؤتمر الوطنى الافريقى أن يدعو الى عقد مؤتمر لشعب جنوب افريقيا ، يصوغ خطة عمل واضحة تتناسب مع مستـوى الطغيان والقهر السائد فى البلاد . وفى يونيو ١٩٥٥ عقد فى كليبتون مؤتمرا شهده ٣٠٠٠ مندوب يمثلون الهيئات السياسية والثقافية والرياضية واعمال التعدين ، والزراعية ، والاتحاد المهنى ورجـال الدين والتعليم . وشهد هذا المؤتمر مولد «ميثاق الحرية»

لقد كان **«الميثاق الحرية»** تعبيرا واضحا وشريفا عن الافكار التى دارت فى المؤتمر الذى شغله الاهتمام بمستقبل جنوب افريقيا . ووضع المؤتمر اسس الديمقراطية الوطنية التى تهيىء الفرصة لشعب جنوب افريقيا لكى يعيش حياة حرة وكريمة . ويعد هذا الميثاق اهم وثيقة فى تاريخ جنوب افريقيا .

وبعد مضى عام واحد ، تم القبض على ١٥٦ رجلا وامرأة من العناصر القيادية من كل الاجناس ووجهت لهم تهمة الخيانة العظمى . واقيم الادعاء ضـدهم بشكل اساسى على زعم أن ميثاق الحرية كان يهدف الى اقامة دولة شيوعية . وكان من أبرز الذين تم القبض عليهم بتهمة الخيانة العظمى ، كل اعضاء اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، واعضاء سابقين فى الحزب الشيوعى الممنوع فى جنوب أفريقيا وقادة كل من المؤتمر الهندى الافريقى ، ومؤتمر الشعوب الملونة ، ومؤتمر الديمقراطيين ، ومؤتمر جنوب افريقيا للاتحادات المهنية . وقد برهن الشعب بشكل واضح على مقاومته الايجابية ضد عمليات القبض على قادته . وقد أثار ذلك عمليات أخرى من الكفاح فى عام ١٩٥٧ ، كحملة مقاطعة الاوتوبيسات فى منطقة « ريف Reef » التى استمرت لمدة ثلاثة شهور وانتهت بهزيمة شركة الاوتوبيس والحكومة كما وقع اضراب عام فى ٢٦ يونيو ١٩٥٧ .

وشن حزب المؤتمر الوطنى الافريقى فى ٢٦ يونيو ١٩٥٩ ، حملة دعا فيها الى مقاطعة حكومة جنوب افريقيا اقتصاديا . وكان من نتائجها القرار الدولى بمقاطعة حكومة جنوب افريقيا .

وفى ديسمبر ١٩٥٨ استعرض المؤتمر القومى لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى قوانين المرور . وقرر الحزب أن يخوض معركة جماهيرية حاسمة ضدها . ولكن حزب مؤتمر عموم افريقيا الذى تشكل فى ذلك الوقت ، حاول أن يسحب الارض التى يقف عليها حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الذى كان قد بدأ معركة لم يسبق لها مثيل ضد قوانين المرور . وقد تكون حزب مؤتمر عموم افريقيا من العنـاصر المنشقة على حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بزعم انه كان يخضع للشيوعيين والهنود . صحيح أن هناك شيوعيين من أعضاء حزب المؤتمر الوطنى الافريقى . ولكن الزعم بأن الشيوعيين كانوا يسيطرون على الحزب ، انما هو قول يخاطب ود الحكومة الفاشية التى تطارد الشيوعيين وتضطهدهم أما اللغط الذى أثير حول الهنود فمبعثه أن حزب المؤتمر الوطنى الافريقى كان حليفا لحزب المؤتمر الهندى . ولا تعدو هذه المزاعم أن تكون سوى خيانة متبجحة لزملائهم السابقين . أما السبب الآخـر لانشقاقهم على المؤتمر الوطنى الافريقى ، فهـو معارضتهم «لميثاق الحرية» الذى أصبح البرنامج السياسى الرسمى لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى بعد أن أقره المؤتمر السنوى الذى عقد فى أورلاندو فى ديسمبر ١٩٥٧ . وكانوا يعارضون ثلاثة فقرات من الميثاق . مثل الجملة التى تقول « .. أن جنوب افريقيا ملك لكل من يعيشون فيها من السود والبيض» ولم تستطع العناصر الانشقاقية أن توائم ما بين موقفها وبين حقائق الواقع وظلت حبيسة الماضى المؤلم ، أما الفقرة الثانية التى هاجموها بكل حماسة لديهم

مشروع بيترمنت

يقضي هذا المشروع بتحديد نسبة الماشية ومناطق الرعي ورسم حدود ، وتسوير الاراضي الزراعية التي يحق للافريقيين ملكيتها .

فهي « .. سيعـاد الى الشعب الثروة القومية وكل ماورثه جنوب افريقيا من ثروة معدنية في الارض والبنوك والصناعات الاحتكارية . وسينتقل ذلك كله الى ملكية كل الشعب» . والفقرة الاخيرة التي حاربوها بشكل اساسي ، هي «سوف تنتهي القيود المفروضة على ملكية الارض على اسس عنصرية . ولسوف يتم توزيع الارض من جديد فيما بين كل الذين يفلحونها، من اجل القضاء على الفقر والجوع»

ومن الطبيعي ان نقول ان معارضة مثل هذه المبادىء الاساسية ، عمل تفوح منه رائحة الرجعية . . ومن ثم فان الامبرياليين ينظرون الى الحزب الذي يرفع لواء معارضة هذه المبادىء ، باعتباره حزبا يمثل مصالحهم . ولهذا يلقى حزب عموم افريقيا كل هذه الدعاية التي تروج لها الصحافة الامبريالية .

ولقد بدأ حزب مؤتمر عموم افريقيا الجديـد ، معركته في ٢١ مارس ١٩٦٠ اذ تقدم اعضاؤه الى مراكز البوليس ليسلموا انفسهم لانهم لايحملون تصريحا للمرور ، تحديا منهم لقوانين المرور .

ولم يلق اسلوب معركة مؤتمر عموم افريقيا ،اى استجابة في طول البلاد وعرضها سوى في شاربفيل ولانجا ، حيث تجمعت جماهير غفيرة من الافريقيين جاءت بصحبة اولئك الذين ارادوا تسليم انفسهم للبوليس . وكان تجمع هذه الجماهير المسالمة غير المسلحة خارج اقسام الشرطة مثيرا لعبث رجال البوليس الطفولي بالمسدسات ، والذين اسعدهم ان يطلقوا الرصاص على الجماهير .

ويذكرنا هذا المشهد بالحشود التي تجمعت خارج «قصر الشتاء» في روسيا عام ١٩٠٥ تحت قيادة الاثاري الاب جابون . وتشابه المذبحة التي اعقبت تجمع شاربفيل ولانجا ، تلك الاحداث الدامية لثورة ١٩٠٥ الروسيـة . ولم ينتصف **نهار الحادي والعشرين** من مارس ١٩٦٠ ، حتى اصبحت معركة مؤتمر عموم افريقيا، مادة للصحافة العالمية ،كنتيجة لواحدة من اكبر المذابح في تاريخ بلادنا .

وكرد فعل لهذه المذبحة، قام حزب المؤتمر الوطني الافريقي بتعبئة كل امكانياته الداخلية والعالمية ، من اجل القيام بهجوم ساحق على الحكومة المسئولة عن المذبحة . فدعا الحزب الى اضراب عام في كل انحاء البلاد في ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، احتجاجا على المذبحة . واستجاب الافريقيون بالاجماع لنداء الحزب . واحرق الالاف من ابناء الشعب ــ خلال الاضراب ــ تصاريح مرورهم بناء على توجيه الحزب وكان رد الفعل العالمي ــ ايضا ــ سريعا وموحدا بشكل لم يسبق له مثيل . فقد ادان مجلس الامن حكومة جنوب افريقيا التي ركبها الرعب ، فاعلنت حالة الطوارىء واعتقلت . . . ٢٠ من القادة السياسيين و ١٨٠٠٠ رجل وامراة . واعلنت الحكومة ان المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا، منظمتان غير شرعيتين . واعلن المؤتمر الوطني الافريقي انه سيواصل نضاله سرا ،وانه لن يحل نفسه واستمر الكفاح .

وتواصل حكومة فيرفورد ، منذ ذلك الوقت ــ وحتى يومنا هذا ــ تشديد قبضة الارهاب على الشعب بشكل يفوق طاقة البشر على الاحتمال . لقد اوصدت حكومة البيض ، الباب في وجه كل تقدم لكفاح الشعب من اجل حقوقه الديمقراطية وحقه في المساواة . كما حظرت نشاط منظمات المقاومة ونفت وسجنت قادتها واضطهدت الديمقراطيين من كل الاجناس وقمعت الصحافة الديمقراطية . وسلحت السكان البيض المدنيين من اجل الابقاء على سيادة البيض بقوة السلاح . ولاتعدو البلاد ان تكون ، سوى معسكرا كبيرا مدججا بالسلاح وتحكمه الدولة بالمراسيم والاحكام العسكرية .

لم يستسلم المؤتمر الوطني الافريقي لهـــذه الاوضاع . واذ كان حكم فيرفورد هو العقبة الاولى في طريق اى تقدم ، كما ان اى مستقبل افضل لايمكن تحقيقه الا بازاحة هذه العصبة الفاشية ، فان المؤتمر الوطني الافريقي لايجد امامه سوى طريق الكفاح المسلح ، ويستعد الحزب بشكل دائم من اجل تحقيق هذه الغاية .

ومع ذلك،لايكتفي المؤتمر الوطني بالكفاح المسلح كطريق وحيد للنضال. فهو يواصل تحريك الجماهير في داخل البلاد . وقامت معارك نضالية كبيرة .
ورغم اعلان حالة الطوارىء عام ١٩٦٠ ، فقـد سطر شعب **البوندو** صفحة رائعة في تاريخ كفاح شعبنا اذ قاوم مشروعي «بيترمان» وقانون «البانتو» الذي قدمته الحكومة . واتخذت مقاومتهم ، شكل حرق الاكواخ وعقد الاجتماعات الجماهيرية والامتناع عن دفع الضرائب . وتعرض بعض قادة البوندو للنفي كما فرضت عليهم غرامات جماعية . ورغم ان حالة الطوارىء مازالت قائمة في منطقة ترانسكي، الا ان الشعب مازال متماسكا ومتحدا . ورغم القبض على مئات من الاشخاص والاستيلاء على ممتلكاتهم

ورغم أن البوليس والجيش قام بتخريب مزارعهم، الا ان معنوياتهم لاتزال مرتفعة .

وانهارت فى مارس ١٩٦١ ، المحاكمات التىجرت بتهمة الخيانة العظمى . واعقبها عقد مؤتمر عامدعا اليه المؤتمر الوطنى الافريقى . وتقرر فى هـذا المؤتمر ، القيام بسلسلة من المظاهرات الوطنية ، كما تقرر بدء معركة عدم التعاون مع الحكومة اذا لم تدع الى وطنى . وحددت ايام ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من مايو ١٩٦١ ، للاضراب العام ضد جمهورية فيرفورد ومن أجل التجمع الوطنى .

لقد دعى الشعب الى رفض جمهورية فيرفورد، لا لان المؤتمر الوطنى الافريقى يفضل نظاما ملكيا للحكم ، ولكن لانه كان يشعر ان ادخال النظام الجمهورى لاينبغى أن يتم الا بعد اخذ راى وموافقة شعب جنوب أفريقيا .

لقد صدم غالبية الناس ، بالمدى الذى بلغه التعاون بين حزب مؤتمر عموم أفريقيا والبوليس فى احباط مظاهرات ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ مايو . فقد سعى البوليس واعضاء مؤتمر عموم افريقيا ، الى احباط المظاهرات . وكان رجال البوليس يقومون بتوزيع منشورات حزب مؤتمر عموم افريقيا التى تنـدد بالمظاهرات وتدعو الى عدم المشاركة فيها .وعلى أية حال ، فان اى منظمة سياسية تدفعها انتهازيتها ومنافساتها السياسية الصغيرة الى التحالف مع العدو ، فى مجتمع يعانى من الارهاب ، هى منظمة مقضى عليها . وحزب مؤتمر عموم افريقيا اليوم . منقسم علىنفسه الىجماعات متقاتلة ومتصارعة.

وعلىأية حال، فالنضال مايزالمستمرا وباصرار كما اشرنا من قبل . وهو يهز أعمدة الارهاب . واهتز حتى الاعماق أولئك الذين يسلحهم فيرفورد حتىأسنانهم وبمساعدة نشطة منالدول الامبريالية فقد تلقت حكومة جنوب أفريقيا من بريطانيا ، عددا غير معروف من قاذفات القنابل النفاثة كامبيرا م ك ١٢ . كمازودتها فرنسا بـ ٤٠مقاتلة نفاثة اسرع من الصوت من طراز ميراج بالاضافة الى عدد مـن الصواريخ التى تطلق من الجو للارض . وشحنت المانيا الغربية بدورها ٦٣ ناقلة جنود الى جنوب افريقيا ، بالاضافة الى ٢٠٠٠ من ضباط النازى السابقين يقومون بتدريب جيش جنوب أفريقيا . وتمادت المانيا الغربية الى ابعد من هذا فساعدت جنوب افريقيا على انتاج قنبلة ذرية . وتقـوم مؤسسة لاكاربون الفرنسية بانتاج معدات القذائف الصاروخية فى جنوب أفريقيا . كما أعطت بلجيكا حكومةفيرفورد تصريحابانتاجبنادق فبن الاوتوماتيكية

وعلى ذلك يستطيع المرء أن يرى أن الوضع الفاشى القائم على العنف والهمجية والقمع الوحشى والاساليب المجافية للانسانية ، أصبح وضعا عاديا فى جنوبأفريقيا .. ممادفع المؤتمر الوطنىالافريقى دفعا الى اعداد نفسه لكفاح عسكرى مسلح . وبالفعل يقوم الان المؤتمر الوطنى بعملياتتخريبية مسلحة ،ويتقدم باطراد الىمرحلة أرقىمن مراحل حرب العصابات تعقبها مواجهة اخرى بقوات نظامية مسلحة .

أن شعب جنوب أفريقيا ، واثق من النصر .وهو يضع فى تقديره — على أسس واقعية دون أى اوهام — الصعوباتالتى سوفتواجهه فىمسيرته.

يوم الاحد الدامى

فى عام ١٩٠٤ اسس احد القساوسة الروس ويدعى الاب جابون منظمة من عمـال سانت بطرسبرج . وفى يناير ١٩٠٥ قام عمال مصنع بوتيلوف باضراب عامشاركهم فيه عمال بعضالمصانع الاخرى. وكانالاضراب تعبيرا عنالسخط علىتدهور مستوى المعيشة فىروسياالقيصرية بشكل حاد منذ الحرب الروسية اليابانية . وقدنصح الابجابون العمال انيقوموا بمسيرة ليتجمعوا أمام قصر الشـتاء ليقدموا احتجاجهم للقيصر . ولم يستطع الحزبالاشتراكى الديمقراطى اقناعالعمالبعدم الاستجابةلدعوة الابجابون ،وان اسلوب العملالسياسى النضالىلا الالتماسات هوالسبيل الى تحقيق مطالبهمونصحوا العمال بان القيصر يمكن أن يستغل مثل هذا التجمع ليتخلص من عدد كبير منهم ولما فشلوا فى اقناع العمال بوجهة نظرهم قرروا. ان يصاحبوهم فى مسيرتهم ليخوض العمال التجربة بانفسهم ويتعلمون منها .

وفى يوم الاحد ٩ يناير ١٩٠٥ ذهب ٤٠ الف عاملوتجمعوا أمام قصر الشتاء .

وقد تحقق ما توقعه الحزب فقد امرالقيصر البوليس باطلاق الرصاص على المتجمهرين . وقتل اثنـاء هذه المذبحة اكثر من ١٠٠٠ رجل وامرأة وجرححوالى ٥٠٠٠ ولقد سمى هذا اليوم ، بيوم «الاحد الدامى».

تعليق

كتب هذا التعليق للطليعة السيد عبد الفتاح ابو الفضل عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى وامين شئون الاعضاء ، تتضمنا انطباعاته عن حوادث المرور الاخيرة واقتراحاته لتجنب المزيد منها .

من أجل حل اشتراكى لأزمة المواصلات حتى لانحتاج إلى الشجرة ..!!



عبدالفتاح أبوالفضل

نقلت احدى الصحف ــ والعهدة عليها ــ أن بائع السجائر الذى اتخذ لنفسه كشكا بجوار « مطب الموت» كما أسموه، علق على حادث التروللى بأن « الشجرة » قد صدت أكثر من ثمانية تروليات ، جرفها نفس المطب ، وكادت أن تقع فى النيل لولا الشجرة .. وقال بائع السجائر ان الشجرة فيها شيخ .. وتساءل فى دهشة لماذا لم تقم الشجرة بواجبها هذه المرة ايضا .. وتحول دون وقوع الترولل فى النيل ... !

والشجرة هنا ، هى منطق الصدفة والاهمال .. هى تجميع كل العناصر المؤدية حتما الى وقوع الكارثة ثم الاتكال على الحظ وعلى معجزة تتطوع بها الشجرة تعريض أرواح المواطنين لنزوات هذا العفريت الغريب الاطوار .. حتى تصبح الحادثة هى النتيجة المنطقية ، وتصبح النجاة هى الصدفة !

آن الاوان لنواجه مشاكلنا بصراحة ، وان نفتش عن حل جذرى لهذه المشاكل وليكن حادث الترولل هو ناقوس الخطر ، الذى يدفعنا الى المواجهة الحاسمة ، لمشكلة المواصلات والوصول الى حل يتفق وامكانياتنا .. ويتفق ايضا مع خلق المجتمع الاشتراكى وقيمه ..

واشتراكيتنا كما عرفها الرئيس ، هى كفاية وعدل .. والكفاية والعدل توأمان ملتصقان لا ينفصلان .. فلا يمكن أن نطالب بحلول الا فى حدود الامكانيات ، أى داخل اطار الكفاية .. ولكن الامكانيات لاتصلح عذرا ، ولا يجب أن تتخذ مبررا لتجاهل مطالب الجماهير الحيوية، لان الاعتذار بنقص الامكانيات لا يمكن قبوله من الشعب الا اذا ارتبط تماما بالشطر الثانى .. وهو العدل ..

فمن غير المعقول ولا من المقبول ان نطالب الشعب بالصبر على الموت فى السيارات العامة والترولل .. وهو يرى الدولة تبنى مصنعا للسيارات الخاصة يتكلف ملايين الجنيهات ، ليتاجر فيها حفنة من المواطنين يجنون ارباحا فاحشة على حساب الشعب !

ان مطالبة الشعب بالصبر لاجدوى منها ما لم

تقترن باحساس عميق بالعدل ، وعمل جاد من اجل التغلب على النقص فى الامكانيات ..

من هذه الزاوية يجب ان نبحث عن حل لازمة المواصلات دون أن نغرق فى تفصيليات اللجنة الفنية، اونتوه فى محاولة ضبط المسئول.. فالحادثة فى حد ذاتها مجرد انفجار ، لازمة عميقة ، ستنفجر فى اى لحظة وفى كل مكان ولولا جو المأساة لاقترحنا أن تشكل لجنة تحقيق ، تبحث لا فى أسباب وقوع الحادث .. بل فى أسباب عدم وقوعه طوال هذه السنوات ..!!

ونحن نؤمن بالقضاء والقدر، ولكن ايمان الاسلام الثورى .. ايمان الرسول «اعقلها وتوكل .. !! » (أى اربط ناقتك ثم توكل على الله) أو كما رد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه على الذى سأله وقد قرر عدم دخول الشام لظهور وباء الطاعون فيه فسأله صحابى «افرار من قضاء الله ؟» .. فقال عمر رضى الله عنه «نعم .. الى قضاء الله» ..

ان علينا ان نتخذ كل الوسائل المؤدية الى سلامة وسائل المواصلات .. ثم نتوكل على الله ..

عوامل الازمة

● الحقيقة الاولى هى الازدحام .. الذى يجعل وسائل المواصلات تعمل خارج حدود السلامة وقواعد التشغيل .. وان هذا الازدحام لم يعد يرتبط بساعات معينة ، ولا بأماكن خاصة بل وصل الى درجة الازمة الشاملة وان كان يتخطى حدود التصور فى بعض الساعات ، الى انه فوق أى معدل بقية ساعات النهار .

هذا الازدحام هو الذى جعل من الحوادث قانونا لحركة المواصلات عندنا وهو الذى يحول كل حادثة الى كارثة .

لقد اثبت تقرير اللجنة الفنية ان عدد المقاعد ٣٠ مقعدا ويمكن وقوف ٤٩ راكبا اى ان المجموع (٨٠) راكبا ولكن متوسط عدد الركاب فى ساعات الازدحام يصل الى ١٤٠ راكبا اى بزيادة ٧٥٪ .. وقد ثبت ان الترولى يستطيع اجتياز أى مطب حتى ولو كانت حمولته تزيد بنسبة ٢٥٪ عن الحمولة المقررة ولكن ٧٥٪ تتخطى كل الضمانات التى تضعها المصانع فى اعتبارها وتقضى على اى امل فى حصر الخسائر .

ومن العبث ، ومن الظلم البين محاسبة سائق صممت له العربة وزودت بأجهزة خاصة للرؤيا الامامية والخلفية والجانبية .. ثم نجبره على العمل فى ظل ظروف تشل فيها كل الاحتياطات ، والتسهيلات ، ويصبح عليه ان يتلمس طريقه ، ويتحسس يمينه ..ويبدد قواه فى استعطاف الركاب ليسمحوا له بالقاء نظرة على اجهزة الرؤيا واذا كان الراكب يفقد اعصابه من استعمال الاتوبيس مرة فى اليوم .. فيجب ان نعذر السائق لو فقد عقله وهو يعيش فيه ثمانى ساعات باكملها .

وقد اشارت الصحف بعد ايام من وقوع حادثة الترولى الى انقلاب سيارة تاكسى فى الريف .. وجاء فى تفصيل الخبر ، وبدون تعليق ان عشرة ركاب كانوا يركبون فى شنطة السيارة وحدها .. او كيف يمكن الا تقع حادثة لمثل هذا التاكسى ؟ !.. وكيف يمكن الا تتحول الحادثة .. اى حادثة .. الى كارثة ؟ !

وتحميل الالات فوق طاقتها اسلوب بدائى فى التشغيل لا يحقق الا الخسائر ..وقد اشارت التقارير الى أن العربة تعيش فى الخارج ١٢ عاما بينما تعيش عندنا اربع سنوات .. اى اننا نستهلك ثلاث عربات مقابل كل عربة تستهلكها الدول التى تراعى شروط الاستعمال السليم .. فأين التوفير اذن ؟ !

● الحقيقة الثانية .. هى ضعف صيانة الطرق .. وقد كتب كثيرا عن تضارب الجهات التى تجرى عمليات الحفر والردم فى الشوارع ، وتكرر العملية من اكثر من جهة فى ايام متتالية وبالطبع سيقول البعض انه يستحيل على مصلحة التليفونات مثلاكلما ارادت انتمد سلكا ان تعلن فى الصحف عن نيتها حتى تتقدم المصلحة التى يعنيها الامر وتشاركها عملية الحفر .

صحيح .. ولكن لا بد من حل .. فما الذى يمنع من قيام جهة ما ، بعملية التنسيق من خلال اخطارها بجميع العمليات قبل وقوعها .. وفى العمليات العاجلة .. والذى يمنع من قيام قسم متخصص فى عمليات الاصلاح فى كل مصلحة تمارس الحفر .. ليعيد الشارع كما كان فور الانتهاء من المأمورية التى استدعت الحفر ؟ !

● الحقيقة الثالثة .. هى الخلل فى التخطيط فالطلبة الابرياء الذين ماتوا فى الترولى يسكنون فى امبابة ويدرسون فى الجيزه ، ويقطعون هـذه الرحلة يوميا .. لماذا لايدخل طلبة امبابة مدارس امبابة وسكان الجيزة مدارس الجيزة ؟ ! .. لماذا يسكن نصف عمال مصنع الحديد والصلب بحلوان فى القاهرة ؟ ! ويعمل نصف سكان حـلوان فى القاهرة ؟ !.. من المسئول عن تركيز كل المصانع والمصالح فى القاهرة ... ؟ !

● الحقيقة الرابعة .. هى ضعف الصيانة عموما .. وعدم الجدية فى ادارة المرافق العامة . فقد قيل على لسان بعض السائقين ان شكواهم من الخلل فى الاتوبيسات والترولى لايهتم بـهـا وان نظام صرف عشرة قروش لمن يعود بالسيارة سليمة ، يدفع البعض الى عدم التبليغ عن العيوب او الحوادث البسيطة فى السيارة ..

كذلك اتضح ان الورش تعانى نقصا فظيعا فى عدد الفنيين .

اما عن الطرق ، فما زالت الادارة المشرفة عليها ترى فى المطبات مجرد تشويه « لجمال العاصمة» وليست الغاما معدة دائما للانفجار تحت عجلات السيارات .

الحـل ...

— الحل .. يجب أن يبدأ بمنع الزحام ، وحتى وقبل ان نصل الى الكفاية فى وسائل المواصلات . ان عدم توفر العدد الكافى من السيارات لا يعنى ان نسمح للمواطنين بالانتحار .. يجب ان نلتزم حرفيا بالحمولة المقررة لكل سيارة . وقد اتبع هذا النظام فى بعض الخطوط وثبت نجاحـه (الميكروبس) ..

ولا يعنى منع الازدحام بالقانون حل المشكلة . لا .. يجب أن توضع فورا وفى صميم الخطة الثانية ، أسس حل مشكلة المواصلات ، بقيام مصانع انتاج الاتوبيسات ، والتفكير فى اجـراء تعديل بمصنع سيارات نصر الحالى لتحويله الى انتاج الاتوبيسات ولا يسمح باجراء اى توسـع او قيام مصنع لانتاج السيارات الخاصة قبل توفر السيارات العامة وانتهاء مشكلة المواصلات ان المساحة التى تشغلها عربة ترولى تنقل ثمانين مواطنا .. هى نفس المساحة التى تشغلها سيارتان خاصتان يستمتع بها راكبان .. فلا يجوز التعلل بازدحـام الطـرق .. ويجب ان تعطى الاولوية للسيارات العامة، فيحظر على السيارات الخاصة المرور ببعض المناطق ، حتى لو اضطرت الى قطع مسافات اطول . ان شعار تذويب الفوارق بين الطبقات ليس كلمة تقال ..

ويجب الزام المؤسسات بتخصيص سيارات خاصة بها لنقل العاملين فيها من الحصة المحتجزة من الارباح تحت بند الخدمات .. وان تجعـل من توفير مواصلاتها الخاصة البند التالى لاهتمامها بالانتاج نفسه .

— اشتراك الجامعات والمدارس فى توفير وادارة خطوط خاصة بالطلبة تقوم من اطراف المدينة الى منتصفها .

— فرض ضريبة على السيارات الخاصـة ، اما مباشرة ، واما على البنزين ، تخصص لصيانة الطرق ، على أن يعتبر الاهمال فى اصلاح الطريق او التسبب فى تعطله من جرائم الاهمال الجسيم.

— اعادة تخطيط المدن ، لمنع تركز المرافـق والمؤسسات والالتزام بتوفير المساكن حـول المصانع منذ لحظة التاسيس .. ان على لجنة القاهرة الكبرى ، ان تعى معنى «القاهرة الكبرى» فالكبر لن يتحقق بضم «مقاطعات» جديدة .. بل بأن تصبح القاهرة مدينة الحياة المتطورة الآمنة ان تتخلص من ساقية جحا التى تنقل سـكان شبرا للعمـل فى حلوان ، وسكان حلوان للعمل فى شبرا .

— الالتزام الحرفى بقوانين الصيانة ، والاعداد الفنى والصحى والنفسى للسائقين ، وفـرض العقوبات الجسيمة على كل مخالفة لتعليمـات الصيانة مع الاهتمام بمشاكل العاملين والاستماع لتوجيهاتهم ومطالبهم ..

ان مشكلة المواصلات هى احدى التحديـات الموروثة، وهى ثمرة تجمع عدة عوامل بعضها حتمى نتيجة النمو الطبيعى للمجتمع، وبعضها كان يمكن تفاديه وهو فى مرحلة التخطيط .. وحتى بعد ان اصبح خطأ فى التخطيط وقبل أن يتحول الـى مشكلة ..

على أية حال .. انها مشكلة تتحدى منهاجنـا الاشتراكى .. ونحن على ثقة اننا نستطيع مواجهة التحدى والتغلب عليه بمنهاجنا الاشتراكى وحده ■



ميزان المدفوعات .. وقضية زيادة الصادرات وخفض الاستهلاك

ركز زكريا محيى الدين اهتمامه منذ تولى رئاسة الوزاره على ضرورة العمل على زياده الانتاج، والحد من الاستهلاك والقضاء على العوامل المؤديه للاسراف او زياده التكاليف . ودعا لتحقيق هذه الاهداف جميع العاملين فى مختلف قطاعات الانتاج والخدمات ، وهو فى ذلك انما يدعونا فى الواقع الى العمل على تحقيق اهداف خطة مضاعفة الدخل كل عشر سنوات دون ارهاق كبير للاجيال الحاضرة ، والى تدعيم كياننا الاشتراكى بما يتضمنه من رفاهية وعدالة .

ومن المسائل الهامة التي يدور حولها الجدل هذه الايام ميزان المدفوعات وضروره تغيير وضعه فى السنوات القادمة ، لتحقيقه فائض بدلا من العجز الذى اتسم به منذ نهاية الحرب العالمية الاخيرة .

ويقصد بميزان المدفوعات البيان الذى يوضح العمليات المادية التى تتم بين بلد وآخر ، او بين البلد والعالم الخارجى ، ويحسب عادة فى مدة سنة، والهدف من حساب ميزان المدفوعات فى فترة ما معرفة حجم المعاملات مع الخارج ، ودائنية البلد او مديونيته فى تلك الفترة .

فاذا رجحت كفة الميزان فمعنى ذلك ان للبلد حقوقا على الغير تعادل الفائض واذا واجه الميزان عجزا فمعناه ان البلد مدين للخارج بمقدار العجز ، وعليه ان يحدد طريقة سداده ، ومما يسهل وضع سياسة الموازنة دراسة مكونات الميزان .

ويتضمن ميزان المدفوعات مجموعتان من المعاملات ، المجموعه الاولى ويطلق عليها المعاملات الجاريه وتشمل « السلع المنظورة » او الصادرات والواردات ، والسلع غير المنظورة ، « وهى الخدمات كالنقل البحرى ، والتأمين ، والسياحة ، ومرتبات الخبراء الاجانب ، وعائد الاستثمار مع الخارج ، ومصروفات الحكومة فى الخارج اما المجموعة الثانية ويطلق عليهما المعاملات الراسمالية وتتضمن تنقلات راس المال من والى الخارج .

ومن تتبع حركات ميزان مدفوعاتنا، وطريقة مواجهة مايصيبه من عجز يمكن ادراك الكثير من اوضاعنا الاقتصادية فى علاقتنا مع الخارج ، وقد يفيدنا ذلك فى تحديد السياسة التى يمكن ان نتبعها فى المستقبل .

وقد واجه ميزان مدفوعاتنا عجزا مستمرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باستثناء سنتى ٤٦ ، ١٩٥٤ . ويبلغ متوسط السنوات ٥٢/٤٦ حوالى ١٧ مليون جنيه ، ولكنه اخذ يتزايد منذ سنة ١٩٥٥ حتى الآن بشكل واضح اذ ارتفع من ٨ ملايين من الجنيهات سنة ٥٢ الى حوالى ١٢٣ مليون جنيه سنة ٦٣

جدول رقم (١)

ميزان المدفوعات العمليات الجارية فى السنوات ١٩٦٤/٤٦

السنة	ايرادات	مدفوعات	الرصيد *
متوسط ٥٢/٤٦	١٩٩	٢١٦	١٧ -
١٩٥٣	٢١٥	٢٢٣	٨ -
٥٤	٢٢٢	٢١٩	٣ +
٥٥	٢٢٧	٢٦١	٣٤ -
٥٦	٢١٩	٢٥٢	٣٣ -
٥٧	٢٣٧	٢٦٨	٣١ -
٥٨	٢٥٠	٢٧٠	٢٠ -
٥٩	٢٦٥	٣٠١	٣٦ -
١٩٦٠	٣٠٢	٣٢٥	٢٣ -
٦١	٢٥٦	٣٠٩	٥٣ -
٦٢	٢٤٧	٣٦٥	١١٧ -
٦٣	٣٦٤	٤٨٧	١٢٣ -
يناير/سبتمبر/ ٦٣	٢٨٢	٣١١	٧١ -
يناير / سبتمبر/٦٤	٢٩١	٣٦١	٧١ -

ملاحظة ـ الاختلاف فى أرقام الأرصدة عن حصيلة العمليات يرجع للتقريب .
المصدر = البنك المركزى المصرى

ولاينتظر ان يقل عن ذلك فى سنة ٦٤؟ (جـدول رقم ١) .

ويرجع السبب فى العجز فى المـدة السابقة على الثورة الى اعادة بنـاء ماخربته تلك الحرب من ناحية ، والى اتجاه الطبقات الرأسماليـة والاجانب الى تهريب بعض اموالهم للخارج حينما احسوا بشدة التوتر الاجتماعى واتجاه الريح ضـدهم . اما فى المرحلـة التالية للثورفيرجع العجز الىالاهتمام بالتنمية الاقتصادية من ناحيـة والى التحرر الاقتصادى من ناحية اخرى ، فقد تطلبت التنمية شدة الطلب عـلى السلع الانتاجية والوسيطة ، واقتضى التحرر تصفية للقسم الاكبر من رأس المال الاجنبى ودفع التعويض المناسبـه

وكان يمكن ان تتم التنمية وتصفية راس المال الاجنبى بقدر اقل منالعجز فى ميزان المدفوعات ، غير ان ذلـك كان يعنى زيادة الضغط على المستورد منالسلع الاستهلاكية والتوسـع فى الصادرات، ممايؤدى الىنقص المعروض من السلع ، وارتفاع أسعارها ،اوتحديد استـهلاكها بدرجة كبيرة ، وهو ما لم تأخذ به الحكومة حتى لا يزداد حرمان الناس فى الوقت الذى كانت تعمـل فيه على تعويضهم عما فقدوه فى ظـل النظام الراسمالى .

وقد واجهت الحكومة العجز الكبير فى ميزان المدفوعات فى السنوات الاخيرة عن طريق ما كان متبق لديها من عملات اجنبية ومن القروض التى عقدتها مـع الدول الصديقة ومع الهيئات الماليـة الدولية ، وما نالتـه من معونات . وكانت الارصدة الاجنبية عند قيـام الثورة حوالى ٢٤٠ مليون جنيه ،وكان اكثر من ٧٠٪ منها ارصدة استرلينى مجمد ،ولايصرف منه الا بمقدار والباقى عملاتحرة اخرى، (وتسددت الارصدة الاسترلينية بالتدريج بعد سلسلة مـن الاتفاقات مع بريطانيا) . اماالقروض المعقودة ـعالخارج فتقدرقيمتها بحوالى ٦٥٠ مليون جنيه ثلثها فى شكل سـلع استهلاكية والباقى لتمويل مشروعات التنمية كالسد العالى ، وفى مجـالات الصناعة ، والزراعة والمواصـلات (يقل المستخدم من هذه القروض عن ٤٠٠ مليون جنيه) .

والجدير بالملاحظة ان المعونات غير القابلة للرد التى حصلنا عليهـا من الخارج لم تزد على ١٠٪ من قيمـة القروض المعقودة ، وبالتالى لمتساعد الا فى مواجهة نسبة بسيطة من العجز فى ميزان المدفوعات . هذا ولم تلجـأ الحكومة الى المساس بالرصيد الذهبى لسد بعض العجز فى ميزان المدفوعات على اساس انه رصيد طوارىء ،يمكن اللجوء اليه فى الظروف الاستثنائيـة البحتة .

ومن بيانات متابعة الخطة العـامة للتنمية يتبين ان العجــز فى ميزان المدفوعات ارتفع من ٢٦ مليون جنيـه سـنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الى ١٤١ مليـون جنيه سنة ٦٤/٦٣ (جدول رقم ٢)وقد تمت مواجهة العجز عن طريق القروض والتحويلات الرأسمالية .

وتقدر الفوائد واقساط الديون المدفوعة والقروض الممنوحة للخارج فى المدة من ٦٠/٥٩ الى ٦٤/٦٣ بحـوالى ١٧٦ مليون جنيه ، اما التعويضات فبلغت قيمتها حوالى ٦١ مليون جنيه .

ويتابل العجز النهائى فى ميـزان المدفوعات (بعد تسوية العمليـات الجارية والراسمالية) من طريقالتغير فىصافى حيازة النقد الاجنبى ،وحسابات غير المقيمين ، ومركز صندوق النقـد الدولى .

جدول رقم (٢)

ميزان المدفوعات فى خطة التنمية فى السنوات ٦٠/٥٩ـ٦٤/٦٣

السنة	العمليات الجارية			العمليات الرأسمالية			الرصيد النهائى
	ايرادات	مدفوعات	الرصيد	من الخارج	الى الخارج	الرصيد	
٦٠/٥٩	٢٩٦	٣٢٢	٢٦ -	٣٩	٣٥	٤ +	٢٢ -
٦١/٦٠	٢٨١	٣١٣	٣٢ -	٤٠	١١	٣٠ +	٢ -
٦٢/٦١	٢٥٠	٣٢٦	٧٦ -	٧٠	١١	٦٠ +	١٨ -
٦٣/٦٢	٣٣٠	٤٤٦	١١٦ -	١٤٦	٦٦	٧٠ +	٣٥ -
٦٤/٦٣	٣٨٦	٥٢٧	١٤١ -	٢١٨	١١٤	١٠٣ +	٣٧ -

المصـدر = تقارير متابعة الخطة العامة للتنمية ـ وزارة التخطيط .

ملاحظـة = الاختلاف فى أرقام الأرصدة عن حصيلة العمليات ترجع للتقريب

ومن تحليل بنود ميزان المدفوعات سنة ٦٤/٦٣ (جدول رقم ٣) نجد ان المشكلة الكبرى التى تواجهنا هى انخفاض قيمة الصادرات بالنسبة للواردات . واذا لم يكن هنا مفر من ذلك فى السنوات الماضية لمواجهة مطالب التنمية ، فان الامر يتطلب الان زيادة الصادرات لمواجهة التزاماتنا قبل الخارج ، اى لدفع اقساط الديون المقترضة وفوائدها وبالرغم مما نجنيه من السياحة فان حصيلتها وما يصلنا من تحويلات واعانات تكاد تلتهمها مصروفاتنا على السياحة ومصروفات العلاج وما ندفعه من اعانات وماتنفقه الدولة فى الخارج . والبند الجدير بالاهتمام فى ميزان المدفوعات هوحصيلة المرور فى قناة السويس التى ارتفعت الى ٧٤ر٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٧ر٤ مليون جنيه عما كانت عليه سنة ١٩٦٠/٥٩ .

ان الخطة تحدد اهدافا للتصدير يجب علينا ان نبلغها او نتجاوزها اذا عملنا على زيادة الانتاج او قللنا من الاستهلاك ، اما الواردات فاننا فى حاجة الى ضغطها الى الحد الضرورى وعلينا ان نلاحظ بالنسبة للصادرات اننا نواجه بمنافسات كبيرة فى العالم مما قد يؤدى الى خفض اسعار منتجاتنا ، الامر الذى يدعونا الى بذل جهد اكبر لتحسين المستوى وخفض تكاليف الانتاج . اما بالنسبة للواردات فالموقف يختلف الى حد كبير ، فالطلب العالمى على الكثر من السلع التى نستوردها طلب كبير ومتزايد ، واسعارها لاتتجه الى الانخفاض ، بل على العكس تتجه الى الارتفاع . ويكفى ان نذكر فى هذا المجال ان سعر الطن من صادراتنا من الغزل الرفيع والمنسوجات القطنية الخفيفة انخفض بحوالى ٣٠٪ من سنتى ٦٤/٦٣ ، ٦٠/٥٩ وانخفض سعر البنزين بأكثر من ٤٠٪ فى تلك المدة ، وان كان قد عوض ذلك الى حد كبير ارتفاع اسعار القطن الخام ، والبكر ، والاسمنت . اما بالنسبة لاسعار الواردات فنجد أن اسعار الغلال قد زادت بنسبة ٥٩٪ للطن خلال الفترة ، وزادت قيمة دقيق القمح والذرة بأكثر من ٦٢ ٪ وارتفع سعر التبغ بحوالى ٣٢٪ والزيوت بحوالى ٥٪ .

جدول رقم (٣)
تقديرات ميزان المدفوعات
عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣

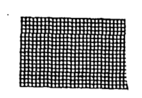
	(مليون جنيه)
العمليات الجارية	
ايرادات	
الصادرات والتجارة العابرة	٢٤٣ر١
التامين	١ر٥
الملاحة	٠ر٨
رسوم المرور فى قناة السويس	٧٤ر٤
فوائد وارباح وايرادات اخرى	٧ر٧
السياحة وتحويلات الاعانات ومتحصلات	٥١ر٦
	٢٨٦ر٢
مدفوعات	
واردات وتجارة عابرة	٤٢٩ر٣
افلام سينمائية	١ر١
مدفوعات تجارية	٤ر٤
تامين	٠ر٧
الملاحة	٩ر٥
فوائد وارباح	١٤ر١
السياحة	٧ر٦
تحويلات الاعانات	٧ر٦
مصروفات الحكومة	٣٤ر٩
مدفوعات اخرى	١٨ر٦
	٥٣٦ر٩
الرصيد	— ١٤٠ر٦
العمليات الراسمالية	
من الخارج	
تحويلات راسمالية	١ر٢
فائض الحاصلات الزراعية	٦٣ر—
قروض اجنبية	٦٩ر٣
تسهيلات مصرفية	٨٤ر٠
	٢١٧ر٥
الى الخارج	
تحويلات راسمالية وقروض	١٠ر٣
تسديد قروض والتزامات	١٠٢ر٧
تعويضات	١ر٣
	١١٤ر٣
صافى العمليات الراسمالية	+ ١٠٣ر٢
مركز الميزان	— ٣٧ر٤

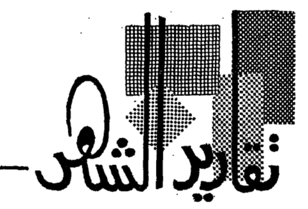
● المصدر — بيان نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٦/٦٥

ورب سائل يسأل من العدالة فى اهتمامنا الان بتوازن المدفوعات والرد على ذلك اننا فى مرحلة البناء نحتاج الى سلع وخدمات الخارج ، اكثر مما نقدر على التصدير ، ونحصل على الفرق عن طريق القروض ، اما بعد قيام المشروعات فالمفروض ان نعمل على سداد ما علينا . لاننا اذا لم نفعل سنواجه بانخفاض فى قيمة عملتنا بالنسبة للخارج ومعنى ذلك زيادة الجهد الذى نبذله للحصول على عدد اقل من السلع ، واذا كانت السلع المستوردة تمثل نسبة كبيرة من مستلزمات الانتاج فالنتيجة ارتفاع اسعار المنتجات المحلية

فالحديث عن ارقام ميزان المدفوعات يجب ان يذكرنا بمسئولياتنا والتزاماتنا من ناحية ، والى حسن الاداء وزيادة الانتاج وخفض الاستهلاك من ناحية اخرى اذا اردنا للمجتمع ان ينمو وينطلق دون عائق .

د.عبد الرازق حسن





- المحظور الوحيد هو استغلال الانسان للانسان
- التفرغ السياسى وحل مشـــاكل الجماهير ذاتيا
- بن جوريون يكرس حياته للتخلص من أشكول
- الحـــــــل عـلى ارض زيمبــــــابــوى

المحظـور الوحيـد هــو استغلال الانسان للانسان

في افتتاح دورة الانعقاد الثالثة لمجلس الامة، قدم الرئيس تقييما عميقا وواضحا للمرحلة الماضية من العمل الوطني والاجتماعي، وخطة عمل للمستقبل . فالذين « لا يستفيدون من تجاربهم يستسلمون للدوران فى حلقات مفرغة، والذين لا يتفاعلون مع الواقـــع يتخلون عن قـــدرتهم على تغييره » . وبغير اعادة الدرس والتقييم لا نستطيع مواجهة التحديات التى تحيط بنا ، وعملية المراجعة لا تعنى التراجع، فالهدف منها هو تطوير الوسائل لا تغيير الاهداف .

وبدأ الرئيس بالمجال الداخلى ، فأكد « ان حجم وفعالية النضال تبدو فى أكمل صورها على ضـــوء المنجزات الباهرة التى امكن تحقيقها » .

وفى الناحية الاقتصادية اوضح أن السد العالى وحـــده سيضيف مساحة تبلغ ثلث ما كان يزرع فى مصر قبل الثورة. وان منطقة صناعية واحدة كحلوان بها صناعات تفوق كل ما كان عندنا قبل ١٩٥٢ ، كما ان دخل القناة زاد من دخلنا من القطن حينذاك . ولاول مرة تكتسب الصورة كما يقـــول الرئيس « وضوحا يستمد قيمته من الحساب الفعلى ، وليس من مجرد الحساب التقديرى » فقد بلغت الاستثمارات ١٩٪ من الدخل القومى ، وهى نسبة عالية فاقت المستوى العالمى. وكان يمكن تحقيق اكثر من ذلك لولا ان هذه كانت تجربتنـــا الاولى فى التخطيط الشامل ، كما ان كارثة القطن فى ١٩٦١ اثرت كثيرا على مجرى الخطة . وقد تحملت « قيادة الانتاج فى هذه الفترة اعباءا تفوق طاقة البشر » . وارتفع مســـتوى حياة الجماهير وتجلى ذلك فى زيادة الدخل بمعدل اكبر من زيادة السكان . كما تم اعادة توزيع الدخول بطريقة عادلة ، وزاد حجم العمالة عما كان مســـتهدفا . ويعد ما تحقق « وفى اى مقياس عالمى جهدا مشرفا اكاد اقول انه يشكل نموذجا فريدا فى العالم النامى كله » . ونبه الرئيس الى ان زيادة الاستهلاك وزيادة السكان « تهددنا بالتهام ناتج العمل كله دون ان يبقى منه مدخر يعاد استثماره » . كما ان التوسع الكمى فى الخدمات لم يصاحبه تحسن كيفى فيها . واشـــار الرئيس الى وجود تطلعات « تفوق طاقة قدراتنا ومواردنا». والى ان « موارد التمويل الاجنبى اصبحت تتعرض لزحام شديد » كما ان سعر فائدتها قد ارتفع .

واكد الرئيس « ان حلول ما قد نواجهـــه من المشـــاكل لا تقتضى بنا ان ندير رؤوسنا بعيدا عن ارض التجربة » . وباب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه ، « والمحظور الوحيد هو

استغلال الانسان للانسان » . وباخلاص أوضح الرئيس أن « اهداف العمل الوطني لا يمكن أن تتحقق في كمالها بغير اطار من النضال السياسي اليومي لكل قوى الشعب العاملة».
ومع تأكيد الرئيس للاعباء التى تواجهنا أوضح أن « عمل الشعب المصرى كان وسوف يبقى الطريق الوحيد الى المستقبل » ونفى الاعتقاد الشائع والخاطىء باننا اعتمدنا على الخارج فى التنمية . فلم تزد القروض الاجنبية عن ٤١٩ مليون جنيه من مجموع استثماراتنا البالغة ١٥١٣ مليون. وانها قروض وليست هبات ويجرى تسديدها بفوائدها .وانا يجب أن نعتمد اولا على انفسنا . وان « العمل اولا والعمل ثانيا والعمل اخيرا هو الباب الوحيد للامل المصرى » فالطبيعة وان لم تغدق علينا من مواردها ، الا انها منحتنا قدرة على العمل تعوض كل نقص . واكد الرئيس ايمانه بقدرة الشعب المصرى « فكرا وعملا » على انجاز المهام المستهدفة . فالشعب المعلم والقائد « يفتح الطريق ويصنع المعجزات » .

وفى المجال العربى كشف الرئيس عن « المخطط الاستعمارى » ، وأوضح دور الجمهورية العربية المتحدة فى العمل على تصفية هذا المخطط . واكد عبد الناصر « ان الثورة العربية الشاملة لا يمكن أن تكون مجموعة من المغامرات او الانقلابات وانما هى الحركة التاريخية لجماهير الامة العربية » . وفى مواجهة تطورات الحوادث فى العالم العربى فى العام الاخر ، تبلورت صيغة « وحدة العمل العربى » تخطيا لمرحلة « وحدة الصف » التى نبذها العمل المصرى بعد ان ادرك « عمقها » ، وحتى تهيأ ظروف « وحدة الهدف » التى اوضح عبد الناصر « امانة المرحلة » ـــ « ان وحدة الهدف مازالت بعيدة » .

وأوضح الرئيس كيف « واجه العمل العربى الواحد ازمة ثقة » ، وكيف قرر ـــ قبل أن تتعقد الامور ـــ ان يذهب الى المملكة السعودية فى لقاء مباشر مع الملك فيصل ووقع اتفاقية جدة « التى فتحت الطريق امام الشعب اليمنى لتوفير احتمالات السلام على ارضه » . ثم وجه عبد الناصر ـــ من مجلس الامة ـــ التحية الى المشتركين فى مؤتمر حرض ، ودعا لهم بالتوفيق « فى مهمة قد تكون مدخلا مشرقا الى غد يمنى مشرق » .

واشار جمال عبد الناصر ـــ فى خطابه ـــ الى أن الاساس الاستراتيجى للذى اقره مؤتمر القمة العربى فى الاسكندرية « قد دخل طور التنفيذ فى الدار البيضاء » ويرتكز هذا الاساس ـــ كما اشار الرئيس ـــ على تعزيز الدفاع العربى وكفالة حرية العمل داخل الارض العربية ، وعلى تحرير فلسطين . ثم قال « ومن المؤتمر الاخير (يقصد مؤتمر الدار البيضاء) فان المجهود العربى يستطيع ان يضع نفسه فى اقرب فرصة على نقطة الاستعداد وان يمسك بيده زمام الحركة » .

وأعلن عبد الناصر ان نجاح الثورة العربية « معقود بالقوى الثورية العربية » القادرة « على القطيعة الكاملة مع الاستعمار » لاجباره « بأن يفك قواعده الباقية فوق الارض العربية » والقادرة على مواجهة « التصفية الحاسمة للخطر الصهيونى » .

ثم اكد ان هذه هى عقيدتنا التى « لسنا على استعداد للتفريط فيها » . والتى « لا نملك المساومة عليها من وراء ظهر الحركة التاريخية العظيمة لجماهير الامة العربية » .

وقد اكد عبد الناصر « ان القوى الثورية العربية فى حاجة الى تجديد قواها والى تعمق ارتباطها بالجماهير وأمانيها » . واضاف « واننا نقوم بنفس هذه المهمة الضرورية فى الاتحاد الاشتراكى العربى » . وأوضح أن الجمهورية العربية المتحدة تسعى الى تعزيز « تحالف القوى الثورية العربية » التى يجب أن تقوم بالعمل على أساس « تحليل سليم » لما يواجهها من ظروف .

وأوضح القائد عبد الناصر الارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية واعتماد فاعليتها على الوضع الداخلى واستقراره وتقدمه اذ ان أى فعالية لدور مصر الخارجى لا يمكن لها .. الا العمل الداخلى المصرى . واننا « لا نستطيع ان نصمد لمسئولية الحرية عالميا ، الا اذا كانت الحرية مصانة على ارضنا » واشار سيادته الى المركز الممتاز الذى تتمتع به جمهوريتنا دوليا والتأثير الذى تصنعه من حولها ، وفسر اسبابه فى « أن هذا الشعب تمكن بالمبادىء ان يعوض ما ينقصه فى الموارد ، التى تجعله فى وزن القوى الكبرى فى عالمه » .

والميزة البارزة فى السياسة الخارجية كما أوضح الرئيس عبد الناصر ترجع الى وضوحها اذ ترتكز على ، ايمان لايتزعزع بالسلام القائم على العدل ، ونضال لا يهادن من أجل قضية تصفية الاستعمار القديم والجديد والاحتكارات الاقتصادية المفروضة ضد موارد الشعوب ، وجهد لا يتوقف من أجل تعديل احوال التجارة الخارجية بحيث لا تجد اغلبية الشعوب انها مستغلة او منهوبة بواسطة الاقلية المتقدمة، وعمل من أجل التعايش السلمى بداية لطريق السلام والحظر بعده الى امكان نزع السلاح ، وشجب التمييز العنصرى الذى هو بديل الرق فى العصر الحديث ، وتمسك فى هذا كله « بعدم الانحياز سواء فى ظروف يحكمها وجود الكتلتين، ظروف تتعدد فيها المراكز » ، وحدد موقف عدم الانحياز بانه « فى حقيقته هو الاحتفاظ بحرية الوقوف مع المبادىء » .

ولخص سياستنا الخارجية فى انها صداقة مع الكل .فاذا وقع خلاف فهو على اسس المبادىء ثم ايجابية فى الحركة تنبذ التقوقع وادراك لحقيقة ان « مجتمع الدول ـــ كما حدث من قبل فى مجتمع الافراد ـــ يحتاج فيه الكل الى الواحد بقدر ما يحتاج الواحد الى الكل » .

واستعرض الرئيس عبد الناصر المؤتمرات والزيارات والاستقبالات لعدد من قادة الشعوب ، مشيرا الى الجهود التى بذلتها الجمهورية بهدف استكشاف ارض للتفاهم بين الشعوب ، وتطرق الى مشكلة روديسيا مؤكدا اننا « اقرب اخواننا الافريقيين الى فهم طبيعتها ، فهى فى صميم الامر تكرار لمؤامرة اسرائيل .. اقلية غريبة تدعى لنفسها عنصريا حقا فى وطن شعب آخر ، وتحت ظل الاستعمار تتقدم لتمسك بمفاتيح الثروة الوطنية والسلطة الفعلية » .

والى جانب معالجة الوضع الدولى فى عمومه استعرض علاقاتنا تحديدا ببعض الدول تخصيصا ونموذجا . وفى مجال حديثه عن زيارته للاتحاد السوفيتى عبر عما لمسه من الصداقة والاحترام والحب الذى تحتفظ به الشعوب السوفيتية للشعب المصرى وذكر ان المحادثات « اسفرت فى بعض ما تعرضت له عن تفاهم يوفر على الشعب المصرى ما لا يقل عن مائتى مليون جنيه » كما اشاد سيادته بنتائج زيارة المشير عبد الحكيم عامر لفرنسا تأكيدا للصداقة التاريخية بين القاهرة وباريس التى ظلت كامنة تحت السطح العاصف للحوادث .

وتأكيدا لروح المسئولية التاريخية لشعبنا من قضية تصفية الاستعمار ابدى القائد عبد الناصر اسفه « لوقوع الخلاف

الصينى ــ السوفيتى . واذا كنا لا نجد فائدة ترجى من الخوض فى اسبابه او تحديد المسئولية عنه فاننا لم نفقد بعد أملنا فى ان هذا الخلاف لم يصل بعد الى نقطة اللاعودة . ونحن نعتبر ان حركة التحرر الوطنى ، التى اعطاها الاتحاد السوفيتى والصين كلاهما ، ومازال كلاهما يعطيها ، كل التأييد والعون قد تأثرت برغم اى شىء بوقوع هذا الخلاف .



■ الاتحاد الاشتراكى العربى

لقاء تنظيمى بين القيادة وشباب الاتحاد الاشتراكى



أفضى المناضل جمال عبد الناصر بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى ثلاث ساعات كاملة يوم ١٨ نوفمبر الماضى مع الف من الشباب فى مناقشات تنظيمية سياسية مفتوحة شملت مختلف قضايا الساعة فى الشئون الداخلية والخارجية ، وذلك فى المعسكر الذى اقامه الاتحاد الاشتراكى لاعداد قادة منظمة الشباب . وحضر المناقشة كل من المشير عامر والسيد على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى والدكتور حسين كمال بهاء الدين امين الشباب .

وخلال الخطاب وفى المناقشة التى اعقبته واشترك فيها ١٠٠٠ شاب وفتاه ، حدد المناضل جمال عبدالناصر سياستنا بأنها الصداقة مع الجميع دون قيد او شرط . واعرب عن تقديره للسياسة الواقعية الجديدة التى ينتهجها الرئيس ديجول . اما « اللى بينحاز لاسرائيل وعايز يقيم استعمار جديد فى البلاد العربية او عايز يبقى على الاستعمار القديم فى البلاد العربية واللى غير سعيد بالاشتراكية اللى بتقوم فى ربوع بلادنا . فلا يمكن ان نفرض عليه الصداقة فرضا . وطلب الرئيس بالتعاون على اساس من التكافؤ والمبادىء .

« احنا مش مستعدين نضحى بمبادئنا فى سبيل اى منفعة ذاتية » واننا نمد يدنا للجميع وان « مصلحتنا هيه اللى بتقرر مين صديقنا .. وصديقنا هو اللى بيراعى مصلحتنا » ولكن الدول الغربية « مش موافقة ابدا على سياسة الاشتراكية وسياسة التأميم » وبالنسبة للسلاح « الدول الغربية منعته مناكلية وبتدى السلاح لاسرائيل ، دول الغرب بتحمى اسرائيل » بينما الدول الشرقية « بتأيدنا فى كل شىء . دول الشرق بتدينا سلاح » وبثمن مخفض وتؤيدنا فى قضية فلسطين والقروض منها « بندفع عليها ٢٪ والدول الغربية بندفع عليها ٦٪ ، ٧٪ يعنى بنخفع للدول الغربية ثمن المصنع مرتين » .

واوضح جمال عبد الناصر هدفنا العربى ، وهو القضاء على اسرائيل . وهذا ليس « عملية سهلة . اسرائيل هى اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل ، واى عمل ارتجالى معناه اسرائيل حتكسب . ولابد أن يكون العمل مدروس وكامل وثورى » . ولما كان الطابع العام للمناقشة هو المصارحة فقد تساءل شاب عما اذا كانت مؤتمرات القمة ووقف الحملات بين البلاد العربية تعنى السكوت عن الرجعية . رد الرئيس بأن سياستنا هى وحدة العمل بين البلاد العربية لا وحدة الصف وان قرار وقف الحملات هو لمنع التردى الى الشتائم والمهاترات « ولكن هذا لايمنع اننا نوضح فكرتنا . ولو تستمع الى الاذاعة تجد اننا بنوضح رأينا بالنسبة للاستعمار . وبنوضح رأينا بالنسبة للاشتراكية وبنوضح رأينا بالنسبة لقضايا كثيرة » اما بالنسبة للتغيير الاجتماعى فى البلاد العربية « كل شعب عربى هو اللى يضغط فى بلده بحيث يغير الحال الموجود فى بلده » واننا « لا نغير فى البلاد العربية ولا نستطيع ان نغير ، اللى يستطيع التغيير فى البلاد العربية هم الشعوب العربية » .

واوضح المناضل جمال عبد الناصر ان الاشتراكية ليست قوالب جامدة ونصوصا صماء « مفيش بلبوية فى الاشتراكية وما فيش نصوص جامدة ولا نصوص نشفنة » والاشتراكية لاتعنى شد الحزام على البطن او التضحية بالجيل الحالى . فالهدف النهائى هو انتاج السلع الاستهلاكية . وان الخطة حققت زيادة سنوية فى الانتاج بلغت ٧ر٢٪ . كما زادت الاجور والعمالة .

وفى قضية الحرية اوضح « أنه طالما هناك سيطرة اقطاع وطالما هناك سيطرة رأسمال لايمكن نقول ابدا ان فيه حرية فى البلد لان الراجل اللى مش متحكم على لقمة عيشه والراجل اللى مش متحكم على عمله لا يمكن ان يكون حر » وشرح ارتباط الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية « لا يمكن ان تكون هناك حرية سياسية أو حرية فردية مهما قيل عن الحرية طالما كان هناك استغلال وطالما كان اقطاع » وبين الرئيس ان التحالف بين الاقطاع والاستغلال يوطد نفوذ الاستعمار « وبهذا تكون الحرية السياسية كلمة فى الهواء ضائعة » .

وبين جمال عبد الناصر تلاحم الثورة الوطنية والاجتماعية ، وان طريقنا كان « تطوير المجتمع الرأسمالى الاقطاعى اللى كان خاضع للاستعمار الى مجتمع مستقل تخلص من الاستعمار الى مجتمع اشتراكى تخلص من الاستغلال » .

ومن مؤامرات الاخوان الاخيرة . قال الرئيس ان الاستعمار والرجعية ظلت لمدة ١٤ عاما تتآمر علينا وانها ستواصل نفس المهمة . وان الحقد الاسود دفع الاخوان الى احضان الاستعمار . والى التردى فى مهاوى الخيانة والعمالة . وان الثورة عاملتهم بكرم وسماحه ولكنهم تمادوا فى ضلالهم .

واوضح الرئيس انه لم يكن يوما ما عضوا بتنظيم الاخوان . « حركة الضباط الاحرار كانت حركة مستقلة كان مبدأنا الاساسى ان نكون على اتصال بجميع الهيئات السياسية ولكن لاننضم الى هيئة . ولا نعطى فرصة لاى هيئة سياسية بان تستغلنا » . وفضح نفاق ورياء اخوان الشيطان هؤلاء ، اذ طالبه الهضيبى بفرض الحجاب فى مصر كلها . فى الوقت الذى كانت له ابنة تدرس فى كلية الطب التشريح وعلم وظائف الاعضاء ، وتخرج سافرة . وقال له الرئيس « اذا ماكنتش قادر تعمل الحجاب فى بيتكم عايزنى اعمل الحجاب فى الدولة المصرية كلها » .

ولما كانت الحرية كما قال الرئيس هى ان « تكون هناك امكانية للشخص ان يقول رايه بوضوح وبصراحة » . فقد ناقش الشباب فى مسائل على جانب كبير من الخطورة والجدية ، وبدقة علمية بين الرئيس اساس الاستغلال الراسمالى

« اى واحد فى البلد ازاى يعمل مليون جنيه . حاجة بسيطة جدا . يبتدى بمبلغ ويجيب عمال ، هؤلاء العمال بيشتغلوا . يديهم جزء من حقهم وياخد الجزء الباقى . لازم يسرق »

وفرق المناضل جمال عبد الناصر بين الحافز الشخصى والاستغلال . وان ما يوجد فى الراسمالية هو السعى وراء الربح وهذا لايتحقق الا لقلة وعن طريق استغلال الاخرين . وتساءل عن الفرص المتاحة للغير بجوار عبود الذى كان يملك ٣٠ مليون جنيه . وبين ان الحافز الشخصى موجود فى الاشتراكية ولكنه من نوع جديد انسانى . تمثل عندنا فى تعيين العمال فى مجالس الادارة .

والحافز هنا له جانبين عام وهو حماية مصالح الشعب وخاص وهو حماية مصالح العمل.كما تمثل فى تخصيص ٢٥٪ من الارباح لهم . واوضح الرئيس انه « حتى بعد القضاء على استغلال الانسان للانسان .. ما اقدرش اقول ان الناس كلها احطها فى قوالب وتطلع زى بعض » . واوضح ان « ثورتيوليو لم تكن نتيجة طموح او حافز فردى . وما حدش فينا فكر انه حيحكم او حيتولى منصب » .

وبهذا غطى رئيس الاتحاد الاشتراكى كافة المواضيع المثارة. بصراحة ووضوح وتبسيط . وطلب الى الشباب ان يوجهوا اليه اى سؤال يريدون اجابة عليه « كل واحد منكم وانا بكلم يفكر ايه الامور الغامضة عليه وعايز يعرفها » .

واستجاب الشباب لهذه الثقة . وانعكس اعزازهموتقديرهم لها فى الكلام بصراحة وتفصيل حول كافة القضايا ويلاحظ على اسئلة الشباب .

● الصراحة والشمول

● انها صدرت عن وعى باوضاع البلاد وفكر متتبع لقضايا الساعة قد يشوبه شىء من الغموض ولكن لاتنقصه الرغبة فى الفهم .

● ان الجو الديمقراطى الذى وفره الرئيس للشباب اطلق المبادرات دون عقد او قيود . وانه كان الطريق الى الوضوح الفكرى والسياسى .

ولخص الرئيس الموقف « لم يكن يخيفنا الاعدم وجودقيادات واليوم اقول اننى مطمئن على القيادات . طليعة الاشتراكيين عن درس وايمان » لان عندنا شباب واعى « قد يكون فكره غير واضح وضوح كامل ولكن بالتنظيم والايضاح نستطيع فعلا ان احنا نخلق قوة كبيرة جدا تحمى المجتمع بتاعنا وتحمى الاشتراكية » .

وتحدث القائد عبد الناصر عن التنظيم السياسى « نقول النهارده ان عملنا الاساسى هو بناء الاتحاد الاشتراكى . احنا فى السنة اللى فاتت استطعنا ان احنا نبنى جزء كبير من التنظيم السياسى اللى نص عليه فى الميثاق . وان هذا التنظيم هو الطليعة الاشتراكية . ولم نعلن عنه اعلان كامل لان احنا كنا عايزين نختبر كل الناس . واستطيع النهارده اقول ان فيه هيكل للتنظيم السياسى موجود لكىيقوم عليه الاتحادالاشتراكى» وان الوزراء الجدد اعضاء فيه . وانه يضم الاشتراكيين من عمال وفلاحين ومثقفين ومن يؤمن بالاشتراكية ايمانا كاملا من الراسمالية الوطنية .

ومما يذكر انه فى خطاب ترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية كان من اهم النقاط الخمس التى حددها كبرنامج للعمل الوطنى والاجتماعى « اعداد جيل جديد يتولى مسئولية الاستمرار بالعمل الوطنى الثورى على طريق التحول الاشتراكى من اجل اقامة مجتمع اشتراكى تزول منه كافةانواعالاستغلال»

وقد اقيم معسكر فى حلوان لبناء افراد مؤمنين بدورهم ، متفهمين للخط السياسى . عاملين لتحقيق مطالب وآمال جماهير شعبهم . مستعدين للنضال والتضحية فى سبيلها . والدارس فيه يمر بثلاثة مراحل : تمهيدية ، تستغرق ١٢ يوما لتدريس الاسس المبسطة للاشتراكية والمسائل السياسيةالهامة وقضايا الساعة مثل حتمية الحل الاشتراكى وقضية فلسطين ومفهوم الاسلام فى تربية النشء . والمرحلة الثانية لمدة ثلاثة اسابيع لتعميق ماسبق درسه . وغرس العمل كقيمة اجتماعية . والفترة الثالثة لمدة خمسة اسابيع لمزيد من التخصص . مع الاهتمام بالجانب التطبيقى بدراسة مشاكل التحويل الاشتراكى فى مصر واسهام الدارسين فى وضع الحلول .

●

التفرغ السياسى وحل مشاكل الجماهير ذاتيا

كان شهر نوفمبر حافلا بالقرارات والتطورات الهامة فى حياة الاتحاد الاشتراكى العربى، فمن ناحية فرغت امانة الفلاحين من اعداد برنامج حافل لعقد مؤتمرات للفلاحين بالقرى يبدأ عقدها من الشهر الحالى ديسمبر. وسيكون على تلك المؤتمرات مناقشة مشاكل الفلاحين وتوعيتهم بزيادة الانتاج ومضاعفة الجهود للادخار وتحديد النسل .

كما بدات امانة الشباب فى رسم سياسة تنظيمية ، ليس الشباب الجامعى فقط بل شباب العمال وشباب الفلاحين الذين وصفتهم الامانة فى تقرير لها بالسلبية وناقشت الوسائل اللازمة لازالة تلك السلبية .

كما ان امانة الدعوة والفكر الاشتراكى تقوم الان ببحث موضوع الثقافة ومدى ملاءمتها للتطور الاشتراكى فى البلاد وتحقيق وحدة فكرية للمثقفين . كما تقرر تنظيم المحاضرات فى مراكز الثقافة العمالية ومعسكرات الشباب والجمعيات التعاونية كدراسات اولية وتمهيدية لمن يرغب فى الالتحاق بمعاهد الدراسات الاشتراكية التى قررت الامانة العامة للاتحاد افتتاحها فى كل من السويس والاسكندرية واسيوط واسوان على ان يخرج كل معهد ٣٠٠ دارس فى العام .ويلحق المتفوقون بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية بالقاهرة .

وقد افتتح على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى الدورة الدراسية الجديدة فى المعهد الاشتراكى فى ٦ نوفمبر الماضى .. والقى محاضرة على الدارسين فيه تعرض فيها الامين العام لبعض القضايا التى تواجه الاتحاد الاشتراكى فى المرحلة المقبلة وابرزها مشكلة تشكيل الجهاز السياسى ثم صعوبتها عندما تكون القيادة الثورية فى السلطة .ووصف ذلك بأن هذه « اول تجربة يعنى دولية من نوعها » ..

وقال على صبرى انه رغم صعوبة اختيار العناصر المؤمنة والقادرة فى ظل تلك الظروف فانه يوجد حل هو الممارسة الفعلية اليومية فى النضال السياسى بدلا من تضييع الوقت فى التوفيق فى اختيار احسن العناصر .

● وتحدث ايضا عن مسألة تفرغ بعض الاعضاء للعمل السياسى وان اساسه هو الولاء للتنظيم السياسى وليس للاجهزة التنفيذية التى ظلت صاحبة اليد العليا على الجهاز السياسى.

● وتحدث على صبرى عن اهداف الاتحاد الاشتراكى فى المرحلة القادمة وحددها بهدفين : اولا قيام التنظيم السياسى المتفرغ الذى يعمل يوميا بولاء كامل للشعب والتنظيمات الشعبية ومحاسبة هذا التنظيم على اعماله بدقة (*)

ثانيا : العمل من خلال التنظيمات الشعبية على المستويات المختلفة فى الاتحاد الاشتراكى الى حل المشاكل الجماهيرية ذاتيا قبل ان نفكر فى احالتها الى الاجهزة التنفيذية او الاجهزة المركزية (*)

وقال على صبرى لطلبة المعهد الاشتراكى ان تدريبهم الاساسى وعملهم الاساسى وتحصيلهم سيكون من خلال العمل مع الجماهير والتفاعل معها علاوة على دراساتهم النظرية .

وكان التطور الهام فى حياة الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الشهر هو اجراء تعديلات فى مناصب امناء الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات فأعفى البعض وعين بدلا منهم آخرون فى الوجهين البحرى والقبلى ، وشكلت مكاتب تنفيذية للجان المحافظات على ان يكون اعضاؤها متفرغون يتقاضون مرتباتهم من الجهات التى كانوا يعملون بها قبل تفرغهم .

ولكن ابرز ظاهرة فى حياة الاتحاد الاشتراكى فى الشهر الماضى هو زيارة المناضل جمال عبد الناصر لاول معسكر لقادة الشباب يقيمه الاتحاد الاشتراكى ويضم الف فتى وفتاة فى حلوان .

فقد فاجأ الرئيس الشبان بزيارتهم برفقة المشير عبد الحكيم عامر والسيد على صبرى الامين العام ، وأمضى معهم ثلاث ساعات فى مناقشات سياسية مفتوحة شملت مختلف قضايا الساعة فى الشئون الداخلية والخارجية فى مشاكل التطبيق الاشتراكى والاوضاع الاقتصادية ومشروعات خطة التنمية ، ورحلة المشير عبد الحكيم عامر الى فرنسا والقضايا العربية وتحرير فلسطين ، ومؤامرات الرجعية والاخوان المسلمون ، ودور المرأة والشباب فى المجتمع الاشتراكى وارتباط الانتاج بتحقيق الرفاهية.(راجع تقرير لقاءات تنظيمية بين القيادة وشباب الاتحاد الاشتراكى) (*)

■ الجمهورية العربية المتحدة

لقاء ناصر ـ زيفكوف

اكد البيان الذى أصدره **الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ورئيس الجمهورية والسيد تيودور زيفكوف** السكرتير الاول للحزب الشيوعى البلغارى ورئيس وزراء بلغاريا ، عقب محادثاتهما الاخيرة فى القاهرة : تصميم الجمهورية العربية المتحدة وبلغاريا على دعم علاقاتهما فى المجالين الاقتصادى والثقافى .

وقد عبرا عن اتفاقهما فى الرأى بشأن عديد من المشكلات الدولية وأكدا استنكارهما الشديد لقيام حكومة الاقلية فى روديسيا الجنوبية باعلان استقلال فرقه وكذلك للسياسة الاستعمارية والعنصرية التى تمارسها الصهيونية فى فلسطين ، كما اكدا تأييدهما التام لجميع الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربى ولنضال الشعب العربى فى عدن . وعبر الجانبان عن ايمانهما بضرورة وقف الاعمال العدوانية على جمهورية فيتنام الديمقراطية فورا .وأيدا عقدمؤتمر عالمى لنزع السلاح وضرورة تسوية سلمية للمشكلة الالمانية وتأييد اتفاقية موسكو لحظر التجارب الذرية واستكمالها لتشمل التجارب تحت الارض، واكدا ايمانهما كذلك بأهمية الامم المتحدة فى خدمة السلام وبضرورة حصول الصين الشعبية على حقها المشروع فى الامم المتحدة ، وعبرا عن تقديرهما لجهود الدول غير المنحازة فى تخفيف حدة التوتر الدولى . واعلنا كذلك تأييدهما لحركات التحرير فى أنجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية من أجل تحرير شعوب هذه البلاد وتحقيق استقلالها التام .

وقد تم توقيع اتفاقية تقضى بانشاء لجنة مشتركة ــ بلغارية ــ عربية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بهدف المساهمة فى تنفيذ الاتفاقيات المعقودة واستكشاف الامكانيات الجديدة لتدعيم التعاون بينهما وخاصة فى مجال الصناعة ، كما تم توقيع برنامج تنفيذى للتبادل الثقافى واتفاقية سياحية .

وتيودور جيفكوف الذى يشغل أهم منصبين فى بلغاريا اليوم وهما السكرتارية الاولى للحزب الشيوعى ، ورئاسة الوزارة البلغارية ، ابن لاحد فقراء الفلاحين البلغار، اشتغل فى بداية حياته عاملا بالمطبعة الوطنية فى صوفيا وبدأ فى عام ١٩٣٠ نشاطه السياسى واصبح عضوا فى منظمة الشباب الشيوعى . وفى سنة ١٩٣٢ انضم للحزب الشيوعى البلغارى . ولعب دورا قياديا فى نضال الشعب البلغارى ضد الاحتلال النازى ، وفى عام ١٩٤٤ أصبح مسئولا عن تنظيم المقاومة الشعبية ضد النازى فى منطقة بوتيفجراد وحصل على عدد من أرفع الاوسمة فى بلغاريا منها « بطل العمل الاشتراكى » ووسام « جورج ديمتروف » مرتين وحتى عام ١٩٦١ تدرج فى مستويات القيادة الحزبية حتى اختير عضوا فى اللجنة المركزية وذلك فى المؤتمر الخامس للحزب الذى عقد عام ١٩٤٨ ، وفى عام ١٩٥٤ انتخب سكرتيرا أول للجنة المركزية للحزب . وفى نوفمبر عام ١٩٦٢ اختير رئيسا لمجلس الوزراء .

ولقد عمل تيودور زيفكوف على اجراء تغيرات كبيرة فى سياسة بلغاريا الداخلية والخارجية . فمنذ ان تولى السكرتارية الاولى فى اللجنة المركزية عمل على طرد العناصر « الستالينية » التى ارتكبت كثيرا من الاخطاء فى قيادة الحزب والدولة . وفى ديسمبر عام ١٩٦١ قام بعزل فولكو تشيرفينكوف الملقب « بستالين

الصغير » في بلغاريا ، من منصبه في المكتب السياسي وكنائب لرئيس الحكومة ، وكان خينسكوف يعارض محاولات التقارب بين بلغاريا ويوغوسلافيا ، كذلك تم اعفاء جورجي كومبيلييف وزير التجارة الخارجية ، وروسي كريستوزوف وزير التجارة الداخلية ، ورادي نايدينوف وزير العدل وانصارهم . وفي نوفمبر عام ١٩٦٢ اعاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي البلغاري انتخاب تيودور زيفكوف سكرتيرا أول للحزب وانتخاب مكتب سياسي جديد وقرر المؤتمر ان الحزب الشيوعي البلغاري قد تحول من مهمته باعتباره المدافع عن الطبقة العاملة وطليعتها الى الحزب المنظم لكفاح الشعب البلغاري قاطبة . وقد اختتم هذا المؤتمر جلساته ببيان اعلن فيه تأييده لسياسة التعايش السلمي التي يتبعها الاتحاد السوفيتي وعزمه على مقاومة « الاتجاهات الستالينية » .

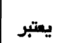
وفي مايو عام ١٩٦٤ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري عدة قرارات كان لها اثر بالغ في تعديل التطور الداخلي للحياة الديموقراطية في المنظمات الحزبية البلغارية ، تجلت في تنظيم الاتحاد الشعبي للفلاحين وهو الحزب السياسي الثاني في بلغاريا على نحو يدفعه الى التمتع بمزيد من الاستقلال السياسي ويقوى من مساهمته في التوجيه السياسي للبلاد ، واجرت الدولة تنقيحا للقوانين السارية على أيدي لجنة من المستشارين لزيادة ضمانات الدفاع عن الافراد والحيلولة دون التحكم او الاستبداد . وباتباع هذا الخط قررت حكومة تيودور زيفكوف في يناير عام ١٩٦٣ العفو عن عدد كبير من المسجونين في جرائم سياسية وعادية .

واذا كانت العلاقات الاقتصادية بين بلغاريا والجمهورية العربية المتحدة قد مرت بفترة ارتفاع وانخفاض في الكم المتبادل قبل عام ١٩٥٦ فانها اصبحت منذ أن عقدت بين البلدين اتفاقيات طويلة الاجل حتى مارس عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٢ تتسم بخط من الثبات والاستقرار . وقد ارتفعت المبادلات التجارية بين البلدين في الفترة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٤ من ٨ ملايين دولار الى ١١ مليونا ، وازدادت واردات بلغاريا من الجمهورية العربية المتحدة من ٤ ملايين الى ٧ ملايين دولار .

هذا وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر أفضل تعبير عن نتائج محادثاته مع تيودور زيفكوف : « لقد كانت بالنسبة لنا فرصة طيبة ومثمرة عمقت فهما مشتركا بيننا ، ووسعت خبرات كل منا بنضال الاخر ، كما أنها عززت وحدة جهودنا من أجل كل مانؤمن به » أما زيفكوف فقد اعتبر لقاءه مع عبد الناصر « ليس مجرد عملية تقارب بين الجمهورية الشعبية البلغارية والجمهورية العربية المتحدة فقط ، وانما هو كذلك تعبير عن عملية زيادة التقارب بين القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية في كل القارات وبين قوى السلام والديموقراطية والتقدم في انحاء العالم كافة » .

●

الادارة .. والتنفيذ



يعتبر مؤتمر الادارة حلقة ضرورية مكملة لمؤتمر الانتاج الذي سبقه بأسبوعين ، ويمثل كلا المؤتمرين الملامح الاساسية لحكومة السيد زكريا محيي الدين التي اخذت على عاتقها كما اتضح من بيان السيد رئيس الوزراء تنفيذ المهام والاعباء الكبيرة للمرحلة التي نمر بها وذلك بمعالجة واقعية للقضايا والمشاكل التي نواجهها .

وحضر مؤتمر الادارة نواب رئيس الوزراء والوزراء وكبار المسئولين بمختلف الاجهزة الادارية بالدولة وكذلك رؤساء مجالس ادارات الشركات والمؤسسات .. وكانت المهمة المطروحة على ذلك الحشد الكبير من المسئولين هي كما عبر السيد محمود يونس نائب رئيس الوزراء «وضع الاسس لمفهوم الادارة في ظل الاشتراكية ومسئوليتها في الاسراع في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي » ..

والقى السيد زكريا محيي الدين رئيس الوزراء خطابا هاما في افتتاح المؤتمر طرح فيه العديد من القضايا الخاصة بمهام الادارة وقدم عددا من الحلول في هذا الصدد .. واكد « أن الحكومة ستتحرك بكل قواها في مواجهة المشكلات والصعوبات التي تتطلب تخطيطا قصير الاجل وحلولا سريعة ، وتتحرك بالقدر نفسه في استحداث التغيير الذي لا ينتظر ان يحقق نتائجه الا بعد فترة طويلة » ..

ووضع رئيس الوزراء أساسا لمتابعة الاداريين واشرافهم على اعمالهم فليس المطلوب متابعة أو اشراف صوري وليست المسألة « عدد الساعات التي يحضرها العامل في مكتبه أو مقر عمله ولكن ما يجب ان يعتد به هو كمية وكفاءة العمل الذي حققه » .

ودعا رئيس الوزراء الى ضرورة تحديد الاستهلاك .

ورسم لذلك طريقان :

اولا : الدعوة الاجتماعية لاثارة الوعي والاهتمام والحرص على المصلحة العامة من جانب المواطنين . وابرز في هذا الصدد اهمية التعاون بين اجهزة الادارة ووحدات الاتحاد الاشتراكي لتعبئة الجماهير واثارة الحوافز الإيجابية فيها .

ثانيا : طريق تخطيط الوسائل الاقتصادية على مستوى الدولة وعلى أساس منع تضخم الاجور بما يزيد عن معدل الانتاج .. « واستخدام جهاز السعر للحد من الزيادة في استهلاك السلع على أن تكون الظروف المعيشية للاسر محدودة الدخل محل تقدير عند دراسة اسعار السلع الرئيسية ».

وطلب رئيس الوزراء بحث مسألة الاستهلاك الحكومي للحد من تزايده ولتوفير جزء منه لصالح الشعب ..

وعرف دور الجهاز الحكومي والاداري بأنه « يجب الا يظل منفصلا عن المجتمع ذاتيا ، ومحوتا لتطوره ومتحكما في مقدرات الناس ومصالحها ، بل يجب ان ينتقل الى مرحلة أخرى اكثر تطورا وأسرع تقدما في طريق الثورة الاشتراكية واكثر انفتاحا مع آمال الجماهير وتطلعاتها » ..

وتكلم عن امكانية تحقيق ذلك فقال « وحتى يلحق الجهاز الاداري بالتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية المتحركة ، علينا أن نمكنه من حرية الحركة والمرونة الكافية لتجعله قادرا على الاستجابة لمطالب التغيير ومواجهتها » .

وطرح السيد رئيس الوزراء امام المؤتمر خمس اقتراحات لتحقيق الاصلاح الاداري وهي :

● وجود تنظيم متفرغ متخصص في تطوير الجهاز الاداري بالتعاون مع القيادات مع أهمية تعديل القوانين واللوائح بما يساير التطور الاجتماعي والاقتصادي .

● تحميل قاعدة الجهاز الادارى مسئولية العمل مع القيادة ومنح أفرادها السلطات الكافية التى تمكنهم من حرية الحركة والتصرف والاصلاح .

● عدم تجاهل شكاوى المواطنين — حتى المجهولة منها والاستفادة من الصالح منها لاصلاح الاجهزة الادارية ، ومنع الضار منها الذى يترتب عليه تعطيل الاعمال .

● حل مشكلة تضخم العاملين بالحكومة وسوء توزيعهم بين الوحدات الادارية ..

● خلق مفهوم جديد للرقابة السليمة بحيث لا تكون الرقابة تصيدا للاخطاء او جريا وراء الشكاوى وانما تكون مهمة الرقابة فى المقام الاول حل المشكلات التى تعترض الجهاز الحكومى والتى تؤثر فى كفايته بقصد المساعدة فى حلها ..

وقد كان ذلك الخطاب الشامل المحدد بمثابة منهج متكامل تساعد الى حد كبير على بلورة القضايا المطروحة امام المؤتمر واخصاب المناقشات وتحديدها .

وقرر المؤتمر بعد جلسة الافتتاح تشكيل خمس لجان لمناقشة القضايا المطروحة وهى لجنة التنظيم الادارى ، ولجنة اعداد القوى العاملة ، ولجنة التوعية ، ولجنة المسئوليات والتنسيق، ولجنة الرقابة والمتابعة .

وخلال اليومين اللذين واصلت فيهما اللجان اجتماعاتها ، دارت مناقشات صعبة حول عدد من القضايا المطروحة وكان أهمها دور المؤسسات والشركات وتحديد اختصاص كل منها ، العلاقة بين القطاع الحكومى والقطاع العام ، اللامركزية الادارية فى التنفيذ ، جماعية القيادة ، معدلات العمل التى تسمح لقياس حجم الانتاج ونوعيته ، توحيد اجهزة الرقابة .

وأصدر المؤتمر بعد ذلك قراراته وتوصياته والتى حصرتها الدراسات التحضيرية فى عشرين موضوعا »

وأهم ما جاء فى هذه التوصيات :

فيما يتعلق بالتنظيم الادارى : اعادة النظر فى أهداف مختلف الاجهزة بصورة تضمن عدم التضارب اوالازدواج فى الاختصاصات والقضاء على التعقيدات المكتبية وتبسيط الاجراءات ، واعداد دليل للتنظيم الادارى .

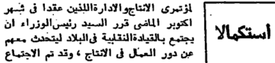
● **وفى مجال اعداد القوى العاملة :** الدقة فى اختيار القادة وتحميل رؤساء الاجهزة المسئولية المباشرة أمام رئيس الحكومة عند انتظام التدريب وتطويره ، وتفاعل الجهاز الادارى مع الاتجاه السياسى للدولة ، وتحسين سياسة الاجور والحوافز مع الارباح والقدرة على الابتكار .

● **وفى مجال تحديد الاختصاصات :** اعادةالنظر فى التشريعات القائمة بمختلف صورها وبقصد توزيع الاختصاصات فى الوحدات الادارية المختلفة وعدم تركيز السلطة فى الوحدات الكبرى .

● **وفى مجال الرقابة والمتابعة :** اعادة تنظيم ادارات التخطيط والمتابعة او ربطها بأعلى المستويات ، واتخاذ التقييم أساسا لمحاسبة الوحدات التنظيمية من مدى نجاحها .

● **وفى مجال التوعية :** تشجيع الكفايات المنتجة بمنحها مكافآت تشجيعية وافساح المجال للتخصصات الفنية للوصول الى أعلى المستويات »

العمال امام مسئولية الانتاج



استكمالا لمؤتمرى الانتاج والادارة اللذين عقدا فى شهر اكتوبر الماضى قرر السيد رئيس الوزراء ان يجتمع بالقيادة النقابية فى البلاد ليتحدث معهم عن دور العمال فى الانتاج ، وقد تم الاجتماع يوم ٢ نوفمبر الماضى وحضره اعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال ورؤساء وسكرتيرى وامناء النقابات العامة »

وافتتح **انور سلامة** وزير العمل هذا اللقاء بتأكيد « ان العمال الذين حصلوا على الحقوق والمكاسب وتحققت لهم كثير من الامتيازات قادرون على تحمل مسئولية العمل خلال المرحلة القادمة » .

وتحدث السيد **زكريا محيى الدين** رئيس الوزراء فى هذا الاجتماع عن طبيعة المرحلة القادمة ودور العمال ومسئولية قيادتهم فيها ، وركز على قضية الانتاج باعتبارها القضية الرئيسية التى تواجهنا فى الوقت الحاضر . وذكر انه يجب ان يكون شعارنا فى هذه المرحلة لا استهلاك بدون انتاج لان زيادة الاستهلاك بنسبة اكبر من زيادة الانتاج أمر يضعف كياننا الاقتصادى ويهدد الانتصارات التى حققناها حتى اليوم ، والامال التى تخطط لها فى مستقبلنا الاشتراكى .

وأوضح رئيس الوزراء ايضا ان زيادة الانتاج تستلزم أمورا ثلاثة هى التخطيط السليم والادارة السليمة واخيرا العمل السليم . ومسئولية العمل السليم هى اساسا مسئولية العمال والقيادات النقابية ، والعمل السليم لا يتم الا فى ظل ايجابية كاملة وارتباط بوحدات الانتاج ، وصيانة الملكية العامة والحرص عليها ، ورفع مستوى التدريب الفنى والمهنى واخيرا الالتزام بنظم العمل الموضوعة .

ولخص رئيس الوزراء دور القيادات العمالية فى الاتى :

● عدم اعطاء الوعود للعمال على حساب مصلحة الانتاج وخاصة لاغراض انتخابية .

● تشجيع العمال على زيادة الانتاج .

● التعاون مع الادارة لخلق حوافز العمل والتفرقة بين المجد والمهمل والامتناع عن حماية المسيء والمهمل فى حق الانتاج والوطن »

وقد كان لحديث السيد رئيس الوزراء صدى كبيرا لدى العمال والقيادات النقابية فدعا المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال الى اجتماع عاجل فى ٦ نوفمبر وبعد دراسة عميقة لحديث السيد رئيس الوزراء ومناقشة موضوعية اصدر المجلس التنفيذى عدة قرارات مهد لها بمقدمة ذكر فيها ان تدعيم دور العمال فى الانتاج يستلزم الاتى :

● **زيادة التوعية الجماهيرية :** فملايين العمال والفلاحين ما زالت فى حاجة شديدة الى توعية سياسية اشتراكية لتوضح لهم التطور الاشتراكى الذى نمر به ، ووضع العمال ومنظماتهم فى المجتمع الاشتراكى الجديد ومسئولياتهم الجديدة ، ومعنى ملكية الشعب لوسائل الانتاج وبالتالى أهمية الايجابية فى العمل والحرص عليه وعدم التسيب وصيانة العدد والالات .. الخ .

● زيادة التوعية بخطة التنمية وربط العمال بها : فلكى يمكن مساهمة العمال مساهمة ايجابية فى زيادة الانتاج وتحقيق

اهداف خطة التنمية لابد من توعية جماهير العمال بالخطة بصفة عامة ، والخطة الخاصة بهم فى مصنعهم .

● رفع مستوى التدريب الفنى والمهنى : لان رفع مهارة العامل أمر اساسى فى زيادة انتاجه ولذلك فمن الضرورى الاهتمام بالتدريب الفنى والمهنى

● احترام نظم العمل

● تقوم النقابات العامة بعقد مؤتمرات خاصة بالعمال والانتاج ، تناقش الوسائل الكفيلة بزيادة الانتاج فى كل صناعة على حدة ، بالاشتراك مع المؤسسة العامة التى تشرف على الشركات المختلفة فى هذه الصناعة .. على أن تمثل جميع اللجان النقابية التابعة لكل نقابة عامة فى هذه المؤتمرات حتى يمكن الاستماع الى جميع المشاكل على مستوى هذه اللجان نظرا لاختلاف هذه المشاكل من لجنة الى أخرى .

● من حصيلة هذه المؤتمرات النوعية على مستوى النقابات العامة يعقد الاتحاد العام للعمال مؤتمرا خاصا بالعمال والانتاج يتعرض فيه للمشاكل التى تمس العمال فى مجموعهم والتى تدخل فى اختصاصه كأعلى سلطة فى التنظيم النقابى .

● يوضع الجهاز الفنى للاتحاد تحت تصرف النقابات العامة اثناء عقدها لمؤتمراتها العامة ، ويقوم بالاشتراك مع جهاز كل نقابة عامة ، بالاعداد لهذه المؤتمرات من الناحية الفنية والادارية .

● لكى تعطى النقابات العامة فرصة مناسبة للاعداد لهذه المؤتمرات ورغبة فى الاطمئنان الى سلامة الاستعداد الفنى قرر المجلس التنفيذى ان يعقد مؤتمر الاتحاد العام للعمال فى شهر يناير القادم .

وقد سجلت الفترة التى أعقبت اجتماع المجلس التنفيذى للاتحاد العام للعمال،اجتماع مجلس ادارة عدد كبير من النقابات العامة لدراسة موضوع العمال والانتاج والاعداد لمؤتمراتها فى هذا الشأن . وينتظر ان يشهد شهرى ديسمبر ويناير القادمين عدة مؤتمرات على مستوى النقابات العامة ، تنتهى بمؤتمر الاتحاد العام للعمال .

●

■ المغرب

أين المهدى بن بركه ؟

حظت قضية إختطاف المهدى بن بركة ،أحد زعماء حزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، باهتمام واسع من جانب القوى الثورية فى الوطن العربى والقارة الافريقية والعالم، وقد قام الشعب العربى فى المغرب باضراب عام تعاطفا مع الزعيم المخطوف ، أوقفت فيه جميع أنواع الخدمات العامة واغلقت كل المصانع وأوقفت الاتصالات مع العالم الخارجى وتوقفت حركة النقل العام . وقام طلاب الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة باعلان الاضراب احتجاجا على عملية الاختطاف وعقدت المنظمات الطلابية العربية مؤتمرا طالبت فيه المسئولين بالعمل السريع الحاسم لانقاذ المناضل بن بركة . وناقش المؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب بالقدس قضية اختطافه ، واعرب عدد من النواب الفرنسيين فى البرلمان عن استيائهم من وقوع الحادث فى فرنسا ، وأصبحت قضية الاختطاف من أهم أحداث السياسة الداخلية فيها فقد لقيت اهتماما خاصا من الرئيس ديجول وطالبت المعارضة فى الحكومة اتخاذ اجراءات حازمة لكشف أسرار الحادث ، وطالب فرانسوا ميتران المرشح لرياسة الجمهورية وأقوى منافسى ديجول وهو وعديد من الهيئات والشخصيات الفرنسية الديموقراطية بضرورة العثور على بن بركة ، وأعلنت منظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا ان الاعتداء على بن بركة ، اعتداء على أمانى شعوب آسيا وأفريقيا وأهدافها القومية ، ووجه الاتحاد الدولى لحقوق الانسان نداء الى الملك الحسن الثانى والحكومة المغربية بالعمل فورا من أجل العثور على الزعيم المخطوف

ويرجع عدد من المراقبين التقدميين الاهتمام الدولى الواسع بحادث اختطاف المهدى بن بركة الى طبيعة وأهمية الدور الذى لعبه واستمر يلعبه فى تاريخ المغرب المعاصر ولجهوده بالنسبة لحركة التحرر الوطنى فى القارات الثلاث والاهمية التاريخية للدور الذى لعبه المهدى بن بركة فى التاريخ المعاصر للمغرب ترجع فى نظرهم ، الى انه كان هو الذى اختط منذ عام ١٩٥٣ بالاشتراك مع عدد من المكافحين المغاربة الاخرين ، طريق المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين فى مراكش فى مواجهة أسلوب النضال التقليدى القائم على السرادقات والخطابة والى ذلك التاريخ كان يرجع بن بركة الانفصال الحقيقى عن حزب الاستقلال الراكشى بزعامة **علال الفاسى** . فعندما قاد بن بركة وزملاءه **عبد الله بن ابراهيم وعبدالرحيم بوعبيد ومحمد البصرى** الامل فى امكانيات تحويل حزب الاستقلال الى منظمة ثورية ، اسسوا الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فى يناير ١٩٥٩ وأصبح أقوى منظمة تضم العمال والفلاحين والمثقفين فى شمال أفريقيا الغربى . وعدد ممن تابعوا تاريخ المغرب السياسى فى تلك الفترة يرون ، ان أسلوب مقاومة الفرنسيين لم يكن هو فحسب مادفع بن بركة الى هجر طريق حزب الاستقلال وبقية الزعماء التقليديين للحزب ، ولكنه أيضا الوعى بحقيقة اهداف الثورة الوطنية المعاصرة . ذلك أنه لم يكن من أهداف حزب الاستقلال خلق ثورة اجتماعية وكل ماكان ينادى به هو ماأسماه علال الفاسى « بالتعادلية الاقتصادية » ، أى توزيع الدخل بطريقة تتفق مع مركز ووضع كل طبقة فى الحياة الاجتماعية . وكما أوضح بن بركة نفسه فقد أصبح **حزب الاستقلال** ممثلا لكبار الملاك الزراعيين ومتوسطيهم ، ولكبار التجار ومتوسطيهم وكذلك للمثقفين التقليديين ، أما **الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية** فتأسس ليضم قوى الشعب العاملة المكافحة من أجل التحرر الوطنى والاجتماعى ، ممثلة فى اتحاد الشغل المغربى بقيادة **المحجوب بن صديقه** ، والنقابات الفلاحية ، والنقابات الحرفية ، والاتحاد الوطنى للشباب ، واتحاد النساء المغربى وأحد العوامل الهامة فى التناقض الحاد بين اليمين المغربى وتيار المهدى بن بركة ان الخلاف لم يكن حول تكتيكات بل بسبب تحديده الواضح لخط تطور كفاح الشعب العربى فى المغرب تجاه الاشتراكية . ذلك أن بن بركة قد حدد بوضوح أن الشعب المغربى ، لايمكن أن يختار طريق الاقتصاد الحر – أى الطريق الرأسمالى – ولا يمكن أن يترك مستقبله لمصادفات الاستثمار الفردى الذى يبحث عن الربح السريع



● المهدى بن بركة

الباشر ولكن « علينا أن تاخذ بأسلوب التخطيط وحشد الامة كلها للتصنيع وتطوير المجتمع الزراعى واعادة توزيع الملكية الزراعية » . ولقد استطاع الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية على هذا الاساس أن يدعم فى المجالات الجماهيرية مفاهيم الوطنية والاشتراكية والوحدة العربية .

على أن المهدى بن بركة لم يقم بدور ايجابى نشيط لخدمة قضايا الشعب المغربى فحسب وانما لعب دورا نشطا كذلك فى تأييد ودعم حركات التضامن الاسيوى الافريقى منذ تأسيسها وقد قام أخيرا برياسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر شعوب القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الذى تقرر عقده بهافانا لاول مرة فى يناير القادم .

ويضع المراقبون عددا من الاحتمالات بالنسبة للقوى التى قامت بعملية اختطاف المهدى بن بركة :

● يرى البعض ان مسئولية اختطافه يمكن أن تكون عملا منسقا بين بعض العناصر المتطرفة فى اليمين المغربى الرجعى وعلى وجه أخص الجنرال محمد أوفقير وبين رجال المخابرات الامريكيين . وذلك بسبب جهود بن بركة لحصر نفوذ اليمين المغربى من ناحية وجهوده فى الاعداد لمؤتمر القارات الثلاث فى كوبا من ناحية أخرى خصوصا والولايات المتحدة تحتفظ بحساسية معينة تجاه اى نشاط ثورى تقوم هافانا بتنسيقه، والولايات المتحدة من ناحية أخرى تخشى على مستقبل خمس قواعد جوية ذرية فى المغرب ولايرضيها بأى حال أن يكون من اهداف بن بركة ازالة هذه القواعد ، ويرجع ذلك التعاون الامريكى المحتمل ، مع اليمين المغربى الرجعى الى تطورات الموقف الجديد ، بعد أن رفضت فرنسا الديجولية التعاون مع جنرال أوفقير باعتباره ورقة خاسرة فى شمال افريقيا واتجاهها الى اقامة علاقات وثيقة مع القوى الوطنية فى العالم الثالث . ذلك الموقف دفع أوفقير الى البحث له عن حلفاء جدد ووجد ضالته فى الولايات المتحدة والمانيا الغربية .

● فريق آخر يرى أن بعض المتطرفين اليمينيين من أعضاء الجيش السرى الفرنسى ممن عرفوا بعدائهم الشديد للحركات الوطنية فى شمال افريقيا هم الذين دبروا الحادث بمعاونة بعض العناصر المغربية الرجعية .

● والاحتمال الثالث هو بأن خاطفى بن بركة هم فى الاساس عناصر اليمين المغربى الرجعى وعلى رأسهم الجنرال أوفقير وزير الداخلية وهم الذين دأبوا فى الفترة الاخيرة للحيلولة دون اتمام أى تقارب بين الملك الحسن الثانى وبين المهدى بن بركة وحزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، خصوصا بعد أن أفرج الملك عن زعماء المعارضة تمهيدا لاجراء اتصالات لتأليف حكومة ائتلافية من الاحزاب

وترى القوى الوطنية فى الوطن العربى أن الجنرال محمد أوفقير لم يكن فحسب الضابط « الشجاع » فى الجيش الفرنسى الذى قاد حملات لابادة الفيتناميين فى الهند الصينية ، أو الحارس « الامين » للجنرال جوان حاكم المغرب الفرنسى ، أو أحد أفراد القوة العسكرية التى أنزلت السلطان محمد الخامس عن عرشه الى المنفى ، أو المعاون الاكبر فى شمال أفريقيا لمنظمة الجيش السرى الاوروبية التى ساندها فى محاولاتها الانقلابية ضد الجنرال ديجول والجمهورية الخامسة ، كذلك لم يكن فحسب الرجل الذى لعب دوراكبيرا وراء معارك الحدود مع الجزائر وضد التقارب معها ، والذى رتب زيارة بورقيبة للمغرب بعد تصريحاته ضد حقوق شعب فلسطين ، تلك الزيارة التى الغاها الملك الحسن ، وانما ارتبط اسم محمد أوفقير الى جانب ذلك كله وبشكل خاص بكل الاعمال التعسفية التى وجهت الى حزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية وبكل الجهود التى بذلت لابعاد العناصر التقدمية من الملك الحسن الثانى .

وقد رجع قيام الجنرال محمد أوفقير بعملية اختطاف المهدى بن بركة :

● ان المحققين الفرنسيين قد توصلوا الى هذه الحقيقة من اعتراف المتهمين الرئيسيين فى الحادث **انطوان لوبيز** موظف شركة الطيران الفرنسية **ولوى سوشون** رئيس ادارة مكافحة تهريب المخدرات باتصالهما بأوفقير بشأن عملية الاختطاف .

● ان أوفقير اعترف فى تصريحاته باتصاله فعلا بالرجلين، لكنه بالطبع أنكر دوره فى الاختطاف .

● ان التقرير الفرنسى الذى أسلمه الجنرال ديجول الى الملك الحسن ويحوى تفصيلات للتحقيق لم تنشر ، تضمن اتهاما صريحا الى جنرال اوفقير بأنه نظم الحادث وتولى توجيهه شخصيا وقد تردد فى الصحف الفرنسية أن الجنرال ديجول طالب الملك الحسن بناء على ذلك باقصاء الجنرال محمد أوفقير . وترتب على هذا الخلاف أن الغى الملك الحسن رحلة كان يزمع القيام بها للقاء ديجول كما الغت فرنسا زيارة لوزير الزراعة الفرنسى كان متفقا عليها من قبل »

هذا وقد صرح عبد الرحيم بوعبيد أحد زعماء الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية « ان التفسير المقبول لاختطاف بن بركة هو أنه من عمل عناصر عسكرية رجعية فى المغرب ، لاتريد أن يتم اى تقارب بين حكومة المغرب واليسار » .

وبالنسبة لمصير بن بركة يرى أغلب المراقبين أن هناك أحد احتمالين :

● أما أن المهدى بن بركة مازال حيا ومعتقلا حتى تهدأ حالة الاثارة التى احاطت باختطافه .

● واما أن يكون قد قتل فورا أو فيما بعد بسبب الانعكاسات السياسية التى ادى اليها اختطافه .

على أنه لم يمكن حتى الان حسم ماأشارت اليه جريدة « جازيت دى لوزان » السويسرية المدققة عن مقتل بن بركة فعلا وما تطور اليه الوضع فى المغرب بعد الحادث هو أن الاتحادالعام المغربى للشغل (اتحاد العمال) قد أصدر بيانا عقب اجتماع المجلس الوطنى للاتحاد أوضح فيه ان الحركة العمالية تعتقد أن حل المشكلات الراهنة فى المغرب يتطلب :

● اتخاذ اجراءات اقتصاديةواضحة استجابة للجماهير.

● اقامة ديموقراطية سياسية حقيقية .

● تشكيل حكومة مسئولة تتمتع بثقة العمال .

ولذا فان جميع الانظار تتجه الى الرباط فى انتظار بيان واضح مسئول تصدره حكومة المغرب .

●

■ اسرائيل

بن جوريون يكرس حياته للتخلص من عصابةاشكول

أسفرت الانتخابات العامة للكنيست الاسرائيلى (البرلمان) عن هزيمة ساحقة لحزب «راف» (قائمة العمال الاسرائيليين) الذى اسسه رئيس الوزراء السابق دافيد بن جوريون عقب انشقاقه على حزب الماباى الحاكم .

فبينما حصل التحالف الذى يتزعمه ليفى اشكول والمكون من حزبى الماباى واحدوت هاعفودا على ٤٥ مقعدا ، حصل حزب جاهال اليمينى المتطرف (المكون من تحالف الاحرار ــ حيروت) على ٢٦ مقعدا ، والحزب القومى الدينى (وهو تحالف الاحزاب الدينية الثلاثة) على ١٧ مقعدا ، بينما لم يحصل حزب « راف » حزب بن جوريون الا على ١٠ مقاعد فقط ، و « المابام » اليسارى على ٩ والاحرار المستقلين على٦ والحزبين الشيوعيين على ٦ ، ومقعد واحد لحزب « هيولام ازيه » (عالنا) الذى كونه أخيرا الصحفى « يورى افنيرى » ، وخرجت تسعة أحزاب بدون تمثيل فى الكنيست كما كانت قبلا .

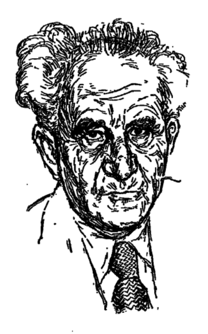
وتلك النتيجة وان كانت قد انتهت الى فوز تحالف الماباى ــ احدوت هاعفودا باكبر نسبة من الاصوات ، الا انها أقل من النسبة المطلوبة ليشكل التحالف الحكومة بمفرده ، وبذا فرضت على أشكول تكوين حكومة ائتلافية ، ووردت الانباء باحتمال اعفاء الوزيرين الحاليين بيشور شيتريت وزير البوليس ودوف جوزيف وزير العدل منها . وقد بدأ ليفى اشكول اتصالاته بالاحزاب الدينية الثلاث ، والمابام ، والاحرار المستقلين ليكون منها ومن حزب الماباى الوزارة الجديدة .

ويجمل بعض المراقبين عددا من العوامل الهامة التى تحكمت فى تحديد نتيجة الانتخابات الاخيرة فى :

● ان القوى الخارجية المساندة لاسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة حبذت نجاح ليفى اشكول سواء فى مواجهة مجموعة بن جوريون العسكرية التى ترى ضرورة قيام الجيش الاسرائيلى فورا بضرب عمليات التحويل العربية وتدعو لفكرة « الحرب الوقائية » من ناحية ، او فى مواجهة التطرف المغامر لتحالف « الاحرار ــ حيروت » الذى ينادى باسرائيل من النيل الى الفرات من ناحية أخرى .

● ان الخسارة التى منى بها تحالف الماباى ــ أحدوت هاعفودا فى انتخابات الهستدروت الاخيرة التى نالا فيها ٤٩٪ من الاصوات بعد أن كان لهما فى الانتخابات الماضية ٧٢٪ منها، قد نبهت اشكول وقادة الماباى الى ضرورة بذل مجهودات مضاعفة لضمان الانتصار فى الكنيست . وقد استتبع ذلك مضاعفة الجهد والملايين العديدة من الدولارات التى انفقها أشكول على الحملة .

وقد دعا اشكول فى تصريح صحفى له حزب راف الى أن يستخلص النتائج الدقيقة من هزيمته وان يعود للانضمام الى الماباى ، لكن بن جوريون رفض ذلك . ويرى المراقبون ان امكانية رأب الصدع ثانية داخل حزب الماباى امكانية بعيدة ، ذلك أن الخلاف بين أشكول وبن جوريون ليس من قبيل الخلافات التكتيكية ، اذ ينصب على الموقف من قضية « الدفاع عن اسرائيل » ، والاعتماد على السياسة الامريكية ، والموقف من النظام الانتخابى ، ودور المنظمة الصهيونية العالمية .



● بن جوريون

انه برغم ان أنباء عديدة ترددت حول اعتزال بن جوريون للسياسة فى قرية سبته بوكر التى سبق له ان اعتزل فيهـا عام ١٩٦٣ ، الا أنه صرح « بأننى قد وهبت نفسى لانقذ اسرائيل من أشكول وعصابته » . ويرى عدد من المراقبين ان أهم ما أسفرت عنه الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة هو فضحها للنظام السياسى داخل اسرائيل ، فقد شن بن جوريون هجوما عنيفا على ليفى أشكول واتهم فيه حزبى الماباى واحدوت هاعدودا بخداع الناخبين الاسرائيليين واوضح « انهما يتقدمان للناخبين بقائمة واحدة لمرشحيهما ، ثم ينفصلان بعد الانتخاب » وهاجم ذلك باعتباره « غش واضمحلال سياسى وخلقى وخطر على دولة اسرائيل واغراق لسفينتنا » وقال « انه يعرف كثيرا من الدول فى آسيا وامريكا اللاتينية سرى اليها الخراب ، من فساد أحزابها وهو ما يخشاه من فساد حزبى الماباى واحدوت هاعدودا » واتهم بن جوريون الحكومة باستغلال سلطتها لمنح المعونة والقروض لشراء اصوات الناخبين واعتبر ذلك « حضيض الفساد » ، كما كشف عن امتلاء تصريحاتها بالاكاذيب . وقد طالب « بالتخلص من اشكول وعصابته والا فاناسرائيل ستغدوخرابا وحطاما » . وقدعلق عدد من المراقبين على الانباء التى تفيد بأن عددا من اتباع بن جوريون سـوف يعودون ثانية للماباى بأنهم « سيضيفون هوانا جديدا الى سياسى بلغ نهاية طريقه » .

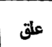
على أنه اذا كانت الانتخابات قد اسفرت عن حكومة ائتلاف غير قوية يترأسها ليفى أشكول ، فان عـددا من المراقبين لا يستبعدون ان يعمل عدد من العسكريين بشكل انقلابى لاقامة حكومة طوارىء ذات قوة غير عادية تستطيع القيام باعباء أهدافهم فى « الحرب الوقائية » ضد العرب . ومما القى الضوء اخيرا على هذا الاتجاه ان « بن يلحين » رئيس اللجنة الاقتصادية فى الكنيست قد اتهم كلا من بن جوريون وموشى ديان بالاعداد لانقلاب جديد .

الا أن عددا من المراقبين يرون رأيا آخر وهو ان القـوى السياسية الغربية والامريكية التى تحـرك خيـوط العمل السياسى داخل اسرائيل ، ربما تفضل فى الاونة الراهنة دعم اتجاه ليفى أشكول الحذر بازاء العرب ، عن الاتجاه الاخر ، اتجاه الدخول فى مغامرات عسكرية متطرفة وغـير مضمونة النتائج .

●

■ غرب أفريقيا

أفريقيـا واحـــدة



المراقبون السياسيون اهمية خاصة على زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لكل من جمهوريات غانا ومالى وغينيا . ووصفوا نتائج المحادثات السياسية التى دارت بين الوفد العربى وبين وفود هذه الدول ، بأنها تعبير عن ادراك هذه القيادات ، التى تلعب دورا طليعيـا فى حركة التحرر الافريقية ، لاهمية تأكيد وحدتها واتفاق وجهة نظرها فى مواجهة المحـاولات المتزايدة من جانب الاستعمار والرجعية لاعاقة تطور حركة التحرر الافريقية . وتتأكد أهمية هذه الزيارة اذا أخذنا فى الاعتبار ، اعتقاد بعض المراقبين السياسيين بأن الاستعمار والرجعية، تشن هجوما مضادا فى الفترة الاخيرة ضد الثورة الافريقية .

وقد عبرت البيانات المشتركة التى أذيعت فى كل من القاهرة واكرا (غانا) وباماكو (مالى) وكوناكرى (غينيا) ، عن ارتيـاح الرؤساء « للنتائج التى حققها مؤتمر اكرا » . كما أكدت ايمانهم « بمنظمة الوحدة الافريقية والدور العظيم الذى تضطلع به فى خدمة السلام العالمى ومن اجل تحرير شعوب القـارة وتدعيم شخصيتها » . ونددت البيانات المشتركة « بحكم الاقلية العنصرية فى كل من جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية » كمـا استنكرت « سياسة البرتغال فى أنجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية » . واكد الرؤساء فى بياناتهم « اصرارهم على تأييد قرارات مؤتمر اكرا ولاسيما القرار الخاص بروديسيا الجنوبية» وجدير بالذكر ان مؤتمر اكرا للقمة الافريقى قد اتخذ قرارا بالاجماع حول مشكلة روديسيا اعلن فيه ضرورة « اعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية بينها (أى دول منظمة الوحدة) وبين بريطانيا اذا أعلن سميث استقلال روديسيا » . وأضاف القرار ان دول المنظمة « سوف تستخدم جميع الوسائل الممكنة ــ بما فى ذلك القوة ــ ضد اعلان الاستقلال . وستقدم كافة اشكال المعونة لشعب روديسيا والاعتراف بحكومة وطنية لروديسيا فى المنفى » .

وقد تبادل الرئيس **عبد الناصر** مع كل من **كوامى نكروما** رئيس جمهورية غانا و**موديبـو كيتـا** رئيس جمهورية مالى و**احمـد سيكوتورى** رئيس جمهورية غينيا ، الرأى حول الموقف الدولى وخاصة فى آسيا وبروز سياسة استخدام القوة «غير المشروعة» وناقش الرؤساء مشكلة فيتنام والموقف على الحدود الهنـدية الباكستانية ومشكلة ماليزيا . ووجهوا النظر الى « التهديد الذى تشكله هذه الحالة على امن العالم وسلامته» .كما طالب الرؤساء « بوقف العدوان على جمهورية فيتنام الديمقراطية وسحب القوات الاجنبية من فيتنام الجنوبية » .

وقد استنكر الرؤساء فى كل من اكرا وباماكو وكوناكرى ، « السياسة الاستعمارية والعنصرية الصهيونية فى فلسطين » . واكدوا تأييدهم التام لجميع حقوق شعب فلسطين العـربى المقدسة » . وقد تابعت اسرائيـل الزيارة التى قام بهـا عبد الناصر فى غرب افريقيا بقلق شديد فقدمت جولدا مايير وزيرة الخارجية تقريرا بشأنها الى الحكومة .

وقد بدأت زيارة الرئيس عبد الناصر الى غانا فور الانتهاء من مؤتمر اكرا للقمة . زار بعدها مالى ثم غينيا التى غادرها الى القاهرة بعد ان توقف فى طـريق عودته فى مطار كانو (بنيجيريا الشمالية) لساعات قليلة أجرى خلالها محادثات مـع **احمد بيللو** رئيس الوزراء .

وقد وصف راديو باماكو عبد الناصر بأنه « أعظم زعماء افريقيا وأبرز قادة التحرير » . كما وصفه سيكوتورى بأنه « رمز لجهاد افريقيا يتوج جهود كل العاملين من أجل التحرير. وله أعظم مكانة فى قلب كل أعضاء الحزب الديمقراطى الغينى». وقد القى عبد الناصر عدة خطابات فى غينيا قال فيها « ان طريق الاشتراكية ليس سهلا . لاننا كى نبنى الاشتراكية علينا ان نواجه الاستعمار والرجعية والاقطاع . وان نحقق الوحدة الوطنية لانها السلاح لبناء الاشتراكية» . وقال الرئيس عبد الناصر « اننى اكرر ما قاله الاخ سيكوتورى من قبل . ليست هناك الا افريقيا واحدة . فليس هناك افريقيا بيضاء واخرى سوداء او افريقيا عربية واخرى سوداء . وانما هنـاك افريقيا واحدة » .

وقد اكد الرؤساء الاربعة فى كل من بياناتهم المشتركة ضرورة « تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية » وضرورة « استمرار التشاور وتبادل وجهات النظر بينهما وتبادل الزيارات بين المسئولين فى البلدين » . وجدير بالذكر انه قد تم التفاهم خلال هذه الزيارات حول تعزيز الروابط النضالية والفكرية بين الاتحاد الاشتراكى العربى وكل من حزب الشعب فى غانا وحزب الاتحاد السودانى فى مالى والحزب الديمقراطى الغينى فى غينيا .

●

■ روديسيا الجنوبية

الحل على أرض زيمبابوى

وافق مجلس الامن على قرار ـ باغلبية ١٠ أصوات وامتناع فرنسا من التصويت ـ يدعو جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة الى « بذل اقصى جهودها » لقطع علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا وحظر ارسال البترول ومنتجاته اليها . ويدعو القرار بريطانيا الى « اخماد تمرد الاقلية العنصرية البيضاء فى روديسيا » . ولكنه لم يحدد بالضبط طريقة اخماد التمرد . كما يدعو القرار بريطانيا الى « اتخاذ الاجراءات الفورية التى تسمح لشعب روديسيا بتقرير مصيره وفقا للاهداف التى قامت من أجلها الامم المتحدة » .

ويتابع الرأى العام العالمى والافريقى بصفة خاصة نتائج اجتماع « اللجنة الخمسية » التى كلفها مؤتمر اكرا « بمتابعة تطورات مشكلة روديسيا » ، (تتكون من **الجمهورية العربية المتحدة وكينيا وتنزانيا وزامبيا ونيجيريا**) « لبحث الاجراءات السياسية والعسكرية التى يمكن اتخاذها ضد حكومة سميث » .

وكان الرأى العام الافريقى قد قابل « باستنكار وغضب شديدين » اعلان حكومة الاقلية البيضاء لاستقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد فى ١١ نوفمبر الماضى . فقامت عدة مظاهرات فى عواصم الدول الافريقية تعرب عن احتجاجها «ضد **حكومة سميث والحكومة البريطانية**». وفى ليوبولدفيل (الكونجو) قام ٣٠٠ طالب بمظاهرة أمام سفارتى البرتغال وبريطانيا سلموا فيها سفيرى الدولتين مذكرات احتجاج ضد قرار سميث . وأعلنت كل من اكرا (غانا) وكوناكرى (غينيا) وبرازافيل (الكونجو) أنه « قد تم وضع عدد من القوات العسكرية للبلاد لتكون رهن اشارة منظمة الوحدة الافريقية» .

وجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أوضح فى اجتماعه مع قادة الشباب فى حلوان ـ ان الجمهورية العربية المتحدة فى حالة حرب مع حكومة روديسيا « العنصرية غير الشرعية» . وقد حملت الدول الافريقية المستقلة بريطانيا مسئولية تدهور الاوضاع فى روديسيا وتجرؤ « سميث » على اعلان الاستقلال من جانب واحد . وطالبت بعض الدول كغانا وغينيا وموريتانيا « بضرورة استخدام القوة ضد حكومة الاقلية العنصرية البيضاء فى روديسيا » .

وفى روديسيا ، يعيش آلاف من الوطنيين فى السجون ، وتتوالى بين يوم وآخر ، حملات القبض على اعداد جديدة منهم . كما يعيش أهالى روديسيا فى ظل الاحكام العرفية التى أعلنها سميث قبل اعلان الاستقلال بعدة أيام . ولم يحل ذلك كله ـ كما تقول وكالات الانباء ـ دون قيام عدد من المظاهرات ضمت اعدادا كبيرة من الوطنيين الافريقيين كما ترددت بعض الانباء التى تشير الى قيام « نواة صغيرة لحرب العصابات» ضد حكومة الاقلية البيضاء . وقام سميث بفصل عدد من العمال الافريقيين فى المصانع ، وهدد عددا آخر بالفصل « ان ابدوا أية ظاهرة للتمرد » . ويبلغ جو عدم الاستقرار حدا فى روديسيا ، يقول معه المراقبون السياسيون « ان البيض يعيشون بين مزيج من شعورين : الفرح والقلق . الفرح لما تم . والقلق لما يمكن أن تسفر عنه الاحداث المقبلة » .

وتثير قضية **المقاطعة الاقتصادية** ضد حكومة سميث ،كثيرا من تعليقات وتساؤلات المراقبين السياسيين . وتدور معظم هذه التساؤلات حول : ● مستوى جدية بريطانيا وحليفاتها فى تطبيق المقاطعة الاقتصادية ، ● هل تكفى المقاطعة الاقتصادية للضغط على سميث بهدف أن يتراجع ؟ .

● كم من الوقت يكفى لايضاح مدى فاعلية المقاطعة خاصة وأن هناك من الدول من أعلنت صراحة تأييدها لحكومة الاقلية البيضاء واستعدادها لمساندتها بكل طاقاتها كجنوب أفريقيا والبرتغال مما يفقد سلاح المقاطعة الاقتصادية فاعليته اذا قامت هذه الدول بدور الوسيط بجانب التعامل المباشر .

ويعتمد اقتصاد روديسيا على انتاج الدخان (نصف مجموع قيمة الحاصلات الزراعية) ، والسكر وبعض المنتجات الصناعية . وتشكل صادرات روديسيا ٣٨ ٪ من الدخل القومى . وتصدر الى **دول الكومنولث** بما قيمته ٢٠٨ر٤ مليون دولار ولبريطانيا وحدها ٦٤ر٤ مليون دولار ولزامبيا ٩٢ مليون دولار وللملاوى ٢٧ر٦ مليون دولار والى بقية دول العالم ١٩٦ر٢ مليون دولار . اما وارداتها : فهى تستورد من دول الكومنولث بما قيمته ١٢٩ر٦ مليون دولار منها من بريطانيا ٨٠ر٥ مليون دولار ومن باقى دول العالم ٢٤٠ر٦ مليون دولار ومن الولايات المتحدة ١١ مليون دولار . ويبلغ مجموع قيمة الاستثمارات البريطانية فى روديسيا الجنوبية ٢٥٣ مليون دولار . كما تستثمر أمريكا ما يزيد على ٥٠ مليون دولار .

وتستورد بريطانيا ½ انتاج دخان روديسيا وتستورد المانيا الغربية واليابان النصف الاخر . واذا افترضنا ان بريطانيا ستقاطع الدخان فسوف تفقد روديسيا ٣٤ مليون جنيه استرلينى فى العام . واذا قاطعت دول الكومنولث السكر فستفقد روديسيا ٨ ملايين جنيه استرلينى فى العام .

وتستورد زامبيا وملاوى ¼ صادرات روديسيا (⅔ لزامبيا و ⅓ للملاوى) . أما بقية الدول الافريقية فلا تكاد تقوم بينها وبين روديسيا علاقات اقتصادية تذكر .

والمعروف ان حكومة روديسيا قد صرفت كل محصول الدخان والسكر لهذا العام ، وهما أهم محصولين ، ولهذا لا يتوقع المراقبون ان تحدث المقاطعة ـ لو تمت بجدية ـ « ضغطا مباشرا وسريعا قبل ظهور محصول عام ١٩٦٦ » .

وقد ذكرت صحيفة الاوبزرفر البريطانية « ان الحكومة البريطانية لا تفكر ـ منذ الان ـ فى مقاطعة حكومة روديسيا مقاطعة تامة » . ويعيد هذا الى الاذهان قصة قرار الامم المتحدة بمقاطعة جنوب أفريقيا وعدم تنفيذ أى من بريطانيا وأمريكا والمانيا الغربية وحليفاتهم لقرار المقاطعة . ومن

المعروف أن الصناعات فى روديسيا تعتمد بشكل أساسى على البترول فى تشغيلها . وتمدها بريطانيا بمعظم شحنات البترول التى تحتاجها . ويشك المراقبون فى أن بريطانيا سوف تنفذ قرار مجلس الامن الذى يدعو الى « حظر ارسال البترول ومنتجاته الى روديسيا » .

ويعتقد المراقبون السياسيون بأن هناك صعوبات تواجه زامبيا ومالاوى بشأن مقاطعة روديسيا . فعلى الحدود المشتركة بين روديسيا وزامبيا يقع سد كاريبا (تتحكم فيه روديسيا) الذى يمد مناجم النحاس (الثروة الرئيسية لزامبيا) بالطاقة اللازمة لاستخراجه . كما يتم تصدير نحاس زامبيا عن طريق الخط الحديدى الذى يقع معظمه فى روديسيا . ويرجع المراقبون ألا تبدأ زامبيا بالمقاطعة – على الاقل – قبل ايجاد حل لمشكلتيها . وأحد هذين الحلين ، بناء الخط الحديدى الذى يربط زامبيا بدار السلام (تنزانيا) كما يوجد فى زامبيا ٧٠ الف ابيض يمكن لسميث أن يستخدمهم للضغط على زامبيا . أما مالاوى فقد أعلن باندا تراجع حكومته من القرار الاجماعى الذى اتخذه مؤتمر اكرا بشأن مشكلة روديسيا . ومن ثم لا يأمل المراقبون الافريقيون كثيرا فى أن يأخذ باندا موقفا ايجابيا ضد سميث. خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار المشاكل الاقتصادية التى يعانيها اقتصاد مالاوى والتى ستزداد حدة اذا طرد سميث ١٠٠ الف عامل مالاوى يعملون فى روديسيا مما يزيد من أزمة البطالة فى مالاوى .

كما تثير قضية استخدام القوة ضد حكومة سميث ، عدة أسئلة تتعلق بقوانين العمل فى الامم المتحدة وميثاقها . ويتساءل المراقبون : كيف يمكن تخطى « الفيتو » الذى لابد وأن تستخدمه بريطانيا فى قرار كهذا ؟ وهل من الممكن – بغض النظر عن الفيتو البريطانى – أن تتصرف الامم المتحدة بعيدا عن مشاركة الدولة – المسئولة دوليا – عن « مستعمرة » روديسيا؟ . وجدير بالذكر أن آرثر بوتوملى سكرتير الكومنولث كان قد أصدر بيانا فى اكتوبر الماضى – قبل اعلان الاستقلال – أعلن فيه « ان بريطانيا لا تفكر مطلقا فى استخدام القوة ضد حكومة سميث » . ويقول المراقبون بأن هذا البيان « أحد العوامل التى شجعت سميث على المضى فى تنفيذ تهديداته » . ويفسر هؤلاء المراقبون زيارة ويلسون الى روديسيا ومقابلته سميث وجوشوانكومو (زعيم حزب اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى) ونداباننجى سيثول (زعيم حزب اتحاد شعب زيمبابوى الوطنى الافريقى) ، على أنها «محاولة من ويلسون لاقناع الزعماء الافريقيين الوطنيين بقبول استقلال سميث مع تعهد بالعمل على اتخاذ خطوات تمهيدية تمكن الاغلبية الافريقية من حكم روديسيا فيما بعد » وهكذا ساهمت لندن فى النتيجة التى وصلت اليها الامور فى روديسيا. اما عن طريق التظاهر بالمفاوضات او اعلان انها لن تستخدم القوة ضد سميث أو عن طريق محاولة اقناع الزعماء الافريقيين على مساومة سميث .

ويشبه بعض المراقبين السياسيين الموقف فى روديسيا بالنسبة لبريطانيا ، كالموقف فى الجزائر – مع الفارق – أثناء محاولة الانقلاب التى قام بها سالان فى الجزائر ضد حكومة ديجول . ويقول كولن ليجوم محرر **الاوبزرفر** « ان روديسيا معرضة اليوم لقيام حركات وطنية عنيفة كالماو ماو التى قامت فى كينيا من قبل » .

وقد دعا مؤتمر أكرا فى قراراته فى أكتوبر الماضى ، الى الاعتراف بحكومة وطنية فى المنفى لزيمبابوى (الاسم الافريقى لروديسيا الجنوبية) ، ومدها بالمساعدات المالية والعسكرية والتأييد السياسى اللازم . وقد أوصت منظمة الوحدة الافريقية ، ورؤساء الدول الافريقية المتحررة ، حزبى **زابو (اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى) وزانو (اتحاد شعب زيمبابوى الوطنى الافريقى)** بضرورة توحيدهما « لمواجهة العدو المشترك » أى حكومة الاقلية البيضاء .

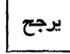
وتنقسم الحركة الوطنية الى مجموعتين : المجموعة الاكبر وتتمثل فى حزب « زابو » . ومعظم أعضاء هذا الحزب محتجزون فى السجون أو محددة اقامتهم او فى المنفى . أما المجموعة الاصغر فتتمثل فى حزب « زانو » . ويعيش زعماؤه ايضا فى السجون او محددة اقامتهم أو فى المنفى . وترى الدوائر الافريقية الوطنية « أن اتحاد هذين الحزبين ، وخصوصا فى هذا الوقت ، يمثل أهمية قصوى وضرورية لنجاح الحركة الوطنية فى روديسيا » . وتأمل هذه الدوائر الافريقية « أن تلعب العناصر الوطنية من زيمبابوى والذين يعيشون فى المنفى دورا هاما فى توحيد الحزبين » .

ويعتقد المراقبون السياسيون أن الموقف بالنسبة لمشكلة روديسيا « سيظل – كموقف سياسى – فى يد الدول الافريقية المستقلة لفترة غير قصيرة . وذلك حتى تتوحد الحركة الوطنية لشعب زيمبابوى، وتبدأ حكومتها التى تزمع تشكيلها فى المنفى ، عملها السياسى والعسكرى » .

●

■ السودان

جبهة الاحـزاب تتفكك



المراقبون السياسيون ان يشهد السودان، فترة من « التوتر والاضطراب » بعد أن وافقت الجمعية التأسيسية (البرلمان) على تعديل الدستور بحيث « يتيح للحكومة حل الحزب الشيوعى السودانى ومصادرة ممتلكاته ، واخراج نوابه الاحد عشر المنتخبين من البرلمان » . وأقر مشروع التعديل باغلبية ١٤٢ صوتا ومعارضة ١٧ صوتا . وقد وجه **محمد احمد محجوب** رئيس الوزراء تحذيرا أعلن فيه ان حكومته « التى تعتمد على الاغلبية فى البرلمان لن تتردد فى اتخاذ كل اجراء لضمان الامن والقانون والنظام . » وذلك بعد المظاهرات التى شهدها السودان ، والتى ضم بعضها ٧٥ الف شخص ، احتجاجا على عزم الحكومة حل الحزب الشيوعى . وقد دعا الى هذه المظاهرة المنظمات والنقابات المهنية **والمؤتمر الوطنى الاتحادى للدفاع عن الديمقراطية** ، وكان احد الطلبة السودانيين ، واسمه عبد الله السمانى ، قد توفى بعد ان اشعل النار فى نفسه « احتجاجا على موقف الحكومة من الحزب الشيوعى »

ومما يذكر أن نواب الحزب الوطنى الاتحادى كانوا قد سحبوا – قبل ايام من موافقتهم الاخيرة – تأييدهم السابق لمشروع القانون الذى تقدمت به **الحكومة السودانية للبرلمان**

والذى يدعو الى حل الحزب الشيوعى ، الا انهم راجعوا موقفهم مرة أخرى ووافقوا على التعديل المقترح .

وقد نقلت وكالات الانباء اخبار طلب حل الحزب الشيوعى، فى نفس الوقت الذى كانت تنقل فيه اخبار من « تجـــدد المعارك الدامية فى جنوب السودان » ومن « ازمة الخلافات بين حزبى الامة والاتحاد الوطنى » اللذان يشكلان الحكومة الائتلافية فى السودان . وقد اصدرت عدة منظمات سودانية ــ قبل اجتمـــاع البرلمان ــ بيانات ونداءات تعلن فيهـــا معارضتها لطلب الحزبين المؤتلفين (قبل تراجع الحـــزب الوطنى الاتحادى) . ومن هذه المنظمات نقابات الصـــحفيين والمحامين والعمال وأساتذة الجامعات. وقد اعلن الشيوعيون تعليقا على قرار البرلمان بانه « ليست هناك قوة تســتطيع تصفية « الحزب » . وقد فسر المراقبون هذا بانه دليل على ان الحزب الشيوعى السودانى ســيعمد ــ اذا ما انتهى البرلمان الى اخذ قرار بحله ــ الى العمل سرا .

اما الحجة التى اعتمدت عليها الحكومة فى طلب حل الحزب الشيوعى السودانى، فهى ان طالبا سودانيا قد استخدم « عبارات الحادية » فى مناقشة عن الدين . وكان عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى السودانى قد اعلن فى مؤتمر صحفى ان هذا الطالب « لاينتمى لحزب وانمــا ينتمى الى الجماعة المنشقة عليه » والتى تصفها الصحف السودانية بأنها « تتبنى الفكر الصينى » كما اذاع الحزب الشيوعى فى بيان له أن هذا الطالب « الارعن » لم يكن يتحدث باسم الحزب . ثم اورد فقرات من دستوره يبين فيها « احترامه للعقـائد الســماوية وللدين الاسـلامى بوجــه خاص » . وجدير بالذكر أن المراقبين السياسيين ووكالات الانبــاء والصــحف الاجنبيــة ، كانت قــد أجمعت من قبــل على أن الحزب الشيوعى الســودانى « أقوى الاحزاب الشيوعية فى الشرق الاوســط . ومن أكثر الاحــزاب السياســية تنظيما » . وكان الحزب ممثــلا فى الجبهة الوطنيــة التى قادت ثورة ٢١ أكتوبر وممثلا فى أول حكومة لهذه الثورة .

وكان الحزب الشيوعى السودانى ــ الذى يشكل المعارضة فى البرلمان ــ قد تقدم فى اوائل الشهر الماضى ، باقتــراح لسحب الثقة من الحكومة من خمس نقاط ● عجز الحكومة من تحقيق الاستقرار والسلام فى البلاد وما يمثله ذلك من خطر على الديمقراطية ● عجز الحكومة من معالجة قضية الجنوب على نحو فعال ● رفض الحكومة اتخاذ موقف واضح تجاه التدخل الاستعمارى السافر للقضاء على وحدة البلاد. ● عجز الحكومة عن تسليح الجيش ● فشل الحكومة فى حل الازمة الاقتصادية» . وقد رفضت الجمعية التأسيسية اقتراح سحب الثقة من الحكومة بأغلبية ١٣٦ ضد ٣١ وامتناع ٤ عن التصويت .

لقد قامت الحكومة السودانية فى منتصف الشهر الماضى بحل لجنة اتحاد البوليس التى تشكلت اثناء ثورة ٢١ اكتوبر واعتقلت ٢٠٠ من رجال البوليس « لانهم تقدموا بمذكــرة جماعية لاجراء اصلاحات فى البوليس . وهذا مخالف للقوانين التى تمنع ان يتقدم العسكريون بأى مذكرات جماعية » .وقد قام رجال البوليس بمظاهرة استنكروا فيها حــل اتحادهم

ونشأت فى اوائل الشهر الماضى ازمة حادة داخل الائتلاف الوزارى على اثر مشكلة «من يرأس المؤتمرات الدولية ؟ محمد محجوب (حزب الامة) رئيس الوزارة ، ام اسماعيل الازهرى (الحزب الوطنى الاتحادى) رئيس مجلس السيادة وقد تفجرت الازمة عندما سافر محجوب ممثلا للسودان فى مؤتمر اكرا فى اكتوبر الماضى .ويرى حزب الامة ان الازهرى « يمثل رأس الدولة بصفة فخرية ، وليســت له ســلطات تنفيذية وبالتالى فهو لايستطيع ان يلتزم بشىء فى المؤتمرات» ومن ثم اعلن حزب الامة انه لاينوى تعديل الدستور لتحريس جنس السيادة سلطات تنفيذية » ولو ادى ذلك لنقض الائتلاف» اما الحزب الوطنى الاتحـادى فيسوده جنـاحان : جنـاح « يدفع الخلاف لمداه لفض الائتلاف والعودة الى التحالف القديم مع حزب الشعب الديمقراطى (قاطع الحكومة الحالية وانتخابات البرلمان) . ويطلق المعلقون السياسيون اســم « الجناح اليسارى » على هذا الفريق . اما الجناح الاخــر « اليمينى » » فيسعى الى اعادة الائتلاف مع حزب الامــة على أسس جديدة » .

وتخشى الدوائر الوطنية الافريقية ، ان تزداد الخــلافات السياسيه حدة فى السودان وتنقلب الى صراع حاد « قـــد يهيىء الظروف لخلق اضطرابات عنيفه تمكن القوى المعــادية لمصالح شعب السودان ــ الخارجيــة والداخليــة ــ من استغلال الموقف واحداث نكتة جديدة .

الاتحاد السوفييتى

اجراءات تنظيمية هامة فى الاقتصــاد السوفييتى

بعــد عام كامل من التغييرات التى تمت فى قيادة الحزب والدولة فى الاتحاد السوفييتى اجتمعت اللجنــة المركزية للحزب الشيوعى بكامل عيئتها فى دورة مخصصة لمناقشة مجموعة من الاجراءات الاقتصادية الهامة . وقد اقرت اللجنة بالفعل هذه الاجراءات التى أثارت طائفة من التعليقات المتفاوتة من حيث ادراكها لحقيقة التغييرات أو من حيث حسن نية كاتبيها .

ولا شك ان اى محاولة جدية لفهم ابعاد ودلالات تلك الاجراءات تقتضى تصنيفها وتحديد طبيعتها ثم وضعها فى الاطر التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى املتها وحكمت محتواها .

والواقع ان النظرية السطحية يمكن أن تقود الى الخطأ او عدم الفهم فثمة حديث عن الربح والحوافز المادية هللت له بعض الصحف الغربية باعتباره عودا الى الرأسمالية وقد علق بعض المسئولين السوفييت بعد ذلك بقولهم « ان الشعب الســوفييتى بعد حوالى خمســين عاما من الثورة الاشتراكية يقبل فى هدوء أن تصادر منجزاتها الجوهرية تحت ستار اعادة تنظيم الاقتصاد » . وثمة اجراءات تبدو لاول وهلة متناقضة فبينما تتجه اعادة التنظيم نحو تحقيق المزيد من الاستقلال الذاتى لوحدات الانتاج الاشتراكية ، نجدها فى نفس الوقت تعيد الى الوجود الوزارات الصناعية النوعية (اكثر من عشرين وزارة)

التى كانت قد ألغيت فى عهد « خروشوف » واستعيض عن أهمها « بلجان دولة » .

واذا أمعنا النظر قليلا فى مجموع الاجراءات التى أقرتها اللجنة المركزية نجد أنه يمكن تقسيمها على النحو التالى :

- اجراءات فى مستوى أسلوب التخطيط الاشتراكى
- اجراءات فى مستوى ادارة الاقتصاد الاشتراكى .
- اجراءات متعلقة بحوافز الانتاج .

ففيما يتعلق **بالتخطيط** ، تجرى محاولة لتطوير أسلوب التخطيط فى اتجاه المزيد من الاساليب العملية والمزيد من الفعالية . وقد أوضح **كوسيجين** الاتجاهات الحديثة فى هذا الصدد فى خطابه فى اجتماع مشترك للجنة التخطيط العليا « **جوسبلان** » وأكاديمية العلوم السوفييتية وكبار المسئولين فى الحزب والحكومة وعلى ضوء قرارات اللجنة المركزية وخطاب كوسيجين المذكور يمكن أن نلخص الاتجاهات الجديدة فى تطوير التخطيط السوفييتى فيما يلى :

- استخدام **السوبر تطيقا** وأرقى المناهج الرياضية فى اجراء الحسابات الاساسية للخطة ، بعد أن أصبح كل ذلك متيسرا بفضل تقدم العقول الالكترونية .
- زيادة دور وحدات الانتاج والوحدات الاقليمية (المناطق والجمهوريات) فى اعداد الخطة .
- استخدام قانون العرض والطلب فيما يتعلق ببعض السلع الاستهلاكية كمؤشر يهتدى به فى تحديد الانتاج
- ولتقدير دلالة هذه الاتجاهات يجب أن نتذكر أن التخطيط هو نشاط اجتماعى يمارسه المجتمع الاشتراكى بقصد تحقيق أفضل استخدام ممكن لموارده وبهدف توفير تحسن مستمر فى مستوى المعيشة من الناحيتين المادية والثقافية . ولهذا يرى الاقتصاديون الاشتراكيون أن **الوسائل التكنيكية للتخطيط لابد أن تكون محكومة فى نهاية الامر بدرجة التقدم الاقتصادى الذى أحرزه المجتمع** ، أو بعبارة أخرى بدرجة نحو قوى الانتاج داخل المجتمع . فالتخطيط فى جمهورية مالى مثلا غداة استقلالها حيث كان الجزء الاساسى من الانتاج يتم فى اطار قبلى وبقصد الاستهلاك الذاتى للاسرة بينما تنحصر المنتجات المسوقة فى بعض المزارع الاستعمارية ، كان من المستحيل تماما تطبيق نفس الاساليب التكنيكية المتبعة فى الاتحاد السوفييتى والقائمة على الحصر الدقيق لحركة الانتاج وشمول الاحصائيات القيمية والعينية لكافة مظاهر الحياة الاجتماعية . والتخطيط فى بلد صناعى متقدم مثل تشيكوسلوفاكيا محدود الاقاليم والموارد تلعب التجارة الخارجية دورا هاما فى حياته الاقتصادية ولابد أن تكون له أساليب تميزه عن التخطيط فى الصين بمواردها غير المحدودة وسوقها الداخلية الضخمة والتخلف النسبى لقوى الانتاج فيها . بل ان **نجاح التجربة الاشتراكية ذاته وما يترتب عليه من تقدم اقتصادى أى من نمو ضخم لقوى الانتاج يفرض بالضرورة تطوير أساليب** **التخطيط التى جعلت فى البداية هذا التقدم ممكنا . وهذا ماحدث بالدقة فى الاتحاد السوفييتى** .

لقد بدأت الخطة الخمسية الاولى فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٢٨ أى بعد عشر سنوات من الثورة ، عشر سنوات مضت فى حرب أهلية وفى صد حروب التدخل وفى القضاء على المقاومة الشرسة من جانب الاقطاع والرأسمالية وفى اقامة الهياكل الاولى لدولة السوفييت على أنقاض دولة القياصرة المتعفنة التى انهارت تماما خلال مقاومتها للثورة . وكان العمال والفلاحون الذين استولوا على السلطة تنقصهم الخبرات التكنيكية والادارية ، مما اضطر لينين فى فترة معينة الى أن يعهد لعناصر رأسمالية بادارة المشروعات المؤممة . وكان على الحكومة السوفييتية أن تخطط لاقليم تبلغ مساحته سدس الارض يضم عشرات القوميات المختلفة وتتعايش فى أرجائه الفسيحة كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها البشرية . وكانت تلك **تجربة التخطيط الاولى فى العالم** . كان على السوفييت أن يصوغوا نظرية للتخطيط وأن يمارسوا التخطيط فى نفس الوقت . ولم يكن ذلك كله متيسرا الا بدرجة عالية من المركزية تسمح لكادر جهاز التخطيط المركزى ، ذى الكفاية الرفيعة سياسيا وفنيا ، أن يحسم فى اطار النظرة الشاملة استخدام كل جزء من موارد البلاد ويضع الحلول لضمان تعبئته . كان يتعين على جهاز التخطيط المركزى الا يقنع بتحديد الاتجاهات الرئيسية وأن يغوص فى التفاصيل . فالاقتصاد السوفييتى لم يكن له بعد هيكل موحد متماسك يكفى لتحريكه فى مجموعة توجه مركزيا المواقع العصبية منه . ومن ناحية أخرى ، كان الاقتصاد السوفييتى يركز كل جهده على ارساء القاعدة المادية لبناء الاشتراكية ، أى على الصناعة الثقيلة ، بما يترتب على ذلك من زيادة الاستهلاك بطريقة تدريجية ، محدودة ومحددة . وكان هذا يعنى أن يقل نسبيا عدد المشكلات التى يتعين على التخطيط أن يحلها . فالصناعة الثقيلة أقل تنوعا بما لا يقارن من الصناعات الاستهلاكية ، والاستهلاك المنظم والمحدد كان يعنى الاهتمام بعدد محدود نسبيا من سلع الاستهلاك التى تعتبر ضرورية .

والآن بعد قرابة أربعين عاما من ذلك اليوم الذى شهد فيه العالم أول خطة اقتصادية نجد أن معالم الصورة قد تغيرت الى حد بعيد . فقد كان بناء الاشتراكية مدرسة ممتازة تخرج فيها عشرات الالوف من الكادر الواعى سياسيا الكفء فنيا القادر على ادارة وحدات الانتاج بروح اشتراكية وبادراك عميق لمقتضيات التخطيط . بل اننا لا نغالى اذا قلنا ان منهج التخطيط قد غدا اطارا طبيعيا لتفكير المسئولين عن الانتاج فى الاتحاد السوفييتى ، تماما كما أن تحقيق أكبر ربح ممكن هو الاطار الطبيعى لتفكير المدير الرأسمالى . ومن ناحية أخرى اقترن التطور المذهل للصناعة الثقيلة السوفييتية بثورة تكنولوجية على النطاق العالمى تتمثل فى الالكترونيات ، وما يترتب عليه من « أوتوميشان » ومن تطوير ثورى لصناعة بناء الطائرات والسفن ولصناعة الصواريخ وغزو الفضاء ، ناهيك عن محاولات الاستخدام السلمى للطاقة الذرية . وأخيرا كان الثمرة الطبيعية لهذا التطور كله أن يوفر الاقتصاد السوفييتى للمواطنين السوفييت سلعا استهلاكية متزايدة الكمية يزيد تنوعها يوما بعد يوم . **وهكذا أصبحت مهمة التخطيط المركزى أكثر تعقيدا بكثير مما كانت فى البداية** ، ولكن تهيأت فى نفس الوقت ظروف التغلب على صعابها . وأول وسائل هذا التغلب هو أن تلعب وحدات الانتاج دورا متعاظما فى التخطيط . فلا يقتصر دورها على مناقشة أهداف الخطة واقتراح ما تراه من تعديلات فيها ، بل

تساهم ابتداء فى وضع الخطة الخاصة بها ، بحيث يكون مشروعها هو نقطة البدء فى الدراسة كلها . ومن ناحية أخرى لا تنتهى الخطة القومية الى تحديد أهداف عينية لكمية الانتاج بالغة الدقة ، بل تضع لكل وحدة هدفا أكثر مرونة وأكثر تعقيدا فى نفس الوقت ، هدفا يسجل كمية تقريبية ، ومستوى من الجودة وسعرا للتكلفة وهامشا للربح . ويكون تقدير نجاح الوحدة الانتاجية فى تنفيذ الخطة لفحص هذه العوامل جميعا . ثم تلعب الاقاليم والجمهوريات دورا هاما فى التخطيط فى اطار سلطتها السياسية الاقليمية ، فيما يتعلق بوحدات الانتاج المحلية .

اما مشكلة تخطيط انتاج سلع الاستهلاك بعد تنوعها وكثرتها فلم يكن لها من حل الا الاحتكام الى طلب المستهلكين ذاته . فمن **المعروف أنه من الصعب تماما أن يتم جهاز التخطيط المركزى مقدما بأذواق المستهلكين ورغباتهم** . بل ان رغبات المستهلك لا تتحدد فى معظم الاحوال الا بعد رؤية السلع وتجربتها ، أى بعد انتاجها بالفعل . ولم يكن هذا الموضوع يشكل قضية كبرى فى اطار اقتصاد قائم على توفير القدر الضرورى من السلع الضرورية ، ولكنه يصبح من أهم القضايا متى زادت كميات السلع الاستهلاكية وتعددت أنواعها وأصنافها وأنماطها . فمثلا اذا كانت الاوضاع الاقتصادية لا تسمح الا بتوفير حذاء واحد أو اثنين فى السنة لكل مواطن ، يكون من السهل تحديد الكمية المطلوبة ، اذ لا مجال هناك لاختيار واسع ولكن اذا ما أصبح من الممكن أن يشترى عدد كبير نسبيا من المواطنين أربعة أو خمسة أحذية ، تثور على الفور مشكلة أى نوع سيختارون . ان الفلاحة المصرية التى تشترى « الشيت » و « الكاستور » لا تمثل أى مشكلة لمصانع النسيج غير مشكلة كمية الانتاج ، أما المرأة الحضرية التى لها قوة شرائية كبيرة فانها تفاضل وتختار . وتلك هى القضية المطروحة فى الاتحاد السوفييتى على نطاق الجمهرة العظمى للمستهلكين . ومن ثم كان الحل العلمى الوحيد هو أن تحكم رغبات وأذواق المستهلكين فى كمية الانتاج وأنواعه . وكان تطبيق ذلك يعنى أن تتلقى المصانع « أوامر تشغيل » من « المحلات » التى تبيع السلع الاستهلاكية والتى تشكل مراكز التعرف على رغبات المستهلكين . وهكذا نرى أنه ليس فى الامر عودة الى « قوانين السوق » الراسمالية كما يقال ، ويكفى أن نتذكر ان الهدف الاسمى للاشتراكية هى أن تعطى لكل « بحسب حاجته » ، أى بحسب رغبته . فالاشتراكية تهدف الى ازدهار شخصية الفرد وذوقه ورغباته ولا تهدف مطلقا الى حب الناس جميعا فى قالب واحد من حيث المسكن والمأكل والملبس تحدده سلطة مركزية ما .

واخيرا يسهل التقدم العلمى فى ميدان الالكترونيات مهمة اجهزة التخطيط . فمن المعروف أن التخطيط يقوم على حسابات طويلة ومعقدة للاثار التى تترتب على كل تصرف اقتصادى على درجة ما من الاهمية فى الاقتصاد القومى كله . كما أن التخطيط يعنى باستمرار اختيار الحل الامثل من بين عدة حلول بديلة . ومعنى ذلك انه مثلا اذا كان من المرغوب فيه زيادة انتاج الاسمدة الكيماوية لتحسين الانتاج الزراعى فيجب حساب الاستثمارات اللازمة لذلك وحساب أثر اقتطاعها من أوجه الاستثمار الاخرى ثم حساب مواقع المصانع وكميات الانتاج ووسائل النقل ، ثم حساب أثر اختيار المواقع ووسائل النقل على كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، ثم حساب أثر الاسمدة فى زيادة الانتاج ، وأثر زيادة الانتاج فى زيادة دخول الفلاحين ، واثر زيادة دخول الفلاحين فى زيادة الاستهلاك ... الخ . وتقدم العقول الالكترونية الان الوسيلة المثلى لاجراء كل هذه الحسابات المعقدة فى وقت قصير للغاية . وهكذا يتضاءل مكان الحدس والتقدير الذاتى فى عمليات التخطيط ويتسع مجال الدقة العلمية والاختيار الموضوعى . كما يصبح من الممكن لجهاز التخطيط المركزى أن يحتسب بدقة كل النتائج التى يمكن أن تترتب على مشروع الخطة الجزئية الذى تضعه أى وحدة انتاج لنفسها ، وكذلك تقدير ما يجب اتخاذه من قرارات لاعداد خطة تشمل فرع الصناعة كله . وأخيرا يستطيع جهاز التخطيط المركزى فى الاقتصاد السوفييتى الذى بلغ حدا كبيرا من التكامل أن يحدد الاجراءات الاساسية التى يكفل اتخاذها تحقيق التوجيهات الرئيسية للتخطيط عن طريق سلسلة الآثار التى ستحدثها والتى ستنتشر بطريقة محسوبة مقدما فى أرجاء الاقتصاد القومى كله .

وفى مستوى **ادارة الاقتصاد الاشتراكى** ، تمثل الاجراءات الاقتصادية الاخيرة **اتجاها واضحا نحو اللامركزية** . حقا لقد كانت القاعدة دائما فى الاتحاد السوفييتى هى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ولكن ظروف التجربة السوفييتية فرضت منذ البداية قدرا كبيرا من المركزية حتى فى التنفيذ . وقد يكون من المفيد أن نذكر فى هذا الصدد ان الملكية العامة لوسائل الانتاج قد أثارت منذ ظهور الفكر الاشتراكى قضية نظرية هامة محورها **من يدير وحدة الانتاج المملوكة للشعب** . وفى أواسط القرن الماضى دعا الكاتب الفرنسى « **برد دون** » الى أن ينفرد عمال كل وحدة بادارتها ، وأن تتجمع الوحدات المتجاورة اقليميا فى « كوميونات » تدير المصالح المشتركة فيما بينها ، وأخيرا تكون الدولة مجرد اتحاد فيدرالى للكوميونات . وفى مواجهة هذا الرأى دعا المفكر المعروف « **سان سيمون** » وأتباعه على العكس الى تركيز اداة الاقتصاد القومى كله من هيئة من العلماء ورجال الصناعة والخبراء . ومن المتفق عليه اليوم أن وجه الصواب يقع فى مكان ما بين هذين الرأيين المتناقضين فعمال وحدة الانتاج هم اقدر الناس على ادارتها اليومية ، ولكن استمرار انتاج كل وحدة انتاج يتوقف فى نهاية الامر على حسن تشييد الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ومن ثم فلابد للشعب العامل فى مجموعه ممثلا فى دولته من ان يتدخل فى حياة مختلف وحدات الانتاج ليضمن بالدقة حسن سيرها المتناسق . وفيما وراء هذه الحدود العامة لا يوجد اساس نظرى لحل عملى عام صالح للتطبيق فى كل مكان وفى كل زمان . بل ان الحل العملى يخضع فى كل حالة للظروف التاريخية المحددة التى توجد فيها التجربة الاشتراكية . وقد فرضت ظروف التجربة السوفييتية فى البداية قدرا هائلا من التركيز . فالاتحاد السوفييتى كما ذكرنا من قبل دولة مترامية الاطراف تضم العديد من القوميات وكانت تسود فى أرجائها قبل الثورة نظم اجتماعية واقتصادية شديدة التفاوت . ومن ناحية أخرى كانت الدولة الاشتراكية الوليدة تفتقر الى الكادر الفنى افتقارا شديدا . وكان التوسع فى اللامركزية فى ذلك الوقت يحمل فى طياته خطر تفكك الاقتصاد السوفييتى وتطور مناطقه المختلفة فى اتجاهات متضاربة وبدرجات غير متناسقة . كان يمكن أن تسيطر عقلية أغنياء الفلاحين الاستغلالية على الزراعة وتحرم عمال الصناعة من الغذاء الضرورى بالثمن المناسب للتنمية ، كان يمكن أن يستغل بقايا الراسمالية النزعات القومية فى بعض الجمهوريات بشكل يؤدى الى نمو غير متكافىء . كان يمكن أن تنشأ فروق مصطنعة بين الاجور من اقليم الى اقليم . كان يمكن أن تعجز بعض الادارات المحلية وتخفق وتبدد أموال الشعب فى استثمارات قليلة الكفاءة او عديمة الجدوى .... كل هذا كان لابد من مركزية كبيرة فى التنفيذ أما الان فقد أصبح للاقتصاد السوفييتى هيكل واحد متكامل ومتماسك ، وتكونت فيه اجيال من الكادر الكفء وتفتحت أمامه مهام انتاجية متنوعة ومتشعبة ومعقدة . وفى هذه الظروف أصبح الجانب السلبى فى المركزية هو الغالب ، وغدت البيروقراطية والروتين أخطر مايهدد المبادرات الخلاقة للمنتجين . ومن ثم تعين الاتجاه نحو اللامركزية . وقد بدأت المحاولة الاولى فى هذا الصدد فى ١٩٥٧ عندما الغيت الوزارات النوعية فى حكومة الاتحاد وأحيلت معظم اختصاصاتها الى **مجالس اقتصادية اقليمية** (سوفنارخوز) .

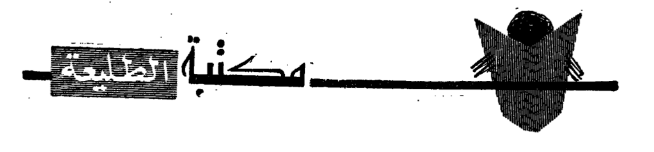
ولكن التجربة اثبتت ان التنظيم الجديد قد اهتم بالجانب الاقتصادى وحده واهمل الاعتبارات القومية بحيث كانت اختصاصات المجالس الاقتصادية الاقليمية لا تتقيد بحدود الجمهوريات ، وقد اثار هذا الوضع مشكلة الرقابة السياسية عليها وموقف كل من حكومات الجمهوريات وحكومة الاتحاد فى هذا الصدد . ومن ناحية اخرى لم تحقق اللجان الحكومية العليا فى موسكو (لجان الدولة) الندب المطلوب من التنسيق الشامل مما دعا الحكومة الى انشاء مجلس اقتصادى للاتحاد السوفييتى كله يشرف على المجالس الاقليمية . وهكذا يكون تنظيم للادارة الاقتصادية مواز لتنظيم الدولة السوفييتية . وكان هذا مطعنا اساسيا فى التجربة كلها . وعلى ضوء هذه المآخذ اقرت اللجنة المركزية التنظيم الجديد . ونقطة البداية فى هذا التنظيم هو الاستقلال الذاتى الادارى والمالى لوحدات الانتاج . ويتمثل هذا الاستقلال فى أن لكل وحدة وحدة حساباتها المستقلة وأموالها الخاصة بها ، وأهم ما فيه هو أن الوحدة التى تحقق ربحا يكون لها حق اعادة استثمار جزء منه بقرار منها فى توسيع انتاجها أو تحسين نوعه . وكان هذا التنظيم يعنى تغيير نظام تحديد الاثمان فى الاتحاد السوفييتى من اساسه . فمن المعروف أن الاقتصاد الاشتراكى لا يلغى قانون القيمة ، بمعنى أن قيمة اى سلعة تحدد اساسا بكمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها . ولكن العرف جرى فى الاتحاد السوفييتى على استخدام نظام مزدوج للاسعار : فسعر بيع اى منتج من وحدة انتاج الى وحدة انتاج أخرى كان يتحدد مركزيا ويخالف فى احيان كثيرة قانون القيمة ، ولكن عند وصول السلعة للمستهلك تباع بصفة عامة على اساس تكلفتها الفعلية من العمل الاجتماعى (وان كان هذا لا يمنع فى أحوال استثنائية من بيعها بأقل من قيمتها اذا كانت ضرورية جدا للاستهلاك الشعبى ، أو بأعلى بكثير من قيمتها اذا كانت ترفيهية أو كان التوسع فى استهلاكها ضارا صحيا أو اجتماعيا) . ومبدأ الاستقلال الذاتى لوحدات الانتاج يقتضى ان تبيع كل منها منتجاتها على اساس قيمتها الفعلية سواء كان البيع للمستهلك أم لوحدة انتاج أخرى . وكان دعاة الاصلاح الجديد يعطون اهمية خاصة لهذا الاجراء الذى بدونه لا تكتسب الحسابات الخاصة بالوحدة كل دلالتها والذى يسمح بالحكم على مدى نجاح كل وحدة فى مهمتها . ففى ظل النظام القديم كان المقياس الوحيد للحكم على كفاءة اى وحدة هى الكمية العينية من المنتجات التى تنتجها منسوبة الى الهدف المحدد لها فى الخطة ، ولم يكن لقيمة هذه المنتجات اى تقدير حيث أن ثمن شراء المواد الاولية وثمن بيع المنتجات محددان مركزيا كما ان مورد المواد الاولية والعميل الذى تباع له المنتجات (فى حالة السلع الانتاجية) معروف مقدما . ومثل هذا التنظيم لا يترك مجالا واسعا لتحديد مدى الفعالية فى تحسين نوع المنتجات وفى تخفيض تكلفتها من العمل . والتنظيم الجديد يتجه الى تقدير اسلم لقيمة المنتجات ويفتح المجال فى حدود معينة امام كل وحدة لاختيار مورديها ، حيث يمكن أن تتعرض الوحدة التى تقدم انتاجا رديئا الى صعوبة فى تصريف الانتاج مما يلزمها بتحسينه .

ولكن استقلال وحدات الانتاج استقلالا ذاتيا فقط ، فهى وحدات من كل مترابط يسعى لتحقيق أكبر درجة ممكنة من التكامل . ولهذا لابد أن ترتبط فيما بينها بروابط تنظيمية تضمن سيرها فى اتجاه موحد ترسمه الخطة . وهنا يجرى التمييز بين الوحدات الانتاجية ذات الاهمية المحلية الصرف ، وتلك التى تلعب دورا على نطاق جمهورية بأكملها ، واخيرا تلك التى يمس نشاطها بشكل مباشر الاقتصاد السوفييتى كله . وعلى اساس هذا التمييز يكون الاشراف السياسى على الوحدات بين السلطات المحلية أو بين وزارات نوعية على مستوى الجمهوريات أو بين وزارات نوعية على مستوى حكومة الاتحاد السوفييتى كله . وهكذا يتضح انه ليس ثمة تناقض بين التوسع فى اللامركزية من ناحية ، واعادة انشاء الوزارات النوعية من ناحية أخرى .

واخيرا اهتمت الاجراءات الاخيرة بموضوع حوافز الانتاج . ومرة اخرى يجب أن نذكر ان الموضوع ليس جديدا فى الاتحاد السوفييتى . فمن المعروف أن قاعدة التوزيع فى النظام الاشتراكى هى « من كل بحسب عمله ، ولكل بحسب عمله » . بمعنى هذا ان يتفاوت الاجر بتفاوت كمية ونوع العمل المبذول . وفكرة المساواة فى الاجور فكرة غير علمية وغريبة تماما عن مفهوم الاشتراكية العلميه . والاجور فى الاتحاد السوفييتى متفاوتة بالفعل . والعمال الممتازون يحصلون على مكافآت ومزايا عديدة فضلا عن التكريم الاجتماعى والقاب الشرف .

ولكن التنظيمات الجديدة فى التخطيط والادارة تفسح مجالا اكبر لاستخدام الحوافز المادية . فحجر الزاوية فى تلك التنظيمات هو الاستقلال الذاتى لوحدة الانتاج وارتباط انتاج السلع الاستهلاكيه برغبات وأذواق المستهلكين . ووحدة الانتاج الان سيكون لها ميزانيتها المستقلة المقدرة قيميا وليس بكميات عينية فحسب ، وبالتالى ستظهر فيها انتاجيه الوحدة مقدرة بالنقود فى شكل ربح . ويجب أن نبادر على الفور بالقول بأن مفهوم الربح هنا يختلف جذريا عن مفهوم الربح فى الاقتصاد الرأسمالى . فليس فى الاتحاد السوفييتى رأسماليون يملكون وسائل الانتاج ، وتؤول اليهم الارباح بحكم هذه الملكية . بل ان وسائل الانتاج جميعا مملوكة ملكية جماعية . ولذلك فان الارباح أيضا ذات طابع جماعى تؤول الى مجموع الشعب العامل أو الى جماعات منه بحكم الملكية الجماعية او الى افراد منه بحكم ما يبذلوه من عمل . فالمصنع الاشتراكى الذى يحقق ربحا يدفع جزءا منه للدولة ، ثم يخصص جزء منه لاستثماراته الجديدة التى أصبح له الحق فى اجرائها ، والجزء المتبقى بعد ذلك يوزع على العاملين فيه بسبب ما بذلوا من عمل كما ونوعا . والاهمية الجديدة التى يكتسبها عنصر « الربح » لا تعود الى مبدا توزيع جزء منه على العاملين ، فهذا مبدأ قديم مقرر منذ عشرات السنين . وانما تعود تلك الاهمية الى ان « مقدار الربح » اكتسب دلالة جديدة ، فهو لم يتحدد فقط على ضوء كمية الانتاج ونسبتها الى الهدف المحدد فى الخطة . بل أصبح محكوما باقتصاديات الوحدة الانتاجية فى مجموعها . فالمصنع الذى ينتج سلعا استهلاكيه يعرض عنها المستهلكون أو يرون ثمنها اعلى مما تستحق لن يحقق ربحا . وهكذا اصبح من المتعين على العاملين أن يراعوا أن يكون انتاجهم مرضيا للمشترى وان يخفضوا التكلفة ما استطاعوا حتى يزيد ربحهم . ويؤدى منطق التجربة الى ضرورة تمكين المصنع من أن يشترى المواد الاولية الجيدة وبأقل سعر ممكن ، أى أن يختار بين منتجى المواد الاولية . وبالتالى يسرى مفعول رغبات المستهلكين من دائرة انتاج السلع الاستهلاكية الى مجال انتاج السلع الانتاجية ذاتها . ومن هنا يلعب الربح دورا هاما كمؤشر يستخدمه المخططون عند اعداد الخطة .

وعلى ذلك فالتجربة السوفييتية الجديدة تثير قضية نظرية هامة وهى مدى امكان استفادة التخطيط من قوانين العرض والطلب . وقد سبق أن طرح الاستاذ « تشيك » فى تشيكوسلوفاكيا هذه القضية ، كما سبق أن تعرض لها « أوسكار لانجه » من الناحية النظرية . وهكذا نجد أن تطور الاقتصاد الاشتراكى ذاته يطرح باستمرار قضايا جديدة فى النظرية والتطبيق مما يثبت بشكل قاطع أن الجمود والعقائدية والروح المحافظة الروتينية أمور منافية لطبيعة الاشتراكية . ■



الفكرة العربية في مصر
• تأليف الدكتور انيس الصايغ

مصر الثورة
• تأليف كلود استيه

الفكرة العربية في مصر

• تأليف الدكتور انيس الصايغ

في عهد المملوكين الشهيرين علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب قامت من مصر حملات الى العالم العربي كان اخرها حملة محمد بو الذهب لضم سوريا الى مصر ، وقد وصف الجبرتي ما فعل جنود المملوك بالاراضي السورية فقال : « هجموا عليها من كلناحية وملكوها عنوة ونهبوها وقبضوا على اهلها وربطوهم في الحبال والجنازير وسبوا النساء والصبيان وقتلوا منهم مقتلة عظيمة ثم جمعوا الاسرى داخل البلد ودوروا فيهم السيف وقتلوهم عن آخرهم لم يميزوا بين الشريف والنصراني واليهودي والعالم والجاهل والعامي والسوقي ، لا بين الظالم والمظلوم وربما عوقب من لا جنى ، وبنوا من رءوس القتلى عدة صوامع ، ووجوهها بارزة تسف عليها الاتربة والرياح والزوابع » . وأكد رحالة القرن الثامن عشر الشهير فولني في كتابه ثلاثة اعوام في مصر والشام ان ابا الذهب بنى هرما من الالفين ومائتي رأس التي ذبحها في يافا ! واستطرد ذاكرا الوان الفظائع الرهيبة التي ارتكبها في حيفا وعكا من استبداد بالسكان وتنكيل بالابرياء واستباحة للاديرة لدرجة انه لدى موته شاعت بين الناس أسطورة معبرة تقول ان النبي ايليا شفيع جبل الكرمل انما قتله انتقاما لسكان فلسطين !

فاي اسم يجب ان يطلق على مثل هذا النوع من الحملات الذي يمكن أن يكون من نتائجه ضم بعض أجزاء من الوطن العربي الى بعضها الاخر ؟ . ان الدكتور انيس صايغ المؤرخ العربي المعاصر وصاحب هذا الكتاب القيم يصل الى التفسير السليم بقوله « نستدل على لا عروبة محاولات المملوكين الاخيرين لضم البلاد العربية الاسيوية الى مصر من طبيعة تلك المحاولات واستعمال القسوة والوحشية في التنفيذ ومن غاياتها وتحقيق بعض الرغبات الخاصة والاطماع الاجنبية ، ومن اقصاء العنصر العربي في مصر عنها وعن القائمين بها ، وتجاهل هؤلاء القائمين بها للحقيقة والمشاعر العربية ، ثم من نتائجها ، فانها زرعت الحقد والكراهية والخوف بين العرب انفسهم بدل أن تزيد في العرى التي بينهم وتخلق لهم عواطف موحدة جديدة ».

ومن المؤكد أن هذا الراى سليم مائة في المائة ، حيث تسنده وتدعمه حقائق التاريخ الموضوعية ، وأي باحث أو مؤرخ سليم التفكير علمي المنهج حين يتناول فترة الحكم المملوكي في مصر لابد وأن ينتهي الى الاعتقاد بأن المماليك لم تكن تربطهم اي اواصر حقيقية بالعرب أو بالحضارة العربية أو بالشعب العربي، وهذا هو بالضبط ما ادركه وقرره الدكتور انيس الصايغ في اول فصل من فصول كتابه « الفكرة العربية في مصر » الذي نعرضه اليوم حين قال : « لقد جاء المماليك الى البلاد العربية من العراق حتى مصر ، وأقاموا فيها عدة قرون دون أن يندمجوا مع سكانها اندماجا قوميا صحيحا ، فحافظوا على تقاليدهم ولغتهم وعواطفهم ومصالحهم ، وتمسكوا بمميزاتهم الخاصة ، واحجموا عن التصاهر مع ابناء البلاد ، وظلوا طبقة خاصة أجنبية عن الشعب ومشاعر الشعب . أما تاريخهم في مصر فقد بدأ منذ ان أخذ أواخر الخلفاء الفاطميين يستوردونهم بكثرة من آسيا الصغرى والقوقاز وحوض القزوين بواسطة النخاسين وعصابات الرقيق . وكان الفاطميون يعينونهم في الجيش والحاشية والبلاطات ، واستمر الحال كذلك ايام الايوبيين والف صلاح الدين منهم جيشا حارب به الصليبيين وكان نفوذهم يزداد كلما ضعف خلفاء صلاح الدين الى ان قتلوا توران شاه آخر الايوبيين وحكموا مصر ».

ولعل احدا لا يعرف القصة الحقيقية لاخر كبار المماليك في مصر علي بك الكبير ، أو على الاقل فان هذه القصة ليست معروفة على النطاق الشعبي العام . فقد كان هذا المملوك يدعى يوسف وهو ابن كاهن لاحدى قرى جبال القوقاز كان يعرف بالقس داوود وقد اشترته قافلة من التجار اليهود من عصابة من النخاسين ، وباعته القافلة الى ابراهيم ذو الفقار رئيس الانكشارية في مصر فالحقه بمماليكه ، وظل يعمل هكذا حتى ارتقى الى زعامة المماليك عام ١٧٦٣ م، وقد ظل طوال حياته محافظا بالحاح على اصله القوقازي ونشأته المملوكية ورفض التكلم باللغة العربية !

والحقيقة ان حكام مصر من المماليك لا يحتاج الامر معهم الى عناء كبير لاثبات أنهم دخلاء على مصر ودخلاء أيضا على الحضارة العربية وأنهم ما كانوا قط يعملون فى اطارها سياسيا او فكريا وانما كان تمضى بهم مصالحهم الخاصة بالاضافة الى التدخلات الاجنبية فتحدد لهم ما يصنعون بالضبط .

الا ان الذى يحتاج الى بعض المناقشة حقا هو فترة حكم مؤسس الاسرة العلوية محمد على ، وقد كانت هذه الفترة أيضا تتسم بوجود بعض الحملات التوسعية فى العالم العربى ، ولكنها فى رأى الدكتور انيس الصايغ كانت تتشابه تشابها كبيرا مع حملات المماليك فى الغايات وفى الاساليب أيضا ، وان كانت تختلف عنها فى أن هذه الاخيرة كانت أعمق أثرا وأكثر جدية . ويؤكد الكاتب أنه مثلما أساء بعض المؤرخين فهم الحملات الاولى فانهم أيضا وقعوا فى خطأ فادح وهو النظر الى حملات محمد على وابنه ابراهيم من الزاوية العربيــة لدرجة اعتبــارهما **« صاحبى فكرة الجامعة العربية وواضعى الحجارة الاولى فى بنيانها »**

وبتحليل يتسم بالتأنى والروية والنضوج يتتبع المؤلف ظروف كل حملة من حملات محمد على خارج مصر ، ظروفها الموضوعية المحضة ، ليؤكد لنا براءة محمد على من الشعور او العاطفة العربية . وينتهى الى معارضة القائلين بعروبة ابراهيم ابن محمد على وخليفته فى حكم مصر ، بدعوى أنه جاء يافعا الى البلاد وسكن بين العرب وجال بين بلدانهم ، مؤكدا — عن حق — أن ابراهيم لم يعش فى العالم العربى طوال عمره الا كالاجنبى مثل أبيه . وهو لم يتجول فى الحجاز وسورية الا محاربا أبناء هذه البلاد . ويلاحظ الكاتب أن القول بمقاصد ابراهيم العربية قد جاء عن طريق بعض الاجانب ممن صحبوا ابراهيم وكانوا موضع ثقته . وتساءل اذا ما كان ابراهيم قد كان يخفى مقاصده العربية عن أبيه ويظهرها امام الاوروبيين أم أن الاجانب قد التبست عليهم مشاعر ابراهيم **الاسلامية** فحسبوها مشاعر عربية ، وعلى الخصوص وأن الخلط بين العروبة والاسلام قد نشأ منذ العصور الوسطى ولا يزال موجودا حتى اليوم . وقد أجاب المؤلف على تساؤله الخاص من واقع البحث فى شخصية ابراهيم عن طريق تقصى رسائله الى أبيه أثناء قيادته للحملات ويسجل الكاتب أولا رواية كتبها عبد الرحمن الرافعى عن الكاتبين كادلفن وبارو ومؤداها ان ابراهيم سئل وهو يحاصر عكا عن المدى الذى ستقف عنده فتوحاته فكانت اجابته : **« الى حيث يوجد اناس يتكلمون العربيــة »** . هذا بالاضــافة الى رواية أخرى تقول انه أجاب على سائل يسأله لماذا تشتم الاتراك وأنت منهم بقوله : « اننى لست تركيا ، فانى جئت مصر صبيا ، ومنذ ذلك الحين قد مصرتنى شمسها وغيرت دمى وجعلته دما عربيا » .

وهكذا يقع المؤرخ الأمين فى مأزق السير وسط ركام من الاقوال والافعال ليكتشف زائفها من صحيحها حتى يتمكن فى النهاية من تسجيل الحقيقة الموضوعية التى تصلح أن تكون أساسا صلبا لادراك التاريخ وكتابته . وقد بذل الدكتور الصايغ جهدا أمينا لكى يستنتج ويؤكد للعرب أن شمس مصر — التى لم تكن فى ذلك الحين شمسا عربية — كانت أعجز من أن تخلق من ابراهيم مواطنا عربيا صالحا . « فظل كما كان أبوه مغامرا عسكريا ومغامرا سياسيا أحيانا يهوى الفتوحات لتعمير خزينة دولته الفقيرة وتقوية جيشه الفتى . لقد تطلع محمد على وابنه الى الغرب حضاريا ، فأرسلا اليه البعثات واستقدما منه الخبراء ، ولكن الشرق من العراق الى مراكش قد كان مجالهما الحيوى للتوسع واستعباد الجيران ... وفى حين اعتبرا الغرب معلما ومرشدا اعتبرا الشرق عبدا ذليلا وطالما حلما باخضاعه لهما واستغلاله » !

وكل الاعمال التى قام بها محمد على ومن بعده ابنه ابراهيم قد ثبت بالدليل القاطع أنه لا يمكن تفسيرها تفسيرا عربيا بأى حال من الاحوال . وأبلغ دليل على ذلك هو مشروع الدولة العربية الكبرى التى كانت تعشش فى أحلام محمد على ، والذى كان يعتمد على ضم القسم الغربى من الدولة الكبيرة (شمال افريقيا المغربى) عن طريق التعاون مع فرنسا ومقاسمتها تلك المنطقة . وكان قنصل فرنسا فى مصر فى ذلك الوقت المسيو ديليسبس يبحث عن رجل فى الشرق يمكن لفرنسا ان تعتمد عليه وتضع ثقتها فيه ، وذلك لكى تستخدمه ضد انجلترا التى كانت سبب فشل حملة نابليون الى مصر ، ومن ناحية اخرى تستخدمه ضد الوالى العثمانى فى الاستانة .

وكان من حسن حظ المسيو ديليسبس وجود محمد على فى ذلك الوقت ، اذ أن محمد على قد سهل عليه مهمته . **« وتقابل الرجلان ، وتمت الصفقة ... واصبح محمد على عميل فرنسا فى الشرق ... »**

ولا داعى بالطبع للاستطراد وراء التفاصيل . ولكن الذى يهمنا ونحن نعرض لهذا الكتاب أن نتتبع مؤلفه وهو يجرى وراء الفكرة العربية بعقلية المؤرخ اليقظ ونفسية العربى الواعى المدرك ، ويتتبعها حتى حيثما لا توجد لها اى مظاهر تدل عليها ، بل وحيثما يوجد ما ينكرها وينفيها . وهو بذلك يلاحظ أن الحديث من الفكرة العربية فى الكتاب ربما بدأ أقل مما يتوقعه القارىء ، بل ان القارىء قد يوجه اليه اتهاما بأنه يؤرخ للافكار غير العربية أكثر مما يؤرخ للفكرة العربية ذاتها . ولهذا فانه يبدأ بالدفاع عن نفسه قائلا ان ارتباط تاريخ الفكرة العربية بالافكار القومية الاخرى سيوضح للقارىء ضرورة الحديث عن تلك الافكار التى عاكست الفكرة العربية أو نازلتها حتى منعتها من الظهور فى أحيان كثيرة . ذلك أنه ما من سبيل الى ادراك أسباب انتشار الفكرة العربية فى وقت ما ، وأسباب عدم انتشارها وعدم وجودها فى وقت آخر إلا بدراسة تلك الافكار اللاعربية مثل دراسة الفكرة العربية ذاتها ، والا بدراسة العراقيل التى أقيمت فى وجه هذه الفكرة مثل دراسة المجالات التى انفتحت أمامها ....

والمؤلف يقسم التاريخ المصرى الى ثلاثة مراحل رئيسية يبحث فى كل مرحلة منها عن صورة معينة للفكرة العربية فى مصر كانت نتيجة للظروف السائدة . ويعتبر أن كل مرحلة من هذه المراحل التاريخية الثلاثة تحمل بعض الخصائص الرئيسية للفكرة العربية فى مصر .

أما **المرحلة الاولى** فتبدأ من حملة نابليون الى الشرق وتنتهى لدى قيام ثورة ١٩١٩ ، وفيها كانت الفكرة العربية غير موجودة او تكاد تكون غير موجودة على الاطلاق ، وكان المسرح السياسى والفكرى يسوده اتجاهان رئيسيان يتصارعان أحدهما الاتجاه المبنى على **الفكرة الفرعونية الانعزالية** والاخر المبنى على الفكرة العثمانية .

وأما **المرحلة الثانية** فيسميها الكاتب مرحلة ما بين الثورتين اى ثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢ ، ويلاحظ ان الفكرة العربية فيها ما هى الا عاطفة متقطعة تخوض معارك متصلة لتؤكد ذاتها وتتضح معالمها .

وحين يأتى الى **المرحلة الثالثة** نجد أنها بالضرورة ستكون مرحلة ما بعد الثورة ، أى عهد الثورة الحالى ، ويلاحظ المؤلف بل ويؤكد أن الفكرة العربية فيها قد اتخذت شكل عاطفة عامة تتبلور فى عقيدة أو اتجاه واضح ، صريح من الناحيتين الفكرية والعملية ، ويدل على هذا كل ما حدث لخدمة الفكرة العربية فى مصر منذ عام ١٩٥٨ حتى اليوم ، أى بعد صدور الكتاب حيث تشهد انعقاد **مؤتمر القمة العربى الثالث فى المغرب** ....

ولو عدنا مع الكاتب قليلا الى هذه المراحل لوجدنا ان السبب في عدم ظهور الفكرة العربية في مصر طوال القرن التاسع عشر وخلال الربع الاول من القرن العشرين هو — كما أشرنا — وجود الفكرتين الفرعونية الانعزالية والعثمانية الاسلامية ، وهو يشبه صراعهما وتسابقهما في سماء الحياة الفكرية في مصر بتسابق الاقمار الروسية والامريكية اليوم. وعلى ضوء هاتين الفكرتين ، وعلى ضوء صراعهما وتطاحنهما يفسر معظم الاحداث السياسية في مصر في تلك الفترة ، وكذلك معظم انتاجها الفكرى، فمثلا :

● الفتوحات العسكرية أيام محمد على وابراهيم واسماعيل في شبه الجزيرة العربية وسوريا والسودان

● الثورات الداخلية الاستقلالية والتحررية ضد نابليون والولاة العثمانيين ومحمد على والخديوى توفيق والانجليز

● الحركات الحزبية في عهد مصر الفتاة والحزب الوطنى وحزب الامة

● النشاط الفكرى والادبى والفنى وروائع رواد الثقافة المصرية من شعراء وقصاصين وخطباء ومربين وعلماء وتراجمة وكتاب اجتماعيين ومؤرخين وجغرافيين

كل هذه المظاهر في نظر الدكتور أنيس الصايغ تكشف عن الاتجاهين القومى المصرى والاسلامى العثمانى ، وهو يرجع أسبابهما الى **الاستعمار** « الذى أرهق مصر لحصر اهتمامها بهمومها ، وفصل بينها وبين جاراتها العربيات حتى لا يساند بعضها بعضا ، وأشاع في كل كيان أوجده أسطورة كفاية نفسه بنفسه » وهذه الاسباب أيضا هي « تعرض مختلف فئات الشعب في مصر الى عوامل لا تسهل الطريق أمام الفكرة العربية ، فاحتكار توجيه الحكم طبقة ارستقراطية اجنبية الدم واللسان والعادات والمشاعر ، وأقصى العنصر العربى عن مراكز الثقل في الدولة ، وأحيى الاقباط بالفرعونية أمجادهم التليدة كما أن العرب في مصر تخلفوا عن الدعوة لقضية العروبة » ، ثم هي أخيرا « استقاء الحضارة المصرية مواردها من منابع ثلاثة، اسلامية وافريقية وأوروبية . فكان الازهر والثقافة الاسلامية التى لا تعترف بعصبية القومية مصدر الاتجاه **الشرقى الاسلامى** بينما كانت الاكتشافات الجغرافية في مصر نفسها ، واحتكاكاتها العلمية مع أوروبا واقتباس خطوط التفكير الاوروبى في المفاهيم القومية . مصادر للاتجاه **الاقليمى الانعزالى** الذى دعا بمصر الى الاشاحة بوجهها عن الشرق العربى » .

هذا فيما يتعلق بالمرحلة الاولى ، اما المرحلة الثانية فيما بين الثورتين ، فقد استمرت العوامل التى أثرت في توجيه مصر اسلاميا وافريقيا على حالها ، ولكن ما حدث من تطورات سياسية بعد الحرب العالمية الاولى قد انتهت بقيام اتجاه عربى معاكس للاتجاهين الاسلامى والافريقى « أى أن مصر أصبحت في هذه المرحلة مسرحا لتجاذب قوى وتنافر بين الاتجاهات الثلاثة وخاصة بين الاتجاه الافريقى الاوروبى وبين الاتجاهين الاسلامى والعربى اللذين تحالفا معا لفترة طويلة » . وبسبب ذلك ان الاتجاه الاسلامى ، وقد أدرك خطورة منافسة الاتجاه الاوروبى الافريقى ، قد اضطر للتحالف مع نواة الفكرة العربية ، وتأليف جبهة مشتركة معها . الا أن هذا التحالف قد صبغ الفكرة العربية في مصر بصبغة محافظة ورجعية .

واذا كانت الفكرة العربية في مصر حاصل تصادم الاتجاهين الشرقى المحافظ الاسلامى النزعة والغربى المتطور ، الاقليمى القومية ، كما يقول المؤلف بحيث أفسح هذا التصادم المجال لها لكى تبرز نواتها ، فان قضية فلسطين كانت أكبر الاحداث في تاريخ نمو الفكرة العربية في مصر ، وان كانت الحرب الفلسطينية قد انتهت بفشل العرب عام ١٩٤٨ ، واحدثت نكسة رهيبة جعلت أصدقاء الفكرة العربية في مصر يتخاذلون ، الا أن الوقت لم يطل حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ التى أعادت منذ قيامها حتى اليوم للفكرة العربية وللاتجاه العربى في مصر نضوجه وفعاليته قولا وعملا .

وقد اعترف الرئيس عبد الناصر في « فلسفة الثورة » بوجود ثلاث دوائر تحيط بشخصية مصر : افريقية واسلامية وعربية » ولكنه اعترف من جهة اخرى بأن الدائرة العربية هى الاهم ، وان مجال مصر الاكبر هو في تلك الدائرة ، وان **مصر ترتبط بالعرب ارتباط الجزء بالكل في المجموع الواحد اما ارتباطها مع المسلمين والافريقيين فهو ارتباط المذهب أو الجوار البعيد عن أن يكون ارتباطا حياتيا قوميا »** .

وفي نهاية الكتاب ، بعد أن استعرض المؤلف المؤامرات الغربية ضد مصر منذ أن أعلنت عن تبنيها للفكرة العربية ، يؤكد أن الغرب لم يعمل لوحده ، وان معظم ماقام به كان بالاشتراك مع بعض العرب أنفسهم ، ثم يستشهد بقول الرئيس عبد الناصر من هذا الموقف « لقد يئسوا من سحقنا حيث نحن ، فبدأوا يحاصروننا بقطع الطريق بيننا وبين اخواننا . يئسوا من صد تيار القومية العربية فبدأوا يشقون في طريقه مسالك قديمة » . ثم يضيف الى كلام الرئيس هذه الكلمات الصادقة : « نعم ، نحن كنا أدوات الحصار ، ونحن كنا هذه المسالك القديمة ، نحن العرب غير المصريين كنا طعنة في صدر مصر العربية لا لذنب اقترفته الا انها اعترفت انها عربية . ولا حاجة بنا هنا ان نذكر أسماء أولئك الذين مافتئوا منذ سنين وهم يكيدون مصر ويدسون عليها ويتهجمون على عروبتها لمصلحة الاجنبى الذى يدفعهم الى ذلك ويدفع لهم مقابل ذلك ، فان أمرهم لم يعد سرا بالنسبة للعرب . ولكننا نحاول أن نستخلص العبر من ذلك الموقف ونتساءل الى أى حد سيظل العرب الات طيعة في يد الاستعمار ، في الحرب المقدسة التى تخوضها مصر ضد هذا الاستعمار ؟ الى أى حد سينسى بعض العرب انهم عرب ؟ » .

ان هذا الكتاب الذى ألفه مؤرخ عربى منصف هو حصر شامل ودقيق لكل الظروف والملابسات التى صاحبت الفكرة العربية في مصر ، نموها وضمورها ، ضعفها وقوتها الى أن اخذت ماهى عليه اليوم من وضوح في الفكر السياسى للمصريين العرب شعبا ودوله وثورة .

●

مصر الثورة

● تأليف كلود استيبة

ما هى

الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٥ ؟ ما هى الثورة الناصرية ؟ هل توجد قومية عربية من بغداد حتى الدار البيضاء ؟ هل يمكن أن يتم في يوم من الايام صلح بين العرب واسرائيل ؟

هذه الاسئلة وغيرها تدور في الاذهان في الغرب بين المهتمين بشئون الشرق الاوسط . وتأتى الاجابات في اغلب الاحوال خاطئة لان طابعها العلم الحكم المسبق. ولكن هناك عدد من

الحقائق التي لا سبيل الى انكارها، ايا كان موقف رجل الغرب، مؤيدا او معاديا. لقد غيرت الثورة المصرية وجه الجمهورية العربية المتحدة تماما ، خلال سنواتها الثلاثة عشر ، وبالتالي تغيرت ايضا المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النطاق العربي.»

وقد اقدم على محاولة وصف الثورة المصرية وتقديم اجابات على الاسئلة العديدة وعلامات الاستفهام في الغرب، الا صحفي الفرنسي **كلود استييه** في كتابه **«مصر الثورة»** الصادر فيمنتصف اكتوبر الماضي. واستييه صحفي فرنسي مرموق، كان رئيسا لتحرير صحيفة **«الليراسيون»** اليومية ذات النزعة التقدمية،وهو يشارك حاليا في اصدار «نوفيل اوبسرفاتير» .وقد زار مصر في عام ١٩٦٤ كما وعاد اليها مرتين هذا العام. وهو يقدم للقارىء الفرنسي بأسلوب صحفي رشيق ،ونظرة نافذة فكرة عما حققته الثورة المصرية، بروح موضوعية ولمحات ذكية تفتقر اليها اغلب كتابات الغرب عن ثورتنا.

يقول استييه في مقدمة كتابه ان السائح الفرنسي الذي اتيحت له فرصة زيارة مصر بعد قطيعة طويلة تعود الى ايام ١٩٥٦، لا يعلم شيئا تقريبا عن هذه البلاد بعد قضاء اسبوعين او ثلاثة في التنقل بين ارجائها ، وذاكرته لا تستوعب سوى صور لا رابط بينها: الناس في الشوارع، متحف القاهرة، مقابر الاقصر، قصور فاروق، «الفلوكات» على النيل، السد العالي.. وهو يسجل احيانا هذه المناظر على افلام ملونة بيضاء او سوداء، يحتفظ بها كذكرى جميلة ولكن سطحية للغاية. ويعجب اغلب الزوار بمصر ولكنهم لا يفهمونها ولا يستطيعون اقامة علاقة بين ماضيها المجيد وثورتها الحالية.

وقد امتدت القطيعة بين مصر وفرنسا حتى عام ١٩٦٣، وما زال الفرنسيون كما يقول استييه، يجترون افكارا جاهزة،معادية بصفة عامة، وخاطئة في اغلب الاحوال، عن النظام القائم في مصر والمرتبط باسم جمال عبد الناصر.

في خلال سنوات القطيعة هذه احرزت الجمهورية العربية المتحدة تقدما كبيرا وتحولت الى امة من ٣٠ مليون نسمة، واكبر قوة صناعية في الشرق الاوسط وافريقيا، واحد اقطاب عدم الانحياز.

وما زال الرئيس ناصر يقود مصر منذ ثلاثة عشر عاما .ومن الواضح انه سيظل كذلك لسنوات كثيرة مقبلة بالرغم من التنبؤات المتعجلة من جانب عدد كبير من كتاب الغرب ينقصهم على الاقل، حسن تقدير الامور ويخلطون بين الواقع واحلامهم. وقد آن الاوان لكي يتخلى الفرنسيون عن احكامهم المسبقة ،فيحاولون فهم حقيقة هذه الثورة التي اخرجت مصر من ظلمات القرون السابقة لتتبوأ مركز الصدارة بين الدول النامية.

ويقع كتاب «مصر الثورة» في ٢٥٠ صفحة من القطع المتوسطة خصصت الخمسين الاخيرة منها لثلاث ملاحق: النص الكامل للفصل السادس من الميثاق «في حتمية الحل الاشتراكي» ونص خطاب الرئيس في ١٦ مايو ١٩٦٥ امام اللجنة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي. وهذا الخطاب، كما يقول المؤلف لم ينشر من قبل في الخارج بالرغم من اهميته القصوى. وقد رأى انه يجب الحاقه بالكتاب لانه، بصراحته الملحوظة، نموذج للفكر الثوري لقائد الدولة المصرية، وهو يدعم الفكرة الاساسية التي تدور عليها فصول الكتاب وهي ان الجمهورية العربية المتحدة تعيش ثورة حقيقية .اما الملحق الاخير فهو «يومية» لاهم احداث الثورة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ .

اصطحب استييه القارىء معه الى الدور العاشر من فندق كليوباترا المطل على ميدان التحرير وراح يعرفه بالمباني الهامة المحيطة بالمكان: متحف القاهرة، دار البلدية، الهلتون، جامعة الدول العربية، مجمع الوزارات ،مبنى التلفزيون، جامع عمر مكرم، فندق سميراميس، برج القاهرة، حي الزمالك والدقي، وعلى بعد قبة جامعة القاهرة وساعتها، اهرامات الجيزة الثلاثة، معلقا على كل شيء بعبارات قليلة لماحة، ثم ينزل الى الشارع فيسير في شارع قصر النيل الى دار الاوبرا وحديقة الازبكية ، ويتوغل فيميدان العتبة بحركته الدائبة ، وهو على حد قوله النقطة الفاصلة بين القاهرة الجديدة والقديمة. ويمشي في شارع الازهر الصاخب المزدحم بعربات اتوبيس تنوء بحملها ويتسلق مؤخراتها اطفال بيجاماتهم المخططة،حتى يصل الى الجامع الازهر بهدوئه المناقض للشوارع المحيطة به، ثم يعرج على حي خان الخليلي حيث يستقبله التاجر اللبق ويقدم له مشروبا ولا يتركه الا بعد شراء منتجات، هي على اي حال، ارخص من مثيلاتها في المحلات الملحقة بالفنادق الكبيرة.

وفي الفصل الثاني، تحت عنوان «الوادي الجديد» يحكي استييه رحلة قام بها بين الاراضي المستصلحة وسط الصحراء. ويبرز بالارقام والاحصائيات والجهود الضخمة المبذولة في المنطقة والمشاق التي لاقاها الرواد الاوائل هناك، ويتنقل بين القرى الجديدة المقامة حول آبار حفرتها المؤسسة العامة لتعمير الصحارى، ليصل الى واحة باريس. وفي هذا العالم القديم يمرح الاطفال الصغار بين البيوت المبنية بالطوب الاخضر،ويتطلعون في فضول ووجل للزائر الاجنبي، اما النسوة المحجبات فينظرن للقادم من خلف الابواب المواربة. وعلى حافة عين ساكنة بين النخيل الفارع راحت فلاحتان تملأن الجرار بينما انطلق طفل يرقص ويصيح ملء شدقيه «تحيا الجمهورية العربية المتحدة».

وانتقل الزائر الى مديرية التحرير ليربط بين سلسلة الجهود التي بذلتها الثورة في مجال التوسع الزراعي واشاد بما رآه هناك وناقش ما اثير حول ارتفاع التكاليف فأوضح انها تجربة رائدة لا غنى عنها، وانها افادت في اقتصاد الوقت والتكاليف في كل اعمال الاستصلاح التالية، حتى ان مصر تمكنت في عام ١٩٦٢ وحدها استصلاح ضعف ما تم استصلاحه طوال العشرين سنة السابقة على الثورة. وتطرق هنا الى الشروط التي يجب توافرها في العائلات الجديدة التي تستوطن المديرية، كملاك جدد او عمال زراعيين. فالفلاح هنا متزوج من واحدة فقط ولا يزيد عدد ابنائه عن ثلاثة وهو ملم بمبادىء القراءة والكتابة التي تؤهله لزيادة مداركه. فمديرية التحرير ليست مجرد ارض انتزعت من براثن الصحراء ولكنها «مجتمع جديد» كما قال له احد المسئولين هناك.

وتعرض هنا لقضية توزيع الاراضي على الفلاحين ودفاع سيد مرعي، نائب رئيس مجلس الامة، عن دور الملكية الصغيرة في زيادة الانتاج، ورأى انصار الزراعة الالية الحديثة في مساحات شاسعة. ومع ان هذه القضية لم تحسم بعد فقد بدأت تجارب التجميع الزراعي في كفر الشيخ وبني سويف وسجلت نتائج طيبة. وهي وان كانت لا تمس الملكية الفردية للفلاح الا انها تعوده على روح العمل الجماعي. والتوسع في هذا المجال سيؤكد اكثر فأكثر الطابع الجديد الذي اضفته الثورة على المجتمع المصري.

ووصف استييه ضخامة المجهود المبذول في بناء السد العالي وفي عملية تهجير المجتمع النوبي، ووصف حفل تغيير مجرى النهر بحضور الرئيس وخروتشوف ورؤساء الحكومات وقدم الارقام والبيانات التي تبرز اهمية وحيوية هذا المشروع في تطوير الزراعة والصناعة، ودوره في تأكيد ثقة الشعب المصري في مستقبله وتدعيم الصداقة المصرية السوفيتية ،واوضح العلاقة بين اقامة السد وسحب العروض المقدمة من جانب الولايات المتحدة وانجلترا عن طريق البنك الدولي، وتأميم القنال.

غير ان كل هذه الجهود الضخمة في مجال التنمية الزراعية تقابلها زيادة سنوية في السكان لا تقل عن ٧٠٠ الف نسمة ستمتص عمليا الزيادة في الدخل الناتجة من بناء السد العالي.

ولنا ان نتصور بالطبع ما كان يمكن ان يحدث لو لم تنفذ مصر هذا المشروع .

لا يعتبر المسئولون فى الجمهورية العربية المتحدة بناء السد العالى هدفا فى حد ذاته. وقد ادركوا منذ السنوات الاولى للثورة ان مستقبل البلاد يتوقف على التغيير الشامل فى هيكلها الاقتصادى التقليدى بتصنيع البلاد. وبالفعل اقيم ٨٥٠ مصنعا منذ عام ١٩٥٢ كما زادت الاموال المستثمرة فى الصناعة التى كانت تقل عن ٥ ملايين من الجنيهات سنة ١٩٥١ — ٥٢ الى ١٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، وارتفعت قيمة الانتاج الصناعى ثلاثة اضعاف .

والاجابة على كلمة الصناعة فى مصر هى «حلوان» . وحلوان هذه ليست صيغة سحرية بل معجزة حقيقية تحققت على مسافة ٣٠ كيلومترا جنوب القاهرة فى نهاية كورنيش بديع يحاذى مجرى النيل. فقد تحولت هذه الضاحية فى سنوات قليلة الى اكبر مركز صناعى فى الشرق الاوسط، وقلب مصر الثورة واحد مفاتيح عصرها الجديد.

وتكلم هنا استييه عن انتاج الحديد والصلب فى مصر ومشاريع التوسع فى المستقبل وانتقل الى التخطيط واهميته ثم تعرض لمشكلة التزايد الهائل فى الاستهلاك والتوسع فى الخدمات بما يزيد عن اهداف الخطة.

وفى مجال تحويل الخطة حكى المؤلف قصة تأميم القنال بالتفصيل وصدى هذا الاجراء الشجاع فى انحاء العالم. وقال ان الاستعمار الانجليزى والفرنسى تورطا فى مأساة العدوان المخزية فكانت ايذانا بنهاية نفوذها فى العالم الاسلامى. وقد صور لهما الغضب انه يمكنهما التخلص من «هتلر الجديد» كما سموا ناصر . وقد استغرقت عملية الاعداد للعدوان ثلاثة شهور كانت ادعى للتفكير وتحكيم العقل بينما لم يتطلب الموقف من ناصر للرد على سحب التمويل بتأميم القنال ، سوى اسبوع واحد ، من ١٩ يوليو (يوم سحب عروض تحويل بناء السد) و٢٦ يوليو (يوم التأميم) .

وبالارقام اوضح المؤلف كيف حصلت مصر حتى الان من القنال من اعمال التوسع والتعميق لمجراه والزيادة الطفيفة فى التعريفة، على ما يزيد من ٤٠٠ مليون جنيه وهى قيمة تكاليف السد العالى.

اما مصادر التمويل الاخرى للخطة فهى التوسع فى التصدير للخارج (قطن وبترول اساسا) وتشجيع السياحة والقروض والتسهيلات الائتمانية. واخيرا تشجيع الادخار والدعوة الى الحد من الاستهلاك. ورغم العقبات التى واجهتها الثورة ، لم تتخل من خطة التنمية لانها قادرة على تحمل مسئوليتها بالنسبة للاجيال القادمة وتوفير ظروف حياة طيبة لها .

ويستطيع الغرب ان يغمض عينيه حتى لا يرى الحقيقة ولكنه اذا لم يفعل لما امكنه تجاهل التغيير الشامل الذى حققته الثورة فى الهيكل الاقتصادى (التحرر من السيطرة الاجنبية، التصنيع، وتغيير اسلوب الزراعة) والاجتماعى (نشأة طبقة برجوازية ادارية وبروليتاريا عمالية) وهذا التغيير الشامل لم يبرز بما فيه الكفاية فى الفصول السابقة ولذا راى ان يتناول فى بقية الكتاب الاطار السياسى الذى يتحقق فيه تحول المجتمع المصرى .

لم يكن الوفد حزبا لطبقة بل جبهة وطنية واسعة تفتقر الى اساس ايديولوجى وتضم فى وقت واحد اليمين واليسار والمحافظ والثوريين. وبالطبع جاء هذا الخلط لصالح البرجوازية الزراعية والاقطاع. واستطاع الوفد ان يتعايش فى اطار الوجود البريطانى الذى يضمن للبرجوازية الصمود امام الاندفاع الثورى . وفقد الوفد وغيره من الاحزاب المنسلخة عنه، التاييد الشعبى خاصة بعد خضوعه لنظام فاروق الفاسد. وكانت حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ والهزيمة التى منى بها الجيش المصرى هناك ايذانا بثورة الجيش على الحكم المدنى الضعيف الفاسد.

كان «الضباط الاحرار» على صلة بكل الاحزاب، اليمينية منها واليسارية ولكنهم كانوا موقنين ان هذه الاحزاب كلها لا تقوى على تحمل عبء اشعال الثورة التى حددت لنفسها مبادىء ستة اعلنتها فور قيامها. ولكن الانطلاقة الحقيقية للثورة لم تتحقق فى الواقع الا مع تأميم القنال والبحث عن نوع جديد من العلاقات مع الدول الاشتراكية والتوصل الى مفهوم «تقدمى» للقطيعة مع الغرب . وواجهت البلاد مع الحصار الاقتصادى مشاكل كان لا يمكن ايجاد حلول حقيقية لها فى اطار «المشروعات الحرة » التى استفادت الى اقصى حد وحققت ارباحا لم تحلم بها من قبل. وهكذا نبعت فكرة تخطيط الاقتصاد المصرى التى لم ترق بالطبع للبرجوازية المصرية. وقد عارضت هذه البرجوازية قانون عام ١٩٥٨ الخاص بتجديد ارباح الشركات بـ ١٠ ٪ ، كما رفضت المشاركة فى تمويل الخطة. وجاء الرد فى شكل تاميمات يوليو ١٩٦١ لتصفية احتكار الاقلية للمكاسب على حساب الاغلبية ولرفع طاقة القطاع العام المسئول عن التخطيط.

واجراءات يوليو الاشتراكية بمثابة المرحلة الثالثة من مراحل الثورة (بعد قيام الثورة وتاميم القنال) انبثق منها الميثاق وتكوين الاتحاد الاشتراكى العربى.

والاتحاد الاشتراكى بوضعه الحالى واعضائه الستة ملايين، اقرب الى تجمع شعبى منه الى حزب طليعى قادر على محاربة «الرجعية المنظمة» . وتكوين التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى هو الشغل الشاغل لقادة الثورة المصرية.

وحددت لوائح الاتحاد الاشتراكى تنظيماته بدقة من القمة حتى القاعدة الا انها ما زالت من الناحية العملية مجرد تنظيمات شكلية تفتقر الى الكادر القيادى المحلى القادر على تحمل المسئولية والمبادرة الثورية. ولذا يضغط الرئيس على ضرورة الاعتماد على العناصر الشابة الجديدة لان الامر يتطلب احلال هيكل سياسى جديد محل الهيكل القديم: فالموظفون الكبار ينتمون فى مجموعهم الى نفس الطبقة الاجتماعية التى كانت تتولى زمام الامور فى الماضى. وهى تكتفى فى احسن الاحوال بتعطيل التطور الاشتراكي . والموظفون المتحمسون للاوضاع الجديدة تصدمهم حصون البيروقراطية فتخمد حماسهم او يفتر. اما اصحاب المهن الحرة فتتغلب عليهم نزعة تجنب النشاط السياسى والانصراف الى التفكير التكتيكى الضيق الافق، بعيدا عن العقلية الاشتراكيه اما المسئولون فى المستويات العليا ممن المثقفين المتحمسين ولكنهم لايقومون بانفسهم على اى مبادرة ، وهذا ما لاحظه الرئيس على اعضاء مجلس الامة المستغرقين فى المشاكل المحلية لدوائرهم ، والمطالبة حلها دون اعتبار للنظرة العامة الشاملة او القيام بدور قيادى او مسئول .

تحت عنوان «الثقافة للجميع» قال ان الجرائد ولوحات الاعلان ترفع شعار «كتاب كل خمس ساعات» الذى يتندر به المثقفون المصريون. وتصدر هذه الكتب فى مسلسلات عديدة وتباع بأسعار زهيدة . وقد استمع استييه الى مناقشات كثيرة حول مدى جدوى هذا النوع من الثقافة الضعيفة المستوى ويقرر انه لا يستطيع ان يبت فى هذه المسألة او يتخذ موقفا من قضية لا تخص مجال النشر فقط بل تشمل ايضا المسرح والسينما والتليفزيون والاذاعة. وقد قدم الارقام التى تفيد مدى التوسع فى عدد الاذاعات وساعاتها كما اورد نصا كاملا لبرامج القنوات الثلاث للتلفزيون فى يوم واحد، اختاره جزافا وعلق عليه قائلا ان عيب هذه البرامج طولها (٣٠ ساعة فى اليوم) مع ضعف نوعيتها فى اغلب الاحوال . فالمسلسلات والافلام الامريكية من

الدرجة الثالثة لا يمكن ان تساهم فى تثقيف المواطن المصرى .

والى جانب هذه الاجهزة توجد الصحافة ، وحدود انتشارها اقل منها ولكنها تقوم بدور هام للغاية على الاقل فى المدن . وتقدم الصحفى الفرنسى هنا فكرة عن اهم الجرائد والمجلات : الاهرام ، الاخبار ، الجمهورية ، المساء ، مجلات دار الهلال وروز اليوسف ثم الصحف والمجلات الصادرة باللغتين الفرنسية والانجليزية والمحدودة التوزيع . وقال عن مجلة الطليعة انها تساهم بدور هام فى البحوث النظرية التى تهم العالم العربى ، وهى توزع اكثر من ٢٠ الف نسخة مع انها تخاطب القطاعات المثقفة .

وخرج استييه من هذا الفصل بنتيجة هامة ، وهى انه ايا كانت المناقشات حول مدى جدوى هذا الاسلوب او ذاك فى نشر الثقافة ، الا ان الواقع يؤكد حقيقة هامة للغاية وهى ان افقر فلاح مصرى فى اقصى قرى الصعيد ، يدرك اليوم ، بالرغم من عدم المامه بالقراءة والكتابة ، انه ليس معزولا عن بقية العالم وانه جزء من امة تعمل وتكافح وتجبر الدول الكبرى على عمل حساب لها . ومع ان الاحوال الإجتماعية حوله لم تتغير كثيرا الا انه يعلم الان انه انسان له مستقبل انسان لاعبد مكتوب عليه الشقاء الابدى . وهذا اهم مافى الامر والواقع ان الغرب لايقدر ولايحاول ان يتفهم تلك الظاهرة : لقد اكتسب ملايين وملايين الرجال فى العالم الثالث شيئا جديدا وهو مفهوم الكرامة الانسانية . وتلك خطوة حاسمة .

القضاء على اسرائيل

افرد استييه فصلا كاملا للقضية الفلسطينية ، كان فى مجموعه دفاعا عن وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة . ولانتوقع بالطبع ان يكون مدركا وملما بكل التفاصيل والا يكون متاثرا بعض الشىء بالروح السائدة وسط اليسار الاوروبى ، وهى العطف على القضية اليهودية ، تحت تاثير اعمال الاضطهاد النازى التى تعرض لها اليهود وكل التقدميين فى اوروبا اثناء الحرب العالمية الثانية .

وعندما تناول استييه هذه القضية مؤيدا لوجهة النظر العربية فهو يقدم فى الواقع على خطوة جريئة بين التقدميين فى الغرب لانه سيثير مختلف الاعتراضات ضده . فالمشكلة حساسة للغاية وهو يعالجها برفق عارضا كثيرا من الوقائع الخفية على الراى العام العربى ، معبرا عن رايه الذى توصل اليه بعد زياراته المتكررة للجمهورية العربية المتحدة واسرائيل واستماعه لحجج متناقضة لاتبشر باى حال من الاحوال بقرب الوصول الى حل تقبله كل الاطراف فى المستقبل القريب .

يقول استييه انه من المالوف فى اوروبا الغربية اعتبار الهدف الاول لعبد الناصر القضاء على دولة اسرائيل ولعل هذا هو السبب الاساسى فى الحساسية الشديدة لليسار الفرنسى تجاه الثورة المصرية وتحفظه ازاءها ان لم يكن عداءه لها .

وهذه العقدة فى رايه ، ناشئة عن سوء فهم خطير يرجع الى خطأ من الجانبين : فالغربيون لايريدون مواجهة بعض الوقائع والحقائق كما ان المصريين لايستخدمون دائما اللغة الصالحة لاقناع محدثيهم .

ومن وجهة نظر العرب ، يكمن جوهر القضية الفلسطينية فى تشريد امة باكملها وتجريدها من املاكها وانتزاع اراضيها ليحل محلها يهود جاءوا من كل صوب .. واذا وافقنا على ان بعض هؤلاء اليهود جاءوا الى فلسطين بسبب الاضطهاد النازى الا ان اغلبيتهم لم يهاجروا بالفعل الا فى اطار عمل سياسى من جانب حركة دولية مرتبطة صراحة بالاستعمار الا وهى الحركة الصهيونية .

ووجهة النظر الاسرائيلية تقول بأن اراضى فلسطين آلت اليهم بمقتضى وعد بلفور . ولكن حقوق عرب فلسطين تقوم على ثلاثة مفاهيم :

ـ الحق الطبيعى لاى شعب فى امتلاك الارض التى نشأ فيها

ـ ان العرب عاشوا فى فلسطين اكثر من الف وثلثمائة سنة بلا انقطاع .

ـ ان اراضيهم ومساكنهم التى يعمل ويعيش فيها الاسرائيليون الان مازالت ملكا لهم قانونا .

ويقتضى هذا الوضع بالطبع عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل ولو بشكل غير مباشر ، لانه اعتراف ضمنى بامكانية الاخذ والرد فى مدى شرعية حق ثابت مسلوب .

ومن اهم مشاكل القضية الفلسطينية ، مشكلة اللاجئين فهى ماساة حقيقية . كان عرب فلسطين فى ١٩٤٨ حوالى ١٫٤٠٠٫٠٠٠ نسمة لم يعد منهم فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل سوى ٢٠٠ الف فقط . واصبح جزء اخر مواطنين اردنيين فى قطاع فلسطينى ضم الى الاردن واستطاعت اقلية ان تلجأ الى بقية الدول العربية . ومازالت اغلبية اللاجئين تعيش منذ ١٧ سنة فى قطاع غزة او الاردن فى معسكرات « وسواء شرد هؤلاء اللاجئين بسبب غزو الصهاينة لاراضيهم (وجهة النظر العربية) او انهم تركوها بايعاز من قادتهم (وجهة النظر الإسرائيلية) الا ان هناك حقيقة واقعة وهى ان مئات الآلاف من البشر ، لم يقترفوا اى ذنب ، يعيشون منذ ١٧ سنة فى ظروف مادية لايمكننا الا ان نشبهها بظروف معسكرات الاعتقال . وأنا اقول ذلك بعد ان قمت بزيارة عدة قرى للاجئين فى الاردن » .

ومع ان هذه الحقائق معروفة فى اوروبا وامريكا الا ان من يهتمون بهذه المسالة يوجهون جهودهم الى القاء المسئولية الكاملة لما حدث على هذا الطرف او ذاك .

ويلقى اللوم عادة على العرب لانهم لم يفعلوا كل مافى وسعهم من اجل «استيعاب» اللاجئين الفلسطينيين . ويرى المؤلف ان هذه العملية ليست سهلة كما يتصور البعض خاصة فى دول نامية تعانى من البطالة . ففرنسا تواجه اليوم مشاكل لاحصر لها فى محاولة اقلمة مواطنيها من المستوطنين فى الجزائر قبل التحرير . ومن جهة اخرى تعتمد وجهة النظر العربية على

حق الفلسطينيين فى استعادة وطنهم ، واندماجهم فى البلدان العربية الاخرى يعنى عمليا تخليهم عن حقهم .

ولذا رفض العرب كل عروض التعويض من جانب الحكومة لان قبول التعويضات صك بالحصول على مقابل الخسائر يلغى اى مطالب اخرى .

وتعترض اسرائيل على عودة اللاجئين الى ديارهم متعللة باسباب اقتصادية (لاتستطيع اسرائيل ان تستقبل فى مساحتها الصغيرة مليون نسمة) واخرى متعلقة بالامن (لان العائدين سيهددون الوجود الاسرائيلى من الداخل) .

وفى داخل اسرائيل نفسها يدافع الصحفى ... رى افنيدى لسان حال «الساميين غير الصهيونيين» عن قضية عودة اللاجئين . ولاشك ان الامكانيات الاسكانية فى اسرائيل موجودة ولكنها ركزت جهودها فى تشجيع هجرة اليهود اليها حتى دخلها حتى الان مليون و٣٠٠ الف يهودى من انحاء العالم ، اى مايزيد عن مجموع الفلسطينيين المشردين .

اما مسالة الامن فيرد عليها بعض رجال المعارضة من حزب المابام ، ويرون انه من الممكن اعادة ٢٠٠ الف لاجىء من اقرباء العرب المقيمين داخل اسرائيل . ومع ان الحكومة الاسرائيلية قدمت هذا العرض عدة مرات دون تحديد عدد اللاجئين الا انها اشترطت الدخول فى مفاوضات مباشرة مع الدول العربية . اى انها تريد ان تنتزع بهذه الوسيلة اعترافا ضمنيا بشرعيتها .

وهناك قضية اخرى غير معروفة تماما وهى التفرقة العنصرية التى يعانى منها العرب فى اسرائيل . فهم مبعدون عمليا عن اى وظيفة مسئولة ويعيش ٨٠٪ منهم فى مناطق الحدود الخاضعة للحكم العسكرى واهمها الجليل والناصرة والنقب .

يخضع العرب فى هذه المناطق الثلاث لتشريعات قاسية تتقن التفرقة . فهم ممنوعون من الخروج منها او التنقل بينها الا بعد الحصول على تصريح خاص يجبرهم على سلوك طريق محدد والعودة فى ساعة معينة . ويفصل العربى من عمله فى اسرائيل و يمنع من الحصول على عمل بمجرد تعلل السلطات «باسباب متعلقة بالامن» . والى جانب ذلك صدرت فى اسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ قوانين سمحت للمستوطنين اليهود بالاستيلاء على الاراضى التى تركها العرب . و «يترك» العربى ارضه بمجرد منعه من الوصول اليها عندما تعلن الجهة التى تقع فيها «منطقة محرمة» بمقتضى الاوامر العسكرية .

واذا كان اليهود فى الدول العربية يواجهون شيئا من التفرقة فليس هذا مبررا لما يحدث فى اسرائيل . ففى مصر مثلا يقل عدد اليهود عن ١٠ الاف وهم يزاولون المهن الحرة اطباء محامين او التجارة .

ومما يدعو للسخط حقا ان اليهود الذين عانوا من قوانين التفرقة والتشريد يستخدمون نفس هذه الاسلحة ضد جماعات اخرى .

ويجب ان نقر بان العرب محقون فى تاكيدهم ان اسرائيل لاتعيش الا بمساعدة ومساندة الولايات المتحدة لها . وانها تقف منذ نشاتها فى صف الدول الغربية فى كل القضايا المتعلقة بالتحرر من الاستعمار . وهذا التحالف واضح فى عدوان ١٩٥٦ كما ان اسرائيل ساندت فرنسا على طول الخط فى موقفها من تحرير الجزائر .

ولا يستطيع الاسرائيليون انكار هذه الحقائق ولكنهم يردون بانهم يعطفون على الدول النامية بدليل تقديمهم المساعدات الفنية لعدد كبير من دول افريقيا . وقد قيل لى ردا على هذا ان المشروعات الاسرائيلية التى تعمل فى الدول الافريقية ليست سوى فروعا متخفية لمشروعات امريكية . ولم اتمكن من التحقق من هذه التاكيدات . ومن الوقائع التى تساق لاثبات حقيقة الدور السيىء لاسرائيل فى افريقيا ، وجود جنود اسرائيليين فى الكونغو من بين مرتزقة تشومبى .»

قلت فى بداية كلامى ان هناك سوء فهم وانى اعتقد على عكس الراى الشائع ، ان الرئيس ناصر لايفكر فى خوض حرب ضد اسرائيل . وكلما تقدمت دولة عربية بهذه الفكرة لاخفاء مشاكلها الداخلية بالمزايدة بالقضية الفلسطينية تصدى لها ناصر وهو الوحيد الذى يستطيع ان يتخذ هذا الموقف دون ان يقلل ذلك من شعبيته ونفوذه بين الشعوب العربية . وهناك اعتباران اساسيان يحركان السياسة الواقعية للجمهورية العربية المتحدة

ــ ان الحرب بين العرب واسرائيل تعتبر عمليا حربا بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل ، مع تحميل مناورات الدول العربية المعادية للثورة والمتداخلة مع الغرب واحتمالات التدخل السافر من جانب امريكا .

ب ــ الزمن فى صالح العرب على طول الخط : فالقوة الاقتصادية تدعم وتزيد من طاقتها العسكرية والراى العام الغربى ، يصبح على دراية اكبر مما كان فى الماضى بوجهة النظر العربية خاصة وان استقرار الاوضاع فى الجمهورية العربية المتحدة . ومواقفها السياسية تدفع دول الغرب الى التعامل معها . فعلى سبيل المثال ، لم تعد فرنسا مستعدة اليوم للوقوف الى جانب اسرائيل كما حدث فى ١٩٥٦ ، بل انها تميل الى التعاون مع الجمهورية العربية واخيرا تتقدم الثورة فى ارجاء العالم الغربى بالرغم من كل العراقيل .»

ونقل استيبه هنا اجزاء كبيرة من خطاب الرئيس فى اغسطس ١٩٦١ الى جون كيندى بخصوص القضية الفلسطينية وتصريحاته للصحفيين الاجانب وعلق باسهاب على الخطاب الصريح للرئيس فى ٣١ مايو امام مؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية عشية عقد مؤتمر القمة العربى .

وفى حدود محاولة اطلاع الراى العام الاوروبى على الجوانب الخفية عليه من القضية الفلسطينية نستطيع ان نقول ان المؤلف نجح فى مهمته هذه التى تحتاج الى مثابرة فى جو عام متعاطف مع اسرائيل ومعاد او غير موات للعرب .

وفى الفصل الاخير من الكتاب «ناصر والغرب» يقول استيبه ان الشائع بين الاوساط المهتمة باحداث الشرق الاوسط ان المحرك الوحيد للوحدة العربية والقومية العربية هو العداء الاصيل لدولة اسرائيل . والحق ان مايجمع بين العرب هو وحدة اللغة ووحدة المصير ووحدة المعاناة من الاستعمار . اما دولة اسرائيل فقد تكون من عوامل ... العرب بضرورة وحدتهم ولكنها فى نفس الوقت من عوامل الفرقة بسبب المزايدات التى تلجأ اليها بعض البلدان العربية ، للاستهلاك المحلى وصد تيار الثورة الناصرية .

ولاشك ان عمادا السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة هما : الوحدة العربية وعدم الانحياز .

والوحدة العربية من وجهة نظر ناصر هدف ووسيلة . فالدولة العربية الموحدة التى تضم ١٠٠ مليون نسمة ستكون قوة لها وزنها فى الحيز الدولى تستطيع ان تقف بكل صلابة فى مواجهة الدولة الاستعمارية .

ولكن الوحدة كهدف تواجه عقبات ومصاعب كثيرة وقدتحملت الجمهورية العربية المتحدة الكثير من اجلها . ويصارح ناصر الراى العام العربى بكل الحقائق وبوجهة نظره الواقعية . فالوحدة العربية ، بعد النكسة السورية لن تقوم الا على أسس ثورية وتغيير اجتماعى جذرى ».

وفى مجال عدم الانحياز استعرض استيبه موقف الجمهورية العربية المتحدة من المعسكرين والتقلبات المتتالية التى اثرت على العلاقات مع الولايات المتحدة . وقال ان صفقات القمح ليست كما يتوهم البعض ، نوبة كرم او سخاء امريكى ، فهى من فائض الانتاج الزراعى الذى تشتريه حكومة الولايات المتحدة من المزارع الامريكى وتتكلف مصاريف باهظة فى تخزينها . ولكن امريكا تريد ان تحصل على اى مكسب سياسى من خلال صفقة مربحة تجاريا لانها تدرك ان ما لم تنفقه الجمهورية العربية المتحدة فى الحصول على اغذية ستوجهه نحو الاستثمارات فى الخطة الخمسية المقبلة لتدعيم اقتصادها .

عندما صدر كتاب «مصر الثورة» كانت استعدادات استقبال المشير عامر فى باريس جارية . وقد توقع استيبه تحسن العلاقات بين البلدين وتعاونهما فى مختلف المجالات ، كما توقع ايضا تبادل الزيارات بين الرئيسين ناصر وديجول .

وفى ختام الكتاب «مصر تعيش ثورة حقيقية وهى تسير فى طريق الاشتراكية المعتمدة على ملكية الشعب لوسائل الانتاج والتحرر التام من القوى الراسمالية . اما نقطة الضعف الحقيقية التى يدركها تماما الرئيس ناصر فهى ضرورة التنظيم السياسى الذى يتوقف عليه استمرار الثورة . وقد تمكن ناصر ، بفضل وضوح رؤيته وشجاعته السياسية من التغلب على العراقيل التى يقيمها اعداؤه ، وقد ايقظ العالم العربى من سباته ولا يمكن انكار دوره التاريخى » .

رأى توفيق الحكيم

تضمن كتاب « مصر الثورة » حديثا ممتعا جرى بين الكاتب وبين توفيق الحكيم حول حركة وتطوير الادب المصرى يقول كلود ستيبه :

« قضية اخرى كانت تشغل بالى : هذه الحركة التحريرية الكبيرة ما مدى انعكاسها على الادب المصرى؟ وقد وجهت هذا السؤال لرجل يعتبر من رواد نهضة الادب والمسرح العربيين . تناقشت طويلا مع توفيق الحكيم فى مكتبه بجريدة الاهرام ، وهو الكاتب الروائى والاديب والمؤلف المسرحى . كان فى ظل الحكم السابق وكيل نيابة بالارياف . وهو الان فى الثالثة والستين من عمره ومن كتاب الثورة . ويقال ان روايته «عودة الروح» ، وبطلها شاب صغير فى الخامسة عشرة ، الهمت ناصر ، وتوفيق الحكيم حاصل على الدكتوراه من جامعة باريس وهو يتكلم الفرنسية كالعربية تماما ، مما سمح له بالاجابة على اسئلتى بصراحة ويسر تغنينى عن اضافة اى كلمة .

« الثورة فى الادب ؟ لا .. الحق اننا لم نحقق الكثير . نحن فى مجتمع «يعزل» . ليس من السهل على الكاتب وهذه حقيقة تتطور باستمرار وعشر سنوات لا تكفى ، هل استطاعت الثورة الفرنسية او الثورة الروسية ان تنتج ادبا فى مثل هذه الفترة القصيرة ؟

— مایاکوفسکی .....

— لا يوجد لدينا مایاکوفسکی . كتابنا يفضلون وصف مساوىء النظام القديم ومخازيه .

— ولكن هذا لا يجدى كثيرا . فالكل متفق على ذلك .

— هذا صحيح .

— كيف لا يلهم التغير الحالى فى المجتمع المصرى الكتاب الشبان ؟

— اولا ، هناك مشكلة خاصة بالشباب . الفلاحون من الشبان فى الريف يقدرون ما انجزته الثورة من أجلهم . ونحن ، المتقدمون فى السن ، نعرف تماما ما كسبناه من القضاء على النظام السابق . اما الشبان فيعتبرون كل ما حصلوا عليه مسألة مفروغ منها . ولذا نجد بين المثقفين الشبان نوعا من الانفصال بل وميلا الى التدهور الغربى . ابنى فى الثامنة عشرة من عمره ، وهو لا يطيق الاستماع الى ام كلثوم ولكنه يحب الجيتار و « الخنافس » .

— ولكن هل تمثل ام كلثوم ، تراثا ثوريا ؟

— لا بالطبع انها تمثل تراثا فقط وعلى كل لن يكون لها خلفاء من بعدها .

— هناك اذن مشكلة الاجيال القادمة كما يقول ناصر ؟

— نعم ، لابد من جذبهم نحو الثورة ليندمجوا فيها . يجب ان يتحول المثقفون الى مكافحين وهذا صحيح بالنسبة للادباء منهم على الاخص .

— لاتنقصكم المواضيع التى يمكن طرقها ...

— بالطبع . ولكن كان لابد ان اعيش مثلا فى الريف ، عندما كنت وكيل نيابة ، ولكى اطرق هذا الموضوع . يجب ان يكونوا بانفسهم فى واقع الحركة فى الريف بالاخص ، ولكن رجال الادب عندنا يقيمون فى القاهرة فى مساكن مريحة .

كما اننا يجب ان نعترف ان هناك شيئا آخر يجعل الكتاب يحجمون . البيروقراطية مثلا ، موضوع عظيم يصلح لمسرحياتنا ورواياتنا ولكن مثل هذه الاعمال تصطدم برقابة البيروقراطيين ولا يمكن فى كل الاحوال الالتجاء الى ناصر شخصيا الذى يرجو على العكس ، ان يكون النقد حرا . وهذا النوع من المشاكل كثير الحدوث . لقد منعوا لى اخيرا مسرحية مع انها كانت تصف مساوىء العهد السابق فقط ، ولكن الموظف خاف من اى تاويلات محتملة ...

يحتج البعض بان النقد يخدم اعداءنا الذين يستغلونه لكى يقولوا ان الامور عندنا ليست على ما يرام . ولكنى لا اؤمن بهذه الحجة . والواقع ان هؤلاء يخافون ببساطة النقد لانه قد يوجه ضدهم ويقلق راحتهم . وهناك ايضا ضغط تمارسه السلطات الدينية التى تريد ان تعرقل التقدم بدعوى ان الاشتراكية ستقضى على الدين .

ولكن هذه المحاولات غير مجدية . فلن نتقهقر . والفلاح يعرف تماما ان الاشتراكية هى قبل كل شىء الارض التى اعطيت له ولا يفهم كيف يضر هذا بالدين . تلك مسألة محسومة تماما . والتقدم يشق طريقه بالرغم من الارتباكات والتناقضات . وصورة مصر اليوم اقرب الى قطار يسير وبداخله رجال يتناقشون : البعض يريد ان يفتح الابواب والبعض الاخر يعترض . وقد فقد احدهم حقيبته وجلس آخر فى راحة تامة بينما زميله محشور . ولكن القطار يسير ولا يملك احد ايقافه . وحتى من لا يرضون بالاوضاع ليس بوسعهم سوى التقدم معه ».



تلقى قضايا التنظيم والعمل السياسي ، الجانب الاكبر من اهتمام المواطنين جميعا ، ويعكس هذه الاهتمامات ، مايصل الطليعة من آراء واقتراحات يدور معظمها حول هذه القضايا ، تعبيرا عن الاحساس بجدية الخطوات التى نلمسها جميعا هذه الايام بشأن استكمال الهيكل التنظيمى للاتحاد الاشتراكى على أسس جديدة ، وهذه بعض رسائل المواطنين التى ضمنوها وجهة نظرهم وآرائهم واقتراحاتهم وخاصة على اثر التصريحات والاحاديث التى أدلى بها على صبرى الامين العام للاتحاد الاشتراكى حول الاتجاهات الجديدة فى تنظيم العمل السياسى .

صوت من القاعدة

نحو تنظيم جماهيرى قائد

يكتبه هذا العدد
عبد الرحيم أحمد ابراهيم
عضو لجنة قسم
محرم بك بالاسكندرية

أن الموضوع الملح في هذه المرحلة التى نمر بها هو وسائل تدعيم التنظيم الشعبى بما يكفل له تحقيق الفعالية والقدرة على حماية مبادىء الميثاق والذود عن مكاسب الثورة وكشف انحرافات التطبيق الاشتراكى .

لقد كان ممايثير مخاوف الثوريين والمثقفين على سلامة التنظيم هو اتجاه تشكيلات التنظيم الشعبى فى المستويات الدنيا الى الركود أو الارتجال فى العمل او قصره على المظاهر الشكلية ، أو السلبية . كذلك ضعف فعالية التنظيم اى قدرته على الرقابة والتوجيه والتأثير فى الجماهير وتقلص الحماس لتحقيق رسالة التنظيم .

وترجع بعض اسباب ذلك — فى رأيى — الى :

● تأخر صدور لوائح تنفيذية للقانون الاساسى ، وافتقار لجان المستويات الدنيا والوسيطة الى خطط واضحة بأسلوب العمل .

● تأخر استكمال بناء الجهاز السياسى .

● تأخر قيام المجالس الشعبية التى يفترض انها ستنفذ توجيهات التنظيم لدى اجهزة الحكم المحلى والتنفيذية .

ومن العوامل التى اعتقد انها ادت الى نواحى القصور التى اشرت اليها ، اولا : وجود معوقات للعمل المنظم للجان الوحدات الاساسية او الاقسام ، كعدم وجود لائحة داخلية أو خطة بأسلوب للعمل الموحد . وعدم تنظيم وسائل الاتصال المختلفة بين اللجان ومقررى اللجان الفرعية من جهة وبين الاجهزة الادارية فى المؤسسات الجماهيرية . ومن هذه المعوقات ، قصور الوعى التنظيمى السياسى لدى الكثير من الامناء ، وشعور اللجان بعدم اكتراث المستويات الاعلى بأعمالها لضعف المتابعة . كذلك التفاوت فى التفكير بين اعضاء اللجان . ثانيا

ضعف كيان بعض الوحدات الاساسية بسبب عدة عوامل من اهمها : الجمع بين مناصب الادارة فى المؤسسات الجماهيرية وأمانة لجان وحداتها الاساسيه . وبسبب تجاهل بعض الإدارات لوجود التنظيم وعدم توفير حصانة تحمي اعضاء اللجان من أى تعسف ادارى . ومن هذه العوامل، تسلل الانتهازية والرجعية الى صفوف اللجان . **ثالثا** : ضعف الترابط والاتصال بين مستويات التنظيم بسبب اكتفاء الامناء بالعلم بما دار فى المستويات الاعلى دون نقله الى اعضاء لجانهم . وعدم انتظام اجتماعات بعض لجان الاقسام وعدم اهتمام المستويات الاعلى بالرد السريع على ما تم بشأن التوصيات التى تصدرها لجان الوحدات الاساسية أو مؤتمراتها . **رابعا** : الانتقار الى الحوافز الذاتية للايجابية لعدم وجود أى نوع من التشجيع الادبى لمن يمارس نشاطا ايجابيا أو يتصدى من وعي للانحرافات . وتنافس الانتهازيين على الظهور وحجب العناصر المؤمنة النشطة . **خامسا** : قصور مواد القانون الاساسى بسبب وجود ثغرات معرقلة . مثل طول المدة التي يسمح فيها بتخلف عضو اللجنة عن نشاطه (٦ اشهر) واشتراط عدد كبير لقانونية الاجتماعات وعدم تحديد نسبة أخرى فى حالة تكرار الدعوة . وكذلك عدم وجود الزام بتعاون الاجهزة الادارية او التنفيذية مع نشاط التنظيم .

كيف ندعم كيان الوحدات والاقسام :

● **فى تيسير قيام اللجان بواجباتها** وذلك بوضع خطة كاملة واضحة موحدة بأسلوب العمل المنظم فى لجان الاتحاد الاشتراكى فى مختلف المستويات حتى لجنة المحافظة تلتزم بتطبيقها . على ان توضح الخطة اختصاصات وواجبات كل من الامين والامين المساعد ومقررى اللجان الفرعية واختصاصات كل لجنة فرعية واللجنة العامة . كما توضح تنظيم مواعيد محددة لالتقاء الاعضاء واجتماعات اللجان الفرعية وصلتها بلجانها الاصلية وحدود اتصالاتها الخارجية . وعلى الخطة ان توضح كذلك طريقة وضع جدول الاعمال وتحديد مبادىء سير المناقشات ووسائل اتصال امانات اللجان ومقررى اللجان الفرعية بموظفى وادارات المؤسسات .

من المهم ايضا وضع خطة كاملة مدروسة للتوعية التنظيمية بحيث تشمل كل اعضاء لجان العشرين اجباريا بمجرد انتخابهم ومسألة المتخلفين عن برنامج التوعية . ومن المهم كذلك تقرير حق امانات اللجان فى الاطلاع على النشرات والتعليمات والاحصاءات التى ترى اللجان ضرورة الاطلاع عليها من الجهات الادارية بالمؤسسات الجماهيرية الواقعة فى نطاق نشاطها ، وحتى تخرج التوصيات والقرارات مدروسة بشكل كاف . وكذلك ، منح تفرغ معين لنصف الوقت أو ربعه لامناء الوحدات الاساسية . وعن الحافز الذاتى للايجابية ، فيتم عن طريق خطابات تقدير – مثلا – او قصر الترشيح لعضوية مجالس الادارة المنتخبين أو اللجان النقابية على اعضاء لجان الوحدات المؤهلين ثقافيا واشتراكيا على الا يحدث جمع بين هذه المراكز وبين امانة اللجنة.

● **فى تدعيم الترابط بين المستويات المختلفة** : وذلك باعادة تنظيم مكتب امانة المقر الرئيسى فى المحافظة بحيث يتفرغ الامناء المساعدون ويتولى كل منهم الاشراف على قسم يمس اختصاصا واحدا ويبت فى امور المستويات الادنى التى لا تتطلب نظر لجنة المحافظة مجتمعة ما دام فى حدود اختصاصه « وتعرض على اللجنة بعد ذلك » . وهنا تبرز ضرورة تدعيم جهاز المتابعة والاتصال فى المحافظة بتحديد اختصاصاته وتنظيم عمله على ان يتفرغ مقرر لجنة المتابعة . ولاشك فى اهمية الزيارات الدائمة لاعضاء لجان الاتصال فى المستويات الاعلى لمقار المستويات الادنى . وتنظيم اجتماعات دورية مشتركة بين لجان التوعية الفرعية بالمستويات الاعلى ، لجان الاتصال والمتابعة من جهة ، مع اللجان بالمستويات الادنى ، وكذلك الزام اعضاء مجلس الامة واعضاء المجالس الشعبية بالاجتماع مرة واحدة شهريا على الاقل بلجان الاقسام الممثلين لها لنقل توجيهاتها وتوصياتها .

● **فى ضرورة اعادة النظر فى القانون الاساسى** . واقترح تعديل المادة ٢٧ أ بما يتيح اسقاط عضوية اللجنة عن العضو المتخلف عن حضور ثلاثة أو اربعة اجتماعات متوالية بدون اعتذار كتابى مقبول .

كذلك المادة ٢٦ بما يتيح جواز قانونية جلسات اللجنة بثلث عدد اعضائها فى حالة تأجيلها مرة لعدم حضور اكثر من نصف الاعضاء فى حالة اتخاذ قرار منهم يلفت نظر معطلى اللجنة مرتين متواليتين .

وايضا ، اعادة النظر فى تعريف العامل والفلاح على ضوء تجربة انتخابات مجلس الامة وقوانين العاملين والنقابات الجديدة بما يكفل تمثيل الطبقات السابق حرمانها واقعيا .

ولقد يعاب على هذه المقترحات ، انها قد تخلق نوعا من التعقيد والبيروقراطية تتسلل الى صفوف التنظيم تجعله ينحدر الى الشكل دون المضمون . الا ان التنظيم يمر – فى رايى – بمرحلة تجربة جديدة ويمارس العمل فيه فئات جديدة ، مما يوجب ان نرسى له اساليب وقيما جديدة ، لا يمكن ان تكتسب صفة الدوام والاستقرار الا بالممارسة المنظمة والموجهة من بدايتها على الاقل حتى تمنع من الارتجال وتفتت الفكر . وبذلك يفتح الباب لتطور تنظيمى طبيعى على أسس سليمة .

● ● ●

من أجل حوار عميق فى الاتحاد الاشتراكى

فى رسالة بعث بها المواطن سيد شعراوى من الاسكندرية، كتب يقول :

كيف يتسلل فكر رجعي الي تنظيم ثورى ؟ وكيف يتسرب فكر معادي للاشتراكية الى تنظيم سياسى ينادى – ويعمل – من اجل بناء الاشتراكية ؟. هذه أسئلة هامة يجب ان نضعها نصب أعيننا ونحن نجتاز اليوم ، مرحلة جديدة نستعد فيها لخوض معركة « التنظيم السياسى » . وفى الوقت الذى يتأهب فيه المناضل عبد الناصر للعمل من الاتحاد الاشتراكى.

يجمع الاتحاد الاشتراكى ، قوى الشعب العاملة . وسنجد داخله – بالضرورة – بعض التناقضات الثانوية تبعا لتباين وجهات نظر هذه القوى . وليس هذا هو الذى يزعجنا . فلقد حدد الميثاق طريق حل هذه التناقضات : الطريق السلمي . وقال المناضل عبد الناصر : بالحوار ، والحوار العميق .

وعندما لم تستطع بقايا الاقطاع والرأسمالية المستغلة ، المضروبة اقتصاديا ، مقاومة الاجراءات الثورية والمكاسب الشعبية التى حصل عليها شعبنا ، لجأت الى سلاح خطير : وهو **سلاح الفكر** . فتراجعت بانتظام ، حتى تسللت بعضها داخل الاتحاد الاشتراكى تجرب وتشهر سلاحها بالاشاعات والهجوم على القطاع العام .. الخ .

وتحاول الرجعية فى معركتها ، أن تعزل القوى الاشتراكية عن الشعب ، لتكسبه – فى محاولة يائسة – الى صفوفها . ولقد كان المناضل عبد الناصر يقظا ثوريا عندما نبه الى

خطر « ان القوى الرجعية تستطيع أن تستقطب جزءا من الشعب العامل . جزءا من العمال . جزءا من الفلاحين . جزءا من الناس اللى مصالحهم الحقيقية مع الاشتراكية ».

فكيف نستطيع — نحن أعضاء الاتحاد الاشتراكي — أن نكشف هذا الفكر الرجعي المعادي للاشتراكية ، ونكشف أصحابه ؟ ان الطريق السليم — في رأيي — هو تنظيم وتنشيط مزيد من الحوار العميق خلال مؤتمرات سياسية. فالحوار والمناقشات بين صفوف اعضاء الاتحاد الاشتراكي، ترغم الافكار المعادية على الظهور عارية تماما أمام الجميع . وسوف تعطى هذه المناقشات ، العضو القدرة على استيعاب القضايا ومتابعتها ورفع وعيه السياسي بها .

وكان من أثر سلبيةكثير من الوحدات وعدمعقد المؤتمرات، أن صالت الافكار المعادية وجالت . وتسللت بعض الافكار المعادية للاشتراكية ، فضعفت الصلة بين القيادة والقاعدة.

ولن تصفى هذه الافكار ، الا من خلال تنظيم عرضوجهات النظر المختلفة في جميع المستويات واستبعاد الضار منها بالقضية الاشتراكية ، تمكينا للمفهوم الثورى للتطبيق الاشتراكي .

ومن أجل تنشيط الحوار في الاتحاد الاشتراكي ، اعتقد بضرورة اتخاذ بعض الخطوات التى تهيىء الجو المناسب له **أولا : الالتزام بلائحة التنظيم** ، بحيث يلتزم كلعضو التزاما جادا ومسئولا . والعبرة بتطبيق اللائحة وليس بالكلام منها . **ثانيا** : عقد عدة مؤتمرات تشمل المستويات جميعها لشرح ومناقشة قضايا محددة . منها مثلا : القطاع العام — التعاونيات — الثورة المضادة .. الخ تمهيدا لاجراءانتخابات من بين الاعضاء لاختيار أعضاءتنظيمات الاتحاد الاشتراكي . **ثالثا** : مساهمة اجهزة الاعلام في حملة دعائية ضخمة من أجل شرح اهمية التنظيم السياسي للمرحلة القادمة . وهنا أعتقد بأهمية جهاز كالتليفزيون في المساهمة في هذه الحملة تحت اشراف امانة الدعوة والفكر . كذلك بتوزيع نشرة الاشتراكي على أكبر عدد ممكن من الاعضاء واهميةمشاركتهم في تحريرها . **رابعا** : نزول القيادة الدائم والمستمر الى القاعدة . وعقد الاجتماعات معها . ومنها حضور بعض اجتماعات حتى أدنى المستويات . فشعور الاعضاء باهتمام وحضور المسئولين ، يرفع من مستوى احساسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم . **خامسا** : الاسراع فياستكمال بناءالتنظيم السياسي الاشتراكي الذى يجمع الطليعةالواعية بالاشتراكية العلمية كما حددها الميثاق . وتوحيد كل القوى الاشتراكية لخوض معركة من أخطر المعارك وهى معركة : الفكر .

●

تفرغ أعضاء الهيئة البرلمانية

وكتب المواطن محمد ابراهيم علام مهندس زراعي من الزقازيق — طحلة ، يقول :

لما كان أعضاء مجلس الامة يكونون الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ، ولما كانت القيادات العليا في الاتحاد الاشتراكي مشغولة هذه الايام . بتنظيم التفرغ السياسي، فانني ارى — والامر كذلك — أن يتفرغ اكبر عدد من أعضاء الهيئة البرلمانية للعمل السياسي في مجالاته المتعددة . اذ أن منهم من يزاول أعمالا تنفيذية مسئولة تشغل جهدهووقته فيضيع معها عمله الاهم ، وهو ارتباطه السياسي بالجماهير وتعبيره عن مشاكلها . أعرف مثلا عضوا في مجلس الامة ورئيسا لاحد لجانه الرئيسية ، ويعمل في نفس الوقترئيسا لمجلس ادارة احدى شركات القطاع العام الكبرى . وبالتالي — ورغما عنه — لم يلتق بجماهير دائرته منذ انتخابها له ولا مرة واحدة .

ونحن نرى من ممارسة المناضل عبد الناصر لعمله اليومي من الاتحاد الاشتراكي ، قوة دافعة ، ونحن نعرف أن الصحف ملك للاتحاد الاشتراكي . فلماذا لا يصدر الاتحاد الاشتراكي جريدة تنطق بلسانه وتحمل دعوته ، بما يكسب الاتحاد الاشتراكي حيوية جديدة .

واعتقد أنه يجب تقييم نظام الوحدات الاساسية واعادة النظر فيها بحيث تجمع — في رأيي — الوحدات الصغيرة في وحدات أكبر حتى لايفتت الجهد ويصعب الاتصال وتتعدد المستويات الامر الذى نحن في غنى عنه الان وخاصة في المؤسسات الجماهيرية .

ويجب أن يستكمل بناء التنظيم السياسي الذى أصبح الان ضرورة هامة . فشباب الثورة الذى طالانتظاره للتنظيم الذى يحتضنه ، يطالب قيادته الثورية الضرب بشدة على يد كل من يحاول أن ينال من الثورة . ومن هنا كان الاصرار والحرص على بناء التنظيم السياسي ، ضمانا لوجودناودافعا لقيم ديمقراطيتنا الاشتراكية .

●

نداء من أعماق الريف

وفي رسالة للمواطن عبد العال الباقوري ، كتب للطليعة يقول :

ان متابعة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي ، توضح أنه يبذل غالبا في صفوف سكان العاصمة — ومعظمهم ذو كفاءات وقدرات ثقافية أعلى من سكان الريف — كثيرا من الجهود السياسية والعمل التنظيمي . وتجرى في وحداتهم مظاهر مختلفة للنشاط السياسي والتنظيمي . كما تلقى عليهم المحاضرات الثقافية . وهذا عمل طيب ولا شك ويجب لا الاستمرار فيه فقط ، وانما الارتقاء به أيضا . ولكن أهل الريف لايلقون — في رأيي — مثل هذا الاهتمام .

ولا يعني هذا انني أنكر على العاصمة وسكانها — أو على أي مدينة اخرى — حق مزاولة العمل السياسي بالقدر الذى تتيحه لهم امكانياتهم . بل انني اطالب لهم واطلب منهم المزيد من هذا الجهد البناء . والذى أنكره حقا ، هو عدم وصول مثل هذه الاعمال التثقيفية الى الريف حتى يدرك سكانه واجباتهم من داخل الاتحاد الاشتراكي خلال مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

هذا ما أنكره وأطالب بعدم استمراره . ويعن لي أن أتساءل : اين أثر الدفعة الاولى من خريجي المعهد العالي للدراسات الاشتراكية ؟ اين نشاط لجان الدعوة والفكر في المحافظات ؟ اين جهود أمانةالدعوة والفكر وأمانة الفلاحين ؟

ان العمل السياسى لم يصل حتى اليوم الى أعماق القرية التى تتشوق الى « بصيص » من الثقافة والفكر الثورى .
وهذا – فى رأيى – واجب المثقفين الثوريين من أبناء الاتحاد الاشتراكى ، ان القرية – للاسف – تحرم من أبنائها الذين يتلقون العلم فى المدينة حتى فترة الصيف . وذلك عن طريق أخذهم الى معسكرات صيفية ، بدلا من أن يظلوا فى قلب المعركة فى الريف يشاركون أهله – وأهلهم – فى نشاطهم ويزودونهم بخبراتهم ويطلعونهم على المشاكل ويقدمون لهم الحلول .. ومثل هذا العمل الذى يجب أن يتم فى الريف ، هو الذى سيمكننا من اكتشاف « الكوادر » القادرة على القيادة وتحمل المسئولية من بين صفوف الشباب ، كما يحقق وعيا سياسيا تحتاجه القرية فعلا .
ان التفكير فى العمل السياسى فى الريف ووضع خطة لمثل هذا العمل ، يجب ان يلقى الاهتمام الكافى من قيادات الاتحاد الاشتراكى . وانى لاقترح الآتى : أولا : أن تتم عملية تعبئة شاملة يشارك فيها كل من يجد فى نفسه القدرة والاخلاص والحماس الكافى لتحمل مثل هذه المسئولية . كأن يقوم كل طالب جامعى من أهل الريف بشرح الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى للفلاحين . وكذلك كل موظف من القرية كمدرسى المدارس وطبيب الوحدة الصحية .. الخ . ثانيا : أن تكون جميع القيادات فى القرية قيادات سياسية وكوادر ذات ثقافة تمكنها من توعية الفلاحين سياسيا ، كأعضاء لجنة العشرين على أن يكون جميع أعضاء لجنة العشرين مقيمين فى قراهم فعلا وليس خارجها ويزورونها من وقت لآخر .

●

كيف نواجه أسلوب الرجعية ؟

كتب المواطن صلاح الدين اسماعيل من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، رسالة للطليعة . يقول فيها :
عندما ايقنت الرجعية ان الحلقة تضيق بمن حولها . وانها – ان آجلا أو عاجلا – سوف تختنق ، راحت تتحرك فى مجال العمل الجماهيرى فى القاعدة الشعبية ، محور الارتكاز .
واخذت تقرب للعمل الجماهيرى بالزلفى والنفاق والمخاتلة بأن تقول من عندياتها الكثير . تقول مثلا : « سوف نفعل كذا . وسوف نلقى كيت . سوف نجعل من البحر (طحينة) . اطرحوا مشاكلكم . ناقشوا اموركم . لقد ابلغنا المسئولين مطالبكم وأدينا الواجب ... هذه فرصتكم » .
وتعلق عواطف الجماهير ، قضية خطيرة ، تعكس تأثيرها على عمل القيادات الثورية فى الاتحاد الاشتراكى ، انها عملية القاء دش بارد على النار . وذلك هو الاسفين الذى يسعى الى نصبه المولعون بالسطحية . وسوف ينتج عن ذلك – فى رأيى – أن يواجه كل ثورى يتكلم بعد ذلك ويناقش الجماهير بالاستياء والسلبية التى شحنها الفكر الرجعى عن طريق اثارة الرجعية فى أعماق الجماهير ثم يلقى ببعض الطوب ليحدث دوامات فى النفوس فلا تقدر على الاستماع بفكر واضح أو وجدان سليم .
وغرض الرجعية من ذلك ، هو اخذ « واجهة » عند الجماهير . حتى اذا وجهت ضربة الى الرجعية تساءل الجماهير : ماذا فعل هؤلاء ؟ لقد كانوا يبحثون مشاكلنا وهكذا تريد الرجعية أن تعطى فهما خبيثا بمنطق لئيم .
ولابد من ابعاد أمثال هؤلاء الاشخاص وتشديد رقابة الاتحاد الاشتراكى على كل الانحرافات التى يزج بها فى أحاديث البعض عندما يتحدثون باسمه . ولابد من أن يسعى الاتحاد الاشتراكى بشكل دائم الى تعميق خطه السياسى لدى الجماهير وتوعيتها به ، وان يقذف بأى منحرف عن الميثاق والاشتراكية الى خارجه . لمستقبل الاتحاد الاشتراكى فوق أى اعتبار .

اقتراح باصدار الكتاب الاشتراكى

كتب المواطن محمد كمال احمد سليمان مهندس بالمصانع الحربية ، يقول للطليعة :
كنت أشعر دائما باننا فى حاجة الى « جريدة » أو « مجلة » تقود الفكر الاشتراكى وتغذيه بالبحث العلمى والخبرة العملية المنبثقة من واقعنا . وكانت الطليعة – بحق – « طريق المناضلين الى الفكر الثورى المعاصر » .
واليوم أشعر أننا فى حاجة الى « الكتاب الاشتراكى ».
فلماذا لاتقوم الطليعة – وقد مضى على صدورها نحو عام – باصدار كتب على فترات متباينة . علما بأن أسرة الطليعة – فى تقديرى – نخبة ممتازة من رواد الفكر الاشتراكى . قادرة على فهم وتحليل مشاكلنا ، اقتصادية كانت أو اجتماعية.

نقد للطليعة .. واقتراح

كتب المواطن زكريا عيسى عامل بشركة النصر للغزل والنسيج (سباهى) بالاسكندرية ، خطابا للطليعة ضمنه نقده لها ، بعد مقدمة خاطب فيها الطليعة تحت كلمات « عزيزتى الطليعة » . يقول المواطن فى نقده :

« .. أتيح لى أن أبعث لك ببعض الانتقادات ، وكنت فخورا حينما قرأتها فى العددين الثالث والسادس » .

ويعجبنى اهتمامك فى (مناقشات مفتوحة) باستمرار صداقتك للمواطنين . ولكنى اعيب لك أكثر من ملاحظة وباسم الصداقة أعرضها :
أولا – رغم الوثائق والعمق والندوات ، الا أنك لم تحاولى متابعة مشاكل التطبيق الاشتراكى على الطبيعة . تنتظرين أن يكتب لك الاصدقاء ، صوت من القاعدة ، ولم تحاولى أن تعيشى صورة واقعية مع القاعدة العريضة للشعب وقواه العاملة .

ثانيا – جمعت كل ندواتك كبار الاصدقاء . فلماذا لم تقومى بدعوة عمال وفلاحين وجنود بجانب من دعيت للندوات من مثقفين ورأسماليين وطنيين ؟.

ولى مطلب ، ارجو الا تعتبريه سطحيا أو تافها أو صورة لرواسب رأسمالية عندى انه اقتراح أكثر منه مطلب .. لماذا لاتقدمى لاصدقائك مسابقة ثقافية فى الفكر الاشتراكى تتضمن بضعة أسئلة ذات مفاهيم سياسية تساعد القراء على البحث وتنمية الافكار وتعميق المفاهيم ؟ » .

وثائق



المجموعة الثانية من وثائق التعليم فى مصر

من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٠

تنشر « الطليعة » فى هذا العدد المجموعة الثانية من الوثائق عن التعليم فى مصر . وتشتمل على عدد من أهم التقارير التى كتبها بعض الخبراء الاجانب أو المسئولين عن التعليم فى مصر والمعاصرين لتلك الفترة . وتغطى تلك المجموعة الفترة التاريخية الممتدة من عام ١٩٢٣ حتى صدور قانون الدكتور طه حسين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ الذى تقررت فيه المجانية فى رياض الاطفال والتعليم الثانوى والتعليم الفنى . وهو القانون الذى يمثل أرقى درجة من التطور وصل اليها التعليم فى مصر فى الفترة السابقة على قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ التى أحدثت التغيرات الكبرى فى نظم وأوضاع التعليم عامة .

تقرير عن بعض نواحى التعليم فى مصر مرفوع الى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية من المستر ف . أو . مان مفتش المدارس وكليات المعلمين بادارة المعارف بانجلترا ابريل سنة ١٩٢٩



يستدل من الجداول التفصيلية لتعداد سنة ١٩١٧ — وهى احدث ما يوجد من نوعها — ان نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ممن تبلغ سنهم الخامسة فما فوق لم تتجاوز ١١٨ فى الالف بين الذكور و١٨ فى الالف بين الاناث من مجموع السكان (١) ويتبين كذلك من الجداول المذكورة ان عدد العميان والصم والبكم والمقعدين وضعاف القوى العقلية لا يقل عن ٥٨٧٧١٧ نفسا أى نحو ٢٫٠٪ من مجموع السكان .

أما الوفيات بين الاطفال الذين لم يتموا السنة الاولى من عمرهم فقد وصلت نسبتها فى سنة ١٩٢٥ الى ٢٤٫١٪ من المولودين ، ويظهر أن هذه النسبة ازدادت ازديادا مطردا منذ سنة ١٩٢١ .

وفى العام الدراسى سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ظهر من الاستقصاء فى الوجه البحرى أن ١٨٪ من الذكور الذين تتراوح سنهم بين الخامسة والتاسعة عشر ، و٢٫٩٪ من الاناث اللواتى فى هذه السن كانوا يتلقون نوعا ما من التعليم المدرسى ، أما فى الوجه القبلى فكانت النسبة فى ذلك العام ١٤٫٢٪ من الذكور ، ٢٫٦٪ من الاناث .

١ — يتبين من المعلومات التى تلقيتها من ادارة الاحصاء والتعداد أن فى سنة ١٩٢٧ كان فى مصر ١٥٧٫٠٠٠ صبى و ١٥١٫٠٠٠ بنت فى السنة السابعة من العمر ، وهذا يدل على أن مجموع الاطفال لكل سنة من سنى الدراسة الاولية يقدر بنحو ٣٠٨٫٠٠٠ أو ٣٠٠٫٠٠٠ اذا حسبنا حساب الوفيات والاطفال الاجانب .

٢ — ان الجداول المرافقة لهذا تبين ما لدى السلطات العامة المصرية فى الوقت الحاضر من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها وعدد التلاميذ والطلبة الذين يتعلمون فيها فتحب قراءة كل منها مع الملحوظات الملحقة بها أما الاحصاء المختص بالجامعة الازهرية القديمة فقد وضع فى صحيفة منفصلة .

ثم قدم التقرير جدولا احصائيا عن نظام التعليم الاولى للصبيان والشبان فى العام الدراسى ١٩٢٨ — ١٩٢٩ وعن نظام التعليم الاولى للبنات والفتيات فى العام الدراسى ١٩٢٨ — ١٩٢٩ وجدول عن المدارس الابتدائية والثانوية التى على النمط الاوربى والمدارس الفنية للصبيان والشبان فى العام الدراسى ١٩٢٨ — ١٩٢٩ .

النظام الجديد الذى يقترح ادخاله يشمل هذا النظام ما يأتى :

(١) القسم الاولى (اربع سنوات) ؛
(٢) القسم الثانوى (خمس سنوات)
(٣) القسم العالى (اربع سنوات).
(٤) القسم الفنى أو قسم التخصص (سنتان) .

مجموع مدد الدراسة (خمسة عشر عاما).

وستكون سن الدخول بالسنة الاولى من القسم الاولى من ١٢ — ١٥ سنة . وقد تقرر تحديد عدد الذين يقبلون فى السنة الاولى من القسم الاولى فى جميع المعاهد بألف طالب ويقترح انشاء ثلاث كليات فى القسم العالى وهى : —

(١) كلية الاداب لتخريج مدرسين للغة العربية .
(٢) كلية القضاء الشرعى لتخريج قضاة ومحامين .
(٣) كلية العلوم الدينية لتخريج وعاظ ومدرسى دين .

٣ — يتبين من فحص الجداول الامور الجوهرية الاتية المتعلقة بما هو معد فى الوقت الحاضر من معاهد التعليم ووسائله .

(أ) ان عدد المحال بالمدارس الاولية لايزال غير واف على الاطلاق بحاجات الامة اذ انه لا يوجد منها الان الا ما يكفى ٥٣١٠٠٠ طفل أى ٤٠٨٦٠٠ من البنين و ١٢٠٠٠٠ من البنات فى حين أن مجموع المحال التى يجب ايجادها على ما يظهر اذا جعلت مدة الدراسة فى المدارس الاولية خمس سنوات فقط هو ١٥٠٠٠٠٠ محل ولايخفى ان نظام التعليم الاولى المعمول به الان يرمى الى جعل مدة الدراسة ٧ سنوات

(ب) ان عدد المحال المخصصة لتعليم البنات والفتيات ضئيل جدا بالنسبة الى ما هو مخصص لتعليم الصبيان والشبان.

(ج) لايوجد من رياض الاطفال سوى عدد ضئيل لا يكاد يذكر ثم أن جميع هذه الرياض متصلة بنظام التعليم العام الذى على النمط الاوروبى والذى يتطلب دفع اجور مدرسية .

(د) ان عدد المحال المخصصة للتعليم الثانوى يعد كبيرا جدا اذا قيس بعدد المحال فى المدارس الاولية ولاجراء هذه الموازنة على الوجه الصحيح ، يجب حسبان محال المدارس الابتدائية مع محال المدارس الثانوية ، اذ ان المدرسة الابتدائية انما هى فى الواقع مدرسة تحضيرية للتعليم الثانوى فاذا ضممنا هذين النوعين الى بعضهما تبين لنا ان نسبة محال التعليم الثانوى الى محال التعليم الاولى فى مصر هى ١ : ٥ تقريبا فى حين انها فى انجلترا ١ : ٢٥ تقريبا ولهذا لا يسعنا الا ان نستنتج ان بناء التعليم الحالى فى مصر متضخم القمة أى ان الجزء العلوى منه قد أفرط فى توسيعه افراطا ادى الى اغفال توسيع الجزء السفلى الذى هو عبارة عن التعليم القومى اللازم لعامة الشعب .

٤ — ومما يؤيد النتائج آنفة الذكر فحص الاحصاءات المالية المبينة فى كتاب الاحصاء السنوى لسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ اذ ان جملة المبالغ التى ادرجت فى ميزانية وزارة المعارف فى تلك السنة كانت ١٧١٩٦٨٩ ج٠م٠ وفى ميزانيات مجالس المديريات ٩٠٣٨٢٩ ج٠م٠ اى ان مجموع

---

(١) ويسرنى ان اذكر هنا ان الارقام المستخرجة مبدئيا من تعداد سنة ١٩٢٧ تدل على حدوث تحسن عظيم فى هذا العدد اذ ان نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ارتفعت الى ١٩٧ فى الالف بين الرجال ، ٤٠ فى الالف بين النساء من مجموع السكان

ـــا خصص للانفاق على التعليم كان ٢٫٦٢٢٫٥١٨ ج٠م٠ وفيما يلي بيان بما أنفقته الوزارة والمجالس المذكورة من ذلك المال على التعليم الاولى والابتدائي والثانوى والعالى .

وزارة المعارف

التعليم الاولى ورياض الاطفال ٢٣٤٫٧٠٨ ج٠م٠

التعليم الابتدائى للبنين ٢٦٠٫٢٢٠ ج٠م٠

التعليم الثانوى للبنين ٢٤٦٫٧٥٩ ج٠م٠

التعليم الابتدائى والثانوى للبنات ٨٦٫٨٦٣ ج٠م٠

التعليم العالى ٢٥٥٫٤٠٣ ج٠م٠

مجالس المديريات

التعليم الاولى ورياض الاطفال ٣٢٨٥٤٢ ج٠م٠

التعليم الابتدائى للبنين ١١٧٫٢٩٠ ج٠م

التعليم الابتدائى للبنات ٤٩٫٥٠٨ ج٠م

ويتضح مما تقدم ان مجموع ما انفق على التعليم الاولى ومن ضمنه رياض الاطفال التي قلما يصح ادخالها في هذا الباب لم يتجاوز في سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ مبلغ ٥٦٣٠٠٠ ج٠م٠ ، في حين ان التعليم الذى على النمط الاوربى وهو الابتدائى والثانوى قد انفق عليه ما يربو على مليون من الجنيهات المصرية : اى أنه لم يخصص من مجموع ما تنفقه الحكومة على التعليم سوى الخمس لتعليم أبناء الطبقة التي تسمى احيانا بالطبقة العاملة : اى الابناء الذين تنتهى كل مدة تعليمهم عادة بانتهاء الدراسة الاولية (١) . وقد يكون من المفيد في هذا المقام أن نوازن بين هذه الارقام وبين الارقام الواردة في ميزانية التعليم في انجلترا لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ كما هو مبين بالجدول رقم (١)

ويستدل من الجدول رقم (١) ان كل جنيه ينفق على التعليم العالى في انجلترا تقابله اربعة جنيهات تنفق على التعليم الاولى ، أما في مصر فان كل جنيه ينفق على التعليم الاولى يقابله جنيهان تقريبا ينفقان على التعليم العالى ، ولايغرب عن الاذهان ان انجلترا بوصف كونها بلادا بالغة غاية التقدم في الصناعة والتجارة تحتاج الى ان تكون نسبة المتعلمين من سكانها تعليما فنيا واحترافيا راقيا اكبر جدا من النسبة التي تحتاج اليها بلاد زراعية كمصر معظم أهلها من الفلاحين .

وفضلا عن ذلك فانه يتبين من المقارنة بين نفقات تعليم البنين ونفقات تعليم البنات في المدارس التي على النمط الاوروبى ان الاول كلف مصر في سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ مبلغ ٨٧٩٫٦٧٢ ج٠م٠ في حين أن الثانى لم تبلغ نفقاته سوى ١٣٦٤٠١ ج٠م٠ وبما أن نفقات التعليم العالى ما زالت حتى الان تصرف جميعها تقريبا على معاهد البنين والشبان ، فان الموازنة المشار اليها آنفا لا تكون قريبة من الحقيقة الا اذا اضيفت تكاليف التعليم العالى الى نفقات تعليم البنين في المدارس التي على النمط الاوروبى فاذا أجرى ذلك، كانت أرقام المقارنة بين نصيب الذكور ونصيب الاناث كما يأتى : ١١٣٥٠٧٥ ج٠م للصبيان والشبان ، ١٣٦٤٠١ ج٠م٠ للبنات والفتيات .

٥ — اما أرقام ميزانية سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ فهى كما يأتى : —

وزارة المعارف العمومية

التعليم الاولى ورياض الاطفال ٩٢٢٥٥١ ج٠م٠

التعليم الابتدائى للبنين ٣٥١٣٨٦ ج٠م

التعليم الثانوى للبنين ٤٩١٥٠٨ ج٠م٠

التعليم الابتدائى والثانوى للبنات ١٥٨٢١٥ ج٠م٠

التعليم العالى ٣٤٠٢٦٠ ج٠م٠

مجالس المديريات

التعليم الاولى ورياض الاطفال ٣٦٦٣٤٤ ج٠م٠

التعليم الابتدائى للبنين ١٥٦٣٤٤ ج٠م

التعليم الابتدائى والثانوى للبنات ٥٧٣٢٩ ج٠م٠

جملة المبالغ في ميزانية التعليم

وزارة المعارف العمومية ٢٦٦٣٢٠٤ ج٠م٠

مجالس المديريات ١٠٥٧٩٦١ ج٠م٠

ويتبين مما تقدم أن هناك زيادة محسوسة سواء من حيث المبلغ الذى انفق على التعليم الاولى أو من حيث نسبة هذا المبلغ الى مجموع الميزانية وهذه الزيادة يرحب بها ، كما انها تدل كل الدلالة على ان الوزارة عازمة في الوقت الحاضر على أن تعمم التعليم الاولى الى اقصى حدوده ، بيد أنه يلاحظ ان مقدار ما ينفق على التعليم الابتدائى والثانوى للبنات لا يتجاوز ٢١٥٠٠٠ ج٠م٠ في حين أن ما ينفق على التعليم الابتدائى والثانوى للبنين قد اربى على ١٠٠٠٠٠٠ ج٠م٠ فاذا اضيف الى هذا الرقم الاخير ما يتكلفه التعليم العالى من النفقات ، كان الفرق بين نصيب البنين ونصيب البنات عظيما.

٦ — اذا راعينا فيما يتعلق بالامور الثلاثة المبينة في الفقرة الثالثة ما تجرى عليه الان الدول المتمدينة الاخرى في اعداد معاهد التعليم ووسائله في بلادها ، فان بعض الاراء الحاسمة في هذا الصدد تبدو واضحة من نفسها ، فاولا ان الحقيقة التي لا نزاع فيها والتي اخذت وزارة المعارف العمومية تعترف بها منذ بضع سنين هى أن الغرض الاول من الجهود التي تبذل في سبيل نشر التعليم في مصر يجب أن يكون محو عار الامية عن البلاد بتعميم التعليم الاولى بين جميع الاطفال الذكور منهم والاناث واني لا اتعرض هنا لبيان الوسائل والطرق التي يجب اتخاذها لاجراء هذا التعميم ، ولا الى تحديد مجال هذا النوع من التعليم ومراميه، اذ أن البحث في كل ذلك وارد في الفصل الخامس المختص بالتعليم الاولى من هذا التقرير وانما يكفى هنا ان أقول انه اذا لم يتم اعداد وسائل التعليم الاولى بطريقة وافية تمكن كل ولد وبنت من تلقيه، فان مصر ستظل من حيث التعليم متأخرة تأخرا كبيرا عن صفوف الدول العصرية واني أعرب من املى بان تكلل الجهود الشديدة التي تبذل الان في مداواة هذه الحالة بالنجاح التام في القريب العاجل .

ومما يجب ذكره في هذا الصدد ان الاقسام الليلية التي انشأتها الوزارة لتعليم الاميين من البالغين والتي يؤمها الان نحو ٦٠٠٠٠ طالب تعد باكورة حسنة لما ينتظر من التقدم في هذا الشأن .

الجدول رقم (١)

	ماتدفعه ادارة المعارف	ماتدفعه السلطات المحلية	المجموع
التعليم الاولى	٣٣٫٠٨٤٫٦٣٠ ج.ك	٢٥٫٧٧٢٫٢٤٠ ج.ك	٥٨٫٨٥٦٫٨٧٠ ج.ك
التعليم العالى أى الثانوى والفنى وتعليم المعلمين .	٧٫٩٩٧٫٣٥٨ ج.ك	٦٫٤٠٠٫٧٧٤ ج.ك	١٤٫٣٩٨٫٣١٢ ج.ك

(١) حنف رقم ٥ الذى يتضمن ميزانية وزارة المعارف العمومية سنة ١٩٢٧/١٩٢٨

٧ ـ وثانيا ان الجميع يقرون بأن من النقص الجسيم فى نظام التعليم بالقطر المصرى ان الوسائل المعدة حتى الان لتعليم البنات والفتيات ضئيلة بالنسبة الى ما هو معد للاولاد والشبان ، على ان وزارة المعارف العمومية قد وجهت عنايتها الى هذا الامر ايضا فهى الان تواصل جهودها المحمودة فى ايجاد المجال المطلوبة اجابة للرأى العام الذى اخذ يتجه اتجاها سريعا الى هذه المسألة بيد انه قد يكون من المناسب ان نذكر فى هذا المقام ان كثيرا من كبار المفكرين المصريين يرون أن جانبا كبيرا مما يتغلب فى الوقت الحاضر الحياة الاجتماعية المصرية من العيوب الجسيمة ترجع فى الغالب الى نقص نظام التعليم النسوى ، فاحصاءات الصحة العامة لا يمكن اعتبارها الان مرضية والسبب فى ذلك هو ان كثيرا من التدابير الصحية التى لا تراعى الان فى تقويم الصحة العامة وتربية الاطفال وعلاج الامراض الخفيفة الفاشية بوجه خاص فى مصر لا يمكن ان يقوم بها على الوجه الاكمل سوى الزوجات والامهات اللواتى يتبعن فى حفظ الصحة وادارة الشئون المنزلية تلك النظم الراقية والعادات الحسنة التى هى ثمرة غرس التربية الصحية السديدة فى طور الطفولة حين يسهل انطباع الاشياء فى النفس البشرية ، فمجهود مصلحة الصحة العامة فمهما أظهر فيها المفتشون الصحيون المسئولون من الغيرة والحذق فان نجاحها النهائى يتوقف فى الغالب على وجود جمهور متعلم ومستعد لان يتعاون مع مصلحة الصحة والعنصر النسوى فى مثل هذا الجمهور هو الذى يفرض عليه بطبيعة الحال أن يقوم باهم عمل وانجعه فى هذا السبيل . ان الانفاق على تعليم الفتيات المصريات يمكن أن يعتبر بحق أنه انفاق على تحسين الصحة العامة بشرط ان يسير ذلك التعليم دائما على نهج عملى معقول وعلى هذا الاعتبار يعد الانفاق المذكور مثمرا من الوجهة الاقتصادية على الاقل ولا يقلل من جزالة فائدته وكبر ثمرته ان ربحه لا يظهر على الفور فى شكل جنيهات وقروش » .

٨ ـ ثالثا ان معظم الخبيرين بالتربية يقرون بأن من النقص الفادح فى بنيان التعليم المصرى ان مدارس الاطفال المنظمة على النمط الحديث والتى يجرى فيها التدريس على الاساليب المعتمدة تكاد تكون معدومة لضآلة عددها .

ويمكن القول بأنه لم يحدث فى أى ميدان من ميادين التعليم ان كانت الابحاث والتجارب التى أجريت فى السنوات الاخيرة أشد اثارة فى نظرياتها وابهر فى نتائجها مما ظهر فى ميدان تعليم الاطفال الصغار ويمكن القول ايضا بأنه لم يؤثر أى عامل فى التربية العملية بوجه عام تأثيرا انجع وانفع مما أحدثه نموذج التعليم فى مدارس الاطفال الحديثة وما أرشد اليه من الافكار والاساليب ولهذا فان افتقار مصر الشديد الى هذا النوع من المدارس قد ادى الى حرمانها مما تبين أنه أنشط العوامل واخصبها فى ترقية التعليم الاوربى فى العصر الحالى ومن المرجح ان الشعور بهذا الفراغ الجسيم فى نظام التعليم العام يشتد فى مصر بالنظر الى أن الاحوال الاجتماعية السائدة فى القطر تدعو بوجه خاص الى نشر تربية الاطفال وتوفير أسباب سعادتهم ورفاهيتهم، وفضلا عن ذلك فان ما قيل انفا عن تعليم البنات ينطبق تمام الانطباق على تعليم الاطفال أى ان هذا التعليم الاخير جدير بأن يعد توسعه لابد منه فى مجال اعمال الصحة العامة .

وانى ادرك تمام الادراك أن افتقار البلاد الحالى الى معاهد تعليم الاطفال يرجع كله أو معظمه على الاقل الى العيب الذى أشرت اليه آنفا وهو قلة الوسائل المعدة للتعليم النسوى اذ أن من الجلى أنه لا يتسنى تأسيس نظام عام لمدارس الاطفال تأسيسا يكفل لها النجاح الا اذا وجد عدد كاف من المعلمات المدربات لتعيينهن فى هذه المدارس ، بيد ان هذا التعليل يزيد فى تأييد الاقتراح الذى يقضى بوجوب الاسراع بقدر الاستطاعة فى تنفيذ الخطط المتعلقة بتوسيع نطاق التعليم النسوى وبمناسبة ما تقدم ننوه هنا الى ما تقوم به مدارس الاطفال التى انشأتها الوزارة حديثا من الاعمال الجزيلة النفع ولكن المحال المعدة فى هذه المدارس ـ وتبلغ عددها نحو الفين ـ لا تزال غير وافية بالحاجة على الاطلاق ثم ان التعليم فى جميع هذه المدارس تدفع عنه اجور مدرسية وهذا يدل على أن مدارس الاطفال الموجودة الان فى مصر انما اعدت لاطفال الطبقات الغنية أى الاطفال الذين ترى الحكومات الاوربية الحديثة انها فى العادة اقل ما يكون ملزومية بتعليمهم » .

٩ ـ بينما يمكن النصح من غير ما تردد بتوسيع نطاق المدارس الاولية ومدارس الاطفال توسيعا عاما وباتخاذ التدابير العاجلة بوجه خاص لزيادة الوسائل اللازمة لتعليم البنات فان من الصعب ابداء رأى صريح حاسم فيما يتعلق بضروب التوسيع التى يجب اجراؤها فى المستقبل فى دائرة التعليم الثانوى والفنى والعالى وذكر هذه النقطة يستدعى الاجابة عن سؤالين وجهتهما وزارة المعارف خصيصا وهما :

(أ) ما هو عدد المحال التى يجب اعدادها لكل مرحلة من مراحل التعليم العام بالنسبة الى عدد السكان ؟ .

(ب) ماهو عدد المحال التى يجب اعدادها ايضا للتعليم الفنى المتوسط أى الصناعى والزراعى والتجارى .

ومما يجب ذكره فى هذا الصدد ان التعليم الاولى والتعليم النسوى اللذين اقترح توسيعهما فى الفقرات المتقدمة يمكن التمييز بينهما وبين غيرهما من أنواع التعليم الثانوى والفنى والعالى بأن الغرض الاساسى منهما : انما هو تحسين حالة التلاميذ والتلميذات الاجتماعية العامة ولا يكاد ينطوى على شىء مما يتعلق بالطرق التى يكسبون بها عيشهم بعد اتمام دراستهم . أما أنواع التعليم الاخرى فانها تسير حتما بالتلاميذ مهما كانت اصولهم وبيئاتهم الاجتماعية الى سبل معينة لممارسة المهن المختلفة أو للاشتغال فى ميدان التجارة او الصناعة وهذا التمييز ظاهر لاول وهلة فيما يتعلق بمختلف مقررات التعليم الفنى سواء أكانت متوسطة أم عالية وهو كذلك ملموس فيما يختص بالتعليم الثانوى المصرى الذى يدل لحاق التلميذ به فى معظم الاحوال على أنه لا ينوى بعد تخرجه أن يكسب عيشه من طريق آخر غير الاشتغال بما يسمى مهنة مهما كانت هذه المهنة صغيرة الشأن » .

ولا مرية فى ان التمييز المذكور ، انما هو تمييز أساسى يجب أن يحسب حسابه عند محاولة تقدير ما يجب اعداده فى المستقبل من مجال التعليم فى مصر وبما أن التعليم الاولى وضروب التعليم المماثلة له يرمى فى الغالب الى تحسين حالة التلاميذ الاجتماعية ولا تنطوى على شىء معين بالذات يتعلق مباشرة بالعمل الذى سيمارسونه لكسب عيشهم بعد اتمام الدراسة ، فانه بالنظر الى ظروفها هذه يجب الاكثار منها بقدر ما تسمح به ميزانية الدولة وبحسب ما يتطلبه الرأى العام وحاجة البلاد . أما درجات التعليم الاخرى فيجب أن لا يعد من وسائلها الا بقدر ما تحتمله طاقة البلاد على تشغيل المتخرجين فيها » .

(١٠) ان الخطر الناشىء من تضخيم القمة أو الافراط فى توسيع نطاق التعليم الراقى أى الثانوى والفنى والعالى يشتد ضرره على الاخص فى مصر بالنظر الى تحمس أهلها لضروب التعليم التى يتسع فيها مجال الطموح والى التقاليد الغريبة المتعلقة بهذا التعليم ولا سيما فيما يختص بالتوظف فى الحكومة اذ انه ليس فى العالم على الراجح قطر ينال فيه موظف الحكومة منزلة كبيرة بين الاهلين كالتى ينالها فى مصر وقد لا يوجد فى أى بلد غير مصر آباء يميلون لان يضحوا بالشىء الكثير فى سبيل جعل ابنائهم موظفين بالحكومة باى شكل كان واذا تعذر الاستخدام فى وظيفة حكومية فأن المصرى العادى يعتبر ان الافضل فى هذه الحالة هو الاشتغال باحدى المهن المحترمة كالطب والمحاماة ، وأقل الامور اجتذابا لنظر الشاب المصرى بوجه عام هو أن يقتحم معترك الحياة بعد اتمامه الدراسة الراقية ويشق بقوته الشخصية طريقا لنفسه فى ميادين الصناعة والتجارة

المرضية لتيارات المزاحمة وتقلبات الاحوال .

(١١) ان عوامل الاغراء والمخاطر التى تحف بمسألة التعليم فى الوقت الحاضر لا تحتاج الى بيان أما عن عوامل الاغراء فانه يخشى أن تندفع الوزارة فى توسيع نطاق جميع ضروب التعليم العالى اجابة للمطالب الشديدة الصادرة عن غير روية ودراية من جمهور يرى ان هذا التعليم هو فى الغالب ان لم يكن فى جميع الاحوال الطريق الاكبر الموصل الى الاستخدام أو الاعمال المحمية ، أما عن المخاطر فيخشى أنه متى اتم التلاميذ دراساتهم الراقية وجدوا أبواب وظائف الحكومة موصدة فى وجوههم والمهن الحرة مكتظة بمحترفيها وفى الوقت نفسه ليس لديهم استعداد لاقتحام سبل العيش الاخرى التى تحتاج الى الاقدام والكفاح .

(١٢) على أن الخطر المشار اليه آنفا يقل الى حد كبير جدا فيما يتعلق بالمدارس الفنية المتوسطة وذلك لسببين أولهما ان التلميذ الذى يتعلم صنعة يدوية ويحذقها يكون عادة أقدر على اقتحام مسالك الحياة الوعرة من التلميذ الذى تكون تربيته قائمة فى الغالب على الدراسة العلمية المعتادة والسبب الثانى هو أن من مصالح الحكومة لا يزال فيها حتى الان على الاقل محال للمستخدمين الفنيين الحاذقين يكفى لاخذ جانب كبير من خريجى المدارس المتوسطة لتشغيلهم فى مصانع الحكومة بيد أن هذا الامر الثانى ليس له حتى فى الوقت الحاضر سوى أثر جزئى فى مدارس التجارة المتوسطة وسيقل تأثيره بوجه عام فى كافة المدارس الاخرى كلما نقصت طاقة الحكومة على تشغيل المتخرجين ويقال ان هذا المجال سيكتظ سريعا بالمتزاحمين عليه . ولهذا يظهر أن بعض المدارس الفنية المتوسطة على الاقل ستواجه فى القريب العاجل معضلة تشغيل عدد من خريجيها يزداد من عام الى عام فى مجال الاعمال الحرة بدلا من مصالح الحكومة ..

(١٣) ان الخطر الناشىء من تجاوز الحدود المعقولة فى التوسيع وتجلى بأجلى مظهره فى المدارس الابتدائية والثانوية التى على النظام الاوروبى لان هذه المدارس على الاخص تمثل لذوى الطموح الطريق الرئيسى الموصل للتوظف فى الحكومة ولممارسة المهن المحترمة وفى الواقع ان الاباء المصريين يعتقدون فى الغالب على ما يظهر ان الغلام متى نجح فى الالتحاق باحدى المدارس الثانوية أصبحت الحكومة ملزمة اذا لم يحدث له عارض ما بأن تعد له وسائل الفلاح والرفاهية طول حياته وفضلا عن ذلك فان ما فى محتويات منهج الدراسة الثانوية من الاجمال وما يبدو عليها بطبيعة الحال من بعض الابهام وخلو تاريخ المدارس المذكورة من سوابق تدل على أن بعضا من تلاميذها تركوها بمحض ارادتهم للاشتغال بالاعمال الحرة وعدم اتخاذ أية تدابير فيها تساعد التلاميذ على الاقدام على هذا الامر المرغوب فيه جد الرغبة — كل ذلك يضطر تلميذ المدارس الثانوية الى أن يحصر جميع جهوده للامعان فى سبيل الدراسة العلمية المألوفة التى لا يمكن ان تؤدى بطريقة مرضية الى شىء آخر سوى التوظف فى الحكومة أو ممارسة المهن المحترمة ومما يدل على زيادة عدد الملتحقين بالمدارس التى على النظام الاوروبى زيادة مستمرة فى السنوات الاخيرة ازدياد عدد طالبى الدخول فى الامتحانات العامة الثلاثة التى تحدد المراحل الثلاث فى التعليم الابتدائى والثانوى ازديادا مضطردا ، اذ أن عدد المتقدمين الى امتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية قد ارتفع من ٢٩٣٠ فى سنة ١٩٢٠ الى ١٢٢٩٠ فى سنة ١٩٢٧ وكذلك زاد عدد طالبى الدخول فى امتحان شهادة القسم الاول من الدراسة الثانوية من ٤٤٧٣ فى سنة ١٩٢٠ الى ٤٨٨٠ فى سنة ١٩٢٧ وفى امتحان شهادة القسم الثانى من الدراسة الثانوية من ١١٥٦ فى سنة ١٩٢٠ الى ٢٢٧٢ فى سنة ١٩٢٧ أما نسبة الناجحين فيظهر انها لم تختلف من سنة الى سنة سوى اختلاف يسير . وقد وسع نطاق المدارس الثانوية وزيد عدد التلاميذ فى غرفها زيادة باهظة وذلك لكى يتيسر ادخال أكبر عدد ممكن من حملة الشهادة الابتدائية .

(١٤) لو كانت المدارس الثانوية قد اظهرت انها تخرج عددا متزايدا من الرجال ذوى التعليم المتقن والثقافة الصحيحة الذين يسهل اندماجهم فى سلك الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالقطر اندماجا نافعا لكان توسيع نطاق التعليم الثانوى داعيا الى الغبطة ولكن من المؤكد ان هذا التوسيع الذى أجرى فى العهد الاخير لن ينظر اليه بعين الاطمئنان اذ يتبين منه انه سيؤدى فقط الى الاكثار من عدد طالبى التوظف بالحكومة أو الاشتغال بالمهن المحترمة التى أصبحت مكتظة بمحترفيها والشك فى فائدة هذا التوسيع لا يقتصر على هذا الحد ، اذ ان الخبيرين من المصريين كثيرا ما صرحوا بأن الصبى متى اندمج فى سلك المدارس التى على النظام الاوروبى ولا سيما المدارس الثانوية أصبح بعد مدة قصيرة غير صالح من حيث قوة جسمه ومزاجه لمباشرة الاعمال التى تستدعى المنافسة فى الزراعة والصناعة والتجارة ولهذا يضع نصب عينه الاستخدام فى الوظائف الكتابية أو الادارية أو الاحترافية ويأبى أن يجعل لنفسه مطمحا آخر غير هذا ولا مرية ان كثيرا من الطلبة لايصلون بطبيعة الحال الى هذه الوظائف ذات الهينة بل يصيبهم الفشل فى المرتقى الشاق المؤدى اليها فقد يرسب التلاميذ فى مختلف امتحانات الشهادات أو اذا جاوزوا هذه الامتحانات فانهم قد يفشلون فى الحصول على مناصب فى الحكومة او محال خالية فى المدارس العالية لمواصلة الدراسة وبهذه الطريقة تعترف المدارس التى على النمط الاوروبى كل سنة بطائفة متزايدة العدد من التلاميذ السابقين الذين لم ينجحوا فى دراستهم فتتراكم جموعهم باستمرار كما تتراكم انقاض الهدم فهم غير قادرين من جهة على أن يعودوا الى الحياة التى نشأوا فيها لممارسة أعمال بيئتهم الاصلية كما أنهم لا يستطيعون من جهة أخرى ان يجدوا عملا يلائم رغباتهم سواء من حيث الكرامة أو المرتب ويجب من الوجهة القومية العامة أن يضاف الى هذه الجموع فى كل سنة جمهور التلاميذ ذوى الكفاية المشكوك فيها اللذى تقذف بهم المدارس الاهلية التى تتجر بالتعليم وكذلك طوائف الطلبة المفصولين من المدارس العالية والجامعة المصرية والازهر وطلبة هذه المعاهد السابقين الذين لايجدون عملا يباشرونه، وغنى عن البيان أن المعضلة الاجتماعية والسياسية الناشئة من تزايد هذه العناصر العاطلة يخشى أن يتفاقم أمرها ولا سيما فى المدن الكبرى بمصر — وفضلا من ذلك فان حالة الوالد الفقير الذى يحرم نفسه سنين عديدة فى سبيل تحسين مستقبل ابنه بالتعليم ثم يجد فى نهاية الامر ذلك الابن عالة عليه انما هى حالة تستحق بعض الشفقة وتستدعى العناية بارشاد الاباء الى جادة الصواب فى المستقبل .

(١٥) فبناء على ما تقدم يمكن ان يقال فى الاجابة عن السؤال المختص بما يجب اعداده من اعمال فى المدارس التى على النمط الاوروبى — وهى المدارس الثانوية والمدارس الفنية المتوسطة والكليات العالية — ان مقدار التوسع الذى يراد اجراؤه فى كل نوع من أنواع هذه المدارس يجب أن يحدد بحسب ما يتبين من الفوائد الاكيدة التى تكون قد انتجتها فعلا كل زيادة فى هذا الصدد اى أن التوسع المستمر فى كل ناحية من هذه النواحى يجب أن يقتصر فيه على القدر الذى يتبين من نتائج كل نوع من انواع التعليم من حيث اندماج الذين اتموه فى سلك الحياة الاجتماعية والاحترافية والاقتصادية اندماجا يعود بالفائدة عليهم وعلى أمتهم فاذا لم يراع هذا الشرط الاساسى فى التوسيع مراعاة دقيقة فان الخطر الذى يلمحه ذوو الرأى فى مصر فى الوقت الحاضر سيظل على الدوام قائما وهو أنه يخشى ان آلة التعليم الراقى تسبق فى عملها حاجة البلاد فتخرج عددا من الرجال ذوى المؤهلات الراقية أكبر مما تسعه طاقة القطر على التشغيل وبهذه الطريقة تولد

فعلا بنفقات باهظة تتكبدها الدولة طبقة من الاشخاص الذين يكونون عالة على الحكومة ومصدر قلق لها بدلا من النفع . ولامشاحة ان هذا الامر يحتاج قبل كل شيء الى شدة الحذر والحيطة فيما يتعلق بالمدارس الابتدائية والثانوية التى على النظام الاوروبى حيث الحالة فيهما الان لا يمكن النظر اليهما بعين الاطمئنان ولا سيما اذا لوحظ الانحطاط المستمر الذى انتاب على مايظهر مستوى امتحانات الشهادتين الابتدائية والثانويه فى السنوات الاخيرة ومن المؤكد انه ليس هناك من سبب يدعو الى أن تستمر الحكومة فى اعانة مدارس أهلية ثانوية وابتدائية هى فى الغالب غير صحيحة وغير منظمة وغرفها مكتظة بالتلاميذ ما دام أن الحكومة ذاتها قد انشأت عددا وافرا من هذه المدارس وتنفق عليه بسخاء والظاهر انه يجب عند كل محاولة لتنظيم اعداد المجال المدرسية بوجه عام فى كل درجة من درجات التعليم ان يدقق النظر فى حالة المدارس الاهلية التى تتجر بالتعليم من كل الوجوه .

(١٦) ومما يرتبط بمسألة المجال التى يجب ايجادها للتعليم الذى على النمط الاوروبى وغيره من انواع التعليم الراقى فى مصر مسألة الاجور المفروضة على تلاميذ هذه المدارس المختلفة سواء اكانت اجورا فى مقابل الدراسة ، أم فى مقابل الاقامة ، والغذاء بالمدارس فان الانخفاض العام فى هذه الاجور لا يمكن تعليله من الوجهة التاريخية الا بما كانت تظهره الحكومة فى بدء نهضة مصر الحديثة من الرغبة المحمودة فى غرس بذور التعليم العام بغض النظر عما يتكلفه ذلك من المال . أما الان فيرجع الى ما تمتاز به الحكومة المصرية من السخاء بيد أن هذا الرخص فى وسائل التعليم عرضة للنقد من وجوه عدة :

اولا — ان من المسلم به كحقيقة محزنة أن التعليم كغيره من السلع والمنافع التجارية عرضة لان يقدر الجمهور قيمته بحسب ما ينفق من المال فى سبيل الحصول عليه أى أن الانخفاض العام فى ثمنه يؤدى على الراجح الى انخفاض يقابله فى درجة ماله من الاعتبار والقيمة . وربما كان هذا هو السبب فى ان كثيرا من افراد الطبقة الغنية المصرية يفضلون فى الوقت الحاضر أن يرسلوا أبناءهم الى مدارس أخرى غير التى تديرها الحكومة ولا ريب ان حالة المدارس الفنية التى يتقاضى فى الواقع كثير من طلبتها أجرا عن حضورهم الدراسة لا بد من أن تجعل لسوء الحظ التعليم الفنى فى منزلة احط من منزلة الدراسة العلمية المألوفة التى يفرض عادة على من يتلقاها ان يدفع أجرا عنها مهما كان ضئيلا .

ثانيا — ان من المظنون ان انخفاض الاجور المقررة للتعليم الذى على النمط الاوروبى قد اجتذب ولا يزال يجتذب الى هذا التيار الشديد الخطر فى مجرى التعليم اطفالا كثيرين كان الاولى بهم ان يربوا بطريقة أخرى ويعدوا فى مدارس من نوع اخر لحياة غير التى يعدهم تعليمهم الحالى لها ولا مريه انه اذا فرضت أجور أعلى من الاجور الحالية على جميع تلاميذ المدارس الابتدائيه والثانوية ما عدا من يمتاز منهم بالنبوغ وشدة الذكاء فان فى ذلك ضمان الى حد كبير على ان التلاميذ الذين ينقلون من هذه المدارس بسبب عجزهم عن السير فيها الى النهاية لايترددون على الاتصال فى عيشة الضنك والعوز .

ثالثا — ان التدابير المتبعة الان فى هذا الصدد تؤدى فى بعض الاحوال الى أن تستمر الحكومة فى أن تساعد ماليا تعليما فنيا يعد الطلبة للمهن المعروف عنها انها غاصة بمن فيها وكثيرا ما يكون هذا الانفاق على اشخاص لا يمتازون بنبوغ خاص أو مقدرة بارزة .

رابعا : ان المال الذى يصرف بغير ضرورة فى ترويج أنواع التعليم الراقى يمكن تحويله الى ميادين التعليم العام الاخرى التى لا تزال الحاجة ماسة الى توسيع نطاقها كالتعليم الاولى .

لهذه الاعتبارات يستحسن كل الاستحسان أن تبحث وزارة المعارف فى هذه المسألة بأكملها بحثا دقيقا بقصد الوصول الى قاعدة تقضى بأن يدفع جميع الاباء القادرين أجورا عالية علوا معتدلا فى جميع الاحوال . انى اعتقد ان المصرى الموسر يرحب بالطريقة المتبعة فى أوروبا وهى أن يدفع الوالد جانبا كبيرا من النفقات اللازمة لتعليم أولاده ان لم يكن كلها وفى الوقت نفسه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لوضع نظام لمنح مرتبات مدرسية بطريق المسابقة وذلك لكى لا يحول فقر الطالب النابغ دون تلقيه مقرر التعليم الملائم له أو اتمامه اما الاجراءات المتبعة الان فى منح المجال المجانية والمرتبات المدرسية فى جميع معاهد التعليم على اختلاف أنواعها فانها غير منظمة ولا ترمى الى غرض واضح اذ أن معظم هذه المجال والمرتبات تمنح فى الوقت الحاضر بناء على توافر حد أدنى من المؤهلات العلمية فى الطالب أو لاسباب خيرية مبهمة كل الابهام بدلا من أن يراعى فى منحها بعض الشروط المعقولة التى تجعلها تعود بالفائدة على الحكومة وعلى الافراد المنتفعين بها وليس من حسن سياسة الدولة ولا من الاحسان الذى يقوم به الافراد ان تقدم المعونة فى الاطوار الاولى من التعليم للاطفال الذين لا يقدرون على اتمامه بنجاح بيد أنه مهما كان القرار النهائى فيما يتعلق بالاجور المدرسية فان من الواضح على الاقل ان وزارة المعارف ليست ملزمة حكم ولنيتها ان تقدم لجميع التلاميذ الدين ينتفعون الان برخص وسائل التعليم كل الاغذية ومعدات السكنى أو بعضها بأثمان تقل بوجه عام عن تكاليفها الاصلية .

(١٧) أما عن السؤال الاخير الذى وجهته الوزارة فيما يتعلق باعداد وسائل التعليم العام بوجه الاجمال وهذا نصه : « ما هو الجزء الذى يجب تخصيصه من ميزانية الدولة للانفاق على التعليم » فانى أقول على الفور انه ليس فى الامكان الاجابة عن هذا السؤال على البديهة أو استنادا الى اعتبارات نظرية اذ انه لما كان التعليم مجرد فرع من فروع الخدمات الاجتماعية القومية فليس هناك ما يسوغ تفضيله على الفروع الاخرى بأية ميزة وانما يجب ان يظهر كغيره من الفروع درجة استحقاقه لمال الحكومة ومساعدتها لكى يقدر ما يتطلبه منهما بحسب احقيته بالنسبة الى مطالب الفروع الاخرى الكثيرة التى تظهر باستمرار فى كل مرفق من مرافق الحياة القومية وقد سبق لى أن أشرت الى ما ينفق من المال على التعليم الاولى وعلى جانب كبير من التعليم النسوى يمكن اعتبار مقدار عظيم منه انه منفق على رفع مستوى الصحة العامة وعلى هذا الاعتبار يصح أن يعد هذا الانفاق بالنسبة لمصر الحالية انه يستحق الاولوية من كل وجه ولكن هذه الحجة لا يمكن الاعتماد عليها بطبيعة الحال فى كل فرع من فروع الانفاق على التعليم فمثلا يظهر ان من الصعب تبرير انفاق مقدار كبير من مال الدولة على تعليم الفنون الجميلة فى قطر معظم سكانه من الاميين وتفتك بعدد جسيم منهم امراض تسهل الوقاية منها . على أنه يمكن ان يقال فى هذا الصدد أن التعليم الاولى وبخاصة ما كان منه متعلقا بالبنات والاطفال يظهر فى الوقت الحاضر انه احق من غيره بأن يستوفى حاجته من مجموع المال الذى يقرر فى كل سنة للانفاق على ضروب التعليم فى مصر ويلى هذا التعليم فى ترتيب الاحقية التعليم العملى والفنى .

القسم الثانى من الفصل الثالث

المدارس الابتدائية والثانوية فى ذاتها

(١) قد تضمنت الصحف المتقدمة ولا سيما القسم المتعلق بنظام الامتحانات والفصل الاول المختص باعداد الوسائل اللازمة للتعليم بوجه عام ملحوظات

كثيرة عن المدارس الابتدائية والثانوية المصرية ، ولم يبق الان الا ان نحصر البحث فى حالة المدارس المذكورة فى ذاتها .

يمكن أن يقال من غير ما تردد أن فى الدوائر المصرية العليمة قلقا شديدا من حيث مستوى التعليم فى هذه المعاهد وأن تتبع حقيقة الاحوال فيها قد اظهر أن هذه المخاوف فى محلها ، اذ أن النتائج التى أدى اليها تعرف حالة التلاميذ فى الفرق والاطلاع على أوراق الاجابة فى الامتحانات لا تدع مجالا للشك فى أن العمل فى المدارس المذكورة لم يبلغ مستوى يتناسب تناسبا كافيا مع ما يبذل فى تأديته من جهد وزمن وأسباب هذا التأخر معروفة جد المعرفة فى دوائر التعليم المصرية ولا تستدعى الا أن نسردها فيما يلى :

(٢) أولا : ان الفتن والاضطرابات السياسية لم تتغلغل فى السنوات الاخيرة فى المدارس الثانوية وحدها بل امتدت الى المدارس الابتدائية وفى الوقت نفسه فان النظار والمدرسين الذين يفرض عليهم قبل كل شىء توطيد اركان النظام وحسن السلوك بين تلاميذهم لم يجدوا فى معظم الاحوال من تأييد الادارة الرئيسية ما يكفى لتثبيت دعائم سلطتهم ومما يستحق الذكر أن المدرسة الوحيدة التى استطاعت بفضل ظروفها الخاصة أن تتجنب عوامل الاخلال بالنظام ظلت محتفظة بتفوقها فى النجاح المدرسى فى خلال الاوقات التى كان الاضطراب فيها بالغا أشده واستمرت على ذلك حتى الوقت الحاضر .

ثانيا : ان تخفيض مستوى الامتحانات العامة بايجاد ادوار ثانية لها وباتخاذ طرق أخرى لتسهيل النجاح فيها قد أدى بطبيعة الحال الى حدوث تراخ فى جهود المدرسين والتلاميذ على السواء .

ثالثا : انه بالنظر الى ما أظهره آباء التلاميذ الذين حصلوا على الشهادة الابتدائية من الالحاح الشديد فى طلب زيادة المحال بالمدارس الثانوية قد وسع نطاق هذه المدارس توسيعا لم تراع فيه القيود الضرورية والاحوال المستحقة المراعاة الواجبة اذ أن هذا التوسيع لم يقتصر على جعل المدارس الموجودة مكتظة بفصول فيها أربعون أو خمسون أو أكثر من التلاميذ بل انشئت مدارس أخرى على عجل وغصت كذلك بالفصول المزدحمة بدون مراعاة لما تقضى به لوائح الوزارة ذاتها ومنحت الاعانات ولا تزال تمنح لمدارس أهلية لا يمكن وصفها الا بأنها معرض لأسوأ عيوب التعليم الثانوى مثال ذلك ان الفصول فيها يحتوى كل منها على عدد يتراوح بين ٥٥ ، ٦٥ تلميذا جميعهم محشودون فى حجرات دراسية معتمة وغير مستجمعة للشروط الصحية وبما أن انشاء المدارس الجديدة وتوسيع نطاق المدارس القديمة لم يراع فيهما العدد الذى يمكن الحصول عليه من المدرسين ذوى الكفاية للتعليم الثانوى فقد اضطرت الوزارة المرة بعد الاخرى الى سد الفراغ بتعيين مدرسين لا تتوافر فيهم الكفاية بالدرجة المطلوبة للتدريس فى المدارس الثانوية وقد حدث ذلك فى الوقت نفسه الذى جعلت فيه الفصول مزدحمة .

رابعا : ان التغييرات المتوالية فى خطط الدراسة وما اقترن بها من التغيير والتبديل فى هيئة موظفى المدارس قد ادت الى تثبيط همة المدرسين وعدم طمأنينتهم مما ظهر أثره فى التدريس .

(٣) ان السبب الاول الذى ذكر آنفا فى تعليل وجوه الضعف الحالى قد زال الان لحسن الحظ بسبب ما اتخذه ولاة الامور فى الوقت الحاضر من التدابير الشديدة ولم يبق الا الاسباب الثلاثة الاخرى والمأمول ان تعجل الوزارة فى النظر فيها واتخاذ ما يلزم لتلافيها ، اما مسألة الامتحانات فقد بحث فيها فى الباب السابق ومما لا يحتاج الى توكيد وجوب تخفيض عدد التلاميذ فى فرق المدارس الثانوية اذ ان التدريس المنتج ولا سيما فى اللغات الاجنبية يكاد يتعذر على المدرسين القيام به فى احوال الاكتظاظ المشار اليها ثم ان الاعانات التى تمنح للمدارس الابتدائية والثانوية الاهلية التى لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة من حيث امكنتها ومعداتها وموظفيها يجب وقفها من الان .

(٤) اما السبب الرابع للضعف وهو توالى التغيير فى مناهج الدراسة وخططها فهو سبب خطير فى ذاته ومما يزيد فى خطورته ان كل تغيير يحدث تعممه الادارة الرئيسية

وان التغييرات التى توالت فى خلال سنين كثيرة حتى الان كانت كلها تقريبا ترمى الى زيادة العبء بدلا من تخفيفه فى مناهج هى فى ذاتها مكتظة بالمواد .

واوضح شاهد على هذه الظاهرة المنشور الصادر حديثا الى المدارس الثانوية بشأن تدريس تاريخ الفنون الجميلة فيها وانى لا انكر ان دراسة اى نوع من الفنون دراسة جدية يعنيه من الوجهة التعليمية فائدة جزيلة واعتقد ان هذه الدراسة قد اغفل شأنها على ما يظهر الى حد كبير فى مناهج التعليم العام فى جميع الاقطار بيد ان تعلم فن من الفنون بالطرق العملية يختلف كل الاختلاف عن دراسة تاريخية — بله تاريخ الفنون الجميلة بوجه عام — ولا مشاحة فى ان دراسة هذه المادة الاخيرة (اى تاريخ الفنون الجميلة) لا تلائم سوى عقل البالغ اذ انها تحتاج الى قسط من المعلومات السابقة والخبرة ودقة الاحساس يفوق كثيرا ما لدى تلاميذ المدارس الثانوية وفضلا عن ذلك فانها تتطلب ايجاد نماذج فنية فى المدارس وتوافر معلومات خاصة فى المدرسين وكلا الامرين غير موجود فى المدارس الثانوية المصرية بوجه عام ويرجح انهما لا يتوافران فى معظم المدارس الثانوية فى الاقطار الاخرى وليس من نتيجة لمنشور الوزارة المشار اليه سوى ان يملى المدرس على تلاميذه معلومات جافة فيتلقاها التلاميذ وهم فى حيرة ثم يستظهرونها

ومما يستشهد به ايضا فى هذا الصدد محاولة الوزارة منذ بضع سنين ان تضيف اللغة اللاتينية الى منهاج بعض المدارس الثانوية على الرغم من ان تلاميذ هذه المدارس يعانون مشقة تعلم ثلاث لغات اجنبية وسرعان ما تبين ان هذه المحاولة غير صائبة فالغى تدريس اللغة المذكورة الذى لم يكن له من اثر سوى ارهاق ذاكرة التلاميذ الذين اجريت فيهم هذه التجربة وتشويش اذهانهم ولا يغرب عن البال ان من الواجبات الهامة المفروضة على كل وزارة عصرية للمعارف هو ان تمنع تسرب الشذوذ الى المدارس القومية

(٥) اما فيما يتعلق بتوالى التغيير والتبديل فى الموظفين فمن الواضح ان بعض التغييرات ضرورية ويستحسن فى الغالب اجراؤها من وقت الى آخر ولكن تواليها من غير انقطاع لا يمكن ان يؤدى الا الى عرقلة سير التعليم وعقمه

والظاهر انه لم يوجه فى تعيين المدرسين ونقلهم سوى قليل من العناية الى حاجات كل مدرسة بوجه خاص والى ما يتوافر فى المدرس المعين او المنقول من المؤهلات الخاصة وهذا امر يسهل تلافيه واذا عولج بالروية وحسن التدبير عاد بجزيل الفائدة .

(٦) على انه يجب الاقرار بان الالة الحالية مهما احكم تسييرها وتشغيلها الى اقصى طاقتها ، فستظل فى الغالب كما هى آلة للتعليم لا للتربية بمعناها الشامل او الصحيح اذ ان الفكرة السائدة الان فى مصر من التعليم الابتدائى والثانوى انه وسيلة لتمكين التلاميذ من اجتياز الامتحانات ، اما الحياة الاجتماعية وضروب النشاط المدرسى ووسائل تنمية الذوق فى الافراد والتشجيع على ممارسة اشغال التسلية وتقسيم التلاميذ الى طوائف بحسب سنهم ومقدرتهم تقسيما يدل على الفطنة وبعد الدراسة باحوال الحياة المحلية واتباع الاساليب المبتكرة الجذابة وتلقين المعلومات القيمة المشوقة فان كل هذه الامور يضحى بها اجمالا فى سبيل توفير ما يتطلبه النجاح فى امتحانات الشهادات الابتدائية والثانوية من الامور الضرورية المستعصية على كل امر آخر فكل مدرسة ابتدائية تماثل كل مدرسة

ابتدائية اخرى تمام التماثل وكذلك كل مدرسة ثانوية تشابه كل مدرسة ثانوية غيرها فى كل شىء حتى اصغر التفاصيل فى المناهج وجداول الدروس ولا فرق بين مدرسة واخرى الا فى درجة حسن سير العمل ولهذا لا يستغرب من ان هذه المدارس لم تقم بشىء يذكر فى سبيل توليد ادراك صحيح عام لمنافع التربية واغراضها بين طبقات سكان القطر ولا مرية ان بعض العيوب الاكثر شيوعا فى الوقت الحاضر فى التعليم المصرى انما هى ناشئة من هذا الامر ومما نجم منه من عدم وجود طبقة كبيرة من المصريين الذين نالوا قسطا وافرا من الثقافة الحقيقية يجعلهم يقدرون قيمتها ويخشى انه اذا استمر سير المدارس الابتدائية والثانوية المصرية كما هو الان ، فان مصر ستظل محرومة الى حد كبير من اية اداة تعليمية تنتج رأيا عاما مستنيرا ولا بد من ان يؤدى هذا النقص بوجه عام الى جعل الغاية من تحصيل العلم مادية ضيقة وبذلك يندر وجود من يحب العلم والثقافة البشرية حبا منزها عن كل شائبة واما فى دوائر التعليم ذاتها فسيظهر أثر الامر المذكور فى فحولة الدروس سواء فى مادتها أو أساليبها وفى خلو المدارس من وسائل التربية اللازمة لتنمية مدارك الافراد .

(٧) قد أبديت بعض اقتراحات واضحة بشأن تحسين المدارس الابتدائية والثانوية وهى انقاص عدد المواد الاجبارية المقررة للامتحانات الابتدائية والثانوية وايجاد مواد اختيارية فيها تكون ملائمة للحالات المختلفة والاسراع بقدر الاستطاعة فى انشاء اقسام للاطفال فى كل مكان تكون ملحقة بالمدارس الابتدائية ولا شبهة فى أن الاقتراح الاول اذا عمل به مهد السبيل لايجاد تنوع فى التعليم ما بين مدرسة واخرى واتاح الفرصة للمدرسين والتلاميذ لان يباشروا الامور التى لهم فيها مواهب خاصة وافسح المجال لجعل الدراسة بالمدرسة مرتبطة بعض الارتباط بأحوال البيئة التى تحيط بها

(٨) وقد يكون من المستحسن فى هذا المقام ان نتوسع قليلا فى الكلام عن مسألة اقسام الاطفال فنقول ان مقرر الدراسة المتبع الان فى المدارس الابتدائية وضع على نمط يجعله يستغرق ٤ سنوات دراسية ويسوغ للتلاميذ ان يلتحقوا بهذه المدارس وهم فى منتصف السنة السابعة من عمرهم وان يمكثوا فيها حتى السنة السادسة عشرة واما مقرر المدارس الثانوية فيستغرق خمس سنوات دراسية وتتراوح سن الدخول على الاقل بين الثانية عشرة والسابعة عشرة ؛ اذا نفذ الاقتراح المختص بانشاء اقسام للاطفال فان صغار التلاميذ يتلقون الدراسة فيها حتى يبلغوا السنة الثامنة من عمرهم تقريبا ويتبين من هذا ان التلميذ الصغير الذى يبدا دراسته الابتدائية وهو فى هذه السن يكون لديه نحو ست سنوات يخصصها كلها اذا دعت الضرورة لدراسة مقرر الاربع السنوات الابتدائية ويستطيع فى هذه الحالة ان يدخل المدارس الثانويه وهو فى الرابعة عشرة من عمره وهذه السن لا تزيد بحسب ما يظهر على سن معظم طالبى الدخول فى المدارس المذكورة فى الوقت الحاضر على ان من المحقق انه اذا اتبع نظام متقن لتعليم الاطفال على مبادىء (الكسندر جارتن) فأن ذلك، يمكنهم من ان يتقدموا فى الدراسة تقدما اسرع كثيرا مما يشاهد الان

(٩) اذا ادخل اى تنقيح فى خطط الدراسة ومناهجها بسبب اجراء التعديل المشار اليه فى نظام كل من مدارس الاطفال والمدارس الابتدائية والثانوية التى على النمط الاوروبى فانه يجب توجيه قسط كبير من العناية الى ضروب التربية البدنية والاشغال اليدوية ولا ينكر انه قد حدث فى السنوات الاخيرة تقدم فى التربية البدنية يستوجب جزيل الثناء وان ما اظهرته مدارس كثيرة من ضروب النشاط فى هذا السبيل يعد من الاعمال التى تستحق المدح فى اى قطر آخر ولكن من الضعف البين فى المدارس الابتدائية والثانوية ان الاشغال اليدوية لم يعن بتعليمها فيها الا من عهد قريب ولا يخفى ان التدريب على الاعمال اليدوية هو فى الغالب انفع من الوجهة التعليمية من كثير من المواد الدراسية التى يدل ظاهرها على انها افضل منه وقد يكون مفيدا بوجه خاص لمصر لان من خصائص الاشغال اليدوية انها تجعل التلميذ يلتجىء الى قوة حيلته ويعتمد عليها وذلك لانها ترغمه بطبيعتها على ان يبذل جهوده الشخصية فيها وتظهر له اهماله وعجزه فى اجلى مظهر ومما يدعو الى الاغتباط ان الوزارة خطت من عهد قريب خطوات سديدة فى سبيل تعميم التعليم اليدوى . بيد انه يخشى ان جمود المدارس وشدة اهتمامها فى عملها بنتائج الامتحانات سيظلان مدة من الزمن عقبة فى سبيل ترقية هذا التعليم ترقية وافية والظاهر ان الاشغال اليدوية تعتبر الان فى المدارس بوجه عام كجزء صغير الشأن فى منهاج الدراسة بادخالها ضمن المواد التى يمكن اختيارها فى بعض الامتحانات العامة على الاقل .

وهناك ثلاث مسائل اخرى ذات شأن عظيم فيما يتعلق بنظام التعليم الذى على النمط الاوروبى وهى التنظيم المدرسى واساليب التدريس ومسألة اللغات وسيرد البحث فى كل مسألة منها تحت عنوانها فى الفصلين السادس والتاسع من هذا التقرير .

(١٠) ان تقدم اية مدرسة وعلى الاخص اذا كانت مدرسة ثانوية لا يصح تقديره بحسب النجاح الدراسى وحده ولا ينكر انه يجب على المدارس الثانوية ان تمكن تلاميذها من ان ينالوا قسطا وافرا من العلم والثقافة لان العلم والثقافة يساعدان المرء على ان يعيش عيشة راضية منعمة بالملاذ العقلية وهما كذلك ضروريان لفلاح كل دولة عصرية ولكن اذا اريد ان يأتى التعليم الثانوى بأينع ثمرة فى الحياة الاجتماعية ويؤثر فيها انجع تأثير فان ذلك لا يتيسر فى الغالب عن طريق بث المعلومات المدرسية بل عن طريق تكوين الاخلاق الفاضلة وتنمية الشخصية المستقلة فى الرجال والنساء الذين تخرجهم المدارس الثانوية ولسوء الحظ لا يمكن القول بأن المدرسة المصرية العادية تتوافر فيها الان العوامل التى تؤثر اعظم تأثير فى تنبيه القوى الخلقية والاجتماعية وتنميتها فى التلاميذ .

(١١) ان هذه العوامل لا تنشأ عادة من التدريس نفسه بل مما يتولد فى المجتمع المدرسى ذاته من التقاليد والعادات المحمودة فى السلوك واظهار العواطف ولا يوجد فى المدرسة المصرية العادية من هذه التقاليد سوى مبادىء اولية ضئيلة جد الضآلة وبما انه يستحسن نشر هذه التقاليد كل الاستحسان فان ما يظهره بعض نظار المدارس من الاهتمام بتنشيط ضروب الحياة الاجتماعية على اختلاف انواعها فى مدارسهم يستوجب كل ثناء ومعاضدة اذ ان هؤلاء النظار يعانون بعض الصعاب فى تنفيذ مشروعاتهم هذه بسبب جمود التلاميذ وعدم اقبالهم عليها مما يرجع فى الغالب الى ثقل وطأة المناهج عليهم والى خوفهم المستمر من الفشل فى الامتحانات ويظهر ان ادخال بعض التغيير فى نظام التفتيش الحالى قد يساعد نظار المدارس مساعدة كبيرة فيما يبذلونه من الجهد فى سبيل ترقية شئون الحياة الاجتماعية فى مدارسهم وفى تنشيط نشر هذه الحركة فى المدارس عامة اذ المفهوم الان ان كل مادة من مواد المنهاج يفتش على تدريسها مفتش خاص ويكتب عنها تقريرا قائما بذاته وهذا معناه ان عمل المدرسة كما يقاس بنتائج هذا التفتيش لا تقدر قيمته الا بحسب المستوى الذى يبلغه تدريس كل مادة من المواد المختلفة المنعزل بعضها عن بعض واما اذا نجح الناظر ومعاونوه من الموظفين فى ايجاد تقاليد حسنة وجو مدرسى صالح فى مدرستهم فانه لا يعترف لهم رسميا بالفضل او يعترف لهم بشىء ضئيل منه فيما قاموا به من هذا القبيل وازاء هذه الظروف لا يسعهم فى الغالب الا ان يشعروا بأن ما يخصصونه من الوقت والجهد لاى امر غير مواد الدراسة الرسمية لا يكون له من نتيجة سوى تقليل ما يمكن احرازه من التفوق فى الشئون التى لها قيمة حقيقية عند رؤسائهم الرسميين ولهذا يستصوب أن

يجرى على الاقل تفتيش كل مدرسة تفتيشا وافيا بأن يزورها جميع المفتشين المختصين معا ويضعوا تقريرا عنها بالاشتراك بعد مداولة بعضهم مع بعض المداولة الواجبة ويجب ان لايقتصر هذا التقرير على جميع النقط المتعلقة بالتفتيش على كل مادة من المواد الدراسية المنفصلة بل يجب ان يتناول المسائل العامة المختصة بالجو المدرسى والنظام واعمال الحياة التآلفية وما شاكلها ويبين تقدم المدرسة فى كل منها بيانا وافيا .

(١٢) ومما يسترعى النظر ان المدارس المتعددة التى بها عدد كبير من التلاميذ الداخليين لم يعن بترقية شئون الحياة التآلفية فيها سوى عناية ضئيلة ويرجع بعض هذا النقص على الاقل الى ان التلاميذ الداخليين توكل جل شئونهم بعد انتهائهم من الدروس الرسمية الى ضباط اقل مركزا ومرتبا ومهابة من المدرسين انفسهم وينتج من ذلك انه فى اوقات الفراغ هذه التى يظهر فيها الصبى مرحه الطبيعى وتكون نفسه قابلة بوجه خاص للتأثر بمؤثرات السلوك واللغة والاخلاق يترك هذا الصبى الى رقابة اولئك الموظفين الذين يكونون كما يتبين من مركزهم الرسمى اقل اقتدارا على التأثير فيه وتوجيهه الى اقوم الطرق وليس من المتيسر تبرير هذا النظام بالنظر الى ان معظم المدارس تاخذ تلاميذها من طبقات اجتماعية منوعة تنوعا كبيرا - والعادة المتبعة فى تعيين موظفى المدارس الداخلية فى انجلترا هى بالطبع على النقيض من الطريقة المتبعة فى مصر اذ ان الاشراف على التلاميذ الداخليين يعد فى انجلترا من اصعب الواجبات المدرسية واعظمها تبعة ، ولهذا لايعهد فيه الا الى اقدم المدرسين واوفرهم كفاية هذا فضلا عن رقابة الناظر العامة ويظهر ان من المستحسن اتباع مثل هذا النظام فى مصر بدلا من النظام الحالى - ومع ذلك فان هذه المسألة سيبحث فيها مع التوسع فى الفصل الثامن المختص بتوفير اسباب الصحة والرفاهية للطلبة المصريين .

(١٣) قد سبق لى ان اشرت بأن عمل المدرسة المصرية يجب ان يكون اوثق ارتباطا مما هو الان بشئون البيئة التى تحيط بها ولكى يسهل تحقيق هذا الغرض ويتيسر فى الوقت نفسه تحويل التلاميذ من انتهاج سبل الاستخدام والتوظف المألوفة من زمن بعيد يحسن بنظار المدارس الثانوية ان يوجهوا اهتمهم بوجه عام الى ايجاد روابط اتصال بينهم وبين محال الاعمال الصناعية والزراعية والتجارية المجاورة لهم حتى يتسنى لهم سد حاجة هذه المحال الى المستخدمين المتعلمين ومتى سلكوا هذا السبيل تيسر لهم فى كثير من الاحوال ان ينشئوا مكاتب للتخديم لفائدة التلاميذ الذين يتخرجون فى مدارسهم او على الاقل يؤلفون بمدارسهم لجانا استشارية محلية من ارباب الاعمال وغيرهم ممن يهتمون بأمر التعليم .

(١٤) ان معظم الملحوظات المذكورة انفا تنطبق على المدارس كافة ولو ان بعضها لا يصح تطبيقه الا على مدارس البنين الابتدائية والثانوية اما الفقرات الاتية فالبحث فيها مقصور على مدارس البنات الابتدائية والثانوية وبما ان هذه المدارس لم يقحم بها فى ميدان الامتحانات العامة الا من عهد قريب ولم تتغلغل فيها عوامل الاضطراب السياسى والاكتظاظ المدرسى فليس من المستغرب ان يشهد فيها من دلائل النجابة والاهتمام بالدراسة اكثر مما يشهد فى مدارس البنين وفضلا عن ذلك فانه يرجح على ما يظهر ان مستوى معلومات تلميذاتها ولا سيما فى اللغات والمواد الدراسية ذات الصبغة الادبية ارقى من مستوى المعلومات فى مدارس البنين بيد انه فى وقت كالوقت الحاضر الذى تتجه فيه الافكار الى توسيع نطاق وسائل التعليم اللازمة للبنات يجب بوجه خاص اتخاذ التدابير التى تكفل وضع هذا التوسيع على اساس متين وتوجيهه الى احسن ما يستطاع من السبل اذ ان اى اعوجاج يحدث الان فى نشر تعليم البنات سيصعب وربما يتعذر تقويمه فيما بعد ولا يخفى ان حسن البداية فى امر يعد انجازا لنصفه .

(١٥) ان قرار وزارة المعارف بجعل خطة دراسة البنات مماثلة الى أقصى حد مستطاع لخطة دراسة البنين مع اضافة التدبير المنزلى واشغال الابرة اليها كمواد اختيارية فقط يظهر انه قرار لا يستوجب الان غير الاسف مهما كانت الظروف التى أدت الى اصداره وقد سبق لى أن شرحت وجوه النقص التعليمية التى فى خطة دراسة البنين ولا يسعنى الان الا أن أضيف انه اذا كانت تلك الخطة مرهقة للبنين من حيث ما تحدثه من شدة وطأة الامتحانات وكثرة المواد فانها أشد ارهاقا للبنات ولو أن كثيرا من الاولاد يستطيعون تحمل أسوأ انواع المدارس وأردأ ضروب التعليم فان البنات اللواتى يستطعن تحملها بما جبلن عليه من شدة القابلية للتعليم والميل الى ارضاء الغير قليلات جدا ولهذا فان اجبار البنات المصريات على تلقى الدراسة الشاقة المعدة الان للبنين سينجم منه خطر جسيم يضر بالحيوية الكامنة فيهن ويضعف اهتمامهن بشئون العالم المحيطة بهن ويحولهن الى نساء لا يمتزن بنشاط عقلى وحدة ذهن وانما بالملل النفسانى وضروب الثقافة الالية المتعبة .

(١٦) بيد انه من الواضح أن خطة دراسة البنات الابتدائية والثانوية حتى قبل جعلها فى السنوات الاخيرة مماثلة لخطة دراسة البنين لم يراع فى وضعها سوى غرض واحد وهو اعداد [illegible] لتولى التدريس أو لممارسة بعض المهن النسوية وان كان الامر الاخير أضيق نطاقا من الاول . ومن المسلم به فى معظم الاحوال وفى جميع الاقطار أن تعليم الذكور يجب أن تراعى فيه الى حد كبير المسئولية الملقاة على عاتق الرجل فى الحياة المعتادة من حيث انه هو المكلف بكسب قوته وقوت من يعولهم من أفراد أسرته . ولكن الامر فى تعليم البنات على خلاف ذلك اذ أنه حتى فى البلاد التى تسودها الطبقات الصناعية المحضة كانجلترا حيث يباشر عدد كبير من النساء الاعمال بانتظام فى زمن شبابهن فانه لا يعتبر من الصواب ولا من الضرورى أن يجعل لذلك الامر الاقتصادى من الشأن فى تعليمهن ما يحجب الغرض الاعلى الذى يجب ان يتغلب على كل شىء وهو ان وظيفتهن الطبيعية التى تؤول اليها حالهن هى التزوج وتدبير المنزل وتربية أفراد الاسرة اذا كان هذا ما يحدث فى انجلترا فالاولى ان يراعى تمام المراعاة فى بلد كمصر حيث لا يباشر الاعمال الا عدد ضئيل جدا من الفتيات وحيث يحدث الزواج فى سن مبكرة بوجه عام بالنسبة الى انجلترة ولهذا يجب أن لا يكون لاحتمال رغبة بعض الفتيات فى تلقى دراسة احترافية شأن كبير يسيطر على نظام التعليم الذى على النمط الاوروبى الموضوع للاغلبية العظمى من البنات — وغنى عن البيان ان مدارس البنات الابتدائية والثانوية فى مصر يجب أن ترمى كغيرها من مدارس البنات الثانوية فى الاقطار الاخرى الى غرضين أحدهما عام وهو اعداد التلميذات لان يكن زوجات وأمهات ووطنيات صالحات والاخر خاص وهو تزويدهن أو تزويد بعض منهن على الاقل بالوسائل التى تؤهلهن لتلقى الدراسات الراقية الموصلة الى ممارسة المهن النسوية اذا رغبن فى ذلك وهذان الغرضان ليسا متناقضين بطبيعة الحال ويمكن فى الواقع التوفيق بينهما فى معظم الاحوال توفيقا يعود بالفائدة على كليهما ولكن الغرض العام الذى هو جوهرى يجب أن لا يضحى به فى سبيل تحقيق الغرض الخاص الذى هو عرضى .

(١٧) ان جعل الثقافة النسوية العامة فى منزلة ثانوية بالنسبة للتعليم الذى يقصد به اعداد البنات للمهنة يمكن أن يعتذر عنه بعض العذر فى مدارس البنات الابتدائية والثانوية بأن عددا كبيرا جدا من تلميذات هذه المدارس انما التحقن بها من اول الامر لكى يكن معلمات بعد تخرجهن وربما كان هذا الأمر واقترانه بما هو معروف عن هذه المدارس من توجيه معظم اهتمامها الى التعليم الدراسى المحض وما يتبعه من الامتحانات والشهادات هما السبب الذى لا يزال يمنع طائفة كبيرة من الاباء المصريين من ان يرسلوا بناتهم الى مدارس الحكومة الابتدائية والثانوية اذ أن الوالد الذى ينتظر أن تتزوج ابنته فى سن مبكرة [illegible] يتردد فى ارسالها

الى مدرسة غير نسوية فى مرماها ولا فى تكوين نظامها التعليمى كالمدرسة المصرية الابتدائية أو الثانوية وان يعلم ابنته فى المنزل بواسطة مربية او يرسلها الى مدرسه ادارتها أجنبية محضة ومما يدل على ان الاهلين يشعرون حقيقة بهذا النقص فى مصر فى الوقت الحاضر ان الوزارة ذاتها أحست به وانشأت كلية قصر الدوبارة لكى تعلم فيها بنات الطبقة الراقية تعليما خاصا .

(١٨) يتبين مماتقدم أنمن المستحسن ادخال بعض التعديل فى نظام تعليم البنات بحيث تشمل خطته وسائل التعليم النافع لكل من الطائفتين طائفة البنات اللواتى لا يقصدن الاشتغال لكسب قوتهن وطائفه البنات اللواتى ينوين ممارسة الاعمال لكسب العيش فيجب أن تكون خطة الدراسة وأساليب التدريس جانحة جنوحا شديدا الى الشئون المنزلية وموجهة بوجه خاص الى تدريب البنات على الفنون وضروب الثقافة اللازمة لربات البيوت وينبغى أن يعلم التدبير المنزلى تعليما عمليا على أساس ما تتطلبه المعيشة المصرية من كافة الشئون ويجب أن يشمل الطبخ والغسل والكى وتدبير الصحة وأشغال الابرة والاشغال اليدوية الاخرى وادارة المنزل العملية وأما التعليم الدراسى فيجب أن توجه اليه عناية خاصة الى المطالعة وآداب اللغة ويستصوب فى معظم الاحوال ان لا تكلف التلميذات دراسة اكثر من لغة اوربية واحدة بيد أنه يجب فى تدريس هذه اللغة الواحدة تدريب التلميذات على اجادة المطالعة من كتب منوعة تلائم سنهن وتجاريبهن وعلى فهم معانى القطع التى يطالعنها وتقدير أسلوبها وينبغى كذلك تنشيط تعليم الموسيقى والرسم بجميع انواعهما وتطبيق فن الرسم بوجه خاص على أشغال الابرة وغيرها من الزخارف المنزلية ولابد من أن يكون للالعاب والتربية البدنية (ولاسيما ما كان منها متناسق الحركات) منزلة ظاهرة فى منهج اعمال المدرسة

(١٩) اذا اشتمل نظام التعليم على مقررات من هذا القبيل تكون متشابهه فى نهجها لما هو متبع الان فى كلية قصر الدوبارة وتبنى على مبادىء ناضجة وتدرس بخطة وتوجه بصبر وثبات الى غرض رئيسى هو تحسين حالة البنات بوجه عام كعضوات فى هيئة اجتماعية وكشريكات عاملات فى الحياة العائلية فانه لا لهذا النظام من أن يجتذب نحوه البنات اللواتى يرغب آباؤهن فى الانفاق بسخاء على تعليمهن تعليما حرا يلائم الجنس اللطيف حق الملاءمة ويظهر انه لا يصعب تعديل المناهج الحالية المقررة للامتحانات الثلاثة تعديلا يوفق بينها وبين نوع التعليم المشار اليه آنفا اذا دعت الحال الى ذلك ولا مرية ان وضع نظام للمواد الاختيارية واسع النطاق فى امتحانى القسم الاول والقسم الثانى من الدراسة الثانوية سيفسح المجال للبنت بأن تتخصص فى هاتين المرحلتين من مراحل التعليم اما فى المواد التى تحتاج اليها اذا أرادت الالتحاق بمعاهد التعليم الاحترافى واما فى المواد النسوية اذا أرادت الانقطاع فى المنزل بعد اتمامها الدراسة الثانوية على أنه اذا ارادت الامر الاخير فلا يكون هناك من مسوغ لتشجيعهما على دخول الامتحان على الاطلاق .

(٢٠) أنه بالنظر الى ما يشاهد الان من قلة عدد التلميذات وتباين بيئاتهن الاجتماعية وصعوبة ايجاد المبانى المدرسية الملائمة قد يتحتم فى أول الامر أن تكون مدارس البنات فى بعض المدن الكبرى وفى القاهرة والاسكندرية على أنواع أى أن بعضها يختص بتعليم البنات اللواتى يقصدن بالاشتغال بالمهن (وفى الغالب مهنة التدريس) وذلك باعدادهن لدخول الامتحانات العامة الموصلة الى ذلك الغرض ويقتصر البعض الاخر على تعليم التلميذات اللواتى لا يحتجن الى نوع التعليم الذى يؤهلهن لكسب العيش وسيكون لهذا النظام المؤقت فى بادىء الامر فائدة مزدوجة اذ أنه من جهة سيجتذب بسهولة الى مدارس الحكومة بنات الطبقة الراقية اللواتى يصعب ترغيبهن فى الالتحاق بمدارس تحاول تعليم الطائفتين المذكورتين معا ومن جهة اخرى فانه سيسهل أمر التنظيم المدرسى ويخفف كثيرا من عبئه على الناظرات اللواتى لم يتعودن حتى الان التنوعات الدقيقة فى أساليب هذا التنظيم ولكننا لا نستطيع أن نشير بجعل هذا النظام دائما لانه يؤدى فى النهاية الى التفريق بين طبقة واخرى والى جعل احد النوعين من المعلمات سيؤدى هذا التفريق الى تضييق نطاق الحياة واجدابها فى المدارس التى تتلقى فيها هؤلاء المعلمات معظم تعليمهن .

ومما يجب ذكره فى هذا الختام انه يحسن فى الوقت الحاضر والى أن يتيسر ايجاد عدد كاف من المعلمات المصريات ذوات الكفاية أن تستمر الوزارة فى تقوية الادارة والتدريس فى مدارس البنات تقوية محسوسة باستخدام نساء أوروبيات ، اذ أن التعجل فى جعل جميع الموظفات من المصريات يؤدى الى ضعف شديد فى المراحل الاولى من نشر تعليم البنات وترقيته .

اعتمدنا فى نشر وثيقة تقرير المستر ف. او . مان على النص الرسمى الكامل لها المحفوظ بمكتبة وزارة التربية والتعليم بالقاهرة .



تقرير أحمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف العمومية عن التعليم الثانوى : وعيوبه ووسائل اصلاحه سنة ١٩٣٥ .

نظرة عامة

يجتاز التعليم الثانوى فى مصر ازمة منذ عهد بعيد وشعرت بذلك وزارة المعارف كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم او يتأثرون به . ولقد حاولت الوزارة مرة بعد اخرى علاج هذه الازمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية فى صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، او عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الاجنبية او من حيث المناهج او مواد الامتحان، او نسبة النجاح . والعجيب ان الوزارة لم تتجه فى جميع التجارب السابقة الا الى الناحية العلمية ، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءا هاما من عمل وزارة المعارف ، وعاملا قويا من عوامل التربية الصحيحة .

موضوع العلة

ومن خطأ الراى ان يسارع الباحث الى القطع بأن علاج هذه الحال لا يكون الا فى المدرسة . فقد اثبت البحث الدقيق ان المسئول عن هذا الاخفاق ليس التلاميذ ولا المدرسين وحدهم ، ولقد يكون لبعض هؤلاء واولئك شيء من الاثر فى هذه

الحالة ، ولكن العيب الجوهرى لايبدأ بهم ولايقف عندهم

واساس العلة فى رأينا هو الادارة التعليمية ، هو فى طريقة الاشراف على المدارس ، هو عبارة صريحة فى وزارة المعارف ، فان وزارة المعارف تركزت فى يدها كل مايختص بالتعليم تركيزا الغى شخصية المدارس الغاء واعجز القائمين على امر التعليم من نظار ومدرسين عن احداث اى اثر فى تكييف التعليم او توجيه التربية ، فاستحالت المدارس صورة متكررة متشابهة وانعدم بذلك الطابع الشخصى الذى ينبغى ان تطبع به كل مدرسة فى حدود بيئتها الخاصة واساتذتها وناظرها وتلاميذها . وكما غل هذا التركيز يد النظار والمدرسين كذلك غل يد الوزارة نسبيا عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة .

تقلب السياسة التعليمية

يضاف الى ماتقدم ان الوزارة لم تتبع فى شأن التعليم الثانوى رأيا واحدا ، بل كانت كثيرة التقلب . ويكفى ان نلاحظ مقدار التغييرات التى طرأت على هذا التعليم منذ انشائه بمصر : فمواد الدراسة كانت دائما فى مد وجزر من حيث عددها ، ومناهجها كانت مرة تطول الى حد التخصص ، ومرة تقصر الى حد الاقتضاب ، ولغة التعليم كانت تارة اجنبية ، واخرى عربية ، وتارة بعضها عربى وبعضها اجنبى ، واللغات الاجنبية التى تدرس فى التعليم الثانوى تناولتها كذلك يد التغيير فى صور متعددة ، والامتحانات لم تسلم من التقلبات ، فحينا لايكون للطالب الا فرصة واحدة ، وحينا تهيأ له الفرص تهيئا وآنا له ملحق ، وآنا له دور ثان — كل ذلك بشروط تغيرت عدة مرات كذلك ، ومدة الدراسة الثانوية لم تنج كذلك من التعديل فقد بدأت ثلاث سنوات ، ثم صارت اربعا ، ثم اصبحت خمسا ثم عادت ثلاثا ، فأربعا ، فخمسا . وكأنى بطريقة العلاج التى ارتأتها الوزارة ، وهى دوام التغيير والتعديل ، اضحت هى ذاتها سببا من اسباب العلة . واعجب من ذلك كله ان تجرى الوزارة على سياسة التوسع فى التعليم الثانوى من غير ان تتبين وجوه اصلاحه : فبدلا من دراسة سياسة التعليم الثانوى دراسة هادئة مثمرة ، انشأت الوزارة عددا كبيرا من المدارس الثانوية ، لتسير على منهج ، وتتبع نظاما كان فى اشد الحاجة الى الاصلاح . فأصبحت الامة امام جيش من الحاصلين على الشهادة الثانوية لايصلحون — اولا يكادون يصلحون — لدراسة اوعمل ، وامام عدد من المدارس الثانوية يتهددها بتخريج مثل ذلك الجيش كل عام .

مواطن الضعف فى التعليم الثانوى

وقد هدتنا دراستنا لمشكلة التعليم الثانوى الى ان مواطن الضعف فيه ترجع الى النواحى الاتية ، وهى نواح اذا عولجت علاجا قويما انحلت هذه المشكلة ، افادت الامة من هذا التعليم بقدر انفاقها عليه وحرصها على نجاحه:

١ — شحن الخطط والمناهج .

٢ — عدم مراعاة التناسب بين مايجب تدريسه للثقافة العامة ، ومايجب تدريسه تمهيدا للتخصص .

٣ — نظام الامتحانات .

٤ — ازدحام المدارس بالفصول ، وازدحام الفصول بالطلاب .

٥ — النظام المتبع فى تعليم اللغات .

٦ — سوء نظام التفتيش الفنى .

٧ — اهمال شأن المعلمين .

٨ — اهمال الناحية التهذيبية فى التعليم الثانوى ، وتركيز كل اصلاح فى الدائرة العلمية .

اختلاف التوازن بين مواد الثقافة العامة ومواد التخصص فى التعليم الثانوى

لقد نشأ من عدم تحديد الغرض الاساسى للتعليم الثانوى عدة عيوب ، منها الخلط بين مرحلة التثقيف العام ومرحلة التمهيد للتخصص ، ونشأ عن هذه النتيجة نفسها نتيجة اخرى ذات اثرين سيئين : احدهما ازدحام خطة « القسم الاول » من التعليم الثانوى بمواد ومناهج لاتتسع لها السنوات الثلاث وثانيهما خلط مواد الثقافة العامة بمواد التخصص فى « القسم الثانى » ، مما كاد يلغى الفائدتين جميعا ، فائدة التثقيف العام ، وفائدة التمهيد للتخصص فاذا راعينا ان الغرض الاساسى للتعليم الثانوى — كما اتفق عليه المربون ، واقرته المؤتمرات الدولية للتعليم الثانوى — هو تثقيف الطالب ثقافة عامة تعده لقبول التخصص فيما بعد ، الفينا ان الثلاث السنوات التى خصصت فى « القسم الاول » لهذا الغرض لا تفى به ، بدليل الشكوى التى تتردد من ازدحام خطة هذه المرحلة بالمواد من حيث كثرة عددها وبسطة مناهجها . وبدليل ان السنتين اللتين خصصتا « للقسم الثانى » لم تسلما للتخصص — كما قصد — بل اغارت عليهما مواد الثقافة العامة التى لم تتم فى مرحلة « القسم الاول » ، فنحن نرى خطة القسم الادبى قد جمعت الى المواد الادبية الرياضة والطبيعة والكيمياء والرسم . وهذا يدل على ان الوزارة كانت تشعر عند وضع هذا النظام بأن ثلاثة اعوام ليست مدة كافية لتحصيل الطالب على القدر الضرورى من الثقافة العامة ، قبل انتقاله الى مرحلة التخصص ولقد فوت ذلك الغرض على هذه المرحلة ، لان العلوم العامة زاحمت علوم التخصص ، حتى اقترحت بعض اللجان قرارا من كثرة المواد فى القسمين العلمى والادبى تقسيم كل من هذين القسمين الى فرعين : فالقسم العلمى ينبغى فى رأيها ان يتشعب الى شعبتين : شعبة للرياضة ، وشعبة للعلوم ، والقسم الادبى ينبغى ان يتشعب كذلك شعبتين : شعبة للدراسات التاريخية والفلسفية وشعبة للدراسات اللغوية . وهو اقتراح يزيد الحالة سوءا ، لاننا ، ونحن مؤمنون بان التخصص فى حدود قسمين اثنين قد جاء مبكرا فى النظام الحالى لايمكن ان نسلم بان مجرد التخصص فى حدود اربعة اقسام من شأنه ان يتلافى هذا العيب .

وزير المعارف العمومية
احمد نجيب الهلالى

القاهرة فى المحرم ١٣٥٤ (ابريل ١٩٣٥)

اعتمدنا فى نشر هذا التقرير على النص الرسمى له المحفوظ بمكتبة وزارة التربية والتعليم بالقاهرة .



تقرير عن اصلاح التعليم فى مصر كتبه وزير المعارف العمومية احمد نجيب الهلالى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٤٣

نوع الاصلاح المنشود

ومن المبادىء المقررة فى العام الجديد ما اشرنا اليه فى غير هذا الموضع من ان الامة يجب ان تتوسع فى التعليم طولا وعرضا وعمقا اما الطول فيعنون به زيادة مدة الدراسة سواء فى ذلك التعليم الالزامى للصغار والتعليم التثقيفى للشباب والتعليم التكميلى للكبار حتى يصح ان نقول انهم فى ذلك يأخذون بما قررناه نحن من قبل وهو ان زمان التعليم يمتد من المهد الى اللحد ، ويعنون بالتوسع فى التعليم عرضا تهيئة الفرص المتساوية لجميع طبقات الامة من غير تفريق بينها لينال كل نصيبه من العلم على مقداره ، غير مصروف عنه ولا ممنوع منه ولا مضيق عليه فيه .

واما العمق فيعنون به اتقان التعليم من حيث اختيار نوعه وتقدير مادته والملاءمة بين ذلك وبين طاقة المتعلم وحاجته .

على انه ينبغى ان يلحظ فى ذلك كله غرضان :

الاول منفعة المتعلم نفسه والثانى منفعة الامة ولن يتحقق ما يراد من اصلاح التعليم الا اذا تحققت الموازنة بين حاجة الفرد ومنفعته وحاجة الامة ومنفعتها فاذا اختلت هذه الموازنة ضاع الغرض الاساسى من الاصلاح وضحى بالفرد فى سبيل الجماعة او بالجماعة فى سبيل الفرد وكلا الامرين يهدم الديمقراطية هدما .

مشكلات التعليم بعد الحرب فى انجلترا ومصر

والحق ان مشكلات مصر فى التعليم بعد الحرب اخف من مشكلات الدول المحاربة من بعض النواحى ولكنها افدح منها من نواح اخرى كثيرة . فقد اثارت الحرب فى تلك الدول مصاعب ليس لها نظائر فى بلادنا فمن ذلك ان بلادا كثيرة قد فقدت نحو ٥٠٪ من معلميها حصدتهم الحرب او اسرهم العدو او قتلهم الجوع وانجلترا نفسها تواجه فى التعليم من جراء هذه الحرب مصاعب عدة فقد تهدمت فيها مدارس كثيرة من غارات العدو واستولت القوات العسكرية على مدارس اخرى كثيرة ولا سبيل الى الانتفاع بها اليوم الا بعد اعدادها من جديد وهاجر كثير من التلاميذ من بلادهم الى البلاد البعيدة عن الغارات وانهم ليقدرون عدد هؤلاء بنحو ٧٥٠ الف تلميذ ، وترك كثير من الشبان جامعاتهم ولا بد من النظر فى اتمام تعليمهم بعد الحرب يضاف الى ذلك كله قلة الاقبال على الجامعات بسبب الاحوال الاقتصادية واغلاق كثير من المدارس فترات طويلة فى بعض المناطق من اثر الغارات واقتصار مدارس اخرى على التعليم نصف الوقت كل هذه المصاعب حملت بعض اعضاء مجلس اللوردات على التصريح بان التعليم تأخر فى انجلترا اربع سنوات بسبب الحرب واننا لنحمد الاقدار السعيدة التى باعدت بيننا وبين امثال هذه المصاعب فان التعليم فى مصر لم يتأثر تأثرا كبيرا بسبب الحرب بل انه فى هذه الفترة من تاريخنا وخاصة فى عهد هذه الحكومة قد ازدهر واينع واتسع نطاقه وتيسرت وسائله ، فانشئت مدارس عدة كما انشئت جامعة جديدة ونقصت اورفعت نفقاته عن كاهل كثير من الفقراء ولولا صعوبة البناء وقلة الابنية الخالية لزاد عدد المدارس المنشأة زيادة كبيرة .

أعباء التعليم فى مصر

ولكننا من ناحية اخرى نرى اعباء التعليم عندنا بعد الحرب افدح منها فى كثير من الامم الراقية التى بلغت من التعليم شأوا بعيدا فان مصر بالقياس الى تلك الامم لا تعدو ان تكون دولة ناشئة فى العلم تتعلق باذيال من سبق وتجرى فى غباره .

فقد بلغت نفقات التعليم فى انجلترا وبلز سنة ٣٨ ـ ٣٩ وهى السنة السابقة على اعلان الحرب ٩٣٫٨ مليونا من الجنيهات وقد زادت هذه النفقات الان حتى بلغت ١٢٣ مليونا بسبب الحرب وعدد سكان انجلترا وبلز يبلغ ٤١ مليونا ومعنى ذلك ان كل فرد من سكان تلك البلاد كبيرهم وصغيرهم يناله من ميزانية التعليم فى السنة ثلاثة جنيهات فكم تبلغ ميزانية التعليم فى مصر وكم ينال كل فرد فى مصر من هذه الميزانية والى كم ينبغى ان تصل ميزانية التعليم عندنا حتى تبلغ ذلك المبلغ ٥٠ مليونا .

ومع ذلك ترتفع الصيحات فى انجلترا بضرورة اصلاح التعليم هناك ومضاعفة ما ينفق عليه ليمكن ان يؤدى الى ثمرة .

وقد قدروا نفقات الاصلاح وجدها عند تمام مراحله بأكثر من ٦٧ مليونا فى كل سنة ومعنى ذلك ان مصر عليها اذا ارادت ان تجرى فى هذا المضمار على قدم المساواة ان تنفق على التعليم اكثر من ٧٠ مليونا وهو مبلغ يجاوز مجموع الميزانية المصرية العامة عند اعلى حد بلغته فى ظروف الحرب الاستثنائية وهو ٦٥ مليونا لم يزد نصيب التعليم فيها على ستة ملايين فكيف اذا زالت هذه الظروف الطارئة ونقصت الميزانية المصرية الى حدها الطبيعى ؟

على اننا لم ندخل فى حسابنا عند عقد هذه الموازنة ما تتطلبه مثل هذه المجاراة من اقامة المبانى والمدارس واعداد المنشآت التعليمية على الوجه الذى يتحقق به الغرض منها او على مثال نظائرها فى البلاد الاخرى واكثر مدارسنا ومعاهدنا القائمة الآن فى ابنية مستأجرة لا تفى بالغرض منها ولا تحقق كل غايات التعليم من كل اولئك يظهر العبء الفادح الذى يواجه مصر ان كانت تريد ان يكون لها فى مضمار التعليم شأن يلائم المكانة العالية التى تامل ان تبلغها بين الامم .

طريقتهم فى الاصلاح
تقرير السياسة العامة اولا

اما الطريقة التى جروا عليها فى انجلترا للاصلاح فتقوم على دراسة الاتجاهات العامة للتعليم والسياسة الاساسية التى يبنى عليها لم تحديد هذه الاتجاهات العامة والقواعد الكلية تقارير تعرض على البرلمان .

وقد أعدت الحكومةنفسها كتاباابيض من التعليم وسياسته العامة وعرضته على البرلمان الانجليزى وناقشه البرلمان فى اواخر يوليوواوائلاغسطس الماضيين وقد حمد النواب واللوردات للحكومة هذه الخطة الرشيدة واثنوا على مسلكها ثناء طيبا لان مواجهة البرلمان بالنصوص والقوانين من غير مناقشة سابقة تجعل للبحث فى هذه النصوص والقوانين ضيقا محصورا يتعذر معه التعديل او يقل ، على حين انموضوعها من الاهمية وعظم الاثر بحيث تقتضى الدرس الضافى من جوانب عدة حتى تتجلى رغبات البرلمان ووجهته العامة فى الاصلاح ورأيه الصريح فيما تعتزمه الحكومة من وسائل قبل ان تضع الحكومة نفسها القوانين والنصوص والتفصيلات التنفيذية بل ان الفنيين انفسهم - كما بينا ذلك من قبل - فى حاجة الى معرفة اتجاهات البرلمان ومقدار استعداده للموافقة على مايقترحون من الخطط العامة قبل ان يتقدموا بالتفاصيل الفنية لهذه المقترحات .

ولذلك طلبت الحكومة الانجليزية من مجلس البرلمان بعد مناقشة السياسة العامة التى عرضتها فى كتابها الابيض ان يقررالترحيببمقاصد الحكومةللمضى فى اصلاحها التعليمى علىاساس المبادىء التى عرض لها الكتاب الابيض .

خطوات وزارة المعارف فى الاصلاح المقترح

وقد رأينا ان هذه هى الخطة المثلى التى يجب ان تحتذيها فى مثل هذا الموضوع الخطير فانهم اذا كانوا فى انجلترا قد التزموا هذا السبيل فى اصلاحهم المقترح معما سبق ذلكالاصلاح من خطوات اصلاحية نحو الغاية الاخيرة المبتغاة اذا كانوا فى انجلترا قد التزموا ذلك وهذا حالهم فنحن فى مصر اولى بالتزامه لتعرف راىالبرلمان فيها نقترحه من تعديلات قد تكوناكثر تحررا من الماضى واوسع نطاقا واعمق اثرا للمضى فى الاعداد الفنىوفى التشريع على اساس ما نعرف من رغبات البلاد ورأى البرلمان وقد وافق مجلسا البرلمان فى انجلترا على ما طلبته الحكومة وقررا الترحيب بمقاصدها فى الاصلاح اما تحقيق الاصلاحاتنفسها فقدصرحت الحكومة فى المجلسين وفى الكتابالابيض بحاجتها الى بناء مدارس جديدة واصلاح آلاف من المدارس القائمة واعداد سبعين الفا من المعلمين .

وبديهى ان الاصلاح الذى تبلغجملة تكاليفه فى النهاية اكثر من ٦٧ مليونا من الجنيهات فى كل سنة يحتاج الى وقت لتنفيذه ولذلك قرروا ان يكون هذا التنفيذ على مراحل وقالوا ان البرلمان لايمكن ان يتقيد منذ الان بما سيكون فى المستقبل ولكنهيوافق مبدئيا على المضى فى الاعداد والاصلاح على اساس السياسة العامة المقررة وكلما تمت مرحلةمن مراحلالاعداد واصبحت ممكنة التنفيذ طلب من البرلمان اقرار الاعتمادات اللازمة لها ،ولكن ذلكلايمنع اعداد التشريعات واقرارها منذ البدء وهذه هى الطريقة التىنرجوا انيوافق البرلمان المصرى على اتباعها وذلك يتيح لنواب الامة وشيوخها فرصة لم تتحلهم مثلها من قبل لبحث حالة التعليمعامة فلا يقتصر البحث فيها على نوع دون نوع ولا عيب دون عيب وبذلك ايضا تستطيع مصر انترسم للتعليم نهجا عاما على علم بأغراضه واسسه واهدافه البعيدة ووجهته العامة .

ومتى تقررت هذه الوجهة العامة وتحددت اهدافها عمدت وزارة المعارف الى وضع التفاصيلالفنية والاقتراحات اللازمة لتنفيذ الاصلاح فى كل نوع من انواع التعليم وعرضتها على البرلمان لتحصل على موافقته تفصيلا كماحصلت عليها جملة وجاء الاصلاح كاملا متماسكا متوازنا فى جملته وتفصيله وبذلك تكون كل خطوة من خطواته معروفة ومدروسة تمام الدرس قبل الاقدام عليها وذلك اولى من الاصلاحات التى لاتربطها سياسة عامة والتى تجىء فىكل عاموفقا لنظرة طارئة لوقتها وسببها الخاصين اما فى خطبة العرش واما فى الميزانية .

وانا لنرجو ان توفق البلاد فى تقرير سياسة ثابتة للتعليم تسير على هداها وتبذل الجهد لتنفيذها ليتحقق لها ما تصبو اليه من آمال فى مستقبلها السعيد ان شاء الله .

تطبيق المبادىء المتقدمة فى مصر

بينا الاسباب التى دعت الى تقرير المجانية فى المدارس الابتدائية والثانوية فى البلاد الاخرى لتهيأ لكل فرد من افراد الشعب فى كل طبقة من طبقاته فرصة ملائمةتعين كلواحد علىاستكمال مواهبه ونموها الى آخر الطاقة لينفع نفسه وتنتفع به أمته وقلنا ان مبدأ تكافؤ الفرص قد اصبح حقيقة مقررةمن حقائق الديمقراطية وقد ارتبطت به حكومة انجلترا كما ارتبطت به حكومة الولايات المتحدة وان بعض الهيئات المعنية بشئون مابعد الحرب ترىضرورة تعاون الامم جميعا بميثاق دولى على تحقيق هذا المبدأ كما تقترح الا تقبل امة عضوا فى اية هيئة دولية او عصبة امم جديدة الا اذا اخذت ابتداء بمبدأ تكافؤ الفرص وهيأت له اسبابه .

وفى سبيل ذلك تلتزم الامم المشتركة فى هذا الميثاقان تعينالدولة التىلا تجد من مواردهاالخاصة مايعينها علىتحقيق هذا المبدأ وتمنحها من الاعانات مايقوم بحاجتها فهذا السبيل وقداخلت دول شرق آسيا ووسطها بمبدأتكافؤ الفرص وفرضت علىنفسها العمل له .وليست هذه الدول بأغنى من مصر ولا ارقى .

فليس يليق بمصر بعدما تقدم ان تتخلف عن غيرها فى هذا المضمار تخلف العاجز او تخلف المتردد فضلا عما فى تحقيق هذاالمبدأ وتقرير مجانية التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانويةبأنواعها المختلفة من نفع ظاهر الاثر ومن اصلاح اجتماعى كبيروانالنحسجميعا احساسا واضحا مؤلما مايصيب الطلاب واباءهم واسرهم من شقاء محزن وضيق خانق بسبب المصروفات المدرسية ولو اتيح لكل فرد ان يطلع على ما يصف الاباء من حالهممن طلباتالمجانية ومايلتمسون من اسباب اليها لهاله امر هؤلاء الاباء وبنيهم وبناتهمواسرهمجميعا ومايحملون من آلام الشقاء والحرمان فضلا عما يحمل عليه ذلكمن ضعفالنفس والذلة وما ينشأ عن ذلك من اسباب البغضاء بين الطبقات .

ثم ماذا تبدىالتربية واصلاح وسائل التعليم اذا كان التلميذ فى المدرسة يحمل من هم ابيه فى ذلك ما يباعدبينه وبين صدورالنفس والاستقرار والنشاط العقلى وتنشىء بينه وبين رفقائه الذين يراهم اقدر منه على دفع المصروفات شعورا بالمرارة يطردفى الزيادةيوما فيوما حتى ليوشك ان يفتت الامم ويقسم الامة الى طبقات متعادية .

وما دامت الدولة قد التزمت مثلا كانت ان تنفق على التعليم أضعاف ما تجبى من التلاميذ باسم المصروفات المدرسية فلا معنى للابقاء على الجزء الذى تحصله والحرص عليه والتشديد على الطلاب واوليائهم فىسبيله ولا معنى لان تمكن الدولة الاغنياء منشراء المحال فى المدارس بأقل مما تنفقه عليهم وأن تهمل الفقراء اهمالا تاما مع انهم قد يكون فيهم من هم احق بهذه المحال من جهة الاستعداد والكفاية .

ان التلميذة في المدرسة الثانوية تتكلف في السنة ٤٢ جنيه وتدفع من المصروفات ٢٠ جنيه وفي المدرسة الابتدائية تتكلف ٢٤ جنيه وتدفع ١٠ جنيه .

ويتكلف التلميذ في المدرسة الثانوية ٣٣ جنيه ويدفع من المصروفات ٢٠ جنيها وفي المدرسة الابتدائية يتكلف ٢٤ جنيها ويدفع ١٠ جنيه .

فما دلالة هذه الارقام وما معناها ؟ اليس معناها أن مايرصد من مال الامة للتعليم ينفق اكثره على الاغنياء او بعبارة اخرى على دافعي المصروفات على حين لايكاد نخص منه الفقير العاجز سوى دفع المصروفات .

لكل ما تقدم نرى لزاما علينا تحقيق معنى المساواة عملا بتطبيق مبدأ الفرص في التعليم وأن تتجه منذ الآن هذه الوجهة حتى اذا انتهت الحرب كان هذا المبدأ نافذا معمولا به لا يعترض سبيله معترض .

وقد رأينا ان نجرب منذ الان تجربة جديدة في سبيل تهيئة الفرص المتكافئة للطلاب بغض النظر عن الفقر او الغنى فامرنا في مفتتح العام الدراسي الحاضر ان يكون قبول الطلاب في المحال الخالية بالمدارس على اساس ما حصلوا عليه من الدرجات في آخر امتحان ادوه وبذلك يكون الحاق الطلاب بالمدارس وفقا لاستعدادهم وكفايتهم العلمية لا فرق بين طالب مجانية ودافع مصروفات . ثم ينظر في طلب المجانية بعد قبول التلميذ في المدرسة فعلا وسنرى ما تسفر عنه هذه التجربة بعد واثرها في رفع مستوى التعليم وكم تبلغ نسبة المجانية في المدارس .

وقد سارت المدارس على هذه القاعدة في العام الحاضر بقدر الامكان لتعذر الانتقال فجأة من نظام الى نظام فلم ترفض مدرسة طلب فقير لفقره ولم تقبل غنيا لغناه وانما كانت القاعدة العامة في الاغلب هي القبول حسب الدرجات والكفاية العلمية الا ما استثنى لظروف لاينبغي تجاهلها كقبول تلميذ في مدرسة لان له اخا في المدرسة نفسها او لقرب المدرسة من محل اقامته قربا ظاهرا مع صغر سنه أو نحو ذلك من الاسباب .

ومما يعين على تحقيق فكرة الغاء المصروفات منذ الآن أن مجموع ما تجبيه الدولة من مصروفات التعليم في مدارس الحكومة (غير الجامعتين) لا يزيد على ١٦٤١ر٦٣٢ جنيه على حساب آخر احصاء . ومن الهين على الخزانة العامة أن تحتمل نقص هذا المبلغ القليل بالقياس الى ما يتمتع به الشعب من المزايا العظيمة التي تترتب على الاخذ بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فضلا على ان مصر لاتستطيع ولا ترضى أن تتخلف عن ركب الحضارة ومسايرة الامم التي سلكت قبلها هذا السبيل .

على ان مصر لو بدأت منذ الآن بالغاء المصروفات في المدارس الابتدائية لما تحملت من ذلك عبئا كبيرا فان جملة ماتحصله وزارة المعارف من المصروفات في المدارس الابتدائية للبنين لايزيد على ١٥٠ الف جنيه ولا يزيد عدد التلميذات في المدارس الابتدائية للبنات على ربع عدد البنين ويعني ذلك ان مجموع ما تحصله الحكومة من مصروفات في المدارس الابتدائية بنوعيها لايزيد على مائتي ألف جنيه وبالاستغناء عن هذا المبلغ القليل يمكن تقرير المجانية العامة في المدارس الابتدائية بنوعيها .

ولكن هناك خطوة اخرى يجب ان نخطوها للمحافظة على التوازن بين المدارس الاميرية والمدارس الحرة ، فمما لا شك فيه ان تعميم المجانية في مدارس الحكومة سيستتبع حتما زيادة الاقبال عليها واقفار المدارس الحرة ما لم تجعل تقرير المجانية عاما في المدارس الاميرية والحرة على السواء ليكون الاقبال على هذين النوعين من المدارس على نسبة متعادلة ، ولكي يتم تعميم المجانية في المدارس الحرة أيضا يجب ان تعين هذه المدارس اعانة لكنها من احتمال هذا العبء وهذا ما تفعله كل البلاد التي سلكت قبلنا هذا السبيل ولقد يكون من الضروري هنا ان ننبه الى ان المدارس الحرة على اختلاف انواعها تعلم من التلاميذ ضعف العدد الذي تعلمه المدارس الاميرية ومع ذلك لم تصل الاعانة المقررة لها حتى اليوم الى ٣٠٠ الف جنيه وهو مبلغ قليل بالقياس الى ما تنفقه وزارة المعارف على مدارسها وهي اقل عددا والى النفع العظيم الذي تؤديه المدارس الحرة للبلاد .

وسنعرض لهذا الامر ما نقترح له من علاج عند الحديث على مشاكل التعليم الحر .

■ ■ ■

هذا في المدارس الابتدائية أما المدارس الثانوية فيجب ان تتوجه مصرفيها هذه الوجهة نفسها منذ الآن لا للاسباب التي تقررت من أجلها المجانية في المدارس الابتدائية فحسب بل لان هذا اجراء طبيعي يساير الخطة المقترحة لاصلاح التعليم وتنويعه وانشاء المدارس الثانوية الفنية التي تعد التلميذ اعدادا فنيا في الزراعة او التجارة أو الصناعة وقد بينا اسباب ذلك ..

وفضلا عن ذلك كله فان تقرير المجانية سيعفي مرتبات الحكومة من تبعات كثيرة ازاء صغار الموظفين الذين تقتضي الحال زيادة مرتباتهم واصلاح حالهم اعانة لهم على عبء الحياة وافدح عبء على الآباء هو تعليم الابناء فاذا ما يسر لطوائف الموظفين تعليم ابنائهم بالمجان خف عليهم هذا العبء وخف على الحكومة مايقابل ذلك في زيادة المرتبات ..

وقد اشارت اللجنة الاستشارية للتعليم الحر في انجلترا الى أن الغاء المصروفات من المدارس سيقابله قطعا زيادة في الضرائب ومن المؤكد أن هذه الزيادة المعتزمة ستلقى ترحابا عاما ما دام معها يقين الآباء بأنهم معفون من نفقات تعليم بنيهم وبناتهم .

وثمة مشكلة اخرى تواجهها الدولة في الوقت الحاضر وستجد علاجها الطبيعي بتقرير المجانية هذه المشكلة هي وجوب العمل على اقامة التوازن الاجتماعي باعانة الاسر الكثيرة الولد على الاحتمال وتخفيف ما تلقى من شقاء بسبب ذلك فان تقرير المجانية سيحمل بعض العبء عن هذه الاسر الشقية وييسر لها كثيرا من اسباب الحياة وهو بذلك عامل حاسم في اقامة العدل الاجتماعي وتحقيق التوازن بين الاسر المصرية ولقد يقال ان تعميم المجانية في التعليم فكرة طارئة لم ينتبه اليها أحد قبل اليوم وهذا خطأ كبير فقد تنبه واضعو الدستور المصري منذ عشرين عاما الى هذا الموضوع الخطير وتداولوا الرأى فيه طويلا عند اثبات النص على مجانية التعليم الالزامي في الدستور من الخطأ ان يظن ظان ان واضع الدستور انما قصر المجانية على التعليم الاولى حين عرض له في النص واغفل ما عداه من انواع التعليم الاخرى مفترضا ان تكون بالمصروفات ذلك لانه كان من المقرر أن التعليم حق للشعب او تكليف لازم على أفراده فقد نص الدستور الى جانب ذلك على أن المصريين جميعا متساوون في الحقوق والواجبات والتكاليف . على ان اللجنة التي وضعت الدستور لم تغفل في مداولاتها الرأي الصريح في هذا الموضوع وتناولته بالبحث من جوانب عدة .

وكان النص المقترح لتقرير المجانية في التعليم غير ماهو اليوم في الدستور فقد كان تبادل التعليم في جميع مراحله الابتدائية والثانوية والعالية، وكان ختام النص « ان التعليم الابتدائي والثانوي والعالي يكون بالمجان أيضا بقدر الامكان» .

وقد وافقت لجنة وضع الدستور ابتداء على هذا النص بالاجماع . وفي جلسة تالية اثار بعض الاعضاء اعتراضا على كلمة (بقدر الامكان) وقال انها لاتفيد امرا ولا نهيا . ولما اعيدت

المناقشة تقدمت اقتراحات مختلفة فى الموضوع منها ان تدفع الحكومة للطلبة الفقراء الممتازين المصروفات فى جميع مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والعالية ولكن هـذا الاقتراح لم يـرق فريقا من الاعضاء واستشهـدوا بان التعليم العالى فى اليونان بالمجان ورأى آخرون ان يكون النص بأن التعليم كله يكون بالمجان لغير القادرين ، ولكن هذا الرأى لم يلق قبولا ورد بعض الاعضاء بأن النص يجب ان يشـمل الفقـراء والاغنياء ، لان الاغنياء هم الذين يدفعون الامـوال التى تنفق على تعليـم اولاد الفقراء ، وكان اهم ما استند اليه هؤلاء المعترضـون ان المسـاواة واجبـة لانها اسـاس الديمقراطيـة وفى اسـتناد المعترضين الى هذا الاسـاس اعتراف للشعب جميعه بحق التمتع بالمجانية على قدم المساواة فى جميع مراحل التعليم.

وبعد المناقشة رئى ان يترك هـذا التفصـيل للقوانين التى تنظم امور التعليم

فليس صحيحا اذن ان الدستور قصر المجانيـة على التعـليم الاولى بل ان مداولات اللجنة لتدل دلالة صريحة على رغبتها فى تقرير المجانية العامة فى جميع راحل التعليم

ومجمل ما تقدم ان الاسباب المجتمعة تفرض على مصر ان تساير الامم الاخرى فى الاخذ بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع افراد الشعب على التسـاوى ، وما يستلزمه ذلك من تقرير المجانية العامة فى التعليمين الابتدائى والثانوى حتى يجد كل مصرى فرصتـه للتعليم الذى يناسب مؤهلاته ويحقق النفع له وبه بغض النظر عن فقره او غناه او منزلته الاجتماعية

وبديهى ان الاخذ بهذا المبدأ يقتضى تنويع المدارس الثانوية أنواعا عادية من زراعية وصناعية وتجارية على النحو الذى قررته البلاد الاخرى وانى لامل ان يكون الاخذ بهذا الرأى سبيلا الى حل حاسم لمشكلة الازدحام الهائل على المدارس الثانوية وهى لا تؤهل الا للتعليم الجامعى والحق أن كثرة الاقبـال على المدارس الثانوية وشدة الرغبة فى الانتساب الى التعليم العام انما يرجع سببه الى قلة الانواع الاخرى من المدارس والى الشعور السائد بأن تلك الانواع الاخرى هى أقل شأنا من التعليم الثانوى وانى لارى انه حينما وجدت مدرسة ثانوية وجب أن تقوم بجانبها الانواع الثلاثة الاخرى على قدم المساواة وبهذا وحده نضمن الا يتوجه التلاميذ وجهة واحدة وتحول دون هذه التخمة التى تصيب المدارس الثانوية العادية والجامعة بطوائف من الطلاب لم يهيأ كثير منهم للتعليم الجامعى ولعل من الخير لهم ان يوجهوا وجهة اخرى نحو نوع من التعليم الفنى يوافق ملـكاتهم ومواهبهم ويتحقق به النفع لهم ولبلادهم

التعليم الالزامى ومدته

ليس شىء أظهر اخفاقا فى مصر من التعليم الالزامى الذى انفقت عليه الدولة الملايين ومازالت ترصد له فى ميزانيتها ملايين اخرى وقد اخفق هذا النوع من التعليم على رغم مايبذله المعلمون من جهد صادق وما يملأ نفوسهم من الثقة بانفسهم والشعور بالفخر لثقة الدولة بهم حين وكلت اليهم تربية الجيل القادم من أبناء الشعب وهم أكثريته العظمى

وليس ثمة من سبب لاخفاق هـذا التعليم غير النظام نفسه فهو نظام فاسد من كل وجه مع ان اظهر عيوبه انمـا يرجع سببه الى قصر المدة المخصصة له وهى سنتان ونصف سنة على الحقيقة ، وان عدت خمسا على الورق لان التعليم فيها نصف اليوم

ولقد كانت الفكرة المسيطرة على الذين فكروا فى هذا النظام ورسموا قواعده ان يتناول التعليم اكبر عدد من التلاميذ فقد هالتهم نسبة الجهـل والامية فى البلاد . فجعلوا هدفهم أن يمحوا الامية بأسرع وقت مستطاع . ولكى يتأتى لهم ذلك اختاروا نظام التعليم نصف اليوم لتتسع المدرسة الواحـدة نصف العدد الذى تسـعه ، وبذلك يتناول التعليم ضعف العدد الذى كان يمكن تعليمه لو سارت المدرسة على نظام اليوم الكامل

فكروا فى ذلك كما فكروا فيما يستلزمه تعميم التعليم الالزامى من نفقات لم تكن تتسع لها موارد البلاد فى الوقت الذى فكروا فيـه . فجعلوا همهم الاول ان يعلموا اكبر عدد ممكن واكثر مواد ممكنة فى اقصر وقت ممكن وبأقل نفقات ممكنة ومضوا يلتمسون المبررات لهذا النظـام فزعموا انهم انما قصدوا بذلك الا يحول التعليم الالزامى بين الصبى أو الصبية وبين البيئة التى يعيشان فيها . فيقضى كلاهما نصف نهاره فى المدرسة ونصفه فى عمل مهنى او فى مساعدة ابيه وامه وقد أظهرت التجربة خطأ هذا التقدير فلم يؤد هذا النظام الى نتيجـة يمكن الارتياح اليها لا فى المدرسة ولا خارجها وقد سبقتنا انجلترا الى هذا النظام فى سنة ١٨٧٠ فقررت ان تكون مدة الدراسة خمس سنوات لنصف الوقت ولكن هذه التجربة قد أخفقت رغم الجهود التى بذلتها وزارة المعارف وبذلها المعلمـون واضطرت انجلترا الى الغاء هذا النظام كله وزيادة السن تدريجيا ولم يستقر هذا النوع من التعليم أو يسفر عن نتيجة تذكر الا بعد ان زيدت مدة التعليم الالزامى الى تسع سنوات كاملة على نظام الدراسة طول اليوم المدرسى وقد تقرر هذا فى عهد المستر فيشر وزير معارف انجلترا فى ١٩١٨

مـــدة التعـليم الالزامى فى مصر

والآن وقد رأينا تجارب الامم الاخرى فى هذا النوع من التعليم وما يعتزمون من وسائل لاصلاحه فى المستقبل القريب نستطيع أن ندرك لماذا لم ينجح التعليم الالزامى فى مصر ونتبين فى سـهولة سبب اخفاقه ولسنا نرى لذلك من سبب غير قصر مدته . فليس من المستطاع فى سنتين ونصف سنة دراسة متقطعة ان يتعلم الصبية شىء يذكر ، فما بالك بهذا المنهاج الطموح المزدحم بالمواد والذى يفرض على المعلمين تدريسـه فى هـذه المدة القصيرة وكيف يظن امكان ذلك والتلاميذ والتلميذات فى هـذه السن الصغيرة لم تنضج ملكاتهم بعد ولم تتفتح مواهبهم وزمنهم مبعثر بين المدرسـة والبطـالة ، كيف يقع فى الوهم او التخيل ان يستوعبوا فى هـذه الفترة القصـيرة هذه الطـائفة الكبيرة من المعلومات التى فرض المنهج المقرر ان يستوعبوها

ان ذلك كله عبث ينافى مبادىء التربية الصحيحة بل ينافى المعقول ولذلك اخفق هذا النـوع من التعليم اخفاقا ذريعا واحس الجميع ان عشرات الملايين التى انفقت عليه والملايين التي مازالت ترصد له فى ميزانية الدولة ذاهبة كلها هباء .

ومادام قصر المدة ونظام نصف اليوم هما اول الاسبـاب فى اخفاق التعليم الالزامى فلابد من معالجـة الداء من اساسه واجتثاث العلة من جذورها وازالة أسبابها الواقعـة ، وقد ادركت وزارة المعارف منذ زمن سبب ذلك فأخذت فى تحويل بعض المدارس من نظام نصف اليوم الى نظام اليوم الكامل ولما تولينا وزارة المعارف هذه المرة قررنا السرعـة فى هذا التحويل

ونحن نرى أن هذا النوع من التعليم يجب أن يتوجه مع ذلك وجهة عملية الى الزراعة فى البيئات الزراعيـة ، والى التجارة والصناعة فى المدن الكبرى والى فنون الملاحة وشئون البحر فى البـلاد الساحلية وهذا مانحس ان البلاد ترغب فيه وتسعى اليه منذ زمن بعيد فمما لاشك فيه ان الزراعة والتجارة والصناعة والملاحة فى حاجة الى مزيد من العمال النافعين ونحن لا نريد ان تحرم هـذه

المرافق من عمالها وان تحول المدرسة بينهم وبين العمل فيها وعليهــا تتوقف حياتهم ومنها مورد رزقهم ولكننا معذلك موقنون ان العامل المستنير اكثر نفعــا وانتاجا وأجود عملا وأن كل توجيه فنى أو اعداد مهنى يجب ان يقوم على أساس من التعليم العام الصحيح على هــذا أجمع علماء التربية وبه يسلم أصحاب الاعمال انفسهم وعلى مقتضاه تقــدمت الحكومة الانجليزية للبرلمان بمقترحاتها فى هذا السبيل لكل ذلك نرى ان نجمع بين المسنين فتوجه التعليم الالزامى وجهة عملية تلائم حاجة البيئة التى نشأ فيها التلميذ : زراعية او صناعية او تجارية او ملاحية على اختلاف البيئات ووسائل المعيشة فى كل بيئة وفى الوقت نفسه يثقف الناشىء تثقيفا عاما كافيا عـلى فهم الحياة العامة فى بلاده ويعرف به ماله من حقوق وما عليه من واجبات وطنية أو انسانية

وقد رأينا ان هذه الاغراض لا يمكن أن نيلها فى أقل من سبع سنوات على نظام اليوم الكامل ، وهى المدة التى كانت مقررة فى بلاد كثيرة قبل الحرب

ثم لقد قررت انجلترا ان تكون مدة الالزام فى بلادها احد عشر عاما وان بلادا كثيرة تريد ان تحذو حذوها فى ذلك ، ولكن ينبغى الا يغيب عنا اننا لا نستطيع أن نجارى غيرنا فى هذا المضمار عـلى قدم المساواة قبل أن تجد البلاد فى زيادة مواردها وثرواتها العامة ولهذا يجب ان نعتدل فيما نعتزم نزولا على حكم الواقع واجين ان يوفقنا الله فى هذه الخطوة . وليكن مطمحنا الاسمى أن نبلغ مبلغ غيرنا ولكن على تدرج وبخطى متزنة فان الطفرة فى ذلك محال

ومع ذلك ارى أن نبدأ من الان فى رفع مدة الالزام الى ست سنوات على نظام اليوم الكامل وان نمضى فى تنفيذ ذلك بأقصى سرعة تطبقها ميزانيتنا وتعين عليها مواردنا وقد آثرت ان يكون رفع مدة الالزام الى سبع سنوات على مرحلتين لما يقتضى ذلك من تهيئة الامكنة واعداد المعلمين وهو شىء يجب التريث فيه حتى يأتى على وجهه ويؤدى الى غايته ، فاذا ما اتممنا اعداد ما تقتضيه مرحلة السنوات الست من الامكنة والمعلمين وتم تنفيذ ذلك جميعه ، زيدت السنة الســابعة بالطريقة نفسها

هذا اقتراح متواضع بالقيــاس الى ما تعتزمه الدول الاخرى وان كان عظيما بالقياس الى حالنا وطاقتنا المالية وما يستلزمه التنفيذ من عدد فنية ونفقات ولكننا مع ذلك لا يغيب عنا ان هذا النظام المقترح هو ادنى حد يجب ان نبلغه فى أسرع وقت ممكن . ومما يوجب علينـا الاسراع فى ذلك حالة النشء الصحية فقد لوحظ ان الجيل الناشىء اضعف ابدانا واقل احتمالا واضيق بالحياة ذرعا من الجيل السابق حتى ان اصــحاب المزارع ليشكون مر الشكوى من ضعف عمالهم وقد حرصـنا فى نظامنا المقترح العناية بأمر الصحة والتغذية الى جانب النواحى الادبية ونرى الى ذلك ان تنزل ســن الالــزام قليلا فتنزل الى تمام السنة السادسة من عمر الطفل وبذلك تكون مدة الالزام من السادسة الى الثالثة عشرة وبهـذه الوسيلة يمكن ان ينتفع التلاميذ الموجودون الان بالتعليم ســنة اخرى بعد تمام الثانية عشرة التى تنتهى عندها سن الالزام فى النظام القائم كما يمكن فى المستقبل ان نجعـل البدء فى التعليم الالزامى فى ســن اكثر ملاءمة واقرب نفعا وكلما نزلت السن فى البدء كان الاساس فى التعليم اسلم والانتفاع به أتم وسنبين وجه ذلك فيما يلى عند الحديث عن مدارس الحضــانة ورياض الاطفال ويلاحظ أن الخامسة هى السن التى يبدأ عنـدها التعليم الالزامى فى انجلترا فاذا لوحظ الى جانب ذلك ان الاجسام فى مصر أسرع نموا بسبب جوها كان من الطبيعى جدا ان تنقص ســن الالزام عندنا سنة عما هو الان ومقتضى ذلك ان تبدأ سن الالزام عندنا من تمام السادسة الى الثالثة عشرة وبهذا تكون احدى السنتين المقترح زيادتهما قبـل السابعة التى تبدأ عندها سن الالزام القائم والاخرى بعد الثانية عشرة التى تنتهى عندها الان وقد رأينا فيما سبق من الحديث اجماع الامم ـ مستهدية بتجاربها ـ على ان الصبية لا يجوز ان يهجروا المدرسة فى الثالثة عشرة او الرابعة عشرة او السادسة عشرة للاسباب التى فصلناها فيما سبق ، ومنها انهم ينسون ما تعلموه ويكونون عرضة للانحلال والبطـالة لــذلك قــرروا ان يستمر الزامهم بالتعليم الى الثامنــة عشرة بعض الوقت وقـدروا لذلك يوما واحدا فى كل اسبوع او ما يعادل يوما وتقدر هذه المدة بنحو ٢٧٠ الى ٣٢٠ ساعة فى السنة تحدد مواعيدها وفقـا لضرورات العمل فى البيئات المختلفة.

وفى رأينا ان مصر اذا ارادت الانتفاع بالتعليم الالزامى وتثبيت نتائجه لابد لها ان تنهج هذا النهج لتنتفع فى هذه الفترة من حياة ناشئها بمزايا التعليم الوقتى الذى يقصد به ان يتهيأ الشبان للحياة العملية من غير ان ينقطعوا صلتهم بالعلم وبالمدرسة ويتدرجوا تدرجا طبيعيا ينتقل بهم فى سهولة ويسر من الحياة المدرسية الى حياة العمل المثمر فـوق ما يراعى فى ذلك التعـليم الوقتى من الملاءمة وبين التعليم ومشاكل الحيـاة وما يوجه اليه اهتمامه من العناية بالصحة والرياضة وتعويد الشبان الاداب والعادات الاجتماعية الحسنة وتبصيرهم بالحياة العامة والواجبات الوطنية والانسانية

نوع التعليم الالزامى

قدمنا ان التعليم الالزامى ينبغى ان ينظم بحيث لا يقطع الصلة بين المنشأ والبيئة التى يعيشون فيها واننا نحس ان هذه رغبة البلاد التى لابد لنا من مراعاتها ولذلك نوهنا بها فى خطبــة العرش فى نوفمبر ١٩٤٢ ووضــعنا فى ميزانية سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ اعتمادا لتنفيذ ذلك فتفضل البرلمان واعتمد لنا ٣٠ الف جنيه لانشاء المدارس الريفية

ومن رأينـا ان التعليم الالزامى كله يجب أن يوجه هذه الوجهة فتكون المدارس الالزامية فى القرى ريفية توجه نحـو الزراعة والصناعات الزراعية والريفية وفى المدن توجـه للاعمـال الصـناعيـة والتجارية.

على ان توجيه التعليم هذه الوجهــة لاينافى تثقيف النشء الثقافة العــامة التى تعتبر اساسا لازما لكل اعداد مهنى وحـدا ادنى لا يستغنى عنه كل مواطن وقد قدمنا ان كل اعداد مهنى اوتوجيه لا يســتند الى قسط كاف من التعليم العام يكون اعدادا ناقصــا غير مرض ، ولكن هذا الوضع لايمنع ان يصطبغ التعليم العام بالصبغة العملية واننا لنعتقد ان زيادة سن الدراسة فى المدارس الالزامية الى ست سنوات ثم الى سبع خير معين على هذه الخطة الجديدة بحيث يستطيع الصبى ان ينال حظه من الثقافة العامة ومن الاعداد العملى ولاشك فى ان قصر مدة التعليم الالزامى جعل البرنامج الحالي مزدحما شاقا على المعلمين وعلى الصبية والى ذلك يرجع النقص الناشىء عن عدم العناية بالاعداد العملى

ومن المبادىء المقررة فى هـذا النوع من التعليم الا يخصص حصص للاخلاق والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية لان جميع هذه المواد يمكن ان تدمج فى تعليم اللغة العربيــة وان تشملها كتب المطالعة وبذلك يتسع المجال للاتقان سواء فى ذلك اتقان اللغة نفسها أو اتقــان المواد التى يتناولها تعلم اللغة وممــا لاشك فيه انه لا يجوز ان تكون دروس اللغة العربية بعيدة عن هذه الموضـوعات وقد أجمع الباحثون على ان تعليم الدين يكون له شأن كبير فى هــذه المدارس والواقع ان جميع الاصلاحات الحديثة أو المعتزمة بعد الحرب ترمى الى العناية بشأن الدين وتعليمه باعتبار ان تربيــة الروح ورفع مستوى الاخلاق من عناصر التعليم الهامة وان كثيرا من المصائب

التى يرزح العالم تحتها يرجع الى عدم تربية الروح

ولكن تعليم الدين لا يجوز ان يقتصر على أن تستظهر الاحكام الدينية مجرد استظهار بل يجب أن يوجه وجهةعملية أيضا فتقام الصلاة فى المدارس بامامة المدرسين وتلقى المواعظ السهلة المتصلة بحياة الناس أليومية والتى يمكن للتلاميذ الصغار أن يدركوها . وكذلك يوجه العلماء اهتماما خاصا لتدريب النشء على النظافة وتعليمهم مبادىء التعاون وهما امران تحتاج اليهما القرية احتياجا كبيرا وفى الالعاب الرياضية نفسها يجب أن يعنى بالالعاب القروية عناية تامة .

ولتحقيق هذه الاغراض مجتمعة يجب ان ينوع المعلمون فيقوم معلمو التعليم العام بتدريس الدين واللغة مراعين فى ذلك الارشادات المتقدمة من حيث توجيه التعليم وجهة البيئة والمحيط الريفى ومعنى ذلك ان يكون التعليم الدينى عمليا اكثر منه نظريا وان توجه المطالعة الوجهة الزراعية فى القرى والصناعية والتجارية فى المدن والمنزلية فى مدارس البنات وأن يشمل تعليم اللغة تعليم التاريخ والجغرافيا والاخلاق والتربية الوطنية وأن تكون التطبيقات الحسابية والهندسية زراعية فى القرى صناعية او تجارية فى المدن نسوية فى مدارس البنات

ولتحقيق ذلك يجب ان يخفف عدد الدروس عن المعلمين فان المعلم الالزامى الآن يكلف اربعين حصة فى الاسبوع وهو عدد لا يمكن المدرس من تكييف التعلم هذا الكيف الجديد ولا من مسايرة البيئة وحاجاتها . ولا من الابتكار فى التطبيق وذلك لان كل تعليم عملى يحتاج الى الشخصية والابتكار وهما بدورهما محتاجان الى فراغ يمكن المدرس من الاستزادة من القراءة ووقت للاستعداد ومادام يطلب من المدرس ان تكون دروسه توضيحا للحياة مستمدة من المحيط الطبيعى والقروى فلابد له من وقت يستعد فيه قبل ان يلقى درسه ولذلك قرروا إنقاص عدد الدروس التى يقوم بها المدرسون ويقتضى ذلك زيادة عددهم بطبيعة الحال

ومع أن عدد المدارس الاولية فى انجلترا ويلز نحو من ٢١ الف مدرسة منها ١٦٦٫٠٠٠ مدرس فهم يرون الآن إنهم فى حاجة لتنفيذ المشروعات الجديدة الى سبعين الف مدرس . ومما قرروه ايضا ان الفصل الواحد فى هذا النوع من المدارس العملية لايجوز ان يزيد عدده على ٢١ تلميذا او تلميذة لحاجة كل تلميذ فى هذا التعليم العملى الى عناية شخصية ويقتضى هذا النظام الجديد ان يتنوع المعلمون فمن المقرر الآن ان التعليم النظرى يجب ان تصحبه المهارة العملية وان الاعداد المهنى لابد له من الثقافة النظرية ولابد ان تشمل المدرسة انواعا من المعلمين يتعاونون على تحقيق هذه الاغراض مجتمعة ، ومادام التعليم فى هذه المدارس سيكون باليد واللسان والقلم فيجب ان يكون فى المدرسة مدرسون يحققون اغراض هذا النوع من التعليم .

وعلى ذلك يجب أن يكون فى المدرسة الالزامية مدرس من خريجى المدارس الزراعية لتعليم التلاميذ فى حدود طاقاتهم المبادىء العامة للزراعة، وبخاصة المواسم الزراعية ومحاصيل المنطقة وزراعة الخضر والفصائل النباتية والحشرات الطفيلية وغير ذلك من الموضوعات الزراعية العلمية العملية التى لا يستغنى عنها قطر زراعى كتربية الماشية والدواجن والارانب والنحل وما الى ذلك من الموضوعات التى تهم ابناء القرى

وكذلك يجب أن يكون بجوار هذا المعلم معلم اخر من خريجى المدارس الصناعية لتعليم أبناء القرية ماتحتاج اليه قريتهم من الصناعات الزراعية والريفية وهى الصناعات التى يكون قوامها الجريد والليف والخوص والسمار والقاب والبردي . وبذلك يتمكنون من أن يصنعوا لأنفسهم ولقريتهم ادوات الحقل والمنزل من مقاطف واشناف وحصر كما يمكنهم ان يصنعوا الاثاث المنزلى البسيط وفى البلاد الاخرى يعتنون فى هذه المدارس بتعليم الغزل والنسيج حتى يمكن للقرية ان تقوم بحاجاتها وان ترتقى فيها الصناعات اللازمة لها فى كل ناحية من النواحى

ولابد من مدربين حرفيين يساعدون هؤلاء المعلمين الفنيين فى تدريب الصبية على الاعمال الزراعية والصناعية تحت اشراف المدرسين الفنيين ومن مقتضى هذا النظام ان يكون للمدرسة حقل صغير وورش وحظائر وغير ذلك مما يقتضيه المنهاج العملى لهذه المدارس

وفى مدارس البنات لابد من مدرسات من خريجات الفنون الطرزية او خريجات الاقسام الاضافية لتعليمهن الصناعات المنزلية والاشغال النسوية

وكذلك الحال فى مدارس المدن الالزامية التى تصبغ بالصبغة الصناعية والتجارية فلابد من التنويع فيهما على الاساس المتقدم .

وبديهى ان هذه الصناعات والموضوعات العملية لا تعلم جميعا لكل تلميذ وتلميذة بل منها ما يكون عاما للجميع ومنها ما يترك الخيار فيه للتلاميذ انفسهم بحسب ما يريدون ويريد اهلهم ان يعدوهم له وفوق ذلك كله يجب ان تكون فى كل مدرسة سواء اكانت للبنين ام للبنات زائرة صحية للعناية بصحة التلاميذ وارشادهم ألى مايلائم ذلك وتعليمهم طرق الوقاية بطريقة سهلة عملية ، هذا هو النظام الذى يجب ان تكون عليه المدارس الالزامية وهو بطبيعته يقتضى زيادة الاماكن وعدد المدرسين سواء كانوا من النوع الحالى ام من النوع الجديد وبغير ذلك يكون التعليم فى المدارس الالزامية عديم الفائدة وتضيع ثمرة الملايين التى تنفق عليه وقد توجهت هذه الوجهة منذ وضع الميزانية الماضية ، ومن حسن الحظ ان جميع البحوث والتقارير الفنية التى اطلعنا عليها والتى أعدت فى الخارج لسياسة مابعد الحرب تتفق مع هذه الوجهة بل تزيد عليها . فقد بينا ان مدة التعليم الالزامى ستصبح فى انجلترا من سن الخامسة الى سن السادسة عشرة ولكننا كما قلنا يجب ان نتدرج فى حدود طاقتنا باذلين فى ذلك ما نستطيع وقد تريثنا فى انشاء هذه المدارس الريفية حتى نتم درس ما اعد فى انجلترا وامريكا وغيرهما من البلاد لاصلاح التعليم وتعديل سياسته فلما أطلعنا على ما اعتزموا درسنا هذا الموضوع مع الفنيين فى وزارة المعارف واشترك فى درسه معنا معالى وزير الزراعة ومعالى وزير الشئون الاجتماعية وقد قررنا باتفاقنا منهاج السنة الاولى فى هذه المدارس حتى يمكن البدء فيها فى اقرب وقت

وقد اخذت ادارة التعليم الاولى فى تنفيذ ماقررناه وهى متصلة بمجالس المديريات وبأعيان الريف لاعداد الاماكن والحقول اللازمة لهذه المدارس ولم يكن بد من هذا التريث لان الخطوة الاولى ان لم تكن موفقة لم ينتج عنها اية فائدة بل يترتب عليها فساد هذا النوع من التعليم حتى فى المستقبل ، كما كانت الحال فى المدارس الالزامية ، فان فساد الخطوة الاولى ترتب عليه ضياع مجهود الدولة ومجهود المعلمين فى السنوات الثمانية عشرة الماضية

عن النص الرسمى للتقرير
المحفوظ بمكتبة وزارة التربية
والتعليم بالقاهرة ..



تقرير لجنة اصلاح التعليم الالزامى المؤلفة بوزارة المعارف فى سنة ١٩٤١

وضعت اللجنة العامة الميدانين الاتيين ليقوم عليهما اصلاح التعليم الالزامى :

اولا ـ يجب أن يكون الغرض من هذا التعليم تثقيف ابناء الشعب تثقيفاما يؤدى بهم الى حياة قومية مناسبة

ثانيا ـ يجب ان يكون الهدف الذى نرمى الى بلوغه فى فترة معقولة توحيد مناهج التعليمين الاولى والابتدائى ، ليكون من ذلك التعليم الموحد اساس مشترك تقوم عليه ثقافة الامة ، وليتيسر فتح ابواب مراحل التعليم التالية لكل من يتوفر لديه الاستعداد لها من ابناء الشعب

حدود سن الالزام :

ـ ترى اللجنة ان تكون مدة التعليم الالزامى فى النظام المثالى ستسنوات، ليكون معادلا لمرحلتى رياض الاطفال والتعليم الابتدائى ، مع التجاوز من السنة الاولى من الرياض اذ انه ليس من المفروض ان يتلقى الطفل فيهادراسة منظمة . واذا تقرر هذا ، كانت اللجنة بين رأيين فيما يتعلق بحدود سن الالزام

فاما ان يكون من سن السادسة الى الثانية عشرة او يكون من سن السابعة الى الثالثة عشرة وقد اخذت اللجنة بالرأى الاول

نظام الدراسة :

ترى اللجنة ان تكون الدراسة فى جميع سنى التعليم الالزامى على نظام اليوم الكامل

خطة الدراسة :

تقترح اللجنة الخطة المثالية كما فى الجدول الاتى للتعليم الالزامى :

مجموع الدروس

الخطوات العمليه للتنفيذ

ترى اللجنة انه يمكن ان يتبع فى تنفيذ النظام المثالى الذى اتينا على شرحه فيما سبق احدى الطريقتين الاتيتين :

(١) الطريقة الاولى :

١ ـ تحدد فترة انتقال مدتها ١٥سنة يتم فيها تحويل جميع المكاتب العامة الى نظام اليوم الكامل ، على ان تكون مدة التعليم الالزامى فى اثناء هذه الفترة خمس سنوات ، تبدأ عند سن السادسة وتنتهى عند سن الحادية عشرة . وتكون خطة الدراسة فى هذه السنوات الخمس هى الخطة المقترحة

المواد	عدد الدروس فى الاسبوع					
	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة
القرآن الكريم والدين	٢	٢	٣	٣	٦	٦
القصص	٢	٢	١	١	—	—
اللغة العربية	١٠	١٠	١٢	١٢	٨	٨
الحساب	٦	٦	٦	٦	٦	٦
مشاهد الطبيعة	٣	٣	٣	٢	٢	٢
الجغرافيا	—	—	—	١	٢	٢
التاريخ	—	—	—	—	٢	٢
الصحة	—	—	—	—	٢	٢
التربية الوطنية	—	—	—	—	١	١
الرسم	٣	٣	٣	٣	٢	٢
الاشغال اليدويه او أعمال الحقل مع الهندسة العملية	٣	٣	٣	٣	٦	٦
الالعاب والتربية البدنية	٣	٣	٣	٣	٢	٢
مجموع الدروس	٣٢	٣٢	٣٤	٣٤	٣٩	٣٩

للسنوات الخمس الاولى فى النظام الحالى . مع اضافة ثلاث حصص للقران الكريم والدين فى السنة الرابعة ، فيكون مجموع دروس هذه الفرقة ٣٩ درسا بدلا من ٣٦

٢ – يحول كل سنة ٣٠٠ مكتب الزامى الى مدارس اولية على النظام الانتقالى ويبدأ فى التحويل مدارس المحافظات ، ثم عواصم المديريات ، ثم المدن التى كانت بها مدارس على نظام اليوم الكامل، ثم المراكز ، ثم القرى ، ويبدأ بالمدارس ذات المبانى الصالحة

من النص الرسمى للتقرير المحفوظ بمكتبة وزارة التربية والتعليم بالقاهرة



تقرير مرفوع من وزارة المعارف العمومية الى مجلس التعليم الاعلى عن تنظيم التعليم العام ديسمبر سنة ١٩٤٥

تتقدم وزارة المعارف الى المجلس الاعلى للتعليم بالراى الذى اجمع عليه رجالها الفنيون لتنظيم التعليم العام ، على وجه يكفل جميع أبناء الامة وبناتها تعليما يساير نهضتها ، ويحقق أملها ويكون مطابقا لما اهتدت اليه تجارب الامم وملائما لما هو قائم فعلا فى البلاد من أنظمة ومعاهد .

وتقوم خطة التعليم المقترحة على قاعدة وضع نظام تعليمى شامل لتربية البنين والبنات منذ السادسة من اعمارهم لتمام السابعة عشرة تتميز مراحله وتتدرج نحو الغاية تبعا لاطوار النمو وحاجاته ومستلزماته ، ولكنها تتماسك وترتبط بروابط قوية تفسح للبنين وللبنات المجال ، فلن يحول الفقر وما يتصل به من العوائق دون الوصول لاعلى درجات التعليم .

وتتكون هذه الخطة من المسائل الاتية :

أولا – ما يجب ان يكون عليه نظام التعليم القومى العام لجميع أبناء الامة فى المراحل الاولى من اطوار نموهم : فى اهدافه ومداه ، ووضع برنامج لتعميمه فى أقصر مدة ممكنة .

ثانيا – علاقة هذا التعليم بمراحل التعليم الاخرى وتحديد هذه المراحل .

ثالثا – التعليم الثانوى وما يجب ادخاله عليه من التعديل حيث يفى بحاجات مختلف التلاميذ وتحديد علاقته بالتعليم الفنى والتعليم الجامعى

أولا – التعليم العام

أهدافه :

ترى الوزارة أن تحدد اهداف التعليم العام على الوجه الاتى :

أولا : تعليم الطفل بوصفه انسانا يعيش فى القرن العشرين .

ثانيا : تهيئته لان يكون مواطنا مصريا صالحا .

ثالثا : تربية جسمه حيث ينشأ قويا سليما ويستلزم هذا الهدف العناية بتغذيته وعلاجه .

رابعا : تنمية استعداداته وميوله والكشف عنها قدر الامكان حتى يتسنى توجيه ذوى الاستعداد لمواصلة التعليم .

خامسا : تربيته تربية خلقية قوية مؤسسة على الدعائم الدينية .

سادسا : تهيئته لكى يكون صالحا للحياة العملية فى بيئته اذا ما وقف عند هذا الحد من التعليم .

وفى الجملة يرمى هذا التعليم لان يحقق للبنين والبنات طفولة سعيدة واعدادا جيدا للحياة .

مداه :

ولتحقيق هذه الاهداف ترى الوزارة أنه ينبغى ان تكون مدة هذا التعليم ست سنوات وان يسير على نظام اليوم الكامل وان يبدا من سن السادسة وينتهى فى سن الثانية عشرة وبذلك يرتفع مستواه فيما عدا اللغة الاجنبية الى مستوى لا يقل عن مستوى المدارس الابتدائية القائمة .

الالزام :

وترى الوزارة أن يكون هذا التعليم العام من السادسة للثانية عشرة الزاميا لجميع البنين والبنات . وستقوم فى الوقت المناسب تقديم التشريع الكافل لتنفيذ ذلك على الوجه الكامل وقد راى بعض الفنيين أن موارد البلاد الانشائية فى الوقت الحاضر لا تفى بتعميم تعليم مدته ست سنوات بالسرعة الواجبة ، ولذلك يقترح أصحاب هذا الرأى تقسيم هذا التعليم العام الى مرحلتين تنتهى الاولى منهما فى سن العاشرة وتكون الزامية لجميع الاطفال ، أما المرحلة الثانية من العاشرة الى الثانية عشرة – وهى مرحلة تزيد فيها العنايه بالناحية العملية – تكون اختيارية فى الوقت الحاضر على أن تعمم بالتدريج بقدر ما تسمح به موارد البلاد ولكن غالبية الفنيين لم تأخذ بهذا الراى لانها رات ان مدة السنوات الاربع لا تكفى تحقيق كل الاهداف السابقة بالنسبة للاطفال الذين يقف تعليمهم عند العاشرة وقد استعرضت تقدير نفقات التعليم العام فى فترة قدرها ٢٠ سنة على أساس أن تكون مدته ست سنوات فوجدت ان ذلك يحتاج عند نهاية الفترة الى ميزانية قدرها ٢٤ مليون جنيه فى السنة تقريبا وفى تقرير هؤلاء الفنيين ان ذلك القدر مما ينتظر أن تستطيع موارد البلاد تحمله . وهو جد ضئيل بالنسبة للاغراض الجليلة التى تنشدها الامة من وراء تزويد جميع الاطفال بالقدر اللازم من التعليم .

برنامج تعميم التعليم :

وتقدم الوزارة للمجلس برنامجا مفصلا توضح فيه خطوات التنفيذ وتكاليفها وكان بود الوزارة أن تزيد السرعة وان تنقص الزمن عما هو فى البرنامج ، ولكنها لا تستطيع ان تعمل الا فى حدود المستطاع ، كما أنها ترى من الخير مواجهة الصعوبات القائمة بدلا من اخفائها او تجاهلها .

فلن يؤدى ذلك التجاهل الا الى ما أدى اليه فى الماضى من التقصير عن تنفيذ المشروعات ..

خطة الدراسة فى مدارس التعليم العام :

وينبغى ان يقوم التعليم العام لكى

يحقق اهدافه من العناية بالدين وباللغة القومية ، وبما يجب ان يلم به المواطن المصرى من تاريخ بلاده وجغرافيتها وحقوق المواطن وواجباته وبما يغرسه فى الحياة العملية من قواعد الحساب والهندسة العملية وبما ينمى قواه العقلية ويقوى ملاحظته من دراسة مشاهد الطبيعة وممارسة الرسم والاشغال اليدوية والفلاحة . كما ينبغى أن تعنى المدرسة كل العناية بالتربية البدنية وغرس العادات الصحية والخلقية الصالحة عن طريق الممارسة والقدوة الحسنة وتهيئة الجو الملائم فى المدرسة وخارجها لا عن طريق التلقين والدراسة النظرية .

المعلم :

وترى الوزارة أن تعد للتعليم بمدارس التعليم العام من اتموا تحصيل برنامجه وذلك فى مدارس أولية للمعلمين تقبل طلبتها من خريجى مدارس التعليم العام، ومدة الدراسة بها خمس سنوات .

هذا ومدة الدراسة فى مدارس المعلمين الاولية الحالية ست سنوات ولكنها ست سنوات بعد التعليم الاولى الحالى . ونظرا لان النظام الذى تقترحه الوزارة للتعليم العام سيرتفع به ارتفاعا كبيرا من مستوى المدارس الاولية الحالية بسبب زيادة مدة سنتين كاملتين ، فان دراسة خمس سنوات فى مدارس المعلمين الاولية تكفل تخريج مدرس أرقى فى مستواه من المدرس الحالى .

ويجب أن تتوافر فى مبانى المدارس المرافق التعليمية الاساسية مع مراعاة البساطة وحسن الذوق والاقتصاد فى النفقات ، كما يجب أن تراعى فيها ملاءمة البناء للبيئة التى تقوم فيها المدرسة فلا يشترط فى مدرسة القرية الصغيرة ما يشترط فى مدرسة المدينة الكبيرة من حيث مواد البناء ولا من حيث تحديد المرافق الضرورية لكل مدرسة .

ولما كان تعميم هذا التعليم يتطلب برنامجا ضخما للمبانى فان الوزارة ترى توزيع نفقات الانشاء فتتحمل الدولة جانبا معينا منها وتتحمل الهيئات المحلية جانبا آخر . كما يمكن الاعتماد وبخاصة فى الريف على مساهمة ذوى اليسار من اهله بالتبرع لبناء المدارس .

الادارة :

ان توزيع الاشراف على التعليم الاولى فى الوقت الحاضر بين وزارة المعارف والهيئات المحلية الخاضعة عملا لوزارة الداخلية قد أدى الى اضطراب شئون هذا التعليم وكان من العوامل التى حالت دون نجاحه فى تحقيق أغراضه .

ولذلك ترى الوزارة وضع نظام جديد لذلك الاشراف يوفق بين تحمل وزارة المعارف مسئوليتها الدستورية عن التعليم عموما وبين المزايا التى تنتج عن اشتراك الهيئات المحلية فى نشر التعليم العام ، وفى تدبير الوسائل لهذا النشر وفى توجيهه الوجهة التى تلائم حاجيات كل جهة وتحقق رغبات اهلها .

وفيما يلى النظام الذى تراه الوزارة كفيلا بهذا التوفيق :

أن تؤلف فى كل مديرية أو محافظة لجنة تسمى (لجنة التعليم) يكون رئيسها مراقب التعليم بالمنطقة ويكون من أعضائها بعض كبار رجال التعليم المحليين وممثلو الهيئات النيابية المحلية وبعض المهتمين بشئون التعليم من رجال الاعمال وغيرهم .

وتنظر هذه اللجنة فى برنامج نشر التعليم العام فى المديرية او المحافظة ووضع ميزانيته وتدبير المبانى والمعدات اللازمة له وتغذية تلاميذه ، وتوجيهه التوجيه المناسب فى حدود السياسة العامة المقررة له ، بما فى ذلك اقتراح ما تقتضيه البيئة من دراسات تكميلية اما الادارة والتفتيش الفنيان والناحية التنفيذية ويدخل فيها تعيين المدرسين وتنقلاتهم وترقياتهم وتأديبهم فتكون من اختصاص مراقب المنطقة ومعاونيه ، فى حدود النظم التى تضعها وزارة المعارف.

ثانيا — العلاقة بين التعليم العام والمراحل التعليمية الأخرى

ترى الوزارة أن من اهم ما يؤخذ على التعليم الاولى الحالى كونه لا يتصل بالطفل الى التعليم الثانوى او الفنى ، حتى لو كانت مواهبه تؤهله لهما . فلا يستطيع التلميذ أن ينتقل من التعليم الاولى الى تعليم يليه الا بترك المدرسة الاولية فى سن مبكرة — حوالى السابعة او الثامنة — للدخول فى المدرسة الابتدائية اذا استطاع الى ذلك سبيلا وقد كانت الرسوم الدراسية المقررة فى مدارس التعليم الابتدائى تحول بين الكثيرين فى الالتحاق بها ، وعند ما الغيت هذه الرسوم ضاقت الاماكن بالتعليم الابتدائى دون الراغبين فيه ، وليست هناك فى الواقع وسيلة صحيحة لاختيار الاطفال الذين يمنحون ميزة القبول فى التعليم الابتدائى ، لان اى امتحان يعقد فى سن السابعة أو الثامنة لا يمكن أن يكشف كشفا صحيحا عن استعداد الاطفال . لذلك كان الواجب ان تعالج العلاقة بين التعليمين على وجه يفتح السبيل أمام أطفال جمهور الشعب كى ينتقلوا الى مراحل التعليم الاخرى فى سن ملائمة متى ظهرت دلائل استعدادهم لها .

وكان من رأى بعض الفنيين بالوزارة ازالة جميع الفوارق بين التعليم العام والتعليم الابتدائى ، وتوحيدهما على أساس المدرسة الشعبية العامة ، التى تعلم الاطفال ما بين السادسة والثانية عشرة ، والتى لا تعلم فيها لغة اجنبية بالمرة ، بحيث تكون مدرسة المرحلة الاولى لجميع الاطفال الى سن الثانية عشرة . ويعقد فى نهايتها امتحان عام يؤهل الناجحين فيه لدخول المدرسة الثانوية مباشرة .

وقد اعترض فنيون آخرون على هذا الرأى ، وذهبوا الى أن بدء تعليم اللغة الاجنبية للتلاميذ الذين سينتقلون الى التعليم الثانوى لا يصح ان يتأخر عن سن العاشرة ، اى ما يوازى بدء السنة الثالثة من الدراسة الابتدائية الحالية ومن هؤلاء الفنيين من فضل انتقال هؤلاء التلاميذ فى هذه السن الى مدرسة جديدة ، تهيأ لهم فيها بيئة تعليمية ارقى مما يستطاع تهيئته فى المدارس العامة — وتحقيقا لهذه الفكرة اقترح هؤلاء الفنيون تحويل المدارس الابتدائية الحالية الى مدارس وسطى يلتحق بها التلاميذ عند سن العاشرة ويبقون فيها الى سن الرابعة عشرة تعليما يلائم طبيعة نموهم فى تلك المرحلة من العمر ، ويشتمل على دراسة اللغة الاجنبية ابتداء من السنة الاولى بها ، وعند نهاية تلك الدراسة الوسطى يعقد لتلاميذها امتحان عام يؤهل الناجحين فيه للالتحاق بالمدارس الثانوية أو الفنية المتوسطة .

وقد استعرضت الوزارة هذه الاراء المختلفة واخذت بمبدأين اساسيين اتفق عليهما الرأى ، وهما :

أولا : ان يكون التعليم العام من السادسة الى الثانية عشرة خاليا من تدريس أية لغة أجنبية .

ثانيا : ان هذا التعليم يؤهل تلاميذه للالتحاق بالمدارس الثانوية .

على أن الوزارة ترى فى نفس الوقت وجوب بقاء نظام التعليم الابتدائى على ما هو عليه ، تعلم فيه اللغة الاجنبية ابتداء من سنته الثالثة . والدافع على هذا الاستبقاء يرجع الى حرص الوزارة على الا تحرم البلاد من تعليم جيد قائم ، والى عملها على رفع مدارس التعليم العام الى مستواه والى وجوب التحقق من أن دخول التلاميذ فى التعليم الثانوى

وهم لا يعرفون لغة أجنبية بالمرة لا يؤثر تأثيرا ضارا فى مستوى التعليم فى المدارس الثانوية .

ثالثا — التعليم الثانوى

تنويعه :

ترى الوزارة ان التعليم الثانوى بصورته الحالية لا يلائم جميع التلاميذ الذين يلتحقون به ، اذ ان التلاميذ فى سن التعليم الثانوى تختلف استعداداتهم وميولهم وحاجاتحياتهم المستقبلة اختلافا بينا ، يتطلب تنويع الدراسة الثانوية بحيث تلائم مواهبهم وحاجاتهم ملاءمة تمكنهم من الانتفاع بتلك الدراسة الى أقصى حد ممكن ، وتجعل — على هذا الوضع — المدرسة للتلميذ ، لا — كما هو الحال الان — التلميذ للمدرسة .

وقد عززت تجارب الامم فكرة أن التعليم الثانوى التقليدى ليس هو التعليم الوحيد الصالح لجميع التلاميذ ، بل ان هناك أنواعا أخرى من التعليم الثانوى تؤدى لفريق من التلاميذ ما تؤديه المدرسة الثانوية التقليدية لفريق آخر منهم ، وهى لذلك اداة صالحة للتربية العقلية والخلقية صلاحية المدرسة القديمة .

ويقتضى الاخذ بفكرة تنويع التعليم الثانوى وجوب مراعاة أربعة شروط :

الاول — اختيار النقطة الملائمة لبدء التنويع .

الثانى — الا يكون التنويع معناه التخصص الضيق الذى يتنافى مع روح الدراسة الثانوية .

الثالث — الا يكون هناك تحكم فى التحاق التلاميذ بالانواع المختلفة من المدارس الثانوية ، بل يكون ذلك الالتحاق بناء على التوجيه الحكيم من جهة المدرسة والاختيار الحر من جهة التلميذ .

الرابع : ان تكون أمام التلميذ فى اى نوع من أنواع التعليم الثانوى فرصة استكمال التعليم فى الجامعة أو فى معاهد التعليم العالى .

والوزارة موقنة بأن التنظيم الجديد الذى نقترحه للتعليم الثانوى يحقق هذه الاغراض ويفى بتلك الاشتراطات .

متى يبدأ التنويع ؟

ففى النقطة الملائمة لبدء التنويع ترى الوزارة — مسترشدة فى ذلك بآراء رجال التربية والتعليم — أن تكون عند الرابعة عشرة ، أى ما يوازى نهاية السنة الثانية الثانوية . فعند هذه السن تكون ميول التلاميذ واستعداداتهم قد تكشفت لدرجة تسمح بالاطمئنان الى توجيههم نحو دراستهم المستقبلة .

وسن الرابعة عشرة ملائمة أيضا لانتقال فريق من التلاميذ الى التعليم الفنى المتوسط — وهو فى نظر الوزارة نوع من انواع الدراسة الثانوية ، يجمع بين عنصرى التثقيف والاعداد للمهنة ، وللعنصرين اثرهما الكبير فى تكوين الشباب .

ورجال التعليم الفنى يجندون كل التجنيد سن الرابعة عشرة لانتقال التلاميذ للمدارس الفنية المتوسطة . فقد دلتهم التجارب على أن التلميذ عند اتمام الدراسة الابتدائية فى سن الثانية عشرة لا يكون بعد مستعدا لتلقى الدراسة الفنية ، كما أن الحكم على مدى استعداده قبل بلوغه الرابعة عشرة لنوع معين من أنواع التعليم الفنى لا يمكن أن يكون من الدقة بحيث يصح الاعتماد عليه فى تقرير مستقبله .

تقسيم التعليم الثانوى الى مرحلتين

لهذا ترى الوزارة تقسيم مدة التعليم الثانوى الى مرحلتين :

الاولى : ومدتها سنتان من الثانية عشرة الى الرابعة عشرة ، وتكون الدراسة فيها واحدة لجميع التلاميذ ومشتملة على كل العناصر التى تغذى مختلف الاستعدادات والميول ، وتؤدى الى ابرازها والكشف عنها ، وهى :

أولا — الدراسات اللغوية والادبية ، وتتمثل فى دراسة اللغة العربية ولغة أجنبية واحدة .

ثانيا : الدراسات الرياضية ، وتتمثل فى الحساب والجبر والهندسة .

ثالثا : الدراسات العملية ، وتتمثل فى دراسة العلوم مجمعة معا .

رابعا : الدراسات الانسانية ، وتتمثل فى دراسة التاريخ القومى وجغرافية مصر وواجبات المواطن وحقوقه .

خامسا : الدراسات العملية ، وتتمثل فى الرسم والاشغال اليدوية وما يختاره التلميذ من هوايات ، كالموسيقى أو فلاحة البساتين وما الى ذلك . وفى مدارس البنات يحل التدبير المنزلى محل الاشغال اليدوية .

وتختم هذه المرحلة الاولى بامتحان عام ، يكون أساسا لانتقال التلاميذ الى المرحلة الثانية من التعليم الثانوى التى تكون مدتها ثلاث سنوات .

وفى هذه المرحلة يتفرع التعليم الى قسمين رئيسيين مدرسى وحديث .

والدراسة فى القسم المدرسى معدة للطالب ذى الميول والاستعدادات النظرية البارزة صلاحيته للتعليم الجامعى .

أما الدراسة فى القسم الحديث فهى معدة للطالب الذى لم يبرز فيه حتى تلك السن استعدادا واضحا قويا للتعليم الجامعى أو التعليم الفنى بحيث يستطيع ان يتجه مطمئنا نحو أحدهما . ومن المحقق ان فريقا كبيرا من تلاميذ المدرسة الثانويه التقليدية ينتمون لهذا النوع من الطلاب ، ومن الواجب ان ينظم لهم نوع من الدراسة لا يتجه بهم حتما نحو التعليم الفنى او التعليم الجامعى ، بل يكون من المرونة بحيث يستطيع الطالب فى نهايته أن يكتفى بما تلقاه من التعليم وان يخرج الى ميدان الحياة العملية مزودا بثقافة — وقدرات تؤهله للنجاح فى هذا الميدان ، كما انه يستطيع الاتجاه الى التعليم الفنى العالى الذى تدرس — الوزارة فى الوقت الحاضر تنظيمه ، أو الى الجامعة اذا ظهرت صلاحيته لها فى النهاية . وتجارب الامم فى العهد الحاضر وفى مقدمتها انجلترا تؤيد مزايا هذا التنظيم .

وللتلاميذ المنتهين من المرحلة الاولى من التعليم الثانوى الحرية فى الالتحاق بأى قسم من هذين القسمين أو بمدارس التعليم الفنى المتوسط ، على أن توضع شروط لمنح المجانية من شأنها أن تشجع الطالب على الالتحاق بالقسم الذى هو أكثر صلاحية له .

مدة التعليم الثانوى :

وبناء على ما تقدم تبقى مدة التعليم الثانوى بمرحلتيه خمس سنوات كما هى الان .

ولا ترى الوزارة ما يدعو لزيادة هذه المدة فى الوقت الحاضر ، ما دامت كليات الجامعة تحتفظ بسنة اعدادية ، مستندة الى أن تكوين الطالب فى هذه السنة بالكلية أجدى عليه مما لو قضاها بالمدارس الثانوية . هذا وقد كان أهم سبب يدعو الى زيادة سنة سادسة على مدة التعليم الثانوى هو تصور المرحلة التوجيهية فى سنة واحدة عن تحقيق اعداد الطلاب للتعليم الجامعى ، وقد عولج هذا فى النظام المقترح باعادة تقسيم التعليم الثانوى على نحو يجعل مدة التوجيهية سنتين .

النظام الجديد ومدارس البنات :

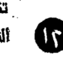
ترى الوزارة توحيد مدة التعليم الثانوى للبنين والبنات ، اذ أن التقسيم الجديد للتعليم الثانوى الى سنتين وثلاث سنوات لا يدع محلا لزيادة مدة الدراسة فى مدارس [illegible] عنها فى مدارس البنين .

وترى الوزارة أيضا أن القسم الحديث فى المرحلة الثانية من مرحلتى التعليم الثانوى يمكن أن يحل بالنسبة للبنات محل مدارس الثقافة النسوية ، اذا زيدت العناية فيه بالمجموعة الفنية الشاملة فى هذه الحالة لمواد التدبير المنزلى ، على أن يكتفى بالنسبة للبنات باختيار مجموعة واحدة من مجموعات المواد الاجتماعية والرياضية والعلوم بدلا من مجموعتين .

ولا يجوز عندئذ للطالبة المتخرجة من التعليم الثانوى فى القسم الحديث الالتحاق بالجامعة — وانما يجوز لها الالتحاق اذا شاءت بأى قسم من اقسام المعهد العالى لمعلمات الفنون .

فيصبح بناء على هذا أن يوجد فى مدارس البنات الثانوية قسم حديث بجانب القسم المدرسى ، كما يصح أن يوجد هذا القسم مستقلا بنفسه باسم مدرسة الثقافة النسوية بحسب الظروف .

اعتمدنا فى نشر هذه الوثيقة على النص الرسمى الكامل لها المحفوظ بمكتبة وزارة التربية والتعليم فى القاهرة .



تقرير مرفوع الى المجلس الاعلى للتعليم من لجنة التعليم العام عن مشروع تنظيم التعليم العام المقدم للمجلس من وزارة المعارف فبراير سنة ١٩٤٦

بحثت اللجنة المشروع الذى قدمته الوزارة للمجلس الاعلى واحاله عليها لدراسته ، وقد عقدت لذلك خمس جلسات ، ناقشت فيها هذا المشروع بحضور المختصين من كبار رجال الوزارة .

ويقوم هذا المشروع على مبدأ توحيد المرحلة الى مستوى يهيء النشء ليكونوا ابناء الامة ، والنهوض بالتعليم فى هذه المرحلة الى مستوى يهيء النشء ليكونوا مواطنين صالحين كما يهيء ذوى الاستعداد للمضى فى التعليم الى اعلى درجاته .

ويترتب على ذلك زيادة مدة التعليم الاولى الالزامى ، وجعلها ست سنوات على نظام اليوم الكامل ، من سن السادسة الى الثانية عشرة ، حتى يتسنى الوصول بهذا التعليم الى مستوى التعليم الابتدائى الحالى فيما عدا اللغة الاجنبية .

والى ان يتحقق هذا ترى الوزارة الاحتفاظ بالتعليم الابتدائى ، حتى لاتحرم البلاد من تعليم جيد قائم ، على ان يعقد فى نهاية المرحلة الاولى من التعليم امتحان واحد يتقدم اليه تلاميذ المدارس الابتدائية والاولية ، ويؤهل الناجحين فيه للالتحاق بالمدارس الثانوية .

ويشتمل المشروع المقدم من الوزارة على برنامج واف مفصل لتعميم التعليم فى هذه المرحلة ، وعلى اقتراحات تتعلق بخطط الدراسة ، وانشاء المبانى ، واعداد المعلمين ، وتنظيم الاشراف على التعليم .

اما فى المرحلة الثانية من مراحل التعليم فيقوم المشروع على اساس تنويع الدراسة فيها ، بحيث تلائم مختلف الاستعدادات والميول التى تتكشف وتبرز فى اثناء هذه المرحلة وبناء على ذلك ضمنت الوزارة مشروعها اقتراحات ترمى الى تنويع التعليم الثانوى ، وتنظيم العلاقة بينه وبين مختلف انواع التعليم الفنى ، بحيث يستطيع كل طالب ان يتجه فى سن ملائمة الى نوع التعليم الذى يجد فيه المجال لاستغلال مواهبه على أحسن وجه .

وترى الوزارة — مستر شاد فى ذلك بآراء رجال التربية والتعليم ، وما دلت عليه التجارب فى مصر وفى غيرها من البلاد — ان يبدأ هذا التنويع حول سن الرابعة عشرة ، اى بعد السنة الثانية من التعليم الثانوى .

ولذلك اقترحت جعل السنتين الاولى والثانية من هذا التعليم مرحلة قائمة بذاتها ، يتلقى التلاميذ فيها جميعا دراسة مشتركة ، يتجهون فى نهايتها اما الى المرحلة الثانية من التعليم الثانوى او الى التعليم الفنى المتوسط .

ولما كان الكثيرون من التلاميذ لايبرز فيهم حتى تلك السن استعداد واضح قوى للتعليم الجامعى او التعليم الفنى ، بحيث يستطيعون أن يتجهوا مطمئنين نحو احدهما ، لقد رأت الوزارة ان تتفرع المرحلة الثانية من التعليم الثانوى الى قسمين رئيسيين :

قسم مدرسى لذوى الميول والاستعدادات النظرية ، الذين برزت صلاحيتهم للتعليم الجامعى وقسم حديث لمن لم يبرز فيهم استعداد معين وتكون الدراسة فيه من المرونة بحيث يستطيع الطالب فى نهايته ان يخرج الى ميدان الحياة العملية مزودا بثقافة وقدرات تؤهله للنجاح فى هذا الميدان كما انه يستطيع الاتجاه الى التعليم الفنى العالى او الى الجامعة ، اذا ظهرت صلاحيته لها فى النهاية .

وترى اللجنة ان هذه المبادىء اسس صالحة لوضع سياسة مستقرة للتعليم ، ولذلك فهى توافق عليها .

وقد بحثت اللجنة المقترحات التى وضعتها الوزارة على اساس هذه المبادىء ، وانتهت الى اقرارها على الوجه الآتى :

أولا — التعليم الاولى

١ — تكون مدة التعليم فى هذه المرحلة ست سنوات على نظام اليوم الكامل من سن السادسة الى الثانية عشرة .

٢ — يكون التعليم فى هذه المرحلة الزاميا وبالمجان .

٣ — يعمل على النهوض بالتعليم فى هذه المرحلة بحيث يصبح فى مستوى التعليم الابتدائى الحالى ، وتعد الوزارة له المعلم الذى ينهض به .

٤ — هذه المرحلة تؤهل المتفوقين من التلاميذ الذين يجتازونها للالتحاق بالتعليم الثانوى ، اما الذين لايريدون الالتحاق به ، فتنظم لهم دراسات

تكميلية متصلة بالبيئة المحلية الى سن الرابعة عشرة بالقدر الذى تسمح به موارد البلاد .

٥ ـ يكون التعليم فى هذه المرحلة خاليا من تلقى اللغة الاجنبية ، على ان يعوض التلميذ الذى يلتحق بالمدارس الثانوية مافاته منها فى اثناء دراسته فى هذه المدارس .

٦ ـ يعنى بالتعليم الدينى على ان يوجه توجيها عمليا .

٧ ـ يقدم الغذاء لتلاميذ التعليم الاولى بالمجان وتدبر النفقات اللازمة لذلك من قبل الحكومة المركزية او الهيئات المحلية فى الاقاليم .

٨ ـ تتكفل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية بانشاء مبانى المدارس ، لاسيما المدارس الاولية ، على ان يساهم القادرون من ذوى اليسار فى انشاء هذه المبانى .

ـ وتقوم الحكومة باعانة هذه الهيئات عند الحاجة .

ثانيا ـ مرحلة الانتقال

ا ـ **رياض الاطفال :** يبقى هذا النظام

ب ـ التعليم الابتدائى :

١ ـ يبقى التعليم الابتدائى القائم بنظامه الحالى ، وذلك الى ان يتسنى الوصول بالمدارس الاولية الى مستواه .

٢ ـ يكون التعليم فى المدارس الابتدائية بالمجان .

٣ ـ يطالب راغب اللحاق بالمدارس الابتدائية بدفع ثمن الغذاء والكتب .

ويعفى من ذلك المتفوقون غير القادرين من تلاميذ المدارس الاولية ، الذين قد يلتحقون بالسنة الثالثة الابتدائية .

جـ ـ امتحان شهادة الدراسة الابتدائية

. يسمح للتلاميذ المتفوقين الذين اتموا الدراسة الاولية بالتقدم لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية ويعطون ورقة خاصة فى اللغة العربية فى مقابل اللغة الاجنبية التى يمتحن فيها تلاميذ المدارس الابتدائية .

ثالثا ـ التعليم الثانوى

١ ـ تكون مدة التعليم الثانوى خمس سنوات موحدة بين البنين والبنات على ان تخفف مناهجه تخفيفا يمكن الطالب من استيعاب موضوعاتها الاساسية مع تجنب التفصيلات التى تشحن بها الذاكرة ، وأن يشجع التلاميذ على المطالعة الحرة .

وتخصص فى خطة الدراسة اوقات للقراءة فى مكتبة المدرسة تحت اشراف مدرسى المواد المختلفة ، لتوجيه الطلبة الى الانتفاع بهذه القراءة الى اقصى حد ، وتوضع الامتحانات بحيث تختبر فهم الطلبة لاسس الموضوعات لا مقدار ما يتذكرون من التفصيلات ، وتكون فى متناول المتوسطين من الطلاب ، حتى لايرسب فيها العدد الكبير منهم كما هو حاصل الآن .

٢ ـ يقسم التعليم الثانوى الى مرحلتين ، مدة الدراسة بالمرحلة الاولى منهما سنتان وبالثانية ثلاث سنوات .

٣ ـ تكون الدراسة فى المرحلة الاولى مشتركة بين جميع التلاميذ وتشتمل على جميع العناصر التى تغذى مختلف الاستعدادات والميول وتؤدى الى ابرازها والكشف عنها ، وتختم المرحلة بامتحان عام يكون اساسا لانتقال التلاميذ الى المرحلة الثانية او الى التعليم الفنى المتوسط .

٤ ـ يتفرع التعليم فى المرحلة الثانية الى قسمين رئيسيين : مدرسى وحديث .

٦ ـ تكون الدراسة فى القسم الحديث فى السنوات الثلاث اجبارية فى اللغات وفى الدراسات الفنية العملية ـ كالرسم والفنون التطبيقية والميكانيكا العملية والمواد التجارية وفلاحة البساتين والموسيقى ـ على ان يختار التلميذ من هذه الدراسات وفقا لميوله .

وفيما عدا ذلك يختار التلميذ مجموعتين من بين مجموعات المواد التى تدرس فى القسم المدرسى على ان يكتفى فى كل مجموعة بالقدر الاجبارى المشترك بين تلاميذ الشعبة التى تدرس فيها .

٧ ـ تختم المرحلة الثانية من التعليم الثانوى فى القسمين المدرسى والحديث بامتحان عام .

ويراعى أن توضع لطلبة الشعبتين الادبية والعلمية اوراق اضافية فى المادة او المجموعة التى اختاروا التعمق فيها ـ وفى مقابل اعفاء طالب القسم الحديث من الاوراق الاضافية ، يشترط لالتحاقه بأية كلية من كليات الجامعة حصوله على نسبة معينة من الدرجات فى المجموعة التى تتصل موادها بدراسات تلك الكلية ولكن لا يشترط لقبوله بالمدارس الفنية العالية الا يشرط نجاحه فى الامتحان .

٨ ـ يلاحظ فى القسم المدرسى فى مدارس البنات الثانوية ان تحل مواد الثقافة النسوية محل المواد العملية فى القسم المدرسى بمدارس البنين الثانوية . ويحل القسم الحديث فى المرحلة الثانية من مرحلتى التعليم الثانوى بالنسبة للبنات محل مدارس الثقافة النسوية . مع مراعاة ان تتألف الدراسات العملية به من المواد النسوية وان يكتفى باختيار مجموعة واحدة من مجموعات المواد النظرية الى جانب اللغات حتى يتيسر زيادة العناية بالمواد النسوية .

والدراسة بهذا القسم على هذه الصورة لا تؤهل التلميذة للالتحاق بكليات الجامعة ولكنها تؤهلها للالتحاق بأى قسم من اقسام المعهد العالى لمعلمات الفنون .

٩ ـ توضع قواعد لمنح المجانية فى التعليم الثانوى يراعى فيها تيسير الالتحاق بهذا التعليم لجميع ذوى الاستعدادات الطيبة وتشجيع كل تلميذ على الالتحاق ، بعد المرحلة الاولى ، بالقسم الذى هو اكثر صلاحية له .

رابعا ـ الاشراف على التعليم

تؤلف فى كل مديرية ومحافظة لجنة تسمى لجنة التعليم العام ، يرأسها مراقب التعليم المنطقة ويكون من اعضائها بعض كبار رجال التعليم المخلصين وعضو او اكثر من اعضاء مجلس المديرية او المجلس البلدى ، واعضاء يمثلون وزارات الصحة والشئون الاجتماعية ، والزراعة ، والتجارة ، والصناعة . وواحد من كبار الزراع ، وآخر من كبار رجل الاعمال وبعض ذوى الرأى من ابناء المنطقة .

وتنظر هذه اللجنة في برامج نشر التعليم في المديرية او المحافظة ، ووضع ميزانيته وتدبير المباني والمعدات اللازمة له ، وتغذية تلاميذه وتوجيههم التوجيه المناسب للبيئة في حدود السياسة العامة المقررة له .

■■ حاشيته

عقد المجلس الاعلى للتعليم دورته الخامسة في شهر ابريل سنة ١٩٤٧ ونظر في المشروع المقدم من الوزارة على اساس هذه المذكرة وانتهى الى اقراره على الوجه المبين فيها .

وعلى اساسها وضع مشروع قانوني التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي اللذين صدرا في شهر يناير سنة ١٩٤٩ .

اعتمدنا في نشر هذه الوثيقة على النص الرسمي الكامل لها المحفوظ بمكتبة وزارة التربية والتعليم .

١٣ قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ بالمجانية في رياض الاطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه

مادة ١ : يكون التعليم بالمجان في رياض الاطفال والمدارس الثانوية ومدارس التجارة المتوسطة والمدارس الزراعية المتوسطة .

ولا يكلف تلاميذ هذه المدارس وكذلك تلاميذ المدارس الابتدائية اداء رسوم الامتحان .

مادة ٢ : تلغى المواد الآتي بيانها :

أ ـ المادتان ٢ ، ٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم برياض الاطفال المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٧ .

ب ـ المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة الدراسة الابتدائية

ج ـ المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية

د ـ المادة ٣ والفقرة الثانية من المادة ١١ مكررة ، والبند ٧ من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥ بوضع لائحة لمدارس التجارة المتوسطة المعدل بالقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٤٢ ورقم ٩٠ لسنة ١٩٤٦

مادة ٣ ـ تعدل الفقرة الثانية من المادة ٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٢ بشأن انشاء مدرسة زراعية متوسطة على الوجه الآتي : « ويدفع تلاميذ هذه المدرسة اثنى عشر جنيها في السنة مقابل ايواء ، ولوزير المعارف العمومية بقرار يصدر منه ان يعين حالات الاعفاء من هذا المقابل »

مادة ٤ ـ يسري هذا القانون ابتداء من ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ على انه لا تجوز المطالبة برد ما حصل من المصروفات والرسوم قبل هذا التاريخ

مادة ٥ : على وزيري المعارف العمومية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المعارف العمومية ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

نامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر رأس التين في ٢٠ رمضان سنة ١٣٦٩ « ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ »

فاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المعارف العمومية

طه حسين

وزير المالية

محمد زكي عبد المتعال

اعتمدنا في نشر هذا القانون على الوقائع المصرية العدد رقم ٦٩ الصادر في ٢٥ رمضان سنة ١٣٦٩ ، ١٠ يوليو سنة ١٩٥٠ السنة ١٢١

الجزء الثالث والاخير ينشر في العدد القادم

الجمعية التعاونية للبترول ..

أول سهم وطني في صدر شركات الاحتكار .

كان الاشتغال بالبترول الى عهد ليس بالبعيد قبل الثورة قاصرا على الشركات الاحتكارية الاجنبية ذات رؤوس الاموال الضخمة حتى توهم الناس أن هذا الميدان صار وقفا على الاجانب وحدهم لا يمكن لعربى ولوجه . وشعرت شركات البترول الاحتكارية باهمية دورها في الاقتصاد القومى فانفردت بالسوق المصرى وتلاعبت به لا تخضع فى عملها لاى قيود . ولقد عاشت مصر حقبة طويلة من الزمن ترزح تحت نير الاحتكار وظلمه وما كان لمؤسسة عربية أن تتعايش معه لانعدام امكانياتها امام جبروته وسلطانه ـ وما كان الاستعمار ليرضى ان يكون البترول فى غير يديه وايدى عملائه .

وقد لمس هذه الحقيقة الرهيبة جماعة من أبناء الوطن المخلصين اجتمعت كلمتهم على أن يقاوموا هذا الاحتكار البغيض وصحت عزيمتهم على أن يعملوا على تحرير بلادهم من سيطرة الرأسمالية الاجنبية على سياستنا البترولية وكان الهدف كبيرا وكان بعيد المنال ولكن العزيمة الصادقة تستهين دائما بالصعاب وتصنع ما يشبه المعجزات .

نشأة الجمعية التعاونية للبترول :

وسط هذه الظروف الصعبة تأسست الجمعية التعاونية المركزية للبترول فى مارس ١٩٣٤ براس مال كان مقداره على وجه التحديد ٩٣٢ جنيها وكان مبلغا ضئيلا فى حد ذاته ولكن كان هناك راس مال ضخم من الايمان والاخلاص . وكان أعضاء الجمعية المؤسسين ٦١ جمعية تعاونية زراعية ومنزلية ثم رؤى أن ينضم اليها أعضاء من الافراد طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ وكان رأس مال الجمعية موزعا على ٢٣٣ سهما فئة السهم اربعة جنيهات .

وكان مجرد تصدى الجمعية التعاونية للبترول للعمل فى توزيع البترول وقت ذاك مخاطرة تنطوى على الكثير من التحدى للقوى الاحتكارية التى لم يكن يسرها ان ترى امام اعينها هذا النشاط الذى يهدد مصالحها التى هى فى نفس الوقت مصالح الاستعمار الذى تمثله هذه القوى ولم يكن فى ذلك الوقت للعرب اى نصيب من عائد البترول الذى تجود به أرضهم .

ومع ظهور الجمعية التعاونية للبترول انبثق اول شعاع أمل لبدء مرحلة استخلاص بترول العرب من أيدى مغتصبيه تلك المرحلة التى توجتها ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقضاء التام على الاحتلال والاحتكار الاجنبى وحررت صناعة البترول لهم فصارت عربية خالصة .

بدء نشاط الجمعية التعاونية للبترول :

فى اوائل عام ١٩٣٥ انشات الجمعية أول مستودع للمواد البترولية بالمكس بالاسكندرية وتبعا لهذا اعوزها المال فعقدت قرضا مع بنك التسليف الزراعى بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بضمان اعضاء مجلس ادارة الجمعية شخصيا حيث لم يكن للجمعية فى ذلك الوقت مقومات مادية لضمان هذا القرض . ثم تعاقدت بعد ذلك مع شركة البراهوفا الرومانية على أن تورد لها المواد البترولية (كيروسين ـ بنزين ـ سولار) وفى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ تلقت مستودعات الجمعية بالمكس اول شحنة من هذه المواد وفى أول يونيو ١٩٣٦ خرجت أول عربة صهريجية محملة بالكيروسين من مستودعات المكس الى الجمعية التعاونية الزراعية بالمطيعة وعربة أخرى الى الجمعية التعاونية الزراعية بجهة بلتان بالقليوبية .

وقد سجل هذا اليوم المشهود بداية اول نشاط فعلى لاول شركة عربية اختارت البترول حقلا لنشاطها ومنذ ذلك الوقت بدأت خدماتها تمتد ونشاطها يتسع .

وخاضت الجمعية مع الاحتكاريين الاجانب حرب منافسة الاسعار وكان من أثر هذه المنافسة أن انخفضت الاسعار فكان هذا الانخفاض ضربة للشركات الاحتكارية ولكن الجمعية كانت سعيدة بذلك لانه كان هدفا من أهدافها وهو التيسير على المستهلك المصرى وترتب على حرب المنافسة تبعا لانخفاض الاسعار انخفاض أرباح هذه الشركات من ٧٥ ٪ الى ٣٦ ٪ الى ٢٤ ٪ ثم الى ١٦ ٪ فكان هذا نصرا رائعا للجمعية فى معركة التحدى مع هذه الشركات التى يساندها الكارتل العالمى .

ومع قيام الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ توقفت حدة المنافسة بعد أن قامت الحكومة بتقييد الواردات وتحديد الاسعار وتثبيت حصص الشركات المختلفة ورغم الحصة الضئيلة مضت الجمعية قدما تدعم نشاطها فى الحقل البترولى وتضاعفت مبيعاتها وانماء رأس مالها وتهافت المواطنين على الانضمام اليها كمساهمين ومستهلكين .

وقد شهدت الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٥٢ نشاطا ملحوظا للجمعية فقد اتسعت دائرة أعمالها وأنشأت لها مستودعات فى جهات عديدة من البلاد كما أنشأت عددا من محطات الخدمة والتموين وبلغ عدد ما كانت تملكه الجمعية فى هذه الفترة ٢٢ مستودعا و ١٧ محطة خدمة وتموين منها خمسة بالقاهرة وثلاثة بالاسكندرية وتسعة بالاقاليم .

وبدأت الجمعية تعد نفسها للدور الكبير الذى ستضطلع به فى المستقبل لتؤدى رسالتها فى خدمة الوطن والاقتصاد القومى فارسلت بعثات الى أمريكا ليدرس اعضاؤها هندسة البترول ووسائل البيع المختلفة للاستفادة بخبراتهم . وفى عام ١٩٤٩ انضمت الجمعية التعاونية للبترول الى عضوية الجمعية التعاونية الدولية للبترول فى أمريكا وفى عام ١٩٥١ انضمت الجمعية الى عضوية الاتحاد التعاونى العام بلندن وهذا الاتحاد يمثل الحركة التعاونية فى العالم ولاول مرة يسمع العالم بحقيقة الحركة التعاونية فى مصر .

الصحوة الكبرى :

ثم كانت الصحوة الكبرى عندما بزغ فجر يوم جديد ايذانا بميلاد ثورتنا المباركة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تلك الثورة التى كانت وستظل الامل الاكبر لشعبنا وللشعوب العربية كلها .. ولقد كان من أهداف ثورتنا تحرير بترول العرب وصناعته من كل سيطرة اجنبية استغلالية وقد وضعت حكومتنا سياسة قومية تهدف الى تخليص البترول من الايدى الدخيلة عليه والى تمكين المصريين من اقتحام ميدان استخراج البترول وصناعته وتجارته وقد أدركت حكومتنا بثاقب بصيرتها ما للبترول من أهمية قصوى فى معارك الحرية ومعارك السلام ووجدت الثورة فى الجمعية التعاونية للبترول الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف فاتجهت اليها بكل امكانيات الدفع الثورى لولوج ميدان الكشف عن الزيت الخام فمنحت الجمعية ستة عشر

اقلب الصفحة

منطقة بلغت مساحتها ١٥٠٠٠ كيلو متر موزعة في الصحراء الشرقية ومنطقة سيناء وخليج السويس ولما كان هذا يتطلب أموالا طائلة وخبرات فنية لم تكن قد توافرت بعد لدى الجمعية التعاونية للبترول فقد عهدت الجمعية بهذا العمل الى « الشركة الشرقية للبترول » وقد كلل الله تعالى مجهود هذه الشركة بالنجاح وتفجرت الحقول البترولية الواحد تلو الاخر في وادى فيران وبلاعيم وابو رديس وسدر واكما وكان هذا فاتحة خير وبركة وقد ارتفع انتاج هذه الشركة الى حد اننا أصبحنا نصدر الفائض عن احتياجات الاستهلاك المحلى الى الاسواق الاجنبية حيث يعود علينا بحصيلة وفيرة من العملات الصعبة .

كما منحت الحكومة عام ١٩٥٤ الجمعية التعاونية للبترول حق توزيع انتاج معمل التكرير بالسويس واسندت اليها وحدها حق توزيع هذه المواد للمصالح الحكومية المختلفة وكان على الجمعية أن تساير التطور وتحمل هذه الامانة وأهاب بها الواجب أن تعمل ليل نهار لتثبت جدارتها بهذه الثقة الغالية فاندفعت تعمل بكل طاقتها تؤسس وتشيد المستودعات البترولية ومحطات الخدمة والتموين في طول البلاد وعرضها وهى تقف اليوم بكل امكانياتها وخبرة رجالها وراء جميع المشروعات الصناعية والعمرانية التى عم خيرها البلاد من أقصاها الى أقصاها بالمصانع الكبرى والسد العالى ـ تعمير الصحارى ـ استصلاح الاراضى ـ الترسانة البحرية ـ مناطق الاصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها .

أوجه نشاط جديدة وزيادة الدخل القومى

بدات الجمعية التعاونية للبترول فى ارتياد ميادين جديدة منذ عام ١٩٥٧ كانت قاصرة على الشركات الاجنبية العالمية وحدها ومن بين هذا النشاط :

١ ـ تموين السفن : يعتبر دخول الجمعية التعاونية للبترول هذا الميدان انتصارا للسياسة الثورية وكسبا اقتصاديا يؤدى الى زيادة حصيلتنا من العملات الصعبة واستطاعت الجمعية فى هذه الفترة القصيرة أن تكسب ثقة شركات الملاحة العالمية للخدمات الممتازة التى تؤديها للسفن والكفاءة العالمية لخبرائها فهى تملك الان تسعة ناقلات تعمل فى موانىء الاسكندرية والسويس وبورسعيد بالاضافة الى الخط العائم الذى يعتبر وسيلة تموين مثالية للسفن فى عرض البحر .

ومما لا شك فيه أن هذا العمل دليل قاطع على مدى ما يمكن أن تحققه الطاقات العربية عندما تنطلق من قيودها وتتحرر من أغلالها . كما عقدت الجمعية التعاونية للبترول سلسلة من الاتفاقات مع كبرى شركات البترول فى العالم لتبادل الخدمات فى موانىء العالم وبلغت قيمة حصيلتنا من العملات الاجنبية نحوا من مليونين ونصف جنيه سنة ١٩٦٥/٦٤ .

٢ ـ توزيع البوتاجاز وتصنيع أجهزته محليا : وفى عام ١٩٥٧ اشترت الجمعية التعاونية للبترول (الشركة المصرية للغازات السائلة) وقد أعادت الجمعية تنظيم هذه الشركة بما يتفق ورسالتها ولم يمض وقت طويل حتى تعاقدت الجمعية التعاونية للبترول مع المصانع الحربية على تصنيع الافران والسخانات والمواقد والدفايات محليا والتى تضارع فى جودتها أرقى الانواع العالمية وبذلك وفرت على البلاد ما كان ينفق من العملات الصعبة لاستيراد هذه الاجهزة من البلاد الاجنبية ويقدر الوفر بحوالى مليونين من الجنيهات .

كما قامت الجمعية بانشاء ثلاث محطات لتعبئة البوتاجاز فى القاهرة والسويس والاسكندرية وتستطيع كل محطة ان تفى باحتياجات المنطقة التى تقع فيها وهذا المشروع الذى أنجزته الجمعية يحقق مزايا هامة .

أ ـ زيادة احتياطى المخزون لمواجهة زيادة الاستهلاك وسرعة تلبية طلبات المستهلكين وتعبىء محطة القاهرة وحدها نحو ١٥ الف اسطوانه يوميا .

ب ـ توزيع محطات التعبئة بدلا من تركيزها فى السويس .

ج ـ الاستفادة من زيادة انتاج البوتاجاز والبروباجاز لتصدير الفائض الى الاسواق الاجنبيه والجمعيه بصدد زيادة امكانياتها نتيجه لانشاء مصنع تفحيم المازوت الذى سيصل انتاجه من البوتاجاز والبروباجاز الى ١٥٠ر٠٠٠ طن سنويا .

ولدى الجمعية أسطول من السيارات الصهريجية لنقل البوتاجاز من معامل التكرير الى محطات التعبئة وتبلغ سعه العربه ثلاثون طنا . ولقد كان من جراء هذه الامكانيات الواسعة التى ادخلتها الجمعية على خدمة البوتاجاز ان زاد اقبال المستهلكين عليه كما زاد قيامهم على شراء اجهزته نتيجه لارتفاع مستوى الدخل الفردى للشعب بمختلف طوائفه فارتفع استهلاك الغاز من ١٠٠ الف اسطوانة سنة ١٩٥٧ الى اربعة ملايين اسطوانه سنة ١٩٦٤ وسيستمر يزداد سنة بعد سنه الى أن يصل الى ١٢ مليون اسطوانه فى عام ١٩٧٠ وستقابل الجمعيه هذه الزيادة الكبيره بتطوير امكانياتها وزيادتها كل سنة لتخدم التوسع الكبير فى تداول الغاز السائل .

تحويل الجمعيه الى شركة مساهمة عربية :

وفى شهر مايو ١٩٦٣ صدر القرار الجمهورى بتحويل الجمعية التعاونيه للبترول الى شركة مساهمة عربية لتحقق للجمعية والاقتصاد القومى أهدافا اخرى كبيرة ولتتمكن الجمعية فى وضعها الجديد من الاستمرار فى توسيع رقعة نشاطها وزيادة عملياتها حتى تشمل كل المتعاملين معها تعاونيين وغير تعاونيين افراد وشركات بعد ان كانت فى وضعها الاول لا تتعامل الا مع مساهميها وبذلك خرجت الجمعيه من نطاقها المحدود الى نشاط بغير حدود وسيكون من اثارة استمرار اندفاعها لخدمة التصنيع والتقدم الاقتصادى فى جميع مجالات الصناعة والزراعه والتجارة للقطاعين العام والخاص .

الارقام تنطق :

ولكى نجعل من الارقام مشاعل هادية على الطريق نقدم هذه الاحصائية الباهرة لكى نلقى أنوار كاشفة على ما حققته الجمعية من وثبات وما أحرزته من تقدم

	١٩٣٦	١٩٤٦	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٥/٦٤
راس المال	١٩ر٩٠٠	٩١ر٤٧٢	٢٥٠ر٠٠٠	٣ر٨٩٠ر٠٠٠	٩ر٣٤٤ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
المبيعات بالطن	١٤٠٠٠	٢٤٦٣١	٧٠٤٣١	١ر٣٩٠ر٩٩٧	١ر٦٧٧ر٨١٢	٢ر٤٤٨ر٠٠٠
المبيعات بالجنيه	ـــــ	ـــــ	١ر٥٣٨ر٢٣٣	١٦ر٥١٠ر١٦٨	٢٤ر٥٨٩ر٠٠٠	٣٦ر٧٠٨ر٠٠٠
سعة التخزين بالطن	١٢٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	٢٢٥ر٨٤٣	٢٥٠ر٠٠٠
عدد العاملين	٣٥	١٨٢	٣٠٠	٢٤٠٠	٤٤٦٢	٥٥٠٢
أجور ومرتبات العاملين						
قيمة مواد وقود السفن		ـــــ	ـــــ	ـــــ	٥٧٧ر٤٥١	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
كمية الغاز السائل		ـــــ	ـــــ	٦٠٠ر٠٠٠	١ر٧٥٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠ر٠٠٠ اسطوانة



عام من حياة الطليعة "١٩٦٥"

فهرس كامل بما نشر من مقالات وتقارير ووثائق

(يناير - ديسمبر ١٩٦٥)

■ **الجمهورية العربية المتحدة :**

سياسة عامة

تنظيم سياسى

قضايا فكرية وايديولوجية

قضايا اجتماعية

تاريخ

اقتصاد

الوطن العربي

سياسة دولية

ثقافة — أدب — فن

مكتبة الطليعة

تقارير

الجمهورية العربية المتحدة

سياسي — عام :

تنظيم سياسي :

سياسة خارجية :

قضايا اقتصادية :



سياستنا.. الاعتماد على أنفسنا
فى تدعيم نهضتنا
وسماد بلدنا.. يحقق الخير والرخاء
ويوفر آلاف العملات الصعبة
التى كنا نستورد بها احتياجاتنا
من الخارج
نتروكيما
٢٦٪ آزوت
السماد الأصيل.. لجميع المحاصيل
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية
كيما
بأسوان

الثمن ١٠ قروش

مطابع مؤسسة الاهرام


Bibliotheca Alexandrina
0535782